للثين الإيمام محمّد بن إسماعيل الأمير اليمني لصنعاني

مق نصوصه وخرج أعاديثه وقِمه وعلَّى عليه خَليل مَا مُونِ سِيْتِ يَحْكَا

الجزّع الأوك

حارالمعرفة بيزوت بيان

جَيع الجُعُرُوق عِفُوطُ قَ لِلنَّاسِّرِ الطبيعة الأولاك ماء هـ - ١٩٩٥م



مستديرة الطار، شارع البرجاوي ص.ب. ٧٨٧٦، تلقبون ا ٨٢٤٢٠٠، فلكس ا ١٠٢٨٤، يرقيا ا معرفكار بيروقا-لبنان Airpart Square, Bourjawi Street, P.O.Box 7876, Tel. 834332-834301, Fax: 603384 Beirut-Lebanon

الفمرست

7	 سند كتاب المؤلف
٨	 منهج التحقيق
۱۳	 المقدمة
۱۸	 ترجمة الإمام
	كتاب الطهارة
44	 باب : المياه
۲۳	 طهارة البحر
۲۸	 طهارة الماء
٣٦	 اغتسال الرجل بفضل الرجل والعكس
۲۷	 ولغ الكلب
٤٠	 طهارة الهرة
٤٢	 الحوت والجراد والكبد والطحال
٤٣	 وقوع الذباب في الطعام
٤٥	 باب : الّانية
۰٥	 آنية الكفار
٥٢	تضبيب الإناء بالفضة
٥٣	 باب : إزالة النجاسة وبيانها
0 8	 لحوم الحمر الأهلية
٥٨	بول الغلام والجارية
٦.	 دم الحيض يصيب الثوب
11	 باب : الوضوء

	:::	1.	10				. !			
							:			
					,	,				
ال	لجزء الأوا	قهرس ا		:			!			777
1	٦٢							سواك	فضل الس	-
1	٦٤								الوضوء	
į	٦٨'							ح الرأس	صفة مس	
	V						قاظ.	عند الاستي	الاستنثار	
i	٧٥					. 979	الرأس أ	مل هما من	الأذنان ه	
:	٨٧					<u></u> .		على الخفين	: المسح	باب
1	۹۰							سح وقدره	كيفية الم	
1 7	40	.,				,		الوضوء .	: نواقض	باب
	٠٠٠							<u>کر ۲۰۰۰</u> ،	مس الذَّ	
1	٠					. أو العكسر	و الرعاف	من القيء أو	الوضوء	
,	٠٠٠	À					(بل	من لحوم ال	الوضوء	
1	11.	<u>.</u>		,				وضوء	النوم وال	
1	١١٢:							بياء الحاجة	: آداب قظ	باب
1	١٣					<u></u> .		مول الخلاء	آداب د-	
1	17					·	!	المنهي عنه	الأماكن	
, 1	14:				· · · · <u>-</u>		حأجة	بند قضاء ال	الكلامء	_
. 1	۲٦						الروث	اء بالعظم و	الاستنج	_
1	۳۰۰					;	ب	رحكم الجنا	: الغسل	باب
3	۳۱					<u></u> .		ختانين	التقاء ال	
1	۳٥ :						1 1	لجمعة	_	
. 1	۳۹۱		,				<u></u>	مل النبي ﷺ	صفة غس	
1	٤٥							<u></u>	: التيمم	باب
i	٥٤							على الجبيرة	المسح	
i	٥٦							<u></u>	: الحيض	باب
. (٥٧						٠. ∔	لمستحاضة	أحكام	
1	٦٢						٠١	ع بالحائض	الاستمتا	
.1	ii.				الصلاة	. کتاب				
	39						:		: المواقيه	1.
	3 3								· .	

TTY		فهرس الجزء الأول
۱۷۸		الأوقات المنهي عنها
۱۸۸		باب : الاذان
7 . 9		باب : شروط الصلاة
777		باب: سترة المصلى
277	لأسود بين يدي المصلى	مرور الحمار والمرأة والكلب ا
ፕ ኖ ኖ		باب: الحث على الخشوع في الصلاة
727	·	باب: المساجد
70.		زخرفة المساجد وزينتها
408		باب: صفة الصلاة
7.4.7		أعضاء السجود
۳۱۸		باب: سجود السهو وغيره
447		سجود التلاوة

الفمرست

٥	باب: صلاة التطوع
41	باب : صلاة الجماعة والإمامة
37	متابعة الإمام
٥٤	الأولى بالإمامة
٤٧	إمامة المرأة والرجل الفاسق
٥٩	باب: صلاة المسافر والمريض
٧١	باب: الجمعة
98	باب : صلاة المخوف
1 * *	باب: صلاة العيدين
1.4	التكبير في صلاة العيدين
110	باب : صلاة الكسوف
174	باب: صلاة الاستسقاء
174	استسقاء النبي ﷺ
177	باب : اللباس أي ما يحل منه وما يحرم
	كتاب : الجنانز
121	بات : في أحوال الموت
127	باب: في تكفين الميت وغسله
104	باب: في الصلاة على الجنازة والدعاء للميت
179	باب: في الدفن
۱۸۰	باب : في زيارة القبور والنياحة على الميت

7.1		
	كتاب: الزكاة	
191		باب: فرض الزكاة
Y 1 V		باب: صدقة الفطر
rr (باب: صدقة النطوع
٠٠٠٠	• 	باب: قسم الصدقات ا
	كتاب: الصيام	1
۲۳۹	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	باب: فرض الصيام وأحكامه
٠٠٠		الكحل في الصيام.
707		من أكل ناسياً
778		الصوم عن الغير
	_	باب : صوم التطوع وما نهى ه
YV7		باب: الاعتكاف وقيام رمضار
p 4		,, ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
	كتاب: الحج	
۲۸۰	علیه	باب: فضله وبيان من فرضُ
۲۸۹		حج الصبي
ra•		الحج عن الغير أ.
rav:		باب: المواقيت
۳۰۱		باب: وجوه الإحرام وصفته
۲•۲		باب: الإخرام وما يتعلق به
*•V	The state of the s	نكاح المحرم
**Å		الصيد للمحرم
*1 Y	2	باب: صفة الحج ودخول مك
"£A"		باب: الفوات والإحصار .

الفهرست

كتاب : البيوع

٧	باب : شروطه وما نهی عنه مرمر
4 2	بيع الغرر
40	بيع الفرر
77	السلف والبيع
۳.	النجش في البيع
41	بيع الرجل على بيع أخيه
٤٠	حكم التسعير
٤.	الاحتكار
٤٧	العقد الموقوف
01	الإقالة وشروطها
01	باب: الخيار
00	باب: الربا
15	بيع الذهب بالذهب
77	بيع الحيوان بالحيوان
70	تحريم الرشوة
77	تحريم المزابنة
٦٧ ٦٩	تحريم المزابنة
	بات : الرخصة في العرايا، وبيع الأصول والثمار
79	

النالث	قهرس الجزء		: :c:		£1£
94					باب: الصلح
90				بغير إذن تسمي	أخذ المال
47	4		.,,	الضمان	ياب: الحوالة و
100				الوكالة	باب : الشركة و
1.0				<u></u>	باب: الإقرار
1.7		• • • • • • • • •			باب: العارية
11.				• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	باب : الغصب
110				· · · · · · · · <u>· · · · · · · · · · · </u>	باب: الشفعة
119		••••••••			الشفعة
171		*******		<u></u>	باب: القراض
141	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		• • • • • • • • • • •	والإجازة	باب: المساقاة
144		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		وات	
141					باب: الوقف
144				لعمرى، والرقبى .	
12.		* * * * * * * * * *		ي الهبة	
1 20	11 -1.			في الإهداء	
187	4				
107	H • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	_.		مي والمعاهد	لقطة الذ
۳٥١	مبنيتوأج	********		*******	باب: الفرائض
771	,			· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	باب : الوصايا
179	• • • • • • • • •			· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	باب : الوديعة
			كتاب: النكاح	i .	4
V.				****	باب: النكاح
14	į			لولى	
97		• • • • • • • • • • •		نكاح أحق بالوفاء .	
4,4			_	نحليل	
1				انى والزانية	
٠,٣				الخال	

510	فهرس الجرء الدائت
717	فسخ النكاح بالعيب
717	باب: عشرة النساء
377	السنة عند إتيان النساء
440	المرأة إذا أغضبت زوجها
777	تحريم وصل الشعر والوشم
***	العـزل
777	باب : الصداق
137	بات : الوليمة
737	إجابة الوليمة إذا دعى
787	أيام الوليمة ثلاثة
307	باب : القسم
177	باب: الخلع
377	باب: الطلاق
777	رفع إثم الناسي والخاطيء والمكره يستسبب
347	باب: الرجعة
777	باب: الإيلاء والظهار والكفارة
444	أحكام الإيلاء
444	باب : اللعان
۲۰۱	الفرقة بين المتلاعنين الفرقة بين المتلاعنين
٣.٧	باب: العدة والإحداد والاستبراء وغير ذلك
۸۱۲	سكنى المتوفى عنها زوجها
414	عدة أم الولد
447	ثبوت نسب الولد
441	باب: الرضاع
٣٤.	بات: النفقات
707	ياب: الحضانة
404	الأم أحق بحضانة ولدها ما لم تتزوج

	كتاب: الجنايات	
7	 	باب: الجنايات
۳۸۰	 	باب: الديات
۳۸۷	 <u></u>	تغليظ الدية
491	 	ثبوت دية أهل الذمة.

القمرست

كتاب الحدود

																											_															
٥						•		ı	٠				٠			4	í	·		•		•				,																
۲:	٤	,	•								4 4										•		• •	. ,						٠,					L	ذذ	الق	يار	_	: (ب	با
44																					ì							u							4	سرا	الس	ئد	-	: (ب	با
٣,٦		•	•				,	•				,	٠									•								. <u>.</u>			ق	بار	!	۽ ا	اف	عتر	۱:			
23										. ,	, ,																,	ک	,	الم	ئ	سا	•	٠.	ر	سار	الد	عد	_	- :	اب	L
٤٥																																									-	-
٥٥																														ل										٠,	-	ι.
																									-	Ė		•		U			,			J	<i>7</i> .,)		• •	• •		-
																	٥	Y	۲	۲	! :	_	اد	۲.																		
75			•	p						,			4	·	4				•	•						4			• 1	, ,							ھاد	~	11	: 4	ار	J
۷٥				,																		• •	, ,	•						6	بان		لص	وا	اء		الن	تا,	ۊ			
٨٤																														٩								_				
48																														£												
1+1																																								: :	ار	Li
1 • 9											,																															•
																												,		_	_	_	(5	<i></i>		.ب		'			
																4	4	بد	Ľ	,,	11	٠,	اب	نتا	•																	
114	,		,		•	» 1		٠	٠		,														•		•									مة	لم	لأو	١	: _	ار	د
۱۲٤																																	_ •	1.	ili	٠.	1	٠,			J.	

178	شروط الذبح
100	قتل الصبر
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	باب: الأضاحي ، الأضاحي المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد المساعد ا
188	عبوب الأضحية
180	شروط الأضحية
189	ىاب <mark>: العقىقة</mark>
	كتاب: الأيمان والنذور
100	باب: الأيمان والنذور
•	كتاب: القضاء
198],	باب: الشهادات
Y • K	باب: الدعاوى والبينات نشيب بالمستعاوى والبينات
† + + +	كتاب: العتق
Y1Y	باب: العتق
777	باب: المدبر، والمكاتب، وأم الولد
_	كتاب: الجامع
YY4	باب: الأدب
YE0 ,	باب: البر والصلة
YT	باب: الزهد والورع
YV0	باب: النرهيب من مساوىء الأخلاق
۳۰۸	باب: الترغيب في مكارم الأخلاق
y14	الفقه في الدين ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، الفقه في الدين
TY	باب: الذكر والدعاء



للثين الإيمام محمّد بن إسماعيل الأمير اليمني لصنعاني المشرق المتوفّ بنة ١١٨٢ هـ

مق نصوصه وخرج أعاديثه وقِمه وعلَّى عليه خُليل مَأْمُونِ سِيْتِيكَ

الجزَّج الْأوَّك

حارالمعرفة

سندنا بكتاب المؤلف

يقول راجي رحمة الرحمٰن، خليل بن مأمون شيحا اللبناني، المعروف بالذنب والتقصير، أعانه الله ووالديه من سوء المصير؛ أروي كتاب: "بلوغ المرام من أدلة الأحكام» بالسند المتصل إلى مؤلفه الإمام الحافظ ابن حجر الهمام، بالإجازة العامة، عن شيخنا العلامة، محدث الديار اللبنانية، الشيخ السيد الشريف حسين بن أحمد عسيران حفظه الله تعالى عن فضيلة المحدث السيد محمد العربي العزوزي الحسني المغربي الفاسي، أمين الفتوى في الديار اللبنانية، عن شيخه الحافظ المسند السيد محمد عبد الحي الكتاني الإدريسي الحسني المغربي الفاسي، عن الشهاب أحمد بن صالح السويدي البغدادي، عن السيد مرتضى، عن محمد بن الشهاب أحمد بن صالح السويدي البغدادي، عن السيد مرتضى، عن محمد بن الحديث ابن حجر العسقلاني مؤلف هذا الكتاب.

[ح] وأرويه عن شيخنا العلامة بركة هذا الزمان مسند الديار الحلبية، المحدث الشيخ أحمد بن محمد سردار الحلبي الشافعي أمتع الله به المسلمين، عن المحدث ومسند العصر الإمام الشيخ محمد ياسين الفاداني الحسني المكي الشافعي، عن شيخه المحدث العلامة السيد جعفر بن محمد الحداد والسيد منصور بن عبد الحميد الفلمباني المكي كلاهما عن والد الثاني السيد عبد الحميد بن محمود الفلمباني، عن أبيه المعمّر السيد محمود بن كنان الفلمباني، عن المعمّر الشيخ عبد الصمد بن عبد الرحمٰن الآشي الشهير بالفلمباني، عن السيد عماد الدين يحيى بن عمر مقبول الأهول الزبيدي، عن محمد بن عمر بن مبارك بحرق الحضرمي، عن السيد أحمد بن الحسين العيدروس

التريمي، عن السيد محمد بن علي حرد التريمي، عن المحدث الحافظ الشمس محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي المصري ثم المدني، عن شيخه المحدث الحافظ المؤلف المؤرخ الكبير أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الكناني الشهير بابن حجر العسقلاني القاهري المصري الشافعي رحمه اللَّه تعالى مؤلف هذا الكتاب.

منهج التحقيق

يعتبر هذا الكتاب القيم درة في تاج للمكتبات الإسلامية، ومن المؤسف أنه حتى الآن لم تمتد إليه يد أمينة للتحقيق من نصوصه وضبطه وإخراجه بشكله الصحيح؛ لذلك ندبني الأخ السيد أبو عامر محمد فولادكار مع إخوانه الكرام أصحاب « دار المعرفة » الزاهرة إلى تحقيق هذا الكتاب النفيس، ولما أردت العمل فيه والاعتناء به، وجدت أنه قد طبع هذا الكتاب في مصر بتحقيق فضيلة الشيخ رضوان محمد رضوان، الذي قام بتحقيقها عن نسخة مطبوعة في الهند والتي طبعت في مصر سنة ١٣٧٣ هـ، والطبعة الثانية التي عني بتصحيحها والتعليق عليها فضيلة الشيخ حامد محمد الفقي والتي طبعت في مصر أيضاً سنة ١٣٥٢ هـ، والطبعة الثالثة التي قام بتحقيقها الأخ أسامة منيمنه والتي طبعت في لبنان سنة والطبعة الثالثة التي قام بتصحيحها والتعليق عليها الشيخ حامد محمد الفقي فكانت كثيرة الأخطاء والتصحيفات فطبعت على عليها الشيخ حامد محمد الفقي فكانت كثيرة الأخطاء والتصحيفات فطبعت على عليها الشيخ حامد محمد الفقي فكانت كثيرة الأخطاء والتصحيفات فطبعت على عليها الشيخ حامد محمد الفقي فكانت كثيرة الأخطاء والتصحيفات فطبعت على عليها الشيخ حامد محمد الفقي فكانت كثيرة الأخطاء والتصحيفات فطبعت على الدعوات.

وقد كان عملنا في هذا الكتاب على الوجه التالي:

١ ـ اعتمدنا النسخة الثانية، والتي رمزت إليها بكلمة (الأصل)، لكونها
 الأقدم عندي بأحدى وعشرين سنة من النسخة الأولى.

٢ ـ رجعنا إلى النسخة الأولى، والتي رمزت إليها بحرف (م)، لإثبات الخلاف الواقع بينها وبين الأصل التي أشرنا إليها في هوامش الكتاب.

٣ ـ وضعنا هاتين الحاصرتين [...] للدلالة على استدراك الخطأ
 وتصويب التصحيفات الموجودة وأشرنا إلى ذلك في الهامش.

٤ ـ وضعنا هاتين الحاصرتين | . . . | للدلالة على الزيادة المأخوذة من النسخة الأولى، وأشرنا إلى ذلك في الهامش.

٥ ـ وضعنا رقماً فوق الكلمة التي اختلفت بشكلها ومعناها بين النسختين،
 وأشرنا إلى ذلك في الهامش ووضعنا هاتين الحاصرتين (. . .) إذا كان الاختلاف
 أكثر من كلمة واحدة.

٦ ـ ورد في بعض الأحاديث في النسختين بعد ذكر الصحابي في النسخة الأولى بذكر (رضي الله عنه) وفي الثانية بعدم ذكرها، فلم أشر إلى ذلك في الهامش.

٧ ـ ورد أيضاً في بعض الأحاديث في النسختين بعد ذكر الصحابي عبد الله بن عمر على سبيل المثال: في النسخة الأولى: (رضي الله عنه)، وفي النسخة الثانية: (رضى الله عنهما)، فلم أشر إلى ذلك في الهامش.

٨ ـ قدمنا الكتاب بترجمة عن حياة المؤلف ابن حجر طيّب الله مثواه.

٩ ـ خرّجنا الأحاديث من كتبها المقررة بشكل أننا وضعنا رقم الحديث فقط أمام راوي الحديث.

١٠ _ خرّجنا الآيات الكريمة.

١١ _ قمنا بشرح المفردات الصعبة والمبهمة.

١٢ ـ رجعنا إلى الكتب التي أشار المؤلف إلى أنه أخذ من مؤلفيها مراتب الجرح والتعديل.

١٣ ـ قمنا بترقيم الكتب وترقيم الأبواب والأحاديث ترقيماً تسلسلياً كما أننا رقمنا كل حديث رقماً ثانياً بحسب وضعه تحت بابه.

١٤ ـ وضعنا في أعلى الصفحات ترويسات بأسماء الكتب والأبواب ليسهل

على الطالب الرجوع إلى مسألته.

١٥ _ ميزّنا قول الرسول ﷺ عن قول الصحابة والتابعين بخط أسود بارز.

ملاحظة: لم نضع بين يدي كتابنا هذا فهرساً أبجديا للأحاديث النبوية الشريفة؛ لأنه يعتبر كتاباً فقهياً على منهج المحدثين، كما قرره مؤلفه ـ طيب الله مثواه ـ حيث أنه جمع فيه الأحاديث من مختلف كتب السنة الشريفة، فالباحث والمُخَرِّجُ إذا أراد أن يبحث عن حديث ما ليخرجه فلن يعود ليخرجه من بلوغ المرام بل سيرجع إلى أمهات كتب السنة كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما.

واللَّه سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم واللَّه هو المستعان وعليه التكلان.

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة المؤلف

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ قَدِيماً وَحَدِيثاً. وَالْصَّلاةُ والسَّلاَمُ عَلَى نَبِيهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ سَارُوا في نُصْرَةِ دِينِهِ سَيْراً حَثِيثاً، وَعَلَى أَتْبَاعِهِمُ الَّذِينَ وَرِثُوا عِلْمَهُمْ - وَالْعُلَمَاءُ وَرَفَةُ الْأَنْبِيَاءِ - أَكْرِمْ بِهِمْ وَارِثاً وَمَوْرُوثاً.

(أَمَّا بَعْدُ) فَهَذَا مُخْتَصَرٌ يَشْتَمِلُ عَلَى أُصُولِ ٱلْأَدِلَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ، لِلاَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، حَرَّرْتُهُ تَحْرِيراً بَالِغاً، لَيَصِيرَ مَنْ يَخْفَظُهُ مِنْ بَيْنَ أَقْرَانِهِ نَابِغاً، وَيَسْتَعِينَ بِهِ الضَّالِبُ المُنْتَدِي، وَلا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الرَّاغِبُ المُنْتَهِي.

وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقِبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ ٱلْأَثِمَةِ، لِإِرَادَةِ نُصْحِ الْأُمَّة. فَالمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: أَحْمَدُ، وَالْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبْنُ مَاجَهْ. وَبِالسَّتَةِ: مَنْ عَدَا أَحْمَدَ، وَبِالْخَمْسَةِ مَنْ عَدَا البُخَارِيُّ وَمُسْلِماً، وَقَدْ وَابْنُ مَاجَهْ. وَبِالسَّتَةِ: مَنْ عَدَا أَحْمَدُ، وَبِالْخَمْسَةِ مَنْ عَدَا البُخَارِيُّ وَمُسْلِماً، وَقَدْ الْأُولَ، وَبِالنَّلاَثَةِ مَنْ عَدَاهُمْ وَعَدَا أَتُولُ الأَرْبَعَةُ وَأَحْمَدُ، وَبِالأَرْبَعَةِ مَنْ عَدَا الثلاثَةَ الأُولَ، وَبِالنَّلاَثَةِ مَنْ عَدَاهُمْ وَعَدَا الله خِيرَ. وَبِالمُتَّقَقِ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّي، وَمُسْلِمٌ، وَقَدْ لاَ أَذْكُو مَعَهُمَا غَيْرَهُمَا، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُو مُبَيَّنٌ.

وَسَمَّيْتُهُ: (بُلُوغُ المرَامِ، مِنْ أَدِلَّةِ الأَحْكَامِ)

وَٱللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ لاَ يَجْعَلَ مَا عَلِمْنَا عَلَيْنَا ۖ وَبَالاً، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْعَمَلَ بِمَا يُرْضِيهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منَّ علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية، وتفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالبها العلية، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالمواهب اللدنية عَلَيْهُ، وعلى آله الذين حبهم ذخائر العقبى وهم خير البرية.

"وبعد". فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام، اختصرته عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه، قاصداً بذلك وجه الله، ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنباً للإيجاز المخل والإطناب المسمل، وقد ضممت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد، والله أسأل أن يجعله في المعاد من خير العوائد فهو حسبي ونعم الوكيل، وعليه في البداية والنهاية التعويل.

(الحمد للله) افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالاً لما ورد في البداية به من الآثار، ورجاء لبركة تأليفه؛ لأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله منزوع البركة كما وردت بذلك الأخبار، واقتداء بكتاب الله المبين، وسلوك مسلك العلماء المؤلفين، قال المناوي في التعريفات في حقيقة الحمد: إن الحمد اللغوي الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان، والحمد العرفي فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً، والحمد القولي حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثنى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسله، والحمد الفعلي الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى، وذكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه لغة الوصف بالجميل على الجميل الاختياري واصطلاحاً: الفعل

الدال على تعظيم المنعم من حيث إنه منعم، واصلة تلك النعمة أو غير واصلة. واللَّه هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (على نعمه) جمع نعمة، قال الرازي: النعمة المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير. وقال الراغب: النعمة ما قصدت به الإحسان في النفع، والإنعام؛ إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير (الظاهرة والباطنة) مأخوذ من قوله تعالىٰ: ﴿وأسبغ عليْكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾(١). وقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان عن عطاء قال: سألت ابن عباس عن قوله تعالى: ﴿وأسبِغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ﴾. قال: هذا من كنوز علمي. سألت رسول الله عَلَيْ فقال: «أما الظاهرة فما سوَّى من خلقك، وأما الباطنة فما ستر من عورتك، ولو أبداها لقلاك أهلك فمن سواهم». وأخرج أيضاً عنه الديلمي وابن النجار: سألت رسول اللَّه ﷺ عن هذه الآية فقال: «أما الظاهرة فالإسلام وما سوَّى من خلقك وما أسبغ عليك من رزقه، وأما الباطنة فما ستر من عملك». وفي رواية عنه موقوفة: «النعمة الظاهرة الإسلام، والباطنة ما ستر عليك من الذنوب، والعيوب، والحدود»، أخرجها ابن مردويه عنه. وفي رواية عنه موقوفة أيضاً: "النعمة الظاهرة والباطنة هي لا إله إلا اللَّه"، أخرجها عنه ابن جرير وغيره. وتفسيرهما ما قاله مجاهد: نعمة ظاهرة هي لا إنه إلا اللَّه على اللسان، وباطنة قال في القلب. أخرجها سعيد بن منصور وابن جرير وفسرهما الشارح بما هو معروف، ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتماد (قديماً وحديثاً)، منصوبان على أنهما حالان من نعمه ولم يؤنث؛ لأن الجمع لما أضيف صار للجنس، فكأنه قال: على جنس نعمه. ويحتمل النصب على الظرفية، وأنهما صفة لزمان محذوف، أي زماناً قديماً وزماناً حديثاً. والقديم على عبده من حين نفخ الروح فيه، أم في كل آن من آنات زمانه فهي مسبغة عليه في قديم زمانه وحديثه، وحال تكلمه، ويحتمل أن يراد بقديم النحم التي أنعم بها على الآباء، فإنها نعم على الأبناء كما أمر الله بني إسرائيل بذكر نعمته التي أنعم بها على آبائهم فقال: ﴿ يا بني إسرائيل اذكروا نعمتى التي أنعمت عليكم ﴾ (٢) الآيات في مواضع من القرآن أشار إليه الشارح رحمه الله، إلا أنه قال: ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نَعْمَةُ اللَّهِ ﴾ الآية. والتلاوة نعمتي، فكأنه سبق قلم، ويراد بالحديث ما أنعم اللَّه به تعالىٰ على عبده من حين نفخ الروح فيه، فهي حادثة نظراً إلى النعمة على الآباء (والصلاة) عطف اسمية على اسمية، وهل هما خبريتان أو إنشائيتان؟ فيه خلاف بين المحققين، والحق أنهما خبريتان لفظاً يراد بها

⁽٢) سورة: البقرة، الآية: ٤٠.

⁽١) سورة: لقمان، الآية: ٢٠.

الإنشاء. ولما كانت الكمالات الدينية والدنيوية، وما فيه صلاح المعاش والمعاد فائضة من الجناب الأقدس على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم ناسب إرداف الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامتثالاً لآية: ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾(١)، ولحديث: «كل كلام لا يذكر الله فيه ولا يصلى فيه عليّ، فهو أقطع أكتع ممحوق البركة»(١). ذكره في الشرح ولم يخرجه، وفي الجامع الكبير أنه أخرجه الديلمي والحافظ عبد القادر بن عبد الله الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة. قال الرهاوي: غريب تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي، وهو ضعيف جداً لا يعتد بروايته ولا بزيادته التهي.

والصلاة من اللَّه لرسوله تشريفه وزيادة تكرمته فالقائل: اللهم صلِّ على محمد طالب له زيادة التشريف والتكرمة. وقيل: المراد منها آته الوسيلة، وهي التي طلب ﷺ من العباد أن يسألوها له كما يأتي في الأذان (والسلام) قال الراغب: السلام والسلامة، والتعري، من الآفات الباطنة والظاهرة. والسلامة الحقيقية لا تكون إلا في الجنة، لأن فيها بقاء بلا فناء، وغناء بلا فقر، وعزاً بلا ذل، وصحة بلا سقم (على نبيه) يتنازع فيه المصدران قبله. والنبي من النبوة، وهي الرفعة. فعيل بمعنى مفعل، أي: المنبي عن اللَّه بما تسكن إليه العقول الزاكية. والنبوة سفارة بين اللَّه وبين ذوي العقول من عباده لإزاحة علىلهم في معاشهم ومعادهم (ورسوله) في الشرح النبي في لسان الشرع عبارة عن إنسان أنزل عليه شريعة من عند اللَّه بطريق الوحي، فإذا أمر بتبليغها إلى الغير سمى رسولًا. وفي أنوار التنزيل: الرسول من بعثه اللَّه بشريعة مجددة يدعو الناس إليها، والنبي أعم منه. والإضافة إلى ضميره تعالىٰ في رسوله وما قبله عهدية إذ المعهود هو محمد ﷺ، وزاده بياناً بقوله: (محمد)، فإنه عطف بيان على نبيه، وهو علم مشتق من حُمَّد مجهول مشدد العين، أي: كثير الخصال التي يحمد عليها أكثر مما يحمد غيره من البشر فهو أبلغ من محمود، لأن هذا مأخوذ من المزيد وذاك من الثلاثي، وأبلغ من أحمد؛ لأنه أفعل تفضيل مشتق من الحمد، وفيه قولان: هل هو أكثر حامدية للَّه تعالىٰ فهو أحمد الحامدين للَّه؟ أو: هو بمعنى أكثر محمودية فيكون كمحمد في معناه. وفي المسألة خلاف وجدال والمختار ما ذكرناه أولًا، وقرره المحقـقون، وأطال فيه ابن القيم في أوائل زاد المعاد (وَٱلُّه) والدعاء للَّال بعد الدعاء له ﷺ امتثالًا لحديث التعليم، وسيأتي في الصلاة وللوجه الذي سنذكره قريباً (وصحبه) اسم

⁽١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥٦.

⁽٢) الحديث أخرج نحوه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ «كل كلام لا يبدأ بحمد اللَّه فهو أجزم» ا. هـ قال السيوطي في الجامع الصغير (٢٣٥) صحيح.

جمع لصاحب، وفي المرادبهم أقوال اختار المصنف في نخبة الفكر أن الصحابي من لقي النبي على وكان مؤمناً، ومات على الإسلام. ووجه الثناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الثناء عليه على بعد الثناء على الرب؛ لأنهم الواسطة في إبلاغ الشرائع إلى العباد فاستحقوا الإحسان إليهم بالدعاء لهم (الذين ساروا في نصرة دينه) هو صفة للفريقين الآل والأصحاب. والسير مراد به هنا: الجد، والاجتهاد، والنصر. والنصرة العون. والدين وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول، والمراد أنهم أعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول. وفي وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك (سيراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله: حثيثاً. فإن المصدر إذا أضيف أو وصف كان للنوع. والحثيث السريع كما في القاموس، وفي نسخة: "في صحبته"، وهو عوض من قوله في نصرة دينه (وعلى أتباعهم) أتباع الآل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم)، وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة الأنبياء)، وهو اقتباس من حديث: "العلماء ورثة الأنبياء"، أخرجه أبو داود وقد ضعف، وإليه أشار بعض علماء الآل بقوله:

العلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلماء هم ورًاثه ما خلّف المختار غير حديثه فينا فداك متاعه وأثسائه

(أكرم) فعل تعجب (بهم) فاعله، والباء زائدة أو مفعول به، وفيه ضمير فاعله (وارثاً) نصب على التمييز وهو ناظر إلى الأتباع، ثم قال: (وموروثاً) ناظر إلى من تقدمهم، وفيه من البديع اللف والنشر مشوشاً، ويحتمل عود الصفتين إلى الكل من الآل، والأصحاب، والأتباع، فإن الآل والأصحاب ورثوا علم رسول الله على وورثوه الأتباع فهم وارثون ومورثون. وكذلك الأتباع ورثوا علوم من تقدمهم، وورثوا أيضاً أتباع الأتباع، ولعل هذا أولى لعمومه (أما) هي حرف شرط، وقوله: (بعد) قائم مقام شرطها وبعد ظرف له ثلاث حالات إضافته فيعرب كقوله تعالى: ﴿قد خلت من قبلكم سنن﴾(١) وقطعه عن الإضافة مع عدم نية المضاف إليه، فيبنى على الضم نحو: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾(٢)، وقطعه مع عدم نية المضاف إليه فيعرب منوناً كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغس بالماء الفرات (فهذا) الفاء حواب الشرط، واسم الإشارة لما في الذهن من الألفاظ والمعاني.

سورة: آل عمران، الآية: ١٣٧. (٢) سورة: الروم، الآية: ٤.

(مختصر) ، وفي القاموس اختصر الكلام وأوجزه (بشتمل) يحتوي (على أصول) جمع أصل، وهو أسفل الشيء كما في القاموس، وفسره في الشرح بما هو معروف: بما يبني عليه غيره (الأدلة) جمع دليل، وهو في اللغة المرشد إلى المطلوب، وعند الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبري، وعند أهل الميزان: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وإضافة الأصول إلى الأدلة بيانية، أي: أصول هي الأدلة وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس (الحديثية) صفة للأصول مخصصة عن غير الحديثية، وهي نسبة إلى حُديث رسول اللَّه ﷺ (للأحكام) جمع حكم. وهو عند أهل الأصول خطاب اللَّه المتعلق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف، وهي خمسة: الوجوب، والتحريم، والندب، والكراهة، والإباحة (الشرعية) وصف للأحكام يخصصها أيضاً عن العقلية. والشرع ما شرعه اللَّه لعباده كما في القاموس. وفي غيره نهج الطريق الواضح، واستعير للطريقة الإلْهية من الدين (حررته) بالمهملات والضمير للمختصر، وفي القاموس تحرير الكلام وغيره تقويمه، وهو يناسب قول الشارح تهذيب الكلام وتنقيحه (تحريراً) مصدر نوعى الوصفه بقوله (بالغاً) بالغين المعجمة، وفي القاموس البالغ الجيد. (ليصير) علة لحررته (من يحفظه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء وهو الكفو والمثل (نابغاً) بالنون وموحدة ومعجمة من نبغ. قال في القاموس: النابغة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على ليصير (به الطالب) لأدلة الأحكام الشرعية الحديثية (المبتدى) فإنه قد قرب له الأدلة وهذبها (ولا يستغنى عنه الراغب) في العلوم (المنتهي) البالغ نهاية مطلوبة؛ لأن رغبته تبعثه على أن لا يستغني عن شيء فيه سيما ما قد هذب وقرب (وقد بينت عقب) من عقبه إذا خلفه كما في القاموس، أي في آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر إسناده وسياق طرقه (لإرادة تصح الأمة)، علة لذكره من خرج الحديث. وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة، منها بيان أن الحديث ثابت في دواوين الإسلام، ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام، ومنها أنه قد تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح، وتحسين، وإعلال. ومنها إرشاد المنتهي أن يراجع أصولها التي منها انتقى هذا المختصر. وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأثمة. وما قيل في الحديث من تصحيح، وتحسين، وتضعيف، فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الأحاديث كما ستعرفه (فالمراد) أي: مرادي (بالسبعة)؛ لأنه ليس مراداً لكل مصنف، ولا وهو جنس المراد، بل اللام عوض عن الإضافة، والفاء جواب شرط محذرف، أي: إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقيب الحديث: أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالإبدال من لفظ العدد.

ترجمة الإمام أحمد

(أحمد) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وقد وسع الشاريح وسع الله عليه في تراجم السبعة، فنقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم، وأزمنة ولادتهم ووفاتهم فنقول: ولد أحمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام، والحجاز، واليمن، وغيرها حتى أجمع على إمامته، وتقواه، وورعه، وزهادته. قال أبو زرعة. كانت كتبه اثني عشر جملاً، وكان يحفظها عن ظهر قلبه، وكان يحفظ ألف ألف حديث وقال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى، ولا أزهد، ولا أورع، ولا أعلم منه. وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقاداً، فإنه لم يدخل فيه إلا ما يحتج به مع كونه انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث. وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام وقبره بها معروف مزور. وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة.

ترجمة الإمام البخاري

والبخاري هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة. طلب هذا الشأن صغيراً ورد على بعض مشايخه غلطاً وهو في إحدى عشرة سنة فأصلح كتابه من حفظه. سمع الحديث ببلدة بخارى، ثم رحل إلى عدة أماكن، وسمع الكثير وألف الصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث ألفه بمكة، وقال: ما أدخلت فيه إلا صحيحاً، وأحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد ذكر تأويل هذه العدة في الشرح، وقد أفردت ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطراً صالحاً في مقدمة فتح الباري. وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ولم يخلف ولداً.

ترجمة الإمام مسلم

(ومسلم) هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة أربع ومائتين، وطلب علم الحديث صغيراً وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم، وروى عنه أثمة من كبار عصره وحفاظه، وألف المؤلفات النافعة وأنفعها صحيحه الذي فاق بحسن ترتيبه، وحسن سياقه، وبديغ طريقته، وحاز نفائس التحقيق. وللعلماء في المفاضلة بينه وبين صحيح البخاري خلاف وأنصف بعض العلماء في قوله:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لدي وقالوا: أي ذين تقدم؟ فقلت: لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الأحد لأربع بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين وماثتين ودفن يوم الاثنين بنيسابور وقبره بها مشهور مزور.

ترجمة الإمام أبي داود

(وأبو داود) هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة اثنتين ومائتين. سمع الحديث من أحمد، والقعنبي، وسليمان بن حرب، وغيرهم، وعنه خلائق كالترمذي والنسائي. وقال: كتبت عن النبي على خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما تضمنه كتاب السنن. وأحاديثه أربعة آلاف حديث وثمانمائة ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه. روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه، وعرضها على أحمد فاستجادها واستحسنها. قال الخطابي: هي أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين، وقال ابن الأعرابي: من عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يحتج إلى شيء معهما من العلم. ومن ثم صرح الغزالي بأنها تكفي المجتهد في أحاديث الأحكام وتبعه أئمة على ذلك. وكانت وفاة أبي داود سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة.

ترجمة الإمام الترمذي

(والترمذي) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي مثلث الفوقية والميم مضمومة ومكسورة نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ. لم يذكر الشارح ولادته، ولا الذهبي ولا ابن الأثير. وسمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري وكان إماماً ثبتاً حجة، وألف كتاب السنن وكتاب العلل، وكان ضريراً قال: عرضت كتابي هذا، أي كتاب السنن المسمى بالجامع، على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به. ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم، قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم، والحفظ، والورع، والزهد. وكانت وفاته بترمذ أواخر رجب سنة سبع وستين وماتتين.

ترجمة الإمام النسائي

(والنسائي) هو أحمد بن شعيب الخراساني ذكر الذهبي أن مولده سنة خمس عشرة ومائتين. وسمع من سعيد، وإسحٰق بن راهويه، وغيرهم من أئمة هذا الشأن بخراسان،

والحجاز، والعراق، ومصر، والشام، والجزيرة. وبرع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة، والإتقان، وعلو الإسناد واستوطن مصر. قال أئمة الحديث: إنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح. وسننه أقل السنن بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً. واختار من سننه كتاب المجتبى لما طلب منه أن يفرد الصحيح من السنن. وكانت وفاته يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شهر صفر سنة ثلاث وثلثمائة بالرملة، ودفن ببيت المقدس. ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة، وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان.

ترجمة الإمام ابن ماجه

(وابن ماجه) هو أبو عبد اللَّه محمد بن يزيد بن عبد اللَّه بن ماجه القزويني. مولده سنة سبع وماثتين، وطلب هذا الشأن ورحل في طلبه وطاف البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث، وروى عنه خلائق وكان أحد الأعلام، وألف السنن وليست لها رتبة ما ألف من قبله؛ لأن فيها أحاديث ضعيفة بل منكرة ونقل عن الحافظ المزي أن غالب ما انفرد به الضعف، ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ إلى الخمسة، قال المصنف: وأول من أضاف ابن ماجة إلى الخمسة أبو الفضل بن طاهر في الأطراف، وكذا في شروط أثمة السنة، ثم الحافظ عبد الغني في كتابه أسماء الرجال: وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث أو خمس و سبعين ومائتين.

(وبالسنة)،أي: والمراد بالسنة إذا قال: أخرجه السنة (من عدا أحمد) وهم المعروفون بأهل الأمهات الست (وبالخمسة من عدا البخاري ومسلماً. وقد أقول): عوضاً عن قوله الخمسة (الأربعة)، وهم أصحاب السنن إذا قيل: أصحاب السنن (وأحمد و) المسراد (بالأربعة) عند إطلاقه لهم (من عدا الشلائة الأول) الشيخيين وأحمد (و) المسراد (بالشلائة) عند إطلاقه لهم (من عداهم)، أي من عدا الشيخين وأحمد والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن (وعدا الأخير) وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة أبو داود، والترمذي، والنسائي. (و) والمراد (بالمتفق) إذا قال: متفق عليه (البخاري ومسلم)، فإنهما إذا أخرجا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل له: متفق عليه، أي بين الشيخين (وقد لا أذكر معهما) أي الشيخين غيرهما، كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو أقل فيكتفي بنسبته إلى الشيخين (وما عدا ذلك) أي ما أخرجه غير من ذكر كابن حزيمة، والبيهقي، والدارقطني (فهو مبين) بذكره صريحاً (وسميته)

أي: المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغا لمكان بلوغاً وصل إليه كما في القاموس، والمرام الطلب والمعنى الإضافي وصول الطلب بمعنى المطلوب، أي: فالمراد وصولي إلى مطلوبي (من جمع أدلة الأحكام)، ثم جعله اسماً لمختصره، ويحتمل أنه إضافة إلى مفعول المصدر، أي: بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الأحكام، (والله) بالنصب مفعول (أسأله) قدم عليه لإفادة الحصر، أي: لا أسأل غيره (أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالاً) بفتح الواو. هو الشدة والثقل كما في القاموس، أي: لا يجعله شدة في الحساب وثقلاً من جملة الأوزار إذ الأعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله انقلبت أوزاراً وآثاماً (وأن يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى) أنزهه عن كل قبيح، وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته وكثيراً ما قرن التسبيح بصفة العلو كسبحان ربي الأعلى، وسبح اسم ربك الأعلى.

ا كتاب الطمارة

الكتاب، والطهارة في الأصل مصدران أضيفا وجعلا اسما لمسائل من مسائل الفقه تشتمل على مسائل خاصة. وبدأ بالطهارة اتباعاً لسنة المصنفين في ذلك وتقديماً للأمور الدينية على غيرها واهتماماً بأهمها وهي الصلاة. ولما كانت الطهارة شرطاً من شروطها بدأ بها وهي هنا اسم مصدر _ أي طهر تطهيراً وطهارة مثل كلم تكليماً وكلاماً. وحقيقتها استعمال المطهرين أي الماء والتراب أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدث لأن الفقيه إنما يبحث عن أحوال أفعال المكلفين من الوجوب وغيره. ثم لما كان الماء هو المأمور بالتطهير به أصالة قدمه فقال:

١ـ كتاب : الطمارة

ا ــ بانب: المياه

الباب لغة: ما يدخل ويخرج منه. قال تعالى: ﴿ ادخلوا عليهم الباب ﴾ (١) ﴿ وأتوا البيوت من أبوابها ﴾ (٢) ، وهو هنا مجاز، شبه الدخول إلى الخوض في مسائل مخصوصة بالدخول في الأماكن المحسوسة، ثم أثبت لها الباب. والمياه جمع ماء وأصله موه، ولذا ظهرت الهاء في جمعه. وهو جنس يقع على القليل والكثير، إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع، فإن فيه ما يُنهى عنه وفيه ما يكره، وباعتبار الخلاف أيضاً في بعض المياه كماء البحر، فإنه نقل الشارح الخلاف في التطهر به عن ابن عمر، وابن عمر، وفي النهاية أن في كون ماء البحر مطهراً خلافاً لبعض أهل الصدر الأول، وكأنه لقدم الخلاف فيه بدأ المصنف بحديث يفيد طهوريته وهو حجة الجماهير.

طهارة البحر

١/١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ، في البَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاءُهُ، الْحِلُّ مَيْنَتُهُ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَة، وَٱبْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصحَحه ٱبْنُ خُزَيْمَة، وَالتَّرْمِذِيُّ، [وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَٱلشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ].

__(عن أبي هريرة رضى اللَّه عنه) الجار والمجرور متعلق بمقدر كأنه قال: باب المياه

١ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر (الحديث ٨٣)، وأخرجه الترمذي في __
 كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور (الحديث ٦٩)، وأخرجه النسائي في كتاب:

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٢٣. (٢) سورة: البقرة، الآية: ١٨٩.

أروى فيه، أو أذكر، أو نحو ذلك حديثاً عن أبي هريرة وهو الأول من أحاديث الباب. وأبو هريرة هو الصحابي الجليل الحافظ المكثر. واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً، قال ابن عبد البر: الذي تسكن النفس إليه من الأقوال أنه عبد الرحمٰن بن صخر، وبه قال محمد بن إسحٰق، وقال الحاكم أبو أحمد: ذكر لأبي هريرة في مسند بقى بن مخلد خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً. وهو أكثر الصحابة حديثاً فليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا ما يقارنه قلت: كذا في الشرح، والذي رأيته في الاستيعاب لابن عبد البر بلفظ إلا أن عبد الله أو عبد الرحمٰن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام. ثم قال فيه أي الاستيعاب: مات في المدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع. وقيل: مات بالعقبق وصلى عليه الوليد بن عقبة بن أبي سفيان، وكان يومئذ أميراً على المدينة كما قاله ابن عبد البر (قال: قال رسول الله عليه في البحر)، أي: في حكمه، والبحر الماء الكثير أو المالح فقط كما في القاموس، وهذا اللفظ ليس من مقوله ﷺ، بل مقوله: (هو الطهور) بفتح الطاء هو المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس. وفي الشرع: يطلق على المطهر. وبالضم مصدر وقال سيبويه: إنه بالفتح لهما ولم يذكره في القاموس بالضم (ماؤه) هو فاعل المصدر وضمير ماؤه يقتضي أنه أريد بالضمير في قوله هو الطهور: البحر يعني مكانه إذ لو أريد به الماء لما احتيج إلى قوله ماؤه، إذ يصير في معنى الماء طهور ماؤه (والحل) هو مصدر حل الشيء ضد حرم، ولفظ الدارقطني (١): الحلال (ميتنه) هو فاعل أيضاً (أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة) هو أبو بكر قال الذهبي في حقه: الحافظ العديم النظير الثبت النحرير، عبد اللَّه بن محمد بن أبي شَيْبة صاحب المسند، والمصنف، وغير ذلك، وهو من شيوخ البخاري، ومسلم، وأبي داود، وابن ماجه (واللفظ له)، أي: لفظ الحديث السابق سرده لابن أبي شيبة وغيره ممن ذكر أخرجوه بمعناه (وصححه ابن خزيمة) بضم الخاء المعجمة فزاي بعدها مثناة تحتية فتاء تأنيث. قال الذهبي: الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام

⁼ الطهارة، باب: في ماء البحر (الحديث ٥٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المياه، باب: الوضوء بماء البحر (الحديث ٣٣١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: الوضوء بماء البحر (الحديث ٣٨٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصيد، باب: الطافي من صيد البحر (الحديث ٣٢٤٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده: ١/ ٧٨، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الوضوء بماء البحر (الحديث ١١١).

⁽١) الحديث: ١/١/١٣.

أبو بكر محمد بن أسحٰق بن خزيمة انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان (و) صحيحه (الترمذي) أيضاً، فقال عقب سرده: هذا حديث حسن صحيح، وسألت محمد بن إسماعيل البخارى عن هذا الحديث فقال: حديث صحيح. هذا لفظ الترمذي كما في مختصر السنن للحافظ المنذري. وحقيقة الصحيح عند المحدثين: ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ، هذا وقد أخرج المصنف هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة، ولم تخل طريق منها عن مقال إلا أنه قد جزم بصحته من سمعت. وصححه ابن عبد البر، وصححه ابن منده، وابن المنذر، وأبو محمد البغوي(١). قال المصنف: وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه. قال الزرقاني في شرح الموطأ: وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الأمة بالقبول وتداوله فِقهاء الأمصار، وفي سائر الأعصار، في جميع الأقطار ورواه الأئمة الكبار. ثم عد من رواه ومن صححه. والحديث وقع جواباً عن سؤال كما في الموطأ(٢) أن أبا هريرة رضى اللَّه عنه قال: ﴿جاء رجل﴾، وفي مسند أحمد(٣): ﴿من بني مدلج﴾، وعند الطبراني(٤): «اسمه عبد اللَّه إلى رسول اللَّه ﷺ فقال: يا رسول اللَّه إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ به؟؛ _ وفي لفظ أبي داود _ بماء البحر فقال رسول اللَّه ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميته». فأفاد ﷺ أن ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية بحال إلا ما سيأتي من تخصيصه بما إذا تغير أحد أوصافه، ولم يجب على بقوله: نعم مع إفادتها الغرض، بل أجاب بهذا اللفظ ليقرن الحكم بعلته، وهي الطهورية المتناهية في بابها، وكأن السائل لما رأى ماء البحر خالف المياه بملوحة طعمه، ونتن ريحه توهم أنه غير مراد من قوله تعالى: ﴿فاغسلوا ﴾ (٥)، أي: بالماء المعلوم إرادته من قوله: فاغسلوا، أو أنه لما عرف من قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِن السماء ماء طهوراً﴾(٦) ظن اختصاصه فسأل عنه، فأفاده ﷺ الحكم وزاده حكماً لم يسأل عنه وهو حل ميتنه، قال الرافعي: لما عرف صلى الشباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشتبه عليه حكم ميتـته، وقد يبتلي بها راكب البحر فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم

⁽۱) نصب الراية: ١/ ٩٥ ـ ٩٩، وتلخيص الحبير: ١/٩ ـ ١٢.

⁽٢) الحديث: ١/٢٢.

⁽٣) الحديث: ٢/ ٢٣٧، و ٣٦١.

⁽٤) الحديث: ١٧٥٩.

⁽٥) سورة: المائدة، الآية: ٦.

⁽٦) سورة: الفرقان، الآية: ٤٨.

الميتة. قال ابن العربي: وذلك من محاسن الفتوى أن يجاء في الجواب بأكثر مما سئل عنه تتميماً للفائدة، وإفادة لعلم غير المسؤول عنه. ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا، لأن من توقف في طهورية ماء البحر فهو عن العلم بحل ميتته مع تقدم تحريم الميتة أشد توقفاً. ثم المراد بميتته ما مات فيه من دوابه مما لا يعيش إلا فيه، لا ما مات فيه مطلقاً فإنه وإن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر فمعلوم أنه لا يراد إلا ما ذكرنا. وظاهره حل كل ما مات فيه ولو كان كالكلب والخنزير. ويأتي الكلام في ذلك في بابه إن شاء الله تعالىٰ.

طهارة الماء

٢/٢ ــ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ المَاءَ طَهُورٌ لاَ يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». أَخْرَجَهُ النَّلاَثَةُ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ.

— (وعن أبي سعيد ـ رضي اللّه عنه) اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري (الخدري) بضم الخاء المعجمة ودال مهملة ساكنة نسبة إلى خدرة حي من الأنصار كما في القاموس (١١). قال الذهبي: كان من علماء الصحابة، وممن شهد بيعة الشجرة وروى حديثاً كثيراً وأفتى مدة. عاش أبو سعيد ستاً وثمانين سنة، ومات في أول سنة أربع وسبعين. وحديثه كثير وحدث عنه جماعة من الصحابة، وله في الصحيحين أربعة وثمانون حديثاً، (قال: قال رسول اللّه ﷺ: إن الماء طهور لا ينجسه شيء: أخرجه الثلاثة) هم أصحاب السنن، ما عدا ابن ماجه كما عرفت (وصححه أحمد) قال الحافظ المنذري في مختصر السنن؛ إنه تكلم فيه بعضهم لكن قال: حكي عن الإمام أحمد أنه قال: حديث بئر بضاعة صحيح. وقال الترمذي: هذا حديث حسن. وقد جود أبو أسامة هذا الحديث، ولم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة. وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد. والحديث له سبب وهو: قانه قيل لرسول اللّه ﷺ: أنتوضاً من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن؟ فقال: قالماء طهور» الحديث.

٢ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في بئر بضاعة (الحديث ٢٦) و (الحديث ٢٧)، وأخرجه أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء (الحديث ٢٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: المياه، بأب: ذكر بئر بضاعة (الحديث ٣٢٥)، وأخرجه أحمد: ٣/٣١_٨٦.
 ١١ / ١٩ (مادة: خدر).

هكذا في سنن أبي داود وفي لفظ فيه: ﴿إِنَّ المَّاءِ﴾ كما ساقه المصنف. واعلم أنه قد أطال هنا في الشرح المقال، واستوفى ما قيل في حكم المياه من الأقوال، ولنقتصر في الخوض في المياه على قدر يجتمع به شمل الأحاديث، ويعرف به مأخذ الأقوال، ووجوه الاستدلال فنقول: قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه، فمنها حديث: «الماء طهور لا ينجسه شيء»، وحديث: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث»، وحديث: «الأمر بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي في المسجد»، وحديث: ﴿إذا استيقظ أحدكم فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً»، وحديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه»، وحديث: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم»، الحديث. وفيه الأمر بإراقة الماء الذي ولغ فيه. وهي أحاديث ثابتة ستأتى جميعها في كلام المصنف. إذا عرفت هذا فإنه اختلفت آراء العلماء رحمهم اللَّه تعالىٰ في الماء إذا خالطته نجاسة، ولم تُغَيِّر أحد أوصافه فذهب القاسم، ويحيى بن حمزة، وجماعة من الآل، ومالك، والظاهرية، وأحمد في أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنه طهور قليلاً كان أم كثيراً عملاً بحديث: "الماء طهور"، وإنما حكموا بعدم طهورية ما غيرت النجاسة أحد أوصافه للإجماع على ذلك كما يأتي الكلام عليه قريباً. وذهب الهادوية، والحنفية، والشافعية إلى قسمة الماء إلى قليل تضره النجاسة مطلقاً، وكثير لا تضره إلا إذا غيرت بعض أوصافه، ثم اختلفوا بعد ذلك في تحديد القليل والكثير، فذهب الهادوية إلى تحديد القليل: بأنه ما ظن المستعمل للماء الواقعة فيه النجاسة استعمالها باستعماله. وما عدا ذلك فهو الكثير. وذهب الحنفية إلى تحديد الكثير من الماء: بما إذا حرك أحد طرفيه آدمي لم تسر الحركة إلى الطرف الآخر، وهذا رأي الإمام وأما رأي صاحبيه: فعشرة في عشرة وما عداه فهو القليل. وذهب الشافعية إلى تحديد الكثير من الماء بما بلغ قلتين من قلال هجر، وذلك نحو خمسمائة رطل عملًا بحديث القلتين وما عداه فهو القليل. ووجه هذا الاختلاف تعارض الأحاديث التي أسلفناها، فإن حديث الاستيقاظ وحديث الماء الدائم يقضيان أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء، وكذلك حديث الولوغ، والأمر بإراقة ما ولغ الكلب فيه. وعارضها حديث بول الأعرابي، والأمر بصب ذنوب من ماء عليه، فإنه يقتضي أن قليل النجاسة لا ينجس قليل الماء. ومن المعلوم أنه قد طهر ذلك الموضع الذي وقع عليه بول الأعرابي بذلك الذنوب، وكذلك قوله: «الماء طهور لا ينجسه شيءً . فقال الأولون، وهم القائلون لا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه: يجمع بين الأحاديث بالقول بأنه لا ينجسه شيء كما دل له هذا اللفظ، ودل عليه حديث بول الأعرابي، وأحاديث الاستيقاظ، والماء الدائم، والولوغ ليست واردة لبيان حكم نجاسة الماء، بل

الأمر باجتنابها تعبدي لا لأجل النجاسة، وإنما هو لمعنى لا نعرفه كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات ونحوها، وقيل: بل النهي في هذه الأحاديث للكراهة فقط. وهي طاهرة مطهرة. وجمع الشافعية بين الأحاديث بأن حديث: الآينجسه شيء المحمول على ما بلغ القلتين فما فوقهما وهو كثير وحديث الاستيقاظ، وحديث الماء الدائم محمول على القليل. وعند الهادوية أن حديث الاستيقاظ محمول على الندب فلا يجب غسلهما له. وقالت الحنفية: المراد بلا ينجسه شيء - الكثير الذي سبق تحديده - وقد أعلوا حديث القلتين بالاضطراب، وكذلك أعله الإمام المهدي في البحر وبعضهم تأوله: وبقية الأحاديث في القليل ولكنه ورد عليهم حديث بول الأعرابي، فإنه كما عرفت دلٌّ على أنَّه لا يضر قليل النجاسة قليل الماء. فدفعته الشافعية بالفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه، فقالوا: إذا وردت على الماء نجسته كما في حديث الاستيقاظ، وإذا ورد عليها الماء لم تضره كما في خبر بول الأعرابي. وفيه بحث حققناه في حواشي شرح العمدة وحواشي ضوء النهار، وحاصله أنهم حكموا أنه إذا وردت النجاسة على الماء القليل نجسته وإذا ورد عليها الماء القليل لم ينجس، فجعلوا علة عدم تنجس الماء الورود على النجاسة وليس كذلك، بل التحقيق أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها شيئاً فشيئاً حتى يفني عينها، وتذهب قبل فنائه فلا يأتي آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة إلا وقد طهر المحل الذي اتصلت به، أو بقى فيه جزء منها يفني وتلاشي عند ملاقاة آخر جزء منها يرد عليه الماء كما نفني النجاسة وتتلاشى إذا وردتُ على الماء الكثير بالإجماع. فلا فرق بين هذا وبين الكثير في إفناء الكل للنجاسة، فإن الجزء الأخير الوارد على النجاسة يحيل عينها لكثرته بالنسبة إلى ما بقي من النجاسة، فالعلة في عدم تنجسه بوروده عليها هي كثرته بالنسبة إليها لا الورود، فإنه لا يعقل التفرقة بين الورودين بأن أحدهما ينجسه دون الآخر، وإذا عرفت ما أسلفناه وأن تحديد الكثير والقليل لم ينهض على أحدهما دليل فأقرب الأقاويل بالنظر إلى الدليل قول القاسم بن إبراهيم ومن معه، وهو قول جماعة من الصحابة كما هو في البحر عليه عدة من أئمة الآل المتأخرين، واختاره منهم الإمام شرف الدين. وقال ابن دقيق العيد: إنه قول لأحمد، ونصره بعض المتأخرين من أتباعه، ورجحه أيضاً من أتباع الشافعي القاضي أبو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب قاله في الإمام. وقال ابن حزم في المحلى: إنه روي عن عائشة أم المؤمنين، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وأبن عباس، والحسن بن على بن أبي طالب، وميمونة أم المؤمنين، وأبي هريرة، وحذيفة بن اليمان، والأسود بن يزيد، وعبد الرحمن أخيه، وابن أبي ليلي، وسعيد بن جبير، وابن المسيب، ومجاهد، وعكرمة، والقاسم بن محمد، والحسن البصري، وغير هؤلاء.

٣/٣ — وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنّ المَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»، أَخْرَجَهُ ٱبْنُ مَاجَهْ، وَضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِم.

٤/٤ — وَلِلْبَيْهَقِيِّ: «المَاءُ طَهُورٌ^(١) إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فيه».

- (وعن أبي أمامة) بضم الهمزة، واسمه صدي بمهملتين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ومثناة تحتية مشددة (الباهلي) بموحدة نسبة إلى باهلة، في القاموس(٢): باهلة: قوم، واسم أبيه عجلان. قال ابن عبد البر: لم يختلفوا في ذلك، يعني في اسمه واسم أبيه. سكن أبو أمامة مصر، ثم انتقل عنها وسكن حمص ومات بها سنة إحدى وقيل: سنة ست وثمانين. وقيل: هو آخر من مات من الصحابة بالشام. كان من المكثرين في الرواية عنه ﷺ (قال: قال رسول الله ﷺ: إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ربحه وطعمه ولونه) المراد أحدها كما يفسره حديث البيهقي (أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم) قال الذهبي ^(٣) في حقه: أبو حاتم هو الرازي الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام. ولد سنة خمس وتسعين ومائة وأثنى عليه _ إلى أن قال: قال النسائي: ثقة، توفي أبو حاتم في شعبان سنةٍ سبع وسبعين ومائتين وله اثنتان وثمانون سنة. وإنما ضعف الحديث (٤)؛ لأنه من رواية رشدين بن سعد بكسر الراء وسكون المعجمة. قال أبو يوسف: كان رشدين رجلاً صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث وهو متروك. وحقيقة الحديث الضعيف: هو ما اختل فيه أحد شروط الصحيح والحسن. وله ستة أسباب معروفة سردها في الشرح (والبيهقي) هو الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين له التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها. كان زاهداً ورعاً تقياً. ارتحل إلى الحجاز والعراق، قال الذهبي: تآليفه تقارب ألف جزء. «وبَيَّهَى» بموحدة مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وهاء مفتوحة فقاف بلد قرب نيسابور. أي: رواه بلفظ: (الماء

٣ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس (الحديث ١٧٥)، لأن فيه
 رشدين بن سعد وهو ضعيف ومتروك يروي المناكير عن الثقات الجرح والتعديل: ٣ / ١٧٥.

أخرجه البيهقي في كتاب: الطهارة، باب: نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة (الحديث: ١/٢٥٩).

⁽١) في نسخة م: طاهر.

 ⁽٣) سير أعلام النبلاء: ٢٤٧/٩٣.
 (٤) الجرح والتعديل: ١٣/٣.٥.

⁽٢) ٣/ ٢٥٠ (مادة بهل).

طهور إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه) عطف عليه (بنجاسة) الباء سببية أي بسبب نجاسة (تحدث فيه) قال المصنف: قال الدارقطني: ولا يثبت هذا الحديث، وقال الشافعي: ما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجساً يروى عن النبي على من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله وقال النووي: اتفق المحدثون على تضعيفه. والمراد تضعيف رواية الاستثناء لا أصل الحديث فإنه قد ثبت في حديث بثر بضاعة ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس، فالإجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحد أوضافه لا هذه الزيادة.

٥/٥ _ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ المَاءُ قُلَّتَيْنِ لَـمْ يَخْمِـلِ الْخَبَثَ». وَفِي لَفْظِ: «لَمْ يَنْجُسْ». أَخْرَجَهُ الأربَعَةُ، وَضِحَحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ (١٠)، وَابْنُ حِبَّانَ.

- (وعن عبد الله بن عمر) هو: ابن عمر بن الخطاب أسلم عبد الله صغيراً بمكة، وأول مشاهده الخندق وعمر، وروى عنه خلائق كان من أوعية العلم، كانت وفاته بمكة سنة ثلاث وسبعين، ودفن بها بذي طوى في مقبرة المهاجرين (قال: قال وسول الله ﷺ إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث) بفتح المعجمة والموحدة. (وفي لفظ لم ينجس) هو بفتح الجيم وضمها كما في القاموس (أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة) تقدم ذكره في أول حديث (والحاكم) هو: الإمام الكبير إمام المحققين أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب التصانيف. ولد سنة إحدى وعشرون وثلاثمائة، وطلب هذا الشأن ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين وحج، ثم جال في خراسان وما وراء

ه ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: ما ينجس الماء (الحديث ٦٤) و (الحديث ٢٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: منه آخر (الحديث ٢٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: المياه، باب: التوقيت في الماء (الأحديث ٣٢٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس (الحديث ٥١٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: ذكر الخبر المفسر... (الحديث ٥٢٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: المياه (الحديث ٢٥٠).

⁽١) زيادة في الأصل.

النهر وسمع من ألفي شيخ أو نحو ذلك، حدث عنه الدارقطني، وأبو يعلى الخليلي، والبيهقي، وخلائق. وله التصانيف الفائقة مع التقوى والديانة. ألف المستدرك وتاريخ نيسابور وغير ذلك توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعمائة (وابن حبان) بكسر الحاء المهملة وتشاديد الموحدة. قال الذهبي: هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي صاحب التصانيف. سمع أمماً لا يحصون من مصر إلى خراسان. حدث عنه الحاكم وغيره. كان ابن حبان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم. صنف المسند الصحيح، والتاريخ وكتاب الضعفاء، وفقه الناس بسمرقند. قال الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم، والفقه، واللغة، والوعظ من عقلاء الرجال. توفي في شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وهو في عشر الثمانين، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الحديث هو دليل الشافعية في جعلهم الكثير ما بلغ قلتين، وسبق اعتذار رواية: قلة، وبجهالة قدر القلة وباحتمال معناه، فإن قوله: «لم يحمل الخبث» يحتمل أنه لا يقدر على حمله، بل يضره الخبث. ويحتمل أنه يتلاشى فيه الخبث وقد أجاب الشافعية عن هذا كله. وقد بسطه في الشرح إلا الأخير فلم يذكره، كأنه تركه لضعفه؛ لأن رواية لم عن هذا كله. وقد بسطه في الشرح إلا الأخير فلم يذكره، كأنه تركه لضعفه؛ لأن رواية لم ينجس صريحة في عدم احتماله المعنى الأول.

٦/٦ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلْ أَخُرُجَهُ مُسْلِمٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٧/٧ - وَلِلْبُخَارِيِّ: ﴿ لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ ٱلدَّاثِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ ٩.

٨/٨ - وَلِمُسْلمِ مِنْهُ، وَلِأبِي دَاوُد: "وَلاَ يَغْتَسِلْ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

(وعن أبي هريرة رضي اللّه عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ: لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم). وهو الراكد الساكن، ويأتي وصفه بأنه الذي لا يجري (وهو جنب أخرجه) بهذا

٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاغتسال في الماء الراكد (الحديث ٢٨٣).

٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: البول في الماء الدائم (الحديث ٢٣٨).

٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: البول في الماء الراكد (الحديث ٧٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: النهي عن ذلك (الحديث ٨١).

اللفظ (مسلم، وللبخاري) رواية بلفظ (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل) روي برفع اللام على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: ثم هو يغتسل. وقد جوز جزمه على عطفه على موضع يبولن ونصبه بتقدير أن على إلحاق ثم بالواو في ذلك، وإن أفاد أن النهي إنما هو عن الجمع بين البول والاغتسال دون إفراد أحدهما مع أنه ينهي عن البول فيه مطلقاً، فإنه لا يخل بجواز النصب؛ لأنه يستفاد من هذا النهي عن الجمع ومن غيره النهي عن إفراد البول وإفراد الاغتسال. هذا بناء على أن ثم قد صارت بمعنى الواو تفيد الجمع، وهذا قاله النووي معترضاً به على ابن مالك حيث جوز النصب، وأقره ابن دقيق العيد في غير شرح العمدة إلا أنه أجاب على النووي بما أفاده قولنا: فإنه لا يخل بجواز النصب إلى

«قلت»: والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث إنما هو عن الجمع بين البول ثم الاغتسال منه سواء رفعت اللام أو نصبت وذلك لأن ثم تفيد ما تفيده الواو العاطفة في أنها للجمع، وإنما اختصت ثم بالترتيب فالجميع واهمون فيما قرروه، ولا يستفاد النهي عن كل واحد على انفراده من رواية البخاري؛ لأنها إنما تفيد النهي عن الجمع، ورواية مسلم تفيد النهي عن الاغتسال فقط إذا لم تقيد برواية البخاري. ثم رواية أبي داود بلفظ: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه» تفيد النهى عن كل واحد على انفراده (فيه. ولمسلم) في روايته (منه) بدلاً عن قوله فيه والأولى تفيد أنه لا يغتسل فيه بالانغماس مثلًا، والثانية تفيد أنه لا يتناول منه ويغتسل خارجه (ولأبي داود) بلفظ (ولا يغتسل فيه) عوضاً عن . ثم يغتسل (من الجنابة) عوضاً عن قوله: وهو جنب. وقوله هنا: "ولا يغتسل" دال على أن النهي عن كل واحد من الأمرين على انفراده كما هو أحد الاحتمالين الأولين في رواية ثم يغتسل منه. قال في الشرح: وهذا النهي في الماء الكثير للكراهة وفي الماء القليل للتحريم قيل عليه: إنه يؤدي إلى استعمال لفظ النهي في حقيقته ومجازه، فالأحسن أن يكون من عموم المجاز والنهي مستعمل في عدم الفعل الشامل للتحريم وكراهة التنزيه. فأما حكم الماء الراكد وتنجسه بالبول أو منعه من التطهير بالاغتسال فيه للجنابة فعند القائلين بأنه لا ينجس إلا ما تغير أحد أوصافه: النهي عنه للتعبد وهو طاهر في نفسه، وهذا عند المالكية فإنه يجوز التطهر به؛ لأن النهي عندهم للكراهة وعند الظاهرية أنه للتحريم، وإن كان النهي تعبداً لا لأجل التنجيس، لكن الأصل في النهي التحريم، وأما عند من فرق بين القليل والكثير فقالوا: إن كان الماء كثيراً وكل على أصله في جده ولم يتغير أحد أوصافه فهو الطاهر، والدليل على طهوريته تخصيص هذا العموم إلا أنه قد يقال: إذا قلتم: النهى

للكراهة في الكثير فلا تخصيص لعموم حديث الباب، وإن كان الماء قليلاً وكل في حده على أصله: فالنهي عنه للتحريم إذ هو غير طاهر ولا مطهر وهذا على أصلهم في كون النهي للنجاسة. وذكر في الشرح الأقوال في البول في الماء وأنه لا يحرم في الكثير الجاري كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث، والأولى اجتنابه. أما القليل الجاري فقيل: يكره، وقيل، يحرم، وهو الأولى.

«قلت»: بل الأولى خلافه إذ الحديث في النهي عن البول فيما لا يجري فلا يشمل المجاري قليلاً كان أم كثيراً «نعم» لو قيل بالكراهة لكان قريباً. وإن كان كثيراً «اكداً فقيل: يكره مطلقاً، وقيل: إن كان قاصداً إلا إذا عرض وهو فيه فلا كراهة. قال في الشرح: ولو قيل بالتحريم لكان أظهر وأوفق لظاهر النهي؛ لأن فيه إفساداً له على غيره ومضارة للمسلمين. وإن كان راكداً قليلاً فالصحيح التحريم للحديث، ثم هل يلحق غير البول كالغائط به في تحريم ذلك في هذا الماء القليل؟ فالجمهور على أنه يلحق به بالأولى، وعن النهي عن البول فيه، وأنه يجتنب إذا كان كذلك، فإذا بال في إناء وصبه في الماء الدائم فالحكم واحد. وعن داود لا ينجسه، ولا يكون منهياً عنه إلا في الصورة الأولى لا غير. وحكم الوضوء في الماء الدائم الذي بال فيه من يريد الوضوء حكم الغسل إذ الحكم واحد. وقد ورد في رواية: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه؛ ذكرها في الشرح ولم ينسبها إلى أحد، وقد أخرجها عبد الرزاق(١)، وأحمد(٢)، وابن أبي شيبة(٣)، والترمذي(٤)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن حبان(٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وأخرجه الطحاوي(٢)، وابن حبان(١)، والبيهقي(٨) بزيادة: «أو يشرب».

⁽١) الحديث: ٣٠٠.

⁽٢) الحديث: ٢/٢٢٣.

⁽٣) الحديث: ١٤١/١.

⁽٤) الحديث: ٦٨.

⁽٥) الحديث: ١١/٤.

⁽٦) الحديث: ١٤/١.

⁽٧) الحديث: ٢٧/٤.

⁽٨) الحديث: ٢٣٩/١.

اغتسال الرجل بفضل الرجل والعكس

9/٩ - وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ: ﴿ نَهَىٰ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: أَنْ تَغْتَسِلَ المَرْأَةُ بِفَضْلِ [الرَّجُلِ أَوِ الرَّجُلُ بِفَضْلِ المَرْأَةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعاً». رواه] أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

— (وعن رجل صحب النبي على قال: نهى رسول اللّه على أن تغتسل المرأة بفضل الرجل)، أي: الماء الذي يفضل عن غسل الرجل (أو الرجل بفضل المرأة) مثله (وليغترفا) من الماء عند اغتسالهما منه (جميعاً أخرجه أبو داود والنسائي وإسناده صحيح) إشارة إلى رد قول البيهقي حيث قال: إنه في معنى المرسل أو إلى قول ابن حزم حيث قال: إن أحد رواته ضعيف. أما الأول، وهو كونه في معنى المرسل، فلأن إبهام الصحابي لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول عند المحدثين، وأما الثاني؛ فلأنه أراد ابن حزم بالضعيف داود بن عبد الله الأودي وهو ثقة، وكأنه في البحر اغتر بقول ابن حزم فقال بعد ذكر الحديث: إن راويه ضعيف وأسنده إلى مجهول. وقال المصنف في فتح الباري: إن رجاله ثقات ولم نقف له على علة، فلهذا قال هنا: وهو صحيح نعم هو معارض بما يأتي من قوله في الحديث الآتى:

١٠/١٠ - وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا ﴾. أخُرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١١/١١ ــ وَلَأِصْحَابِ السُّنَنِ: ٱغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيُّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ، فَجَاءَ

٩ - أخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب (الحديث ٢٣٨).

١٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: القائر المستحب من الماء في غسل الجنابة (الحديث ٣٢٣).

^{11 -} أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الماء لا يجنب (الحديث ٦٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (الحديث ٢٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: الرخصة بفضل وضوء المرأة (الحديث ٣٧٠)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: ذكر الماء الذي لا ينجس. . . (الحديث ٩١).

لِيَغْتَسِلَ مِنْهَا، فَقَالَتْ ('): إِنِّي كُنْتُ جُنُباً، فَقَالَ: ﴿إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ (''). وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ خُزَيْمَةَ.

- (وعن ابن عباس)_ رضي اللَّه عنهما _ هو حيث أطلق بحر الأمة وحبرها عبد اللَّه بن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين. وشهرة إمامته في العلم ببركات الدعوة النبوية بالحكمة والفقه في الدين والتأويل تغني عن التعريف به. كانت وفاته بالطائف سنة ثمان وسنين في آخر أيام ابن الزبير بعد أن كف بصره (أن النبي ﷺ كان يغنسل بفضل ميمونة. أخرجه مسلم) من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال: وعلمي ـ والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني. الحديث، وأعله قوم بهذا التردد، ولكنه قد ثبت عند الشيخين بلفظ: «إن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد»، ولا يخفى أنه لا تعارض؛ لأنه يحتمل أنهما كانا يغترفان معاً فلا تعارض. نعم المعارض قوله: (ولأصحاب السنن) أي: من حديث ابن عباس كما أخرجه البيهقي (٣) في السنن ونسبه إلى أبي داود (اغتسل بعض أزواج النبي عَلَيْ في جفنة فجاء)، أي: النبي عَلَيْ (ليغنسل منها فقالت له: إني كنت جنباً)، أي: وقد اغتسلت منها (فقال: إن الماء لا يجنب) في القاموس جنب، أي: كفرح وجنب أي ككرم، فيجوز فتح النون وضمها هنا، هذا إن جعلته من الثلاثي ويصح من أجنب يجنب، وأما اجتنب فلم يأت بهذا المعنى وهو: إصابة الجنابة (وصححه الترمذي وابن خزيمة) ومعنى الحديث قد ورد من طرق سردها في الشرح، وقد أفادت معارضة الحديث الماضي، وأنه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة، ويقاس عليه العكس لمساواته له. وفي الأمرين خلاف والأظهر جواز الأمرين وأن النهي محمول على التنزيه.

ولوغ الكلب 17/17 حَوَّنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «طُهُورُ^(٤) إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَـغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعٌ مَرَّاتٍ، أُولاَهُنَّ بِالتُّرَابِ». أَخْرَجَهُ مُسْلم. وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «فَلْيُرِقْهُ». وَلِلتَّرْمِذِيِّ: «أَخْرَاهُنَّ أَوْ أُولاهُنَّ أَ بِالتَّرَابِ ا (٥)

⁽١) في نسخة م: نقالت له. (٢) في نسخة م: يَجْنُبُ ويجوز فيها الوجهان.

⁽٣) الْحَدَيث: أ/١٨٩، و٢٦٧.

١٢ _ أخرجه مسلم ني كتاب: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب (الحديث ٦٤٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في سؤر الكلب (الحديث ٩١).

⁽٤) في نسخة م؛ طهوُّر، بفتح الطاء والمراد بها: الماء الذي يتطهر به.

⁽٥) زيادة من نسخة م.

(وعن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: طهور) قال في الشرح: الأظهر فيه ضم الطاء، ويقال بفتحها لغتان (إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب) في القاموس ولغ الكلب في الإناء وفي الشراب يلغ كيهب ويالغ وولغ كورث ووجل شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فحركه (أن يغسله)، أي : الإناء (سبع مرات أولاهن بالتراب أخرجه مسلم، وفي لفظ له فليرقه)، أي: الماء الذي ولغ فيه (وللترمذي أخراهن)، أي: السبع (أو أولاهن بالتراب) دل الحديث على أحكام أولها نجاسة فم الكلب من حيث الأمر بالغسل لما ولغ فيه، والإراقة لــلماء وقوله: طهور إناء أحدكم، فإنه لا غسل إلا من حدث أو نجس وليس هنا حدث فتعين النجس، والإراقة إضاعة ماله فلو كان الماء طاهراً لما أمر بإضاعته إذ قد نهى عن إضاعة المال. وهو:ظاهر في نجاسة فمه، وألمحق به سائر بدنه قياساً عليه، وذلك لأنه إذا ثبتت نجاسة لعابه ولعابه جزء من فمه إذ هو عرق فمه، فـفمه نجس إذ العرق جزء متحلب من البدن فكذلك بقية بدنه، إلا أن من قال: إن الأمر بالغسل ليس لنجاسة الكلب قال: يحتمل أن النجاسة في فمه ولعابه إذ هو محل استعماله لـلنجاسة بحسب الأغلب، وعلق الحكم بالنظر إلى غالب أحواله من أكله النجاسات بفمه، ومباشرته لها فلا يدل على نجاسة عينه. والقول بنجاسة عينه قول الجماهير. والخلاف لمالك، وداود، والزهري، وأدلة الأولين ما سمعت، وأدلة غيرهم وهم القائلون: إن الأمر بالغسل للتعبد لا لـلنجاسة؛ لأنه لو كان لـلنجاسة لاكتفى بما دون السبع إذ نجاسته لا تزيد على العذرة، وأجيب عنه بأن أصل الحكم الذي هو الأمر بالغسل معقول المعنى، ممكن التعليل أي بأنه للنجاسة، والأصل في الأحكام التعليل فيحمل على الأغلب والتعبد إنما هو في العدد فقط كذا في الشرح، وهو مأخوذ من شرح العمدة. وقد حققنا في حواشيه خلاف ما قرره من أغلبية تعليل الأحكام، وطولنا هنالك الكلام. الحكم الثاني أنه دل الحديث على وجوب سبع غسلات للإناء وهو واضح، ومن قال لا تجب السبع بل ولوغ الكلب كغيره من النجاسات والتسبيع ندب. استدل على ذلك بأن راوي الحديث وهو أبو هريرة قال: يغسل من ولوغه ثلاث مرات. كما أخرجه الطحاوي والدارقطني. وأجيب عن هذا بأن العمل بما رواه عن النبي ﷺ لا بما رآه وأفتى به، وبأنه معارض بما روي عنه وأيضاً أنه أفتى بالغسل صبعاً وهي أرجح سنداً، وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة، وبما روي عنه ﷺ أنه قال في الكلب يلغ في الإناء: «يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً قالوا: فالحديث دل على عدم تعبين السبع وأنه مخير ولا:تخيير في معين. وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة. الحكم الثالث وجوب الترتيب للإناء لثبوته في الحديث، ثم الحديث يدل على تعين التراب، وأنه في الغسلة الأولى. ومن أوجبه قال: لا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى

يتكدر، أو يطرح الماء على التراب، أو يطرح التراب على الماء. وبعض من قال بإيجاب التسبيع قال: لا تجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده. ورد بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب والزيادة من الثقة مقبولة. وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية فروى: أولاهن، أو أخراهن، أو إحداهن، أو السابعة، أو الثامنة، والاضطراب قادح فيجب الاطراح لها. وأجيب عنه بأنه لا يكون الاضطراب قادحاً إلا مع استواء الروايات، وليس ذلك هنا كذلك، فإن رواية أولاهن أرجع لكثرة رواتها، وبإخراج الشيخين لها، وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض. وألفاظ الروايات التي عورضت بها أولاهن لا تقاومها. وبيان ذلك أن رواية أخراهن منفردة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة، ورواية السابعة بالتراب اختلف فيها فلا تقاوم رواية أولاهن بالتراب، ورواية إحداهن بالحاء والدال المهملتين ليست في الأمهات، بل رواها البزار فعلى صحتها فهي مطلقة يجب حملها على المقيدة، ورواية أولاهن أو أخراهن بالتخيير، إن كان ذلك من الراوي فهو شك منه فيرجع إلى الترجيح، ورواية أولاهن أرجح، وإن كان من كلامه ﷺ فهو تخيير منه ﷺ ويرجع إلى ترجيح أولاهن لثبوتها فقط عند الشيخين كما عرفت وقوله: «إناء أحدكم» الإضافة ملغاة هنا، لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكه الإناء. وكذا قوله: (فليغسله) لا يتوقف على أن يكون مالك الإناء هو الغاسل. وقوله: وفي لفظ فليرقه هي من ألفاظ رواية مسلم وهي أمر بإراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب أو الطعام، وهي من أقوى الأدلة على النجاسة، إذ المراق أعمّ من أن يكون ماء أو طعاماً، فلو كان طاهراً لم يأمر بإراقته كما عرفت، إلا أنه نقل المصنف في فتح الباري عدم صحة هذه اللفظة عن الحفاظ. وقال ابن عبد البر: لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش. وقال ابن منده: لا تعرف عن النبي على بوجه من الوجوه. نعم أهمل المصنف ذكر الغسلة الثامنة وقد ثبت عند مسلم «وعفروه الثامنة بالتراب. قال ابن دقيق العيد: إنه قال بها الحسن البصري ولم يقل بها غيره، ولعل المراد بذلك من المتقدمين. والحديث قوي فيها ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجه فيه استكراه ١ هـ. قلت والوجه أي المستكره في تأويله ذكره النووي. فقال: المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهن بالتراب مع الماء، فكأن التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة. ومثله قال الدميري في شرح المنهاج، وزاد أنه أطلق الغسل على التعفير مجازاً. قلت: لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها وتأويل من قال: بإخراجها من الحقيقة إلى المجاز كل ذلك محاماة على المذهب، والحق مع الحسن البصري. هذا وإن الأمر بقتل الكلاب ثم النهي عنه وذكر ما يباح اتخاذه منها يأتي الكلام عليه في باب الصيد إن شاء الله تعالى.

طهارة الهرة

١٣/١٣ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ ـ في الْهِرَّةِ ـ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَس، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةً.

 (وعن أبى قتادة) بفتر القاف فمثناة فوقية بعد الألف دال مهملة اسمه في أكثر الأقوال الحارث بن ربعي بكسر الراء فموحدة ساكنة فمهملة مكسورة ومثناة تحتية مشددة الأنصاري، فارس رسول اللَّه ﷺ شهد أحداً وما بعدها، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة وقيل: مات بالكوفة في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام وشهد معه حروبه كلها. (أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال في الهرة:) والحديث له سبب وهو أن أبا قتادة سكب له وضوء، فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت، فقيل له في ذلك فقال: قال رسول الله ﷺ: (إنها ليست بنجس) أي فلا ينجس ما لامسته (إنما هي من الطوافين) جمع طواف (عليكم) قال ابن الأثير: الطائف الخادم الذي يخدمك برفق وعناية. والطواف فعال منه شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله أخذاً من قوله تعالى: ﴿طوافون عليكم ﴾ (١). وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم زيادة لفظ «والطوافات» جمع الأول مذكراً سالماً نظراً إلى ذكور الهر. والثاني مؤنثاً سالماً نظراً إلى إناثها. فإن قلت: قد فات في جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل، وهو شرط لجمعه علماً وصفة. قلت: لما نزل منزلة من يعقل بوصفه بصفته، وهو الخادم أجراه مجراه في جمعه صفة. وفي التعليل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابستها لهم، ولما[جعلها](٢) في منزلهم خفف تعالى على عباده بجعلها غير نجس رفعاً للحرج. (أخرجه الأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة) وصححه أيضاً البخاري والعقيلي والدارقطني. والحديث دليل على طهارة الهرة وسؤرها وإن باشرت نجساً، وأنه لا تقييد لطهارة فمها بزمان. وقيل: لا يطهر فمها إلا بمضى زمان من ليلة، أو يوم، أو ساعة، أو

١٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة (الحديث ٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في سؤر الهرة (الحديث ٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: سؤر الهرة (الحديث ٨٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: الوضوء بسؤر الهرة والرحصة في ذلك (الحديث ٣٦٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الرخصة في الوضوء بسؤر الهرة. . . (الحديث ١٠٢).

⁽١) سورة: النور، الآية: ٥٨. (٢) ساقطة من الأصل والمعنى لا يستقيم بدونها.

شربها الماء، أو غيبتها حتى يحصل ظن بذلك، أو بزوال عين النجاسة من فمها. وهذا الأخير أوضح الأقوال، لأنه مع بقاء عين النجاسة في فمها، فالحكم بالنجاسة لتلك العين لا لفمها، فإن زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس.

١٤/١٤ ـ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ في طَائِفَةِ المَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَىٰ بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَهْرِينَ عَلَيْهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

-- (وعن أنس بن مالك) هو أبو حمزة بالحاء المهملة والزاي الأنصاري النجاري الخزرجي، خدم رسول اللَّه ﷺ منذ قدم المدينة إلى وفاته ﷺ. وقدم ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين أو ثمان أو تسع. أقوال. سكن البصرة من خلافة عمر ليفقه الناس، وطال عمره إلى مائة وثلاث سنين. وقيل: أقل من ذلك. قال ابن عبد البر: أصح ما قبل تسع وتسعون سنة. وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وتسعين. (قال: جاء أعرابي) بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهي سكان البادية، سواء أكانوا عرباً أو عجماً. وقد ورد تسميته أنه ذو الخويصرة اليماني وكان رجلًا جافياً. (فبال في طائفة المسجد) أي في ناحبته والطائفة القطعة من الشيء. (فزجره الناس) بالزاي فجيم فراء أى نهروه وفي لفظ «فقام إليه الناس ليقعوا به». وفي أخرى «فقال أصحاب رسول الله ﷺ: مه، مه» (فنهاهم رسول الله ﷺ) بقوله لهم: "دعوه» وفي لفظ «لا تزرموه» (فلما اقضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب) بفتح الذال المعجمة فنون آخره موحدة وهي الدلو الملَّان ماء وقيل العظيمة (من ماء) تأكيد، وإلا فقد أفاده لفظ الذنوب فهو من باب كتبت بيدي. وفي رواية «سجلًا» بفتح السين المهملة وسكون الجيم، وهو بمعنى الذنوب. (فأهريق عليه) أصله فأريق عليه، ثم أبدلت الهاء من الهمزة فصار فهريق عليه وهو رواية، ثم زيدت همزة أخرى بعد إبدال الأولى فقيل فأهريق. (متفق عليه) عند الشيخين كما عرفت. والحديث فيه دلالة على نجاسة بول الآدمي وهو إجماع. وعلى أن الأرض إذا تنجست طهرت بالماء كسائر المتنجسات، وهل يجزىء في طهارتها غير الماء؟ قيل: تطهرها الشمس والريح، فإن تأثيرهما في إزالة النجاسة أعظم إزالة من الماء، ولحديث «زكاة الأرض يبسها» ذكره

^{14 -} أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد (الحديث ٢٢١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات... (الحديث ٢٥٩).

ابن أبي شيبة. وأجيب بأنه ذكره موقوفاً، وليس من كلامه ﷺ كما ذكر عبد الرزاق حديث أبي قلابة موقوفاً عليه بلفظ «جفوف الأرض طهورها» فلا تقوم بهما حجة. والحديث ظاهر في أن صب الماء يطهر الأرض رخوة كانت أو صلبة. وقيل: لا بد من غسل الصلبة كغيرها من المتنجسات، وأرض مسجده ﷺ كانت رخوة فكفي فيها الصب. وكذلك الحديث ظاهر في أنه لا تتوقف الطهارة على نضوب الماء، لأنه ﷺ لم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئاً، وهو الذي اختاره المهدي في البحر. وفي أنه لا يشترط حفرها وإلقاء التراب. وقيل: إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب، لأن الماء لم يعم أعلاها وأسفلها، ولأنه ورد في بعض طرق الحديث أنه قال ﷺ: اخذوا ما بال عليه من التراب وألقوه وأهريقوا على مكانه ماء». قال المصنف في التلخيص: له إسنادان موصولان أحدهما عن ابن مسعود والآخر عن واثلة بن الأسقع وفيهما مقال، ولو ثبتت هذه الزيادة لبطل قول من قال: إن أرض مسجده على رخوة فإنه يقول: لا يحفر ويلقى التراب إلا من الأرض الصلبة. وفي الحديث فوائد منها احترام المساجد، فإنه على المغرغ الأعرابي من بوله دعاه ثم قال له: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر، إنما هي لذكر اللَّه عزَّ وجلَّ وقراءة القرآن»، ولأن الصحابة لما تبادروا إلى الإنكار أقرهم ﷺ، وإنما أمرهم بالرفق كما في رواية الجماعة للحديث إلا مسلماً _ أنه قال: ﴿إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين، ولو كان الإنكار غير جائز لقال لهم: إنه لم يأت الأعرابي ما يوجب نهيكم له. ومنها الرفق بالجاهل وعدم التعنيف. ومنها حسن خلقه ﷺ ولطفه بالمتعلم. ومنها أن الإبعاد عند قضاء الحاجة إنبا هو لمن يريد الغائط لا البول، فإنه كان عرف العرب عدم ذلك وأقره الشارع. وقد بال ﷺ وجعل رجلاً عند عقبه يستره. ومنها دفع أعظم المضرتين بأخفهما، لأنه لو قطع عليه بوله لأضر به، وكان يحصل من تقويمه من محله مع ما قد حصل من تنجيس المسجد تنجيس بدنه وثيابه، ومواضع من المسجد غير الذي قد وقع فيه البول أولاً.

الحوت والجراد والكبد والطحال

١٥/١٥ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهِما قَالَ: قَالَ رَسُولُ آللَّهِ ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَمَانِ، فَأَمَّا المَيْتَتَانِ: فَالْجَرَادُ وَالْحُوتُ، وَأَمَّا ٱلدَّمَانِ: فالطحَالُ وَالْكَبِدُ». أَخْرَجَهُ أَخْمَدُ، وَأَبْنُ مَاجَهُ، وَفيهِ ضَعْفٌ.

١٥ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ٩٧، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيد، باب: صيد الحيتان والجراد (الحديث ٢١٨).

- (وعن ابن عمر، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه على: أحلت لنا ميتان) أي بعد تحريمها الذي دلت عليه الآيات * (ودمان) كذلك (فأما الميتنان فالجراد) أي مبتنه وفيه ضعف) لأنه رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر. قال أحمد: حديثه منكر. وصح أنه موقوف كما قال أبو زرعة وأبو حاتم، وإذا ثبت أنه موقوف فله حكم المرفوع، لأن قول الصحابي: أحل لناكذا، وحرم علينا كذا، مثل قوله أمرنا ونهينا، فيتم به الاحتجاج. ويدل على حل ميتة الجراد على أي حال وجدت فلا يعتبر في الجراد شيء، سواء مات حتف أنفه أو بسبب. والحديث حجة على من اشترط موتها بسبب عادي، أو بقطع رأسها وإلا حرمت. وكذلك يدل على حل مبتة الحوت على أي صفة وجد طافياً كان أو غيره لهذا الحديث وحديث «الحل ميتته». وقيل: لا يحل منه إلا ما كان موته بسبب آدمي، أو جزر الماء، أوقذفه، أو نضوبه، ولا يحل الطافي لحديث «ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوا، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه، أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر وهو خاص فيخص به عموم الحديثين. وأجيب عنه: بأنه حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث. قال النووي: حديث جابر لا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء كيف وهو معارض ا هـ فلا يخص به العام، ولأنه على أكل من العنبرة التي قذفها البحر لأصحاب السرية، ولم يسأل بأي سبب كان موتها كما هو معروف في كتب الحديث والسيرة. والكبد حلال بالإجماع، وكذلك مثلها الطحال فإنه حلال إلا أنه في البحر قال: يكره لحديث على رضي اللَّه عنه: إنه لقمة الشيطان: أي إنه يسر بأكله إلا أنه حديث لا يعرف من أخرجه.

وقوع الذباب في الطعام

١٦/١٦ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا وَقَعَ ٱللَّبَابُ فَي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لْيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الآخَرِ شِفَاءً». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاودَ، وزَادَ: ﴿وَإِنَّهُ يَتَقِي بِجَنَاحِهِ ٱلَّذِي فِيهِ الدَّاءُ».

- (وعن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه على: ﴿ إِذَا وَقَعَ اللَّبَابِ فِي شُرَابِ أَحَدُكُم)

١٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب (الحديث ٥٧٨٢)، وأخرجه
 أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في الذباب يقع في الطعام (الحديث ٢٨٤٤).

وهو كما أسلفناه من أن الإضافة ملغاة كما في قوله: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم» وفي لفظ «في طعام أحدكم» (فليغمسه) زاد في رواية البخاري: كله تأكيداً وفي لفظ أبي داود «فامقلوه». وفي لفظ ابن السكن «فليمقله» (ثم لينزعه). فيه أنه يمهل في نزعه بعد غمسه (فإن في أحد جناحيه داء وقى الآخر شفاء) هذا تعليل للأمر بغمسه. ولفظ البخاري «ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء، وفي لفظ: سما (أخرجه البخاري وأبو داود وزاد: وإنه يتقى بجناحيه الذي فيه الداء) وعند أحمد وابن ماجه: الله يقدم السم، ويؤخر الشفاء». والحديث دليل ظاهر على جواز قتله دفعاً لضرره. وأنه يطرح ولا يؤكل. وأن الذباب إذا مات في مائع، فإنه لا ينجسه، لأنه ﷺ أمر بغمسه. ومعلوم أنه يموت من ذلك، ولا سيما إذا كان الطعام حاراً، فلو كان ينجسه لكان أمراً بإفساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه، ثم عدي هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك، إذ الحكم يعم بعموم علته، وينتفي بانتفاء سببه. فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته، وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل انتفى الحكم لانتفاء علته. والأمر بغمسه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء منه، وقد علم أن في اللباب قوة سمية كما يدل عليها الورم والحكة الحاصلة من لسعه وهي بمنزلة السلاح، فإذا وقع فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه كما قال ﷺ: ﴿فإنه يتقى بجناحه الذي فيه الداء ٩٠ . أمر ﷺ أن تقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه وتعالى فيه من الشفاء في جناحه الآخر بغمسه كله، فتقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها. وقد ذكر غير واحد من الأطباء أن لسعة العقرب والزنبور إذا دلك موضعها بالذباب نفع منه نفعاً بيناً ويسكنها، وما ذلك إلا للمادة التي فيها من الشفاء.

١٧/١٧ - وَعَنْ أَبِي وَاقِدِ اللَّيْئِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَالُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا قُطعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَبَّةً - فَهُو مَيِّتٌ ". أُخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ. الْبَهِيمَةِ - وَهِي حَبَّةً - فَهُو مَيِّتٌ ". أُخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ. البَهِيمَةِ إِي وَعَنْ أَبِي وَاقْد) بِفَاف مَكسُورة ودال مهملة، اسمه الحارث بن عوف من أقوال. قيل: إنه شهد بدراً. وقيل: إنه من مسلمة الفتح والأول أصح، مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة. (اللَّيْ) بمثناة تحتية فمثلثة نسبة إلى ليث، لأنه من بني عامر بن ليث (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ما قطع من البهيمة) في القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولو في

١٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: في صيد ما قطع منه قطعة (الحديث ٢٨٥٨)، وأخرجه
 الترمذي في كتاب: الصيد، باب: ما قطع من الحي فهو ميت (الحديث ١٤٨٠).

الماء وكل حي لا يميز، والبهيمة أولاد الضأن والمعز ولعل المراد هنا الأخير، أو الأول لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى. (وهي حية فهو) أي المقطوع (ميت. أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه واللفظ له) أي قال: إنه حسن وقد عرف معنى الحسن في تعريف الصحيح فيما سلف واللفظ للترمذي. والحديث قد روي من أربع طرق عن أربعة من الصحابة، عن أبي سعيد، وأبي واقد وابن عمر، وتميم الداري وحديث أبي واقد هذا رواه أيضاً أحمد والمحاكم بلفظ «قدم رسول الله على المدينة وبها ناس يعمدون إلى ألبات الغنم وأسنمة الإبل فقال: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت» والحديث دليل على أن ما قطع من البهيمة فهو ميت. وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهيمة ذات الأربع، وهو المعنى الأول لذكره الإبل فيه لا المعنى الأخير الذي ذكره القاموس، لكنه مخصوص بما أبين من المباهد ولو كانت ذات أربع، أو يراد به المعنى الأوسط وهو كل حي لا يميز، فيخص منه الجراد والسمك ولو كانت ذات أربع، أو يراد به المعنى الأوسط وهو كل حي لا يميز، فيخص منه الجراد والسمك وما أبين مما لا دم له. وقد أفاد قوله: «فهو ميت» أنه لا بد أن يحل المقطوع الحياة، لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً.

٢ ــ بناب: الإثبية

الآنية: جمع إناء وهو معروف. وإنما بوب لها، لأن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلقت بها أحكام.

١/١٨ - عَنْ حُدْيَفَةَ بُنِ الْيَمَانِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا تَالَ^(١): قَالَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا تَالَ^(١): قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ (١) ﷺ: « لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ ٱلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِما (٢)، فإنَّهَا لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن حذيفة) أي أروي أو أذكر كما سلف، وحذيفة بضم الحاء المهملة فذال معجمة فمثناة تحتية ساكنة ففاء، هو أبو عبد الله حذيفة (ابن اليمان) بفتح المثناة التحتية وتخفيف الميم آخره نون، وحذيفة وأبوه صحابيان جليلان شهدا أحداً، وحذيفة صاحب

١٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: الأكل في إناء مفضض (الحديث ٥٤٢٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: في كتاب: الأشربة، باب: آنية الفضة (الحديث ٥٦٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال (الحديث ٢٠٦٧).

⁽١) في نسخة م: النبي. (٢) في نسخة م: صحافها.

سر رسول اللَّه ﷺ، روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين، ومات بالمدائن سنة خمس او ست وثلاثين بعد قتل عثمان بأربعين ليلة. (قال: قال رسول الله عليه: لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما) جمع صحفة. قال الكشاف والكسائي: الصحفة هي ما تشبع الخمسة (فإنها) أي آنية الذهب والفضة وصحافهما (لهم) أي للمشركين وإن لم يذكروا فهم معلومون (في الدنيا) إخبار عما هم عليه لا إخبار يحلها لهم (ولكم في الآخرة. متفق عليه) بين الشيخين. الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وصحافهما، سواء كان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة، إذ هو بما يشمله أنه إناء ذهب وفضة. قال النووي: إنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيهما. وأختلف في العلة. فقيل: للخيلاء. وقيل: بل لكونه ذهباً وفضة. وأختلفوا في الإناء المطلى بهما هل يلحق بهما في التحريم أم لا؟ فقيل: إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعاً، لأنه مستعمل للذهب والفضة، وإن كان لا يمكن فصلهما لا يحرم. وأما الإناء المضبب بهما، فإنه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعاً. وهذا في الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه، فأما غيرهما من سائر الاستعمالات ففيه الخلاف. قبل: لا يحرم لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب. وقيل؛ يحرم سائر الاستعمالات إجماعاً. ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال: النص ورد في الأكل والشرب لا غير، وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا تتم فيه شرائط القياس. والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما، إذ هو الثابت بالنص ودعوى الإجماع غير صحيحة. وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره، فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط. فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال، وهجروا العبارة النبوية، وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم، ولها نظائر في عباراتهم. ولهذا ذكر المصف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة، لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك، وإلا فباب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة. ثم هل يلحق بالذهب والفضة نفائس الأحجار كالياقوت والجواهر؟ فيه خلاف والأظهر عدم إلحاقه، وجوازه على أصل الإباحة لعدم الدليل الناقل عنها.

٢/١٩ ــ وعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "ٱلذي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ فَارَ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأشربة، باب: آنية الفضة (الحديث ٥٦٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم استعمال أواني الذهب والفضة (الحديث ٢٠٦٥).

- (وعن أم سلمة) هي أم المؤمنين زوج النبي ﷺ اسمها هند بنت أبي أمية، كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد، هاجرت إلى الأرض الحبشة مع زوجها، وتوفى عنها في المدينة بعد عودتهما من الحبشة، وتزوجها النبي ﷺ في المدينة سنة أربع من الهجرة وتوفيت سنة تسع وخمسين. وقيل: اثنتين وستين، ودفنت بالبقيع وعمرها أربع وثمانون سنة (قالت: قال رسول الله على: «الذي يشرب في إناء الفضة) هكذا عند الشيخين، وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله: (في إناء الفضة والذهب) (إنما يجرجر) بضم المثناة التحتية وجيم فراء وجيم مكسورة. والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف، وصوت البعير عند الجرة. وجعل الشرب والجرع جرجرة (في بطنه نار جهنم؛ متفق عليه) بين الشيخين. قال الزمخشري: يروى برفع النار أي على أنها فاعل مجازاً، وإلا فنار جهنم على الحقيقة لا تجرجر في بطنه، إنما جعل جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المنهي عنها، وأستحقاق العقاب على أستعمالها، كجرجرة نار جهنم في جوفه مجازاً هكذا على رواية الرفع. وذكر الفعل يعنى يجرجر، وإن كان فاعله النار وهي مؤنثة للفصل بينها وبين فعلها، ولأن تأنيثها غير حقيقي والأكثر على نصب نار جهنم، وفاعل الجرجرة هو الشارب والنار مفعوله، والمعنى كأنما يجرع نار جهنم من باب ﴿إنما يأكلون في بطونهم نارا﴾(١). قال النووي: ﴿ والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الشارحون وأهل العرف واللغة وجزم به الأزهري. وجهنم عجمية لا تنصرف للتأنيث والعلمية، إذ هي علم لطبقة من طبقات النار «أعاذنا الله منها» سميت بذلك لبعد قعرها. وقيل: لغلظ أمرها في العذاب والحديث يدل على ما دل عليه حديث حذيفة الأول.

٣/٢٠ ــ وَعَنِ آبْنِ عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٤/٢١ ــ وَعِنْدَ الأَرْبَعَةِ: ﴿ أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ. . . ٩ .

سورة: النساء، الآية: ١٠.

٢٠ أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: طهارة جلود الميتة باللباغ (الحديث ١٠٥)
 و (الحديث ١٠١).

٢١ _ أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: في أهب الميتة (الحديث ٤١٢٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت (الحديث ١٧٢٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الفرع والعتيرة، باب: جلود الميتة (الحديث ٤٢٥٢) و (الحديث ٤٢٥٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: اللباس، باب: لبس جلود الميتة إذا دبغت (الحديث ٣٦٠٩).

- (وعن ابن عباس، رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دبغ الإهاب) بزنة كتاب هو الجلد، أو ما لم يدبغ كما في القاموس ومثله في النهاية (فقد طهر) بفتح الطاء والهاء ويجوز ضمها كما يفيده القاموس (أخرجه مسلم) بهذا اللفظ (وعند الأربعة) وهم أهل السنن (أيما إهاب دبغ) تمامه «فقد طهر» والحديث أخرجه الخمسة، إنما اختلف لفظه. وقد روى بألفاظ وذكر له سبب، وهو أنه ﷺ مر بشاة ميتة لميمونة فقال: «ألا استمتعتم بإهابها فإن دباغ الأديم طهور». وروى البخاري من حديث سودة قالت: «ماتبت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا ننتبذ فيه حتى صار شناً». والحديث دليل على أن الدباغ مظهر لجلد ميتة كل حيوان كما يفيده عموم كلمة أيما، وأنه يطهر باطنه وظاهره. وفي المسألة سبعة أقوال: الأول أن الدباغ يطهر جلد الميتة باطنه وظاهره، ولا يخص منه شيء عملاً بظاهر حديث ابن عباس وما في معناه، وهذا مروي عن على عليه السلام وابن مسعود. والثاني من الأقوال أنه لا يطهر الدباغ شيئاً، وهو مذهب جماهير الهادرية، ويروى عن جماعة من الصحابة مستدلين بحديث الشافعي الذي أخرجه أحمد والبخاري في تاريخه والأربعة والدارقطني والبيهقي وابن حبان عن عبد الله بن عكيم قال: «أتانا كتاب رسول اللَّه ﷺ قبل موته ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب، وفي رواية الشافعي وأحمد وأبي داوذ: قبل موته بشهر وفي رواية بشهر أو شهرين. قال الترمذي: حسن. وكان أحمد يـذهـب إليه ويقول هـذا آخر الأمرين ثـم تـركـه. قالوا: أي الهادوية وهذا الحديث ناسخ لحديث ابن عباس لدلالته على تحريم الانتفاع من الميتة بإهابها وعصبها. وأجيب عنه بأجوبة الأول أنه حديث مضطرب في سنده، فإنه روي تارة عن كتاب النبي ﷺ، وتارة عن مشايخ من جهينة عمن قرأ كتاب النبي ﷺ ومضطرب أيضاً في متنه، فروي من غير تقييد في رواية الأكثر، وروي بالتقييد بشهر أو شهرين أو أربعين يوماً أو ثلاثة أيام. ثم إنه معل أيضاً بالإرسال، فإنه لم يسمعه عبد الله بن عكيم منه ﷺ ، ومعل بالانقطاع لأنه لم يسمعه عبد الرحمٰن بن أبي ليلي من ابن عكيم، ولذلك ترك أحمد بن حنبل القول به آخراً، وكان يذهب إليه أولاً كما قال عنه الترمذي. وثانياً بأنه لا يقوى على النسخ لأن حديث الدباغ أصح، فإنه مما اتفق عليه الشيخان. وأخرج مسلم وروى من طرق متعددة في معناه عدة أحاديث عن جماعة من الصحابة، فعن ابن عباس حديثان، وعن أم سلمة ثلاثة، وعن أنس حديثان، وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي أمامة وابن مسعود، ولأن الناسخ لا بد من تحقيق تأخره، ولا دليل على تأخر حديث ابن عكيم، ورواية التاريخ فيه بشهر أو شهرين معلة فلا تقوم بها حجة على النسخ، على أنها لو كانت رواية التاريخ صحيحة ما دلت على أنه آخر الأمرين جزماً ولا يقال: فإذا

لم يتم النسخ تعارض الحديثان حديث عبد اللَّه بن عكيم وحديث ابن عباس ومن معه، ومع التعارض يرجع إلى الترجيح أو الوقف: لأنا نقول لا تعارض إلا مع الاستواء وهو مفقود كما عرفت من صحة حديث ابن عباس وكثرة من معه من الرواة وعدم ذلك في حديث ابن عكيم: وثالثاً بأن الإهاب كما عرفت عن القاموس والنهاية اسم لما لم يدبغ في أحد القولين. وقال النضر بن شميل: الإهاب لما لم يدبغ، وبعد اللبغ يقال له شن وقربة. وبه جزم الجوهري. قيل: فلما أحتمل الأمرين وورد الحديثان في صورة المتعارضين جمعنا بينهما بأنه نهى عن الانتفاع بالإهاب ما لم يدبغ، فإذا دبغ لم يسم إهاباً فلا يدخل تحت النهي وهو حسن. الثالث يطهر جلد ميتة المأكول لا غيره لكن يرده عموم «أيما إهاب». الرابع يطهر الجميع إلا الخنزير، فإنه لا جلد له وهو مذهب أبي حنيفة. الخامس يطهر إلا الخنزير لكن لا لكونه لا جلد له، بل لكونه رجساً لقوله تعالىٰ: ﴿فإنه رجس﴾(١) والضمير للخنزير فقد حكم برجسيته كله والكلب مقيس عليه بجامع النجاسة، وهو قول الشافعي. السادس يطهر الجميع لكن ظاهره دون باطنه، فيستعمل في اليابسات دون المائعات، ويصلى عليه ولا يصلى فيه، وهو مروي عن مالك جمعاً منه بين الأحاديث لما تعارضت. السابع ينتفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ظاهراً وباطناً لما أخرجه البخاري من رواية ابن عباس أنه ﷺ مر بشاة ميتة فقال: • هلا أنتفعتم بإهابها؟ قالوا: إنها ميتة قال: • إنما حرم أكلها» وهو رأي الزهري وأجيب عنه بأنه مطلق قيدته أحاديث الدباغ التي سلفت.

٧٢/٥ ــ وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ المُحَبِّقِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْئَةِ طُهُورُها». صَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَانَ.

— (وعن سلمة بن المحبق رضي الله عنه) هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة المكسورة، والقاف، وسلمة صحابي يعد في البصريين، روى عنه ابنه سنان، ولسنان أيضاً صحبة. (قال: قال رسول الله : دباغ جلود المبتة طهورها صححه ابن حبان) أي أخرجه وصححه. وقد أخرج غير ابن حبان هذا الحديث، لكن بألفاظ عند أحمد وأبي داود والنسائي والبيهقي عن سلمة بلفظ «دباغ الأديم ذكاته». وفي لفظ «ذكاتها دباغها». وفي لفظ آخر «ذكاة الأديم دباغه» وفي الباب أحاديث بمعناه، وهو يدل على ما دل عليه وفي لفظ آخر «ذكاة الأديم دباغه» وفي الباب أحاديث بمعناه، وهو يدل على ما دل عليه

⁽١) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٥.

٢٧ ـ أخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: في جلود الميتة تدبغ (الحديث ١٢٣).

حديث ابن عباس. وفي تشبيهه الدباغ بالذكاة إعلام بأن الدباغ في التطهير بمنزلة تذكية الشاة في الإحلال، لأن الذبح يطهرها ويحل أكلها.

٦/٢٣ ـ وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَرَّ النَّبِيُّ (١) ﷺ بِشَاةٍ يَجُرُّونَهَا، فَقَالَ: «لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟». فَقَالُوا إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: "يُطَهِّرُهَا الماءُ وَالْقَرَظُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَامِيُّ.

— (وعن ميمونة) هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية، كان اسمها برة، فسماها رسول الله على ميمونة، تزوجها على في شهر ذي القعدة سنة سبع في عمرة القضية، وكانت وفاتها سنة إحدى وستين، وقيل: إحدى وخمسين، وقيل: ست وستين. وقيل: غير ذلك. وهي خالة ابن عباس ولم يتزوج على بعدها. (قالت: مر رسول الله على بشاة يجرونها فقال: لو أخذتم إهابها فقالوا: إنها ميتة، فقال: يطهرها الماء والقرظ أخرجه أبو داود والنسائي) وفي لفظ عند الدارقطني عن ابن عباس «أليس في الماء والقرظ ما يطهرها». وأما رواية «أليس في الشت والقرظ ما يطهرها». فقال النووي: إنه بهذا اللفظ باطل لا أصل له، وقال في شرح مسلم: يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجلد ويطيبه، ويمنع من ورود الفساد عليه كالشث والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة، ولا يحصل بالشمس إلا عند الحنفية ولا بالتراب والرماد والملع على الأصح.

آنية الكفار

٧/٧٤ - وَعَنْ أَبِي ثَغْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَفْنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ فَقَالَ: ﴿لَا تَأْكُلُوا فِيهَا، إِلاَّ أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرُهَا، فَأَغْسِلُوهَا، وَكُلُوا فِيهَا». مُتَّقَقُّ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي ثعلبة) بفتح المثلثة بعدها عين مهملة ساكنة فلام مفتوحة فموحدة (الخشني رضي الله عنه) بضم الخاء المعجمة فشين معجمة مفتوحة فنون، نسبة إلى خشين بن النمر من قضاعة، حذفت ياؤه عند النسبة، وأسمه جرهم بضم الجيم بعدها راء

٢٢ _ أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: في أهب الميتة (الحديث ٤١٢٥)، وأخرجه النسائي في
 كتاب: الفرع والعتيرة، باب: جلود الميتة (الحديث ٤٢٥٤).

⁽١) في نسخة م: رسول الله.

٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح، باب: صيد القوس (الحديث ٥٤٧٨)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الصيد، باب: الصيد بالكلاب المعلمة (الحديث ١٩٣٠).

ساكنة فهاء مضمومة، ابن ناشب بالنون وبعد الألف شين معجمة آخره موحدة، اشتهر بلقبه، بايع النبي ﷺ بيعة الرضوان، وضرب له بسهم يوم خيبر، وأرسله إلى قومه فأسلموا، نزل بالشام ومات بها سنة خمس وسبعين. وقيل: غير ذلك. (قال: قلت يا رسول اللَّه: إنا بأرض قوم أهل كتاب أفتأكل في آنيتهم؟ قال: لا تأكلوا فيها إلا أن تجدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها متفق عليه) بين الشيخين أستدل به على نجاسة آنية أهل الكتاب، وهل هو لنجاسة رطوبتهم أو لجواز أكلهم الخنزير وشربهم الخمر أو للكراهة؟ ذهب إلى الأول القائلون بنجاسة رطوبة الكفار وهم الهادوية والقاسمية، وأستدلوا أيضاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إنما المشركون نجس﴾(١) والكتابي يسمى مشركاً إذ قد قالوا: المسيح ابن اللَّه وعزير ابن اللَّه. وذهب غيرهم من أهل البيت كالمؤيد باللَّه وغيره وكذلك الشافعي إلى طهارة رطوبتهم، وهو الحق لقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم﴾(٢)، ولأنه ﷺ توضأ من مزادة مشركة، ولحديث جابر عند أحمد وأبي داود اكنا نغزو مع رسول اللَّه ﷺ فنصيب من آنية المشركين، وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا، وأجيب بأن هذا كان بعد الاستيلاء ولا كلام فيه. قلنا في غيره من الأدلة غنية عنه. فمنها ما أخرجه أحمد من حديث أنس اأنه ﷺ دعاه يهودي إلى خبز شعير وإهالة سنخة فأكل منها، بفتح السين وسكون النون المعجمة فخاء معجمة مفتوحة أي متغيرة. قال في البحر: لو حرمت رطوبتهم لاستفاض بين الصحابة نقل توقيهم لها لقلة المسلمين حينئذ مع كثرة أستعمالاتهم التي لا يخلو منها ملبوس ومطعوم. والعادة في مثل ذلك تقضي بالاستفاضة. قال: وحديث أبي ثعلبة إما محمول على كراهة الأكل في آنيتهم للاستقذار لا لكونها نجسة، إذ لو كانت نجسة لم يجعله مشروطاً بعدم وجدان غيرها، إذ الإناء المتنجس بعد إزالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء، أو لسد ذريعة المحرم، أو لأنها نجسة لما يطبخ فيها لا لرطوبتهم كما تفيده رواية أبي داود وأحمد بلفظ (إنا نجاور أهل الكتباب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في آنيتهم الخمر، فقال رسول الله ﷺ: (إن وجدتم غيرها _ الحديث، وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآنية يطبخ فيها ما ذكر ويشرب، فيحمل المطلق على المقيد. وأما الآية فالنجس لغة المستقذر، فهو أعم من المعنى الشرعي. وقيل: معناه ذو نجس، لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس، لأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات، فهي ملابسة لهم، وبهذا يتم الجمع بين هذا وبين آية المائدة والأحاديث الموافقة لحكمها. وآية المائدة أصرح في المراد.

⁽١) سورة: التوبة، الآية: ٢٨. (٢) سورة: المائلة، الآية: ٥.

٥ / ٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّنُوا مِنْ مَزَادَةِ ٱمْرَأَةٍ مُشْرِكةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ طويلٍ.

-- (وعن عمران بن حصين) بالمهملتين تصغير حصن، وعمران هو أبو نجيد بالجيم تصغير نجد الخزاعي الكعبي، أسلم عام خيبر، وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة أثنتين أو ثلاث وخمسين، وكان من فضلاء الصحابة وفقهائهم. (أن النبي ﷺ وأصحابه توضؤا من مزادة) * بفتح الميم بعدها زاي ثم ألف وبعد الألف مهملة، وهي الرواية ولا تكون إلا من جلدتين تقام بثالث بينهما لتتسع كما في القاموس (أمرأة مشركة. متفق عليه) بين الشيخين (في حديث طويل) أخرجه البخاري بالفاظ فيها أنه ﷺ (بعث علياً وآخر معه في بعض أسفاره ﷺ وقد فقدوا الماء فقال: اذهبا فأبتغيا الماء، فأنطلقا فتلقيا أمرأةً بين مزادتين أو سطيحتين من ماء على بعير لها فقالا لها: أين الماء؟ قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة، قالا: انطلقي إلى رسول اللَّه ﷺ _ إلى أن قال: ودعا النبي ﷺ بإناء ففرغ فيه من أفواه المزادتين أو سطحيتين، ونودي في الناس اسقوا وأستسقوا فسقى من سقى وأستسقى من شاء _ الحديث، وفيه زيادة ومعجزات نبوية، والمراد أنه على توضأ من مزادة المشركة، وهو دليل لما سلف في شرح حديث أبي ثعلبة من طهارة آنية المشركين. ويدل أيضاً على طهور جلد الميتة بالدباغ، لأن المزادتين من جلود ذبائح المشركين وذبائحهم ميتة، ويدل على طهارة رطوبة المشرك، فإن المرأة المشركة قد باشرت الماء وهو دون القلتين، فإنهم صرحوا بأنه لا يحمل الجمل قدر القلتين. ومن يقول إن رطوبتهم نجسة ويقول لا ينجس الماء إلا ما غيره، فالحديث يدل على ذلك.

تضبيب الإناء بالفضة

٩/٢٦ — وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ قَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ ٱنْكَسَرَ، فَٱتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

- (وعن أنس بن مالك، رضي اللَّه عنه، أن قدح النبي على أنكسر فأتخذ مكان الشعب)

٢٥ سأخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: صيد القوس (الحديث ١٩٣٨)، وأخرجه مسلم
 في كتاب: الصيد والذبائح، باب: الصيد بالكلاب المعلمة (الحديث ١٩٣٠).

٢٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ـ ٥ ـ (الحديث ٣١٠٩).

بفتح الشين المعجمة وسكون المهملة، لفظ مشترك بين معان المراد منها هنا الصدع والشق (سلسلة من فضة) في القاموس سلسلة بفتح أوله وسكون اللام وفتح السين الثانية منها إيصال الشيء بالشيء، أو سلسلة بكسر أوله دائر من حديد ونحوه. والظاهر أن المراد الأول فيقرأ بفتح أوله (أخرجه البخاري) وهو دليل على جواز تضبيب الإناء بالفضة ولا خلاف في جوازه كما سلف، إلا أنه هنا قد أختلف في واضع السلسلة، فحكى البيهقي عن بعضهم أن الذي جعل السلسلة هو أنس بن مالك، وجزم به ابن الصلاح، وقال أيضاً: فيه نظر لأن في البخاري من حديث عاصم الأحول ورأيت قدح النبي على عند أنس بن مالك، فكان قد أنصدع فسلسله بفضة. وقال ابن سيرين: إنه كان في حلقة من حديد، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة، فقال له أبو طلحة: لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله على فتركه، هذا لفظ البخاري، وهو يحتمل أن يكون الضمير في قوله: فسلسلة بفضة عائداً إلى رسول الله على، ويحتمل أن يكون عائداً إلى أنس كما قال البيهقي، إلا أن أخر الحديث يدل للأول، وأن القدح لم يتغير عما كان عليه على عهد رسول الله على. قلت: والسلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها، فالظاهر أن قوله فسلسله هو النبي على قلت: والسلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها، فالظاهر أن قوله فسلسله هو النبي على وهو حجة لما ذكره.

٣ ــ باب: إزالة النجاسة، وبيانما

١/ ٢٧ _ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: سُيْلَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ: تُتَخَذُ خَلاً؟ قَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ)(١).

— (عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله على عن المخمر) أي بعد تحريمها (تتخذ خلاً، قال: لا. أخرجه مسلم والترمذي وقال: حسن صحيح) فسر الاتخاذ بالعلاج لها وقد صارت خمراً. ومثله حديث أبي طلحة «فإنها لما حرمت الخمر سأل أبو طلحة النبي عن خمر عنده لأيتام هل يخللها؟ فأمره بإراقتها اخرجه أبو داود والترمذي. والعمل بالحديث هو رأي الهادوية والشافعي لدلالة الحديث على ذلك، فلو خللها لم تحل ولم تطهر، وظاهره بأي علاج كان ولو بنقلها من الظل إلى الشمس

٧٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: تحريم تحليل الخمر (الحديث ١٩٨٣).

⁽١) ساقطة من نسخة م.

أو عكسه، وقيل: تطهر وتحل، وأما إذا تخللت بنفسها من دون علاج فإنها ظاهرة حلال، إلا أنه قال في البحر: إن أكثر أصحابنا يقولون إنها لا تطهر وإن تخللت بنفسها من غير علاج. وأعلم أن للعلماء في خل الخمر ثلاثة أقوال: الأول أنها إذا تخللت الخمر بغير قصد حل خلها، وإذا خللت بالقصد حرم خلها. الثاني يحرم كل خل تولد عن خمر مطلقاً. الثالث أن الخل حلال مع تولده من الخمر سواء قصد أم لا، إلا أن فاعلها آثم إن تركها بعد أن صارت خمراً، عاص لله، مجروح العدالة لعدم إراقته لها حال خمريتها، فإنه واجب كما دل له حديث أبي طلحة، لكن قال في الشرح: يحل الخل الكائن عن الخمر، فإنه خل لغة وشرعاً. وقبل: وجعل التخلل أيضاً من دون تخمر في صور، منها إذا صب في إناء معتق بالخل عصير عنب، فإنه يتخلل ولا يصير خمراً، ومنها إذا جردت حبات العنب من عناقيدها وملىء منها الإناء، وختم رأس الإناء بطين أو نحوه، فإنه يتخلل ولا يصير خمراً، ومنها إذا عصر أصل العنب، ثم ألقي عليه قبل أن يتخلل مثلاه خلاً ولا يصير خمراً، ومنها إذا عصر أصل العنب، ثم ألقي عليه قبل أن يتخلل مثلاه خلاً ولا يصير خمراً، ومنها إذا عصر أصل العنب، ثم ألقي عليه قبل أن يتخلل مثلاه خلاً ولا يصير خمراً، ومنها إذا عصر أصل العنب، ثم ألقي عليه قبل أن يتخلل مثلاه خلاً ولا يصير خمراً، واله يصير خمراً اصلاً.

لحوم الحمر الأهلية

٢/٢٨ - وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَمَرَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ، فَنَادَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ ٱلْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا رَجْسٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي عن أنس بن مالك (قال: لما كان يوم خيبر أمر رسول الله ﷺ أبا طلحة فنادى إن الله ورسوله ينهيانكم) بتثنية الضمير لله تعالى ولرسوله، وقد ثبت أنه ﷺ قال للخطيب الذي قال في خطبته: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما الحديث ابش خطيب القوم أنت، لجمعه بين ضمير الله تعالى وضمير رسوله ﷺ وقال: قل ﴿ومن يعص الله ورسوله﴾ (١) فالواقع هنا يعارضه، وقد وقع أيضاً في كلامه ﷺ الثنية بلفظ «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما». وأجيب بأنه ﷺ نهى الخطيب، لأن مقام الخطابة يقتضي البسط والإيضاح، فأرشده إلى أنه يأتي بالاسم الظاهر لا بالضمير، وأنه ليس العتب عليه من

٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: التكبير عند الحرب (الحديث ٢٩٩١)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الصيد، باب: تحريم أكل لحم الحمر الأنسية (الحديث ١٩٤٠).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٤.

حيث جمعه بين ضميره تعالى وضمير رسوله على. والثاني أنه على له أن يجمع بين الضميرين وليس لغيره لعلمه بحلال ربه وعظمة اللَّه. (عن لحوم الحمر الأهلية) كما يأتي («فإنها رجس، منفق عليه). وحديث أنس في البخاري أن رسول اللَّه ﷺ جاءه جاء فقال: أكلت الحمر، ثم جاءه جاء فقال: أكلت الحمر، ثم جاءه جاء فقال: أفنيت الحمر، فأمر منادياً ينادى «إن اللَّه ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس، فأكفئت القدور وإنها لتفرو بالحمر، والنهى عن لحوم الحمر الأهلية ثابت في حديث على عليه السلام وابن عمر وجابر بن عبد اللَّه وابن أبي أوفى والبراء وأبي ثعلبة وأبي هريرة والعرباض بن سارية وخالد بن الوليد وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والمقدام بن معد يكرب وابن عباس، وكلها ثابتة في دواوين الإسلام، وقد ذكر من أخرجها في الشرح. وهي دالة على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، وتحريمها هو قول الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه الأدلة. وذهب ابن عباس إلى عدم تحريم الحمر الأهلية. وفي البخاري عنه لا أدرى أنهى عنها من أجل أنها كانت حمولة الناس أو حرمت؟ . ولا يخفى ضعف هذا القول، لأن الأصل في النهي التحريم وإن جهلنا علته. وأستدل ابن عباس بعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أجد في ما أوحي إليَّ محرماً﴾(١) الآية، فإنه تلاها جواباً لمن سأله عن تحريمها، ولحديث أبي داود: ﴿أنه جاء إلى رسول اللَّه ﷺ غالب بن أبحر فقال: يا رسول اللَّه أصابتنا سنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية فقال: «أطعم أهلك من سمين حمرك، فإنما حرمتها من أجل جوال القرية ا يريد التي تأكل الجلة وهي العذرة. وأجيب بأن الآية خصت عمومها الأحاديث الصحيحة المتقدمة، وبأن حديث أبي داود مضطرب مختلف فيه أختلافاً كثيراً، وإن صح حمل على الأكل منها عند الضرورة، كما دل عليه قوله: أصابتنا سنة أي شدة وحاجة. وذكر المصنف لهذين الحديثين في باب النجاسات وتعدادها مبنى على أن التحريم من لازمه التنجيس وهو قول الأكثر. وفيه خلاف، والحق أن الأصل في الأعيان الطهارة، وأن التحريم لا يلازم النجاسة، فإن الحشيشة محرمة طاهرة وكذا المخدرات والسموم القاتلة لا دليل على نجاستها. وأما النجاسة فيلازمها التحريم، فكل نجس محرم ولا عكس، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملابستها على كل حال، فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم، فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية وإجماعاً. فإذا عرفت هذا فتحريم الحمر والخمر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه

⁽١) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٥.

نجاستهما، بل لا بد من دليل آخر عليه وإلا بقيتا على الأصل المتفق عليه من الطهارة. فمن آدعى خلافه فالدليل عليه، ولذا نقول لا حاجة إلى إتيان المصنف بحديث عمرو بن خارجة الآتي قريباً مستدلاً به على ظهارة لعاب الراحلة * وأما الميتة فلولا أنه ورد «دباغ الأديم طهوره» «وأيما إهاب دبغ فقد طهر» لقلنا بطهارتها، إذ الوارد في القرآن تحريم أكلها، لكن حكمنا بالنجاسة لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها.

٣/٢٩ ــ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبَيُّ ﷺ بِمِنَى، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلَهُ وَاللَّهُ عَنْهُ وَٱللَّهُ مِنْكِي وَصَحَّحَهُ.

-- (وعن عمرو بن خارجة) هو صحابي أنصاري عداده في أهل الشام، وكان حليفاً لأبي سفيان بن حرب، وهو الذي روى عنه عبد الرحمٰن بن غنم أنه سمع رسول الله على يقول في خطبته: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث». (قال: خطبنا رسول الله على بمنى وهو على راحلته) بالحاء المهملة وهي من الإبل الصالحة لأن ترحل (ولعابها) بضم اللام فعين مهملة وبعد الألف موحدة، هو ما سال من الفم (يسيل على كنفي. أخرجه أحمد والترمذي وصححه) والجديث دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر. قيل: وهو إجماع وهو أيضاً الأصل، فذكر الحديث بيان للأصل، ثم هذا مبني على أن يكون تقريراً.

٤/٣٠ - رَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ المَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى ٱلْصَلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثْرِ الْغَسْلِ فِيهِ". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى ٱللَّهِ ﷺ فَرْكاً، فَيُصَلِّي فِيهِ". (٣١ - وَلِمُسْلِمِ: (لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَرْكاً، فَيُصَلِّي فِيهِ".

٦/٣٢ - وَفِي لَفْظِ لَهُ: ﴿لَقَدْ كُنْتُ أَحُكُّهُ يَابِساً بِظُفْرِي مِنْ ثَوْبِهِ».

٢٩ _ أخرجه أحمد: ١٨٦/٤ _ ١٨٦ ، وأخرجه الترمذي في كتاب: الوصايا، باب: ما جاء لا وصية لوارث (الحديث ٢١٢).

٣٠ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: غسل المني وفركه، وغسل ما يصيب من المرأة
 (الحديث ٢٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: حكم المني (الحديث ١٠٨).

٣١ ـ أحرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: حكم المني (الحديث ١٠٥).

٣٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: حكم المني (الحديث ١٠٩). .

— (وعن عائشة رضي الله عنها) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، أمها أم رومان بنت عامر، خطبها النبي على بمكة، وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة، وهي ابنة ست سنين، وعرس بها أي دخل بها في المدينة في شوال سنة آثنتين من الهجرة. وقيل غير ذلك. وهي بنت تسع سنين من غير اعتبار الكبر ومات عنها ولها ثماني عشر سنة، ولم يتزوج بكراً غيرها، وأستأذنت النبي في الكنية فقال لها: تكني بابن أختك عبد الله بن الزبير. وكانت فقيهة عالمة فصيحة فاضلة، كثيرة الحديث عن رسول الله والله والعرب وأشعارها. روى عنها جماعة من الصحابة والتابعين، نزلت براءتها من السماء في عشر آيات في سورة النور، توفي رسول الله في بيتها ودفن فيه، وماتت بالمدينة سنة عشر آيات في سورة النور، توفي رسول الله وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان، سبع وخمسين. وقيل: سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان، ودفنت بالبقيع، وصلى عليها أبو هريرة وكان خليفة مروان في المدينة.

(قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يغسل المني، ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب، وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه. منفق عليه) وأخرجه البخاري أيضاً من حديث عائشة بألفاظ مختلفة، وأنها كانت تغسل المني من ثوبه ﷺ، وفي بعضها ﴿وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء». وفي لفظ «فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه». وفي لفظ «وأثر الغسل فيه بقع الماء». وفي لفظ «ثم أراه فيه بقعة أو بقعاً» إلا أنه قد قال البزار: إن حديث عائشة هذا مداره على سليمان بن يسار ولم يسمع من عائشة، وسبقه إلى هذا الشافعي في الأم حكاية عن غيره. ورد ما قاله البزار بأن تصحيح البخاري له موافقة مسلم له على تصحيحه، مفيدة لصحة سماع سليمان من عائشة، وأن رفعه صحيح. وبهذا الحديث أستدل من قال بنجاسة المني، وهم الهادوية والحنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا: لأن الغسل لا يكون إلا عن نجس، وقياساً على غيره من فضلات البدن المستقدرة من البول والغائط لانصباب جميعها إلى مقر، وأنحلالها عن الغذاء، ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها، ولأنه يجرى من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات. وتأولوا ما يأتي مما يفيده قوله: (ولمسلم) أي عن عائشة رواية أنفرد بلفظها عن البخاري وهي قولها: (لقد كنت أفركه من ثوب رسول اللَّه ﷺ فركاً) مصدر تأكيدي يقرر أنها كانت تفركه وتحكه. والفرك الدلك يقال: فرك الثوب إذا دلكه. (فيصلى فيه. وفي لفظ) أي لمسلم عن عائشة (لقد كنت أحكه) أي المني حال كونه (يابساً بظفري من ثوبه). اختص مسلم بإخراج رواية الفرك ولم يخرجها البخاري. وقد روى الحت والفرك أيضاً البيهقي والدارقطني وابن خزيمة وابن الجوزي من حديث عائشة. ولفط البيهقي «ربما حتته من ثوب رسول اللَّه ﷺ وهو

يصلي؛ ولفظ الدارقطني وابن خزيمة ﴿إنها كانت تحت المني من ثوب رسول اللَّه ﷺ وهو يصلي. ولفظ ابن حبان القد رأيتني أفرك المني من ثوب رسول اللَّه ﷺ وهو يصلى. رجاله رجال الصحيح. وقريب من هذا الحديث حديث ابن عباس عنه الدارقطني والبيهقي. وقال البيهةي بعد إخراجه: ورواه وكيع وابن أبي ليلي موقوفاً على ابن عباس وهو الصحيح ا. هـ. سئل رسول الله عن المني يصيب الثوب فقال: (إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق والبزاق. وقال: إنِّما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو إذخرة؛ فالقائلون بنجاسة المني تأولوا أحاديث الفرك هذه بأن المراد به الفرك مع غسله بالماء وهو بعيد. وقالت الشافعية: المني طاهر. وأستدلوا على طهارته بهذه الأحاديث قالوا: وأحاديث غسله محمولة على الندب وليس الغسل دليل النجاسة، فقد يكون لأجل النظافة وإزالة الدرن ونحوه، قالوا: وتشبيهه بالبزاق والمخاط دليل على طهارته أيضاً، والأمر بمسحه بخرقة أو إذخرة لأجل إزالة الدرن المستكره بقاؤه في ثوب المصلى، ولو كان تجساً لما أجزأ مسحه. وأما التشبيه للمني بالفضلات المستقذرة من البول والغائط كما قاله من قال بنجاسته فلا قياس مع النص. قال الأولون: هذه الأحاديث في فركه وحته إنما هي في منيه ﷺ، وفضلاته ﷺ طاهرة فلا يلحق به غيره. وأجيب عنه بأن عائشة أخبرت عن فرك المني من ثوبه، فيحتمل أنه عن جماع وقد خالطه منى المرأة فلم يتعين أنه منيه ﷺ وحده، والاحتلام على الأنبياء عليهم السلام غير جائز، لأنه من تلاعب الشيطان ولا سلطان له عليهم، ولأنه قيل: إنه منيه ﷺ وحده، وأنه من فيض الشهوة بعد تقدم أسباب خروجه من ملاعبة ونحوها، وأنه لم يخالطه غيره فهو محتمل، ولا دليل مع الاحتمال. وذهبت الحنفية إلى نجاسة المني كغيرهم، ولكن قالوا: يطهُّره الغسل، أو الفرك، أو الإزالة بالأذخر، أو الخرقة عملًا بالحديثين، وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات وأستدلالات طويلة أستوفيناها في حواشي شرح العمدة. ﴿

بول الغلام والجارية

٧/٣٣ ـ وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْجَارِيَةِ، وَيُوَمُّنُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنِّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. الْحَاكِمُ:

٣٣ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب (الحديث ٣٧٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: بول الجارية (الحديث ٣٠٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: ينضح بول الغلام ويفسل بول الجارية (الحديث ١٦٦١).

_ (وعن أبي السمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم فحاء مهملة وأسمه إياد بكسر الهمزة ومثناة تحتية مخففة بعد الألف دال مهملة، وهو خادم رسول اللَّه ﷺ، له حديث واحد. (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ﴿يغسل من بول الجارية) في القاموس أن الجارية فتية النساء (ويرش من بول الغلام) أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) وأخرج الحديث أيضاً البزار وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمح قال: «كنت أخدم النبي على فأتى بحسن أو حسين فبال على صدره فجئت أغسله فقال: يغسل من بول الجارية _ الحديث؛. وقد رواه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لبابة بنت الحارث قالت: «كان الحسين ـ وذكرت الحديث، وفي لفظه «يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر، ورواه المذكورون وابن حبان من حديث على عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ في بول الرضيع: ﴿ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية﴾ قال قتادة راويه: هذا ما لم يطعما فإذا طعما غسلا. وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة، وهي كما قال الحافظ البيهقي إذا ضم بعضها إلى بعض قويت. والحديث دليل على الفرق بين بول الغلام وبول الجارية في الحكم، وذلك قبل أن يأكلا الطعام كما قيده به الراوي. وقد روي مرفوعاً أي بالتقيد بالطعم لهما. وفي صحيح ابن حبان والمصنف لابن أبي شيبة عن ابن شهاب «مضت السنة أن يرش بول من لم يأكل الطعام من الصبيان» والمراد ما لم يحصل لهم الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال. وقيل غير ذلك. ولـلعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب: الأول لملهادوية والحنفية والمالكية أنه يجب غسلهما كسائر النجاسات قياساً لبولهما على سائر النجاسات، وتأولوا الأحاديث وهو تقديم لملقياس على النص. الثاني وجه لملشافعية وهو أصح الأوجه عندهم، أنه يكفي النضح في بول الغلام لا الجارية فكغيرها من النجاسات، عملاً بالأحاديث الواردة بالتفرقة بينهما، وهو قول على عليه السلام وعطاء والحسن وأحمد وإسحٰق وغيرهم. الثالث يكفي النضح فيهما وهو كلام الأوزاعي. وأما هُل بول الصبي طاهر أو نجس؟ فالأكثر على أنه نجس، وإنما خفف الشارع في تطهيره. وأعلم أن النضح كما قاله النووي في شرح مسلم: هو أن الشيء الذي أصابه البول يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا تبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره بخلاف المكاثرة في غيره، فإنه يشترط أن تكون بحيث يجري عليها بعض الماء ويتقاطر من المحل وإن لم يشترط عصره، وهذا هو الصحيح المختار، وهو قول إمام الحرمين والمحققين.

دم الحيض يصيب الثوب

٨/٣٤ لَ وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ النَّوْبَ لَ: «تَحُنَّهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أسماء) بفتح الهمزة وسين مهملة فميم فهمزة ممدودة (بنت أبي بكر) وهي أم عبد اللَّه بن الزبير، أسلمت بمكة قديماً، وبايعت النبي ﷺ، هي أكبر من عائشة بعشر سنين، وماتت بمكة بعد أن قتل أبنها بأقل من شهر، ولها من العمر مائة سنة، وذلك سنة ثلاث وسبعين، ولم تسقط لها سن، ولا تغير لها عقل، وكانت قد عميت. (أن النبي ﷺ قال في دم الحيض بصيب الثوب: تحته) بالفتح للمثناة الفوقية وضم الحاء المهملة وتشديد المثناة الفوقية أي تحكه، والمراد بذلك إزالة عينه. (ثم تقرصه بالماء) أي الثوب، وهو بفتح المثناة الفوقية وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين، أي تدلك ذلك الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما شربه الثوب منه. (ثم تنضحه) بفتح الضاد المعجمة أي تغسله بالماء (ثم تصلى فيه. متفق عليه) ورواه ابن ماجه بلفظ «اقرصيه بالماء وأغسليه» ولابن أبي شيبة الفظ «اقرصيه بالماء وأغسليه وصلى فيه». وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محصن «أنها سألت رسول الله علي عن دم الحيض يصيب الثوب، فقال: قحكيه بصلع وأغسليه بماء وسدرً، قال ابن القطان: إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة. وقوله: «بصلع» بصاد مهملة مفتوحة فلام ساكنة وعين مهملة الحجر. والحديث دليل على نجاسة دم الحيض، وعلى وجوب غسله والمبالغة في إزالته بما ذكر من الحت والقرص والنضح لإذهاب أثره. وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وإن بقي من العين بقية فلا يجب الحاد لإذهابها، لعدم ذكره في الحديث أي حديث أسماء وهو محل البيان، ولأنه قد ورد في غيره «ولا يضرك أثره».

٣٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: غسل الدم (الحديث ٢٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: نجاسة الدم وكيفية غسله (الحديث ٦٧٣).

٩/٣٥ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ خَوْلَةُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ وَالَّا يَضُولُكِ أَثْرُهُ الدَّرْجَةُ التَّرْمِذِيُّ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ. أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

 (وعن أبى هريرة قال: قالت خولة) بالخاء المعجمة مفتوحة وسكون الواو، وهى بنت يسار كما أفاده ابن عبد البر في الاستيعاب حيث قال: خولة بنت يسار. (يا رسول الله فإن لم يذهب الدم قال: يكفيك الماء ولا يضرك أثره. أخرجه الترمذي وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي، لأن فيه ابن لهيعة. وقال إبراهيم الحربي: لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث. ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم بإسناد أضعف من الأول. وأخرجه الدارمي من حديث عائشة موقوفاً عليها: «إذا غسلت الموأة الدم فلم يذهب فلتغيره بصفرة أو زعفران، رواه أبو داود عنها موقوفاً أيضاً. وتغييره بالصفرة والزعفران ليس لقلع عينه، بل لتغطية لونه تنزهاً عنه. والحديث دليل لما أشرنا من أنه لا يجب استعمال الحاد لقطع أثر النجاسة وإزالة عينها. وبه أخذ جماعة من أهل البيت ومن الحنفية والشافعية. وأستدل من أوجب الحاد وهم الهادوية، بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلي على أكمل هيئة وأحسن زينة، ولحديث «اقرصيه وأميطيه عنك بأذخرة». قال في الشرح: وقد عرفت أن ما ذكره يفيد المطلوب، وأن القول الأول أظهر، هذا كلامه. وقد يقال قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر، والسدر من الحواد، والحديث الوارد به في غاية الصحة كما عرفت، فيقيد به ما أطلق في غيره، ويخص أستعمال الحاد بدم الحيض ولا يقاس عليه غيره من النجاسات، وذلك لعدم تحقق شروط القياس. ويحمل حديث اولا يضرك أثره وحديث عائشة وقولها: فلم يذهب أي بعد الحاد. فهذه الأحاديث في هذا الباب أشتملت من النجاسة على الخمر، ولحوم الحمر الأهلية، والمني، وبول الجارية، والغلام، ودم الحيض، ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد، ودباغ الأديم ونحوه في هذا الباب لكان أوجه.

٤ ــ باب: الوضوء

في القاموس: الوضوء يأتي بالضم ـ الفعل، وبالفتح ماؤه ومصدر أيضاً أو لغتان، ويعني بهما المصدر، وقد يعني بهما الماء يقال: توضأت للصلاة وتوضيت لغية أو لغة اهـ، واعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة. وقد ثبت عند الشيخين من حديث

٣٥ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب (الحديث ٢٩٢).

أبي هريرة مرفوعاً: «إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ. وثبت حديث «الوضوء شطر الإيمان» وأنزل الله فريضته من السماء في قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة﴾(١) الآية وهي مدنية.

واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة؟ فالمحقـقون على أنه فرض بالمدينة لعدم النص الناهض على خلافه. وورد في الوضوء فضائل كثيرة، منها حديث أبي هريرة عند مالك وغيره مرفوعاً: ﴿إِذَا تُوضاً العبد المسلم أو المؤمن، فغسل وجهه خرجت من وجهه كلُّ خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء، أو مع آخر قطرة الماء، فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، حتى يخرج نقياً من الذنوب، وأشمل منه ما أخرجه مالك أيضاً من حديث عبد الله الصنابحي - بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة آخره مهملة نسبة إلى صنابح بطن من مراد ـ وهو صحابي قال: إن رسول اللَّه ﷺ قال: ﴿إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه، وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من أظفار رجليه، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له؛ وفي معناهما عدة أحاديث. ثم هل الوضوء من خصائص هذه الأمة؟ فيه خلاف المحققون على أنه ليس من خصائصها، إنما الذي من خصائصها الغرة والتحجيل.

فضل السواك

٧٣٦ _ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمْتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ». أَخْرَجَهُ مَالِكُ، وَأَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، (وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقاً) (٢).

المائدة، الآية: ١٠.

٣٦ أخرجه مالك في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في السواك (الحديث ٢٢)، وأخرجه أحمد: ٦/٥٠، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في السواك بالعشي للصائم (الحديث ٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الأمر بالسواك عند كل صلاة أمر ندب. . . (الحديث ١٣٨).

⁽٢) زيادة في الأصل.

- (عن أبي هريرة، رضى اللَّه عنه، عن رسول اللَّه ﷺ لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره البخاري تعليقاً) المعلق هو ما يسقط من أول إسناده راو فأكثر. قال في الشرح: الحديث متفق عليه عند الشيخين من حديث أبي هريرة وهذا لفظه. قال ابن منده: إسناده مجمع على صحته. قال النووي: غلط بعض الكبار فزعم أن البخاري لم يخرجه. قلت: وظاهر صنيع المصنف هنا يقضى بأنه لم يخرجه واحد من الشيخين، وهو من أحاديث عمدة الأحكام التي لا يذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان إلا أنه بلفظ «عند كل صلاة». وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من الصحابة، منها عن علي عليه السلام عند أحمد، وعن زيد بن خالد عند الترمذي، وأم حبيبة عند أحمد، وعن عبد اللَّه بن عمر، وسهل بن سعد، وجابر، وأنس عند أبي نعيم وأبي أيوب عند أحمد والترمذي، ومن حديث ابن عبّاس، وأبي داود وورد الأمر به من حديث «تسوكوا فإن السواك مطهرة للفم» أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف، ولكن له شواهد عديدة دالة على أن للأمر به أصلًا. وورد في أحاديث «أن السواك من سنن المرسلين، وأنه من خصال الفطرة، وأنه من الطهارات، وأن فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعون ضعفاً، أخرجها أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وغيرهم. قال في البدر المنير: قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث فواعجباً لسنة تأتى فيها الأحاديث الكثيرة، ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء، فهذه خيبة عظيمة. هذا ولفظ السواك بكسر السين في اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة، ويذكر ويؤنث، وجمعه سوك ككتاب وكتب. ويراد به في الاصطلاح استعمال عود أو نحوه في الأسنان لتذهب الصفرة وغيرها. قلت: وعند ذهاب الأسنان أيضاً يشرع لحديث عائشة «قلت: يا رسول الله الرجل يذهب فوه أيستاك؟ قال: نعم، قلت: كيف يصنع؟ قال: يدخل أصبعه في فيه، أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف. وأما حكمه فهو سنة عند جماهير العلماء. وقيل: بوجوبه. وحديث الباب دليل على عدم وجوبه لقوله في الحديث: «لأمرتهم» أي أمر إيجاب، فإنه ترك الأمر به لأجل المشقة لا أمر الندب، فإنه قد ثبت بلا مرية .

والحديث دل على تعيين وقته وهو عند كل وضوء. وفي الشرح أنه يستحب في جميع الأوقات ويشتد استحبابه في خمسة أوقات: أحدها عند الصلاة سواء كان متطهراً بماء أو تراب، أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً. الثاني عند الوضوء. الثالث عند قراءة القرآن. الرابع عند الاستيقاظ من النوم. الخامس عند تغير الفم. قال ابن دقيق العيد: السر

فيه أي في السواك عند الصلاة أنا مأمورون في كل حال من أحوال التقرب إلى اللّه أن نكون في حالة كمال ونظافة إظهاراً لشرف العبادة. وقد قيل: إن ذلك الأمر يتعلق بالملك، وهو أنه يضع فاه على فم القارىء ويتأذى بالرائحة الكريهة، فسن السواك لأجل ذلك وهو وجه حسن. ثم ظاهر الحديث أنه لا يخص صلاة في استحباب السواك لها في إفطار ولا صيام. والشافعي يقول: لا يسن بعد الزوال في الصوم لئلا يذهب به خلوف الفم المحبوب إلى اللّه تعالى. وأجيب بأن السواك لا يذهب به الخلوف، فإنه صادر عن خلو المعدة ولا يذهب بالسواك. ثم هل يسن ذلك للمصلي وإن كان متوضئاً كما يدل له حديث عند كل صلاة؟ قيل: نعم يسن ذلك. وقيل: لا يسن إلا عند الوضوء لحديث مع كل وضوء، وأنه يقيد إطلاق عند كل صلاة بأن المراد عند وضوء كل صلاة. ولو قيل: إنه يلاحظ المعنى يقيد إطلاق عند كل صلاة بأن المراد عند وضوء كل صلاة. ولو قيل: إنه يلاحظ المعنى الذي لأجله شرع السواك، فإن كان قد مضى وقت طويل يتغير فيه الفم بأحد المغيرات التي شرع السواك وإن لم يتوضأ، وإلا فلا لكان وجهاً. وقوله في رسم السواك اصطلاحاً أو نحوه أي نحو العود ويريدون به كل ما يزيل التغير كالخرقة الخشنة، والإصبع الخشنة، والأحسن أن يكون السواك عود أراك متوسطاً لا شديد اليبس، فيجرح اللثة ولا شديد الرطوبة فلا يزيل ما يراد إذائته.

الوضوء

٧/٣٧ _ وَعَنْ حُمْرَانَ: «أَنَّ عُثْمانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ وَجُهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَىٰ إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَٰلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ يَدَهُ الْيُمْنَىٰ إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَٰلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَىٰ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَٰلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُونِي هٰذَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن حمران رضي الله عنه) بضم الحاء المهملة وسكون الميم وبالراء، هو ابن أبان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة، وهو مولى عثمان بن عفان، أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه في مغازيه فأعتقه عثمان. (أن عثمان) هو ابن عفان تأتي

٣٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (الحديث ١٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: صفة الوضوء وكماله (الحديث ٣).

ترجمته قريباً (دعا بوضوء) أي بماء يتوضأ به (فغسل كفه ثلاث مرات) هذا من سنن الوضوء باتفاق العلماء، وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذي سيأتي حديثه، بل هذا سنة الوضوء. فلو استيقظ وأراد الوضوء، فظاهر الحديثين أنه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك، ويحتمل تداخلهما (ثم تمضمض) المضمضة أن يجعل الماء في الفم ثم يمجه، وكمالها أن يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يمجه كذا في الشرح. وفي القاموس: المضمضة تحريك الماء في الفم، فجعل من مسماه التحريك ولم يجعل منه المج: ولم يذكر في حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثاً؟ لكن في حديث على عليه السلام «أنه مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى فعل هذا ثلاثاً، ثم قال: هذا طهور نبي اللَّه ﷺ (واستنشق) الاستنشاق إيصال الماء إلى داخل الأنف وجذبه بالنفس إلى أقصاها. (واستنثر) الاستنثار عند جمهور أهل اللغة والمحدثين والفقهاء إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق (ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمني) فيه بيان لما أجمل في الآية من قوله: ﴿وأيديكم ﴾(١) الَّاية. وأنه يقدم اليمني (إلى المرفق) بكسر ميمه وفتح فائه وبفتحهما وكلمة ﴿إلي﴾ في الأصل للانتهاء وقد تستعمل بمعنى مع. وبينت الأحاديث أنه المراد كما في حديث جابر «كان يدير الماء على مرفقيه أي النبي ﷺ أخرجه الدارقطني بسند ضعيف. وأخرج بسند حسن في صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف العضدين، وهو عند البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء اوغسل ذراعيه حتى جاوز المرافق؟. وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه "ثم غسل ذراعيه حتى سال الماء على مرفقيه» فهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً. قال اسلحق بن راهويه: إلى في الآية: يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع، فبينت السنة أنها بمعنى مع. قال الشافعي: لا أعلم خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء، وبهذا عرفت أن الدليل قد قام على دخول المرافق. قال الزمخشري: لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً. فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل ثم ذكر أمثلة لذلك. وقد عرفت أنه قد قام ها هنا الدليل على دخولها (ثلاث مرات ثم اليسرى مثل ذلك) أي إلى المرفق ثلاث مرات (ثم مسح برأسه) هو موافق للآية في الإتيان بالباء، ومسح يتعدى بها وبنفسه. قال القرطبي: إن الباء هنا للتعدية يجوز حذفها وإثباتها. وقيل: دخلت الباء ههنا لمعنى تفيده، وهو أن الغسل لغة يقتضي مغسولًا به، والمسح لغة لا يقتضي ممسوحاً به، فلو قال: امسحوا رؤوسكم لأجزأ المسح باليد بغير ماء، وكأنه قال: فامسحوا برؤسكم الماء وهو من باب القلب، والأصل

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

فيه فامسحوا بالماء رؤوسكم. ثم اختلف العلماء هل يجب مسح كل الرأس أو بعضه؟ قالوا: والآية لا تقتضي أخد الأمرين بعينه إذ قوله: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ (١) يحتمل جميع الرأس أو بعضه، ولا دلالة في الآية على استيعابه ولا عدم استيعابه، لكن من قال يجزىء مسح بعضه قال: إن السنة وردت مبينة لأحد احتمالي الآية، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء «أن رسول الله على توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه) ، وهو وإن كان مرسلًا، فقد اعتضد بمجيئه مرفوعاً من حديث أنس، وهو وإن كان في سنده مجهول فقد عضد بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء اأنه مسم مقدم رأسه، وفيه راو مختلف فيه. وثبت عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس. قال ابن المنذر وغيره: ولم ينكر عليه أحد من الصحابة. ومن العلماء من يقول: لا بد من مسح البعض مع التكميل على العمامة لحديث المغيرة وجابر عند مسلم. ولم يذكر في هذه الرواية تكرار مسح الرأس كما ذكره في غيرها، وإن كان قد طوى ذكر التكرار أيضاً في المضمضة كما عرفت، وعدم الذكر لا دليل فيه. ويأتي الكلام في ذلك (ثم غسل رجله اليمني إلى الكعبين ثلاث مزات) الكلام في ذلك كما تقدم في يده اليمني إلى المرفق، إلا أن المرافق قد اتفق على مسماها، بخلاف الكعبين فوقع في المراد بهما خلاف، المشهور أنه العظم الناشز عند ملتقى الساق وهو قول الأكثر. وحكي عن أبي حنيقة والإمامية أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك. وفي المسألة مناظرات ومقالات طويلة. قال في الشرح: ومن أوضح الأدلة ـ أي على ما قاله الجمهور ـ حديث النعمان بن بشير في صفة الصف في الصلاة «فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه». قلت: ولا يخفى أنه لا ينهض فيه، لأن المخالف يقول أنا أسميه كعباً ولا أخالفكم فيه، لكني أقول إنه غير المراد في آية الوضوء، إذ الكعب يطلق على الناشز وعلى ما في ظهر القدم، وغاية ما في حديث النعمان أنه سمي الناشز كعباً ولا خلاف في تسميته. وقد أيدنا في حواشي ضوء النهار أرجعية مذهب الجمهور بأدلة هنالك. (ثم اليسرى مثل ذلك) أي إلى الكعبين ثلاث مرات (ثم قال) أي عنمان: (رأيت رسول اللَّه ﷺ نوضاً نحو وضوئي هذا منفق عليه) وتمام الحديث (فقال: أي رسول الله على : من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه؛ أي لا يحدث نفسه فيهما بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة، ولو عرض له حديث فأعرض عنه بمجرد عروضه عفي عنه ولا يعد محدثاً لنفسه. واعلم أن الحديث قد أفاد الترتيب بين الأعضاء المعطوفة بثم، وأفاد التثليث، ولم يدل على

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٢٠

الوجوب، لأنه إنما هو صفة فعل ترتبت عليه فضيلة ولم يترتب عليه عدم إجزاء الصلاة، إلا إذا كان بصفته، ولا ورد بلفظ يدل على إيجاب صفاته. فأما الترتيب فخالفت فيه الحنفية وقالوا: لا يجب. وأما التثليث فغير واجب بالإجماع. وفيه خلاف شاذ. ودليل عدم وجوبه تصريح الأحاديث بأنه على توضأ مرتين، ومرة مرة، وبعض الأعضاء ثلثها، وبعضها بخلاف ذلك. وصرح في وضوء مرة مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به. وأما المضمضة والاستنشاق، فقد اختلف في وجوبهما فقيل: يجبان لثبوت الأمر بهما في حديث أبي داود بإسناد صحيح وفيه «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً». ولأنه واظب عليهما في جميع وضوئه. وقبل: إنهما سنة بدليل حديث أبي داود والدارقطني وفيه «إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين» فلم يذكر المضمضة والاستنشاق، فإنه اقتصر فيه على الواجب الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به، وحينئذ فيؤول حديث الأمر بأنه أمر ندب.

٣/٣٨ وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ _ فِي صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «وَمَسَحُ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، (وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَاثِيُّ بإسنادٍ صَحِيحٍ، بَلْ قَالَ التَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَاثِيُّ بإسنادٍ صَحِيحٍ، بَلْ قَالَ التَّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شيءٍ فِي الْبَابِ) (١).

— (وعن علي عليه السلام) هو أمير المؤمنين، أبو الحسن علي بن أبي طالب، ابن عم رسول الله هيئ، أول من أسلم من الذكور في أكثر الأقوال على خلاف في سنه كم كان وقت إسلامه، وليس في الأقوال أنه بلغ ثماني عشرة سنة، بل مترددة بين ست عشرة إلى سبع سنين، شهد المشاهد كلها إلا تبوك، فأقامه هيئ في المدينة خليفة عنه وقال له: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى» استخلف يوم قتل عثمان يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من شهر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، واستشهد صبح الجمعة بالكوفة لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين، ومات بعد ثلاث من ضربة الشقي ابن ملجم له. وقيل: غير ذلك. وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام. وقد ألفت في صفاته وبيان أحواله كتب جمعة، واستوفينا شطراً صالحاً من ذلك في الروضة الندية شرح التحفة العلوية (في صفة وضوء النبي هي قال: ومسح برأسه واحدة. أخرجه أبو داود) هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره، وهو يفيد ما أفاد حديث عثمان، وإنما

٣٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: صفة وضوء النبي ﷺ (الحديث ١١٧).

⁽١) مناقطة من نسخة م.

أنى المصنف بما فيه التصريح بما لم يصرح به في حديث عثمان، وهو مسح الرأس مرة، فإنه نص أنه واحدة مع تصريحه بتثليث ما عداه من الأعضاء. وقد اختلف العلماء في ذلك فقال قوم: بتثليث مسحه كما يثلث غيره من الأعضاء، إذ هو من جملتها. وقد ثبت في الحديث تثليثه وإن لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تثليث الأعضاء، فإنه قد أخرج أبو داود من حديث عثمان في تثليث المسح، أخرجه من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة، وذلك كاف في ثبوت هذه السنة. وقيل: لا يشرع تثليثه، لأن أحاديث عثمان الصحاح كلها ـ كما قال أبو داود ـ تدل على مسح الرأس مرة واحدة، وبأن المسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الغسل، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل. وأجيب بأن كلام أبي داود ينقضه ما رواه هو وصححه ابن خزيمة كما ذكرناه، والقول بأن المسح مبني على التخفيف قياس في مقابلة النص فلا يسمع. فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يبالي به بعد ثبوته عن الشارع، ثم رواية الترك لا تعارض رواية الفعل وإن كثرت رواية الترك، إذ الكلام في أنه غير واجب، بل سنة من شأنها أن تفعل أحياناً وتترك أحياناً. (وأخرجه) أي حديث على عليه السلام (النسائي والترمذي بإسناد صحيح بل قال الترمذي: إنه أصح شيء حديث على عليه السلام (النسائي والترمذي بإسناد صحيح بل قال الترمذي: إنه أصح شيء في الباب). وأخرجه أبو داود من ست طرق وفي بعض طرقه لم يذكر المضمضة والاستنشاق، وفي بعض «وسح على رأسه حتى لم يقطر».

صفة مسح الرأس

٣٩/٤ _ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا _ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ قَالَ: "وَمَسَحَ (رَسُولُ ٱللَّه)(١) ﷺ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَذْبَرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٤٠ - وَفِي لَفْظِ لَهُمَا: «بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ اللَّذِي بَدَأَ مِنْهُ».

- (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الأنصاري المازني، من مازن بن النجار، شهد أحداً وهو الذي قتل مسيلمة الكذاب وشاركه وحشي، وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ثلاث وستين، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي يأتي حديثه في الأذان، وقد غلط فيه بعض أئمة الحديث، فلذا نبهنا عليه. (في صفة الوضوء قال: والله مسح رسول الله عليه المنه ال

٣٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: مسح الرأس كله (الحديث ١٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: وضُؤُه النبي ﷺ (الحديث ١٨٥).

⁽١) زيادة في الأصل.

برأسه فأقبل بيديه وأدبر. متفق عليه) فسر الإقبال بهما بأنه بدأ من مؤخر رأسه. فإن الإقبال باليد إذا كان مقدماً يكون من مؤخر الرأس، إلا أنه قد ورد في البخاري بلفظ "وأدبر بيديه وأقبل، واللفظ الآخر في قوله: (وفي لفظ لهما) أي لـلشيخين (بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما) أي اليدين (إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه) . الحديث يفيد صفة المسح بمقدم رأسه الذي يلي الوجه، فيذهب إلى القفا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه، وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه، وهذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله: «بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه إلا أنه أورد على هذه الصفة أنه أدبر بهما وأقبل، لأن ذهابه إلى جهة القفا إدبار ورجوعه إلى جهة الوجه إقبال. وأجيب بأن الواو لا تقتضى الترتيب، فالتقدير أدبر وأقبل. والثاني أن يبدأ بمؤخر رأسه ويمر إلى جهة الوجه، ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر. فالإقبال إلى مقدم الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر، وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه، ويحمل الاختلاف في لفظ الأحاديث على تعدد الحالات. والثالث أن يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه، ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس، ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية. ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله بدأ بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر، لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقدم رأسه وصدق أنه أقبل أيضاً، فإنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القبل. وقد أخرج أبو داود من حديث المقدام وأنه ﷺ لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه، فأمرهما حتى بلغ القفا، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه» وهي عبارة واضحة في المراد. والظاهر أن هذا من العمل المخير فيه، وأن المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح.

7/81 ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ـ في صِفَةِ الوُضُوءِ ـ قَالَ: «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَذْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ في أَذْنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ.

- (وعن عبد اللَّه بن عمرو) بفتح العين المهملة، وهو أبو عبد الرحمْن، أو أبو محمد

١٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء مرتين (الحديث ١٣٧)، وأخرجه النسائي في
 كتاب: الطهارة، باب: مسح الأذنين (الحديث ١٠١)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: صفة وضوء النبي را الحديث ١٦).

عبد اللَّه بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، يلتقي مع النبي عليه في كعب بن لؤى، أسلم عبد اللَّه قبل أبيه، وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة، وكان عبد اللَّه عالماً حافظاً عابداً، وكانت وفاته سنة ثلاث وستين. وقيل: وسبعين. وقيل: غير ذلك. وأختلف في موضع وفاته. فقيل: بمكة، أو الطائف، أو مصر، أو غير ذلك، (في صفة الوضوء قال: ثم مسح) أي رسول اللَّه ﷺ (برأسه وأدخل أصبعيه السباحتين) بالمهملة فموحدة فألف بعدها مهملة تثنية سباحة، وأراد بهما مسبحتى اليد اليمني واليد اليسرى وسميت سباحة، لأنه يشار بها عند التسبيح (في أذنيه ومسح بإبهاميه) إبهامي يديه (ظاهر أذنيه. أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث كالأحاديث الأول في صفة الوضوء، إلا أنه أتى به المصنف لما ذكر من إفادة مسح الأذنين الذي لم تفده الأحاديث التي سلفت، ولذا أقتصر على ذلك من الحديث. ومسح الأذنين قد ورد في عدة من الأحاديث، ومن حديث المقدام بن معد يكرب عند أبي داود والطحاوي بإسناد حسن، ومن حديث الربيع أخرجه أبو داود أيضاً، ومن حديث أنس عند الدارقطني والحاكم، ومن حديث عبد اللَّه بن زيد وفيه: «أنه ﷺ مسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به رأسه» وسيأتي وقال فيه البيهقي هذا إسناد صحيح، وإن كان قد تعقبه ابن دقيق العيد وقال: الذي في ذلك الحديث «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه» ولم يذكر الأذنين، وأيده المصنف بأنه عند ابن حبان والترمذي كذلك. وأختلف العلماء، هل يؤخذ للأذنين ماء جديد أو يمسحان ببقية ما مسمح به الرأس؟ والأحاديث قد وردت بهذا وهذا. وسيأتي الكلام عليه قريباً.

الاستنثار عند الاستيقاظ من النوم

٧/٤٢ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا ٱسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْبَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال رسول اللّه ﷺ: إذا أستيقظ أحدكم من منامه) ظاهره ليلاً أو نهاراً (فليستنشر ثلاثاً) في القاموس: أستنشر أستنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف ا هـ وقد جمع بينهما في بعض الأحاديث. فمع الجمع يراد من الاستنثار دفع الماء من الأنف، ومن الإستنشاق جذبه إلى الأنف. (فإن الشيطان يبيت على خيشومه) هو أعلى الأنف. وقيل: الأنف كله. وقيل: عظام رقاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين

٤٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخاق، باب: صفة إبليس وجنوده (الحديث ٣٢٩٥)، وأخرجه مسلم
 في كتاب: الطهارة، باب: الإيثار في الاستنثار والاستجمار (الحديث ٣٦٩).

الدماغ. وقيل: غير ذلك. (متفق عليه) الحديث دليل على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقاً، إلا أن في رواية لـلبخاري «إذا أستيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثاً، فإن الشيطان ـ الحديث، فيقيد الأمر المطلق به هنا بإرادة الوضوء، ويقيد النوم بمنام الليل كما يفيده لفظ يبيت إذ البيتوتة فيه. وقد يقال إنه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار. والحديث من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار دون المضمضة، وهو مذهب أحمد وجماعة. وقال الجمهور: لا يجب بل الأمر للندب وأستدلوا بقوله على للأعرابي: «توضأ كما أمرك اللَّه» وعين له ذلك في قوله: «لا تتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره اللَّه، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين» كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعة، ولأنه قد ثبت من روايات صفة وضوئه ﷺ من حديث عبد اللَّه بن زيد وعثمان وابن عمرو بن العاص عدم ذكرهما مع ٱستيفاء صفة وضوئه، وثبت ذكرهما أيضاً وذلك من أدلة الندب. وقوله: يبيت الشيطان. قال القاضى عياض: يحتمل أن يكون على حقيقته، فإن الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشتمام، وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواه وسوى الأذنين. وفي الحديث «إن الشيطان لا يفتح غلقاً» وجاء في التثاؤب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حينتذ في الفم. ويحتمل الاستعارة، فإن الذي ينعقد من الغبار من رطوبة الخياشيم قذارة توافق الشيطان. قلت: والأول أظهر.

٨/ ٤٣ هـ وَعَنْهُ: «إِذَا آسْتَنْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلاَ يَغْمِسُ بَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لاَ يَدْرِي أَبْنَ بَانَتْ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَلذَا لَفْظُ مُسْلِم.

- (وعنه) أي أبي هريرة عند الشيخين أيضاً (إذا أستيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس

٣٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوه، باب: الاستجمار وثراً (الحديث ١٦٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضىء وغيره يده المشكوك في نجاستها (الحديث ١٦٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصوم، باب: الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق (الحديث ٢٣٦٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحروف والقراءات (الحديث ٣٩٧٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل الأصابع (الحديث ٣٨٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم (الحديث ٨٨٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: المبالغة في الاستنشاق (الحديث ٨٨٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الأمر بتخليل الأصابع (الحديث ١١٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: تخليل الأصابع (الحديث ١١٤)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: تخليل أصابع القدمين... (الحديث ١٦٨).

يده) خرج ما إذا أدخل يده بالمغرفة ليستخرج الماء فإنه جائز، إذ لا غمس فيه لليد. وقد ورد بلفظ «لا يدخل» لكن يراد به إدخالها للغمس لا للأخذ (في الإناء) يخرج البرك والحياض (حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) الحديث يدل على إيجاب غسل اليد لمن قام من نومه ليلاً أو نهاراً. وقال بذلك من نوم الليل أحمد لقوله: باتت فإنه قرينه إرادة نوم الليل كما سلف، إلا أنه قد ورد بلفظ ﴿إذا قام أحدكم من الليل؛ عند أبي داود والترمذي من وجه آخر صحيح. إلا أنه يرد عليه أن التعليل يقتضى إلحاق نوم النهار بنوم الليل. وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرهما إلى أن الأمر في رواية فليغسـل للندّب، والنهي الذي في هذه الرواية للكراهة، والقرينة عليه ذكر العدد، فإن ذكره في غير النجاسة العينية دليل الندب، ولأنه علل بأمر يقتضى الشك، والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم أستصحاباً لأصل الطهارة، ولا تزول الكراهة إلا بالثلاث الغسلات، وهذا في المستيقظ من النوم. وأما من يريد الوضوء من غير نوم فيستحب له لما مر في صفة الوضوء، ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه. والجمهور على أن النهى والأمر لاحتمال النجاسة في البد، وأنه لو درى أين باتت يده كمن لف عليها فاستيقظ وهي على حالها، فلا يكره له أن يغمس يده، وإن كان غلسهما مستحباً كما في المستيقظ. غيرهم يقولون الأمر بالغسل تعبد، فلا فرق بين الشاك والمتيقن وقولهم أظهر كما سلف.

٩/٤٤ - وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبِرَة، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَسْبِغِ الْمُؤْمُسُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغْ فِي الاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَة، وَصَحَّحَهُ آبْنُ خُزَيْمَةَ.

٥٤ / ١٠ ص وَلَأْ بِي دَاوُدَ في رِوَايَةٍ: "إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمِضْ».

— (وعن لقيط) بفتح اللام وكسر القاف ابن عامر (ابن صبرة) بفتح الصاد المهملة وكسر الموحدة، كنيته أبو رزين كما قال ابن عبد البر. صحابي مشهور عداده في أهل الطائف. (قال: قال رسول الله على: أسبغ الوضوء) الإسباغ الإتمام واستكمال الأعضاء (وخلل بين الأصابع). ظاهر في إرادة أصابع البدين والرجلين، وقد صرح بهما في حديث ابن عباس «إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك» يأتي من أخرجه قريباً (وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة ولأبي داود في رواية:

٤٤ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الاستنثار (الحديث ١٤٢).

إذا توضأت فمضمض). وأخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والبيهقي، وصححه الترمذي والبغوي وابن القطان. والحديث دليل على وجوب إسباغ الوضوء وهو إتمامه وآستكمال الأعضاء. وفي القاموس أسبغ الوضوء أبلغه مواضعه ووفي كل عضو حقه، وفي غيره مثله. فليس التثليث للأعضاء من مسماه، ولكن التثليث مندوب. ولا يزيد على الثلاث، فإن شك هل غسل العضو مرتين أو ثلاثاً جعلها مرتين. وقال الجويني: يجعل ذلك ثلاثاً ولا يزيد عليها مخافة من أرتكاب البدعة. وأما ما روي عن ابن عمر أنه كان يغسل رجليه سبعاً، ففعل صحابي لا حجة فيه، ومحمول على أنه كان يغسل الأربع من نجاسة لا تزول إلا بذلك. ودليل على إيجاب تخليل الأصابع وقد ثبت من حديث ابن عباس أيضاً كما أشرنا إليه، وهو الذي أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه والحاكم وحسنه البخاري. وكيفيته أن يخلل بيده اليسرى بالخنصر منها ويبدأ بأسفل الأصابع. وأما كون التخليل باليد اليسرى فليس في النص، وإنما قال الغزالي: إنه يكون بها قياساً على الاستنجاء. وقد روى أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد «رأيت رسول اللَّه ﷺ إذا توضأ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه،. وفي لفظ لابن ماجه «يخلل» بدل يدلك. والحديث دليل على المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم، وإنما لم يكن في حقه المبالغة لئلا ينزل إلى حلقه ما يفطره، ودل ذلك على أن المبالغة ليست بواجبة، إذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحري ولم يجز له تركها. وقوله في رواية أبي داود: «إذا توضأت فمضمض» يستدل به على وجوب المضمضة، ومن قال لا تجب جعل الأمر للندب، لقرينة ما سلف من حديث رفاعة بن رافع في أمره ﷺ للأعرابي بصفة الوضوء الذي لا تجزىء الصلاة إلا به، ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق.

١١/٤٦ ــ وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ ثَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ في الوُضُوءِ». أَخْرَجُهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

- (وعن عثمان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله عثمان بن عفان الأموي القرشي، أحد الخلفاء وأحد العشرة، أسلم في أول الإسلام، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين، وتزوج بنتي النبي على رقية أولاً، ثم لما توفيت زوجه النبي على بأم كلثوم، أستخلف في أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين، وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة الحرام سنة

٤٦ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية (الحديث ٣١)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه (الحديث ١٥١).

خمس وثلاثين، ودفن ليلة السبت بالبقيع وعمره اثنتان وثمانون سنة. وقيل: غير ذلك. (أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته في الوضوء. أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة) والحديث أخرجه الحاكم والدارقطني وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبي وائل قال البخاري: حديثه حسن. وقال الحاكم: لا نعلم فيه ضعفاً بوجه من الوجوه هذا كلامه. وقد ضعفه أبن معين. وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلي وعمار. قال المصنف: وفيه أيضاً عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء. وقد تكلم على جميعها بالتضعيف إلا حديث عائشة. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس في تخليل اللحية شيء. وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تخليل اللحية. وأما وجوبه فاختلف فيه، فعند الهادوية يجب كقبل نباتها لأحاديث وردت بالأمر بالتخليل، إلا أنها أحاديث ما سلمت عن الإعلال والتضعيف، فلم تنتهض على الإيجاب.

١٢/٤٧ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ زَيْدِ قَالَ: ﴿إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتِيَ بِثُلُثَيْ مُدٍّ، فَجَعَلَ يَدْلُكُ فِرَاعَيْهِ». أُخْرَجَهُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عبد الله بن زيد، رضي الله عنه، أن النبي الله على المنه الميم الميم وتشديد الدال المهملة. في القاموس مكيال وهو رطلان، أو رطل وثلث، أو ملء كف الإنسان المعتدل إذا ملاهما ومد يده بهما، ومنه سمي مداً. وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً. اهـ (فجعل يدلك ذراعيه. أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة) وقد أخرج أبو داود من حديث أم عمارة الأنصارية بإسناد حسن «أنه الله توضأ بإناء فيه قدر ثلثي مد». ورواه البيهقي في حديث عبد الله بن زيد. فثلثا المد هو أقل ما روي أنه توضأ به الله وأما حديث أنه توضأ بثلث مد فلا أصل له. وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر وأما حديث أنه توضأ بثلث مد فلا أصل له. وقد صحح أبو زرعة من حديث الفيقة، وأبو داود من حديث أنس «توضأ من إناء يسع رطلين» والترمذي بلفظ «يجزيء في الوضوء وأبو داود من حديث أنس «توضأ من إناء يسع رطلين» والترمذي بلفظ «يجزيء في الوضوء رطلان» وهي كلها قاضية بالتخفيف في ماء الوضوء، وقد علم نهيه على عن الإسراف في الماء، وإخباره أنه سيأتي قوم يعتدون في الوضوء، فمن جاوز ما قال الشارع إنه يجزيء، فقد أسرف فيحرم. وقول من قال إن هذا تقريب لا تحديد ما هو ببعيد، لكن الأحسن فقد أسرف فيحرم. وقول من قال إن هذا تقريب لا تحديد ما هو ببعيد، لكن الأحسن بالمتشرع محاكاة أخلاقه والاقتداء به في كمية ذلك. وفيه دليل على مشروعية الدلك

٤٧ ـ أخرجه أحمد في مسنده: ٥/ ٢١٣، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الرخصة في الوضوء بأقل من قدر المد. . . (الحديث ١١٨).

لأعضاء الوضوء. وفيه خلاف فمن قال بوجوبه استدل بهذا، ومن قال: لا يجب قال: لأن المأمور به في الآية الغسل، وليس الدلك من مسماه. ولعله يأتي ذكر ذلك.

الأذنان هل هما من الرأس أم لا؟

١٣/٤٨ - وَعَنْهُ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيِّ ﷺ بَأْخُذُ الْإِذْنَيْهِ مَاءً غَيرَ (١ المَاءِ ٱلَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِي، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هٰذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ»، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ.

-- (وعنه) أي عن عبد اللَّه بن زيد (أنه رأى النبي ﷺ يأخذ لأذنيه ماء غير الماء الذي أخذه لرأسه. أخرجه البيهقي وهو) أي هذا الحديث: (عند مسلم من هذا الوجه بلفظ: ومسح برأسه بماء غير فضل يديه. وهو المحفوظ) وذلك أنه ذكر المصنف في التلخيص عن ابن دقيق العيد: أن الذي رآه في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف: إنه المحفوظ وقال المصنف أيضاً: إنه الذي في صحيح ابن حبان. وفي رواية الترمذي. ولم يذكر في أمر لا بد منه وهو الذي دلت عليه الأحاديث وحديث البيهقي هذا هو دليل أحمد والشافعي أنه يؤخذ للأذنين ماء جديد وهو دليل ظاهر. وتلك الأحاديث التي سلفت غاية ما فيها أنه لم يذكر أحد أنه على أخذ ماء جديداً، وعدم الذكر ليس دليلاً على عدم الفعل، إلا أن قول الرواة من الصحابة ومسح رأسه وأذنيه مرة واحدة ظاهر أنه بماء واحد. وحديث «الأذنان من الرأس، وإن كان في أسانيده مقال إلا أن كثرة طرقه يشد بعضها بعضاً ويشهد لها أحاديث مسحهما مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث كثيرة عن على وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على أنه مسحهما مع الرأس مرة واحدة أي بماء واحد كما هو ظاهر لفظ مرة، إذ لو كان يؤخذ للأذنين ماء جديد ما صدق أنه مسح رأسه وأذنيه مرة واحدة وإن احتمل أن المراد أنه لم يكرر مسحهما وأنه أخذ لهما ماء جديداً فهو احتمال بعيد. وتأويل حديث إنه أخذ لهما ماء خلاف الذي مسح به رأسه أقرب ما يقال فيه إنه لم يبق في يده بلة تكفي لمسح الأذنين فأخذ لهما ماء جديداً.

٨٤ ـ أخرجه البيهقي في كتاب: الطهارة، باب: مسح الأذنين بماء جديد (١/ ٦٥)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الطهارة، باب: خروج الخطايا مع ماء الوضوء (الحديث ٢٤٥).

⁽١) في نسخة م: خلاف.

١٤/٤٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُ - قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
 ﴿إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الوُضُوءِ، فَمَنِ ٱسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ». مُتَفَتَّ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

 (وعن أبي هريرة، رضى الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمتى يأتون يوم القيامة غراً) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء، جمع أغر أي ذوي غرة، وأصلها لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس. وفي النهاية يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة، ونصبه على أنه حال من فاعل يأتون. وعلى رواية يدعون يحتمل المفعولية (محجلين) بالمهملة والجيم من التحجيل. في النهاية أي بيض مواضع الوضوء من الأيدي والأقدام. استعار أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للإنسان من البياض الذي يكون في وجه الفرس ويديه ورجليه. (من أثر الوضوء) بفتح الواو لأنه الماء، ويجوز الضم عند البعض كما تقدم (قمن أستطاع منكم أن يطيل غرته) أي وتحجيله، وإنما أقتصر على أحدهما لدلالته على الآخر وآثر الغرة، وهي مؤنثة على التحجيل وهو مذكر لشرف موضعها. وفي رواية لمسلم «فليطل غرته وتحجيله» (فليفعل. متفق عليه واللفظ لمسلم) وظاهر السياق أن قوله «فمن أستطاع» إلى آخره من الحديث، وهو يدل على عدم الوجوب، إذ هو في قوة من شاء منكم، فلو كان واجباً ما قيده بها، إذ الاستطاعة لذلك متحققة قطعاً. وقال نعيم: أحد رواته: لا أدري قوله: فمن أستطاع إلى آخره من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة. وفي الفتح: لم أرد هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه. والحديث دليل على مشروعية إطالة الغرة والتحجيل. وأختلف العلماء في القدر المستحب من ذلك فقيل: في اليدين إلى المنكب، وفي الرجلين إلى الركبة. وقدُّ ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأياً، وثبت من فعل ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيدة بإسناد حسن. وقيل: إلى نصف العضد والساق. والغرة في الوجه أن يغسل إلى صفحتي العنق. والقول بعدم مشروعيتهما، وتأويل حديث أبي هريرة بأن المرادبه المداومة على الوضوء. خلاف الظاهر. وردبأن الرواي أعرف بما روى، كيف

٤٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء (الحديث ١٣٦) مختصراً، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (الحديث ٥٧٩):

وقد رفع معناه ولا وجه لنفيه. وقد آستدل على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة بهذا المحديث وبحديث مسلم مرفوعاً «سيما ليست لأحد غيركم» والسيما بكسر السين المهملة العلامة. ورد هذا بأنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمة. قيل: فالذي أختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل.

٥٠/٥٠ ــ وَعَنْ عَاثِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ النَّيَمُّنُ في تَنَعُّكِهِ، وَتَرَجُّلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفي شَأْنِهِ كُلِّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان النبي على يعجبه التيمن) أي تقديم الأيمن (في تنعله) لبس نعله، (وترجله) بالجيم أي مشط شعر (وطهوره، وفي شأنه كله) تعميم بعد التخصيص (متفق عليه). قال ابن دقيق العيد: هو عام مخصوص. يعني قوله كله بدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما، فإنه يبدأ فيهما باليسار. قيل: والتأكيد بكله يدل على بقاء التعميم ودفع التجوز عن البعض، فيحتمل أن يقال: حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً، وما يستحب فيه التياسر ليس من الأفعال المقصودة، بل هي إما تروك وإما غير مقصودة. والحديث دليل على أستحباب البداءة بشق الرأس الأيمن في الترجل والغسل، والحلق، وبالميامن في الوضوء، والغسل، والأكل، والشرب وغير ذلك. قال النووي: قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين، وما كان بضدها أستحب فيه التياسر. ويأتي الحديث في الوضوء قريباً. وهذه الدلالة للحديث مبنية على أن لفظ يعجبه يدل على أستحباب ذلك شرعاً، وقدذكرنا تحقيقه في حواشي شرح العمدة عند الكلام على هذا الحديث.

١٦/٥١ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا تَوَضَّالُتُمْ فَآبُدَأُوا بِمَيَامِنِكُمْ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَة، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

 [•] اخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: التيمن في الوضوء والغسل (الحديث ١٦٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: التيمن في الطهور وغيره (الحديث ٢٦٨).

١٥ _ أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: في الانتعال (الحديث ٤١٤١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الجمعة، باب: ما يستحب من التيمن في الطهور (الحديث ٢٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الغسل، ياب: التيمن في الطهور (الحديث ٢٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: التيمن في الوضوء (الحديث ٤٠٢)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الأمر بالتيامن في الوضوء... (الحديث ١٧٨).

 (وعن أبى هريرة، رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا توضأتم فابدؤوا بميامنكم» أحرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة). وأحرجه أحمد وابن حبان والبيهقي وراد فيه «وإذا لبستم» قال ابن دقيق العيد: هو حقيق بأن يصحح. والحديث دليل على البداءة بالميامن عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين. وأما غيرهما كالوجه والرأس فظاهر أيضاً شمولهما، إلا أنه لم يقل أحد به فيهما ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف البدين والرجلين، فأحاديث التعليم وردت بتقديم اليمني فيهما على اليسري في حديث عثمان الذي مضى وغيره. والآية مجملة بينتها السنة. وأختلف في وجوب ذلك، ولا كلام في أنه الأولى. فعند الهادوية يجب لحديث الكتاب، وهو بلفظ الأمر، وهو للوجوب في أصله وبأستمرار فعله ﷺ له، فإنه ما روي أنه توضأ مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن عبّاس، ولأنه فعله بياناً للواجب فيجب، ولحديث بن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة «أنه ﷺ توضأ على الولاء ثم قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» وله طرق يشد بعضها بعضاً. وقالت الحنفية وجماعة: لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء، ولا بين اليمني واليسري من اليدين والرجلين قالوا: الواو في الآية لا تقتضي الترتيب، وبأنه قد روى عن على عليه السلام أنه بدأ بمياسره، وبأنه قال: ﴿مَا أَبِالَى بِشَمَالَى بِدَأْتِ أَمْ بِيمِينِي إِذَا أتممت الوضوء» وأجيب عنه بأنهما أثران غير ثابتين، فلا تقوم بهما حجة ولا يقاومان ما سلف. وإن كان الدارقطني قد أخرج حديث على ولم يضعفه، وأخرجه من طرق بألفاظ ولكنها موقوفة كلها.

١٧/٥٢ ــ وَعَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُفَيْنِ ﴾، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن المغيرة) بضم الميم فغين معجمة مكسورة فياء وراء، يكنى أبا عبد الله أو أبا عيسى، أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً، وأول مشاهده الحديبية، وفاته سنة خمسين من الهجرة بالكوفة، وكان عاملاً عليها من قبل معاوية. وهو (ابن شعبة) بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة فموحدة مفتوحة (أن النبي على توضأ فمسح بناصيته) في القاموس الناصية والناصاة قصاص الشعر، (وعلى العمامة والخفين) تثنيه خف بالخاء المعجمة مضمومة أو ومسح عليهما (أخرجه مسلم) ولم يخرجه البخاري ووهم من نسبه إليهما. والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح الناصية. وقال زيد بن على عليه السلام

٥٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: رقم (٢٣) (الحديث ٢٧٥).

وأبو حنيفة: يجوز الاقتصار. وقال ابن القيم: ولم يصح عنه في حديث واحد أنه أقتصر على مسح بعض رأسه ألبتة، لكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العمامة كما في حديث المغيرة هذا. وقد ذكر الدارقطني أنه رواه عن ستين رجلاً. وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور. وقال ابن القيم: إنه في كان يمسح على رأسه تارة، وعلى العمامة تارة، والمسح على الخفين يأتي له باب مستقل، ويأتي حديث المسح على العصائب.

٣٥/٥٣ ــ وعَنْ جَابِرِ بِنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عنهما ـ في صِفَة حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ ـ قالَ ﷺ مُكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ، النَّبِيِّ ﷺ ـ قالَ ﷺ مُكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ الْخَبَرِ.

— (وعن جابر) هو أبو عبد الله جابر (بن عبد الله) بن عمرو بن حرام بالحاء والراء المهملتين، الأنصاري السلمي من مشاهير الصحابة، ذكر البخاري أنه شهد بعداً وكان ينقل الماء يومثل، ثم شهد بعدها مع النبي على ثماني عشرة غزوة، ذكر ذلك الحاكم أبو أحمد، وشهد صفين مع علي عليه السلام، وكان من المكثرين الحفاظ، وكف بصره في آخر عمره، وتوفي سنة أربع أو سبع وتسعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة. (في صفة حج النبي على الله يللى حديث جليل شريف سيأتي إن شاء الله تعالى في الحج. (قال) أي النبي في: (ابدؤوا بما بدأ الله به. أخرجه النسائي أي النبي الله الأمر، وهو عند مسلم بلفظ الخبر) أي بلفظ نبدأ، ولفظ الحديث قال: ثم خرج أي النبي الله إن الباب أي باب الحرم إلى الصفاء فلما دنا من الصفا قرأ إن الصفا والمروة من شعائر الله في الباب أي باب الحرم إلى الصفاء فلما دنا من الصفا قرأ إن الصفا لبداءة الله به في الآية. وذكر المصنف هذه القطعة من حديث جابر هنا، لأنه أفاد أن ما بدأ الله به ذكراً نبدىء به فعلاً، فإن كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكراً إلا بما يستحق البداءة به فعلاً، فإنه مقتضي البلاغة ولذا قال سيبويه: إنهم أي العرب يقدمون ما هم بشأنه أهم وهم به أعنى، فإن اللفظ عام، والعام لا يقتصر على سببه أعني بما بدأ الله به، لأن كلمة ما موصولة فإن اللفظ عام، والعام لا يقتصر على سببه أعني بما بدأ الله به، لأن كلمة ما موصولة والموصولات من ألفاظ العموم، وآية الوضوء وهي قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم والموصولات من ألفاظ العموم، وآية الوضوء وهي قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم والموصولات من ألفاظ العموم، وآية الوضوء وهي قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم

٣٥ ـ أخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت وترا (الحديث ١٨٨٤)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الجنائز، باب: في غسل الميت (الحديث ٢١٧١).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين (١) داخلة تحت الأمر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ابدؤا بما بدأ الله به فيجب البداءة بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب، وإن كانت الآية لم تفد تقديم اليمنى على اليسرى من اليدين والرجلين. وتقدم القول فيه قريباً. وذهبت الحنفية وآخرون إلى أن الترتيب يبن أعضاء الوضوء غير واجب، وأستدل لهم بحديث ابن عباس «أنه على توضأ فغسل وجهه ويديه، ثم رجليه، ثم مسح رأسه بفضل وضوئه» وأجيب بأنه لا تُعرف طريق صحيحة حتى يتم به الاستدلال. ثم لا يخفى أنه كان الأولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة، وجعله متصلاً بحديث أبى هريرة لتقاربهما في الدلالة.

١٩/٥٤ - وَعَنْهُ رَضِي آلِلَهُ عَنْهُ قالَ: «كانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَوَضًّا أَدَارَ المَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وهنه) أي جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، (قال: كان رسول الله ولله الدار الماء على مرفقيه. أخرجه الدارقطني) هو الحافظ الكبير الإمام العديم النظير في حفظه قال اللهبي في حقه: هو حافظ الزمان أبو الحسين علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الحافظ الشهير صاحب السنن، مولده سنة ست وثلاثمائة سمع من عوالم وبرع في هذا الشأن. قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القراءة والنحو، وله مصنفات يطول ذكرها، وأشهد أنه لم يخلق على أديم الأرض مثله وقال الخطيب: كان فريد عصره وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد. وقد أطال أئمة الحديث الثناء على هذا الرجل، وكانت وفاته في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة. (بإسناد ضعيف) وأخرجه البيهقي أيضاً بإسناد الدارقطني، وفي الإسنادين معاً القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك. وضعفه أحمد وابن معين وغيرهما وعده ابن حبان في الثقات، لكن الجارح أولى وإن كثر المعدل وهنا الجارح أكثر. وصرح بضعف الحديث جماعة من الحفاظ أولى وإن كثر المعدل وهنا الجارح أكثر. وصرح بضعف الحديث جماعة من الحفاظ كالمنذري وابن الصلاح والنووي وغيرهم. قال المصنف: ويغني عنه حديث أبي هريرة عند

٥٤ ـ اخرجه الدارقطني في كتاب: الطهارة، باب: صفة وضوء رسول اللَّه ﷺ (١/ ٨٩).

⁽١) سورة:المائدة، الآية: ٦.

مسلم «أنه توضأ حتى أشرع في العضد وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ قلت: ولو أتى به هنا لكان أولى.

٥٥/ ٢٠ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَّهُ تعالى عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ آللَّهِ ﷺ: «لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ آللَّهِ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهُ، بإسْنَادِ ضَعِيفٍ.

- (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا وضوء لمن لم يذكر أسم اللَّه عليه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف) هذا قطعة من الحديث الذي أخرجه المذكورون، فإنهم أخرجوه بلفظ ﴿لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر أسم اللَّه عليه». والحديث مروي من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة، وهو يعقوب بن سلمة الليثي. قال البخاري: لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة، وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي، ولكنها كلها ضعيفة أيضاً. وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ الأمر ﴿إذا توضأت فقل باسم اللَّه والحمد اللَّه، فإن حفظتك لا تزال تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء، ولكن سنده واه. (وللترمذي) لم يقل والترمذي (عن سعيد بن زيد) وزيد هو ابن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل القـدر لأنه لم يروه في السنن، بل رواه في العلل فغاير المصنف في العبارة لهذه الإشارة، ولأنه لم يروه عن أبي هريرة (وأبي سعيد نحوه وقال أحمد: لا يثبت فيه شيء). وأخرجه البزار وأحمد وابن حاجه والدارقطني وغيرهم. قال الترمذي: قال محمد يعني البخاري: إنه أحسن شيء في هذا الباب، لكنه ضعيف لأن في رواته مجهولين، ورواية أبي سعيد الخدري التي أخرجها الترمذي وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيح عن عبد الرحمن عن أبي سعيد، ولكنه قدح في كثير بن زيد وفي ربيح أيضاً. وقد روي الحديث في التسمية من حديث عائشة،

۵ _ أخرجه أحمد: ٢/٤١٨، ٣/٤١، ٤/٧٠، ٦/٣٩٧، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب:
 في التسمية على الوضوء (الحديث ١٠١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (الحديث ٣٩٩).

٥٦ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التسمية عند الوضوء (الحديث ٢٦) بنحوه.
 (١) زيادة من نسخة م.

وسهل بن سعد، وابن سبرة، وأم سبرة، وعلي، وأنس، وفي الجميع مقال إلا أن هذه الروايات يقوي بعضها بعضاً فلا تخلو من قوة، ولذا قال ابن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله: وإذا عرفت هذا، فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء. وظاهر قوله «لا وضوء» أنه لا يصح ولا يوجد من دونها، إذ الأصل في النفي الحقيقة. وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الهادوية إلى أنها فرض على الذاكر. وقال أحمد بن حنبل والظاهرية: بل وعلى الناسي. وفي أحد قولي الهادي إنها سنة، وإليه ذهبت الحنفية والشافعية لحديث أبي هريرة قمن ذكر اللَّه أول وضوته طهر جسده كله، وإذا لم يذكر أسم اللَّه لم يطهر منه إلا موضع الوضوء» أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف. وبه أستدل من فرق بين الذاكر والناسي قائلًا: إن الأول في حق العامد وهذا في حق الناسي. وحديث أبى هريرة هذا الأخير وإن كان ضعيفاً فقد عضده في الدلالة على عدم الفرضية حديث «توضأ كما أمرك اللَّه». وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النفي في حديث الباب بأن المراد لا وضوء كاملًا، على أنه قد روي هذا الحديث بلفظ «لا وضوء كامل» إلا أنه قال المصنف: إنه لم يره بهذا اللفظ. قال البيهقي في السنن بعد إخراجه: هذا أيضاً ضعيف أبو بكر الداهري. _ يريد أحد رواته _ إنه غير ثقة عند أهل العلم بالحديث. وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب، فيرجح ففيه أنه لم يثبت ثبوتاً يقضى بالإيجاب، بل طرقه كما عرفت. وقد دل على السنية جديث «كل أمر ذي بال» فيتعاضد هو وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها الندبية.

٧٢/٥٧ - وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرُّفٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «رأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقْصِلُ بَيْنَ المَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، بَإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

— (وعن طلحة) هو أبو محمد أو أبو عبد الله طلحة (ابن مصرف) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة وفاء، وطلحة أحد الأعلام الأثبات من التابعين، مات سنة أثنتي عشرة ومائة (عن أبيه) مصرف (عن جله) كعب بن عمرو الهمداني، ومنهم من يقول ابن عمر بضم العين المهملة. قال ابن عبد البر: والأشهر ابن عمر وله صحبة. ومنهم من ينكرها ولا وجه لإنكار من أنكر ذلك، ثم ذكر هذا الحديث (قال: رأيت رسول الله عليه

٥٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الفرق بين المضمضة والاستنشاق (الحديث ١٣٩).

يفصل بين المضمضة والاستنشاق. أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف) لأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. قال النووي: اتفق العلماء على ضعفه، ولأن مصرفاً والد طلحة مجهول الحال ـ قال أبو داود: وسمعت أحمد يقول: زعموا أن ابن عبينة كان ينكره يقول إيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده. والحديث دليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق بأن يؤخذ لكل واحد ماء جديد. وقد دل له أيضاً حديث على عليه السلام وعثمان أنهما أفراد المضمضة والاستنشاق، ثم قالا هكذا رأينا رسول اللَّه ﷺ توضأ. أخرجه أبو على بن السكن في صحاحه. وذهب إلى هذا جماعة. وذهبت الهادوية إلى أن السنة الجمع بينهما بغرفة، لما أخرجه ابن ماجه من حديث علي عليه السلام «أنه تمضمض فاستنشق ثلَّانًا من كف واحدة، وأخرجه أبو داود ـ والجمع بينهما ورد من حديث علي من ست طرق وتأتى إحداها قريبة، وكذلك من حديث عثمان عند أبي داود وغيره. وفي لفظ لابن حبان قائلات مرات من ثلاث حفنات. وفي لفظ للبخاري قائلات مرات من غرفة واحدة؛ ومع ورود الروايتين الجمع وعدمه فالأقرب التخيير، وأن الكل منة وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح. وقد أختار في الشرح التخيير وقال: إنه قول الإمام يحيى. وأعلم أن الجمع قد يكون بغرفة واحدة وبثلاث منها كما أرشد إليه ظاهر قوله في الحديث: "من كف واحد ومن غرفة واحدة؛ وقد يكون الجمع بثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة، كما هو صريح ثلاث مرات من ثلاث حفنات. قال البيهقي في السنن بعد ذكره الحديث: يعني واللَّه أعلم أنه تمضمض وأستنثر كل مرة من غرفة واحدة، ثم فعل ذلك ثلاثاً من ثلاث غرفات، قال: ويدل له حديث عبد اللَّه بن زيد، ثم ساقه بسنده وفيه «ثم أدخل يده في الإناء فمضمض وأستنشق وأستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء» ثم قال: رواه البخاري في الصحيح. وبه يتضح أنه يتعين هذا الاحتمال.

٧٣/٥٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - في صِفَةِ الْوُضُوءِ -: الْمُمَّ تَمَضْمَضَ ﷺ وَٱسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، يُمَضْمِضُ وَيَسْتَنْثِرُ (١) مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ المَاءَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

- (وعن علي، رضي اللَّه عنه، في صفة الوضوء، ثم تمضمض ﷺ واستنثر ثلاثة،

٥٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: صفة وضوء النبي ﷺ (الحديث ١١٧) تعليقاً مختصراً،
 وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: صفة الوضوء (الحديث ٩٥).

⁽١) في نسخة م: يَنْثُرُ.

يمضمض وينثر من الكف الذي يأخذه منه الماء. أخرجه أبو داود والنسائي) هذا من أدلة الجمع ويحتمل أنه من غرفة واحدة أو من ثلاث غرفات.

٢٤/٥٩ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ـ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ ـ: الْثُمَّ أَذْخَلَ ﷺ يَدَهُ، فَمَضْمَضَ وَٱسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّ وَاحِدِ^(١)، يَفْعَلُ ذُلِكَ ثَلَاثًا». مُتَّفَقَّ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الله بن زيد، رضي الله عنه، في صفة الوضوء) أي وضوءه ﷺ (ثم أدخل ﷺ يده) أي في الماء (فمضمض وأستنشق) لم يذكر الاستنثار، لأن المراد إنما هو ذكر أكتفائه بكف واحدة من الماء لما يدخل في الفم والأنف. وأما دفع الماء فليس من مقصود الحديث (من كف واحدة) الكف يذكر ويؤنث (يفعل ذلك ثلاثاً. متفق عليه) هو ظاهر في أنه كفاه كف واحد للثلاث المرات، وإن كان يحتمل أنه أراد به فعل كل منهما من كف واحد يغترف في كل واحدة من الثلاث. والحديث كالأول من أدلة الجمع. وهذا الحديث والأول مقتطعان من الحديثين الطويلين في صفة الوضوء وقد تقدم مثل هذا، إلا أن المصنف إنما يقتصر على موضع الحجة الذي يريده كالجمع هنا.

٢٥/٦٠ ــ وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا، وَفِي قَدَمِهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ المَاءُ. فَقَالَ: «أَرْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِئُ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: رأى النبي الله ويه مثل الظفر) بضم الظاء المعجمة والفاء، فيه لغات أخر أجودها ما ذكر، وجمعه أظفار، وجمع الجمع أظافير. (لم يصبه الماء) أي ماء وضوءه. (فقال) له: (ارجع فأحسن وضوءك. أخرجه أبو داود والنسائي) وقد أخرج مثله مسلم من حديث جابر عن عمر، إلا أنه قيل أنه موقوف على عمر. وقد أخرج أبو داود من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي الله النبي النبي النبي الماء، فأمره النبي الله وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره

٩٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب! الوضوء، باب: من مضمض واستنشق من غرفة واحدة (الحديث ١٩١)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: وضوء النبي ﷺ (الحديث ٢٣٥).
 (١) في نسخة م: واحدة.

٦٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: تفريق الوضوء (الحديث ١٧٣)، وأخرجه النسائي في
 الكبرى.

النبي هي أن يعيد الوضوء والصلاة على أحمد بن حنبل لما سئل عن إسناده: جيد. نعم وهو دليل على وجوب أستيعاب أعضاء الوضوء بالماء نصاً في الرجل وقياساً في غيرها. وقد ثبت حديث ويل للأعقاب من النار عقاله في جماعة لم يمس أعقابهم الماء. وإلى هذا ذهب الجمهور. وروي عن أبي حنيفة قال: إنه يعفى عن نصف العضو، أو ربعه، أو أقل من الدرهم روايات حكيت عنه. وقد أستدل بالحديث أيضاً على وجوب الموالاة عيث أمره أن يعيد الوضوء ولم يقتصر على أمره بغسل ما تركه. قيل: ولا دليل فيه، لأنه أراد التشديد عليه في الإنكار والإشارة إلى أن من ترك شيئاً فكأنه ترك الكل، ولا يخفى ضعف هذا القول، فالأحسن أن يقال إن قول الراوي أمره أن يعيد الوضوء أي غسل ما تركه، وسماه إعادة باعتبار ظن المتوضىء، فإنه صلى ظاناً بأنه قد توضأ وضوءاً مجزئاً وسماه وضوءاً في قوله يعيد الوضوء، لأنه وضوء لغة. وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في الترك حكم العامد.

٢٦/٦١ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالمُدُّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ». مُتَقَقَّ عَلَيْهِ.

— (وعنه) أي أنس بن مالك (قال: كان رسول الله هي يتوضأ بالمد) تقدم تحقيق قدره (ويغتسل بالصاع) وهو أربعة أمداد، ولذا قال: (إلى خمسة أمداد) كأنه قال بأربعة أمداد إلى خمسة (متفق عليه). وتقدم أنه هي توضأ بثلثي مد، وقدمنا أنه أقل ما قدر به ماء وضوءه، ولو أخر المصنف ذلك الحديث إلى هنا أو قدم هذا لكان أوفق لحسن الترتيب. وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينتهي إليه وضوءه وغي وغسله، ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري «أنه عي توضأ من إناء واحد يقال له الفرق» بفتح الفاء والراء وهو إناء يسع تسعة عشر رطلاً، لأنه ليس في حديثها أنه كان ملاناً ماء، بل قولها من إناء يدل على تبعيض ما توضأ منه. وحديث أنس هذا والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد يرشدان إلى تقليل ماء الوضوء والاكتفاء باليسير منه. وقد قال البخاري: وكره أهل العلم فيه أي ماء الوضوء أن يتجاوز فعل النبي هي .

٢١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الوضوء بالمد (الحديث ٢٠١)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الحيض، باب: القدر المستحب من الماء (الحديث ٣٢٥).

٢٧/٦٢ — وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدِ

يَتَوَضَّأَ، فَيُسْبِعُ الوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ،

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلاَّ فَيَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ النَّمانِيَةُ يَدْخُلُ مِنْ أَبَهَا

شَاءَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَالْتُرمِذِيُّ، وَزَادَ: "اللَّهُمَّ ٱجْعَلْنِي مِنَ النَّوَّابِينَ، وَٱجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ».

- (وعن عمر) بضم العين المهملة منقول من جمع عمرة وهو أبو حفص عمر بن الخطاب القرشي يجتمع مع النبي على في كعب بن لؤي. أسلم سنة ست من النبوة وقيل سنة خمس بعد أربعين رجلًا. وشهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ وله مشاهد في الإسلام وفتوحات في العزاق والشام. وتوفي في غرة المحرم سنة أربع وعشرين طعنه أبو لـؤلـؤة غـلام المغيرة بن شعبة وخلافته عشر سنين ونصف (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء) تقدم أنه إتمامه (ثم يقول) بعد إتمامه: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية») هو من باب ونفخ في الصور عبر عن الآتي بالماضي لتحقق وقوعه والمراد تفتح له يوم القيامة يدخل من أيها شاء (أخرجه مسلم) وأبو داود وابن ماجه (والترمذي وزاد: اللَّهم اجعلني مِن التوابين واجعلني من المتطهرين) جمع بينهما إلماماً بقوله تعالى: ﴿إِن اللَّه يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾(١) ولما كانت التوبة طهارة الباطن من أدران الذنوب والوضوء طهارة الظاهر عن الأحداث المانعة عن التقرب إليه تعالى ناسب الجمع بينهما أي طلب ذلك من الله تعالىٰ غاية المناسبة في طلب أن يكون السائل محبوباً للَّه وفي زمرة المحبوبين له وهذه الرواية وإن قال الترمذي بعد إخراجه الحديث في إسناده اضطراب فصدر الحديث ثابت في مسلم، وهذه الزيادة قد رواها البزار والطبراني في الأوسط من طريق ثوبان بلفظ امن دعا بوضوء فتوضأ فساعة فرغ من وضوئه يقول أشهد أن لا إله إلا اللَّه وأشهد أن محمِداً عبده ورسوله اللَّهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين» ورواه ابن ماجه من حديث أنس وابن السني في عمل اليوم والليلة والحاكم في المستدرك من حديث أبي سعيد بلفظ امن توضأ فقال: سبحانك اللَّهم وبحمدك أشهد أن

٦٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: الذكر المستحب عقب الوضوء (الحديث ٥٥٢)، وأحرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما يقال بعد الوضوء (الحديث ٥٥).

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٢.

لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك كتب في رق ثم طبع بطابع فلا يكسر إلى يوم القيامة وصحح النسائي أنه موقوف. وهذا الذكر عقيب الوضوء. قال النووي: قال أصحابنا ويستحب أيضاً عقيب الغسل وإلى هنا انتهى باب الوضوء. ولم يذكر المصنف من الأذكار فيه إلا حديث التسمية في أوله وهذا الذكر في آخره وأما حديث الذكر مع غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق على ضعفه. قال النووي: الأدعية في أثناء الوضوء لا أصل لها ولم يذكرها المتقدمون. وقال ابن الصلاح: لم يصح فيه حديث. هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء فعلاً فقاله عند تمام أدلته تايفاً. وعقب الوضوء بالمسح على الخفين لأنه من أحكام الوضوء فقال:

0 ــ باب: المسح على الخفيـن

أي باب ذكر أدلة شرعية ذلك. والخف نعل من أدم يغطي الكعبين، والجرموق خف كبير يلبس فوق خف كبير، والجورب فوق الجرموق يغطي الكعبين بعض التغطية دون النعل، وهي تكون دون الكعاب.

١/٦٣ - عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ فَقَالَ: «دَعْهُمَا، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ». فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

٢/٦٤ ــ وَلِلاَّرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفُّ وَأَسْفَلَهُ». وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

٦٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في الجبة الشامية (الحديث ٣٦٣) بنحوه، وأخرجه أيضاً في أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الصلاة في الخفاف (الحديث ٣٨٨) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: كتاب: الجهاد، باب: الجبة في السفر والحرب (الحديث ٢٩١٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر (الحديث ٥٧٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ٢٣١).

⁷⁵ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ١٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله (الحديث ٩٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين في السفر (الحديث ١٢٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في المسح على الخفين (الحديث ٥٤٥).

- (عن المغيرة بن شعبة، رضى الله عنه، قال: كنت مع النبي على أي في سفر كما صرح به البخاري. وعند مالك وأبي داود تعيين السفر أنه في غزوة تبوك، وتعيين الصلاة أنها صلاة الفجر. (فتوضأ) أي أخذ في الوضوء كما صرحت به الأحاديث. ففي لفظ "تمضمض وأستنشق ثلاث مرات" وفي أخرى "فمسح رأسه" فالمراد بقوله توضأ أخذ فيه لا أنه أستكمله كما هو ظاهراً لــلفظ. (فأهويت) أي مددت يدي أو قصدت الهوى من القيام إلى القعود (لأنزع خفيه) كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح أو عملها، وظن أنه ﷺ سيفعل الأفضل بناء على أن الغسل أفضل ويأتي فيه الخلاف، أو جوز أنه لم يحصل شرط المسح، وهذا الأخير أقرب لقوله: (فقال دعهما) أي الخفين (فإني أدخلتهما طاهرتين) حال من القدمين كما تبينه رواية أبي داود فغإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان، (فمسح عليهما. متفق عليه) بين الشيخين ولفظه هنا للبخاري. وذكر البزار أنه روي عن المغيرة من ستين طريقاً، وذكر منها ابن منده خمسة وأربعين طريقاً. والحديث دليل على جواز المسح على الخفين إفي السفر، لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت. وأما في الحضر فيأتي الكلام عليه في الحديث الثالث. وقد أختلف العلماء في جواز ذلك، فالأكثر على جوازه سفراً لهذا الحديث وحضراً لغيره من الأحاديث. قال أحمد بن حنبل: فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة. وقال ابن أبي حاتم: فيه عن أحد وأربعين صحابياً. وقال ابن عبد البر في الاستذكار: روى عن النبي ﷺ المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة. ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه كان يمسج على الخفين. وذكر أبو القاسم ابن منده: أسماء من رواه في تذكرته فبلغوا ثمانين صحابياً. والقول بالمسح قول أمير المؤمنين على عليه السلام وسعد بن أبي وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة بن ثابت وسلمان وجرير البجلي وغيرهم. قال ابن المبارك: إليس في المسح على الخفين بين الصحابة أختلاف لأن كل من روي عنه إنكاره فقد روي عنه إثباته. وقال ابن عبد البر: لا أعلم أنه روي عن أحد من السلف إنكاره إلا عن مالك، مع أن الرواية الصحيحة عنه مصرحة بإثباته. قال المصنف: قد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح متواتر. وقال به أبو حنيفة والشافعي وغيرهما مستدلين بما سمعت. وروي عن الهادوية والإمامية والخوارج القول بعدم جوازه، وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿وأرجلكم إلى الكعبين﴾(١) قالوا: فعينت الآية مباشرة الرجلين بالماء، وأستدلوا أيضاً بما سلف في باب الوضوء من أحاديث التعليم، وكلها عنيت غسل

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٦٠

الرجلين، قالوا: والأحاديث التي ذكرتم في المسح منسوخة بآية المائدة، والدليل على النسخ قول على عليه السلام: سبق الكتاب الخفين، وقول ابن عباس: ما مسح رسول اللَّه على بعد المائدة. وأجيب أولاً بأن آية الوضوء نزلت في غزوة المريسيع ومسحه ﷺ في غزوة تبوك كما عرفت، فكيف ينسخ المتقدم المتأخر؟ وثانياً بأنه لو سلم تأخر آية المائدة فلا منافاة بين المسح والآية، لأن قوله تعالىٰ: ﴿وأرجلكم﴾(١) مطلق، وقيدته أحاديث المسح على الخف، أو عام وخصصته تلك الأحاديث. وأما ما روي عن على عليه السلام فهو حديث منقطع، وكذا ما روي عن ابن عباس مع أنه يخالف ما ثبت عنهما من القول بالمسح. وقد عارض حديثهما ما هو أصح منهما وهو حديث جرير البجلي، فإنه لما روي أنه رأى رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم يمسح على خفيه قيل له: هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها؟ قال: وهل أسلمت إلا بعد المائدة؟ وهو حديث صحيح. وأما أحاديث التعليم فليس فيها ما ينافي جواز المسح على الخفين، فإنها كلها فيمن ليس عليه خفان فأي دلالة على نفي ذلك؟ على أنه قد يقال قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر لأرجلكم عطفاً على الممسوح وهو الرأس، فيحمل على مسح الخفين كما بينته السنة، ويتم ثبوت المسح بالسنة والكتاب وهو أحسن الوجوه التي توجه به قراءة الجر. إذا عرفت هذا فلـلمسح عند القائلين به شرطان: الأول ما أشار إليه الحديث وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين، وذلك بأن يلبسهما وهو على طهارة تامة، بأن يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما، فإذا أحدث بعد ذلك حدثاً أصغر جاز المسح عليهما بناء على أنه أريد بطاهرتين الطهارة الكاملة، وقد قيل: بل يحتمل أنهما طاهرتان عن النجاسة يروى عن داود، ويأتي من الأحاديث ما يقوي (القول الأول). والثاني مستفاد من مسمى الخف، فإن المراد به الكامل، لأنه المتبادر عند الإطلاق، وذلك بأن يكون ساتراً قوياً مانعاً نفوذ الماء غير مخرق، فلا يمسح على ما لا يستر العقبين، ولا على مخرق يبدو منه محل الفرض، ولا على منسوج إذ لا يمنع نفوذ الماء، ولا مغصوب لوجوب نزعه. هذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح ولا كميته ولا محله، ولكن الذي أفاده قول المصنف (وللأربعة عنه إلا النسائي أن النبي على مسح أعلى الخف وأسفله وفي إسناده ضعف) بين أن محل المسح أعلى الخف وأسفله ويأتي من ذهب إليه، ولكنه قد أشار إلى ضعفه وبين وجه ضعفه في التلخيص، وأن أئمة الحديث ضعفوه بكاتب المغيرة هذا وكذلك بين محل المسح، وعارض حديث المغيرة هذا.

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٦.

كيفية المسح وقدره

٣/٦٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَو كَانَ ٱلدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْهِ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

- (وعن على عليه السلام أنه قال: لو كان الدين بالرأي) أي بالقياس وملاحظة المعانى (لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه) أي ما تحت القدمين أولى بالمسح من الذي هو على أعلاهما لأنه الذي يباشِر المشي ويقع على ما ينبغي إزالته بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم (وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه. أخرجه أبو داود بإسناد حسن) وقال المصنف في التلخيص: إنه حديث صحيح. والحديث فيه إبانة لمحل المسح على الخفين وأنه ظاهرهما لا غير ولا يمسح أسفلهما. ولـلعلماء في ذلك قولان أحدهما أن يغمس يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمني على أطراف أصابعه ثم يمر اليمني إلى ساقه واليسرى إلى أطراف أصابعه وهذا للشافعي وأستدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة «أنه ﷺ مسح على خفيه ووضع يده اليمني على خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة كأني أنظر أصابعه على الخفين» رواه البيهقي وهو منقطع على أنه لا يفي بتلك الصفة. وثانيهما مسح أعلى الخف دون أسفله وهي التي أفادها حديث على عليه السلام هذا. وأما القدر المجزيء من ذلك فقيل لا يجزىء إلا قدر ثلاث أصابع بثلاث أصابع وقيل ولو بأصبع وقيل لا يجزىء إلا إذا مسح أكثره، وحديث على وحديث المغيرة المذكوران في الأصل ليس فيهما تعرض لذلك. نعم قد روي عن علي عليه السلام •أنه رأى رسول اللَّه على على ظهر الخف خطوطاً بالأصابع؛ قال النووي: إنه حديث ضعيف وروي عن جابر «أنه عليه أرى بعض من علمه المسح أن يمسح بيده من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه» قال المصنف إسناده ضعيف جدًّا. فعرفت أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه إلا حديث على في بيان محل المسح. والظاهر أنه إذا فعل المكلف ما يسمى مسحاً على الخف لغة أجزأه. وأما مقدار زمان جواز المسح فقد أفاده الحديث.

٦٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: كيف المسح (الحديث ١٦٢).

٤/٦٦ ﴿ وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: كَانَ النبيُّ (١) ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفْراً: أَنْ لاَ نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَٱللَّفْظُ لَهُ، وَٱبْنُ خُزَيْمَةَ وَصَحَّحَاهُ.

— (وعن صفوان) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء (ابن عسال) بفتح المهملة وتشديد السين المهملة وباللام المرادي سكن الكوفة (قال: كان النبي على يأمرنا إذا كنا سفراً) جمع سافر كتجر جمع تاجر (ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة) أي فننزعها ولو قبل مرور الثلاث (ولكن) لا ننزعهن (من خائط أو بول ونوم) أي لأجل هذه الأحداث إلا إذا مرت المدة المقدرة (أخرجه النساتي والترمذي والملفظ له وابن خزيمة وصححاه) أي الترمذي وابن خزيمة ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وقال الترمذي عن البخاري: إنه حديث حسن بل قال البخاري: ليس في التوقيت شيء أصح من الترمذي عن البخاري: إنه حديث حسن بل قال البخاري: ليس في التوقيت شيء أصح من توقيت إباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن. وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الفسل وهو مجمع عليه. وظاهر قوله: «يأمرنا» الوجوب ولكن الإجماع طرفه عن ظاهره فبقي للإباحة وللندب. وقد اختلف العلماء هل الأفضل المسح على الخفين أو خلعهما وغسل القدمين؟ قال المصنف عن ابن المنذر: والذي أختاره أن المسح أفضل. وقال النووي: صرح أصحابنا بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوا في تفضيل القصر على الإتمام.

٧٦/٥ ــ وَعَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: ﴿جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامُ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُقِيمِ يَعْنِي ـ في المَسْحِ عَلَى الخُفَيْنِ ـ ﴿. أَخْرَجَهُ مُسْلِم.

^{77 -} أخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين للمسافر (الحديث ١٢٦) و (الحديث ١٢٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الوضوء من الغائط والبول (الحديث ١٥٨)، وأخرجه أيضاً في، باب: الوضوء من الغائط (الحديث ١٥٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الطهارة، كتاب: التفسير، باب: سورة آل عمران (الحديث ١٩٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ٩٦) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزهد، باب: ما جاء أن المرء مع من أحب (الحديث ٢٣٨٧)، وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الدليل على أن لابس الخفين قبل غسل. . . (الحديث ١٩٢)

⁽١) في نسخة م: رسول الله.

١٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين (الحديث ١٣٧).

— (وعن علي عليه السلام قال: جعل رسول الله الله المام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم يعني في المسح على المخفين) هذا مدرج من كلام على أو من غيره من الرواة (أخرجه مسلم) وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان. والحديث دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف في الحديث قبله. ودليل على مشروعية المسح للمقيم أيضاً، وعلى تقدير زمان إباحته بيوم وليلة للمقيم، وإنما زاد في المدة للمسافر لأنه أحق بالرخصة من المقيم لمشقة السفر.

٦/٦٨ _ وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ بَعَثَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ _ يَعْنِي: الْعَمَائِمَ وَالتَّسَاخِينِ يَعْنِي: الْخِفَافَ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَه الحَاكِمُ.

- (وعن ثوبان) بفتح المثلثة تثنية ثوب، وهو أبو عبد الله، أو أبو عبد الرحمن. قال ابن عبد البر: والأول أصحٰ، ابن بجدد بضم الموحدة وسكون الجيم وضم الدال المهملة الأولى. وقيل: ابن جحدرُ بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فدال مهملة فراء، وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة. وقيل: من حمير أصابه سبى، فشراه رسول الله ﷺ فأعتقه، ولم يزل ملازماً لرسول اللَّه ﷺ سفراً وحضراً إلى أن توفي ﷺ، فنزل الشام، ثم أنتقل إلى حمص فتوفى بها سنة أربع وخمسين. (قال: بعث رسول الله على سرية، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب يعنى العمائم) فسميت عصابة ، لأنه يعصب بها الرأس (والتساخين) بفتح المثناة بعدها سين مهملة وبعد الألف خاء معجمة فمثناة تحتية فنون جمع تسخان، قال في القاموس: التساخين المراجل الخفاف. وفسرها الراوي بقوله: (يعني الخفاف) جمع خف. والظاهر أنه وما قبله في قوله يعني العمائم مدرج في الحديث من كلام الراوي. (رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) ظاهر الحديث أنه يجوز المسح على العماثم كالمسح على الخفين، وهل يشترط فيها الطهارة لـ لرأس والتوقيت كالخفين؟ لم نجد فيه كلاماً للعلماء، ثم رأيت بعد ذلك في حواشي القاضي عبد الرحمن على بلوغ المرام، أنه يشترط في جواز المسح على العمائم أن يعتم الماسح بعد كمال الطهارة، كما يفعل الماسح على الخف. وقال: وذهب إلى المسح على العمائم بعض العلماء ولم يذكر لما أدعاه دليلًا ﴿ وظاهره أيضاً أنه لا يشترط لــلمسـح عليها عذر ، وأنه يجزىء

⁷۸ ـ أخرجه أحمد: ٧٧٧/٠. وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: المسح على العمامة (الحديث ١٤٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفيان (الحديث ١٤٦).

مسحها وإن لم يمس الرأس ماء أصلاً. وقال ابن القيم: إنه على العمامة فقط ومسح على الناصية وكمل على العمامة. وقيل: لا يكون ذلك إلا للعذر، لأن في الحديث عند أبي داود «أنه على بعث سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا على رسول الله على أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين» فيحمل ذلك على العذر، وفي هذا الحمل بعد وإن جنح إلى القول به في الشرح، لأنه قد ثبت المسح على الخفين والعمامة من غير عذر في غير هذا.

٧/٦٩ – وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - مَوْقُوفاً - وَعن أَنَسٍ - مَرْفُوعاً -: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ | وَلَسِسَ | (١) خُفَيْهِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، وَلَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنَ الجَنَابَةِ». أُخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالحَاكِمُ وَصَحْحه.

— (وعن عمر موقوفاً) الموقوف هو ما كان من كلام الصحابي ولم ينسبه إلى النبي ﷺ. وعن (أنس مرفوعاً) إليه ﷺ (إذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح عليهما) تقييد اللبس والمسح ببعد الوضوء دليل على أنه أريد بطاهرتين في حديث المغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر (وليصل فيهما ولا يخلعهما إن شاء) قيدهما بالمشية دفعاً لما يفيده ظاهر الأمر من الوجوب، وظاهر النهي من التحريم. (إلا من جنابة) فقد عرفت أنه يجب خلعهما (أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه) والحديث قد أفاد شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت، فهو مقيد به كما يفيده حديث صفوان وحديث علي عليه السلام.

٨/٧٠ ــ وَعَنْ أَبِي بَكَرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقيمِ يَوْماً وَلَيْلَةً، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبِسَ خُفَيْهِ: أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحْحهُ ابْنُ خُزَيْمَة.

(وعن أبي بكرة) بفتح الموحدة وسكون الكاف وراء، أسمه نفيع بضم النون وفتح

٦٩ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (١/٩٣/١)، وأخرجه الحاكم في
 كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين (الحديث ١/١٨١).

⁽١) في نسخة م: فليس.

٧٠ أخرجه الدارقطني في كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في المسح على الخفين وما فيه واختلاف
الروايات (١/١٩٤)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: ذكر توقيت المسح على الخفين
(الحديث ١٩٤).

الفاء وسكون المثناة التحتية آخره عين مهملة ابن مسروح. وقيل: ابن الحارث. وكان أبو بكرة يقول أنا مولى رسول الله ويأبى أن ينتسب، وكان نزل من حصن الطائف عند حصاره ويله له في جماعة من غلمان أهل الطائف وأسلم وأعتقه وكان من فضلاء الصحابة. قال ابن عبد البر: كان مثل النضر بن عبادة مات بالبصرة سنة إحدى أو أثنتين وخمسين، وكان أولاده أشرافاً بالبصرة بالعلم والولايات، له عقب كثير (عن النبي وأنه أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن) أي في المسح على الخفين (وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر) أي كل من المقيم والمسافر إذا تطهر من الحدث الأصغر (فلبس خفيه) ليس المراد من الفاء التعقيب بل مجرد العطف، لأنه معلوم أنه ليس شرطاً في المسح (أن يمسح عليهما. أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة) وصححه الخطابي أيضاً. ونقل البيهقي عليهما. أخرجه الدارقطني وصححه ابن حبان وابن الجارود وابن أبي شيبة والبيهقي والترمذي في العلل. والحديث مثل حديث علي عليه السلام في إفادة مقدار المدة للمسافر والمقيم ومثل حديث عمر وأنس في شرطية الطهارة، وفيه إبانة أن المسح رخصة لتسمية الصحابي له بذلك.

9/٧١ _ وَعَنْ أَبِيَ بْنِ عِمَارَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ؟ قالَ: «نَعَمْ». قالَ: ويَوْمَيْنِ؟ قالَ: «نَعَمْ». الْخُفَيْنِ؟ قالَ: «نَعَمْ». قالَ: (وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)(١٠)؟ قالَ: «نَعَمْ وَمَا شِثْتَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقال: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

- (وهن أبي) بضم ألهمزة وتشديد المثناة التحتية (ابن عمارة) بكسر العين المهملة وهو المشهور وقد تضم. قال المصنف في التقريب: مدني سكن مصر له صحبة، في إسناد حديثه أضطراب يريد هذا الحديث، ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب (أنبه قال: يا رسول الله أمسح على الخفين؟ قال: نعم، قال: يوماً؟ قال: نعم، قال: ويومين قال: نعم، قال: لبس بالقوي). قال نعم، قال: وثلاثة أيام قال: نعم وما شئت». أخرجه أبو داود وقال: لبس بالقوي). قال الحافظ المنذري في مختصر السنن وبمعناه، أي بمعنى ما قاله أبو داود. قال البخاري: وقال الإمام أحمد: رجاله لا يعرفون. وقال الدارقطني: هذا إسناد لا يثبت اه، وقال ابن حبان: لست أعتمد على إسناد خبره، وقال ابن عبد البر: لا يثبت وليس له إسناد قائم،

٧١ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: التوقيت في المسح (الحديث ١٥٨).
 (١) في نسخة م: وثلاثة .

وبالغ ابن الجوزي فعده في الموضوعات. وهو دليل على عدم توقيت المسح في حضر ولا سفر، وهو مروي عن مالك وقديم قولي الشافعي، ولكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الأحاديث التي سلفت ولا يدانيها، ولو ثبت لكان إطلاقه مقيداً بتلك الأحاديث كما يقيد بشرطية الطهارة التي أفادتها هذا. وأحاديث باب المسح تسعة وعدها في الشرح ثمانية ولا وجه له.

7 ــ بـاب:نواقـض الوضو،

النواقض جمع ناقض، والنقض في الأصل حل المبرم، ثم أستعمل في إبطال الوضوء بما عينه الشارع مبطلاً مجازاً، ثم صار حقيقة عرفية. وناقض الوضوء ناقض للتيمم فإنه بدل عنه.

١/٧٢ ﴿ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ ﴿ عَلَى عَهْدِهِ ﴿ اللَّهِ عَنْ أَنُسُ بُنِ مَالِكِ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ ﴿ عَلَى عَهْدِهِ ﴿ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوضَّنُونَ ﴾. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَأَصْلهُ في مُسْلِمٍ.

— (عن أنس بن مالك قال: كان أصحاب رسول اللّه على عهده ينتظرون العشاء حتى تخفق) من باب ضرب يضرب، أي تميل (رؤوسهم) أي من النوم (ثم يصلون ولا يتوضؤون. أخرجه أبو داود وصححه الدارقطني وأصله في مسلم). وأخرجه الترمذي وفيه "يوقظون للصلاة، وفيه "حتى إني لأسمع لأحدهم غطيطاً، ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون». وحمله جماعة من العلماء على نوم الجالس. ودفع هذا التأويل بأن في رواية عن أنس "يضعون جنوبهم" رواه يحيى القطان. قال ابن دقيق العيد: يحمل على النوم الخفيف. ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيط والإيقاظ، فإنهما لا يكونان إلا في نوم مستغرق. وإذا عرفت هذا فالأحاديث قد أشتملت على خفقة الرأس، وعلى الغطيط، وعلى الإيقاظ، وعلى وضع الجنوب، وكلها وصفت بأنهم كانوا لا يتوضؤون من ذلك، فأختلف العلماء في ذلك على أقوال ثمانية: «الأول»: أن النوم ناقض مطلقاً على كل حال، بدليل إطلاقه في

٧٧ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من النوم (الحديث ٢٠٠)، وأخرجه الدارقطني
 في كتاب: الصلاة، باب: في صفة صلاة العشاء (١/ ٢٧٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض،
 باب: الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء (الحديث ٣٧٦).

حديث صفوان بن عسال الذي سلف في مسح الخفين وفيه: من بول أو غائط أو نوم. قالوا: فجعل مطلق النوم كِالغائط والبول في النقض، وحديث أنس بأي عبارة روي، ليس فيه بيان أنه قررهم رسول اللَّه ﷺ على ذلك ولا رآهم، فهو فعل صحابي لا يدري كيف وقع، والحجة إنِما هي في أفعاله وأقواله وتقريراته ﷺ. «القول الثاني»: أنه لا ينقض مطلقاً لما سلف من حديث أنس وحكاية نوم الصحابة على تلك الصفات، ولو كان ناقضاً لما أقرهم اللَّه عليه، وأوحى إلى رسوله ﷺ في ذلك كما أوحى إليه في شأن نجاسة نعله، وبالأولى صحة صلاة من خلفه، ولكنه يرد عليهم حديث صفوان بن عسال. «القول الثالث»: أنُ السَّومِ نَاقَـضَ كُلُّهُ إِنَّمَا يَعْفَى عَنْهُ خَفَقَتِينَ وَلُو تُوالنَّا وَعَنِ الْخَفَقَاتِ المتفرقات، وهو مذهب الهادية. والخفقة هي ميلان الرأس من النعاس، وحد الخفقة أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ، ومن لمم يمل رأسه عفي له عن قدر خفقة، وهي ميل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخفقة، ويحملون أحاديث أنس على النعاس الذي لا يزول معه التمييز ولا يخفى بعده. «القول الرابع»: أن النوم ليس بناقض بنفسه، بل هو مظنة للنقض لا غير. فإذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينتقض وإلا انتقض وهو مذهب الشافعي. وأستدل بحديث على عليه السلام «العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ» حسنه الترمذي، إلا أن فيه من لا تقوم به حجة وهو بقية بن الوليد وقد عنعنه، وحمل أحاديث أنس على من نام ممكناً مقعدته جمعاً بين الأحاديث، وقيد حديث صفوان بحديث على عليه السلام هذا. «الخامس»: أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلي راكعاً أو ساجداً أو قائماً فإنه لا ينتقض وضوءه، سواء كان في الصلاة أو حارجها، فإن نام مضطجعاً أو على قفاه نقض. وأستدل له بحديث «إذا نام العبد في سجوده باهي اللَّه به الملائكة يقول عبدي روحه عندي وجسده ساجد بين يذي ارواه البيهقي وغيره وقد ضعف. قالوا: فسماه ساجداً وهو ناثم ولا سجود إلا بُطهارة. وأجيب بأنه سماه بأعتبار أول أمره أو بأعتبار هيئته. «السادس»: أنه ينقض إلا نوم الراكع والساجد للحديث الذي سبق، وإن كان خاصاً بالسجود فقد قاس عليه الركوع كما قاس الذي قبله سائر هيئات المصلي. «السابع»: أنه لا ينقض النوم في الصلاة على أي حال وينقض خارجها. وحجته الحديث المذكور بأنه حجة هذه الأقوال الثلاثة. ﴿ ﴿ الثَّامنِ ﴾ : أن كثير النوم ينقض على كلُّ حال ولا ينقض قليله. وهؤلاء يقولون إن النوم ليس بناقض بنفسه، بل مظنة النقض والكثير مظنة بخلاف القلمل، وحملوا أحاديث أنس على القليل، إلا أنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير حتى يعلم كلامهم بحقيقته، وهل هو داخل تحت أحد الأقوال أم لا؟ فهده أقوال العلماء في النوم، آختلفت أنظارهم فيه لاختلاف الأحاديث التي ذكرناها، وفي الباب أحاديث لا تخلو عن

قدح أعرضنا عنها، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان، وقد عرفت أنه صححه ابن خزيمة والترمذي والخطابي، ولكن لفظ النوم في حديثة مطلق ودلالة الاقتران ضعيفة فلا يقال قد قرن بالبول والغائط وهما ناقضان على كل حال، ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة، وأنهم كانوا لا يتوضؤون ولو غطوا غطيطاً، وبأنهم كانوا يضعون جنوبهم، وبأنهم كانوا يوقظون، والأصل جلالة قدرهم، وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء، سيما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطلقاً، ومعلوم أن فيهم العلماء العارفين بأمور الدين، خصوصاً الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام، وسيما الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه ﷺ فإنه أعيان الصحابة، وإذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك، ويؤول ما ذكره أنس من الغطيط ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم الاستغراق، فقد يغط من هو في مبادىء نومه قبل استغراقه، ووضع الجنب لا يستلزم الاستغراق، فقد كان ﷺ يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام، فإنه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه ـ وإن كان قد قيل: إنه من خصائصه ﷺ أنه لا ينقض نومه وضوءه ـ فعدم ملازمة النوم لوضع الجنب معلومة، والإيقاظ قد يكون لمن هو في مبادىء النوم، فينبه لئلا يستغرقه النوم. هذا وقد ألحق بالنوم الإغماء، والجنون، والسكر بأي مسكر بجامع زوال العقل. وذكر في الشرح أنهم أتفقوا على أن هذه الأمور ناقضة، فإن صح كان الدليل الإجماع.

٢/٧٣ ــ وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنِّي آمْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلاَ أَطْهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلاَةَ؟ قَالَ: «لاَ، إِنَّمَا ذٰلِكِ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكِ فَدَعِي الصَّلاَة، وَإِذَا أَفْبَلَتْ حَيْضَتُكِ فَدَعِي الصَّلاَة، وَإِذَا أَفْبَلَتْ حَيْضَتُكِ فَدَعِي الصَّلاَة، وَإِذَا أَفْبَلَتْ خَيْضَتُكِ فَدَعِي الصَّلاَة، وَإِذَا

- (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش) حبيش بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية فشين معجمة، وفاطمة قرشية أسدية، وهي زوج عبد الله بن جحش (إلى النبي فقالت: يا رسول الله إني آمرأة أستحاض) من الاستحاضة وهو جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه. (فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ قال: لا إنما ذلك) بكسر الكاف خطاب للمؤنث (عرق) بكسر العين المهملة

٧٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: إقبال المحيض وإدباره (الحديث ٣٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها (الحديث ٣٣٣).

وسكون الراء فقاف. وفي فتح الباري أن هذا العرق يسمى العازل بعين مهملة وذال معجمة، ويقال: عاذر بالراء بدلاً عن اللام كما في القاموس. (ولبس بحيض) فإن الحيض يخرج من قعر رحم المرأة، فهو إخبار بأختلاف المخرجين، وهو رد لقولها لا أطهر، لأنها اعتقدت أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بأنقطاع الدم، فكنت بعدم الطهر عن أتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى، فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم، فأبان لها على أنه ليس بحيض، وأنها طاهرة يلزمها الصلاة. (فإذا أقبلت حيضتك) بفتح الحاء ويجوز كسرها. والمراد بالإقبال أبتداء دم الحيض. (فلعى الصلاة) يتضمن نهي الحائض عن الصلاة، وتحريم ذلك عليها، وفساد صلاتها وهو إجماع. (وإذا أدبرت) هو أبتداء أنقطاعها (فأغسلي عنك الدم) أي وأغتسلي وهو مستفاد من أدلة أخرى. (ثم صلى. متفق عليه) الحديث دليل على وقوع الاستحاضة، وعلى أن لها حكماً يخالف حكم الحيض. وقد بينه ﷺ أكمل بيان، فإنه أفتاها بأنها لا تدع الصلاة مع جزيان الدم، وبأنها تنتظر وقت إقبال حيضتها فتترك الصلاة فيها، وإذا أدبرت غسلت الدم وأغتسلت، كما ورد في بعض طرق البخاري «واغتسلي». وفي بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم. والحاصل أنه قد ذكر الأمر أن في الأحاديث الصحيحة غسل الدم والاغتسال، وإنما بعض الرواة أقتصر على أحد الأمرين والآخر على الآخر، ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك. نعم وإنما بقي الكلام في معرفتها لإقبال الحيض مع أستمرار الدم بماذا يكون، فإنه قد أعلم الشارع المستحاضة بأحكام إقبال الحيضة وإدبارها، ندل على أنها تميز ذلك بعلامة. وللعلماء في ذلك قولان: «أحدهما» أنها تميز ذلك بالرجوع إلى عادتها، فإقبالها وجود الدم في أول أيام العادة وإدبارها انقضاء أيام العادة، وورود الرد إلى أيام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها وسيأتي في باب الحيض تحقيق الكلام على ذلك. «الثاني» ترجع إلى صفة الدم كما يأتي في حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش هذه بلفظ «إن دم الحيض أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي، ويأتي في باب الحيض إن شاء اللَّه تعالى، فيكون إقبال الحيض إقبال الصفة وإدباره إدبارها، ويأتي أيضاً الأمر بالرد إلى عادة النساء، ويأتي تحقيق ذلك جميعاً. ويأتي بيان أختلاف العلماء وأن كلاً ذهب إلى ألقول بالعمل بعلامة من العلامات.

٧٧ - وَلِلْبُخَارِيِّ: ﴿ ثُمَّمَ تَوَضَّنِي لِكُلِّ صَلاَةٍ ﴾ . وَأَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى أَنَّهُ حَلَفَهَا عَمْداً . ٧٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: غسل الدم (الحديث ٢٢٨)، أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها (الحديث ٢٢).

- (وللبخاري) أي من حديث عائشة هذا زيادة ثم توضئي لكل صلاة. وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً) فإنه قال في صحيحه بعد سياق الحديث: وفي حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره. قال البيهقي: هو قوله توضئي، لأنها زيادة غير محفوظة، وأنه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث. وقد قرر المصنف في الفتح أنها ثابتة من طرق ينتفي معها تفرد من قاله مسلم. وأعلم أن المصنف ساق حديث المستحاضة في باب النواقض، وليس المناسب للباب إلا هذه الزيادة لا أصل الحديث، فإنه من أحكام باب الاستحاضة والحيض وسيعيده هنالك، فهذه الزيادة هي الحجة على أن دم الاستحاضة حدث من جملة الأحداث ناقض للوضوء، ولهذا أمر الشارع بالوضوء منه لكل صلاة، لأنه إنما رفع الوضوء حكمه لأجل الصلاة، فإذا فرغت من الصلاة نقض وضوءها، وهذا قول الجمهور أنها تتوضأ لكل صلاة. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنها تتوضأ لوقت كل صلاة، وأن الوضوء متعلق بالوقت، وأنها تصلى به الفريضة الحاضرة وما شاءت من النوافل، وتجمع بين الفريضتين على وجه الجواز عند من يجيز ذلك أو لعذر، وقالوا: الحديث فيه مضاف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف، ولكنه لا بد من قرينة توجب التقدير. وقد تكلف في الشرح إلى ذكر ما لعله يقال: إنه قرينة للحذف وضعفه. وذهبت المالكية إلى أنه يستحب الوضوء ولا يجب إلا لحدث أخر، وسيأتي تحقيق ما في ذلك في حديث حمنة بنت جحش في باب الحيض إن شاء اللَّه تعالى. وتأتي أحكام المستحاضة التي تجوز لها وتفارق بها الحائض هنالك فهو محل الكلام عليها، وفي الشرح سرده هنا. وأما هنا فما ذكر حديثها إلا بأعتبار نقض الاستحاضة للوضوء.

٤/٧٥ ـ وَعَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلاً مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ المِقْدَادَ أَنْ يَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلُهُ فَقَالَ: "فيهِ الْوُضُوءُ". مُتَّقَقُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن على، عليه السلام، قال: كنت رجلاً مذاءً) بزنة ضراب صيغة مبالغة من الممذي بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء وفيه لغات. وهو ماء أبيض لزج رقيق يخرج عند الملاعبة، أو تذكر الجماع، أو إرادته، يقال: مذي زيد يمذي مثل مضى يمضي، وأمذي يمذي مثل أعطى يعطي. (قأمرت المقداد) وهو ابن الأسود الكندي (أن

٥٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا في المخرجين من: القبل والدبر
 (الحديث ١٧٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: العلم، باب: من استحيا فأمر غيره بالسؤال
 (الحديث ١٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: المذي (الحديث ٣٠٣).

يسأل رسول الله على أي عما يجب على من أمذى فسأله (فقال: فيه الوضوء. متفق عليه واللفظ للبخاري) وفي بعض ألفاظه عند البخاري بعد هذا «فأستحييت أن أسأل رسول اللَّه ﷺ؛. وفي لفظ المكان أبنته مني». وفي لفظ لمسلم المكان فاطمة». ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة عن على عليه السلام بلفظ «كنت رجلًا مذاءً فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري، وزاد في لفظ للبخاري فقال: «توضأ وأغسل ذكركًا. وفي مسلم "إغسل ذكرك وتوضأًا. وقد وقع أختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى؟ وفي رواية أخرى أن علياً رضي اللَّه عنه هو السائل. وجمع ابن حبان بين ذلك، بأن علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل ثم سأل بنفسه، إلا أنه تعقب بأن قوله: فآستحييت أن أسأل لمكان أبنته مني دال على أنه رضي الله عنه، لم يباشر السؤال، فنسبة السؤال إليه في رواية من قال إن علياً سأل مجاز لكونه الآمر بالسؤال. والحديث دليل على أن المذي ينقض الوضوء، ولأجله ذكره المصنف في هذا الباب. ودليل على أنه لا يوجب غسلاً وهو إجماع ورواية «توضأ واغسل ذكرك» لا تقتضي تقديم الوضوء، لأن الواو لا تقتضى الترتيب، ولأن لفظ رواية مسلم تبين المراد. وأما إطلاق لفظ ذكرك فهو ظاهر في غسل الذكر كله وليس كذلك، إذ الواجب غسل محل الخارج، وإنما هو من إطلاق اسم الكل على البعض، والقرينة ما علم من قواعد الشرع. وذهب البعض إلى أنه يغسله كله عملاً بلفظ الحديث، وأيده رواية أبي داود «يغسل ذكره وأنثيبه ويتوضأ». وعنده أيضاً «فتغسل من ذلك فرجك وأنثيبك وتوضأ للصلاة» إلا أن رواية غسل الأنثيين قد طعن فيها، وأوضحناه في حواشي ضوء النهار. وذلك أنها من رواية عروة عن علي، وعروة لم يسمع من علي، إلا أنه رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة. قال المصنف في التلخيص: وإسناده لا مطعن فيه فمع صحتها فلا عذر عن القول بها. وقيل: الحكمة فيه أنه إذا غسله كله تقلص فبطل خروج المذي. وأستدل بالحديث على نجاسة المذي.

٧٦/٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّا ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَضَعَّفَهُ الْبُخَارِيُّ.

(وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي على قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ. أخرجه أحمد وضعفه البخاري) وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي

٧٦ ـ أخرجه أحمد: ٦/٦ ـ ١٠ ــــــ ٢٠٧.

وابن ماجه. قال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث. وأبو داود أخرجه من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة، ولم يسمع منها شيئاً فهو مرسل. وقال النسائي: ليس في هذا الباب حديث أحسن منه ولكنه مرسل. قال المصنف: روي من عشرة أوجه عن عائشة، ردها البيهقي في الخلافيات وضعفها. وقال ابن حزم: لا يصح في هذا الباب شيء، وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللمس. إذا عرفت هذا فالحديث دليل على أن لمس المرأة وتقبيلها لا ينقض الوضوء وهذا هو الأصل والحديث مقرر للأصل، وعليه الهادوية جميعاً ومن الصحابة على عليه السلام. وذهبت الشافعية إلى أن لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستدلين بقوله تعالى: ﴿ أَو لامستم النساء﴾ (١) فلزم الوضوء من اللمس، قالوا: واللمس حقيقة في اليد، ويؤيد بقاءه على معناه قراءة ﴿أو لامستم النساء﴾ فإنها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل، وهذا يحقق بقاء اللفظ على معناه الحقيقي فقراءة ﴿أُو لامستم النساء ﴾ كذلك ، إذ الأصل أتفاق معنى القراءتين. وأجيب عن ذلك بصرف اللفظ عن معناه الحقيقي للقرينة فيحمل على المجاز، وهو هنا حمل الملامسة على الجماع واللمس كذلك، والقرينة حديث عائشة المذكور، وهو إن قدح فيه بما سمعت فطرقه يقوي بعضها بعضاً، وحديث عائشة في البخاري في أنها كانت تعترض في قبلته ﷺ فإذا قام يصلي غمزها فقبضت رجليها أي عند سجوده، وإذا قام بسطتهما، فإنه يؤيد حديث الكتاب المذكور ويؤيد بقاء الأصل، ويدل على أنه ليس اللمس بناقض. وأما اعتذار المصنف في فتح الباري عن حديثها هذا بأنه يحتمل أنه كان بحائل أو أنه خاص به، فإنه بعيد مخالف للظاهر. وقد فسر على عليه السلام الملامسة بالجماع، وفسرها حبر الأمة ابن عباس بذلك، وهو المدعو له بأن يعلمه اللَّه التأويل. فأخرج عنه عبد بن حميد أنه فسر الملامسة بعد أن وضع إصبعيه في أذنيه ألا وهو النيك. وأخرج عنه الطستي أنه سأل نافع بن الأزرق عن الملامسة ففسرها بالجماع، مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضي أن المراد بالملامسة الجماع، فإنه تعالى عد من مقتضيات التيمم المجيء من الغائط تنبيهاً على الحدث الأصغر، وعد الملامسة تنبيهاً على الحدث الأكبر، وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء: ﴿ وَإِنْ كُنتُم جَنِّباً فَاطْهُرُوا ﴾ (٣) ولو حملت الملامسة على اللمس الناقض للوضوء، لفات التنبيه على أن التراب يقوم مقام الماء في رفعه للحدث الأكبر وخالف صدر الآية، وللحنفية تفاصيل لا ينتهض عليها دليل.

 ⁽١) و (٢) سورة: المائدة، الآية: ٦.

٦/٧٧ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهُ ﷺ: "إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءً، أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً، أَوْ يَجِدَ رِيحاً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وصن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه على: "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرجن من المسجد) إذا كان فيه لإعادة الوضوء. (حتى يسمع صوتاً) للخارج (أو يجد ريحاً) له (أحرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الريح شرطاً في ذلك بل المراد حصول اليقين. وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الإسلام، وقاعدة جليلة من قواعد الفقه، وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، وأنه لا أثر للشك الطارىء عقبها، فمن حصل له اليقين كما أفاده قوله: "حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» فإنه علقه بحصول ما يحسه، وذكرهما تمثيل وإلا فكذلك سائر النواقض كالمذي والودي ويأتي حديث ابن عباس "إن الشيطان يأتي أحدكم فينفخ في مقعدته، فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجماهير. وللمالكية تفاصيل وفروق بين من كان داخل الصلاة أو خارجها لا ينتهض عليها دليل.

٧/٧٨ _ وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «قالَ رَجُلٌ مَسَسْتُ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ بَمَسُ ذَكَرَهُ فِي الصَّلاةِ، أَعَلَيْهِ وُضُوءٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «لَا إِنَّمَا هُوَ بَطْعَةُ مِنْكَ ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَقالَ ابنُ المدِينِي: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُسُرَةً.

٧٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الخيض، باب: ٢٦ ـ (الحديث ٩٩).

٧٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٨١)، وأخرجه النسائي في الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٦٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٦٣)، وأخرجه أبن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٤٧٩)، وأخرجه أحمد: ٢/ ٢٢٣، وأخرجه أبن حبان في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٢/ ٢٢٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب:

- (وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام (ابن على) اليمامي الحنفي. قال ابن عبد البر: إنه من أهل اليمامة. (قال: قال رجل مسست ذكرى، أو قال الرجل يمس ذكره في الصلاة أعليه وضوء؟ فقال النبي ﷺ: لا) أي لا وضوء عليه. (إنما هو) أي الذكر (بضعة) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة (منك) أي كاليد والرجل ونحوهما، وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منه. (أخرجه الخمسة وصححه ابن حبان وقال ابن المديني) بفتح الميم فدال مهملة فمثناة تحتية فنون نسبة إلى جده، وإلا فهو على بن عبد اللَّه المديني. قال الذهبي: هو حافظ العصر، وقدوة أهل هذا الشأن، أبو الحسن على بن عبد الله صاحب التصانيف. ولد سنة إحدى وستين ومائة. من تلاميذه البخاري وأبو داود. وقال ابن مهدي: على بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ. قال النسائي: كأن على بن المديني خلق لهذا الشأن. قال العلامة محيى الدين النووي: لابن المديني نحو مائة مصنف. (وأحسن من حديث بسرة) بضم الموحدة وسكون السين المهملة فراء، ويأتي حديثها قريباً. وهذا الحديث رواه أيضاً أحمد والدارقطني. وقال الطحاوي: إسناده مستقيم غير مضطرب. وصححه الطبراني وابن حزم. وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي. والحديث دليل على ما هو الأصل من عدم نقض مس الذكر للوضوء، وهو مروي عن على عليه السلام وعن الهادوية والحنفية. وذهب إِلَى أن مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والنابعين، ومن أثمة المذاهب أحمد والشافعي مستدلين بقوله.

مس الذكر

٨/٧٩ وَعَنْ بُسْرَة بِنْت صَفْوَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّاْ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَة، وَصَحَّحَهُ التَّزْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّان، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ في لهٰذَا الْبَابِ.

- (وعن بسرة) تقدم ضبط لفظها، وهي بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية، كانت من المبيعات له ﷺ قال: من المبيعات له ﷺ قال: من مس ذكره فليتوضأ أخرجه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان، وقال البخاري: هو

الوضوء من مس الذكر (الحديث ١٠٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٤٧٩)، وأخرجه أحمد: ٢/٢٣/٢، ٤٠٦/٦.

٧٩ ـ أخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (الحديث ٢/١١١٤).

أصح شيء في هذا الباب) وأخرجه أيضاً الشافعي وأحمد وابن خزيمة والحاكم وابن الجارود. وقال الدارقطني: صحيح ثابت. وصححه يحيي بن معين والبيهقي والحازمي. والقدح فيه بأنه برواه عروة عن مروان أو عن رجل مجهول غير صحيح، فقد ثبت أن عروة سمعه من بسرة من غير واسطة، كما جزم به ابن خزيمة وغيره من أثمة الحديث، وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوي له عن أبيه لم يسمعه من أبيه غير صحيح، فقد ثبت أنه سمعه من أبيه، فأندفع القدح وصح الحديث، وبه أستدل من سمعت من الصحابة والتابعين وأحملُه والشافعي على نقض مس الذكر لـلوضوء، والمراد مسه من غير حائل، لأنه أخرج ابن جبان في صحيحه من حديث أبي هريرة «إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء، وصححه الحاكم وابن عبد البر. قال ابن السَّكن: هو أجود ما روي في هذا الباب. وزعمت الشافعية أن الإفضاء لا يكون إلا بباطن الكف، وأنه لا نقض إذا مس الذكر بظاهر كفه. ورد عليهم المحققون بأن الإفضاء لغة الوصول أعم من أن يكون بباطن الكف أو ظهرها. قال ابن حزم: لا دليل على ما قالوه لا من كتاب ولا سنة، ولا إجماع، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي صحيح. وأيدت أحاديث بسرة أحاديث أخر عن سبعة عشرة صحابياً مخرجة في كتب الحديث، ومنهم طلق بن علي راوي حديث عدم النقض. وتأول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان في أول الأمر، فإنه قدم في أول الهجرة قبل عمارته عليه مسجده، فحديثه منسوخ بخديث بسرة فإنه متأخرة الإسلام. وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح، فإن حديث بسرة أرجح لكثرة من صححه من الأئمة ولكثرة شواهده، ولأن بسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ولم يدفعه أحد، بل علمنا أن بعضهم صار إليه عروة عن روايتها فإنه رجع إلى قولها، وكان قبل ذلك يدفعه. وكان ابن عمر يحدث به عنها، ولم يزل يتوضأ من مس الذكر إلى أن مات. قال البيهقي: يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن علي أنه لم يخرجه صاحبا الصحيح، ولم يحنجا بأحد من رواته. وقد أحتجا بجميع رواة حديث بسرة، ثم إن حديث طلق من رواية قيس بن طلق. قال الشافعي: قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه، فما يكون لنا قبول خبره. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ليس فيمن تقوم به حجة ووهياه. وأما مالك فلما تعارض الحديثان قال بالوضوء من مس الذكر ندباً لا وجوباً.

الوضوء من القيء أو الرعاف أو العكس

٩/٨٠ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ، أَوْ قَلَسٌ، أَوْ مَذْيٌ، إينُصَرِفْ إ (١) فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لْيَبْنِ عَلَى صَلاَتِهِ، وَهُوَ فَى ذٰلِكَ لاَ يَتَكَلَّمُ الْأَرْجَهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

 (وعن عائشة، رضى الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: من أصابه قيء أو رعاف أو قلس) بفتح القاف وسكون اللام وفتحها وسين مهملة. (أو مذي) أي من أصابه ذلك في صلاته. (فلينصرف) منها (فليتوضأ ثم ليبن على صلاته وهو في ذلك) أي في حال أنصرافه ووضوئه. (لا يتكلم . أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره) وحاصل ما ضعفوه به أن رفعه إلى النبي ﷺ غلط والصحيح أنه مرسل. قال أحمد والبيهقي: المرسل الصواب، فمن يقول: إن المرسل حجة قال: ينقض ما ذكر فيه، والنقض بالقيء مذهب الهادوية والحنفية. وشرطت الهادوية أن يكون من المعدة، إذ لا يسمى قيثاً إلا ما كان منها، وأن يكون ملء الفم دفعة لورود ما يقيد المطلق هنا وهو «قيء ذارع ودسعة ـ دفعة ـ تملأ الفم» كما في حديث عمار وإن كان قد ضعف. وعند زيد بن على أنه ينقض مطلقاً عملاً بمطلق هذا الحديث، وكأنه لم يثبت عنده حديث عمار. وذهب جماعة من أهل البيت والشافعي ومالك إلى أن القيء غير ناقض لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعاً، والأصل عدم النقض فلا يخرج عنه إلا بدليل قوي. وأما الرعاف ففي نقضه الخلاف أيضاً، فمن قال بنقضه فهو عمل بهذا الحديث، ومن قال بعدم نقضه فإنه عمل بالأصل ولم يرفع هذا الحديث. وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السبيلين، فيأتي الكلام عليه في حديث أنس ه أنه ﷺ أحتجم وصلى ولم يتوضأ». وأما القلس وهو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء. فالأكثر على أنه غير ناقض لعدم نهوض الدليل فلا يخرج من الأصل. وأما المذي فتقدم الكلام عليه وأنه ناقض إجماعاً. وأما ما أفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم ففيه خلاف، فروي عن زيد بن على والحنفية ومالك وقديم قولي الشافعي أنه يبني ولا تفسد صلاته، بشرط ألا يفعل مفسداً كما أشار إليه الحديث بقوله: ﴿لا يَتَكَلُّمُ ۗ وَقَالَتَ الْهَادُويَةُ وَالنَّاصِرُ وَالشَّافِعِي

٨٠ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: ١٣٧ ــ (الحديث ١٣٢١)، وأخرجه أحمد: ٢/ ٢٨٠ ـ ٤٥٣ ـ ٤٥٤ ـ ٤٧٢ و ٤٣٦.

⁽١) زيادة من نسخة م.

في آخر قوليه: إن الحدث يفسد الصلاة لما سيأتي من حديث طلق بن علي اإذا فسا أحدكم في الصلاة فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة». رواه أبو دواد ويأتي الكلام عليه.

الوضوء من لحوم الإبل

١٠/٨١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحومِ الْإِبِلِ؟ قالَ: "نَعَمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. مُسْلِمٌ.

- (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه) بفتح السين المهملة وضم الميم فراء أبو عبد الله، وأبو خالد جابر بن سمرة العامري، نزل الكوفة ومات بها سنة أربع وسبعين. وقيل: ست وستين (أن رجلاً سأل النبي ﷺ أتوضأ من لحوم الغنم؟) أي من أكلها (قال: إن شئت. قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم أخرجه مسلم). وروى نحوه أبو داود والتسرملذي وابسن مساجمه وغيسرهم مسن حمديث البسراء بسن عسازب قسال: قسال رسول الله ﷺ: «توضؤوا من لحوم الإبل ولا توضؤوا من لحوم الغنم» قال ابن خزيمة: لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه. والحديثان دليلان على نقض لحوم الإبل للوضوء، وأن من أكلها انتقض وضوءه. وقال بهذا أحمد وإسلحق وابن المنذر و ابن خزيمة، وأختاره البيهقي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقاً. وحكى عن الشافعي أنه قال: إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به. قال البيهقى: قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء. وذهب إلى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين والهادوية، ويروى عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا: والحديثان إما منسوخان بحديث ﴿إنه كان آخر الأمرين منه ﷺ عدم الوضوء مما مست النار، أخرجه الأربعة وابن حبان من حديث جابر. قال النووى: دعوى النسخ باطلة لأن هذا الأخير عام وذلك خاص، والخاص مقدم على العام، وكلامه هذا مبنى على تقديم الخاص على العام مطلقاً تقدم الخاص أو تأخر، وهي مسألة خلافية في الأصول بين الأصوليين. أو أنَّ المراد بالوضوء التنظيف، وهو غسل اليد لأجل الزهومة، كما جاء في الوضوء من اللبن وأن له دسماً، والورد في اللبن التمضمض من شربه. وذهب البعض إلى أن الأمر في الوضوء من لحوم الإبل للاستحباب لا للإيجاب، وهو خلاف ظاهر الأمر. أما لحوم الغنم فلا نقض

٨١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: الوضوء من لحوم الإبل (الحديث ٣٦٠).

بأكلها بالاتفاق كذا قيل. ولكن حكي في شرح السنة وجوب الوضوء مما مست النار. وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يتوضأ من أكل السكر. قلت: وفي الحديث مأخذ لتجديد الوضوء على الوضوء، فإنه حكم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم، وأجاز له الوضوء وهو تجديد للوضوء على الوضوء.

١١/٨٢ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ النَّبِيُّ (١) ﷺ: «مَنْ غَسَّلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْبِتَوَضَّأَهُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنسَائِيُّ، والتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَقالَ أَحْمَدُ: لاَ يَصِحُّ فِي هٰذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

 (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من غسل ميناً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ: أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه، وقال أحمد لا يصبح في هذا الباب شيء) وذلك لأنه أخرجه أحمد من طريق فيها ضعف، ولكن قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان لوروده من طرق ليس فيها ضعف. وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج له ماثة وعشرين طريقاً. وقال أحمد: إنه منسوخ بما رواه البيهقي عن ابن عباس أنه عليه قال: «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم» ولكنه ضعفه البيهقي وتعقبه المصنف، لأنه قال البيهقي: هذا ضعيف والحمل فيه على أبي شيبة. فقال المصنف أبو شيبة: هو إبراهيم بن أبي بكر بن شيبة أحتج به النسائي ووثقه الناس، ومن فوقه أحتج بهم البخاري إلى أن قال: فالحديث حسن، ثم قال: في الجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريزة: إن الأمر للندب. قلت: وقرينته حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند عبد الله بن أحمد «كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل» قال المصنف: إسناده صحيح، وهو أحسن ما جمع به بين هذه الأحاديث. وأما قوله: «ومن حمله فليتوضأ؛ فلا أعلم قائلًا يقول بأنه يجب الوضوء من حمل الميت ولا يندب. قلت: ولكنه مع نهوض الحديث لا عذر عن العمل به، ويفسر الوضوء بغسل اليدين كما يفيده التعليل بقوله: «إن ميتكم يموت طاهراً فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه، فيكون في حمل الميت غسل اليدين ندباً تعبداً، إذ المراد إذا حمله مباشراً لبدنه بقرينة السياق ولقوله:

٨٢ _ أخرجه أحمد: ٢/ ٢٨١، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت (الحديث ٩٩٣).

⁽١) في نسخة م: رسول الله.

يموت طاهراً فإنه لا يناسب ذلك إلا من يباشر بدنه بالحمل.

١٢/٨٣ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ فِي الْكِتَابِ ٱلَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ خَزْمٍ: ﴿أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ ۗ. رَوَاهُ مَالِكُ مُرْسَلًا، وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانٍ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

- (وعن عبد اللَّه بن أبي بكر) هو ابن أبي بكر الصديق، أمه وأم أسماء واحدة، أسلم قديماً، وشهد مع رسول اللَّه ﷺ الطائف، وأصابه سهم أنتقض عليه بعد سنين، فمات منه في شوال سنة إحدى عشرة، وصلى عليه أبوه. (أن في الكتاب الذي كتبه رسول اللَّه ﷺ لعمرو بن حزم) هو عمرو بن حزم بن زيد الخزرجي النجاري، يكني أبا الضحاك، أول مشاهده الخندق، وأستعمله ﷺ على نجران، وهو ابن سبع عشرة سنة ليفقههم في الدين، ويعلمهم القرآن، ويأخذ صدقاتهم، وكتب له كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والديات، وتوفي عمرو بن: حزم في خلافة عمر بالمدينة. ذكر هذا ابن عبد البر في الاستيعاب. («أن لا يمس القرآن إلا طاهر» رواه مالك مرسلاً ووصله النسائي وابن حبان وهو معلول) حقيقة المعلول الحديث الذي يطلع على الوهم فيه بالقرائن وجمع الطرق، فيقال له معلىل ومعلول، والأجود أن يقال فيه المعل من أعله، والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث، فأثرت فيه وقدحت، وهو من أغمض أنواع الحديث وأدقها، ولا تقوم بذلك إلا من رزقه اللَّه فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامَّةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون. وإنما قال المصنف: إن هذا الحديث معلول، لأنه من رواية سليمان بن داود، وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم. ووهم في ذلك، فإنه ظن أنه سليمان بن داود اليماني وليس كذلك بل هو سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة، أثنى عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ، واليماني هو المتفق على ضعفه، وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول. قال ابن عبد البر: إنه أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول. وقال يعقوب بن سفيان: لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب، فإن أصحاب رسول اللَّه ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. وقال الحاكم: قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب. وفي الباب من حديث

٨٣ _ أخرجه مالك في كتاب: القرآن، باب: الأمر بالوضوء لمن مس القرآن (الحديث ١٩٩/١)، وأخرجه السائي في كتاب: التاريخ، باب: كتب النبي على السائي من 1009). (الحديث ٢٥٥٩).

حكيم بن حزام «لا يمس القرآن إلا طاهر» وإن كان في إسناده مقال، إلا أنه ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث عبد اللَّه بن عمر أنه قال رسول اللَّه ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر». قال الهيثمي: رجاله موثوقون، وذكر له شاهدين، ولكنه يبقى النظر في المراد من الطاهر، فإنه لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الأكبر، والطاهر من الحدث الأصغر، ويطلق على المؤمن وعلى من ليس على بدنه نجاسة، ولا بدلحمله على معين من قرينة. وأما قوله تعالى: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ (١) فالأوضح أن الضمير لملكتاب المكنون الذي سبق ذكره في صدر الآية وأن «المطهرون» هم الملائكة.

١٣/٨٤ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ ٱللَّهَ عَلَى كُلُ ٱللَّهَ عَلَى اللَّهَ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّ

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: "كان رسول الله على يذكر الله على كل حال من أحيانه رواه مسلم وعلقه البخاري) والحديث مقرر للأصل، وهو ذكر الله على كل حال من الأحوال، وهو ظاهر في عموم الذكر فتدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً، إلا أنه قد خصصه حديث على عليه السلام الذي في باب الغسل اكان رسول الله على يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً وأحاديث أخر في معناه تأتي، وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع. والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال الله تعالى: ﴿يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ﴾(٢) والمصنف ذكر الحديث لئلا يتوهم أن نواقض الوضوء مانعة من ذكرالله تعالى.

١٤/٨٥ - وَعَنْ أَنْس (بِينِ مَالِك) (٣) رضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَلَيْتَهُ.

— (وعن أنس رضي الله عنه أن النبي الته أحتجم وصلى ولم يتوضأ أخرجه الدارقطني ولينه) أي قال: هو لين وذلك، لأن في إسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوي، وذكره النووي في فصل الضعيف. والحديث مقرر للأصل دليل على أن خروج الدم من البدن غير الفرجين لا ينقض الوضوء. وفي الباب أحاديث تفيد عدم نقضه عن ابن عمر وابن عباس وابن أوفى، وقد أختلف العلماء في ذلك. فالهادوية على أنه ناقض بشرط أن

الآية: ٧٩. (٢) سورة آل عمران، الآية: ١٩١.

 ⁽١) سورة: الواقعة، الآية: ٧٩.
 (٣) ١٠٠٠ القال المناطقة الآية القال المناطقة المناطقة

⁽٣) زيادة في الأصل.

٨٤ أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها (الحديث ٣٧٣)،
 وأخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا (الحديث ٣٧٣).
 ٨٥ أخرجه الدارقطنى: ١/ ١٥٥٠.

يكون سائلاً يقطر، أو يكون قدر الشعيرة يسيل في وقت واحد من موضع واحد إلى ما يمكن تطهيره. وقال زيد بن علي والشافعي ومالك والناصر وجماعة من الصحابة والتابعين: إن خروج الدم من البدن من غير السبيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا، وما أيده من الآثار عمن ذكرناه، لقوله على: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» أخرجه أحمد والترمذي وصححه. وأحمد والطبراني بلفظ «لا وضوء إلا من ريح أو سماع»، ولأن الأصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الأصل ولم يقم دليل على ذلك.

١٥/٨٦ ــ وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبَرَانِيُّ.

١٦/٨٧ ــ وَزَادَ: "وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَهَاذِهِ الزِّيَادَةُ في هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلَيِّ دُونَ قَوْلِهِ: "اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»، وَفِي كِلَا الإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ.

— (وعن معاوية) هو ابن سفيان صخر بن حرب، هو وأبوه من مسلمة الفتح، ومن المؤلفة قلوبهم، ولاه عمر الشام بعد موت يزيد بن أبي سفيان، ولم يزل بها متولياً أربعين سنة إلى أن مات سنة ستين في شهر رجب بدمشق، وله ثمان وسبعون سنة. (قال: قال رسول الله على: «العين») أراد الجنس والمراد العينان من كل إنسان (وكاء) بكسر الواو والمد (السه) بفتح السين المهملة وكسرها هي الدبر والوكاء ما يربط به الخريطة أو نحوها. (فإذا نامت العينان استطلق الوكاء) أي انحل (رواه أحمد والطبراني وزاد) الطبراني (ومن نام فليتوضأ) وهذه الزيادة في هذا الحديث) وهي قوله: «ومن نام فليتوضأ» (عند أبي داود من حديث علي عليه السلام) ولفظه «العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ» (دون قوله: أستطلق الوكاء وفي كلا الإستادين ضعف) إسناد حديث معاوية وإسناد حديث علي، فإن في إسناد حديث معاوية بقية عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف، وفي حديث علي أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذين الحديثين فقال: ليسا بقويين. وقال أحمد: حديث علي أثبت من حديث معاوية. وحسن المنذري والنووي وابن الصلاح حديث علي. والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه، وإنما هو مظنة النقض حديث علي. والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه، وإنما هو مظنة النقض حديث علي. والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه، وإنما هو مظنة النقض حديث علي. والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه، وإنما هو مظنة النقض

٨٦ أخرجه أحمد: ٦/ ٧٠ ـ ١٥٢ ـ ١٧٨، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير: (الحديث ١٩/ ٨٧٥). ٨٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من النوم (الحديث ٢٠٣).

فهما من أدلة القائلين بذلك، ودليل على أنه لا ينقض إلا النوم المستغرق وتقدم الكلام في ذلك. وكان الأولى بحسن الترتيب أن يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب النواقض كما لا يخفى.

النوم والوضوء

١٧/٨٨ ــ وَلَأْبِي دَاوُدَ أَيْضاً، عَنِ ابْن عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجعاً». وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضاً.

— (ولأبي داود أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً: إنما الوضوء على من نام مضطجعاً وفي إسناده ضعف أيضاً) لأنه قال أبو داود: إنه حديث منكر وبين وجه نكارته. وفيه القصر على أنه لا ينقض إلا نوم المضطجع لا غير ولو أستغرقه النوم. فالجمع بينه وبين ما مضى من الأحاديث أنه خرج على الأغلب، فإن الأغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا معارضة.

١٨/٨٩ - وَعَنِ ابنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُم الشَّيْطَانُ فِي صَلاَتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ، فَيُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَحْدَثُ، وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَٰلِكَ فَلَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحاً». أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ.

١٩/٩٠ وَأَصْلَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ ٱللَّهِ بِنِ زَيْدٍ.
 ٢٠/٩١ وَلِمُسْلِمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنه نَحْوهُ.

-- (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، أن رسول اللَّه ﷺ قال: يأتي أحدكم الشيطان في صلاته) حال كونه فيها (فينفخ في مقعدته فيخيل إليه) يحتمل أنه مبني لـلفاعل وفيه

٨٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من النوم (الحديث ٢٠٢).

٨٩ ـ أخرجه البزار في كتاب: الطهارة، باب: ما ينقض الوضوء (الحديث ٢٨١).

٩٠ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن (الحديث ١٣٧)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن
 يصلى بطهارته تلك (الحديث ٣٦١).

٩١ أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحديث فله أن يصلى بطهارته تلك (الحديث ٣٦١).

ضمير للشيطان، وأنه الذي يخيل أي يوقع في خيال المصلي أنه أحدث، ويحتمل أنه مبني للمفعول وناتبه (أنه أحدث ولم يحدث، فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً. أخرجه البزار) بفتح الموحدة وتشديد الزاي بعد الألف راء. وهو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، صاحب المسند الكبير المعلل، أخذ عن الطبراني وغيره، وذكره الدارقطني وأثنى عليه، ولم يذكر الذهبي ولادته ولا وفاته، والحديث تقدم ما يفيد معناه وهو إعلام من الشارع بتسليط الشيطان على العباد، حتى في أشرف العبادات ليفسدها عليهم، وأنه لا يضرهم ذلك، ولا يخرجون عن الطهارة إلا بيقين، وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد، ولمسلم عن أبي هريرة نحوه. تقدم حديث أبي هريرة في هذا الباب.

٢١/٩٢ ــ وَلِلْحَاكِمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً: «إِذَا جَاءَ أَحَدَكُم الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَحُدَثُمُ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَحُدَثُمُ فَلْيَقُلْ فِي نَفْسِهِ».

— (وللحاكم عن أبي سعيد) هو الخدري تقدم (مرفوعاً: إذا جاء أحدكم الشيطان فقال:) أي رسوس له قائلاً: (إنك أحدثت فليقل كذبت) يحتمل أن يقوله لفظاً أو في نفسه، ولكن قوله: (وأخرجه ابن حبان بلفظ فليقل في نفسه) بين أن المراد الآخر منه وقد روى حديث الحاكم بزيادة بعد قوله: كذبت الا من وجد ريحاً أو سمع صوتاً بأذنه وتقدم ما تفيده هذه الأحاديث، ولو ضم المصنف هذه الروايات إلى حديث أبي هريرة الذي قدمه وأشار إليه هنا، لكان أولى بحسن الترتيب كما عرفت. وهذه الأحاديث دالة على حرص الشيطان على إفساد عبادة بني آدم خصوصاً الصلاة وما يتعلق بها، وأنه لا يأتيهم غالباً إلا من باب التشكيك في الطهارة تارة بالقول، وتارة بالفعل. ومن هنا تعرف أن أهل الوسواس في الطهارات أمتثلوا ما فعله وقاله.

٧ _ بـاب: 'آداب" قضا، الحـاجة

الحاجة كناية عن خروج البول والغائط، وهو مأخوذ من قوله على: "إذا قعد أحدكم لحاجته". ويعبر عنه الفقهاء بياب الاستطابة لحديث "ولا يستطيب بيمينه". والمحدثون بباب التخلي مأخوذ من قوله على: "إذا دخل أحدكم الخلاء"، والتبرز من قوله: "البراز في الموارد" وكما سيأتي فالكل من العبارات صحيح.

⁽١) زيادة في الأصل.

٩٢ أخرجه الحاكم (الحديث: ١/١٣٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: سجود السهو (الحديث ٢٦٦٦).

آداب دخول الخلاء

١/٩٣ _ عَنْ أَنَس بنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اكَانَ رسولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلاَءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ". أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

_ (عن أنس بن مالك، رضى اللَّه عنه، قال: ﴿كَانْ رَسُولُ اللَّهُ ﷺ: إذا دخل الخلاء) بالخاء المعجمة ممدود، المكان الخالى كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة. (وضع خاتمه. أخرجه الأربعة وهو معلول) وذلك لأنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ورواته ثقات، لكن ابن جريج لم يسمعه من الزهري، بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهري ولكن بلفظ آخر، وهو أنه ﷺ أتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه. والوهم فيه من همام كما قاله أبو داود. وهمام ثقة كما قاله ابن معين. وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ. وقد روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً عن أنس من غير طريق همام، وأورد له البيهقي شاهداً، ورواه الحاكم أيضاً بلفظ (إن رسول اللَّه ﷺ لبس خاتماً نقشه محمد رسول اللَّه، وكان إذا دخل الخلاء وضعه، والحديث دليل على الأبعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد إليه لفظ الخلاء، فإنه يطلق على المكان الخالي وعلى المكان المعد لقضاء الحاجة. ويأتى في حديث المغيرة ما هو أصرح من هذا بلفظ: «فأنطلق حتى توارى»، وعند أبي داود: «كان إذا أراد البراز أنطلق حتى لا يراه أحد، ودليل على تبعيد ما فيه ذكر اللَّه عند قضاء الحاجة. وقال بعضهم: يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة. قيل: فلو غفل عن تنحية ما فيه ذكر اللَّه حتى أشتغل بقضاء حاجته غيبه في فيه، أو في عمامته، أو نحوه وهذا فعل منه ﷺ وقد عرف وجهه، وهو صيانة ما فيه ذكر اللَّه عزَّ وجلَّ عن المحلات المستخبثة قال: على ندبه وليس خاصاً بالخاتم، بل في كل ملبوس فيه ذكر الله.

٢/٩٤ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ (١) ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلاَءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبُثِ وَالخَبَائِثِ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

٩٣ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء (الحديث ١٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في لبس الخاتم في اليمين (الحديث ١٧٤٦)، وأخرجه ابن ماجه وأخرجه النسائي في كتاب: الزينة، باب: فزع الخاتم في الخلاء (الحديث ١٧٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء (الحديث ٣٠٣).

٩٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: ما يقول عند الخلاء (الحديث ١٤٢)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الحيض، باب: ما يقول إذا أراد دخول الخلاء (الحديث ١٢٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب:

⁽١) في نسخة م: رسول الله.

— (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (قال: كان رسول الله هي إذا دخل الخلاء) أي أراد دخوله (قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبث) بضم الخاء المعجمة وضم الموحدة ويجوز إسكانها جمع خبيث. «والخبائث» جمع خبيثة، يريد بالأول ذكور السياطين وبالثاني إنائهم. (أخرجه السبعة) ولسعيد بن منصور كان يقول: «بسم الله اللهم» الحديث. قال المصنف في الفتح: ورواه المعمري وإسناده على شرط مسلم، وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره. وإنما قلنا إذا أراد دخوله لقوله دخل، لأنه بعد دخول الخلاء لا يقول ذلك، وقد صرح بما قررناه البخاري في الأدب المفرد من حديث أنس قال: «كان رسول الله إذا أراد أن يدخل الخلاء» الحديث. وهذا في الأمكنة المعدة لذلك بقرينة الدخول، ولذا قال ابن بطال: رواية إذا أتى أعم لشمولها ويشرع هذا الذكر في غير الأماكن المعدة لقضاء الحاجة، وإن كان الحديث ورد في الحشوش، وأنها تحضرها الشياطين، ويشرع القول بهذا في غير الأماكن المعدة عند إرادة رفع ثبابه وفيها قبل دخولها. وظاهر حديث أنس أنه على غير الأماكن المعدة عند إرادة رفع ثبابه وفيها قبل دخولها. وظاهر حديث أنس أنه الله يجهر بهذا الذكر فيحسن الجهر به.

٣/٩٥ _ وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلاَءَ، فَأَخْمِلُ أَنَا وَغُلاَمٌ نَحُوي إِذَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنَزَةً ، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ ». مُتَّفَقَّ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس) كأنه ترك الإضمار فلم يقل، وعنه لبعد الاسم الظاهر بخلافه في المحديث الثاني، وفي بعض النسخ من بلوغ المرام وعنه بالإضمار أيضاً (قال: كان رسول الله على يدخل إلى الخلاء فأحمل أنا وغلام) الغلام هو المترعرع. قيل: إلى حد السبع السنين، وقيل: إلى الالتحاء. ويطلق على غيره مجازاً (نحو إداوة) بكسر الهمزة إناء صغير من جلد يتخذ للماء. (من ماء وعنزة) بفتح العين المهملة وفتح النون فزاي، هي عصا

الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (الحديث ٤) و (الحديث ٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما يقول إذا دخل الخلاء (الحديث ٥) و (الحديث ٢)، وأحرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: القول عند دخول الخلاء (الحديث ١٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (الحديث ٢٩٨)، وأخرجه أحمد: ٣٧ - ٢٩١ و ٢٩٨ - ٣٦٩/٢

⁹⁰ _ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الاستنجاء بالماء (الحديث ١٥٠)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: من حمل معه الماء لطهوره (الحديث ١٥١) مختصراً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء (الحديث ١٥١)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ما جاء في غسل البول (الحديث ٢١٧) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة إلى العنزة (الحديث ٥٠٠) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء (الحديث ٢٧١).

طويلة في أسفلها زج ويقال: رمح قصير. (فيستنجى بالماء. متفق عليه) المراد بالخلاء هنا الفضاء بقرينة العنزة، لأنه كان إذا توضأ صلى إليها في الفضاء، أو يستر بها بأن يضع عليها ثوباً، أو لغير ذلك من قضاء الحاجات التي تعرض له، ولأن خدمته في البيوت تختص بأهله. والغلام الآخر أختلف فيه فقيل: ابن مسعود وأطلق عليه ذلك مجازاً ويبعده قوله نحوي، فإن ابن مسعود كان كبيراً فليس نحو أنس في سنه، ويحتمل أنه أراد نحوي في كونه كان يخدم النبي ﷺ فيصح، فإن ابن مسعود كان صاحب سواد رسول اللَّه ﷺ يحمل نعله وسواكه، أو لأنه مجاز كما في الشرح. وقيل: هو أبو هريرة. وقيل: جابر بن عبد الله. والحديث دليل على جواز الاستخدام للصغير، وعلى الاستنجاء بالماء. ونقل عن مالك أنه أنكر أستنجاء النبي على بالماء. والأحاديث قد أثبتت ذلك فلا سماع لإنكار مالك. قيل: وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة، وكأنه أخذه من زيادة التكلف بحمل الماء بيد الغلام، ولو كان يساوي الحجارة، أو هي أرجح منه لما أحتاج إلى ذلك. والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة والماء، فإن أقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة، فإن أرادها فخلاف فمن يقول: تجزىء الحجارة لا يوجبه. ومن يقول: لا تجزىء يوجبه. ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده، كما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال: «كان رسول اللَّه ﷺ إذا أتى الخلاء أتيت بماء في تور أو ركوة، فأستنجى منه ثم مسح يده على الأرض. وأخرج النسائي من حديث جرير قال: «كنت مع النبي ﷺ فأتى الخلاء فقضى حاجته، ثم قال: «يا جرير هات طهوراً فأتيته بماء فأستنجى وقال بيده فدلك بها الأرض، ويأتى مثله في الغسل.

٤/٩٦ ـ وَعَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِيَ النَّبِيُّ (١) ﷺ: «خُذِ الْإَدَاوَة». فَٱنْطَلَقَ حَتَّى تَـوَارَى عَنِّي، فَقَضَىٰ حَاجَتَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول اللّه ﷺ: ﴿ خَذَ الإِدَاوَةُ فَأَنْطُلُقَ ﴾ أي النبي ﷺ (حتى توارى عني فقضى حاجته. متفق عليه) الحديث دليل على التواري عند قضاء الحاجة ولا يجب، إذ الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب، لكنه يجب بأدلة ستر العورات عن الأعين، وقد ورد الأمر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه أنه ﷺ قال: «من أتى الغائط فليستتر، فإن لم يجد إلا أن يجمع كثيباً من رمل

٩٦ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في الجبة الشامية (الحديث ٣٦٣)، وأخرجه مسلم
 في كتاب: الطهارة، باب: النهى عن المسح على الخفين (الحديث ٢٧٤).

⁽١) في تسخة م: رسول اللَّه.

فليستدبره، فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج» فدل على أستحباب الاستنار كما دل على رفع الحرج، ولكن هذا غير التواري عن الناس، بل هذا خاص بقرينة «فإن الشيطان» فلو كان في فضاء ليس فيه إنسان أستحب له أن يستتر بشيء، ولو بجمع كثيب من رمل.

الأماكن المتهى عنها

٩٧/٥ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ (١): اللَّذِي يَتَخَلَّى في طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ في ظِلِّهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ٱتقوا اللاعنين) بصيغة التثنية وفي رواية مسلم قالوا: وما اللاعنان يا رسول اللَّه؟. قال: (الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم رواه مسلم) قال الخطابي: يريد باللاعنين الأمرين الجالبين لـلعن الحاملين للناس عليه والداعيين إليه، وذلك أن من فعلهما لعن وشتم، يعني أن عادة الناس لعنه فهو سب، فأنتساب اللعن إليهما من المجاز العقلي، قالوا: وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون فاعل بمعنى مفعول فهو كذلك من المجاز العقلي. والمراد بالذي يتخلى في طريق الناس، أي يتغوط فيما يمر به الناس، فإنه يؤذيهم بنتنه وأستقذاره ويؤدي إلى لعنه، فإن كان لعنه جائزاً فقد تسبب إلى الدعاء عليه بإبعاده عن الرحمة، وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأثيم غيره بلعنه. فإن قلت: فأي الأمرين أريد هنا؟ قلت: أخرج الطبراني في الكبير بإسناد حسنه الحافظ: المنذري عن حذيفة بن أسيد أن النبي على قال: «من آذي المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم. وأخرج في الأوسط والبيهقي وغيرهما برجال ثقات _ إلا محمد بن عمرو الأنصاري وقد وثقه ابن معين _ من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله على يقول: "من سل سجيمته على طريق من طرق الناس المسلمين، فعليه لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين، والسخيمة بالسين المفتوحة المهملة والخاء المعجمة فمثناة تحتية العذرة. فهذه الأحاديث دالة على أستحقاقه اللعنة. والمراد بالظل هنا مستظل الناس الذي أتخذوه مقيلاً ومناخاً ينزلونه ويقعدون فيه، إذ ليس كل ظل يحرم القعود لقضاء الحاجة تحته، فقد قعد النبي على تحت حائش النخل لحاجته وله ظل بلا شك. قلت: يدل له حديث أحمد «أو ظل يستظل به».

٩٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن التخلي في الطرق والظلال (الحديث ٢٦٩).
 (١) في نسخة م: اللاعنين.

٦/٩٨ ـ وَ^(١) زَادَ أَبُو دَاوُد، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "وَالْمَوَارِدَ" وَلَفْظُهُ: «اتَّقُوا المَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: البِرَازَ في المَوَارِدِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيق، وَالظَّلِّ^(٢)».

— (وزاد أبو داود عن معاذ: والمورد. ولفظه أتقوا الملاعن الثلاثة البراز) بفتح الموحدة فراء مفتوحة آخره زاي، وهو المتسع من الأرض يكنى به عن الغائط وبالكسر المبارزة في الحرب. (في الموارد) جمع مورد: وهو الموضع الذي يأتيه الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء، أو للتوضىء. (وقارعة الطريق) المراد الطريق الواسع الذي يقرعه الناس بأرجلهم، أي يدقونه ويمرون عليه. (والظل) تقدم المراد به.

٧/٩٩ ــ وَلَأَحْمَدَ عَنِ ابنِ عَبَّاسِ: ﴿ أَوْ نَقْعِ مَامٍ ٣ . وَفِيهِمَا ضَعْفٌ.

— (ولأحمد عن ابن عباس. أو نقع ماء) بفتح النون وسكون القاف فعين مهملة، ولفظه بعد قوله: «اتقوا الملاعن الثلاث أن يقعد أحدكم في ظل يستظل به، أو في طريق، أو نقع ماء» ونقع الماء المراد به الماء المجتمع كما في النهاية (وفيهما ضعف) أي في حديث أحمد وأبي داود. أما حديث أبي داود فلأنه قال أبو داود عقبه: وهو مرسل، وذلك لأنه من رواية أبي سعيد الحميري ولم يدرك معاذاً فيكون منقطعاً، وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطريق. وأما حديث أحمد فلأن فيه ابن لهيعة والراوي عن ابن عباس مبهم.

٨/١٠٠ مَ أَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ: «النَّهْيَ عَنْ (قَضَاءِ الحَاجَةِ) (٣) تَحْتَ الْأَشْجَارِ المُثْمِرَةِ، وَضَفَّةِ النَّهْدِ الجَارِي». مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ.

- (وأخرج الطبراني) قال الذهبي: هو الإمام الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مسند الدنيا، ولد سنة ستين ومائتين وسمع سنة ثلاث وسبعين، وهاجر بمدائن

٩٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها
 (الحديث ٢٥).

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) هذا اللفظ زيادة في الأصل.

٩٩ _ أخرجه أحمد: ٢٩٩/٣.

١٠٠ ـ أخرجه الطبراني. ١٠٠

الشام والحرمين واليمن ومصر وبغداد والكوفة والبصرة وإصبهان والجزيرة وغير ذلك، وحدث عن ألف شيخ أو يزيدون، وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة وأثنى عليه الأئمة. (النهي عن قضاء الحاجة تحت الأشجار المثمرة) وإن لم تكن ظلاً لأحد. (وضفة) بفتح الضاد المعجمة وكسرها جانب (النهر الجاري. من حديث ابن عمر بسند ضعيف) لأن في رواته متروكاً، وهو فرات بن السائب ذكره المصنف في التلخيص، فإذا عرفت هذا فالذي تحصل من الأحاديث ستة مواضع منهي عن التبرز فيها: قارعة الطريق ويقيد مطلق الطريق بالقارعة، والظل، والموارد، نقع الماء، والأشجار المثمرة، وجانب النهر. وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول ونهى رسول الله على عن أن يبال بأبواب المساجد.

الكلام عند قضاء الحاجة

٩/١٠١ هِ وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: ﴿إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَلاَ يَتَحَدَّثَا، فَإِن ٱللَّهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَٰلِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١) ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ السَّكَنِ، وَٱبْنُ الْقَطَّانِ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

— (وعن جابر، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: إذا تغوط الرجلان فليتوار) أي يستتر وهو من المهموز جزم بحذف الهمزة _ أي المنقلبة ألفاً _ (كل واحد منهما عن صاحبه) والأمر للإيجاب (ولا يتحدثا) حال تغوطهما (فإن اللّه يمقت على ذلك) والمقت أشد البغض (رواه أحمد وصححه ابن السكن) بفتح السين المهملة وفتح الكاف. وهو الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزل مصر وولد سنة أربع وتسعين وماثنين، وعني بهذا الشأن وجمع وصنف وبعد صيته، روى عنه أئمة من أهل الحديث، توفي سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة. (وابن القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء، هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفارسي الشهير بابن القطان، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، وله تآليف، حدث ودرس، وله كتاب الوهم والإبهام الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق، وهو يدل على حفظه وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال الرجال، توفي في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة (وهو معلول) ولم يذكر في الشرح العلة وهي ما قاله أبو دواد: لم يسنده إلا عكرمة بن عمار العجلي اليماني. وقد

۱۰۱ - أخرجه أحمد: ١٠١

أحتج به مسلم في صحيحه. وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير. وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبي كثير. وآستشهد البخاري بحديثه عنه. وقد روى حديث النهي عن الكلام حال قضاء الحاجة أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد، و ابن خزيمة في صحيحه، إلا أنهم رووه كلهم من رواية عياض بن هلال أو هلال بن عياض. قال الحافظ المنذري: لا أعرفه بجرح ولا عدالة، وهو في عداد المجهولين. والحديث دليل على وجوب ستر العورة، والنهي عن التحدث حال قضاء الحاجة والأصل فيه التحريم، وتعليله بمقت الله عليه أي شدة بغضه لفاعل ذلك زيادة في بيان التحريم. ولكنه أدعى في البحر أنه لا يحرم إجماعاً، وأن النهي للكراهة، فإن ضح الإجماع، وإلا فإن الأصل هو التحريم. وقد ترك و رد السلام الذي هو واجب عند ذلك، فأخرج الجماعة إلا البخاري عن ابن عمر: أن رجلاً مر على النبي وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه.

١٠/١٠٢ ــ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لَا يَمَسَّنَ أَانَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ يَمَسَّنَ^{ّ (أَ)} أَخَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَنَمَسَّحْ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الإِنَاءِ». مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي قتادة، رضي الله عنه قال: قال رسول الله على: لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول، ولا يتمسح من الخلاء بيمينه) كناية عن الغائط كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه (ولا يتنفس) يخرج نفسه (في الإناء) عند شربه منه (متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على تحريم مس الذكر باليمين حال البول، لأنه الأصل في النهي، وتحريم التمسح بها من الغائط وكذلك من البول، لما يأتي من حديث سلمان. وتحريم التنفس في الإناء حال الشرب. وإلى التحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملاً به كما عرفت. وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء. وذهب الجمهور إلى أنه للتنزيه وأجمل البخاري في الترجمة فقال: «باب النهي عن الاستنجاء باليمين» وذكر حديث الكتاب. قال المصنف في الفتح: عبر بالنهي إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم؟ أو للتنزيه؟ أو أن القرينة

١٠٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: النهي عن الاستنجاء باليمين (الحديث ١٥٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال (الحديث ١٥٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأشربة، باب: النهي عن التنفس في الإناء (الحديث ٥٦٣) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاستنجاء باليمين (الحديث ٢٦٥) مطولاً.

⁽١) في نسخة م: يُمسِكَنَّ.

الصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر؟ وهذا حيث استنجى بالله كالماء والأحجار. أما لو باشر بيده فإنه حرام إجماعاً، وهذا تنبيه على شرف اليمين وصيانتها عن الأقذار. والنهي عن التنفس في الإناء لئلا يقذره على غيره، أو يسقط من فمه، أو أنفه ما يفسده على الغير. وظاهره أنه للتحريم وحمله الجماهير على الأدب.

١١/١٠٣ ــ وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِالْبَهِين، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِالْقَلِ مِنْ ثَلاَثَةٍ أَحْجَادٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِي بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

 (وعن سلمان) هو أبو عبد الله سلمان الفارسي، ويقال له سلمان الخير مولى رسول اللَّه ﷺ، أصله من فارس، سافر لطلب الدين، وتنصر وقرأ الكتب، وله أخبار طويلة نفيسة، ثم تنقل حتى أنتهى إلى رسول اللَّه ﷺ، فآمن به وحسن إسلامه، وكان رأساً في أهل الإسلام، قال فيه رسول اللَّه ﷺ: «سلمان منا أهل البيت» وولاه عمر المدائن، وكان من المعمرين. قيل: عاش مائتين وخمسين سنة. وقيل: ثلثمائة وخمسين. وكان يأكل من عمل يده، ويتصدِّق بعطائه، مات بالمدينة سنة خمسين وقيل: اثنتين وثلاثين. (قال: لقد نهانا رسول اللَّه ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول) المراد أن نستقبل بفروجنا عند خروج الغائط أو البول؛ (أو أن نستنجي باليمين) وهذا غير النهي عن مس الذكر باليمين عند البول الذي مر. (أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار) الاستنجاء إزالة النجو بالماء أو الحجارة. (أو أن نستنجي برجيع) وهو الروث (أو عظم. رواه مسلم) الحديث فيه النهى عن أستقبال القبلة، وهي الكعبة كما فسرها حديث أبي أيوب في قوله: "فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فننحرف ونستغفر اللُّه، وسيأتي. ثم قد ورد النهي عن أستدبارها أيضاً كما في حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً: قإذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها؛ وغيره من الأحاديث. وأختلف العلماء هل هذا النهي للتحريم أو لا؟ على خمسة أقوال: الأول أنه لـلتنزيه بلا فرق بين الفضاء والعمران فيكون مكروهاً. وأحاديث النهى محمولة على ذلك بقرينة حديث جابر ارأيته قبل موته بعام مستقبل القبلة؛ أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما. وحديث ابن عمر «أنه رأى النبي ﷺ يقضى حاجته مستقبلاً لبيت المقدس مستدبراً للكعبة، متفق عليه. وحديث عائشة «فحولوا مقعدتي إلى القبلة» المراد بمقعدته ما كان يقعد عليه حال قضاء حاجته إلى القبلة رواه أحمد وابن ماجه وإسناده

١٠٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الطهازة، باب: الاستطابة (الحديث ٢٦٢) مطولاً.

حسن. وأول الحديث أنه ذكر عند رسول اللَّه ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة «قال: أراهم قد فعلوا أستقبلوا بمقعدتي القبلة» هذا لفظ ابن ماجه. وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت: هذا الحديث منكر. الثاني: أنه محرم فيهما لظاهر أحاديث النهي، والأحاديث التي جعلت قرينة على أنه لـلتنزيه محمولة على أنها كانت لعذر، ولأنها حكاية فعل لا عموم لها. الثالث: أنه مباح فيهما قالوا: وأحاديث النهي منسوخة بأحاديث الإباحة، لأن فيها التقييد بقبل عام ونحوه وأستقواه في الشرح. الرابع: يحرم في الصحاري دون العمران، لأن أحاديث الإباحة وردت في العمران فحملت عليه، وأحاديث النهي عامة. وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحاري على التحريم. وقد قال ابن عمر: إنما نهى عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يترك فلا بأس به. رواه أبو داود وغيره. وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهي على بابها وأحاديث الإباحة كذلك. الخامس: الفرق بين الاستقبال فيحرم فيهما ويجوز الاستدبار فيهما. وهو مردود بورود النهي فيهما على سواء. فهذه خمسة أقوال أقربها الرابع. وقد ذكر عن الشعبي أن سبب النهي في الصحراء، أنها لا تخلو عن مصل من ملك، أو آدمي، أو جني، فربما وقع بصره على عورته رواه البيهقي. وقد سثل أي الشعبي عن أختلاف الحديثين حديث ابن عمر أنه رآه يستدبر القبلة وحديث أبي هريرة في النهي فقال: صدقا جميعاً. أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء، فإن للَّه عباداً ملائكة وجناً يصلون، فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم. وأما كنفكم فإنما هي بيوت بنيت لا قبلة فيها. وهذا خاص بالكعبة وقد ألحق بها بيت المقدس لحديث أبي داود النهي رسول اللَّه ﷺ عن أستقبال القبلتين بغائط أو بول، وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الأصل. وأضعف منه القول بكراهة أستقبال القمرين لما يأتي في الحديث الثامن والثمانين. والاستنجاء باليمني تقدم الكلام عليه. وقوله: «أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار؟ يدل على أنه لا يجزىء أقل من ثلاثة أحجار. وقد ورد كيفية أستعمال الثلاث في حديث ابن عباس: حجران للصفحتين وحجر للمسربة، وهي بسين مهملة وراء مضمومة، أو مفتوحة مجرى الحدث من الدبر. وللعلماء خلاف في الاستنجاء بالحجارة فالهادوية على أنه لا يجب الاستنجاء إلا على المتيمم، أو من خشى تعدي الرطوبه ولم تزل النجاسة بالماء، وفي غير هذه الحالة مندوب لا واجب، وإنما يجب الاستنجاء بالماء لـلصلاة. وذهب الشافعي إلى أنه مخير بين الماء والحجارة أيهما فعل أجزأه. وإذا أكتفي بالحجارة فلا بد عنده من الثلاث المسحات ولو زالت العين بدونها. وقيل: إذا حصل الإنقاء بدون الثلاث أجزأ، وإذا لم يحصل بثلاث فلا بد من الزيادة ويندب الإيتار، ويستحب التثليث في

القبل والدبر فتكون ستة أحجار وورد ذلك في حديث. قلت: إلا أن الأحاديث لم تأت في طلبه هلا لابن مسعود وأبي هريرة وغيرهما إلا بثلاثة أحجار، وجاء بيان كيفية استعمالها في الدبر ولم يأت في القبل، ولو كانت الست مرادة لطلبها هلا عند إرادته التبرز ولو في بعض الحالات، فلو كان حجر له ستة أحرف أجزأ المسح به. ويقوم غير الحجارة مما ينقي مقامها خلافاً للظاهرية فقالوا: بوجوب الأحجار تمسكاً بظاهر الحديث. وأجيب بأنه خرج على الغالب لأنه المتيسر. ويدل على ذلك نهيه أن يستنجى برجيع أو عظم، ولو تعينت الحجارة لنهى عما سواه، وكذلك نهى عن الحمسم. فعند أبي داود «مر أمتك أن لا يستنجوا بروثة أو حمسة، فإن الله تعالى جعل لنا فيها رزقاً فنهى عن ذلك. وكذلك ورد في العظم أنها من طعام الجن، كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود، وفيه أنه قال هل للجن لما سألوه الزاد: «لكم كل عظم ذكر أسم الله عليه أوفر ما يكون لحماً، وكل بعرة علف لدوابكم ولا ينافيه تعليل الروثة بأنها ركس في حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله هل الأمر الواحد بعلل كثيرة. ولا مانع أيضاً أن تكون رجساً وتجعل لدواب ركس» فقد يعليل الأمر الواحد بعلل كثيرة. ولا مانع أيضاً أن تكون رجساً وتجعل لدواب الجن طعاماً. ومما يدل على عدم النهي عن أستقبال القمرين الحديث الآتى:

١٢/١٠٤ - وَلِلسَّبْعَةِ عَنْ (١) أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَادِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (وَ (٢)
 لاَ تَسْتَقْبلُوا الْقِبْلَةَ، وَلاَ تَسْتَذْبِرُوهَا بِغَائِطٍ، أَنْ بَوْلِ، وَلٰكِنْ شَرَّقُوا أَنْ غَرْبُوا».

- وهو قوله: (وللسبعة من حديث أبي أيوب) وأسمه خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، من أكابر الصحابة، شهد بدراً، ونزل النبي على حال قدومه المدينة عليه، مات غازياً سنة خمسين بالروم. وقيل: بعدها. والحديث مرفوع أوله أنه قال على: اإذا أتيتم الغائط، الحديث. وفي آخره من كلام أبي أيوب قال: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد

(٢) زيادة في الأصل.

(١) في نسخة م: من حديث.

١٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: لا تستقبل القبلة ببول ولا خائط إلا عند البناء (الحديث ١٠٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة (الحديث ٢٦٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة (الحديث ٧) مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالحجارة (الحديث ٢١) مطولاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: النهي عن الاستنجاء باليمين (الحديث ٤٩)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: النهي عن الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار (الحديث ٤١)، وأخرجه ابن ماجه في باب: الطهارة وسننها، باب: الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة (الحديث ٣١٦) مطولاً، وأخرجه أحمد: ٤/٤٣.

بنيت نحو الكعبة الحديث تقدم. فقوله: (لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول أو فائط ولكن شرقوا أو غربوا) صريح في جواز أستقبال القمرين وأستدبارهما، إذ لا بدأن يكونا في الشرق أو الغرب غالباً.

١٣/١٠٥ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: "مَنْ أَتَى الْغَائِطَ، فَلْبَسْتَتِرْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي على قال: من أتى المغائط فليستنر. رواه أبو داود). هذا الحديث في السنن نسبه إلى أبي هريرة وكذلك في التلخيص وقال: مداره على أبي سعيد الحبراني الحمصي، وفيه اختلاف. قيل: إنه صحابي ولا يصح، والراوي عنه مختلف فيه. والحديث كالذي سلف دال على وجوب الاستنار، وقد قدمنا شطره. ولفظه في السنن عن أبي هريرة عن النبي الله عن أكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج، ومن أستجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج: ومن أكل فما تخلل فليلفظ وما لاك بلسانه فليبتلع، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج، ومن أتى الغائط فليستنر، فإن لم يجد إلا أن يجمع كثيباً من رمل فليستنر به. فإنه الشيطان يلعب بمقاعد بني أدم، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج» أبو داود عن أبي هريرة وليس له هنا عن عائشة رواية، ثم هو مضعف بمن صمعت، فكان على المصنف أن يعزوه إلى أبي هريرة، وأن يشير إلى ما فيه على عادته في الإشارة إلى ما قيل في الحديث وكانه ترك ذلك، لأنه قال في فتح الباري إن إسناده حسن. وفي البدر المنير أنه في الحديث صحيح صححه جماعة منهم ابن حبان والحاكم والنووي.

١٤/١٠٦ ـ وَعَنْهَا أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: "غُفْرَانَكَ". أَخْرَجَهُ الْخَرْجَهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِم، وَالْحَاكِمُ.

ـــ (وعنها) أي عائشة، رضي اللَّه عنها، (أن النبي ﷺ كان إذا خرج من الغائط قال:

١٠٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الاستبراء من البول (الحديث ٢٢).

¹⁰⁷ _ أخرجه أحمد (الحديث ٢/ ١٥٥) وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء من الخلاء (الحديث ٣٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء (الحديث ٧)، وأخرجه ابن ماجة في كتاب: الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء (الحديث ٣٠٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الغائط (الحديث ١٥٨/).

غفرانك) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف، أي أطلب غفرانك (أخرجه الخمسة وصححه الحاكم وأبو حاتم). ولفظة خرج تشعر بالخروج من المكان كما سلف في لفظ دخل، لكن المراد أعم منه ولو كان في الصحراء. قيل: وأستغفاره ﷺ من تركه لذكر اللَّه وقت قضاء الحاجة، لأنه كان يذكر اللَّه على كل أحيانه، فجعل تركه لذكر اللَّه في تلك الحال تقصيراً، وعده على نفسه ذنباً فتداركه بالاستغفار. وقيل: معناه التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم بها عليه فأطعمه، ثم هضمه، ثم سهل خروج الأذي منه، فرأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعمة، ففزع إلى الاستغفار منه. وهذا أنسب ليوافق حديث أنس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني الرواه ابن ماجه. وورد في وصف نوح عيه السلام أنه كان يقول من جملة شكره بعد الغائط: «الحمد للَّه الذي أذهب عني الأذى ولو شاء حبسه فيَّ». وقد وصفه على بأنه كان عبداً شكوراً. قلت: ويحتمل أن أستغفاره للأمرين معاً ولما لا نعلمه، على أنه قد يقال إنه ﷺ وإن ترك الذكر بلسانه حالة التبرز لم يتركه بقلبه. وفي الباب من حديث أنس أنه على الله الذي أحسن إلى في أوله وآخره، وحديث ابن عمر أنه كان الله على الله على الله عمر أنه كان يقول إذا خرج: «الحمد للَّه الذي أذاقني لذَّته وأبقى فيّ قوته وأذهب عني أذاه ٩ وكل أسانيدها ضعيفة. وقال أبو حاتم: أصح ما فيه حديث عائشة. قلت: لكنه لا بأس في الإتيان بها جميعاً شكراً على النعمة، ولا يشترط الصحة للحديث في مثل هذا.

١٠/ ١٠/ — وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ بِثَلَاثَةِ أَخْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثاً، فَأَتَيْتُهُ بِرَوْثَةٍ، فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «هذا (رِجْسٌ أَوْ)(١) رِكُسٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِئِ. وَزَادَ أَحْمَدُ، وَٱلدَّارَقُطْنِيُّ: «ٱثْنِنِي بِغَيْرِهَا».

— (وعن ابن مسعود) هو عبد الله بن مسعود. قال الذهبي: هو الإمام الرباني أبو عبد الرحلن عبد الله بن أم عبد الهزلي، صاحب رسول الله الله وخادمه، وأحد السابقين الأولين، من كبار البدريين، ومن نبلاء الفقهاء والمقربين، أسلم قديماً، وحفظ من في رسول الله على سبعين سورة. وقال على: "من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل

۱۰۷ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: لا يستنجى بروث (الحديث ١٥٦)، وأخرجه أحمد: ١٠٨/١

⁽١) زيادة في الأصل.

فليقرأه على قراءة ابن أم عبدة وفضائله جمة عديدة، توفي بالمدينة سنة أثنتين وثلاثين وله نحو من ستين سنة. (قال: أتى النبي عليه المائط فأمرني أن آتيه بشلاشة أحجار، فوجدت حجرين ولم أَجد ثالثاً، فأتيته بروثة فأخذهما وألقى الروثة) زاد ابن خزيمة أنها «كانت روثة حمار ١ (وقال: إنها ركس) بكسر الراء وسكون القاف في القاموس أنه الرجس. (أخرجه البخاري وزاد أحمد والدارقطني اثنني بغيرها) أخذ بهذا الحديث الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث، فأشترطوا أن لا تنقص الأحجار عن الثلاثة مع مراعاة الإنقاء، وإذا لم يحصل بها زاد حتى ينقي. ويستحب الإيتار وتقدمت الإشارة إلى ذلك، ولا يجب الإيتار لحديث أبي داود ﴿وَمَنَ لَا فَلَا حَرَجِ ۗ تَقَدُّم. قَالَ الخَطَّابِيُّ: لَوَ كَانَ القَصِدَ الْإِنْقَاءَ فَقَط لُخَلَا ذكر أَشْتَرَاطُ العدد عن الفائدة، فلما أشترط العدد لفظاً وعلم الإنقاء معنَّى دل على إيجاب الأمرين. وأما قول الطحاوي: لو كان الثلاث شرطاً لطلب ﷺ ثالثاً. فجوابه أنه قد طلب ﷺ الثالث كما في رواية أحمد والدراقطني المذكورة في كلام المصنف، وقد قال في الفتح: إن رجاله ثقات. على أنه لو لم تثبت الزيادة هذه، فالجواب على الطحاوي أنه على اكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاث، وحين ألقى الروثة علم ابن مسعود أنه لم يتم أمتثاله الأمر حتى يأتي بثالثة، ثم يحتمل أنه على اكتفى بأحد أطراف الحجرين فمسح به المسحة الثالثة، إذ المطلوب تثليث المسح ولو بأطراف حجر واحد، وهذه الثلاث لأحد السبيلين. ويشترط للَّاخر ثلاثة أيضاً فتكون ستة لحديث ورد بذلك في مسند أحمد. على أن في نفس من إثبات ستة أحجار شيئاً، فإنه ﷺ ما علم أنه طلب ستة أحجار مع تكرر ذلك منه مع أبي هريرة وابن مسعود وغيرهما. والأحاديث بلفظ همن أتى الغائط؛ كحديث عائشة ﴿إذَا ذَهُبُ أَحَدُكُمُ إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فإنها تجزىء عنه عند أحمد والنسائي وأبي داود والدارقطني وقال: إسناده حسن صحيح. مع أن الغائط إذا أطلق ظاهر في خارج الدبر وخارج القبل يلازمه. وفي حديث خزيمة بن ثابت اأنه ﷺ سئل عن الاستطابة فقال: بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع اخرجه أبو داود. والسؤال عام للمخرجين معاً أو أحدهما والمحل محل البيان. وحديث سلمان بلفظ أمرنا أن لا نكتفي بدون ثلاثة أحجار وهو مطلق في المخرجين. ومن أشترط الستة فلحديث أخرجه أحمد ولا أدري ما صحته فيبحث عنه. ثم تتبعت الأحاديث الواردة في الأمر بثلاثة أحجار والنهي عن أقل منها، فإذا هي كلها في خارج الدبر، فإنها بلفظ النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار، وبلفظ الاستجمار (إذا آستجمر أحدكم فليستجمر ثلاثاً، وبلفظ التمسح انهي على أن يتمسح بعظم، إذا عرفت هذا فالاستنجاء لغة إزالة النجو وهو الغائط، والغائط كناية عن العذرة، والعذرة خارج الدبر كما يفيد ذلك كلام أهل اللغة. ففي القاموس النجو ما يخرج من البطن من ريح أو غائط.

وأستنجى: أغتسل بالماء منه أو تمسح بالحجر، وفيه أستطاب أستنجى وأستجمر استنجى، وفيه التمسح: إمرار اليد لإزالة الشيء السائل أو المتلطخ اهد. فعرفت من هذا كله أن الثلاثة الأحجار لم يرد الأمر بها، والنهي عن أقل منها إلا في إزالة خارج الدبر لا غير، ولم يأت بها دليل في خارج القبل، والأصل عدم التقدير بعدد، بل المطلوب الإزالة لأثر البول من الذكر فيكفي فيه واحدة، مع أنه قد ورد بيان أستعمال الثلاث في الدبر، بأن واحدة للمسربة وأثنتين للصفحتين ما ذاك إلا لاختصاصه بها.

الاستنجاء بالعظم والروث

١٦/١٠٨ — وَعَنْ أَبِي ۚ هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: إِنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَهى: «أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رَوْثٍ». وَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَا يُطَهِّرَانِ». رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ.

- (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: إن رسول اللَّه ﷺ نهى أن يستنجى بعظم أو روث وقال: إنهما لا يطهران. رواه الدارقطني وصححه) وأخرجه ابن خزيمة بلفظه هذا. والبخاري بقريب منه وزاد فيه أنه قال له أبو هريرة لما فرغ: ما بال العظم والروث: قال: «هي من طعام الجن». وأخرجه البيهقي مطولاً كذا في الشرح، ولفظه في سنن البيهقي اأنه ﷺ قال لأبي هريرة رضي اللَّه عنه: ابغني أحجاراً أستنفض بها، ولا تأتني بعظم ولا روث، فأتيته بأحجار في ثوبي فوضعتها إلى جنبه، حتى إذا فرغ وقام تبعته فقلت: يا رسول اللَّه ما بال العظم والروث؟ فقال: أتاني وفد نصيبين فسألوني الزاد، فدعوت اللَّه لهم ألا يمروا بروثة ولا عظم إلا وجدوا عليه طعاماً، والنهي في الباب عن الزبير وجابر وسهل بن حنيف وغيرهم بأسانيد فيها ما فيه يقال، والمجموع يشهد بعضها لبعض. وعلل هنا بأنهما لا يطهران، وعلل بأنهما طعام الجن، وعللت الروثة بأنها ركس، والتعليل بعدم التطهير فيها عائد إلى كونها ركساً. وأما عدم تطهير العظم، فلأنه لزج لا يكاد ينماسك فلا ينشف النجاسة ولا يقطع البلة. ولما علل ﷺ بأن العظم والروثة طعام الجن. قال له ابن مسعود وما يغني عنهم ذلك يا رسول اللَّه؟ قال: "إنهم لا يجدون عظماً إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان يوم أخذ، ولا وجدوا روثاً إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل؛ رواه أبو عبد اللَّه الحاكم في الدلائل. ولا ينافيه ما ورد أن الروث علف لدوابهم كما لا يخفى. وفيه دليل على أن الاستنجاء بالأحجار طهارة لا يلزم معها الماء وإن أستحب، لأنه علل بأنهما لا يطهران فأفاد أن غيرهما يطهر.

١٠٨ ـ أخرجه الدارقطني: ١/٥٥، وأخرجه أيضاً: ١/٦٥.

١٧/١٠٩ ــ وَعَنْ أَبِي هُـرَيْـرَةَ رَضِـيَ ٱللَّـهُ عَنْـهُ قـالَ: قـالَ رَسُـولُ ٱللَّـهِ ﷺ:
 «ٱسْتَنْـزِهُــوا مِـنْ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عامَّة عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ». رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ.

- (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ٱستنزهوا) من التنزه وهو البعد بمعنى تنزهوا، أو بمعنى أطلبوا النزاهة (من البول فإن عامة عذاب القير) أي أكثر من يعذب فيه (منه) أي بسبب ملابسته له وعدم التنزه عنه. (رواه الدارقطني) والحديث آمر بالبعد عن البول، وأن عقوبة عدم التنزه منه تعجل في القبر. وقد ثبت حديث الصحيحين «أنه ﷺ مر بقبرين يعذبان، ثم أخبر أن عذاب أحدهما لأنه كان لا يستنزه من البول، أو لأنه لا يستتر من بوله؛ من الاستتار أي لا يجعل بينه وبين بوله ساتراً يمنعه عن الملامسة له، أو «لأنه لا يستبرىء» من الاستبراء، أو «لأنه لا يتوقاه». وكلها ألفاظ واردة في الروايات، والكل مفيد لتحريم ملامسة البول وعدم التحرز منه. وقد أختلف الفقهاء هل إزالة النجاسة فرض أو لا؟ فقال مالك: إزالتها ليست بفرض. وقال الشافعي: إزالتها فرض ما عدا ما يعفى عنه منها، وأستدل على الفرضية بحديث التعذيب على عدم التنزه من البول، وهو وعيد لا يكون إلا على ترك فرض. وأعتذر لمالك عن الحديث بأنه يحتمل أنه عذب، لأنه كان يترك البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور، لأن الوضوء لا يصح مع وجوده. ولا يخفي أن أحاديث الأمر بالذهاب إلى المخرج بالأحجار والأمر بالاستطابة دالة على وجوب إزالة النجاسة. وفيه دلالة على نجاسة البول. والحديث نص في بول الانسان، لأن الألف واللام في البول في حديث الباب عوض عن المضاف، أي عن بوله بدليل لفظ البخاري في صاحب القبرين، فإنها بلفظ اكان لا يستنزه عن بوله» ومن حمله في جميع الأبوال وأدخل فيه أبوال الإبل كالمصنف في فتح الباري فقد تعسف، وقد بينا وجه التعسف في هوامش فتح الباري.

١٨/١١٠ ــ وَلِلْحَاكِمِ: ﴿ أَكُثَرُ عَلَمَاكِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ ﴾. وَهُوَ صَحِيحُ الإِسْنَادِ.

— (وللحاكم) أي من حديث أبي هريرة (أكثر عذاب القبر من البول وهو صحيح الإسناد) هذا كلامه هنا وفي التلخيص ما لفظه. وللحاكم وأحمد وابن ماجه «أكثر عذاب القبر من البول». وأعله أبو حاتم وقال: إن رفعه باطل ا هـ. ولم يتعقبه بحرف، وهنا جزم بصحته فأختلف كلامه كما ترى، ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك فأقر كلامه هنا.

١٠٩ ـ أخرجه الدارقطني: ١٢٨/١.

١١٠ _ أخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: الغسل (الحديث ١٨٣/).

والحديث يفيد ما أفاده الأول وآختلف في عدم الاستنزاه هل هو من الكبائر أو من الصغائر؟ وسبب الاختلاف حديث صاحبي القبرين، فإن فيه «وما يعذبان في كبير، بلى إنه لكبير» بعد أن ذكر أنه أحدهما عذب بسبب عدم الاستبراء من البول، فقيل: إن نفيه على كبر ما يعذبان فيه يدل على أنه من الصغائر. ورد هذا بأن قوله «بلى إنه لكبير» يرد هذا، وقيل: بل أراد أنه ليس بكبير في اعتقادهما، أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير، وقيل: ليس بكبير في مشقة الاحتراز، وجزم بهذا البغوي ورجحه ابن دقيق العيد. وقيل: غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبائر.

١٩/١١١ ــ وَعَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ في الخَلاَءِ: «أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَى، وَتَنْصِبَ الْيُمْنَىٰ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

- (وحن سراقة)، رضي الله عنه، بضم السين المهملة وبعد الراء قاف، وهو أبو سفيان سراقة (ابن مالك) بن جعشم بضم الجيم وسكون المهملة وضم الشين المعجمه، وهو الذي ساخت قوائم فرسه لما لحق برسول الله على حين خرج فاراً من مكة والقصة مشهورة. قال سراقة في ذلك يخاطب أبا جهل:

أبا حكم والله لوكنت شاهداً لأمر جوادي حين ساخت قوائمه علمت ولم تشكك بأن محمداً رسول ببرهان فمن ذا يقاومه

من أبيات. توفي سراقة سنة أربع وعشرين في صدر خلافة عثمان. (قال: هلمنا رسول الله على في الخلاء أن نقعد على اليسرى) من الرجلين (وننصب اليمنى. رواه البيهقي بسند ضعيف) وأخرجه الطبرائي. قال الحازمي: في سنده من لا نعرف ولا نعلم في الباب غيره. قيل: والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج الخارج، لأن المعدة في الجانب الأيسر. وقيل: ليكون معتمداً على اليسرى ويقال مع ذلك أستعمال اليمنى لشرفها.

٢٠/١١٢ ـ وَعَنْ عِيسَىٰ بْنِ يَزْدَادَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْتُو ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ». رَوَاهُ ٱبْنُ مَاجَهْ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ.

- (وعن عيسى بن يزداد)، رضي الله عنه، قيل: بباء موحدة وراء مهملة ودالين مهملتين بينهما ألف، وضبط بمثناة تحتية وزاي معجمة وبقيته كالأول (عن أبيه قال: قال

١١١ _ أخرجه البيهقي: ٧/١٤٦.

١١٢ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في التشديد في البول (الحديث ٧٠).

رسول اللّه على: إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاث مرات واه ابن ماجه بسند ضعيف) ورواه أحمد في مسنده، والبيهقي، وابن قانع، وأبو نعيم في المعرفة، وأبو داود في المراسيل، والعقيلي في الضعفاء كلهم من رواية عيسى المذكور. قال ابن معين: لا يعرف عيسى ولا أبوه. وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به. وقال النووي في شرح المهذب: أتفقوا على أنه ضعيف إلا أن معناه في الصحيحين في رواية صاحبي القبرين على رواية ابن عساكر «كان لا يستبرىء من بوله» بموحدة ساكنة، أي لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه فيخرج بعد وضوئه. والحكمة في ذلك حصول الظن بأنه لم يبق في المخرج ما يخاف من خروجه. وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث أحد صاحبي القبرين هذا، وهو شاهد لحديث الباب.

٣١/١١٣ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءٍ، فَقَالَ: «إِنَّا أَنْتَبُعُ الْحِجَارَةَ المَاءَ». رَوَاهُ الْبَرَّارُ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ، وَأَصْلَهُ فِي أَبِي دَاوُدَ^(١).

٢٢/١١٤ ـ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بِدُونِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنه، أن النبي الله عنه الله يثني عليكم قالوا: إنا ممدود مذكر مصروف فيه لغة بالقصر وعدم الصرف (فقال: إن اللّه يثني عليكم فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء. رواه البزار بسند ضعيف) قال البزار: لا نعلم أحداً رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز ولا عنه إلا أبنه. ومحمد ضعيف وراويه عنه عبد اللّه بن شبيب ضعيف. (وأصله في أبي داود) والترمذي في السنسن عن أبي هريرة عن النبي الله قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء فيه رجال يحبون أن يتطهروا (٢) قال: كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية الله المنذري: زاد الترمذي غريب. وأخرجه ابن ماجه (وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بدون ذكر الحجارة). قال النووي في

١١٣ ـ أخرجه البزار في كتاب: الطهارة، باب: الجمع بين الماء والحجر (الحديث ٢٤٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء (الحديث ٤٤).

⁽١) في نسخة م: وأصله في أبي داود والترمذي.

١١٤ ـ أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: ذكر الدليل على أن الأمر بالاستطابة. . .
 (الحديث ٧٦).

⁽٢) سورة: التوبة، الآية: ١٠٨.

شرح المهذب: المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء، وليس فيه أنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار. وتبعه ابن الرفعة فقال: لا يوجد هذا في كتب الحديث. وكذا قال المحب الطبري نحوه. قال المصنف: ورواية البزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة. قلت: يحتمل أنهم يريدون لا يوجد في كتب الحديث بسند صحيح، ولكن الأولى الرد بما في الإلمام، فإنه صحح ذلك. قال في البدر: والنووي معذور، فإن رواية ذلك غريبة في زوايا وخبايا لو قطعت إليها أكباد الإبل لكان قليلاً. قلت: يتحصل من هذا كله أن الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة، والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الإلمام، ولم نجد عنه الله أنه جمع بينهما. وعدة أحاديث باب قضاء الحاجة أحد وعشرون. وقال في الشرح خمسة عشر. وكأنه عد أحاديث الملاعن حديثاً واحداً، ولا وجه له فإنها أربعة أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم، وعن معاذ عند أبي داود، وعن ابن عمر عند الطبراني، فقد أختلفت صحابة ومخرجين. وعد حديثي النهي عن أستقبال القبلة واحداً، هما حديثان عن سلمان عند مسلم، وعن أبي أيوب عند السبعة.

٨ ــ باب: الفسل وحكم الجنب

الغسل بضم الغين المعجمة آسم للاغتسال. وقيل: إذا أريد به الماء فهو مضموم. وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح، وفي المصدر بالفتح والأغتسال بالضم. وقيل: إنه بالفتح فعل المغتسل وبالضم الذي يغتسل به، وبالكسر ما يجعل من الماء كالأشنان (وحكم الجنب) أي الأحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة.

١/١١٥ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ النَّخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «المَاءُ مِنَ المَاءُ مِنَ المَاءُ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَصْلُهُ فِي البُخَارِي.

— (عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الماء من الماء» رواه مسلم وأصله في البخاري) أي الاغتسال من الإنزال فالماء الأول المعروف والثاني المني، وفيه من البديع الجناس التام. وحقيقة الاغتسال إفاضة الماء على الأعضاء، وأختلف في وجوب الدلك. فقيل: يجب. وقيل: لا يجب. والتحقيق أن المسألة لغوية،

١١٥ _ أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: إنما الماء من الماء (الحديث ٣٤٣)، وأخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: غسل ما يُصيب من فرج المرأة (الحديث ٢٩٧).

فإن الوارد في القرآن الغسل في أعضاء الوضوء فيتوقف ثبات الدلك فيه على أنه من مسماه. وأما الغسل فورد بلفظ: ﴿وَإِن كُنتُم جَنِّباً فَاطْهُرُوا﴾(١) وهذا اللَّفظ فيه زيادة على مسمى الغسل وأقلها الدلك، وما عدل عزّ وجلّ في العبارة إلا لإفادة التفرقة بين الأمرين، فأما الغسل فالظاهر أنه ليس من مسماه الدلك، إذ يقال: غسله العرق وغسله المطر فلا بد من دليل خارجي على شرطية الدلك في غسل أعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحيض فقد ورد فيه بلفظ التطهير كما سمعت وفي الحيض: ﴿فَإِذَا تَطْهُرُنَ﴾ (٢) إلا أنه سيأتي في حديث عائشة وميمونة ما يدل على أنه ﷺ اكتفى في إزالة الجنابة بمجرد الغسل وإفاضة الماء من دون ذلك فاللَّه أعلم بالنكتة التي لأجلها عبر في التنزيل عن غسل أعضاء الوضوء بالغسل وعن إزالة الجنابة بالتطهير مع الاتحاد في الكيفية. وأما المسح فإنه الإمرار على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطىء ما أخطأ فلا يقال لا يبقى فرق بين الغسل والمسح إذا لم يشترط الدلك. وحديث الكتاب ذكره مسلم كما نسبه المصنف إليه في قصة عتبان بن مالك. ورواه أبو داود و ابن خزيمة وابن حبان بلفظ الكتاب وروى البخاري القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف وأصله في البخاري وهو أنه ﷺ قال لعتبان بن مالك: «إذا أعجلت أو أقحطت فعليك الوضوء» والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة عن أبي أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتبان بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس والحديث دال بمفهوم الحصر المستفاد من تعريف المسند إليه _ وقد ورد عند مسلم بلفظ: «إنما الماء من الماء» _ على أنه لا غسل إلا من الإنزال ولا غسل من التقاء الختانين وإليه ذهب داود وقليل من الصحابة والتابعين، وفي البخاري: ﴿أَنُّهُ سُتُلُ عَثْمَانُ عَمَنَ يَجَامُعُ امرأته ولم يمن فقال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، وقال عثمان: سمعته من رسول اللَّه ﷺ. وبمثله قال على والزبير وطلحة وأبي بن كعب وأبو أيوب ورفعه إلى رسول الله ﷺ ثم قال البخاري: الغسل أحوط وقال الجمهور: هذا المفهوم منسوخ بحديث أبي هريرة الآتي:

التقاء الختانين

٢/١٦٣ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَـا الأَرْبَع، ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٢. (٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٢.

١١٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: إذا التقى الختانان (الحديث ٢٩١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (الحديث ٣٤٨).

٣/١١٧ _ وَ(١) زَادَ مُسْلِمٌ: ﴿ وَإِنْ لَمُ يُمُولُ ۗ ٢٠٠٠.

 (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: إذا جلس) أي الرجل المعلوم من السياق (بين شعبها) أي المرأة (الأربع) بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة فموحدة جمع شعبة (ثم جهدها) بفتح الجيم والهاء معناه كدها بحركته أي بلغ جهده في العمل بها (فقد وجب الغسل) وفي مسلم ثم أجتهد. وعند أبي داود «وألزق الختان بالختان» ثم جهدها. قال المصنف في الفتح: وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج (متفق عليه زاد مسلم: وإن لم ينزل) والشعب الأربع قيل يداها ورجلاها. وقيل: رجلاها وفخذاها. وقيل: ساقاها وفخذاها. وقيل: غير ذلك. والكل كناية عن الجماع فهذا الحديث أستدل به الجمهور على نسخ مفهوم حديث «الماء من الماء». وأستدلوا على أن هذا آخر الأمرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن أبي بن كعب أنه قال: (إن الفتيا التي كانوا يقولون إن الماء من الماء رخصة كان رسول اللَّه ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعد، صححه ابن خزيمة وابن حبان. وقال الإسماعيُّلي: إنه صحيح على شرط البخاري وهو صريح في النسخ، على أن حديث الغسل وإن لم يُنزل أرجع لو لم يثبت النسخ منطوق في إيجاب الغسل وذلك مفهوم، والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم، وإن كان المفهوم موافقاً لـلبراءة الأصلية، والآية تعضد المنطوق في إيجاب الغسل. فإنه قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطْهُرُوا﴾(٣) قال الشافعي: إن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع، وإن لم يكن فيه إنزال، قال: فإن كل من خوطب بأن فلاناً أجنب عن فلانة عقل، أنه أصابها وإن لم ينزل، قال: ولم يختلف أن الزني الذي يجب به الجلد هوالجماع ولو لم يكن منه إنزال ا هـ : فتعاضد الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإيلاج.

١١٧ _ أخرجه مسلم في كتاب : الحيض، باب: نسخ الماء في الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين
 (الحديث ٣٤٨).

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) وفي نسخة الأصل وجد بعد هذا (الحديث ١١٨) حديث آخر وهو: وعن أم سلمة رضي الله عنها: أن أم سُليم وهي امرأة أبي طلحة قالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا اختلمت؟ قال: «نعم إذا رأت الماء» الحديث متفق عليه.

⁽٣) سورة: المائدة، الآية: ٢.

٤/١١٨ عَـ وَعَنْ أَنْسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ - في المرأةِ تَرَى في مَنامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ - قَالَ: «تَغْتَسِلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٩/٥ - زَادَ مُسْلِمٌ: فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ هٰذَا؟ قالَ: «نَعَمْ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟».

— (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ في المرأة: ترى في منامها ما يرى الرجل قال: تغتسل. متفق عليه زاد مسلم فقالت أم سلمة: وهل يكون هذا؟ قال: نعم فمن أين يكون الشبه) بكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة وبفتحهما لغتان. اتفق الشيخان على إخراجه من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس، ووقعت هذه المسألة لنساء من الصحابيات لخولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه، ولسهلة بنت سهيل عند الطبراني، ولبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة. والحديث دليل على أن المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه، والمراد إذا أنزلت الماء كما في البخاري «قال: نعم إذا رأت الماء» أي المني بعد الاستيقاظ. وفي رواية «هن شقائق الرجال» وفيه ما يدل على أن ذلك غالب من حال النساء كالرجال. ورد على من زعم أن مني المرأة لا يبرز وقوله: (فمن أين يكون غلب كان الشبه لغالم. وأكار وتقرير أن الولد تارة يشبه أباه وتارة يشبه أمه وأخواله، فأي الماءين غلب كان الشبه للغالب.

غلب كان الشبه للغالب. من الله عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعِ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعِ: مِنَ الجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الجمعَةِ، وَمِنَ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ المَيَّتِ». رَوَاهُ

أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزِيْمَةً.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان النبي على ينتسل من أربع: من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت. رواه أبو دواد وصححه ابن خزيمة) ورواه أحمد والبيهةي وفي إسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال. والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الأربعة الأحوال. فأما الجنابة فالوجوب ظاهر. وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف. أما حكمه فالجمهور على أنه مسنون لحديث سمرة: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن آغتسل فالغسل أفضل! يأتي قريباً، وقال داود وجماعة: إنه واجب فبها ونعمت ومن آغتسل فالغسل أفضل! يأتي قريباً، وقال داود وجماعة: إنه واجب كتاب: الحلم، باب: إذا احتلمت المرأة (الحديث ٢٨٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها (الحديث ٢٨٢).

119_أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها (الحديث ٣٢).

١٢٠ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الغسل يوم الجمعة (الحديث ٣٤٨)، وأخرجه
 ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: استحباب الاغتسال... (الحديث ٢٥٦).

لحديث: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» يأتي قريباً أخرجه السبعة من حديث أبي سعيد، وأجيب بأنه يحمل الوجوب على تأكد السنية، وأما وقته ففيه خلاف أيضاً فعند الهادوية أنه من فجر الجمعة إلى عصرها، وعند غيرهم أنه للصلاة فلا يشرع بعدها ما لم يدخل وقت العصر، وحديث: «من أتى الجمعة فليغتسل» دليل الثاني، وحديث عائشة هذا يناسب الأول، أما الغسل من الحجامة فقيل: هو سنة وتقدم حديث أنس: «أنه على أحتجم وصلى ولم يتوضأ». فدل على أنه سنة يفعل تارة كما أفاده حديث عائشة هذا ويترك أخرى كما في حديث أنس، ويروى عن على عليه السلام: الغسل من الحجامة سنة وإن تطهرت أجزأك، وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الكلام فيه، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال: تله سنة وهو أقر بها، وأنه وأجب، وأنه لا يستحب.

٧/١٢١ حَوَّفَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ ثُمَامَةَ بْنِ أَثَالِ، عِنْدَمَا أَسْلَمَ - وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه) أنه قال: (في قصة ثمامة) بضم المثلثة وتخفيف الميم (ابن أثال) بضم الهمزة فمثلثة مفتوحة وهو الحنفي سيد أهل اليمامة (عندما أسلم) أي عند إسلامه (وأمره النبي الله أن يغتسل، رواه عبد الرزاق) وهو الحافظ الكبير عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عن عبيد الله بن عمر، وعن خلائق وعنه أحمد وإسلحق وابن معين والذهلي قال الذهبي: وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح كان من أوعية العلم مات في شوال سنة إحدى عشرة ومائتين (وأصله متفق عليه) بين الشيخين. الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام. وقوله: أمره يدل على الإيجاب. وقد آختلف العلماء في ذلك فعند الهادوية أنه إذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجنابة، وإن كان قد أغتسل حال كفره فلا غسل عليه. وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة للحديث المذكور وهو وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة للحديث المذكور وهو الإن الإسلام يجب ما قبله» وأما إذا لم يكن أجنب حال كقره، فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره. أما عند أحمد فقال: يجب عليه مطلقاً لظاهر حديث الكتاب، ولما أخرجه لا غيره. أما عند أحمد فقال: يجب عليه مطلقاً لظاهر حديث الكتاب، ولما أخرجه

¹۲۱ ـ أخرجه عبد الرزاق: ٩/٦، وأخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد (٤٦٦) مختصراً، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: وقد بني حتيقة (الحديث ٤٣٧٢) مطولاً وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه (الحديث ٥٩) مطولاً.

أبو دواد من حديث قيس بن عاصم قال: «أتيت رسول الله على أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر الأخرجه الترمذي والنسائي بنحوه.

الغسل للجمعة

٨/١٢٢ هِ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخَدْرِيِّ (١) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمْعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

- (وعن أبي سعيد، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه على قال: غسل الجمعة واجب على كل محتلم . أخرجه السبعة). هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة. والجمهور يتأولونه بما عرفت قريباً. وقد قيل: إنه كان الإيجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم من أرض حارة الهواء، فكانوا يعرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعة، فأمرهم بالغسل، فلما وسع اللّه عليهم لبسوا القطن رخص لهم في ذلك.

"٢ / ٩ - وَعَنْ سَمُرَةَ (بْنِ جُنْدَبِ) (٢) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
«مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ ٱغْتَسَلَ فَٱلْغُسْلُ أَفْضَلُ». رَوَاهُ الْخَمْسَة، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِدِيُّ.

¹⁷⁷ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم (الحديث ١٨٥٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: هل على من لم يشهد الجمعة خسل من النساء والصبيان وغيرهم (الحديث ١٩٥٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الشهادات، باب: بلوغ الصبيان وشهادتهم (الحديث ٢٦٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به (الحديث ٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الغسل يوم الجمعة (الحديث ١٣٥١)، وأخرجه وأخرجه النسائي في كتاب: الجمعة، باب: إيجاب الغسل يوم الجمعة (الحديث ١٣٧٦)، وأخرجه البن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: ما جاء في الغسل يوم الجمعة (الحديث ١٣٧٤)، وأخرجه (الحديث ١٠٨٩)، وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب: الجمعة، باب: الأمر بالسواك يوم الجمعة (الحديث ١٠٨٤)،

¹۲۷ - أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (الحديث ٣٥٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الوضوء يوم الجمعة (الحديث ٤٩٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجمعة، باب: الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (الحديث ١٣٧٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (الحديث ١٣٧٩)، وأخرجه أحمد: ٥/١٥، ٢١، ٢٢، ٦/٢٣ ـ ١٧١.

⁽١) زيادة في الأصل. (٢) زيادة في الأصل.

- (وعن سمرة) تقدم ضبطه (ابن جندب) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة بعدها موحدة هو أبو سعيد في أكثر الأقوال. سمرة بن جندب الفزاري حليف الأنصار، نزل الكوفة، وولني البصرة وعداده في البصريين، كان من الحفاظ المكثرين بالبصرة، مات آخر سنة تسع وخمسين. (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من توضأ يوم الجمعة فبها) أي بالسنة أخذ (ونعمت) السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت، لأن السنة الغسل أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة، فإن الوضوء هو الفريضة (ومن أغتسل فالغسل أفضل أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي) ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال: الحديث صحيح وفي سماعه منه خلاف. والحديث دليل على عدم وجوب الغسل، وهو كما عرفت دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب، إلا أن فيه سؤالاً وهو أنه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفريضة أفضل إجماعاً؟ والجواب أنه ليس التفضيل على الوضوء نفسه، بل على الوضوء الذي لا غسل معه كأنه قال: من توضأ وآغتسل فهو أفضل ممن توضأ فقط. ودل لعدم الفرضية أيضاً حديث مسلم "من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة فأستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام» ولداود أن يقول: هو مقيد بحديث الإيجاب فالدليل الناهض حديث سمرة وإن كان حديث الإيجاب أصح، فإنه أخرجه السبعة بخلاف حديث سمرة فلم يخرجه الشيخان، فالأحوط للمؤمن أن لا يترك غسل الجمعة. وفي الهدي النبوي الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكد جداً ووجوبه أقوى من وجوب الوتر، وقراءة البسملة في الصلاة، ووجوب الوضوء من مس النساء، ووجوبه من مس الذكر، ووجوبه من القهقهة في الصلاة، ومن الرعاف، ومن الججامة، والقيء.

١٠/١٢٤ ــ وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُقْرِثُنَا الْقُرْآنَ مَا لَـمْ نَكُـنْ جُنْبًا. رَوَاهُ الخَمْسَةُ (١)، ولهذَا لَفْظُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَحَسَّنَهُ آبْنُ حبَّانَ.

¹⁷⁸ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الجنب يقرأ القرآن (الحديث ٢٢٩) مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً (الحديث ١٤٦) بمعناه مختصراً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: حجب الجنب من قراءة القرآن (الحديث ٢٦٥) و (الحديث ٢٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة (الحديث ٥٩٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: قراءة القرآن (الحديث ٨٠٠).

⁽١) في نسخة م: رواه أحمدُ والأربعة. قلت: فالمعنى واحد.

— (وعن علي عليه السلام، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً رواه أحمد والخمسة) هكذا في نسخ بلوغ المرام والأولى والأربعة، وقد وجد في بعضها كذلك (وهذا لفظ الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان) وذكره المصنف في التلخيص أنه حكم بصحته الترمذي وابن السكن وعبد الحق والبغوي، وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة أنه قال: هذا الحديث ثلث رأس مالى وما أحدث بحديث أحسن منه. وأما قول النووي: خالف الترمذي الأكثرون فضعفوا هذا الحديث. فقد قال المصنف: إن تخصيصه للترمذي بأنه صححه دليل على أنه لم ير تصحيحه لغيره، وقد قدمنا من صححه غير الترمذي. وروى الدارقطني عن علي موقوفاً: أقرؤوا القرآن ما لم تصب أحدكم جنابة، فإن أصابته فلا ولا حرفاً. وهذا يعضد حديث الباب، إلا أنه قال ابن خزيمة: لا حجة في الحديث لمن منع الجنب من القراءة، لأنه ليس فيه نهي، وإنما هي حكاية فعل، ولم يبين ﷺ أنه إنما أمتنع من ذلك لأجل الجنابة. وروى البخاري عن ابن عباس أنه لم ير بالقراءة للجنب بأساً، والقول بأن رواية الم يكن يحجب النبي ﷺ أو يحجزه عن القرآن شيء سوى الجنابة» أخرجه أحمد وأصحاب السنن و ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبزار والدارقطني والبيهقي صرح في الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث الباب: غير ظاهر فإن الألفاظ كلها إخبار عن تركه ﷺ القرآن حال الجنابة، ولا دليل في الترك على حكم معين، وتقدم حديث عائشة «أنه ﷺ كان يذكر اللَّه على كل أحيانه». وقدمنا أنه مخصص بحديث علي عليه السلام هذا. ولكن الحق أنه لا ينهض على التحريم، بل يحتمل أنه ترك ذلك حال الجنابة لـاكراهة أو نحوها، إلا أنه أخرج أبو يعلى من حديث على عليه السلام قال: ﴿ رأيت رسول اللَّه ﷺ توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب. فأما الجنب فلا ولا آية». قال الهيثمي: رجاله موثقون وهو يدل على التحريم لأنه نهي وأصله ذلك ويعاضد ما سلف، وأما حديث ابن عباس مرفوعاً: "لو أن أحدكم إذا أتى أهله فقال بسم اللَّه". الحديث فلا دلالة فيه على جوار القراءة لـلجنب، لأنه يأتي بهذا الـلفظ غير قاصد لـلتلاوة، لأنه قبل غشيانه أهله وصيرورته جنباً. وحديث أبن أبي شيبة أنه على كان إذا غشي أهله فأنزل قال: «اللَّهم لا تجعل الشيطان فيما رزقتني نصيباً اليس فيه تسمية فلا يرد به إشكال.

١١/١٢٥ _ رَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وُضُوءاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٢٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو يتام أو يجامع (الحديث ٢٧) مطولاً.

١٢/١٢٦ ــ زَادَ الْحَاكِمُ: «فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعَوْدِ».

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله، عنه، قال: قال رسول الله على: إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود) إلى إتيانها (فليتوضأ بينهما وضوء) كأنه أكده، لأنه قد يطلق على غسل بعض الأعضاء، فأبان بالتأكيد أنه أراد به الشرعي وقد ورد في رواية ابن خزيمة والبيهقي وضوءه للصلاة (رواه مسلم زاد الحاكم) عن أبي سعيد (فإنه أنشط للعود) فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة أهله. وقد ثبت أنه على غشي نساءه ولم يحدث وضوءاً بين الفعلين، وثبت أنه أغتسل بعد غشيانه عند كل واحدة فالكل جائز.

١٣/١٢٧ ــ ولِلأَرْبَعةِ عَنْ عَاثِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْسَ مَاءً، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

— (وللأربعة عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله على ينام وهو جنب من غير أن يمس ماءً. وهو معلول) بين المصنف العلة أنه من رواية أبي إسخى عن الأسود عن عائشة. قال أحمد: على أنه ليس بصحيح. وقال أبو داود: وهم. ووجهه أن أبا إسحى لم يسمعه من الأسود، وقد صححه البيهةي وقال: إن أبا إسحى سمعه من الأسود، فبطل القول بأنه أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحى. قال الترمذي: وعلى تقدير صحته، فيحتمل أن المراد لا يمس ماء للغسل. قلت: فيوافق أحاديث الصحيحين، فإنها مصرحة بأنه يتوضأ ويغسل فرجه لأجل النوم، والأكل، والشرب، والجماع. وقد أختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب؟ فالجمهور قالوا بالثاني لحديث الباب هذا، فإنه صريح أنه لا يمس ماء وحديث طوافه على نسائه بغسل واحد كذا قيل، ولا يخفى أنه ليس فيه على المدعي هنا دليل. وذهب داود وجماعة إلى وجوبه لورود الأمر بالغسل عند مسلم «ليترضأ ثم لينم». وفي البخاري «اغسل فرجك ثم توضأ» وأصله الإيجاب. وتأوله مل حديث ابن عمر «أنه سأل النبي من أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم ويتوضأ إن شاء» من حديث ابن عمر «أنه سأل النبي النام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم ويتوضأ إن شاء»

١٢٦ ـ أحرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: أبواب الغسل عن الجنابة (الحديث ١/١٥٢).

۱۲۷ ـ أخرجه أبر دارد في كتاب: الطهارة، باب: الوضوء لمن أراد أن يعود (الحديث ۲۲) بنحوه مطولاً، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الجنب إذا أراد أن يعود توضأ (الحديث ١٤١) بنحوه مطولاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: في الجنب إذا أراد أن يعود (الحديث ٢٦٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: في الجنب إذا أراد العود توضأ (الحديث ٥٨٧) مطولاً.

وأصله في الصحيحين دون قوله: إن شاء، إلا أن تصحيح من ذكرها وإخراجها في الصحيح من كتابه كاف في العمل. ويؤيد حديث «ولا يمس ماء» ولا يحتاج إلى تأويل الترمذي، ويعضد الأصل وهو عدم وجوب الوضوء على من أراد النوم جنباً كما قاله الجمهور.

صفة غسل النبي على

١٤/١٢٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الجَنَابَةِ يَبُدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُغْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتُوضَأَ، ثمَّ يَأْخُذُ الماءَ، فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ في أَصُولِ الشَّعَرِ، ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلَم.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله إذا أغتسل من الجنابة)، أي أراد ذلك (يبدأ فيغسل يديه) في حديث ميمونة «مرتين أو ثلاثاً» (ثم يفرغ)، أي الماء (بيمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ) في حديث ميمونة «وضوءه للصلاة» (ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر) أي شعر رأسه. وفي رواية البيهةي «يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك (ثم حفن على رأسه ثلاث حفنات) الجفنة بالمهملة فنون ملء الكف كما في النهاية وبكسر الحاء وفتحها كما في القاموس. وفي حديث ميمونة «ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه» إلا أن أكثر روايات مسلم ملء كفه بالإفراد. (ثم أفاض) أي الماء (على سائر جسده) أي بقيته، ولفظ حديث ميمونة «ثم غسل» بدل أفاض (ثم غسل رجليه. متفق عليه واللفظ لمسلم).

١٥/١٢٩ ــ وَلَهُمَا، مِنْ (١ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ: «ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الأرضَ».

١٢٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: الوضوء قبل الغسل (الحديث ٢٤٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، ياب: صفة غسل الجنابة (الحديث ٣١٥).

١٢٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: الوضوء قبل الغسل (الحديث ٢٤٩) بنحوه، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الغسل مرة واحدة (الحديث ٢٥٧) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: المضمضة والاستنشاق في الجنابة (الحديث ٢٥٩) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: تفريق الغسل والوضوء (الحديث ٢٦٥)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: من أفرغ بيمينه على شماله في = (١) في نسخة م: في.

١٦/١٣٠ ــ وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالثُّرَابِ، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيل، فَرَدَّهُ، وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ المَاءَ بِيَدِهِ.

- (ولهما) أي الشيخين (من حديث ميمونة) في صفة الغسل من ابتدائه إلى انتهاؤه إلا أن المصنف اقتصر على ما لم يذكر في حديث عائشة فقط. (ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله، ثم ضرب بها الأرض - وفي رواية فمسحها بالنراب - وفي آخره - ثم أتبته بالمنديل) بكسر الميم وهو معروف (فرده ـ وفيه وجعل ينفض الماء بيده) وقيل هذا اللفظ في حديثهما «ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجليه، ثم أتيته إلى آخره» وهذان الحديثان مشتملان على بيان كيفية الغسل من أبتدائه إلى أنتهائه. فأبتداؤه غسل اليدين قبل إدخالها في الإناء إذا كان مستيقظاً من النوم كما ورد صريحاً وكان الغسل من الإناء، وقد قيده في حديث ميمونة مرتين أو ثلاثاً، ثم غسل الفرج. وفي الشرح أن ظاهره مطلق الغسل فيكفي مرة واحدة، ودلك الأرض لأجل إزالة الرائحة من اليد، ولم يذكر أنه أعاد غسل الفرج بعد ذلك، مع أنها إذا كانت الرائحة في اليد فهي باقية في الفرج، هذا ما يفهم من الحديث. ويدل على أن الماء الذي يطهر به محل النجاسة طاهر مطهر، وعلى تشريك النية للغسل الذي يزيل النجاسة برفعها الحدث. واستدل به على أن بقاء الرائحة بعد غسل المحل لا يضر. ويدل على أن غسل الجنابة مرة واحدة. هذا كلامه ويحتمل أنها لم تبق رائحة، بل ضرب الأرض لإزالة لزوجة اليد إن سلم أنها تفارق الرائحة. وأما وضوءه قبل الغسل، فإنه يحتمل أنه وضوءه للصلاة، وأنه يصح قبل رفع الحدث الأكبر، وأن يكون غسل هذه الأعضاء كافياً عن غسل الجنابة، وأنه تتداخل الطهارتان، وهو رأي زيد بن على والشافعي وجماعة. ونقل ابن بطال الإجماع على ذلك. ويحتمل أنه غسل أعضاء الوضوء للجنابة وقدمها تشريفاً لها ثم وضأها للصلاة، لكن هذا لم ينقل أصلًا، ويحتمل أنه وضأها للصلاة ثم أفاض عليها الماء مع بقية الجسد للجنابة، ولكن عبارة أفاض الماء على سائر جسده لا تناسب هذا، إذ هي أنه أفاضه على ما بقي من جسده مما لم يمسه الماء، فإن السائر الباقي لا الجميع. قال في القاموس: والسائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات. فالحديثان ظاهران في كفاية

الغسل (الحديث ٢٦٦) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى (الحديث ٢٧٤) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: نفض البدين من الغسل عن الجنابة (الحديث ٢٧٦) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: التستر في الغسل عند الناس (الحديث ٢٨١) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: غسل الجنابة (الحديث ٢٨١) مطولاً،

١٣٠ ـ تقدم تخريجه في الحديث رقم ١٢٨ و ١٣٠.

غسل أعضاء الوضوء مرة واحدة عن الجنابة والوضوء، وأنه لا يشترط في صحة الوضوء رفع الحدث الأكبر، ومن قال لا يتداخلان وأنه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينهض له على ذلك دليل. وقد ثبت في سنن أبي داود «أنه ﷺ كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماء؛ فبطل القول بأنه ليس في حديث ميمونة وعائشة أنه صلى بعد ذلك الغسل، ولا يتم الاستدلال بالتداخل إلا إذا ثبت أنه صلى بعده. قلنا: قد ثبت في حديث السنن صلاته به. نعم لم يذكر المصنف في وضوء الغسل أنه مسح رأسه، إلا أن يقال قد شمله قول ميمونة (وضوءه للصلاة) وقولها: (ثم أفاض الماء) الإفاضة الإسالة. وقد أستدل به على عدم وجوب الدلك، وعلى أن مسمى غسل لا يدخل فيه الدلك، لأنها عبرت ميمونة بالغسل وعبرت عائشة بالإفاضة والمعنى واحد، والإفاضة لا دلك فيها فكذلك الغسل. وقال الماوردي: لا يتم الاستدلال بذلك، لأن أفاض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم. هذا وأما هل يكرر غسل الأعضاء ثلاثاً عند وضوء الغسل؟ فلم يذكر ذلك في حديث عائشة وميمونة. قال القاضي عياض: إنه لم يأت في شيء من الروايات ذلك. قال المصنف: بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة. وفي قول ميمونة ﴿إنه ﷺ أخر غسل الرجلين﴾ ولم يرد في رواية عائشة. قيل: يحتمل أنه أعاد غسل رجليه بعد أن غسلهما أولاً للوضوء لظاهر قولها: «توضأ وضوءه للصلاة» فإنه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك. وقد أختلف العلماء في ذلك، فمنهم من أختار غسلهما أولاً، ومنهم من أختار تأخير ذلك. وقد أخذ منه جواز تفريق أعضاء الوضوء وقول ميمونة «ثم أتيته بالمنديل فرده» فيه دليل على عدم شرعية التنشيف للأعضاء، وفيه أقوال الأشهر أنه يستحب تركه، وقيل: مباح. وقيل: غير ذلك. وفيه دلالة على أن نفض اليد من ماء الوضوء لا بأس به، وقد عارضه حديث "لا تنفضوا أيديكم فإنها مراوح الشيطان» إلا أنه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب.

١٧/ ١٣١ ـ وَعَنْ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنِّي ٱمْرَأَةٌ أَشُـدُ شَعَرَ^(١) رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغَسْلِ الْجَنَابَةِ؟ وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةِ قالَ: «لاَ إِنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تَحْنِي عَلَى رَأْسِكِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أم سلمة، رضي اللَّه عنها، قالت: قلت: يا رسول اللَّه إني أمرأة أشد شعر

١٣١ _ أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: حكم ضفائر المغتسلة (الحديث ٥٨).

⁽١) وفي نسخة: ضَفْرَ بفتح الضاد وإسكان الفاء وهو المشهور.

رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة؟ وفي رواية والحيضة فقال: لا إنما يكفيك أن تحثى على رأسك ثلاث حثيات. رواه مسلم) لكن لفظه «أشد ضفر رأسي» بدل «شعر رأسي» وكأنه رواه المصنف بالمعنى، وضفر بفتح الضاد وإسكان الفاء هو المشهور. والحديث دليل على أنه لا يجب نقض الشعر على المرأة في غسلها من جنابة أو حيض، وأنه لا يشترط وصول الماء إلى أصوله وهي مسألة خلاف. فعند الهادوية لا يجب النقض في غسل الجنابة، ويجب في الحيض والنفاس لقوله ﷺ لعائشة: «انقضى شعرك واغتسلي» وأجيب بأنه معارض بهذا الحديث، ويجمع بينهما بأن الأمر بالنقض للندب. ويجاب بأن شعر أم سلمة كان خفيفاً، فعلم ﷺ أنه يصل الماء إلى أصوله. وقيل: يجب النقض إن لم يصل الماء إلى أصول الشعر، وإن وصل لحفة الشعر لم يجب نقضه، أو بأنه إن كان مشدوداً نقض وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الماء أصوله. وأما حديث: "بلوا الشعر وانقوا البشر؛ فلا يقوى على معارضة حديث أم سلمة. وأما فعله علي وإدخال أصابعه كما سلف في غسل الجنابة ففعل لا يدل على الوجوب، ثم هو في حق الرجال وحديث أم سلمة في غسل النساء هكذا حاصل ما في الشرح، إلا أنه لا يخفي أن حديث عائشة كان في الحج، فإنها أحرمت بعمرة ثم حاضت قبل دخول مكة، فأمرها ﷺ أن تنقض رأسها وتمشط وتغتسل وتهل بالحج، وهي حينئذ لم تطهر من حيضها، فليس إلا غسل تنظيف لا حيض، فلا يعارض حديث أم سلمة أصلًا فلا حاجة إلى هذه التآويل التي في غاية الركة، فإن خفة شعر هذه دون هذه يفتقر إلى دليل. والقول بأن هذا مشدود وهذا خلافه ـ والعبارة عنهما من الراوي بلفظ النقض ـ دعوى بغير دليل. نعم في المسألة حديث واضح، فإنه أخرج الدارقطني في الأفراد والطبراني والخطيب في التلخيص والضياء المقدسي من حديث أنس مرفوعاً: «إذا آغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها نقضاً وغسلته بخطمي وأشنان، وإن أغتسلت من جنابة صبت الماء على رأسها صباً وعصرته افهذا الحديث مع إخراج الضياء له وهو يشترط الصحة فيما خرجه يشمر الظن في العمل به، ويحمل هذا على الندب لذكر الخطمي والأشنان، إذ لا قائل بوجوبهما فهو قرينة على الندب، وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال: ـ «إنما يكفيك» فإذا زادت نقض الشعر كان ندباً. ويدل لعدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد «أنه بلغ عائشة أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا أغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت: يا عجباً لابن عمر هو يأمر النساء أن ينقضن شعرهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله علي من إناء واحد، فما أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات، وإن كان حديثها في غسلها من الجنابة، وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقض في حيض وجنابة.

١٨/١٣٢ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِنِّي لاَ أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضِ وَلاَ جُنُبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: إني لا أحل المسجد) أي دخوله والبقاء فيه (لحائض ولا جنب رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة). ولا سماع لقول ابن الرفعة: إن في رواته متروكاً، لأنه قد رد قوله بعض الأثمة. والحديث دليل على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد، وهو قول الجمهور، وقال داود وغيره يجوز وكأنه بنى على البراءة الأصلية، وأن هذا الحديث لا يرفعها. وأما عبورهما المسجد فقيل: يجوز لقوله تعالى: ﴿إلا عابري سبيل﴾ (١) في الجنب وتقاس الحائض عليه، والمراد به مواضع الصلاة. وأجيب بأن الآية فيمن أجنب في المسجد، فإنه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر، وفيه تأويل آخر.

١٩/١٣٣ ــ وَعَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: اكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءِ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَ^(٢)زَادَ ٱبْنُ حِبَّانَ: وَتَلْتَقِي أَيْدِينا.

— (وعنها) أي عائشة (قالت: كنت أغتسل أنا ورسول اللَّه ﷺ في إناء واحد تختلف أيدينا فيه) أي في الاغتراف منه (من الجنابة) بيان لنغتسل (متفق عليه زاد ابن حبان وتلتقي) أي تلتقي (أيدينا) فيه. وهو دليل على جواز أغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في إناء واحد والجواز هو الأصل. وقد سلف الكلام في هذا في باب المياه.

١٣٢ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الجنب يدخل المسجد (الحديث ٢٣٤)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: الزجر عن جلوس الجنب. . (الحديث ١٣٢٧).

⁽٢) سورة: النساء، الآية: ٤٣.

¹٣٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة (الحديث ٢٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة وغسل أحدهما بفضل الآخر (الحديث ٤٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: الغسل من الجنابة (الحديث ٢٦٩).

⁽٢) زيادة في الأصل.

٢٠/١٣٤ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعَرَةٍ جَنَابَةً، فَٱغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُ وَضَعَفَاهُ.

 (وعن أبى هريرة رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إن تحت كل شعرة جنابة فأغسلوا الشعر)، لأنه إذا كان تحته جنابة فبالأولى أنها فيه ففرع غسل الشعر على الحكم بأن تحت كل شعرة جنابة (وأنقوا البشر. رواه أبو داود والترمذي وضعفاه)، لأنه عندهما من رواية الحارث بن وجيه بفتح الواو فجيم فمثناة تحتية قال أبو داود: وحديثه منكر وهو ضعيف. وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذاك، وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت، وقال البيهقي: أنكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما ولكن في الباب من حديث على عليه السلام مرفوعاً «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا فمن ثم عاديت رأسي فمن ثم عاديت رأسي ثلاثاً» وكان يجزه . أو إسناده صحيح كما قال المصنف ولكن قال ابن كثير في الإرشاد: إن حديث علي هذا من رواية عطاء بن الساتب وهو سبىء الحفظ وقال النووي: إنه حديث ضعيف. قلت: وسبب اختلاف الأثمة في تصحيحه وتضعيفه: أن عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فمن روى عنه قبل أختلاطه فروايته عنه صحيحة ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة. وحديث على هذا أختلفوا هل رواه قبل الاختلاط أو بعده؟ فلذا أختلفوا في تصحيحه وتضعيفه. والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه. وقيل: الصواب وقفه على على عليه السلام. والحديث دليل على أنه يجب غسل جميع البدن في الجنابة ولا يعفي عن شيء منه. قيل: وهو إجماع إلا المضمضة والاستنشاق ففيهما خلاف قيل: يجبان لهذا الحديث. وقيل: لا يجبان لحديث عائشة _ السذي تقدم وميمونة ـ وحذِّيث إيجابهما هذا غير صحيح ولا يقاوم ذلك. وأما أنه ﷺ توضأ وضوءه للصلاة، ففعل لا ينهض على الإيجاب، إلا أن يقال: إنه بيان لمجمل، فإن الغسل مجمل في القرآن يبينه الفعل،

٢١/١٣٥ ــ وَلَأِحْمَدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِي ٱللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ، وَفِيهِ رَاوٍ مَجْهُولٌ.

- (ولأحمد عن عائشة نحوه. وفيه راو مجهول) لم يذكر المصنف الحديث في

١٣٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب أن الطهارة، باب: الغسل من الجنابة (الحديث ٢٤٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة (الحديث ١٧٨).

١٣٥ - أخرجه أحمد: ٢٥٤/١.

التلخيص ولا عين من فيه. وإذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة. وأحاديث الباب عدتها سبعة عشر.

٩ ــ باب: التيمم

التيمم هو في اللغة: القصد. وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية أستباحة الصلاة ونحوها. وأختلف العلماء هل التيمم رخصة أو عزيمة؟ وقيل: هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة.

١/١٣٦ مَنْ جَابِرِ بن عبد اللَّه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «أَعْطِيتُ خَمْساً، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكَتُهُ الطَّلَاةُ فَلْيُصَلُّ». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

— (عن جابر) هو إذا أطلق جابر (بن عبد الله أن النبي على قال:) متحدثاً بنعمة الله ومبيناً لأحكام شريعته (أعطيت) حذف الفاعل للعلم به (خمساً) أي خصالاً أو فضائل أو خصائص والآخر يناسبه قوله: (لم بعطهن أحد قبلي) ومعلوم أنه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائص له، إذ الخاصة ما توجد في الشيء ولا توجد في غيره. ومفهوم العدد غير مراد، لأنه قد ثبت أنه أعطي أكثر من الخمس. وقد عدها السيوطي في الخصائص فبلغت المخصائص زيادة على المائتين. وهذا إجمال فصله. (نصرت بالرعب) وهو الخوف (مسيرة شهر) أي بيني وبين العدو مسافة شهر. وأخرج الطبراني «نصرت بالرعب على عدوي مسيرة وإنما جعل مسافة شهر، لأنه لم يكن بينه في وبين أحد من أعدائه أكثر من هذه المسافة وهي حاصلة له وإن كان وحده. وفي كوبها حاصلة لأمته خلاف (وجعلت لي الأرض مسجداً) موضع سجود، ولا يختص به موضع دون غيره، وهذه لم تكن لغيره على مساحداً) موضع سجود، ولا يختص به موضع دون غيره، وهذه لم تكن لغيره يخلما صرح به في رواية: «وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم». وفي أخرى: «ولم يكن أحد من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه» وهو نص على أنها لم تكن هذه الخاصية لأحد من الأنبياء قبله. (وطهوراً) بفتح الطاء أي مطهرة تستباح بها الصلاة. وفيه الخاصية لأحد من الأنبياء قبله. (وطهوراً) بفتح الطاء أي مطهرة تستباح بها الصلاة. وفيه

¹⁸⁷¹ ـ أخرجه البخاري في كتاب: التيمم، باب: ـ ١ (الحديث ٣٣٥) وأخرجه أيضاً في كتاب: الصلاة، باب: قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» (الحديث ٤٣٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، (الحديث ٣٨١).

دليل أن التراب يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما في الطهورية، وقد يمنع ذلك ويقال الذي له من الطهورية أستباحة الصلاة به كالماء. ويدل على جواز التيمـم بجميع أجزاء الأرض. وفي رواية: «وجعلت لي الأرض كلها ولأمتى مسجداً وطهوراً» وهو من حديث أبي أمامة عند أحمد وغيره. وأما قول من منع من ذلك مستدلاً بقوله في بعض روايات الصحيح: "وجعلت تربتها طهوراً" أخرجه مسلم، فلا دليل فيه على أشتراط التراب، لما عرفت في الأصول من أن ذكر بعض أفراد العام لا يخصص به، ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عند المحقيقين نعم في قوله تعالىٰ في آية المائدة في التيمم: ﴿فتيمموا صعيداً طيباً فأمسحوا بوجوهكم وأيذيكم منه﴾(١) دليل على أن المراد التراب، وذلك أن كلمة من للتبعيض كما قال في الكشاف حيث قال: إنه لا يفهم أحد من العرب قول القائل: مسحت برأسه من الدهن ومن التراب إلا معنى التبعيض ا هـ. والتبعيض لا يتحقق إلا في المسح من التراب لا من الحجارة ونحوها. (فأيما رجل) هو للعموم في قوة فكل رجل (أدركته الصلاة فليصل) أي على كل حال وإن لم يجد مسجداً ولا ماءً، أي بالتيمـم كما بينته رواية أبي أمامة: «فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً». وفي لفظ: «فعنده طهوره ومسجده». وفيه أنه لا يجب على فاقد الماء تطلبه. (وذكر الحديث) أي ذكر جابرُ بقية الحديث فالمذكور في الأصل ثنتان ولنذكر بقية الخمس. «فالثالثة» قوله: «وأحلت لي الغنائم». وفي رواية المغانم قال الخطابي: كان من تقدم أي من الأنبياء على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغانم، ومنهم من أذن لهم فيه، ولكن إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقته. وقيل: أجيز لى التصرف فيها بالتنفيل والاصطفاء والصرف في الغانمين، كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿قَالَ الأنفال لله والرسول﴾ (٢) (والرابعة). قوله: (وأعطيت الشفاعة) قد عد في الشرح الشفاعات أثنتي عشرة شفاعة، وأختار أن الكل من حيث هو مختص به وإن كان بعض أنواعها يكون لغيره. ويحتمل أنه ﷺ أراد به الشفاعة العظمي في إراحة الناس من الموقف، لأنها الفرد الكامل ولذلك يظهر شرفها لكل من في الموقف. «والخامسة»: قوله: «وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة، فعموم الرسالة خاص به وأما نوح فإنه بعث إلى قومه خاصة. نعم صار بعد إغراق من كذب به مبعوثاً إلى أهل الأرض، لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً به، ولكن ليس العموم في أصل البعثة. وقيل غير ذلك وبهذا عرفت أنه عليه مختص بكل واحدة من هذه الخمس لا أنه مختص بالمجموع. وأما الأفراد فقد شاركه غيره

⁽١) نُسورة: المائدة، الآية: ٦. أ

فيها كما قيل فإنه قول مردود. وفي الحديث فوائد جليلة مبينة في الكتب المطولة، وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله وذكر الحديث: متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حذيفة إلى آخره، لأنه بقي حديث جابر غير منسوب إلى مخرج وإن كان قد فهم أنه متفق عليه بعطف قوله: وفي،

٢/١٣٧ - وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدِ المَاءَ».

— (حديث حذيفة عند مسلم وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء) هذا القيد قرآني معتبر في الحديث الأول كما بيناه.

٣/١٣٨ _ وَعَنْ عَلِيٌّ عِنْدَ أَحْمَدَ: ﴿ وَجُعِلَ الثُّرَابُ لِي طَهُوراً ﴾.

— (وعن علي، رضي الله عنه، عند أحمد وجعل التراب لي طهوراً) هو وما قبله دليل من قال إنه لا يجزىء إلا التراب. وقد أجيب بما سلف من أن التنصيص على بعض أفراد العام لا يكون مخصصاً، مع أنه من العمل بمفهوم اللقب ولا يقوله جمهور أثمة الأصول.

179 / ٤ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَشَنِي النَّبِيُ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ ، فَلَمْ أَجِد المَاءَ ، فتمرَّغْتُ في الصَّعِيدِ كما تَتَمَرَّغُ (') الدَّابَّةُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذٰلِكَ . فَقَال: ﴿إِنَّمَا ('') بِكُفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَٰكَذَا» . ثُمَّ فَرَبَ بِيَدَيْهِ الأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهِرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، واللَّفْظُ لِمُسْلِم .

١٤٠/٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: ﴿وَضَرَبَ بِكَفَّيْهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ».

١٣٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة (الحديث ٤).

١٣٨ - أخرجه أحمد: ١٣٢/١،

۱۳۹ _ أخرجه البخاري في كتاب: التيمم، باب: المتيمم هل ينفخ فيهما (الحديث ٣٣٨) مختصراً، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: التيمم (الحديث ١١٢) و (الحديث ١١٣).

⁽١) في نسخة م: تَمَرُّغَ. (٢) في نسخة م: إنما كان.

١٤٠ _ أخرجه البخاري في كتاب: التيمم، باب: المتيمم هل ينفخ فيهما (الحديث ٣٣٨).

 (وعن عمار) بفتح العين المهملة وتشديد الميم آخره راء، هو أبو اليقظان عمار (بن ياسر) بمثناة تحتية وبعد الألف سين مهملة مكسورة فراء، أسلم عمار قديماً، وعذب في مكة على الإسلام، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وسماه علي الطيب والمطيب، وهو من المهاجرين الأولين شهد بدراً والمشاهد كلها، وقتل بصفين مع على عليه السلام وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، وهو الذي قال له ﷺ: «تقتلك الفئة الباغية» (قال: بعثني رسول اللَّه ﷺ في حاجة فأجنبت) أي صرت جنباً. وقدمنا أنه يقال: أجنب الرجل صار جنباً ولا يقال: آجتنب وإن كثر في لسان الفقهاء (فلم أجد الماء فتمرغت) بفتح المثناة الفوقية والميم وتشديد الراء فغين معجمة وفي لفظ «فتمعكت» ومعناه تقلبت (في الصعيد كما تتمرغ الدابة، ثم أتبت النبي على فذكرت ذلك له فقال: إنما كان يكفيك أن تقول) أي تفعل والقول يطلق على الفعل كقولهم: قال: بيده هكذا (بيديك هكذا) بينه بقوله (ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه. متفق عليه) بين الشيخين (واللفظ لمسلم) استعمل عمار القياس فرأى أنه لما كان التراب نائباً عن الغسل فلا بد من عمومه لـلبدن، فأبان له ﷺ الكيفية التي تجزئه وأراه الصفة المشروعة: وأعلمه أنها التي فرضت عليه، ودل أنه يكفي ضربة واحدة ويكفي في اليدين مسح الكفين، وأن الآية مجملة بينها ﷺ بالإقتصار على الكفين. وأفاد أن الترتيب بين الوجه والكفين غير واجب وإن كانت الواو لا تفيد النرتيب، إلا أنه قد ورد العطف في رواية للبخاري لــلوجه على الكفين بشم، وفي لفظ لأبي داود: «ثم ضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه» وفي لفظ للإسماعيلي ما هو أوضح من هذا: «إنما يكفيك أن تضرب بيديك على الأرض، ثم تنفضهما، ثم تمسح بيمينك على شمالك وبشمالك على يمينك، ثم تمسح على وجهك، ودل أن التيمم فرض من أجنب ولم يجد الماء. وقد آختلف في كمية الضربات وقدر التيمم في اليدين. فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم إلى أنها تكفى الضربة الواحدة. وذهب إلى أنها لا تكفى الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا: لا بد من ضربتين للحديث الآتي قريباً، والذاهبون إلى كفاية الضربة جمهور العلماء، وأهل الحديث عملاً بحديث عمار، فإنه أصح حديث في الباب. وحديث الضربتين يأتي أنه لا يقوى على معارضته قالوا: وكل ما عدا حديث عمار فهو ضعيف أو موقوف كما يأتي. وأما قدر ذلك في اليدين فقال جماعة من العلماء وأهل الحديث: إنه يكفى في اليدين الراحتان وظاهر الكفين لحديث عمار هذا. وقد رويت عن عمار روايات بخلاف هذا، لكن الأصح ما في الصحيحين. وقد كان يفتي به عمار بعد موت النبي ﷺ . وقال آخرون! إنها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر

الآتي، ويأتي أن الأصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم. ومن ذلك أختلافهم في الترتيب بين الوجه واليدين وحديث عمار كما عرفت قاض بأنه لا يجب. وإليه ذهب من قال تكفي ضربة واحدة قالوا: والعطف في الآية بالواو لا ينافي ذلك. وذهب من قال بالضربتين إلى أنه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على اليدين واليمنى على اليسرى. وفي حديث عمار دلالة على أن المشروع هو ضرب التراب. وقال بعدم إجزاء غيره الهادوية وغيرهم لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الآتي. وقال الشافعي: يجزىء وضع يده في التراب، لأن في إحدى روايتي تيممه ونفح من الجدار أنه وضع يده (وفي رواية) أي من حديث عمار (للبخاري وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه) أي ظاهرهما كما سلف وهو كاللفظ الأول، إلا أنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ، وأما نفخ التراب فهو مندوب. وقيل: لا يندب وسلف الكلام في الترتيب. وهذا التيم وارد في كفاية التراب للجنب الفاقد للماء، وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود وأما كون التراب يرفع الجنابة أو لا فسيأتي في شرح حديث أبي هريرة وهو حديث مائة وتسعة عشر.

٦/١٤١ ــ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّيَهُمُ ضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ». رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَ الْأَنْمَةُ وَقْفَهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين رواه الدارقطني) وقال في سننه عقب روايته: وقفه يحيى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب اهد. ولذا قال المصنف: (وصحح الأئمة وقفه) على ابن عمر قالوا: وإنه من كلامه، وللاجتهاد مسرح في ذلك. وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة، بل إما موقوفة أو ضعيفة. فالعمدة حديث عمار وبه جزم البخاري في صحيحه فقال: «باب التيمم للوجه والكفين». قال المصنف في الفتح: أي هو الواجب المجزىء وأتى بصيغة الجزم في ذلك مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار،

١٤١ _ أخرجه الدارقطني في سننه، باب: التيمم حديث رقم ١٦ _ ١٧.

وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه. فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملًا. وأما حديث عمار فورد بلفظ الكفين في الصحيحين، وبلفظ المرفقين في السنن، وفي رواية إلى نصف الذراع، وفي رواية إلى الآباط. فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع فقيهما مقال وأما رواية الآباط. فقال الشافعي وغيره: إن كان ذلك وقع بأمر النبي هذا فكل تيمم صح عن النبي شي بعده فهو ناسخ له وإن كان وقع بغير أمره، فالحجة فيما أمر به، ويؤيد رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين أن عماراً كان يفتي بعد النبي هذلك، وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد.

٧/١٤٢ صُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ وَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ وَضُوءُ المُسْلِم، وَإِنْ لَمْ يَجِد الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ المَاءَ، فَلْيَتِّقِ ٱللَّهَ وَلْيُمِسَّهُ بَشَرَتَهُ». رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ الْقَطَّان، وَلٰكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِئُ إِرْسَالَهُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على الصعيد) هو عند الأكثرين التراب، وعن بعض أثمة اللغة أنه وجه الأرض تراباً كان أو غيره وإن كان صخراً لا تراب عليه. وتقدم الكلام في ذلك. (وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين) فيه دليل على تسمية التيميم وضوءاً (فإذا وجد) أي المسلم (الماء فليتق الله وليمسه بشرته رواه وصححه البزار وصححه ابن القطان) تقدم الكلام على ضبط ألفاظهما والتعريف بحالهما (لكن صوب الدارقطني إرساله) قال الدارقطني في كتاب العلل: إرساله أصح وفي قوله: "إذا وجد الماء" دليل على أنه إن وجد الماء وجب إمساسه بشرته وتمسك به من قال: إن التراب لا يرفع الحدث، وإن المراد أنه يمسه بشرته لما سلف من جنابة فإنها باقية عليه، وإنما أباح له التراب الصلاة لا غير وإذا فرغ منها عاد عليه حكم الجنابة، ولذا قالوا لا بد لكل صلاة من تيميم. وأستدلوا بحديث عمرو بن العاص وقوله له: "صليت بأصحابك وأنت جنب" وقول الصحابة له على: إن عمراً صلى بهم وهو جنب فأقرهم على تسميته جنباً. ومنهم من قال: إن التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلي به ما شاء، وإذا وجد الماء لم يجب عليه أن يمسه إلا للمستقبل من الصلاة. وأستدلوا بأنه تعالى جعله ولذا عن الماء فحكمه حكمه، وبأنه على سماه طهوراً وسماه وضوءاً كما سلف قريباً، والحق بدلاً عن الماء فحكمه حكمه، وبأنه على سماه طهوراً وسماه وضوءاً كما سلف قريباً، والحق بدلاً عن الماء فحكمه حكمه، وبأنه على مهاه وهوراً وسماه وضوءاً كما سلف قريباً، والحق بدلاً عن الماء فحكمه وبأنه وبأنه على بهما وهوراً وسماه وضوءاً كما سلف قريباً، والحق

١٤٢ ـ أخرجه الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار، باب: التيمم حديث رقم (٣١٠)، وأخرجه الدارقطني: ١٨٦/١.

أن التيمم يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعاً مؤقتاً إلى حال وجدان الماء. أما أنه قائم مقام الماء، فلأنه تعالى جعله عوضاً عنه عند عدمه، والأصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك إلا بدليل وأما أنه إذا وجد الماء أغتسل فلتسميته عمراً جنباً ولقوله على: "فإذا وجد الماء فليتق الله». فإن الأظهر أنه أمر بإمساسه الماء لسبب قد تقدم على وجدان الماء. إذ إمساسه لما يأتي من أسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة، والتأسيس خير من التأكيد.

٨/١٤٣ ــ وَلِلتَّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٌّ نَحْوهُ، وَصَحَّحَهُ.

— (ولملترمذي عن أبي ذر) بذال معجمة مفتوحة فراء اسمه جندب بضم الجيم وسكون النون وضم الدال المهملة وفتحها أيضاً ابن جنادة بضم الجيم وتخفيف النون بعد الألف دال مهملة. وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حيى النبي على بتحية الإسلام، وأسلم قديماً بمكة. يقال: كان خامساً في الإسلام، ثم أنصرف إلى قومه إلى أن قدم المدينة على النبي على بعد الخندق، ثم سكن بعد وفاته المها الربذة إلى أن مات بها سنة أثنتين وثلاثين في خلافة عثمان، وصلى عليه ابن مسعود. ويقال: إنه مات بعده بعشرة أيام (نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه «قال أبو ذر: اجتويت المدينة فأمر لي رسول الله على الله على الله المناه الله على المورد لمن لم يجد ما حالك؟ قلت: كنت أتعرض للجنابة وليس قربي ماء، قال: الصعيد طهور لمن لم يجد الماء ولو عشر سنين (وصححه) أي حديث أبي ذر (الترمذي) قال المصنف في الفتح: إنه صححه أيضاً ابن حبان والدارقطني.

9/188 هَوْمَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلاَةُ - وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءً - فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً، فَصَلِّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الماءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَ أَحَدُهُمَا الصلاةَ والوُضوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الآخَرُ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ ٱللَّهِ عَلَيْ فَذَكَرَا ذَٰلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ، وَأَجْزَأَتُكَ صَلاَتُكَ». وَقَالَ لِلآخِرُ مَرْتَيْن ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

١٤٣ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء (الحديث ١٢٤).

١٤٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في المتيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت (الحديث ٣٣٨) و (الحديث ٣٣٩) مرسلاً، وأخرجه النسائي في كتاب: الغسل، باب: التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة (الحديث ٤٣١) و (الحديث ٤٣١).

- (وعن أبي سعيد الخدري، رضى اللَّه عنه، قال: خرج رجلان في سفر وليس معهما ماه، فحضرت الصلاة فتيمها صعيداً طيباً) هو الطاهر الحلال وقد قيد اللَّه الصعيد به في الآيتين في القرآن، فإطلاقه في حديث أبي هريرة مقيد بالآيات والأحاديث (فصليا ثم وجدا الماء في الوقت) أي وقت الصلاة التي صلياها (فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء) سماه إعادة تغليباً، وإلا فلم يكن قد توضأ أو سمى التيمم وضوءاً مجازاً (ولم يعد الآخر. ثم أتيا رسول الله على فذكرا ذلك إله فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة») أي الطريقة الشرعية (وأجزأتك صلاتك) لأنها وقعت في وقتها والماء مفقود، فالواجب التراب. (وقال للآخر:) الذي أعاد (لك الأجر مرتين) أجر الصلوات بالتراب وأجر الصلاة بالماء (رواه أبو داود والنسائي) وفي مختصر السنين للمنذري أنه أخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً. وقال أبو داود: إنه مرسل عن عطاء بن يسار، لكن قال المصنف هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه. وله شاهد من حديث ابن عباس رواه إسلحق في مسنده «أنه ﷺ بال ثم تيمم فقيل له: إن الماء قريب منك، قال: فلعلى لا أبلغه. والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره ﷺ، وعلى أنه لا يجبُ الطلب والتلوم له أي الانتظار. ودل على أنه لا تجب الإعادة على من صلى بالتراب، ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة. وقيل: بل يعيد الواجد في الوقت لقوله ﷺ: "فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسه بشرته» وهذا قد وجد الماء. وأجيب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال الصلاة وبعدها، وحديث أبي سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال الصلاة فهو مقيد، فيحمل عليه المطلق فيكون معناه: فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فأمسه بشرتك، أي إذا وجدته وعليك جنابة متقدمة فيقيد به كما قدمناه. وأستدل القائل بالإعادة في الوقت بقوله تعالىٰ: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا﴾(١) والخطاب متوجه مع بقاء الوقت وأجيب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق لـلخطاب توجه إلى فاعلها كيف وقد قال عليه: "وأجزأتك صلاتك، للذي لم يعد، إذ الإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطاً لوجوب إعادة العبادة. والحق أنه قد أجزأه.

安徽县

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

١٠/١٤٥ _ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا _ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ (١). قالَ: ﴿ إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَالْقُرُوحُ فَيُجْنِبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنِ ٱغْتَسَلَ: تَيَمَّمَ ٩. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مَوْقُوفاً، وَرَفَعَهُ الْبَرَّالُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَة، وَالْحَاكِم.

روعن ابن عباس، رضى الله عنهما، في قوله عزّ وجلّ : ﴿ وإن كنتم مرضى أو على سفر ﴾ قال: إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل اللَّه) أي الجهاد (والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان كالجدري ونحوه (فيجنب) تصيبه الجنابة (فيخاف) يظن (أن يموت إن أغتسل تيمم. رواه الدارقطني موقوفاً) على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي ﷺ (البزار وصححه ابن خزيمة والحاكم) وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أخطأ فيه علي بن عاصم. وقال البزار: لا نعلم من رفعه عن عطاء من الثقات إلا جرير. وقد قال ابن معين: إنه سمع من عطاء بعد الاختلاف وحينئذ فلا يتم رفعه. وفيه دليل على شرعية التيمـم في حق الجنب إن خاف الموت. فأما لو لم يخف إلا الضرر فالآية وهي قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ كنتم مرضى﴾ دالة على إباحة المرض لـلتيمـم، سواء خاف تلفاً أو دونه والتنصيص في كلام ابن عباس على الجراحة والقروح، إنما هو مجرد أمثال وإلا فكل مرض كذلك. ويحتمل أن ابن عباس يخص هذين من بين الأمراض، وكذلك كونها في سبيل اللَّه مثال، فلو كانت الجراحة من سقطة فالحكم واحد، وإذ كان مثالًا فلا ينفي جواز التيمـم لخشية الضرر، إلا أن قوله أن يموت يدل على أنه لا يجزىء التيمم إلا لمخافة الموت، وهو قول أحمد وأحد قولي الشافعي. وأما الهادوية ومالك وأحد قولي الشافعي والحنفية فأجازوا التيمـم لخشية الضرر، قالوا: لإطلاق الآية. وذهب داود والمنصور إلى إباحته لـلمرض وإن لم يخف ضرراً وهو ظاهر الآية.

١٤٥ ـ أخرجه الدارقطني: ١٧٧/١، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوضوء، باب: الرخصة في التيمم... (الحديث ٢٧٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: التيمم للجنابة في الشتاء... (الحديث ١٦٥/١).

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٦.

المسح على الجبيرة

١١/١٤٦ _ وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زَنْدَيَّ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ بِسَنَدٍ وَاهِ جِدًّا.

— (وعن علي، عليه السلام، قال: أنكسرت إحدى زندي) بتشديد المثناة التحتية تثنية زند، وهو مفصل طرف الذراع في الكف (فسألت رسول الله عليه) أي عن الواجب من الوضوء في ذلك (فأمرني أن أمسح على الجبائر) هو ما يجير به العظم المكسور ويلف عليه. (وراه ابن ماجه بسند واه جداً) بكسر الجيم وتشديد الدال المهملة، وهو منصوب على المصدر أي أجد ضعفه جداً. والجد التحقيق كما في القاموس فالمراد أحقق ضعفه تحقيقاً. والحديث أنكره يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا: وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب. ورواه الدارقطني والبيهةي من طريقين أوهى منه. قال النووي: اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث. وقال الشافعي: لو عرفت إسناده بالصحة لقلت به وهذا مما استخير الله فيه. وفي معناه أحاديث أخر. قال البيهقي: إنه لا يصح منها شيء إلا أنه يقويه قوله:

١٢/١٤٧ _ وَعَنْ جَابِرِ إَ عَبِدِ اللّهِ ا (١) رَضِيَ ٱللّهُ عَنْهُ _ فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ، فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ _: ﴿إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ، وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَيْهَا وَيَغْسِلُ سَاثِرَ جَسَدِهِ ». رَوَاهُ أَبُو داوُدَ بِسَنَدِ فيهِ ضَعْفٌ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رُوَاتِه. رُوَاتِه.

— (وعن جابر، رضي اللَّه عنه، في الرجل الذي شج) بضم الشين المعجمة وجيم من شجه يشجه بكسر الشين وضمها كسره، كما في القاموس (فأغنسل فمات: إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده. رواه أبو داود بسند فيه ضعف) لأنه تفرد به الزبير بن خريق بضم الخاء المعجمة فراء مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وقاف. قال الدارقطني: ليس بالقوي. قلت: وقال الذهبي: إنه صدوق (وفيه أختلاف على راويه) وهو عطاء، فإنه رواه عنه الزبير بن خريق عن جابر، ورواه عنه الأوزاعي بلاغاً عن عطاء عن ابن عباس فالاختلاف وقع في رواية عطاء هل عن جابر أو عن

١٤٦ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الجبائر (الحديث ٦٥٧).

١٤٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في المجروح يتيمم (الحديث ٣٣٦).

⁽١) زيادة من نسخة م.

ابن عباس؟ وفي إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى وهذا الحديث وحديث على الأول قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء. وفيه خلاف بين العلماء، منهم من قال يمسح لهذين الحديثين وإن كان فيهما ضعف فقد تعاضدا، ولأنه عضو تعذر غسله بالماء فمسح ما فوقه كشعر الرأس، وقياساً على مسح أعلى الخفين وعلى العمامة، وهذا القياس يقوي النص. قلت: من قال بالمسح عليهما قوي عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر. ثم في حديث جابر دليل على أنه يجمع بين التيمم والمسح والغسل وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل. قيل: فيحمل على أن أعضاء الوضوء كانت جريحة فتعذر إمساسها بالماء فعدل إلى التيمم، ثم أفاض الماء على بقية جسده. وأما الشجة فقد كانت في الرأس والواجب فيه الغسل، لكن تعذر لأجل الشجة فكان الواجب عليه عصبها والمسح عليها، إلا أنه قال المصنف في التلخيص: إنه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم ، فثبت أن الزبير بن خريق تفرد به نبه على ذلك ابن القطان، ثم قال: ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة، فهو من إفراد الزبير، قال: ثم سياق المصنف لحديث جابر يدل على أن قوله إنما كان يكفيه ـ غير مرفوع وهو مرفوع وإنما لما أختصره المصنف فاتـته العبارة الدالة على رفعه. وهو حديث فيه قصة ولفظها عند أبي داود عن جابر قال: "خرجنا في سفر فأصاب رجلًا منا حجر فشجه في رأسه ثم أحتلم فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فأغتسل فمات، فلما قدمنا على رسول اللَّه ﷺ أخبر بذلك فقال: قتلوه قتلهم اللَّه، ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب شك موسى على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده اإلى آخره.

١٣/١٤٨ ـ وَعَن ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُمَا قَالَ: "مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لاَ يُصَلِّي الرَّجُلُ بِالتَّيَمُّمِ، إلاَّ صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لِلصَّلَاةِ الأُخْرَى". رَوَاهُ الدَّارَقطْنِيُ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ جِدًّا.

_ (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، قال: من السنة) أي سنة النبي على والمراد طريقته وشرعه. (أن لا يصلي الرجل) والمرأة أيضاً (بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى. رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) لأنه من رواية الحسن بن عمارة وهو ضعيف (جداً) نصب على المصدر كما عرفت. وفي الباب عن علي، رضي الله عنه،

١٤٨ ـ أخرجه الدارقطني في باب: التيمم وأنه يُفعل لكل صلاة (الحديث ٥).

وابن عمر حديثان ضعيفان، وإن قيل إن أثر ابن عمر أصح فهو موقوف، فلا تقوم بالجميع حجة. والأصل أنه تعالى قد جعل التراب قائماً مقام الماء، وقد علم أنه لا يجب الوضوء بالماء إلا من الحدث فالتيمم مثله. وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الأقوم دليلاً.

أا - باب: العيض

الحيض مصدر حاضب المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً فهي حائض، ولما كانت له أحكام شرعية من أفعال وتروُّك عقد له المصنف باباً ساق فيه ما ورد فيه من أحكامه.

1/189 - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشِ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ أَسُودُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ لَلْكَ فَلَوْضَيْ وَصَلِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، فَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الآخَرُ فَتَوَضَّيْ وَصَلِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ رِجِبَانَ، وَالْحَاكِمُ، وَاسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِم.

— (عن عائشة، رضي الله عنها، أن فاطمة بنت أبي حبيش) تقدم ضبطه في أول باب النواقض (كانت تستحاض) تقدم أن الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه. وتقدم فيه «أن فاطمة جاءت النبي على فقالت: إني أمرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة (فقال لها رسول الله على: إن دم الحيض دم أسود يعرف) بضم حرف المضارعة وكسر الراء أي له عرف ورائحة وقيل بفتح الراء أي تعرفه النساء (فإذا كان ذلك) بكسر الكاف (فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر) أي الذي ليس بتلك الصفة (فتوضئي وصلي. رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم واستنكره أبو حاتم) لأنه من حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود. وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم، بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض وإلا فهو استحاضة. وقد قال به الشافعي في حق المبتدأة: وقد تقدم في النواقض أنه على قال لها:

^{189 -} أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (الحديث ٢٨٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: الفرق بين دم الحيض والاستحاضة (الحديث ٢١٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الحيض والاستحاضة، باب: الفرق بين دم الحيض والاستحاضة (الحديث ٣٦١)، وأخرجه ابن حيان في كتاب: الطهارة، باب: الحيض والاستحاضة (الحديث ١٣٤٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: لا تقضي النفساء والحائض صلاة... (الحديث ١٩٤١)، انظر الجرح والتعديل: ٥/ ٢٠٤٠.

«إنما ذلك عرق فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» ولا ينافيه هذا الحديث فإنه يكون قوله: «إن دم الحيض أسود يعرف» بياناً لوقت إقبال الحيضة وإدبارها، فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها إما بصفة الدم، أو بإتيانه في وقت عادتها إن كانت معتادة وعلمت بعادتها، ففاطمة هذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله: «فإذا أقبلت حيضتك» أي بالعادة أو غير معتادة، فيراد بإقبال حيضتها بالصفة، ولا مانع من أجتماع المعرفين في حقها وحق غيرها. هذا وللمستحاضة أحكام خمسة قد سلفت إشارة إلى الوعد بها: منها جواز وطنها في حال جريان دم الاستحاضة عند جماهير العلماء، لأنها كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرهما فكذا في الجماع، ولأنه لا يحرم إلا عن دليل ولم يأت دليل بتحريم جماعها. قال ابن عباس، المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم، يريد إذا جازت لها الصلاة ودمها جار، وهي أعظم ما يشترط له الطهارة جاز جماعها. ومنها أنها تؤمر بالاحتياط في طهارة الحدث والنجس، فتغسل فرجها قبل الوضوء وقبل التيمم، وتحشو فرجها بقطنة أو خرقة دفعاً للنجاسة وتقليلًا لها، فإن لم يندفع الدم بذلك شدت مع ذلك على فرجها وتلجمت وأستثفرت كما هو معروف في الكتب المطولة، وليس بواجب عليها وإنما هو الأولى تقليلًا للنجاسة بحسب القدرة، ثم تتوضأ بعد ذلك. ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور، إذ طهارتها ضرورية فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة.

أحكام المستحاضة

٠٥/ ٢/ صونِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: "وَلْتَجْلِسْ فِي مِرْكَنِ، فَإِذَا رَأَتْ صُفْرَةً فَوْقَ المَاءِ، فَلْتَغْتَسِلْ لِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلاً وَاحِداً، وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلاً وَاحِداً، وَتَتَوَضَّأُ فِيما بَيْنَ ذَٰلِك».

— (وفي حديث أسماء بنت عميس) بضم المهملة وفتح الميم وسكون المثناة التحتية فسين مهملة، هي آمرأة جعفر، هاجرت معه إلى أرض الحبشة، وولدت له هناك أولادا منهم عبد الله، ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق، فولدت له محمداً، ولما مات أبو بكر تزوجها علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، فولدت له يحيى (عند أبي داود ولتجلس). هو عطف على ما قبله في الحديث، لأن المصنف إنما ساق شطر حديث أسماء، لكن في لفظ أبي داود عنها هكذا: «سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس» إلى آخره

١٥٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلا (الحديث ٢٩٦).

بدون واو. وفي نسخة في بلوغ المرام: "في مركن" بكسر الميم الإجانة التي تغسل فيها الثياب. (فإذا رأت صفرة فوق الماء) الذي تقعد فيه فتصب عليها الماء، فإنها تظهر الصفرة فوق الماء (فلتغتسل للظهر والعصر فسلاً واحداً، وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً، وتغتسل للفجر غسلاً وتتوضأً فيما بين ذلك) هذا الحديث وحديث حمنة الآتي فيه الأمر بالاغتسال في اليوم والليلة ثلاث مرات، وقد بين في حديث حمنة أن المراد إذا أخرت الظهر والمغرب، ومفهومه أنها إذا وقت أغتسلت لكل فريضة. وقد أختلف العلماء فروي عن جماعة من الصحابة والتابعين أنه يجب عليها الاغتسال لكل صلاة. وذهب الجمهور إلى أنها لا يجب عليها ذلك وقالوا: رواية أنه المنامة بنت أبي حبيش أنها توضأ لكل البيهةي ضعفها. وقيل: بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها توضأ لكل صلاة. قلت: إلا أن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر، ثم إنه قال المنذري: إن حديث أسماء بنت عميس حسن، فالجمع بين حديثها وحديث فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال: إن العسل مندوب بقرينة عدم أمر فاطمة به واقتصاره على أمرها بالوضوء، فالوضوء هو الواجب، وقد جنح الشافعي إلى هذا.

٣/١٥١ وَعَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشِ قَالَتْ: ﴿ كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرةً شَدِيدةً ، فَأَتَيْتُ النّبِيَ ﷺ أَسْتَغْتِهِ فَقَالَ: ﴿ إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشّيْطَانِ، فَتَحَيّضِي سِتَّةَ أَيّامٍ، أَوْ فَلَاثَةً وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلاَثَةً وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلاَثَةً وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلاَثَةً وَعِشْرِينَ، وَصُومِي، وَصَلّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكِ، وَكَذْلِكِ فَأَفْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كما تَحِيضُ النّسَاءُ، فَإِنْ قَوِيتِ عَلَى أَنْ ثُوَخِرِي الظُّهْرَ، وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهُرِينَ، فَإِنْ قَوِيتِ عَلَى أَنْ ثُوَخِرِي الظُّهْرَ، وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهُرِينَ، فَإِنْ قَوِيتِ عَلَى أَنْ ثُوخَرِي الظُّهْرَ، وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهُرِينَ، وَتُعْتَسِلِينَ مَعَ الطَّبُعِ وَتُصَلِّينَ، قَالَ : وَتُصَلِّينَ، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الطَّبُعِ وَتُصَلِّينَ، قَالَ : وَمُعَجِّلِينَ الْمُشْرِبَ، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الطَّبُعِ وَتُصَلِّينَ، قَالَ : وَمُو أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ * رَوَاهُ الْخَمْسَة، إلاَّ النَسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التَرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَ الْمُنْعِلِينَ الْمُنْعِ وَتُصَلِّينَ، وَصَحَّحَهُ التَرْمِذِيُّ ، وَحَسَّنَ الْمُنْ إِلَى النَّسَائِيَّ ، وَصَحَّحَهُ التَرْمِذِيُّ ، وَحَسَّنَهُ النَّوْدِيُّ ، وَحَسَّنَ الْمُنْعِرِينَ إِلَيَّ * رَوَاهُ الْخَمْسَة، إلاَّ النَسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التَرْمِذِيُّ ، وَحَسَّنَ الْمُنْرِي إِلَيَّ * رَوَاهُ الْخَمْسَة ، إلاَّ النَسَائِيَّ ، وَصَحَّحَهُ التَرْمِذِيُّ ، وَحَسَّنَ الْمُرَانِ إِلَيَّ الْمَاعِينَ الْمَائِيْ ، وَصَحَّحَهُ التَرْمُذِي أَلِيْ النَّوْدِ إِلَى النَّوْمُ الْمَائِلُ وَلَا النَّسَائِيْ ، وَصَحَّحَهُ التَرْمُذِي أَنَّ الْمُهُ وَالَا الْمَائِقُ ، وَصَحَّحَهُ التَرْمُذِي إِلَيْ الْمَائِلُ الْمَائِقُ وَالْمَائِلَ الْمَائِقُ وَالْمُولِ الْمَائِقُ وَالْمَائِلُ وَالْمُولِ الْمُنْ الْمُولِ الْمَائِقُ وَلَا الْمَائِقُ وَالْمُ الْمَائِقُ وَالْمُولَالِيْ الْمَائِقُ وَالْمُ الْمُولِ الْمُولِ الْمُعْرِقُ الْمُولِ الْمَائِقُ وَالْمُلْمِ الْمُؤْمِنَ الْمُولِي الْمُؤْمُ الْمُولِقُ الْمُولِقُولُ الْمُعْمِقُولُ الْمُؤْمُ الْمُولِ الْمُحَمِّ اللْمُولِقُ الْمُولِقُ ا

^{101 -} أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (الحديث ٢٨٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين العلامتين بغل واحد (الحديث ٢٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدرة (الحديث ٢٤٦)، وأخرجه أحمد: ٢/ ٧١.

_ (وعن حمنة) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم فنون (بنت جحش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فشين معجمة، هي أخت زينب أم المؤمنين، وأمرأة طلحة بن عبد اللَّه (قلت: كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة) في سنن أبي داود بيان لكثرتها قالت: «إنما أثج ثجاً» (فأتيت النبي ﷺ أستفتيه فقال: إنما هي ركضة من الشيطان) معناه: أن الشيطان قد وجد سبيلًا إلى التلبيس عليها في أمر دينها، وطهرها، وصلاتها حتى أنساها عادتها، وصارت في التقدير كأنها ركضة منه، ولا ينافي ما تقدم من أنه عرق يقال له العاذل، لأنه يحمل على أن الشيطان ركضه حتى أنفجر، والأظهر أنها ركضة منه حقيقة، إذ لا مانع من حملها عليه. (فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام ثم أغتسلي، فإذا أستنقأت فصلي أربعة وعشرين) إن كانت أيام الحيض ستة (أو ثلاثةً وعشرين) إن كانت أيام الحيض سبعةً (وصومي وصلي) أي ما شئت من فريضة وتطوع (فإن ذلك يجزئك، وكذلك فأفعلي) فيما يستقبل من الشهور ولفظ أبي داود «فأفعلي كل شهر» (كما تحيض النساء) في سنن أبي داود زيادة «وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن». فيه الرد لها إلى غالب أحوال النساء، (فإن قويت) أي قدرت (على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر) هذا لفظ أبي داود. وقوله: «وتعجلي العصر» يريد أن تؤخري الظهر أي فتأتى بها في آخر وقتها قبل خروجه، وتعجلي العصر فتأتى به في أول وقته، فتكون قد أتت بكل صلاة في وقتها وجمعت بينهما جمعاً صورياً. (ثم تغتسلي حين تطهرين) هذا اللفظ ليس في سنن أبي داود، بل لفظه هكذا «فتغتسلين فتجمعين به الصلاتين الظهر والعصر» أي جمعاً صورياً كما عرفت. (وتصلي الظهر والعصر جميعاً) هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت. (ثم تؤخرين المغرب والعشاء) لفظ أبي داود الوتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء؛ وماكان يحسن من المصنف حذف ذلك كما عرفت (ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين، فأفعلى وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال): أي النبي على: (وهو أعجب الأمرين إلى) ظاهره أنه من كلامه على، إلا أنه قال أبو داود: رواه عمر بن ثابت عن ابن عقيل، قال: فقالت حمنة: «هذا أعجب الأمرين إلى» لم يجعله من قول النبي على. (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وحسنه البخاري). قال المنذري في مختصر سنن أبي داود: قال الخطابي: قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث، لأن ابن عقيل راويه ليس بذاك. وقال أبو بكر البيهقى: تفرد به عبد الله بن محمد بن عقبل، وهو مختلف في الاحتجاج به. هذا آخر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال أيضاً: وسألت محمداً يعنى البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وقال أحمد: هو حديث

حسن صحيح ا هـ، فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح: غير صحيح، بل قد صححه الأئمة وقد عرفت مما سقناه من لفظ رواية أبي داود، أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخمسة، ولكن لا بد من تقييد ما أطلقته الروايات بقوله: "وتعجلين العشاء" كما قال وتعجلين العصر، لأنه أرشدها صلى الله عليه وأله وسلم إلى ذلك لملاحظة الإتيان بكل صلاة في وقتها، هذه في آخر وقتها وهذه في أول وقتها، وقوله في الحديث: «ستة أو سبعة أيام، ليست فيه كلمة أو شكاً من الراوي، ولا للتخيير للإعلام بأن للنساء أحد العددين، فمنهن من تحيض ستاً، ومنهن من تحيض سبعاً، فترجع إلى من هي في سنها وأقرب إلى مزاجها، ثم قول: «فإن قويت» يشعر بأنه ليس بواجب عليها وإنما هو مندوب لها، وإلا فإن الواجب إنما هو الوضوء لكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الأيام، وهو الأمر الأول الذي أرشدها ﷺ إليه، فإن في صدر الحديث "آمرك بأمرين أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر ، وإن قويت عليهما فأنت أعلم» ثم ذكر لها الأمر الأول أنها تحيض ستاً أو سبعاً، ثم تغتسل وتصلى كما ذكره المصنف. وقد علم أنها تتوضأ لكل صلاة، لأن آستمرار الدم ناقض، فلم يذكره في هذه الرواية وقد ذكره في غيرها، ثم ذكر الأمر الثاني من جمع الصلاتين، والاغتسال كما عرفت. وفي الحديث دليل على أنه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أجدهما للعذر، إذ لو أبيح لعذر لكانت المستحاضة أول من يباح لها ذلك ولم يبح لها ذلك، بل أمرها بالتوقيت كما عرفت.

٤/١٥٢ ـ وَعَنْ عَائِشَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةً بِنْتَ جَحْشِ شَكَتْ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنْتَ جَحْشِ شَكَتْ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٱلدَّمَ، فَقَالَ: «ٱمْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضَتُكِ، ثُمَّ ٱغْتَسِلِي». فَكَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضَتُكِ، ثُمَّ ٱغْتَسِلِي». فَكَانَتْ تَعْبِسُكُ حَيْضَتُكِ، ثُمَّ ٱغْتَسِلِي».

١٥٣/٥ ــ وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «وَتَوَضَّني لِكُلِّ صَلاَةٍ». وَهِيَ لَأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

- (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن أم حبيبة) بالحاء المهملة المفتوحة (بنت جحش) قيل: الأصح أن أسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء، وهي أخت حمنة التي تقدم حديثها (شكت إلى رسول اللَّه ﷺ الدم القال: امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك)

١٥٢ _ أخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: المستحاضة وغسلها وصلاتها (الحديث ٦٤).

١٥٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: عرق المستحاضة (الحديث ٣٢٧) بنحوه، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (الحديث ٢٨٥) بنحوه.

أي قبل أستمرار جريان الدم (ثم أغتسلي)، أي غسل الخروج عن الحيض (فكانت تغتسل لكل صلاة) من غير أمر منه على لها بذلك. (رواه مسلم وفي رواية (للبخاري وتوضئي لكل صلاة وهي) أي هذه الرواية (لأبي داود وغيره من وجه آخر) أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمٰن بن عوف. وبنات جحش ثلاث زينب أم المؤمنين، وحمنة، وأم حبيبة. قيل: إنهن كن مستحاضات كلهن. وقد ذكر البخاري ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة، فإن صح أن الثلاث مستحاضات فهي زينب. وقد عد العلماء المستحاضات في عصره على فبلغن عشرة نسوة. والحديث دليل على إرجاع المستحاضة إلى أحد المعرفات وهي أيام عادتها، وعرفت أن المعرفات إما العادة التي كانت لها قبل الاستحاضة، أو صفة الدم بكونه أسود يعرف، أو العادة التي للنساء من الستة الأيام أو السبعة، أو إقبال الحيضة وإدبارها كل هذه قد تقدمت في أحاديث المستحاضة، فبأيها وقع معرفة الحيض _ والمراد حصول الظن لا البقين ـ عملت به، سواء كانت ذات عادة أو لا كما يفيده إطلاق الأحاديث، بل ليس المراد إلا ما يحصل لها ظن أنه حيض، وإن تعددت الأمارات كان أقوى في حقها، ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب عليها الغسل. ثم تتوضأ لكل صلاة أو تجمع جمعاً صورياً بالغسل. وهل لها أن تجمع الجمع الصوري بالوضوء؟ هذا لم يرد به النص في حقها، إلا أنه معلوم جوازه لكل أحد من غيره. وأما هل لها أن تصلى النوافل بوضوء الفريضة؟ فهذا مسكوت عنه أيضاً والعلماء مختلفون في ذلك كله.

٦/١٥٤ ـ وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُـدْرَةَ وَالصَّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئاً». رَوَاهُ الْبُخَارِئِي وَآبُو دَاوُدَ، وَٱللَّفْظُ لَهُ.

— (وعن أم عطية) اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة المتحتية وفتح الموحدة بنت كعب: وقيل: بنت الحرث الأنصارية، بايعت النبي على كانت من كبار الصحابيات، وكانت تغزو مع رسول الله على تمرض المرضى وتداوي الجرحى. (قالت: كنا لا نعد الكدرة) أي ما هو بلون الماء الوسخ الكدر (والصفرة) هو الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه أصفرار (بعد الطهر)، أي بعد رؤية القصة البيضاء والجفوف (شيئاً)، أي لا نعده حيضاً (رواه أبو داود واللفظ له) وقولها: كنا قد أختلف فيه العلماء فقيل: له

١٥٤ _ أخرج ه البخاري في كتاب: الحيض، باب: الصفرة والكدرة، في غير أيام الحيض (الحديث ٣٢٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر (الحديث ٣٠٨).

حكم الرفع إلى النبي ﷺ لأن المراد كنا في زمانه ﷺ مع علمه فيكون تقريراً منه، وهذا رأي البخاري وغيره من علماء الحديث فيكون حجة. وهو دليل على أنه لا حكم لما ليس بدم غليظ أسود يعرف، فلا يعد حيضاً بعد أن ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة. قيل: إنه شيء كالخيط الأبيض يخرج من الرحم بعد أنقطاع الدم أو بعد الجفوف، وهو أن يخرج ما يحشى به الرحم جافاً، ومفهوم قولها بعد الطهر أي بأحد الأمرين أن قبله تعد الكدرة والصفرة شيئاً أي حيضاً، وفيه خلاف بين العلماء معروف في الفروع.

الاستمتاع بالحائض

٥٥ /٧ - وَعَنْ أَنْسَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتِ المَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلاَّ النَّكَاحَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها، فقال النبي ﷺ: أصنعوا كل شيء إلا النكاح رواه مسلم). الحديث قد بين المراد من قوله تعالىٰ: ﴿قل هو أذى فأعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾(١) أن المأمور به من الاعتزال والمنهي عنه من القربان هو النكاح، أي أعتزلوا نكاحهن ولا تقربوهن له، وما عدا ذلك من المؤاكلة والمجالسة والمضاجعة وغير ذلك جائز. وقد كان اليهود لا يساكنون الحائض في بيت واحد، ولا يجامعونها، ولا يؤاكلونها كما صرحت به رواية مسلم. وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه هذا الحديث وكما يفيده أيضاً.

٨/١٥٦ لِ وَعَنْ عَاثِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَّزِرُ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَّا حَائِضٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله على يأمرني فأتزر فيباشرني
 وأنا حائض. متفق عليه) أي يلصق بشرته ببشرتي فيما دون الإزار، وليس بصريح بأنه

١٥٥ ـ أحرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها
 والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه (الحديث ١٦٦) مطولاً.

١٥٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: مباشرة الحائض (الحديث ٣٠٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: كتاب: الاعتكاف، باب: غسل المعتكف (الحديث ٢٠٣١) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: مباشرة الحائض فوق الإزار (الحديث ١).

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٠٢٢.

يستمتع منها، إنما فيه إلصاق البشرة بالبشرة. والاستمتاع فيما بين الركبة والسرة في غير الفرج أجازه البعض وحجته «أصنعوا كل شيء إلا النكاح» ومفهوم هذا الحديث. وقال بعض بكراهته. وآخر بتحريمه فالأول أولى للدليل. فأما لو جامع وهي حائض فإنه يأثم إجماعاً ولا يجب عليه شيء. وقيل: تجب عليه الصدقة لما يفيده.

٩/١٥٧ هـ وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُمَا: عَنْ (رسولِ اللَّهِ)(١) ﷺ في آلَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ـ قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ الْفَطَّانِ، وَرَجَّحَ غَيْرُهمَا وَقْفَهُ.

— (وحن ابن حباس، رضي الله عنهما، عن النبي على الذي يأتي أمرأته وهي حائض قال: يتصدق بدينار أو بنصف دينار. رواه المخمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه) على ابن عباس. الحديث فيه روايات. هذه إحداها وهي التي خرج لرجالها في الصحيح وروايته مع ذلك مضطربة. وقد قال الشافعي: لو كان هذا الحديث ثابتاً لأخذنا به، قال المصنف: الاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير جداً. وقد ذهب إلى إيجاب الصدقة الحسن وسعيد لكن قالا: يعتق رقبة قياساً على من جامع في رمضان. وقال غيرهما: بل يتصدق بدينار أو بنصف دينار. وقال الخطابي: قال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه، وزعموا أن هذا مرسل أو موقوف. وقال ابن عبد البر: حجة من لم يوجب أضطراب هذا الحديث، وأن الذمة على البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل، لا مدفع فيه ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة. لمسكين ولا غيره إلا بدليل، لا مدفع فيه ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة. قلت: أما من صح له كابن القطان فإنه أمعن النظر في تصحيحه، وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقره ابن دقيق العيد وقواه في كتابه الإلمام، فلا عذر له عن العمل به. وأما من لم يصح عنده كالشافعي وابن عبد البر، فالأصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة.

المحديث المحديث المحديث الطهارة، باب: في إتيان الحائض (الحديث ٢٦٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: في كفارة من أتى حائضاً (الحديث ٢١٦٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الكفارة في ذلك (الحديث ٢٤٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: أحكام الاستحاضة (الحديث ١/٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطهارة، باب: ما يجب على من أتى حليلة في حال حيضتها بعد علمه بنهي الله عز وجل عن وطئها (الحديث ٢٨٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: كفارة من أتى حائضاً (الحديث ٢٨٨).

⁽١) في نسخة م: النبي.

١٠/١٥٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَت المَرْأَةُ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: «أليس إذا حاضت المرأة ولم نصل ولم تصم» متفق عليه في حديث طويل) تمامه فذلك «من نقصان دينها» رواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ «تمكث الليالي ما تصلي وتفطر في شهر رمضان فهو نقصان دينها» وهو إخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة، وكونهما لا يجبان عليه وهو إجماع في أنهما لا يجبان حال الحيض، ويجب قضاء الصوم لأدلة أخر. وأما كونها لا تدخل المسجد فلحديث «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» وتقدم. وأما أنها لا تقرأ القرآن فلحديث ابن عمر «ولا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» وإن كان فيه مقال. وكذلك لا تمس المصحف لحديث عمرو بن حزم، تقدم وتقدمت شواهده، والأحاديث لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر وإن لم تبلغ درجة التحريم، إذ لا تخلو عن مقال في طرقها، ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم.

١١/١٥٩ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا سَرِفَ حِضْتُ، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ في حَدِيثٍ طَوِيل.

- (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: لما جئنا) أي عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه على (سرف) بالسين المهملة مفتوحة وكسر الراء ففاء، أسم محل منعه من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو محل بين مكة والمدينة (حضت فقال النبي على: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري. متفق عليه في حديث طويل) فيه صفة حجه ونيه دليل على أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه. وأختلف في علته فقيل: لأن من شرط الطواف الطهارة. وقيل: لكونها

١٥٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: لا تقضي الحائض الصلاة (الحديث ٣٢١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة (الحديث ٧٩) و (الحديث ٨٠).

١٥٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: - ٧ ـ (الحديث ٣٠٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه (الحديث ١٣٦).

ممنوعة من دخول المسجد. وأما ركعتا الطواف فقد علم أنهما لا يصحان منها، إذ هما مرتبتان على الطواف والطهارة.

١٢/١٦٠ ــ وَعَنْ مُعَاذِ بْن جَبَلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنِ امْرَأَتِهِ، وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: «مَا فَوْقَ الإِزَارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعَّفَهُ.

— (وعن معاذ) بضم الميم فعين مهملة خفيفة آخره ذال معجمة وهو أبو عبد الرحمٰن معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي أحد من شهد العقبة من الأنصار وشهد بدراً وغيرها من المشاهد وبعثه على النيمن قاضياً ومعلماً وجعل إليه قبض الصدقات من العمال باليمن، وكان من أجلاء الصحابة وعلمائهم. أستعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة، فمات في طاعون عمواس سنة ثماني عشرة. وقيل: سبع عشرة وله ثمان وثلاثون سنة. (أنه سأل النبي على ما يحل للرجل من أمرأته وهي حائض؟ قال: «ما فوق الإزار» رواه أبو داود وضعفه) وقال: ليس بالقوي. والحديث دليل على تحريم مباشرة محل الإزار، وهو ما بين السرة والركبة. والحديث قد عارضه حديث: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» تقدم وهو أصح من هذا، فهو أرجح منه ولو ضمه المصنف إليه لكان أولى. وتقدم الكلام فيه وفي حديث عائشة: «كان يأمرني فأتزر».

١٣/١٦١ ــ وَعَنْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَتِ النُّفَسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَى النُّفَسَاءُ وَاللَّفُظُ عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَى النَّسَائِيَّ، وَاللَّفُظُ لِمَّا النَّسَائِيَّ، وَاللَّفُظُ لِكِي دَاوُدَ.

١٤/١٦٢ ــ وَفِي لَفْظِ لَهُ: ﴿ وَلَمْ يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ صَلاَةِ النَّفَاسِ ۗ ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

¹⁷٠ _ أخرجه أبو دارد في كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يصيب منها ما دون الجماع (الحديث ٢٦٧). 1٦١ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في وقت النفساء (الحديث ٢١١) و (الحديث ٣١١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الطهارة، باب: (ما جاء في كم تمكث المرأة) (الحديث ٢٥٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: النفساء كم تجلس (الحديث ١٤٨)، وأخرجه أحمد: ٣/ ١٣٢.

١٦٢ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: الطهارة، باب: لا تقضي النفساء والحائض صلاة أيام الحيض والنفاس (الحديث ١/ ١٧٥).

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله على بعد نفاسها أربعين يوماً. رواه الخمسة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وفي لفظ ولم يأمرها على بقضاء صلاة النفاس. وصحيحه الحاكم) وضعفه جماعة، لكن قال النووي: قول جماعة من مصنفي الفقهاء: إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم. وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أنس أن رسول الله على: «وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك» وللحاكم من حديث عثمان بن أبي العاص: «وقت رسول الله على لنساء في نفاسهن أربعين يوماً» فهذه الأحاديث يعضد بعضها بعضاً، وتدل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه يستمر أربعين يوماً تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وإن لم يصرح به الحديث، فقد أفيد من غيره. وأفاد حديث أنس أنها إذا رأت الطهر قبل ذلك طهرت وأنه لا حد لأقله.

r كتاب الصلاة

ا ــ باب: المواقيت

الصلاة لغة الدعاء، سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتمالها عليه. (والمواقيت) جمع ميقات، والمراد به الوقت الذي عينه الله لأداء هذه العبادة، وهو القدر المحدود للفعل من الزمان.

"الظَّهْرِ إِذَا زَالَـتِ الشَّـمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ بَحْضُرْ (وَقْتُ الظَّهْرِ إِذَا زَالَـتِ الشَّـمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ بَحْضُرْ (وَقْتُ الْظَهْرِ إِذَا زَالَـتِ الشَّـمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ بَحْضُرْ (وَقْتُ الْعَصْرِ) ('')، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ يَضِوَ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلاَةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلاَةِ الْمُشْعِ مِنْ الشَّفْقُ، وَوَقْتُ صَلاَةِ الصَّبْعِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُع الشَّمْسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما، أن النبي بي الله عنهما، أذا النبي الله عنهما، أن النبي الله عنهما، أن النبي الله عنهما، أن الله بقوله: ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ (٢) (وكان ظل الرجل كطوله) أي ويستمر وقتها حتى يصير ظل كل شيء مثله، فهذا تعريف لأول وقت الظهر وآخره. فقوله: ﴿ وكان عطف على زالت كما قررناه، أي ويستمر وقت الظهر إلى صيرورة ظل الرجل مثله (ما لم يحضر) وقت (العصر). وحضوره بمصير ظل كل شيء مثله كما يفيده مفهوم هذا وصريح غيره. (ووقت العصر) يستمر (ما لم تصفر الشمس) وقد عين آخره في غيره بمصير ظل الشيء مثليه. (ووقت صلاة المغرب) من عند سقوط قرص الشمس ويستمر (ما لم يغب الشفق) الأحمر. وتفسيره

١٦٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس وبيان قدر القراءة فيها (الحديث ٦١٢).

⁽١) في نسخة م: نبي الله.

⁽٢) في تسخة م: العصرُ. (٣) سورة: الإسراء، الآية: ٧٨.

بالحمرة سيأتي نصاً (ووقت صلاة العشاء) من غيبوبة الشفق، ويستمر (إلى نصف الليل الأوسط) المراد به الأول، (ووقت صلاة الصبح) أوله (من طلوع الفجر) ويستمر (ما لم تطلع الشمس. رواه مسلم) تمامه في مسلم: «فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة، فإنها تطلع بين قرني الشيطان؛ الحديث أفاد تعيين أكثر الأوقات الخمسة أولاً وآخراً، فأول وقت الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشيء مثله. وظل الرجل في الحديث تمثيلًا. وإذا صار كذلك فهو أول العصر، ولكنه يشاركه الظهر في قدر ما يتسع لأربع ركعات، فإنه يكون وقتاً لهما كما يفيده حديث جبريل، فإنه صلى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم الأول بعد الزوال، وصلى به العصر عند مصير ظل الشيء مثله. وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عند مصير ظل الشيء مثله، في الوقت الذي صلى فيه العصر اليوم الأول. فدل على أن ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر، وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف. فمن أثبته فحجته ما سمعته ومن نفاه تأول قوله «وصلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله»، بأن معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعيد. ثم يستمر وقت العصر إلى اصفرار الشمس وبعد الاصفرار ليس بوقت للأداء، بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة. وقيل: بل أداء إلى بقية تسع ركعة لحديث: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أدرك العصر». وأول وقت المغرب إذا وجببت الشمس أي غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما. وفي لفظ: ﴿إذا غربت، وآخره ما لم يغب الشفق. وفيه دليل على اتساع وقت المغرب، وعارضه حديث جبريل، فإنه صلى به ﷺ المغرب في وقت واحد في اليومين، وذلك بعد غروب الشمس، والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتهما في ذلك، ولأن أحاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة، فإنها في المدينة وإمامة جبريل في مكة فهي زيادة تفضل اللَّه بها. وقيل: إن حذيث جبريل دال على أنه لا وقت لها إلا الذي صلى فيه. وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر إلى نصف الليل، وقد ثبت في الحديث التحديد لآخره بثلث الليل، لكن أحاديث النصف صحيحة فيجب العمل بها، وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر، ويستمر إلى طلوع الشمس! فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول كل وقت من الخمسة وآخره. وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولاً وآخراً، وهل يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لإداء العصر والعشاء أو لا؟ هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لهما، ولكن حديث «من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك العصر» فإنه يدل على أن بعد الاصفرار وقتاً للعصر، وإن كان في لفظ «أدرك» ما يشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه. وورد في الفجر مثله وسيأتي ولم يرد مثله في العشاء، ولكنه ورد في مسلم اليس في النوم تفريط على من يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة

الأخرى الأخرى المناه ولي المتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى الا أنه مخصوص بالفجر، فإن آخر وقتها طلوع الشمس وليس بوقت للتي بعدها، وبصلاة العشاء فإن آخره نصف الليل وليس وقتاً للتي بعدها. وقد قسم الوقت إلى اختياري وأضطراري ولم يقم دليل ناهض على غير ما سمعت. وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سميناها البواقيت في المواقيت.

٢/١٦٤ ــ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَصْرِ: "وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقَيَّةٌ».

— (وله) أي لمسلم (من حديث بريدة) بضم الموحدة فراء فمثناة تحتية فدال مهملة فتاء تأنيث، هو أبو عبد الله، أو أبو سهل، أو أبو الحصيب بريدة بن الحصيب بضم الحاء المهملة فصاد مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فموحدة الأسلمي. أسلم قبل بدر ولم يشهدها وبايع بيعة الرضوان، سكن المدينة، ثم تحول إلى البصرة، ثم خرج إلى خراسان غازياً فمات بمرو زمن يزيد بن معاوية سنة اثنتين، أو ثلاث وستين. (في العصر) أي في بيان وقتها (والشمس بيضاء نقية) بالنون والقاف ومثناة تحتية مشددة أي لم يدخلها شيء من الصفرة.

٣/١٦٥ ص وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسىٰ: ﴿ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ ﴾ .

— (ومن حديث أبي موسى، أي ولمسلم من حديث أبي موسى، وهو عبد الله بن قيس الأشعري، أسلم قديماً بمكة وهاجر إلى الحبشة. وقيل: رجع إلى أرضه ثم وصل إلى المدينة مع وصول مهاجري الحبشة، ولاه عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة عشرين، فأفتتح أبو موسى الأهواز ولم يزل على البصرة إلى صدر خلافة عثمان فعزله، فانتقل إلى الكوفة وأقام بها، ثم أقره عثمان عاملاً على الكوفة إلى أن قتل عثمان، ثم انتقل بعد أمر التحكيم إلى مكة، ولم يزل بها حتى مات سنة خمسين. وقيل: بعدها وله نيف وستون سنة. (والشمس مرتفعة) أي وصلى العصر وهي مرتفعة لم تمل إلى الغروب. وفي الأحاديث ما يدل على المسارعة بالعصر، وأصرح الأحاديث في تحديد أول وقتها حديث جبريل «أنه صلاها بالنبي ﷺ وظل الرجل مثله» وغيره من الأحاديث كحديث بريدة وحديث أبي موسى محمولة عليه.

¹⁹⁸ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس (الحديث 1۷۷).

١٦٥ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس (الحديث ١٧٨).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَخْلِهِ فِي أَقْطَى المَدِينَةِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَخْلِهِ فِي أَقْطَى المَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَكَانَ يَسْتَحِبُ أَنْ يُؤَخِّرَ الْعِشَاءَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَكَانَ يَسْتَحِبُ أَنْ يُؤخِّرَ الْعِشَاءَ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَيلُ مِنْ صَلاَةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَةُ، وَكَان يَقْرَأُ بِالسَّتِينَ إِلَى المَائِنَةِ". مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي برزة) بقتح الموحدة وسكون الراء فزاي فهاء، أسمه فضلة بفتح النون فضاد ساكنة معجمة ابن عبيد. وقيل: ابن عبد اللَّه أسلم قديماً وشهد الفتح، ولم يزل يغزو مع رسول اللَّه ﷺ حتى توفى ﷺ، فنزل بالبصرة، ثم غزا خراسان، وتوفى بمرو. وقيل: بغيرها سنة ستين. (الأسلمي قال: كان رسول اللَّه عليه يصلي العصر ثم يرجع أحدنا) أي: بعد صلاته (إلى رحله) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وهو مسكنه (في أقصى المدينة) حال من رحله. وقيل: صفة له (والشمس حية) أي: يصل إلى رحله حال كون الشمس حية، أي: بيضاء قوية الأثر احرارة ولوناً وإنارة (وكان يستحب أن يؤخر من العشاء) لم يبين إلى متى وكأنه يريد مطلق التأخير، وقد بينه غيره من الأحاديث (وكان يكره النوم قبلها) لثلا يستغرق النائم فيه حتى يخرج أختيار وقتها. (والحديث) التحادث مع الناس (بعدها) فينام عقب تكفير الخطيئة بالصلاة، فتكون خاتمة عمله، ولئلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل، إلا أنه قد ثبت أنه على كان يسمر مع أبي بكر في أمر المسلمين، (وكان ينفتل) بالفاء فمثناة بعدها فوقية مكسورة؛ أي يلتفت إلى من خلفه أو ينصرف (من صلاة الغداة) الفجو (حين يعرف الرجل جليسه) أي بضوء الفجر، لأنه كان مسجده على ليس فيه مصابيح، وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف جليسه، وهو دليل التبكير بها (وكان يقرأ بالستين إلى المائة) يريد أنه إذا اختصر قرأ بالستين في صلاته في الفجر، وإذا طول فإلى المائة من الآيات. (متفق عليه) فيه ذكر وقت صلاة العصر والعشاء والفجر من دون تحديد للأوقات، وقد سبق في الذي مضى ما هو أصرح وأشمل.

^{177 -} أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت العصر (الحديث ٥٤٨) و أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب التبكير بالعصر (الحديث ١٩٣) و (الحديث ١٩٤).

١٦٧/٥ - [وَعِندهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «وَالْعِشَاءُ (أَخْيَاناً يُقَدَّمُهَا، وَأَخْيَاناً يُقَدِّمُهَا، وَأَخْيَاناً يَؤَخُّرُهَا) (١): إِذَا رَآهُمُ ٱجْتَمَعُوا عَجَّلَ، وَإِذَا رَآهُمْ أَبْطَنُوا أَخَّرَ، وَالصَّبْحُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّهَا بِغَلَسِ ".

_ (وعندهما) أي الشيخين المدلول عليهما بقوله: متفق عليه (من حديث جابر. والعشاء أحياناً يقدمها) أول وقتها (وأحياناً يؤخرها) عنه كما فصله قوله: (إذا رآهم) أي الصحابة (اجتمعوا) في أول وقتها (عجل) رفقاً بهم (وإذا رآهم أبطؤوا) عن أوله (أخر)، مراعاة لما هو الأرفق بهم. وقد ثبت عنه أنه لولا خوف المشقة عليهم لأخرهم (والصبح كان النبي على يصليها بغلس) الغلس محركة ظلمة آخر الليل كما في القاموس، وهو أول الفجر ويأتي ما يعارضه في حديث رافع ابن خديج.

٦/١٦٨ ـ وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَىٰ: ﴿فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ ٱنْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لاَ يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً».

(ولمسلم) وحده (من حديث أبي موسى، فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس
 لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً) وهو كما أفاده الحديث الأول.

٧/١٦٩ ... وَعَنْ رَافِعِ بْن خَدِيجٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي المَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقعَ نَبْلِهِ». مُثَّقَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة فمثناة تحتية فجيم، ورافع هو أبو عبد الله، ويقال أبو خديج الخزرجي الأنصاري الأوسي من أهل المدينة، تأخر عن بدر لصغر سنه وشهد أحداً وما بعدها، أصابه سهم يوم أحد فقال له

⁽١) في نسخة م: أحياتاً وأحياناً.

¹⁷٧ ما أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا (الحديث ٥٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد. ومواضع الصلاة، باب: استحباب التكبير بالصبح في أول وقفتها... (الحديث ٢٣٣).

¹⁷٨ - تقدم تخريجه في الحديث رقم ١٦٥،

^{179 -} أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت العصر (الحديث ٥٤٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ما يكره من السمر بعد العشاء (الحديث ٥٩٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأذان، باب: القراءة في الفجر (الحديث ٧٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب التبكير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس وبيان قدر القراءة فيها (الحديث ٦٣٧).

النبي ﷺ: «أنا أشهد لك يوم القيامة» وعاش إلى زمان عبد الملك بن مروان، ثم أنتقضت جراحته فمات سنة ثلاث أو أربع وسبعين، وله ست وثمانون سنة وقيل: زمن يزيد بن معاوية. (قال: كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبله) بفتح النبون وسكون الموحدة وهي السهام العربية لا واحد لها من لفظها. وقيل: واحدها نبلة كتمر وتمرة (متفق عليه) والحديث فيه دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوء باق، وقد كثر الحث على المسارعة بها.

٠٧٠/٨ ــ وَعَنْ عَاثِشَةَ رَضِيَ إللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ، حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَوَقْتُهَا لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى خَرَجَ، فَصَلَّى، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَوَقْتُهَا لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أَمْتِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أعتم) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فمثناة فوقية مفتوحة، يقال أعتم إذا دخل في العتمة، والعتمة محركة ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق كما في القاموس (رسول الله ﷺ ذات ليلة بالعشاء) أي أخر صلاتها (حتى ذهب عامة الليل) كثير منه لا أكثره (ثم خرج فصلى وقال: إنه لموقتها) أي المختار والأفضل (لولا أن أشق على أمتي) أي لأخرتها إليه (رواه مسلم) وهو دليل على أن وقت العشاء ممتد، وأن آخره أفضله، وأنه ﷺ كان يراعي الأخف على الأمة، وأنه ترك الأفضل وقتاً. وهي بخلاف المغرب، فأفضله أوله وكذلك غيره إلا الظهر أيام الحركما يفيده قوله.

٩/١٧١ حَوَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا ٱشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّـمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا اشتد الحر من فأدبروا) بهمزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء (بالصلاة) أي صلاة الظهر (فإن شدة الحر من فيح جهنم) بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية فحاء مهملة، أي سعة أنتشارها وتنفسها. (متفق عليه) يقال أبرد إذا دخل في وقت البرد، كأظهر إذا دخل في الظهر، كما يقال أنجد وأتهم إذا بلغ نجداً وتهامة ذلك في الزمان وهذا في المكان. والحديث دليل على وجوب

١٧٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: الظهارة، باب: السواك (الحديث ٦١٤).

١٧١ م أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر (الحديث ٥٣٦)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: استحباب الإبراد في شدة الحر (الحديث ٦١٥).

الإبراد بالظهر عند شدة الحر، لأنه الأصل في الأمر. وقيل: إنه للاستحباب. وإليه ذهب الجمهور وظاهره عام للمنفرد والجماعة والبلد الحار وغيره، وفيه أقوال غير هذه. وقيل: الإبراد سنة والتعجيل أفضل لعموم أدلة فضيلة أول الوقت: وأجيب بأنها عامة مخصوصة بأحاديث الإبراد، وعورض حديث الإبراد بحديث خباب «شكونا إلى رسول اللَّه ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا، أي لم يزل شكوانا. وهو حديث صحيح رواه مسلم. وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الذي شكوه شدة الرمضاء في الأكف والجباه، وهذه لا تذهب عن الأرض إلا آخر الوقت أو بعد آخره، ولذا قال لهم ﷺ: «صلوا الصلاة لوقتها» كما هو ثابت في رواية خباب هذه بلفظ: «فلم يشكنا وقال: صلوا الصلاة لوقتها، رواها ابن المنذر، فإنه دال على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً عن وقت الإبراد، فلا يعارض حديث الأمر بالإبراد، وتعليل الإبراد بأن شدة الحر من فيح جهنم يعني، وعند شدته يذهب الخشوع الذي هو روح الصلاة وأعظم المطلوب منها. قيل: وإذا كان العلة ذلك فلا يشرع الإبراد في البلاد الباردة. وقال ابن العربي في القبس: ليس في الإبراد تحديد إلا ما ورد في حديث ابن مسعود يعني الذي أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من طريق الأسود عنه «كان قدر صلاة رسول اللَّه ﷺ الظهر في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام؟. ذكره المصنف في التلخيص. وقد بينا ما فيه وأنه لا يتم به الاستدلال في المواقيت. وقد عرفت أن حديث الإبراد يخصص فضيلة صلاة الظهر في أول وقتها بزمان شدة الحر، كما قيل إنه مخصص بالفجر.

١٠/١٧٢ ــ وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَصْبِحُوا بِالصَّبْحِ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأُجُورِكُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التُرْمِذِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ.

(وعن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: أصبحوا بالصبح) وفي رواية «أسفروا» (فإنه أعظم لأجوركم. رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وهذا لفظ أبي

¹۷۲ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في وقت الصبح (الحديث ٢٤٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الإسفار بالفجر (الحديث ١٥٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: المواقبت، باب: الإسفار (الحديث ٢٧٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة وسننها، باب: وقت صلاة الفجر (الحديث ٢٧٢)، وأخرجه أحمد: ٤/ ١٤٠، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: مواقبت الصلاة (الحديث ١٤٠٩).

داود، وبه احتجت الحنفية على تأخير الفجر إلى الإسفار. وأجيب عنه بأن استمرار صلاته على بغلس، وبما أخرج أبو داود من حديث أنس «أنه على أسفر بالصبح مرة، ثم كانت صلاته بعد بغلس حتى مات» _ يشعر بأن المراد بأصبحوا غير ظاهره فقيل المراد به تحقق طلوع الفجر وأن أعظم ليس للتفضيل. وقيل المراد به إطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها مسفراً. وقيل: المراد به الليالي المقمرة، فإنه لا يتضح أول الفجر معها لغلبة نور القمر لنوره، أو أنه على فعله مرة واحدة لعذر، ثم استمر على خلافه كما يفيده حديث أنس. وأما الرد على حديث الإسفار بحديث عائشة عند ابن أبي شببة وغيره بلفظ «ما صلى النبي على الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله» فليس بنام، لأن الإسفار ليس أخرو وقت صلاة الفجر بل آخره ما يفيده.

١١/١٧٣ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيُّ (١) عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ مِنَ الطَّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ مَنْ الْعَصْرِ قَبْلُ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلُ أَنْ تَغُرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ». مُتَّفَقَ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه على قال: من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس) أي وأضاف إليها أخرى بعد طلوعها (فقد أدرك الصبح) ضرورة أنه ليس المراد من صلى ركعة فقط. والمراد فقد أدرك صلاته أداء الوقوع ركعة في الوقت (ومن أدرك ركعة من العصر) ففعلها (قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) وإن فعل الثلاث بعد الغروب (متفق عليه) وإنما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الإتيان بالركعة بعد الطلوع، وبالثلاث بعد الغروب للإجماع على أنه ليس المراد من أتى بركعة فقط من الصلاتين صار مدركاً لهما. وقد ورد في الفجر صريحاً في رواية البيهقي بلفظ امن أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة». وفي رواية «من أدرك الصلاة». وفي العصر من رواية «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى». وفي العصر من حديث أبي هريرة بلفظ «من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس، ثم صلى ما بقي

¹۷۳ ـ أخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: من أدرك من الفجر ركعة (الحديث ۵۷۹). وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (الحديث ۱۰۸).

⁽١) في نسخة م: رسول اللَّه. .

بعد غروبها لم يفته العصر». والمراد من الركعة الإتيان بها بواجباتها من الفاتحة واستكمال الركوع والسجود. وظاهر الأحاديث أن الكل أداء، وأن الإتيان ببعضها قبل خروج الوقت ينسحب حكمه على ما بعد خروجه فضلاً من الله، ثم مفهوم ما ذكر أنه من أدرك دون ركعة لا يكون مدركاً للصلاة إلا أن قوله.

١٢/١٧٤ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا نَحْوهُ، وَقَالَ: «سَجْلَةً». بَلَلَ:
 «رَكْعَةٍ». ثُمَّ قَالَ: وَالسَّجْلَةُ إِنَّمَا هِيَ الرَّكْعَةُ.

ــ (ولمسلم عن عاتشة، رضى اللَّه عنها، نحوه وقال: سجدة بدل ركعة) فإنه ظاهر أن من أدرك سجدة صار مدركاً للصلاة، إلا أن قوله: (ثم قال) أي الراوي: ويحتمل أنه النبي ﷺ (والسجدة إنما هي الركعة) يدفع أن يراد بالسجدة نفسها، لأن هذا التفسير إن كان من كلامه على فلا إشكال، وإن كان من كلام الراوي فهو أعرف بما روى. وقال الخطابي: المراد بالسجدة الركعة بسجودها وركوعها، والركعة إنما تكون تامة بسجودها، فسميت على هذا المعنى سجدة ا هـ، ولو بقيت السجدة على بايها لأفادت أن من أدرك ركعة بإحدى سجدتها صار مدركاً، وليس بمراد لورود سائر الأحاديث بلفظ الركعة، فتحمل رواية السجدة عليها، فيبقى مفهوم من أدرك ركعة سالماً عما يعارضه. ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدركاً للصلاة كمن أدرك ركعة، ولا ينافي ذلك ورود من أدرك ركعة، لأن مفهومه غير مراد بدليل امن أدرك سجدة ويكون اللَّه تعالى قد تفضل فجعل من أدرك سجدة مدركاً كمن أدرك ركعة، ويكون إخباره علي إلدراك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مدركاً للصلاة، فلا يرد أنه قد علم أن من أدرك الركعة، فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى. وأما قوله: والسجدة إنما هي الركعة، فهو محتمل أنه من كلام الراوي وليس بحجة، وقولهم تفسير الراوي مقدم كلام أغلبي، وإلا فحديث «فرب مبلغ أوعى من سامع، وفي لفظ أفقه يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم. ثم ظاهر الحديث أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكره الصلاة في حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وإن كانا وقتى كراهة، ولكن في حق المتنفل فقط وهو الذي أفاده قوله .

١٧٤ ـ تقدم تخريجه عند مسلم مثل الحديث السابق رقم ١٧٣.

الأوقات المنهى عنها

١٣/١٧٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلاَةً بَعْدَ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلاَ صَلاَةً بَعْدَ صَلاَةً الْمُصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «لاَ صَلاَةً بَعْدَ صَلاَةِ الْفَجْر».

 (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا صلاة) أي نافلة (بعد الصبح)، أي صلاته أو زمانه (حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر)، أي صلاته أو وقته (حتى تغيب الشمس. متفق عليه. ولفظ مسلم لا صلاة بعد صلاة الفحر) فعينت المراد من قوله بعد الفجر، فإنه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية «لا صلاة بعد العصر» نسبها ابن الأثير إلى الشيخين وفي رواية «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» ستأتى. فالنفي قد توجه إلى ما بعد فعل صلاة الفجر وفعل صلاة العصر، ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا نافلته فقط. وأما بعد دخول العصر، فالظاهر إباحة النافلة مطلقاً ما لم يصل العصر، وهذا نفي للصلاة الشرعية وهو في معنى النهي والأصل فيه التحريم، فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين مطلقاً. والقول: بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلاً وما لا سبب لها لا تجوز قد بينا أنه لا دليل عليه في حواشي شرح العمدة، وأما صلاته على ركعتين بعد صلاة العصر في منزله كما أخرجه البخاري من حديث عائشة الما ترك السجدتين بعد العصر عندي قط. وفي لفظ: لم يكن يدعهما سراً ولا علانية ١ فقد أجيب عنه بأنه على الله ما قضاء لنافلة الظهر لما فاتنه ثم استمر عليهما، لأنه كان إذا عمل عملًا أثبته، فدل على جواز قضاء الفائتة في وقت الكراهة، ويأنه من خصائصه جواز النفل في ذلك الوقت، كما دل له حديث أبي داود عن عائشة «أنه كان يصلي بعد العصر وينهى عنها، وكان يواصل وينهى عن الوصال». وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا كراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر، لصلاته ﷺ هذه بعد العصر، ولتقريره ﷺ لمن رآه يصلى بعد صلاة الفجر نافلة الفجر، ولكنه يقال: هذان دليلان على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة، لا أنهما دليلان على أنه لا يكره النفل مطلقاً، إذ الأخص لا يدل على رفع الأعم بل يخصصه، وهو من تخصيص الأقوال بالأفعال، على أنه يأتي النص على أن

١٧٥ ـ أخرجه البخاري في كتباب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (الحديث ٥٨٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (الحديث ٨٢٧).

فيها (الحديث ٨٢٨).

من فاتته نافلة الظهر فلا يقضيها بعد العصر، ولأنه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدماً عليه. فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما إذاً النوافل كما تحرم في الأوقات الثلاثة التي أفادها.

١٤/١٧٦ _ وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّي فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: «حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَاذِغَةً حَتَّى تَرْتَفَعَ، وَحِينَ لَطُلُعُ الشَّمْسُ بَاذِغَةً حَتَّى تَرْتَفَعَ، وَحِينَ لَتُضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ». يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَتَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ».

_ (وله) أي لمسلم (عن عقبة) بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة مفتوحة (ابن عامر)، هو أبو حماد، أو أبو عامر عقبة بن عامر الجهني. كان عاملًا لمعاوية على مصر، وتوفي بها سنة ثمان وخمسين، وذكر خليفة أنه قتل يوم النهروان مع علي عليه السلام، وغلطه ابن عبد البر. (ثلاث ساعات كان رسول اللَّه ﷺ ينهانا أن نصلَّى فيهن وأن نقبر) بضم الباء وكسرها (فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع) بين قدر أرتفاعها الذي عنده تزول الكراهة حديث عمرو بن عبسة بلفظ «وترتفع قيس رمح أو رمحين». وقيس بكسر القاف وسكون المثناة التحتية فسين مهملة، أي قدر أخرجه أبو داود والنسائي. (وحين يقوم قائم الظهيرة) في حديث ابن عبسة: «حتى يعدل الرمح ظله» (حتى تزول الشمس)، أي تميل عن كبد السماء (وحين تتضيف) بفتح المثناة الفوقية فمثناة بعدها وفتح الضاد المعجمة وتشديد الياء وفاء، أي تميل (الشمس للغروب)، فهذه ثلاثة أوقات إن أنضافت إلى الأولين كانت خمسة، إلا أن الثلاثة تختص بكراهة أمرين دفن الموتى والصلاة، والوقتان الأولان يختصان بالنهي عن الثاني منهما. وقد ورد تعليل النهي عن هذه الثلاثة في حديث ابن عبسة عند من ذكر «بأن الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصلي لها الكفار، وبأنه عند قيام قائم الظهيرة تسجر جهنم وتفتح أبوابها، وبأنها تغرب بين قرني شيطان ويصلي لها الكفار؟. ومعنى قوله: «قائم الظهيرة؛ قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت به دابته وقفت، والشمس إذا بلغت وسط السماء أيطأت حركة الظل إلى أن تزول، فيتخيل الناظر المتأمل أنها وقفت وهي سائرة. والنهي عن هذه الأوقات الثلاثة عام بلفظه لفرض الصلاة ونفلها. والنهي للتحريم كما عرفت من أنه أصله، وكذا يحرم قبر الموتى فيها، ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث امن نام عن صلاته الحديث. وفيه «فوقتها حين يذكرها» ففي أي وقت ذكرها أو أستيقظ من نومه أتى بها، وكذا من أدرك ركعة ١٧٦ _ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: الأوقات التي نهي عن الصلاة

قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه، بل يجب عليه أداؤها في ذلك الوقت، فيخص النهي بالنوافل دون الفرائض. وقيل: بل يعمهما بدليل أنه على لما نام في الوادي عن صلاة الفجر، ثم أستيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت، بل أخرها إلى أن خرج الوقت المكروه. وأجيب عنه أولاً: بأنه على يستيقظ هو وأصحابه، إلا حين أصابهم حر الشمس كما ثبت في الحديث، ولا يوقظهم حرها إلا وقد أرتفعت وزال وقت الكراهة. وثانياً بأنه قد بين وجه تأخير أدائها عند الاستيقاظ بأنهم في واد حضر فيه الشيطان، فخرج على عنه وصلى في غيره. وهذا التعليل يشعر بأنه ليس التأخير لأجل وقت الكراهة، لو سلم أنهم أستيقظوا ولم يكن قد خرج الوقت. فتحصل من الأحاديث أنها تحرم النوافل في الأوقات الخمسة، وأنه يجوز أن تقضي النوافل بعد صلاة الفجر وصلاة العصر، أما صلاة العصر، فلما سلف من صلاته على نافلة الظهر بعد العصر، إن لم نقل إنه خاص به. أما صلاة الفجر فلتقريره لمن صلى نافلة الفجر بعد صلاته، وأنها تصلى الفرائض في أي الأوقات الخمسة لنائم وناس ومؤخر عمداً، وإن كان آثماً بالتأخير، والصلاة أداء في الكل ما لم يخرج وقت العامل فهي قضاء في حقه. ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من يخرج وقت العامل فهي قضاء في حقه. ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من يخرج وقت العامل فهي قضاء في حقه. ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه الأوقات بجواز النفل فيه الحديث الآتي وهو قوله:

١٥/١٧٧ ــ وَالْحُكْمُ النَّانِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ وَزَادَ: ﴿إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ». ﴿

— (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال، والحكم الأول النهي عنها عند طلوع الشمس، إلا أنه تسامح المصنف في تسميته حكماً، فإن الحكم في الثلاثة الأوقات واحد هو النهي عن الصلاة فيها، وإنما هذا الثاني أحد محلات الحكم لا أنه حكم ثان. وفسر الشارح الحكم الثاني بالنهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، كما أفاده حديث أبي سعيد وحديث عقبة، لكن فيه أنه الحكم الأول، لأن الثاني هو النهي عن قبر الأموات، فإنه الثاني في حديث عقبة، وفيه أنه يلزم أن زيادة استثناء يوم الجمعة يعم الثلاثة الأوقات في عدم الكراهة، وليس كذلك اتفاقاً، إنما الخلاف في ساعة الزوال يوم الجمعة (عند الشافعي من حديث أبي هريرة بسند ضعيف وزاد) فيه (إلا يوم الجمعة). والحديث المشار اليه أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد وأبي هريرة قالا: «كان رسول الله عليه ينهي عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة». وقال: «إنما كان ضعيفاً، لأن فيه إبراهيم بن يحيى وإسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان، ولكنه يشهد له قوله.

١٧٧ - أخرجه الشافعي في كتاب: الصلاة، باب: الساعات التي تكره فيها الصلاة (الحديث ١٤٧/١).

١٦/١٧٨ ـــ وَكَذَا لَأَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نَحْوهُ.

_ (وكذا لأبي داود عن أبي قتادة نحوه) ولفظه «وكره النبي على الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال: إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة. قال أبو داود: إنه مرسل وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. إلا أنه أيده فعل أصحاب النبي على فإنهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة، ولأنه على حث على التبكير إليها، ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصيص ولا استثناء، ثم أحاديث النهي عامة لكل محل يصلى فيه، إلا أنه قد خصها بمكة قوله.

١٧/١٧٩ ــ وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لاَ تَمْنَعُوا أَحَداً طَافَ بهذَا الْبَيْتِ وَصَلِّى أَيَّةَ سَاعَةٍ شَاءً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ٩. رَوَاهُ الْخَمْسَة، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية فراء (ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة، وهو أبو محمد جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي النوفلي، كنيته أبو أمية، أسلم قبل الفتح ونزل المدينة، ومات بها سنة أربع أو سبع أو تسع وخمسين، وكان جبير عالماً بأنساب قريش. قيل: إنه أخذ ذلك من أبي بكر. (قال: قال وسول الله ﷺ: يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار. رواه المخمسة وصححه المترمذي وابن حبان). وأخرجه الشافعي وأحمد والدارقطني وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير أيضاً. وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس. وأخرجه غيرهم وهو دال على أنه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أي ساعة من ساعات الليل والنهار، وقد عارض ما سلف. فالجمهور عملوا بأحاديث النهي ترجيحاً لجانب الكراهة، ولأن أحاديث النهي ثابتة في الصحيحين

۱۷۸ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من رخص فيهما إذا كانت الشمس موتفعة (الحديث ١٢٧٦).

¹۷۹ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك (الحج)، باب: الطواف بعد العصر (الحديث ١٨٩٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف (٨٦٨) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: المواقيت، باب: إباحة الصلاة في الساعات كلها (الحديث ٨٩٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: مناسك الحج، باب: إباحة الطواف في كل الأوقات (الحديث ٢٩٢٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: ما جاء في الرخصة في المصلاة بمكة في كل وقت (الحديث ١٢٥٤)، وأخرجه أبن حبان في كار حبان في كتاب: الصلاة، باب: مواقيت الصلاة (١٢٥٤).

وغيرهما وهي أرجح من غيرها. وذهب الشافعي وغيره إلى العمل بهذا الحديث، قالوا: لأن أحاديث النهي قد دخلها التخصيص بالفائتة، والمنوم عنها، والنافلة التي تقضي، فضعفوا جانب عمومها فتخصص أيضاً بهذا الحديث. ولا تكره النافلة لرواية ابن حبان في صحيحه "يا بني عبد المطلب إن كان لكم من الأمر شيء فلا أعرفن أحداً منكم يمنع من يصلي عند البيت أي ساعة شاء من ليل أو نهار، قال في النجم الوهاج وإذا قلنا بجواز النفل يعني في المسجد الحرام في أوقات الكراهة، فهل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز في جميع بيوت حرم مكة؟ فيه وجهان والصواب أنه يعم جميع الحرم.

١٨/١٨٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ وَقَفَهُ عَلَى ٱبْنِ عُمَرَ.

 (وعن ابن عمر، رضى الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: الشفق الحمرة: رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة. وغيره وقفه على ابن عمر). وتمام الحديث «فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة». وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر مرفوعاً: «ووقت صلاة المغرب إلى أنْ تذهب حمرة الشفق». وقال البيهقي: روي هذا الحديث عن على وعمر وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصبح منها شيء. قلت: البحث لغوي والمرجع فيه إلى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة وقح العرب فكلامه حجة وإن كان موقوفًا عليه. وفي القاموس: الشفق محركة الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء وإلى قريبها، أو إلى قريب العتمة ١ هـ. والشافعي يرى أن وقت المغرب عقيب غروب الشمس بما يتسع لخمس ركعات، ومضى قدر الطهارة، وستر العورة، وأذان وإقامة لا غير. وحجته حديث جبريل أنه صلى به ﷺ المغرب في اليومين معاً في وقت واحد عقيب غروب الشمس، قال: فلو كان للمغرب وقت ممتد لأخره إليه، كما أخر الظهر إلى مصير ظل الشيء مثله في اليوم الثاني. وأجيب عنه بأن حديث جبريل متقدم في أول فرض الصلاة بمكة أتفاقاً، وأحاديث أن آخر وقت المغرب الشفق متأخرة واقعة في المدينة أقوالاً وأفعالاً، فالحكم لها وبأنها أصح إسناداً من حديث توقيت جبريل، فهي مقدمة عند التعارض. وأما الجواب بأنها أقوال وخبر جبريل فعل فغير ناهض، فإن خبر جبريل فعل وقول، فإنه قال له ﷺ بعد أن صلى به الأوقات الخمسة: ﴿مَا بِينِ هَذِينِ الوقتينِ وقَتِ لَكُ

١٨٠ ـ أخرجه الدارقطني: ٢٦٩/١، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: استحباب تأخير صلاة العشاء... (الحديث ٣٤٢).

ولأمتك) نعم لا بينية بين المغرب والعشاء على صلاة جبريل، فيتم الجواب بأنه فعل بالنظر إلى وقت المغرب، والأقوال مقدمة على الأفعال عند التعارض على الأصح. وأما هنا فما ثم تعارض، إنما الأقوال أفادت زيادة في الوقت للمغرب من الله بها. قلت: لا يخفى أنه كان الأولى تقديم هذا الحديث في أول باب الأوقات عقب أول حديث فيه، وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه وأعلم أن هذا القول هو قول الشافعي في الجديد، وقوله القديم أن لها وقتين: أحدهما هذا والثاني يمتد إلى مغيب الشفق. وصححه أثمة من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي وغيرهم. وقد ساق النووي في شرح المهذب الأدلة على أمتداده إلى الشفق فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزماً، لأن الشافعي نص عليه في القديم، وعلق القول به في الإملاء على ثبوته، وقد ثبت الحديث بل أحاديث.

١٩/ ١٨١ — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحَرُّمُ الطَّعَامَ وَتَحِلُّ فِيهِ الصَّلاَةُ، وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلاَةُ - أَيْ صَلاَةُ الصَّبْح - وَيَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُّ . رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَاهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، قال: قال رسول اللّه على: الفجر) أي لغة (فجران فجر يحرم الطعام) يريد على الصائم (وتحل فيه الصلاة) أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر (وفجر تحرم فيه الصلاة) أي صلاة الصبح، فسره بها لئلا يتوهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة، والتفسير يحتمل أنه منه على وهو الأصل، ويحتمل أنه من الراوي. (ويحل فيه الطعام رواه ابن خزيمة والحاكم وصححاه) لما كان الفجر لغة مشتركاً بين الوقتين، وقد أطلق في بعض أحاديث الأوقات أن أول صلاة الصبح الفجر، بين على المراد به، وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة، وهي التي أفادها قوله:

٢٠/١٨٢ - وَلِلْحَاكِم مِنْ (١) حَدِيثِ جَابِرِ نَحْوهُ، وَزَادَ في الَّذِي يُحَرِّمُ الطَّعَامَ: «إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الأَفْقِ». وَفِي الآخَرِ: «إِنَّهُ كَذَنَبِ السِّرْحَانِ».

(وللحاكم من حديث جابر نحوه) نحو حديث ابن عباس ولفظه في المستدرك:

۱۸۱ ـ أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: ذكر بيان الفجر الذي يجوز صلاة الصبح. . (الحديث ٣٥٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: الفجر فجران (الحديث ١٩١/١).

١٨٧ _ أخرجه الحاكم: ١/٥٢٥.

⁽١) في نسخة م: في.

"الفجر فجران: فأما الفجر الذي يكون كذنب السرحان، فلا يحل الصلاة ويحل الطعام، وأما الذي يذهب مستطيلاً في الأفق، فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام. وقد عرفت معنى قول المصنف: (وزاد في الذي يحرم الطعام أنه يذهب مستطيلاً) أي ممتداً (في الأفق). وفي تول المصنف: (أنه على مد يده من عن يمينه ويساره». (وفي الآخر) وهو الذي لا تحل فيه الصلاة ولا يحرم فيه الطعام، أي وقال في الآخر (إنه) في صفته (كذنب السرحان) بكسر السين المهملة وسكون الراء فحاء مهملة وهو الذئب، والمراد أنه لا يذهب مستطيلاً ممتداً، بل يرتفع في السماء كالعمود وبينهما ساعة، فإنه يظهر الأول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً بيناً، فهذا فيه بيان وقت الفجر وهو أول وقته. وآخره ما يتسع لركعة كما عرفت، ولما كان لكل وقت بين على الأفضل منهما في الحديث الآتي وهو:

٣١/١٨٣ ــ وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الأَعْمَالِ الصَّلاَةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ. وَصَحَّحَاهُ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

- (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: أفضل الأعمال المسلاة في أول وقتها رواه الترمذي والحاكم وصححاه وأصله في الصحيحين) أخرجه البخاري عن ابن مسعود بلفظ «سألت النبي على: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة لوقتها» وليس فيه لفظ أول. فالحديث دل على أفضلية الصلاة في أول وقتها على كل عمل من الأعمال، كما هو ظاهر التعريف للأعمال باللام. وقد عورض بحديث «أفضل الأعمال إيمان بالله» ولا يخفي أنه معلوم أن المراد من الأعمال في حديث ابن مسعود ما عدا الإيمان، فإنه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان، فمراده غير الإيمان. قال ابن دقيق العيد: الأعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا تتناول أعمال العيد: الأعمال هنا أي في حديث أبي هريرة «أفضل الأعمال الإيمان بالله عز وجل»، ولكنها قد

۱۸۳ - أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الوقت الأول من الفضل (الحديث ۱۷۳)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: الفجر الأول لا يحرم الطعام. . . (الحديث ١/٥٢٥)، وأخرجه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل الصلاة لوقتها (الحديث ٢٧٨٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل الجهاد والسير (الحديث ٢٧٨٢) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: التوحيد، في كتاب: الأدب، باب: البر والصلة (الحديث ٤٥٧٠) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الإيمان، باب: وسمى النبي على الصلاة عملاً (الحديث ٤٥٧٠) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال (الحديث ٨٥٥).

وردت أحاديث أخر في أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الأعمال، فهي التي تعارض حديث الباب ظاهراً. وقد أجيب بأنه ﷺ أخبر كل مخاطب بما هو أليق به، وهو به أقوم، وإليه أرعب، ونفعه فيه أكثر. فالشجاع أفضل الأعمال في حقه الجهاد، فإنه أفضل من تخليه للعبادة، والغني أفضل الأعمال في حقه الصدقة وغير ذلك، أو أن كلمة من مقدرة والمراد من أفضل الأعمال، أو كلمة أفضل لم يرد بها الزيادة، بل الفضل المطلق. وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كان منها في غيره بحديث العشاء، فإنه قال ﷺ: ﴿ لُولا أَنْ أَشْقَ على أمتي لأخرتها» يعني إلى النصف أو قريب منه، ويحديث الإصباح أو الإسفار بالفجر، وبأحاديث الإبراد بالظهر. والجواب أن ذلك تخصيص لعموم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاص. وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفرد به على بن حفص من بين أصحاب شعبة، وأنهم كلهم رووه بلفظ على وقتها من دون ذكر أول، فقد أجيب عنه من حيث الرواية، بأن تفرده لا يضر، فإنه شيخ صدوق من رجال مسلم، ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه. ومن حيث الدراية أن رواية لفظ على وقتها تفيد معنى لفظ أول، لأن كلمة على تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت. ورواية لوقتها باللام تفيد ذلك، لأن المراد لاستقبال وقتها، ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله، فتعين أن المراد لاستقبالكم الأكثر من وقتها، وذلك بالاتيان بها في أول وقتها ولقوله تعالى: ﴿إنهم كانوا يسارعون في الخيرات﴾(١) ولأنه على كان دأبه دائماً الإتيان بالصلاة في أول وقتها _ ولا يفعل إلا الأفضل _ إلا لما ذكرناه كالإسفار ونحوه كالعشاء. ولحديث على عند أبي داود «ثلاث لا تؤخر. ثم ذكر منها الصلاة إذا حضر وقتها». والمراد أن ذلك الأفضل، وإلا فإن تأخيرها بعد حضور وقتها جائز ويدل له أيضاً قوله.

٢٢/ ١٨٤ ــ وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضُوَانُ ٱللَّهِ، وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ ٱللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ ٱللَّهِ». أَخْرَجَهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ جِدًا.

— (وعن أبي محذورة) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة بعد الواو راء، وأختلفوا في أسمه على أقوال أصحها أنه سمرة بن معين بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة التحتية. وقال ابن عبد البر: إنه أتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن أسم أبي محذورة أوس. وأبو محذورة مؤذن النبي على أسلم عام الفتح، وأقام

⁽١) سورة: الأنبياء، الآية: ٩٠.

١٨٤ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: لا صلاة بعد الفجر إلا سجدتين ١٩١١.

بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة، مات سنة تسع وخمسين. (أن النبي على قال: أول الوقت) أي للصلاة المفروضة (رضوان الله) أي يحصل بأدائها فيه رضوان الله تعالى عن فاعلها، (وأوسطه رحمة الله) أي يحصل لفاعل الصلاة فيه رحمته، ومعلوم أن رتبة الرضوان أبلغ، (وآخره عفو الله) ولا عفو إلا عن ذنب. (أخرجه الدارقطني بسند ضعيف)، لأنه من رواية يعقوب بن الوليد المدني. قال أحمد: كان من الكذابين الكبار. وكذبه ابن معين، وتركه النسائي، ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي القاضي. وفي الشرح أن في إسناده إبراهيم بن زكريا البجلي وهو متهم، ولذا قال المصنف: (جداً) مؤكداً لضعفه وقدمنا إعراب جداً، ولا يقال إنه يشهد له قوله.

٢٣/ ١٨٥ — وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوهُ، دُونَ الأَوْسَطِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضاً.

_ (وللترمذي من جديث ابن عمر نحوه) في ذكر أول الوقت وآخره (دون الأوسط وهو ضعيف أيضاً) لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضاً وفيه ما سمعت، وإنما قلنا لا يصح شاهداً، لأن الشاهد والمشهود له. فيهما من قال الأئمة إنه كذاب فكيف يكون شاهداً أو مشهوداً له؟ وفي الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة، وفيه عن علي عليه السلام من رواية موسى بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي. قال البيهقي: إسناده فيما أظن أصح ما روي في هذا الباب مع أنه معلول، فإن المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً، قال الحاكم: لا أعرف فيه حديثاً يصح عن النبي ولا عن أحد من الصحابة، وإنما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً. قلت: إذا صح هذا الموقوف فله حكم الرفع، لأنه لا يقال في الفضائل بالرأي وفيه أحتمال، ولكن هذه الأحاديث وإن لم تصح فالمحافظة منه على الصلاة أول الوقت دالة على أفضليته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها.

٣٤/١٨٦ — وَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلاَةً بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَة، إِلَّا النَّسَائِيَّ. وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: «لَا صَلاَةً بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَى الْفَجْرِ».

١٨٥ ـ أخرجه الترمذي في كتاب : الصلاة، باب: ما جاء في الوقت الأول من الفضل (الحديث ١٧٢). ١٨٦ ـ أخرجه أبو داود في كتباب: الصلاة، باب: من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة

__ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله عنها: قلا صلاة بعد الفجر الا سجدتين») أي ركعتي الفجر كما يفسره ما بعده (أخرجه الخمسة إلا النسائي). وأخرجه أحمد والدارقطني. قال الترمذي: غريب لا يعرف إلا من حديث قدامة بن موسى. والحديث دليل على تحريم النافلة بعد طلوع الفجر قبل صلاته إلا سنة الفجر، وذلك أنه وإن كان لفظه نفياً فهو في معنى النهي، وأصل النهي التحريم. قال الترمذي: أجمع أهل العلم على كراهة أن يصلي الرجل بعد الفجر إلا ركعتي الفجر. قال المصنف: دعوى الترمذي الإجماع عجيب، فإن الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره. وقال الحسن البصري: لا بأس بها. وكان مائك يرى أن يفعل من فاتته الصلاة في الليل، والمراد ببعد الفجر بعد طلوعه كما دل له قوله: (وفي رواية عبد الرزاق)، أي عن ابن عمر (لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر) وكما يدل له قوله.

٢٥/١٨٧ ــ وَمِثْلُهُ لِلدَّارَقُطْنِيِّ، عَنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

— (ومثله للدارقطني عن حمرو بن العاص) فإنهما فسرا المراد ببعد الفجر، وهذا وقت سادس من الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، وقد عرفت الخمسة الأوقات مما مضى، إلا أنه قد عارض النهي عن الصلاة بعد العصر الذي هو أحد الستة الأوقات.

٢٦/١٨٨ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ بَيْتِي، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «شُغِلْتُ عَنْ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظَّهْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الآنَ». فَقُلْتُ: أَفْنَقْضيهِمَا إِذَا فَاتَتَا؟ قالَ: «لَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.

- (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين فسألته) في سؤالها ما يدل على أنه ﷺ لم يصلهما قبل ذلك عندها، أو أنها قد كانت علمت بالنهي فاستنكرت مخالفة الفعل له. فقال: (شغلت عن ركعتين بعد الظهر). قد بين الشاغل له ﷺ أنه دأتاه ناس من عبد القيس، وفي رواية عن ابن عباس عند

⁽الحديث ١٢٧٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين (الحديث ١٩٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر (الحديث ١٢٥٠)، وأخرجه أحمد: ٢/ ١٠٤، وأخرجه عبد الرزاق: ٣/ ٥٣.

١٨٧ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: لا صلاة بعد الفجر إلا سجدتين ١٩١١. ا

الترمذي أنه على أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر (قصليتهما الآن) أي قضاءاً عن ذلك، وقد فهمت أم سلمة أنهما قضاء فلذا قالت: (قلت: أفنقضيهما إذا فاتتا؟) أي كما قضيتهما في هذا الوقت بقرينة السياق وإن كان النفي غير مقيد (أخرجه أحمد) إلا أنه سكت عليه المصنف هنا، وقال بعد سياقه له في فتح الباري: إنها رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة، ولم يبين هنالك وجه ضعفها، وما كان يحسن منه أن يسكت هنا عما قيل فيه. والحديث دليل على ما سلف من أن القضاء في ذلك الوقت كان من خصائصه على وقد دل على هذا حديث عائشة «أنه كلى كان يصلي بعد العصر وينهى عنها، ويواصل وينهى عن الوصول». أخرجه أبو داود، ولكن قال البيهقي: الذي اختص به كلى المداومة على الركعتين بعد العصر لا أصل القضاء أه. ولا يخفى أن حديث أم سلمة المذكور يرد هذا القول، ويدل على أن القضاء خاص به أيضاً، وهذا الذي أخرجه أبو داود وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله.

٢٧/١٨٩ - وَلَّأْبِي دَاوُد، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا بِمَعْنَاهُ.

- (ولأبي داود عن عائشة رضي الله عنها بمعناه) تقدم الكلام فيه.

الم باب: آلاذان

الأذان لغة: الإعلام. قال الله تعالى: ﴿وَأَذَانَ مِنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴿ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ (١) وشرعاً: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة. وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة ، ووردت أحاديث تدل على أنه شرع بمكة والصحيح الأول.

١/١٩٠ - عَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ: طَافَ بِي - وَأَنَا نَائِمٌ - رَجُلٌ، فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ ٱللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَرَ الأَذَانَ - بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ بِغَيْرِ تَرْجِيعٍ ، وَالإَقَامَةَ فُرَادَى، إِلَّا قَدْ قَامَتِ ٱلصَّلاَةُ - قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقَّ». الحَدِيث أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبُو ذَاوُدَ،

١٨٩ ـ أخرجه أبر داود في كتاب! الصلاة، باب: الصلاة بعد العصر (الحديث ١٢٧٣).

⁽١) سورة: التوبة، الآية: ٣.

¹⁹٠ - أخرجه أحمد: ٤/ ٤٣ وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: كيف الأذان (الحديث ٥٠٠) و (الحديث ٥٠٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الترجيع في الأذان (الحديث ١٩١) مختصراً، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: الترجيع في الأذان (الحديث ٣٧٧).

 (صن عبد اللّه بن زید) هو أبو محمد عبد اللّه بن زید (ابن عبد ربه) الأنصاري الخزرجي، شهد عبد اللَّه العقبة وبدراً والمشاهد بعدها، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين. (قال: طاف بي وأنا نائم رجل) وللحديث سبب وهو ما في الروايات أنه «لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يجمعهم لها فقالوا: لو أتخذنا ناقوساً فقال رسول اللَّه ﷺ: ذلك للنصاري، فقالوا: لو ٱتخذنا بوقاً قال: ذلك لليهود، فقالوا: لو رفعنا ناراً، قال: ذلك للمجوس، فأفترقوا فرأى عبد اللَّه بن زيد فجاء إلى النبي ﷺ فقال: طاف بي. الحديث. وفي سنن أبي داود الفطاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت: يا عبد اللَّه أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ قلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ قلت: بلى، (فقال: تقول اللَّه أكبر فذكر الأذان) أي إلى آخره (بتربيع التكبير) تكريره أربعاً، ويأتي ما عاضده وما عارضه (بغير ترجيع) أي في الشهادتين. قال في شرح مسلم: هو العود إلى الشهادتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخفض الصوت ويأتي قريباً (والإقامة فرادى) لا تكرير في شيء من ألفاظها (إلا قد قامت الصلاة)، فإنها تكرر. (قال: فلما أصبحت أتيت رسول اللَّه ﷺ فقال: إنها لرؤيا حق. الحديث أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة). الحديث دليل على مشروعية الأذان للصلاة دعاء للغائبين ليحضروا إليها، ولذا أهتم ﷺ في النظر في أمر يجمعهم للصلاة، وهو إعلام بدخول وقتها أيضاً. واختلف العلماء في وجوبه، ولا شك أنه من شعار أهل الإسلام، ومن محاسن ما شرعه اللَّه. وأما وجوبه فالأدلة فيه محتملة وتأتي وكمية ألفاظه قد أختلف فيها. وهذا الحديث دل على أنه يكبر في أوله أربع مرات، وقد أختلفت الرواية فوردت بالتثنية في حديث أبي محذورة في بعض رواياته، وفي بعضها بالتربيع أيضاً، فذهب الأكثر إلى العمل بالتربيع لشهرة روايته، ولأنها زيادة عدل فهي مقبولة. ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع، وقد أختلف في ذلك، فمن قال: إنه غير مشروع عمل بهذه الرواية، ومن قال: إنه مشروع عمل بحديث أبي محذورة وسيأتي. ودل على أن الإقامة تفرد ألفاظها إلا لفظ الإقامة فإنه يكررها. وظاهر الحديث أنه يفرد التكبير في أولها، ولكن الجمهور على أن التكبير في أولها يكرر مرتين، قالوا: ولكنه بالنظر إلى تكريره في الأذان أربعاً كأنه غير مكرر فيها، وكذلك يكرر في آخرها، ويكرر لفظ الإقامة وتفرد بقية الألفاظ. وقد أخرج البخاري حديث أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الْإِقَامَةَ إِلَا الْإِقَامَةِ، وَسَيْأَتَي. وقد ٱستَدل به من قال: الأذان في كل كلماته مثنى مثنى والإقامة ألفاظها مفردة إلا قد قامت الصلاة. وقد أجاب أهل التربيع بأن هذه الرواية صحيحة دالة على ما ذكر، لكن رواية التربيع قد صحت بلا مرية، وهي زيادة من عدل

مقبولة. فالقائل بتربيع التكبير أول الأذان قد عمل بالحديثين، ويأتي أن رواية يشفع الأذان لا تدل على عدم التربيع للتكبير. هذا ولا يخفى أن لفظ كلمة التوحيد في آخر الأذان والإقامة مفردة بالاتفاق، فهو خارج عن الحكم بالأمر يشفع الأذان قال العلماء: والحكمة في تكرير الأذان وإفراد ألفاظ الإقامة هي أن الأذان لإعلام الغائبين، فأحتيج إلى التكرير، ولذا يشرع فيه رفع الصوت، وأن يكون على محل مرتفع بخلاف الإقامة، فإنها لإعلام الحاضرين فلا حاجة إلى تكرير ألفاظها، ولذا شرع فيها خفض الصوت والحدر، وإنما كررت جملة قد قامت الصلاة لأنها مقصود الإقامة. (وزاد أحمد في آخره) ظاهره في حديث عبد الله بن زيد.

٢/١٩١ مَ وَزَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ قِصَّةَ قَوْلِ بِلاَلٍ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «ٱلصَّلاَةُ خَيْرٌ مِنَ ٱلنَّوْم».

— (قصة قول بلال في أذان الفجر: الصلاة خير من النوم) روى الترمذي وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحلن بن أبي ليلى عن بلال قال: قال لي رسول الله ﷺ:

«لا تثوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر» إلا أن فيه ضعيفاً وفيه أنقطاع أيضاً، وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته. ويقال: التثويب مرتين كما في سنن أبي داود وليس «الصلاة خير من النوم» في حديث عبد الله بن زيد كما تو همه عبارة المصنف، حيث قال في آخره: وإنما يريد أن أحمد ساق رواية عبد الله بن زيد، ثم وصل بها رواية بلال.

٣/ ١٩٢ ص وَلاِبْنِ خُزَيْمَةً عَنْ أَنْسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَمِنَ السُّنَّةِ إِذَا قَالَ المؤَذِّنُ فِي الْفَجْرِ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ».

(ولابن خزيمة عن أنس، رضي الله عنه، قال من السنة) أي طريقة النبي الله عنه، قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح). الفلاح هو الفوز والبقاء، أي هلموا إلى سبب ذلك (قال: الصلاة خير من النوم) وصححه ابن السكن. وفي رواية النسائي «الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح» وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات. قال ابن رسلان: وصحح هذه الرواية ابن خزيمة قال: فشرعية التثويب إنما هي

١٩١ ـ أخرجه أحمد: ٤٣/٤.

١٩٢ ـ أخرجه ابن خزيمة: ٢٠٢/١.

في الأذان الأول للفجر، لأنه لا لإيقاظ النائم. وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت ودعاء إلى الصلاة. ولفظ النسائي في سننه الكبرى من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي محذورة قال: «كنت أؤذن لرسول الله على فكنت أقول في أذان الفجر الأول حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم». قال ابن حزم: وإسناده صحيح اهد. من تخريج الزركشي لأحاديث الرافعي. ومثل ذلك في سنن البيهقي الكبرى من حديث أبي محذورة «أنه كان يثوب في الأذان الأول من الصبح بأمره على». قلت: وعلى هذا ليس الصلاة خير من النوم من ألفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة والإخبار بدخول وقتها، بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ النائم، فهو كألفاظ التسبيح الأخير الذي أعتاده الناس في هذه الأعصار المتأخرة عوضاً عن الأذان الأول. وإذا عرفت هذا هان عليك ما أعتاده الفقهاء من الجدال في التثويب، هل هو من الفاظ الأذان أو لا؟ وهل هو بدعة أو لا؟ ثم المراد من معناه: اليقظة للصلاة خير من النوم، ولنا كلام في هذه الكلمة أودعناه رسالة أي الراحة التي يعتاضونها في الآجل خير من النوم، ولنا كلام في هذه الكلمة أودعناه رسالة لطيفة.

197/٤ ـ وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ، فَلَكَرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ. وَرَوَاهُ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ. وَرَوَاهُ الْخَمْسَةُ، فَلَكَرُوه مُرَبَّعاً.

— (وعن أبي محذورة) تقدم ضبطه وبيان حاله (أن النبي على علمه الأذان) أي القاه عليه بنفسه في قصة حاصلها فأنه خرج أبو محذورة بعد الفتح إلى حنين هو وتسعة من أهل مكة، فلما سمعوا الأذان أذنوا أستهزاءاً بالمؤمنين فقال على: قد سمعت في هؤلاء تأذين إنسان حسن الصوت، فأرسل إلينا فأذنا رجلاً رجلاً وكنت آخرهم، فقال حين أذنت:

¹⁹⁷ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: صفة الأذان (الحديث ٣٧٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: كيف الأذان (الحديث ٥٠٠) و (الحديث ٥٠٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الترجيع في الأذان (الحديث ١٩١) و (الحديث ١٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأذان، باب: كم الأذان من كلمة (الحديث ٢٢٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: كيف الأذان (الحديث ٢٣١) مطولاً، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأذان والسنة فيها، باب: الترجيع في الأذان (الحديث ٢٠٨) مطولاً و (٢٠٩).

أي نسخة م: ذَكَرَ.

تعال، فأجلسني بين يديه، فمسح على ناصيتي ويرك على ثلاث مرات ثم قال: «اذهب فأذن عند المسجد الحرام، فقلت: يا رسول اللَّه فعلمني الحديث. (فذكر فيه الترجيع) أي في الشهادتين. ولفظه عند أبي داود: «ثم تقول: أشهد أن لا إله إلَّا اللَّه أشهد أن لا إلَّه إلا اللَّه وأشهد أن محمداً رسول اللَّه أشهد أن محمداً رسول اللَّه تخفض بها صوتك، قيل: المراد أن يسمع من بقربه. قيل: والحكمة في ذلك أن يأتي بهما أولًا بتدبر وإخلاص، ولا يتأتى كمال ذلك إلا مع خفض الصوت. قال: «ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلاّ اللَّه أشهد أن لا إله إلا اللَّه أشهد أن محمداً رسول اللَّه أشهد أن محمداً رسول اللَّه» فهذا هو الترجيع الذي ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع لهذا الحديث الصحيح، وهو زيادة على حديث عبد اللَّه بن زيد، وزيادة العدل مقبولة. وإلى عدم القول به ذهب الهادي وأبو حنيفة وآخرون عملًا منهم بحديث عبد اللَّه بن زيد الذي تقدم. (أخرجه مسلم ولكن ذكر التكبير في أوله مرتين فقط) لا كما ذكره عبد اللَّه بن زيد آنفاً، وبهذه الرواية عملت الهادوية ومالك وغيرهم. (ورواه) أي حديث أبي محذورة هذا (الخمسة) هم أهل السنن الأربعة وأحمد، (فذكروه) أي التكبير في أول الأذان (مربعاً) كروايات حديث عبد الله بن زيد. قال ابن عبد البر في الاستذكار: التكبير أربع مرات في أول الأذان محفوظ من رواية الثقات من حديث أبي محذورة ومن حديث عبد اللَّه بن زيد، وهي زيادة يجب قبولها. وأعلم أن ابن تيمية في المنتقى نسب التربيع في حديث أبي محذورة إلى رواية مسلم والمصنف لم ينسبه إليه، بل نسبه إلى رواية الخمسة، فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النووي: إن أكثر أصوله فيها التكبير مرتين في أوله. وقال القاضي عياض: إن في بعض طرق الفارسي لصحيح مسلم ذكر التكبير أربع مرات في أوله، وبه تعرف أن المصنف اعتبر أكثر الروايات. وابن تيمية أعتمد بعض طرقه، فلا يتوهم المنافاة بين كلام المصنف وابن تيمية. .

198/٥ - وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: ﴿أُمِرَ بِلاَلٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ شَفْعاً (١)، وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ، إِلَّا الإِقَامَةَ عَنْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْلِمٌ الاسْتِثْنَاءَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْلِمٌ الاسْتِثْنَاءَ.

١٩٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الإقامة واحدة إلا قوله: "قد قامت الصلاة" (الحديث ٢٠٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (الحديث ٢) و (الحديث ٣) و (الحديث ٥).

⁽١) شفعاً: أي مثنى مثنى أو أربعاً أربعاً. وهي زيادة في الأصل.

— (وعن أنس، وضي اللّه عنه، قال: أمر) بضم الهمزة مبني لما لم يسم بني كذلك للعلم بالفاعل، فإنه لا يأمر في الأصول الشرعية إلا النبي على ويلل له الحديث الآني قريباً. (بلال) نائب الفاعل (أن يشفع) بفتح أوله (الأذان) يأتي بكلماته (شفعاً)، أي مثنى مننى أو أربعاً أربعاً والعمل بينه حديث عبد اللّه بن رئيد وأبي محذورة، فشفع التكبير أن يأتي به أربعاً أربعاً، وشفع غيره أن يأتي به مرتين مرتين، وهذا بالنظر إلى الأكثر، وإلا فإن كلمة التهليل في آخره مرة واحدة أتفاقاً. (ويوتر الإقامة) يفرد ألفاظها (إلا الإقامة) بين المراد بها بقوله: (يعني قد قامت الصلاة) فإنه يشرع أن يأتي بها مرتين ولا يوترها (متفق عليه ولم يذكر مسلم الاستثناء). أعني قوله: إلا الإقامة فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال: الأول للهادوية فقالوا: تشرع تثنية ألفاظ الإقامة كلها لحديث إن بلالاً كان يثني الأذان والإقامة. رواه عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي، التربيع في التكبير رواية الإفراد في الإقامة لصحتها، فلا يقال إن التثنية في ألفاظ الإقامة التربيع في التكبير رواية الإفراد في الإقامة لصحتها، فلا يقال إن التثنية في ألفاظ الإقامة الإقامة حتى قد قامت الصلاة. والثالث للجمهور أنها تفرد ألفاظها إلا قد قامت الصلاة، الإقامة حتى قد قامت الصلاة. والثالث للجمهور أنها تفرد ألفاظها إلا قد قامت الصلاة، فتكرر عملاً بالأحاديث الثابتة بذلك.

7/190 ــ وَلِلنَّسَائِيِّ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَالًا.

_____ (وللنسائي أمر) أي عن أنس بالبناء للفاعل، وهو (النبي ﷺ بلالاً). وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول المتفق عليه مرفوع، وإن ورد بصيغة البناء للمجهول. قال الخطابي: إسناد ثنية الأذان وإفراد الإقامة أصحها أي الروايات، وعليه أكثر علماء الأمصار، وجرى العمل به في الحرمين، والحجاز، والشام، واليمن وديار مصر، ونواحي الغرب إلى أقصى حجر من بلاد الإسلام، ثم عد من قاله من الاثمة. قلت: وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب، وإلا فقد عرفت مذهب الهادوية وهم سكان غالب اليمن، وما أحسن ما قاله بعض المتأخرين _ وقد ذكر الخلاف في ألفاظ الأذان هل هو مثنى أو أربع؟ أي التكبير في أوله _ وهل فيه ترجيع الشهادتين أو لا؟ والخلاف في الإقامة ما لفظه: هذه المسألة من غرائب الواقعات يقل نظيرها في الشريعة بل وفي العادات، ودلك أن هذه الألفاظ في الأذان والإقامة قليلة محصورة معينة يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات في

١٩٥ - أخرجه النسائي في كتاب: الأذان، باب: تثنية الأذان (الحديث ٦٢٦).

أعلى مكان، وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن، وهم خير القرون في غرة الإسلام شديد والمحافظة على الفضائل، ومع كله لم يذكر خوض الصحابة ولا التابعين وأختلافهم فيها، ثم جاء الخلاف الشديد في المتأخرين، ثم كل من المتفرقين أدلى بشيء صالح في الجملة وإن تفاوت، وليس بين الروايات تناف لعدم المانع من أن يكون كل سنة كما نقوله. وقد قيل في أمثاله كألفاظ التشهد وصورة صلاة الخوف.

٧/١٩٦ صُوعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: ﴿رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ وَأَتَتَبَّعُ فَاهُ، لهُنَا وَلهُمَنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أَذُنَيْهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

٨/١٩٧ ــ وَلاِبْنِ مَاجَهُ: ﴿وَجَعَلَ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَّيْهِ ٤.

٩/١٩٨ حَ وَلِأَبِي دَاوُدَ ﴿ قَلَوَى عُنقَهُ ، لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، يَمِيناً وَشِمَالاً وَلَمْ يَسْتَدِرْ » . وَأَصْلُهُ فِي الصَّخِيحَيْنِ .

- (وعن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة فمثناة تحتية ساكنة ففاء، هو وهب بن عبد الله. وقيل: ابن مسلم السوائي بضم السين المهملة وتخفيف الواو وهمزة بعد الألف العامري، ترك الكوفة، وكان من صغار الصحابة، توفي رسول الله ولم يبلغ الحلم، ولكنه سمع منه، جعله على على بيت المال، وشهد معه المشاهد كلها، توفي بالكوفة سنة أربع وسبعين. (قال: رأيت بلالاً يؤذن وأتتبع فاه) أي أنظر إلى فيه متتبعا (ها هنا) أي يمنة (وها هنا) أي يسرة (وإصبعاه) أي إبهامهما ولم يرد تعيين الإصبعين. وقال النووي: هما المسبحنان (في أذنيه. رواه أحمد والترمذي وصححه ولابن ماجه) أي من حديث أبي جحيفة أيضاً، (وجعل إصبعيه في أذنيه. ولأبي داود) من حديثه أيضاً (لوى عنقه لما بلغ حي على الصلاة يميناً وشمالاً)، هو بيان لقوله ها هنا وها هنا (ولم يستدر) بجملة بدنه (وأصله في الصحيحين). الحديث دل على آداب للمؤذن، وهي الالتفات إلى

١٩٦ ـ أخرجه أحمد: ٣٠٨/٤، ٣٠٩، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان (الحديث ١٩٧) وقال: حديث حسن صحيح.

١٩٧ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الأذان والسنّة فيها، باب: السنّة في الأذان (الحديث ٧١١).

١٩٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في المؤذن يستدير في أذانه (الحديث ٥٢٠)، وأخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا، وهل يلتفت في الأذان (البخاري في كتاب: المسلم في كتاب: الصلاة، باب: سترة المصلي (البحديث ٢٤٩).

جهة اليمين، وإلى جهة الشمال، وقد بين محل ذلك لفظ أبي داود، حيث قال: «لوى عنقه لما بلغ حي على الصلاة» وأصرح منه حديث مسلم بلفظ «فجعلت أتتبع فاه ها هنا وها هنا يميناً وشمالاً يقول: حي على الصلاة حيّ على الفلاح». ففيه بيان الالتفات عند الحيعلتين، وبوب عليه ابن خزيمة بقوله: «انحراف المؤذن عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح بفمه لا ببدنه كله»، قال: وإنما يمكن الانحراف بالفم بأنحراف الوجه، ثم ساق من طريق وكيع «فجعل يقول في أذانه هكذا وحرف رأسه يميناً وشمالاً». وأما رواية أن بلالاً استدار في أذانه فليست بصحيحة، وكذلك رواية أنه في أمره أن يجعل إصبعيه في أذنيه رواية ضعيفة. وعن أحمد بن حنبل لا يدور إلا إذا كان على منارة قصداً لإسماع أهل الجهتين. وذكر العلماء أن فائدة التفاته أمران: أحدهما أنه أرفع لصوته. وثانيهما أنه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد، أو من كان به صمم أنه يؤذن، وهذا في الأذان. وأما الإقامة فقال الترمذي: إنه آستحسنه الأوزاعي.

١٠/١٩٩ ــ وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ، فَعَلَّمَهُ الأَذَانَ». رَوَاهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن أبي محذورة أن النبي ﷺ أعجبه صوته فعلمه الأذان. رواه ابن خزيمة) وصححه. وقد قدمنا القصة وأستحسانه ﷺ لصوته، وأمره له بالأذان بمكة. وفيه دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسناً.

١١/٢٠٠ ــ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: اصلَّيْتُ مَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلاَ مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانِ وَلاَ إِقَامَةٍ٩. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

__ (وعن جابر بن سمرة، رضي اللّه عنه، قال: صليت مع رسول اللّه ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين)، أي بل مرات كثيرة (بغير أذان ولا إقامة)، أي حال كون الصلاة غير مصحوبة بأذان ولا إقامة. (رواه مسلم). فيه دليل على أنه لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة وهو كالإجماع. وقد روي خلاف هذا عن ابن الزبير ومعاوية وعمر بن عبد العزيز قياساً منهم للعيدين على الجمعة، وهو قياس غير صحيح بل فعل ذلك بدعة، إذ لم يؤثر عن الشارع ولا عن خلفائه الراشدين ويزيده تأكيداً قوله.

۱۹۹ ـ أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الأذان والإقامة، باب: الأمر بالأذان للصلاة (الحديث ٣٦٤). ٢٠٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة العيدين، باب: صلاة العيدين (الحديث ٤) مطولاً.

١٢/٢٠١ ــ وَنَحْوَهُ فِي الْمُتَفَقِ عَلَيْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاس رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُمَا وغيره.

— (ونحوه) أي نحو حديث جابر بن سمرة (في المتفق عليه)، أي الذي أتفق على إخراجه الشيخان (عن ابن عباس رضي الله عنه وغيره) من الصحابة. وأما القول بأنه يقال في العيد عوضاً عن الأذان الصلاة جامعة، فلم ترد به سنة في صلاة العيدين. قال في الهدي النبوي: وكان على إذا أنتهى إلى المصلى أخذ في الصلاة، أي صلاة العيد من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة، والسنة أن لا يفعل شيء من ذلك، وبه يعرف أن قوله في الشرح: ويستحب في الدعاء إلى الصلاة في العيدين وغيرهما مما لا يشرع فيه أذان كالجنازة، الصلاة جامعة غير صحيح، إذ لا دليل على الاستحباب، ولو كان مستحباً لما تركه والخلفاء الراشدون من بعده. نعم ثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير ولا يصح بياته القياس، لأن ما وجد سببه في عصره ولم يفعله فقعله بعد عصره بدعة، فلا يصح إثباته بقياس ولا غيره.

١٣/٢٠٢ = وَعَنْ أَبِي قَبَادَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، في نَوْمِهِمْ عَنْ الصَّلَةِ - اللَّهِ الطَّوِيلِ، في نَوْمِهِمْ عَنْ الصَّلَةِ -: «ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ، فَصَلَّى النَّبِيُّ (١) ﷺ، كما كانَ يَصْنَعُ كلَّ يَوْمٍ ٩. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي قنادة رَضِيَ اللَّهُ عنه _ في المحديث الطويل في نومهم عن الصلاة) _ أي عن صلاة الفجر وكان عند قفولهم من عزوة خيبر . قال ابن عبد البر : هو الصحيح (ثم أذن بلال) أي بأمره على كما في سنن أبي داود ثم "أمر بلالاً أن ينادي بالصلاة فنادى بها" (فصلى رسول اللَّه على شرعية التأذين للصلاة الفائنة بنوم ويلحق بها المنسية ، لأنه على جمعهما في الحكم حيث قال : "من نام عن صلاته

٢٠١ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: سنة العيدين لأهل الإسلام (الحديث ٩٥١) بنحوه مختصراً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الأكل يوم النحر (الحديث ٩٥٥) بنحوه مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، ياب: الخطبة بعد العيد (الحديث ٩٦٥) بنحوه، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأضحية، باب: الذبح بعد الصلاة (الحديث ٥٥٦٠) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة العيدين، باب: صلاة العيدين (الحديث ٥) بنحوه.

٢٠٢ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائنة واستحباب تعجيل قضائها (الحديث ٢١١١).

⁽١) في نسخة م: رسول اللَّه.

أو نسيها» الحديث. وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة أنه ﷺ: "أمر بلالاً بالإقامة ولم يذكر الأذان»، وبأنه ﷺ لما فاتته الصلاة يوم المخندق أمر لها بالإقامة ولم يذكر الأذان كما في حديث أبي سعيد عند الشافعي، وهذه لا تعارض رواية أبي قتادة لأنه مثبت، وخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيهما ذكر الأذان بنفي ولا إثبات فلا معارضة، إذ عدم الذكر لا يعارض الذكر.

١٤/٢٠٣ ــ وَلَهُ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانِ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ».

__ (وله)، أي لمسلم (عن جابر أن النبي ﷺ أتى المزدلفة) أي منصرفاً عن عرفات (فصلى بها المغرب والعشاء) جمع بينهما (بأذان واحد وإقامتين). وقد روى البخاري من حديث ابن مسعود "أنه صلى أي بالمزدلفة المغرب بأذان وإقامة، والعشاء بأذان وإقامة وقال: رأيت رسول الله ﷺ يفعله ويعارضهما معاً قوله.

١٥/٢٠٤ ــ وَلَهُ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ (١) بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ». وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: ﴿وَلَمْ يُنادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا». وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا».

_ (وله) أي لمسلم (عن ابن عمر، رضي اللّه عنه، جمع النبي على بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة). وظاهره أنه لا أذان فيهما، وهو صريح في مسلم أن ذلك بالمزدلفة، فإن فيه: قال سعيد بن جبير: أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعاً أي المزدلفة، فإنه أسم لها، وهو بفتح الجيم وسكون الميم، فصلى بها المغرب والعشاء بإقامة واحدة، ثم أنصرف وقال: هكذا صلى بنا رسول الله على في هذا المكان. وقد دل على أنه لا أذان بهما، وأنه لا إقامة إلا واحدة للصلاتين. وقد دل قوله: (زاد أبو داود)، أي من حديث ابن عمر (لكل صلاة) أي أنه أقام لكل صلاة، لأنه زاد بعد قوله بإقامة واحدة لكل صلاة، فدل على أن لكل صلاة، أي داود هذه (وفي رواية له)، أي

٢٠٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ (الحديث ١٤٧).

٢٠٤ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: الإفاضة من عرفات إلى المزدلقة (الحديث ٢٩٠)،
 وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الصلاة بجمع (الحديث ١٩٣٠)
 و (الحديث ١٩٣١) و (الحديث ١٩٣٢).

⁽١) زيادة في الأصل.

لأبي داود عن ابن عمر (ولم يناد في واحدة منهما) وهو صريح في نفي الأذان. وقد تعارضت هذه الروايات، فأجابر أثبت أذاناً واحداً وإقامتين، وابن عمر نفى الأذان وأثبت الإقامتين، وحديث ابن مسعود الذي ذكرناه أثبت الأذانين والإقامتين، فإن قلنا: المثبت مقدم على النافي عملنا بخبر ابن مسعود. والشارح رحمه الله قال: يقدم خبر جابر، أي لأنه مثبت للأذان على خبر ابن عمر لأنه ناف له، ولكن نقول: بل نقدم خبر ابن مسعود لأنه أكثر إثباتاً.

١٦/٢٠٥ ــ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قَالاً: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
 «إنَّ بِلاَلا يُؤذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَٱشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ رَجُلاً أَعْمَىٰ لاَ يُنَادِي، حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي آخِرِهِ إِذْرَاجٌ.
 لاَ يُنَادِي، حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي آخِرِهِ إِذْرَاجٌ.

— (وعن ابن عمر وخائشة، رضي الله عنهم، قالا: قال رسول الله على: إن بسلالاً يؤذن بليل). قد بينت رواية البخاري أن العراد به قبيل الفجر، فإن فيها "ولم يكن بينهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذاك. وعند الطحاوي بلفظ إلا أن يصعدها وينزل هذا (فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم) وأسمه عمرو (وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلاً أحمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت)، أي دخلت في الصباح. (متفق عليه، وفي آخره إدراج)، أي كلام ليس من كلامه على يريد به قوله: "وكان رجلاً أعمى إلى آخره ابن عمر. وقيل: الزهري، فهو كلام مدرج من كلام أحد الرجلين. وفي الحديث شرعية الأذان قبل الفجر لا لما شرع له الأذان، فإن الأذان شرع كما سلف للإعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة، وهذا الأذان الذي قبل الفجر قد أخبر على بوجه شرعيته بقوله: "ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم" رواه الجماعة إلا الترمذي. والقائم هو الذي يصلي محلاة الليل، ورجوعه عوده إلى نومه أو قعوده عن صلاته إذا سمع الأذان، فليس للإعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلاة، وإنما هو كالتسبيحة الأخيرة التي تفعل في هذه بدخول وقت ولا لحضور الصلاة، وإنما هو كالتسبيحة الأخيرة التي تفعل في هذه الأعصار، غايته أنه كان بألفاظ الأذان، وهو مثل النداء الذي أحدثه عثمان في يوم الجمعة لصلاتها، فإنه كان يأمر بالنداء لها في محل يقال له الزوراء ليجتمع الناس للصلاة، وكان المناء المناء في الناس للصلاة، وكان المناء النه كان يأمر بالنداء لها في محل يقال له الزوراء ليجتمع الناس للصلاة، وكان

٢٠٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان بعد الفجر (الحديث ٦٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر، وبيان صفة الفجر الذي يتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبع وغير ذلك (الحديث ١٠٩٢).

ينادي لها بألفاظ الأذان المشروع، ثم جعله الناس من بعده تسبيحاً بالآية والصلاة على النبي على فذكر الخلاف في المسألة والاستدلال للمانع وللمجيز لا يلتفت إليه من همه العمل بما ثبت. وفي قوله: «كلوا واشربوا» أي أيها المريدون للصيام «حتى يؤذن ابن أم مكتوم» ما يدل على إباحة ذلك إلى أذانه. وفي قوله: «إنه كان لا يؤذن» أي ابن أم مكتوم «حتى يقال له: أصبحت أصبحت» ما يدل على جواز الأكل والشرب بعد دخول الفجر وبه قال جماعة. ومن منع من ذلك قال: معنى قوله: «أصبحت أصبحت» قاربت الصباح، وأنهم يقولون له ذلك عند آخر جزء من أجزاء الليل، وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر. وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد ويؤذن واحد بعد واحد. وأما أذان اثنين معاً فمنعه قوم وقالوا: أول من أحدثه بنو أمية. وقيل: لا يكره إلا أن يحصل بذلك تشويش. قلت: وفي هذا المأخذ نظر، لأن بلالاً لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت، بل المؤذن لها واحد هو ابن أم مكتوم. وأستدل بالحديث على جواز تقليد المؤذن الأعمى والبصير، وعلى جواز تقليد الواحد، وعلى جواز الأكل والشرب مع الشك في طلوع الفجر، إذ الأصل بقاء الليل، وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا عرفه وإن لم يشاهد الراوي، وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان القصد التعريف به ونحوه، وجواز نسبته إلى أمه إذا اشتهر بذلك.

١٧/٢٠٦ ــ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ بِلاَلاَ أَذَنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ عَلَىٰ أَذُنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ عَلَىٰ أَنْ يَرْجِعَ، فَيُنَادِيَ: «أَلَا إِنَّ الْعَبْدُ نَامَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَّفَهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن بلالاً أذن قبل الفجر، فأمره النبي على أن يرجع فينادي: ألا إن العبد نام. رواه أبو داود وضعفه) فإنه قال عقب إخراجه: هذا حديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة. وقال المنذري: قال الترمذي: هذا حديث غير محفوظ، وأخطأ فيه محفوظ، وقال علي بن المديني: حديث حماد بن سلمة هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة. وقد استدل به من قال لا يشرع الأذان قبل الفجر، ولا يخفى أنه لا يقاوم الحديث الذي اتفق عليه الشيخان، ولو ثبت أنه صحيح لتؤول على أنه قبل شرعية الأذان الأول، فإنه كان بلال هو المؤذن الأول الذي أمر على عبد الله بن زيد أن يلقي عليه ألفاظ الأذان، ثم أتخذ ابن أم مكتوم بعد ذلك مؤذناً مع بلال، فكان بلال يؤذن الأذان الأول لما ذكره على من فائدة أذانه، ثم إذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم.

٢٠٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في الأذان قبل دخول الوقت (الحديث ٥٣٢).

١٨/٢٠٧ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ــ (وعن أبي سعيد المخدري، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إذا سمعتــم النداء فقولوا مثل ما يقول الموذن متفق عليه) فيه شرعية القول لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول على أي حال كان من طهارة وغيرها، ولو جنباً، أو حائضاً، إلا حال الجماع، وحال التخلي لكراهة الذكر فيهما. وأما إذا كان السامع في حال الصلاة ففيه أقوال الأقرب أنه يؤخر الإجابة إلى بعد خروجه منها. والأمر يدل على الوجوب على السامع لا على من رآه فوق المُّنارة ولم يسمعه أو كان أصم. وقد أختلف في وجوب الإجابة فقال به الحنفية وأهل الظاهر وآخرون. وقال الجمهور: لا يجب، وأستدلوا بأنه ﷺ سمع مؤذناً فلما كبر قال: «على الفطرة»، فلما تشهد قال: «خرجت من النار». أخرجه مسلم. قالوا: فلو كانت لإجابة واجبة لقال على كما قال المؤذن، فلما لم يقل دل على الأمر في حديث أبي سعيد للاستحباب، وتعقب بأنه ليس في كلام الراوي ما يدل على أنه على لم يقل كما قال، فيجوز أنه ﷺ قال مثل قوله، ولم ينقله الراوي أكتفاء بالعادة ونقل الزائد. وقوله: «مثل ما يقول» يدل أنه يتبع كل كلمة يسمعها فيقول مثلها. وقد روت أم سلمة أنه ﷺ: «كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت أخرجه النسائي. فلو لم يجاوبه حتى فرغ من الأذان، استحب له التدارك إن لم يطل الفصل. وظاهر قوله: «في النداء» أنه يجيب كل مؤذن أذن بعد الأول وإجابة الأول أفضل. قال في الشرح: إلا في الفجر والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان. قلت: يريد الأذان قبل الفجر والأذان قبل حضور الجمعة، ولا يخفى أن الذي قبل الفجر قد صحت مشروعيته، وسماه النبي ﷺ أذاناً في بقوله: «إن بلالاً يؤذن بليل»، فيدخل تحت حديث أبي سعيد. وأما الأذان قبل الجمعة فهو محدث بعد وفاته ﷺ، ولا يسمى أذاناً شرعياً. وليس المراد من المماثلة أن يرفع صوته كالمؤذن، لأن رفعه لصوته لقصد الإعلام بخلاف المجيب، ولا يكفى إمراره الإجابة على خاطره، فإنه ليس بقول. وظاهر حديث أبي سعيد والحديث الآتي وهو.

١٩/٢٠٨ ـ وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مِثْلُهُ.

٢٠٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: ما يقول إذا سمع المنادي (الحديث ٢١١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي على لنبي تلج يسأل الله له الوسيلة (الحديث ٣٨٣).

٢٠٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: ما يقول إذا سمع المنادي و (الحديث ٦١٢).

(وللبخاري عن معاوية مثله) أي مثل حديث أبي سعيد، أن السامع يقول كقول المؤذن في جميع ألفاظه، إلا في الحيعلتين فيقول ما أفاده قوله.

٢٠/٢٠٩ — وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في فَضْلِ الْقَوْلِ، كما يقُولُ المُؤَذِّلُ كَلِمَةً كَلِمَةً، سِوَى الْحَيْعَلَتَينِ، فَيَقُولُ: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوّةَ إلاَّ بِاللَّهِ».

- (ولمسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى الحبعلتين) حى على الصلاة حى على الفلاح، فإنه يخصص ما قبله (فيقول) أي السامع. (لا حول ولا قوة إلا باللَّه) عند كل واحدة منهما، وهذا المتن هو الذي رواه معاوية كما في البخاري وعمر كما في مسلم، وإنما اختصر المصنف فقال: وللبخاري عن معاوية أي القول كما يقول المؤذن إلى آخر ما ساقه في رواية مسلم عن عمر. إذا عرفت هذا فيقول لها أربع مرات. ولفظه عند مسلم "إذا قال المؤذن: اللَّه أكبر اللَّه أكبر فقال أحدكم: اللَّه أكبر اللَّه أكبر إلى أن قال: فإذا قال: حي على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا باللَّه، ثم قال: حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا باللَّه، فيحتمل أنه يريد إذا قال حي على الصلاة حوقل وإذا قالها ثانياً حوقل، ومثله حي على الفلاح فيكن أربعاً، ويحتمل أنها تكفي حوقلة واحدة عند الأولى من الحيعلتين. وقد أخرج النسائي وابن خزيمة حديث معاوية وفيه «يقول ذلك». وقول المصنف «في فضل القول»، لأن آخر الحديث أنه قال: «إذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة» والمصنف يأت بلفظ الحديث بل بمعناه. هذا والحول هو الحركة، أي لا حركة ولا أستطاعة إلا بمشيئة اللَّه. وقيل: لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا باللَّه. وقيل: لا حول عن معصية اللَّه إلا بعصمته، ولا قوة على طاعته إلا بمعونته. وحكى هذا عن ابن مسعود مرفوعاً. وأعلم أن هذا الحديث مقيد لإطلاق حديث أبي سعيد الذي فيه «فقولوا مثل ما يقول»، أي فيما عدا الحيعلة. وقيل: يجمع السامع بين الحيعلة والحوقلة عملًا بالحديثين والأول أولى، لأنه تخصيص للحديث العام أو تقييد لمطلقه، ولأن المعنى مناسب لإجابة الحيعلة من السامع بالحوقلة، فإنه لما دعي إلى ما فيه الفوز والفلاح والنجاة وإصابة الخير، ناسب أن يقول هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به إلا إذا وفقني اللَّه بحوله وقوته، ولأن ألفاظ الأذان ذكر اللَّه، فناسب أن يجيب بها إذ هو ذكر له تعالى. وأما الحيعلة فإنما هي دعاء إلى الصلاة، والذي يدعو إليها هو المؤذن. وأما السامع فإنما عليه الامتثال والإقبال على ما دعى إليه وإجابته في ذكر اللَّه لا فيما عداه، والعمل بالحديثين كما ذكرنا هو الطريقة المعروفة في حمل المطلق على

٢٠٩ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن (الحديث ١٢).

المقيد، أو تقديم الخاص على العام فهي أولى بالاتباع. وهل يجيب عند الترجيع أو لا يجيب؟ وعند التثويب فيه خلاف. وقيل: يقول في جواب التثويب صدقت وبررت، وهذا استحسان من قائله، وإلا فليس فيه سنة تعتمد (فائدة). أخرج أبو داود عن بعض أصحاب النبي على: «أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: قد قامت الصلاة، قال النبي على: أقامها الله وأدامها، قال: وفي سائر الإقامة بنحو حديث عمر في الأذان. يريد بحديث عمر ما ذكره المصنف وسقناه في الشرح من متابعة المقيم في الفاظ الإقامة كلها.

٢١/٢١٠ ــ وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ (أُ): يَا رَسُولَ ٱللَّهِ ٱجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي. فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَٱقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ، وَٱتَّخِذْ مُؤَذِّناً لاَ يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْراً». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن عثمان بن أبي العاص) هو أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص بن بشر النقفي، أستعمله النبي على الطائف، فلم يزل عليها مدة حياته وخلافه أبي بكر وسنين من خلافة عمر، ثم عزله وولاه عمان والبحرين، وكان من الوافدين عليه في وفد ثقيف، وكان أصغرهم سنا له سبع وعشرون سنة، ولما توفي رسول الله على عزمت ثقيف على الردة فقال لهم: يا ثقيف كنتم آخر الناس إسلاماً، فلا تكونوا أولهم ردة فأمتنعوا من الردة. مات بالبصرة سنة إحدى وخمسين (أنه قال: يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال: أنت إمامهم وأقتد بأضعفهم) أي اجعل أضعفهم بمرض أو زمانة أو نحوهما قدوة لك تصلي بصلاته تخفيفاً. (وأتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً. أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم) الحديث يدل على جواز طلب الإمامة في الخير، وقد ورد في أدعية عباد الرحلن الذين وصفهم الله بتلك الأوصاف أنهم يقولون: «وأجعلنا للمتقين إماماً» وليس من طلب الرياسة المكروهة، فإن ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التي لا يعان من طلبها، من طلب الرياسة المكروهة، فإن ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التي لا يعان من المسلين خلفه، فيجعل أضعفهم كأنه المقتدي به فيخفف لأجله، ويأتي في أبواب الإمامة في الصلاة في الواب الإمامة في الصلاة على المامة في العلاة أن يلاحظ حال المصلين خلفه، فيجعل أضعفهم كأنه المقتدي به فيخفف لأجله، ويأتي في أبواب الإمامة في الصلاة في الصلاة على المامة في الصلاة الهم المقالة في الصلاة الناس الإمامة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة المقالة في الصلاة في المناس المناس

٢١٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: أخذ الأجر على التأذين (الحديث ٥٣١)، وأخرجه الشرمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً (الحديث ٢٠٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأذان، باب: اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً (الحديث ٢٠١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: من أمّ قوماً فليخفف (الحديث ٩٨٧)، وأخرجه أحمد ٢١٤، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء عند أذان المغرب (الحديث ١٩٨٧).

⁽١) في تسخة م: أنه قال.

تخفيفه، وأنه يتخذ المتبوع مؤذناً ليجمع الناس للصلاة، وأن من صفة المؤذن المأمور باتخاذه أن لا يأخذ على أذانه أجراً، أي أجرةً، وهو دليل على أن من أخذ على أذانه أجراً ليس مأموراً باتخاذه، وهل يجوز له أخذ الأجرة؟ فذهب الشافعية إلى جواز أخذه الأجرة مع الكراهة. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنها تحرم عليه الأجرة لهذا الحديث. قلت: ولا يخفى أنه لا يدل على التحريم. وقبل: يجوز أخذها على التأذين في محل مخصوص، إذ ليست على الأذان حينتذ، بل على ملازمة المكان كأجرة الرصد.

٢٢/٢١١ _ وَعَنْ مَالِك بْنِ الحُويْرِثِ رَضيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا النَّبِيُ ﷺ:
 «إذَا(١) حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ». الحَدِيث أُخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

- (وعن مالك بن الحويرث) بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون المثناة التحتية وكسر الراء وثاء مثلثة، هو ابن سليمان مالك بن الحويرث الليثي، وفد على النبي على وأقام عنده عشرين ليلة، وسكن البصرة، ومات سنة أربع وتسعين بها. (قال: قال لنا النبي على: إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم الحديث أخرجه السبعة). هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخاري بألفاظ أحدها قال مالك: «أتيت النبي على في نفر من قومي، فأقمنا عنده عشرين ليلة وكان رحيماً رفيقاً، فلما رأى شوقنا إلى أهلينا قال: ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم». زاد في

⁷¹¹ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع (الحديث ٢٦٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، باب: سفر الاثنين (الحديث ٢٢٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الجهاد، ياب: سفر مؤذن واحد (الحديث ٢٢٨) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب تفسه، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة (الحديث ٢٣١) مطولاً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: المكث بين السجدتين (الحديث ٢٨١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم (الحديث ٢٠٠١) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: أخبار الآحاد، باب: خبر الواحد (الحديث ٢٤٢٧) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٢٩٢)، وأخرجه و (الحديث ٢٩٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٢٥٠)، وأخرجه وأخرجه الزمذي في كتاب: الأذان، باب: أذان المنفردين في الشفر (الحديث ٣٢١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: النسائي في كتاب: الأذان، باب: أذان المنفردين في السفر (الحديث ٣٢١)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المامة، باب: من أحق بالإمامة، باب: من أحق بالإمامة، باب: من أحق بالإمامة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٣٦٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: من أحق بالإمامة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٣٦٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: من أحق بالإمامة (الحديث ٢٥٠٤)، وأخرجه أحمد: ٢٤١٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: من أحق بالإمامة (الحديث ٢٥٠٤)، وأخرجه أحمد: ٢١٤/٢٠).

⁽١) في نسخة م: وإذا.

رواية "وصلوا كما رأيتموني أصلّي" فساق المصنف قطعة منه هي موضع ما يريده من الدلالة على الحث على الأذان. ودليل إيجابه الأمر به. وفيه أنه لا يشترط في المؤذن غير الإيمان لقوله أحدكم.

٢٣/٢١٢ ـ وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ لِبلاَلِ: «إِذَا أَذَّنْتَ فَسَرَسَّلْ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَأَحْـ ثُـرُ ، وَٱجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا بَقْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ». الحَدِيثَ رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَضَعَّفَهُ.

- (وعن جابر، رضى اللَّه عنه، أن رسول اللَّه على قال لبلال: إذا أذنت فترسل) أي رتل ألفاظه ولا تعجل وتسرع في سردها. (وإذا أقمت فاحدر))بالحاء والدال المهملتين والدال مضمومة فراء والحدر الإسراع. (وأجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الآكل من أكله) أي تمهل وقتاً يقدر فيه فراغ الآكل من أكله. (الحديث) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف، أي قرأ الحديث أو أتم أو نحوه، ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف، وإنما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث، ومثله قولهم الآية والبيت. وهذا الحديث لم يستوفه المصنف وتمامه «والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقوموا حتى تروني، (رواه الترمذي وضعفه) قال: لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم وإسناده مجهول. وأخرجه الحاكم أيضاً وله شاهد من حديث أبي هريرة. ومن حديث سليمان أخرجه أبو الشيخ. ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد وكلها واهية، إلا أنه يقويها المعنى الذي شرع له الأذان، فإنه نداء لغير الحاضرين ليحضروا للصلاة، فلا بد من تقدير وقت يتسع للذاهب للصلاة وحضورها، وإلا لضاعت فائدة النداء. وقد ترجم البخاري «باب كم بين الأذان والإقامة» ولكن لم يثبت التقدير. قال ابن بطال: لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين. وفيه دليل على شرعية الترسل في الأذان، لأن المراد منه الإعلام للبعيد، وهو مع الترسل أكثر إبلاغاً، وعلى شرعية الحدر والإسراع في الإقامة، لأن المراد منها إعلام الحاضرين، فكان الإسراع بها أنسب ليفرغ منها بسرعة فيأتي بالمقصود وهو الصلاة.

٢١٢ ـ أخرجه الترمذي ني كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الترسل في الأذان (الحديث ١٩٥).

٣٤/٢١٣ _ وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿لَا يُؤَذِّنُ إِلاَّ مُتَوَضِّيءٌ». وَضَعَفهُ أَيْضاً.

 (وله) أي الترمذي (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: لا يؤذن إلا متوضىء وضعفه أيضاً) أي كما ضعف الأول فإنه ضعف هذا بالانقطاع، إذ هو عن الزهري عن أبي هريرة. قال الترمذي: والزهري لم يسمع من أبي هريرة، والراوي عن الزهري ضعيف، ورواية الترمذي من رواية يونس عن الزهري عنه موقوفاً، إلا أنه بلفظ «لا ينادي» وهذا أصح. ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان من حديث ابن عباس بلفظ «إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر، وهو دليل على أشتراط الطهارة للأذان من الحدث الأصغر ومن الحدث الأكبر بالأولى. وقالت الهادوية يشترط فيه الطهارة من الحدث الأكبر فلا يصح أذان الجنب، ويصح من غير المتوضىء عملاً بهذا الحديث كما قاله في الشرح. قلت: ولا يخفى أن الحديث دال على شرطية كون المؤذن متوضئاً، فلا وجه لما قالوه من التفرقة بين الحديثين. وأما أستدلالهم لصحته من المحدث حدثاً أصغر بالقياس على جواز قراءة القرآن، فقياس في مقابلة النص لا يعمل به عندهم في الأصول. وقد ذهب أحمد وآخرون إلى أنه لا يصح أذان المحدث حدثاً أصغر عملاً بهذا الحديث وإن كان فيه ما عرفت، والترمذي صحح وقفه على أبي هريرة. وأما الإقامة فالأكثر على شرطية الوضوء لها قالوا: لأنه لم يرد أنها وقعت على خلاف ذلك في عهد رسول اللَّه ﷺ ولا يخفي ما فيه. وقال قوم: تجوز على غير وضوء وإن كان مكروهاً. وقال آخرون: تجوز بلا كراهة.

٢٥/٢١٤ ـ وَلَهُ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ». وَضَعَفَهُ أَيْضاً.

- (وله) أي الترمذي (عن زيادة بن الحارث) هو زياد بن الحارث الصدائي، بايع النبي على وأذن بين يديه، يعد في البصريين، وصداء بضم الصاد المهملة وتخفيف الدال المهملة وبعد الألف همزة اسم قبيلة (قال: قال رسول الله على وضعفه أيضاً) عطف على ما قبله وهو قوله على أخا صداء قد أذن (فهو يقيم، وضعفه أيضاً) أي كما ضعف ما قبله، قال الترمذي: إنما يعرف من حديث زياد بن أنعم الإفريقي وقد ضعفه القطان

٢١٣ ـ أخرجـ الترمـذي في كتـاب: الصـلاة، بـاب: مـا جـاء في كـراهيـة، الأذان بغيسر وضوء (الحديث ٢٠٠).

٢١٤ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء أن من أذن فهو يقيم (الحديث ١٩٩).

وغيره، وقال البخاري: هو مقارب الحديث ضعفه أبو حاتم وابن حبان. وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم. والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعليه الهادوية. وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ «مهلاً يا بلال فإنما يقيم من أذن» أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ، وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان. وقالت الحنفية وغيرهم: تجزى وإقامة غير من أذن لعدم نهوض الدليل على ذلك ولما يدل له قوله:

٢٦/٢١٥ — وَلَابِي دَاوُدَ مَنْ حَدِيثِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ زَيْدِ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا رَأَيْتُهُ _ يَعْنِي:
 الأَذَانَ _ وَأَنَا كُنْتُ أُريدُهُ. قِالَ: «فَأَقِمْ أَنْتَ» وَفِيهِ ضَعْفٌ أَيْضاً.

— (ولأبي داود من حديث عبد الله بن زيد) أي ابن عبد ربه الذي تقدم حديثه أول الباب (أنه قال) أي النبي على لما أمره أن يلقيه على بلال (أنا رأيته يعني الأذان) في المنام، (وأنا كنت أريده قال: فأقم أنت وفيه ضعف أيضاً) لم يتعرض الشارح رحمه الله لبيان وجهه ولا بينه أبو داود بل سكت عليه، لكن قال الحافظ المنذري إنه ذكر البيهقي أن في إسناده ومتنه أختلافاً. وقال أبو بكر الحازمي: في إسناده مقال وحينتذ فلا يتم به الاستدلال. نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوي ذلك الأصل.

٢٧/٢١٦ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "المُؤذِّنُ أَمْلَكُ بِالأَذَانِ، وَالإَمَامُ أَمْلَكُ بِالإِقَامَةِ". رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَضَعَّفَهُ.

٢٨/٢١٧ ــ وَلِلْبَيْهَقِيِّ نَخُوهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ.

— (وعن أبي هريرة: رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: المؤذن أملك بالأذان) أي وقته موكول إليه لأنه أمين عليه (والإمام أملك بالإقامة) فلا يقيم إلا بعد إشارته (رواه ابن عدي) هو الحافظ الكبير الإمام الشهير أبو أحمد عبد اللَّه بن عدي الجرجاني، ويعرف أيضاً بابن القصار، صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، كان أحد الأعلام ولد سنة تسع وسبعين وماثتين، وسمع على خلائق وعنه قال ابن عساكر: كان ثقة على لحن فيه. قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظاً متفنناً لم يكن في زمانه أحد مثله. قال الخليلي: كان عديم التطير حفظاً وجلالة، سألت عبد اللَّه بن محمد الحافظ فقال: زر قميص بن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع، توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلثمائة. عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع، توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلثمائة.

٢١٦ ـ أخرجه ابن عدي في الكامل: ١٢/٤.

٢١٧ - أخرجه البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: لا يقيم المؤذن حتى يخرج الإمام (الحديث ١٩/٢).

(وضعفه)، لأنه أخرجه في ترجمة شريك القاضي وتفرد به شريك. وقال البيهقي: ليس بمحفوظ. ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف. والحديث دليل على أن المؤذن أملك بالأذان، أي أن أبتداء وقت الأذان إليه، لأنه الأمين على الوقت والموكول بأرتقابه، وعلى أن الإمام أملك بالإقامة فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك. وقد أخرج البخاري ﴿إِذَا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني، فدل على أن المقيم يقيم وإن لم يحضر الإمام، فإقامته غير متوقفة على إذنه كذا في الشرح، ولكن قد ورد «أنه كان بلال قبل أن يقيم يأتي إلى منزله ﷺ يؤذنه بالصلاة» والإيذان لها بعد الأذان أستئذان في الإقامة. وقال المصنف: إن حديث البخاري معارض بحديث جابر بن سمرة «أن بلالًا كان لا يقيم حتى يخرج رسول اللَّه ﷺ قال: ويجمع بينهما بأن بلالًا كان يراقب وقت خروج رسول اللَّه ﷺ، فإذا رآه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا رأوه قاموا ا هـ. وأما تعيين وقت قيام المؤتمين إلى الصُّلاة فقال مالك في الموطأ: لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة حداً محدوداً، إلا أني أرى ذلك على طاقة الناس، فإن منهم الثقيل والخفيف. وذهب الأكثرون إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة. وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة. رواه ابن المنذر وغيره. وعن ابن المسيب إذا قال المؤذن: اللَّه أكبر وجب القيام، وإذا قال: حي على الصلاة عدلت الصفوف، وإذا قال: لا إله إلَّا اللَّه كبر الإمام، ولكن هذا رأي منه لم يذكر فيه سنة (وللبيهقي نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة (عن علي عليه السلام من قوله).

٢٩/٢١٨ _ وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لاَ يُرَدُّ الدُّعَاءُ بِينَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ». رَوَاهُ النِّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٣٠/٢١٩ - وعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قالَ: «مَنْ قالَ جِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ لهٰذِهِ ٱلدَّعْوَةِ الثَّامَّةِ، وَالصَّلاَةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّداً الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَٱلْعَلْمَةِ، تَتِ مُحَمَّداً الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَٱلْعَلْمَةِ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».
 أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ.

٢١٨ ـ أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الأذان والإقامة، باب: استحباب الدعاء عند الأذان (الحديث ٤١٩).

٢١٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع المؤذن (الحديث ٥٢٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من المدعاء (الحديث ٢١٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأذان، باب: الدعاء عند الأذان (الحديث ٦٧٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأذان والسنة، باب: ما يقال إذا أذن المؤذن (الحديث ٧٢١).

ـــ (وعن أنس قال: أقال رسول اللَّه عِينَ الايرد الدعاء بين الأذان والإقامـة رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث في مرفوع سنن أبي داود أيضاً، ولفظه هكذا عن أنس بن مالك قال: قال رسُول اللَّه ﷺ: ﴿لا يَرِدُ اللَّهَاءُ بِينَ الأَذَانُ وَالْإِقَامَةِ ﴾ أحد. قال المنذري: وأخرجه الترمذي والنسائي في عمل اليوم والليلة ١ هـ. والحديث دليل على قبول الدعاء في هذه المواطن، إذ عدم الرد يراد به القبول والإجابة، ثم هو عام لكل دعاء، ولا بد من تقييده بما في الأحاديث غيره من أنه ما لم يكن دعاء بإثم أو قطيعة رحم. هذا وقد ورد تعيين أدعية تقال بعد الأذان، وهو ما بين الأذان والإقامة: «الأول» أن يقول: «رضيت باللَّه رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولًا، قال ﷺ: «إن من قال ذلك غفر له ذنيه». «الثاني» أن يصلي على النبي على النبي على النبي الله بعد فراغه من إجابة المؤذن. قال ابن القيم في الهدي: أكمل ما يصلي به ويصل إليه كما علم أمته أن يصلوا عليه، فلا صلاة عليه أكمل منها. قلت: وستأتي صفتها في كتاب الصلاة إن شاء اللَّه تعالى. «الثالث»: أن يقول بعد صلاته عليه: «اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وآبعثه مقاماً محموداً الذي وعدته» وهذا في صحيح البخاري. وزاد غيره: إنك لا تخلف الميعاد. ما يقول» أي المؤذن «فإذا أنتهيت فسل تعطه». وروى أحمد بن حنبل عنه عليه أنه قال: «من قال حين ينادي المنادي «اللهم رب هذه الدعوة القائمة، والصلاة النافعة صل على محمد وأرض عنه رضاً لا سخط بعده استجاب اللَّه دعوته». وأخرج الترمذي من حديث أم سلمة ، رضي اللَّه عنها ، قاللت : «علمني رسول اللَّه على أن أقول عند أذان المغرب : «اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي. وأخرج الحاكم عن أبي أمامة يرفعه قال: «كان إذا سمع المؤذن قال: اللهم رب هذه الدعوة المستجابة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى، توفني عليها؛ وأحيني عليها، وأجعلني من صالحي أهلها عملًا يوم القيامة». وقد عين على ما يدعى به أيضاً لما قال: «الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد. قالوا: فما نقول يا رسول اللَّه؟ قال: سلوا اللَّه العفو والعافية في الدنيا والآخرة». قال ابن القيم: إنه حديث صحيح. وذكر البيهقي أنه على كان يقول عند كلمة الإقامة: «أقامها اللَّه وأدامها» وفي المقام أدعية أخر.

٣ ــ بـابـ: شروط الصلاة

الشرط لغة العلامة ومنه قوله تعالى: ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ (١) أي علامات الساعة وفي لسان الفقهاء: ما يلزم من عدمه العدم.

١/٢٢٠ ــ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ (٢) ٨. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

— (عن علي بن طلق) تقدم طلق بن علي في نواقض الوضوء. قال ابن عبد البر: أظنه والد طلق بن علي الحنفي. ومال أحمد والبخاري إلى أن علي بن طلق، وطلق بن علي أسم لذات واحدة (قال: قال وسول الله عليه: إذا فسا أحدكم في الصلاة فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة رواه الخمسة وصححه ابن حبان) كأنه عبر بهذه العبارة أختصاراً وإلا فأصلها. "وأخرجه ابن حبان وصححه» وقد تقدمت له هذه العبارة مراراً، ويحتمل أن ابن حبان صحح أحاديث أخرجها غيره ولم يخرجها هو وهو بعيد. وقد أعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفي، فإنه لا يعرف وقال الترمذي: قال البخاري: لا أعلم لعلي بن طلق غير هذا الحديث الواحد. والحديث دليل على أن الفساء ناقض للوضوء وهو مجمع عليه، ويقاس عليه غيره من النواقض، وأنه تبطل به الصلاة. وقد تقدم حديث عائشة فيمن أصابه قيء في صلاته أو رعاف، فإنه ينصرف ويبني على صلاته حيث لم يتكلم وهو معارض لهذا وكل منهما فيه مقال، والشارح جنح إلى ترجيح هذا قال: لأنه مثبت لاستئناف معارض لهذا وكل منهما فيه مقال، والشارح جنح إلى ترجيح هذا قال: لأنه مثبت لاستئناف الصلاة وذلك ناف. وقد يقال: هذا ناف لصحة الصلاة وذلك مثبت لها، فالأولى الترجيح بأن هذا قال بصحته ابن حبان، وذلك لم يقل أحد بصحته فهذا أرجح من حيث الصحة.

⁽١) سورة: محمد، الآية: ١٨.

٧٢٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إذا أحدث في صلاته يستقبل (الحديث ١٠٠٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن (الحديث ١١٦٤)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه أحمد: ١/٨٦، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الحدث في الصلاة (الحديث ٢٢٣٧).

⁽٢) وُجِدَ في نسخة م بعد هذا الحديث حديثٌ قد سقط من الأصل ونصه: وعن عائشة رضي اللّه عنها قالت: قال رسول اللّه ﷺ: قمن أصابه قيء أو رعاف أو مذي فلينصرف فليتوضأ، ثم لْيَبُنِ على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وواه ابن ماجه وضعفه أحمد.

٢/٢٢١ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ (١) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿ لَا بَقْبَلُ ٱللَّهُ صَلاَةً حَائِضٍ إِلاَّ بِخِمَارٍ ٩. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلاَّ النَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

 (وعن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: لا يقبل الله صلاة حائض) المراد بها المكلفة وإن تكلفت بالاحتلام مثلاً، وإنما عبر بالحيض نظراً إلى الأغلب (إلا بخمار) بكسر الخاء المعجمة آخره راء هو هنا ما يغطى به الرأس والعنق. (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة). وأخرجه أحمد والحاكم وأعله الدارقطني وقال: إن وقفه أشبه. وأعله الحاكم بالإرسال. ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أبي قتادة بلفظ الا يقبل اللَّه من امرأة صلاة حتى تواري زينتها، ولا من جارية بلغت المحيض حتى تختمر؛ ونفيُّ القبول المراد به هنا نفي الصحة والإجزاء. وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث يترتب عليها الثواب، فإذا نفي كان نفياً لما يترتب عليها من الثواب لا نفياً للصحة كما ورد (إن اللَّه لا يقبل صلاة الآبق ولا في من جوفه خمر، كذا قيل. وقد بينا في رسالة الإسبال وحواشي شرح العمدة أن نفي القبول يلازم نفي الصحة. وفي قوله: «إلا بخمار» ما يدل على أنه يجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الخمار. ويأتي في حديث أبي داود من حديث أم سلمة في صلاة المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار، وأنه قال في: «إذا كان الدرع سابغاً يغطى ظهور قدميها، فيدل على أنه لا بد في صلاتها من تغطية رأسها ورقبتها كما أفاده حديث الخمار، ومن تغطية بقية بدنها حتى ظهر قدميها كما أفاده حديث أم سلمة، ويباح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغطيته. والمراد كشفه عند صلاتها بحيث لا يراها أجنبي فهذه عورتها في الصلاة. وأما عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي إليها فكلها عورة كما يأتي تحقيقه. وذكره هنا وجعل عورتها في الصلاة هي عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي، وذكر الخلاف في ذلك ليس محله هنا، إذ لها عورة في الصلاة، وعورة في نظر الأجانب، والكلام الآن في الأول والثاني يأتي في محله

٢٢١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: المرأة تصلي بغير خمار (الحديث ٢٤١)، وأحرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار (الحديث ٣٧٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطهارة، باب: لا يقبل الله صلاة بغير طهور (الحديث ٣٧٣)، وأخرجه أحمد: ٦/ ١٥٠، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: نفي قبول الصلاة الحرة. . . (الحديث ٧٧٥).

⁽١) في نُسخة م: وعنها.

٣/٢٢٢ ـ وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ ٱلنَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "إِنْ كَانَ النَّوْبُ وَاسِعاً فَالْتَحِفْ بِهِ». _ يَعْنِي: فِي الصَّلَاةِ _. وَلِمُسْلِمٍ: "فَخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَبِّقاً فَأَتَّرَرْ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن جابر، رضي الله عنه، أن النبي على قال: إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به) يعني في الصلاة ولمسلم فخالف بين طرفيه) وذلك بأن يجعل شيئاً منه على عاتقه (وإن كان ضيقاً فاتزر به متفق عليه). الالتحاف في معنى الارتداء، وهو أن يتزر بأحد طرفي الثوب ويرتدي بالطرف الآخر. وقوله: يعني في الصلاة الظاهر أنه مدرج من كلام أحد الرواة قيد به أخذاً من القصة، فإن فيها أنه قال جابر: «جثت إليه على وهو يصلي وعلي ثوب، فأشتملت به وصليت إلى جانبه، فلما انصرف قال لي على ما هذا الاشتمال الذي رأيت؟ قلت: كان ثوب. قال: فإن كان واسعاً فالتحف به وإذا كان ضيقاً فاتزر به فالحديث قد أفاد أنه إذا كان الثوب واسعاً التحف به بعد أتزاره بطرفيه، وإذا كان ضيقاً أتزر به لستر عورته. فعورة الرجل من تحت السرة إلى الركبة على أشهر الأقوال.

٤/٢٢٣ في حَلَيْهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «لَا يُصَلَّي أَحَدُكُمْ فِي النَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَانِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ».

— (ولهما) أي الشيخين (من حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عائقه منه شيء) أي إذا كان واسعاً كما دل له الحديث الأول، والمراد ألا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه، بل يتوشح به على عائقه، فيحصل الستر لأعالي البدن. وحمل الجمهور هذا النهي على التنزيه كما حملوا الأمر في قوله: «فالتحف به» على الندب. وحمله أحمد على الوجوب، وأنها لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه. وفي رواية عنه تصح الصلاة ويأثم، فجعله على الرواية الأولى من الشرائط وعلى الثانية من الواجبات. وأستدل الخطابي للجمهور بصلاته الله في ثوب

٢٢٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إذا كان الثوب ضيقاً (الحديث ٣٦١)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (الحديث ٧٦٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الزهد، باب: _ ١٨ _ (الحديث ٧٤).

٢٢٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إذا صلى في الثوب الواحد (الحديث ٣٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في ثوب واحد (الحديث ٢٧٧).

واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة، قال: ومعلوم أن الطرف الذي هو لابسه من الثوب غير متسع، لأن يتزر به ويفضل منه ما كان لعاتقه. قلت: وقد يجاب عنه بأن مراد أحمد مع القدرة على الالتحاف لا أنه لا تصح صلاته، أو يأثم مطلقاً كما صرح به قوله لا تصح صلاة من قدر على ذلك، ويحتمل أنه في تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك الثوب بل صلاته فيه، والحال أن بعضه على النائم أكبر دليل على أنه لا يجد غيره.

٧٢٤/٥ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أَنَهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: «أَتُصَلِّي المَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، بِغَيْرِ إِزَارٍ؟» قالَ: «إِذَا كَانَ ٱلدَّرْعُ سَابِغاً يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَ الأَيْمَةُ وَقْفَهُ.

— (وعن أم سلمة أنها سألت النبي على أتصلي المرأة في درع وخمار بغير إزار؟ قال: إذا كان الدرع سابغاً) يسين مهملة فموحدة بعد الألف فغين معجمة أي واسعاً (يغطي ظهور قدميها أخرجه أبو داود وصحح الأثمة وقفه) وقد تقدم بيان معناه وله حكم الرفع وإن كان موقوفاً، إذ الأقرب أنه لا مسرح للاجتهاد في ذلك. وقد أخرجه مالك وأبو داود موقوفاً ولفظه عن محمد بن زيد بن قنقذ عن أمه أنها سألت أم سلمة ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب؟ قالت: تصلي في الخمار والدرع السابغ إذا غيب ظهور قدميها.

7/۲۲ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ كُنَّا مَعَ النَّبِيُ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيرِ الْقَبْلَةِ، فَاشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيرِ الْقِبْلَةِ، فَنَزَلَتْ: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ (١٠) . أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَضَعَفَهُ.

- (وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه) هو أبو عبد الله عامر بن ربيعة بن مالك العنزي بفتح العين المهملة وسكون النون. وقيل: بفتحها والزاي نسبة إلى عنز بن وائل ويقال له العدوي، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد كلها، مات سنة أثنتين أو ثلاث أو خمس وثلاثين. (قال: كنا مع رسول الله على في ليلة مظلمة فأشكلت علينا القبلة فصلينا) ظاهره من غير نظر في الأمارات (فلما طلعت الشمس إذا نحن صلينا إلى غير القبلة فنزلت (فوأينما تولوا فثم وجه الله اخرجه الترمذي وضعفه) لأن فيه أشعث بن سعيد

٢٢٤ ما أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: جماع أثواب ما يصلي فيه (الحديث ٦٢٦).
 ٢٢٥ ما أخرجه الترمذي في كتاب: التفسير ، باب: ومن سورة البقرة (الحديث ٢٩٥٨).

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ١١٥.

السمان وهو ضعيف الحديث. والحديث دليل على أن من صلى إلى غير القبلة لظلمة أو غيم أنها تجزئه صلاته، سواء كان مع النظر في الأمارات والتحري أو لا، وسواء أنكشف له الخطأ في الوقت أو بعده. ويدل له ما رواه الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال: «صلينا مع رسول الله ﷺ في يوم غيم في سفر إلى غير القبلة، فلما قضى صلاته تجلت الشمس فقلنا: يا رسول اللَّه صلينا إلى غير القبلة، قال: قد رفعت صلاتكم بحقها إلى اللَّه، وفيه أبو عيلة وقد وثقه ابن حبان. وقد أختلف العلماء في هذا الحكم، فالقول بالإجزاء مذهب الشعبي والحنفية والكوفيين فيما عدا من صلى بغير تحر وتيقن الخطأ، فإنه حكى في البحر الإجماع على وجوب الإعادة عليه، فإن تم الإجماع خص به عموم الحديث. وذهب آخرون إلى أنه لا تجب عليه الإعادة إذا صلى بتحر وانكشف له الخطأ وقد خرج الوقت. وأما إذا تيقن الخطأ والوقت باق وجبت عليه الإعادة لتوجه الخطاب مع بقاء الوقت، فإن لم يتيقن فلا يأمن من الخطأ في الآخر، فإن خرج الوقت فلا إعادة للحديث واشترطوا التحري، إذ الواجب عليه تيقن الاستقبال، فإن تعذر اليقين فعل ما أمكنه من التحري، فإن قصر فهو غير معذور إلا إذا تيقن الإصابة. وقال الشافعي: تجب الإعادة عليه في الوقت وبعده، لأن الاستقبال واجب قطعاً وحديث السرية فيه ضعف. قلت: الأظهر العمل بخبر السرية لتقويه بحديث معاذ، بل هو حجة وحده والإجماع قد عرف كثرة دعواهم له ولا يصح.

٧/٢٢٦ ﴿ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ما بين المشرق والمغرب قبلة، رواه الترمذي) وفي التلخيص حديث «ما بين المشرق والمغرب قبلة». رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال: حسن صحيح. فكان عليه هنا أن يذكر تصحيح الترمذي له على قاعدته، ورأيناه في الترمذي بعد سياقه له بسنده من طريقين حسن إحداهما وصححها، ثم قال: وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ «ما بين المشرق والمغرب قبلة» منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس. وقال ابن عمر: إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة إذا

٢٢٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة (الحديث ٣٤٢).

استقبلت القبلة. وقال ابن المبارك: ما بين المشرق والمغرب قبلة لأهل المشرق اهو والحديث دليل على أن الواجب استقبال الجهة لا العين في حق من تعذرت عليه العين. وقد ذهب إليه جماعة من العلماء لهذا الحديث. ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد أن بين الجهتين قبلة لغير المعاين ومن في حكمه، لأن المعاين لا تنحصر قبلته بين الجهتين المشرق والمغرب، بل كل الجهات في حقه، سواء متى قابل العين أو شطرها. فالحديث دليل على أن ما بين الجهتين قبلة، وأن الجهة كافية في الاستقبال وليس فيه دليل على أن المعاين يتعين عليه العين، بل لا بد من الدليل على ذلك. وقوله تعالى: ﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴾ (١) خطاب له وهو في المدينة واستقبال العين فيها متعسر أو متعذر الا ما قيل في محرابه الله الكن الأمر بتوليته وجهه شطر المسجد الحرام عام لصلاته في محرابه وغيره. وقوله ﴿ وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾ (١) دال على كفاية الجهة، إذ العين في كل محل تتعذر على كل مصل، وقولهم يقسم الجهات حتى يحصل له أنه توجه إلى العين تعمق لم يرد به دليل، ولا فعله الصحابة وهم خير قبيل، فالحق أن الجهة كافية ولو لمن كان في مكة وما يليها.

٨/ ٢٢٧ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ ﴾ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . زَادَ الْبُخَارِيُّ: يُومِى مُ بِرَأْسِهِ ، _ وَلَمْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ .

— (وعن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه، قال: رأيت رسول الله على يصلي على راحلته حيث توجهت به. متفق عليه) هو في البخاري عن عامر بن ربيعة بلفظ: "كان يسبح على الراحلة". وأخرجه عن ابن عمر بلفظ: "كان يسبح على ظهر راحلته". وأخرج الشافعي نحوه من حديث جابر بلفظ: "رأيت رسول الله على يصلي وهو على راحلته النوافل". وقوله: (زاد البخاري: يوميء برأسه) أي في سجوده وركوعه زاد ابن خزيمة «ولكنه يخفض السجدتين من الركعة" (ولم يكن يصنعه) أي هذا الفعل، وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أي الفريضة. الحديث دليل على صحة صلاة النافلة على

⁽١) و (٢) سورة: البقرة، الآية: ١٤٤.

٢٢٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: ينزل للمكتوبة (الحديث ١٠٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت (الحديث ٣٩).

الراحلة وإن فاته أستقبال القبلة، وظاهره سواء كان على محمل أو لا، وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً، إلا أن في رواية رزين في حديث جابر زيادة: "في سفر القصر". وذهب إلى شرطية هذا جماعة من العلماء. وقيل: لا يشترط بل يجوز في الحضر وهو مروي عن أنس من قوله وفعله والراحلة هي الناقة. والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب. وأما الماشي فمسكوت عنه. وقد ذهب إلى جوازه جماعة من العلماء قياساً على الراكب بجامع التيسير للمتطوع، إلا أنه قبل لا يعفى له عدم الاستقبال في ركوعه وسجوده وإتمامهما، وأنه لا يمشي إلا في قيامه وتشهده، ولهم في جواز مشيه عند الاعتدال من الركوع قولان. وأما اعتداله بين السجدتين فلا يمشي فيه، إذ لا يمشي إلا مع القيام وهو يجب عليه القعود بينهما، وظاهر قوله: حيث توجهت أنه لا يعتدل لأجل الاسقبال، لا في حال صلاته ولا في أولها إلا أن في قوله.

٩/٢٢٨ م وَلَأْبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿وَكَانَ إِذَا سَافَرَ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ ٱسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ، فَكَبَرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كانَ وَجْهُ رِكَابِهِ». وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

— (ولأبي داود من حديث أنس وكان إذا سافر فأراد أن يتطوع آستقبل بناقته القبلة، فكبر فصلى حيث كان وجه ركابه وإسناده حسن). ما يدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل القبلة وهي زيادة مقبولة، وحديثه حسن فيعمل بها. وقوله ناقته وفي الأول راحلته هما بمعنى واحد، وليس بشرط أن يكون ركوبه على ناقة، بل قد صع في رواية مسلم: «أنه على حماره». وقوله: إذا سافر تقدم أن السفر شرط عند بعض العلماء، وكأنه يأخذه من هذا وليس بظاهر في الشرطية. وفي هذا الحديث والذي قبله أن ذلك في النفل لا الفرض، بل صرح البخاري أنه لا يصنعه في المكتوبة، إلا أنه قد ورد في رواية الترمذي والنسائي «أنه على أن إلى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم، والبلة من أسفل منهم، فحضرت الصلاة فأمر المؤذن وأقام، ثم تقدم رسول الله على واحلته، فصلى بهم يومىء إيماء فيجعل السجود أخفض من الركوع». قال الترمذي: حديث غريب وثبت ذلك عن أنس من فعله، وصححه عبد الحق، وحسنه الثوري، وضعفه البيهقي. وذهب البعض عن أن الفريضة تصح على الراحلة إذا كان مستقبل القبلة في هودج ولو كانت سائرة كالسفينة، فإن الصلاة تصح فيها إجماعاً. قلت: وقد يفرق بأنه قد يتعذر في البحر وجدان الأرض، فعفي عنه بخلاف راكب الهودج. وأما إذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعي تصح

٢٢٨ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: التطوع على الراحلة والوتر (الحديث ١٢٢٤).

الصلاة للفريضة، كما تصبح عندهم في الأرجوحة المشدودة بالحبال، وعلى السرير المحمول على الرجال إذا كانوا واقفين. والمراد من المكتوبة التي كتبت على جميع المكلفين، فلا يردعليه أنه الله كان يوتر على راحلته والوتر واجب عليه.

١٠/٢٢٩ ــ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «ٱلأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلاَّ الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَلَهُ عِلَّةٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، وضي الله عنه، عن النبي الأدف الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام. رواه المسرسذي وله علة) وهي الاختلاف في وصله وإرساله. فرواه حماد موصولاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبيه عن أبي سعيد، ورواه الشوري مرسلاً عبن عمرو بين يحيى عين أبيه عين النبي الله ورواية الثوري أصح وأثبت. وقال الدارقطني: المحفوظ المرسل ورجحه البيهقي. والحديث دليل على أن الأرض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة، وهي التي تدفن فيها الموتى فلا تصح فيها الصلاة، وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور، وسواء كان قبر مؤمن أو كافر، فالمؤمن من تكرمة له والكافر بعداً من خبثه، وهذا الحديث يخصص «جعلت لي الأرض كلها مسجداً» الحديث وكذلك الحمام، فإنه لا تصح فيه الصلاة فقيل: للنجاسة فيختص بما فيه النجاسة منه. وقيل: تكره لا غير. وقال أحمد بن حنبل: لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه عملاً بالحديث. وذهب الجمهور إلى صحتها ولكن مع كراهته. وقد ورد النهي معلالاً بأنه محل الشياطين والقول الأظهر مع أحمد، ثم ليس التخصيص لعموم حديث «جعلت لي الأرض مسجداً» بهذين المحلين فقط، بل بما يفيده الحديث لعموم حديث «جعلت لي الأرض مسجداً» بهذين المحلين فقط، بل بما يفيده الحديث العموم حديث «جعلت لي الأرض مسجداً» بهذين المحلين فقط، بل بما يفيده الحديث الآتى وهو قوله.

١١/٢٣٠ ــ وَعَنِ ابْنِ غُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهٰى أَن يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: المَزْبَلَةِ ﴿ وَالْمَجْزَرَةِ ، وَالْمَقْبَرَةِ ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالْحَمَّامِ (١) ، وَمَعَاطِنَ اللّهِ لَهُ وَلَكُمَّامِ أَلْكُ تَعَالَى ﴾ . رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ .

٢٢٩ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام (الحديث ٣١٧).

٢٣٠ ـ أحرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه (الحديث ٣٤٦).

⁽١) في نسخة م: وفي الحمَّام.

_ (وعن ابن عمر، رضى الله عنهما، أن النبي على أن يصلى في سبع: المزبلة) هي مجتمع إلقاء الزبل. (والمجزرة) محل جزر الأنعام. (والمقبرة) وهما بزنة مفعلة بفتح العين، ولحوق التاء بهما شاذ. (وقارعة الطريق) ما تقرعه الأقدام بالمرور عليها. (والحمام) تقدم فيه الكلام. (ومعاطن) بفتح الميم فعين مهملة وكسر الطاء المهملة فنون (الإبل) وهو مبرك الإبل حول الماء. (وفوق ظهر بيت اللَّه تعالى رواه الترمذي وضعفه) فإنه قال بعد إخراجه ما لفظه: وحديث ابن عمر ليس بذاك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه، وجبيرة بفتح الجيم وكسر الموحدة فمثناة تحتية فراء. وقال البخاري فيه: متروك. وقد تكلف أستخراج علل للنهي عن هذه المحلات فقيل: المقبرة والمجزرة للنجاسة وقارعة الطريق كذلك. وقيل: لأن فيها حقاً للغير فلا تصح فيها الصلاة واسعة كانت أو ضيقة لعموم النهي، ومعاطن الإبل ورد التعليل فيها منصوصاً بأنها مأوى الشياطين، أخرجه أبو داود وورد بلفظ: مبارك الإبل. وفي لفظ: مزابل الإبل، وفي أخرى: مناخ الإبل وهي أعم من معاطن الإبل. وعللوا النهي عن الصلاة على ظهر بيت اللَّه، وقيدوه بأنه إذا كان على طرف بحيث يخرج عن هوائها لم تصح صلاته وإلا صحت، إلا أنه لا يخفى أن هذا التعليل أبطل معنى الحديث، فإنه إذا لم يستقبل بطلت الصلاة لعدم الشرط لا لكونها على ظهر الكعبة، فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهي على ظاهره في جميع ما ذكر هو الواجب، وكان مخصصاً لعموم «جعلت لي الأرض مسجداً». لكن قد عرفت ما فيه، إلا أن الحديث في القبور من بين هذه المذكورات قد صح كما يفيده.

١٢/٢٣١ ــ وَعَنْ أَبِي مَرْثَدِ الْغَنَوِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لاَ تُصَلُّوا إِلَى الْفُبُورِ، وَلاَ تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي مرثد) بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثلثة (الغنوي) بفتح العين المعجمة والنون، وهو مرثد بن أبي مرثد، أسلم هو وأبوه وشهد بدراً، وقتل مرثد يوم غزوة الرجيع شهيداً في حياته على الله مسلم وفيه دليل على النهي عن الصلاة إلى القبر، كما نهى عن الصلاة على القبر والأصل التحريم، ولم يذكر المقدار الذي يكون به النهي عن الصلاة إلى القبر، وقد القبر، وقد ولم على القبر، والظاهر أنه ما يعد مستقبلاً له عرفاً. ودل على تحريم الجلوس على القبر، وقد

٢٣١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (الحديث ٩٨).

وردت به أحاديث كحديث جابر في وطاء القبر وحديث أبي هريرة «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر» أخرجه مسلم. وقد ذهب إلى تحريم ذلك جماعة من العلماء. وعن مالك أنه لا يكره القعود عليها ونحوه، وإنما النهي عن القعود لقضاء الحاجة. وفي الموطأ عن علي عليه السلام: «أنه كان يتوسد القبر ويضطجع عليه». ومثله في البخاري عن ابن عمرو عن غيره. والأصل في النهي التحريم كما عرفت غير مرة وفعل الصحابي لا يعارض الحديث المرفوع، إلا أن يقال إن فعل الصحابي دليل لحمل النهي على الكراهة ولا يخفى بعده.

١٣/ ٢٣٢ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ:
«إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَذَراً فَلْيَمْسَحْهُ،
وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاودَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن أبي سعيد، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه على: إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر) أي نعليه كما دل له قوله: (فإن رأى في نعليه أذى أو قذراً) شك من الراوي (فليمسحه وليصل فيهما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة) اختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم وصله، ورزواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود، ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد اللّه بن الشخير وإسنادهما ضعيف. وفي الحديث دلالة على شرعية الصلاة في النعال، وعلى أن مسح النعل من النجاسة مطهر له من القذر والأذى، والظاهر فيهما عند الإطلاق النجاسة رطبة أو جافة، ويدل له سبب الحديث، وهو إخبار جبريل فيهما عند الإطلاق النجاسة رطبة أو جافة، ويدل له سبب الحديث، وهو إخبار جبريل له يَه أن في نعله أذى، فخلعه في صلاته وأستمر فيها فإنه سبب هذا، وأن المصلي إذا دخل في الصلاة، وهو متلبس بنجاسة غير عالم بها أو ناسياً لها، ثم عرف بها في أثناء حلان أنه يجب عليه إزالتها، ثم يستمر في صلاته ويبني على ما صلى، وفي الكل خلاف، إلا أنه لا دليل للمخالف يقاوم الحديث فلا نطيل بذكره. ويؤيد طهورية النعال بالمسح بالتراب الحديث الآتي وهو:

٢٣٣ / ١٤ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَطِيءَ أَحَدُكُم الأَذَى بِخُفَيْهِ فَطَهُورُهُمَا الثُّرَابُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٣٣٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في النعل (الحديث ٢٥٠)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: إباحة ترديد الآية الواحدة... (الحديث ٥٤٠).

٣٣٣ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطهارة، باب: في الأذى يصيب النعل (الحديث ٣٨٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: تطهير النجاسة (الحديث ١٤٠٣).

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ﴿إِذَا وطيء أحدكم الأذي بخفيه) أي مثلاً، أو نعليه، أو أي ملبوس لقدميه (فطهورهما) الخفين (التراب أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن السكن والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسنده ضعيف. وأخرجه أبو داود من حديث عائشة. وفي الباب غير هذه بأسانيد لا تخلو عن ضعف إلا أنه يشد بعضها بعضاً. وقد ذهب الأوزاعي إلى العمل بهذه الأحاديث، وكذا النخعي وقالا: يجزيه أن يمسح خفيه إذا كان فيهما نجاسة بالتراب ويصلي فيهما، ويشهد له أن أم سلمة سألت النبي ﷺ فقالت: إني أمرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال: يطهره ما بعده، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ونحوه ﭬأن أمرأة من بني عبد الأشهل قالت: قلت: يا رسول اللَّه إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ فقال: أليس من بعدها طريق هي أطيب منها؟ قلت: بلي، قال: فهذه بهذه ٩ أخرجه أبو داود وابن ماجه. قال الخطابي: وفي إسناد الحديثين مقال. وتأوله الشافعي بأنه إنما هو فيما جرى على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء. قلت: ولا يناسبه قولها إذا مطرنا. وقال مالك: معنى كون الأرض يطهر بعضها بعضاً أن يطأ الأرض القذرة، ثم يصل للأرض الطيبة اليابسة، فإن بعضها يطهر بعضاً. أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها إلا الماء قال: وهو إجماع. قيل: ومما يدل لحديث الباب، وأنه على ظاهره ما أخرجه البيهقي عن أبي المعلى عن أبيه عن جده قال: «أقبلت مع على بن أبي طالب عليه السلام إلى الجمعة وهو ماش، فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطين فخلع نعليه وسراويله قال: قلت هات يا أمير المؤمنين أحمله عنك، قال: لا، فخاض فلما جاوزه لبس نعليه وسراويله ثم صلى بالناس ولم يغسل رجليه، أي ومن المعلوم أن الماء المجتمع في القرى لا يخلو عن النجاسة.

١٥/ ٢٣٤ ـ رَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ لَهُ وَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

__ (وعن معاوية بن الحكم) هو معاوية بن الحكم السلمي، كان ينزل المدينة وعداده في أهل الحجاز (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام

٢٣٤ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته
 (الحديث ٥٣٧).

الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن رواه مسلم) وللحديث سبب حاصله «أنه عطس في الصلاة رجل فشمته معاوية وهو في الصلاة، فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك، ثم قال له النبي على بعد ذلك: إن هذه الصلاة _ الحديث، من وله عدة ألفاظ. والمراد من عدم الصلاحية عدم صحتها، ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صويح السبب. فدل على أن المخاطبة في الصلاة تبطلها، سواء كانت لإصلاح الصلاة أو غيرها، وإذا احتيج إلى تنبيه الداخل فيأتي حكمه وبماذا يثبت. ودل الحديث على أن الكلام من الجاهل في الصلاة لا يبطلها وأنه معذور لجهله، فإنه على لم يأمر معاوية بالإعادة. وقوله: إنما هو أي الكلام المأذون فيه في الصلاة أو الذي يصلح فيها التسبيح والتكبير وقراءة القرآن، أي إنما يشرع فيها ذلك وما أنضم إليه من الأدعية ونحوها لدليله الآتي وهو:

17/۲۳ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَهُ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُول اللَّه ﷺ يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ رَسُول اللَّه ﷺ يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَسُولَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنِ الْكَلَامِ . وَالطَّلَاقِ اللَّهُ اللَّذِي الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِي الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِي الْمُنْتُولُ اللَّهُ اللَّذِي الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَمُ الْمُعْلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

— (وعن زيد بن أرقم قال: إن كنّا لنتكلم في الصلاة على عهد رسول اللّه ﷺ) والمراد ما لا بد منه من الكلام كرد السلام ونحوه، لا أنهم كانوا يتحادثون فيها تحادث المتحالسين كما يدل له قوله: (يكلم أحدنا صاحبه يحاجته حتى نزلت ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ (٢) وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال. وقد آدعى فيه الإجماع (﴿وقوموا للّه قانتين﴾ (٢) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام. متفق عليه واللفظ لمسلم) قال النووي في شرح مسلم: فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الآدميين. وأجمع العلماء على أن المتكلم فيها عامداً عالماً بتحريمه لغير مصلحتها ولغير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة، وذكر الخلاف في الكلام لمصلحتها، ويأتي في شرح حديث ذي اليدين في أبواب

٢٣٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: العمل في الصلاة، باب: ما ينهي عن الكلام في الصلاة ونسخ (الحديث ١٢٠٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (الحديث ٥٣٩).

 ⁽١) و (٢) و (٣) سورة: البقرة؛ الآية: ٢٣٨.

السهو. وفهم الصحابة الأمر بالسكوت من قوله: ﴿قانتين﴾ (١) لأنه أحد معاني القنوت، وله أحد عشر معنى معروفة، وكأنهم أخذوا خصوص هذا المعنى من القرائن أو من تفسيره والمعنى عن المعنى عنه أبحاث قد سقناها في حواشي شرح العمدة. فإن أضطر المصلي إلى تنبيه غيره، فقد أباح له الشارع نوعاً من الألفاظ كما يفيده الحديث.

١٧/٢٣٦ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «التَّسْيِيحُ لِلرَّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ: «فِي الصَّلَاةِ».

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: التسبيح للرجال وفي رواية: «إذا نابكم أمر فالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء؛ متفق عليه زاد مسلم: في الصلاة) وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه. والحديث دليل على أنه يشرع لمن نابه في الصلاة أمر من الأمور، كأن يريد تنبيه الإمام على أمر منهى عنه، وتنبيه المار، أو من يريد منه أمراً وهو لا يدري أنه يصلي فينبهه على أنه في صلاة، فإن كان المصلي رجلًا قال: سبحان اللَّه، وقد ورد في البخاري بهذا اللفظ وأطلق فيما عداه، وإن كانت المصلية أمرأة نبهت بالتصفيق وكيفيته كما قال عيسى بن أيوب أن تضرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى. وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء، وبعضهم فصل بلا دليل ناهض فقال: إن كان ذلك للإعلام بأنه في صلاة فلا يبطلها، وإن كان لغير ذلك فإنه يبطلها، ولو كان فتحاً على الإمام، قالوا: لما أخرجه أبو داود من قوله ﷺ: «يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة؛ وأجيب بأن أبا داود ضعفه بعد سياقه له، فحديث الباب باق على إطلاقه لا تخرج منه صورة إلا بدليل. ثم الحديث لا يدل على وجوب التسبيح تنبيهاً أو التصفيق، إذ ليس فيه أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر في رواية «إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفق النساء». وقد أختلف في ذلك العلماء قال شارح التقريب: الذي ذكره أصحابنا، ومنهم الرافعي والنووي أنه سنة، وحكاه عن الأصحاب ثم قال بعد كلام: والحق انقسام التنبيه في الصلاة إلى ما هو واجب ومندوب ومباح بحسب ما يقتضيه الحال.

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٣٣٨.

٢٣٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: العمل في الصلاة، باب: التصفيق للنساء (الحديث ١٢٠٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: تسبيح الرجل وتصفيق المرأة. . . (الحديث ١٠٦).

٧٣٧ / ١٨ - وَعَنْ مُطَرُّفِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ الشِّخْيرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي صَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ المِرْجَلِ، مِنَ الْبُكَاءِ». أُخْرَجَهُ الْبُحْسَةِ، إِلَّا ٱبْنَ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وحن مطرف) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة وبالفاء (ابن عبد الله بن الشخير) بكسر الشين المعجمة وكسر الخاء المعجمة المشددة، ومطرف تابعي جليل. (عن أبيه) عبد الله بن الشخير، وهو ممن وفد إلى النبي في في بني عامر يعد في البصريين (قال: رأيت رسول الله في يصلي وفي صدره أزيز) بفتح الهمزة فزاي مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فزاي، وهو صوت القدر عند غليانها (كأزيز المرجل) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم هو القدر (من البكاء) بيان للأزيز (أخرجه المخمسة) هم عنده على ما ذكره في الخطبة من عدا الشيخين فهم أصحاب السنن وأحمد، إلا أنه هنا أراد بهم غير وصححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم، ووهم من قال: إن مسلماً أخرجه. ومثله ما روي «أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله: ﴿إِنما أَشكوا بني وحزني إلى عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله: ﴿إِنما أَشكوا بني وحزني إلى المنذر. والحديث دليل على أن مثل ذلك لا يبطل الصلاة، وقيس عليه الأنين.

١٩/٢٣٨ ــ وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: (كَانَ لي مِنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ مَدْخَلَانِ، فَكُنْتُ إِذَا أَتَنْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَخْنَحَ لي. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وٱبْنُ مَاجَهْ.

ــ (وعن علي، رضي اللَّه عنه، قال: كان لي من رسول اللَّه ﷺ مدخلان) بفتح الميم

٣٣٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: البكاء في الصلاة (الحديث ٩٠٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: كتاب: الشمائل، باب: ما جاء في بكاء رسول الله فل الحديث ٣٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: البكاء في الصلاة (الحديث ١٢١٣)، وأخرجه أحمد: ٢/ ٢٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: قراءة القرآن (الحديث ٧٥٣).

⁽١) سورة: يوسف، الآية: ٨٦.

٣٣٨ ـ أخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: التنحنح في الصلاة (الحديث ١٢١٠) و أخرجه ابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: الاستئذان (الحديث ٣٧٠٨) مختصراً.

ودال مهملة وخاء معجمة تثنية مدخل بزنة مقتل، أي وقتان أدخل عليه فيهما (فكنت إذا أتبته وهو يصلي تنحنح لي. رواه النسائي وابن ماجه) وصححه ابن السكن. وقد روي بلفظ سبح مكان تنحنح من طريق أخرى ضعيفة. والحديث دليل على أن التنحنح غير مبطل للصلاة. وقد ذهب إلى الناصر والشافعي عملاً بهذا الحديث. وعند الهادوية أنه مفسد إذا كان بحرفين فصاعداً إلحاقاً له بالكلام المفسد، قالوا: وهذا الحديث فيه أضطراب، ولكن قد سمعت أن رواية تنحنح صححها ابن السكن، ورواية سبح ضعيفة فلا تتم دعوى الاضطراب، ولو ثبت الحديثان معاً لكان الجمع بينهما بأنه على كان تارة يسبح وتارة يتنحنح صححها.

٢١/٢٣٩ _ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: ﴿ قُلْتُ لِبِلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيِّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُصَلِّي؟ قالَ: يَقُولُ: هٰكَذَا، وَبَسَطَ كَفَّهُ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ والتُّرْمذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، قال: قلت لبلال: كيف رأيت النبي هي يرد عليهم؟) أي على الأنصار كما دل له السياق (حين يسلمون عليه وهو يصلي؟ قال: يقول: هكذا وبسط كفه. أخرجه أبو داود والترمذي وصححه) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وأصل الحديث أنه خرج رسول اللَّه هي إلى قبا يصلي فيه فجاءت الأنصار وسلموا عليه فقلت لبلال: كيف رأيت؟ الحديث، ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر «أنه سأل صهيباً عن ذلك» بدل بلال وذكر الترمذي أن الحديثين صحيحان جميعاً. والحديث دليل أنه إذا سلم أحد على المصلي رد عليه السلام بالإشارة دون النطق. وقد أخرج مسلم عن جابر «أن رسول اللَّه في بعثه لحاجة قال: ثم أدركته وهو يصلي فلمت عليه فأشار إلي، فلما فرغ دعاني وقال: إنك سلمت علي فاعتذر إليه بعد الرد بالإشارة». وأما حديث ابن مسعود «أنه سلم عليه وهو يصلي فلم يرد عليه في ولا ذكر بالإشارة» بل قال له بعد فراغه من الصلاة إن في الصلاة شغلاًة. إلا أنه قد ذكر البيهقي في حديثه «أنه في أوما له برأسه». وقد اختلف العلماء في رد السلام في الصلاة على من سلم على المصلي، فذهب جماعة إلى أنه يرد باللفظ. وقال جماعة: يرد بعد السلام من الصلاة. وقال قوم: يرد في نفسه وقال قوم: يرد بالإشارة كما أفاده هذا الحديث وهذا هو الصلاة. وقال قوم: يرد في نفسه وقال قوم: يرد بالإشارة كما أفاده هذا الحديث وهذا هو الصلاة. وقال قوم: يرد في نفسه وقال قوم: يرد بالإشارة كما أفاده هذا الحديث وهذا هو

٢٣٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدتين (الحديث ٢٠١٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الإشارة في الصلاة (الحديث ٣٦٨).

أقرب الأقوال للدليل وما عداه لم يأت به دليل. قيل: وهذا الرد بالإشارة أستحباب بدليل أنه لم يرد على ابن مسعود، بل قال له: «إن في الصلاة شغلًا». قلت: قد عرفت من رواية البيهقي أنه عليه بالإشارة برأسه، ثم أعتذر إليه عن الرد باللفظ، لأنه الذي كان يرد به عليهم في الصلاة، فلما حرم الكلام رد عليه عليه الإشارة، ثم أخبره أن الله أحدث من أمره أن لا يتكلموا في الصلاة، فالعجب من قول من قال يرد باللفظ مع أنه على قال هذا، أي أن الله أحدث من أمره في الاعتذار عن رده على ابن مسعود السلام باللفظ، وجعل رده السلام في الصلاة كلاماً وأن اللَّه نهى عنه. والقول بأنه من سلم على المصلي لا يستحق جواباً يعني بالإشارة ولا باللفظ، يرده رده ﷺ على الأنصار وعلى جابر بالإشارة، ولو كانوا لا يستنحقون لأخبرهم بذلك ولم يرد عليهم. وأما كيفية الإشارة ففي المسند من حديث صهيب قال: «مررت برسول اللَّه ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد على إشارة» قال الراوي: لا أعلمه إلا قال: «إشارة بإصبعه، وفي حديث ابن عمر في وصفه لرده ﷺ السلام على الأنصار «أنه ﷺ قال هكذا وبسط جعفر بن عون ـ الراوي عن ابن عمر _ كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره إلى فوق؛ فتحصل من هذا أنه واجب، وقد تعذر في الصلاة فبقى الرَّد بأي ممكن وقد أمكن بالإشارة، وجعله الشارع رداً وسماه الصحابة رداً ودخل تحت قوله تعالى: ﴿أو ردوها﴾(١). وأما حديث أبي هريرة أنه قال ﷺ: «من أشار في الصلاة إشارة تفهم عنه فليعد صلاته» ذكره الدارقطني فهو حديث باطل، لأنه من رواية أبي غطفان عن أبي هريرة وهو رجل مجهول.

٠٤٠/٢٤ ــ وَعَنْ أَبِي قَنَادَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ بُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ ـ بِنْتَ زَيْنَبُ ـ فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَها، وَإِذَا قامَ حَمَلَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِم: «وَهُوَ يَوُمُ النَّاسَ فِي المَسْجِدِ».

— (وعن أبي قتادة قال: كان رسول اللَّه ﷺ يصلي وهو حامل أمامة) بضم الهمزة (بنت زينب) هي أمها زينب بنت رسول اللَّه ﷺ، وأبوها أبو العاص بن الربيع (فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها) متفق عليه. ولمسلم (زيادة وهو يؤم الناس في المسجد) في قوله

⁽١) سورة: النساء، الآية: ٨٦.

٢٤٠ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (الحديث ٥٩٩٦) مختصراً،
 وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز حمل الصبيان في الصلاة
 و (الحديث ٥٤٣).

كان يصلي ما يدل على أن هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقاً، لأن هذا الحمل لأمامة وقع منه وقع منه وقع منه والحديث دليل على أن حمل المصلي في الصلاة حيواناً آدمياً أو غيرها لا يضر صلاته، سواء كان ذلك لضرورة أو غيرها، وسواء كان في صلاة فريضة أو غيرها وسواء كان إماماً أو منفرداً. وقد صرح في رواية مسلم أنه والمامة عان إماماً، فإذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد، وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالأولى. وفيه دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم، وأنه الأصل ما لم تظهر النجاسة، وأن الأفعال التي مثل هذه لا تبطل الصلاة، فإنه والمحكمة ويضعها. وقد ذهب إليه الشافعي. ومنع غيره من ذلك وتأولوا الحديث بتأويلات بعيدة منها أنه خاص به وقد ذهب إليه الشافعي. ومنع غيره من من دون فعل منه، ومنها أنه للضرورة، ومنهم من قال: إنه منسوخ وكلها دعاوى بغير برهان واضح. وقد أطال ابن دقيق العيد في شرح العمدة القول في هذا، وزدناه إيضاحاً في حواشيها.

٢٢/٢٤١ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ٱقْتُلُوا الأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

_ (وعن أبي هريرة رضي اللّه عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ: اقتلوا الأسودين في الصلاة: الحبة والعقرب أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان) وله شواهد كثيرة والأسودان اسم يطلق على الحية والعقرب على أي لون كانا كما يفيده كلام أثمة اللغة فلا يتوهم أنه خاص بذي اللون الأسود فيهما. وهو دليل على وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة إذ هو الأصل في الأمر وقيل إنه للندب وهو دليل على أن الفعل الذي لا يتم قتلهما إلا به لا يبطل الصلاة سواء كان بفعل قليل أو كثير وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء. وذهبت الهادوية إلى أن ذلك يفسد الصلاة وتأولوا الحديث بالخروج من الصلاة قياساً عن سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها الحاجة وتعرض وهو يصلي كإنقاذ الغريق ونحوه فإنه يخرج الذلك من صلاته وفيه لغيرهم تفاصيل أخر لا يقوم عليها دليل. والحديث حجة للقول والأول وأحاديث الباب اثنان وعشرون وفي الشرح ستة وعشرون.

⁷⁸¹ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: العمل في الصلاة (الحديث ٩٢١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة (الحديث ١٢٠٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهر، باب: قتل الحية والعقرب في الصلاة (الحديث ١٢٠١) و (الحديث ٢٠٠١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة (الحديث ١٢٥٤).

٤ - باب: سترة المصلى

١/٢٤٢ - عَنْ أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
«لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَي الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْراً لَهُ مِنْ أَنْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيْهِ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَوَقَعَ فِي الْبَرَّارِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ:
«أَرْبَعِينَ خَرِيفاً».

- (عن أبي جهيم) بضم الجيم مصغر جهم، وهو عبد اللَّه بن جهيم. وقيل: هو عبد اللَّه بن الحارث بن الصمة بكسر المهملة وتشديد الميم الأنصاري، له حديثان هذا أحدهما والآخر في السلام على من يبول. وقال فيه أبو داود: أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة. وقد قيل: إن راوي حديث البول رجل آخر هو عبد اللَّه بن الحارث، والذي هنا عبد اللَّه بن جهيم وأنهما اثنان. (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم) لفظ من الإثم ليس من ألفاظ البخاري ولا مسلم، بل قال المصنف في فتح الباري: إنها لا توجد في البخاري إلا عند بعض رواته، وقدح فيه بأنه ليس من أهل العلم. قال: وقد عيب على الطبري نسبتها إلى البخاري في كتابه الأحكام، وكذا عيب على صاحب العمدة نسبتها إلى الشيخين معاً اهـ، فالعجب من نسبة المصنف لها هنا إلى الشيخين، فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة (لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه. منفق عليه واللفظ للبخاري) وليس فيه ذكر مميز الأربعين. (ووقع في البزار) أي من حديث أبي لجهيم (من وجه آخر) أي من طريق رجالها غير رجال المتفق عليه (أربعين خريفاً) أي عاماً . أطلق الخريف على العام من إطلاق الجزء على الكل. والحديث دليل على تحريم المرور بين يدي المصلي، أي ما بين موضع جبهته في سجوده وقدميه. وقيل غير هذا وهو عام في كل مصل فرضاً أو نفلًا، سواء كان إماماً أو منفرداً. وقيل: يختص بالإمام والمنفرد إلا المأموم، فإنه لا يضره من مر بين يديه، لأن سترة الإمام سترة له وإمامه سترة له. إلا أنه قد رد هذا القول بأن السترة إنما ترفع الحرج عن المصلي لا عن المار، ثم ظاهر الوعيد يختص بالمار لا بمن وقف عامداً مثلاً بين يدي المصلى أو قعد أو رقد، ولكن إذا كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار.

٣٤٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: الصلاة إلى السرير (الحديث ٥٠٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الاعتراض بين يدي المصلي (الحديث ٢٧١).

٢/٢٤٣ _ وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ - في غَزْوَةِ تَبُوكَ - عَنْ سُئْرَةِ المُصَلِّي، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن حائشة، رضي الله عنها، قالت: سئل رسول الله على غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال: مثل مؤخرة) بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المعجمة وفيها لغات. آخر (الرحل) هو العود الذي في آخر الرحل (أخرجه مسلم). وفي الحديث ندب للمصلي إلى اتخاذ سترة، وأنه يكفيه مثل مؤخرة الرحل، وهي قدر ثلثي ذراع، وتحصل بأي شيء أقامه بين يديه. قال العلماء: والحكمة في السترة كف البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بقربه. وأخذ من هذا أنه لا يكفي الخط بين يدي المصلي، وإن كان قد جاء به حديث أخرجه أبو داود، إلا أنه ضعيف مضطرب، وقد أخذ به أحمد بن حنبل فقال: يكفي الخط. وينبغي له أن يدنو من السترة ولا يزيد ما بينه وبينها على ثلاث أذرع، فإن لم يجد عصاً أو بعيث يكون بينه وبينها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفوف. وقد ورد الأمر بالدنو منها بحيث يكون بينه وبينها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفوف. وقد ورد الأمر بالدنو منها مرفوعاً: فإذا صلى أحدكم إلى سيرة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته، ويأتي في الحديث الرابع ما يفيد ذلك. والقول بأن أقل السترة مثل مؤخرة الرحل يرده الحديث الآتى:

٣/٢٤٤ ـ وَعَنْ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبَدِ الجُهَنِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لِيَسْتَيْرُ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ(١) وَلَوْ بِسَهْمٍ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن سبرة) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة، وهو أبو ثرية بضم المثلثة وفتح الراء وتشديد المثناة التحتية، وهو سبرة (بن معبد الجهني)، سكن المدينة وعداده في البصريين. (قال: قال رسول الله ﷺ: ليستشر أحدكم في الصلاة ولو بسهم، أخرجه الحاكم) فيه بالسترة وحمله الجماهير على الندب. وعرفت أن فائدة أتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء، ومع عدم أتخاذها يقطعها ما يأتي. وفي قوله: "ولو بسهم، ما يفيد

٣٤٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: سترة المصلي (الحديث ٥٠٠).

٢٤٤ _ أخرجه الحاكم في كتاب: الإمامة، باب: يجزي من السترة مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة (٢٥٢ / ٢٥٢).

⁽١) في نسخة م: في صلاته.

أنها تجزىء السترة غلظت أو دقت، وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرحل كما قيل. قالوا: والمختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد إليها.

مرور الحمار والمرأة والكلب الأسودبين يدي المصلي

٥٤٠/٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرُّ الْغِفَادِئِ رضي ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «يَقُطَعُ صَلَاةً الرَّجُلِ (١٠) النَّسُلِمِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ بَئِنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ - المَوْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ ٱلْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. مُسْلِمٌ.

- (وعن أبي ذر) بفتح الذال المعجمة وقد تقدمت ترجمت (قبال: قبال رسول الله ﷺ: يقطع صلاة المرء المسلم) أي يفسدها أو يقلل ثوابها (إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل) أي مثلاً، وإلا نقد أجزأ السهم كما عرفت (المرأة) هو فاعل يقطع أي مرور المرأة (والحمار والكلب الأسود. الحديث) أي أتم الحديث وتمامه «قلت: فما بال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله على عما سألتنى فقال: الكلب الأسود شيطان . (وفيه الكلب الأسود شيطان) الجار يتعلق بمقدار، أي وقال: (أخرجه مسلم): وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً. الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لا سترة له مرور هذه المذكورات، وظاهر القطع الإبطال. وقد أختلف العلماء في العمل بذلك فقال قوم: يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الحمار، لحديث ورد في ذلك عن ابن عباس «أنه مر بين يدي الصف على حمار والنبي ﷺ يصلى ولم يعد الصلاة ولا أمر أصحابه بإعادتها». أخرجه الشيخان، فجعلوه مخصصاً لما هنا. وقال أحمد: يقطعها الكلب الأسود، قال: وفي نفسي من المرأة والحمار، أما الحمار فلحديث ابن عباس، وأما المرأة فلحديث عائشة عند البخاري أنها قالت: «كان رسول اللَّه ﷺ يصلي من الليل، وهي معترضة بين يديه، فإذا سجد غمز رجليها فكفتهما فإذا قام بسطتهما» فلو كانت الصلاة يقطعها مرور المرأة لقطعها أضطجاعها بين يديه. وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطعها شيء، وتأولوا الحديث بأن المراد بالقطع نقص الأجر لا الإبطال، قالوا: لشغل القلب بهذه الأشياء. ومنهم من قال: هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد الآتي «لا يقطع الصلاة شيء» ويأتي الكلام عليه. وقد ورد «أنه

٧٤٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: قلر ما يستر المصلي (الحديث ٢٦٥).

⁽١) في نسخة م: المرء.

يقطع الصلاة اليهودي والنصراني والمجوسي والخنزير، وهو ضعيف أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس وضعفه.

٧٤٦ ٥ _ وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوهُ دُونَ الْكَلْبِ.

_ (وله) أي لمسلم (عن أبي هريرة نحوه) أي نحو حديث أبي ذر (دون الكلب) كذا في نسخ بلوغ المرام. ويريد أن لفظ الكلب لم يذكر في حديث أبي هريرة، ولكن راجعت الحديث فرأيت لفظه في مسلم عنه قال: قال رسول الله على الصلاة المرأة والحمار والكلب، ويقي من ذلك مثل مؤخرة الرحل».

٧٤٧ ٢ - وَلَأْبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ،عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا نَحُوهُ، دُونَ آخِره، وَقَيَّدَ المَرْأَةُ بِالحَائِضِ.

_ (ولأبي داود والنسائي عن أبن عباص نحوه دون آخره، وقيد المرأة بالحائض) في داود عن شعبة قال: حدثنا قتادة قال: سمعت جابر بن زيد يحدث عن ابن عباس رفعه شعبة قال: "يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب». وأخرجه النسائي وابن ماجه وقوله: «دون آخره» يريد أنه ليس في حديث أبن عباس آخر حديث أبي هريرة الذي في مسلم وهو قوله: "ويقي من ذلك مثل مؤخرة الرحل» فالضمير في آخره في عبارة المصنف لآخر حديث أبي هريرة، مع أنه لم يأت بلفظه كما عرفت، ولا يصح أنه يريد دون آخر حديث أبي ذر، كما لا يخفى من أن حق الضمير عوده إلى الأقرب، ثم راجعت سنن أبي داود وإذا لفظه "يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب» ا هـ. فأحتملت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث أبي ذر وهو قوله: «الكلب الأسود شيطان»، أو دون آخر حديث أبي هريرة وهو ما ذكرناه في الشرح والأول أقرب، لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذر دون لفظ حديث أبي هريرة، وإن صح أن يعبد إليه الضمير، وإن لم يذكره أحاله على الناظر، وتقييد المرأة بالحائض يقتضي مع صحة الحديث حمل المطلق على المقيد فلا تقطع إلا الحائض، كما

٢٤٦ ـ لم يجىء في صحيح مسلم عن أبي هربرة دون ذكر الكلب، بل وجدنا ذكر الكلب ولكن دون تقيده بالأسود ولعل هنائك نسخة ثانية بدون ذكر الكلب. نحو حديث أبي ذر. انظر كتاب: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي (الحديث ٢٢٦).

٢٤٧ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يقطع الصلاة (الحديث ٧٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القبلة، باب: ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سترة (الحديث ٧٥٠).

أنه أطلق الكلب عن وصفه بالأسود في بعض الأحاديث وقيد في بعضها به، فحملوا المطلق على على المقيد وقالوا: لا يقطع إلا الأسود، فتعين في المرأة الحائض حمل المطلق على المقيد.

٧/ ٢٤٨ — وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُ كُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ بَدَبْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ صَلَّى أَحَدُ كُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ بَدَبْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ صَلَّى أَجَدُ الْفَرِينَ». أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: "فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ».

 (وعن أبى سعيد الخدري، رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس) مما سلف تعيينه من السترة وقدرها وقدركم يكون بينها وبين المصلي (فأراد أحد أن يجتاز) أي يمضي (بين يديه فليدفعه) ظاهره وجوباً (فإن أبي) أي عن الاندفاع (فليقاتله) ظاهره كذلك (فإنما هو شيطان) تعليل للأمر بقتاله أو لعدم أندفاعه أو لهما (متفق عليه. إوفي رواية) أي لمسلم من حديث أبي هريرة (فإن معه القرين) في القاموس القرين الشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه، وظاهر كلام المصنف أن رواية فإن معه القرين متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري، ووجدتها في صحيح مسلم لكن من حديث أبي هريرة. والحديث دال بمفهومه على أنه إذا لم يكن للمصلي سترة فليس له دفع المار بين يديه، وإذا كان له سترة دفعه. قال القرطبي: بالإشارة ولطيف المنع، فإن لم يمتنع عن الاندفاع قاتله أي دفعه دفعاً أشد من الأول، قال: وأجمعوا أنه لا يلزم أن يقاتِله بالسلاح لمخالفة ذلك قاعدة الصلاة من الإقبال عليها والاشتغال بها والخشوع هذا كلامه. وأطلق جماعة أن له قتاله حقيقة وهو ظاهر اللفظ. والقول بأنه يدفعه بلعنه وسبه يرده لفظ هذا الحديث، ويؤيده فعل أبي سعيد راوي الحديث مع الشاب الذي أراد أن يجتاز بين يديه وهو يصلي أخرجه البخاري عن أبي صالح السمان قال: «رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس، فأراد شاب من بني أبي معيط أن يجتاز بين يديه، فدفعه أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد مساغاً إلا بين يديه، فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأول ـ الحديث، وقيل: يرده بأسهل الوجوه فإن أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله، فإن قتله فلا شيء عليه، لأن الشارع أباح قتله. والأمر في الحديث، وإن كان ظاهره الإيجاب، لكن قال النووي: لا أعلم أحداً من

٢٤٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إثم المار بين يدي المصلي (الحديث ٥٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: منع المار بين يدي المصلي (الحديث ٢٥٨).

الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع، بل صرح أصحابنا بأنه مندوب. ولكن قال المصنف: قد صرح بوجوبه أهل الظاهر وفي قوله: «فإنما هو شيطان» تعليل بأن فعله فعل الشيطان في إرادة التشويش على المصلي. وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان الذي يريد إفساد صلاة المصلي وفتنته في دينه كما قال تعالى: ﴿شياطين الإنس والجن﴾(١) وقيل: المراد بأن الحامل له على ذلك شيطان، ويدل له رواية مسلم «فإن معه القرين». وقد أختلف في الحكمة المقتضية للأمر باللفع فقيل: لدفع الإثم عن المار. وقيل: لدفع الخلل الواقع بالمرور في الصلاة وهذا الأرجح، لأن عناية المصلي بصيانة صلاته أهم من دفعه الإثم عن غيره. قلت: ولو قيل: إنه لهما معا لما بعد، فيكون لدفع الإثم عن المار الذي الأواده حديث «لو يعلم المار»، ولصيانة الصلاة عن النقصان من أجرها. فقد أخرج أبو نعيم عن عمر «لو يعلم المار»، ولصيانة الصلاة بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس». وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود «إن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته» ولهما حكم الرفع وإن كانا موقوفين، إلا أنه في الأول فيمن لم يتخذ سترة، والثاني مطلق فيحمل عليه، وأما من أتخذ السترة فلا نقص في صلاته بمرور المار، لأنه قد صرح الحديث أنه مع أتخاذ السترة لا يضره مرور من مر. فأمره بدفعه للمار لعل وجهه إنكار المنكر على المار لتعديه ما نهاه عنه الشارع، ولذا يقدم الأخف على الأغلظ.

- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله على قال: إذا صلى أحدكسم فليجمل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فلينصب عصاً، فإن لم يكن فلبخط خطاً ثم لا يضره من مر بين يديه. أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم) وهو ابن الصلاح (أنه مضطرب)، فإنه أورده مثالاً للمضطرب فيه، (بل هو حسن) ونازعه

اسورة: الأنعام، الآية: ١١٢.

٢٤٩ م أخرجه أحمد: ٣/ ١٥، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: دخول الكعبة (الحديث ٣٠٦٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: ما يكره للمصلي وما لا يكره (الحديث ٢٣١١).

المصنف في النكت، وقد صححه أحمد وابن المديني. وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة: لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يجيء إلا من هذا الوجه، وكان إسماعيل بن أمية إذا حدث بهذا الحديث يقول: هل عندكم شيء تشدونه به؟ وقد أشار الشافعي إلى ضعفه. وقال البيهقي: لا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء اللَّه تعالى. والحديث دليل على أن السترة تجزىء بأي شيء كانت. وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة: رأيت شريكاً صلى بنا في جنازة العصر، فوضع قلنسوته بين يديه. وفي الصحيحين من رواية جمع تراباً أو أحجاراً. وأختار أحمد بن حنبل أن يكون الخط كالهلال. وفي قوله: «ثم لا يضره شيء؟ ما يدل أنه يضره إذا لم يفعل إما بنقصان من صلاته، أو بإبطالها على ما ذكر أنه يقطع الصلاة، إذ في المراد بالقطع الخلاف كما تقدم. وهذا فيما إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً لا إذا كان مؤتماً، فإن الإمام سترة له أو سترته سترة له وقد سبق قريباً. وقد بوب له البخاري وأبو داود. وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أنس مرفوعاً «سترة الإمام لمن حلفه؛ وإن كان فيه ضعيف. وأعلم أن الحديث عام في الأمر بأتخاذ السترة في الفضاء وغيره، فقد ثبت أنه ﷺ «كان إذا صلى إلى جدار جعل بينه وبينه قدر ممر الشاة» ولم يكن يتباعد منه، بل أمر بالقرب من السترة، وكان إذا صلى إلى عود أو عمود أو شجرة جعله على جانبه الأيمن أو الأيسرا، ولم يصمد له صمداً، وكان يركز الحربة في السفر أو العنزة فيصلى إليها فتكون سترته، وكان يعرض راحلته فيصلى إليها. وقاس الشافعية على ذلك بسط المصلي لنحو سجادة بجامع إشعار الكفار أنه في الصلاة وهو صحيح.

٩/٢٥٠ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَآذُرَأُوا مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: لا يقطع الصلاة شيء وآدرأوا ما استطعتم أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف) في مختصر المنذري في إسناده مجالد، وهو أبو سعيد بن عمير الهمداني الكوفي، وقد تكلم فيه غير واحد، وأخرج له مسلم حديثاً مقروناً بغيره من أصحاب الشعبي، وأخرج نحوه أيضاً الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة، والطبراني من حديث جابر، وفي إسنادهما ضعف. وهذا الحديث معارض لحديث أبي ذر وفيه: أنه يقطع صلاة من ليس له سترة المرأة والحمار والكلب

٢٥٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدنو من السترة (الحديث ٦٩٥).

الأسود. ولما تعارض الحديثان آختلف نظر العلماء فيهما فقيل: المراد بالقطع في حديث أبي ندر نقص الصلاة بشغل القلب بمرور المذكورات، وبعدم القطع في حديث أبي سعيد عدم البطلان، أي أنه لا يبطلها شيء وإن نقص ثوابها بمرور ما ذكر في حديث أبي ذر. وقيل: حديث أبي سعيد هذا ناسخ لحديث أبي ذر وهذا ضعيف، لأنه لا نسخ مع إمكان الجمع لما عرفت، ولأنه لا يتم النسخ إلا بمعرفة التاريخ ولا يعلم هنا المتقدم من المتأخر، على أنه لو تعذر الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح وحديث أبي ذر أرجح، لأنه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث أبي سعيد في سنده ضعف كما عرفت.

0 ــ بـاب: الحـث على الخشـوع فـي الصـلإة

في القاموس: الخشوع الخضوع، أو قريب من الخضوع، أو هو في البدن، والخشوع في الصوت والبصر والسكون والتذلل. وفي الشرح: الخضوع تارة يكون في القلب، وتارة يكون من قبل البدن كالسكوت. وقيل: لا بد من أعتبارهما. حكاه الفخر الرازي في تفسيره. ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي عليه السلام: «الخشوع في القلب» أخرجه الحاكم. قلت: ويدل له حديث «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه، وحديث الدعاء في الاستعاذة «وأعوذ بك من قلب لا يخشع» وقد أختلف في وجوب الخشوع في الصلاة، فالجمهور على عدم وجوبه، وقد أطال الغزالي في الإحباء الكلام في ذلك، وذكر أدلة وجوبه. وأدعى النووي الإجماع على عدم وجوبه.

١/٢٥١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «نَهِى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ مُخْتَصِراً». مُتَّقَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمِ وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

— (عن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ) هذا إخبار من أبي هريرة عن نهيه ﷺ، ولم يأت بلفظه الذي أفاد النهي، لكن هذا له حكم الرفع (أن يصلي الرجل) ومثله المرأة (مختصراً) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية فصاد مهملة مكسورة فراء، وهو منتصف على الحال وعامله يصلي وصاحبها الرجل (متفق عليه والملفظ لمسلم) وفسره المصنف أيضاً بقوله: (ومعناه أن يجعل يده) اليمنى أو اليسرى

٢٥١ _ أخرجه البخاري في كتاب: العمل في الصلاة، باب: الخصر في الصلاة (الحديث ١٢٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الاختصار في الصلاة (الحديث ٤٦).

(على خاصرته) كذلك أي الخاصرة اليمنى أو اليسرى أو هما معاً عليهما، إلا أن تفسيره بما ذكر يعارضه ما في القاموس من قوله: وفي الحديث: «المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور» أي المصلون بالليل، فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم اهد. إلا أني لم أجد الحديث مخرجاً، فإن صح فالجمع بينه وبين حديث الكتاب أن يتوجه النهي إلى من فعل ذلك بغير تعب كما يفيده قوله في تفسيره فإذا تعبوا، إلا أنه يخالفه تفسير النهاية فإنه قال: أراد أنهم يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكثون عليها. وفي القاموس الخاصرة الشاكلة وما بين الحرقفة والقصيري، وفسر الحرقفة بعظم الحجبة أي رأس الورك. وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر، وقيل: الاختصار في الصلاة هو أن يأخذ بيده عصا يتوكأ عليها. وقيل: أن يحذف من الصلاة عليها. وقيل: أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها وحدودها، والحكمة في النهي عنه بينها قوله.

٢/٢٥٢ ـ وَفِي البُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: ﴿أَنَّ ذَٰلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ (فِي صَلاَتِهِمْ)(١)».

- (وفي البخاري عن عائشة أن ذلك) أي الاختصار في الصلاة (فعل اليهود في صلاتهم) وقد نهينا عن التشبه بهم في جميع أحوالهم، فهذا وجه حكمة النهي لا ما قيل إنه فعل الشيطان، أو إن إبليس أهبط من الجنة كذلك، أو إنه فعل المتكبرين، لأن هذه على تخمينة وما ورد منصوصاً أي عن الصحابي هو العمدة، لأنه أعرف بسبب الحديث. ويحتمل أنه مرفوع وما ورد في الصحيح مقدم على غيره لو ورد هذه الأشياء أثراً. وفي ذكر المصنف للحديث في باب الخشوع ما يشعر بأن العلة في النهي عن الاختصار أنه ينافي الخشوع.

٣/٢٥٣ — وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قالَ: «إِذَا قُدُّمَ الْعَشَاءُ فَٱبْدَأُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا النَّغْرِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: إذا قدم العشاء) ممدود كسماء طعام العشي كما في القاموس (فأبدءوا به) أي بأكله (قبل أن تصلوا المغرب، متفق عليه) وقد ورد بإطلاق لفظ الصلاة. قال ابن دقيق العيد: فيحمل المطلق على المقيد.

٢٥٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (الحديث ٣٤٥٨).

 ⁽١) زيادة في الأصل.

٢٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (الحديث ٦٧٢)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: المساجل، باب: ١٦ - (الحديث ٥٥٧).

وورد بلفظ «إذا وضع العشاء وأحدكم صائم» فلا يقيد به لما عرف في الأصول من أن ذكر حكم الخاص الموافق لا يقتضي تقييداً ولا تخصيصاً. والحديث دال على إيجاب تقديم أكل العشاء إذا حضر على صلاة المغرب. والجمهور حملوه على الندب. وقالت الظاهرية: بل يجب تقديم أكل العشاء، فلو قدم الصلاة لبطلت عملاً بظاهر الأمر. ثم الحديث ظاهر في أنه يقدم العشاء مطلقاً، سواء كان محتاجاً إلى الطعام أو لا، وسواء خشي فساد الطعام أو لا، وسواء كان خفيفاً أو لا. وفي معنى الحديث تفاصيل أخر بغير دليل، بل تـتبعوا علة الأمر بتقديم الطعام فقالوا: هو تشويش الخاطر بحضور الطعام، وهو يفضي إلى ترك الخشوع في الصلاة، وهي علة ليس عليها دليل إلا ما يفهم من كلام بعض الصحابة. فإنه أخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وابن عباس •أنهما كانا يأكلان طعاماً وفي التنور شواء، فأراد المؤذن أن يقيم الصلاة فقال له ابن عباس؛ لا تعجل لا نقوم وفي أنفسنا منه شيء، وفي رواية الثلا يعرض لنا في صلاتنا، وله عن الحسن بن على عليهما السلام أنه قال: «العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة» ففي هذه الآثار إشارة إلى التعليل بما ذكر. ثم هذا إذا كان الوقت موسعاً. وأختلف إذا تضيق بحيث لو قدم أكل العشاء خرج الوقت فقيل: يقدم الأكل وإن خرج الوقت محافظة على تحصيل الخشوع في الصلاة. قيل: وهذا على قول من يقول: بوجوب الخشوع في الصلاة. وقيل: بل يبدأ بالصلاة محافظة على حرمة الوقت، وهو قول الجمهور من العلماء. وفي أن حضور الطعام عذر في ترك الجماعة عند من أوجبها وعند غيره. قيل: وفي قوله: (فابدءوا) ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل فلا يتمادى فيه. وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشاؤه وسمع قراءة الإمام في الصلاة لم يقم حتى يفرغ من طعامه. وقد قيس على الطعام غيره مما يحصل بتأخيره تشويش الخاطر فالأولى البداءة به.

٤/٢٥٤ ــ وَعَنْ أَبِي ذَرِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولِ ٱللَّه ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ في الصَّلَاةِ فَلاَ يَمْسَحِ الحَصىٰ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ ثُوَاجِهُهُ». رَوَاهُ الخَمْسَةُ بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ، وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَاحِدَةً أَوْ دَعْ».

٢٥٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في مسح الحصى في الصلاة (الحديث ٩٤٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة (الحديث ٢٧٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: النهي عن مسح الحصى في الصلاة (الحديث ١١٩٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: مسح الحصى في الصلاة (الحديث ١٠٢٧)، وأخرجه أحمد: ٥/ ١٥٠.

— (وعن أبي ذر، وضي الله عنه، قال: قال وصول الله ﷺ: إذا قام أحدكم في الصلاة) أي دخل فيها (فلا يعسح الحصى) أي من جبهته أو من محل سجوده، (فإن الرحمة تواجهه وواه الخمسة بإسناد صحيح وزاد أحمد) في روايته (واحدة أو دع) في هذا النقل قلق لأنه يفهم أنه زاد أحمد على هذا اللفظ الذي ساقه المصنف، ومعناه على هذا فلا يمسح واحدة أو دع وهو غير مراد، ولفظه عند أحمد عن أبي ذر: قسألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصاة فقال: واحدة أو دع أي امسح واحدة أو آترك المسح، فأختصار المصنف أحل بالمعنى، كأنه اتكل في بيان معناه على لفظه لمن عرفه، ولو قال: وفي رواية لأحمد الأذن بمسحة واحدة لكان واضحاً، والحديث دليل على النهي عن مسح الحصاة بعد الدخول في الصلاة لا قبله، فالأولى له أن يفعل ذلك لئلا يشغل باله وهو في الصلاة، والتقييد بالحصى أو التراب كما في رواية للغالب، ولا يدل على للحديث في هذا الباب، أو لئلا يكثر العمل في الصلاة. وقد نص الشارع على العلة بقوله: فإن الرحمة تواجهه أي تكون تلقاء وجهه، فلا يغير ما تعلق بوجهه من التراب والحصى ولا في السجد عليه، إلا أن يؤلمه فله ذلك. ثم النهى ظاهر في التحريم.

٢٥٥ /٥ ــ وَفِي الصَّحيحُ عَنْ مُعَيْقيبٍ نَحُوهُ بِغَيْرِ تَعْلِيلٍ.

— (وفي الصحيح) أي المتفق عليه (عن معيقيب) بضم الميم وفتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر القاف بعدها تحتية ساكنة بعدها موحدة، هو معيقيب ابن أبي فاطمة الدوسي، شهد بدراً وكان أسلم قديماً بمكة، وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، وأقام بها حتى قدم النبي على المدينة وكان على خاتم النبي واستعمله أبو بكر، رضي الله عنه، وعمر على بيت المال، مات سنة ست وأربعين. وقيل: في آخر خلافة عثمان (نحوه) أي نحو حديث أبي ذر ولفظه «لا تمسح الحصى وأنت تصلي، فإن كنت لا بد فاعلاً فواحدة لتسوية الحصى» (بغير تعليل) أي ليس فيه أن الرحمة تواجهه.

٦/٢٥٦ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ الإلتِفَاتِ في الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُ وَ ٱخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ العَبْدِ». رَوَاهُ

٢٥٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: العمل في الصلاة، باب: مسح الحصى في الصلاة (الحديث ١٢٠٧).

٢٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الالتفات في الصلاة (الحديث ٢٥١)، وأخرجه أيضاً في
 كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده (الحديث ٣٢٩١)، وأخرجه الترمذي في كتاب:
 الصلاة، باب: ما ذكر في الألتفات في الصلاة (الحديث ٥٩٠).

الْبُخَارِيُّ، وَلِلتَّرْمِذِيُّ (١)، _ وَصَحَّحَهُ _: «إِيَّاكِ وَالْإِلْنِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ،

_ (وعن عائشة، رضى اللَّه عنها، قالت: سألت رسول اللَّه ﷺ عن الالتفات في الصلاة قال: هو اختلاس) بالخاء المعجمة فمثناة فرقية آخره سين مهملة، هو الأخذ للشيء على غفلة (يختلسه الشيطان من صلاة العبد. رواه البخاري). قال الطيبى: سماه اختلاساً لأن المصلى يقبل على ربه تعالى ويترصد الشيطان فوات ذلك عليه، فإذا ألتفت أستلبه ذلك. وهو دليل على كراهة الالتفات في الصلاة، وحمله الجمهور على ذلك إذا كان ألتفاتاً لا يبلغ إلى أستدبار القبلة بصدره أو عنقه كله، وإلا كان مبطلاً لـ الصلاة. وسبب الكراهة نقصان الخشوع كما أفاده إيراد المصنف للحديث في هذا الباب، أو ترك أستقبال القبلة ببعض البدن، أو لما فيه من الإعراض عن التوجه إلى اللَّه تعالى، كما أفاده ما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي ذر ﴿لا يزال اللَّه مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت، فإذا صرف وجهه انصرف أخرجه أبو داود والنسائي (وللترمذي) أي عن عائشة، وصححه إياك) بكسر الكاف، لأنه خطاب المؤنث (والالتفات) بالنصب، لأنه محذر منه (في الصلاة فإنه هلكة) لإخلاله بأفضل العبادات، وأي هلكة أعظم من هلكة الدين. (فإن كان لا بد) من الالتفات (ففي التطوع) قيل: والنهي عن الالتفات إذا كان لغير حاجة، وإلا فقد ثبت قأن أبا بكر، رضي الله عنه، التفت لمجيء النبي على في صلاة الظهر» والتفت الناس لخروجه ﷺ في مرض موته حيث أشار إليهم ولو لم يلتفتوا ما علموا بخروجه ولا إشارته وأقرهم على ذلك.

٧/٢٥٧ ــ وَعَنْ أَنَسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فَي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْصُقَّنَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: ﴿أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ».

⁽١) في نسخة م: وللترمذي عن أنس.

٢٥٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: حك البزاق باليد من المسجد (الحديث ٢٠٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها (الحديث ٥٠).

_ (وعن أنس، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجى ربه)، وفي رواية في البخاري «فإن ربه بينه وبين القبلة» والمراد من المناجاة إقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان. (فلا بيصقن بين يديه ولا عن يمينه) قد على في حديث أبي هريرة بأن عن يمينه ملكاً (ولكن عن شماله تحت قدمه متفق عليه وفي رواية: أو تحت قدمه) الحديث نهى عن البصاق إلى جهة القبلة، أو جهة اليمين إذا كان العبد في الصلاة. وقد ورد ألنهي مطلقاً عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول اللَّه ﷺ «رأى نخامة في جدار المسجد، فتناول حصاة فحتها وقال: إذا تنخم أحدكم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصقن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى» متفق عليه. وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها، سواء كان في المسجد أو غيره، وقد أفاده حديث أنس في حق المصلى، إلا أن غيره من الأحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقاً في المسجد وفي غيره وعلى المصلى وغيره. ففي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً «من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفلته بين عينيه»، ولابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً: "يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه». وأخرج أبو داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد «أن رجلاً أمّ قوماً فبصق في القبلة، فلما فرغ قال رسول اللَّه على: ﴿ لا يصلي لكم ؟ ومثل البصاق إلى القبلة البصاق عن اليمين، فإنه منهى عنه مطلقاً أيضاً. وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود «أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة»، وعن معاذ بن جبل: «ما بصقت عن يميني منذ أسلمت، وعن عمر بن غبد العزيز أنه نهى عنه أيضاً. وقد أرشد عليه إلى أي جهة يبصق فقال: «عن شماله تحت قدمه». فبين الجهة أنها جهة الشمال، والمحل أنه تحت القدم. وورد في حديث أنس عند أحمد ومسلم بعد قوله: ﴿ وَلَكُنْ عَنْ يَسَارُهُ أَوْ تَحْتُ قَدْمُهُ ـ زَيَادَةً: ثم أخذ طرف ردائه فبصق فيه ورد بعضه على بعض فقال: أو يفعل هكذا؟. وقوله: أو تحت قدمه خاص بمن ليس في المسجد. وأما إذا كان فيه ففي ثوبه لحديث «البصاق في المسجد خطيئة»، إلا أنه قد يقال: المراد البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين خطيئة لا تحت القدم أو عن شماله، لأنه قد أذن فيه الشارع ولا يأذن في خطيتة. هذا وقد سمعت أنه على على النهي عن البصاق على اليمين، بأن عن يمينه ملكاً فأورد سؤال وهو: أن على الشمال أيضاً ملكاً وهو كاتب السيئات. وأجيب بأنه أختص بذلك ملك اليمين تخصيصاً له وتشريفاً وإكراماً. وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية، فلا دخل لكاتب السيئات فيها. وأستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفاً في هذا الحديث اولا عن يمينه، فإن عن يمينه كاتب الحسنات. وفي الطبراني من حديث

أمامة في هذا الحديث: «فإنه يقوم بين يدي اللَّه وملك عن يمينه وقرينه عن يساره». وإذا ثبت هذا فالتفل يقع على القرين وهو الشيطان، ولعل ملك اليسار حينئذ بحيث لا يصيبه شيء من ذلك، أو أنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين.

٢٥٧ م/٨ - وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ (١) لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبِ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكِ لَهٰذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلاَتِي».
 رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

س (وعنه) أي أنس، رضي الله عنه، (قال: كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء الستر الرقيق. وقيل: الصفيق من صوف ذي ألوان (لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي على: أميطي عنا) أي أزيلي (قرامك هذا، فإنه لا تزال تصاويره تعرض) بفتح المئناة الفوقية وكسر الراء (لي في صلاتي. رواه البخاري) في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي صلاته مما في منزله أو في محل صلاته، ولا دليل فيه على بطلان الصلاة، لأنه لم يرو أنه على إعادها ومثله.

٩/٢٥٨ ـ وَٱتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِهَا في قِصَّةِ أَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ، "فَإِنَّهَا أَلْهَنْنِي عَنْ صَلاَتِي».

_ (وأتفقا) أي الشيخان (على حديثها) أي عائشة (في قصة أنبجانية) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة، كساء غليظ لا علم فيه. (أبي جهم) بفتح الجيم وسكون الهاء، هو عامر بن حديفة (وفيه. فإنها) أي الخميصة: «وكانت ذات أعلام أهداها له في أبو جهم» فالضمير لها وإن لم يتقدم في كلام المصنف ذكرها. ولفظ الحديث عن عائشة «أن النبي في صلى في خميصة لها أعلام، فنظر إلى أعلامها نظرة، فلما أنصرف قال: «اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وأتوني

٢٥٧ م ـ أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: ما وطيء من التصاوير (الحديث ٩٥٤هُ).

٢٥٨ أخرجه البخراري في كتراب: الأدب، براب: منا يجروز من الغضب والشدة لأمر الله (الحديث ٢٠٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (الحديث ٩٣).

بأنبجانية أبي جهم، فإنها ألهتني آنفاً عن صلاتي هذا لفظ البخاري وعبارة المصنف تفهم أن ضمير فإنها للأنبجانية وكذا ضمير (ألهتني عن صلاتي). وذلك أن أبا جهم أهدى للنبي على حميصة لها أعلام، كما روى مالك في الموطأ عن عائشة قالت: «أهدى أبو جهم أبن حذيفة إلى رسول الله على خميصة لها علم فشهد فيها الصلاة، فلما أنصرف قال: «ردي هذه الخميصة إلى أبو جهم» وفي رواية عنها: «كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن يفتسني» قال ابن بطال: إنما طلب منه ثوباً غيرها ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته أستخفافا به. وفي الحديث دليل على كراهة ما يشغل عن الصلاة من النقوش ونحوها مما يشغل القلب. وفيه مبادرته على كراهة ما يشغل عن الصلاة من النقوش ونحوها مما يشغل القلب. وفيه مبادرته على للهيء الصلاة عما يلهي، وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها. قال الطيبي: فيه إيذان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية فضلاً عما دونها. وفيه كراهة الصلاة على المفارش والسجاجيد المنقوشة، وكراهة المساجد ونحوه.

١٠/٢٥٩ _ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَيَنْتَهِينَ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ في الصَّلاَةِ، أَوْ لا تَرْجِعُ إِلَيهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن سمرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لينتهين) بفتح اللام وفتح المثناة التحتية وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وكسر الهاء (أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة) أي إلى ما فوقهم مطلقاً (أو لا ترجع إليهم رواه مسلم) قال النوري في شرح مسلم: فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك، وقد نقل الإجماع على ذلك والنهي يفيد تحريمه، وقال ابن حزم: تبطل به الصلاة، قال القاضي عياض: وأختلفوا في غير الصلاة في الدعاء فكرهه قوم وجوزه الأكثرون.

١١/٢٦٠ ــ وَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّه عنها قالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلاَةَ بِحَضْرَةِ طَعَام، وَلاَ وَهُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ».

_ (وله) أي لمسلم (عن عائشة قالت: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: لا صلاة

٢٥٩ ـ أخرجه مسلم في كتباب: الصلاة، بباب: النهبي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة (الحديث ٤٢٨).

٢٦٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: ألمساجد، باب: كراهية الصلاة بحضرة الطعام (الحديث ٥٦٠).

بحضرة طعام) تقدم الكلام في ذلك، إلا أن هذا يفيد أنها لا تقام الصلاة في موضع حضر فيه الطعام وهو عام للنفل والفرض وللجائع وغيره. والذي تقدم أخص من هذا (ولا) أي لا صلاة، (وهو) أي المصلي (يدافعه الأخبئان) البول والغائظ، ويلحق بهما مدافعة الريح فهذا مع المدافعة. وأما إذا كان يجد في نفسه ثقل ذلك وليس هناك مدافعة فلا نهي عن الصلاة معه، ومع المدافعة فهي مكروهة. وقيل: تنزيهاً لنقصان الخشوع، فلو خشي خروج الوقت إن قدم التبرز وإخراج الأخبئين قدم الصلاة، وهي صحيحة مكروهة كذا قال النووى، ويستحب إعادتها. وعن الظاهرية أنها باطلة.

١٢/٢٦١ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي اللَّهُ عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الثَّنَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَكُظِمْ مَا ٱسْتَطَاعَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتُّرْمِذِيُّ، وَزَادَ: «في الصَّلَاةِ».

- (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، أن النبي على قال: التثاؤب من الشيطان) لأنه يصدر عن الامتلاء والكسل وهما مما يحبه الشيطان، فكأن التثاؤب منه (فإذا تئاءب أحدكم فليكظم)، أي يمنعه ويمسكه (ما استطاع رواه مسلم والترمذي وزاد) أي الترمذي (في الصلاة) فقيد الأمر بالكظم بكونه في الصلاة، ولا ينافي النهي عن تلك الحالة مطلقاً لموافقة الممقيد والمطلق في الحكم، وهذه الزيادة هي في البخاري أيضاً. وفيه بعدها «ولا يقل: ها: فإنما ذلك من الشيطان يضحكم منه» وكل هذا مما ينافي الخشوع وينبغي أن يضع يده على فيه لحديث «إذا تثاءب أحدكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل مع التثاؤب» وأخرجه أحمد والشيخان وغيرهم.

1 - باب: المساجد

المساجد جمع مسجد بفتح العين وكسرها، فإن أريد به المكان المخصوص فهو بكسر الجيم لا غير، وإن أريد به موضيع السجود، وهو موضع وقوع الجبهة في الأرض، فإنه بالفتح لا غير. وفي فضائل المسابجد أحاديث واسعة، وأنها أحب البقاع إلى الله، وأن «من بنى لله مسجداً من مال حلال بنى الله له بيتاً في الجنة» وأحاديثها في مجمع الزوائد وغيره.

٢٦١ - أخرجه مسلم في كتباب: النزهد والبرقائيق، بباب: تشميت العباطس وكبراهمة التشاؤب
 (الحديث ٢٩٩٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية التثاؤب
 (الحديث ٣٧٠).

١/٢٦٢ ـ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ بِبِنَاءِ المَسَاجِدِ في الدُّورِ، وَأَنْ تُنَظَّفَ وَتُطَيَّبَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَ إِرْسَالَهُ.

— (عن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: أمر رسول اللَّه ﷺ ببناء المساجد في الدور) يحتمل أن المراد بها البيوت؛ ويحتمل أن المراد المحال التي تبنى فيها الدور (وأن تنظف) عن الأقدار (وتطيب: رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصحح إرساله) والتطيب بالبخور ونحوه. والأمر بالبناء للندب لقوله: «أينما أدركتك الصلاة فصل» أخرجه مسلم ونحوه عند غيره. قيل: وعلى إرادة المعنى الأول في الدور، ففي الحديث دليل على أن المساجد شرطها قصد التسبيل، إذ لو كان يتم مسجداً بالتسمية لخرجت تلك الأماكن التي أتخدت في المساكن عن ملك أهلها. وفي شرح السنة أن المراد المحال التي فيها الدور ومنه ﴿سأريكم دار الفاسقين﴾ (١) لأنهم كانوا يسمون المحال التي أجتمعت فيها القبيلة داراً. قال سفيان: بناء المساجد في الدور يعنى القبائل.

٢/٢٦٣ ل وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "قَاتَلَ ٱللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: قاتل الله اليهود) أي لعن كما جاء في رواية وقيل: معناه قتلهم وأهلكهم (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد متفق عليه) وفي مسلم عن عائشة «قالت: إن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا لرسول الله ﷺ كنيسة رأتاها بالحبشة فيها تصاوير فقال: إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا

٢٦٢ ـ أخرجه أحمد: ٣/ ١٩٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: اتخاذ المساجد في الدور (الحديث ٤٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في تطبيب المساجد (الحديث ٥٩٤).

⁽١) سورة: الأعراف، الآية: ١٤أ.

٢٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: _ ٥٥ - (الحديث ٤٣٦)،، وأخرجه أيضاً في كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (الحديث ٣٤٥٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المعازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته (الحديث ٤٤٤٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: اللباس، باب: الأكسية والحمائص (الحديث ٥٨١٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (الحديث ٢٢).

على قبره مسجداً وصوروا تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند اللَّه يوم القيامة؛ وأتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها، أو بمعنى الصلاة عليها. وفي مسلم «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ولا عليها». قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصاري يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها، أتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين من ذلك. قال: وأما من أتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا لتوجه نحوه، فلا يدخل في ذلك الوعيد «قلت» قوله لا لتعظيم له يقال أتخاذ المساجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له. ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر. والظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبيه بعبدة الأوثان الذين يعظمون الجمادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر، ولما في إنفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية. ولأنه سبب لإيقاد السرج عليها الملعون فاعله. ومفاسد ما يبنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر. وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال: «لعن رسول اللَّه عليه زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج ا (وزاد مسلم والنصاري) زاد في حديث أبي هريرة هذا بعد قوله: اليهود وقد أستشكل ذلك، لأن النصاري ليس لهم نبي إلا عيسى عليه السلام، إذ لا نبي بينه وبين محمد رضي وهي حي في السماء. وأجيب بأنه كان فيهم أنبياء غير مرسلين كالحواريين ومريم في قول، وأن المراد من قوله أنبيائهم المجموع من اليهود والنصارى، أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم وأكتفى بذكر الأنبياء. ويؤيد ذلك قوله في رواية مسلم: «كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد» ولهذا لما أفرد النصاري كما في.

٣/٢٦٤ ـ وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً». وفِيهِ: «أُولَٰئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ».

_ (ولهما) أي البخاري ومسلم (من حديث عائشة كانوا إذا مات فيهم) أي النصارى قال: (الرجل الصالح) ولما أفرد اليهود كما في حديث أبي هريرة قال: (أنبيائهم). وأحسن من هذا أن يقال: أنبياء اليهود أنبياء النصارى، لأن النصارى مأمورون بالإيمان بكل

٢٦٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد (الحديث ٤٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور (الحديث ١٦).

رسول، فرسل بني إسرائيل يسمون أبياء في حق الفريقين. (بنوا على قبره مسحداً. وفيه أولئك شرار الخلق) أسم الإشارة عائد إلى الفريقين وكفى به ذماً. والمراد من الاتخاذ أعم من أن يكون أبتداعاً أو اتباعاً، فاليهود أبتدعت والنصارى أتبعت.

277/٤ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي المَسْجِدِ٩. الْحَدِيث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: بعث النبي على خيلاً، فجاءت برجل فربطوه بسارية من سواري المسجد. الحديث. متفق عليه) الرجل هو ثمامة بن أثال، صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما، وليس فيه أن الربط عن أمره على ولكنه على قرر ذلك، لأن في القصة أنه كان يمر به ثلاثة أيام ويقول: «ما عندك يا ثمامة _ الحديث، وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وإن كان كافراً، وأن هذا تخصيص لقوله على إن المسجد لذكر اللّه والطاعة، وقد ألزل على وفد ثقيف في المسجد. قال الخطابي: فيه جواز دخول المشرك المسجد إذا كان له فيه حاجة، مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه، ومثل أن يحاكم إلى قاض هو في المسجد. وقد كان الكفار يدخلون مسجده على ويطلون فيه الجلوس. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة «أن اليهود أتوا النبي على وهو في المسجد» وأما قوله تعالى: ﴿ فلا يقوبوا المسجد الحرام ﴾ (١) فالمراد به لا يمكنون من حج ولا عمرة، كما ورد في القصة التي بعث لأجلها على بايات براءة إلى مكة. وقوله: «فلا يحجن بعد هذا العام مشرك»، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ما كان لهم أن يدخلوها وقوله: «فلا يحجن بعد هذا العام مشرك»، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ما كان لهم أن يدخلوها الإختفين ﴾ (٢) لا يتم بها دليل على تحريم المساجد على المشركين، لأنها نزلت في حق من أستولى عليها. وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع في سبب نزول الآية الكريمة، فإنها أستولى عليها. وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع في سبب نزول الآية الكريمة، فإنها

^{770 -} أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد (الحديث ٢٦٤) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: دخول المشرك المسجد (الحديث ٤٦٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الخصومات، باب: التوثق عن تخشي معرته (الحديث ٢٤٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الخصومات، باب: الربط والحبس في الحرم (الحديث ٢٤٢٢) مطولاً، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: وقد بني حنيفة، وحديث ثمامة بن أثال (الحديث ٢٤٢٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: وقد بني حنيفة، وحديث ثمامة بن أثال (الحديث ٢٤٧٢) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه (الحديث ٥٩) مطولاً.

⁽١) سورة: التوبة، الآية: ٢٨.: (٢) سورة: البقرة، الآية: ١١٤.

نزلت في شأن النصارى، وأستيلائهم على بيت المقلم، وإلقاء الأذى فيه والأزبال، أو أنها نزلت في شأن قريش، ومنعهم له على عام الحديبية عن العمرة. وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تفده الآية الكريمة، وكأن المصنف ساقه لبيان جواز دخول المشرك المسجد وهو مذهب إمامه فيما عدا المسجد الحرام.

٥/٢٦٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانَ يُنْشِدُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أُنْشِدُ فِيهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعنه) أي أبي هريرة (أن عمر، رضي الله عنه، مر بحسان) بالحاء المهملة مفتوحة فسين مهملة مشددة هو ابن ثابت شاعر رسول الله علي يكنى أبا عبد الرحمٰن، أطال ابن عبد البر في ترجمته في الاستيعاب قال: وتوفي حسان قبل الأربعين في خلافة علي عليه السلام. وقيل: بل مات سنة خمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة. (ينشد) بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشين المعجمة (في المسجد فلحظ إليه) أي نظر إليه، وكأن حسان فهم منه نظر الإنكار (فقال: قد كنت أنشد وفيه) أي المسجد (من هو خير منك) يعني رسول الله على المسجد (من هو خير منك) عني حساناً أنشد في المسجد ما أجاب به المشركين عنه على الحديث دلالة على جواز إنشاد الشعر في المسجد. وقد عارضه أحاديث. أخرج ابن خزيمة وصححه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "نهى رسول الله على عن تناشد الأشعار في المسجدة وله شواهد. وجمع بينها وبين حديث الباب، بأن النهي محمول على تناشد أشعار الجاهلية وأهل البطالة، وما لم يكن فيه غرض صحيح، والمأذون فيه ما سلم من ذلك.

٦/٢٦٧ _ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ سَمِعَ رَجُلاً يَنْشُدُ ضَالَةً فِي المَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ: لاَ رَدَّهَا ٱللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ المَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهِٰذَا". رَوَاهُ مُسْلَمٌ.

٢٩٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة (الحديث ٢٢١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل حسان بن ثابت (الحديث ١٥١).

٢٦٧ _ أخرجه مسلّم في كتاب: المساجد، باب: النهي عن نشد الضالة في المسجد (الحديث ٥٦٨).

— (وعنه) أي أبي هريرة (قال: قال رسول الله على: "من سمع رجلاً ينشد) بفتح المثناة التحتية وسكون النون وضم الشين المعجمة، من نشد الدابة إذا طلبها (ضالة في المسجد فليقل: لا ردها الله عليك) عقوبة له لارتكابه في المسجد ما لا يجوز. وظاهره أنه يقوله جهراً وأنه واجب. (فإن المساجد لم تبن لهذا. رواه مسلم) أي بل بنيت لذكر الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوه. والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان في المسجد، وهل يلحق به السؤال عن غيرها من المتاع ولو ذهب في المسجد؟ قبل: يلحق للعلة وهي قوله: "فإن المساجد لم تبن لهذا» وأن من ذهب عليه متاع فيه أو في غيره قعد في باب المسجد يسأل الخارجين والداخلين إليه. وآختلف أيضاً في تعليم الصبيان القرآن في المسجد، وكأن المانع يمنعه لما فيه من رفع الأصوات المنهي عنه في حديث واثلة "جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم ورفع أصواتكم". أخرجه عبد الرزاق والطبراني في الكبير وابن مأجه.

٧/٢٦٨ لَ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَبِيعُ، أَوْ يَبِيعُ، أَوْ يَبِيعُ، أَوْ يَبِيعُ، أَوْ يَبِيعُ، أَوْ يَبِيعُ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَكَانُهُ.

— (وعنه) أي أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ قال: إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع) يشتري (في المسجد فقولوا له: لا أربح الله تجارتك رواه الترمذي والنسائي وحسنه) فيه دلالة على تحريم البيع والشراء في المساجد، وأنه يجب على من رأى ذلك فيه أن يقول لكل من البائع والمشتري لا أربح الله تجارتك، يقول جهراً زجراً لـلفاعل لذلك، والعلة هي قوله فيما سلف: «فإن المساجد لم تبن لذلك» وهل ينعقد البيع؟ قال الماوردي إنه ينعقد أتفاقاً.

٨/٢٦٩ . وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلاَ يُسْتَقَادُ فِيهَا». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٢٦٨ - أخرجه النسائي في كتاب: المساجد، باب: النهي عن البيع والشراء في المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة (الحديث ٧١٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المسجد (الحديث ٣٢٢) مطولاً.

٢٦٩ - أخرجه أحمد: ٣/ ٤٣٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في إقامة الحد في المسجد (الحديث ٤٤٩٠).

— (وعن حكيم بن حزام) بالحاء المهملة مكسورة والزاي، وحكيم صحابي كان من أشراف قريش في الجاهلية والإسلام، أسلم عام الفتح عاش مائة وعشرين سنة ستون في الجاهلية وستون في الإسلام، وتوفي بالمدينة سنة أربع وخمسين، وله أربعة أولاد صحابيون كلهم عبد الله وخالد ويحيى وهشام (قال: قال رسول الله على: لا تقام الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها) أي يقام القود فيها (رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف) ورواه الحاكم (۱) وابن السكن وأحمد بن حنبل (۱) والدارقطني (۱) والبيهقي (١). وقال المصنف في التلخيص: لا بأس بإسناده. والحديث دليل على تحريم إقامة الحدود في المساجد، وعلى تحريم الاستقادة فيها.

٩/٢٧٠ _ وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ﴿أُصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ خَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: أصيب سعد) هو ابن معاذ بضم الميم فعين مهملة بعد الألف ذال معجمة، هو أبو عمرو سعد بن معاذ الألوسي، أسلم بالمدينة بين العقبة الأولى والثانية، وأسلم بإسلامه بنو عبد الأشهل، وسماه رسول اللَّه على سيد الأنصار، وكان مقداماً مطاعاً شريفاً في قومه، من كبار الصحابة شهد بدراً وأحداً، وأصيب يوم الخندق في أكتحله، فلم يرقأ دمه حتى مات بعد شهر، توفي في شهر ذي القعدة سنة خمس من الهجرة. (يوم الخندق فضرب عليه رسول اللَّه على) أي نصب عليه (خيمة في المسجد ليعوده من قريب) أي ليكون مكانه قريباً منه على فيعوده (متفق عليه). فيه دلالة على

⁽٣) الحديث: ٨٦/٣/٢.

[.]٣٦٩/٤ (١)

⁽٤) الحديث: ٨/٣٩.

⁽٢) الحديث: ٣/ ٣٤٤.

٢٧٠ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم (الحديث ٤٦٣) مطولاً، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم (الحديث ٤١٢٦) مطولاً، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم (الحديث ٦٥) مطولاً.

جواز النوم في المسجد وبقاء المريض فيه وإن كان جريحاً، وضرب الخيمة وإن منعت من الصلاة.

١٠/ ٢٧١ ـ وَعَنْهَا قَالَتْ: ﴿ رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ». الْحَدِيثَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

 (وعنها) أي عن عائشة (قالت: رأيت رسول الله ﷺ يسترني وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد - الحديث. متفق عليه) قد بين في رواية لـلبخاري أن لعبهم كان بالدرق والحراب، وفي رواية لمسلم يلعبون في المسجد بالحراب، وفي رواية للبخاري وكان يوم عيد. فهذا يدل على جواز مثل ذلك في المسجد في يوم مسرة. وقيل: إنه منسوخ بالقرآن والسنة. أما القرآن فقوله تعالى: ﴿فَي بِيُوتَ أَذِنَ اللَّهَ أَنْ تَرْفَعُ وَيَذَكُرُ فِيهَا أَسَمُهُ (١٠). وأما السنة فبحديث «جنبوا مساجدكم صبيانكم» الحديث، وتعقب بأنه حديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما أدعاه ولا عرف التاريخ فيتم النسخ. وقد حكى أن لعبهم كان خارج المسجد وعائشة كانت في المسجد. وهذا مردود بما ثبت في بعض طرق الحديث هذا، أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي على: "دعهم". وفي بعض ألفاظه أنه ﷺ قال لعمر: «لتعلم اليهود أن في دينـنا فسحة وأني بعثت بحنيفة سمحةً ١. وكأن عمر بني على الأصل في تنزيه المساجد، فبين له ﷺ أن التعمق والتشدد ينافي قاعدة شريعته ﷺ من التسهيل والتيسير، وهذا يدفع قول الطبري إنه يغتفر لـلحبش ما لا يغتفر لغيرهم فيقر حيث ورد، ويدفع قول من قال: إن الـلعب بالحراب ليس لعباً مجرداً، بل فيه تدريب الشجُّعانَ على مواضع الحروب والاستعداد لـلعدو، فـفي ذلك من المصلحة التي تجمع عامة المسلمين ويحتاج إليها في إقامة الدين، فأجيز فعلها في المسجد. هذا وأما نظر عائشة إليهم وهم يلعبون وهي أجنبية، فيفيه دلالة على جواز نظر المرأة إلى جملة الناس من دون تفصيل لأفرادهم. كما تنظرهم إذا خرجت لـلصلاة في المسجد، وعند الملاقاة في الطرقات ويأتي تحقيق هذه المسألة في محلها.

٢٧١ - أحرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: أصحاب الحراب في المسجد (الحديث ٤٥٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة العيدين، باب: الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه. . (الحديث ٨٩٢).

⁽١) سورة: النور، الآية: ٣٦٪

١١/ ٢٧٢ _ وَعَنْهَا: «أَنَّ وَلِيدةً سَوْدَاءً كَانَ لَهَا خِبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَتْ تَأْتِينِي، فَتَحَدَّثُ عِنْدِي*. _ الحديث (١) _ مُفَقَّ عَلَيْهِ.

_ (وعنها) أي عائشة (أن وليدة) الوليدة الأمة (سوداء فكان لها خباء) بكسر الخاء المعجمة وموحدة فهمزة ممدودة الخيمة من وبر أو غيره. وقيل: لا تكون إلا من شعر (في المسجد فكانت تأتيني فتحدث عندي _ الحديث. متفق عليه) والحديث برمته في البخاري عن عائشة: «أن وليدة سوداء كانت لحي من العرب فأعتقوها، فكانت معهم، فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سيور قالت: فوضعته أو وقع منها فمرت حدياة وهو ملقى فحسبته لحماً فخطفته قالت: فالتمسوه فلم يجدوه فأتهموني به فجعلوا يفتشوني حتى فتشوا قبلها قالت: والله إني لقائمة معهم إذ مرت الحدياة فألقته قالت: فوقع بينهم فقلت: هذا الذي أتهمتموني به زعمتم وأنا بريئة منه وها هو ذا قالت: فجاءت إلى رسول الله عليها فأسلمت قالت عائشة: فكان لها خباء في المسجد أو حفش، فكانت تأتيني فتحدث عندي قالت: فلا تجلس إلا قالت:

ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا إلا أنه من دارة الكفر نجاني

قالت عائشة: قلت لها ما شأنك لا تقعدين إلا قلت هذا؟ فحدثتني بهذا الحديث، فهذا الذي أشار إليه المصنف بقوله «الحديث». وفي الحديث دلالة على إباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن ليس له مسكن من المسلمين رجلاً كان أو امرأةً عند أمن الفتنة، وجواز ضرب الخيمة له ونحوها.

١٧/٢٧٣ ــ وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْبُصَاقُ فِي المَسْجِدِ خَطِيثَةٌ، وكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا». مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٧٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: اعتكاف النساء (الحديث ٢٠٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: الأخبية في المسجد (الحديث ٢٠٣٤) مختصراً، وأخرجه أيضاً فيه، باب: الاعتكاف في شوال (الحديث ٢٠٤١)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج (الحديث ٢٠٤٥) بنحوه، وأخرجه مسلم في كتاب: الاعتكاف، باب: متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه (الحديث ٢٠٤٥).

⁽١) زيادة في الأصل.

٢٧٣ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: حك البزاق باليد من المسجد (الحديث ٤٠٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المسجد في الصلاة وغيرها (الحديث ٤٥٥).

 (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: البصاق) في القاموس البصاق كغراب والبساق والبزاق ماء الفم إذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق وفي لفظ للبخاري البزاق ولمسلم التقل (في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها متفق عليه). الحديث دليل على أن البصاق في المسجد خطيئة والدفن يكفرها. وقد عارضه ما تقدم من حديث «فليبصق عن يساره أو تحت قدمه» فإن ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره. قال النووي: هما عمومان، لكن الثاني مخصوص بما إذا لم يكن في المسجد، ويبقى عموم الخطيئة إذا كان في المسجد من دون تخصيص. وقال القاضي عياض: إنما يكون البصاق في المسجد خطيئة إذا لم يدفنه، وأما إذا أراد دفنه فلا. وذهب إلى هذا أثمة من أهل الحديث. ويدل له حديث أحمد والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة، فإن دفنه فحسنة فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن، ونحوه حديث أبى ذر عند مسلم مرفوعاً: ﴿وجدت في مساوي أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن ا وهكذا فهم السلف. ففي سنن سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح «أنه تنخم في المسجد ليلة ، فنسي أن يدفنها حتى رجع إلى منزله ، فأخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها وقال: الحمد للَّه حيث لم تكتب على خطيئة الليلة. فدل على أنه فهم أن الخطيئة مختصة بمن تركها وقدمنا وجهاً من الجمع وهو أن الخطيئة حيث كان التفل عن اليمين أو إلى جهة القبلة لا إذا كان عن الشمال وتحت القدم، فالحديث هذا مخصص بذلك ومقيد به. قال الجمهور: والمراد أي من دفنها دفنها في تراب المسجد ورمله وحصاه. وقول من قال: المراد من دفنها إخراجها من المسجد بعيد.

زخرفة المساجد وزينتها 🖰

١٣/ ٢٧٤ — وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى بَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا التِّرِمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعنه) أي أنس (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا تقوم الساعة حتى يتباهى) يتفاخر (الناس في المساجد) بأن يقول واحد: مسجدي أحسن من مسجدك علواً وزينة وغير ذلك

٢٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في بناء المسجد (الحديث ٤٤٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: المساجد، باب: المباهاة في المساجد (الحديث ٢٨٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المساجد والجماعات، باب: تشييد المساجد (الحديث ٢٣٩)، وأخرجه أحمد: ٣/ ١٣٤ _ ١٤٥ _ ١٥٢ _ ١٥٨ ـ ١٥٢ _ ١٥٨ المساجد، باب: كراهة التباهي في بناء المساجد، باب: كراهة التباهي في بناء المساجد. . (الحديث ١٣٢١).

(أخرجه الخمسة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة) الحديث من أعلام النبوة وقوله: (لا تقوم الساعة) قد يؤخذ منه أنه من أشراطها والتباهي إما بالقول كما عرفت أو بالفعل كأن يبالغ كل واحد في تزيين مسجده ورفع بنائه وغير ذلك. وفيه دلالة مفهمة بكراهة ذلك وأنه من أشراط الساعة وأن الله لا يحب تشييد المساجد ولا عمارتها إلا بالطاعة.

١٤/ ٢٧٥ _ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْبِيدِ المَسَاجِدِ». أَخْرَجُهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

- (وعن ابن عباس، رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: ما أمرت بتشبيد المساجد أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) وتمام الحديث قال ابن عباس: التزخرفنها كما زخرفتها اليهود والنصاري، وهذا مدرج من كلام ابن عباس كأنه فهمه من الأخبار النبوية من أن هذه الأمة تحذو حذو بني إسرائيل. والتشييد رفع البناء وتزيينه بالشيد، وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس الحائط يشيده طلاه بالشيد، وهو ما يطلى به الحائط من جص ونحوه انتهى. فلم يجعل رفع البناء من مسماه. والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصاري، فإن التشبه بهم محرم. وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكن الناس من الحر والبرد، وتزيينها يشغل القلوب عن الخشوع الذي هو روح جسم العبادة. والقول بأنه يجوز تزيين المحراب باطل. قال المهدي في البحر: إن تزيين الحرمين لم يكن برأي ذي حل وعقد ولا سكوت رضا، أى من العلماء، وإنما فعله أهل الدول الجبابرة من غير مؤاذنة لأحد من أهل الفضل، وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا، وهو كلام حسن. وفي قوله ﷺ: (ما أمرت) إشعار بأنه لا يحسن ذلك فإنه لو كان حسناً لأمره الله به على. وأخرج البخاري من حديث ابن عمر قان مسجده على كان على عهده على مبنياً باللبن، وسقفه الجريد، وعمده خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً، وزاد فيه عمر وبناه على بنائه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً، ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة، وبني جدرانه بالأحجار المنقوشة والجص، وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج، قال ابن بطال: وهذا يدل على أن السنة في بنيان المساجد القصد وترك الغلو في تحسينها. فقد كان عمر مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه،

٢٧٥ أخرجه أبر داود في كتاب: الصلاة، باب: في بناء المساجد (الحديث ٧٣٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: المساجد (الحديث ١٦١٥).

وإنما احتاج إلى تجديده، لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه، ثم قال عند عمارته: «أكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس» ثم كان عثمان والمال في زمنه أكثر، فحسنه بما لا يقتضي الزخرفة، ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه. وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك، وذلك في أواخر عصر الصحابة، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة.

١٥/ ٢٧٦ ــ وَعَنْ أَنَسَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي، حَنَّى الْقَدْاةَ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِدِيُّ، وَٱسْتَغْرَبَهُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُرَيْمَةَ.

- (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: اعرضت عليّ أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد، رواه أبو داود والترمذي وأستغربه وصححه ابن خزيمة). القذاة بزنة حصاة هي مستعملة في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً، وهذا إخبار بأن ما يخرجه الرجل من المسجد وإن قل وحقر مأجور فيه، لأن فيه تنظيف بيت اللَّه وإزالة ما يؤذي المؤمنين. ويفيد بمفهومه أن من الأوزار إدخال القذاة إلى المسجد.

١٦/٢٧٧ ــ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّي رَكْعَتَيْن». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي قتادة، رضي اللَّه عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين متفق عليه) الحديث نهى عن جلوس الداخل إلى المسجد إلا بعد صلاته ركعتين وهما تحية المسجد. وظاهره وجوب ذلك. وذهب

٢٧٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في كنس المسجد (الحديث ٤٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: المساجد، كتاب: فضائل القرآن، باب: ـ ١٩١ ـ (الحديث ٢٩١٦)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: المساجد، باب: ذكر بدء تحطيب المسجد. . . (الحديث ١٢٩٨).

٢٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: إذا دخل المسجد فليركع ركعتين (الحديث ٤٤٤)،
 وأخرجه أيضاً في كتاب: التهجد، باب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى (الحديث ١١٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب تحية المسجد بركعتين (الحديث ٧١٤).

الجمهور إلى أنه ندب وأستدلوا بقوله على للذي رآه يتخطى: «اجلس فقد آذيت، ولم يأمره بصلاتهما، وبأنه قال على المن علمه الأركان الخمسة فقال لا أزيد عليها: ﴿ أَفِلْحُ إِنْ صِدَقَّ ٩ . الأول مردود بأنه لا دليل على أنه لم يصلهما، فإنه يجوز أنه صلاهما في طرف المسجد، ثم جاء يتخطى الرقاب. والثاني بأنه قد وجب غير ما ذكر كصلاة الجنائز ونحوها، ولا مانع من أنه وجب بعد قوله «لا أزيد» واجبات وأعلمه ﷺ بها. ثم ظاهر الحديث أنه يصليهما في أي وقت شاء ووقت الكراهة وفيه خلاف، وقررناه في حواشي شرح العمدة أنه لا يصليهما من دخل المسجد في أوقات الكراهة، وقررنا أيضاً أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الأوامر الواردة به، وظاهره أنه إذا جلس ولم يصلهما لا يشرع له أن يقوم فيصليهما. وقال جماعة: يشرع له التدارك لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر، أنه دخل المسجد فقال له النبي على: ركعت ركعتين؟ قال: لا قال: قم فأركعهما) وترجم عليه ابن حبان تحية المسجد لا تفوت بالجلوس. وكذلك ما يأتي من قصة سليك الغطفاني وقوله: "ركعتين؟ لا مفهوم له في جانب الزيادة، بل في جانب القلة فلا تتأدى سنة التحية بركعة واحدة. قال في الشرح: وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام فتحيته الطواف، وذلك لأن النبي عَلَيْ بدأ فيه بالطواف. قلت: هكذا ذكره ابن القيم في الهدي وقد يقال: إنه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام، إذ التحية إنما تشرع لمن جلس، والداخل المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلي صلاة المقام فلا يجلس إلا وقد صلى. نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف، فإنه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد، وكذلك قد أستثنوا صلاة العيد، لأنه ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها، ويجاب عنه بأنه ﷺ ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية، بل وصل إلى الجبانة أو إلى المسجد، فإنه صلى العيد في مسجده مرة واحدة ولم يقعد، بل وصل إلى المسجد ودخل في صلاة العيد. وأما الجبانة فلا تحية لها إذ ليست بمسجد. وأما إذا أستغل الداخل بالصلاة كأن يدخل وقد أقيمت الفريضة فيدخل فيها، فإنها تجزئه عن ركعتي التحية، بل هو منهي عنها بحديث الذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة".

٧ ــ بــاب: هفة الصلإة

١/ ٢٧٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ آسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ آفْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ آرْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعاً، ثُمَّ آرْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً، ثُمَّ آسْجُدْ حَتَّى الشَجُدُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ تَطْمَئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ آسُجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَ سَاجِداً، ثُمَّ آسُجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَ سَاجِداً، ثُمَّ آفْعَلُ ذٰلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلابُنِ مَاجَهُ إِلْسُنَادِ مُسْلِم: "حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِماً».

_ (عن أبي هربرة، رضي الله عنه، أن النبي على قال) مخاطباً للمسيء في صلاته وهو خلاد بن رافع: (إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء) تقدم أن إسباغ الوضوء إتمامه. (ثم أستقبل القبلة فكبر) تكبيرة الإحرام (ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن). فيه أنه لا يجب دعاء الاستفتاح، إذ لو وجب لأمره به. وظاهره أنه يجزئه من القرآن غير الفاتحة ويأتي تحقيقه. (ثم اركع حتى تطمئن راكعاً) فيه إيجاب الرجوع والاطمئنان فيه (ثم ارفع) من الركوع (حتى تعتدل قائماً) من الركوع. (ثم أسجد حتى تطمئن ساجداً) فيه أيضاً وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه. (ثم ارفع) من السجود (حتى تطمئن جالساً) بعد السجدة الأولى (ثم اسجد) الثانية (حتى تطمئن ساجداً) كالأولى فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياماً، وتلاوة، وركوعاً، واعتدالاً منه، وسجوداً، وطمأنينة، وجلوساً بين السجدتين، ثم سجدة بأطمئنان كالأولى، فهذه صفة ركعة كاملة (ثم أفعل ذلك) أي جميع ما ذكر من الأقوال والأفعال إلا تكبيرة الإحرام، فإنها مخصوصة بالركعة الأولى لما علم شرعاً من عدم تكرارها (في صلاتك) في ركعات صلاتك (كلها. أخرجه السبعة) بألفاظ متقاربة (و) هذا (اللفظ) الذي ساقه هنا (للبخاري) وحده (ولابن ماجه) أي من حديث أبي هريرة (بإسناد (مالمه) أي بإسناد رجاله رجال مسلم (حتى يطمئن قائماً) عوضاً عن قوله في لفظ البخاري

٢٧٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: أمر النبي الله الذي لا يتم ركوعه بالإعادة (الحديث ٧٩٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (الحديث ٣٩٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (الحديث ٢٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وصف الصلاة (الحديث ١٣٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: القول الذي يفتتح به الصلاة (الحديث ١٣٠٣)، وأخرجه أحمد: ٢/٧٣٤.

حتى تعتدل، فدل على إيجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع (ومثله) أي مثل ما أخرجه ابن ماجه ما في قوله.

٢/٢٧٩ ـ وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ (بْنِ رَافِعِ)(١) عِنْدَ أَحْمَدَ، وَابْنِ حِبَّان: "حَتَّى تَطْمَثِنَّ قَائِماً (٢)».

١٨٠ /٣ _ وَلَإِحْمَدَ (٣): «فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْمِظَامُ».

٢٨١ /٤ ــ وَلِلنَّسَائِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ: «إِنَّهَا لَآ^(١) تَتِمُّ صَلَاةً أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوء كمَا أَمَرَهُ ٱللَّه تَعَالَى، ثُمَّ بُكَبُرَ ٱللَّهُ وَيَحْمَدَهُ وَيُثْنِيَ عَلَيْهِ». وَفِيهَا: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَآفُراً وَإِلَّا فَأَحْمَدِ ٱللَّه وَكَبُرْهُ وَهَلَّلُهُ».

٢٨٢/٥ _ وَلِأَبِي دَاوُدَ: ﴿ ثُمَّ أَقْرَأُ بِأُمَّ الكِتَابِ، وَبِمَا شَاءَ ٱللَّهُ ».

٦/٢٨٣ - وَلاِبْنِ حِبَّانَ: «ثُمَّ بِمَا شِئْتَ».

— (وفي حديث رفاعة) بكسر الراء، هو ابن رافع صحابي أنصاري، شهد بدراً وأحداً وسائر المشاهد مع رسول الله على وشهد مع على عليه السلام الجمل وصفين، وتوفي أول إمارة معاوية. (عند أحمد وابن حبان) فإنه عندهما بلفظ (حتى تطمئن قائماً وفي لفظ لأحمد فأقم صلبك حتى ترجع العظام) أي التي انخفضت حال الركوع ترجع إلى ما كانت عليه حال القيام للقراءة، وذلك بكمال الاعتدال (وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعة بن رافع) أي القيام للقراءة، وذلك بكمال الاعتدال (وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعة بن رافع) أي القيام للقراءة، وذلك بكمال الاعتدال (وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعة بن رافع) أي القيام للقراءة، وذلك بكمال الاعتدال (وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعة بن رافع) أي القيام للقراءة، وذلك بكمال الاعتدال (وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعة بن رافع) أي القيام للقراءة، وذلك بكمال الاعتدال (وللنسائي وأبي داود من حديث وفاعة بن رافع) أي المناب الحديث ولاء العديث ولاعديث ولاء العديث ولعديث ولوء العديث ولعديث ولع

(١) زيادة في الأصل.

(٢) زيادة في الأصل قلت: إن ابن حبان رحمه الله تعالى لم يذكر: ٥حتى تطمئن قائماً في حديث رفاعة،
 بل ذكره ـ في حديث أبي هريرة ـ بلفظ: ٥ثم ارفع حتى تعتدل قائماً».

۲۸۰ _ أخرجه أحمد: ٤/ ٣٤٠.

(٣) في نسخة م: وفي لفظ لأحمد.

٢٨١ ـ أخرجه أبر داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (الحديث ٨٥٨).

(٤) في نسخة م: لن تشمّ.

٢٨٢ ـ أخرجه أبر دارد في كتاب: الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (الحديث ٨٥٩٨).

٢٨٣ ـ أخرجه ابن حبان في صحيحه (الحديث ١٧٨٧).

مرفوعاً (إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله) في آية المائدة (ثم يكبر الله) تكبيرة الإحرام (ويحمده) بقراءة الفاتحة، إلا أن قوله «فإن كان معك قرآن» يشعر بأن المراد بقوله يحمده غير القراءة وهو دعاء الافتتاح، فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الإحرام ويأتي الكلام في ذلك. (ويثني عليه) بها (وفيها) أي في رواية النسائي وأبى داود عن رفاعة (فإن كان معك قرآن فاقرأ وإلا) أي وإن لم يكن معك قرآن (فاحمد اللَّه) أي ألفاظ الحمد للَّه، والأظهر أن يقول الحمد للَّه (وكبره) بلفظ اللَّه أكبـر (وهلله) بقول لا إله إلا اللَّه، فدل على أن هذه عوض القراءة لمن ليس له قرآن يحفظه (ولأبي داود) أي من رواية رفاعة (ثم اقرأ بأم الكتاب وبما شاء اللَّه ولابن حبان ثم بما شئت) هذا حديث جليل يعرف بجديث المسيء صلاته. وقد أشتمل على تعليم ما يجب في الصلاة وما لا تتم إلا به، فدل على وجوب الوضوء لكل قائم إلى الصلاة، وهو كما دلت عليه الآية ﴿إذا قمتم إلى الصلاة ﴾ (1) والمراد لمن كان محدثاً كما عرف من غيره. وقد فصل ما أجملته رواية البخاري رُواية النسائي بلفظ «حتى يسبغ الوضوء كما أمره اللَّه فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين» وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضمضة والاستنشاق، ويكون هذا قرينة على حمل الأمر بهما حيث ورد على الندب، ودل على إيجاب أستقبال القبلة قبل تكبيرة الإحرام. وقد تقدم وجوبه وبيان عفو الاستقبال للمتنفل الراكب ودل على وجوب تكبيرة الإحرام وعلى تعيين ألفاظها رواية الطبراني لحديث رفاعة بلفظ «ثم يقول الله أكبر». ورواية ابن ماجه التي صححها ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي حميد من فعله ﷺ ﴿إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه ثم قال: اللَّه أكبر ». ومثله أخرجه البزار من حديث على عليه السلام بإسناد صحيح على شرط مسلم «أنه على كان إذا قام إلى الصلاة قال: اللَّه أكبر " فهذا يبين أن المراد من تكبيرة الإحرام هذا اللفظ. ودل على وجوب قراءة القرآن في الصلاة، سواء كان الفاتحة أو غيرها لقوله «ما تيسر معك من القرآن». وقوله: «فإن كان معك قرآن» ولكن رواية أبي داود بلفظ «فاقرأ بأم الكتاب، وعند أحمد وإبن حبان «ثم أقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت، وترجم له ابن حبان «باب فرض المصلي فاتحة الكتاب في كل ركعة». فمع تصريح الرواية بأم القرآن يحمله قوله ما تيسر معك على الفاتحة، لأنها كانت المتيسرة لحفظ المسلمين لها، أو يحمل أنه ﷺ عرف من حال المخاطب أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ غيرها فله

⁽٣) سورة: المائدة، الآية: ٦٠.

أن يقرأه، أو أنه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة، أو أن المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فإنها عينت الفاتحة وجعلت ما تيسر لما عداها، فيحتمل أن الراوي حيث قال: ما تيسر ولم يذكر الفاتحة ذهل عنها. ودل على إيجاب غير الفاتحة معها لقوله بأم الكتاب وبما شاء اللَّه أو شئت. ودل على أن من لم يحفظ القرآن يجزئه الحمد والتكبير والتهليل، وأنه لا يتعين عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ مخصوص. وقد ورد تعيين الألفاظ بأن يقول سبحان اللَّه والحمد للَّه ولا إله إلَّا اللَّه واللَّه أكبر ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم. ودل على وجوب الركوع ووجوب الاطمئنان فيه. وفي لفظ لأحمد بيان كيفيته فقال: «فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك ومكّن ركوعك» وفي رواية «ثم تكبر وتركع حتى تطمئن مفاصلك وتسترخي» ودل على وجوب الرفع من الركوع، وعلى وجوب الانتصاب قائماً، وعلى وجوب الاطمئنان لقوله: الحتى تطمئن قائماً». وقد قال المصنف: إنها بإسناد مسلم. وقد أخرجها السراج أيضاً بإسناد على شرط البخاري، فهي على شرط الشيخين . ودل على وجوب السجود والطمأنينة فيه، وقد فصلتها رواية النسائي عن إسلحق بن أبي طلحة بلفظ «ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه وجبهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخي. ودل على وجوب القعود بين السجدتين. وفي رواية النسائي الثم يكبر فيرفع رأسه حتى يستوي قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه. وفي رواية «فإذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى» فدل على أن هيئة القعود بين السجدتين بافتراش اليسرى. ودل على أنه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته إلا تكبيرة الإحرام، فإنه معلوم أن وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أول ركعة. ودل على إيجاب القراءة في كل ركعة وعلى ما عرفت من تفسير ما تيسر بالفاتحة، فتجب الفاتحة في كل ركعة، وتجب قراءة ما شاء معها في كل ركعة. ويأتي الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة في الآخرتين والثالثة من المغرب. "وأعلم" أن هذا حديث جليل تكرر من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه، وعدم وجوب كل ما لا يذكر فيه. أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيه واجب، فلأنه ساقه ﷺ بلفظ الأمر بعد قوله: «لن تتم الصلاة إلا بما ذكر فيه». وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب، فلأن المقام مقام تعليم الواجبات في الصلاة، فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز بالاجماع، فإذا حصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد، ثم إن عارض الوجوب الدال عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه عمل به، وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في هذا الحديث، أحتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على حمل الصيغة على الندب، وأحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مرجح للعمل به. ومن

الواجبات المتفق عليه ولم تذكر في هذا الحديث النية قلت: كذا في الشرح. ولقائل أن يقول قوله: إذا قمت إلى الصلاة دال على إيجابها، إذ ليس النية إلا القصد إلى فعل الشيء، وقوله: فتوضأ أي قاصداً له، ثم قال: والقعود الأخير أي من الواجب المتفق عليه ولم يذكره في الحديث، ثم قال: ومن المختلف فيه التشهد الأخير، والصلاة على النبي عليه فيه، والسلام في آخر الصلاة.

٧/٢٨٤ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالَى عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ، وإِذَا رَكَعَ أَمْكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكُبَيِّهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهِ ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ٱسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلَّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَوِشٍ وَلاَ قَابِضِهِمَا، وَآسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِع رِجْلَيْهِ الْقِبْلَة، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَة فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَة فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَة فَي الرَّكْعَةِ الآخِرَة قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَىٰ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَة قَدَمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَىٰ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَة قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِئُ .

_ (وعن أبي حميد) بصيغة التصغير (الساعدي) هو أبو حميد بن عبد الرحمٰن بن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي، منسوب إلى ساعدة، وهو أبو الخزرج المدني، غلب عليه كنيته، مات آخر ولاية معاوية (قال: رأيت رسول اللَّه ﷺ إذا كبر) أي للإحرام (جعل يديه) أي كفيه (حذو) بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة (منكبيه) وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام. (وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه) تقدم بيانه في رواية أحمد لحديث المسيء صلاته «فإذا ركعت فأجعل راحتيك على ركبتيك وأمدد ظهرك ومكن ركوعك». (ثم هصر) بفتح الهاء فصاد مهملة مفتوحة فراء (ظهره) قال الخطابي: أي ثناه في أستواء من غير تقويس، وفي رواية للبخاري «ثم حنى» بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه. وفي رواية «وفرج بين أصابعه» (فإذا رفع رأسه) أي من الركوع (استوى). زاد أبو داود «فقال: سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه». وفي رواية لعبد الحميد زيادة «حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً» (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والقاف آخره راء جمع فقارة وهي عظام الظهر، وفيها رواية بتقديم القاف على الفاء (مكانه) وهي التي عبر عنها في حديث رفاعة بقوله حتى ترجع العظام (فإذا القاف على الفاء (مكانه) وهي التي عبر عنها في حديث رفاعة بقوله حتى ترجع العظام (فإذا

٢٨٤ - أحرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: سنّة الجلوس في التشهد (الحديث ٨٢٨).

سجد وضع يدينه غير مفترش) أي لهما. وعند ابن حبان «غير مفترش ذراعينه» (ولا قابضهما) بأن يضمهما إليه (وأستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة) ويأتي بيانه في شرح حديث «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم» (وإذا جلس في الركعتين) جلوس التشهد الأوسط (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا جلس في الركعة الأخيرة) للتشهد الأخير (قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته. أخرجه البخاري) حديث أبي حميد هذا روي عنه قولًا وروي عنه فعلًا واصفاً فيهما صلاته رقيه بيان صلاته ﷺ، وأنه كان عند تكبيرة الإحرام يرفع يديه حذو منكبيه، ففيه دليل على أن ذلك من أفعال الصلاة، وأن رفع اليدين مقارن للتكبير، وهو الذي دل عليه حديث وائل بن حجر عند أبي داود. وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه، فورد بلفظ رفع يديه ثم كبر وبلفظ كبر، ثم رفع يديه. وللعلماء قولان: «الأول» مقارنة الرفع للتكبير. «والثاني» تقديم الرفع على التكبير، ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع فهذه صفته. وفي المنهاج وشرحه النجم الوهاج: الأول رفعه، وهو الأصح مع أبتدائه لما رواه الشيخان عن ابن عمر «أن النبي ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه حين يكبر، فيكون ابتداؤه مع أبتدائه ولا أستصحاب في أنتهائه، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أتم الآخر، فإن فرغ منهما حط يديه ولم يستدم الرفع. «والثاني» يرفع غير مكبر ثم يكبر ويداه قارتان، فإذا فرغ أرسلهما، لأن أبا داود رواه كذلك بإسناد حسن وصحح هذا البغدادي وأختاره الشيخ، ودليله في مسلم من رواية ابن عمر. «والثالث، يرفع مع أبتداء التكبير ويكون انتهاؤه مع أنتهائه ويحطهما بعد فراغ التكبير لا قبل فراغه، لأن الرفع للتكبير فكان معه وصححه المصنف ونسبه إلى الجمهور. آنتهي بلفظه. وفيه تحقيق الأقوال وأدلتها: دلت الأدلة أنه من العمل المخير فيه فلا يتعين شيء بحكمه. وأما حكمه فقال داود والأوزاعي والحميدي شيخ البخاري وجماعة: إنه واجب لثبوته من فعله ﷺ، فإنه قال المصنف: إنه روى رفع اليدين في أول الصلاة خمسون صحابياً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة. وروى البيهقي عن الحاكم قال: لا تعلم سنة أتفق على روايتها عن رسول اللَّه ﷺ الخلفاء الأربعة، ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من الصحابة، مع تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة. قال البيهقي: هو كما قال أستاذنا أبو عبد اللَّه. قال الموجبون: قد ثبت الرفع عند تكبيرة الإحرام هذا الثبوت وقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» فلذا قلنا بالوجوب. وقال غيرهم: إنه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وزيد بن علي والقاسم والناصري والإمام يحيى. وبه قالت الأثمة الأربعة من أهل المذاهب ولم يخالف فيه ويقول إنه ليس سنة إلّا الهادي. وبهذا تعرف من روى عن الزيدية أنهم لا يقولون به فقد عمم النقل

بلا علم. هذا وأما إلى أي محل يكون الرفع، فرواية أبي حميد هذه تفيد أنه إلى مقابل المنكبين، والمنكب مجمع رأس عظم الكتف والعضد، وبه أخذت الشافعية. وقيل: إنه يرفع حتى يحاذي بهما فروع أذنيه لحديث وائل بن حجر بلفظ «حتى حاذى أذنيه». وجمع بين الحديثين بأن المراد أنه يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين، كما تدل له رواية لوائل عند أبي داود بلفظ «حتى كانت حيال منكبيه ويحاذي بإبهاميه أذنيه» وقوله: «أمكن يديه من ركبتيه» قد فسر هذا الإمكان رواية أبي داود «كأنه قابض عليهما». وقوله: «هصر ظهره» تقدم قول الخطابي فيه وتقدم في رواية «ثم حنى» بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه. وفي رواية «وفرج بين أصابعه» وقد سبق. وقوله: «حتى يعود كل قفار» المراد منه كمال الاعتدال وتقسره رواية «ثم يمكث قائماً حتى يقع كل عضو موضعه». وفي ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الأوسط والأخير دليل على يقع كل عضو موضعه». وفي ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الأوسط والأخير دليل على تغايرهما، وأنه في الجلسة الأخيرة يتورك أي يفضي بوركه إلى الأرض وينصب رجله اليمنى. وفيه خلاف بين العلماء سيأتي وبهذا الحديث عمل الشافعي ومن تابعه.

٨/ ٢٨٥ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَةِ قَالَ: «وَجَهِتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَمْوَاتِ وَٱلْأَرْضَ» إلَى قَامَ إِلَى الصَّلَةِ قَالَ: «وَجَهِتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَمْوَاتِ وَٱلْأَرْضَ» إلَى قَوْلِهِ - : «مِنَ المُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ - إِلَى آخِرِهِ» - : رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: إِنَّ ذَٰلِكَ فِي صَلاَةِ اللَّيْلِ .

- (وعن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، عن رسول الله عنه أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض) أي قصدت بعبادتي (إلى قوله من المسلمين) وفيه روايتان أن يقول وأنا أول المسلمين بلفظ الآية ورواية وأنا من المسلمين وإليها أشار المصنف. (اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك إلى آخره. رواه مسلم) تمامه ظلمت نفسي وأعترفت بذنبي فأغفر لي ذنوبي جميعاً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، وأهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، وأصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك وقوله: ﴿ فطر السموات والأرض﴾ (١) أي

٨٨٥ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (الحديث ٧٧١).

⁽١) سورة: الأنعام، الآية: ٧٩.

آبتدا خلقهما من غير مثال سبق. وقوله: «حنيفاً» أي ماثلاً إلى الدين الحق وهو الإسلام وزيادة. ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينِ ۚ بِيَانَ لَلْحَنِيفِ وَأَيْضًا لَمَعْنَاهُ وَالنَّسُكُ الْعَبَادة وكل مَا يَتَقُرُب به إلى اللَّه. وعطفه على الصلاة من عطف العام على الخاص. وقوله: "ومحياي ومماتي؟ أي حياتي وموتى لله أي هو المالك لهما والمختص بهما. وقوله: قرب العالمين الرب الملك والعالمين جمع عالم مشتق من العلم. وهو أسم لجميع المخلوقات كذا قيل. وفي القاموس العالم الخلق كله أو ما حواه بطن الفلك، ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره وغير ياسم. وقوله: «لا شريك له» تأكيد لقوله رب العالمين المفهوم منه الاختصاص وقوله: «اللهم أنت الملك» أي المالك لجميع المخلوقات وقوله: «ظلمت نفسي اعتراف بظلم نفسه قدمه على سؤال المغفرة. ومعنى «لبيك» أقيم على طاعتك وأمتثال أمرك إقامة متكررة «وسعديك» أي أسعد أمرك وأتبعه إسعاداً متكرراً ومعنى «الخير كله في يديك» الإقرار بأن كل خير واصل إلى العباد، ومرجو وصوله فهو في يديه تعالى ومعنى: ﴿والشَّرُ لَيْسُ إِلَيْكُ﴾ أي ليس مما يتقرب إليك به أي يضاف إليك، فلا يقال يا رب الشر أو لا يصعد إليك، فإنه إنما يصعد إليه الكلم الطيب ومعنى دأنا بك وإليك، أي التجاثي وأنتهائي إليك وتوفيقي بك. ومعنى «تباركت» أستحققت الثناء أو ثبت الخير عندك، فهذا ما يقال في الاستفتاح مطلقاً. (وفي رواية له) أي لمسلم (أن ذلك) كان يقوله ﷺ (في صلاة الليل). ونقل المصنف في التلخيص عن الشافعي وابن خزيمة أنه يقال في المكتوبة، وأن حديث على عليه السلام ورد فيها، فعلى كلامه هنا يحتمل أنه مختص بها هذا الذكر، ويحتمل أنه عام وأنه يخير العبد بين قوله عقيب التكبير أو قول ما أفاده:

٧٨٦ / ٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ المَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ، كَمَا يُتَقَّى النَّوْبُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ ٱغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالنَّلْجِ وَالْبَرَدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: كان رسول اللّه ﷺ إذا كبر في الصلاة) أي تكبيرة الإحرام (سكت هنيهة) بضم الهاء فنون فمثناة تحتية فهاء مفتوحة فنون أي ساعة لطيفة. (قبل أن يقرأ فسألته) أي عن سكوته ما يقول فيه. (قال: أقول اللهم باعد بيني وبين

٢٨٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير (الحديث ٧٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (الحديث ٩٨٥).

خطاياي) المباعدة المراد بها محمو ما حصل منها، أو العصمة عما يأتي منها. (كما باعدت بين المشرق والمغرب) فكما لا يجتمع المشرق والمغرب لا يجتمع هو وخطاياه. (اللهم نقني من خطاياي كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس) بفتح الدال المهملة والنون فسين مهملة في القاموس أنه الوسخ. والمراد أزل عني الخطايا بهذه الإنالة. (اللهم أغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد) بالتحريك جمع بردة. قال الخطابي: ذكر الثلج والبرد تأكيداً، أو لأنهما ماءان لم تستعملهما الأيدي. وقال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية المحو فإن الثوب الذي تكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقا، وفيه أقوال أخر. متفق عليه) وفي الحديث دليل على أنه يقول هذا الذكر بين التكبيرة والقراءة سراً، وأنه يخير بين هذا الدعاء والدعاء الذي في حديث علي عليه السلام، أو يجمع بينهما.

١٠/٢٨٧ ـ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ﴿ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ ٱسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلاَ إِلَـهَ غَيْرُكَ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ. وَٱلدَّارَقُطْنِيُّ مَوْصُولاً، وَمَوْقُوفًا (١٠).

— (وعن عمر، رضي اللّه عنه، أنه كان يقول) أي بعد تكبيرة الإحرام: (سبحانك اللّهم وبحمدك) أي أسبحك حال كوني متلبساً بحمدك (تبارك أسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك. رواه مسلم بسند منقطع) قال الحاكم: قد صح عن عمر، وقال في الهدي النبوي: إنه قد صح عن عمر أنه كان يستفتح به في مقام النبي على ويجهر به، ويعلمه الناس، وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع. ولذا قال الإمام أحمد: أما أنا فأذهب إلى ما روي عن عمر، ولو أن رجلا أستفتح ببعض ما روي لكان حسناً. وقد ورد في الترجه ألفاظ كثيرة، والقول بأنه يخير العبد بينها قول حسن. وأما الجمع بين هذا وبين وجهت وجهي الذي تقدم، فقد ورد في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفي رواته ضعف (والدارقطني) عطف على مسلم أي رواه الدارقطني (موصولاً وموقوفاً) على عمر. وأخرجه أبو دواد والحاكم من حديث عائشة مرفوعاً «كان رسول اللّه على أذا أستفتح الصلاة قال: سبحانك الحديث حديث عائشة مرفوعاً «كان رسول اللّه الله أبو داود. وقال الدارقطني: ليس بالقوى.

٧٨٧ - أخرجه الدارقطني في كتباب: الصلاة، بباب: دعاء الاستفتاح بعد التكبير (الحديث ١) و (الحديث ٧) و (الحديث ٨) و (الحديث ٩).

⁽١) في نسخة م: وهو موقوف.

١١/ ٢٨٨ ـ وَنَحْوَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ رضي اللَّه عنه مَرْفُوعاً عِنْدَ الْخَمْسَةِ، وَفِيهِ: وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمْزُهِ، وَنَفَيْهِ، وَنَفَيْهِ.

— (ونحوه) أي نحو حديث عمر (عن أبي سعيد مرفوعاً عند الخمسة، وفيه وكان يقول بعد التكبير: أعوذ بالله السميع) لأقوالهم (العليم) بأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم. (من الشيطان الرجيم) المرجوم (من همزه) المراد به الجنون (وتفخه) بالنون فالفاء فالخاء المعجمة والمراد به الكبر (ونفثه) بالنون والفاء المثلثة المراد به الشعر وكأنه أراد به الهجاء. والحديث دليل على الاستعادة، وأنها بعد التكبيرة والظاهر أنها أيضاً بعد التوجه بالأدعية ، لأنها تعوذ القراءة وهو قبلها.

١٢/٢٨٩ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتُ الصَّلاَةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةَ: بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصُوئِهُ، وَلْكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ. وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتُوي جَالِساً، يَسْتُوي قَائِماً، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ (٢) لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِي جَالِساً، وَكَانَ يَقُوشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْضِبُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَقُوشُ رَجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْضِبُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَقُوشُ رَجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْضِبُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَقُوشُ رَجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْضِبُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَقُوشُ رَجْلُهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ ا

_ (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يستفتح) أي يفتستح (الصلاة بالتكبير) أي يقول: الله أكبر كما ورد بهذا اللفظ في الحلية لأبي نعيم. والمراد تكبيرة الإحرام ويقال لها تكبيرة الافشتاح. (والقراءة) منصوب عطف على الصلاة أي:

٢٨٨ _ أخرجه أبو داود في كتباب: الصلاة، بياب: من رأى الاستفتاح بسبحانك اللَّهم بحمدك (الحديث ٧٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتباب: الصلاة، بناب: ما يقول عند افتتاح الصلاة (الحديث ٢٤٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: افتتاح الصلاة (الحديث ٢٠٦)، وأخرجه أحمد: ٣/ ٥٠٠.

٢٨٩ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به (الحديث ٤٩٨).

⁽١) زيادة في الأصل. (٢) في نسخة م: من السجود.

ويستفتح القراءة (بالحمد) بضم الدال على الحكاية (لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يشخص) بضم المثناة التحتية فشين فخاء معجمتان فصاد مهملة (رأسه) أي: لم يرفعه (ولم يصوبه) بضمهما أيضاً وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة أي: لم يخفضه خفضاً بليغاً، بل بين الخفض والرفع وهو التسوية كما دل له قوله: (ولكن بين ذلك) أي بين المذكور من الخفض والرفع (وكان إذا رفع) أي: رأيه (من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائماً) تقدم في حديث أبي هريرة في أول الباب «ثم أرفع حتى تعتدل قائماً» (و) كان إذا رفع رأسه من السجود أي الأول (لم يسجد) الثانية (حتى يستوي) بينهما (جالساً) وتقدم «ثم أرفع حتى تطمئن جالساً؛ (وكان يقول في كل ركعتين) أي بعدهما (التحية) أي: يتشهد بالتحيات للَّه كما يأتي، فبني الثلاثية والرباعية المراد به الأوسط، وفي الثنائية الأخير (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمني) ظاهره أن هذا جلوسه في جميع الجلسات بين السجودين وحال التشهدين؛ وتقدم في حديث أبي حميد «وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة ويأتَّى تفسيرها (وينهي أن يفترش الرجل ذراعيه أفتراش السيم) بأن يبسطهما في سجوده، وفسر السبع بالكلب. وورد في رواية بلفظه (وكان يختم الصلاة بالتسليم. أخرجه مسلم وله علة) وهي أنه أخرجه مسلم من رواية أبي الجوزاء بالجيم والزاي عن عائشة. قال ابن عبد البر: هو مرسل، أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة. وأعل أيضاً بأنه أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي مكاتبة. والحديث فيه دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة، وتقدم الكلام فيه في حديث أبي هريرة أول الباب. وأستدل بقولها «والقراءة بالحمد» على أن البسملة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من الصحابة. وقال به مالك وأبو حنيفة وآخرون، وحجتهم هذا الحديث. وقد أجيب عنه بأن مرادها بالحمد للَّه رب العالمين السورة نفسها لا هذا اللفظ. فإن الفاتحة تسمى بالحمد للَّه رب العالمين كما ثبت ذلك في صحيح البخاري، فلا حجة فيه على أن البسملة ليست من الفاتحة، ويأتي الكلام عليه مستوفى في حديث أنس قريباً. وتقدم الكلام على أنه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم على قوله: "وكان إذا رفع رأسه" إلى قوله: "وكان يقول التحية". والمراد بها الثناء المعروف بالتحيات للَّه الآتي لفظه في حديث ابن مسعود إن شاء اللَّه تعالىٰ، فيفيه شرعية التشهد الأوسط والأخير. ولا يدل على الوجوب لأنه فعل، إلا أن يقال إنه بيان لإجمال الصلاة في القرآن المأمور بها وجوباً، والأفعال لبيان الواجب واجبة، أو يقال بإيجاب أفعال الصلاة لقوله ﷺ: اصلوا كما رأيتموني أصلي. وقد آختلف في التشهدين. فقيل: واجبان. وقيل: سنتان. وقيل: الأول سنة والأخير واجب.

ويأتي الكلام في حديث ابن مسعود إن شاء اللَّه تعالىٰ على التشهد الأخير. وأما الأوسط فإنه أستدل من قال بالوجوب بهذا الحديث كما قررناه وبقوله على: «إذا صلى أحدكم فليقل التحيات للَّه، الحديث. ومن قال بأنها سنة أستدل بأنه ﷺ لما سها عنه لم يعد لأدائه، وجبره بسجود السهو، ولو وجب لم يجبره سجود السهو كالركوع وغيره من الأركان. وقد رد هذا الاستدلال بأنه يجوز أن يكون الوجوب مع الذكر، فإن نسى حتى دخل في فرض آخر جبره سجود السهو. وفي قولها: (وكان يفرش رجله اليسري وينصب اليمني) ما يدل أنه كان جلوسه ﷺ بين السجدتين وحال التشهد. وقد ذهب إليه الهادوية والحنفية، ولكن حديث أبى حميد الذي تقدم فرق بين الجلوسين، فجعل هذا صفة الجلوس بعد الركعتين، وجعل صفة الجلوس الأخير تقديم رجله اليسرى ونصب الأخرى والقعود على مقعدته. ولـلعلماء خلاف في ذلك، والظاهر أنه من الأفعال المخير فيها. وفي قولها: «ينهي عن عقبة الشيطان» أي في القعود وفسرت بتفسيرين: أحدهما أن يفترش قدميه ويجلس بإليتيه على عقبيه، ولكن هذه القعدة أختارها العبادلة في القعود غير الأخير، وهذه تسمى إقعاء أو جعلوا المنهي عنه هو الهيئة. الثانية أيضاً إقعاء، وهي أن يلصق الرجل إليتيه في الأرض وينصب ساقيه وفخذيه، ويضع يديه على الأرض كما يقعي الكلب، وأفتراش الذراعين تقدم أنه بسطهما على الأرض حال السجود، وقد نهى ﷺ عن النشبه بالحيوانات. نهى عن بروك كبروك البعير، وألتفات كألتفات الثعلب، وأفتراش كأفتراش السبع، وإقعاء كإقعاء الكلب، ونقر كنقر الغراب، ورفع الأيدي وقت السلام كأذناب خيل شمس: وفي قولها: «وكان يختم الصلاة بالتسليم؛ دلالة على شرعية التسليم. وأما إيجابه فيستدل له بما قدمناه سابقاً.

١٣/٢٩٠ ــ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي ٱللَّهُ عنهما: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَــ ذُو مَنْكَبَيْهِ إِذَا ٱفْتَتَحَ الصَّلاَةَ، وَإِذَا كَبَرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ».
 مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

_ (وعن ابن عمر، أن النبي على كان يرفع يديه حذو) بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة أي مقابل (منكبيه إذا أنتتح الصلاة) تقدم في حديث أبي حميد الساعدي

٢٩٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء (الحديث ٧٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام (الحديث ٣٩٠).

(وإذا كبر لسلركوع) رفعهما (وإذا رفع رأسه) أي أراد أن يرفعه (من الركوع. متفق عليه) فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع. أما عند تكبيرة الإحرام فتقدم فيه الكلام. وأما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث دل على مشروعية ذلك. قال محمد بن نصر المروزي: أجمع علماء الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة. قلت: والخلاف فيه لـ لمهادوية مطلقاً في المواضع الثلاثة. وأستدل للهادي في البحر بقوله ﷺ: «مالي أراكم الحديث» قلت: وهو إشارة إلى حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ولفظه عنه قال: «كنا إذا صلينا مع رسول اللَّه ﷺ قلنا بأيدينا السلام عليكم ورحمة اللَّه وأشار بيديه إلى الجانبين، فقال رسول الله على: "علام تومنون بأيديكم ما لي أرى أيديكم كأذناب خيل شمس أسكنوا في الصلاة، وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله» أنتهى بلفظه. وهو حديث صريح في أنه كان ذلك في إيمائهم بأيديهم عند السلام والخروج من الصلاة، وسببه صريح في ذلك. وأما قوله: "أسكنوا في الصلاة" فهو عائد إلى ما أنكره عليهم من الإيماء إلى كل حركة في الصلاة، فإنه معلوم أن الصلاة مركبة من حركات وسكون وذكر اللَّه. قال المقبلي في المنار على كلام الإمام المهدي: إن كان هذا غفلة من الإمام إلى هذا الحد فقد أبعد، وإن كان مع معرفته حقيقة الأمر فهو أورع وأرفع من ذلك، والإكثار في هذا لجاج مجرد، وأمر الرفع أوضح من أن تورد له الأحاديث المفردات، وقد كثرت كثرة لا توازى، وصحت صحة لا تمنع، ولذا لم يقع الخلاف المحقق فيه إلا للهادي فقط، فهي من النوادر التي تقع لأفراد العلماء، مثل مالك الشافعي وغيرهما، ما أحد منهم إلا له نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجتنب أنتهي. وحالفت الحنفية فيما عدا الرفع عند تكبيرة الإحرام وآحتجوا برواية مجاهد «أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك» وبما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود «بأنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند الافتـتاح ثم لا يعود). وأجيب بأن الأول فيه أبو بكر بن عياش وقد ساء حفظه، ولأنه معارض براوية نافع وسالم أبني عمر لذلك، وهما مثبتان ومجاهد ناف والمثبت مقدم، وبأن تركه لذلك إذا ثبت كما رواه مجاهد يكون مبيناً لجوازه، وأنه لا يراه واجباً، وبأن الثاني وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافعي، ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليه، لأنها إثبات وذلك نفي والإثبات مقدم. وقد نقل البخاري عن الحسن وحميد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك. قال البخاري: ولم يستثن الحسن أحداً. ونقل عن شيخه على بن المديني أنه قال: حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا، وزاد البخاري في موضع آخر بعد كلام ابن المديني: وكان على أعلم أهل زمانه، قال: ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة ويدل له قوله. ١٤/٢٩١ ــ وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ ، عِنْدَ أَبِي دَاوُد: "يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْه، ثُمَّ يُكَبِّرُ".

__ (وفي حديث أبي حميد عند أبي داود: يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر) تقدم حديث أبي حميد من رواية البخاري، ولكن ليس فيه ذكر الرفع إلا عند تكبيرة الإحرام، بخلاف حديثه عند أبي داود ففيه إثبات الرفع في الثلاثة المواضع، كما أفاده حديث ابن عمر ولفظه عند أبي داود "كان رسول الله على إذا قام إلى الصلاة أعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه _ الحديث تمامه: ثم قال الله أكبر وركع، ثم أعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه، ثم قال: سمع الله لمن حمده ورفع يديه وأعتدل حتى رجع كل عظم إلى موضعه معتدلاً. الحديث فأفاد رفعه على يديه في الثلاثة المواضع، وكان على المصنف أن يقول بعد قوله: "ثم يكبرة الحديث ليفيد أن الاستدلال به جميعه، فإنه قد يتوهم أن أحاديث أبي حميد ليس فيه إلا الرفع عند تكبيرة الإحرام كما أن قوله.

١٥/٢٩٢ ــ وَلِمُسْلِم، عَنْ مَالِكِ بْنِ الحُويْرِثِ نحْوُ حَدِيثِ آبْن عُمَرَ، لَكِنْ قالَ: «حَتَّى يُحَاذِي بهمَا فُرُّوعَ أُذُنَيْهِ».

— (ولمسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن عمر) أي في الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال: حتى يحاذي بهما) أي اليدين (فروع أذنيه) أطرافهما فخالف رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ، فذهب البعض إلى ترجيح رواية ابن عمر لكونها متفقاً عليها. وجمع آخرون بينهما فقالوا: يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين، وأيدوا ذلك برواية أبي داود عن وائل بلفظ «حتى كانت حيال منكبيه وحاذى بإبهاميه أذنيه» وهذا جمع حسن.

١٦/٢٩٣ وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: ﴿صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَىٰ عَلَى الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ ٩. أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

_ (وعن واثل) بفتح الواو وألف فهمزة، هو أبو هنيد بضم الهاء وفتح النون

٢٩١ أخرجه أبو داود في كتباب: الصلاة، بباب: رفع اليديين في الصلاة (الحديث ٧٢١)
 و (الحديث ٧٢٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: افتتاح الصلاة (الحديث ٧٣٠).

١٩٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين (الحديث ٣٩١).

٢٩٣ ـ أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: وضع بطن الكف اليمنى على كف اليسرى...
 (الحديث ٤٨٠).

(ابن حجر) بن ربيعة الحضرمي، كان أبوه من ملوك حضرموت، وفد واثل على النبي ﷺ فأسلم، ويقال أنه ﷺ بشر أصحابه قبل قدومه فقال: "يقدم عليكم واثل بن حجر من أرضٍ بعيدةٍ طائعاً راغباً في اللَّه عرَّ وجلَّ وفي رسوله، وهو بقية أبناء الملوك، فلما دخل عليه عليه رحب به وأدناه من نفسه وبسط له رداءه، فأجلسه عليه وقال: «اللَّهم بارك على واثل وولده، وأستعمله على الأقيال من حضرموت، روى له الجماعة إلا البخاري وعاش إلى زمن معاوية وبايع له. (قال: صلبت مع رسول الله على فوضع بله البمنى على يده اليسرى على صدره. أخرجه ابن خزيمة). وأخرج أبو داود والنسائي بلفظ «ثم وضع يده اليمني على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد، الرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة، وهو المفصل بين الساعد والكف. والحديث دليل على مشروعية الوضع المذكور في الصلاة ومحله على الصدر كما أفاد هذا الحديث. وقال النووي في المنهاج: ويجعل يديه تحت صدره قال في الشرح: النجم الوهاج عبارة الأصحاب «تحت صدره» يريد والحديث بلفظ «على صدره» قال: وكأنهم جعلوا التفاوت بينهما يسيراً. قد ذهب إلى مشروعيته زيد بن على وأحمد بن عيسى. وروى أحمد بن عيسى حديث واثل هذا في كتابه الأمالي وإليه ذهبت الشافعية والحنفية. وذهبت الهادوية إلى عدم مشروعيته، وأنه يبطل الصلاة لكونه فعلاً كثيراً. قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي على فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين قال: وهو الذي ذكره مالك في الموطأ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره. وروي عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه.

١٧/٢٩٤ — وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يَقُوا بِأَمُّ الْقُوآنِ». مُتَّقَقٌ عَلَيْهِ.

١٨/ ٢٩٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لِإِبْنِ حِبَّانَ، وَٱلدَّارَقُطْنِيِّ: «لَا تُجْزِىءُ صَلاَةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَائِحَةِ الْكِتَابِ».

٢٩٦ / ١٩ - وَفِي أُخْرَى، لِأَحْمَدَ، وَأَبِي ذَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَابْنِ حِبَّانَ: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟». قُلْنَا: نَعَمْ، قالَ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِهَا».

- (وعن عبادة) بضم العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف دال مهملة، وهو أبو الوليد عبادة (ابن الصامت) بن قيس الخزرجي الأنصاري السالمي، كان من نقباء

الأنصار، وشهد العقبة الأولى والثانية والثالثة، وشهد بدراً والمشاهد كلها، وجهه عمر إلى الشام قاضياً ومعلماً، فأقام بحمص، ثم أنتقل إلى فلسطين ومات بها في الرملة. وقيل: في بيت المقدس سنة أربع وثلاثين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. (قال: قال رسول الله عليه: لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن متفق عليه) هو دليل على نفي الصلاة الشرعية إذا لم يقرأ فيها المصلى بالفاتحة، لأن الصلاة مركبة من أقوال وأفعال، والمركب ينتفي بأنتفاء جميع أجزائه، وبأنتفاء البعض ولا حاجة إلى تقدير نفي الكمال، لأن التقدير إنما يكون عند تعذر صدق نفي الذات، إلا أن الحديث الذي أفاده قوله: (وفي رواية لابن حبان والدارقطني: لا تجزىء صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) فيه دلالة على أن النفي متوجه إلى الأجزاء وهو كالنفي للذات في المآل، لأن ما لا يجزيء فليس بصلاة شرعية. والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ولا يدل على إيجابها في كل ركعة، بل في الصلاة جملة. وفيه أحتمال أنه في كل ركعة، لأن الركعة تسمى صلاة، وحديث المسيء صلاته قد دل على أن كل ركعة تسمى صلاة لقوله على بعد أن علمه ما يفعله في ركعة: الوأفعل ذلك في صلاتك كلها» فدل على إيجابها في كل ركعة، لأنه أمره أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب. وإلى وجوبها في كل ركعة ذهبت الشافعية وغيرهم. وعند الهادوية وآخرين أنها لا تجب قراءتها في كل ركعة، بل في جملة الصلاة والدليل ظاهر مع أهل القول الأول. وبيانه من وجهين «الأول»: أن في بعض ألفاظه بعد تعليمه عليه الله ما ذكره من القراءة والركوع والسجود والاطمئنان إلى آخره أنه قال الراوي: فوصف أي رسول اللَّه ﷺ الصلاة هكذا أربع ركعات حتى فرغ، ثم قال: «لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك». ومعلوم أن المراد من قوله يفعل ذلك، أي كل ما ذكره من القراءة بأم الكتاب وغيرها في كل ركعة لقوله: «فوصف الصلاة " هكذا أربع ركعات. قوالثاني ": أن ما ذكره على مع القراءة من صفات الركوع والسجود والاعتدال ونحوه مأمور به في كل ركعة كما يفيده هذا الحديث، والمخالف في قراءة الفاتحة في كل ركعة لا يقول إنه يكفي الركوع والسجود والاطمئنان في ركعة واحدة

٢٩٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر (الحديث ٧٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (الحديث ٣٩٤).

⁷⁴⁰ _ أخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة (الحديث ١٧٨٩)، وأخرجه الدارقطني: ١/ ٣٢٢.

٢٩٦ _ أخرجه أحمد: ٣١٦/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (الحديث ٨٢٣) و (الحديث ٨٢٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب (الحديث ٢٤٧).

من صلاته أو يفرقها في ركعاتها، فكيف يقول إن القراءة بالفاتحة تنفرد من بين هذه المأمورات بأنها لا تجب إلا في ركعة واحدة؟ أو يفرق بين الركعات؟ وهذا تفريق بين أجزاء الدليل بلا دليل. فتعين حينتذِ أن المراد من قوله: "ثم أفعل ذلك في صلاتك كلها" في ركعاتها، ثم رأيت بعد كتبه أنه أخرج أحمد والبيهقي وابن حبان بسند صحيح أنه ﷺ قال لخلاد بن رافع وهو المسيء صلاته: اللم أصنع ذلك في كل ركعة،، ولأنه ﷺ كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي. ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية وجهرية للمنفرد والمؤتم. أما المنفرد والمؤتم أما المنفرد فظاهر، وأما المؤتم فدخوله له في ذلك واضح وزاده إيضاحاً في قوله: (وفي أخرى) من رواية عبادة (الأحمد وأبى داود والترمذي وابن حبان لعلكم تقرءون خلف إمامكم قلنا: نعم، قال: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها) فإنه دليل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام تخصيصاً كما دل اللفظ الذي عند الشيخين لعمومه، وهو أيضاً ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية وفي كل ركعة أيضاً. وإلى هذا ذهب الشافعية. وذهبت الهادوية إلى أن لا يقرأها المؤتم خلف إمامه في الجهرية إذا كان يسمع قراءته، ويقرأها في السرية وحيث لا يسمع في الجهرية. وقالت الحنفية، لا يقرأها المأموم في سرية ولا جهرية. وحديث عبادة حجة على الجميع وأستدلالهم بحديث امن صلى خلف الإمام فقراءة الإمام قراءة له؛ مع كونه ضعيفاً. قال المصنف في التلخيص: بأنه مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة انتهى. وفي المنتهي رواه الدارقطني من طرق كلها ضعاف، والصحيح أنه مرسل لا يتم الاستدلال لأنه عام، لأن لفظ قراءة الإمام أسم جنس مضاف يعم كل ما يقرأه الإمام وكذلك قوله تعالى: ﴿ وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا﴾(١) وحديث ﴿إذا قِرأ فأنصتوا » فإن هذه عمومات في الفاتحة وغيرها وحديث عبادة " خاص بالفاتحة فيختص به العامة، ثم أختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الإمام فقيل: في محل سكتاته بين الآيات، وقيل: في سكوته بعد تمام قراءة الفاتحة، ولا دليل على هذين القولين في الحديث، بل حديث عبادة دال أنها تقرأ عند قراءة الإمام الفاتحة، ويزيده إيضاحاً ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة «أنه صلى خلف أبي نعيم وأبو نعيم يجهر بالقراءة، فجعل عبادة يقرأ بأم القرآن، فلما أنصرفوا من الصلاة قال لعبادة بعض من سمعه يقرأ: سمعتك تقرأ بأم القرآن وأبو نعيم يجهر؟ قال؛ أجل صلى بنا رسول اللَّه ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة قال: فالتبست عليه القراءة، فلما فرغ أقبل علينا بوجهه

⁽١) سورة: الأعراف، الآية: ٢٠٤.

فقال: هل تقرءون إذا جهرت بالقراءة؟ فقال بعضنا: نعم، إنا نصنع ذلك قال: فلا، أنا أقول: مالي ينازعني القرآن فلا تقرءوا بشيء إذا جهرت إلا بأم القرآن فهذا عبادة راوي الحديث قرأ بها جهراً خلف الإمام، لأنه فهم من كلامه على أنه يقرأ بها خلف الإمام، لأنه فهم من كلامه النه يقرأ بها خلف الإمام جهراً وإن نازعه. وأما أبو هريرة، فإنه أخرج عنه أبو داود أنه لما حدث بقوله على الأمن صلى صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فهي خداج فهي خداج فهي خداج فهي نعام قال له الراوي عنه وهو أبو السائب مولى هشام بن زهرة: يا أبا هريرة إني أكون أحياناً وراء الإمام فغمز ذراعه وقال: اقرأ بهايا فارسي في نفسك الحديث. وأخرج عن مكحول: أنه كان يقول: اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سراً، ثم قال مكحول: اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت سراً، فإن لم يسكت قرأتها قبله ومعه وبعده لا تتركها على حال. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة النه أمره في أن ينادي في المدينة إنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاده. وفي لفظ إلا المقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاده الإ اله يحمل على فاتم المنفرد جمعاً بينه وبين حديث عبادة الدال على أنه لا يقرأ خلف الإمام إلا بفاتحة الكتاب.

٢٠/٢٩٧ _ وَعَنْ أَنْسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلاَةَ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٩/ ٢٩ ـــ زَادَ مُسْلِمٌ: ﴿لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ ٱللَّهِ الرَّحْمُنِ الرَّحِيمِ في أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا في آخِرهَا».

٢٧/٢٩٩ ــ وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنِ خُزَيْمَةَ: ﴿ لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ ٱللَّهِ الرَّحْمُنِ الرَّحِيمِ».

۲۳/۳۰۰ ـــ وَفي أُخْرَى لِابْنِ خُزَيْمَةَ: «كَانُوا يُسِرُّونَّ؟. وَعَلَى لهٰذَا يُحْمَلُ النَّفْيُ في رِوَايَةِ مُسْلِمٍ خِلَافاً لِمَنْ أَعَلَّهَا.

_ (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد للَّه رب العالمين) أي القراءة في الصلاة بهذا اللفظ (متفق عليه) ولا يتم هنا

٢٩٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير (الحديث ٧٤٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (الحديث ٣٩٩).

٢٩٨ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة (الحديث ٣٩٩).

أن يقال ما قلناه في حديث عائشة إن المراد بالحمد لله رب العالمين السورة، فلا يدل على حذف البسملة، بل يكون دليلاً عليها، إذ هي من مسمى السورة لقوله: (زاد مسلم لا يذكرون بسم اللَّه الرحمٰن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) زيادة في المبالغة في النفي إ وإلا فإنه ليس في آخِرها بسملة، ويحتمل أن يريد بآخرها السورة الثانية التي نقرأ بعد الفاتحة، والحديث دليل أن الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ البسملة عند قراءة الفاتحة جهراً، مع أحتمال أنهم يقرءون البسملة سراً ولا يقرءونها أصلاً إلا أن قوله: (وفي رواية) أي عن أنس (لأحمد والنسائي وابن خزيمة لا يجهرون ببسم اللَّه الرحمٰن الرحيم) يدل بمفهومه أنهم يقر ونها سراً. ودل قوله: (وفي أخرى) أي رواية أخرى عن أنس (لابن خزيمة كانوا يسرون) فمنطوقه أنهم كانوا يقرءون بها سراً، ولذا قال المصنف: (وعلى هذا) وأى: على قراءة النبي على وأبي بكر وعمر البسملة سراً (يحمل النفي في رواية مسلم) حيث قال: لا يذكرون أي لا يذكرونها جهراً (خلافاً لمن أعلها) أي أبدى عُلة لما زاده مسلم، والعلة هي أن الأوزاعي روى هذه الزيادة عن قتادة مكاتبة، وقد ردت هذه العلة بأن الأوزاعي لم ينفرد بها، بل قد رواها غيره رواية صحيحة. والحديث قد أستدل به من يقول إن البسملة لا يجهر بها في الفاتحة ولا في غيرها، بناء على أن قوله: "ولا في آخرها" مراد به أول السورة الثانية ومن أثبتها، قال: المراد أنه لم يجهر بها الثلاثة حال جهرهم بالفاتحة، بل يقرءونها سراً كما قرره المصنف. وقد أطال العلماء في هذه المسألة الكلام وألف فيها بعض الأعلام وبين أن حديث أنس مضطرب. قال ابن عبد البر في الاستذكار بعد سرده روايات حديث أنس هذه ما لفظه: هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرءون بسم الله الرحمٰن الرحيم والذين لا يقرءونها، وقد سئل عن ذلك أنس. فقال: كبرت سنى ونسيت أنتهى فلا حجة فيه. والأصل أن البسملة من القرآن، وأطال الجدال بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب، والأقرب أنه ﷺ كان يقرأ بها تارة جهراً وتارة يخفيها، وقد استوفينا البحث في حواشي شرح العمدة بما لا زيادة عليه. وأختار جماعة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيما يجهر فيه ويسر بها فيما يسر فيه، وأما الاستدلال بكونه ﷺ لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست

٢٩٩ ـ أخرجه أحمد: ٥/ ٦٠، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم (الحديث ١٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ترك الجهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم (الحديث ١٣٥)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: ذكر الدليل على أن الجهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم (الحديث ٤٩٩).

٣٠٠ ـ تقدم تخريجه عند ابن خزيمة (الحديث ٢٩٩).

بآية، والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينهض، لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرآنيتها، فإنه ليس الدليل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة، بل الدليل أعم من ذلك، وإذا انتفى الدليل الخاص لم ينتف الدليل العام.

٧٤/٣٠١ ـ وَعَنْ نُعَيْمِ الْمُجْمِرِ، قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاء أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَقَرَأَ بِشَمِ ٱللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ: ﴿وَلاَ عَنْهُ، فَقَرَأَ بِشَمِ ٱللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْمُولِ اللَّهُ أَكْبَرُ»، الطَّالَيْنَ ﴾ (١) قَالَ: «آمين». وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَد، وَإِذَا قامَ مِنَ الجُلُوسِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لأَشْبَهُكُمْ صَلاّةً بِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ النَّسَائِئِ، وَابْنُ خُزَيْمَةً.

_ (وعن نعيم) بضم النون وفتح العين المهملة مصغر (المجمر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم وبالراء ويقال: وتشديد الميم الثانية ذكره الحلبي في شرح العمدة، هو أبو عبد اللَّه مولى عمر بن الخطاب، سمع من أبي هريرة وغيره، وسمى مجمراً لأنه أمر أن يجمر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف النهار. (قال: صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم اللَّه الرحمٰن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن، حتى إذا بلغ ﴿ولا الضالين﴾ قال: آمين ويقول كلما سجيد وإذا قام من الجلوسُ) أي: التشهد الأوسط وكذلك إذا قام من السجدة الأولى والثانية (اللَّه أكبر)، وهو تكبير النقل. (ثم يقول) أي: أبو هريرة (إذا سلم والذي نفسي بيده) أي روحي في تصرفه (إني الأشبهكم صلاة برسول اللَّه عِين اللَّه عَلَيْ اللَّه عَلَيْ اللَّه عَلَيْ اللَّه الله الله على المخاري تعليقاً. وأخرجه السراج وابن حبان وغيرهم وبوب عليه النسائي الجهر ببسم الله الرخن الرحيم، وهو أصح حديث ورد في ذلك، فهو مؤيد للأصل وهو كون البسملة حكمها حكم الفاتحة في القراءة جهراً وإسراراً، إذ هو ظاهر في أنه كان على يعلم البسملة لقول أبي هريرة إني لأشبهكم صلاة برسول اللَّه ﷺ، وإن كان محتملًا أنه يريد في أكثر أفعال الصلاة وأقوالها، إلا أنه خلاف الظاهر ويبعد من الصحابي أن يبتدع في صلاته شيئاً لم يفعله رسول اللَّه ﷺ فيها، ثم يقول: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم، وفيه دليل على شرعية التأمين للإمام. وقد أخرج الدارقطني في السنن من حديث واثل بن حجر «سمعت رسول اللَّه ﷺ إذا قال ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ قال: آمين يمدبها صوتها ، وقال: إنه حديث صحيح. ودليل على تكبير النقل ويأتي ما فيه مستوفى في حديث أبي هريرة.

٣٠١ ـ أخرجه النسائي في كتاب: الإمامة، باب: قراءة بسم اللَّه الرحمٰن الرحيم (الحديث ٩٠٤)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: إيجاب القراءة في الصلاة. . . (الحديث ٤٨٨).

⁽١) سورة: الفاتحة، الآية: ٧.

٢٠/٣٠٢ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي آللَهُ عنه قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: ﴿إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَأَقْرَءُوا بِسْمِ ٱللَّهِ الرَّحْمُنِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ، وَصَوَّبَ وَقْفَهُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: إذا قرأتم الفاتحة فأقرؤوا بسم الله الرحمٰن الرحيم، فإنها إحدى آياتها رواه الدارقطني وصوب وقفه) لا يدل الحديث هذا على الجهر بها ولا الإسرار، بل يدل على الأمر بمطلق قراءتها. وقد ساق الدارقطني في السنن له أحاديث في الجهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم في الصلاة واسعة مرفوعة عن علي عليه السلام وعن عمار وعن ابن عباس وعن ابن عمر وعن أبي هريرة وعن أم سلمة وعن جابر وعن أنس بن مالك، ثم قال بعد سرد أحاديث هؤلاء وغيرهم ما لفظه; وروى الجهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم عن النبي على من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا، كتبنا أحاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مفرداً، وأقتصرنا على ما ذكرنا هنا طلباً للاختصار والتخفيف انتهى لفظه. والحديث دليل على قراءة البسملة، وأنها إحدى آيات الفاتحة وتقدم الكلام في ذلك.

٣٠٣ ٣٠٣ ــ وَعَنْهُ قَالَ : «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ فِرَاءَةِ أُمُّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: آمينَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَحَسَّنَهُ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

— (وعنه) أي أبي هريرة (قال: كان رسول اللّه على إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال: آمين رواه الدارقطني وحسنه المحاكم وصححه) قال المحاكم: إسناده صحيح على شرطهما. وقال البيهقي: حسن صحيح. والحديث دليل على أنه يشرع للإمام التأمين بعد قراءة الفاتحة جهراً وظاهره في الجهرية وفي السرية وبشرعيته قالت الشافعية. وذهبت الهادوية إلى شرعيته لما يأتي. وقالت الحنفية: يسر بها في الجهرية. ولمالك قولان: «الأول» كالحنفية، «والثاني» أنه لا يقولها والحديث حجة بينة للشافعية. وليس في الحديث تعرض لتأمين المأموم والمنفرد. وقد أخرج البخاري في شرعية التأمين للمأموم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله على: "إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين

٣٠٧ - أخرجه الدارقطني في باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها (الحديث ٣٦).

٣٠٣ ـ أخرجه الدارقطني في باب: التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها (الحديث ٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: عليكم بالصف الأول. . . (الحديث ٢٤٨/١).

الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه». وأخرج أيضاً من حديثه قال: قال رسول الله ﷺ:
إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين» الحديث، وأخرج أيضاً من حديثه مرفوعاً: "إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافق أحدهما الآخر غفر الله له ما تقدم من ذنبه» فدلت الأحاديث على شرعيته للمأموم. والأخير يعم المنفرد وقد حمله الجمهور من القائلين به على الندب. وعن بعض أهل الظاهر أنه للوجوب عملاً بظاهر الأمر فأوجبوه على كل مصل. وأستدلت الهادوية على أنه بدعة مفسدة للصلاة بحديث "إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» الحديث. ولا يتم به الاستدلال، لأن هذا قام الدليل على أنه من أذكار الصلاة كالتسبيح ونحوه، وكلام الناس المراد به مكالمتهم ومخاطبتهم كما عرفت.

٢٧/٣٠٤ _ وَلِأَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرِ رضي آللَّهُ عنه نَحْوهُ.

_ (ولأبي داود والترمذي من حديث وائل بن حجر نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه في السنن «إذا قرأ الإمام ولا الضالين قال آمين ورفع بها صوته وفي لفظ له عنه «أنه صلى خلف رسول الله في فجهر بآمين» وآمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء، وحكي فيها لغات ومعناها اللهم أستجب، وقيل: غير ذلك.

٠٠٥ ٢٨/٣٠٥ _ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَنِهُ قَالَ: ﴿ إِنِّي لاَ أَسْتَطِيعُ أَنْ آخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئاً، فَعَلَّمْنِي مَا يُجْزِئُنِي مِنْهُ، وَقَالَ: ﴿ قُلْ سُبْحَانَ ٱللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلاَ إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ، وَٱللَّهُ أَكْبَرُ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ فَقَالَ: ﴿ قُلْ سُبْحَانَ ٱللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلاَ إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ، وَٱللَّهُ أَكْبَرُ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوّةً إِلاَّ بِٱللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ﴾ . الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالدَّرَاقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ.

٣٠٤_ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام (الحديث ٩٣٢) و (الحديث ٩٣٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام (الحديث ٢٤٨).

٣٠٥ ـ أخرجه أحمد: ٤/ ٣٨٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يجزىء الأمي والأعجمي من القراءة (الحديث ٣٨٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: ما يجزىء من القراءة لمن لا يحسن القرآن (الحديث ٩٢٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة (الحديث ١٨٠٨)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: ما يجزيه من الدعاء عند الفجر... (الحديث ١٨٠١)، وأخرجه الحاكم: ١/ ٢٤١).

— (وعن عبد الله بن أبي أوفى) هو: أبو إبراهيم أو محمد أو معاوية، وأسم أبى أوفى علقمة بن قيس بن الحرث الأسلمي، شهد الحديبية وخيبر وما بعدهما، ولم يزل في المدينة حتى قبض على فتحول إلى الكوفة ومات بها، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة. (قال: جاء رجل إلى النبي في فقال: إني لا أستطبع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه فقال: قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم الحديث) بالنصب أي: أتم الحديث وتمامه في سنن أبي داود: (قال أي الرجل: يا رسول الله هذا لله فما لي؟ قال: قل اللهم ارحمني وازقني وعافني واهدني، فلما قام قال هكذا بيديه فقال رسول الله على: أما هذا فقد ملا يديه من الخير، انتهى. إلا أنه ليس في سنن أبي داود: العلي العظيم (رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم). الحديث دليل على أن هذه الأذكار والنسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم). الحديث دليل على أن هذه الأذكار القرآن ليقرأ به في الصلاة، فإن معنى لا أستطيع لا أحفظ الآن منه شيئاً، فلم يأمره بتحفظه وأمره بهذه الألفاظ، مع أنه يمكنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه. وقد تقدم في حديث المسيء صلاته.

٢٩/٣٠٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي الرَّكْعَنَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي الرَّكْعَةَ الأُولَى، وَيَقْرَأُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

— (وعن أبي قتادة، رضي اللَّه عنه، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يصلي بنا فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين) بيائين تثنية أولى (بفاتحة الكتاب)، أي في كل ركعة منهما (وسورثين) أي يقرأهما في كل ركعة سورة (ويسمعنا الآية أحياناً) وكأنه من هنا علموا مقدار قراءته (ويطول الركعة الأولى) يجعل السورة فيها أطول من التي في الثانية (ويقرأ في الأخريين) تثنية أخرى من غير زيادة عليها (متفق عليه). فيه دليل على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع الركعات في كل واحدة، وقراءة سورة معها في كل ركعة من الأوليين، وأن هذا كان عادته عليه السلام كما يدل له كان يصلي، إذ هي عبارة تفيد الاستمرار غالباً.

٣٠٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: يقرأ الأخريين بفاتحة الكتاب (الحديث ٧٧٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر (الحديث ٤٥١).

وإسماعهم الآية أحياناً دليل على أنه لا يجب الإسرار في السرية، وأن ذلك لا يقتضي سجود السهو. وفي قوله: ﴿أَحِياناً مَا يَدُلُ عَلَى أَنْهُ تَكُرُرُ ذَلَكُ مِنْهُ ﷺ. وقد أخرج النسائي من حديث البراء قال: «كنا نصلي خلف النبي ﷺ الظهر ونسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات، وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس نحوه ولكن قال: ﴿سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية؟. وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى. ووجهه ما أخرجه عبد الرزاق في آخر حديث أبي قتادة هذا الوظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى». وأخرج أبو داود من حديث عبد الرزاق عن عطاء ﴿إِنِّي لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى، وقد أدعى ابن حبان أن التطويل إنما هو بترتيل القراءة فيها مع استواء المقروء. وقد روى مسلم من حديث حفصة «كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها، وقيل: إنما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ. وأما القراءة فيها فهما سواء. وفي حديث أبي سعيد الآتي ما يرشد إلى ذلك. وقال البيهقي: يطول في الأولى إن كان ينتظر أحداً وإلا فيسوي بين الأولين. وفيه دليل على أنه لا يزاد في الأخربين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب، وإن كان مالك قد أخرج في الموطأ من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر يقرأ فيها: «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» الآية. وللشافعي قولان في أستحباب قراءة السورة في الأخريين. وفيه دليل على جواز أن يخبر الإنسان بالظن، وإلا فمعرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه إلى اليقين، وإسماع الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السور، وحديث أبي سعيد الآتي يدل على الإخبار عن ذلك بالظن، وكذا حديث خباب حين سئل "بم كنتم تعرفون قراءة النبي ﷺ في الظهر والعصر قال: باضطراب لحيته» ولو كانوا يعلمون قراءته فيهما بخبر عنه ﷺ لذكروه.

٣٠/٣٠٧ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْكُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ في الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزْرَنَا قِيَامَهُ في الرَّكْعَنَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزْرَنَا قِيَامَهُ في الرَّكْعَنَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ عَلَى السَّجْدَة. وَفي الأُخْرَيَيْنِ قَدْرَ النَّصْفِ مِنْ ذَٰلِكَ، وَفي الأُخْرَيَيْنِ مِنَ الْطُهْرِ، وَالأُخْرَيَيْنِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ ذَٰلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: كنا نحزر) بفتح النون وسكون الحاء المهملة وضم الزاي نخرص ونقدر. وفي قوله: «كنا نحزر» ما يدل على أن المقدرين لذلك ٢٠٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر (الحديث ٤٥٢).

⁽١) سورة: السجدة، الآيتان: ١ ـ ٢.

جماعة. وقد أخرج ابن ماجه رواية أن الحارزين ثلاثون رجلاً من الصحابة. (قيام رسول اللَّه ﷺ في الظهر والعصر فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ﴿ أَلَمَّ تنزيلُ ﴾ السجدة)، أي في كل ركعة بعد قراءة الفاتحة (وفي الأخريين قدر النصف من ذلك) فيه دلالة على قراءة غير الفاتحة معها في الأخريين ويزيده دلالة على ذلك قوله: (وفي الأوليين من العصر على قدر الأخربين من الظهر). ومعلوم أنه كان يقرأ في الأوليين من العصر سورة غيرالفاتحة (والأخريين)، أي من العصر (على النصف من ذلك)، أي من الأوليين منه (رواه مسلم)، الأحاديث في هذا قد أختلفت فقد ورد أنها «كانت صلاة الظهر تقام، فيذهب الذاهب إلى البقيع فيقضي حاجته، ثم يأتي إلى أهله فيتوضأ ويدرك النبي عَلَيْ في الركعة الأولى مما يطيلها الخرجه مسلم والنسائي عن أبي سعيد. وأخرج أحمد ومسلم من حديث أبي سعيد أيضاً «أن النبي صلى الله كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الأخريين قدر خمس عشرة آية أو قال: نصف ذلك، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية، وفي الأخريين قدر نصف ذلك، هذا لفظ مسلم. وفيه دليل على أنه لا يقرأ في الأخرين من العصر إلا الفاتحة، وأنه يقرأ في الأخريين من الظهر غيرها معها. وتقدم حديث أبي قتادة «أنه ﷺ كان يقرأ في الأخريين من الظهر بأم الكتاب ويسمعنا الآية أحياناً». وظاهره أنه لا يزيد على أم الكتاب فيهما، ولعله أرجح من حديث أبي سعيد من حيث الرواية ، لأنه أتفق عليه الشيخان من حيث الرواية ومن حيث الدراية، لأنه إخبار مجزوم به وخبر أبي سعيد انفرد به مسلم، ولأنه خبر عن حزر وتقدير وتظنن، ويحتمل أن يجمع بينهما بأنه ﷺ كان يصنع هذا تارةً فيقرأ في الأخريين غير الفاتحة معها ويقتصر فيهما أحياناً، فتكون الزيادة عليها فيهما سنة تفعل أحياناً وتترك أحياناً.

٣١/٣٠٨ – وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارِ قَالَ: اكانَ فُلَانٌ يُطِيلَ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِقِصَارَ المُفَصَّلِ، وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسَطِهِ، وَفِي الصَّبْحِ بِطِوَالِهِ». فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «مَا صَلَيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ الصَّبْحِ بِطِوَالِهِ». فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «مَا صَلَيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ مِنْ هَٰذَا». أَخْرَجَهُ النَّسَاثِيُّ ، بإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

٣١٨ - أخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: القراءة في المغرب بقصار المفصل (الحديث ١٦٧) و (الحديث ١٦٨).

_ (وعن سليمان بن يسار) هو أبو أيوب سليمان بن يسار بفتح المثناة التحتية وتخفيف السين المهملة، وهو مولى ميمونة أم المؤمنين وأخو عطاء بن يسار من أهل المدينة وكبار التابعين، كان فقيهاً فاضلًا، ثقة، عابداً، ورعاً، حجةً، وهو أحد الفقهاء السبعة. (قال: كان فلان) في شرح السنة للبغوي أن فلاناً يريد به أميراً كان على المدينة. قيل: أسمه عمرو بن سلمة وليس هو عمر بن عبد العزيز كما قيل، لأن ولادة عمر بن عبد العزيز كانت بعد وفاَّة أبي هريرة، والحديث مصرح بأن أبا هريرة صلى خلف فلان هذا. (يطيل الأوليين في الظهر ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل) اختلف في أول المفصل فقيل: إنها من الصافات، أو الجاثية، أو الفتيح، أو الحجرات، أو الصف، أو تبارك، أو سبح، أو الضحى. وأتفق أن منتهاه آخر القرآن. (وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطواله فقال أبو هريرة: ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول اللَّه ﷺ من هذا. أخرجه النسائي بإسناد صحيح) قال العلماء: السنة أن يقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول، وفي العشاء والعصر بأوسطه وفي المغرب بقصاره قالوا: والحكمة في تطويل الصبح والظهر أنهما وقتا غفلة بالنوم في آخر الليل والقائلة، فطولهما ليدركهما المتأخرون لغفلة أو نوم ونحوهما، وفي العصر ليست كذلك بل هي في وقت الأعمال فخفت لذلك، وفي المغرب لضيق الوقت فأحتيج إلى زيادة تخفيفها ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيفهم، وفي العشاء لغلبة النوم، ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر هكذا قالوه. وستعرف أختلاف أحوال صلاته ﷺ مما يأتي قريباً بما لا يتم به هذا التفصيل.

٣٢/٣٠٩ _ وَعَنْ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ في المَغْرِبِ بِـ : الطُّورِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه) تقدم ضبطهما وبيان حال جبير (قال: سمعت رسول الله على يقرأ في المغرب بالطور. متفق عليه) قد بين في فتح الباري أن سماعه لذلك كان قبل إسلامه، وهو دليل على أن المغرب لا يختص بقصار المفصل. وقد ورد أنه على قرأ في المغرب به الممصر، وأنه قرأ فيها بالصافات، وأنه قرأ فيها بحم اللدخان، وأنه قرأ فيها سبح أسم ربك الأعلى، وأنه قرأ فيها بالنين والزيتون، وأنه قرأ فيها

٣٠٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: القراءة في المغرب (الحديث ٧٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في الصبح (الحديث ٤٦٣).

بالمعوذتين، وأنه قرأ فيها بالمرسلات، وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفصل وكلها أحاديث صحيحة. وأما المداومة في المغرب على قصارى المفصل، فإنما هو فعل مروان بن الحكم، وقد أنكر عليه زيد بن ثابت وقال له: «مالك تقرأ بقصار المفصل وقد رأيت رسول الله على يقرأ في المغرب بطولى الطوليين» تثنية طولى والمراد بهما الأعراف والأنعام، والأعراف أطول من الأنعام. إلى هنا أخرجه البخاري وهي الأعراف. وقد أخرج النسائي «أنه على فرق الأعراف في ركعتي المغرب. وقد قرأ في العشاء بالتين والزيتون، ووقت لمعاذ فيها بالشمس وضحاها والليل إذا يغشى وسبح أسم ربك الأعلى ونحوه، والجمع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه على بأختلاف الحالات والأوقات والأشغال عدماً ووجوداً.

• ٣٣/٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ في صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ﴿ اللَّمَ تَنْزِيلُ ﴾ (١) السَّجْدَة، وَ ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ (١) مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

- (وعن أبي هريرة أرضي الله عنه، قال: كان رسول الله على يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿ النَّم تنزيل ﴾ السجدة)، أي في الركعة الأولى (﴿ وهل أتى على الإنسان ﴾)، أي في الثانية (متفق عليه). فيه دليل على أن ذلك كان دأبه على قل الشارة ، وزاد أستمراره على ذلك بياناً قوله.

٣٤/٣١١ ــ وَلِلطَّبَرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «يُدِيمُ ذُلِكَ».

— (وللطبراني من حديث ابن مسعود يديم ذلك) أي يجعله عادة دائمة له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: السر في قراءتهما في صلاة فجر يوم الجمعة أنهما تضمنتا ما كان وما يكون في يومهما، فإنهما أشتملتا على خلق آدم، وعلى ذكر المعاد، وحشر العباد، وذلك يكون يوم الجمعة، ففي قراءتهما تذكير للعباد بما كان فيه ويكون. قلت: ليعتبروا بذكر ما كان ويستعدوا لما يكون.

٣١٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة (الحديث ٨٩١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: ما يقرأ في يوم الجمعة (الحديث ٨٨٠).

⁽١) سورة: السجدة، الآيتان: ١ ـ ٢. (٢) سورة: الإنسان، الآية: ١.

٣٥/٣١٢ _ وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: ﴿صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيُ ﷺ فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ وَذَابٍ إِلاَّ تَعَوَّذَ مِنْهَا». أَخْرَجَهُ الْخَمْسَة، وَحَسَّنَهُ التَّرُّمذِيُ.

_ (وعن حذيفة، رضى اللَّه عنه، قال: صليت مع النبي ﷺ فما مرت به آية رحمة إلا وقف عندها يسأل)، أي يطلب من اللَّه رحمته (ولا آية عذاب إلا تعوذ منها) مما ذكر فيها (أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي). في الحديث دليل على أنه ينبغي للقارىء في الصلاة تدير ما يقرؤه، وسؤال اللَّه رحمته، والاستعاذة من عذابه، ولعل هذا كان في صلاة الليل، وإنما قلنا ذلك لأن حديث حذيفة مطلق، وورد تقييده بحديث عبد الرحمٰن بن أبي ليلي عن أبيه «قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقرأ في صلاة ليست بفريضة فمر بذكر الجنة والنار فقال: أعوذ باللَّه من النار ويل لأهل النار، رواه أحمد وابن ماجه بمعناه. وأخرج أحمد عن عائشة «قمت مع رسول اللَّه عِنْ ليلة التمام، فكان يقرأ بالبقرة والنساء وآل عمران، ولا يمر بآية فيها تخويف إلا دعا اللَّه عزَّ وجلَّ وأستعاذ، ولا يمر بآية فيها أستبشار إلا دعا اللَّه عزَّ وجل ورغب إليه». وأخرج النسائي وأبو داود من حديث عوف بن مالك «قمت مع رسول اللَّه ﷺ فبدأ فأستاك وتوضأ، ثم قام فصلى فأستفتح البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ الحديث. وليس لأبي داود ذكر السواك والوضوء فهذا كله في النافلة كما هو صريح الأول، وفي قيام الليل كما يفيده الحديثان الآخران، فإنه لم يأت عنه ﷺ في رواية قط أنه أم الناس بالبقرة وآل عمران في فريضة أصلاً. ولفظ قمت يشعر أنه في الليل فتم ما ترجينا بقولنا، ولعل هذا في صلاة الليل فهذا بأعتبار ما ورد فلو فعله أحد في الفريضة فلعله لا بأس فيه ولا يخل بصلاته، سيما إذا كان منفرداً لئلا يشق على غيره إذا كان إماماً. وقولها: «ليلة التمام» في القاموس ليلة التمام ككتاب وليل تمام أطول ليالي الشتاء، أو هي ثلاث لا يستبان نقصانها، أو هي إذا بلغت أثنتي عشرة ساعة نصاعداً انتهى.

٣١٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده (الحديث ٨٧١)، وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التسبيع في الركوع والسجود (الحديث ٢٦٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: تسوية القيام والركوع (الحديث ١٦٦٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: ما يقول بين السجدتين (الحديث ٨٩٧)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: ما جاء في القراءة في صلاة الليل (الحديث ١٣٥١)، وأخرجه أحمد: ٥/ ٣٨٢.

٣٦/٣١٣ — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَلاَ وَإِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَآجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلَمٌ.

— (وعن ابن عباس؛ رضي اللّه عنهما، قال: قال رسول اللّه على: ألا وإني نهبت أن أوراً القرآن راكعاً أو ساجداً).)فكأنه قيل: فماذا تقول فيهما؟ فقال: (فأما الركوع فعظموا فيمه الحرب) قد بين كيفية هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة: «فجعل يقول أي رسول اللّه على: سبحان ربي العظيم». (وأما السجود فأجتهدوا في الدعاء فقمن) بفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق (أن يستجاب لكم. رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود، لأن الأصل في النهي التحريم، وظاهره وجوب تسبيح الركوع ووجوب الدعاء في السجود للأمر بهما. وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وطائفة من المحدثين. وقال الجمهور: إنه مستحب لحديث المسيء صلاته، فإنه لم يعلمه في ذلك ولو كان واجباً لأمره به. في ظاهر قوله: «فعظموا فيه الرب» أنها تجزىء المرة الواحدة ويكون بها ممتثلاً ما أمر به. وقد أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود "إذ ركع أحدكم فيقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه ورواه الترمذي وابن ماجه، إلا أنه قال فيقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه ورواه الترمذي وابن ماجه، إلا أنه قال لا تجزىء المرة الواحدة. والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعاء كان أبو داود: فيه إرسال، وكذا قال البخاري والترمذي. وفي قوله «ذلك أدناه» ما يدل على أنها لا تجزىء المرة الواحدة. والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعاء كان ألوعية ما أفاده قوله:

٣٧/٣١٤ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ في رُكُوعِهِ، وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبُّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللَّهم ربنا وبحمدك) الواو لـلعطف والمعطوف عليه ما يفيده ما قبله،

٣١٣ ـ أحرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (الحديث ٤٧٩).

٣١٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: التسبيح والدعاء في السجود (الحديث ٨١٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود (الحديث ٤٨٤).

والمعطوف يتعلق بحمدك والمعنى أنزهك وأتلبس بحمدك، ويحتمل أن تكون للحال والمراد أسبحك وأنا متلبس بحمدك، أي حال كوني متلبساً به (اللّهم أخفر لي . متفق عليه). الحديث ورد بألفاظ منها أنها قالت عائشة: «ما صلى النبي على بعد أن أنزلت عليه إذا جاء نصر اللّه والفتح إلا يقول: سبحانك ربنا وبحمدك اللّهم أغفر لي». والحديث دليل على أن هذا من أذكار الركوع والسجود ولا ينافيه حديث «أما الركوع فعظموا فيه الرب»، لأن هذا الذكر زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقوله على فيجمع بينه وبين هذا. وقوله: «اللّهم أغفر لي» أمتثال لقوله تعالى: ﴿فسبح بحمد ربك وأستغفره﴾(١) وفيه مسارعته على ألى أمتثال ما أمره الله به قياماً بحق العبودية، وتعظيماً لشأن الربوبية زاده اللّه شرفاً وفضلاً، وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

٣٨/٣١٥ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبُّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبُّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ ٱللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». الصَّلَاةِ يُكَبُّرُ حِينَ يَرْفَعُ مَنْ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». ثُمَّ يُكَبُّرُ حِينَ يَرْفَعُ، يَهُوي سَاجِداً، ثُمَّ يُكَبُّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَكَبُرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَكَبُرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَقُومُ مِنَ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

⁽١) سورة: النصر، الآية: ٣.

٣١٥ ـ تقدم تخريجه الحديث: ٣٧/٣١٤.

حين يرفع) أي: من السجدة الثانية هذا كله تكبير النقل (ثم يفعل ذلك) أي: ما ذكر ما عدا التكبيرة الأولى التي للإحرام (في الصلاة كلها) أي: ركعاتها كلها (ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس) لـلتشهد الأوسط (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية ما ذكر فيه من الأذكار. فأما أول التكبير فهي تكبيرة الإحرام وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث. وأما ما عداها من التكبير الذي وصفه فقد كان وقع من بعض أمراء بني أمية تركه تساهلًا، ولكنه أستقر العمل من الأمة على فعله في كل خفض ورفع في كل ركعة خمس تكبيرات كما عرفته في لفظ هذا الحديث، ويزيد في الرباعية والثلاثية تكبير النهوض من التشهد الأول، فيتحصل في المكتوبات الخمس بتكبيرة الإحرام أربع وتسعون تكبيرة ومن دونها تسع وثمانون تكبيرة. واختلف العلماء في حكم تكبير النقل. فقيل: إنه واجب وروي قولًا لأحمد ابن حنبل، وذلك لأنه ﷺ داوم عليه وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وذهب الجمهور إلى ندبه، لأنه على لم يعلمه المسىء صلاته، وإنما علمه تكبيرة الإحرام وهو موضع البيان لـ لواجب، ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة. وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبيرة النقل في حديث المسيء أبو داود من حديث رفاعة بن رافع، فإنه ساقه وفيه: «ثم يقول اللَّه أكبر ثم يركع الذكر فيه قوله سمع اللَّه لمن حمده وبقية تكبيرات النقل. وأحرجها الترمذي والنسائي. ولذا ذهب أحمد وداود إلى وجوب تكبير النقل. وظاهر قوله يكبر حين كذا وحين كذا أن التكبير يقارن هذه الحركات، فيشرع في التكبير عند أبتدائه لـــلركن. وأما القول بأنه يمد التكبير حتى يتم الحركة كما في الشرح وغيره فلا وجه له، بل يأتي باللفظ من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه وظاهر قوله ثم يقول: السمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد، أنه يشرع ذلك لكل مصلٍ من إمام ومأموم، إذ هو حكاية لمطلق صلاته ﷺ وإن كان يحتمل أنه حكاية لصلاته ﷺ إماماً، إذ المتبادر من الصلاة عند إطلاقها الواجية، وكانت صلاته على الواجبة جماعة وهو الإمام فيها، إلا أنه لو فرض هذا فإن قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» أمر لكل مصل أن يصلي كصلاته ﷺ من إمام ومنفرد. وذهبت الشافعية اوالهادوية وغيرهم إلى أن التسميع مطلقاً لمتنفل أو مفترض للإمام والمنفرد والحمد لـلمؤتم لحديث «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد» أخرجه أبو داود. وأجيب بأن قوله «إذا قال الإمام سمع اللَّه لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد؛ لا ينفي قول المؤتم سمع اللَّه لمن حمده، وإنما يدل على أنه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الإمام سمع الله لمن حمده والواقع هو ذلك، لأن الإمام يقول سمع اللَّه لمن حمده في حال أنتقاله، والمأموم يقول التحميد في حال أعتداله، وأستفيد الجمع بينهما من الحديث الأول. قلت: لكن أخرج أبو داود عن الشعبي الا يقول المؤتم خلف

الإمام سمع الله لمن حمده ولكن يقول ربنا لك الحمد، ولكنه موقوف على الشعبي فلا تقوم به حجة. وقد أدعى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على كون المنفرد يجمع بينهما. وذهب آخرون إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم، قالوا: والحجة جمع الإمام بينهما لاتحاد حكم الإمام والمنفرد.

٣٩/٣١٦ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلْ َ السَّمْوَاتِ وَٱلْأَرْضِ^(١)، وَمِلْ َ مَا شِنْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ ـ وَكُلَّنَا لَكَ عَبْدٌ ـ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَبْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلاَ بَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّهِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

ـــ (وعن أبي سعيد الخدري، رضي اللَّه عنه، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللَّهم) لم أجد لفظ اللَّهم في مسلم في رواية أبي سعيد ووجدتها في رواية ابن عباس (ربنا لك الحمد ملء) بنصب الهمزة على المصدرية ويجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف (السموات والأرض). وفي سنـن أبي داود وغيره «وملء الأرض» وهي في رواية ابن عباس عند مسلم فهذه الرواية كلهاليست لفظ أبي سعيد لعدم وجود اللَّهم في أوله، ولا لفظ ابن عباس لوجود ملء الأرض فيها (وملء ما شئت من شيء بعد) بضم الدال على البناء للقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه. (أهل) بنصبه على النداء، أو رفعه أي أنت أهل (الثناء والمجد أحق) بالرفع خبر مبتدأ محذوف وما مصدرية تقديره هذا، أي قوله اللَّهم لك الحمد أحق قول العبد، وإنما لم يجعل الا مانع لما أعطيت؛ خبراً وأحق مبتدأ، لأنه محذوف في بعض الروايات، فجعلناه جملة ٱستئنافية إذا حذف تم الكلام من دون ذكره. وفي الشرح جعل أحق مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت. وفي شرح المهذب نقلًا عن ابن الصلاح معناه: أحق ما قال العبد قوله: لا مانع لما أعطيت إلى آخره. وقوله: «وكلنا لك عبد، أعتراض بين المبتدأ والخبر قال: أو يكون قوله أحق ما قال العبد خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره أحق ما قال العبد قال: والأول أولى. قال النووى: لما فيه من كمال التفويض إلى اللَّه تعالىٰ، والاعتراف بكمال قدرته، وعظمته، وقهره، وسلطانه، وأنفراده بالوحدانية، وتدبير مخلوقاته انتهى. (ما قال العبد وكلنا لك عبد) ثم

٣١٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (الحديث ٤٧٧).

⁽١) في نسخة م: وملء الأرض.

أستأنف فقال: (اللَّهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد . رواه مسلم) الحديث دليل على مشروعية هذا الذكر في هذا الركن لكل مصل، وقد جعل الحمد كالأجسام وجعله ساداً لما ذكره من الظروف مبالغة في كثرة الحمد، وزاد مبالغة بذكر ما يشاؤه تعالى مما لا يعلمه العبد والثناء الوصف بالجميل والمدح والمجد والعظمة ونهاية الشرف والجد بفتح الجيم معناه الحظ، أي لا ينفع ذا الحظ من عقوبتك حظه، بل ينفعه العمل الصالح. وروي بالكسر للجيم، أي لا ينفعه جده وأجتهاده وقد ضعفت رواية الكسر.

أعضاء السجود

٤٠/٣١٧ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ، - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين . منفق عليه). وفي رواية «أمرنا» أي أيها الأمة، وفي رواية «أمر النبي ﷺ والثلاث الروايات للبخاري. وقوله: «وأشار بيده إلى أنفه» فسرتها رواية النسائي. قال ابن طاوس: «ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد». قال القرطبي: هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع لها. قال ابن دقيق العيد: معناه أنه جعلهما كأنهما عضو واحد وإلا لكانت الأعضاء ثمانية. والمراد من اليدين الكفان وقد وقع بلفظهما في رواية. والمراد من قوله: «وأطراف القدمين» أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه والمراد من قوله: «وأطراف القدمين» أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه السجود. وقيل: يندب ضم أصابع اليدين، لأنها لو أنفرجت أنحرفت رؤوس بعضها عن السجود. وأما أصابع الرجلين فقد تقدم في حديث أبي حميد الساعدي في باب صفة الصلاة القبلة. وأما أصابع رجليه القبلة». هذا والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكر، لأنه ذكره ﷺ بلفظ «وأستقبل بأصابع رجليه القبلة». هذا والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكر، لأنه ذكره لل يرد إلا بنحو صيغة ما ما ذكر، لأنه ذكره لل يرد إلا بنحو صيغة ما ما ذكر، لأنه ذكره لل يرد إلا بنحو صيغة ما ما ذكر، لأنه ذكره الله الم أله أو لأمته، والأمر لا يرد إلا بنحو صيغة ما ما ذكر، لأنه ذكره لله ينه والمولية عن أمر الله له أو لأمته، والأمر لا يرد إلا بنحو صيغة

٣١٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: السجود على الأنف (الحديث ٨١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: أعضاء السجود (الحديث ٤٩٠).

أفعل وهي تفيد الوجوب. وقد أختلف في ذلك فالهادوية وأحد قولي الشافعي أنه لـلوجوب لهذا الحديث. وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزىء السجود على الأنف فقط مستدلاً بقوله: «وأشار بيده إلى أنفه قال المصنف في فتح الباري: وقد أحتج لأبي حنيفة بهذا في السجود على الأنف. قال ابن دقيق العيد: والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بالجبهة ، وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه أنتهي. وأعلم أنه وقع هنا في الشرح أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قولي الشافعي وأكثر الفقهاء إلى أن الواجب الجبهة فقط، لقوله ﷺ في حديث المسيء صلاته: «ومكن جبهتك» فكان قرينة على حمل الأمر هنا على غير الوجوب. وأجيب عنه بأن هذا لا يتم إلا بعد معرفة تقدم هذا على حديث المسيء صلاته، ليكون قرينة على حمل الأمر على الندب. وأما لو فرض تأخره لكان في هذا زيادة شرع ويمكن أن تــتأخر شرعيته، ومع جهل الـتاريخ يرجح العمل بالموجب لزيادة الاحتياط. كذا قاله الشارح وجعل السجود على الجبهة والأنف مذهباً لمعترة فحولنا عبارته إلى الهادوية، مع أنه ليس مذهبهم إلا السجود على الجبهة فقط كما في البحر وغيره. ولفظ الشرح هنا: والحديث فيه دلالة على وجوب السجود على ما ذكر فيه. وقد ذهب إلى هذا العترة وأحد قولي الشافعي أنتهي. وعرفت أنه وهم في قوله إن أبا حنيفة يوجبه على الجبهة، فإنه يجيزه عليها أو على الأنف، وأنه مخير في ذلك. ثم ظاهره وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكفي بعض ذلك والجبهة يضع منها على الأرض ما أمكنه بدليل: اوتمكن جبهتك، وظاهره أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء، لأن مسمى السجود عليها يصدق بوضعها من دون كشفها، ولا خلاف أن كشف الركبتين غير واجب لما يخاف من كشف العورة. وأختلف في الجبهة. فقيل: يجب كشفها لما أخرجه أبو داود في المراسيل أن رسول اللَّه ﷺ رأى رجلًا يسجد على جنبه وقد أعتم على جبهته فحسر عن جبهته إلا أنه قد علق البخاري عن الحسن اكان أصحاب رسول اللَّه ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته، ووصله البيهقي وقال: هذا أصح ما في السجود موقوفاً على الصحابة. وقد وردت أحاديث اأنه على كان يسجد على كور عمامته؛ من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي إسناده ضعف. ومن حديث ابن أبي أوفي أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف. ومن حديث جابر عند ابن عدي وفيه متروكان. ومن حديث أنس عند ابن أبي حاتم في العلـل وفيه ضعيف. وذكر هذه الأحاديث وغيرها البيهقي ثم قال: أحاديث «كان يسجد على كور عمامته الايئبت فيها شيء يعني مرفوعاً، والأحاديث من الجانبين غير ناهضة على الإيجاب. وقوله: «سجد على جبهته» يصدق على الأمرين وإن كان مع عدم الحائل أظهر

فالأصل جواز الأمرين. وأما حديث خباب «شكونا إلى رسول الله على حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا الحديث، فلا دلالة فيه على كشف هذه الأعضاء ولا عدمه، وفي حديث أنس عند مسلم «أنه كان أحدهم يبسط ثوبه من شدة الحرثم يسجد عليه ولعل هذا مما لا خلاف فيه، والخلاف في السجود على محموله، فهو محل النزاع وحديث أنس محتمل.

٤١/٣١٨ ـ وَعَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ (١) فَرَّجَ بَيْنَ يَدُوهِ ، حَتَّى يَبْدُو بَيَاضُ إِبْطَيْهِ ﴾ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

_ (وعن ابن بحينة) هو عبد الله بن مالك بن بحينة بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التختية وبعدها نون، وهو أسم لأم عبد الله، وأسم أبيه مالك بن القشب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة فموحدة الأزدي، مات عبد الله في ولاية معاوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين. (أن النبي ﷺ كان إذا صلى فرج) بفتح الفاء وتشديد الراء آخره جيم (بين يديه) أي، باعد بينهما، أي نحي كل يد عن الجنب الذي يليها (حتى يبدو بياض إبطيه. متفق عليه) الحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة. قيل: والحكمة في ذلك أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد. ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض. وقد ورد هذا المعنى مصرحاً به فيما أخرجه الطبراني وغيره من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف «أنه قال: لا تفترش أفتراش السبم وأعتمد على راحتيك وأبد ضبعيك، فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك؛ وعند مسلم من حديث ميمونة «كان النبي ﷺ يجافي بيديه فلو أن بهيمة أرادت أن تمر مرت. وظاهر الحديث الأول وهذا مع قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» يقتضي الوجوب، ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة ما يدل على أن ذلك غير واجب بُلفظ «شكا أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا فقال: «أستعينوا بالركب». وترجم له «الرخصة في ترك التفريج». قال ابن عجلان أحد رواته: وذلك أن يضع مرفقيه على ركبيته إذا أطال السجود. وقوله: «حتى يرى بياض

٣١٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: يبدي ضبعيه ويجافي في السجود (الحديث ٨٠٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة، وما يفتتح به ويختم به (الحديث ٤٩٥).

⁽١) زيادة في الأصل.

إبطيه» ليس فيه كما قيل دلالة على أنه لم يكن الله القميص، لأنه وإن كان لابساً له فإنه قد يبدو منه أطراف إبطيه، لأنها كانت أكمام قمصان أهل ذلك العصر غير طويلة، فيمكن أن يرى الإبط من كمها، ولا دلالة فيه على أنه لم يكن على إبطيه شعر كما قيل، لأنه يمكن أن المراد يرى أطراف إبطيه لا باطنهما حيث الشعر، فإنه لا يرى إلا بتكليف وإن صح ما قيل إن من خواصه أنه ليس على إبطيه شعر فلا إشكال.

٤٢/٣١٩ ــ وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَيْكَ، وَٱرْفَعْ مِرْفَقَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن البراء) بفتح الموحدة فراء. وقيل: بالقصر ثم همزة ممدودة، هو أبو عمارة في الأشهر. وهو (ابن عازب) بعين مهملة فزاي بعد الألف مكسورة فموحدة، ابن الحرث الأوسى الأنصاري الحارثي، أول مشهد شهده الخندق، نزل الكوفة وأفتتح الري سنة أربع وعشرين في قول، وشهد مع أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام الجمل وصفين والنهروان، مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير. (قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سجدت فضع كفيك وأرفع مرفقيك رواه مسلم). الحديث دليل على وجوب هذه الهيئة للأمر بها، وحمله العلماء على الاستحباب قالوا: والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وأتم في تمكين الجبهة والأنف من الأرض، وأبعد من هيئة الكسالي، فإن المنبسط يشبه الكلب ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة، وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها، وهذا في حق الرجل لا المرأة فإنها تخالفه في ذلك، لما أخرجه أبو داود في مراسيله عن زيد بن أبي حبيب «أن النبي رضي الله على امرأتين تصليان فقال: إذا سجدتما فضما بعض اللحم إلى الأرض، فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل، قال البيهقي: وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه يعني من حديثين موصولين ذكرهما البيهقي في سنسنه، وضعفهما ومن السنة تفريج الأصابع في الركوع، لما رواه أبو داود من حديث أبي حميد الساعدي (أنه كان ﷺ يمسك يديه على ركبتيه كالقابض عليهما ويفرج بين أصابعه». ومن السنة في الركوع أن يوتر يديه فيجافى عن جنبيه، كما في حديث أبي حميد عند أبي داود بهذا اللفظ. ورواه ابن خزيمة بلفظ «ونحى يديه عن جنبيه» وتقدم قريباً. وذكر المصنف حديث ابن بحينة هذا الذي ذكره في بلوغ المرام في التلخيص مرتين: أولاً في وصف ركوعه وثانياً في وصف سجوده دليل على التفريج في الركوع وهو صحيح، فإنه قال: ﴿إذَا صلى فرج بين يديه حتى يبدر بياض إبطيه، فإنه يصدق على حالة الركوع والسجود.

٣١٩ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الاعتدال في السجود (الحديث ٤٩٤).

٤٣/٣٢٠ ــ وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِه، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن واثل بن حجر أن النبي على كان إذا ركع فرج بين أصابعه) أي أصابع يديه (وإذا سجد ضم أصابعه. رواه الحاكم) قال العلماء: الحكمة في ضمه لأصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى سمت القبلة.

٤٤/٣٢١ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعاً». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عائشة قالت: رأيت رسول الله على متربعاً. رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه الرأيت رسول الله على يدعو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس، ورواه البيهقي عن حميد الرأيت أنساً يصلي متربعاً على فراشه، وعلقه البخاري. قال العلماء: وصفة التربع أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى، وباطن اليسرى تحت اليمنى مطمئناً، وكفيه على ركبتيه مفرقاً أنامله كالراكع. والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعود، إذ الحديث وارد في دلك وهو في صفة صلاته على لما سقط عن فرسه، فأنفكت قدمه فصلى متربعاً، وهذه القعدة أختارها الهادوية في قعود المريض لصلاته، ولغيرهم أختيار آخر، والدليل مع الهادوية وهو هذا الحديث.

٢٧٢ ٢٥ ـ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لِي، وَآرْحَمْنِي، وَآهْدِنِي، وَعَانِنِي، وَآرْزُقْنِي». رَوَاهُ السَّجْدَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لِي، وَآرْحَمْنِي، وَآهْدِنِي، وَعَانِنِي، وَآرْزُقْنِي». رَوَاهُ السَّجْدَةُ الْحَاكِمُ. الأَرْبَعُةُ، إلاَّ النَّسَائِيَّ، وَٱللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي على كان يقول بين السجدتين اللَّهم

٣٢٠ أخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: لم يمت نبي حتى يؤمه رجل من قومه (الحديث ١/ ٢٤٤).

٣٢١ - أخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة القاعد (الحديث ١٦٦٠)، وأحرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: إباحة الإقعاء على القدمين. . . (الحديث ١/٣٣٨).

٣٢٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء بين السجدتين (الحديث ٨٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما يقول بين السجدتين (الحديث ٢٨٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: في كتاب: الصلاة، باب: ما يقول بين السجدتين (الحديث ٨٩٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: وضع اليدين ونصب القدمين. . . (الحديث ١/ ٢٧١).

آغفر لي وأرحمني وأهدني وعافني وأرزقني رواه الأربعة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وصححه الحاكم) ولفظ الترمذي «وأجبرني» بدل وأرحمني ولم يقل وعافني. وجمع ابن ماجه في لفظ روايته بين أرحمني وأجبرني ولم يقل أهدني ولا عافني. وجمع الحاكم بينهما ألا أنه لم يقل وعافني. والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدتين، وظاهره أنه كان على يقوله جهراً.

٤٦/٣٢٣ ـ وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الحُوَيْرِثِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وِثْر مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِداً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن مالك بن الحويرث، رضي الله عنه، أنه رأى النبي على يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً. رواه البخاري) وفي لفظ له «فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس وأعتمد على الأرض ثم قام». وأخرج أبو داود من حديث أبي حميد في صفة صلاته على وقيه «ثم أهوى ساجداً ثم ثنى رجليه وقعد حتى رجع كل عضو في موضعه ثم نهض». وقد ذكرت هذه القعدة في بعض ألفاظ رواية حديث المسيء صلاته. وفي الحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والركعة الثالثة، ثم ينهض لأداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة. وقد ذهب إلى القول بشرعيتها الشافعي في أحد قوليه وهو غير المشهور عنه والمشهور عنه وهو رأي الهادوية والحنفية ومالك وأحمد وإسحى أنه لا يشرع القعود هذا، مستدلين بحديث وائل بن حجر في صفة صلاته على المنفط «فكان إذا رفع رأسه من السجدتين أستوى قائماً» أخرجه البزار في مسنده. إلا أنه ضعفه النووي، وبما رواه ابن المنذر من حديث النعمان بن أبي عياش «أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله على فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس» ويجاب عن الكل بأنه لا منافاة، إذ من فعلها فلأنها سنة ومن تركها فكذلك، وإن كان ذكرها في حديث المسيء يشعر بوجوبها، فعلها فلأنها سنة ومن تركها فكذلك، وإن كان ذكرها في حديث المسيء يشعر بوجوبها، لكن لم يقل به أحد فيما أعلم.

٣٢٣ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض (الحديث ٨٢٣).

٤٧/٣٢٤ ــ وَعَنْ أَنَسَ (١) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ (١) ﷺ قَنَتَ شَهْراً بَعْدَ الرُّكُوع، يَدْعُو عَلَى أَخْيَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

٤٨/٣٢٥ ــ وَلِأَحْمَدَ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَزَادَ: "وَأَمَّا (٣) في الصُّبْح، فَلَمْ يَزَلْ يَقَنْتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا».

— (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب) وورد تعيينهم أنهم رعل وعصية وبنو لحيان. (ثم تركه. متفق عليه) لفظه في البخاري مطولاً عن عاصم الأحول قال: «سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال: قد كان القنوت، قلت: قبل الرَّكوع أو بعده؟ قال: قبله؟ قلت: فإن فلاناً أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع، قال: كذب إنما قنت رسول اللَّه ﷺ بعد الركوع شهراً أراه كان بعث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين فغدروا وقتلوا القراء دون أولئك وكان بينهم وبين رسول اللَّه ﷺ عهد فقنت رسول اللَّه ﷺ شهراً يدعو عليهم» (والأحمد والدارقطني نحوه) أي من حديث أنس (من وجه آخر وزاد فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا) فقوله في الحديث الأول: «ثم تركه» أي فيما عدا الفجر، ويدل أنه أراده قوله: «فلم يزل يقنت في كلِّي صلاته». هذا والأحاديث عن أنس في القنوت قد أضطربت وتعارضت في صلاة الغداة وقد جمع بينها في الهدي النبوي فقال: أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها بعضاً ولا تناقض فيها، والقنوت الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعده، والذي وقته غير الذي أطلقه. فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة القيام لـ لقراءة الذي قال فيه النبي ﷺ: ﴿أَفْضُلُ الصَّلاةُ طُولُ القيامِ ۗ والذي ذكرِهِ بعد هو إطالة القيام لىلدعاء ففعله شهراً يدعو على قوم ويدعو لقوم، ثم أستمر تطويل هذا الركن لـلدعاء والثناء إلى أن فارق الدنيا كما دل له الحديث «أن أنساً كان إذا رفع رأسه من الركوع أنتصب قائماً حتى يقول القائل قد نسي وأخبرهم أن هذه صفة صلاته ﷺ أخرجه عنه في الصحيحين فهذا هو القنوت قال فيه أنس: «إنه ما زال على عليه حتى فارق الدنيا، والذي تركه هو الدعاء على أقوام من العرب وكان بعد الركوع، فمراد أنس بالقنوت قبل الركوع وبعده الذي أحبر

٣٢٤ مـ أخرجه البخاري في كتاب: الوتر، باب: القنوت قبل الركوع وبعده (الحديث ١٠٠٣)، واخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: استحباب القنوت في جميع الصوات (الحديث ٦٧٧).

⁽١) ﴿ فِي نُسخة مِ: أنس بن مالك . (٢) في نسخة م: رسول اللَّه.

٣٢٥ ـ أخرجه أحمد: ٤/ ٢٨٠، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الجمعة، باب: صفة القنوت وبيان موضعه (الحديث ٣٩/١).

أنه ما زال عليه هو إطالة القيام في هذين المحلين بقراءة القرآن وبالدعاء هذا مضمون كلامه. ولا يخفى أنه لا يوافق قوله: «فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا» وأنه دل أن ذلك خاص بالفجر، وإطالة القيام بعد الركوع عام للصلوات جميعها. وأما حديث أبي هريرة الذي أخرجه الحاكم وصححه «بأنه كان رسول الله في إذا رفع رأسه من الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء: «اللَّهم أهدني فيمن هديت إلى آخره» فيه عبد الله بن سعيد المقبري ولا تقوم به حجة. وقد ذهب إلى أن الدعاء عقيب آخر ركوع من الفجر سنة جماعة من السلف ومن الخلف الهادي والقاسم وزيد بن علي والشافعي وإن أختلفوا في ألفاظه. فعند الهادي بدعاء من القرآن. وعند الشافعي بحديث «اللَّهم أهدني فيمن هديت إلى آخره».

٣٢٣ ﴿ 8٩ ﴿ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ». صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً.

_ (وعنه) أي أنس (أن النبي الله كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم . صححه ابن خزيمة) أما دعاؤه لقوم فكما ثبت أنه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة . وأما دعاؤه على قوم فكما عرفته قريباً. ومن هنا قال بعض العلماء: يسن القنوت في النوازل فيدعو بما يناسب الحادثة. وإذا عرفت هذا فالقول بأنه يسن في النوازل قول حسن تأسياً بما فعله ولا في دعائه على أولئك الأحياء من العرب، إلا أنه قد يقال قد نزل به على حوادث كحصار الخندق وغيره ولم يرو أنه قنت فيه، ولعله يقال: الترك لبيان الجواز، وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه منهي عن القنوت في الفجر، وكأنهم أستدلوا بقوله:

٥٠/٣٢٧ حَوْمَنْ سَعِيدِ بْنِ طَارِقِ الأَشْجَعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ إِنَّكَ قَدْ صَلَيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعلِيُّ، أَبَتِ إِنَّكَ قَدْ صَلَيْتُ وَعُلْمَانَ، وَعلِيُّ، أَنْكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْفَجْرِ؟ ﴾ قَالَ: ﴿ أَيْ بُنَيَّ، مُحْدَثُ ﴾ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلاَّ أَبَا دَاوُدَ.

٣٢٧ _ أخرجه النرمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في ترك القنوت (الحديث ٤٠٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: ترك القنوت (الحديث ٢٠٣) و (الحديث ٢٠٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، بأب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (الحديث ١٣٤١)، وأخرجه أحمد: ٣/ ٤٧٢.

الأشجعي قال: قلت لأبي) وهو طارق بن أشيم بفتح الهمزة فشين معجمة فمثناة تحتية مفتوحة بزنة أحمر قال ابن غبد البر: يعد في الكوفيين. روى عنه أبنه أبو مالك سعد بن طارق (يا أبت إنك صليت خلف رسول الله و أبي بكر وحمر وعثمان وعلي أفكانوا يقتنون في الفجر؟ فقال: أي بني محدث. رواه المخمسة إلا أبا داود) وقد روي خلافه عمن ذكر والجمع بينهما أنه وقع القنوت لهم تارة وتركوه أخرى. وأما أبو حنيفة ومن ذكر معه فإنهم جعلوه منهياً عنه لهذا الحديث، لأنه إذا كان محدثاً فهو بدعة والبدعة منهي عنها.

٥١/٣٢٨ - وَعَنِ الْحَسَٰنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: عَلَمَنِي رَسُولُ ٱللَّه ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوِثْرِ: «اللَّهُمَّ ٱهْدِني فِيمَنْ هَدَبْت، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَئِت، وَتَوَلِّنِي فِيمَنْ تَوَلَّئِت، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَبْت، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْت، فِيمَنْ تَوَلِّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْت، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَبْت، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْت، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلاَ يُقْضَى عَلَيْك، وَ(١) إِنَّهُ لاَ يَذِلُّ مَنْ وَالَيْت، تَبَارَكْت رَبِّنَا وَتَعَالَبْت. وَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَزَادَ الطَّبَرَانِيُّ، وَالْبَيْهَقِي: ﴿وَلاَ يَعِزُ مَنْ عَادَيْت. وَاذَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَاجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: ﴿وَلَا يَعِزُ مَنْ عَادَيْت. وَاذَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجُهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: ﴿وَلَا يَعِزُ مَنْ عَادَيْت.

— (وعن الحسن بن علي عليهما السلام) هو أبو محمد الحسن بن علي سبط رسول الله على ولد في النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة. قال ابن عبد البر: إنه أصح ما قيل في ذلك، وقال أيضاً: كان الحسن حليماً ورعاً فاضلاً، ودعاه ورعه وفضله إلى أنه ترك الدنيا والملك رغبة فيما عند الله، بايعوه بعد أبيه عليه السلام فبقي نحواً من سبعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان، وفضائله لا تحصى، وقد ذكرنا منها شطراً صالحاً في الروضة الندية، وفاته سنة إحدى وخمسين بالمدينة النبوية، ودفن في البقيع، وقد أطال ابن عبد البر في الاستيعاب في عده لفضائله (قال: علمني رسول الله عليه كلمات أقولهن في قنوت الوتر) أي في دعائه وليس فيه بيان لمحله (اللهم أهدني فيمن عليت، وعافني فيمن عافيت، وقولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر

٣٢٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: القنوت في الوتر (الحديث ١٤٢٥) و (الحديث ١٤٢٦)، وأخرجه البرمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر (الحديث ٤٦٤)، وأخرجه ابن ماجه وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: الدعاء في الوتر (الحديث ٢٤٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر (الحديث ١١٧٨)، وأخرجه الركوع المركوع البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: الدليل على أنه يقنت بعد الركوع (الحديث ١٩٩١، وأخرجه البيهقي في كتاب: (١) زيادة في الأصل.

ما قضبت، فإنك تقضي ولا يقضي عليك، وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت وواه الخمسة وزاد الطبراني والبيهقي) بعد قوله ولا يذل من واليت (ولا يعز من عاديت زاد النسائي من وجه آخر في آخره: وصلى الله على النبي) إلا أنه قال المصنف في تخريج أحاديث الأذكار: إن هذه الزيادة غريبة لا تثبت لأن فيها عبد الله بن علي لا يعرف. وعلى القول بأنه عبد الله بن علي بن الحسن بن علي فالسند منقطع، فإنه لم يسمع من عمه الحسن، ثم قال: فتبين أن هذا الحديث ليس من شرط الحسن لانقطاعه أو جهالة رواته آنتهى. فكان عليه أن يقول ولا تثبت هذه الزيادة والحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر وهو مجمع عليه في النصف الأخير من رمضان. وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه يشرع أيضاً في غيره، إلا أن الهادوية لا يجيزونه بالدعاء من غير القرآن، والشافعية يقولون: يشرع أيضاً في غيره، إلا أن الهادوية لا يجيزونه بالدعاء من غير القرآن، والشافعية يقولون:

٥٢/٣٢٩ _ وَلِلبَيْهَ قِي ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِي ٱللَّه عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ مُعَلَّمُنَا دُعَاءً نَدْعُو بِهِ فِي القُنُوتِ مِنْ صَلَّاةِ الصَّبْح». وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

_ (وللبيهتي عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله هي يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت من صلاة الصبح) قلت: أجمله هنا وذكره في تخريج الأذكار من رواية البيهتي وقال: «اللهم اهدني _ الحديث» إلى آخره رواه البيهتي من طرق أحدها عن بريد بالموحدة والراء تصغير برد، وهو ثقبة بن أبي مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان: «كان النبي على يقنت في صلاة الصبح ووتر الليل بهؤلاء الكلمات» وفي إسناده مجهول. وروي من طريق أخرى وهي التي ساق المصنف لفظها عن ابن جريج بلفظ «يعلمنا دعاءاً ندعو به في القنوت وصلاة الصبح» وفيه عبد الرحمٰن بن هرمز ضعيف، ولذا قال المصنف: (وفي سنده ضعف).

٥٣/٣٣٠ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبَلَ رُكْبَتَيْهِ . أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ. وَهُوَ أَقْوَى مِنْ حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ (١).

٣٢٩ _ أخرجه البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: العليل على أنه يقنت بعد الركوع (الحديث ٢٠/٢).
٣٣٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه (الحديث ٨٤٠)، وأخرجه
النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده
(الحديث ١٠٩٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل
البدين في السجود (الحديث ٢٦٩) بمعناه.

_ (وعن أبي هريرة، رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه اخرجه الثلاثة) هذا الحديث أخرجه أهل السنن وعلله البخاري والترمذي والدارقطني. قال البخاري: محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه، وقال: لا أدري سمع من أبي الزناد أم لا. وقال الترمذي: غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد. وقد أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة أيضاً عنه «أن النبي ﷺ» ولم يذكر فيه «وليضع يديه قبل ركبتيه». وقد أخرج ابن أبي داود من حديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ كان إذا سجد بدأ بيديه قبل ركبتيه ا. ومثله أخرج الدراوردي من حديث ابن عمر وهو الشاهد الذي سيشير المصنف إليه. وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال: «كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين». والحديث دليل على أنه يقدم المصلى يديه قبل ركبتيه عند الانحطاط إلى السجود، وظاهر الحديث الوجوب لقوله: ﴿لا يبركنِ وهو نهي وللأمر بقوله: «وليضع». قيل: ولم يقل أحد بوجوبه فتعين أنه مندوب. وقد أختلف العلماء في ذلك فذهب الهادوية ورواية عن مالك والأوزاعي إلى العمل بهذا الحديث، حتى قال الأوزاعي: أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركوبهم. وقال ابن أبي داود: وهو قول أصحاب الحديث. وذهبت الشافعية والحنفية ورواية عن مالك إلى العمل بحديث وائل وهو قوله: (وهو) أي: حديث أبي هريرة هذا (أقوى) في سنده (من حديث وائل) وهو أنه قال:

٥٤/٣٣١ ــ «رأَيْتُ النَّبِيَّ ^(١) ﷺ، إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ.

فَإِنَّ لِلأَوَّلِ شَاهِداً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَذَكَرَهُ البُخَارِي مُعَلِّقاً مَوْقُوفاً.

— (رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبنيه قبل يديه. أخرجه الأربعة. فإن للأول) أي: حديث أبي هريرة (شاهداً من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة) تقدم ذكر الشاهد

٣٣١ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه (الحديث ٨٣٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود (الحديث ٢٦٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده (الحديث ١٠٨٨).

⁽١) رسول اللَّه.

هذا قريباً (وذكره) أي الشاهد (البخاري معلقاً موقوفاً) فقال: «قال نافع: كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه؟ . وحديث واثل أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن السكن في صحيحهما من طريق شريك عن عاصم ابن كليب عن أبيه. قال البخاري والترمذي وابن أبي داود والبيهقي: تفرد به شريك ولكن له شاهد عن عاصم الأحول عن أنس قال: «رأيت رسول اللَّه ﷺ أنحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يديه؛ أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي. وقال الحاكم، هو على شرطهما. وقال البيهقي: تفرد به العلاء بن العطار والعلاء مجهول. وهذا حديث وائل هو دليل الحنفية والشافعية، وهو مروي عن عمر أخرجه عبد الرزاق، وعن ابن مسعود أخرجه الطحاوي، وقال به أحمد وإسلحق وجماعة من العلماء. وظاهر كلام المصنف ترجيح حديث أبي هريرة وهو خلاف مذهب إمامه الشافعي. وقال النووي: لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر، ولكن أهل هذا المذهب رجحوا حديث وائل وقالوا في أبي هريرة: إنه مضطرب إذ قد روي عنه الأمران وحقق ابن القيم المسألة وأطال فيها وقال: إن في حديث أبي هريرة قلباً من الراوي حيث قال: وليضع يديه قبل ركبتيه وإن أصله: وليضع ركبتيه قبل يديه قال: ويدل عليه أول الحديث وهو قوله: فلا يبرك كما يبرك البعير، فإن المعروف من بروك البعير هو تقديم اليدين على الرجلين. وقد ثبت عن النبي ﷺ الأمر بمخالفة سائر الحيوانات في هيئات الصلاة، فنهى عن التفات كالتفات الثعلب، وعن افتراش كافتراش السبع، وإقعاء كإقعاء الكلب، ونقر كنقر الغراب، ورفع الأيدي كأذناب خيل شمس أي حال السلام، وقد تقدم، ويجمعها قولنا:

> إذا نحن قمنا في الصلاة فإننا بروك بعير والتفات كثعلب وإقعاء كلب أو كبسط ذراعه

وزدنا على ما ذكره في الشرح قولنا:

وزدنا كتدبيح الحمار بمده لعنق وتصويب لرأس بركعة

نهينا عـن الإتيـان فيهــا بستــة ونقر غراب في سجود الفريضـة

وأذناب خيل عند فعل التحية

هذا السابع وهو بالدال بعدها موحدة ومثناة تحتية وحاء مهملة، وروي بالذال المعجمة. قيل: وهو تصحيف. قال في النهاية: هو أن يطاطىء المصلي رأسه حتى يكون أخفض من ظهره انتهى. إلا أنه قال النووي: حديث التدبيح ضعيف. وقيل: كان وضع البدين قبل الركبتين قبل اليدين. وحديث ابن خزيمة الذي أخرجه عن سعد بن أبي وقاص وقدمناه قريباً يشعر بذلك. وقول المصنف إن لحديث أبي هريرة

شاهداً يقوى به، معارض بأن لحديث واثل أيضاً شاهداً قد قدمناه. وقال الحاكم: إنه على شرطهما وغايته وإن لم يتم كلام النحاكم فهو مثل شاهد أبي هريرة الذي تفرد به شريك فقد أتفق حديث واثل وحديث أبي هريرة في القوة، وعلى تحقيق ابن القيم فحديث أبي هريرة عائد إلى حديث واثل، وإنما وقع فيه قلب ولا ينكر ذلك، فقد وقع القلب في ألفاظ الحديث.

٣٣٢/٥٥ - وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلتَّشَهُدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَالْيُمْنَىٰ عَلَى الْيُمْنَىٰ، وَعَقَدَ ثَلَاثاً وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: "وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِالَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ».

— (وعن ابن عمر، رضى اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى واليمني على اليمني وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بإصبعه السبابة) قال العلماء: خصت السبابة بالإشارة لاتصالها بنياط القلب فتحريكها سبب لحضوره. (رواه مسلم وفي رواية له وقبض أصابعه كلها وأشار بالتي تلي الإبهام) ووضع اليدين على الركبتين مجمع على استحبابه. وقوله: "وعقد ثلاثاً وخمسين". قال المصنف في التلخيص: صورتها أن يجعل الإبهام مفتوحة تحت المسبحة. وقوله: «وقبض أصابعه كلها، أي أصابع يده اليمني قبضها على الراحة وأشار بالسبابة. وفي رواية واثل بن حجر «حلق بين الإبهام والوسطى» أخرجه ابن ماجه. فهذه ثلاث هيئات جعل الإبهام تحت المسبحة مفتوحة. وسكت في هذه عن بقية الأصابع هل تضم إلى الراحة، أو تبقى منشورة على الركبة. «الثانية»: ضم الأصابع كلها على الراحة والإشارة بالمسبحة. «الثالثة» التحليق بين الإبهام والوسطى، ثم الإشارة بالسبابة، وورد بلفظ الإشارة كما هنا وكما في حديث ابن الزبير اأنه على كان يشير بالسبابة ولا يحركها، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه. وعند ابن خزيمة والبيهقي من حديث واثل اأنه عليه رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها؟. قال البيهقي: يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة لا تكرير تحريكهما حتى لا يعارض حديث ابن الزير. وموضع الإشارة عند قوله: لا إله إلا الله رواه البيهقي من فعل النبي ﷺ. وينوي بالإشارة التوحيد والإخلاص فيه، فيكون جامعاً في

٣٣٢ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: صفة الجلوس في الصلاة (الحديث ٥٨٠).

التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد، ولذلك نهى النبي على عن الإشارة بالإصبعين وقال: «أحد أحد» لمن رآه يشير بأصبعيه، ثم الظاهر أنه مخير بين هذه الهيئات. ووجه الحكمة شغل كل عضو بعبادة، وورد في اليد اليسرى عند الدارقطني من حديث ابن عمر ﴿أَنَّهُ ﷺ ألقم كفه اليسرى ركبته؛ ونسر الإلقام بعطف الأصابع على الركبة. وذهب إلى هذا بعضهم عملًا بهذه الرواية قال: وكأن الحكمة فيه منع اليد عن العبث. وأعلم أن قوله في حديث ابن عمر: (وعقد ثلاثاً وخمسين) إشارة إلى طريقة معروفة تواطأت عليها العرب في عقود الحساب، وهي أنواع من الآحاد والعشرات والمثين والألوف. أما الآحاد فللواحد عقد الخنصر إلى أقرب ما يليه من باطن الكف، وللاثنين عقد البنصر معها كذلك، وللثلاثة عقد الوسطى معها كذلك، وللأربعة حل الخنصر، وللخمسة حل البنصر معها دون الوسطى، وللستة عقد البنصر وحل جميع الأنامل، وللسبعة بسط الخنصر إلى أصل الإبهام مما يلي الكف، وللثمانية بسط البنصر فوقها كذلك، وللتسعة بسط الوسطى فوقها كذلك. وأما العشرات فلها الإبهام والسبابة، فللعشرة الأولى عقد رأس الإبهام على طرف السبابة، وللعشرين إدخال الإبهام بين السبابة والوسطى، وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الإبهام عكس العشرة، وللأربعين تركيب الإبهام على العقب الأوسط من السبابة وعطف الإبهام إلى أصلها، وللخمسين عطف الإبهام إلى أصلها، وللستين تركيب السبابة على ظهر الإبهام عكس الأربعين، وللسبعين إلقاء رأس الإبهام على العقد الأوسط من السبابة ورد طرف السبابة إلى الإبهام، وللثمانين رد طرف السبابة إلى أصلها وبسط الإبهام على جنب السبابة من ناحية الإبهام، وللتسعين عطف السبابة إلى أصل الإبهام وضمها بالإبهام. وأما المثين فكالآحاد إلى تسعمائة في اليد اليسرى، والألوف كالعشرات في اليسرى.

٥٦/٣٣٣ — وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مَسْعُود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ ٱللَّهِ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا صلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِبَّاتُ لِلَّهِ، وَالطَّلَوَاتُ، وَسُولُ ٱللَّهِ عَلَيْكُ مُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الطَّيِّبَاتُ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ الطَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ (١)، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ اللَّهِ الطَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ (١)، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لَيْنَا مِعَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَلِلنَّسَائِيِّ: «كُنَّا نَقُولُ [فِي ٱلصَّلاَةِ](٢) قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ».

وَلَأِحْمَدَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ النَّشَهُدَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ ».

— (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: التفت إلينا رسول الله عنه فقال: إذا صلى أحدكم فليقل التحيات) جمع تحية ومعناها البقاء والدوام، أو العظمة، أو السلامة من الآفات، أو كل أنواع التعظيم. (لله والصلوات). قيل: الخمس، أو ما هو أعم من الفرض والنفل، أو العبادات كلها، أو الدعوات، أو الرحمة. وقيل: التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية (والطيبات) أي ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله أو ذكر الله، أو الأقوال الضائحة، أو الأعمال الصائحة، أو ما هو أعم من ذلك، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب. والتحيات مبتدأ خبرها لله والصلوات والطيبات عطف عليه وخبرهما محذوف، وفيه تقادير أخر. (السلام) أي السلام الذي يعرف كل أحد (عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) خصوه في أولاً بالسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك، ثم أتبعوه بالسلام عليهم في قولهم: (السلام علينا وعلى عباد الله الصائحين). وقد ورد أنه يشمل كل عبد صائح في السماء والأرض، وفسر الصائح بأنه القائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجاتهم متفاوتة. (أشهد أن لا إله إلا الله) لا مستحق للعبادة بحق غيره فهو قصر إفراد، لأن المشركين كانوا يعبدونه أن لا إله إلا الله وحقوق المه وحموة عليه المسركين كانوا يعبدونه

٣٣٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: التشهد في الآخرة (الحديث ٨٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة (الحديث ٤٠١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الافتتاح، باب: كيف التشهد الأول (الحديث ٢٣٧)، وأخرجه أحمد: ١/ ٢٩٢.

⁽١) في الأصل: أشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأثبت الحديث من نسخة م، لأنه يوافق لفظ البخاري بعدم زيادة: وحده لا شريك له.

⁽٢) ساقطة من الأصل وأثبتناها من سنن النسائي.

ويشركون معه غيره. (وأشهد أن محداً عبده ورسوله) هكذا هو بلفظ عبده ورسوله في جميع روايات الأمهات الست، ووهم ابن الأثير في جامع الأصول فساق حديث ابن مسعود بلفظ «وأن محمداً رسول اللُّه؛ ونسبه إلى الشيخين وغيرهما، وتبعه على وهمه صاحب تيسير الوصول، وتبعهما على الوهم الجلال في ضوء النهار، وزاد أنه لفظ البخاري ولفظ البخاري كما قاله المصنف فتنبه. (ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو. منفق عليه واللفظ للبخاري). قال البزار: أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود يروى عنه من نيف وعشرين طريقاً، ولا نعلم روي عن النبي ﷺ في النشهد أثبت منه، ولا أصح إسناداً، ولا أثبت رجالًا، ولا أشد تظافراً بكثرة الأسانيد والطرق. وقال مسلم: إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود، لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره قد أختلف عنه أصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو أصح ما روي في التشهد. وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحابياً بألفاظ مختلفة أختار الجماهير منها حديث ابن مسعود. والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله: «فليقل». وقد ذهب إلى وجوبه أثمة من الآل وغيرهم من العبء، وقالت طائفة: إنه غير واجب لعدم تعليمه المسيء صلاته، ثم أختلفوا في الألفاظ التي تجب عند من أوجبه أو عند من قال إنه سنة. وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود، وقد أختاره الأكثر فهو الأرجح. وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عن الصحابة وزاد ابن أبي شيبة قول: ﴿ وحده لا شريك لهـ في حديث ابن مسعود من رواية أبي عبيدة عن أبيه وسنده ضعيف، لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم، وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني، إلا أنه بسند ضعيف، وفي سنن أبي داود «قال ابن عمر: زدت فيه وحده لا شريك له» وظاهره أنه موقوف على ابن عمر. وقوله: ﴿ثم ليتخير من الدعاء أعجبهِ زاد أبو داود فيدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر بلفظ فليدع. وظاهره الوجوب أيضاً لللامر به، وأنه يدعو بما شاء من خير الدنيا والآخرة. وقد ذهب إلى وجوب الاستعاذة الآثية طاوس، فإنه أمر ابنه بالإعادة للصلاة لما لم يتعوذ من الأربع الآتي ذكرها وبه قال بعض الظاهرية. وقال ابن حزم: ويجب أيضاً في التشهد الأول. والظاهر مع القائل بالوجوب. وذهب الحنفية والنخعي وطاوس إلى أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن. وقال بعضهم: لا يدعو إلا بما كان مأثوراً. ويرد القولين قوله ﷺ: اثم ليتخير من الدعاء أعجبه، وفي لفظ «ما أحب»، وفي لفظ للبخاري «من الثناء ما شاء» فهو إطلاق للداعي أن يدعو بما أراد. وقال ابن سيرين: لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة. وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود الفعلمنا التشهد في الصلاة أي النبي على ثم يقول: إذا فرغ أحدكم من

التشهد فليقل اللهم إني أسألك من الخير ما علمت منه وما أعلم، وأعوذ بك من الشركله ما علمت منه وما لم أعلم، اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، الآية ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله (وللنسائي) أي من حديث ابن مسعود (كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد) حذف المصنف تمامه وهو «السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله على الإيجاب، إلا أنه أخرج النسائي هذا الحديث من أخره، ففي قوله يفرض عليه دليل على الإيجاب، إلا أنه أخرج النسائي هذا الحديث من طريق ابن عبينة. قال ابن عبد البر في الاستذكار: تفرد ابن عبينة بذلك. وأخرج مثله الدارقطني والبيهقي وصححاه (ولأحمد) أي من حديث ابن مسعود، وهو من أدلة الوجوب أيضاً (أن النبي عليه التشهد وأمره أن يعلمه الناس) أخرجه أحمد عن ابن عبيدة عن ابن عبيدة عن ابن عبيدة عن ابن عبيدة عن ابن عبدة قال .

٥٧/٣٣٤ - وَلِمُسْلِمٍ، عَنِ آبْنِ عَبَّاسِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهُ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهَّدَ:
 «التَّحِبَّاتُ المُبَارَكَاتُ الصَّلُوَاتُ الطَّيْبَاتُ لِلَّهِ - إِلَى آخِرِهِ».

— (ولمسلم عن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله على يعلمنا التشهد التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله إلغ) تمامه «السلام عليك أيها النبي ورحمه الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلاّ الله وأشهد أن محمداً رسول الله، هذا لفظ مسلم وأبي داود. ورواه الترمذي وصححه كذلك، لكنه ذكر السلام منكراً. وروراه ابن ماجه كمسلم لكنه قال: «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله». ورواه الشافعي وأحمد بتنكير السلام أيضاً وقالا فيه: قوأن محمداً» ولم يذكر أشهد وفيه زيادة المباركات وحذف الواو من الصلوات ومن الطيبات. وقد أختار الشافعي تشهد ابن عباس هذا قال المصنف: إنه قال الشافعي لما قيل له كيف صرت إلى حديث ابن عباس في التشهد؟ قال: لما رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره، فأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح.

٣٣٤ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصّلاة، باب: التشهد في الصلاة (الحديث ٤٠٣).

٥٨/٣٣٥ _ وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "صَمِعَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ رَجُلاً يَدْعُو فِي صَلاَتِهِ، وَلَمْ يَحْمَدِ ٱللَّه، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "عَجِلَ لَهٰذَا" ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ: "أَ مَلِّ يَحْمَدِ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّهُ وَالنَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ بُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّهُ مَنْ بَعْدُ بِمَا شَاءَ اللَّهُ مَا أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ ، وَصَحَّحَهُ التَّوْمِذِيُ ، وَٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْخَاكِمُ .

_ (وعن فضالة) بفتح الفاء بزنة سحابة هو أبو محمد فضالة (ابن عبيد) بصيغة التصغير لعبد أنصاري أوسي، أول مشاهده أحد، ثم شهد ما بعدها، وبايع تحت الشجرة، ثم أنتقل إلى الشام وسكن دمشق، وتولى القضاء بها ومات بها. وقيل: غير ذلك (قال: سمع رسول اللَّه ﷺ رجلًا يدعو في صلاته ولم يحمد اللَّه ولم يصلِ على النبي ﷺ فقال عجل هذا) أي بدعائه قبل تقديم الأمرين (ثم دعاه فقال: إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه) هو عطف تفسيري، ويحتمل أن يراد بالتحميد نفسه وبالثناء ما هو أعم أى عبارة، فيكون من عطف العام على الخاص (ثم يصلي) هو خبر محذوف، أي ثم هو يصلى عطف جملة على جملة ، فلذا لم تجزم (على النبي ﷺ ثم يدعو بما شاء) من خير الدنيا والآخرة (رواه أحمد والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم). الحديث دليل على وجوب ما ذكر من التحميد والثناء والصلاة عليه ﷺ، والدعاء بما شاء وهو موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره، فإن أحاديث التشهد تتضمن ما ذكر من الحمد والثناء، وهي مبينة لما أجمله هذا. ويأتي الكلام في الصلاة عليه ﷺ وهذا إذا ثبت أن هذا الدعاء الذي سمعه النبي على من ذلك الرجل كان في قعدة التشهد، وإلا فليس في هذا الحديث دليل على أنه كان ذلك حال قعدة التشهد، إلا أن ذكر المصنف له هنا يدل على أنه كان في قعود التشهد، وكأنه عرف ذلك من سياقه. وفيه دليل على تقديم الوساتل بين بدي المسائل، وهي نظير ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ حيث قدم الوسيلة وهي العبادة على طلب الاستعانة.

٣٣٥ أخرجه أحمد: ١٨/٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: الوتر، باب: الدعاء (الحديث ١٤٨١)، وأخرجه النسائي في وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: ـ ٦٥ ـ (الحديث ٣٤٧٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: التمجيد والصلاة على النبي على في الصلاة (الحديث ١٢٨٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة (الحديث ١٩٦٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: من سنة الصلاة أن يخفي التشهد (الحديث ٢/٣٠).

⁽١) في نسخة م: بحمد.

٣٣٦/٣٣٦ ـ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدِ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، أَمَرَنَا ٱللَّهُ أَنْ نُصَلِّي عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنِّكَ حَمِيدٌ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنِّكَ حَمِيدٌ مَي مُحَمَّدٍ، وَعلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنِّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمُتُمْ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَزَادَ أَبْنُ خُزَيْمَةَ فِيهِ: "فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ، إذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟».

_ (وعن أبي مسعود الأنصاري)، أبو مسعود أسمه عقبة بن عامر بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البدري، شهد العقبة الثانية وهو صغير، ولم يشهد بدراً، وإنما نزل به فنسب إليه، سكن الكوفة ومات بها في خلافة أمير المؤمنين على عليه السلام. (قال: قال بشير بن سعد) هو أبو النعمان بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، والد النعمان بن بشير شهد العقبة وما بعدها. (يا رسول اللَّه أمرنا اللَّه أن نصلي عليك) يريد في قوله تعالى: ﴿صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾(١) (فكيف نصلي عليك؟ فسكت) أي: رسول اللَّه ﷺ وعند أحمد ومسلم زيادة احتى تمنينا أنه لم يسأله (ثم قال: قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على أبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد). الحميد صيغة مبالغة فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، أي إنك محمود بمحامدك اللائقة بعظمة شأنك، وهو تعليل لطلب الصلاة، أي لأنك محمود ومن محامدك إفاضتك أنواع العنايات، وزيادة البركات على نبيك الذي تقرب إليك بأمتثال ما أهلته له من أداء الرسالة، ويحتمل أن حميداً بمعنى حامد، أي إنك حامد من يستحق أن يحمد، ومحمد من أحق عبادك بحمدك وقبول دعاء من يدعو له ولآله، وهذا أنسب بالمقام. «مجيد» مبالغة ماجد والمجد الشرف. (والسلام كما علمتم) بالبناء للمجهول وتشديد اللام وفيه رواية بالبناء للمعلوم وتخفيف اللام (رواه مسلم وزاد ابن خزيمة فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا؟) وهذه الزيادة رواها أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم، وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة في صحيحهما. وحديث الصلاة أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن أبي حميد الساعدي.

٣٣٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: الصلاة على النبي على التشهد (الحديث ٢٠٥)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: وضع اليدين على الركبتين. . . (الحديث ٧١٢).

سورة: الأحزاب، الآية: ٥٦.

وأخرجه البخاري عن أبي سعيد والنسائي عن طلحة. والطبراني عن سهل بن سعد وأحمد والنسائي عن زيد بن خارجة. والحديث دليل على وجوب الصلاة عليه ﷺ في الصلاة لظاهر الأمر «أعني» قولوا: وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والأثمة والشافعي وإسحٰق ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة، ويقتضي أيضاً وجوب الصلاة على الآل وهو قول الهادي والقاسم وأحمد بن حنبل، ولا عذر لمن قال بوجوب الصلاة عليه عليه مستدلاً بهذا الحديث من القول بوجوبها على الآل، إذ المأمور به واحد. ودعوى النووي وغيره الإجماع على أن الصلاة على الآل مندوبة غير مسلمة، بل نقول الصلاة عليه ﷺ لا تتم، ويكون العبد ممتثلاً بها حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الآل، لأنه قال السائل: «كيف نصلي عليه» فأجابه بالكيفية إنها الصلاة عليه وعلى آله، فمن لم يأت بالآل، فما صلى عليه بالكيفية التي أمر بها، فلا يكون ممتثلًا للأمر فلا يكون مصلياً عليه ﷺ، وكذلك بقية الحديث من قوله: الكما صليت إلى آخره؛ يجب إذ هو من الكيفية المأمور بها، ومن فرق بين ألفاظ هذه الكيفية بإيجاب بعضها وندب بعضها فلا دليل له على ذلك. وأما استدلال المهدي في البحر على أن الصلاة على الآل سنة بالقياس على الأذان، فإنهم لم يذكروا معه على فيه فكلام باطل، فإنه كما قيل لا قياس مع النص، لأنه لا يذكر الآل في تشهد الأذان لا ندباً ولا وجوباً، ولأنه ليس في الأذان دعاء له على، بل شهادة بأنه رسول اللَّه والآل لم يأت تعبد بالشهادة بأنهم آله. ومن هنا تعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في كتب الحديث ليس على ما ينبغي، وكنت سئلت عنه قديماً فأجبت أنه قد صح عند أهل الحديث بلا ريب كيفية الصلاة على النبي ﷺ وهم رواتها، وكأنهم حذفوها خطأ تقية لما كان في الدولة الأموية من يكره ذكرهم، ثم أستمر عليه عمل الناس متابعة من الآخر للأول فلا وجه له. وبسطت هذا الجواب في حواشي شرح العمدة بسطاً شافياً. وأما من هم الآل ففي ذلك أقوال الأصح أنهم من حرمت عليهم الزكاة، فإنه بذلك فسرهم زيد بن أرقم، والصحابي أعرف بمراده ﷺ ، فتفسيره قرينة على تعيين المراد من اللفظ المشترك، وقد فسرهم بالُّ على، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل العباس. فإن قيل: يحتمل أن يراد بقوله: "إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا؟ أي إذا نحن دعونا لك في دعائنا، فلا يدل على إيجاب الصلاة عليه في الصلاة. ﴿قلت ٩: الجوابِ من وجهين: الأول المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله صلاتنا الشرعية لا اللغوية، والحقيقة العرفية مقدمة إذا ترددت بين المعنيين. الثاني أنه قد ثبت وجوب الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به، والصلاة عليه ﷺ قبل الدعاء واجبة لما عرفت من حديث فضالة، وبهذا يتم إيجاب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه.

٣٣٧/ ٣٣٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا نَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنْ أَرْبَعِ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنْ أَرْبَعِ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ غَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِثْنَةِ (١) المَسِيحِ الدَّجَّالِ». مُتَّفَقُ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِثْنَةِ لَا يَعْدِيهِ الدَّجَّالِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلَمٍ: ﴿إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَشَهُدِ الأَخِيرِ».

 (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إذا تشهد أحدكم) مطلق في التشهد الأوسط والأخير (فليستعذ باللَّه من أربع) بينها بقوله: (يقول: اللهم إنى أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال متفق عليه وفي رواية لمسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير) هذه الرواية قيدت إطلاق الأولى، وأبانت أن الاستعاذة المأمور بها بعد التشهد الأخير. ويدل التعقيب بالفاء أنها تكون قبل الدعاء المخيرُ فيه بما شاء. والحديث دليل على وجوب الاستعاذة مما ذكر وهو مذهب الظاهرية. وقال ابن حزم منهم: ويجب أيضاً في التشهد الأول عملاً منه بإطلاق اللفظ المتفق عليه. وأمر طاوس ابنه بإعادة الصلاة لما لم يستعذ فيها، فإنه يقول بالوجوب وبطلان الصلاة من تركها. والجمهور حملوه على الندب. وفيه دلالة على ثبوت عذاب القبر. والمراد من فتنة المحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا، والشهوات والجهالات، وأعظمها والعياذ باللَّه أمر الخاتمة عند الموت. وقيل: هي الابتلاء مع عدم الصبر. وفتنة الممات قبل: المراد بها الفتنة عند الموت أضيفت إليه لقربها منه، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر. وقيل: أراد بها السؤال مع الحيرة. وقد أخرج البخاري (إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنة الدجال؛ ولا يكون هذا تكريراً لعذاب القبر، لأن عذاب القبر متفرع على ذلك. وقوله: «فتنة المسيح الدجال» قال العلماء أهل اللغة: الفتنة الامتحان والاختبار، وقد يطلق على القتل والإحراق والتهمة وغير ذلك. والمسيح بفتح الميم وتخفيف السين المهملة وآخره حاء مهملة وفيه ضبط آخر وهذا الأصح، ويطلق على الدجال وعلى عيسى، ولكن إذا أريد به الدجال قيد بأسمه. سمى المسيح لمسحه الأرض وقيل: لأنه ممسوح العين. وأما عيسى فقيل له المسيح لأنه خرج من بطن أمه ممسوحاً بالدهن. وقيل: لأن زكريا مسحه . وقيل: لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا بريء. وذكر

٣٣٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: التعوذ من عذاب القبر (الحديث ١٣٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: ما يستعاذ منه في الصلاة (الحديث ٨٨٨).

⁽١) في نسخة م: ومن شر فتنة.

صاحب القاموس أنه جمع في وجه تسميته بذلك خمسين قولًا.

٦٦/٣٣٨ ـ وَعَنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ: عَلَّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْماً كَثِيراً، وَلاَ يَغْفِرُ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْماً كَثِيراً، وَلاَ يَغْفِرُ اللَّحِيمُ». اللَّذُنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ». مُثَقَنَّ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي بكر الصديق، رضي اللَّه عنه، أنه قال لرسول اللَّه ﷺ: علمني دعاء أدعو به في صلاتي قال: قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً) يروى بالمثلثة وبالموحدة فيخير الداعي بين اللفظين ولا يجمع بينهما، لأنه لم يرد إلا أحدهما (ولا يغفر الذنوب إلا أنت) إقراراً بالوحدانية (فاغفر لي) أستجلاب للمغفرة (مغفرة) نكرها للتعظيم، أي مغفرة عظيمة وزادها تعظيماً بوصفها بقوله: (من عندك) لأن ما يكون من عنده تعالى لا تحيط بوصفه عبارة (وأرحمني إنك أنت الغفور الرحيم) توسل إلى نيل مغفرة اللَّه ورحمته بصفتي غفرانه ورحمته. (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية الدعاء في الصلاة على الإطلاق من غير تعيين محل له، ومن محلاته بعد النشهد والصلاة عليه ﷺ والاستعاذة لقوله: ﴿ فَلَيْتَخَيَّرُ مِنَ الدَّعَاءُ مَا شَاءٌ ﴾. والإقرار بظلم نفسه أعتراف بأنه لا يخلو أحد البشر عن ظلم نفسه بأرتكابه ما نهي عنه، أو تقصيره عن أداء ما أمر به. وفيه التوسل إلى الله تعالى بأسمائه عند طلب الحاجات وأستدفاع المكروهات، وأنه يأتي من صفاته في كل مقام ما يناسبه كلفظ الغفور الرحيم عند طلب المغفرة ونحو ﴿وارزقنا وأنت خير الرازقين﴾(١) عند طلب الرزق والقرآن والأدعية النبوية مملوءة بذلك. وفي الحديث دليل على طلب التعليم من العالم، سيما في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم. وأعلم أنه قد ورد في الدعاء بعد التشهد ألفاظ غير ما ذكر . أخرج النسائي عن جابر «أنه على كان يقول في صلاته بعد التشهد: أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدي هدي محمد. وأخرج أبو داود عن ابن مسعود وأنه ﷺ كان يعلمهم من الدعاء بعد التشهد اللهم ألف على الخير بين قلوبنا، وأصلح ذات بيننا، وأهدنا سبل السلام، ونجنا من الظلمات إلى النور، وجنبنا الفواحش والفتن ما ظهر منها وما بطن، وبارك لنا في أسماعنا، وأبصارنا، وقلوبنا، وأزواجنا،

٣٣٨_ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الدعاء قبل السلام (الحديث ٨٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: استحباب خفض الصوت بالذكر (الحديث ٢٧٠٥).

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ١١٤.

وذرياتنا، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم، وأجعلنا شاكرين لنعمتك، مثنين بها قابليها، وأتمها علينا» أخرجه أبو داود. وأخرج أبو داود أيضاً عن بعض الصحابة أنه على قال لرجل: «كيف تقول في الصلاة؟» قال: أتشهد ثم أقول: اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار، أما إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال على: «حول ذلك ندندن أنا ومعاذ» ففيه أنه يدعو الإنسان بأي لفظ شاء من مأثور وغيره.

٦٢/٣٣٩ - وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: «السَّلاَمُ عَلَيْكُم وَرَحْمَةُ ٱللَّه وَبَرَكَانُهُ». وَعَنْ شِمَالِهِ: «السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ ٱللَّه وَبَرَكَانُهُ». وَعَنْ شِمَالِهِ: «السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ ٱللَّهِ وَبَرَكَانُهُ (١٠)». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيح.

- (وعن واتل بن حجر قال: صليت مع النبي ﷺ فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. رواه أبو داود بإسناد صحيح) هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث علقمة بن واثل عن أبيه. ونسبه المصنف في التلخيص إلى عبد الجبار بن وائل، وقال: لم يسمع من أبيه فأعله بالانقطاع وهنا قال صحيح. ورجعنا سنن أبي داود فرأيناه رواه عن علقمة بن واثل عن أبيه، وقد صح سماع علقمة عن أبيه، فالحديث سالم عن الانقطاع فتصحيحه هنا هو الأولى، وإن خلف ما في التلخيص. وحديث التسليمتين رواه خمسة عشر من الصحابة بأحاديث مختلفة ففيها صحيح، وحسن، وضعيف، ومتروك وكلها بدون زيادة وبركاته، إلا في رواية واثل هذه ورواية عن ابن مسعود، وعند ابن ماجه وعند ابن حبان ومع صحة إسناد حديث واثل كما قال المصنف هنا، يتعين قبول زيادته إذ هي زيادة عدل. وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية لعدمها. قال الشارح: إنه لم ير من قال وجوب زيادة وبركاته إلا أنه قال: قال الإمام يحيي: إذا زاد وبركاته ورضوانه وكرامته أجزأ إذ هو زيادة فضيلة. وقد عرفت أن الوارد زيادة وبركاته. وقد صحت ولا عذر عن القول بها وقال به السرخسي والإمام والروياني في الحلية وقول ابن الصلاح: إنها لم تثبت قد تعجب منه المصنف وقال: هي ثابتة عند ابن حبان في صحيحه وعند أبي داود وعند ابن ماجه. قال المصنف: إلا أنه قال ابن رسلان في شرح السنن؛ لم نجدها في ابن ماجه. «قلت: » راجعنا سنن ابن ماجه من

٣٣٩ ـ أحرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في السلام (الحديث ٩٩٧).

⁽١) زيادة في الأصل.

نسخة صحيحه مقروءة فوجدنا فيه ما لفظه: باب التسليم حدثنا محمد بن عبد اللَّه بن نمير حدثنا عمر بن عبيد عن إسحٰق عن الأحوص. عن عبد اللَّه ﴿أَن رَسُولَ اللَّهُ ﷺ كَانَ يُسلُّم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة اللَّه وبركات؛ أنتهى بلفظه. وفي تلقيح الأفكار تخريج الأذكار لـلحافظ ابن حجر لما ذكر النووي أن زيادة بركاته زيادة فردة ساق الحافظ طرقاً عدة لزيادة وبركاته، ثم قال: فهذه عدة طرق ثبتت بها وبركاته، بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة أنتهى كلامه. (وحيث) ثبت أن التسليمتين من فعله ﷺ في الصلاة وقد ثبت قوله: (صلوا كما رأيتموني أصلي) وثبت حديث التحريمها التكبير وتحليلها السلام، أخرجه أصحاب السنىن بإسناد صحيح فيجب التسليم لذلك. وقد ذهب إلى القول بوجوبه الهادوية والشافعية. وقال النووي: إنه قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وذهبت الحنفية وآخرون إلى أنه سنة مستدلين على ذلك بقوله على عديث ابن عمر ﴿إذا رفع الإمام رأسه من السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد تمت صلاته، فدل على أن التسليم ليس بركن واجب، وإلا لوجبت الإعادة ولحديث المسيء صلاته، فإنه على لم يأمره بالسلام. وأجيب عنه بأن حديث ابن عمر ضعيف بأتفاق الحفاظ، فإنه أخرجه الترمذي وقال: هذا الحديث إسناده ليس بذاك القوي. وقد أضطربوا في إسناده وحديث المسيء صلاته لا ينافي الوجوب، فإن هذه زيادة وهي مقبولة والاستدلال بقوله تعالى: ﴿اركعوا وأسجدوا﴾(١) على عدم وجوب السلام أستدلال غير تام، لأن الآية مجملة بين المطلوب منها فعله ﷺ ولو عمل بها وحدها لما وجبت القراءة ولا غيرها. ودل الحديث على وجوب التسليم على اليمين واليسار وإليه ذهبت الهادوية وجماعة. وذهب الشافعي إلى أن الواجب تسليمة واحدة والثانية مسنونة. قال النووي: أجمع العلماء الذين يعتد بهم أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة فإن أقتصر عليها أستحب له أن يسلم تلقاء وجهه، فإن سلم تسليمتين جعل الأولى عن يمينه والثانية عن يساره. ولعل حجة الشافعي حديث عائشة «أنه ﷺ كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد اللَّه ويذكره ويدعو، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر اللَّه ويدعو، ثم يسلم تسليمة اخرجه ابن حبان وإسناده على شرط مسلم. وأجيب عنه بأنه لا يعارض حديث الزيادة كما عرفت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل. وعند مالك أن المسنون تسليمة واحدة. وقد بين ابن عبد البر ضعف أدلة هذا القول من الأحاديث.

سورة: الحج، الآية: ٧٧.

وأستدل المالكية على كفاية التسليمة الواحدة بعمل أهل المدينة، وهو عمل توارثوه كابراً عن كابر، وأجيب عنه بأنه قد تقرر في الأصول أن عملهم ليس بحجة وقوله: «عن يمينه وعن شماله» أي منحرفاً إلى الجهتين بحيث يرى بياض خده كما ورد في رواية سعد درأيت رسول الله على الله عن يغينه وعن شماله، حتى كأني أنظر إلى صفحة خده، وفي لفظ وحتى أرى بياض خده، أخرجه مسلم والنسائي.

* ٣٣/٣٤ - وَعَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلٰهَ إِلا ٱللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ كُلُّ صَلاَةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلٰهَ إِلاَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ صَلاَةٍ مَكْتُوبَةٍ، اللَّهُمَّ لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدِّهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن المغيرة بن شعبة أن النبي كان يقول في دبر:) قال في القاموس: الدبر بضم الدال وبضمتين نقيض القبل من كل شيء عقبه ومؤخره، وقال في الدبر: محركة الدال والباء بالفتح الصلاة في آخر وقتها وتسكن الباء ولا يقال بضمتين فإنه من لحن المحدثين. (كل صلاة مكتوبة «لا إله إلا الله وحله لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت) ووقع عند عبد بن حميد بعده «ولا راد لما قضيت» (ولا ينفع ذا الجد منك الجد». متفق عليه). زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله له الملك وله الحمد: «يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير» ورواته موثقون، وثبت مثله عند البزار من حديث عبه الرحلن بن عوف بسند صحيح، لكنه في القول إذا أصبح وإذا أمسى، ومعنى «لا مانع لما أعطيت» أن من قضيت له بقضاء من رزق أو غيره لا يمنعه أحد عنه. ومعنى «لا مانع لما أعطيت» أنه من قضيت له بحرمان لا معطي أو غيره لا يمنعه أحد عنه. ومعنى «لا مطي لما منعت» أنه من قضيت له بحرمان لا معطي لما والبحد بفتح الجيم كما سلف قال البخاري: معناه الغنى، والمراد لا ينفعه ولا ينجيه حظه في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان، وإنما ينجيه فضلك ورحمتك. والحديث دليل على استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات، لما أشتمل على توحيد الله، ونسبه الأمر دله إله، والمنع والإعطاء وتمام القدرة.

٣٤٠ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الذكر بعد الصلاة (الحديث ٨٤٤)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: المساجد، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة (الحديث ٥٩٣).

٦٤/٣٤١ ــ وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ) ('' ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ وَنْنَةِ اللَّانْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ وَنْنَةِ اللَّانْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِي.

_ (وعن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يتعوذ بهن دبر كل صلاة «اللّهم إني أعوذ بك) أي ألتجيء إليك (من البخل) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وفيه لغات (وأعوذ بك من الجبن) بزنة البخل (وأعوذ بك من أن أرد إلى أرذل العمر، وأعوذ بك من فتنة الدنيا، وأعوذ بك من عذاب القير». رواه البخاري) قوله «دبر الصلاة» هنا وفي الأول يحتمل أنه قبل الخروج، لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أثمة الحديث، ويحتمل أنه بعدها وهو أقرب. والمواد بالصلاة عند الإطلاق المفروضة. والتعوذ من البخل قد كثر في الأحاديث. قيل: والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعاً أو عادة. والجبن هو المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها يقال: منه جبان كسحاب لمن قام به. والمتعوذ منه هو التأخر عن الإقدام بالنفس إلى الجهاد الواجب، والتأخر عن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ونحو ذلك. والمراد من الرد إلى أرذل العمر هو بلوغ الهرم والخوف حتى يعود كهيئته الأولى في أوان الطفولية، ضعيف البنية، سخيف العقل، قليل الفهم. وأما فتنة الدنيا فهي الافتئان بشهواتها وزخارفها حتى تلهيه عن القيام بالواجبات الني خلق لها العبد، وهي عبادة بارئه وخالقه، وهو المراد من قوله تعالى: ﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾ (١) وتقدم الكلام على عذاب القبر.

٢٥/٣٤٢ ــ وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلاَتِهِ اسْتَغْفَرَ ٱللَّه ثَلَاثًا، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلاَمُ، وَمِنْكَ السَّلاَمُ، ثَبَارَكْتَ يَا^(٣) ذَا الجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٤١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: التعوذ من عذاب القبر (الحديث ١٣٧٧).

⁽١) في نسخة م: أن النبي.

⁽٢) سورة: التغابن، الآية: ١٥.

٣٤٢ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة (الحديث ٥٩١).

⁽٣) زيادة في الأصل.

— (وعن ثوبان، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله على إذا أنصرف من صلاته) أي سلم منها (أستغفر الله ثلاثاً) بلفظ آستغفر الله. وفي الأذكار للنووي قبل للأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث: كيف الاستغفار؟ قال: تقول أستغفر الله أستغفر الله (وقال: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه مسلم) والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يعرض له من الوسواس والخواطر، فشرع له الاستغفار تداركاً لذلك، وشرع له أن يصف ربه بالسلام كما وصف به ففسه. والمراد ذو السلامة من كل نقص وآفة مصدر وصف به للمبالغة «ومنك السلام» أي منك نطلب السلامة من شرور الدنيا والآخرة. والمراد بقوله ذو الجلال والإكرام في فو النه وقبل النه وقبل البلال والإكرام لعباده المخلصين وهو من عظائم صفاته تعالى، ولذا قال على: «الظوا بياذا الجلال والإكرام لعباده المخلصين وهو من عظائم صفاته تعالى، ولذا قال على: «الظوا بياذا الجلال والإكرام». ومر برجل يصلي وهو يقول يا ذا الجلال والإكرام فقال: «قد أستجيب لك».

٦٦/٣٤٣ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ سَبَّحَ ٱللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ ٱللَّه ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ ٱللَّهَ ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ ٱللَّهَ ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَه الْمُلْكُ، فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمَاثَةِ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَه الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ له خَطَايَاهُ، وَلَوْ (١١ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ له خَطَايَاهُ، وَلَوْ (١١ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَعْرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وفي رواية أحرى: أنّ التكبير أربع وثلاثون.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله على قال: من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين) يقول: الحمد لله (وكبر الله ثلاثاً وثلاثين) يقول: الحمد لله (وكبر الله ثلاثاً وثلاثين) يقول: الله أكبر (فتلك تسع وتسعون) عدد أسماء الله الحسنى (وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر) هو ما يعلو عليه عند أضطرابه (رواه مسلم وفي رواية أخرى لمسلم عن أبي هريرة (أن التكبير أربع وثلاثون) وبه تتم المائة، فينبغي العمل بهذا تارة وبالتهليل أخرى ليكون قد عمل بالروايتين. وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بوجه، لأنه لم يرد الجمع بينهما، ولأنه يخرج العدد عن المائة هذا. وللحديث سبب وهو قأن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله على وقالوا: يا رسول الله قد ذهب أهل

٣٤٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة (الحديث ٥٩٧). (الحديث ٥٩٧).

الدثور بالدرجات العلي والنعيم المقيم فقال: وما ذلك؟ قالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون ولا نتصدق ويعتقون ولا نعتق! فقال رسول اللَّه ﷺ: أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم! قالوا: بلي، قال: سبحوا اللَّه - الحديث، وكيفية التسبيح وأخويه كما ذكرناه. وقيل: يقول سبحان اللَّه والحمد للَّه واللَّه أكبر ثلاثًا وثلاثين. وقد ورد في البخاري من حديث أبي هريرة أيضاً «يسبحون عشراً ويحمدون عشراً ويكبرون عشراً» وفي صفة أخرى ايسبحون خمساً وعشرين تسبيحة ومثلها تحميداً ومثلها تكبيراً ومثلها لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فتـــتم ماثة». وأخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم «كان رسول اللَّه ﷺ يقول دبر كل صلاة: اللَّهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحدك لا شريك لك، اللَّهم ربنا ورب كل شيء إنا نشهد أن محمداً ﷺ عبدك ورسولك، اللَّهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة، اللَّهم ربنا ورب كل شيء أجعلني مخلصاً لك وأهلى في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام، أستمع وأستجب اللَّه أكبر اللَّه أكبر اللَّه نور السموات والأرض، اللَّه أكبر اللَّه أكبر حسبي اللَّه ونعم الوكيل، اللَّه أكبر اللَّه أكبر». وأخرج أبو داود من حديث على عليه السلام «كان رسول الله عليه إذا سلم من الصلاة قال: اللَّهم أغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لاإله إلا أنت». وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عقبة بن عامر «أمرني رسول اللَّه ﷺ أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاةً. وأخرج مسلم من حديث البراء أنه ﷺ كان يقول بعد الصلاة: "رب قني عذابك يوم تبعث عبادك" وورد بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصهما «قول لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات، أخرجه أحمد، وهو زيادة على ما ذكر في غيرهما. وأخرج الترمذي عن أبي ذر أن رسول اللَّه ﷺ قال: «من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب اللَّه له عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرز من الشيطان، ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك باللَّه عزَّ وجلَّ . قال الترمذي: غريب حسن صحيح. وأخرجه النسائي من حديث معاذ وزاد فيه «بيده الخبر» وزاد فيه أيضاً "وكان له بكل واحدة قالها عتق رقبة». وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من قال لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي

ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على إثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح، وكتب له بها عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات موبقات، وكانت له تعدل عشر رقبات مؤمنات، قال الترمذي: حسن لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد ولا نعرف لعمارة سماعاً من النبي على وأما قراءة الفاتحة بنية كذا وبنية كذا كما يفعل الآن فلم يرد بها دليل بل هي بدعة. وأما الصلاة على النبي على بعد تمام التسبيح وأخويه من الثناء، فالدعاء بعد الذكر سنة، والصلاة عليه الله أمام الدعاء كذلك سنة، إنما الاعتباد لذلك وجعله في حكم السنسن الراتبة، ودعاء الإمام مستقبل القبلة مستديراً للمأمومين فلم يأت به سنة، بل الذي ورد أنه على كان يستقبل المأمومين إذا سلم. قال البخاري: "باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، وورد حديث سمرة بن جندب وحديث البخاري: "باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، وورد حديث سمرة بن جندب وحديث زيد بن خالد الكان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه، وظاهره المداومة على ذلك.

٣٧/٣٤٤ – وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: "أُوصِيكَ يَا مَعَاذُ: لَا تَدَعَنَّ دُبُرَ كُلُّ صَلَاةٍ أَنْ بَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ». وَعَادُ عَلَى أَعْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ». وَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ، بِسَنَدٍ قَوِيُّ.

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، أن رسول الله على قال له: أوصيك يا معاذ لا تدعن) هو نهي من ودعه، إلا أنه هجر ماضيه في الأكثر أستغناء عنه بترك، وقد ورد قليلاً وقرىء ﴿ما ودعك ربك﴾ (١) (دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوي) النهي أصله التحريم فيدل على إيجاب هذه الكلمات دبر الصلاة. وقيل: إنه نهي إرشاد ولا بد من قرينة على ذلك. وقيل: يحتمل أنها في حق معاذ نهي تحريم وقيه بعد، وهذه الكلمات عامة لخير الدنيا والآخرة.

٦٨/٣٤٥ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهُ ﷺ: "مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ. وَزَادَ إِنِيهِ الطَّبَرَ إِنِيُّ: و "قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ».

- (وعن أبي أمامة) هو إياس على الأصح -كما قاله ابن عبد البر - ابن ثعلبة

٣٤٤ أخرجه أحمد: ٢٩٩/٢، ٥/٢٤٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الاستغفار (الحديث ١٥٢٢)، وأخرجه النسائي في كتباب: السهو، باب: نوع آخر من الدعاء (الحديث ١٣٠٢).

٣٤٥ _ أخرجه النسائي في الكبري.

الحارثي الأنصاري الخزرجي، لم يشهد بدراً إلا أنه عذره على عن الخروج لعلته بمرض والدته، وأبو أمامة الباهلي تقدم في أول الكتاب، فإذا أطلق فالمراد به هذا وإذا أريد الباهلي قيد به (قال: قال رسول الله على: "من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة) أي مفروضة (لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت، رواه النسائي وصححه ابن حبان وزاد فيه الطبراني: وقل هو الله أحد) وقد ورد نحوه من حديث علي عليه السلام بزيادة "من قرأها حين يأخذ مضجعه أمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله، رواه البيهقي في شعب الإيمان وضعف إسناده. وقوله: "لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت، هو على حذف مضاف أي لا يمنعه إلا عدم موته حذف لدلالة المعنى عليه، وأختصت آية الكرسي بذلك لما أشتملت عليه من أصول الأسماه، والصفات الإلهية، والوحدانية، والحياة، والقيومية، والعلم، والملك، والقدرة، والإرادة. وقل هو الله أحد متمحضة لذكر صفات الرب تعالى.

٣٤٦/٣٤٦ ــ وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي». رَوَاهُ الْبُخَارِئِيُّ.

— (وعن مالك بن الحويرث، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري) هذا الحديث أصل عظيم في دلالته على أن أفعاله ﷺ في الصلاة وأقواله بيان لما أجمل من الأمر بالصلاة في القرآن وفي الأحاديث، وفيه دلالة على وجوب التأسي به ﷺ فيما فعله في الصلاة، فكل ما حافظ عليه من أفعالها وأقوالها وجب على الأمة إلا لدليل يخصص شيئاً من ذلك. وقد أطال العلماء الكلام في الحديث، وأسترفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وزدناه تحقيقاً في حواشيها.

٧٠/٣٤٧ _ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) (١٠): «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْب، (وَإِلاَّ فَأَوْمِ) (٢٠)». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٤٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة (الحديث ٦٣١).

٣٤٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعداً صلّى على جنب (الحديث ١١١٧).

⁽١) في نسخة م: قال: قال لي النبي ﷺ . (٢) زيادة في الأصل.

ـــ (وعن عمران بن حصين، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: اصل قائماً فإن لم تستطع أي: الصلاة قائماً (فقاعداً فإن لم تستطع) أي: وإن لم تستطع الصلاة قاعداً (فعلى جنب وإلا) أي: وإن لم تستطع الصلاة على جنب (فأوم) لم نجده في نسخ البلوغ منسوباً. وقد أخرجه البخاري دون قوله وإلا فأوم. والنسائي وزاد «فإن لم تستطع فمستلق لا يكلف اللَّه نفساً إلا وسعها». وقد رواه الدارقطني من حديث على عليه السلام بلفظ «فإن لم تستطع أن تسجد أوم وأجعل سجودك أخفض من ركوعك، فإن لم يستطع أن يصلى قاعداً صلى على حنبه الأيمن مستقبل القبلة، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقياً رجلاه مما يلي القبلة؛ وفي إسناده ضعف وفيه متروك. وقال المصنف: لم يقع في الحديث ذكر الإيماء وإنما أورده الرافعي، قال: ولكنه ورد في حديث جابر «إن أستطعت وإلا فأوم إيماء وأجعل سجودك أخفض من ركوعك، أخرجه البزار والبيهقي في المعرفة. قال البزار: وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: الصواب عن جابر موقوفاً ورفعه خطأ. وقد روي أيضاً من حديث ابن عمر وابن عباس وفي إسناديهما ضعف. والحديث دليل على أنه لا يصلي الفريضة قاعداً إلا لعذر وهو عدم الاستطاعة، ويلحق به ما إذا خشي ضرراً لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلِيكُمْ فِي الدِّينِ مِن حَرِج﴾(١) وكذا قوله: «فإن لم تستطع فعلى جنب». وفي قوله في حديث الطبراني «فإن نالته مشقة فجالساً فإن نالته مشقة فنائماً» أي مضطجعاً. وفيه حجة على من قال: إن العاجز عن القعود تسقط عنه الصلاة، وهو يدل على أن من نالته مشقة ولو بالتألم يباح له الصلاة من قعود وفيه خلاف. والحديث مع من قال إن التألم يبيح ذلك، ومن المشقة صلاة من يخاف دوران رأسه إن صلى قائماً في السفينة. أو يخاف الغرق أبيح له القعود هذا. ولم يبين الحديث هيئة القعود على أي صفة، ومقتضى إطلاقه صحته على أي هيئة شاءها المصلي. وإليه ذهب جماعة من العلماء. وقال الهادي وغيره: إنه يتربع واضعاً يده على ركبتيه، ومثله عند الحنفية. وذهب زيد بن على وجماعة إلى أنه مثل قعود التشهد. قيل: والخلاف في الأفضل. قال المصنف في فتح الباري: اختلف في الأفضل فعند الأئمة الثلاثة التربع. وقيل مفترشاً. وقيل: متروكاً وفي كل منها أحاديث. وقوله في الحديث على جنب الكلام في الاستطاعة هنا كما مر، وهو هنا مطلق وقيده في حديث على عليه السلام عند الدارقطني على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه وهو حجة الجمهور، وأنه يكون على هذه الصفة كتوجه الميت في القبر، ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعد تعذر الإيماء على الجنب. وعن الشافعي والمؤيد يجب

⁽١) سورة الحج، الآية: ٧٨.

الإيماء بالعينين والحاجبين. وعن زفر الإيماء بالقلب. وقيل: يجب إمرار القرآن والذكر على السان ثم على القلب، إلا أن هذه الكلمة لم تأت في الأحاديث وفي الآية: ﴿فاذكروا اللّه قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم﴾ (١١) وإن كان عدم الذكر لا ينفي الوجوب بدليل آخر. وقد وجبت الصلاة على الإطلاق وثبت إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما أستطعتم فإذا استطاع شيئاً مما يفعل في الصلاة وجب عليه لأنه مستطيع له.

٧١/٣٤٨ = وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَرِيضِ: - صَلَّى عَلَى وِسَادَةٍ، فَرَمَى بِهَا - وَقَالَ: «صَلَّ عَلَى ٱلأَرْضِ إِنِ ٱسْتَطَعْت، وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيمَاءٌ وَٱجْعَلْ شَجُودُكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدِ قَوِيّ، وَلَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَاثِمٍ وَقَفَهُ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، أن النبي على قال لمريض -: صلّ على وسادة فرمى بها وقال صلّ على الأرض إن آستطعت وإلا فأوم إيماء وأجعل سجودك أخفض من ركوعك رواه البيهةي بسند قوي، ولكن صحح أبو حاتم وقفه) الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق سفيان الثوري. وفي الحديث فرمى بها وأخذ عوداً ليصلي عليه فأخذه ورمى بها وذكر الحديث. وقال البزار: لا يعرف أحد رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي. وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: الصواب عن جابر موقوفاً ورفعه خطاً. وقد روى الطبراني من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال: فعاد رسول الله على مريضاً فذكره وفي إسناده ضعف. والحديث دليل على أنه لا يتخذ المريض ما يسجد عليه حبث تعذر سجوده على الأرض، وقد أرشده إلى أنه يفصل بين ركوعه وسجوده، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن تعذر عليه القيام والركوع، فإنه يومىء من قعود لهما جاعلاً الإيماء بالسجود أخفض من الركوع، أو لم يتعذر عليه القيام فإنه يومىء لمها من قيام ويقعد للتشهد، وقيل: للسجود من قعود . وقبل: في هذه الصورة يومىء لهما من قيام ويقعد للتشهد، وقيل: يومىء لهما كليهما من القعود ويقوم للقراءة. وقيل: يسقط عنه القيام ويصلي قاعداً، فإن يومىء لهما كليهما من القعود ويقوم المقراءة. وقيل: بسقط عنه القيام ويصلي قاعداً، فإن صلى قائماً جاز وإن تعذر عليه القعود أوماً لهما من قيام.

⁽١) سورة: النساء، الآية: ١٠٣.

٣٤٨ ـ أخرجه البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: صلاة المريض (الحديث ٢/ ٣٠٤)، انظر الجرح والتعديل: ١٤٦/٦.

۸ ــ بــاب: سجود السمو وغيره (من سجود التلاوة والشكر)

1/٣٤٩ - عَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلاَةَ، وَالْمُتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَرَ وَهُوَ جَالِسٌ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّم». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ، وَهٰذَا اللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ (وَيَسْجُدُ^(٣)، وَيَسْجُدُ) النَّاسُ مَعَهُ، مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ».

— (عن عبد الله بن بحينة، رضي الله عنه) تقدم ضبطه وترجمته وتكرر على الشارح ترجمته فأعادها هنا. (أن النبي على صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين) بالمثناتين التحتيتين (ولم يجلس) هو تأكيد لقام من «باب * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا *» (فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وأنتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس وسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم. أخرجه السبعة وهذا لفظ البخاري) الحديث دليل على أن ترك التشهد الأول سهواً يجبره سجود السهو. وقوله على " «صلوا كما رأيتموني أصلي " يدل على وجوب التشهد الأول وجبرانه هنا عند تركه، دل على أنه وإن كان واجباً فإنه يجبر بسجود السهو. والاستدلال على عدم وجوبه بأنه لو كان واجباً لما جبره السجود، إذ حق الواجب

٣٤٩ - أخرجه البخاري في كتباب: السهو، باب: ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة (الحديث ١٢٢٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (الحديث ٥٧٠)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قام من اثنتين ولم يشهد (الحديث ١٠٣٥) و (الحديث ١٠٣٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في سجدتي السهو قبل التسليم (الحديث ٢٩١)، وأخرجه التسائي في كتاب: السهو، باب: ما يفعل من قام من اثنتين ناسياً لم يتشهد (الحديث ١٩) و (الحديث ٢٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الافتتاح، باب: ترك التشهد الأول (الحديث ٤٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً (الحديث ٢٠١)، وأخرجه أحمد: ١/١٩٠، ٢٠٥، و٣/ ٢٠٠)

⁽١) زيادة ني الأصل.

⁽٢) في نسخة م: وهذا لفظ البخاري.

⁽٣) في نسخة م: زيادة في الأصل.

أن يفعل بنفسه لا يتم، إذ يمكن أنه كما قال أحمد بن حنبل واجب، ولكنه إن ترك سهوا جبره سجود السهو. وحاصله أنه لا يتم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم الدليل أن كل واجب لا يجزى، عنه سجود السهو، وأنها غير مختصة بالدخول في الصلاة وأنه يكبرها وإن كان لم يخرج من صلاته بالسلام منها. وأما تكبيرة النقل فلم تذكر هنا، ولكنها ذكرت في قوله (وفي رواية لمسلم) أي عن عبد الله بن بحينة (يكبر في كل سجدة وهو جالس ويسجد ويسجد الناس معه) فيه دليل على شرعية تكبير النقل كما سلف في الصلاة. وقوله: (مكان ما نسي من الجلوس) كأنه عرف الصحابي ذلك من قرينة الحال فهذا لفظ مدرج من كلام الراوي ليس حكاية لفعله والذي شاهده ولا لقوله والكلام عليه وفي رواية مسلم دلالة على وجوب السجود قبل السلام، ويأتي ما يخالفه والكلام عليه. وفي رواية مسلم دلالة على وجوب متابعة الإمام. وفي الحديث دلالة أيضاً على وجوب متابعته وإن ترك ما هذا حاله، فإنه وتركوا أقرهم على متابعته مع تركهم للتشهد عمداً، وفيه تأمل لاحتمال أنه ما ذكر أنه ترك وتركوا إلا بعد تلبسه وتلبسهم بواجب آخر.

٧٣٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ وَاللَّهُ عَلَيْهَا، الْعَشِيِّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّم، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدَّم الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ، فَقَالُوا: أَقَصُرَتِ وَفِي الْقَوْمِ) (١ رَجُلُّ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ فَيْلِلَّهُ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، الصَّلاَةُ (وَفِي الْقَوْمِ) (١ رَجُلُّ يَدْعُوهُ النَّبِيُ فَيْلِلَّهُ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، السَّيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلاَةُ (٢٠) فَقَالَ: ﴿ لَمُ أَنِّسَ وَلَمْ تُقْصَرْ اللَّهِ الْمَالَى : فَقَالَ: بَلَى، قَدْ نَسِبَ الْمُسْلِينَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلاَةُ رَبُّكَ اللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَصَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطُولَ، ثُمَّ رَفْعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ اللهُ وَضَعَ رَأْسَهُ وَكَبَرَ ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطُولَ، ثُمَّ رَفْعَ رَأْسَهُ وَكَبَرَ ، فَتَعَلَى اللهُ وَلَاهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَى اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا إِللهُ اللهُ الله

٣/٣٥١ ــ وَلَأْبِي دَاوُدَ، فَقَالَ: ﴿ أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ ۚ فَأَوْمَأُوا أَيْ: نَعَمْ. وَهِيَ في

[•] ٣٥ - أخرجه البخاري في كتاب: السهو، باب: إذا سلم في ركعتين أو ثلاث سجد سجدتين (الحديث ١٢٢٧) و (الحديث ١٢٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (الحديث ٥٧٣).

⁽١) زيادة في الأصلِّ. (٢) زيادة في الأصل.

الصَّحِيحَيْن، لَكِنْ بِلَفْظِ: ﴿فَقَالُواۗ».

٢٥٣/٤ ــ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: ﴿وَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقَّنَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى ذَٰلِكَ ۗ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: صلى النبي على إحدى صلاتى العشى) هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المعجمة وتشديد المثناة التحتية. قال الأزهري: هو ما بين زوال الشمس وغروبها. وقد عينها أبو هريرة في رواية لمسلم أنها الظهر وفي أخرى أنها العصر ويأتي. وقد جمع بينهما بأنها تعددت القصة (ركعتين ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفي القوم) المصلين (أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه) أي بأنه سلم على ركعتين (وخرج) من المسجد (سرعان الناس) بفتح السين المهملة وفتح الراء هو المشهور، ويروى بإسكان الراء هم المسرعون إلى الخروج. قيل: وبضمها وسكون الراء على أنه جمع سريع كقفيز وقفزان. (فقالوا: أتصرت) بضم القاف وكسر الصاد (الصلاة) وروى بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح والأول أشهر. (ورجل يدعوه) أي يسميه (النبي ﷺ ذا اليدين) وفي رواية رجل يقال له الخرباق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فباء موحدة آخره قاف، لقب ذي اليدين لطول في كان يديه. وفي الصحابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين هو غير ذي اليدين. ووهم الزهري فجعل ذا اليدين وذا الشمالين واحداً وقد بين العلماء وهمه. (فقال: يا رسول اللَّه أنسيت أم قصرت الصلاة؟) أي شرع اللَّه قصر الرباعية إلى أثنتين (فقال: لم أنس ولم تقصر) أي: في ظني (فقال: بلي قد نسيت فصلى ركعتين، ثم سلم، ثم كبر، ثم سجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه فكبر، ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رقع رأسه وكبر. متفق عليه واللفظ للبخاري) هذا الحديث قد أطال العلماء الكلام عليه وتعرضوا لمباحث أصولية وغيرها، وأكثرهم أستيفاء لذلك القاضي عياض ثم المحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة، وقد وفينا المقام حَقه في حواشيها. والمهم هنا الحكم الفرعي المأخوذ منه، وهو

٣٥١ - أخبرجه أبو داود في كتباب: الصبلاة، بباب: السهبو في السجيدتيين (الحديث ١٠٠٨). و (الحديث ١٠٠٩)، و (الحديث ١٠١٠) و (الحديث ١٠١١) و (الحديث ١٠١١).

٣٥٣ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: سجود السهو (الحديث ١٠٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التشهد في سجدتي السهو (الحديث ٣٩٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: السهو، باب: سجدة السهو بعد السلام (الحديث ٢/٣٢١).

أن الحديث دليل على أن نية الخروج من الصلاة وقطعها إذا كانت بناءً على ظن التمام لا يوجب بطلانها ولو سلم التسليمتين، وأن كلام الناسي لا يبطل الصلاة، وكذا كلام من ظن التمام وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن وغيرهم، وقال به الشافعي وأحمد وجميع أثمة الحديث، وقال به الناصر من أئمة الآل. وقالت الهادوية والحنفية: التكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلًا يبطلها مستدلين بحديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم في النهي عن التكلم في الصلاة. وقالوا: هما ناسخان لهذا الحديث. وأجيب بأن حديث ابن مسعود كان بمكة متقدماً على حديث الباب بأعوام والمتقدم لا ينسخ المتأخر، وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود أيضاً عمومان، وهذا الحديث خاص بمن تكلم ظاناً لتمام صلاته، فيخص به الحديثان المذكوران، فتجتمع الأدلة من غير إبطال لشيء منها. ويدل الحديث أيضاً أن الكلام عمداً لإصلاح الصلاة لا يبطلها كما في كلام ذي اليدين: وقوله: «فقالوا» يريد الصحابة «نعم» كما في رواية تأتي، فإنه كلام عمد لإصلاح الصلاة. وقد روي عن مالك أن الإمام إذا تكلم بما تكلم به النبي على من الاستفسار والسؤال عند الشك وإجابة المأموم: أن الصلاة لا تفسد وقد أجيب بأنه ﷺ تكلم معتقداً لـلتمام، وتكلم الصحابة معتقدين لـلنسخ وظنوا حينئذ التمام. قلت: ولا يخفى أن الجزم بأعتقادهم التمام محل نظر بل فيهم متردد بين القصر والنسيان وهو ذو البدين «نعم» سرعان الناس أعتقدوا القصر ولا يلزم أعتقاد الجميع، ولا يخفى أنه لا عذر عن العمل بالحديث لمن يتفق له مثل ذلك. وما أحسن كلام صاحب المنار فإنه ذكر كلام الهدي ودعواه نسخه كما ذكرناه، ثم رده بما رددناه، ثم قال: وأنا أقول أرجو اللَّه لـلعبد إذا لقي اللَّه عاملًا لذلك أن يثبته في الجواب بقوله صح لي ذلك عن رسولك ولم أجد ما يمنعه، وأن ينجو بذلك ويثاب على العمل به، وأخاف على المتكلفين وعلى المجبرين على الخروج من الصلاة للاستثناف، فإنه ليس بأحوط كما ترى، لأن الخروج بغير دليل ممنوع وإبطال للعمل. وفي الحديث دليل على أن الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهواً أو مع ظن التمام لا تفسد بها الصلاة، فإن في رواية أنه ﷺ خرج إلى منزله وفي أخرى يجر رداءه مغضباً، وكذلك خروج سرعان الناس، فإنها أفعال كثيرة قطعاً، وقد ذهب إلى هذا الشافعي. وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعد السلام وإن طال زمن الفصل بينهما. وقد روي هذا عن ربيعة ونسب إلى مالك وليس بمشهور عنه ومن العلماء من قال يختص جواز البناء إذا كان الفصل بزمن قريب. وقيل: بمقدار ركعة. وقيل: بمقدار الصلاة. ويدل أيضاً أنه يجبر ذلك سجود السهو وجوباً لحديث «صلوا كما رأيتموني أصلي». ويدل أيضاً على أن سجود السهو لا يتعدد بتعدد أسباب السهو. ويدل على أن سجود السهو بعد السلام خلاف الحديث الأول ويأتي فيه الكلام، وأما تعيين الصلاة التي أتفقت فيها القصة فيدل له قوله: (وفي رواية لمسلم) أي: من حديث أبي هريرة (صلاة العصر) عوضاً عن قوله في الرواية الأولى: إحدى صلاتي العشي (ولأبي داود) أي من حديثه أيضاً (فقال) أي النبي على: (أصدق ذو البدين فأومأوا أي نعم وهي في الصحيحين لكن بلفظ فقالوا). قلت: وهي في رواية لأبي داود بلفظ: "فقال الناس نعم، وقال أبو داود: إنه لم يذكر فأومؤوا إلا حماد بن زيد (وفي رواية له) أي: لأبي داود من حديث أبي هريرة (ولم يسجد حتى يقنه الله ذلك) ولفظ أبي داود الم بسجد سجدتي السهو حتى يقنه الله ذلك، أي صير تسليمه على ثنتين يقيناً عنده إما بوحي، أو تذكر حصل له اليقين به والله أعلم ما مستند أبي هريرة في هذا.

٣٥٣/٥ ــ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا فَسَهَا فَسَجَدَ سَخْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ وَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عمران بن الحصين، رضي اللّه عنه، أن النبي و صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم. رواه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه) في سياق حديث السنن، أن هذا السهو سهوه الله الذي في خبر ذي اليدين، فإن فيه بعد أن ساق حديث أبي هريرة مثل ما سلف من سياق الصحيحين إلى قوله ثم رفع وكبر ما لفظه «فقيل لمحمد: أي ابن سيرين الراوي سلم في السهو فقال: لم أحفظه من أبي هريرة، ولكن نبئت ان عمران بن الحصين قال: قثم سلم الله وفي السنن أيضاً من حديث عمران بن الحصين قال: سلم رسول الله في في ثلاث ركعات من العصر، ثم دخل فقام إليه رجل يقال له الخرباق كان طويل اليدين ـ إلى قوله ـ فقال: أصدق؟ فقالوا: نعم فصلى تلك الركعة ثم سجد سجدتيها ثم سلم اتنهى. ويحتمل أنها تعددت القصة وفي الحديث دليل أنه يستحب عقيب الصلاة كما تدل له الفاء وفيه تصريح بالتشهد. قيل: ولم يقل أحد بوجوبه. ولفظ عقيب الصلاة كما تدل له الفاء وفيه دليل على شريعة التسليم كما تدل له رواية عمران بن والمين التي ذكرناها لا الرواية التي أتي بها المصنف، فإنها ليست بصريحة أن التسليم كان لسجدتي السهو، فإنها تحتمل أنه لم يكن سلم للصلاة، وأنه سجد لها قبل السلام ثم سلم تسليم الصلاة.

7/٣٥٤ ــ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا شَكَّ أَخُدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثاً أَمْ أَرْبَعاً؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اَسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلى خَمْساً شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلى خَمْساً شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَى خَمْساً شَفَعْنَ لَهُ

_ (وعن أبي سعيد الخدري، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما أستيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً) في رباعية (شفعن) أي السجدتان (صلاته) صيرنها شفعاً، لأن السجدتين قامتا مقام ركعة، وكأن المطلوب من الرباعية الشفع وإن زادت على الأربع (وإن كان صلى تماماً كانتا ترغيماً لـلشيطان) أي إلصاقاً لأنفه بالرغام. والرغام بزنة عراب التراب وإلصاق الأنف به في قولهم رغم أنفه كناية عن إذلاله وإهانته، والمراد إهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته. (رواه مسلم) الحديث فيه دلالة على أن الشاك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده، ويجب عليه أن يسجد سجدتين، وإلى هذا ذهب جماهير العلماء ومالك والشافعي وأحمد. وذهب الهادوية وجماعة من التابعين إلى وجوب الإعادة عليه حتى يستيقن، وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه. والحديث مع الأولين والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشاك مطلقاً مبتدأ كان أو مبتلى. وفرق الهادوية بينهم فقالوا في الأول: يجب عليه الإعادة، وفي الثاني يتحرى بالنظر في الأمارات، فإن حصل له ظن التمام أو النقص عمل به، وإن كان النظر في الأمارات لا يحصل له بحسب العادة شيئًا، فإنه يبني على الأقل كما في هذا الحديث، وإن كان عادته أن يفيده النظر الظن، ولكنه لم يفده في هذه الحالة وجب عليه أيضاً الإعادة. وهذا التفصيل يرد عليه هذا الحديث الصحيح، ويرد عليه أيضاً حديث عبد الرحمٰن بن عوف عند أحمد قال: «سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو أثنتين فليجعلها واحدة وإذا لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثاً فليجعلها ثنتين، وإذا لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليجعلها ثلاثاً، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين».

٣٥٤ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (الحديث ٥٧١).

٧/٣٥٥ وَعَنِ أَبْنِ مَسْعُودِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ. فَلَمَّا سَلَّمَ فِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ؟ قال: "وَمَا ذَاك؟». قالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قالَ: فَثْنَى رِجْلَيْهِ وَٱسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ (١) بِوَجْهِهِ فَقَالَ: "إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ أَنْبَأَتُكُمْ بِهِ، وَلٰكِنْ إِنَّمَا عَلَى النَّاسِ (١) بِوَجْهِهِ فَقَالَ: "إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ أَنْبَأَتُكُمْ بِهِ، وَلٰكِنْ إِنَّمَا أَنْ بَشَرٌ مَثْلَكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكّرُونِي، وَإِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ فَلْيَتَحَرً الصَّوَابَ، فَلَيْتِمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ»، مُتَقَقَ عَلَيْهِ.

٨/٣٥٦ - وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «فَلْيُتِمَّ ثُمَّ يُسَلِّمُ ثُمَّ بَسْجُدُ».

٩/٣٥٧ - وَلِمُسْلِمِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ سَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَام وَالكَلام،

— (وصن ابن مسعود، رضي اللّه صنه، قال: صلى رسول اللّه على إحدى الرباعيات خمساً وفي رواية أنه قال إبراهيم النخعي: «زاد أو نقص» (فلما سلم قبل له: يا رسول اللّه أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا فننى رجليه وآستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم، ثم أقبل على الناس بوجهه فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به لكن إنما أنا بشر مثلكم) في البشرية وبين وجه المثلية بقوله: (أنسى كما تنسون فإذا نسبت فذكروني وإذا شك أحدكم في صلاته) هل زاد أو نقص (فليتحر الصواب) بأن يعمل بظنه من غير تفرقة بين الشك في ركعة أو ركن، وقد فسره حديث عبد الرحمٰن بن عوف الذي قدمناه. (فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين: متفق عليه) ظاهر الحديث أنهم تابعوه على الزيادة ففيه دليل على أن متابعة المؤتم للإمام فيما ظنه واجبا لا يفسد صلاته، فإنه إلى المأمسة سبح له من لا يفسد صلاته، فإنه إلى المأمسة سبح له من لتجويزهم التغيير في عصر النبوة. فأما لو أتفق الآن قيام الإمام إلى الخامسة سبح له من حلفه، فإن لم يقعد أنتظروه قعوداً حتى يتشهدوا بتشهده ويسلموا بتسليمه، فإنها لم تفسد حلفه، فإن لم يقعد أنتظروه قعوداً حتى يتشهدوا بتشهده ويسلموا بتسليمه، فإنها لم تفسد عليه حتى يقال يعزلون، بل فعل ما هو واجب في حقه. وفي هذا دليل على أن محل سجود عليه حتى يقال يعزلون، بل فعل ما هو واجب في حقه. وفي هذا دليل على أن محل سجود فلا يكون دليلاً. وأعلم أنه قد أختلفت الأحاديث في محل سجود السهو، وأختلفت بسبب فلا يكون دليلاً. وأعلم أنه قد أختلفت الأحاديث في محل سجود السهو، وأختلفت بسبب

٣٥٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: السهو، باب: إذا صلى خمساً (الحديث ١٢٢٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (الحديث ٥٧٢).

⁽١) في نسخة م: علينا.

٣٥٦ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة (الحديث ٤٠١).

٣٥٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المسجاد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة (الحديث ٩٥).

ذلك أقوال الأئمة. قال بعض أئمة الحديث: أحاديث باب سجود السهو قد تعددت، منها حديث أبي هريرة فيمن شك فلم يدرِ كم صلى، وفيه الأمر أن يسجد سجدتين ولم يذكر موضعهما، وهو حديث أخرجه الجماعة ولم يذكروا فيه محل السجدتين هل قبل السلام أو بعده؟ نعم عند أبي داود وابن ماجه فيه زيادة «قبل أن يسلم» ومنها حديث أبي سعيد من شك وفيه اأنه يسجد سجدتين قبل التسليم. ومنها حديث أبي هريرة وفيه القيام إلى الخشبة وأنه سجد بعد السلام. ومنها حديث ابن بحينة وفيه السجود قبل السلام. ولما وردت هكذا أختلفت آراء العلماء في الأخذ بها فقال داود: تستعمل في مواضعها على ما جاءت به ولا يقاس عليها ومثله قال أحمد في هذه الصلاة خاصة وخالف فيما سواها فقال: يسجد قبل السلام لكل سهو. وقال آخرون: هو مخير في كل سهو إن شاء سجد بعد السلام وإن شاء قبل السلام في الزيادة والنقص. وقال مالك: إن كان السجود لزيادة سجد بعد السلام، وإن كان لنقصان سجد قبله. وقالت الهادوية والحنفية: الأصل في سجود السهو بعد السلام. وتأولوا الأحاديث الواردة في السجود قبله وستأتي أدلتهم. وقال الشافعي: الأصل السجود قبل السلام ورد ما خالفه من الأحاديث بإدعائه نسخ السجود بعد السلام. وروي عن الزهري قال: «سجد رسول اللَّه ﷺ سجدتي السهو قبل السلام وبعده وآخر الأمرين قبل السلام، وأيده برواية معاوية الله على سجدهما قبل السلام، وصحبته متأخرة. وذهب إلى مثل قول الشافعي أبو هريرة ومكحول والزهري وغيرهم. قال في الشرح: وطريق الإنصاف أن الأحاديث الواردة في ذلك قولاً وفعلاً فيها نوع تعارض، وتقدم بعضها وتأخر البعض غير ثابت برواية صحيحة موصولة حتى يستقيم القول بالنسخ، فالأولى الحمل على التوسيع في جواز الأمرين. ومن أدلة الهادوية والحنفية رواية البخاري التي أفادها قوله: (وفي رواية للبخاري) أي من حديث ابن مسعود (فليتم ثم يسلم ثم يسجد) ما يدل على أنه بعد السلام، وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله: (ولمسلم) أي من حديث ابن مسعود (أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد السلام) من الصلاة (والكلام) أي الذي خوطب به. وأجاب عنه بما أفاده اللفظ الأول ويدل له أيضاً.

١٠/٣٥٨ _ وَلَأَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ ٱللَّه بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعاً: «مَرْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدُ سَجْدَتَيْرِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ» وَصَحَّحَ ْ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

٣٥٨ ـ أخرجه أحمد في المسند: ١/ ١٩٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قال بعد التسليم (الحديث ١٩٤٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: التحري (الحديث ١٢٤٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: السهو في الصلاة، باب: ذكر المصلي يشك في صلاته... (الحديث ١٠٢٠).

— (ولأحمد وأبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم. وصححه ابن خزيمة) فهذه أدلة من يقول: إنه يسجد بعد السلام مطلقاً، ولكنه قد عارضها ما عرفت. فالقول بالتخيير أقرب الطرق إلى الجمع بين الأحاديث كما عرفت، قال الحافظ أبو بكر البيهقي: روينا عن النبي على أنه سجد للسهو قبل السلام، وأنه أمر بذلك. وروينا أنه سجد بعد السلام، وأنه أمر بدلك وكلاهما صحيح، ولهما شواهد يطول بذكرهما الكلام، ثم قال: الأشبه بالصواب جواز الأمرين جميعاً، قال: وهذا مذهب كثير من أصحابنا.

١١/٣٥٩ - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، فَآسَتَتَمَّ قَائِماً، فَلْيَمْضِ، (وَلاَ يَعُودُ)(١)، وَلْيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ لَمُ يَسْتَتُمَّ قَائِماً فَلْيَجْلِسْ وَلاَ سَهْوَ عَلَيْهِ ﴿ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَٱبْنُ مَاجَهْ، وَالدَّارَقُطْنِيُ، وَاللَّانَظُ لَهُ، بِسَنَدِ ضَعِيفٍ .

-- (وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله على قال: إذا شك أحدكم فقام في الركعتين فاستتم قائماً فليمض) ولا يعود للتشهد الأول (وليسجد سجدتين) لم يذكر محلهما (فإن لم يستتم قائماً فليجلس) ليأتي بالتشهد الأول (ولا سهو عليه رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني واللفظ له بسند ضعيف) وذلك أن مداره في جميع طرقه على جابر الجعفي وهو ضعيف. وقد قال أبو داود: ليس في كتابي عن جابر الجعفي غير هذا الحديث. وفي الحديث دلالة على أنه لا يسجد للسهو إلا لفوات التشهد الأول لا لفعل القيام لقوله: «ولا سهو عليه». وقد ذهب إلى هذا جماعة. وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى أنه يسجد للسهو، لما أخرجه البيهقي من حديث أنس «أنه تحرك للقيام من الركعتين الأخريين من للسهو، لما أخرجه البيهقي من حديث أنس «أنه تحرك للقيام من الركعتين الأخريين من فعل العصر على جهة السهو فسبحوا فقعد ثم سجد للسهو» وأخرجه الدارقطني. والكل من فعل أنس موقوف عليه، إلا أن في بعض طرقه أنه قال «هذه السنة». وقد رجح حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعاً، ولأنه يؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا سهو إلا في قيام عن جلوس

٣٥٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس (الحديث ١٠٣٦) و (الحديث ١٠٣٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً (الحديث ٢٠١٨)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: من أحدث قبل التسليم في آخر صلاته... (الحديث ٢٧٩/).

⁽١) زيادة في الأصل.

أو جلوس عن قيام الخرجه الدارقطني والحاكم والبيهةي وفيه ضعف، ولكن يؤيد ذلك أنها قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل، وأفعال صدرت منه على ومن غيره مع علمه بذلك، ولم يأمر فيها بسجود السهو ولا سجد لما صدر عنه منها. قلت: وأخرج النسائي من حديث ابن بحينة أنه على فقام في الركعتين فسبحوا له فمضى، فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث زياد بن علاقة قال: الصلى بنا المغيرة بن شعبة، فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح له من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال: هكذا صنع بنا رسول الله على إلا أن هذه فيمن مضى بعد أن يسبحوا له، فيحتمل أنه سجد لترك التشهد وهو الظاهر.

١٢/٣٦٠ ــ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلْفَ الإِمَامِ سَهُوْ، فَإِنْ سَهَا الإِمَامُ فَعَلَيْهِ، وَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ ۚ رَوَاهُ [البَزَّارُ] (١) وَالْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ.

— (وعن عمر، رضي الله عنه، عن النبي على قال: ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه رواه [البزار](۱) والبيهتي بسند ضعيف). وأخرجه الدارقطني في السنن بلفظ آخر وفيه زيادة «وإن سها من خلف الإمام فليس عليه سهو والإمام كافيه». والكل من الروايات فيها خارجة بن مصعب ضعيف. وفي الباب عن ابن عباس إلا أن فيه متروكاً. والحديث دليل على أنه لا يجب على المؤتم سجود السهو إذا سها في صلاته، وإنما يجب عليه إذا سها الإمام فقط. وإلى هذا ذهب زيد بن علي والناصر والحنفية والشافعية. وذهب الهادي إلى أنه يسجد للسهو لعموم أدلة سجود السهو للإمام والمنفرد والمؤتم. والجواب أنه لو ثبت هذا الحديث لكان مخصصاً لعمومات أدلة سجود السهو، ومع عدم ثبوته فالقول قول الهادي.

١٣/٣٦١ ــ وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَٱبْنُ مَاجَهْ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٣٦١ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس (الحديث ١٠٣٨). وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: ما جاء في من سجدهما بعد السلام (الحديث ١٢١٩).

⁽١) أثبت ما في نسخة م؛ لأننا لم نجد هذا الحديث في سنن الترمذي.

— (وعن ثوبان، رضي الله عنه، عن النبي على قال: «لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم» رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف) قالوا: لأن في إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال وخلاف قال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده يعني الشاميين فصحيح، وهذا الحديث من روايته عن الشاميين فتضعيف الحديث به فيه نظر. والحديث دليل لمسألتين: «الأولى» أنه إذا تعدد المقتضى لسجود السهو تعدد لكل سهو سجدتان، وقد حكي عن ابن أبي ليلى. وذهب الجمهور إلى أنه لا يتعدد السجود وإن تعدد موجبه، لأن النبي في حديث ذي البدين سلم وتكلم ومشى ناسياً ولم يسجد إلا سجدتين ولئن قيل: إن القول أولى بالعمل به من الفعل، فالجواب أنه لا دلالة فيه على تعدد السجود لتعدد مقتضيه، بل هو للعموم لكل ساه، فيفيد الحديث أن كل من سها في صلاته بأي سهو كان يشرع له سجدتان، ولا يختصان بالمواضع التي سها فيها النبي في ولا بالأنواع التي سها بها، والحمل على هذا المعنى أولى من حمله على المعنى الأول، وإن كان هو الظاهر فيه جميعاً بينه وبين حديث ذي اليدين. على أن لك أن تقول إن حديث ذي اليدين لم يقع فيه السهو المذكور حال الصلاة، فإنه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب (والمسألة الثانية): يحتج به من يرى سجود السهو بعد السلام وتقدم فيه تحقيق الكلام.

سجود التلاوة

١٤/٣٦٢ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُ قالَ: سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ ٱللَّه ﷺ في: ﴿ اللَّهَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: سجدنا مع رسول الله على في ﴿إذَا السماء انشقت﴾ و ﴿إذَا باسم ربك الذي خلق﴾ رواه مسلم) هذا من أحاديث سجود التلاوة، وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال: باب سجود السهو وغيره. والحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة، وقد أجمع على ذلك العلماء، وإنما أختلفوا في الوجوب وفي مواضع السجود. فالجمهور أنه سنة. وقال أبو حنيفة: واجب غير فرض، ثم هو سنة في حق التالي والمستمع إن سجد التالي، وقيل: وإن لم يسجد.

٣٦٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: سجود التلاوة (الحديث ٥٧٨).

 ⁽١) سورة: الإنشقاق، الآية: ١.
 (٢) سورة: العلق، الآية: ١.

فأما مواضع السجود فقال الشافعي: يسجد فيما عدا المفصل فيكون أحد عشر موضعاً. وقالت الهادوية والحنفية: في أربعة عشر محلًا إلا أن الحنفية لا يعدون في الحج إلا سجدة وأعتبروا بسجدة سورة (صّ). والهادوية عكسوا ذلك كما ذكر ذلك المهدي في البحر. وقال أحمد وجماعة: يسجد في خمسة عشر موضعاً عدوا سجدتي الحج وسجدة (صّ). وأختلفوا أيضاً هل يشترط فيها ما يشترط في الصلاة من الطهارة وغيرها؟ فأشترط ذلك جماعة. وقال قوم: لا يشترط. وفال البخاري: كان ابن عمر يسجد على غير وضوء. وفي مسند ابن أبي شيبة الكان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهريق الماء، ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ؛ ووافقه الشعبي على ذلك. وروي عن ابن عمر أنه لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر. وجمع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث الأكبر. قلت: والأصل أنه لا يشترط الطهارة إلا بدليل، وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة والسجدة لا تسمى صلاة، فالدليل على من شرط ذلك وكذلك أوقات الكراهة ورد النهي عن الصلاة فيها، فلا تشمل السجدة الفردة. وهذا الحديث دل على السجود للتلاوة في المفصل ويأتى الخلاف في ذلك. ثم رأيت لابن حزم كلاماً في شرح المحلى لفظه «السجود في قراءة القرآن ليس ركعة أو ركعتين فليس صلاة، وإذا كان ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء، وللجنب، والحائض، وإلى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق، إذ لا يلزم الوضوء إلا للصلاة، ولم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس، فإن قيل: السجود من الصلاة وبعض الصلاة صلاة؟ قلنا: والتكبير بعض الصلاة والجلوس والقيام والسلام بعض الصلاة، فهل يلتزمون أن لا يفعل أحد شيئاً من هذه الأفعال والأقوال إلا وهو على وضوء؟ هذا لا يقولونه ولا يقوله أحد. انتهى.

١٥/٣٦٣ ــ وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿صَ﴾(١) لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ الشُجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّه ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال ﴿صَ﴾ ليست من عزائم السجود، وقد رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها. رواه البخاري) أي ليست مما ورد في السجود فيها أمر، ولا تحريض، ولا تخصيص، ولا حث، وإنما ورد بصيغة الإخبار عن داود عليه السلام بأنه فعلها، وسجد نبينا ﷺ فيها أقتداء به لقوله تعالى: ﴿فبهداهم اقتده﴾(١). وفيه دلالة على أن

٣٦٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: سجود القرآن، باب: سجدة (صّ) (الحديث ١٠٦٩).

سورة: ص، الآية: ١.
 سورة: الأنعام، الآية: ٩٠.

المسنونات قد يكون بعضها آكد من بعض. وقد ورد أنه قال ﷺ: «سجدها داود توبة وسجدناها شكراً». وروى ابن المنذر وغيره بإسناد حسن عن علي بن أبي طالب عليه السلام «أن العزائم حم والنجم واقرأ والم تنزيل» وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الأخر. وقيل: الأعراف ومبحان وحم والم أخرجه ابن أبي شيبة.

١٦/٣٦٤ ــ وَعَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجِدَ بِالنَّجْمِ ۗ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

— (وعنه) أي ابن عباس (أن النبي على سجد بالنجم. رواه البخاري) هو دليل على السجود في المفصل، كمّا أن الحديث الأول دليل على ذلك. وقد خالف فيه مالك وقال: لا سجود لتلاوة في المفصل. وقد قدمنا لك الخلاف في أول المفصل محتجاً بما روي عن ابن عباس "أنه على لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة " أخرجه أبو داود وهو ضعيف الإسناد، فيه أبو قدامة وأسمه الحرث بن عبد الله إيادي بصري، ولا يحتج بحديثه كما قال الحافظ المنذري في مختصر السنن ومحتجاً أيضاً بقوله:

١٧/٣٦٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "قَرَأْتُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﷺ النَّجْمَ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن زيد بن ثابت، رضي الله عنه، قال: قرأت على رسول الله على النجم فلم يسجد فيها. منفق عليه) وزيد بن ثابت من أهل المدينة وقراءته بها كانت في المدينة. قال مالك: فأيد حديث ابن عباس. وأجيب عنه بأنه ترك السجود تارة وفعله تارة دليل السنية أو لمانع عارض ذلك، ومع ثبوت حديث زيد فهو ناف وحديث غيره وهو ابن عباس مثبت والمثبت مقدم.

١٨/٣٦٦ ــ وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو داود في المراسيل.

- (وعن خالد بن معدان رضي الله عنه) بفتح الميم وسكون العين المهملة وتخفيف

٣٦٤ أخرجه البخاري في كتاب: سجود القرآن، ياب: سجود المسلمين مع المشركيين (الحديث ١٠٧١).

٣٦٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: سجود القرآن، باب: من قرأ السجدة ولم يسجد (الحديث ١٠٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: سجود التلاوة (الحديث ٥٧٧).

٣٦٦ ـ أخرجه أبو داود في المراسيل (الحديث: ٧٠).

الدال المهملة، وخالد هو أبو عبد الله خالد بن معدان الشامي الكلاعي بفتح الكاف، تابعي من أهل حمص. قال: لقيت سبعين رجلاً من أصحاب النبي و كان من ثقات الشاميين مات سنة أربع ومائة. وقيل: سنة ثلاث (قال: فضلت سورة الحج بسجدتين. رواه أبو داود في المراسيل) كذا نسبه المصنف إلى مراسيل أبي داود وهو موجود في سننه مرفوعاً من حديث عقبة بن عامر بلفظ، «قلت: يا رسول الله في سورة الحج؟ سجدتان قال: نعم، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما فالعجب كيف نسبه المصنف إلى المراسيل مع وجوده في سننه مرفوعاً، ولكنه قد وصل في:

١٩/٣٦٧ ــ ورواه أَحْمَدُ والتَّرْمِذِيُّ مَوْصُولًا مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَزَاهَ: «فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأُهَا». وَسَنَدَهُ ضَعِيفٌ.

_ (ورواه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عقبة بن عامر وزاد) أي الترمذي في روايته (فمن لم يسجدهما فلا يقرأها) بضمير مفرد أي السورة أو آية السجدة ويراد الجنس (وسنده ضعيف) لأن فيه ابن لهيعة قيل: إنه تفرد به وأيده الحاكم بأن الرواية صحت فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار وساقها موقوفة عليهم، وأكده البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان. وفي الحديث رد على أبي حنيفة وغيره ممن قال: إنه ليس بواجب كما قال: إنه ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة في الأخيرة منها. وفي قوله: «ومن لم يسجدهما فلا يقرأها» تأكيد لشرعية السجود فيها. ومن قال بإيجابه فهو من أدلته. ومن قال ليس بواجب قال: لما ترك السنة وهو سجود التلاوة بفعل المندوب وهو القرآن، كان الأليق الاعتناء بالمسنون وأن لا يتركه، فإذا تركه فالأحسن له أن لا يقرأ السورة.

٣٦٨ / ٢٠ _ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ «إِنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَشْجُدْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ «إِنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَشْجُودَ إِلاَّ أَنْ نَشَاءَ»، وَهُوَ في المُوطإِ.

٣٦٧ _ أخرجه أحمد: ٤/ ١٥١، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في السجدة في الحج (الحديث ٥٧٨).

٣٦٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: سجود القرآن، باب: من رأى أن اللَّه عز وجل لم يوجب السجود (الحديث ١٠٧٧)، وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب: القرآن، باب: ما جاء في سجود القرآن (الحديث ١٦).

— (وعن عمر رضي الله عنه قال: يا أيها الناس إنا نمر بالسجود) أي بآيته (فمن سجد فقد أصاب) أي السنة (ومن لم يسجد فلا إثم عليه. رواه البخاري وفيه) أي البخاري عن عمر (إن الله لم يفرض السجود) أي لم يجعله فرضاً (إلا أن نشاء وهو في الموطأ) فيه دلالة على أن عمر كان لا يرى وجوب سجود التلاوة وأستدل بقوله: «إلا أن نشاء» أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه، لأنه مخرج من بعض حالات عدم فرضية السجود. وأجيب بأنه استثناء منقطع والمراد ولكن ذلك موكول إلى مشيئتنا.

٢١/٣٦٩ ــ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ كَانَ ٱلنَّبِيُّ ﷺ يَقُرَأُ عَلَيْنَا الْفُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدِ فِيهِ لِينٌ.

ــ (وعن ابن عمر كان النبي على الله القرآن، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه. رواه أبو داود بسند فيه لين) لأنه من رواية عبد الله المكبر العمري وهو ضعيف. وأخرجه الحاكم من رواية عبيد اللَّه المصغر وهو ثقة. وفي الحديث دلالة على التكبير وأنه مشروع. وكان الثوري يعجبه هذا الحديث. قال أبو داود: يعجبه لأنه كبر. وهل هو تكبير الافتتاح أو النقل؟ الأول أقرب، ولكنه يجتزىء بها عن تكبيرة النقل لعدم ذكر تكبيرة أخرى. وقيل: يكبر له وعدم الذكر ليس دليلًا. قال بعضهم: ويتشهد ويسلم قياساً للتحليل على التحريم. وأجيب بأنه لا يجزىء هذا القياس فلا دليل على ذلك. وفي الحديث دليل على شريعة سُجود التلاوة للسامع لقوله: «وسجدنا» وظاهره سواء كانا مصليين معاً أو أحدهما في الصلاة. وقالت الهادوية: إذا كانت الصلاة فرضاً أخرها حتى يسلم، قالوا: لأنها زيادة عن الصلاة فتفسدها، ولما رواه نافع عن ابن عمر أنه قال: «كان رسول اللَّه ﷺ يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه» أخرجه أبو داود. قالوا: ويشرع له أن يسجد إذا كانت الصلاة نافلة، لأن النافلة مخفف فيها. وأجيب عن الحديث بأنه أستدلال بالمفهوم وقد ثبت من فعله ﷺ أنه قرأ سورة الانشقاق في الصلاة وسجد وسجد من خلفه، وكُذلك سورة تنزيل السجدة قَرأ بها وسجد فيها. وقد أخرج أبو داود والحاكم والطحاوي من حديث ابن عمر «أنه ﷺ سجد في الظهر فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجدوها». وأعلم أنه قد ورد الذكر في سجود الثلاوة بأن يقول: «سجد

٣٦٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب؛ الصلاة، باب: في الرجل يسمع السجدة وهو راكب وفي غير الصلاة (الحديث ١٤١٣).

وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي، وصححه ابن السكن وزاد في آخره الثلاثاً». وزاد الحاكم في آخره الثلاثاً وفي حديث ابن عباس النه التها كان يقول في سجود التلاوة: اللهم أكتب لي بها عندك أجراً وأجعلها لي عندك ذخراً وضع عني بها وزراً وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود».

٢٢/٣٧٠ _ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يَسُرُهُ لَيْسَرُهُ لَمَا النَّمَائِيَّ.
 خَرَّ سَاجِداً لِلَّهِ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ، إِلَّا النّسَائِيَّ.

_ (وعن أبي بكرة، رضي اللّه عنه، أن النبي ولله كان إذا جاءه أمر يسره خر ساجداً للّه. رواه الخمسة إلا النسائي) هذا مما شملته الترجمة بقوله وغيره، وهو دليل على شرعية سجود الشكر. وذهب إلى شرعيته الهادوية والشافعي وأحمد خلافاً لمالك. ورواية لأبي حنيفة بأنه لا كراهة فيه ولا ندب. والحديث دليل للأولين وقد سجد ولي في آية ص وقال: «هي لنا شكر». وأعلم أنه قد أختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا؟ فقيل: يشترط قياساً على الصلاة، وقيل: لا يشترط، لأنها ليست بصلاة وهو الأقرب كما قدمناه وقال المهدي: إنه يكبر لسجود الشكر. وقال أبو طالب: ويستقبل القبلة. وقال الإمام يحيى: ولا يسجد للشكر في الصلاة قولاً واحداً، إذ ليس من توابعها. قيل: ومقتضى شرعيته حدوث نعمة أو أندفاع مكروه فيفعل ذلك في الصلاة، ويكون كسجود التلاوة.

٢٣/٣٧١ _ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَجَدَ ٱلنَّبِيُّ ﷺ ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَبَشَرَنِي، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكُراً». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن عبد الرحمٰن بن عوف، رضي اللَّه عنه، قال: سجد رسول اللَّه ﷺ فأطال

٣٧٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في سجود الشكر (الحديث ٢٧٧٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: في كتاب: السير، باب: ما جاء في سجدة الشكر (الحديث ١٥٧٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة، السجدة عند الشكر (الحديث ١٣٩٤)، وأخرجه أحمد: ١٠٨/١ و ٣٦٤/١.

٣٧١_ أخرجه أحمد: ١٥٩/٥، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصلاة، باب: تطويل الدعاء في سجود تلاوة... (الحديث ٢٢٢١).

السجود ثم رفع رأسه نقال: إن جبريل أتاني فبشرني) وجاء تفسير البشرى بأنه تعالى قال: «من صلى عليه على صلاة صلى الله عليه بها عشراً». رواه أحمد في المسند من طرق (فسجدت لله شكراً رواه أحمد وصححه الحاكم) وأخرجه البزار وابن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه على قال البيهةي: وفي الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجرير وأبي جحيفة.

٢٤/٣٧٢ - وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَاذِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ» . - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ لَ قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيًّ بِإِسْلاَمِهِمْ فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ الْيُمَنِ» . - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ لَ قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيًّ بِإِسْلاَمِهِمْ فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ اللَّهُ وَاللَّهُ فَي الْكِتَابَ خَرَ سَاجِداً، (شُكُوراً لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ) (١٠). رَوَاهُ الْبَيْهَةِيُّ، وَأَصْلَهُ في الْبُخَارِيِّ.

— (وعن البراء بن حازب، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ بعث علياً إلى اليمن فذكر الحديث قال: فكتب علي بإسلامهم، فلما قرأ رسول الله ﷺ الكتاب خر ساجداً شكراً للّه تعالى على ذلك. رواه البيهقي وأصله في البخاري) وفي معناه سجود كعب بن مالك لما أنزل اللّه توبته، فإنه يدل على أن شرعية ذلك كانت متقررة عندهم.

بعونه تعالى تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني

٣٧٢ ـ أخرجه البيهقي في كتاب: قسم القيء والغسمة، باب: سهم ذوي القربـــى (الحديث ٦/ ٣٤٢). (١) زيادة في الأصل.



للشيخ لاِمَام محمّد بن إسماعيل المُعيراليمني لصنعاني

مق نصوصه وخرج أعاديثه و رقمه وعلَّه عليه خَليل مَا مُونِ سِيْتِ يَحَا

أبجزءالثاني

دارالععرفة بيزوت.بيان

٩ ــ بـاب: صلاة التطـوع

أي صلاة العبد التطوع، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله. في القاموس صلاة التطوع: النافلة.

٣٧٣ / آ حَنْ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ (١) آلأَسْلَمِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِيَ ٱلنَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ». فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ في الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَقَ غَيْرَ ذَلِكَ»؟ فَقُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن ربيعة بن مالك الأسلمي رضي الله عنه) هو من أهل الصفة كان خادماً لرسول الله على صحبه قديماً، ولازمه حضراً وسفراً، مات سنة ثلاث وستين من الهجرة، وكنيته أبو فراس بكسر الفاء فراء آخره سين مهملة (قال: قال لي رسول الله على فقلت: أسألك مرافقتك في الجنة، فقال: أو غير ذلك، قلت: هو ذاك، قال: فأعني على نفسك.) أي: على نيل مراد نفسك (بكثرة السجود رواه مسلم) حمل المصنف السجود على الصلاة نفلاً، فجعل الحديث دليلاً على التطوع، وكأنه صرفه عن الحقيقة، كون السجود بغير صلاة غير مرغب فيه على أنفراده، والسجود وإن كان يصدق على الفرض، لكن الإتيان بالفرائض لا بد منه لكل مسلم، وإنما أرشده على أشرف المطالب وأعلى المراتب، وعزف دلالة على كمال إيمان المذكور، وسمو همته إلى أشرف المطالب وأعلى المراتب، وعزف نفسه عن الدنيا وشهواتها. ودلالة على أن الصلاة أفضل الأعمال في حق من كان مثله، فإنه لم يرشده على إلى نيل ما طلبه إلا بكثرة الصلاة، مع أن مطلوبه أشرف المطالب.

٢/٣٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ عَشْرَ رَضَيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ عَشْرَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ في بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ في بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْصُبْحِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: «وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمْعَةِ فِي بَيْتِهِ».

٣٧٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: فضل السجود والحث عليه (الحديث ٤٨٩).

 ⁽١) في نسخة م: رَبيعة بن كعب. قلت: كلاهما صحيح، لأن رواية الأصل نسبته إلى جده، والرواية الثانية نسبته إلى أبيه كعب. انظر تهذيب الكمال: ت ١٨٨٦.

٣٧٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: التطوع بعد المكتوبة (الحديث ١١٧٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: فضل السنن الراتبة (الحديث ٧٢٩).

٣/٣٧٥ ــ وَلِمُسْلِمٍ: ﴿كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ﴾.

_ (وعن ابن عمر، رضى اللَّه عنهما، قال: حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات) هذا إجمال فصله بقوله: (ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته) تقييدها يدل على أن ما عداها كان يفعله في المسجد. وكذلك قوله: (وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين قبل الصبح) لم يقيدهما مع أنه كان يصليهما ﷺ في بيته، وكأنه ترك التقييد لشهرة ذلك من فعله على المنفق عليه. وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته) فيكون قوله عشر ركعات نظراً إلى التكرار كل يوم (ولمسلم) أي: من حديث ابن عمر [عن حفصة] (كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين) هما المعدودتان في العشر، وإنما أفاد لفظ مسلم خفتهما، وأنه لا يصلي بعد طلوعه سواهما، وتخفيفهما مذهب مالك والشافعي وغيرهما. وقد جاء في حديث عائشة: «حتى أقول أقرأ بأم الكتاب» يأتي قريباً. والحديث دليل على أن هذه النوافل للصلاة. وقد قيل في حكمة شرعيتها: إن ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبراً لما فرط فيها من أدابها وما قبلها كذلك، وليدخل في الفريضة. وقد أنشرح صدره للإتيان بها، وأقبل قلبه على فعلها. «قلت:» قد أخرج أحمد(١) وأبو داود(٢) وابن ماجه (٣) والحاكم (١) من حديث تميم الدارمي قال: قال رسول الله على: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته، فإن كان أتمها كتبت له تامة وإن لم يكن أتمها قال اللَّه لملاثكته: انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتكملون بها فريضته؟ ثم الزكاة كذلك، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك؛ انتهى وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتها، وقوله في حديث مسلم: «أنه لا يصلي بعد طلوع الفجر إلا ركعتين» قد أستدل به من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر وقد قدمنا ذلك.

٢٧٣٧ عَوْمَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا فَرَانَّ النَّبِيَّ عَلَىٰ كَانَ لَا يَدَعُ أَرْبَعاً قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

_ (وعن عاتشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الغداة. رواه البخاري) لا ينافي حديث ابن عمر في قوله ركعتين قبل الظهر، لأن هذه زيادة علمتها عاتشة ولم يعلمها أبن عمر. ثم يحتمل أن الركعتين اللتين ذكرهما من

^{(1) 3/7:1. (7) 1/403 (7731).}

⁽Y) 1\+30 (3FA). (3) 1\TFY.

٣٧٥ _ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: فضل السنن الراتبة (الحديث ٧٣٠). ٣٧٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى (الحديث ١٦٥).

الأربع، وأنه على كان يصليهما مثنى، وأن ابن عمر شاهد أثنين فقط. ويحتمل أنهما من غيرهما، وأنه على كان يصليهما أربعاً متصلةً. ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود والترمذي في الشمائل وأبن ماجه وابن خزيمة بلفظ: «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء» وحديث أنس: «أربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليلة القدر، أخرجه الطبراني في الأوسط. وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات، ويحتمل أنه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها وعنها أخبرت عائشة، وتارة يصلي ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر.

٣٧٧ ٥ - وَعَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رَكْعَتَي الْفَجْرِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٦/٣٧٨ ــ وَلِمُسْلِمٍ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

— (وعنها) أي: عن عائشة (قالت: لم يكن النبي على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر. متفق عليه) تعاهداً أي محافظة. وقد ثبت أنه كان لا يتركهما حضراً ولا سفراً. وقد حكى وجوبهما عن الحسن البصري (ولمسلم) أي: عن عائشة مرفوعاً (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) أي: أجرهما خير من الدنيا، وكأنه أريد بالدنيا الأرض وما فيها أثاثها ومتاعها. وفيه دليل على الترغيب في فعلهما، وأنهما ليستا بواجبتين إذ لم يذكر العقاب في تركهما، بل الثواب في فعلهما.

٧/٣٧٩ _ وَعَـنْ أُمِّ حَبِيبَـةَ أُمُّ الْمُـوْمِنِينَ رَضِي ٱللَّهُ عَنْهَـا قَـالَـتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً (في يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ^(١) بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً (في يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ^(١) بُنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتُ في الْجَنَّةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفي روَايَةٍ: «تَطَوُّعاً».

٨/٣٨٠ ــ وَلِلتُّرْمِذِيِّ نَحْوَهُ، وَزَادَ: «أَرْبَعاً قَبْلُ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلاَةِ الْفَجْرِ».

٣٧٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى (الحديث ١٦٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: _ ١٤ ـ (الحديث ٩٥) و (الحديث ٩٦).

٣٧٩ ـ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن (الحديث ٥٠٢).

٣٨٠ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ٣٠٦ ـ (الحديث ٢٤١٥).

٩/٣٨١ _ وَلِلْخَمْسَةِ عَنْهَا: «مَنْ حَانَظَ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَهُ ٱللَّهُ تعالى عَلَى النَّارِ».

_ (وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر أسمها وترجمتها (قالت: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: من صلى ثنتي عشرة ركعة في يومه وليلته) كأن المراد في كل يوم وليلة لا في يوم من الأيام وليلة من الليالي (بني له بهن بيت في الجنة) ويأتي تفصيلها في رواية الترمذي (رواه مسلم وفي رواية) أي: مسلم عن أم حبيبة (تطوعاً) تمييز للاثنتي عشرة زيادة في البيان، وإلا فإنه معلوم. (وللترمذي) أي: عن أم حبيبة (نحوه) أي: نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما أجملته رواية مسلم (أربعاً قبل الظهر) هي التي ذكرتها عائشة في حديثها السابق (وركعتين بعدها) هي التي في حديث ابن عمر (وركعتين بعد المغرب) هي التي قيدها أيضاً بفي بيته (وركعتين بعد العشاء) هي التي قيدها أيضاً بفي بيته (وركعتين قبل صلاة الفجر) هما اللتان أتفق عليهما ابن عمر وعائشة في حديثهما السابقين (وللخمسة عنها) أي: عن أم حبيبة: (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يحتمل (وللخمسة عنها) أي: عن أم حبيبة: (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يحتمل (حرمه اللّه على الناز) أي: منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم ممن حرم عليه.

١٠/٣٨٢ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ قال: «رَحِمَ ٱللَّهُ آمْرَأُ صَلَّى أَرْبَعاً قَبْلُ الْعَصْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو ذَاوُدَ، وَالتُّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ. وَالبُنُ خُزَيْمَةَ، وَصَحَّحَهُ.

ــ (وعن ابن عمر رضي اللَّه عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ترحم اللَّه أمرأ صلى أربعاً قبل العصر) هذه الأربع لم تذكر فيما سلف من النوافل، فإذا ضمت إلى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة ركعة (رواه أحمد

٣٨١ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: تفريع أبواب النطوع (الحديث ١٢٥٠)، وأخرجه النرمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ـ ٣٠٦ ـ (الحديث ٢٤١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: ثواب من صلى في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة (الحديث ٢٦١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن صلى قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً (الحديث ١١٦٠)، وأخرجه أحمد: ٢/ ٤٢٦ و ٣٢٥.

٣٨٣ - أخرجه أحمد: ١١٧/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة قبل العصر (الحديث ١٢٧١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الأربع قبل العصر (الحديث ٤٣٠)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: استحباب تعجيل صلاة العصر (الحديث ٣٣٢).

وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه). وأما صلاة ركعتين قبل العصر فقط فيشملهما حديث: «بين كل أذانين صلاة».

١١/٣٨٣ - وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْن مُغَفَّلِ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ) (١٠): «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ». ثُمَّ قالَ فِي النَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». كَرَاهِيَةَ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٢/٣٨٤ - وَفِي رِوَايَةٍ لِإِبْن حِبَّانَ (٢): «أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ».

- (وعن عبد اللّه بن مغفل المزني) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء مفتوحة، هو أبو سعيد في الأشهر عبد الله بن مغفل بن غنم، كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة المنورة، ثم تحول إلى البصرة وأبتنى بها داراً، وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفقهون الناس، ومات عبد الله بها سنة ستين. وقيل: قبلها بسنة (قال رسول اللّه ﷺ: صلوا قبل المغرب، صلوا قبل المغرب، ثم قال في الثالثة: لمن شاء كراهية) أي: لكراهية (أن يتخذها الناس سنة). أي: طريقة مألوفة لا يتخلفون عنها، فقد يؤدي إلى فوات أول الوقت (رواه البخاري). وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب، إذ هو المراد من قوله: قبل المغرب، لا أن المراد قبل الوقت، لما علم أنه منهي عن الصلاة فيه. (وفي رواية لابن حبان) أي: من حديث عبد الله المذكور (أن النبي ﷺ عن الصلاة فيه. (وفي رواية لابن حبان) أي: من حديث عبد الله المذكور (أن النبي ﷺ على المغرب ركعتين) فثبت شرعيتهما بالقول والفعل.

١٣/٣٨٥ - وَلِمُسْلِم عَنِ [أَنَس أَ^{٣)} قَالَ: ﴿ كُنَّا نُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْس، وَكَانَ النَّبِيُّ يَرَانَا، فَلَمَّ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا».

ُ (ولمسلم عن ابن عباس قال: كنا نصلي ركعتين بعد غروب الشمس، وكان رسول الله ﷺ يرانا فلم يأمرنا ولم ينهنا) فتكون ثابتة بالتقرير أيضاً فتثبتت هاتان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة، ولعل أنساً لم يبلغه حديث عبد الله الذي فيه الأمر بهما، وبهذه تكون

٣٨٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: الصلاة قبل المغرب (الحديث ١١٨٣).

⁽١) في نسخة م: عن النبي ﷺ قال: .

٣٨٤ ـ أخرجه ابن حبان في كتاب: النوافل، باب: الصلاة قبل المغرب (الحديث ٦١٧).

⁽٢) في نسخة م: وفي رواية ابن حبان.

٣٨٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المسافرين، باب: استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب (الحديث ٨٣٦).

⁽٣) في الأصل: ابن عباس، وهو خطأ والتصويب أنه أنس من نسخة م وصحيح مسلم.

النوافل عشرين ركعة تضاف إلى الفرائض، وهي سبع عشرة ركعة، فيتم لمن حافظ على هذه النوافل في اليوم والليلة سبع وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر تكون أربعين ركعة في اليوم والليلة. وقال ابن القيم: ثبت أنه كان على يحافظ في اليوم والليلة على أربعين ركعة، سبع عشرة الفرائض، واثنتي عشرة التي روت أم حبيبة، وإحدى عشرة صلاة الليل، فكانت أربعين ركعة انتهى. ولا يخفى أنه بلغ عدد ما ذكر هنا من النوافل غير الوتر أثنتين وعشرين، إن جعلنا الأربع قبل الظهر وبعده داخلة تحتها الاثنتان اللتان في حديث ابن عمر، ويزاد ما في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء، فالجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر والفرائض.

١٤/٣٨٦ _ وَعَنْ عَائِشَةٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّبَيْ وَاللَّهِ يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّبَيْنِ قَبْلَ صَلاَةِ الصَّبْح، حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَقَرَأُ بِأُمِّ الْكِتَابِ؟». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

_ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي المخفف الركعتين اللتين قبل الصبح)أي نافلة الفجر (حتى إني أقول: أقرأ بأم الكتاب) يعني: أم لا لتخفيفه قيامهما (متفق عليه) وإلى تخفيفهما ذهب الجمهور، ويأتي تعيين قدر ما يقرأ فيهما. وذهبت الحنفية إلى تطويلهما. ونقل عن النخعي وأورد فيه البيهقي حديثاً مرسلاً عن سعيد بن جبير، وفيه راولم يسم. وما ثبت في الصحيح لا يعارضه مثل ذلك.

١٥/٣٨٧ _ وَعَنْ أَبِي هُٰرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأً فِي رَكْعَتَي الْفَجْرِ: ﴿ وَلَهُ لُ مَنْ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٢). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

—(وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي على قرأ في ركعتي الفجر ﴿قُلْ يَا أَيْهَا الْكَافُرُونِ ﴾ أي: في الأولى بعد الفاتحة (﴿وقل هو الله أحد﴾) أي: في الثانية بعد الفاتحة (رواه مسلم) وفي رواية لمسلم، أي: عن أبي هريرة «قرأ الآيتين، أي: في ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا - إلى آخر الآية في البقرة - عوضاً عن قل يا أيها الكافرون، وقل يا أهل الكتاب تعالوا - الآية في آل عمران - عوضاً عن قل هو الله أحد، وفيه دليل على جواز الاقتصار على آية من وسط السورة.

٣٨٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: ما يقرأ في ركعتي الفجر (الحديث ١١٧٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتي سنّة الفجر (الحديث ٧٢٤).

٣٨٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتي سنّة الفجر (الحديث ٧٢٥).

⁽١) سورة: الكافرون، الآية: ١. ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ سورة: الإخلاص، الآية: ١.

١٦/٣٨٨ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَنَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن عائشة، رضى اللَّه عنها، قالت: كان النبي عِلَيْ إذا صلى ركعتى الفجر أضطجع على شقه الأيمن. رواه البخاري) العلماء في هذه الضجعة بين مفرط، ومفرط ومتوسط، فأفرط جماعة من أهل الظاهر منهم أبن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها، وأبطلوا صلاة الفجر بتركها، وذلك لفعله المذكور في هذا الحديث، ولحديث الأمر بها في حديث أبي هريرة عن النبي على: ١إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح، فليضطجع على جنبه الأيمن؛ قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب. وقال ابن تيمية: ليس بصحيح، لأنه تفرد به عبد الرحمٰن بن زياد وفي حفظه مقال. قال المصنف: والحق أنه تقوم به الحجة، إلا أنه صرف الأمر عن الوجوب ما ورد من عدم مداومته ﷺ على فعلها. وفرط جماعة فقالوا: بكراهتها وأحتجوا بأن ابن عمر كان لا يفعل ذلك ويقول: «كفي بالتسليم» أخرجه عبد الرزاق، وبأنه كان يحصب من يفعلها. وقال ابن مسعود: «ما بال الرجل إذا صلى الركعتين تمعك كما يتمعك الحمار» وتوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره، فلم يروا بها بأساً لمن فعلها راحة، وكرهوها لمن فعلها استناناً. ومنهم من قال بأستحبابها على الإطلاق، سواء فعلها أستراحة أم لا. قيل: وقد شرعت لمن يتهجد من الليل، لما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول: «إن النبي على لم يضطجع لسنة لكنه كان يدأب ليله فيضطجع ليستريح منه؛ وفيه راو لم يسم. وقال النووي: المختار أنها سنة لظاهر حديث أبي هريرة. قلت: وهو الأقرب. وحديث عائشة لو صح فغايته أنه إخبار عن فهمها، وعدم أستمراره على عليها دليل سنيتها، ثم إنه يسن على الشق الأيمن. قال ابن حزم: فإن تعذر على الأيمن فإنه يوميء ولا يضطجع على الأيسر.

١٧/٣٨٩ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصَّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ". رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

٣٨٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع (الحديث ١١٦١).

٣٨٩ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ٤١٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الاضطجاع بعدها (الحديث ١٢٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر (الحديث ٤٢٠) وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

— (وعن أبي هريرة رضي اللَّه عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح، فليضطجع على جنبه الأيمن. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) تقدم الكلام، وأنه كان ﷺ يفعلها، وهذه رواية في الأمر بها. وتقدم أنه صرفه عن الإيجاب ما عرفت، وعرفت كلام الناس فيه.

١٨/٣٩٠ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيِّ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صلى».
 مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

- (وعن أبن عمر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى . متفق عليه) . الحديث دليل على مشروعية نافلة الليل مثني مثني، فيسلم على كل ركعتين. وإليه ذهب جماهير العلماء. وقال مالك: لا تجوز الزيادة على أثنتين، لأن مفهوم الحديث الحصر، لأنه في قوة ما صلاة الليل إلا مثنى مثنى، لأن تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الأغلب. وأجاب الجمهور بأن الحديث وقع جواباً لمن سأل عن صلاة الليل، فلا دلالة فيه على الحصر، وبأنه لو سلم فقد عارضه فعله ﷺ، وهو ثبوت إيتاره بخمس كما في حديث عائشة عند الشيخين، والفعل قرينة على عدم إرادة الحصر. وقوله: «فإذا خشى أحدكم الصبح أوتر أوسبع أو نحوها لا بثلاث للنهي عن الثلاث، فإنه أخرج الدارقطني والحاكم وأبن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ﴿أُوتروا بِخْمَسُ أَو بِسَبِعِ أَو بِتَسَعُ أَو إِحْدَى عَشْرَةَ زَادَ الْحَاكمُ: «ولا توتروا بثلاث ولا تشبهوا بصلاة المغرب» قال المصنف: ورجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفه، إلا أنه قد عارضه حديث أبي أيوب: «من أحب أن يوتر بثلاث فليفعل» أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم. وقد جمع بينهما بأن النهي عن الثلاث إذا كان يقعد للتشهد الأوسط، لأنه يشبه المغرب. وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا يشبه المغرب. وهو جمع حسن قد أيده حديث عائشة عند أحمد والنسائي والبيهقي والحاكم:

٣٩٠ أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: كيف صلاة النبي ﷺ (الحديث ١٢٣٧)، وأخرجه
 مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل
 (الحديث ٧٤٩).

«كان ﷺ: يوتر بثلاث لا يجلس إلا في آخرهن». ولفظ أحمد: «كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهن». ولفظ الحاكم: «لا يقعد» هذا، وأما مفهوم أنه لا يوتر بواحدة إلا لخشبة طلوع الفجر، فإنه يعارضه حديث أبي أيوب هذا، فإن فيه «ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل» وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب. وفي حديث أبي أيوب دليل على صحة الإحرام بركعة واحدة وسيأتي قريباً.

١٩/٣٩١ ــ وَلِلْخَمْسَةِ ـ وَصَحَّحَهُ آبْنُ حِبَّانَ ـ بِلَفْظِ (١٠): "صَلَاةُ اللَّيْلِ وِٱلنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَمْذَا خَطأٌ.

_ (وللخمسة) أي: من حديث أبي هريرة (وصححه ابن حبان بلفظ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقال النسائي: هذا خطأ) أخرجه المذكورون من حديث علي بن عبد الله البارقي الأزدي عن أبن عمر بهذا، وأصله في الصحيحين بدون ذكر النهار. وقال ابن عبد البر: لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكروه عليه. وكان أبن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول: إن نافعاً وعبد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر بدون ذكر النهار. وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال: صلاة النهار أربع لا يفصل بينهن، فقيل له: فإن أحمد بن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى قال: بأي حديث؟ قيل: بحديث الأزدي، قال: ومن الأزدي حتى أقبل منه. قال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ. وكذا قال الحاكم في علوم الحديث. وقال الدارقطني في العلل: ذكر النهار فيه وهم. وقال الخطابي: روى هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر أحد فيه النهار والبارقي: احتج به مسلم والزيادة من الثقة أن تقبل. وقال البيهقي: هذا حديث صحيح. وقال: إلى كلام الأومة في هذه الزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام المصنف في التلخيص. فانظر إلى كلام الأومة في هذه الزيادة، فقد أختلفوا فيها أختلافاً شديداً، ولعل الأمرين جائزان. وقال أبو حنيفة: يخير في النهار بين أن يصلي ركعتين ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على دقل أب وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في: "صلاة النهار ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على ذلك. وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في: "صلاة النهار ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على ذلك. وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في: "صلاة النهار ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على

٣٩١ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الليل مثنى مثنى (الحديث ١٣٢٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى (الحديث ٤٧٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة الليل (الحديث ١٦٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الليل والنهار (الحديث ١٣٢٢)، وأخرجه أحمد: ٢/٢٦، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: النوافل (الحديث ٢٤٨٢).

⁽١) زيادة في الأصل.

٢٠/٣٩٢ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرةَ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلاَةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلاَةُ اللَّيْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه على: أفضل الصلاة بعد الغريضة) فإنها أفضل الصلاة (صلاة الليل أخرجه مسلم) يحتمل أنه يريد بالليل جوفه، لحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخاري قال: "سئل رسول اللّه على، أي: الصلاة أفضل بعد المكتوبة؟ قال: الصلاة في جوف الليل، وفي حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي وصححه: "أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر، فإن أستطعت أن تكون ممن يذكر اللّه في تلك الساعة فكن، وفي حديثه أيضاً عند أبي داود: "قلت: يا رسول الله أي الليل أسمع؟ قال: جوف الليل الآخر، كما وردت به الأحاديث.

٣٩٧٣ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ٱلأَنْصَارِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قالَ: «الْوِثْرُ حَتَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسِ فَلْيَغْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسِ فَلْيَغْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَغْعَلْ». رَوَاهُ ٱلأَرْبَعَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ وَقْفَهُ.

— (وعن أبي أبوب الأنصاري، رضي الله عنه: أن رسول الله على قال: الوتر حق على كل مسلم) هو دليل لمن قال بوجوب الوتر (من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل) قد قدمنا الجمع بينه وبين ما عارضه (ومن أحب أن يوتر بواحدة) من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر (فليفعل) (رواه الأربعة إلا الترمذي، وصححه ابن حبان ورجح النسائي وقفه) وكذا صحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي وغير واحد وقفه، قال المصنف: وهو الصواب. قلت: وله حكم الرفع إذ

٣٩٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصِّيام، ياب: فضل صوم المحرم (الحديث ١١٦٣).

٣٩٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: استحباب الوتر (الحديث ١٤١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: ذكر الاختلاف على النرهري في حديث أبسي أبوب في الوتر (الحديث ١٧١١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الوتر بثلاث. (الحديث ١١٩١)، وأخرجه ابن حبان (الحديث ٢٤٠٧).

لا مسرح للاجتهاد فيه، أي: في المقادير. والحديث دليل على إيجاب الوتر، ويدل له أيضاً حديث أبي هريرة عند أحمد: «من لم يوتر فليس منا» وإلى وجوبه ذهبت الحنفية. وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب، مستدلين بحديث علي رضي اللَّه عنه: «الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة، ولكنه سنة سنها رسول اللَّه ﷺ ويأتي ولفظه عند ابن ماجه: «إن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة، ولكن رسول اللَّه ﷺ أوتر وقال: يا أهل القرآن أوتروا فإن اللَّه وتر يحب الوتر» وذكر المجد ابن تيمية أن ابن المنذر روى حديث أبي أيوب بلفظ: «الوتر حق وليس بواجب» وبحديث: «ثلاث هن علي فرائض ولكم تطوع» وعد منها الوتر وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها. على أن حديث أبي أيوب الذي أستدل به على الإيجاب قد عرفت أن الأصح وقفه عليه، وإن سبق أن له حكم المرفوع، فهو لا يقاوم الأدلة على عدم الإيجاب. والإيجاب قد يطلق على المسنون تأكيداً كما سلف في غسل الجمعة. وقوله: (بواحدة) ظاهرة مقتصراً عليها. وقد روي فعل ذلك عن جماعة من الصحابة، فأحرج محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد: «أن عمر قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها». وروى البخاري: «أن معاوية أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه».

٢٢/٣٩٤ ــ وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «لَيْسَ الْوِثْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَةٌ سَنَّهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالْخَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ولكن سنة سنها رسول الله على رواه الترمذي والنسائي وحسنه والحاكم وصحح) تقدم أنه من أدلة الجمهور على عدم الوجوب. وفي حديث علي هذا عاصم بن ضمرة تكلم فيه غير واحد، وذكره القاضي الخيمي في حواشيه على بلوغ المرام ولم أجده في - التلخيص بل ذكر هنا أنه صححه الحاكم ولم يتعقبه فما أدري من أين نقل القاضي - ؟ ثم رأيت في التقريب ما لفظه: عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي صدوق من السادسة مات سنة أربع وسبعين.

٣٩٤ ـ وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: الأمر بالوتر (الحديث ١٦٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن الوتر ليس بحتم (الحديث ٤٥٣)، و (الحديث ٤٥٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الوتر، باب: الوتر (الحديث ٢٠٠٠).

٢٣/٣٩٥ — وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَامَ في شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ انْتَظَرُوهُ مِنَ الْقَابِلَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَالَ: "إِنِّي خَشِيتُ أَن يُكتَبَ عَلَيْكُمُ الْوِثْرُ». رَوَاهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

ــ (وعن جابر بن عبد اللَّه ، رضى اللَّه عنه ، أن رسول اللَّه ﷺ قام في شهر رمضان، ثم أنتظروه من القابلة فلم يخرج، وقال: إني خشيت أن يكتب عليكم الوتر. رواه ابن حبان) أبعد المصنف النجعة. والحديث في البخاري إلا أنه بلفظ أن تفرض عليكم صلاة الليل. وأخرجه أبو داود من حديث عائشة ولفظه: «أن النبي ﷺ صلى في المسجد، فصلي بصلاته ناس، ثم صلى من القابلة فكثر الناس، ثم أجتمعوا في الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم رسول اللَّه ﷺ، فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم، إلا أنى خشيت أن تفرض عليكم، هذا. والحديث في البخاري بقريب من هذا. اعلم أنه قد أشكل التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت حديث: «هي خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدي، فإذا أمن التبديل كيف يقع الخوف من الزيادة؟ وقد نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها وأجاب بثلاثة أجوبة، قال: إنه فتح الباري عليه بها وذكرها وأستجود منها أن خوفه ﷺ كان من افتراض قيام الليل. يعني جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنقل بالليل، وقال: ويوميء إليه. قوله في حديث زيد بن ثابت: «حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلوا أيها الناس في بيوتكم» فمنعهم من التجمع في المسجد إشفاقاً عليهم من أشتراطه انتهي. (قلت:) ولا يخفى أنه لا يطابق قوله: «أن تفرض عليكم صلاة الليل» كما في البخاري، فإنه ظاهر أنه خشية فرضها مطلقاً، وكان ذلك في رمضان، فدل على أنه صلى بهم ليلتين. وحديث الكتاب أنه صلى بهم ليلة وإحدة. وفي رواية أحمد «إنه ﷺ صلى بهم ثلاث ليال وغص المسجد بأهله في الليلة الرابعة». وفي قوله: «خشيت أن يكتب عليكم الوتر» دلالة على أن الوتر غير واجب. (وأعلم) أن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان أستدل بهذا الحديث على ذلك، وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كميته، فإنهم يصلونها جماعة عشرين يتروحون بين كل ركعتين. فأما الجماعة فإن عمر أول من جمعهم على إمام معين، وقال: «إنها بدعة» كما أخرجه مسلم في صحيحه. وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة: «أنه على الله كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول: من

٣٩٥ ـ أخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الوثر (الحديث ٢٤٠٩).

قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه، قال: وتوفي رسول اللَّه ﷺ والأمر على ذلك. وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر». زاد في رواية عند البيهقي: "قال عروة: فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلةً فطاف في رمضان في المسجد، وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر: والله لأظن لو جمعناهم على قارىء واحد فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في رمضان، فخرج عمر والناس يصلون بصلاته فقال عمر: نعم البدعة هذه ١ وساق البيهقي في السنن عدة روايات في هذا المعنى. وأعلم أن يتعين حمل قوله بدعة على جمعه لهم على معين، وإلزامهم بذلك لا أنه أراد أن الجماعة بدعة، فإنه ﷺ قد جمع بهم كما عرفت. إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة. وأما قوله: «نعم البدعة» فليس في البدعة ما يمدح، بل كل بدعة ضلالة. وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة، فليس فيه حديث مرفوع، إلا ما رواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن أبن عباس: «أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر» قال في سبل الرشاد: أبو شيبة ضعفه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبة وقال ابن معين: ليس بثقة. وعد هذا الحديث من منكراته. وقال الأذرعي في المتوسط: وأما ما نقل أنه ﷺ صلى في الليلتين اللتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر. وقال الزركشي في الخادم: دعوى أنه على صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم تصح، بل الثابت في الصحيح والوتر: «ثم أنتظروه في القابلة فلم يخرج إليهم» رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما انتهى. وأخرج البيهقي رواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال: إنه ضعيف وساق روايات: «أن عمر أمر أبياً وتميماً الداري يقومان بالناس بعشرين ركعة». وفي رواية: «أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة» وفي رواية: «بثلاث وعشرين ركعة». وفي رواية: «أن علياً رضى اللَّه عنه كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر بثلاث، قال: وفيه قوة. إذا عرفت هذا علمت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة، بل يأتي حديث عائشة المتفق عليه قريباً: «أنه على ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ا فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي أتفق عليه الأكثر بدعة. نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلة لا تنكر. وقد أئتم ابن عباس، رضي اللَّه عنه، وغيره به ﷺ في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية سنة والمحافظة عليها هو الذي نقول إنه بدعة. وهذا عمر رضي اللَّه عنه خرج أولاً والناس أوزاع متفرقون، منهم من يصلي منفرداً، ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا في عصره ﷺ، وخير الأمور ما كان على عهده، وأما

تسميتها بالتراويح فكأن وجهه ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة قالت: اكان رسول الله ﷺ يصلى أربع ركعات في الليل ثم يتروح فأطال حتى رحمته» الحديث. قال البيهقي: تفرد به المغيرة بن دياب وليس بالقوي، فإن ثبت فهو أصل في تروح الإمام في صلاة التراويح انتهي. وأما حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجدُ أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي، وصححه الحاكم وقال: على شرط الشيخين، ومثله حديث «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» أخرجه الترمذي. وقال: حسن وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان وله طرق فيها مقال، إلا أنه يقوي بعضها بعضاً، فإنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة لطريقته ﷺ من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها، فإن الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين. ومعلوم من قواعد الشريعة أن ليس لخليفة راشدة أن يشرع طريقة غير ما كان عليها النبي على الله عمر رضى الله عنه نفسه الخليفة الراشد سمى ما رآه من تجميع صلاته لبالي رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة، فتأمل على أن الصحابة رضي اللَّه عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل، فدلّ أنهم لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه وفعلوه حجة. وقد حقق البرماوي الكلام في شرح ألفيته في أصول الفقه مع أنه قال: إنما الحديث الأول يدل أنه إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة لا إذا انفرد واحد منهم. والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد، بل هو غيره كما حققناه في شرح نظم الكافل في بحث الإجماع.

٢٤/٣٩٦ — وَعَنْ خَارِجَةَ بْن حُذَافَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ قَالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ٱللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ». قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ؟ قالَ: «الْوِثْرُ مَا بَيْنَ صَلَاةٍ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (١)، إلاّ النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٢٥/٣٩٧ ــ وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهِ نَحْوَهُ.

٣٩٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: استحباب الوتر (الحديث ١٤١٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل الوتر (الحديث ٤٥٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الوتر (الحديث ١٦٦٨)، وأخرجه أحمد: ٢/ ١٨٠، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيعان بالبيعان بالخيار... (الحديث ٢/ ١٦).

⁽١) في نسخة م: رواه الأربعة. : ٢٠٨/٢ أخرجه أحمد: ٢٠٨/٢.

_ (وعن خارجة) بالخاء المعجمة فراء بعد الألف فجيم هو (ابن حذافة) بضم المهملة فذال بعدها معجمة ففاء بعد الألف، وهو قرشي عدوي كان يعدل بألف فارس. روي أن عمرو بن العاص أستمد من عمر بثلاثة آلاف فارس فأمده بثلاثة وهم خارجة بن حذافة، والزبير بن العوام، والمقداد بن الأسود. ولي خارجة القضاء بمصر لعمرو بن العاص. وقيل: كان على شرطته وعداده في أهل مصر قتله المخارجي ظناً منه أنه عمرو بن العاص، حين تعاقدت الخوارج على قتل ثلاثة على عليه السلام، ومعاوية، وعمرو بن العاص رضي الله عنهما، فتم أمر الله في أمير المؤمنين عليه السلام دون الآخرين، وإلى الغلط بخارجة أشار من قال شعراً.

فليتها إذ فمدت عمراً بخارجة فدت علياً بمن شاءت من البشر

وكان قتل خارجة سنة أربعين (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إن اللَّه أمدكم بصلاة هي خبر لكم من حمر النعم قلنا: وما هي يا رسول الله؟ قال: الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الحاكم) قلت: قال الترمذي عقيب إخراجه له: حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب، وقد وهم بعض المحدثين في هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه، فكان يحسن من المصنف التنبيه على ما قاله الترمذي هذا. وفي الحديث ما يفيد عدم وجوب الوتر لقوله: «أمدكم» فإن الإمداد هو الزيادة بما يقوي المزيد عليه، يقال: مد الجيش وأمده إذا زاده وألحق به ما يقويه ويكثره، ومد الدواة وأمده زادها ما يصلحها، ومددت السراج والأرض إذا أصلحتهما بالزيت والسماد. (فاثلة) في حكمه شرعية النوافل أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم الداري مرفوعاً: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته، فإن كان أتمها كتبت له تامة، وإن لم يكن أتمها قال الله تعالى لملائكته: انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتكملون بها فريضته؟ ثم الزكاة كذلك، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك» وأخرجه الحاكم في الكني من حديث ابن عمر مرفوعاً: «أول ما أفترض اللَّه على أمتي الصلوات الخمس، وأول ما يرفع من أعمالهم الصلوات الخمس، وأول ما يسألون عنه الصلوات الخمس، فمن كان ضيع شيئاً منها يقول اللَّه تبارك وتعالى: انظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صلوات تتمون بها ما نقص من الفريضة؟ وانظروا صيام عبدي شهر رمضان، فإن كان ضيع شيتاً منه فأنظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صيام تتمون بها ما نقص من الصيام، وأنظروا في زكاة عبدي، فإن كان ضيع شيئاً فأنظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صدقة تتمون بها ما نقص من الزكاة فيؤخذ ذلك على فرائض اللَّه، وذلك برحمة اللَّه وعدله، فإن وجد له فضل وضع في ميزانه. وقيل له: ادخل الجنة مسروراً، وإن لم يوجد له شيء من ذلك أمرت الزبانية فأخذت بيديه ورجليه ثم قذف في النار» وهو كالشرح والتفصيل لحديث تميم الداري (وروى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه) أي: نحو حديث خارجة فشرحه شرحه،

٢٦/٣٩٨ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْوِثْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدِ لَيُن، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

٢٧/٣٩٩ _ وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ.

— (وعن عبد اللَّه بن بريدة) بضم الموحدة بعدها راء مهملة مفتوحة ثم مثناة تحتية ساكنة فدال مهملة مفتوحة، هو أبن الحصيب بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة والمثناة التحتية والباء الموحلة الأسلمي. وعبد اللَّه من ثقات التابعين سمع أباه وسمرة بن جندب وآخرين، وتولى قضاء مرو ومات بها (عن أبيه) بريدة بن الحصيب تقدم ذكره (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: (الوتر حق) أي: لازم فهو من أدلة الإيجاب (فمن لم يوتر فليس منا) (أخرجه أبو داود بسند لين) لأن فيه عبد اللَّه بن عبيد اللَّه العتكي، ضعفه البخاري والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث (وصححه الحاكم) وقال ابن معين: إنه موقوف (وله شاهد ضعيف عن أبي هريرة عند أحمد) رواه بلفظ: «من لم يوتر فليس منا» وفيه الخليل بن مرة منكر الحديث. وإسناده منقطع كما قاله أحمد، ومعنى ليس منا ليس على الخليل بن مرة منكر الحديث محمول على تأكيد السنية للوتر جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على عدم الوجوب.

٣٩٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: فيمن لم يوتر (الحديث ١٤١٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الوتر، باب: الوتر (الحديث ١/ ٣٠٥).

٣٩٩_ أخرجه أحمد: ٥/٣٥٧، :

٢٨/٤٠٠ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَزِيدُ في رَمَضَانَ وَلاَ في غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعاً، فَلاَ تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي فَلاَثاً، قَالَتْ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي فَلاَثاً، قَالَتْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي فَلاَثاً، قَالَتْ عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ عَائِشَةُ ! قَالَتْ مَعْنَى تَنَامَانِ وَلاَ يَنَامُ قَلْنِي * . مُتَفَقَّ عَلَيْهِ .

٢٩/٤٠١ ــ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا عَنْهَا: «كَانَ يُصَلِي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، وَيُوتِرُ بِسَجْدَةٍ، وَيَرْكَعُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَتِلْكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً».

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: ما كان رسول الله على يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها (يصلي أربعاً) يحتمل أنها متصلات، وهو الظاهر، ويحتمل أنها مفصلات وهو بعيد، إلا أنه يوافق حديث: «صلاة الليل مثنى» (فلا تسأل عن حسنهن وطولهن) نهت عن سؤال ذلك إما أنه لا يقدر المخاطب على مثله فلا حاجة في السؤال، أو لأنه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يسئل عنه، أو لأنها لا تقدر تصف ذلك (ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن شم يقوم فيصلي ثلاثاً قالت: فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر) كأنه كان ينام بعد الأربع، ثم يقوم فيصلي الثلاث، وكأنه كان قد تقرر عند عائشة أن النوم ناقض للوضوء، فسألته فأجابها بقوله: (قال يا عائشة: إن عيني تنامان ولا ينام قلبي) دل على أن الناقض نوم القلب، وهو حاصل مع كل من نام مستغرقاً، فيكون من الخصائص أن النوم لا ينقض وضوءه في وقد صرَّح المصنف من نام مستغرقاً، فيكون من الخصائص أن النوم لا ينقض وضوءه أله وقد صرَّح المصنف بذلك في التلخيص، وأستدل بهذا الحديث ويحديث آبن عباس: «أنه في نام حتى نفخ ثم قام فصلى ولم يتوضاً» وفي البخاري: «إن الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم» (متفق عليه). اعلم أنه قد أختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاته في في الليل وعددها، فقد روي عنها سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر، ومنها هذه الرواية التي أفادها

١٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره
 (الحديث ١١٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة النبي ﷺ في الوتر
 (الحديث ٧٣٨).

⁽١) في نسخة م: فقلت.

^{8.}١ اخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: كيف صلاة النبي ﷺ... (الحديث ١١٤٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (الحديث ٧٤٠).

قوله. (وفي رواية لهما) أي الشيخين (عنها) أي: عن عائشة (كان يصلي من الليل عشر ركعات) وظاهره أنها موصولة لا تعود فيها (ويوتر بسجده) أي: ركعة (ويركع ركعتي الفجر) أي بعد طلوعه (فتلك) أي: الصلاة في الليل مع تغليب ركعتي الفجر، أو فتلك الصلاة جميعاً (ثلاث عشرة ركعة). وفي رواية: «أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس عشرة ركعة ولما أختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب وليس كذلك، بل الروايات محمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط، وبيان الجواز وأن الكل جائز وهذا لا يناسبه قولها ولا في غيره، والأحسن أن يقال: إنها أخبرت عن الأغلب من فعله على فلا ينافيه ما خالفه، لأنه إخبار عن الناذر.

٣٠/٤٠٢ ــ وَعَنْهَا (رَضِيَٰ ٱللَّه عنها) قَالَتْ: ﴿كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً يُوتِرُ مِنْ ذَٰلِكَ بِخَمْس، لاَ يَجْلِسُ في شَيْءٍ إِلاَّ فِي آخِرِهَا».

_ (وعنها) أي: عائشة (قالت: كان رسول الله الله الله الله عشرة من الليل ثلاث عشرة ركعة) لم تفصلها وتبين على كم كان يسلم كما ثبت ذلك في الحديث السابق، إنما بينت هذا في الوتر بقولها: (يوتر من ذلك) أي: العدد المذكور (بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها) كأن هذا أحد أنواع إيتاره هي، كما أن الإيتار بثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق.

٣١/٤٠٣ _ وَعَنْهَا، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ، وَانْتَهَىٰ (١) وِنْرُهُ إِلَى السَّحَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا.

_ (وعنها) أي: عائشة (قالت: من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ) أي: من أوله وأوسطه وآخره (وأنتهى وتره إلى السحر. متفق عليهما) أي على الحديثين. وهذا الحديث بيان لوقت الوتر، وأنه الليل كله من بعد صلاة العشاء. وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال: «الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر» وقد ذكرنا أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار.

٤٠٢ _ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (الحديث ٧٣٨).

^{*} ٤٠٠ ما أخرجه البخاري في كتاب : الوتر، باب: ساعات الوتر (الحديث ٩٩٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (الحديث ٧٤٥).

⁽١) في نسخة م: فانتهى.

٣٢/٤٠٤ — وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَا عَبْدَ اللَّه، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ بَقُومُ مِنَ اللَّبْلِ، فَتَرَكَ قِبَامَ اللَّبْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن حبد الله بن حمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: يا عبد الله لا تكن مثل فلان، كان يقوم من الليل فترك قيام الليل. متفق عليه) قوله مثل فلان قال المصنف في فتح الباري: لم أقف على تسميته في شيء من الطرق، وكأن إبهام هذا القصد للستر عليه. قال ابن العربي: هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب، إذ لو كان واجباً لم يكتف لتاركه بهذا القدر، بل كان يذمه أبلغ ذم. وفيه استجاب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط، ويستنبط منه كراهة قطع العبادة.

٣٣/٤٠٥ - وَعَنْ عَلِيٌ عَلِيَّ عَلَيْ اللَّهِ عَالَ: قال رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ أَوْتِرُوا يَا أَهْلِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ ٱللَّهَ وَتُرْ يُحِبُّ الْوِثْرَا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن علي - عليه السلام - قال: قال رسول الله على: أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر) في النهاية أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام، ولا التجزئة، واحد في أفعاله، لا شريك له ولا معين (يحب الوتر) يثيب عليه ويقبله من عامله (رواه المخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد بأهل القرآن المؤمنون، لأنهم الذين صدقوا القرآن، وخاصة من يتولى حفظه، ويقوم بتلاوته، ومراعاة حدوده وأحكامه. والتعليل بأنه تعالى وتر فيه - كما قال القاضي عياض -: أن كل ما ناسب الشيء أدنى مناسبة كان أحب إليه. وقد عرفت أن الأمر للندب للأدلة التي سلفت الدالة على عدم وجوب الوتر.

٤٠٤ - أخرجه البخاري في كتاب: التهجد، باب: ما يكره من ترك قيام الليل (الحديث ١١٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر (الحديث ١١٥٩).

^{9 •} ٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: استحباب الوتر (الحديث ١٤١٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن الوتر ليس بحتم (الحديث ٤٥٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: ذم من ترك قيام الليل (الحديث ١٦٧٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الوتر (الحديث ١٦٦٩)، وأخرجه أحمد: ٣/ ١٣، ٣٥، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الوتر، باب: الترغيب في الوتر. . . (الحديث ١٠٧١).

٣٤/٤٠٦ _ وَعَنِ آبْن غُمَرَ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ النَّبِيُّ)(١) ﷺ قَالَ: «آجْعَلُوا آخِعَلُوا آخِعَلُوا آخِعَلُوا آخِعَلُوا آخِعَلُوا آخِعَلُوا آخِعَلُوا آخِعَلُوا آخِرَ صَلاَتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْواً». مُتَّقَفَّ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي على قال: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً: متفق عليه) في فتح الباري، أنه أختلف السلف في موضعين: أحدهما: في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس. والثاني: من أوتر ثم أراد أن يتنفل من الليل هل يكتفي بوتره الأول ويتنفل ما شاء؟ أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل؟ ثم إذا فعل هذا هل يحتاج إلى وتر آخر أولا؟. أما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة: «أنه على كان يصلي من الليل ركعتين بعد الوتر وهو جالس». وقد ذهب إليه بعض أهل العلم، وجعل الأمر في قوله: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» مختصاً بمن أوتر آخر الليل. وأجاب من لم يقل بذلك، بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر. وحمله النووي على أنه على فعل ذلك لبيان جواز النفل بعد الوتر، وجواز التنفل جالساً. وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد، ولا ينقض وتره الأول عملاً بالحديث.

٣٥/٤٠٧ _ وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّه عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لاَ وِتْرَانِ فِي لَيلَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

_ وهو (وعن طلق بن علي، رضي اللّه عنه، سمعت رسول اللّه على يقول: لا وتران في ليلة وواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) فدل على أنه لا يوتر، بل يصلي شفعاً ما شاء وهذا نظر إلى ظاهرة فعله، وإلا فإنه لما شفع وتره الأول لم يبق إلا وتر واحد هو ما يفعله آخراً. وقد روي عن ابن عمر أنه قال لما سئل عن ذلك: "إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم، فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر».

^{4.3} _ أخرجه البخاري في كتاب: الوتر، باب: ليجعل آخر صلاته وتراً (الحديث ٩٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافريان، باب: صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل (الحديث ٧٥١).

⁽١) في نسخة م: عن النبي ﷺ

٧٠٤ ـ أخرجه أحمد: ٤/٣٧، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في نقض الوتر (الحديث ١٤٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء لا وتران في ليلة (الحديث ٤٧٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: نهي النبي على عن الوترين في ليلة (الحديث ٤٧٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الوتر (الحديث ٢٤٤٩).

٣٦/٤٠٨ وَعَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِ ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلأَعْلَى﴾ (١)، وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا ٱلْكَافِرُونَ﴾ (٢) وَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ. وَزَادَ «وَلاَ يُسَلِّمُ إِلاَّ فِي آخِرِهِنَّ».

— (وعن أبي بن كعب، رضي اللّه عنه، قال: كان رسول اللّه على يوتر) أي: يقرأ في صلاة الوتر (﴿ سبح اسم ربك الأعلى﴾) أي: في الأولى بعد قراءة الفاتحة (﴿ قل يا أبها الكافرون﴾) أي: في الثالثة بعدها (﴿ قل هو اللّه أحد﴾) أي: في الثالثة بعدها (رواه أحمد وأبو داود والنسائي وزاد) أي: النسائي (ولا يسلم إلا في آخرهن) الحديث دليل على الإيتار بثلاث. وقد عارضه حديث لا توتروا بثلاث، وهو عن أبي هريرة صححه الحاكم. وقد صحح الحاكم عن أبن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث. وقد قدمنا وجه الجمع، ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه كما عرفت فلا يتعين فيه. فذهبت الحنفية والهادوية إلى تعيين الإيتار بالثلاث تصلى موصولة، قالوا: لأن الصحابة أجمعوا على الإيتار بثلاث موصولة جائز، وأختلفوا فيما عداه فالأخذ به أخذ بالإجماع. ورد عليهم بعدم صحة الإجماع كما عرفت.

٣٧/٤٠٩ ــ وَلَأْبِي دَاوُدَ وَالنَّرْمِذِيِّ نَحْوهُ عَنْ عَاثِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ: «كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ، وَفِي ٱلأَخِيرَةِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ».

— (ولأبي داود والترمذي نحوه) أي نحو حديث أبي (عن عائشة وفيه كل سورة) من سبح والكافرون (في ركعة) من الأولى والثانية كما بيناه (وفي الأخيرة ﴿قل هو الله أحد﴾ والمعوذتين) في حديث عائشة لين، لأن فيه خصيفاً الجزري. ورواه ابن حبان والدارقطني من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة. قال العقيلي: إسناده صالح. وقال ابن الجوزي: أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين. وروى ابن السكن له شاهداً من حديث عبد الله بن سرجس بإسناد غريب.

⁴٠٨ _ أخرجه أحمد: ١٢٣/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ما يقرأ في الوتر (الحديث ١٤٢٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبى بن كعب في الوتر (الحديث ١٧٠٠).

⁽١) سورة: الأعلى، الآية: ١.

⁽٢) سورة: الكافرون، الآية: ١.

⁽٣) سورة: الإخلاص، الآية: ١.

٩٠٤ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر (الحديث ٢٦٨).

٣٨/٤١٠ _ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَوْثِرُوا
 قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا*. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٣٩/٤١١ ــ وَلاِبْنِ حِبَّانَ: «مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلاَ وِثْرَ لَهُ».

_ (وعن أبي سعيد الخدري، رضي اللّه عنه، أن النبي على قال: أوتروا قبل أن تصبحوا. رواه مسلم) هو دليل على أن الوتر قبل الصبح (ولابن حبان) أي: من حديث أبي سعيد (من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له) وهو دليل على أنه لا يشرع الوتر بعد خروج الوقت. وأما أنه لا يصح قضاؤه فلا إذ المراد من تركه معتمداً، فإنه قد فاتته السنة العظمى، حتى أنه لا يمكنه تداركه. وقد حكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري. وأما وقته الاضطراري فيبقى إلى قيام صلاة الصبح. وأما من نام عن وتره ونسيه فقد بين حكمه الحديث

٤٠/٤١٢ ــ وَعَنْهُ رَضَيَ ٱللَّهُ عنهُ قَالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَلْ النَّسَائِيَّ: "مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلَيْصَلُ إِذَا أَصْبَحَ إِلَّوْ ذَكَرَ". رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلاَّ النَّسَائِيَّ.

_ وهو قوله (وعنه) أي عن أبي سعيد (قال: قال رسول الله ﷺ: من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكر) لف ونشر مرتب حيث كان نائماً، أو ذكر إذا كان ناسياً (رواه الخمسة إلا النسائي) فدل على أن من نام عن وتره أو نسيه فحكمه حكم من نام عن الفريضة، أو نسيها أنه يأتي بها عند الاستيقاظ أو الذكر، أو القياس أنه أداء كما عرفت فيمن نام عن الفريضة أو نسيها.

٤١٠ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل
 (الحديث ٧٥٤).

٤١١ _ أخرجه ابن حبان في كتاب: الوتر، باب: فيمن أدركه الصبح فلم يوتر (الحديث ٦٧٤).

²¹³ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: في الدعاء بعد الوتر (الحديث 1271)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينساه (الحديث ٤٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: من نام من وتر أو نسبه (الحديث ١١٨٨)، وأخرجه أحمد: ٣/ ٣١.

٣١ / ٤١ ــ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلِيُوتِوْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِوْ آخِرَ اللَّيْلِ فَإِنَّ صَلاَةَ مَعْدُوهُ مَنْ أَخِرَهُ فَلْيُوتِوْ آخِرَ اللَّيْلِ فَإِنَّ صَلاَةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةً، وَذَلِكَ أَفْضَلُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه،) هو ابن عبد الله (قال: قال رسول الله ﷺ: من خاف أن لا يقوم من الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل، فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل رواه مسلم) فيه دلالة على أن تأخير الوتر أفضل، ولكن إن خاف أن لا يقوم قدّمه لئلا يفوته فعلاً. وقد ذهب جماعة من السلف إلى هذا وإلى هذا، وفعل كل بالحالين. ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة تشهدها ملائكة الليل وملائكة النهار.

٤٢/٤١٤ ــ وَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ: "إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ (١) كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوِتْرِ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. اللَّيْلِ وَالْوِتْرِ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، عن النبي على قال: إذا طلع الفجر فقد ذهب وقت كل صلاة الليل) أي: النوافل المشروعة فيه (والوتر) عطف خاص على عام، فإنه من صلاة الليل عطفه عليه لبيان شرفه (فأوتروا قبل طلوع الفجر) فتخصيص الأمر بالإيتار لزيادة العناية بشأنه، وبيان أنه أهم صلاة الليل، فإنه يذهب وقته بذهاب الليل. وتقدم في حديث أبي سعيد أن النائم والناسي يأتيان بالوتر عند اليقظة إذا أصبح والناسي عند التذكر، فهو مخصصة لهذا، فبين أن المراد بذهاب وقت الوتر بذهاب الليل على من ترك الوتر لغير العذرين. وفي ترك ذلك للنوم ما رواه الترمذي عن عائشة: «كان رسول الله على إذا لم يصل من الليل منعه من ذلك النوم أو غلبته عيناه صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة الم يصل من الليل معهم من ذلك لما فات (رواه الترمذي) قلت: وقال عقيبة: سليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ.

^{\$17} ـ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله (الحديث ٧٥٥).

١١٤ _ أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر (الحديث ٢٦٩).

⁽١) زيادة في الأصل.

٤٣/٤١٥ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُصَلِّي: الضَّلَى: الضَّلَى السَّلَى السَلَّى السَّلَى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَى السَلَّى السَّلَى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَى السَلَّى السَلِّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلْمُ السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى السَلَّى الْسَلَّى السَلَّى السَلْمُ السَلِّيْ السَلِّيْ السَلْمُ السَلِّي السَلْمُ السَلِّيْ السَلْمُ الْمُ السَلِمُ السَلِمُ السَلْمُ السَلَّمُ السَلَّى السَلْمُ السَلْ

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله على الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله. رواه مسلم) هذا يدل على شرعية صلاة الضحى وأن أقلها أربع. وقيل: ركعتان. وهذا في الصحيحين من رواية أبي هريرة: "وركعتي الضحى". وقال ابن دقيق العيد: لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله، قال: وفي هذا دليل على أستحباب صلاة الضحى، وأن أقلها ركعتان، وعدم مواظبة النبي على على فعلها لا ينافي أستحبابها، لأنه حاصل بدلالة القول، وليس من شرط الحكم أن تتظافر عليه أدلة القول والفعل، لكن ما واظب النبي على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه انتهى. وأما حكمها فقد جمع ابن القيم الأقوال فبلغت ستة أقوال: الأول: أنها سنة مستحبة. الثاني: لا تشرع إلا لسبب. الثالث: لا تسحب أصلاً. الرابع: يستحب فعلها تارة وتركها تارة فلا يواظب عليها. الخامس: تستحب المواظبة عليها في البيوت. السادس: أنها بدعة. وقد ذكر هنالك مستند كل قول. هذا وأرجح الأقوال أنها سنة مستحبة، كما قرره ابن دقيق العيد نعم. وقد عارض حديث عائشة هذا حديثها الذي أفاده قوله.

٤٤/٤١٦ ــ وَلَهُ عَنْهَا: ﴿ أَنَّهَا سُئِلَتْ: هَلْ كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضَّحٰى؟ قَالَتْ: لاَ، إِلاَّ أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيبِهِ.

٤٥/٤١٧ ــ وَلَهُ عَنْهَا رَضِيَ ٱللَّه عَنْهَا: مَا رَأَيْتُ رَسُول ٱللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَطُّ سُبْحَةَ الضُّخى (١٠)، وَإِنِّي لاُسَبُّحُهَا.

- (وله) أي لمسلم (عنها) أي: عن عائشة: (أنها سئلت هل كان النبي الله يصلي الضحى؟ قالت: لا، إلا أن يجيء من مغيبه) فإن الأول: دل على أنه كان يصليها دائماً، لما تدل عليه كلمة كان، فإنها تدل على التكرار. والثانية، دلت على أنه كان لا يصليها إلا في حال مجيئه من مغيبه. وقد جمع بينهما، بأن كلمة كان يفعل كذا لا تدل على الدوام دائماً بل

١٥٤ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى وإن أقلها ركعتان (الحديث ٧١٩).

٤١٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى (الحديث ٧١٧). ٤١٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى (الحديث ٧١٨).

⁽١) في نسخة م: يصلي سبحة الضحى قط. بتقديم وتأخير وهو الصحيح كما رواه مسلم.

غالباً، وإذا قامت قرينة على خلافه صرفتها عنه كما هنا، فإن اللفظ الثاني: صرفها عن الدوام، وأنها أرادت بقولها: «لا إلا أن يجيء من مغيبة» نفي رأيتها صلاة الضحى، وأنها لم تره يفعلها إلا في ذلك الوقت. واللفظ الأول إخبار عما بلغها في أنه ما كان يترك صلاة الضحى، إلا أنه يضعف هذا قوله (وله) أي: لمسلم وهو أيضاً في البخاري بلفظه فلو قال: ولهما كان أولى (عنها) أي عائشة: (ما رأيت رسول الله عليه يصلي قط سبحة الضحى) بضم السين وسكون الباء، أي: نافلته (وإني لأسبحها) فنفت رؤيتها لفعله الها، وأخبرت أنها كانت تفعلها كأنه أستناد إلى ما بلغها من الحث عليها ومن فعله الله لها فألفاظها لا تتعارض حينئذ. وقال البيهقي: المراد بقولها ما رأيته سبحها، أي: داوم عليها. وقال ابن عبد البر: ويرجح ما اتفق عليه الشيخان، وهو رواية إثباتها دون ما انفرد به مسلم وهي رواية نفيها، قال: وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذي أثبته غيرها هذا معنى كلامه. قلت: ومما أتفقا عليه في إثباتها حديث أبي هريرة في الصحيحين: قأنه أوصاه الله بأن بأن كثيرة، وفي عددها كذلك، مسوطة في كتب الحديث.

٤٦/٤١٨ ــ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلاَةُ الأَوّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفَصَالُ». رَوَاهُ [مُسْلِم](١).

_ (وعن زيد بن أرقم، رضي الله عنه، أن رسول الله عنه الأوابين) الأواب الرجوع إلى الله تعالى بترك الذنوب وفعل الخيرات (حين ترمض الفصال) بفتح الميم من رمضت بكسرها، أي: تحترق من الرمضاء، وهو شدة حرارة الأرض من وقوع الشمس على الرمل وغيره، وذلك يكون عند أرتفاع الشمس وتأثيرها الحر. والفصال جمع فصيل، وهو ولد الناقة سمي بذلك لفصله عن أمه [رواه مسلم](۱) ولم يذكر لها عدداً. وقد أخرجه البزار من حديث ثوبان: «أن رسول الله على كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار، فقالت عائشة: يا رسول الله إنك تستحب الصلاة هذه الساعة، قال: تفتح فيها أبواب السماء، وينظر تبارك وتعالى فيها بالرحمة إلى خلقه، وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى "وفيه راو متروك. ووردت أحاديث كثيرة أنها أربع ركعات.

٤١٨ ـ هذا الحديث انفرد مسلم بإخراجه في صحيحه ولم يخرجه الترمذي ألبتة في سننه فقد أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة الأوابين حين ترمض الفصال (الحديث ٧٤٨).

⁽١) في الأصل: رواه الترمذي، وهو خطأ والصحيح أنه: رواه مسلم، انظر التخريج.

٤٧/٤١٩ ــ وَعَنْ أَنْسَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّلَخَى ٱثْنَتَيْ عَشَرَةَ رَكُعَةً بَنَى ٱللَّه لَهُ قَصْراً فِي ٱلْجَنَّةِ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَٱسْتَغْرَبَهُ.

- (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: من صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصراً في الجنة رواه الترمذي واستغربه) قال المصنف: وإسناده ضعيف. وأخرج البزار عن ابن عمر قال: «قلت لأبي ذر: يا عماه أوصني، قال: سألتني عما سألت عنه رسول الله على فقال: إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين، وإن صليت ستاً لم يلحقك ذنب، وإن الغافلين، وإن صليت ستاً لم يلحقك ذنب، وإن صليت ثمانياً كتبت من القانتين، وإن صليت ثنتي عشرة بنى لك بيت في الجنة» وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: يخطىء ويدلس. وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال.

٤٨/٤٢٠ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ (١) ﷺ بَيْتِي، فَصَلَّى الضُّحٰى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ ٤٠ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ .

— (وعن عائشة، رضي اللّه عنها، قالت: دخل رسول اللّه على بيتي فصلى الضحى ثماني ركعات. رواه ابن حبّان في صحيحه) قد تقدم رواية مسلم عنها: «أنها ما رأته على يصلي سبحة الضحى» وهذا الحديث أثبتت فيه صلاته في بيتها. وجمع بينهما بأنها نفت الرؤية، وصلاته في بيتها يجوز أنها لم تره، ولكنه ثبت لها برواية. وأختار القاضي عياض هذا الوجه ولا بعد في ذلك ، وإن كان في بيتها لجواز غفلتها في الوقت فلا منافاة، والجمع مهما أمكن هو الواجب. "فائدة» من فوائد صلاة الضحى أنها تجزىء عن الصدقة التي تصبح على مفاصل الإنسان في كل يوم، وهي ثلثمائة وستون مفصلاً، لما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر الذي قال فيه: "وتجزىء من ذلك ركعنا الضحى».

١٩ ه أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الضحى (الحديث ٤٧٣).
 ٤٠٠ ه أخرجه ابن حبان في كتاب: المواقيت، باب: صلاة الضحى (الحديث ٢٣٠).

⁽١) في نسخة م: النبي.

١٠ باب: صلَّة الجماعة والإمامة

١/٤٢١ _ عَنْ عَبْدِ ٱللَّه بْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قالَ: «صَلاَةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاَةً الْفَذَّ بِسَبْعِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢/٤٢٢ ــ وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «بِخَمْسِ وَعِشْرِينَ جُزْءاً».

٣/٤٢٣ _ وَكَذَا لِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ ٱللَّه عَنْه وَقَالَ: «دَرَجَةً».

_ (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله على قال: صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ) بالفاء والذال المعجمة الفرد (بسبع وعشرين درجة متفق عليه) (ولهما) أي: الشيخين: (عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزءاً) عوضاً عن قوله سبع وعشرين درجة (وكذا) أي: وبلفظ بخمس وعشرين (للبخاري عن أبي سعيد وقال درجة) عوضاً عن جزء ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم أنس وعائشة وعشرين ولا الله بن زيد وزيد بن ثابت. قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمساً وعشرين ولا منافاة، فإن مفهوم العدد غير مراد، فرواية الخمس والعشرين داخلة تحت رواية السبع والعشرين، أو أنه أخبر على من صلى في المسجد والخمس لمن صلى في غيره. وقيل: السبع لبعيد السبع محمولة على من صلى في المسجد والخمس لمن صلى في غيره. وقيل: السبع لبعيد المسجد والخمس لقريبه، ومنهم من أبدى مناسبات وتعليلات أستوفاها المصنف في فتح الباري، وهي أقوال تخمينية ليس علهيا نص، والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا، لأنه عبر بسبع وعشرين صلاة فرادى، والحديث حث على الجماعة. وفيه دليل على عدم وجوبها، بسبع وعشرين صلاة فرادى، والحديث حث على الجماعة. وفيه دليل على عدم وجوبها، بسبع وعشرين صلاة فرادى، والحديث حث على الجماعة. وفيه دليل على عدم وجوبها، وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بقوله:

٤٢١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: فضل صلاة الجماعة (الحديث ٦٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة (الحديث ٢٤٩).

١٤٢٤ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ آللَّهِ ﷺ قِالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ فَيُخْتَطَب، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلاَةِ فَيُوَذِّنَ لَهَا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلاً فَيَوُمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ فَيُخْتَطَب، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلاَةِ فَلُحَرُّقُ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي فَيُومَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفُ إِلَى رِجَالٍ لاَ بَشْهَدُونَ الصَّلاَةَ فَأُحَرُقُ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْفًا سَمِينًا أَوْ [مِرْمَاتَيْنِ] (١) حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْمِشَاء». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: `والذي نفسي بيده) أي: في ملكه وتحت تصرفه (لقد هممت) جواب القسم والأقسام منه على البيان عظم شأن ما يذكره زجراً عن ترك الجماعة (أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلًا فيؤم الناس، ثم أخالف) في الصحاح خالف إلى فلان أي أتاه إذا غاب عنه (إلى رجال لا يشهدون الصلاة) أي: لا يحضرون الجماعة (فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً) بفتح المهملة وسكون الراء ثم قاف، هو العظم إذا كان عليه لحم (سميناً أو مرماتين) تثنية مرماة بكسر الميم فراء ساكنة، وقد تفتح الميم وهي ما بين ظلفي الشاة من اللحم (حسنتين) بمهملتين من الحسن (لشهد العشاء) أي: صلاته في جماعة (متفق عليه) أي: بين الشيخين (واللفظ للبخاري). والحديث دليل على وجوب الجماعة عيناً لا كفاية، إذ قد قام بها غيرهم فلا يستحقون العقوبة، ولا عقوبة إلا على ترك واجب أو فعل محرم. وإلى أنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ومن أهل البيت أبو العباس، وقالت به الظاهرية. وقال داود: إنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها ولم يسلم له هذا، لأن الشرطية لا بدلها من دليل، ولذا قال أحمد وغيره: إنها واجبة غير شرط. وذهب أبو العباس تحصيلًا لمذهب الهادي أنها فرض كفاية، وإليه ذهب الجمهور من متقدمي الشافعية وكثير من الحنفية والمالكية. وذهب زيد بن علي والمؤيد باللَّه وأبو حنيفة وصاحباه والناصر إلى أنها سنة مؤكدة، أستدل القائل بالوجوب بحديث

٤٢٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: وجوب صلاة الجماعة (الحديث ٦٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: فضل صلاة الجماعة (الحديث ٦٥١).

 ⁽١) في الأصل: مرمامتين وهو تصحيف، والتصويب من نسخة م وصحيح البخاري والمرماتين تثنية مرماة، وهي: ما بين ظلفي الشاة من اللحم.

الباب. لأن العقوبة البالغة لا تكون إلا على ترك الفرائض وبغيره من الأحاديث كحديث ابن أم مكتوم أنه قال: «يا رسول الله قد علمت ما بي وليس لي قائد، وإن بيني وبين المسجد شجراً ونخلاً ولا أقدر على قائد كل ساعة، قال في: أتسمع الإقامة قال: نعم، قال: فأحضرها اخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم وابن حبان بلفظ: «أتسمع الأذان قال: نعم الن : فأتها ولو حبواً والأحاديث في معناه كثيرة، ويأتي حديث ابن أم مكتوم وحديث ابن عباس. وقد أطلق البخاري الوجوب عليها وبوبه بقوله وجوب صلاة الجماعة وقالوا: هي فرض عين، إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد أسقط وجوبها فعل النبي في ومن معه لها. وأما التحريق في العقوبات بالنار، فإنه وإن كان قد ثبت النهي عنه عاماً فهذا خاص، على فرض العين إلى فرض الكفاية، وقد أطال القائلون بالسنية الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشفي، وأقربها أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يفعله وأستدل القائل بالسنية بقوله في في حديث أبي هريرة: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة واستدل القائل بالسنية بقوله في في حديث أبي هريرة: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الغذ» فقد أشتركا في الفضيلة، ولو كانت الفرادى غير مجزئة لما كانت لها فضيلة أصلاً. وحديث: «إذا صليتما في رحالهما، ولم يبين أنها إذا كانت جماعة وسيأتي.

٥/٤٢٥ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَنْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ: صَلَاةُ الْعَشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبُواً». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

- (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله هين: أثقل الصلاة على المنافقين) فيه أن الصلاة كلها عليهم ثقيلة، فإنهم الذين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى، ولكن الأثقل عليهم (صلاة العشاء)، لأنها في وقت الراحة والسكون (وصلاة الفجر)، لأنها في وقت النوم وليس لهم داع ديني ولا تصديق بأجرهما حتى يبعثهم على إتيانهما ويخف عليهم الإتيان بهما، ولأنهما في ظلمة الليل، وداعي الرياء الذي لأجله يصلون منتف لعدم مشاهدة من يراءونه من الناس إلا القليل، فانتفى الباعث الديني منهما، كما أنتفى في غيرهما، ثم

⁸⁷⁰ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: فضل العشاء في الجماعة (الحديث ٦٥٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة (الحديث ٢٥٢).

أنتفى الباعث الدنيوي الذي في غيرهما، ولذا قال على الظرا إلى أنتفاء الباعث الديني عندهم (ولو يعلمون ما فيهما) في فعلهما من الأجر (لأتوهما) إلى المسجد (ولو حبواً) أي: ولو مشوا حبواً، أي: كحبو الصبي على يديه وركبتيه، وقيل: هو الزحف على الركب وقيل: على الإست، وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني: «ولو حبواً على يديه ورجليه»، وفي رواية جابر عنده أيضاً بلفظ: «ولو حبواً أو زحقاً» فيه حث بليغ على الإتيان إليهما، وأن المؤمن إذا علم ما فيهما أتى إليهما على أي حال، فإنه ما حال بين المنافق وبين هذا الإتيان إلا عدم تصديقه بما فيهما (متفق عليه).

٦/٤٢٦ ــ وَعَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَىٰ فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّه، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِلٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَى دَعَاهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟». قَالَ: «قَلْ: «فَأَجِبْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنه) أي عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال: أتى النبي على رجل أعمى) قد وردت بتفسيره الرواية الأخرى وأنه ابن أم مكتوم (قال: يا رسول الله ليس لمي قائد يقودني إلى المسجد فرخص له) أي: في عدم إتيان المسجد (فلما ولى دعاه فقال: هل تسمع النداء) وفي رواية الإقامة (بالصلاة قال: نعم قال: فأجب رواه مسلم) كان الترخيص أولاً مطلقاً عن التقييد بسماعه النداء فرخص له، ثم سأله هل تسمع النداء؟ قال: نعم فأمره بالإجابة، ومفهومه أنه إذا لم يسمع النداء كان ذلك عدراً له، وإذا سمعه لم يكن له عدر عن الحضور. والحديث من أدلة الإيجاب للجماعة عيناً، لكن ينبغي أن يقيد الوجوب عيناً على سامع النداء لتقيد حديث الأعمى وحديث ابن عباس له، وما أطلق من الأحاديث يحمل على المقيد. وإذا عرفت هذا فأعلم أن الدعوى وجوب الجماعة عيناً أو كفاية، والدليل هو حديث الهم بالتحريق وحديث الأعمى، وهما إنما دلا على وجوب حضور جماعته في في مسجده لسامع النداء، وهو أخص من وجوب الجماعة، ولو كانت الجماعة واجبةً مطلقاً لبين في ذلك للأعمى، ولقال له: أنظر من يصلي معك، ولقال في المتخلفين، إنهم لبين في ذلك للأعمى، ولقال له: أنظر من يصلي معك، ولقال في المتخلفين، إنهم لبين في ذلك للأعمى، ولقال له: أنظر من يصلي معك، ولقال في المتخلفين، إنهم لبين في ذلك للأعمى، ولقال له: أنظر من يصلي معك، ولقال في المتخلفين، إنهم لبين في ذلك للإعمود تأخيره عن وقت

٤٢٦ - أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: المحافظة على الصلوات حيث ينادى بهن (الحديث ١٠٩).

الحاجة، فالأحاديث إنما دلت على وجوب حضور جماعته على عيناً على سامع النداء لا على وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عيناً. وفيه أنه لا يرخص لسامع النداء عن الحضور وإن كان له عذر، فإن هذا ذكر العذر، وأنه لا يجد قائداً فلم يعذره إذن، ويحتمل أن الترخيص له ثابت للعذر، ولكنه أمره بالإجابة ندباً لا وجوباً ليحرز الأجر في ذلك، والمشقة تغتفر بما يجده في قلبه من الروح في الحضور، ويدل لكون الأمر للندب أي مع العذر قوله.

٧/٤٢٧ _ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النَّذَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةً لَهُ إِلاَّ مِنْ عُدْرٍ». رَوَاهُ ٱبْنُ مَاجَهْ وَٱلدَّارَقُطْنِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، لَكِنْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ وَقْفَهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنه، عن النبي قال: من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر رواه ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم وإسناده على شرط مسلم لكن رجع بعضهم وقفه). الحديث أخرج من طريق شعبة موقوفاً ومرفوعاً، والموقوف فيه زيادة إلا من عذر، فإن الحاكم وقفه عند أكثر أصحاب شعبة. وأخرج الطبراني في الكبير من حديث أبي موسى عنه على: "من سمع النداء فلم يجب من غير ضرر ولا عذر فلا صلاة له ق. قال الهيثمي: فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة. وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود بزيادة "قالوا: وما العذر؟ قال خوف أو مرض لم يقبل اللّه منه الصلاة التي صلى المساد ضعيف. والحديث دليل على على المحماعة، وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين، ومن يقول إنها سنة يؤول قوله: "فلا صلاة له أي: كاملة، وأنه نزل نفي الكمال منزلة الذات مبالغة. والأعذار في ترك الجماعة الربح الكربهة، فليس له أن يقرب المسجد. قيل: ويحتمل أن يكون النهي عنها لما يلزم من أكلها من تفويت الفريضة، فيكون آكلها آثماً لما تسبب له من ترك الفريضة، ولكن لعل من يقول إنها فرض عين يقول تسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصليها من يقول إنها فرض عين يقول تسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصليها جماعة.

٤٢٧ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: المساجد والجماعات، باب: التغليظ في التخلف عن الجماعة (الحديث ٧٩٣)، وأخرجه (الحديث ٧٩٣)، وأخرجه الدارقطني: ١/ ٤٢٠)، وأخرجه الحاكم: ١/ ٢٠٦٤.

٨/ ٤٢٨ - وَعَنْ يَزِيدَ بُنِّ ٱلْأَسْوَدِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ صَلاَةَ الصَّبْح، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ مَا، فَجِيءَ بِهِمَا تُزْعَدُ صَلَّى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيًا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِيءَ بِهِمَا تُزْعَدُ فَرَائِصُهُمَا، فَقَالَ لَهُمَا: فِمَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيًا مَعَنَا؟ ٤. قَالاً: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلاً، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثمَّ أَدْرَكْتُمَا ٱلإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ، قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلاً، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثمَّ أَدْرَكْتُمَا ٱلإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ، قَالَ: «فَلاَ تَفْعَلاً، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثمَّ أَدْرَكْتُمَا ٱلإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ، فَالنَّيْمَا فَلَهُ وَالثَّيْمَةُ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ وَالتَّرْمِذِيُّ (١٠).

- (وعن يزيد بن الأسود، رضي اللَّه عنه)، هو أبو جابر يزيد بن الأسود السوائي بضم المهملة وتخفيف الواو والمد، ويقال الخزاعي، ويقال العامري. روى عنه ابنه جابر، وعداده في أهل الطائف، وحديثه في الكوفيين (أنه صلى مع رسول الله ﷺ الصبح، فلما صلى رسول اللَّه ﷺ أي: فرغ من صلاته (إذا هو برجلين لم يصليا) أي: معه (فدعا بهما فجيء بهما ترعد) بضم المهملة (فرائصهما) جمع فريضة وهي اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها، أي: ترجف من الخوف قاله في النهاية. (فقال لهما: ما منعكما أن تصليا معنا؟ قالا: قد صلينا في رحالنا) جمع رحل بفتح الراء وسكون المهملة، هو المنزل ويطلق على غيره، ولكن المراد هنا به المنزل (قال: فلا تفعلا إذا صليتما في رحالكما، ثم أدركتما الإمام ولم يصل فصليا معه فإنها) أي: الصلاة مع الإمام بعد صلاتهما الفريضة (لكما نافلة). والفريضة هي الأولى: سواء صليت جماعة أو فرادي لإطلاق الخبر (رواه أحمد واللفظ له والثلاثة وصححه ابن حبان والترمذي) زاد المصنف في التلخيص: والحاكم والدارقطني وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه. وقال الشافعي في القديم: إسناده مجهول. قال البيهقي: لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه، ولا لابنه جابر غير يعلى. قلت: يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره انتهى. وهذا الحديث وقع في مسجد الخيف في حجة الوداع، فدل على مشروعية الصلاة مع الإمام إذا وجده يصلي أو سيصلي بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادي، والأولى هي الفريضة والأخرى نافلة كما صرح به الحديث، وظاهره أنه لا يحتاج إلى رفض

٤٧٨ ـ أخرجه أحمد: ٤/٠٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم (الحديث ٥٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة (الحديث ٢١٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الإمامة، باب: إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلّى وحده (الحديث ٨٥٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: فصل في الأوقات المنهى عنها (الحديث ١٥٦٥).

⁽١) في نسخة م: صححه الترمذي وابن حيان. بتقديم وتأخير.

الأولى. وذهب إلى هذا زيد بن علي والمؤيد وجماعة من الآل وهو قول الشافعي. وذهب الهادي ومالك وهو قول الشافعي إلى أن الثانية هي الفريضة، لما أخرجه أبو داود من حديث يزيد بن عامر «أنه على قال: إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم إن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة. وأجيب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووي وغيره. وقال البيهقي: هو مخالف لحديث يزيد بن الأسود وهو أصح رواه الدارقطني بلفظ: «وليجعل التي صلى في بيته نافلة». قال الدارقطني: هذه رواية ضعيفة شاذة. وعلى هذا القول لا بد من الرفض للأولى بعد دخوله في الثانية. وقيل: بشرط فراغه من الثانية صحيحة، وللشافعي قول ثالث أن اللَّه تعالى يحتسب بأيهما شاء لقول ابن عمر لمن سأله عن ذلك: «أو ذلك إليك؟ إنما ذلك إلى اللَّه تعالى يحتسب بأيهما شاء: «أخرجه مالك في الموطأ. وقد عورض حديث الباب بما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عن ابن عمر يرفعه: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين». ويجاب عنه بأن المنهي عنه أن يصلي كذلك على أنهما فريضة لا على أن إحداهما نافلة، أو المراد لا يصليهما مرتين منفرداً، ثم ظاهر حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها وإليه ذهب الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يعاد إلا الظهر والعشاء. أما الصبح والعصر فلا للنهي عن الصلاة بعدهما. وأما المغرب فلأنها وتر النهار، فلو أعادها صارت شفعاً. وقال مالك: إذا كان صلاها في جماعة لم يعدها وإن كان صلاها منفرداً أعادها. والحديث ظاهر في خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك، بل في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك كان في صلاة الصبح فيكون أظهر في رد ما قاله أبو حنيفة، ويخص به عموم النهي عن الصلاة في الوقتين.

متابعة الإمام

٩/٤٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَرُ فَكَبَّرُوا، وَلاَ تُكَبِّرُوا حَتَى يُكَبِّرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَأَرْكَعُوا، وَلاَ تَرْكَعُوا حَتَى يُكَبِّرَ، وَإِذَا وَلاَ كَعُوا، وَلاَ تَرْكَعُوا حَتَى يَرْكَعُوا حَتَى يَرْكَعُوا حَتَى يَرْكَعُوا وَإِذَا اللَّهُمُّ رَبِّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَأَسْجُدُوا، وَلاَ تَسْجُدُوا حَتَى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قِيَاماً، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَيَاماً، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَيَاماً، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَيَاماً، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا فَيُعَاماً، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَيَاماً، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَيَاماً، وَإِذَا السَّحِيدَ فَا عَدْاً لَفُظُهُ، وَأَصْلُهُ فِي السَّحِيدَ فَاوُدَ، وَهُذَا لَفُظُهُ، وَأَصْلُهُ فِي السَّحِيدَ فَيْنَا لَكُ

٤٢٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ائتمام المأموم بالإمام (الحديث ٤١٤)، وأخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إقامة الصف من تمام الصلاة (الحديث ٧٢٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: ائتمام المأموم بالإمام (الحديث ٤١٤).

 (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر) أي: للإحرام، أو مطلقاً فيشمل تكبير النفل (فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر) زاده تأكيداً لما أفاده مفهوم الشرط كما في سائر الجمل الآتية (وإذا ركع فأركعوا ولا تركعوا حتى يركع) أي: حتى يأخذ في الركوع لا حتى يفرغ منه كما يتبادر من اللفظ (وإذا قال: سمع اللَّه لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد) أخذ في السجود (فأسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد، وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإذا صلى قاعداً) لعدر (فصلوا قعوداً أجمعين) هكذا بالنصب على الحال وهي رواية في البخاري، وأكثر الروايات على أجمعون بالرفع تأكيداً لضمير الجمع (رواه أبو داود وهذا لفظه وأصله في الصحيحين) إنما يفيد جعل الإمام مقصوراً على الاتصاف بكونه مؤتماً به لا يتجاوزه المؤتم إلى مخالفته. والائتمام الاقتداء والاتباع، والحديث دل على أن شرعية الإمامة ليقتدي بالإمام، ومن شأن التابع والمأموم أن لا يتقدم متبوعه، ولا يساويه، ولا يتقدم عليه في موقفه، بل يراقب أحواله، ويأتي على أثرها بنحو فعله، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال. وقد فصل الحديث ذلك بقوله: «فإذا كبر» إلى آخره ويقاس ما لم يذكر من أحواله كالتسليم على ما ذكر، فمن خالفه في شيء مما ذكر فقد أثم ولا تفسد صلاته بذلك، إلا أنه إن خالف في تكبيرة الإحرام بتقديمها على تكبيرة الإمام، فإنها لا تنعقد معه صلاته، لأنه لم يجعلُه إماماً، إذ الدخولُ بها بعده وهي عنوان الاقتداء به وأتخاذه إماماً. وأستدل على عدم فساد الصلاة بمخالفته لإمامه، بأنه ﷺ توعد من سابق الإمام في ركوعه أو سجوده، بأن اللَّه يجعل رأسه رأس حمار، ولم يأمره بإعادة صلاته، ولا قال فإنه لا صلاة له. ثم الحديث لم يشترط المساواة في النية، فدل أنها إذا أختلفت نية الإمام والمأموم كأن ينوي أحدهما فرضاً والآخر نفلًا، أو ينوي هذا عصراً والآخر ظهراً أنها تصح الصلاة جماعة، وإليه ذهبت الشافعية، ويأتي الكلام على ذلك في حديث جابر في صلاة معاذ. وقوله: روإذا قال سمع اللَّه لمن حمده عدل أنه الذي يقوله الإمام، ويقول المأموم: اللهم ربنا لك الحمد وقد ورد بزيادة الواو وورد بحذف اللهم والكل جائز، والأرجح العمل بزيادة اللهم وزيادة الوار، لأنهما يفيدان معنى زائداً. وقد أحتج بالحديث من يقول إنه لا يجمع الإمام والمؤتم بين التسميع والتحميد، وهم الهادوية والحنفية قالوا: ويشرع للإمام والمنفرد التسميع وقد قدمنا هذا. وقال أبو يوسف ومحمد: يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويقول المؤتم: سمع الله لمن حمده لحديث أبي هريرة: «أنه على كان يفعل ذلك» وظاهره منفرداً وإماماً، فإن صلاته على مؤتماً نادرة، ويقال عليه فأين الدليل على أنه يشمل المؤتم؟ فإن الذي في حديث أبي هريرة هذا أنه يحمد، وذهب الإِمام يحيى والثوري والأوزاعي إلى أنه

يجمع بينهما الإمام والمنفرد، ويحمد المؤتم لمفهوم حديث الباب، إذ يفهم من قوله: «فقولوا اللهم» إلخ أنه لا يقول المؤتم إلا ذلك. وذهب الشافعي إلى أنه يجمع بينهما المصلى مطلقاً، مستدلاً بما أخرجه مسلم من حديث ابن أبي أوفى: «أنه على كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع اللَّه لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد» الحديث، قال: والظاهر عموم أحوال صلاته جماعة ومنفرداً، وقد قال ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلى" ولا حجة في سائر الروايات على الاقتصار، إذ عدم الذكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية، فقوله: «إذا قال الإمام سمع اللَّه لمن حمده» لا يدل على نفي قوله: «ربنا ولك الحمد» وقوله: «قولوا ربنا لك الحمد» لا يدل على نفي قول المؤتم: سمع اللَّه لمن حمده، وحديث ابن أبي أوفي في حكايته لفعله ﷺ زيادة، وهي مقبولة لأن القول غير معارض لها. وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم ينفرد به الشافعي، ويكون قوله: «سمع اللَّه لمن حمده» عند رفع رأسه وقوله: «ربنا لك الحمد» عند أنتصابه وقوله: «فصلوا قعوداً أجمعين» دليل على أنه يجب متابعة الإمام في القعود لعذر، وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام/ وقد ورد تعليله بأنه فعل فارس والروم. أي: القيام مع قعود الإمام، فإنه ﷺ قال: ﴿إِنْ كَدْتُمْ آنْفَا لَتَفْعُلُونَ فَعَلَّ فَارْسَ والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلواً، وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما. وذهبت الهادوية ومالك وغيرهم إلى أنها لا تصح صلاة القائم خلف القاعد لا قائماً ولا قاعداً لقوله ﷺ: ﴿لا تختلفوا على إمامكم ولا تتابعوه في القعود» كذا في شرح القاضي ولم يسنده إلى كتاب، ولا وجدت قوله ولا تتابعوه في القعود في حديث فينظر. وذهب الشافعي إلى أنها تصح صلاة القائم خلف القاعد ولا يتابعه في القعود قالوا: لصلاة أصحاب رسول اللَّه ﷺ في مرض موته قياماً حين خرج وأبو بكر قد آفتتح الصلاة، فقعد عن يسارة فكان ذلك ناسخاً لأمره على لهم بالجلوس في حديث أبي هريرة، فإن ذلك كان في صلاته حين جحش وأنفكت قدمه، فكان هذا آخر الأمرين، فتعين العمل به كذا قرره الشافعي. وأجيب بأن الأحاديث التي أمرهم فيها بالجلوس لم يختلف في صحتها ولا في سياقها. وأما صلاته ﷺ في مرض موته، فقد أختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً، والاستدلال بصلاته في مرض موته لا يتم إلا على أنه كان إماماً. ومنها أنه يحتمل أن الأمر بالجلوس للندب وتقرير القيام قرينة على ذلك، فيكون هذا جمعاً بين الروايتين خارجاً عن المذهبين جميعاً، لأنه يقتضي التخيير للمؤتم بين القيام والقعود. ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته ﷺ أنهم أموا قعوداً ومن خلفهم قعود أيضاً منهم أسيد بن حضير وجابر وأفتى به أبو هريرة. قال ابن المنذر: ولا يحفظ عن أحد من الصحابة



خلاف ذلك. وأما حديث: ولا يؤمن أحدكم بعدي قاعداً قوماً قياماً، فإنه حديث ضعيف أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي في، وجابر ضعيف جداً وهو مع ذلك مرسل. قال الشافعي: قد عليم من أحتج به أنه لا حجة فيه، لأنه مرسل ومن رواته رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني: جابراً الجعفي. وذهب أحمد بن حنبل في الجمع بين الحديثين إلى أنه أبتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه، فإنهم يصلون خلفه قعوداً. وإذا أبتدأ الإمام الصلاة قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً، سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا، كما في الأحاديث التي في مرض موته في لم يأمرهم بالقعود، لأن ابتداء إمامهم صلاته قائماً، ثم أمهم في في بقية الصلاة قاعداً، بخلاف صلاته في مرضه الأول، فإنه أبتداً صلاته قاعداً فأمرهم بالقعود وهو جمع حسن.

١٠/٤٣٠ ــ وَعَنْ أَبِي سَجِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّه ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأْخُراً. فَقَالَ: «تَقَدَّمُوا فَٱتْنَمُّوا بِي، وَلْيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي سعيد المخدري رضي الله عنه أن رسول الله على رأى في أصحابه تأخراً فقال: تقدموا فأتموا بي ولبأتم بكم من بعدكم رواه مسلم) كأنهم تأخروا عن القرب والدنو منه على وقوله: «ائتموا بي» أي: اقتدوا بأفعالي، وليقتد بكم من بعدكم، مستدلين بأفعالكم على أفعالي، والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الإمام ممن لا يراه ولا يسمعه، كأهل الصف الثاني يقتدون بالأول، وأهل الصف الثالث بالثاني ونحوه، أو بمن يبلغ عنه. وفي الحديث حث على الصف الأول، وكراهة البعد عنه. وتمام الحديث: «لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله».

١١/٤٣١ - وَعَنْ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ٱخْتَجَرَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ حُجْرَةً مُخَوَّةً مُخْرَةً مُخَصَّفَةً (١)، فَصَلَّى فِيهَا، فَتَتَبَّعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ، وَجَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ - الْحَدِيث، مُخَصَّفَةٌ عَلَيْهِ. وَفِيهِ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلاَّ المَكْتُوبَةُ». مُتَّقَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن زيد بن ثابت قال: احتجر) هو بالراء المنع أي اتخذ شيئاً كالحجرة من

٤٣٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: الضلاة، باب: تسوية الصفوف. . (الحديث ٤٣٨).

٤٣١ ـ أخرجه البخاري في كتاب؛ الأذان، باب: صلاة الليل (الحديث ٧٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته (الحديث ٨٧١).

⁽١) في نسخة م: بِخَصَفَةٍ.

الخصف، وهو الحصير، ويروى بالزاي، أي: اتخذ حاجزاً بينه وبين غيره، أي: مانعاً. (رسول الله على حجرة مخصصة فصلى فيها فتتبع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته الحديث. وفيه: أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة متفق عليه) وقد تقدم في شرح حديث جابر في باب صلاة التطوع. وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد، إذا لم يكن فيه تضييق على المصلين، لأنه كان يفعله بالليل ويبسط بالنهار. وفي رواية مسلم: «ولم يتخذه دائماً». وقوله فتتبع من التتبع الطلب، والمعنى طلبوا موضعه وأجتمعوا إليه. وفي رواية البخاري: «فثار إليه». وفي رواية له: «فصلى فيها ليالي، فصلى بصلاته ناس من أصحابه، فلما علم بهم جعل يقعد فخرج إليهم فقال: قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم، فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة الفظه. وفي مسلم قريب منه. والمصنف ساق الحديث في أبواب الإمامة، لإفادة شرعية الجماعة في النافلة. وقد تقدم معناه في التطوع.

١٢/٤٣٢ ــ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللّهِ رَضِيَ ٱللّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى مُعَاذُ بِأَصْحَابِهِ العِشَاءَ، فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «أَثَرِيدُ أَنْ نَكُونَ يَا مُعَاذُ فَتَاناً؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَأَقْرَأُ وَبِالشَّمْسِ وَصُحَاهَا﴾ و ﴿مَبْح ٱسْمَ رَبُكَ ٱلأَعْلَى﴾ و ﴿آثْرَأُ بِٱسْمِ رَبُكَ ٱلأَعْلَى﴾ و ﴿آثْرَأُ بِٱسْمِ رَبُكَ وَ ﴿اللَّهْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لُمُسْلِمٍ.

_ (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: صلى معاذ بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال النبي على: أتريد يا معاذ أن تكون فناناً؟ إذا أممت الناس فأقرأ ﴿بالشمس وضحاها﴾ و ﴿الليل إذا يغشى متفق عليه وضحاها و ﴿الليل إذا يغشى متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث في البخاري لفظه: "أقبل رجل بنا ضحين، وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلي، فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ، فقرأ معاذ سورة البقرة أو النساء، فأنطلق الرجل بعد أن قطع الاقتداء بمعاذ، وأتم صلاته منفرداً وعليه بوب البخاري بقوله: إذا طول الإمام، وكان للرجل أي المأموم حاجة فخرج. وبلغه أن معاذاً نال منه، وقد جاء ما قاله معاذ مفسراً بلفظ: "فبلغ ذلك معاذاً فقال: إنه منافق فأتى النبي على فشكا معاذاً فقال النبي على: "أفتان

٤٣٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى (الحديث ٧٠٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في العشاء (الحديث ٢٦٥).

أنت يا معاذ؟ أو فاتن أنت؟؟ ثلاث مرات «فلو صليت بسبح أسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة» وله في البخاري الفاظ غير هذه. والمراد بفتان، أي: أتعذب أصحابك بالتطويل، وحمل ذلك على كراهة المأمومين للإطالة، وإلا فإنه على قرأ الأعراف في المغرب وغيرها. وكان مقدار قيامه في الظهر بالستين آية، وقرأ بأقصر من ذلك. والحاصل أنه يختلف ذلك بأختلاف الأوقات في الإمام والمأمومين. والحديث دليل على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل، فإن معاذاً كان يصلي فريضة العشاء معه على، ثم يذهب إلى أصحابه فيصليها بهم نفلاً. وقد أخرج عبد الرزاق والشافعي والطحاوي من حديث جابر بسند صحيح، وفيه: «هي له تطوع». وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح الباري. وقد كتبنا فيه رسالة مستقلة جواب سؤال، وأبنا فيها عدم نهوض الحديث على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل. والحديث أفاد أنه يخفف الإمام في قراءته وصلاته، وقد عين على مقدار القراءة ويأتي حديث: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف».

١٣/ ٤٣٣ ﴿ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا _ فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ _ قَالَتُ: ﴿ فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِساً وَأَبُو بَكْرٍ قَائِماً، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةٍ أَبِي بَكْرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، في قصة صلاة رسول اللَّه ﷺ بالناس وهو مريض قالت: فجاء حتى جلس عن يسار أبي بكر) هكذا في رواية البخاري في: "باب الرجل يأتم بالإمام" تعيين مكان جلوسه ﷺ، وأنه عن يسار أبي بكر، وهذا هو مقام الإمام. ووقع في البخاري في: "باب حد المريض أن يشهد الجماعة" بلفظ: "جلس إلى جنبه" ولم يعين فيه محل جلوسه. لكن قال المصنف: إنه عين المحل في رواية بإسناد حسن: "أنه عن يساره" قلت: حيث قد ثبت في الصحيح في بعض رواياته، فهي تبين ما أجمل في أخرى، وبه يتضح أنه ﷺ كان إماماً (فكان) النبي ﷺ: (يصلي بالناس جالساً وأبو بكر) يصلي (قائماً يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر. متفق عليه) فيه دلالة على أنه يجوز وقوف الواحد عن يمين الإمام وإن حضر معه غيره، ويحتمل أنه صنع ذلك ليبلغ عنه يجوز وقوف الواحد عن يمين الإمام وإن حضر معه غيره، ويحتمل أنه صنع ذلك ليبلغ عنه

٤٣٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم (الحديث ٧١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: القراءة في العشاء (الحديث ٢٤٧).

أبو بكر، أو لكونه كان إماماً أول الصلاة، أو لكون الصف قد ضاق، أو لغير ذلك من المحتملات. ومع عدم الدليل على أنه فعل لواحد منها، فالظاهر الجواز على الإطلاق. وقولها: «يقتدي أبو بكر» يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على جهة الائتمام، فيكون أبو بكر إماماً ومأموماً، ويحتمل أن يكون أبو بكر إنما كان مبلغاً وليس بإمام. واعلم أنه قد وقع الاختلاف في حديث عائشة وفي غيره هل كان النبي ﷺ إماماً أو مأموماً؟ ووردت الروايات بما يفيد هذا وما يفيد هذا، لكنا قدمنا ظهور أنه ﷺ كان الإمام. فمن العلماء من ذهب إلى الترجيح بين الروايات، فرجح أنه ﷺ كان الإمام لوجوه من الترجيح، مستوفاة في فتح الباري، وفي الشرح بعض من ذلك. وتقدم في شرح الحديث الثلثماثة وستة وسبعون بعض وجوه ترجيح خلافه. ومن العلماء من قال بتعدد القصة، وأنه ﷺ صلى تارة إماماً، وتارة مأموماً في مرض موته هذا. وقد أستدل بحديث عائشة هذا وقولها: "يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر» أن أبا بكر كان مأموماً إماماً، وقد بوب البخاري على هذا فقال: «باب الرجل بالإمام ويأتم النائي بالمأموم» قال ابن بطال: هذا يوافق قول مسروق والشعبي: إن الصفوف يؤم بعضها بعضاً خلافاً للجمهور. قال المصنف: قال الشعبي من أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤوسهم من الركعة إنه أدركها، ولو كان الإمام رفع قبل ذلك، لأن بعضهم لبعض أئمة. فهذا يدل أنه يرى أنهم متحملون عن بعضهم بعضاً ما يتحمله الإمام، ويؤيد ما ذهب إليه قوله ﷺ: «تقدموا فأتموا بي وليأتم بكم من بعدكم» وقد تقدم. وفي رواية مسلم: أن أبا بكر كان يسمعهم التكبير» دليل على أنه يجوز رفع الصوت بالتكبير لإسماع المأمومين فيتبعونه، وأنه يجوز للمقتدي اتباع صوت المكبر، وهذا مذهب الجمهور، وفيه خلاف للمالكية. قال القاضي عياض عن مُذْهبهم: إن منهم من يبطل صلاة المقتدي، ومنهم من لا يبطلها، ومنهم من قال: إن أذن له الإمام بالإسماع صح الاقتداء به وإلا فلا. ولهم تفاصيل غير هذه، ليس عليها دليل، وكأنهم يقولون في هذا الحديث: إن أبا بكر كان هو الإمام ولا كلام أنه يرفع صوته لإعلام من خلفه.

١٤/٤٣٤ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمُ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ، فَإِذَا صَلّى وَحْدَهُ، فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي هربرة، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ قال: إذا أمّ أحدكم الناس

³⁷⁸ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا صلّى لنفسه فليطول ما شاء (الحديث ٧٠٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: أمر الأثمة بتخفيف الصلاة في تمام (الحديث ٤٦٧).

فليخفف، فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف وذا الحاجة) وهؤلاء يريدون التخفيف فيلاحظهم الإمام (وإذا صلى وحده فليصل كيف شاء متفق عليه) مخففاً ومطولاً. وفيه دليل على جواز تطويل المنفرد للصلاة في جميع أركانها، ولو خشي خروج الوقت. وصححه بعض الشافعية، ولكنه معارض بحديث أبي قتادة: "إنما التفريط أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى" أخرجه مسلم، فإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل، ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها، كانت مراعاة ترك المفسدة أولى. ويحتمل أنه إنما يريد بالمؤخر حتى يخرج الوقت من لم يدخل في الصلاة أصلاً حتى خرج، وأما من خرج وهو في الصلاة فلا يصدق عليه ذلك.

١٥/٤٣٥ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ أَبِي: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النّبِيِّ عَلَيْ حَقًا. فَقَالَ (١٠): «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَوُمَّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنَاً». قَالَ: فَقَالَ (اللّهُ عَلَى الصَّلَاةُ فَرُآنَاً) (١٠)، فَقَدَّمُونِي، وَأَنَا ٱبْنُ سِتَّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ. وَاللّهُ خَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنّسَائِيُّ.

— (وعن عمرو بن سلمة) بكسر اللام هو أبو يزيد من الزيادة كما قاله البخاري وغيره. وقال مسلم وآخرون: بريد بضم الباء الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية فدال مهملة، هو عمرو بن سلمة المجرمي، بالمجيم والراء مخفف. قال ابن عبد البر: عمرو بن سلمة أدرك زمن النبي على وكان يؤم قومه على عهد رسول الله على الأنه كان أقرأهم للقرآن. وقيل إنه قدم على النبي على مع أبيه، ولم يختلف في قدوم أبيه. نزل عمرو البصرة، وروى عنه أبو قلابة وعامر الأحوال وأبو الزبير المكي (قال: قال أبي:)، أي: سلمة بن نفيع بضم النون، أو ابن لأي بفتح اللام وسكون الهمزة على الخلاف في أسمه (جئتكم من عند النبي على حقاً) نصب على صفة المصدر المحذوف، أي: نبوة حقاً، أو أنه مصدر مؤكد للجملة المتضمنة إذ هو في قوة هو رسول الله حقاً، فهو مصدر مؤكد لغيره (قال: إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآناً قال:)، أي: عمرو بن سلمة (فنظروا فلم يكن أحد أكثر مني قرآناً). وقد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته، أنه كان

^{370 =} أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة (الحديث ٦٣١)، وأخرجه النسائي في وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٦٧٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الإمامة، باب: تقديم ذوي السن (الحديث ٧٧٨).

⁽١) في نسخة م: قال.

⁽٢) في نسخة م: قرآناً مئي بتقديم وتأخير.

يتلقى الركبان الذين كانوا يفدون إليه على، ويمرون بعمرو وأهله، فكان يتلقى منهم ما يقرؤونه، وذلك قبل إسلام أبيه وقومه: (فقلموني وأنا ابن ست أو سبع سنين . رواه البخاري وأبو داود والنسائي) فيه دلالة على أن الأحق بالإمامة الأكثر قرآناً، ويأتي الحديث بذلك قريباً. وفيه أن الإمامة أفضل من الأذان، لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً. وتقديمه وهو أبن سبع سنين، دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وإسحاق من أنه لا كراهة في إمامة المميز. وكرهها مالك والثوري. وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان. والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض. وقال بعدم صحتها الهادي والناصر وغيرهما قياساً على المجنون قالوا: ولا حجة في قصة عمرو هذه، لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره ﷺ ولا تقريره. وأجيب بأن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي، ولا يقرر فيه على فعل ما لا يجوز، سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام. وقد نبه ﷺ بالوحي على القذى الذي كان في نعله، فلو كان إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك. وقد أستدل أبو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل، والوفد الذين قدموا عمراً كانوا جماعة من الصحابة. قال ابن حزم: ولا نعلم لهم مخالفاً في ذلك وأحتمال أنه أمهم في نافلة يبعده سياق القصة، فإنه ﷺ علمهم الأوقات للفرائض ثم قال لهم: «إنه يؤمكم أكثركم قرآناً». وقد أخرج أبو داود في سننه قال عمرو: فما شهدت مشهداً في جرم: «اسم قبيلة» إلا كنت إمامهم. وهذا يعم الفرائض والنوافل.

(قلت): ويحتاج من أدعى التفرقة بين الفرض والنفل، وأنه تصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك إلى دليل. ثم الحديث فيه دليل على القول بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل، كذا في الشرح وفيه تأمل.

الأولى بالإمامة

١٦/٤٣٦ _ وَعَنْ [أَبِي](١) مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "يَوُّمُّ الْقَوْمَ أَقْرَوُهُمْ لِكِتَابِ ٱللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمهُمْ بِالسُّنَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمهُمْ بِالسُّنَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ مِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْماً». وَفِي رِوَايَةٍ: «سِنًا _ وَلاَ يَوُمَّنَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلاَ يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ سِلْماً». وَفِي رِوَايَةٍ: «سِنًا _ وَلاَ يَوُمَّنَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلاَ يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ،

٤٣٦ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: من أحق بالإمامة (الحديث ٦٧٣).

⁽١) في الأصل: ابن مسعود، وهو خطأ والتصويب من نسخة م وصحيح مسلم.

ـــ (وعن أبي (١) مسعود قال: قال رسول اللَّه ﷺ: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب اللَّه) الظاهر أن المراد أكثرهم له حفظاً. وقيل أعلمهم بأحكامه. والحديث الأول يناسب القول الأول (فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً) أي: إسلاماً (وفي رواية سناً) عوضاً عن سلما (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته) بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء الفراش ونحوه مما يبسط لصاحب المنزل ويختص به (إلا بإذنه رواه مسلم) الحديث دليل على تقديم الأقرأ على الأفقه، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد. وذهبت الهادوية إلى أنه يقدم الأفقه على الأقرأ، لأن الذي يحتاج إليه منَّ القراءة مضبوط، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط: وقد يعرض في الصلاة أمور لا يقدر على مراعاتها إلا كامل الفقه قالوا: ولهذا قدم ﷺ أبا بكر على غيره مع قوله أفرؤكم أبي قالوا: والحديث خرج على ما كان عليه حال الصحابة من أن الأقرأ هو الأفقه. وقد قال أبن مسعود: ما كنا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف حكمها، وأمرها، ونهيها، ولا يخفى أنه يبعد هذا قوله: الفإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة» فإنه دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً، والأقرأ على ما فسروه به هو الأعلم بالسنة، فلو أريد به ذلك لكان القسمان قسماً واحداً. وقوله: «فأقدمهم هجرة» هو شامل لمن تقدم هجرة سواء كان في زمنه على أو بعده، كمن يهاجر من دار الكفار إلى دار الإسلام. وأما حديث: ﴿لا هُجرة بعد الفتحِ؛ فالمراد من مكة إلى المدينة، لأنهما جميعاً صارا دار إسلام. ولعله يقال: وأولاد المهاجرين لهم حكم آبائهم في التقديم: وقوله: «سلماً»، أي: من تقدم إسلامه يقدم على من تأخر. وكذا رواية سناً، أي: الأكبر في السن. وقد ثبت في حديث مالك بن الحويرث: «ليؤمكم أكبركم» ومن الذين يستحقون التقديم قريش لحديث: «قدموا قريشاً» قال الحافظ المصنف: إنه قد جمع طرقه في جزء كبير. ومنهم الأحسن وجهاً لحديث ورد به، وفيه راو ضعيف. وأما قوله: ﴿وَلا يَوْمَنُ الرَّجِلِّ الرجل في سلطانه، فهو نهي. عن تقديم غير السلطان عليه. والمراد ذو الولاية سواء كان السلطان الأعظم أو نائبه. وظاهره وإن كان غيره أكثر قرآناً وفقهاً فيكون هذا خاصاً وأول الحديث عام، ويلحق بالسلطان صاحب البيت، لأنه ورد في صاحب البيت حديث بخصوصه بأنه الأحق. أخرج الطبراني من حديث أبن مسعود: ولقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت، قال المصنف: رجاله ثقات. وأما إمام المسجد، فإن كان عن ولاية من السلطان أو عامله، فهو داخل في حكم السلطان، وإن كان باتفاق من أهل المسجد، فيحتمل أن يصير بذلك أحق، وأنها ولاية خاصة. وكذلك النهي عن القعود مما يختص به السلطان في مُنزله، أو الرجل من فراش وسرير ونحوه ولا يقعد فيه أحد إلا بإذنه ونحوه قوله.

⁽١) في الأصل: ابن مسعود وهو خطأ والتصويب من نسخة م وصحيح مسلم.

إمامة المرأة والرجل الفاسق

١٧/ ٤٣٧ ــ وَلاِبْنِ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿ وَلاَ تَوُمَّنَ آمْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلاَ أَعْرَابِيُّ مُهَاجِرًا، وَلاَ فَاجِرٌ مُؤْمِناً». وَإِسْنَادُهُ وَاهِ.

_ (ولابن ماجه من حديث جابر، رضى اللَّه عنه، ولا تؤمن امرأة رجلًا ولا أعرابي مهاجراً ولا فاجر مؤمناً وإسناده واه) فيه عبد الله بن محمد العدوي عن على بن زيد بن جدعان. والعدوي أتهمه وكيع بوضع الحديث، وشيخه ضعيف. وله طرق أخرى فيها عبد الملك بن حبيب، وهو متهم بسرقة الحديث، وتخليط الأسانيد. وهو يدل على أن المرأة لا تؤم الرجل، وهو مذهب الهادوية والحنفية والشافعية وغيرهم. وأجاز المزنى وأبو ثور إمامة المرأة. وأجاز الطبري إمامتها في التراويح إذا لم يحضر من يحفظ القرآن. وحجتهم حديث أم ورقة وسيأتي، ويحملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون الحديث ضعيف. ويدل أيضاً على أنه لا يؤم الأعرابي مهاجراً، ولعله محمول على الكراهة، إذ كان في صدر الإسلام. ويدل أيضاً على أنه لا يؤم الفاجر، وهو المنبعث في المعاصي مؤمناً، وإلى هذا ذهبت الهادوية، فأشترطوا عدالة من يصلى خلفه وقالوا: لا تصح إمامة الفاسق. وذهبت الشافعية والحنفية إلى صحة إمامته، مستدلين بما يأتي من حديث أبن عمر وغيره، وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر وفاجر، إلا أنها كلها ضعيفة. وقد عارضها حديث: ﴿لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه ونحوه، وهي أيضاً ضعيفة قالوا: فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى الأصل، وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته. وأيد ذلك فعل الصحابة، فإنه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم أنه قال: «أدركت عشرة من أصحاب محمد ﷺ يصلون خلف أئمة الجور، ويؤيده أيضاً حديث مسلم: اكيف أنت إذا كان عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أويميتون الصلاة عن وقتها؟ قال: فما تأمرني قال: صلِّ الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصلِّ، فإنها لك نافلة ١ فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة، لأنهم أخرجوها عن وقتها. وظاهَره أنهم لو صلوها في وقتها لكان مأموراً بصلاتهم خلفهم فريضة.

١٨/٤٣٨ ــ وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ (١) عِلَى قَالَ: «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَاذُوا بِالْأَعْنَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

⁸⁷٧ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: من رفع يديه في الدعاء ومسح... (الحديث ١٠٨١).

٤٣٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: تسوية الصفوف (الحديث ٦٦٧)، وأخرجه النسائي في ...
 (١) في تسخة م: عن النبي.

_ (وعن أنس رضى اللَّه عنه، عن النبي على قال: رصوا). أي: في صلاة الجماعة بضم الراء والصاد المهملة أمن رص البناء (صقوفكم) بانضمام بعضكم إلى بعض (وقاربوا بينها)، أي: بين الصفوف (وحاذوا)، أي: يساوي بعضكم بعضاً في الصف (بالأعناق رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تمام الحديث من سنن أبي داود: قفوالذي نفسي بيده، إنى لأرى الشياطين تدخل في خلل الصف كأنها الحذف، بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة هي صغار الغنم. وأخرج الشيخان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير فقال: «أقبل رسول اللَّه ﷺ على الناس بوجهه فقال: أقيموا صفوفكم ثلاثاً واللَّه لتقيمن صفوفكم، أو ليخالفن اللَّه بين قلوبكم، قال: فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه». وأخرج أبو داود عنه أيضاً قال: «كان النبي ﷺ يسوينا في الصفوف كما يقوم القداح، حتى إذا ظنَّ أن قد أخذنا ذلك عنه وفقهنا أقبل ذات يوم بوجهه، إذا رجل منتبد بصدره فقال: لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم». وأحرج أيضاً من حديث البراء بن عازب، رضى اللَّه عنه، ﴿قال: كان رسول اللَّه ﷺ يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول: لا تختلفوا فتختلف قلوبكم». وهذه الأحاديث والوعيد الذي فيها دالة على وجوب ذلك، وهو مما تساهل فيه الناس كما تساهلوا فيما يفيده حديث أنس عنه على المقدم الصف المقدم ثم الذي يليه، فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر؛ أخرجه أبو داود، فإنك ترى الناس في المسجد يقومون للجماعة، وهم لا يملئون الصف الأول لو قاموا فيه، فإذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفاً على أثنين وعلى ثلاثة ونحوه. وأخرج أبو داود من حديث جابر بن سمرة «قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم؟ قلنا: وكيف تصف الملائكة عند ربهم؟ قال: يتمون الصفوف المقدمة ويتراصون في الصف. وورد في سد الفرج في الصفوف أحاديث كحديث أبو عمر: «ما من خطوة أعظم أجراً من خطوة مشاها الرجل في فرجة في الصف فسدها الخرجه الطبراني في الأوسط. وأخرج أيضاً فيه من حديث عائشة: «قال ﷺ: من سد فرجة في صف رفعه اللَّه بها درجة وبنى له بيتاً في الجنة». قال الهيثمي: فيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف، وثقه ابن حبان. وأخرج البزار من حديث أبي جحيفة عنه على: «من سد فرجة في الصف غفر له». قال الهيثمي: إسناده حسن ويغني عنه: «رصوا صفوفكم» الحديث، إذ الفرج إنما تكون من عدم رصهم الصفوف.

كتاب: الإمامة، باب: حث الإمام على رص الصفوف. . . (الحديث ٨١٤)، وأخرجه ابن حبان في
 كتاب: الصلاة، باب: فرض متابعة الإمام (الحديث ٢١٦٦).

١٩/٤٣٩ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «خَبْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: خير صفوف الرجال أولها) أي: أكثرها أجراً، وهو الصف الذي تصلى الملائكة على من صلى فيه كما يأتي (وشرها آخرها) أقلها أجراً (وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها رواه مسلم) ورواه أيضاً البزار والطبراني في الكبير والأوسط والأحاديث في فضائل الصف الأول واسعة. أخرج أحمد _ قال الهيثمي: رجاله موثقون _ والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة «قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إن اللَّه وملائكته يصلون على الصف الأول قالوا يا رسول اللَّه: وعلى الثاني قال: وعلى الثاني، وأخرج أحمد والبزار ـ قال الهيثمي: برجال ثقات ـ من حديث النعمان بن بشير: قال سمعت رسول اللَّه ﷺ أستغفر للصف الأول ثلاثاً وللثاني مرتين وللثالث مرة» قال الهيثمي: فيه أيوب بن عتبة ضعفه من قبل حفظه. ثم قد ورد في ميمنة الصف الأول، ومسامته الإمام، وأفضليته على الأيسر أحاديث. فأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي بردة: «قال: قال رسول اللَّه ﷺ إن أستطعت أن تكون خلف الإمام وإلا فعن يمينه؛ قال الهيثمي: فيه من لم أجد له ذكراً. وأخرج أيضاً في الأوسط والكبير من حديث ابن عباس: «عليكم بالصف الأول وعليكم بالميمنة وإياكم والصف بين السواري» قال الهيثمي: فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف. وأعلم أن الأحق بالصف الأول أولو الأحلام والنهي. فقد أخرج البزار من حديث عامر بن ربيعة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ليلني منكم أهل الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم» قال الهيثمي: فيه عاصم بن عبيد الله العمري، والأكثر على تضعيفه. وأختلف في الاحتجاج به. وأخرجه مسلم والأربعة من حديث أبن مسعود بزيادة: ﴿ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم وإياكم وهيشات الأسواق﴾ وفي الباب أحاديث غيره. وفي حديث الباب دلالة على جواز أصطفاف النساء صفوفاً، وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال أو مع النساء. وقد علل خيريته آخر صفوفهن، بأنهن عند ذلك يبعدن عن الرجال، وعن رؤيتهم وسماع كلامهم، إلا أنها علة لا تتم إلا إذا كانت صلاتهن مع الرجال. وأما إذا صلين وإمامتهن امرأة فصفوفها كصفوف الرجال أفضلها أولها.

٤٣٩ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها (الحديث ٤٤٠).

٢٠/٤٤٠ ــ وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَاتَ لَيْلةٍ ، وَقَائِمِ مَنْ وَرَاثِي، فَجَعَلَنِي عَنْ ذَاتَ لَيْلةٍ ، فَقَمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَاثِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس قال: صليت مع رسول الله على ذات ليلة) هي ليلة مبيته عنده المعروفة (فقمت عن يساره فأخذ رسول الله على برأسه من وراثي فجعلني عن يمينه. متفق عليه) دل على صحة المتنفل بالمتنفل، وعلى أن موقف الواحد مع الإمام عن يمينه بدليل الإدارة، إذ لو كان اليسار موقفاً له لما أداره في الصلاة. وإلى هذا ذهب الجماهير. وخالف النخعي فقال: إذا كان الإمام وواحد قام الواحد خلف الإمام، فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه أخرجه سعيد بن منصور. ووجه بأن الإمامة مظنة الاجتماع، فأعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك. قبل ويدل على صحة صلاة من قام عن يسار الإمام، لأنه عنه لم يأمر ابن عباس بالإعادة. وفيه أنه لا يجوز أنه لم يأمره، لأنه معذور بجهله، أو بأنه ما كان قد أحرم بالصلاة. ثم قوله: «فجعلني عن يمينه» ظاهر في أنه قام مساوياً له. وفي بعض ألفاظه: «فقمت إلى جنبه» وعن بعض أصحاب الشافعي أنه يستحب أن يقف وفي بعض ألفاظه: إلا أنه قد أخرج ابن جريج: «قال: قلنا لعطاء الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه قال: إلى شقه قلت: أيحاذيه حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر قال: نعم قلت: بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال: نعم، ومثله في الموطأ عن عمر من حديث ابن مسعود أنه صف معه فقربه حتى جعله حذاءه عن يمينه.

٢١/٤٤١ ــ وَعَنْ أَنَسَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ، فَقُمْتُ أَنَا (١٠) وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ، وَأَمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

ـــ (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: صلى رسول اللَّه ﷺ فقمت ويتيم خلفه) فيه

٤٤٠ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته (الحديث ٧٢٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه (الحديث ٧٦٣).

٤٤١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: المرأة وحدها تكون صفاً (الحديث ٧٢٧)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صلاة النساء خلف الرجال (الحديث ٨٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: جواز الجماعة في النافلة (الحديث ٦٦٠).

⁽١) زيادة في الأصل.

العطف على المرفوع المتصل من دون تأكيد ولا فصل، وهو صحيح على مذهب الكوفيين. وأسم اليتيم ضميرة، وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة (وأم سليم) هي أم أنس، وأسمها مليكة مصغراً (خلفنا. متفق عليه واللفظ للبخاري) دل الحديث على صحة الجماعة في النفل، وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك، كما تدل عليه القصة، وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام، وعلى أن الصغير يعتد بوقوفه ويسد الجناح، وهو الظاهر من لفظ اليتيم، إذ لا يتم بعد الاحتلام، وعلى أن المرأة لا تصف مع الرجال، وأنها تنفرد في الصف، وأن عدم أمرأة تنضم إليها عذر في ذلك، فإن أنضمت المرأة مع الرجل أجزأت صلاتها، لأنه ليس في الحديث إلا تقريرها على التأخر، وأنه موقفها، وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلت في غيره. وعند الهادوية أنها تفسد عليها، وعلى من خلفها، وعلى من في صفها إن علموا. وذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاة الرجل دون المرأة. ولا دليل على الفساد في الصورتين.

٢٢/٤٤٢ ــ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ٱنْتَهَىٰ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ رَاكعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفَّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زَادَكَ ٱللَّهُ حِرْصاً، وَلاَ تَعُدْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَ(١)زَادَ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ: «فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ».

_ (وعن أبي بكرة أنه أنتهى إلى النبي على وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف فقال له النبي على: زادك الله حرصاً) أي: على الطلب الخير (ولا تعد) بفتح المثناة الفوقية من العود (رواه البخاري. وزاد أبو داود فيه ، فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف الحديث يدل على أن من وجد الإمام راكعاً، فلا يدخل في الصلاة حتى يصل الصف لقوله على: «ولا تعد». وقيل بل يدل على أنه يصح منه ذلك، لأنه على لم يأمره بالإعادة لصلاته فدل على صحتها. قلت: لعله لله لم يأمره، لأنه كان جاهلاً للحكم والجهل عذر. وروى الطبراني في الأوسط من رواية عطاء عن أبن الزبير _ قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح _ أنه قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع، فليركع حين يدخل، ثم يدب راكعاً حتى يدخل في الصف، فإن ذلك السنة». قال عطاء: قد رأيته يصنع ذلك. قال ابن جريج: وقد رأيت عطاء يصنع ذلك. قلت: وكأنه مبني على أن لفظ ولا تعد بضم

٤٤٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: إذا ركع دون الصف (الحديث ٢٦٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الرجل يركع دون الصف (الحديث ٦٨٣) و (الحديث ٦٨٤).

⁽١) زيادة في الأصل.

المثناة الفوقية من الإعادة، أي: زادك الله حرصاً على طلب الخير ولا تعد صلاتك، فإنها صحيحة. وروي بسكون العين المهملة من العدو وتؤيده رواية أبن السكن من حديث أبي بكرة بلفظ: «أقيمت الصلاة فأنطلقت أسعى حتى دخلت في الصف فلما قضى الصلاة قال: من الساعي آنفاً قال: أبو بكرة، فقلت أنا: قال على زادك الله حرصاً ولا تعده والأقرب رواية: أنه لا تعد من العود، أي: لا تعد ساعياً إلى الدخول قبل وصولك الصف، فإنه ليس في الكلام ما يشعر بفساد صلاته حتى يفتيه على بأنه لا يعيدها، بل قوله زادك الله حرصاً يشعر بإزائها، أو لا تعد من العدو.

٣٣/٤٤٣ - وَعَنْ وَابِصَةً بْنِ مِعْبَدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلاً يُصَلِّي خَلْفَ الصَّلْأَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، يُصَلِّي خَلْفَ الصَّلَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، والتَّرْمِذِيُّ / وَحَسَّنَهُ / (٣) وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن وابصة) بفتح الواو وكسر الموحدة فصاد مهملة، وهو أبو قرصافة بكسر القاف وسنحون الراء فصاد مهملة وبعد الألف فاء (ابن معبد) بكسر الميم وسكون العين المهملة فدال مهملة، وهو أبن مالك من بني أسد بن خزيمة الأنصاري الأسدي. نزل وابصة الكوفة، ثم تحول إلى الحيرة ومات بالرقة (لأن رسول الله على رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده، فأمره أن يعيد الصلاة. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان) فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده. وقد قال ببطلانها النخعي وأحمد. وكان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول: لو ثبت هذا الحديث لقلت به. قال البيهقي: الاختيار أن يتوقى ذلك لثبوت الخبر المذكور. ومن قال بعدم بطلانها أستدل بحديث أبي بكرة، وأنه لم يأمره على بالإعادة، مع أنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف منفرداً. قالوا: فيحمل الأمر بالإعادة ههنا على الندب، قيل: والأولى أن يحمل حديث أبي بكرة على العذر، وهو خشية الفوات مع أنضمامه بقدر الإمكان، وهذا لغير عذر في

^{33.} أخرجه أحمد: ٢٢٨/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الرجل يصلي وحده خلف الصف (الحديث ٢٨٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده (الحديث ٢٣٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: المواقيت، باب: فيمن يصلي خلف الصف وحده (الحديث ١١٩٨).

⁽١) زيادة من نسخة م.

جميع الصلاة. (قلت:) وأحسن منه أن يقال: هذا لا يعارض حديث أبي بكرة، بل يوافقه، وإنما لم يأمر على أبا بكرة بالإعادة، لأنه كان معذوراً بجهله. ويحمل أمره بالإعادة لمن صلى خلف الصف، بأنه كان عالماً بالحكم، ويدل على البطلان أيضاً ما تضمنه قوله:

٢٤/٤٤٤ _ وَلَهُ (١) عَنْ طَلْقِ (بْنِ عَلِيٍّ) (٢) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «لاَ صَلاَةً لِمُنْفَوِدٍ خَلْفَ الصَّفَّ».

وَزَادَ الطَّبَرَانِيُّ في حَدِيثِ وَابِصَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: الْآلَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ أَوْ الْجُتَرَرْتَ رَجُلًا».

_ (وله). أي: لابن حبان (عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره (لا صلاة لمنفرد خلف الصف) فإن النفي ظاهر في نفي الصحة (وزاد الطبراني) في حديث وابصة (ألا دخلت) أيها المصلي منفرداً عن الصف (معهم) أي: في الصف (أو اجتررت رجلًا) أي: من الصف فينضم إليك. وتمام حديث الطبراني: "إن ضاق بك المكان أعد صلاتك، فإنه لا صلاة لك» وهو في مجمع الزوائد من رواية ابن عباس: "إذا أنتهى أحدكم إلى الصف وقد تم، فليجذب إليه رجلًا يقيمه إلى جنبه. وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وقال: لا يروي عن النبي من إلا بهذا الإسناد. وفيه السري بن إبراهيم وهو ضعيف جداً. ويظهر من كلام مجمع الزوائد أن في حديث وابصة السري بن إسماعيل، وهو ضعيف. والشارح ذكر أن السري في رواية الطبراني التي فيها الزيادة، إلا أنه أخرج أبو داود في المراسيل من رواية مقاتل بن حبان مرفوعاً: "إن جاء أحدكم فلم يجد موضعاً فليختلج إليه رجلًا من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المختلف». وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبن عباس: "أن النبي المراكز أمر الآتي وقد تمت الصفوف بأن يجتذب إليه رجلًا يقيمه إلى جنبه وإسناده واه.

^{\$ 8. \$} _ أخرجه ابن حبان في كتاب: المواقيت، باب: فيمن يصلي خلف الصف وحده (الحديث ٢٢٠٢).

⁽١) قال الصنعاني: قوله: (وله) أي: ولابن حيان. قلت: لقد نظرت في صحيح ابن حيان فلم أجد هذا الحديث عن طلق بن علي بل وجدته أنه عن علي بن شيبان وهو الصواب كما وجدته في الصحيح، وراجع التخريج لهذا الحديث ـ والله أعلم ـ.

⁽٢) زيادة في الأصل.

٥٤ / ٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (١) ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ ٱلإِقَامَة فَآمُشُوا إِلَى الصَّلاَةِ وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ وَالْـوقَـارُ، وَلاَ تُسْرِعُوا، فَما أَدْرَكْتُمُ فَصَلُوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

 (وعن أبى هريرة رضي اللَّه عنه عن النبي ﷺ قال: إذا سمعتم الإقامة)، أي: الصلاة (فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة) قال النووي: السكينة التأني في الحركات وأجتناب العبث (والوقار) في الهيئة كغض الطرف، وخفض الصوت، وعدم الالتفات. وقيل معناهما واحد وذكر الثأني تأكيداً. وقد نبه في رواية مسلم على الحكمة في شرعية هذا الأدب بقوله في آخر حديث أبي هريرة هذا: "فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فإنه في صلاة، أي: فإنه في حكم المصلي فينبغي اعتماد ما ينبغي للمصلي أعتماده وأجتناب ما ينبغي له أجتنابه (ولا تسرعوا فما ادركتم) من الصلاة مع الإمام (فصلوا وما فاتكم فأتموا متفق عليه واللفظ للبخاري) فيه الأمر بالوقار،وعدم الإسراع في الإتيان إلى الصلاة،وذلك لتكثير الخطا فينال فضيلة ذلك. فقد ثبت عند مسلم من حديث جابر: ١٩أن بكل خطوة يخطوها إلى الصلاة درجة وعند أبي داود مرفوعاً: ﴿إِذَا تُوضاً أَحدُكُم فَأَحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد لم يوفع قدمه اليمني إلا كتب اللَّه له حسنة، ولم يضع قدمه اليسري إلا حط اللَّه عنه سيئة، فإذا أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له، فإن جاء وقد صلوا بعضاً وبقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك، وإن أتى المسجد وقد صلوا كان كذلك» وقوله: "فما أدركتم فصلوا» جواب شرط محذوف، أي: إذا فعلتم ما أمرتم به من ترك الإسراع ونحوه، فما أدركتم فصلوا. وفيه دلالة على أن فضيلة الجماعة يدركها، ولو دخل مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة ولو دون ركعة، وهو قول الجمهور. وذهب آخرون إلى أنه لا يصير مدركاً لها إلا بإدراك ركعة لقوله على: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها؟. وسيأتي في الجمعة أشتراط إدراك ركعة ويقاس عليها غيرها. وأجيب بأن ذلك في الأوقات لا في الجماعة، وبأن الجمعة مخصوصة فلا يقاس عليها، وأستدل بحديث الباب على صحة الدخول مع الإمام في أي حالة أدركه عليها. وقد أخرج ابن أبي شيبة مرفوعاً: «من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا

^{683 -} أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار (الحديث ٦٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساجد، باب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة (الحديث ٦٠٣).

⁽١) في نسخة م: عن النبّي.

عليهاً . قلت: وليس فيه دلالة على أعتداده بما أدركه مع الإمام، ولا على إحرامه في أي حالة أدركه عليها، بل فيه الأمر بالكون معه. وقد أخرج الطبراني في الكبير برجال موثقين _كما قال الهيثمي _ عن على وابن مسعود قالا: "من لم يدرك الركعة فلا يعتد بالسجدة» وأخرج أيضاف في الكبير ـ قال الهيثمي أيضاً برجال موثقين ـ من حديث زيد بن وهب قال: «دخلت أنا وابن مسعود المسجد والإمام راكع، فركعنا ثم مشينا حتى أستوينا بالصف، فلما فرغ الإمام قمت أقضي فقال:قد أدركته» وهذه آثار موقوفة،وفي الآخر دليل ــ أي: مأنوس بما ذهب وهو أحد أحتمالات حديث أبي بكرة، وإلا فإنها آثار موقوفة ليست بأدلة _ على ما ذهب إليه ابن الزبير . وقد تقدم وورد في بعض الروايات حديث الباب بلفظ : «فأَنْضُوا» عوض أتموا، والقضاء يطلق على أداء الشيء فهو في معنى أنموا فلا مغايرة، ثم قد أختلف العلماء فيما يدركه اللاحق مع إمامه هل هي أول صلاته أو آخرها؟ والحق أنها أولها وقد حققناه في حواشي ضوء النهار. وأختلف فيما إذا أدرك الإمام راكعاً فركع معه هل تسقط قراءة تلك الركعة عند من أوجب الفاتحة فيعتد بها أو لا تسقط فلا يعتد بها؟ قيل: يعتد بها، لأنه قد أدرك الإمام قبل أن يقيم صلبه. وقيل: لا يعتد بها، لأنه فاتته الفاتحة، وقد بسطنا القول في ذلك في مسألة مستقلة، وترجح عندنا الإجزاء. ومن أدلته حديث أبي بكرة حيث ركع وهم ركوع، ثم أقره ﷺ على ذلك، وإنما نهاه عن العودة إلى الدخول قبل الانتهاء إلى الصف كما عرفت.

٣٦/٤٤٦ _ وَعَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
«صَلاَهُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَىٰ مِنْ صَلاَتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلاَتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَىٰ مِنْ
صلاَتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكُثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى ٱللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ،
وَالنسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي بن كعب رضي اللَّه عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده) أي: أكثر أجراً من صلاته منفرداً (وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر فهو أحب إلى اللَّه تعالى رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان). وأخرجه ابن ماجه وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم، وذكر الاختلاف فيه. وأخرجه البزار والطبراني بلفظ: «صلاة الرجلين يؤم أحدهما صاحبه أزكى

٤٤٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة (الحديث ٥٥٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الإمامة، باب: الجماعة إذا كانوا اثنين (الحديث ٨٤٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الإمامة والجماعة (الحديث ٢٠٥٦).

عند الله من صلاة مائة تترى، وفيه دلالة على أن أقل صلاة الجماعة إمام ومأموم. ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي موسى: «اثنان فما فوقهما جماعة». ورواه البيهقي أيضاً من حديث أنس، وفيهما ضعف. وبوب البخاري (باب اثنان فما فوقهما جماعة) وأستدل بحديث مالك بن الحويرث: «إذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقيما ثم ليؤمكما أكبركما». وقد روى أحمد من حديث أبي سعيد: «أنه دخل المسجد رجل، وقد صلى النبي بأصحابه الظهر، فقال له النبي بي ما حبسك يا فلان عن الصلاة؟ فذكر شيئاً أعتل به قال: فقام يصلي فقال رسول الله بي الأرجل بتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل معه، قال الهيشمي: رجاله رجال الصحيح.

٧٧/٤٤٧ ــ وَعَنْ أُمَّ وَرَقَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَوُّمَّ أَهْلَ دَارِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحِحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن أم ورقة) بفتح الواو والراء والقاف، هي أم ورقة بنت نوفل الأنصارية. وقيل: أبنة عبد الله ابن الحرث بن عويمر، كان رسول الله على يزورها ويسميها الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن، وكانت تؤم أهل دارها. ولما غزا رسول الله على بدراً قالت: يا رسول الله إئذن لي في الغزو معك الحديث. وأمرها أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذنا يؤذن، وكان لها غلام وجارية فدبرتهما. وفي الحديث أن الغلام والجارية قاما إليها في الليل، فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا، فأصبح عمر فقام في الناس فقال: من عنده من علم هذين أو من رآهما فليجيء بهما، فوجدا فأمر بهما فصلبهما، وكانا أول مصلوب بالمدينة (أن النبي على أمرها أن تؤم أهل دارها. رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم الرجل، فإنه كان لها مؤذن، وكان شيخاً كما في الرواية، والظاهر أنها كانت تؤمه وغلامها وجاريتها. وذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري، وخالف في ذلك الجماهير. وأما إمامة الرجل النساء ضحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري، وخالف في ذلك الجماهير. وأما إمامة الرجل النساء فقط، فقد روى عبد الله بن أحمد من حديث أبي بن كعب: «أنه جاء إلى النبي الله ققال: يا رسول الله عملت الليلة عملاً، قال: ما هو قال: نسوة معي في الدار قلن إنك تقرأ ولا نقرا فصل بنا فصليت ثمانياً والوتر فسكت النبي على قال: فرأينا أن سكوته رضا» قال الهيشمي: فصل بنا فصليت ثمانياً والوتر فسكت النبي في قال: فرأينا أن سكوته رضا» قال الهيشمي: في إسناده من لم يسم، قال: ورواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط وإمناده حسن.

٧٤٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إمامة النساء (الحديث ٥٩٢)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: إمامة المرأة النساء (الحديث ١٦٧٦).

٢٨/٤٤٨ _ وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ٱسْتَخْلَفَ ٱبْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، يَوُمُ النَّاسَ، وَهُوَ أَعْمَى ۗ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو ذَاوُدَ.

_ (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، أن النبي الله المحتوم) وتقدم أسمه في الأذان (يؤم الناس وهو أعمى. رواه أحمد وأبو داود) في رواية لأبي داود أنه «أستخلفه مرتين» وهو في الأوسط للطبراني من حديث عائشة: «أستخلف النبي الله أبن أم مكتوم على المدينة مرتين يؤم الناس» والمراد أستخلافه في الصلاة وغيرها. وقد أخرجه الطبراني بلفظ في الصلاة وغيرها، وإسناده حسن. وقد عددت مرات الاستخلاف له، فبلغت ثلاث عشرة مرة ذكره في الخلاصة. والحديث دليل على صحة إمامة الأعمى من غير كراهة في ذلك.

٢٩/٤٤٩ _ وَنَحْوَهُ لِإِبْنِ حِبَّانَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا.

_ (ونحوه) أي نحو حديث أنس (لابن حبان عن عائشة) تقدم أنه أخرجه الطِبراني في الأوسط.

٣٠/٤٥٠ _ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "صَلُوا عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ". رَوَاهُ اللَّهُ". رَوَاهُ ٱلدَّارَ قُطْنَى بَاسْنَادِ ضَعيف.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: صلوا على من قال لا إله إلا الله أي: صلوا المبنازة (وصلوا خلف من قال لا إله إلا الله رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) قال في البدر المنير: هذا الحديث من جميع طرقه لا يثبت. وهو دليل على أنه يصلي على من قال كلمة الشهادة وإن لم يأت بالواجبات. وذهب إلى هذا زيد بن علي وأحمد بن عيسى. وذهب إليه أبو حنيفة إلا أنه استثنى قاطع الطريق والباغي. وللشافعي أقوال في قاطع الطريق إذا صلب، والأصل أن من قال كلمة الشهادة فله ما للمسلمين ومنه صلاة الجنازة عليه. ويدل له حديث: «الذي قتل نفسه بمشاقص فقال على: أما أنا فلا أصلي

٤٤٨ _ أخرجه أحمد: ٢/ ١٩٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إمامة الأعمى (الحديث ٥٩٥).

٤٤٩ _ أخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: فرض متابعة الإمام (الحديث ٢١٣٤).

٠٥٠ _ أخرجه الدارقطني: ٢/٥٦.

عليه ولم ينههم عن الصلاة عليه». ولأن عموم شرعية صلاة الجنازة لا يخص منه أحد من أهل كلمة الشهادة إلا بدليل. فأما الصلاة خلف من قال لا إله إلا الله، فقد قدمنا الكلام في ذلك، وأنه لا دليل على أشتراط العدالة، وأن من صحت صلاته صحت إمامته.

٣١/٤٥١ - وَعَنْ عَلِيِّ (بْنِ أَبِي طَالِبٍ) (١) رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَضُولُ ٱللَّهِ (٢) عَلَى حَالٍ فَلْبَصْنَعْ كَمَا بَصْنَعُ رَسُولُ ٱللَّهِ (٢) عَلَى حَالٍ فَلْبَصْنَعْ كَمَا بَصْنَعُ الصَّلَاةَ وَالإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْبَصْنَعْ كَمَا بَصْنَعُ الْإِمَامُ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ بإِسْنَادِ ضعِيفٍ.

 (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿إِذَا أَتَى أَحدكُم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام رواه الترمذي بإسناد ضعيف) أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ وفيه ضعف وأنقطاع وقال: لا نعلم أحداً أسنده إلا من هذا الوجه. وقد أخرجه أبو داود من حذيث عبد الرحمن بن أبي ليلي قال: حدثنا أصحابنا _ الحديث: «لا أراه على حال إلا كنت عليها» وبهذا يندفع الانقطاع، إذ الظاهر أن الراوي لعبد الرحمن غير معاذ، بل جماعة من الصُّحابة، والانقطاع إنما ادعي بين عبد الرحمن ومعاذ قالوا: لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ، وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هنا: «أصحابنا» والمراد به الصحابة رضي اللَّه عنهم، وفي الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق بالإمام أن ينضم إليه في أي جزء كان من أجزاء الصلاة، فإذا كان الإمام قائماً أو راكعاً، فإنه يعتد بما أدركه معه كما سلف، فإذا كان قاعداً أوساجداً قعد بقعوده وسجد بسجوده ولا يعتد بذلك، وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شيبة: «من وجدني قائماً أو راكعاً أو ساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا غليها». وأخرج ابن خزيمة مرفوعاً عن أبي هريرة: «إذا جئتم ونحن سجود فأسجدوا ولا تعدوها شيئاً، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة». وأخرج أيضاً فيه مرفوعاً عن أبي هريرة: «من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها» وترجم له: «باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركاً للركعة إذا ركع إمامه». وقوله: «فليصنع كما يصنع الإمام» ليس صريحاً أنه يدخل معه بتكبيرة الإحرام، بل ينضم إليه إما بها إذا كان قائماً أو راكعاً، فيكبر اللاحق من قيام ثم يركع أو

١٥٤ - أخرجه الترمذي في كتاب أيواب الصلاة، باب: ما ذكر في الرجل الإمام وهو ساجد كيف يصنع؟
 (الحديث ٥٩١).

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) في نسخة م: النبي بدلاً من (رسول الله).

بالكون معه فقط، ومتى قام كبر للإحرام وغايته أنه يحتمل ذلك، إلا أن شرعية تكبيرة الإحرام حال القيام للمنفرد، والإمام يقضي أن لاتجزىء إلا كذلك، وذلك أصرح من دخولها بالاحتمال والله أعلم: «فائدة» في الأعذار في ترك الجماعة، أخرج الشيخان عن ابن عمر عن النبي رضي الله أعلم: «أنه كان يأمر المنادي ينادي فينادي صلوا في رحالكم في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر». وعن جابر «خرجنا مع رسول الله وصححه فمطرنا فقال: ليصل من شاء منكم في رحله» رواه مسلم وأبو داود والترمذي، وصححه وأخرجه الشيخان عن ابن عباس: «أنه قال لمؤذنه في يوم مطير: إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل: صلوا في بيوتكم، قال: فكأن الناس استنكروا ذلك، فقال: أتعجبون من ذا فقد فعل ذا من هو خير مني يعني النبي وعند مسلم: «أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه». وأخرج البخاري عن ابن عمر «قال: قال رسول الله يهذه إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضي حاجته منه، وإن أقيمت الصلاة». وأخرج أحمد ومسلم من حديث عائشة: قالت: سمعت النبي يقول: «لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافع الأخبئين». وأخرج البخاري عن أبي الدرداء: يقول: «لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافع الأخبئين». وأخرج البخاري عن أبي الدرداء: يقول: «نقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ».

١١ ــ باب: صلاة المسافر والمريض

١/٤٥٢ ـ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاة رَكْعَتَيْنِ، فَأَوْرُتُ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأَثِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ ٩. مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٥٤/٢ _ وَلِلْبُخَارِيِّ: «ثم هَاجَرَ، فَفُرِضَتْ أَرْبَعاً، وَأُقِرَّتْ صَلاَةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّل».

٤٥٤ /٣ - زَادَ أَحْمَدُ: «إِلاَّ المَغْرِبَ، فَإِنَّهَا وِثْرُ النَّهَارِ، وَإِلَّا الصُّبْحَ، فَإِنَّهَا تُطَوَّلُ فيهَا الْقِرَاءَةُ».

٤٥٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء (الحديث ٣٥٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: تقصير الصلاة، باب: يقصر إذا خرج من موضعه (الحديث ١٠٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة المسافرين وقصرها (الحديث ٦٨٥).

٤٥٣ ـ انظر البخاري في كتاب: مناقب الأنصار، باب: التاريخ، من أين أرخوا التاريخ؟
 (الحديث ٣٩٣٥).

٤٥٤ _ أخرجه أحمد: ٦/٢٧٢.

 (عن عائشة، رضى الله عنها، قالت: أول ما فرضت الصلاة) ما عدا المغرب (ركعتين)، أي: حضراً وسفراً (فأقرت)، أي: أقر اللَّه (صلاة السفر) بإبقائها ركعتين (وأتمت صلاة الحضر) ما عدا المغرب يزيد في الثلاث الصلوات ركعتين، والمراد بأتمت زيد فيها حتى كانت تامة بالنظر إلى صلاة السفر (متفق عليه وللبخاري) وحده عن عائشة (ثم هاجر)، أي: النبي عِنْ (ففرضت أربعاً)، أي: صارت أربعاً بزيادة اثنتين (وأقرت صلاة السفر على الأول)، أي: على الفرض الأول (زاد أحمد إلا المغرب)، أي: زاده من رواية عن عائشة بعد قولها: ﴿ أُولُ مِا فرضت الصلاة ، أي: إلا المغرب فإنها فرضت ثلاثاً (فإنها) ، أي: المغرب (وتر النهار) فَفرضت وتراً ثلاثاً من أول الأمر (وإلا الصبح فإنها تطول فيها القراءة). في هذا الحديث ذليل على وجوب القصر في السفر، لأن فرضت بمعنى وجبت، ووجوبه مذهب الهادوية والحنفية وغيرهم. وقال الشافعي وجماعة: إنه رخصة والتمام أفضل، وقالوا: فرضت بمعنى قدرت، أو فرضت لمن أردا القصر، وأستدلوا بقوله تعالى ؟ ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ (١) وبأنه سافر أصحاب رسول اللَّه ﷺ معه فمنهم من يقصر ومنهم يتم، ولا يعيب بعضهم على بعض، وبأن عثمان كان يتم وكذلك عائشة أخرج ذلك مسلم، ورد بأن هذه أفعال صحابة لا حجة فيها، وبأنه أخرج الطبراني في الصغير من حديث ابن عمر موقوفاً: «صلاة السفر ركعتان نزلتا من السماء، فإن شئتم فرددوهما». قال الهيثمي: رجاله موثوقون وهو توقيف، إذ لا مسرح فيه للاجتهاد. وأخرج عنه في الكبير برجال الصحيح: «صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر». وفي قوله السنة دليل على رفعه كما هو معروف. قال ابن القيم في الهدي النبوي: كان يقصر ﷺ الرباعية فيصليها ركعتين من حين يخرج مسافراً إلى أن يرجع إلى المدينة، ولم يثبت عنه أنه أتم الرباعية في السفر البتة . وفي قولها: «إلا المغرب» دلالة على أن شرعيتها في الأصل ثلاثاً لم تتغير. وقولها: «إنها وتر النهار»، أي: صلاة النهار كانت شفعاً والمغرب آخرها لوقوعها في آخر جزء من النهار، فهي وتر لصلاة النهار، كما أنه شرع الوتر لصلاة الليل، والوتر محبوب إلى اللَّه تعالى كما تقدم في الحديث: ﴿إِنَّ اللَّهُ وَتُرْ يَجِبُ الْوَتَّرِ ﴾. وقولها: «إلا الصبح» فإنه تطول فيهًا القراءة، تريد أنه لا يقصر في صلاتها، فإنها ركعتان حضراً وسفراً، لأنه شرع فيها تطويل القراءة، ولذلك عبر في الآية بقرآن الفجر لما كانت القراءة معظم أركانها لطولها فيها، فعبر عنها بها من إطلاق الجزء الأعظم على الكل.

⁽١) سورة النساء، الآية: ١٠١.

608/٤ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ، وَيُتِمُّ وَيَشِمُّ وَيَشِمُّ وَيَشِمُّ وَيَشَمُّ وَيَشَمُّ وَيَشَمُّ وَيَشَمُّ وَيَشَمُّ وَيَشَمُّ وَيَضُومُ وَيُفَطِرُ». رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ. وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ، وَالمَحْفُوظُ عَنْ عَائِسَةَ مِنْ فِعْلِهَا، وَقَالَتْ: «إِنَّهُ لاَ يَشُقُّ عَلَيَّ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

ـــ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن النبي علي كان يقصر في السفر ويتم ويصوم ويفطر) الأربعة الأفعال بالمثناة التحتية، أي: أنه ﷺ كان يفعل هذا وهذا (رواه الدارقطني ورواته) من طريق عطاء عن عائشة (ثقات إلا أنه معلول والمحفوظ عن عائشة من فعلها وقالت: إنه لا يشق على أخرجه البيهقي) وأستنكره أحمد فإن عروة روى عنها أنها كانت تتم، وأنها تأولت كما تأول عثمان، كما في الصحيح، فلو كان عندها عن النبي ﷺ رواية لم يقل عروة إنها تأولت، وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك. وأخرج أيضاً الدارقطني عن عطاء والبيهقي عن عائشة: ﴿ أَنها أعتمرت معه ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت: يا رسول اللَّه بأبي أنت وأمي أتممت وقصرت وأفطرت وصمت فقال: أحسنت يا عائشة وما عاب علي» قال ابن القيم: وقد روي: «كان يقصر وتتم» الأول بالياء آخر الحروف والثاني بالمثناة من فوق، وكذلك يفطر وتصوم أي تأخذ هي بالعزيمة في الموضعين. قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل، ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول اللَّه ﷺ وجميع أصحابه فتصلي خلاف صلاتهم. وفي الصحيح عنها: "إن اللَّه فرض الصلاة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول اللَّه ﷺ إلى المدينة زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر » فكيف يظن بها مع ذلك أنها تصلى خلاف صلاته وصلاة المسلمين معه. قلت وقد أتمت عائشة بعد موته ﷺ قال ابن عباس وغيره: إنها تأولت كما تأول عثمان. انتهى هذا. وحديث الباب قد أختلف في اتصاله، فإنه من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة قال الدارقطني: إنه أدرك عائشة وهو مراهق. قال المصنف رحمه اللَّه: هو كما قال: ففي تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك. وقال أبو حاتم: أدخل عليها وهو صغير، ولم يسمع منها. وأدعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها. واختلف قول الدارقطني في الحديث فقال في السنن: إسناده حسن. وقال في العلل: المرسل أشبه. هذا كلام المصنف ونقله الشارح، وراجعت سنن الدارقطني فرأيته ساقه وقال: إنه صحيح. ثم في العلاء بن زهير وقال الذهبي في الميزان: وثقه ابن معين. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات مما لا يشبه حديث الأثبات انتهى. فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الأثبات،

هـ ٥٥ _ أخرجه الدارقطتي: ٢/ ١٨٩، وأخرجه البيهقي: ٣/ ١٤٢.

وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالته، فقد عرف عيناً وحالاً. وقال ابن القيم بعد روايته لحديث عائشة هذا ما لفظه: وسمعت شيخ الإسلام يقول: وهذا كذب على رسول الله رسي انتهى. يريد رواية يقصر ويتم بالمثناة التحتية، وجعل ذلك من فعله رسي في فإنه ثبت عنه وسي بانه لم يتم رباعية في سفر ولا صام فيه فرضاً.

٥/٤٥٦ - وَعَنِ آبْنِ عُمْرَ رَضِيَ آللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ٱللَّهَ تَعَالَى يُخِبُّ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيتُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ، وَٱبْنُ حِبَّانَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ».

— (وعن ابن عمر قال: قال رسول اللّه ﷺ: إن اللّه تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته . رواه أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وفي رواية كما يحب أن تؤتى عزائمه) فسرت محبة اللّه برضاه وكراهته بخلافها. وعند أهل الأصول، أن الرخصة ما شرع من الأحكام لعذر والعزيمة مقابلها. والمراد بها هنا ما سهله لعباده ووسعه عند الشدة من ترك بعض الواجبات وإباحة بعض المحرمات. والحديث دليل على أن فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة، كذا قيل وليس فيه على ذلك دليل، بل يدل على مساواتها للعزيمة. والحديث يوافق قوله تعالى: ﴿ يريد اللّه بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (١).

٦/٤٥٧ _ وَعَنْ أَنْس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: اكانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالِ، أَوْ فَرَاسِخٌ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين. رواه مسلم) المراد من قوله: ﴿إذَا خرج ﴾ إذا كان قصده مسافة هذا القدر، لا أن المراد أنه كان إذا أراد سفراً طويلاً فلا يقصر إلا بعد هذه المسافة. وقوله «أميال أو فراسخ شك» من الراوي، وليس التخيير في أصل الحديث. قال الخطابي: شك فيه

^{\$63} _ أخرجه أحمد: ١٠٨/٢، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: ذكر الدليل على أن الله عز وجل ولى نبيه... (الحديث ٩٤٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة السفر (الحديث ٥٤٥).

⁽١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

٤٥٧ - أخرجه مسلم في كتأب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة المسافرين وقصرها (الحديث ١٩١١).

شعبة. قيل في حد الميل هو أن ينظر إلى الشخص في أرض مستوية، فلا يدري أهو رجل ام امرأة، أو غير ذلك. وقال النووي: هو ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون أصبعاً معترضة متعادلة، والأصبع ست شعيرات معترضة متعادلة. وقيل هو اثنا عشر ألف قدم بقدم الإنسان. وقيل هو أربعة آلاف ذراع. وقيل ألف خطوة للجمل. وقيل ثلاثة آلاف ذراع بالهاشمي، وهو اثنان وثلاثون أصبعاً، وهو ذراع الهادي عليه السلام، وهو الذراع العمري المعمول عليه في صنعاء وبلادها. وأما الفرسخ فهو ثلاثة أميال، وهو فارسي معرب. وأعلم أنه قد أختلف العلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة على نحو عشرين قولاً حكاها ابن المنذر. فذهب الظاهرية إلى العمل بهذا الحديث وقالوا: مسافة القصر ثلاثة أميال. وأجيب عليهم بأنه مشكوك فيه، فلا يحتج به على التحديد بالثلاثة الأميال، نعم يحتج به على التحديد بالثلاثة الفراسخ، إذ الأميال داخله فيها، فيؤخذ بالأكثر وهو الاحتياط. لكن قيل إنه لم يذهب إلى التحديد بالثلاثة الفراسخ أحد. نعم يصح الاحتجاج للظاهرية بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد: «أنه كان رسول اللَّه ﷺ إذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة؟. وقد عرفت أن الفرسخ ثلاثة أميال. وأقل ما قيل في مسافة القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبن عمر موقوفاً: ﴿أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَتُ مَيْلًا قصرت الصلاة». وإسناده صحيح. وقد روي هذا في البحر عن داود. ويلحق بهذين القولين قول الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والهادى وغيرهم: إنه يقصر في مسافة بريد فصاعداً، مستدلين بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يحل لامرأة تسافر بريداً إلا ومعها محرم، أخرجه أبو داود. قالوا: فسمى مسافة البريد سفراً، ولا يخفي أنه لا دليل فيه على أنه لا يسمى الأقل من هذه المسافة سفراً، وإنما هذا تحديد للسفر الذي يجب فيه المحرم، ولا تلازم بين مسافة القصر ومسافة وجوب المحرم، لجواز التوسعة في إيجاب المحرم تخفيفاً على العباد. وقال زيد بن على والمؤيد وغيرهما والحنفية: بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً، لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر مرفوعاً: ﴿ لا يحل لامرأة تؤمن باللَّه واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام إلا مع محرم،. قالوا: وسير الإبل في كل يوم ثمانية فراسخ. وقال الشافعي: بل أربعة برد لحديث ابن عباس مرفوعاً: «لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد؛ وسيأتي. وأخرجه البيهقي بسند صحيح من فعل أبن عباس وأبن عمر، وبأنه روى البخاري من حديث ابن عباس تعليقاً بصيغة الجزم: «أنه سئل أتقصر الصلاة من مكة إلى عرفة قال: لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف، وهذه الأمكنة بين كل واحد منها وبين مكة أربعة برد فما فوقها. والأقوال متعارضة كما سمعت، والأدلة متقاومة. قال في زاد المعاد: ولم يحد ﷺ لأمته مسافة محدودة للقصر والفطر، بل أطلق

لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض، كما أطلق لهم التيمم في كل سفر، وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم واليومين والثلاثة، فلم يصح عنه فيها شيء ألبتة واللّه أعلم. وجواز القصر والجمع في طويل السفر وقصيره مذهب كثير من السلف.

٧/٤٥٨ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ مِنَ المَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ. فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْمُخَارِيِّ. لِلْمُخَارِيِّ. لِلْمُخَارِيِّ.

__ (وعنه) أي عن أنس (قال خرجنا مع رسول الله على من المدينة إلى مكة وكان يصلي)، أي: الرباعية (ركعتين ركعتين)، أي: كل رباعية ركعتين (حتى رجعنا إلى المدينة. متفق عليه واللفظ للبخاري) يحتمل أن هذا كان في سفره في عام الفتح، ويحتمل أنه في حجة الوداع، إلا أن فيه عند أبي داود زيادة: «أنهم قالوا لأنس هل أقمتم بها شيئا قال: أقمنا بها عشراً». ويأتي أنهم أقاموا في الفتح زيادة على خمسة عشر يوما أو خمس عشرة. وقد صرح في حديث أبي داود أن هذا، أي: خمس عشرة ونحوها كان عام الفتح. وفيه دلالة على أنه لم يتم مع إقامته في مكة، وهو كذلك كما يدل عليه الحديث الآتي . وفيه دليل على أن نفس الخروج من البلد بنية السفر يقتضي القصر، ولو لم يجاوز من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى وبيوتها بمرأى منه من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى وبيوتها بمرأى منه من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى وبيوتها بمرأى منه من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى وبيوتها بمرأى منه من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى وبيوتها بمرأى منه من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى وبيوتها بمرأى منه من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى وبيوتها بمرأى منه البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد ميلاً ولا أقل من البلد ميلاً ولا أقل، وأنه لا يزال يقول على المناه ولم يحدول البلد ولو مدل و سابلاً ولا أقل من البلد ميلاً ولا أقل من البلد من البلد من البلد منه البلد ولو من البلد من البلد من البلد ولو من البلد و

٨/٤٥٩ ـ وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَة عَشَرَ يوماً يَقْصُرُ». وَفِي لِفَظ: «بِمَكَّةَ ثِسْعَةَ عَشَرَ يَوْماً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لأَبِي دَاوُدَ: «سَبْعَ عَشْرَةً». وَفِي أُخْرَى: «خَمْسَ عَشْرَةً».

- (وعن ابن عباس رضي اللَّه عنهما قال: أقام النبي ﷺ تسعة عشر يوماً يقصر. وفي لفظ) تعبين محل الإقامة، وأنه (بمكة تسعة عشر يوماً. رواه البخاري وفي رواية

⁴⁰٨ _ أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، ياب: ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر (الحديث ١٠٨١)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة المسافرين وقصرها (الحديث ١٩٣٣).

²⁰⁹ ـ أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر (الحديث ١٠٨٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح (الحديث ٢٩٩٤) و (الحديث ٤٢٩٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: متى يتم المسافر (الجديث ٢٣٣٠) و (الحديث ١٢٣١) و (الحديث ١٢٣٢).

لأبي داود)، أي: عن ابن عباس (سبع عشرة) بالتذكير في الرواية الأولى، لأنه ذكر مميزه يوماً وهو مذكر، وبالتأنيث في رواية أبي داود، لأنه حذف مميزه وتقديره ليلة. وفي رواية لأبي داود عنه (تسعة عشر) كالرواية الأولى (وفي أخرى)، أي: لأبي داود عن أبن عباس (خمس عشرة وله)، أي: لأبي داود.

٩/٤٦٠ ــ وَلَهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: الثَّمَانِيَ عَشْرَةً».

ـــ (عن عمران بن حصين ثماني عشرة) ولفظه عند أبي داود «شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول: يا أهل البلد صلوا أربعاً فإنا قوم سفره (وله)، أي: لأبي داود.

١٠/٤٦١ ــ وَلَهُ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَقَامَ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْماً يَقْصُرُ الصَّلَاةَ٣. وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ ٱخْتُلِفَ فِي وَصْلِهِ.

_ (عن جابر أقام)، أي: النبي ﷺ (بتبوك عشرين يوماً بقصر الصلاة ورواته ثقات، إلا أنه اختلف في وصله) فوصله معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمٰن عن ثوبان عن جابر قال أبو داود: غير معمر لا يسنده، فأعله الدارقطني في العلل بالإرسال والإنقطاع قال المصنف رحمه اللَّه: وقد أخرجه البيهقي عن جابر بلفظ «بضع عشرة» واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث: «باب متى يتم المسافر ثم ساقها وفيها كلام ابن عباس: «من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أثم» وقد اختلف العلماء في قدر مدة الإقامة التي إذا عزم المسافر على إقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال ابن عباس وإليه ذهب الهادوية: أن أقل مدة الإقامة عشرة أيام لقول علي عليه السلام: «إذا أقمت عشر فأتم الصلاة» أخرجه المؤيد باللَّه في شرح التجريد من طرق فيها ضرار بن صرد. قال المصنف في التقريب: إنه غير ثقة. قالوا: وهو توقيف. وقالت الحنفية: خمسة عشر يوماً، مستدلين بإحدى روايات ابن عباس وبقوله وقول ابن عمر: ﴿إِذَا قَدَمَتَ بِلَدَةَ وَأَنْتُ مَسَافَرٍ، وَفَي نَفْسَكُ أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة، وذهبت المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام، وهو مروي عن عثمان والمراد غير يوم الدخول والخروج وأستدلوا بمنعه ﷺ المهاجرين بعد مضى النسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة، فدل على أنه بالأربعة الأيام يصير مقيماً. وثم أقوال أخر لا دليل عليها، وهذا كله فيمن دخل البلد عازماً على الإقامة فيها. وأما من تردد في الإقامة ولم يعزم ففيه خلاف أيضاً. فقالت الهادوية: يقصر إلى شهر

٤٦٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: متى يتم المسافر (الحديث ١٢٢٩).

٤٦١ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إذا أقام بأرض العدو يقصر (الحديث ١٢٣٥).

لقول علي عليه السلام: «إنه من يقول اليوم أخرج غداً أخرج يقصر الصلاة شهراً» وذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قبول للشافعي. وقال الإمام يحيى: أنه يقصر أبداً إذ الأصل السفر ولفعل ابن عمر، فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة. وروي عن أنس بن مالك أنه أقام بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة. وعن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا برامهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة. ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وشمانية عشر على حسب ما وردت الروايات في مدة إقامته في مكة وتبوك، وأنه بعد ما يجاوز مدة ما روي عنه في يتم صلاته، ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نفي القصر فيما زاد عليها، وإذا لم يقم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال على نفي المدة ويؤيده ما أخرجه البيهةي في السنن عن ابن عباس: «أنه في أقام بتبوك أربعين يوماً يقصر الصلاة ويؤيده ما أخرجه البيهةي في السنن عن ابن عباس: «أنه في أقام بتبوك أربعين يوماً يقصر الصلاة أنم قال تفرد به الحسين بن عمارة وهو غير محتج به.

١١/٤٦٢ - وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: (كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا ٱرْتَحَلَ (فِي سَفَرِهِ) (١) قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفي رِوَايَةٍ فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفي رِوَايَةٍ لِلْحَاكِم (٢) في الأَرْبعينَ بِإِسْنَادٍ صحيحٍ: (صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ثُمَّ رَكِبَ». وَلَأَبِي للْحَاكِم في مُسْتَخْرَجِ مُسْلِمٍ: (كَانَ إِذَا كَانَ في سَفَرٍ ، فَزَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، ثُمَّ ٱرْتَحَلَ».

- (وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله على إذا ارتحل) في سفره (قبل أن تزيغ الشمس)، أي: قبل الزوال (أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر)، أي: وحده ولا يضم إليه العصر (ثم ركب، متفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيراً، ودلالة على أنه لا يجمع بينهما تقديماً لقوله: "صلى الظهر" إذ لو جاز جمع التقديم لضم إليه العصر،

³⁷³ _ أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: إذا ارتحل بعدما زاغت الشمس صلّى الظهر ثم ركب (الحديث ١١١١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: _ ١٥ _ (الحديث ١١١١).

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) في نسخة م: في رواية الحاكم.

وهذا الفعل منه ﷺ يخصص أحاديث التوقيت التي مضت. وقد أختلف العلماء في ذلك، فذهبت الهادوية وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة، وروي عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقديماً وتأخيراً، عملاً بهذا الحديث في التأخير وبما يأتي في التقديم، وعن الأوزاعي أنه يجوز للمسافر جمع التأخير عملًا بهذا الحديث، وهو مروي عن مالك وأحمد بن حنبل، وأختاره أبو محمد بن حزم. وذهب النخعي والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع لا تقديماً ولا تأخيراً للمسافر، وتأولوا ما ورد من جمعه ﷺ بأنه جمع صوري، وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها، ومثله العشاء، ورد عليهم بأنه وإن تمشى لهم هذا في جمع التأخير، لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله، (وفي رواية للحاكم في الأربعين بإسناد صحيح صلى الظهر والعصر)، أي: إذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الفريضتين معاً (ثم ركب) فإنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله ﷺ، ولا يتصور فيه الجمع الصوري (و) مثله الرواية التي (لأبي نعيم ني سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم أرتحل) فقد أفادت رواية الحاكم وأبي نعيم ثبوت جمع التقديم أيضاً وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف، إلا أنه قال ابن القيم إنه أختلف في رواية الحاكم، فمنهم من صححها، ومنهم من حسنها، ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو الحاكم، فإنه حكم بوضعها، ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث، ثم رده ابن القيم وأختار أنه ليس بموضوع، وسكوت المصنف هنا عليه وجزمه بأنه بإسناد صحيح يدل على رده لكلام الحاكم ويؤيد صحته قوله:

١٢/٤٦٣ ــ وَعَنْ مُعَاذِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: ﴿ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولَ ٱللَّهُ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن معاذ رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله على غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً. رواه مسلم) إلا أن اللفظ محتمل لجمع التأخير لا غير أوله، ولجمع التقديم، ولكن قد رواه الترمذي بلفظ: «كان إذا أرتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعاً، وإذا أرتحل بعد زيغ الشمس عجل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعاً» فهو كالتفصيل

٤٦٣ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر (الحديث ٧٠٦).

لمجمل رواية مسلم، إلا أنه قال الترمذي بعد إخراجه: إنه حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره. قال: والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبن الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ: ﴿أَنَ النَّبِي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء» أنتهي. إذا عرفت هذا، فجمع التقديم في ثبوت روايته مقال إلا رواية المستخرج على صحيح مسلم، فإنه لا مقال فيها. وقد ذهب أبن حزم إلى أنه يجوز جمع التأخير لثبوت الرواية به لا جمع التقديم، وهو قول النخعي رواية عن مالك وأحمد. ثم إنه قد آختلف في الأفضل للمسافر هل الجمع أو التوقيت؟ فقالت الشافعية: ترك الجمع أفضل. وقال مالك: إنه مكروه. وقيل: يختص بمن له عذر. واعلم أنه كما قال ابن القيم في الهدي النبوي لم يكن على يعلى يجمع راتباً في سفره كما يفعله كثير من الناس، ولا يجمع حال نزوله أيضاً، وإنما كان يجمع إذا جد به السير، وإذا سار عقيب الصلاة كما في أحاديث تبوك. وأما جمعه وهو نازل غير مسافر، فلم ينقل ذلك عنه إلا بعرفة ومزدلفة، لأجل اتصال الوقوف كما قال الشافعي وشيخنا وجعله أبو حنيفة من تمام النسك وأنه سبباً وقال أحمد ومالك والشافعي: إن سبب الجمع بعرفة ومزدلفة السفر وهذا كله في الجمع في السفر. وأما الجمع في الحضر فقال الشارح بعد ذكر أدلة القائلين بجوازه فيه: إنه ذهب أكثر الأئمة إلى أنه لا يجوز الجمع في الحضر، لما تقدم من الأحاديث المبينة لأوقات الصلوات، ولما تواتر من محافظة النبي ﷺ على أوقاتها، حتى قال ابن مسعود: «ما رأيت النبي على صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها". وأما حديث ابن عباس عند مسلم: «أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر» قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته». فلا يصح الاحتجاج به، لأنه غير معين لجمع التقديم والتأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منها تحكم، فوجب العدول عنه إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في جديث الأوقات للمعذور وغيره، وتخصيص المسافر لثبوت المخصص وهذا هو الجواب الحاسم. وأما ما يروى من الآثار عن الصحابة والتابعين فغير حجة، إذ للاجتهاد في ذلك مسرح، وقد أول بعضهم حديث ابن عباس بالجمع الصوري وأستحسنه القرطبي، ورجحه وجزم به ابن الماجشون والطحاوي، وقواه ابن سيد الناس لما أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار _ راوي الحديث _ عن أبي الشعثاء قال: "قلت: يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء قال: وأنا أظنه، قال ابن سيد الناس: وراوي الحديث أدرى بالمراد منه من غيره، وإن لم يجزم أبو الشعثاء

بذلك. وأقول: إنما هو ظن من الراوي والذي يقال فيه: أدري بما روى إنما يجري في تفسيره للفظ مثلاً. على أن في هذه الدعوى نظراً، فإن قوله على: «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه؛ يرد عمومها نعمي تعين هذا التأويل، فإنه صرح به النسائي في أصل حديث ابن عباس ولفظه: «صليت مع رسول اللَّه ﷺ بالمدينة ثمانياً جمعاً وسبعاً جمعاً أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء، والعجب من النووي كيف ضعف هذا التأويل وغفل عن متن الحديث المروي؟ والمطلق في رواية يحمل على المقيد إذا كانا في قصة واحدة كما في هذا: والقول بأن قوله: «أراد أن لا يحرج أمته» يضعف هذا الجمع الصوري لوجود الحرج فيه، مدفوع بأن ذلك أيسر من التوقيت، إذ يكفي للصلاتين تأهب واحد، وقصد واحد إلى المسجد، ووضوء واحد بحسب الأغلب، بخلاف الوقتين، فالحرج في هذا الجمع لا شك أخف. وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم، لأن العلة في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرع، وإلا لزم مثله في القصر والفطر انتهى. قلت: وهو كلام رصين، وقد كنا ذكرنا ما يلاقيه في رسالتنا اليواقيت في المواقيت قبل الوقوف على كلام الشارح رحمه اللَّه وجزاه خيراً، ثم قال: وأعلم أن جمع التقديم فيه خطر عظيم، وهو كمن صلى الصلاة قبل دخول وقتها، فيكون حال الفاعل كما قال الله: ﴿وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ﴾(١) الآية من أبتدائها، وهذه الصلاة المقدمة لا دلالة عليها بمنطوق، ولا مفهوم، ولا عموم، ولا خصوص.

١٣/٤٦٤ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: "لاَ تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرُدٍ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُشْفَانَ». رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ، وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ. كَذَا أَخْرَجَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ.

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان وواه الدارقطني بإسناد ضعيف) فإنه من رواية عبد الوهاب بن مجاهد، وهو متروك، نسبه الثوري إلى الكذب. وقال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، وهو منقطع أيضاً، لأنه لم يسمع من أبيه (والصحيح أنه موقوف كذا

⁽١) سورة الكهف، الآية: ١٠٤.

³⁷⁸ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الصلاة، باب: قدر المسافة التي تقصر في مثلها الصلاة (الحديث ١/ ٣٨٧).

أخرجه ابن خزيمة)، أي: موقوفاً على أبن عباس وإسناده صحيح، ولكن للاجتهاد فيه مسرح، فيحتمل أنه من رأيه، وتقدم أنه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع.

١٤/٤٦٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا أَسَاءُوا ٱسْتَغْفَرُوا، وَإِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا وَأَفْطَرُوا». أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في أُمَّتِي اللَّهِ الْمُسَيَّب عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مُخْتَصَراً. الأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَهُوَ فِي مُرْسِلِ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّب عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مُخْتَصَراً.

- (وعن جابر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: خير أمتي الذين إذا أساءوا أستغفروا، وإذا سافروا قصروا وأقطروا. أخرجه الطبراني في الأوسط بإسناد ضعيف، وهو في مرسل سعيد بن المسيب عند البيهقي مختصراً) الحديث دليل على أن القصر والفطر أفضل للمسافر من خلافهما. وقالت الشافعية: ترك الجمع أفضل. فقياس هذا أن يقولوا التمام أفضل، وقد صرحوا به أيضاً، وكأنهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه. وأعلم أن المصنف رحمه الله أعاد هنا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله:

١٥/٤٦٦ ــ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ خُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اكَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ فَسَأَلْتُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: "صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة) هذا لم يذكره المصنف فيما سلف في هذه الرواية (فقال: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب. رواه البخاري) هو كما قال، ولم ينسبه فيما تقدم إلى أحد. وقد بينا من رواه غير البخاري وما فيه من الزيادة.

١٦/٤٦٧ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قالَ: عَادَ النَّبِيُّ ﷺ مَرِيضاً فَرَآهُ يُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ إِنْ ٱسْتَطَعْت، وَإِلاَّ فَأَوْمِ يُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ إِنْ ٱسْتَطَعْت، وَإِلاَّ فَأَوْمِ يَصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ فَرَمَى بِهَا، وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ ٱسْتَطَعْت، وَإِلاَّ فَأَوْمِ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ وَالْهُ الْبَيْهَقِيُّ، وصَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ إِيمَاءً، وَآجُعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وصَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَقْفَهُ

٤٦٥ _ أخرجه الطبراني: ٢/١٥٧٪

٤٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعداً صلّى على جنب (الحديث ١١١٧).

٤٦٧ ـ. أخرجه البيهقي: ٢/ ٣٠٦، انظر الجرح والتعديل: ٣/ ١٩٨.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: عاد النبي على مريضاً فرآه يصلي على وسادة فرمى بها وقال: صل على الأرض إن أستطعت وإلا فأوم إيماء وأجعل سجودك أخفض من ركوعك رواه البيهقي وصحح أبو حاتم وقفه) زاد فيما مضى أنه رواه البيهقي بإسناد قوي. وقد تقدما في آخر باب صفة الصلاة قبيل باب سجود السهو بلفظهما، وشرحنا هنالك فتركنا شرحهما هنا لذلك ثم ذكر هنا حديث عائشة. وقد مر أيضاً في حديث في باب صفة الصلاة بلفظه وشرحه الشارح وقال هناك: صححه ابن خزيمة، وهنا قال صححه الحاكم وهو:

١٧/٤٦٨ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: ﴿رَأَيْتُ النِّيِّ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعاً». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن عائشة قالت: رأيت النبي الله يصلي متربعاً. رواه النسائي وصححه الحاكم) وهو من أحاديث صلاة المريض لا من أحاديث صلاة المسافر، وقد أتى به فيما سلف. والحديث دليل على صفة قعود المصلي إذا كان له عذر عن القيام، وفيه الخلاف الذي تقدم.

١٢ ــ بابد: الجمعة

الجمعة بضم الميم، وفيها الإسكان والفتح، مثل همزة ولمزة وكانت تسمى في المجاهلية العروبة. أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة وقال: حسن صحيح أن النبي الله قال: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه دخل الجنة، فيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة».

١/٤٦٩ _ عَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ ٱللَّه ﷺ يَقُولُ _ عَلَى أَعْوَادِ مِنْبَرِهِ _: «لَيَتْنَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد منبره)، أي: منبره الذي من عود، لا على الذي كان من الطين، ولا على الجذع الذي كان

٤٦٨ _ أخرجه النسائي في كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة القاعد (الحديث ١٦٦٠)، وأخرجه الحاكم
 في كتاب: الصلاة، باب: علموا الصبي الصلاة. . . (الحديث ٢٥٨/١).

١٩٩ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: التغليظ في ترك الجمعة (الحديث ٨٦٥).

يستند إليه. وهذا المنبر عمل له النبي على سنة سبع. وقيل سنة ثمان. عمله له غلام امرأة من الأنصار كان نجاراً، وأسمه على أصح الأقوال ميمون. كان على ثلاث درج، ولم يزل عليه حتى زاده مروان في زمن معاوية ست درج من أسفله، وله قصة في زيادته، وهي أن معاوية كتب إليه أن يحمله إلى دمشق، فأمر به فقلع فأظلمت المدينة، فخرج مروان فخطب فقال: إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه وقال: إنما زدت عليه لما كثر الناس. ولم يزل كذلك حتى أحترق المسجد النبوي سنة أربع وخمسين وستماثة فأحترق (لبنتهين أقوام عن ودعهم) بفتح الواو وسكون الدال المهملة وكسر العين المهملة، أي: تركهم (الجمعات أو ليختمن اللَّه على قلوبهم) الختم الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه كتماً له وتغطية، لثلا يتوصل إليه ولا يطلع عليه . شبهت القلوب بسبب إعراضهم عن الحق، وأستكبارهم عن قبوله، وعدم نفوذ الحق إليها بالأشياء التي أستوثق عليها بالختم، فلا ينفذ إلى باطنها شيء. وهذه عقوبة على عدم الامتثال لأمر اللَّه، وعدم إتيان الجمعة من باب تيسير العسرى (ثم ليكونن من الغافلين؛ رواه مسلم) بعد ختمه تعالى على قلوبهم، فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الأعمال، وعن ترك ما يضرهم منها. وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها. وفيه إخبار بأن تركها من أعظم أسباب الخدلان بالكلية. والإجماع قائم على وجوبها على ألإطلاق، والأكثر أنها فرض عين، وقال في معالم السنن: إنها فرض كفاية عند الفقهاء

٧/٤٧٠ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ ٱلْأَكُوعِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كُنا نُصَلِّي مَعَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كُنا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) (١)، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلَّ يُسْتَظَلُّ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَفِي لَفْظٍ لَمُسْلَمٍ: ﴿ كُنَّا نُجَمَّعُ مَعَهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَتَبَّعُ الْفَيءَ

— (وعن سلمة بن الأكوع قال: كنا نصلي مع رسول الله على يوم الجمعة، ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به. متفق عليه واللفظ للبخاري وفي لفظ مسلم)، أي: من رواية سلمة (كنا نجمع معه)، أي: النبي على (إذا زالت الشمس، ثم نرجع نتبع الفيء)

٤٧٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب؛ المغازي، باب: غزوة الحديبية (الحديث ١٦٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: صلاة الجمعة حين تزول الشمس (الحديث ٨٦٠).

^{&#}x27; (١) في نسخة م: الجمعةً.

الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس، والنفي في قوله: «وليس للحيطان ظل» متوجه إلى القيد وهو قوله: «أنه يستظل به» لا نفي لأصل الظل حتى يكون دليلًا على أنه صلاها قبل زوال الشمس. وهذا التأويل معتبر عند الجمهور القائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهر. وذهب أحمد وإسحاق إلى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال. وآختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم: وقتها صلاة العيد. وقيل: الساعة السادسة. وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة. وحجتهم ظاهر الحديث وما بعده. وأصرح منه ما أخرجه أحمد ومسلم من حديث جابر: «أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة، ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حين تزول الشمس يعني النواضح» وأخرج الدارقطني عن عبد اللَّه بن شيبان قال: «شهدت مع أبي بكر الجمعة، فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار، ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول أنتصف النهار، ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول زال النهار، فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره». ورواه أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد اللَّه، قال: وكذلك روي عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية: «أنهم صلوا قبل الزوال» ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة. والتأويل الذي سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي ﷺ مع قراءته سورة الجمعة والمنافقين وخطبته، لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة إلا وللحيطان ظل يستظل به، كذا في الشرح، وحققنا في حواشي ضوء النهار، أن وقتها الزوال ويدل له أيضاً قوله:

٣/٤٧١ ــ وَعَنْ سَهْل بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قَالَ: «مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلاَ نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظ لِمُسْلمِ.

وَفَي رِوَايَةٍ: «في عَهْدِ رَسُولُ ٱللَّهُ ﷺ».

— (وعن سهل بن سعد) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الخزرجي الساعدي الأنصاري. قبل كان آسمه حزناً فسماه هي سهلاً. مات النبي هي وله خمس عشرة سنة. ومات بالمدينة سنة إحدى وسبعين، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (قال: ما كنا نقيل) من القيلولة (ولا نتغذى إلا بعد الجمعة. متفق عليه واللفظ لمسلم، وفي رواية في

٤٧١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: قوله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾ (الحديث ٩٣٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: صلاة الجمعة حين تزول الشمس (الحديث ٨٥٩).

عهد رسول اللَّه ﷺ في النهاية المقيل والقيلولة الاستراحة نصف النهار، وإن لم يكن معها نوم. فالحديث دليل على ما دل عليه الحديث الأول، وهو من أدلة أحمد. وإنما أتى المصنف رحمه اللَّه بلفظ رواية على عهد رسول اللَّه ﷺ لئلا يقول قائل: إنه لم يصرح الراوي في الرواية الأولى أن ذلك كان من فعله ﷺ وتقريره، فدفعه بالرواية التي أثبت أن ذلك كان على عهده. ومعلوم أنه لا يصلي الجمعة في المدينة في عهده سواه، فهو إخبار عن صلاته، وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال، لأنهم في المدينة، ومكة لا يقيلون عن صلاته، وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال، لأنهم في المدينة، ومكة لا يقيلون ولا يتغذون إلا بعد صلاة الظهر كما قال تعالى: ﴿وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة﴾(١) نعم كان ﷺ يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال، بخلاف الظهر فقد كان يؤخره بعده حتى يجتمع الناس.

٤٧٢ /٤ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَٱنْفَتَلَ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا ٱثْنَا عَشَرَ رَجُلاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي على كان يخطب قائماً فجاءت عير) بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية فراء قال في النهاية: العير الإبل بأحمالها (من الشام فانفتل) بالنون الساكنة وفتح الفاء فمثناء فوقية، أي: انصرف (الناس إليها حتى لم يبق) أي: في المسجد (إلا اثنا عشر رجلاً. رواه مسلم) الحديث دليل على أنه يشرع في الخطبة أن يخطب قائماً، وأنه لا يشترط لها عدد معين، كما قيل إنه يشترط لها أربعون رجلاً، ولا ما قيل إن أقل ما تنعقد به اثنا عشر رجلاً، كما روي عن مالك، لأنه لا دليل أنها لا تنعقد بأقل. وهذه القصة هي التي نزلت فيها الآية ﴿وإذا رأوا تجارة﴾ (١) الآية. وقال القاضي عباض: إنه روى أبو داود في مراسيله: ﴿أن خطبته على الني أنفضوا عنها، إنما كانت بعد عباض: إنه روى أبو داود في مراسيله: ﴿أن خطبته على الخطبة، وأنه قبل هذه القصة كان يصلي قبل الخطبة، قال القاضي: وهذا أشبه بحال أصحابه والمظنون بهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبي على ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة.

⁽١) سورة النور، الآية: ٨٥.

٤٧٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً﴾ (الحديث ٨٦٣). :

⁽٢) سورة الجمعة ، الآية: ١١.

٧٧٣/٥ _ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَوَاهُ رَكَعَةً مِنْ صَلاَةِ الْجُمُعَةِ، وَغَيْرِهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَقَدْ تَمَّتْ صَلاَتُهُ ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَٱبْنُ مَاجَهْ، وَٱلدَّارَقُطْنِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَوَى النَّسَائِيُّ، وَآبْنُ مَاجَهْ، وَٱلدَّارَقُطْنِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَوَى أَبُو حَاتِم إِرْسَالَهُ.

— (وعن ابن عمر رضي اللّه عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ: من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها) أي: من سائر الصلوات (قليضف إليها أخرى) في الجمعة أو غيرها، يضيف إليها ما بقي من ركعة وأكثر (وقد تمت صلاته رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني يضيف إليها ما بقي من ركعة وأكثر (وقد تمت صلاته) الحديث أخرجوه من حديث بقية والملفظ له، وإسناده صحيح. لكن قوى أبو حاتم إرساله) الحديث أخرجوه من حديث بقية عن بونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: هذا خطأ في المتن والإسناد وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها» وأما قوله: "من صلاة الجمعة» فوهم وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقاً عن أبي هريرة، ومن ثلاثة طرق عن ابن عمر، وفي جميعها مقال. وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح ومن ثلاثة طرق عن ابن عمر، وفي جميعها مقال. وفي الحديث دلالة على أن الجمعة بدونه. وأبو حنيفة. وذهبت الهادوية إلى أن إدراك شيء من الخطبة شرط لا تصح الجمعة بدونه. وهذا الحديث حجة عليهم، وإن كان فيه مقال لكن كثرة طرقه يقوي بعضها بعضاً، مع أنه أخرجه الحاكم من ثلاث طرق: أحدها من حديث أبي هريرة وقال فيها على شرط الشبخين، ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل.

٦/٤٧٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ وَ اللَّهِ كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً، فَمَنْ نَبَّأَكَ (١) أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِساً فَقَدْ كَانَ مَخْطُبُ جَالِساً فَقَدْ كَانَ مَعْطُبُ جَالِساً فَقَدْ مَنْ لِمُ مَنْ لِمُ مَنْ لِمُ مَنْ لِمُ مَنْ لِمُ مَنْ لِمُ اللَّهُ مَنْ لِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ لِمُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

_ (وعن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب

⁸٧٣ ـ أخرجه النسائي في كتاب: المواقيت، باب: من أدرك ركعة من الصلاة (الحديث ٢٧٤) و (الحديث ٢٧٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (الحديث ١١٢٣)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الجمعة، باب: فيمن يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها (الحديث ١١٢٣).

٤٧٤ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: ذكر الخطبتين قبل الصلاة (الحديث ٨٦٢).

⁽١) في نسخة م: أنبأك.

قائماً فمن أنبأك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب. أخرجه مسلم) الحديث دليل أنه يشرع القيام حال الخطبتين، والنِّفصل بينهما بالجلوس. وقد أختلف العلماء هل هو واجب أو سنة؟ فقال أبو حنيفة: إن القيام والقعود سنة. وذهب مالك إلى أن القيام واجب، فإن تركه أساء وصحت الخطبة. وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاقه، وأحتجوا بواظبته ﷺ على ذلك حتى قال جابر: "فمن أنبأك إلى آخره" وبما روى أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد، وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً، فأنكر عليه وتلا عليه ﴿وتركوك قائماً﴾(١) وفي رواية ابن خزيمة: "ما رأيت كاليوم قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالسٌ يقول ذلك مرتين، وأخرج أبن أبي شيبة عن طاوس: «خطب رسول اللَّه ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان، وأول من جلس على المنبر معاوية». وأخرج أبن أبي شيبة عن الشعبي: «أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه» وهذا إبانة للعذر، فإنه مع العذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة. وأما حديث أبي سعيد الذي أخرجه البخاري: «أن النبي عَيَّةُ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله» فقد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة. وهذه الأدلة تقضى بشرعية القيام والقعود المذكورين في الخطبة. وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحتها فلا دلالة عليه في اللفظ، إلا أنه قد ينضم إليه دليل وجوب التأسى به ﷺ وقد قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وفعله في الجمعة في الخطبتين وتقديمها على الصلاة مبين لآية الجمعة، فما واظب عليه فهو واجب، وما لم يواظب عليه كان في الترك دليل على عدم الوجوب، فإن صح أن قعوده في حديث أبي سعيد كان في خطبة الجمعة، كان الأقوى القول الأول، وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني. «فائدة» تسليم الخطيب على المنبر على الناس، فيه حديث أخرجه الأثرم بسنده عن الشعبي: «كان رسول اللَّه عليه إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال: السلام عليكم، الحديث وهو مرسل. وأخرج ابن عدي «أنه على كان إذا دنا من منبره سلم على من عند المنبر ثم صعد، فإذا أستقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد، إلا أنه ضعفه ابن عدى بعيسى بن عبد الله الأنصاري، وضعفه به أبن حبان.

٧/٤٧٥ ــ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: ﴿كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، ٱحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلاَ صَوْتُهُ، وَٱشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشِ يَقُولُ:

⁽١) سورة الجمعة، الآية: ١١ :

٤٧٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (الحديث ٨٦٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: العيدين، باب: كيف الخطبة (الحديث ١٨٨) و (الحديث ١٨٩).

صَبَّحَكُمْ وَمَسَّاكُمْ وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَبْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ ٱللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ مَخْدَنَا اللَّهُ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٍ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَفي رِوَايَةٍ لَهُ: «كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَحْمَدُ ٱللَّهَ وَيُشْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَثْرِ لَكُ: «كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَحْمَدُ ٱللَّهَ وَيُشْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَثْرِ لَكُ: وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ ». وَفي رِوَايَةٍ لَهُ: «مَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هُادِي لَهُ». وَلِلنَّسَائِيِّ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».

 (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احموت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول: صبحكم ومساكم ويقول: أما بعد فإن خير الحديث كتاب اللَّه وخير الهدى هدى محمد) قال النووي: ضبطناه في مسلم بضم الهاء وفتح الدال فيهما، ويفتح الهاء وسكون الدال فيهما. وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطريق طريق محمد، وعلى رواية الضم معناه الدلالة والإرشاد، وهو الذي يضاف إلى الرسل وإلى القرآن قال تعالى: ﴿وإنك لتهدى﴾(١) ﴿إن هذا القرآن يهدي﴾(٢) وقد يضاف إليه تعالى، وهو بمعنى اللطف والتوفيق والصمة ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾(٣) الآية «وشر الأمور محدثاتها» المراد بالمحدثات ما لم يكن ثابتاً بشرع من اللَّه ولا من رسوله «وكل بدعة ضلالة» البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق، والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة (رواه مسلم) وقد قسم العلماء البدعة خمسة أقسام: واجبة كحفظ العلوم بالتدوين والرد على الملاحدة بإقامة الأدلة، ومندوبة كبناء المدارس، ومباحة كالتوسعة في ألوان الأطعمة وفاخر الثياب، ومحرمة ومكروهة وهما ظاهران. فقوله كل بدعة ضلالة عام مخصوص. وفي الحديث دليل على أنه يستحب للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته، ويجزل كلامه، ويأتي بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب، ويأتي بقوله: ﴿أَمَا بَعَدُ». وقد عقد البخاري باباً في أستحبابها، وذكر فيه جملة من الأحاديث. وقد جمع الروايات التي فيها ذكر: «أما بعد» لبعض المحدثين، وأخرجها عن اثنين ثلاثين صحابياً. وظاهره أنه كان ﷺ يلازمها في جميع خطبه، وذلك بعد حمد اللَّه والثناء والتشهد، كما تفيده الرواية المشار إليها بقوله: (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر بن عبد الله (كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد اللَّه ويثني عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته) حذف المقول اتكالاً على ما تقدم وهو قوله: ﴿أَمَا بَعَدُ فَإِنْ خَيْرُ

⁽١) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

⁽٢) سورة الإسراء، الآية: ٩. (٣) سورة القصص، الآية: ٥٦.

الحديث» إلى آخر ما تقدم، ولم يذكر الشهادة أختصاراً لثبوتها في غير هذه الرواية. فقد ثبت أنه على قال: «كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجزماء». وفي دلائل النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن اللَّه عز وجل: «وجعلت أمتك لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي» وكان يذكر في تشهده نفسه بأسمه العلم (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر (من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له) أي: أنه بهذه الألفاظ بعد أما بعد (وللنسائي) أي: عن جابر (وكل ضلالة في النار) أي: بعد قوله: «كل بدعة ضلالة» كما هو في النسائي. وأختصره المصنف والمراد صاحبها. وكان يعلُّم أصحابه في خطبته قواعد الإسلام وشرائعه، ويأمرهم وينهاهم في خطبته إذا عرض له أمر أونهي، كما أمر الداخل وهو يخطب أن يصلى ركعتين، ويذكر معالم الشرائع في الخطبة، والجنة والنار، والمعاد، ويأمر بتقوى اللَّه، ويحذر من غضبه، ويرغب في موجبات رضاه. وقد ورد قراءة آية في حديث مسلم: اكان لرسول اللَّه ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ويحذره؛ وظاهره محافظته ﷺ على ما ذكر في الخطبة ووجوب ذلك، لأن فعله بيان لما أجمل في آية الجمعة وقد قال ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلى» وقد ذهب إلى هذا الشافعي. وقالت الهادوية: لا يجب في الخطبة إلا الحمد والصلاة على النبي ﷺ في الخطبتين جميعاً. وقال أبو حنيفة: يكفى سبحان اللَّه والحمد للَّه ولا إله إلا اللَّه واللَّه أكبر. وقال مالك: لا يجزي إلا ما سمى خطبة.

٨/٤٧٦ _ وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلاَةِ الرَّجُلِ، وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله على يقول: إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته متنة) بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة أي: علامة (من فقهه) أي: مما يعرف به فقه الرجل. وكل شيء دل على شيء فهو مثنة له (رواه مسلم). وإنما كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل، لأن الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني وجوامع الألفاظ، فيتمكن من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة، ولذلك كان من تمام هذا الحديث: «فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة وإن من البيان لسحرا» فشبه الكلام العامل في القلوب الجاذب للعقول بالسحر، لأجل ما اشتمل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة، وإفادة المعاني الكثيرة، ووقوعه في مجازه من الترغيب والترهيب، ونحو ذلك، ولا يقدر عليه إلا

٤٧٦ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (الحديث ٨٦٩).

من فقه في المعاني وتناسق دلالتها، فإنه يتمكن من الإتيان بجوامع الكلم، وكان ذلك من خصائصه ولله المعاني وتناسق دلالتها، فإنه يتمكن من طول الصلاة الطول الذي لا يدخل فاعله تحت النهي. وقد كان يصلي الله الجمعة بالجمعة والمنافقين، وذلك طول بالنسبة إلى خطبته، وليس بالتطويل المنهي عنه.

٩/٤٧٧ هـ وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا أَخَذْتُ ﴿قَ وَالْقُرْآنِ المَجِيدِ﴾ (أ) إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا كُلَّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

_ (وعن أم هشام بنت حارثة بن النعمان رضي الله عنها) هي الأنصارية. روى عنها حبيب بن عبد الرحمٰن بن سياف. قال أحمد بن زهير: سمعت أبي يقول: أم هشام ابنة حارثة بايعت بيعة الرضوان. ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب، ولم يذكر أسمها. وذكرها المصنف في التقريب، ولم يسمها أيضاً، وإنما قال: صحابية مشهورة. (قالت: ما أخذت فق والقرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله في يقرأها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس. رواه مسلم) فيه دليل على مشروعية قراءة سورة ق في الخطبة كل جمعة. قال العلماء: وسبب أختياره في هذا السورة، لما أشتملت عليه من ذكر البعث والموت، والمواعظ الشديدة، والزاجر الأكيدة. وفيه دلالة لقراءة شيء من القرآن في الخطبة كما سبق. وقد قام الإجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة، ولا بعضها في الخطبة وكانت محافظة على هذه السورة، أختياراً منه، لما هو الأحسن في الوعظ والتذكير، وفيه دلالة على ترديد الوعظ في الخطبة.

١٠/٤٧٨ ـ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ:
«مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَٱلْإِمَّامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ، لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةُ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في الصَّحِيحَيْنِ مَرْفُوعاً:

_ (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفاراً، والذي يقول له أنصت ليست له

٤٧٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (الحديث ٨٧٣).

⁽١) سورة: ق، الَّاية: ١-٢.

٤٧٨ _ أخرجه أحمد: ١/ ٢٣٠٠

جمعة» رواه أحمد بإسناد لا بأس به) وله شاهد قوي في جامع حماد مرسل «وهو» أي: حديث ابن عباس (يفسر) الحديث:

١١/٤٧٩ - : «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَٱلْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ».

 (وعن أبي هربرة في الصحيحين مرفوعاً: إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت) في قوله: «يوم الجمعة» دلالة على أن خطبة غير الجمعة ليست مثلها ينهى عن الكلام حالها. وقوله: ﴿والإمام يخطب الله على أنه يختص النهي بحال الخطبة، وفيه رد على من قال إنه ينهى عن الكلام من حال خروج الإمام، وأما الكلام عند جلوسه بين الخطبتين، فهو غير خاطب فلا ينهى عن الكلام حاله. وقيل: هو وقت يسير يشبه بالسكوت للتنفس فهو في حكم الخاطب. وإنما شبهه بالحمار يحمل أسفاراً، لأنه فاته الانتفاع بأبلغ نافع، وقد تكلف المشقة وأتعب نفسه في حضور الجمعة، والمشبه به كذلك فاته الانتفاع بأبلغ نافع مع تُحمل التعب في أستصحابه. وفي قوله: «ليست له جمعة» دليل على أنه لا صلاة له، فإن المراد بالجمعة الصلاة إلا أنها تجزئه إجماعاً، فلا بد، من تأويل هذا بأنه نفس للفضيلة التي يحوزها من أنصت، وهو كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وابن خزيمة بلفظ: «من لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً». قال ابن وهب أحد رواته: معناه أجزأته الصلاة وحرم فضيلة الجماعة. وقد أحتج بالحديث من قال بحرمة الكلام حال الخطبة، وهم الهادوية وأبو حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي، فإن تشبيهه بالمشبه به المستنكر وملاحظة وجه الشبه يدل على قبح ذلك، وكذلك نسبته إلى فوات الحاصلة بالجمعة، ما ذاك إلا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبطاً لها، وذهب القاسم وآبنا الهادي وأحد قولي أحمد والشافعي إلى التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها، ونقل ابن عبد البر الإجماع على وجوب الإنصات على من يسمع خطبة الجمعة إلا عن قليل من التابعين وقوله: «إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت» تأكيد في النهي عن الكلام، لأنه إذا عد من اللغو وهو أمر بمعروف فأولى غيره، فعلى هذا يجب عليه أن يأمره بالإشارة إن أمكن ذلك، والمراد بالإنصات قيل: من مكالمة الناس فيجوز على هذا الذكر وقراءة القرآن، والأظهر أن النهى شامل للجميع، ومن فرق فعليه

⁹٧٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب (الحديث ٣٩٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة (الحديث ٨٥١).

الدليل، فمثل جواب التحية والصلاة على النبي عند ذكره عند من يقول بوجوبها، قد تعارض فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيهما، وتخصيص أحدهما لعموم الآخر تحكم من دون مرجح. وأختلفوا في معنى قوله: «لغوت» والأقرب ما قاله ابن المنير: أن اللغو ما لا يحسن. وقيل: بطلت فضيلة جمعتك وصارت ظهراً.

١٢/٤٨٠ ــ وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «دَخَلَ رَجُلٌ يَوْم الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ. فَقَالَ: «صَلَّيْتَ؟» قالَ: لاَ، قالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن جابر، رضي اللَّه عنه، قال: دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال: صليت قال: لا، قال: قم صل ركعتين متفق عليه) الرجل هو سليك الغطفاني سماه في رواية مسلم. وقيل: غيره وحذفت همزة الاستفهام من قوله «صليت» وأصله أصليت، وفي مسلم قال له: «أصليت». وقد ثبت في بعض طرق البخاري. وسليك بضم السين المهملة بعد اللام مثناة تحتية مصغر الغطفاني بفتح الغين المعجمة فطاء مهملة بعدها فاء. وقوله: «صل ركعتين» وعند البخاري وصفهما بخفيفتين وعند مسلم وتجوز فيهما، وبوب البخاري لذلك بقوله: «باب من جاء والإمام يخطب يصلي ركعتين خفيفتين». وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تصلي حال الخطبة،وقد ذهب إلى هذا طائفة من الال والفقهاء والمحدثين ويخفف لسماع الخطبة . وذهب جماعة من السلف والخلف إلى عدم شرعيتهما حال الخطبة. والحديث هذا حجة عليهم، وقد تأولوه بأحد عشر تأويلًا، كلها مردودة سردها المصنف في فتح الباري بردودها، نقل ذلك الشارع رحمه اللَّه في الشرح. وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿فاستمعوا له وأنصتوا﴾(١) ولا دليل في ذلك، لأن هذا خاص وذلك عام، ولأن الخطبة ليست قرآناً، وبأنه الرجل أن يقول لصاحبه والخطيب يخطب أنصت، وهو أمر بمعروف. وجوابه أن هذا أمر الشارع، وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمريه، بل القاعد ينصت والداخل يركع التحية. وبإطباق أهل المدينة خلفاً عن سلف على منع النافلة حال الخطبة وهذا الدليل للمالكية. وجوابه أنه ليس إجماعهم حجة لو أجمعوا كما عرف في الأصول على أنه لا يتم دعوى إجماعهم، فقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وصححه، أن أبا سعيد أتى ومروان يخطب فصلاهما، فأراد

٤٨٠ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: من جاء والإمام يخطب صلّى ركعتين خفيفتين
 (الحديث ٩٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: التحية والإمام يخطب (الحديث ٨٧٥).

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٤.

حرس مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال: ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول اللّه على أمر بهما. وأما حديث عمر عند الطبراني في الكبير مرفوعاً بلفظ: "إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام ففيه أيوب بن نهيك متروك، وضعفه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء. وقد أخذ من الحديث أنه يجوز للخطيب أن يقطع الخطبة باليسير من الكلام. وأجيب عنه بأن هذا الذي صدر منه على من جملة الأوامر التي شرعت لها الخطبة، وأمره اللها دليل على وجوبها، وإليه ذهب البعض. وأما من دخل الحرم في غير حال الخطبة، فإنه يشرع به الطواف فإنه تحيته، أو لأنه في الأغلب لا يقعد إلا بعد صلاة ركعتي الطواف. وأما صلاتها قبل صلاة العيد، فإن كانت صلاة العيد في جبانة غير مسبلة فلا يشرع لها التحية مطلقاً، وإن كانت في مسجد فتشرع. وأما كونه على أما أخرج إلى صلاته لم يصل قبلها شيئاً، فذلك لأنه حال قدومه أشتغل بالدخول في صلاة العيد، ولأنه كان يصليها في الجبانة ولم يصلها إلا مرة واحدة في مسجد، الله فلا دليل فيه على أنها لا تشرع لغيره ولو كانت العيد في مسجد.

١٣/٤٨١ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ، وَالمُنَافِقِينَ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي الله عنهما أمن يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة) في الأولى (والمنافقين) في الثانية، أي: بعد الفاتحة فيهما لما علم من غيره (رواه مسلم) وإنما خصهما بهما، لما في سورة الجمعة من الحث على حضورها، والسعي إليها، وبيان فضيلة بعثته بعثته وذكر الأربع الحكم في بعثته من أنه يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة والحث على ذكر الله. ولما في سورة المنافقين من توبيخ أهل النفاق، وحثهم على التوبة، ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله على النوبة، ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله على الصدقة.

_ وَلَهُ عَنِ النَّعْمَانِ بْن بَشِيرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ يَقْرَأُ في الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ بـ ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ (١) و ﴿ هَلْ أَنَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ (٢)».

⁴٨١ - أخرجه مسلم في كتباب: الجمعة، باب: ما يقرأ في ينوم الجمعة (الحديث ٨٧٨) و (الحديث ٨٧٨).

٤٨٢ _ تقدم تخريجه.

سررة: الأعلى، الآية: ١. ' (٢) سورة: الغاشية، الآية: ١.

_ (وله) أي لمسلم (عن النعمان بن بشير رضي اللَّه عنه كان يقرأ) أي رسول اللَّه ﷺ (في العيدين) الفطر والأضحى أي في صلاتهما (وفي الجمعة) أي: في صلاتها (﴿بسبح اسم ربك الأعلى﴾) أي: في الركعة الأولى بعد الفاتحة (و ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾) أي: في الركعة كان يقرأ ما ذكره أبن عباس تارة وما ذكره النعمان تارة. وفي سورة سبح والغاشية من التذكير بأحوال الآخرة والوعد والوعيد ما يناسب قراءتهما في تلك الصلاة الجامعة. وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بقاف وأقتربت.

١٥/٤٨٣ — وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَصَ في الجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّي فَلْيُصَلِّ». رَوَاهُ الْخَمْسَة إِلَّا التِّرِمِذِيِّ. وَصَحَّحَهُ آبْنُ خُزَيْمَةَ.

_ (وعن زيد بن أرقم، رضي اللّه عنه، قال: صلى النبي على العبد) في يوم جمعة (ثم رخص في الجمعة) أي: في صلاتها (ثم قال: من شاء أن يصلي) أي: الجمعة (فليصل) هذا بيان لقوله رخص، وإعلام بأنه كان الترخيص بهذا اللفظ (رواه الخمسة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة). وأخرج أيضاً أبو داود من حديث أبي هريرة أنه وأخرجه اقد أجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه عن الجمعة وإنا مجمعون» وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح وفي إسناده بقية، وصحح الدارقطني وغيره إرساله. وفي الباب عن ابن الزبير من حديث عطاء: «أنه ترك ذلك وأنه سئل ابن عباس فقال أصاب السنة». والحديث دليل على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العيد تصير رخصة بجوز فعلها وتركها، وهو خاص بمن صلى العيد دون من لم يصلها، وإلى هذا ذهب الهادي وجماعة إلا في حق الإمام وثلاثة معه. وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا تصير رخصة، مستدلين بأن دليل وجوبها عام لجميع الأيام، وما ذكر من الأحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في أسانيدها من المقال. «قلت: "حديث زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم يطعن غيره فيه فهو يصلح للتخصيص، فإنه يخصص العام بالآحاد، وذهب عطاء إلى أنه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله: «من شاء أن يصلي فليصل» ولفعل ابن الزبير، أنه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله: «من شاء أن يصلي فليصل» ولفعل ابن الزبير،

٤٨٣ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد (الحديث ١٠٧٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: العيدين، باب: الرخصة في التخلف عن الجمعة لمن شهد العيد (الحديث ١٥٩٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: فيما إذا اجتمع العيدان في يوم (الحديث ١٣١٠)، وأخرجه أحمد: ٤/ ٣٧٢.

فإنه صلى بهم في يوم عيد صلاة العيد يوم الجمعة، قال عطاء: ثم جثنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا، قال: وكان ابن عباس في الطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال: أصاب السنة وعنده أيضاً أنه يسقط فرض الظهر ولا يصلي إلا العصر. وأخرج أبو داود عن الزبير «أنه قال: عيدان أجتمعا في يوم واحد فجمعهما فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر». وعلى القول بأن الجمعة الأصل في يومها والظهر بدل، فهو يقتضي صحة هذا القول، لأنه إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان أدائه سقط البدل. وظاهر الحديث أيضاً حيث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصلاة الظهر، مع تقدير إسقاط الجمعة للظهر يدل على ذلك كما قاله الشارح. وأيد الشارح مذهب ابن الزبير سقوط صلاة الظهر في يوم الجمعة يكون عيداً على من صلى صلاة العيد لهذه الرواية غير صحيح، الظهر في يوم الجمعة يكون عيداً على من صلى صلاة العيد لهذه الرواية غير صحيح، بأنه لا قائل بسقوطه، ولا يقال إن مراده صلوا الجمعة وحداناً، فإنها لا تصح إلا جماعة إجماعاً، ثم القول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة والظهر بدل عنها قول مرجوح، بأنه لا قائل بسقوطه، ولا يقال إن مراده صلوا الجمعة والظهر بدل عنها قول مرجوح، بأنه لا الظهر هو الفرض الأصلي المفروض ليلة الإسراء والجمعة متأخر فرضها، ثم إذا فاتت بل الظهر إجماعاً فهي البدل عنه، وقد حققناه في رسال مستقلة.

١٦/٤٨٤ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: ﴿إِذَا صلَّى أَحَدَكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْبُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعاً». رَوَاهُ مُشْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً رواه مسلم) الحديث دليل على شرعية أربع ركعات بعد الجمعة والأمر بها، وإن كان ظاهره الوجوب، إلا أنه أخرجه عنه ما وقع في لفظه من رواية ابن الصباح: "من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً، أخرجه مسلم، فدل على أن ذلك ليس بواجب، والأربع أفضل من الاثنتين لوقوع الأمر بذلك، وكثرة فعله لها ﷺ. قال في الهدي النبوي: وكان ﷺ إذا صلى الجمعة دخل منزله وصلى ركعتين سنتها، وأمر من صلاها أن يصلي بعدها أربعاً، قال شيخنا أبن تيمية: إن صلى في المسجد صلى أربعاً، وإن صلى في بيته صلى ركعتين. قلت: وعلى هذا تدل الأحاديث. وقد ذكر أبو داود عن أبن عمر: "أنه كان إذا صلى في المسجد صلى ركعتين، وفي الصحيحين عن إذا صلى في المسجد صلى ركعتين، وفي الصحيحين عن أبن عمر أنه ﷺ كان يصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته صلى ركعتين، وفي الصحيحين عن أبن عمر أنه ﷺ كان يصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته.

٤٨٤ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: الصلاة بعد الجمعة (الحديث ٨٨١).

١٧/ ٤٨٥ _ وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ رضي اللَّه عنه قالَ لَهُ: ﴿إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ، حَتَّى [تَكَلَّمَ](١) أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ أَمَوَنَا بِذَٰلِكَ: ﴿أَنْ لَا نَصِلَ صَلَاةً بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَم أَوْ نَخْرُجَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن السائب بن يزيد رضي اللَّه عنه) هو أبو يزيد السائب بن يزيد الكندي في الأشهر. ولد في الثانية من الهجرة، وحضر حجة الوداع مع أبيه. وهو أبن سبع سنين. (أن معاوية قال: إذا صليت الجمعة فلا تصلها) بفتح حرف المضارعة عن الوصل (بصلاة حتى تتكلم أو تخرج) أي: من المسجد (فإن رسول اللَّه ﷺ أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج) أن وما بعده بدل أو عطف بيان من ذلك (رواه مسلم) فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة، وأن لا توصل بها. وظاهر النهي التحريم، وليس خاصاً بصلاة الجمعة، لأنه أستدل الراوي على تخصيصه بذكر صلاة الجمعة بحديث يعمها وغيرها. قيل: والحكمة في ذلك لئلا يشتبه الفرض بالنافلة، وقد ورد أن ذلك هلكة. وقد ذكر العلماء أنه يستحب التحول للنافلة من موضع الفريضة، والأفضل أن يتحول إلى بيته، فإن فعل النوافل في البيوت أفضل، وإلا فإلى موضع في المسجد أو غيره. وفيه تكثير لمواضع فعل النوافل في البيوت أفضل، وإلا فإلى موضع في المسجد أو غيره. وفيه تكثير لمواضع أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شمائه في الصلاة يعني السبحة» ولم يضعفه أبو داود. وقال البخاري في صحيحه: ويذكر عن أبي هريرة يرفعه: «لا يتطوع الإمام في مكانه» ولم يصعيحه: ويذكر عن أبي هريرة يرفعه: «لا يتطوع الإمام في مكانه» ولم يصع

١٨/٤٨٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنِ الْخُنْسَلَ، ثُمَّ أَنَى الْجُمُعَة، فَصَلَّى مَا قُدُّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ، حَتَّى يَقْرُغَ الإَمَامُ مِنُ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ بُصَلِّي مَعَهُ: غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ ٱلْأُخْرَى، وَفَضْلُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ». رَوَاهُ مُسْلَمٌ.

(وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من أغتسل) أي:

٤٨٥ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: الصلاة بعد الجمعة (الحديث ٨٨٣).

 ⁽١) في الأصل: تتكلم، وكالاهما صحيح ولكن أثبتنا ما في نسخة م، لأنها توافق لما في صحيح مسلم.
 ٤٨٦ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: فضل من استمع وأنصت في الخطبة (الحديث ٨٥٧).

للجمعة الحديث «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل» أو مطلقاً (ثم أتى الجمعة) أي: الموضع الذي تقام فيه كما يدل له قوله (فصلى) من النوافل (ما قدر له ثم أنصت حتى يفرغ الإمام من خطبته ثم يصلي معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل) أي زيادة (ثلاثة أيام. رواه مسلم) فيه دلالة على أنه لا بد في إحرازه، لما ذكر من الأجر من الإغتسال، إلا أن في رواية لمسلم: «من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة» وفي هذه الرواية بيان أن غسل الجمعة ليس بواجب، وأنه لا بد من النافلة حسبما يمكنه، فإنه لم يقدرها بجد فيتم له هذا الأجر لو أقتصر على تحية المسجد وقوله: «أنصت» من الإنصات وهو السكوت، وهو غير الاستماع. إذ هو الإصغاء لسماع الشيء، ولذا قال تعالى: ﴿فأستمعوا له وأنصتوا﴾ (١) وتقدم الكلام على الإنصات هل يجب أولا. وفيه دلالة على أن النهي عن الكلام إنما هو وتقدم الكلام على الإنصات هل يجب أولا. وفيه دلالة على أن النهي عن الكلام إنما هو وقوله: «غفر له ما بينه وبين الجمعة» أي ما بين صلاتها وخطبتها إلى مثل ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى يكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان، أي: غفرت له الخطايا الكائنة فيما بينهما وفضل ثلاثة أيام، وغفرت له ذنوب ثلاثة أيام مع السبع حتى تكون عشرة وهل المغفور الكبائر؟ الجمهور على الآخر، وأن الكبائر لا يغفرها إلا التوبة.

١٩/ ٤٨٧ — وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِم وَهُو قَائِمٌ يُصَلِّي، يَشْأَلُ ٱللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَبِيْعاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَعْدَادُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ: يُقَلِّلُهَا مُثَقَقَّ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: أَوَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ».

— (وعنه) أي: أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال فيه: ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم) جملة حالية أو صفة العبد، والواو لتأكيد لصوق الصفة (يصلي) حال ثان (يسأل الله تعالى) حال ثالث (شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار) أي النبي ﷺ (بيده يقللها) يحقر وقتها (متفق عليه وفي رواية لمسلم وهي ساعة خفيفة) هو الذي أفاده لفظ يقللها في الأولى. وفيه أبهام الساعة، ويأتي تعيينها. ومعنى: «قائم» أي: مقيم لها،

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٤.

⁸AV ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: الساعة التي في يوم الجمعة (الحديث ٩٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: في الساعة التي في يوم الجمعة (الحديث ٨٥٢)، وانظر صحيح مسلم في كتاب: الجمعة، باب: في الساعة التي في يوم الجمعة (الحديث ٥٨٤).

متلبس بأركانها، لا بمعنى حال القيام فقط. وهذه الجملة ثابتة في رواية جماعة من الحفاظ وأسقطت في رواية آخرين. وحكي عن بعض العلماء أنه كان يأمر بحذفها من الحديث، وكأنه أستشكل الصلاة. إذ وقت تلك الساعة إذا كان من بعد العصر، فهو وقت كراهة للصلاة. وكذا إذا كان من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى أنصرافه. وقد تأولت هذه الجملة، بأن المراد منتظراً للصلاة، والمنتظر للصلاة في الصلاة كما ثبت في الحديث، وإنما قلنا إن المشير بيده هو النبي بي الماهم، لما في رواية مالك: «فأشار النبي الله» وقبل: المشير بعض الرواة. وأما كيفية الإشارة، فهو أنه وضع أنملته على بطن الوسطى والخنصر يبين قلتها. وقد أطلق السؤال هنا وقيده في غيره، كما عند ابن ماجه: «ما لم يسأل الله إثماً» وعند أحمد: «ما لم يسأل إثماً أو قطيعة رحم».

٢٠/٤٨٨ _ وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ ٱلْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَجَّحَ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ.

_ (وعن أبي بردة) بضم الموحدة وسكون الراء ودال مهملة، هو عامر بن عبد الله بن قيس، وعبد الله هو أبو موسى الأشعري، وأبو بردة من التابعين المشهورين، سمع أباء علياً عليه السلام وابن عمر وغيرهم (عن أبيه) أبي موسى الأشعري (قال سمعت رسول الله على المسلام وابن عمر وغيرهم (عن أبيه) أبي موسى الأشعري (قال سمعت أن تقضىٰ الصلاة رواه مسلم ورجع الدارقطني أنه من قول أبي بردة) وقد أختلف العلماء في هذه الساعة. وذكر المصنف في فتح الباري عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً وسيشير إليها، وسردها الشارح رحمه الله في الشرح، وهذا المروي عن أبي موسى أحدها، ورجحه مسلم على ما روى عنه البيهقي وقال: هو أجود شيء في هذا الباب وأصحه. وقال به البيهقي وابن العربي وجماعة. وقال القرطبي: هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره. وقال النووي: هو الصحيح بل الصواب. قال المصنف: وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين، بل تكون في أثنائه لقوله: "يقللها» وقوله "خفيفة» وفائدة ذكر جميع الوقت انها تنتقل فيه، فيكون ابتداء مظنتها أبتداء الخطبة مثلاً، وأنتهاؤها انتهاء الصلاة. وأما قوله: إنه رجح الدارقطني أن الحديث من قول أبي بردة، فقد يجاب عنه بأنه لا يكون وأما قوله أبي بردة، فقد يجاب عنه بأنه لا يكون

٤٨٨ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة، باب: الساعة التي في يوم الجمعة (الحديث ٨٥٣).

إلا مرفوعاً، فإنه لا مسوح للاجتهاد في تعيين أوقات العبادات، ويأتي ما أعله به الدارقطني قريباً.

٤٨٩ و ٢١/٤٩٠ ــ وَفِي حَدِيث عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ ٱبْنِ مَاجَة وَعَنْ (١) جَابِرٍ عِنْدَ ٱبْنِ مَاجَة وَعَنْ (١) جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: ﴿أَنَّهَا مَا بَيْنَ صَلَاةٍ الْعَصْرِ إلى غُرُوبِ الشَّمْسِ».

وَقَدِ آخْتُلِفَ فِيهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ قَوْلًا أَمْلَيْتُهَا فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ.

(وعن جابر عند أبي داود والنسائي إنها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس) قوله أنها بفتح الهمزة مبتدأ خبره ما تقدم من قوله في حديث عبد الله بن سلام إلى آخره. ورجح أحمد بن حنبل هذا القول، رواه عنه الترمذي وقال أحمد: أكثر الأحاديث على ذلك. وقال أبن عبد البر: هو أثبت شيء في هذا الباب، روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن: «أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة، ثم افترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة، ورجحه إسحاق وغيره وحكى أنه نص

⁸⁴⁹ و 29٠ أخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة (الحديث ١١٣٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة (الحديث ١٠٤٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجمعة، باب: وقت الجمعة (الحديث ٩٥) و (الحديث ٢٨٨)، انظر فتح الباري ٢/ ٤١٦ ـ ٤٢٢، وزاد المعاد ١/ ٣٨٧ ـ ٣٩٧.

⁽١) زيادة في الأصل، وفي نسخة م معطوف على (وفي حديث).

الشافعي. وقد استشكل هذا، فإنه ترجيح لغير ما في الصحيح على ما فيه. والمعروف من علوم الحديث وغيرها، أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره. والجواب أن ذلك حيث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما أنتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا الذي في مسلم، فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب. أما الأول فلأنه من رواية مخرمة بن بكير، وقد صرح أنه لم يسمع من أبيه، فليس على شرط مسلم. وأما الثاني فلأن أهل الكوفة أخرجوه عن أبي بردة غير مرفوع، وأبو بردة كوفي، وأهل بلدته أعلم بحديثه من بكير، فلو كان مرفوعاً عند أبي بردة لم يقفوه عليه. ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب. وجمع ابن القيم بين حديث أبي موسى وأبن سلام بأن الساعة تنحصر في أحد الوقتين. وسبقه إلى هذا أحمد بن حنبل (وقد أختلف فيها على أكثر من أربعين قولاً أمليتها في شرح البخاري) تقدمت الإشارة إلى هذا قال الخطابي: اختلف فيها على قولين فقيل: قد رفعت وهو محكى عن بعض الصحابة. وقيل: هي باقية. وأختلف فيها على قولين فقيل: قد الأقوال، ولم يبلغ بها ما بلغ بها المصنف من العدد. وقد أقتصر المصنف ههنا على قولين، الساعة. الأقوال، ولم يبلغ بها ما بلغ بها المصنف من العدد. وقد أقتصر المصنف ههنا على قولين، كانهما الأرجح عنده دليلاً. وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة لاختصاصها بهذه الساعة.

٢٢/٤٩١ ــ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِي ٱللَّهُ عنه قالَ: "مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ في كُلِّ أَرْبَعِينَ فَصَاعِداً جُمُعَةً". رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

_ (وعن جابر) هو ابن عبد الله (قال: مضت السنة أن في كل أربعين فصاعداً جمعه. رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمٰن، وعبد العزيز قال فيه أحمد: اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به، وفي الباب أحاديث لا أصل لها. وقال عبد الحق: لا يثبت في العدد حديث. وقد أختلف العلماء في النصاب الذين بهم تقوم الجمعة، فذهب إلى وجوبها على الأربعين، لا على من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي. وفي كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية. وذهب أبو حنيفة والمؤيد وأبو طالب إلى أنها تنعقد بثلاثة مع الإمام، وهو أقل عدد تنعقد به، فلا تجب إذا لم يتم هذا القدر مستدلين بقوله تعالى: ﴿فأسعوا﴾(١) قالوا: والخطاب للجماعة بعد النداء للجمعة، وأقل الجمع ثلاثة، فدل على وجوب السعي على الجماعة

⁸⁹¹ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الجمعة، باب: ذكر العدد في الجمعة (الحديث ٢/٣).

⁽١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

للجمعة بعد النداء لها، والنداء لا بد من مناد فكانوا ثلاثة مع الإمام، ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك. وأعترض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة فعلهم لها مجتمعين، وقد صوح في البحر بهذا، واعترض به أهل المذهب لما أستدلوا به للمذهب ونقضه بقوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وعاتوا الزكاة﴾(١) ﴿وجاهدوا﴾(٢) فإنه لا يلزم إيتاء الزكاة في جماعة قلت: والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل، ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب ولا من السنة. وإذ قد علم أنها لا تكون صلاتها إلا جماعة، كما قد ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدي وحديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني، والاثنان أقل ما تتم به الجماعة لحديث: «الاثنان جماعة» فتتم بهم في الأظهر. وقد سرد الشارح الخلاف والأقوال في كمية العدد المعتبر في صلاة الجمعة، فبلغت أربعة عشر قولًا. وذكر ما تشبث يه كل قائل من الدليل على ما أدعاه بما لا ينهض حجة على الشرطية. ثم قال: والذي نقل من حال النبي عَلَيْ أنه كان يصليها في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المعتبر هو الجمع الذي يحصل به الشعار، ولا يكون إلا في كثرة يغيظ بها المنافق، ويكيد بها الجاحد، ويسر بها المصدق. والآية الكريمة دالة على الأمر بالجماعة، فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم تنعقد. قلت: وقد كتبنا رسالة في شروط الجمعة التي ذكروها، ووسعنا المقال والاستدال سميناها: اللمعة في تحقيق شرائط الجمعة.

٢٣/٤٩٢ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ كُلَّ جُمُعَةٍ». رَوَاهُ الْبَرَّارُ بِإِسْنَادٍ لَيِّنِ.

— (وعن سمرة بن جندب أن النبي على كان يستغفر للمؤمنين والمؤمنات كل جمعة. رواه البزار بإسناد لين) قلت: قال البزار: لا نعلمه عن النبي على إلا بهذا الإسناد. وفي إسناد البزار يوسف بن خالد البستي، وهو ضعيف. ورواه الطبراني في الكبير إلا أنه بزيادة: «والمسلمين والمسلمات» وفيه دليل على مشروعية ذلك للخطيب، لأنها موضع الدعاء وقد ذهب إلى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات أبو طالب والإمام يحيى، وكأنهم يقولون إن مواظبته على دليل الوجوب كما يفيده: «كان يستغفر» وقال غيرهم: يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب. قال الشارح: والأول أظهر.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١١٠. (٢) سورة الحجرات، الآية: ١٥. ا

٤٩٢ ـ أخرجه البزار في كتاب: أبواب الجمعة، باب: الاستغفار للمؤمنين يوم الجمعة (الحديث ٢٤١).

٣٤/٤٩٣ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ يَقْرَأُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، ا وَا (١) يُذَكِّرُ النَّاسَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَأَصْلُهُ في مُسْلِمٍ.

— (وعن جابر بن سمرة أن النبي على كان في الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس. رواه أبو داود وأصله في مسلم) كأنه يريد ما تقدم من حديث أم هشام بنت حارثة «أنها قالت: ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا من لسان رسول الله على يقرأها كل جمعة على المنبر». وروى الطبراني في الأوسط من حديث على عليه السلام: «أن رسول الله على كان يقرأ على المنبر: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و ﴿وقل هو الله أحد﴾» وفيه رجل مجهول وبقية رجاله موثقون. وأخرج الطبراني فيه أيضاً من حديث جابر: «أنه خطب رسول الله على فقرأ في خطبته آخر الزمر فتحرك المنبر مرتبن» وفي رواته ضعيفان.

٢٥/٤٩٤ ـ وَعَنْ طَارِقٍ بْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قالَ: «الجُمُعَةُ حَقٌ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: مَمْلُوكٌ وَٱمْرَأَةٌ وَصَبِيٍّ وَمَرِيضٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ طَارِقٌ مِنَ النَّبِي ﷺ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةٍ طَارِقِ المَذْكُورِ عَنْ أَبِي مُوسَى.

— (وصن طارق بن شهاب) بن عبد شمس الأحمسي البجلي الكوفي، أدرك الجاهلية، ورأى النبي على وليس له منه سماع، وغزا في خلافه أبي بكر وعمر ثلاثة وثلاثين أو أربعاً وثلاثين غزوة وسرية، ومات سنة اثنتين وثمانين (أن رسول الله على قال: الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة مملوك وامرأة وصبي ومريض رواه أبو داود وقال: لم يسمع طارق من النبي على إلا أنه في سنن أبي داود بلفظ: "عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض" بلفظ أو. وكذا ساقه المصنف في التلخيص. ثم قال أبو داود: طارق قد رأى النبي على هو من أصحاب النبي ولم يسمع منه شيئاً انتهى. (وأخرجه الحاكم من روابة طارق المذكور عن أبي موسى) يريد المصنف أنه بهذا صار موصولاً. وفي الباب عن تميم الداري وابن عمر ومولى لابن الزبير رواه البيهقي، وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولاء قاله ابن القطان. وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ: "ليس على مسافر جمعة"، وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "خمسة بلفظ: "ليس على مسافر جمعة"، وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "خمسة بلفظ: "ليس على مسافر جمعة"، وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "خمسة بلفظ: "ليس على مسافر جمعة"، وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "خمسة بلفظ: "ليس على مسافر جمعة"، وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "خمسة بلفظ: "ليس على مسافر جمعة"، وبيه أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "خمسة بلفظ: "ليس على مسافر جمعة"، باب: الرجل يخطب على قوس (الحديث 110).

⁽١) زيادة ني نسخة م، وهي مثبتة في سنن أبي داود.

٤٩٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الجمعة للمملوك والمرأة (الحديث ١٠٦٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجمعة، باب: من يجب عليه الجمعة (الحديث ٢٨٨/).

لا جمعة عليهم المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية،

٧٦/٤٩٥ – وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

 (وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ليس على مسافر جمعة رواه الطبراني بإسناد ضعيف) ولم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص، ولا بين وجه ضعفه. وإذا عرفت هذا فقد أجتمع من الأحاديثِ أنها لا تجب الجمعة على ستة أنفس، الصبي وهو متفق على أنه لا جمعة عليه، والمملوك وهو متفق عليه إلا عند داود فقال: بوجوبها عليه لدخوله تحت عموم ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة﴾(١) فإنه تقرر في الأصول دخول العبيد في الخطاب. وأجيب عنه بأنه خصصته الأحاديث وإن كان فيها مقال، فإنه يقوى بعضها بعضاً. والمرأة وهو مجمع على عدم وجوبها عليها. وقال الشافعي: يستحب للعجائز حضورها بإذن الزوج. ورواية البحر عنه أنه يقول بالوجوب عليهن، خلاف ما هو مصرح به في كتب الشافعية. والمريض فإنه لا يجب عليه حضورها إذا كان يتضرر به، والمسافر لا يجب عليه حضورها، وهو يحتمل أن يراد به مباشر السفر. وأما النازل فيجب عليه ولو نزل بمقدار الصلاة، وإلى هذا ذهب جماعة من الآل وغيرهم. وقيل: لا تجب عليه لأنه داخل في لفظ المسافر، وإليه ذهب جماعة من الآل أيضاً، وهو الأقرب، لأن أحكام السفر باقية له من القصر ونحوه. ولذا لم ينقل أنه ﷺ صلى الجمعة بعرفات في حجة الوداع، لأنه كان مسافراً. وكذلك العيد تُسقط صلاته عن المسافر. ولذا لم يرو أنه على صلى صلاة العيد في حجته تلك. وقد وهم أبن حزم فقال: إنه صلاها في حجته وغلطه العلماء. السادس أهل البادية. وفي النهاية أن البادية تختص بأهل العمد والخيام دون أهل القرى والمدن. وفي شرح العمدة أن حكم أهل القرى حكم أهل البادية ذكره في شرح حديث الا يبيع حاضر لبادي

٢٧/٤٩٦ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضِي ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْكَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا ٱسْتَوَى عَلَى المِنْبَرِ ٱسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا». رَوَاهُ الترْمِذِيُّ بِإِسْنَاد ضَعِيفٍ.

٤٩٥ ـ لم أقف على تخريجه في معجمه الكبير ولا الصغير ولعله أخرجه في معجمه الأوسط، والله
 أعلم.

⁽١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

٤٩٦ ـ أحرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في استقبال الإمام إذا خطب (الحديث ٥٠٩).

٢٨/٤٩٧ ــ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ ٱبْنِ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول اللّه ﷺ إذا أستوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا. رواه الترمذي بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن الفضل بن عطية، وهو ضعيف تفرد به. وضعفه به الدارقطني وابن عدي وغيرهما (وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة) لم يذكره الشارح ولا رأيته في التلخيص. والحديث يدل على أن استقبال الناس الخطيب مواجهين له أمر مستمر، وهو في حكم المجمع عليه. وجزم بوجوبه أبو الطيب من الشافعية. وللهادرية احتمالان فيما إذا تقدم بعض المستمعين على الإمام ولم يواجهوه يصح أو لا يصح. ونص صاحب الأثمار أنه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة المواجهة دون غيرهم.

٢٩/٤٩٨ ـ وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عِنْهُ قَالَ: ﴿ شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعِ النَّبِيِّ () النَّبِيِّ فَقَامَ مُتَوَكِّناً عَلَى عصاً أَوْ قَوْسِ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

- (وصن الحكم بن حزن) بفتح المهملة وسكون الزاي فنون. والحكم قال ابن عبد البر: إنه أسلم عام الفتح. وقيل: يوم اليمامة وأبوه حزن بن أبي وهب المخزومي. (قال: شهدنا الجمعة مع رسول الله على فقام متوكئاً على عصا أو قوس. رواه أبو داود) تمامه في السنن: قفحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال: أيها الناس إنكم لن تطيقوا أو لن تفعلوا كل ما أمرتم به، ولكن سددوا ويسروا» وفي رواية: قوأبشروا» وإسناده حسن. وصححه ابن السكن وله شاهد عند أبي داود من حديث البراء: فأنه على كان إذا خطب يعتمد على عنزة له والعنزة مثل نصف الرمح أو أكبر، فيها سنان مثل سنان الرمح. وفي الحديث دليل أنه يندب للخطيب الاعتماد على سيف أو نحوه وقت خطبته. والحكمة أن في ذلك ربطاً للقلب، ولبعد يديه عن العبث، فإن لم يجد ما يعتمد عليه أرسل يديه، أو وضع اليمنى على اليسرى، أو على جانب المنبر. ويكره دق المنبر بالسيف، إذ لم يؤثر فهو بدعة.

٤٩٧ ـ أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: الرخصة في التخلف عن الجمعة في المطر...(الحديث ١٨٦٣).

٤٩٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الرجل يخطب على قوس (الحديث ١٠٩٦).

⁽١) في تسخة م: مع رسول اللَّه.

١٣ ــ باب: صلاة الخوف

1/ 1/ 1/ 2 عَنْ صَالِح بْنِ خَوَّاتٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ يَوْمَ ذَاتِ الرُّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: قَانَ طَائِفَةً (مِنْ أَصْحَابِهِ) (١) صَفَّتْ (٢) مَعَهُ وَطَائِفَة وِجَاة الْعَدُوّ. فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِماً وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمُ، ثُمَّ ٱنْصَرَفُوا فَصَفُّوا (٣) وَجَاة الْعَدُوّ، وَجَاءَتِ الطائِفَةُ ٱلْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَة التي بَقِيَتْ، ثُمَّ فَصَفُّوا (٣) وَجَاءَتِ الطائِفَةُ ٱلْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَة التي بَقِيتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِساً وَأَتَمُوا لِأَنفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهٰذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ، وَوَقَعَ في المَعْرِفَةِ لِإِبْنِ مَنْدَهُ، عَنْ صَالِح بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ أَبِيهِ.

— (عن صالح بن خوات) بفتح الحاء المعجمة وتشديد الواو فمثناة فوقية الأنصاري المدني، تابعي مشهور سمع جماعة من الصحابة (عمن صلى مع النبي على في صحيح مسلم عن صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي (حثمة) فصرح بمن حدثه في رواية وفي رواية أبهمه كما هنا (يوم ذات الرقاع) بكسر الراء فقاف مخففة آخره عين مهملة، هو مكان من نجد بأرض غطقان. سميت الغزاة بذلك لأن أقدامهم نقبت فلفوا عليها الخرق، كما في صحيح البخاري من حديث أبي موسى، وكانت في جمادى كما في السنة الرابعة من الهجرة (صلاة الخوف أن طائفة من أصحابه والمحت معه وطائفة وجاه) بكسر الواو فجيم مواجهة (العدو فصلى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم، ثم أنصرفوا وصفوا) في مسلم فصفوا بالفاء (وجاء العدو وجاءت الطائفة وأتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم. متفق والمعرفة) كتاب (لابن منده) بفتح الميم وسكون النون فدال عليه وهذا لفظ مسلم ووقع في المعرفة) كتاب (لابن منده) بفتح الميم وسكون النون فدال مهماة، إمام كبير من أثمة الحديث (عن صالح بن خوات عن أبيه) أي: خوات، وهو صحابي. فذكر المبهم أنه أبوه، وفي مسلم أنه من ذكرناه. وأعلم أن هذه الغزاة كانت في صحابي. فذكر المبهم أنه أبوه، وفي مسلم أنه من ذكرناه. وأعلم أن هذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذركناه، وهو الذي قاله أبن إسحاق وغيره من أهل السير والمغازي، وتلقاه الرابعة كما ذركناه، وهو الذي قاله أبن إسحاق وغيره من أهل السير والمغازي، وتلقاه

٤٩٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: المغاذي، باب: غزوة ذات الرقاع (الحديث ٤١٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف (الحديث ٨٤١).

⁽١) زيادة في الأصل.

 ⁽٢) في نسخة م: صَلَّتْ.

⁽٣) في نسخة م: قصلوا.

الناس منهم. قال أبن القيم: وهو مشكل جداً، فإنه قد صح أن المشركين حبسوا رسول الله على يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فصلاهن جميعاً، وذلك قبل نزول صلاة الخوف، والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس. قال: والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله على للخوف بعسفان، ولا خلاف بينهم أن عسفان كانت بعد الخندق. وقد صح عنه على أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع، فعلم أنها بعد الخندق وبعد عسفان. وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى. ومن يحتج بتقديم شرعبتها على الخندق على رواية أهل السير يقول: إنها لا تصلى صلاة الخوف في الحضر، ولذا لم يصلها النبي على يوم الخندق. وهذه الصفة التي ذكرت في الحديث في كيفية صلاتها واضحة. وقد فهب إليها جماعة من الصحابة ومن الآل من بعدهم. وأشترط الشافعي أن يكون العدو في غير جهة القبلة، وهذا في الثنائية، وإن كانت ثلاثية أنتظر في التشهد الأول، وتتم الطائفة الركعة الثائلة، وكذلك في الرباعية إن قلنا إنها تصلى صلاة الخوف في الحضر، وينتظر في التشهد أيضاً. وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لقوله: ﴿ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك﴾ (١) وهذه الكيفية أقرب إلى موافقة المعتاد من الصلاة في تقليل الأفعال المنافية للصلاة ولمتابعة للإمام.

٠٠٥٠٠ - وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، قِبَلَ نَجْدِ، فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فَصَلَّى (٢) بِنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَالْبَيْ الْعَدُوَّ، وَرَكَعَ بِمَنْ مَعَهُ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ ٱنْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ النِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا، فَرَكَعَ بِهِم رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، مَكَانَ الطَّائِفَةِ النِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا، فَرَكَعَ بِهِم رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. واللَّفْظُ فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. واللَّفْظُ لِلْبُخَارِيُّ (٣).

ــ (وعن ابن عمر قال: غزوت مع رسول اللَّه ﷺ قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة

⁽١) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

٥٠٠ أخرجه البخاري في كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الخوف (الحديث ٩٤٢)، وأخرجه مسلم
 في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: _ ٥٧ ــ (الحديث ٨٣٩).

⁽٢) في نسخة م: يصلي. (٣) في نسخة م: وهذا لفظ البخاري.

أي جهة (نجد) نجد كل ما أرتفع من بلاد العرب (فوازينا) بالزاي بعدها مثناة تحتية قابلنا (العدو فصاففناهم فقام رسول الله ﷺ قصلي بنا) في المغازي من البخاري أنها صلاة العصر، ثم لفظ البخاري: ﴿فصلى لنا عالهم. قال المصنف في الفتح: أي: لأجلنا ولم يذكر أن فيه رواية بالموحدة وفيه: "يصلي" بالفعل المضارع (فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو، وركع بمن معه ركعة وسجد سجدتين ثم أنصرفوا) ، أي: الذين صلوا معه ولم يكونوا أتوا بالركعة الثانية ولا سلموا من صلاتهم (مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين متفق عليه. هذا لفظ البخاري) قال المصنف: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا. ويحتمل أنهم أتموا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الراجح من حيث المعنى، وإلا استلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده. ويرجحه ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بلفظ: «ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا؛ ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلمواً . انتهى . والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد، حتى لو كانوا ثلاثة جاز للإمام أن يصلي بواحد، والثالث يحرس ثم يصلي مع الإمام، وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف. وظاهر البحديث أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها، ثم أتت الطائفة الأولى بعدها. وقد ذهب إلى هذه الكيفية أبو حينفة ومحمد.

٣/٥٠١ ـ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ صَلاَةً الْخَوْفِ، فَصَفَفْنَا صَفَيْنِ؛ صَفَّ خَلْفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، وَالْعَدُو بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ النَّبِيُ ﷺ وَكَبَرْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَكَبَّرَ النَّبِيُ ﷺ وَكَبَرْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَكَعْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ الْصَفُّ المُؤخَّرُ في وَرَفَعْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ الْصَفْ المُؤخَّرُ في فَرَفَعْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ الْصَفْ المُؤخَّرُ في فَرَفَعْنَا جَمِيعاً، ثُمَّ الْصَفْ المُؤخِّرة قامَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ ، فَلَكُرَ الْحَدِيثَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الأَوَّلُ، فَلَمَّا قَامُوا سَجَدَ الصفُّ الثَّاني، ثُمَّ تَأَخَّرَ الصفُّ ٱلأَوَّلُ، وَتَقَدَّمَ الصفُّ الثَّاني»، فَذَكَرَ مِثْلَهُ. وَفِي أُوَاخِرِه (٢): «ثُمَّ سَلَمَ النَّبِيُ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٠١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف (الحديث: ٨٤).

⁽١) في نسخة م: وقام. ﴿ ﴿ كُونَ نُسْخَةُ مَ: آخره.

ــ (وهن جابر قال: شهدت مع رسول الله على صلاة الخوف فصففنا صفين، صف خلف رسول اللَّه ﷺ والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي ﷺ وكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه) أي: انحدر الصف الذي يليه، وهو عطف على الضمير المتصل من دون تأكيد، لأنه قد وقع الفصل (وأقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث) تمامه: «انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا، ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم، ثم ركع النبي على وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم أنحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى النبي على السجود والصف الذي يليه أنحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا، ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. وقال جابر: كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرائهم انتهى لفظ مسلم. قوله: (وفي رواية) هي في مسلم عن جابر وفيها تعيين القوم الذين حاربوهم، ولفظها: ﴿غزونا مع رسول اللَّه ﷺ قوماً من جهينة فقاتلونا قتالاً شديداً فلما صلينا الظهر قال المشركون: لو ملنا عليهم ميلة واحدة لاقتطعناهم، فأخبر جبريل رسول اللَّه ﷺ، فذكر ذلك لنا رسول اللَّه ﷺ قال: وقالوا: إنها ستأتيهم صلاة هي أحب إليهم من الأولى، فلما حضرت العصر إلى أن قال: (ثم سجد وسجد معه الصف الأول، فلما قاموا سجد الصف الثاني، ثم تأخر الصف الأول وتقدم الصف الثاني فذكر مثله) قال: (فقاموا مقام الأول فكبر رسول الله عليه وكبرنا وركع وركعنا، ثم سجد وسجد معه الصف الأول وقام الثاني، فلما سجد الصف الثاني جلسوا جميعاً» (وفي أواخره ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. رواه مسلم) الحديث دليل على أنه إذا كان العدو في جهة القبلة، فإنه يخالف ما إذا لم يكن كذلك، فإنها تمكن الحراسة مع دخولهم جميعاً في الصلاة. وذلك أن الحاجة إلى الحراسة إنما تكون في حال السجود فقط، فيتابعون الإمام في القيام والركوع. ويحرس الصف المؤخر في حال السجدتين، بأن يتركوا المتابعة للإمام ثم يسجدون عند قيام الصف الأول، ويتقدم المؤخر إلى محل الصف المقدم ويتأخر الإمام في السجدتين الأخيرتين، فيصح مع كل من الطائفتين المتابعة في سجدتين. والحديث يدل أنها لا تكون الحراسة إلا حال السجود فقط دون حال الركوع، لأن حال الركوع لا يمتنع مع إدراك أحوال العدو، وهذه الكيفية لا توافق ظاهر الآية، ولا توافق الرواية الأولى عن صالح بن خوات ولا رواية ابن عمر، إلا أنه قد يقال إنها تختلف الصفات بأختلاف الأحوال. ٤/٥٠٢ ـ وَلاَّبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي عَيَّاشِ الزُّرَقِيِّ ا مِثْلُهُ | (١)، وَزَادَ: "إِنَّهَا كَانَتْ بعُسْفَانَ».

_ (ولأبي داود عن أبي عياش الزرقي مثله) أي: مثل رواية جابر هذه (وزاد) تعيين محل الصلاة (أنها كانت بعسفان) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة ففاء آخره نون، وهو موضع على مرحلتين من مكة كما في القاموس.

٣٠٥/٥ - وَلِلنَّسَاثِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرٍ رَضِي ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ (٢)، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرِينَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ».

_ (وللنسائي من وجه آخر) غير الوجه الذي أخرجه منه مسلم (عن جابر أن النبي ﷺ صلى بطائفة من أصحابه ركعتين، ثم سلم، ثم صلى بآخرين ركعتين، ثم سلم) فصلى بأحداهما فرضاً وبالأخرى نفلاً له، وعمل بهذا الحسن البصري. وأدعى الطحاوي أنه منسوخ بناء منه على أنه لا يصح أن يصلي المفترض خلف المتنفل، ولا دليل على النسخ.

٢/٥٠٤ ــ وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَبِي بَكَرَةَ.

__ (ومثله لأبي داود عن أبي بكرة) وقال أبو داود: وكذلك في صلاة المغرب فإنه يصلي ست ركعات والقوم ثلاثاً ثلاثاً.

٥٠٥ ٧/ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ: النَّا النَّبِيَّ ﷺ (صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ) (أَ) بِهٰؤُلاءِ رَكْعَةً، وَلَمْ يَقْضُوا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حِبَّان.

_ (وعن حذيفة رضي اللَّه عنه أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ومثله).

٠٠٢ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الخوف (الحديث ١٢٣٦).

(١) زيادة من نسخة م.

٠٠٥ ـ أخرجه النسائي في كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الخوف (الحديث ١٥٤٥).

(٢) زيادة في الأصل.

٤٠٥ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قال يصلي بكل طائفة ركعتين (الحديث ١٢٤٨).

٥٠٥ _ أخرَّجه أحمد: ١/ ٢٣٢، وأخرجه أبو داودفي كتاب: الصلاة، باب: من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولا يقضون (الحديث ١٢٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الخوف (الحديث ١٥٢٩)، وأخرجه ابس حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الاستسقاء (الحديث ١٥٢٩)، وأخرجه ابس حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الاستسقاء (الحديث ٢٨٧٤)،

٨/٥٠٦ ــ وَمِثْلُهُ عِنْدَ ٱبْنِ خُزَيْمَةَ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

— (عند ابن خزيمة عن ابن عباس) وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاها حذيفة «بطبرستان» وكان الأمير سعيد بن العاص فقال: «أيكم صلى مع رسول الله على صلاة الخوف؟ قال حذيفة: أنا، فصلى بهم هذه الصلاة». وأخرج أبو داود عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت «قال زيد: فكانت للقوم ركعة ركعة وللنبي على ركعتين». وأخرج عن ابن عباس «قال: فرض الله تعالى الصلاة على لسان نبيكم عليه الصلاة والسلام في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة». وأخذ بهذا عطاء وطاوس والحسن وغيرهم فقالوا: يصلي في شدة الخوف ركعة يومىء إيماء. وكان إسحق يقول: تجزئك عند المسايفة ركعة واحدة تومىء لها إيماء، فإن لم تقدر فسجدة فإن لم فتكبيرة لأنها ذكر الله.

٩/٥٠٧ _ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «صَلاَةُ الخَوْفِ رَكْعَةٌ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كان». رَوَاهُ الْبَزَّارُ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

— (وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة الخوف ركعة على أي وجه كان رواه البزار بإسناد ضعيف). وأخرج النسائي: «أنه ﷺ صلاها بذي قرد بهذه الكيفية» وقال المصنف: قد صححه ابن حبان وغيره. وأما الشافعي فقال لا يثبت. والحديث دليل على أن صلاة الخوف ركعة واحدة في حق الإمام والمأموم وقد قال به الثوري وجماعة. وقال به من الصحابة أبو هريرة وأبو موسى. وأعلم أنه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كيفيات لصلاة الخوف. وفي سنن أبي داود ثماني كيفيات منها هذه الخمس وزاد ثلاثاً. وقال المصنف في فتح الباري: قد روي في صلاة الخوف كيفيات كثيرة، ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر لقوة الإسناد وموافقة الأصول في أن المؤتم لا تتم صلاته قبل الإمام. وقال ابن حزم: صح منها أربعة عشر وجهاً. وقال ابن العربي: فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة. وقال النووي: نحوه في شرح مسلم ولم يبينها. قال المحافظ: وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً فصارت عشر مرات. وقال ابن العربي: صلاها أربعاً وعشرين مرةً. وقال الخطابي: صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ في الحراسة، فهي على أختلاف صورتها متفقة المعنى انتهى.

٥٠٦ أخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصلاة، باب: في صلاة الخوف. . . (الحديث ١٣٥٤).
 ٥٠٧ ـ أخرجه البزار في كتاب: صلاة الخوف، باب: صلاة الخوف (الحديث ١٧٨).

١٠/٥٠٨ ــ وَعَنْهُ مَرْفُوعاً: «لَيْسَ في صَلاَةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ». أَخْرَجَهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ بإِسْنَاد ضَعِيفٍ.

 (وعنه) أي: أبن عمر (مرفوعاً: ليس في صلاة الخوف سهو أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف) وهو مع هذا موقوف. قيل: ولم يقل به أحد من العلماء. وأعلم أنه قد شرط في صلاة الخوف شروط بنها: السفر فأشترطه جماعة لقوله تعالى: ﴿وإِذَا ضربتم في الأرض﴾(١) الآية، ولأنه ﷺ لم يصلها في الحضر. وقال زيد بن على والناصر والحنفية والشافعية: لا يشترط لقوله: تعالى: ﴿وإذا كنت فيهم﴾(٢) بناء على أنه معطوف على قوله ﴿وَإِذَا صَرِبْتُمْ فِي الْأَرْضُ﴾ فهو غير داخل في التقييد بالضرب في الأرض؛ ولعل الأولين يجعلونه مقيداً بالضرب في الأرض، وأن التقدير وإذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الضرب في الأرض، والكلام مستوفى في كتب التفسير. ومنها أن يكون آخر الوقت، لأنها بدل عن صلاة الأمن لا تجزىء إلا عند اليأس من المبدل منه. وهذه قاعدة للقائلين بذلك وهم الهادوية. وغيرهم يقول: تجزىء أول الوقت لعموم أدلة الأوقات. ومنها حمل السلاح حال الصلاة أشترطه داود فلا تصح الصلاة إلا بحمله، ولا دليل على أشتراطه، وأوجبه الشافعي والناصر للأمر به في الآية ولهم في السلاح تفاصيل معروفة. ومنها أن لا يكون القتال محرماً، سُواء كان واجباً عيناً أو كفاية. ومنها أن يكون المصلي مطلوباً للعدو لا طالباً، لأنه إذا كان طالباً أمكنه أن يأتي بالصلاة تامة، أو يكون خاشياً لكر العدو عليه. وهذه الشرائط مستوفاة في الفروع مأخوذة من أحوال شرعيتها وليست بظاهرة في الشرطية. وأعلم أن شرعية هذه الضلاة من أعظم الأدلة على عظم شأن صلاة الجماعة.

الم باب: صلاة العيدين

١/٥٠٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْفِطرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَٱلْأَضْحَىٰ يَوْمَ يُضَحِّي النَّاسُ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ.

_ (عن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: قال رسول اللَّه عِنها: الفطريوم يفطر الناس

٥٠٨ ـ أحرجه الدارقطني في كتاب: صلاة الخوف، باب: صفة صلاة الخوف واقسامها (الحديث ١٨/٥).

⁽١) سورة النساء، الآية: ١٠١،

⁽٢) سورة النساء، الآية: ١٠٢ م

٥٠٩ ـ أخرجه الترمذي في كتاب : الصوم، باب: ما جاء في الفطر والأضحى حتى يكون (الحديث ٨٠٢).

والأضحى يوم يضحي الناس رواه الترمذي) وقال بعد سياقه هذا حديث: حسن غريب. وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، أن معنى هذا الفطر والصوم مع الجماعة ومعظم الناس انتهى بلفظه. فيه دليل على أنه يعتبر في ثبوت العيد الموافقة للناس، وأن المنفرد بمعرفة يوم العيد بالرؤية يجب عليه موافقة غيره، ويلزمه حكمهم في الصلاة والإفطار والأضحية. وقد أخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن أبي هريرة وقال: حسن. وفي معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب: ﴿إنه صام أهل الشام ومعاوية برؤية الهلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر، وأخبر ابن عباس بذلك فقال ابن عباس: لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه، قال: قلت: أوَلَا تكتفي برؤية معاوية والناس قال: لا هكذا أمرنا رسول اللَّه ﷺ وظاهر الحديث أن كريباً ممن رآه، وأنه أمره ابن عباس أن يتم صومه وإن كان متيقناً أنه يوم عيد عنده. وذهب إلى هذا محمد بن الحسن وقال: يجب موافقة الناس وإن خالف يقين نفسه وكذا في الحج، لأنه ورد: ﴿وعرفتكم يوم تعرفون» وخالفه الجمهور وقالوا: إنه يجب عليه العمل في نفسه بما تيقنه، وحملوا الحديث على عدم معرفته بما يخالف الناس، فإنه إذا انكشف بعد الخطأ فقد أجزأه ما فعل، قالوا: وتتأخر الأيام في حق من التبس عليه وعمل بالأصل، وتأولوا حديث ابن عباس بأنه يحتمل أنه لم يقل برؤية أهل الشام لاختلاف المطالع في الشام والحجاز، أو أنه لما كان المخبر واحداً لم يعمل بشهادته، وليس فيه أنه أمر كريباً بالعمل بخلاف يقين نفسه، فإنما أخبر عن أهل المدينة، وأنهم لا يعلمون بذلك لأحد الأمرين.

٠١٥١٠ _ وَعَنْ أَبِي عُمَيْر بْنِ أَنْس (بْنِ مَالِك)(١) رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُمَا عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: «أَنَّ رَكْباً جَاءُوا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأُوا الْهِلاَلَ بِٱلأَمْس، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ يُفْطِرُوا، وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ _ وَهٰذَا لَفْظُهُ _ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

_ (وعن أبي عمير رضي الله عنه) هو أبو عمير (ابن أنس) بن مالك الأنصاري، يقال إن اسمه عبد الله وهو من صغار التابعين، روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعد أبيه زماناً طويلاً (عن عمومة له من الصحابة أن ركباً جاءوا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس

١٠ - أخرجه أحمد: ٣/ ٢٧٩، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: إذا لم يخرج الإمام للعيدين
 يومه يخرج من الغد (الحديث ١١٥٧).

⁽١) زيادة في الأصل.

فأمرهم النبي على أن يفطروا وإذا أحد أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم . رواه أحمد وأبو داود وهذا لفظه وإسناده صحيح). وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم، وقول ابن عبد البر إن أبا عمير مجهول مردود بأنه قد عرفه من صحح له والحديث دليل على أن صلاة العيد تصلى في اليوم الثاني، حيث انكشف العيد بعد خروج وقت الصلاة، وأنه وإن كان وقتها باقيا وقت الصلاة، وأنه وإن كان وقتها باقيا حيث لم يكن ذلك معلوماً من أول اليوم . وقد ذهب إلى العمل به الهادي والقاسم وأبو حنيفة ، لكن شرط أن لا يعلم إلا وقد خرج وقتها، فإنها تقضي في اليوم الثاني فقط في الوقت الذي تؤدي فيه في يوامها . قال أبو طالب: بشرط أن يترك للبس كما ورد في الحديث وغيره يعمم العذر، سواء كان للبس أو لمطر، وهو مصرح به في كتب الحنفية قياساً لغير اللبس عليه ، ثم ظاهر الحديث أنها أداء لا قضاء . وذهب مالك أنها لا تقضى مطلقاً كما لا تقضى في يومها وللشافعية تفاصيل أخر ذكرها في الشرح . وهذا الحديث ورد في عيد الإفطار وقاسوا عليه الأضحى، وفي الترك للبي وقاسوا عليه سائر الأعذاب في القياس نظر الإفطار وقاسوا عليه الأضحى، وفي الترك للبي وقاسوا عليه سائر الأعذاب في القياس نظر الإفطار وقاسوا عليه والله أعلم .

٣/٥١١ - وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ لاَ يَغْدُو يَوْمَ الفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلُ تَمَرَاتٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ مُعَلَّقَةٍ - وَوَصَلَهَا أَحْمَدُ -: «وَيَأْكُلُهُنَّ أَفْرَاداً».

— (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: كان رسول اللَّه ﷺ لا يغدو) أي يخرج وقت الغداة (يوم الفطر) أي: إلى المصلي (حتى يأكل تمرات. أخرجه البخاري وفي رواية معلقة) أي: للبخاري علقها عن أنس (ووصلها أحمد ويأكلهن أفراداً) وأخرجه البخاري في تاريخه وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ: «حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً». والحديث يدل على مداومته ﷺ على ذلك قال المهلب الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد، فكأنه أراد سد هذه الذريعة. وقيل: لما وقع وجوب الفطر عقيب وجوب الصوم استحب تعجيل الأكل في الفطر مبادرة إلى أمتثال أمراللَّه. قال ابن قدامة: ولا نعلم في استحباب تعجيل الأكل في

١١٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: الأكل يوم الفطر قبل الخروج (الحديث ٩٥٣)،
 وأخرجه أحمد: ٥/ ٣٥٣.

هذا اليوم قبل الصلاة خلافاً. قال المصنف في الفتح: والحكمة في أستحباب التمر ها في المحلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم، أو لأن الحلو مما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرقق القلب، ومن ثمة أستحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقاً. قال المهلب: وأما جعلهن وتراً فللإشارة إلى الوحدانية، وكذلك كان يفعل على في جميع أموره تبركاً بذلك.

. ٤/٥١٢ ـ وَعَـنِ آبُـنِ بُـرَيْـدَةَ، عَـنُ أَبِيهِ رَضِـيَ ٱللَّـهُ عَنْهُمَـا قـالَ: «كـانَ رَسُولُ ٱللَّهِ (اللَّهِ اللَّهِ الْمَالَخِينَ بَوْمَ ٱلْأَضْلَحَى حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ ٱلأَضْلَحَى حَتَّى يُصَلِّحَهُ ٱللَّهِ (اللَّهُ وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ ٱلأَضْلَحَى حَتَّى يُصَلِّحَهُ اللهِ (اللهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

٥/٥١٣ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَالْحُيَّضَ فِي الْعِيدَيْنِ، يَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحُيَّضُ المُصَلِّى». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

١٢ه ـ أخرجه أحمد: ٥/ ٣٥٢، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج (الحديث ٥٤٢)، وأخرجه ابن حبان (٢٨١٢).

⁽١) في نسخة م: النبي بدلاً من (رسول الله).

١٣ هـ أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: خروج النساء والحيَّض إلى المصلى (الحديث ٩٧٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة العيدين، باب: ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة (الحديث ٨٩٠).

— (وعن أم عطية) هي الأنصارية اسمها نسيبة بنت الحرث، وقيل بنت كعب كانت تغزو مع رسول الله على كثيراً تداوي الجرحي وتمرض المرضى تعد في أهل البصرة، وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعية بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت، لأنها شهدت غسل أبنة رسول الله على فحكت ذلك وأتقنت فحديثها أصل في غسل الميت، ويأتي حديثها هذا في كتاب الجنائز. (قالت: أمرنا) مبني للمجهول للعمل بالآمر. وأنه رسول الله على، وفي رواية للبخاري أمرنا نبينا (أن نخرج) أي: إلى المصلي (العواتق) البنات الأبكار البالغات والمقاربات للبلوغ (والحيض) هو أعم من الأول من وجه (في العيدين يشهدن المخير) هو الدخول في فضيلة الصلاة لغير الحيض (ودعوة المسلمين) تعم الجميع (ويعتزل الحيض المصلي. متفق عليه) لكن لفظه عند البخاري: «أمرنا أن نخرج العواتق ذوات الخدور» أو قال: «العواتق وذوات الخدور فيعتزلن الحيض المصلي» ولفظ مسلم: «أمرنا يعني النبي على أن نخرج العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين» فهذا النبي اللفظ الذي أتى به المصنف ليس لفظ أحدهما. والحديث دليل على وجوب إخراجهن، ولهيه أقوال ثلاثة:

"الأول": أنه واجب وبه وقال الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعلي، ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس «أنه على كان يخرج نساءه وبناته في العيدين»، وهو ظاهر في أستمرار ذلك منه هيه، وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها، وصريح في الثواب وفي العجائز بالأولى.

"والثاني": سنة وحمل الأمر بخروجهن على الندب قاله جماعة، وقواه الشارح مستدلاً بأنه علل خروجهن بشهود الخير ودعوة المسلمين، قال: ولو كان واجباً لما علل بذلك، ولكان خروجهن لأداء الواجب عليهم لامتثال الأمر. "قلت: " وفيه تأمل فإنه قد يعلل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يعلل بأدائه، وفي كلام الشافعي في الأم التفرقة بين ذوات الهيئات من النساء ذوات الهيئات من النساء الصلاة، وإنا لشهودهن الأعياد أشد استحباباً.

و «الثالث»: أنه منسوخ قال الطحاوي: إن ذلك كان في صدر الاسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد، فيكون فيه إرهاب للعدو، ثم نسخ وتعقب أنه نسخ بمجرد الدعوى، ويدفعه أن ابن عباس شهد خروجهن وهو صغير، وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة إليهن لقوة الإسلام حينئذ، ويدفعه أنه علل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين، ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته على المسلمين، ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته على المسلمين المسلمين، ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته على المسلمين المسلمين، ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته المسلمين المدة ولم

يخالفها أحد من الصحابة. وأما قول عائشة: «لو رأى النبي على ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد، فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الأمر به، بل فيه دليل على أنهن لا يمنعن، لأنه لم يمنعهن على أمر بإخراجهن فليس لنا أن نمنع ما أمر به.

٦/٥١٤ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: (كانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وحن ابن عمر قال: كان رسول الله و أبو بكر يصلون العيدين قبل الخطبة. متفق عليه) فيه دليل على أن ذلك هو الأمر الذي داوم عليه وخليفتاه، وأستمروا على ذلك. وظاهره وجوب تقديم الصلاة على الخطبة. وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين، ومستنده ما أخرجه النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال: فشهدت مع رسول الله الله العيد فلما قضى صلاته قال: "إنا نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب فكانت غير واجبة، فلو قدمها لم تشرع إعادتها وإن كان فاعلاً خلاف السنة. وقد أختلف من أول من خطب قبل الصلاة، ففي مسلم أنه مروان. وقيل: سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر بسند صحيح إلى الحسن البصري قال: "أول من خطب قبل الصلاة عثمان أي صلاة العيد". يجلسون لنا بعد الصلاة. قيل: إنهم كانوا يتعمدون ترك أستماع الخطبة، لما فيها من سب يجلسون لنا بعد الصلاة. قيل: إنهم كانوا يتعمدون ترك أستماع الخطبة، لما فيها من سب عن الزهري قال: «أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية» وعلى كل تقدير فإنه عن الزهري قال: «أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية» وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالف لهديه هي . وقد أعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناءت البيوت، فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعد منزله الصلاة، وهو رأي مخالف لهديه .

٧/٥١٥ _ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلاَّ بَعْدَهُمَا . أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ.

١١٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: الخطبة قبل العيد (الحديث ٩٦٢) و (الحديث ٩٦٣)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: العيدين، باب: في فاتحته (الحديث ٨٨٨).

١٥ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: الخطبة بعد العيد (الحديث ٦٤)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: العيدين، باب: ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى (الحديث ٨٨٤)، وأخرجه أبو داود
 في كتاب: الصلاة، باب: الصلاة بعد صلاة العيد (الحديث ١١٥٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: =

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، أن النبي على صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها. أخرجه السبعة) هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان، وهو إجماع فيمن صلى مع الإمام في الجبانة: وأما إذا فاتته صلاة الإمام فصلى وحده كذلك عند الأكثر. وذهب أحمد والثوري إلى أنه يصلي أربعاً. وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود «من فاتته صلاة العيد مع الإمام فليصل أربعاً» وهو إسناد صحيح. وقال إسحاق: إن صلاها في الجبانة فركعتين وإلا فأربعاً. وقال أبو حنيفة: إذا قضى صلاة العيد فهو مخير بين أثنين وأربع. وصلاة العيدين مجمع على شرعيتها مختلف فيها على أقوال ثلاثة:

"الأول»: وجوبها عيناً عند الهادي وأبي حنيفة، وهو الظاهر من مداومته والمخلفاء من بعده، وأمره بإخراج النساء، وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالغدو إلى مصلاهم فالأمر أصله الوجوب. ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾(١) على من يقول المراد به صلاة النحر، وكذلك قوله تعالى: ﴿قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى ﴾(٢) فسرها الأكثر بزكاة الفطر وصلاة عيده.

«الثاني»: أنها فرض كفاية لأنها شعار وتسقط بقيام البعض به كالجهاد. ذهب إليه أبو طالب وآخرون.

"الثالث": أنها سنة مؤكدة، ومواظبته على عليها دليل تأكيد سنيتها، وهو قول زيد بن على وجماعة قالوا: لقوله على العباد» وأجيب بأنه أستدلال بمفهوم العدد، وبأنه يحتمل كتبهن كل يوم وليلة. وفي قوله: "ولم يصل قبلها ولا بعدها» دليل على عدم شرعية النافلة قبلها ولا بعدها، لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به على فليس بمشروع في حقه فلا يكون مشروعاً في حقنا. ويأتي حديث أبي سعيد، فإن فيه الدلالة على ترك ذلك، إلا أنه يأتي من حديث أبي سعيد: "أنه على كان يصلي بعد العيد ركعتين في بيته وصححه الجاكم فالمراد بقوله هنا ولا بعدها أي في المصلى.

أبواب الصلاة، باب: ما جاء لا صلاة مثل العيد ولا بعدها (الحديث ٥٣٧)، وأخرجه النسائي في
 كتاب: العيدين، باب: الصلاة قبل العيدين وبعدها (الحديث ١٩٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب:
 إقامة الصلاة، باب: _ ١٦٠ ــ (الحديث ١٤٠)، وأخرجه أحمد: ٥/ ٣٥٤.

⁽١) سورة الكوثر، الآية: ٢.

⁽٢) سورة الأعلى، الآية: ١٤ ـ ١٥.

٨/٥١٦ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلاَ أَذَانٍ، وَلاَ إِقَامَةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ في البُخَارِيِّ.

_ (وعنه) أي: ابن عباس (أن النبي على صلى العيد بلا أذان ولا إقامة. أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) وهو دليل على عدم شرعيتهما في صلاة العيد فإنهما بدعة. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن المسيب: «أن أول من أحدث الأذان لصلاة العيد معاوية». ومثله رواه الشافعي عن الثقة وزاد: «وأخذ به الحجاج حين أمرعلى المدينة». وروى ابن المنذر: «أن أول من أحدثه زياد بالبصرة» وقيل: أول من أحدثه مروان. وقال ابن أبي حبيب: أول من أحدثه عبد الله ابن الزبير وأقام أيضاً. وقد روى الشافعي عن الثقة عن النهري: «أن رسول الله على عن المؤذن في العيد أن يقول الصلاة جامعة». قال في الشرح: وهذا مرسل يعتضد بالقياس على الكسوف لثبوت ذلك فيه. قلت: وفيه تأمل. والشرح: وهذا مرسل يعتضد بالقياس على الكسوف لثبوت ذلك فيه. قلت: وفيه تأمل. النهيد شيئاً، فَإذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ». رَوَاهُ أَبْنُ مَاجَةً بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن أبي سعيد رضي اللّه عنه قال: كان رسول اللّه ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين. رواه ابن ماجه بإسناد حسن) وأخرجه الحاكم وأحمد. وروى الترمذي عن ابن عمر نحوه وصححه، وهو عند أحمد والحاكم. وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط، لكن فيه جابر الجعفي وهو متروك. والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد في المنزل. وقد عارضه حديث ابن عمر عند أحمد مرفوعاً: «لا صلاة يوم العيد لا قبلها ولا بعدها والجمع بينهما بأن المراد لا صلاة في الجبانة.

١٠/٥١٨ ــ وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَٱلْأَضْحَىٰ إِلَى المُصَلَّى، وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ - وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ - فَيَعِظُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٦ه _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: ترك الأذان في العيد (الحديث ١١٤٧)، وأخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: المشي والركوب إلى العيد والصلاة (الحديث ٩٦٠).

١٧ ه _ أخرجُه أبن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب: ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها (الحديث ١٢٩٣).

⁽١) في نسخة م: رسول الله.

١٨٥ - أخرجه البخاري في كتاب: العيدين، باب: الخروج إلى المصلى بغير منبر (الحديث ٩٥٦)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: العيدين، باب: في فاتحته (الحديث ٨٨٩).

— (وعنه) أي أبي سعيد (قال: كان رسول اللّه ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، وأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس على صفوفهم، فيعظهم ويأمرهم. متفق عليه) فيه دليل على شرعية الخروج إلى المصلى، والمتبادر منه الخروج إلى موضع غير مسجده ﷺ وهو كذلك، فإن مصلاه ﷺ محل معروف بينه وبين باب مسجده ألف ذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة. وفي الحديث دلالة على تقديم الصلاة على الخطبة، وتقدم وعلى أنه لا نفل قبلها. وفي قوله: "يقوم مقابل الناس، دليل على أنه لم يكن في مصلاه منبر. وقد أخرج ابن حبان في رواية: "خطب يوم عيد على راحلته». وقد ذكر البخاري في تمام روايته عن أبي سعيد: "أن أول من اتخذ المنبر في مصلى العيد مروان». وإن كان قد روى عمر بن شبة: "أن أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان فعله مرة، ثم تركه حتى أعاده مروان» وكأن أبا سعيد لم يطلع على ذلك. وفيه دليل على مشروعية خطبة العيد، وأنها كخطب الجمع أمر ووعظ، وليس فيه أنها خطبتان كالجمعة، وأنه يقعد بينهما. ولعله لم يثبت ذلك من فعله ﷺ، وإنما صنعه الناس خطبتان كالجمعة، وأنه يقعد بينهما. ولعله لم يثبت ذلك من فعله ﷺ، وإنما صنعه الناس قياساً على الجمعة.

التكبير في صلاة العيدين

١١/٥١٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: «قَالَ نَبِيُ ٱللَّه ﷺ: «التَّكْبِيرُ في الفِطْرِ سَبْعٌ في ٱلأُولَى وَخَمْسٌ فِي الأُخْرَى (١)، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَبْهِمَا ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَنَقَلَ التَّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحَهُ.

— (وعن عمرو بن شعيب) هو أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، سمع أباه وابن المسيب وطاوساً، وروى عنه الزهري وجماعة. ولم يخرج الشيخان حديثه، وضمير أبيه وجده إن كان معناه أن أباه شعيباً روى عن جده محمد أن رسول الله على قال: كذا فيكون مرسلاً، لأن جده محمداً لم يدرك النبي على وإن كان الضمير الذي في أبيه عائداً إلى شعيب والضمير في جده إلى عبد الله، فيراد أن شعيباً روى عن جده عبد الله، فلهذه العلة لم يخرجا حديثه، وقال

٥١٩ ـ أحرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: التكبير في العيدين (الحديث ١١٥١) و (الحديث ١١٥٢).

⁽١) في نسخة م: الآخرة.

الذهبي: قد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله، وقد احتج به أرباب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (عن أبيه عن جده قال: قال نبي الله ﷺ: التكبير في الفطر) أي في صلاة عبد الفطر (سبع في الأولى) أي: في الركعة الأولى (وخمس في الأخيرة) أي: الركعة الأخرى (والقراءة) الحمد وسورة (بعدهما كلتيهما أخرجه أبو داود. الأخيرة) أي: الركعة الأخرى (والقراءة) الحمد وسورة (بعدهما كلتيهما أخرجه أبو داود. ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه) وأخرجه أحمد وعلي بن المديني وصححاه، وقد رووه من حديث عائشة وسعد القرظي وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبد الله، والكل فيه ضعفاء. وقد روي عن علي عليه السلام وابن عباس موقوفاً. قال ابن رشد: إنما صاروا إلى الأخذ بأقوال الصحابة في هذه المسألة، لأنه لم يثبت فيها عن النبي ﷺ شيء. "قلت: " وروى العقيلي عن أحمد بن حنبل أنه قال: ليس يروي في التكبير في العيدين حديث صحيح. هذا والحديث دليل على أنه يكبر في الأولى من ركعتي العيد سبعاً، ويحتمل أنها تكبيرة الافتتاح وأنها من غيرها، والأوضح أنها من دونها وفيها خلاف. وقال في الهدي النبوي: إن تكبيرة الافتتاح منها إلا أنه لم يأت بدليل. وفي الثانية خمساً وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم. وخالف آخرون فقالوا: خمس في الأولى وأربع في الثانية. وقيل: ثلاث في الأولى وأربع في الثانية.

(قلت:) والأقرب العمل بحديث الباب، فإنه وإن كان كل طرقه واهية فإنه يشد بعضها بعضا، ولأن ما عداه من الأقوال ليس فيها سنة يعمل بها. وفي الحديث دليل على أن القراءة بعد التكبير في الركعتين. وبه قال الشافعي ومالك. وذهب الهادي إلى أن القراءة قبلها فيهما. وأستدل له في البحر بما لا يتم دليلاً. وذهب الباقر وأبو حنيفة إلى أنه يقدم التكبير في الأولى ويؤخره في الثانية ليوالي بين القراءتين. وأعلم أن قول المصنف إنه نقل الترمذي عن البخاري تصحيحه وقال في تلخيص الحبير: إنه قال البخاري والترمذي إنه المسنه رواية عمرو بن شعيب أصلاً، بل أخرج رواية كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وقال: حديث جد كثير أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي في وقال: وفي الباب عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو، ولم يذكر عن البخاري شيئاً. وقد وقع للبيهقي في السنن الكبرى هذا الوهم بعينه، إلا أنه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال: قال أبو عيسى سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح منه، قال: وحديث عبد الله بن عبد الرحمٰن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضاً انتهى كلام البيهقي. ولم نجد في الترمذي شيئاً مما ذكره، وقد نبه في تنقيح الأنظار على شيء من هذا، وقال: والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاصته عن في تنقيح الأنظار على شيء من هذا، وقال: والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاصته عن في تنقيح الأنظار على شيء من هذا، وقال: والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاصته عن في تنقيح الأنظار على شيء من هذا، وقال: والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاصته عن

البيهةي، أن الترمذي قال: سألت محمداً عنه إلخ وبهذا يعرف أن المصنف قلد في النفل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البيهقي، ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب إلى أبي داود، والأولى العمل بحديث عمرو لما عرفت، وأنه أشفى شيء في الباب. وكان على يسكت بين كل تكبيرتين سكتة لطيفة، ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين، ولكن ذكر الخلال عن ابن مسعود أنه قال: يحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي على وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود: قأن بين كل تكبيرتين قدر كلمتين، وهو موقوف، وفيه سليمان بن أرقم ضعيف. وكان ابن عمر مع تحريه للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة.

٠٢/٥٢٠ ــ وَعَنْ أَبِي وَاقِدِ اللَّمْثِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: •كَانَ النبيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي (الْفِطْرِ وَٱلْأَضْحَىٰ) (١) بِد: ﴿ ﴿قَ ﴾ (٢) ، وَ﴿ ٱقْتَرَبَتْ ﴾ (٣) ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي واقد) بقاف مهملة اسم فاعل من وقد، أسمه الحارث بن عوف الليثي، قديم الإسلام. قيل: إنه شهد بدر، أو قيل: إنه من مسلمة الفتح والأول أصح. عداده في أهل المدينة، وجاور بمكة، ومات بها سنة ثمان وستين (الليثي رضي الله عنه قال: كان النبي على يقرأ في الفطر والأضحى بقاف) أي: في الأولى بعد الفاتحة (وأقتربت) أي: في الثانية بعدها (أخرجه مسلم). فيه دليل على أن القراءة بهما في صلاة العيد سنة. وقد سلف أنه يقرأ فيهما بسبح والغاشية، والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة، وقد ذهب إلى سنية ذلك الشافعي ومالك.

١٣/٥٢١ ــ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن جابر، رضي اللَّه عنه، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا كان يوم العيد خالف الطريق. أخرجه البخاري) يعني: أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التي خرج منها إليه. قال الترمذي: أخذ بهذا بعض أهل العلم وأستحبه للإمام. وبه يقول الشافعي انتهى. وقال به أكثر أهل العلم، ويكون مشروعاً للإمام والمأموم الذي أشار إليه قوله.

٥٢٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: العيدين، باب: ما يقرأ به صلاة العيدين (الحديث ٨٩١).

⁽١) ني نسخة م: الأضحى والفطر. بتقديم وتأخير.

⁽٢) سورة: ق، الآية: ١. (٣) سورة: القمر، الآية: ١.

٥٢١ ـ أحرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق (الحديث ٩٨٦).

١٤/٥٢٢ ــ وَلَأْبِي دَاوُدَ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ.

— (ولأبي داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه في السنن عن ابن عمر: "أن رسول الله على أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق أخرى فيه دليل أيضاً على ما دل عليه حديث جابر. وأختلف في وجه الحكمة في ذلك فقيل: ليسلم على أهل الطريقين. وقيل: لينال بركته الفريقان. وقيل: ليقضي حاجة من له حاجة فيهما. وقيل: ليظهر شعائر الإسلام في سائر الفجاج والطرق. وقيل: ليغيظ المنافقين برؤيتهم عزة الإسلام وأهله ومقام شعائره. وقيل: لتكثر شهادة البقاع، فإن الذاهب إلى المسجد أو المصلى إحدى خطواته ترفع درجة والأخرى تحط خطيئة حتى يرجع إلى منزله. وقيل: وهو الأصح إنه لذلك كله من الحكم التي لا يخلو فعله عنها. وكان ابن عمر مع شدة تحرية للسنة يكبر من بيته إلى المصلى.

١٥/٥٢٣ ــ وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: "قَدِمَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ، وَلَهُمْ يَوْمَان يَلْعَبُونَ فِيهِمَا. فَقَالَ: "قَدْ أَبْدَلَكُمُ ٱللَّهُ بِهِمَا خَبْراً مِنْهُمَا: يَوْمَ ٱلأَضْحَى وَيَوْمَ الفِطْرِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادِ صَحِيح.

— (وعن أنس قال: قدم رسول اللَّه المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال: قد أبدلكم اللَّه بهما خيراً منهما يوم الأضحى ويوم الفطر أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح) الحديث يدل على أنه قال الله ذلك عقيب قدومه المدينة كما تقتضيه الفاء. والذي في كتب السير أن أول عيد شرع في الإسلام عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة، وفيه دليل على أن إظهار السرور في العيدين مندوب، وأن ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده. إذ في إبدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين، دلالة على أنه يفعل في العيدين المشروعين ما يفعله الجاهلية في أعيادها، وإنما خالفهم في تعيين الوقتين». "قلت: المشروعين ما يفعله الجاهلية ما ليس بمحظور ولا شاغل عن طاعة، وأما التوسعة على العيال في الأعياد بما حصل لهم من ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشروع. وقد أستنبط بعضهم كراهية الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم.

٥٢٢ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق (الحدث ١١٥٦).

٢٣٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: صلاة العيدين (الحديث ١١٣٤)، وأخرجه النسائي في
 كتاب: العيدين، باب: القراءة في العيدين بـ ﴿قَ﴾ و ﴿اقتربت﴾ (الحديث ١١٣٤).

وبالغ في ذلك الشيخ الكبير أبو حفص البستي من الحنفية وقال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله.

١٦/٥٢٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "مِنَ الشَّنَّةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِياً». رُواهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ.

— (وعن علي رضي الله عنه قال: من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً. رواه الترمذي وحسنه) تمامه من الترمذي: «وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج» قال أبو عيسى: والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشياً، وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج. قال أبو عيسى: ويستحب أن لا يركب إلا من عذر انتهى. ولم أجد فيه أنه حسنه ولا أظن أنه يحسنه، لأنه رواه من طريق الحارث الأعور وللمحدثين فيه مقال. وقد أخرج الزهري مرسلاً: «أنه على ما ركب في عيد ولا جنازة». وكان ابن عمر يخرج إلى العيد ماشياً ويعود ماشياً. وتقييد الأكل بقبل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث العيد ماشياً ويوجع ماشياً»، وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره: «أنه على كان يخرج إلى العيد فقال: «باب المضي والركوب إلى العيد فقوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث، فرجع إلى الأصل في التوسعة.

١٧/٥٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ في يَوْمِ عِيدٍ، فَصَلَى بِهِمُ النَّبِيُّ صَلاَةَ الْعِيدِ في المَسْجِدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِ لَيُنِ.

-- (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي على الله العيد في المسجد. رواه أبو داود بإسناد لين) لأن في إسناده رجلاً مجهولاً. ورواه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف. وقد أختلف العلماء على قولين: هل الأفضل في صلاة العيد الخروج إلى الجبانة أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان واسعاً؟ الثاني قول الشافعي أنه إذا كان مسجد البلد واسعاً صلوا فيه ولا يخرجون. فكلامه يقضي بأن العلة في الخروج طلب الاجتماع. ولذا أمر على بإخراج العواتق وذوات الخدور، فإذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل، ولذلك فإن أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجدها وضيق أطرافها. وإلى هذا

٤٢٥ - أخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في المشي يوم العيد (الحديث ٥٣٠). ٥٢٥ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: يصلي بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر (الحديث ١١٦٠).

ذهب الإمام يحيى وجماعة قالوا: الصلاة في المسجد أفضل. والقول الأول للهادوية ومالك أن الخروج إلى الجبانة أفضل، ولو اتسع المسجد للناس، وحجتهم محافظته ﷺ على ذلك، ولم يصل في المسجد إلا لعذر المطر، ولا يحافظ على الأفضل ولقول على عليه السلام، فإنه روى أنه خرج إلى الجبانة لصلاة العيد وقال: الولا أن السنة لصليت في المسجد، وأستخلف من يصلى بضعفة الناس في المسجد» قالوا: فإن كان في الجبانة مسجد مكشوف فالصلاة فيه أفضل، وإن كان مسقوفاً ففيه تردد. «فائدة» التكبير في العيدين مشروع عند الجماهير. فأما تكبير عيد الإفطار فأوجبه الناصر لقوله تعالى: ﴿ولتكبروا اللَّه على ما هداكم ﴾(١) والأكثر أنه سنة، ووقته مجهول مختلف فيه على قولين: فعند الأكثر أنه من عند خروج الإمام للصلاة إلى مبتدأ الخطبة. وذكر فيه البيهقي حديثين وضعفهما، لكن قال الحاكم: هذه سنة تداولها أثمة الحديث. وقد صحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة. والثاني: للناصر أنه من مغرب أول ليلة من شوال إلى عصر يومها خلف كل صلاة. وعند الشافعي إلى خروج الإمام، أو حتى يصلي، أو حتى يفرغ من الخطبة أقوال عنه. وأما صفته ففي فضائل الأوقات للبيهقي بإسناد إلى سلمان: «أنه كان يعلمهم التكبير ويقول:كبروا، اللَّه أكبر كبيراً، أو قال: كثيراً، اللهم أنت أعلى وأجل من أن تكون لك صاحبة، أو يكون لك ولد، أو يكون لك شريك في الملك، أو يكون لك ولى من الذل، وكبره تكبيراً، اللهم أغفر لنا اللهم ارحمنا، وأما تكبير عيد النحر فأوجبه أيضاً الناصر لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهُ فِي أَيَامُ مَعْدُودَاتَ﴾ (٢)، ولقوله: ﴿كَذَٰلُكُ سَخَرُهَا لَكُمْ لَتُكْبُرُوا اللَّهُ على ما هداكم﴾(٣) ووافقه المنصور باللَّه. وذهب الجمهور إلى أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء، ومنهم من خصه بالرجال. وأما وقته فظاهر الآية الكريمة والآثار عن الصحابة أنه لا يختص بوقت دون وقت. إلا أنه أختلف العلماء فمنهم من خصه بعقيب الصلاة مطلقاً. ومنهم من خصه بعقيب الفرائض دون النوافل، ومنهم من خصه بالجماعة دون الفرادي، وبالمؤداة دون المقضية، وبالمقيم دون المسافر، وبالأمصار دون القرى. وأما ابتداؤه وانتهاؤه ففيه خلاف أيضاً. فقيل: في الأول من صبح يوم عرفة. وقيل: من ظهره. وقيل: من عصره. وفي الثاني إلى ظهر ثالثه. وقيل: إلى آخر أيام التشريق. وقيل: إلى ظهره. وقيل: إلى عصره ولم يثبت عنه ﷺ في ذلك حديث واضح. وأصح ما ورد

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٠٣.

فيه عن الصحابة قول على وابن مسعود، وأنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجهما ابن المنذر. وأما صفته فأصح ما ورد فيه ما رواه عبد الرزاق عن سلمان بسند صحيح: "قال: كبروا اللَّه أكبر اللَّه أكبر كبيراً". وقد روي عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن أبي ليلى وقول للشافعي وزادٍ فيه: ﴿وللَّهُ الحمدِ ۗ وفي الشرح صفات كثيرة ٱستحسانات عن عدة من الأئمة. وهو يدل على التوسعة في الأمر وإطلاق الآية يقتضي ذلك. وأعلم أنه لا فرق بين تكبير عيد الإفطار وعيد النحر في مشروعية التكبير، لاستواء الأدلة في ذلك، وإن كان المعروف عند الناس إنما هو تكبير عيد النحر. وقد ورد الأمر في الآية بالذكر في الأيام المعدودات والأيام المعلومات، وللعلماء قولان: منهم من يقول هما مختلفان، فالأيام المعدودات أيام التشريق والمعلومات أيام العشر. ذكره البخاري عن ابن عباس تعليقاً ووصله غيره. وأخرج ابن مردويه عن أبن عباس: «أن المعلومات التي قبل أيام التروية يوم التروية، يوم عرفة والمعدودات أيام التشريق، وإسناده صحيح. وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق. وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أيضاً: «أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده» ورجُّحه الطحاوي لقوله ﴿ويذكروا اسم اللَّه في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ﴾ (١) فإنها تشعر بأن المراد أيام النحر أنتهى. وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ولا أيام التشريق معدودات، بل تسمية التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهُ فِي أَيَامُ مَعْدُودَاتَ﴾ (٢). وقد ذكر البخاري عن أبي هريرة وابن عمر تعليقاً: «أنهما كانا يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما،. وذكر البغوي والبيهقي ذلك. قال الطحاوي: كان مشايخنا يقولون بذلك التكبير أيام العشر جميعاً. «فائدة ثانية» يندب لبس أحسن الثياب، والتطيب بأجود الأطياب في يوم العيد، ويزيد في الأضحى الضحية بأسمن ما يجد، لما أخرجه الحاكم من حديث الحسن السبط: «قال: أمرنا رسول اللَّه ﷺ في العيدين أن نلبس أجود ما نجد، وأن نتطيب بأجود ما نجد، وأن نضحي بأسمن ما نجد البقرة عن سبعة والجزور عن عشرة، وأن نظهر التكبير والسكينة والوقار. قال الحاكم بعد إخراجه من طريق إسلحق بن برزخ: لولا جهالة إسلحق هذا لحكمت للحديث بالصحة». "قلت: " ليس بمجهول فقد ضعفه الأزدي ووثقه ابن حبان ذكره في التلخيص؛

⁽١) سورة الحج، الآية: ٢٨.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٠٣.

١٥ ــ بـاب: صلَّة الكسـوفـ

١/٥٢٦ ـ عَنِ المُغِيرَةِ بْن شُغْبَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ٱنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ ، يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ ٱللَّهِ لَا يَنْكَسِفَ إِن لِمَوْتِ أَخَدٍ وَلاَ لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا ، فَآدْعُوا ٱللَّهَ وَصَلُّوا ، حَتَّى تَنْكَشِفَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَفِي دِوَايَةٍ لِلْبُخَادِيُ : ﴿حَتَّى تَنْجَلِيّ » .

_ (عن المغيرة بن شعبة قال: انكسفت الشمس على عهد رسول اللَّه ﷺ يوم مات إبراهيم) أي: أبنه عليه السلام وموته في العاشرة من الهجرة. وقال أبو داود: في ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه. وقيل: في الرابعة: (فقال الناس انكسفت الشمس لموت إبراهيم حليه السلام فقال رسول اللَّه ﷺ:) أي: رداً عليهم (إن الشمس والقمر آيتان من آيات اللَّه لا ينكسفان لموت أحد ولا لحباته، فإذا رأيتموهما فأدعوا اللَّه وصلوا) هذا لفظ مسلم ولفظ البخاري: «فصلوا وأدعوا اللَّه» (حتى تنكشف) ليس هذا اللفظ في البخاري، بل هو في مسلم (متفق عليه). يقال: كسفت الشمس بفتح الكاف وتضم نادراً، وأنكسفت وخسفت بفتح المخاء وتضم نادراً، وأنخسفت وأختلف العلماء في اللفظين هل يستعملان في الشمس والقمر أو يختص كل لفظ بواحد منهما؟ وقد ثبت في القرآن نسبة الخسوف إلى القمر. وورد في الحديث خسفت الشمس كما ثبت فيه نسبة الكسوف إليهما، وثبت استعمالهما منسوبين إليهما فيقال فيهما: الشمس والقمر ينخسفان وينكسفان، إنما الذي لم يرد في الأحاديث نسبة الكسوف إلى القمر على جهة الانفراد. وعلى هذا يدل ٱستعمال الفقهاء، فإنهم يخصون الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر، وأختاره ثعلب. وقال الجوهري: إنه أفصح. وقيل: يقال بهما في كل منهما. والكسوف لغة التغير إلى السواد والخسوف النقصان. وفي ذلك أقوال أخر، وإنما قالوا إنها كسفت لموت إبراهيم، لأنها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد، فإن كسوفها في العاشر أو الرابع لا يكاد يتفق. فلذا قالوا: إنما هو لأجل هذا الخطب العظيم، فرد عليهم ﷺ ذلك وأخبرهم أنهما علامتان من العلامات الدالة على وحدانية اللَّه تعالى وقدرته، وعلى تخويف عباده من بأسه

٥٢٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الكسوف، باب: الصلاة في كسوف الشمس (الحديث ١٠٤٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ذكر النداء بصلاة الكسوف (الحديث ٩١٥).

وسطوته. والحديث مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً﴾ (١) وفي قوله: ﴿لحياته الله مع أنهم لم يدعوا ذلك بيان أنه لا فرق بين الأمرين، فكما أنكم لا تقولون بكسوفهما لحياة أحد كذلك لا يكسفان لموته، أو كأن المراد من حياته صحته من مرضه ونحوه، ثم ذكر القمر مع أن الكلام خاص بكسوف الشمس زيادة في الإفادة. والبيان أن حكم البيرين واحد في ذلك، ثم أرشد العباد إلى ما يشرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء، ويأتي صفة الصلاة والأمر دليل الوجوب، إلا أنه حمله الجمهور على أنه سنة مؤكدة لانحصار الواجبات في الخمس الصلوات. وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها. ونقل عن أبي حنيفة أنه أوجبها وجعل على غاية وقت الدعاء والصلاة انكشاف الكسوف، فدل على أنها تفوت الصلاة بالانجلاء، فإذا انجلت وهو في الصلاة قلا يتمها بل يقتصر على ما فعل. إلا أن في رواية لمسلم فسلم وقد انجلت، فدل أنه يتم الصلاة وإن كان قد حصل الانجلاء. ويؤيده القياس على سائر الصلوات، فإنها تقيد بركعة كما سلف، فإذا أتى بركعة أتمها. وفيه دليل على أن فعلها يتقيد بحصول السبب في أي وقت كان من الأوقات. وإليه أتمها. وغيد أحمد وأبي حنيفة ما عدا أوقات الكراهة (وفي رواية للبخاري) أي: ذهب الجمهور. وعند أحمد وأبي حنيفة ما عدا أوقات الكراهة (وفي رواية للبخاري) أي: غن المغيرة (حتى تنجلي) عوض قوله تنكشف والمعني واحد.

٢/٥٢٧ - وَلِلْبُخَارِيِّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «فَصَلُوا وَٱدْعُوا حَتَّى [يُكْشَفَ] (٢) مَا بِكُمْ».

- (وللبخاري من حديث أبي بكرة فصلوا وأدعوا حتى ينكشف ما بكم) هو أول حديث ساقه البخاري في باب الكسوف ولفظه: «يكشف» والمراد يرتفع ما حل بكم من كسوف الشمس أو القمر.

٣/٥٢٨ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلاَةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلهٰذَا لَفُظُ مُسْلِم.

⁽١) سورة الإسراء، الآية: ٥٥.

٥٢٧ ـ أحرجه المخاري في كتاب: الكسوف، باب: الصلاة في كسوف الشمس (الحديث ١٠٤٠).

⁽٢) في الأصل: ينكشف، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها موافقة لما في رواية البخاري.

٥٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الكسوف، باب: الصدقة في الكسوف (الحديث ١٠٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي على صلاة الكسوف (الحديث ٩٠١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صلاة الكسوف (الحديث ٩٠٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ افْبَعَثَ مُنَادِياً يُنَادِي: الصَّلاَةُ جَامِعَةٌ).

__ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن النبي على جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصلى أربع ركعات) أي: ركوعات بدليل قولها (في ركعتين وأربع سجدات. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) الحديث دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف، والمراد هنا كسوف الشمس، لما أخرجه أحمد بلفظ: "خسفت الشمس، وقال: "ثم قرأ فجهر بالقراءة». وقد أخرج الجهر أيضاً الترمذي والطحاوي والدارقطني. وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن علي عليه السلام مرفوعاً الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف. وفي ذلك أقوال أربعة:

«الأول»: أنه يجهر بالقراءة مطلقاً في كسوف الشمس والقمر لهذا الحديث وغيره، وهو وإن كان وارداً في كسوف الشمس فالقمر مثله لجمعه على المحكم حيث قال: الفإذا رأيتموهما، أي: كاسفتين فصلوا وأدعوا الأصل أستواءهما في كيفية الصلاة ونحوها. وهو مذهب أحمد وإسحاق وأبي حنيفة وابن خزيمة وابن المنذر وآخرين.

«الثاني»: يسر مطلقاً لحديث ابن عباس «أنه ﷺ قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة» فلو جهر لم يقدره بما ذكر. وقد علق البخاري عن ابن عباس: «أنه قام بجنب النبي ﷺ في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً». ووصله البيهقي من ثلاث طرق أسانيدها واهية فيضعف القول بأنه يحتمل أن ابن عباس كان بعيداً منه ﷺ فلم يسمع جهره بالقراءة.

«الثالث»: أنه يخير فيهما بين الجهر والإسرار لثبوت الأمرين عنه ﷺ كما عرفت من أدلة القولين.

"الرابع": أنه يسر في الشمس ويجهر في القمر، وهو لمن عدا الحنفية من الأربعة عملاً بحديث ابن عباس، وقياساً على الصلوات الخمس. وما تقدم من دليل أهل الجهر مطلقاً أنهض مما قالوه. وقد أفاد حديث الباب أن صفة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان، وفي كل ركعة سجدتان. ويأتي في شرح الحديث الرابع الخلاف في ذلك "وفي رواية" أي: لمسلم عن عائشة "فبعث" أي: النبي المادياً ينادي الصلاة جامعة" بنصب الصلاة وجامعة، فالأول على أنه مفعول فعل محذوف أي احضروا، والثاني على الحال ويجوز رفعهما على الابتداء، والخبر وفيه تقادير أخر. وهو دليل على مشروعية الإعلام بهذا اللفظ عنه على الماك في هذه الصلاة.

٩٢٥/٤ — وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِي ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ ٱنْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلاً، نَحْواً مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً رُكُوعاً طَوِيلاً، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلاً وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ ٱلْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً، وَهُو دُونَ الْقِيَامِ طَوِيلاً، وَهُو دُونَ الْقِيَامِ طَوِيلاً، وَهُو دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً، وَهُو دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً، وَهُو دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، فَمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلاً، وَهُو دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، طُويلاً، وَهُو دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً، وَهُو دُونَ الرُّكُوعِ الأَوَّلِ، مُثَمَّ رَفَعَ رَأَسَهُ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ ٱنْصَرَفَ وَقَدِ [تَجَلَّتْ] (١) الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ». مُتَّفَقٌ عُلَهُ وَاللَّفُظ لِلْبُخَارِئِ. مُلَا النَّاسَ». مُتَّفَقٌ عَلَهُ وَاللَّفُظ لِلْبُخَارِئِ. وَاللَّفُظ لِلْبُخَارِئِ. وَاللَّهُ لُنُهُ رَاكُمَ رُكُوعاً وَقَدِ [تَجَلَّتْ] (١) الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ». مُتَّفَقٌ عَلَهُ وَاللَّفُظ لِلْبُخَارِئِ. وَاللَّفُظ لِلْبُخَارِئِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: اصَلِّي حِينَ [كَسَفَتِ](٢) الشَّمْسُ ثَمَانِيَ ركَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ

وعي روايو يمسيم. سَجَدَاتِ».

— (وحن ابن عباس، رضي اللَّه عنه، قال: أنخسفت الشمس على عهد رسول اللَّه قسلى فقام قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول، ثم رفع وقلم فقام ألما المناس. متفق عليه الأول، ثم رفع وأسه، ثم سجد، ثم انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس. متفق عليه واللفظ للبخاري) قوله فصلى ظاهر الفاء التعقيب. وأعلم أن صلاة الكسوف رويت على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان وأبو داود وغيرهم، وهي سنة بأتفاق العلماء. وفي دعوى وجوه كثيرة ذكرها الشيخان وأبو داود وغيرهم، وهي سنة بأتفاق العلماء. وفي دعوى الاتفاق نظر، لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها. وحكى عن مالك أنه أجرها مجرى الجمعة. وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها. ومذهب الشافعي وجماعة أنها تسن في جماعة. الجمعة. وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها. ومذهب الشافعي وجماعة أنها تسن في جماعة. ثم وقال آخرون: فرادى. وحجة الأولين الأحاديث الصحيحة من فعله هذه الله الها جماعة، ثم

٩٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الكسوف، باب: صلاة الكسوف جماعة (الحديث ١٠٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار (الحديث ٩٠٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ذكر من قال أنه ركع ثمان ركعات في أربع سجدات (الحديث ٩٠٨).

⁽١) في الأصل: انجلت، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها موافقة لما في رواية البخاري.

⁽٢) في الأصل: كُسِفَتْ، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها توافق ما في صحيح مسلم.

اختلفوا في صفتها. فالجمهور أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان، والسجود سجدتان كغيرها. وهذه الكيفية ذهب إليها مالك والشافعي والليث وآخرون. وفي قوله: «نحواً من قراءة سورة البقرة» دليل على أنه يقرأ فيها القرآن قال النووي: اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة الفاتحة. وأختلفوا في القيام الثاني، ومذهبنا ومالك أنها لا تصح الصلاة إلا بقراءتها، وفيه دليل على شرعية طول الركوع. قال المصنف: لم أر في شيء من الطرق بيان ما قاله ﷺ فيه، إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه، وإنما المشروع فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغيرهما. وفي قوله: "وهو دون الأول؛ دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيه، وأنه دون الأول وإن كان قد وقع في رواية مسلم في حديث جابر: «أنه أطال ذلك» لكن قال النووي: إنها شاذة فلا يعمل بها. ونقل القاضي إجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود، وتأول هذه الرواية بأنه أراد بالإطالة زيادة الطمأنينة، ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود، ولكنه قد ثبتت إطالته في رواية أبي موسى عند البخاري وحديث ابن عمر عند مسلم. قال النووي: قال المحققون من أصحابنا وهو المنصوص للشافعي: إنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك. فأخرج أبو داود والنسائي من حديث سمرة: «كان أطول ما يسجد في صلاة قط؛ وفي رواية مسلم من حديث جابر: «وسجوده نحو من ركوعه». ويه جزم أهل العلم بالحديث ويقول عقيب كل ركوع سمع اللَّه لمن حمده، ثم يقول عقيبه: ربنا لك الحمد إلى آخره ويطول الجلوس بين السجدتين. فقد وقع في رواية مسلم لحديث جابر إطالة الاعتدال بين السجدتين قال المصنف: لم أقف عليه في شيء من الطرق إلا في هذا. ونقل الغزالي الاتفاق على عدم إطالته مردود. وفي قوله: (ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول؛ دليل على إطالة القيام في الركعة الثانية، ولكنه دون القيام في الركعة الأولى. وقد ورد في رواية أبي داود عن عروة «أنه قرأ آل عمران» قال ابن بطال: لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها. وأختلف في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأول وركوعه أو يكونان سواء؟ قيل: وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله: «وهو دون القيام الأول» هل المرادبه الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله؟ وفي قوله: «فخطب الناس، دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف، وإلى استحبابها ذهب الشافعي وأكثر أئمة الحديث. وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف، لأنها لم تنقل. وتعقب بالأحاديث المصرحة بالخطبة، والقول بأن الذي فعله ﷺ لم يقصد به الخطبة، بل قصد الرد على من أعتقد أن الكسوف بسبب موت أحد، متعقب بأن رواية البخاري «فحمد اللَّه وأثني عليه». وفي رواية: «وشهد أنه عبده ورسوله».

وفي رواية للبخاري: «أنه ذكر أحوال الجنة والنار وغير ذلك» وهذه مقاصد الخطبة وفي لفظ مسلم من حديث فاطمة عن أسماء «قالت: فخطب رسول الله على الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد ما من شيء لم أكن رأيته إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار، وإنه قد أوحي إلي أنكم تفتنون في القبور قريباً، أو مثل فتنة المسيح الدجال لا أدري أي ذلك قال: قالت أسماء: فيقول في محمد رسول الله جاءنا بالبينات أو الموقن لا أدري أي ذلك قالت أسماء: فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى، فأجبنا وأطعنا ثلاث مرات، ثم يقال: نم قد كنا نعلم أنك تؤمن به فنم صالحاً وفي مسلم رواية أخرى في الخطبة بألفاظ فيها زيادة (وفي رواية لمسلم) أي: عن ابن عباس وفي مسلم رواية أخرى في الخطبة بألفاظ فيها زيادة (وفي رواية لمسلم) أي: عن ابن عباس (صلى) أي: النبي على (حين كسفت الشمس ثماني ركعات) أي: ركوعات (في أربع سجدات) في ركعتين، لأن كل ركعة لها سجدتان. والمراد أنه ركع في كل ركعة أربع ركوعات، فيحصل في الركعتين ثمان ركوعات وإلى هذه الصفة ذهبت طائفة.

٥/٥٣٠ _ وَعَنْ عَلِيٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَٰلِكَ.

- (وعن علي عليه السلام) أي وأخرج مسلم عنه (مثل ذلك) أي: مثل رواية ابن عباس.

٦/٥٣١ ــ وَلَهُ عَنْ جَابِرٍ: اصَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ».

(وله) أي لمسلم (عن جابر) بن عبد الله (صلى) أي النبي ﷺ (ست ركعات بأربع سجدات) أي: صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجدتان.

٧/٥٣٢ — وَلَأْبِي دَاوُدَ ، عَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿صَلَّى، فَرَكَعَ خَمْسَ فَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَفَعَلَ في الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَٰلِكَ».

— (ولأبي داود عن أبي بن كعب رضي الله عنه صلى) أي: النبي ﷺ (فركع خمس ركعات) أي: ركوعات في كل ركعة (وسجد سجدتين وفعل الثانية مثل ذلك) ركع خمس

٥٣٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ذكر من قال: إنه ركع ثمان ركعات (الحديث ٩٠٨).

٥٣١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ (الحديث ٩٠٤). ٥٣٢ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: من قال أربع ركعات (الحديث ١١٨٢).

ركوعات وسجد سجدتين إذا عرفت هذه الأحاديث. فقد يحصل من مجموعها، أن صلاة الكسوف ركعتان اتفاقاً. إنما اختلف في كمية الركوعات في كل ركعة، فحصل من مجموع الروايات التي ساقها المصنف أربع صور:

«الأولى»: ركعتان في كل ركعة ركوعان، وبهذا أخذ الشافعي ومالك والليث وأحمد وغيرهم وعلى ذلك دلّ حديث عائشة وجابر وابن عباس وابن عمر. قال ابن عبر البر: هو أصح ما في الباب وباقي الروايات معللة ضعيفة.

«الثانية»: ركعتان أيضاً في كل ركعة أربع ركوعات، وهي التي أفادتها رواية مسلم عن ابن عباس وعلي عليه السلام.

و «الثالثة»: ركعتان أيضاً في كل ركعة ثلاث ركوعات، وعليها دل حديث جابر.

و «الرابعة»: ركعتان أيضاً يركع في كل واحدة خمس ركوعات. ولما أختلفت الروايات أختلف العلماء فالجمهور أخذوا بالأولى لما عرفت من كلام ابن عبد البر. وقال النووي في شرح مسلم: إنه أخذ بكل نوع بعض الصحابة. وقال جماعة من المحققين، إنه مخير بين الأنواع فأيها فعل فقد أحسن، وهو مبني على أنه تعدد الكسوف، وأنه فعل هذا تارة وهذا أخرى، ولكن التحقيق أن كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هي صلاته ويوم وفاة إبراهيم. ولهذا عول الآخرون على إعلال الأحاديث التي حكت الصور الثلاث. قال ابن القيم: كبار الأثمة لا يصححون التعدد لذلك كالإمام أحمد والبخاري والشافعي ويرونه غلطاً، وذهبت الحنفية إلى أنها تصلي ركعتين كسائر النوافل.

٨/٥٣٣ هَنْتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلاَّ جَثَا النَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَا هَبَّتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلاَّ جَثَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ ٱجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلاَ تَجْعَلْهَا عَذَابًا». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبَرَانِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، قال: ما هبت ريح قط إلا جثا) بالجيم والمثلثة (النبي على ركبتيه) أي: برك عليهما وهي قعدة المخافة لا يفعلها في الأغلب إلا الخائف (وقال: اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً» رواه الشافعي والطبراني) الريح أسم جنس صادق على ما يأتي بالرحمة ويأتي بالعذاب. وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً: قالريح من روح اللَّه تأتي بالرحمة وبالعذاب فلا تسبوها» وقد ورد في تمام حديث

ابن عباس: «اللهم أجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً» وهو يدل أن المفرد يختص بالعذاب، والجمع بالرحمة. قال ابن عباس: في كتاب الله: ﴿إِنَا أَرْسَلْنَا عليهم ريحاً صرصراً﴾(١). ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾(٢) ﴿يرسل الرياح مبشرات﴾(١) رواه الشافعي في الدعوات الكبير، وهو بيان أنها جاءت مجموعة في الرحمة ومفردة في العذاب، فأستشكل ما في الحديث من طلب أن تكون رحمة. وأجيب بأن المراد لا تهلكنا بهذه الريح، لأنهم لو هلكوا بهذه الريح لم تهب عليهم ريح أخرى فتكون ريحاً لا رياحاً.

٣٣٥ م/ ٩ ح وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَقَالَ: «لِمْكَذَا صَلَاةُ إلاّيَاتِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ.

وَذَكَرَ الشَّافِعيُّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ دُونَ آخِرِهِ.

(وهنه) أي: ابن عباس (صلى في زلزلة ست ركعات) أي: ركوعات (وأربع سجدات) أي: صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات (وقال: هكذا صلاة الآيات. رواه البيهةي وذكر الشافعي عن علي مثله دون آخره) وهو قوله: «هكذا صلاة الآيات» أخرجه البيهةي من طريق عبد الله بن الحارث أنه كان ذلك في زلزلة في البصرة ورواه ابن أبي شيبة من هذا الوجه مختصراً: أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة أربع سجدات ركع فيها ستاً» وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة. وإلى هذا ذهب القاسم من الآل وقال: يصلي للأفزاع مثل صلاة الكسوف وإن شاء ركعتين. ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل، ولكن قال: كصلاة الكسوف.

(قلت:) لكن في كتب الحنابلة، أنه يصلي الكسوف ركعتين إذا شاء. وذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع، وأما صلاة المنفرد فحسن قال: لأنه لم يرو أنه على أمر التجميع إلا في الكسوفين.

⁽١) سورة القمر، الآية: ١٩.

⁽٢) سورة الذاريات، الآية: ٤١:.

⁽٣) سورة الحجز، الآية: ٢٢.

⁽٤) سورة الروم، الآية: ٤٦.

٣٣٣ ـ أخرجه البيهقي: ٣/ ٣٤٣.

17 ــ بـاب: صلَّة الأستسقاء

أي: طلب سقاية اللّه تعالى عند حدوث الجدب. أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر: «أن النبي عليه قال: لم ينقص قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين، وشدة المؤنة، وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء».

1/078 - عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ خَرَجَ النَّبِيُ ﷺ مُتَوَاضِعاً، مُتَبَدِّلاً، مُتَخَشِّعاً، مُتَضَرِّعاً، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّى فِي الْعِيدِ، لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ لِمذِهِ الرَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الترمِذِيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ ، وَابْنُ حِبَّانَ.

— (عن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، قال: خرج النبي على البذلة، والمراد ترك (متواضعاً متبذلاً) بالمثناة الفوقية فذال معجمة، أي: أنه لابس ثياب البذلة، والمراد ترك الزينة وحسن الهيئة تواضعاً إظهاراً للحاجة (متخشعاً) الخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن (مترسلاً) من الترسيل في المشي، وهو التأني وعدم العجلة. (متضرعاً) لفظ أبي داود: «متبذلاً متواضعاً متضرعاً» والتضرع التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة، كما في النهاية (فصلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خطبتكم هذه) لفظ أبي داود: «ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد» فأفاد لفظه أن الصلاة كانت بعد الدعاء، واللفظ الذي أتى به المصنف غير صريح في ذلك (رواه الخمسة وصححه الترمذي وأبو عوانة وابن حبان) وأخرجه الحاكم والبيهقي والآل والدارقطني. والحديث دليل على شرعية الصلاة للاستسقاء، وإليه ذهب الآل. وقال أبو حنيفة: لا يصلي للاستسقاء وإنما شرع الدعاء فقط، ثم أختلف القائلون بشرعية الصلاة أبو حنيفة: إنها كصلاة العيد في تكبيرها وقراءتها، وهو المنصوص للشافعي عملاً بظاهر فقال جماعة: إنها كصلاة العيد في تكبيرها وقراءتها، وهو المنصوص للشافعي عملاً بظاهر

³⁷⁶ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها (الحديث ١١٦٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (الحديث ٥٥٨) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الاستسقاء، باب: الحال الذي يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج (الحديث ١٥٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (الحديث ١٢٦٦)، وأخرجه أحمد: ١٢٦٦، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الاستسقاء (الحديث ٢٨٦٢)،

لفظ ابن عباس. وقال آخرون: بل يصلي ركعتين لا صفة لهما زائدة على ذلك. وإليه ذهب جماعة من الآل ويروي عن علي عليه السلام، وبه قال مالك مستدلين بما أخرجه البخاري من حديث عباد بن تميم: «أنه على صلى بهم ركعتين» وكما يفيده حديث عائشة الآتي قريباً، وتأولوا حديث ابن عباس بأن المراد التشبيه في العدد لا في الصفة، ويبعده أنه قد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس: «أنه يكبر فيها سبعاً وخمساً كالعبدين، ويقرأ بسبح وهل أتاك». وإن كان في إسناده مقال، فإنه يؤيده حديث الباب. وأما أبو حنيفة فأستدل بما أخرجه أبو داود والترمذي: «أنه على أستسقى عند أحجار الزيت بالدعاء». وأخرج أبو عوانة في صحيحه: «أنه شكا إليه على قوم القحط فقال: اجثوا على الركب وقولوا يا رب أبو عوانة في صحيحه: «أنه شكا إليه على قوم القحط فقال: اجثوا على الركب وقولوا يا رب الجواز، وقد وعد في الهدي النبوي أنواع أستسقائه على:

«فالأول»: خروجه ﷺ إلى المصلى، وصلاته، وخطبته.

«والثاني»: يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة.

«والثالث»: أستسقاؤه على منبر المدينة أستسقى مجردفاً في غير يوم الجمعة، ولم يحفظ عنه فيه صلاة.

«والرابع»: أنه استسقى وهو جالس في المسجد، فرفع يديه ودعا الله عز وجل.

«الخامس»: أنه أستسقى عند أحجار الزيت قريباً من الزوراء، وهي خارج باب المسجد.

"السادس": أنه أستسقى في بعض غزواته لما سبقه المشركون إلى الماء، وأغيث على في كل مرة استسقى فيها. واختلف في الخطبة في الاستسقاء، فذهب الهادي إلى أنه لا يخطب فيه لقول ابن عباس: "لم يخطب" إلا أنه لا يخفى أنه ينفي الخطبة المشابهة لخطبتهم وذكر ما قاله على وقد زاد في رواية أبي داود: "أنه المنبر" والظاهر أنه لا يرقاه إلا للخطبة. وذهب آخرون إلى أنه يخطب فيها كالجمعة لحديث عائشة الآتي وحديث ابن عباس. ثم أختلفوا هل يخطب قبل الصلاة أو بعدها؟ فذهب الناصر وجماعة إلى الأول، وذهب الشافعي وآخرون إلى الثاني، مستدلين بحديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه وأبي عوانة والبيهقي: «أنه على خرج للاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب. وأستدل الأولون بحديث ابن عباس، وقد قدمنا لفظه: وجمع بين الحديثين بأن الذي بدأ به

هو الدعاء فعبر بعض الرواة عن الدعاء بالخطبة، وأقتصر على ذلك ولم يرو الخطبة بعدها، والراوي لتقديم الصلاة على الخطبة. أقتصر على ذلك ولم يرو الدعاء قبلها، وهذا جمع بين الروايتين. أما ما يدعو به فيتحرى ما ورد عنه هي من ذلك، وقد أبان الألفاظ التي دعا بها على بقوله:

٥٣٥ / ٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمِنْبَرِ، فَوُضِعَ لَهُ بِالْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْماً يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ حِينَ بَدَا حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى المِنْبَرِ فَكَبَرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: (إِنَّكُم شَكَوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُم ٱللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ النَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُم ٱللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ . ثُمَّ قَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمُنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لاَ إِلَّهَ إِلاَّ ٱللَّهُ يَقْعَلُ مَا يُرِيدُ، ٱللَّهُمّ أَنْتَ ٱللَّهُ، لاَ إِلَٰهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنِيُ وَنَحْنُ الْفَقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْفُ، وَآجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوّةً وَيَلاغاً إِلَى حِينِ ". ثُمَّ رَفَعَ النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، اللَّهُ يَتَعْلَ مَا يُرِيدُ مَنَى النَّاسِ وَنَوْلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، يَدُيْقٍ مَنْ مَرَقِ مَلَاعًا إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، وَلَعْ يَدِيْهِ، فَلَمْ يَرَلُ حَتَى رُبِي بَيَاضُ إِبْطَيْهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، وَهُو رَافِعٌ يَدَيْهِ، فَلَمْ مَنْ أَنْ أَنْ النَّاسِ وَنَزَلَ، فَصَلَى رَكْعَتَيْنِ، فَأَنْشَأَ ٱللَّهُ تَعَالَى سَحَابَةً . فَرَعَدَتْ، وَقَالَ: غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ جَدْد.

_ (وعن عائشة قالت: شكا الناس إلى رسول اللَّه ﷺ قحوط المطر) هو مصدر كالقحط (فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ووعد الناس يوماً يخرجون فيه) عينه لهم (فخرج حين بدا حاجب الشمس فقعد على المنبر) قال ابن القيم: إن صح وإلا ففي القلب منه شيء (فكبر وحمد اللَّه ثم قال: «إنكم شكوتم جدب ديارهم فقد أمركم اللَّه أن تدعوه») قال تعالى: ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ (١) (ووعدكم أن يستجيب لكم) كما في الآية الأولى، وفي قوله: ﴿ وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان ﴾ (٢) (ثم قال الحمد للَّه

٥٣٥ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (الحديث ١١٧٣).

⁽١) سورة غافر، الآية: ٦٠. (٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

رب العالمين الرحمن الرحيم) فيه دليل على عدم آفتتاح الخطبة بالبسملة، بل بالحمد له. ولم تأت رواية عنه ﷺ أنه أفتتح الخطبة بغير التحميد (مالك يوم الدين لا إله إلا اللَّه يفعل ما يريد اللهم أنت اللَّه لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت علينا قوة وبلاغاً إلى حين ثم رفع يديه فلم يزل) في سنن أبي داود: «في الرفع» (حتى رثى بياض إبطيه، ثم حول إلى الناس ظهره) فأستقبل القبلة (وقلب) في سنن أبي داود: «وحول» (رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس) توجه إليهم بعد تحويل ظهره عنهم (ونزل) أي: عن المنبر (فصلى ركعتين فأنشأ الله سحابة فرعدت وبرقت ثم أمطرت) تمامه في سنن أبي داود بإذن الله فلم يأت باب مسجده حتى سالت السيول، فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت تواجذه، وقال: «أشهد أن اللَّه على كل شيء قدير، وأني عبد اللَّه ورسوله» (رواه أبو داود وقال غريب وإسناده جيد) هو من تمام قول أبي داود، ثم قال أبو داود: «أهل المدينة يقرُّون ملك يوم الدين وإن هذا الحديث حجة لهم». وفي قوله: «وعد الناس» ما يدل على أنه يحسن تقديم تبيين اليوم للناس ليتأهبوا ويتخلصوا من المظالم ونحوها، ويقدموا التوبة وهذه الأمور واجبة مطلقاً، إلا أنه مع حصول الشدة وطلب تفريجها من الله تعالى يتضيق ذلك. وقد ورد في الإسرائيليات: «إن اللَّه حرم قوماً من بني إسرائيل السقيا بعد خروجهم، لأنه كان فيهم عاص واحد، ولفظ الناس يعم المسلمين وغيرهم قبل، فيشرع إخراج أهل الذمة ويعتزلون المصلى. وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء، وأكنه يبالغ في رفعهما في الاستسقاء حتى يساوي بهما وجهه، ولا يجاوز بهما رأسه. وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عدة أحاديث وصنف المندريس في ذلك جزءاً. وقال النووي: قد جمعت فيها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما. وذكرها في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب. وأما حديث أنس في نفي رفع البدين في غير الاستسقاء، فالمراد به نفي المبالغة لا نفي أصل الرفع. وأما كيفية قلب الرداء فيأتي عن البخاري جعل اليمين على الشمال. وزاد ابن ماجه وابن خزيمة: «وجعل الشمال على اليمين». وفي رواية لأبي داود: «جعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر وعطافه الأيسر على عاتقه الأيمن اوفي رواية لأبي داود: «أنه كان عليه حميصة سوداء، فأراد أن يأخذ بأسفلها ويجعله أعلاها، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه» ويشرع للناس أن يحولوا معه لما أخرجه أحمد بلفظ: «وحول الناس معه». وقال الليث وأبو يوسف: إنه يختص التحويل بالإمام. وقال بعضهم: لا تحول النساء. وأما وقت التحويل فعند أستقباله القبلة ولمسلم: «أنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه ومثله في البخاري. وفي الحديث دليل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور. وقال الهادي: أربع بتسليمتين. ووجه قوله بأنه ﷺ آستسقى في الجمعة كما في قصة الأعرابي، والجمعة بالخطبتين بمنزلة أربع ركعات ولا يخفى ما فيه. وقد ثبت من فعله ﷺ الركعتان كما عرفت من هذا الحديث والذي قبله، ولما ذهبت الحنفية إلى أنه لا يشرع التحويل. وقد أفاده هذا الحديث الماضي زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل بقوله:

٣/٥٣٦ ــ وَقِصَّةُ التَّحْوِيلِ في الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وفيه: «فَتَوجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، ثُمَّ صَلَّى ركْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ».

_ (وقصة التحويل في الصحيح) أي: صحيح البخاري (من حديث عبد الله بن زيد) أي: المازني وليس هو راوي الأذان كما وهم فيه بعض الحفاظ ولفظه في البخاري: "فأستقبل القبلة وقلب رداءه" (وفيه) أي: في حديث عبد الله بن زيد (فتوجه) أي: النبي ﷺ (إلى القبلة يدعو) في البخاري بعد يدعو: "وحول رداءه" وفي لفظ: "قلب رداءه" (ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة) قال البخاري: قال سفيان: وأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال: "جعل اليمين على الشمال" انتهى. زاد ابن خزيمة: "والشمال على اليمين" وقد أختلف في حكمة التحويل فأشار المصنف إليه بإيراد الحديث:

٤/٥٣٧ ـ وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرِ الْبَاقِرِ: « اوا (١) حَوَّلَ رِدَاءَهُ لِيَتَحَوَّلَ الْفَحْطُ».

وهو قوله (وللدارقطني من مرسل أبي جعفر الباقر) هو محمد بن علي بن المحسن بن علي بن أبي طالب، سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله، وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره. ولد سنة ست وخمسين ومات سنة سبع عشرة ومائة، وهو ابن ثلاث وستين سنة، ودفن بالبقيع في البقعة التي دفن فيها أبوه وعم أبيه الحسن بن علي بن أبي طالب، وسمي الباقر لأنه تبقر في العلم، أي: توسع فيه انتهى من جامع الأصول (وحوّل رداءه ليتحول القحط) وقال ابن الغربي: هو أمارة بينه وبين ربه. قيل له: حول رداءك ليتحول حالك. وتعقب قوله هذا بأنه يحتاج إلى نقل. وأعترض ابن العربي القول بأن التحويل للتفاؤل قال: لأن من شرط الفأل أن لا يقصد إليه. وقال المصنف: إنه ورد في

٣٦٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الاستسقاء، باب: الجهر بالقراءة في الاستسقاء (الحديث ١٠٢٤). و (الحديث ١٠٢٥) و (الحديث ١٠٢٨).

٥٣٧ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الاستسقاء، باب: الجهر بالقراءة في الاستسقاء (الحديث ٢٦٦٢).

⁽١) زيادة من نسخة م.

التفاؤل حديث رجاله ثقات. قال المصنف في الفتح: إنه أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر فوصله، لأن محمد بن علي لقي جابراً وروى عنه، إلا أنه قال: إنه رجح الدارقطني إرساله، ثم قال: وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن. وقوله في الحديث الأول: «جهر فيهما بالقراءة» في بعض روايات البخاري «يجهر». ونقل ابن بطال إنه مجمع عليه أي على الجهر في صلاة الاستسقاء. وأخذ منه بعضهم أنها لا تصلى إلا في النهار، ولو كانت تصلى في الليل لأسر فيها نهاراً ولجهر فيها ليلاً. وفي هذا الأخذ بعد لا يخفى.

استسقاء النبي ﷺ

٥/٥٣٨ - وَعَنْ أَنَسَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلاً دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ هَلَكَتِ ٱلأَمْوَالُ، وَٱنْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَأَدْعُ ٱللَّهُ عَزِّ وَجَلَّ يُغِيثُنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا». فَذَكَرَ الْحُدِيثَ، وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة، والنبي على قائم يخطب فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وأنقطعت السبل، فأدع الله عزّ وجلّ يغيثنا فرفع يديه) زاد البخاري في رواية: "ورفع الناس أيديهم" (ثمقال: اللهم أغثنا) وفي البخاري أسقنا (اللهم أغثنا فذكر الحديث وفيه الدعاء بإمساكها) أي السحاب عن الأمطار (متفق عليه) تمامه من مسلم: "قال أنس: فلا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار، قال: فطلعت من وراثه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء أنتشرت ثم أمطرت قال: فلا والله ما رأينا الشمس سبتاً ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله على قائم يخطب فأستقبله قائماً فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وأنقطعت السبل، فأدع الله يمسكها عنا قال: فرفع رسول الله يحلي يديه ثم قال: «اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر» قال: فأنقلعت وخرجنا نمشي في الشمس. قال شريك: فسألت أنس بن مالك أهو الرجل الأول قال:

٥٣٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الاستسقاء، باب: الاستسقاء في المسجد الجامع (الحديث ١٠١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء (الحديث ٨٩٧).

لا أدري. انتهى. قال المصنف: لم أقف على تسميته في حديث أنس. وهلاك الأموال يعم المواشي والأطيان. وأنقطاع السبل عبارة عن عدم السفر لضعف الإبل بسبب عدم المرعى والأقوات، أو لأنه لما نفد ما عند الناس من الطعام لم يجدوا ما يحملونه إلى الأسواق. وقوله: "يغيثنا» يحتمل فتح حرف المضارعة على أنه من غاث إما من الغيث أو الغوث، ويحتمل على أنه من الإغاثة. ويرجح هذا قوله: "اللهم أغثنا». وفيه دلالة على أنه يدعى إذا كثر المطر، وقد بوب له البخاري: "باب الدعاء إذا كثر المطر» وذكر الحديث. وأخرج الشافعي في مسنده وهو مرسل من حديث المطلب ابن حنطب "أن النبي على كان يقول عند المطر: اللهم سقياً رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق، اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا».

٦/٥٣٩ ــ وَعَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَقَالَ: ﴿اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقِي إِلَيْكَ بِنَبِيُنَا فَتَسْقِينَا وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمُّ نَبِيْنَا فَٱسْقِنَا، فَيُسْقَوْنَ ﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِئِي.

_ (وعن أنس، رضي الله عنه، أن عمر كان إذا قحطوا) بضم القاف وكسر المهملة، أي: أصابهم القحط (آستسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال) أي: عمر. (اللهم إنا كنا نستسقي إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فآسقنا فيسقون. رواه البخاري). وأما العباس رضي الله عنه فإنه قال: «اللهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب ولم ينكشف إلا بتوبة، وقد توجهت بي القوم إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة، فأسقنا الغيث. فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض أخرجه الزبير بن بكار في الأنساب. وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر أن عمر أستسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث. وذكر البارزي أن عام الرمادة كان سنة ثماني عشرة والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم، سمي العام بها لما حصل من شدة الجدب، فأغبرت الأرض جداً من عدم المطر. وفي هذه القصة دليل على الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وبيت النبوة. وفيه فضيلة العباس وتواضع عمر ومعرفته لحق أهل البيت صلى الله عليهم.

٥٣٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: الاستسقاء، باب: سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا (الحديث ١٠١٠).

٧/٥٤٠ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: ﴿أَصَابَنَا ـ وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ: ﴿إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. قالَ: فَحَسَر ثَـوْبَـهُ، حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَقالَ: ﴿إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أنس قال: أصابنا ونحن مع النبي على مطر فحسر ثوبه) أي: كشف بعضه عن بدنه (حتى أصابه من المطر وقال: إنه حديث عهد بربه رواه مسلم) وبوب له البخاري فقال: باب من يمطر حتى يتحادر عن لحيته وساق حديث أنس بطوله. وقوله: «حديث عهد بربه» أي: بإيجاد ربه إياه يعني: أن المطر رحمة وهي قريبة العهد بخلق الله لها فيتبرك بها، وهو دليل على أستحباب ذلك.

٨/٥٤١ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ أَرْضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيِّ (١) ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قالَ: «اللَّهُمَّ صَبِيبًا نَافِعاً». أَخْرَجَاهُ.

- (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله على كان إذا رأى المطر قال: اللهم صيباً نافعاً أخرجاه) أي: الشيخان وهذا خلاف عادة المصنف، فإنه يقول فيما أخرجاه متفق عليه. والصيب من صاب المطر إذا وقع ونافعاً صفة مقيدة أحترازاً عن الصيب الضار.

٩/٥٤٢ - وَعَنْ سَعْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الإِسْتِسْقَاءِ: «اللَّهمَّ جَلِّلْنَا سَحَاباً، كَثِيفاً، قَصِيفاً، دَلُوقاً، ضَحُوكاً، تُمْطِرُنَا مِنْهُ رُذَاذاً قِطْقِطاً، سَجُلاً، يَا ذَا الْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ». رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ في صَحِيحِهِ.

— (وعن سعد رضي الله عنه أن النبي على دعا في الاستسقاء اللهم جللنا) بالجيم من التجليل، والمراد تعميم الأرض سحاباً كثيفاً) بفتح الكاف فمثلثة فمثناة تحتية ففاء، وهو ما كان أي متكاثفاً متراكماً (قصيفاً) بالقاف المفتوحة فصاد مهملة فمثناة تحتية ففاء، وهو ما كان

١٤٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء في الاستسقاء (الحديث ٨٩٨).

٥٤١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الاستسقاء، باب: ما يقال إذا أمطرت (الحديث ١٠٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: التعود عند رؤية الربح والغيم، والفرح بالمطر (الحديث ٨٩٩).

⁽١) في نسخة م: رسول الله.

رعده شديد الصوت، وهو من إمارات قوة المطر (دلوقاً) بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الواو فقاف يقال: خيل دلوق، أي: مندفعة شديدة الدفعة. ويقال: دلق السيل على القوم هجم (ضحوكاً) بفتح أول بزنة فعول، أي: ذات برق (تمطرنا منه رذاذاً) بضم الراء فذال معجمة فأخرى مثلها، هو ما كان مطره دون الطش (قطقطاً) بكسر القافين وسكون الطاء الأولى. قال أبو زيد: القطقط أصغر المطر ثم الرذاذ، وهو فوق القطقط، ثم الطش وهو فوق الرذاذ (سجلاً) مصدر سجلت الماء سجلاً إذا صببته صباً. وصف به السحاب مبالغة في كثرة ما يصب منها من الماء، حتى كأنها نفس المصدر (يا ذا الجلال والإكرام وواه أبو عوانة في صحيحه) وهذان الوصفان نطف بهما القرآن وفي التفسير أي الاستغناء المطلق والفضل التام. وقيل: الذي عنده الإجلال والإكرام للمخلصين من عباده وهما من عظائم صفاته تعالى، ولذا قال ﷺ مر برجل عظائم صفاته تعالى، ولذا قال شر الإكرام فقال قد استجيب لك.

١٠/٥٤٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قالَ: «خَرَجَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَسْقِي، فَرَأَى نَمْلَةً مُسْتَلْقِيَةً عَلَى ظَهْرِهَا رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى السَّمَاءِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِكَ، لَيْسَ بِنَا غِنَى عَنْ شُقْبَاكَ، فَقَالَ: ٱرْجِعُوا فَقَدْ شُقِيتُمْ بِدَعْوَةٍ غَيْرِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: خرج سليمان يستسقي فرأى نملة مستلقبة على ظهرها رافعة قوائمها إلى السماء تقول: اللَّهم إنا خلق من خلقك ليس بنا غنى عن سقياك فقال: ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم رواه أحمد وصححه الحاكم)فيه دلالة على أن الاستسقاء شرع قديم والخروج له كذلك. وفيه أنه يحسن إخراج البهائم في الاستسقاء، وأن لها إدراكاً يتعلق بمعرفة اللَّه ومعرفة بذكره وتطلب الحاجات منه. وفي ذلك قصص يطول ذكرها، وآيات من كتاب اللَّه دالة على ذلك وتأويل المتأولين لها لا ملجاً له.

السَّمَاءِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

٥٤٣ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: الاستسقاء، باب: الاستسقاء (الحديث ٢٥/١).

١٤٥ - أخرجه مسلم في كتاب: صلاة الاستسقاء، باب: رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء (الحديث ٨٩٦).

— (وعن أنس، رضي الله عنه، أن النبي المستقى، فأشار بظهر كفه إلى السماء. أخرجه مسلم) فيه دلالة أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء، فإنه يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء. وقد ورد صريحاً في حديث خلاد بن السائب عن أبيه: «أن النبي المستحديث خلاد بن السائب عن أبيه: «أن النبي المستحديث ابن عباس: «سلوا الله ببطون وإذا أستعاذ جعل ظهرهما إليها»، وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس: «سلوا الله ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهرها»، وإن كان ضعيفاً فالجمع بينهما أن حديث ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال بحصول شيء لا لدفع بلاء، وقد فسر قوله تعالى: ﴿ويدعوننا رغباً ورهباً﴾ (١) أن الرغب بالبطون والرهب بالظهور.

١٧ ــ بـايــ: اللبـاس

أي ما يحل منه وما يحرم

١/٥٤٥ - عَنْ أَبِي عَامِرٍ ٱلأَشْعَرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَجِلُونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَصْلُهُ في الْبُخَارِيِّ.

— (عن أبي عامر الأشعري) قال في الأطراف: اختلف في أسمه فقيل: عبد الله بن هانيء. وقيل: عبد الله بن وهي: وقيل: عبيد بن وهب. وبقي إلى خلافة عبد الملك ابن مروان. سكن الشام وليس بعم أبي موسى الأشعري. ذلك قتل أيام حنين في حياة النبي على وأسمه عبيد بن سليم (قال: قال رسول الله على: ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر) بالحاء والراء المهملتين والمراد به أستحلال الزني، وبالخاء والزاي المعجمتين (والحرير رواه أبو داود وأصله في البخاري) وأخرجه البخاري تعليقاً. والحديث دليل على تحريم لباس الحرير؛ لأن قوله: يستحلون بمعنى: يجعلون الحرام حلالاً، ويأتي الحديث الثاني وفيه التصريح بذلك. وفي الحديث دليل أن أستحلال المحرم لا يخرج فاعله من مسمى

⁽١) سورة الأنبياء، الآية: ٩٠ :

٥٤٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الخز (الحديث ٤٠٣٩)، وأخرجه البخاري
 في كتاب: الأشربة، باب: ما جاء فيمن يستحلّ الخمر ويسميه بغير اسمه (الحديث ٥٥٩٠).

الأمة كذا قال، ولا يخفى ضعف هذا القول، فإن من آستحل محرماً أي: آعتقد حله، فإنه قد كذب الرسول النبي أخبر أنه حرام. فقوله بحله رد لكلامه وتكذيب كفر فلا بد من تأويل الحديث بأنه أراد أنه من الأمة قبل الاستحلال، فإذا أستحل خرج عن مسمى الأمة. ولا يصح أن يراد بالأمة هنا أمة الدعوة، لأنهم مستحلون لكل ما حرمه لا لهذا بخصوصه. وقد أختلف في ضبط هذه اللفظة في الحديث. فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنهابالخاء المعجمة والزاي، وهو الذي نص عليه الحميدي وآبن الأثير في هذا الحديث، وهو ضرب من ثياب الابريسم معروف. وضبطه أبو موسى بالحاء والراء المهملتين. قال ابن الأثير في النهاية: والمشهور في هذا الحديث على أختلاف طرقه هو الأول، وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير، وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص، لأن الخز ضرب من الحرير، وقد يطلق الخز على ثياب تنسج من الحرير والصوف، ولكنه غيرمراد هنا لما عرف من أن هذا النوع حلال، وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود عن عبد الله بن سعد الدشتكي عن أبيه سعد ققال: رأيت ببخاري رجلاً على بغلة بيضاء عليه عمامة خز سوداء قال كسانيها رسول الله من وأخرجه النسائي وذكره البخاري، ويأتي من حديث عمر بيان ما يحل من غير الخالص.

٢/٥٤٦ ــ وَعَنْ حُذَيفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «نَهَى رَسُولُ ٱللَّهِ (١) ﷺ أَنْ نَشْرَبَ في آنِيَةِ الدَّمَبِ وَالْفَيضَةِ، وَأَنْ نَشْرَبَ في عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَٱلدَّيبَاجِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن حذيفة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله على أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها) تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ: «قال رسول الله على: لا تشربوا في آنية الذهب والفضة» الحديث. فقوله هنا نهي إخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم، وتقدم الكلام فيه (وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه. رواه البخاري) أي: ونهى عن لبس الحرير، والنهي ظاهر في التحريم، وإلى تحريم لبس الحرير، ذهب الجماهير من الأمة على الرجال دون النساء. وحكى القاضي عياض عن قوم إباحته. ونسب في البحر إباحته إلى ابن علية وقال: إنه أنعقد الإجماع بعده على التحريم، ولكن قال المصنف في الفتح: قد

٢٤٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: افتراش الحرير (الحديث ٥٨٣٧).

⁽١) في نسخة م: النبي، بدلاً من (رسول اللَّه).

ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم. قال أبو داود: لبسه عشرون من الصحابة وأكثر رواه ابن أبي شيبة عن جمع منهم. وقد أخرج أبن أبي شيبة من طريق عمار بن أبي عمار «قال: أتت مروان بن الحكم مطارف خز فكساها أصحاب رسول اللَّه ﷺ قال: والأصح في تفسير الخز، أنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره. وقيل: تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه. وقيل: أصله أسم دابة يقال لها الخز فسمى الثوب المتخذ من وبره خزاً لنعومته، ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعومة الحرير. إذا عرفت هذا فقد يحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخز، وإن كان ظاهر عبارته يأبى ذلك. وأما القز بالقاف بدل الخاء المعجمة فقال الرافعي: إنه عند الأثمة من الحرير، فحرموه على الرجال أيضاً. والقول بحله وحل الحرير للنساء قول الجماهير إلا أبن الزبير، فإنه أخرج مسلم عنه: «أنه خطب فقال: لا تلبسوا نساءكم الحرير فإني سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: لا تلبسوا الحرير» فأحد بالعموم إلا أنه أنعقد الإجماع على أحل الحرير للنساء. فأما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضاً عند الأكثر لعموم قوله ﷺ: الحرام على ذكور أمتى ا وقال محمد بن الحسن: يجوز لباسهم. وقال أصحاب الشافعي: يجوز لباسهم الحلى والحرير في يوم العيد؛ لأنه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة أوجه أصحها جوازه. وأما الديباج فهو ما غلظ من ثياب الحرير، وعطفه عليه من عطف الخاص على العام. وأما الجلوس على الحرير، فقد أفاد الحديث النهي عنه، إلا أنه قال المصنف في الفتح: إنه قد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه، وليس فيه هذه الزيادة وهي قوله: "وأن نجلس عليه" قال: وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير، وهو قول الجمهور خلافاً لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية. وقال بعض الحنفية في الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير: إن قوله نهي ليس صريحاً في التحريم. وقال بعضهم: إنه يحتمل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس والجلوس لا الجلوس وحده. قلت: ولا يخفى تكلف هذا القائل والإخراج عن الظاهر بلا حاجة. وقال بعض الحنفية: يدار الجواز والتحريم على اللبس لصحة الأخبار فيه، والجلوس ليس بلبس. وأحتج الجمهور على أنه يسمى الجلوس لبساً بحديث أنس الصحيح: «فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس» ولأن لبس كل شيء بحسبه. وأما أفتراش النساء للحرير فالأصل جوازه، وقد أحل لهن لبسه ومنه الافتراش ومن قال بمنعهن عن أفتراشه فلا حجة له. وأختلف في علة تحريم الحرير على قولين: الأول: الخيلاء، والثاني: كونه لباس رفاهية وزينة تليق بالنساء دون شهامة الرجال.

٣/٥٤٧ ــ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُ قالَ: «نَهَى رَسُولُ ٱللَّهِ (١) عَلَيْهُ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ،

_ (وعن عمر رضي اللَّه عنه قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع. متفق عليه واللفظ لمسلم) قال المصنف: «أو» هنا للتخيير والتنويع. وقد أخرج الحديث أبن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ: «إن الحرير لا يصلح إلا هكذا أو هكذا» يعني: إصبعين أو ثلاثاً أو أربعاً. ومن قال المراد أن يكون في كل كم إصبعان، فإنه يرده رواية النسائي: «لم يرخص في الديباج إلا في موضع أربع أصابع» وهذا أي الترخيص في الأربع الأصابع مذهب الجمهور، وعن مالك في رواية منعه، وسواء كان منسوجاً أو ملصقاً، ويقاس عليه الجلوس. وقدرت الهادوية الرخصة بثلاث أصابع، لكن هذا الحديث نص في الأربع.

٤/٥٤٨ ــ وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمُٰنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرِ فِي قَمِيصِ الحَرِيرِ، في سَفَرٍ، مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

__ (وعن أنس أن النبي على رخص لعبد الرحمٰن بن عوف والزبير في قميص الحرير في سفرٍ من حكة) بكسر الحاء المهملة وتشديد الكاف نوع من الجرب. وذكر الحكة مثلاً لا قيداً، أي: من أجل حكة فمن للتعليل (كانت بهما. متفق عليه) وفي رواية أنهما: «شكوا إلى رسول الله على القمل فرخص لهما في قميص الحرير في غزاة لهما» قال المصنف في الفتح: يمكن الجمع بأن الحكة حصلت من القمل، فنسبت العلة تارة إلى السبب وتارة إلى سبب السبب. وقد اختلف العلماء في جوازه للحكة وغيرها فقال الطبري: دلت الرخصة في لبسه للحكة على أن من قصد بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكة، كدفع السلاح ونحو ذلك فإنه يجوز، والقائلون بالجواز لا يخصونه بالسفر، وقال البعض من الشافعية:

^{0 48} _ أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، بناب: لبس الحريس للرجال، وقدر ما يجوز منه (الحديث ٥٨٢٨) و (الحديث ٥٨٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم إناء الذهب والفضة للرجال والنساء (الحديث ٢٠٦٩).

⁽١)؛ في نسخة م: النبي، بدلاً من (رسول اللَّه).

٥٤٨ _ أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: ما يرخص للرجال من الحرير للحكة (الحديث ٥٨٣٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: إباحة لبس الحرير للرجل إذا كانت به حكة أو نحوها (الحديث ٢٠٧٦).

يختص به. وقال القرطبي: الحديث حجة على من منع إلا أن يدعي الخصوصية بالزبير وعبد الرحلن، ولا تصح تلك الدعوى. وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجوز مطلقاً. وقال الشافعي بالجواز للضرورة، ووقع في كلام الشارح تبعاً للنووي، أن الحكمة في لبس الحرير للحكة لما فيه من البرودة، وتعقب بأن الحرير حاد. فالصواب أن الحكمة فيه بخاصية فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكة من القمل.

93/0 - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: «كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةً سِيَرَاءَ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ في وَجْهِهِ، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَهٰذَا لَفُظُ مُسْلِمٍ.

— (وعن علي عليه السلام قال: كساني النبي الله حلة سيراء) بكسر المهملة ثم مثناة تحتية ثم راء مملة ثم ألف مهدودة. قال الخليل: ليس في الكلام فعلاء ، بكسر أوله مع المد سوى سيراء ـ وهو الماء الذي يخرج على رأس المولود ـ وحولاء لغة في العنب. وضبط حلة بالتنوين على أن سيراء صفة لها، وبغيره على الإضافة، وهو الأجود كما في شرح مسلم (فخرجت فيها فرأيت الغضب في وجهه فشققتها بين نسائي. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) قال أبو عبيد: الحلة إزار ورداء. وقال أبن الأثير: إذا كانا من جنس واحد. وقيل: هي برود مضلعة بالقز. وقيل: حرير خالص وهو الأقرب. وقوله: «فرأيت الغضب في وجهه» زاد مسلم في رواية فقال: «إني لم أبعثها إليك لتلبسها إنما بعثتها إليك لتشققها خمراً بين نسائك ولذا شققتها خمراً بين الفواطم» وقوله فشققتها، أي: قطعتها ففرقتها خمراً ، وهي بالخاء المعجمة مضمومة، وضم الميم جمع خمار بكسر أوله، والتخفيف ما تغطي به المرأة والثائثة قيل: هي فاطمة بنت محمد في، وفاطمة بنت أسد أم علي عليه السلام، والثائثة قيل: هي فاطمة بنت حمزة، وذكرت لهن رابعة وهي فاطمة أمرأة عقيل ابن أبي طالب. وقد أستدل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، لأنه في أرسلها لعلي عليه السلام، فبين له النبي في أنه لم يبح له لبسها.

^{950 -} أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: الحرير للنساء (الحديث ٥٨٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة للرجال والنساء (الحديث ٢٠٧١).

٠٥٥٠ _ وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ آللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُحِلَّ آلذَّهَبُ وَالخَرِيرُ لِإِنَاثِ أُمِّتِي، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالنَّرْمِذِيُّ وَالنَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

_ (وعن أبي موسى أن رسول الله على قال: أحل الذهب والحرير) أي: لبسهما (لإناث أمتي وحرم) أي: لبسهما وفراش الحرير كما سلف (على ذكورها رواه أحمد والنسائي وصححه) إلا أنه أخرجه الترمذي من حديث سعيد ابن أبي هند عن أبي موسى. وأعله أبو حاتم بأنه لم يلقه. وكذا قال ابن حبان في صحيحه: سعيد ابن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح. وأما أبن خزيمة فصححه. وقد روي من ثمان طرق غير هذه الطريق عن ثمانية من الصحابة، وكلها لا تخلو عن مقال، ولكنه يشد بعضها بعضاً. وفيه دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحرير وجواز لبسهما للنساء، ولكنه قد قيل: إن حل الذهب للنساء منسوخ.

٧/٥٥١ ــ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيُنٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ (١) ﷺ قالَ: «إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَةِنِيُّ.

_ (وعن عمران بن حصين أن رسول اللَّه ﷺ قال: إن اللَّه يحب إذا أنعم على عبده نعمة أن يرى أثر نعمته عليه رواه البيهقي). وأخرج النسائي من حديث أبي الأحوص والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر: «إن اللَّه يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» وأخرج النسائي عن أبي الأحوص عن أبيه، وفيه: «إذا آتاك اللَّه مالاً فلير أثر نعمته عليك وكرامته». في هذه الأحاديث دلالة أن اللَّه تعالى يحب من العبد إظهار نعمته في مأكله وملبسه، فإنه شكر للنعمة فعلى، ولأنه إذا رآه المحتاج في هيئة حسنة قصده ليتصدق عليه، وبذاذة الهيئة سؤال وإظهار للفقر بلسان الحال. ولذا قيل: ولسان حالي بالشكاية أنطق. وقيل: وكفاك شاهد منظري عن مخبري.

٥٥٥ _ أخرجه أحمد: ٤/ ٣٩٢، وأخرجه النسائي في كتاب: الزينة، باب: تحريم الذهب على الرجال (الحديث ١٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الحرير والذهب (الحديث ١٧٢٠). وقال: حديث حسن صحيح.

٥٥١ ـ أخرجه البيهقي: ٣/ ٢٧١.

⁽١) في نسخة م: رسول اللَّه.

٨/٥٥٢ ــ وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَهى عَنْ لُبْسِ الْقَسِّيِّ وَالمُعَصْفَر». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. إ

— (وعن علي عليه السلام أن رسول الله على نهى عن لبس) بضم اللام (القسي) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء النسبة. وقيل: إن المحدثين يكسرون القاف وأهل مصر يفتحونها. وهي نسبة إلى بلد يقال لها القس. وقد فسر القسي في الحديث، بأنها ثياب مضلعة يؤتى بها من مصر والشام هكذا في مسلم. وفي البخاري فيها حرير أمثال الأترج (والمعصفر. رواه مسلم) هو المصبوغ بالعصفر. فالنهي في الأول للتحريم إن كان حريره أكثر، وإلا فإنه للتنزيه والكراهة. وأما في الثاني، فالأصل في النهي أيضاً التحريم وإليه ذهبت الهادوية. وذهب جماهير الصحابة والتابعين إلى جواز لبس المعصفر. وبه قال الفقهاء غير أحمد. وقيل: مكروه تنزيها. قالوا: لأنه لبس على حلة حمراء. وفي الصحيحين عن أبن عمر: «زأيت رسول الله ي يصبغ بالصفرة» وقد رد ابن القيم القول بأنها حلة حمراء بحداء بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمر مع الأسود، وهي معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط. وأما الأحمر البحت فمنهي عنه أشد النهي. ففي الصحيحين: «أنه في نهى عن المياصر الحمر» ولكن الحديث:

٩/٥٥٣ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «رَأَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ، فَقَالَ: «أَمُّكَ أَمَرَتْكَ بِهٰذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وهو قوله: وعن عبد الله بن عمرو قال رأى النبي و ثوبين معصفرين فقال: أمك أمرتك بهذا رواه مسلم) دليل على تحريم المعصفر معضد للنهي الأول، ويزيده قوة في الدلالة تمام هذا الحديث عند مسلم «قلت: أغسلهما يا رسول الله قال: بل احرقهما. وفي رواية: «إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما وأخرجه أبو داود والنسائي. وفي قوله: «أمك أمرتك» إعلام بأنه من لباس النساء وزينتهن وأخلاقهن. وفيه حجة على العقوبة بإتلاف المال وهو، أي: أمر ابن عمرو بتحريقها يعارض حديث على عليه السلام، وأمره بأن يشقها بين نسائه كما في رواية قدمناها، فينظر في وجه الجمع. إلا أن في سننن أبي داود عن عبد الله بن عمرو: «أنه و أي مله وهم يسجرون تنوراً لهم فقذفتها فيها ثم أتيته من عليك؟ قال: فعرفت ما كره، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنوراً لهم فقذفتها فيها ثم أتيته من

٥٥٢ - أخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: النهي عن لبس الرجل الثوب المعصقر (الحديث ٢٠٧٨). ٥٥٣ - أخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (الحديث ٢٠٧٧).

الغد فقال: يا عبد الله ما فعلت الريطة فأخبرته فقال: هلا كسوتها بعض أهلك، فإنه لا بأس بها للنساء فهذا يدل أنه أحرقها من غير أمر من النبي هي فلو صحت هذه الرواية لزال التعارض بينه وبين حديث علي عليه السلام، لكنه يبقى التعارض بين روايتي أبن عمرو. وقد يقال: إنه هي أمر أولاً بإحراقها ندباً، ثم لما أحرقها قال له هي: «لو كسوتها بعض أهلك إعلاماً له بأن هذا كان كافياً عن إحراقها لو فعله، وأن الأمر للندب. وقال القاضي عياض في شرح مسلم: أمره في بإحراقها من باب التغليظ أو العقوبة.

١٠/٥٥٤ ـ وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنْهَا أَخْرَجَتْ جُبَةَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، مَكْفُوفَةَ الْجَيْبِ والْكُمَّيْنِ وَالْفَرْجَيْنِ بِٱلدِّيبَاجِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِم، وَزَادَ: «كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى تُبِضَتْ، فَقَبَضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِم، وَزَادَ: «كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى تُبِضَتْ، فَقَبَضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَابَسُهَا، فَنَحْنُ نَغْسِلْهَا لِلْمَرْضِي يُسْتَشْفَى بِهَا» وَزَادَ الْبُخَارِئِ فِي ٱلأَدَبِ المُفْرَدِ: «وَكَانَ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمْعَةِ».

_ (وعن أسماء بنت أبي بكر أنها أخرجت جبة رسول اللَّه وَ مكفوفة) المكفوف من الحرير ما أتخذ جيبه من حرير، وكان لذيله وأكمامه كفاف منه. (الجيب والكمين والفرجين بالديباج) وهو ما غلظ من الحرير كما سلف (رواه أبو داود وأصله في مسلم وزاد) أي: من رواية أسماء (كانت) أي: الجبة (عند عائشة حتى قبضت) مغير الصيغة أي ماتت (فقبضتها وكان النبي على البسها فنحن نفسلها للمرضى يستشفي بها) الحديث في مسلم له سبب وهو: «أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب، فأجاب بأنه سمع عمر يقول: سمعت رسول اللَّه على يقول: «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له، فخفت أن يكون العلم منه فأخرجت أسماء الجبة» (وزاد البخاري في الأدب المفرد) في رواية أسماء (وكان يلبسها للوفد والجمعة) قال في شرح مسلم للنووي على قوله مكفوفة: ومعنى المكفوفة، أنه جعل له كفة بضم الكاف، وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها، ويكون ذلك في الذيل، وفي الفرجين، وفي الكمين انتهى. وهو محمود على أنه أربع أصابع، أو دونها، أو فوقها إذا لم يكن مصمتاً جمعاً بين الأدلة. وفيه جواز مثل ذلك

³⁰⁶ _ أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: الرخصة في العلم وخيط الحرير (الحديث ٢٠٥٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم استعمال إناء الذهب والفضة للرجال والنساء (الحديث ٢٠٦٩).

من الحرير، وجواز لبس الجبة، وما له فرجان من غير كراهة. وفيه استشفاء بآثاره وبما لامس حسده السريف. وفي قولها: «كان يلبسها للوفد والجمعة» دليل على آستحباب التجمل بالزينة للوافد ونحوه كذا قيل، إلا أنه لا يخفى أنه قول صحابية لا دليل فيه. وأما خياطة الثوب بالخيط الحرير ولبسه، وجعل خيط السبحة من الحرير، وليقه الدواة، وكيس المصحف، وغشاية الكتب، فلا ينبغي القول بعدم جوازه لعدم شمول النهي له. وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول طولاً فاحشاً، وإرسالها بين الكنفين ويجوز تركها بالأصالة. وفي القميص تقصير الكم لحديث أبي داود عن أسماء: «كان كم النبي على إلى الرسغ قال ابن عبد السلام: إفراط توسعة الثياب والأكمام بدعة وسرف وفي الممتزر، ومثله اللباس والقميص أن لا يسبله زيادة على نصف الساق، ويحرم إن جاوز الكعبين.

٣ _ كتـاب: الجنـانــن

ا ا ــ باب: في أحوال الموت ا

الجنائز جمع جنازة بفتح الجيم وكسرها في القاموس الجنازة الميت وتفتح أو بالكسر الميت، وبالفتح السرير أو عكسه، أو بالكسر السرير مع الميت.

هه ٥ / ١ _ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَـادِمِ اللَّـذَّاتِ: الْمَـوْتِ". رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

_ (عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: أكثروا ذكر هادم اللذات الموت) بالكسر بدل من هادم (رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان) والحاكم وابن السكن وابن طاهر، وأعله الدارقطني بالإرسال. وفي الباب عن عمرو عن أنس وما تخلو عن مقال. قال المصنف نقلاً عن السهيلي: إن الرواية في هادم بالذال المعجمة معناه القاطع. وأما بالمهملة فمعناه المزيل للشيء مراداً هنا. قال المصنف: وفي هذا النفي نظر لا يخفى.

"قلت: " يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح، فإن الموت يزيل اللذات كما يقطعها، ولكن العمدة الرواية. والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت. وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله: فإنكم لا تذكرونه في كثير إلا قلله ولا قليل إلا كثره، وفي رواية للديلمي عن أبي هريرة: "أكثروا ذكر الموت فما من عبد أكثر ذكره إلا أحيى الله قلبه وهو عليه الموت وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان: "أكثروا ذكر هاذم اللذات فإنه ما ذكره عبد قط في ضيق إلا وسعه ولا في سعة إلا ضيقها وفي حديث أنس عند بن لال في مكارم الأخلاق: "أكثروا ذكر الموت،

⁽١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٥٥٥ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: ما جاء في ذكر الموت (الحديث ٢٣٠٧). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: كثرة ذكر الموت (الحديث ١٨٢٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في ذكر الموت (الحديث ٢٩٩٢).

فإن ذلك تمحيص للذنوب وتزهيد في الدنيا» وعند البزار: «أكثروا هاذم اللذات، فإنه ما ذكره أحد في ضيق من العيش إلا وسعه عليه ولا في سعة إلا ضيقها» وعند ابن أبي الدنيا» أكثروا من ذكر الموت، فإنه يمحق الذنوب ويزهد في الدنيا، فإن ذكر تموه عند الغنى هدمه وإن ذكر تموه عند الفقر أرضاكم بعيشكم».

٢/٥٥٦ هـ وَعَنْ أَنْسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّياً فَلَيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْبِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَبْراً لِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به فإن كان لا بد) أي: لا فراق ولا محالة كما في القاموس (متمنياً فليقل) بدلاً عن لفظ التمني الدعاء وتفويض ذلك إلى الله (اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني ما كانت الحواء وتفويض ذلك إلى الله (اللهم أحيني ما كانت الحواء خيراً لي متفق عليه) الحديث دليل على النهي عن تمني الموت للوقوع في بلاء ومحنة، أو خشية ذلك من عدو، أو مرض، أو فاقة، أو نحوها من مشاق الدنيا، لما في ذلك من الجزع، وعدم الصبر على القضاء، وعدم الرضاء. وفي قوله: «لضر نزل به» ما يرشد إلى أنه إذا كان لغير ذلك من خوف فتنة في الدين، فإنه لا بأس به. وقد دل له حديث الدعاء: «إذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتنون» أو كان تمنياً للشهادة، كما وقع ذلك لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف، وكما في قول مريم: فإيا ليتني مت قبل هذا في أنها إنما تمنت ذلك لمثل هذا الأمر المخوف من كفر من كفر وشقاوة من شفى بسببها. وفي قوله: "فإن كان لا بد متمنياً" يعني إذا ضاق صدره وفقد صبره عدل إلى هذا الدعاء، وإلا فالأولى له أن لا يفعل ذلك.

٣/٥٥٧ ــ وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ ﴿ وَصَحْحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

٥٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المرض، باب: تمني المريض الموت (الحديث ٥٦٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: كراهية تمني الموت (الحديث ٢٦٨٠).

⁽١) سورة مريم، الآية: ٢٣.

٥٥٧ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء أن المؤمن يموت بعرق الجبين (الحديث ٩٨٢). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في الموت وما يتعلق به (الحديث ٣٠١١) أخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في الموت وما يتعلق به (الحديث ٣٠١١).

_ (وعن بريدة) هو ابن الحصيب (أن النبي على قال: المؤمن يموت بعرق) بفتح العين المهملة والراء (الجبين. رواه الثلاثة وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه وجماعة. وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود. وفيه وجهان: أحدهما: أنه عبارة عما يكابده من شدة السياق: «النزع» الذي يعرق دونه جبينه أي يشدد عليه تمحيصاً لبقية ذنوبه، والثاني: أنه كناية عن كد المؤمن في طلب الحلال، وتضييقه على نفسه بالصوم والصلاة، حتى يلقى الله تعالى، فيكون الجار والمجرور في محل النصب على الحال، والمعنى على الأول أن حال الموت ونزوع الروح شديد عليه، فهو صفة لكيفية الموت وشدته على المؤمن. والمعنى على المؤمن. والمعنى على المؤمن في طال الموت ونزوع الروح شديد عليه، فهو صفة الكيفية الموت وشدته التي على المؤمن. والمعنى على الثاني أنه يدركه الموت في حال كونه على هذه الحالة الشديدة التي يعرق منها الجبين فهو صفة للحال يفاجئه الموت عليها.

٥٥٥/٤ _ وَعَـنْ أَبِي سَعِيـدٍ، وَأَبِي هُـرَيْـرَةَ رَضِـيَ ٱللَّـهُ عَنْهُمَـا قَـالاً: قَـالَ رَسُولُ ٱللَّهِ عِلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْهُمَـا وَالاَ رَبَعَةُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَٱلأَرْبَعَةُ .

__(وعن أبي سعيد وأبي هريرة قالا: قال رسول اللّه على: لقنوا موتاكم) أي: اللذين في سياق الموت فهو مجاز (لا إله إلا اللّه رواه مسلم والأربعة) وهذا لفظ مسلم. ورواه ابن حبان بلفظه وزيادة «فمن كان آخر قوله لا إله إلا اللّه دخل الجنة يوماً من الدهر وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك» وقد غلط من نسبه إلى الشيخين أو إلى البخاري، وروى ابن أبي الدنيا عن حذيفة بلفظ: «لقنوا موتاكم لا إله إلا اللّه فإنها تهدم ما قبلها من الخطايا». وفي الباب أحاديث صحيحة. وقوله: «لقنوا» المراد تذكير الذي في سياق الموت هذا اللفظ الجليل، وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة كما سبق. فالأمر في الحديث بالتلقين عام لكل مسلم يحضر من هو في سياق الموت، وهو أمر ندب، وكره العلماء الإكثار عليه والموالاة، لئلا يضجر ويضيق حاله ويشتد كربه، فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما

۵۵۸ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: تلفين الموتى لا إلّه إلا الله (الحديث ٩١٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في التلفين (الحديث ٣١١٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في تلقين المريض عند الموت (الحديث ٩٧٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: تلقين الميت (الحديث ١٨٢٥).

لا يليق قالوا: وإذا تكلم مرة فيعاد عليه العرض ليكون آخر كلامه وكأن المراد بقول: لا إله إلا اللَّه، أي: وقول محمد رسول اللَّه، فإنها لا تقبل إحداهما إلا بالأخرى كما علم. والمراد بموتاكم موتى المسلمين وأما موتى غيرهم فيعرض عليهم الإسلام كما عرضه عليه على عمه عند السياق، وعلى الذمي الذي كان يخدمه، فعاده وعرض عليه الإسلام فأسلم. وكأنه خص في الحديث موتى أهل الإسلام، لأنهم الذين يقبلون ذلك، ولأن حضور أهل الإسلام عندهم هو الأغلب بخلاف الكفار، فالغالب أنه لا يحضر موتاهم إلا الكفار. «فائدة» يحسن أن يذكر المريض بسعة رحمة اللَّه، ولطفه، وبره، فيحسن ظنه بربه لما أخرجه مسلم من حديث جابر: السمعت رسول اللَّه على يقول قبل موته: لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن باللَّه» وفي الصحيحين مرفوعاً من حديث أبي هريرة: «قال: قال الله: «أنا عند ظن عبدي بي» وروى ابن أبي الدنيا عن إبراهيم «قال: كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه » وقد قال بعض أثمة العلم: إنه يحسن جمع أربعين حديثاً في الرجال تقرأ على المريض، فيشتد حسن ظنه بالله، فإنه تعالى عند ظن عبده به، وإذا أمتزج خوف البعد برجائه عند سياق الموت فهو محمود. أخرجه الترمذي بإسناد جيد من حديث أنس: «أنه ﷺ دخل على شاب وهو في الموت فقيل كيف نجدك قال: أرجو اللَّه وأخاف ذنوبي فقال ﷺ: لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه اللَّه ما يرجوه، وأمنه مما يخاف».

"فائدة": أخرى ينبغي أن يوجه من هو في السياق إلى القبلة، لما أخرجه الحاكم وصححه من حديث أبي قتادة: "أن النبي على حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور قالوا: توفي وأوصى بثلث ما له لك يا رسول الله وأوصى أن يوجه القبلة إذا أحتضر فقال رسول الله على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال: "اللهم اغفر له وأدخله جنتك وقد فعلت" وقال الحاكم: لا أعلم في توجيه المحتضر للقبلة غيره.

٥٥٥/٥ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارِ، أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «ٱقْرَءُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ لِسَ». وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِئُ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

ـــ (وعن معقل بن يسار، رضي الله عنه، أن النبي على قال: اقرءوا على موتاكم) قال ابن حبان: أراد به من حضرته المنية لا أن الميت يقرأ عليه (يُسَ رواه أبو داود والنسائي

٥٥٩ ما أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، ياب: القراءة على الميت (الحديث ٣١٢١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في المحتضر (الحديث ٣٠٠٢).

وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان، وليس بالنهدي عن أبيه عن معقل بن يسار، ولم يقل النسائي وابن ماجه عن أبيه. وأعله ابن القطان بالاضطراب، والوقف، وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه. ونقل عن الدارقطني أنه قال هذا: حديث مضطرب الإسناد، مجهول المتن ولا يصح. وقال أحمد في مسنده: حدثنا صفوان قال: كانت المشيخة يقولون: إذا قرئت أيس عند الموت خفف عنه بها، وأسنده صاحب الفردس عن أبي الدرداء وأبي ذر: «قالا: قال رسول الله عليه عنه من ميت يموت فيقرأ عنده أس إلا هون الله عليه وهذان يؤيدان ما قاله ابن حبان، من أن المراد به المحتضر، وهما أصرح في ذلك مما استدل به. وأخرج أبو الشيخ في فضائل القرآن وأبو بكر المروزي في كتاب الجنائز عن أبي الشعثاء صاحب ابن عباس: أنه يستحب قراءة سورة الرعد، وزاد: «فإن ذلك يخفف عن الميت». وفيه أيضاً عن الشعبي: كانت الأنصار يستحبون أن تقرأ عند الميت سورة البقرة.

7/0٦٠ ـ وَعَنْ أُمُّ سَلْمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ عَلَى الْبِي سَلْمَةَ، وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ [تَبِعَهُ]() الْبَصَرُ». فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ المَكَرِيْكَةَ تُوَمِّنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ آغْفِرْ لِأَبِي سَلْمَةَ، وَٱرْفَعْ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّيْن، وَآفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوَّرْ لَهُ فيهِ وَآخُلُفُهُ في عَقْبِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أم سلمة قالت: دخل رسول الله على أبي سلمة وقد شق بصره) في شرح مسلم أنه بفتح الشين ورفع بصره، وهو فاعل شق هكذا ضبطناه، وهو المشهور، وضبط بعضهم بصره بالنصب، وهو صحيح أيضاً. فالشين مفتوحة بلا خلاف. (بصره فأغمضه ثم قال: إن الروح إذا قبض تبعه البصر فضج ناس من أهله فقال: لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة تؤمن على ما تقولن) أي: من الدعاء (ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين وافسح له في قبره ونور له فيه واخلفه في عقبه رواه مسلم) يقال: شق الميت بصره إذا حضره الموت وصار ينظر إلى الشيء لا يرتد عنه طرفه. وفي إغماضه عليه المسلمون. وقد علل في

٥٦٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في إغماض الميت (الحديث ٩٢٠).

⁽١) في الأصل: اتَّبَعَهُ، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها موافقة لما رواه مسلم.

الحديث ذلك بأن البصر يتبع الروح، أي: ينظر أين يذهب، والحديث من أدلة من يقول إن الأرواح أجسام لطيفة متحللة في البدن، وتذهب الحياة من الجسد بذهابها، وليس عرضاً كما يقوله آخرون. وفيه دليل على أنه يدعي للميت عند موته، ولأهله، وعقبه بأمور الآخرة والدنيا. وفيه دلالة على أن الميت ينعم في قبره أو يعذب.

٧/٥٦١ حَوَىنْ عَاتِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ (١) ﷺ حِينَ تُؤُفِّيَ سُجِّيَ بِبُرْدٍ حِبَرَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ.

- (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله على حين توفي سجي ببرد حبرة) بالحاء المهملة فموحدة فراء فتاء تأنيث بزنة عنبة (متفق عليه) التسجية بالمهملة والجيم التغطية، أي: غطى. والبرد يجوز إضافته إلى الحبرة ووصفه بها. والحبرة ما كان لها أعلام، وهي من أحب اللباس إليه على، وهذه التغطية قبل الغسل. قال النووي في شرح مسلم: إنه مجمع عليها، وحكمته صيانة الميت عن الانكشاف، وستر صورته المتغيرة عن الأعين قالوا: وتكون التسجية بعد نزع ثيابه التي توفي فيها لئلا يتغير بدنه بسببها.

٨/٥٦٢ – وَعَنْهَا: ﴿ أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصَّدِيقَ ا (٢) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَبَّلَ النَّبِيَّ عَلَيْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وحنها) أي: عائشة (أن أبا بكر الصديق قبَّلَ النبي ﷺ بعد موته. رواه البخاري) استدل به على جواز تقبيل الميت بعد موته، وعلى أنها تندب تسجيته. وهذه أفعال صحابة بعد وفاته لا دليل فيها، لانحصار الأدلة في الأربعة: نعم هذه الأفعال جائزة على أصل الإباحة. وقد أخرج الترمذي من حديث عائشة: «أن النبي ﷺ قبَّل عثمان بن مظعون، وهو ميت، وهو يبكي، وعيناه تهرقان» قال الترمذي: حديث عائشة حسن صحيح.

٥٦١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الثياب البيض للكفن (الحديث ١٢٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: تسجية الميث (الحديث ٩٤٢).

⁽١) في نسخة م: رسول الله.

٥٦٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه (الحديث ١٢٤١).

⁽٢) زيادة من نسخة م.

٩/٥٦٣ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ قَالَ: "نَفْسُ المُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ، حَتَّى بُقْضِيْ عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، عن النبي عَلَيْ قال: نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضي عنه رواه أحمد والترمذي وحسنه) وقد ورد التشديد في الدَّيْنِ حتى ترك عَلَيْ الصلاة على من مات وعليه دين، حتى تحمله عنه بعض الصحابة. وأخبر على أنه يغفر للشهيد عند أول دفعة من دمه كل ذنب إلا الدين. وهذا الحديث من الدلائل على أنه لا يزال الميت مشغولاً بدينه بعد موته ففيه حث على التخلص عنه قبل الموت، وأنه أهم الحقوق، وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه فكيف بما أخذ غصباً ونهباً وسلباً.

1 ا ــ باب: في تكفين الهيت وغسله أ^(۱)

١/٥٦٤ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ ـ في الَّذِي سَقَطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ: «ٱغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ في ثَوْبَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنه، أن النبي على الله عنه الذي سقط عن راحلته فمات) وذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما في البخاري: (افسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين متفق عليه) تمامه: «ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه وبعده في البخاري: «فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً الحديث دليل على وجوب غسل الميت. قال النووي: الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية. قال المصنف: بعد نقله في الفتح وهو ذهول شديد، فإن الخلاف فيه مشهور عند المالكية، حتى إن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة، ولكن الجمهور على وجوبه. وقد رد أبن العربي على من لم يقل بذلك وقال: قد توارد القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه؟ ويأتي كمية الغسلات في حديث أم عطية قريباً. وقوله: «بماء وسدر» ظاهره أنه يخلط السدر بالماء في كل مرة من مرات الغسل. قيل: وهو يشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير، لأن الماء المضاف لا يتطهر به.

٥٦٣ _ أخرجه أحمد: ٢/ ٤٤٠، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: نفس المؤمن معلّقة بدّينه حتى يقضى عنه (الحديث ١٠٧٨).

⁽١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٥٦٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: المحرم يصوت بعرفة (الحديث ١٨٤٩)
و (الحديث ١٨٥١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: ما يقعل بالمحرم إذا مات
(الحديث ١٢٠٦).

قيل: وقد يقال يحتمل أن السدر لا يغير وصف الماء فلا يصير مضافاً، وذلك بأن يمعك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة. وقال القرطبي: يجعل السدر في ماء، ثم يخضخض إلى أن تخرج رغوته ويدلك به جسد الميت، ثم يصب عليه الماء القراح هذه غسلة. وقيل: لا يطرح السدر في الماء، أي: لثلا يمازج الماء فيغير وصفّ الماء المطلق. وتمسك بظاهر الحديث بعض المالكية فقال: غسل الميت إنما هو للتنظيف، فيجزىء الماء المضاف كماء الورد ونحوه وقالوا: إنما يكره لأجل السرف. والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدي، يشترط ما يشترط في الاغتسالات الواجبة والمندوبة. وفي الحديث النهي عن تحنيطه، ولم يذكره المصنف كما عرفت ، وتعليله بأنه يبعث ملبياً ، يدل على أن علة النهي كونه مات محرماً، فإذا أنتفت العلة أنتفي النهي. وهو يدل على أن الحنوظ للميت كان أمراً متقرراً عندهم. وفيه أيضاً النهي عن تخميره وتغطية رأسه. لأجل الإحرام، فمن ليس بمحرم يحنط ويخمر رأسه. والقول بأنه ينقطع حكم الإحرام بالموت، كما تقوله الحنفية وبعض المالكية، خلاف الظاهر. وقد ذكر في الشرح خلافهم وأدلتهم وليست بناهضة على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة إلى سردها. وقوله: «وكفنوه في ثوبين، يدل على وجوب التكفين، وأنه لا يشترط فيه أن يكون وتراً. وقيل: يحتمل أن الاقتصار عليهما، لأنه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة. ويحتمل أنه لم يجد له غيرهما، وأنه من رأس المال، لأنه ﷺ أمر به ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا، وولاد الثوبان في هذه الرواية مطلقين. وفي رواية في البخاري في ثوبيه، وللنسائي في ثوبيه اللذين أحرم فيهما. قال المصنف: فيه أستحباب تكفين الميت في ثياب إحرامه، وأن إحرامه باق، وأنه لا يكفن في المخيط. وفي قوله: "يبعث ملبياً" ما يدل لمن شرع في عمل طاعة، ثم حيل بينه وبين تمامها بالموت، أنه يرجى له أن يكتبه اللَّه في الآخرة من أهل ذلك العمل.

٧/٥٦٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿لَمَّا أَرَادُوا غُسْلَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ قَالُوا: ﴿وَٱللَّهِ مَا نَدْرِي، نُجَرِّدُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ كما نُجَرِّدُ مَوْتَانَا، أَمْ لَا؟ ﴾ الحَدِيثَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

- (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: لما أرادوا غسل النبي ﷺ قالوا: والله ما ندري نجرد رسول الله ﷺ كما يجرد موتانا أم لا _ الحديث. رواه أحمد وأبو داود)

٥٦٥ ـ أخرجه أحمد في المستد ٦/ ٢٦٧، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في ستر الميت عند غسله (الحديث ٢١٤١).

وتمامه عند أبي داود: «فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم من أحد إلا وذقنه في صدره، ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله على وعليه ثيابه فغسلوه وعليه قميصه يصبون الماء فوق القميص ويدلكونه بالقميص دون أيديهم وكانت عائشة تقول: «لو أستقبلت من أمري ما أستدبرت ما غسل رسول الله إلا نساؤه» وفي رواية لابن حبان: «وكان الذي أجلسه في حجره علي بن أبي طالب عليه السلام» وروى الحاكم قال: «غسل النبي على عليه السلام، وعلى يد علي خرقة، فغسله فأدخل يده تحت القميص فغسله والقميص عليه» وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه. وفي هذه القصة دلالة على أنه على ليس كغيره من الموتى.

٣٢٥٦٦ ـ وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: «دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نُعَسُلُ ٱبْنَتَهُ. فَقَالَ: «أَغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَو أَكْثَرَ مِنْ ذَٰلِكَ، إِنْ رَأَيْئُنَّ ذَٰلِكَ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَٱجْعَلْنَ فِي ٱلْأَخِيرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ». فَلَمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِفْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «آبُدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا». وَفِي لَفْظِ لِلْبُخَارِيِّ: «فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ ثُرُونٍ، فَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا».

_ (وعن أم عطية) تقدم أسمها، وفيه خلاف وهي أنصارية (قالت: دخل علينا النبي على ونحن نفسل أبنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة والمشهور أنها زينب زوج أبي العاص، كانت وفاتها في أول سنة ثمان. ووقع في روايات أنها أم كلثوم. ووقع في البخاري عن آبن سيرين "لا أدري أي بناته" (فقال: اغسلنها ثلاثاً أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر وأجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور) هو شك من الراوي، أي: اللفظين قال: والأول محمول على الثاني، لأنه نكرة في سياق الإثبات، فيصدق بكل شيء منه. (فلما فرغنا آذناه) في البخاري: "أنه على قال لهن: فإذا فرغتن آذنني" ووقع في رواية البخاري: "فلما فرغن" عوضاً عن فرغنا (فألقى إلبنا حقوه) في لفظ البخاري: "فأعطانا حقوه" وهو بفتح المهملة، ويجوز كسرها وبعدها قاف ساكنة.

٥٦٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر (الحديث ١٢٥٣)، وأخرجه البخاري في وأخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت (الحديث ٩٣٩)، وأخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: يجعل الكافور في آخره (الحديث ٩٥١).

والمراد هنا الإزار، وأطلق على الإزار مجازاً، إذ معناه الحقيقي معقد الإزار، فهو من تسمية الحال بآسم المحل (فقال: أشعرنها إياه. متفق عليه) أي: إجعلنه شعارها، أي: الثوب الذي يلى جسدها (وفي رواية) أي: للشيخين عن أم عطية، (ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها وفي لفظ للبخاري) أي: عن أم عطية (فضفرنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناه خلفها). دل الأمر في قوله: «اغسلتها ثلاثاً» على أنه يجب ذلك العدد، والظاهر الإجماع على إجزاء الواحدة، فالأمر بذلك محمول على الندب. وأما أصل الغسل، فقد علم وجوبه من محل آخر. وقيل تجب الثلاث. وقوله: «أو خمساً» أو للتخيير لا للترتيب هو الظاهر. وقوله: «أو أكثر» قُد فسر في رواية أو سبعاً بدل قوله أو أكثر من ذلك. وبه قال أحمد وكره الزيادة على سبع. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع، إلا أنه وقع عند أبي داود أو سبعاً أو أكثر من ذلك، فظاهرها شرعية الزيادة على السبع. وتقدم الكلام في كيفية غسلة السندر قالوا: والحكمة فيه أنه يلين جسد الميت. وأما غسلة الكافور، فظاهره أنه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الماء تغيره به، والحكمة فيه أنه يطيب رائحة الموضع لأجل من حضر من الملائكة وغيرهم، مع أضلقيه تجفيفاً، وتبريداً، وقوة نفوذ، وخاصية في تصليب جسد الميت، وصرف الهوام عنه، ومنع ما يتحلل من الفضلات، ومنه إسراع الفساد إليه، وهو أقوى الروائح الطيبة في ذلك. وهذا هو السر في جعله في الآخرة، إذ لو كان في الأولى مثلًا لأذهبه الماء. وفيه دلالة على البداءة في الغسل بالميامن، والمراد بها ما يلي الجانب الأيمن وقوله: «ومواضع الوضوء منها» ليس بين الأمرين تناف، لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميامن معاً. وقيل: المراد ابدأن بميامنها في الغسلات التي لا وضوء فيها، ومواضع الوضوء منها في الغسلة المتصلة بالوضوء. والحكمة في الأمر بالوضوء، تجديد سمة المؤمن في ظهور أثر الغرة والتحجيل. وظاهر مواضع الوضوء دخول المضمُّضة والاستنشاق. وقولها: «ضفرنا شعرها» استدل به على ضفر شعر الميت. وقال الحنفية: يرسل شعر المرأة خلفها، وعلى وجهها مفرقاً. قال القرطبي: كأن سبب الخلاف، أن الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمره ﷺ. ولكنه قال المصنف: إنه قد روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ: «قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: اغسلنها وتراً واجعلن شعرها ضفائرًا وفي صحيح ابن حبان: "اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجعلن لها ثلاثة قرون» والقرن هنا المراد به الضفائر. وفي بعض ألفاظ البخاري: «ناصيتها وقرنيها» ففي لفظ ثلاثة قرون ٰتغليب، والكل حجة على الحنفية. والضفر يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله، وهو في البخاري صريحاً. وفيه دلالة على إلقاء الشعر خلفها. وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذه الألفاظ في البخاري، فنسب القول به إلى بعض الشافعية، وأنه

أستند في ذلك إلى حديث غريب.

٤/٥٦٧ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهَا قَالَتْ: «كُفِّنَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابِ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلاَ عَمَامَةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن عائشة قالت: كفن رسول اللَّه ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية) بضم السين المهملة والحاء المهملة (من كرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين المهملة أى قطن (ليس فيها) أي: الثلاثة (قميص ولا عمامة) بل إزار ورداء ولفافة كما صرح به في طبقات أبن سعد عن الشعبي (متفق عليه) فيه أن الأفضل التكفين في ثلاثة أثواب بيض، لأن اللَّه تعالى لم يكن يختار لنبيه ﷺ إلا الأفضل. وقد روى أهل السنن من حديث أبن عباس: «البسوا ثياب البياض، فإنها أطيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم، وصححه الترمذي والحاكم، وله شاهد من حديث سمرة أخرجوه، وإسناده صحيح أيضاً. وأما ما تقدم في حدیث عائشة: «أنه ﷺ سجی ببرد حبرة» وهی برد یمانی مخطط غالی الثمن، فإنه لا يعارض ما هنا لأنه على لله لله على لله البرد، بل سجوه به ليتجفف فيه، ثم نزعوه عنه كما أخرجه مسلم. على أن الظاهر أن التسجية كانت قبل الغسل. قال الترمذي: تكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه. وأما ما أخرجه أحمد وأبن أبي شيبة والبزار من حديث على عليه السلام: ﴿ أَنه عَلَيْهُ كَفَن في سبعة أثوابٍ الله بن محمد بن عقيل، وهو سيء الحفظ، يصلح حديثه في المتابعات إلا إذا أنفرد فلا يحسن، فكيف إذا خالف كما هنا فلا يقبل. قال المصنف: وقد روى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل، فإن ثبت جمع بينه وبين حديث عائشة بأنها روت ما أطلعت عليه وهو الثلاثة، وغيرها روى ما أطلع عليه، سيما إن صحت الرواية عن على، فإنه كان المباشر للغسل. وأعلم أنه يجب من الكفن ما يستر جميع جسد الميت، فإن قصر عن ستر الجميع قدم ستر العورة فما زاد عليها ستر به من جانب الرأس، وجعل على الرجلين حشيش كما فعل النبي ﷺ في عمه حمزة ومصعب بن عمير، فإن أريد الزيادة على الواحد فالمندوب أن يكون وتراً، ويجوز الاقتصار على الاثنين كما مر في حديث المحرم الذي مات. وقد عرفت من رواية الشعبي كيفية الثلاثة، وأنها إزار ورداء ولفافة. وقيل:

٥٦٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الثياب البيض للكفن (الحديث ١٢٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في كفن الميت (الحديث ٩٤١).

مئزر ودرجان. وقيل: يكون منها قميص غير مخيط، وإزار يبلغ من سرته إلى ركبته، ولفافة يلف بها من قرنه إلى قدمه. وتأول هذا القائل قول عائشة: «ليس فيها قميص ولا عمامة» بأنها أرادت نفي وجود الأمرين معاً لا القميص وحده، أو أن الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والمراد أن الثلاثة مما عداهما وإن كانا موجودين وهذا بعيد جداً. قيل: والأولى أن يقال إن التكفين بالقميص وعدمه سواء يستحبان، فإنه على كفن عبد الله بن أبي في قميصه أخرجه البخاري، ولا يفعل الله إلا ما هو الأحسن. وفيه أن قميص الميت مثل قميص الحي مكفوفاً مزروراً. وقد أستحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهقي في الخلافيات قال في الشرح: وفي هذا رد على من قال إنه لا يشرع القميص إلا إذا كانت أطرافه غير مكفوفة. قلت: وهذا يتوقف على أن كف أطراف القميص كان عرف أهل ذلك العصر.

٥٦٥/٥ - وَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ لَمَّا تَوُفِّيَ عَبْدُ ٱللَّهِ بْنُ أَبِيَّ جَاءَ ٱبْنُهُ إِلَى رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ: أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكَفَنْهُ فِيهِ ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. مُتَّقَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن ابن عمر قال: لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه) هو عبد الله بن عبد الله و رايل على رسول الله من قال: أعطني قميصك أكفنه فيه فأعطاه إياه. متفق عليه) هو دليل على شرعية التكفين في القميص كما سلف قريباً. وظاهر هذه الرواية أنه طلب القميص منه منه قبل التكفين، إلا أنه قد عارضها ما عند البخاري من حديث جابر: «أنه هن أتى عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفث فيه من ريقه وألبسه قميصه» فإنه صريح أنه كان الإعطاء والإلباس بعد الدفن، وحديث ابن عمر يخالفه. وجمع بينهما بأن المراد من قوله في حديث أبن عمر «فأعطاه» أي: أنعم له بذلك، فأطلق على العدة أسم العطية مجازاً لتحقق وقوعها وكذا قوله في حديث جابر: «بعدما دفن» أي: دلي في حفرته، أو أن المراد من حديث جابر، أن الواقع بعد إخراجه من حفرته هو النفث، وأما القميص فقد كان ألبس. والجمع جابر، أن الواقع بعد إخراجه من حفرته هو النفث، وأما القميص فقد كان ألبس. والجمع بينهما لا يدل على وقوعهما معاً، لأن الواو لا تقتضي الترتيب ولا المعية. فلعله أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من إكرامه من غير إرادة الترتيب. وقيل: إنه من أعطاه أحد قميصيه أولاً، ولما دفن أعطاه الثاني بسؤال ولده عبد الله. وفي الإكليل للحاكم ما يؤيد قميصيه أولاً، ولما دفن أعطاه الثاني بسؤال ولده عبد الله. وفي الإكليل للحاكم ما يؤيد

٥٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الكفن في القعيص الذي يكف أو لا يكف (الحديث ١٢٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: صفات المنافقين (الحديث ٢٧٧٤).

ذلك. وأعلم أنه إنما أعطى عبد الله بن عبد الله بن أبي، لأنه كان رجلاً صالحاً، ولأنه سأله ذلك، وكان لا يرد سائلاً، وإلا فإن أباه الذي ألبسه قميصه وكفن فيه من أعظم المنافقين، ومات على نفاقه وأنزل الله فيه ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾ (١) وقيل: إنما كساه على قميصه لأنه كان كسا العباس لما أسر ببدر، فأراد على أن يكافئه.

7/079 - وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿ الْبِسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ النَّبِيَاضِ، فَإِنَّهَا مِنْ خَبْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي على قال: البسوا من ثيابكم البيض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم رواه المخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي) تقدم حديث البخاري عن عائشة: «أنه على كفن في ثلاثة أثواب بيض» وظاهر الأمر، أنه يجب التكفين في الثياب البيض ويجب لبسها، إلا أنه صرف الأمر عنه في اللبس، أنه قد ثبت عنه على أنه ليس غير الأبيض. وأما التكفين فالظاهر أنه لا صارف عنه إلا أن لا يوجد الأبيض، كما وقع في تكفين شهداء أحد، فإنه يكل كفن جماعة في نمرة واحدة كما يأتي، فإنه لا بأس به للضرورة. وأما ما رواه أبن عدي من حديث أبن عباس: «أنه على كفن في قطيفة حمراء ففيه قيس بن الربيع، وهو ضعيف. وكأنه اشتبه عليه بحديث: «أنه جعل في قبره قطيفة حمراء وكذلك ما قيل إنه كفن في برد حبرة، وتقدم الكلام أنه إنما سجي بها ثم قبره قطيفة حمراء وكذلك ما قيل إنه كفن في برد حبرة، وتقدم الكلام أنه إنما سجي بها ثم

٧/٥٧٠ ــ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ قَالَ: ﴿قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

_ (وعن جابر، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إذا كفن أحدكم أخاه

⁽١) سورة التوبة: الَّآية ٨٤.

٥٦٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الأمر بالكحل (الحديث ٣٨٧٨)، وأخرجه الترمذي ورحه أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: ما يستحب في الأكفان (الحديث ٩٩٤)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء فيما يستحب من الكفن (الحديث ١٤٧٢)، وأخرجه أحمد: ٦/١٥.

٥٧٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في تحسين الكفن (الحديث ٩٤٣).

فليحسن كفنه رواه مسلم) ورواه الترمذي أيضاً من حديث أبي قتادة وقال: حسن غريب. ثم قال ابـن المبارك: قال سلام بن أبي مطيع قوله: «وليحسن كفنه» قال: هو الضفاء بالضاد المعجمة والفاء أي الواسع الفائض. وفي الأمر بإحسان الكفن دلالة على أختيار ما كان أحسن في الذات، وفي صفة الثوب، وفي كيفية وضع الثياب على الميت. فأما حسن الذات، فينبغي أن يُكون على وجه لا يعد من المغالاة، كما سيأتي النهي عنه. وأما صفة الثوب فقد بينها حديث ابن عباس الذي قبل هذا. وأما كيفية وضع الثياب على الميت، فقد بينت فيما سلف. وقد وردت أحاديث في إحسان الكفن، وذكرت فيها علة ذلك. أخرج الديلمي عن جابر مرفوعاً: ﴿أحسنوا كَفَن مُوتَاكُم فَإِنْهُم يُتِّبَاهُونَ ويُتْزَاوِرُونَ بِهَا في قبورهم». وأخرج أيضاً من حديث أم سلمة: «أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موناكم بعويل، ولا بتزكية، ولا بتأخير وصية، ولا بقطيعة، وعجلوا بقضاء دينه وأعدلوا عن جيران السوء، وأعمقوا إذا حفرتم ووسعواً ٩. ومن الإحسان إلى الميت ما أخرجه أحمد من حديث عائشة عنه ﷺ: "ومن غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وقال ﷺ: «ليله أقربكم إن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن ترون عنده حظاً من ورع وأمانة» رواه أحمد. وأخرج الشيخان من حديث ابن عمر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "من ستر مسلماً ستره اللَّه يوم القيامة". وأخرج عبد الله بن أحمد من حديث أبي بن كعب: "أن آدم عليه السلام قبضته الملائكة، وغسلوه، وكفنوه، وحنطوه، وحفروا له، وألحدوه، وصلوا عليه، ودخلوا قبره، ووضعوا عليه اللبن، ثم خرجوا من القبر، ثم حثوا عليه التراب؛ ثم قالوا: يا بني آدم هذا سنتكم».

٨/٥٧١ – وَعَنْهُ قَالَ: ﴿كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ»، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿أَيُّهُمْ أَكْنُو أَخْذاً لِلْقُرْآنِ؟﴾. فَيُقَدِّمُهُ فِي اللَّحْدِ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي: عن جابر (كان النبي على يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن فيقدمه في اللحد) سمي لحداً، لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه، والإلحاد لغة الميل (ولم يغسلوا ولم يصل عليهم. رواه البخاري) دل على أحكام «الأول»: أنه يجوز جمع الميتين في ثوب واحد للضرورة، وهو أحد الاحتمالين. «والثاني»: أن المراد يقطعه بينهما ويكفن كل واحد على حياله، وإلى هذا

٧١٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: دفن الرجلين والثلاثة في قبر (الحديث ١٣٤٥).

ذهب الأكثرون. بل قيل: إن الظاهر أنه ولم يقل بالاحتمال الأول أحد، فإن فيه النقاء بشرتي الميتين. ولا يخفى أن قول جابر في تمام الحديث: "فكفن أبي وعمي في نمرة واحدة» دليل على الاحتمال الأول. وأما الشارح رحمه الله فقال: الظاهر الاحتمال الثاني كما فعل في حمزة رضي الله عنه.

(قلت): حديث جابر أوضح في عدم تقطيع الثوب بينهما، فيكون أحد الجائزين، والتقطيع جائز على الأصل.

«الحكم الثاني 1: أنه دل على أنه يقدم الأكثر أخذاً للقرآن على غيره لفضيلة القرآن، ويقاس عليه سائر جهات الفضل إذا جمعوا في اللحد.

"الحكم الثالث : جمع جماعة في قبر، وكأنه للضرورة. وبوب البخاري باب: "دفن الرجلين والثلاثة في قبر وأورد فيه حديث جابر هذا، وإن كانت رواية جابر في الرجلين، فقد وقع ذكر الثلاثة في رواية عبد الرزاق كان يدفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد. وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الأنصاري: قال: جاءت الأنصار إلى رسول الله في يوم أحد فقالوا: أصابنا قرح وجهد فقال: احفروا وأوسعوا، وأجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر صححه الترمذي. ومثله المرأتان والثلاث. وأما دفن الرجل والمرأة في القبر الواحد، فقد روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثلة بن الأسقع، أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد، فقد الواحد، فيقدم الرجل وتجعل المرأة وراءه، وكأنه كان يجعل بينهما حائلاً من تراب.

"المحكم المرابع": أنه لا يغسل الشهيد، وإليه ذهب الجمهور. ولأهل المذهب تفاصيل في ذلك. وروي عن سعيد بن المسيب والحسن وأبن شريح أنه يجب غسله، والحديث حجة عليهم. وقد أخرج أحمد من حديث جابر أنه عليه قال في قتلى أحد: «لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة» فبين الحكمة في ذلك.

«الحكم الخامس»: عدم الصلاة على الشهيد. وفي ذلك خلاف بين العلماء معروف فقالت طائفة: يصلى عليه عملاً بعموم أدلة الصلاة على الميت وبأنه روي أنه على على قتلى أحد، وكبر على حمزة سبعين تكبيرة، وبأنه روى البخاري عن عقبة بن عامر: «أنه على صلى على قتلى أحد» وقالت طائفة: لا يصلى عليه عملاً برواية جابر هذه قال الشافعي: جاءت الأخبار كأنها عيان من وجوه متواترة: «أن النبي على لم يصل على قتلى أحد» وما روي أنه على صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح. وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه. وأما حديث عقبة بن عامر، فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين يعني والمخالف يقول: لا يصلي

على القبر إذا طالت المدة فلا يتم منه الاستدلال، وكأنه على دعا لهم وأستغفر لهم، حين علم قرب أجله مودعاً بذلك، ولا يدل على نسخ الحكم الثابت انتهى. ويؤيد كونه دعا لهم عدم الجمعية بأصحابه، إذ لو كانت صلاة الجنازة لأشعر أصحابه وصلاها جماعة، كما فعل في صلاته على النجاشي، فإن الجماعة أفضل قطعاً، وأهل أحد أولى الناس بالأفضل، ولأنه لم يرد عنه أنه صلى على قبر فرادي. وحديث عقبة أخرجه البخاري بلفظ: أنه على صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين واد ابن حبان: «ولم يخرج من بيته حتى قبضه الله تعالى».

٩/٥٧٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "سَمِعْتُ النَّبِيِّ (١) عَلَيْهُ يَقُولُ: «لَا تَغَالُوْا فِي الْكَفَنِ، فَإِنَّهُ يُسْلَبُ سَرِيعاً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

— (وعن علي، عليه السلام، سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعاً رواه أبو داود) من رواية الشعبي عن علي عليه السلام. وفي إسناده عمرو بن هشام الجنبي بفتح الجيم فنون ساكنة فموحدة مختلف فيه. وفيه انقطاع بين الشعبي وعلي، لأنه قال الدارقطني: إنه لم يسمع منه سوى حديث واحد. وفيه دلالة على المنع من المغالاة في الكفن، وهي زيادة الثمن، وقوله: "فإنه يسلب سريعاً» كأنه إشارة إلى أنه سريع البلى والذهاب كما في حديث عائشة: "أن أبا بكر نظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقال: اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفنوني فيها. قلت: إن هذا خلق قال: إن الحي أحق بالجديد من الميت إنما هو للمهلة، ذكره البخاري مختصراً.

١٠/٥٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهَا: «لَوْ مُتُ قَبْلِي لَغَسَّلْتُكِ». الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَأَبْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: لو مت قبلي لغسلتك الحديث رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان) فيه دلالة على أن للرجل أن يغسل زوجته، وهو قول الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا يغسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح.

٥٧٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: كراهية المغالاة في الكفن (الحديث ٢١٥٤).

⁽١) في نسخة م: رسول اللَّه.

٥٧٣ ـ أخرجه أحمد: ٢٢٨/٦، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في غسل الرجل امرأته (الحديث ١٤٦٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الوعيد على ترك الصلاة (الحديث ١٤٦٥).

ولا عدة عليه. والحديث يرد قوله هذا في الزوجين. وأما في الأجانب، فإنه أخرج أبو داود في المراسيل من حديث أبي بكر بن عياش عن محمد بن أبي سهل عن مكحول قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس فيهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهم رجل غيره فإنهما ييممان ويدفنان» وهما بمنزلة من لا يجد الماء انتهى. محمد بن أبي سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات. وقال البخاري: لا يتابع على حديثه. وعن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت، رواه أبو داود وابن ماجه وفي إسناده أختلاف.

١١/٥٧٤ ـ وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْت عُمَيْس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ أَنْ يُغَسِّلَهَا عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ». رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ .

_ (وعن أسماء بنت عميس، رضي الله عنها، أن فاطمة، رضي الله عنها، أوصت أن يغسلها علي عليه السلام. رواه الدارقطني) هذا يدل على ما دل عليه الحديث الأول. وأما غسل المرأة زوجها، فيستدل له بما أخرجه أبو داود عن عائشة: «أنها قالت: لو استقبلت من أمري ما أستدبرت ما غسل رسول الله على غير نسائه» وصححه الحاكم وإن كان قول صحابية. وكذلك حديث فاطمة: فهو يدل على أنه كان أمراً معروفاً في حياته على ما رواه البيهقي: «من أن أبا بكر أوصى أمرأته أسماء بنت عميس أن تغسله وأستعانت بعبد الرحمٰن بن عوف لضعفها عن ذلك ولم ينكره أحد» وهو قول المجمهور، والخلاف فيه لأحمد بن حنبل قال: لارتفاع النكاح كذا في الشرح، والذي في دليل المطالب من كتب الحنابلة ما لفظه: وللرجل أن يغسل زوجته، وأمته وبنتاً دون سبع وللمرأة غسل زوجها، وسيدها، وأبن دون سبع.

[٣ ــ باب: في الصلاة على الجنازة والدعا، للهيت]

٥٧٥ / ١ _ وَعَنْ بُرَيْدَةَ _ فِي قِصَّةِ الْغَامِدِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْمِهَا فِي الزَّنَا _ قَالَ: «ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

__ (وعن بريدة في قصة الغامدية) بالغين المعجمة وبعد الميم دال مهملة نسبة إلى غامد، وتأتي قصتها في الحدود (التي أمر النبي على المجدود التي أمر النبي المجدود (التي أمر النبي المجدود التي أمر النبي أمر النبي المجدود التي أمر النبي أمر النبي المجدود التي أمر النبي المجدود التي أمر النبي النبي أمر النبي أمر النبي المجدود التي أمر النبي المجدود النبي المجدود النبي أمر النبي النبي أمر النبي النبي النبي أمر النبي أمر النبي النبي المجدود النبي أمر النبي أمر النبي النبي

٥٧٤ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على القبر (الحديث ١٢).

⁽١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٥٧٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى (الحديث ١٦٩٥).

عليها ودفنت. رواه مسلم) فيه دليل على أنه يصلى على من قتل بحد، وليس فيه أنه على الذي صلى عليه. وقد قال مالك: إنه لا يصلي الإمام على مقتول في حد، لأن الفضلاء لا يصلون على الفساق زجراً لهم. «قلت»: كذا في الشرح، لكن قد قال النبي على في الغامدية: "إنها تابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لوسعتهم أو نحو هذا اللفظ. وللعلماء خلاف في الصلاة على الفساق وعلى من قتل في حد، وعلى المحارب، وعلى ولد الزنى. وقال ابن العربي: مذهب العلماء كأنه الصلاة على كل مسلم، ومحدود، ومرجوم، وقاتل نفسه، وولد الزنى. وقد ورد في قاتل نفسه الحديث:

٢/٥٧٦ — وَعَنْ جَابِرٍ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ فَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ؟. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر بن سمرة قال: أتي النبي على برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه. رواه مسلم) المشاقص جمع مشقص، وهو نصل عريض قال الخطابي: وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع لغيره عن مثل فعله. وقد أختلف الناس في هذا. وكان عمر بن عبد العزيز لا يرى الصلاة على من قتل نفسه، وكذلك قال الأوزاعي. وقال أكثر الفقهاء: يصلى عليه انتهى. وقالوا في هذا الحديث: إنه صلى عليه الصحابة قالوا: وهذا كما ترك النبي على الصلاة على من مات وعليه دين أول الأمر، وأمرهم بالصلاة على صاحبهم. «قلت»: إن ثبت نقل إنه أمر من أصحابه بالصلاة على قاتل نفسه تم هذا القول، وإلا فرأي عمر بن عبد العزيز أوفق بالحديث، إلا أن رواية للنسائي: «أما أنا فلا أصلي عليه» فربما أخذ منها أن غيره صلى عليه.

٣/٥٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُوَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ الْمَوْأَةِ التِي كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِد، فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ - فَقَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ آفَنْتُمُونِي؟» المَسْجِد، فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ - فَقَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ آفَنْتُمُونِي؟» فَكَأْنَهُمْ صَغْرُوا أَمْرَهَا، فَقَالَ: «دُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا». فَدَلُوهُ، فَصَلَى عَلَيْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِم، وَزَادَ مُسْلِمٌ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لَمُلِّهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةٌ عَلَى أَهْلِهَا، وإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ».

٥٧٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: ترك الصلاة على القاتل نقسه (الحديث ٩٧٨).
 ٥٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: كنس المسجد (الحديث ٤٥٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب:
 كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على القبر بعدما يدفن (الحديث ١٣٣٧)، وأخرجه مسلم في كتاب:
 الجنائز، باب: الصلاة على القبر (الحديث ٩٥٦).

_ (وعن أبي هريرة، رضى الله عنه، في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد) بفتح حرف المضارعة أي تخرج القمامة منه، وهي الكناسة (فسأل عنها النبي ﷺ فقالوا: ماتت فقال: أفلا كنتم آذنتموني؟ فكأنهم صغروا أمرها فقال: دلوني على قبرها) أي: بعد قولهم في جواب سؤاله إنها ماتت (فدلوه فصلي عليها. متفق عليه وزاد مسلم) أي من رواية أبي هريرة (ثم قال) أي: النبي على: (إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن اللَّه ينورها بصلاتي عليهم) وهذه الزيادة لم يخرجها البخاري، لأنها مدرجة من مراسيل ثابت كما قال أحمد. هذا والمصنف جزم أن القصة كانت مع أمرأة. وفي البخاري: أن رجلاً أسود أو أمرأة سوداء بالشك من ثابت الراوي، لكنه صرح في رواية أخرى في البخاري عن ثابت قال: «ولا أراه إلا امرأة» وبه جزم ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبي هريرة فقال: «امرأة سوداءً . ورواه البيهقي أيضاً بإسناد حسن وسماها أم محجن، وأفاد أن الذي أجابه على عن سؤاله هو أبو بكر. وفي البخاري عوض: «فسأل عنها» فقال: «ما فعل ذلك الإنسان قالوا: مات يا رسول اللَّه؛ الحديث. والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقاً، سواء صلى عليه قبل الدفن أم لا. وإلى هذا ذهب الشافعي ويدل له أيضاً صلاته عليه على البراء بن معرور، فإنه مات والنبي على بمكة فلما قدم صلى على قبره وكان ذلك بعد شهر من وفاته. ويدل له أيضاً صلاته على الغلام الأنصاري الذي دفن ليلاً ولم يشعر على الغلام بموته أخرجه البخاري: ويدل له أيضاً أحاديث وردت في الباب عن تسعة من الصحابة أشار إليها في الشرح. وذهب أبو طالب تحصيلًا لمذهب الهادي إلى أنه لا صلاة على القبر، وآستدل له في البحر بحديث لا يقوى على معارضة أحاديث المثبتين، لما عرفت من صحتها وكثرتها. وأختلف القائلون بالصلاة على القبر في المدة التي تشرع فيها الصلاة فقيل: إلى شهر بعد دفنه. وقيل: إلى أن يبلى الميت، لأنه إذا بلى لم يبق ما يصلى عليه. وقيل: أبداً لأن المراد من الصلاة عليه الدعاء، وهو جائز في كل وقت. «قلت»: هذا هو الحق إذ لا دليل على التحديد بمدة. وأما القول بأن الصلاة على القبر من خصائصه على فلا تنهض، لأن دعوى الخصوصية خلاف الأصل.

٤/٥٧٨ ــ وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ.

٥٧٨ ـ أخرجه أحمد: ٦/ ٢٢٢، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في كراهية النعي (الحديث ٩٨٦).

— (وعن حديفة، رضي الله عنه، أن النبي على كان ينهى عن النعي) في القاموس نعاه له نعياً أو نعياناً أخبره بموته (رواه أحمد والترمذي وحسنه). وكأن صيغة النهي هي ما أخرجه الترمذي من حديث عبد الله عنه على النهي. وأخرج حديث حديفة وفيه قصة فإنه ساق الجاهلية فإن صيغة التحذير في معنى النهي. وأخرج حديث حديفة وفيه قصة فإنه ساق سنده إلى حديفة أنه قال لمن حضره: «إذا مت فلا يؤذن أحد، فإني أخاف أن يكون نعياً ، إني سمعت رسول الله على ينهى عن النعي هذا لفظه ولم يحسنه، ثم فسر الترمذي النعي بأنه عندهم أن ينادي في الناس إن فلاناً مات ليشهدوا جنازته. وقال بعض أهل العلم: لا بأس أن يعلم الرجل قرابته وإخوانه. وعن إبراهيم أنه قال: لا بأس أن يعلم الرجل قرابته انتهى. وقيل: المحرم ما كانت تفعله الجاهلية، كانوا يرسلون من يعلم بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق. وفي النهاية: والمشهور في العرب، أنهم كانوا إذا مات فيهم شريف أو قتل بعثوا راكباً إلى القبائل ينعاه إليهم يقول: نعاء فلاناً، أو يانعاء العرب، هلك فلان أو هلكت العرب بموت فلان انتهى. ويقرب عندي أن هذا هو المنهى عنه.

«قلت»: ومنه النعي من أعلى المنارات كما يعرف في هذه الأعصار في موت العظماء. قال ابن العربي: يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات:

«الأولى»: إعلام الأهل، والأصحاب، وأهل الصلاح فهذه سنة.

«الثانية»: دعوى الجمع الكثير للمفاخرة فهذه تكره.

"الثالثة اعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى. وكأنه أخذ سنية الأولى من أنه لا يد من جماعة يخاطبون بالغسل والصلاة والدفن، ويدل له قولته على الا آذنتموني ونوه ومنه:

٧٩ /٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى ٱلنَّجَاشِيِّ فِي الْنَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى المُصَلَّى. فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعاً». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

٥٧٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: الرجل ينعي إلى أهل المبت بنفسه (الحديث ١٣٤٥)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب الصفوف على الجنازة (الحديث ١٣١٨) و (الحديث ١٣٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في التكبير على الجنازة (الحديث ٩٥١).

_ (وعن أبى هريرة، رضى الله عنه، أن النبي على نعى النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم بعد الألف شين معجمة ثم مثناة تحتية مشددة. وقيل: مخففة. لقب لكل من ملك الحبشة وأسمه أصحمة (في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى) أو ما اتخذ لصلاة الجنائز (فصف بهم وكبر عليه أربعاً.متفق عليه) فيه دلالة على أن النعى أصلاً للإعلام بالموت وأنه لمجرد الإعلام جائز. وفيه دلالة على شرعية صلاة الجنازة على الغائب وفيه أقوال: الأول: تشرع مطلقاً. وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما. وقال ابن حزم: لم يأت عن أحد من السلف خلافه. والثاني: منعه مطلقاً وهو للهادوية والحنفية ومالك. والثالث: يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه، إلا إذا طالت المدة. الرابع: يجوز ذلك إذا كان الميت في جهة القبلة. ووجه التفصيل في القولين معاً الجمود على قصة النجاشي. وقال المانع: مطلقاً إن صلاته ﷺ على النجاشي خاصة به، وقد عرف أن الأصل عدم الخصوصية. وٱعتذروا بما قاله أهل القول الخامس، وهو: أن يصلي على الغائب إذا مات بأرض لا يصلى عليه فيها، كالنجاشي فإنه مات بأرض لم يسلم أهلها. واختاره ابنُ تيمية ونقله المصنف في فتح الباري عن الخطابي، وأنه أستحسنه الرويانية ثم قال: وهو محتملة؟ ألا أنني لم أقف فيه شيء لأن الأخبار أنه لم يصل عليه في بلده أحد. وأستدل بالحديث على كراهةِ الصلاة على الجنازة في المسجد؛ لخروجه على والقول بالكراهة للحنفية والمالكية. ورد بأنه لم يكن في الحديث نهي عن الصلاة فيه، وبأن الذي كرهه القائل بالكراهة إنما هو إدخال الميت المسجد، وإنما خرج ﷺ تعظيماً لشأن النجاشي ولتكثر الجماعة الذين يصلون عليه. وفيه شرعية الصفوف على الجنازة؛ لأنه أخرج البخاري في هذه القصة حديث جابر، وأنه كان في الصف الثاني أو الثالث. وبوب له البخاري: «باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام» وفي الحديث من أعلام النبوة إعلامهم بموته في البوم الذي توفي فيه، مع بعد ما بين المدينة والحبشة.

٦/٥٨٠ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلًا، لاَ يُشْرِكُونَ بِٱللَّهِ شَيْئاً، إِلاَّ مُشْلِمٌ.

٨٥٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: من صلَّى عليه أربعون شفعوا فيه (الحديث ٩٤٨).

- (وعن ابن عباس سمعت رسول الله على يقول: ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلًا لا يشركون بالله شيئاً إلا شفعهم الله فيه رواه مسلم) في الحديث دليل على فضيلة تكثير الجماعة على الميت، وأن شفاعة المؤمن نافعة مقبولة عنده تعالى. وفي رواية: "ما من مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون كلهم مائة يشفعون فيه إلا شفعوا فيه». وفي رواية: "ثلاثة صفوف» رواه أصحاب السنن قال القاضي؛ قيل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوا عن ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله، ويحتمل أن يكون على أخبر بقبول شفاعة كل واحد من هذه الأعداد ولا تنافي بينهما، إذ مفهوم العدد يطرح مع وجود النص، فجميع الأحاديث معمول بها وتقبل الشفاعة بأدناها.

٧/٥٨١ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ٱمْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا، فَقَامَ وَسُطَهَا». مُتَّفَقَّ عَلَيْهِ.

— (وعن سمرة بن جندب قال: صلبت وراء النبي على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها. متفق عليه) فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة إذا صلى عليها، وهذا مندوب. وأما الواجب فإنما هو استقبال جزء من الميت رجلاً أو أمرأة. وأختلف العلماء فيحكم الاستقبال في حق الرجل والمرأة. فقال أبو حنيفة: إنهما سواء. وعند الهادوية إنه يستقبل الإمام سرة الرجل وثديي المرأة لرواية أهل البيت عليهم السلام عن علي عليه السلام. وقال القاسم: صدر المرأة وبينه وبين السرة من الرجل، إذ قد روى قيامه على عند صدرها ولا بد من مخالفة بينها وبين الرجل. وعن الشافعي إنه يقف حذاء رأس الرجل وعند عجيزتها، لما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس: «أنه صلى على رجل فقام عند عجيزتها فقال له العلاء بن زياد: هكذا كان رسول الله على يفعل قال: نعم» إلا أنه قال المصنف في الفتح: إن البخاري أشار بإيراد حديث سمرة إلى تضعيف حديث أنس.

٨/٥٨٢ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿وَٱللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَلَى ٱبْنَيْ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ ٩. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٥٨١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، ياب: الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها (الحديث ١٣٣١)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: أين يقوم من المرأة والرجل (الحديث ١٣٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه (الحديث ٩٦٤). ٥٨٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة في المسجد (الحديث ٩٧٣).

_ (وعن عائشة قالت: والله لقد صلى رسول الله على أبني بيضاء) هما سهل وسهيل، أبوهما وهب بن ربيعة وأمهما البيضاء أسمها دعد، والبيضاء صفة لها. (في المسجد رواه مسلم) قالته عائشة رداً على من أنكر عليها صلاتها على سعد بن أبي وقاص في المسجد فقالت: «ما أسرع وما أنسى الناس والله لقد صلى» الحديث. والحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور من عدم كراهية صلاة الجنازة في المسجد. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنها لا تصح. وفي القدوري للحنفية ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة، أو أحتجا بما سلف من خروجه على إلى الفضاء للصلاة على النجاشي وتقدم جوابه. وبما أخرجه أبو داود: «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له» وأجيب بأنه نص أحمد على ضعفه، لأنه تفرد به صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف على أنه في النسخ المشهورة من أبي داود بلفظ «فلا شيء عليه». وقد روي أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد، وأن صهيباً صلى على عمر في المسجد. وعند الهادوية يكره إدخال الميت المسجد كراهة تنزيه، وتأولوا هم والحنفية والمالكية حديث عائشة، بأن المراد أنه على معلى على بني البيضاء وجنازتهما خارج المسجد، وهو يه داخل المسجد. ولا يخفى بعده وأنه لا يطابق احتجاح عائشة.

٩/٥٨٣ _ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَاثِوْنَا أَرْبَعاً، وَإِنَّهُ كَبَّرَ علَى جَنَازَةٍ خَمْساً، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَٱلأَرْبَعَةُ.

_ (وعن عبد الرحمٰن بن أبي ليلي) هو أبو عيسى عبد الرحمٰن بن أبي ليلي، ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر، سمع أباه وعلي بن أبي طالب عليه السلام وجماعة من الصحابة، ووفاته سنة آثنتين وثمانين. وفي سبب وفاته أقوال: قيل: فقد قيل: قتل، وقيل: غرق في نهر البصرة (قال: كان زيد بن أرقم يكبر على جنائزنا أربعاً، وأنه كبر على جنازة خمساً فسألته فقال: كان رسول الله الله يكبرها. رواه مسلم والأربعة)

۵۸۳ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على القبر (الحديث ۹۵۷)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: التكبير على الجنازة (الحديث ۳۱۹۷)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: باب: ما جاء في التكبير على الجنازة (الحديث ۳٤۳)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: عدد التكبير على الجنازة (الحديث ۱۹۸۱)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء فيمن كبر خمساً (الحديث ۱۹۸۵).

تقدم في حديث أبي هريرة أنه ﷺ كبر في صلاته على النجاشي أربعاً. ورويت الأربع عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت. وفي الصحيحين عن ابن عباس: "صلى على قبر فكبر أربعاً». وأخرج أبن ماجه عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة فكبر أربعاً». قال ابن أبي داود: ليس في الباب أصح منه فذهب إلى أنها أربع لا غير، جمهور من السلف والخلف منهم الفقهاء الأربعة ورواية عن زيد بن علي عليه السلام وذهب أكثر الهادوية إلى أنه يكبر خمس تكبيرات. وأحتجوا بما روي أن علياً عليه السلام كبر على فاطمة خمساً، وأن الحسن كبر على أبيه خمساً. وعن ابن المراد بها ما عدا تكبيرة ابن الحنفية أنه كبر على ابن عباس خمساً. وتأولوا رواية الأربع بأن المراد بها ما عدا تكبيرة الافتتاح وهو بعيد.

١٠/٥٨٤ — وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ سِتًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ بَدْرِيُّ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَصْلهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

— (وعن علي عليه السلام أنه كبر على سهل بن حنيف) بضم المهملة فنون فمثناة تحتية ففاء (ستاً وقال: إنه بدري) أي: ممن شهد وقعة بدر معه الرواه سعيد ابن منصور وأصله في البخاري) الذي في البخاري: «أن علياً كبر على سهل بن حنيف». زاد البرقاني في مستخرجه ستاً كذا ذكره البخاري في تاريخه. وقد أختلفت الروايات في عدة تكبيرات الجنازة، فأخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب: «أن عمر قال: كل ذلك قد كان أربعاً وخمساً فأجتمعنا على أربع». ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن سعيد. ورواه البيهقي أيضاً عن أبي وائل «قال: كانوا يكبرون على عهد رسول الله الله المنافقة الربعا وخمساً وستاً وسبعاً فجمع عمر أصحاب رسول الله الله المنافقة النبي المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة البعادي المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشي، فخرج إلى المصلى وصف الناس وزاد: وكبر عليه أربعاً، ثم ثبت النبي المنافقة على أربع حتى توفاه الله». فإن صح وصف الناس وزاد: وكبر عليه أربعاً، ثم ثبت النبي المنافقة على أربع حتى جمعهم وتشاوروا في هذا فكأن عمر ومن معه لم يعرفوا أستقرار الأمر على الأربع، حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك.

٥٨٤ ـ أحرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: شهود الملائكة بدراً (الحديث ٤٠٠٤)

١١/٥٨٥ ــ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: اكَانَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَاثِزِنَا أَرْبَعاً وَيَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ ٱلْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ ٱلْأُوْلَى". رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادِ ضَعِيف.

_ (وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ولله يكبر على جنائزنا أربعاً ويقرأ بفاتحة الكتاب في التكبيرة الأولى. رواه الشافعي بإسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشرح، فلم يتكلم عليه الشارح رحمه الله. قال المصنف في الفتح: إنه أفاد شيخه في شرح الترمذي أن سنده ضعيف. وفي التلخيص أنه رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى. وقد ضعفوا أبن عقيل. وأعلم أنه لاختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة، فنقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعيتها. وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق. ونقل عن أبي هريرة وأبن عمر أنه ليس فيها قراءة، وهو قول مالك والكوفيين. وأستدل الأولون بما سلف، وهو وإن كان ضعيفاً فقد شهد له قوله:

١٢/٥٨٦ _ وَعَنْ طَلْحَةَ بَنِ عَبْدِ ٱللَّهِ بَنِ عَوْفٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "صَلَّيْتُ خَلْفَ ٱبْنِ عَوْفٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "صَلَّيْتُ خَلْفَ ٱبْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأً فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فَقَالَ: "لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن طلحة بن عبد اللّه بن عوف) أي: الخزاعي (قال: صليت خلف ابن عباس على جنازة، فقرأ فاتحة الكتاب فقال: لتعلموا أنها سنة. رواه البخاري). وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي بلفظ «فأخذت بيده فسألته عن ذلك فقال: نعم يا أبن أخي إنه حق وسنة». وأخرج النسائي أيضاً من طريق أخرى بلفظ «فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا، فلما فرغ أخذت بيده فسألته فقال: سنة وحق، وقد روى الترمذي عن ابن عباس: «أنه على قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب» ثم قال: لا يصح. والصحيح عن أبن عباس قوله: من السنة، قال الحاكم: أجمعوا على أن قول الصحابي: «من السنة، وعند مسند، قال المصنف: كذا نقل الإجماع مع أن المخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير، والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة، لأن المراد من السنة الطريقة المألوفة عند على أن المراد بها ما يقابل الفريضة فإنه أصطلاح عرفي، وزاد الوجوب تأكيداً قوله «حق» أي: ثابت. وقد أخرج ابن ماجة من حديث أم شريك

٥٨٥ _ أخرجه الشافعي في كتاب «الأم» باب: الصلاة على الجنازة والتكبير فيها (الحديث ١/٢٧٠). ٥٨٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة (الحديث ١٣٣٥).

قالت: "أمرنا رسول الله على أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب، وفي إسناده ضعف يسير يجبره حديث أبن عباس، والأمر من أدلة الوجوب. وإلى وجوبها ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف. وذهب آخرون إلى عدم مشروعيتها لقول ابن مسعود: "لم يوقت لنا رسول الله على قراءة في صلاة الجنازة، بل قال: كبر إذا كبر الإمام وأختر من أطايب الكلام ما شئت. إلا أنه لم يعزه إلى كتاب حديثي حتى تعرف صحته من عدمها، ثم هو قول صحابي على أنه ناف، وابن عباس مثبت وهو مقدم. وعن الهادي وجماعة من الآل، أن القراءة سنة عملاً بقول ابن عباس سنة. وقد عرفت المراد بها في لفظه. وأستدل للوجوب بأنهم أتفقوا أنها صلاة. وقد ثبت حديث: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، فهي داخلة تحت العموم وإخراجها منه يحتاج إلى دليل، وأما موضع قراءة الفاتحة، فإنه بعد التكبيرة الأولى، ثم يكبر فيصلي على النبي على النبي قراءة الميت وكيفية الدعاء قد أفادها قوله:

١٣/٥٨٧ — وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "صلى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ: "اللَّهُمَّ اَغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَآعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعَ مَدْخَلَهُ، وَآغْفِ عَنْهُ، وَالنَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقَّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى نُزُلَهُ، وَوَسِّعَ مَدْخَلَهُ، وَآغْسِلُهُ بِالْمَاءِ وَالنَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقَّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى النَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَس، وَأَبْدَلُهُ ذَاراً خَيْراً مِنْ ذَارِهِ، وَأَهْلاً خَبْراً مِنْ أَهْلِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةُ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عوف بن مالك قال: صلى رسول اللّه على جنازة فحفظت من دعائه اللهم أغفر له وأرحمه، وعافه وأعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، وأفسله بالماء والثلج والبرد، ونقه من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وأدخله الجنة، وقه فتنة القبر وعذاب النار. رواه مسلم) يحتمل أنه على جهر به فحفظه، ويحتمل أنه سأله ما قاله فذكره له فحفظه. وقد قال الفقهاء: يندب الإسرار، ومنهم من قال: يسر في النهار ويجهر في الليل. والدعاء للميت ينبغي الإخلاص فيه له لقوله على: «أخلصوا له الدعاء» وما ثبت عنه الله أولى. وأصح الأحاديث الواردة في ذلك هذا الحديث وكذلك قوله:

٥٨٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت في الصلاة (الحديث ٩٦٣).

١٤/٥٨٨ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لِحَيْتًا، وَمَيْتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَغَاثِبِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا، وَأَنْثَانَا، ٱللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتُهُ مِنَّا فَأَحْبِهِ عَلَى ٱلإِسْلاَمِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى ٱلإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لاَ تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلاَ تُضِلَّنَا بَعْدَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَٱلأَرْبَعَةُ .

١٥/٥٨٩ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا صَلَيْتُمْ عَلَى الْمَيْتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ ٱلدُّعَاءَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

٥٨٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت في الصلاة (الحديث ٩٦٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت (الحديث ٣٢٠٠) و (الحديث ٣٢٠١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما يقول في الصلاة على الميت (الحديث ٣٤٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت (الحديث ١٩٨٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء فيمن صلّى عليه جماعة من المسلمين (الحديث ١٤٩٨).

٥٨٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت (الحديث ٣١٩٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: الإيذان بالميت والصلاة عليه (الحديث ٧٥٤).

— وهو قوله: (وعنه) أي: أبي هريرة (أن النبي على قال: إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وصححه ابن حبان) لأنهم شفعاء والشافع يبالغ في طلبها يريد قبول شفاعته فيه. وروى الطبراني: «أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال: هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً» ثم أسند عن النبي على: «أنه قال: من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً تكتب له عشرون حسنة».

١٦/٥٩٠ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ سِوَى ذَٰلِكَ فَشَرِّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ سِوَى ذَٰلِكَ فَشَرِّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

 (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه عن النبي قال: أسرعوا بالجنازة فإن تك) أي: الجنازة والمراد بها الميت (صالحة فخير) خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو خير ومثله شر الآتي (تقدمونها إليه وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم. متفق عليه) نقل ابن قدامة أن الأمر بالإسراع للندب بلا خلاف بين العلماء، وسئل ابن حزم فقال: بوجوبه والمراد به شدة المشي، وعلى ذلك حمله بعض السلف. وعند الشافعي والجمهور المراد بالإسراع فوق سحية المشي المعتاد، ويكره الإسراع الشديد. والحاصل أنه يستحب الإسراع بها، لكن بحيث أنه لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت، أو مشقة على الحامل والمشيع. وقال القرطبي: مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن، ولأن البطء ربما. أدى إلى التباهي والاختيال هذا بناء على أن المراد بقوله بالجنازة بحملها إلى قبرها. وقيل: المراد الإسراع بتجهيزها فهو أعلم من الأول. قال النووي: هذا باطل مردود بقوله في الحديث تضعونه عن رقابكم، وتعقب بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبته ديوناً قال: ويوؤيده أن الكل لا يحملونه. قال المصنف: بعد نقله في الفتح ويؤيده حديث ابن عمر: السمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره أخرجه الطبراني بإسناد حسن، ولأبي داود مرفوعاً: «لا ينبغى لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهراني أهله» والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه، وهذا في غير المفلوج ونحوه، فإنه ينبغي التثبيت في أمره.

[•] ٥٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: السرعة بالجنازة (الحديث ١٣١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الإسراع بالجنازة (الحديث ٩٤٤).

E) ــ باب: في المفنا[®]

١/٥٩١ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّي عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ». قِيلَ: وَمَا القِيْرَاطَانِ؟ يُصَلِّي عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ». قِيلَ: وَمَا القِيْرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ: «حَتَّى تُوضَعَ في اللَّحْدِ».

٢/٥٩٢ ـ وَلِلْبُخَارِيِّ (٢) أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢): «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَاناً وَٱحْتِسَاباً، وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقَيْرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدِه.

_ (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من شهد الجنازة حتى يصلي عليها فله قيراط، ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان قيـل:) صسرح أبو عوانة بأن القائلُ وما القيراطان هو أبو هريرة. (وما القيرطان؟ قال: مثل الجبلين العظيمين متفق عليه ولمسلم) أي: من حديث أبي هريرة (حتى يوضع في اللحد. وللبخاري أيضاً من حديث أبي هريرة: من تبع جنازة مسلم إيماناً وأحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها، فإنه يرجع بقيراطين كل قيراط مثل أحد) فأتفقا على صدر الحديث، ثم أنفرد كل واحد منهما بلفظ. وهذا الحديث رواه أثنا عشر صحابياً. قوله: ﴿إِيمَاناً واحتساباً﴾ قيد به لأنه لا بد منه، لأن ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية، فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة. ذكره المصنف في الفتح. وقوله: «مثل أحد». ووقع في رواية النسائي: «فله قيرطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد». وفي رواية لمسلّم أصغرهما مّثل أحد. وعند ابن عدي من رواية واثلة: «كتبّ له قيراطان من الأجر أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد؛ والشهود الحضور وظاهره الحضور معها من أبتدًاء الخروج بها. وقد ورد في لفظ مسلم: «من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من الأجر، كل قيراط مثل أحد، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط». والروايات إذا رد بعضها إلى بعض تقضي بأنه لا يستحق الأجر المذكور إلا من صلى عليها ثم تبعها. قال المصنف رحمه اللَّه: الذي يظهر لي أنه يحصل الأجر لمن صلى وإن لم يتبع، لأن ذلك وسيلة إلى الصلاة، لكن يكون قيراط من صلى فقط (١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٩٩٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز باب: من انتظر حتى ثدفن (الحديث ١٣٢٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الإيمان، باب: اتباع الجنائز من الإيمان (الحديث ٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعها (الحديث ٩٤٥).

٥٩٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: فضل اتباع الجنائز (الحديث ١٣٢٣).

⁽٢.٢) زيادة في الأصل.

دون قيراط من صلى وتبع. وأخرج سعيد بن منصور من حديث عروة عن زيد بن ثابت: «إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك» أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: « إذا صليتم» وزاد في آخره «فخلوا بينها وبين أهلها»ومعناه: قد قضيت حق الميت فإذا أردت الاتباع فلك زيادة أجر. وعلق البخاري قول حميد بن هلال: "ما علمنا على الجنازة إذناً، ولكن من صلى ورجع فله قيراط». وأما خُديث أبي هريرة «أميران وليس أميرين الرجل يكون مع الجنازة يصلي عليها، فليس له أن يرجع حتى يستأذن وليها، أخرجه عبد الرزّاق، فإنه حديث منقطع موقوف. وقد رويت في معناه أحاديث مرفوعة كلها ضعيفة. ولما كان وزن الأعمال في الآخرة ليس لنا طريق إلى معرفة حقيقته ولا يعلمه إلا اللَّه، ولم يكن تعريفنا لذلك إلا بتشبيهه بما نعرفه من أحوال المقادير، شبه قدر الأجر الحاصل من ذلك بالقيراط، ليبرز لنا المعقول في صورة المحسوس. ولما كان القيراط حقير القدر بالنسبة إلى ما نعرفه في الدنيا، نبه على معرفة قدره بأنه كأحد الجبل المعروف بالمدينة. وقوله: "حتى تدفن" ظاهر في وقوع مطلق الدفن وإن لم يفرغ منه كله. ولفظ: «حتى توضع في اللحد، كذلك، إلا أن في الرواية الأخرى لمسلم: «حتى يفرغ من دفنها» ففيها بيان وتفسير لما في غيرها. والحديث ترغيب في حضور الميت، والصلاة عليه ودفنه. وفيه دلالة على عظم فضل اللَّه وتكريمه للميت، وإكرامه بجزيل الإثابة لمن أحسن إليه بعد موته. «تنبيه» في حمل الجنازة أخرج البيهقي في السنن الكبرى يسنده إلى عبد اللَّه بن مسعود ﴿أَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَبْعُ أَحْدُكُمُ الجنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم ليتطوع بعد أو يذر فإنه من السنة». وأخرج بسنده: «أن عثمان بن عفان حمل بين العمودين سرير أمه، فلم يفارقه حتى وضعه». وأخرج أيضاً: «أن أبا هريرة رضي اللَّه عنه حمل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص». وأخرج: "أن ابن الزبير حمل بين عمودي سرير المسور بن مخرمة". وأخرج من حديث يوسف بن ماهك «قال: شهدت جنازة رافع بن خديج وفيها ابن عمر وابن عباس، فانطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدم السرير بين القائمين، فوضعه على كاهله ثم مشى بها» انتهى.

٣/٥٩٣ - وَعَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَّا بَكْرِ

^{990 -} أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: المشي أمام الجنازة (الحديث ٣١٧٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في المشي أمام الجنازة (الحديث ١٠٠٧) و أخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: مكان الماشي في الجنازة (الحديث ٥٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في المشي أمام الجنازة (الحديث ١٤٨٢)، وأخرجه أحمد: ٥/ ٢١٤، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في حمل الجنازة وقولها (الحديث ٣٠٤٥).

وَعُمَرَ، وَهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ٩. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَأَعلَّهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةٌ بِالإِرْسَالِ.

- (وعن سالم) هو أبو عبد الله، أو أبو عمرو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد فقهاء المدينة من سادات التابعين وأعيان علمائهم، روى عن أبيه وغيره. مات سنة ست ومائة (عن أبيه) هو عبد الله بن عمر (أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وهم يمشون أمام الجنازة. رواه الخمسة وصححه ابن حبان وأعله النسائي وطائفة بالإرسال). اختلف في وصله وإرساله فقال: أحمد إنما هو عن الزهري مرسل وحديث سالم موقوف على ابن عمر من فعله. قال الترمذي: أهل الحديث يرون المرسل أصح. وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الزهري، عن سالم بن عبد اللَّه بن عمر: «كان يمشى بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان؟. قال الزهري: وكذلك السنة. وقد ذكر الدارقطني في العلل اختلافاً كثيراً فيه عن الزهري قال: والصحيح قول من قال عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: «أنه كان يمشى». قال: «وقد مشى رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما بين يديها» وهذا مرسل. وقال البيهقي: إن الموصول أرجح، لأنه من رواية ابن عيينة وهو ثقة حافظ. وعن على بن المديني قال: قلت لابن عيينة: «يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث فقال: أستيقن الزهري حدثنيه مراراً لست أحصيه، يعيده ويبديه، سمعته من فيه عن سالم عن أبيه، قال المصنف: وهذا لا ينفي الوهم، لأنه ضبط أنه سمعه منه عن سالم عن أبيه. والأمر كذلك إلا أن فيه إدراجاً وصححه الزهري وحدث به ابن عيينة. وللاختلاف في الحديث اختلف العلماء على خمسة أقوال: «الأول»: إن المشي أمام الجنازة أفضل لوروده من فعله على وفعل الخلفاء. وذهب إليه الجمهور والشافعي. «والثاني»: للهادوية والحنفية أن المشى خلفها أفضل لما رواه ابن طاوس عن أبيه: «ما مشى رسول اللَّه ﷺ حتى مات إلى خلف الجنازة»، ولما رواه سعيد بن منصور من حديث على عليه السلام «قال: المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ؛ إسناده حسن وهو موقوف له حكم الرفع. وحكى الأثرم أن أحمد تكلم في إسناده. «الثالث»: أنه يمشي بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها علقة البخاري عن أنس. وأخرجه ابن أبي شيبة موصولاً. وكذا عبد الرزاق وفيه التوسعة على المشيعين، وهو يوافق سنة الإسراع بالجنازة، وأنهم لا يلزمون مكاناً واحداً يمشون فيه لئلا يشق عليهم أو على بعضهم. «القول الرابع»: للثوري أن الماشي يمشي حيث شاء والراكب خلفها، لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة مرفوعاً: «الراكب

خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها». «القول الخامس»: للتخعي إن كان مع الجنازة نساء مشى أمامها وإلا فخلفها.

٤/٥٩٤ — وَعَنْ أُمِّ عَطِيَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نُهِينَا عَنِ ٱتْبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

— (وعن أم عطية قالت: نهينا) مبني للمجهول (عن أتباع الجنازة ولم يعزم علينا) جمهور أهل الأصول والمحدثين أن قول الصحابي نهينا أو أمرنا بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع، إذ الظاهر من ذلك أن الآمر والناهي هو النبي على وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه، وأنه أخرجه البخاري في باب الحيض عن أم عطية بلفظ: «نهانا رسول الله الحديث إلا أنه مرسل، لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني عنها: «قالت: لما دخل النبي النبي المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عمر فقال: إن رسول الله يه بعثني إليكن لأبايعكن على أن لا تسرقن الحديث. وفيه: «نهانا أن نخرج في جنازة» وقولها ولم يعزم علينا ظاهر في أن النهي للكراهة لا للتحريم، كأنها فهمته من قرينة وإلا فأصله التحريم، وإلى أنه للكراهة ذهب جمهور أهل العلم، ويدل له ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة: «أن رسول الله على كان في جنازة فرأى عمر أمرأة فصاح بها فقال: دعها عمر». الحديث وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق أخرى ورجالها ثقات.

٥٩٥/٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ : "إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَخْلِسْ حَتَّى تُوضَعَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي سعيد، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه على قال: إذا رأيتم الجنازة فقوموا فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع متفق عليه) الأمر ظاهر في وجوب القيام للجنازة إذا مرت بالمكلف، وإن لم يقصد تشييعها. وظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره. ويؤيده أنه أخرج البخاري: «قيامه على لجنازة يهودي مرت به وعلل ذلك بأن الموت فزع. وفي روية: «أليست نفساً». وأخرج الحاكم: «إنما قمنا للملائكة». وأخرج أحمد والحاكم

٥٩٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: اتباع النساء الجنازة (الحديث ١٤٧٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: نهي النساء عن اتباع الجنائز (الحديث ٩٣٨).

٥٩٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال (الحديث ١٣١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: القيام للجنازة (الحديث ٩٥٩).

وابن حبان: (إنما نقوم إعظاماً للذي يقبض النفوس). ولفظ ابن حبان: (إعظاماً للَّه) ولا منافاة بين التعليلين. وقد عارض هذا الأمر حديث على عليه السلام عند مسلم: «أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد، والقول بأنه يحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه، يدفعه أن علياً أشار إلى قوم بأن يقعدوا، ثم حدثهم الحديث. ولما تعارض الحديثان أختلف العلماء في ذلك، فذهب الشافعي إلى أن حديث على عليه السلام ناسخ للأمر بالقيام. ورد بأن حديث علي ليس نصاً في النسخ لاحتمال أن قعوده ﷺ كان لبيان الجواز. ولذا قال النووي: المختار أنه مستحب. وأما حديث عبادة بن الصامت: «أنه كان ﷺ يقوم للجنازة فمر به حبر من الهيود فقال: هكذا نفعل فقال: اجلسوا وخالفوهم الخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن ماجه والبزار والبيهةي، فإنه حديث ضعيف فيه بشر بن رافع. قال البزار: تفرد به بشر وهو لين الحديث. وقوله: «ومن تبعها فلا يجلس حتى توضع» أفاد النهي لمن شيعها عن الجلوس حتى توضع. ويحتمل أن المراد حتى توضع في الأرض أو توضع في اللحد. وقد روي الحديث باللفظين إلا أنه رجح البخاري وغيره رواية: «توضع في الأرض». فذهب بعض السلف إلى وجوب القيام حتى توضع الجنازة، لما يفيده النهي هنا ولما عند النسائي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد: "ما رأينا رسول اللَّه ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع. وقال الجمهور: إنه مستحب. وقد روى البيهقي من حديث أبي هريرة وغيره قأن القائم كالحامل في الأجر؟.

٦/٥٩٦ _ وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: ﴿أَنَّ عَبْدَ ٱللَّهِ بْنَ يَزِيدَ أَذْخَلَ الْمَبِّتَ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيِ الْقَبْرِ، وَقَالَ: هٰذَا مِنَ السُّنَّةِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

_ (وعن أبي إسحاق) هو السبيعي بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة والعين المهملة الهمداني الكوفي، رأى علياً عليه السلام وغيره من الصحابة، وهو تابعي مشهور كثير الرواية، ولد لسنتين من خلافة عثمان ومات سنة تسع وعشرين ومائة. (أن عبد الله بن يزيد) هو عبد الله بن يزيد الخطمي بالخاء المعجمة الأوسي، كوفي شهد الحديبية، وهو ابن سبع عشرة سنة، وكان أميراً على الكوفة، وشهد مع علي عليه السلام صفين والجمل. ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (أدخل الميت من قبل رجلي القبر) أي من جهة المحل الذي يوضع فيه رجلا الميت، فهو من إطلاق الحال على المحل (وقال: هذا من السنة أخرجه أبو داود) وروي عن علي عليه السلام قال: «صلى رسول الله ﷺ على جنازة رجل

٩٩٦ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في الميت يدخل من قبل رجليه (الحديث ٣٢١١).

من ولد عبد المطلب، فأمر بالسرير فوضع من قبل رجلي اللحد، ثم أمر به فسل سلاً » ذكره الشارح ولم يخرجه وفي المسألة ثلاثة أقوال: «الأول»: ما ذكر وإليه ذهبت الهادوية والشافعي وأحمد. ﴿والثانيُّ : يسل من قبل رأسه، لما روى الشافعي عن الثقة مرفوعاً من لأبي حنيفة أنه يسل من قبل القبلة معترضاً إذ هو أيسر. «قلت»: بل ورد به النص كما يأتي في شرح حديث جابر في النهي عن الدفن ليلاً، فإنه أخرج الترمذي من حديث ابن عباس ما هو نص في إدخال الميت من قبل القبلة، ويأتي أنه حديث حسن، فيستفاد من المجموع أنه فعل مخير فيه. «فائدة» أختلف في تجليل القبر بالثوب عند مواراة الميت فقيل: يجلل سواء كان المدفون امرأةً أو رجلًا، لما أخرجه البيهقي لا أحفظه إلا من حديث ابن عباس قال: «جلل رسول الله على قبر سعد بثوبه». قال البيهقي: لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار وهو ضعيف. وقيل: يختص بالنساء لما أخرجه البيهقي أيضاً من حديث أبي إسحاق: ﴿أنه حضر جنازة الحرث الأعور فَأبي عبد اللَّه بن زيد أن يبسطوا عليه ثوباً وقال: إنه رجل». قال البيهقي: وهذا إسناده صحيح وإن كان موقوفاً «قلت»: ويؤيده ما أخرجه أيضاً البيهقي عن رجل من أهل الكوفة: «أن علياً بن أبي طالب أتاهم يدفنون ميتاً، وقد بسط الثوب على قبره فجذب الثوب من القبر وقال: إنما يصنع هذا بالنساء».

٧/٥٩٧ – وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ، فَقُولُوا: بِشَمِ ٱللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ ٱللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَخْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَأَعَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِالْوَقْفِ.

مد (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي على قال: إذا وضعتم موتاكم في القبور فقولوا: بسم الله وعلى ملة رسول الله أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان، وأعله الدارقطني بالوقف) ورجح النسائي وقفه على ابن عمر أيضاً، إلا أنه له شواهد مرفوعة ذكرها في الشرح. وأخرج الحاكم والبيهقي بسند ضعيف: «أنها لما وضعت

^{990 -} أخرجه أحمد: ٢/ ٢٧، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في الدعاء للميت إذا وضع في قبره (الحديث ٣٢١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت حين يوضع في قبره (الحديث ١٩٨٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في حمل الجنازة وقولها (الحديث ٣٠٤٧)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الجنائز، باب: الدعاء للميت إذا وضع في قبره (الحديث ٢١٨٧).

أم كلثوم ابنة النبي في القبر قال رسول الله في: ﴿منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى ﴿ الله الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ». وللشافعي دعاء آخر استحسنه، فدل كلامه على أنه يختار الدافن من الدعاء للميت ما يراه، وأنه ليس فيه حد محدود.

٨/٥٩٨ ــ وَعَنْ عَاثِشَةَ : «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ : «كَسْرُ عَظْمِ المَيَّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٩/٥٩٩ _ وَزَادَ أَبْنُ مَاجَهْ _ مِنْ حَدِيثِ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: "فِي الإثْمِ".

__ (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رسول الله على قال: كسر عظم الميت ككسره حياً رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم وزاد ابن ماجه) أي: في الحديث هذا وهو قوله: (من حديث أم سلمة: في الإثم) بيان للمثلية فيه دلالة على وجوب أحترام الميت كما يحترم الحي، ولكن بزيادة "في الإثم». أنبأت أنه يفارقه من حيث إنه لا يجب الضمان، وهو يحتمل أن الميت يتألم كما يتألم الحي، وقد ورد به حديث:

١٠/٦٠٠ _ وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: «ٱلْحِدُوا لِي لَحْداً، وَٱنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّهِنَ نَصْباً، كَمَا صُنعَ بِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

⁽١) سورة طه، الآية: ٥٥.

٥٩٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في اللحاء للميث إذا وضع في قبره (الحديث ٣٢١٣). ٥٩٩ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت قبره (الحديث ١٥٥٠).

٦٠٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في اللحد ونصب اللبن على الميت (الحديث ٩٦٦).

١١/٦٠١ ــ وَلِلْبَيْهَقِيِّ، عِنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ نَحْوَهُ، وَزَادَ: ﴿ وَرُفْعَ قَبْرُهُ عَنِ ٱلأَرْضِ قَدْرَ شِبْرِ». وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

- (وللبيهقي) أي: وروى البيهقي (عن جابر نحوه) أي: نحو حديث سعد (وزاد: ورفع قبره عن الأرض قدر شبر وصححه ابن حبان) هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد، إعن أبيه، عن جابر، وفي الباب من حديث القاسم بن محمد: «قال: دخلت على عائشة فقلت: يا أماه اكشفى لى عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة، مبطوحة ببطحة العرضة الحمراه». أخرجه أبو داود والحاكم وزاد: اورأيت رسول اللَّه ﷺ مقدماً وأبو بكر رأسه بين كتفى رسول اللَّه على وعمر رأسه عند رجلي رسول اللَّه على العراسيل عن صالح بن أبي صالح قال: «رأيت قبر رسول الله على شبراً أو نحو شبر». ويعارضه ما أخرجه البخاري من حديث سفيان التمار «أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنماً» أي: مرتفعاً كهيئة السنام. وجمع بينهما البيهقي بأنه كان أولاً مسطحاً، ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنماً. ﴿فَائدة ٤ كَانْتُ وَفَاتُه ﷺ يوم الاثنين عندما زاغت الشمس لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، ودفن يوم الثلاثاء كما في الموطأ. وقال جماعة: يوم الأربعاء. وتولى غسله ودفنه على والعباس وأسامة. أخرجه أبو داود من حديث الشعبي وزاد: «وحدثني مرحب» كذا في الشرح. والذي في التلخيص: «مرحب أو أبو مرحب؛ بالشك: «أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمٰن بن عوف». وفي رواية البيهقي زيادة مع على والعباس: «الفضل بن العباس وصالح وهو شقران» ولم يذكر ابن عوف وفي رواية له ولابن ماجه: «على والفضل وقشم وشقران» وزاد: «وسوى لحده رجل من الأنصار». وجمع بين الروايات بأن من نقص فبأعتبار ما رأى أول الأمر، ومن زاد أراد به آخر الأمر.

١٢/٦٠٢ ــ وَلِمُسْلِمِ عَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿ نَهِى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ أَنَّ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُتِنَى غَلَيْهِ ﴾.

ـــ (ولمسلم عنه) أي عن جابر (نهى رسول الله على أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه) الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة، لأنه الأصل في النهي.

٦٠١ - أخرجه البيهقي في كتاب: الجنائز، باب: السنة في اللحد (الحديث ٣/ ٤٠٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في حمل الجنازة وقولها (الحديث ٣٠٤٨).

٢٠٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه (الحديث ٩٧٠).

وذهب الجمهور إلى أن النهي في البناء، والتجصيص للتنزيه، والقعود للتحريم. وهو جمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يعرف ما الصارف عن حمل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي. وقد وردت الأحاديث في النهي عن البناء على القبور، والكتب عليها، والتسريج، وأن يزاد فيها، وأن توطأ. فأخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «لعن اللَّه زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج». وفي لفظ للنسائي: «نهى أن يبني على القبر أو يزاد عليه أو يجصص أو يكتب عليه». وأخرج البخاري من حديث عائشة قالت: قال رسول اللَّه ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن اللَّه اليهود والنصاري اتخذوا قبور أنبيائهم مساجدً . وأتفقا على إخراج حديث أبي هريرة بلفظ: «لعن اللَّه اليهود والنصاري اتخذوا قبور أنبيائهم مساجدً». وأخرج الترمذي: «أن علياً عليه السلام قال لأبي الهياج الأسدي: أبعثك على ما بعثني عليه رسول اللَّه ﷺ، أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ولا تمثالًا إلا طمسته. قال الترمذي: حديث حسن. والعلم على هذا عند بعض أهل العلم، فكرهوا أن يرفع القبر فوق الأرض. قال الشارح رحمه الله. وهذه الأخبار المعبر فيها باللعن والتشبيه بقوله: «لا تجعلوا قبري وثنا يعبد من دون اللَّه» تفيد التحريم للعمارة، والتزيين، والتجصيص، ووضع الصندوق المزخرف، ووضع الستائر على القبر وعلى سمائه، والتمسح بجدار القبر، وأن ذلك قد يفضي مع بعد العهد وفشو الجهل إلى ما كان عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان، فكان في المنع عن ذلك بالكلية قطع لهذه الذريعة المفضية إلى الفساد، وهو المناسب للحكمة المعتبرة في شرع الأحكام من جلب المصالح ودفع المفاسد، سواء كانت بأنفسها أو باعتبار ما تفضي إليه انتهى. وهذا كلام حسن، وقد وفينا المقام حقه في مسأله مستقلة.

١٣/٦٠٣ - وَعَنْ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى عَلَى عَلَى عُلَى عَلَى عُمْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، وَأَتَّى الْقَبْرَ، فَحَشَى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثْيَاتٍ وَهُوَ قَائِمٌ ﴿ رَوَاهُ الدَّارَةُ طُنئُ.

_ (وعن عامر بن ربيعة أن النبي على على عثمان بن مظعون، وأتى القبر فحثى عليه ثلاث حثيات وهو قائم. رواه الدارقطني) وأخرج البزار وزاد بعد قوله وهو قائم "عند رأسه، وزاد أيضاً: "فأمر فرش عليه الماء، وروى أبو الشيخ في مكارم الأخلاق عن أبي هريرة مرفوعاً: "من حثى على مسلم احتساباً كتب له بكل ثراه حسنة، وإسناده ضعيف. وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة: "أن رسول الله على حثى من قبل الرأس ثلاثاً».

٦٠٣ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الجنائز، باب: حثي التراب على الميت (الحديث ٢/٦٢١).

إلا أنه قال أبو حاتم حديث باطل. وروى البيهقي من طريق محمد بن زياد عن أبي أمامة قال: «توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها على قبر فغفرت له ذنوبه» ولكن هذه شهد بعضها لبعض. وفيه دلالة على مشروعية الحثي على القبر ثلاثاً، وهو يكون باليدين معاً لثبوته في حديث عامر بن ربيعة ففيه حثى بيديه. وأستحب أصحاب الشافعي أن يقول عند ذلك: ﴿منها خلقناكم وفيها نعيدكم﴾(١) الآية.

١٤/٦٠٤ — وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ المَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «ٱسْتَغْفِرُوا لِآخِيكُمْ وَٱسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ، فَإِنَّهُ ٱلْآنَ يُسْأَلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَضَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

ــ (وعن عثمان رضي اللَّه عنه قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال: أستغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل رواه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على أنتفاع الميت بأستغفار الحي له، وعليه ورد قوله تعالى: ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ١٠٥٠، وقوله: ﴿واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾ (٣) وتحوهما، وعلى أنه يسأل في القبر، وقد وردت به الأحاديث الصحيحة، كما أخرج ذلك الشيخان فمنها من حديث أنس أنه على قال: إن الميت إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم». زاد مسلم: «وإذا انصرفوا أتاه ملكان» زاد ابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة: «أزرقان أسودان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير». زاد الطبراني في الأوسط: أعينهما مثل قدور النحاس، وأنيابهما مثل صياصي البقر، وأصواتهما مثل الرعد». زاد عبد الرزاق: «ويحفران بأنيابهما، ويطآن في أشعارهما ومعهما مرزبة لو أجتمع عليها أهل مني لم يقلوها. وزاد البخاري من حديث البراء: «فيعاد روحه في جسده، ويستفاد من مجموع الأحاديث أنهما يسألانه فيقولان: «ما كنت تعبد؟ فإن كان اللَّه هداه فيقول: كنت أعبد اللَّه فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد اللَّه ورسوله. وفي رواية: «أشهد أن لا إله إلَّا اللَّه وأن محمداً عبده ورسوله فيقال له: صدقت فلا يسأل عن شيء غيرها، ثم يقال له على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء اللَّه تعالى». وفي لفظ: «فينادي مناد من السماء أن

⁽١) سورة طه، الآية: ٥٥.

٦٠٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: الاستغفار عند القبر للمبت في وقت الانصراف (الحديث ٣٢٢١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجنائز، باب: النهي عن تجصيص القبور... (الحديث ١/ ٣٧٠).

⁽٢) سورة الحشر، الآية: ١٠.

⁽٣) سورة محمد، الاية: ١٩.

صدق عبدي، فأفرشوه من الجنة، وأفتحوا له باباً إلى الجنة، وألبسوه من الجنة قال: فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له مد بصره ويقال له: أنظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعداً من الجنة، فيراهما جميعاً فيقول: دعوني حتى أذهب أبشر أهلي فيقال له: اسكت ويفسح له في قبره سبعون ذراعاً، ويملأ خضراً إلى يوم القيامة». وفي لفظ: «ويقال له نم فينام نومة العروس لا يوقظه إلا أحب أهله. وأما الكافر والمنافق فيقول له الملكان: من ربك فيقول: هاه هاه لا أدري، ويقولان: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقولان: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقال: لا دريت ولا تليت، أي: لا فهمت ولا تبعت من يفهم، ويضرب بمطارق من حديد ضربة لو ضرب بها جبل لصار تراباً، فيصبح صبحة يسمعها من يليه غير الثقلين، وأعلم أنها قد وردت أحاديث دالة على تراباً، فيصبح صبحة يسمعها من يليه غير الثقلين، وأعلم أنها قد وردت أحاديث دالة على كانت تأتيهم الرسل، فإن أطاعوهم فالمراد وإن عصوهم أعتزلوهم وعوجلوا بالعذاب، فلما أرسل الله محمداً على رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب وقبل الإسلام ممن أظهره، سواء أحلص أم لا. وقيض الله لهم من يسألهم في القبور، ليخرج الله سرهم بالسؤال، وليميز الله الخبيث من الطيب. وذهب ابن القيم إلى عموم المسألة في كتاب الروح.

١٥/٦٠٥ _ وَعَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ _ أَحَدِ ٱلتَّابِعِينَ _ قَالَ: "كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ إِذَا سُوِّيَ عَلَى الْمَيُّتِ قَبْرُهُ، وَٱنْصَرَفَ ٱلنَّاسُ عَنْهُ، أَنْ يُقَالَ عِنْدَ قَبْرِهِ: يَا فُلاَنُ، قُلْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ، ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، يَا فُلاَنُ، قُلْ رَبِّيَ ٱللَّهُ، وَدِينِي ٱلإِسْلاَمُ، وَنَبِيٍّ مُحَمَّدٌ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مَوْقُوفاً.

١٦/٦٠٦ _ وَلِلطَّبَرَانِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعاً مُطَوَّلاً.

_ (وعن ضمرة) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم (ابن حبيب) بالحاء المهملة مفتوحة فموحدة فمثناة فموحدة (أحد التابعين) حمصي، ثقة، روى عن شداد بن أوس وغيره (قال: كانوا) ظاهره الصحابة الذين أدركهم (يستحبون إذا سوي) بضم السين المهملة مغير الصيغة من التسوية (على الميت قبره وأنصرف الناس عنه أن يقال عند قبره: يا قلان قل لا إله إلا الله ثلاث مرات، يا قلان قل ربي الله وديني الإسلام ونبي محمد. رواه سعيد بن منصور موقوفاً) على ضمرة بن حبيب (وللطبراني نحوه من حديث أبي أمامة مرفوعاً مطولاً)

٦٠٥ ـ لم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور، لأنه ناقص.

٦٠٦ ـ أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (الحديث ٨/ ٧٩٧٩).

ولفظه عن أبي أمامة: "إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمر رسول اللَّه أن نصنع بموتانا أمرنا رسول اللَّه ﷺ فقال: إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل: يا فلان ابن فلان، فإنه يسمعه فليقل: اذكر ما كنت عليه في الدنيا من شهادة أن لا إله إلاَّ اللَّه وأن محمداً عبده ورسوله وأنك رضيت باللَّه رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرآن إماماً، فإن منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه فيقول: انطلق بنا ما يقعدنا عند من لقن حجته، فقال رجل: يا رسول اللَّه فإن لم يعرف أمه، قال: ينسبه إلى أمه حواء يا فلان ابن حواء، قال المصنف: إسناده صالح، وقد قواه أيضاً في الأحكام له. قلت: قال الهيثمي بعد سياقه ما لفظه: أخرجه الطبراني في الكبير، وفي إسناده جماعة لم أعرفهم وفي هامشه: فيه عاصم بن عبد اللَّه ضعيف. ثم قال: والراوي عن أبي أمامة سعيد الأزدي بيض له أبو حاتم. قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل هذا الذي تصنعونه إذا دفن الميت يقف الرجل ويقول: يا فلان ابن فلانة، قال: ما رأيت أحداً يفعله إلا أهل الشام حين مات أبو المغيرة. ويروى فيه عن أبي بكر بن أبي مريم عن أشياخهم، فإنهم كانوا يفعلونه. وقد ذُهب إليه الشافعية. وقال في المنار: إن حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث في وضعه، وأنه أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن حمزة بن حبيب عن أشياخ له من أهل حمص فالمسألة حمصية. وأما جعل آسألوا له التثبيت فإنه الآن يسئل: شاهداً له ـ فلا شهادة فيه. وكذلك أمر عمرو بن العاص بالوقوف عند قبره مقدار ما ينجر جزور ليستأنس بهم عند مراجعة رسل ربه لاشهادة فيه على التلقين. وابن القيم جزم في الهدي بمثل كلام المنار. وأما في كتاب الروح، فإنه جعل حديث التلقين من أدلة سماع الميت لكلام الأحياء، وجعل أتصال العمل بحديث التلقين من غير نكير كافياً في العمل به ولم يحكم له بالصحة، بل قال في كتاب الروح: إنه حديث ضعيف. ويتحصل من كلام أئمة التحقيق أنه حديث ضعيف، والعمل به بدعة، ولا يغتر بكثرة من يفعله.

(٥ ــ باب: في زيارة القبور والنياحة على الميت)[١]

١/٦٠٧ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الحُصَيْبِ ٱلأَسْلَمِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: "قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ ٱلْقُبُورِ فَزُورُوهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، زَادَ التَّرْمِذِيُّ: "فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الآخِرَةِ».

⁽١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٦٠٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: استئذان النبي هي ربه ـ عز وجل ـ في زيارة قبر أمه
 (الحديث ٩٧٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الرخصة في زيارة القبور
 (الحديث ١٠٥٤).

_ (وعن بريدة بن الحصيب الأسلمي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم زاد الترمذي) أي: من حديث بريدة (فإنها تذكر الآخرة).

٢/٦٠٨ _ زَادَ أَبْنُ مَاجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ مَسْعُودٍ: "وَتُزَهِّدُ فِي الدُّنْيَا".

_ (زاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود) وهو الحديث السابق بلفظ ما مضى وزاد (وتزهد في الدنيا) وفي الباب أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم، وعن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم، وعن أبي سعيد عند أحمد والحاكم، وعن علي عليه السلام عند أحمد، وعن عائشة عند ابن ماجه. والكل دال على مشروعية زيارة القبور، وبيان الحكمة فيها وأنها للاعتبار، فإنه في لفظ حديث ابن مسعود: "فإنها عبرة وذكر للآخرة والتزهيد في الدنيا" فإذا خلت من هذه لم تكن مرادة شرعاً. وحديث بريدة جمع فيه بين ذكر أنه على كان نهى أولا عن زيارتها، ثم أذن فيها أخرى. وفي قوله "فزوروها" أمر للرجال بالزيارة، وهو أمر ندب اتفاقاً، ويتأكد في حق الوالدين لآثار في ذلك. وأما ما يقوله الزائر عند وصوله المقابر فهو: «السلام عليكم ديار قوم مؤمنين ورحمة الله وبركته، ويدعو لهم بالمغفرة ونحوها" وسيأتي حديث مسلم في ذلك قريباً. وأما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فسيأتي الكلام فيها قريباً.

٣/٦٠٩ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ لَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ. أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

_ (وعن أبي هريرة أن رسول الله على لا الترمذي وصححه ابن حبان) وقال الترمذي بعد إخراجه: هذا حديث حسن. وفي الباب عن ابن عباس وحسان وقد قال بعض أهل العلم: إن كان قبل أن يرخص النبي في ذيارة القبور، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء. وقال بعضهم: إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن، ثم ساق بسنده: أن عبد الرحمٰن بن أبي بكر توفي ودفن في مكة، وأتت عائشة قبره ثم قالت:

وكنا كندماني جذيمة بسرهة من الدهر حتى قيل: لن يتصدعا

زيارة القبور (الحديث ٣١٧٩).

٦٠٨ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في زيارة القبور (الحديث ١٥٧١).
 ٦٠٩ ـ أخرجه الترمـذي في كتـاب: الجنـائـز، بـاب: مـا جـاء فـي كـراهيـة زيـارة القبـور للنسـاء (الحديث ١٠٥٦). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: في

وعشنا بخير في الحياة وقبلنا أصاب المنايا رهط كسرى وتبعاً ولما تفرقنا كأني ومالكاً لطول آجتماع لم نبت ليلة معاً

انتهى. ويدل لما قاله بعض أهل العلم ما أخرجه مسلم عن عائشة: «قالت: كيف أقول يا رسول اللّه إذا زرت القبور؟ فقال: قولي: السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين، يرحم اللّه المتقدمين منا والمتأخرين، وإنا إن شاء اللّه بكم لاحقون» وما أخرج الحاكم من حديث علي بن الحسين: «أن فاطمة عليها السلام كانت تزور قبر عمها مرة كل جمعة فتصلي وتبكى عنده».

«قلت»: وهو حديث مرسل، فإن علي بن الحسين لم يدرك فاطمة بنت محمد ﷺ. وعموم ما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان مرسلاً: «من زار قبر الوالدين أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب باراً».

٤/٦١٠ هـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

- (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة رواه أبو داود) النوح هو رفع الصوت بتعديد شمائل الميت ومحاسن أفعاله. والحديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه.

٦١١/٥ - وَعَـنْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَـالَى عَنْهَـا قَـالَـتْ: «أَخَـذَ عَلَيْنَـا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ أَنْ لاَ نَنُوحَ ﴾ مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أم عطية قالت: أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا ننوح. متفق عليه) كان أخذه عليهن ذلك وقت المبايعة على الإسلام. والحديثان دالان على تحريم النياحة، وتحريم أستماعها، إذ لا يكون اللغن إلا على محرم. وفي الباب عن ابن مسعود "قال: قال رسول الله ﷺ: ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية عمقة عليه. وأخرجا من حديث أبي موسى: "أن رسول الله ﷺ قال: أنا بريء ممن حلق وسلق عليه. وأخرجا من حديث أبي موسى: "أن رسول الله ﷺ قال: أنا بريء ممن حلق وسلق

٦١٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: في النوح (الحديث ٣١٢٨).

٦١١ - أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، بأب: ما ينهى من النوح والبكاء والزجر من ذلك (الحديث ١٣٦). وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: التشديد في النياحة (الحديث ٩٣٦).

وخرق، وفي الباب غير ذلك. ولا يعارض ذلك ما أخرج أحمد وآبن ماجه وصححه الحاكم عن ابن عمر: «أنه على مر بنساء ابن عبد الأشهل يبكين هلكاهن يوم أحد فقال: لكن حمزة لا بواكي، فجاء نساء الأنصار يبكين حمزة الحديث، فإنه منسوج بما في آخره بلفظ: «فلا تبكين على هالك بعد اليوم» وهو يدل على أنه عبر عن النياحة بالبكاء، فإن البكاء غير منهي عنه، كما يدل به ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال: «مات ميت من آل رسول الله عناجتمع النساء يبكين عليه، فقام عمر ينهاهن ويطردهن فقال له على: دعهن يا عمر فإن العين تدمع، والقلب مصاب، والعهد قريب، والميت هي زينب بنته على كما صرح به في حديث آبن عباس أخرجه أحمد. وفيه أنه قال لهن: «إياكن ونعيق الشيطان، فإنه مهما كان من العين، ومن القلب فمن الله، ومن الرحمة، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان، فإنه يدل على جواز البكاء، وأنه إنما نهى عن الصوت. ومنه قوله على: «العين تدمع ويحزن يدل عمر «إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا، وأشار إلى أسن عمر «إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا، وأشار إلى السانه أو يرحم». وأما ما في حديث عائشة عند الشيخين في قوله على لمن أمره أن ينهى النساء المجتمعات للبكاء على جعفر بن أبي طالب: «أحث في وجههن التراب» فيحمل على أنه كان بكاء بتصويت النياحة فأمر بالنهي عنه ولو بحثو التراب في أفواههن.

٦/٦١٢ ـ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَلَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧/٦١٣ ــ وَلَهُمَا نَحْوُهُ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

_ (وعن ابن عمر عن النبي على قال: المبت يعذب في قبره بما نبح عليه متفق عليه. ولهما) أي الشيخين كما دل له متفق عليه، فإنهما المراد به (نحوه) أي نحو حديث ابن عمر، وهو (هن المغيرة بن شعبة). الأحاديث في الباب كثيرة، وفيها دلالة على تعذيب المبيت بسبب النباحة عليه. وقد أستشكل ذلك لأنه تعذيبه بفعل غيره. وأختلقت الجوابات فأنكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبد الله، وأحتجت بقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر

٦١٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببكاء أهله عليه (الحديث ١٢٨٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه (الحديث ٩٢٧).

٣١٣ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت (الحديث ١٢٩١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه (الحديث ٩٣٣).

أخرى (١) وكذلك أنكره أبو هريرة وأستبعد القرطبي إنكار عائشة، وذكر أنه رواه عدة من الصحابة، فلا وجه لإنكارها مع إمكان تأويله. ثم جمع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بأن قال: حال البرزخ يلحق بأحوال الدنيا، وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب الغير، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴿(٢) فلا يعارض حديث التعذيب آية ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾(٣) لأن المراد بها الإخبار عن حال الآخرة وأستقواه الشارح. وذهب الأكثرون إلى تأويله بوجوه: «الأول»؛ للبخاري أنه يعذب بذلك إذا كان سنته وطريقته، وقد أقر عليه أهله في حياته، فيعذب لذلك وإن لم يكن طريقته، فإنه لا يعذب العبد بفعل لا يعذب فالمراد على هذا أنه يعذب ببعض بكاء أهله، وحاصله أنه قد يعذب العبد بفعل غيره إذا كان له فيه سبب. «الثاني»: المراد أنه يعذب إذا أوصى أن يبكي عليه، وهو تأويل الجمهور، قالوا: وقد كان معروفاً عند القدماء كما قال طرفة بن العبد:

إذا مت فأبكيني بما أنا أهله وشقي على الجيب يا أم معبد

ولا يلزم من وقوع النياحة من أهل الميت آمتالاً له أن لا يعذب لو لم يمتلوا، بل يعذب بمجرد الإيصاء، فإن آمتلوه وناحوا عذب على الأمرين: الإيصاء لأنه فعلوه، والنياحة لأنها بسببه. والثالث، أنه خاص بالكافر، وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلاً، وفيه بعد لا يخفى، فإن الكافر لا يحمل عليه ذنب غيره أيضاً لقوله تعالى: ﴿ولا تزر وارد وزر أخرى ﴾. والرابع،: أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة للميت بما يندبه به أهله، كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً: والميت يعذب ببكاء الحي إذا قالت النائحة: واعضداه واناصراه واكاسياه جلد الميت وقال: أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسيها، وأخرج معناه ابن ماجه والترمذي. والخامس،: أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها، فإنه يرق لهم، وإلى هذا التأويل ذهب محمد بن جرير وغيره، وقال القاضي عياض: هو أولى الأقوال، وأحتجوا بحديث فيه: وأنه في زجر آمرأة عن البكاء على أبنها وقال: إن أحدكم إذا بكى أستعبر له صويحبه يا عباد الله لا تعذبوا إخوانكم، وأستدل له أيضاً أن أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح. وثمة تأويلات أخر وما ذكرناه أشف ما في الباب.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

⁽١) سورةالإسراء، الآية: ١٥.

⁽٢) سورة الأنفال، الآية: ٢٥.

٨/٦١٤ ــ وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿شَهِـدْتُ بِنْتَا ۗ لِلنَّبِيِّ ﷺ تُدْفَنُ، وَرَسُولُ ٱللَّه ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ». رَوَاهُ الْبُخَارِي.

— (عن أنس قال: شهدت بنتاً لرسول الله على تدفن ورسول الله على جالس عند القبر، فرأيت عينيه تدمعان. رواه البخاري) قد بين الواقدي وغيره في روايته أن البنت أم كلثوم. وقد رد البخاري قوله من قال إنها رقية، بأنها ماتت ورسول الله على بدر، فلم يشهد على دفنها. والحديث دليل على جواز البكاء على الميت بعد موته. وتقدم ما يدل له أيضاً أنه عورض بحديث: "فإذا وجبت فلا تبكين باكية وجمع بينهما بأنه محمول على رفع الصوت، أو أنه مخصوص بالنساء، لأنه قد يفضي بكاؤهن إلى النياحة فيكون من باب سد الذريعة.

٩/٦١٥ ــ وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لاَ تَدْفِنُوا مَوْتَاكُم بِاللَّيْلِ إِلاَّ أَنْ تُضْطَرُّوا». أَخْرَجَهُ ٱبْنُ مَاجَهْ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ، لْكِنْ قَالَ: «زَجَرَ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْل، حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ».

— (وعن جابر أن النبي على قال: لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا. أخرجه ابن ماجه وأصله في مسلم لكن قال زجر:) بالزاي والجيم والراء عوض «نهى» (أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه) دل على النهي عن الدفن للميت ليلاً إلا لضرورة. وقد ذهب إلى هذا الحسن وورد تعليل النهي عن ذلك بأن ملائكة النهار أرأف من ملائكة الليل في حديث قال الشارح الله أعلم بصحته. وقوله: «وأصله في مسلم» لفظ الحديث الذي فيه: «أنه على خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض، وكفن في كفن غير طائل، وقبر ليلاً، وزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه، إلا أن يضطر الإنسان إلى ذلك، وهو ظاهر أن النهي إنما هي حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك الصلاة، أو عدم إحسان الكفن، فإذا كان يحصل بتأخر الميت إلى النهار كثرة المصلين، أو حضور من يرجى دعاؤه حسن تأخره، وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار. ودل لذلك دفن على

٦١٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: (يعلَب الميت ببعض بكاء أهله) (الحديث ٣٢).

٩١٥ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا بدفن (الحديث ١٥٢١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: في تحسين كفن (الحديث ٩٤٣).

عليه السلام لفاطمة عليها السلام ليلاً، ودفن الصحابة لأبي بكر ليلاً. وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس: «أن النبي على دخل قبراً ليلاً، فأسرج له سراج، فأخذ من قبل القبلة فقال: رحمك الله إن كنت لأواها تلاء للقرآن الحديث قال هو حديث حسن قال: وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن ليلاً. وقال ابن حزم: لا يدفن أحد ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك، قال: ومن دفن ليلاً من أصحابه في وأزواجه فإنه لضرورة أوجبت ذلك من خوف زحام، أو خوف الحر على من حضر، أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلاً، ولا يحل لأحد أن يظن بهم رضي الله عنهم خلاف ذلك أنتهى. «تنبيه» تقدم في الأوقات حديث عقبة بن عامر: «ثلاث ساعات كان رسول الله على ينهانا أن نصلي فيهن، وأن نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول فيهن موتانا حين تطلع الشمس للغروب حتى تغرب»انتهى. وكان يحسن ذكر المصنف له الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب»انتهى. وكان يحسن ذكر المصنف له هنا.

— (وعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه قال: لما جاء نعي جعفر حين قتل قال النبي على: اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم ما يشغلهم أخرجه المخمسة إلا النسائي) فيه دليل على شرعية إيناس أهل الميت بصنع الطعام لهم، لما هم فيه من الشغل بالموت، ولكنه أخرج أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي: «كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة» فيحمل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن منهم ويحضر لديهم، كما هو عرف بعض أهل الجهات. وإما الإحسان إليهم بحمل الطعام لهم فلا بأس به، وهو الذي أفاده حديث جعفر: ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر لورود النهاي عنه، فإنه أخرج أحمد وأبو داود من حديث أنس: «أن النبي عنه أقال: لا عقر في الإسلام» قال عبد الرزاق: كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة.

٩١٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجنائز، باب: صفة الطعام لأهل الميت (الحديث ٣١٣٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت (الحديث ٩٩٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت (الحديث ١٦١٠)، وأخرجه أحمد: ١/٥٠١.

قال الخطابي: كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد يقولون: نجازيه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الأضياف، فنحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير، فيكون مطعماً بعد وفاته، كما كان يطعم في حياته. ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكباً، ومن لم يعقر عنده حشر راجلاً. وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي محرم.

١١/٦١٧ ــ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةً، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ (أَنْ يَقُولُوا)('': «السَّلاَمُ (عَلَيْكُمْ أَمُل)('') ٱلدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ ٱللَّهُ تَعَالَى بِكُمْ لاَحِقُونَ ("') أَلدَّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ ٱللَّهُ تَعَالَى بِكُمْ لاَحِقُونَ ("') نَشَالًا لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن سليمان بن بريدة) هو الأسلمي روى عن أبيه وعمران بن حصين وجماعة، مات سنة خمس عشرة ومائة (عن أبيه) أي: بريدة (قال: كان رسول الله على يعلمهم) أي: أصحابه (إذا خرجوا إلى المقابر) أي: أن يقولوا (السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية. رواه مسلم) وأخرجه أيضاً من حديث عائشة وفيه زيادة: قويرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين، والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات، وأنه بلفظ السلام على الأحياء. قال الخطابي: فيه أن أسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح، فإن الدار في اللغة تقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول، والتقييد بالمشيئة للترك وأمتثالاً لقوله تعالى: ﴿ولا تقولون لشيء إني فاعل ذلك غداً * إلا أن يشاء الله ﴿(١) وقيل: المشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها. وسؤاله العافية دليل على أنها من أهم ما يطلب وأشرف ما يسئل، والعافية للميث بسلامته من العذاب ومناقشة الحساب. ومقصود زيارة القبور الدعاء لهم، والإحسان إليهم، وتذكر الآخرة، والزهد في الدنيا. وأما ما أحدثه العامة من خلاف هذا والإحسان اليهم، وتذكر الآخرة، والزهد في الدنيا. وأما ما أحدثه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به، وسؤال الله بحقه، وطلب الحاجات إليه تعالى به، فهذا من البدع والجهالات وتقدم شيء من هذا.

٦١٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها (الحديث ٩٧٥).

⁽٣) في نسخة م: للاحقون.

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٤) سورة الكهف، الآية: ٢٣_٢٤.

⁽٢) في نسخة م: على أهلِ.

١٢/٦١٨ - وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهُمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَقُنَا وَنَحْنُ بِالْأَثْرِ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

- (وعن ابن عباس رضي اللَّه عنه قال: مر رسول اللَّه ﷺ بقبور المدينة فأقبل عليهم بوجهه فقال: السلام عليكم يا أهل القبور يغفر اللَّه لنا ولكم أنتم سلفنا ونحن بالأثر رواه الترمذي وقال حسن) فيه أنه يسلم عليهم إذا مر بالمقبرة وإن لم يقصد الزيارة لهم. وفيه أنهم يعلمون بالمار بهم وسلامه عليهم وإلا كان إضاعة. وظاهره في جمعه وغيرها وفي الحديثين الأول. وهذا دليل أن الإنسان إذا دعا لأحد أو أستغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها، وعليه وردت الأدعية القرأنية ﴿ربنا أغفر لنا ولإخواننا﴾(١) ﴿واستغفر لذنبك وللمؤمنين﴾(٢) وغير ذلك وفيه أن هذه الأدعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف. وأما غيرها من قراءة القرآن له فالشافعي يقول: لا يصل ذلك إليه. وذهب أحمد وجماعة من العلماء إلى وصول ذلك إليه. وذهب جماعة من أهل السنة والحنفية إلى أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاةً كان، أو صوماً، أو حجاً، أو صدقةً، أو قراءةً قرآن، أو ذكراً، أو أي أنواع القرب، وهذا هو القول الأرجح دليلًا. وقد أخرج الدارقطني: قان رجلًا سأل النبي ﷺ أنه كيف يبر أبويه بعد موتهما؟ فأجابه بأنه يصلي لهما مع صلاته، ويصوم لهما مع صيامه". وأخرج أبو داود من حديث معقل بن يسار عنه ﷺ: ﴿ اقرُّوا على موتاكم سورة أيسَ» وهو شامل للميت، بل هو الحقيقة فيه. وأخرج الشيخان: «أنه ﷺ كان يضحى عن نفسه بكبش وعن أمه بكبش، وفيه إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره. وقد بسطنا الكلام في حواشي ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المذهب.

١٣/٦١٩ وَعَنْ عَائِشَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا فَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ تَسُبُّوا ٱلأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَنْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- (وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ﴿لا نسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا) أي وصلوا (إلى ما قدموا) من الأعمال (رواه البخاري). الحديث دليل على تحريم سب

٣١٨ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما يقول الرجل إذا دخل المقابر (الحديث ٢٠٥٣).

⁽١) سورة الحشر، الآية: ١٠. : (٢) سورة محمد، الآية: ١٩.

٣١٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجنائز، باب: ما ينهى من سبّ الأموات (الحديث ١٣٩٣).

الأموات، وظاهره العموم للمسلم والكافر. وفي الشرح الظاهر أنه مخصص بجواز سب الكافر لما حكاه الله من ذم الكفار في كتابه العزيز كعاد وثمود وأشباههم «قلت» لكن قوله قد أفضوا إلى ما قدموا علة عامة للفريقين معناها: أنه لا فائدة تحت سبهم والتفكه بأعراضهم. وأما ما ذكره للأمم الخالية بما كانوا فيه من الضلال فليس المقصود ذمهم، بل تحذيراً للأمة من تلك الأفعال التي أفضت بفاعلها إلى الوبال، وبيان محرمات أرتكبوها. وذكر الفاجر بخصال فجوره لغرض جائز وليس من السب المنهي عنه فلا تخصيص بالكفار. نعم الحديث مخصص ببعض المؤمنين كما في الحديث: «أنه مر علم قلا بجنازة فأثنوا عليها شراً» الحديث وأقرهم على ذلك بل قال: وجبت أي النار، ثم قال: أنتم شهداء الله، ولا يقال إن الذي أثنوا عليه شراً ليس بمؤمن، لأنه قد أخرج الحاكم في ذمه: «بئس المرء كان لقد كان فظاً غليظاً» والظاهر أنه مسلم إذ لو كان كافراً لما تعرضوا لذمه بغير كفره. وقد أجاب القرطبي عن سبهم له وإقراره اللهم، بأنه يحتمل أنه كان مستظهراً بالشر ليكون من باب لا غيبة لفاسق، أو بأنه يحمل النهي عن سب الأموات على ما بعد الدفن. «قلت» وهو الذي يناسب التعليل بإفضائهم إلى ما قدموا، فإن الإفضاء الحقيقي بعد الدفن.

١٤/٦٢٠ ــ وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ عَنِ المُغِيرَةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، لَكِنْ قَالَ: «فَتُؤْذُوا ٱلاَّحْتَاءَ».

٦٢٠ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الجنائز، باب: ما يقول الرجل إذا دخل المقابر (الحديث ١٠٥٢).

مرفوعاً: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» والنهي ظاهر في التحريم. وقال المصنف في فتح الباري نقلاً عن النووي: إن الجمهور يقولون بكراهة القعود عليه، وقال مالك: المراد بالقعود الحدث، وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى. وبمثل قول مالك قال أبو حنيفة كما في الفتح «قلت:» والدليل يقتضي تحريم القعود عليه والمرور فوقه، لأن قوله: «لا تؤذ صاحب القبر» نهي عن أذية المقبور من المؤمنين، وأذية المؤمن محرمة بنص القرآن ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما أكتسبوا فقد أحتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾(١).

⁽١) سُورة: الأحزاب، الآية: ٥٨.

٤ ـ كتاب: الـن كـاة

[1 ـ باب: فرض الزكاة]"

الزكاة لغة مشتركة بين النماء والطهارة، وتطلق على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والعفو والحق. وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة وبما علم من ضرورة الدين. وأختلف في أي سنة فرضت فقال الأكثر: إنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان، ويأتي بيان متى فرض في بابه.

١/٦٢١ _ عَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذاً إِلَى الْيَمَنِ _ الْيَمَنِ _ الْيَمَنِ _ مَنْ أَمُوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ _ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ _ وَفِيهِ: "إِنَّ ٱللَّهَ قَدِ ٱفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمُوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَفْنِيَاتِهِمْ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَاتِهِمْ *. مُتَقَقَّ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيُّ.

_ (وعن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فذكر الحديث. وفيه أن الله قد أفترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم. منفق عليه واللفظ

⁽١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

٦٢١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (الحديث ١٤٥٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (الحديث ١٩).

للبخاري) كان بعثه الله لمعاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي الله كما ذكره البخاري في أواخر المغازي. وقيل: كان آخر سنة تسع عند منصرفه الله من غزوة تبوك. وقيل: سنة ثمان بعد الفتح ويقي فيه إلى خلافة أبي بكر. والحديث في البخاري ولفظه: اعن ابن عباس أنه الله لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا قاخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم، فإذا أطاعوك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس، وأستدل بقوله تؤخذ من أموالهم، أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه أو بنائبه، فمن أمتنع منها أخذت منه قهراً. وقد بين الله المراد من ذلك ببعثة السعاة. وأستدل بقوله: ترد على فقرائهم أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد. وقبل: يحتمل أنه خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك فلا دليل على ما ذكر، ولعله أريد بالفقير من يحل إليه الصرف فيدخل المسكين عند من يقول: إن المسكين أعلى حالاً من الفقير. ومن قال بالعكس فالأمر واضح.

٢/٦٢٢ ـ وَعَنْ أَنَسِ: ﴿ أَنَّ أَبَا بَكْرِ الصَّدُيق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ: هٰذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُهُ اللَّهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ ٱللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ: فِي كُلِّ خُمْسِ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْساً كُلُّ أَرْبَع وَعِشْرِينَ مِنَ ٱلإِبْلِ فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ، فِي كُلِّ خُمْسِ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْساً وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسِ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضِ أُنْفَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَٱبْنُ لَبُونِ ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِئًا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسِ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونِ أَنْفَى، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتُينَ إلَى سِنَينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتُينَ إلَى سِنَينَ فَفِيهَا جَدَّعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِئًا وَسَبْعِينَ إلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتُينَ إلَى عَشْرِينَ وَمِاتَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الجَمَلَ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَخُونِ، فَإِذَا بَلَغَتْ إلَى عِشْرِينَ وَمِاتَةٍ فَفِيهَا بِنْتًا لَبُونِ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فَأَيْلًا فَنَى عَشِينَ فِيهَا بِنْتًا لَبُونِ، عَلَى عِشْرِينَ وَمِاتَةٍ فَفِيها حِقَتَانِ طَرُوقَتَا الجَمَلَ، فَإِذَا رَادَتُ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيها بِنْتًا لَبُونِ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ ٱلإِبْلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي

٦٢٢ _ أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: زكاة الغنم (الحديث ١٤٥٤).

سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتُ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةِ شَاةً شَاةً، فَإِذَا زَادَتُ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائتَيْنِ إِلَى مِائتَيْنِ فَفِيهَا شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائتَيْنِ إِلَى مَائتَيْنِ إِلَى مَائتَيْنِ إِلَى مَائتَيْنِ إِلَى مَائتَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً شِيَاهٍ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ وَاحِدَةٌ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبُهَا، وَلاَ يُجْمَعُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتُوَاجَعَانِ مُتَقَرِّقٍ وَلاَ يُقَلِقُ مَنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتُواجَعَانِ مَنْ فَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتُواجَعَانِ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتُواجَعَانِ مُتَقَوِّقٍ وَلاَ يُلْمَى مَنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتُواجَعَانِ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُمَا يَتُواجَعَانِ السَّيْقِةِ وَلاَ ذَاتُ عَوَادٍ، وَلاَ نَشْسُ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ المُصَدِّقُ ، وَلاَ يَلْمَثُ عِنْدَهُ مِنَ الإِلْلِ صَدَقَةً الشَّعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الإِبْلِ صَدَقَةً الْجَذَعَةِ وَلِيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَلِيْسَتْ عِنْدَهُ مِنَ الإِبْلِ صَدَقَةً الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ مَا لَاجَلَعَةً وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ مَا الْجَقَةُ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ مَا الْجَقَةُ ، وَعِنْدَهُ عِشْرِينَ دِرْهَمَا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الحِقَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَالْمَالَقُ مُنْ الْجَذَعَةُ ، وَيَعْطِيهِ المُصَدَّقَةُ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ مَا الْجَقَةُ ، وَيَعْطِيهِ المُصَدَّقَةُ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْجَذَعَةُ ، وَإِنْهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ ، وَيُعْطِيهِ المُصَدَّقَةُ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْجَذَعَةُ ، وَيَعْطِيهِ المُصَدِّقَةُ وَلَيْسَتُ وَلَاسَاتُ فَى مَنْ الْجَذَعَةُ ، وَعِنْدَهُ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعْلِقُ الْعَلَقَةُ الْمَائِقُ الْعَلَالُ مَلْ

_ (وعن أنس أن أبا بكر الصديق، رضي الله عنه، كتبه له) لما وجهه إلى البحرين عاملاً (هذه فريضة الصدقة) أي: نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف للعلم به. وفيه جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافاً لمن منع ذلك. وأعلم أن في البخاري تصدير الكتاب هذا ببسم الله الرحمٰن الرحيم (التي فرضها رسول الله على المسلمين) فيه دلالة على أن الحديث مرفوع. والمراد بفرضها قدرها، لأن وجوبها ثابت بنص القرآن كما يدل له قوله: (والتي أمر الله بها رسوله) أي: أنه تعالى أمر بتقدير أنواعها وأجناسها، والقدر المخرج منها كما بينه التفصيل بقوله: (في كل أربع وحشرين من الإبل فما دونها الغنم) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله في كل أربع وعشرين إلى فما دونها (في كل خمس شاة) فيها تعيين إخراج الغنم في مثل ذلك، وهو قول مالك وأحمد. فلو أخرج بعيراً لم يجزه، وقال

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) زيادة من نسخة م.

الجمهور: يجزيه. قالوا: لأن الأصل أن تجب من جنس المال، وإنما عدل عنه رفقاً بالمالك، فإذا رجع بأختياره إلى الأصل أجزأه، فإن كانت قيمة البعير الذي يخرجه دون قيمة الأربع الشياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم. قال المصنف في الفتح: والأقيس أن لا يجزىء. (فإذا بلغت) أي: الإبل (خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى) زاده تأكيداً وإلا فقد غلمت. والمخاض بفتح الميم وتخفيف المعجمة آخره معجمة، وهي من الإبل ما أستكمل السنة الأولى ودخل في الثانية إلى آخرها، سمى بذلك ذكراً كان أو أنثى، لأن أمه من المخاض، أي الحوامل لا واحد له من لفظه، والماخض الحامل التي دخل وقت حملها وإن لم تحمل، وضمير فيها الإبل التي بلغت خمساً وعشرين، فإنها تجب فيها بنت مخاض من حين تبلغ عدتها خمساً وعشرين إلى أن تنتهي إلى خمس وثلاثين. وبهذا قال الجمهور. وروي عن على عليه السلام، أنه يجب في الخمس والعشرين خمس شياه لحديث مرفوع ورد بذلك، وحديث موقوف عن على عليه السلام، ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة، فلذا لم يقل به الجمهور. (فإن لم تكن) أي: توجد (فابن لبون ذكر) هو من الإبل ما أستكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة إلى تمامها، سمى بذلك لأن أمه ذات لبن. ويقال بنت الـلبون الأنثى، وإنما زاد قوله: «ذكر» مع قوله ابن لبون للتأكيد كما عرفت. (فإذا بلغت) أي: الإبل (ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة) بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف، وهي من الإبل ما أستكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة إلى تمامها. ويقال لـلذكر حق، سميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها ويركبها الفحل، ولذلك قال: (طروق الجمل) بفتح أوله أي مطروقته فعوله بمعنى مفعوله، والمراد من شأنها أن تقبل ذلك وإن لم يطرقها (فإذا بلغت الإبل واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة، وهي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة. (فإذا بلغت) أي: الإبل (سناً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون) تقدم بيانه (فإذا بلغت) أي: الإبل (إحدى وتسعبن إلى عشرين وماثة ففيها حقتان طروقتا الجمل) تقدم بيانه (فإذا زادت) أي: الإبل (على عشرين ومائة) أي: واحدة فصاعداً كما هو قول الجمهور. ويدل له كتاب عمر رضى اللَّه عنه: ﴿فَإِذَا كَانَتَ إِحْدَى وعشرين ومائة فَفْيِهَا ثُلَاثُ بِنَاتِ لَبُونَ حَتَى تَبَلغ تسعاً وعشرين ومائةً". ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فإن زكاته بالإبل، وإذا كانت بالإبل، فلا تجب زكاتها إلا أذا بلغت مائة وثلاثين، فإنه يجب فيها بنتا لبون وحقه، فإذا بلغت مائة وأربعين فيفيها بنت لبون وحقتان. وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى

فريضة الغنم، فيكون في كل خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة. «قلت:» والحديث إنما ذكر فيه حكم كل أربعين وخمسين، فمع بلوغها إحدى وعشرين ومائة يلزم ثلاث بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون، ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين ونحوها، فيحتمل ما قاله أبو حنيفة: ويحتمل أنها وقص حتى تبلغ مائة وثلاثين كما قدمناه واللَّه أعلم. (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أي: أن نخرج عنها نفلًا منه وإلا فلا واجد عليه، فهو أستثناء منقطع ذكر لدفع توهم نشأ من قوله فليس فيها صدقة، أن المنفي مطلق الصدقة لاحتمال اللفظ له وإن كان غير مقصود. فهذه صدقة الإبل الواجبة فصلت في هذا الحديث الجليل. وظاهره وجوب أعيان ما ذكر، إلا أنه سيأتي قريباً أن من لم يجد العين الواجبة أجزأه غيرها. وأما زكاة الغنم فقد بينها قوله: (وفي صدقة الغنم في سائمتها) بدل من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خبر مقدم، والسائمة من الغنم الراعية غير المعلوفة. وآعلم أنه أفاد مفهوم السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم. وقال به الجمهور. وقال مالك وربيعة: لا يشترط وقال داود: يشترط في الغنم لهذا الحديث. قلنا: وفي الإبل لما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث بهز بن حكيم بلفظ: «في كل سائمة إبل» وسيأتي. نعم البقر لم يأت فيها ذكر السوم، وإنما قاسوها على الإبل والغنم (إذا كانت أربعين إلى عشرين وماثة شاة) بالجر قوله في صدقة الغنم، فإن في الأربعين شاة إلى عشرين ومائة (فإذا زادت على عشرين وماثة إلى مائتين ففيها شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة فبفيها ثلاث شياه، فإذا زادت على ثلثماثة ففي كل ماثة شاة) ظاهرة أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تفي أربعمائة، وهو قول الجمهور. وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين: ﴿إِذَا زَادَتُ عَلَى ثلثمائة واحدة وجبت الأربع؟. (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شأة شأة واحدة فليس فيها صدقة) واجبة (إلا أن يشاء ربها) إخراج صدقة نفلاً كما سلف (ولا يجمع) بالبناء المفعول (بين مفترق ولا يفرق) مثله مشدد الراء (بين مجتمع خشية الصدقة) مفعول له. والجمع بين المفترق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلًا، لكل واحد أربعون شاة. وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة، فإذا وصل إليهم المصدق جمعوها ليكون عليهم فيها شاة واحدة فنهوا عن ذلك. وصورة التفريق بين مجتمع، أن الخليطين لكل منهما مائة شاة وشاة، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه، فإذا وصل إليهما المصدق فرقاً غنهما، فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فنهوا عن ذلك. قال ابن الأثير: هذا الذي سمعته في ذلك. وقال الخطابي: قال الشافعي: الخطاب في هذا لـلمصدق ولرب المال، قال:

والخشية خشيتان: خشية الساعي أن تقل الصدقة، وخشية رب المال أن يقل ماله، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة. (وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما) والتراجع بين الخليطين أن يكون لأحدهما مثلاً أربعون بقرة وللَّاخر ثلاثون بقرة ومالهما مشترك، فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين تبيعاً، فيرجع بأذل المسنة بثلاثها أسباعها على خليطه، وبأذل التبيع بأربعة أسباعه على خليطه، لأن كل واحد من السنين والجب على الشيوع، كأن المال ملك واحد. وفي قوله: (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه، فإنه لا يرجع بها على شريكه، وإنما يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة. كذا في الشرح. ولو قيل مثلاً: إنه يدل أنهما يتساويان في الحق والظلم لما بعد الحديث عن إقادة ذلك (ولا يخرج) مبني للمجهول (في الصدقة هرمة) بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين المهملة وضمها. وقيل: بالفتح معيبة العين وبالضم عوراء العين، ويدخل في ذلك المرض. والأولى أن تكون مفتوحة لتشمل ذات العيب، فيدخل ما أفاده حديث أبي داود: ﴿لا تعطي الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشرطاء السلئيمة، ولكن من وسط أموالكم، فإن اللَّه لم يسألكم خيره ولا أمركم بشره، أنتهى. والدرنة الجرباء من الدرن الوسخ، والشرطاء الـلثيمة هي أرذل المال. وقيل: صغاره وشراره قاله في النهاية. (ولا تيس إلا أنَّ يشاء المصدق). أختلف في ضبطه، فالأكثر على أنه بالتشديد وأصله المتصدق أدغمت الناء بعد قلبها صاداً، والمراد به المالك، والاستثناء راجع إلى الآخر وهو النيس، وذلك أنه إذا لم يكن معداً للإنزاء فهو من الخيار، وللمالك أن يخرج الأفضل، ويحتمل رده إلى الجميع، ويفيد أن لملمالك إخراج الهرمة وذات العوار إذا كانت سمينة قيمتها أكثر من الوسط الواجب، وفي هذا خلاف بين المفرعين. وقيل: إن ضبطه بالتخفيف والمراد به الساعي، فيدل على أن له الاجتهاد في نظر الأصلح لـلفقراء وأنه كالوكيل، فتقيد مشيئته بالمصلحة، فيعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة، فلو كانت معيبة كلها أو تيوساً أجزأه إخراج واحدة. وعن المالكية يشتري شاةً مجزئةً عملًا بظاهر الحديث وهذه زكاة الغنم، وتقدمت زكاة الإبل وتأتي زكاة البقر. وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله: (وفي الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف، وهي الفضة الخالصة في ماثتي درهم (ربع العشر) أي يجب إخراج ربع عشرها زكاةً، ويأتي النص على الذهب (فإن لم تكن) أي: الفضة (إلا تسعين) درهماً (وماثة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) كما عرفت. وفي قوله: «تسعين ومائة» ما يوهم أنها إذا زادت على التسعين

والمائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة وليس كذلك، بل ذكره لأنه آخر عقد قبل المائة. والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمثين والألوف فذكر التسعين لذلك، ثم ذكر حكماً من أحكام زكاة الإبل قد أشرنا إلى أنه يأتي بقوله: (ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة) وقد عرفت في صدر الحديث العدة التي تجب فيها الجذعة (وليست عنده) أي: في ملكه (وعنده حقه فإنها تقبل منه) عوضاً عن الجذعة (ويجعل معها) أي: توفية لها (شاتين إن أستيسرنا له أو عشرين درهماً) إذا لم تتيسر له الشاتان. وفي الحديث دليل أن هذا القدر هو جبر التفاوت ما بين الحقة والجذعة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة) التي عرفت قدرها (وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة) وإن كانت زائدة على ما يلزمه فلا يكلف تحصيل ما ليس عنده (ويعطيه المصدق) مقابل ما زاد عنده (شاتين أو عشرين درهماً). كما سلف في عكسه (رواه البخاري). وقد أختلفت في قدر التفاوت في سائر الأسنان. فذهب الشافعي إلى أن التفاوت بين كل سنين كما ذكر في الحديث. وذهب الهادوية إلى أن الواجب هو زيادة فضل القيمة من رب المال، أورد الفضيل من المصدق ويرجع في ذلك إلى التقويم. قالوا: بدليل أنه ورد في رواية عشرة دراهم أو شاة وما ذلك إلا أن التقويم يختلف بأختلاف الزمان والمكان، فيجب الرجوع إلى التقويم، وقد أشار البخاري إلى ذلك، فإنه أورد حديث أبي بكر في باب أخذ العروض من الزكاة، وذكر في ذلك قول معاذ لأهل اليمن: «أنتوني بعرض ثيابكم خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم، وخير لأصحاب محمد ﷺ بالمدينة، ويأتي أستبفاء ذلك.

بَهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ بَعَثُهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ الْنَبِيَ ﷺ بَعَثُهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كِلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كِلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كِلِّ خَالَمُ مُعَافِرِيًّا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، واللَّفْظُ لِأَحْمَدَ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَأَشَارَ إِلَى آخْتِلَافٍ فِي وَصْلِهِ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

٦٢٣ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: زكاة السائمة (الحديث ١٥٧٦) و (الحديث ١٥٧٧) و (الحديث ١٥٧٨) و (الحديث ١٥٧٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البقر (الحديث ٢٢٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٢٤٣٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: صدقة البقر (الحديث ١٨٠٣)، وأخرجه أحمد: ٢٠٣٢، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الذمي والجزية (الحديث ٢٨٨٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: زكاة البقر (الحديث ٢٨٨٦).

_ (وعن معاذ بن جبل، رضى اللَّه عنه، أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أوْ تبيعه) فيه أنه مخيّر بين الأمرين والتبيع ذو الحول ذكراً كان أو أنثى (ومن كل أربعين مسنة) وهي ذلت الحولين (ومن كل حالم ديناراً) أي: محتلم. وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود والمراد به الجزية ممن لم يسلم (أو عدله) بفتح العين المهملة وسكون الدال المهملة (معافريا) نسبة إلى معافر زنة مساجد حي في اليمن إليهم تنسب الثياب المعافرية يقال: ثوب معافري. (رواه الخمسة واللفظ لأحمد وحسنه الترمذي وأشار إلى أختلاف في وصله) لفظ الترمذي بعد إخراجه. وروى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق: «أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخلـ» قال: وهذا أصح أي من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي ﷺ (وصححه ابن حبان والحاكم) وإنما رجح الترمذي الرواية المرسلة، لأن رواية الاتصال أعترضت بأن مسروقاً لم يلق معاذاً. وأجيب عنه بأن مسروقاً همداني النسب، من وادعة يماني الدار، وقد كان في أيام معاذ باليمن. فاللقاء ممكن بينهما فهو محكوم باتصاله على رأي الجمهور. «قلت:» وكأن رأي الترمذي رأي البخاري أنه لا بد من تحقـق الــلقاء. والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأن نصابها ما ذكر وهو مجمع عليه في الأمرين. وقال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ، وأنه النصاب المجمع عليه. وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيء، وفيه خلاف لـلزهري فقال: يجب في كل خمس شاة قياساً على الإبل. وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس، وبأنه قد روي: «ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيء» وهو وإن كان مجهول الإسناد فمفهوم حديث معاذ يؤيده.

٢ ٢ ٤ ٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدُّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «تُوْخَذُ صَدَقَاتُهُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَلَا بِي دَاوُدَ أَيْضاً (١): ﴿ ا وَ ا (٢) لَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلاَّ فِي دُورِهُمْ».

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول اللّه ﷺ: تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم رواه أحمد. ولأبي داود) من حديث عمرو بن شعيب (أيضاً

٦٢٤ ـ أحرجه أحمد في المسند ٢/ ١٨٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: أين تصدق الأموال؟ (الحديث ١٥٩١).

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) زيادة من نسخة م.

لا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم) وعند النسائي وأبي داود في لفظ من حديث عمر أيضاً: «لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم» أي: لا تجلب الماشية إلى المصدق، بل هو الذي يأتي إلى رب المال. ومعنى لا جنب أنه حيث يكون المصدق باقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه فنهى عن ذلك. وفيه تفسير آخر يخرجه عن هذا الباب. والأحاديث دلت على أن المصدق هو الذي يأتي إلى رب المال فيأخذ الصدقة. ولفظ أحمد خاص بزكاة الماشية ولفظ أبي داود عام لكل صدقة. وقد أخرج أبو داود عن جابر بن عتيك مرفوعاً: «سيأتيكم ركب مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون، فإن عدلوا فلأنفسهم، وإن ظلموا فعليها وأرضوهم، فإن تمام زكاتكم رضاهم، أنس قال: «أتى رجل من بني تميم فقال: يا رسول الله إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله قال: نعم ولك أجرها وإنما على من بدلها» وأخرج مسلم برئت منها إلى الله ورسوله قال: نعم ولك أجرها وإنما على من بدلها» وأخرج مسلم من المصدقين يأتوننا فيظلموننا» إلا أن في البخاري أن من سئل أكثر مما وجب عليه فلا يعطيه المصدق. وجمع بينه وبين هذه الأحاديث، أن ذلك حيث يطلب الزيادة على فلا يعطيه المصدق. وجمع بينه وبين هذه الأحاديث، أن ذلك حيث يطلب الزيادة على الواجب من غير تأويل، وهذه الأحاديث حيث طلبها متأولاً وإن رآه صاحب المال ظالماً.

٥/٦٢٥ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلاَ فَرَسِهِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلِمُسْلِمٍ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلاَّ صَدَقَةٌ الْفِطْرِ».

_ (وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه البخاري ولمسلم) أي: من رواية أبي هريرة (ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر) الحديث نص على أنه لا زكاة في العبيد ولا الخيل، وهو إجماع فيما كان للخدمة والركوب. وأما الخيل المعدة للنتاج ففيها خلاف للحنفية وتفاصيل، وأحتجوا بحديث: "في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم أخرجه الدارقطني والبيهقي وضعفاه. وأجيب بأنه لا يقاوم حديث النفي الصحيح وأتفقت هذه الواقعة في زمن مروان، فشاور الصحابة في

٩٢٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: ليس على المسلم في فرسه صدقة (الحديث ١٤٦٣)، وأخرجه مسلم في وأخرجه أيضاً فيه، باب: ليس على المسلم في عبده صدقة (الحديث ١٤٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (الحديث ٩٨٧).

ذلك، فروى أبو هريرة الحديث: «ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة» فقال مروان لزيد بن ثابت: ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة: عجباً من مروان أحدثه بحديث رسول الله وهو يقول ما تقول يا أبا سعيد فقال زيد: صدق رسول الله هي إنما أراد به الفرس الغازي. فأما تاجر يطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم: قال: «في كل فرس دينار أو عشرة دراهم». وقالت الظاهرية: لا تجب الزكاة في الخيل ولو كانت للتجارة، وأجيب بأن زكاة التجارة واجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر. «قلت:» كيف الإجماع وهذا خلاف الظاهرية.

رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : "فِي كُلِّ سَائِمَةِ إِبِلِ فِي أَرْبَعِبنَ بِنْتُ لَبُونٍ، لاَ تُفَرَّقُ إِبِلْ عَنْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : "فِي كُلِّ سَائِمَةِ إِبِلِ فِي أَرْبَعِبنَ بِنْتُ لَبُونٍ، لاَ تُفَرَّقُ إِبِلْ عَنْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ ، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِراً بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِدٍ، عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبُنَا، لاَ يَحِل لآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَعلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى ثُبُوتِهِ.

— (وهن بهز) بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وبالزاي (ابن حكيم) بن معاوية بن حيدة بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الدال المهملة القشيري بضم القاف وفتح المعجمة، وبهز تابعي مختلف في الاحتجاج به، فقال يحيى بن معين في هذه الترجمة: إسناد صحيح إذا كان من دون بهز ثقة. وقال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الشافعي: ليس بحجة وقال الذهبي: ما تركه عالم قط (عن أبيه عن جده) هو معاوية بن حيدة صحابي (قال: قال رسول الله على: في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون) تقدم في حديث أنس أن بنت اللبون تجب من ست وثلاثين إلى خمس وأربعين، فهو يصدق على أنه يجب في الأربعين بنت لبون. ومفهوم العدد هنا مطرح زيادة ونقصاناً، لأنه عارضه المنطوق الصريح وهو حديث أنس (لا تفرق إبل عن حسابها) معناه: أن المالك لا يفرق ملكه عن ملك غيره حيث كانا خليطين كما تقدم (من أعطاها مؤتجراً بها) أي: قاصداً للأجر بإعطائها (فله أجرها ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة). يجوز رفعه

٦٢٦ - أخرجه أحمد ٢/٥ - ٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (الحديث ١٥٧٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: صقوط الزكاة عن الإبل إذا كانت لأهلها ولحمولتهم (الحديث ٢٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٢٩٨).

على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على المصدرية، وهو مصدر مؤكد لنفسه مثل له على ألف درهم أعترافاً، والناصب له فعل يدل عليه جملة فإنا آخذوها. والعزمة الجد في الأمر يعني أن أخذ ذلك يجد فيه، لأنه واجب مفروض (من عزمات ربنا لا يحل لآل محمد منها شيء: رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه الحاكم وعلى الشافعي القول به على ثبوته) فإنه قال: هذا الحديث لا يثبته أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به. وقال ابن حبان: كان ـ يعنسي: بهزا ـ يخطيء كثيراً ولولا هذا الحديث لأدخلته في الثقات، وهو من أستخير اللَّه فيه. والحديث دليل على أنه يأخذ الإمام الزكاة قهراً ممن منعها. والظاهر أنه مجمع عليه، وأن نية الإِمام كافية، وأنها تجزىء من هي عليه وإنفاته الأجر، فقد سقط عنه الوجوب. وقوله: «وشطر ماله» هو عطف على الضمير المنصوب في آخذوها، والمراد من الشطر البعض. وظاهره أن ذلك عقوبة بأخذ جزء من المال على منعه إخراج الزكاة. وقد قيل: إن ذلك منسوخ أو لم يقم مدعي النسخ دليلاً على النسخ، بل دل على عدمه أحاديث أخر ذكرها في الشرح. وأما قول المصنف إنه لا دليل في حديث بهز على جواز العقوبة بالمال، لأن الرواية: «وشطر ماله» بضم الشين فعل مبني للمجهول، أي: جعل ماله شطرين، ويتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة _ «قلت: » وفي النهاية ما لفظه قال الحربي: غلط الراوي في لفظ الرواية إنما هي وشطر ماله أي يجعل ماله شطرين إلى آخر ما ذكره المصنف وإلى مثله جنح صاحب ضوء النهار فيه وفي غيره من رسائله وذكرنا في حوشيه أنه على هذه الرواية أيضاً دال على جواز العقوبة بالمال إذ الأخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب، إذ الواجب الوسط غير الخيار، ثم رأيت الشارح أشار إلى هذا الذي قلناه في حواشي ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه، ثم رأيت النووي بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينة رداً على من قال إنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال ولفظه: إذا تخير المصدق وأخذ من خير الشطرين فقد أخذ زيادة على الواجب، وهي عقوبة بالمال، إلا أن حديث بهز هذا لو صح فلا يدل إلا على هذه العقوبة بخصوصها في مانع الزكاة لا غير. وهذا الشطر المأخوذ يكون زكاة كله، أي: حكمه حكمها أخذاً ومصرفاً ولا يلحق بالزكاة غيرها في ذلك، لأنه إلحاق بالقياس ولا نص على علته وغير النص من أدلة العلة لا يفيد ظناً يعمل به، سيما وقد تقررت حرمة مال المسلم بالأدلة القطعية كحرمة دمه، فلا يحل أخذ شيء منه إلا بدليل قاطع ولا دليل، بل هذا الوارد في حديث بهز آحادي لا يفيد إلا الظن، فكيف يؤخذ به؟ ويقدم على القطعي. ولقد أسترسل أهل الأمر في هذه الأعصار في أخذ الأموال في العقوبة استرسالاً ينكره العقل والشرع، وصارت تناط الولايات بجهال لا يعرفون من الشرع شيئاً ولا من الدين أمراً فليس

همهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية يسمونه أدباً وتأديباً، ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الأطيان وعمارة المساكن في الأوطان، فإن لله وإنا إليه راجعون، ومنهم من يضيع حد السرقة أو شرب المسكر ويقبض عليه مالاً. ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويقبض المال، وكل ذلك محرم ضرورة دينية، لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير، وترك العلماء النكير، فزاد الشر في الأمر الخطير، وقوله: «لا تحل لآل محمد» يأتي الكلام في هذا الحكم مستوفى إن شاء الله تعالى.

٧/٦٢٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائْتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ - فَفِيهَا خَمْسَة دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى مِائْتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابٍ يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابٍ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَقَدِ آخْتُلِفَ فِي رَفْعِهِ.

— (وعن علي عليه السلام قال: رسول اللّه ﷺ: إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول نفيها خمسة دراهم) ربع عشرها (وليس عليك شيء) أي: في الذهب (حتى يكون لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود وهو حسن، وقد أختلف في رفعه.) أخرج الحديث أبو داود مرفوعاً من حديث الحارث الأعور إلا قوله: "فما زاد فبحساب ذلك قال: فلا أدري أعلي يقول فبحساب ذلك أو يرفعه إلى النبي ﷺ وإلا قوله: "ليس في المال زكاة إلى آخره انتهى. فأفاد كلام أبي داود أن في رفعه بحملته اختلافاً. ونبه المصنف في التلخيص على أنه معلول وبين علته، ولكنه أخرج الدارقطني الجملة الأخرى من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: "لا زكاة في مال امرىء حتى يحول عليه الحلول». وأحرج أيضاً والحديث دليل على أن نصاب القضة مائنا درهم وهو إجماع، وإنما الخلاف في قدر والحديث دليل على أن نصاب القضة مائنا درهم وهو إجماع، وإنما الخلاف في قدر والحديث دليل على أن نصاب القضة مائنا درهم وهو إجماع، وإنما الخلاف في قدر والمحديث دليل على أن نصاب القضة مائنا درهم وهو إجماع، وإنما الخلاف في قدر والمحديث دليل على أن نصاب القضة مائنا درهم وهو إجماع، وإنما الخلاف في قدر والمحديث دليل على أن نصاب القضة مائنا درهم وهو إجماع، وإنما الخلاف في قدر والمدين فيه خلافاً كثيراً سرده في الشرح ولم يأت بما يشفى وتسكن النفس إليه في قدره. وفي شرح الدميري أن كل درهم سنة دوانيق، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، وقرر في المنار والمثقال لم يتغير في جاهلية ولا إسلام، قال: وجمع المسلمون على هذا. وقرر في المنار

٦٢٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (الحديث ١٥٧٣)

بعد بحث طويل أن نصاب الفضة من القروش الموجودة على رأى الهادوية ثلاثة عشر قرشاً، وعلى رأي الشافعية أربعة عشر، وعلى أي: الحنفية عشرون وتزيد قليلاً، وأن نصاب الذهب عند الهادوية خمسة عشر أحمر، وعشرون عند الحنفية ثم قال: وهذا تقريب. وفيه أن قدر زكاة المائتي الدرهم ربع العشر وهو إجماع. وقوله: «فما زاد فبحساب ذلك» قد عرفت أن في رفعه خلافاً وعلى ثبوته، فيدل على أنه يجب في الزائد. وقال بذلك جماعة من العلماء وروي عن علي وعن ابن عمر أنهما قالا: ما زاد على النصاب من الذهب والفضة ففيه أي الزائد ربع العشر في قليله وكثيره، وأنه لا وقص فيهما. ولعلهم يحملون حديث جابر الآتي بلفظ: ﴿وليس فيما دون خمس أواتي صدقة؛ على ما إذا انفردت عن نصاب منهما لا إذا كانت مضافة إلى نصاب منهما. وهذا الخلاف في الذهب والفضة. وأما الحبوب فقال النووي في شرح مسلم: إنهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أوسق أنها تجب زكاته بحسابه، وأنه لا أوقاص فيها انتهى. وحملوا ما يأتي من حديث أبي سعيد بلفظ: «وليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة؛ على ما لم ينضم إلى خمسة أوسق. وهذا يقوي مذهب على وآبن عمر رضى اللَّه عنهما الذي قدمناه في النقدين. وقوله: «وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً فيه حكم نصاب اللَّـهب وقدر زكاته، وأنه عشرون ديناراً، وفيها نصف دينار، وهو أيضاً ربع عشرها، وهو عام لكل فضة وذهب مضروبين أو غير مضروبين. وفي حديث أبي سعيد مرفوعاً أخرجه الدارقطني وفيه: «ولا يحل في الورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق». وأخرج أيضاً من حديث جابر مرفوعاً: «ليس فيما دون خمس أوراق من الورق صدقة». وأما الذهب ففيه هذا الحديث. ونقل المصنف عن الشافعي أنه قال: فرض رسول اللَّه عِنْ في الورق صدقة فأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة إما بخبر لم يبلغنا وإما قياساً. وقال ابن عبد البر: لم يثبت عن النبي عليه في الذهب شيء من جهة نقل الآحاد الثقات وذكر هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود وأخرجه الدارقطني «قلت: » لكن قوله تعالى: ﴿والَّذِينَ يَكُنزُونَ اللَّهِبِ والفَضَّة ولا ينفقونها في سبيل اللَّه ﴾(١) الآية منبه على أن في الذهب حقاً للَّه. وأخرج البخاري وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ٥ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقهما إلا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحمى عليه، الحديث فحقها هو زكاتها. وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بعضاً سردها في الدر المنثور. ولا بد في نصاب الذهب والفضة من أن يكون خالصين من الغش.

⁽١) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

وفي شرح الدميري على المنهاج أنه إذا كان الغش يماثل أجرة الضرب والتخليص، فيتسامح به وبه عمل الناس على الإخراج منها. ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول، وهو قول الجماهير. وفيه خلاف لجماعة من الصحابة والتابعين وبعض الآل وداود فقالوا إنه لا يشترط الحول لإطلاق حديث: "في الرقة ربع العشر، وأجيب بأنه مقيد بهذا الحديث، وما عضده من الشواهد ومن شواهده أيضاً:

٨/٦٢٨ - وَلِلتَّرْمِذِيِّ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنِ ٱسْتَفَادَ مَالاً، فَلاَ زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ. وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ.

— (وللترمذي عن أبن عمر من أستفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول). رواه مرفوعاً (والراجع وقفه) إلا أن له حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه، وتؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء الأربعة وغيرهم، فإذا حال عليه الحول فينبغي المبادرة بإخراجها. فقد أخرج الشافعي والبخاري في التاريخ من حديث عائشة مرفوعاً: «ما خالطت الصدقة مالا قط إلا أهلكته». وأخرجه الحميدي وزاد: «يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال». قال ابن تيمية في المنتفى: قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين.

٩/٦٢٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالزَّاجِعُ وَقْفُهُ أَيْضاً.

— (وعن علي عليه السلام قال: ليس في البقر العوامل صدقة، رواه أبو داوه والدارقطني والراجح وقفه) قال المصنف: قال البيهقي: رواه النفيلي عن زهير بالشك في وقفه ورفعه، إلا أنه ذكره المصنف بلفظ: «ليس في البقر العوامل شيء». ورواه بلفظ الكتاب من حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني، وفيه متروك. وأخرجه الدارقطني من حديث علي عليه السلام. وأخرجه من حديث جابر إلا أنه بلفظ «ليس في البقر المثيرة صدقة» وضعف البيهقي إسناده. والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شيء. وظاهره سواء كانت سائمة أو معلوفة. وقد ثبتت شرطية السوم في الغنم في البخاري. وفي الإبل في حديث بهز عند أبي داود والنسائي قال الدميري: وألحقت البقر بهما.

٩٢٨ - أحرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: من استفاد مالاً (الحديث ١٧٩٢).

[.] ٦٢٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة (الحديث ١٥٧٢)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الزكاة، باب: ليس في العوامل صدقة (الحديث ٢/١٠٣).

١٠/٦٣٠ _ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَبْدِ ٱللّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ ٱللّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَّجِرْ لَهُ وَلاَ يَتْرُكُهُ حَتَّى تَأْكُلُهُ الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيُّ.

_ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد اللَّه بن عمرو أن رسول اللَّه ﷺ قال: من ولي يتيماً له مال فليتجر له، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة رواه الترمذي والدارقطني وإسناده ضعيف) لأن فيه المثنى بن الصباح في رواية الترمذي والمثنى ضعيف. ورواية الدارقطني فيها مندل بن علي ضعيف والعزرمي متروك، ولكن قال المصنف: (وله) أي لحديث عمرو (شاهد مرسل عند الشافعي) هو قوله ﷺ: ﴿ابتغوا في أموال الأيتام لا تأكلها الزكاة، أخرجه من رواية ابن جريج عن يونس بن ماهك مرسلًا. وأكده الشافعي لعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً. وقد روي مثل حديث عمرو أيضاً عن أنس وعن ابن عمر موقوفاً، وعن علي عليه السلام، فإنه أخرج الدارقطني من حديث أبي رافع قال: كانت لآل بني رافع أموال عند علي، فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص، فحسبوها مع الزكاة فوجدوها تامة فأتوا علياً فقال: كنتم ترون أن يكون عندي مال لا أزكيه. وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ: «أنها كانت تخرج زكاة أيتام كانوا في حجرها» ففي الكل دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالمكلف، ويجب على وليه الإخراج وهو رأي الجمهور. وروى عن أبن مسعود أنه يخرجه الصبي بعد تكليفة. وذهب ابن عباس وجماعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلته لا غيره لحديث: "رفع القلم". «قلت: " ولا يخفي أنه لا دلالة فيه، وأن العموم في العشر أيضاً حاصل في غيره كحديث: "في الرقة ربع العشرة وتحوه.

١١/٦٣١ _ رَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن عبد اللَّه بن أبي أوني قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال:

٦٣٠ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البتيم (الحديث ٦٤١)، وأخرجه الدار قطني في كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة في مال الصبي والبتيم (الحديث ١٠٩/٢).

٦٣١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة (الحديث ١٤٩٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الدعاء لمن أتى بصدقته (الحديث ١٠٧٨).

"اللهم صل عليهم متفق عليه) هذا منه هي إمتثالاً لقوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة ﴾ (١) إلى قوله: ﴿وصل عليهم ﴾ (١) فإنه أمره الله بالصلاة عليهم ففعلها بلفظها حيث قال: «اللهم صلّ على آل أبي فلان» وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائي أنه قال في رجل بعث بالزكاة: «اللهم بارك فيه وفي أهله». وقال بعض الظاهرية بوجوب ذلك على الإمام كأنه أخذه منا لأمر في الآية. ورد بأنه لو وجب لعلمه السعاة ولم ينقل، فالأمر محمول في الآية على أنه خاص به في فإنه الذي صلاته سكن لهم. وأستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء، وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وكرهه مالك. وقال الخطابي: أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له، فصلاة النبي على أمته دعاء لهم بالمغفرة، وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القربة والزلفي، ولذلك كان لا يليق بغيره.

١٢/٦٣٢ وَعَنْ عَلِيٍّ: ﴿ أَنَّ الْعَبَاسَ سَأَلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَصَ لَهُ فِي ذُلِكَ ﴾. رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ.

— (وعن علي عليه السلام أن العباس، رضي الله عنه، سأل النبي هي في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك. رواه الترمذي والحاكم) قال الترمذي: وفي الباب عن أبن عباس قال: وقد أختلف أهل العلم في تعجيل الزكاة قبل محلها. ورأى طائفة من أهل العلم أن لا يعجلها. وبه يقول سفيان وقال أكثر أهل العلم: إن عجلها قبل محلها أجزأت عنه انتهى. وقد روى الحديث أحمد وأصحاب السنن والبيهقي، وقال: قال الشافعي: «روي أنه هي تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل» ولا أدري أثبت أم لا؟ قال البيهقي: عني بذلك هذا الحديث وهو معتضد بحديث أبي البختري عن علي عليه السلام أن النبي في قال: «إنا كنا احتجنا فأسلفنا العباس صدقة عامين» رجاله ثقات إلا أنه منقطع. وقد ورد هذا من طرق بألفاظ مجموعها يدل على أنه في تقدم من العباس زكاة عامين. وأختلفت الروايات هل هو أستلف ذلك أو تقدمه؟ ولعلهما واقعان معاً، وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة إليه ذهب الأكثر كما قاله الترمذي وغيره، ولكنه مخصوص جوازه بالمالك، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية. وأستدل من منع التعجيل مطلقاً بالمالك، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية. وأستدل من منع التعجيل مطلقاً بالمالك، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية. وأستدل من منع التعجيل مطلقاً بالمالك، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية. وأستدل من منع التعجيل مطلقاً بالمالك، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية. وأستدل من منع التعجيل مطلقاً بالمالك، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية.

⁽١) و (٢) سورة: البقرة، الَّاية: ١٩٦].

١٣٢ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في تعجيل الزكاة (الحديث ٢٧٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: معرفة الصحابة، باب: إعطاء النبي على السقاية للعباس (الحديث ٣/ ٣٣٢).

بحديث: «إنه لا زكاة حتى يحول الحول» كما دلت له الأحاديث التي تقدمت. والجواب أنه لا وجوب حتى يحول عليه الحول، وهذا لا ينفي التعجيل وبأنه كالصلاة قبل الوقت. وأجيب بأنه لا قياس مع النص.

١٣/ ٦٣٣ — وَعَنْ جَابِرِ ا بن عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ أَلَّهُ عَنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ ٱلْإِلِى وَلَئِسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ ٱلْإِلِى صَدَقَةٌ، وَلَئِسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ ٱلْإِلِى صَدَقَةٌ، وَلَئِسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةٍ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر عن رسول الله على قال: ليس فيما دون خمس أواقت) وقع في مسلم أواقي بالياء، وفي غيره بحذفها وكلاهما صحيح، فإنه جمع أوقية ويجوز في جمعها الوجهان كما صرح به أهل اللغة (من الورق) بفتح الوار وكسرها وكسر الراء وإسكانها الفضة مطلقاً (صدقة وليس فيما دون خمس ذود) بفتح الذال المعجمة وسكون الوار المهملة، هي ما بين الثلاث إلى العشر (من الإبل) لا واحد له من لفظه (صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر) بالمثلثة مفتوحة والميم (صدقة رواه مسلم) الحديث صرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان الأنصباء، إذ قد عرفت أنه تقدم أن نصاب الإبل خمس ونصاب الفضة مائنا درهم وهي خمس أواق. وأما نصاب الطعام فلم يتقدم، وإنما عرف لمسلم وهو:

٦٣٤ / ١٤ _ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلاَ حَبِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (من حديث أبي سعيد، رضي الله عنه، "ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر) بالمثناة الفوقية (ولا حب صدقة وأصل حديث أبي سعيد متفق عليه) الحديث تصريح أيضاً بما سلف من مفاهيم الأحاديث إلا التمر فلم يتقدم فيه شيء. والأوساق جمع وسق بفتح

٦٣٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة (الحديث ٩٨٠).

⁽١) زيادة من نسخة م.

٦٣٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الورق (الحديث ١٤٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة (الحديث ٩٧٩).

الواو وكسرها، والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد. فالخمسة الأوساق ثلثمائة صاع، والمد رطل وثلث. قال الداودي معياره الذي لا يختلف أربع حفنات بكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما. قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول: وجربت ذلك فوجدته صحيحاً انتهى. والحديث دليل أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الورق والإبل والثمر والتمر لطفاً من الله بعباده، وتخفيفاً وهو اتفاق في الأولين. وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضه من:

١٥/٦٣٥ - وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْمُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْمُشْرُ، وَفِيمَا شُقِيَ بِالنَّضْحِ فِصْفُ الْمُشْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَإِبِي دَاوُدَ: "إِذَا كَانَ بَعْلًا الْمُشْرُ، وَفِيمَا شُقِيَ بِالسَّوَانِي النَّوْانِي أَوْ النَّشْحِ فِصْفُ الْمُشْرِ».

وهو قوله: (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر (عن أبيه) المنهاد النبي على قال: فيما سقت السماء) بمطر، أو ثلج، أو برد، أو طل (والعيون) الأنهار الجارية التي يسقي منها بإساحة الماء من غير اغتراف له (أو كان عثرياً) بفتح المهملة وفتح المثلثة وكسر الراء وتشديد المثناة التحتية. قال الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه، لأنه عثر على الماء، وذلك حيث كان الماء قريباً من وجه الأرض فيغرس عليه فيصل الماء إلى العروق من غير سقي، وفيه أقوال أخر وما ذكرناه أقربها. (العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فيما سقت أو أنه فاعل محذوف أي فيما ذكر يجب (وفيما سقى بالمنضح) النضح بفتح النون وسكون الضاد فحاء مهملة السانية من الإبل والبقر وغيرها من الرجال (نصف العشر» رواه البخاري ولأبي داود) من حديث سائم (إذا كان بعلاً) عوضاً عن قوله عثرياً، وهو بفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا في الشرح. وفي القاموس أنه ساكن العين، وفسره بأنه كل نخل وشجر وزرع لا يسقى، أو ما سقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه (العشر وفيما سقي بالسواني أو النضح) دل عطفه عليه على التغاير، وأن السواني المراد بها الدواب ولنضح ما كان بغيرها كنضح الرجال بالآلة، والمراد من الكل ما كان سقيه بتعب وعناء والنضح ما كان بغيرها كنضح الرجال بالآلة، والمراد من الكل ما كان سقيه بتعب وعناء (نصف العشر) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ما سقي بالسواني وبين ما سقي بماء

٦٣٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري (الحديث ١٤٨٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزرع (الحديث ١٥٩٦).

السماء والأنهار، وحكمته واضحة، وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رفقاً من اللَّه تعالى بعباده. ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره الزكاة على ما ذكر. وهذا معارض بحديث جابر وحديث أبي سعيد. وأختلف العلماء في الحكم في ذلك. فالجمهور أن حديث الأوساق مخصص لحديث سالم، وأنه لا زكاة فيما لم يبلغ الخمسة الأوساق. وذهب جماعة منهم زيد بن علي وأبو حنيفة إلى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه، فيجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره. والحق مع أهل القول الأول، لأن حديث الأوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة، كما ورد حديث ماثتي الدرهم لبيان ذلك مع ورود «في الرقة ربع العشر» ولم يقل أحد أنه يجب في قليل الفضة وكثيرها الزكاة، وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت النصاب كما عرفت؟ وذلك لأنه لم يرد حديث: «في الرقة ربع العشر» إلا لبيان أن هذا الجنس تجب فيه الزكاة. وأما قدر ما يجب فيه فموكول إلى حديث التبيين له بمائتي درهم، فكذا هنا قوله: «فيما سقت السماء العشر» أي في هذا الجنس يجب العشر. وأما بيان ما يجب فيه فموكول إلى حديث الأوساق، وزاده أيضاحاً قوله في الحديث: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقه» كأنه ما ورد إلا لدفع ما يتوهم من عموم «فيما سقت السماء ربع العشر» كما ورد ذلك في قوله: «وليس فيما دون خمسة أواقي من الورق صدقة» ثم إذا تعارض العام والخاص كان العمل بالخاص عند جهل التاريخ كما هنا، فإنه أظهر الأقوال في الأصول.

١٦/٦٣٦ ــ وَعَنْ أَبِي مُوسَى ٱلأَشْعَرِيُّ وَمُعَاذٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: «لاَ تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلاَّ مِنْ لهٰذِهِ ٱلأَصْنَافِ ٱلأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالنَّرِيبِ، وَالْحَاكِمُ.

_ (وعن أبي موسى الأشعري ومعاذ أن النبي على قال لهما) حين بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم: (لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر رواه الطبراني والحاكم) والدارقطني. قال البيهةي: رواته ثقات وهو متصل. وروى الطبراني من حديث موسى بن طلحة عن عمر: "إنما سن رسول الله الزكاة في هذه الأربعة فذكرها". قال أبو زرعة: إنه مرسل، والحديث دليل على أنه لا تجب الزكاة إلا في الأربعة المذكورة لا غير. وإلى ذلك ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وابن سيرين. وروي عن أحمد ولا يجب عندهم في الذرة ونحوها. وأما

٦٣٦ _ أخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: أخذ الصدقة من الحنطة والشعير (الحديث ١/١٤).

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فذكر الأربعة وفيه زيادة الذرة رواه الدارقطني من دون ذكر الذرة وابن ماجه بذكرها فقد قال المصنف: إنه حديث واه وفي الباب مراسيل فيها ذكر الذرة، قال البيهقي: إنه يقوي بعضها بعضاً كذا قال. والأظهر أنها لا تقاوم حديث الكتاب وما فيه من الحصر . وقد ألحق الشافعي الذرة بالقياس على الأربعة المذكورة بجامع الاقتيات في الاختيار. وأحترز بالاختيار عما يقتات في المجاعات، فإنها لا تجب فيه، فمن كان رأيه العمل بالقياس لزمه هذا إن قام الدليل على أن العلة الاقتيات، ومن لا يراه دليلًا لم يقل به. وذهبت الهادوية إلى أنها تجب في كل ما أخرجت الأرض لعموم الأدلة نحو «فيما سقت السماء العشر» إلا الحشيش والحطب لقوله على: الناس شركاء في ثلاث، وقاسوا الحطب على الحشيش. قال الشارح: والحديث أي حديث معاذ وأبي موسى وارد على الجميع والظاهر مع من قال به. "قلت": لأنه حصر لا يقاومه العموم ولا القياس، وبه يعرف أنه لا يقاومه حديث الخذ الحب من الحب، الحديث أخرجه أبو داود لأنه عموم، فالأوضح دليلاً مع الحاضرين للوجوب في الأربعة. وقال في المنار: إن ما عدا الأربعة محل احتياط أخذاً وتركاً، والذي يقوي أنه لا يؤخذ من غيرها (قلت): الأصل المقطوع به حرمة مال المسلم ولا يخرج عنه إلا بدليل قاطع. وهذا المذكور لا يرفع ذلك الأصل. وأيضاً فالأصل براءة الذمة وهذان الأصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما، فليس محل الاحتياط إلا ترك الأخذ من الذرة وغيرها مما لم يأت به إلا مجرد العموم الذي قد ثبت تخصيصه.

١٧/٦٣٧ — وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فَأَمَّا الْقِثَّاءُ وَالْبِطِّيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

— (وللدارقطني عن معاذ قال: فأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب) بالقاف والصاد المهملة والضاد المعجمة معاً (فقد عفا عنه رسول الله على وإسناده ضعيف) لأن في إسناده محمد بن عبد الله العزرمي بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الراء. كذا في حواشي بلوغ المرام بخط السيد محمد بن إبراهيم بن المفضل رحمه الله. والذي في الدراقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «سئل عبد الله بن عمرو عن نبات الأرض البقل والقثاء والخيار فقال: ليس في البقول زكاة» فهذا الذي من رواية محمد بن عبد الله العزرمي. وأما رواية معاذ التي في الكتاب فقال المصنف في التلخيص: فيها ضعف

٦٣٧ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الزكاة، باب: ليس في الخضروات صدقة (الحديث ٢/ ٩٧).

وآنقطاع، إلا أن معناه قد أفاده الحصر في الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث الأول وحديث: «ليس في الخضروات صدقة» أخرجه الدارقطني مرفوعاً من طريق موسى بن طلحة ومعاذ. وقول الترمذي لم يصح رفعه إنما هو موسل من حديث موسى بن طلحة عن النبي على فموسى بن طلحة تابعي عدل: يلزم من يقبل المراسيل قبول ما أرسله. وقد ثبت عن على وعمر موقوفاً، وله حكم الرفع والخضروات ما لا يكال ولا يقتات.

١٨/٦٣٨ ــ وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا النُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا النُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبُعَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا ٱبْنَ مَاجَهْ. وَصَحَّحَهُ آبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

- (وصن سهل بن أبي حثمة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثلثة (قال: أمرنا رسول اللّه الله الله الله المثلثة (قال: أمرنا رسول اللّه الله الله المال (فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع. رواه المخمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) وفي إسناده مجهول الحال كما قال ابن القطان، لكن قال الحاكم: له شاهد متفق على صحته: «أن عمر أمر به» كأن أشار إلى ما أخرجه عبد الرزّاق وابن أبي شيبة وأبو عبيد: «أن عمر كان يقول للخارص: دع لهم قدر ما يأكلون وقدر ما يقع» وأخرجه ابن عبد البر عن جابر مرفوعاً: «خففوا في الخرص، فإن في المال العربة والوطية والأكلة» الحديث. وقد أختلف في معنى الحديث على قولين: «أحدهما»: أن يترك الثلث أو الربع من العشر. «وثانيهما»: أن يترك ذلك من نفس الشمر قبل أن يعشر. وقال الشافعي: معناه أي يدع ثلث الزكاة أو ربعها ليفرقها هو بنفسه على أقاربه وجيرانه. وقيل: يدع له ولأهله قدر ما يأكلون ولا يخرص. قال في المشرح: والأولى الرجوع إلى ما صرحت به رواية جابر وهو التخفيف في الخرص ويترك في العشر قدر الربع أو الثلث، فإن الأمور المذكورة قد لا تدرك الحصاد فلا تجب فيها الزكاة العشر قدر الربع أو الثلث، فإن الأمور المذكورة قد لا تدرك الحصاد فلا تجب فيها الزكاة قال ابن تيمية: إن الحديث جار على قواعد الشريعة ومحاسنها موافق لقوله على: «ليس في الخضروات صدقة» لأنه قد جرت العادة أنه لا بد لرب المال بعد كمال الصلاح أن يأكل هو الخضروات صدقة» لأنه قد جرت العادة أنه لا بد لرب المال بعد كمال الصلاح أن يأكل هو

٦٣٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في الخرص (الحديث ١٦٠٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الخرص (الحديث ١٤٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: كم يترك الخارص (الحديث ٢٤٩٠)، وأخرجه أحمد: ٣/ ٤٤٨، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البر والإحسان، باب: ما جاء في الطاعات وثوابها (الحديث ٣٢٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة في الزرع والكرم (الحديث ٢/١٤).

وعياله، ويطعموا الناس ما لا يدخر ولا يبقى، فكان ما جرى العرف بإطعامه وأكله بمنزلة الخضروات التي لا تدخر. وضح ذلك بأن هذا العرف الجاري بمنزلة ما لايمكن تركه، فإنه لا بد للنفوس من الأكل من الثمار الرطبة، ولا بد من الطعام بحيث يكون ترك ذلك مضراً بها وشاقاً عليها انتهى.

١٩/٦٣٩ ــ وَعَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قال: أَمَرَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيباً». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَفِيهِ يُخْرَصَ الْعِنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤْخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيباً». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَفِيهِ ٱنْقِطَاعٌ.

ـــ (وعن عتاب) بفتح المهملة وتشديد المثناة الفوقية آخره موحدة (ابن أسيد) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية (قال: أمر رسول الله عَلَيْ أن نخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبيباً. رواه الخمسة وفيه انقطاع) لأنه رواه سعيد بن المسيب عن عتاب. وقد قال أبو داود إنه لم يسمع منه. قال أبو حاتم: الصحيح عن سيعد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر عتاباً «مرسل». قال النووي: وهو إن كان مرسلاً فهو يعتضد بقول الأثمة. والحديث دليل على وجوب خرص الثمر والعنب، لأن قول الراوى أمر يفهم أنه أتى ﷺ بصيغة تفيد الأمر، والأصل فيه الوجوب، وبالوجوب قال الشافعي: وقالت الهادوية: إنه مندوب. وقال أبو حنيفة: إنه محرم لأنه رجم بالغيب. وأجيب عنه بأنه عمل بالظن ورد به أمر الشارع ويكفي فيه خارص واحد عدل، لأن الفاسق لا يقبل خبره، عارف، لأن الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه، لأنه علي كان يبعث عبد الله بن رواحة وحده يخرص على أهل خيبر، ولأنه كالحاكم يجتهد ويعمل، فإن أصابت الثمرة جائحة بعد الخرص فقال ابن عبد البر: أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخروص إذا أصابته جائحة قبل الجداد فلا ضمان، وفائدة الخرص أمن الخيانة من رب المال، ولذلك يجب عليه البينة في دعوى النقص بعد الخرص، وضبط حق الفقراء على المالك، ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه، وأنتفاع المالك بالأكل ونحوه. وأعلم أن النص ورد بخرص النخل والعنب. قيل: ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه وإحاطة النظر به.

٩٣٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في خرص العنب (الحديث ١٦٠٣) و (الحديث ١٦٠٤)، وأخرجه النسائي في وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الخرص (الحديث ١٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: كتاب: الزكاة، باب: خرص النخل والعنب (الحديث ١٨١٩).

وقيل: يقتصر على محل النص وهو الأقرب لعدم النص على العلة. وعند الهادوية والشافعية أنه لا خرص في الزرع لتعذر ضبطه لاستتاره بالقشر. إذا ادّعى المخروص عليه النقص بسبب يمكن إقامة البينة عليه وجب إقامتها، وإلا صدق بيمينه. وصفة الخرص أن يطوف بالشجرة ويرى جميع ثمرتها ويقول: خرصها كذا وكذا رطباً ويجيء منه كذا وكذا البساً.

٢٠/٦٤٠ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ آمْرَأَةً أَتَتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَهَا ٱبْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ٱبْنَتِهَا مَسَكَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: «أَتَعْطِينَ زَكَاةً لِهَا؟». قَالَت: لاَ. قَالَ: «أَيْسُولُكِ أَنْ يُسَوِّرَكِ ٱللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ زَكَاةً لِهَذَا؟». فَأَلْقَتْهُمَا. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيِّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةً.

_ (وحن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة) هي أسماء بنت يزيد بن السكن (أتت النبي على ومعها أبنة لها وفي يد أبنتها مسكتان) بفتح الميم وفتح السين المهلمة الواحدة مسكة، وهي الإسورة والخلاخيل (من ذهب فقال لها: أتعطين زكاة هذه قالت: لا قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فألقتهما. رواه الثلاثة وإسناده قوي) ورواه أبو داود من حديث حسين المعلم وهو ثقة. فقول الترمذي: إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة غير صحيح (وصححه الحاكم من حديث عائشة) وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه: «أنها دخلت على رسول الله على فرأى في يدها فتخات من ورق فقال: «ما هذا يا عائشة» فقالت: صغتهن لأتزين لك بهن يا رسول الله فقال: «أتودين زكاتهن» قالت: لا قال: «هن حسبك من النار». قال الحاكم إسناده على شرط الشيخين. والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية، وظاهره أنه لا نصاب لها أقوال: «الأول» وجوب الزكاة وهو مذهب الهادوية وجماعة من السلف وأحد أقوال ألشافعي عملاً بهذه الأحاديث. ووالثاني»: لا تجب الزكاة في الحلية، وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله لآثار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية، واكن بعد صحة الحديث لا أثر للآثار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية، واكن بعد صحة الحديث لا أثر للآثار ووالثالث»: أن زكاة الحلية عاريتها كما روى ولكن بعد صحة الحديث لا أثر للآثار ووالثالث»: أن زكاة الحلية عاريتها كما روى

٦٤٠ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الكنز ما هو؟ (الحديث ١٥٦٣)، وأخرجه الترمذي في
 كتاب: الزكاة، باب: في زكاة الحلي (الحديث ٦٣٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب:
 زكاة الحلي (الحديث ٢٤٧٨).

الدارقطني عن أنس وأسماء بنت أبي بكر «الرابع»: أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن أنس. وأظهر الأقوال دليلاً وجوبها لصحة الحديث وقوته. وأما نصابها فعند الموجبين نصاب النقدين، وظاهر حديثها الإطلاق وكأنهم قيدوه بأحاديث النقدين ويقوي الوجوب قوله:

٢١/٦٤١ ــ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضَاحاً مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَتْ: «إِذَا أَذَيْتِ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ». رَوَاهُ أَنُونَتِ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوضاحاً) في النهاية هو نوع من الحلي يعمل من الفضة، سميت بها لبياضها واحدها وضح انتهى. وقوله: (من ذهب) يدل أنها تسمى إذا كانت من الذهب أوضاحاً (فقلت: يا رسول الله أكنز هو)؟)أي: فيدخل تحت آية ﴿والذين يكنزون الذهب﴾(١) الآية (قال: إذا أديت زكاته فليس بكنز رواه أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم) فيه دليل كما في الذي قبله على وجوب زكاة الحلية، وأن كل مال أخرجت زكاته فليس بكنز فلا يشمله الوعيد في الآية.

٢٢/٦٤٢ — وَعَنْ سَمُرَةً بْنِ جُنْدَبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا: «أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةُ مِنَ الَّذِي نُعِدُهُ لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ لَيُنِّ.

— (وعن سمرة بن جندب، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله هي يامرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعده للبيع. رواه أبو داود وإسناده لين) لأنه من رواية سليمان بن سمرة وهو مجهول وأخرجه الدارقطني والبزار من حديث أيضاً. والحديث دليل على وجوب الزكاة في مال التجارة. وأستدل للوجوب أيضاً بقوله تعالى: ﴿أَنفقوا من طيبات ما كسبتم﴾ (٢) الآية قال مجاهد: نزلت في التجارة وبما أخرجه الحاكم أنه هي قال: "في الإبل صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البز صدقته والبز بالباء الموحدة والزاي المعجمة

٦٤١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الكنز ما هو؟ (الحديث ١٥٦٣)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز (الحديث ١٠٥/٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة، باب: من تصدق بمال حرام أم لم يكن له فيه. . . (الحديث ١/ ٣٩٠).

⁽١) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

٦٤٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة؟
 (الحديث ١٥٦٢).

ما يبيعه البزازون. كذا ضبطه الدارقطني والبيهقي. قال ابن المنذر: الإجماع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة وممن قال بوجوبها الفقهاء السبعة. قال: لكن لا يكفر جاحدها للاختلاف فيها.

٣٣/٦٤٣ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَفِي اللَّهُ كَاذَ الخُمُسُ". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي هريرة، رضى اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: وفي الركاز) بكسر الراء آخره زاى المال المدقون يؤخذ من غير أن يطلب بكثير عمل (الخمس متفق عليه) للعلماء في حقيقة الركاز قولان: «الأول»: أنه المال المدفون في الأرض من كنوز الجاهلية . «الثاني»: أنه المعادن. قال مالك بالأول قال: وأما المعادن فتؤخذ فيها الزكاة، لأنها بمنزلة الزرع. ومثله قال الشافعي. وإلى الثاني ذهبت الهادرية وهو قول أبي حنيفة. ويدل للأول قوله على: «العجماء جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس، أخرجه البخاري. فإنه ظاهر أنه غير المعدن. وخص الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي: «أنهم قالوا: وما الركاز يا رسول اللَّه؟ قال: الذهب والفضة التي خلقت في الأرض يوم خلقت، إلا أنه قيل: إن هذا التفسير رواية ضعيفة. وأعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحمد عملاً بحديث: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» في نصاب الذهب والفضة، وإلى أنه يجب ربع العشر بحديث: «وفي الرقة ربع العشر» بخلاف الركاز فيجب فيه الخمس، ولا يعتبر فيه النصاب. ووجه الحكمة في التفرقة أن أخذ الركاز بسهولة من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن، فإنه لا بد فيه من المشقة. وذهبت الهادوية إلى أنه يجب الخمس في المعدن والركاز، وأنه لا تقدير لهما بالنصاب، بل يجب في القليل والكثير، وإلى أنه يعم كل ما أستخرج من البحر والبر من ظاهرهما أو باطنهما، فيشمل الرصاص، والنحاس، والحديد، والنفظ، والملح، والحطب، والحشيش، والمتيقن بالنص الذهب والفضة وما عداهما الأصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل. وقد كانت هذه الأشياء موجودة في عصر النبوة، ولا يعلم أنه أخذ فيها خمساً ولم يرد إلا حديث

٦٤٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: في الركاز الخمس (الحديث ١٤٩٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (الحديث ١٧١٠).

الركاز، وهو في الأظهر في الذهب والفضة وآية ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء﴾(١) وهي في غنائم الحرب.

٢٤/٦٤٤ _ وَعَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: _ فِي كَنْزِ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرِيَةٍ _: "إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ مَسْكُونَةٍ فَيْهِ وَفِي الرِّكَازِ الْحُمُسُّ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهُ بِإِسْنَادِ حَسَن.

— (وحن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول اللّه على قال في كنز وجده رجل في خربة: إن وجدته في قرية مسكونة فعرفه وإن وجدته في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الله الخمس أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن) في قوله: ففيه وفي الركاز بيان أنه قد صار ملكا لواجده، وأنه يجب عليه إخراج خمسه، وهذا الذي يجده في قرية لم يسمه الشارع ركازاً، لأنه لم يستخرجه من باطن الأرض، بل ظاهره أنه وجد في ظاهر القرية. وذهب الشافعي ومن تبعه إلى أنه يشترط في الركاز أمران: كونه جاهلياً وكونه في موات، فإن وجد في شارع أو مسجد فلقطة، لأن يد المسلمين عليه. وقد جهل مالكه فيكون لقطة، وإن وجد في ملك شخص فللشخص إن لم ينفه عن ملكه، فإن نفاه عن ملكه فلمن ملكه عنه، وهكذا حتى ينتهي إلى المحيى للأرض. ووجه ما ذهب إليه الشافعي ما أخرجه هو عن عمرو ابن شعيب بلفظ: «أن النبي على قال في كنز وجده رجل في خربة جاهلية: إن وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميت فعرفه، وإن وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه، وفي الركاز الخمس».

٧٥/٦٤٥ ــ وَعَنْ بِلاَلِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبَلِيَّةِ الصَّدَقَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد.

— (وعن بلال بن الحرث رضي الله عنه) هو المزني وفد على رسول الله على سنة حمس وسكن المدينة، وكان أحد من يحمل ألوية مزينة يوم الفتح روى عنه ابنه الحرث مات سنة ستين وله ثمانون سنة (أن رسول الله على أخذ من المعدن القبلية) بفتح القاف وفتح

⁽١) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

٦٤٤ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: خرص النخل والعنب (الحديث ١٨٢٠).

٦٤٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الكنز، ما هو؟؟ وزكاة الحلي (الحديث ١٥٦٦).

الموحدة وكسر اللام وياء مشددة مفتوحة، وهو موضع بناحية الفرع (الصدقة. رواه أبو داود) وفي الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم: «أنه هي أقطع بلال بن الحرث المعادن القبلية، وأخذ منها الزكاة دون الخمس» قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك: ليس هذا مما يثبته أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي هي إلا إقطاعه. وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي في. قال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك. والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعادن، ويحتمل أنه أريد بها الخمس. وقد ذهب إلى الأول أحمد وإسحاق، وذهب غيرهم إلى الثاني، وهو وجوب النخمس لقوله: «وفي الركاز الخمس وإن كان فيه احتمال كما سلف».

٢ ــ باب: صدقـة الفطــر

أي: الإفطار وأضيفت إليه، لأنه سببها كما يدل له ما في بعض روايات البخاري:

١/٦٤٦ - عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ فَرَضَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ: عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ، وَٱلْأَنْثَى، والصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِين، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: فرض رسول الله على ذكاة الفطر صاعاً) نصب على التمييز أو بدل من زكاة بيان لها (من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة. متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صدقة الفطر لقوله: "فرض" فإنه بمعنى ألزم وأوجب. قال إسحق: هي واجبة بالإجماع. وكأنه ما علم فيها الخلاف لداود وبعض الشافعية، فإنهم قائلون إنها سنة. وتأولوا فرض بأن المراد قدر ورد هذا التأويل بأنه خلاف الظاهر. وأما القول بأنها كانت فرضاً ثم نسخت بالزكاة لحديث قيس بن عبادة: "أمرنا رسول الله على بصدقة القطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا" فهو قول غير صحيح، لأن الحديث فيه راو مجهول، ولو سلم صحته فليس فيه دليل على النسخ، لأن عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانياً لا يشعر بأنها نسخت، فإنه يكفي الأمر الأول

٦٤٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: فرض صدقة الفطر (الحديث ١٥٠٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (الحديث ٩٨٥).

ولا يرفعه عدم الأمر. والحديث دليل على عموم وجوبها على العبيد والأحرار الذكور والإناث صغيراً وكبيراً غنياً وفقيراً. وقد أخرج البيهقي من حديث عبد اللَّه بن أبي ثعلبة، أو تُعلبة بن عبد اللَّه مرفوعاً: ﴿أَدُوا صَاعاً مَن قَمْحَ عَنْ كُلِّ إِنْسَانَ ذَكُراً أَوْ أَنْثَى صَغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً أو مملوكاً أما الغني فيزكيه اللَّه. وأما الفقير فيرد اللَّه عليه أكثر مما أعطى " قال المنذري في مختصر السنن: في إسناده النعمان بن راشد لا يحتبج بحديثه: «نعم» العبد تلزم خولاه عند من يقول إنه لا يملك. ومن يقول إنه يملك تلزمه. وكذلك الزوجة يلزم زوجها، والخادم مخدومه، والقريب من تلزمه نفقته لحديث: «أدوا صدقة الفطر عمن تمونون». أخرج الدارقطني والبيهقي وإسناده ضعيف. ولذلك وقع الخلاف في المسألة كما هو مبسوط في الشرح وغيره. وأما الصغير فتلزم في ماله إن كان له مال كما تلزمه الزكاة في ماله. وإن لم يكن له مال لزمت منفقة كما يقول الجمهور. وقيل: تلزم الأب مطلقاً. وقيل: لا تجب على الصغير أصلاً لأنها شرعت طهره لـلصائم من الـلغو والرفث وطعمة لـــلمساكين كما يأتي. وأجيب بأنه خرج على الأغلب فلا يقاومه تصريح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير: وهو أيضاً دال على أنه يجب صاع على كل إنسان من التمر ولا خلاف في ذلك. وكذلك ورد صاع من زبيب وقوله في الحديث: «من المسلمين» لأئمة الحديث كلام طويل في هذه الزيادة، لأنه لم يتفق عليها الرواة لهذا الحديث، إلا أنها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل. ويدل على اشتراط الإسلام في وجوب صدقة الفطر، وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه. وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر؟ فقال الجمهور: لا: وقالت الحنفية وغيرهم: تجب مستدلين بحديث «ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر الأجيب بأن حديث الباب خاص، والخاص يقضى به على العام، فعموم قوله عبده مخصص بقوله من المسلمين. وأما قول الطحاوي: إن من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم، فإنه يأباه ظاهرالحديث، فإن فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم، فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين يؤيده حديث مسلم بلفظ: «على كل نفس من المسلمين حر أو عبد» وقوله: «وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها، فلو أخرها عن الصلاة أثم وخرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد ذلك قوله:

٢/٦٤٧ — وَلاِبْنِ عَدِيٍّ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ: «أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هٰذَا الْيَوْمِ».

٦٤٧ - أخرجه ابن عدي: ١/ ٢٢٥، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر (الحديث ١٥٢/٢).

_ (ولابن عدي والدارقطني) أي: من حديث ابن عمر (بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن عمر الواقدي (أغنوهم) أي: الفقراء (عن الطواف) في الأزقة والأسواق لطلب المعاش (في هذا اليوم) أي: يوم العيد، وإغناؤهم يكون بإعطائهم صدقته أول اليوم.

٣/٦٤٨ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي ٱللَّه عنه قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ اللَّهِ عنه قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ رَبِيبٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَمَّا أَنَا فَلاَ أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ ٱللَّه ﷺ».

وَلَّابِي دَاوُدَ: ﴿ لَا أُخْرِجُ أَبَداً إِلَّا صَاعاً».

_ (وعن أبي سعيد، رضي اللّه عنه، قال كنا نعطبها) أي: صدقة الفطر (في زمان النبي على صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب. متفق عليه. وفي رواية أو صاعاً من أقط) بفتح الهمزة وهو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به كما في النهاية. ولا خلاف فيما ذكر أنه يجب فيه صاع وإنما الخلاف في الحنطة، فإنه أخرج ابن خزيمة عن سفيان عن ابن عمر: «أنه لما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع شعير، وذلك أنه لم يأت نص في الحنطة أنه يخرج فيها صاع» والقول بأن أبا سعيد أراد بالطعام الحنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف في فتح الباري. قال ابن المنذر: لا نعلم في القمح خبراً ثانياً يعتمد عليه عن النبي على ولم يكن البر في المدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الأثمة، فغير جائز أن يعدل عن وقولهم إلا إلى قول مثلهم، ولا يخفى أنه قد خالف أبو سعيد كما يفيده قوله قال الراوي: (قال أبو سعيد: أما أنا فلا أزال أخرجه) أي الصاع (كما كنت أخرجه في زمان رسول اللّه على ولا بي داود) عن أبي سعيد (لا أخرج أبداً إلا صاعاً) أي: من أي قوت أخرج ابن خزيمة والحاكم "قال أبو سعيد: وقد ذكر عنده صدقة رمضان فقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد أبو سعيد: وقد ذكر عنده صدقة رمضان فقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد

٩٤٨ _ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: صاع من زبيب (الحديث ١٥٠٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر (الحديث ٩٨٥).

رسول اللّه على صاعاً من تمر أو صاعاً من حنطة أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من قمح قال: لا تلك فعل معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها الكنه قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم. وقال النووي: تمسك بقول معاوية من قال المدين من الحنطة. وفيه نظر لأنه فعل صحابي. وقد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي على وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا أنه سمعه من النبي كله أخرجه البيهةي في السنن من حديث أبي سعيد: «أنه قدم معاوية حاجاً أو معتمراً فكلم الناس على المنبر فكان فيما كلم به الناس أنه قال: إني أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ بذلك الناس فقال أبو سعيد: «أما أنا فلا أزال أخرجه الحديث المذكور في الكتاب، فهذا صريح أنه فقال أبو سعيد: «أما أنا فلا أزال أخرجه الحديث المذكور في الكتاب، فهذا صريح أنه رأى معاوية. قال البيهقي بعد إيراد أحاديث في الباب ما لفظه: وقد وردت أخبار عن النبي معاوية. قال البيهقي بعد إيراد أحاديث في الباب ما لفظه: وقد وردت أخبار عن علمة كل واحد منها في الخلافيات انتهى.

149 / ٤ - وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّه عنهما قَالَ: ﴿ فَرَضَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ زَكَاةً الْفِطْرِ: طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ ٱللَّغُو، وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَذَّاهَا قَبْلَ الْفَطْرِ: طُهْرَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَذَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ». رَوَاهُ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَبْنِ مَاجَهُ، وَصَجَّحَهُ الْحَاكِمُ.

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للمسائم من الملغو والرفث) الواقع منه في صومه (وطعمة للمسائين فمن أداها قبل الصلاة) أي: صلاة العبد (فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات، رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم) فيه دليل على وجوبها لقوله: «فرض» كما سلف. ودليل على أن الصدقات تكفر السيئات. ودليل على أن وقت إخراجها قبل صلاة العيد، وأن وجوبها مؤقت. فقبل: تجب من فجر أول شوال لقوله: «أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم». وقيل: وقيل: وقيل: وقيل:

٦٤٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر (الحديث ١٦٠٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر طهرة الصيام (الحديث ١٨٣٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر طهرة الصيام (الحديث ٢/٩٠٤).

تجب بعضي الوقتين عملاً بالدليلين. وفي جواز تقديمها أقوال منهم من ألحقها بالزكاة فقال: يجوز تقديمها ولو إلى عامين. ومنهم من قال يجوز في رمضان لا قبله، لأن لها سببين: الصوم والإفطار فلا تتقدمهما كالنصاب والحول. وقيل: لا تقدم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كاليوم واليومين. وأدلة الأقوال كما ترى. وفي قوله: "طعمة للمساكين" دليل على أختصاصهم بها. وإليه ذهب جماعة من الآل وذهب آخرون إلى أنها كالزكاة في الثمانية الأصناف، وأستقواه المهدي لعموم: "إنما الصدقات" والتنصيص على بعض الأصناف لا يلزم منه التخصيص، فإنه قد وقع ذلك في الزكاة، ولم يقل أحد بتخصيص مصرفها ففي حديث معاذ: "أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم".

٣ ــ بــاب: صــدقة التطــوع أي النفل

١/٦٥٠ _ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ ٱللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظَلَّ إِلاَّ ظِلْهُ مَ ٱللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظَلَّ إِلاَّ ظِلْهُ ﴾ _ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ _ وَفِيه: "وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (عن أبي هريرة عن النبي على قال: سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا طله _ فذكر الحديث) في تعداد السبعة وهم الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وأفترقا عليه، ورجل دعته أمرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه (وفيه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق بمينه. متفق عليه) قيل: المراد بالظل الحماية والكنف كما يقال أنا في ظل فلان. وقيل: المراد ظل عرشه، ويدل له ما أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان: «سبعة يظلهم الله في ظل عرشه، وبه جزم القرطبي. وقوله: «أخفى» بلفظ الفعل الماضي حال بتقدير قد وقوله: «حتى لا تعلم شماله» مبالغة في الإخفاء وتبعيد الصدقة عن مظان الرياء ويحتمل أنه على حذف مضاف أي عن شماله. وفيه دليل على فضل إخفاء الصدقة على إبدائها، إلا أن يعلم أن في

٩٥٠ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: من جلس في المسجد يتنظر الصلاة (الحديث ٦٦٠)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الصدقة باليمين (الحديث ١٤٢٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة (الحديث ١٠٣١).

إظهارها ترغيباً للناس في الاقتداء، وأنه يحرس سره عن داعية الرياء وقد قال تعالى: ﴿إِن تبدو الصدقات فنعما هي﴾ (١) الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة والنافلة فلا يظن أنها خاصة بالنافلة حيث جعله المصنف في بابها. وأعلم أنه لا مفهوم يعمل به في قوله: "ورجل تصدق» فإن المرأة كذلك إلا في الإمامة. ولا مفهوم أيضاً للعدد فقد وردت خصال أخرى تقتضي الظل، وأبلغها المصنف في الفتح إلى ثمان وعشرين خصلة. وزاد عليها الحافظ والسيوطي حتى أبلغها إلى سبعين، وأفردها بالتأليف ثم لخصها في كراسة سماها. بزوغ الهلال في الخصال المقتضية للظلال.

٢/٦٥١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بَنِ عَامِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ ٱمْرِىء فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُقْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ ٱبْنُ حِبَّانَ وَالْحُاكِمُ.

— (وعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله على يقول: كل آمرىء في ظل صدقته) أي يوم القيامة أعم من صدقته الواجبة والنافلة (حتى يفصل بين الناس. رواه ابن حبان والحاكم) فيه حث على الصدقة. وأما كونه في ظلها فيحتمل الحقيقة، وأنها تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس، أو المراد في كنفها وحمايتها. ومن فوائد صدقة النفل، أنها تكون توفية لصدقة الفرض إن وجدت في الآخرة ناقصة كما أخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر وفيه: «وأنظروا في زكاة عبدي، فإن كان ضيع منها شيئاً، فأنظروا هل تجدون لعبدي نافلة من صدقة لتتموا بها ما نقص من الزكاة؟ » فيؤخذ ذلك على فرائض الله، وذلك برحمة الله وعدله.

٣/٦٥٢ – وَعَنْ أَبِي سَعِيْدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِم مُسْلِم كَسَا مُسْلِم كَسَا مُسْلِم أَلْهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِم أَطْعَمَ مُسْلِماً عَلَى عُرْي كَسَاهُ ٱللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِم سَقَى مُسْلِماً عَلَى ظَمَأُ مُسْلِماً عَلَى ظَمَأُ سَقَاهُ ٱللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ المَخْتُوم». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ لِينٌ.

- (وعن أبي سعيد الحدري، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: أيما مسلم كسا (١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١:

٦٥٢ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: في فضل سقي الماء (الحديث ١٦٨٢).

٦٥١ . أخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة (الحديث ٨١٧)، وأخرجه الحاكم في
 كتاب: الزكاة، باب: كل امرىء في ظل صدقته. . . (الحديث ٤١٦/١).

مسلماً ثوباً على عرى كساه الله من خضر الجنة) أي: من ثيابها الخضر (وأيما مسلم أطعم مسلماً) متصفاً بكونه (على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة وأيما مسلم سقا مسلماً) متصفاً بكونه (على ظمأ سقاه الله من الرحيق) هو الخالص من الشراب الذي لا غش فيه (المختوم) الذي تختم أوانيه، وهو عبارة عن نفاستها (رواه أبو داود وفي إسناده لمين لم يبين الشارح وجهه. وفي مختصر السنن للمنذري في إسناده أبو خالد يزيد بن عبد الرحلن المعروف بالدالاني، وقد أثنى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد. وفي الحديث الحد على أنواع البر وإعطائها من هو مفتقر إليها، وكان الجزاء عليها من جنس الفعل.

٤/٦٥٣ لَمْ وَعَنْ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْبَدِ السُّفْلَى، وآبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعَفَّهُ ٱللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ ٱللَّهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، واللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

_ (وعن حكيم بن حزام، رضي الله عنه، عن النبي الله العليا خير من الله السفلى وأبدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغنى يغنه الله . متفق عليه والحلفظ للبخاري) أكثر التفاسير وعليه الأكثر أن اليذ العليا يد المعطي والسفلى يد السائل. وقيل: يد المتعفف ولو بعد أن يمد إليه المعطي وعلوها معنوي. وقيل: يد الأخذ لغير سؤال. وقيل: العليا المعطية والسفلى المانعة. وقال قوم من المتصوفة: اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقاً. قال ابن قتيبة: ما أرى هؤلاء إلا قوما أستطابوا السؤال، فهم يحتجون للدناءة ونعم ما قال. وقد ورد التفسير النبوي، بأن اليد العليا التي تعطي ولا تأخذ. أخرجه إسحق في مسنده عن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله ما اليد العليا فذكره. وفي الحديث دليل على البداءة بنفسه وعباله لأنهم الأهم. وفي أن أفضل الصدقة ما بقي بعد إخراجها صاحبها مستغنياً، إذ معنى أفضل الصدقة ما أبقى المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه، لأن المتصدق بجميع ماله يندم غالباً ويحب إذا أحتاج أنه لم يتصدق. ولفظ الظهر كما قال الخطابي يورد في مثل هذا اتساعاً في الكلام. وقيل: غير ذلك. وأختلف العلماء في صدقة الرجل بجميع في مثل هذا اتساعاً في الكلام. وقيل: غير ذلك. وأختلف العلماء في صدقة الرجل بجميع

٦٥٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى (الحديث ١٤٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى (الحديث ١٠٣٤).

ماله فقال القاضي عياض: إنه جوزه العلماء وأئمة الأمصار. قال الطبراني: ومع جوازه فالمستحب أن لا يفعله وأن يقتصر على الثلث. والأولى أن يقال من تصدق بماله كله، وكان صبوراً على الفاقة، ولا عيال له أو له عيال يصبرون، فلا كلام في حسن ذلك ويدل له قوله تعالى: ﴿ويوْعُمُونَ الطعام على حبه﴾(١). الآية: ﴿ويطعمون الطعام على حبه﴾(١). ومن يكن بهذه المثابة كره له ذلك وقوله: ﴿ومن يستعفف». أي: عن المسألة «يعففه الله» أي: يعينه الله على العفة «ومن يستغن» بما عنده وإن قل «يغنه الله» بإلقاء القناعة في قلبه والقنوع بما عنده.

70٤/٥ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جُهْدُ المُقِلِّ، وَٱبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جُهْدُ المُقِلِّ، وَآبُدُ أَبِمَنْ تَعُولُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ آبُنُ خُزَيْمَةَ، وَٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

- (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قيل يا رسول اللَّه أي الصدقة أفضل قال: جهد المقل وابدأ بمن تعول . أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان) الجهد بضم الجيم وسكون الهاء الوسع والطاقة وبالفتح المشقة. وقيل: المبالغة والغاية. وقيل: هما لغتان بمعنى قال في النهاية: أي قدر ما يحتمله القليل من المال وهذا بمعنى حديث: قسبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان، أخذ أحدهما فتصدق به ورجل له مال كثير، فأخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها الخرجه النسائي من حديث أبي ذر. وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة. ووجه الجمع بين هذا الحديث والذي قبله ما قاله البيهقي ولفظه: والجمع بين قوله ﷺ: قنير الصدقة ما كان على ظهر غني " وقوله: قافضل الصدقة جهد المقل" أنه يختلف بأختلاف أحوال الناس في الصبر على الفاقة، والشدة، والاكتفاء بأقل الكفاية، وساق أحاديث تدل على ذلك.

⁽١) سورة الحشر، الآية: ٩.

⁽٢) سورة الإنسان، الآية: ٨.١

٦٥٤ - أخرجه أحمد: ٣٥٨/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الركاة، باب: في الرخصة (الحديث ١٦٧٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: صدقة التطوع (الحديث ٣٣٤٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: أفضل الصدقة جهد المقل (الحديث ١٤١٤).

7/700 - وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا». فَقَالَ رَجُلِّ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: عِنْدِي رَجُلُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، عَنْدِي دِينَارُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: «تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ». (قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى زَوْجَنِكَ»)(۱). قَالَ عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، وَالَ اللَّهَ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْتُ أَبْصَرُ بِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال: قال رسول الله ﷺ: تصدقوا فقال رجل: يا رسول الله عندي دينار قال: تصدق به على نفسك قال: عندي آخر، قال: تصدق به على خادمك قال: عندي آخر قال: تصدق به على خادمك قال: عندي آخر قال: أنت أبصر به رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم) ولم يذكر في هذا الحديث الزوجة. وقد وردت في صحيح مسلم قدمة على الولد. وفيه أن النفقة على النفس صدقة، وأنه يبدأ بها ثم على الزوجة، ثم على الولد، ثم على العبد إن كان أو مطلق من يخدمه، ثم حيث شاء ويأتي في النفقات تحقيق النفقة على من تجب له أولاً فأولاً.

٧/٦٥٦ ـ وَعَنْ عَاثِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ المَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا، فَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا أَكْتَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذٰلِكَ، لاَ يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضِ شَيْتًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن حائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) كأن المراد غير مسرفة في الإنفاق (كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما اكتسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً متفق عليه) فيه دليل على جواز تصدق المرأة من بيت زوجها. والمراد إنفاقها من الطعام الذي لها فيه

³⁰⁰ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: صلة الرحم (الحديث ١٦٩١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: تفسير الصدقة عن ظهر غنى (الحديث ٢٥٣٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرضاع، باب: النفقة (الحديث ٢٣٣٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: الإعطاء للاقرباء أعظم للأجر (الحديث ١٥/١٤).

⁽١) زيادة في الأصل.

٦٥٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة (الحديث ١٤٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها (الحديث ١٠٢٤).

تصرف بصفته للزوج ومن يتعلق به، بشرط أن يكون ذلك بغير إضرار، وأن لا يخل بنفقتهم. قال ابن العربي: قد آختلف السلف في ذلك فمنهم من أجازه في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به النقصان، ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال، وهو احتيار البخاري. ويدل له ما أخرجه الترمذي عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بإذنه قيل: يا رسول الله ولا الطعام قال: «ذلك أفضل أموالنا» إلا أنه قد عارضه ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ «إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره، ولعله يقال في الجمع بينهما إن إنفاقها مع إذن تستحق به الأجر كاملًا، ومع عدم الإذن نصف الأجر، وإن النهي عن إنفاقها من غير إذنه إذا عُرفت منه الفقر أو البخل فلا يحل لها الإنفاق إلا بإذنه، بخلاف ما إذا عرفت منه خلاف ذلك جاز لها الإنفاق من غير إذنه ولها نصف أجره. ومنهم من قال: المراد بنفقة المرأة والعبد والخادم النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه، وهو بعيد من لفظ الحديث. ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال: المرأة لها حق في مال الزوج والتصرف في بيته، فجاز لها أن تتصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في مال مولاه فيشترط الإذن فيه. ويرد عليه أن المرأة ليس لها التصرف إلا في القدر الذي تستحقه، وإذا تصدقت منه أختصت بأجره، ثم ظاهره أنهم سواء في الأجر. ويحتمل أن المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر المكتسب أوفر، إلا أن في حديث أبي هريرة: «ولها نصف أجره» فهو يشعر بالمساواة.

٨/٦٥٧ – وَعَنْ أَبِي سَغِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْجَاءَتْ زَيْنَبُ ٱمْرَأَةُ ٱبْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي خُلِيٍّ إَبْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي خُلِيِّ لِي اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُ اللَّهِ، فَزَعَمَ ٱبْنُ مَسْعُودٍ، وَوْجُكِ وَوَلَدُكِ أَحَقُ مَنْ أَتَصَدَّقُ إِنِ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: (صَدَقَ آبْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكِ وَوَلَدُكِ أَحَقُ مَنْ تَصَدَّقْتِ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَوَلَدُكِ أَحَقُ مَنْ تَصَدَّقْتِ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَاللَّهِ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي سعيد، رضي اللَّه عنه، قال: جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت: يا رسول اللَّه إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي لي فأردت أن أتصدق به، فزعم

٦٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة على الأقارب (الحديث ١٤٦٢).

⁽١) في نسخة م: تصدقت.

ابن مسعود أنه وولده أحق من أتصدق به عليهم فقال النبي: صدق ابن مسعود زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم رواه البخاري) فيه دلالة على أن الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى. والحديث ظاهر في صدقة الواجب، ويحتمل أن المراد بها التطوع، والأول أوضح ويؤيده ما أخرجه البخاري «عن زينب امرأة ابن مسعود أنها قالت: يا رسول اللَّه أيجزيء عنا أن نجعل الصدقة في زوج فقير وأبناء أخ أيتام في حجورنا؟ فقال لها رسول اللَّه: لك أجر الصدقة وأجر الصلة». وأخرجه أيضاً مسلم وهو أوضع في صدقة الواجب لقولها: أيجزى، ولقوله: صدقة وصلة، إذ الصدقة عند الإطلاق تتبادر في الواجبة وبهذا جزم المازني، وهو دليل على جواز صرف زكاة المرأة في زوجها وهو قول الجمهور، وفيه خلاف لأبي حنيفة ولا دليل له يقاوم النص المذكور. ومن أستدل له بأنها تعود إليها بالنفقة فكأنها ما خرجت عنها. فقد أورد عليه أنه يلزمه منع صرفها صدقة التطوع في زوجها، مع أنها يجوز صرفها فيه اتفاقاً. وأما الزوج فأتفقوا على أنه لا يجوز له صرف صدقة واجبة في زوجته قالوا: لأن نفقتها واجبة عليه فتستغني بها عن الزكاة قاله المصنف في الفتح. وعندي في هذا الأخير توقف، لأن غنى المرأة بوجوب النفقة على زوجها لا يصيرها غنية الغني الذي يمنع من حل الزكاة لها. وفي قوله: "وولده" ما يدل على إجزائها في الولد، إلا أنه أدعى ابن المنذر الإجماع على عدم جواز صرفها إلى الولد، وحملوا الحديث على أنه في غير الواجبة، أو أن الصرف إلى الزوج وهو المنفق على الأولاد، أو أن الأولاد للزوج ولم يكونوا منها كما يشعر به ما وقع في رواية أخرى: «على زوجها وأيتام في حجرها» ولعلهم أولاد زوجها وصموا أيتاماً بأعتبار اليتم من الأم.

٩/٦٥٨ - وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ الرَّجُلُ بَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَنْه.

_ (وعن ابن عمر، رضي اللّه عنهما، قال: قال رسول اللّه ﷺ: لا يزال الرجل) والمرأة (يسأل الناس) أموالهم (حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة) بضم الميم وسكون الزاي فعين مهملة (لحم. متفق عليه) الحديث دليل على قبح كثرة السؤال، وأن كل

٣٥٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، ياب: من سأل الناس تكثراً (الحديث ١٤٧٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: كراهة المسألة للناس (الحديث ١٠٤٠).

مسألة تذهب من وجهه قطعة لحم، حتى لا يبقى فيه شيء لقوله: «لا يزال» ولفظ الناس عام مخصوص بالسلطان كما يأتي. والحديث مطلق في قبح السؤال مطلقاً، وقيده البخاري بمن يسأل تكثراً كما يأتي يعني من سأل وهو غني فإنه ترجم له: بباب من سأل تكثراً لا من سأل لحاجة فإنه يباح له ذلك ويأتي قريباً بيان الغنى الذي يمنع من السؤال. قال الخطابي معنى قوله: وليس في وجهه مزعة لحم يحتمل أن يكون المراد به يأتي ساقطاً لا قدر له ولا جاه، أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه عقوبة له في موضع الجناية لكونه أذل وجهه بالسؤال، أو أنه يبعث ووجهه عظم ليكون ذلك شعاره الذي يعرف به. ويؤيد أذل وجهه الطبراني والبزار من حديث مسعود بن عمرو: «لا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه» وفيه أقوال أخر.

١٠/٦٥٩ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَسْأَلُ جَمْراً، فَلْيَسْتَقِلَ أَوْ لِيَسْتَكُثِرَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. يَسْأَلِ (١) النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثِّراً، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْراً، فَلْيَسْتَقِلَ أَوْ لِيَسْتَكُثِرَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من يسأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر رواه مسلم) قال ابن العربي: إن قوله «فإنما يسأل جمراً» معناه: أنه يعاقب بالنار، ويحتمل أن يكون حقيقة، أي: أنه يصير ما يأخذه جمراً يكوى به كما في مانع الزكاة وقوله: "فليستقل" أمر للتهكم. ومثله ما عطف عليه أو للتهديد من باب ﴿اعملوا ما شئتم﴾ (٢) وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثار.

١١/٦٦٠ - وَعَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكُفَّ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

- (وعن الزبير بن العوام، رضي اللَّه عنه، عن النبي على قال: لأن يأخذ أحدكم

٩٥٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: كراهة المسألة للناس (الحديث ١٠٤١).

⁽١) في نسخة م: سأل. (٢) سورة فصلت، الآية: ٤٠.

٦٦٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: الاستعفاف على المسألة (الحديث ١٤٧١).

حبله نيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فبكف بها) أي: بقيمتها (وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه: رواه البخاري) الحديث دل على ما دل ما قبله عليه من قبح السؤال مع الحاجة وزاد بالحث على الاكتساب، ولو أدخل على نفسه المشقة، وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذل السؤال، وذلة الرد إن لم يعطه المسؤول، ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن أعطى كل من يسأل، وللشافعية وجهان في سؤال من له قدرة على التكسب أصحهما: أنه حرام لظاهر الأحاديث. والثاني: أنه مكروه بثلاثة شروط، أنه لا يذل نفسه، ولا يلح في السؤال، ولا يؤذي المسؤول، فإن فقد أحدها فهو حرام بالاتفاق.

١٢/٦٦١ _ وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْمَسْأَلَةُ كَدُّ يَكُدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَاناً، أَوْ في أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن سمرة بن جندب، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه على: المسألة كد يكد بها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطاناً أو في أمر لا بد منه رواه الترمذي وصححه) أي: سؤال الرجل أموال الناس كد، أي: خدش وهو الأثر، وفي رواية كدوح بضم الكاف. وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه، لأنه إنما يسأل مما هو حق له في بيت المال ولا منة للسلطان على السائل، لأنه وكيل فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حقه الذي لديه. وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثراً، فإنه لا بأس فيه ولا إثم، لأنه جعله قسيماً للأمر الذي لا بد منه، وقد فسر الأمر الذي لا بد منه حديث قبيصة وفيه: "لا يحل السؤال إلا لئلاثة ذي فقر مدقع أو دم موجع أو غرم مفظع» الحديث وقوله: "أو في أمر لا بد منه، أي: لا يتم له حصوله مع ضرورته إلا بسؤال. ويأتي حديث قبيصة قريباً وهو مبين ومفسر للأمر الذي لا بد منه.

٦٦١ - أخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في النهي عن المسألة (الحديث ٦٨١). وقال: حديث حسن صحيح.

إ ـ باب: قسم الصدقات أي قسمة الله للصدقات بين مصارفها

١/٦٦٢ - عَنْ أَبِي سَعِيْدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
﴿ لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلاَّ لَخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ ٱشْتَرَاهَا بِمَالِدِ، أَوْ خَارِمٍ،
أَوْ خَازٍ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ، أَوْ مِسْكِينِ تُصُدُّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيُّ». رَوَاهُ أَوْ خَارُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ، أَوْ مِسْكِينِ تُصُدُّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيُّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد، وَابْنُ مَاجَه، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَعِلَّ بِالإِرْسَالِ.

 (عن أبي سعيد الخدري، رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة لعامل عليها، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل اللَّه، أو مسكين تصدق عليه منها فأهدى لغني منها رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة، وصححه الحاكم وأعل بالإرسال) ظاهرة إعلال ما أخرجه المذكورون جميعاً. وفي الشرح أن التي أعلت بالإرسال رواية الحاكم التي حكم بصحتها. وقوله: "لغني» قد أختلفت الأقوال في حد الغني الذي يحرم به قبض الصدقة على أقوال، وليس عليها ما تسكن له النفس من الاستدلال، لأن المبحث ليس لغوياً حتى يرجع فيه إلى تفسير لغة، ولأنه في اللغة أمر نسبي لا يتعين في قدر. ووردت أحاديث معينة لقدر الغني الذي يحرم به السؤال، كحديث أبي سعيد عند النسائي: «من سأل وله أوقية فقد ألحف» وعند أبي داود: «من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً. وأخرج أيضاً «من سأل وله ما يغنيه فإنما يستكثر من النار قالوا: وما يغنيه قال: قدر ما يعشيه ويغديه، صححه ابن حبان فهذا قدر الغني الذي يحرم معه السؤال. وأما الغني الذي يحرم معه قبض الزكاة، فالظاهر أنه من تجب عليه الزكاة، وهو من يملك ماثتي درهم لقوله ﷺ: ﴿أَمْرَتُ أَنْ آخِذُهَا مِنْ أَغْنِياتُكُم وأُورِدُهَا فَي فقرائكم» فقابل بين الغني وأفاد أنه من تجب عليه الصدقة، وبين الفقير وأخبر أنه من ترد فيه الصدقة هذا أقرب ما يقال فيه. وقد بيناه في رسالة جواب سؤال. وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وإن كان غنياً، لأنه يأخذ أجره على عمله لا لفقره. وكذلك من أشتراها بماله،

٦٦٢ - أخرجه أحمد: ٢/ ١٦٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (الحديث ١٦٣٦) و (الحديث ١٦٣٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزكاة، باب: من تحل له الصدقة (الحديث ١٨٤١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: من تحل له الصدقة (الحديث ١٨٤١)،

فإنها قد وافقت مصرفها وصارت ملكاً له، فإذا باعها فقد باع ما ليس بزكاة حين البيع، بل ما هو ملك له. وكذلك الغارم تحل له وإن كان غنياً. وكذلك الغازي يحل له أن يتجهز من الزكاة وإن كان غنياً، لأن ساغ في مبيل الله. قال الشارح: ويلحق به من كان قائماً بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالقضاء والإفتاء والتدريس وإن كان غنياً. وأدخل أبو عبيد من كان في مصلحة عامة في العاملين، وأشار إليه البخاري حيث قال: «باب رزق الحاكم والعاملين عليها» وأراد بالرزق ما يرزقه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء، والفتيا، والتدريس، فله الأخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القبام بالمصلحة وإن كان غنياً. قال الطبري: إنه ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضي الأجر على الحكم، لأنه وقالت طائفة: أخذ الرزق على القضاء إن كان جهة الأخذ من الحلال كان جائزاً إجماعاً، ومن تركه فإنما تركه تورعاً. وأما إذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه، وأختلف إذا كان الغالب حراماً. وأما الأخذ من المتحاكمين ففي جوازه خلاف، ومن جوزه فقد شرط له شرائط ويأتي ذكر ذلك في باب المتحاكمين ففي جوازه خلاف، ومن جوزه فقد شرط له شرائط ويأتي ذكر ذلك في باب المتحاكمين ففي جوازه خلاف، ومن جوزه فقد شرط له شرائط ويأتي ذكر ذلك في باب المتحاكمين ففي جوازه خلاف، ومن جوزه فقد شرط له شرائط ويأتي ذكر ذلك في باب المتحاكمين ففي المقرف له الشارح هنا تعرضنا له.

٢/٦٦٣ ـ وَعَنْ عُبَيْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا ٱلنَّظُرُ(١)، فَرَآهُمَا جَلْدَيْنِ: فَقَالَ: ﴿إِنْ شِنْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلاَ حَظَّ فِيهَا لِغَنِيُّ، وَلاَ لِقَوِيِّ مُكْتَسِبٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَقَوَّاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

_ (وعن عبد الله بن عدي بن الخيار) بكسر الخاء المعجمة فمثناة تحتية آخره راء، وعبد الله يقال إنه ولد على عهد رسول الله على يعد في التابعين روى عن عمر وعثمان وغيرهما.) (أن رجلين حدثاه أنهما أتيا رسول الله على يسألانه من الصدقة فقلب فيهما النظر) فسرت ذلك الرواية الأخرى بلفظ فرفع فينا النظر وخفصه، (فرآهما جلدين فقال: إن

⁷⁷٣ _ أخرجه أحمد: ٢٢٤/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: من يعطي من الصدقة وحد الغنى (الحديث ١٦٣٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: مسألة القوي المكتسب (الحديث ٩٩) و (الحديث ٢٩٩).

⁽١) في نسخة م: اليصر.

شئتما أعطيتكما ولاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب رواه أحمد وقواه أبو داود والنسائي). قال أحمد بن حنبل: ما أجوده من حديث وقوله: ﴿إِن شئتما أي: أن أخذ الصدقة ذلة، فإن رضيتما بها أعطيتكما، أو أنها حرام على الجلد، فإن شئتما تناول الحرام أعطيتكما، قاله توبيخاً وتغليظاً. والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغني، وهو تصريح بمفهوم الآية، وإن أختلف في تحقيق الغني كما سلف وعلى القوي المكتسب، لأن حرفته صيرته في حكم الغني، ومن أجاز له تأول الحديث بما لا يقبل.

٣/٦٦٤ – وَعَنْ قَبِيضَةَ بِنْنِ مُخَارِقِ الْهِالَالِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ وَعَنْ قَبِيضَةً بِنِنَ الْمَسْأَلَةُ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدِ ثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ٱجْتَاحَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ فَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَاماً مِنْ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتٌ يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُحْتًا اللهُ مَا وَابُنُ حَبَّانَ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ، وَأَبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن قبيصة) بفتح القاف فموحدة مكسورة فمثناة تحتية فصاد مهملة (ابن مخارق) بضم الميم فخاء معجمة فراء مكسورة بعد الألف فقاف (الهلالي) وفد على النبي على عداده في أهل البصرة. روى عنه أبنه فطن وغيره. (قال: قال رسول الله على: إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل) بالكسر بدلاً من ثلاثة، ويصح رفعه بتقدير أحدهم (تحمل حمالة) بفتح الحاء المهملة، وهو المال يتحمله الإنسان عن غيره. (فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة) أي أفة (أجتاحت) أي: أهلكت (ماله فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم ورجل أصابته بائحة) أي أفة (أجتاحت) أي: أهلكت بكسر القاف (ما يقوم ثلاثة من ذوي الحجا) بكسر المهملة والجيم مقصور العقل (من قومه)، لأنهم أخبر بحالة يقولون أو قائلين: (لقد

^{378 -} أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: من تحل له المسألة (الحديث ١٠٤٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، كتاب: الزكاة، البناء: الزكاة، باب: إعطاء اليتامى من الصدقة . . . (الحديث ٢٣٦٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على بني هاشم (الحديث ٣٣٩٥).

أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً) بكسر القاف (من عيش، فما سواهن من المسألة يا قيبصة سحت) بضم السين المهملة (بأكلها) أي: الصدقة أنت، لأنه جعل السحت عبارة عنها، وإلا فالضمير له (سحتاً) السحت الحرام الذي لا يحل كسبه، لأنه يسحت البركة ، أي: يذهبها. (رواه مسلم وأبو داود و ابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على أنها تحرم المسألة إلا لثلاثة: "الأول، لمن تحمل حمالة، وذلك أن يتحمل الإنسان عن غيره ديناً، أو دية، أو يصالح بمال بين طائفتين، فإنها تحل له المسألة. وظاهره وإن كان غنياً، فإنه لا يلزمه تسليمه من ماله. وهذا هو أحد الخمسة الذين يحل لهم أخذ الصدقة، وإن كانوا أغنياء كما سلف في حديث أبي سعيد. «والثاني»: من أصاب ماله آفة سماوية أو أرضية كالبرد والغرق ونحوه، بحيث لم يبق له ما يقوم بعيشه حلت له المسألة، حتى يحصل له ما يقوم بحالة ويسد خلته. (والثالث): من أصابته فاقة، ولكن لا تحل له المسألة إلا بشرط أن يشهد له من أهل بلده، لأنهم أخبر بحاله ثلاثة من ذوي العقول، لا من غلب عليه الغباوة والتغفيل، وإلى كونهم ثلاثة ذهبت الشافعية لـلنص فقالوا: لا يقبل في الأعسار أقل من ثلاثة. وذهب غيرهم إلى كفاية الإثنين قياساً على سائر الشهادات، وحملواً الحديث على الندب. ثم هذا محمول على من كان معروفاً بالغنى ثم أفتقر. أما إذا لم يكن كذلك، فإنه يحل له السؤال وإن لم يشهدوا له بالفاقة يقبل قوله. وقد ذهب إلى تحريم السؤال ابن أبي ليلي، وأنها تسقط به العدالة. والظاهر من الأحاديث تحريم السؤال إلا للثلاثة المذكورين، أو أن يكون المسؤول السلطان كما سلف.

٥٦٦/٤ ــ وَعَنْ عَبْدِ المُطَلِّبِ بْنِ رَبِيعَة بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لَآلِ مُحَمَّدِ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ ٱلنَّاسِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لَآلِ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وحن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث) بن عبد المطلب بن هاشم، سكن المدينة، ثم تحول عنها إلى دمشق، ومات بها سنة أثنتين وستين. وكان قد أتى إلى رسول الله على يعلب منه أن يجعله عاملاً على بعض الزكاة فقال له رسول الله على: الحديث وفيه قصة (قال: قال رسول الله على: إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس) هو بيان لعلة التحريم. (وفي رواية) أي لمسلم عن عبد المطلب (وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد. رواه مسلم) فأفاد أن لفظ لا تنبغي أراد به لا تحل فيفيد

٦٦٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة (الحديث ١٠٧٢).

التحريم. أيضاً وليس لعبد المطلب المذكور في الكتب الستة غير هذا الحديث، وهو دليل على تحريم الزكاة على محمد على وعلى آله. فأما عليه على فإنه إجماع. وكذا أدعى الإجماع على حرمتها على آله أبو طالب ابن قدامة. ونقل جواز عن أبي حنيفة. وقيل: إن منعوا خمس الخمس، والتحريم هو الذي دلت عليه الأحاديث. ومن قال بخلافها قال متأولاً لها ولا حاجة لـلتأويل، وإنما يجب التأويل إذا قام على الحاجة إليه دليل، والتعليل بأنها أوساخ الناس قاض بتحريم الصدقة الواجبة عليهم لا النافلة، لأنها هي التي يطهر بها من يخرجها كما قال تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾(١). إلا أن الآية نزلت في صدقة النفل كما هو معروف في كتب التفسير. وقد ذهب طائفة إلى تحريم صدقة النفل أيضاً على الآل، وأخترْناه في حواشي ضوء النهار لعموم الأدلة. وفيه أنه ﷺ كرم آله عن أن يكونوا محلاً لـلغسالة وشرفهم عنها، وهذه هي العلة المنصوصة. وقد ورد التعليل عند أبي نعيم مرفوعاً، أن لهم في خمس الخمس ما يكفيهم ويغنيهم، فهما علتان منصوصتان ولا يلزم من منعهم عن الخمس أن تحل لهم، فإن من منع الإنسان عن ماله وحقه لا يكون منعه له محللاً ما حرم عليه. وقد بسطنا القول في رسالة مستقلة. وفي المراد بالَّال خلاف، والأقرب ما فسرهم به الراوي وهو زيد بن أرقم بأنهم آل على وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل انتهى. «قلت:» ويريد وآل الحارث بن عبد المطلب لهذا الحديث، فهذا تفسير الراوي وهو مقدم على تفسير غيره. فالرجوع إليه في تفسير آل محمد هنا هو الظاهر، لأن لفظ الَّال مشترك، وتفسير راويه دليل على المراد من معانيه، فهؤلاء الذين فسرهم به زيد بن أرقم وهو في صحيح مسلم، وإنما تفسيرهم هنا ببني هاشم اللازم منه دخول من أسلم من أولاد أبي لهب ونحوهم فهو تفسير الراوي. وكذلك يدخل في تحريم الزكاة عليهم بنو المطلب بن بعد مناف، كما يدخلون معهم في قسمة الخمس كما يفيده:

7٦٦ / ٥ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إلَى النَّبِيِّ عَلَيْتُ المُطَّلِب مِنْ خُمُس خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا، إلَى النَّبِيِّ عَلَيْتُ بَنِي المُطَّلِب مِنْ خُمُس خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا بَنُو المُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِئِيُّ .

⁽١) سُورة: التوبة، الآية: ١٠٣.

٦٦٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام (الحديث ٣١٤٠).

ـــ وهو قوله (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وسكون الياء التحتية (ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة ابن نوفل بن عبد مناف القرشي، أسلم قبل الفتح، ونزل المدينة، ومات بها سنة أربع وخمسين. وقيل: غير ذلك. (قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي على فقلنا: يا رسول اللَّه أعطيت بني المطلب من خمس خيبر، وتركتنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقط، فقال رسول اللَّه ﷺ: إنما بنو المطلب وبنو هاشم) المراد ببني هاشم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث، ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك، لأنه لم يسلم منهم في عصره ﷺ أحد. وقيل: بل أسلم منهم عتبة ومعتب أبنا أبي لهب وثبتا معه ﷺ في خيبر (شيء واحد . رواه البخاري) الحديث دليل على أن بني المطلب يشاركون بني هاشم في سهم ذوي القربي، وتحريم الزكاة أيضاً دون من عداهم وإن كانوا في النسب سواء. وعلله على الستمرارهم على الموالاة كما في لفظ آخر تعليله: «بأنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام» فصاروا كالشيء الواحد في الأحكام، وهو دليل واضح في ذلك. وذهب إليه الشافعي وخالفه الجمهور وقالوا: إنه ﷺ أعطاهم على جهة التفضيل لا الاستحقاق وهو خلاف الظاهر، بل قوله شيء واحد دليل على أنهم يشاركونهم في أستحقاق الخمس وتحريم الزكاة. وأعلم أن بنى المطلب هم أولاد المطلب بن عبد مناف، وجيبر بن مطعم من أولاد توفل بن عبد مناف، وعثمان من أولاد عبد شمس بن عبد مناف، فبنو المطلب وبنو عبد شمس وبنو نوفل أولاد عم في درجة واحدة، فلذا قال عثمان وجبير بن مطعم لـلنبي ﷺ: إنهم وبنو المطلب بمنزلة واحدة، لأن الكل أبناء عم.

7/77V - وَعَنْ أَبِي رَافِعِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ بَعَثَ رَجُلاً عَلَى ٱلصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعِ: ٱصْحَبْنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لاَ، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَسُهُمْ، وَإِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لَيَ النَّبِيَ ﷺ، وَأَنَّهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لنَا الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلثَّلاَثَةُ، وآبُنُ خُزَيْمَةَ، وَآبُنُ حِبَّانَ.

⁷⁷٧ - أخرجه أحمد: ٨/١، ١١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على بني هاشم (الحديث ١٦٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على بني هاشم (الحديث ٢٥٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: مولى القوم منهم (الحديث ٢٠٧)، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الزكاة، باب: ذكر تحريم الصدقة المفروضة (الحديث ٢٣٤٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على بني هاشم (الحديث ٣٣٩٥).

- (وعن أبي رافع) هو أبو رافع مولى رسول اللَّه ﷺ. قيل أسمه: إبراهيم. وقيل: هرمز. وقيل: كان لـلعباسُ فوهبه لرسول اللَّه ﷺ، فلما أسلم العباس بشر أبو رافع رسول اللَّه ﷺ بإسلامه فأعتقه. مات في خلافة على كما قال ابن عبد البر. (أن النبي ﷺ بعث رجلًا على الصدقة)، أي: على قبضها (من بني مخزوم) وأسمه الأرقم (فقال لأبى رافع: أصحبني فإنك تصيب منها، فقال: حتى آتي ﷺ النبي فأسأله، فأتاه فسأله فقال: «مولى القوم من أنفسهم وأنها لا تحل لنا الصدقة» رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على أن حكم مولى آل محمد ﷺ حكمهم في تحريم الصدقة. ولبني هاشم، ولمواليهم أنتهن. وذهبت جماعة إلى عدم تحريمها عليهم لعدم المشاركة في النسب، ولأنه لهم في الخمس سهم. وأجيب بأن النص لا تقدم عليه هذه العلـل فهي مردودة فإنها ترفع النص. قال ابن عبد البر: هذا خلاف الثابت من النص، ثم هذا نص على تحريم العمالة على الموالي؛ وبالأولى على آل محمد ﷺ، لأنه أراد الرجل الذي عرض على أبي رافع أن يوليه على بعض عمله الذي ولاه النبي على فينال عمالة، لا أنه أراد أن يعطيه من أجرته، فإنه جائز لأبي رافع أخذه إذ هو داخل تحت الخمس الذين تحل لهم، لأنه قد ملك ذلك الرجل أجرته فيعطيه من ملكه فهو حلال لأبي رافع، فهو نظير قوله فيما سلف ورجل تصدق عليه منها فأهدى منها.

٧/٦٦٨ - وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ كَان يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ مِنِّي، وَمَا جَاءَكَ مِنْ لهٰذَا المَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ فَيَقُولُ: ﴿ فَكُذُهُ وَمَا لاَ فَلاَ أَنْشِعْهُ نَفْسَكَ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله على كان يعطي عمر العطاء فيقول: أعطه أفقر مني، فيقول: خذه فتموله أو تصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف) بالشين المعجمة والراء والفاء من الإشراف، وهو التعرض للشيء والحرص عليه (ولا سائل فخذه ما لا فلا تتبعه نفسك)، أي: لا تعلقها بطلبه (رواه مسلم) الحديث أفاد

٦٦٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف (الحديث ١٠٤٥).

أن العامل ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردها، فإن الحديث في العمال كما صرح به في رواية مسلم. والأكثر على أن الأمر في قوله: «فخذه للندب. وقيل: للوجوب. قيل: وهو مندوب في كل عطية يعطاها الإنسان، فإنه يندب له قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث. هذا إذا كان المال الذي يعطيه منه حلالاً. وأما عطية السلطان الجائر وغيره ممن ماله حلال وحرام. فقال ابن المنذر: إن أخذها جائز مرخص فيه، قال: وحجة ذلك أنه تعالىٰ قال في اليهود: ﴿سماعون للكذب أكالون للسحت﴾(١). وقد رهن الله درعه من يهودي مع علمه بذلك، وكذا أخذ الجزية منهم مع علمه بذلك. وإن كثيراً من أموالهم من ثمن الخنزير والمعاملات الباطلة انتهى. وفي الجامع الكافي إن عطية السلطان الجائر لا ترد، لأنه إن علم أن ذلك عين مال المسلم وجب قبوله وتسليمه إلى مالكه، وإن كإن ملتبساً فهو مظلمة يصرفها على مستحقها، وإن كان ذلك عين مال الجائر، فيهية تقليل لباطله وأخذ ما يستعين بإنفاقه على معصيته. وهو كلام حسن جار على قواعد الشريعة، إلا أنه يشترط في ذلك أن يأمن القابض على نفسه من محبة المحسن الذي جلبت النفوس على حب من أحسن إليها، وأن لا يوهم الغير أن السلطان على الحق حيث قبض ما أعطاه. وقد بسطنا في حواشي ضوء النهار في كتاب البيع ما هو أوسع من هذا.

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٤٢.

0 _ كتاب: الحيام

اا ـ باب: فرض الصيام وأحكامها

الصيام لغة الإمساك. وفي الشرع إمساك مخصوص، وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع وغيرها مما ورد به الشرع في النهار على وجه المشروع. ويتبع ذلك الإمساك عن اللغو والرفث وغيرهما من الكلام المحرم والمكروه، لورود الأحاديث بالنهي عنها في الصوم، زيادة على غيره في وقت مخصوص بشروط مخصوصة تفصلها الأحاديث الآتية. وكان مبدأ فرضه في السنة الثانية من الهجرة،

١/٦٦٩ _ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿لَا تَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمًا فَلْيَصُمْهُ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقدموا رمضان) فيه دليل على إطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان. وحديث أبي هريرة عند أحمد وغيره مرفوعاً: «لا تقولوا جاء رمضان فإن رمضان أسم من أسماء الله، ولكن قولوا جاء شهر رمضان» حديث ضعيف لا يقاوم ما ثبت في الصحيح. (بصوم يوم ولا يومين إلا رجل) كذا في نسخ بلوغ المرام. ولفظه في البخاري: «إلا أن يكون رجل» قال المصنف: يكون تامة، أي: يوجد رجل. ولفظ مسلم: «إلا رجلاً». قلت: وهو قياس العربية، لأنه أستثناء متصل من مذكور. (كان يصوم صوماً فليصمه. متفق عليه) الحديث دليل على تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان. قال الترمذي بعد رواية الحديث: والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يتعجل الرجل الصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان انتهى. وقوله لمعنى

⁽١) زيادة من عندنا للاستيعاب.

١٩٦٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: لا يتقدّم رمضان بصوم يـوم ولا يـوميـن
 (الحديث ١٩١٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصوم، باب: لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين
 (الحديث ١٨٠٢).

رمضان تقييد للنهي بأنه مشروط بكون الصوم أحتياطاً، لا لو كان الصم صوماً مطلقاً كالنفل المطلق والنذر ونحوه. «قلت:» ولا يخفى أنه بعد هذا التقييد يلزم منه جواز تقدم رمضان بأي صوم كان، وهو خلاف ظاهر النهي، فإنه عام لم يستثن منه إلا الصوم من أعتاد صوم أيام معلومة، ووافق على ذلك آخر يوم من شعبان. ولو أراد على الصوم المقيد بما ذكر لقال إلا متنفلاً أو نحو هذا اللفظ. وإنما نهى عن تقدم رمضان، لأن الشارع قد على الدخول في صوم رمضان برؤية هلاله، فالمتقدم عليه مخالف لملنص أمراً ونهياً. وفيه إبطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم بيوم أو يومين قبل رؤية هلال رمضان، وزعمهم أن اللام في قوله: «صوموا لرؤيته في معنى مستقبلين لها، وذلك لأن الحديث يفيد أن اللام لا يصح حملها على هذا المعنى، وإن وردت له في مواضع. وذهب بعض العلماء إلى أن النهي عن الصوم من بعد النصف الأول من يوم سادس عشر من شعبان، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أنتصف شعبان فلا تصوموا» أخرجه أصحاب السنن وغيرهم. وقيل: إنه يكره بعد الانتصاف ويحرم قبل رمضان بيوم أو يومين. وقال آخرون: يجوز من بعد اتصافه يحرم قبله بيوم أو يومين. وقال آخرون: يجوز من بعد اتصافه ويحرم قبله بيوم أو يومين. اما جواز الأول: فلأنه الأصل وحديث أبي هريرة ضعيف. قال أحمد وابن معين: إنه منكر، وأما تحريم الثاني: فلحديث الكتاب وهو قول حسن.

٢/٦٧٠ — وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ صَامَ ٱلْيَوْمَ ٱلَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَىٰ أَبًا الْقَاسِمِ صلى ٱللَّه عليه وسلم». ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقاً، وَوَصَلَهُ ٱلْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُرِّيْمَةً، وَٱبْنُ حِبَّانَ.

- (وعن عمار بن ياسر، رضي الله عنه، قال: من صام اليوم الذي يشك) مغير الصيغة مسند إلى (فيه فقد عصى أبا القاسم. وذكره البخاري تعليقاً ووصله) إلى عمار. وزاد المصنف في الفتح الحاكم وأنهم وصلوه من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحٰق، ولفظه عندهم: «كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال: كلوا فتنحى بعض القوم،

[•] ٢٧ - أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب: الصوم، باب: قوله على: إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا (الحديث ١١٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، ياب: كراهية صوم يوم الشك (الحديث ٢٣٣٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية صوم يوم الشك (الحديث ٢٨٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصوم، باب: صيام يوم الشك (الحديث ٢١٨٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم الشك (الحديث ١٦٤٥)، وأخرجه ابن خيريمة: ٣/٤٠٤، وأخرجه ابن حيان في كتاب: الصوم، ياب: صوم يوم الشك (الحديث ٥٨٥).

فقال: إني صائم، فقال عمار: «من صام إلخ» (الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان) قال ابن عبد البر: هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك انتهى. وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً، ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن أستقبال رمضان بصوم، وأحاديث الأمر بالصوم لرؤيته. وأعلم أن يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان، إذا لم ير الهلال في ليلة بغيم ساتر أو نحوه، فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان، والحديث وما معناه يدل على تحريم صومه. وإليه ذهب الشافعي. وأختلف الصحابة في ذلك منهم من قال بجواز صومه، ومنهم من منع منه وعده عصياناً لِأبي القاسم، والأدلة مع المحرمين. وأما ما أخرجه الشافعي عن فاطمة أبنه الحسين، أن علياً عليه السلام قال: الأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان، فهو أثر منقطع على أنه ليس في يوم شك مجرد، بل بعد أن شهده عنده رجل على رؤية الهلال فصام وأمر الناس بالصيام وقال: لأن أصوم إلخ. ومما هو نص في الباب حديث ابن عباس: «فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكملوا العدة ثلاثين، ولا تستقبلوا الشهر أستقبالًا، أخرجه أحمد وأصحاب السنـن و ابن خزيمة وأبو يعلى. وأخرجه الطيالسي بلفظ: «ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان». وأخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة في صحيحه. ولأبي داود من حديث عائشة: «كان رسول الله على يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره يصوم لرؤية الهلال أي هلال رمضان؛ فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صامه. وأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعاً: «لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة». وفي الباب أحاديث واسعة دالة على تحريم صوم يوم الشك من ذلك قوله:

٣/٦٧١ ـ وَعَنِ آئِنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَقْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَٱقْدُرُوا لَهُ». مُتَّفَقَّ عَلَيْكُمْ فَٱقْدُرُوا لَهُ». مُتَّفَقًّ عَلَيْهُمْ

وَلِمُسْلِمٍ: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ، فَآثْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ». وَلِلْبُخَارِيِّ: «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

٦٧١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ: إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا (الحديث ١٩٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (الحديث ١٠٨٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (الحديث ١٠٨١).

 (وعن ابن عمر، رضى الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (·إذا رأيتموه)، أي: الهلال (فصوموا، وإذا رأيتموه، فأفطروا، فإن غم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم (عليكم فأقدروا له . متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله، وإفطاره أول يوم من شوال لرؤية هلاله. وظاهره أشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين، لكن قام الإجماع على عدم وجوب ذلك، بل المراد ما يثبت به الحكم الشرعي من إخبار الواحد العدل، أو الاثنين على خلاف ذلك. فمعنى إذا رأيتموه، أي: إذا وجدت فيما بينكم الرؤية، فيدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم. وقيل: لا يتغير لأن قوله: ﴿إذا رأيتموه خطاب لأناس مخصوصين به. وفي المسألة أقوال ليس على أحدها دليل ناهض، والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سمتها. وفي قوله: «لرؤية» دليل على أن الواحد إذا أنفرد برؤية الهلال لزمه الصوم والإفطار، وهو قول أثمة الآل، وأثمة المذاهب الأربعة في الصوم. وأختلفوا في الإفطار فقال الشافعي: يفطر ويخفيه. وقال الأكثر: يستمر صائماً أحتياطاً كذا قاله في الشرح. ولكنه تقدم له في أول باب صلاة العيدين، أنه لم يقل بأنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس إلا محمد بن الحسن الشيباني، وأن الجمهور يقولون: إنه يتعين عليه حكم نفسه فيما يتيقنه، فناقض هنا ما سلف. وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب: إنه لا يعتد برؤية الهلال وهو بالشام، بل يوافق أهل المدينة فيصوم الحادي والثلاثين بأعتبار رؤية الشام، لأنه يوم الثلاثين عند أهل المدينة. وقال ابن عباس: إن ذلك من السنة. وتقدم الحديث وليس بنص فيما أحتجوا به لاحتماله كما تقدم، فالحق أنه يعمل بيقين نفسه صوماً وإفطاراً، ويحسن التكتم بها صوناً لـلعباد عن إثمهم بإساءة الظن به. (ولمسلم) أي: عن ابن عمر (فإن أغمى عليكم فأقدروا له ثلاثين. وللبخاري) أي: عن ابن عمر (فأكملوا العدة ثلاثين) قوله: فأقدروا له هو أمر همزته همزة وصل وتكسر الدال وتضم. وقيل: الضم خطأ. وفسر المراد به قوله: "فأقدروا له ثلاثين وأكملوا العدة ثلاثين» والمعنى أفطروا يوم الثلاثين وأحسبوا تمام الشهر، وهذا أحسن تفاسيره. وفيه تفاسير أخر نقلها الشارح خارجه عن ظاهر المراد من الحديث. قال ابن بطال: في الحديث دفع لمراعاة المنجمين، وإنما المعول عليه رؤية الأهلة، وقد نهينا عن التكلف. وقد قال الباجي في الرد على من قال إنه يجوز لـلحاسب والمنجم وغيرهما الصوم والإفطار أعتماداً على النجوم: إن جماع السلف حجة عليهم. وقال ابن بزيزة: هو مذهب باطل قد نهت عنه الشريعة عن الخوض في علم النجوم، الأنها حدس وتخمين ليس فيها قطع. قال الشارح: قلت: والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري عن ابن عمر أنه على قال: "إنا أمة أمية

لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني تسعاً وعشرين مرة وثلاثين مرة».

٢٧٢/٤ _ وَلَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

_ (وله)، أي البخاري (في حديث أبي هريرة فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) هو تصريح بمفاد الأمر بالصوم لرؤيته في رواية، فإن غم فأكملوا العدة، أي: عدة شعبان. وهذه الأحاديث نصوص في أنه لا صوم ولا إفطار إلا بالرؤية للهلال، أو إكمال العدة.

7٧٣ / ٥ - وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "تَرَاءَى النَّاسُ الْهِلَالَ، فَأَخْبَرُتُ النَّبِيَ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، (وَصَحَّحَهُ الْخَاكِمُ، وابْنُ حِبَّانَ)(١).

_ (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي الله أني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه. رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخولاً فيه، وهو مذهب طائفة من أئمة العلم، ويشترط فيه العدالة. وذهب آخرون إلى أنه لا بد من الاثنين لأنها شهادة، وأستدلوا بخبر رواه النسائي عن عبد الرحمٰن بن زيد بن الخطاب أنه قال: «جالست أصحاب رسول الله وسألتهم وحدثوني أن رسول الله على قال: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما إلا أن يشهد شاهدان فدل بمفهومه أنه لا يكفي الواحد. وأجبب عنه بأنه مفهوم، والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر وحديث الأعرابي الآتي أقوى منه، ويدل على قبول خبر الواحد فيقبل بخبر المرأة والعبد. وأما الخروج منه فالظاهر

٣٧٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصيام، باب: قول النبي ﷺ: ﴿إِذَا رَأَيْتُم الهلال فصوموا...› (الحديث ١٩٠٩).

⁷٧٣ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: في شهادة الواحد على رؤية هالل رمضان (الحديث ٢٣٤٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (الحديث ٢٣٢٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: شهادة الواحد على رؤية الهلال (الحديث ٣٤٤٧). وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: قبول شهادة الواحد على رؤية ملال رمضان (الحديث ٢٣٤٧).

⁽١) في نسخة م: وصححه ابن حبان والحاكم. بتقديم وتأخير.

أن الصوم والإفطار مستويان في كفاية خبر الواحد. وأما حديث ابن عباس وابن عمر: «أنه ﷺ أجاز خبر واحد على هلال رمضان، وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين» فإنه ضعفه الدارقطني وقال: تقرد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف. ويدل لقبول خبر الواحد في الصوم دخولاً أيضاً قوله:

١٧٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيُ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ، فَقَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنَّ مُ وَالْمُ إِلَّهُ إِلاَّ ٱللَّهُ؟». قَالَ: «فَأَذُنْ فِي النَّاسِ يَا بِلاَلُ: أَنْ يَصُومُوا مُحَمَّداً رَسُولُ ٱللَّهِ؟»، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَذُنْ فِي النَّاسِ يَا بِلاَلُ: أَنْ يَصُومُوا عَداً». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةً، وابْنُ حِبَّانَ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُ إِرْسَالَهُ.

— (وحن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، أن أعرابياً جاء إلى النبي على فقال: إني رأيت الهلال فقال: أتشهد أن لا إلَه إلاّ اللَّه قال: نعم، قال: أتشهد أن محمداً رسول اللَّه قال: نعم، قال: فأذن في الناس يا بلال أن يصوموا غداً. رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ورجح النسائي إرساله) فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد في الصوم، ودلالة على أن الأصل في المسلمين العدالة، إذ لم يطلب على من الأعرابي إلا الشهادة، وفيه أن الأمر في الهلال جار مجرى الأخبار لا الشهادة، وأنه يكفي في الإيمان الإقرار بالشهادتين ولا يلزم التبري من سائر الأديان.

٧/٦٧٥ - وَعَنْ حَفْصَةَ أُمُّ المُؤْمِنِينَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿ مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلاَ صِيَامَ لَهُ ﴾. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَمَالَ التَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ وَقْفِهِ، وَصَحَّحَهُ مَرْفُوعاً ابْنُ خُزَيْمَةً وابْنُ حِبَّانَ.

وَلِلدَّارَقُطْنِيُّ: ﴿ لَا صِيبَامَ لِمَنْ لَمْ يَقْرِضْهُ مِنَ اللَّيْلِ ».

١٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصيام، باب: في شهادة الواحد على رؤية الهلال (الحديث ٢٣٤٠) و (الحديث ٢٣٤١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في الصوم بالشهادة (الحديث ٢٩١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصوم، باب: قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان (الحديث ٢٩١١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال (الحديث ١٦٥٢)، وأخرجه أحمد: ١٩٨٣، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: إجازة الشاهد الواحد على رؤية الهلال (الحديث ١٩٧٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: مجود التلاوة (الحديث ٢٧٦٨).

٣٧٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: النية في الصيام (الحديث ٢٤٥٤)، وأخرجه الترمذي في 🚤

_ (وعن حفصة أم المؤمنين، رضي اللَّه عنها، أن النبي ﷺ قال: من لم يبيَّت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الخمسة. ومال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفه) على حفصة (وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان وللدارقطني)، أي: عن حفصة (لا صيام لمن لم يفرضه من الليل) الحديث أختلف الأثمة في رفعه ووقفه وقال أبو محمد بن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبرة قوة، لأن من رواه مرفوعاً قد رواه موقوفاً. وقد أخرجه الطبراني من طريق أخرى وقال: رجالها ثقات. وهو يدل على أنه لا يصح الصيام إلا بتبييت النية، وهو أن ينوي الصيام في، أي جزء من الليل وأول وقتها الغروب، وذلك لأن الصوم عمل والأعمال بالنيات، وأجزاء النهار غير منفصلة من الليل بفاصل يتحقق، فلا يتحقق إلا إذا كانت النية واقعة في جزء من الليل. وتشترط النية لكل يوم على انفراده وهذا مشهور من مذهب أحمد، وله قول: أنه إذا نوى من أول الشهر تجزئه. وقوى هذا القول ابن عقيل بأنه ﷺ قال: «لكل أمرىء ما نوى» وهذا قد نوى جميع الشهر، ولأن رمضان بمنزلة العبادة الواحدة، لأن الفطر في لياليه عبادة أيضاً يستعان بها على صوم نهاره، وأطال في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته، والحديث عام للفرض والنفل والقضاء والنذر معيناً ومطلقاً، وفيه خلاف وتفاصيل. وأستدل من قال بعدم وجوب التبييت بحديث البخاري: ﴿ أَنه ﷺ بعث رجلًا ينادي في الناس يوم عاشوراء: إن من أكل فليتم أو فليصم ومن لم يأكل فلا يأكل؛ قالوا: وقد كان واجباً ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان، ونسخ وجوبه لا يرفع سائر الأحكام، فقيس عليه رمضان وما في حكمه من النذر المعين والتطوع، فخص عموم: «فلا صيام له» بالقياس وبحديث عائشة الآتي، فإنه دل على أنه ﷺ كان يصوم تطوعاً من غير تبييت النية. وأجيب بأن صوم عاشوراء غير مساو لصوم رمضان حتى يقاس عليه، فإنه ﷺ ألزم الإمساك لمن قد أكل ولمن لم يأكل، فعلم أنه أمر خاص، ولأنه إنما أجزأ عاشوراء بغير تبييت لتعذره فيقاس عليه ما سواه، كمن نام حتى أصبح على أنه لا يلزم من تمام الإمساك، ووجوبه أنه صوم مجزى. وأما حديث عائشة وهو:

تتاب: الصوم، باب: ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل (الحديث ٧٣٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصوم، باب: النية في الصيام (الحديث ١٩٦) و (الحديث ١٩٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في فرض الصوم من الليل. . . (الحديث ١٧٠٠)، وأخرجه أجمد: ٢/ ٢٨٧، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصوم، باب: الدليل على أن الأذان قبل الفجر لا يمنع . . . (الحديث ١٩٣١)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصيام، باب: الشهادة على رؤية الهلال (الحديث ٢/ ١٧٢).

٠ ٨/ ٦٧٦ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ . فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قُلْنَا: لاَ. قَالَ: «فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ». ثُمَّ أَتَانَا يَوْماً آخَرَ، فَقَالَ: أَهْدِيَ لَنَا حَيْسٌ، فَقَالَ: «أُرِينِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِماً». فَأَكَلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عائشة، رضي اللّه عنها، قالت: دخل علي النبي على ذات يوم فقال: هل عندكم شيء قلنا: لا، قال: فإني إذاً صائم ثم أتانا يوماً آخر فقلنا: أهدي لنا حيس) بفتح الحاء المهملة فمثناة تحتية فسين مهملة، هو التمر مع السمن والأقط. (فقال: أرينيه فلقد أصبحت صائماً فأكل. رواه مسلم) فالجواب عنه أنه أعم من أن يكون بيت الصوم أولاً فيحمل على التبييت، لأن المحتمل يرد إلى العام ونحوه، على أن في بعض روايات فيحمل على التبييت، لأن المحتمل يرد إلى العام ونحوه، على أن في بعض روايات حديثها: "إني كنت أصبحت صائماً". والحاصل أن الأصل عموم حديث التبييت، وعدم الفرق بين الفرض والنفل والقضاء والنذر، ولم يقم ما يرفع هذين الأصلين فتعين البقاء عليهما.

٩/٦٧٧ — وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن سهل بن سعد رضي الله عنه) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك أنصاري خزرجي، يقال كان اسمه حزناً، فسماه رسول الله على سهلاً. مات النبي الله وهو خمس عشرة سنة، ومات سهل بالمدينة سنة إحدى وتسعين. وقيل: ثمان وثمانين، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة (أن رسول الله الله الله الله الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه) زاد أحمد: «وأخروا السحور» زاد أبو داود: «لأن اليهود والنصارى يؤخرون الإفطار إلى أشتباك النجوم» قال في شرح المصابيح: ثم صار في ملتنا شعاراً لأهل البدعة وسمة لهم. والحديث دليل على أستحباب تعجيل الإفطار إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية، أو بإخبار من يجوز العمل بقوله. وقد ذكر العلة وهي مخالفة اليهود والنصارى. قال المهلب: والحكمة في ذلك أنه لا يزاد في النهار من الليل، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى

٦٧٦ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال (الحديث ١١٥٤).

٦٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: تعجيل الإفطار (الحديث ١٩٥٧)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الصيام، باب: فضل السحور وتأكيد استحبابه (الحديث ١٩٥٨).

له على العبادة. قال الشافعي: تعجيل الإفطار مستحب ولا يكره تأخيره إلا لمن تعمده ورأى الفضل فيه. «قلت»: في إباحته على المواصلة إلى السحر، كما في حديث أبي سعيد ما يدل على أنه لا كراهة إذا كان ذلك سياسة للنفس ودفعاً لشهوتها، إلا أن قوله:

١٠/٦٧٨ ـ وَلِلتَّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَا قَالَ: «قَالَ ٱللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْراً».

_ (وللترمذي من حديث أبي هريرة، رضي اللّه عنه، عن النبي على قال: قال اللّه عزّ وجلّ: أحب عبادي إليّ أعجلهم فطراً) دال على أن تعجيل الإفطار أحب إلى الله تعالى من تأخيره، وأن إباحة المواصلة إلى السحر لا تكون أفضل من تعجيل الإفطار، أو يراد بعبادي الذين يفطرون ولا يواصلون إلى السحر. وأما رسول اللّه على فإنه خارج عن عموم هذا المحديث، لتصريحه على بأنه ليس مثلهم كما يأتي، فهو أحب الصائمين إلى الله تعالى وإن لم يكن أعجلهم فطراً، لأنه قد أذن له في الوصال ولو أياماً متصلة كما يأتي:

١١/٦٧٩ ــ وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: تسحروا فإن في السحور) بفتع المهملة أسم لما يتسحر به، وروي بالضم على أنه مصدر (بركة متفق عليه) زاد أحمد من حديث أبي سعيد: «فلا تدعوه ولو أن يتجرع أحدكم جرعة من ماء، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين» وظاهر الأمر وجوب التسحر، ولكنه صرفه عنه إلى الندب ما يبت من مواصلته ﷺ ومواصلة أصحابه، ويأتي الكلام في حكم الوصال، ونقل ابن المنذر الإجماع على أن التسحر مندوب، والبركة المشار إليها فيه اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب، لحديث مسلم مرفوعاً: «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» والتقوي به على العبادة، وزيادة النشاط، والتسبب للصدقة على من سأل وقت السحر.

وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: فضل السحور وتأكيد استحبابه (الحديث ١٠٩٥).

١٧٨ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في تعجيل الإفطار (الحديث ٧٠٠). ١٧٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: بركة السحور من غير إيجاب (الحديث ١٩٢٣)،

١٢/٦٨ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرِ الضَّبِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَى قَالَ: ﴿إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرُ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ ٩. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، فَلْيُفْطِرُ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ ٩. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَأَبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن سليمان بن عامر الضبي رضي الله عنه) قال ابن عبد البر في الاستيعاب: إنه ليس من الصحابة ضبي غير سليمان بن عامر المذكور (عن رسول الله ﷺ قال: إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر، فإن لم يجد فليفطر على ماء فإنه طهور رواه المخمسة، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم) والحديث قد روي من حديث عمران بن حصين وفيه ضعف. ومن حديث أنس رواه الترمذي والحاكم. وصححه ورواه أيضاً الترمذي والنسائي وغيرهم من حديث أنس من فعله ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم يكن فعلى تمرات، فإن لم يكن حساً حسوات من ماء» وورد في عدد التمر يصلي، فإن لم يكن فعلى تمرات، فإن لم يكن حساً حسوات من ماء» وورد في عدد التمر قال ابن القيم: وهذا من كمال شفقته ﷺ على أمته ونصحهم، فإن إعطاء الطبيعة الشيء قال ابن القيم: وهذا من كمال شفقته ﷺ على أمته ونصحهم، فإن إعطاء الطبيعة الشيء الحول مع خلو المعدة أدعى إلى قبوله وأتفاع القوي به، لا سيما القوة الباصرة فإنها تقوي به. وأما الماء فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوع يبس، فإن رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعده، هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب بالغذاء بعده، هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب بالعلمها إلا أطباء القلوب.

١٣/٦٨١ - رَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: نَهْى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ؟ فَقَالَ: «وَٱلْكُمُ مُ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»، فَلَمَّا أَبُوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ

[•] ٦٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: ما يفطر حليه (الحديث ٢٣٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة على ذي القرابة (الحديث ٢٥٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في ما يستحب الفطر (الحديث ١٦٩٩)، وأخرجه أحمد: ٤/ ٢٧، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: استحباب الفطر على الماء... (الحديث ٢٧١٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: الإفطار وتعجيله (الحديث ٢٥١٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: الإفطار قبل الصلاة (الحديث ٢٧/١).

٦٨١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: التنكيل لمن أكثر الوصال (الحديث ١٩٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم (الحديث ١١٠٣).

يَوْماً، ثُمَّ يَوْماً ثُمَّ رَأُوا الْهِلاَلَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهِلاَلُ لَزِدْتُكُمْ». كالْمُنكِّلِ، لَهُمْ حِينَ أَبُوا أَنْ يَنْتَهُوا. مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

ـــ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال نهى رسول اللَّه ﷺ عن الوصال) هو ترك الفطر بالنهار وفي ليالي رمضان بالقصد. (فقال رجل من المسلمين) قال المصنف: لم أقف على أسمه (فإنكُ تواصل يا رسول اللَّه فقال: ﴿وَأَيْكُم مِثْلِي إِنِّي أَبِيتَ يَطْعَمْنِي رَبِّي ويسقيني ﴿ فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال، واصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الهلال فقال: لو تأخر الهلال لزدتكم كالمنكل لهم حين أبوا أن ينتهوا. متفق عليه) الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وأنس. وتفرد مسلم بإخراجه عن أبي سعيد، وهو دليل على تحريم الوصال، لأنه الأصل في النهي، وقد أبيح الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد: «فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر» وفي حديث أبي سعيد هذا، دليل على أن إمساك بعض الليل مواصلة. وهو يرد على من قال إن الليل ليس محلاً للصوم فلا ينعقد بنيته. وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه على وقد أختلف في حق غيره فقيل: التحريم مطلقاً وقيل: محرم في حق من يشق عليه ويباح لمن لا يشق عليه. الأول رأى الأكثر للنهي وأصله التحريم. وأستدل من قال إنه لا يحرم بأنه ﷺ واصل بهم، ولو كان النهي للتحريم لما أقرهم عليه، فهو قرينة أنه للكراهة رحمة لهم وتخفيفاً عنهم، ولأنه أخرج أبو داود عن رجل من الصحابة: «نهى رسول اللَّه ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه إسناده صحيح، وإبقاء متعلق بقوله نهي. وروى البزار والطبراني في الأوسط من حديث سمرة: «نهى النبي على عن الوصال وليس بالعزيمة» ويدل له أيضاً مواصلة الصحابة، فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح: «أن ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوماً» وذكر ذلك عن جماعة غيره، فلو فهموا التحريم لما فعلوه. ويدل للجواز أيضاً ما أخرجه ابن السكن مرفوعاً: ﴿إِنَّ اللَّهُ لَمْ يَكْتُبِ الصِّيامُ بِاللَّيْلِ فَمَن شَاءَ فليتبعني ولا أجر له؛ قالوا: والتعليل بأنه من فعل النصاري لا يقتضي التحريم. وأعتذر الجمهور عن مواصلته ﷺ بالصحابة، بأن ذلك كان تقريعاً لهم وتنكيلًا بهم، وأحتمل جواز ذلك لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم، لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي، وكان ذلك أدعى إلى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه، وأرجح من وظائف العبادات والأقرب من الأوقال هو التفضيل. وقوله ﷺ: "وأيكم مثلي" استفهام إنكار وتوبيخ أي أيكم على صفتي ومنزلتي من ربي. وأختلف في قوله: «يطعمني ويسقيني، فقيل هو على حقيقته كان يطعم ويسقى من عند اللَّه، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن

مواصلاً. وأجيب عنه بأن ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فإنه لا ينافي التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا. وقال ابن القيم: المراد ما يغذيه الله من معارفه، وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته، وقرة عينه بقربه، وتنعمه بحبه والشوق إليه، وتوابع ذلك من الأحوال التي هي غذاء القلوب وتنعيم الأرواح، وقرة العين، وبهجة النفوس، وللقلب والروح بها أعظم غذاء وأجوده وأنفعه. وقد يقوى هذا الغذاء حتى بغنى عن غذاء الأجسام برهة من الزمان كما قيل شعراً.

لها أحاديث من ذكراك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الراد لها بوجهك نور يستضاء له ومن حديثك في أعقابها حادي

ومن له أدنى معرفة أو تشوق يعلم أستغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني، ولا سيما المسرور الفرحان، الظافر بمطلوبه الذي قرت عينه بمحبوبة، وتنعم بقربه، والرضا عنه وساق هذا المعنى وأختار هذا الوجه في الإطعام والإسقاء. وأما الوصال إلى السحر، فقد أذن على فيه كما في حديث البخاري عند أبي سعيد: «أنه سمع النبي على يقول: لا تواصلوا، فأبكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر» وأما حديث عمر في الصحيحين مرفوعاً: «إذا أقبل الليل من ها هنا وأدبر النهار من ها هنا، وغربت الشمس فقد أفطر الصائم» فإنه لا ينافي الوصال، لأن المراد بأفطر دخل في وقت الإفطار، لا أنه صار مفطراً حقيقة كما قيل، لأنه لو صار مفطراً حقيقة لما ورد الحث على تعجيل الإفطار، ولا النهي عن الوصال، ولا أستقام الإذن بالوصال إلى السحر.

١٤/٦٨٢ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الرُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، واللَّفْظُ لَهُ.

- (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من لم يدع قول الزور) أي: الكذب (والعمل به والجهل) أي: السفه (فليس للَّه حاجة) أي: إرادة (في أن يدع شرابه وطعامه رواه البخاري وأبو داود واللفظ له) الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به،

٦٨٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: من لـم يـدع قـول الـزور والعمل بـه في الصـوم (الحديث ١٩٠٣)، وأخرجُه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم (الحديث ٧٠٧).

وتحريم السفه على الصائم. وهما محرمان على غير الصائم أيضاً، إلا أن التحريم في حقه آكد، كتأكد تحريم الزنى من الشيخ والخيلاء من الفقير. والمراد من قوله: «فليس لله حاجة» أي: إرادة بيان عظم آرتكاب ما ذكر، وأن صيامه كلا صيام ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا، فإن الله لا يحتاج إلى أحد، هو الغني سبحانه، ذكره ابن بطال. وقيل: هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد شيئاً عليه لا حيلة لي في كذا، وقيل: وإن معناه أن ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكر. هذا وقد ورد في الحديث الآخر: «فإن شاتمه أحد أو سابه فليقل إني صائم» فلا تشتم مبتدئاً ولا مجاوباً.

١٥/٦٨٣ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رضي آللَّه عنها قَالَتْ: ﴿كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لَإِرْبِهِ. مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ، واللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لَإِرْبِهِ. مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ، واللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَزَادَ في رِوَايَةٍ: فِي رَمَضَانَ.

_ (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر) المباشرة الملامسة، وقد ترد بمعنى الوطء في الفرج، وليس بمراد هنا. (وهو صائم ولكنه أملككم لإربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فموحدة، وهو حاجة النفس ووطرها. وقال المصنف في التلخيص: معناه لعضوه (متفق عليه والفظ لمسلم وزاد) أي: مسلم (في رواية في رمضان) قال العلماء: معنى الحديث أنه ينبغي لكم الاحتراز من القبلة، ولا تترهموا أنكم مثل رسول الله ﷺ في استباحتها، لأنه يملك نفسه، ويأمن من وقوع القبلة أن يتولد عنها إنزال، أو شهوة، أو هيجان نفس، أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك، فطريقكم كف النفس عن ذلك. وأخرج النسائي من طريق الأسود: قالت لعائشة: أيباشر الصائم قالت: لا، قلت: أليس رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه» وظاهر هذا أنها أعتقدت أن ذلك خاص به ﷺ. قال القرطبي: وهو أجتهاد منها. وقيل: الظاهر أنها ترى كراهة القبلة لغيره ﷺ كراهة تنزيه لا تحريم، كما يدل له قوله: قالملككم لإربه» وفي كتاب الصيام لأبي يوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة:

٦٨٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: القبلة للصائم (الحديث ١٩٢٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: بيان أن القبلة في الصوم ليست محرّمة على من لم تحرك شهوته (الحديث ١٩٠٦).

«سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها» وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم، لدليل التأسي به ﷺ، ولأنها ذكرت عائشة الحديث جواباً عمن سأل عن القبلة وهو صائم، وجوابها قاض بالإباحة، مستدلة بما كان يفعله ﷺ وفي المسألة أقوال: الأول للمالكية أنه مكروه مطلقاً. الثاني: أنه محرم مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَالَّانَ بِاشْرُوهُنَ﴾(١) فإنه منع المباشرة في النهار. وأجيب بأن المراد بها في الآية الجماع، وقد بين ذلك بفعله ﷺ كما أفاده حديث الباب. وقال قوم، إنها تحرم القبلة وقالوا: إن من قبل بطل صومه. الثالث: أنه مباح؛ وبالغ بعض الظاهرية فقال: إنه مستحب. الرابع: التفصيل فقالوا: يكره للشاب ويباح للشيخ. ويروى عن ابن عباس ودليله ما أحرجه أبو داود: «أنه أتاه ﷺ رجل فسأله عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فنهَاه فإذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب». «الخامس»: أن من ملك نفسه جاز له وإلا فلا. وهو مروي عن الشافعي. وأستدل له بحديث عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي ﷺ فأخبرته أمه أم سلمة: «أنه ﷺ يصنع ذلك فقال: يا رسول اللَّه قد غفر اللَّه لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: إنى أخشاكم للَّه " فدل على أنه لا فرق بين الشاب والشيخ وإلا لبينه ﷺ لعمر ، ولا سيما وعمر كان في ابتداء تكليفه. وقد ظهر مما عرفت أن الإباحة أقوى الأقوال، ويدل لذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمر بن الخطاب «قال: هششت يوماً فقبلت وأنا صائم فأتيت النبي على فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم فقال رسول اللَّه ﷺ: أرأيت لو تمضمضمت بماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس بذلك، فقال رسول اللَّه على فنيم انتهى. قوله: اهششت الهاء وكسر الشين المعجمة بعدها شين معجمة ساكنة معناه أرتحت وخففت. وأختلفوا أيضاً فيما إذا قيل، أو نظر، أو باشر فأنزل، أو أمذى فعن الشافعي وغيره أنه يقضي إذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الإمذاء. وقال مالك: يقضي في كل ذلك ويكفر إلا في الإمذاء فيقضي فقط. وثمة خلافات أخر الأظهر أنه لا قضاء ولا كفارة إلا على من جامع، وإلحاق غير المجامع به بعيد. "تنبيه» قولها: «وهو صائم» لا يدل أنه قبلها وهي صائمة. وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة: «كان يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع» ثم ساق بإسناده: «أن النبي عليه كان لا يمس وجهها وهي صائمة ا وقال: ليس بين الخبرين تضاد، لأنه كان يملك إربه. ونبه بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله، وترك استعماله إذا كانت المرأة صائمة علماً منه بما ركب في النساء من الضعف عند الأشياء التي ترد عليهن انتهى.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧. أ

١٦/٦٨٤ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ٱخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَٱخْتَجَمَ وَهُوَ صَاثِمٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، أن النبي على أحتجم وهو محرم وأحتجم وهو صائم. رواه البخاري) قيل: ظاهره أنه وقع منه الأمران المذكوران مفترقين، وأنه أحتجم وهو صائم، وأحتجم وهو محرم، ولكنه لم يقع ذلك في وقت واحد، لأنه لم يكن صائماً في إحرامه إذا أريد إحرامه وهو في حجة الوداع، إذ ليس في رمضان، ولا كان محرماً في سفره في رمضان عام الفتح، ولا في شيء من عمره التي أعتمرها، وإن أحتمل أنه صام نفلاً، إلا أنه لم يعرف ذلك. وفي الحديث روايات وقال أحمد: إن أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً. وقال أبو حاتم: أخطأ فيه شريك إنما هو أحتجم وأعطى الحجام أجرته، وشريك حدث به من حقظه وقد ساء حفظه، فعلى هذا الثابت إنما هو الحجامة. والحديث يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة، وأن المراد احتجم وهو محرم في وقت، وأحتجم وهو صائم في وقت آخر، والقرينة على هذا معرفة أنه لم ينفق له أجتماع الإحرام والصيام. وأما تغليط شريك وانتقاله إلى ذلك اللفظ فأمر بعيد، والحمل على صحة لفظ روايته مع تأويلها أولى. وقد أختلف فيمن أحتجم وهو صائم، فذهب إلى على لا تفطر الصائم الأكثر من الأثمة وقالوا: إن هذا ناسخ لحديث شداد بن أوس وهو:

١٧/٦٨٥ _ وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسِ: أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ. فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَٱبْنُ خُزَيْمَةَ وَٱبْنُ حِبَّانَ.

_ (وعن شداد بن أوس أن النبي ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم في رمضان

٦٨٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، بأب: الحجامة والقيء للصائم (الحديث ١٩٣٨) و (الحديث ١٩٣٨).

مه٦٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم (الحديث ٢٣٦٧) و (الحديث ٢٣٦٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الحجامة للصائم (الحديث ١٦٨١)، وأخرجه أحمد: ٢/٤٣٥، وأخرجه أبين خزيمة في كتاب: الصيام، باب: ذكر البيان أن الحجامة تفطر الحاجم... (الحديث ١٩٦٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: الحجامة للصائم (الحديث ٢٥٣٣).

فقال: أفطر الحاجم والمحجوم. رواه الخمسة إلا الترمذي، وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان) الحديث قد صححه البخاري وغيره، وأحرجه الأئمة عن سنة عشر من الصحابة. وقال السيوطي في الجامع الصغير: إنه متواتر، وهو دليل على أن الحجامة تفطر الصائم من حاجم ومحجوم له. وقد ذهبت طائفة قليلة إلى ذلك منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شداد. وذهب آخرون إلى أنه يفطر المحجوم له. وأما الحاجم فإنه لا يفطر عملاً بالحديث هذا في الطرف الأول، فلا أدري ما الذي أوجب العمل ببعضه دون بعض. وأما الجمهور القاتلون إنه لا يفطر حاجم ولا محجوم له، فأجابوا عن حديث شداد هذا بأنه منسوخ، لأن حديث ابن عباس متأخر، لأنه صحب النبي ﷺ عام حجه وهو سنة عشر، وشداد صحبه عام الفتح كذا حكى عن الشافعي، قال: وتوقى الحجامة أحتياطاً أحب إلى. ويؤيد النسخ ما يأتي في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب، وقد أخرج الحازمي من حديث أبي سعيد مثله قال أبو محمد بن حزم: إن حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» ثابت بلا ريب، لكن وجدنا في حديث: «أنه على نهى عن الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه» إسناده صحيح. وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد: «أنه على رخص في الحجامة للصائم» والرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على النسخ، سواء كان حاجماً أو محجوماً. وقيل: إنه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الآتي. وقيل: إنما قاله ﷺ في خاص، وهو أنه مر بهما وهما يغتابان الناس رواه الوحاظي عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني أنه قال: «إنما قال رسول اللَّه ﷺ أفطر الحاجم والمحجوم له، لأنهما كان يغتابان الناس، وقال ابن خزيمة: في هذا التأويل إنه أعجوبة، لأن القائل به لا يقول إن الغيبة تفطر الصائم. وقال أحمد: ومن سلم من الغيبة؟ لو كانت الغيبة تفطر ما كان لنا صوم. وقد وجه الشافعي هذا القول. وحمل الشافعي الإفطار بالغيبة على سقوط أجر الصوم، مثل قوله على للمتكلم والخطيب يخطب: «لا جمعة له» ولم يأمره بالإعادة، فدل على أنه أراد سقوط الأجر، وحينتذِ فلا وجه لجعله أعجوبة كما قال ابن خزيمة. وقال البغوي: المراد بإفطارهما تعرضهما للإفطار. أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص. وأما المحجوم فلأنه لا يأمن من ضعف قوته بخروج الدم فيتول إلى الإفطار. قال ابن تيمية في رد هذا التأويل: إِنْ قُولُهُ ﷺ: «أَفْطُرُ الحاجمُ والمحجومُ له؛ نص في حصولُ الفَطْرُ لهما، فلا يجوزُ أن يعتقد بقاء صومهما والنبي ﷺ مخبر عنهما بالفطر، لا سيما وقد أطلاق هذا القول إطلاقاً من غير أن يقرنه بقرينة تدل على أنْ ظاهره غير مراد، فلو جاز أن يريد مقاربة الفطر دون حقيقة لكان ذلك تلبيساً لا تبييناً للحكم أنتهي. •قلت، ولا ريب في أن هذا هو الذي دل له قوله: 10/707 _ وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: أَوْلُ مَا كُرِهَتِ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبِ ٱخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَفْطَرَ هٰذَانِ». ثُمَّ رَخَصَ النَّبِيُ ﷺ فَقَالَ: «أَفْطَرَ هٰذَانِ». ثُمَّ رَخَصَ النَّبِيُ ﷺ بَعْدُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ، وَكَانَ أَنْسُ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ وَقَوَّاهُ.

__ (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب أحتجم وهو صائم، فمر به النبي في نقال: أفطر هذان ثم رخص النبي في بعد في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم. رواه الدارقطني وقواه) قال: إن رجاله ثقات ولا تعلم له علة. وتقدم أنه من أدلة النسخ لحديث شداد:

الكحل في الصيام

١٨/٦٨٧ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ٱكْتَحَلَ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ. وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: لاَ يَصِحُّ فِي لهٰذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

— (وعن عائشة: رضي الله عنها، أن النبي التحل في رمضان وهو صائم رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف قال الترمذي: لا يصح في هذا الباب شيء) ثم قال: وأختلف أهل العلم في الكحل للصائم، فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق، ورخص بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي انتهى. وخالف ابن شبرمة وأبن أبي لبلى فقالا: إنه يفطر لقوله على: «الفطر مما دخل وليس مما خرج» وإذا وجد طعمه فقد دخل. وأجيب عنه بأنا لا نسلم كونه داخلاً، لأن العين ليست بمنفذ وإنما يصل من المسام، فإن الإنسان قد بدلك قدميه بالحنظل فيجد طعمه في فيه لا يفطر. وحديث: «الفطر مما دخل» علقه البخاري عن ابن عباس ووصله عنه ابن أبي شيبة. وأما ما أخرجه أبو داود عنه على قال في الأثمد: «ليتقه الصائم» فقال أبو داود: قال لي يحيى بن معين: هو منكر.

٦٨٦ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الصيام، باب: القبلة للصائم (الحديث ٢/ ١٨٢). ٦٨٧ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في السواك والكحل للصائم (الحديث ١٦٧٨).

من أكل ناسياً

١٩/٦٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: "مَنْ نَسِيّ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْمُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ ٱللَّهُ وَسَقَاهُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكُلُ أَوْ شَرِبَ، فَلْمُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ ٱللَّهُ وَسَقَاهُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ وَلا كَفَّارَةَ». ٢٠/٦٨٩ - وَلِلْحَاجِمِ: "مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِياً فَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلا كَفَّارَةَ». وَهُوَ صَحِيحٌ.

ــ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه) وفي رواية الترمذي: «فإنما هو رزق ساقه اللَّه إليه؛ (متفق عليه، وللحاكم)، أي: من حديث أبي هريرة (من أفطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة. وهو صحيح) وورود لفظ من أفطر يعم الجماع، وإما خص الأكل والشرب لكونهما الغالب في النسيان كما قاله ابن دقيق العيد. والحديث دليل على أن من أكل أو شرب أو جامع ناسياً لصومه، فإنه لا يفطره ذلك لدلالة قوله: «فليتم صومه» على أنه صائم حقيقة وهذا تقول الجمهور وزيد بن على والباقر وأحمد بن عيسى والإمام يحيى والفريقين. وذهب غيرهم إلى أنه يفطر قالوا: لأن الإمساك عن المفطرات ركن الصوم، فحكمه حكم من نسى ركناً من الصلاة، فإنها تجب عليه الإعادة وإن كان ناسياً وتأولوا قوله: «فليتم صومة» بأن المراد فليتم إمساكه عن المفطرات. وأجيب بأن قوله: «فلا قضاء عليه ولا كفارة الصريح في صحة صومه وعدم قضائه له. وقد أخرج الدارقطني إسقاط القضاء في رواية أبي رافع وسعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة، وأفتى به جماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر كما قاله ابن المنذر وأبن حزم. وفي سقوط القضاء أحاديث يشد بعضها بعضاً ويتم الاحتجاج بها. وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاسد الاعتبار لأنه في مقابله النص، على أنه منازع في الأصل، وقد أخرج أحمد عن مولاة لبعض الصحابيات: فقال لها ذر اليدين: الآن بعد ما شبعت فقال لها النبي ﷺ: ﴿ أَتَّمَّى صُومُكُ فَإِنَّمَا هُو رَزْقَ ساقه اللَّه إليك». وروى عبد الرازق: أن إنساناً جاء إلى أبي هريرة فقال له: أصبحت صائماً وطعمت فقال: لا بأس قال: ثم دخلت على إنسان فنسيت فطعمت قال أبو هريرة:

٩٨٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً (الحديث ١٩٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يقطر (الحديث ١١٥٥).

٦٨٩ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: عذاب من يفطر الصوم قبل وقته (الحديث ١/ ٤٣٠)

أنت إنسان لم تتعود الصيام .

٢١/٦٩٠ هـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ ذَرَعَهُ الْقَضَاءُ". رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَأَعَلَّهُ أَخْمَدْ، وَقَوَّاهُ الْخَمْسَةُ، وَأَعَلَّهُ الْقَضَاءُ". رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَأَعَلَّهُ أَخْمَدْ، وَقَوَّاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: من ذرعه القيء) بالذال المعجمة والراء والعين المهملتين، أي: سبقه وغلبه في الخروج (فلا قضاء عليه ومن استقاء) أي: طلب القيء بأختياره (فعليه القضاء رواه المخمسة وأعله أحمد) بأنه غلط (وقواه الدارقطني) وقال البخاري: لا أراه محفوظاً وقد روي من غير وجه ولا يصح إسناده. وأنكره أحمد وقال: ليس من ذا بشيء. قال الخطابي: يريد أنه غير محفوظ، وقال: يقال صحبح على شرطهما. والحديث دليل على أنه لا يفطر بالقيء الغالب لقوله: «فلا قضاء عليه» إذ عدم القضاء فرع الصحة. وعلى أنه يفطر من طالب القيء وأستجلبه، وظاهره وإن لم يخرج له قيء لأمره بالقضاء. ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمد القيء يفطر. «قلت: » ولكنه روي عن ابن عباس ومالك وربيعة والهادي أن القيء لا يفطر مطلقاً، إلا إذا رجع منه شيء فإنه يفطر. وحجتهم ما أخرجه الترمذي والبيهقي بإسناد ضعيف: «ثلاث لا يفطران القيء والحجامة والاحتلام» ويجاب عنه بحمله على من ذرعه القيء جمعاً بين الأدلة، وحملاً للعام على الخاص، على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سنداً فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية.

٢٢/٦٩١ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رضي ٱللَّهُ تعالى عنهما: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيم، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحِ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، [فَشَرِبَ، ثُمَّ قِيلَ] (١) لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ. فَقَالَ: «أُولُئِكَ الْمُصَاةُ، أُولَئِكَ الْمُصَاةُ».

[•] ٦٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: الصائم يستقي عمداً (الحديث • ٢٣٨)، وأخرجه النسائي في الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء فيمن استقاء عمداً (الحديث • ٢٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيام، باب: صوم يوم وإفطار يوم... (الحديث ٢٣٨٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الغيبة والرفث للصائم (الحديث ١٦٩٠)، وأخرجه أحمد: ٢/ ٤٩٨، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الصوم، باب: القبلة للضائم (الحديث ٢/ ١٨٥).

٦٩١ أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير
 معصية (الحديث ١١١٤).

٢٣/٦٩٢ _ وَفِي لَفْظِ فَقِيلَ لَهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ، وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ (١) فِيمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدَحِ مِنْ مَاءِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَشَرِبَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن جابر بن عبد اللَّه، رضي اللَّه عنهما، أن رسول اللَّه ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة) في رمضان سنة ثمان من الهجرة قال ابن إسحاق وغيره: إنه خرج يوم العاشر منه (فصام حتى بلغ كراع الغميم) بضم الكاف فراء آخره مهملة والغميم بمعجمة مفتوحة، وهو واد أمام عسفان (فصام الناس ثم دعا بقدح من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه فشرب) ليعلم الناس بإفطاره (ثم قبل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام فقال: أولئك العصاة. وفي لفظ فقيل: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإنما ينتظرون فيما فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب. رواه مسلم) الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر، وأن له الإفطار وإن صام أكثر النهار. وخالف في الطرف الأول داود والإمامية فقالوا: لا يجزىء الصوم لقوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾ (٢) وبقوله: «أولئك العصاة» وقوله: اليس من البر الصيَّام في السفر، وخالفهم الجماهير فقالوا: يجزئه صومه لفعله عليه الله الله الله والآية لا دليل فيها على عِدم الإجزاء وقوله: «أولئك العصاة» إنما هو لمخالفتهم لأمره بالإفطار وقد تعين عليهم. وفيه أنه ليس في الحديث أنه أمرهم، وإنما يتم على أن فعله يقتضي الوجوب. وأما حديث: «ليس من البر» فإنما قاله على فيمن شق عليه الصيام. نعم يتم الاستدلال بتحريم الصوم في السفر على من شق عليه، فإنه إنما أفطر على القولهم إنهم قد شق عليهم الصيام، والذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة. وأما جواز الإفطار إن صام أكثر النهار، فذهب أيضاً إلى جوازه الجماهير. وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث، وهذا إذا نوى الصيام في السفر. فأما إذا دخل فيه وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه، فذهب الجمهور إلى أنه ليس له الإفطار وأجازه أحمد وإسحٰق وغيرهم. والظاهر معهم لأنه مسافر. وأما الأفضل فذهبت الهادوية وأبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر، حيث لا مشقة عليه ولا ضرر، فإن تضرر فالفطر أفضل. وقال أحمد وإسحق وآخرون: الفطر أفضل مطلقاً، وأحتجوا بالأحاديث التي أحتج بها من قال لا يجز الصوم قالوا: وتلك الأحاديث وإن دلت على

(١) في نسخة م: ينظرون.

٦٩٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (الحديث ١١١٤).

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

المنع، لكن حديث حمزة بن عمرو الآتي وقوله: «ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لا أنه محرم ولا أفضل. وأحتج من قال بأن الصوم الأفضل أنه كان غالب فعله على أسفاره، ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأكثرية. وتأولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم. وقال آخرون: الصوم والإفطار سواء لتعادل الأحاديث في ذلك، وفي ظاهر حديث أنس: «سافرنا مع رسول الله على فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم» وظاهره التسوية.

٣٤/٦٩٣ ــ وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِهِ ٱلْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِيَّ قُوَّةً عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ ٱللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ لَسُولُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْزَةَ بْنِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِهِ سَأَلَ.

— (وعن حمزة بن عمرو الأسلمي) هو أبو صالح أو محمد حمزة بالحاء المهملة وزاي، يعد في أهل الحجاز، روى عنه آبنه محمد وعائشة. مات سنة إحدى وستين وله ثمانون سنة (أنه قال: يا رسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح؟ فقال رسول الله على: هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه رواه مسلم. وأصله في المتفق عليه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل) وفي لفظ مسلم: ﴿إني رجل أسرد الصوم أفأصوم في السفر قال: صم إن شئت وأفطر إن شئت ففي هذا اللفظ دلالة على أنهما سواء، وتقدم الكلام في ذلك. وقد أستدل بالحديث من يرى أنه لا يكره صوم الدهر، وذلك أنه أخبر أنه يسرد الصوم فأقره ولم ينكر عليه وهو في السفر ففي الحضر بالأولى. وذلك إذا كان لا يضعف به عن واحب، ولا يفوت بسببه عليه عارض هذا، إلا أنه علم من التشريق. وأما إنكاره على ابن عمرو صوم الدهر فلا يعارض هذا، إلا أنه علم من الله الله عنه. وهكذا كان فإنه ضعف آخر عمره وكان يقول: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله من وكان الله يحب العمل الدائم وإن قل ويحثهم عليه.

٦٩٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: التخيير في الصوم والفطر في السفر (الحديث ١١٢١).

٢٥/٦٩٤ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ: أَنْ يُفْطِرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِيناً، وَلاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ.

- (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنه، قال: رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه. رواه الدارقطني والحاكم وصححاه) اعلم أنه أختلف الناس في قوله تعالى: ﴿وعلى الدِّين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾(١) والمشهور أنها منسوحة، وأنه كان أول فرض الصيام أن من شاء أطعم مسكيناً وأفطر ومن شاء صام، ثم نسخت بقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْراً لِكُم ﴾ (٢). وقيل: بقوله: ﴿ فَمَنْ شَهْدُ مَنْكُمُ الشَّهْرِ فَلْيَصْمُهُ ﴿ (٣) وقال قوم: هي غير منسوخة منهم ابن عباس كما هنآ وروي عنه أنه كان يقرؤها ﴿وعلى الذين يطيقونه ﴾ أي: يُكلفونه ويقول: ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الهرمة. وهذا هو الذي أخرجه عنه من ذكره المصنف. وفي سنن الدارقطني عن ابن عباس: الاوعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين واحد فمن تطوع خيراً قال: زاد مسكيناً آخر فهو خير له قال: وليست منسوَّجة إلا أنه رخص للشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام، إسناده صحيح ثابت. وفيه أيضاً: ﴿ لا يرخص في هذا إلا للكبير الذي لا يطيق الصيام أو مريض لا يشفى؛ قال: وهذا صحيح وعين في رواية قدر الإطعام وأنه نصف صاع من حنطة. وأخرج أيضاً: "عن أبن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع أنهما يفطران ولا قضاء، وأخرج مثله عن جماعة من الصحابة، وأنهما يطعمان كل يوم مسكيناً. وأخرج: «عن أنس بن مالك أنه ضعف عاماً عن الصوم فصنع جفنة من تريد، فدعا ثلاثين مسكيناً فأشبعهم، وفي المسألة خلاف بين السلف، فالجمهور أن الإطعام لازم في حق من لم يطق الصيام لكبر منسوخ في غيره. وقال جماعة من السلف: الإطعام منسوخ، وليس على الكبير إذا لم يطق الصيام إطعام. وقال مالك: يستحب له الإطعام. وقيل: غير ذلك. والأظهر ما قاله ابن عباس والمراد بالشيخ العاجز عن الصوم. ثم الظاهر أن حديثه موقوف، ويحتمل أن المراد رخص النبي على الصيغة للعلم بذلك، فإن الترخيص إنما يكون توقيفاً، ويحتمل أنه فهمه ابن عباس من الآية وهو الأقرب.

^{398 -} أخرجه الدارقطني في كتاب: الصيام، باب: طلوع الشمس بعد الإفطار (الحديث ٢/٥٠٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصيام، باب: قيام الليل في رمضان (الحديث ١/٤٤٠).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤. (٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٥

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٤. (٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

77/790 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي آللَه عنهُ قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ قَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ. قالَ: ﴿ وَمَا أَهْلَكُكَ؟ ۗ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى آمْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. هَلَكْتُ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ. قالَ: ﴿ وَمَا أَهْلَكُكَ؟ ۗ قَالَ: ﴿ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ فَقَالَ: ﴿ هَلَ تَعْتِقُ رَقَبَةٍ ﴾ قَالَ: ﴿ وَقَالَ: ﴿ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُنْكِينًا ﴾ . قَالَ: ﴿ فَهَلْ تَجُدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ . قَالَ: ﴿ لَا مُنْ مَنْكِينًا وَهُ لَلْ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَ

⁷⁹⁰ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر (الحديث ١٩٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم (الحديث ١١١١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: كفارة من أتى أهله في رمضان (الحديث ٢٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كفارة الفطر في رمضان (الحديث ٢٢٩)، وأخرجه أحمد: ٢٨١٨.

وقيل: يفصل في ذلك وهو أنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس التقييد بالقياس كالتخصيص بالقياس، وهو مذهب الجمهور والعلة الجامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة، والمسألة مبسوطة في الأصول. ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مرتبة على ما ذكر في الحديث، فلا يُجزىء العدل إلى الثاني مع إمكان الأول، ولا إلى الثالث مع إمكان الثاني، لوقوعه مرتباً في رواية الصحيحين. وروى الزهري الترتيب عن ثلاثين نفساً أو أكثر، ورواية التخيير مرجوحة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين. ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار، وهذه الكفارة شبيهة بها وقوله: ؛ "ستين مسكيناً" ظاهر مفهومه أنه لا يجزىء إلا إطعام هذا العدد قلا يجزىء أقل من ذلك، وقالت الحنفية: يجزىء الصرف في واحد. ففي القدوري من كتبهم فإن أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزأه عندنا، وإن أعطاه في يوم وأحد لم يجزه إلا عن يومه. وقوله: «إذهب فأطعمه أهلك» فيه قولان للعلماء: أحدهما: أن هذه كفارة، ومن قاعدة الكفارات أن لا تصرف في النفس، لكنه ﷺ خصه بذلك. ورد بأن الأصل عدم الخصوصية. الثاني: أن الكفارة ساقطة عنه لإعساره، ويدل له حديث على عليه السلام: «كله أنت وعيالك فقد كفَّر اللَّه عنك» إلا أنه حديث ضعيف، أو أنها باقية في ذمته. والذي أعطاه عليه صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه ﷺ من حاجتهم. وقالت الهادوية وجماعة: إن الكفارة غير واجبة أصلاً لا على موسى ولا معسر قالوا: لأنه أباح له أن يأكل منها: ولو كانت وأجبة لما جاز ذلك وهو أستغلال غير ناهض، لأن المراد ظاهر في الوجوب وإباحة الأكل لا تدل على أنها كفارة، بل فيها الاحتمالات التي سلفت. وأستدل المهدي في البحر على عدم وجوب الكفارة، بأنه ﷺ قال للمجامع: «استغفر اللَّه وصم يوماً مكانه» ولتم يذكرها. وأجيب عنه بأنه قد ثبت رواية الأمر بها عند السبعة بهذا الحديث المذكور هنا. وأعلم أنه ﷺ لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي جامع فيه، إلا أنه ورد في رواية أخرجها أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ: «كله أنت وأهل بيتك وصم يوماً واستغفر اللَّه» وإلى وجوب القضاء ذهبت الهادوية والشافعي لعموم قوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾ (١) وفي قول للشافعي أنه لا قضاء، لأنه ﷺ لم يأمره إلا بالكفارة لا غير. (وأجيب؛ بأنه أتكل ﷺ على ما علم من الآية. هذا حكم ما يجب على الرجل. وأما المرأة التي جامعها، فقد أستدل بهذا الحديث أنه لا يلزم إلا كفارة واحدة، وأنها لا تجب على الزوجة وهو الأصح من قولي الشافعي، وبه قال الأوزاعي. وذهب الجمهور إلى وجوبها على المرأة أيضاً قالوا: وإنما لم يذكرها النبي ﷺ مع الزوج، لأنها لم تُعترف، وأعترف الزوج لا يوجب عليها الحكم، أو لاحتمال (١) سورة: البقرة، الآية: ١٨٥.

أن المرأة لم تكن صائمة بأن تكون طاهرة من الحيض بعد طلوع الفجر، أو أن بيان الحكم في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضاً، لما علم من تعميم الأحكام، أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها. «وأعلم» أن هذا حديث جليل كثير الفوائد. قال المصنف في فتح الباري: إنه قد اعتنى بعض المتأخرين ممن أدرك شيوخنا بهذا الحديث، فتكلم عليه في مجلدين جمع فيها ألف فائدة وفائدة انتهى. وما ذكرناه فيه كفاية لما فيه من الأحكام، وقد طول الشارح فيه ناقلاً من فتح الباري.

٢٧/٦٩٦ _ وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمْ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُمَا: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جِمَاعِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أُمُّ سَلَمَةَ: وَلَا يَقْضِي.

— (وعن عائشة وأم سلمة، رضي الله عنهما، أن النبي كلى كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويصوم. متفق عليه. وزاد مسلم في حديث أم سلمة ولا يقضي) فيه دليل على صحة صوم من أصبح، أي: دخل في الصباح، وهو جنب من جماع، وإلى هذا ذهب الجمهور. وقال النووي: إنه إجماع وقد عارضه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله على: "إذا نودي للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم يومه وأجاب الجمهور بأنه منسوخ، وأن أبا هريرة رجع عنه لما روي له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى بقولهما. ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان وابن خزيمة عن عائشة: أن رجلاً جاء إلى النبي على يستفتيه وهي تسمع من وراء حجاب فقال: يا رسول الله تدركني الصلاة أي صلاة الصبح وأنا جنب فقال النبي على: وأنا تدركني وما تأخر، فقال: والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي وقد ذهب إلى النسخ ابن المنذر والخطابي وغيرهما. وهذا الحديث يدفع قول من قال: إن ذلك كان خاصاً به على ورد البخاري حديث أبي هريرة: بأن حديث عائشة أقوى سنداً، حتى قال ابن عبد البر: إنه صح وتواتر. وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات أنه كان يفتي به، ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرجح لقوة الطريق.

٦٩٦ _ أخسرجــه البخــاري فــي كتــاب: الصــوم، بــاب: الصــائــم يصبــح جنبــاً (الحــديــث ١٩٢٥) و (الحديث ١٩٢٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (الحديث ١١٠٩).

الصوم عن الغير

٢٨/٦٩٧ ــ وَعَنْ عَائِشَةً رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن عائشة، رضى الله عنه، أن النبي على قال: من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه) فيه دليل على أنه يجزىء الميت صيام وليه عنه إذا مات وعليه صوم واجب، والإخبار في معنى الأمر أي ليصم عنه وليه، والأصل فيه الوجوب إلا أنه قد أدعى الإجماع على جنه للندب. والمراد من المولى كل قريب. وقيل: الوارث خاصة. وقيل: عصبته. وفي المسألة خلاف فقال أصحاب الحديث وأبو ثور وجماعة: إنه يجزيء صوم الولي عن الميت لهذا الحديث الصحيح. وذهبت جماعة من الآل ومالك وأبو حنيفة أنه لا صيام عن الميت، وإنما الواجب الكفارة لما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً: «من مات وعليه صيام أطعم عنه مكان كل يوم مسكين» إلا أنه قال بعد إخراجه: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. والصحيح أنَّه موقوف على ابن عمر قالوا: ولأنه ورد ابن عباس وعائشة الفتيا بالإطعام، ولأنه الموافق لسائر العبادات، فإنه لا يقوم بها مكلف عن مكلف والحج مخصوص، وأجيب بأن الآثار المروية من فتيا عائشة وابن عباس لا تقاوم الحديث الصحيح. وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره، فقد ثبت في الحج بالنص الثابت فيثبت في الصوم به فلا عذر عن العمل به. وأعتذار المالكية عنه بعدم عمل أهل المدينة به. مبنى على أن تركهم العمل بالحديث حجة، وليس كذلك كما عرف في الأصول وكذلك اعتذار الحنفية بأن الراوي أفتى بخلاف ما روى عذر غير مقبول، إذ العبرة بما روى لا بما رأى كما عرف فيها أيضاً. ثم اختلف القائلون بإجزاء الصيام عن الميت هل يختص ذلك بالولي أو لا؟ فقيل: لا يختص بالولي، بل لو صام عنه الأجنبي بأمره أجزأ كما في الحج، وإنما ذكر الولى في الحديث للغالب. وقيل: يصح أن يستقل به الأجنبي بغير أمر، لأنه قد شبهه النبي على الدين حيث قال: «فدين اللَّه أحق أن يقضى» فكما أن الدَّيْنَ لا يختص بقضائه القريب فالضوم مثله، وللقريب أن يستنيب.

٦٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب؛ الصوم، باب: من مات وعليه صوم (الحديث ١٩٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصوم، باب: قضاء الصيام عن الميت (الحديث ١١٤٧).

r باب: صوم التطبوع، وما نمي عن صومه

1/79۸ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ٱلْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّه ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ عَرَفَةَ. فَقَالَ: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ المَاضِيّةَ وَالْبَاقِيّةَ». وَسُئِلَ عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: «فُلِكَ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: «فُلِكَ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: «فُلِكَ يَوْمٌ وَلِئْتُ فِيهِ» وَبُعِثْتُ فِيهِ وَأَنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أبي قتادة الأنصاري، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه على سنل عن صوم يوم عرفة فقال: يكفر السنة الماضية والباقية وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال: يكفر السنة الماضية وسئل عن صوم يوم ولدت فيه، أو بعثت فيه، وأنزل علي فيه رواه مسلم) وقد استشكل تكفير ما لم يقع وهو ذنب السنة الآتية. وأجيب بأن المراد أنه يوفق فيها لعدم الإتيان بذنب، وسماه تكفيراً للسنة الماضية، أو أنه إن وقع فيها ذنباً وفق للإتيان بما يكفره. وأما صوم يوم عاشوراء، وهو العاشر من شهر المحرم عند الجماهير، فإنه قد كان واجباً قبل فرض رمضان، ثم صار بعده مستحباً. وأفاد الحديث أن صوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء، وعلل على شرعية صوم يوم الإثنين بأنه ولد فيه، أو بعث فيه، أو أنزل عليه فيه، وكأنه شك من الراوي. وقد أتفق أنه على ولد فيه وبعث فيه. وفيه دلالة على أنه ينبغي تعظيم اليوم الذي أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه. وقد ورد في حديث أمامة تعليل صومه على يوم الاثنين والخميس: «بأنه يوم تعرض فيه الأعمال، وأنه يحب أن يعرض عمله وهو صائم، ولا منافاة بين التعليلين.

٢/٦٩٩ ـ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَنْبَعَهُ سِنَّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيبَامِ الدَّهْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي أيوب الأنصاري، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: من صام رمضان ثم أتبعه ستاً) هكذا ورد مؤنثاً مع أن مسيزه أيام وهي مذكر، لأن أسم العدد إذا

٦٩٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس (الحديث ١١٦٢).

٦٩٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال إنباعاً لرمضان (الحديث ١١٦٤).

لم يذكر مسميزة، جاز فيه الوجهان كما صرح به النحاة (من شوال كان كصيام الدهر» رواه مسلم) فيه دليل على أستحباب صوم ستة أيام من شوال. وهو مذهب جماعة من الآل وأحمد والشافعي. «وقال» مالك: يكره صومها، قال: لأنه ما رأى أحداً من أهل العلم يصومها، لشلا يظن وجوبها. «والجواب» أنه بعد ثبوت النص بذلك لا حكم لهذه التعليلات، وما أحسن ما قاله ابن عبد البر: إنه لم يبلغ مالكاً هذا الحديث، يعني حديث مسلم. وأعلم أن أجر صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متوالية، ومن صامها عقيب العيد أو في أثناء الشهر. وفي سنسن الترمذي عن ابن المبارك أنه أختار أن يكون ستة أيام من أول شوال. وقد روي عن ابن المبارك أنه قال: من صام ستة أيام من شوال متفرقاً فهو جائز. «قلت:» ولا دليل على أختيار كونها من أول شوال، إذ من أتى بها في شوال في أي أيامه صدق عليه أنه أتبع رمضان ستاً من شوال وإنما شبهها بصيام الدهر، لأن الحسنة بعشر أمثالها، فرمضان بعشرة أشهر وست من شوال بشهرين. وليس في الحديث دليل على مشروعية صيام الدهر، ويأتي: بيانه في آخر الباب. «وأعلم» أنه قال التقي السبكي: إنه قد طعن في هذا الحديث من لا فهم له، مغتراً بقول الترمذي: إنه حسن يريد في رواية سعد بن سعيد الأنصاري أخي يحيى بن سعيد. «قلت: ا ووجه الاغترار أن الترمذي لم يصفه بالصحة بل بالحسن، وكأنه في نسخة. والذي رأيناه في سنىن الترمذي بعد سياقه لـلحديث ما لفظه: قال أبو عيسيُّ: حديث أبي أبوب حديث حسن صحيح ثم قال: وسعد بن سعيد هو أخو يحيي بن سعيد الأنصاري، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه انتهى. «قلت: » قال ابن دحية: إنه قال أحمد بن حنبل: سعيد ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد انتهى. ثم قال ابن السبكي: وقد أعتني شيخنا أبو محمد الدمياطي بجمع طرقه، فأسنده عن بضعة وعشرين رجلاً رووه عن سعد بن سعيد، وأكثرهم حفاظ ثقات منهم السفيانان. وتابع سعداً على روايته أخوه يحيى وعبد ربه وصفوان بن سليم وغيرهم، ورواه أيضاً عن النبي ﷺ ثوبان وأبو هريرة وجابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ولفظ ثوبان: عمر صام رمضان فشهره بعشرة ومن صام ستة أيام بعد الفطر فذلك صيام السنة» رواه أحمد والنسائي.

٣/٧٠٠ ــ وَعَـنْ أَبِي سَعِيـدِ الْخُـدْرِيِّ رَضِي ٱللَّـهُ تعـالَـى عَنْـهُ قَـالَ: قَـالَ رَضِي ٱللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ ٱللَّهُ بِذَٰلِكَ الْبَوْمِ عَنْ وَسُولُ ٱللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ ٱللَّهُ بِذَٰلِكَ الْبَوْمِ عَنْ وَجُهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفاً*. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله) هو إذا أطلق يراد به الجهاد (إلا باعد الله بذلك اليوم عن وجهه النار سبعين خريفاً متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دلالة على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه عن قتال عدوه. وكان فضيلة ذلك، لأنه جمع بين جهاده عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وشهوته. وكنى بقوله: باعد الله بينه وبين النار سبعين خريفاً عن سلامته من عذابها.

٤/٧٠١ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لاَ يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ ٱسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلاَّ رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَاماً فِي شَعْبَانَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

— (وهن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: لا يفطر ويفطر حتى نقول: لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل شهراً قط إلا رمضان، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان متفق عليه والملفظ لمسلم) فيه دليل على أن صومه ﷺ لم يكن مختصاً بشهر دون شهر، وأنه كان ﷺ يسرد الصيام أحياناً ويسرد الفطر أحياناً. ولعله كان يفعل ما يقتضيه الحال من تجرده عن الأشغال فتابع الصوم، ومن عكس ذلك فيتابع الإفطار. ودليل على أنه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره. وقد نبهت عائشة على علة ذلك، فأخرج الطبراني عنها: وأنه ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام في كل شهر، فربما أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان وفيه ابن أبي ليلي وهو ضعيف. وقيل: كان يصوم ذلك تعظيماً لرمضان، كما أخرجه الترمذي من حديث أنس وغيره: «أنه ستل رسول الله ﷺ أي الصوم أفضل؟ فقال: شعبان تعظيماً لرمضان، قال الترمذي: فيه

٧٠٠ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: فضل الصوم في سبيل الله (الحديث ٢٨٤٠)، وأخرجه
 مسلم في كتاب: الصوم، باب: فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه (الحديث ١١٥٣).

٧٠١ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صوم شعبان (الحديث ١٩٦٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: صيام النبي ﷺ غير رمضان (الحديث ١١٥٦).

صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوي. وقيل: كان يصومه: «لأنه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان» كما أخرجه النسائي وأبو داود، وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد «قال: قلت: يا رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان؟ قال: ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، فأحب أن يرفع فيه عملي وأنا صائم» قلت: ويحتمل أنه كان يصومه لهذه الحكم كلها. وقد عورض حديث: «إن صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان» بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم» وأورد عليه أنه لو كان أفضل لحافظ على الإكثار من صيامه، وحديث عائشة يقتضي أنه كان أكثر صيامه في شعبان. فأجيب بأن تفضيل صوم المحرم بالنظر إلى الأشهر الحرم وفضل شعبان مطلقاً، وأما عدم إكثاره لصوم المحرم فقال النووي: لأنه إنما علم ذلك آخر عمره.

٧٠٢/٥ - وَعَنْ أَبِي ذَرِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَنْ نَصُومَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَائَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَ عَشْرَةً، وَأَرْبَعَ عَشْرَةً، وَخَمْسَ عَشْرَةً». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي ذر، رضي الله عنه، قال: أمرنا رسول الله على أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام) وبينها بقوله: (ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة. رواه النسائي والترمذي وصححه ابن حبان) الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلفظ: "فإن كنت صائماً فصم الغر أي البيض» أخرجه أحمد والنسائي وابن حبان. وفي بعض ألفاظه عند النسائي: "فإن كنت صائماً فضم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة». وأخرج النسائي: "فإن كنت صائماً فضم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة». وأخرج أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان: "كان رسول الله على يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال: هي كهيئة الدهر». وأخرج النسائي من حديث جرير مرفوعاً: "صيام ثلاثة أيام من كل شهر (۱) صيام الدهر وأيام البيض (۱). . . البيض» الحديث وإسناده صحيح. ووردت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومبنية بغير الثلاثة. وأخرج أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود: "أن

٧٠٧ - أخرجه النسائي في كتاب: الصوم، باب: ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر (الحديث ٢٤٢٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر (الحديث ٧٦١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصوم، باب: صوم التطوع (الحديث ٣٦٥٦).

⁽١ ـ ١) في الأصل: كصيام اللحرُ ثلاثـة الأيام البيض؛ والتصويب من سنن النسائي.

النبي على كان يصوم عدة ثلاثة أيام من كل شهر». وأخرج مسلم من حديث عائشة، كان رسول الله على يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي في أي الشهر صام». وأما المبينة بغير الثلاث، فهي ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث حفصة: «كان رسول الله على يصوم في كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى». ولا معارضة بين هذه الأحاديث، فإنها كلها دالة على ندبية صوم كل ما ورد. وكل من الرواة حكى ما أطلع عليه إلا أن ما أمر به، وحث عليه، ووصى به أولى وأفضل. وأما فعله على فلعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك، وقد عين الشارع أيام البيض. وللعلماء في تعبين الثلاثة الأيام التي يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة سردها في الشرح.

٦/٧٠٣ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَّهُ تعالى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِـدٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، زَمَضَانَ».

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ: قال: لا يحل للمرأة) أي المزوجة بدليل قوله: (أن تصوم وزوجها شاهد) أي: حاضر (إلا بإذنه متفق عليه، واللفظ للبخاري زاد أبو داود غير رمضان) فيه دليل على أن الوفاء بحق الزوج أولى من التطوع بالصوم. وأما رمضان فإنه يجب عليها وإن كره الزوج، ويقاس عليه القضاء فلو صامت النفل بغير إذنه كانت فاعلة لمحرم.

٧/٧٠٤ ــ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَهَىَ عَنْ صِيَامٍ يَوْمَيْنِ: يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وعن أبي سعيد الخدري، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه ﷺ نهى عن صوم يومين
 يوم الفطر ويوم النحر. متفق عليه) فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين، لأن أصل

٧٠٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً (الحديث ٥١٩٢)، وأخرجه وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: ما أنفق العبد من مال مولاه (الحديث ١٠٢٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: المرأة تصوم بغير إذن زوجها (الحديث ٢٤٥٨).

٧٠٤ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صوم يوم النحر (الحديث ١٩٩٥)، وأخرجه في كتاب:
 الصيام، باب: النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى (الحديث ٨٢٧).

النهي التحريم. وإليه ذهب الجمهور. فلو نذر صومهما لم ينعقد نذره في الأظهر، لأنه نذر بمعصية. وقيل: يصوم مكانهما عنهما.

٥ / ٧٠٥ ــ وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْهُذَلِيِّ. رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، وَذِكْرِ ٱللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن نبيشة) بضم النون وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية وشين معجمة يقال له نشيبة الخير بن عمرو. وقيل: ابن عبد اللَّه (الهذلي رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أيام النشريق) وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر. وقيل: يومان بعد النحر (أيام أكل وشرب وذكر اللَّه عزّ وجلّ رواه مسلم) وأخرجه مسلم أيضاً من حديث كعب بن مالك، وابن حبان من حديثُ أبي هريرة، والنسائي من حديث بشر بن سحيم، وأصحاب السنن من حديث عقبة بن عامر، والبزار من حديث ابن عمر: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد. وأخرج أبو داود من حديث عمر في قصته: «أنه ﷺ كان يأمرهم بإفطارها وينهاهم عن صيامها أي: أيام التشريق. وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وبعال؛ البعال: مواقعة النساء، والحديث وما سقناه في معناه دال على النهي عن صوم أيام التشريق، وإنما اختلف هل هو نهى تحريم أو تنزيه؟ فذهب إلى أنه للتحريم مطلقاً جماعة من السلف وغيرهم، إليه ذهب الشافعي في المشهور . وهؤلاء قالوا: لا يصومها المتمتع ولا غيره، وجعلوه مخصصاً لقوله تعالى: ﴿ثلاثة أيام في الحج﴾(١) لأن الآية عامة فيما قبل يوم النحر وما بعده، والحديث خاص بأيام التشزيق، وإن كان فيه عموم بالنظر إلى الحج وغيره، فيرجح خصوصها لكونه مقصود بالدلالة من أنها ليست محلاً للصوم، وأن ذاتها باعتبار ما هي مؤهلة له كأنها منافية للصوم. وذهبت الهادوية إلى أنه يصومها المتمتع الفاقد للهدي، كما يفيده سياق الآية ورواية ذلك عن على عليه السلام، قالوا: ولا يصومها القارن والمحصر إذا فقد الهدي. وذهب آخرون إلى أنه يصومها المتمتع ومن تعذر عليه الهدي وهو المحصر والقارن، لعموم الآية ولما أفاده:

٧٠٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: تحريم صوم أيام التشريق (الحديث ١١٤١).

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ١٩٦.

٩/٧٠٦ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ وَٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قَالاً: ﴿لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَبَامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمِّنَ إِلاَّ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدِْيَ﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ وصن عائشة وابن عمر، رَضَي اللّه عنهما، قالا: لم يرخص) بصيغة المجهول (في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن يجد الهدي. رواه البخاري) فإنه أفاد أن صوم أيام التشريق جائز رخصة لمن لم يجد الهدي وكان متمتعاً، أو قارناً، أو محصراً، لإطلاق الحديث بناء على أن فاعل يرخص هو رسول اللّه ﷺ، وأنه مرفوع، وفي ذلك أقوال ثلاثة: ثالثها: أنه إن أضاف ذلك إلى عهده ﷺ كان حجة وإلا فلا وقد ورد التصريح بالفاعل في رواية للدارقطني والطحاوي، إلا أنها بإسناد ضعيف ولفظها: «رخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدي أن يصوم أيام التشريق» إلا أنه خص المتمتع فلا يكون حجة لأهل هذا القول وقد روي من فعل عائشة وأبي بكر وفتيا لعلي عليه السلام. وذهب جماعة إلى أن النهي للتنزيه، وأنه يجوز صومها لكل واحد، وهو قول لا ينهض عليه دليل.

١٠/٧٠٧ ـــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَّهُ تعالى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخُصُّوا لَيْلَة الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخُصُّوا يَوْمَ الْجُمُّعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ آلاًبَّامِ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، عن النبي على قال: لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة غير معتادة إلا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف، فإنه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسور أخر وردت بها أحاديث فيها مقال. وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب، ولو ثبت حديثها لكان مخصصاً لها من عموم النهي، لكن حديثها تكلم العلماء عليه وحكموا بأنه موضوع. ودل على تحريم النفل بصوم يومها منفرداً. قال ابن المنذر: ثبت النهي عن صوم الجمعة كما ثبت عن صوم العيد. وقال أبو جعفر الطبري: يفرق بين العيد والجمعة، بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم العيد، ولو صام قبله أو بعده. وذهب الجمهور إلى أن النهي عن منعقد على تحريم صوم للتنزيه مستدلين بحديث ابن مسعود: «كان رسول اللّه علي يصوم من

٧٠٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صيام التشريق (الحديث ١٩٩٧) و (الحديث ١٩٩٨). ٧٠٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً (الحديث ١١٤٤).

كل شهر ثلاثة أيام، وقلما كان يفطر يوم الجمعة: «أخرجه الترمذي وحسنه. فكان فعله على قرينة على أن النهي ليس للتحريم. وأجيب عنه بأنه يحتمل أنه كان يصوم يوماً قبله أو بعده، ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال. وأختلف في وجه حكمة تحريم صومه على اقوال: أظهرها أنه يوم عيد كما روي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يوم الجمعة يوم عيدكم». وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي عليه السلام قال: «من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة، فإنه يوم طعام وشراب وذكر». وهذا أيضاً من أدلة تحريم صومه ولا يلزم أن يكون كالعيد من كل وجه، فإنه تزول حرمة صومه بصيام يوم قبله ويوم بعده كما يفيده قوله:

١١/٧٠٨ ــ وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلاَّ أَنْ يَصُومَ يَوْماً قَبْلَهُ، أَوْ يَوْماً بَعْدَهُ». مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ.

__ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لا يصومن أحدكم يوم المجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده متفق عليه) فإنه دال على زوال تحريم صومه لحكمة لا نعلمها. فلو أفرده بالصوم وجب فطره كما يفيده ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود من حديث جويرية: أن النبي ﷺ دخل عليها في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها: «أصمت أمس» قالت: لا قال: «فأفطري» والأصل في الأمر الوجوب.

١٢/٧٠٩ ــ رَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا ٱنْتُصَفَّ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ. وَٱسْتَنْكَرَهُ أَحْمَدُ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: إذا أنتصف شعبان فلا تصوموا رواه الخمسة وأستنكره أحمد) وصححه ابن حبان وغيره. وإنما أستنكره أحمد، لأنه من رواية العلاء بن عبد الرحلن. قلت: وهو من رجال مسلم. قال

٧٠٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: صوم يوم الجمعة (الحديث ١٩٨٥)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الصيام، باب: كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً (الحديث ١١٤٤).

٧٠٩ أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: في كراهية من يصل شعبان برمضان (الحديث ٢٣٣٧)،
 وأخرجه الترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان (الحديث ٧٣٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام،
 باب: ما جاء في صيام يوم السبت (الحديث ١٧٢٦)، وأخرجه أحمد: ٢٦٩٨.

المصنف في التقريب: إنه صدوق وربما وهم. والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد أنتصافه، ولكنه مقيد بحديث: «إلا أن يوافق صوماً معتاداً» كما تقدم. وأختلف العلماء في ذلك، فذهب كثير من الشافعية إلى التحريم لهذا النهي. وقيل: إنه يكره إلا قبل رمضان بيوم أو يومين، فإنه محرم. وقيل: لا يكره. وقيل: إنه مندوب وأن الحديث مؤول بمن يضعفه الصوم، وكأنهم استدلوا بحديث: «أنه على كان يصل شعبان برمضان» ولا يخفى أنه تعارض القول والفعل كان القول مقدماً.

١٣/٧١٠ ــ وَعَنِ الصَّمَّاءِ بِنْتِ بُسْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ:
 «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ، إِلَّا فِيمَا ٱفْتُرِضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلاَّ لِحَاءَ عَنْهِ، أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهَا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، وَقَالَ أَنُو دَاوُدَ: هُوَ مَنْسُوخٌ.
 وَقَدْ أَنْكَرَهُ مَالِكٌ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ مَنْسُوخٌ.

— (وعن الصماء) بالصاد المهملة (بنت بسر) بالموحدة مضمومة وسين مهملة اسمها بهبة بضم الموحدة وفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية. وقيل: اسمها بهمية بزيادة الميم، هي أخت عبد الله بن بسر، روى عنها أخوها عبد الله (أن رسول الله على قال: الالميم، هي أخت عبد الله بن بسر، روى عنها أخوها عبد الله (أن رسول الله على قال: الالميم الميملة وفتح النون فموحدة الفاكهة المعروفة والمراد فحاء مهملة ممدودة (عنب) بكسر المهملة وفتح النون فموحدة الفاكهة المعروفة والمراد قشره (أو عود شجر، فليمضغها) أي: يطعمها للفطر بها. (رواه الخمسة ورجاله ثقات إلا أنه مضطرب، وقد أنكره مالك وقال أبو داود: هو منسوخ). أما الاضطراب فلأنه رواه عبد الله بن بسر عن أخته الصماء. وقيل: عن عبد الله وليس فيه ذكر أخته. قيل: وليست هذه بعلة قادحة، فإنه صحابي. وقيل: عن عبد الله وليس فيه ذكر أخته. قيل وليسة قال النسائي: هذا حديث مضطرب. قال المصنف: يحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه، وعن أخته، وعند أخته بواسطة وهذه طريقة صحيحة. وقد رجح عبد الحق الطريق الأولى وتبع في ذلك الدارقطني، لكن هذا التلون في الحديث الواحد بإسناد الواحد مع أتحاد وتبع في ذلك الدارقطني، لكن هذا التلون في الحديث الواحد بإسناد الواحد مع أتحاد وتبع في ذلك الدارقطني، لكن هذا التلون في الحديث الواحد بإسناد الواحد مع أتحاد المخرج، يوهي الرواية وينبىء بقلة الضبط، إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين المعروفين

[•] ٧١ - أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: النهي أن يخص يوم السبت بصوم (الحديث ٢٤١)، وأخرجه المترمذي في كتاب: الصوم، باب: ما جاء في صوم يوم السبت (الحديث ٧٤٤)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم السبت (الحديث ١٧٢٦)، وأخرجه أحمد: ١/٦٩٦.

بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك دالاً على قلة الضبط وليس الأمر هنا كذلك، بل آختلف فيه على الراوي أيضاً عن عبد الله بن بسر. وأما إنكار مالك له، فإنه قال أبو داود عن مالك إنه قال: هذا كذب، وأما قول أبي داود إنه منسوخ فلعله أراد أن ناسخه قوله:

١٤/٧١١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ، كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنَ ٱلْأَيَّامِ يَوْمُ السَّبْتِ، وَيَوْمُ الأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: "إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدِ مَا يَصُومُ مِنَ ٱلْأَيَّامِ يَوْمُ السَّبْتِ، وَيَوْمُ الأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: "إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدِ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَهُمْ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ، وَهٰذَا لَفُظُهُ(١).

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، أن رسول الله على أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد، وكان يقول: إنهما يوما عيد للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم . أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وهذا لفظه. فالنهي عن صومه كان أول الأمر، حيث كان على يجب موافقة أهل الكتاب، ثم كان آخر أمره على مخالفتهم كما صرح به الحديث نفسه. وقيل: بل النهي كان عن إفراده بالصوم إلا إذا صام ما قبله أو ما بعده. وأخرج الترمذي من حديث عائشة قالت: «كان رسول الله على يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين، ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس، وحديث الكتاب دال على الانفراد والاجتماع.

١٥/٧١٢ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهى عَنْ صَوْمٍ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ. غَيْرَ التَّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْعَلَيْمُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة.

٧١١ ـ أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: الرخصة في يوم السبت. . . (الحديث ٢١٦٧).

⁽١) في نسخة م: وهذا اللفظ له.

٧١٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: في صوم يوم عرفة بعرفة (الحديث ٢٤٤٠)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصيام، باب: صيام يوم عرفة (الحديث ١٧٣٢)، وأخرجه أبن خزيمة في كتاب: الصيام، باب: فضل صوم يوم عرفة وأخرجه أحمد: ٢/٤٠٤). وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: صوم شعبان (الحديث ٢٠٩٩).

رواه الخمسة غير الترمذي وصححه ابن خزيمة والحاكم واستنكره العقيلي) لأن في إسناده مهدياً الهجري ضعفه العقيلي، وقال: لا يتابع عليه الراوي عنه مختلف فيه. قلت في المخلاصة: أنه قال ابن معين لا أعرفه. وأما الحاكم فصحح حديثه وأقره الذهبي في مختصر المستدرك، ولم يعده من الضعفاء في المعنى. وأما الراوي عنه فإنه حوشب بن عبدل. قال المصنف في التقريب: إنه ثقة. والحديث ظاهر في تحريم صوم عرفة بعرفة، وإليه ذهب يحيى بن سعيد الأنصاري وقال: يجب إفطاره على الحاج. وقيل: لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء نقل عن الشافعي وأختاره الخطابي. والجمهور على أنه يستحب إفطاره. وأما هو على فقد صح أنه كان يوم عرفة بعرفة مفطراً في حجته، ولكن لا يدل تركه الصوم على تحريمه. «نعما يدل لأن الإفطار هو الأفضل، لأنه على لا يفعل إلا الأفضل، إلا أنه قد يفعل المفضول لبيان الجواز، فيكون في حقه أفضل لما فيه من التشريع والتبليغ بالفعل، يفعل المفضول لبيان الجواز، فيكون في حقه أفضل لما فيه من التشريع والتبليغ بالفعل، ولكن الأظهر التحريم لأنه أصل النهي.

١٦/٧١٣ _ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ صَامَ مَنْ صَامَ ٱلْأَبَدَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله على الله على من صام الأبد متفق عليه) اختلف في معناه قال شارح المصابيح: فسر هذا من وجهين: أحدهما: أنه على معنى الدعاء عليه زجراً له عن صنيعه. والآخر: على سبيل الإخبار والمعنى أنه بمكابدة سورة الجوع وحر الظمأ لاعتياده الصوم حتى خف عليه ولم يفتقر إلى الصبر على الجهد الذي يتعلق به الثواب، فكأنه لم يصم ولم تحصل له فضيلة الصوم، ويؤيد أنه للإخبار قوله:

١٧/٧١٤ - وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ. بِلَفْظٍ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ».

_ (ولمسلم من حديث أبي قتادة، رضي اللّه عنه، ﴿لا صام ولا أفطر). ويؤيده أيضاً حديث الترمذي عنه بلفظ: ﴿لم يصم ولم يفطر ﴾. قال ابن العربي: إن كان دعاء فيا ويح من دعا عليه النبي ﷺ أنه لم يصم، وإذا

٧١٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: حق الأهل في الصوم (الحديث ١٩٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم اللهر (الحديث ١١٥٩).

٧١٤ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر (الحديث ١١٦٢).

لم يصم شرعاً فكيف يكتب له ثواب؟ وقد أختلف العلماء في صيام الأبد فقال: بتحريمه طائفة، وهو أختيار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه. وذهب طائفة إلى جوازه، وهو أختيار ابن المنذر. وتأولوا أحاديث النهي عن صيام الدهر، بأن المراد من صامه مع الأيام الممنهي عنها من العيدين وأيام التشريق، وهو تأويل مردود بنهيه الله المنهي عنها من العيدين وأيام التشريق، وهو تأويل مردود بنهيه الله المنافقة على عمرو عن صوم الدهر، وتعليله بأن لنفسه عليه حقاً، ولأهله حقاً، ولضيفه حقاً ولقوله: «أما أنا فأصوم وأفطر فمن رغب عن سنتي فليس مني». فالتحريم هو الأوجه دليلاً. ومن أدلته ما أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة من حديث أبي موسى مرفوعاً: «من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد بيده». قال الجمهور: يستحب صوم الدهر لمن لا يضعفه عن حق. وتأولوا أحاديث النهي تأويلاً غير راجح. وأستدلوا بأنه الله شبه صوم ست من شوال مع رمضان، وأحديث النهي تأويلاً على تقدير مشروعيته، فإنها تغني عنه كما أغنت الخمس الصلوات عن وأحيب بأن ذلك على تقدير مشروعيته، فإنها تغني عنه كما أغنت الخمس الصلوات عن الخمسين الصلاة التي قد كانت فرضت، مع أنه لو صلاها أحد لوجوبها لم يستحق ثواباً، بل يستحق العقاب. نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من صام الدهر فقد يستحق العقاب. نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من صام الدهر فقد يستحق العقاب. نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من صام الدهر فقد يستحق العقاب. نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من صام الدهر فقد يستحق العقاب. نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من صام الدهر فقد يستحق العقاب. وحل الأنا لا ندري ما صحته.

٣ ــ باب: الإعتكاف وقيام رمضان

الاعتكاف لغة: لزوم الشيء وحبس النفس عليه. وشرعاً المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة. (وقيام رمضان) أي: قيام لياليه مصلياً أو تالياً. قال النووي: قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح، وهو إشارة إلى أنه لا يشترط استغراق كل الليل بصلاة النافلة فيه ويأتي ما في كلام النووي.

٥ ١/٧١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيماناً وَأَحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه ﷺ قال: من قام رمضان إيماناً) أي: تصديقاً بوعد اللّه للثواب (وأحتساباً) منصوب على أنه مفعول الأجله كالذي عطف

٧١٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: صلاة التراويح، باب: فضل من قام رمضان (الحديث ٢٠٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين، باب: الترغيب في قيام رمضان، وما جاء فيه من الفضل (الحديث ٧٥٩).

عليه أي طلباً لوجه الله وثوابه، والاحتساب من الحسب كالاعتداد من العدو. وإنما قيل فيمن ينوي بعمله وجه الله أحتسبه، لأنه له حينتذ أن يعتد عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به قاله في النهاية، (غفر له ما تقدم من ذبه، متفق عليه). يحتمل أنه يريد قيام جميع لياليه، وأن من قام بعضها لا يحصل له ما ذكره من المغفرة وهو الظاهر. وإطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر. وقال النووي: المعروف أنه يختص بالصغائر، وبه جزم إمام الحرمين ونسبه عياض لأهل السنة وهو مبني على أنها لا تغفر الكبائر إلا بالتوبة. وقد زاد النسائي في روايته: اما تقدم وما تأخره. وقد أخرجها أحمد وأخرجت من طريق مالك. وتقدم معنى مغفرة الذنب المتأخر. والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان، والذي يظهر أنه يحصل بصلاة الوتر إحدى عشرة ركعه، كما كان في يفعله في رمضان وغيره كما ينظهر أنه يحصل بعلاقته، وأما التراويح على ما أعتيد الآن فلم تقع في عصره في أنما كان ابتداعها عمر في خلافته، وأمر أبياً أن يجمع الناس. وأختلف في القدر الذي كان يصلي به أبي فقيل: كان يصلي بهم إحدى عشرة ركعة. وروي إحدى وعشرون. وروي عشرون ركعة وقيل: ثلاث وعشرون. وروي عشرون

٢/٧١٦ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ - أَيْ الْعَشْرُ - أَيْ الْعَشْرُ الْأَخِيرَةُ (١) مِنْ رَمَضَانَ - شَدَّ مِثْزَرَهُ وَأَخْيَا لَيْلَهُ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

_ (وعن عائشة، رضي اللّه عنها، قالت: كان رسول اللّه ﷺ إذا دخل العشر أي: العشر الأخيرة من رمضان) هذا التفسير مدرج من كلام الراوي (شد منزره) أي: أعتزل النساء (وأحيا ليلة وأيقظ أهله. متفق عليه) وقيل في تفسير شد منزره: إنه كناية عن التشمير للعبادة. قيل: ويحتمل أن يكون المعنى أنه شد منزره جمعه فلم يحلله، وأعتزل النساء وشمر للعبادة. إلا أنه يبعده ما روي عن علي، رضي اللّه عنه، بلفظ: "فشد مئرزه وأعتزل النساء» فإن العطف يقتضي المغايرة، وإيقاع الإحياء على الليل مجاز عقلي لكونه زماناً للإحياء نفسه والمراد به السهر. وقوله: "أيقظ أهله» أي: للصلاة والعبادة، وإنما خص

٧١٦ - أخرجه البخاري في كتاب: فضل ليلة القلر، باب: العمل في العشر الأواخر من رمضان (الحديث ٢٠٢٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الاعتكاف، باب: الاجتهاد من العشر الأواخر من شهر رمضان (الحديث ٢٠٢٤).

⁽١) في نسخة م: الأخير.

بذلك ﷺ آخر رمضان لقرب خروج وقت العبادة فيجتهد فيه، لأنه خاتمة العمل والأعمال بخواتيمها.

٣/٧١٧ ــ وَعَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ﴿أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ ٱلْأُوَاخِرَ مِنْ رَمْضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ ٱللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ ٱعْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي عائشة رضي الله عنها (أن النبي الله عنكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عزّ وجلّ، ثم أعتكف أزواجه من بعده. متفق عليه) فيه دليل على أن الاعتكاف سنة واظب عليها رسول الله وأزواجه من بعده. قال أبو داود عن أحمد: لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أن الاعتكاف مسنون. وأما المقصود منه فهو جمع القلب على الله تعالى، بالخلوة مع خلو المعدة، والإقبال عليه تعالى، والتنعم بذكره، والإعراض عما عداه.

٤/٨١٨ ــ وَعَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكُفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكَفَةُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعنها) أي عائشة رضي اللَّه عنها (قالت: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه. متفق عليه) فيه دليل على أن أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهر في ذلك. وقد خالف فيه من قال: إنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان معتكفاً نهاراً، وقبل غروب الشمس إذا كان معتكفاً ليلاً، وأول الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو ﷺ في المسجد، ومن بعد صلاته الفجر يخلو بنفسه في المحل الذي أعده لاعتكافه. «قلت»: ولا يخفى بعده فإنها كانت عادته ﷺ أنه لا يخرج من منزله إلا عند الإقامة.

9/۷۱۹ - وَعَنْهَا رَضِيَ آلِلَهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿إِنْ كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ لَيُدْخِلُ عَلَيٌّ رَأُسَهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَأَرَجِّلُهُ، وَكَانَ لاَ يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلاَّ لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفاً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، واللَّفْظُ لِـلْبُخَارِيِّ.

٧١٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر (الحديث ٢٠٢٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الاعتكاف، باب: اعتكاف العشر الأواخر من رمضان (الحديث ١١٧٢).

٧١٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: إلاعتكاف، باب: اعتكاف النساء (الحديث ٢٠٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الاعتكاف، باب: متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه (الحديث ١١٧١).

٧١٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: لا يدخل البيت إلا لحاجة (الحديث ٢٠٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها (الحديث ٢٩٧).

_ (وعنها) أي: عائشة رضي الله عنها (قالت: إن كان رسول الله ولله الله الله الله والمنه وهو في المسجد فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً. متفق عليه واللفظ للبخاري) في الحديث دليل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه، وأن خروج بعض بدنه لا يضر. وفيه أنه يشرع للمعتكف النظافة، والغسل، والحلق، والتزين، وعلى أن العمل اليسير من الأفعال الخاصة بالإنسان يجوز فعلها وهو في المسجد، وعلى جواز استخدام الرجل لزوجته. وقوله: وإلا لحاجة، يدل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد إلا للأمر الضروري. والحاجة فسرها الرهوي بالبول والغائط. وقد أتفق على أستثنائهما وأختلف في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب، وألحق بالبول والغائط جواز الخروج للفصد والحجامة ونحوهما.

7/۷۲٠ ــ وَعَنْهَا قَالَتْ: ﴿السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضاً، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَبَسْ وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَلاَ الْعَبْكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلاَ بَأْسَ بِرِجَالِهِ إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ وَقْفُ آخِرِهِ.

... (وعنها) أي: عائشة رضي الله عنها (قالت: السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة، ولا يمس أمرأة، ولا يباشرها، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد له منه) مما سلف ونحوه (ولا أعتكاف إلا بصوم، ولا أعتكاف إلا في مسجد جامع. رواه أبو داود ولا بأس برجاله، إلا أن الراجح وقف آخره) من قولها: «ولا اعتكاف إلا بصوم». وقال المصنف: جزم الدارقطني أن القدر الذي من حديث عائشة قولها: «لا يخرج لحاجة» وما عداه ممن دونها انتهى من فتح الباري وهنا قال: إن آخره موقوف. وفيه دلالة أنه لا يخرج المعتكف لشيء مما عينته هذه الرواية، وأنه أيضاً لا يخرج لشهود الجمعة، وأنه إن فعل أي ذلك بطل أعتكافه. وفي المسألة خلاف كبير، ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه. وأما اشتراط الصوم ففيه خلاف أيضاً. وهذا الحديث الموقوف دال على اشتراطه. وفيه أحاديث منها في نفي شرطيته، ومنها في إثباته والكل لا ينهض حجة، إلا أن الاعتكاف

٧٢٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصوم، باب: المعتكف يعود المريض (الحديث ٢٤٧٣).

عرف من فعله ﷺ، ولم يعتكف إلا صائماً. وأعتكافه في العشر الأول من شوال الظاهر أنه صامها ولم يعتكف إلا من ثاني شوال، لأن يوم العيد يوم شغله بالصلاة والخطبة والخروج إلى الجبانة، إلا أنه لا يقوم بمجرد الفعل حجة على الشرطية. وأما اشتراط المسجد فالأكثر على شرطيته إلا عن بعض العلماء. والمراد من كونه جامعاً أن تقام فيه الصلوات. وإلى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة. وقال الجمهور: يجوز في كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة فأستحب له الشافعي الجامع. وفيه مثل ما في الصوم من أنه ﷺ لم يعتكف إلا في مسجده، وهو مسجد جامع. ومن الأحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله:

٧/٧٢١ – وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ». رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَٱلرَّاحِحُ وَقُفُهُ أَيْضاً.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه، رواه الدارقطني والحاكم والراجح وقفه أيضاً) على ابن عباس. قال البيهقي: الصحيح أنه موقوف ورفعه وهم «قلت»: وللاجتهاد في هذا مسرح فلا يقوم دليلاً على عدم الشرطية. وأما قوله: «إلا أن يجعله على نفسه» فالمراد أن ينذر بالصوم.

٨/٧٢٢ - وَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رِجَالاً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ ٱلْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ، فِي ٱلسَّبْعِ ٱلأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ ٱلْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبِهَا فَلْيَتَحَرَّهَا في السَّبْعِ ٱلْأَوَاخِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ) قال المصنف: لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء، وقوله: (أروا) بضم الهمزة على البناء للمجهول (ليلة القدر في المنام) أي: قيل لهم في المنام هي (في السبع الأواخر فقال رسول الله ﷺ: أرى) بضم الهمزة أي أظن (رؤياكم قد تواطأت) أي توافقت لفظاً ومعنى (في السبع الأواخر، فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر، متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث ابن عمر

٧٢١ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الصيام، باب: الاعتكاف (الحديث ١٩٩/)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الصوم، باب: صوم التطوع (الحديث ١/٤٣٩).

٧٢٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: فضل ليلة القدر، باب: التماس ليلة القدر في السبع الأواخر (الحديث ٢٠١٥). (الحديث ٢٠١٥).

مرفوعاً: «التمسوها في العشر الأواخر، فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي». وأخرج أحمد «رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي ﷺ: «التمسوها في العشر البواقي في الوتر منها». وروى أحمد من حديث على مرفوعاً: «إن غلبتم فلا تغلبوا على السبع البواقي». وجمع بين الروايات بأن العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع، لأن ذلك هو المظنة، وهو أقصى ما يظن فيه الإدراك. وفي الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا، وجواز الاستناد إليها في الأمور الوجودية، بشرط أن لا تخالف القواعد الشرعية.

٣٢٧ ٩ - وَعَنْ مُعَاوِيةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيُ ﷺ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْفَدِرِ: «لَيْلَةُ سَبْعِ وَعِشْرِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ، وَقَدِ ٱخْتُلِفَ فِي تَغْيِينِهَا عَلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا أَوْرَدْتُهَا فِي فَغْحِ الْبَارِي.

_ (وعن معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنه، عن النبي الله اله القدر: اليلة سبع وعشرين رواه أبو داود) مرفوعاً (والراجع وقفه) على معاوية وله حكم الرفع (وقد أختلف في تعيينها على أربعين قولاً أوردتها في فتح الباري) ولا حاجة إلى سردها، لأن منها ما ليس في تعيينها كالقول بأنها رفعت، والقول بإنكارها من أصلها، فإن هذه عدها المصنف من الأربعين. وفيها أقوال أخر لا دليل عليها. وأظهر الأقوال أنها في السبع الأواخر. وقال المصنف في فتح الباري بعد سرده الأقوال: وأرجعها كلها أنها في وتر العشر الأواخر، وأنها تنتقل كما يفهم من حديث هذا الباب. وأرجاها أوتار الوتر عند الشافعية إحدى وعشرون أو ثلاث وعشرون. على ما في حديثي أبي سعيد وعبد الله بن أنيس. وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين.

١٠/٧٢٤ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنها قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولُ ٱللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيَّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: "قُولِي: ٱللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوَّ تُحِبُّ ٱلْعَفْقَ عَلِيهَا؟ قَالَ: "قُولِي: ٱللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوَّ تُحِبُّ ٱلْعَفْقَ فَالَىٰ اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُواً تُحِبُّ ٱلْعَفْقَ فَالَىٰ اللَّهُمُ إِنَّكَ عَفُواً تُحِبُّ ٱلْعَفْقَ فَاعْمُ عَنِي اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ مِنْ الْحَاكِمُ .

٧٢٧ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصّلاة، باب: من قال سبع وعشرون (الحديث ١٣٨٦).

٧٢٤ - أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: _ ٨٥ - (الحديث ٣٥١٣). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: الدعاء بالعفو والعافية (الحديث ٢٨٥٠)، وأخرجه أحمد: ١٩١١ - ٤١٨ - ١٨١ - ١٨١ - ٢٠٨ - ٢٠٨ . وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، بأب: كان رصول اللَّه على يعلم من أسلم... (الحديث ١٩٠١).

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قلت يا رسول الله على أرأيت إن علمت أي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها؟قال: قولي: اللهم إنك عفو تحب العفو فأعف عني رواه الخمسة غير أبي داود وصححه الترمذي والحاكم) قيل: علامتها أن المطلع عليها يرى كل شيء ساجداً. وقيل: يرى الأنوار في كل مكان ساطعة حتى المواضع المظلمة. وقيل: يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة. وقيل: علامتها أستجابة دعاء من وقعت له. وقال الطبري: ذلك غير لازم، فإنها قد تحصل ولا يرى شيء ولا يسمع وأختلف العلماء هل يقع الثواب المرتب لمن أتفق أنه وافقها ولم يظهر له شيء، أو يتوقف ذلك على كشفها؟ ذهب الأول الطبري وابن العربي وآخرون. وإلى الثاني ذهب الأكثرون، ويدل له ما وقع عند مسلم. من حديث أبي هريرة بلفظ: «من يقم ليلة القدر فيوافقها» قال النووي: أي: يعلم مسلم. من حديث أبي هريرة بلفظ: «من يقم ليلة القدر وإن لم يعلم هو ذلك. ورجح هذا المصنف قال: ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لابتغاء ليلة القدر وإن لم يوفق لها، وإنما الكلام في حصول الثواب المعين الموعود به، وهو مغفرة ما تقدم من ذنبه.

١١/٧٢٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
﴿ لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ: المَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي لهٰذَا، وَالْمَسْجِدِ
ٱلْأَقْصَىٰ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (هن أبي سعيد الخدري، رضي الله هنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تشد) بضم الدال المهملة على أنه نفي ويروى بسكونها على أنه نهي (الرحال) جمع رحل، وهو للبعير كالسرج للفرس. وشده هنا كناية عن السفر، لأنه لازمه غالباً (إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام) أي: المحرم (ومسجدي هذا والمسجد الأقصى متفق عليه) اعلم أن إدخال هذا الحديث في باب الاعتكاف، لأنه قد قيل: لا يصح الاعتكاف إلا في الثلاثة المساجد ثم المراد بالنفي النهي مجازاً، كأنه قال: لا يستقيم شرعاً أن يقصد بالزيادة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به من المزية التي شرفها الله تعالى بها. والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله، لما رواه أبو داود الطيالسي من طريق عطاء: «إنه قيل له: هذا الفضل في المسجد الحرام وحده أم في الحرم؟ قال: بل في الحرم كله و لانه لما

٧٢٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: المساجد، باب: مسجد مكة (الحديث ١١٨٩)، وأحرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (الحديث ١٣٣٨).

أراد ﷺ التعيين للمسجد قال: «مسجدي هذا» والمسجد الأقصى بيت المقدس سمى بذلك، لأنه لم يكن وراءه مسجد كما قاله الزمخشري. والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه. ودل بمفهوم الحصر أنه يحرم شد الرحال لقصد غير الثلاثة، كزيارة الصالحين أحياءً وأمواتاً لقصد التقرب، ولقصد المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها. وقد ذهب إلى هذا الشيخ أبو محمد الجويني. وبه قال القاضي عياش وطائفة. ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال: لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت. وأستدل بهذا الحديث ووافقه أبو هريرة. وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير محرم وأستدلوا بما لا ينهض. وتأولوا أحاديث الباب بتآويل بعيدة ولا ينبغي التأويل، إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل. وقد دل الحديث على فضل المساجد الثلاثة، وأن أفضلها المسجد الحرام، لأن التقديم ذكراً يدل على مزية المقدم، ثم مسجد المدينة، ثم المسجد الأقصى. وقد دل لهذا أيضاً ما أخرجه البزار وحسن إسناده من حديث أبي الدرداء مرفوعاً: "الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة، وفي معناه أحاديث أخر. ثم أختلفوا هل الصلاة في هذه المساجد تعم الفرض والنفل أو تخص الأول؟ قال الطحاوي وغيره: إنها تخص بالفروض لقوله ﷺ: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة؛ ولا يخفي أن لفظ الصلاة المعروف بلام الجنس عام فيشمل النافلة، إلا أن يقال: إن لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا الفريضة فلا يشملها.

1 ـ كتـاب: الحــج

ا ــ باب: فظله وبيان من فرض عليه

الحج بفتح الحاء المهملة وكسرها لغنان، وهو ركن من أركان الإسلام الخمسة بالاتفاق، وأول فرضه سنة ست عند الجمهور، وأختار ابن القيم في الهدي أنه فرض سنة تسع أو عشر وفيه خلاف.

١/٧٢٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةُ الْمُمْرَةِ كَفَارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةَ». مُتَفَقَّ عَلَيْدٍ.

- (عن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه الله العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور) قيل: هو الذي لا يخالطه شيء من الإثم ورجحه النووي. وقيل: المقبول. وقيل: هو الذي تظهر ثمرته على صاحبه بأن يكون حاله بعده خيراً من حاله قبله. وأخرج أحمد والحاكم من حديث جابر: «قيل يا رسول اللَّه ما بر الحج؟ قال: إطعام الطعام وإفشاء السلام» وفي إسناده ضعف، ولو ثبت لتعين به التفسير (ليس له جزاء إلا الجنة متفق عليه) العمرة لغة الزيارة. وقيل: القصد. وفي الشرع إحرام، وسعي وطواف، وحلق أو تقصير، سميت بذلك لأنه يزار بها البيت ويقصد. وفي قوله: «العمرة إلى العمرة» دليل على تكرار العمرة، وأنه لا كراهة في ذلك ولا تحديد بوقت. «وقالت» المالكية: يكره في السنة أكثر من عمرة واحدة، وأستدلوا له بأنه الله الم يفعلها إلا من سنة،

٧٢٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: وجوب العمرة وفضلها (الحديث ١٧٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة (الحديث ١٣٤٩).

وأفعاله على تحمل عندهم على الوجوب أو الندب. "وأجيب" عنه بأنه علم من أحواله على أنه كان يترك الشيء، وهو يستحب فعله ليرفع المشقة عن الأمة، وقد ندب إلى ذلك بالقول. وظاهر الحديث عموم الأوقات في شرعيتها، وإليه ذهب الجمهور، وقيل: إلا للمتلبس بالحج. وقيل: إلا أيام التشريق، وقيل: ويوم عرفة. وقيل: إلا أشهر الحج لغير المتمتع والقارن، والأظهر أنها مشروعة مطلقاً وفعله على لها في أشهر الحج يرد قول من قال بكراهتها فيها، فإنه على لم يعتمر عمرة الأربع إلا في أشهر الحج كما هو معلوم، وإن كانت العمرة الرابعة في حجه، فإنه على حج قارناً كما تظاهرت عليه الأدلة، وإليه ذهب الأئمة الأجلة.

٢/٧٢٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: قَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لاَ قِتَالَ فِيهِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وابْنُ مَاجَهْ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُةُ صَحِيحٌ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ.

- (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله على النساء جهاد) هو إخبار يراد به الاستفهام (قال: نعم عليهم جهاد لا قتال فيه) كأنها قالت: ما هو فقال: (الحج والعمرة) أطلق عليهما لفظ الجهاد مجازاً، شبههما بالجهاد وأطلقه عليهما بجامع المشقة. وقوله: "لا قتال فيه" إيضاح للمراد وبذكره خرج عن كونه أستعارة، والجواب من الأسلوب الحكيم (رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له) أي: لا بن ماجه (وإسناده صحيح وأصله في الصحيح) أي: في صحيح البخاري. وأفادت عبارته أنه إذا أطلق الصحيح فالمراد به البخاري، أو أراد بذلك ما أخرجه البخاري من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين: "أنها قالت: يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد؟ قال: كن أفضل الجهاد حج مبرور" وأفاد تقييد إطلاق الحديث رواية أحمد للحج. وأفاد أن الحمرة تقوم مقام الجهاد في حق النساء. وأفاد أيضاً بظاهره أن العمرة واجبة، إلا أن الحديث الآتى بخلافه وهو.

٧٢٧ ـ أخرجه أحمد: ٦/ ١٦٥، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الحج جهاد النساء (الحديث ٢٩٠١).

٣/٧٢٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيُّ، فَقَال: اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: اللَّهِ، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ. عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مَرْفوعاً: «الحَجُّ وَالْمُمْرَةُ فَريضَتَانِ».

ـــ (وعن جابر، رضي اللَّه عنه، قال: أتى النبي ﷺ أعرابي) بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب، وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلا، سواء كانوا من العرب أو من مواليهم. والعربي من كان نسبه إلى العرب ثابتاً، وجمعه أعراب. ويجمع الأعرابي على الأعراب والأعارب. (فقال: يا رسول اللَّه أخبرني هن العمرة) أي: عن حكمها كما أفاده (أوجبة هي؟ قال: لا) أي: لا تجب وهو من الاكتفاء (وأن تعتمر خير لك) أي: من تركها والأخيرية في الأجر تدل على ندبها، وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح. والإتيان بهذه الجملة لدفع ما يتوهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الإباحة والندب، بل كان ظاهراً في الإباحة، لأنها الأصل فأبان بها ندبها (رواه أحمد والترمذي) مرفوعاً. (والراجع وقفه)على جابر فإنه الذي سأله الأعرابي وأجاب عنه، وهو مما للاجتهاد فيه مسرح (وأخرجه ابن عدي من وجه آخر) وذلك أنه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن جابر وأبو عصمة كذبوه (ضعيف)، لأن في إسناده أبا عصمة. وفي إسناده عند أحمد والترمذي أيضاً الحجاج بن أرطأة وهو ضعيف. وقد روى ابن عدي والبيهقي من حديث عطاء عن جابر: «الحج والعمرة فريضتان» سيأتي بما فيه. والقول بأن حديث جابر المذكور صحمحه الترمذي مردود بما في الإمام، أن الترمذي لم يزد على قوله حسن في جميع الروايات عنه. وأفرط ابن حزم فقال: إنه مكذوب باطل. وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة. ونقل الترمذي عن الشافعي أنه قال: ليس في العمرة شيء ثابت، إنها تطوع وفي إيجابها أحاديث لا تقوم بها الحجة، كحديث عائشة الماضي وكالحديث.

(عن جابر، رضي اللَّه عنه، مرقوع الحج والمعمرة فريضتان) ولو ثبت لكان ناهضاً على إيجاب العمرة، إلا أن المصنف لم يذكر هنا من أخرجه ولا ما قيل فيه. والذي في التلخيص أنه أخرجه ابن عدي والبيهقي من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر، وابن لهيعة ضعيف. وقال ابن عدي: هو غير محفوظ عن عطاء. وأخرجه أيضاً الدارقطني محمد اخرجه أحمد: ٣/ ٣١٦، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا؟ (الحديث ٩٣١)، وأخرجه ابن عدي: ٤/ ١٥٠٠.

من رواية زيد بن ثابت بزيادة: «لا يضرك بأيهما بدأت». وفي إحدى طريقيه ضعف وأنقطاع في الأخرى. ورواه البيهقي من طريق ابن سيرين موقوفاً وإسناده أصح، وصححه الحاكم. ولما أختلفت الأدلة في إيجاب العمرة وعدمه، أختلف العلماء في ذلك سلفاً وخلفاً. فلهب ابن عمر إلى وجوبها رواه عنه البخاري تعليقاً ووصله عنه ابن خزيمة والدارقطني وعلق أيضاً عن ابن عباس أنها لقرينتها في كتاب الله ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾(١) ووصله عنه الشافعي وغيره وصرح البخاري بالوجوب وبوب عليه بقوله: باب وجوب العمرة وفضلها وساق خبر ابن عمر وابن عباس. وأستدل غيره للوجوب بحديث: «حج عن أبيك وأعتمر» وهو حديث صحيح. قال الشافعي: لا أعلم في إيجاب العمرة أجود منه. وإلى الإيجاب العمرة أجود من الأدلة. وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾(٢) فقد أجيب عنه بأنه لا يفيد إلا وجوب الإتمام، وهو متفق على وجوبه بعد الإحرام بالعمرة ولو تطوعاً. وذهبت الشافعية إلى أن العمرة فرض في الأظهر. والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه.

٤/٧٢٩ ــ وَعَنْ أَنْسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَالرَّاجِعُ إِرْسَالُهُ.

٠٧٣٠ هـ وَأَخْرَجَهُ التُّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قيل: يا رسول الله ما السبيل؟) أي الذي ذكر الله تعالى في الآية (قال: الزاد والراحلة: رواه الدارقطني وصححه الحاكم) قلت: والبيهقي أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي على والراجح إرساله، لأنه قال البيهقي: الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلاً. قال المصنف: يعني الذي أخرجه الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن ولا أرى الموصول إلا وهما (وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضاً) أي: كما أخرجه غيره من حديث أنس (وفي إسناده ضعف) وإن قال الترمذي إنه حسن. وذلك إن قيه راوياً متروك الحديث، وله طرق عن علي وعن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن عائشة وعن غيرهم من طرق كلها ضعيفة. قال

⁽١)، (٢) سورة: البقرة، الآية: ١٩٦٠.

٧٢٩ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الحج، باب: في إيجاب الحج (الحديث ٢١٦/٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المناسك، باب: التوديع عند السفر (الحديث ٢١٢/١).

٧٣٠ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: في إيجاب الحج (الحديث ٨١٣).

عبد الحق: طرقه كلها ضعيفة. وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً والصحيح رواية الحسن المرسلة، وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأثمة. فالزاد شرط مطلقاً والراحلة لمن داره على مسافة. وقال ابن تيمية في شرح العمدة بعد سرده لما ورد في ذلك: فهذه الأحاديث مسندة من طرق حسان ومرسلة وموقوفة تدل على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي ﷺ أن كثيراً من الناس يقدرون على المشي، وأيضاً فإن اللَّه قال في الحج: ﴿من أستطاع إليه سبيلاً﴾(١) إما أن يعني القدرة المعتبرة في جميع العبادات وهو مطلق المكنة، أو قدراً زائداً على ذلك. فإن كان المعتبر هو الأول لم يحتج إلى هذا التقييد، كما لم يحتج إليه في آية الصوم والصلاة، فعلم أن المعتبر قدر زائد في ذلك، وليس هو إلا المال. وأيضاً فإن الحج عبادة مفتقرة إلى مسافة، فأفتقر وجوبها إلى ملك الزاد والراحلة كالجهاد، ودليل الأصل قوله: ﴿ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج) (٢) إلى قوله: ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ﴾ (٣) الآية انتهى. وذهب أبن الزبير وجماعة من التابعين، إلى أن الاستطاعة هي الصحة لا غير لقوله تعالىٰ: ﴿وتزودوا فإن خير الزاد التقوىٰ﴾ (٤) فإنه فسر الزاد بالتقوىٰ. وأجيب بأنه غير مراد من الآية كما يدل له سبب نزولها. وحديث الباب يدل أنه أريد بالزاد الحقيقة وهو وإن ضعفت طرقه فكثرتها تشد ضعفه. والمراد به كفاية فاضلة عن كفاية من يعول حتى يعود لقوله ﷺ: الكفي بالمرء إثماً أن يضبع من يعول؛ أخرجه أبو داود. ويجزىء الحج وإن كان المال حراماً ويأثم عند الأكثر. وقال أحمد: لا يجزى.

حج الصبي

٧٣١/٥ - وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبِهَا بِالرَّوْحَاءِ فَقَالَ: «مَنِ الْقَوْمُ؟» الْقَوْمُ؟» الْقُواْ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ^(٢): «رَسُولُ ٱللَّهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ ٱمْرَأَةٌ صَبِيًّا. فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجُّ؟ قَالَ: «نَعَمْ: وَلَكِ أَجُرُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ لقي) قال عياض: يحتمل أنه لقيهم ليلاً فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل أنه نهاراً ولكنهم لم يروه قبل ذلك. (ركباً بالروحاء)

⁽١) سورة آل عمران، الآية: ٩٧. (٣) سورة التوبة، الآية: ٩٢.

⁽٢) سورة التوبة، الآية: ٩١. (٤) سورة البقرة الآية: ٩٧.

٧٣١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: صحة حج الصبي وأجر من حج به (الحديث ١٣٣٦).

⁽٥) زيادة من نسخة م. (٦) في نسخة م: قال.

براء مهملة بعد الواو حاء مهملة بزنة حمراء، محل قرب المدينة (فقال: من القوم؟ فقالوا: المسلمون، فقالوا: من أنت؟ فقال: رسول الله فرفعت إليه أمرأة صبباً فقالت: ألهذا حج؟ قال: نعم ولك أجر) بسبب حملها وحجها به، أو بسبب سؤالها عن ذلك الحكم، أو بسبب الأمرين (أخرجه مسلم). والحديث دليل أنه يصح حج الصبي وينعقد، سواء كان مميزاً أم لا حيث فعل وليه عنه ما يفعل الحاج. وإلى هذا ذهب الجمهور، ولكنه لا يجزيه عن حجة الإسلام لحديث ابن عباس: «أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى» أخرجه الخطيب والضياء المقدمي من حديث ابن عباس وفيه زيادة. قال القاضي: أجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شدت فقالت: يجزئه لقوله: «نعم» فإن ظاهره أنه حج، والحج إذا أطلق يتبادر منه ما يسقط الواجب. ولكن العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك قال النووي: والولي الذي يحرم عن الصبي إذا كان غير مميز هو ولي ماله وهو أبوه، أو جده، أو الوصي، أي: المنصوب من جهة الحاكم، وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية عنه أو منصوبة من جهة الحاكم، وقيل: يصح إحرامها وإحرام العصبة، وإن لم يكن لهم ولاية المال، وصفة إحرام الولي عنه أن يقول بقله، جعلته محرماً.

الحج عن الغير

٧/٧٣٧ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا رَدِيفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتِ أَمْرَأَةٌ مِنْ خَثْمَمَ، فَجَعَلَ ٱلْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ وَلِيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ وَلَيْهِ وَخَلِلُهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لاَ يَتُنْبُتُ رَسُولَ ٱللّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ ٱللّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لاَ يَتُنْبُتُ عَلَيْهِ. واللّفُظُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ ﴿ قَالَ: «تَعَمّ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوِدَاعِ. مُتّفَقَ عَلَيْهِ. واللّفُظُ لِلْبُخَارِيّ.

_ (وعنه) أي: ابن عباس، رضي اللَّه عنه، (قال: كان الفضل بن عباس رديف

٧٣٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: وجوب الحج وفضله (الحديث ١٥١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما (الحديث ١٣٣٤) و (الحديث ١٣٣٥).

رسول اللَّه ﷺ) أي: في حجة الوداع، وكان ذلك في منى (فجاءت أمرأة من خثعم) بالخاء المعجمة مفتوحة فمثلثة ساكنة وعين مهملة، قبيلة معروفة (فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، وجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت: يا رسول اللَّه إن فريضة اللَّه على عباده في الحج أدركت أبي) حال كونه (شيخاً) منتصب على الحال. وقوله: (كبيراً) يصح صفة ولا ينافي أشتراط كون الحال نكرة، إذ لا يخرجه ذلك عنها (لا بثبت) صفة ثانية (على الراحلة) يصح صفة أيضاً ويحتمل الحال. ووقع في بعض ألفاظه: «وإن شددته خشبت عليه (أفأحج) نيابة (عنه؟ قال: نعم) أي: حجي عنه (وذلك) أي جميع ما ذكر (في حجة الوداع. متفق عليه والملفظ لملبخاري) في الحديث روايات أخر، فمفي بعضها أن السائل رجل وأنه سأل: «هل يحج عن أمه؟» فيجوز تعدد القضية. وفي الحديث دليل على أنه يجزء الحج عن المكلف إذا كان مأيوساً منه القدرة على الحج بنفسه، مثل الشيخوخة فإنه مأيوس زوالها. وأما إذا كان عدم القدرة لأجل مرض أو جنون يرجى برؤهما فلا يصح، وظاهر الحديث مع الزيادة أنه لا بد في صحة التحجيج عنه من الأمرين: عدم ثباته على الراحلة، والخشية من الضرر عليه من شدة. فمن لا يضره الشد كالذي يقدر على المحفة لا يجزئه حج الغير، إلا أنه أدعى في البحر الإجماع على أن الصحة وهي التي يستمسك معها قاعداً شرط بالإجماع فإن صح الإجماع فذاك وإلا فالدليل مع من ذكرنا. وقيل: ويؤخذ من الحديث أنه إذا تبرع أحد بالحج عن غيره لزمه الحج عن ذلك الغير، وإن كان لا يجب عليه الحج، ووجهه أن المرأة لم تبين أن أباها مستطيع بالزاد والراحلة، ولم يستفصل على عن ذلك. ورد هذا بأنه ليس في الحديث إلا الإجزاء لا الوجوب فلم يتعرض له، وبأنه يجوز أنها قد عرفت وجوب الحج على أبيها كما يدل له قولها: «إن فريضة اللَّه على عباده في الحج، فإنها عبارة على عملها بشرط دليل الوجوب وهو الاستطاعة. وأتفق القائلون بأجزاء الحج عن فريضة الغير، وبأنه لا يجزىء إلا عن موت أو عدم قدرة من عجز ونحوه بخلاف النقل، فإنه ذهب أحمد وأبو حنيفة إلى جواز النيابة عن الغير فيه مطلقاً لـلتوسيع في النفل. وذهب بعضهم إلى أن الحج عن فرض الغير لا يجزىء أحداً، وأن هذا الحكم يختص بصاحبة هذه القصة، وإن كان الاختصاص خلاف الأصل، إلا أنه أستدل بزيادة رويت في الحديث بلفظ: «حجي عنه وليس لأحد بعدك» ورد بأن هذه الزيادة رويت بإسناد ضعيف. وعن بعضهم أنه يختص بالولد. وأجيب عنه بأن القياس عليه دليل شرعي. وقد نبه ﷺ على العلة بقوله في الحديث: "فدين اللَّه أحق بالقضاء" كما يأتي فجعله ديناً، والدين يصح أن يقتضيه غير الولد بالاتفاق، وما يأتي من حديث شير مة .

٨/٧٣٣ هـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ آمْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَىٰ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ مَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمْكِ دَيْنٌ، أَكُنْتِ قَاضِيَتُهُ؟ ٱقْضُوا اللَّه، فَاللَّهُ أَحَقُ بِالْوَفَاءِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ اللَّهُ اللَّهُ الْمُقَلِقُ اللَّهُ الْمُفَاءِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ اللَّهُ اللَّهُ الْمُفَاءِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ اللَّهُ اللَّهُ الْمُفَاءِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ اللَّهُ اللَّهُ الْمُفَاءِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُفَاءِ اللَّهُ الْمُفَاءِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُفَاءِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلَةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلَّةِ الْمُؤْلَّةُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُنْتِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُولِقُ الْمُؤْلِقُ الْ

- (وعنه) أي: عن ابن عباس (أن أمرأةً) قال المصنف: لم أقف على أسمها ولا أسم أمها (من جهينة) بضم الجيم بعدها مثناة تحتية فنون أسم قبيلة (جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج ولم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال: ﴿نعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته؟ أقضوا اللَّه فاللَّه أحق بالوفاء رواه البخاري) الحديث دليل على أن الناذر بالحج إذا مات ولم يحج أجزأه أن يحج عنه ولده وقريبه، ويجزئه عنه وإن لم يكن قد حج عن نفسه، لأنه عليه لله لله الله عنه عن نفسها أم لا؟ ولأنه ﷺ شبهه بالدين، وهو يجوز أن يقضي الرجل دين غيره قبل دينه. ورد بأنه سيأتي في حديث شبرمة ما يدل على عدم إجزاء حج من لم يحج عن نفسه. وأما مسألة الدين، فإنه لا يجوز له أن يصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه. وفي الحديث دليل على مشروعية القياس، وضرب المثل ليكون أوقع في نفس السامع، وتشبيه المجهول حكمه بالمعلوم، فإنه دل أن قضاء الدين عن الميت كان معلوماً عندهم متقرراً، ولهذا حسن الإلحاق به. ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص، لأن الدين يجب قضاؤه مطلقاً وكذا سأثر الحقوق المالية من كفارة ونحوها. وإلى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي. ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم. وظاهره أنه يقدم على دين الآدمي، وهو أحد أقوال الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لَلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (١) الآية لأن ذلك عام خصه هذا الحديث، أو لأن ذلك في حق الكافر. وقيل: اللام في الآية بمعنى على أي ليس عليه مثل: ﴿ولهم اللعنة ا أي: عليهم. وقد بسطنا القوال في هذا في حواشي ضوء النهار.

٩/٧٣٤ _ وَعَنْهُ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "أَبُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ لَمُ

٧٣٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: من مات وعليه حج (الحديث ٦٦٩٩).

⁽١) سورة: النجم، الآية: ٣٩.

٧٣٤ ـ أخرجه البيهقي في كتاب: الحج، باب: إثبات فرض الحج (الحديث ٢٤٤/٤).

أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى ٩. رَوَاهُ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْبَيْهَةِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتُ، إِلَّا أَنَّهُ ۖ ٱخْتَلِفَ فِي رَفْعِهِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ.

_ (وعنه) أي: عن ابن عباس، رضي الله عنهما، (قال: قال رسول الله على: أيما صبي حج ثم بلغ الحنث) بكسر الحاء المهملة وسكون النون فمثلثة، أي: الإثم، أي: بلغ أن يكتب عليه حنثه (فعليه أن يحج حجة أخرى، وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه أن يحج حجة أخرى. رواه ابن أبي شيبة والبيهقي ورجاله ثقات، إلا أنه أختلف في رفعه والمحفوظ أنه موقوف) قال ابن خزيمة: الصحيح أنه موقوف وللمحدثين كلام كثير في رفعه ووقفه. وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعاً قال: قال رسول الله على: فإني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين، أيما صبي حج به أهله فمات أجزأت، فإن أدرك فعليه الحج، ومثله قال في العبد. رواه سعيد بن منصور وأبو داود في مراسيله، وأحتج به أحمد. وروى الشافعي حديث ابن عباس قال ابن تيمية: والمرسل إذا عمل به الصحابة حجة أتفاقاً، قال: وهذا مجمع عليه، ولأنه من أهل العبادات فيصح منه الحج ولا يجزئه، لأنه فعله قبل أن يخاطب

١٠/٧٣٥ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لاَ يَخْلُونَ رَجُلٌ بِٱمْرَأَةٍ إِلاَّ وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلاَ تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ». وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ». فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولُ ٱللَّه، إِنَّ آمْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً، وَإِنِّي ٱكْتُبْتُ فِي غَزْوَةِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «ٱنْطَلِقْ، فَحُجَّ مَعَ آمْرَأَتِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

_ (وعنه) أي: عن ابن عباس رضي اللّه عنه، (قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يخطب يقول: لا يخلون رجل بآمرأة) أي: أجنبية لقوله: (إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المحرأة إلا مع ذي محرم فقام رجل) قال المصنف: لم أقف على تسميته (فقال: يا رسول اللّه إن أمرأتي خرجت حاجة، وإني أكتتبت في غزوة كذا وكذا فقال: أنطلق فحج مع أمرأتك متفق عليه واللفظ لمسلم) دل الحديث على تحريم الخلوة بالأجنبية وهو إجماع، وقد ورد في حديث: (فإن ثالثهما الشيطان) وهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا

٧٣٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة وكان له عذر (الحديث ٣٠٠٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (الحديث ١٣٤١).

بأن يكون معهما من يزيل معنى الخلوة؟ الظاهر أنه يقوم، لأن المعنى المناسب لملنهي إنما هو خشية أن يوقع بينهما الشيطان الفتنة. وقال القفال: لا بد من المحرم عملًا بلفظ الحديث. ودل أيضاً على تحريم سفر المرأة من غير محرم، وهو مطلق في قليل السفر وكثيره. وقد وردت أحاديث مقيدة لهذا الإطلاق، إلا أنها أختلفت ألفاظها في في لفظ: «لا تسافر المرأة مسيرة ليلة إلا مع ذي محرم». وفي آخر «فوق ثلاث». وفي آخر: «مسيرة يومين». وفي آخر: «ثلاثة أميال». وفي لفظ: «بريد». وفي آخر: «ثلاثة أيام». قال النووي: ليس المراد من التحديد ظاهره، بل كل ما يسمى سفراً فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه. وللعلماء تفصيل في ذلك قالوا: ويجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب، والمخافة على نفسها، ولقضاء الدين، ورد الوديعة، والرجوع من النشوز، وهذا مجمع عليه. وأختلفوا في سفر الحج الواجب فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز لـلشابة إلا مع محرم. ونقل قولًا عن الشافعي أنها تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً، ولم ينهض دليله على ذلك. قال ابن دقيق العيد: إن قوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّه على الناس حج البيت﴾(١) عموم شامل لـلرجال والنساء وقوله: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم عموم لكل أنواع السفر، فتعارض العمومان. ويجب بأن أحاديث لا تسافر المرأة للحج إلا مع ذي محرم مخصص لعموم الآية. ثم الحديث عام لـلشابة والعجوز. وقال جماعة من الأثمة: يجوز لـلعجوز السفر من غير محرم. وكأنهم نظروا إلى المعنى فخصصوا به العموم. وقيل: لا يخصص بل العجوز كالشابة. وهل تقوم النساء الثقات مقام المحرم للمرأة؟ فأجازه البعض مستدلاً بأفعال الصحابة، ولا تنهض حجة على ذلك، لأنه ليس بإجماع. وقيل: يجوز لها السفر إذا كانت ً ذات حشم. والأدلة لا تدل على ذلك. وأما أمره ﷺ له بالخروج مع آمرأته، فإنه أخذ منه أحمد أنه يجب خروج الزوج مع زوجته إلى الحج إذا لم يكن معها غيره وغير أحمد قال: لا يجب عليه وحمل الأمر على الندب. قال: وإن كان لا يحمل على الندب إلا لقرينة عليه، فالقرينة عليه ما علم من قواعد الدين أنه لا يجب على أحد بذل منافع نفسه لتحصيل غيره ما يجب عليه. وأخذ من الحديث أنه ليس لــــلرجل منع أمرأته من حج الفريضة، لأنها عبادة قد وجبت عليها، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، سواء قلنا إنه على الفور أو التراخي. أما الأول فظاهز. قيل: وعلى الثاني أيضاً، فإن لها أن تسارع إلى براءة ذمتها،

⁽١) سورة: آل عمران، الآية: ٧٩.

كما أن لها أن تصلي أول الوقت وليس له منعها. وأما ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر مرفوعاً في أمرأة لها زوج ولها مال ولا يؤذن لها في الحج: «ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها» فإنه محمول على حج التطوع جمعاً بين الحديثين على أنه: «ليس في حديث الكتاب ما يدل أنها خرجت من دون إذن زوجها. وقال ابن تيمية: إنه يصح الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع. وحاصله أن من لم يجب عليه لعدم الاستطاع مثل المريض، والفقير، والمعضوب، والمقطوع طريقه، والمرأة بغير محرم، وغير ذلك إذا تكلفوا شهود المشاهد أجزأهم الحج، ثم منهم من هو محسن في ذلك كالذي يحج ماشياً، ومنهم من هو مسيء في ذلك كالذي يحج ماشياً، أجزأهم، لأن الأهلية تامة والمعصية إن وقعت فهي في الطريق لا في نفس المقصود.

١١/٧٣٦ _ وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ، قَالَ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟». قَالَ: «مَنْ شُبْرُمَةُ؟». قَالَ: لاَ. هُجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟». قَالَ: لاَ. قَالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ أَنْ مُبْرُمَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقْفُهُ.

_ (وعنه) أي: عن ابن عباس، رضي الله عنهما، (أن النبي على سمع رجلاً يقول: أبيك عن شبرمة) بضم الشين المعجمة فموحدة ساكنة (قال: من شبرمة؟ قال: أخ لي أو قريب لي) شك من الراوي (ققال: حججت عن نفسك قال: لا. قال: حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة. رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان، والراجح عند أحمد وقفه) وقال البيهقي: إسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه. وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ. وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه. وقال الدارقطني: المرسل أصح. قال المصنف: هو كما قال لكنه يقوي المرفوع، لأنه من غير رجاله. وقال ابن تيمية: إن أحمد حكم في رواية آبنه صالح عنه أنه مرفوع، فيكون قد أطلع على ثقة من رفعه، قال: وقد رفعه جماعة على أنه وإن كان موقوفاً فليس لابن عباس فيه مخالف. والحديث دليل على أنه بصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه، فإذا أحرم عن غيره فإنه ينعقد إحرامه عن

٧٣٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الحج، باب: في الرجل يحج عن غيره (الحديث ١٨١١)، وأخرجه ابن حبان في ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الحج عن الميت (الحديث ٢٩٠٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحج، باب: فيمن حج عن غيره (الحديث ٩٦٢).

نفسه، لأنه هي أمره أن يجعله عن نفسه بعد أن لبى عن شبرمة. فدل على أنها لم تنعقد النية عن غيره، وإلا لأوجب عليه المضي فيه، وأن الإحرام ينعقد مع الصحة والفساد، وينعقد مطلقاً مجهولاً معلقاً، فجاز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه، وهذا لأن إحرامه عن الغير باطل لأجل النهي، والنهي يقتضي الفساد، ويطلان صفة الإحرام لا توجب بطلان أصله وهذا قول أكثر الأمة إنه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه مطلقاً مستطيعاً كان أو لا، لأن ترك الاستفصال والتفريق في حكاية الأحوال دال على العموم، ولأن الحج واجب في أول سنة من سني الإمكان، فإذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره، لأن الأول فرض والثاني نفل كمن عليه دين وهو مطالب به ومعه دراهم بقدره لم يكن له أن يصرفها إلا إلى دينه. وكذلك كل ما أحتاج أن يصرفه إلى واجب عنه فلا يصرفه إلى غيره، إلا أن هذا إنما يتم في المستطيع. ولذا قيل: إنما يؤمر بأن يبدأ بالحج عن نفسه إذا كان واجباً عليه، وغير المستطيع لم يجب عليه، فجاز أن يحج عن غيره، ولكن العمل بظاهر واجباً عليه، وغير المستطيع لم يجب عليه، فجاز أن يحج عن غيره، ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى.

١٢/٧٣٧ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ ٱللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ». فَقَامَ ٱللَّهُ؟ قَالَ: «لَوْ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ». فَقَامَ ٱللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ عُلْتُهَا لَوَجَبَتْ، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُو تَطَوَّعٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، غَيْرَ التَّرْمِلِيِّ.

١٣/٧٣٨ ــ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

- (وعنه) أي: عن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، (قال: خطبنا رسول اللَّه ﷺ فقال: إن اللَّه كتب عليكم الحج فقام الأقرع بن حابس فقال: أني كل عام يا رسول اللَّه قال: لو قلتها لوجبت، الحج مرة فما زاد فهو تطوع. رواه الخمسة غير الترمذي، وأصله في مسلم من حديث أبي هريرة) وفي رواية زيادة بعد قوله لوجبت: قولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها لعذبتم والجديث دليل على أنه لا يجب الحج إلا مرة واحدة في

٧٣٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: فرض الحج (الحديث ١٧٢١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: وجوب الحج (الحديث ١١١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: فرض الحج (الحديث ٢٨٨٦)، وأخرجه أحمد: ١/ ٢٥٥.

٧٣٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر (الحديث ٤١٢).

العمر على كل مكلف مستطيع. وقد أخذ من قوله ﷺ: «لو قلت نعم لوجبت؛ أنه يجوز أن يفوض اللَّه إلى الرسول ﷺ شرح الأحكام. ومحل المسألة الأصول، وفيها خلاف بين العلماء قد أشار إليها الشارح رحمه اللَّه.

٢ ــ بنابد: المواقيسة

المواقيب جمع ميقات، والميقات ما حد ووقت للعبادة من زمان ومكان، والتوقيت التحديد، ولهذا يذكر في هذا الباب ما حدده الشارع للإحرام من الأماكن.

1/۷۳۹ _ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا الحُلَيْفَةِ، وَلأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلأَهْلِ الْيَمَنِ اللَّهُ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذٰلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأً، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي على وقت الأهل المدينة ذا الحليفة) بضم الحاء المهملة وبعد اللام مثناة تحتية وفاء، تصغير حلفه، والحلفة واحدة الحلفاء نبت في الماء، وهي مكان معروف بينه وبين مكة عشر مراحل، وهي من المدينة على فرسخ، وبها المسجد الذي أحرم منه على والبئر التي تسمى الآن بتر علي، وهي أبعد المواقيت إلى مكة. (والأهل الشام المجحفة) بضم المجيم وسكون الحاء المهملة ففاء، سميت بذلك الأن السيل أجتحف أهلها إلى الجبل الذي هنالك، وهي من مكة على ثلاث مراحل، وتسمى مهيعة كانت قرية قديمة، وهي الآن خراب. ولذا يحرمون الآن من رابغ قبلها بمرحلة لوجود الماء بها للاغتسال (والأهل نجد قرن المنازل) بفتح القاف وسكون الراء ويقال له: قرن الثعالب بينه وبين مكة مرحلتان (هن) أي: المواقبت (لهن) أي: للبلدان المذكورة والمراد الأهلها. ووقع في بعض الروايات هن

٧٣٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: مهل أهل مكة للحج والعمرة (الحديث ١٥٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: مواقيت الحج والعمرة (الحديث ١١٨١).

لهم، وفي رواية للبخاري هن لأهلهن (ولمن أتى عليهم من غيرهم ممن أراد الحج أو العمرة ولمن كان دون ذلك) المذكور من المواقيت (فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة) يحرمون (من مكة) بحج أو عمرة (متفق عليه) فهذه المواقيت التي عينها عليه الله المن ذكره من أهل الآفاق، وهي أيضاً مواقيت لمن أتى عليها وإن لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة، فإنه يلزمه الإحرام منها إذا أتى عليها قاصداً لإتيان مكة لأحد النسكين، فيدخل في ذلك ما إذا ورد الشامي مثلًا إلى ذي الخليفة، فإنه يجب عليه الإحرام منها ولا يتركه حتى يصل الجحفة، فإن أخر أساء ولزمه دم، هذا عند الجمهور. وقال المالكية: إنه يجوز له التأخير إلى ميقاته وإن كان الأفضل له خلافه قالوا: والحديث محتمل، فإن قوله: «هن لهن» ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك الأقطار، سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر، فإن له العدول إلى ميقاته كما لو ورد الشامي على ذي الخليفة، فإنه لا يلزمه الإحرام منها، بل يحرم من الجحفة، وعموم قوله: «ولمن أتى عليهن من غيرهن» يدل على أنه يتعين على الشامي في مثالنا أن يحرم من ذي الحليفة، لأنه من غير أهلهن. قال ابن دقيق العيد قوله: «ولأهل الشام الجحفة» يشمل من مر من أهل الشام بذي الحليفة ومن لم يمر. وقوله: «ولمن أتى عليهن من غير أهلهن» يشمل الشامي إذا مرَّ بذي الحليفة وغيره، فههنا عمومان قد تعارضا انتهى ملخصاً. قال المصنف: ويحصل الانفكاك بأن قوله هن لهن مفسر لقوله مثلاً: وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها، ومن سلك طريق ميقاتهم فمر على ميقاتهم انتهمي. قلت: وإن صح ما قد روي من حديث عروة: «أنه ﷺ وقت لأهل المدينة ومن مر بهم ذا الحليفة» تبين أن الجحفة إنما هي ميقات للشامي إذا لم يأت المدينة، ولأن هذه المواقيت محيطة بالبيت كإحاطة جوانب الحرم، فكل من مر بجانب من جوانبه لزمه تعظيم حرمته، وإن كان بعض جوانبه أبعد من بعض. ودل قوله: «ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ» على أن من كان بين الميقات ومكة فميقاته حيث أنشأ الإحرام، إما من أهله ووطنه أو من غيره وقوله: «حتى أهل مكة من مكة» دل على أن أهل. مكة يحرمون من مكة وأنه ميقاتهم، صواء كان من أهلها أو من المجاورين أو الواردين إليها أحرم بحج أو عمرة. وفي قوله: «ممن أراد الحج أو العمرة» ما يدل أنه لا يلزم الإحرام إلا من أراد دخول مكة لأحد النسكين، فلو لم يرد ذلك جاز له دخولها من غير إحرام. وقد دخل ابن عمر بغير إحرام، ولأنه قد ثبت بالاتفاق أن الحج والعمرة عند من أوجبها إنما تجب مرة واحدة، فلو أوجبنا على كل من دخلها أن يحج أو يعتمر لوجب أكثر من مرة. ومن قال: إنه لا يجوز مجاوزة الميقات إلا بالإحرام، إلا لمن أستثنى من أهل الحاجات كالحطابين، فإن له في ذلك آثاراً عن السلف ولا تقوم يها حجة. فمن دخل مريداً مكة

لا ينوي نسكاً من حج ولا عمرة وجاوز ميقاته بغير إحرام، فإن بدا له إرادة أحد النسكين أحرم من حيث أراد، ولا يلزمه أن يعود إلى ميقاته. وأعلم أن قوله: «حتى أهل مكة من مكة عدل أن ميقات عمرة أهل مكة كحجهم، وكذلك القارن منهم ميقاته مكة. ولكن قال المحب الطبري: إنه لا يعلم أحداً جعل مكة ميقاتاً للعمرة، وجوابه أنه على جعلها ميقاتاً لها بهذا الحديث. وأما ما روي عن ابن عباس أنه قال: "يا أهل مكة من أراد منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر، وقال أيضاً: "من أراد من أهل مكة أن يعتمر خرج إلى التنعيم ويجاوز الحرم» فآثار موقوفة لا تقاوم المرفوع. وأما ما ثبت من أمره على المعاشة بالخروج إلى التنعيم لتحرم بعمرة، فلم يرد إلا تطيب قلبها بدخولها إلى مكة معتمرة كصواحباتها، لأنها أحرمت بالعمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طفن، كما يدل له قولها قلت: يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك واحد قال: انتظري فاخرجي إلى التنعيم فأهلى منه _ الحديث، فإنه محتمل أنها إنما أرادت أن تشابه الداخلين من الحل إلى مكة بالعمرة، ولا يدل أنها لا تصح العمرة إلا من الحل لمن صار في مكة، ومع الاحتمال لا يقاوم حديث الكتاب. وقد قال طاوس: لا أدري الذين يعتمرون من التنعيم يؤجرون أو يعذبون قيل له: فلم يعذبون؟ قال: لأنه يدع البيت والطواف ويخرج إلى أربعة أميال ويجيء أربعة أميال قد طاف مائتي طواف، وكلما طاف كان أعظم أجراً من أن يمشي في غير ممشى. إلا أن كلامه في تفضيل الطواف على العمرة. قال أحمد: العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف، ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف. وعند أصحاب أحمد أن المكي إذا أحرم للعمرة من مكة كانت عمرة صحيحة قالوا: ويلزمه دم لما ترك من الإحرام من الميقات. قلت: ويأتيك أن إلزامه الدم لا دليل

، ٢/٧٤ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

٣/٧٤١ ــ وَأَصلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: إِلَّا أَنَّ رَاوِيَهُ شَكَّ فَي رَفْعِه.

٧٤ ٤ ﴾ ﴿ وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : ﴿ أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ ٩ .

٧٤٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في المواقيت (الحديث ١٧٣٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: ميڤات أهل العراق (الحديث ٤١٢٥).

٧٤١ _ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: مواقيت الحج والعمرة (الحديث ١٢).

٧٤٧ _ اخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: ذات عرق لأهل العراق (الحديث ١٥٢٤).

— (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف، بينه وبين مكة مرحلتان، وسمى بذلك لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير (رواه أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر، إلا أن راويه شك في رفعه) لأن في صحيح مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهل فقال: سمعت: ﴿أحسبه رفع إلى النبي عليه الله عجزم برفعه. (وفي البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك أنها لما فتحت البصرة والكوفة أي أرضهما، وإلا فإن الذي مصرهما المسلمون طلبوا من عمر أنه يعين لهم ميقاتاً، فعين لهم ذات عرق وأجمع عليه المسلمون. قال ابن تيمية في المنتفى: والنص بتوقيت ذات عرق ليس في القوة كغيره، فإن ثبت فليس ببدع وقوع اجتهاد عمر على وقفه، فإنه كان موفقاً للصواب. وكأن عمر لم يبلغه الحديث فأجتهد بما وافق النص. هذا وقد انعقد الإجماع على ذلك. وقد روي رفعه بلا شك من حديث ابن الزبير عن جابر عند ابن ماجه. ورواه أحمد مرفوعاً عن جابر بن عبد الله وابن عمر في إسناده الحجاج بن أرطاة. ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة: ' أنه ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق، بإسناد جيد. ورواه عبد اللَّه بن أحمد أيضاً عنها. وقد ثبت مرسلاً عن مكحول وعطاء. قال ابن تيمية: وهذه الأحاديث المرفوعة الجياد الحسان يجب العمل بمثلها مع تعددها ومجيئها مسندة ومرسلة من وجوه شتي وأما ما ذكره بقوله:

٧٤٣ ٥ - وَعَنْدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ المَشْرِقِ الْعَقِيقَ.

— (وعند أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي على وقت الأهل المشرق العقيق) فإنه وإن قال فيه الترمذي أنه حسن، فإن مداره على يزيد ابن أبي زياد، وقد تكلم فيه غير واحد من الأثمة، قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات

٧٤٣ - أخرجه أحمد: ٥/ ٣٢٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في المواقبت (الحديث ١٧٤٠). (الحديث ١٧٤).

عرق إحرام من الميقات هذا، والعقيق يعد من ذات عرق. وقد قيل: إن كان لحديث ابن عباس هذا أصل فيكون منسوخاً، لأن توقيت ذات عرق كان في حجة الوداع حين أكمل الله دينه. كما يدل له ما أخرجه الحارث بن عمرو السهمي قال: «أتيت النبي على وهو بمنى أو عرفات، وقد أطاف به الناس قال: فتجيء الأعراب، فإذا رأوا وجهه قالوا: هذا وجه مبارك، قال: ووقت ذات عرق لأهل العراق، رواه أبو داود والدارقطني.

٣ ـ بـاب: وجـوه الإحرام وصفته

الوجوه جمع وجه، والمراد بها الأنواع التي يتعلق بها الإحرام، وهو الحج، أو العمرة، أو مجموعها (وصفته) كيفيته التي يكون فاعلها بها محرماً.

١/٧٤٤ _ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿خَرَجْنَا مَعَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ، وَأَهَلَّ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ بِالحجِّ فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ (عِنْدَ قُدُومِهِ) (١)، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ (عِنْدَ قُدُومِهِ) (١)، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجِّ، أَوْ (جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) (٢) فَلَمْ يَجِلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ». مُتَّفَقُ عَلَيْه.

— (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا) أي: من المدينة وكان خروجه على يوم السبت لخميس بقين من ذي القعدة بعد صلاته الظهر بالمدينة أربعاً وبعد أن خطبهم خطبة علمهم فيها الإحرام وواجباته وسننه (مع رسول الله على عام حجة الوداع) وكان ذلك سنة عشر من الهجرة، سميت بذلك لأنه على ودع الناس فيها ولم يحج بعد هجرته غيرها. (فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج وعمرة) فكان قارناً (ومنا من أهل بحج) فكان مفرداً (وأهل رسول الله على بالحج. فأما من أهل بعمرة فحل عند قدومه) مكة بعد إتيانه ببقية أعمال العمرة. (وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمرة، فلم يحلوا حتى كان يوم النحر. متفق عليه) الإهلال رفع الصوت. قال العلماء: هو هنا رفع يحلوا حتى كان يوم النحر. متفق عليه) الإهلال رفع الصوت. قال العلماء: هو هنا رفع

٧٤٤_ أخرجه البخاري في كتاب: الحيض، باب: كيف تهل الحائض بالحج والعمرة (الحديث ٣١٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (الحديث ١٢١١).

⁽١) زيادة في الأصل. (٢) في نسخة م: أو جمع الحجَّ والعمرة.

الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام ودل حديثها على أنه وقع من مجموع الركب الذين صحبوه في حجة هذه الأنواع. وقد رويت عنها روايات تخالف هذا. وجمع بينها بما ذكرناه. وقد أختلف الروايات في إحرام عاتشة بماذا كان لاختلاف الروايات أيضاً ودل حديثها على أنه وقع من ذلك الركب الإحرام بأنواع الحج الثلاثة، فالمحرم بالحج هو من حج الإفراد، والمحرم بالعمرة هو من حج التمتع، والمحرم بهما هو القارن. ودل حديثها على أن من أهل بالحج مفرداً له عن العمرة لم يحل إلا يوم النحر. وهذا يخالف ما ثبت من الأحاديث عن أربعة عشر صحابياً في الصحيحين وغيرهما: «أنه هي أمر من لم يكن معه هدي أن يفسخ حجة إلى العمرة قبل افيتأول حديث عائشة على تقييده بمن كان معه هدي وأحرم بحج مفرداً، فإنه كمن ساق الهدي وأحرم بالحج والعمرة معاً. وقد أختلف العلماء قديماً وحديثاً في الفسخ للحج إلى العمرة، هل هو خاص بالذين حجوا معه هي أو لا؟ وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد، وأفردناه برسالة، ولا يحتمل هنا نقل الخلاف والإطالة. وأختلف العلماء أيضاً فيما أحرم به هي، والأكثر أنه أحرم بحج وعمرة فكان قارناً واسعة جداً. وأختلفوا أيضاً في الأفضل من أنواع الحج، والأدلة تدل على أن أفضلها قارناً واسعة جداً. وأختلفوا أيضاً في الأفضل من أنواع الحج، والأدلة تدل على أن أفضلها القرآن. وقد أستوفى أدلة ذلك إبن القيم.

٤ ــ باب: الإصرام وما يتعلق به

الإحرام الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعماله بالنية.

١/٧٤٥ - عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا أَهَلَّ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن عمر، رضي اللّه عنهما، قال: ما أهل رسول اللّه ﷺ إلا من عند المسجد) أي: مسجد ذي الحليفة (متفق عليه) هذا قاله ابن عمر رداً على من قال إنه ﷺ أحرم من البيداء، فإنه قال: بيداؤكم هذه التي تكذبون على رسول اللّه ﷺ أنه أهل منها

٧٤٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الإهلال عند مسجد ذا الحليفة (الحديث ١٥٤١)، وأحرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة (الحديث ١١٨٦).

ما أهل» الحديث. وفي رواية: «أنه أهل من عند الشجرة حين قام به بعيره» والشجرة كانت عند المسجد. وعند مسلم: ﴿ أَنه ﷺ ركع ركعتين بذي الحليفة، ثم إذا أستوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليقة أهل». وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذي الحليفة، بأنه ﷺ أهل منهما وكل من روى أنه أهل بكذا فهو راو لما سمعه من إهلاله. وقد أخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عباس: ﴿ أَنه ﷺ لما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منهما السمع قوم فحفظوه فلما أستقرت به راحلته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحلته، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كما سمع الحديث. ودل الحديث على أن الأفضل أن يحرم من الميقات لا قبله، فإن أحرم قبله فقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم، وهل يكره؟ قيل: نعم لأن قول الصحابة وقت رسول اللَّه ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، يقضي بالإهلال من هذه المواقيت، ويقضي بنفي النقص والزيادة، فإن لم تكن الزيادة محرمةً فلا أقل من أن يكون تركها أفضل. ولولا ما قيل من الإجماع بجواز ذلك لقلنا بتحريمه لأدلة التوقيت ، ولأن الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلاة ورمي الجمار لا تشرع كالنقص منها، وإنما لم يجزم بتحريم ذلك لما ذكرنا من الإجماع، ولأنه روي عن عدة من الصحابة تقديم الإحرام على الميقات، فأحرم ابن عمر من بيت المقدس، وأحرم أنس من العقيق، وأحرم ابن عباس من الشام، وأهل عمران بن حصين من البصرة، وأهل ابن مسعود من القادسية. وورد في تفسير الآية: ﴿أَنَ الحج والعمرة تمامهما أَنْ تحرم بهما من دويرة أهلك». عن علي وابن مسعود وإن كان قد تؤل بأن مرادهما أن ينشىء لهما سفراً مفرد من بلده، كما أنشأ ﷺ لعمرة الحديبية والقضاء سفراً من بلده. ويدل لهذا التأويل أن علياً لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين ولم يحرموا بحج ولا عمرة إلا من الميقات، بل لم يفعله ﷺ فكيف يكون ذلك تمام الحج ولم يفعله ﷺ ولا أحد من الخلفاء ولا جماهير الصحابة؟ نعم الإحرام من بيت المقلس بخصوصه ورد فيه حديث أم سلمة: السمعت رسول اللَّه على يقول: من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه " رواه أحمد. وفي لفظ: «من أحرم من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه " رواه أبو داود ولفظه: «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة» شك من الراوي. ورواه ابن ماجه بلفظ: «من أهل بعمرة من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب، فيكون هذا مخصوصاً ببيت المقدس، فيكون الإحرام منه خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت، ويدل له إحرام

ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على أن منهم من ضعف الحديث، ومنهم من تأوله بأن المراد ينشى لهما السفر من هنالك.

٢/٧٤٦ ــ وَعَنْ خَلَّادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالإِهْلَالِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ. وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن خلاد) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام آخره دال مهملة (ابن السائب) بالسين المهملة (عن أبيه أن رسول الله على قال: أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال: رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان). وأخرج ابن ماجه: «أن رسول الله على سئل أي الأعمال أفضل؟ قال: «العج والثج». وفي رواية عن السائب عنه على: «أتاني جبريل فقال: كن عجاجاً ثجاجاً». والعج رفع الصوت والثج نحر البدن. كل ذلك دال على أستحباب رفع الصوت بالتلبية، وإن كان ظاهر الأمر الوجوب، وأخرج ابن أبي شيبة: «أن أصحاب رسول الله على كانوا يرفعون أصواتهم بالتبلية حتى تبع أصواتهم. وإلى هذا ذهب الجمهور وعن مالك لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى.

٣/٧٤٧ ــ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإهْلَالِهِ وَٱغْتَسَلَ. رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ.

سه (وعن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ تجرد لإهلاله وأغتسل. رواه الترمذي وحسنه) وغربه وضعفه العقيلي، وأخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني. ورواه الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس: «اغتسل رسول الله ﷺ ثم لبس ثيابه، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين، ثم قعد على بعيره، فلما أستوى به على البيداء

٧٤٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: كيف التلبية (الحديث ١٨١٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في رفع الصوت في التلبية (الحديث ٢٩٩). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: رفع الصوت بالإهلال (الحديث ٢٩٢٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: رفع الصوت بالتلبية (الحديث ٢٩٢٢) و (الحديث ٢٩٣٣)، وأخرجه أخرجه أبن حبان في كتاب: الحج، باب: الإحرام (الحديث ٣٨٠٢).

أحرم بالحج». ويعقوب بن عطاء بن أبي رياح ضعيف. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام وإذا أراد دخول مكة، ويستحب التطيب قبل الإحرام لحديث عائشة كنا أطيب النبي في بأطيب ما أجد». وفي رواية: «كنت أطيب رسول الله في بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم» متفق عليه ويأتي الكلام في ذلك.

٤/٧٤٨ ـ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ آللَّهِ ﷺ سُنِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثَّيَابِ. قَالَ^(١): ولاَ يَلْبَسُ الْقَمِيصَ^(١)، ولاَ الْمَمَائِمَ، ولاَ السَّرَاوِيلَاتِ، ولاَ الْبَرَانِسَ، ولاَ الْجِفَافِ، إلاَّ أَحَدُ لاَ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْبَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلاَ الْوَرْسُ». مُتَّفَقٌ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلاَ الْوَرْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

_ (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن رسول الله المسلم عما يلبس المحرم من الثياب قال: الا يلبس القميص، ولا العمائم، ولا السراويل، ولا البرانس، ولا المخفاف إلا أحد لا بجد النعلين) أي لا يجدهما يباعان، أو يجدهما يباعان، ولكن ليس معه ثمن فائض عن حوائجه الأصلية كما في سائر الأبدال. (فليلبس المخفين وليقطعهما أسفل من الكمبين، ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران ولا الورس) بفتح الواو وسكون الراء آخره سين مهملة (متفق عليه واللفظ لمسلم). وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس هسمعت رسول الله الله يخ يخطب بعرفات: من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل، ومن لم يجد نعلين فليلبس حفين، ومثله عند أحمد. والظاهر أنه ناسخ لحديث ابن عمر بقطع الخفين، لأنه قال بعرفات في وقت الحاجة، وحديث ابن عمر كان في المدينة قاله ابن تيمية في المنتفى. وأتفقوا على أن المراد بالتحريم هنا على الرجل ولا تلحق به المرأة في ذلك. وأعلم أنه تحصل من الأدلة أنه يحرم على المحرم الخف، ولبس القميص، والعمامة، والبرانس، والسراويل، وثوب مسه ورس أو زعفران، ولبس الخفين إلا لعدم غيرهما،

٧٤٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: ما لا يلبس المحرم من الثياب (الحديث ١٥٤٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: ما يباح للمحرم (الحديث ١١٧٧).

⁽١) في نسخة م: فقال.

⁽٣) في نسخة م: من الثياب شيئاً. بتقديم وتأخير.

⁽٢) في نسخة م: القُمُصَ.

فيشقهما ويلبسهما، والطيب والوطء. والمراد من القميص كل ما أحاط بالبدن مما كان عن تفصيل وتقطيع، وبالعمامة ما أحاط بالرأس، فيلحق بها غيرها مما يغطي الرأس. قال الخطابي: ذكر البوانس والعمامة معاً، ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر كالبرانس، وهو كل ثوب رأسه منه ملتزقاً به من جبة، أو دراعة أو غيرهما. وأعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرجة المحرمة، والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاب، أي: لبس النقاب، كما يحرم لبس الرجل القميص والخفين، فيحرم عليها النقاب، ومثله البرقع وهو الذي فصل على قدر ستر الوجه، لأنه الذي ورد به النص، كما ورد بالنهي عن القميص للرجل مع جواز ستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقاً. فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر كالخمار والثوب، ومن قال: إن وجهها كرأسُ الرجل المحرم لا يغطي شيء فلا دليل معه. ويحرم عليها لبس القفازين، ولبس ما مسه ورس أو زعفران من الثياب، ويباح لها ما أحبت من غير ذلك من حلية وغيرها والطيب. وأما الصيد وحلق الرأس فالظاهر أنهن كالرجل في ذلك واللَّه أعلم. وأما الانغماس في الماء، ومباشرة المحمل بالرأس، وستر الرأس باليد، وكذا وضعه على المخدة عند النوم، فإنه لا يضر لأنه لا يسمى لابساً. والخفاف جمع خف، وهو ما يكون إلى نصف الساق، ومثله في الحكم الجورب، وهو ما يكون إلى فوق الركبة. وقد أبيح لمن لم يجد النعلين بشرط القطع، إلا أنك قد سبعت ما قاله في المنتفى من نسخ القطع. وقد رجحه في الشرح بعد إطالة الكلام بذكر الخلاف في المسألة، ثم ألحق أنه لا فدية على لابس الخفين لعدم النعلين. وخالفت الحنفية فقالوا: تجب الفدية. ودل الحديث على تحريم لبس ما مسه الزعفران والورس. وأختلف في العلة التي لأجلها النهي هل هي الزينة أو الرائحة؟ فذهب الجمهور إلى أنها الرائحة، فلو صار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جاز الإحرام فيه. وقد ورد في رواية: ﴿إِلاَّ أَنْ يَكُونَ عُسِيلًا﴾ وإنَّ كان فيها مقال، ولبس المعصفر والمورس محرم على الرجال في حال الحل كما في الإحرام.

٧٤٩ ٥ – وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: (كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ لإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ــ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: كنت أطيب رسول اللَّه ﷺ لإحرامه قبل أن

٧٤٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الطيب عند الإحرام (الحديث ١٥٣٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيم، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام (الحديث ١١٨٩).

بحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت. متفق عليه) فيه دليل على أستحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام أستدامته بعد الإحرام، وأنه يضر بقاء لونه وريحه، وإنما يحرم أبتداؤه في حال الإحرام. وإلى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين. وذهب جماعة منهم إلى خلافة وتكلفوا لهذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم. فإنهم قالوا: ﴿أَنَّهُ ﷺ تطيب ثم أغتسل بعده فذهب الطيب». قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره: الصواب ما قاله الجمهور، من أنه يستحب الطيب للإحرام لقولها: «لإحرامه». ومنهم من زعم أن ذلك خاص به ﷺ، ولا يتم ثبوت الخصوصية إلا بدليل عليها، بل الدليل قائم على خلافها، وهو ما ثبت من حديث عائشة: «كنا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم، فنعرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول اللَّه ﷺ فلا ينهاناً؛ رواه أبو داود وأحمد بلفظ اكنا نخرج مع رسول اللَّه ﷺ إلى مكة فننضح جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي ﷺ فلا ينهاناً. ولا يقال هذا خاص بالنساء، لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع فالطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله، وإن دام حاله، فإنه كالنكاح لأنه من دواعيه، والنكاح إنما يمنع المحرم من أبتدائه لا من أستدامته فكذلك الطيب، ولأن الطيب من النظافة من حيث إنه يقصد به دفع الرائحة الكريهة، كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ. ولذا أستحب أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الإحرام، وإن بقي أثره بعده. وأما حديث مسلم في الرجل الذي جاء يسأل النبي على كيف يصنع في عمرته، كان الرجل قد أحرم وهو متضمخ بالطيب: «فقال: يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعدما تضمخ بالطيب؟ فقال على الطيب الذي بك فأغسله ثلاث مرات _ الحديث، فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجعرانة في ذي القعدة سنة ثمان. وقد حج ﷺ سنة عشر وأستدام الطيب، وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول اللَّه ﷺ، لأنه يكون ناسخاً للأول وقولها: «لحله قبل أن يطوف بالبيت؛ المراد لحله الإحلال الذي يحل به كل محظور، وهو طواف الزيارة. وقد كان حل بعض الإحلال وهو بالرمي الذي يحل به الطيب وغيره، ولا يمنع بعده إلا من النساء. وظاهر هذا أنه قد كان فعل الحلق والرمي وبقي الطواف.

نكاح المحرم ١٩٧٥ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: الآ يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلاَ يُنْكِحُ، وَلاَ يَخْطُبُ٩. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٠٧٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم (الحديث ١٤٠٩).

• ٧٥ -- (وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله على قال: لا ينكح) بفتح حرف المضارعة، أي: لا ينكح هو لنفسه (المحرم ولا ينكح) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره (ولا يخطب) له ولا لغيره (رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره، وتحريم الخطبة كذلك، والقول بأنه على تزوج ميمونة بنت الحرث، وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك مردود بأن رواية أبي رافع: «أنه تزوجها على وهو حلال» أرجع، لأنه كان السفير بينهما أي بين النبي على وبين ميمونة، ولأنها رواية أكثر الصحابة. قال القاضي عياض: لم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، حتى قال سعيد بن المسيب: ذهب ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها رسول الله على إلا بعد ما حل. ذكره البخاري. ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم إلا أنه قبل إن النهي في الخطبة للتنزيه وإنه إجماع، فإن صح الإجماع فذاك ولا أظن صحته، وإلا فالظاهر هو التحريم. ثم رأيت بعد إجماع، فإن صح الإجماع فذاك ولا أظن صحته، وإلا فالظاهر هو التحريم. ثم رأيت بعد عن ابن عقبل الحنبلي أنها تحرم الخطبة أيضاً. قال ابن تيمية: لأن النبي على عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل وموجب النهي التحريم، وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر.

الصيد للمحرم

٧/٧٥١ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةً الْأَنْصَادِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْحِمَارَ الْمُوخْشِيَّ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ - قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ - وَكَانُوا الْمُحْمِينَ -: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدُ أَمْرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لاَ. قَالَ: «فَكُلُوا مَا مُحْرِمِينَ -: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدُ أَمْرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لاَ. قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ». مُتَفَقَ عَلَيْه.

- (وعن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله عنه، في قصة صيده الحمار الوحشي وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية (قال: فقال النبي هي الأصحابه وكانوا محرمين: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ فقالوا: لا؟ قال: فكلوا ما بقي من لحمه. متفق عليه) قد أستشكل عدم إحرام أبي قتادة وقد جاوز الميقات، وأجيب عنه بأجوبة: منها أنه كان قد بعثه هو وأصحابه لكشف عدو لهم بالساحل، ومنها أنه لم يخرج مع النبي هي بل بعثه أهل المدينة، ومنها أنها لم تكن المواقيت قد وقتت في ذلك الوقت. والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر، والمراد به إن صاده غير محرم ولم يكن منه إعانه على قتله

٧٥١ - أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد، باب: لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال (الحديث ١٨٢٤)، وأخرجه مسلم في كتباب: الحج، بباب: تحريم الصيد للمحرم (الحديث ١١٩٦).

بشيء، وهو رأي الجماهير والحديث نص فيه. وقيل: لا يحل أكله وإن لم يكن منه إعانة عليه. ويروى هذا عن علي عليه السلام وابن عباس وابن عمر، وهو مذهب الهادوية عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً﴾(١) بناء على أنه أريد بالصيد المصيد، وأجيب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد، ولفظ الصيد وإن كان متردداً بين المعنيين، لكن بين حديث أبي قتادة المراد، وزاده بياناً حديث جابر بن عبد الله عنه الله قال: ﴿صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم وأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، إلا أن في بعض رواته مقالاً بينه المصنف في التلخيص. وعلى تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يصاد، فقد ثبت تحريم الاصطياد من آيات أخر ومن أحاديث، ورقع البيان بحديث جابر، فإنه نص في المراد، والحديث فيه زيادة وهي قوله على: «هل معكم من لحمه شيء» وفي رواية: «هل معكم منه شيء» قالوا: معنا رجله فأخذها رسول الله على وأكلها إلا أنه لم يخرج الشيخان هذه الزيادة، وأستدل المانع لأكل المحرم الصيد مطلقاً بقوله:

٨/٧٥٢ ـ وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْسِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ حِمَاراً وَحْشِيًا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْهِ أَلَا أَنَّا حُرُمٌ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

سه (وعن الصعب) بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فموحدة (ابن جثامة) بفتح الجيم وتشديد المثلثة (الليثي أنه أهدى لرسول الله على حماراً وحشياً) وفي رواية حمار وحش يقطر دماً وفي أخرى لحم حمار وحش وفي أخرى عجز حمار وحش وفي رواية عضداً من لحم صيد كلها في مسلم (وهو بالأبواء) بالموحدة ممدودة (أبو بودان) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة وكان ذلك في حجة الوداع (فرده عليه وقال إنا لم نرده) بفتح الدال رواه المحدثون وأنكره المحققون من أهل العربية وقالوا: صوابه ضمها، لأنه القاعدة في تحريك الساكن إذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الأصح، وقال النووي في شرح مسلم: في رده ونحوه للمذكر ثلاثة أوجه: أرضحها الضم. والثاني: الكسر وهو

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٩٦.

٧٥٧ - أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد، باب: إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل (الحديث ١٨٢٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحريم الصيد للمحرم (الحديث ١١٩٣).

ضعيف. والثالث: الفتح وهو أضعف منه، بخلاف ما إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو ردها، فإنه بالفتح (عليك إلا أنا حرم) بضم الحاء والراء أي محرمون (متفق عليه) دل على أنه لا يحل لحم الصيد للمخرم مطلقاً، لأنه علل ﷺ رده لكونه محرماً، ولم يستفصل هل صاده لأجله أولا؟ فدل على التحريم مطلقاً، وأجاب من جوزه بأنه محمول على أنه صيد لأجله ﷺ، فيكون جمعاً بينه وبين حديث أبي قتادة، والجمع بين الأحاديث إذا أمكن أولى من أطراح بعضها. وقد دل لهذا أن في حديث أبي قتادة الماضي عند أحمد وابن ماجه بإسناد جيد: «إنما صدته له وأنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له» قال أبو بكر النيسابوري: قوله: «اصطدته لك» وأنه لم يأكل منه لا أعلم أحداً قاله في هذا الحديث غير معمر. «قلت: » معمر ثقة لا يضر تفرده، ويشهد للزيادة حديث جابر الذي قدمناه. وفي الحديث دليل على أنه ينبغي قبول الهدية، وإبانة المانع من قبولها إذا ردها. وأعلم أن الفاظ الروايات أختلفت فقال الشافعي: إن كان الصعب أهدى النبي ﷺ الحمار حياً، فليس للمحرم ذبح حمار وحشي، وإن كان أهدى لحم حمار، فيحتمل أنه ﷺ قد فهم أنه صاده لأجله. وأما رواية «أنه علي أكل منه» التي أخرجها البيهقي، فقد ضعفها ابن القيم، ثم إنه أستقوى من الروايات: رواية لحم حمار قال: لأنها لا تنافي رواية من روى حماراً، لأنه قد يسمى الجزء بأسم الكل وهو شائع في اللغة، ولأن أكثر الروايات أتفقت أنه بعض من أبعاض الحمار، وإنما وقع الاختلاف في ذلك البعض ولا تناقض بينها، فإنه يحتمل أن يكون المهدي من الشق الذي فيه العجز الذي فيه رجله.

٩/٧٥٣ - وَعَنْ عَاشِشَةَ رَضِيَ إللَّهُ عنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ اللَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقُ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، وَالْحِدَأَةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْعَرَابُ، وَالْحَدَاأَةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْعَلْرُهُ، وَالْعُرَابُ، وَالْعَلْرَابُ، وَالْعَلْرُهُ، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عاتشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله على: خمس من الدواب كلهن فواسق يقتلن في الحرم الغراب والحدأة) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة (والعقرب) يقال على الذكر والأنثى وقد يقال عقربة (والفأرة) بهمزة ساكنة ويجوز تخفيفها ألفا (والكلب العقور. متفق عليه) وفي رواية في البخاري زيادة ذكر الحية فكانت ستاً، وقد أخرجها بلفظ ست أبو عوانة وسرد الخمس مع الحية، ووقع عند أبي داود زيادة السبع

٧٥٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصيد، باب: ما يقتل المحرم من الدواب (الحديث ١٨٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: ما يقتل المحرم من الدواب... (الحديث ١١٩٨).

العادي فكانت سبعاً، ووقع عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والنمر فكانت تسعاً، إلا أنه نقل عن الذهلي أنه ذكرهما في تفسير الكلب العقور، ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل رجاله ثقات. وأخرج أحمد مرفوعاً الأمر للمحرم بقتل الذئب وفيه راو ضعيف، وقد دلت هذه الزيادات أن مفهوم العدد غيرمراد من قوله خمس، والدواب بتشديد الباء جمع دابة وهو ما دب من الحيوان، وظاهره أنه يسمي الطائر دابة، وهو يطابق قوله تعالى: ﴿وَمَا من دابة في الأرض إلا على اللَّه رزقها﴾(١) ﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها﴾(٢) وقيل: يخرج الطائر من لفظ الدابة لقوله تعالى: ﴿ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه ﴾(٣) ولا حجة، لأنه يحتمل أنه عطف خاص على عام وهذا، وقد أختص في العرف لفظ الدابة بذوات الأربع القوائم وتسميتها فواسق لأن الفسق لغة الخروج ومنه: ﴿ فَفَسَنَ عَنِ أَمْرُ رَبِّهُ ﴾ أي خرج ويسمي العاصي فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه، ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل المحرم لها. وقيل: لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى: ﴿أَو فَسَقّاً أَهَلَ لَغَيْر اللَّه به ﴾ (٥) فسمى ما لا يؤكل فسقاً قال تعالى: ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم اللَّه عليه وإنه لفسق﴾(٦) وقيل: لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء، والإفساد، وعدم الانتفاع فهده ثلاث علل اُستخرجها العلماء في حل قتل هذه الخمس. ثم آختلف أهل الفتوى فمن قال بالأول ألحق بالخمس كل ما جاز قتله للحلال في الحرم. ومن قال بالثاني ألحق كل ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله. وهذا قد يجامع الأول. ومن قال بالثالث خص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد. قال المصنف في فتح الباري: «قلت: " ولا يخفى أن هذه العلل لا دليل عليها، فيبعد الإلحاق لغير المنصوص بها، والأحوط عدم الإلحاق، ويه قالت الحنفية إلا أنهم ألحقوا الحية لثبوت الخبر والذئب لمشاركته للكلب في الكلبية، وألحقوا بذلك من أبتدأ بالعدوان والأذي من غيرها. قال ابن دقيق العيد: والتعدية بمعنى الأذي إلى كل مؤذ قوي بالنظر إلى تصرف أهل القياس، فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق، وهو الخروج عن الحد أنتهى. «قلت: » ولا يخفى أنه قد أختلف في تفسير فسقها على ثلاثة أقوال كما عرفت، فلا يتم تعيين واحد منها علة بالإيماء، فلا يتم الإلحاق به، وإذا جاز قتلهن للمحرم جاز للحلال بالأولى. وقد ورد بلفظ: «يقتلن في الحل والحرم» عند مسلم وفي لفظ:

⁽٤) سورة الكهف، الآية: ٥٠.

⁽٥) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

⁽٣) سورة الأنعام، الَّاية: ١٢١.

⁽۱) سورة هود، الآية: ٦.

⁽٢) سورة العنكبوت، الآية: ٦٠.

⁽٣) سورة الأنعام، الَّاية: ٣٨.

وليس على المحرم في قتلهن جناح على أنه يقتلها المحرم في الحرم وفي الحل بالأولى. وقوله: ويقتلن إخبار بحل قتلها، وقد ورد بلفظ الأمر ويلفظ نفي الجناح ونفي الحرج على قاتلهن، فدل على حمل الأمر على الإباحة، وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب، وقيد عند مسلم من حديث عائشة بالأبقع وهو الذي فيظهره أو بطنه ببياض، فذهب بعض أثمة الحديث إلى تقييد المطلق بهذا وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيد. والقدح في هذه الزيادة بالشذوذ، وتدليس الراوي مدفوع بأنه صرح الراوي بالسماع فلا تدليس، وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ فلا شذوذ. قال المصنف: قد أتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال له غراب الزرع، وقد أحتجوا بجواز أكله فبقي ما عداه من الغربان ملحقاً بالأبقع. والمراد بالكلب هو المعروف، وتقييده بالعقور يدل أنه لا يقتل غير المقور، ونقل عن ريد بن أسلم تفسيره المعرو، ونقل عن سفيان أنه الذئب خاصة. وقال مالك: كل ما عقر الناس وأخافهم وعدا عليهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو الكلب العقور، ونقل عن سفيان وهو قول الجمهور، وأستدل لذلك بقوله على: اللهم سلط عليهم كلباً من كلابك فقتله الأسد، وهو حديث حسن أخرجه الحاكم.

١٠/٧٥٤ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ٱخْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ. مُثْفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وهن ابن هباس، رضي الله عنهما، أن النبي التجهم وهو محرم) وذلك في حجة الوداع بمحل يقال له لحي جبل بين مكة والمدينة (متفق عليه) دل على جواز الحجامة للمحرم، وهو إجماع في الرأس وغيره إذا كان لحاجة، فإن قلع من الشعر شيئاً كان عليه فدية الحلق، وإن لم يقع فلا فدية عليه. وإن كانت الحجامة لغير عذر، فإن كانت في الرأس حرمت إن قطع معها شعر لحرمة قطع الشعر، وإن كانت في موضع لا شعر فيه فهي جائزة عند الجمهور ولا فدية، وكرهها قوم وقيل: تجب فيها الفدية. وقد نبه الحديث على قاعدة شرعية، وهي أن محرمات الإحرام من الحلق وقتل الصيد ونحوهما تباح للحاجة وعليه الفدية، فمن احتاج إلى حلق رأسه أو لبس قميصه مثلاً لحر أو برد أبيح له ذلك ولزمته

٧٥٤ أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد، ياب: الحجامة للمحرم (الحديث ١٨٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، ياب: جواز الحجامة للمحرم (الحديث ١٢٠٢).

الفدية، وعليه دل قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه﴾(١) الآية وبين قدر الفدية الحديث.

١١/٧٥٥ ــ وَعَنْ كَعْبِ بْنِ غُجْرَةً رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ قَالَ: حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللّهِ ﷺ وَالْقُمِّلُ يَتَنَاقَرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أُرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، أَتَجِدُ مَا أَرَى، أَتَجِدُ مَا أَرَى، قَالَ: «فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعِه. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وهو قوله وهن كعب بن عجرة) بضم المهملة وسكون الجيم وبالراء، وكعب صحابي جليل حليف الأنصاري، نزل الكوفة ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسين. (قال: حملت) مغير الصيغة (إلى رسول الله هي والقمل يتناثر على وجهي فقال: ما كنت أرى) بضم الهمزة أي أظن (الوجع بلغ بك ما أرى) بفتح الهمزة من الرؤية (أتجد شاة قلت: لا، قال: تصوم ثلاثة أيام أو تطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. متفق عليه) وفي رواية للبخاري: مر بي رسول الله هي بالحديبية ورأسي يتهافت قملاً فقال: قاتؤذيك هوامك، قلت: نعم، قال: قاحلة رأسك - الحديث، وفيه فقال: نزلت في هذه الآية: فوفمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه (۱) الآية. وقد روي الحديث بألفاظ عديدة. وظاهره أنه يجب تقديم النسك على النوعين الآخرين إذا وجد. وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات بجب تقديم النسك على النوعين الآخرين إذا وجد. وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخبر في الثلاث جميعاً. ولذا قال البخاري في أول باب الكفارات: قخير النبي هي كعباً في الفدية، وأخرج أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي لبلى عن كعب بن عجرة أنه هي قال: قان شئت فانسك نسيكة، وإن شئت فصم ثلاثة أيام، وإن شئت فأطعم - الحديث، والظاهر أن التخيير إجماع. وقوله: قنصف صاع، أخذ جماهير العلماء بظاهره، إلا ما يروى عن أبي حنيفة والثوري أنه نصف صاع من حنطة وصاع من غيرها.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

٥٥٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: المحصر، باب: الإطعام في الغدية نصف صاع (الحديث ١٨١٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: جواز حلق الرأس للمحرم (الحديث ١٢٠١).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

٦٢/٧٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَا فَتَحَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِه ﷺ مَكْة، قَامَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ ٱللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ ٱللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُوْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدِ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدِ بَعْدِي، فَلا يُنَقَّرُ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدِ بَعْدِي، فَلا يُنَقَّرُ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا إِلَّا لِمُنْشِدِ، وَمَنْ ثُعِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُو صَيْدُهَا، وَلا يَحِلُ سَاقِطَتُهَا إِلاَّ لِمُنْشِدِ، وَمَنْ ثُعِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُو مَيْدُهَا، وَلا يَخْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا بِخَيْرِ النَّظُرَيْنِ». فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلاَّ ٱلإِذْخِرَ، يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُونِنَا، فَقَالَ: «إِلاَ ٱلإِذْخِرَ». مُتَفَقٌ عَلَيْهِ.

 (وعن أبي هريرة قال: لما فتح الله على رسوله ﷺ) أراد به فتح مكة وأطلقه لأنه المعروف. (قام رسول اللَّه ﷺ في الناس) أي: خاطباً، وكان قيامه ثاني الفتح (فحمد اللَّه وأثنى عليه ثم قال: إن اللَّه حبس عن مكة الفيل) تعريفاً لهم بالمنة التي منَّ اللَّه تعالى بها عليهم، وهي قصة معروفة مذكورة في القرآن (وسلط عليها رسوله والمؤمنين) ففتحوها عنوة (وأنها لم تحل لأحد كان قبلي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار) هي ساعة دخوله إياها (وأنها لا تحل لأحد بعدى فلا ينفر) بالبناء للمجهول (صيدها) أي: لا يزعجه أحد، ولا ينحيه عن موضعه، (ولا يختلي) بالخاء المعجمة مبنى للمجهول أيضاً (شوكها)أي: لا نؤخذ ويقطع، (ولا تحل ساقطتها) أي لقطتها وهو بهذا اللفظ في رواية (إلا لمنشد) أي: معرف لها، يقال له منشد وطالبها ناشد. (ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين) إماأخذ الدية أو قتل القاتل (فقال العباس: الإذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة فخاء معجمة مكسورة، نبت معروف طيب الرائحة. (فإنا نجعله في بيوتنا وقبورنا فقال: إلا الإذخر. متفق عليه) فيه دليل على أن فتح مكة عنوة لقوله: «لم تحل». وقوله: «سلط» عليها وقوله: «لا تحل» وعلى ذلك الجماهير. وذهب الشافعي إلى أنها فتحت صلحاً، لأنه على الم يقسمها على الغانمين كما قسم خيبر، وأجيب عنه بأنه على من على أهل مكة، وجعلهم الطلقاء، وصانهم عن القتل والسبي للنساء والذرية وأغتنام الأموال إفضالاً منه على قرابته وعشيرته. وفيه دليل على أنه لا يحل القتال لأحد بعده ﷺ بمكة. قال الماوردي: من خصائص الحرم أنه لا يحارب أهله وإن بغوا على أهل العدل. وقالت طائفة بجوازه وفي المسألة خلاف. وتحريم القتال فيها هو الظاهر. قال القرطبي: ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه على بالقتال، لاعتذاره عن ذلك الذي أبيح له، مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك ٧٥٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الصيد، باب: تحريم مكة وصيدها. . . (الحديث ١٨١٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحريم مكة وصيدها وخلاها. . . (الحديث ١٢٠١).

مستحقين للقتال لصدهم عن المسجد الحرام، وأخراج أهله منه وكفرهم. وقال به غير واحد من أهل العلم. قال ابن دقيق العيد: يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دل على أن المأذون فيه للنبي ﷺ لم يؤذن فيه لغيره، ويؤيده قوله ﷺ: ﴿فَإِنْ تَرْخُصُ أَحَدُ لَقَتَالُ رسول اللَّه ﷺ فقولوا: إن اللَّه أذن لرسوله ولم يأذن لكم، فدل أن حل القتال فيها من خصائصه ﷺ. ودل على تحريم تنفير صيدها وبالأولى تحريم قتله، وعلى تحريم قطع شوكها، ويفيد تحريم قطع ما لا يؤذي بالأولى. ومن العجب أنه ذهب الشافعي إلى جواز قطع الشوك من فروع الشجر كما نقله عنه أبو ثور وأجازه جماعة غيره. ومنهم الهادوية وعللوا ذلك بأنه يؤذي فأشبه الفواسق. «قلت: » وهذا من تقديم القياس على النص، وهو باطل على أنك عرفت أنه لم يقم دليل على أن علة قتل الفواسق هو الأذية. وأتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لم ينبتها الآدميون في العادة، وعلى تحريم قطع خلاها، وهو الرطب من الكلأ، فإذا يبس فهو الحشيش. وأختلفوا فيما ينبته الَّادميون. فقال القرطبي: الجمهور على الجواز. وأفاد أنها لا تحل لقطتها إلا لمن يعرف بها أبداً ولا يتملكها، وهو خاص بلقطة مكة. وأما غيرها فيجوز أن يلتقطها بنية التملك بعد التعريف بها سنة، ويأتي ذكر الخلاف في المسألة في باب اللقطة إن شاء اللَّه تعالى. وفي قوله: «ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين» دليل على أن الخيار للولى ويأتى الخلاف في ذلك في باب الجنايات. وقوله: (نجعله في قبورنا) أي نسد به خلل الحجارة التي تجعل على اللحد، وفي البيوت كذلك يجعل فيما بين الخشب على السقوف. وكلام العباس يحتمل أنه شفاعة إليه على، ويحتمل أنه اجتهاد منه لما علم من أن العموم غالبه التخصيص، كأنه يقول هذا ما تدعو إليه الحاجة، وقد عهد من الشرعية عدم الحرج فقرر ﷺ كلامه. واستثناؤه إما بوحي أو اجتهاد منه ﷺ.

١٣/٧٥٧ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ قَالَ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَمَا حَرَّمَ أَبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا بِمِثْلِ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لأَهْلِ مَكَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

ــ (وعن عبد اللَّه بن زيد بن عاصم رضي اللَّه عنه أن رسول اللَّه على قال: إن

٧٥٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، ياب: بركة صاع النبي ﷺ ومده (الحديث ٢١٢٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: فضل المدينة (الحديث ١٣٦٠).

إبراهيم حرم مكة) وفي رواية: «إن الله حرم مكة» ولا منافاة، فالمراد أن الله حكم بحرمتها وإبراهيم أظهر هذا الحكم على العباد. (ودعا لأهلها) حيث قال: ﴿ رب اجعل هذا بلداً أمناً وارزق أهله من الثمرات ﴾ (١) وغيرها من الآيات (وإني حرمت المدينة) هي علم بالغلبة لمدينته على التي هاجر إليها، فلا يتبادر عند إطلاق لفظها إلا هي (كما حرم إبراهيم مكة وإني دعوت في صاعها ومدها) أي: فيما يكال بهما لأنهما مكيالان معروفان (بمثل ما دعا إبراهيم لأهل مكة متفق عليه). المراد من تحريم مكة تأمين أهلها من أن يقاتلوا، وتحريم من يدخلها لقوله تعالى: ﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ (٢) وتحريم صيدها، وقطع شجرها، ولا يحدث فيها وعضد شوكها. والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها، وقطع شجرها، ولا يحدث فيها حدث. وفي تحديد حرم المدينة خلاف ورد تحديده بألفاظ كثيرة، ورجحت رواية: هما بين لابتها، لتوارد الرواة عليها.

١٤/٧٥٨ = وَعَنْ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «المَدِينَةُ (٣) حَرَامُ مَا بَيْنَ جَبْرٍ إِلَى ثَوْرِ ٩. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال النبي الله المدينة حرام ما بين عير) بالعين المهملة فمثناة تحتية فراء جبل بالمدينة (إلى ثور. رواه مسلم) ثور بالمثلثة وسكون الواو وآخره راء في القاموس إنه جبل بالمدينة. قال: وفيه الحديث الصحيح. وذكر هذا الحديث ثم قال: وأما قول أبي عبيد القاسم بن سلام وغيره من الأكابر الأعلام: إن هذا تصحيف والصواب إلى أحد، لأن ثوراً إنما هو بمكة، فغير جيد لما أخبرني الشجاع الثعلبي الشيخ الزاهد عن الحافظ أبي محمد بن عبد السلام البصري، أن حذاء أحد جانحاً إلى وراثه جبلاً صغيراً يقال له ثور. وتكرر سؤالي عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الأرض، فكل أخبرني أن أسمه ثور. ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ الثقة قال: إن خلف أحد عن شماله جبلاً صغيراً مدوراً يسمى ثوراً، يعرفه أهل المدينة خلف عن قال: إن خلف أحد عن شماله جبلاً صغيراً مدوراً يسمى ثوراً، يعرفه أهل المدينة خلف عن وعير وثور مكتنفانها كما في القاموس.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٦١. (٢) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

٧٥٨ _ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: فضل المدينة (الحديث ١٣٧٠).

⁽٣) في نسخة م: حَرَمٌ.

0 ــ باب: صفة الحج ودخول مكة

أراد به بيان المناسك والإتيان بها مرتبةً، وكيفية وقوعها، وذكر حديث جابر وهو واف بجميع ذلك:

٧٥٩ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ (الحديث ١٢١٨) مطولاً.

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) سورة: البقرة، الآية: ١٥٨.

⁽٣) زيادة في الأصل.

⁽٤) في نسخة م: صَعِدً.

⁽٥) في نسخة م: إلى.

⁽١) في نسخة م: فذكر.

مِنَّى، وَرَكِبَ النبيُّ ﷺ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَجَازَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ القُبَّةَ (١) قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِنَمِرَة، فَنَزَلَ، بِهَا، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخَرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ المشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَٱسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَدَفَعَ، وَقَدْ شَنَقَ لِلْقَصْوَاءِ الزِّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَـوْرِكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى «يَا (٢) أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ»، وَكُلَّمَا أَنَى حَبْلًا مِنَ الْحِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى أَتَىٰ الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانِ وَاحِدْ وَإِقَامَتَيْن، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، ثُمَّ ٱضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى (٣) الْفَجْرَ، حِينَ (٤) تَبِيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانِ وَإِقَامَةِ ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى المَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، (فَدَعَاهُ، وَكَبَّرَهُ، وَهَلَّلَهُ)(٥)، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى أَسْفَرَ جِدًا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى أَنَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخَرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْع حَصَيَاتِ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، (كُلُّ حَصَاةٍ مِثْلُ)(١) حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ ٱنْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَنَحَرّ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ، فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا.

⁽١) في نسخة: قبةً. القبة: الخيمة الصغيرة.

⁽٢) زيادة في الأصل.

⁽٣) في نسخة م: فصلي.

⁽٤) في نسخة م: حتى.

⁽٥) في نسخة م: فدعا وكبَّر وهلَّلَ.

⁽١) في نسخة م: مثل.

ـــ (عن جابر بن عبد اللَّه، رضي اللَّه عنهما، أن رسول اللَّه ﷺ حج) عبر بالماضى لأنه روى ذلك بعد تقضي الحج حين سأله عنه محمد بن علي بن الحسين كما في صحيح مسلم (فخرجنا معه) أي: من المدينة (حتى إذا أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس) بصيغة التصغير امرأة أبي بكر يعني محمد بن أبي بكر (فقال) أي: النبي على (أغتسلي وأستثفري) بسين مهملة فمثناة فوقية ثم راء، هو شد المرأة على وسطها شيئاً ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها في محل الدم، وتشد طرفيها من ورائها ومن قدامها إلى ذلك الذي شدته في وسطها وقوله: (بثوب) بيان لما تستثفر به (وأحرمي) فيه أنه لا يمنع النفاس صحة عقد الإحرام (وصلى رسول اللَّه ﷺ) أي: صلاة الفجر كذا ذكره النووي في شرح مسلم، والذي في الهدى النبوي أنها صلاة الظهر وهو الأولى، لأنه على حمس صلوات بذي الحليفة الخامسة هي الظهر وسافر بعدها (في المسجد ثم ركب القصواء) بفتح القاف فصاد مهملة فواو فألف ممدودة _ وقيل _ بضم القاف مقصور وخطىء من قاله _ لقب لناقته ﷺ (حتى إذا أستوت به على البيداء) اسم محل (أهل) رفع صوته (بالتوحيد) أي إفراد التلبية للَّه وحده بقوله: (لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) وكانت الجاهلية تزيد في التلبية: إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك (إن الحمد) بفتح الهمزة وكسرها والمعنى واحد وهو التعليل (والنعمة لك والملك لا شريك لك حتى إذا أتينا البيت استلم الركن) أي: مسحه بيده وأراد به الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على اليماني (فرمل) أي: في طوافه بالبيت، أي: أسرع في مشيه مهرولاً (ثلاثاً) أي: مرات (ومشى أربعاً ثم أتى مقام إبراهيم فصلي) ركعتي الطواف (ورجع إلى الركن فأستلمه ثم خرج من الباب) أي: باب الحرم (إلى الصفا فلما دنا)أي: قرب (من الصفا قرأ: ﴿إِن الصفا والمروة من شعائر اللَّه ﴾ . ابد وا) في الأخذ في السعي (بما بدأ الله به فرقى) بفتح القاف (الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد اللَّه وكبره) وبين ذلك بقوله: (وقال: لا إله إلاّ اللَّه وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله أنجز وحده) بإظهاره تعالى للدين (ونصر عبده) يريد به نفسه (وهزم الأحزاب) في يوم الخندق (وحده) أي من غير قتال الآدميين ولا سبب لانهزامهم، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهُمْ رَيْحًا وَجِنُودًا لَمْ تَرُوهَا﴾(١) أو المراد كل من تحزب لحربه ﷺ فإنه هزمهم (ثم دعا بين ذلك ثلاث مرات) دد أنه كرر

الاجزاب، الآية: ٩.

الذكر المذكور ثلاثاً (ثم نزل من الصفا) منتهياً (إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي) قال عياض: فيه إسقاط لفظة لا بد منها، وهي حتى أنصبت قدماه فرمل في بطن الوادي فسقط لفظ رمل قال: وقد ثبتت هذه اللفظة في رواية لمسلم، وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين (حتى إذا صعد) من بطن الوادي (مشى إلى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا) من أستقباله القبلة إلى آخر ما ذكر (فذكر) أي: جابر (الحديث) بتمامه واقتصر المصنف على محل الحاجة (وفيه) أي: في الحديث (فلما كان يوم التروية) بفتح المثناة الفوقية فراء وهو الثامن من شهر ذي الحجة سمى بذلك لأنهم يترون فيه إذا لم يكن بعرفة ماء (توجهوا إلى مني وركب ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث) بفتح الكاف ثم مثلثة لبث (قليلًا) أي: بعد صلاة الفجر (حتى طلعت الشمس فأجاز) أي: جاوز المزدلفة ولم يقف بها (حتى أتى عرفة) أي: قرب منها لا أنه دخلها بدليل (فوجد القبة) خيمة صغيرة (قد ضربت له بنمرة) بفتح النون وكسر الميم فراء فتاء تأنيث محل معروف (فنزل بها) فإن نمرة ليست من عرفات (حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له) مغير صيغة مخفف الحاء المهملة أي وضع عليها رحلها (فأتى بطن الوادي) وادي عرفة (فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى العصر) جمعاً من غير أذان (ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل حبل) فيه ضبطان بالجيم والحاء المهملة والموحدة إما مفتوحة أو ساكنة (المشاة) وبها ذكره في النهاية وفسره بطريقهم الذي يسلكونه في الرمل وقيل: أراد صفهم رمجتمعهم في مشيهم تشبيهاً بحبل الرمل (بين يديه وأستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص) قال في شرح مسلم: هكذا في جميع النسخ وكذا نقله القاضي من جميع النسخ، قال: قيل صوابه حين غاب القرص قال: ويحتمل أن يكون قوله: حتى غاب القرص بياناً لقوله: غربت الشمس وذهبت الصفرة، فإن هذه قد تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله: حتى غاب القرص (ودفع وقد شنق) بتخفيف النون ضم وضيق (للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك) بفتح الميم وكسر الراء (رحله) بالحاء المهملة الموضع الذي يثني الراكب رجله عليه قدام وسط الرحل إذا مل من الركوب (ويقول بيده اليمني) أي: يشير بها قائلاً: (يا أيها الناس السكينة) بالنصب، أي: ألزموا (كلما أتى حيلاً) بالمهملة وسكون الموحدة من حيال الرمل وحبل الرمل ما طال منه وضخم (أرخى لها قليلًا حتى تصعد) بفتح المثناة وصمها يقال: صعد وأصعد (حتى إذا أتى المزدلقة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين

ولم يسبح) أي: لم يصل (بينهما شيئاً)أي: نافلة (ثم أضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حتى تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام) وهو جبل معروف في المزدلفة يقال له قزح بضم القاف وفتح الزاي وحاء مهملة (فٱستقبل القبلة فدها وكبر وهلل فلم يزل واقفاً حتى أسفر) أي: الفجر (جداً) بكسر الجيم إسفاراً بليغاً (فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر) بضم الميم وفتح المهملة وكسر السين المهملة المشددة سمى بذلك، لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه، أي: كل وأعيا (فحرك قليلاً) أي: حرك لدابته لتسرع في المشي وذلك مسافة مقدار رمية حجر (ثم سلك الطريق الوسطى) وهي غير الطريق التي ذهب فيها إلى عرفات (التي تخرج على الجمرة الكبرى) وهي جمرة العقبة (حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة) وهي حد لمنى وليست منها والجمرة أسم لمجتمع الحصي، سميت بذلك لاجتماع الناس يقال: أجمر بنو فلان إذا اجتمعوا (فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها كل حصاة مثل حصى الخذف) وقدره مثل حبة الباقلاء (رمى من بطن الوادي) بيان لمحل الرمي (ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثم ركب رسول اللَّه على فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر) فيه حذف، أي: فأفاض إلى البيت فطاف به طواف الإفاضة ثم صلى الظهر، وهذا يعارضه حديث ابن عمر: ﴿أَنه ﷺ صلى الظهر يوم النحر بمنى، وجمع بينهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه جماعة بمنى لينالوا فضل الجماعة خلفه (رواه مسلم مطولاً) وفيه زيادات حذفها المصنف واقتصر على محل الحاجة هنا وأعلم: أن هذا حديث عظيم مستمل على جمل من الفوائد ونفائس من مهمات القواعد. قال القاضي عياض: قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً أخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً قال: ولو تقصى لزيد على هذا العدد أو قريب منه. ﴿قلت ﴾: وليعلم إن الأصل في كل ما ثبت أنه فعله عليه في حجه الوجوب لأمرين: أحدهما: أن أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر اللَّه به، والأفعال في بيان الوجوب محمولة على الوجوب. والثاني: قوله ﷺ: اخذوا عني مناسككم، فمن أدعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل، ولنذكر ما يحتمله المختصر من فوائده ودلائله. فيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للنفساء والحائض ولغيرهما بالأولى، وعلى أستثفار الحائض والنفساء وعلى صحة إحرامهما، وأن يكون الإحرام عقيب صلاة فرض أو نفل، فإنه قد قيل: إن الركعتين اللتين أهل بعدهما فريضة الفجر، وأنه يرفع صوته بالتلبية قال العلماء: ويستحب الاقتصار على تلبية النبي ﷺ فلو زاد فلا بأس فقد زاد عمر رضي اللَّه عنه: «لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوباً

منك ومرغوباً إليك،، وابن عمر رضي اللَّه عنهما: «لبيك وسعديك والخير بيديك والرغباء إليه والعمل» وأنس رضي اللَّه عنه: «لبيك حقاً حقاً تعبداً ورقاً» وأنه ينبغي للحاج القدوم أولاً مكة ليطوف طواف القدوم، وأنه يستلم الركن قبل طوافة، ثم يرمل في الثلاثة الأشواط الأول، والرمل إسراع المشي مع تقارب الخطا وهو الخبب، ثم يمشي أربعاً على عادته. وأنه يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ويتلو: ﴿وَٱتَخَذُوا مِن مَقَامَ إبراهيم مصلى﴾(١) ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين. وقد أجمع العلماء على أنه ينبغي لكل طائف إذا طاف بالبيت أن يصلي خلف المِقام ركعتي الطواف، وأختلفوا هلي هما واجبتان أم لا؟ فقيل: بالوجوب. وقيل: إن كان الطواف واجباً وجبتا وإلا فسنة. وهل يجبان خلف مقام إبراهيم حتماً أو يجزئان في غيره؟ فقيل: يجيان خلفه وقيل: يندبان خلفه ولو صلاهما في الحجر، أو في المسجد الحرام، أو في أي محل من مكة جاز وفاتته الفضيلة. وورد في القراءة فيهما في الأولى بعد الفاتحة الكافرون والثانية بعدها الصمد رواه مسلم. ودل على أنه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول، وأتفقوا أن الاستلام سنة، وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفا ويرقى إلى أعلاه، ويقف عليه مستقبل القبلة ويذكر اللَّه تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات. وفي الموطأ: «حتى إذا نصبت قدماه في بطن الوادي سعى» وقد قدمنا لك أن في رواية مسلم سقطاً، فدلت رواية الموطأ أنه يرمل في بطن الوادي، وهو الذي يقال له بين المسلمين وهو مشروع في كل مرة من السبعة الأشواط، لا في الثلاثة الأول كما في ظواف القدوم بالبيت. وأنه يرقى أيضاً على المروة كما رقى على الصفا ويذكر ويدعو وبتمام ذلك تتم عمرته، فإن حلق أو قصر صار حلالًا، وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم على بفسخ الحج إلى العمرة. وأما من كان قارناً فإنه لا يحلق ولا يقصر ويبقى على إحرامه. ثم في يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة، يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته، ويطلع هو ومن كان قارناً إلى منى كما قال جابر: «فلما كان يوم التروية توجهوا إلى مني، أي توجه من كان باقياً على إحرامه لتمام حجه ومن كان قد صار حلالًا أحرم وتوجه إلى مني. وتوجه ﷺ إليها راكباً فنزل بها وصلى الصلوات الخمس. وفيه أن الركوب أفضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضاً وفيه خلاف، ودليل الأفضلية فعله على وأن السنة أن يصلى بمنى الصلوات الخمس. وأن يبيت بها هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة. وأن السنة أن لا يخرجوا يوم عرفة من مني إلا بعد طلوع

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٢٥ 🖔

الشمس، وأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس، وأن يصلوا الظهر والعصر جميعاً بعرفات، فإنه ﷺ نزل بنمرة وليست من عرفات ولم يدخل إلى الموقف إلا بعد الصلاتين، وأن لا يصلي بينهما شيئاً، وأن السنة أن يخطب الإمام الناس قبل صلاة العصرين، وهذه إحدى الأربع الخطب المسنونة. والثانية يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر. والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النفر الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق. وفي قوله: «ثم ركب حتى أتى الموقف إلى آخره» سنن وآداب: منها أنه يجعل الذهاب إلى الموقف عند فراغه من الصلاتين، ومنها أن الوقوف راكباً أفضل، ومنها أن يقف عند الصخرات، وهي صخرات مفترشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات. ومنها أستقبال القبلة في الوقوف، ومنها أنه يبقى في الموقف حتى تغيب الشمس ويكون في وقوفه داعياً، فإنه ﷺ وقف على راحلته راكباً يدعو اللَّه عزَّ وجلَّ، وكان في دعائه رافعاً يديه إلى صدره، وأخبرهم أن خير الدعاء دعاء يوم عرفة، وذكر من دعائه في الموقف: «اللَّهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مآبي ولك تراثي اللهم إن أعوذ بك من عذاب القبر ووسواس الصدر وشتات الأمر اللهم إني أعوذ بك من شر ما تجيء به الربح " ذكره الترمذي. ومنها أن يدفع بعد تحقق غروب الشمس بالسكينة، ويأمر بها الناس إن كان مطاعاً ويضم زمام مركوبه لثلا يسرع في المشي، إلا إذا أتى جبلاً من جبال الرمال أرخاه قليلاً ليخف على مركبه صعوده، فإذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جمعاً بأذان واحد وإقامتين، وهذا الجمع متفق عليه. وإنما أختلفوا في سببه فقيل: لأنه نسك. وقيل: لأجل أنهم مسافرون وأنه لا يصلي بينهما شيئاً. وقوله: «ثم أضطجع حتى طلع الفجر» فيه سنن نبوية المبيت بمزدلفة، وهو مجمع على أنه نسك، إنما أختلفوا هل هو واجب أو سنة؟ والأصل فيما فعله ﷺ في حجته الوجوب كما عرفت، وأن السنة أن يصلي الصبح بالمزدلفة ثم يدفع منها بعد ذلك، فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعو، والوقوف عنده من المناسك، ثم يدفع منه عند إسفار الفجر إسفاراً بليغاً، فيأتي بطن محسر فيسرع السير فيه، لأنه محل غضب الله فيه على أصحاب الفيل، فلا ينبغي الأناة فيه ولا البقاء به، فإذا أتى الجمرة وهي جمرة العقبة نزل ببطن الوادي ورماها بسبع حصيات كل حصاة كحبة الباقلا، يكبر مع كل حصاة. ثم ينصرف بعد ذلك إلى المنحر، فينحر إن كانت عنده بدن يريد نحرها وأما هو عليه فإنه نحر بيده الشريفة ثلاثاً وستين بدنة وكان معه مائة بدنة، فأمر علياً عليه السلام بنحر باقيها ثم ركب إلى مكة، فطاف طواف الإفاضة وهو الذي يقال له طواف الزيارة، ومن بعده يحل له كل ما بالإحرام حتى وطء النساء، وأما إذا رمى جمرة العقبة ولم يطف هذا الطواف، فإنه

يحل له ما عدا النساء. فهذه الجمل من السنن والآداب التي أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله على تبين كيفية أعمال الحج، وفي كثير مما دل عليه هذا الحديث الجليل مما سقناه خلاف بين العلماء كثير في وجوبه وعدم وجوبه، وفي لزوم الدم بتركه وعدم لزومه، وفي صحة الحج إن ترك منه شيئاً وعدم صحته، وقد طول بذكر ذلك في الشرح وأقتصرنا على ما أفاده الحديث، فالآتي بما أشتمل عليه هو الممتثل لقوله على: «خذوا عني مناسككم» والمقتدي به في أفعاله وأقواله:

٢/٧٦٠ - وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِينِهِ في حَجُّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ ٱللَّهَ رِضُوانَهُ وَالجَنَّةَ وَٱسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

— (وعن خزيمة بن ثابت، رضي اللَّه عنه، أن النبي على كان إذا فرغ من تلبيته في حج أو عمرة سأل اللَّه رضوانه والجنة وأستعاذ برحمته من النار. رواه الشافعي بإسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التي وقفنا عليها، فلم يتكلم عليه، ووجه ضعفه أن فيه صالح بن محمد بن أبي زائدة أبو واقد الليثي ضعفوه. والحديث دليل على أستحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية يلبيها المحرم في أي حين بهذا الدعاء ونحوه، ويحتمل أن المراد بالفراغ منها انتهاء وقت مشروعيتها، وهو عند رمي جمرة العقبة والأول أوضح.

٣/٧٦١ — وَعَنْ جَابِرٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَمِنَى كُلها مَنْحَرُ، فَٱنْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَعَرَفَةُ كُلُهَا مَوْقِفْ، وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَعَرَفَةُ كُلُهَا مَوْقِفْ، وَوَقَفْتُ هَا هُنَا وَعَرَفَةُ كُلُهَا مَوْقِفْ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: نحرت لهنا ومنى كلها منحر فأنحروا في رحالكم) جمع رحل وهو المنزل (ووقفت لهنا وحرفة كلها موقف) وحد عرفة ما خرج عن وادي عرفة إلى الجبال المقابلة مما يلي بساتين بني عامر (ووقفت لههنا وجمع كلها موقف، رواه مسلم). أفاد ﷺ أنه لا يتعين على أحد نحره حيث نحر ولا وقوفه بعرفة ولا جمع حيث وقف، بل ذلك موسع عليهم حيث نحروا في أي بقعة من بقاع منى، فإنه يجزىء عنهم، وفي أي بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا أحزأ، وهذه زيادات في بيان

٧٦٠ ـ أخرجه الشافعي في كتاب «الأم» باب: ما يستحب من القول أثر التلبية (الحديث ١٥٧/). ٧٦١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: ما جاء أن عرفه كلها موقف (الحديث ١٢١٨).

التخفيف عليهم. وقد كان ﷺ أفاده تقريره لمن حج معه ممن لم يقف في موقفه ولم ينحر في منحره، إذ من المعلوم أنه حج معه أمم لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحره، هذا والدم الذي محله منى دم القرآن، والتمتع، والإحصار، والإفساد، والتطوع بالهدي. وأما الذي يلزم المعتمر فمحله مكة. وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فمحلها الحرم المحرم، وفي ذلك خلاف معروف.

٤/٧٦٢ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلاَهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي على الما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها. متفق عليه) هذا إخبار عن دخوله على عام الفتح فإنه دخلها من محل يقال له كذاء بفتح الكاف والمد غير منصرف، وهي الثنية التي ينزل منها إلى المعلاة مقبرة أهل مكة، وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية، ثم عبد الملك، ثم المهدي، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانمائة. وأسفل مكة هي الثنية السفلى يقال لها كدى بضم الكاف والقصر عند باب الشبيكة. ويقول أهل مكة: افتح وادخل وضم وأخرج ، ووجه دخوله من الثنية العليا ما روي: «أنه قال أبو سفيان: لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء، فقال له العباس: ما هذا قال: شيء طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخيل من هنا لك أبداً، قال العباس: فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله على منها. وعند البيهقي من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله على: «كيف قال حسان» فأنشده شعراً.

عدمت بنيتي إن لم تروها تثير النقع مطلعها كسداء

فتبسم على وقال: «أدخلوها من حيث قال حسان». وأختلف في أستحباب الدخول من حيث دخل النبي على والخروج من حيث خرج. فقيل: يستحب وأنه يعدل إليه من لم يكن طريقه عليه. وقال البعض: إنما فعله في الأنه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كذلك. وقال ابن تيمية: يشبه أن يكون ذلك، والله أعلم، أن التثنية العليا التي تشرف على الأبطح والمقابر إذا دخل منها الإنسان، فإنه يأتي من وجهة البلد والكعبة، ويستقبلها

٧٦٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من أين يخرج من مكة (الحديث ١٥٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب دخول مكة في الثنية العليا (البحديث ١٢٥٨).

استقبالاً من غير انحراف، بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى، لأنه يستدير البلد والكعبة، فأستحب أن يكون ما يليه منها مؤخراً، لئلا يستدير وجهها.

٧٦٣/٥ - وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ لاَ يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طُوَى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلُ ، وَيَذْكُرُ ذٰلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

- (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنه كان لا يقدم مكة إلا بات) ليلة قدومه (بذي طوى) في القاموس مثلثة الطاء وينون موضع قريب من مكة (حتى يصبح ويغتسل ويذكر ذلك عن النبي على أي: أنه فعله (متفق عليه). فيه أستحباب ذلك وأنه يدخل مكة نهاراً وهو قول الأكثر. وقال جماعة من السلف وغيرهم: الليل والنهار سواء، والنبي على دخل مكة في عمرة الجعرانية ليلاً. وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخول مكة.

٦/٧٦٤ — وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ يُقَبِّلُ الْحَجَرَ ٱلأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْحَاكِمُ مَرْنُوعاً وَالْبَيْهَقِيُّ مَوْقُوفاً.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه. رواه المحاكم مرفوعاً والبيهقي موقوفاً) وحسنه أحمد وقد رواه الأزرقي بسنده إلى محمد بن عباد بن جعفر قال: «رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة مرجلاً رأسه، فقبل الحجر وسجد عليه، ثم قبله وسجد عليه ثلاثاً». ورواه أبو يعلى بسنده من حديث أبي داود الطيالسي عن جعفر بن عثمان المخزومي «قال: رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه»، وقال: «رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه»، وقال: «رأيت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه»، وقال: «رأيت رسول الله عليه يفعله» وحديث عمر في صحيح مسلم «أنه قبل الحجر والتزمه وقال: رأيت رسول الله عليه بك حفياً». يؤيد هذا ففيه شرعية تقبيل الحجر والسجود عليه.

٧٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الاغتسال عند دخول مكة (الحديث ١٥٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة (الحديث ١٢٥٩). ٢٥٤ - أخرجه الحاكم في كتاب: المناسك، باب: تغطية الوجه للمحرمة (الحديث ١٤٥٤)، وأخرجه البيهتي في كتاب: الحج، باب: لا رمل على النساء (الحديث ٥٤٨).

٧/٧٦٥ _ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قالَ: أَمْرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشُوَاطٍ وَيَمْشُوا أَرْبَعاً، مَا بَيْنَ الرُّكُنَّيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعنه): أي: ابن عباس (قال: أمرهم النبي هي أي: أصحابه الذين قدموا معه مكة في عمرة القضاء (أن يرملوا) بضم الميم (ثلاثة أشواط) أي: يهرولون فيها في الطواف (ويمشوا أربعاً ما بين الركنين. متفق عليه).

٨/٧٦٦ ـ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما: أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوافَ الطَّوافَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا».

وَفِي رِوَايَةٍ: ﴿رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقَدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَيَمْشِي أَرْبَعَةً ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عمر: أنه كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً ومشى أربعاً . وفي رواية رأيت رسول الله على إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم، فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة. متفق عليهما) وأصل ذلك ووجه حكمته مأرواه ابن عباس قال: «قدم رسول الله على وأصحابه مكة فقال المشركون: أنه يقدم عليكم وفد قد وهنتهم حتى يثرب، فأمر على أصحابه أن يرملوا الأشواط الثلاثة، وأن يمشوا ما بين الركنين، ولم يمنعه أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم» أخرجه الشيخان. وفي لفظ مسلم: «أن المشركين جلسوا مما يلي الحجر، وأنهم حين رأوهم يرملون قالوا: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم، إنهم لأجلد من كذا وكذا» وفي لفظ لغيره: «إن هم إلا كالغزلان» فكان هذا أصل الرمل وسببه إغاظة المشركين ورد قولهم. وكان هذا في عمرة القضاء، ثم صار سنة، ففعله في حجة الوداع مع زوال سببه وإسلام من في مكة: وإنما لم يرملوا بين الركنين، لأن المشركين كانوا من ناحية الحجر عند قعيقعان، فلم يكونوا يرون من بين الركنين، وفيه دليك على أنه لا بأس بقصد إغاظة الأعداء بالعبادة، وأنه لا ينافي إخلاص العمل، بل هو

٧٦٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: كيف كان بده الرمل (الحديث ١٦٠٢)، وأخرجه أيضاً في كتاب: المغازي، باب: عمرة النساء (الحديث ٢٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب الرمل في الطواف والعمرة (الحديث ١٢٦٤) و (الحديث ١٢٦٦).

٧٦٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: ما جاء في السعي بين الصفا والمروة (الحديث ١٦٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب الرمل في الطواف والعمرة (الحديث ١٢٦١).

إضافة طاعة إلى طاعة وقد قال تعالى: ﴿ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح﴾(١).

٩/٧٦٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ لَمْ أَرَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ اللَّهُ عَنْهُ وَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وحنه) أي: ابسن عباس (قال: لم أر رسبول الله يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين. رواه مسلم). اعلم أن للبيت أربعة أركان: الركن الأسود، ثم اليماني ويقال لهما اليمانيان بتخفيف الياء وقد تشدد، وإنما قيل لهما اليمانيان تغليباً كالأبوين والقمرين، والركنان الآخران يقال لهما الشاميان. وفي الركن الأسود فضيلتان كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام، والثانية كونه في الحجر وأما اليماني ففيه فضيلة كونه على قواعد إبراهيم. وأما الشاميان فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فلهذا خص الأسود بسنتي التقبيل الاستلام للفضيلتين. وأما اليماني فيستلمه من يطوف ولا يقبله، لأن فيه فضيلة واحدة. وأتفقت الأمة على أستحباب أستلام الركنين اليمانين، وأتفق الجماهير على أنه لا يمسح الطائف الركنين الآخرين. قال القاضي: وكان فيه وأي في أستلام الركنين الأخرين خلاف لبعض الصحابة والتابعين، وأنقرض الخلاف وأجمعوا على أنهما لا يستلمان وعليه حديث الباب:

١٠/٧٦٨ ﴿ وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ ا الْأَسْوَدِ ا (٢) وَقَـالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لا يَشْوُدُ وَلاَ تَنْفَعُ، وَلَوْلاَ أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَلْتُكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عمر، رضي الله عنه، أنه قبل الحجر وقال: إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك. متفق عليه). وأخرج مسلم من حديث سويد بن غفلة أنه قال: رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال: رأيت رسول الله ﷺ بك حفياً وأخرج البخاري أن رجلاً سأل ابن عمر عن أستلام الحجر فقال: «رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله قال: أرأيت إن غلبت؟ فقال: دع أرأيت باليمن رأيت

⁽١) سورة التوبة، الآية: ١٢٠.

٧٦٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب استلام الركنين اليمانيين (الحديث ١٢٦٩). ٧٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، اباب: ما ذكر في الحجر الأسود (الحديث ١٥٩٧)، واخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب تقبيل الحجر الأسود (الحديث ١٢٧٠).

⁽٢) زيادة من نسخة م.

رسول اللّه على يستلمه ويقبله. وروى الأزرقي حديث عمر بزيادة، وأنه قال له علي عليه السلام: بلى يا أمير المؤمنين وهو يضر وينفع، قال: وأين ذلك؟ قال: في كتاب اللّه قال: وأين ذلك من كتاب اللّه عزّ وجلّ؟ قال: قال اللّه ﴿ وَإِذَ أَخَذَ رَبُكُ مَن بِنِي آدم من ظهورهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى: شهدنا ﴾ (١) قال: فلما خلق اللّه آدم مسح ظهره، فأخرج ذريته من صلبه، فقررهم أنه الرب وهم العبيد، ثم كتب ميثاقهم في رق، وكان لهذا الحجر عينان ولسان فقال له: افتح فاك فألقمه ذلك الرق وجعله في هذا الموضع: وقال: تشهد لمن وافاك بالإيمان يوم القيامة، قال الراوي فقال عمر: أعوذ باللّه أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن . قال الطبري: إنما قال ذلك عمر، لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام، فخشي عمر أن يفهموا أن تقبيل الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار، كما كانت العرب تفعل في الجاهلية، فأراد عمر أن يعلم الناس أن أستلامه اتباع لفعل رسول اللّه على لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته، كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان.

١١/٧٦٩ ــ وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنِ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْمِحْجَنَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

⁽١) صورة الأعراف، الآية: ١٧٢.

٧٦٩ ـ أُخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب الرمل في الطواف والعمرة (الحديث ١٢٧٥).

استلامه لأجل الزحمة قام حياله ورفع يده وكبر، لما روى: «أنه ﷺ قال: يا عمر إنك رجل قوي لا تزاحم على الحجر فتؤذي الضعفاء، إن وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وهلل وكبر، رواه أحمد والأزرقي. وإذا أشار بيده فلا يقبلها، لأنه لا يقبل إلا الحجر أو ما مس الحجر.

١٢/٧٧ - وَعَنْ يَعْلَى بُنِ أُمَيَّةَ قَالَ: طَافَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ مُضْطَبِعاً بِبُرْدِ أَخْضَرَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلاَ النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التُرْمِذِيُّ.

— (وعن يعلى بن أمية ، رضي الله عنه ، قال : طاف النبي على مضطبعاً ببرد اخضر رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي) الاضطباع افتعال من الضبع وهو العضو ويسمى التأبط ، لأنه يجعل وسط الرداء تحت الإبط ويبدي ضبعه الأيمن . وقيل : يبدي ضبعيه . وفي النهاية هو أن يأخذ الإزار أو البرد ، ويجعله تحت إبطه الأيمن ، ويلقي طرفيه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره . وأخرج أبو داود عن ابن عباس : «اضطبع فكبر ، وأستلم وكبر ، ثم رمل ثلاثة أطواف كانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيبوا من قريش مشوا ، ثم يطلعون عليهم يرملون تقول قريش كأنهم الغزلان " قال ابن عباس : فكانت سنة وأول ما أضطبعوا في عمرة القضاء ليستعينوا بذلك على الرمل ، ليرى المشركون قوتهم ثم صار سنة . ويضطبع في عمرة الأشواط السبعة فإذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يضطبع في ركعتي سنة . ويضطبع في الأشواط السبعة فإذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يضطبع في ركعتي

١٣/٧٧١ وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: كَانَ يُهِلُّ مِنَّا الْمُهِلُّ فَلاَ يُنْكُرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمُهِلُّ فَلاَ يُنْكُرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمُكَبِّرُ فَلاَ يُنْكُرُ عَلَيْهِ.

٧٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الاضطباع في الطواف (الحديث ١٨٨٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء أنّ النبي ﷺ طاف مضطبعاً (الحديث ٨٥٩)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الاضطباع (الحديث ٢٩٥٤)، وأخرجه أحمد: ٢٤٤/٤.

٧٧١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفات (الحديث ١٦٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات (الحديث ١٢٨٥).

⁽١) زيادة في الأصل.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: كان يهل منا المهل فلا ينكر عليه ويكبر منا المكبر فلا ينكر عليه. متفق عليه) تقدم أن الإهلال رفع الصوت بالتلبية، وأول وقته من حين الإحرام إلى الشروع في الإحلال، وهو في الحج إلى أن يأخذ في رمي الجمرة العقبة، وفي العمرة إلى الطواف. ودل الحديث على أنه من كبر مكان التلبية فلا نكير عليه بل هو سنة، لأنه يريد أنس أنهم كانوا يفعلون ذلك ورسول الله وليهم فيقر كلاً على ما قاله، إلا أن الحديث ورد في صفة غدوهم من منى إلى عرفات، وفيه رد على من قال: يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة.

١٤/٧٧٢ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ، أَوْ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ، أَوْ قَالَ: فِي الضَّعَفَةِ مِنْ جَمْعِ بِلَيْلٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، قال: بعثني النبي على في الثقل) بفتح المثلثة وفتح القاف هو متاع المسافر كما في النهاية (أو قال في الضعفة) شك من الراوي (من جمع) بفتح الجيم وسكون الميم علم المزدلفة سميت به، لأن آدم وحواء لما أهبطا أجتمعا بها كما في النهاية (بليل). وقد علم أن من السنة أنه لا بد من المبيت بجمع، وأنه لا يفيض من بات لها إلا بعد صلاة الفجر بها، ثم يقف في المشعر الحرام ولا يدفع منه إلا بعد إسفار الفجر جداً، ويدفع قبل طلوع الشمس. وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق تثبير كيما نغير، فخالفهم على الأن حديث ابن عباس هذا ونحوه، دل على الرخصة للضعفة في عدم أستكمال المبيت. والنساء كالضعفة أيضاً لحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما: أن رسول الله على أذن للظعن بضم الظاء والعين المهملة وسكونها جمع ظعينة، وهي المرأة في الهودج، ثم أطلق على المرأة وعلى الهودج بلا أمرأة كما في النهاية.

١٥/٧٧٣ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿ٱسْتَأْذَنَتْ سَوْدَةُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ المُزْدَلِفَةِ: أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَهُ، وَكَانَتْ ثَبْطَةً ـ تَعْنِي: ثَقِيلَةً ـ فَأَذِنَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من قدم ضعفة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة (الحديث ١٦٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن (الحديث ١٢٩٣).

٧٧٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من قدم ضعفة أهله بليل (الحديث ١٦٨٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن (الحديث ١٢٩٠).

١٦/٧٧٤ ــ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
 «لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعُ النَّسْمْسُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَفِيهِ ٱنْقِطَاعُ

_ (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال لنا رسول الله على: "لا ترموا المجمرة حتى تطلع الشمس رواه الخمسة إلا النسائي وفيه أنقطاع.) وذلك لأن فيه الحسن العرني بجلي كوفي ثقة، أحتج به مسلم واستشهد به البخاري، غير أن حديثه عن ابن عباس منقطع. قال أحمد: الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس. وفيه دليل على أن وقت رمي جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس، وإن كان الرامي مسمن أبيح له التقدم إلى منى، وأذن له في عدم المبيت بمزدلفة، وفي المسألة أربعة أقوال: "الأول": جواز رمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز قاله أحمد والشافعي. "الثاني": لا يجوز إلا بعد الفجر مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة. "الثالث": لا يجوز للقادر إلا بعد طلوع الفجر ولمن له عذر بعد نصف الليل، وهو قول الهادوية. "والرابع": للثوري والنخعي أنه من بعد طلوع الشمس للقادر، وهذا أقوى الأقوال دليلاً وأرجحها قيلاً.

٥٧/٧٧ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأُمُّ سَلَمَةً لَيْلَةً النَّدِ، فَرَمَتِ الجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَفَاضَتْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْط مُسْلِم.

٧٧٤ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: التعجيل من جمع (الحديث ١٩٤٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، ياب: ما جاء في رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس (الحديث ١٩٥٠)، وأخرجه أبن ماجه في كتباب: المناسك، باب: من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار (الحديث ٣٠٢٥)، وأخرجه إحمد: ٢٣٤/١.

٧٧٥ _ أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: التعجيل من جمع (الحديث ١٩٤٢).

_ (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أرسل النبي على بأم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأقاضت. رواه أبو داود وإسناده على شرط مسلم). الحديث دليل على جواز الرمي قبل الفجر، لأن الظاهر أنه لا يخفى عليه على ذلك فقرره، وقد عارضه حديث ابن عباس: وجمع بينهما بأنه لا يجوز الرمي قبل الفجر لمن له عذر، وكان ابن عباس لا عذر له. وهذا قول الهادوية فإنهم يقولون: لا يجوز الرمي للقادر إلا بعد الفجر، ويجوز لغيره من بعد نصف الليل، إلا أنهم أجازوا للقادر بعد طلوع الشمس. وقد ذهب الشافعي إلى جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز. وقال آخرون: إنه لا رمي إلا بعد طلوع الشمس للقادر وهو الذي يدل له فعله على وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريباً وهو وإن كان فيه أنقطاع، فقد عضده فعله مع قوله: «خذوا عني» الحديث وقد تقدمت أقوال العلماء في ذلك.

١٨/٧٧٦ ــ وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا لَهٰذِهِ ـ يَعْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ ـ فَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ لَسُهِدَ صَلَاتِنَا لَهٰذِهِ ـ يَعْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ ـ فَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ لَلْهُ أَو نَهَاراً، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَىٰ تَفَثَهُ ». رَوَاهُ الْخَمْسَةِ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

— (وعن عروة بن مضرس) بضم الميم وتشديد الراء وبالضاد المعجمة والسين المهملة كوفي شهد حجة الوداع وصدر حديثه أنه قال: «أتيت رسول اللَّه ﷺ بالموقف يعني جمعاً فقلت: جئت رسول اللَّه ﷺ من جبل طي فأكلت مطيتي وأتعبت نفسي واللَّه ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج» ثم ذكر الحديث (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "من شهد صلاتنا) يعني صلاة الفجر (هذه يعني بالمزدلفة فوقف وقضى تفثه رواه المخمسة وصححه الترمذي و ابن خزيمة) فيه دلالة على أنه لا يتم الحج إلا بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الإمام، وقد وقف بعرفة قبل ذلك في ليل أو نهار، ودل

٧٧٦ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: من لم يدرك عرفة (الحديث ١٩٥٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (الحديث ١٩٩١)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: في من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة (الحديث ٣٦٢)، وأخرجه ابن ماجه من كتاب: المناسك، باب: من أتى عرفة قبل الفجر ليلة الجمعة (الحديث ٣٠١٦)، وأخرجه أحمد في المسند: ٢٦١/٤، ٢٦٦، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب: الحج، باب: الوقوف بعرفة على الرواحل (الحديث ٢٨٢٣).

على إجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال أو في ليلة الأضحى، وأنه إذا فعل ذلك فقد قضى ثفته وهو قضاء المناسك. وقيل: إذهاب الشعر ومفهوم الشرط أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه. فأما الوقوف بعرفة فإنه مجمع عليه. وأما بمزدلفة فذهب الجمهور إلى أنه يتم الحج وإن فاته ويلزم فيه دم. وذهب ابن عباس وجماعة من السلف إلى أنه ركن كعرفة، وهذا المفهوم دليله ويدل له رواية النسائي : «ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له» وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَذَكُرُوا إِاللَّهُ عَنْدُ الْمُشْعَرِ الْحَرَامِ﴾(١) وفعله ﷺ وقوله: «خذوا عني مناسككم» وأجاب الجمهور بأن المراد من حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكامل من الحج، ويدل له ما أخرجه أحمد وأهل السنسن وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي: ﴿أَنه أَتَاه ﷺ وهو واقف بعرفات ناس من أهل نجد فقالوا: كيف الحج؟ فقال: «الحج عرفة من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه»، وفي رواية لأبي داود: «من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج»، ومن رواية الدارقطني: «الحج عرفة الحج عرفة» قالوا: فهذا تصريح في المراد، وأجابوا عن زيادة: «ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له» بأحتمالها التأويل، أي: فلا حج كامل الفضيلة، وبأنها رواية أنكرها أبو جعفر العقيلي وألف في إنكارها جزءاً، وعن الآية أنها لا تدل إلا على الأمر بالذكر عند المشغر لا على أنه ركن، وبأنه فعله ﷺ بياناً لـلواجب المستكمل الفضيلة.

١٩/٧٧٧ ــ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لاَ يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَيَقُولُونَ: ﴿ أَشْرِقْ ثَبِيرُ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

__ (وعن عمر، رضي اللَّه عنه، قال: إن المشركين كانوا لا يفيضون) أي: من مزدلفة (حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق) بفتح الهمزة، فعل أمر من الإشراق، أي: أدخل في الشروق (ثبير) بفتح المثلثة وكسر الموحدة فمثناة تحتية فراء، جبل معروف على يسار الذاهب إلى منى، وهو أعظم جبال مكة (وأن النبي ﷺ خالفهم فأفاض قبل أن تطلع

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ١٩٨.

٧٧٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: مثى يدفع من جمع (الحديث ١٦٨٤).

الشمس. رواه البخاري) وفي رواية بزيادة: «كيما نغير» أخرجها الإسماعيلي وابن ماجه، وهو من الإغارة الإسراع في عدو الفرس. وفيه أنه يشرع الدفع، وهو الإفاضة قبل شروق الشمس. وتقدم حديث جابر: «حتى أسفر جداً».

٢٠/٧٧٨ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاس وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قَالاً: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُ عَلِيْهِ يُلَلِّي عَنْهُمْ قَالاً: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُ عَلِيْهِ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس وأسامة بن زيد، رضي اللّه عنهم، قالا: لم يزل رسول اللّه ﷺ إلى يلبي حتى رمى جمرة العقبة. رواه البخاري) فيه دليل على مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر حتى يرمي الجمرة. وهل يقطعه عند الرمي بأول حصاة أو مع فراغه منها؟ ذهب الجمهور إلى الأول وأحمد إلى الثاني. ودل له ما رواه النسائي: "فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة فلما رجع قطع التلبية» وما رواه أيضاً ابن خزيمة وقال: حديث صحيح من حديث ابن عباس عن الفضل أنه قال: "أفضت من رسول اللّه ﷺ من عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ويكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة». وهو يبين المراد من قوله: "حتى رمى جمرة العقبة أي: أنم رميها. وللعلماء خلاف متى يقطع التلبية. وهذه الأحاديث قد بينت وقت تركه ﷺ لها.

٢١/٧٧٩ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ
 يَسَارِهِ، وَمِنى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَقَالَ: «لهٰذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، أنه جعل الببت على يساره) عند رميه جمرة العقبة (ومنى عن يمينه ورمى الجمرة بسبع حصات وقال: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة، متفق عليه) قام الإجماع على أن هذه الكيفية ليست بواجبة، وإنما هي مستحبة، وهذا قاله ابن مسعود رداً على من يرميها من فوقها. وأتفقوا أن سائر الجمار ترمى من فوقها وخص سورة البقرة بالذكر، لأن غالب أعمال الحج مذكور فيها، أو لأنها

٧٧٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمي الجمرة (الحديث ١٦٨٦) و (الحديث ١٦٨٨).

٧٧٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: رمي الجمار بسبع حصيات (الحديث ١٧٤٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: رمي جمرة العقبة من بطن الوادي (الحديث ١٢٩٦).

أشتملت على أكثر أمور الديانات والمعاملات. وفيه جواز أن يقال سورة البقرة خلافاً لمن قال يكره ولا دليل له.

٢٢/٧٨٠ _ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: رَمَى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ
 النَّحْر ضُحّى، وَأَمَّا بَعْدَ ذُٰلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى وأما بعد ذلك فإذا زالت الشمس. رواه مسلم) تقدم الكلام على وقت رمي جمرة العقبة. والحديث دليل على أن وقت رمي الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس، وهو قول جماهير العلماء.

٢٣/٧٨١ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى آثَرِ (١) كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمَ، ثُمَّ يُسْهِلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ (١) الْقِبْلَةَ، (ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا) (٣)، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الْقِبْلَةِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا) (٣)، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهِلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَدْعُو فَيَرْفَعُ (١) يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلاَ يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلاَ يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَا مُكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَفْعَلَهُ ٣. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

- (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنه كان يرمي الجمرة الدنيا) بضم الدال وبكسرها، أي: الدانية إلى مسجد الخيف، وهي أول الجمرات التي ترمى ثاني النحر (بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة، ثم يتقدم، ثم يسهل) بضم حرف المضارعة وسكون المهملة، أي: يقصد السهل من الأرض (فيقوم فيستقبل القبلة، ثم يدعو ويرفع يديه يقوم طويلاً، ثم يرمي الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال) أي: يمشي إلى جهة شماله ليقف داعياً

٧٨٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: بيان وقت استحباب الرمي (الحديث ٣١٤).

٧٨١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: إذا رمى الجمرتين يقوم ويستهل مستقبل القبلة (الحديث ١٧٥١).

⁽١) في نسخة م: إثر.

⁽٢) في نسخة م: يستقيل.

⁽٣) في نسخة م: فيقوم طويلًا ويدعو ويرفع يديه. بتقديم وتأخير.

⁽٤) في نسخة م: ويرفع.

في مقام لا يصيبه الرمي (فيسهل ويقوم مستقبل القبلة، ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول: هكذا رأيت رسول الله على يفعله. رواه البخاري) فيه ما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرمي بسبع حصيات لكل جمرة، والتكبير عند كل حصاة. وفيه زيادة أنه يستقبل القبلة بعد الرمي للجمرتين ويقوم طويلاً يدعو الله تعالى. وقد فسر مقدار القيام ما أخرجه ابن أبي شيبة السناده صحيح: «أن ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين بمقدار ما يقرأ سورة البقرة، وأنه يرفع يديه عند الدعاء» قال ابن قدامة: ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن مالك: «أنه لا يرفع يديه عند الدعاء» وحديث ابن عمر دليل لخلاف ما قال مالك:

٢٤/٧٨٢ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: "ٱللَّهُمَّ ٱرْحَمِ المُحَلِّقِينَ». قَالُ: فِي الثَّالِثَةَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

_ (وعنه) أي: ابن عمر، رضي الله عنهما، (أن رسول الله ﷺ قال: اللهم أرحم المحلقين) أي الذين حلقوا رؤوسهم في حج أو عمرة عند الإحلال منها (قالوا:)يعني: السامعين من الصحابة. قال المصنف في الفتح: إنه لم يقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال بعد البحث الشديد عنه. (والمقصرين) هو من عطف التلقين كما في قوله تعالىٰ: ﴿قال ومن كفر﴾ (١) على أحد الوجهين في الآية كأنه قيل: وأرحم المقصرين (يا رسول الله قال في الثالثة: والمقصرين متفق عليه) وظاهره أنه دعا للمحلقين مرتين، وعطف المقصرين في الثالثة. وفي روايات أنه دعا للمحلقين ثلاثاً ثم عطف المقصرين، ثم إنه أختلف في هذا الدعاء متى كان منه ﷺ فقيل: في عمرة الحديبية وجزم به إمام الحرمين. وقيل: في حجة الوداع. وقواه النووي وقال: هو الصحيح المشهور. وقال العرمين. وأيل في الموضعين. قال النووي: ولا يبعد ذلك. وبمثله قال ابن دقيق العبد. قال المصنف: وهذا هو المتعين لتظافر الروايات بذلك. والحديث دليل على شرعية الحلق والتقصير، وأن الحلق أفضل. هذا ويجب في حلق الرأس أستكمال حلقه عند

٧٨٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الحلق والتقصير عند الإحلال (الحديث ١٧٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تفضيل الحلق على التقصير (الحديث ١٣٠١).

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ١٢٦.

الهادوية ومالك وأحمد. وقيل: هو الأفضل ويجزىء الأقل. فقيل: الربع. وقيل: النصف. وقيل: أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات. وقيل: شعرة واحدة والخلاف في التقصير في التفضيل مثل هذا. وأما مقداره فيكون مقدار أنملة. وقيل: إذا أقتصر على دونها أجزأ. وهذا كله في حق الرجال، ثم هو أي تفضيل الحلق على التقصير أيضاً في حق الحاج والمعتمر. وأما المتمتع فإنه على خيره بين الحلق والتقصير، كما في رواية البخاري بلفظ: «ثم يحلقوا أو يقصروا» وظاهر الحديث أستواء الأمرين في حق المتمتع. وفصل المصنف في الفتح فقال: إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق. وإلا فالتقصير ليقع الحلق في الحج، وبين وجه التفصيل في الفتح. وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير المحلق أبو داود من حديث ابن عباس: «ليس على النساء حلق وإنما على النساء التقصير». وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس: «ليس على النساء حلق وإنما على النساء وهل يجزىء لو حلقت؟ قال بعض الشافعية: يجزىء ويكره لها ذلك.

٢٥/٧٨٣ _ وَعَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجْةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُو، وَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجْةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُو، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلا حَرَجَ». وَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُو، فَنَحَوْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: «أَرْمِ وَلا حَرَجَ». فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلا أَخُرَ إِلاَّ قَالَ: «أَوْمِيَ وَلا حَرَجَ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

_ (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه، أن رسول الله على وقف في حجة الوداع) أي: يوم النجر بعد الزوال، وهو على راحلته يخطب عند الجمرة (فجعلوا يسألونه فقال رجل:) قال المصنف: لم أقف على أسمه بعد البحث الشديد (لم أشعر)أي: لم أفطن ولم أعلم (فحلقت قبل أن أذبح قال: أذبح) أي: الهدي، والذبح ما يكون في الحلق (ولا حرج) أي: لا إثم (وجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت) النحر ما يكون في اللبة (قبل أن أرمي) جمرة العقبة (قال: ارم ولا حرج فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج. متفق عليه) اعلم أن الوظائف على الحاج يوم النحر أربع: الرمي لجمرة العقبة، ثم نحر الهذي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة. هذا هو

٧٨٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الفتيا على الدابة (الحديث ١٧٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: من حلق قبل النحر (الحديث ١٣٠٦).

الترتيب المشروع فيها، وهكذا فعل ﷺ في حجته. فـفي الصحيحين: ﴿أَنه ﷺ أَتَّى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى فنحر وقال للحالق: خذ الا نزاع في هذا للحاج مطلقاً ونازع بعض الفقهاء في القارن فقال: لا يحلق حتى يطوف. والحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه الأشياء وتأخيرها، وأنه لا ضيق ولا إثم على من قدم أو أخر. فأختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء إلى الجواز، وأنه لا يجب الدم على من فعل ذلك لقوله للسائل: «ولا حرج» فإنه ظاهر في نفي الإثم والفدية معاً، لأن أسم الضيق يشملها. قال الطبري: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل، إذ لو لم يجزئه لأمره بالإعادة، لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج، كما لو ترك الرمي ونحوه، فإنه لا يأثم بتركه ناسياً أو جاهلًا، لكن يجب عليه الإعادة. وأما الفدية فالأظهر سقوطها عن الناسي والجاهل، وعدم سقوطها عن العالم. قال ابن دقيق العيد: القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العامد، قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب أتباع أفعال النبي ﷺ في الحج بقوله: «خذوا عني مناسككم» وهذه السؤالات المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنه إنما قرنت بقول السائل: الم أشعر، فيختص الحكم بهذه الحالة. ويحمل قوله: «لا حرج» على نفي الإثم والدم معاً في الناسي و الجاهل، ويبقى العامد على أصل وجوب أتباع الرسول ﷺ في الحج. والقائل بالتفرقة بين العامد وغيره قد مشى أيضاً على القاعدة، في أن الحكم إذا رتب على وصف يمكن بأن يكون معتبراً لم يجز أطراحه. ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمؤاخذة والحكم علق به فلا يمكن أطراحه بإلحاق العامد به إذ لا يساويه، قال: وأما التمسك بقول الراوي: «فما سئل عن شيء الى آخره لإشعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى، فجوابه أن هذه الأخبار من الراوي تتعلق بما وقع السؤال عنه، وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل. والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه، فلا تبقى حجة في حال العمد.

٢٦/٧٨٤ ــ وَعَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَٰلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن المسور) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو فراء (ابن مخرمة رضي الله عنه) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء، زهري قرشي، مات

٧٨٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: المحصر، باب: النحر قبل الحلق في الحصر (الحديث ١٨١١).

النبي على وهو أبن ثمان سنين، وسمع منه، وحفظ عنه. أنتقل من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة، ولم يزل بها إلى أن حاصرها عسكر يزيد، فقتله حجر من حجار المنجنيق، وهو يصلى في أول سنة أربع وستين، وكان من أهل الفضل والدين. (أن رسول الله على نحر قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك. زواه البخاري) فيه دلالة على تقديم النحر قبل الحلق. وتقدم قريباً أن المشروع تقديم الحلق قبل الذبح. فقيل: حديث المسور هذا إنما هو إخبار عن فعله على في عمرة الحديبية، حيث أحصر فتحلل بن بالذبح. وقد بوب عليه البخاري: «باب النحر قبل الحلق في الحصر » وأشار البخاري إلى أن هذا الترتيب، يختص بالمحصر على النحر قبل الحلق في الحصر » وأشار البخاري إلى أن هذا الترتيب، يختص بالمحصر على جهة الوجوب فإنه أخرجه بمعناه. هذا وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط وفيه: «أنه قال لأصحابه: قوموا فأنحروا ثم احلقوا» وفيه قول أم سلمة له ين الخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك فخرج فنحر بدنه ثم دعا حالقه الحديث. وكان الأحسن تأخير المصنف له إلى باب الإحصار.

٧٧/٧٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا رَمَيْتُمُ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمُ الطِّيبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء إلا النساء رواه أحمد وأبو داود وفي إسناده ضعف) لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة، وله طرق أخر مدارها عليه. وهو يدل على أنه بمجموع الأمرين رمي جمرة العقبة والحلق يحل كل محرم على المحرم إلا النساء، فلا يحل وطؤهن إلا بعد طواف الإفاضة. والظاهر أنه مجمع على حل الطيب وغيره، إلا الوطء بعد الرمي وإن لم يحلق.

٢٨/٧٨٦ ﴿ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النَّسَاءِ حَلْقٌ، وَإِنَّمَا يُقَصِّرْنَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

ـــ (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، عن النبي ﷺ قال: كيس على النساء حلق

٧٨٥ ـ أخرجه أحمد: ٦/ ١٤٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في من قدم شيئاً قبل شيء في حجه (الحديث ٢٠١٤).

٧٨٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الحلق والتقصير (الحديث ١٩٨٥)

وإنما يقصرن. رواه أبو داود بإسناد حسن) تقدم ذكر هذا الحكم في الشرح، وأنه ليس في حقهن الحلق فإن حلقن أجزأ.

٢٩/٧٨٧ _ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ آسْتَأْذَنَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ أَنَّ يَبِيتَ بِمَكَة لَيَالِيَ مِنَى، مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ. فأَذِنَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن العباس بن عبد المطلب، رضي الله عنه، استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته) وهي ماء زمزم، فإنهم كانوا يغتر فونه بالليل ويجعلونه في الحياض سبيلاً. (فأذن له. متفق عليه) فيه دليل على أنه يجب المبيت بمعنى ليلة ثاني النحر وثالثه، إلا لمن له عذر. وهذا يروى عن أحمد. والحنفية قالت: إنه سنة. قيل: إنه يختص هذا الحكم بالعباس دون غيره. وقيل: بل وبمن يحتاج إليه في سقايته وهو الأظهر، لأنه لا يتم له وحده إعداد الماء للشاربين. وهل يختص بالماء أو يلحق به ما في معناه من الأكل وغيره وكذا حفظ ماله وعلاج مريضه؟ وهذا الإلحاق رأي الشافعي ويدل للإلحاق الحديث:

٣٠/٧٨٨ ـ وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ رَخَّصَ ('' لِرِسَاءِ ٱلْإِبْلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مِنِّى يَرْمُونَ بَوْمَ ٱلنَّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ، لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ، لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ، لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ ٱلنَّفْرِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنِ حِبَّانَ.

_ وهو قوله: (وعن عاصم بن عدي رضي الله عنه) هو أبو عبد الله، أو عمر، أو عمرو حليف بني عبيد بن زيد من بني عمرو بن عوف من الأنصار، شهد بدراً والمشاهد بعدها. وقيل: لم يشهد بدراً وإنما أخرج إليها معه ﷺ، فرده إلى أهل مسجد الضرار لشيء

٧٨٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: سقاية الحاج (الحديث ١٦٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق (الحديث ١٣١٥).

٧٨٨ - أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: في رمي الجمار (الحديث ١٩٧٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في الرخصة للرعاء أن يرموا يوماً (الحديث ٩٥٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: رمي الرماة (الحديث ٢٧٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: تأخير رمي الجمار من عذر (الحديث ٣٠٣)، وأخرجه أحمد: ٥/ ٤٥٠، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحج، باب: رمي الجمار (الحديث ٣٨٨٨).

⁽١) في نسخة م: أرخص.

بلغه عنهم، وضرب له سهمه وأجره، فكان كمن شهدها. مات سنة خمس وأربعين. وقيل: أستشهد يوم اليمامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة. (أن النبي على رخص لرعاة الإبل في البيتوتة عن منى يرمون يوم النحر) جمرة العقبة ثم ينفرون ولا يبيتون بمنى (ثم يرمون يومي)أي: يرمون اليوم الثالث لذلك اليوم، واليوم الذي فاتهم الرمي فيه هو اليوم الثاني (ثم يرمون يوم النفر) أي اليوم الرابع إن لم يتعجلوا (رواه المخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) فإن فيه دليلاً على أنه يجوز لأهل الأعذار عدم المبيت بمنى، وأنه غير خاص بالعباس ولا بسقايته، وأنه لو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لأهل سقاية زمزم.

٣١/٧٨٩ ــ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَّحْرِ. الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي بكرة، رضي اللَّه عنه، قال: خطبنا رسول اللَّه ﷺ يوم النحر. منفق عليه) فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة العيد، فإنه ﷺ لم يصل العيد في حجته ولا خطب خطبته. وأعلم أن الخطب المشروعات في الحج ثلاث عند المالكية والحنفية: الأولى سابع ذي الحجة، والثانية يوم عرفة، والثالثة ثاني النحر. وزاد الشافعي رابعة في يوم النحر، وجعل الثالثة في ثالث النحر لا في الثانية، قال: لأنه أول النفر. وقالت المالكية والحنفية: إن خطبة يوم النحر لا تعد خطبة، إنما هي وصايا عامة لا أنها مشروعة في الحج. ورد عليهم بأن الصحابة سموها خطبة، وبأنها أشتملت على مقاصد الخطبة كما أفاده لفظها وهو قوله: «أتدرون أي يوم هذا؟ قلنا: اللَّه ورسوله أعلم: فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير أسمه فقال: أليس يوم النحر؟ قلنا: بلى، قال: أيُّ شهر هذا؟ قلنا: اللَّه ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير أسمه فقال: أليس ذي الحجة قلنا: بلى قال: أيُّ بلد هذا؟ قلنا: اللَّه ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير أسمه فقال: أليس البلد الحرام قلنا: بلى، قال: فإن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت، قالوا: نعم، قال: اللَّهم أشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب. بعض أخرجه البخاري، فأشتمل الحديث على تعظيم البلد الحرام، ويوم النحر، وشهر ذي الحجة، والنهي عن الدماء والأموال، والنهي عن

٧٨٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى (الحديث ١٧٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسّامة، باب: تغليظ تجريم الدماء والأعراض والأموال (الحديث ١٣٠٧).

رجوعهم كفاراً وعن قتالهم بعضهم بعضاً، والأمر بالإبلاغ عنه. وهذه من مقاصد الخطب، ويدل على شرعية خطبة ثاني يوم النحر.

٣٢/٧٩٠ ــ وَعَنْ سَرًّاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَطَبْنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرَّؤُوسِ فَقَالَ: «ٱلْيُسَ لهٰذَا أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟». الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِ حَسَنِ.
 بإِسْنَادِ حَسَنِ.

— (وعن سراء) بفتح المهلمة وتشديد الراء ممدودة (بنت نبهان) بفتح النون وسكون الموحدة (قالت: خطبنا رسول الله على يوم الرءوس فقال: أليس هذا أوسط أيام التشريق؟ المحديث رواه أبو داود بإسناد حسن) وهذه هي الخطبة الرابعة. ويوم الرءوس ثاني يوم النحر بالاتفاق. وقوله: «أوسط أيام التشريق» يحتمل أفضلها، ويحتمل الأوسط بين الطرفين. وفيه دليل على أن يوم النحر منها ولفظ حديث السراء قالت: «سمعت رسول الله على يقول: أتدرون أي يوم هذا؟ قالت: وهو اليوم الذي يدعونه يوم الرءوس، قالوا: يقول: أتدرون أي بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هذا أوسط أيام التشريق، قال: أتدرون أي بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: هذا المشعر الحرام، قال: إني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا، ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة بلدكم هذا حتى تلقون ربكم، فيسألكم عن أعمالكم، ألا فليبلغ أدناكم أقصاكم، ألا هل بلغت، فلما قدمنا المدينة لم يلبث إلا قليلاً حتى مات».

٣٣/٧٩١ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: "طَوَافُكِ بِالْبَيْتِ وَسَعِيَكِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكِ لِحَجِّكِ وَعُمْرَتِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن هائشة، رضي الله عنها، أن النبي على قال لها: طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك. رواه مسلم) فيه دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد للحج والعمرة. وإليه ذهب جماعة من الصحابة والشافعي وغيره. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا بد من طوافين وسعيين. فالأحاديث متواردة على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهما. وأستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى: ﴿وأتموا

٧٩٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: أي يوم يخطب بمنى (الحديث ١٩٥٢). ٧٩١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (الحديث ١٢١١).

الحج والعمرة لله هوان ولا دليل في ذلك، فإن التمام حاصل وإن لم يطف إلا طوافاً واحداً. وقد أكتفى على بطواف وسعي واحد وكان قارناً كما هو الحق. واستدلوا أيضاً بحديث رواه زياد بن مالك قال في الميزان: زياد بن مالك عن ابن مسعود ليس بحجة. وقال البخاري: لا يعرف له سماع من عبد الله، وعنه روى حديث «القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين». وأعلم أن عائشة كانت قد أهلت بعمرة، ولكنها حاضت فقال لها رسول الله على: «ارفضي عمرتك» قال النووي: معنى رفضها إياها رفض العمل فيها وإتمام أعمالها التي هي الطواف، والسعي، وتقصير شعر الرأس. فأمرها على الإعراض عن أفعال العمرة، وأن تحرم بالحج فتصير قارنة، وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا الطواف، فتؤخره حتى تطهر. ومن أدلة أنها صارت قارنة قوله الله الها: «طوافك بالبيت» الحديث. فإنه صريح أنها كانت متلبسة بحج وعمرة، ويتعين تأويل قوله على: «ارفضي عمرتك» بما ذكره النووي فليس معنى ارفضي العمرة الخروج منها وإبطالها بالكلية، فإن الحج والعمرة لا يصح فليس معنى ارفضي العمرة الخروج، وإنما يصح بالتحلل منهما بعد فراغهما.

٣٤/٧٩٢ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْمُلُ فِي السَّبْعِ الْعَلْمِ اللَّهُ الْعَلْمِ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ ال

— (وعن ابن عباس؛ رضي الله عنهما، أن النبي الله عنهما، أن النبي الله عنهما، أن النبي الله عنهما الذي المنه الخمسة إلا الترمذي وصححه الحاكم) فيه دليل أنه لا يشرع الرمل الذي سلفت مشروعيته في طواف القدوم في طواف الزيارة وعليه الجمهور.

٣٥/٧٩٣ ــ وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بَهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

ا (١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦

٧٩٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الإفاضة في الحج (الحديث ٢٠٠١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: زيارة البيت (الحديث ١٠١٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المناسك، باب: شرب ماء زمزم من السقاية. . . (الحديث ١/٥٧١).

٧٩٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من صلَّى العصر يوم النفر بالأبطح (الحديث ١٧٦٤).

_ (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، أن النبي على صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد رقدة بالمحصب) بالمهملتين فموحدة، بزنة مكرم، اسم مفعول الشعب. الذي مخرجه إلى الأبطح، وهو خيف بني كنانة. (ثم ركب إلى البيت فطاف به) أي: طواف الوداع (رواه البخاري) وكان ذلك يوم النفر الآخر، وهو ثالث أيام التشريق، فإنه على رمى الجمار يوم النفر بعد الظهر، وأخر صلاة الظهر حتى وصل المحصب، ثم صلى الصلوات فيه كما ذكر. وأختلف السلف والخلف هل التحصيب سنة أم لا؟ فقيل: سنة. وقيل: لا، إنما هو منزل نزله النبي على وقد فعله الخلفاء بعده تأسياً به اللهوذهب أبن عباس إلى أنه ليس من المناسك المستحبة. وإلى مثله ذهبت عائشة كما دل له الحديث:

٣٦/٧٩٤ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَٰلِكَ ـ أَيْ:النُّزُولَ بِالْأَبْطَحِ ـ وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ وهو قوله: (وحن عائشة، رضي اللّه حنها، أنها لم تكن تفعل ذلك أي: النزول بالأبطح وتقول: إنما نزله رسول اللّه على الله كان منزلا أسمح لخروجه. رواه مسلم) أي: أسهل لخروجه من مكة راجعاً إلى المدينة. قيل: والحكمة في نزوله فيه إظهار نعمة الله بأعتزاز دينه، وإظهار كلمته، وظهوره على الدين كله، فإن هذا المحل هو الذي تقاسمت فيه قريش على قطيعة بني هاشم، وكتبوا صحيفة القطيعة في القصة المعروفة، وإذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الأمة أجمعين، فينبغي نزوله لمن حج من الأمة إلى يوم الدين.

٣٧/٧٩٥ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمٍ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، قال: أمر) بضم الهمزة (الناس) نائب الفاعل
 أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض. متفق عليه) الآمر للناس هو

٧٩٤ _ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: استحباب النزول بالمحصب (الحديث ٢٤٠).

٧٩٥ _ أخرَجه البخاري في كتاب: الحج، باب: طواف الوداع (الحديث ١٧٥٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (الحديث ١٣٢٨).

النبي على وكذلك المخفف عن الحائض، وغير الراوي الصيغة للعلم بالفاعل. وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس بلفظ: «كان الناس ينصرفون من كل وجهة فقال النبي على الله ينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت». وهو دليل على وجوب طواف الوداع. وبه قال جماهير السلف والخلف. وخالف الناصر ومالك وقالا: لو كان واجباً لما خفف عن الحائض. وأجيب بأن التخفيف دليل الإيجاب، إذ لو لم يكن واجباً لما أطلق عليه لفظ التخفيف، والتخفيف عنها دليل على أنه لا يجب عليها، فلا تنتظر الطهر ولا يلزمها دم بتركه، لأنه ساقط عنها من أصله. ووقت طواف الوداع من ثالث النحر، فإنه يجزى، إجماعاً وهل يجزى، قبله؟ والأظهر عدم إجزائه لأنه آخر المناسك. وأختلفوا إذا أقام بعده للم يعيده أم لا؟ قبل: إذا بقي بعده لشراء زاد وصلاة جماعة لم يعده. وقبل: يعيده إذا قام لتمريض ونحوه وقال أبو حنيفة: لا يعيد ولو أقام شهرين. ثم هل يشرع في حق المعتمر؟ قبل: لا يلزمه، لأنه لم يرد إلا في الحج. وقال الثوري: يجب على المعتمر أيضاً وإلا لزمه دم.

٣٨/٧٩٦ - وَعَنِ آبْنِ الزَّبْيَرِ رَضِيَ آللَّهُ عنهما قَالَ: «قَالَ رَسُولُ آللَّهِ ﷺ: «صَلاَةٌ فِي مَسْجِدِي هٰذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدِ الْحَرَامَ، وَصَلاَةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاَةٍ فِي مَسْجِدِي هٰذَا بِمِائَةِ صَلاَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن الزبير رضي اللَّه عنهما) هو عند الإطلاق يراد به عبد اللَّه (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "صلاة في مسجدي هذا) الإشارة تفيد أنه الموجود عند الخطاب، فلا يدخل في الحكم ما زيد فيه (أفضل من ألف صلاة) وفي رواية خير. وفي أخرى تعدل ألف صلاة (فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد المحرام أفضل من صلاة في مسجدي هذا بمائة صلاة). وفي لفظ عند ابن ماجه وابن زنجويه وابن عساكر من حديث أنس: "صلاة في مسجدي بخمسين ألف صلاة" وإسناده ضعيف. وفي لفظ عند أحمد من حديث ابن عمر: "وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه". وفي لفظ عن جابر: "أفضل من ألف صلاة فيما سواه" أخرجها أحمد وغيره (رواه أحمد وصححه ابن حبان). وروى الطبراني عن أبي الدرداء قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس

٧٩٦ ـ أخرجه أحمد: ٤/ ٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: المساجد (الحديث ١٦٢٠).

بخمسمائة صلاة». ورواه ابن عبد البر من طريق البزار ثم قال: هذا إسناد حسن. «قلت:» فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير بمائة صلاة أي من صلاة مسجدي، فتكون مائة ألف صلاة فيتوافق الحديثان. قال أبو محمد بن حزم: رواه ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس في الصحة، ولا مخالف لهما من الصحابة فصار كالإجماع. وقد روي بألفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة وعددهم فيما أطلعت عليه خمسة عشر صحابياً وسرد أسماءهم. وهذا الحديث وما في معناه دال على أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض، وعلى تفاضلهما فيما بينهما. وقد أختلفت أعداد المضاعفة كما عرفت، والأكثر دال على عدم أعتبار مفهوم الأقل. والحكم للأكثر لأنه صريح، وسبقت إشارة إلى أن الأفضلية في مسجدة ﷺ خاصة بالموجود في عصره. قال النوري: لقوله: الفي مسجدي، فالإضافة للعهد. «قلت: ٩ ولقوله هذا ومثل ما قاله النووي من الاختصاص نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلي. وقال الآخرون: إنه لا أختصاص للموجود حال تكلمه عليه، بل كل ما زيد فيه داخل في الفضيلة، وفائدة الإضافة الدلالة على أختصاصه دون غيره من مساجد المدينة، لا أنها للاحتراز عما يزيد فيه. قلت: " بل فائدة الإضافة الأمران معاً قال من عمم الفضيلة فيما زيد فيه: إنه يشهد لهذا ما رواه ابن أبي شيبة والديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لو مد هذا المسجد إلى صنعاء لكان مسجدي» وروى الديلمي مرفوعاً: ﴿هَذَا مُسجِّدِي وَمَا زَيْدُ فَهُو مِنْهُ ۖ وَفِي سَنَّدُهُ عَبْدُ اللَّهُ بِنْ سَعِيدُ المقبري وهو واه. وأخرج الديلمي أيضاً حديثاً آخر في معناه، إلا أنه حديث معضل. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال: «زاد عمر في المسجد من شامية ثم قال: لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة كان مسجد رسول اللَّه ﷺ وفيه عبد العزيز بن عمران المدنى متروك، ولا يخفي عدم نهوض هذه الآثار، إذ المرفوع معضل وغيره كلام صحابي، ثم هل تعم هذه المضاعفة الفرض والنفل أو تحض بالأول؟ قال النووي: إنها تعمهما، وخالفه الطحاوي والمالكية مستدلين بحديث: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» وقال المصنف: يمكن بقاء حديث: «أفضل صلاة المرء» على عمومه فتكون النافلة في بيته في مكة أو المدينة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما، وكذا في المسجد وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً. «قلت: » ولا يخفى أن الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة إذا لم ترد فيهما المضاعفة بل في مسجديهما. وقال الزركشي: وغيره أنها تضاعف النافلة في مسجد المدينة ومكة وصلاتها فِي البيوت أفضل. «قلت:» يدل لأفضلية النافلة في البيوت مطلقاً محافظته ﷺ على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده إلا لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده، ثم هذا التضعيف لا يختص بالصلاة، بل قال الغزالي: كل عمل في

المدينة بألف وأخرج البيهقي عن جابر مرفوعاً: «الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام، وعن ابن عمر نحوه وقريب منه للطبراني في الكبير عن بلال بن الحارث.

7 - باب: القبوات والإحصار

الحصر المنع قاله أكثر أئمة اللغة والإحصار هو الذي يكون بالمرض والعجز والخوف ونحوها وإذا كان بالعدو قيل له الحصر وقيل هما بمعنى واحد.

١/٧٩٧ - عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِي ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدْ أُخْصِرَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَـدْيَـهُ، حَتَّى أَعْتَمَرَ عَاماً قَابِلاً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُ.

— (عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قد أحصر رسول الله معلى فحلق وجامع نساءه ونحر هديه حتى اعتمر عاماً قابلاً. رواه البخاري) اختلف العلماء بماذا يكون الإحصار فقال الأكثر يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر وإليه ذهب طوائف من العلماء منهم الهادوية والحنفية وقالوا إنه يكون بالمرض والكبر والخوف وهذه منصوص عليها ويقاس عليها سائر الأعذار المانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى: ﴿فإن أحصرتم﴾(١) الآية وإن كان سبب نزولها إحصار النبي عليه بالعدو فالعام لا يقصر على سببه وفيه ثلاثة أقوال أخذ أحدها أنه خاص به هو وأنه لا حصر بعده. والثاني أنه خاص بمثل ما اتفق له في فلا يلحق به إلا من أحصره عدو كافر. الثالث أن الإحصار لا يكون إلا بالعدو كافراً كان أو باغياً والقول المصدر هو أقوى الأقوال وليس في غيره من الأقوال إلا آثار وفتاوى للصحابة. هذا وقد تقدم حديث البخاري وأنه هي نحر قبل أن يحلق وذلك في قصة الحديبية قالوا: وحديث ابن عباس هذا لا يقتضي الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير نظر إلى ترتيب وقوله ونحر هديه هو إخبار بأنه كان معه هي هدى نحره هنالك ولا يدل كلامه على إيجابه. وقد اختلف هديه هو إخبار بأنه كان معه هي هدى نحره هنالك ولا يدل كلامه على إيجابه. وقد اختلف

٧٩٧ - أخرجه البخاري في كتاب: المحصر، باب: إذا حصر المعتمر (الحديث ١٨٠٩). (١) سورة البقرة، الآية: ١٩٦٠.

العلماء في وجوب الهدى على المحصر فذهب الأكثر إلى وجوبه وخالف مالك فقال: لا يجب والحق معه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدي وهذا الهدي الذي كان معه ﷺ ساقه من المدينة متنقلاً به وهو الذي أراده اللَّه تعالى بقوله: ﴿ والهدي معكوفاً أن يبلغ محله ﴾ (١) والآية لا تدل على الإيجاب أعني قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسُرُ مِنْ الهدي ﴾ (٢) وحققناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار وقوله: ﴿حتى اعتمر عاماً قابلاً ﴾ قيل: إنه يدل على إيجاب القضاء على من أحصر والمراد من أحصر عن النفل وأما من أحصر عن واجبه من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الإثبان بالواجب إن منع من أدائه والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أُخبر أنه على اعتمر عاماً قابلاً ولا كلام أنه على اعتمر في عام القضاء ولكنها عمرة أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية. أخرج مالك بلاغاً «أن رسول اللَّه ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية فنحروا الهدى وحلقوا رؤوسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إليه الهدي، ثم لم يعلم أن رسول اللَّه ﷺ أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه يقضون شيئاً ولا أن يعودوا لشيء وقا الشافعي فحيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن اللَّه لم يذكر قضاء ثم قال: لأنا علمنا من تواطؤ أحاديثهم أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتمروا عمرة القضاء فتخلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه وقال إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي على وبين قريش لا على أنه واجب قضاء تلك العمرة. وقول ابن عباس «ونحر هديه» اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم وظاهر قوله تعالى: ﴿والهدي معكوفاً أن يبلغ محله﴾ أنهم نحروه في الحل وفي محل نحر الهدي للمحصر أقوال. الأول للجمهور أنه يذبح هدية حيث يحل في حل أو حرَّم الثاني للهادوية والحنفية أنه لا ينحره إلا في الحرَّم الثالث لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به إلى الحرم وجب عليه ولا يحل حتى ينحر في محله وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم نحره في محل إحصاره وقيل إنه نحره في طرف الحديبية وهو من الحرم والأول أظهر.

⁽١) سورة الفتح، الآية: ٢٥.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

٧/٧٩٨ ــ وَعَنْ عَاثِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنِّي أُرِيدَ الْحَجَّ، وَأَنَّا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّى وَٱشْتَرْطِي أَنَّ مَحَلِّي حَبْثُ حَبَسْتَنِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ـــ (وعن عائشة، رُضي اللَّه عنها، قالت: دخل النبي ﷺ على ضباعة) بضم الضاد المعجمة ثم موحدة مخففة (بنت الزبير بن عبد المطلب) بن هاشم بن عبد مناف بنت عم رسول اللَّه ﷺ، تزوجها المقداد بن عمرو، فولدت له عبد اللَّه وكريمة. روى عنها ابن عباس وعائشة وغيرهما. قاله ابن الأثير في الجامع الكبير. (فقالت: يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي ﷺ: "حجى وأشترطي أن محلي حيث حبستني متفق عليه) فيه دليل على أن المحرم إذا أشترط في إحرامه، ثم عرض له المرض، فإن له أن يتحلل. وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين. ومن أئمة المذاهب أحمد وإسحٰق، وهو الصحيح من مذهب الشافعي. ومن قال إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض قال: يصير المريض محصراً له حكمه. وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير محصراً، بل يحل حيث حصره المرض ولا يلزمه ما يلزم المحصر من هدي ولا غيره. وقال طائفة من الفقهاء: إنه لا يصح الاشتراط ولا حكم له، قالوا: وحديث ضباعة قصة عين موقوفة مرجوحة، أو منسوخة، أو أن الحديث ضعيف. وكلِّل ذلك مردود، إذ الأصل عدم الخصوصية، وعدم النسخ. والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائى وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة. ودل مفهوم الحديث، أن من لم يشترط في إحرامه فليس له التحلل ويصير محصراً له حكم المحصر، على ما هو الصواب على أن الإحصار يكون بغير العدو.

٣/٧٩٩ ـ وَعَنُّ عِكْرِمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بَنِ عَمْرِهِ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ كُسِرَ، أَوْ عَرِجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلِ». قَالَ عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ٱبْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذٰلِكَ. فَقَالاً: صَدَقَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمَذِيُّ.

٧٩٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين (الحديث ٥٠٨٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه (الحديث ١٢٠٧).

٧٩٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: المناسك، باب: الإحصار (الحديث ١٨٠٦٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحج، باب: ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج (الحديث ٩٤٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الحج، باب: من أحصر بعدو (الحديث ١٩٨) و (الحديث ١٩٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: المحصر (الحديث ٣٠٧٨)، وأخرجه أحمد: ٣/ ٤٥٠.

 (وعن عكرمة) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس، أصله من البربر. سمع من ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم. ونسب إليه أنه يرى رأي الخوارج. وقد أطال المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح. وأطال الذهبي فيه في الميزان، والأكثرون على إطراحه وعدم قبوله. (عن الحجاج بن عمرو) بن أبي غزية بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وتشديد المثناة التحتية (الأنصاري رضي اللَّه عنه،) المازني نسبة إلى جده مازن بن النجار قال البخاري: له صحبة روى عنه حديثين هذا أحدهما (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من كسر) مغير صيغة (أو عرج) بفتح المهملة وكسر الراي وهو محرم لقوله: (فقد حل وعليه الحج من قابل) إذا لم يكن قد أتى بالفريضة (قال عكرمة: فسألت ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما عن ذلك فقالا: صدق) في إخباره عن النبي ﷺ (رواه الخمسة وحسنه الترمذي) والحديث دليل على أن من أحرم فأصابه مانع من مرض مثل ما ذكره أو غيره، فإنه بمجرد حصول ذلك المانع يصير حلالاً. فأفادت الثلاثة الأحاديث أن المحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور: إما بالإحصار بأي مانع كان، أو بالاشتراط، أو بحصول ما ذكر من حادث كسر أو عرج. وهذا فيمن أحصر وفاته الحج. وأما من فاته الحج لغير إحصار، فإنه أختلف العلماء في حكمه. فذهب الهادوية وآخرون إلى أنه يتحلل بإحرامه الذي أحرمه للحج بعمرة. وعن الأسود قال: «سألت عمر عمن فاته الحج وقد أحرم به، فقال: يهل بعمرة وعليه الحج من قابل، ثم لقيت زيد بن ثابت فسألته فقال: مثله، أخرجهما البيهقي. وقيل: يهل بعمرة ويستأنف لها إحراماً آخر. وقالت الهادوية: ويجب عليه دم لفوات الحج. وقالت الشافعية والحنفية: لا يجب عليه إذ يشرع له التحلل، وقد تحلل بعمرة. والأظهر ما قالوه لعدم الدليل على الإيجاب واللَّه أعلم.

ا آخِرُ الجزء الأوَلِ وَهُوَ النَّصفُ مِن هٰذا الكِتَابِ المبَاركِ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ فِي ثَانِي عَشْر شَهْرَ رَبِيعٍ الأَوَّل سَنَةَ سَبْعٍ وعشْرينَ وَثَمَانْمِائَةٍ، وَهُوَ آخرُ رُبْعِ العِبَادَاتِ، يَتْلُوه في الجزءِ الثَّاني: كِتَابُ البُيوع. وَصَلَّى اللَّهُ على سِيَّدنا محمد وَآلِهِ وَصَحْبهِ وسلم تَسْلِيماً كثيراً دَاثِماً أَبُداً، غَفَر اللَّهُ لِكَاتِبهِ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِكُلُّ المُسْلِمينَ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيل ا (١).

⁽١) زيادة من نسخة م، وجاء بهامشها أنها مثبتة من مخطوطة هندية وقد سقطت من النسخ المصرية.

ويليه الجزء الثالث

تم بعونه تعالى الجزء الثاني

وأوله: باب صلاة التطوع

من بنا المراكب المراك

للشيخ الإمّام محمّد بن إسماعيل الأمير اليمني لصنعاني

مق نصوصه وخرج أعاديثه وقمه وعلَّى عليه خَليل مَأْمُونِ سِنْتِيْكَ

الجزع التالث

حاراله عرفة بيزوت بنان

جَمِيع الجُعْتوق عِفُوطَة لِلنَّاسِّر الطبعة الأواف ١٤١٥ ه ، ١٩٩٥



مستديرة المطار ، شارع البرحاوي، ص ب. ۷۸۷۲، تلفـون ؛ ۸۲۱۳۳۰ ملاس ؛ ۱۰۳۸۸، پرقيا ، معرفكار بيروت-ليبان Airport Square, Bourjawi Street, P.O.Box 7876, Tel. 834332-834301, Fax: 603384 Beirut-Lebanon

بسلم اللله الرحمين الرحيلم

الحمد لله الذي أحل لعباده البيع والشراء وحرم عليهم المكاسب الخبيثة والربا * والصلاة والسلام على من عرَّف الأمة الأحكام وأبان لها مناهج الحلال والحرام * وعلى آله الذين شروا غرف دار السلام بطاعة مولاهم في كل مرام *

(وبعد) فقد أعان اللَّه وله الحمد بتمام الجزء الأول من شرح بلوغ المرام وها نحن آخذون في شرح الجزء الثاني ونسأل من اللَّه الإعانة والتمام. قال المصنف رحمه اللَّه تعالى *

٧ ــ كتاب؛ البيــوع

اعلم أن الحكمة في شرعية البيع كما قاله المصنف في فتح الساري أن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً، وصاحبه قد لا يبذله، ففي شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج، انتهى. وإنما جمعه دلالة على أختلاف أنواعه وهي ثمانية، ولفظة البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر، فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة. وحقيقة البيع لغة تمليك مال بمال وزاد فيه الشرع قيد التراضي وقيل: هو إيجاب وقبول في مالين ليس فيهما معنى التبرع فتخرج المعاطاة. وقيل: مبادلة مال بمال لا على وجه التبرع فتدخل فيه المعاطاة. والدليل على أشتراط الإيجاب والقبول أنه تعالى قال: ﴿تجارة عن تراض﴾(١) وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه ﷺ اإنما البيع عن تراضً ، ولما كان الرضا أمراً خفياً لا يطلع عليه وجب تعلق الحكم بسبب ظاهر يدلُّ عليه وهو الصيغة، ولا بد أن يكون على صيغة الجزم لفظها لتتم معرفة الرضا. وقد أستثنى المحقر من ذلك لجرى عادة المسلمين بالدخول فيه من غير لفظ، وهذا عند الجماهير من علماء الأمة. وذهبت الشافعية إلى أنه لا بد من اللفظين كغيره. وقد أختار النووي وأكثر المتأخرين من الشافعية عدم أشتراط العقد في المحقر. والمحقر ما دون ربع المثقال وقيل: التافه من البقول والرطب والخبز. وقيل: ما دون نصاب الرقة والأشبه أتباع العرف. ثم ألحق أنه لم يتم دليل على أشتراط الإيجاب والقبول، بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث. نعم الرضا أمر خفي يناط بقرائن منها الإيجاب والقبول ولا ينحصر فيهما، بل متى أنسلخت النفس عن المبيع والثمن بأي لفظ كان. وعلى هذا معاملات الناس قديماً وحديثاً، إلا من عرف المذاهب وخاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول.

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

ا ــ باب: شروطه، وما نمي عنه

يعني بالشروط شروط البيع. والشرط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب، سواء علق بكلمة شرط أو لا، وله في عرف النحاة معنى آخر. وقد جعلوا شروط البيع أنواعاً منها في العاقد وهو أن يكون عاقلاً مميزاً، ومنها في الآية وهو أن يكون بلفظ الماضي، ومنها في المحل وهو أن يكون مالاً متقوماً وأن يكون مقدور التسليم، ومنها التراضي ومنها شرط النفاذ وهو الملك أو الولاية وقوله: ا(وما نهي عنه) أي من البيوع وستأتى الأحاديث في الذي نهي عن بيعه.

١/٨٠٠ حَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ رضي ٱللَّه عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «حَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ». رَوَاهُ الْبَزَّارُ،، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (عن رفاعة بن رافع) هو زرقي أنصاري شهد بدراً وأبوه رافع أحد النقباء الاثني عشر، وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف، وشهد رفاعة المشاهد كلها، وشهد مع علي الجمل وصفين، توفي أول زمن معاوية (أن النبي على سئل أي الكسب أطيب قال: عمل الرجل بيده) ومثله المرأة (وكل بيع مبرور) هو ما خلص عن اليمين الفاجرة لتنفيق السلعة وعن الغش في المعاملة (رواه البزار وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص عن رافع بن خديج ومثله في المشكاة وعزاه الأحمد. وأخرجه السيوطي في الجامع أيضاً عن رافع بن خديج، فقد رواه عن رافع بن خديج، فقد رواه الطبراني عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده وعباية هو ابن رفاعة بن رافع بن خديج، فيكون سقط على المصنف قوله عن أبيه. والحديث دليل على تقرير ما جبلت عليه الطبائع من طلب المكاسب، وإنما سئل في عن أطيبها أي أحلها وأبركها. وتقديم عمل اليد على البيع المبرور دال على أنه الأفضل، ويدل له حديث البخاري الآتي ودل على أطيبية التجارة الموصوفة، وللعلماء خلاف في أفضل المكاسب. قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصنعة قال: والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة،

٨٠٠ _ أخرجه البزار في كتاب: البيوع، باب: أي الكسب أطيب (الحديث ١٢٥٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: ليس منا من غشنا (الحديث ٢/ ١٠).

قال: والأرجع عندي أن أطيبها الزراعة، لأنها أقرب إلى التوكل. وتعقب بما أخرجه البخاري من حديث المقدام مرفوعاً: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي اللّه داود كان يأكل من عمل يده قال النووي: والصواب أن أطيب المكاسب ما كان بعمل اليد وإن كان زراعة فهو أطيب المكاسب، لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد، ولما فيه من النفع العام للّادمي وللدواب والطير. قال الحافظ ابن حجر: وفوق ذلك ما يكسب من أموال الكفار بالجهاد، وهو مكسب النبي على وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى انتهى. قيل: وهو داخل في كسب اليد.

٢/٨٠١ ـ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: "إِنَّ ٱللَّهَ ا وَرَسُولَهُ اللَّهَ عَلَمَ بَيْعَ الْخَمْر، وَالْمَيْتَةِ، وَالْحَنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا الشَّفُنُ، وَتَدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: "لاَ، هُو حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ ٱللَّه قَالَ: "لاَ، هُو حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ ٱللَّه قَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا رَسُولُ ٱللَّه تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

— (وعن جابر بن عبد اللّه، رضي اللّه عنهما، أنه سمع رسول اللّه على يقول عام الفتح) كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة (وهو بمكة: إن اللّه ورسوله حرم) وقع في رواية الصحيحين هكذا بإفراد الضمير وفي بعض الطرق إن اللّه حرم وفي رواية في غيرهما إن اللّه ورسوله حرما، وتقدم وجه الكلام على جمع الضميرين في باب الآنية (بيع الخمر والمبتة) بفتح الميمي ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية (والخنزير والأصنام) قال الجوهري: الصنم هو الوثن وقال غيره: الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصوراً (فقيل: يا رسول الله: أرأيت شحوم الميئة فإنها تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس؟ قال: لا هو حرام، ثم قال رسول الله على عند ذلك: قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه) بفتح الجيم والميم أي أذابوه (ثم باعوه فأكلوا ثمنه متفق عليه) في الحديث دليل على تحريم ما ذكر. قيل: والعلة في تحريم بيع الثلاثة الأول هي النجاسة،

٨٠١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، ياب: بيع الميتة والأصنام (الحديث ٢٢٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم بيع الخمر والميتة (الحديث ١٥٨١).

⁽١) زيادة من تسخة م.

ولكن الأدلة على نجاسة الخمر غير ناهضة، وكذا نجاسة الميتة والخنزير فمن جعل العلة النجاسة عدى الحكم على تحريم بيع كل نجس. وقال جماعة: يجوز بيع الأزبال النجسة. وقيل: يجوز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري دونه وهي علة عليلة وهذا كله عند من جعل العلة النجاسة، والأظهر أنه لا ينهض دليل على التعليل بذلك بل العلة التحريم، ولذا قال ﷺ لما حرمت عليهم الشحوم، فجعل العلة نفس التحريم ولم يذكر علة. هذا ولا يدخل في الميتة شعرها وصوفها ووبرها، لأنها لا تحلها الحياة ولا يصدق عليها أسم الميتة. وقيل: إن الشعور متنجسة وتظهر بالغسل، وجواز بيعها مذهب الجمهور. وقيل: أ إلا الثلاثة التي هي نجسة الذات. وأما علة تحريم بيع الأصنام فقيل: لأنها لا منفعة فيها مباحة. وقيل: إن كانت بحيث إذا كسرت أنتفع بأكسارها جاز بيعها، والأولى أن يقال لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي، ويجوز بيع كسرها إذ هي ليست بأصنام، ولا وجه لمنع بيع الأكسار أصلاً ولما أطلق على تحريم بيع الميتة جوز السامع أنه قد يخص من العام بعض ما يصدق عليه فقال السائل: أرأيت شحوم الميتة وذكر لها ثلاث منافع أي أخبرني عن الشحوم هل تخص من التحريم لنفعها أم لا؟ فأجاب على أنه حرام، فأبان له أنها غير خارجة عن الحكم، والضمير في قوله هو حرام يحتمل أنه للبيع أي بيع الشحوم حرام وهذا هو الأظهر، لأن الكلام مسوق له، ولأنه قد أخرج الحديث أحمد وفيه: فما ترى في بيع شحوم الميتة ـ الحديث. ويحتمل أنه للانتفاع المدلول عليه بقوله، فإنها تطلي بها السفن إلى آخره وحمله الأكثر عليه فقالوا: لا ينتفع من الميتة بشيء إلا بجلدها إذا دبغ لدليله الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم، وهو مبني على عود الضمير إلى الانتفاع. ومن قال الضمير يعود إلى البيع أستدل بالإجماع على جواز إطعام الميتة الكلاب، ولو كانت كلاب الصيد لمن ينتفع بها. وقد عرفت أن الأقرب عود الضمير إلى البيع، فيجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً ويحرم بيعه لما عرفت، وقد يزيده قوة قوله في ذم اليهود: إنهم جملوا الشحم ثم، باعوه وأكلوا ثمنه، فإنه ظاهر في توجه النهي إلى البيع الذي ترتب عليه أكل الثمن، وإذا كان التحريم للبيع جاز الانتفاع بشُحوم الميتة والأدهان المتنجسة في كل شيء غير أكل الآدمي ودهن بدنه، فيحرمان كحرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة وجاز إطعام شحوم الميتة الكلاب، وإطعام العسل المتنجس النحل، وإطعامه الدواب، وجواز جميع ذلك مذهب الشافعي، ونقله القاضي عياض عن مالك وأكثر أصحابه وأبي جنيفة وأصحابه والليث. ويؤيد جواز الانتفاع ما رواه الطحاوي أنه ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: إن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائعاً فاستصبحوا به وأنتفعوا به. قال الطحاوي: إن رجاله ثقات وروي ذلك عن جماعةً من الصحابة منهم، رضي اللَّه عنه، عمر وأبو موسى

ومن التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح دليلاً. وأما التفرقة بين الاستهلاكات وغيرها فلا دليل لها بل هو رأي محض. وأما المتنجس فإن كان يمكن تطهيره فلا كلام في جواز بيعه، وإن كان لا يمكن فيحرم بيعه قالته الهادوية وابن حنبل. وفي الحديث دليل على أنه إذا حرم بيع شيء حرم ثمنه، وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل محرم فهي باطلة.

٣/٨٠٢ ــ وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ٱخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ وَ(١) لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيْنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَتَارَكَانَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وصن ابن مسعود، رضي اللّه عنه، قال: سمعت رسول اللّه على يقول: إذا أختلف المتبايعان) في رواية البيعان (وليس بينهما بينة فالقول ما يقول رب السلعة أو يتتاركان) وفي رواية يترادان زاد ابن ماجه في روايته: والمبيع قائم بعينه ولأحمد: والسلعة كما هي وأما رواية: والمبيع مستهلك فهي مضعفة (رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلماء كلام كثير على صحة الحديث، وهو دليل على أنه إذا وقع أختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما، فالقول قول البائع مع يمينه، لما عرف من القواعد الشرعية أن من كان القول قوله فعليه اليمين، وللعلماء في هذا الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة أقوال: الأول للهادي أن القول قول البائع مطلقاً وهو ظاهر حديث الباب. الثاني للفقهاء أنهما يتحالفان ويترادان المبيع. والثالث فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في النوع، أو الجنس، أو الصفة وبين غيرها، وهو تفصيل بلا دليل مستوفى في كتب الفروع، ونقله في الشرح، ويعني بالتحالف أن يحلف البائع ما بعت منك كذا، ويحلف المشتري ما اشتريت منك كذا. وقيل غير ذلك، والوجه في التحالف أن كل واحد منهما اليمين لنفي ما أدعى عليه، وهذا مفهوم من مدعى عليه، فيجب على كل واحد منهما اليمين لنفي ما أدعى عليه، وهذا مفهوم من

٨٠٢ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: إذا اختلف البيعان والمبيع قائم (الحديث ٣٥١١)، وأخرجه واخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء إذا اختلف البيعان (الحديث ٢٧٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: اختلاف المتبايعين في الثمن (الحديث ٣٠٢) و (الحديث ٢٤٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: من أقال مسلماً أقال الله عثرته (الحديث ٢٠٥٤).

⁽١) زيادة في الأصل.

قوله ﷺ: «البينة على المدعي واليمين على المنكر» والحاصل أن هذا حديث مطلق مقيد بأدلة باب الدعاوي وسيأتي.

٤/٨٠٣ ـــ وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ٱلأَنْصَارِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْب، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي مسعود الأنصاري، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي) بفتح الموحدة وكسر الغين المعجمة وتشديد المثناة التحتية أريد بها الزانية (وحلوان) بضم الحاء المهملة (الكاهن ـ متفق عليه) والأصل في النهي التحريم والصحابي قد أخبر أنه ﷺ نهى أي أتى بعبارة تفيد النهي وإن لم يذكرها، وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء: الأول تحريم ثمن الكلب بالنص، ويدل على تحريم بيعه باللزوم، وهو عام لكل كلب من معلم غيره وما يجوز أقتناؤه وما لا يجوز. وعن عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد لحديث جابر نهى رسول اللَّه عن ثمن الكلب إلا كلب صيد. أخرجه النسائي برجال ثقات إلا أنه طعن في صحته، فإن صح خصص عموم النهي. والثاني تحريم مهر البغي، وهو ما تأخذه الزانية في مقابل الزني سماه مهراً مجازاً فهذا مال حرام، وللفقهاء تفاصيل في حكمه تعود إلى كيفية أخذه، والذي أختاره ابن القيم أنه في جميع كيفياته يجب التصدق به ولا يرد إلى الدافع، لأنه دفعه بأختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض أسترجاعه، فهو كسب خبيب يجب التصدق به، ولا يعان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله. والثالث حلوان الكاهن وهو مصدر حلوته حلواناً إذا أعطيته، وأصله من الحلاوة شبه بالشيء الحلو من حيث إنه يؤخذ سهلًا بلا كلفة. وأجمع العلماء على تحريم حلوان الكاهن، والكاهن الذي يدعى علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن، وهو شامل لكل من يدعي ذلك من منجم وضراب بالحصباء ونحو ذلك، فكل هؤلاء داخل تحت حكم الحديث، ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لأحد تصديقه فيما يتعاطاه.

٨٠٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ أَنَّهُ كَانَ | يَسِيرُ | (١) عَلَى جَمَلِ لَهُ قَدْ أَعْنَى،

٨٠٣ أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: كسب البغي والإماء (الحديث ٢٢٨٢)، وأخرجه مسلم
 في كتاب: المساقاة، باب: تحريم ثمن الكلب (الحديث ١٥٦٧).

٨٠٤ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: من ضرب دابة غيره في الغزو (الحديث ٢٨٦١)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع البعير واستثناء ركوبه (الحديث ٧١٥).

⁽١) زيادة من نسخة م.

فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ. قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْراً لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، فَقَالَ: «بِعْنِيهِ». فَبِعْتُهُ بِأُوقِيَّةٍ، وَٱشْتَرَطْتُ مُثْلَهُ، فَقَالَ: «بِعْنِيهِ». فَبِعْتُهُ بِأُوقِيَّةٍ، وَٱشْتَرَطْتُ حُمْلاَنَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي أَثُورِي. فَقَالَ: «أَتُرَانِي مَاكَسْتُكَ لَآخُذَ جَمَلَك؟ خُذْ جَمَلَك وَدَرَاهِمَك، فَهُو لَك». أَثْرِي. فَقَالَ: «أَتُرَانِي مَاكَسْتُك لَآخُذَ جَمَلَك؟ خُذْ جَمَلَك وَدَرَاهِمَك، فَهُو لَك». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهٰذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِم.

— (وعن جابر بن عبد اللّه رضي اللّه عنه أنه كان على جمل له قد أعيا) أي كل عن السير (فأراد أن يسيبه قال: فلحقني رسول اللّه ﷺ فلاعا لي فضربه فسار سيراً لم ير مثله فقال بعنيه بأوقية وأشترطت حملانه) بضم الحاء المهملة أي: الحمل عليه (إلى أهلي فلما بلغت أتيته بالجمل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في أثري فقال أتراني) بضم المثناة الفوقية أي تظنني (ماكستك) المماكسة المكالمة في النقص عن الثمن (لآخذ جملك خذ جملك دراهمك فهو لك. متفق عليه وهذا السياق لمسلم) فيه دليل على أنه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسلعته ولا بالمماكسة، وأنه يصح البيع لمدابة واستثناء ركوبها، ولكن عارضه حديث النهي عن بيع الثنيا وسيأتي وعن بيع وشرط. ولما تعارضا أختلف العلماء في ذلك على أقوال:

(الأول): لأحمد أنه يصح ذلك وحديث بيع الثنيا فيه «إلا أن يعلم ذلك» وهذا منه فقد علمت الثنيا فصح البيع، وحديث النهي عن بيع وشرط فيه مقال مع احتمال، أنه أراد الشرط المجهول.

(والثاني): لمالك أنه يصح إذا كانت المسافة قريبة وحده ثلاثة أيام، وحمل حديث جابر على هذا.

(الثالث): أنه لا يجوز مطلقاً، وحديث جابر مؤول بأنه قصة موقوفة يتطرق إليها الاحتمالات، قالوا: ولأنه على أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع، قالوا يحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد، فلعله كان سابقاً فلم يؤثر ثم تبرع على بإركابه. وأظهر الأقوال الأول وهو صحة مثل هذا الشرط، وكل شرط يصح إفراده بالعقد كإيصال المبيع إلى المنزل، وخياطة الثوب، وسكنى الدار. وقد روي عن عثمان أنه باع داراً واستثنى سكناها شهراً. ذكره في الشفا.

٥٠٨٠٥ ـــ وَعَنْهُ قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْداً لَهُ عَنْ دُبُرٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ. فَدَعَا بهِ النَّبِيُّ ﷺ فَبَاعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعنه) أي: عن جابر (قال أعتق رجل منا) أي من الأنصار (عبداً له عن دبر) بضم الدال المهملة وضم الموحدة أيضاً (لم يكن له مال غيره فدعا به النبي على فباعه. متفق عليه) وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضاً، وسميا فيه العبد والرجل ولفظه اعن جابر أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به النبي على فقال: "من يشتريه؟ فأشتراه نعيم بن عبد الله بن النحام بثمانمائة درهم فدفعها إليه واد الإسماعيلي: وعليه دين. وقد ترجم له البخاري في باب الاستقراض فقال: من باع مال المفلس وقسمه بين الغرماء أو أعطاه إياه حتى ينفقه على نفسه فأشار إلى علة بيعه، وهو الاحتياج إلى ثمنه. وأستدل به بعضهم على منع المفلس من التصرف في ماله، وعلى أن للإمام أن يبيع عنه. وسيأتي بقية أبحاثه في بابه إن شاء الله تعالى.

٧/٨٠٦ ــ وَعَنْ مَيْمُونَةَ ذَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنِ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنِ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا. وَقَالَ: ﴿ أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُوهُ ﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَزَادَ أَخْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ: فِي سَمْنِ جَامِدٍ.

— (وعن ميمونة زوج النبي الله أن فأرة وقعت في سمن فماتت فيه فسئل النبي الفقال ألقوها وما حولها وكلوه. رواه البخاري وزاد أحمد والنسائي في سمن جامد) دل أمره الله بإلقاء ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نجاسة الميتة، لأن المراد بما حولها ما لاقاها. قال المصنف في فتح الباري: لم يأت في طريق صحيحة تحديد ما يلقى، ، لكن أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء أن يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله. ودل مفهوم قوله جامداً، أنه لو كان مائعاً لنجس كله لعدم تميز ما لاقاها مما لم يلاقها. ودل أيضاً على أنه لا ينتفع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات، إلا أنه تقدم الكلام في ذلك، وأنه يباح الانتفاع به في غير الأكل ودهن الآدمي، فيحمل هذا ويأتي

٨٠٥ أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: بيع الإمام على الناس أموالهم (الحديث ٢٨٦٣)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: بيع الإمام على الناس. . . (الحديث ٧١٨).

٨٠٦ أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، ياب: ما يقع من النجاسات في السمن والماء (الحديث ٢٣٥)، وأخرجه أحمد: ٦/ ٣٣٠، وأخرجه النسائي في كتاب: الفرع والعتيرة، باب: الفأرة تقع في السمن (الحديث ٤٢٦٩).

من قوله فلا تقربوه على الأكل والدهن للآدمي جمعاً بين مقتضى الأدلة نعم. وأما مباشرة النجاسة، فهو وإن كان غير جائز. إلا لإزالتها عما وجب أو ندب إزالتها عنه، فإنه لا خلاف في جوازه، لأنه لدفع مفسدتها. وبقي الكلام في مباشرتها لتسجير التنور وإصلاح الأرض بها فقيل: هو طلب مصلحتها، وأنه يقاس جواز المباشرة له على المباشرة لإزالة مفسدتها، والأقرب أنها تدخل إزالة مفسدتها تحت جلب مصلحتها، فتسجير التنور بها يدخل فيه الأمر إن إزالة مفسدة بقاء عينها وجلب المصلحة لنفعها في التسجير، وحينشذ فجواز المباشرة للانتفاع لا إشكال فيه.

٨/٨٠٧ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَاثِعاً فَلَا تَقْرَبُوهُ». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِئِي، وَأَبُو حَاتِم بِالْوَهْمِ.

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فالقوها وما حولها وإن كان مائماً فلا تقربوه. رواه أحمد وأبو داود وقد حكم عليه البخاري وأبو حاتم بالوهم) وذلك لأنه قال الترمذي: سمعت البخاري يقول: هو خطأ والصواب الزهري عن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ميمونة رضي الله عنها، فرأى البخاري أنه ثابت عن ميمونة فحكم بالوهم على الطريق المروية عن أبي هريرة. وجزم أبن حبان في صحيحه بأنه ثابت من الوجهين. وأعلم أن هذا الاختلاف إنما هو لتصحيح اللفظ الوارد. وأما الحكم فهو ثابت وأن طرحها وما حولها والانتفاع بالباقي لا يكون إلا في الجامد، وهو ثابت أيضاً في صحيح البخاري بلفظ: خذوها ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتميز البعض عن البعض. وظاهر الحديث أنه لا يقرب ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتميز البعض عن البعض. وظاهر الحديث أنه لا يقرب (فائدة) تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة ونحوها جائز. وبه قال الإمام يحيى. وقواه المهدي وقال: إذ لم يعهد عن السلف منعها انتهى. قلت: بل واجب إن لم يطعمه غيرها كما يدل له حديث: إن أمرأة دخلت النار في هرة، وعلله بأنها لم تطعمها لم يطعمه غيرها كما يدل له حديث: إن أمرأة دخلت النار في هرة، وعلله بأنها لم تطعمها لم يتركها تأكل من خشاش الأرض، وفي خشاش الأرض ما هو محرم على المكلف لمكلف

٨٠٧ _ أخرجه أحمد: ٣/ ٣٤٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في الفارة تقع في السمن (الحديث ٣٨٤٢).

وغيره. فالحديث دل على أن أحد الأمرين: إطعامها أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجب، وبسبب تركه عذبت المرأة. وخشاش الأرض بالخاء المعجمة المفتوحة فشين معجمة، ثم ألف فشين معجمة هو هوام الأرض وحشراتها كما في النهاية.

٩/٨٠٨ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِراً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ وَالْكَابِ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ، وَزَادَ: إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ.

- (وعن أبي الزبير) هو أبو الزبير محمد بن مسلم المكي، تابعي روى عن جابر بن عبد الله كثيراً (قال: سألت جابراً عن ثمن السنور) بكسر المهملة وتشديد النون هو الهر كما في القاموس (والكلب فقال: زجر النبي عَلَيْ عن ذلك. رواه مسلم والنسائي وزاد إلا كلب صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال: هذا منكر. قال المصنف في التلخيص: إنه ورد الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى. ورواية جابر هذه رواها أحمد والنسائي، وفيها ٱستثناء الكلب المعلم، إلا أنه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعقباً لقول المصنف: إن رجالها ثقات بأنه قال ابن الجوزي: فيه الحسين بن أبي حفصة. قال يحيى: ليس بشيء، وضعفه أحمد. وقال ابن حبان: هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لا أصل له. نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص من عمل من اقتناه لقوله على: "من اقتنى كلباً إلا كلب صيد نقص من أجره كل يوم قيراطان، قيل: قيراط من عمل الليل، وقيراط من عمل النهار. وقيل: من الفرض والنفل. هذا والنهي عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود. وأنفرد مسلم برواية النهي عن ثمن السنور. وأصل النهى التحريم، والجمهور على تحريم بيع الكلب مطلقاً. وأختلفوا في السنور وقد ذهب إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد. وذهب الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع، وحملوا النهي على التنزيه وهو خلاف ظاهر الحديث. والقول بأنه حديث ضعيف مردود بإخراج مسلم له وغيره. والقول بأنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة مردود أيضاً، بأنه أخرجه مسلم عن معقل بن عبد الله عن أبي الزبير، فهذان ثقتان رويا عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً.

٨٠٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم ثمن الكلب (الحديث ١٥٦٩)، وأخرجه النسائي (الحديث ٢٣٦).

١٠/٨٠٩ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ. فَقَالَتْ: إِنَّي كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقِ، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي. فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقِ، فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي. فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكُ لَهُمْ: فَأَبُوا أَنْ أَعُدَهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ: فَلَتْ اللَّهُ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَرَسُولُ ٱللَّه عِلَيْ جَالِسٌ. فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذٰلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْوَلاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّيِيُّ عَلَيْهِ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ: «خُذِيهَا وَأَشْتَرِطِي لَهُمُ ٱلْوَلاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّيِيُ عَلَى الْمُنْ أَعْتَقَ». فَقَعَلَتْ عَائِشَةُ رَضِي عَلَيْهِمْ فَأَبُوا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْوَلاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّيِيُ عَلَيْهِ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِي عَلَى اللَّهُ وَأَنْنَى اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَ قَامَ رَسُولُ ٱللَّهِ عَلَيْ فِي الناسِ اخطِيباً ا (١)، فَحَمِدَ ٱللَّهَ وَأَنْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ ٱللَّهِ عَلَيْهِ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطِ، وَالنَّهُ مَالُكُ لِكُونَ مَاكُلُ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ ٱللَّهِ فَهُو بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، وَاللَّهُ أَنْقُ، وَإِنَّمَا الْوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَفَقً عَلَيْهِ، وَاللَّهُ لَلْهُ لَمُ اللَّهُ لَمْ أَنْدُهُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَفَقً عَلَيْهِ، وَاللَّفَظُ لِلْهُ لِمُ أَنْتُ مَلْ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ وَاللَّهُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَفَقً عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ وَاللَّهُ لِمُنْ أَعْتَقَ». مُتَفَقً عَلَيْهِ، وَاللَّفُطُ اللَّهُ لِمُنْ أَعْتَقَ عَلَيْهِ، وَاللَّفُو اللَّهُ لِمَنْ أَعْتَقَ ». مُتَفَقً عَلَيْهِ، وَاللَّفُطُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: ﴿ أَشْتَرِبِهَا وَأَغْتِقِيهَا وَأَشْتَرِطِي لَهُمُ ٱلْوَلَاءَ ﴾ .

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: جاءتني بريرة) بفتح الباء الموحدة وراءين بينهما مثناة تحتية مولاة لعائشة (فقالت: إني كاتبت) من المكاتبة، وهي العقد بين السيد وعبده (أهلي) هم ناس من الأنصار كما هو عند النسائي (على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينيني) بصيغة الأمر للمؤنث من الإعانة (فقلت: إن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت، فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها، فجاءت من عندهم ورسول الله هي جالس فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء، فسمع النبي في فأجبرت عائشة النبي في فقال: خذيها وأشترطي لهم) قال الشافعي والمزني: يعني أشترطي عليهم فاللام بمعني على (الولاء فإنما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة، ثم قام النبي في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فما بال رجال

٨٠٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: بيع الولاء وهبته (الحديث ٢٥٣٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: كتاب: المكاتب، باب: ما يجوز من شروط المكاتب (الحديث ٢٥٦١)، وأخرجه مسلم في كتاب: العثق، باب: الولاء لمن أعتق (الحديث ١٥٠٤).

⁽١) زيادة من نسخة م: عز وجل.

يشترطون شروطاً ليس في كتاب اللَّه تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب اللَّه) أي في شرعه الذي كتبه على العباد وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن أو السنة (فهو باطل وإن كان مائة شرط. قضاء اللَّه أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم اللَّه (وشرط اللَّه أوثق وإنما الولاء لمن أعتق. متفق عليه واللفظ للبخاري وعند مسلم قال اشتريها وأعتقيها واشترطى لهم الولاء) الحديث دليل على مشروعية الكتابة، وهي عقد بين السيد وعبده على رقبته، وهي مشتقة من الكتب، وهو الفرض والحكم كما في قوله: ﴿كتب عليكم الصيام﴾(١) وهي مندوبة. وقال عطاء وداود: واجبة إذا طلبها العبد بقدر قيمته لظاهر الأمر في ﴿ فَكَاتبوهم ﴾ وهو الأصل في الأمر. قلت: إلا أنه تعالى قيد الوجوب بقوله: ﴿ إِنْ عَلَمْتُمْ فيهم خيراً (٢) نعم عبد علم الخير فيهم تجب الكتابة. وفي تفسير الخير أقوال للسلف: الأول. ما جاء في حديث مرسل ومرفوع عند أبي داود أنه قال ﷺ: «إن علمتم فيهم حرفة ولا ترسلوهم كلا على الناس، والثاني: لابن عباس قال خيراً المال. الثالث: عنه أمانة ووفاء. الرابع: عنه إن علمت أن مكاتبك يقضيك وقولها: «في كل عام أوقية» وفي تقريره يه لللك دليل على جواز التنجيم لا على تحتمه وشرطيته كما ذهب إليه الشافعي والهادي وغيرهما وقالوا: التنجيم في الكتابة شرط وأقله نجمان. وأستدلوا بروايات عن السلف لا تنهض دليلًا. وذهب الجمهور وأحمد ومالك إلى جواز عقد الكتابة على نجم لقوله: ﴿ فَكَاتَبُوهُم ﴾ ولم يفصل، وهو ظاهر والقول بأنه قيد إطلاقها الآثار عن السلف غير صحيح، إذ ليس بإجماع وتقييد الآيات بآراء العلماء باطل. ودل قوله 🎕 «خذيها» على جواز بيع المكاتب عند تعسر الإيفاء بمال الكتابة. وللعلماء في جواز بيع المكاتب ثلاثة أقوال. الأول: جوازه وهو مُذهب أحمد ومالك، وحجتهم قوله: «المكاتب رق ما بقي عليه درهم الخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والثاني: أنه يجوز بيعه برضاه إلى من يعتقه محتجين بظاهر حديث بريرة. والقول الثالث: أنه لا يجوز بيعه مطلقاً وهو لأبي حنيفة وجماعة قالوا: لأنه هرج عن ملك السيد، وتِأُولُوا الحديث بأن قالوا: إن بريرة عجزت نفسها وفسخوا عقد كتابتها، والقول الأول أظهر، لأن التقييد بالواقع في قصة بريرة ليس فيه دليل على أنه شرط، وإنما كان الواقع كذلك فمن أين أنه شرط. وأما القول بأن بيعه يوجب سقوط حق اللَّه، فجوابه أن حق اللَّه تعالى ما ثبت، فإنه لا يثبت إلا بالإيفاء والفرض أنه عجز المكاتب عنه قوله: ﴿وَٱشْتَرْطَي لَهُمُ الْوَلَاءُ ۗ إِنَّ

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٨٣.

⁽٢) سورة النور، الآية: ٣٣.

جعلت اللام بمعنى على من باب قوله: ﴿وإن أسأتم فلها﴾ (١) و ﴿يخرون للأذقان﴾ (٢) كما قاله الشافعي فلا إشكال، إلا أنه قد ضعف بأنه لو كان كذلك لم ينكر عليهم أشتراط الولاء، ويجاب عنه بأن الذي أنكره أشتراطهم له أول الأمر. وقيل: أراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم، لأنه هي كان قد بين لهم حكم الولاء، وأن هذا الشرط لا يحل، فلما ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة ذلك. ومعناه: لا تبالي لأن أشتراطهم مخالف للحق فلا يكون ذلك للإباحة، بل المقصود الإهانة وعدم المبالاة بالاشتراط، وأن وجوده كعدمه. وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه كيف وقع منه في الإذن لعائشة بالشرط لهم، فإنه ظاهر أنه خداع وغرر للبائع من حيث إنه يعتقد عند البيع أنه بقي له بعض المنافع، وأنكشف الأمر على خصر الولاء فيمن أعتق لا يتعداه إلى غيره.

١١/٨١٠ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رضي ٱللَّه عنهما قَالَ: نَهٰى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ ٱلْأُولَادِ فَقَالَ: نَهٰى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ ٱلْأُولَادِ فَقَالَ: لَا تُبَاعُ ، وَلاَ تُوهَبُ، وَلاَ تُورَثُ، ، يَسْتَمْشِعُ بِهَا مَا بَدَا لَـهُ . فَاإِذَا مَاتَ (٣) فَهِيَ حُرَّةٌ. رَوَاهُ مَالِكٌ، وَالْبَيْهَتِيُّ، وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّواةِ، فَوَهِمَ .

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى عمر عن بيع أمهات الأولاد فقال: لا تباع ولا توهب ولا تورث يستمتع بها ما بدا له، فإذا مات فهي حرة. رواه مالك والبيهقي وقال: رفعه بعض الرواة فوهم). وقال الدارقطني: الصحيح وقفه على عمر ومثله قال عبد الحق. قال صاحب الإلمام: المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة وفي الباب آثار عن الصحابة. وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن بريدة قال: كنت جالساً عند عمر إذ سمع صائحة قال: يا يرفأ انظر ما هذا الصوت، فنظر ثم جاء فقال: جارية من قريش تباع أمها فقال عمر: ادع لي المهاجرين والأنصار، فلم يمكث ساعة حتى أمتلأت الدار والحجرة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فهل كان فيما جاء به محمد الله القطيعة؟

⁽١) سورة الإسراء، الآية: ٧.

⁽٢) سورة الإسراء، الآية: ١٠٧.

٨١٠ ـ أخرجه مالك في كتاب: العتق والولاء، باب: عتق أمهات الأولاد (الحديث ٧٧٦/٢)، وأخرجه البيهقي في كتاب: عتق أمهات الأولاد، باب: الرجل يطأ أمته فتلد له (الحديث ٢٤٢/١٠).

⁽٣) في نسخة م: ماتت.

قالوا: لا، قال: فإنها قد أصبحت فيكم قاشية ثم قرأ ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴿(١) ثم قال: وأي قطيعة أقطع من أن تباع أم أمرىء منكم، وقد أوسع الله لكم،! قالوا: فأصنع ما بدا لك فكتب إلى الآفاق: أن لا تباع أم حر فإنها قطيعة وإنه لا يحل. فهذا ونحوه من الآثار والحديث دليل على أن الأمة إذا ولدت من سيدها حرم بيعها، سواء كان الولد باقياً أو لا. وإلى هذا ذهب أكثر الأمة، وأدعى الإجماع على المنع من بيعها جماعة من المتأخرين. وأفرد الحافظ ابن كثير الكلام على هذه المسألة في جزء مفرد قال: وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال، وفي المسألة من حيث هي ثمانية أقوال، وقد ذهب الناصر والإمامية وداود إلى جواز بيعها لما أفاده الحديث الآتي.

١٢/٨١١ – وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِيَنَا أُمَّهَاتِ ٱلْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيُّ وَٱبْنُ مَاجَهْ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَٱبْنُ مَاجَهْ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي اللَّه عنه ، قال كنا نبيع سرارينا أمهات الأولاد والنبي المحيد لا يرى بذلك بأساً. رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد والشافعي والبيهقي وأبو داود والحاكم وزاد في زمن أبي بكر وفيه: فلما كان عمر نهانا فأنتهينا. ورواه الحاكم من حديث أبي سعيد وإسناده ضعيف. قال البيهقي: ليس في شيء من الطرق أنه المحالة أطلع على ذلك وأقرهم عليه. وترده رواية النسائي التي فيها والنبي الله حي لا يرى بذلك بأساً. وأستدل القائلون بجواز بيعها أيضاً، بأنه صح عن علي عليه السلام أنه رجع عن تحريم بيعها إلى جوازه. وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أبوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني المراد قال: سمعت علياً يقول: اجتمع معمو عن أبوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني المراد قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن، ثم رأيت بعد ذلك أن يبعن - الحديث وهو معدود في أصح الأسانيد. وأجاب في الشرح عن هذه الأدلة، بأنه يحتمل أن حديث جابر كان في أول الأمر، وأن ما ذكر ناسخ، وأيضاً فإنه راجع إلى التقرير، وما ذكر قول وعند التعارض القول أرجح. قلت: ولا يخفى ضعف هذا الجواب، لأنه لا نسخ بالاحتمال التعارض القول أرجع. قلت: ولا يخفى ضعف هذا الجواب، لأنه لا نسخ بالاحتمال

⁽١) سورة محمد، الآية: ٢٢.

٨١١ ـ أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: في عتق أمهات الأولاد (الحديث ٢٥١٧)، وأخرجه الدارقطتي في كتاب: المكاتب، باب: المكاتب (الحديث ٢٥١٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: العتق، باب: عتق أمهات الأولاد (الحديث ٢٣٢٣).

فللقائل بجواز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول: يحتمل أن حديث ابن عمر كان أول الأمر، ثم نسخ بحديث جابر، وإن كان احتمالاً بعيداً. ثم قوله: إن حديث جابر راجع إلى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند التعارض، يقال عليه: القول لم يصح رفعه، بل صرح المصنف وغيره أن رفعه وهم ليس في منع بيعها إلا رأي عمر رضي الله عنه لا غير. ومن شاوره من الصحابة وليس بإجماع، فليس بحجة على أنه لو كان في المسألة نص، لما أحتاج عمر والصحابة إلى الرأي.

١٣/٨١٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ قَالَ: «نَهَى (١) رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: «وَعَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ».

_ (وعن جابر، رضيَّ اللَّه عنه، قال: نهانا رسول اللَّه على عن بيع فضل الماء. رواه مسلم وزاد في رواية وعن بيع ضراب الجمل) وأخرجه أصحاب السنن من حديث إياس بن عبد، وصححه الترمذي. وقال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما. والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه. قال العلماء: وصورة ذلك أن ينبع في أرض مباحة ماء، فيسقى الأعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع، وكذا إذا أتخذ حفرةً في أرض مملوكة يجمع فيها الماء، أو حفر بثراً فيسقى منه ويسقى أرضه، فليس له منع ما فضل. وظاهر الحديث يدل على أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب، أو طهـور، أو سقي زرع، وسواء كان في أرض مباحة أو مملوكة. وقد ذهب إلى هذا العموم ابن القيم في الهدي وقال: إنه يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلأ، لأن له حقاً في ذلك، ولا يمنعه استعمال ملك الغير، وقال: إنه نص أحمد على جواز الرعي في أرض غير مباحة للراعي. وإلى مثله ذهب المنصور باللَّه والإمام يحيى في الحطب والحشيش، ثم قال: إنه لا فائدة لإذن صاحب الأرض، لأنه ليس له منعه من الدخول، بل يجب عليه تمكينه ويحرم عليه منعه، فلا يتوقف دخوله على الإذن، وإنما يحتاج إلى الإذن في الدخول في الدار إذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان. وأما إذا لم يكن فيها سكن فقد قال تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم ﴾ (٢) ومن أحتفر بثراً أو نهراً فهو أحق بمائه ولا يمنع الفضلة من غيره، سواء قلنا إن الماء حق للحافر لا ملك، كما هو قـولجماعة من العلماء أو قلنا هو ملك، فإن عليه

٨١٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم فضل الماء (الحديث ٢٥١٧).

⁽١) في نسخة م: نهانا. (٢) سورة النور، الآية: ٢٩.

بذل الفضلة لغيره لما أحرجه أبو داود «أنه قال رجل: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الملح». وأفاد أن منعه؟ قال: الماء، قال: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الملح». وأفاد أن في حكم الماء الملح وما شاكله ومثله الكلا، فمن خرجت سبق بدوابه إلى أرض مباحة فيها عشب فهو أحق برعيه ما دامت فيه دوابه، فإذا خرجت منه فليس له بيعه. هذا وأما المحرز في الأسقية والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال على: «لأن يأخذ أحدكم حبلاً فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك، فبكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطي أو منع». فيجوز بيعه ولا يجب بذله إلا لمضطر، وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما، أعطي أو منع». فيجوز بيعه ولا يجب بذله إلا لمضطر، وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما، فإنه جائز فقد قال على: «من يشتري بئر رومة يوسع بها على المسلمين فله الجنة» فأشتراها عثمان والقصة معروفة. وقوله: «وعن ضراب الجمل» أي: ونهى عن أجرة ضراب الجمل، وقد عبر عنه بالعسب في الحديث الآتي.

١٤/٨١٣ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "نَهْى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال: نهى رسول الله على عن عسب الفحل) وهو بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة فباء موحدة (رواه البخاري). وفيه وفيما قبله دليل على تحريم أستئجار الفحل للضراب والأجرة حرام . وذهب جماعة من السلف إلى أنه يجوز ذلك ، إلا أنه يستأجره للضراب مدة معلومة ، أو تكون الضربات معلومة قالوا: لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة . وحملوا النهي على التنزيه ، وهو خلاف أصله .

١٥/٨١٤ — وَعَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبَلَةِ، وَكَانَ بَيْعاً يَبْنَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْنَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ ثُمَّ تُنْتَجَ الَّتِي فِي بَطْنِهَا. مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعنه) أي: ابن عمر (أن رسول اللّه ﷺ: نهى عن بيع حبل الحبلة) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة فيهما (وكان بيعاً يبتاعه أهل الجاهلية) وفسره قوله: (كان الرجل

٨١٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: عسب الفحل (الحديث ٢٢٨٤).

٨١٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: الغرر وحبل الحبلة (الحديث ٢١٤٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع حبل الحبلة (الحديث ١٥١٤).

يبتاع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي أي البعير ذكراً كان أو أنثى وهو مؤنث، وإن أطلق على مذكر تقول هذه الجزور (إلى أن تنتج) بضم أوله وفتح ثالثه أي: تلد الناقة، وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب إلا على بناء الفعل للمجهول (ثم تنتج التي في بطنها)وهذا التفسير من قوله وكان بيعاً إلخ مدرج في الحديث من كلام نافع. وقيل: من كلام ابن عمر (متفق عليه واللفظ للبخاري) ووقع في رواية: «حمل ولد الناقة» من دون اشتراط الإنتاج. وفي رواية «أن تنتج الناقة ما في بطنها من دون أن يكون نتاجها قد حمل أو أنتج» والحبل مصدر حبلت تحبل سمي به المحبول، والحبلة جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكتبة في كاتب، ويقال حابل وحابلة بالتاء قال أبو عبيد: لم يرد الحبل في غير الآدميات إلا في هذا الحديث. وقال غيره: بل ثبت في غيره. والحديث دليل على تحريم هذا البيع. وأختلف العلماء في هذا المنهي عنه لاختلاف الروايات هل هو من حيث يؤجل بثمن الجزور إلى أن يحصل النتاج المذكور، أو إنه يبيع منه النتاج؟ ذهب إلى الأول مالك والشافعي وجماعة قالوا: وعلة النهي جهالة الأجل. وذهب إلى الثاني أحمد وإسحاق وجمَّاعة من أثمة اللغة، وبه جزم الترمذي قالوا: وعلة النهي هو كونه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه، وهو داخل في بيع الغرر. وقد أشار إلى هذا البخاري حيث صدر الباب ببيع الغرر، وأشار إلى التفسير الأول ورجحه أيضاً في باب السلم بكونه موافقاً للحديث، وإن كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني نعم ويتحصل من الخلاف أربعة أقوال، لأنه يقال هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو جنين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال. هذا وحكي عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبلة الكرمة، وأنه نهي عن بيع ثمر العنب قبل أن يصلح، فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة، لكن الروايات بالتحريك. إلا أنه قد حكى في الحبلة بمعنى الكرمة فتحها.

بيع الولاء وهبته

١٦/٨١٥ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه : أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَهٰى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

_ (وعنه) أي ابن عمر (أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو (وعن هبته. متفق عليه) والولاء هو ولاء العتق أي وهو إذا مات المعتق ورثه معتقة. كانت العرب تهبه وتبيعه فهي عنه، لأن الولاء كالنسب لا يزول بالإزالة. ذكره في النهاية.

٨١٥ ـ تقدم تخريجه في الحديث السابق.

بيع الغرر

١٧/٨١٦ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهِى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الحَصَاةِ وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. إِرَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن أبي هريرة؛ رضي اللَّه عنه، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الخرر. رواه مسلم) اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع:

(الأولى): بيع الحصاة وأختلف في تفسير بيع الحصاة. قيل: هو أن يقول أرم بهذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم. وقيل: هو أن يبيعه من أرضه قدر ما أنتهت إليه رمية الحصاة. وقيل: هو أن يقبض على كف من حصا ويقول: لي بعدد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع أو يبيعه سلعة، ويقبض على كف من حصا ويقول: لي بكل حصاة درهم. وقيل: أن يمسك أحدهما حصاة بيده ويقول: أي وقت سقطت الحصاة فقد وجب البيع. وقيل: هو أن يعترض القطيع من الغنم، فيأخذ حصاة ويقول: أي شاة أصابتها فهي لك بكذا. وكل هذه متضمنة للغرر، لما في الثمن أو المبيع من الجهالة. ولفظ الغرد يشملها، وإنما أفردت لكونها كانت مما يبتاعها الجاهلية فنهى على عنها، وأضيف البيع إلى الحصاة للملابسة لاعتبار الحصاة فيه.

(والثانية): بيع الغرر بفتح الغين المعجمة والراء المتكررة، وهو بمعنى مغرور اسم مفعول، وإضافة المصدر إليه من إضافته إلى المفعول، ويحتمل غير هذا ومعناه: المخداع الذي هو مظنة أن لا رضا به عند تحققه، فيكون من أكل المال بالباطل، ويتحقق في صور إما بعدم القدرة على تسليمه كبيع العبد الآبق والفرس النافر، أو بكونه معدوماً أو مجهولاً، أو لا يتم ملك البائع له كالسمك في الماء الكثير ونحو ذلك من الصور. وقد يحتمل بعض الغرر فيصح معه البيع إذا دعت إليه الحاجة، كالجهل بأساس الدار، وكبيع الجبة المحشوة وإن لم ير حشوها، فإن ذلك مجمع عليه. وكذا على جواز إجارة الدار والدابة شهراً، مع أنه قد يكون الشهر ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين، وعلى دخول الحمام بالأجرة مع أختلاف الناس في استعمالهم الماء وقدر مكثهم، وعلى جواز الشرب في السقاء بالعوض مع الجهالة. وأجمعوا على عدم صحة بيع الأجنة في البطون والطير في الهواء. وأختلفوا في صور كثيرة أشتملت عليها كتب الفروع.

٨١٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر (الحديث ١٥١٣).

١٨/٨١٧ ـــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنِ ٱشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعنه) أي: أبي هريرة (أن رسول اللّه الله الله الترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله. رواه مسلم) وقد ورد في الطعام أنه لا يبيعه من أشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة. وورد في أعم من الطعام حديث حكيم بن حزام عند أحمد قال: قلت: يا رسول اللّه إني أشتري بيوعاً فما يحل لي منها وما يحرم علي قال: "إذا أشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه". وأخرج الدارقطني وأبو داود من حديث زيد بن ثابت أن النبي في نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم". وأخرجه السبعة إلا الترمذي من حديث ابن عباس أن النبي في قال: "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه". قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله. فدلت الأحاديث، أنه لا يجوز بيع أي سلعة شريت إلا بعد قبض البائع لها وأستيفائها.

وذهب قوم إلى أنه يختص هذا الحكم بالطعام لا غيره من المبيعات. وذهب أبو حنيفة إلى أنه يختص ذلك بالمنقول دون غيره لحديث زيد بن ثابت، فإنه في السلع. والجواب أن ذكر حكم الخاص لا يخص به العام، وحديث حكيم عام فالعمل عليه، وإليه ذهب الجمهور، وأنه لا يجوز البيع للمشتري قبل القبض مطلقاً، وهو الذي دل له حديث حكيم وأستنبطه ابن عباس.

(فائدة) أخرج الدارقطني من حديث جابر النهى رسول اللّه عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري، ونحوه للبزار من حديث أبي هريرة بإسناد حسن. فدل على أنه إذا أشترى الشيء مكايلة، وقبضه ثم باعه لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من أشتراه ثانياً وبذلك قال الجمهور. وقال عطاء: يجوز بيعه بالكيل الأول وكأنه لم يبلغ الحديث. ولعل علة الأمر بالكل ثانياً لتحقق ما يجوز من النقص بإعادة الكيل لإذهاب الخداع، وحديث الصاعين دليل على أنه لا يجوز بيع الخراف، إلا أن في حديث ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزافاً ولفظه: «كنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً، فنهانا رسول اللّه على أن نبيعه حتى ننقله، أخرجه الجماعة إلا الترمذي. قال ابن قدامة: يجوز بيع الصبرة جزافاً لا نعلم فيه خلافاً. وإذا ثبت جواز بيع الجزاف حمل حديث الصاعين، على أن المراد أنه إذا أشترى خلافاً. وإذا ثبت جواز بيع الجزاف حمل حديث الصاعين، على أن المراد أنه إذا أشترى

٨١٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: بطلان المبيع قبل القبض (الحديث ١٥٢٨).

الطعام كيلاً وأريد بيعه فلا بد من إعادة كيله للمشترِي.

١٩/٨١٨ ــ وَعَنْهُ قَالَ: نَهِىٰ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ. رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ.

٢٠/٨١٩ ــ وَلَابِي دَاوُلُد: "مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكَسُهُمَا، أَوْ الرَّبَا».

__ (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: نهى رسول الله على عن بيعتين في بيعة. رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان ولأبي داود) من حديث أبي هريرة (من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا) قال الشافعي: له تأويلان: أحدهما أن يقول بعتك بألفين نسيئة وبألف نقداً، فأيهما شئت أخذت به، وهذا بيع فاسد لأنه إبهام وتعليق. والثاني أن يقول بعتك عبدي على أن تبيعني فرسك انتهى. وعلة النهي على الأول، عدم أستقرار الثمن ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء. وعلى الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه، فلم يستقر الملك. وقوله: «فله أوكسهما أو الربا» يعني أنه إذا فعل ذلك فهو لا يخلو عن أحد الأمرين، إما الأوكس الذي هو أخذ الأقل، أو الربا وهذا مما يؤيذ التفسير الأول.

السلف والبيع

٢١/٨٢٠ ــ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحُ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلاَ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ خُزَيْمَةَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ.

وَأَخْرَجَهُ فِي عُلُومٍ ٱلْحَدِيثِ مِنْ دِوَايَةٍ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ عَمْرِو المَذْكُورِ بِلَفْظ: نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ وَشَرْطٍ، وَمِنْ لهٰذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي ٱلأَوْسَطِ، وَهُوَ غَرِيبٌ.

٨١٨ _ أخرجه أحمد: ٢/ ١٧٤، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيعتين في بيعة (الحديث ٣٩٥) و (الحديث ٣٩٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيعتين في بيعة (الحديث ١٢٣١) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان: ٢٢٦/١.

٨١٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الإجارة، باب: فيمن باع بيعتين في بيعة (الحديث ٣٤٦١).

٨٢٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الرجل يبيع ما ليس عنده (الحديث ٢٥٠٤)، وأخرجه 🚤

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك. رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وأخرجه) أي: الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور بلفظ نهى عن بيع وشرط ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم (أخرجه الطبراني في الأوسط وهو غريب). وقد رواه جماعة وأستغربه النووي. والحديث أشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتها:

(الأولى): سلف وبيع، وصورة ذلك حيث يريد الشخص أن يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء. وعنده أن ذلك لا يجوز، فيحتال بأن يستقرض الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة.

(والثانية): شرطان في بيع أختلف في تفسيرهما فقيل: هو أن يقول بعت هذا نقداً بكذا وكذا نسيئة وقيل هو أن يشرط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يهبها. وقيل: هو أن يقول بعتك هذه السلعة بكذا على أن تبيعني السلعة الفلانية بكذا. ذكره في الشرح نقلاً عن الغيث. وفي النهاية لا يحل سلف وبيع هو مثل أن يقول: بعتك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفاً في متاع، أو على أن تقرضني ألفاً، لأنه يقرضه ليحابيه في الثمن، فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا، ولأن في العقد شرطاً فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا، ولأن في العقد شرطاً ولا يصح. وقوله: «ولا شرطان في بيع» فسره في النهاية بأنه كقولك: بعتك هذا الثوب نقداً بدينارين، وهو كالبيعتين في بيعة.

(والشالثة): قوله: «ولا ربح ما لم يضمن» قيل: معناه ما لم يملك وذلك هو الغصب، فإنه غير ملك للغاصب، فإذا باعه وربح في ثمنه لم يحل له الربح، وقيل: معناه ما لم يقبض؛ لأن السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري، إذا تلفت تلفت من مال البائع.

(والرابعة): قوله: «ولا بيع ما ليس عندك» قد فسرها حديث حكيم بن حزام عند أبي داود والنسائي أنه قال: قلت: يا رسول اللَّه يأتيني الرجل فيريد مني المبيع ليس

الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك (الحديث ١٢٣٤) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: سلف وبيع (الحديث ٤٦٤٥)، وأخرجه ابن ماجه في وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: شرطان في بيع (الحديث ٤٦٤٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي عن بيع ما ليس عندك (الحديث ٢١٨٨)، وأخرجه أحمد: ٢/٨٧، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: لا يجوز بيعان في بيع... (الحديث ٢/١٧).

عندي فأبتاع له من السوق؟ قال: «لا تبع ما ليس عندك». قدل على أنه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه.

٢٢/٨٢١ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ نَهِى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: عَنْ بَيْعِ الْعُـرْبَـانِ رَوَاهُ مَالِكٌ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِهِ .

— (وعنه) أي عمرو بن شعيب (قال: نهى رسول الله عن بيع العربان) بضم العين المهملة وسكون الراء والباء الموحدة، ويقال أربان، ويقال عربون (رواه مالك قال: بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود وابن ماجه، وفيه راو لم يسم وسمي في رواية فإذا هو ضعيف، وله طرق لا تخلو عن مقال. فبيع العربان فسره مالك قال: هو أن يشتري الرجل العبد أو الأمة أو يكتري، ثم يقول للذي أشترى منه أو أكترى منه: أعطيتك ديناراً و درهماً على أني إن أخذت السلعة فهو من ثمنها، وإلا فهو لك. وآختلف الفقهاء في جواز هذا البيع، فأبطله مالك والشافعي لهذا النهي، ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر، ودخوله في أكل المال بالباطل. وروي عن عمر وأبنه وأحمد جوازه.

٢٣/ ٨٢٢ _ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ٱبْتَعْتُ زَيْتاً فِي السُّوقِ، فَلَمَّا ٱسْتَوْجَبْتُهُ لَقِيَنِي رَجُلِّ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحاً حَسَناً، فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ، آسْتَوْجَبْتُهُ لَقِيَنِي رَجُلِّ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحاً حَسَناً، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْ أَضِرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَقَتُّ، فَإِذَا هُو زَيْدُ بْنُ ثَابِتِ، فَقَالَ: لاَ تَبِعْهُ خَيْثُ اَبْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، فَإِنَّ رَسُولَ ٱللَّه ﷺ نَهَىٰ: أَنْ تُبَاعَ السَّلَمُ حَيْثُ تُبْتَعُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْخَاكِمُ.

(وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: ابنعت زيئاً في السوق، فلما أستوجبته لقيني رجل فأعطاني به ربحاً حسناً، فأردت أن أضرب على يد الرجل) يعني يعقد له البيع

٨٢١ ـ أخرجه مالك في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في بيع العربان (الحديث ٢٠٩).

۸۲۲ ـ أخرجه أحمد: ٥/ ١٩١، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في العربان (الحديث ٣٥٠٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: في المبيع قبل القبض (الحديث ١١٢٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: نهى رسول الله على عن كل ذي ناب من السباع . . . (الحديث ٢٠/١).

(فأخذ رجل من خلفي بذراعي فألتفت فإذا هو زيد بن ثابت قال: لا تبعه حيث أبتعته، حتى تحوزه إلى رحلك، فإن رسول الله على أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم. رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما أشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله، والظاهر أن المراد به. وأما نقله من مكان إلى مكان لا يختص به، فعند الجمهور أن ذلك قبض. وفصل الشافعي فقال: إن كان مما يتناول باليد كالدراهم والثوب فقبضه نقل، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان آخر، وما كان لا ينقل كالعقار والشمر على الشجر فقبضه بالتخلية. قوله: «فلما أستوجبته» في رواية أبي داود أستوفيته، وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه إلى رحله، ويدل له قوله: «نهى أن تباع السلعة حيث يحوزها التجار إلى رحالهم».

٢٤/٨٢٣ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعَ الإِبِلَ بِالبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ، آخُذُ هٰذَا مِنْ بِالبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَاهِمِ وَآخُذُ الدَّنَانِيرَ، آخُذُ هٰذَا مِنْ هٰذِهِ (وَأَعْطِي هٰذِهِ) (١) مِنْ هٰذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ هُذِهِ (وَأَعْطِي هٰذِهِ) (١) مِنْ هٰذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعنه) أي ابن عمر (قال: قلت: يا رسول اللَّه ﷺ إني أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير آخذ هذا من هذا وأعطي هذا من هذا فقال رسول اللَّه ﷺ: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء. رواه المخمسة وصححه الحاكم) هو دليل على أنه يجوز أن يقضي عن الذهب الفضة وعن الفضة الذهب، لأن ابن عمر كان يبيع بالدنانير، فيلزم المشتري في ذمته له دنانير وهي الثمن، ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس. وبوب أبو داود باب أقتضاء الذهب عن الورق ولفظه "كنت أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير، وأنه سأل

٨٢٣ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في اقتضاء الذهب من الورق (الحديث ٣٣٥٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الصرف (الحديث ١٢٤٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة (الحديث ٤٥٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: اقتضاء الذهب من الورق. . . (الحديث ٢٢٦٢)، وأخرجه أحمد: ٢٦٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الماء (الحديث ٢٢٦١).

⁽١) في نسخة م: هذا. بدلاً من هذه.

رسول الله على فقال: ﴿لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء وفيه دليل على أن النقدين جميعاً غير حاضرين والحاضر أحدهما، فبين على الحكم بأنهما إذا فعلا ذلك فحقه أن لا يفترقا إلا وقد قبض ما هو لازم عوض ما في الذمة، فلا يجوز أن يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض في ذمة من عليه الدنانير عوضاً عنها ولا العكس، لأن ذلك من باب الصرف، والشرط فيه أن لا يفترقا وبينهما شيء. وأما قوله في رواية أبي داود «بسعر يومها» فالظاهر أنه غير شرط، وإن كان أمراً أغلبياً في الواقع يدل على ذلك قوله: «فإذا أختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد».

النجش في البيع

٢٥/٨٢٤ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهِىٰ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وحنه) أي ابن عمر (قال: نهى رسول الله على عن النجش) بفتح النون وسكون المجيم بعدها شين معجمة (متفق عليه) النجش لغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليصاد. وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع، لا ليشتريها بل ليغر بذلك غيره. وسمي الناجش في السلعة ناجشاً، لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها. قال ابن بطال: أجمع علماء على أن الناجش عاص بفعله. وأختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك فقال طائفة من أثمة الحديث: البيع فاسد. وبه قال أهل الظاهر وهو المشهور في مذهب الحنابلة ورواية عن مالك، إلا أن الحنابلة يقولون بفساده إن كان مواطأة من البائع أو منه. وقالت المالكية: يثبت له الخيار. وهو قول الهادوية قياساً على المصراة والبيع صحيح عندهم وعند الحنفية قالوا: لأن النهي عائد إلى أمر مفارق للبيع، وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد. وأما ما نقل عن ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم أن التحريم إذا كانت الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، فلو أن رجلاً رأى سلعة تباع بدون قيمتها، فزاد فيها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً، بل يؤجر على ذلك بنيته، قالوا: لأن ذلك من النصيحة. فهو مردود بأن

٨٧٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: النجش (الحديث ٢١٤٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وتحريم النجش (الحديث ١٥١٦).

النصيحة تحصل بغير إيهام أنه يريد الشراء. وأما مع هذا خداع وغرر. وبأنه أخرج البخاري من حديث ابن أبي أوفى في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَ الذِي يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً﴾(١) الآية قال: أقام رجل سلعته بالله لقد أعطى بها ما لم يعط فنزلت. قال ابن أبي أوفى من أخبر بأكثر مما أشترى به أنه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة، وهو لا يريد أن يشتريها في ضرر الغير، فأشتركا في الحكم، لذلك وحيث كان الناجش غير البائع، فقد يكون آكل ربا إذا جعل له البائع جعِلاً.

٧٦/٨٢٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ: عَنْ المُحَافَلَةِ ، وَالمُزَابَنَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنِ النُّنْيَا، إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبْنَ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمَذِيُّ.

... (وعن جابر رضي اللَّه عنه، أن النبي في نهى عن المحاقلة) مفاعلة بالحاء المهملة والقاف (والمزابنة) بزنتها بالزاي بعد الألف موحدة فنون (والمخابرة) بزنتها بالخاء المعجمة فألف فموحدة فراء (وعن الثنيا) بالمثلثة مضمومة فنون مفتوحة فمثناة تحتية بزنة ثريا الاستثناء (إلا أن تعلم) عائد إلى الأخير (رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي) اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها.

(الأولى): المحاقلة وفسرها جابر راوي الحديث، بأنها بيع الرجل من الرجل الزرع بماثة فرق من الحنطة، وفسرها أبو عبيد بأنها بيع الطعام في سنبله، وفسرها مالك بأن تكرى الأرض ببعض ما تنبت وهذه هي المخابرة. ويبعد هذا التفسير عطفها عليها في هذه الرواية، بأن الصحابي أعرف بتفسير ما روي، وقد فسرها جابر بما عرف كما أخرجه عنه الشافعي.

⁽١) سورة آل عمران، الآية: ٧٧.

٨٢٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في اقتضاء الذهب من الورق (الحديث ٣٣٥٤) و (الحديث ٣٣٥٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الصرف (الحديث ١٣٤٢) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب يالفضة (الحديث ٢٨١)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: أخذ الورق من الذهب (الحديث ٢٨٢)، وأخرجه أحمد.

(والثانية): المزابنة مأخوذة من الزبن بفتح الزاي وسكون الموحدة، وهو الدفع الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه، وفسرها ابن عمر كما رواه مالك ببيع التمر أي رطباً بالتمر كيلاً، وبيع العنب بالزبيب كيلاً. وأخرجه عنه الشافعي في الأم وقال: تفسير المحاقلة والمزابنة في الأحاديث يحتمل أن يكون عن النبي على منصوصاً، ويحتمل أنه ممن رواه، والعلة في النهي عن ذلك هو الربا لعدم العلم بالتاوي.

(والثالثة): المخابرة وهي من المزارعة، هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع، ويأتي الكلام عليها في المزارجة.

(والرابعة): الثنيا فإنه منهي عنها إلا أن تعلم، وصورة ذلك أن يبيع شيئاً ويستثني بعضه، ولكنه إذا كان ذلك البعض معلوماً صحت نحو أن يبيع أشجاراً أو أعناباً ويستثني واحدة معينة فإن ذلك يصح أتفاقاً قالوا: لو قال إلا بعضها فلا يصح، لأن الاستثناء مجهول. وظاهر الحديث أنه إذا علم القدر المستثنى صح مطلقاً. وقيل: لا يصح أن يستثنى ما يزيد على الثلث. هذا والوجه في النهي عن الثنيا هو الجهالة، وما كان معلوماً فقد أنتفت العلة فخرج عن حكم النهي. وقد نبه النص على العلة بقوله: «إلا أن تعلم».

٢٧/٨٢٦ ــ وَعَسَنْ أَنْبِسِ قَالَ: نَهِىٰ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: عَـنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمُنَابَلَةِ، وَالْمُزَابَئَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: نهى النبي على عن المحاقلة والمخاضرة) بالخاء والضاد معجمتين مفاعلة من الخضرة (والملامسة والمنابلة) بالذال المعجمة (والمزابنة. رواه البخاري) اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهي عنها.

(الأولى): المحاقلة وتقدم الكلام فيها.

(والثانية): المخاضرة وهي بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها، وقد آختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزرع فقال طائفة: إذا كان قد بلغ حداً ينتفع به، ولو لم يكن قد أخذ الثمر ألوانه وأشتد الحب، صح البيع بشرط القطع. وأما إذا شرط البقاء فلا يصح أتفاقاً، لأنه شغل لملك البائع، أو لأنه صفقتان في صفقة، وهو إعارة، أو إجارة وبيع. وأما إذا بلغ حد الصلاح، فأشتد الحب وأخذ الثمر ألوانه فبيعه صحيح وفاقاً، إلا أن

٨٢٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: ـ ٩٣ ـ (الحديث ٢٢٠٧).

يشترط المشتري بقاءه. فقيل: لا يصح البيع. وقيل: يصح. وقيل: إن كانت المدة معلومة صح، وإن كانت غير معلومة لم يصح. فلو كان قد صلح بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح، وللحنفية تفاصيل ليس عليها دليل.

(والثالثة): الملامسة وبينها ما أخرجه البخاري عن الزهري أنها لمس الرجل الثوب بيده بالليل أو النهار. وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة هي أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك، ولا ينظر أحد منهما إلى ثوب الآخر، ولكنه يلمسه لما أخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر الملامسة أن يلمس الثوب بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا مسه وجب البيع. ومسلم من حديث أبي هريرة أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل.

(والرابعة): المنابذة فسرها ما أخرجه ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري المنابذة أن يقول: ألق إليَّ ما معك وألقي إليك ما معي. والنسائي من حديث أبي هريرة أن يقول: أنبذ ما معي وتنبذ ما معك، ويشتري كل واحد منهما من الآخر، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر. وأحمد عن عبد الرزاق عن معمر المنابذة أن يقول: إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع. ومسلم من حديث أبي هريرة المنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، لم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه. وعلمت من قوله: (فقد وجب البيع) أن بيع الملامسة والمناذة جعل فيه نفس اللمس والنبذ بيعاً يغير صيغته، وظاهر النهي التحريم، وللفقهاء تفاصيل في هذا لا تليق بهذا المختصر. فائدة. استدل بقوله: «لا ينظر إليه» أنه لا يصح بيع الغائب وللعلماء فيه ثلاثة أقوال: الأول: لا يصح وهو قول الشافعي والثاني: يصح ويثبت له الخيار إذا رآه، وهو للهادوية والحنفية. والثالث إن وصفه والثان الأول بطلانه وهو قول معظم الشافعية، حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك. والثاني يصح إن وصف له. والثالث يصح مطلقاً وهو للهادوية والحنفية.

٢٨/٨٢٧ - وَعَنْ طَاوُس عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ، وَلاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادِه. قُلْتُ لاِبْنِ عَبَّاسِ: مَا قَوْلُهُ: وَلاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لاَ يَكُونُ لَهُ سِمْسَاراً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

- (وعن طاوس عن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، قال: قال رسول اللّه ﷺ: لا تلقوا الركبان ولا يبع حاضر لباد قلت لابن عباس: ما قوله: ولا يبع حاضر لباد قال: لا يكون له سمساراً. متفق عليه واللفظ للبخاري) اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع:

(الأولى): النهي عن تلقي الركبان أي الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع، سواء كانوا ركباناً أو مشاةً جماعةً أو واحداً، وإنما خرج الحديث على الأغلب في أن الجالب يكون عدداً. وأما أبتداء التلقي فيكون أبتداؤه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة، وفي حديث ابن عمر «كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام، وفي لفظ آخر بيان أن التلقي لا يكون في السوق. قال ابن عمر: كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه، فنهاهم النبي على أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه أخرجه البخاري، فدل على أن القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقياً، وأن منتهى التلقي ما فوق السوق. وقالت الهادوية والشافعية: إنه لا يكون التلقي إلا خارج البلد، وكأنهم نظروا إلى المعنى المناسب للمنع وهو تغرير الجالب، فإنه إذا قدم إلى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه، فإن لم يفعل ذلك فهو من تقصيره، وأعتبرت المالكية وأحمد وإسحاق السوق مطلقاً عملاً بظاهر الحديث. والنهى ظاهر في التحريم حيث كان قاصداً التلقي عالماً بالنهي عنه، وعن أبي حنيفة والأوزاعي أنه يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس فإن ضر كره، فإن تلقاه فأشترى صبح البيع عند الهادوية والشافعية، وثبت الخيار عند الشافعي للبائع لما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ «لا تلقوا الجلب، فإن تلقاه إنسان فأشتراه فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق، ظاهر الحديث أن العلة في النهي نفع البائع وإزالة الضرر عنه.

٨٣٧ - أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: هل يبيع حاضر لباد بغير أجر (الحديث ٢١٥٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الحاضر للبادي (الحديث ١٥٢١).

وقيل: نفع أهل السوق لحديث ابن عمر: لا تلقوا السلع حتى تهبطوا بها السوق. وأختلف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد فعند من ذكرناه قريباً أنه صحيح، لأن النهي لم يرجع إلى نفس العقد ولا إلى وصف ملازم له فلا يقتضي النهي الفساد. وذهبت طائفة من العلماء إلى أنه فاسد، لأن النهي يقتضي الفساد مطلقاً وهو الأقرب. وقد أشترط جماعة من العلماء لتحريم التلقي شرائط فقيل: يشترط في التحريم أن يكذب المتلقي في سعر البلد، ويشتري منهم بأقل من ثمن المثل. وقيل: أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول. وقيل: أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم وهذه تقييدات لم يدل عليها دليل، بل الحديث أطلق النهي والأصل فيه التحريم مطلقاً. الصورة الثانية: ما أفاده قوله ولا يبع حاضر لباد وقد فسره ابن عباس بقوله لا يكون له سمساراً بسينين مهملتين، وهو في الأصل القيم بالأمر والحافظ ثم أشتهر في متولي البيع والشراء لغيره بالأجرة، كذا قيده البخاري وجعل حديث ابن عباس مقيداً لما أطلق من الأحاديث. وأما بغير أجرة من باب النصيحة والمعاونة فأجازه، وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان بأجرة وما كان بغير أجرة، وفسر بعضهم صورة بيع الحاضر للبادي بأن يجيء البلد غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول: ضعه عندي لأبيعه لك على التدريج بأعلى من هذا السعر، ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادي وجعله قيداً، ومنهم من ألحق به الحاضر إذا شاركه في عدم معرفة السعر، وقال ذكر البادي في الحديث خرج مخرج الغالب. فأما أهل القرى الذين يعرفون الأسعار فليسوا بداخلين في ذلك. ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي، وأن يكون المتاع المجلوب مما تعمم به الحاجة، وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي، فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع، وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث، بل استنبطوها من تعليلهم للحديث بعلل متصيدة من الحكم. ثم قد عرفت أن الأصل في النهي التحريم، وإليه هنا ذهبت طائفة من العلماء. وقال آخرون: إن الحديث منسوخ وإنه جائز مطلقاً كتوكيله ولحديث النصيحة، ودعوى النسخ غير صحيحة لافتقارها إلى معرفة التاريخ ليعرف المتأخر. وحديث النصيحة «إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له؛ مشروط فيه أنه إذا أستنصحه نصحه بالقول لا أنه يتولى له البيع، وهذا في حكم بيع الحاضر للبادي، وكذلك الحكم في الشراء له فلا يشتري حاضر لباد، وقد قال البخاري: باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة. قال ابن حبيب المالكي: الشراء للبادي كالبيع لقوله على: ﴿ لا يبع بعضكم على بيع بعض، فإن معناه الشراء، وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن سيرين قال: لقيت أنس بن مالك فقلت: لا يبع حاضر لباد، أما نهيتم أم تبيعوا أو تبتاعوا لهم؟ قال: نعم. وأخرجه أبو داود وعن أبن سيرين عن أنس كان يقال: لا يبع حاضر لباد، وهي كلمة جامعة

لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً، فإن قيل: قد لوحظ في النهي عن تلقي الجلوبة عدم غبن البادي. ولوحظ في النهي عن بيع الحاضر للبادي الرفق بأهل البلد، وأعتبر فيه غبن البادي وهو كالتناقض، فالجواب أن الشارع يلاحظ مصلحة الناس، ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الجماعة. ولما كان البادي إذا باع لنفسه أنتفع جميع أهل السوق وأشتروا رحيصاً، فأنتفع به جميع سكان البلد ـ لاحظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادي، ولما كان في التلقي إنما ينتفع خاصة وهو واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة، لا سيما وقد تنضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي لحوق الضرر بأهل السوق في أنفراد المتلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم، وهم أكثر من المتلقي ـ نظر الشارع لهم فلا تناقض بين المسألتين، بل هما صحيحتان في الحكمة والمصلحة.

٢٩/٨٢٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «لاَ تَلَقُّوا الْمَجَلَب، فَمَنْ ثُلُقِّي وَاللَّهُ عَنْهُ، فَإِذَا أَنَى سَيِّدَهُ الشُّوقَ فَهُو بِالْخِيَارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تلقوا الجلب) بفتح اللام مصدر بمعنى المجلوب (فمن تلقي فآشتري منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار. رواه مسلم) تقدم الكلام عليه، وأنه دليل على ثبوت الخيار للبائع، وظاهره ولو شراه المتلقي بسعر السوق، فإن الخيار ثابت.

بيع الرجل على بيع أخيه

- (وعنه) أي أبي هريرة (قال: نهى رسول اللّه ﷺ أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة) بكسر الخاء المعجمة وأما في الجمعة وغيرها فبضمها (أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها)

٨٢٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم تلقي الجالب (الحديث ١٥١٩).

٨٢٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: لا يبيع على بيع أخيه (الحديث ٢١٤٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم يبع الرجل على بيع أخيه (الحديث ١٥١٥).

كفأت الإناء كببته وقلبته. (متفق عليه، ولمسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم) اشتمل الحديث على مسائل منهى عنها.

(الأولى): نهى «عن بيع الحاضر للبادي، وقد تقدم.

(الثانية): ما يفيده قوله: «ولا تناجشوا»، وتقدم الكلام عليه قريباً في حديث ابن عمر «نهي رسول الله عليه عن النجش».

(الثالثة): قوله: (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه اليروى برفع المضارع على أن لا نافية، وبجزمه على أنها ناهية، وإثبات الياء يقوي الأول، وعلى الثاني فبأنه عومل المجزوم معاملة غير المجزوم فتركت الياء، وفي رواية بحذفها فلا إشكال. وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار، فيأتي في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري: افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أحسن منه. وكذا الشراء على الشراء، هو أن يقول للبائع في مدة الخيار: افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، وصورة السوم على السوم أن يكون قد أتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقد، فيقول آخر للبائع: أنا أشتريه منك بأكثر بعد أن كانا قد أتفقا على الثمن. وقد أجمع العلماء على تحريم هذه الصور كلها، وأن فاعلها عاص. وأما بيع المزايدة، وهو البيع ممن يزيد، فليس من المنهي عنه. وقد بوب البخاري باب بيع المزايدة، وورد في ذلك صريحاً ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن واللفظ للترمذي وقال: حسن عن أنس: «أنه ﷺ باع حلساً وقدحاً وقال: من يشتري هذا الحلس والقدح؟ فقال رجل: آخذهما بدرهم، فقال: من يزيد على درهم؟ فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه، وقال ابن عبد البر: إنه لا يحرم البيع ممن يزيد أتفاقاً. وقيل: إنه يكره. وآستدل لقائله بحديث عن سفيان بن وهب أنه قال: «سمعت رسول اللَّه ﷺ نهى عن بيع المزايدة». لكنه من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف. الرابعة قوله: «ولا يخطب على خطبة أخيه» زاد في مسلم إلا أن يأذن.

وفي رواية «حتى يأذن» والنهي يدل على تحريم ذلك. وقد أجمع العلماء على تحريمها إذا كان قد صرح بالإجابة ولم يأذن ولم يترك، فإن تزوج والحال هذه عصى أتفاقاً. وصح عند الجمهور. وقال داود: يفسخ النكاح ونعم ما قال، وهي رواية عن مالك، وإنما أشترط التصريح بالإجابة، وإن كان النهي مطلقاً لحديث فاطمة بنت قيس، فإنها قالت: خطبني أبو جهم ومعاوية فلم ينكر رسول الله على خطبة بعضهم على بعض، بل خطبها مع ذلك لأسامة. والقول بأنه يحتمل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر. وأنه على أشار بأسامة لا أنه خطب خلاف الظاهر. وقوله: «أخيه» أي في الدين، ومفهومه أنه لو كان غير أخ كأن يكون كافراً فلا يحرم، وهو حيث تكون المرأة كتابية وكان يستجيز

نكاحها. وبه قال الأوزاعي. وقال غيره: يحرم أيضاً على خطبة الكافر. والحديث خرج التقييد فيه مخرج الغالب، فلا أعتبار لمفهومه. الخامسة: قوله: «ولا تسأل المرأة يروى مرفوعاً ومجزوماً، وعليه بكسر اللام لالتقاء الساكنين. والمراد أن المرأة الأجنبية لا تسأل الرجل أن يطلق أمرأته وينكحها، ويصير ما هو لها من النققة والعشرة لها، وعبر عن ذلك بالإكفاء لما في الصحفة من باب التمثيل، كأن ما ذكر لما كان معداً للزوجة فهو في حكم ما قد جمعته في الصحفة لتنتفع به، فإذا ذهب عنها فكأنما قد كفئت الصحفة وخرج ذلك عنها، فعبر عن ذلك المجموع المركب، بالمركب المذكور للشبه بينهما.

٣١/٨٣٠ – وَعَنْ أَبِي أَيُّـوبَ ٱلأَنْصَـادِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَـالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ رَسُولَ ٱللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقَوْالَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقَيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَ(١) لَكِنْ في إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ.

— (وعن أبي أبوب الأنصاري، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله على يقول: من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة. رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لكن في إسناده مقال) لأن فيه حسين بن عبد الله المعافري مختلف فيه. (وله شاهد) كأنه يريد به حديث عبادة بن الصامت: «لا يفرق بين الأم وولدها قيل: إلى متى؟ قال: حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية». أخرجه الدارقطني والحاكم وفي سنده عندهما عبد الله بن عمرو الواقفي، وهو ضعيف. ولا يخفى أن هذا الحديث والذي بعده كان يحسن ضمهما إلى حديث أبن عمر الذي تقدم في النهي عن بيع أمهات الأولاد، أو يؤخر هو إلى هنا. وهذا الحديث ظاهر في تحريم التفريق بين الوالدة وولدها، وظاهره عام في الملك والجهات، إلا أنه لا يعلم أنه ذهب أحد إلى هذا العموم، فهو محمول على التفريق في الملك، وهو صريح في حديث علي الآتي. وظاهره أيضاً تحريم التفريق ولو بعد في الملك، وهو صريح في حديث علي الآتي. وظاهره أيضاً تحريم التفريق ولو بعد

٨٣٠ أخرجه أحمد: ٥/ ٤١٣، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: كراهية الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها في البيع (الحديث ١٢٨٣) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: نهي التفريق بين الأم وولدها (الحديث ٢/ ٥٥).

⁽١) زيادة في الأصل.

البلوغ، إلا أنه يقيد بحديث عبادة. وفي الغيث أنه خصه في الكبير الإجماع كما في العتق، وكأن مستند الإجماع حديث عبادة. ثم الحديث نص في تحريم التفريق بين الوالدة وولدها، وقيس عليه سائر الأرحام المحارم بجامع الرحامة، وكذلك ورد النص في الأخوة وهو ما أفاده قوله.

٣٢/٨٣١ = وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلاَمَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، فَفَرَّفْتُ بَيْنَهُمَا. فَذَكَرْتُ ذَٰلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَدْرِكُهُمَا فَأَرْقَجِعْهُمَا، وَلاَ تَبِعْهُمَا إِلاَّ جَمِيعًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتُ، وَقَدْ صَحَحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَآبْنُ الْجَارُودِ، وَأَبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمْ، وَالطَّبَرَانِيُ وَأَبْنُ الْفَطَّان. الْقَطَّان.

— (وعن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال: أمرني رسول الله هي أن أبيع غلامين أخوين، فبعتهما ففرقت بينهما، فذكرت ذلك للنبي في فقال: أدركهما فأرتجعهما ولا تبعهما إلا جميعاً. رواه أحمد ورجاله ثقات، وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان) وحكى ابن أبي حاتم في حاتم في العلل عن أبيه، أنه إنما سمعه الحكم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن علي رضي الله عنه، وميمون لم يدرك علياً. والحديث دليل على بطلان هذا البيع، ودل على تحريم التفريق كما دل عليه الحديث الأول، إلا أن الأول دل على التفريق بأي وجه من الوجوه. وهذا الحديث نص في تحريمه بالبيع، وألحقوا به تحريم التفريق بسائر الإنشاءات كالهبة والنذر، وهو ما كان بأختيار المفرق، وأما التفريق بالقسمة فليس بأختياره، فإن سبب الملك قهري وهو الميراث، وحديث أبي أيوب، فإنه دل على صحة الإخراج عن الملك بالبيع. ونحوه المستحق للعقوبة، إذ لو كان لا يصبح الإخراج عن الملك لم يتحقق التفريق فلا عقوبة. ولذا أختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة إلى أنه ينعقد مع العصيان قالوا: والأمر بالارتجاع للغلامين، يحتمل أنه بعقد جديد برضا المشتري. فائدة: في التفريق بين البهيمة وولدها وجهان: لا يصح لنهيه عن تعذيب البهائم، ويصح قياساً على الذبح هو الأولى.

٨٣١ _ أخرجه أحمد: ١/١٤٧، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: ذكر تأمين الناس يوم فتح مكة (الحديث ٢/٤٥)، وأخرجه الطبراني: ١٠٧/٤.

حكم التسعين

٣٣/٨٣٧ — وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: غَلَا السَّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ عَلَى السَّعْرُ، فَسَعَّرَ لَنَا، فَقَالَ رَسُولِ ٱللَّهِ عَلَا ٱلسَّعْرُ، فَسَعِّرَ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ عَلَا ٱلسَّعْرُ، وَلَيَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ، ٱلْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الرَّاذِقُ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ رَسُولُ ٱللَّهِ عَالَى وَلَيْسَ أَحَدُ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلاَ مَالٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ جِبَّانَ.

— (وحن أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر) الغلاء ممدود، وهو أرتفاع السعر على معتاده (في المدينة على عهد رسون الله على فقال الناس: يا رسول الله على غلا السعر، فسعر لنا، فقال رسول الله على: إن الله هو المسعر) يعني يفعل ذلك هو وحده بإراداته. (القابض) أي المقتر (الباسط) الموسع مأخوذ من قوله تعالى: ﴿والله يقبض ويبسط﴾ (۱) (الرازق إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال. رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان). وأخرجه ابن ماجه والدارمي والبزار وأبو يعلى من حديث أنس وإسناده على شرط مسلم وصححه الترمذي. والحديث دليل على أن التسعير مظلمة، وإذا كان مظلمة فهو محرم، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء وروي عن مالك أنه يجوز التسعير ولو في القوتين. والحديث دال على تحريم التسعير لكل متاع وإن كان سياقه في خاص. وقال المهدي: أنه أستحسن الأثمة المتأخرون تسعير ما عدا القوتين كاللحم في هذه المسألة في منحة الغفار وبسطنا القول هناك بما لا مزيد عليه.

الاحتكار

٣٤/٨٣٣ ــ وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُول ٱللَّه ﷺ قَالَ: «لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيءٌ». رُّوَاهُ مُسْلِمٌ.

۸۳۲ - أخرجه أبو داود في كتاب: الإجارة، باب: التسعير (الحديث ۳٤٥١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: كتاب: البيوع، باب: ما جاء في التسعير (الحديث ١٣١٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: من كره أن يسعر (الحديث ٢٢٠٠)، وأخرجه أحمد: ٣/١٥٦، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: التسعير والاحتكار (الحديث ٤٩٣٥).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٣٤٥.

٨٣٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم الاحتكار في الأقوات (الحديث ١٦٠٥).

_ (وعن معمر بن عبد الله) هو بفتح الميم وسكون العين وفتح الميم، ويقال له معمر بن أبي معمر، أسلم قديماً وهاجر إلى الحبشة. وتأخرت هجرته إلى المدينة، ثم هاجر إليها وسكن بها. (عن رسول اللَّه على قال: لا يحتكر إلا خاطىء) بالهمزة هو العاصى الآثم (رواه مسلم). وفي الباب أحاديث دالة على تحريم الاحتكار. وفي النهاية على قوله ﷺ: (من أحتكر طعاماً) قال: أي أشتراه وحبسه ليقل فيغلو. وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره، إلا أن يدعي أنه لا يقال أحتكر إلا في الطعام. وقد ذهب أبو يوسف إلى عمومه فقال كل ما أضر بالناس حبسه فهو أحتكار، وإن كان ذهباً أو ثياباً. وقيل: لا أحتكار إلا في قوت الناس وقوت البهائم، وهو قول الهادوية والشافعية. ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب، فإنه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما، بل يبقى المطلق على إطلاقه. وهذا يقتضى أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً، ولا يقيد بالقوتين إلا على رأي أبي ثور. وقد رده أثمة الأصول. وكأن الجمهور خصوه بالقوتين نظراً إلى الحكمة المناسبة للتحريم، وهي دفع الضرر عن عامة الناس، والأغلب في دفع الضرر عن العامة إنما يكون في القوتين، فقيدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة، أو أنهم قيدوه بمذهب الصحابي الراوي. فقد أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر فقيل له: فإنك تحتكر، فقال: لأن معمراً راوي الحديث كان يحتكر. قال ابن عبد البر: كمان يحتكم الزيمت، وهذا ظاهر أن سعيداً قيد الإطلاق بعمل الراوي. وأما معمر فلا يعلم بم قيده، ولعله بالحكمة المناسبة التي قيد بها الجمهور.

٣٥/٨٣٤ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : «لَا تُصَرُّوا ٱلإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنِ ٱبْتَاعَهَا بَعْدُ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرِه. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمِ: «فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَلَقَهَا الْبُخَارِئُ: ﴿ وَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لاَ سَمْرَاءَ ». قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ.

٨٣٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إن شاء رد المصراة (الحديث ٢١٥١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر (الحديث ٢١٤٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: حكم بيع المصراة (الحديث ١٥٢٤).

- (وعن أبي هريرة، رضى الله عنه، عن النبي على قال: لا تصروا) بضم المثناة الفوقية وفتح الصاد المهملة، من صرى يصري على الأصح. (الإبل والغنم فمن أبتاعها بعد قهو بخير النظرين) الرأيين (بعد أن يحلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاعاً) عطف على ضمير المفعول في ردها على تقدير ويعطي (من تمر. متفق عليه ولمسلم) أي عن أبي هريرة (فهو بالخيار ثلاثة أيام. وفي رواية له علقها البخاري ورد معها صاعاً من طعام لا سمراء. قال البخارى: والتمر أكثر) أصل التصرية حبس الماء. يقال صريت الماء إذا حبسته. وقال الشافعي: هي ربط أخلاف الناقة والشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر، فيظن المشتري أن ذلك عادتها، ولم يذكر في الحديث البقر. والحكم واحد لحديث نهى عن التصرية للحيوان إذا أريد بيعِه، لأنه قد ورد تقييده في رواية النسائي بلفظ «ولا تصروا الإبل والغنم للبيع» وفي رواية له «إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فليحلبها» وهذا هو الراجح عند الجمهور. ويدل عليه التعليل بالتدليس والغرر كذا قيل، إلا أنبي لم أر التعليل بهما منصوصاً. وأما التصرية لا للبيع، بل ليجتمع الحليب لنفع المالك، فهو وإن كان فيه إيذاء للحيوان، إلا أنه ليس فيه إضرار فيجوز. وظاهر الحديث أنه لا يثبت الخيار إلا بعد الحلب، ولو ظهرت التصرية بغير حلب فالخيار ثابت، وثبوت الخيار قاض بصحة بيع المصراة. وفي الحديث دليل على أن الرد بالتصرية فوري، لأن الفاء في قوله: «فهو بخير النظرين؟ تدل على التعقيب من غير تراخ، وإليه ذهب بعض الشافعية. وذهب الأكثر إلى أنه على التراخي لقوله: "فله الخيار ثلاثاً" وأجيب من طرف القائل بالفور، أن ذلك محمول على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في الثالث، لأن الغالب أنها لا تعلم في أقل من ذلك لجواز النقصان، بآختلاف العلف ونحوه، لأن في رواية أحمد والطحاوي "فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يحوزها أو يردها، وأما أبتداء الثلاث ففيه خلاف قيل: من بعد تبين التصرية. وقيل: من عند العقد وقيل: من التفرق. ودل الحديث أنه يرد عوض اللبن صاعاً من تمر. وأما الرواية التي علقها البخاري بذكر صاعاً من طعام، فقد رجح البخاري رواية التمر لكونه أكثر، وإذا ثبت أنه يرد المشتري صاعاً من تمر ففي المسألة ثلاثة مذاهب:

(الأول): للجمهور من الصحابة والتابعين بإثبات الرد للمصراة ورد صاع من تمر، سواء كان اللبن كثيراً أو قليلًا، والتمر قوتاً لأهل البلد أولاً.

(والثاني): للهادوية فقالوا: ترد المصراة، ولكنهم قالوا برد اللبن بعينه إن كان باقياً، أو مثله إن كان تالفاً، أو قيمته يوم الرد، حيث لم يوجد المثل، قالوا: وذلك لأنه يقرر أن ضمان المتلف إن كان مثلياً فبالمثل، وإن كان قيمياً فبالقيمة، واللبن إن كان مثلياً ضمن بمثله، وإن كان قيمياً قوم بأحد النقدين وضمن بذلك، فكيف يضمن بالتمر أو الطعام؟

قالوا: وأيضاً، فإنه كان الواجب أن يختلف الضمان بقدر اللبن، ولا يقدر أقل أو أكثر. وأجيب بأن هذا القياس تضمن العموم في جميع المتلفات، وهذا خاص ورد به النص، والخاص مقدم على العام. أما تقدير الصاع، فإنه قدره الشارع ليدفع النشاجر لعدم الوقوف على حقيقة قدر اللبن، لجواز أختلاطه بحادث بعد البيع، فقطع الشارع النزاع وقدره بحد لا يبعد رفعاً للخصومة، وقدره بأقرب شيء إلى اللبن، فإنهما كانا قوتاً في ذلك الزمان، ولهذا الحكم نظائر في الشريعة وهو ضمان الجنايات كالموضحة، فإن أرشها مقدر مع الاختلاف في الكبر والصغر، والغرة في الجنين مع أختلافه. والحكمة في ذلك كله دفع التشاجر.

(والثالث): للحنفية فخالفوا في أصل المسألة وقالوا: لا يرد البيع بعيب التصرية، فلا يجب رد الصاع من التمر وأعتذروا عن الحديث بأعذار كثيرة. بالقدح في الصحابي الراوي للحديث. وبأنه حديث مضطرب وبأنه منسوخ وبأنه معارض بقوله تعالى: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾(١) وكلها أعذار مردودة وقالوا: الحديث خالف قياس الأصول من جهات:

(الأولمى): من حيث إن اللبن التالف إن كان موجوداً عند العقد فقد نقص جزء من المبيع فيمتنع الرد وإن كان حادثاً عند المشتري فهو غير مضمون. وأجيب: أولاً: بأن الحديث أصل مستقل برأسه ولا يقال إنه خالف قياس الأصول. وثانياً: بأن النقص إنما يمنع الرد إذا لم يكن لاستعلام العيب، وهو هنا لاستعلام العيب فلا يمنع.

(والثانية): من حيث إنه جعل الخيار فيه ثلاثاً، مع أن خيار العيب وخيار المجلس، وخيار الرؤية، لا يقدر شيء منها بالثلاث. وأجيب بأن المصراة انفردت بالمدة المذكورة، لأنه لا يتبين حكم التصرية في الأغلب إلا بها بخلاف غيرها.

(والثالثة): أنه يلزم ضمان الأعيان مع بقائها حيث كان اللبن موجوداً. وأجيب عنه بأنه غير موجود متميز، لأنه مختلط باللبن الحادث، فقد تعذر رده بعينه بسبب الاختلاط، فيكون مثل ضمان العبد الآبق المغصوب.

(والرابعة): من حيث إنه يلزم إثبات الرد بغير عيب، لأنه لو كان نقصان اللبن عيباً لثبت به الرد من دون تصرية ولا أشتراط، لأنه لم يشترط الرد. وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط من حيث المعنى، فإن المشتري لما رأى ضرعها مملوءاً، فكأن البائع شرط له أن ذلك عادة لها، وقد ثبت لهذا نظائر مثل ما تقدم في تلقي الجلوبة. وإذا تقرر عندك ضعف

⁽١) سورة النحل، الآية: ١٣٦.

القولين الآخرين علمت أن الحق هو الأول، وعرفت أن الحديث أصل في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه، وفي أن التدليس لا يفسد أصل العقد، وفي تحريم التصرية للمبيع وثبوت الخيار بها. وقد أخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعاً: "بيع المحفلات خلابة ولا تحل الخلابة لمسلم» وفي إسناده ضعف. ورواه ابن أبي شيبة موقوفاً بسند صحيح. والمحفلات جمع محفلة بالحاء المهملة. والفاء التي تجمع لبنها في ضروعها، والخلابة بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام بعدها موحدة الخداع.

٣٦/٨٣٥ ــ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَنْ ٱشْتَرَى شَاةً مُحَفَّلَة فَرَدَّهَا فَلَدًةً فَالَذَ مَنْ ٱشْتَرَى شَاةً مُحَفَّلَة فَرَدَّهَا فَلْيَرُدًّ مَعَهَا صَاعاً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَزَادَ ٱلإِسْمَاعِيلِيُّ: مِنْ تَمْرٍ.

_ (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: من أشترى شاةً محفلةً فردها فليرد معها صاعاً. رواه البخاري وزاد الإسماعيلي من تمر) لم يرفعه المصنف بل وقفه على ابن مسعود، لأن البخاري لم يرفعه وقد تقدم الكلام على معناه مستوفى.

٣٧/٨٣٦ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى (صُبْرَةَ مِنْ طَعَامٍ) (١٠)، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: "مَا لَهٰذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟». قَالَ: "أَصَابَتُهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "أَفَلَا جَعَلْتُهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ خَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ مر على صبرة) الصبرة بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة الكومة المجموعة من الطعام (طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول اللَّه ﷺ، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني. رواه مسلم) قال النووي: كذا في الأصول مني بياء المتكلم، وهو صحيح ومعناه: ليس ممن أهتدى بهديي، وأقتدى بعلمي الأصول مني بياء المتكلم، وهو صحيح ومعناه: يكره تفسير مثل هذا ونقول: نمسك عن وعملي، وحسن طريقتي، وقال سفيان بن عيينة: يكره تفسير مثل هذا ونقول: نمسك عن تأويله، ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر، والحديث دليل على تحريم الغش، وهو

٨٣٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم (الحديث ٢١٤٩).

٨٣٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: قمن غشنا فليس مناه (الحديث ١٠٢).

⁽١) في نسخة م: صبرة طعام.

مجمع على تحريمه شرعاً مذموم فاعله عقلاً.

٣٨/٨٣٧ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقِطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْراً فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِي، فِي ٱلأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن عبد الله بن بريدة) هو أبو سهل عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، قاضي مرو، تابعي ثقة سمع أباه وغيره. (عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله عنية: من حبس العنب أيام القطاف) والأيام التي يقطف فيها (حتى يبيعه ممن يتخذه خمراً فقد تقحم النار على بصيرة) أي: على علم بالسبب الموجب لدخوله. رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن. وأخرجه البيهتي في شعب الإيمان من حديث بريدة بزيادة «حتى يبيعه من يهددي، أو نصراني، أو ممن يعلم أن يتخذه خمراً، فقد تقحم النار على بصيرة». والحديث دليل على تحريم بيع العنب ممن يتخذه خمراً، لوعيد البائع بالنار، وهو مع القصد محرم إجماعاً. وأما مع عدم القصد فقال الهادوية: يجوز البيع مع الكراهة، ويؤول بأن فلك مع الشك في جعله خمراً. وأما إذا علمه فهو محرم، ويقاس على ذلك ما كان يستعان به في معصية. وأما ما لا يفعل إلا لمعصية كالمزامير والطنابير ونحوها، فلا يجوز بيعها ولا شراؤها إجماعاً. وكذلك بيع السلاح والكراع من الكفار والبغاة، إذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين، فإنه لا يجوز إلا أن يباع بأفضل منه جاز.

٣٩/٨٣٨ هِ وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَضَعَّفَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الشَّرْمِـذِيُّ، وَآبُنُ خُزَيْمَةَ، وَآبُنُ الْجَارُودِ، وَآبُنِ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَٱبْنُ الْقَطَّانِ.

٨٣٧ ـ ذكر في مجمع الزوائد: ١٩٠/٤.

٨٣٨ ـ أخرجه أبو دارد في كتاب: الإجارة، باب: فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد فيه عيباً (الحديث ٢٥٠٨) و (الحديث ٢٥٠١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً (الحديث ١٢٨٥) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: الخراج بالضمان (الحديث ٢٠٥١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: الخراج بالضمان (الحديث ٢٢٤٢)، وأخرجه أحمد: ٦/ ٨٠، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: خيار العيب (الحديث ٢٢٤٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: خيار العيب (الحديث ٢٢٤٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: البيوع، باب: البيوع، باب. (الحديث ٢٨٤٢)،

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله على: الخراج بالضمان رواه الخمسة وضعفه البخاري) لأن فيه مسلم بن خالا الزنجي، وهو ذاهب الحديث (وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن المجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان) الحديث أخرجه الشافعي وأصحاب السنن بطوله وهو: «أن رجلاً أشترى غلاماً في زمن رسول الله على، وكان عنده ما شاء الله، ثم رده من عيب وجده، فقضى رسول الله به برده بالعيب فقال المقضى عليه: قد أستعمله، فقال رسول الله على: الخراج بالضمان والخراج هو الغلة والكراء ومعناه: أن المبيع إذا كان له دخل وغلة، فإن مالك الرقبة الذي هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها، فإذا أبتاع رجل أرضاً فأستعملها، أو ماشية فنتجها، أو دابة فركبها، أو عبداً فأستخدمه، ثم وجد به عيباً، فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما أنتفع به، لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري، فوجب أن يكون الخراج له. وقد أختلف العلماء في المسألة على ثلاثة أقوال.

(الأول): للشافعي أن الخراج بالضمان على ما قررناه في معنى الحديث، وما وجد من الفوائد الأصلية والفرعية فهو المشتري، ويرد المبيع ما لم يكن ناقصاً عما أحذه.

(الثاني): للهادوية أنه يفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية، فيستحق المشتري الفرعية. وأما الأصلية فتصير أمانة في يده، فإن رد المشتري المبيع بالحكم وجب الرد ويضمن التلف، وإن كان بالتراضي لم يردها.

(الثالث): للحنفية أن المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكراء. وأما الفوائد الأصلية كالثمر، فإن كانت باقية ردها مع الأصل، وإن كانت تالفة أمتنع الرد وأستحق الأرض.

(الرابع): لمالك أنه يفرق بين الفوائد الأصلية كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يرده مع أمه، وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد، فإن كانت متصلة وجب الرد لها إجماعاً، هذا ما قاله المذكورون. والحديث ظاهر فيما ذهب إليه الشافعي، وأما إذا وطىء المشتري الأمة ثم وجد فيها عيباً، فقد اختلف العلماء في ذلك فقالت الهادوية وأهل الرأي والثوري وإسحاق: يمتنع الرد، لأن الوطء جناية، لأنه لا يحل وطء الأمة لأصل المشتري ولا لفصله، فقد عيبها بذلك، قالوا: وكذا مقدمات الوطء يمتنع الرد بعدها، لذلك قالوا: ولكنه يرجع على البائع بأرش العيب. وقيل: بردها ويرد معها مهر مثلها. ومنهم من فرق بين الثيب والبكر. وقد استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح، والكل أقوال عارية من الاستدلال. ودعوى أن الوطء جناية غير صحيحة، والتعليل بأنه حرمها به على أصوله وفصوله فكانت جناية عليل، فإنه لم ينحصر المشتري لها فيهما.

العقد الموقوف

٨٣٩ / ٤٠ _ وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي ٱللَّه عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِي (١) بِهِ أَضْحِيَّةً، أَوْ شَاةً، فَآشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِخْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ ٱشْتَرَى تُرَاباً لَرَبِحَ فِيهِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلاَّ النَّسَائِيُّ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ضِمْنِ حَدِيثٍ، وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ. * ٤١/٨٤ ـــ وَأَوْرَدَ التَّرْمِذِيُّ لَهُ شَاهِداً مِنْ حَدِيثِ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ.

_ (وعن عروة البارقي، رضي الله عنه، أن النبي العلام أعطاه ديناراً يشتري به أضحية أو شاة، فأشترى به شاتين، فباع إحداهما بدينار فأتاه بشاة ودينار، فدعا به بالبركة في بيعه، فكان لو أشترى تراباً لربح فيه. رواه الخمسة إلا النسائي. وقد أخرجه البخاري ضمن حديث ولم يسق لفظه. وأورد له الترمذي شاهداً من حديث حكيم بن حزام). الحديث في إسناده سعيد بن زيد أخو حماد مختلف فيه. قال المنذري والنووي: إسناده حسن صحيح. وفيه كلام كثير. وقال المصنف: الصواب أنه متصل في إسناده مبهم. وفي الحديث دلالة على أن عروة شرى ما لم يوكل بشرائه وباع كذلك، لأنه أعطاه ديناراً لشراء أضحية، فلو وقف على الأمر لشرى ببعض الدينار الأضحية ورد البعض، وهذا الذي فعله، هو الذي تسميه الفقهاء العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة. وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال.

(الأول): أنه يصح العقد الموقوف، وذهب إلى هذا جماعة من السلف والهادوية عملاً بالحديث.

(والثاني): أنه لا يصح وإليه ذهب الشافعي وقال: إن الإجازة لا تصححه محتجاً بحديث «لا تبع ما ليس عندك». أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وهو شامل للمعدوم

٨٣٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في المضارب يخالف (الحديث ٢٣٨٤)، و (الحديث ٢٢٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ـ ٣٤ ـ (الحديث ٢٢٥٨)، وأخرجه وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصدقات، باب: الأمين يتجر فيه فيربح (الحديث ٢٤٠٢)، وأخرجه أحمد في مسنده: ٢٤٠٤، وأخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: ـ ٢٨ ـ (الحديث ٣٦٤٢).

⁽١) في نسخة م: يشتري.

٠ ٨٤ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ٣٤ (الحديث ١٢٥٧).

وملك الغير. وتردد الشافعي في صحة حديث عروة وعلق القول به على صحته.

(والثالث): التفصيل لأبي حنيفة فقال: يجوز البيع لا الشراء، وكأنه فرق بينهما بأن البيع إخراج عن ملك المالك، وللمالك حق في أستبقاء ملكه، فإذا أجاز فقد أسقط حقه بخلاف الشراء، فإنه إثبات لملك فلا بد من تولى المالك لذلك.

(والرابع): لمالك، وهو عكس ما قاله أبو حنيفة، وكأنه أراد الجمع بين الحديثين حديث: «لا تبع ما ليس عندك» وحديث عروة، فيعمل به ما لم يعارض.

(والخامس): أنه يصح إذا وكل بشراء شيء فيشتري بعضه وهو للجصاص، وإذا صح حديث عروة فالعمل به هو الراجح. وفيه دليل على صحة بيع الأضحية، وإن تعينت بالشراء لإبدال المثل ولا تطيب زيادة الثمن، ولذا أمره بالتصدق بها. وفي دعائه على له بالبركة، دليل على أن شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته، مستحبة ولو بالدعاء.

٤٢/٨٤١ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ ٱلْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهٰى عَنْ شِرَاءِ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ، وَعَنْ ضَرَاةِ الْفَائِصِ. رَواهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَالْبَرَّارُ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

- (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أن النبي الله عنه الله عنه المغانم الأنعام حتى تضع، وعن بيع ما في ضرعها، وعن شراء العبد وهو آبق، وعن شراء المغانم حتى تقسم، وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضربة الغائص. رواه ابن ماجه والبزار والمدارقطني بإسناد ضعيف) لأنه من حديث شهر بن حوشب، وشهر تكلم فيه جماعة كالنضر بن شميل والنسائي وابن عدي وغيرهم. وقال البخاري: شهر حسن الحديث، وقوي أمره، وروي عن أحمد أنه قال: ما أحسن حديثه، والحديث أشتمل على ست صور منهي عنها.

(الأولى): بيع في بطون الحيوان وهو مجمع على تحريمه.

(والثانية): اللبن في الضروع وهو مجمع عليه أيضاً وقد تقدم.

٨٤١ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها وضربة الغائص (الحديث ١٥٢).

(والثالثة): العبد الآبق وذلك لتعذر تسليمه.

(والرابعة): شراء المغانم قبل القسمة وذلك لعدم الملك.

(والخامسة): شراء الصدقات قبل القبض، فإنه لا يستقر ملك المتصدق عليه إلا بعد القبض. إلا أنه أستثنى الفقهاء من ذلك بيع المصدق للصدقة قبل القبض بعد التخلية فإنه يصح، لأنهم جعلوا التخلية كالقبض في حقه.

(السادسة): ضربة الغائص، وهو أن يقول أغوص في البحر غوصة بكذا، فما خرج فهو لك والعلة في ذلك هو الغرر.

١٣/٨٤٢ ـ وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرَرٌ ٩٠. رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ وَقْفُهُ.

_ (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﴿ لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر. رواه أحمد وأشار إلى أن الصواب وقفه) وهو دليل على حرمة بيع السمك في الماء، وقد علله بأنه غرر، وذلك لأنه تخفى في الماء حقيقته، ويرى الصغير كبيراً وعكسه، وظاهره النهي عن ذلك مطلقاً. وفصل الفقهاء في ذلك فقالوا: إن كان في ماء كثير لا يمكن أخذه إلا بتصيد ويجوز عدم أخذه، فالبيع غير صحيح، وإن كان في ماء لا يفوت فيه يؤخذ بتصيد فالبيع صحيح، ويثبت فيه الخيار بعد التسليم، وإن كان لا يحتاج إلى تصيد فالبيع صحيح، ويثبت فيه خيار الرؤية. وهذا التفصيل يؤخذ من الأدلة والتعليل المقتضى للإلحاق يخصص عموم النهي.

٤٤/٨٤٣ فَي رَسُولُ ٱللَّهِ عِبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةٌ حَنَّى تَطْعَمَ (١)، وَلاَ يُبَاعً صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلاَ لَبَنَّ فِي ضَرْعٍ. رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُ فِي أَلاَّ وْسَطِ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ لِعِكْرِمَةَ، وَأَخْرَجَهُأَيْضاً مَوْقُوفاً عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ، وَرَجَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

٨٤٢ ـ أخرجه أحمد في مسنده ١/٣٨٨.

٨٤٣ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: البيوع، باب: (الحديث ٣/ ١٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل، (الحديث: ١٦)، وأخرجه البيهقي في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع حبل الحبلة (الحديث ٥/ ٣٤٠).

⁽١) في نسخة م: تُطْعِمَ: أي يبدو صلاحها وتصير طعاماً يطيب أكلها.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال نهى رسول الله الله الله الله الله على أن تباع ثمرة حتى تطعم) بضم المثناة الفوقية وكسر العين المهملة يبدو صلاحها (ولا يباع صوف على ظهر، ولا لبن في ضرع. رواه الطبراني في الأوسط والمدارقطني، وأخرجه أبو داود في المراسيل لعكرمة) وهو الراجح، (وأخرجه أيضاً موقوفاً على ابن عباس بإسناد قوي ورجحه البيهةي). اشتمل الحديث على ثلاث مسائل:

(الأولى): النهي عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ويطيب أكلها، ويأتي الكلام في ذلك.

(والثانية): النهي عن بيع الصوف على الظهر، وفيه قولان للعلماء: الأول أنه لا يصح عملاً بالحديث، ولأنه يقع الاختلاف في موضع القطع من الحيوان فيقع الإضرار به، وهذا قول الهادوية والشافعي وأبي حنيفة. والقول الثاني أنه يصح البيع، لأنه مشاهد يمكن تسليمه، فيصح كما صح من المذبوح. وهذا قول مالك ومن وافقه، قالوا: والحديث موقوف على ابن عباس، والقول الأول أظهر، والحديث قد تعاضد فيه المرسل والموقوف، وقد صح النهي عن الغرر، وألغرر خاصل فيه.

(والثالثة): النهي عن بيع اللبن في الضرع لما فيه من الغرر. وذهب سعيد بن جبير الله جوازه قال: لأنه الله سمى الضرع خزانة في قوله فيمن يحلب شاة أخيه بغير إذنه: «يعمد أحدكم إلى خزانة أخيه ويأخذ ما فيها» وأجيب بأن تسميته خزانة مجاز، ولئن سلم فبيع ما في الخزانة بيع غرر، ولا يدري بكميته وكيفيته.

٤٥/٨٤٤ ــ وَعَنْ أَبِي هُورَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهى: عَنْ بَيْعِ المَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ ۗ رَوَاهُ الْبَزَّالُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله الله المناية المناية المنادة المراد بها ما في بطون الإبل (والملاقيح) هو ما في ظهور الجمال (رواه البزار وفي إستاده ضعف) لأن في رواته صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وهو ضعيف. ورواه مالك عن ضعف) لأن في رواته صلاً. قال الدارقطني في العلل: تابعه معمر ووصله عمر بن قيس عن الزهري عن سعيد مرسلاً. قال الدارقطني في العلل:

٨٤٤ ـ أخرجه البزار في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الملاقيح والمضامين (الحديث ١٣٦٧).

الزهري، وقول مالك هو الصحيح. وفي الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق بإسناد قوي. والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين والملاقيح، وقد تقدم وهو إجماع.

الإقالة وشروطها

٤٦/٨٤٥ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ (١) مُسْلِماً بَيْعَتَهُ أَقَالَ ٱللَّهُ عَثْرَقَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَآبْنُ مَاجَه، وَصَحَحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: رسول اللّه على: من أقال مسلماً بيعته أقال اللّه عثرته. رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) وهو عنده بلفظ من أقال مسلماً أقال اللّه عثرته يوم القيامة. قال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما. وفي الباب ما يشده من الأحاديث الدالة على فضل الإقامة، وحقيقتها شرعاً رفع العقد الواقع بين المتعاقدين، وهي مشروعة إجمالاً ولا بد من لفظ يدل عليهما، وهو أقلت أو ما يفيد معناه عرفاً. وللإقالة شرائط ذكرت في كتب الفروع لا دليل عليها وإنما دل الحديث على أنها تكون بين المتبايعين لقوله: "بيعته". وأما كون المقال مسلماً فليس بشرط، وإنما ذكره لكونه حكماً أغلبياً، وإلا فثواب الإقامة ثابت في إقالة غير المسلم. وقد ورد بلفظ المن أقال نادماً". أخرجه البزار.

٢ ــ باب: الخيار

الخيار بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار أو التخيير، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه، وهو أنواع ذكر المصنف في هذا الباب خيار الشرط وخيار المجلس. ١/٨٤٦ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ ٱللَّه ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعاً، أَوْ يُخَيِّرُ أَحَدُهُمَا الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعاً، أَوْ يُخَيِّرُ أَحَدُهُمَا

٨٤٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الإجارة، باب: فضل الإقالة (الحديث ٣٤٦٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: كتاب: البيوع، باب: الإقالة (الحديث ٢١٩٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: الإقالة (الحديث ١١٠٣) و (الحليث ١١٠٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: من أقال مسلماً أقال الله عثرته (الحديث ٢/٤٥).

⁽١) في نسخة م: أقاله.

٨٤٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا خير أحلهما صاحبه (الحديث ٢١١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس (الحديث ١٥٣١).

الآخَرَ، فإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَٰلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتُوكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

— (عن ابن عمر، رضي اللّه عنهما، عن رسول اللّه على قال: إذا تبايع الرجلان) أي أوقعا العقد بينهما لا تساوماً من غير عقد (فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا). وفي لفظ يفترقا والمراد بالأبدان (وكانا جميعاً أو يخير) من التخيير (أحدهما الآخر) فإن خير أحدهما الآخر أي إذا أشترط أحدهما الخيار مدة معلومة، فإن الخيار لا ينقضي بالتفرق، بل يبقى حتى تمضي مدة الخيار التي شرطها. وقيل: المراد إذا أختار إمضاء البيع قبل التفرق، لزمه البيع حينئذ وبطل أعتبار التفرق. ويدل لهذا قوله: (فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع) أي نفذ وتم (وإن تفرقا) بالأبدان (بعد أن تبايعا) أي عقدا عقد البيع (ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، وأنه يمتد إلى أن يحصل التفرق بالأبدان. وقد أختلف العلماء في ثبوته على قولين:

(الأول): ثبوته وهو لجماعة من الصحابة منهم علي عليه السلام وآبن عباس وابن عمر وغيرهم. وإليه ذهب أكثر التابعين والشافعي وأحمد وإسحاق والإمام يحيى قالوا: والتفرق الذي يبطل به الخيار ما يسمى عادة تفرقاً، ففي المنزل الصغير بخروج أحدهما، وفي الكبير بالتحول من مجلسه إلى آخر بخطوتين أو ثلاث. ودل على أن هذا تفرق فعل ابن عمر المعروف، فإن قاما معا أو ذهبا معا فالخيار باق. وهذا المذهب دليله هذا الحديث المتفق عليه.

(القول الثاني): للهادوية والحنفية ومالك والإمامية أنه لا يثبت خيار المجلس، بل متى تفرق المتبايعان بالقول فلا خيار إلا ما شرط مستدلين بقوله تعالى: ﴿تجارة عن تراض﴾(۱)، وبقوله: ﴿وأشهدوا إذا تبايعتم﴾(۱) قالوا: والإشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر، وإن وقع قبله لم يصادف محله وحديث إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع، ولم يفصل. وأجيب بأن الآية مطلقة قيدت بالحديث وكخيار الشرط، وكذلك الحديث وآية الإشهاد يراد بهما عند العقد، ولا ينافيه ثبوت خيار المجلس كما لا ينافيه سائر الخيارات قالوا: والحديث منسوخ بحديث «المسلمون على شروطهم» والخيار بعد لزوم العقد يفيد الشرط. ورد بأن الأصل عدم النسخ ولا يثبت بالاحتمال قالوا: ولأنه من رواية مالك

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٩. ا

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢..

ولم يعمل به. وأجيب بأن مخالفة الراوي لا توجب عدم العمل بروايته، لأن عمله مبني على أجتهاده وقد يظهر له ما هو أرجع عنده مما رواه، وإن لم يكن أرجع في نفس الأمر قالوا: وحديث الباب يحمل على المتساومين، فإن أستعمال البائع في المساوم شائع. وأجيب عنه بأنه إطلاق مجازي والأصل الحقيقة وعورض بأنه يلزم أيضاً حمله على الممجازي على القول الأول، فإنه على تقدير القول بأن المراد التفرق بالأبدان هو بعد تمام الصيغة وقد مضى فهو مجاز في الماضي. وردت هذه المعارضة بأنا لا نسلم أنه مجاز في الماضي، بل هو حقيقة فيه كما ذهب إليه الجمهور بخلاف المستقبل فمجاز اتفاقاً قالوا: المراد التفرق بالأقوال والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع بعتك بكذا أو قول المشتري أشتريت قالوا: فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه، والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري. ولا يخفى ركاكة هذا القول وبطلانه، فإنه إلغاء للحديث عن الفائدة، إذ من المعلوم يقيناً أن كلاً من البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار إذ لا عقد بينهما، فالإخبار به لاغ عن الإفادة، ويرده لفظ الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول بينهما، فالإخبار به لاغ عن الإفادة، ويرده لفظ الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول الأول، وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتي:

٧/٨٤٧ ــ وَعَنْ عُمَرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدُهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِبَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَشْتَقْبِلَهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا آبْنَ مَاجَهْ، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ الجَارُودِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: ﴿ حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَانِهِـمَا ﴾ .

_ وهو قوله (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي على قال: البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله. رواه الخمسة إلا ابن ماجه ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود وفي رواية

٨٤٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع والإجارة، باب: في خيار المتبايعين (الحديث ٣٤٥٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يفترقا (الحديث ١٢٤٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: وجوب الخيار للمتبايعيين قبل افتراقهما بأبدانهما (الحديث ٤٤٥٩)، وأخرجه أحمد: ١٨٣/، وأخرجه الدارقطني في كتاب: البيوع، باب: البيوع (الحديث ٢٦)، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٢٤٠).

حتى يتفرقا عن مكانهما) وبحديث أبي داود عن ابن عمر وبلفظ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله» قالوا: فقوله أن يستقيله دال على نفوذ البيع. فقد أجيب عنه بأن الحديث دليل خيار المجلس أيضاً لقوله: «بالخيار ما لم يتفرقا». وأما قوله: «أن يستقيله» فالمراد به الفسخ، لأنه لو أريد الاستقالة حقيقة لم يكن للمفارقة معنى فتعين حملها على الفسخ. وعلى ذلك حمله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا: معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ المهبيع، فالمراد بالاستقالة فسخ النادم. وحملوا نفي الحل على الكراهة، لأنه لا يليق بالمروءة وحسن معاشرة المسلم، لا أن اختيار الفسخ حرام. وأما ما روي عن أبن عمر أنه بالمروءة وحسن معاشرة المسلم، لا أن اختيار الفسخ حرام. وأما ما روي عن أبن عمر أنه أبن عمر لم يبلغه النهي. وقال ابن حزم: حمل حديث ابن عمرو هذا على التفرق بالأقوال تذهب معه فائدة الحديث، لأنه يلزم معه حل التفرق، سواء خشي أن يستقيله أولاً، لأن الإقالة تصح قبل التفرق وبعده، قال ابن عبد البر: قد أكثر المالكية والحنفية من الكلام برد الحديث بما يطول ذكره، وأكثره لا يحصل منه شيء، وإذا ثبت لفظ مكانهما لم يبق للتأويل مجال وبطل بطلاناً ظاهراً على تفرق الأقوال.

٣/٨٤٨ - وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْذَعُ فِي الْبُيُوعِ فَقَالَ: ﴿إِذَا بَايَمْتَ فَقُلْ لاَ خِلاَبَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: ذكر رجل) هو حبان بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة ابن منقذ (للنبي على أنه يخدع في البيوع فقال: إذا بايعت فقل لا خلابة) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام بموحدة أي لا خديعة (متفق عليه) زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه «ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فأردد، فبقي ذلك الرجل حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى شيئاً فقيل له إنك غبنت فيه رجع فيشهد له رجل من الصحابة أن النبي على قد جعل له الخيار ثلاثاً فيرد له دراهمه والحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل الغبن. وأختلف فيه العلماء على قولين:

(الأول): ثبوت الخيار بالغبن وهو قول أحمد ومالك، ولكن إذا كان الغبن فاحشاً

٨٤٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: ما يكره من الخداع في البيع (الحديث ٢١١٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: من يخدع في البيع (الحديث ١٥٣٣).

لمن لا يعرف ثمن السلعة. وقيده بعض المالكية بأن يبلغ الغبن ثلث القيمة، ولعلهم أخذوا التقييد مما علم من أنه لا يكاد يسلم أحد من مطلق أغبن في غالب الأحوال، ولأن القليل يتسامح به في العادة، وأنه من رضي بالغين بعد معرفته، فإن ذلك لا يسمى غبناً، وإنما يكون من باب التساهل في البيع الذي أثني ﷺ على فاعله، وأخبر أن اللَّه يحب الرجل سهل البيع سهل الشراء. وذهبت الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغبن لعموم أدلة البيع ونفوذه من غير تفرقة بين الغبن أو قالوا: وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك الرجل، إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التمييز، فتصرفه كتصرف الصبي المأذون له ويثبت له الخيار مع الغبن. قلت: ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث أنس بلفظ «أن رجلاً كان يبايع وكان في عقله» أي إدراكه «ضعف» ولأنه لقنه على بقوله: الا خلابة اشتراط عدم الخداع، فكان شراؤه وبيعه مشروطاً بعدم الخداع، ليكون من باب خيار الشرط. قال ابن العربي: إن الخديعة في هذه القصة، يحتمل أن تكون في العيب، أو في الملك، أو في الثمن، أو في العين فلا يحتج بها في الغبن بخصوصه، وهي قصة خاصة لا عموم فيها. قلت: في رواية ابن إسحاق أنه شكا إلى النبي ﷺ ما يلقى من الغبن، وهي ترد ما قاله ابن العربي. وقال بعضهم: إنه إذا قال الرجل البائع أو المشتري لا خلابة ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غبن. ورد بأنه مقيد بما في الرواية أنه كان يغبن. وأثبت الهادوية الخيار بالغبن في صورتين: الأولى من تصرف عن الغير. والثانية في الصبي المميز محتجين بهذا الحديث، وهو دليل على الصورة الثانية إذا ثبت أنه كان في عقله ضعف دون الأولي..

٣ ــ باب: الرب

الربا بكسر الراء مقصورة من ربا يربو ويقال الرماء بالميم والمد بمعناه والربية بضم الراء والتخفيف وهو الزيادة ومنه قوله تعالى: ﴿اهتزت وربت﴾(١) ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل والأحاديث في النهى عنه وذم فاعله ومن أعانه كثيرة جداً ووردت بلعنه ومنها.

١/٨٤٩ ــ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ آكِلَ الرِّبَا، وَمَوْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

⁽١) سورة الحج، الَّاية: ٥.

٨٤٩ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: لعن آكل الربا وموكله (الحديث ١٥٩٧).

٢/٨٥٠ ــ وَلِلْبُخَارِيِّ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ.

— (عن جابر، رضي الله عنه، قال: لعن رسول الله هي آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال: هم سواء. رواه مسلم وللبخاري نحوه من حديث أبي جحيفة) أي دعا على المذكورين. بالإبعاد عن الرحمة، وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه وخص الأكل، لأنه الأغلب في الانتفاع وغيره مثله. والمراد من موكله الذي أعطى الربا، لأنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلاً في الإثم، وإثم الكاتب والشاهدين، لإعانتهم على المحظور، وذلك إذا قصدا وعرفا بالربا. وورد في رواية لعن الشاهد بالأفراد على إرادة الجنس. فإن قلت: حديث «اللهم ما لعنت من لعنة فأجعلها رحمة» أو نحوه وفي لفظ ما لعنت فعلى من لعنت على من أوقع عليه اللعن قلت: ذلك فيما إذا كان من أوقع عليه اللعن غير حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن في حال غضب منه هي.

٣/٨٥١ - وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيُ ﷺ قال: «الرَّبَا فَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَاباً. أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ بَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنَّ أَرْبَى الرَّبَا عِرْضُ الرَّجُلِ لَلْمُسْلِمِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ مُخْتَصَراً، وَالْحَاكِمُ بِتَمَامِهِ وَصَحَّحَهُ.

- (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، عن النبي على قال: الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها) في الإثم (مثل أن ينكح الرجل أمه وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم. رواه ابن ماجه مختصراً والحاكم بتمامه وصححه) وفي معناه أحاديث. وقد فسر الربا في عرض المسلم بقوله: السبتان بالسبة. وفيه دليل على أنه يطلق الربا على الفعل المحرم وإن لم يكن من أبواب الربا المعروفة، وتشبيه أيسر الربا الربا بإتيان الرجل أمه لما فيه من استقباح ذلك عند العقل.

[•] ٨٥ ـ أحرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: موكل الربا (الحديث ٢٠٨٦).

٨٥١ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: التغليظ في الربا (الحديث ٢٢٧٤) مختصراً، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: إن أربى الربا عرض الرجل... (الحديث ٢/ ٣٧).

٧/٨٥٢ ــ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ:
«لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالدَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا
الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِباً
بِنَاجِزِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي سعيد الخدري، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا) بضم المثناة الفوقية فشين معجمة مكسورة ففاء مشددة أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلًا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز) بالجيم والزاي أي حاضر (متفق عليه) الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة متفاضلًا، سواء كان حاضراً أو غائباً لقوله: ﴿ إِلا مثلاً بمثل ۗ فإنه أستثنى من أعم الأحوال، كأنه قال: لا تبيعوا ذلك في حال من الأحوال إلا في حال كونه مثلاً بمثل أي متساويين قدراً. وزاده تأكيداً بقوله: «ولا تشفوا» أي لا تفاضلوا، وهو من الشف بكسر الشين، وهي الزيادة هنا. وإلى ما أفاده الحديث ذهبت الجلة من العلماء الصحابة والتابعين والعترة والفقهاء فقالوا: يحرم التفاضل فيما ذكر غائباً كان أو حاضراً. وذهب ابن عباس وجماعة من الصحابة إلى أنه يحرم بالربا إلا في النسيئة مستدلين بالحديث الصحيح «لا ربا إلا في النسيئة» وأجاب الجمهور بأن معناه: لا ربا أشد إلا في النسيئة، فالمراد نفي الكمال لا نفي الأصل. وقد روى الحاكم أن ابن عباس رجع عن ذلك القول أي بأنه لا ربا إلا في النسيئة وأستغفر اللَّه لفظ من القول به. ولفظ الذهب عام لجميع ما يطلق عليه من مضروب وغيره وكذلك لفظ الورق. وقوله: «لا تبيعوا غائباً منها بناجز» المراد بالغائب ما غاب من مجلس البيع مؤجلاً كان أولا والناجز الحاضر.

٥/٨٥٣ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ اللَّمْتُ بِالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالفَّمْرُ بِالنَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، وَالفَّمْرُ بِالنَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، وَالفَّمْرُ بِالنَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدا بِيَدٍ، فَإِذَا ٱخْتَلَفَتْ لهذِهِ ٱلأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِنْتُمْ إِذَا كَانَ يَدا بِيَدٍ، وَإِذَا ٱخْتَلَفَتْ لهذِهِ ٱلأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِنْتُمْ إِذَا كَانَ يَدا بِيَدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٨٥٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، ياب: يبع الفضة بالفضة (الحديث ٢١٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الربا (الحديث ١٥٨٤).

٨٥٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (الحديث ١٥٨٧).

— (وعن عبادة بن الصاعت، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا أختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد. رواه مسلم) لا يخفي ما أفاده من التأكيد بقوله مثلاً بمثل وسواء بسواء. وفيه دليل على تحريم التفاضل فيما أتفقا جنساً من السئة المذكورة التي وقع عليها النص. وإلى تحريم الربا فيها ذهبت الأمة كافة، وأختلفوا فيما عداها. فذهب الجمهور إلى ثبوته فيما عداها مما شاركها في العلة، ولكن لما لم يجدوا علة منصوصة أختلفوا فيها اختلافاً كثيراً، يقوي للناظر العارف أن الحق ما ذهبت إليه الظاهرية من أنه لا يجري الربا إلا في السئة المنصوص عليها. وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميتها (القول المجتبي) وأعلم أنه أتفق العلماء على جواز بيع ربوي بربوي لا يشاركه في الجنس مؤجلاً ومتفاضلاً كبيع الذهب بالحنطة والفضة بالشعير وغيره من المكيل. وأتفقوا على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه وأحدهما مؤجل.

٣/٨٥٤ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِاللَّهَبُ اللَّهَ عَنْ زَادَ بِوَزْنِ مِثْلًا بِمِثْل، فَمَنْ زَادَ أَلِهُ اللَّهَبِ وَزْناً بِوَزْنِ مِثْلًا بِمِثْل، فَمَنْ زَادَ أَلِهُ السَّنَزَادَ فَهُوَ رِياً». رَوَاهُ أَسُلِمٌ.

-- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب وزناً بوزن) نصب على الحال (مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا. رواه مسلم) فيه دليل على تعيين التقدير بالوزن لا بالخرص والتخمين، بل لا بد من التعيين الذي يحصل بالوزن. وقوله: "فمن زاد" أي أعطى الزيادة أو آستزاد أي طلب الزيادة فقد أربى أي فعل الربا المحرم، وأشترك في إثمه الآخذ والمعطى.

数数值

٨٥٤ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع اللهب بالورق نقداً (الحديث ١٥٨٨).

٧/٨٥٠ - وَعَنْ أَبِسِ سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَأَبِسِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ : رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ : فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبِرَ هٰكَذَا؟» فَقَالَ: لاَ. وَٱللَّهِ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلاَثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «لاَ تَفْعَلْ، بع الجَمْعَ بِالشَّرَاهِمِ، ثُمَّ ٱبْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيباً» . وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ. مُتَفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ: «وَكَذْلِكَ الْمِيزَانُ».

_ (وعن أبي سعيد وأبي هريرة، رضي اللَّه عنهما، أن رسول اللَّه ﷺ أستعمل رجلًا) أسمه سواد بفتح السين المهملة وتخفيف الواو ودال مهملة ابن غزية بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي ومثناة تحتية بزنة عطية وهو من الأنصار (على خيبر فجاءه بتمر جنيب) بالجيم المفتوحة والنون بزنة عظيم يأتي بيان معناه (فقال رسول اللَّه ﷺ: أكل تمر خيبر هكذا؟ فقال: لا واللَّه يا رسول اللَّه. إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والثلاثة، فقال النبي ﷺ: لا تفعل بع الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم التمر الرديء (بالدراهم ثم أبتع بالدراهم جنيباً. وقال في الميزان مثل ذلك. متفق عليه. ولمسلم: وكذلك الميزان) الجنيب، قيل: الطيب: وقيل: الصلب وقيل: الذي أخرج منه حشفه ورديثه. وقيل: هو الذي لايختلط بغيره وقد فسر الجمع بما ذكرناه آنفاً. وفسر في رواية لمسلم بأنه الخلط من التمر ومعناه: مجموع من أنواع مختلفة. والحديث دليل على أن بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوي، سواء أتفقا في الجودة والرداءة أو أختلفا، وأن الكل جنس واحد. وقوله: ﴿وَقَالَ فِي الميزان مثل ذلك؛ أي قال فيما كان يوزن إذا بيع بجنسه مثل ما قال في المكيل إنه لا يباع متفاضلاً، وإذا أريد مثل ذلك بيع بالدراهم وشرى ما يراد بها. والإجماع قائم على أنه لا فرق بين المكيل والموزون في ذلك الحكم. وأحتجت الحنفية بهذا الحديث على أن ما كان في زمنه ﷺ مكيلًا لا يصح أن يباع ذلك بالوزن متساوياً، بل لا بد من أعتبار كيله وتساويه كيلًا وكذلك الوزن. وقال ابن عبد البر: إنهم أجمعوا أن ماكان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله المكيل، فإن بعضهم يجيز فيه الوزن ويقول: إن المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء. وغيرهم يعتبرون الكيل والوزن بعادة البلد ولو

٥٥٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا أراد بيع التمر بتمر خير منه (الحديث ٢٢٠١) و (الحديث ٢٢٠٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع الطعام مشلاً بمثل (الحديث ١٥٩٣).

خالف ما كان عليه في ذلك الوقت، فإن آختلفت العادة اعتبر بالأغلب، فإن آستوى الأمران كان له حكم الموزون. وأعلم الأمران كان له حكم المكيل إذا بيع بالكيل، وإن بيع بالوزن كان له حكم الموزون. وأعلم أنه لم يذكر في هذه الرواية أنه على أمره برد البيع، بل ظاهرها أنه قرره وإنما أعلمه بالحكم وعذره للجهل به، إلا أنه قال ابن عبد البر: إن سكوت الراوي عن رواية فسخ العقد ورده لا يدل على عدم وقوعه. وقد أخرج من طريق أخرى، وكأنه يشير إلى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيد نحو هذه القصة فقال: هذا الربا فرده. قال: ويحتمل تعدد القصة وأن التي لم يقع فيها الرد كانت متقدمة. وفي الحديث دلالة على جواز الترفيه على النفس بأختيار الأفضل.

٨/٨٥٦ ﴿ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهِىٰ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة) بضم الصاد المهملة الطعام المجتمع (من التمر التي لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم) دل الحديث على أنه لا بد من التساوي بين الجنسين، وتقدم أشتراطه وهو وجه النهى.

٩/٨٥٧ – وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ ٱللَّهِ يَصُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ». (وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَثِلْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ. (وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَثِلْ الشَّعِيرُ (١٠)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن معمر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: إني كنت أسمع رسول الله على يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا يومئذ الشعير. رواه مسلم) ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعوم، ويدل على أنه لا يباع متفاضلاً وإن أختلف الجنس. والظاهر أنه لا يقول أحد بالعموم، وإنما الخلاف في البر والشعير كما سيأتي عن مالك، ولكن معمراً خص الطعام بالشعير، وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يغلب الاسم. وقد ذهب إلى

٨٥٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحزيم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر (الحديث ١٥٣٠).

٨٥٧ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع الطعام مثلاً بمثل (الحديث ١٥٩٢).

⁽١) في نسخة م: وكان طَعَامُنَا يومنذ الشَّعِيرَ. وهي رواية مسلم.

التخصيص بها الحنفية. والجمهور لا يخصصون بها إلا إذا اقتضت غلبة الاسم، وإلا حمل اللفظ على العموم، ولكنه مخصوص بما تقدم من قوله: «فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم» بعد عده للبر والشعير فدل على أنهما صنفان وهو قول الجماهير فبيعوا كيف شئتم بعد عده للبر والشعير، فدل على أنهما صنفان وهو قول الجماهير. وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا: هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا، وسبقهم إلى ذلك معمر بن عبد الله راوي الحديث، فأخرج مسلم عنه أنه أرسل غلامه بصاع قمع فقال: بعه ثم آشتر به شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فقال له معمر: لم فعلت ذلك؟ انطلق فرده ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل، فإني سمعت رسول الله على ثم ساق هذا الحديث المذكور فقيل له: فإنه ليس مثله فقال: إني أخاف أن يضارع. وظاهره أنه أجتهاد منه، ويرد عليهم ظاهر الحديث ونص حديث أبي داود والنسائي من حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله على قلا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثر وهما يدا بيد».

بيع الذهب بالذهب

١٠/٨٥٨ _ وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ٱشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِالثَّنَيْ عَشَرَ دِيناراً، فِيهَا ذَهَبُ وَخَرَزٌ. [فَفَصَّلْتُهَا] (١٠)، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنَ ٱلنَّيْ عَشَرَ دِيناراً، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى ٱللَّه عليه وسلم فَقَالَ: «لَا تُبَاعُ حَتَّى [تُفُصَّلَ] (٢٠)». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن فضالة بن عبيد، رضي اللَّه عنه، قال: أشتريت يوم خيبر قلادة بأثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز، ففصلتها فوجدت فيها أكثر من آثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي على فقال: لا تباع حتى تفصل. رواه مسلم) الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير بطرق كثيرة بألفاظ متعددة، حتى قيل: إنه مضطرب. وأجاب المصنف أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً، بل النص من الاستدلال محفوظ لا أختلاف فيه، وهو النهي عن بيع ما لم يفصل. وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب، وحينتلا فينبغي الترجيع بين رواتها، وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبطهم، فتكون رواية الباقين بالنسبة إليه شاذة وهو كلام حسن يجاب به فيما شابه هذا

٨٥٨ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: بيع القلادة فيها خرز وذهب (الحديث ١٥٩١).

⁽١) في الأصل: ففصَّلتها، يتخفيف الصاد، وأثبتنا ما في نسخة م لأنها موافقة لما في صحيح مسلم.

⁽٢) في الأصل: تُفْصَل، بتخفيف الصاد، وأثبتنا ما في نسخة م؛ لأنها موافقة لما في صحيح مسلم.

مثل حديث جابر، وقصة جمله، ومقدار ثمنه. والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل، ويباع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما زاد ومثله غيره من الربويات، فإنه على قال: ﴿ لا تباع حتى تفصل * فصرح ببطلان العقد، وأنه يجب التدارك له. وقد أختلف في هذا الحكم، فذهب كثير من السلف والشافعي وأحمد وغيرهم إلى العمل بظاهر الحديث. وخالف في ذلك الهادوية والحنفية وآخرون وقالوا: بجواز ذلك بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز بمثله ولا بدونه، قالوا: وذلك لأنه حصل الذهب في مقابلة الذهب، والزائد من الذهب في مقابلة المصاحب له فصح العقد، قالوا: لأنه إذا أحتمل العقد وجه صحة وبطلان حمل على الصحة قالوا: وحديث القلادة الذهب فيها أكثر من أثنى عشر ديناراً (لأنها إحدى الروايات في مسلم وصححها أصحاب أبو على الغساني) والتي لفظها القلادة فيها أثنا عشر ديناراً، وهي أيضاً كرواية الأكثر في الحكم، وهو على التقديرين لا يصح، لأنه لا بدأن يكون المنفرد أكثر من المصاحب ليكون ما زاد من المنفرد في مقابلة المصاحب. وأجاب المانعون بأن الحديث فيه دلالة على علم النهي، وهي عدم الفصل حيث قال: لا تباغ حتى تفصل، وظاهره الإطلاق في المساوي وغيره. فالحق مع القائلين بعدم الصحة ولعل وجه حكمة النهي هو سد الذريعة إلى وقوع التفاضل في الجنس الربوي، ولا يكون إلا بتمييزه بفصل وأختيار المساواة بالكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالظن في التغليب. ولمالك قول ثالث في المسألة، وهو أنه يجوز بيع السيف المحلى بالذهب إذا كان الذهب في البيع تابعاً لغيره، وقدره بأن يكون الثلث فما دونه. وعلل لقوله بأنه إذا كان البجنس المقابل بجنسه الثلث فما دونه فهو مغلوب ومكثور للجنس المخالف، والأكثر ينزل في غالب الأحكام منزلة الكل، فكأنه لم يبع ذلك الجنس بجنسه. ولا تخفى ركته وضعفه، وأضعف منه القول الرابع وهو جواز بيعه بالذهب مطلقاً مثلاً بمثل، أو أقل، أو أكثر، ولعل قائله ما عرف حديث القلادة.

بيع الحيوان بالحيوان

نَسِيئةً. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمَذِيُ، وَآبُنُ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ الْحَيْوَانِ الْحَيْوَانِ بِالْحَيَوَانِ الْحَيْرُودِ.

٨٥٩ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الحيوان بالحيوان نسيئة (الحديث ٣٣٥٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (الحديث ٢٣٣٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (الحديث ٢٦٣٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: الحيوان بالحيوان نسيئة (الحديث ٢٢٧٠)، وأخرجه أحمد: ٥/١٢، وأخرجه ابن الجارود (الحديث ٢١٠).

- (وعن سمرة بن جندب، رضى الله عنه، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. رواه الخمسة وصححه الترمذي وأبن الجارود) وأخرجه أحمد وأبو يعلى والضياء في المختارة كلهم من حديث الحسن عن سمرة. وقد صححه الترمذي وقال غيره: رجاله ثقات إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله لما في سماع الحسن من سمرة من النزاع، لكن رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس ورجاله ثقات أيضاً، إلا أنه رجح البخاري وأحمد إرساله. وأخرجه الترمذي عن جابر بإسناد لين. وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن جابر بن سمرة. والطحاوي والطبراني عن ابن عمر وهو يعضد بعضه بعضاً. وفيه دليل على عدم صحة بيع الحيوان بالحيوان نسيتة، إلا أنه قد عارضه رواية أبي رافع أنه ﷺ أستسلف بعيراً بكراً وقضى رباعياً وسيأتي. فأختلف العلماء في الجمع بينه وبين حديث سمرة فقيل: المراد بحديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معاً فيكون من بيع الكالىء بالكالىء وهو لا يصح. وبهذا فسره الشافعي جمعاً بينه وبين حديث أبي رافع. وذهبت الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أن هذا ناسخ لحديث أبي رافع. وأجيب عنه بأن النسخ لا يثبت إلا بدليل والجمع أولى منه. وقد أمكن بما قاله الشافعي ويؤيده آثار عن الصحابة أخرجها البخاري قال: أشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيها صاحبها بالربذة، وأشتري رافع بن خديج بعيراً ببعيرين وأعطاه أحدهما وقال: آتيك بالآخر غداً. وقال ابن المسيب: لا ربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل. وأعلم أن الهادوية يعللون منع بيع الحيوان الموجود بالحيوان المفقود، بأن المبيع القيمي لا بد أن يكون موجوداً عند العقد في ملك البائع له، والحيوان قيمي مبيع مطلقاً فيجب كونه موجوداً وإن لم يكن حاضراً مجلس العقد، فلا بدأن يكون متميزاً عند البائع، إما بإشارة، أو لقب، أو وصف وكذلك عللوا منع قرض الحيوان بعدم إمكان ضبطه، وحديث أبي رافع يزعمون نسخه ويأتي تحقيق الكلام في شرح الحديث الرابع والتسعين والسبعمائة.

١٢/٨٦٠ _ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقْرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِالْوَرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَلًا لاَ يَشْرِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ وَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعِ عَلَيْهُمْ وَلِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلاَحْمَدَ نَحْوَهُ مِنْ رِوَايَةٍ عَطَاءٍ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَحَهُ آبُنُ الْقُطَّانِ.

٨٦٠ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: النهي عن العينة (الحديث ٣٤٦٢)، وأخرجه أحمد: ٢/ ٤٢.

- (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله على يقول: إذا تبايعتم بالعينة) بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية (وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط اللَّه عليكم ذلاً) بضم الذال المعجمة والكسر الاستهانة والضعف. (لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم. رواه أبو داود من رواية نافع عنه وفي إسناده مقال) لأن في إسناده أبا عبد الرحمن الخراساني اسمه إسحاق عن عطاء الخراساني قال الذهبي في الميزان هذا من مناكيره (ولأحمد نحوه من رواية عطاء ورجاله ثقات وصححه ابن القطان) قال المصنف وعندي أن الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً لأن الأعمش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو الخراساني فيكون من تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر فيرجع إلى الحديث الأول وهو المشهور ا هـ والحديث له طرق عديدة عقد له البيهقي باباً وبين عللها. واعلم أن بيع العينة هو أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقى الكثير في ذمته وسميت عينة لحصول العين أي النقد فيها ولأنه يعود إلى البائع عين ماله وفيه دليل على تحريم هذا البيع. وذهب إليه مالك وأحمد وبعض الشافعية عملاً بالحديث قالوا ولما فيه من تفويت مقصد الشارع من المنع عن الربا وسد الذرائع مقصود قال القرطبي لأنّ بعض صور هذا البيع تؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلاً ويكون الثمن لغواً وأما الشافعي فنقل عنه أنه قال بجوازه أخذاً من قوله ﷺ في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم «بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيباً» قال فإنه دال على جواز بيع العينة فيصح أن يشتري ذلك البائع له ويعود له عين ماله لأنه لما لم يفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقاً سواء كان من البائع أو غيره وذلك لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال. وأيد ما ذهب إليه الشافعي بأنه قد قام الإجماع على جواز البيع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل إلى عوده إليه بالزيادة. وقالت الهادوية يجوز البيع من البائع إذا كان غير حيلة ولا فرق بين التعجيل والتأجيل وبأن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فإذا كان مشروطاً عند العقد أو قبله على عوده إلى البائع فالبيع فاسد أو باطل على الخلاف وإن كان مضمراً غير مشروط فهو صحيح ولعلهم يقولون: حديث العينة فيه مقال فلا ينتهض دليلاً على التحريم. وقوله "وأخذتم أذناب البقر، كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرث. والرضا بالزرع كناية عن كونه قد صار همهم وهمتهم. وتسليط الله كناية عن جعلهم أذلاء بالتسليط لما في ذلك من الغلبة والقهر وقوله حتى ترجعوا إلى دينكم أي ترجعوا إلى الاشتغال بأعمال الدين وفي هذه العبارة زجر بالغ وتقريع شديد حتى جعل بمنزلة الردة وفيه الحث على الجهاد.

١٣/٨٦١ ــ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِآخِبِهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِبَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَنَى بَاباً عَظِيباً مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

_ (وعن أبي أمامة، رضي الله عنه، عن النبي الله عنه المنه الله المنه المن

تحريم الرشوة

١٤/٨٦٢ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ ٩. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما، قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي. رواه أبو داود والترمذي وصححه) ورواه أحمد في القضاء، وابن ماجه في الأحكام، والطبراني في الصغير. وقال الهيثمي: رجاله ثقات. وذكر المصنف هذ الحديث في أبواب الربا، لأنه أفاد لعن من ذكر لأجل أخذ المال الذي يشبه الربا كذلك أخذ الربا،

٨٦١ ـ أخرجه أحمد: ٧٦١/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الهدية لقضاء الحاجة (الحدث ٣٥٤١).

٨٦٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في كراهية الرشوة (الحديث ٣٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم (الحديث ١٣٣٧).

وقد تقدم لعن آخذه أول الياب. وحقيقة اللعن البعد عن مظان الرحمة ومواطنها وقد ثبت اللعن عنه على المساف كثيرة تزيد على العشرين. وفيه دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة. وأما حديث «المؤمن ليس باللعان» فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلعنه الله ولا رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما تفيده صيغة فعال، والراشي هو الذي يبذل المال ليتوصل إلى الباطل، مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماء في البئر، فعلى هذا بذل المال للتوصل إلى الحق لا يكون رشوة. والمرتشي آخذ الرشوة، وهو الحاكم وأستحقا اللعنة جميعاً لتوصل الراشي بماله إلى الباطل والمرتشي للحكم بغير الحق، وفي حديث ثوبان زيادة والرائش، وهو الذي يمشي بينهما.

١٥/٨٦٣ — وَعَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ جَيْشاً. فَنَفِدَتِ ٱلإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ جَيْشاً. فَنَفِدَتِ ٱلإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ». وَإِنَّهُ ثِقَاتٌ. وَالْهُ ثِقَاتٌ.

- (وعنه) أي: ابن عمرو (أن رسول اللّه ﷺ أمره أن يجهز جيشاً فنفذت الإبل فأمره أن يا يجهز جيشاً فنفذت الإبل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة قال فكنت آخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. رواه الحاكم والبيهةي ورجاله ثقات) ذكر المصنف له هنا، لأنه الحديث يدل أن لا ربا في الحيوانات وإلا فبابه القرض. وفي الحديث دليل على جواز اقتراض الحيوان وفيه أقوال ثلاثة:

(الأول): جواز ذلك، وهو قول الشافعي ومالك وجماهير العلماء من السلف والمخلف عملاً بهذا الحديث، وبأن الأصل جواز ذلك إلا جارية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز ويجوز لمن لا يملك وطأها كمحارمها والمرأة.

(الثاني): يجوز مطلقاً للجارية وغيرها وهو لابن جرير وداود.

(الثالث): للهادوية والحنفية أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوانات. وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم النسخ وعدم صحته. وأعلم أنه قد وقع في الشرح أن حديث ابن عمرو في قرض الحيوان كما ذكرناه وراجعنا كتب الحديث، فوجدنا في سنن البيهقي ما لفظه بعد سياقه بإسناده قال عمرو بن حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص: إنا بأرض

٨٦٣ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: إن اللَّه يحب سمح البيع. . . (الحديث ١/٥٦)، وأحرجه البيهقي في كتاب: البيوع، باب: بيع الحيوان وغيره (الحديث ٥/٧٨).

ليس فيها ذهب ولا فضة أفأبيع البقرة بالبقرتين والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين؟ فقال: «أمرني رسول الله على أن أجهز جيشاً - الحديث المصدر في كتاب، وفي لفظ «فأمره النبي على أن يبتاع ظهراً إلى خروج المصدق فسياق الأول واضح أنه في البيع ولفظ الثاني صريح في ذلك. إذا عرفت هذا فحمله على القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. وقد عارضه حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم في الحديث السبعمائة والتسعين، وقد علمت ما قبل فيه. والأقرب من باب الترجيح أن حديث ابن عمرو أرجح من حديث الإسناد، فإنه قد قال الشافعي في حديث سمرة: إنه غير ثابت عن رسول الله على كما رواه عنه البيهقي. وقرض الحيوان بالحيوان قد صح عنه على جوازه أيضاً.

تحريم المزابنة

١٦/٨٦٤ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُمَا قَالَ: نَهْى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنِ المُزَابَنَةِ. أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَ حَاثِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِتَمْرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْماً أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ المُزَابَنَةِ. أَنْ يَبِيعَهُ بِرَبِيبٍ كَيْلِ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) وكان قياس قاعدة المصنف وعنه (قال: نهى رسول الله على عن المزابنة) وفسرها بقوله: (أن يبيع ثمر حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً وإن كان كرماً أن يبيعه بكيل طعام. نهى عن ذلك كله. متفق عليه) تقدم الكلام على تفسير المزابنة، وأشتقاقها، ووجه التسمية. وقوله ثمر بالمثلثة وفتح الميم فشمل الرطب وغيره. والمراد ما كان في أصله رطباً من هذه الأمور المذكورة، وأراد بالكرم العنب. وقد أختلف العلماء في تفسير المزابنة، وتقدم أن المعول عليه في تفسيرها ما فسرها به الصحابي لاحتمال أنه مرفوع وإلا فهو أعرف بمراد الرسول على قال ابن عبد البر: لا مخالف لهم أن مثل هذا مزابنة، وإنما أختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لايجوز بيعه إلا مثل بمثل؟ فالجمهور على الإلحاق في الحكم للمشاركة في العلة في ذلك، وهو عدم العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس والتقدير. وأما تسمية ما ألحق مزابنة، فهو الحاق في الاسم فلا يصح إلا على رأي من أثبت اللغة بالقياس.

٨٦٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام (الحديث ٢١٧١)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: بيع المزابنة (الحديث ٢١٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (الحديث ١٥٤٢).

١٧/٨٦٥ — وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنِ آشْتِرَاءِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ، فَقَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟». قَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ المَدِينِي، والتَّرْمِذِيُّ، وآبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله على يسأل عن أشتراء الرطب بالتمر فقال: أينقص الرطب إذا يبس؟ قالوا: نعم. فنهى عن ذلك. رواه الخمسة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم) وإنما صححه ابن المديني وإن كان مالك علقه عن داود بن الحسين، لأن مالكاً لقي شيخه بعد ذلك. فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه. قال ابن المديني: إن والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود إلا أن سماع والده عن مالك قديم، ثم حدث به مالك عن شيخه، فصح من طريق مالك. ومن أعله بجهالة خالد أبي عياش فقد رد عليه بأن الدارقطني قال: فصح من طريق مالك مع شدة نقده. قال المنذري: قد روى عنه ثقات وقد أعتمده مالك مع شدة نقده. قال الحاكم: ولا أعلم أحداً طعن فيه. والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم.

١٨/٨٦٦ – وَعَنْ آبْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيءِ، بِالْكَالِيءِ. يَعْنِي: ٱلدَّيْنَ بِالدَّيْنِ. رَوَاهُ إِسْحَاقُ، وَالْبَزَّارُ، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

- (وهن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالىء بالكالىء، يعني الدين بالدين. رواه إسحاق والبزار بإسناد ضعيف) ورواه الحاكم والدارقطني من دون تفسير، لكن في إسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف. قال أحمد: لا تحل الرواية

[△]٨٦٥ أخرجه أبر داود في كتاب: البيوع، باب: في التمر بالتمر (الحديث ٣٣٥٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة (الحديث ١٣٢٥)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: اشتراء التمر بالرطب (الحديث ٢٩٦٤)، وأحرجه وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: بيع الرطب بالتمر (الحديث ٢٢٦٤)، وأحرجه أحمد: ٢/ ١٧٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: البيوع، باب: المجارات، بهي رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة (الحديث ٢٨٩٧).

عندي عنه ولا أعرف هذا الحديث لغيره. وصحفه الحاكم فقال: موسى بن عتبة فصححه على شرط مسلم. وتعجب البيهقي من تصحيفه على الحاكم. قال أحمد: ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس أنه لا يجوز بيع دين بدين. وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع، والكالىء من كلا الدين كلوءاً فهو كالىء إذا تأخر، وكلاته إذا أنسأته، وقد لا يهمز تخفيفاً. قال في النهاية: هو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل، فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا يجزي بينهما تقابض. والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلاً.

٤ _ بـاب: الرخصة في العرايا، وبيع الأصول والثمار

١/٨٦٧ ﴿ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: ﴿ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا: أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمِ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْراً يَأْكُلُونَهَا رُطَباً.

— (عن زيد بن ثابت، رضي الله عنه، أن رسول الله وخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلاً. متفق عليه. بخرصها كيلاً. متفق عليه. ولمسلم رخص في العربة يأخذها أهل البيت بخرصها تمراً يأكلونها رطباً) الترخيص في الأصل التسهيل والتيسير، وفي عرف المتشرعة ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإيجاب والتحريم لولا ذلك العذر. وهذا دليل على أن حكم العرايا مخرج من بين المحرمات مخصوص بالحكم. وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري بلفظ: «نهى رسول الله على المعربي عن الإ بالدنانير والدراهم إلا العرايا، وفي قوله في العرايا مضاف محذوف أي في بيع ثمر العرايا، لأن العربة هي النخلة، وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجدب يتطوع أهل النخل منه لا ثمر له كما كانوا يتطوعون بمنيحة الشاة والإبل. وقال مالك: العربة منه بذلك على من لا ثمر له كما كانوا يتطوعون بمنيحة الشاة والإبل. وقال مالك: العربة أن يعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى المعرى بدخول المعري عليه، فرخص له

٨٦٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: تفسير العرايا (الحديث ٢١٩٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (الحديث ١٥٤١).

أن يشتريها أي رطبها منه بتمر أي يابس. وقد وقع أتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا، وهو بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيما دون خمسة أوسق بشرط التقابض، وإنما قلنا فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة وهو الحديث الآتي برقم ٧٩٩.

٢/٨٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا (مِنَ الْتَمْرِ)^(١)، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقِ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقِ». مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي هريرة ، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه عليه وخص في بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة. متفق عليه) وبين مسلم أن الشك فيه من داود بن الحصيس . وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحته فيما دون الخمسة وأمتناعه فيما فوقها، والخلاف بينهما فيها. والأقرب تحريمه فيها لحديث جابر «سمعت رسول اللَّه عِيد الله على يقول: حين أذن الأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول: الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة؛ أخرجه أحمد وترجم له ابن حبان: الاحتياط على أن لا يزيد على أربعة أوسق. وأمَّا أشتراط التقابض فلأن الترخيص إنما وقع في بيع ما ذكر مع عدم تيقن التساوي فقط. وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص، فبقى على الأصل من اعتباره. ويدل لاشتراطه ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت «أنه سمى رجالًا محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول اللَّه ﷺ ولا نقد في أيديهم يبتاعون به رطباً ويأكلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر» وفيه مأخذ . لمن يشرط التقابض، وإلا لم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه. وأعلم أن الحديث ورد في الرطب بالتمر على رؤوس الشجر. وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجوازه كثير من الشافعية إلحاقاً له بما على رؤوس الشجر بناء على إلغاء وصف كونه على رؤوس الشجر. كما بوب بذلك البخاري، لأن محل الرخصة هو الرطب نفسه مطلقاً أعم من كونه على رؤوس النخل، أو قد قطع فيشمله النص ولا يكون قياساً ولا منع، إذ قد تدعو حكمة

٨٦٨ - أحرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة (الحديث ٢١٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (الحديث ١٥٤١).

⁽١) زيادة في الأصل!

الترخيص إلى شراء الرطب الحاصل، فإنه قد تدعو إليه الحاجة في الحال. وقد يكون مع المشتري تمر فيأخذه به فيدفع به قول ابن دقيق العيد إن ذلك لا يجوز وجهاً واحداً، لأن أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدريج طرياً، وهذا القصد لا يحصل مما على وجه الأرض.

٣/٨٦٩ ــ وَعَنْ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثُّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاَحِهَا قَالَ: «حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهَا».

_ (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع. متفق عليه. وفي رواية كان إذا سئل عن صلاحها قال: حتى تذهب عاهتها) وهي الآفة والعيب. اختلف السلف في المراد ببدو الصلاح على ثلاثة أقوال:

(الأول): أنه يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً، وهو قول الليث والمالكية.

(والثاني): أنه لا بدأن يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة، وهو قول لأحمد.

(والثالث): أنه يعتبر الصلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية. ويفهم من قوله: "هيدو" أنه لا يشترط تكامله فيكفي زهو بعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الأمان من العامة. وقد جرت حكمة الله أن لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكه بها والانتفاع. والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها. والإجماع قائم على أنه لا يصح بيع الثمار قبل خروجها، لأنه بيع معدوم وكذا بعد خروجها قبل نفعها، إلا أنه روى المصنف في الفتح أن الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو الصلاح وبعده بشرط القطع، وأبطلوه بشرط البقاء قبله وبعده. وأما بعد صلاحها ففيه تفاصيل، فإن كان بشرط القطع صح إجماعاً، وإن كان بشرط البقاء كان بيعاً فاسداً إن جهلت المدة، فإن علمت صح عند الهادوية ولا غرر. وقال المؤيد: لا يصح النهي عن بيع

٨٦٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المزابنة (الحديث ٢١٨٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ١٥٣٤).

وشرط وإن أطلق صح عند الهادوية وأبي حنيفة، إذ المتردد بين الصحة والفساد يحمل على الصحة، إذ هي الظاهر إلا أن يجري عرف ببقائه مدة مجهولة فيفسده، وأفاد نهي البائع والمبتاع. أما البائع فلئلا يأكل مال أخيه الباطل. وأما المشتري لئلا يضيع ماله. والعاهة هي الآفة التي تصيب الثمار، وقد بين ذلك حديث زيد بن ثابت قال: «كان الناس في عهد رسول الله على يبتاعون الثمار، فإذا جذ الناس وحضر تقاضيهم قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، وهو فساد الطلع، وسواده مراض قشام عاهات يحتجون بها فقال رسول الله على لما كثرت عنده الخصومة في ذلك: فأما لا فلا تبتاعوا حتى يبدو صلاح الثمرة كالمشورة يشير بها لكثرة خصوماتهم انتهى. وأفهم قوله كالمشورة أن النهي للتنزيه الشمرة كالمشورة أن النهي للتنزيه لا للتحريم كأنه فهمه من السياق وإلا فأصله التحريم. وكان زيد لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فيتبين الأصفر من الأجمر. وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة من كل بلد» والنجم الثريا والمراد طلوعها صباحاً، وهو أول فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحرببلادالحجاز وأبتداء نضج الثمار، وهو المعتبر حقيقة فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحرببلادالحجاز وأبتداء نضج الثمار، وهو المعتبر حقيقة وطلوع الثريا علامة.

١٨٧٠ - وَعَنْ أَسِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّمَارِ حَتَّى تُزْهٰى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، واللَّفْظُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، واللَّفْظُ لِللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ الللللللْمُ اللللْ

-- (وحن أنس، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهى قبل): في رواية النسائي قبل: يا رسول اللَّه فأفاد أن التفسير مرفوع (وما زهوها) بفتح الزاي (قال: تحمار وتصفار. متفق عليه واللفظ للبخاري) يقال: أزهى يزهى إذا أحمر وأصفر وزها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته. وقبل: هما بمعنى الاحمرار والاصفرار ومنهم من أنكر يزهو ومنهم من أنكر يزهو أنكر يزهو أنكر يزهى كذا في النهاية. قال الخطابي: في هذه الرواية هي الصواب، ولا يقال في النخل يزهو إنما يقال يزهر لا غير. ومنهم من قال زها إذا طال واكتمل. وأزهى إذا

٨٧٠ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: من باع ثماره أو نخله (الحديث ١٤٨٨)، وأخرجه أيضاً فيي كتاب: البيوع، باب: - ٨٥ (الحديث ٢١٩٥)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: - ٨٦ (الحديث ٢١٩٧)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: - ٨٧ (الحديث ٢١٩٧)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: - ٩٧ (الحديث ٢١٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: وضع الجوائح (الحديث ١٥٥٥).

أحمر وأصفر. قال الخطابي: قوله تحمار وتصفار لم يرد بذلك اللون الخالص من الحمرة والصفرة، إنما أراد حمرة أو صفرة بكمودة، فلذلك قال تحمار وتصفار. قال: ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر. قال ابن التين: أراد بقوله تحمار وتصفار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن ينضج قال: وإنما يقال يفعال في اللون المتغير إذا كان يزول ذلك. وقيل: لا فرق إلا أنه قد يقال في هذا المحل المراد به ما ذكر بقرينة الحديث الآتي.

٥/٨٧١ ﴿ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَشْتَدُّ ﴾ . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

_ وهو قوله (وعن أنس) قياس قاعدته وعنه (أن النبي على نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد. رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم) المراد بأسوداد العنب وأشتداد الحب بدو صلاحه. قال النووي: فيه دليل لمذهب الكوفيين وأكثر العلماء في أنه يجوز بيع السنبل المشتد. وأما مذهبنا ففيه تفصيل فإن كان حنطة السنبل شعبر، أو ذرة، أو مما في معناهما مما ترى حباته خارجة صح بيعه، وإن كان حنطة أو نحوها مما تستر حباته بالقشور التي تزال في الدياس ففيه قولان للشافعي: الجديد أنه لا يصح، وهو أصح قوليه. والقديم أنه يصح. وأما قبل الاشتداد فلا يصح إلا بشرط القطع كما ذكرنا، فإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط صح تبعاً للأرض. وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيعت مع الشجر جاز بلا شرط صح تبعاً للأرض. وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيعت مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً هكذا حكم القول في الأرض لا يجوز بيعها دون الزرع إلا بشرط القطع. وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه. وفروع المسألة كثيرة، وقد نقحت مقاصدها في روضة الطالبين وشرح صلاحه. وفروع المسألة كثيرة، وقد نقحت مقاصدها في روضة الطالبين وشرح المهذب، وجمعت فيها جملة مستكثرة وبار التوفيق.

٨٧١ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (الحديث ٣٣٧١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها (الحديث ١٢٢٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها صلاحها (الحديث ٢٢١٧)، وأخرجه أحمد: ٣/ ٢٢١، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: البيع عنه (الحديث ٢٢١٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الحب حتى يشتد... (الحديث ١٩٧٢).

٦/٨٧٢ ــ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَوْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلاَ يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقَّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائحِ».

ـــ (وعن جابر بن عبد الله، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة) هي آفة تصيب الزرع (فلا يحل لك أن تأخد منه شيئاً بم تأخد مال أخيك بغير حق؟: رواه مسلم. وفي رواية أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح) الجائحة مشتقة من الجوح وهو الاستئصال ومنه حديث «إن أبي يجتاح مالي». وفي الحديث دليل على أن الثمار التي على رؤوس الشجر إذا باعها المالك وأصابتها جائحة أن يكون تلفها من مال البائع، وأنه لا يستحق على المشتري في ذلك شيئاً. وظاهر الحديث فيما باعه بيعاً غير منهى عنه وأنه وقع البيع بعدٍّ بدو الصلاح، لأنه منهى عن بيعه قبل بدوه، ويحتمل وروده أي حديث وضع الجوائح قبل النهي، ويدل له ما وقع في حديث زيد بن ثابت أنه قال: «قدم النبي ﷺ المدينة ونحن نبتاع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وسمع خصومة فقال: ما هذا؟ فذكر الحديث وأنه نهى عن بيعها قبل بدو صلاحها». فأفاد مع ذكر سبب النهي تاريخ ذلك، فيكون حديث وضع الجواثح متأخراً، فيحمل أي حديث وضع الجواثح على البيم بعد بدو الصلاح. وقد أختلف العلماء في وضع الجوائح فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا أصابت الثمر جميعه أن يوضع الثمن جميعه، وأن التلف من مال البائع عملاً بظاهر الحديث. وذهب الأكثر إلى أن التلف من مال المشتري، وأنه لا وضع لأجل الجائحة إلا ندباً، وأحتجوا له بحديث أبي سعيد «أنه على أمرالناس أن يتصدقوا على الذي أصيب في ثماره الوسيأتي. قالوا: ووجه تلفه من مال المشتري بأن التخلية في العقد الصحيح بمنزلة القبض، وقد سلمه البائع للمشتري بالتخلية فكأنه قبضه. وأجيب عنه بأن قوله: «فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ـ الحديث» دال على التحريم، وأنه تلف على البائع لقوله مال أخيك، إذ يدل أنه لم يستحق منه الثمن، وأنه مال أخيه لا ماله، وحديث التصدق

٨٧٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: وضع الجوائح (الحديث ١٥٥٤).

محمول على الاستحباب بقرينة قوله: لا يحل لك وفائلة الأمر بالتصدق الإرشاد إلى الوفاء بغرضين جبر البائع، وتعريض المشتري لمكارم الأخلاق كما يدل قوله في آخر الحديث لما طلبوا الوفاء «ليس لكم إلا ذلك فلو كان لازماً لأمرهم بالنظرة إلى ميسرة.

٧/٨٧٣ ــ وَعَنِ آنِنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». مُتَّفَنَّ ٱبْتَاعَ نَخُلًا بَعْدَ أَنْ تُشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». مُتَّفَنَّ عَلَيْه.

_ (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي الله قال: من أبتاع نخلاً) هو اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخل (بعد أن تؤبر) والتأبير التشقيق والتلقيح، وهو شق مطلع النخلة الأنثى ليذر فيها شيء من طلع النخلة الذكر (فشمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع. متفق عليه) دل الحديث على أن الشمرة بعد التأثير للبائع، وهذا منطوقه ومفهومه إنها قبله للمشتري. وإلى هذا ذهب جمهور العلماء عملاً بظاهر الحديث. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأبير وبعده. فعمل بالمنطوق ولم يعمل بالمفهوم بناء على أصله من عدم العمل بمفهوم المخالفة. ورد عليه بأن الفوائد المستترة تخالف الظاهرة في البيع، فإن ولد الأمة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها. وفي قوله: "إلا أن يشترط المبتاع" دليل على أنه إذا قال المشتري: اشتريت الشجرة بشمرتها كانت الثمرة له. ودل الحديث على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فيخص النهي عن بيع، وشرط هذا النص في النخل ويقاس عليه غيره من الأشجار.

٨٧٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: المساقاة، باب: الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل (الحديث ٢٣٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: من باع نخلاً عليها تمر (الحديث ١٦٠٤).

⁽١) في نسخة م: للذي، وهي موافقة لرواية مسلم.

٥ ــ أبواب: السلم والقرض والرمن

١/٨٧٤ — عَنِ آبْنِ عَبَّاسَ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثِّمَارِ السَّنَةَ والسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ».

 (عن ابن عباس، رضى الله عنهما، قال: قدم النبى ﷺ المدينة وهم يسلفون فى الثمار السنة والسنتين) منصوبان بنزع الخافض أي إلى السنة والسنتين (فقال: من أسلف في تمر) روي بالمثناة والمثلثة فهو بها أعم (فليسلف في كيل معلوم) إذا كان مما يكال (ووزن معلوم) إذا كان مما يوزن (إلى أجل معلوم. متفق عليه وللبخاري من أسلف في شيء) السلف بفتحتين هو السلم وزناً ومعنى قيل: وهو لغة أهل العراق والسلف لغة أهل الحجاز وحقيقته شرعاً بيع موصوف في الذمة ببدل يعطي عاجلاً وهو مشروع إلا عند ابن المسيب، وأتفقوا على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس، إلا أنه أجاز مالك تأجيل الثمن يوماً أو يومين، ولا بد أن من يقدر بأحد المقدارين كما في الحديث، فإن كان مما لا يكال ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري: فلا بد فيه من عدد معلوم رواه ابن بطال وادعى عليه الإجماع. وقال المصنف: أو ذرع معلوم فإن العدد والذرع يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما، وهو أرتفاع الجهالة بالمقدار، وأتفقوا على أشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه الكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وإردب مصر، فإذا أطلق أنقلب إلى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم، وأتفقوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيُه صفة تميزه عن غيره، ولم يتعرض له في الحديث لأنهم كانوا يعلمون به. وظاهر الحديث أن التأجيل شرط في السلم، فإن كان حالًا لم يصح أو كان الأجل مجهولًا، وإلى هذا ذهب ابن عباس وجماعة من السلف، وذهب آخرون إلى عدم شرطية ذلك، وأنه يجوز السلم في الحال. والظاهر أنه لم يقع في عصرالنبوة إلا في

٨٧٤ أخرجه البخاري في كتاب: السلم، باب: السلم في كيل معلوم (الحديث ٢٢٣٩)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: - ٧ - (الحديث ٢٢٥٣)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: - ٧ - (الحديث ٢٢٥٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: السلم (الحديث ١٦٠٤).

المؤجل، وإلحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس، إذ هو بيع معدوم وعقد غرر. وأختلفوا أيضاً في شرطية المكان الذي يسلم فيه فأثبته جماعة قياساً على الكيل والوزن والتأجيل. وذهب آخرون إلى عدم أشتراطه. وفصلت الحنفية فقالت: إن كان لحمله مؤونة فيشترط وإلا فلا. وقالت الشافعية، إن عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق فيشترط وإلا فقولان. وكل هذه التفاصيل مستندها العرف.

٢/٨٧٥ ــ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْلِي بْنِ أَبْزَى وَعَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالاً: كُنَّا نُصِيبُ المَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ، فَنُسْلِفُهُمْ فِي ٱلْحِنْطَةِ وَٱلشَّعِيرِ وَٱلزَّبِيبِ - وَفِي رِوَايَةٍ: وَالزَّيْتِ - إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى، قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالاً: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ ذٰلِكَ (١٠) عَلَى رَوَاهُ الْبُخَارِئِي.

— (وعن عبد الله بن أبي أوفى وعبد الرحمٰن بن أبزى) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاي الخزاعي. سكن الكوفة وأستعمله علي بن أبي طالب عليه السلام على خراسان، وأدرك النبي وصلى خلفه (قال: كنا نصيب الغنائم مع رسول الله وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام) هم من العرب دخلوا في العجم والروم، فأختلطت أنسابهم، وفسدت ألسنتهم، سموا بذلك لكثرة معرفتهم بأنباط الماء أي استخراجه (فنسلفهم في المحنطة والشعير والزبيب وفي رواية والزبت إلى أجل مسمى قيل: أكان لهم زرع؟ قالا: ما كنا نسألهم عن ذلك. رواه البخاري) الحديث دليل على صحة السلف في المعدوم حال العقد، إذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه لاستفصلوهم وقد قالا: ما كنا نسألهم وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال. وقد ذهب إلى هذا الهادوية والشافعية ومالك وأشرطوا إمكان وجوده عند حلول الأجل، ولا يضر انقطاعه قبل حضور الأجل، لما عرفت من ترك الاستفصال كذا في الشرح. (قلت:) وهو أستدلال بفعل

٨٧٥ أخرجه البخاري في كتاب: السلم، ياب: السلم في وزن معلوم (الحديث ٢٢٤٢) و (الحديث ٢٢٤٣). وأخرجه أيضاً فيه، باب: السلم إلى من ليس عنده أصل (الحديث ٢٢٤٤) و أخرجه أيضاً فيه، باب: السلم إلى أجل معلوم (الحديث ٢٢٤٥). وأخرجه أيضاً فيه، باب: السلم إلى أجل معلوم (الحديث ٢٢٤٥).

⁽١) في نسخة م: عن ذلك.

الصحابي، أو تركه ولا دليل على أنه على خلص ذلك وأقره. وأحسن منه في الاستدلال، أنه على أقر أهل المدينة على السلم سنة وسنتين والرطب ينقطع في ذلك. ويعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود «ولا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه» فإن صح ذلك كان مقيداً لتقريره لأهل المدينة على سلم السنة والسنتين، وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يبدو صلاح النخل. ويقوي ما ذهب إليه الناصر وأبو حنيفة من أنه يشترط في المسلم فيه أن يكون موجوداً من العقد إلى الحلول.

٣/٨٧٦ — وَعَنْ أَبِي هُزُيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ ٱلنَّاسِ بُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى ٱللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا بُرِيدُ إِثْلاَفَهَا أَتْلَفَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى». رَوَاهُ ٱلْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي هربرة، رضي الله عنه، عن النبي الله على التجاري) التعبير بأخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها بريد إتلافها أتلفه الله. رواه البخاري) التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها، والمراد من إرادته التأدية قضاؤها في الدنيا وتأدية الله عنها يشمل تبسيره تعالى لفضائها في الدنيا، بأن يسوق إلى المستدين ما يقضي به دينه، وأداؤها عنه في الآخرة بإرضائه غريمه بما شاء تعالى. وقد أخرج ابن م جه وابن حبان والحاكم مرفوعاً ما من مسلم يدان دينا يعلم الله أنه يريد أداءه إلا أداه الله عنه في الدنيا والآخرة وقوله: (يربد إتلافها) الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلاً لا لحاجة ولا لتجارة، بل لا يربد إلا إتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضاءها. وقوله: (أتلفه الله) الظاهر إتلاف الشخص نفسه في الدنيا بإهلاكه، وهو يشمل ذلك، ويشمل إتلاف طيب عيشه، وتضييق أموره، وتعسر مطالبه ومحق بركته، ويحتمل إتلافه في الآخرة بتعذيبه. قال ابن بطال: فيه الحث على ترك أستثكال أموال الناس، والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المداينة، وأن الجزاء قد يكون من جنس العمل. وأخذ منه الداودي أن من عليه دين فليس له أن يتصدق ولا يعتق وفيه بعد. وفي الحديث الحث على حسن النية والترهيب عن خلافه، وبيان أن مدار الأعمال عليها، وأن من أستدان ناوياً الإيفاء أعانه الله عليه. وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فيسأل عن ذلك فقال: سمعت رسول الله عليه. وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فيسأل عن ذلك فقال: سمعت رسول الله عليه. وقد كان

٨٧٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الاستقراض، باب: مَن أَخذَ أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها (الحديث ٢٣٨٧).

اللّه مع الدائن حتى يقضي دينه وواه ابن ماجه والحاكم وإسناده حسن ، إلا أنه اختلف فيه على محمد بن علي . ورواه الحاكم من حديث عائشة بلفظ «ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من اللّه عون قالت . يعني عائشة : فأنا التمس ذلك العون (فإن قلت :) قد ثبت حديث «إنه يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدَّيْنَ وحديث «الآن بردت جلدته» قاله لمن أدى ديناً عن ميت مات وعليه دين . (قلت :) يحتمل أن معنى لا يغفر للشهيد الدين أنه باق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة ، ولا يلزم من بقائه عليه أن يعاقب به في قبره . ومعنى قوله : «بردت جلدته خلصته من بقاء الدين عليه ، ويحتمل أن ذلك فيمن أستدان ولم ينو الوفاء . «بردت جلدته عنون عائشة رَضِيَ اللّه عَنْهَا قَالَتْ : «قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللّه ، إِنَّ فُلَاناً قَدِمَ لَهُ بَرُّ مِنَ الشّام ، فَلَوْ بَعَثْتَ إلَيْهِ ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيثَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ؟ فَبَعَثَ قَدِمَ لَهُ بَرُّ مِنَ الشّام ، فَلَوْ بَعَثْتَ إلَيْهِ ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيثَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ؟ فَبَعَثَ قَدِمَ لَهُ بَرُّ مِنَ الشّام ، فَلَوْ بَعَثْتَ إلَيْهِ ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيثَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ؟ فَبَعَثَ

_ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: قلت: يا رسول اللَّه إن فلاناً له بز من الشام، فلو بعثت إليه فأخذت منه ثوبين نسيئة إلى ميسرة فبعث إليه فأمتنع. أخرجه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات) فيه دليل على بيع النسيئة وصحة التأجيل إلى ميسرة. وفيه ما كان عليه عليه من حسن معاملة العباد، وعدم إكراههم على الشيء، وعدم الإلحاح عليهم.

إِلَيْهِ، فَٱمْتَنَعَ». أُخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٨٧٨ ٥ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُوناً، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ كَانَ مَرْهُوناً، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- وهذا من بأب الرهن، وهو لغة الاحتباس من قولهم وهن الشيء إذا دام وثبت ومنه ﴿كُلُ نَفُسُ بِما كُسبت رهينة﴾ (١) وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين، ويطلق على العين المرهونة _ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: الظهر يركب) بالبناء للمفعول ومثله يشرب (بنفقته إذا كان مرهوناً ولبن الدر) بفتح الدال المهملة وتشديد الراء، وهو اللبن تسمية بالمصدر، قيل: هو من إضافة الشيء إلى نفسه. وقيل: من إضافة الموصوف إلى صفته (يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً وعلى الذي يركب ويشرب النفقة. وواه

٨٧٧ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: الدين راية اللَّه في الأرض. . . (الحديث ٢/ ٢٤). ٨٧٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الرهن، باب: الرهن مركوب ومحلوب (الحديث ٢٥١٢).

⁽١) سورة المدثر، الآية: ٣٨.

البخاري) فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقرينة العوض، وهو الركوب وإن كان يحتمل أنه الراهن، إلا أنه احتمال بعيد، لأن النفقة لازمة له، فإن المرهون ملكه وقد جعلت في الحديث على الراكب والشارب وهو غير المالك، إذ النفقة لازمة للمالك على كل حال. والحديث دليل على أنه يستحق المرتهن الانتفاع بالرهن في مقابلة نفقته وفي المسألة ثلاثة أقوال:

(الأول): ذهب أحمد وإسحاق إلى العمل بظاهر الحديث وخصوا ذلك بالركوب والدر فقالوا: ينتفع بهما بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما.

(والثاني): للجمهور قالوا: لا ينتفع المرتهن بشيء، قالوا: والحديث خالف القياس من وجهين أولهما تجويز الركوب والشرب لغير المالك بغير إذنه وثانيهما تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة. قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجتمعة وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها. ويدل على نسخه حديث ابن عمر «لا تحلب ماشية امرىء بغير إذنه» أخرجه البخاري في أبواب المظالم. (قلت:) أما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع، ولا تعذر هنا إذ يخص عموم النهي بالمرهونة. وأما مخالفة القياس فليست الأحكام الشرعية مطردة على نسق واحد، بل الأدلة تفرق بينها في الأحكام، والشارع حكم هنا بركوب المرهون وشرب لبنه وجعله قيمة اللمن وغير ذلك. وقال الشافعي: المراد أنه لا يمنع الراهن من ظهرها ودرها، فجعل الفاعل الراهن، وتعقب بأنه ورد بلفظ المرتهن فتعين الفاعل.

(والقول الثالث): للأوزاعي والليث أن المراد من الحديث أنه إذا آمتنع الراهن من الإنفاق على المرهون، فيباح حينئذ الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته، وجعل له في مقابل النفقة الانتفاع بالركوب، أو شرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه. وقوي هذا القول في الشرح ولا يخفى أنه تقييد للحديث لما لم يقيده به الشارع، وإنما قيده بالضابط المتصيد من الأدلة، وهو أن كل عين في يده لغيره بإذن الشرع، فإنه ينفق عليها بنية الرجوع على المالك، وله أن يؤجرها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف إلا أنه إذا كان في البلد حاكم ولم يستأذنه فلا رجوع بما أنفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن، فإن لم يكن في البلد حاكم، أو كان يتضرر الحيوان بمدة الرجوع، فله أن ينفق ويرجع بما أنفق، ألا أنه قد يقال: إنها قاعدة عامة فتحض بحديث الكتاب.

غلق الرهن

٦/٨٧٩ ــ وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿لَا يَغْلَقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ، لَهُ خُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إلاَّ أَنَّ الْمَحْفُوظَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِرْسَالَهُ.

__ (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يغلق) بفتح حرف المضارعة وغين معجمة ساكنة ولام مفتوحة وقاف يقال: غلق الراهن إذا خرج عن ملك الراهن وأستولى عليه المرتهن بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه، وكان هذا عادة العرب فنهاهم النبي ﷺ (الراهن من صاحبه الذي رهنه. له غنمه) زيادته (وعليه غرمه) هلاكه ونفقته (رواه الدارقطني والحاكم ورجاله ثقات، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله) قال الحافظ ابن عبد البر: اختلف في قوله غنمه وعليه غرمه فقيل: هي مدرجة من قول سعيد بن المسيب قال: ورفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على أختلاف على أبن أبي ذئب ووقفها غيرهم. وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده، وبين أن هذه اللفظة من قول ابن المسيب. وكذا أبو داود في المراسيل قوى أنها من قوله. ومعنى يغلق لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه. والحديث ورد لإبطال ما كان عليه الجاهلية من غلق الرهن عند المرتهن، وبيان أن زيادته للمرتهن ونفقته عليه كما سلف فيما قبله.

٧/٨٨٠ - وَعَنْ أَبِي رَافِعِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ آسْتَلَفَ مِنْ رَجُلِ بَكُرَهُ. فَقَالَ: بَكُراً، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعِ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلُ بَكُرَهُ. فَقَالَ: لاَ أَجِدُ إِلاَّ خِبَاراً رَبَاعِباً، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ وهو من أحاديث باب: القرض، والأحاديث في فضله والحث عليه كثيرة.

(وعن أبي رافع أن النبي ﷺ أستلف من رجل بكراً) بفتح الموحدة وسكون الكاف

٨٧٩ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: البيوع، باب: البيوع (الحديث ٣٣/٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: إذا كانت الهبة الذي رحم. . . (الحديث ٢/ ٥٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ١٤٣).

٨٨٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه (الحديث ١٦٠٠).

الصغير من الإبل (فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره قال: لا أجد إلا خباراً رباعياً) هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة وتبقى رباعتيه (فقال: أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء. رواه مسلم) تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان، والحديث دليل عليه، وأن ذلك من مكارم الأخلاق المحمودة عرفاً وشرعاً. ولا يدخل في القرض الذي يجز نفعاً. لأنه لم يكن مشروطاً من المقرض، وإنما ذلك تبرع من المستقرض، وظاهره العموم للزيادة عدداً أو صفة وقال مالك: الزيادة في العدد لا تحل.

٨/٨٨١ ــ وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِباً». رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةً، وَإِسْنَادُهُ سَاقِطٌ.

٩/٨٨٢ - وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ.

١٠/٨٨٣ ـ وَآخَرُ مَوْقُونُ عَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ سَلَّام عِنْدَ الْبُخَارِيِّ.

— (وعن علي، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه على: كل قرض جر منفعة فهو ربا. رواه الحارث بن أبي أسامة وإسناده ساقط) لأن في إسناده سوار بن مصعب الهمداني المؤذن الأعمى، وهو متروك (وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي) أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ «كل قرض جرمنفعة فهو وجه من وجوه الربا» (وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجده في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبه المصنف في التلخيص إلى البخاري، بل قال: إنه رواه البيهقي في السنن الكبرى عن أبن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وأبن عباس موقوفاً عليهم انتهى. فلو كان في البخاري لما أهمل نسبته إليه في التلخيص، والحديث بعد صحته لا بد من التوفيق بينه وبين ما تقدم، وذلك بأن هذا مجمول على أن المنفعة مشروطة من المقروض أو في حكم المشروطة. وأما لو كانت تبرعاً من المفترض، فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطي خيراً مما أخذه.

٨٨١ ـ أخرجه ابن حجر في المطالب العالية: ١/ ٤١١، وعزاه للحارث ابن أبي أسامة. ٨٨٢ ـ أخرجه البيهقي في كتاب: البيوع، باب: لا خير أن يسلفه سلفاً. . . (الحديث ٥/ ٣٥٠).

7 ــ بـاب: التقليس والحجـر

هو لغة مصدر فلسته نسبته إلى الإفلاس الذي هو مصدر أفلس أي صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً (والحجر) لغة مصدر حجر أي منع وضيق وشرعاً قول الحاكم للمديون حجرت عليك التصرف في مالك.

١/٨٨٤ - عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْنَا (١) رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَبْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٧/٨٨٥ – وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمَالِكٌ مِنْ رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ مُرْسَلاً لِللهُ اللهُ مِنْ نَوَايَةٍ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ مُرْسَلاً لِللهُ اللهُ الله

٣/٨٨٦ ـ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَبْنُ مَاجَهُ مِنْ رِوَايَةٍ عُمَرَ بْنِ خَلَدَةَ قَالَ: أَتَيْنَا أَبًا هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فِي صَاحِبِ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: لأَقْضِيَنَّ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ : «مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَثَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَضَعَّفَ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَّفَ أَيْضاً لهٰذِهِ الزَّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ.

٨٨٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الاستقراض، باب: إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض (الحديث ٢٤٠٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس (الحديث ١١٩٣).

⁽١) في نسخة م: سمعت،

٨٨٥ أبر داود في كتاب: البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه (الحديث ٣٥٢)، وأخرجه البيهةي وأخرجه البيهةي الخرجه مالك في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في إفلاس الغريم (الحديث ٨٧)، وأخرجه البيهةي في كتاب: التقليس، باب: المشتري يموت مفلساً بالثمن (الحديث ٢/٦٤).

⁽٢) في نسخة م: يقبض. (٣) في نسخة م: فإن.

٨٨٦ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه (الحديث ٢٥٢٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس (الحديث ٢٣٦٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: كل معروف صدقة (الحديث ٢٠/٠).

 (وعن أبي بكر بن عبد الرحلن) أي ابن الحارث بن هشام المخزومي قاضي المدينة، تابعي سمع عائشة وأبا هريرة، روى عنه الشعبي والزهري (عن أبي هريرة الصفات ولا بزيادة ولا نقصان (عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره، متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمٰن مرسلًا) وقد وصله أبو داود من طريق أخرى فيها إسماعيل بن عياش، لأنها من روايته عن الشاميين وروايته عنهم صحيحة (بلفظ أيما رجل باع متاعاً فأفلسَ الذي ابتاعه ولم يقض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو احق به وإن ماث المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ووصله البيهقي وضعفه تبعاً لأبي داود) راجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفاً للرواية هذه، بل قال في هذه الرواية بعد إخراجه لها من طريق مالك: وحديث مالك أصح، يريد أنه أصح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمٰن التي ساقها أبو داود وفيها قال أبو بكر: ﴿ قَضَى رَسُولُ اللَّهُ ﷺ أَنْ من توفي وعنده سلعة رجل بعينها لم يقض من ثمنها شيئاً، فصاحب السلعة أسوة الغرماء فيها الله ولم يتكلم الشارح رحْمه اللَّه على هذا بشيء (ورواه أبو داود وابن ماجه من رواية عمر بن خلدة) بفتح الخاء المعجمة واللام ودال مهملة (قال: أتينا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس فقال: لأقضين فيكم بقضاء رسول اللَّه ﷺ من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به وصححه الحاكم وضعفه أبو داود وضعف أيضاً هذه الزيادة في ذكر الموت) سكت عليه الشارج. وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجد فيها تضعيفاً لرواية عمر بن خلدة، بل قال البيهقي بعد رواية حديث أبي بكر بن عبد الرحمٰن المرسلة التي ساق لفظها المصنف هنا بلفظ أيما رجل إلى آخره إنه قال الشافعي رواية عمر بن خلدة أولى من رواية أبي بكر هذه قال: لأنها موصولة جمع فيها النبي ﷺ بين الموت والإفلاس. قال وحديث ابن شهاب يريد به رواية أبي بكر بن عبد الرحمٰن المذكورة منقطع وساق في ذلك كلاماً كثيراً، يرجح به رواية عمر أبن خلدة فلينظر. هذا الحديث أشتمل على مسائل: (الأولى): أنه إذا وجد البائع متاعه عند من شراه منه وقد أفلس، فإنه أحق بمتاعه من سائر الغرماء، فيأخذه إذا كان له غرماء وعموم قوله: «من أدرك ماله» يعم من كان له مال عند الآخر بقرض أو بيع، وإن كان قد وردت أحاديث مصرحة بلفظ البيع. فقد أحرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما الحديث بلفظ «إذا أبتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها، فهو أحق بها من الغرماء) فقد عرف في الأصول أن الخاص الموافق للعام لا يخصص العام إلا عند أبي ثور، وقد زيفوا ما ذهب إليه من ذلك. ولذلك ذهب الشافعي

وآخرون إلى أن المقرض أولى بماله في القرض، كما أنه أولى به في البيع. وذهب غيره إلى أنه يختص ذلك بالبيع للتصريح به في أحاديث الباب، لكن قد عرفت أن ذلك لا يخص عموم حديث الباب. (المسألة الثانية): أفاد قوله بعينه أنه إذا وجده وقد تغير بصفة من الصفات، أو بزيادة أو نقصان، فإنه ليس صاحبه أولى به، بل يكون أسوة الغرماء. وقد آختلف العلماء في ذلك فذهبت الهادوية والشافعي إلى أنه إذا تغيرت صفته بعيب فللبائع أخذه ولا أرش له، وإن تغير بزيادة كان للمشتري غرامة تلك الزيادة، وهي ما أنفق عليه حتى حصلت، وكذلك الفوائد للمشتري ولو كانت متصلة، لأنها إنما حديث في ملكه ويلزم له قيمة ما لا حد لبقائه كالشجرة إذا غرسها وإبقاء ماله حد بلا أجرة كالزرع، وكذلك إذا نقصت العين فله أخذ الباقي بحصته من الثمن، والحديث يتناوله لأن الباقي مبيع باق بعينه. (المسألة الثالثة): دل لفظ أبي بكر بن عبد الرحمٰن المرسل، أن البائع إذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في أسترجاع المبيع، بل يكون أسوة الغرماء. وبهذا أخذ جمهور العلماء، وعند الهادوية وهو راجح قولي الشافعي، أنه لا يصير البائع بقبض بعض ثمنه أسوة الغرماء، بل البائع أولى به. وكأن الشافعي ذهب إلى هذا، لأنه لم يصح الحديث عنده، بل قال: إنه منقطع. فمن قال بصحة الحديث وأنه موصول قال مما قاله الجمهور ومن لا فلا. وفي وصله وعدمه خلاف منهم من رجح إرساله وهم أكثر الحفاظ. (المسألة الرابعة): قوله: «فإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء، فيه حذف تقديره فمتاع صاحب المتاع أسوة الغرماء، وهذا دال على التفرقة بين الموت والإفلاس. وإلى التفرقة بينهما ذهب مالك وأحمد عملا بهذه الرواية قالوا: لأن الميت برئت ذمته وليس للغرماء محل يرجعون إليه، فأستووا في ذلك بخلاف المفلس، وسواء خلف الميت وفاء أو لا. وذهبت الهادوية إلى أنه إذا خلف وفاء فليس البائع أولى بمتاعه، بل يسلم الورثة الثمن من التركة. وحجتهم أنه قد ورد في حديث أبي بكر بن عبد الرحمٰن زيادة لفظ ﴿إِلَّا إِنْ تَرَكُ صَاحِبُهَا وفاء، لكن قال الشافعي: يحتمل أن الزيادة من رأي أبي بكر بن عبد الرحمٰن وقرينة الاحتمال أن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت، وكذلك الذين رووه عن أبي هريرة. وذهب الشافعي إلى أنه لا فرق بين الموت والإفلاس، وأن صاحب المتاع أولى بمتاعه عملًا بعموم «من أدرك ماله عند رجل - الحديث المتفق عليه ، قال: ولا فرق بين الموت والإفلاس، والتفرقة بينهما برواية أبي بكر بن عبد الرحمٰن وقوله فيها: ﴿فَإِنْ مَاتَ فَصَاحِبُ المتاع أسوة الغرماء، غير صحيحة، لأن الحديث مرسل لم يصح وصله فلا يعمل به، بل في رواية عمر بن خلدة التسوية بين الموت والإفلاس، وهو حديث حسن يحتج بمثله.

٧٨٨٧ عَنْ عَمْرُو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَيُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

 (وعن عمرو بن الشريد رضي الله عنه) بفتح الشين المعجمة وكسر الراء تابعي سمع ابن عباس وغيره عن أبيه (قال: قال رسول اللَّهُ ﷺ: لي) بفتح اللام ثم مثناة تحتية مشددة مصدر لوى يلوي أي مطل أضيف إلى فاعله وهو (الواجد) بالجيم يعني من الوجد بالضم أي القدرة (يحل) بضم حرف المضارعة (عرضه وعقوبته رواه أبو داود والنسائي وعلقه البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي. وفسر البخاري حل العرض بما علقه عن سفيان قال: يقول: مطلني وعقوبته حبسه، وهو دليل لزيد بن على أنه يحبس حتى يقضى دينه. وأجاز الجمهور الحجر وبيع الحاكم عنه ماله، وهذا أيضاً داخل تحت لفظ عقوبته، لا سيما وتفسيرها بالحبس ليس بمرفوع. ودل الحديث على تحريم مطل الواجد، ولذا أبيحت عقوبته، وإنما أختلف العلماء هل يبلغ إلى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته بمطلة مرة واحدة أم لا؟ فذهبت الهادوية إلى أنه يفسق بذلك. وآختلفوا في قدر ما يفسق به فقال الجمهور منهم: إنه يفسق بمطل عشرة دراهم فما فوق قياساً على نصاب السرقة. وفي كلام الهادي عليه السلام ما يقضي بأنه يفسق بدون ذلك. وكذلك ذهبت إلى هذا المالكية والشافعية إلا أنهم ترددوا في أشتراط التكرار. ومقتضى مذهب الشافعي أشتراطه، ثم يدل بمفهومه على أن مطل غير الواجد وهو المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته والحكم كذلك عند الجماهير، وهو الذي دل له قوله تعالى: ﴿فَنَظُرُهُ إِلَى ميسرة**﴾**(۱)،

٨٨٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في الحبس في الدين وغيره (الحديث ٣٦٢٨)، وأخرجه البخاري النسائي في كتاب: البيوع، باب: مطل الغني (الحديث ٣١٦) و (الحديث ٣١٧)، وأخرجه البخاري في كتاب: الاستقراض، باب: لصاحب الحق مقال (الحديث ٢٦) تعليقاً، وأخرجه ابن حبان (الحديث ٥٠٨٩).

⁽١) سورة البقر، الآية: ٢٨٠.

٨٨٨ ٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ: رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ». فَتَعَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ». فَتَعَالَ مَلْهُ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَٰلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ لِغُرَمَائِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلاَّ ذَٰلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي سعيد الخدري، رضي اللّه عنه، قال: أصيب رجل في عهد رسول اللّه على في ثمار أبتاعها فكثر دينه فقال رسول اللّه على: تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول اللّه على لغرمائه: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك. رواه مسلم) تقدم الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر، وقوله: «فلا يحل لك أن تأخذ، بأن هذا على جهة الاستحباب، والحث على جبر من حدث عليه حادث. ويدل أيضاً قوله: «ونيس لكم إلا ذلك» على أن الثمرة غير مضمونة، إذ لو كانت مضمونة لقال: وما بقي فنظرة إلى ميسرة أو نحوه، إذ الدين لا يسقط بإعسار المدين، وإنما تتأخر عنه المطالبة في الحال ومتى أيسر وجب عليه القضاء.

٦/٨٨٩ - وَعَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ وَجَرَ عَلَى مُعَاذِ مَالَهُ، وَبَاعَهُ فِي دَيْنِ كَانَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسَلًا، وَرَجَّحَ إِرْسَالَهُ.

_ (وعن ابن كعب بن مالك) اسمه عبد الرحمٰن سماه عبد الرزاق (عن أبيه أن النبي على حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه. رواه الدارقطني وصححه الحاكم. وأخرجه أبو داود مرسلا ورجح إرساله) قال عبد الحق: المرسل أصح من المتصل. وقال ابن الصلاح في الأحكام: هو حديث ثابت. كان ذلك في سنة تسع. وجعل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم فقالوا: يا رسول الله بعه لنا «فقال: ليس لكم إليه سبيل» وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي، وزاد أن النبي على بعثه بعد ذلك إلى اليمن ليجبره. والحديث دليل على

٨٨٨ _ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: استحباب الوضع من الدين (الحديث ٢٥٥٥).

⁽١) زيادة في الأصل.

٨٨٩ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الأقضية، باب: في المرأة تقتل إذا ارتدت (الحديث ٢٣١/٤)، وأخرجه وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: التشديد في أداء الدين (الحديث ٥٨/٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ١٥٢).

أنه يحجر الحاكم على المدين التصرف في ماله، ويبيعه عنه لقضاء غرمائه. والقول بأنه حكاية فعل غير صحيح، فإن هذا فعل لا يتم إلا بأقوال تصدر عنه ﷺ يحجر بها تصرفه، وألفاظ يبيع بها ماله، وألفاظ يقضي بها غرماهه، وما كان بهذه المثابة لا يقال إنه حكاية فعل، إنما حكاية الفعل مثل حديث خلع نعله فخلعوا نعالهم كما لا يخفى. ظاهر الحديث أن ماله كان مستغرقاً بالدين فهل يلحق به من لم يستغرق ماله في الحجر والبيع عنه كالواجد إذا مطل؟ اختلف العلماء في ذلك فقال جمهور الهادوية والشافعي: إنه يلحق به فيحجر عليه ويباع ماله، لأنه قد حصل المقتضي لذلك، وهو عدم المسارعة بقضاء الدين. وقال زيد بن علي والحنفية: إنه لا يلخق به فلا يحجر عليه ولا يباع عنه، بل يجب حبسه حتى يقضى دينه لحديث (إنه لا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيبة من نفسه) ولقوله تعالى: ﴿ إِلا أَنْ تَكُونَ نَجَارَةً عَنْ تَرَاضَ ﴾ (١) ومقتضى الحجر والبيع إخراج المال من غير طيبة من نفسه ولا رضا. (والجواب) عنه بأن الحديث والآية عامان خصصا بحديث معاذ لا يتم، لأن حديث معاذ ليس إلا في المستغرق ماله بدينه، والكلام في غيره وهو الواجد الماطل، فالأولى أن يقال إنهما خصصا بقياس الماطل الواجد على من استغرق دينه ماله، إلا أنه لا يخفي عدم نهوض القياس. نعم في حديث الي الواجد يحل عرضه وعقوبته الدل على أنه يحجر عليه ويباع عنه ماله، فإنه داخل تحت مفهوم العقوبة وتفسيرها بالحبس فقط مجرد رأي من قائله. هذا وقد حكم عمر في أسيفع جهينة كحكمه ﷺ في معاذ، فأخرج مالك في الموطأ بسند منقطع ورواه الدارقطني في غرائب مالك بإسناد متصل ∉أن رجلاً من جهينة كان يشتري الرواحل فيغالي فيها فيسرع المسير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال: أما بعد أيها الناس، فإن الأسيفع أسيفع جهينة قد رضي من دينه وأمانته أن يقال سبق الحاج، وفيه إلا أنه أدان معرضاً فأصبح وقد دين به _ أي أحاط به الدين _ فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة فنقسم ماله بين غرمائه وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب؛ انتهى. وأما قصة جابر مع غرماء أبيه، وهي أنه لما قتل أبوه في أحد وعليه دين، فأشتد الغرماء في حقوقهم قال: ﴿أُتبِتِ النَّبِي ﷺ فَسَأَلُهُم أَنْ يَقْبُلُوا ثُمْرَ حَائِطي ويحللوا أبي فلم يعطهم النبي ﷺ حائطي وقال: سنغدو عليك فغدا علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجذذتها فقضيتهم وبقي لنا من ثمرها، فإن فيها دليلًا على أن أنتظار الغلة والتمكن منها لا يعد مطلاً. قبل: ويؤخذ منها أن من كان له دخل ينظر إلى دخله وإن طالت مدته، إذ لا فرق بين المدة الطويلة والقصيرة في حق الآدمي، ومن

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

لا دخل له لا ينظر ويبيع الحاكم ماله لأهل الدين. نعم وأما الحجر على البالغ لسفه وسوء تصرف فقال به الشافعي ولم يقل به زيد بن علي ولا أبو حنيفة. وبوب له البيهقي في السنن الكبرى باب الحجر على البالغين بالسفه وذكر فيه بسنده «أن عبد اللّه بن جعفر أشترى أرضاً بستمائة ألف درهم فهم علي وعثمان أن يحجرا عليه قال: فلقيت الزبير فقال: ما أشترى أحد بيعاً أرخص مما اشتريت قال: فذكر له عبد الله الحجر قال: لو أن عندي مالا لشاركتك قال: فإني أقرضك نصف المال قال: فإني شريكك فأتاهما علي وعثمان وهما يتراوضان قالا ما تراوضان فذكرا له الحجر على عبد اللّه بن جعفر قال: أتحجران على رجل أنا شريكه قال: لا لعمري قال: فإني شريكه» وفي رواية قال عثمان: كيف أحجر على رجل في بيع شريكه فيه الزبير، قال الشافعي: فعلي لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو رجل في بيع شريكه فيه الزبير، قال الشافعي: فعلي لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو حديث عائشة وإرادة عبد اللّه بن الزبير الحجر عليها، وغير ذلك من الأدلة من أفعال السلف. ويستدل له بالحديث الصحيح، وهو النهي عن إضاعة المال، فإن السفيه يضيعه بسوء تصرفه فيجب الإنكار عليه بحجره عنه. قال النووي: والصغير لا ينقطع عنه حكم اليتم بمجرد علو السن ولا بمجرد البلوغ، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله. وقال اليتم بمجرد علو السن ولا بمجرد البلوغ، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله. وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمساً وعشرين سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط.

٧/٨٩ - وَعَنِ آئِنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ،
 وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشَرَةَ سَنَةً - فَلَمْ يُجْزِنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَق، وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشُرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ: «فَلَمْ يُجِزْنِي وَلَمْ يَرَنِي بَلَغْتُ». وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةً.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: عرضت على النبي على أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني. منفق عليه. وفي رواية للبيهقي فلم يجزني ولم يرني بلغت، وصححها ابن خزيمة) وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع

٨٩٠ أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: بلوغ الصبيان وشهادتهم (الحديث ٢٦٦٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: أيضاً في كتاب: المغازي، باب: غزوة الخنفق (الحديث ٤٠٩٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: سن البلوغ (الحديث ١)، وأخرجه البيهقي في كتاب: الصلاة، باب: من تجب عليه الصلاة (الحديث ٣/ ٨٣).

وغيره. ومعنى قوله: «لم يجزني» لم يجعل لني حكم الرجال المتقاتلين في إيجاب الجهاد علي وخروجي معه. وقوله: «فأجازني» أي رآني فيمن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في المخروج إليه. وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكلفاً بالغاً له أحكام الرجال، ومن كان دونها فلا. ويدل له قوله: «فلم يرني بلغت» وناقش في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين قائلاً: إن الإذن في الخروج للحرب يدور على الجلادة والأهلية فليس له في رده دليل على أنه لأجل عدم البلوغ، وفهم ابن عمر ليس بحجة.

(قلت): وهو أحتمال بعيد والصحابي أعرف بما رواه. وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع، والقول بأنها سنة خمس يرده هذا الحديث، ولأنهم أجمعوا أن أحداً كانت سنة ثلاث.

٨/٨٩١ ــ وَعَنْ عَطِيَّةُ القُرَظِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قَالَ: عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ (خَلَى سَبِيلَهُ)(١)، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ (خَلَى سَبِيلَهُ)(١)، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ (خَلَى سَبِيلَهُ)(١)، فَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَى آبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: كَمْ يُنْبِتْ فَخَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْن.

- (وعن عطية القرظي رضي الله عنه) بضم القاف فراء نسبة إلى بني قريظة (قال: عرضنا على النبي على المربطة فكان من أنبت قتل، ومن لم ينبت خلي سبيله، فكنت ممن لم ينبت فخلى سبيل، رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال: على شرط الشيخين) وهو كما قال إلا أنهما لم يخرجا لعطية. والحديث دليل على أنه يحصل بالإنبات البلوغ، فتجري على من أنبت أحكام المكلفين ولعله إجماع.

٨٩١ أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في الغلام يصيب الحد (الحديث ٤٠٤٤)، وأخرجه النسائي الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في النزول على الحكم (الحديث ١٥٨٤)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من لا يجب عليه الحد (الحديث ٢٥٤١)، وأخرجه أخرجه أبن حبان في كتاب: الصلاة، باب: صلاة الجمعة وأخرجه أحديث ٤٧٨٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: تعبير الرؤيا، باب: القيد ثبات في الدين (الحديث ٤٧٨٤)،

⁽١) فِي نِسخة م: فَخُلِّيَ سَبيلُه.

⁽٢) فَخُلِّيَ.

⁽٣) في نسخة م: رواه الخمسة. قلت: والخامس أن التسائي رواه في الكبري.

٩/٨٩٢ ﴿ وَعَنْ عَمْرِو بْمِنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَال: «لاَ يَجُوزُ لِإمْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وَفِي لَفْظِ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَن إِلَّا التَّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

- (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول اللّه على قال: لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها، وفي لفظ «لا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها» رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم) قال الخطابي: حمله الأكثر على حسن العشرة وأستطابة النفس، أو يحمل على غير الرشيدة. وقد ثبت عن النبي على أنه قال للنساء: «تصدقن» فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم وبلال يتلقاه بردائه، وهذه عطية بغير إذن الزوج انتهى. وهذا مذهب الجمهور مستدلين بمفهومات الكتاب والسنة، ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طاوس فقال: إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت مزوجة إلا فيما أذن لها فيه الزوج، وذهب مالك إلى أن تصرفها من الثلث.

١٠/٨٩٣ ـ وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مَخَارِقِ } الْهِلالِيُ ١ (١) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ : "إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدِ ثَلاَثَةٍ: رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ٱجْتَاحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يَقُولَ ثَلاَئَةٌ مِنْ ذَوِي الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يَقُولَ ثَلاَئَةٌ مِنْ ذَوِي الْحَجَا] (٢) مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَاناً فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ ٤. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

ــ (وعن قبيصة) بفتح القاف فموحدة فمثناة تحتية فصاد مهملة (ابن مخارق) بضم

۸۹۲ ـ أخرجه أحمد: ۲۲۱/۲، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في عطية المرأة بغير إذن زوجها زوجها (الحديث ٣٥٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: العمرى، باب: عطية المرأة بغير إذن زوجها (الحديث ٢٥٣٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الهبات، باب: عطية المرأة بغير إذن زوجها (الحديث ٢٥٣٨)، وأخرجه أحمد: ١٧٩/٢ ـ ١٨٤ ـ ٢٠٧، وأخرجه المحاكم في كتاب: البيوع، باب: لا يجوز لامرأة في مالها ذا ملك . . . (الحديث ٢٧/٢).

٨٩٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: من تحل له المسألة (الحديث ١٠٤٤).

⁽١) زيادة من نسخة م.

⁽٢) في الأصل: الحجي، وأثبتنا ما في نسخة م لأنها موافقة لما في صحيح مسلم.

الميم فخاء معجمة فراء مكسورة (قال: قال رسول الله ﷺ: إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة. رجل تحمل حمالة) بفتح الحاء المهملة وتخفيف الميم (فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة أجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه، لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة. رواه مسلم) فقد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات، ولعل إعادته هنا أن الرجل الذي تحمل حمالة قد لزمه دين فلا يكون له حكم المفلس في الحجر عليه، بل يترك حتى يسأل الناس فيقضي دينه، وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال.

٧ ــ بـانـِد: الصلــح ا

قد قسم العلماء الصلح أقساماً، صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين النووجين والصلح بين الفئة الباغية والعادلة والصلح بين المتقاضيين والصلح في الجراح كالعفو على مال والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت في الأملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح.

1/٨٩٤ — عَنْ عَدْو بْنِ عَوْفِ المُزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحاً حَرَّمَ حَلاَلًا أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطاً حَرَّمَ حَلاَلًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً». رَوَاهُ التَّوْمِذِيُ وَصَحَّحَهُ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ رَاوِيَهُ كَثِيرُ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ضَعِيفٌ، وَكَأَنَّهُ أَعْتَبَرَهُ بِكَثْرَة طُرُقِهِ.

٢/٨٩٥ ــ وَقَدْ صَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

— (عن عمرو بن عوف المزني، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه ﷺ قال: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والمسلمون) وفي لفظ أبي داود والمؤمنون (على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً. رواه الترمذي وصححه

٨٩٤ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: في الصلح (الحديث ٣٥٩٤).

٨٩٥ ـ أخرجه ابن حبان في كتاب: الصلح، باب: ذكر الأخبار عما يجب على. . . (الحديث ٥٠٩١).

وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف) كذبه الشافعي وتركه أحمد. وفي الميزان عن ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال الشافعي. وأبو داود: هو ركن من أركان الكذب. وأعتذر المصنف عن الترمذي بقوله: (وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة) فيه مسألتان:

(الأولى): في أحكام الصلح، وهو أن وضعه مشروطٌ فيه المراضاة لقوله: ﴿جَائَزُهُ أي أنه ليس بحكم لازم يقضي به وإن لم يرض به الخصم وهو جائز أيضاً بين غير المسلمين من الكفار، فتعتبر أحكام الصلح بينهم، وإنما خص المسلمون بالذكر لأنهم المعتبرون في الخطاب المنقادون لأحكام السنة والكتاب. وظاهره عموم صحة الصلح، سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده. ويدل للأول قصة الزبير والأنصاري، فإنه على لم يكن قد أبان للزبير ما استحقه، وأمره أن يأخذ بعض ما يستحقه على جهة الإصلاح، فلما لم يقبل الأنصاري الصلح وطلب الحق أبان رسول اللَّه ﷺ للزبير قدر ما يستحقه، كذا قال الشارح. والثابت أن هذا ليس من الصلح مع الإنكار، بل من الصلح مع سكوت المدعي عليه، وهي مسألة مستقلة. وذلك لأن الزبير لم يكن عالماً بالحق الذي له حتى يدعه بالصلح، بل هذا أول التشريع في قدر السقيا، والتحقيق أنه لا يكون الصلح إلا هكذا. وأما بعد إبانة الحق للخصم، فإنما يطلب من صاحب الحق أو يترك لخصمه بعض ما يستحقه. وإلى جواز الصلح على الإنكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الهادوية والشافعي وقالوا: لا يصح الصلح مع الإنكار. ومعنى عدم صحته أنه لا يطيب مال الخصم مع إنكار المصالح، وذلك حيث يدعى عليه آخر عيناً أو ديناً فيصالح ببعض العين أو الدين مع إنكار خصمه، فإن الباقي لا يطيب له، بل يجب عليه تسليمه لقوله ﷺ: الا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيبة من نفسه؛ قوله تعالى: ﴿عن تراض﴾(١) وأجيب بأنها قد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح، وعقد الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة، فيحل له ما بقي.

(قلت): الأولى، أن يقال: إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه، جاز له قبض ما صولح عليه وإن كان خصمه منكراً، وإن كان يدعي باطلاً، فإنه يحرم عليه الدعوى وأخذ ما صولح به. والمدعى عليه إن كان عنده حق يعلمه وإنما ينكر لغرض وجب عليه تسليم ما صولح به عليه، وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذيته، وحرم على المدعي أخذه. وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقال: الصلح على الإنكار لا يصح، ولا أنه يصح على الإطلاق بل يفصل فيه.

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(المسألة الثانية): ما أفادها قوله: «والمسلمون على شروطهم» ـ أي ثابتون عليها واقفون عندها. وفي تعديته بعلي ووصفهم بالإسلام أو الإيمان دلالة على علو مرتبتهم، وأنهم لا يخلون بشروطهم. وفيه دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما أستثناه في الحديث. وللمفرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه، ومنها ما لا يصح ولا يلزم، ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد، وهي هنالك مبسوطة بعلل ومناسبات. وللبخاري في كتاب الشروط تفاصيل كثيرة معروفة. وقوله: (إلا شرطاً حرم حلالاً) وذلك كاشتراط البائع أن لا يطأ الأمة، أو أحل حراماً مثل أن يشترط وطء الأمة التي حرم الله عليه وطأها.

٣/٨٩٦ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَٱللَّهِ لَا رْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، أن النبي الله قال: لا يمنع) يروى بالرفع على الخبر والجزم على النهي (جار جاره أن يغرز خشبة) بالإفراد، وفي لفظ خشبة بالجمع. (في جداره ثم يقول أبو هريرة عالمي أراكم عنها معرضين، واللّه لأرمين بها بين أكتافكم) بالتاء جمع كتف (متفق عليه). وفي لفظ لأبي داود فنكسوا رؤوسهم، ولأحمد حين حدثهم بذلك فطأطؤوارؤوسهم والمراد المخاطبون. وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة في زمن مروان، فإنه كان يستخلفه فيها، فالمخاطبون ممن يجوز أنهم جاهلون بذلك وليسوا بصحابة. وقد روى أحمد وعبد الرزاق من حديث ابن عباس: الاضرر ولاضرار وللرجل أن يضع خشبة في حائط جاره». والحديث فيه دليل على أنه ليس للجار أن يمنع جاره من وضع خشبة على جداره، وأنه إذا أمتنع عن ذلك أجبر لأنه ثابت لجاره، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحاق وغيرهما عملاً بالحديث. وذهب إليه الشافعي في القديم، وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة وقال الشافعي: إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة وهو فيما رواه في أيام وفور الصحابة وقال الشافعي: إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة وهو فيما رواه مالك بسند صحيح: أن الضحاك بن خليفة سأله محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجريه في أرض لمحمد بن مسلمة فامتنع، فكلمه عمر في ذلك فأبي فقال: واللّه لتمرن به فيجريه في أرض لمحمد بن مسلمة فامتنع، فكلمه عمر في ذلك فأبي فقال: واللّه لتمرن به

٨٩٦ - أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره (الحديث ٢٤٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: غرز الخشب في جدار الجار (الحديث ١٦٠٩).

ولو على بطنك. وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة، وعممه عمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه. وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز أن يضع خشبة إلا بإذن جاره، فإن لم يأذن لم يجز. قالوا: لأن أدلة أنه لا يحل مال أمرىء مسلم إلا بطيبة من نفسه تمنع هذا الحكم، فهو للتنزيه. وأجيب عنه بما قال البيهقي: لم نجد السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا ينكر أن يخصها. وقد حمله الراوي على ظاهره من التحريم، وهو أعلم بالمراد بدليل قوله: (مالي أراكم عنها معرضين) فإنه أستنكار لإعراضهم دال على أن ذلك للتحريم. قال الخطابي معنى قوله «بين أكتافكم» إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجعلنها _ أي: الخشبة _ على رقابكم كارهين. قال: وأراد بذلك المبالغة.

(قلت): والذي يتبادر أن المراد لأرمين بها أي هذه السنة المأمور بها بينكم بلاغاً لما تحملته منها، وخروجاً عن كتمها وإقامة الحجة عليكم بها.

أخذ المال بغير إذن

٤/٨٩٧ ـ وَعَنْ أَبِي حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «لَا يَبِحِلُ لِإِمْرِيءِ أَنْ يَأْخُذُ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ». رَوَاهُ ٱبْنُ حَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ في صَحِيحَيْهِمَا.

— (وعن أبي حميد الساعدي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: لا يحل الامرىء أن يأخذ عصا أخيه بغير طيبة نفس منه. رواه الحاكم وابن حبان في صحيحيهما) وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه. أخرج الشيخان من حديث عمر: «لا يحلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه». وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده بلفظ: «لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعبا ولا جاداً». والأحاديث دالة على تحريم مال المسلم، إلا بطيبة من نفسه وإن قل. والإجماع واقع على ذلك، وإيراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة إشارة إلى تأويل حديث أبي هريرة، وأنه محمول على التنزيه كما هو قول الشافعي في الجديد. ويرد عليه أنه إنما يحتاج إلى التأويل إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن بالتخصيص، فإن حديث أبي هريرة خاص، وتلك

٨٩٧ ـ أخرجـ ابن حبـان فـي كتـاب: الجنـايـات، بـاب: ذكـر الخبـر الـذال علـى أن قـولـه... (الحديث ٥٩٧٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر يزيد بن عبد الله بن السائب (الحديث ٢/ ١٣٧).

الأدلة عامة كما عرفت. وقد أخرج من عمومها أشياء كثيرة كأخذ الزكاة كرهاً، وكالشفعة، وإطعام المضطر، ونفقة القريب المعسر، والزوجة، وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه، فإنها تؤخذ منه كرهاً، وغرز الخشبة منها على أنه مجرد أنتفاع والعين باقية.

٨ ــ باب: الحوالة والضمان

الحوالة بفتح الحام وقد تكسر. حقيقتها عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء، وقيل هي عقد إرفاق مستقل ويشترط فيها لفظها ورضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الأكثر والمحال عليه عند البعض وتماثل الصفات وأن تكون في الشيء المعلوم ومنهم من خصها بما دون الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفي.

١/٨٩٨ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِىءٍ فَلْيُتْبَعْ». مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ. (وَفِي رِوَايَةٍ لِأَخْدَلُ.) لِأَحْمَدَ) (١): «وَمَنْ أُحِيلَ فَلْيَحْتَلْ».

— (عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ: مطل الغني) إضافة للمصدر إلى الفاعل أي : مطل الغني غريمه . وقيل : إلى المفعول أي مطل الغريم للغني (ظلم) ، وبالأولى مطلة الفقير . (وإذا أتبع) بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وكسر الموحدة (أحدكم على ملى ء) مأخوذ من الملاء بالهمزة يقال : ملؤ الرجل أي صار مليئاً (فليتبع) بإسكان المثناة الفوقية أيضاً مبني للمجهول كالأول أي إذا أحيل فليحتل (متفق عليه) . دل الحديث على تحريم المطل من الغني ، والمطل هو المدافعة ، والمراد هنا تأخير ما أستحق أداؤه بغير عذر من قادر على الأداء . والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر

٨٩٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحوالة، باب: الحوالة (الحديث ٢٢٨٧)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: إذا أحال على ملا فليس له رد (الحديث ٢٢٨٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الاستقراض، باب: مطل الغني ظلم (الحديث ١٤٠٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم مطل الغني (الحديث ١٥٦٤)، وأخرجه أحمد: ٢/ ٤٦٣).

⁽١) في نسخة م: وفي راويةٍ أحمدً.

إلى الفاعل، أنه يحرم على الغني القادر أن يمطل بالدين بعد أستحقاقه، بخلاف العاجز. ومعناه على التقدير الثاني، أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه، وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق الفقير أولى. ودل الأمر على وجوب قبول الإحالة، وحمله الجمهور على الاستحباب، ولا أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره. وعلى الوجوب حمله أهل الظاهر. وتقدم البحث في أن المطل كبيرة يفسق صاحبه فلا نكرره، وإنما اختلفوا هل يفسق قبل الطلب أو لا بد منه؟ والذي يشعر به الحديث أنه لا بد من الطلب، لأن المطل لا يكون إلا معه، ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد في نفقة عبده. ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مطل العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم، ومن لا يقول بالمفهوم يقول: لا يسمى العاجز ماطلاً، والغني الغائب عنه ماله كالمعدوم. ويؤخذ من هذا أن المعسر لا يطالب حتى يوسر. قال الشافعي: لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه. ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقر لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغني فائدة. فلما شرطه الشارع علم أنه أنتقل أنتقالاً لا رجوع له، كما لو عوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين. وقالت الحنفية: يرجع عند التغذر وشبهوا الحوالة بالشمان. وأما إذا جهل الإفلاس حال الحوالة فله الرجوع.

٢/٨٩٩ — وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: تُونِّيَ رَجُلٌ مِنَا، فَغَسَلْنَاهُ وَحَقَطْنَاهُ وَكَفَنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا تُصَلِّي عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خُطَّى، ثُمَّ قَالَ: «أَعَلَيْهِ دَبْنٌ؟». فَقُلْنَا أَنْ دَيْنَارَانِ. فَآنْصَرَفَ، فَتَحَمَّلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «حَقَّ الْغَرِيمِ، وَبَرِيءَ مِنْهُمَا الْمُيتُك؟». قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، والنِّسَاثِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْمُنْ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

٨٩٨ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ٣٣٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: التشديد في الدين (الحديث ٣٣٤٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: الصلاة على من عليه دين (الحديث ١٩٦١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها (الحديث ٢٠٦٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: التشديد في أداء الدين (الحديث ٢٨/٢).

⁽١) في نسخة م: قلنا.

— (وعن جابر، رضى اللَّه عنه، قال: توني رجل منا فغسلناه وحنطناه وكفناه، ثم أتينا به رسول اللَّه على فقلنا: تصلى عليه؟ فخطا خطاً ثم قال: عليه دين. قلنا: ديناران فأنصرف) أي عن الصلاة عليه (فتحملهما أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة: الديناران على فقال رسول الله ﷺ: حق الغريم) منصوب على المصدر مؤكد لمضمون قوله: الديناران على، أي حق عليك الحق وثبت عليك، وكنت غريماً (وبرىء منهما الميت قال: نعم فصلى عليه. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم). وأخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع، إلا أن في حديثه ثلاثة دنانير. وكذلك أخرجه أبو داود والطبراني وجمع بينه وبين قوله ديناران، أن في حديث الكتاب أنهما كانت دينارين وشطراً، فمن قال ثلاثة جبر الكسر، ومن قال ديناران ألغاه، أو كان الأصل ثلاثة فقضى قبل موته ديناراً. فمن قال ثلاثة أعتبر أصل الدين، ومن قال ديناران أعتبر الباقي، ويحتمل أنهما قصتان وإن كان بعيداً. وفي رواية الحاكم أنه ﷺ جعل إذا لقي أبا قتادة يقول: ما صنعت الديناران حتى كان آخر ذلك إن قال: قضيتهما يا رسول اللَّه، قال: «الآن بردت جلدته». وروى الدارقطني من حديث على عليه السلام «كان رسول اللَّه على إذا أتي بجنازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه، فإن قيل عليه دين كف، وإن قيل ليس عليه دين صلى. فأتى بجنازة فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين؟ فقالوا: ديناران، فعدل عنه فقال على: هما على يا رسول اللَّه وهو بريء منهما، فصلى عليه ثم قال: جزاك اللَّه خيراً وفك اللَّه رهانك _ الحديث، قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة عن الميت، ولا رجوع له في مال الميت، وفي الحديث دليل على أنه يصح أن يحتمل الواجب غير من وجب عليه، وأنه ينفعه ذلك، ويدل على شدة أمر الدين، فإنه ﷺ ترك الصلاة عليه، لأنها شفاعة وشفاعته مقبولة لا ترد، والدين لا يسقط إلا بالتأدية. وفي الحديث دليل على أنه لا يكتفي بالظاهر من اللفظ، بل لا بد للحاكم في الإلزام بالحق من تحقق ألفاظ العقود والإقرارات، وأنه إذا أدعى من عليه الحكومة أنه قصد باللفظ معنى يحتمله، وإن بعد الاَحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ، وعطف وبرىء منهما الميت على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستنبط.

٣/٩٠٠ وعنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاء؟». فَإِنْ حُدُّثَ أَنَّهُ

٩٠٠ أخرجه البخاري في كتاب: النفقات، باب: قول النبي ﷺ: (من ترك كلاً، أو ضياعاً فإلي»،
 (الحديث ٥٣٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الفرائش، باب: من ترك مالاً فلورثه (الحديث ١٦١٩).

تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَبْنٌ فَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

رَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: ﴿فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتُرُكُ وَفَاءً﴾:

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله الله كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين، فيسأل هل ترك لدينه من قضاء؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى عليه وإلا قال: صلوا على صاحبكم. فلما فتح الله عليه الفترح قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلي قضاؤه. متفق عليه. وفي رواية للبخاري فمن مات ولم يترك وفاء) إيراد المصنف له عقيب الذي قبله، إشارة إلى أنه الله نسخ ذلك الحكم، لما فتح عليه وأتسع الحال بتحمله الديون عن الأموات. فظاهر قوله: (فعلي قضاؤه) أنه يجب عليه القضاء، وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح؟ محتمل. قال ابن بطال: وهكذا يلزم المتولي لأمر المسلمين أن يفعله فيمن مات وعليه دين، فإن لم يفعل فالإثم عليه. وقد ذكر الرافعي في آخر الحديث، قيل: يا رسول الله وعلى كل إمام بعدك، قال: وعلى كل إمام بعدي. وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال: فأمرنا رسول الله الله ان نفدي سبايا المسلمين ونعطي سائلهم، ثم قال: من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك ديناً فعلي وعلى الولاة من بعدي في بيت مال المسلمين، وفيه راو متروك ومتهم.

٤/٩٠١ ــ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا كَفَالَةَ فِي حَدُّ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

_ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول اللّه ﷺ: لا كفالة في حد. رواه البيهقي بإسناد ضعيف) وقال: إنه منكر. وهو دليل على أنه لا تصح الكفالة في الحد. قال ابن حزم: لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً لا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء، لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. ومن طريق النظر أن نسأل من قال بصحته عمن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضامن بوجهه؟ أتلزمونه غرامة ما على المضمون فهذا جور وأكل مال بالباطل، لأنه لم يلتزمه قط، أن تتركونه فقد أبطلتم

٩٠١ _ أخرجه البيهقي في كتاب: الضمان، باب: الكفالة بالبدن (الحديث ٦/ ٧٧).

الضمان بالوجه، أم تكلفونه طلبه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به، وما لم يكلفه الله إياه قط. وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء وأستدلوا بأنه على كفل في تهمة. قال: وهو خبر باطل لأنه من رواية إبراهيم بن خيثم بن عراك، وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما، ثم ذكر آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وردها كلها؛ بأنها لا حجة في كلام الله ورسوله لا غيره، وهذه الآثار قد سردها في الشرح.

٩ ــ باب: الشركة والوكالة

الشركة بفتح أوله وكسر الراء وبكسره مع سكونها وهي بضم الشين أسم للشيء المشترك. والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً. وإن أريد الشركة بين الورثة في المال الموروث حذفت بالاختيار. «والوكالة» بفتح الواو وقد تكسر مصدر، وكل مشدداً بمعنى التفويض، وهي شرعاً إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومقيداً

١/٩٠٢ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَأَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا». رَوَاهُ أَبُـو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (عن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: قال اللَّه: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خان خرجت من بينهما. رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان. وقد رواه عنه ولده أبو حيان بن سعيد، لكن ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر أنه روى عنه الحارث بن شريد، إلا أنه أعله الدارقطني بالإرسال فلم يذكر فيه أبا هريرة وقال: إنه الصواب. ومعناه: أن اللَّه معهما أي في الحفظ والرعاية، والإمداد بمعونتهما في مالهما، وإنزال البركة في تجارتهما، فإذا حصلت الخيانة نزعت البركة من مالهما. وفيه حث على التشارك مع عدم الخيانة وتحذير منه معها.

٩٠٢ - أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الشركة (الحديث ٣٣٨٣).

٣/٩٠٣ ــ وَعَنِ السَّائِبِ | بْنِ يَزِيدَ | (١) المَخْزُومِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ قَبْلَ الْبِعْثَةِ، فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: «مَرْحَباً بِأَخِي وَشَرِيكِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَٱبْنُ مَاجَهْ.

— (وعن السائب المخزومي، رضي الله عنه، أنه كان شريك النبي على قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحباً بأخي وشريكي. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) قال ابن عبد البر: السائب بن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم وممن حسن إسلامه، وكان من المعمرين عاش إلى زمن معاوية، وكان شريك النبي في أول الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح قال: «مرحباً بأخي وشريكي كان لا يماري ولا يُداري. وصححه الحاكم». ولابن ماجه: كنت شريكي في الجاهلية: والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الإسلام، ثم قررها الشارع على ما كانت.

٣/٩٠٤ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَغْدٌ فِيمَا نُصِيبُ يَوْمَ بَدْرٍ. الحَدِيثَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ | وغَيْرُهُ ا (٢).

_ (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: اشتركت أنا وحمار وسعد فيما نصيب يوم بدر _ الحديث) تمامه فجاء سعد بأسيرين، ولم أجيء أنا وعمار بشيء (رواه النسائي) فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب، وتسمى شركة الأبدان. وحقيقتها أن يوكل كل صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعينان الصنعة. وقد ذهب إلى صحتها الهادوية وأبو حنيفة. وذهب الشافعي إلى عدم صحتها لبنائها على الغرر، إذ لا يقطعان بحصول الربح لتجويز تعذر العمل. وبقوله قال أبو ثور وابن حزم. وقال ابن حزم: لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلاً، فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحد منهما ما كسب، فإن اقتسماه وجب أن يقضي له ما أخذه وإلا بدله، لأنها شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر منقطع، لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً، فقد رويناه من طريق وكيع عن شعبة

٩٠٣ ـ أخرجه أحمد: ٣/ ٤٢٥)، وأخرجه أبو داود في كتباب: الأدب، باب: في كراهية المراء (الحديث ٤٨٣٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتباب: التجارات، باب: الشركة والمضاربة (الحديث ٢٢٨٧).

٩٠٤ _ أخرجه النسائي في كتاب: الأيعان، باب: شركة الأبدان (الحديث ٣٩٤٧).

⁽٢) زيادة من نسخة م.

عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي عبيدة أتذكر عن عبد اللَّه شيئاً قال: لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة، لأنه أول قائل معنا ومع سائر المسلمين إن هذه شركة لا تجوز، وإنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر، إلا السلب للقاتل على الخلاف، فإن فعل فهو غلول من كبائر الذنوب، ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد أبطلها اللَّه عز وجلُّ وأنزل ﴿قُلْ الأنفال للَّه والرسول﴾(١) الآية فأبطلها اللَّه تعال وقسمها هو بين المجاهدين. ثم إن الحنفية لا يجيزون الشركة في الاصطياد، ولا يجيزها المالكية في العمل في مكانين، فهذه الشركة في الحديث لا تجوز عندهم ا هـ هذا وقد قسم الفقهاء الشركة إلى أربعة أقسام أطالوا فيها وفي فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها. قال ابن بطال: أجمعوا على أن الشركة الصحيحة، أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه، ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً، إلا أن يقيم كل منهما الآخر مقام نفسه. وهذه تسمى شركة العنان، وتصح إن أخرج أحدهما أقل من الآخر من المال، ويكون الربح والخسران على قدر مال كل واحد منهما. وكذلك إذا اشتريا سلعة بينهما على السواء أو ابتاع أجدهما أكثر من الآخر منهما، فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران بمقدار ما أعطى من الثمن. وبرهان ذلك أنهما إذا خلطا المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا بها فمشاع بينهما، وإذا كان كذلك فثمنه وربحه وخسرانه مشاع بينهما، ومثله السلعة التي اشترياها فإنها بدل من الثمن.

٤/٩٠٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّه تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: أَرَدْتُ ٱلْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةً عَشَرَ إِلَى خَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةً عَشَرَ وَكِيلِي بِخَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةً عَشَرَ وَسُبِّحَهُ.

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: أردت المخروج إلى خيبر فأتيت النبي ﷺ فقال: إذا أتيت وكيلي بخيبر فخذ منه خمسة عشر وسقاً. رواه أبو داود وصححه) تمام الحديث: فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته: وفي الحديث دليل على شرعية الوكالة. والإجماع على ذلك. وتعلق الأحكام بالوكيل. وتمام الحديث فيه دليل على العمل بالقرينة في مال الغير وأنه يصدق بها الرسول لقبض العين وقد ذهب إلى تصديق

 ⁽١) سورة الأنفال، الآية: ١.

٩٠٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في الوكالة (الحديث ٣٦٣٢).

الرسول في القبض جماعة من العلماء وقيده المهدي في الغيث: مع غلبة ظن صدقة. وعند الهادوية أنه لا يجوز تصديق الرسول لأنه مال الغير فلا يصح التصديق فيه وقيل عنهم إلا أن يحصل الظن بصدق الرسول جاز الدفع إليه.

٧٠٠٦ هـ وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بِدِينَارِ يَشْتَرِي لَهُ أُضْحِيَّةً الحَدِيثَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

__ (وعن عروة البارقي رضي اللَّه عنه أن رسول اللَّه ﷺ بعث معه بدينار يشتري له أضحية. الحديث رواه البخاري في أثناء حديث وقد تقدم) أي: في كتاب البيع وتقدم الكلام على ما فيه من الأحكام.

٣/٩٠٧ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ آللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ». الْحَدِيثَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي هربرة، رضي الله عنه، قال: بعث رسول الله على الصدقة المحديث. متفق عليه) تمامه «فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم رسول الله على فقال رسول الله على: ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله. وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً. قد أحتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله. وأما العباس فهي علي ومثلها معها، والظاهر أنه على بعث عمر لقبض الزكاة وابن جميل من الأنصار كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك. قال المصنف: وابن جميل لم أقف على اسمه وقوله: (ما ينقم) بكسر القاف ما ينكر (إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله) وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه اللم، لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر فلا عذر له. وفيه التعريض بكفران النعمة والتقريع بسوء الصنيع. وقوله: «أعتاده» جمع عتد بفتحتين وهو ما يعده الرجل من السلاح والدواب. وقيل: الخيل خاصة، وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في سبيل الله، وهو بناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة. وقوله: (فهي علي ومثلها معها) يفيد أنه يتحملها عن العباس تبرعاً. وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبي قتادة في تبرعه بتحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات. وقد روي بألفاظ أخر تحتمل تبرعه بتحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات. وقد روي بألفاظ أخر تحتمل

٩٠٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: ٧٨ _ (الحديث ٣٦٤٢).

٩٠٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: الزكاة، باب: قوله تعالى: ﴿وفي الرقاب﴾ (الحديث ١٤٦٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: في تقديم الزكاة ومنعها (النحديث ٩٨٣).

احتمالات كثيرة، وقد بسطها المصنف في الفتح وتبعه الشارح. وأما حديث أنه على كان قد تعجل منه زكاة عامين فقد روي من طرق لم يسلم شيء منها من مقال. وفي الحديث دليل على توكيل الإمام للعامل في قبض الزكاة، ولأجل هذا ذكره المصنف هنا. وفيه أن بعث العمال لقبض الزكاة سنة نبوية، وفيه أنه يذكر الغافل بما أنعم الله عليه بإغنائه بعد أن كان فقيراً ليقوم بحق الله. وفيه جواز ذكر من منع الواجب في غيبيته بما ينقصه. وفيه تحمل الإمام عن بعض المسلمين والاعتذار عن البعض وحسن التأويل.

٧/٩٠٨ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثاً وَسِتْينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَذْبَحَ الْبَاقِيِّ. الْحَدِيثَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

-- (وعن جابر، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ نحر ثلاثاً وستين، وأمر علياً رضي الله عنه أن يذبح الباقي ــ الحديث، رواه مسلم) تقدم الكلام عليه في كتاب الحج. وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدي، وهو إجماع إذا كان الذابح مسلماً، فإن كان كافراً كتابياً صح عند الشافعي بشرط أن ينوي صاحب الهدي عند دفعه إليه أو عند ذبحه.

٩٠٩ / ٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَٰيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ ا وَ ا (١) آغَدُ النَّبِيُ ﷺ: ﴿ ا وَ ا (١) آغَدُ النَّسِ عَلَى آمْرَأَةِ هٰذَا، فَإِنِ آعْتَرَفَتْ فَآرْجُمْهَا». الحَدِيثَ. مُتَّقَتُنُ عَلَيْه.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، في قصة العسيف) بعين وسين مهملتين فمثناة تحتية ففاء الأجير وزناً ومعنى (قال النبي ﷺ: اغد يا أنيس على آمرأة هذا فإن اعترفت فارجمها - الحديث. متفق عليه) سيأتي في الحدود مستوفي، وذكر هنا بناء على أن المأمور وكيل عن الإمام في إقامة الحد، وبوب البخاري (باب الوكالة في الحدود) وأورد هذا الحديث وغيره، وقال المصنف في الفتح: والإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله للغيرا.

٩٠٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: حجة النبي ﷺ (الحديث ١٦١٩).

٩٠٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط التي لا تحل في الحدود (الحديث ٢٧٢٤) و (الحديث ٢٧٢٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا (الحديث ١٦٩٧).

⁽١) زيادة من نسخة م.

١٠ باب: الإقرار (١٠

الإقرار لغة الإثبات وفي الشرع إخبار الإنسان بما عليه وهو ضد الجحود.

١/٩١٠ _ عَنْ أَبِي ذَرِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «قُلِ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًا». صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ (٢) حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

— (عن أبي ذر، رضي الله عنه، قال: قال لي رسول الله ﷺ: قل الحق ولو كان مراً صححه ابن حبان من حديث طويل) ساقه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب وفيه وصايا نبوية. ولفظه: قال «أوصاني خليلي رسول الله ﷺ أن «أنظر إلى من هو أسفل مني ولا أنظر إلى من هو فوقي، وأن أحب المساكين، وأن أدنو منهم، وأن أصل رحمي وإن قطعوني وجفوني، وأن أقول الحق ولو كان مراً، وأن لا أخاف في الله لومة لائم، وأن لا أسأل أحداً شيئاً، وأن استكثر من لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها من كنوز الجنة». وقوله: «قل الحق» يشمل قوله على نفسه وعلى غيره، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين﴾ (٣) ومن قوله تعالى: ﴿كونوا قوامين ذكره في باب الإقرار. وفيه دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور، وهو أمر عام لجميع الأحكام، لأن قول الحق على النفس هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بمال أو بدن أو عرض، وقوله: (ولو كان مراً) من باب التشبيه، لأن الحق قد يصعب إجراؤه على النفس كما يصعب عليها إساغة المر لمرارته، ويأتي في باب الحدود والقصاص أحاديث في الإقرار.

٩١٠ _ أخرجه ابن حبان في كتاب: الجنائز، باب: فصل في الصلاة على الجنازة (الحديث ٣٦١).

⁽١) جاء في نسخة م بعد باب الإقرار ما نصه: فيه الذي قبله وما أشبه.

⁽٢) في نسخة م؛ في.

⁽٣) سورة النساء، الآية: ١٣٥.

⁽٤) سورة النساء، الآية: ١٧١.

١١ - باب: العارية

العارية بتشديد المثناة التحتية وتخفيفها، ويقال عارة وهي مأخوذة من عار الفرس إذا ذهب، لأن العارية تذهب من يد المعير أو من العار، لأنه لا يستعير أحد إلا وبه عار وحاجة، وهي في الشرع عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك العين.

١/٩١١ _ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْبَدِ مَا أَخَذَتْ حَقَى الْبَدِ مَا أَخَذَتْ حَقَى الْبَدِ مَا أَخَذَتْ حَقَى الْبَدِ مَا أَخَذَتُ الْحَاكِمُ.

— (صن سمرة بن جندب، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: على البد ما أخذت حتى تؤديه. رواه أحمد والأربعة وصححه الحاكم) بناء منه على سماع الحسن من سمرة، لأن الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب: الأول أنه سمع منه مطلقاً، وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي. والثاني لا مطلقاً، وهو مذهب يحبى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان. والثالث لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وهو مذهب النسائي وأختاره ابن عساكر وادعى عبد الحق أنه الصحيح. والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المره، وهو ملك لغيره ولا يبرأ لا بمصيره إلا مالكه، أو من يقوم مقامه لقوله حتى تؤديه ولا تتحقق التأدية إلا بذلك، وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره في باب العارية لشموله لها وربما يفهم منه أنها مضمونة على المستعير. وفي ذلك ثلاثة أقوال: الأول أنها مضمونة مطلقاً، وإليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد وإسحاق والشافعي لهذا الحديث ولما يأتي مما يفيد معناه، والثاني للهادي وآخرين معه أن العارية لا يجب ضمانها إلا إذا شرط، مستدلين بحديث صفوان ويأتي الكلام عليه. والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين أنها لا تضمن وإن ضمنت لقوله ﷺ: «ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع غير المغل ضمان» أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاه، وصححا وقفه على شريح. وقوله:

٩١١ - أخرجه أحمد: ٨/٥، ١٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية (الحديث ٣٥٦١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في أن العارية مؤداة (الحديث ١٣٦٦)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الصدقات، باب: العارية (الحديث ٢٤٠٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: ولد الرجل من كسبه... (الحديث ٢٤٠٠).

"المغل" بضم الميم فغين معجمة قال: في النهاية أي إذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من الإغلال وهو الخيانة. وقيل: المغل المستغل وأراد به القابض. لأنه بالقبض يكون مستغلا والأول أولى. وحينئد فلا تقوم به حجة. على أنه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه، لأن المراد ليس عليه ذلك من حيث هو مستعير، لأنه لو التزم الضمان للزمه. وحديث الباب كثيراً ما يستدلون منه بقوله: (على اليد ما أخذت حتى تؤديه) على التضمين ولا دلالة فيه صريحاً، فإن اليد الأمينة أيضاً عليها ما أخذت حتى تؤدي ولذلك قلنا وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية إلا قوله على عارية مضمونة في حديث صفوان، فإن وصفها بمضمونة يحتمل أنها صفة موضحة، وأن المراد من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقاً، ويحتمل أنها صفة للتقيد وهو الأظهر، لأنها تأسيس ولأنها كثيرة، ثم ظاهرة أن المراد عارية قد ضمناها لك، وحينيذ يحتمل أنه يلزم، ويحتمل أنه غير لازم بل كالوعد وهو بعيد فيتم الدليل بالحديث للقائل إنها تضمن ـ وهو الأظهر ـ بالتضمين إما بطلب صاحبها له أو بتبرع المستعير.

٢/٩١٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَدُّ ٱلْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ٱتْتَمَنَكَ، وَلاَ تَخُنْ مَنْ خَانَكَ». (رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَحَسَّنَهُ) (١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَٱسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمِ الرَّاذِي، وَأَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُفَاظِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعَارِيَةِ.

_ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: أد الأمانة إلى من الثمنك ولا تخن من خانك. رواه أبو داود والترمذي، وحسنه وصححه الحاكم واستنكره أبو حائم الرازي، وأخرجه جماعة من الحفاظ. وهو شامل للعارية) والوديعة ونحوهما، وأنه يجب أداء الأمانة كما أفاده قوله تعالى: ﴿إِن اللّه يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾ (٢) وقوله: «ولا تخن من خانك» دليل على أنه لا يجازي بالإساءة من أساء. وحمله

٩١٢ _ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (الحديث ٣٥٣٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: _ ٣٨ _ (الحديث ١٢٦٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: لا يجوز لامرأة في مالها. . . (الحديث ٢٦/٤).

⁽١) في نسخة م: رواه أبو داود والترمذي بتقديم وتأخير.

⁽٢) سورة النساء، الآية: ٥٨.

الجمهور على أنه مستحب لدلالة قوله تعالى: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ (١) ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾^(٢) على الجواز وهذه هي المعروفة بمسألة الظفر وفيها أقوال للعلماء: هذا القول (الأول): وهو الأشهر من أقوال الشافعي، وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه. (والثاني): يجوز إذا كان من جنس ما أخذ عليه لا من غيره لظاهر قوله: ﴿ بِمثل ما عوقبتم به ﴾ (٣). وقوله: (مثلها) وهو رأى الحنفية والمؤيد. (والثالث): لا يجوز ذلك إلا بحكم الحاكم لمظاهر النهي في الحديث ولقوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) (٤) وأجيب أنه ليس أكلاً بالباطل، والحديث يحمل فيه النهي على التنزيه. (الرابع): لابن حزم أنه يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه، سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره ويبيعه ويستوفي حقه، فإن فضل على ما هو له رده له أو لورثته، وإن نقص بقى في ذمة من عليه الحق، فإن لم يفعل ذلك فهو عاص للَّه عزَّ وجلَّ إلا أن يحلله ويبرئه فهو مأجور، فإن كان الحق الذي له لا بينة له عليه وظفر بشيء من مال من عنده له الحق أخذه، فإن طولب أنكر، فإن استحلف حلف وهو مأجور في ذلك قال: وهذا هو قول الشافعي وأبى سليمان وأصحابهما. وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال ففرض عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه. واستدل بالآيتين وبقوله تعالى: ﴿ ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل﴾ (٥)، وبقوله تعالى: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾ (٦)، وبقوله تعالى: ﴿والحرماتِ قصاص﴾ (٧)، وبقوله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ (٨) ويقوله علي لهند امرأة أبي سفيان: اخذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» لما ذكرت له أن أبا سفيان رجل شحيح، وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني فهل على من جناح أن آخذ من ماله شيئاً؟ ولحديث البخاري «إن نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف، وأستدل لكونه إذا لم يفعل يكون عاصياً بقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ (٩)

⁽١) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

⁽٢) سورة النحل، الآية: ١٣٦..

⁽٣) سورة النحل الآية: ١٢٦.

⁽٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.

⁽٥) سورة الشورى، الآية: ٤١. ا

⁽٦) سورة الشورى، الآية: ٣٩٪

⁽٧) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

⁽٨) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

⁽٩) سورة المائدة ، الآية: ٢.

قال: فمن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو أو مسلم أو ذمي فلم يزله عن يد الظالم ويرد إلى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين ولم يعن على البر والتقوى، بل أعان على الإثم والعدوان. وكذلك أمر رسول الله على من رأى منكراً أن يغيره بيده إن استطاع فمن قدر على قطع الظلم وكفه وإعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على إنكار المنكر ولم يفعل فقد عصى الله ورسوله، ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال: هو من رواية طلق بن غنام عن شريك وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف. قال: ولئن صح فلا حجة فيه، لأنه ليس انتصاف المرء من حقه خيانة، بل هو حق واجب وإنكار منكر، وإنما الخيانة أن يخون بالظلم والباطل من لا حق له عنده (قلت): ويؤيد ما ذهب إليه حديث «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» فإن الأمر ظاهر في الإيجاب ونصر الظالم بإخراجه عن الظلم، وذلك بأخذ ما في يده لغيره ظلماً.

٣/٩١٣ ـ وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَتَنْكَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعاً». قُلْتُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ، أَوْعَارِيَةٌ مُؤَدَّاةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

_ (وعن يعلى بن أمية) ويقال منية بضم الميم وفتح النون وتشديد التحتية المثناة صحابي مشهور (قال: قال لي رسول الله ﷺ: إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين درعاً قلت يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ قال: بل عارية مؤداة، رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) المضمونة التي تضمن إن تلفت بالقيمة والمؤداة التي تجب تأديتها مع بقاء عينها، فإن تلفت لم تضمن بالقيمة. والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمين، وتقدم أنه أوضح الأقوال.

٩١٣ _ أخرجه أحمد ٢٢٢/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية (الحديث ٣٥٦٦)، وأخرجه أبن حبان في كتاب: السير، باب: الخروج وكيفية الجهاد (الحديث ٤٧٢٠).

8/918 ــ وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ٱسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعاً يَوْمَ حُنَيْنِ، فَقَالَ: أَغَصْبُ يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَٰ: ﴿بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَحْمَدُ، وَٱلنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ[الحديث: ٢/٤٧].

٥/٩١٥ - وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِداً ضَعِيفاً عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما.

— (وعن صفوان بن أمية) قرشي من أشراف قريش هرب يوم الفتح واستؤمن له فعاد وحضر مع النبي على حنيناً والطائف كافراً ثم أسلم وحسن إسلامه (أن النبي الله استعار منه دروعاً يوم حنين فقال: أغصب يا محمد قال: بل عارية مضمونة. رواه أبو داود وأحمد والنسائي وصححه الحاكم وأخرج له شاهداً ضعيفاً عن ابن عباس) ولفظه «بل عارية مؤداة» وفي عدد الدروع روايات فلأبي داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وللبيهقي في حديث مرسل كانت ثمانين، وللحاكم من حديث جابر كانت مائة درع وما يصلحها. وزاد أحمد والنسائي في رواية ابن عباس فضاع بعضها فعرض عليه النبي الله أن يضمنها له فقال: أحمد والنسائي ما رسول الله أرغب في الإسلام. وقوله مضمونة تقدم الكلام عليها وأن أصل الوصف التقييد، وأنه الأكثر فهو دليل على ضمانها بالتضمين كما أسلفنا لا أنه محتمل ويكون مجملاً كما قبل قاله الشارح.

١٢ ــ بـاب: الفصـــبـ

١/٩١٦ حَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْراً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ (١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (عن سعيد بن زيد أن رسول الله على قال: من أقتطع شبراً من الأرض) أي: من أخذه، وهو أحد ألفاظ الصحيحين (ظلماً طوقه الله يوم القيامة إياه من سبع أرضين متفق

٩١٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية (الحديث ٣٥٦٢)، وأخرجه أحمد:
٣/ ٤٠١ و ٢/ ٤٦٥، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: لا يجوز لامرأة في مالها. . .
(الحديث ٢/ ٤٧).

٩١٥ _ أخرجه الحاكم (الحديث ٢/٤٧).

٩١٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: إثم من ظلم شيئاً من الأرض (الحديث ٢٤٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها (الحديث ١٦١٠).

⁽١) في نسخة م: به.

عليه). أختلف في معنى التطويق فقيل معناه: يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين، فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه. ويؤيده أن في حديث ابن عمر خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين. وقيل: يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر، ويكون كالطوق في عنقه لا أنه طوق حقيقة. ويؤيده حديث «أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه اللَّه أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضي بين الناس، أخرجه الطبراني وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً. ولأحمد والطبراني «من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر، وفيه قولان آخران. والحديث دليل على تحريم الظلم، والغصب، وشدة عقوبته، وإمكان غصب الأرض، وأنه من الكبائر، وأن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى تخوم الأرض، وله منع من أراد أن يحفر تحتها سرباً أو بثراً، وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة، أو أبنية، أو معادن، وأن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من يجاوره، وأن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض، لأنها لو فتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها. وفيه دلالة على أن الأرض تصير مغصوبة بالاستيلاء عليها، وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب فيه خلاف. فقيل: لا تضمن، لأنه إنما يضمن ما أخذ لقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه القالم الله قال الله عن عبر المنقول على النقل في المنقول الاختلافهما في التصرف. وذهب الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياساً على المنقول المتفق على أنَّه يضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول، بل الحق أن ثبوت اليد أستيلاء وإن لم ينقل، يقال: استولى الملك على البلد وأستولى زيد على أرض عمرو. وقوله «شبراً» وكذا ما فوقه بالأولى، وما دونه داخل في التحريم، وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً. وقد وقع في بعض ألفاظه عند البخاري شيئاً عوضاً عن شبراً فعم. إلا أن الفقهاء يقولون: إنه لا بد أن يكون المغصوب له قيمة، فألزموا أنه حينتذ يأكل الرجل صاع تمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا يضمن، فيأكل عمره من المال الحرام فلا يضمن، وإن أثم كأكله من الخبر واللحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع.

٧/٩١٧ ــ وَعَنْ أَنُسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَاثِهِ،

٩١٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: إذا كسر قصعة أو شيئاً لغيره (الحديث ٢٤٨١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: فيمن يكسر له الشيء ما يحكم له من مال الكاسر (الحديث ١٣٥٩).

فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٍ، فَضَرَبَتْ بِيَدِهَا، فَكَسَرَتِ الْفَصْعَةَ، فَضَمَّهَا، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: [كُلُوا](١)، وَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، والتَّرْمِذِيُّ، وَسَمَّى الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، والتَّرْمِذِيُّ، وَسَمَّى الضَّارِبَةَ عَائِشَةَ، وَزَادَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ». وَصَحَحَهُ.

ـــ (وعن أنس رضي اللَّه عنه أن رسول اللَّه ﷺ كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) سماها أبن حزم زينب بنت جحش (مع خادم لها) قال المنصف: ولم أقف على اسم الخادم. (بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضمها وجعل فيها الطعام وقالوا: كلوا ودفع القصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة - رواه البخاري والترمذي وسمى الضاربة عائشة وزاد فقال النبي ﷺ: طعام بطعام وإناء بإناء. وصححه) وأتفقت مثل هذه القصة من عائشة في صفحة أم سلمة فيما أخرجه النسائي عن أم سلمة «أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي ﷺ وأصحابه فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعها فهر(٢) ففلقت به الصحفة _ الحديث وقد وقع مثلها لحفصة، وأن عائشة كسرت الإناء، ووقع مثلها لصفية مع عائشة. والحديث دليل على أن من أستهلك على غيره شيئاً كان مضموناً بمثله، وهو متفق عليه في المثلى من الحبوب وغيرها. وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال: الأولى للشافعي والكوفيين أنه يجب فيه المثل حيواناً كان أو غيره، ولا تجزيء القيمة إلا عند عدمه. والثاني للهادوية أن القيمي يضمن بقيمته. وقال مالك والحنفية: أما ما يكال أو يوزن مثله وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة. وأستدل الشافعي ومن معه بقول النبي ﷺ: «إناء بإناء وطعام بطعام» وبما وقع في رواية ابن أبي حاتم: «من كسر شيئاً فهو له عليه مثله؛ زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية. أي من النبي ﷺ أي حكماً عاماً لكل من وقع له مثل ذلك، فأندفع قول من قال إنها قضية عين لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله ﷺ: «طعام بطعام وإناء بإناء، كافياً في الدليل على أن ذكره للطعام واضح في التشريع العام، لأنه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للإناء. وأما الطعام فهو هدية له عليه فإن عدم مثل، فالمضمون له مخير بين أن يمهله حتى يجد المثل وبين أن يأخذ القيمة. وأستدل في البحر وغيره لمن قال بوجوب القيمة بأنه ﷺ قضى على من أعتق شركاً له في عبد أن يقوم عليه باقيه لشريكه قالواً: فقضى ﷺ بالقيمة. وأجيب بأن المعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئاً ولا غصب شيئاً ولا تعدى أصلاً بل اعتق حصته التي أباح اللَّه له

⁽١) في الأصل: كلها، وأثبتنا ما في نسخة م لموافقتها رواية البخاري.

⁽٢) الفهر: الحجر الصغير ملء إلكف.

عتقها ثم إن المستهلك بزعم المستدل هنا هو الشقص من العبد ومناظرة شقص لشقص تبعد فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على أن التقويم لغة يشمل التقدير بالمثل أو بالقيمة وإنما خص اصطلاحاً بالقيمة وكلام الشارع يفسر باللغة لا بالاصطلاح الحادث واستدل بإمساكه على أكسار القطعة في بيت التي كسرت للهادوية والحنفية القائلين بأن العين المعصوبة إذا زال بفعل الغاصب اسمها ومعظم نفعها تصير ملكاً للغاصب. قال ابن حزم: إنه ليس في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا، فيقال لكل فاسق إذا أردت أخذ قمح يتيم، أو غيره، أو أكل غنمه، أو أستحلال ثيابه فقطعها ثياباً على رغمه، واذبح غنمه واطبخها، وخذ الحنطة واطحنها، وكل ذلك حلالًا طيباً وليس عليك إلا قيمة ما أخذت وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى أن تؤكل أموال الناس بالباطل، وخلاف المتواتر عن رسول اللَّه ﷺ: ﴿إِن أموالكم عليكم حرام، وأحتج المخالف بقضية القصعة. وقد تقدم الكلام فيها وأحتجوا بخبر الشاة المعروف، وهو أن أمرأة دعته ﷺ إلى طعام فأخبرته أنها أرادت أبتياع شاة فلم تجدها، فأرسلت إلى جارة لها أن أبعثي لي الشاة التي لزوجك، فبعثت بها إليها فأمر رسول اللَّه على الشاة أن تطعم الأساري. قالوا: فهذا يدل على أن حق صاحب الشاة قد سقط عنها إذا شويت. وأجيب بأن الخبر لا يصح فإن صح فهو حجة عليهم، لأنه خلاف قولهم إذ في أنه ﷺ لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير إذن مالكها وهم يقولون إنه للغاصب، وقد تصدق بها ﷺ بغير إذنها، وخبر شاة الأساري قد بحثنا فيه في منحة الغفار.

٣/٩١٨ ـ وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : "مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ ". رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعَّفَهُ.

_ (وعن رافع بن خديج، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي، وحسنه الترمذي، ويقال إن البخاري ضعفه) هذا القول عن البخاري ذكره الخطابي، وخالفه

٩١٨ - أخرجه أحمد: ٤/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في زرع الأرض بغير إذن صاحبها (الحديث ٣٤٠٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم (الحديث ١٣٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم (الحديث ٢٤٦٦).

الترمذي فنقل عن البخاري تحسينه إلا أنه قال: أبو زرعة وغيره لم يسمع ابن أبي رباح من رافع بن خديج. وقد أختلف فيه الحفاظ اختلافاً كثيراً وله شواهد تقويه، وهو دليل على أن غاصب الأرض إذا زرع الأرض لا يملك الزرع، وأنه لمالكها، وله ما غرم على الزرع من النفقة والبذر، وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق ومالك، وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن إبراهيم، وإليه ذهب أبو أحمد بن حزم. ويدل له حديث «ليس لعرق ظالم حق» وسيأتي إذا المراد به من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة، وذهب أكثر الأمة إلى أن الزرع لصاحب البذر الغاصب وعليه أجرة الأرض. وأستدلوا بحديث «الزرع للزارع وإن كان غاصباً» إلا أنه لم يخرجه أحد قال في المنار: وقد بحثت بعديث وهو لأهل القول الأول أظهر في الاستدلال.

2/919 صَعَنْ عُرْوَةً بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ في أَرْضٍ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ في أَرْضٍ، غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا وَٱلْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ فِيهَا نَخْلًا وَٱلْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ: "لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٠٩٢٠ - وَآخِرُهُ عِنْدَ أَصْحَابِ السُّنَنِ مِنْ رِوَايَةٍ عُرْوَةً، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَآخُتُلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ، وَفِي تَعْيِينِ صَحَابِيَّةٍ.

— (وعن صروة بن الزبير، رضي الله عنه، قال: قال رجل من أصحاب رسول الله على أرض غرس أحدهما فيها نخلاً وسول الله على أرض غرس أحدهما فيها نخلاً والأرض للآخر فقضى رسول الله على بالأرض لصاحبها، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله وقال: ليس لعرق ظالم) بالإضافة والتوصيف وأنكر الخطابي الإضافة (حق. رواه أبو داود وإسناده حسن وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد بن المنذر، وأختلف في وصله وإرساله وفي تعيين صحابيه) فرواه أبو داود من طريق عروة مرسلاً ومن

٩١٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في إحياء الموات (الحديث ٣٠٧٤). ٩٢٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات (الحديث ١٣٧٢).

طريق آخر متصلاً من رواية محمد بن إسحاق وقال: فقال رجل من أصحاب النبي وأكثر ظني أنه أبو سعيد. وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي. وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي. وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني. وأختلفوا في تفسير عرق ظالم فقيل: هو أن يغرس الرجل في أرض فيستحقها بذلك. وقال مالك: كل ما أخذ واحتفر غرس بغير حق. وقال ربيعة: العرق الظالم يكون ظاهراً ويكون باطناً، فالباطن ما احتفر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن، والظاهر ما بناه أو غرسه. وقيل: الظالم من بني، أو زرع، أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة. وكل ما ذكر من التفاسير متقارب ودليل على أن الزارع في أرض غيره ظالم ولا حق له بل يخير بين إخراج ما غرسه وأخذ نفقته عليه جمعاً بين الحديثين من غير تفرقة بين زرع وشجر والقول بأنه دليل على أن الزارع لغاصب حمل له خلاف ظاهره وكيف يقول الشارع ليس لعرق ظالم حق ويسميه ظالماً وينفي عنه الحق ونقول بل الحق له.

٦/٩٢١ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّخْرِ بِمِنَى: ﴿إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ ا وَأَعْرَاضَكُمْ ا (١) عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ لَهٰذَا فِي شَهْرِكُمْ لَهٰذَا فِي بَلَدِكُمْ لَهٰذَا اللَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي بكرة، رضي الله عنه، أن النبي على قال في خطبته يوم النحر بمنى: إن دماءكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا. متفق عليه) وما دل عليه واضح وإجماع، ولو بدأ به المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساساً وأحسن أنتاحاً.

الله باب: الشفعة

الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء. في أشتقافها ثلاثة أقوال: قيل: من الشفع وهو الزوج. وقيل: من الزيادة. وقيل: من الإعانة، وهي شرعاً أنتقال حصة إلى حصة بسبب شرعي كانت أنتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى. وقال أكثر الفقهاء: إنها واردة على خلاف القياس، لأنها تؤخذ كرها، ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضرر آخر. وقيل: خالفت هذا القياس ووافقت قياسات أخر، يدفع فيها ضرر الغير بضرر آخر، ثم

٩٢١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى (الحديث ١٧٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (الحديث ١٣٠٧).

⁽١) زيادة من نسخة م.

يؤخذ حقه كرهاً، كبيع الحاكم عن المتمرد، والمفلس ونحوهما.

١/٩٢٢ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَضَىٰ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلاَ شُفْعَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

٢/٩٢٣ — وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكٍ: فِي أَرْضٍ، أَوْ رَبْعٍ، أَوْ رَبْعٍ، أَوْ حَاتِطٍ، لاَ يَصْلُحُ – وَفِي لَفْظٍ: لاَ يَحِلُّ – أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ».

وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، قال: قضى رسول الله على بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت) بضم الصاد المهملة وتشديد الراء ففاء معناه: بيت مصارف (الطرق) وشوارعها (فلا شفعة. متفق عليه واللفظ للبخاري وفي رواية مسلم) أي: من حديث جابر (الشفعة في كل شرك) أي: مشترك (في أرض أو ربع) بفتح الراء وسكون الموحدة الدار ويطلق على الأرض. (أو حائط لا يصلح وفي لفظ لا يحل أن يبيع) الخليط لدلالة السياق عليه (حتى يعرض على شريكه. وفي رواية الطحاوي) أي: من حديث جابر (قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل شيء. ورجاله ثقات) الألفاظ في هذا الحديث قد تضافرت في الدلالة على ثبوت الشفعة للسريك في الدور، والعقار، والبساتين. وهذا مجمع عليه إذا كان مما يقسم، وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه خلاف. وذهب الهادوية ـ وفي البحر العترة ـ إلى صحة الشفعة في كل شيء. ومثله في البحر عن أبي حنيفة وأصحابه، ويدل له حديث الطحاوي. ومثله عن ابن عباس وهو شاهد لرفعه. على وأصحابه، ويدل له حديث الطحاوي. ومثله عن ابن عباس وهو شاهد لرفعه. على في كل شيء، وإن قيل: إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وهو شاهد لرفعه. على والموزون، لأنه لا ضرر فيه. فأجيب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار، ولأنا لا نسلم والموزون، لأنه لا ضرر فيه. فأجيب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار، ولأنا لا نسلم والموزون، لأنه لا ضرر فيه. فأجيب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار، ولأنا لا نسلم والموزون، لأنه لا ضرر فيه. فأجيب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار، ولأنا لا نسلم والموزون، لأنه لا ضرر فيه. فأجيب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار، ولأنا لا نسلم والموزون، لأنه لا ضرر فيه.

٩٢٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الشفعة، باب: الشفعة فيما لم يقسم (الحديث ٢٢٥٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الشفعة (الحديث ١٦٠٨).

٩٢٣ - أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الشفعة (الحديث ١٦٠٨)، وأخرجه الطحاوي: (الحديث ١٦٠٨).

أن العلة الضرر. وذهب الأكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مستدلين بقوله: "فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة»، فإنه دل على أنها لا تكون إلا في العقار، وتلحق به الدار لقوله في حديث مسلم: «أو ربع» قالوا: ولأن الضرر في المنقول نادر. وأجيب بأن ذكر حكم بعض أفراد العام لا يقصره عليه، قالوا: ولأنه أخرج البزار من حديث جابر والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ الحصر فيهما. الأول "ولا شفعة إلا في ربع أو حائطاً، ولفظ الثاني: «لا شفعة إلا في دار أو عقار» إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه له: الإسناد ضعيف: وأجيب بأنها لو ثبتت لكانت مفاهيم ولا يقاوم منطوق «في كل شيء». ومنهم من أستثنى من المنقول الثياب فقالوا: تصح فيها الشفعة. ومنهم من أستثنى منه الحيوان فقال: تصح فيه الشفعة. وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحل للشريك بيع حصته حتى يعرض على شريكه، وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه. ومن حمله على الكراهة، فهو حمل على خلاف أصل النهي بلا دليل. واختلف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن آذنه شريكه ثم باعه من غيره؟ فقيل: له ذلك ولا يمنع صحتها تقدم إيذانه، وهذا قول الأكثر. وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الأوفق بلفظ الحديث، وهو الذي أخترناه في حاشية ضوء النهار. وفي قوله: ﴿أَنْ يَبِيعِ﴾ ما يشعر بأنها إنما تثبت فيما كان بعقد البيع، وهذا مجمع عليه، وفي غيره خلاف. وقوله: ﴿في كُلُّ شيءًا يشمل الشفعة في الإجارة. وقد منعها الهادوية وقالوا: إنما تكون في عين لا منفعة وضعف قوله، لأن المنفعة تسمى شيئاً وتكون مشتركة، فشملها «في كل شرك» أيضاً، إذ لو لم تكن شيئاً ولا مشتركةً لما صمح التأجير فيها ولا القسمة بالمهايأة ونحو ذلك، وهي بيع مخصوص فيشملها «لا يحل له أن يبيع». فالحق ثبوت الشفعة فيها لشمول الدليل لها، ولوجود علة الشفعة فيها. وظاهر قوله: (في كل شرك) أي: مشترك ثبوتها للذمي على المسلم إذا كان شريكاً له في الملك. وفيه خلاف والأظهر ثبوتها للذمي في غير جزيرة العرب، لأنهم منهيون عن البقاء فيها.

٣/٩٢٤ _ وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «جَارُ ٱلدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَلَهُ عِلَّةٌ.

٩٧٤ أخرجه ابن حبان في كتاب: الشفعة، باب: ذكر خبر أوهم من جهل صناعة الحديث. . .
 (الحديث ١٨٧٥).

— (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: جار الدار أحق بالدار. رواه النسائي وصححه ابن حبان ولل علة) وهي أنه أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس، وآخرون أخرجوه عن الحسن عن سمرة قالوا: وهذا هو المحفوظ وقيل: هما صحيحان جميعاً قاله ابن القطان وهو الأولى. وهذا وإن كان فيه علة فالحديث الآتي صحيح.

9 ٢٥ /٤ - وَعَنْ أَبِي رَافِعِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الحَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، (٢) وَفِيهِ قِطَّةٌ.

 وهو قوله: -(وعن أبي زافع، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الجار أحق بصقبه) بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب (أخرجه البخاري وفيه قصة). وهي أنه قال أبو رافع للمسور بن مخرمة: ألا تأمر هذا يشير إلى سعد أن يشتري مني بيتي اللذين في داره، فقال له سعد: واللَّه لا أزيدك على أربعمائة دينار مقطعة أو منجمة، فقال أبو رافع: سبحان اللَّه لقد منعتهما من خمسمائة نقداً، فلولا أني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: الجار أحق بصقبه. ما بعتك. والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعم الشفعة. فذهب إلى ثبوتها الهادوية والحنفية وآخرون لهذه الأحاديث ولغيرها، كحديث الشريد بن سويد قال: قلت يا رسول الله: أرض لي ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار قال: «الجار أحق بصقبه». أخرجه ابن سعد عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد وحديث جابر الآتي. وذهب على وعمر وعثمان والشفعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، إلى أنه لا شفعة بالجوار، قالوا: والمراد بالجار في الأحاديث الشريك، قالوا: ويدل على أن المراد به ذلك حديث أبي رافع، فإنه سمي الخليط جاراً. وأستدل بالحديث وهو من أهل اللسان وأعرف بالمراد، والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جاراً غير صحيح، فإن كل شيء قارب شيئاً فهو جار. وأجيب بأن أبا رافع غير شريك لسعد بل جار له، لأنه كان يملك بيتين في دار سعد، لا أنه كان يملك شقصاً شائعاً من منزل سعد. وأستدلوا أيضاً بما سلف من أحاديث الشفعة للشريك. وقوله: "فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة، ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة. وأجيب عنها بأن غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للجار لا بمنطوق ولا مفهوم. ومفهوم الحصر في قوله: «إنما جعل النبي ﷺ الشفعة: الحديث» إنما هو فيما ٩٢٥ - أخرجه البخاري في كتاب: الشفعة، باب: عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع (الحديث ٢٢٥٨).

(٢) في الأصل: أخرجه البخاري والحاكم وفيه قصة.

قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك. فمدلوله أن القسمة تبطل الشفعة، وهو صريح رواية «وإنما جعل النبي على الشفعة في كل ما لم يقسم». وأحاديث إثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعد قيام الأدلة عليها التي منها ما سلف ومنها الحديث الآتي: _

الشفعة

٩٢٦/٥ _ وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ، بُنْتَظُرُ بِهَا _ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا _ إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِداً». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قِال رسول الله ﷺ: الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً. رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات) أحسن المصنف بتوثيق رجاله وعدم إعلاله، وإلا فإنهم قد تكلموا في هذه الرواية، بأنه انفرد بزيادة قوله: (إذا كان طريقهما واحداً) عبد الملك بن أبي سليمان العزرمي.

(قلت): وعبد الملك ثقة مأمون لا يضر أنفراده كما عرف في الأصول وعلوم المحديث. والحديث من أدلة شفعة الجار، إلا أنه قيده بقوله: فإذا كان طريقهما واحداً». وقد ذهب إلى أشتراط هذا بعض العلماء قائلاً: بأنها تثبت الشفعة للجار إذا أشترك في الطريق. قال في الشرح: ولا يبعد أعتباره. أما من حيث الدليل فللتصريح به في حديث جابر هذا، ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفاً فلا شفعة. وأما من حيث التعليل، فلأن شرعية الشفعة لمناسبة دفع الضرر، والضرر بحسب الأغلب إنما يكون مع شدة الاختلاط وشبكة الانتفاع، وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو في الطريق، ويندر الضرر مع عدم ذلك. وحديث جابر المقيد بالشرط لا يحتمل التأويل المذكور أولاً، لأنه إذا كان المراد بالجار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحداً. (قلت): ولا يخفى أنه قد آل الكلام الى الخليط، لأنه مع أتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فيها، وهذا هو الذي قررناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار. قال ابن القيم: وهو أعدل الأقوال، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. وحديث جابر هذا صريح فيه، فإنه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد

٩٢٦ _ أخرجه أحمد: ٣٨٨/٤، ٣٨٨، ١٢، ١٣، ١٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في الشفعة (الحديث ٣٨٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في الشفعة للغائب (الحديث ١٣٦٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: المعدن (الحديث ٢٤٩٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الشفعة، باب: الشفعة، باب: الشفعة بالجوار (الحديث ٢٤٩٤).

الطريق، ونفاها به في حديثه الآخر مع أختلافها، حيث قال: «فإذا وقعت الحدود صرفت الطرق فلا شفعة» فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق حديثه المتقدم، فأحدهما يصدق الآخر، ويوافقه لا يعارضه ولا يناقضه. وجابر روى اللفظين فتوافقت السنن وأنتلفت بحمد الله انتهى بمعناه. وقوله: «ينتظر بها ادال على أنها لا تبطل شفعة الغائب وإن تراخى، وأنه لا يجب عليه السير حين يبلغه الشراء لأجلها. وأما الحديث الآتي:

٦/٩٢٧ — وَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ عَنِ ٱلنَّبِيِّ ﷺ قالَ: «ٱلشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْمِقَالِ». رَوَاهُ ٱبْنُ مَاجَهْ وَٱلبَزَّارُ، وَزَادَ: «وَلاَ شُفْعَةَ لِغَائِبٍ». وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

- وهو قوله: (وعن ابن عمر، رضي الله عنه، الشفعة كحل عقال. رواه ابن ماجه والبزار وزاد: ولا شفعة لغائب وإسناده ضعيف) فإنه لا تقوم به حجة لما ستعرفه ولفظه من روايتهما: «لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة كحل عقال». وضعفه البزار وقال ابن حبان: لا أصل له. وقال أبو زرعة. منكر. وقال البيهقي: ليس بثابت. وفي معناه أحاديث كلها لا أصل لها. اختلف الفقهاء في ذلك فعند الهادوية والشافعية والحنابلة أنها على الفور، ولهم تقادير في زمان الفور لا دليل على شيء منها، ولا شك أنه إذا كان وجه شرعتها دفع الضرر، فإنه يناسب الفورية، لأنه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر الشفيع ويبالغ في ضرر المشتري ببقاء مشتراه معلقاً، إلا أنه لا يكفي هذا القدر في إثبات حكم، والأصل عدم أشتراط الفورية، وإثباتها يحتاج إلى دليل ولا دليل. وقد عقد البيهقي باباً في السنن علم أشتراط الفورية، وإثباتها يحتاج إلى دليل ولا دليل. وقد عقد البيهقي باباً في السنن ولا لغائب، والشفعة لا ترث ولا تورث، والصبي على شفعته حتى يدرك، ولا شفعة لصبي لنصراني، وليس لليهودي ولا للنصراني شفعة، فعد منها حديث الكتاب.

١٤ ــ باب: القراض

القراض بكسر القاف وهو معاملة العامل بنصيب من الربح وهذه تسميته في لغة أهل الحجاز وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض لما كان الربح يحصل في الغالب بالسفر أو من الضرب في المال وهو التصرف.

٩٢٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الشفعة، باب: طلب الشفعة (الحديث ٢٥٠٠). ٩٢٧ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: الشركة والمشاركة (الحديث ٢٢٨٩).

١/٩٢٨ ـ عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيِّتِ، لاَ لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ ٱبْنُ مَاجَهُ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

— (عن صهيب، رضي الله عنه، أن النبي على قال: ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع. رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف) وإنما كانت البركة في ثلاث، لما في البيع إلى أجل من المسامحة والمساهلة والإعانة للغريم بالتأجيل، وفي المقارضة لما في ذلك من أنتفاع الناس بعضهم ببعض، وخلط البر بالشعير قوتاً لا للبيع، لأنه قد يكون فيه غرر وغش.

٢/٩٢٩ ـ وَعَنْ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً: أَنَّ لاَ تَجْعَلَ مَالِي فِي كَبِدِ رَطْبَةٍ، وَلاَ تَحْمِلَهُ فِي بَحْرٍ، وَلاَ تَخْمِلُهُ فِي بَحْرٍ، وَلاَ تَخْمِلُهُ فِي بَحْرٍ، وَلاَ تَخْمِلُهُ فِي بَحْرٍ، وَلاَ تَنْزِلَ بِهِ فِي بَطْنِ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْمًا مِنْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَالِي. رَوَاهُ ٱلذَّارَةُ عُنِينٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمُوطَّامِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدْهِ: إِنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِعُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا. وَهُوَ مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ.

— (وعن حكيم بن حزام أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالاً مقارضة أن لا تجعل مالي في كبد رطبة، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به في بطن مسيل، فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت مالي. رواه الدارقطني ورجاله ثقات. وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمٰن بن يعقوب عن أبيه عن جده: أنه عمل في مال لعثمان على أن الربح بينهما وهو موقوف صحيح). لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض، وأنه مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام، وهو نوع من الإجارة، إلا أنه عفى فيها عن جهالة الأجر، وكانت الرخصة في ذلك الموضع الرفق بالناس، ولها أركان وشروط. فأركانها العقد بالإيجاب، أو ما حكمه وهوالامتثال بين جائزي التصرف، إلا من مال مسلم لكافر على مال نقد عند الجمهور. ولها أحكام مجمع عليها: منها أن الجهالة مغتفرة فيها،

٩٢٩ _ أخرجه مالك في كتاب: القراض، باب: ما جاء في القراض (الحديث ٦٨٨).

ومنها أنه لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال إذا لم يتعد. وأختلفوا إذا كان ديناً، فالجمهور على منعه. قيل: لتجويز إعسار العامل بالدين، فيكون من تأحيره عنه لأجل الربح، فيكون من الربا المنهي عنه. وقيل: لأن ما في الذمة يتحول عن الضمانة ويصير أمانة. وقيل: لأن ما في الذمة ليس بحاضر حقيقة، فلم يتعين كونه مال المضاربة، ومن شرط المضاربة أن تكون على مال من صاحب المال. وأتفقوا أيضاً على أنه إذا أشترط أحدهما من الربح لنفسه شيئاً زائداً معيناً، فإنه لا يجوز ويلغو، ودل حديث حكيم على أنه يجوز لمالك المال أن يحجر العامل عما شاء، فإن خالف ضمن إذا تلف المال، وإن سلم المال فالمضاربة باقية فيما إذا كان يرجع إلى الحفظ. وأما إذا كان الاشتراط لا يرجع إلى الحفظ، بل كان يرجع إلى الحفظ، بل كان يرجع إلى التجارة. وذلك بأن ينهاه أن لا يشتري نوعاً معيناً ولا يبيع من فلان، فإنه يصير فضولياً إذا خالف، فإن أجاز المالك نفذ البيع وإن لم يجز لم ينفذ.

10 - بناب: المساقناة والإجبازة

١/٩٣٠ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا: فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقِرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكُفُوهُ ('' عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ النَّمْرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذُلِكَ مَا شِثْنَا». فَقَرُّوا بِهَا، حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وَلِمُسْلِم: ﴿ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَغْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلَهُمْ شَطْرُ ثَمَرِهَا».

-- (عن ابن عمر، رضي الله عنهما أن رسول الله على عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. متفق عليه. وفي رواية لهما فسألوه أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر فقال لهم رسول الله على: نقركم بها على ذلك ما شئنا فقروا بها حتى

٩٣٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما (الحديث ٢٢٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: المساقاة والمعاملة في الثمر والزرع (الحديث ١٥٥١)، وأحرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: - ١ - (الحديث ١١٥٤).

⁽١) في نسخة م: يكفوا.

أجلاهم عمر رضي اللَّه عنه. ولمسلم أن رسول اللَّه ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ولهم شطر ثمرها) الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارعة، وهو قول على عليه السلام وأبي بكر وعمر وأحمد وابن خزيمة وساثر فقهاء المحدثين، إنهما تجوزان مجتمعتين وتجوز كل واحدة منفردة. والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستمرون على العمل بالمزارعة. وقوله: «ما شئنا» دليل على صحة المساقاة والمزارعة وإن كانت المدة مجهولة. وقال الجمهور: لا تجوز المساقاة والمزارعة إلا في مدة معلومة كالإجارة، وتأولوا قوله: «ما شئنا؛ على مدة العهد، وأن المراد نمكنكم من المقام في خيبر ما شئنا، ثم نخرجكم إذا شئنا، لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج البهود من جزيرة العرب وفيه نظر. وأما المساقاة، فإن مدتها معلومة، لأنها إجارة. وقد أتفقوا على أنها لا تجوز إلا بأجل معلوم. وقال ابن القيم في زاد المعاد: في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة من ثمر أو زرع، فإنه ﷺ عامل أهل خيبر على ذلك. وأستمر على ذلك إلى حين وفاته ولم ينسخ ألبتة، وأستمر عمل خلفائه الراشدين عليه، وليس هذا من باب المؤاجرة في شيء، بل من باب المشاركة وهو نظير المضاربة سواء، فمن أباح المضاربة وحرم ذلك فقد فرق بين متماثلين، فإنه ﷺ دفع إليهم الأرض على أن يعتملوها من أموالهم ولم يدفع إليهم البذر، ولا كان يحمل إليهم البذر من المدينة قطعاً، فدل على أن هديه عدم أشتراط كون البذر من رب الأرض، وأنه يجوز أن يكون من العامل، وهذا كان هديه علي وهدى الخلفاء الراشدين من بعده، وكما أنه هو المنقول فهو الموافق للقياس، فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة، والبذر يجري مجرى سقى الماء، ولهذا يموت في الأرض ولا يرجع إلى صاحبه. ولو كان بمنزلة رأس المال في المضاربة لاشترط عوده إلى صاحبه، وهذا يفسد المزارعة، فعلم أن القياس الصحيح هو الموافق لهدي رسول اللَّه ﷺ وخلفائه الراشدين انتهى. وقد أشار في كلامه إلى ما يذهب إليه الحنفية والهادوية، من أن المساقاة والمزارعة لا تصح وهي فاسدة. وتأولوا هذا الحديث بأن خيبر فتحت عنوة، فكان أهلها عبيداً له على، فما أخذه فهو له وما تركه فهو له، وهو كلام مردود لا يحسن الاعتماد عليه.

٢/٩٣١ - وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ سَأَلْتُ رَافَعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كَرَاءِ ٱلأَرْضِ بِالذَّهَب وَالْفِضَّةِ. قَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى كَرَاءِ ٱلأَرْضِ بِالذَّهَب وَالْفِضَةِ. قَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّه ﷺ عَلَى المَاذِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ ٱلْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هٰذَا وَيَهْلِكُ هٰذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلاَّ هٰذَا، فَيَهْلِكُ هٰذَا وَيَهْلِكُ هٰذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلاَّ هٰذَا، فَلَا بَأْسَ بِهِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا أُجْمِلَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ ٱلأَرْضِ.

 (وعن حنظلة بن قيس رضي الله عنه)هو الزرقي الأنصاري من ثقات أهل المدينة (قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة، فقال: لا بأس به، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله على الماذيانات) بذال معجمة مكسورة ثم مثناة تحتية ثم ألف ونون ثم ألف ثم مثناة فوقية، هي مسايل المياه، وقيل: ما ينبت حول السواقي (وأقبال الجداول) بفتح الهمزة فقاف فموحدة، أوائل الجداول. (وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه. فأما شيء معلوم فلا بأس به. رواه مسلم وفيه بيان لما أجمل في المتفق عليه من إطلاق النهي عن كراء الأرض) مضمون الحديث دليل على صحة كراء الأرض بأجرة معلومة من الذهب والفضة، ويقاس عليهما غيرهما من سائر الأشياء المتقومة. ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع، لما دل عليه الحديث الأول وحديث ابن عمر قال: «قد علمت أن الأرض كانت تكرى على عهد رسول اللَّه ﷺ بما على الأربعاء وشيء من التبن لا أدري ما هو». أحرجه مسلم. وأخرج أيضاً ابن عمر: ﴿كَانْ يَعْطِي أَرْضُهُ بِالنَّلْثُ وَالْرَبِعِ ثُمَّ تَرَكُهُۥ وَيَأْتِي مَا يَعَارضُه وقوله: «على الأربعاء» جمع ربيع، وهي الساقية الصغيرة. ومعناه: هو وحديث الباب أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ببذر من عنده، على أن يكون لمالك الأرض ما ينبت على مسايل المياه ورؤوس الجداول، أو هذه القطعة والباقي للعامل، فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر، فربما هلك ذا دُون ذلك.

٩٣١ ـ أخرجه مسلم ني كتاب: البيوع، باب: كراء الأرض بالذهب والورق (الحديث ١٥٤٧).

٣/٩٣٢ ـ وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَهى عَنِ الْمُزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً.

ـــ (وعن ثابت بن الضحاك، رضي اللَّه عنه أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة. رواه مسلم) وأخرج مسلم أيضاً أن عبد اللَّه بن عمر كان يكري أرضه، حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهي عن كراء المزراع، فلقيه عبد اللَّه فقال: يا أبن خديج ماذا تحدث عن رسول اللَّه ﷺ في كراء الأرض؟ فقال رافع لعبد اللَّه سمعت عمي وكاناً شاهدا بدراً يحدثان أهل الدار، أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن كراء الأرض، فقال عبد اللَّه: لقد كنت أعلم في عهد رسول اللَّه ﷺ أن الأرض تكرى، ثم خشي عبد اللَّه أن يكون رسول اللَّه ﷺ أحدث في ذلك شيئاً لم يكن، فترك كراء الأرض. وفي النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة، وقد جمع بينها وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه: أحسنها أن النهي كان في أول الأمر لحاجة الناس، وكون المهاجرين ليس لهم أرض، فأمر الأنصار بالتكرم بالمواساة. ويدل له ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال: كان لرجال من الأنصار فضول أرض، وكانوا يكرونها بالثلث والربع فقال النبي ﷺ: «من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبي فليمسكها. وهذا كما نهوا عن أدخار لحوم الأضحية ليتصدقوا بذلك، ثم بعد توسع حال المسلمين، زال الاحتياج فأبيح لهم المزارعة، وتصرف المالك في ملكه بما شاء من إجارة وغيرها. ويدل على ذلك ما وقع من المزارعة في عهده ﷺ وعهد الخلفاء من بعده، ومن البعيد غفلتهم عن النهي وترك إشاعة رافع له في هذه المدة، وذكره في آخر خلافة معاوية. قال الخطابي: قد عقل المعنى ابن عباس، وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشطر ما تخرجه الأرض، وإنما أريد بذلك أن يتمانحوا، وأن يرفق بعضهم ببعض انتهى. وعن زيد بن ثابت يغفر اللَّه لرافع، أنا واللَّه أعلم بالحديث منه: ﴿إِنَّمَا أَتَاهُ رجلان من الأنصار قد أختلفا فقال: إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع. كأن زيداً يقول: إن رافعاً أقتطع الحديث، فروي النهي غير راو أوله فأخل بالمقصود. وأما الاعتذار عن جهالة الأجرة، فقد صح في المرضعة بالنفقة والكسوة مع الجهالة قدراً، أو لأنه كالمعلوم جملة، لأن الغالب تقارب حال الحاصل، وقد حد بجهة الكمية أعني النصف والثلث وجاء النص فقطع التكلفات.

٩٣٢ _ أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب: في المزارعة والمؤاجرة (الحديث ١٥٤٩).

٣٣٧ ٤ - وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ قَالَ: «آخْتَجَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَمْ يُعْطِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: احتجم رسول الله وأعطى الذي حجمه أجرة، ولو علم كان حراماً لم يعطه. رواه البخاري) وفي لفظ في البخاري ولو علم كراهية لم يعطه. وهذا من قول ابن عباس، كأنه يريد الرد على من زعم أنه لا يحل إعطاء الحجام أجرته وأنه حرام. وقد أختلف العلماء في أجرة الحجام، فذهب الجمهور إلى أنه حلال، وأحتجوا بهذا الحديث وقالوا: هو كسب فيه دناءة وليس بمحرم. وحملوا النهي على التنزيه, ومنهم من أدعى النسخ، وأنه كان حراماً ثم أبيح، وهو صحيح إذا عرف التاريخ. وذهب أحمد وآخرون إلى أنه يكره للحر الاحتراف بالحجامة، ويحرم عليه الإنفاق على نفسه من أجرتها، ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدواب. وحجتهم ما أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن برجال ثقات من حديث محيصة، أنه سأل رسول الله وقيع عن كسب الحجام فنهاه، فذكر له الحاجة فقال: اعلفه نواضحك. وأباحوه للعبد مطلقاً. وفيه جواز التداوي بإخراج الدم وغيره وهو إجماع.

٩٣٤ ٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿ قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «كَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ ﴾ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن رافع بن خديج، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: كسب الحجام خبيث. رواه مسلم) الخبيث ضد الطيب وهل يدل على تحريمه؟ الظاهر أنه لا يدل له، فإنه تعالى قال: ﴿ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون﴾ (١) فسمي رذال المال خبيثاً ولم يحرمه. وأما حديث «من السحت كسب الحجام» فقد فسره هذا الحديث، وأنه أريد بالسحت عدم الطيب. وأيد ذلك إعطاؤه على الحجام أجرته قال ابن العربي: يجمع بينه وبين إعطائه المحام أجرته، بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، ومحل الزجر ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، ومحل الزجر ما إذا كانت الأجرة على أن ما يأخذه حرام. وقال ابن الحوزي: إنما كرهت لأنها من الأشياء التي تجب على المسلم للمسلم إعانته بها عند الاحتياج، فما كان ينبغي أن يأخذ على ذلك أجراً:

٩٣٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: خراج الحجام (الحديث ٢٢٧٩)، وأخرجه أيضاً في كتاب: البيرع، باب: ذكر الحجام (الحديث ٢١٠٣).

٩٣٤ _ أخرجه مسلم في كتاب: البيوع، باب. كسب الحجام (الحديث ١٥٨١).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

٥٩/٩٣ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَجَلَّ: وَجَلَّ بَاعَ عُزَّ وَجَلَّ: وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًا، فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ أَسْتَأْجَرَ أَجِيراً، فَآسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ». رَوَاهُ [البُخَارِيُ] (١).

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل أستأجر أجيراً فأستوفى منه ولم يعطه أجره. رواه البخاري)(١) فيه دلالة على شدة جرم من ذكر، وأنه تعالى يخصمهم يوم القيامة نيابة عمن ظلموه. وقوله: «أعطى بي» أي حلف بأسمي، وعاهد أو أعطى الأمان بأسمي، وبما شرعته من ديني، وتحريم الغدر والنكث مجمع عليه. وكذا بيع الحر مجمع على تحريمه. وقوله: «استوفى منه» أي أستكمل منه العمل ولم يعطه الأجرة، فهو أكل لماله بالباطل مع تعبه وكده.

٧/٩٣٦ ﴿ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿ إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَدْتُمْ عَلَيْهِ أَجْراً كِتَابُ ٱللَّهِ ؟ . أَخْرَجَهُ ٱلْبُخَارِئِي.

٩٣٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: إثم من باع حراً (الحديث ٢٢٢٧).

 ⁽١) في الأصل ونسخة م: مسلم. قلت: ولعله خطأ من الناسخ، والصحيح ما أثبتناه؛ لأن الحديث انفرد
 به البخاري. راجع جامع الأصول في أحاديث الرسول: ٧٠٨/١١.

٩٣٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الإجارة، باب: ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب (الحديث ٥٧٣٧).

وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس، إذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في رواية مغيرة بن زياد مختلف فيه. وأستنكر أحمد حديثه، وفيه الأسود بن ثعلبة فيه مقال، فلا يعارض الحديث الثابت. قالوا: ولو صح فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعاً بالإحسان وبالتعليم غير قاصد لأخذ الأجرة، فحذره على أن ابطال أجره وتوعده. وفي أخذ الأجرة من أهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة، لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس، فأخذ المال منهم مكروه. وذهب الهادوية والحنفية وغيرهما إلى تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن مستدلين بحديث عبادة، وفيه ما عرفت فيه قريباً. نعم استطرد البخاري ذكر أخذ الأجرة على الرقية في هذا الباب، فأخرج من حديث أبي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب، وأنه لم يرقه حتى شرط عليه قطيعاً من غنم، فتفل عليه وقرأ عليه ﴿الحمد لله رب العالمين﴾(١) فكأنما نشط من عقال، فأنطلق يمشي عليه وقرأ عليه ﴿الحمد لله رب العالمين﴾(١) فكأنما نشط من عقال، فأنطلق يمشي اقسموا وأضربوا لي معكم سهماً. وذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب، وإن لم تكن من الأجرة على التعليم، وإنما فيها دلالة على جواز أخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن، لتأييد جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن تعليماً أو غيره، إذ لا فرق بين قراءة المتعليم وقراءته للطب.

٨/٩٣٧ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا اللَّهِ عَرَقُهُ». رَوَاهُ آبْنُ مَاجَهْ.

٩٣٨ و ٩/٩٣٩ ـ وَفِي ٱلْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى، وَالْبَيْهَقِيِّ، وَجَابِرِ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ، وَكُلُّهَا ضِعَافٌ.

— (وعن أبن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه. رواه ابن ماجه وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي يعلى والبيهقي وجابر عند الطبراني وكلها ضعاف) لأن في حديث ابن عمر: شرقي بن قطامي ومحمد بن زياد

⁽١) سورة الفاتحة، الآية: ٢..

٩٣٧ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: إجارة الأجير على طعام بطنه (الحديث ٢٤٤٣).

۹۳۸ ـ أخرجه أبو يعلى: ۱۲/ ۲۲۸۲.

٩٣٩ ـ أخرجه البيهقي في كتاب: الإجارة، باب: لا تجوز الإجارة حتى تكون... (الحديث ٦/ ١٢٠)، وأخرجه الطبراني في الصغير: ١/ ٢٠ ـ ٢١.

الراوي عنه، وكذا في مسند أبي يعلى والبيهقي. وتمامه عند البيهقي (وأعلمه أجره وهو في عمله؛ قال البيهقي عقيب سياقه بإسناده: وهذا ضعيف.

١٠/٩٤٠ _ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ ٱللَّهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِينِ أَبِي حَنِيفَةَ.

_ (وعن أبي سعيد، رضي اللّه عنه، أن النبي على قال: من أستأجر أجيراً فلبسم له أجرته. رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع ووصله البيهقي من طريق أبي حنيفة) قال البيهقي: كذا رواه أبو حنيفة، وكذا في كتابي عن أبي هريرة، وقيل: من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود. وفي الحديث دليل على ندب تسمية أجرة الأجير على عمله، لئلا تكون مجهولة فتؤدي إلى الشجار والخصام.

11 _ باب: إحياء الموات

الموات بفتح الميم والواو الخفيفة الأرض التي لم تعمر شبهت العمارة بالحياة وتعطيلها بعدم الحياة وإحياؤها عمارتها، وأعلم أن الإحياء ورد عن الشارع مطلقاً، وما كان كذلك وجب الرجوع فيه إلى العرف، لأنه قد يبين مطلقات الشارع كما في قبض المبيعات. والحرز في السرقة مما يحكم به العرف، والذي يحصل به الإحياء في العرف أحد خمسة أسباب: تبييض الأرض وتنقيتها للزرع، وبناء الحائط على الأرض، وحفر الخندق القعير الذي لا يطلع من نزله إلا بمطلع، هذا كلام الإمام يحيى.

١/٩٤١ ــ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا». قَالَ عُرْوَةُ: «وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلاَفَتِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِئُ. الْبُخَارِئُ.

... (عن عروة عن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي على قال: من عمر أرضاً) بالفعل الماضي، ووقع أعمر في رواية والصحيح الأول. (ليست لأحد فهو أحق بها قال عروة: وقضى به عمر في خلافته. رواه البخاري) وهو دليل على أن الإحياء تملك إن لم يكن قد ملكها مسلم، أو ذمي، أو ثبت فيها حق للغير. وظاهر الحديث أنه لا يشترط في ذلك إذن

٩٤٠ _ أخرجه عبد الرزاق (الحديث ٨/ ٢٣٥).

٩٤١ _ أخرجه البخاري في كتاب: المزارعة، باب: من أحيا أرضاً مواتاً (الحديث ٢٣٣٥).

الإمام وهو قوله الجمهور: وعن أبي حنيفة أنه لا بد من إذنه. ودليل الجمهور هذا الحديث والقياس على ماء البحر والنهر، وما صيد من طير وحيوان، وأنهم اتفقوا على أنه لا يشترط فيه إذن الإمام. وأما ما تقدم عليه يد لغير معين كبطون الأودية فلا يجوز إلا بإذن الإمام مما ليس فيه ضرر لمصلحة عامة ذكره بعض الهادوية. وقال المؤيد وأبو حنيفة: لا يجوز إحياؤها بحال لجريها مجرى الأملاك لتعلق سيول المسلمين بها، إذ هي مجرى السيول. وقال الإمام المهدي - وهو قوي - فإن تحول عنها جري الماء جاز إحياؤها بإذن الإمام لانقطاع الحق وعدم تعين أهله، وليس للإمام الإذن مع ذلك إلا لمصلحة عامة لا ضرر فيها، ولا يجوز الإذن لكافر بالإحياء لقوله على الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم، والخطاب للمسلمين. وقوله وقضى به عمر قيل: هو مرسل، لأن عروة ولد في آخر خلافة عد.

٢/٩٤٢ — وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَالَ: «مَنْ أَحْبَا أَرْضَاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: رُوِيَ مُرْسَلًا، وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَالْحَتُلِفَ فِي صَحَابِيّهِ، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ، وَقِيلَ: عَبْدُ ٱللَّهِ بْنُ عُمَرُ، وَالرَّاحِحُ ٱلأَوْلُ.

- (وعن سعيد بن زيد) تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي على قال: من أحيا أرضاً مبتة فهي له. رواه الثلاثة وحسنه الترمذي وقال: روي مرسلاً. وهو كما قال. وأختلف في صحابيه) أي في راويه من الصحابة (فقيل: جابر. وقيل: عائشة. وقيل: عبد الله بن عمر. والراجح) من الثلاثة الأقوال (الأول): وفيه أن رجلين اختصما إلى رسول الله على غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بارضه، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها. قال: فلقد رأيتها وإنها تضرب أصولها بالفؤوس، وإنها لنخل عم (١) حتى أخرجت منها. وتقدم الكلام على فقهه وأنه "ليس لعرق ظالم حق".

٣/٩٤٣ — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ الليثي^(٢) أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

^{987 -} أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: إحياء الموات (الحديث ٣٠٧٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات (الحديث ١٣٧٨). ٩٤٣ - أخرجه البخاري في كتاب: المساقاة، باب: لا حمى إلا لله ولرسوله على (الحديث ٢٣٧٠).

⁽١) لنخل عم: أي: نخلة تامة في طولها والتفافها.

⁽٢) زيادة في الأصل.

_ (وعن ابن عباس، رضى اللَّه عنهما، أن الصعب) بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فموحدة (ابن جثامة) بفتح الجيم فمثلثة مشددة (أخبره أن النبي ﷺ قال: لا حمى إلا لله ولرسوله. رواه البخاري) الحمى يقصر ويمد والقصر أكثر، وهو المكان المحمي وهو خلاف المباح. ومعناه: أن يمنع الإمام الرعي في أرض مخصوصة لتختص برعيها إبل الصدقة مثلًا، وكان في الجاهلية: إذا أراد الرئيس أن يمنع الناس من محل يريد اختصاصه استعوى كلباً من مكان عال فإلى حيث ينتهي صوته حماه من كل جانب فلا يرعاه غيره ويرعى هو مع غيره، فأبطل الإسلام ذلك وأثبت الحمى للَّه ولرسوله. وقال الشافعي: يحتمل الحديث شيئين: أحدهما ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ماحماه النبي على المسلمين الله ماحماه النبي والآخر معناه إلا على مثل ما حماه عليه النبي على. فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول اللَّه ﷺ وهو الخليفة خاصة. ورجح هذا الثاني بما ذكره البخاري عن الزهري تعليقاً، أن عمر حمى الشرف والربذة. وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمي الربـــذة لإبل الصدقة. وقد ألحق بعض الشافعية ولاة الأقاليم في أنهم يحمون، لكن بشرط أن لا يضر بكافة المسلمين. وأختلف هل يحمي الإمام لنفسه أو لا يحمي إلا لما هو للمسلمين؟ فقال المهدي كان له ﷺ أن يحمي لنفسه لكنه لم يملك لنفسه ما يحمي لأجله. وقال الإمام يحيى: والفريقان لا يحمي إلا لخيل المسلمين ولا يحمي لنفسه، ويحمي لإبل الصدقة ولمن ضعف من المسلمين عن الانتجاع لقوله لا حمى إلا للَّه. الحديث. ولا يخفى أنه لا دليل فيه على الاختصاص. أما قصة عمر، فإنها دالة على الاختصاص، ولفظها فيما أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبة والبخاري والبيهقي عن أسلم، أن عمر بن الخطاب أستعمل مولى له يسمى هنياً على الحمى فقال له: يا هني اضمم جناحك عن المسلمين وأتق دعوة المظلوم، فإن دعوة المظلوم مجابة، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة، وإياك ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع، وإن رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتيني ببنيه يقول: يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أبا لك. فالماء والكلأ أيسر علي من الذهب والورق، وايم اللَّه إنهم يرون أني ظلمتهم وإنها لبلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام، والذي نفسي بيده لولا المال الذي حمل عليه في سبيل الله ما حميت على الناس في بلادهم انتهى. هذا صريح أنه لا يحمي الإمام

٤٩ ٩٤٤ — وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارً". رَوَاهُ أَخْمَدُ وَٱبْنُ مَاجَة.

٥/٩٤٥ ــ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ، وَهُوَ فِي الْمُوَطَّإِ مُرْسَلٌ.

- (وصن ابن عباس رضى اللَّه عنهما، قال: قال رسول اللَّه على: لا ضرر ولا ضرار. رواه أحمد وابن ماجه وله) أي لابن ماجه (من حديث أبي سعيد مثله، وهو في الموطأ مرسل). وأخرجه ابن ماجه أيضاً والبيهةي من حديث عبادة بن الصامت. وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرسلاً بزيادة «من ضار ضاره الله ومن شاق شاق اللَّه عليه". وأخرجه بها الدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد مرفوعاً. وأخرجه عبد الرزاق وأحمد عن ابن عباس أيضاً وفيه زيادة (وللرجل أن يضع خشبته في حائط جاره والطريق الميناء سبعة أذرع. وقوله ﴿لا ضررِ﴾ الضرر ضد النفع، يقال ضره يضره ضراً وضراراً، وأضر به يضر إضراراً ومعناه: لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه، والضرار فعال من الضرأي لا يجازيه بإضرار بإدخال الضر عليه، فالضر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه. (قلت): يبعده جواز الانتصار لمن ظلم ﴿ولمن انتصر بعد ظلمه﴾(١) الآية ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ (٢) وقيل: الضرر ما تضر به صاحبك وتنتفع أنت به. والضرار أن تضره من غير أن تنتفع. وقيل: هما بمعنى وتكرارهما للتأكيد. وقد دل الحديث على تحريم الضرر، لأنه إذا نفي ذاته دل على النهي عنه، لأن النهي لطلب الكف عن الفعل، وهو يلزم منه عدم ذات الفعل، فأستعمل اللازم في الملزوم. وتحريم الضور معلوم عقلاً وشرعاً، إلا ما دل الشرع على إباحته رعاية للمصلحة التي تربو على المفسدة، وذلك مثل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة ويحتمل أن لا تسمى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضرراً من فاعلها لغيره، لأنه إنما امتثل أمر اللَّه له بإقامته الحد على العاصي، فهو عقوبة من اللَّه تعالى لا أنه إنزال ضور من الفاعل، ولذا لا يذم الفاعل لإقامة الحد بل يمدح على ذلك.

٩٤٤ ـ أخرجه أحمد: ٣٢٧/٥، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره (الحديث ٢٣٤١).

٩٤٥ ـ أخرجه مالك في كتاب: الأقضية، باب: القضاء في المرفق (الحديث ٧٤٥).

⁽١) سورة الشورى، الآية: ٤١. (٢) سورة الشوري، الآية: ٤٠.

٦/٩٤٦ ــ وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : «مَنْ أَحَاطَ حَاثِطاً عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ.

__ (وعن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله على أداط حائطاً على أرض فهي له. رواه أبو داود وصححه ابن الجارود) وتقدم أن من عمر أرضاً ليست لأحد فهي له. وهذا الحديث بين نوعاً من أنواع العمارة، ولا بد من تقييد الأرض بأنه لا حق فيها لأحد كما سلف.

٧/٩٤٧ _ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بِثْراً فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطَنًا لِمَاشِيَتِهِ». رَوَاهُ ٱبْنُ مَاجَهْ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

_ (وعن عبد اللَّه بن مغفل، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ قال: من حفر بنراً فله أربعون ذراعاً عطناً) بفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون. في القاموس العطن محركة، وطن الإبل ومبركها حول الحوض (لماشيته. رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف) لأن فيه إسماعيل بن مسلم. وقد أخرجه الطبراني من حديث أشعث عن الحسن. وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد دحريم البئر البديء خمسة وعشرون ذراعاً وحريم البئر العادي خمسون ذراعاً». وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عنه وأعله بالإرسال وقال: من أسنده فقد وهم. وفي سنده محمد بن يوسف المقري شيخ شيخ الدارقطني، وهو متهم بالوضع. ورواه البيهقي من طريق يونس عن الزهري عن ابن المسيب مرسلاً وزاد فيه «وحريم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها كلها». وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة موصولاً ومرسلاً، والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف. والحديث دليل على ثبوت الحريم للبثر، والمراد بالحريم ما يمنع منه المحيي والمحتفر لإضراره. وفي النهاية سمي بالحريم، لأنه محرم منع صاحبه منه، ولأنه يحرم على غيره التصرف فيه، والحديث نص في حريم البئر. وظاهر حديث عبد اللَّه أن العلة في ذلك هي ما يحتاج إليه صاحب البئر عند سقي إبله لاجتماعها على الماء. وحديث أبي هريرة دال على أن العلة في ذلك هو ما يحتاج إليه البئر لثلا تحصل المضرة عليها بقرب الإحياء منها، ولذلك أختلف الحال في البديء والعادي. والجمع بين الحديثين أنه ينضر ما يحتاج إليه إما لأجل السقي للماشية

٩٤٦ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج، باب: في إحياء الموات (الحديث ٣٠٧٧). ٩٤٧ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الرهون، باب: تحريم البئر (الحديث ٢٤٨٦).

أو لأجل البئر. وقد أختلف العلماء في ذلك فذهب الهادي والشافعي وأبو حنيفة إلى أن حريم البئر الإسلامية أربعون. وذهب أحمد إلى أن الحريم خمسة وعشرون. وأما العيون فذهب الهادي إلى أن حريم العين الكبيرة الفوارة خمسمائة ذراع من كل جانب استحساناً. قيل: وكأنه نظر إلى أرض رخوة تحتاج إلى ذلك القدر. وأما الأرض الصلبة فدون ذلك والدار المنفردة حريمها فناؤها وهو مقدار طول جدار الدار. وقيل: ما تصل إليه الحجارة إذا انهدمت، وإلى هذا ذهب زيد بن علي وغيره. وحريم النهر قدر ما يلقي منه كسحه. وقيل: مثل نصفه من كل جانب. وقيل: بل بقدر أرض النهر جميعاً وحريم الأرض ما تحتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسحها، وكذا المسيل حريمه مثل البئر على الخلاف، وكل هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة وهذا في الأرض المباحة. وأما الأرض المملوكة فلا حريم في ذلك بل كل يعمل في ملكه ما شاء.

٨/٩٤٨ - وَعَـنْ عَلْقَمَـةَ بْـنِ وَائِـلٍ، عَـنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِـيَّ ﷺ أَقْطَعَـهُ أَرْضَـاً بِحَضْرَمَوْتَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ آبُنُ حِبَّانَ.

- (وعن علقمة بن واتل عن أبيه أن النبي على أقطعه أرضاً بحضر موت. رواه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وصححه أيضاً الترمذي والبيهقي ومعناه: أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص بها ويصير أولى بها بإحيائه ممن لم يسبق إليها بالإحياء. وأختصاص الإحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية والهادوية وغيرهم. وحكى القاضي عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال اللَّه شيئاً لمن يراه أهل لذلك. قال: وأكثر ما يستعمل في الأرض هو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره وإما بأن يجعل له غلتها مدة. قال: والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً، ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره، وتخريجه على طريقة فقهية مشكل، والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر، ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى. وبه جزم المحب الطبري. وأدعى الأورّاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك. قال ابن التين: إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من الأرض أو عقار وإنما يقطع من الفيء ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال: وقد يكون الإقطاع تمليكاً ٩٤٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة، باب: إقطاع الأرضين (الحديث ٣٠٥٨) و (الحديث ٣٠٥٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في القطائع (الحديث ١٣٨١)، وأخرجه أبن حبان في كتاب: مناقب الصحابة، باب: ذكر واثل بن حجر رضى الله عنه (الحديث ٧٢٠٥).

وغير تمليك. وأما ما يقطع في ارض اليمن في هذه الأزمنة المتأخرة من إقطاع جماعة من أعيان الآل قرى من البلاد العشرية يأخذون زكاتها وينفقونها على أنفسهم مع غناهم، فهذا شيء محرم لم تأت به الشريعة المحمدية، بل أتت بخلافه، وهو تحريم الزكاة على آل محمد وتحريمها على الأغنياء من الأمة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

٩/٩٤٩ _ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضْرَ فَرَسِهِ، فَأَجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ. فَقَالَ: «أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

_ (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، أن النبي القطاع الزبير حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة فراء (فرسه) أي ارتفاع الفرس في عدوه (فأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال: أعطوه حيث بلغ السوط. رواه أبو داود وفيه ضعف) لأن فيه العمري المكبر، وهو عبد اللَّه بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وفيه مقال. وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر، وفيه أن الإقطاع كان من أموال بني النفير. قال في البحر: وللإمام إقطاع الموات لإقطاع النبي الزبير حضر فرسه ولفعل أبي بكر وعمر.

٠٩٥٠ ـ وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحابَةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْكَلْإِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

_ (وعن رجل من الصحابة قال: غزوت مع النبي على فسمعته يقول: الناس شركاء في ثلاثة الكلاً) مهموز ومقصور (والماء والنار. رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات) وروى ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً «ثلاث لا يمنعن الكلاً والماء والنار، وإسناده صحيح. وفي الباب روايات كثيرة لا تخلو من مقال، ولكن الكل ينهض على الحجية. ويدل للماء بنصوصه أحاديث في مسلم وغيره. والكلاً النبات رطباً كان أو يابساً. وأما الحشيش والهشيم فمختص باليابس. وأما الخلا مقصور غير مهموز فيختص بالرطب ومثله العشب. والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة، وهو إجماع في

[،] ٩٥ _ اخرجه احمد: ٥/ ٣٦٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في صنع الماء (الحديث ٣٤٧٧).

الكلا في الأرض المباحة والجبال التي لم يحرزها أحد، فإنه لا يمنع من أخذ كلتها أحد إلا ما حماه الإمام كما سلف. وأما النابت في الأرض المملوكة والمتحجرة ففيه خلاف بين العلماء. فعند الهادوية وغيرهم أن ذلك مباح أيضاً، وعموم الحديث دليل لهم. وأما النار فاختلف في المراد بها فقيل: أريد بها الحطب الذي يحطبه الناس. وقيل: أريد بها الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها. وقيل: الحجارة التي تورى منها النار إذا كانت في موات والأقرب أنه أريد بها النار حقيقة فإن كانت من حطب مملوك فقيل حكمها حكم أصلها. وقيل: يحتمل أنه يأتي فيها الخلاف الذي في الماء وذلك لعموم الحاجة وتسامح الناس في ذلك. وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه، وأنه يحرم منع المياه المجتمعة من الأمطار في أرض مباحة، وأنه ليس أحد أحق بها من أحد إلا لقرب أرضه منها ولو كان في أرض مملوكة فكذلك، إلا أن صاحب الأرض المملوكة أحق به يسقيها ويسقى ماشيته، ويجب بذله لما فضل من ذلك فلو كان في أرضه أو داره عين نابعة أو بثر احتفرها، فإنه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه في الانتفاع به على غيره، وللغير دخول أرضه كما سلف. فإن قيل: فهل يجوز بيع العين والبئر نفسهما؛ قِيل: يجوز بيع العين والبثر، لأن النهي وارد عن بيع فضل الماء لا البئر والعيون في قرارهما فلا نهي عن بيعهما، والمشتري لهما أحق بمائهما بقدر كفايته. وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة من اليهودي بأمره على وسبلها للمسلمين، فإن قيل: إذا كان الماء لا يملك فكيف تحجر اليهودي البتر حتى باعها من عثمان؟ قيل: هذا كان في أول الإسلام حين قدم النبي ﷺ المدينة وقبل تقرر الأحكام على اليهودي. والنبي ﷺ أبقاهم أول الأمر على ما كانوا عليه وقررهم على ما تحت أيديهم.

١٧ - باب: الوقيف

الوقف لغة الحبس يقال: وقفت كذا أي حبسته، وهو شرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح.

١/٩٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ ٱنْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَقَعُ بِهِ، أَوْ وَلَهِ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٩٥١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الزهد، باب: الزهد (الحديث ٢٩٦٠).

_ (عن أبي هريرة، رضى اللَّه عنه، أن النبي ﷺ قال: إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاثٍ صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له. رواه مسلم) ذكره في باب الوقف، لأنه فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف. وكان أول وقف في الإسلام وقف عمر، رضى اللَّه عنه، الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة أن أول حبس في الإسلام صدقة عمر قال الترمذي: لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل الفقه خلافاً في جواز وقف الأرضين. وأشار الشافعي أنه من خصائص الإسلام لا يعلم في الجاهلية. وألفاظه وقفت وحبست وسبلت وأبدت، فهذه صرائح ألفاظه وكنايته تصدقت. وأختلف في حرمت فقيل: صريح. وقيل: غير صريح. وقوله: «أو علم ينتفع به» المراد النفع الأخروي، فيخرج ما لا نفع فيه من يرويه عنه وينتفع به، أو كتب علماً نافعاً ولو بالأجرة مع النية، أو وقف كتباً. ولفظ الولد شامل للأنثى والذكر، وشرط صلاحه ليكون الدعاء مجاباً. والحديث دليل على أنه ينقطع أجر كل عمل بعد الموت إلا هذه الثلاثة، فإنه يجرى أجرها بعد الموت ويتجدد ثوابها. قال العلماء: لأن ذلك من كسبه. وفيه دليل على أن دعاء الولد لأبويه بعد الموت يلحقهما، وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما. وأعلم أنه قد زيد على هذه الثلاثة ما أخرجه ابن ماجه بلفظ «أن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً نشره وولداً صالحاً تركه أو مصحفاً ورثه أو مسجداً بناه أو بيتاً لابن السبيل بناه أو نهراً أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته؛ ووردت خصال أخر تبلغها عشراً ونظمها الحافظ السيوطي رحمه اللَّه تعالى قال:

إذا مات ابن آدم ليس يجري عليه من فعال غير عشر علوم بثها ودعاء نجل وغرس النخل والصدقات تجري وراثة مصحف ورباط ثغر وحفر البئر أو إجراء نهر وبيت للغريب بناه يأوي إليه أو بناء محل ذكر

٢/٩٥٢ - وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَرْضاً بِخَيْبَرَ، فَأَتَى

⁹⁰⁷ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الوقف (الحديث ٢٧٣٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الوصية، باب: الوقف (الحديث ١٦٣٢)، وأخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الوقف (الحديث ٢٧٣٩).

النّبِيُّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّهِ، إِنّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْبَرَ لَمْ أُصِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ. قَالَ: ﴿إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ، وَٱبْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْمُعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقاً غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالاً. لاَ جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقاً غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالاً. مُثْلَةٍ، واللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيُّ: «تَصَدَّقَ بِأَصْلِهَا: لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ».

- (وعن ابن عمر ؛ رضى الله عنهما ، قال : أصاب عمر أرضاً بخير) . في رواية النسائي أنه كان لعمر مائة رأس فأشترى بها مائة سهم من خيبر (فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال: يا رسول اللَّه إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط هو أنفس عندي منه فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها قال: فتصدق بها عمر وأنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب فتصدق بها على الفقراء وفي القربي) أي ذوي قربي عمر (وفي الرقاب وفي سبيل اللَّه وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول مالاً. متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية للبخاري تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن ينفقُ ثمره) أفادت رواية البخاري أن كونه لا يباع ولا يوهب من كلامه ﷺ، وأن هذا شأن الوقف، وهو يدفع قول أبي حنيفة بجواز بيع الوقف. قال أبو يوسف: إنه لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث لقال به ورجع عن بيع الوقف. قال القرطبي: رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه. وقوله: «أن يأكل منها من وليها بالمعروف» قال القرطبي: جرت العادة أن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن لا يأكل منه لاستقبح ذلك منه. والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة. وقيل: القدر الذي يدفع الشهوة. وقيل: المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والأول أولى. وقوله: «غير متمول» أي غير متخذ منها مالا أي ملكاً والمراد لا يتملك شيئاً من رقابها ولا يأخذ من غلتها ما يشتري بدله ملكاً، بل ليس له إلا ما ينفقه. وزاد أحمد في روايته أن عمر أوصى بها إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكابر من آل عمر ونحوه عند الدارقطني. ٣/٩٥٣ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى ٱلصَّدَقَةِ. الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: ﴿فَأَمَّا اللَّهِ الْحَبَسَ أَذْرَاعَهُ، وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الصَّدَقَةِ. الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: ﴿فَأَمَّا اللَّهُ عَلَيْهِ الْحَبَسَ أَذْرَاعَهُ، وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ اللَّهِ الْحَبَسَ أَذْرَاعَهُ، وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُعْمَلُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُعُمِّلُولُ الللللْمُ الللْمُ الللْمُونُ اللْمُؤْمِنِ اللللْمُولِ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُولُولُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللِهُ الللْمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

— (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال بعث رسول اللَّه على عمر على الصدقة الحديث ـ وفيه وأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل اللَّه متفق عليه) تقدم تفسير الأعتاد. والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة، وأنه يأخذ بزكاته آلات للحرب للجهاد في سبيل اللَّه، وعلى أنه يصح وقف العروض. وقال أبو حنيفة: لا يصح لأن العروض تبدل وتغير والوقف موضوع على التأبيد، والحديث حجة عليه. ودل على صحة وقف الحيوان، لأنه قد فسرت الأعتاد بالخيل وعلى جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية، وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكر بأن القصة محتملة لما ذكر ولغيره فلا ينتهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر قال: ويحتمل أنْ يكون تحبيس خالد إرصاداً وعدم تصرف ولا يكون وقفاً.

١٨ ـ باب: الهبة، والعمري، والرقبي

الهبة _ بكسر الهاء مصدر وهبت وهي شرعاً تمليك عين بعقد على غير عوض معلوم في الحياة ويطلق على الشيء الموهوب ويطلق على أعم من ذلك.

١/٩٥٤ - عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرِ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي لَمُدَا عُلاَماً كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتُهُ مِثْلَ لَمَذَا؟». فَقَالَ: لاَ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ فَأَرْجِعْهُ * . وَفِي لَفُظ: فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِي ﷺ فَقَالَ: لاَ، فَقَالَ: ﴿ أَنَعَلْتَ لَمُذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ * . قَالَ: لاَ . قَالَ: ﴿ أَنَعَلْتَ لَمُذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ * . قَالَ: لاَ . قَالَ: ﴿ ٱللَّهُ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ * . فَرَجَعَ أَبِي . فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٩٥٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الوقف (الحديث ٢٧٣٧)، وأخرجه مسلم في كتاب؛ الوصية، باب: الوقف (الحديث ١٦٣٢).

⁽١) في نسخة م: وأما.

٩٥٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: الهبة للولد (الحديث ٢٥٨٦)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: _ ٩ _ (الحديث ٢٥٨٧)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الشهادات، باب: _ ٩ _ (الحديث ٢٦٥٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (الحديث ١٦٢٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (الحديث ١٦٢٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: «فَأَشْهِدْ عَلَى لَهُذَا غَيْرِي». ثُمَّ قَالَ: «أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي البِرِّ سَوَاءٌ؟». قَالَ: بَلَى. قَالَ: «فَلَا إِذَنْ».

ـــ (عن النعمان بن بشير، أن أباه أتى به النبي ﷺ فقال: إنى نحلت ابنى هذا غلاماً كان لي، فقال رسول اللَّه ﷺ: أكل ولدك نحلته مثل هذا؟ فقال لا، فقال رسول اللَّه ﷺ: فأرجعه. وفي لفظ فأنطلق أبي إلى رسول اللَّه ﷺ ليشهده على صدقتي، فقال: أفعلت هذا بولدك كلهم؟ قال: لا، قال: فَاتقوا اللَّه وأعدلوا بين أولادكم، فرجع أبي فرد تلك الصدقة. متفق عليه وفي رواية لمسلم قال: فأشهد على هذا غيري، ثم قال: أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلي، قال: فلا إذن) الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة. وقد صرح به البخاري، وهو قول أحمد وإسحاق والثوري وآخرين، وأنها باطلة مع عدم المساواة، وهو الذي تفيده ألفاظ الحديث من أمره ﷺ بإرجاعه، ومن قوله: «اتقوا اللُّه» وقوله: «أعدلوا بين أوْلادكم»، وقوله: •فلا إذن»، وقوله، ﴿لا أَشْهِدُ عَلَى جُورٍ». وأختلف في كيفية التسوية فقيل: بأن تكون عطية الذكر والأنثى سواء، وهو ظاهر قوله في بعض ألفاظه عند النسائي «ألا سويت بينهم»، وعند ابن حبان «سووا بينهم»، ولحديث ابن عباس «سووا بين أولادكم في العطية، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء، أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي بإسناد حسن. وقيل: بل التسوية أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التوريث. وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب التسوية بل تندب، وأطالوا في الاعتذار عن الحديث. وذكر في الشرح عشرة أعذار كلها غير ناهضة. وقد كتبنا في ذلك رسالة جواب سؤال أوضحنا فيها قوة القول بوجوب التسوية، وأن الهبة مع عدمها باطلة.

الرجوع في الهبة

٧/٩٥٥ مَ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ بَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْنِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ : ﴿لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ ، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَرْجَعُ فِي قَيْئِهِ».

⁹⁰⁰ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها (الحديث ٢٥٨٩)، وأخرجه وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: تحريم الرجوع في الصدقات (الحديث ١٦٢٢)، وأخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها (الحديث ٢٥٩١).

__ (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه. متفق عليه وفي رواية للبخاري ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه) فيه دلالة على تحريم الرجوع في الهبة، وهو مذهب جماهير العلماء وبوب له البخاري باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته. وقد أستثنى الجمهور ما يأتي من الهبة للولد ونحوه، وذهبت الهادوية وأبو حنيفة إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا الهبة لذي رحم قالوا: والحديث المراد به التغليظ في الكراهة. قال الطحاوي: قوله: «كالعائد في قيئه» وإن اقتضى التحريم لكن الزيادة في الرواية الأخرى، وهي قوله كالكلب تدل على عدم التحريم، لأن الكلب غير متعبد، فالقيء ليس حراماً عليه. والمراد التنزه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعقب باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له وعرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن إقعاء الكلب، ونقر الغراب، والتفات الثعلب ونحوه، ولا يفهم من المقام الاستحريم، والتأويل البعيد لا يلتفت إليه. ويدل على التحريم الحديث الآتي وهو: _

٣/٩٥٦ ـ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ، وَٱبْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالاً (١): «لاَ يَعِطُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِي وَلَدَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِي وَلَدَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلْأَرْبَعَةَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

ــ (وعن ابن عمر وابن عباس، رضي الله عنهما. عن النبي على قالا: لا يحل لرجل مسلم أن يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده. رواه أحمد والأربع، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم) فإن قوله: «لا يحل» الظاهر في التحريم، والقول

⁹⁰⁷ _ أخرجه أحمد: ٢٧/٢، ٧٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: الرجوع في الهبة (الحديث ٢٥٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة (الحديث ١٢٩٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الهبة، باب: رجوع الوالد فيما يعطي ولده (الحديث ٢٦٩٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الهبات، باب: من أعطى ولده ثم رجع فيه (الحديث ٢٣٧٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الهبة، باب: الرجوع في الهبة (الحديث ٢٣٧٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: ولد الرجل.من كسبه. . . (الحديث ٢٣٧٥).

⁽١) في نسخة م: قال.

بأنه مجاز عن الكراهة الشديدة صرف له عن ظاهره. وقوله: «إلا الوالد»دليل على أنه يجوز للأب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيراً كان أو صغيراً، وأختصه الهادوية بالطفل، وهو خلاف ظاهر الحديث. وفرق بعض العلماء فقال: يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة، لأن الصدقة يراد بها ثواب الآخرة، وهو فرق غير مؤثر في الحكم، وحكم الأم حكم الأب عند أكثر العلماء. (نعم) وخص الهادي ما وهبته الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك. ومثله رواه البخاري عن النخعي وعمر بن عبد العزيز تعليقاً. وقال الزهري: يرد إليها إن كان خدعها. وأخرج عبد الرزاق بسند منقطع «إن النساء يعطين رغبة ورهبة فأيما امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت».

٧٩٥٧ عَ وَعَنْ عَائِشَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُثِيبُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ الْبُخُارِيُّ .

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله على يقبل الهدية ويثيب عليها. رواه البخاري) فيه دلالة على أن عادته على كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها. وفي رواية لابن أني شيبة «ويثيب عليها ما هو خير منها». وقد أستدل به على وجوب الإثابة على الهدية، إذ كونه عادة له شه مستمرة يقتضي لزومه، ولا يتم به الاستدلال على الوجوب، لأنه قد يقال إنما فعله شه مستمراً لما جبل عليه من مكارم الأخلاق لا لوجوبه. وقد ذهبت الهادوية إلى وجوب المكافأة بحسب العرف، قالوا: لأن الأصل في الأعيان الأعواض. قال في البحر: ويجب تعويضها حسب العرف. وقال الإمام الملواب باطلة لا تنعقد، لأنها بيم بثمن مجهول، ولأن موضع الهبة التبرع، فلو أوجبناه لكان في معنى المعاوضة. وقد فرق الشرع والعرف بين الهبة والبيع، فما يستحق العوض أطلق في معنى المعاوضة. وقد فرق الشرع والعرف بين الهبة والبيع، فما يستحق العوض أطلق الشرط، وهو ثواب مثلها. وقال بعض المالكية: يجب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب، أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للغني، بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى، فإذا لم يرض الواهب بالثواب؟ فقيل: تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة. وقيل: لا تلزم يرض الواهب بالثواب؟ فقيل: تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة. وقيل: لا تلزم إلا أن يرضيه، والأول المشهور عن مالك رحمه الله، ويرده الحديث الآتى وهو: _

٩٥٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: المكافأة في الهبة (الحديث ٢٥٨٥).

٥/٩٥٨ - وَعَنِ آئِنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ نَاقَةٌ، فَأَثَابَهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «رَضِيتَ؟». قَالَ: لا، فَزَادَهُ فَقَالَ: «رَضِيتَ؟». قَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ آئِنُ حِبَّانَ.

__ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: وهب رجل لرسول الله ﷺ ناقة فأثابه عليها فقال: رضيت؟ قال: لا فزاده فقال: رضيت؟ قال: لا فزاده فقال: رضيت؟ قال: لا فزاده فقال: رضيت؟ قال: عم. رواه أحمد وصححه ابن حبان). ورواه الترمذي وبين أن العوض كان ست بكرات وفيه دليل على اشتراط رضا الواهب وأنه إن سلم إليه قدر ما وهب ولم يرض زيد له وهو دليل لأحد القولين الماضيين وهو قول ابن عمر قالوا فإذا اشترط فيه الرضا فليس هناك بيع انعقد؟

٦/٩٥٩ ـ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْعُمْرَى لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَغْمَرَ عُمْرَى فَهِيَ لِلَّذِي أُغْمِرَهَا حَبًّا وَمَبْتاً وَلِعَقْبِهِ».

وَفِي لَفْظِ: إِنَّمَا العُمْرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا.

وَلَّابِي دَاوُدَ، والنَّسَاثِيِّ: لَا تُرْقِبُوا، وَلَا تُغْمِرُوا، فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئاً أَوْ أُغْمِرَ شَيْئاً فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ.

_ (وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: العمرى) بضم المهملة وسكون الميم وألف مقصورة (لمن وهبت له. متفق عليه ولمسلم) أي: من حديث جابر:

٩٥٨ _ أخرجه أحمد: ١/ ٢٩٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: التاريخ، باب: صفته ﷺ وأخباره (الحديث ٢٣٨٤).

٩٥٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: ما قيل في العمرى والرقبى (الحديث ٢٦٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: العمرى (الحديث ١٦٢٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الهبات، باب: العمري (الحديث ١٢٤٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: العمرى، باب: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر (الحديث ٢٧٣).

أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أعمر عمرى فهي للذي أعمرها حياً وميتاً ولعقبة) وفي لفظ (إنما العمري التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك. فأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها. ولأبي داود والنسائي) أي: من حديث جابر (لا ترقبوا ولا تعمرواً فمن أرقب شيئاً أو أعمر شيئاً فهو لورثته) الأصل في العمرى والرقبي أنه كان في الجاهليَّة يعطي الرجل الرجل الدار ويقول: أعمرتك إياها أي: أبحتها لك مدة عمرك، فقيل لها عمرى لذلك، كما أنه قيل لها: رقبى، لأن كلا منهما يرقب موت الأخر. وجاءت الشريعة بتقرير ذلك ففي الحديث دلالة على شرعيتها. وأنها مملكة لمن وهبت له، وإليه ذهب العلماء كافة إلا رواية عن داود أنها لا تصح. وأحتلف إلى ماذا يتوجه التمليك، فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كغيرها من الهبات. وعند الشافعي ومالك إلى المنفعة بدون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام: مؤبدة إن قال أبداً، ومطلقة عند عدم التقييد، ومقيدة بأن يقول ما عشت فإذا مت رجعت إلى. وأختلف العلماء في ذلك، والأصح أنها صحيحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات. وذلك لتصريح الأحاديث بأنها لمن أعمرها حياً وميتاً. وأما وقوله: "فإذا هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها، فلأنه بهذا القيد قد شرط أن تعود إلى الواهب بعد موته. فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط، وهي كما لو أعمره شهراً أو سنة فإنها عارية إجماعاً. وقوله: «أمسكوا عليكم أموالكم» وقوله: «لا ترقبوا» محمول على الكراهة والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم، لأنهم كانوا يعمرون ويرقبون ويرجع إليهم إذا مات من أعمروه وأرقبوه، فجاء الشرع بمراغمتهم، وصحح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك، فإنه أشبه الرجوع في الهبة، وقد صح النهي عنه. وأخرج النسائي من حديث ابن عباس يرفعه «العمري لمن أعمرها والزقبي لمن أرقبها والعائد في هبته كالعائد في قيئه» وأما إذا صرح بالشرط كما في الحديث وقال: ما عشت، فإنها عارية مؤقتة لا هبة. ومر حديث: «العائد في هبته كالعائد في قيئه» ومثله الحديث الآتي:

٧/٩٦٠ حرَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسِ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَاثِعُهُ بِرِخَصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ ذَٰلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَإِنْ أَطْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ». الْحَدِيثَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٩٦٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: لا يحل لأحد أن يرجع في هبته (الحديث ٢٦٢٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الهبات، باب: كراهة شراء الإنسان ما تصدق به:.. (الحديث ١٦٢٠).

— (عن عمر، رضي الله عنه، قال: حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنه بائعه برخص فسألت رسول الله وقال: لا تبتعه وإن أعطاكه بدرهم الحديث. متفق عليه) تمامه «فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه» وقوله: «فأضاعه» أي قصر في مؤنته وحسن القيام به. وقوله: «لا تبتعه» أي لا تشتريه. وفي لفظ «ولا تعد في صدقتك» فسمى الشراء عوداً في الصدقة، قيل لأن العادة جرت بالمسامحة في ذلك من البائع للمشتري، فأطلق على القدر الذي يقع به التسامح رجوعاً. ويحتمل أنه مبالغة وأن عودها إليه بالقيمة كالرجوع - وظاهر النهي التحريم وإليه ذهب قوم. وقال الجمهور: إنه للتنزيه وتقدم أن الرجوع في الهبة، وأنه الأقوى دليلاً إلا ما استثنى. قال الطبري: يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب، وما إذا كان الواهب الوالد لولده والهبة التي لم تقبض، والتي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الأخبار باستثناء ذلك، ومما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة. (قلت): هذا في الرجوع في الهبة. فأما شراؤها وهو الذي فيه سياق هذا الحديث، فالظاهر أن النهي للتنزيه وإنما التحريم في الرجوع فيها، ويحتمل أنه لا فرق بينهما للنهي وأصله التحريم.

الترغيب في الإهداء

٨/٩٦١ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: "تَهَادُوا تَحَابُّوا". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٱلأَدَبِ الْمُفْرَدِ، وَأَبُو يَعْلَى بإسْنَادٍ حَسَن.

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، عن النبي ﷺ قال: تهادوا تحابوا. رواه البخاري في الأدب المفرد وأبو يعلى بإسناد حسن). وأخرجه البيهقي وغيره وفي كل رواته مقال. والمصنف قد حسن إسناده وكأنه لشواهده التي منها الحديث: _

٩/٩٦٢ - وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "تَهَادُوا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسُلُّ السَّخِيمَةً" رَوَاهُ الْبَزَّارُ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

_ وإن كان ضعيفاً وهو قوله _ (وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: تهادوا فإن الهدية تسل السخيمة) بالسين المهملة مفتوحة فخاء معجمة فمثناة تحتية في القاموس السخيمة والسخيمة بالضم الحقد (رواه البزار بإسناد ضعيف)، لأن في رواته من

٩٦١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب المفرد، باب: قبول الهدية (الحديث ص ٨٧)، وأخرجه أبو يعلى: (الحديث ٦١٤٨/١١).

٩٦٢ ـ أخرجه البزّار في كتاب: البر والصلة، باب: حث أهل الإسلام على الهدية (الحديث ٦٩٣٧).

ضعف، وله طرق كلها لا تخلو عن مقال. وفي بعض ألفاظه تذهب وحر الصدر بفتح الواو والحاء المهملة وهو الحقد أيضاً. والأحاديث وإن لم تخل عن مقال، فإن للهدية في القلوب موقعاً لا يخفى.

١٠/٩٦٣ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لاَ تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: يا نساء المسلمات الله قال القاضي الأشهر نصب النساء على أنه منادى مضاف إلى المسلمات من إضافة الصفة. وقيل غير هذا (لا تحقرن) بالحاء المهملة ساكنة وفتح القاف وكسرها (جارة لجارتها ولو فرسن شاة) بكسر الفاء وسكون الراء وكسر السين المهملة آخره نون وهو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة، وربما استعير للشاة (متفق عليه) في الحديث حذف تقديره لا تحقرن جارة لجارتها هدية ولو فرسن شاة، والمراد من ذكره المبالغة في الحث على هدية الجارة لجارتها لا حقيقة الفرسن، لأنه لم تجر العادة بإهدائه وظاهره النهي للمهدي «اسم فاعل» عن استحقار ما يهديه بحيث يؤدي إلى ترك الإهداء ويحتمل أنه للمهدي إليه والمراد لا يحقرن ما أهدى إليه ولو كان حقيراً ويحتمل إرادة الجميع. وفيه الحث على التهادي، سيما بين الجيران ولو بالشيء الحقير لما فيه من جلب المحبة والتأنيس.

١١/٩٦٤ — وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُ بِهَا مَا لَمْ يُثَبُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةٍ أَبُنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ ـ قَوْلُهُ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي على قال: من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يشب عليها. رواه الحاكم وصححه والمحفوظ من رواية ابن عمر عن عمر قوله) قال المصنف: صححه الحاكم وابن حزم. وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة التي لم يثب عليها، وعدم جواز الرجوع في الهبة التي أثاب عليها الموهوب له الواهب. وتقدم الكلام

٩٦٣ = أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: الهبة (الحديث ٢٥٦٦)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: لا تحقرن جارة لجارتها (الحديث ٢٠١٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو يقليل (الحديث ١٠٣٠).

٩٦٤ - أخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: إذا كانت الهبة لذي رحم. . . (الحديث ٢/٥٢).

في ذلك وفي حكم الهبة للثراب والمكافأة، وما أحسن ما قيل في ذلك إن الفاعل لا يفعل إلا لغرض، فالهبة للأدنى كثيراً ما تكون كالصدقة وهي غرض معهم وللمساوي معاشرة لجلب المودة وحسن العشرة، وهي مثل عطية الأدنى إلا أن في عطية الأدنى توهم الصدقة، والعرف جار بتخالف الهدايا باعتبار حال المهدي والمهدى إليه، فإذا كان الغرض الطمع والتحصيل كما يهدي المتكسب للملك يتحفه بشيء يرجو فضله، فلو اقتصر الملك على قدر قيمتها لذم، والذم دليل الرجوع، بل إما أن يردها أو يعطيه خيراً منها وإن كان غرض المهدي تحصيل الاتصال بينهما والمخالفة الحسنة وتصفية ذات البين أجزأه من المكافأة ادنى شيء قل أو أكثر بل الأقل أنسب لإشعاره بأن ليس الغرض المعاوضة بل تكميل المودة، وأنه لا فرق بين ما تملكه أنت وما أملكه أنا.

١٩ _ باب: اللقطـة

الـلقطة بضم اللام وفتح القاف قيل لا يجوز غيره. وقال الخليل: القاف ساكنة لا غير وأما بفتحها فهو اللاقط. قيل: وهذا هو القياس إلا أنه أجمع أهل الـلغة والحديث على الفتح، ولذا قيل لا يجوز غيره.

١/٩٦٥ - عَنْ أَنَسِ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلاَ أَنَّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لاَّكُلْتُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (عن أنس، رضي الله عنه، قال: مر رسول الله على بتمرة في الطريق فقال: لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها. متفق عليه) دل على جواز أخذ الشيء الحقير الذي يتسامح به ولا يجب التعريف به، وأن الأخذ يملكه بمجرد الأخذ له. وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الحقير وإن كان مالكه معروفاً. وقيل: لا يجوز إلا إذا جهل. وأما إذا علم فلا يجوز إلا بإذنه وإن كان يسيراً. وقد أورد عليه أن مح كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام حفظ المال الضائع. وحفظ ما كان من الزكاة وصرفه في مصارفه? ويجاب عنه بأنه لا دليل على أن الله يأخذها للحفظ، وإنما ترك أكلها تورعاً، أو أنه تركها عمداً ليأخذها من يمر ممن تحل له الصدقة. ولا يجب على الإمام ألا حفظ المال الذي يعلم طلب

٩٦٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: اللقطة، باب: إذا وجد تمرة في الطريق (الحديث ٢٤٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: تحريم الزكاة على رسول اللَّه ﷺ (الحديث ١٠٧١).

صاحبه، لا ما جرت العادة بالإعراض عنه لحقارته. وفيه حث على التورع عن أكل ما يجوز فيه أنه حرام.

٢/٩٦٦ — وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيُ ﷺ، فَسَأَلُهُ عَنِ اللَّقَطَةِ. فَقَالَ: «أَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ فَضَالَةُ الْفَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ» قَالَ: فَضَالَةُ فَضَالَةُ الْفَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ» قَالَ: فَضَالَةُ الْإِسِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهًا رَبُّهَا». مُتَّفَقً عَلَيْه.

- (وعن زيد بن خالد الجهني) هو أبو طلحة أو أبو عبد الرحمن، نزل الكوفة ومات بها سنة ثمان وسبعين، وهو ابن خمس وثمانين سنة، وروى عنه جماعة (قال: جاء رجل إلى النبي على الله الله الله عن عدين الرجل (فسأله عن اللقطة) أي: عن حكمها شرعاً (فقال: اعرف عفاصها) بكسر العين المهملة ففاء وبعد الألف صاد مهملة وعاءها، ووقع في رواية خرقتها (ووكاءها) بكسر الواو ممدوداً ما يربط به (ثم عرفها) بتشديد الراء (سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها بّال: فضالة الغنم) الضالة تقال على الحيوان، وما ليس بحيوان يقال له لقطة. (قال: هي لك أو لأخيك أو الذنب قال: فضالة الإبل قال مالك ولها معها سقاؤها) أي: جوفها. وقيل: عنقها (وحذاؤها) بكسر الحاء المهملة فذال معجمة أي خفها (ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها. متفق عليه) اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك؟ فقال أبو حنيفة: الأفضل الالتقاط، لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه. ومثله قال الشافعي. وقال مالك وأحمد: تركه أفضل لحديث اضالة المؤمن حرق النار» ولما يخالف من التضمين والدين. وقال قوم: بل الالتقاط واجب، وتأولوا الحديث بأنه فيمن أراد أخذها للانتفاع بها من أول الأمر قبل تعريفه بها هذا. وقد أشتمل الحديث على ثلاث مسائل: (الأولى) في حكم الـلقطة، وهي الضائعة التي ليست بحيوان، فإن ذلك يقال له ضالة فقد أمر ﷺ الملتقط أن يعرف وعاءها وما تشد به، وظاهر الأمر وجوب التعرف لما ذكر ووجوب التعريف، ويزيد الأخير عليه دلالة قوله.

٩٦٦ - أخرجه البخاري في كتاب: اللقطة، باب: ضالة الإبل (الحديث ٢٤٢٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللقطة، باب: اللقطة (الحديث ١٧٢٢)

٣/٩٦٧ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌ، مَا لَمْ يُعَرِّفْهَا». رَوَاهُ مُسْلِم.

_ (وعنه) أي: عن زيد بن خالد (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "من آوي ضالة فهو ضال ما لم يعرفها؟ . رواه مسلم) قوصفه بالضلال إذا لم يعرف بها . وقد أختلف في فائدة معرفتهما فقيل: لترد لـلواصف لها، وأنه يقبل قوله بعد إخباره بصفتها، ويجب ردها إليه كما دل له ما هنا وما في رواية البخاري «فإن جاء أحد يخبرك بها وفي لفظ بعددها ووعائها ووكائها فأعطها إياه، وإلى هذا ذهب أحمد ومالك. وأشترطت المالكية زيادة صفة الدنانير والعدد قالوا: لورود ذلك في بعض الروايات. وقالوا: لا يضره الجهل بالعدد إذا عرف العفاص والوكاء. فأما إذا عرف إحدى العلامتين المنصوص عليها من العفاص والوكاء وجهل الأخرى فقيل: لا شيء له إلا بمعرفتهما جميعاً. وقيل: تدفع إليه بعد الإنظار مدة، ثم أختلف هل تدفع إليه بعد وصفه لعفاصها ووكائها بغير يمينه أم لا بد من اليمين؟ فقيل تدفع إليه بغير يمين، لأنه ظاهر الأحاديث. وقيل: لا ترد إليه إلا بالبينة. وقال من أوجب البينة: إن فائدة أمر الملتقط بمعرفتهما لئلا تلتبس بماله لا لأجل ردها لمن وصفها، فإنها لا ترد إليه إلا بالبينة. قالوا: وذلك لأنه مدع لا يسلم إليه ما أدعاه إلا بالبينة، وهذا أصل مقرر شرعاً لا يخرج عنه بمجرد وصف المدعي للعفاص والوكاء. وأجيب بأن ظاهر الأحاديث وجوب الرد بمجرد الوصف، فإنه قال ﷺ: ﴿فَأَعْطُهَا إِيَّاهُۥ وَفَي حَدَيْثُ الْبَابِ مقدر بعد قوله: «فإن جاء صاحبها أي فأعطه إياها» وإنما حذف جواب الشرط للعلم به. وحديث البينة على المدعي، ليست البينة مقصورة على الشهادة، بل هي عامة لكل ما يتبين به الحق، ومنها وصف العفاص والوكاء، على أنه قد قال من آشترط البينة: أنها إذا ثبتت الزيادة وهي قوله فأعطها إياه كان العمل عليها، والزيادة قد صحت كما حققه المصنف، فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف، كما أوجب ﷺ التعريف بها فقد حد وقته بسنة، فأوجب التعريف بها سنة. وأما ما بعدها فقيل: لا يجب التعريف بها بعد السنة، وقيل: يجب والدليل مع الأول ودل على أنه يعرف بها سنة لا غير حقيرة كانت أو عظيمة، ثم التعريف يكون في مظان أجتماع الناس من الأسواق، وأبواب المساجد، والمجامع الحافلة. قوله: «وإلا فشأنك بها» نصب شأنك على الإغراء، ويجوز رفعه على الابتداء وخبره بها، وهو تفويض له في حفظها، أو الانتفاع بها. وأستدل به على جواز تصرف

٩٦٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: اللقطة، باب: في لقطة الحاج (الحديث ١٧٢٥).

الملتقط فيها أي تصرف إما بصرفها على نفسه غنياً كان أو فقيراً أو التصدق بها، إلا أنه قد ورد من الأحاديث ما يقتضي أنه لا يمتلكها. فعند مسلم «ثم عرفها سنة فإن لم يجيء صاحبها كانت وديعة عندك. وفي رواية الثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه». ولذلك أختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المجتهد: إنه أتفق الأمصار مالك والثوريوالأوزاعي والشافعي أن له تملكها. ومثله عن عمر وأبنه وابن مسعود. وقال أبو حنيفة: ليس له إلا أن يتصدق بها. ومثله يروى عن على وابن عباس وجماعة من التابعين. وكلهم متفقون على أنه إن أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر فقالوا: تحل له بعد السنة وتصير مالًا من ماله، ولا يضمنها إن جاء صاحبها، (قلت:) ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم ونحوه الدال على وجوب ضمانها، وأقرب الأقوالُ ما ذهب إليه الشافعي ومن معه، لأنه أذن ﷺ في أستنفاقه لها ولم يأمره بالتصدق بها، ثم أمره بعد الإذن في الاستنفاق أن يردها إلى صاحبها إن جاء يوماً من الدهر وذلك تضمين لها. (المسألة الثانية): في ضالة الغنم فقد أتفق العلماء على أن لواجد الغنم في المكان القفر البعيد من العمران أن يأكلها لقوله على: "هي لك أو الخيك أو للذئب. فإن معناه أنها معرضة للهلاك، مترددة بين أن تأخذها أو أخوك. والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر. والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع. وفيه حث على أخذه إياها، وهل يجب عليه ضمان قيمتها لصاحبها أو لا؟ فقال الجمهور: إنه يضمن قيمتها. والمشهور عن مالك أنه لا يضمن. وأحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب لا غرامة عليه، فكذلك الملتقط. وأجيب بأن اللام ليست لـ لتمليك، لأن الذئب لا يملك. وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها. (والمسألة الثالثة): في ضالة الإبل وقد حكم ﷺ بأنها لا تلتقط بل تــــرك ترعى الشجر وترد المياه حتى يأتي صاحبها قالوا: وقد نبه على أنها غنية غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب اللَّه في طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء بغير تعب لطول عنقها وقوتها على المشي، فلا تحتاج إلى الملتقط بخلاف الغنم. وقالت الحنفية وغيرهم: الأولى التقاطها. قال العلماء: والحكمة في النهي عن ألتقاط الإبل، أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها لها من تطلبه لها في رحال الناس. 8/97۸ ـ وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
«مَنْ وَجَدَ لُقَطَةً فَلْيُشْهِدُ ذَوَيْ عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ لاَ يَكْتُمُ،
وَلاَ يُغَيِّبُ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلاَّ فَهُوَ مَالُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلْأَرْبَعَةُ إِلاَّ التَّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَٱبْنُ الْجَارُودِ وَٱبْنُ حِبَّانَ.

_ (وعن عياض) بكسر المهملة آخره ضاد معجمة (ابن حمار) بلفظ الحيوان المعروف، صحابي معروف (قال: قال رسول الله وجد لقطة فليشهد ذوي عدل وليحفظ عفاصها ووكاءها ثم لا يكتم ولا يغيب فإن جاء ربها فهو أحق بها وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان). تقدم الكلام في اللقطة والعفاص والوكاء. وأفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على التقاطها. وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي فقالوا: يجب الإشهاد قالوا لعدم ذكر الإشهاد في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على الندب. وقال الأولون: هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب الإشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث، والحق وجوب الإشهاد. وفي قوله: "فهو مال الله يؤتيه من يشاء" دليل الظاهرية في أنها تصير ملكاً للملتقط ولا يضمنها. وقد يجاب بأن هذا مقيد بما سلف من إيجاب الضمان. وأما قوله على "وقيه من يشاء" فالمراد أنه يحل أنتفاعه بها بعد مرور سنة التعريف.

٩٩٩ / ٥ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عَنْ لُقَطَةِ الْحَاجِّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن عبد الرحمٰن بن عثمان النيمي) هو قرشي، وهو ابن أخي طلحة بن عبيد الله صحابي. وقيل: إنه أدرك النبي في وليست له رؤية. وأسلم يوم الحديبية. وقيل: يوم الفتح وقتل مع ابن الزبير (أن النبي في عن لقطة الحاج. رواه مسلم) أي عن التقاط

٩٦٨ - اخرجه أحمد: ١٦٢/ - ٢٦٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: اللقطة، باب: اللقطة (الحديث ١٧٠٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: اللقطة، باب: اللقطة (الحديث ٢٠٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: اللقطة (الحديث ٢٥٠٥)، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٢٠٠١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: اللقطة، باب: ذكر الخبر الدال على أن اللقطة وإن أتى عليها أعوام هي لصاحبها (الحديث ٤٩٤٤).

٩٦٩ _ أخرجه مسلم في كتاب: اللقطة، باب: في لقطة الحاج (الحديث ١٧٢٤).

الرجل ما ضاع للحاج. والمراد ما ضاع في مكة لما تقدم من حديث أبي هريرة أنها «لا تحل لقطتها إلا لمنشد». وتقدم أنه حمل الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للتملك لا للتعريف بها فإنه يحل. قالوا: وإنما أختصت لقطة الحاج بذلك لإمكان أيصالها إلى أربابها، لأنها إن كانت لمكي فظاهر، وإن كانت لأفاقي فلا يخلو أفق في الغالب من وارد منه إليها، فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال. وقال جماعة: هي كغيرها من البلاد وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف، لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فأحتاج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها. والظاهر القول يرجع إلى بلده وقد لا يعود فأحتاج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها أبلاً فلا تجوز للتملك. فالذي أختصت به لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبلاً فلا تجوز للتملك. ويحتمل أن هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقاً في مكة وغيرها، لأنه هنا مطلق ولا دليل على تقييده بكونها في مكة.

لقطة الذمي والمعاهد

7/۹۷۰ - وَعَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيْكَرِبَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَبِحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَلَا الْحِمَارُ الأَهْلِيُّ، وَلَا اللَّقَطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهَدٍ، إِلاَّ اللَّقَطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهَدٍ، إِلاَّ أَنْ يَشْتَغْنِيَ عَنْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاؤُذَ.

— (وعن المقدام بن معد يكرب قال: قال رسول الله على: «ألا لا يحل ذو ناب من السباع، ولا الحمار الأهلي، ولا الملقطة من مال معاهد إلا أن يستغني عنها. رواه أبو داود). يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الأطعمة وذكر الحديث هنا لقوله: «ولا اللقطة من مال معاهد» فدل على أن اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم. وهذا محمول على ألتقاطها من محل غالب أهله أو كلهم ذميون. وإلا فاللقطة لا تعرف من مال أي إنسان عند التقاطها. وقوله: «إلا أن يستغني عنها» مؤول بالحقير كما سلف في التمرة ونحوها، أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف بها كما سلف أيضاً. وعبر عنه بالاستغناء، لأنه سبب عدم المعرفة في الأغلب، فإنه لو لم يستغن عنها لبالغ في طلبها أو نحو ذلك. (فائدة): قال النووي في شرح المهذب: اختلف العلماء فيمن مرّ ببستان أو زرع أو ماشية فقال الجمهور: لا يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ ويعزم عند الشافعي والجمهور. وقال بعض السلف: لا يلزمه شيء. وقال أحمد: إذا لم يكن للبستان حائط

٩٧٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: النهي عن أكل السباع (الحديث ٣٨٠٤).

جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج إلى ذلك. وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين. وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث. قال البيهةي: يعني حديث ابن عمر مرفوعاً فإذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة اخرجه الترمذي واستغربه. قال البيهقي: لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية. قال المصنف: والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح، وقد أحتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها، وقد بينت ذلك في كتابي «المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة» اهروفي المسألة خلاف وأقاويل كثيرة قد نقلها الشارح عن المهذب، ولم يتلخص البحث لتعارض الأحاديث في الإباحة والنهي، فلم يقو نقل أحاديث على نقل الأصل وهو حرمة مال الآدمى، وأحاديث النهى أكدت ذلك الأصل.

٢٠ ــ بــاب: القرائض

الفرائض جمع فريضة وهي فعلية بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع وخصت المواريث باسم الفرائض من وقوله تعالى: ﴿نصيباً مفروضاً﴾(١) أي مقداراً معلوماً وقد وردت أحاديث كثيرة في الحث على تعلم علم الفرائض وورد أنه أول علم يرفع.

١/٩٧١ ـ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ٱلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلِ ذَكَرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألحقوا الفرائض بأهلها) والمراد بها الست المنصوص عليها، وعلى أهلها في القرآن (فما بقي فهو لأولى رجل ذكر). اختلف في فائدة وصف الرجل بالذكر، والأقرب أنه تأكيد. ونقل في الشرك كلاماً كثيراً وفائدته قليلة (متفق عليه). والفرائض المنصوصة في القرآن ست: النصف، ونصف، ونصف نصفهما، ونصف نصفهما، والمراد من أهلها من يستحقها بنص كتاب الله قال ابن بطال: المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبة بعد أهل الفرائض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت أستحق دون من هو أبعد، فإن

٩٧١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: ميراث الولد من أبيه وأمه (الحديث ٦٧٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الفرائض، باب: الفرائض بأهلها فيما بقي فلأولى رجل ذكر (الحديث ١٦١٥).

⁽١) سورة: النساء، الآية: ٧.

أستووا أشتركوا ولم يقصد من يدلي بالآباء والأمهات مثلاً، لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا أستووا في المنزلة. وقال غيره: المراد به العمة مع العم، وبنت الأخ مع ابن الأخ، وبنت العم مع ابن العم، وخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب، فإنهم يرثون بنص قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخُوةَ رَجَالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين﴾ (١) وأقرب العصبات البنون، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم الأب، ثم الجد أبو الأب وإن علا. وتفاصيل العصبات وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض. والحديث مبني على وجود عصبة من الرجال، فإذا لم توجد عصبة من الرجال أعطى بنت وبنت أبن وأخت.

٢/٩٧٢ ــ وَعَنْ أُسَامَةً بْنِ زَيْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وهن أسامة بن زيد أن النبي الله قال: لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم. متفق عليه) المسلم في صدر الحديث فاعل والكافر مفعول، وفي آخره بالعكس، وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير. وروي خلافه عن معاذ ومعاوية ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق. وذهب إليه الإمامية والناصر قالوا: إنه يرث المسلم من الكافر من غير عكس. وأحتج معاذ بأنه سمع النبي الله يقول: "الإسلام يزيد ولا ينقص، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم، وقد أخرج مسدد أنه أختصم إلى معاذ أخوان مسلم ويهودي، مات أبوهما يهودياً فحاز أبنه اليهودي ميراثه، فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن مغفل قال: ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية نرث أهل الكتاب ولا يرثوننا، كما يحل لنا النكاح منهم ولا يحل لهم منا. و أجاب الجمهور بأن الحديث المتفق عليه نص في منع التوريث، وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث، إنما فيه الإخبار بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر فيه دلالة على خصوصية الميراث، إنما فيه الإخبار بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر الأديان، ولا يزال يزداد ولا ينقص.

⁽١) سورة: النساء، الآية: ١٧٦.

٩٧٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: لا يبرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (الحديث ١٦١٤). (الحديث ١٦٦٤).

٣/٩٧٣ ــ وَعَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: ـ فِي بِنْتٍ، وَبِنْتِ ٱبْنِ، وَأَخْتٍ ـ فَقَضْى النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ وَلِابْنَةِ النَّسْفُ، وَلابْنَةِ الابْنِ السُّلُسُ ـ تَكْمِلَةَ النَّلُثَيْنِ ـ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن ابن مسعود، رضي اللّه عنه، في بنت وبنت ابن وأخت، قضى النبي على اللهبنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت. رواه البخاري). فيه دلالة على أن الأخت مع البنت وبنت الابن عصبة تعطي بقية الميراث، وهو مجموع على أن الأخوات مع البنات عصبة. وقد كان أفتى أبو موسى أن للأخت النصف، ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي على فقال أبو موسى: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم. ضبط أثمة اللغة الحبر بكسر الحاء وفتحها، ورواية المحدثين جميعاً له بفتحها. قال أبو عبيد: هو العالم بتحبير الكلام وتحسينه. وقيل: سمي حبراً لما يبقى من أثر علومه _ زاد الراغب _ في قلوب الناس، ومن آثار أفعاله الحسنة المقتدى بها.

٤/٩٧٤ _ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ [عَمْرو](١) رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ عَنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ عَلَيْ: « لاَ يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلْتَيْنِ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، [إلاَّ التُرْمِذِيً](٢)، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، بِلَفْظِ أُسَامَةَ، وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ أُسَامَةَ بِهٰذَا اللَّمْظ.

_ (وعن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: الا يتوارث

⁹۷۳ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض. باب: ميراث الأخوات مع البنات عصبة (الحديث ٦٧٤٢)
9۷٤ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ١٧٥، ١٩٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: هل يرث المسلم الكافر (الحديث ٢٩١١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: ميراث أهل الإسلام... (الحديث ٢٧٣٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: التقسير، باب: شأن نزول بعض الآيات (الحديث ٢٠٤٣).

 ⁽١) في الأصل: عُمْرَ، قلت: وهو تصحيف، والتصويب من نسخة م، وراجع أيضاً تحفة الأشراف:
 ٦/٦ ٣٠٦ و٣١٦ و٣٣٢ و٣٤٢.

 ⁽٢) في الأصل: والترمذيّ، قلت: الصواب ما في نسخة م؛ لأن قوله والترمذي مكرر من قوله رواه
الأربعة فكان تكراره لغواً بل لا إفادة فيه، ولكن ما في نسخة م أنه: رواه الأربعة إلا الترمذي، قلت:
كان ينبغي أن يحدد ويبين أن ما رواه الثلاثة كان عن عبدالله بن عمرو، وأما الترمذي فرواه عن جابر.

أهل ملتين. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي. وأخرجه الحاكم بلفظ أسامة. وروى النسائي حديث أسامة بهذا السلفظ). والحديث دليل على أنه لا توارث بين أهل ملتين مختلفين بالكفر أو بالإسلام والكفر. وذهب الجمهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام، فيكون كحديث «لا يرث المسلم الكافر - الحديث». قالوا: وأما توريث مثل الكفر بعضهم من بعض، فإنه ثابت. ولم يقل بعموم الحديث للملل كلها إلا الأوزاعي فإنه قال: لا يرث اليهودي من النصرائي ولا عكسه وكذلك سائر الملل، والظاهر من الحديث مع الأوزاعي، وهو مذهب الهادوية، والحديث مخصص للقرآن في قوله: فيوصيكم الله في أولادكم (القرآن يخص بأحبار الآحاد كما عرف في الأصول.

٥٧٩/٥ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيُ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ٱبْنَ ٱبْنِي مَاتَ، فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: «لَكَ السُّدُسُ». فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: "إِنَّ السُّدُسَ ٱلآخَرُ"، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ. فَقَالَ: "إِنَّ السُّدُسَ ٱلآخَرُ"؛ وَعَاهُ، فَقَالَ: "إِنَّ السُّدُسَ ٱلآخَرُ"؛ طُعْمَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَٱلْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عِمْرَانِ، [وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ] ".

— (وعن عمران بن الحصين قال: جاء رجل إلى النبي على فقال: إن ابن ابني مات فما لي من ميراثه قال: لك السلمى فلما ولى دعاه فقال: لك سلاس آخر فلما ولى دعاه فقال: إن السلاس الآخر طعمة. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي، وهو من رواية الحسن البصري عن عمران. وقيل: إنه لم يسمع منه). قال فتادة: لا أدري مع أي شيء ورثه. وقال: أقل شيء ورث الجد السلاس. وصورة هذه المسألة أنه ترك الميت بنتين، وهذا السائل وهو الجد، فللبنتين الثلثان وبقي ثلث فدفع النبي على إلى السائل السلاس

⁽١) سورة: النساء، الآية: ١١.

٩٧٥ - أخرجه أحمد: ٢٨/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجد (الحديث ٢٨٩٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجد (الحديث ٢٨٩٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: فرائض الجد (الحديث ٢٧٢٣).

⁽٢) في نسخة م: الآخِرَ، بكسلر الخاء.

⁽٣) في نسخة م: وفي سماعة خلاف.

بالفرض، لأنه فرض الجد هنا، ولم يدفع إليه السدس الآخر لثلا يظن أن فرضه الثلث، وتركه حتى ولى أي ذهب فدعاه فقال: لك سدس آخر، وهو بقية التركة، فلما ذهب دعاه فقال: إن الآخر ـ بكسر الخاء ـ طعمة أي زيادة على الفريضة. والمراد من ذلك إعلامه بأنه زائد على الفرض الذي له، فله سدس فرضاً والباقي تعصيباً.

٦/٩٧٦ - وَعَنِ آبْنِ بُرَيْدَةَ، عَن أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ الشَّدُسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمَّهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ خُزَيْمَةَ، وَآبْنُ الْجَارُودِ، وَقَوَّاهُ ابْنُ عَدِيِّ.

_ (وعن أبن بريدة، رضي الله عنه، عن أبيه، رضي الله عنه،) هو بريدة بن الحصيب (أن النبي على المجدة السدس إذا لم يكن دونها أم. رواه أبو داود والنسائي، وصححه ابن خزيمة وابن المجارود وقواه ابن عدي). فيه عبد الله العتكي مختلف فيه وثقه أبو حاتم. والحديث دليل على أن ميراث المجدة السدس، سواء كانت أم أم أو أم أب، ويشترك فيه المجدتان فأكثر إذا استوين، فإن اختلفن سقطت البعدى من الجهتين بالقربى ولا يسقطهن إلا الأم، والأب يسقط من كان من جهته.

٧/٩٧٧ ــ وَعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيْكُرِبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «الْخَالُ وَارِثُ مَنْ لاَ وَرِثَ لَهُ اللَّهِ الْخَرَجَهُ أَخْمَدُ، وَٱلْأَرْبَعَةُ، سِوَى النَّرْمُذِيِّ، وَحَسَّنَهُ أَبُو زَرَعَةَ الرَّازِيُّ، (وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَٱبْنُ حِبَّانَ)(١).

_ (وعن المقدام بن معد يكرب، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: الخال وارث من لا وارث له. أخرجه أحمد والأربعة سوى الترمذي، وحسنه أبو زرعة الرازي، وصححه الحاكم وابن حبان). فيه دليل على توريث الخال عند عدم من يرث من العصبة

٩٧٦ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في المجدة (الحديث ٢٨٩٥)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن المجارود: (الحديث ٩٥٩).

٩٧٧ _ أخرجه أحمد: ٢٨/١ _ ٤٦ و٤/ ١٣١ وأخرجه أبو داود في كتاب: القرائض، باب: في ميراث ذري الأرحام (الحديث ١٨٩٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الخال (الحديث ٢١٠٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: الدية على العاقلة (الحديث ٢٦٣٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: القرائض، باب: ذوي الأرحام (الحديث ٢٠٣٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: القرائض، باب: دوي الأرحام (الحديث ٢٤٤٤).

⁽١) في نسخة م: وصححه ابن حبان والحاكم. بتقديم وتأخير.

وذوي السهام، والخال من ذوي الأرحام. وقد أختلف العلماء في توريث ذوي الأرحام، فذهبت طائفة كثيرة من علماء الآل وغيرهم إلى توريثهم. فمن خلف عمته وخالته ولا وارث له سواهما كان للعمة الثلثان والخالة الثلث. وأستدلوا بهذا الحديث وبقوله تعالى: ﴿وَاولُوا الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ (١١). وخالفت طائفة من الأثمة وقالوا: لا يثبت لذوي الأرحام ميراث، لأن الفرائض لا تثبت إلا بكتاب الله، أو سنة صحيحه، أو إجماع والكل مفقود هنا. وأجابوا عن حديث الباب، بأنه نص في الخال لا في غيره، والآية مجملة، ومسمى أولي الأرحام فيهما غير مسماة في عرف الفقهاء، وقد وردت أحاديث بأنه لا ميراث للعمة والخالة وإن كان فيها مقال، لكنها معتضدة بأن الأصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الناهض مما ذكرناه. والقائلون بأنه لا ميراث لذوي الأرحام يقولون: يكون مال من لا وارث له لبيت المال إذا كان منتظماً، وهو إذا كان في يد إمام عادل يصرفه في مصارفه، أو كان في البلد قاض قائم بشروط القضاء، مأذون له في التصرف في مال المصالح، دفع إليه ليصرفه فيها. وتفاصيل بقية مواريث ذوي الأرحام على القول به مستوفاة في كتب هذا الفن فلا نطول بها.

٨/٩٧٨ وَعَنْ أَبِي أُمَامِةَ بْنِ سَهْلِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَتَبَ عُمَرَ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لاَ مَوْلَى لَهُ، رَضِيَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لاَ مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لاَ وَارِثَ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَّانَ.

_ (وعن أبي أمامة بن سهل، رضي اللّه عنه، قال: كتب عمر إلى أبي عبيدة أن رسول اللّه على قال: اللّه ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له. رواه أحمد والأربعة سوى أبي داود، وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان). الحديث يرد قول من قال: إن المراد بالخال في حديث المقدام السلطان، ولو كان كذلك لقال أنا وارث من لا وارث له. وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان «أنا وارث من

⁽١) سورة الانقال، والآية: ٧٥.

٩٧٨ ـ أخرجه أحمد: ١٣١/٤، وأخرجه الترمذي في كتاب: الفرائض، باب: في ميراث الخال (الحديث ٢٠١٣)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: ذوي الأرحام (الحديث ٢٧٣٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الفرائض، باب: ذوي الأرحام (الحديث ٢٠٣٧).

لا وارث له أعقل عنه وأرثه. فالجمع بينه وبين حديث المقدام وحديث أبي أمامة الدالين على ثبوت ميراث الخال حيث لا وارث له، أنه أراد به أنه على وارث من لا وارث له في جميع الجهات من العصبات، وذوي السهام. والخال. والمراد من إرثه هي أنه يصير المال لمصالح المسلمين، وأنه لا يكون المال لبيت المال إلا عند عدم جميع من ذكر من الخال وغيره.

٩٧٩ مَ وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا ٱسْتَهَلَّ الْمَوْلُودُ وَرِثَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي اللّه عنه، عن رسول اللّه على قال: إذا أستهل المولود ورث. رواه أبو داود وصححه ابن حبان). والاستهلال روي في تفسيره حديث مرفوع ضعيف والاستهلال العطاس، أخرجه البزار. وقال ابن الأثير: استهل المولود إذا بكى عند ولادته، وهو كناية عن ولادته حياً وإن لم يستهل، بل وجدت منه أمارة تدل على حياته. والحديث دليل على أنه إذا أستهل السقط ثبت له حكم غيره في أنه يرث، ويقاس عليه سائر الأحكام من الغسل، والتكفين، والصلاة عليه، ويلزم من قتله القود أو الدية. وأختلفوا هل يكفي في الإخبار باستهلاله عدلة أو لا بد من عدلتين أو أربع؟ الأول للهادوية، والثاني للهادي، والثالث للشافعي. وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء. وأفاد مفهوم الحديث أنه إذا لم يستهل لا يحكم بحياته، فلا يثبت له شيء من الأحكام التي ذكرناها.

١٠/٩٨٠ ــ وَعَسَنْ عَصْرِو بْسَنِ شُعَيْبٍ، عَسَنْ أَبِيهِ، عَسَنْ جَدَّهِ قَسَالَ: قَسَالَ: وَاللَّهُ وَقَوَّاهُ النَّسَائِيُّ، وَالطَّوَابُ وَقَفَّهُ عَلَى عَمْرِو. البَرِّ، وَأَعَلَّهُ النَّسَائِيُّ، وَالطَّوَابُ وَقَفَهُ عَلَى عَمْرِو.

- (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ليس للقاتل من الميراث شيء. رواه النسائي والدارقطني، وقواه ابن عبد البر، وأعله النسائي. والصواب وقفه على عمرو). والحديث له شواهد كثيرة لا تقصر عن العمل بمجموعها وإلى ما أفاده

٩٧٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في المولود يستهل ثم يموت (الحديث ٢٩٢٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الفرائض، باب: ذكر الأخبار بأن من استهل من الصبيان عند الولادة ورثوا (الحديث ٢٠٣٢).

٩٨٠ ـ أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الفرائض، باب: الفرائض (الحديث ٩٦/٤).

من عدم إرث القاتل عمداً كان أو خطأ ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر العلماء قالوا لا يرث من الدية ولا من المال. وذهبت الهادوية ومالك إلى أنه إن كان القتل خطأ ورث من المال دون الدية ولا يتم لهم دليل ناهض على هذه التفرقة بل أخرج البيهقي عن خلاس أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها فقال له إخوته لا حق لك فارتفعوا إلى علي عليه السلام فقال له علي عليه السلام حقك من ميراثها الحجر فأغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً. وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد قال: «أيما رجل قتل رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث لها منهما». وإن كان القتل عمداً فالقود إلا أن يعفوا أولياء المقتول، فإن عفوا فلا ميراث لها من عقله ولا من ماله. قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين.

١١/٩٨١ ــ وَعَنْ عُمَرَ إِنْ الْخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّه ﷺ يَقُولُ: «مَا أَخْرَزَ الْوَالِدُ أَوِ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، والنَّسَائِيُّ، وَأَبْنُ مَاجِهْ وَصَحَّحَهُ ابْنُ المدينِي، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

_ (وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله على يقول: ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبته من كان. رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وصححه ابن المديني وابن عبد البر). المراد بإحراز الوالد أو الولد، أن ما صار مستحقاً لهما من الحقوق، فإنه يكون للعصبة ميراثاً. والحديث فيه قصة ولفظه في السنن «أن رئاب بن حذيفة تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلمة فماتت أمهم فورثوها رباعها وولاء مواليها وكان عمرو بن العاص عصبة بنيها فأخرجهم إلى الشام فماتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولى لها وترك مالاً فخاصمه إخوتها إلى عمر بن الخطاب فقال عمر: قال رسول الله على أن الولاء لا يورث، وفيه خلاف، وتظهر فائدة الخلاف ورجل آخر». والحديث دليل على أن الولاء لا يورث، وفيه خلاف، وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا أعتق رجل عبداً، ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو ابنين، ثم مات أحد الابنين وترك ابناً، فعلى القول بالتوريث ميراثه بين الابن وابن الابن أو ألأخ وابن الأخ، وعلى القول بعدمه يكون للابن وحده.

٩٨١ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في الولاء (الحديث ٢٩١٧)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: ميراث الولاء (الحديث ٢٧٣٢).

١٢/٩٨٢ _ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْوَلاَءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ الرَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْوَلاَءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ الرَوَاهُ الْحَاكِمُ، مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَأَعَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

_ (وعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب. رواه الحاكم من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف، وصححه ابن حبان، وأعله (لبيهقي). وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها. وقد تقدم في كتاب البيع ودل على أن الولاء لا يكتسب ببيع ولا هبة، ويقاس عليهما سائر التمليكات من النذر والوصية، لأنه قد جعله كالنسب والنسب لا ينتقل بعوض ولا بغير عوض.

۱۳/۹۸۳ _ وَعَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَفْرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، سِوَى أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱلتَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَعِلَّ بِالإِرْسَالِ.

_ (وعن أبي قلابة) بكسر القاف وتخفيف اللام بعد ألفه موحدة، تابعي جليل، (عن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: أفرضكم زيد بن ثابت أخرجه أحمد والأربعة سوى أبي داود، وصحمه الترمذي وابن حبان والحاكم، وأعل بالإرسال) بأن أبا قلابة لم يسمع هذا الحديث من أنس، وإن كان سماعه لغيره من الأحاديث عن أنس ثابتاً. وهذا الذي ذكر قطعة من الحديث، فإنه حديث طويل فيه ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بخصلة خير. فذكر المصنف منه ما له تعلق بباب الفرائض، لأنه شهادة لزيد بن ثابت بأنه أعلم الخاطبين بالمواريث، فيؤخذ منه أنه يرجع إليه عند الاختلاف، وأعتمده الشافعي في الفرائض ورجحه على غيره.

٩٨٧ _ أخرجه الحاكم في كتاب: الفرائض، باب: الولاء لحمة كلحمة النسب: (الحديث ٢٤١/٤)، وأخرجه وأخرجه ابن حبان في كتاب: الهبة، باب: ذكر العلة التي من أجلها... (الحديث ٢١١٥)، وأخرجه البيهقي في كتاب: الولاء، باب: من أعتق مملوكاً له (الحديث ٢٩٢/١٠).

٩٨٣ _ أخرجه أحمد: ٣/ ٢٨١، وأخرجه الترملي في كتاب: المناقب، باب: - ٣٢ ـ (الحديث ٢٧٩)، وأخرجه (الحديث ٢٧٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المقدمة باب: - ١١ ـ (الحديث ١٥٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الفرائض، باب: الولاء لحمة كلحمة النسب (الحديث ٢٣٥/٤).

٢١ - باب: الوصايا

الوصايا جمع وصية كُهدايا وهدية وهي شرعاً عهد خاص يضاف إلى ما بعد الموت.

١/٩٨٤ — عَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقُّ ٱمْرِىءِ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبِيتُ لَبْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». مُثَّفَتُ عَلَيْهِ.

- (عن ابن عمر، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: ما حق أمرىء مسلم له شيء بريد أن يوصي فيه ببيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده. متفق عليه) كلمة ما نافية بمعنى ليس، وحق اسمها وخبرها ما بعد إلا، والواو زائدة في الخبر لوقوع الفصل بإلا. قال الشافعي: معناه ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه، لأنه لا يدري متى تأتيه منيته فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك. وقال غيره: الحق لغة الشيء الثابت، ويطلق شرعاً على ما يثبت به الحكم، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً، ويطلق على المباح بقلة، فإن أقترن به «على» ونحوه كان ظاهراً في الوجوب وإلا فهو على الاحتمال. وفي قوله: «يريد أن يوصي» ما يدل على أن الوصية ليست بواجبة عليه وإنما ذلك عند إرادته. وقد أجمع المسلمون على الأمر بها، وإنما أختلفوا هل هي واجبة أم لا؟ فذهب الجماهير إلى أنها مندوبة. وذهب داود وأهل الظاهر إلى وجوبها، وحكي عن الشافعي في القديم. وأدعى ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوبها، مستدلاً من حيث المعنى، بأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية. والأقرب ما ذهب إليه الهادوية وأبو ثور من وجوبها على من عليه حق شرعي، يخشى أن يضيع إن لم يوصى به كوديعة، ودين للَّه تعالى، أو لآدمي. ومحل الوجوب فيمن عليه حق ومعه مال ولم يمكنه تخليصه إلا إذا أوصى به، وما أنتفى فيه واحد من ذلك فلا وجوب. وقوله: اليلتين للتقريب لا للتحديد، وإلا فقد روي ثلاث ليال. وقال الطيبي: في تخصيص الليلتين والثلاث تسامح في إرادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زماناً وقد سامحناه في الليلتين والثلاث، فلا ينبغي أن يتجاوز ذلك. وروى مسلم عن أبن عمر راوي الحديث أنه

٩٨٤ ـ أحرجه البخاري في كتاب: الوصايا، باب: الوصايا (الحديث ٢٧٣٨)، وأحرجه مسلم في كتاب: الوصية، باب: الوصية (الحديث ١٦٢٧).

قال: ولم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي. وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض موته: ألا توصي؟ قال: أما مالي فاللَّه أعلم ما كنت أصنع فيه: فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته ويتعاهدها، وينجز ما كان يوصي به، حتى وفد عليه الموت ولم يكن له شيء يوصي به وفي قوله: «أما مالي فاللَّه أعلم ما كنت أصنع فيه الله ما يدل لهذا الجمع. وأستدل بقوله: «مكتوبة عنده على جواز الاعتماد على الكتابة والخط وإن لم يقترن بشهادة. وقال بعض أئمة الشافعية: إن ذلك خاص بالوصية، وأنه يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لثبوت الخبر فيها، ولأن الوصية لما أمر الشارع بها، وهي تكون مما يلزم من حقوق ولوازم، كان حقها أن تجدد في الأوقات، وأستصحاب الإشهاد في كل لازم يريد أن يتخلص منه خشية مفاجأة الأجل متعسر، بل متعذر في بعض الأوقات فيلزم منه عدم وجوب الوصية أو شرعيتها بالكتابة من دون شهادة، إذ لا فائدة في ذلك، وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها، فدل على قبولها من غير شهادة. وقال الجماهير: المراد مكتوبة بشرطها وهو الشهادة، وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت﴾(١) فإنه دال على أعتبار الإشهاد في الوصية. وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الإشهاد في الآية أنها لا تصح الوصية إلا به. والتحقيق أن المعتبر معرفة الخط، فإذا عرف خط الموصى عمل به ومثله خط الحاكم، وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً. وقد كان رسول اللَّه ﷺ يبعث الكتب يدعو فيها العباد إلى اللَّه وتقوم عليهم الحجة بذلك، ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدينيات والدنيويات ويعملون بها، وعليه العمل بالوجادة، كل ذلك من دون إشهاد. والحديث دليل على الإيصاء بشيء يتعلق بالحقوق ونحوها لقوله: «له شيء يريد أن يوصي». وأما كتب الشهادتين ونحوهما مما جرت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع، وإنما أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس موقوفاً قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم. بسم اللُّه الرحمن الرحيم. هذا ما أوصى به فلان بن فلان، أنه يشهد أن لا إلَّه إلا اللَّه وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن اللَّه يبعث من في القبور، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا اللَّه ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا اللَّه ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب ﴿إنَّ اللَّهُ اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾(٢) وضمير كانوا عائد إلى الصحابة إذ المخبر صحابي. وأختلف العلماء

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

⁽١) سورة المائدة، الآية: ١٠٦.

هل أوصى رسول الله على أو لم يوص لاختلاف الروايات في ذلك؟ ففي البخاري عن ابن أبي أوفى أنه لم يوص، قالوا: لأنه لم يترك مالاً. وأما الأرض فقد كان سبلها. وأما السلاح والبغلة فقد كان أخبر أنها لا تورث كذا ذكره النووي. وفي المغازي لابن إسحق أنه على لم يوص عند موته إلا بثلاث لكل من الدارسين والرهاويين والأشعريين، بجاد مائة وسق من خيبر، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان، وأن ينفذ بعث أسامة. وأخرج مسلم من حديث ابن عباس: «أوصى على بثلاث أجيزوا الوفد بمثل ما كنت أجيزهم - الحديث، وفي حديث ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله. وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد. وأبن سعد كانت وصيته عن حضره الموت: الصلاة وما ملكت أيمانكم. وقد ثبتت وصيته بالأنصار وبأهل بيته، ولكنها ليست عند الموت، وروي غير ذلك. وقد ثبت أنه الله الموت، وروي غير ذلك.

٢/٩٨٥ – وَعَنْ سَعْدِ بُنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولِ ٱللَّهِ، أَنَا ذُو مَالٍ، وَلاَ يَرِثُنِي إِلاَّ ٱبْنَهٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِيْ مَالِي؟ قَالَ: «لاَ». قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ؟ قَالَ: «لاَ». قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ؟ قَالَ: «اللَّلُثُ، وَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

— (وعن سعد بن أبي وقاص قال: قلت: يا رسول اللّه أنا ذو مال) وقع في رواية: كثير (ولا يرثني إلا أبنة لي واحدة أفأتصدق بثلثي مالي قال: لا، قلت: أفأتصدق بشطر مالي؟ قال: لا، قلت: أفأتصدق بثلثه؟ قال: الثلث والثلث كثير إنك إن) يروى بفتح الهمزة وكسرها، فالفتح على تقدير لام التعليل والكسر على أنها شرطية، وجوابه خير على تقدير فهو حير (تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة) جمع عائل هو الفقير (يتكففون) يسألون (الناس) بأكفهم (متفق عليه). اختلف متى وقع هذا الحكم فقيل في حجة الوداع بمكة، فإنه مرض سعد فعاده عليه فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري. وقيل: في فتح

٩٨٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوصايا، باب: أن يترك ورثته أغنياء . . . (الحديث ٢٧٤٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الوصية، باب: الوصية بالثلث (الحديث ١٦٢٨).

مكة أخرجه الترمذي عن ابن عيينة وأتفق الحفاظ أنه وهم وأن الأول هو الصحيح. وقيل: وقع ذلك في المرتين معاً وأخذ مفهوم قوله كثير أنه لا يوصي من مال قليل روي هذا عن على وابن عباس وعائشة. وقوله: ﴿لا يُرثني إلا أَبنهُ ليَّ أَي لا يُرثني مِن الأولاد، وإلا فإن سعداً كان من بني زهرة وهم عصبته وكان هذا قبل أن يولد له الذكور، وإلا فإنه ذكر الواقدي أنه ولد سعد بعد ذلك أربعة بنين. وقيل: أكثر من عشرة ومن البنات أثنتا عشرة بنتاً. وقوله: ﴿ أَفَاتُصِدَقَ ٩ يَحْتُمُلُ أَنَّهُ أَسْتَأَذَنُهُ فِي تُنْجِيزُ ذَلْكُ فِي الْحَالُ أَو أَرَادُ بَعْدُ الْمُوتِ ، إلا أنه في رواية بلفظ أوصى وهي نص الثاني فيحمل الأول عليه. وقوله: «بشطر مالي» أراد به النصف. وقوله: قوالثلث كثير» يروى بالمثلثة وبالموحدة على أنه شك من الراوي. وقع ذلك في البخاري، ومثله في النسائي، وأكثر الروايات بالمثلثة، ووصف الثلث بالكثرة بالنسبة إلى ما دونه، وفي فائدة وصفه بذلك أحتمالان: الأول بيان أن الأولى الاقتصار عليه من غير زيادة، وهذا هو المتبادر وفهمه ابن عباس فقال: وددت أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع في الوصية. والثاني بيان أن التصدق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره، ويكون من الوصف بحال المتعلق. وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث، وعلى هذا أستقر الإجماع. وإنما أختلفوا هل يستحب الثلث أو أقل؟ فذهب ابن عباس والشافعي وجماعة إلى أن المستحب ما دون الثلث لقوله: ﴿وَالنَّلْتُ كُثِيرٍ ۚ قَالَ قَتَادَةً: أُوصَى أبو بكر بالخمس، وأوصى عمر بالربع، والخمس أحب إلي. وذهب آخرون إلى أن المستحب الثلث لقوله: وإن اللَّه جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم». وسيأتي قريباً أنه حديث ضعيف، والحديث ورد فيمن له وارث، فأما من لا وارث له فذهب مالك إلى أنه مثل من له وارث، فلا يستحب له الزيادة على الثلث. وأجازت الهادوية والحنفية له الوصية بالمال كله، وهو قول ابن مسعود. فلو أجاز الوارث الوصية بأكثر من الثلث نفذت لإسقاطهم حقهم وإلى هذا ذهب الجمهور. وخالفت الظاهرية والمزني سيأتي في حديث ابن عباس ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ الْوَرَثَةِ ﴾ وأنه حسن يعمل به نعم فلو رجع الورثة عن الإِجازة. فذهب جماعة إلى أنه لا رجوع لهم في حياة الموصي ولا بعد وفاته. وقيل: إن رجعوا بعد وفاته فلا يصح، لأن الحق قد أنقطع بالموت بخلاف حال الحياة، فإنه يتجدد لهم الحق وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله على: "إنك إن تذر إلى آخره على يفهم منه علة المنع من الوصية بأكثر من الثلث؟ وأن السبب في ذلك رعاية حق الوارث؟ وأنه إذا أنتفى ذلك أنتفى الحكم بالمنع؟ أو أن العلة لا تستعدى الحكم؟ أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قولي الشافعي؟ والأظهر أن العلة متعدية، وأنه ينتفي الحكم في حق من ليس له وارث معين.

٣/٩٨٦ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِي افْتُلِتَتْ نَفْسُها وَلَمْ تُوصِ وَأَظُنُّها لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفْلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّفْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، واللَّفْظُ لِمُسْلِم.

- (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن رجلاً) جاء مبيناً أنه سعد بن عبادة (أتى النبي على فقال: يا رسول الله إن أمي أنتلتت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (نفسها) أخذت فلتة (ولم توص وأظنها لو تكلمت تصدقت أفلها أجر إن تصدقت عنها قال: نعم. متفق عليه واللفظ لمسلم). في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾(١) لثبوت حديث "إن أولادكم من حسبكم» ونحوه فولده من سعيه وثبوت «أو ولد صالح يدعو له» وقدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز.

٤/٩٨٧ — وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ ٱللَّه تعالى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَوَاهُ رَسُولَ ٱللَّهِ يَقُولُ: «إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، فَلاَ وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱللَّرْمِذِيُّ، وَقَوَّاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَٱبْنُ الْجَارُودِ.

٩٨٨/٥ ــ وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: ﴿ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ ﴾ . وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ .

- (وعن أبي أمامة الباهلي، رضي اللّه عنه، قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: إن اللّه قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي، وحسنه أحمد والترمذي، وقواه ابن خزيمة وابن الجارود، ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس.

٩٨٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: القضايا، باب: ما يستحب لمن توفي فجأة.. (الحديث ٢٧٦٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: وصول ثواب الصدقة عن الميت (الحديث ٢٠٠٤).

⁽۱) سورة: النجم، الاية: ٣٩. : ٩٨٧ ـ أخرجه أحمد: ٥/٢٦٧، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: في تضمين العارية (الحديث ٣٥٦٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الوصايا، باب: ما جاء في الوصية للوارث (الحديث ٢٨٧٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الوصايا باب: لا وصية لوارث (الحديث ٢٧١٣).

٩٨٨ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب؛ الوصايا، باب: الوصايا (الحديث ١٥٢/٤).

وزاد في آخره إلا أن يشاء الورثة وإسناده حسن). وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي، وعن أنس عند ابن ماجه، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني، وعن جابر عنده أيضاً وقال: الصواب إرساله. وعن علي عند ابن أبي شيبة. ولا يخلو إسناد كل واحد منها عن مقال، لكن مجموعها ينهض على العمل به، بل جزم الشافعي في الأم أن هذا المتن متواتر، فإنه قال: إنه نقل كافة عن كافة وهو أقوى من نقل واحد (قلت:) الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه ولما قاله الشافعي، وإن نازع في تواتره الفخر الرازي ولا يضر ذلك بثبوته، فإنه ملتقى بالقبول من الأمة كما عرف. وقد ترجم له البخاري فقال: باب لا وصية لوارث وكأنه لم يثبت على شرطه فلم يخرجه، ولكنه أخرج بعده عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً في تفسير الآية وله حكم المرفوع. والحديث دليل على منع الوصية لـلوارث. وهو قول الجماهير من العلماء. وذهب الهادي وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالىٰ: ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت﴾(١) الآية قالوا: ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز. قلنا: نعم لو لم يرد هذا الحديث، فإنه ناف لجوازها إذ وجوبها قد علم نسخه من آية المواريث كما قال ابن عباس: كان المال لـ لـ لولد والوصية لـ لـ لوالدين، فنسخ اللَّه سبحانه من ذلك ما أحب، فجعل لـ لذكر مثل حظ الأنشيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل لـلمرأة الثمن، والربع، وللزوج الشطر والربع. وقوله: ﴿إِلا أَن يشاء الورثة الدل على أنها تصح وتنفذ الوصية لـلوارث إن أجازها الورثة. وتقدم الكلام في إجازة الورثة ما زاد على الثلث هل ينفذ بها أو لا؟ وأن الظاهرية ذهبت إلى أنه لا أثر لإجازتهم. والظاهر معهم لأنه على أنه الله الله عن الما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله إلا أن يشاء الورثة وأطلق لما منع عن الوصية بالزائد على الثلث وليس لنا تقييد ما أطلقه ومن قيد لك قال: إنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله: ﴿إنك إن تذر إلخ؛ فإنه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة، فإن أجازوا سقط حقهم ولا يخلو عن قوة. هذا في الوصية لـلوارث. وأختلفوا إذا أقر المريض لـلوارث بشيء من ماله، فأجازه الأوزاعي وجماعة مطلقاً. وقال أحمد: لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقاً وأحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقراراً وأحتج الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال: إن التهمة في حق المحتضر بعيدة، وبأنه وقع الاتفاق أنه لو أقر بوارث آخر صح إقراره للظن المحتمل فإن أمره إلى اللَّه. (قلت:) وهذا القول أقوى دليلًا. وأستثنى مالك ما إذا أقر لبنته ومعها من يشاركها من

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ١٨٠.

غير الولد كابن العم قال: لأنه يهتم في أنه يزيد لابنته وينقص ابن العم، وكذلك أستثنى ما إذا أقر لزوجته المعروف بمحبته لها. (قلت:) والأحسن ما قيل عن بعض المالكية وأختاره الروياني من الشافعية، أن مدار الأمر على التهمة وعدمها، فإن فقدت جاز وإلا فلا. وهي تعرف بقرائن الأخوال وغيرها. وعن بعض الفقهاء أنه لا يصح إقراره إلا للزوجة بمهرها.

٦/٩٨٩ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ ٱللَّهُ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِبَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ". رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

٧/٩٩٠ ـ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالْبَزَّارُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

٨/٩٩١ – وَابْنُ مَاجَهْ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، لَكِنْ قَدْ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضاً. وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

— (وعن معاذ بن جبل، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه على: إن اللّه تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم. رواه الدارقطني، وأخرجه أحمد والبزار من حديث أبي الدرداء، وابن ماجه من حديث أبي هريرة وكلها ضعيفة، لكن قد يقوي بعضها بعضاً). وذلك لأن في إسناده إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان، وإن كان لهم في رواية إسماعيل تفصيل معروف. والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث، وأنه لا يمنع منه للميت. وظاهره الإطلاق في حق من له مال كثير ومن قل ماله، وسواء كانت لوارث أو غيره، ولكن يقيده ما سلف من الأحاديث التي هي أصح منه فلا تنفذ للوارث وإليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم والمؤيد باللّه روى عن زيد بن علي وذهبت الهادوية إلى نفوذها للوارث وأدعى فيه إجماع أهل البيت ولا يصلح هذا. وأعلم إن قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾ (١) يقتضي ظاهره أنه يخرج الدين والوصية من تركة الميت على سواء، فنشارك الوصية الدين إذا أستغرق المال. وقد أتفق

٩٨٩ ـ أحرجه الدارقطني في كتاب: الوصايا، باب: الوصايا (الحديث ٤/ ١٥٠).

٩٩٠ - أخرجه أحمد: ٦/١٤. :

٩٩١ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الوصايا، باب: الوصية بالثلث (الحديث ٢٧٠٩) .

⁽١) سورة: النساء، الآية: ١١.

العلماء على أنه يقدم إخراج الدين على الوصية، لما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحارث الأعور عنه قال: قضى محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية وأنتم تقرءون الوصية قبل الدين، وعلقه البخاري وإسناده ضعيف، لكن قال الترمذي: العمل عليه عند أهل العلم. وكأن البخاري أعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وقد أورد له شاهدا، ولم يختلف العلماء أن الدين يقدم على الوصية. فإن قيل: فإذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في الآية؟ (قلت:) أجاب السهيلي بأنها لما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلة والدين يقع بتعدي الميت بحسب الأغلب بدأ بالوصية لكونها أفضل. وأجاب غيره بأنها إنما قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض، فكان إخراج الوصية أشف على الوارث من إخراج الدين، وكان إداؤها مظنة التفريط بخلاف الدين، فقدمت الوصية لذلك، ولأنها حظ الفقير والمسكين غالباً والدين حظ الغريم يطلبه بقوة وله مقال، ولأن الوصية ينشئها الموصي من قبل نفسه، فقدمت تحريضاً على العمل بها بخلاف الدين، فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر، أو لأن الوصية ممكنة من كل أحد تتعلق بذمته إما ندباً أو وجوباً، فيشترك فيها جميع المخاطبين، وتقع بالمال وبالعمل، وقل من يخلو عن ذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أو لا مسما يقل وقوعه.

٢٢ ــ بنايد: الوديعية

الوديعة هي العين التي يضعها مالكها أو نائبه عند آخر ليحفظها، وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالأمانة لقوله تعالى: ﴿وتعارنوا على البر والتقوى﴾(١) وقوله ﷺ: «واللّه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه أخرجه مسلم، وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها.

١/٩٩٢ ـ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «مَنْ أُودِعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ». أَخْرَجَهُ ٱبْنُ مَاجَهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعَفٌ.

وباب قَسْمِ الصدقات تقدّم في آخر الزكاة. وباب قَسْمِ الفيء والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء اللّه تعالى.

⁽١) سورة: المائدة، الآية: ٢.

٩٩٢ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الصدقات، باب: الوديعة (الحديث ٢٤٠١).

ـــ (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جله عن النبي ﷺ قال: من أودع وديعة فليس عليه ضمان. أخرجه ابن ماجه وإسناده ضعيف). وذلك أن في رواته المثنى ابن الصباح وهو متروك، وأخرجه الدارقطني بلفظ «ليس على المستعير غير المغل ضمان، ولا على المستودع غير المغل ضمان» وفي إسناده ضعيفان قال الدارقطني: وإنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع، وقسر المُغل في رواية الدارقطني بالخائن. وقيل: هو المستغل. وفي الباب آثار عن أبي بكر وعلي وابن مسعود وجابر أن الوديعة أمانة، وفي بعضها مقال ويغني ذلك الإجماع، فإنه وقع على أنه ليس على الوديعة ضمان، إلا ما يروى عن الحسن البصري أنه إذا أشترط عليه الضمان، فإنه يضمن، وقد تؤول بإنه مع التفريط، والوديعة قد تكون باللفظ كأستودعتك ونحوه من الألفاظ الدالة على الاستحفاظ ويكفي القبول لفظاً، وقد تكون بغير لفظ كأن يضع في حانوته وهو حاضر ولم يمنعه من ذلك، أو في المسجد وهو غير مصل. وأما إذا كان في الصلاة فلا، لأنه لا يمكنه إظهار الكراهة. وفي باب الوديعة تفاصيل في الفروع كثيرة. قوله: (وباب قسم الصدقات) بين الأصناف الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو أليق بالاتصال به (وباب قسم الفيء والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله) وهو أولى بأن يلي الجهاد، لأنه من توابعه وإنما ذكر المصنف هٰذا لأنها جرت عادة كتب فروع الشافعية على جعل هذين البابين قبيل كتاب النكاح، والمصنف خالفهم فألحقهما بما هو أليق بهما.

٨_ كتاب: النكاح

باب: النكام

النكاح لغة الضم والتداخل ويستعمل في الوطء: وفي العقد قيل: مجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب. وقيل: إنه حقيقة فيهما وهو مراد من قال إنه مشترك فيهما، وكثر أستعماله في العقد. فقيل: إنه فيه حقيقة شرعية ولم يرد في الكتاب العزيز إلا في العقد.

١/٩٩٣ سعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ ٱسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةُ (١) فَلْيَتَزَوَّجْ. فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْمُوجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطَعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْم، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ (٢)». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

- (عن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال لنا رسول الله على: يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة) بالباء الموحدة والهمزة والمد (فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) بكسر الواو والجيم والمد (متفق عليه) وقع الخطاب منه للشباب، لأنهم مظنة الشهوة للنساء. وأختلف العلماء في المراد بالباءة، والأصح أن المراد بها الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة

٩٩٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة (الحديث ١٩٠٥)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (الحديث ١٤٠٠).

النكاح فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر مائه كما يقطع الوجاء. ووقع في رواية ابن حبان مدرجاً تفسيره الوجاء بأنه الإخصاء. وقيل: الوجاء رض الخصيتين والإخصاء سلبهما، والمراد أن الصوم كالوجاء والأمر بالتزوج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته، وإلى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن أحمد. وقال ابن حزم: وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم، وقال: إنه قول جماعة من السلف. وذهب الجمهور إلى أن الأمر لـلندب مستدلين بأنه تعالىٰ خير بين التزوج والتسري بقوله: ﴿فواحدة أو ما ملكت أيمانكم (١) والتسري لا يجب إجماعاً فكذا النكاح، لأنه لا تخبير بين واجب وغير واجب، إلا أنْ دعوى الإجماع غير صحيحة لخلاف داود وابن حزم، وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب على من خاف العنت وقدر على النكاح، وتعذر عليه التسري، وكذا حكاه القرطبي فيجب على من لا يقدر على ترك الزني إلا به، ثم ذكر من يحرم عليه ويكره ويندب له ويباح فيحرم عليه من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق مع قدرته عليه وتوقانه إليه، ويكره في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالزوجة، والإباحة فيما إذا أنتفت الدواعي والموانع، ويندب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة لقوله ﷺ: "فإني مكاثر بكم الأمم" والظواهر الحث على النكاح والأمر به وقوله: «فعليه بالصوم» إغراء بلزوم الصوم، وضمير عليه يعود إلى من فهو مخاطب في المعنى، وإنما جعل الصوم وجاء لأنه بتقليل الطعام والشراب يحصل لـلنفس آنكسار عن الشهوة، ولسر جعله اللَّه تعالىٰ في الصوم فلا ينفع تقليل الطعام وحده من دون صوم. وأستدل به الخطابي على جواز التداوي لقطع الشهوة بالأدوية. وحكاه البغوي في شرح السنة، ولكن ينبغي أن نحمل على دواء يسكن الشهوة ولا يقطعها بالأصالة، لأنه قد يقوى على وجدان مؤن النكاح، بل قد وعد اللَّه من يستعف أن يغنيه من فضله، لأنه جعل الإغناء غاية للاستعفاف، ولأنهم أتفقوا على منع الحب والإخصاء، فيلحق بذلك ما في معناه. وفيه الحث على تحصيل ما يغض به البصر ويحصن الفرج، وفيه أنه لا يتكلف لـلنكاح بغير الممكن كالاستدانة، وأستدل به العراقي على أن التشريك في العبادة لا يضر بخلاف الرياء، لكنه يقال إن كان المشرك عبادة كالمشرك فيه فلا يضر، فإنه يحصل الصوم تحصين الفرج وغض البصر. وأما تشريك المباح كما لو دخل إلى الصلاة لترك خطاب من يحل خطابه، فهو محل نظر يحتمل القياس على ما ذكر ويحتمل عدم صحة القياس. نعم إن

⁽١) سورة: النساء، الآية: ٣.

دخل في الصلاة لترك الخوض في الباطل أو الغيبة وسماعها كان مقصداً صحيحاً. وأستدل به بعض المالكية على تحريم الاستنماء، لأنه لو كان مباحاً لأرشد إليه لأنه أسهل، وقد، أباح الاستنماء بعض الحنابلة وبعض الحنفية.

٢/٩٩٤ ـ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمِدَ ٱللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: «لْكِنِّي َأَنَا أُصَلِّي، وَأَنَامُ، وَأَصُومُ، وَأُفْطِرُ، وأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَتِي فَلَيْسَ مِنِّي». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

_ (وعن أنس بن مالك، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ حمد اللَّه وأثنى عليه وقال: لكني أنا أصلى وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني. متفق عليه) هذا اللفظ لمسلم وللحديث سبب وهو أنه قال أنس: هجاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي على يسألون عن عبادته على، فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا: أين نحن من رسول اللَّه ﷺ قد غفر اللَّه ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ فقال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الــليل أبداً، وقال آخر: وأنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج فجاء رسول اللَّه ﷺ إليهم فقال: أنتم قلتم كذا وكذا، أما واللَّه أني لأخشاكم للَّه وأتقاكم له ولكني أنا أصلي وأنام وأصوم ـ الحديث، وهو دليل على أن المشروع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهماك والإضرار بالنفس وهجر المألوفات كلها، وأن هذه الملة المحمدية مبنية شريعتها على الاقتصاد والتسهيل والتيسير وعدم التعسير ﴿يريد اللَّه بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (١) قال الطبري: في الحديث الرد على منع أستعمال الحلال من الطيبات مأكلًا وملبساً. قال القاضي عياض: هذا مـما أختلف فيه السلف، فمنهم من ذهب إلى ما قاله الطبري ومنهم من عكس، وأستدل بقوله تعالىٰ: ﴿أَذَهَبُتُم طَيْبَاتُكُم فَي حَيَاتُكُم الدنيا﴾(٢) قال: والحق أن الآية في الكفار، وقد أخذ النبي ﷺ بالأمرين والأولى التوسط في الأمور وعدم الإفراط في ملازمة الطيبات، فإنه يؤدي إلى الترفه والبطر، ولا يأمن من الوقوع في الشبهات، فإن من أعتاد ذلك قد لا يجده أحياناً فلا يستطيع الصبر عنه فيقع في

٩٩٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح (الحديث ٥٠٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (الحديث ١٤٠١).

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ١٨٥. (٢) سورة: الأحقاف، الآية: ٢٠.

المحظور، كما أن من منع من تناول ذلك أحياناً قد يفضي به إلى التنطع، وهو التكلف المؤدي إلى الخروج عن السنة المنهي عنه. ويرد عليه صريح قوله تعالىٰ: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ (١) كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يؤدي إلى الملل القاطع لأصلها وملازمة الاقتصار على الفرائض مثلاً، وترك النفل يفضي إلى البطالة وعدم النشاط إلى العبادة، وخيار الأمور أوسطها. وأراد ﷺ بقوله: "فمن رغب عن سنتي" عن طريقتي "فليس مني" أي ليس من أهل الحنيفية السهلة، بل الذي يتعين عليه أن يفطر ليقوى على الصوم ينام ليقوى على القيام وينكح النساء ليعف نظره وفرجه. وقيل: إن يفطر ليقوى على الصوم ينام ليقوى على القيام وينكح النساء ليعف نظره وفرجه. وقيل: إن أراد من خالف هديه ﷺ وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أرجح مما كان عليه ﷺ،

٣/٩٩٥ ــ وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالْبَاءَةِ وَيَنْهَى عَنِ التَّبَتُّلِ نَهْياً شَدِيداً، وَيَقُولُ: «تَزَوَّجُوا الْوَلُودَ الْوَدُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ ٱلْأَنْبِيَاءَ(٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

٤/٩٩٦ ــ وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، والنَّسَاثِيِّ، وَٱبْنِ حِبَّانَ، مِنْ حَدِيثِ مَعْقِل بْنِ يَسَارِ.

— (وعنه) أي: عن أنس (قال: كان النبي على يأمرنا بالباءة وينهى عن التبتل نهياً شديداً ويقول: تزوجواالودود الولود إني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة. رواه أحمد وصححه ابن حبان، وله شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار). التبتل الانقطاع عن النساء وترك النكاح أنقطاعاً إلى عبادة الله، وأصل البتل القطع ومنه قيل لمريم البتول ولفاطمة عليها السلام البتول، لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة

⁽١) سورة: الأعراف، الآية: ٣٢.

٩٩٥ ـ أخرجه أحمد: ٣/ ١٥٨، ٢٤٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في التزويج واستحبابه (الحديث ١٢٢٨).

⁽٢) في نسخة م: الأمم.

⁹⁹⁷ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: النهي عن تزويج من لم يلد من النساء (الحديث ٢٠٥٠)، وأخرجه وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: كراهية تزويج العقيم (الحديث ٣٢٢٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في التزويج واستحبابه (الحديث ١٢٢٩).

في الآخرة. والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في البكر بحال قرابتها، والودود المحبوبة بكثرة ما هي عليه من خصال الخير، وحسن الخلق، والتحبب إلى زوجها. والمكاثرة وفيه جوازها في الدار الآخرة، ووجه ذلك أن من أمته أكثر فثوابه أكثر لأن له مثل أجر من تبعه.

٩٩٧ه / ٥ حَوَىنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عنه، عَنِ النَّبِيُ ﷺ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعِ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَٱظْفَرْ بِذَاتِ ٱلدِّبنِ تَرِبَتْ يَدَاكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مَعَ بَقِيَّةِ السَّبْعَةِ.

_ (وحن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، عن النبي على قال: تنكح المرأة) أي: الذي يرغب في نكاحها ويدعو إليه خصال أربع (لمالها وحسبها وجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك. متفق عليه) بين الشيخين (مع بقية السبعة) الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب. الحديث إخبار أن الذي يدعو الرجال إلى النزوج أحد هذه الأربع، وآخرها عندهم ذات الدين، فأمرهم على أنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلوا عنها، وقد ورد النهي عن نكاح المرأة لغير دينها، فأخرج ابن ماجه والبزار والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو وانكحوهن للدين، ولأمة سوداء خرقاء ذات دين أفضل. وورد في صفحة خير النساء وانكحوهن للدين، ولأمة سوداء خرقاء ذات دين أفضل. وورد في صفحة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «قيل: يا رسول الله أي النساء خير؟ قال: التي تسره إن نظر، وتطيعه إن أمر، ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره، والحسب هو الفعل الجميل للرجل وآبائه، وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه الترمذي وحسنه من حديث سمرة مرفوعاً: «الحسب المال والكرم التقوى» إلا أنه أخرجه المال في حديث الباب لذكره بجنبه، فالمراد فيه المعنى الأول. ودل الحديث

⁹⁹٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين (الحديث ٥٠٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: استحباب نكاح ذات الدين (الحديث ١٤٦٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما يؤمر به من تزويج ذات الدين (الحديث ٢٠٤٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: كراهية تزويج الزناة (الحديث ٣٢٣٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: تزويج ذات الدين (الحديث ١٨٥٨)، وأخرجه أحمد: ٢٩٨٧).

على أن مصاحبة أهل الدين في كل شيء هي الأولى، لأن مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وطرائقهم، ولا سيما الزوجة فهي أولى من يعتبر دينه، لأنها ضجيعته، وأم أولاده، وأمينته على ماله ومنزله، وعلى نفسها وقوله: (تربت يداك) أي التصقت بالتراب من الفقر، وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في المخاطبات، لا أنه على قصد بها الدعاء.

7/٩٩٨ ـ وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَاً إِنْسَاناً إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ ٱللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التُّرْمِذِيُ، وَٱبْنُ حَبَّانَ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (أن النبي كل كان إذا رفا) بالراء وتشديد الفاء فألف مقصورة (إنساناً إذا تزوج قال: بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان) الرفاء الموافقة وحسن المعاشرة وهو من رفأ الثوب. وقيل: من رفوت الرجل إذا سكنت ما به من روع، فالمراد إذا دعا للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله، وحسن العشرة بينهما قال ذلك. وقد أخرج بقي بن مخلد عن رجل من بني تميم قال: "كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فعلمنا رسول الله على فقال: قولوا: _الحديث، وأخرج مسلم من حديث جابر «أنه الله قال له: تزوجت؟ قال: نعم، قال: بارك الله لك». وزاد الدارمي «وبارك عليك» وفيه أن الدعاء للمتزوج سنة. وأما المتزوج فيسن له أن يفعل ويدعو بما أفاده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي الله أفاد أحدكم أمرأة، أو خادماً، أو دابة فليأخذ بناصيتها وليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلت عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٩٩٨ - أخرجه أحمد: ٣٨/٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما يقال للتزوج (الحديث ٢١٣٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء فيما يقال للمتزوج (الحديث ١٠٩١) وقال حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: تهنئة النكاح (الحديث ١٩٠٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: ذكر ما يقال للمتزوج إذا تزوج... (الحديث ١٩٠٥).

٧/٩٩٩ ـ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ عِنْ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ: "إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُه وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». وَيَقُرَأُ ثَلَاثَ آبَاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالاَّرْبَعَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ.

_ (وعن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، قال: علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الحاجة) زاد فيه ابن كثير في الإرشاد في النكاح وغيره (إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهد الله قلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويقرأ ثلاث آيات. رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي والحاكم) والآيات في أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة _ إلى _ رقيباً ﴾ (١٠ . والثانية في أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً _ إلى قوله = عظيماً ﴾ (١٠ كذا في الشرح، وفي الإرشاد لابن كثير عدا الآيات في نفس الحديث. وقوله: ففي الحاجة عام لكل حاجة ومنها النكاح، وقد صرح به في رواية كما ذكرناه. وأخرج البيهتي أنه قال شعبة: قلت لأبي إسحٰق: هذه في خطبة النكاح وغيرها قال: في كل عاجة. وفيه دلالة على سنية ذلك في النكاح وغيره ويخطب بها العاقد بنفسه حال العقد، وهي من السنن المهجورة. وذهبت الظاهرية إلى أنها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو عوانة، وترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد، ويأتي في شرح الحديث الثامن عشر بعد التسعمائة ما يدل على عدم الوجوب.

⁹⁹⁹ _ أخرجه أحمد: ١/ ٣٩٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في خطبة النكاح (الحديث ٢١١٨). وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في خطبة النكاح (الحديث ١١٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الجمعة، باب: كيف الخطبة (الحديث ١٤٠٣)، وأخرجه السائي أن النبي المجمعة، ياب: كيف الخطبة (الحديث ٢٢٤).

⁽١) صورة النساء: الآية: ١.

⁽٢) سورة الأحزاب، الآية: ٧٠.

٠٠٠٠ / ٨ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ المَرْأَةَ، فَإِن ٱسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ ٩. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٠٠١ / ٩ ح وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ التَّرْمِذِيِّ، والنَّسَاثِيِّ، عَنِ المُغِيرَةِ.

١٠/١٠٠٢ — وَعِنْدَ ٱبْنِ مَاجَهْ، وَٱبْنِ حِبَّانَ، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ.

١١/١٠٠٣ - وَلِمُسْلِم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً:
 «أَنظَرْتَ إِلَيْهَا؟». قَالَ: لاَ. قَالَ: «أَذْهَبْ فَٱنْظُرْ إِلَيْهَا».

— (وعن جابر، وضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: إذا خطب أحدكم المرأة، فإن أستطاع أن ينظر منها إلى ما يدعو إلى نكاحها فليفعل) وتمامه قال جابر: فخطبت جارية، فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها (رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وصححه الحاكم وله شاهد عند الترمذي والنسائي عن المغيرة) ولفظه أنه قال له وقد خطب امرأة: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» (وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة. ولمسلم عن أبي هريرة أن النبي في قال لرجل تزوج امرأة:)أي أراد ذلك (أنظرت إليها قال: لا قال: اذهب فانظر إليها)دلت الأحاديث على أنه يندب تقديم النظر إلى من يريد نكاحها وهو قول جماهير العلماء. والنظر إلى الوجه والكفين؛ لأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده والكفين على خصوبة البدن أو عدمها. وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم. وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها. والحديث مطلق فينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه، ويدل على فهم الصحابة لذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور: أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت على لما بعث بها علي

١٠٠١ - أخرجه أحمد: ٣/ ٣٣٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الرجل ينظر إلى المرأة (الحديث ٢٠٨٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: إذا خطب أحدكم امرأة (الحديث ٢٠٨٢).

١٠٠١ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في النظر إلى المخطوبة (الحديث ١٠٨٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: إباحة النظر قبل التزويج (الحديث ٣٤٣٥).

١٠٠٢ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها (الحديث ١٨٦٥)،
 وأخرجه أيضاً في كتاب: النكاح، باب: النظر إلى من يريد أن يتزوجها (الحديث ١٢٣٥).

٣٠١٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: نلب النظر إلى وجه المرأة. . . (الحديث ١٤٢٤).

إليه لينظرها ولا يشترط رضا العرأة بذلك النظر، بل له أن يفعل ذلك على غفلتها كما فعله جابر. قال أصحاب الشافعي: ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء، بخلافه بعد الخطبة، وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يبعث امرأة يشق بها تنظر إليها وتخبره بصفتها، فقد روى أنس أنه على: «بعث أم سليم إلى امرأة فقال انظري إلى عرقوبها وشمي معاطفها» أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي وفيه كلام. وفي رواية: «شمي عوارضها» وهي الأسنان التي في عرض الفم وهي ما بين الثنايا والأضراس، واحدها: عارض، والمراد اختبار رائحة النكهة، وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فإنها تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه ما يعجبه منها، كذا قيل، ولم يرد به حديث، والأصل تحريم نظر الأجنبي والأجنبية إلا بدليل، كالدليل على جواز نظر الرجل لمن يريد خطبتها.

١٢/١٠٠٤ - وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةٍ أَخِيهِ، حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبَ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ». مُتَفَقَّ عَلَيْه، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) تقدم أنها بكسر الخاء (حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له. متفق عليه واللفظ للبخاري) النهي أصله التحريم إلا لدليل يصرفه عنه وادعى النووي الإجماع على أنه له وقال الخطابي النهي للتأديب وليس للتحريم وظاهره أنه منهي عنه سواء أجيب الخاطب أم لا وقدمنا في البيع أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة والدليل حديث فاطمة بنت قيس وتقدم والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة والإجابة من المرأة المكلفة في الكفء ومن ولي الصغيرة وأما غير الكفء فلا بد من إذن الولي على القول بأن له المنع وهذا في الإجابة الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فالأصح عدم التحريم وكذلك إذا لم يحصل رد ولا إجابة ونص الشافعي أن سكوت البكر رضاً بالخاطب فهو إجابة وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وقوله: «أو يأذن الذه قد دل على أنه يجوز له الخطبة بعد الأذن وجوازها للمأذون له بالنص ولغيره بالإلحاق لأن إذنه قد دل على إضرابه فتجوز خطبتها لكل من يريد نكاحها وتقدم الكلام على قوله أخيه

١٠٠٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا يخطب على خطبة أخيه (الحديث ٥١٤٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه. . . (الحديث ١٤١٢).

وأنه أفاد التحريم على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه وأما إذا كان الخاطب فاسقاً فهل يجوز للعفيف الخطبة على خطبته قال الأمير الحسين في الشفاء إنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك ورجحه ابن العربي وهو قريب فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفء لها فتكون خطبته كلا خطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت عنها علامة القبول.

٥٠٠٥ /١٣ — وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتِ ٱمْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأْتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْض فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا. قَالَ: «فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟». فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، فَقَالَ: «ٱذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ، فَٱنْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْناً؟». فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ ٰ: لاَ وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئاً، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ٱنْظُورُ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدِ». إِنْذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ؟ فَقَالَ: لاَ وَٱللَّهِ، يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، وَلاَ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هٰذَا إِزَارِي _ قَالَ سَهْلٌ: مَالَهُ رِدَاءٌ _ فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: المَا تَصْنَعُ بِإِزَادِكَ؟ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ إِنَّ فَجَلْسَ الرَّجُلُ، حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَآهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ مُولِّياً، فَأَمَرَ بِهِ، فَدُعِيَ بِهِ (١)، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: المَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟». قَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، عَدَّدَهَا، فَقَالَ: "تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْر قَلْبِكَ؟» . قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «ٱذْهَبْ، فَقَدْ مَلَّكُتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ لَهُ: «أَنْطَلِقْ، فَقَدْ زَوَجْتُكَهَا، فَعَلِّمْهَا مِنَ الْقُرْآنِ». وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «أَمْكَنَّاكَهَا (٢) بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

١٠٠٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: التزويج على القرآن وبغير صداق (الحديث ١٤٢٥).
 وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن.. (الحديث ١٤٢٥).
 (١) زيادة في الأصل.

١٤/١٠٠٦ هَا تَحْفَظُه؟. اللهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا تَحْفَظُه؟. قَالَ: سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَالَّتِي تَلِيهَا. قَالَ: «قُمْ فَعَلَّمْهَا عِشْرِينَ آيَةً».

_ (وعن سهل بن سعد الساعدي، رضي اللَّه عنه، قال: جاءت أمرأة) قال المصنف في الفتح: لم أقف على أسمها (إلى رسول اللَّه ﷺ فقالت: يا رسول اللَّه جثت أهب لك نفسى) أي: أمر نفسي، لأن الحر لا تملك رقبته (فنظر إليها رسول اللَّه على فصعد النظر فيها وصوبه) في النهاية: ومنه الحديث فصعد في النظر وصوبه أي: نظر أعلاي وأسفلي وتأملني، وهو من أدلة جواز النظر إلى من يريد زواجها. وقال المصنف: إنه تحرر عنده أنه عليه كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبيات بخلاف غيره. (ثم طأطأ رأسه، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست فقام رجل من الصحابة) قال المصنف: لم أنف على أسمه (فقال: يا رسول اللَّه إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال: فهل عندك من شيء؟ فقال: لا واللَّه يا رسول اللَّه، قال: اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً؟ فذهب ثم رجع فقال: لا واللَّه ما وجدت شيئاً، فقال رسول اللَّه ﷺ: انظر ولو خاتماً من حديد) أي: موجود فخاتم مبتدأ حذف خبره (ولكن هذا إزاري قال) سهل بن سعد الراوي (ماله رادء فلها نصفه فقال رسول اللَّه على: ما تصنع بإزارك إن لبسته؟)أي : كله (لم يكن عليها منه شيء وإن لبسته) أي: كله (لم يكن عليك منه شيء) ولعله بهذا الجواب بين له أن قسمة الرداء لا تنفعه ولا تنفع المرأة. (فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فرآه رسول اللَّه على مولياً فدعا به فلما جاء قال: ماذا معك من القرآن؟ قال: معي سورة كذا وسورة كذا عددها، نقال: تقرؤهن عن ظهر قلبك؟ قال: نعم، قال: إذهب نقد ملكتكها بما معك من القرآن. متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية: قال: انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن، وفي رواية للبخاري: أمكناكها بما معك من القرآن، ولأبي داود عن أبي هريرة قال:) أي: رسول اللَّه ﷺ (ما تحفظ؟ قال: سورة البقرة والتي تليها، قال: قم فعلمها عشرين آية) دل الحديث على مسائل عديدة وقد تتبعها ابن التين وقال: هذه إحدى وعشرون فاثدة بوب البخاري على أكثرها. قلت: ولنأت بأنفسها وأوضحها:

(الأولى): جواز عرض المرأة نفسها على رجل من أهل الصلاح، وجواز النظر من الرجل وإن لم يكن خاطباً لإرادة التزوج، يريد أنه ليس جواز النظر خاصاً للخاطب، بل يجوز لمن تخطبه المرأة، فإن نظره على إليها دليل أنه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها،

١٠٠٦ _ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في التزويج على العمل بعمل (الحديث ٢١١١).

وكأنها لم تعجبه فأضرب عنها.

(والثانية): ولاية الإمام على المرأة التي لا قريب لها إذا أذنت، إلا أن في بعض ألفاظ الحديث أنها فوضت أمرها إليه وذلك توكيل، وأنه يعقد للمرأة من غير سؤال عن وليها هل هو موجود أو لا؟حاضر أو لا؟ ولا سؤالها هل هي في عصمة رجل أو عدمه؟ قال الخطابي: وإلى هذا ذهب جماعة حملاً على ظاهر الحال، وعند الهادوية أنها تحلف الغريبة أحتياطاً.

(الثالثة): أن الهبة لا تثبت إلا بالقبول.

(الرابعة): أنه لا بد من الصداق في النكاح، وأنه يصح أن يكون شيئاً يسيراً، فإن قوله: ولو "خاتماً" من حديد مبالغة في تقليله، فيصح بكل ما تراضى عليه الزوجان، أو من إليه ولاية العقد مما فيه منفعة، وضابطه أن كل ما يصلح أن يكون تميمة وثمناً لشيء يصح أن يكون مهراً، ونقل القاضي عياض الإجماع على أنه لا يصح أن يكون مما لا قيمة له، ولا يحل به النكاح، وقال ابن حزم: يصح بكل ما يسمى شيئاً ولو حبة من شعير لقوله على هل تجد شيئاً؟ وأجبب بأن قوله قي ولو خاتماً من حديد مبالغة في التقليل وله قيمة، وبأن قوله في الحديث من أستطاع منكم الباءة ومن لم يستطع، دل على أنه شيء لا يستطيعه كل واحد وحبة الشعير مستطاعة لكل أحد، وكذلك قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولا﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولا﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿أن تبتغوا بأموالكم﴾(٣) دال على اعتبار المالية في الصداق، حتى قال بعضهم أقله خمسون. وقيل: أربعون وقيل: خمسة دراهم وإن كانت هذه التقادير حتى قال بعضهم أقله خمسون. وقيل: أربعون وقيل: خمسة دراهم وإن كانت هذه التقادير والأحاديث والآيات يحتمل أنها خرجت مخرج الغالب، وأنه لا يقع الرضا هنا من الزوجة إلا بكونه ماله له صورة، ولا يطيق كل أحد تحصيله.

(الخامسة): أنه ينبغي ذكر الصداق في العقد، لأنه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة، فلو عقد بغير ذكر صداق صح العقد ووجب لها مهر المثل بالدخول، وأنه يستحب تعجيل المهر.

(السادسة): أنه يجوز الحلف وإن لم يكن عليه اليمين، وأنه يجوز الحلف على ما يظنه، لأنه على قال له بعد يمينه: «إذهب إلى أهلك فأنظر هل تجد شيئاً؟» فدل أن يمينه كانت على ظنه، ولو كانت لا تكون إلا على العلم لم يكن للأمر بذهابه إلى أهله فائدة.

(السابعة): أنه لا يجوز للرجل أن يخرج من ملكه ما لا بد له منه كالذي يستر عورته، أو يسد خلته من الطعام والشراب، لأنه على على منعه عن قسمة ثوبه بقوله: «إن

 ⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٥. الله المارة النساء، الآية

لبسته لم يكن عليك منه شيء.

(الثامنة): اختبار مدعي الإعسار، فإنه في لم يصدقه في أول دعواه الإعسار حتى ظهر له قرائن صدقه، وهو دليل على أنه لا يسمع اليمين من مدعي الإعسار حتى تظهر قرائن إعساره.

(التاسعة): أنها لا تجب الخطبة للعقد، لأنها لم تذكر في شيء من طرق الحديث، وتقدم أن الظاهرية تقول بوجوبها وهذا يرد قولهم، وأنه يصح أن يكون الصداق منفعة كالتعليم، فإنه منفعة ويقاس عليه غيره، ويدل عليه قصة موسى مع شعيب. وقد ذهب إلى جواز كونه منفعة الهادوية، وخالفت الحنفية وتكلفوا لتأويل الحديث، وأدعوا أن التزوج بغير مهر من خواصه على وهو خلاف الأصل.

(العاشرة): قول: "بما معك من القرآن يحتمل كما قاله القاضي عياض وجهين: أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو قدراً معيناً منه ويكون ذلك صداقاً، ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة: "فعلمها من القرآن» وفي بعضها تعيين عشر من الآيات، ويحتمل أن الباء للتعليل، وأنه زوجه بها بغير صداق إكراماً له لكونه حافظاً لبعض من القرآن، ويؤيد هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم وذلك "أنه خطبها فقالت: والله ما مثلك يرد ولكنك كافر وأنا مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذلك مهرك ولا أسألك غيره، فأسلم فكان ذلك مهرها اخرجه النسائي وصححه عن ابن عباس، وترجم له النسائي باب التزويج على الإسلام، وترجم على حديث سهل هذا بقوله باب التزويج على سورة البقرة، وهذا ترجيح منه للاحتمال الثاني، والاحتمال الأول أظهر كما قاله القاضي للبوت رواية فعلمها من القرآن.

(الحادية عشرة): أن النكاح ينعقد بلفظ التمليك، وهو مذهب الهادوية والحنفية، ولا يخفى أنها قد أختلفت الألفاظ في الحديث، فروي بالتمليك وبالتزويج وبالإمكان. قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة في قصة واحدة أختلفت مع أتحاد مخرج الحديث، والظاهر أن الواقع من النبي على لفظ واحد، فالمرجع في هذا إلى الترجيح. وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى قد زوجتكها، وأنهم أكثر وأحفظ، وأطال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة الألفاظ ثم قال: فرواية التزويج والإنكاح أرجح. وأما قول ابن التين إنه اجتمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتكها، وأن رواية ملكتكها وهم فيه، فقد قال المصنف: إن ذلك مبالغة منه. وقال البغوي: الذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجنيها، إذ هو الغالب في لفظ العقود، إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين. وقد ذهبت الهادوية والحنفية والمشهور عن المالكية إلى جواز العقد بكل

لفظ يفيد معناه إذا قربن به الصداق، أو قصد به النكاح كالتمليك ونحوه، ولا يصح بلفظ العارية والإجارة والوصية

١٠١٧ - وَعَنْ عَأْمِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا النَّكَاحَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِم.

— (وعن هامر بن عبد الله بن الزبير) عامر تابعي، وسمع أباه وغيره، ومات سنة أربع وعشرين ومائة (وعن أبيه أن رسول الله على قال: قاعلنوا النكاح. رواه أحمد وصححه الحاكم) وفي الباب عن عائشة: قاعلنوا النكاح وأضربوا عليه بالغربال» أي: الدف أخرجه الترمذي وفي رواته عيسى بن ميمون ضعيف كما قاله الترمذي. وأخرج ابن ماجه والبيهقي، وفي إسناده خالد بن إياس منكر الحديث. قال أحمد: وأخرج الترمذي أيضاً من حديث عائشة وقال: حسن غريب. قاعلنوا هذا النكاح وأجعلوه في المساجد، وأضربوا عليه بالدفوف، وليولم أحدكم ولو بشاة، فإذا خطب أحدكم أمرأة وقد خصب بالسواد فليعلمها لا يغرها دلت الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح، والإعلان غي خلاف الإسرار، وعلى الأمر بضرب الغربال وفسره بالدف، والأحاديث فيه واسعة وإن كان في كل منها مقال، إلا أنها يعضد بعضها بعضاً ويدل على شرعية ضرب الدف، لأنه أبلغ في الإعلان من عدمه، وظاهر الأمر الوجوب، ولعله لا قائل فيه فيكون مسنوناً، ولكن بشرط أن لا يصحبه محرم من التغني بصوت رخيم من أمرأة أجنبية بشعر فيه مدح القدود والخدود، بل ينظر الأسلوب العربي الذي كان في عصره على أهمة أجنبية بشعر فيه مدح وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به، ولا كلام في أنه في هذه الأعصار يقترن بمحرمات كثيرة فيحرم لذلك لا لنفسه.

١٦/١٠٠٨ - وَعَنْ أَبِي بُرُدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ ﴾. رَوَاهُ أَخْمَدُ وَٱلْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَآبْنُ حِبَّانَ، وَأُعِلَّ (١) بِالإِرْسَالِ.

١٠٠٧ ـ أخرجه أحمد: ٤/٥، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: خير الصداق أيسره (الحديث ٢/١٨٢).

١٠٠٨ ـ أخرجه أحمد: ٤/ ٣٩٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكباح، باب: في الولي (الحديث ٢٠٨٥)، وأخرجه الترصذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي (الحديث ١٨٨١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح باب: لا نكاح إلا بولي (الحديث ١٨٨١).

⁽١) في نسخة م: وأَعَلَّهُ.

١٧/١٠٠٩ _ وَرَوَى ٱلْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ مَرْنُوعاً: «لاَ نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيَّ وَشَاهِدَيْنِ» (١).

_ (وعن أبي بردة بن أبي موسىٰ عن أبيه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا نكاح إلا بولى. رواه أحمد والأربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بإرساله) قال ابن كثير: قد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث إسرائيل وأبو عوانة وشريك القاضي وقيس بن الربيع ويونس بن أبي إسخق وزهير بن معاوية كلهم عن أبي إسلحق كذلك قال الترمذي. ورواه شعبة والثوري عن أبي إسلحق مرسلاً قال: والأول عندي أصح هكذا صححه عبد الرحمن بن مهدي فيما حكاه ابن خزيمة عن أبي المثنى عنه. وقال على بن المديني: حديث إسرائيل في النكاح صحيح، وكذا صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ، قال: ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن جابر مرفوعاً. قال الحافظ الضياء بإسناد رجاله: كلهم ثقات. قلت: ويأتي حديث أبي هريرة الا نزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، وحديث عائشة (إن النكاح من غير ولي باطل، قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش، قال: وفي الباب عن على وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابياً. والحديث دل على أنه لا يصح النكاح إلا يولى، لأن الأصل في النفي نفي الصحة لا الكمال، والولى هو الأقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوى أرحامها. وأختلف العلماء في أشتراط الولى في النكاح، فالجمهور على أشتراطه، وأنها لا تزوج المرأة نفسها. وحكى عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث وقال مالك: يشترط في حق الشريفة لا الوضيعة، فلها أن تزوج نفسها. وذهبت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً محتجين بالقياس على للبيع فإنها تستقل ببيع سلعتها، وهو قياس فاسد الاعتبار، إذ هو قياس مع نص ويأتي الكلام في ذلك مستوفى في شرح حديث أبي هريرة ﴿لا تزوج المرأة ـ الحديث؛ وقالت الظاهرية: يعتبر الولى في حق البكر لحديث «الثيب أولى بنفسها، وسيأتي أن المراد منه أعتبار رضاها جميعاً بينه وبين أحاديث أعتبار الولى. وقال أبو ثور: لـلمرأة أن تنكح نفسها بإذن وليها لمفهوم الحديث الآتي:

١٠٠٩ _ أخرجه أحمد: ١/ ٢٥٠، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الولي (الحديث ١٢٤٣).

⁽١) هذا الحديث ساقط من نسخة م.

• ١٨/١٠١ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا ٱمْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا ٱسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِن ٱللَّهُ وَلِيَّ مَنْ لاَ وَلِيَّ لَهُ». أَخْرَجَهُ ٱلأَرْبَعَةُ، إِلاَ النَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ أَشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيٍّ مَنْ لاَ وَلِيَّ لَهُ». أَخْرَجَهُ ٱلأَرْبَعَةُ، إِلاَ النَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةُ، وَٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

ـــ (وعن عائشة، رضى اللَّه عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: أيما أمرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما أستحل من أفرجها، فإن أشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها. أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم) قال ابن كثير: وصححه يحيى بن معين وغيره من الحفاظ. قال أبو ثور: فقوله: «بغير إذن وليها» يفهم منه أنه إذن لها جاز أن تعقد لنفسها، وأجيب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق بآشتراطه. وأعلم أن الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري، وسئل الزهري عنه فلم يعرفه. والذي روى هذا القدح هو إسماعيل بن علية القاضي عن ابن جريج الراوي عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أي عن الحديث فلم يعرفه. وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان ابن موسى وهم عليه، لا سيما وقد أثنى الزهري على سليمان بن موسى، وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث، وأستوفاه البيهقي في السنـن الكبرى، وقد عاضدته أحاديث أعتبار الولى وغيرها مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة. وفي الحديث دليل على أعتبار إذن الولي في النكاح بعقده لها أو عقد وكيله، وظاهره أن المرأة تستحق المهر بالدخول وإن كان النكاح باطلاً، لقوله: «فإن دخل بها فلها المهر بما أستحل من فرجها» وفيه دليل على أنه إذا أختل ركن من أركان النكاح فهو باطل، مع العلم والجهل أن النكاح يسمى باطلاً وصحيحاً ولا واسطة، وقد أثبت الواسطة الهادوية وجعلوها العقد الفاسد قالوا: وهو ما خالف مذهب الزوجين أو أحدهما جاهلين ولم تكن المخالفة في أمر مجمع عليه، وترتب عليه أحكام مبينة في الفروع والضمير في قوله: «فإن أشتجروا» عائد إلى الأولياء الدال عليهم ذكر الولي والسياق، والمراد بالاشتجار منه الأولياء من العقد عليها، وهذا هو

١٠١٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الولي (الحديث ٢٠٨٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي (الحديث ١١٠١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (الحديث ١٨٧٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: نواقض الوضوء (الحديث ١١٠٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: أيما امرأة نكحت بغير.. (الحديث ١٨٧٢).

العضل، وبه تنتقل الولاية إلى السلطان إن عضل الأقرب. وقيل: بل تنتقل إلى الأبعد، وأنتقالها إلى السلطان مبني على منع الأقرب الأبعد وهو محتمل، ودل على أن السلطان ولي من لا ولي لها لعدمه أو لمنعه ومثلهما غيبة الولي، ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً: «لا نكاح إلا بولي والسلطان ولي من لا ولي له قوإن كان فيه الحجاج بن أرطأة فقد أخرجه سفيان في جامعة، ومن طريقه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن عن ابن عباس بلفظ لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان، ثم المراد بالسلطان من إليه الأمر جائراً كان أو عادلاً، لعموم الأحاديث القاضية بالأمر لطاعة السلطان جائراً أو عادلاً. وقيل: بل المراد به العادل المتولي لمصالح العباد لا ملاطين الجور، فإنهم ليسوا بأهل لذلك.

١٩/١٠١١ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّه ﷺ قالَ: ﴿لَا تُنْكَحُ الأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكُرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ﴾. قَالُوا: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ: ﴿أَنْ تَسْكُتَ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وحن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: لا تنكح) مغير الصيغة مجزوماً ومرفوعاً ومثله الذي بعده (الأيم) التي فارقت زوجها بطلاق أو موت (حتى تستأمر) من الاستئمار طلب الأمر (ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا: يا رسول الله وكيف إذنها؟ قال أن تسكت. متفق عليه) فيه أنه لا بد من طلب الأمر من الثيب، وأمرها فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الأمر منها بالإذن بالعقد، والمراد من ذلك أعتبار رضاها، وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الأحاديث. وقوله: «والبكر» أراد بها البكر البالغة وعبر هنا بالاستئذان، وعبر في الثيب بالاستئمار إشارة إلى الفرق بينهما، وأنه متأكد مشاورة الثيب، ويحتاج الولي إلى صريح القول بالإذن من البكر دائر بين القول والسكوت، بخلاف الأمر فإنه صريح في القول، وإنما أكتفى منها بالسكوت، لأنها قد تستحي من التصريح، وقد ورد في رواية أن عائشة قالت يا رسول الله: إن البكر تستحي، قال: «رضاها صماتها»

١٠١١ _ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا ينكم الأب وغيره البكر والثيب. (الحديث ٥١٣٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: استثفان الثيب في النكاح. . (الحديث ٢٠٩٢).

أخرجه الشيخان، ولكن قال ابن المنذر: يستحب أن يعلم أن سكوتها رضا. وقال سفيان: يقال لها ثلاثاً إن رضيت فأسكتي، وإن كرهت فأنطقي. فأما إذا لم تنطق ولكنها بكت عند ذلك، فقيل: لا يكون سكوتها رضا مع ذلك. وقيل: لا أثر لبكائها في المنع إلا أن يقترن بصياح ونحوه. وقيل: يعتبر الدمع هل هو حار فهو يدل على المنع، أو بارد فهو يدل على الرضا، والأولى أن يرجع إلى القرائن، فإنها لا تخفي. والحديث عام للأولياء من الأب وغيره في أنه لا بد من إذن البكر البالغة، وإليه ذهب الهادوية والحنفية وآخرون عملاً بعموم الحديث هنا، وبالخاص الذي أخرجه مسلم بلفظ «والبكر يستأذنها أبوها» ويأتي ذكر الخلاف في ذلك وأستيفاء الكلام عليه في شرح الحديث الآتي:

٢٠/١٠١٢ ــ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيُّهَا، وَالْبِكُو تُسَالِمٌ.

وَفِي لَفْظِ: «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ النَّيِّبِ أَمْرٌ. وَالْيَئِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حِبَّانَ.

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي قال: الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر وإذنها سكوتها. رواه مسلم وفي لفظ)أي: من رواية ابن عباس (ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر ورواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم الكلام على أن المراد بأحقية الثيب بنفسها أعتبار رضاها، كما تقدم على أستثمار البكر. قوله: «ليس للولي مع الثيب أمر» أي: إن لم ترض لما سلف من الدليل على أعتبار رضاها، وعلى أن العقد إلى الولي. وأما وقوله: «واليتيمة تستأمر» فاليتيمة في الشرع الصغيرة التي لا أب لها، وهو دليل للناصر. والشافعي في أنه لا يزوج الصغيرة إلا الأب، لأنه على قال: تستأمر اليتيمة ولا أستثمار إلا بعد البلوغ، إذ لا فائدة لاستثمار الصغيرة. وذهبت الحنفية إلى أنه يجوز أن يزوجها الأولياء مستدلين بظاهر قوله تعالى: ﴿وإن خفتم الا تقسطوا في يجوز أن يزوجها الأولياء مستدلين بظاهر قوله تعالى: ﴿وإن خفتم الا تقسطوا في

١٠١٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح... (الحديث ١٤٢١)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الثيب (الحديث ٢٠٩٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: استئذان البكر نفسها (الحديث ٣٢٦٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: الولى (الحديث ٤٠٨٨).

اليتامي (١) الآية، وما ذكر في سبب نزولها في أنه يكون في حجر الولي يتيمة ليس له رغبة في نكاحها، وإنما يرغب في مالها فيتزوجها لذلك فنهوا، وليس بصريح في أن ينكحها صغيرة لاحتمال أنه يمنعها الأزواج حتى تبلغ ثم يتزوجها، قالوا: ولها بعد البلوغ الخيار قياساً على الأمة، فإنها تخير إذا أعتقت وهي مزوجة، والجامع حدوث ملك التصرف، ولا يخفى ضعف هذا القول وما يتفرع منه من جواز الفسخ وضعف القياس، ولهذا قال أبو يوسف: لا خيار لها مع قوله بجواز تزويج غير الآل لها كأنه لم يقل بالخيار لضعف القياس، فالأرجح ما ذهب إليه الشافعي.

اشتراطالولي

٣١/١٠١٣ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
﴿ لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ». رَوَاهُ ٱبْنُ مَاجَهْ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ،
وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تزوج المرأة ولا تزوج المرأة ولا تزوج المرأة نفسها. رواه ابن ماجه والدارقطني ورجاله ثقات) فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية في الإنكاح لنفسها ولا لغيرها، فلا عبارة لها في النكاح إيهابا ولا قبولاً، فلا تزوج نفسها بإذن الولي ولا غيره، ولا تزوج غيرها بولاية ولا بوكالة، ولا تقبل النكاح بولاية ولا وكالة، وهو قول الجمهور. وذهب أبو حنيفة إلى تزويج العاقلة البالغة نفسها وأبنتها الصغيرة وتتوكل عن الغير، ولكن لو وضعت نفسها عند غير كفء، فلأوليائها الاعتراض. وقال مالك: تزوج الدنية نفسها دون الشريفة كما تقدم وأستدل الجمهور بالحديث وبقوله تعالى: ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ﴿ (٢) قال الشافعي: هي أصرح آية في أعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى. وسبب نزولها في معقل بن يسار زوج أخته، فطلقها زوجها طلقة رجعية وتركها حتى أنقضت عدتها ورام رجعتها، فحلف أن لا يزوجها قال: ففيه نزلت هذه الآية. رواه البخاري زاد أبو داود فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه، فلو كان لها تزويج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع، فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه، فلو كان لها تزويج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع، ولكان نزول الآية لبيان أنها تزوج نفسها. وبسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازي: إن

⁽١) سورة: النساء، الَّاية: ٣.

١٠١٣ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (الحديث ١٨٨٢)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي (الحديث ٣/ ٢٢٧).

⁽٢) سورة: البقرة، الآية: ٣٣٢.

الضمير للأزواج، وضعف قول صاحب نهاية المجتهد: إنه ليس في الآية إلا نهيهم عن العضل، ولا يفهم منه أشتراط إذنهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً، بل قد يفهم منه ضد هذا، وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلونهم ا هـ ويقال عليه: قد فهم السلف شرط إذنهم في عصره على ويادر من نزلت فيه إلى التكفير عن يمينه والعقد، ولو كان لا سبيل للأولياء لأبان اللَّه تعالىٰ غاية البيان، بل كرر تعالىٰ كون الأمر إلى الأولياء في عدة آيات، ولم يأت حرف واحد أن لـلمرأة إنكاح نفسها، ودلت أيضاً على أن نسبة النكاح إليهن في الآيات مثل ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾(١) مراد به الإنكاح بعقد الولى، إذ لو فهم ﷺ أنها تنكح نفسها لأمرها بعد نزول الآية بذلك، ولأبان لأخيها أنه لا ولاية له ولم يبح له الحنث في يمينه والتكفير، ويدل الاشتراط الولى ما أخرجه البخاري وأبو داود من حديث عروة عن عائشة أنها أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء، منها نكاح الناس اليوم، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو أبنته فيصدقها ثم ينكحها، ثم قالت في آخره: فلما بعث محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم، فهذا دال أنه على قرر ذلك النكاح المعتبر فيه الولي، وزاده تأكيداً بما قد سمعت من الأحاديث، ويدل له نكاحه ﷺ لأم سلمة وقولها: إنه ليس أحد من أوليائها حاضراً ولم يقل ﷺ أنكحي أنت نفسك مع أنه مقام البيان، ويدل له قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركين﴾ (٢) فإنه خطاب للأولياء بأن لا ينكحوا المسلمات المشركين، ولو فرض أنه يجوز لها إنكاح نفسها لما كانت الآية دالة على تحريم ذلك عليهن، لأن القائل بأنها تنكح نفسها يقول بأنه ينكحها وليها أيضاً، فيلزم أن الآية لم تف بالدلالة على تحريم إنكاح المشركين للمسلمات، لأنها إنما دلت على نهى الأولياء عن إنكاح المشركين لا على نهي المسلمات أن ينكحهن أنفسهن منهم، وقد علم تحريم نكاح المشركين المسلمات، فالأمر للأولياء دال على أنه ليس للمرأة ولاية في النكاح. ولقد تكلم صاحب نهاية المجتهد على الآية بكلام في غاية السقوط فقال: الآية مترددة بين أن تكون خطاباً للأولياء أو لأولي الأمر ثم قال: فإن قيل: هو عام والعام يشمل أولى الأمر، والأولياء قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب المنع، والمنع بالشرع فيستوى فيه الأولياء وغيرهم، وكون الولى مأموراً بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة بالإذن، ولو قلنا إنه خطاب للأولياء يوجب أشتراط إذنهم في النكاح لكان مجملًا لا يصح به عمل، لأنه ليس فيه ذكر أصناف الأولياء ولا مراتبهم، والباين لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة ١ هـ والجواب أن الأظهر أن الآية خطاب لكافة المؤمنين المكلفين الذين خوطبوا بصدرها

⁽٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢١.

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٠.

أعني قوله: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنٌ ﴾(١) والمراد لا ينكحهن من إليه الإنكاح وهم الأولياء، أو خطاب للأولياء ومنهم الأمراء عند فقدهم أو عضلهم لما عرفت من قوله: (فإن أشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها) فبطل قوله إنه متردد بين خطاب الأولياء وأولي الأمر. وقوله: قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع بالشرع. (قلنا:) نعم قوله: والمنع بالشرع يستوي فيه الأولياء وغيرهم. (قلنا:) هذا كلام في غاية السقوط فإن المنع بالشرع هنا للأولياء الذين يتولون العقد، إما جوازاً كما تقوله الحنفية أو شرطاً كما يقوله غيرهم، فالأجنبي بمعزل عن المنع، لأنه لا ولاية له على بنات زيد مثلًا، فما معنى نهيه عن شيء ليس من تكليفه، فهذا تكليف يخص الأولياء، فهو كمنع الغني من السؤال ومنع النساء عن التبرج، فالتكاليف الشرعية منها ما يخص الذكور، ومنها ما يخص الإناث، ومنها ما يخص بعضاً من الفريقين أو فرداً منهما، ومنها ما يعم الفريقين، وإن أراد أنه يجب على الأجنبي الإنكار على من يزوج مسلمة بمشرك فخروج من البحث. وقوله: ولو قلنا إنه خطاب للأولياء لكان مجملاً لا يصح به عمل، جوابه أنه ليس بمجمل، إذ الأولياء معروفون في زمان من أنزلت عليهم الآية وقد كان معروفاً عندهم. ألا ترى إلى قول عائشة: يخطب الرجل إلى الرجل وليته فإنه دال على أن الأولياء معروفون، وكذلك قول أم سلمة له ﷺ ليس أحد من أوليائي حاضراً، وإنما ذكرنا هذا لأنه نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل، وجنح إلى رأي الحنفية وأستقواه الشارح ولم يقو في نظري ما قاله، فأحببت أن أنبه على بعض ما فيه. ولولا محبة الاختصار لنقلته بطوله وأبنت ما فيه، ومن الأدلة على أعتبار الولي قوله ﷺ: «الثيب أحق بنفسها من وليها» فإنه أثبت حقاً لــلولى كما يفيده لفظ «أحق» وأحقيته هي الولاية وأحقيتها رضاها، فإنه لا يصح عقده بها ألا بعده فحقها بنفسها آكد من حقه لتوقف حقه على إذنها.

٢٢/١٠١٤ ـ وَعَنْ نَافِحٍ، عَنِ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عنهما قَالَ: نَهْى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ. وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ٱبْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الآخَرُ ٱبْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، [وَاتَّفَقَا فِيْ وَجْهِ آخَر عَلَى أَنْ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ مِنْ كَلَامٍ نافعٍ آ^(۱).

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢١.

١٠١٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الشغار (الحديث ٥١١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: في تحريم نكاح الشغار (الحديث ١٤١٥).

⁽٢) زيادة من نسخة م.

_ (وعن نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول اللّه على الشغار) فسره بقوله: (أن يزوج الرجل أبنته على أن يزوجه الآخر أبنته وليس بينهما صداق. متفق عليه). قال الشافعي: لا أدري التفسير عن النبي هي، أو عن ابن عمر، أو عن نافع، أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة. وقال الخطيب: إنه ليس من كلام النبي هي، وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع، وقد بين ابن مهدي والقعنبي. ويدل أنه من كلام مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال: سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل إلخ. وأما البخاري فصرح في كتاب الحيل أن تفسير الشغار من قول نافع. قال القرطبي: تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة، فإن كان مرفوعاً فهو المقصود، وإن كان من قول الصحابي فعقبول أيضاً، لأنه أعلم بالمقام وأقفه بالحال أ هد وإذ ثبت عنه فقد أختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل أفلهمت الهادوية والشافعي ومالك إلى أنه باطل أختينية ويظهر من قوله في الحديث (لا صداق بينهما) أنه علة النهي لا نطول به، فكلها أقوال وطائفة إلى أن النكاح صحيح ويلغو ما ذكر فيه عملاً عموماً قوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ (١) ويجاب بأنه خصه النهي.

٥٠ / ٢٣ - وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿ أَنَّ جَارِيَةً بِكُراَ أَتَتِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَذَكَرَتْ: أَنَّ أَبُاهَا زَوَّجَهَا وَهِي كَارِهَةٌ ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ ٱللَّه ﷺ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهْ ، وَأُعِلَّ بِالإِرْسَالِ .

_ (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن جارية بكراً أتت النبي على فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة، فخيرها رسول الله على واه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأصل بالإرسال) وأجيب عنه بأنه رواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب موصولاً، وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولاً، وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله، فالحكم لمن وصله قال المصنف: الطعن في الحديث لا معنى له، لأن له طرقاً يقوي بعضها أهد وقد تقدم حديث أبي هريرة المتفق عليه وفيه: ولا تنكح البكر حتى تستأذن. وهذا الحديث أفاد ما أفاده فدل على تحريم إجبار الأب لابنته البكر على

سورة: النساء، الآية: ٣.

١٠١٥ _ أخرجه أحمد: ٢٧٢/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها (الحديث ٢٠٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: من زوج ابنته وهي كارهة (الحديث ١٨٧٥).

النكاح وغيره من الأولياء بالأولى، وإلى عدم جواز إجبار الأب ذهبت الهادوية والحنفية لما ذكر ولحديث مسلم. قوالبكر يستأذنها أبوها، وإن قال البيهقي: زيادة الأب في الحديث غير محفوظة، فقد رده المصنف بأنها زيادة عدل يعني فيعمل بها. وذهب أحمد وإسخق والشافعي إلى أن للأب إجبار أبنته البكر البالغة على النكاح عملاً بمفهوم «الرثيب أحق بنفسها» كما تقدم، فإنه دل أن البكر بخلافها، وأن الولى أحق بها، ويرد بأنه مفهوم لا يقاوم المنطوق، وبأنه لو أخذ بعمومه لزم في حق غير الأب من الأولياء، وأن لا يخص الأب بجواز الإجبار. وقال البيهقي في تقوية كلام الشافعي: إن حديث ابن عباس هذا محمول على أنه زوجها من غير كفء. قال المصنف: جواب البيهقي هو المعتمد، لأنها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها تعميماً. (قلت:) هذين الإمامين محاماة عن كلام الشافعي ومذهبهم، وإلا فتأويل البيهقي لا دليل عليه، فلو كان كما قال لذكرته المرأة، بلُّ قالت: إنه زوجها وهي كارهة فالعلة كراهتها فعليها علق التخيير، لأنها المذكورة فكأنه قال ﷺ: إذا كنت كارهة فأنت بالخيار وقول المصنف إنها واقعة عين كلام غير صحيح، بل حكم عام لعموم علته، فأينما وجدت الكراهة ثبت الحكم. وقد أخرج النسائي عن عائشة أن فتاة دخلت عليها فقالت: إن أبي زوجني من ابن أخيه يرفع بي خسيسته وأنا كارهة قالت: اجلسي حتى يأتي رسول اللَّه ﷺ فجاء رسول اللَّه ﷺ فأخبرته، فأرسل إلى أبيها فدعاه فجعل الأمر إليها فقالت: يا رسول اللَّه قد أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للَّاباء من الأمر شيء، والظاهر أنها بكر، ولعلها البكر التي في حديث ابن عباس، وقد زوجها أبوها كفئاً ابن أخيه، وإن كانت ثيباً فقد صرحت أنه ليس مرادها إلا إعلام النساء أنه ليس للَّاباء من الأمر شيء، ولفظ النساء عام للثيب والبكر، وقد قالت: هذا عنده ﷺ فأقرها عليه. والمراد بنفي الأمر عن الآباء نفي التزويج للكراهة، لأن السياق في ذلك فلا يقال هو عام لكل شيء.

٢٤/١٠١٦ _ وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا ٱمْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمذيُ .

أدرجه أحمد: ٥/٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: إذا أنكح الوليان (الحديث ٢٠٨٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الوليين يزوجان (الحديث ١١١٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: الرجل يبيع السلعة فيستحقها (الحديث ٢٩٦٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: التجارات، باب: إذا باع المجيزان فهو للأول (الحديث ٢١٩٠).

— (وعن الحسن) هو: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن، مولى زيد بن ثابت، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بالمدينة، وقدم البصرة بعد مقتل عثمان. وقيل: إنه لقي علياً بالمدينة. وأما بالبصرة فلم تصح رؤيته إياه. وكان إمام وقته علماً وزهداً وورعاً، مات في رجب سنة عشر ومائة. (عن سمرة عن النبي عليه قال: أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما. رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي) تقدم ذكر الخلاف في سماع الحسن عن سمرة ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر. قال الترمذي: الحسن عن سمرة في هذا أصح. قال ابن المديني: لم يسمع الحسن عن عقبة شيئاً. والحديث دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لرجلين، وكان العقد مترتباً أنها للأول منهما، سواء دخل بها الثاني أو لا. أما إذا دخل بها عالماً فإجماع أنه زنى وأنها واحد بطلا. وكذا إذا علم ثم التبس فإنهما يبطلان، ألا أنها إذا أقرت الزوجة، أو دخل بها أحد الزوجين برضاها، فإن ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه، إذ الحق عليها فإقرارها صحيح. وكذا الدخول برضاها، فإن ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه، إذ الحق عليها فإقرارها

٢٥/١٠١٧ ــ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ *. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَجَّحَهُ، وَكَذَلِكَ إَبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: إيما عبد تزوج بغير إذن مواليه وأهله فهو عاهر) أي: زان (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكذلك) صححه (ابن حبان) ورواه من حديث ابن عمر موقوفاً، وأنه وجد عبداً له تزوج بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه الحد. والحديث دليل على أن نكاح العبد بغير إذن مالكه باطل، وحكمه حكم الزني عند الجمهور، إلا أنه يسقط عنه الحد إذا كان جاهلاً للتحريم، ويلحق به النسب. وذهب داود إلى أن نكاح العبد بغير إذن مالكه صحيح، لأن النكاح عنده فرض عين، فهو كسائر فروض العين لا يفتقر إلى إذن السيد، وكأنه لم يثبت لديه الحديث.

١٠١٧ ـ أحرجه أحمد: ٣٧٧/٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في نكاح العبد بغير إذن سيده (الحديث ٢٠٧٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده (الحديث ١١١١) وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن حبان في كتاب: العتق، باب: إعتاق الشريك (الحديث ٢٠١٨).

وقال الإمام يحيى: إن العقد الباطل لا يكون له حكم الزنى هنا ولو كان عالماً بالتحريم، لأن العقد شبهة يدرأ بها الحد. وهل ينفذ عقده بالإجازة من سيده؟ فقال الناصر والشافعي: لا ينفذ بالإجازة، لأنه سماه النبي على عاهراً. وأجيب بأن المراد إذا لم تحصل الإجازة، إلا أن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلاً. والمراد بالعاهر أنه كالعاهر وأنه ليس بزان حقيقة.

٢٦/١٠١٨ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَبْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن رسول الله على قال: لا يجمع) بلفظ المضارع المبني للمجهول ولا نافية) فهو مرفوع ومعناه النهي. وقد ورد في إحدى روايات الصحيح بلفظ نهى رسول الله على أن يجمع (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه). فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر، قال الشافعي: يحرم الجمع بين من ذكر، وهو قول من لقيته من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك آختلافاً اليوم، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج. ونقل الإجماع أيضاً ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي، ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ (١) الآية. قيل ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر، لأن أصولهم تقديم عموم الكتاب على أخبار الآحاد، إلا أنه أجاب صاحب الهداية من ذكر، الأمة وعدم الاعتداد بأنه حديث مشهور، والمشهور له حكم القطعي، سيما مع الإجماع من الأمة وعدم الاعتداد بالمخالف.

٢٧/١٠١٩ ــ وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلاَ يُنْكِحُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلاَ يَخْطُبُ». وَزَادَ ٱبْنُ حِبَّانَ: «وَلاَ يُخْطَبُ عَلَيْهِ».

_ (وعن عثمان، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا ينكح) بفتح حرف

١٠١٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها (الحديث ٥١٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها (الحديث ١٤٠٨).

١٠١٩ ـ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم (الحديث ١٠٣١).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

المضارعة من نكح (المحرم ولا ينكح) بضمه من أنكح (رواه مسلم وفي رواية له) أي: لمسلم عن عثمان (ولا يخطب) أي: لنفسه أو لغيره (زاد ابن حبان: ولا يخطب عليه). وتقدم ذلك في كتاب الحج إلا قوله: «ولا يخطب عليه» والمراد أنه لا يخطب أحد منه وليته.

٢٨/١٠٢٠ ــ وَعَنِ آبْنِ عِبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: تزوج رسول الله على ميمونة وهو محرم. متفق عليه) الحديث قد أكثر الناس فيه الكلام لمخالفة ابن عباس لغيره. قال ابن عبد البر: اختلفت الآثار في هذا الحكم، لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى. وحديث أبن عباس صحيح الإسناد، لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الحجة من غيرهما. وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المخرم، فهو المعتمد أنتهى. وقال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول بأي شيء يدفع حديث ابن عباس أي مع صحته قال: الله المستعان ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس وميمونة تقول: تزوجني وهو حلال انتهى. يريد بقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو: _

٢٩/١٠٢١ - وَلِمُسْلِمٍ عَنْ مَيْمُونَةَ نَفْسِهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ».

س (ولمسلم عن ميمونة نقسها، أن النبي على تزوجها وهو حلال). وعضد حديثها حديث عثمان. وقد تؤول حديث ابن عباس بأن معنى وهو محرم أي داخل في الحرم أو في الأشهر الحرم. جزم بهذا التأويل آبن حبان في صحيحه، وهو تأويل بعيد لا تساعد عليه الفاظ الأحاديث وقد تقدم الكلام في هذا في الحج.

١٠٢٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: نكاح المحرم (الحديث ٥١١٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم (الحديث ١٤١٠).

١٠٢١ _ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم (الحديث ١٤١١).

شروط النكاح أحق بالوفاء

٣٠/١٠٢٢ ــ وَعَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ ﴿إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا ٱسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن عقبة بن عامر، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إن أحق الشروط أن يوفي به ما استحللتم به الفروج. متفق عليه) أي: أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح، لأن أمره أحوط وبابه أضيق. والمحديث دليل على أن الشروط المذكورة في عقد النكاح يتعين الوفاء بها، سواء كان الشرط عرضاً أو مالاً، حيث كان الشرط للمرأة، لأن استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضاه لغيرها. وللعلماء في المسألة أقوال: قال الخطابي: الشروط في النكاح مختلف فيها، فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً، وهو ما أمر اللَّه تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وعليه حمل بعضهم هذا الحديث، ومنها ما لا يوفي به أتفاقاً كطلاق أختها، لما ورد من النهي عنه، ومنها ما أختلف فيه كأشتراط أن لا يتزوج عليها، ولا يتسرى، ولا ينقلها من منزلها إلى منزله. وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصداق فقيل: هو للمرأة مطلقاً، وهو قول الهادوية وعطاء وجماعة. وقيل: هو لمن شرطه. وقيل: يختص ذلك بالأب دون غيره من الأولياء. وقال مالك: إن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر أو خارجاً عنه فهو لمن وهب له. ودليله ما أخرجه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه بلفظ اأيما امرأة نكحت على صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو أخته. وأخرج نحوه الترمذي من حديث عروة عن عائشة ثم قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال: إذا تزوج الرجل المرأة بشرط أن لا يخرجها لزم وبه يقول الشافعي وأحمد وإسلحق، إلا أنه قد تعقب بأن نقله عن الشافعي غريب. والمعروف عن الشافعية أن المراد من الشروط هي التي لا تنافي النكاح، بل تكون من مقتضياته ومقاصده كأشتزاط حسن العشرة، والإنفاق، والكسوة، والسكني، وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونفقة، وكشرطه عليها ألا تخرج إلا بإذنه، وأن لا تتصرف في متاعه ونحو ذلك. (قلت:) هذه الشروط إن أرادوا أنه يحمل عليها الحديث فقد قللوا فائدته، لأن هذه أمور لازمة للعقد لا تفتقر إلى شرط، وإن

١٠٢٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الشروط في النكاح (الحديث ٥١٥١)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الوفاء بالشرط في النكاح (الحديث ١٤١٨).

أرادوا غير ذلك فما هو؟ نعم لو شرطت ما ينافي العقد كأن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها فلا يجب الوفاء به. قال الترمذي: قال علي رضي الله عنه: سبق شرط الله شرطها. فالمراد في الحديث الشروط الجائزة لا المنهي عنها. فأما شرطها أن لا يخرجها من منزلها فهذا شرط غير منهي عنه، فيتعين الوفاء به.

٣١/١٠٢٣ ــ وَعَنْ سَلَمَةً بْنِ ٱلْأَكْوَعِ قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَامَ أَوْطَاسٍ فِي الْمُتْعَةِ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ نَهْى عَنْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

 (وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قال: رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس ني المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها. رواه مسلم) اعلم أن حقيقة المتعة كما في كتب الإمامية، هي النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول، وغايته إلى خمسة وأربعين يوماً، ويرتفع النكاح بأنقضاء المؤقت في المنقطعة الحيض، وبحيضتين في الحائض، وبأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها زوجها. وحكمه أن لا يثبت لها مهر غير المشروط، ولا تثبت لها نفقة، ولا توارث، ولا عدة إلا الاستبراء بما ذكر، ولا يثبت به نسب إلا أن يشترط، وتحرم المصاهرة بسببه هذا كلامهم. وحديث سلمة هذا أفاد أنه ﷺ رخص في المتعة ثم نهى عنها، وأستمر النهي ونسخت الرخصة. وإلى نسخها ذهب الجماهير من السلف والخلف. وقد روي نسخها بعد الترخيص في ستة مواطن: الأول في خيبر. الثاني في عمرة القضاء. الثالث عام الفتح. الرابع عام أوطاس. الخامس غزوة تبوك. السادس في حجة الوداع فهذه التي وردت إلا أن في ثبوت بعضها خلافاً. قال النووي: الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين، فكانت مباحة قبل خيبر، ثم حرمت فيها، ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أوطاس، ثم حرمت تحريماً مؤبداً وإلى هذا التحريم ذهب أكثر الأمة. وذهب إلى بقاء الرخصة جماعة من الصحابة، وروي رجوعهم. وقولهم بالنسخ ومن أولئك ابن عباس روى عنه بقاء الرخصة، ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم. قال البخاري: بين على رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه منسوخ. وأخرج ابن ماجه عن عمر بإسناد صحيح أنه خطب فقال: إن رسول اللَّه ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها واللَّه لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة. وقال ابن عمر: نهانا عنها رسول اللَّه ﷺ وما كنا مسافحين. إسناده قوي والقول بأن إباحتها قطعي ونسخها ظني غير صحيح، لأن الراوين لإباحتها رووا نسخها،

١٠٢٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح باب: نكاح المتعة (الحديث ١٤٠٥).

وذلك إما قطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعاً كذا في الشرح. وفي نهاية المجتهد أنها تواترت الأخبار بالتحريم، إلا أنها أختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم انتهى. وقد بسطنا القول في تحريمها في حواشي ضوء النهار.

٣٢/١٠٢٤ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهٰى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ عَامَ خَيْبَرَ». مُتَفَقِّ عَلَيْهِ.

٣٣/١٠٢٥ ــ وَعَنْهُ: ﴿أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَهٰى عَنْ مُثْعَةِ النِّسَاءِ، وَعَنْ أَكْلِ الْحُمُرِ ٱلأَهْلِيَةِ، يَوْمَ خَيْبَرَ». أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

٣٤/١٠٢٦ ـ وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ سَبُرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ في الاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَٰلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخَلُّ (١) سَبِيلَهَا، وَلاَ تَأْخُذُوا مِمَّا (٢) آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْءٌ، وَأَبْنُ مَاجَهُ، وَلاَ تَأْخُذُوا مِمَّا (٢) آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْءٌ، وَأَبْنُ مَاجَهُ، وَأَخْمَدُ، وَأَبْنُ حِبَانَ.

- (وحن علي، رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام خيبر. متفق عليه). لفظه في البخاري قأن النبي ﷺ نهى عن المتعة وعن الحمر الأهلية زمن خيبر؟ بالخاء المعجمة أوله والراء آخره. وقد وهم من رواه عام حنين بمهملة أوله ونون آخره بالخاء الحرجه البخاري في كتاب: النكاح. باب: نهي رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة أخيراً (الحديث ١١٥٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة (الحديث ١٤٠٧).

١٠٢٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح باب: نهي رسول الله عن نكاح المتعة (الحديث ٥١١٥)، وأخرجه وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة، وبيان أنه. . . (الحديث ١٤٠٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في تحريم نكاح المتعة (الحديث ١١٢١)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تحريم المتعة (الحديث ١٢٥) و(الحديث ٢٣٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النهي عن نكاح المتعة (الحديث ١٩٦١)، وأخرجه أحمد: ٣/ ١٠٤.

١٠٢٦ ـ أحرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة (الحديث ١٤٠٦)، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة (الحديث ٢٠٧٢) و(الحديث ٢٠٧٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تحريم المتعة (الحديث ٣٣٦٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: النهي عن نكاح المتعة (الحديث ١٩٦٢) وأخرجه أحمد: ٢/٥٠٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: نكاح المتعة (الحديث ١٩٦٢).

(١) في نسخة م: فَلْيُخُلِ. (٢) في نسخة م: إذا.

أخرجه النسائي والدارقطني ونبه على أنه وهم. ثم الظاهر أن الظرف في رواية البخاري متعلق بالأمرين معاً المتعة ولحوم الحمر الأهلية. وحكى البيهقي عن الحميدي أنه كان يقول سفيان بن عيينة: في خيبر يتعلق بالحمر الأهلية لا بالمتعة. قال البيهقي: هو محتمل ذلك، ولكن أكثر الروايات يفيد تعلقه بهما. وفي رواية لأحمد من طريق معمر بسنده، أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة النساء فقال له: إن رسول اللَّه ﷺ نهى عنه يوم حيبر وعن لحوم الحمر الأهلية إلا أنه قال السهيلي: إنه لا يعرف عن أهل السير ورواة الآثار أنه نهي عن نكاح المتعة يوم خيبر قال: والذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير. وقد ذكر ابن عبد البر أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهي زمن خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر. وقال أبو عوانة في صحيحه: سمعت أهل العلم يقولون: معنى حديث على أنه نهى يوم خيبر عن لخوم الحمر، وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح. والحامل لهؤلاء على ما سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خبير، ولا تقوم لعلى الحجة على ابن عباس إلا إذا وقع النهي أخيراً، إلا أنه يمكن الانفصال عن ذلك، بأن علياً رضي الله عنه لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عن قرب ويمكن أن علياً عرف بالرخصة يوم الفتح، ولكن فهم توقيت الترخيص، وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة وبعد مضى ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم، فتقوم له الحجة على ابن عباس. وأما قول ابن القيم: إن المسلمين لم يكونوا يستمتعون بالكتابيات يريد فيقوي أن النهى لم يقع عام حيبر إذ لم يقع هناك نكاح متعة. فقد يجاب عنه بأنه قد يكون هناك مشركات غير كتابيات، فإن أهل خيير كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام، فلعله كان هناك من نساء الأوس والخزرج من يستمتعون منهن.

تحريم التحليل

٣٥/١٠٢٧ ــ وَعَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿لَعَنَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالنُّمُولِيُّ الْمُحَلِّلَ وَالنُّمُولِيُّ الْمُحَلِّلَ لَهُ ﴾ . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالنَّرْمِذِيُّ ، وَصَحَّحَهُ .

٣٦/١٠٢٨ _ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِي أَخْرَجَهُ ٱلأَرْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ.

١٠٢٧ - أخرجه أحمد: ١/ ٤٥٠، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إحلال المطلقة ثلاثاً (الحديث ٣٤١٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في المحل والمحلل له (الحديث ١١٢٠).

١٠٢٨ ـ أخرجه أبو «اوود في كتاب: النكاح، باب: في التحليل (الحديث ٢٠٧٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في المحل والمحلل له (الحديث ١١١٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: المحلل والمحلل له (الحديث ١٩٣٥).

_ (وعن ابن مسعود، رضى الله عنه، قال: لعن رسول الله على المحلل والمحلل له. رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه. وفي الباب عن على رضي الله عنه) ولفظه عن على أنه ﷺ (لعن المحلـل والمحلـل له) (أخرجه الأربعة إلا النساتي). وصحح حديث ابن مسعود ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري. وقال الترمذي: حديث صحيح حسن. والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد اللَّه بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين. وأما حديث على رضى اللَّه عنه، فـفي إسناده مجالد وهو ضعيف، وصححه ابن السكن، وأعله الترمذي. ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر ولفظه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ﴿ أَلَا أَخْبُرُكُم بِالْتُيسُ المستعار قالوا: بلي يا رسول الله قال: فهو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له، والحديث دليل على تحريم التحليل، لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم، وكل محرم منهى عنه والنهى يقتضى فساد العقد واللعن وإن كان ذلك للفاعل، لكنه علق بوصف يُصح أن يكون علة الحكم. وذكروا للتحليل صوراً منها: أن يقول له في العقد: إذا أحللتها فلا نكاح، وهذا مثل نكاح المتعة لأجل التوقيت. ومنها أن يقول في العقد: إذا أحللتها طلقتها. ومنها أن يكون مضمراً عند العقد بأن يتواطئا على التحليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود، وظاهر شمول اللعن فساد العقد لجمع الصور، وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يشتغل بها.

نكاح الزاني والزانية

٣٧/١٠٢٩ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الزَّانِي الْمَجْلُودُ إِلَّا مِثْلَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا ينكح الزاني

¹⁰¹ _ أخرجه أحمد ١/ ٤٤٨ _ ٨٣ _ ٨٧ _ ٨٨ _ ٩٣ _ ١٠١ _ ١٢١ _ ١٥٠ _ ١٥٠ _ ١٥٠ _ ٤٥١ _ ١٠٢٩ ـ ٤٥١ _ ١٠٢٩ ـ إلا زانية ﴾ _ 103 _ ٢٦٢ و ٢/ ٣٢٢ وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في قوله تعالى ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية ﴾ (الحديث ٢٠٥٢).

المجلود إلا مثله. رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات). الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تزوج بمن ظهر زناه، ولعل الوصف بالمجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنى، وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها. وهذا الحديث موافق قوله تعالى: ﴿وحرم ذلك على المؤمنين﴾ (١) إلا أنه حمل الحديث والآية الأكثر من العلماء، على أن معنى لا ينكح لا يرغب الزاني المجلود إلا في مثله، والزانية لا ترغب في نكاح غير العاهر، هكذا تأولوهما. والذي يدل عليه الحديث، والآية النهي عن ذلك لا الإخبار عن مجرد الرغبة وأنه يحرم نكاح الزاني العفيفة والعفيف الزانية، ولا أصرح من قوله: ﴿وحرم ذلك على المؤمنين﴾ (٢) أي كاملي الإيمان الذين هم ليسوا بزناة، وإلا فإن الزاني لا يخرج عن مسمى الإيمان عند الأكثر.

٣٨/١٠٣٠ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلٌ آمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا ٱلْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا ٱلْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسَيْلَتِهَا مَا فَسُيْلَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ ذَٰلِكَ، فَقَالَ: ﴿لاَ، حَتَّى يَذُوقَ ٱلآخَرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ ٱلْأَوَّلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

_ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: طلق رجل آمرأته ثلاثاً، فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فأراد زوجها الأول أن يتزوجها، فسأل رسول اللَّه على عن ذلك فقال: لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها) مصغر عسل وأنث لأن العسل مؤنث، وقيل: إنه يذكر ويؤنث (وما ذاق الأول. متفق عليه واللفظ لمسلم). اختلف في المراد بالعسيلة فقيل: إنزال المني وأن التحليل لا يكون إلا بذلك. وذهب إليه الحسن، وقال الجمهور: ذوق العسيلة كناية عن المجامعة، وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة، ويكفي منه ما يوجب الحد ويوجب الصداق. وقال الأزهري: الصواب أن معنى العسيلة حلاوة الجماع التي تحصل بتغييب الحشفة. وقال أبو عبيد: العسيلة لذة الجماع، والعرب تسمي كل شيء تستلذه عسلاً والحديث محتمل. وأما قول سعيد بن المسيب: إنه يحصل التحليل

⁽١) و (٢) سورة: النور، الآية: ٣.

١٠٣٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: من جوز الطلاق الثلاث (الحديث ٥٢٦٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها (الحديث ١٠٥٧).

بالعقد الصحيح فقال ابن المنذر: لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا الخوارج، ولعله لم يبلغه المحديث فأخذ بظاهر القرآن. وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبير فلا يوجد مسنداً عنه في كتاب إنما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن، وتبعه عبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة. وقد حكى ابن الجوزي مثل قول ابن المسيب عن داود.

ا ــ باب: الكفاءة والخيار

الكفاءة المساواة والمسماثلة والكفاءة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر إجماعاً.

١/١٠٣١ _ عَنِ آبْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، إِلَّا حَاثِكاً أَوْ حَجَّاماً». رَوَاهُ [البيهقي] (١)، وَفِي إِسْنَادِهِ رَادٍ لَمْ يُسَمَّ، وَٱسْتَنْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

٢/١٠٣٢ _ وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْبَرَّارِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، بِسَنَدٍ مُنْقَطع.

- (عن ابن عمر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله الله العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض إلا حاثكاً أو حجاماً. رواه البيهقي (١) وفي إسناده راو لم يسم، وأستنكره أبو حاتم، وله شاهد عند البزار عن معاذ بن جبل بسند منقطع) وسأل ابن أبي حاتم عن هذا الحديث أباه فقال: هذا كذب لا أصل له وقال في موضع آخر: باطل. ورواه ابن عبد البر في التمهيد. قال الدارقطني في العلل: لا يصح. وحدث به هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد: أو حجاماً أو دباغاً فأجتمع عليه الدباغون وهموا به قال ابن عبد البر: هذا منكر موضوع، وله طرق كلها واهية. والحديث دليل على أن العرب سواء في الكفاءة بعضهم لبعض، وأن الموالي ليسوا أكفاء لهم. وقد أختلف العلماء في المعتبر من الكفاءة أختلافاً كثيراً، والذي يقوي هو ما ذهب إليه زيد بن علي ومالك، ويروى عن عمر وابن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز، وهو أحد قولي الناصر أن المعتبر الدين لقوله تعالى: ﴿إِن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ (٢) ولحديث «الناس كلهم ولد

١٠٣١ _ أخرجه البيهقي (الحديث٧/ ١٣٤) والجرح والتعديل: ٤/ ٣٧٩.

⁽١) في الأصل الحاكم، وهو خطأ، والصحيح أن راويه هو البيهقي، فأثبتناه.

١٠٣٢ _ أخرجه البزار (الحديث ١٤٢٤).

⁽٢) سورة: الحجرات، الآية: ١٣.

آدم» وتمامه «وآدم من تراب» أخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة، وليس فيه لفظ كلهم «والناس كأسنان المشط لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى» أخرجه ابن لال بلفظ قريب من لفظ حديث سهل بن سعد. وأشار البخارى إلى نصرة هذا القول حيث قال: باب الأكفاء في الدين وقوله تعالى: ﴿ وهو الذي خلق من الماء بشراً ﴾ (١) الآية. فأستنبط من الآية الكريمة المساواة بين بني آدم، ثم أردفه بإنكاح أبي حذيفة من سالم بابنة أخيه هند أبنة الوليد بن عتبة بن ربيعة، وسالم مولى لامرأة من الأنصار. وقد تقدم حديث «فعليك بذات الدين». وقد خطب النبي على يوم فتح مكة فقال: «الحمد لله الذي أذهب عنكم عُبيَّة بضم المهملة وكسرها الجاهلية وتكبرها ياأيها الناس إنما الناس رجلان مؤمن تقى كريم على اللَّه، وفاجر شقي هين على اللَّه ثم قرأ الآية وقال على: "من سره أن يكون أكرم الناس فليتق اللَّه». فجعل على الالتفات إلى الأنساب من عُبيَّة الجاهلية وتكبرها، فكيف يعتبرها المؤمن ويبنى عليها حكماً شرعياً؟ وفي الحديث «أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس، ثم ذكر منها الفخر بالأنساب، أخرجه ابن جرير من حديث ابن عباس. وفي الأحاديث شيء أكثير من ذم الالتفات إلى الترفع بها، وقد أمر ﷺ بني بياضة بإنكاح أبى هند الحجام وقال: «إنما هو امرؤ من المسلمين». فنبه على الوجه المقتضى لمساواتهم، وهو الاتفاق في وصف الإسلام وللناس في هذه المسألة عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترفع ولا إله إلا الله، كم حرمت المؤمنات النكاح لكبرياء والأولياء وأستعظامهم أنفسهم اللَّهم إنا نبرأ إليك من شرط ولده الهوى ورباه الكبرياء. ولقد منعت الفاظميات في جهة اليمن ما أحل اللَّه لهن من النكاح، لقول بعض أهل مذهب الهادوية: إنه يحرم نكاح الفاطمية إلا من فاطمي من غير دليل ذكروه، وليس مذهباً لإمام المذهب الهادي عليه السلام، بل زوج بناته من الطبريين، وإنما نشأ هذا القول من بعده في أيام الإمام أحمد بن سليمان، وتبعهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال: تحرم شرائفهم على الفاطميين إلا من مثلهم، وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير، بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كما دل له:

٣/١٠٣٣ ــ وَعَنْ فَاطِمَةً بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «ٱنْكِحِي أَسَامَةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ:

⁽١) سورة: الفرقان، الآية: ٥٤:

١٠٣٣ـ أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (الحديث ١٤٨٠).

___ (وعن قاطمة بنت قيس، رضي اللّه عنهما، أن النبي على قال لها: أنكحي أسامة. رواه مسلم) وفاطمة قرشية فهرية أخت الضحاك بن قيس، وهي من المهاجرات الأول كانت ذات جمال وفضل وكمال، جاءت إلى رسول اللّه على بعد أن طلقها أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بعد أنقضاء عدتها منه، فأخبرته أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها فقال رسول الله على: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه. وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحي أسامة بن زيد _ الحديث، فأمرها بنكاح أسامة مولاه ابن مولاه وهي قرشية، وقدمه على أكفائها مسمن ذكر، ولا أعلم أنه طلب من أحد من أوليائها إسقاط حقه. وكأن المصنف رحمه الله أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الأول، للإشارة إلى أنه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما أورد لذلك قوله.

٤/١٠٣٤ هـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي بَيَاضَةَ، أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ، وَٱنْكِحُوا إِلَيْهِ». وَكَانَ حَجَّاماً، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْحَاكِمُ بسَنَدِ جَيِّدٍ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: يا بني بياضة أنكحوا أبا هند) اسمه يسار، وهو الذي حجم النبي ﷺ، وكان مولى لبني بياضة (وأنكحوا إليه وكان حجاماً. رواه أبو داود والحاكم بسند جيد) فهو من أدلة عدم أعتبار كفاءة الأنساب، وقد صح أن بلالاً نكح هالة بنت عوف، أخت عبد الرحمٰن بن عوف، وعرض عمر بن الخطاب أبنته حفصة على سلمان الفارسي.

٥/١٠٣٥ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿ خُيِّرَتْ بَرِيرَةُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ». مُتَّقَتٌ عَلَيْهِ. في حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

وَلِمُسْلِم عَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ﴿أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ عَبْداً». وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا: ﴿كَانَ حُرًّا». وَٱلأَوَّلُ أَثْبَتُ.

وَصَحَّ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ عَبْداً.

١٠٣٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الأكفاء (الحديث ٢١٠٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: من أعطى للَّه ومنع للَّه. . . (الحديث ٢/ ١٦٤).

١٠٣٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الحرة تحت العبد (الحديث ٥٠٩٧)، وأخرجه أيضاً في
 كتاب: الطلاق، باب: لا يكون بيع الأمة طلاقاً (الحديث ٢٥٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق،
 باب: إنما الولاء لمن أعتق (الحديث ١٥٠٤).

ـــ (وعن عائشة، أرضى اللَّه عنها، قالت: خيرت بريرة على زوجها حين عتقت. متفق عليه في حديث طويل. ولمسلم عنها أن زوجها كان عبداً. وفي رواية عنها كان حراً والأول أثبت) لأنه جزم البخاري أنه كان عبداً، ولذا قال: (وصح عن ابن عباس عند البخاري أنه كان عبداً). ورواه علماء المدينة. وإذا روى علماء المدينة شيئاً ورأوه فهو أصح. وأخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ اإن زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى مغيثاً فخيرها النبي ﷺ وأمرها أن تعتد". وفي البخاري عن ابن عباس «ذاك مغيث عبد بني فلان يعني زوج بريرة». وفي أخرى عند البخاري «كان زوج بريرة عبداً أسود يقال له مغيثًا. قال الدارقطني: لِم تختلف الرواية عن عروة عن عائشة أنه كان عبداً. وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عاتشة. قال النووي: يؤيد قول من قال كان عبداً قول عائشة كان عبداً فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً فصح رجحان كونه عبداً قوة وكثرة وحفظاً. والحديث دليل على ثبوت الخيار لـلمعتقة بعد عتقها في زوجها إذا كان عبداً وهو إجماع. وآختلف إذا كان حراً فقيل: لا يثبت لها الخيار وهو قول الجمهور قالوا: لأن العلة في ثبوت الخيار إذا كان عبداً، هو عدم المكافأة من العبد للحرة في كثير من الأحكام، فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمته أو المفارقة، لأنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار. وذهبت الهادوية والشعبي وآخرون، إلى أنه يثبت لها الخيار وإن كان حراً. وأحتجوا بأنه قد ورد في رواية أن زوج بريرة كان حراً، ورده الأولون بأنها رواية مرجوحة لا يعمل بها، قالوا: لأنها عند تزويجها لم يكن لها اختيار، فإن سيدها ، وجها وإن كرهت، فإذا أعتقت تُجدد لها حال لم يكن قبل ذلك. قال ابن القيم: في تخييرها ثلاثة مآخذ وذكر مأخذين وضعفهما، ثم ذكر الثالث وهو أرجحها وتحقيقه أن السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كَان مالكاً لرقبتها ومنافعها، والعتق يقتضي تمليك الرقبة والمنافع المعتق، وهذا مقصود العتق وحكمته، فإذا ملكت رقبتها ملكت بُضُعهاومنافعها،ومن جملتها منافع أو الفسخ عنه. وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة «ملكت نفسك فأختاري» قلت: وهو من تعليق الحكم، وهو الاختيار على ملكها لنفسها، فهو إشارة إلى علة التخيير، وهذا يقتضي ثبوت الخيار وإن كان تحت حر، وهل يقع الفسخ بلفظ الاختيار؟ قيل: نعم كما يدل له قوله في الحديث: (خيرت). وقيل لا بد من لفظ الفسخ، ثم إذا أختارت نفسها لم يكن لـلزوج الرجعة عليها وإنما يراجعها بعقد جديد إن رضيت به، ولا يزال لها الخيار بعد علمها ما لم يطأها لما أخرجه أحمد عنه ﷺ: ﴿إذَا عَتَقَتَ الْأُمَّةُ فَهِي بالخيار ما لم يطأها إن تشأ فارقته، وإن وطئها فلا خيار لها». وأخرجه الدارقطني بلفظ «إن وطئك فلا خيار لك». وأخرجه أبو داود بلفظ «إن قاربك فلا خيار لك». فدل أن الوطء

مانع من الخيار، وإليه ذهب الحنابلة. وأعلم أن هذا الحديث جليل، قد ذكره العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة، وفي العتق، وفي البيع، وفي النكاح. وذكره البخاري في البيع. وأطال المصنف في عدة ما آستخرج منه من الفوائد، حتى بلغت مائة وأثنتين وعشرين فائدة، فنذكر ما له تعلق بالباب الذي نحن بصدده (منها) جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر، وأن بيع الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً، وأن عتقها لا يكون طلاقاً ولا فسخاً، وأن الرقيق أن يسعى في فكاك رقبته من الرق، وأن الكفاءة معتبرة في الحرية. (قلت:) قد أشار الحديث إلى سبب تخييرها، وهو ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم هذا، وأن أعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولي لها. ومـما ذكر في قصة بريرة أن زوجها كان يتبعها في سكك المدينة يتحدر دمعه لفرط محبته لها قالوا: فيؤخذ منه أن الحب يذهب الحياء، وأنه يعذر من كان كذلك إذا كان بغير أختيار منه، فيعذر أهل المحبة في اللَّه إذا حصل لهم الوجد عند سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم، حيث يغتفر منهم ما لا يحصل عن أختيار كالرقص ونحوه. (قلت:)لا يخفى أن زوج بريرة بكى من فراق محبه، فمحب اللَّه يبكي شوقاً إلى لقائه وخوفاً من سخطه، كما كان رسول اللَّه ﷺ يبكي عند سماع القرآن وكذلك أصحابه ومن تبعهم بإحسان. وأما الرقص والتصفيق، فشأن أهل الفسق والخلاعة لا شأن من يحب اللَّه ويخشاه، فأعجب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث. وذكره المصنف في الفتح، ثم سرد فيه غير ما ذكرناه، وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه، وفي بعضها خفاء وتكلف لا يليق بمثل كلام رسول اللَّه ﷺ.

7/1۰٣٦ _ وَعَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ ٱلدَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ: «طَلِّقْ أَيْتَهُمَا قُلْتُ يَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «طَلِّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَالأَرْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَأَعَلَهُ الْبُخَارِئُ.

١٠٣٩ - أخرجه أحمد: ٤/ ٢٣٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان (الحديث ٢٢٤٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان (الحديث ١٩٢٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح باب: الرجل يسلم وعنده أختان (الحديث ١٩٥٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: نكاح الكفار (الحديث ١٩٥٥)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح باب: النكاح (الحديث ٢٧٣)، وأخرجه البنهقي في كتاب: النكاح باب: النكاح (الحديث ٢٨ ٢٧٢)،

— (وعن الضحاك) تابعي معروف، روى عن أبيه (ابن فيروز) بفتح الفاء وسكون المتناة التحتية وضم الراء وسكون الواو وآخره زاي، هو أبو عبد الله (الديلمي). ويقال الحميري لنزوله حمير، وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء، كان ممن وفد على النبي على، وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي أدعى النبوة في سنة إحدى عشرة، وأتى حين قتله النبي على وهو مريض مرض موته، وكان بين ظهوره وقتله أربعة أشهر. (عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله إني أسلمت وتحتي أختان فقال رسول الله على: «أطلق أيتهما شت. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي وأعله البخاري») بأنه رواه الضحاك عن أبيه، ورواه عنه أبو وهب الجيشاني وبفتح الجيم وسكون المثناة التحتية والشين المعجمة فنون وقال البخاري: لا نعرف سماع بعضهم من بعض، والحديث دليل على أعتبار أنكحه الكفار وإن خالفت نكاح الإسلام، وأنها لا تخرج المرأة من الزوج إلا بطلاق بعد الإسلام، وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تجديد عقد. وهذا مذهب من الزوج إلا بطلاق بعد الإسلام، وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تجديد عقد. وهذا مذهب وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق الاعتزال وإمساك الأخت الأخرى التي بقيت عنده وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق الاعتزال وإمساك الأخت الأخرى التي بقيت عنده بعقد جديد. ولا يخفى أنه تأويل متعسف، وكيف يخاطب رسول الله الله من دخل في الإسلام ولم يعرف الأحكام بمثل هذا وكذا تأولوا مثل هذا قوله.

٧/١٠٣٧ - وَعَنْ سَالِمْ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ غَيْلاَنَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَالنِّرْمِيذِيُّ، وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُ ﷺ: ﴿ وَالنَّرْمِيذِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالنَّرْمِيذِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَعَلَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو زُرْعَةً، وَأَبُو زُرْعَةً، وَأَبُو حَاتِم.

ــ (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (أن غيلان بن سلمة) وهو مـمن أسلم بعد فتـح الطائف ولم يهاجر، وهو من أعيان ثقيف، ومات في خلافة عمر (أسلم وله عشرة نسوة، فأسلمن معه، فأمره النبي على أن يتخير منهن أربعاً. رواه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان والحاكم، وأعله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم) قال الترمذي: قال البخاري:

١٠٣٧ - أخرجه أحمد: ٢/ ١٢، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة (الحديث ١٢٢٨)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: نكاح الكفار (الحديث ١٥٨٤)، وأحرجه الجاكم في كتاب: النكاح، باب: إذا تزوج العبد بغير إذن سيده (الحديث ١٩٤/٤).

هذا الحديث غير محفوظ. وأطال المصنف في التلخيص الكلام على الحديث، وأخصر منه وأحسن إفادة كلام ابن كثير في الإرشاد قال عقب سياقه له: رواه الإمامان أبو عبد اللَّه محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل والترمذي وابن ماجه. وهذا الإسناد رجاله على شرط الشيخين، إلا أن الترمذي يقول: سمعت البخاري يقول: هذا حديث غير محفوظ. والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال: حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي أن غيلان فذكره قال البخاري: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه، أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر: لتراجعن نساءك الحديث. قال ابن كثير: قلت قد جمع الإمام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند، فليس ما ذكره البخاري قادحاً وساق رواية النسائي له برجال ثقات، إلا أنه يرد على ابن كثير ما نقله الأثرم عن أحمد أنه قال: هذا الحديث غير صحيح. والعمل عليه، وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحاك، ومن تأول ذلك تأول هذا. (فائدة): سبقت إشارة إلى قصة تطليق رجل من ثقيف نساءه، وذلك أنه اختار أربعاً، فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه، فلما بلغ ذلك عمر قال: وإني لأظن الشيطان مما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك، وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلًا، وأيم اللَّه لتراجعن نساءك ولترجعن مالك، أو لأورثهن منك ولآمرن بقبرك فليرجم كما رجم قبر أبي رغال - الحديث، ووقع في الوسيط ابن غيلان وهو وهم بل هو غيلان، وأشد منه وهماً ما وقع في مختصر ابن الحاجب ابن عيلان بالعين المهملة. وفي سنن أبي داود «أن قيس بن الحرث أسلم وعنده ثمان نسوة فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعاً». وروى الشافعي والبيهقي عن نوفل بن معاوية أنه قال: «أسلمت وتحتى خمس نسوة فسألت النبي ﷺ فقال: •فارق واحدة وأمسك أربعاً، فعمدت إلى أقدمهن عندي عاقر منذ ستين سنة ففارقتها وعاش نوفل بن معاوية مائة وعشرين سنة ستين في الإسلام وستين في الجاهلية. وفي كلام عمر ما يدل على إبطال الحيلة لمنع التوريث، وأن الشيطان قد يقذف في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله، وأنه يرجم القبر عقوبة لـلعاصي وإهانة وتحذيراً عن مثل ما فعله.

١٠٣٨ - أخرجه أحمد: ٢/٥٠٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها (الحديث ٢٢٤٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها (الحديث ٢٢٤٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (الحديث ١١٤٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (الحديث ٢٠٠٩)، وأخرجه أحمد: ٢/٥٠٥، وأخرجه الحاكم: في كتاب: الطلاق، باب: كراهة سؤال... (الحديث ٢٠٠٧)،

الرَّبِيعِ بَعْدَ سِتْ سِنِينَ بِالنَّكَاحِ الأَوَّلِ، ولم يُحْدِثْ نِكَاحاً. رواه أَحْمَدُ وَالأَرْبَعَةُ، إِلاَّ النَّسَاثِيَّ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَالْحَاكِمُ.

- (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنه، قال: رد النبي ﷺ ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً. رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وصححه أحمد والحاكم). قال الترمذي: حسن وليس بإسناده بأس. وفي لفظ لأحمد كان إسلامها قبل إسلامه بست سنين. وعنى بإسلامها هجرتها، وإلا فهي أسلمت مع سائر بناته ﷺ، وهن أسلمن منذ بعثه اللَّه. وكانت هجرتها بعد وقعة بدر بقليل، ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته ﷺ، وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ست من ذي القعدة منها، فيكون مكثها بعد ذلك نحواً من سنتين. ولهذا ورد في رواية أبي داود ردها عليه بعد سنتين، وهكذا قرر ذلك أبو بكر البيهةي. قال الترمذي: لا يعرف وجه هذا الحديث يشير إلى أنه كيف ردها عليه بعد ست سنين أو ثلاث أو سنتين، وهو مشكل لاستبعاد أن تبقى عدتها هذه المدة ولم يذهب أحد إلى تقرير المسلمة تحت الكافر إذا تأخر إسلامه عن إسلامها. نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر جوزه ورد بالإجماع، وتعقب بثبوت الخلاف فيه عن على والنخعى أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وبه افتى حماد شيخ أبي حنيفة فزوى عن على أنه قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدُهما: «هو أملك لبضعها ما دامت في دار هجرتها» وفي رواية «هو أولى بها ما لم تخرج من مصرها» وفي رواية عن الزهري أنه إن أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحها ما لم يفرق بينهما سلطان وقال الجمهور: إن أسلمت الحربية وزوجها حربي وهي مدخول بها، فإن أسلم وهي في العدة فالنكاح باق، وإن أسلم بعد أنقضاء عدتها وقعت الفرقة بينهما، وهو الذي ادعى عليه الإجماع في البحر، وأدعاه ابن عبد البر كمال عرفت. وتأول الجمهور حديث زينب بأن عدتها لم تكن قد انقضت، وذلك بعد نزول آية التحريم لبقاء المسلمة تحت الكافر، وهو مقدار سنتين وأشهر، لأن الحيض قد يتأخر مع بعض النساء، فردها على عليه لما كانت العدة غير منقضية. وقيل: المراد بقوله بالنكاح الأول أنه لم يحدث زيادة شرط ولا مهر. ورد هذا ابن القيم وقال: لا نعرف أعتبار العدة في شيء من الأحاديث، ولا كان النبي ﷺ يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا؟ ولا ريب أن الإسلام لو كان بمجرد فرقة لكانت فرقة بائنة لا رجعية فلا أثر للعدة في بقاء النكاح، وإنما أثرها في منع نكاحها للغير فلو كان الإسلام قد نجز الفرقة بينهما لم يكن أحق بها في العدة، ولكن الذي دل عليه حكمه على أن النكاح موقوف، فإن

أسلم قبل أنقضاء عدتها فهي زوجته، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت وإن أحبت انتظرته، فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح، ولا يعلم أحد جدد بعد الإسلام نكاحه ألبتة، بل كان الواقع أحد الأمرين: إما افتراقهما ونكاحها غيره، وإما بقاؤهما عليه وإن تأخر إسلامه. وأما تنجيز الفرقة ومراعاة العدة، فلا يعلم أن رسول الله على قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر وبعده منه قال: ولولا إقراره الله الزوجين على نكاحهما، وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح، لقلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير أعتبار عدة لقوله تعالى: ﴿لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن﴾(١). وقوله تعالى: ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾(١). ثم سرد قضايا تؤكد ما ذهب إليه، وهو أقرب الأقوال في المسألة.

٩/١٠٣٩ ــ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ٱبْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ». قَالَ التَّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجْوَدُ إِسْنَاداً، وَالْعَمَلُ أَجْوَدُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: رد النبي الله أبنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد. قال الترمذي: حديث ابن عباس أجود إسناداً، والعمل على حديث عمرو بن شعيب). قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد. قال الإمام أحمد: هذا حديث ضعيف، وحجاج لم يسمعه من عمرو بن شعيب، إنما سمعه من محمد بن عبد الله العرزمي، والعرزمي لا يساوي حديثه شيئاً قال: والصحيح حديث ابن عباس يعنى المتقدم. وهكذا قال البخاري والترمذي والدارقطني والبيهقي وحكاه عن حفاظ الحديث. وأما ابن عبد البر، فإنه جنح إلى ترجيح رواية عمرو بن شعيب، وجمع بينه وبين حديث ابن عباس، فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الأول أي بشروطه. ومعنى لم يحدث شيئاً أي لم يزد على ذلك شيئاً، وقد أشرنا إليه آنفاً قال: وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول، وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالمحتمل انتهى. (قلت:) يرد تأويل حديث ابن عباس تصريح ابن عباس في رواية «فلم بالمحتمل انتهى. (قلت:) يرد تأويل حديث ابن عباس تصريح ابن عباس في رواية «فلم يحدث شهادة ولا صداقاً» رواه ابن كثير في الإرشاد، ونسبه إلى إخراج الإمام أحمد له.

⁽١) و (٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

١٠٣٩ _ أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (الحديث ١١٤٢).

وأما قول الترمذي: والعمل على حديث عمرو بن شعيب، فإنه يريد عمل أهل العراق، ولا يخفى أن عملهم بالحديث الضعيف وهجر القوي لا يقوي الضعيف، بل يضعف ما ذهبوا إليه من العمل.

١٠/١٠٤٠ ــ وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ أَسْلَمَتِ آمْرَأَةٌ ، فَتَزَوَّجَتْ ، فَجَاءَ زَوْجُهَا ، فَقَالَ: يَا زُسُولَ ٱللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ أَسْلَمْتُ وَعَلِمَتْ بِإِسْلَامِي ، فَٱنْتَزَعَهَا رَسُولُ ٱللَّهِ عَلِيمَ مِنْ زَوْجِهَا ٱلْآوَلِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرَدَّهَا إِلَى زَوْجِهَا ٱلْآوَلِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَٱبْنُ مَاجَهُ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وَالْحَاكِم .

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: أسلمت أمرأة فنزوجت فجاء زوجها فقال: يا رسول الله إلى كنت أسلمت وعلمت بإسلامي فانتزعها رسول الله ويه من زوجها الآخر وردها إلى زوجها الأول. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم). الحديث دليل على أنه إذا أسلم الزوج، وعلمت أمرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه، وإن تزوجت فهو تزوج باطل تنتزع من الزوج الآخر. وقوله: "وعلمت بإسلامي» يحتمل أنه أسلم بعد أنقضاء عدتها أو قبلها، وأنها ترد إليه على كل حال، وأن علمها بإسلامه قبل تزوجها بغيره يبطل نكاحها مطلقاً، سواء انقضت عدتها أم لا، فهو من الأدلة الكلام ابن القيم الذي قدمناه، لأن تركه الله الاستفصال هل علمت بعد انقضاء العدة أو لا؟: تزوج من شاءت لا تتم هذه القصة إلا على تقدير تزوجها في العدة كذا قاله الشارح رحمه تزوج من شاءت لا تتم هذه القصة إلا على تقدير تزوجها في العدة كذا قاله الشارح رحمه الله. ولا يخفى أنه مشكل، لأنه إن كان عقد الآخر بعد أنقضاء عدتها من الأول فتكاحها صحيح، وإن كان قبل انقضاء عدتها فهو باطل، إلا أن يقال إنه أسلم وهي في العدة. وإذا أسلم وهي فيها فالنكاح باق بينهما فتزوجها بعد إسلامه باطل، لأنها باقية في عقد نكاحه فهذا أقرب.

١٠٤٠ ـ أخرجه أحمد: (الحديث ٢٥٩٩)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إذا أسلم أحد الزوجين (الحديث ٢٢٣٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (الحديث ٢٠٠٨)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: نكاح الكفار (الحديث ٢٠٠٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: كراهمة مسؤال. . . (الحديث ٢٠٠٧)،

فسخ النكاح بالعيب

العَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا، رَأَى بِكَشْجِهَا بَيَاضاً، العَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا، رَأَى بِكَشْجِهَا بَيَاضاً، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «ٱلْبَسِي ثِيَابَكِ، وَٱلْحَقِي بِأَهْلِكِ». وَأَمْرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَفِي إِسْنَادِهِ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَٱخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ الْحَاكِمُ، وَفِي إِسْنَادِهِ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَٱخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ ٱلْحَاكِمُ، وَلِي إِسْنَادِهِ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَٱخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ ٱلْحَاكِمُ، وَلِي إِسْنَادِهِ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَٱخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخِهِ الْحَبْلَافاً كَثِيراً.

ــ (وعن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال: تزوج رسول الله ﷺ العالية من بني غفار) بكسر الغين المعجمة ففاء خفيفة فراء بعد الألف قبيلة معروفة (فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحها) بفتح الكاف فشين معجمة فحاء مهملة هو ما بين الخاصرتين إلى الضلع كما في القاموس (بياضاً فقال: البسي ثبابك والحقي بأهلك وأمر لها بالصداق. رواه الحاكم وفي إسناده جميل بن زيد وهو مجهول، وأختلف عليه في شيخه أختلافاً كثيراً) اختلف في الحديث عن جميل فقيل عنه كما قال المصنف. وقيل: عن ابن عمر. وقيل: عن كعب بن عجرة. وقيل: عن كعب بن زيد. والحديث فيه دليل على أن البرص منفر، ولا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح صريحاً، لاحتمال قوله ﷺ: «الحقى بأهلك» أنه قصد به الطلاق، إلا أنه قد روى هذا الحديث ابن كثير بلفظ: ﴿أَنَّهُ ﷺ تزوج أمرأة من بني غفار، فلما دخلت عليه رأى بكشحها وضحاً فردها إلى أهلها وقال: دلستم على، فهو دليل على الفسخ وهذا الحديث ذكره ابن كثير في باب الخيار في النكاح والرد بالعيب. وقد أختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيوب، فذهب أكثر الأمة إلى ثبوته وإن أختلفوا في التفاصيل. فروي عن علي وعمر أنها لا ترد النساء إلا من أربع من الجنون والجذام، والبرص، والداء في الفرج. وإسناده منقطع. وروى البيهقي بإسناد جيد عن ابن عباس رضي اللَّه عنه «أربع لا يجزن في بيع ولا نكاح، المجنونة، والمجذومة، والبرصاء، والعفلاء» والرجل يشارك المرأة في ذلك، ويرد بالجب والعنة على خلاف في العنة وفي أنواع من المنفرات خلاف. وأختار ابن القيم أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه،

١٠٤١ _ أخرجه الحاكم في كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر العالية (الحديث ٤/ ٣٤).

ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار، وهو أولى من البيع، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من الشروط في البيع، قال: ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره، وموارده، وعدله، وحكمته، وما أشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة. قال: وأما الاقتصار على عيبين أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، أو مستة، أو سبعة، أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساويها فلا وجه له، فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين، أو إحداهما من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش، وهو مناف للدين، والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفاً: قال: وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لمن تزوج أمرأة وهو لا يولد له: أخبرها أنك عقيم. فماذا تقول في العيوب الذي هذا عندها كمال لا نقص؟ انتهى وذهب داود وابن حزم إلى أنه لا يفسخ النكاح بعيب ألبتة، وكأنه لما لم يثبت الحديث به، ولا يقولون بالقياس لم يقولوا بالفسخ.

١٠٤١ م - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ ٱمْرَأَةٍ فَدَخَلَ بِهَا فَوَجَدَهَا بَرْصَاءَ، أَوْ مَجْنُونَةً، أَوْ مَجْذُومَةً فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَسِيسِهِ إِيَّاهَا، وَهُوَ لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهُ مِنْهَا». أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَمَالِك، وَآبْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَرِجَالُهُ أَيْقَاتُ.

الأ الم المعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب، رضي اللّه عنه، قال: أيما رجل تزوج أمرأة، فدخل بها فوجدها برصاء، أو مجنونة، أو مجنومة، فلها الصداق بمسيسه إياها وهو له على من غره منها. أخرجه سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبة ورجاله ثقات) تقدم الكلام في الفسخ بالعيب. وقوله: (وهو) أي: المهر له أي للزوج على من غره منها أي يرجع عليه. وإليه ذهب الهادي ومالك وأصحاب الشافعي. وذلك لأنه غرم لحقه بسببه، إلا أنهم أشترطوا علمه بالغيب، فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه. وقول عمر: "على من غره" دال على ذلك إذ لا غرر منه إلا مع العلم. وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع، إلا أن الشافعي قال بهذا في الجديد. قال ابن كثير في الإرشاد: وقد حكى الشافعي في القديم عن عمر وعلي وابن عباس في المغرور يرجع بالمهر على من غره ويعتضد بما تقدم من قوله على وابن عباس في المغرور يرجع بالمهر على من غره تركنا ذلك لحديث «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن أصابها فلها الصداق تركنا ذلك لحديث «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وهي التي غرته، فلأن

يجعل لها الصداق بلا رجوع على الغار في النكاح الصحيح الذي الزوج فيه مخير بطريق الأولى انتهى. وقد يقال هذا مطلق مقيد بحديث الباب.

١٠٤١ م ــ وَرَوَى سَعِيدٌ أَيْضاً عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَزَادَ: ﴿وَ (١) بِهَا قَـرْنٌ، فَزَوْجُهَا بِالْخِيَارِ، فَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا ٱسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا».

1 \$ * 1 م = (وروى سعيد أيضاً) يعني ابن منصور (عن علي رضي الله عنه نحوه وزاد وبها قرن) بفتح القاف وسكون الراء، هو العفلة بفتح العين المهملة وفتح الفاء واللام، وهي تخرج في قبل النساء. وحيا الناقة كالأدرة في الرجال. (فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها).

١٠٤١ م - وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ أَيْضاً قَالَ: «قَضَى عُمَرُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ
 فِي الْعِنِّينِ أَنْ يُؤَجَّلَ سَنَةً ». وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

ابن المسيب (قال: قضى عمر أن العنين يؤجل سنة ورجاله ثقات) بالمهملة فنون فمثناة تحتية فنون بزنة سكين، هو من لا يأتي النساء عجزاً لعدم أنتشار ذكره ولا يريدهن. والاسم العنانة والتعنين والعنينة بالكسر ويشدد، والعنة بالضم الاسم أيضاً من عنن عن آمرأته حكم عليه القاضي بذلك أو منع بالسحر. وهذا الأثر دال على أنها عيب يفسخ بها النكاح بعد تحققها، واختلفوا في ذلك، والقائلون بالفسخ أختلفوا أيضاً في إمهاله ليحصل التحقيق فقيل: يمهل سنة وهو مروي عن عمر وابن مسعود. وروي عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحارث بن عبد الله يؤجل عشرة أشهر. وذهب أحمد والهادي وجماعة إلى أنه لا فسخ في ذلك. وأستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ، وهذا أثر لا حجة فيه، وبأنه لله لم يخبر امرأة رفاعة وقد شكت منه ذلك وهو في موضع التعليم. وقد أجاب في البحر بقوله: قلنا لعل زوجها أنكر والظاهر معه. (قلت:) لا يخفي أن أمرأة رفاعة لم تشك من رفاعة، فإنه كان قد طلقها فتزوجها عبد الرحمٰن بن الزبير، فجاءت تشكو إليه وقالت: إنما معه مثل هدبة الثوب فقال فلي: «أثريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتدوقي عسيلته». وفي رواية الموطأ «أن رفاعة طلق أمرأته تميمة بنت وهب في عهد رسول الله على عسيلته». وفي رواية الموطأ «أن رفاعة طلق أمرأته تميمة بنت وهب في عهد رسول الله الله فاردة وفي عبد الرحمٰن بن الزبير فأعرض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد

١٠٤١م ـ أخرجه مالك في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الصداق والحباء (الحديث ٥٢٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة: ٥/٥٠.

رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول فقال ﷺ: أتريدين _الحديث. وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاعة، فإنها لم تطلب الفسخ، بل فهم منها على أنها تريد أن يراجعها رفاعة فأخبرها أن عبد الرِّحمُن حيث لم يذق عسيلتها ولا ذاقت عسيلته لا يحلها لرفاعة، وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ؟ وقد أخرج مالك في الموطأ «أن عبد الرحمٰن لم يستطع أن يمسها فطلقها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول، فجاءت تستفتى رسول اللَّه ﷺ فأجابها بأنها لا تحل له. وأما قصة أبي ركانة وهي النه نكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبي على فقالت: ما يغني عنى إلا كما تغنى عنى هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت النبي ﷺ حمية فدعا بركانة وإخوته ثم قال لجلسائه: أترون فلاناً ـ يعني ولداً له ـ يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد، وفلاناً لابنه الآخر يشبه منه كذا وكذا قالوا: نعم قال النبي على: لعبد يزيد طلقها ففعل _ الحديث؛ أخرجه أبو داود عن ابن عباس. والظاهر أنه لم يثبت عنده على ما أدعته المرأة من العنة، لأنها خلاف الأصل، ولأنه ﷺ تعرف أولاده بالقيافة. وسأل عنها أصحابه ﷺ، فدل أنه لم يثبت له أنه عنين. فأمره بالطلاق إرشاداً إلى أنه ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه، لا أنه يجب عليه. (فائدة): قال ابن المنذر: اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثرون: إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين. وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحق. وقال أبو ثور: إن ترك جماعها لعلة أجل لها سنة، وإن كان لغير علة فلا تأجيل. وقال عياض: اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً في الجماع، فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المجبوب والممسوح جاهلة بهما، ويضرب للعنين أجل سنة لاختبار زوال ما به انتهى. (قلت:) ولم يستدلوا على مقدار الأجل بالسنة بدليل ناهض، إنما يذكر الفقهاء أنه لأجل أن تمر به الفصول الأربعة فيتبين حينئذ حاله.

٢ ـ بابد: عشرة النساء

بكسر العين وسكون الشين المعجمة أي عشرة الرجال أي الأزواج النساء أي الزوجات.

١/ ١٠ ٤٢ حَنْ أَبِي هُّرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى آمْرَأَةً فِي دُبُرِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتُ، لَكِنْ أَعِلَ بِالإِرْسَالِ. أَعِلَ بِالإِرْسَالِ.

١٠٤٢ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في جامع النكاح (الحديث ٢١٦٢).

 (عن أبي هريرة، رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ملعون من أتى امرأة في دبرها. رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ورجاله ثقات لكن أعل بالإرسال) روى هذا الحديث بلفظه من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم على بن أبي طالب، رضى الله عنه، وعمر وخزيمة وعلى بن طلق وطلق بن علي وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر والبراء وعقبة بن عامر وأنس وأبو ذر. وفي طرقه جميعها كلام، ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف الرواة، ينشد بعض طرقه بعضاً، ويدل على تحريم إتيان النساء في أدبارهن، وإلى هذا ذهبت الأمة إلا القليل للحديث هذا، ولأن الأصل تحريم المباشرة إلا ما أحله اللَّه، ولم يحل تعالى إلا القبل كما دل له قوله: ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾(١) وقوله: ﴿فأتوهن من حيث أمركم اللَّه﴾(٢) فأباح موضع الحرث، والمطلوب من الحرث نبات الزرع، فكذلك النساء الغرض من إتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة، وهو لا يكون إلا في القبل، فيحرم ما عدا موضع الحرث، ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محلاً للزرع. وأما حل الاستمتاع فيما عدا الفرج، فمأخوذ من دليل آخر وهو جواز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج. وذهبت الإمامية إلى جواز إتيان الزوجة والأمة بل والمملوك في الدبر. وروي عن الشافعي أنه قال: لم يصح في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال. ولكن قال الربيع: واللَّه الذي لا إله إلا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في سنة كتب. ويقال إنه كان يقول بحله في القديم. وفي الهدي النبوي عن الشافعي أنه قال: لا أرخص فيه بل أنهى عنه وقال: إن من نقل عن الأثمة إباحته فقد غلط عليهم أفحش الغلط وأقبحه، وإنما الذي أباحوه أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء في الفرج، فيطأ من الدبر لا في الدبر، فأشتبه على السامع انتهى. ويروي جواز ذلك عن مالك وأنكره أصحابه. وقد أطال الشارح القول في المسألة بما لا حاجة إلى أستيفائه هنا، وقرر آخراً تحريم ذلك ومن أدلة تحريمه قرليه:

٣/١٠٤٣ ــ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿لَا يَنْظُرُ

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٣٢٣. (٢) سورة البقرة، الآية: ٣٢٢.

١٠٤٣ - أخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن (الحديث ١١٦٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: النهي عن إتيان النساء في أعجازهن (الحديث ٤٢٠٣).

ٱللَّهُ إِلَى رَجُلِ أَتَى رَجُلًا أَوِ آمْرَأَةً فِي دُبُرِهَا». رَوَاهُ النَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَأَعِلَ بالْوَقْفِ.

_ (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها. رواه الترمذي والنسائي وابن حبان وأعل بالوقف) على أبن عباس ولكن المسألة لا مسرح للاجتهاد فيها، سيما ذكر هذا النوع من الوعيد، فإنه لا يدرك بالاجتهاد فله حكم الرفع.

٣/١٠٤٤ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلآخِرِ فَلاَ يُؤْذِي جَارَهُ، وَآسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْراً، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَع، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضَّلْعِ أَعْلاَهُ، فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَآسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْراً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيُّ.

وَلِمُسْلِمٍ: : «فَإِنْ آسْتَمْتَعْتَ بِهَا آسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا حِوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبْتَ ثُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسْرُهَا طَلَاقُهَا».

— (وهن أبي هريرة، رضي الله عنه، هن النبي على قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره وأستوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وإسكانها واحد الأضلاع (فإن أعوج شيء من الضلع أعلاه إذا ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج وأستوصوا بالنساء خيراً) أي: أقبلوا الوصية فيهن. والمعنى أني أوصيكم بهن خيراً، أو المعنى يوصي بعضكم بعضاً فيهن خيراً (متفق عليه واللفظ للبخاري). ولمسلم فإن أستمتعت بها أستمتعت بها وبها عوج) هو بكسر أوله على الأرجح (وإن ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها). الحديث دليل على عظم حق الجار، وأن من آذى الجار فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر، وهذا وإن كان يلزم منه كفر من آذى جاره، إلا أنه محمول على المبالغة، لأن من حق الإيمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الاتصاف به، وقد عد أذى الجار من الكبائر، فالمراد من كان يؤمن إيماناً كاملاً، وقد وصى الله على الجار في

١٠٤٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الوصاة بالنساء (الحديث ٥١٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: الوصية بالنساء (الحديث ١٠٩١).

القرآن، وحد الجار إلى أربعين داراً كما أخرج الطبراني أنه «أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول اللَّه أنى نزلت في محل بني فلان، وإن أشدهم لي أذى أقربهم إلى داراً، فبعث النبي ﷺ أبا بكر وعمر وعلياً رضى اللَّه عنهم، يأتون المسجد فيصيحون على أن أربعين داراً جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه. وأخرج الطبراني في الكبير والأوسط «إن اللَّه ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من جيرانه، وهذا فيه زيادة على الأول. والأذية للمؤمن مطلقاً محرمة قال تعالى: ﴿والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما أكتسبوا فقد أحتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً﴾(١) ولكنه في حق الجار أشد تحريماً فلا يغتفر منه شيء، وهو كل ما يعد في العرف أذى، حتى ورد في الحديث «إنه لا يؤذيه بقتار قدره إلا أن يغرف له من مرقته ولا يحجز عنه الربح إلا بإذنه وإن أشتري فاكهة أهدى إليه منها». وحقوق الجار مستوفاة في الإحياء لـلغزالي. وقوله: «وأستوصوا» تقدم بيان معناه وعلـله بقوله «فإنهن خلقن من ضلع» يريد خلقن خلقاً فيه أعوجاج، لأنهن خلقن من أصل معوج. والمراد أن حواء أصلها خلقت من ضلع آدم كما قال تعالىٰ: ﴿وخلق منها زوجها﴾(٢) بعد قوله: ﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾ (٣). وأخرج ابن إسحٰق من حديث ابن عباس اإن حواء خلقت من ضلع آدم الأقصر الأيسر وهو نائم». وقوله: •«وإن أعوج ما في الضلع» إخبار بأنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة في إثبات هذه الصفة لهن وضمير قوله تقيمه وكسرته للضلع وهو يذكر ويؤنث. وكذا جاء في لفظ البخاري «تقيمها وكسرتها» ويحتمل أنه لـلمرأة. ورواية مسلم صريحة في ذلك حيث قال: ﴿وكسرها طلاقها﴾. والحديث فيه الأمر بالوصية بالنساء والاحتمال لهن، والصبر على عوج أخلاقهن، وأنه لا سبيل إلى إصلاح أخلاقهن، بل لا بد من العوج فيها، وأنه من أصل الخلقة. وتقدم ضبط العوج هنا وقد قال أهل السلغة: العوج بالفتح في كل منتصب كالحائط والعود وشبهـهما، وبالكسر ما كان في بساط أو معاش أو دين. ويقال: فلان في دينه عوج بالكسر.

8/1080 هـ وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيُ ﷺ في غَزْوَةٍ (٤) فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ. وَيَعْنِي: عِشَاءً لِكَيْ تَمْتَشِطَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ. ويَعْنِي: عِشَاءً لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِئَةُ، وَتَسْتَحِدَّ المُغِيبَةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

سورة: الأحزاب، الآية: ٥٨.
 سورة: النساء، الآية: ١٠.

١٠٤٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: تزويج الثيبات (الحديث ٥٠٧٩)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الرضاع، ياب: استحباب نكاح البكر (الحديث ١٠٨٨).

⁽٤) في نسخة م: غزاة.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ : "إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمُ الْغَيْبَةَ فَلاَ يَطْرُقْ أَهْلَهُ لَيْلاً».

_ (وعن جابر، رضي اللَّه عنه، قال: كنا مع النبي ﷺ في غزوة فلما قدمنا المدينة ذهبنا لندخل فقال على: أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً يعنى عشاء لكى تمتشط الشعثة) بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة فمثلثة (وتستحد) بسين وحاء مهملتين (المغيبة) بضم الميم وكسر المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة فموحدة مفتوحة التي غاب عنها زوجها (متفق عليه). فيه دليل على أنه يُحسن التأني لـلقادم على أهله، حتى يشعروا بقدرمه قبل وصوله بزمان يتسع، لما ذكر من تحسين هيئات من غاب عنهن أزواجهن من الامتشاط، وإزالة الشعر بالموسى مثلاً من المحلات التي يحسن إزالته منها، وذلك لئلا يهجم على أهله وهم في هيئة غير مناسبة، فينفر الزوج عنهن. والمراد إذا سافر سفراً يطيل فيه الغيبة كما دل له قوله: (وفي رواية البخاري) أي: عن جابر (إذا أطال أخدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلًا) قال أهل السلغة: الطروق المجيء بالسليل من سفر وغيره على غفلة. ويقال لكل آتِ بالسليل طارق، ولا يقال في النهار إلا مجازاً. وقوله: «ليلًا» ظاهره تقييده النهي بالليل، وأنه لا كراهة في دخوله إلى أهله نهاراً من غير شعورهم. وأختلف في علة التفرقة بين الــليل والنهار، فعلل البخاري في ترجمة الباب بقوله: «باب لا يطرق الرجل أهله ليلاً إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتمس عثراتهم، فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء العلة، لأن الريبة تغلب في الليل وتندر في النهار، وإن كانت العلة ما صرح به وهو قوله: «لكي تمتشط إلى آخره؛ فهو حاصل في الـليل والنهار، ويحتمل أن يكون معتبراً على كلا التقدير، فإن الغرض من التنظيف والتزيبين هو تحصيل لكمال الغرض من قضاء الشهوة، وذلك في الأغلب يكون في الـليل. فالقادم في النهار يتأنى ليحصل لزوجته التنظيف والتزيسين لوقت المباشرة، وهو الليل بخلاف القادم في الليل. وكذلك ما يخشى منه من العثور على وجود أجنبي، وهو في الأغلب يكون في الـليل، وقد أخرج ابن خزيمة عن ابن عمر قال: «نهي رسول الله على أن نطرق النساء ليلاً فطرق رجلان كلاهما فوجد ـ يريد كل واحد منهما ـ مع أمرأته ما يكره". وأخرج أبو عوانة في صحيحه من حديث جابر: «أن عبد اللَّه بن رواحة أتى أمرأته ليلاً وعندها أمرأة تمشطها فظنها رجلاً فأشار إليها بالسيف فلما ذكر ذلك للنبي ﷺ نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً». وفي الحديث الحث على البعد عن تتبع عورات الأهل، والحث على ما يجلب التودد والتحاب بين الزوجين، وعدم التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل وبغيرهم أولى. وفيه الاستحداد ونحوه مـما تــــتزين به الـمرأة لزوجها محبوب للشرع، وأنه ليس من تغيير خلق اللَّه المنهي عنه.

٣٤٠/٥ - وَعَنْ أَبِي مَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ ٱللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى ٱمْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى آمرأته) من أفضى الرجل إلى المرأة جامعها، أو خلا بها جامع أو لاكما في القاموس. (وتفضي إليه ثم ينشر سرها) أي: وتنشر سره (أخرجه مسلم) إلا أنه بلفظ (إن من أشر الناس». قال القاضي عياض: وأهل النحو يقولون لا يجوز أشر وأخير، وإنما يقال هو خير منه وشر منه. قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالملغتين جميعاً، وهي حجة في جوازهما جميعاً، وأنهما لفتان. والحديث دليل على تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين آمرأته من أمور الوقاع، ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه. وأما مجرد ذكر الوقاع، فإذا لم يكن لحاجة فذكره مكروه، لأنه خلاف المروءة وقد قال على المراة واليوم الآخر فلي غيراً أو ليصمت فإن دعت إليه الحاجة أو ترتبت عليه فائدة، بأن كان ينكر إعراضه عنها، أو تدعي عليه العجز عن الجماع، أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره عما قال بي المرأة لا يجوز لها إفشاء سره، وقد ورد به النص أيضاً.

7/1087 - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيةً عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا أَكُلْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا ٱكْنَسَيْتَ، وَلاَ تَضْرِبِ الْوَجْة، وَلاَ تُقَبِّحْ، وَلاَ تَهْجُرْ إِلاَّ فِي الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَاثِيُّ، وَأَبْنُ مَاجَهْ، وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

١٠٤٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم إفشاء سر المرأة (الحديث ١٤٣٧).

١٠٤٧ - أخرجه أحمد: ٤٧/٤ و ٣/٥ - ٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في حق المرأة على الزوج على زوجها (الحديث ٢١٤٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: حق المرأة على الزوج (الحديث ١٨٥٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: معاشرة الزوجين (الحديث ١٨٥٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: التشديد في العدل بين النساء (الحديث ٢١٢٥).

_ (وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة فمثناة تحتية ساكنة فدال مهملة. ومعاوية صحابي، روى عن أبنه حكيم، وروى عن حكيم أبنه بهز بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوج أحدنا) هكذا بعدم الناء هي الـلغة الفصيحة، وجاء زوجة بالناء (عليه قال: تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا أكتسبت، ولا تضرب الوجُّه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت. رواه أحمد والنسائي أبو داود وابن ماجه وعلق البخاري بعضه) حيث قال: «باب هجر النبي على نساءه في غير بيوتهن ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر إلا في البيت، والأول أصح (وصححه ابن حبان والحاكم). دل الحديث على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها، وأن النفقة بقدر سعته لا يكلف فوق وسعه لقوله: ﴿إِذَا أَكُلُتُ كُذَا قِيلَ: وَفِي أَخِذُهُ مِنْ هَذَا السَّلْفُظُ خِفَاء فمتى قدر على تحصيل النّفقة، وجب عليه أن لا يختص بها دون زوجته، ولعله مقيد بما زاد على قدر سد خلته للحديث «ابدأ بنفسك» ومثله لقول في الكسوة. وفي الحديث دليل على جواز الضرب تأديبًا، إلا أنه منهى عن ضرب الوجه للزوجة وغيرها. وقوله: «لا تقبح» أي لا تسمعها ما تكره وتقول: قبحك اللَّه ونحوه من الكلام الجافي. ومعنى قوله: «لا تهجر إلا في البيت» أنه إذا أراد هجرها في المضجع تأديباً لها كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱهجروهنَّ فِي المضاجع﴾(١) فلا يهجرها إلا في البيت، ولا يتحول إلى دار أخرى، أو يحولها إليها. إلا أن رواية البخاري التي ذكرناها، ودلت أنه علي هجر نساءه في غير بيوتهن، وخرج إلى مشربة له. وقد قال البخاري: إن هذا أصح من حديث معاوية. هذا وقد يقال دل فعله على جواز هجرهن في غير البيوت، وحديث معاوية على هجرهن في البيوت، ويكون مفهوم الحصر غير مراد. وأختلف في تفسير الهجر، فالجمهور فسروه بترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية، وهو من الهجران بمعنى البعد. وقيل يضاجعها ويوليها ظهره. وقيل يترك جماعها ولا يكلمها. وقيل: من الهجر الإغلاظ في القول. وقيل: من الهجار وهو الحبل الذي يربط به البعير أي أوثقوهن في البيوت. قاله الطبري وأستدل له ووهاه أبن العربي.

杂杂杂

⁽١) سورة: النساء، الآية: ٣٤.

٧/١٠٤٨ — وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ قَالَ: كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الْمُواَّتُهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، فَتَزَلَتْ: ﴿ نَسَا وُكُمْ خَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّهُ اللَّهُ الْمُسْلِمِ. حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ (١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، قال: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل أمرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزل فرنساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم (٢٠) متفق عليه واللفظ لمسلم). ولفظ البخاري سمعت جابراً يقول: كانت اليهود تقول إذا جامعها من ورائها أي في قبلها كما فسّرته الرواية الأولى جاء الولد أحول فنزلت فنساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم (٣٠). وأختلفت الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال.

(الأول): ما ذكره المصنف من رواية الشيخين، إنه في إتيان المرأة من وراثها في قبلها. وأخرج هذا المعنى جماعة من المحدثين عن جابر وغيره، وأجتمع فيه ستة وثلاثون طريقاً صرح في بعضها أنه لا يحل إلا في القبل، وفي أكثرها الرد على اليهود.

(الثاني): أنها نزلت في حل إتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة عن ابن عمر من أثني عشر طريقاً.

(الثالث): أنها نزلت في حل العزل عن الزوجة، أخرجه أئمة من أهل المحديث عن ابن عباس وعن ابن عمرو وعن ابن المسيب. ولا يخفى أن ما في الصحيحين مقدم على غيره، فالراجح هو القول الأول. وأبن عمر قد أختلفت عنه الرواية، والقول بأنه أريد بها العزل لا يناسبه لفظ الآية هذا. وقد روي عن أبن الحنفية أن معنى قوله تعالىٰ: ﴿أَنَى شَيْمُ إِذَا شَيْمُ مَما ذكر أنه سبب النزول على أن إثيان الزوجة موكول إلى مشيئة الزوج.

١١٤٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم﴾ (الحديث ٤٥٢٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: جواز جماعه امرأته من قدامها ومن ورائها من غير تعرضه للدير (الحديث ١٤٣٥).

 ⁽١) و (٢) و (٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٣.

السنة عند إتيان النساء

٨/١٠٤٩ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ ٱللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنَّبِ ٱلشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرُ بَيْنِهُمَا وَلَدٌ فِي ذَٰلِكَ لَمْ يضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبْداً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

 (وعن ابن عباس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم اللَّه اللَّهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا، فإنه أن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبداً. متفق عليه) هذا لفظ مسلم. والحديث دليل على أنه يكون القول قبل المباشرة عند الإرادة، وهذه الرواية تفسر رواية «لو أن أحدكم يقول حين يأتي أهله» _ أخرجها البخاري _ بأن المراد حين يريد. وضمير جنبنا للرجل وأمرأته. وفي رواية الطبراني جنبني وجنب ما رزقتني بالإفراد. وقوله: «لم يضره الشيطان أبداً» أي لم يسلط عليه. قال القاضي عياض: نفي الضور على وجهة العموم في جميع أنواع الضرر غير مراد، وإن كان الظاهر العموم في جميع الأحوال من صيغة النفي مع التأييد، وذلك لما ثبت في الحديث من أن «كل أبن آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا مريم وأبنها، فإن في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة مع أن ذلك سبب صراحه. قلت: هذا من القاضى مبنى على عموم الضرر الديني والدنيوي. وقيل: ليس المراد إلا الديني، وأنه يكون من جملة العباد الذين قال تعالىٰ فيهم: ﴿إِنْ عبادي ليس لك عليهم سلطان﴾(١) ويؤيد هذا أنه أخرج عبد الرزاق عن الحسن وفيه «فكان يرجى إن حملت به أن يكون ولداً صالحاً» وهو مرسل، ولكنه لا يقال من قبل الرأي. قال أبن دقيق العيد: يحتمل أنه لا يضره في دينه، ولكن يلزم منه العصمة وليست إلا للأنبياء . وقد أجيب بأن العصمة في حق الأنبياء على جهة الوجوب، وفي حق من دعى لأجله بهذا الدعاء على جهة الجواز، فلا يبعد أن يوجد من لا يصدر منه معصية عمداً، وإن لم يكن ذلك واجباً له، وقيل: لم يضره لم يفتنه في دينه إلى الكفر، وليس المراد عصمته عن المعصية. وقيل: لم يضره مشاركة الشيطان لأبيه في جماع أمه. ويؤيده ما جاء عن مجاهد أن الذي يجامع ولا يسمي

١٠٤٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: ما يقول الرجل إذا أتى أهله (الحديث ٥١٦٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: ما يستحب أن يقول عند الجماع (الحديث ١٤٣٤).

⁽١) سورة: الحجر، الآية: ٤٢.

يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه. قيل: ولعل هذا أقرب الأجوبة. قلت: إلا أنه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد، ثم هو مرسل، ثم الحديث سيق لفائدة تحصل للولد ولا تحصل على هذا. ولعله يقول: إن عدم مشاركة الشيطان لأبيه في جماع أمه فائدته عائدة على الولد أيضاً. وفي الحديث أستحباب التسمية وبيان بركتها في كل حال، وأن يعتصم بالله وذكره من الشيطان، والتبرك بأسمه، والاستعاذة به من جميع الأسواء. وفيه أن الشيطان لا يفارق أبن آدم في حال من الأحوال إلا إذا ذكر الله.

المرأة إذا أغضبت زوجها

٩/١٠٥٠ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: ﴿إِذَا دَعَا الرَّجُلُ ٱمْرَأْتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، فَبَاتَ غَضْبَانَ لَعَنَتْهَا الْمَلَاثِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَلِمُسْلِمٍ: «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطاً عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي على قال: إذا دعا الرجل أمرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح) أي: وترجع عن العصيان. في بعض ألفاظ البخاري حتى ترجع (متفق عليه. والملفظ للبخاري. ولمسلم كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها). الحديث إخبار بأنه يجب على المرأة إجابة زوجها. أي إذا دعاها للجماع، لأن قوله إلى فراشه كناية عن الجماع، كما في قوله «الولد للفراش». ودليل وجوب لعن الملائكة لها إذ لا يلعنون إلا عن أمر الله ولا يكون إلا عقوبة ولا عقوبة إلا على ترك واجب وقوله: "حتى تصبح» دليل على وجوب الإجابة في المليل ولا مفهوم له، لأنه خرج ذكره مخرج الغالب، وإلا فإنه يجب عليها إجابته نهاراً. وقد أخرج غير مقيد بالسليل ابن خزيمة وابن حبان مرفوعاً «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا تصعد لهم إلى السماء حسنة ـ العبد الآبق حتى يرجع، والسكران حتى يصحو، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى». وإن كان هذا في سخطه مطلقاً، ولو لعدم طاعتها في الجماع، وليس فيه لعن إلا يرضى». وإن كان هذا في سخطه مطلقاً، ولو لعدم طاعتها من ليل أو نهار، وزاد البخاري في أن فيه وعيداً شديداً، يدخل فيه عدم طاعتها له في جماعها من ليل أو نهار، وزاد البخاري في

١١٥٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها (الحديث ٥١٩٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم امتناعها من فراش زوجها (الحديث ١٤٣٦).

روايته في بدء الخلق: فبات غضبان عليها أي زوجها. وقيل: هذه الزيادة يتجه وقوع الـلعن عليها، لأنها حينتذ يتحقق ثبوت معصيتها، بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك، فإنها لا تستحق اللعن. وفي قوله «لعنتها الملائكة» دلالة على أن منع من عليه الحق عمن هو له وقد طلبه يوجب سخط اللَّه تعالى على المانع، سواء كان الحق في بدن أو مال. قيل: ويدل على أنه يجوز لعن العاصى المسلم إذا كان على وجه الإرهاب عليه قبل أن يواقع المعصية، فإذا واقعها دعى له بالتوبة والمغفرة. قال المصنف في الفتح بعد نقله لهذا عن المهلب: ليس هذا التقييد مستفاداً من الحديث، بل من أدلة أخرى والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الإبعاد من الرحمة، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم، بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية. والذي أجازه أراد معناه العرفي، وهو مطلق السب، ولا يخفى أن محله إذاكان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر. ولعن الملائكة لا يلزم منه جواز اللعن منا، فإن التكليف مختلف. أنتهى كلامه. (قلت:) قول المهلب إنه يلعن قبل وقوع المعصية للإرهاب كلام مردود، فإنه لا يجوز لعنه قبل إيقاعه لها أصلًا، لأن سبسب السلعن وقوعها منه، فقبل وقوع السبب لا وجه لإيقاع المسبب. ثم إنه رتب في الحديث لعن الملاتكة على إباء المرأة عن الإجابة، وأحاديث «لعن اللَّه شارب الخمر» رتب فيها الـلعن على وصف كونه شارباً. وقول الحافظ بأنه إن أريد معناه العرفي جاز، لا يخفي أنه غير مراد للشارع إلا المعنى اللغوي. والتحقيق أن اللَّه تعالى أخبرنا أن الملائكة تلعن من ذكر، وبأنه تعالىٰ لعن شارب الخمر ولم يأمرنا بلعنه، فإن ورد الأمز بلعنه وجب علينا الامتثال، ولعنه ما لم تعلم توبته، وندب لنا الدعاء له بالتوفيق لـلتوبة والاستغفار. وقد أخبر الله تعالىٰ أن الملائكة تلعن من ذكر ، ومعلوم أنه عن أمر الله . وأخبر أنهم يستغفر ون لمن في الأرض، وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الإيمان وهم المرادون في الآية، إذ المراد من عصاة أهل الإيمان، لأنهم المحتاجون إلى الاستغفار لا أنها مقيدة بقوله: ﴿ رَبُّنا وسعت كل شيء رحمةً وعلماً فاغفر لـلذين تابوا﴾(١) الآية كما قبل لأن التائب مغفور له، وإنما دعاؤهم له بالمغفرة تعبد وزيادة تنويه بشأن التاثبين. وأما شمول عمومها الكفار، فمعلوم أنه غير مراد، وبهذا يعرف أن الملائكة قاموا بالأمرين كما أشرنا إليه. وفي الحديث رعاية الله لعبده ولعن من عصاه في قضاء شهوته منه، وأي رعاية أعظم من رعاية الملك

⁽١) سورة: غافر، الَّاية: ٧.

الكبير للعبد الحقير، فليكن لنعم مولاه ذاكراً، ولأياديه شاكراً، ومن معاصيه محاذراً، ولهذه النكتة الشريفة من كلام رسول الله مذاكراً.

تحريم وصل الشعر والوشم

١٠/١٠٥١ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةً». مُثَّقَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبن عمر، رضى اللَّه عنهما، أن النبي ﷺ لعن الواصلة) بالصاد المهملة (والمستوصلة والواشمة)بالشين المعجمة (والمستوشمة. متفق عليه) الواصلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها، سواء فعلته لنفسها أو لغيرها. والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك. وزاد في الشرح ويفعل بها ولا يدل عليه الـلفظ. والواشمة فاعلة الوشم، وهو أن تغرز إبرة ونحوها في ظهر كفها أو شفتها، أو نحوهما من بدنها حتى يسيل الدم، ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل والنورة فيخضر. والمستوشمة الطالبة لذلك. والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث. فالوصل محرم للمرأة مطلقاً بشعر محرم أو غيره آدمي أو غيره، سواء كانت المرأة ذات زينة أو لا، مزوجة أوغير مزوجة. والمهادوية والشافعية خلاف وتفاصيل لا ينهض عليها دليل، بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقاً لوصل الشعر وأستيصاله، كما هي قاضية بتحريم الوشم وسؤاله، ودل الـلعن أن هذه المعاصي من الكبائر. هذا وقد علمل الوشم في بعض الأحاديث بأنه تغيير لخلق اللَّه، ولا يقال إن الخضاب بالحناء ونحوه تشمله العلة، وإن شملته فهو مخصوص بالإجماع، وبأنه قد وقع في عصره ﷺ، بل أمر بتغيير بياض أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هند. وأما وصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق فقال القاضي عياض: اختلف العلماء في المسألة فقال مالك والطبري وكثيرون أو قال الأكثرون: الوصل ممنوع بكل شيء، سواء وصلته بصوف، أو حرير، أو خرق. وأحتجوا بحديث مسلم عن جابر أن النبي ﷺ "زجر أن تصل المرأة برأسها شيئاً». وقال الليث بن سعد: النهي مختص بالوصل بالشعر،

١٠٥١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: الموصولة (الحديث ٥٩٤٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة (الحديث ٢١٢٤).

ولا بأس بوصله بصوف، أو خرق وغير ذلك. وقال بعضهم: يجوز بكل شيء، وهو مروي عن عائشة ولا يصح عنها. قال القاضي: وأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوهما مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه، لأنه ليس بوصل ولا لمعنى مقصود من الوصل، وإنما هو للتجمل والتحسين انتهى. ومراده من المعنى المناسب، وهو ما في ذلك من الخداع للزوج، فما كان لونه مغايراً للون الشعر فلا خداع فيه.

العزل

٢٠٥٢ - وَعَنْ جُذَامَةَ بِنْتِ وَهْبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ عَنْهَا قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ فِي أُنَاسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنَّهِىٰ عَنِ الْغِيْلَةِ فَنَظَرْتُ فِي الرَّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلاَدَهُمْ فَلاَ يَضُرُّ ذَٰلِكَ أَوْلاَدَهُمْ شَيْتاً». ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ذَٰلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جذامة بنت وهب) بضم الجيم وذال المعجمة، ويروى بالدال المهملة. قيل: وهو تصحيف. هي أخت عكاشة بن محصن من أمه، هاجرت مع قومها، وكانت تحت أنيس بن قتادة مصغر أنس (قالت: حضرت رسول الله على في أناس وهو يقول: لقد هممت أن أنهى عن الغيلة) بكسر الغين المعجمة فمثناة تحتية (فنظرت في الروم وفارس فيإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً ثم سألوه عن العزل فقال رسول الله يلى: ذلك الوأد الخفي. رواه مسلم) اشتمل الحديث على مسألتين: «الأولى الغيلة» تقدم ضبطها ويقال لها الغيل بفتح الغين مع فتح المثناة التحتية. والغيال بكسر الغين. والمراد بها مجامعة الرجل أمرأته. وهي ترضع كما قاله مالك والأصمعي وغيرهما. وقيل: هي أن ترضع المرأة وهي حامل والأطباء يقولون إن ذلك داء والعرب تكرهه وتنقيه، ولكن النبي و لا شرر يحدث مع الأولاد. وقوله: "فإذا هم يغيلون، من فارساً والروم تفعل ذلك، ولا ضرر يحدث مع الأولاد. وقوله: "فإذا هم يغيلون، من فارساً والروم تفعل ذلك، ولا ضرر يحدث مع الأولاد. وقوله: "فإذا هم يغيلون، وهو أن ينزع أمال يغيل. "والمسألة الثانية العزل، وهو بفتح العين المهملة وسكون الزاي، وهو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج، وهو يفعل لأحد أمرين. أما في حق الأمة فلئلا الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج، وهو يفعل لأحد أمرين. أما في حق الأمة فلئلا

١٠٥٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: إلنكاح، باب: جواز الغيلة وهي وطء المرضع (الحديث ١٤٤٢).

تحمل كراهة لمجيء الولد من الأمة، ولأنه مع ذلك يتعذر بيعها. وأما في حق الحرة فكراهة ضرر الرضيع إن كان، أو لئلا تحمل المرأة. وقوله في جواب سؤالهم عنه «إنه الوأد الخفي» دال على تحريمه لأن الوأد دفن البنت حية وبالتحريم جزم ابن حزم محتجاً بحديث الكتاب هذا. وقال الجمهور يجوز عن الحرة بإذنها وعن الأمة السرية بغير إذنها ولهم خلاف في الأمة المزوجة بحر قالوا: وحديث الكتاب معارض بحديثين الأول عن جابر قال اكانت لنا جوار وكنا نعزل فقالت اليهود تلك الموءودة الصغرى فسئل رسول اللَّه ﷺ عن ذلك فقال كذبت اليهود ولو أراد اللَّه خلقه لم تستطع رده اأخرجه النسائي والترمذي وصححه والثاني أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه ورجح ابن حزم حديث جذامة وأن النهي فيه لـلتحريم بأن حديث غيرها مرجح لأصل الإِباحة وحديثها مانع فمن أدعى أنه أبيح بعد المنع فعليه البيان ونوزع ابن حزم في دلالة قوله على: ﴿ ذلك الوأد الخفي ، على الصراحة بالتحريم لأن التحريم للوأد المحقق الذي هو قطع حياة محققة والعزل وإن شبهه علي به فإنما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة والمشبه دون المشبه به وإنما سماه وأداً لما تعلق به من قصد منع الحمل وأما علة النهي عن العزل فالأحاديث دالة على أن وجهـ، أنه معاندة لـلقدر وهو دال على عدم التفرقة بين الحرة والأمة (فائدة): معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف في العزل ومن أجازه أجاز المعالجة ومن حرمه حرم هذا بالأولى ويلحق بهذا تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله وقد أفتى بعض الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً.

١٢/١٠٥٣ ــ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنَّ لِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَعْزِلُ عَنْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرِّجَالُ، وَإِنَّ ٱلْيَهُودَ تَحَدَّثُ: أَنَّ الْعَزْلَ الْمَوْءُودَةُ الصَّغْرَى، قَالَ: كَذَبَتِ ٱلْيَهُودُ، لَوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا ٱسْتَطَعْتَ أَنْ تَصْرِفَهُ اللَّهُ أَخْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَآلَا اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا ٱسْتَطَعْتَ أَنْ تَصْرِفَهُ اللَّهُ أَخْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالطَّحَاوِئِي، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١٠٥٣ _ أخرجه أحمد: ٣/ ٣٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: ما جماء في العزل (الحديث ٢٣٢٧)، وأخرجه (الحديث ٢٣٢٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: العزل (الحديث ٣٣٢٧)، وأخرجه الصحاري: ٣/ ٣٥.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي جارية، وأنا أعزل عنها، وأنا أكره أن تحمل أ، وأنا أريد ما يريد الرجال، وإن اليهود تحدث أن العزل الموءودة الصغرى قال: "كذبت اليهود، لو أراد الله أن يخلقه ما أستطعت أن تصرفه. رواه أحمد وأبو داود واللفظ له والنسائي والطحاوي ورجاله ثقات) الحديث قد عارض حديث النهي وتسميته العزل الوأد الخفي وفي هذا كذب يهود في تسميته الموءودة الصغرى. وقد جمع بينهما بأن حديث النهي حمل على التنزيه وتكذيب اليهود، لأنهم أرادوا التحريم الحقيقي. وقوله: "لو أراد أن يخلقه _ إلى آخره" معناه: إنه تعالى إذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها، وأنه يسبقكم الماء فلا تقدرون على دفعه، ولا ينقعكم الحرص على ذلك، فقد يسبق الماء من غير شعور العازل لتمام ما قدره الله. وقد أخرج الحمد والبزار من حديث أنس وصححه أبن حبان "أن رجلاً سأل عن العزل فقال النبي الخين أخرج الله منها ولداً" وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس، وفي الأوسط له عن أبن مسعود.

١٣/١٠٥٤ ــ وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: ﴿كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، وَٱلْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ: «فَبَلَغَ ذُلِكَ نَبِيَّ ٱللَّهِ صلى ٱللَّه عليه وسلم، فَلَمْ يَنْهَنَا عَنْهُ».

— (وعن جابر رضي اللَّه عنه، قال كنا نعزل على عهد رسول اللَّه ﷺ والقرآن ينزل ولو كان شيء ينهى عنه النهانا عنه القرآن. متفق عليه) إلا أن قوله لو كان شيء ينهى عنه إلى آخره لم يذكره البخاري، وإنما رواه مسلم من كلام سفيان أحد رواته، وظاهره أنه قاله أستنباط. قال المصنف في الفتح: تتبعت المسانيد، فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة انتهى. وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا، فجعل الزيادة من الحديث، وشرحها أبن دقيق العيد، وأستغرب أستدلال جابر بتقرير اللَّه لهم الزيادة من الحديث، وشرحها أبن دقيق العيد، وأستغرب أستدلال جابر بقريره ﷺ لهم على (ولمسلم) أي: عن جابر (فبلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينهنا عنه) فدل تقريره ﷺ لهم على جوازه. وقد قبل: إنه أراد جابر بالقرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته، أو غيره مما يوحي إليه، فكأنه يقول فعلنا في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقر عليه. قبل: فيزول أستغراب

١٠٥٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: العزل (الحديث ٥٢٠٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: حكم العزل (الحديث ١٤٤٠).

أبن دقيق العيد، إلا أنه لا بد من علم النبي ﷺ بأنهم فعلوه. والحديث دليل على جواز العزل، ولا ينافيه كراهة التنزيه كما دل له أحاديث النهي.

٥٠/١٠٥ _ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ». أَخْرَجَاهُ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

_ (وعن أنس أن النبي ﷺ كان يطوف على نساته بغسل واحد. أخرجاه والملفظ لمسلم) تقدم الكلام عليه في باب الغسل. وأستدل به على أنه لم يكن القسم بين نسائه على الله المسلم) عليه واجباً. وقال أبن العربي: إنه كان للنبي عليه ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر، فإن أشتغل عنها كانت بعد المغرب. وكأنه أخذه من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري (أنه على كان إذا أنصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن؟ فقولها فيدنو يحتمل أنه لــلوقاع، إلا أن في بعض رواياته من غير وقاع، فهو لا يتم مأخذاً لابن العربي. وقد أخرج البخاري من حديث أنس: «أنه ﷺ كان يطوف على نسائه في الـليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة، ولا يتم أن يراد بالـليلة بعد المغرب كما قاله، لأنه لا يتسع ذلك الوقت، سيما مع الانتظار لصلاة العشاء لفعل ذلك. كذا قيل وهو مجرد أستبعاد، وإلا فالظاهر أتساعه لذلك، فقد كان على يؤخر العشاء، أو لأنه أعطى قوة في ذلك لم يعطها غيره. والحديث دليل أنه كان لا يجب القسم عليه لنسائه، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿ترجى من تشاء منهن﴾(١) الآية. وذهب إليه جماعة من أهل العلم. والجمهور يقولون: يجب عليه القسم، وتأولوا هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضاء صاحبة النوبة، وبأنه يحتمل فعله عند أستيفاء القسم، ثم يستأنف القسمة، وبأنه يحتمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم. وقوله: «وله يومئذ تسم نسوة ا في رواية البخاري اوهن إحدى عشرة ا. ويجمع بين الروايتين بأن يحمل قول من قال تسع نظراً إلى الزوجات اللاتي أجتمعن عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع، وأنه مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الضياء عنه في المختارة. ومن قال إحدى عشرة أدخل مارية القبطية وريحانة فيهن، وأطلق عليهما لفظ نسائه تغليباً. وفي الحديث دلالة على أنه على كان أكمل الرجال في الرجولية، حيث كان له

ه ١٠٥٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الغسل، باب: جواز نوم الجنب (الحديث ٢٦٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحيض. باب: جواز نوم الجنب. . . (الحديث ٣٠٩).

⁽١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥١.

هذه القوة. وقد أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثين رجلاً. وفي رواية الإسماعيلي قوة أربعين. ومثله لأبي نعيم في صفة الجنة، وزاد من رجال أهل الجنة. وقد أخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم «أن الرجل في الجنة ليعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة».

٣ ـ باب: الصداق

الصداق بفتح الصاد المهملة وكسرها، مأخوذ من الصدق لإشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة. وفيه سبع لغات، وله ثمانية أسماء يجمعها قوله.

صداق ومهر نحلة وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق وكان الصداق في شرغ من قبلنا للأولياء، كما قال ضاحب المستعذب على المهذب.

١/١٠٥٦ - عَنْ أَنَس رَضِيَ آللَهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيّةَ وَجَعَلَ عِنْقَهَا صَدَاقَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (عن أنس، رضي اللّه عنه، أنه على أعتى صفية وجعل عتقها صداقها. متفق عليه) هي: أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب، من سبط هارون بن عمران، كانت تحت ابن أبي الحقيق، وقتل يوم خيبر ووقعت صفية في السبي، فأصطفاها رسول اللّه على فأعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، وماتت سنة خمسين. وقيل: غير ذلك. فأعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صداقاً أي عبارة وقعت تفيد ذلك، وللفقهاء عدة عبارات في كيفية العبارة في هذا المعنى. وذهب إلى صحة جعل العتق مهراً الهادوية وأحمد وإسحاق وغيرهم، وأستدلوا بهذا الحديث. وذهب الأكثر إلى عدم صحة جعل العتق مهراً، وأجابوا عن الحديث بأنه على أعتقها بشرط أن يتزوجها، فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها. ويرد هذا التأويل أنه في مسلم بلفظ «ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها وفيه أنه قال عبد العزيز راويه: قال ثابت لأنس بعد أن روى هذا الحديث: ما أصدقها؟ قال: نفسها وأعتقها، فإنه ظاهر أنه جعل نفس العتق صداقاً. وأما قول من قال إن هذا شيء فهمه أنس فعبر به ويجوز أن فهمه غير صحيح، فجوابه أنه أعرف باللفظ وأفهم له، وقد صرح بأنه على جعل العتق صداقاً فهو راو لفعله على، وحسن الظن به لثقته يوجب له، وقد صرح بأنه المحتود العتق صداقاً فهو راو لفعله على وحسن الظن به لثقته يوجب

١٠٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: من جعل عتق الأمة صداقها (الحديث ٥٠٨٦)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها (الحديث ١٣٦٥).

قبول روايته للأفعال كما يجب قبولها للأقوال، وإلا لزم رد الأقوال والأفعال، إذ لم ينقل الصحابة اللفظ النبوي إلا في شيء قليل، وأكثر ما يروونه بالمعنى كما هو معروف، ورواية المعنى عمدتها فهمه. وقوله: «إنه لم يرفعه أنس بل قاله تظنناً» خلاف ظاهر لفظه فإنه قال: جعل _ يريد النبي على صداقها عتقها . وقد أخرج الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية قالت «أعتقني النبي ﷺ وجعل عتقي صدائي» وهو صريح فيما رواه أنس وأنه لم يقل ذلك تظنناً كما قيل، وإنما خالف الجمهور الحديث وتأولوه، قالوا: لأنه خالف القياس لوجهين أحدهما أن عقدها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محلل، وإما بعده وذلك غير لازم لها. والثاني أنا إن جعلنا العتق صداقاً: فإما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال أيضاً لتنافضهما، أو حالة الحرية فيلزم سبقها على العقد، فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال، لأن الصداق لا بد أن يتقدم تقرره على الزوج إما نصاً وإما حكماً، حتى تملك الزوجة طلبه، ولا يتأتى مثل ذلك في العتق فأستحال أن يكون صداقاً. وأجيب أولاً أنه بعد صحة القصة لا يبالي بهذه المناسبات. وثانياً بعد تسليم ما قالوه، فالجواب عن الأول أن العقد يكون بعد العتق، وإذا أمتنعت من العقد لزمها السعاية بقيمتها ولا محذور في ذلك، وعن الثاني بأن العتق منفعة يصح المعاوضة عنها، والمنفعة إذا كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكني الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك. وأما قول من قال إن ثواب العتق عظيم فلا ينبغي أن يفوت بجعله صداقاً وكان يمكن جعل المهر غيره فجوابه أنه على يفعل المفضول لبيان التشريع ويكون ثوابه أكثر من ثواب الأفضل فهو في حقه أفضل. وأما جعل حديث عائشة في قصة جويرية مؤيداً لحديث صفية ولفظه «أنه ﷺ قال لجويرية لما جاءت تستعينه في كتابتها: هل لك أن أقضى عنك كتابتك وأتزوجك؟ قالت: قد فعلت؛ أخرجه أبو داود فلا يخفي أنه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره فليس مما نحن فيه.

٢/١٠٥٧ _ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ / زَوْجَ النَّبِيِّ / (١) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ٱثْنَتَيْ عَشَرَةَ أُوقِيَّةٌ وَنَشًا. قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشُّ؟ قَالَ: قُلْتُ: لاَ. قَالَتْ: نَصْفُ أُوقِيَّةً، فَيَلْكَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَلْذَا صَدَاقُ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ لَمُّرْوَاجِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٠٥٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح. باب: الصداق (الحديث ٢١٠٥).

⁽١) زيادة من نسخة م.

_ (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) هو أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري القرشي، أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالفقه بالمدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال: إن أسمه كنيته وهو كثير الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة ، وأخذعنه جماعة مات سنة أربع وسبعين . وقيل : أربع وماثة وهو في سبعين سنة (قال: سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول اللَّه ﷺ؟ قالت: كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية) بضم الهمزة وتشديد المثناة التحتية (ونشا) بفتح النون وشين معجمة مشددة (وقالت: أتدرى ما النش؟ قلت: لا، قالت: نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم، فهذا صداق رسول الله علي الأزواجه. رواه مسلم). المراد في الحديث أوقية الحجاز وهي أربعون درهماً، وكان كلام عائشة هذا بناء على الأغلب، وإلا فإن صداق صفية عتقها قيل: ومثلها جويرية. وخديجة لم يكن صداقها هذا المقدار، وأم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي ﷺ بأربعة آلاف درهم وأربعة آلاف دينار، إلا أنه كان تبرعاً منه إكراماً لرسول اللَّه ﷺ ولم يكن عن أمره ﷺ وقد أستحب الشافعية جعل المهر خمسمائة درهم تأسياً. وأما أقل المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه أما أكثره فلا حد له إجماعاً قال تعالى: ﴿وَآتِيتُم إحداهن قنطارا﴾ (١) والقنطار قيل: إنه ألف ومائتا أوقية ذهباً. وقيل: ملء مسك ثور ذهباً. وقيل: سبعون ألف مثقال. وقيل: مائة رطل ذهباً. وقد كان أراد عمر قصر أكثره على قدر مهور أزواج النبي ﷺ، ورد الزيادة إلى بيت المال، وتكلم به في الخطبة فردت عليه أمرأة محتجة بقوله تعالى: ﴿وآتيتم إحداهن قنطاراً﴾ (٢) فرجع وقال: كلكم أفقه من عمر،

٣/١٠٥٨ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ. قَالَ لَهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَعْطِهَا شَيْءً». قَالَ: «فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ؟». رَوَاهُ أَعْطِهَا شَيْءً». وَاللَّهِ الْحُطَمِيَّةُ؟». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن ابن هباس، رضي اللَّه عنهما، قال: لما تزوج على فاطمة رضي اللَّه عنهما) هي سيدة نساء العالمين، تزوجها على رضي اللَّه عنه في السنة الثانية من الهجرة في

 ⁽١) و (٢) سورة النساء، الآية: ١٠٠٠.

١٠٥٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً (الحديث ٢١٢٥)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: صداق النبي ﷺ (الحديث ٢/ ١٨١).

شهر رمضان، وبنى عليها في ذي الحجة. ولدت له الحسن والحسين والمحسن وزينب ورقية وأم كلثوم، وماتت بالمدينة بعد موته على بثلاثة أشهر. وقد بسطنا ترجمتها في الروضة الندية (قال له رسول الله على: أعطها شيئاً، قال: ما عندي شيء، قال: فأين درعك الحطمية) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء، نسبة إلى حطمة من محارب بطن من عبد القيس كانوا يعملون الدروع (رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول بها جبراً لخاطرها، وهو المعروف عند الناس كافة، ولم يذكر في الرواية هل أعطاها درعه المذكورة أو غيرها؟ وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى على فاطمة رضى الله عنهما، إلا أنها غير مسندة.

٤/١٠٥٩ هـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ «أَيُّمَا ٱمْرَأَةٍ نَكَحَتْ عَلَى صَدَاقٍ، أَوْ حِبَاءٍ، أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النَّكَاحِ، فَهُوَ لِمَنْ أَعْطِيَهُ، وَأَحَقُ مَا أَكْرِمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ أَوْ أَخْتُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالأَرْبَعَةُ، إِلاَّ التَّرْمِذِيَّ.

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول اللّه ﷺ: أيما أمرأة نكحت على صداق أو حباء) بكسر الحاء المهملة فموحدة فهمزة ممدودة العطية للغير أو للزوجة زائدة على مهرها (أو عدة) بكسر العين المهملة، ما وعد به الزوج وإن لم يحضر (قبل عصمة النكاح فهو لها، وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه، وأحق ما أكرم الرجل عليه أبنته أو أخته. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي) الحديث دليل على أن ما سماه الزوج قبل العقد فهو للزوجة، وإن كان تسميته لغيرها من أب وأخ، وكذلك ما كان عند العقد، وفي المسألة خلاف، فذهب إلى ما أفاده الحديث الهادي ومالك وعمر بن عبد العزيز والثوري. وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكر من أخ أو أب، والنكاح صحيح، وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون فاسدة ولها صداق أب، والنكاح صحيح، وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون فاسدة ولها صداق المثل. وذهب مالك إلى أنه أن كان الشرط عند العقد فهو لابنته، وإن كان بعد النكاح فهو له. قال في نهاية المجتهد: وسبب أختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع، فمن شبهه

١٠٥٩ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ١٨٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً (الحديث ٢١٢٩)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: التزويج على نواة من ذهب (الحديث ٣٣٣٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الشرط في النكاح (الحديث ١٩٥٥).

بالوكيل ببيع السلعة وشرط لنفسه حباء قال: لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع، ومن جعل النكاح في ذلك مخالفاً للبيع قال يجوز. وأما تفريق مالك، فلأنه أتهمه إذا كان الشرط في عقد النكاح أن يكون ذلك أشترط لنفسه نقصاناً عن صداق مثلها ولم يتهمه إذا كان بعد أنعقاد النكاح، والاتفاق على الصداق أنتهى. وإنما علل ذلك بما سمعت ولم يذكر المحديث، لأن فيه مقالاً هذا. وأما ما يعطي الزوج في العرف مما هو للاتلاف كالطعام ونحوه، فإن شرط في العقد كان مهراً، وما سلم قبل العقد كان إباحة فيصح الرجوع فيه مع بقائه إذا كان في العادة يسلم للتلف، وإن كان يسلم للبقاء رجع في قيمته بعد تلفه، إلا أن يتمنعوا من تزويجه رجع بقيمته في الطرفين جميعاً. وإذا ماتت الزوجة أو أمتنع هو من النزويج كان له الرجوع فيما سلم للبقاء وفيما تلف قبل الوقت الذي يعتاد التلف فيه لا فيما عدا ذلك وفيما سلمه بعد البقد هبة أو هدية على حسب الحال أو رشوة إن لم تسلم إلا به وإن كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس مما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة وكان مشروطاً مع العقد لصغيره وفعل ذلك جاز التناول منه لمن يعتاد لمثله كالقرابة وغيرهم، لأن الزوج مع العقد لصغيره وفعل ذلك جاز التناول منه لمن يعتاد لمثله كالقرابة وغيرهم، لأن الزوج أينما شرطه وسلمه ليفعل ذلك لا ليبقى ملكاً للزوج والعرف معتبر في هذا.

٠٢٠٦٠ – وَعَنْ عَلْقَمَةً عَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ آمْرَأَةً، وَلَمْ يَغْرِضْ لَهَا صَدَاقاً، وَلَمْ يَذْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ٱبْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ يَقْرِضْ لَهَا صَدَاقاً، وَلَمْ يَذْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ٱبْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لاَ وَكُسَ، وَلاَ شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانَ ٱلأَشْجَعِيُّ. فَقَالَ: قَضِىٰ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فِي بَرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ ـ آمْرَأَةٍ مِنَّا ـ مِثْلَ سِنَانَ ٱلأَشْجَعِيُّ. فَقَالَ: قَضِىٰ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فِي بَرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ ـ آمْرَأَةٍ مِنَّا ـ مِثْلَ مِنْ اللهِ عَلَيْهُ فِي بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ ـ آمْرَأَةٍ مِنَّا ـ مِثْلَ مَا قَضَيْتَ، فَقَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، وَصَحَحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ جَمَاعَةٌ.

- (وعن علقمة) أي: إبن قيس أبي شبل بن مالك من بني بكر بن النخع، روى عن عمر وابن مسعود، وهو تابعي جليل، أشتهر بحديث ابن مسعود وصحبته، وهو عم الأسود النخعي، مات سنة إحدى وستين (عن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج أمرأة ولم يفرض لها

١٠٦٠ - أخرجه أحمد: ١٠٦٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات (الحديث ٢٨١٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت (الحديث ١١٤٥) وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: بابحة التزويج بغير أصداق (الحديث ٣٣٥٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت. . . (الحديث ١٨٩١).

صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسمود: لها مثل صداق نسائها لا وكس) بفتح الكاف وسكون الواو وسين مهملة، هو النقص أي: لا ينقص من مهر نسائها (ولا شطط) بفتح الشين المعجمة وبالطاء المهملة، وهو الجور أي: لا يجار على الزوج بزيادة مهرها على نسائها (وعليها العدة ولها الميراث نقام معقل) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فألف فنون (الأشجعي) بفتح الهمزة وشين معجمة ساكنة، ومعقل هو أبو محمد، شهد فتح مكة ونزل الكوفة، وحديثه في أهل الكوفة، وقتل يوم الحرة صبراً (فقال: قضى رسول اللَّه ﷺ في بروع) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهملة (بنت واشق) بواو مفتوحة فألف فشين معجمة فقاف (امرأة منا) بكسر الميم فنون مشددة فألف (مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وجماعة) منهم ابن مهدي وابن حزم وقال: لا مغمز فيه لصحة إسناده. ومثله قال البيهقي في الخلافيات. وقال الشافعي: لا أحفطه من وجه يثبت مثله وقال: لو ثبت حديث بروع لقلت به، وقال في الأم: إن كان يثبت عن رسول اللَّه ﷺ فهو أولى الأمور، ولا حجة في أحد دون رسول اللَّه ﷺ وإن كبر، ولا شيء في قوله إلا طاعة اللَّه بالتسليم له، ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله، مرة يقال عن معقل بن سنان، ومرة عن معقل بن يسار، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى. هذا تضعيف الشافعي بالاضطراب. وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فما عرفه أهل المدينة. وقد روي عن على رضي اللَّه عنه أنه رده بأن معقل بن سنان أعرابي بوال على عقبيه. وأجيب بأن الاضطراب غير قادح، لأنه متردد بين صحابي وصحابي، وهذا لا يطعن به في الرواية. وعن قوله إنه يروي عن بعض أشجع فلا يضر أيضاً، لأنه قد فسر ذلك البعض بمعقل. فقد تبين أن ذلك البعض صحابي. وأما عدم معرفة علماء المدينة له فلا يقدح بها مع عدالة الراوي. وأما الرواية عن علي رضي اللَّه عنه فقال في البدر المنير: لم يصح عنه، وقد روى الحاكم من حديث حرملة بن يحيى أنه قال: سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروع بنت واشق قلت بسه. قال الحاكم قلت: صح فقل به. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل، ثم قال: وأنسبها إسناداً حديث قتادة، إلا أنه لم يحفظ اسم الصحابي. قلت: لا يضر جهالة أسمه على رأي المحدثين. وما قال المصنف من أن لحديث بروع شاهداً من حديث عقبة بن عامر أن رسول اللَّه ﷺ زوج ٱمرأة رجلًا فدخل بها ولم يفرض لها صداقاً فحضرته الوفاة فقال: أشهدكم أن سهمي بخيبر لها. أخرجه أبو داود والحاكم فلا يخفى أن لا شهادة له على ذلك، لأن هذا في آمرأة دخل بها زوجها. نعم فيه شاهد أنه يصح النكاح بغير تسمية. والحديث دليل على أن المرأة تستحق كمال المهر بالموت، وإن لم يسم لها

الزوج ولا دخل بها، وتستحق مهر مثلها. وفي المسألة قولان: الأول العمل بالحديث، وأنها تستحق المهر كما ذكر، وقول ابن مسعود أجتهاد موافق الدليل، وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين، والدليل الحديث وما طعن به فيه قد سمعت دفعه. والثاني لا تستحق إلا الميراث لعلي وابن عباس وابن عمر والهادي ومالك وأحد قولي الشافعي قالوا: لأن الصداق عوض فإذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياساً على ثمن المبيع، قالوا: والحديث فيه تلك المطاعن. قلنا: المطاعن قد دفعت فنهض الحديث للاستدلال فهو أولى من القياس.

٦/١٠٦١ حَوَىنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَىٰ فِي صَدَاقِ ٱمْسَرَأَةٍ سَوِيقًا، أَوْ تَمْراً فَقَدِ ٱسْتَحَلَّ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ وَقْفِهِ.

- (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: من أعطى في صداق امرأة سُويقاً) هو دقيق القمح المقلو، أو الذرة، أو الشعير، أو غيرها. (أو تمراً فقد أستحل. أخرجه أبو داود وأشار إلى ترجيح وقفه) وقال المصنف في التلخيص: فيه موسى بن مسلم بن رومان، وهو ضعيف. وروي موقوفاً وهو أقوى آنتهى. فكان عليه أن يشير إلى أن فيه ضعفاً على عادته، وأخرجه الشافعي بلاغاً. والحديث دليل على أنه يصح كون المهر من غير الدراهم والدنانير، وأنه يجزي مطلق السويق والتمر وظاهره وإن قل. وتقدمت أقاويل العلماء في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهبة نفسها.

٧/١٠٦٢ حوَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى نَعْلَيْنِ". أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَخُولِفَ فِي النَّبِيَّ عَلَيْ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى نَعْلَيْنِ". أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَخُولِفَ فِي النَّهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْنِ اللهُ عَلَيْنِ اللهِ اللهُ اللهُل

_ (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي، بفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاي، وفي نسبه خلاف كثير، قبض النبي على وهو في أربع سنين أو خمس، مات عبد الله المذكور سنة خمس وثمانين. وقيل سنة تسعين (عن أبيه أن النبي على أجاز نكاح المرأة على نعلين. أخرجه الترمذي وصححه وخولف) أي الترمذي (في ذلك) أي في التصحيح. لفظ الحديث أن أمرأة من بني فزاره تزوجت على

١٠٦١ _ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح. ياب: قلة المهر (الحديث ٢١١٠).

١٠٦٢ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: في قلة المهر (الحديث ١١١٣) وقال حديث حسن

نعلين فقال رسول الله ﷺ: رضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجازه، والحديث دليل على صحة جعل المهر أي شيء له ثمن. وقد سلف أن كل ما صح جعله ثمناً صح جعله مهراً. وفيه مأخذ لما ورد في غيره من أنها لا تتصرف المرأة في مالها إلا برأي زوجها.

٨/١٠٦٣ هـ وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً آمْرَأَةً بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ ٱلطَّوِيلِ المُتَقَدِّمِ فِي أَوَائِلِ النِّكَاحِ.

- (وعن سهل بن سعد، رضي الله عنه، قال: زوج النبي الله رجلا أمرأة بخاتم من حديد. أخرجه الحاكم) قد تقدم حديث سهل في الواهبة نفسها بطوله. وفيه أنه المر من خطبها أن يلتمس ولو خاتماً من حديد فلم يجده، فزوجه إياها على تعليمها شيئاً من القرآن، فإن كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتماً من حديد كما عرفت، وإن أريد، غيره فيحتمل، وهو بعيد لقول المصنف (وهو طرف من الحديث الطويل المتقدم في أوائل النكاح) وعلى تقدير أنه أريد ذلك الحديث، فتأويله أنه يتم العقد عليه.

١٠٦٣ م/ ٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لا لاَ يَكُونُ المَهْرُ أَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ دَرَاهِم ». أَخْرَجَهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ مَوْقُوفا ، وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ.

١٠ ١٣ م _ (وعن علي، رضي الله عنه، قال: لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم. أخرجه الدارقطني موقوفاً وفي سنده مقال) أي موقوف على على رضي الله عنه. وقد روي من حديث جابر مرفوعاً ولم يصح. والحديث معارض للأحاديث المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله مهراً كما عرفت، والمقال الذي في الحديث هو أن فيه مبشر بن عبيد قال أحمد: كان يضع الحديث.

٩/١٠٦٤ هـ وَعَنْ عُفْبَةَ بْنَ عَامِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ ٱلصَّدَاق أَيْسَرُهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٠٦٣ _ أخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: تفسير القناطير المقنطرة (الحديث ٢/ ١٧٨).

١٠٩٣ م. أخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح، باب: المهر (الحديث ٣/ ٢٤٥).

١٠٦٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات (الحديث ٢١١٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: خير الصداق أيسره (الحديث ٢ ١٨٢).

_ (وعن عقبة بن عامر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: خير الصداق أيسره) أي: أسهله على الرجل (أخرجه أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على أستحباب تخفيف المهر، وأن غير الأيسر على خلاف ذلك، وإن كان جائزاً كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله: ﴿واتيتم إحداهن قنطاراً﴾(١) وتقدم أن عمر نهى عن المغالاة في المهر فقالت أمرأة: ليس ذلك إليك يا عمر إن الله يقول: ﴿واتيتم إحداهن قنطاراً﴾(١) من ذهب. قال عمر: أمرأة خاصمت عمر فخصمته. أخرجه عبد الرزاق. وقوله في الرواية امن ذهب» هي قراءة ابن مسعود، وله طرق بألفاظ مختلفة، ويحتمل أن الخيرية بركة المرأة ففي الحديث «أبركهن أيسرهن مؤنة».

١٠/١٠٦٥ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ﴿أَنَّ عَمْرَةَ بِنْتَ الْجَوْنِ تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ حِينَ أَدْخِلَتْ عَلَيْهِ ـ تَغْنِي: لَمَّا تَزَوَّجَهَا ـ فَقَالَ: «لَقَدْ عُدْتِ بِمُعَاذٍ». وَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ حِينَ أَدْخِلَتْ عَلَيْهِ ـ تَغْنِي: لَمَّا تَزَوَّجَهَا ـ فَقَالَ: «لَقَدْ عُدْتِ بِمُعَاذٍ». فَطَلَقَهَا، وَأَمَرَ أُسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثُوابٍ». أَخْرَجَهُ ٱبْنُ مَاجَهُ. وَفِي إِسْنَادِهِ رَاهِ مَنْرُوكَ .

١١/١٠٦٦ - وَأَصْلُ ٱلْقِصَّةِ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَسِيدِ السَّاعِدِيِّ.

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن عمرة بنت الجون) بفتح الجيم وسكون الواو فنون (تعوذت من رسول الله على حين أدخلت عليه يعني لما تزوجها فقال: لقد علت بمعاذ) بفتح الميم ما يستعاذ به (فطلقها وأمر أسامة فمتعها بثلاثة أثواب. أخرجه ابن ماجه وفي إسناده راو متروك وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) وقد سماها في الحديث عمرة ووقع مع ذلك اختلاف ففي اسمها ونسبها كثير لكنه لا يتعلق به حكم شرعي واختلف في سبب تعوذها منه ففي رواية أخرجها ابن سعد أنه على لما دخل عليها وكانت من أجمل النساء فداخل نساءه على غيرة فقيل لها إنما تحظى المرأة عند رسول الله على أن تقول إذا دخلت عليه أعوذ بالله منك وفي رواية أخرجها ابن سعد أيضا بإسناد البخاري أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت مشطتاها وخضبتاها وقالت لها إحداهما إن النبي على يعجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول أعوذ بالله منك وقيل في سببه غير ذلك والحديث دليل على شرعية المتعة للمطلقة قبل الدخول واتفق الأكثر على وجوبها في حق من لم يسم لها صداقاً إلا عن الليث ومالك وقد قال تعالى: ﴿لا جناح عليكم وجوبها في حق من لم يسم لها صداقاً إلا عن الليث ومالك وقد قال تعالى: ﴿لا جناح عليكم

⁽۱) و (۲) سورة النساء، الآية: ۲۰.

١٠٦٥ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: متعة الطلاق (الحديث ٢٠٣٧).

إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره (١) وظاهر الأمر الوجوب أخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس قال المس النكاح والفريضة الصداق ومتعوهن قال هو على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقاً ثم يطلقها قبل أن يدخل بها فأمره الله أن يمتعها على قدر عسره ويسره ـ الحديث وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذور وابن أبي حاتم: متعة الطلاق أعلاها الخادم ودون ذلك الورث ودون ذلك الكسوة نعم هذه المرأة التي متعها على يحتمل أنه لم يسم لها صداقاً فمتعها كما قضت به الآية ويحتمل أنه كان سمى لها فمتعها إحساناً منه وفضلاً وأما تمتيع من لم يسم الزوج لها مهر أو دخل بها ثم فارقها فقد اختلف في ذلك فذهب علي وعمر والشافعي إلى وجوبها أيضاً عملاً بقوله تعالى: ﴿وللمطلقات متاع بالمعروف﴾(٢) وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجب إلا مهر المثل لا غير قالوا وعموم الآية مخصوص بمن لم يكن قد دخل بها والذي خصه الآية الأخرى التي أوجب فيها المتعة لأنه شرط عدم المس وهذا قد مس وأما قوله تعالى: ﴿فتعالين أمتعكن﴾(٣) فإنه يحتمل نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال هذا وقد سبقت إشارة إلى أن الليث لا يقول بوجوب المتعة مطلقاً واستدل له بأنها لو كانت واجبة لكانت مقدرة ودفع بأن نفقة القريب واجبة ولا تقدير لها.

٤ ـ باب: الوليمة

الوليمة مشتقة من الولم بفتح الواو وسكون الـلام وهـو الجمع، لأن الزوجين يجتمعان، قاله الأزهري وغيره. والفعل منها أَوْلَمَ، وتقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث، ووليمة العرس ما يتخذ عند الدخول وما يتخذ عند الأملاك.

١/١٠٦٧ ـ عَنْ أَنْسِ بُنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: رَأَى عَلَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ فَقَالَ: «مَا هٰذَا». قَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنِّي تَزَوَّجْتُ ٱمْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبِ. قَالَ: ﴿فَبَارِكَ (٥) ٱللَّهُ لَكَ، أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ». مُتَّفَقً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبِ. قَالَ: ﴿فَبَارِكَ (٥) ٱللَّهُ لَكَ، أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ». مُتَّفَقً عَلَىٰهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

 ⁽۲) سورة البقرة، الآية: ۲٤١.
 (۳) سورة الاحزاب، الآية: ۲۸.

١٠٦٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: الوليمة ولو بشاة (الحديث ٥١٦٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد (الحديث ١٤٢٧).

⁽٥) في نسخة م: بارك..

ـــ (عن أنس، رضى اللَّه عنه، أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمٰن بن عوف أثر صفرة فقال: ما هذا؟ قال: يا رسول اللَّه إني تزوجت آمرأة على وزن نواة من ذهب، قال: بارك الله لك أولم ولو بشاة. متفق عليه والسلفظ لمسلم) جاء في الروايات تفسير الصفرة بأنه ردغ من زعفران، وهو بفتح الراء ودال المهملة وغين معجمة أثر الزعفران. (فإن قلت:) قد لـلعروس. وقيل: يحتمل أنها كانت في ثيابه دون بناء على جوازه في الثوب. وقد منع جوازه فيه أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما. والقول بجوازه في الثياب مروى عن مالك وعلماء المدينة. وأستدل لهم بمفهوم النهى الثابت في الأحاديث الصحيحة كحديث أبي موسى مرفوعاً «لا يقبل اللَّه صلاة رجل في جسده شيء من الخلوق؛ وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النهي الثابتُ في الأحاديث الصحيحة، وبأن قصة عبد الرحمٰن كانت قبل النهي في أول الهجرة، ويأنه يحتمل أن الصفرة التي رآها ﷺ كانت من جهة أمرأته علقت به فكان ذلك غير مقصود له. ورجح ذلك النووي وعزاه لـلمحقـقين وبني عليه البيضاوي. وقوله: اعلى وزن نواة من ذهب». قيل: المراد واحدة نوى التمر. قيل: كان قدرها يومثذ ربع دينار ورد بأن نوى التمر يختلف فكيف يجعل معياراً لما يوزن؟ قيل: إن النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق. وجزم به الخطابي وأختاره الأزهري، ونقله عياض عن أكثر العلماء. ويؤيده أن في رواية البيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم. وفي رواية عند البيهقي عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلثاً وإسناده ضعيف، لكن جزم به أحمد. وقيل: في قدرها غير ذلك. وعن بعض المالكية أن النواة عند أهل المدينة ربع دينار. والحديث دليل أنه يدعى لـلعروس بالبركة، وقد نال عبد الرحمٰن بركة الدعوة النبوية حتى قال: فلقد رأيتني لو رفعت حجراً لرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة. رواه البخاري عنه في آخر هذه الرواية. وفي قوله: «أولم ولو بشاة» دليل على وجوب الوليمة في العرس. وإليه ذهب الظاهرية. قيل: وهو نص الشافعي في الأم ويدل له ما أخرجه أحمد من حديث بريدة أنه على قال لما خطب على فاطمة: «لا بد من وليمة» وسنده لا بأس به، وهو يدل على لزوم الوليمة، وهو في معنى الوجوب. وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة مرفوعاً االوليمة حق وسنة فمن دعى ولم يجب فقد عصى». والظاهر من الحق الوجوب. وقال أحمد: الوليمة سنة. وقال الجمهور: مندوبة. وقال ابن بطال: لا أعلم أحداً أوجبها، كأنه لم يعرف الخلاف. وأستدل على الندبية بما قال الشافعي لا أعلم أمر بذَّلك غير عبد الرحمٰن، ولا أعلم أنه ﷺ ترك الوليمة رواه عنه

البيهةي فجعل ذلك مستنداً إلى كون الوليمة غير واجبة ولا يخفى ما فيه. وأختلف العلماء في وقت الوليمة هل هي عند العقد؟ أو عقبه؟ أو عند اللخول؟ وهي أقوال في مذهب المالكية. ومنهم من قال عند العقد وبعد الدخول. وصرح الماوردي من الشافعية بأنها عند اللدخول. قال ابن السبكي: والمنقول من فعل النبي أنها بعد الدخول وكأنه يشير إلى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس أصبح يعني النبي على عروساً بزينب فدعا القوم. وقد ترجم عليه البيهقي باب وقت الوليمة. وأما مقدارها فظاهر الحديث، أن الشاة أقل ما يجزىء إلا أنه قد ثبت أنه الله أولم على أم سلمة وغيرها بأقل من شاة وأولم على زينب بشاة. وقال أنس: لم يولم على غير زينب بأكثر مها أولم عليها، إلا أنه أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها بمكة عام القضية، وطلب من أهل مكة أن يحضروا فأمتنعوا بأكثر من وليمته على زينب، وكأن أنساً يريد أنه وقع في وليمة زينب بالشاة من البركة في الطعام ما لم يقع في غيرها، فإنه أشبع الناس خبزاً ولحماً، فكان المراد لم يشبع أحداً خبزاً ولحماً في وليمة من ولائمه على أنه أكثر مها وقع في وليمة زينب.

إجابة الوليمة إذا دعي

٢/١٠٦٨ ح وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِم: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ، عُرْساً كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

_ (وعن أبن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليأتها. متفق عليه ولمسلم) أي: عن أبن عمر مرفوعاً (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه) الحديث الأول دال على وجوب الإجابة إلى الوليمة. والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة ولا تعارض بين الروايتين وإن كانا عن راو واحد. وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهره فقالوا: تجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً. وزعم

١٠٦٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: حق إجابة الوليمة والدعوة (الحديث ١٧٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة (الحديث ١٤٢٩)، و (الحديث ١٠٥٣).

أبن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين. ومنهم من فرق بين وليمة العرس وغيرها فنقل أبن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب إجابة وليمة العرس. وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك. وعن البعض فرض كفاية، وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الإجابة في وليمة العرس وعدم الرخصة في غيرها، فإنه قال: إتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يتبين أنه عاص كما تبين لي في وليمة العرس. وفي البحر للمهدي حكاية إجماع العترة على عدم وجوب الإجابة في الولائم كلها هذا، وعلى القول بالوجوب فقد قال آبن دقيق العيد في شرح الإلمام: وقد يسوغ ترك الإجابة لأعذار منها أن يكون في الطعام شبهة، أو يخص بها الأغنياء، أو يكون هناك من يتأدى بحضوره معه، أو لا يليق لمجالسته، أو يدعوه لخوف شره، أو لطمع في جاهه، أو ليعاونه على باطل، أو يكون هناك منكر من خمر، أو لهو، أو فراش حرير، أو ستر لجدار البيت، أو صورة في البيت، أو يعتذر إلى الداعي فيتركه، أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الأعذار ونحوها في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالندب بالأولى. وهذا مأخوذ مما علم من الشريعة ومن قضايا وقعت لـلصحابة كما في البخاري، أن أبا أيوب دعاه أبن عمر فرأى في البيت ستراً على الجدار فقال أبن عمر: غلبنا عليه النساء فقال: من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، واللَّه لا أطعم لك طعاماً فرجع. أخرجه البخاري تعليقاً ووصله أحمد ومسدد في مسنده. وأخرج الطبراني عن سالم بـن عبد الله بن عمر قال: عرست في عهد أبي فأذنا الناس، فكان أبو أيوب فيمن أذنا، وقد ستروا بيتي بـبجاد أخضر، فأقبل أبو أيوب فأطلع فرآه فقال: يا عبد اللَّه أتسترون الجدر فقال أبي: وأستحي غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب فقال: من خشيت أن تغلبه النساء فذكروه. وفي رواية فأقبل أصحاب النبي عليه يعلم يدخلون الأول فالأول، حتى أقبل أبو أيوب. وفيه فقال عبد الله: أقسمت عليك لترجعن فقال: وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومي هذا ثم أنصرف. وأخرج أحمد في كتاب الزهد أن رجلًا دعا أبن عمر إلى عرس، فإذا بيته قد ستر بالكرور فقال أبن عمر: يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد على اليهتك كل رجل مايليه. والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران. وقد أخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً ﴿لا تستروا الجدر بالثياب وفيه ضعف وله شاهد. وأخرج البيهقي وغيره من حديث سلمان موقوفاً أنه أنكر ستر البيت فقال: محموم بيتكم أو تحولت الكعبة، ثم قال: لا أدخله حتى يهتك. والمسألة فيها خلاف جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار. وجمهور الشافعية على أنه مكروه. وأخرج مسلم أنه ﷺ قال: «إن الله لم يأمرنا أن نكسو

الحجارة والطين العرب الستر حتى هتكه في قصة معروفة. وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدة قديمة. قد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث عمران بن الحصين نهى رسول الله على عن إجابة طعام الفاسقين وأخرج النسائي من حديث جابر مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر وإسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف. وأخرجه أحمد من حديث عمر ، وبالجملة الدعوة مقتضية للإجابة وحصول المنكر مانع عنها ، فتعارض المانع والمقتضي والحكم للمانع .

٣/ ١٠٦٩ حَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «شَوُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ: يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ ٱلدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَىٰ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها) وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبراني هبش الطعام طعام الوليمة يدعى إليها الشبعان ويمنع عنها الجيعان اهد فلو شملت الدعوة فقد الفريقين زالت الشرية عنها (ويدعى إليها من يأباها) يعني الأغنياء (ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله. أخرجه مسلم) المراد من الوليمة وليمة العرس، لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد أنصرفت إلى وليمة العرس، وشرية طعامها قد بين وجهه قوله يدعى إليها من يأباها، فإنها جملة مستأنفة بيان لوجه شرية الطعام. والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة، وإن كانت إلى شر طعام، وأنه يعصي الله ورسوله من ليجب وتقدم الكلام على ذلك.

٤/١٠٧٠ هِ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِراً فَلْيَطْعَمْ ٩. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً.

١٠٧١ /٥ ــ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوَهُ وَقَالَ: ﴿فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ».

١٠٦٩ _ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة (الحديث ١٤٣٢).

١٠٧٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة (الحديث ١٤٣٠) و(الحديث ١٤٣١).

— (وعنه) أي أبي هريرة (قال: قال رسول اللّه ﷺ: إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصل، وإن كان مفطراً فليطعم. أخرجه مسلم) وفيه دليل على أنه يجب على من كان صائماً أن لا يعتذر بالصوم، ثم إنه قد أختلف في المراد من الصلاة فقال الجمهور: المراد فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة. وقيل: المراد بالصلاة المعروفة أي يشتغل بالصلاة ليحصل فضلها وينال بركتها أهل الطعام والحاضرون. وظاهره أنه لا يلزمه الإفطار ليجبب، فإن كان صومه فرضاً فلا خوف أنه يحرم عليه الإفطار، وإن كان نفلاً جاز له. وظاهر قوله: «فليطعم» وجوب الأكل. وقد أختلف العلماء في ذلك، والأصح عند الشافعية أنه لا يجب الأكل من طعام الوليمة ولا غيرها. قيل: يجب لظاهر الأمر، وأقله لقمة ولا تجب الزيادة، وقال: من لم يوجب الأكل الأمر للندب والقرينة الصارفة إليه قوله: (وله) أي: المسلم (من حديث جابر، رضي الله عنه نحوه وقال: إن شاء طعم وإن شاء ترك) فإنه خيره، والتخيير دليل على عدم الوجوب للأكل، ولذلك أورده المصنف عقيب حديث أبي هريرة.

أيام الوليمة ثلاثة

٦/١٠٧٢ ــ وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: "طَعَامُ الْوَلِيمَةِ (١) أَوَّلَ يَوْمِ النَّالِثِ سَمْعَةٌ، وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ ٱللَّهُ بِوْمٍ النَّالِثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ ٱللَّهُ بِهِ ، رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَآسْتَغْرَبَهُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

٧/١٠٧٣ _ وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَّس عِنْدَ ٱبْنِ مَاجَهُ.

- (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: طعام أول يوم حق) أي: واجب أو مندوب (وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به. رواه الترمذي وأستغربه) وقال: لا نعرفه إلا من حديث زيادة بن عبد الله البكائي. وهو كثير الغرائب والمناكبر. قال المصنف: كالراد على الترمذي ما لفظه (ورجاله رجال الصحيح) إلا أنه قال المصنف: إن زياداً مختلف فيه وشيخه عطاء بن السائب آختلط، وسماعه منه بعد آختلاطه انتهى.

١٠٧٢ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الوليمة (الحديث ١٠٩٧).

⁽١) زيادة في الأصل.

١٠٧٣ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: إجابة الداعي (الحديث ١٩١٥).

(قلت:) وحينتذ فلا يصح قوله إن رجاله رجال الصحيح، ثم قال: (وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه) وفي إسناده عبد الملك بن حسين، وهو ضعيف، وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال. والحديث دليل على شرعية الضيافة في الوليمة يومين، ففي أول يوم واجبة كما يفيده لفظ حق، لأنه الثابت اللازم، وتقدم الكلام في ذلك. وفي اليوم الثاني سنة أي طريقة مستمرة يعتاد الناس فعلها لا يدخل صاحبها الرياء والتسميع. وفي اليوم الثالث رياء وسمعة فيكون فعلها حراماً، والإجابة إليها كذلك، وعليه أكثر العلماء. قال النووي: إذا أولم ثلاثاً الإجابة في اليوم الثالث مكروهة، وفي اليوم الثاني لا تجب مطلقاً، ولا يكون أستحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الأول. وذهب جماعة إلى أنها لا تكره في الثالث لغير المدعو في اليوم الأول والثاني، لأنه إذا كان المدعوون كثيرين ويشق جمعهم في يوم واحد، فدعا في كل يوم فريقاً لم يكن في ذلك رياء ولا سمعة وهذا قريب. وجنح البخاري إلى أنه لا بأس بالضيافة ولو إلى سبعة أيام، حيث قال: باب حق إجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين. وأشار بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت: لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام، وفي رواية ثمانية أيام، وإليها أشار البخاري بقوله أو نحوه. وفي قوله الولم يوقت، ما يدل على عدم صحة حديث الباب عنده قال القاضي عياض: أستحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً، فأخذت المالكية بما دل عليه كلام البخاري.

٨/١٠٧٤ ــ وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَغْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِئُ.

__ (وعن صفية بنت شيبة) أي أبن عثمان بن أبي طلحة الحجبي من بني عبد الدار. قيل: إنها رأت النبي على وقيل: إنها لم تره. وجزم أبن سعد بأنها تابعية. (قالت: أولم النبي على على بعض نسائه بمدين من شعير. أخرجه البخاري) قال المصنف: لم أقف على تعيين أسمها يعني بعض نسائه المذكورة هنا، قال: وفي الباب أحاديث تدل على أنها أم سلمة. وقيل: إنها وليمة على بفاطمة، رضي الله عنهما، وأراد ببعض نسائه من تنتسب إليه من النساء بنت عميس قالت: لقد أولم علي بفاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمته، رهن درعه عند يهودي بشطر شعير، ولعله المراد بمدين من شعير، لأن المدين نصف صاع فكأنه قال: شطر صاع، فينطبق على القصة التي في الباب،

١٠٧٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح باب: من أولم بأقل من شاة (الحديث ١٧٢٥).

ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله على مجازية، إما لكونه الذي وفي اليهودي من شعيره، أو لغير ذلك.

(قلت:) ولا يخفى أنه تكلف، ولا مانع أن يولم بمدين، ويولم علي أيضاً بمدين والمذكور في الباب وليمته ﷺ.

٩/١٠٧٥ - وَعَنْ أَنَسْ قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبُرِ وَلَا لَحْم، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلاَّ أَنْ أَمَرَ بِالأَنْطَاعِ فَبُسِطَتْ، (فَأَلْقِيَ عَلَيْهَا التَّمْرُ وَالأَقْطُ وَالسَّمْنُ») (١٠ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّقْطُ وَالسَّمْنُ») (١٠ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

_ (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: أقام رسول الله على بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى) مغير الصيغة (عليه بصفية) أي يبنى عليه خباء جديد بسبب صفية أو بمصاحبتها (ودعوت المسلمين إلى وليمته، فما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن أمر بالأنطاع، فبسطت فألقي عليها التمر والأقط) وفي القاموس الأقط ككتف وإبل، شيء يتخذ من المخيض الغنمي (والسمن) ومجموع هذه الأشياء يسمى حيساً (متفق عليه واللفظ للبخاري) فيه إجزاء الوليمة بغير ذبح شاة، والبناء بالمرأة في السفر، وإيثار الجديدة بثلاثة أيام وإن كانوا في السفر.

١٠/١٠٧٦ حَوَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ﴿إِذَا ٱجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبُ أَقَرَبَهُمَا بَاباً، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ ٱلَّذِي سَبَقَ ﴿ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

- (وعن رجل من أصحاب النبي على قال: إذا أجتمع داعيان فأجب أقربهما باباً) زاد في التلخيص فإن أقربهما إليك باباً أقربهما إليك جواراً (فإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق. رواه أبو داود وسنده ضعيف) لكن رجال إسناده موثقون ولا يدرى ما وجه ضعف سنده، فإنه رواه أبو داود عن هناد بن السري عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد

١٠٧٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: إتخاذ السراري (الحديث ٥٠٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: النكاح، باب: فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها (الحديث ١٣٦٥).

١٠٧٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: إذا اجتمع داعيان أيهما أحق (الحديث ٢٧٥٦).

⁽١) في نسخة م: فأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمْرَ والأَقطُّ والسَّمْنَ.

الدالاني عن أبي العلاء الأودي عن حميد بن عبد الرحمٰن عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وقال وكل هؤلاء وثقهم الأئمة إلا أبا خالد الدالاني، فإنهم أختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم. وقال أحمد وابن معين: لا بأس به. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن عدي: حديثه لين. وقال شريك: كان مرجئاً. والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقف. وفيه دليل على أنه إذا أجتمع داعيان فالأحق بالإجابة الأسبق، فإن أستويا قدم الجار والجار على مراتب، فأحقهم أقربهم باباً، فإن أستويا أقرع بينهم.

١١/١٠٧٧ ــ وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّه عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا آكُلُ مُتَكِئاً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي جحيفة قال: قال رسول الله ﷺ: لا آكل متكتاً. رواه البخاري) الاتكاء مأخوذ من الوكاء، والتاء بدل عن الواو، والوكاء هو ما يشد به الكيس أو غيره، فكأنه أوكا مقعدته ويشدها بالقعود على الوطاء الذي تحته، ومعناه الاستواء على وطاء متمكناً. قال الخطابي: المتكىء هنا هو المتمكن في جلوسه من التربع وشبهه المعتمد على الوطاء تحته، قال: ومن أستوى قاعداً على وطاء فهو متكىء. والعامة لا تعرف المتكىء إلا من مال على أحد شقيه، ومعنى الحديث إذا أكلت لا أقعد متكتاً، كفعل من يريد الاستكثار من الأكل، ولكن آكل بلغة فيكون قعودي مستوفزاً، ومن حمل الاتكاء على الميل على أحد الشقين، تأول ذلك على مذهب أهل الطب بأن ذلك فيه ضرر، فإنه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلاً ولا يسيغه هنيئاً، وربما تأذى به.

١٢/١٠٧٨ ــ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «يَا خُلاَمُ، سَمُّ ٱللَّهَ وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وعن حمر بن أبي سلمة قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك. متفق عليه) الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها. وقيل: إنها مستحبة في الأكل ويقاس عليه الشرب. قال العلماء: ويستحب أن يجهر بالتسمية

(الحديث ٥٣٧٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما (الحديث ٢٠٢٢).

١٠٧٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: الأكل متكناً (الحديث ٥٣٩٨) و(الحديث ٥٣٩٩). ١٠٧٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: التسمية على الطعام والأكل بالبمين

ليسمع غيره وينبهه عليها، فإن تركها لأي سبب نسيان أو غيره في أول الطعام، فليقل في أثناته بسم اللَّه أوله وآخرُه، لحديث أبي داود والترمذي وغيرهما. قال الترمذي: حسن صحيح أنه ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله، فإن نسي أن يذكر الله في أوله، فليقل «بسم اللَّه أوله وآخرُه» وينبغي أن يسمى كل أحد من الآكلين، فإن سمى واحد فقط فقد حصل بتسميته السنة، قاله الشافعي. ويستدل له بأنه ﷺ أخبر أن الشيطان يستحل الطعام الذي لم يذكر أسم اللَّه عليه ، فإن ذكره واحد من الآكلين صدق عليه أنه ذكر اسم اللَّه عليه. وفي الحديث دليل على وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضاً، ويزيده تأكيداً أنه ﷺ أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الإنسان ويزيده تأكيداً أن رجلاً أكل عنده على بشماله، فقال: كل بيمينك، فقال: لا أستطيع، قال: لا أستطعت، ما منعه إلا الكبر فما رفعها إلى فيه، أخرجه مسلم ولا يدعو ﷺ إلا على من ترك الواجب. وأما كون الدعاء لتكبره فهو محتمل أيضاً. ولا ينافي أن الدعاء عليه للأمرين معاً. وفي قوله: «وكل مما يليك» دليل أنه يجب الأكل مما يليه، وأنه ينبغي حسن العشرة للجليس، وأن لا يحصل من الإنسان ما يسوء جليسه مما فيه سوء عشرة وترك مروءة، فقد يتقذر جليسه ذلك لا سيمًا في الثريد والأمراق ونحوها، إلا في مثل الفاكهة، فإنه قد أخرج الترمذي وغيره من حديث عكراش بن ذؤيب قال: أتينا بجفنة كثيرة الثريد، والوذر وهو بفتح الواو وفتح الذال المعجمة فراء جمع، وذرة قطعة من اللحم لا عظم فيها فحبطت بيدي في نواحيها، وأكل رسول اللَّه ﷺ من بين يديه، فقبض بيده اليسرى على يدي اليمني ثم قال: «يا عكراش كل من موضع واحد، فإنه طعام واحد» ثم أثينا بطبق فيه ألوان التمر فجعلت آكل من بين يدي، وجالت يد رسول اللَّه ﷺ في الطبق فقال: يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد، فهذا يدل على التفرقة بين الأطعمة والفواكه، بل يدل على أنه إذا تعدد لون المأكول من طعام أو غيره، فله أن يأكل من أي جانب. وكذلك إذا لم يبق تحت يد الآكل شيء، فله أن يتبع ذلك ولو من سائر الجوانب. فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس أن خياطاً دعا النبي على لطعام صنعه قال: فذهبت مع النبى ﷺ فقرب خبز شعير ومرقاً فيه دباء وقديد، فرأيت النبى ﷺ يتتبع الدباء من حوالى القطعة أي جوانبها، فلم أزل أتبع اللباء من يومنذٍ. وفي الحديث قال أنس: فلما رأيت ذلك جعلت ألقيه إليه ولا أطعمه. وهو دليل على تطلبه له من جميع القطعة لمحنته له.

هذا ومما نهي عنه الأكل من وسط القطعة كما يدل له الحديث الآتي وهو قوله:

١٣/١٠٧٩ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَتِيَ بِقَصْعَةِ مِنْ ثَرِيدٍ. فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ جَوَانبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَشَطِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِي وَشَطِهَا». رَوَاهُ ٱلأَرْبَعَةُ، وَلهٰذَا لَفْظُ النَّسَائِيِّ، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

سد (وعن أبن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي هي أتي بقصعة من ثريد فقال: كلوا من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها، فإن البركة تنزل في وسطها. رواه الأربعة وهذا لفظ النسائي وسنده صحيح) دل على النهي عن الأكل من وسط القصعة، وعلله بأنه تنزل البركة في وسطها، وكأنه إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام. والنهي يقتضي التحريم، وسواء كان الآكل وحده أو مع جماعة.

١٤/١٠٨٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا عَابَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ طَعَاماً قَطُّ، كَانَ إِذَا الشَّتَهَى شَيْناً أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ». مُتَّقَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط كان إذا أشتهى شيئاً أكله وإن كرهه تركه. متفق عليه) فيه إخبار بعدم عيبه ﷺ للطعام وذمه له، فلا يقول هو مالح أو حامض أو نحو ذلك. وحاصله أنه دل على عنايته ﷺ بالأكل، بل ما أشتهاه أكله وما لم يشتهه تركه، وليس في تركه ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام.

١٥/١٠٨١ ﴿ وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿لَا تَأْكُلُوا إِللَّهُ مَاكُ لُوا الشَّمَالِ، وَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن جابر، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: لا تأكلوا بالشمال، فإن الشيطان يأكل بالشمال، وواه مسلم) تقدم أنه من أدلة تحريم الأكل بالشمال، وإن ذهب الجماهير إلى كراهته لا غير. وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً، وهو دليل على أن الشيطان يأكل أكلاً حقيقياً.

١٠٧٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في الأكل من أعلى الصحفة (الحديث ٢٧٧٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام (الحديث ١٨٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأطعمة باب: النهي عن الأكل من ذروة الثريد (الحديث ٣٢٧٧).

١٠٨٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة باب: ما عاب النبي ﷺ طعاماً (الحديث ٥٤٠٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأطعمة، باب: كراهية ذم الطعام (الحديث ٣٧٦٣).

١٠٨١ _ أخرجه مسلم في كتاب: الأشرية، باب: آداب الطعام والشراب (الحديث ٢٠١٩).

١٦/١٠٨٢ ــ وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَتَنَفَّسْ فِي ٱلإِنَاءِ»(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٧/١٠٨٣ ــ وَلَابِي دَاوُدَ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّه تَعَالَى عَنْهُمَا نَحْوَهُ، وَزَادَ: «وَيَنْفُخْ فِيهِ». وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

_ (ولأبي داود نحوه عن ابن عباس) أي مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (وينفخ فيه وصححه الترمذي) فيه دلالة على تحريم النفخ في الإناء. وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد أن النبي على نهى عن النفخ في الشراب، فقال رجل: القذاة أراها في الإناء، قال: أهرقها، قال: فإني لا أروى من نفس واحد، قال: فأبن القدح عن فيك ثم تنفس. وفي الشرب ثلاث مرات من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله على: ولا تشربوا واحداً أي شراباً واحداً كشرب البعير، ولكن أشربوا مثنى وثلاث، وسموا إذا أنتم شربتم، وأحمدوا إذا أنتم رفعتم، وأفاد أن المرتين سنة أيضاً نعم. وسول الله على عن الشرب من فم السقاء. فأخرج الشيخان من حديث ابن عباس أن رسول الله على عن الشرب من في السقاء. وأخرجا من حديث أبي سعيد قال: نهى رسول الله على عن الشرب من في السقاء. وأخرجا من حديث أبي سعيد قال: نهى رسول الله على عن أختناث الأسقية. زاد في رواية: وأخرجا من حديث أبي سعيد قال: نهى

١٠٨٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأشرية باب: النهي عن التنفس في الإناء (الحديث ٥٦٣٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: كراهة التنفس في نفس الإناء (الحديث ١٦٠٢). (١) في نسخة م: في الإناء ثلاثاً.

١٠٨٣ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأشربة، باب: في النفخ في الشراب والتنفس فيه (الحديث ٣٧٢٨). وقال: وأخرجه الترمذي في كتاب: الأشربة، باب: ما جاء في كراهية التنفس في الإناء (الحديث ١٨٨٩) وقال: حديث حسن صحيح.

وقد عارضه حديث كبشة قالت: «دخل على رسول اللَّه ﷺ فشرب من في قربة معلقة قائماً فقمت إلى فيها فقطعته أي: أخذته شفاء نتبرك به ونستشفي به؛ أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب صحيح، وأخرجه ابن ماجه. وجمع بينهما بأن النهى إنما هو في السقاء الكبير، والقربة هي الصغيرة. أو أن النهي للتنزيه لئلا يتخذه الناس عادة دون الندرة. وعلة النهي أنها قد تكون فيه دابة، فتخرج إلى في الشارب فيبتلعها مع الماء، كما ورد أنه شرب رجل من في السقاء فخرجت منه حية. وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً. فأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا «يشربن أحدكم قائماً فمن نسي فليستقىء» أي: يتقيأ. وفي رواية عن أنس زجر عن الشرب قائماً قال قتادة: قلنا فالأكل، قال: أشد وأخبث. ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم من حديث أبن عباس قال: سقيت رسول اللَّه ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم. وفي لفظ أن رسول اللَّه ﷺ شرب من زمزم وهو قائم. وفي صحيح البخاري أن علياً رضي اللَّه عنه شرب قائماً وقال: رأيت رسول اللَّه ﷺ فعل كما رأيتموني. وجمع بينهما بأن النهي للتنزيه فعله ﷺ بياناً لجواز ذلك فهو واجب في حقه ﷺ لبيان التشريع وقد وقع منه ﷺ مثل هذا في صور كثيرة. وأما التقيؤ لمن شرب قائماً، فإنه يستحب للحديث الصحيح الوارد بذلك. وظاهر حديث التقيؤ أنه يستحب مطلقاً لعامد وناس ونحوهما. وقال القاضي عياض: إنه من شرب ناسياً فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقيأ نعم. ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلساء وأراد أن يعمم الجلساء أن يبدأ بمن عن يمينه، كما أخرج الشيخان من حديث أنس أنه أعطى على القدح فشرب وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي فقال عمر أعطي أبا بكر يا رسول اللَّه فأعطى الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال: الأيمن فالأيمن. وأخرجا من حديث سهل بن سعد قال: أتي النبي ﷺ بقدح فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم، هو عبد الله بن عباس والأشياخ عن يساره فقال: يا غلام أتأذن أن أعطيه الأشياخ، فقال: ما كنت لأوثر بفضل منك أحداً يا رسول اللَّه فأعطاه اياه. ومن مكروهات الشرب أن لا تشرب من ثلمة القدح، لما أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري نهى رسول اللَّه عن الشرب من ثلمة القدح.

0 ــ بـاب.: القســم

١/١٠٨٤ هَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِنِسَائِهِ، فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَهْذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». رَوَاهُ ٱلأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَلٰكِنْ رَجَّحَ التَّرْمِذِيُّ إِرْسَالَهُ.

— (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه ويعدل ويقول: اللهم هذا قسمي) بفتح القاف (فيما أملك) وهو المبيت مع كل واحدة في نوبتها (فلا تلمني فيما تملك ولا أملك) قال الترمذي: يعني به الحب والمودة (رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم، لكن رجح الترمذي إرساله) قال أبو زرعة: لا أعلم أحداً تابع حماد بن سلمة على وصله، لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولاً. والذي رواه مرسلاً هو حماد بن يزيد عن أبي قلابة عن عائشة قال الترمذي: المرسل أصح. قلت: بعد تصحيح ابن حبان للوصل، فقد تعاضد الموصول والمرسل. دل الحديث على أنه ﷺ كان يقسم بين نسائه، وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان واجباً عليه أم لا؟ قيل وكان القسم عليه ﷺ غير واجب لقوله تعالى: ﴿ترجي من تشاء منهن﴾(١) الآية. قال بعض المفسرين: إنه أباح الله له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه، حتى أنه ليؤخر من شاء منهن عن نوبتها للزوجات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه ﷺ، فإنه كان يقسم بينهن من حسن عشرته، وكمال حسن خلقه، وتأليف قلوب نسائه. والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أم وكمال حسن خلقه، وتأليف قلوب نسائه. والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أم غير مقدور للعبد، بل هو من الله تعالى لا يملكه العبد، ويدل له ﴿ولكنّ الله ألفًا

١٠٨٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في القسم بين النساء (الحديث ٢١٣٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في التسوية بين الضرائر (الحديث ١١٤٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: عشرة النساء، باب: ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض (الحديث ٣٩٥٣)، وأخرجه ابن مبان وأخرجه ابن مبان النحاح، باب: القسمة بين النساء (الحديث ١٩٧١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: النكاح، باب: القسم (الحديث ٢٠٥٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: التشديد في العدل بين النساء. (الحديث ٢٨٧١).

⁽١) سورة الأحزاب، الآية: ١٥٠.

بينهم﴾ (١) بعد قوله: ﴿ لو أَنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألّفت بين قلوبهم ﴾ (٢) وبه فسر ﴿ وَأَعَلَمُوا أَن اللّه يحول بين المرء وقلبه ﴾ (٣).

٧/١٠٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَمْرَأْتَانِ فَمَالَ إِلَى إِخْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّهُ مَاثِلٌ». رَوَاهُ أَخْمَدُ وَٱلأَرْبَعَةُ، وَسَنَدَهُ صَحِيحٌ.

— (وعن أبي هريرة رضي اللَّه عنه، عن النبي الله قال: من كانت له أمرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وشقه ماثل. رواه أحمد والأربعة وسنده صحيح) الحديث دليل على أنه يجب على الزوج التسوية بين الزوجات، ويحرم عليه الميل إلى إحداهن وقد قال تعالى: ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ (٤) والمراد الميل في القسم والإنفاق لا في المحبة، لما عرفت من أنها مما لا يملكه العبد. ومفهوم قوله: «كل الميل» جواز الميل البسير، ولكن إطلاق الحديث ينفي ذلك، ويحتمل تقييد الحديث بمفهوم الآية.

٣/ ١٠٨٦ — وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ. الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ. مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

_ (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعاً ثم قسم، وإذا تنزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم، متفق عليه واللفظ للبخاري) يريد من سنة النبي هي فله حكم الرفع، ولذا قال أبو قلابة: رواية عن أنس ولو ششت لقلت أن أنساً رفعه إلى النبي هي. يريد فيكون راويه بالمعنى، إذ معنى من السنة هو الرفع، إلا أنه رأى المحافظة على قول أنس أولى.

 ⁽١) سورة الأنقال، الآية: ٦٣.
 (٢) سورة الانقال، الآية: ٦٣.

⁽٣) سورة الإنقال، الآية: ٢٤.

۱۰۸۰ - أخرجه أحمد: ٢/ ٣٧٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: القسمة بين النساء (الحديث ٢١٣٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في التسوية بين الضرائر (الحديث ١١٤١)، وأخرجه النسائي في كتاب: عشرة النساء، باب: ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض (الحديث ٢٩٥٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: النكاح، باب: القسمة بين النساء (الحديث ١٩٦٩)،

١٠٨٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: المنكاح، باب: إذا تزوج البكر على الثيب (الحديث ٥٢١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من. . (الحديث ١٤٦١).

وذلك لأن كونه مرفوعاً إنما هو بطريق أجتهادي محتمل، والرفع نص، وليس للراوي أن ينقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل. كذا قاله أبن دقيق العيد. وبالجملة إنهم لا يعنون بالسنة إلا سنة النبي على وقد قال سالم: وهل يعنون يريد الصحابة بذلك إلا سنة النبي على والسنة الله سنة النبي على وقد قال سالم: وهل يعنون يريد الصحابة بذلك إلا سنة النبي على والحديث دليل على إيثار الجديدة لمن كانت عنده زوجة. وقال ابن عبد البر: أبي قلابة. والحديث دليل على إيثار الجديدة لمن كانت عنده زوجة. وقال ابن عبد البر: وأختاره النووي. لكن الحديث دل على أنه فيمن كانت عنده زوجة. وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكر الجمهور، فظاهر الحديث أنه واجب، وأنه حق للزوجة الجديدة، وفي الكل خلاف لم يقم عليه دليل يقاوم الأحاديث، والمراد بالإيثار في البقاء عندها ما كان متعارفاً حال الخطاب، والظاهر أن الإيثار يكون بالمبيت والقيلولة، لا استغراق ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن دقيق العيد: إنه أفرط بعض الفقهاء حتى جعل مقامه عندها عذراً في إسقاط الجمعة. وتجب الموالاة في السبع والثلاث، فلو فرق وجب الاستثناف، ولا فرق بين الحرة والأمة، فلو تزوج أخرى في مدة السبع أو الثلاث فالطاهر أنه يتم ذلك، لأنه قد صارمستحقاً لها.

٤/١٠٨٧ هـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكِ عَلَى أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ، وإِنْ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لَكِ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أم سلمة، رضي الله عنها، أن رسول الله على لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً وقال: إنه ليس بك على أهلك) يريد نفسه (هوان إن شئت سبعت لك) أي: أتممت عندك سبعاً (وإن سبعت لك سبعت لنسائي. رواه مسلم) وزاد في رواية دخل عليها، فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال رسول الله على: إن شئت زدت لك وحاسبتك للبكر سبع وللثيب ثلاث. دل ما تقدم على أستحقاق البكر والثيب ما ذكر من العدد. ودلت الأحاديث على أنه إذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا المرأة سقط حقها من الإيثار، ووجب عليه القضاء لذلك. وأما إذا كان بغير رضاها فحقها ثابت، وهو مفهوم قول على أن شئت ومعنى قوله: «ليس لك على أهلك» هو أنه لا يلحقك منا هوان، ولا نضيع مما تستحقينه شيئاً، بل

١٠٨٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف (الحديث ١٤٦٠).

نأخذينه كاملًا. ثم أعلمها أن إليها الاختيار بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضي نساءه. وفيه حسن ملاطفة الأهل وإبانة ما يجب لهم ومالا يجب والتخيير لهم فيما هو لهم.

١٠٨٨/ هـ وَعَنْ عَائِشَةَ: ﴿ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةً ﴾. مُثَّقَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن عائشة، رضى اللَّه عنها، أن سودة بنت زمعة) بفتح الزاي والميم وعين مهملة، وكان ﷺ تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة، وتوفيت بالمدينة سنة أربع وخمسين. (وهبت يومها لعائشة وكان النبي على يتسم لعائشة يومها ويوم سودة. متفق عليه) زاد البخاري وليلتها وزاد أيضاً في آخره تبتغي بذلك رضا رسول اللَّه ﷺ أخرجه أبو داود، وذكر فيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم أن سودة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول اللَّه ﷺ قالت: يا رسول اللَّه يومي لعائشة، فقبل ذلك منها ففيها وأشباهها نزلت ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ﴾ (١) الآية. وأخرج ابن سعد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلاً، أن النبي ﷺ طلقها يعني سودة، فقعدت على طريقه وقالت: والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة، ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة، فأنشدك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقتني بوجدة وجدتها على قال: لا، قالت: فأنشدك اللَّه لما راجعتني فراجعها، قالت: فإني جعلت يومي لعائشة حبة رسول اللَّه ﷺ . وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضرتها ويعتبر رضا الزوج، لأن له حقاً في الزوجة، فليس لها أن تسقط حقه إلا برضاه. وأختلف الفقهاء إذا وهبت نوبتها للزوج فقال الأكثر: تصح ويخص بها الزوج من أراد وهذا هو الظاهر. وقيل: ليس له ذلك بل تصير كالمعدومة. وقيل: إن قالت له خص بها من شئت جاز لا إذا أطلقت له قالوا: ويصح الرجوع للمرأة فيما وهبت من نوبتها، لأن الحق يتجدد.

١٠٨٨ _ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: المرأة تحسب يومها في زوجها لضرتها وكيف يقسم
 ذلك (الحديث ٥٢١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: جواز هبتها نوبتها لضرتها
 (الحديث ١٤٦٣).

⁽١) مورة النساء، الآية: ١٢٨.

7/1·۸٩ - وَعَنْ عُرْوَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَالَت عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «يَا ٱبْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ لَا يُفَضِّلُ بَعْضَنَا عَلَى بَعْضِ فِي ٱلْقَسْمِ مِنْ مُكْثِهِ عِنْدَنَا، أُخْتِي كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ لَا يُفَضِّلُ بَعْضَنَا عَلَى بَعْضِ فِي ٱلْقَسْمِ مِنْ مُكْثِهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَهُو يَظُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعاً فَيَدْنُو مِنْ كُلِّ ٱمْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيس، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَهُو يَوْمُهَا، فَيَبِيتُ عِنْدَهَا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عروة قال: قالت عائشة: يا أبن أختي كان رسول اللَّه ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم في مكثه عندنا، وكان قل يوم إلا وهو يطرق علينا جميعاً، فيدنو من كل واحدة من غير مسيس) وفي رواية بغير وقاع فهو المراد هنا (حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها. رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه المحاكم) فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدحول على من لم يكن في يومها من نسائه، والتأنيس لها، واللمس والتقبيل. وفيه بيان حسن خلقه ﷺ، وأنه كان خير الناس لأهله. وفي هذه رد لما قاله أبن العربي. وقد أشرنا إليه سابقاً، أنه كان له ﷺ ساعة من النهار لا يجب عليه القسم فيها، وهي بعد العصر. قال المصنف: لم أجد لما قاله دليلاً.

وقد عين الساعة التي كان يدور فيها الحديث الآتي وهو قوله:

٧/١٠٩٠ حَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يَدْنُو مِنْهُنَّ. الْحَدِيثَ.

ــ (ولمسلم عن عائشة كأن رسول الله ﷺ إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يدنو منهن) أي: دنو لمس وتقبيل من دون وقاع كما عرفت.

٨/١٠٩١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ ٱلَّذِي مَاتَ فِيه: «أَيْنَ أَنَا غَداً؟». يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٠٨٩ ـ أخرجه أحمد: ١/١٤٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في القسم بين النساء (الحديث ٢١٣٥) وأخرجه الحاكم في كتاب: النكاح، باب: التشديد في العدل بين النساء (الحديث ٢١٣٨).

١٠٩٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق (الحديث ١٤٧٤).

١٠٩١ - أخرجه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الفسل والوضوء في المخضب والقدح =

_ (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله على كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا غداً يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة. متفق عليه) وفي رواية وكان أول ما بدىء به من مرضه في بيت ميمونة أخرجها البخاري في آخر كتاب المغازي وقوله فأذن له أزواجه ووقع عند أحمد عن عائشة أنه وقل قال: إني لا أستطيع أن أدور بيوتكن فإن شئتن أذنتن لي فأذن له ووقع عند ابن سعد بإسناد صحيح عن الزهري أن فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت إنه يشق عليه الاختلاف ويمكن أنه استأذن واستأذنت له فاطمة رضي الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع في رواية أنه دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث دليل على أن المرأة إذا أذنت كان مسقطاً لحقها من النوبة وأنه لا تكفي القرعة إذا مرض كما تكفي إذا سافر كما دل له قوله.

٩/١٠٩٢ هـ وَعَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَراً أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيْتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعنها) أي: عائشة (قالت: كان رسول اللّه هي إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه. متفق عليه) وأخرجه ابن سعد وزاد فيه عنها فكان إذا خرج سهم غيري عرف فيه الكراهية. دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفراً وأراد إخراج إحداهن معه، وهذا فعل لا يدل على الوجوب. وذهب الشافعي إلى وجوبه وذهبت الهادوية إلى أن له السفر بمن شاء، وأنه لا تلزمه القرعة، قالوا: لأنه لا يجب عليه القسم في السفر، وفعله على إنما كان من مكارم أخلاقه، ولطف شمائله، وحسن معاملته، فإن سافر بزوجة فلا يجب القضاء لغير من سافر بها. وقال أبو حنيفة: يجب القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها. وقال الشافعي: إن كان بقرعة لم يجب القضاء وإن كان بغيرها وجب عليه القضاء، ولا دليل على الوجوب مطلقاً، ولا مفصلاً. والاستدلال بأن القسم واجب، وأنه لا يسقط الواجب بالسفر، جوابه أن السفر أسقط هذا الواجب، بدليل أن له أن يسافر ولا يخرج منهن أحداً، فإنه لا يجب عليه بعد عودة قضاء أيام سفره لهن أتفاقاً.

 ⁽الحديث ١٩٨)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الهية، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها
 (الحديث ٢٥٨٨) وأخرجه مسلم في كتاب: الصلاة. باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر (الحديث ٢١٨٤).

١٠٩٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الهبة، باب: هبة المرأة لغير زوجها (الحديث ٢٥٩٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجنة وصفة نعيمها (الحديث ٢٧٧٠).

والإقراع لا يدل الحديث على وجوبه، لما عرفت أنه فعل وفي الحديث دليل على أعتبار القرعة بين الشركاء ونحوهم. والمشهور عن المالكية والحنفية عدم أعتبار القرعة قال القاضي عياض: هو مشهور عن مالك وأصحابه، لأنه من باب الخطر والقمار. وحكي عن الحنفية إجازتها اهـ وأحتج من منع من القرعة بأن بعض النساء قد تكون أنفع في السفر من غيرها، فلو خرجت القرعة للتي لا نفع فيها في السفر لأضر بحال الزوج. وكذا قد يكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر، فلو خرجت القرعة عليها بالسفر لأضر بحال الزوج من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر. وقال القرطبي: تختص مشروعية القرعة بما إذا أتفقت أحوالهن لئلا يخص واحدة فيكون ترجيحاً بلا مرجح. قيل: هذا تخصيص لعموم الحديث بالمعنى الذي شرع لأجله الحكم. والجري على ظاهره كما ذهب إليه الشافعي أقوم.

١٠/١٠٩٣ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «لَا يَجْلِدْ أَحَدُكُمُ ٱمْرَأَتُهُ جَلْدَ الْعَبْدِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن عبد الله بن زمعة رضي الله عنه) هو آبن الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى، صحابي مشهور، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وعداده في أهل المدينة (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد) بالنصب على المصدرية (رواه البخاري) وتمامه فيه ثم يجامعها. وفي رواية ولعله أن يضاجعها. وفي المحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله جلد العبد، ولقوله في رواية أبي داود "ولا تضرب ظعينتك ضربك أمتك" وفي لفظ للنسائي «كما تضرب العبد أو الأمة». وفي رواية للبخاري "ضرب الفحل أو العبد» فإنها دالة على جواز الضرب، إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوانات والمماليك وقد قال تعالى: ﴿واضربوهن﴾(١) ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكر ضرباً شديداً. وقوله "ثم يجامعها» دال على أن علة النهي أن ذلك لا يستحسنه العقلاء في مجرى العادات، لأن الجماع والمضاجعة إنما تليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة، والمجلود غالباً ينفر عمن جلده بخلاف التأديب المستحسن، فإنه لا ينفر الطباع ولا ريب أن عدم الضرب والاغتفار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله ﷺ. وقد أخرج النسائي من حديث عائشة ما ضرب رسول الله مينتها أمرأة له رسول الله بينا ولا خادماً قط، ولا ضرب بيده قط إلا في سبيل الله، أو تنتهك محارم الله فينتقم لله.

١٠٩٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: ما يكره من ضرب النساء (الحديث ٥٢٠٤).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٣٤...

1 _ باب: الخليع

بضم المعجمة وسكون اللام هو فراق الزوجة على مال، مأخوذ من خلع الثوب، لأن المرأة لباس الرجل مجازاً، وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خَفْتُم أَلَا يَقْيِما حَدُودُ اللَّهُ فَلا جَنَاحَ عَلَيْهِما فَيِما افتدت به ﴾ (١).

1/1.98 — عَنِ آبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ آمْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ فَيْسِ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعِيبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلاَ دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي ٱلإِسْلامِ، فَقَالَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "أَثَرُهُ يِّنَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ ". وَوَاهُ فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "أَقْبَلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلَّقُهَا تَطْلِيقَةً". رَوَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ رَوَايَةٍ لَهُ: وَأَمْرَهُ بِطَلاَقِهًا.

٧/١٠٩٥ هُوَ عَلَيْنِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَحَسَّنَهُ: «أَنَّ آمْرَأَة ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ ٱلْخُتَلَعَث مِنْهُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا حَيْضَةً».

_ (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن أمرأة ثابت بن قيس) سماها البخاري جميلة ذكره عن عكرمة مرسلاً. وأخرج البيهقي مرسلاً أن أسمها زينب بنت عبد الله بن أبي ابن سلول. وقيل: غير ذلك (أتت النبي في نقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس) هو خزرجي أنصاري شهد أحداً وما بعدها. وهو من أعيان الصحابة، كان خطيباً للأنصار ولرسول الله في، وشهد له النبي في بالجنة (ما أعيب) روي بالمثناة الفوقية مضمومة ومكسورة من العتب، وبالمثناة التحتية ساكنة من العيب، وهو أوفق بالمراد (عليه في خلق) بضم الخاء المعجمة وضم اللام ويجوز سكونها (ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله في: أتردين عليه حديقته؟ فقالت: نعم، فقال رسول الله في: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة. رواه البخاري، وفي رواية له وأمره بطلاقها ولأبي داود والترمذي) أي: من حديث ابن عباس (وحسنه أن أمرأة ثابت بن قيس أختلعت منه، فجعل النبي في من حديث ابن عباس (وحسنه أن أمرأة ثابت بن قيس أختلعت منه، فجعل النبي في

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

١٠٩٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: الخلع وكيف الطلاق فيه (الحديث ٥٢٧٣).

١٠٩٥ ــ أخرَجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في الخلع (الحديث ٢٢٢٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الخلع (الحديث ١١٨٥).

عدتها حيضة) قولها أكره الكفر في الإسلام أي أكره من الإقامة عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر. والمراد ما يضاد الإسلام من النشوز، وبغض الزوج، وغير ذلك أطلقت على ما ينافي خلق الإسلام الكفر مبالغة، ويحتمل غير ذلك. وقوله: «حديقته» أي بستانه، ففي الرواية أنه كان تزوجها على حديقة نخل. الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته، وأنه يحل أخذ العوض من المرأة. وأختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشزة أم لا؟ فذهب إلى الأول الهادي والظاهرية، وأختاره ابن المنذر مستدلين بقصة ثابت هذه فإن طلب الطلاق نشوز وبقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ الَّا يَقْيَمَا حَدُودُ اللَّه ﴾(١)، وقوله: ﴿إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾(٢). وذهب أبو حنيفة والشافعي والمؤيد وأكثر أهل العلم إلى الثاني وقالوا: يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وإن كانت المحال مستقيمة بينهما، ويحل العوض لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيَّءُ مَنْهُ نَفْساً ﴾ (٣) الآية ولم تفرق ولحديث «إلا بطيبة من نفسه» وقالوا: إنه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط، والآية يحتمل أن الخوف فيها وهو الظن والحسبان يكون في المستقبل، فيدل على جوازه وإن كان الحال مستقيماً بينهما، وهما مقيمان لحدود اللَّه في الحال. ويحتمل أن يراد أن يعلما ألا يقيما حدود اللَّه، ولا يكون العلم إلا لتحقيقه في الحال كذا قيل. وقد يقال: إن العلم لا ينافي أن يكون النشوز مستقبلًا. والمراد إني أعلم في الحال أني لا أحتمل معه إقامة حدود اللَّه في الاستقبال، وحينئذ فلا دليل على أشتراط النشوز في الآية على التقديرين. ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منها ما أعطاها من غير زيادة. أختلف هل تجوز الزيادة أم لا؟ فذهُب الشافعي ومالك إلى أنها تحل الزيادة إذا كان النشوز من المرأة، قال مالك: لم أزل أسمع أن الفدية تجوز بالصداق وبأكثر منه لقوله تعالى: ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ (٤) قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز لــلرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مــما أعطاها. وقال مالك: لم أر أحداً مــمن يقتدي به منع ذلك ، ولكنه ليس من مكارم الأخلاق، وأما الرواية التي فيها أنه قال ﷺ: ﴿أَمَا الزِّيادَةُ فَلا ﴾ فلم يثبت رفعها. وذهب عطاء وطاوس وأحمد وإسحق والهادوية وآخرون إلى أنها لا تجوز الزيادة لحديث الباب ولما ورد من رواية. أما الزيادة فلا، فإنه قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء مرسلًا. ومثله عند الدارقطني وأنها

⁽٣) سورة: النساء، الآبة: ٤.

⁽٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

⁽٢) سورة: النساء، الآية: ١٩.

قالت: «لما قال لها النبي ﷺ: اتردين عليه حديقته؟ قالت: وزيادة، قال النبي ﷺ: أما الزيادة فلاً. الحديث ورجاله ثقات إلا أنه مرسل. وأجاب من قال بجواز الزيادة، أنه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة نفياً ولا إثباتاً، وحديث أما الزيادة فلا. قد تقدم الجواب عنه بأنه لم يثبت رفعها، وأنه مرسل وإن ثبت رفعها فلعله خرج مخرج المشورة عليها والرأي، وأنه لا يلزمها لا أنه حرج مخرج الإخبار عن تحريمها على الزوج. وأما أمره ﷺ بتطليقه لها، فإنه أمر إرشاد لا إيجاب كذا قيل. والظاهر بقاؤه على أصله من الإيجاب، ويدل له قوله تعالى: ﴿فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾(١) فإن المراد يجب عليه أحد الأمرين، وهنا قد تعذر الإمساك بمعروف لطلبها للفراق فيتعين عليه التسريح بإحسان، ثم الظاهر أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق، وأن المواطأة على رد المهر لأجل الطلاق يصير بها الطلاق خلعاً. وأختلفوا إذا كان بلفظ الخلع، فذهبت الهادوية وجمهور العلماء إلى أنه طلاق، وحجتهم أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقًا، ولو كان فسخًا لما جاز على غير الصداق كالإقالة، وهو يجوز عند الجمهور بما قل أو كثر فدل أنه طلاق. وذهب ابن عباس وآخرون إلى أنه فسخ، وهو مشهور مذهب أحمد، ويدل له أنه ﷺ أمرها أن تعتد بحيضة. قال الخطابي: في هذا أقوى دليل لمن قال أن الخلع فسخ وليس بطلاق، إذ لو كان طلاقاً لم يكتف بحيضة لِبلعدة. وأستدل القائل بأنه فسخ بأنه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال: ﴿ الطلاق مرتان ﴾ ثم ذكر الافتداء ثم قال: ﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾(٣) فلو كان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع، وهذا الاستدلال مروي عن ابن عباس، فإنه سأله رجل طلق أمرأته طلَّقتين ثم أختلعها قال: نعم ينكحها، فإن الخلع ليس بطلاق ذكر اللَّه الطلاق في أول الآية وآخرها، والخلع فيما بين ذلك فليس الخلع بشيء ثم قال: ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ (٤)، ثم قرأ ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ (٥) وقد قررنا أنه ليس بطلاق في منحة الغفار حاشية ضوء النهار، ووضحنا هناك الأدلة وبسطناها، ثم من قال إنه طلاق يقول إنه طلاق بائن، لأنه لو كان لــــلزوج الرجعة لم يكن للافتداء بها فائدة. ولـ الفقهاء أبحاث طويلة وفروع كثيرة في الكتب الفقهية فيما يتعلق بالخلع، ومقصودنا شرح ما دل عليه الحديث على أنه قد زدنا على ذلك ما يحتاج

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

⁽٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩. (٤) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٩.

 ⁽٣) سورة: البقرة، الآية: ٢٣٠.

٣/١٠٩٦ - وَفِي رِوَايَةٍ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ آبْنِ مَاجَهُ: ﴿ وَأَنَّ اللَّهِ مَا اللَّهِ مِنْ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مِنْ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مِنْ مَا اللَّهِ مِنْ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مِنْ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ مَا مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مِنْ مَا مَا اللَّهُ مَنْ مُنْ مَا مَنْ اللَّهِ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مَا اللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللللْمُواللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللللَّهُ مِنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللللَّهُ مِنْ ا

— (وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جله عند ابن ماجه، أن ثابت بن قيس كان دميماً، وأن أمرأته قالت: لولا مخافة الله إذا دخل عليَّ لبصقت في وجهه) وفي رواية عن أبن عباس أن أمرأة ثابت أتبت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبداً إني رفعت جانب الخباء فرأيته أقبل في عدة، فإذا هو أشدهم سواداً، وأقصرهم قامة، وأقبحهم وجهاً الحديث فصرح الحديث بسبب طلبها الخلع.

٤/١٠٩٧ ــ وَلَأِحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: "وَكَانَ ذَٰلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي ٱلإِسْلَام».

— (ولأحمد من حديث سهل بن أبي حثمة) بفتح الحاء فمثلثة ساكنة (وكان ذلك أول خلع في الإسلام) أنه أول خلع في عصره ولله وقيل: إنه وقع في الجاهلية، وهو أن عامر بن الظرب بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء ثم موحدة، زوج أبنته من ابن أخيه عامر بن الحارث، فلما دخلت عليه نفرت منه شكا إلى أبيها فقال: لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك، وقد خلعتها منك بما أعطيتها. زعم بعض العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب.

٧ ـ باب (۱): الطوق

هو لغة حل الوثاق مشتق من الإطلاق وهو إرسال، وفلان طلق اليدين بالخير أي كثير البذل والإرسال لهما بذلك، وفي الشرع حل عقدة التزويج قال إمام الحرمين: هو لفظ جاهلي ورد الإسلام بتقريره؛

١/١٠٩٨ حَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى ٱللَّهِ الطَّلَاقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَٱبْنُ مَاجَة، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّحَ أَنُو حَاتِم إِرْسَالَهُ.

١٠٩٦ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: المختلعة تأخذ ما أعطاها (الحديث ٢٠٥٧).

١٠٩٧ - أخرجه أحمد: ٣/٤.

⁽١) في نسخة م: كتاب.

١٠٩٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في كراهية الطلاق (الحديث ٢١٧٨)، وأخرجه ـــ

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: أبغض الحلال إلى الله الطلاق. رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ورجع أبو حاتم إرساله) وكذا الدارقطني والبيهقي رجحا الإرسال. الحديث فيه دليل على أن في الحلال أشياء مبغوضة إلى الله تعالى وأن أبغضها الطلاق، فيكون مجازاً عن كونه لا ثواب فيه ولا قربة في فعله. ومثل بعض العلماء المبغوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد لغير عذر. والحديث دليل على أنه يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة، وقد قسم بعض العلماء الطلاق إلى الأحكام الخمسة: فالحرام الطلاق البدعي والمكروه الواقع بغير سبب مع أستقامة الحال، وهذا هو القسم المبغوض مع حله.

٢/١٠٩٩ هـ وَعَنِ اَبْنِ عُمَرَ: اَنَّهُ طَلَّقَ اَمْرَاتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ وَلِيْنَ اللهِ ﷺ، فَمَ لَيُمْسِكُهَا (١) حَتَّى فَسَأَلَ عُمَرُ وَلَيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لَيُمْسِكُهَا (١) حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تُطُهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلِّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْ النِّسَاءُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

٣/١١٠٠ ـ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «مُزْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لَيْطَلَّقْهَا طَاهِراً أَوْ حَامِلًا».

٤/١١٠١ ص وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِلْبُخَارِيِّ، ﴿ وَحُسِبَتْ تَطْلِيقَةٌ ﴾.

١١٠٢ / ٥ - وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِم، قَالَ آبْنُ عُمَرَ: «أَمَّا أَنْتَ طَلَقْتَهَا وَاحِدَةً أَوِ آثْنَتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولُ آللَّهِ ﷺ أَمَرِنِي أَنْ أَرَاجِعَهَا، ثُمَّ أَمْسِكَهَا (٢) حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ أُمْهِلَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ أُطَلِقَهَا قَبْلَ أَنْ أَمَسَّهَا، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَقْتَهَا ثَلَاثاً فَقَدْ عَصَيْتَ رَبِّكَ فِيمَا أَمْرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ آمْرَأَتِكَ».

ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: حدثنا سويد بن سعيد (الحديث ٢٠١٨)، وأخرجه الحاكم في
 كتاب: النكاح، باب: ضرب عنق من تزوج امرأة أبيه (الحديث ٢/ ١٩٣).

١٠٩٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، بآب: ﴿ويعولتهن أحق بردهن﴾ (الحديث ٥٣٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق (الحديث ١٤٧١).

⁽١) في نسخة م: ليتركها.

١١٠٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: _ ١ _ (الحديث ١٠٩٥).

¹¹⁰¹ م أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق (الحديث ٣٥١).

١١٠٢ ـ أخرَجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: ـ ١ ـ (الحديث ١٠٩٣). (٢) في نسخة م: أمهلها.

٣/١١٠٣ ــ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: قَالَ عَبْدُ ٱللَّه بْنُ عُمَرَ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئاً، وَقَالَ: ﴿إِذَا طَهُرَتْ فِلْيُطَلِّقُ أَوْ لِيُمْسِكْ ﴾.

_ (وعن ابن عمر)، رضي الله عنهما، أنه طلق أمرأته وهي حائض في عهد رسول اللَّه ﷺ فسأل عمر رسول اللَّه ﷺ عن ذلك فقال مره فليراجمها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر اللَّه أن تطلق لها النساء. متفق عليه) في قوله مره فليراجعها دليل على أن الآمر لابن عمر بالمراجعة النبي ﷺ فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي ﷺ إلى ابنه بأنه مأمور بالمراجعة فهو نظير قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ (١) فإنه على مأمور بأن يأمرنا بإقامة الصلاة فنحن مأمورون من اللَّه تعالىٰ وابن عمر كذلك مأمور عن النبي ﷺ فلا يتوهم أن هذه المسألة من باب مسألة هل الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء وإنما تلك المسألة مثل قوله ﷺ:«مروا أولادكم بالصّٰلاة لسبع» الحديث لا مثل هذه وإذا عرفت أنه مأمور منه ﷺ بالمراجعة فهل الأمر لـلوجوب فتجب الرجعة أم لا ذهب إلى الأول مالك وهو رواية عن أحمد وصحح صاحب الهداية من الحنفية وجويها وهو قول داود ودليلهم الأمر بها قالوا فإذا أمتنع الرجل منها أدبه الحاكم فإن أصر على الامتناع أرتجع الحاكم عنه وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة فقط قالوا الأن أبتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك فكان القياس قرينة على أن الأمر للندب وأجيب بأن الطلاق لما كان محرماً في الحيض كان أستدامة النكاح فيه واجبة في قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر دليل على أنه لا يطلق إلا في الطهــر الثاني دون الأول وقد ذهب إلى تحريم الطلاق فيه مالك وهو الأصح عند الشافعية وذهب أبو حنيفة إلى أن الانتظار إلى الطهر الثاني مندوب وكذا عن أحمد مستدلين بقوله (وفي رواية لمسلم) أي: عن ابن عمر (مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملًا) فأطلق الطهر، لأن التحريم إنما كان لأجل الحيض، فإذا زال زال موجب التحريم، فجاز طلاقها في هذا الطهر، كما جاز في الذي بعده، وكما يجوز في الطهر الذي لم يتقدمه طلاق في حيضة، ولا يخفى قرب ما قالوه. وُفي قوله: "قبل أن يمس دليل على أنه إذا طلق في الطهر بعد المس، فإنه طلاق بدعي مجرم، وبه صرح الجمهور. وقال بعض المالكية: إنه يجبر على الرجعة فيه كما إذا طلق وهي حائض. وفي قوله: "ثم تطهر وقوله: "طاهراً" خلاف لـ الفقهاء هل المراد به أنقطاع الدم أو لا بد من الغسل؟ فعن أحمد روايتان، والراجح أنه

١١٠٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: ١٠ _ (الحديث ١٠٩٨).

⁽١) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

لا بد من أعتبار الغسل لما مر في رواية النسائي «فإذا أغتسلت من حيضتها الأخرى، فلا يمسها حتى يطلقها، وإن شاء أن يمسكها أمسكها، وهو مفسر لقوله طاهراً. وقوله: «ثم تطهر»، وقوله: «فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء» أي أذن في قوله: ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾(١) وفي رواية مسلم قال ابن عمر: وقرأ النبي ﷺ: ﴿يا أَيها النبي ﴾ الآية، وفي الحديث دليل على أن الأقراء الأطهار بطلاقها في الطهر وقوله: ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾(١) أي: وقت أبتداء عدتهن، وفي قوله: «أو حاملًا» دليل على أن طلاق الحامل سنى، وإليه ذهب الجمهور.

وإذا عرفت الطلاق البدعي منهي عنه محرم، فقد أختلفت فيه هل يقع ويعتد به أم لا يقع؟ فقال الجمهور: يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي: في رواية أخرى (للبخاري وحسبت تطليقة) وهو بضم الحاء المهملة مبنى للمجهول من الحساب والمراد جعلها واحدة من الثلاث التطليقات التي يملكها الزوج، ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا، فإن كان الفاعل ابن عمر فلا حجة فيه، وإن كان النبي عليه فهو الحجة، إلا أنه قد صرح بالفاعل في غير هذه الرواية كما في مسند ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث «عن النبي ﷺ وهي واحدة». وأخرجه الدارقطني من حديث ابن أبي ذئب وابن إسلحق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي على وقال: هي واحدة؛ وقد ورد أن الحاسب لها هو النبي على من طرق يقوي بعضها بعضاً (وفي رواية لمسلم قال ابن عمر:) أي: لما سأله سائل (أما أنت طلقتها واحدة أو أثنتين، فإن رسول اللَّه ﷺ أمرني أن أراجعها، ثم أمسكها حتى تحيض حيضة أخرى، ثم أمهلها حتى تطهر، ثم أطلقها قبل أن أمسها. وأما أنت طلقتها ثلاثاً فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق أمرأتك) دل على تحريم الطلاق في الحيض. وقد يدل قوله أمرني أن أراجعها على وقوع الطلاق، إذ الرجعة فرع الوقوع وفيه بحث، وخالفه فيه طاوس والخوارج والروافض وحكاه في البحر عن الباقر والصادق والناصر قالوا لا يقع شيء ونصر هذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم وأستدلوا بقوله: (وفي رواية أخرى) أي: لمسلم عن ابن عمر (قال عبد اللَّه بن عمر: فردها على ولم يرها شيئاً وقال: إذا طهرت فليطلق أو ليمسك) ومثله في رواية أبي داود فردها علي ولم يرها شيئاً وإسناده على شرط الصحيح، إلا أنه قال ابن عبد البر في قوله ولم يرها شيتاً: منكر لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله بمن هو أثبت منه؟ ولو صح لكان معناها واللَّه أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة. وقال الخطابي: قال أهل الحديث:

 ⁽١) و (٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا، ويحتمل أن معناه لم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة، أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار وإن كان لازماً له. ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال: نافع أثبت من أبي الزبير، والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تحالفا، وقد وافق نافعاً غيره من أهل التثبت، قال: وحمل قوله: «ولم يرها شيئاً» على أنه لم يعدها شيئاً صواباً غير خطأ، بل يؤمر صاحبه ألا يقيم عليه، لأنه أمره بالمراجعة ولو كان طلقها طاهراً لم يؤمر بذلك، فهو كما يقال لـلرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه إنه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً. وقد أطال ابن القيم الكلام على نصرة عدم الوقوع، ولكن بعد ثبوت أنه على حسبها تطليقة تطيح كل عبارة ويضيع كل صنيع، وقُد كنا نفتي بعدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة وتوقفنا مدة ثم رأينا وقوعه. (تنبيه): ثم إنه قويُّ عندي ما كنت أفتى به أولاً من عدم الوقوع، لأدلة قوية سقتها في رسالة سميناها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي، ومن الأدلة أنه مسمى ومنسوب إلى البدعة، وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نُفوذ الحكم الشرعي، ولا يقع بها، بل هي باطلة ، ولأن الرواة لحديث ابن عمر أتفقوا على أن المسند المرفوع في هذا الحديث غير مذكور فيه أن النبي ﷺ حسب تلك التطليقة على ابن عمر، ولا قال له قد وقعت، ولا رواه ابن عمر مرفوعاً، بل في صحيح مسلم ما دل على أن وقوعها إنما هو رأي ابن عمر، وأنه سئل عن ذلك فقال: «ومالي لا أعتد بها وإن كنت قد عجزت وأستحمقت» وهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك نصاً نبوياً، لأنه لو كان عنده لم يترك روايته ويتعلق بهذه العلة العليلة، فإن العجز والحمق لا مدخل لهما في صحة الطلاق، ولو كان عنده نص نبوي لقال ومالى لا أعتد بها، وقد أمرني رسول اللَّه ﷺ أن أعتد بها. وقد صرح الإمام الكبير محمد ابن السيد محمد سبُّ عشرة حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي، ولخصناها في رسالتنا المذكورة. وبعد هذا تعرف رجوعنا عما هنا، فليلحق هذا في نسخ سبل السلام. وأما الاستدلال على الوقوع بقوله: «فليراجعها» ولا رجعة إلا بعد طلاق غير ناهض، لأن الرجعة المقيدة بعد الطلاق عرف شرعي متأخر، إذ هي لغة أعم من ذلك. ودل الحديث على تحريم الطلاق في الجيض، وبأن الرجعة يستقل بها الزوج من دون رضا المرأة والولي، لأنه جعل ذلك إليه ولقوله تعالىٰ:﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك﴾(١) وبأن الحامل لا تحيض لقوله طاهراً أو حاملاً، فدل على أنها لا تحيض لإطلاق الطلاق فيه، وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له أثر في تطويل العدة لم يعتبر، لأن عدتها

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

بوضع الحمل، وأن الأقراء في العدة الأطهار. قال الغزالي: ويستثنى من تحريم طلاق الحائض طلاق المخالعة، لأن النبي على لم يستفصل حال أمرأة ثابت هل هي طاهرة أو حائض؟ مع أمره له بالطلاق والشافعي يذهب إلى أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

٧/١١٠٤ ـ وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرِ وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ طَلاَقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّاسَ قَدِ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، قال: كان الطلاق على عهد رسول اللّه ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة) بفتح الهمزة أي: مهلة (فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم. رواه مسلم). الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس. وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان في عصره ﷺ ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه. وظاهر كلام ابن عباس أنه كان الإجماع على ذلك. وأجيب عنه بستة أجوبة:

(الأول): أنه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره على . فقد أخرج أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس «قال: كان الرجل إذا طلق أمرأته فهو أحق برجعتها . وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك» اه إلا أنه لم يشتهر النسخ فبقي الحكم المنسوخ معمولاً به إلى أن أنكره عمر . (قلت:) إن ثبتت رواية النسخ فذاك ، وإلا فإنه ضعيف هذا قول عمر: إن الناس قد أستعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة إلخ . فإنه واضح في أنه رأي محض لا سنة فيه ، وما في بعض ألفاظه عند مسلم أنه قال ابن عباس لأبي الصهباء: «لما تتابع الناس في الطلاق في عهد عمر فأجازه عليهم».

(الثاني): أن حديث ابن عباس هذا مضطرب. قال القرطبي في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه، فظاهر سياقه أن هذا الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر، والعادة تقتضي أن يظهر ذلك وينتشر ولا ينقرد به ابن عباس. فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهره إذا لم يقتض القطع ببطلانه ا هـ (قلت:) وهذا مجرد استبعاد، فإنه كم من سنة وحادثة أنفرد بها راو ولا يضر، سيما مثل ابن عباس بحر الأمة.

١١٠٤ _ أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: طلاق الثلاث (الحديث ١٠٩٩).

ويؤيد ما قاله ابن عباس من أنها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانة، وإن كان فيه كلام وسيأتي.

(الشالث): أن هذا الحديث ورد في صورة خاصة، هي قول المطلق أنت طالق أنت طالق، وذلك أنه كان في عصر النبوة وما بعده، وكان حال الناس محمولاً على السلامة والصدق، فيقبل قول من أدعى أن اللفظ الثاني تأكيد الأول لا تأسيس طلاق آخر، ويصدق في دعواه، فلما رأى عمر تغير أحوال الناس وغلبة الدعاوى الباطلة، رأى من المصلحة أن يجري المتكلم على ظاهر قوله ولا يصدق في دعوى ضميره. وهذا الجواب أرتضاه القرطبي. قال النووي: هو أصح الأجوبة. (قلت): ولا يخفى أنه تقرير لكون نهي عمر رأياً محضاً، ومع ذلك فالناس مختلفون في كل عصر فيهم الصادق والكاذب، وما يعرف ما في ضمير الإنسان إلا من كلامه، فيقبل قوله وإن كان مبطلاً في نفس واحدة أنه كان ذلك بأية عبارة وقعت.

(الرابع): أن معنى قوله كان طلاق الثلاث واحدة أن الطلاق الذي كان يوقع في عهده على وعهد أبي بكر، إنما كان يوقع في الغالب واحدة لا يوقع ثلاثاً. فمراده أن هذا الطلاق الذي توقعونه ثلاثاً كان يوقع في ذلك العهد واحدة.

فيكون قوله: "فلو أمضيناه عليهم" بمعنى لو أجريناه على حكم ما شرع من وقوع الثلاث. وهذا الجواب يتنزل على توله: "أستعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة" تنزلاً قريباً من غير تكلف، ويكون معناه الإخبار عن أختلاف عادات الناس في إيقاع الطلاق ولا في وقوعه، فالحكم متقرر. وقد رجع هذا التأويل أبن العربي ونسبه إلى أبي زرعة. وكذا البيهقي أخرجه عنه قال: معناه أن ما تطلقون أنتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة. (قلت:) وهذا يتم إن أتفق على أنه لم يقع في عصر النبوة إرسال ثلاث تطليقات دفعة واحدة. وحديث أبي ركانة وغيره يدفعه وينبو عنه قول عمر: "فلو أمضيناه" فإنه ظاهر في أنه لم يكن مضى في ذلك العصر حتى رأى إمضاءه، وهو دليل وقوعه في عصر النبوة لكنه لم يمض، فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعه نادراً في ذلك العصر.

(المخامس): أن قول أبن عباس كان طلاق الثلاث ليس له حكم الرفع فهو موقوف عليه. وهذا الجواب ضعيف لما تقرر في أصول الحديث وأصول الفقه أن: كنا نفعل، وكانوا يفعلون، له حكم الرفع.

(السادس): أن أريد بقوله طلاق الثلاث واحدة هو لفظ ألبته إذا قال: أنت طالق ألبتة، وكما سيأتي في حديث ركانة. فكان إذا قال القائل ذلك قبل تفسيره بالواحدة وبالثلاث،

فلما كان عصر عمر لم يقبل منه التفسير بالواحدة. قيل: وأشار إلى هذا البخاري، فإنه أدخل في هذا الباب الآثار التي فيها ألبتة، والأحاديث فيها التصريح بالثلاث، كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما، وأن ألبتة إذا أطلقت حملت على الثلاث إلا إذا أراد المطلق واحدة فيقبل. فروى بعض الرواة ألبتة بلفظ الثلاث، يريد أن أصل حديث أبن عباس كان ظلاق ألبتة على عهد رسول الله على وعهد أبي بكر إلى آخره. (قلت:) ولا يخفي بعد هذا التأويل وتوهيم الراوي في التبديل، ويبعده أن الطلاق بلفظ ألبتة في غاية الندور، فلا يحمل عليه ما وقع. كيف وقول عمر: «قد أستعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة» يدل أنه ذلك واقع أيضاً في عصر النبوة والأقرب أن هذا رأي من عمر ترجح له، كما منع من المتعة الحج وغيرها، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله على . وكونه خالف ما كان على عهده على فيه فقد ثبت عن عمر آجتهادات يعسر تطبيقها على ذلك، نعم إن أمكن التطبيق على وجه صحيح فهو المراد.

٥٠١١٠٥ ــ وَعَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَالَ: أُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعاً، فَقَامَ غَضْبَانَ ثُمَّ قَالَ: «أَيُلْعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ» حَتَّى قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتُلُهُ؟. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَرُواتُهُ مُوقَّقُونَ.

— (وعن محمود بن لبيد، رضي الله عنه،) ابن أبي رافع الأنصاري الأشهلي. وللا على عهد رسول الله على وحدث عنه أحاديث. قال البخاري: له صحبة. وقال أبو حاتم: لا نعرف له صحبة. وذكره مسلم في التابعين. وكان من العلماء مات سنة ست وتسعين، وقد ترجم له أحمد في مسنده، وأخرج له أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه السماح. (قال: أخبر النبي على عن رجل طلق أمرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام غضبان، ثم قال: "أبلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم، حتى قام رجل فقال: يا رسول الله ألا أقتله. رواه النسائي ورواته موثقون) الحديث دليل على أن جمع الثلاث التطليقات بدعة. وأختلف العلماء في ذلك، فذهب الهادوية وأبو حنيفة ومالك إلى أنه بدعة. وذهب الشافعي وأحمد والإمام يحيى إلى أنه ليس ببدعة ولا مكروه. وأستدل الأولون بغضبه عنى، وبقوله: "أيلعب بكتاب الله، وبما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس، أن عمر كان إذا أتى برجل مطلق أمرأته ثلاثاً، أوجع ظهره ضرباً، وكأنه أخذ تحريمه من قوله على: "أيلعب بكتاب الله»

١١٠٥ _ أخرجه النسائي في كتباب: الطلاق، بباب: الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ (الحديث ٣٤٠١).

أستدل الآخرون بقوله تعالى: ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ (١) وبقوله: ﴿ الطلاق مرتان ﴾ (١) وبما يأتي في حديث اللعان أنه طلقها الزوج ثلاثاً بحضرته ﷺ ولم ينكر عليه. وأجيب بأن الآيتين مطلقتان، والحديث صريح بتحريم الثلاث، فتقيد به الآيتان. وبأن ظلاق الملاعن لزوجته ليس طلاقاً في محله، لأنها بانت بمجرد اللعان كما يأتي. وأعلم أن حديث محمود لم يكن فيه دليل على أنه ﷺ أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة، وإنما ذكره المصنف إخباراً بأنها قد وقعت التطليقات الثلاث في عصره.

١٩٠٦/ ٩ ــ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةً أُمَّ رُكَانَةً، فَقَالَ: إِنِّي طَلَّفْتُهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «وَاجِعِ آمْرَأَتُكَ». فَقَالَ: إِنِّي طَلَّفْتُهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ، رَاجِعْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٠/١١٠٧ ــ وَفِي لَفْظِ لِأَحْمَدَ: طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ آمْرَأَتُهُ فِي مَجْلِسِ وَاحِدٍ ثَلَاثاً، فَحَزِنَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿فَإِنَّهَا وَاحِدَةٌ ۚ . وَفِي سَنَدِهِمَا ٱبْنُ إِسْحَاقَ، وَفِي سَنَدِهِمَا ٱبْنُ إِسْحَاقَ، وَفِي سَنَدِهِمَا ٱبْنُ إِسْحَاقَ، وَفِي سَنَدِهِمَا أَبْنُ إِسْحَاقَ،

١١/١١٠٨ ــ وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَحْسَنَ مِنْهُ: «أَنَّ [أَبَا] (١ رُكَانَةَ طَلَّقَ آمْرَأَتُهُ سُهَيْمَةَ أَلْبَتَّةَ، فَقَالَ: وَٱللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِهَا إِلاَّ وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﴾

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: طلق أبو ركانة) بضم الراء وبعد الألف نون (أم ركانة فقال النبي ﷺ: راجع أمرأتك، فقال: إني طلقتها ثلاثاً، قال: قد علمت راجعها رواه أبو داود وفي لفظ أحمد) أي: عن أبن عباس (طلق ركانة أمرأته في مجلس واحد ثلاثاً فحزن عليها فقال له رسول الله ﷺ: فإنها واحدة. وفي سندهما) أي: حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن إسلحق) أي: محمد صاحب السيرة (وفيه مقال) قد

 ⁽١) سورة الطلاق، الآية: ١٠. (٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

١١٠٦ ـ أخرجه أبو داود فني كتباب: الطبلاق، بباب: نسبخ المراجعة بعبد التطليقيات الشلاث (الحديث ٢١٩٦).

١١٠٧ _ أخرجه أحمد: ٢٦٦٦٢.

١١٠٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في البتة (الحديث ٢٢٠٦) و(الحديث ٢٢٠٧) و(الحديث ٢٢٠٨).

⁽١) ساقطة من الأصل، والتصويب من نسخة م.

حقة في ثمرات النظر في علم أهل الأثر، وفي إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد عدم صحة القدح بما يجرح روايته (وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه أن ركانة طلق أمرأته سهيمة) المهملة مضمومة تصغير سهمة (ألبتة فقال: والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه النبي ريالية). وأخرجه أبو يعلى وصححه وطرقه كلها من رواية محمذ بن إسخق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس. وقد عمل العلماء بمثل هذا الإسناد في عدة من الأحكام، مثل حديث أنه ورد آبنته على أبي العاص بالنكاح الأول تقدم. وقد صححه أبو داود لأنه أخرجه أيضاً من طريق أخرى، وهي التي أشار إليها المصنف بقوله: أحسن منه. وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركانة أن ركانة الحديث، وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وفيه خلاف بين العلماء بين مصحح ومضعف. والحديث دليل على أن إرسال الثلاث التطليقات في مجلس واحد يكون طلقة واحدة.

(الأول): إنه لا يقع بها شيء، لأنها طلاق بدعة. وتقدم ذكرهم وأدلتهم.

(الثاني): إنه يقع به الثلاث، وإليه ذهب عمر وابن عباس وعائشة ورواية عن على والفقهاء الأربعة وجمهور السلف والخلف، وأستدلوا بآيات الطلاق وأنها لم تفرق بين واحدة ولا ثلاث. وأجيب بما سلف أنها مطلقات تحتمل التقييد بالأحاديث. وأستدلوا بما في الصحيحين أن عويمراً العجلاني طلق أمرأته ثلاثًا بحضرته ﷺ ولم ينكر عليه، فدل على إباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها. وأجيب بأن هذا التقرير لا يدل على الجواز ولا على وقوع الثلاث، لأن النهي إنما هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام، والملاعن أوقع الطلاق على ظن أنه بقي له إمساكها، ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الأبد، سواء كان فراقه بنفس السلعان أو بتفريق الحاكم، فلا يدل على المطلوب. وأستدلوا بما في المتفق عليه أيضاً في حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً، وأنه ﷺ لما أخبر بذلك قال: ليس لها نفقة وعليها العدة. وأجيب بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد، فلا يدل على المطلوب. قالوا: عدم أستفصاله على هل كان في مجلس أو مجالس دال على أنه لا فرق في ذلك. ويجاب عنه بأنه لم يستفصل، لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم إرسال الثلاث كما تقدم. وقولنا غالباً لئلا يقال قد أسلفنا أنها وقعت الثلاث في عصر النبوة، لأنا نقول نعم لكن نادراً. ومثل هذا ما أستدلوا به من حديث عائشة أن رجلًا طلق أمرأته ثلاثاً فتزوجت فطلق الآخر فسئل رسول الله ﷺ: أنحل للأول؟ قال: لا، حتى يذوق عسيلتها. أخرجه البخاري. والجواب عنه هو ما سلف. ولهم أدلة من السنة فيها ضعف فلا تقوم بها حجة فلا نعظم بها حجم

الكتاب، وكذلك ما آستدلوا به من فتاوى الصحابة أقوال أفراد لا تقوم بها حجة. (القول الثالث): أنها تقع بها واحدة رجعية، وهو مروي عن علي وابن عباس، وذهب إليه الهادي والقاسم والصادق والباقر ونصره أبو العباس ابن تيمية وتبعه ابن القيم تلميذه على نصره، وآستدلوا بما مر من حديثي ابن عباس وهما صريحان في المطلوب، وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة. أما الأول والثاني فلما عرفت ويأتي ما في غيرهما.

(والقول الرابع): أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث على المدخول بها وتقع على غير المدخول بها واحدة. وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس، وإليه ذهب إسحق بن راهريه. أستدلوا بما وقع في رواية أبي داود «أما علمت أن الرجل إذا طلق أمرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله على الحديث، وبالقياس، فإنه إذا قال: أنت طالق بانت منه بذلك، فإذا أعاد الملفظ لم يصادف محلاً لمطلاق فكان لغواً. وأجيب بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيرها، فمفهوم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن عباس. وأعلم أن ظاهر الأحاديث، أنه لا فرق بين أن يقول أنت طالق ثلاثاً، أو يكرر هذا الملفظ ثلاثاً. وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين الأنفاظ لم يستند إلى دليل واضح. وقد أطال الباحثون في الفروع في هذه المسألة الأقوال. وقد أطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث متابعة لإمضاء عمر لها، وأشتد نكيرهم على من خالف ذلك، وصارت هذه المسألة علماً عندهم لمرافضة والمخالفين، وعوقب بسبب الفتيا بها شيخ الإسلام ابن تيمية، وطيف بتلميذه الحافظ ابن القيم على جمل بسبب الفتوى بعدم وقوع الثلاث، ولا يخفى أن هذا محض عصبية شديدة في مسألة فرعية قد اختلف فيها سلف الأمة وخلفها، فلا نكير على من ذهب إلى قول من الأقوال المختلف فيها كما هو معروف. وها هنا يتميز المنصف من غيره من فحول النظار والأتقياء من الرجال.

١٢/١١٩ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: «ثَلَاثٌ جَدُّهُ مَنْهُ وَالطَّلَاقُ، وَالطَّلَاقُ، وَالطَّبَعَةُ إلَّا جَدُّهُ الْأَرْبَعَةُ إلَّا النَّسَامِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

۱۱۰۹ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق على الهزل (الحديث ٢١٩٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الجد والهزل في الطلاق (الحديث ١١٨٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: من طلق أو نكح أو راجع لاعباً (الحديث ٢٠٣٩)، وأحرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: ثلاث جدهن جد وهزئهن هزل... (الحديث ١٩٨/٢).

١١/١١٠ ــ وَفِي رِوَايَةٍ لَإِبْنِ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ: «الطَّلَاقُ (وَالعِتَاقُ وَالعِتَاقُ وَالنَّكَاحُ)(١)».

— (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة. رواه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم وفي رواية) عن أبي هريرة (لابن عدي من وجه آخر ضعيف الطلاق والعتاق والنكاح) وقد بين معناها قوله.

١٤/١١١ هـ وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ _ رَفَعَهُ: «لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقِ، وَالنُّكَاحِ، وَالْعِتَاقِ، فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجَبْنَ». وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

_ (وللحارث بن أبي أسامة من حديث عبادة بن الصامت يرفعه لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق والنكاح والعتاق فمن قالهن فقد وجبن. سنده ضعيف) لأن فيه ابن لهيعة وفيه أنقطاع أيضاً والأحاديث دلت على وقوع الطلاق من الهازل وأنه لا يحتاج إلى النية في الصريح وإليه ذهب الهادوية والحنفية والشافعية وذهب أحمد والناصر والصادق والباقر إلى أنه لا بد من النية لعموم حديث الأعمال بالنيات وأجيب بأنه عام خصه ما ذكر من الأحاديث ويأتى الكلام في العتق.

١٥/١١٢ لـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّنِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَها مَا لَمْ تَعْمَلُ أَوْ تَكَلَّمْ ٩. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي على قال: إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعلم أو تكلم. متفق عليه) ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ: «عما توسوس به صدورها» بدل ما حدثت به أنفسها وزاد في آخره: «وما أستكرهوا عليه» قال المصنف وأظن الزيادة هذه مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث

١١١٠ ـ أخرجه ابن عدى: ٦/٥.

١١١١ - أخرجه ابن حجر في المطالب العالية: ٢/ ٦٤، وعزاه للحارث بن أبي أسامة.

⁽١) في نسخة م: والنكاح والعتاق. بتقديم وتأخير.

١١١٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق في الأغلاق (الحديث ٥٢٦٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: تجاوز اللَّه عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (الحديث ٢٢٧).

في حديث والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول الجمهور وروي عن ابن سيرين والزهري ورواية عن مالك بأنه إذا طلق في نفسه وقع الطلاق وقواه ابن العربي بأن من أعتقد الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من قذف مسلماً بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان ويجاب عنه بأن الحديث المذكور أخبر عن الله تعالى بأنه لا يؤاخذ الأمة بحديث نفسها وأنه تعالى قال: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾(١) وحديث النفس يخرج عن الوسع نعم الاسترسال مع النفس في باطل أحاديثها يصير العبد عازماً على الفعل فيخاف منه الوقوع فيما يحرم فهو الذي ينبغي أن يسارع بقطعه إذا خطر وأما أحتجاج ابن العربي بالكفر والرياء فلا يخفى أنهما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على أن الاعتقاد وقصد الرياء قد خرجا عن حديث النفس وأما المصر على المعصية قالإثم على عمل المعصية المتقدم على الإصرار فإنه دال على أنه يتب عنها وأستدل به على أن من كتب الطلاق طلقت أمرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابه وهو قول الجمهور شرط مائك فيه الإشهاد على ذلك وسيأتي:

رفع إثم الناسي والخاطيء والمكره

اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أَمْنِي عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا ٱسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ». رَوَاهُ ٱبْنُ مَاجَهُ، وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لاَ يَثْبُتُ.

__ (وعن ابن عباس رضي اللّه عنهما عن النبي على قال: إن اللّه وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه. رواه ابن ماجه والحاكم وقال أبو حاتم: لا يثبت) وقال النووي في الروضة في تعليق الطلاق إنه حديث حسن وكذا قال في أواخر الأربعين له اهوللحديث أسانيد وقال ابن أبي حاتم إنه سأل أباه عن أسانيده فقال هذه أحاديث منكرة كلها موضوعة وقال عبد اللّه بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فأنكره جداً وقال ليس يروى هذا إلا عن الحسن عن النبي على ونقل الخلال عن أحمد أنه قال من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد حالف كتاب الله وسنة رسول اللّه على فإن اللّه أوجب في قتل النفس الخطأ

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٦.

١١١٣ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي (الحديث ٢٠٤٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: ثلاث جدهن جد وهزلهن هزل... (الحديث ١٩٨/٢).

الكفارة والحديث دليل على أن الأحكام الأخروية من العقاب معفوة عن الأمة المحمدية إذا صدرت عن خطأ أو نسيان أو إكراه وأما ابتناء الأحكام والآثار الشرعية عليها ففي ذلك خلاف بين العلماء فاختلفوا في طلاق الناسي فعن الحسن أنه كان يراه كالعمد إلا إذا اشترط أخرجه ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وهو قول الجمهور أنه لا يكون طلاقاً للحديث وكذا ذهب الجماهير أنه لا يقع طلاق الخاطىء وعن الحنفية يقع واختلف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع. ويروى عن النخعي وبه قالت الحنفية إنه يقع واستدل الجمهور بقوله تعالى ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾(١) وقال عطاء الشرك أعظم من الطلاق وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عمن تلفظ به حال الإكراه وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى.

١٧/١١٤ ــ وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ قَالَ: ﴿إِذَا حَرَّمَ ٱمْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٨/١١١٥ - وَلِمُسْلِمِ عَنِ آبْنِ عَبَّاسٍ: ﴿إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ آمْرَأَتُهُ فَهُوَ يَمِينٌ لِكُفِّرُهَا».

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنه، قال إذا حرم امرأته ليس بشيء وقال: ﴿لقد كان لكم في رسول اللّه أسوة حسنة ﴾ رواه البخاري. ولمسلم عن ابن عباس إذا حرم الرجل عليه امرأته فهو يمين يكفرها) الحديث موقوف. وفيه دليل على أن تحريم الزوجة لا يكون طلاقاً، وإن كان يلزم فيه كفارة يمين كما دلت له رواية مسلم، فمراده ليس بشيء ليس بطلاق لا أنه لا حكم له أصلاً وقد أخرج عنه البخاري هذا الحديث بلفظ ﴿إذا حرم الرجل امرأته فإنما هي يمين يكفرها ﴾ فدل على أنه المراد بقوله ليس بشيء أنه ليس بطلاق، ويحتمل أنه أراد لا يلزم فيه شيء، وتكون رواية أنه يمين رواية أخرى فيكون له قولان في المسألة، والمسألة أختلف فيها السلف من الصحابة والتابعين والخلف من الأثمة المجتهدين، حتى بلغت الأقوال إلى ثلاثة عشر قولاً أصولاً وتفرعت إلى عشرين مذهباً.

⁽١) سورة النحل، الآية: ١٠٦.

١١١٤ .. أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: ﴿لم تحرم ما أحل اللَّه لك﴾ (الحديث ٥٢٦٦).

⁽٢) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

١١١٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق (الحديث ١٤٧٣).

(الأول): أنه لغو لا حكم له في شيء من الأشياء، وهو قول جماعة من السلف وقول الظاهرية، والحجة على ذلك أن التحريم والتحليل إلى اللَّه تعالى كما قال: ﴿ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام (١) وقد قال لنبيه على: ﴿ لم تحرم ما أحل اللَّه لك ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا الذِّينِ آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل اللَّه لكم ﴾ (٣) قالوا: ولأنه لا فرق بين تحليل الحرام وتحريم الحلال، فلما كان الأول باطلاً فليكن الثاني باطلاً، ثم قوله هي حرام إن أراد به الإنشاء، فإنشاء التحريم ليس إليه وإن أراد به الإخبار فهو كذب، قالوا: ونظرنا إلى ما سوى هذا القول يعنى من الأقوال التي هي في المسألة، فوجدناها أقوالاً مضطربة لا برهان عليها من اللَّه فيتعين القول بهذا، وهذا القول يدل عليه حديث ابن عباس وتلاوته لقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول اللَّه أسوة حسنة﴾(٤) فإنه دال على أنه لا يحرم بالتجريم ما حرمه على نفسه، فإن اللَّه تعالى أنكر على رسول تحريم ما أحل اللَّه له، وظاهره أنها لا تلزم الكفارة. وأما قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرْضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلُهُ أيمانكم ﴾ (٥) فإنها كفارة حلفه علي كما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي المشهور قال: أصاب رسول اللَّه على أم إبراهيم ولده في بيت بعض نسائه فقالت: يا رسول اللَّه في بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراماً فقالت: يا رسول اللَّه كيف تحرم الحلال؟ فحلف باللَّه لا يصِيبِها فنزلت: هذا أحد القولين فيما حرمه ﷺ وسيأتي القول الآخر في تحريم إيلائه ﷺ. والخديث وإن كان مرسلاً فقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس، رضى اللَّه عنه، أن النبي ﷺ كانت له أمة يطؤها فلم تزل به حفصة وعائشة حتى حرمها فأنزل اللَّه: ﴿ يَا أَيُهَا النِّي لَم تَحْرُم ﴾ (٦) وهذا أصح طرق سبب النزول، والمرسل عن زيد قد شهد له هذا، فالكفارة لليمين لا لمجرد التحريم، وقد فهم هذا زيد بن أسلم فقال بعد روايته القصة: «يقول الرجل لامرأت أنت على حرام لغو، وإنما يلزمه كفارة يمين إن حلف، وحينئذ فالأسوة برسول اللَّه ﷺ إلغاء التحريم والتكفير إن حلف، وهذا القول أقرب الأقوال المذكورة وأرجحها عندي فلم أسرد شيئاً منها.

⁽١) سورة النحل، الآية: ١٦ أ.

⁽٢) سورة التحريم، ألَّاية: ١.

⁽٣) سورة المائدة، الآية: ٨٧؛

⁽٤) سورة الاحزاب، الآية: ٢١.

⁽٥) سورة التحريم، الَّاية: ٢.

⁽٦) سورة التحريم، الآية: ١.

19/1117 ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: أَنَّ ٱبْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أَدْخِلَتْ عَلَى رَسُولَ ٱللَّهِ عَلَى رَسُولَ ٱللَّهِ عَلَى رَسُولَ ٱللَّهِ عَلَى رَسُولَ ٱللَّهِ عَلْقَالَ: "لَقَدْ عُذْتِ عِطْيم، ٱلْحَقِي بِأَهْلِكِ". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

ـــ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن أبنة الجون لما أدخلت على رسول اللَّه ﷺ ودنا منها قالت: أعوذ باللَّه منك قال لقد عذت بعظيم الحقي بأهلك.رواه البخاري) أختلف في اسم أبنة الجون المذكورة أختلافاً كثيراً، ونفع تعيينها قليل فلا نشتغل بنقله. أخرج ابن سعد من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال: قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول اللَّه ﷺ فقال: يا رسول اللَّه أزوجك أجمل أيم في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك؟ قال: نعم، قال: فأبعث من يحملها إليك، فبعث معه أبا أسيد الساعدي، قال أبو أسيد: فأقمت ثلاثة أيام ثم تحملت بها معي في محفة، فأقبلت بها حتى قدمت المدينة، فأنزلتها في بني ساعدة، ووجهت إلى رسول اللَّه ﷺ وهو في بني عمرو بن عوف، فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون: وكان ذلك في ربيع الأول سنة سبع، ثم أخرج ذلك من طريقين. وفي تمام القصة قيل لها: استعيذي منه فإنه أحظى لك عنده وخدعت لما رئي من جمالها وذكر لرسول اللَّه ﷺ من حملها على ما قالت قال: إنهن صواحب يوسف وكيدهن. والحديث دليل على أن قول الرجل لامرأته الحقي بأهلك طلاق، لأنه لم يرو أنه زاد غير ذلك، فيكون كناية طلاق إذا أريد به الطلاق كان طلاقاً. قال البيهقي: زاد ابن أبي ذئب عن الزهري الحقي بأهلك جعلها تطليقة. ويدل على أنه كناية طُلاق أنه قد جاء في قصة كعب بن مالك، أنه لما قيل له اعتزل امرأتك قال: الحقى بأهلك فكونى عندهم، ولم يرد الطلاق فلم تطلق. وإلى هذا ذهب الفقهاء الأربعة وّغيرهم. وقالتُّ الظاهرية لا يقع الطلاق بالحقي بأهلك قالوا: والنبي ﷺ لم يكن قد عقد بابنة الجون، وإنما أرسل إلَّيها ليخطبها، إذ الروايات قد أختلفت في قصتها، ويدل على أنه لم يكن عقد بها ما في صحيح البخاري أنه ﷺ قال: هبي لي نفسك، قالت: وهل تهب الملكة نفسها للسوقة؟ فأهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت: أعوذ باللَّه منك، قالوا: فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عقد بها، ويبعد ما قالوه قوله ليضع يده. ورواية فلما دخل عليها، فإن ذلك إنما يكون مع الزوجة. وإما قوله: «هبى لى نفسك» فإنه قاله تطييباً لخاطرها وأستمالة لقلبها، ويؤيده ما سلف من رواية أنها رغبت فيك. وقد روي أتفاقه مع أبيها على مقدار صداقها، وهذه وإن لم تكن صرائح في العقد بها إلا أنه أقرب الاحتمالين.

١١١٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: ﴿لم تحرم ما أحل اللَّه لك﴾ (الحديث ٢٦٦٥).

٢٠/١١٧ ــ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ فِكَاحٍ، وَلَا عِنْقُ إِلَّا بَعْدَ مِلْكِ». رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَصَحَّحَهُ، وَهُوَ مَعْلُولٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك. رواه أبو يعلى وصححه الحاكم) وقال: أنا متعجب من الشيخين كيف أهملاه، لقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى. (وهو معلول) بما قاله الدارقطني. الصحيح مرسل ليس فيه جابر، قال يحيى بن معين: لا يصح عن النبي ﷺ لا طلاق قبل نكاح، وقال ابن عبد البر: روي من وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهى. ولكنه يشهد له قوله.

٢١/١١٨ - وَأَخْرَجَ أَبْنُ مَاجَه، عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةً مِثْلَهُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ أَيْضاً.

— (وأخرج ابن ماجه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو فراء (ابن مخرمة) بفتح الميم فخاء معجمة ساكنة (مثله وإسناده حسن لكنه معلول أيضاً) لأنه أختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عن عروة عن المسور، وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد المخدري وعمران بن حصين وغيرهم، ذكرها البيهقي في المخلافيات. وقال البيهقي: أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال الترمذي: هو أحسن شيء روي في هذا الباب، ولفظه عند أصحاب السنن «ليس على رجل طلاق فيما لا يملك الحديث، قلى البيهقي: قال البيهقي: قال البيهقي: أصح شيء فيه وأشهره حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ويأتي وحديث الزهري عن عائشة وعن علي ومداره على جويبر عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي وجويبر متروك، ثم قال البيهقي: ورواه ابن ماجه بإسناد حسن، والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق على المرأة الأجنبية، فإن كان تنجيزاً فإجماع، وإن كان تعليقاً بالنكاح كأن يقول: إن نكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاثة أقوال: الأول أنه لا يقع مطلقاً وهو قول الهادوية والشافعية وأحمد وداود وآخرين ورواه البخاري عن أثنين وعشرين محابياً، ودليل هذا القول حديث الباب وإن كان فيه مقال من قبل الإسناد، فهو متأيد بكثرة صحابياً، ودليل هذا القول حديث الباب وإن كان فيه مقال من قبل الإسناد، فهو متأيد بكثرة

۱۱۱۷ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: التفسير، باب: فضائل الصلاة على النبي ﷺ (الحديث ٢/ ٤٢٠). ۱۱۱۸ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح (الحديث ٢٠٤٨).

الطرق وما أحسن ما قال ابن عباس قال اللَّه تعالى: ﴿ يَأْلِيهَا الذِّينَ آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن الله المعلق الله المعلق الله المعلق الم فلانة هي طالق مطلق لأجنبية، فإنها حين أنشأ الطلاق أجنبية والمتجدد هو نكاحها، فهو كما لو قال لأجنبية إن دخلت الدار فأنت طالق، فدخلت وهي زوجته لم تطلق إجماعاً. وذهب أبو حنيفة وهو أحد قولي المؤيد باللَّه إلى أنه يصح التعليق مطلقاً. وذهب مالك وآخرون إلى التفصيل فقالوا: إن خص بأن يقول كل أمرأة أتزوجها من بني فلان أو من بلد كذا فهي طالق، أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وإن عم، وقال: كل أمرأة أتزوجها فهي طالق لم يقع شيء. وقال في نهاية المجتهد: سبب الخلاف هل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك متقدماً على الطلاق بالزمان أو ليس من شرطه؟ فمن قال هو من شرطه قال: لا يتعلق الطلاق بالأجنبية، ومن قال ليس من شرطه إلا وجود الملك فقط قال: يقع. (قلت:) دعوىالشرطية تحتاج إلى دليل ومن لم يدعها فالأصل معه ثم قال: وأما الفرق بين التخصيص والتعميم فاستحسان مبني على المصلحة، وذلك إذا وقع فيه التعميم، فلو قلنا بوقوعه أمتنع منه التزويج، فلم يجد سبيلاً إلى النكاح الحلال، فكان من باب الندر بالمعصية. وأما إذا خصص فلا يمتنع منه ذلك اهـ (قلت:) سبق الجواب عن هذا بقيام الدليل على الشرطية هذا، والخلاف في العنق مثل الخلاف في الطلاق فيصح عند أبي حنيفة وأصحابه. وعند أحمد في أصح قوليه وعليه أصحابه، ومنهم ابن القيم فإنه فرق بين الطلاق والعتاق فأبطله في الأول وقال به في الثاني، مستدلًا على الثاني بأن العتق له قوة وسراية، فإنه يسري إلى ملك الغير، ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق، كما لو أشترى عبداً ليعتقه عن كفارة أو نذر، أو أشتراه بشرط العتق، ولأن العتق من باب القرب والطاعات، وهو يصح النذر بها وإن لم يكن حال النذر به مملوكاً، كقولك: لئن آتاني اللَّه من فضله لأصدقن بكذا وكذا ذكره في الهدي النبوي. (قلت): ولا يخفى ما فيه، فإن السراية إلى ملك الغير تفرعت من إعتاقه لما يملكه من الشقص، فحكم الشارع بالسراية لعدم تبعض العتق وأما قوله: «ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبداً ليعتقه، فيجاب عنه لأنه لا يعتق هذا الذي اشتراها إلا بإعتاقه كما قال ليعتقه وهذا عتق لما يملكه. وأما قوله: "إنه يصبح النذر" ومثله بقوله: «لثن آتاني اللَّه من فضله» فهذه فيها خلاف، ودليل المخالف أنه قد قال على: «لا نذر فيما لا يملك ابن آدم» كما يفيده قوله.

⁽١) سورة الاحزاب، الآية: ٤٩.

٢٢/١١١٩ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا نَذْرِ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِنْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِنْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عَنْ طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عَنْ اللَّهُ عَنْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عَنْ اللَّهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَصَحَّحَهُ، وَنُقِلَ عَنِ طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَصَحَّحَهُ، وَنُقِلَ عَنِ النَّذُومِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ، وَنُقِلَ عَنِ البُخَارِيِّ أَنَّهُ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِيهِ.

- وعن عمرو بن شعبب عن أبيه عن جده قال: قال رسول اللّه على: لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه) تقدم الكلام في ذلك مستوفى

٢٣/١١٢٠ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، عَنِ النَّبِيُ ﷺ قَالَ: «رُفعَ الْقَلَمُ عَنْ فَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَنِقَظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرُ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرُ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرُ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرُ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْبُرُ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْفِلَ، أَوْ يُفِيقَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَٱلْأَرْبَعَةُ، إِلاَّ التَّرْمِذِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُنُ حِبَّانَ.

— (وحن حائشة ، رضي الله عنها ، عن النبي على قال: رفع القلم) أي : ليس يجري أصالة ، لا أنه رفع بعد وضع . والمراد برفع القلم عدم المؤاخذة لا قلم الثواب ، فلا ينافيه صحة إسلام الصبي المميز ، كما ثبت في غلام اليهودي الذي كان يخدم النبي على فعرض عليه النبي الله النبي الإسلام فأسلم «فقال: الحمد لله الذي أنقذه من النار». وكذلك ثبت أن أمرأة رفعت إليه على صبياً فقالت: ألهذا حج؟ «فقال: نعم ولك أجر» ونحو هذا كثير في الأحاديث (عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق . رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان) الحديث فيه

¹¹¹⁹ مأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: قبل النكاح (الحديث ٢١٩٠) و(الحديث ٢١٩١) و(الحديث ٢١٩١) و(الحديث ٢١٩٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء لا طلاق قبل النكاح (الحديث ١١٨١).

¹¹⁷ م أخرجه أحمد: 1/1 م 11 م 12 م 10 م 10 م 10 م أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حداً (الحديث ٤٣٩٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج (الحديث ٣٤٥٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: طلاق المعتوه والصغير والنائم (الحديث ٢٠٤١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: الرهن محلوب ومركوب (الخديث ٢/٨٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الإيمان، باب: التكليف (الحديث ١٤٢).

كلام كثير لأئمة الحديث، وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلق بهم تكليف، وهو في النائم المستغرق إجماع، والصغير الذي لا تمييز له. وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى أن يكبر فقيل: إلى أن يطيق الصيام ويحصي الصلاة وهذا لأحمد. وقيل: إذا بلغ أثنتي عشرة سنة. وقيل: إذا ناهز الاحتلام. وقيل: إذا بلغ والبلوغ يكون بالاحتلام في حق الذكر مع إنزل المني إجماعاً، وفي حق الأنثى عند الهادوية وبلوغ خمس عشرة سنة، وإنبات الشعر الأسود المتجعد في العانة بعد تسع سنين عند الهادوية، وكذلك الإمناء في حال اليقظة إذا كان لشهوة، وفي الكل خلاف معروف. وأما المجنون فالمراد به زائل العقل، فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون. وقد أختلف في طلاق السكران على قولين.

(الأول): أنه لا يقع وإليه ذهب عثمان وجابر وزيد وعمر بن عبد العزيز وجماعة من السلف، وهو مذهب أحمد وأهل الظاهر، لهذا الحديث ولقوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون﴾(١) فجعل قول السكران غير معتبر، لأنه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف، لانعقاد الإجماع على أن من شرط التكليف العقل، ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف، أو بأنه كان يلزم أن يقع طلاقه إذا كان مكرهاً على شربها، أو غير عالم بأنها خمر ولا يقوله المخالف.

(الثاني): وقوع طلاق السكران ويروى عن علي وابن عباس وجماعة من الصحابة وعن الهادي وأبي حنيفة والشافعي ومالك، وأحتج لهم بقوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ (٢) فإنه نهي لهم عن قربانها حال السكر، والنهي يقتضي أنهم مكلفون حال سكرهم، والمكلف يصح منه الإنشاآت، وبأن إيقاع الطلاق عقوبة له، وبات ترتيب الطلاق على التطليق من باب ربط الأحكام بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر، وبأن الصحابة أقاموه مقام الصاحي في كلامه، فإنهم قالوا: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، فإذا هذى أفترى وحد الصاحي في مانون، وبأنه أخرج سعيد بن منصور عنه وإلى القيلولة في الطلاق، وأجيب بأن المفتري ثمانون، وبأنه أخرج سعيد بن منصور عنه وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج إلى دليل لا يعلمون ما يقولون، فهي دليل لنا كما سلف، وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج إلى دليل المعاقبة للسكران بفراق أهله فإن الله لم يجعل عقوبته إلا الحد، وبأن ترتيب الطلاق على التطليق محل النزاع. وقد قال أحمد والبتي: إنه لا يلزمهم القول بترتيب الطلاق على التطليق صحة طلاق المجنون، والنائم، والسكران غير السكران غير السكران غير الطلاق على التطليق صحة طلاق المجنون، والنائم، والسكران غير السكران غير الطلاق على التطليق صحة طلاق المجنون، والنائم، والسكران غير

⁽١)و (٢) صورة النساء، الآية: ٤٣.

العاصي بسكره، والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا: إذا شرب إلى آخره. فقال ابن حزم: إنه خبر مكذوب باطل متناقض، فإن فيه إيجاب الحد على من هذى والهاذي لا حد عليه، وبأن حديث «لاقيلولة في طلاق» خبر غير صحيح وإن صح، فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل، ولهم أدلة غير هذه لا تنهض على المدعي.

٨ _ باب: الرجعة

١/١١٢١ حَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ سُثِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ وَلَا يُشُهِدُ؟ فَقَالَ: أَشْهِدْ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ لهٰكَذَا مَوْقُوفاً، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

٢/١١٢٢ ـ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَةِيُّ بِلَفْظِ: «أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سُتِلَ عَمَّنْ رَاجَعَ آمْرَأَتُهُ، وَلَمْ يُشْهِدْ، فَقَالَ: فِي غَيْرِ سُنَّةٍ؟ فَلْيُشْهِدِ الآنَ»، وَزَادَ الطَّبَرَانِيُّ فِي رِوَايَةٍ: «وَيَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ».

_ (عن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أنه سئل عن الرجل يطلق ثم يواجع ولا يشهد، فقال: أشهد عى طلاقها وعلى رجعتها. رواه أبو داود هكذا موقوفاً وسنده صحيح. وأخرجه البيهةي بلفظ أن عمران بن حصين سئل عمن راجع أمرأته ولم يشهد فقال: أرجع في غير سنة فيشهد الآن. وزاد الطبراني في رواية ويستغفر الله) دل الحديث على شرعية الرجعة، والأصل فيها قوله تعالى: ﴿وبعولتهن أحق بردهن﴾(١) الآية. وقد أجمع العلماء على أن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة من غير أعتبار رضاها ورضا وليها، إذا كان الطلاق بعد المسيس، وكان الحكم بصحة الرجعة مجمعاً عليه، لا إذا كان مختلفاً فيه. والحديث دل على ما دلت عليه آية سورة الطلاق وهي قوله: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾(١) بعد ذكره الطلاق وظاهر الأمر وجوب الإشهاد. وبه

١١٢١ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: الرجل يراجع ولا يشهد (الحديث ٢١٨٦). ١١٢٢ _ أخرجه البيهقي في كتاب: الرجعة، باب: ما جاء في الإشهاد على الرجعة (الحديث ٧/٣٧٣).

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ٢.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

قال الشافعي في القديم. وكأنه أستقر مذهبه على عدم وجوبه، فإنه قال المرزعي في تيسير البيان: وقد أتفق الناس على أن الطلاق من غير إشهاد جائز. وأما الرجعة فيحتمل أنها تكون في معنى الطلاق، لأنها قرينته فلا يجب فيها الإشهاد، لأنها حق للزوج، ولا يجب عليه الإشهاد على قبضه . ويحتمل أنه يجب الإشهاد وهو ظاهر الخطاب انتهي . والحديث يحتمل أنه قاله عمران أجتهاداً، إذ للاجتهاد فيه مسرح، إلا أن قوله: «أرجع في غير سنة» قد يقال إن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي على فيكون مرفوعاً، إلا أنه لا يدل عليه الإيجاب، لتردد كونه من سنته ﷺ بين الإيجاب والندب. والإشهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول الصريح. وأتفقوا على الرجعة بالقول، وأختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعل فقال الشافعي والإمام يحيى: إن الفعل محرم فلا تحل به، ولأنه تعالى ذكر الإشهاد، ولا إشهاد إلا على القول. (وأجيب) بأنه لا إثم عليه، لأنه تعالى قال: ﴿إلا على أزواجهم﴾(١) وهي زوجة والإشهاد غير واجب كما سلف. وقال الجمهور: يصح بالفعل، وأختلفوا هل من شرط الفعل النية؟ فقال مالك: لا يصح بالفعل إلا مع النية، كأنه يقول لعموم الأعمال بالنيات. وقال الجمهور: يصبح لأنها زوجة شرعاً داخلة تحت قوله: ﴿ إِلَّا على أزواجهم ﴾(٢) ولا يشترط النية في لمس الزوجة وتقبيلها وغيرهما إجماعاً. وأختلف هل يجب عليه إعلامها بأنه قد راجعها لئلا تتزوج غيره؟ فذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجب عليه. وقيل: يجب. وتفرع من الخلاف لو تزوجت قبل علمها بأنه راجعها فقال الأولون: النكاح باطل، وهي لزوجها الذي أرتجعها. وأستدلوا بإجماع العلماء على أن الرجعة صحيحة وإن لم تعلم بها المرأة، وبأنهم أجمعوا أن الزوج الأول أحق بها قبل أن تزوج وعن مالك أنها للثاني دخل بها أو لم يدخل. وأستدل بما رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب، أنه قال: «مضت السنة في الذي يطلق أمرأته، ثم يراجعها، ثم يكتمها رجعتها فتحل فتنكح زوجاً غيره، أنه ليس له من أمرها شيء، ولكنها لمن تزوجها، إلا أنه قيل: إنه لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط وهو الزهري، فيكون من قوله وليس بحجة، ويشهد لكلام الجمهور حديث الترمذي عن سمرة بن جندب أنه على قال: «أيما أمرأة تزوجها أثنان فهي للأول منهما» فإنه صادق على هذه الصورة. وأعلم أنه قال تعالى: ﴿ وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ﴾ (٣) أي: أحق بردهن في العدة، بشرط

⁽١) و(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٦.

أن يريد الزوج بردها الإصلاح، وهو حسن العشرة، والقيام بحقوق الزوجية، فإن أراد بالرجعية غير ذلك كمن يراجع زوجته ليطلقها كما يفعله العامة. فإنه يطلق، ثم ينتقل من موضعه فيراجع، ثم يطلق إرادة لبينونة المرأة فهذه المراجعة لم يرد بها إصلاحاً ولا إقامة حدود الله فهي باطلة. إذ الآية ظاهرة في أنه لا تباح له المراجعة، ولا يكون أحق برد آمرأته إلا بشرط إرادة الإصلاح، وأي إرادة إصلاح في مراجعتها ليطلقها؟ ومن قال إن قوله: ﴿إن أرادوا إصلاحاً ﴾ (1) ليس بشرط للرجعة، فإنه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل.

٣/١١٢٣ - وَعَنْ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ لَمَّا طَلَقَ آمْرَأَتَهُ فَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «مُوْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وعن ابن عمر، رضي اللّه عنهما: أنه لما طلق أمرأته قال النبي ﷺ لعمر: مره فليراجعها منفق عليه) تقدم الكلام عليه بما يكفي من غير زيادة.

٩ - باب: الإيلاء والظمار والكفارة

الإيلاء لغة الحلف، وشرعاً الامتناع باليمين من وطء الزوجة (والظهار) بكسر الظاء مشتق من الظهر لقول القائل أنت عليّ كظهر أمي، (والكفارة) وهي من التكفير التغطية.

١/١١٢٤ ـ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «آلَى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَّمَ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلاَلًا، وَجَعَلَ لِلْيَمِينِ كَفَّارَةً». رَوَاهُ التَّرْمِلِْيُّ، وَرُوَاتُهُ ثَقَاتٌ.

_ (عن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: آلي رسول اللَّه ﷺ من نسائه وحرم وجعل

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

١١٢٣ _ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: _ ١ _ (الحديث ٥٣٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: تحريم طلاق الحاض بغير رضاها (الحديث ١٤٧١).

١١٢٤ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الإيلاء (الحديث ١٣٠١).

الحرام حلالاً وجعل لليمين كفارة. رواه الترمذي ورجاله ثقات) ورجح الترمذي إرساله على وصله. الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته، وليس فيه تصريح بالإيلاء المصطلح عليه في عرف الشرع وهو الحلف من وطء الزوجة. وأعلم أنها أختلفت الروايات في سبب إيلائه على أنهيء الذي حرمه على روايات (أحدها): أنه سبب إفشاء حفصة للحديث الذي أسره إليها. وأختلف في الحديث الذي أسره إليها أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر في حديث طويل وأجمل في رواية البخاري هذه وفسره في رواية أخرجها الشيخان بأنه تحريمه لمارية وأنه أسره إلى حفصة فأخبرت به عائشة أو تحريمه للعسل. وقيل: بل أسر إلى حفصة أن أباها يلي أمر الأمة بعد أبي بكر وقال: لا تخبري عائشة بتحريمي مارية.

(وثانيها): السبب في إيلائه أن فرق هدية جاءت له بين نسائه، فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها، فزادها مرة أخرى فلم ترض، فقالت عائشة: لقد أقمت وجهك ترد عليك الهدية فقال: الأنتن أهون على الله من أن يغمني لا أدخل عليكن شهراً». أخرجه ابن سعد عن عمرة عن عائشة ومن طريق الزهري عن عمرة عن عائشة نحوه وقال: ذبح ذبحاً.

(ثالثها): أنه سبب طلبهن النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر. فهذه أسباب ثلاثة إما لإفشاء بعض نسائه السر، وهي حفصة، والسر أحد ثلاثة إما تحريمه مارية، أو العسل، أو بتحريج صدره من قبل ما فرقه بينهن من الهدية، أو تضييقهن في طلب النفقة. قال المصنف: واللاثق بمكارم أخلافه هيء وسعة صدره، وكثرة صفحه أن يكون مجموع هذه الأشياء سبباً لاعتزالهن. وقولها: "وحرم" أي حرم مارية أو العسل وليس فيه دليل على أن التحريم للجماع حتى يكون من باب الإيلاء الشرعي، فلا وجه لجزم ابن بطال وغيره أنه في أمتنع من جماع نسائه ذلك الشهر إن أخذه من هذا الحديث، ولا مستند له غيره. فإنه قال المصنف: لم أقف على نقل صريح في ذلك، فإنه لا يلزم من عدم دخوله عليهن أن فإنه قال المصنف: لم أقف على نقل صريح في ذلك، فإنه لا يلزم من عدم دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذي أعتزل فيه، إلا إن كان المكان المذكور من المسجد، فيتم أستلزام عدم الدخول عليهن مع أستمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء، لامتناع الوطء في المسجد.

أحكام الإيلاء

١١٢٤ ه/١ ح وَعَنِ آبُنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَ الْمُولِي حَتَّى يُطَلِّقَ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. الْمُولِي حَتَّى يُطَلِّقَ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٢٤ م ــ (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق. أخرجه البخاري) الحديث كالتفسير لقوله تعالىٰ: ﴿الذبن يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾(١). وقد أختلف العلماء في مسائل من الإيلاء.

(الأولى): في اليمين، فإنهم أختلفوا فيها فقال الجمهور: ينعقد الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء، سواء حلف بالله أو بغيره، وقالت الهادوية: إنه لا ينعقد إلا بالحلف بالله، قالوا: لأنه لا يكون يميناً إلا ما كان بالله تعالى، فلا تشمل الآية ما كان بغيره. (قلت:) وهو الحق.

(الثانية): في الأمر الذي تعلق به الإيلاء، وهو ترك الجماع صريحاً، أو كناية، أو ترك الكلام عند البعض. والجمهور على أنه لا بد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء، لا مجرد الامتناع عن الزوجة، ولا كلام أن الأصل في الإيلاء قوله تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾(٢) الآية، فإنها نزلت لإبطال ما كان عليه الجاهلية من إطالة مدة الإيلاء، فإنه كان الرجل يولي من أمرأته سنة وسنتين، فأبطل الله تعالى ذلك، وأنظر المولى أربعة أشهر. فإما أن يفيء أو يطلق.

(الثالثة): اختلفوا في مدة الإيلاء فعند الجمهور والحنفية أن لا بد أن يكون أكثر من أربعة أشهر. وقال الحسن وآخرون: ينعقد التعليل بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى: ﴿يؤلون من نسائهم ورد بأنه لا دليل في الآية، إذ قد قدر الله المدة فيها بقوله تعالى: ﴿أربعة أشهر ﴾ فالأربعة قد جعلها الله مدة الإمهال. وهي كأجل الدين، لأنه تعالى قال: ﴿فإن فاءو ﴾(٢) بفاء التعقيب وهو بعد الأربعة، فلو كانت المدة أربعة أو أقل لكانت قد أنقضت فلا يطالب بعدها، والتعقيب للمدة لا للإيلاء لبعده.

١١٢٤ م - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قوله تعالى: ﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر﴾ (الحديث ٥٢٩١).

⁽١)و (٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٦.

(والرابعة): أن مضي المدة لا يكون طلاقاً عند الجمهور. و قال أبو حنيفة: بل إذا مضت الأربعة الأشهر طلقت المرأة. قالوا: والدليل على أنه لا يكون بمضيها طلاقاً، أنه تعالى خير في الآية بين الفيئة والعزم على الطلاق، فيكونان في وقت واحد، وهو بعد مضي الأربعة. فلو كان الطلاق يقع بمضي الأربعة والفيئة بعدها لم يكن تخييراً، لأن حق المخير فيهما أن يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه كالآخر كالكفارة، ولأنه تعالى أضاف عزم الطلاق إلى الرجل، وليس مضي المئة من فعل الرجل. ولحديث ابن عمر هذا الذي نحن في سياقه وإن كان موقوفاً فهو مقو للأدلة.

(الخامسة): الفيئة هي الرجوع ثم أختلفوا بماذا تكون فقيل: تكون بالوطء على القادر، والمعذور يبين عذره بقوله: لو قدرت لفئت، لأنه الذي يقدر عليه لقوله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾(١) وقيل: بقوله رجعت عن يميني وهذا للهادوية كأنهم يقولون المراد رجوعه عن يمينه لا إيقاع ما حلف عليه. وقيل: تكون في حق المعذور بالنية، لأنها توبة يكفي فيها العزم. ورد بأنها توبة عن حق مخلوق فلا بد من إفهامه الرجوع عن الأمر الذي عزم عليه.

(السادسة): اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاء؟ فقال الجمهور: تجب لأنها يمين قد حنث فيها، فتجب الكفارة لحديث «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير» وقيل: لا تجب لقوله تعالى: ﴿ قَإِنْ فَاءُو فَإِنْ اللّهُ عَفُور رحيم ﴾ (٢) وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب لا بالكفارة، ويدل للمسألة الخامسة قوله.

١١٢٤ ه/٢ ــ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَذْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ كُلَّهُمْ يَقِفُونَ الْمُوْلِي". رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

⁽٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٦.

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٨٦.

١١٢٤ م. وأخرجه الشافعي (الحديث ٥/ ٢٦٥).

يقفون المولى. رواه الشافعي) وفي الإرشاد لابن كثير أنه قال الشافعي بعد روايته الحديث: وأقل ذلك ثلاثة عشر ا هـ يريد أقل ما يطلق عليه لفظ بضعة عشر. وقوله: «يقفون» بمعنى يقفونه أربعة أشهر كما أخرجه إسماعيل هو ابن أبي إدريس عن سليمان أيضاً أنه قال: أدركنا الناس يقفون الإيلاء إذا مضت الأربعة. فإطلاق رواية الكتاب محمولة على هذه الرواية المقيدة. وقد أخرج الدارقطني من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال: سألت أثنى عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولى فقالوا: ليس عليه شيء حتى تمضى أربعة أشهر فيوقف، فإن فاء وإلا طلق. وأخرج إسماعيل المذكور من حديث ابن عمر أنه قال: ﴿إِذَا مَضِتَ أَرْبُعَةُ أَشَهُرُ يُوقَفَ حَتَى يَطْلَقَ وَلا يَقْعُ عَلَيْهَا الطَّلاقَ حَتَى يَطْلَقَ ﴾. وأخرج الإسماعيلي أثر ابن عمر بلفظ أنه كان يقول: «أيما رجل آلي من أمرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو يفيء ولا يقع عليها طلاق إذا مضت حتى يوقف» وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد بعد مضى الأربعة الأشهر من إيقاف المولى. ومعنى إيقافه هو أن يطالب إما بالفيء وإما بالطلاق، ولا يقع الطلاق بمجرد مضى المدة. وإلى هذا ذهب الجماهير وعليه دل ظاهر الآية إذ قوله تعالى: ﴿ وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم (١) يدل قوله: «سميم» على أن الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع، ولو كان يقع بمضى المدة لكفي قوله «عليم» لما عرف من بلاغة القرآن، وأن فواصل الآيات تشير إلى ما دلت عليه الجملة السابقة، فإذا وقع الطلاق فإنه يكون رجعياً عند الجمهور وهو الظاهر، ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل.

١١٢٤ م ٣ - وَعَنْ أَبْنَ عَبَّاسِ قَالَ: ﴿ كَانَ إِيلاَءُ الْجَاهِلِيِّةِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَوَقَّتَ اللَّهُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلاَءٍ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَةِيُّ. الْبَيْهَةِيُّ.

١١٢٤ م - (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين فوقت الله أربعة أشهر، فإن كان أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء. أخرجه البيهةي) وأخرجه الطبراني أيضاً عنه. وقال الشافعي: كانت العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء. وفي لفظ «كانوا يطلقون الطلاق والظهار والإيلاء، فنقل تعالى الإيلاء والظهار عما كان عليه المجاهلية من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما أستقر عليه حكمهما في الشرع، وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه». والحديث دليل على أن أقل ما ينعقد به الإيلاء أربعة أشهر.

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٧.

١١٢٤ م - وأخرجه البيهقي في كتاب: الإيلاء، باب: الرجل يحلف لا يطأ امرأته أقل من أربعة أشهر (الحديث 1/ ٣٨١).

٧/١١٢٥ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلاً ظَاهَرَ مِنِ ٱمْرَأَتِهِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا، فَأَتَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: وَفَلاَ تَقْرَبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: وَفَلاَ تَقْرَبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَاهُ النَّرْمِذِيُّ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ إِرْسَالَهُ، وَرَوَاهُ مَا أَمَرَكَ ٱللَّهُ بِهِ ٣. رَوَاهُ الأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التُرْمِذِيُّ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ إِرْسَالَهُ، وَرَوَاهُ الْبَرَّارُ مِنْ وَجُهِ آخَرَ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَزَادَ فِيه: "كَفُوْ وَلاَ تَعُدْهُ.

_ (وهن ابن هباس، رضي الله عنهما، أن رجلاً ظاهر من أمرأته ثم وقع عليها فأتى النبي على فقال: إني وقعت عليها قبل أن أكفر قال: «فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله به. رواه الأربعة وصححه النرمذي، ورجح النسائي إرساله. ورواه البزار من وجه آخر هن ابن عباس وزاد فيه كفر ولا تعد) هذا من باب الظهار. والحديث لا يضر إرساله كما كررناه من أن إتيانه من طريق مرسلة وطريق موصولة لا يكون علة، بل يزيد قوة. والظهار مشتق من الظهر، لأنه قول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي، فأخذ أسمه من لفظه، وكنوا بالظهر عما يستهجن ذكره وأضافوه إلى الأم، لأنها أم المحرمات وقد أجمع العلماء على تحريم الظهار وإثم فاعله كما قال تعالى: ﴿وإنهم ليقولون منكراً من القول وزورا﴾ (١) وأما حكمه بعد إيقاعه فيأتي. وقد أتفق العلماء على أنه يقع بتشبيه الزوجة بظهر الأم، ثم أختلفوا فيه في مسائل:

(الأولى): إذ شبهها بعضو منها غيره، فذهب الأكثر إلى أنه يكون ظهاراً أيضاً. وقيل: يكون ظهاراً إذا شبهها بعضو يحرم النظر إليه. وقد عرفت أن النص لم يرد إلا في الظهر.

(الثانية): أنهم أختلفوا أيضاً فيما إذا شبهها بغير الأم من المحارم فقالت الهادوية: لا يكون ظهاراً، لأن النص ورد في الأم. وذهب آخرون منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه يكون ظهاراً ولو شبهها بمحرم من الرضاع. ودليلهم القياس. فإن العلة التحريم

¹¹⁷⁰ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في الظهار (الحديث ٢٢٢١) و(الحديث ٢٢٢٢) و(الحديث ٢٢٢٢) و(الحديث ٢٢٢٥) و(الحديث ٢٢٢٥) و(الحديث ٢٢٢٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر (الحديث ١١٩٩)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الظهار (الحديث ٣٤٥٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: المظاهر يجامع قبل أن يكفر (الحديث ٢٠٥٥).

سورة المجادلة، الآية: ٢.

المؤبد وهو ثابت في المحارم كثبوته في الأم. وقال مالك وأحمد: إنه ينعقد وإن لم يكن المشبه به مؤبد التحريم كالأجنبية، بل قال أحمد حتى في البهيمة. ولا يخفى أن النص لم يرد إلا في الأم، وما ذكر من إلحاق غيرها فبالقياس وملاحظة المعنى، ولا ينتهض دليلاً على الحكم.

(الثالثة): أنهم أختلفوا أيضاً هل ينعقد الظهار من الكافر فقيل: نعم لعموم الخطاب في الآية. وقيل: لا ينعقد منه، لأن من لوازمه الكفارة، وهي لا تصح من الكافر. ومن قال ينعقد منه قال: يكفر بالعتق أو الإطعام لا بالصوم لتعذره في حقه. وأجيب بأن العتق والإطعام إذا فعلا لأجل الكفارة كانا قربةً ولا قربة لكافر.

(الرابعة): أنهم أختلفوا أيضاً في الظهار من الأمة المملوكة. فذهبت الهادوية والحنفية والشافعية أنه لا يصح الظهار منها، لأن قوله تعالى: «من نسائهم» لا يتناول المملوكة في عرف اللغة للاتفاق في الإيلاء على أنها غير داخلة في عموم النساء وقياساً على الطلاق. وذهب مالك وغيره إلى أنه يصح من الأمة لعموم لفظ النساء إلا إنه اختلف القائلون بصحته منها في الكفارة فقيل لا تجب إلا نصف الكفارة، فكأنه قاس ذلك على الطلاق عنده.

(الخامسة): الحديث دليل على أنه يحرم وطء الزوجة التي ظاهر منها قبل التكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى: ﴿من قبل أن يتماسا﴾ (١) فلو وطىء لم يسقط التكفير ولا يتضاعف لقوله ﷺ: ٩حتى تفعل ما أمرك الله». قال الصلت بن دينار سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل التكفير فقالوا: ٩كفارة واحدة وهو قول الفقهاء الأربعة وعن ابن عمر أن عليه كفارتين: إحداهما للظهار الذي أقترن به العود، والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهاراً ولا يخفى ضعفه. وعن الزهري وابن جبير أنها تسقط الكفارة، لأنه فات وقتها، فإنه قبل المسيس وقد فات. (وأجيب) بأن فوات وقت الأداء لا يسقط الثابت في الذمة كالصلاة وغيرها من العبادات. وأختلف في تحريم المقدمات لا يسقط الثابت في الذمة كالصلاة وغيرها من العبادات. وأختلف في تحريم المقدمات فقيل: حكمها حكم المسيس في التحريم، لأنه شبهها بمن يحرم في حقها الوطء ومقدماته وهذا قول الأكثر. وعن الأقل لا تحرم المقدمات، لأن المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات إلا مجازاً ولا يصح أن يرادا، لأنه جمع بين الحقيقة والمجاز. وعن الأوزاعي يحل له الاستمتاع بما فوق الإزار.

⁽١) سورة المجادلة، الآية: ٣ و ٤ .

٣/١١٢٦ ـ وَعَنْ سَلَمَةً بْنِ صَخْرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَمَضَانُ فَخِفْتُ أَنْ أَصِيبَ آمْرَأَتِي، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا، فَآنْكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةٌ، فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ أَصِيبَ آمْرَأَتِي، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا، فَقَلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي، قَالَ: "فَصُمْ شَهْرَيْنِ لِي رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «حَرِّرُ رَقَبَةٌ». فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي، قَالَ: "فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصِّيَامِ؟ قَالَ: "أَطْعِمْ فَرَقاً مِنْ تَمْرِ سِيْنِنَ مِسْكِيناً» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، إِلاَّ النَّسَائِيَّ، وَصَحَحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ، وَٱبْنُ الْجَارُودِ.

_ (وعن سلمة بن صخر) هو: البياضي بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وضاد معجمة، أنصاري خزرجي، كان أحد البكائين. روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب. قال البخاري: لا يصح حديثه يعني هذا الذي في الظهار. (قال: دخل رمضان فخفت أن أصيب أمرأتي) وفي الإرشاد قال: إني كنت آمراً أصيب من النساء ما لا يصيب غيري (فظاهرت منها، فأنكشف لي شيء منها ليلة، فوقعت عليها، فقال لي رسول الله على عرو رقبة، فقلت: ما أملك إلا رقبتي، قال: فصم شهرين مستابعين. قلت: وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام؟ قال: أطعم فرقاً من تمر ستين مسكيناً. أخرجه أحمد والأربعة إلا النسائي، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وقد أعله عبد الحق بالانقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة، لأن سليمان لم يدرك سلمة. حكى ذلك الترمذي عن البخاري. وفي الحديث مسائل:

(الأولى): أنه دل على ما دلت عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة، والترتيب إجماع بين العلماء.

(الثانية): أنها أطلقت الرقبة في الآية وفي الحديث أيضاً، ولم تقيد بالإيمان كما قيدت به في آية القتل، فأختلف العلماء في ذلك. فذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وغيرهما إلى عدم التقييد، وأنها تجزىء رقبة ذمية وقالوا: لا تقيد بما في آية القتل لاختلاف السبب. وقد أشار الزمخشري إلى عدم أعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة، فإن المناسبة أنه لما أخرج رقبة مؤمنة من صفة الحياة إلى الموت كانت كفارته إدخال رقبة مؤمنة في حياة الحرية وإخراجه عن موت الرقبة، فإن الرق يقتضي سلب التصرف عن

۱۱۲۱ ـ أخرجه أحمد: ٤٣٦/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في الظهار (الحديث ٢٢١٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في كفارة الظهار (الحديث ١٢٠٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: الظهار (الحديث ١٢٠٠).

المسملوك، فأشبه الموت الذي يقتضي سلب التصرف عن الميت، فكان في إعتاقه إثبات التصرف فأشبه الإحياء الذي يقتضي إثبات التصرف للحي. وذهبت الهادوية ومالك والشافعي إلى أنه لا يجزى، إعتاق رقبة كافرة وقالوا: تقيد آية الظهار كما قيدت آية القتل وإن أختلف السبب، وقالوا: وقد أيدت ذلك السنة، فإنه لما جاء السائل يستفتيه في عتق رقبة كانت عليه، سأل الملا الجارية أين الله؟ فقالت: في السماء فقال: من أنا؟ فقالت: أن رسول الله، قال: «فأعتقها فإنها مؤمنة». أخرجه البخاري وغيره. قالوا فسؤاله الله عن الإيمان وعدم سؤاله عن صفة الكفارة، وسببها دال على أعتبار الإيمان في كل رقبة تعتق عن سبب، لأنه قد تقرر أن ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تكرر. قلت: الشافعي قائل بهذه القاعدة، فإن قال بها من معه من المخالفين كان الدليل على التقييد هو السنة لا الكتاب، لأنهم قرروا في الأصول أنه لا يحمل المطلق على المقيد إلا مع اتحاد السبب، ولكنه وقع في حديث أبي هريرة عند أبي :اود ما لفظه على المقيد إلا مع اتحاد السبب، ولكنه وقع في حديث أبي هريرة عند أبي :اود ما لفظه فقال: يا رسول الله إن علي رقبة مؤمنة الحديث إلى آخره. قال عز الدين الذهبي: هذا الحديث صحيح. وحينتذ فلا دليل في الحديث على ما ذكر، فإنه الله لم يسألها عن الحديث معيم، إلا لأن السائل قال: عليه رقبة مؤمنة.

(الثالثة): اختلف العلماء في الرقبة المعيبة بأي عيب فقالت الهادوية وداود تجزىء المعيبة لتناول أسم الرقبة لها. وذهب آخرون إلى عدم إجزاء المعيبة، قياساً على الهدايا والضحايا بجامع التقرب إلى الله. وفصل الشافعي فقال: إن كانت كاملة المنفعة كالأعور أجزأت، وإن نقصت منافعه لم تجز إذا كان ذلك ينقصها نقصاناً ظاهراً كالأقطع والأعمى، إذ العتق تمليك المنفعة وقد نقصت. وللحنفية تفاصيل في العيب يطول تعدادها ويعز قيام الأدلة عليها.

(الرابعة): أن قوله ﷺ: قفصم شهرين متتابعين «ال على وجوب التتابع، وعليه دلت الآية، وشرطت أن تكون قبل المسيس، فلو مس فيهما أستأنف وهو إجماع إذا وطثها نهاراً متعمداً. وكذا ليلاً عند الهادوية وأبي حنيفة وآخرين ولو ناسياً للآية. وذهب الشافعي وأبو يوسف إلى أنه لا يضر ويجوز، لأن علة النهي إفساد الصوم ولا إفساد بوطء المليل. وأجيب بأن الآية عامة. وأختلفوا إذا وطيء نهاراً ناسياً فعند الشافعي وأبي يوسف لا يضر، لأنه لم يفسد الصوم. وقالت الهادوية وأبو حنيفة: بل يستأنف كما إذا وطيء عامداً لعموم الآية قالوا: وليست العلة إفساد الصوم، بل دل عموم الدليل للأحوال كلها على أنها لا تستم الكفارة إلا بوقوعها قبل المسيس.

(الخامسة): اختلفوا أيضاً فيما إذا عرض له في أثناء صيامه عدر مأيوس، ثم زال هل يبني على صومه أو يستأنف؟ فقالت الهادوية ومالك وأحمد: إنه يبني على صومه، لأنه فرقه بغير أختياره. وقال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي: بل يستأنف لاختياره التفريق. وأجيب بأن العدر صيره كغير المختار. وأما إذا كان العدر مرجواً فقيل: يبني أيضاً. وقيل: لا يبني لأن رجاء زوال العدر صيره كالمختار. وأجيب بأنه مع العدر لا أختيار له.

(السادسة): أن ترتيب قوله ﷺ: «فصم» على قول السائل ما أملك إلا رقبتي، يقضي بما قضت به الآية من أنه لا ينتقل إلى الصوم إلا لعدم وجدان الرقبة، فإن وجد الرقبة إلا أنه يحتاجها لخدمته لملعجز، فإنه لا يصح منه الصوم. (فإن قيل:) أنه قد صح التيمم لواجد الماء إذا كان يحتاج إليه فهلا قستم هذا عليه؟ (قلت:) لا يقاس لأن التيمم قد شرع مع العذر، فكان الاحتياج إلى الماء كالعذر. (فإن قيل) فهل يجعل الشبق إلى الجماع عذراً ليكون له معه العدول إلى الإطعام ويعد صاحب الشبق غير مستطيع لملصوم (قلت:) هو ظاهر حديث سلمة. وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام، وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام؟ وإقراره ﷺ على عذره، وقوله: «أطعم» يدل على أنه عذر يعدل معه إلى الإطعام.

(السابعة): أن النص القرآني والنبوي صريح في إطعام ستين مسكيناً، كأنه جعل عن كل يوم من الشهرين إطعام مسكين. وآختلف العلماء هل لا بد من إطعام ستين مسكيناً أو يكفي إطعام مسكين واحد ستين يوماً؟ فذهبت الهادوية ومالك وأحمد والشافعي إلى الأول لظاهر الآية. وذهبت الحنفية وهو أحد قولي زيد بن علي والناصر إلى الثاني، وأنه يكفي إطعام واحد ستين يوماً أو أكثر من واحد بقدر إطعام ستين مسكيناً قالوا: لأنه في البوم الثاني مستحق كقبل الدفع إليه. وأجيب بأن ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات. ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين هذين. والثالث إن وجد غير المسكين لم يجز الصرف إليه.

(الثامنة): اختلف في قدر الإطعام لكل مسكين، فذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الواجب ستون صاعاً من تمر، أو ذرة، أو شعير، أو نصف صاع من بر. وذهب الشافعي إلى أن الواجب لكل مسكين مد، والمدربع الصاع. وأستدل بقوله في حديث الباب «أطعم عرقاً من تمر ستين مسكيناً» والعرق مكتل يأخذ خمسة عشر صاعاً من تمر، ولأنه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا. وأستدل الأولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق «أذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها إليك فأطعم عنك منها وسقاً ستين مسكيناً» قالوا:

والوسق ستون صاعاً. وفي رواية لأبي داود والترمذي فأطعم وسقاً من تمر ستين مسكيناً». وجاء في تفسير العرق أنه ستون صاعاً. وفي رواية لأبي داود أن العرق مكتل يسع ثلاثين صاعاً قال أبو داود: وهذا أصح الحديثين. ولما أختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال. وأضطربت الروايات فيه، جنح الشافعي إلى الترجيح بالكثرة، وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً. وقال الخطابي في معالم السنن: العرق السفيفة التي من الخوص فيتخذ منها المكاتل، قال: وجاء تفسيره أنه ستون صاعاً. وفي رواية لأبي داود يسع ثلاثين صاعاً. وفي رواية سلمة يسع خمسة عشر صاعاً فذكر أن العرق يختلف في السعة والضيق قال: فذهب الشافعي إلى رواية الخمسة عشر صاعاً. (قلت:) يؤيد قوله أن الأصل براءة الذمة عن الزائد، وهو وجه الترجيح.

(التاسعة): في الحديث دليل على أن الكفارة لا تسقط جميع أنواعها بالعجز وفيه خلاف. فذهب الشافعي وأحد الروايتين عن أحمد إلى عدم سقوطها بالعجز، لما في حديث أبي داود عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت: ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت اللي أن قال لها رسول الله على: (يعتق رقبة) قالت: لا يجد، قال: "يصوم شهرين متتابعين" قالت: إنه شيخ كبير ما به من صيام، قال: "يطعم ستين مسكيناً" قالت: ما عنده شيء يتصدق به، قال: "فإني سأعينه بعرق" الحديث. فلو كان يسقط عنه العجز لأبانه ولم يعنه من عنده. وذهب أحمد في رواية وطائفة إلى سقوطه بالعجز، كما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن إبدالها. وقيل: إنها تسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لا غيرها من الكفارات، قالوا: لأن النبي في أمر المجامع في نهار رمضان أن يأكل الكفارة هو وعياله، والرجل لا يكون مصرفاً لكفارته. وقال الأولون: إنما حلت له لأنه إذا عجز وكفر عنه الغير جاز أن يصرفها إليه. وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان، وله في غيرها من الكفارات قولان: وهو نظير ما قالته الهادوية من أنه يجوز للإمام إذا قبض الزكاة من شخص أن يردها إليه.

(العاشرة): قال الخطابي: دل الحديث على أن الظهار المقيد كالظهار المطلق، وهو إذا ظاهر من أمرأته إلى مدة ثم أصابها قبل أنقضاء تلك المدة. وأختلفوا فيه إذا بر ولم يحنث فقال مالك وابن أبي ليلى: إذا قال لامرأته أنت علي كظهر أمي إلى الليل لزمته الكفارة وإن لم يقربها. وقال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه إذا لم يقربها. وجعل الشافعي في الظهار المؤقت قولين: أحدهما أنه ليس بظهار (فائدة): قد يتوهم أن سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا لاتفاق الحكمين في الآية والحديث. وليس كذلك، بل سبب

نزولها قصة أوس بن الصامت، ذكره ابن كثير في الإرشاد من حديث خويلة بنت ثعلبة قالت: «في والله وفي أوس أنزل الله سورة المجادلة قالت: كنت عنده وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه وقد ضجر قالت: فدخل علي يوماً فراجعته بشيء فغضب فقال: أنت علي كظهر أمي قالت: ثم خرج فجلس في نادي قومه ساعة، ثم دخل علي فإذا هو يريدني عن نفسي فالت: قلت: كلا والذي نفس خويلة بيده لا تخلص إلي وقد قلت ما قلت، فحكم الله ورسوله فيهما ــ الحديث وراه الإمام أحمد وأبو داود وإسناده مشهور. وأخذ منه أنه إذا قصد بلفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق وكان ظهاراً. وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما. قال الشافعي: ولو ظاهر يريد به طلاقاً كان ظاهراً، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً. وقال أحمد: إذا قال أنت علي كظهر أمي وعني به الطلاق كان ظهاراً ولا تطلق. وعلى المنسوخ. وأيضاً فأوس إنما نوى به الطلاق لما كان عليه، فأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق، وأيضاً فإنه صريح في حكمه فلم يجز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله شرعه الطلاق، وأيضاً فإنه صريح في حكمه فلم يجز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله شرعه وقضاء الله أحق وحكمه أوجب.

١٠ ياب: اللعبان

هو مأخوذ من اللعن، لأنه يقول الزوج في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويقال فيه اللعان والالتعان والملاعنة، وأختلف في وجوبه على الزوج فقال في الشفاء للأمير الحسين: يجب إذا كان ثمة ولد وعلم أنه لم يقربها، وفي المهذب والانتصار أنه مع غلبة الظن بالزنى من المرأة أو العلم يجوز ولا يجب، ومع عدم الظن يحرم.

٧/١١٢٧ - عَنِ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: السَّالَ فُلَانُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ لَللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا آمْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ يَطُولَ لَللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا آمْرَأَتَهُ عَلَى مِثْلِ ذَٰلِكَ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَٰلِكَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَٰلِكَ، فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَنَّاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدِ آبْتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ ٱللَّهُ ٱلْإَيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ، فَتَلاَهُنَ عَلَيْهِ وَوَعَظَهُ، وَذَكَرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ ٱلدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ ٱلآخِرَةِ، فَالتَ: قَالَ: لاَ، وَالَذِي بَعَنْكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاهَا، فَوَعَظَهَا كَذَلِكَ، قَالَتْ:

١١٢٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: اللعان، باب: اللعان (الحديث ١٤٩٣).

لاً، والَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِٱللَّهِ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَاً ٩. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: سأل فلان) هو عويمر العجلاني كما في أكثر الروايات (فقال: يا رسول الله أرأيت أن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكت سكت على مثل ذلك) أي: على أمر عظيم (فلم يجبه، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال: إن الذي سألتك عنه قد أبتليت به، فأنزل الله الآيات في سورة النور) والأكثر في الروايات أن سبب نزول الآيات قصة هلال بن أمية وزوجته، وكانت متقدمة على قصة عويمر، وإنما تلاها في لأن حكمها عام للأمة (فتلاهن ووعظه وذكره) عطف تفسير، إذ الوعظ هو التذكير (وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) الموعود به في قوله: ﴿لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم﴾(١) (قال لا، والذي بعثك بالحق إنه بعثك بالحق انه في الحديث ما كذبت عليها، ثم دعاها فوعظها كذلك قالت: لا، والذي بعثك بالحق إنه في الحديث مسائل:

(الأولى) قوله: «فلم يجبه» ووقع عند أبي داود فكره المسائل وعابها، قال الخطابي: يريد المسئلة عما لا حاجة بالسائل إليه. وقال الشافعي: كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل في ذلك ما يوقعهم في مشقة وتعنت كما قال تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء﴾(٢) وفي الحديث الصحيح «أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته». وقال الخطابي: قد وجدنا المسألة في كتاب الله على وجهين: أحدهما ما كانت على وجه التبيين والتعليم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين، والآخر ما كان على طريق التعنت والتكلف، فأباح النوع الأول وأمر به، وأجاب عنه فقال: ﴿فاسألوا أهل الذكر﴾(٢) ، وقال: ﴿فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك﴾(٤)، وأجاب تعالى في الآيات ﴿يسألونك عن الأهلة) ﴿ويسألونك عن المحيض﴾ (٦) وغيرها،

⁽١) سورة النور، الآية: ٢٣. ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ سورة يونس، الآية: ٩٤.

⁽٢) سورة المائدة، الآية: ١٠١٠ (٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

^{. (}٣) سورة النحل، الآية: ٤٣. (٦) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

وقال في النوع الآخر: ﴿ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي﴾ (١)، وقال: ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها * فيم أنت من ذكراها﴾ (٢) فكل ما كان من السؤال على هذا الوجه فهو مكروه فإذا وقع السكوت عن جوابه فإنما هو زجر وردع للسائل، فإذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ.

(الثانية): في قوله: "فبدأ بالرجل" ما يدل على أنه يبدأ به، وهو قياس الحكم الشرعي، لأنه المدعي فيقدم وبه وقعت البداءة في الآية، وقد وقع الإجماع على أن تقديمه سنة، وأختلف هل تجب البداءة به أم لا؟ فذهب الجماهير إلى وجوبها لقوله على لهلال: «البينة وإلا حد في ظهرك فكانت البداءة به لدفع الحد عن الرجل، فلو بدأ بالمرأة كان دافعاً لأمر لم يثبت وذهب أبو حنيفة إلى أنها تصح البداءة بالمرأة، لأن الآية لم تدل على لزوم البداءة بالرجل، لأن العطف فيها بالواو وهي لا تقتضي الترتيب. وأجيب عنه بأنها وإن لم تقتض الترتيب، فإنه تعالى لا يبدأ إلا بما هو الأحق في البداءة والأقدم في العناية، وبين فعله على ذلك، فهو مثل قوله: "نبدأ بما بدأ الله به" في وجوب البداءة بالصفا.

⁽١) سورة الاسراء، الآية: ٨٥.

يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها. وأخرج أبو داود من حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال: مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً. وأخرجه البيهقي بلفظ فرق رسول الله على بينهما وقال: لا يجتمعان أبداً. وعن علي وابن مسعود قالا: مضت السنة بين المتلاعنين أن لا يجتمعا أبداً، وعن عمر يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً.

(الرابعة): إختلف الغلماء في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بائن؟ فذهب الهادوية والشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنها فسخ مستدلين بأنها توجب تحريماً مؤبداً، فكانت فسخاً كفرقة الرضاع إذ لا يجتمعان أبداً، ولأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق ولا كناية فيه، وذهب أبو حنيفة إلى أنها طلاق بائين، مستدلاً بأنها لا تكون إلا من زوجة، فهي من أحكام النكاح المختصة فهي طلاق، إذ هو من أحكام النكاح المختصة بخلاف الفسخ، فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالفسخ بالعيب. وأجيب بأنه لا يلزم من أختصاصه بالنكاح أن يكون طلاقاً، كما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها. فقال أبو حنيفة: تحل له لزوال المانع وهو قول سعيد بن المسيب، فإنه قال: فإن أكذب نفسه فإنه خاطب من الخطاب. وقال ابن جبير: ترد إليه ما دامت في العدة وقال الشافعي وأحمد: لا تحل له أبداً لقوله ﷺ "لا سبيل لك عليها". قلت: قد يجاب عنه بأنه ﷺ قاله لمن التعن ولم يكذب نفسه.

(الخامسة): في حديث لعان هلال بن أمية أنه قذف آمرأته عند النبي على بشريك بن سحماء الحديث عند أبي دارد وغيره. قال الخطابي: فيه من الفقه أن الزوج إذا قذف آمرأته برجل بعينه ثم تلاعنا، فإن اللعان يسقط عنه الحد، فيصير في التقدير ذكره المقذوف به تبعاً ولا يعتبر حكمه، وذلك أنه قال على لهلال بن أمية: «البينة أو حد في ظهرك» فلما تلاعنا لم يتعرض لهلال بالحد، ولا يروي في شيء من الأخبار أن شريك بن سحماء عفا عنه، فعلم أن الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه باللعان، وذلك لأنه مضطر إلى ذكر من يقذفها به لإزالة الضرر عن نفسه، فلم يحمل نفسه على القصد له بالقذف وإدخال الضرر عليه. (قلت:) ولا يخفى أنه لا ضرورة في تعيين من قذفها به. وقال الشافعي: إنما يسقط الحد لازم عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان، فإن لم يفعل ذلك حد له. وقال أبو حنيفة: الحد لازم في حديث هلال على سقوط الحد بالقذف لأنه حق للمقذوف، ولم يرد أنه طالب به حتى يقول له على: قد سقط باللعان، أو يحد القاذف فيتبين الحكم، والأصل ثبوت الحد على يقول له يخة: قد سقط باللعان، أو يحد القاذف فيتبين الحكم، والأصل ثبوت الحد على القاذف، والمان إنما شرع لدفع الحد عن الزوج والزوجة.

الفرقة بين المتلاعنين

٢/١١٢٨ حَوَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنَ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنَ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لاَ سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». قَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، مَالِي، فَقَالَ: ﴿ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا ٱسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ اللَّهُ مِنْهَا». مُتَّفَقً عَلَيْهَا فَدُاكَ أَنْتَ مَلَيْهِا فَذَاكَ مِنْهَا». مُتَّفَقً عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي اللّه عنهما، أن رسول اللّه ﷺ قال للمتلاعنين: حسابكما على اللّه) بينه بقوله (أحدكما كاذب) فإذا كان أحدهما كاذباً، فالله هو المتولي لجزائه (لا سبيل لك عليها) هو إبانة للفرقة بينهما كما سلف (قال: يا رسول الله مالي) يريد به الصداق الذي سلمه إليها (قال: إن كنت صدقت عليها فهو بما أستحللت من فرجها، وإن كنت كاذباً عليها فذلك أبعد لك منها. متفق عليه). الحديث أفاد ما سلف من الفراق بينهما، وأن أحدهما كاذب في نفس الأمر وحسابه على الله، وأن لا يرجع بشيء مما سلمه من الصداق، لأنه إن كان صادقاً في القذف فقد أستحقت المال بما أستحل منها، وإن كان كان كان كان الله ورجوعه إليه أبعد، لأنه هضمها بالكذب عليها فكيف يرتجع ما أعطاها.

٣/١١٢٩ ـ وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضَ سَبْطاً، فَهُوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ». بِهِ أَبْيَضَ سَبْطاً، فَهُوَ لِزَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْداً، فَهُوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ». مُثَّفَقٌ عَلَيْه.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً) بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعدها طاء مهملة، وهو الكامل الخلق من الرجال (فهو لزوجها، وإن جاءت به أكحل) بفتح الهمزة وسكون الكاف، هو الذي منابت أجفانه كلها سود، كأن فيها كحلاً وهي خلقة (جعداً) بفتح الجيم وسكون العين المهملة فدال مهملة، وهو من الرجال القصير (فهو الذي رماها به متفق عليه) ولهما في

١١٢٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قول الإمام للمتلاعنين إن أحدكما كاذب. . .
 (الحديث ٥٣١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللعان، باب: اللعان (الحديث ١٤٩٣).

١١٢٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: قول الإمام للمتلاعنين إن أحدكما كاذب...
 (الحديث ٥٣١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللعان، باب: اللعان (الحديث ١٤٩٦).

أخرى فجاءت به على النعت المكروه، وفي الأحاديث ثبتت له عدة صفات. وفي رواية لهما وللنسائي أنه قال ﷺ بعد سرد صفات ما في بطنها: اللهم بين، فوضعت شبيهاً بالذي ذكر زوجها أنه وجده عندها. وفي الحديث دليل على أنه يصح اللعان للمرأة الحامل ولا يؤخر إلى أن تضع، وإليه ذهب الجمهور لهذا الحديث. وقالت الهادوية وأبو يوسف ومحمد ويروى عن أبي حنيفة وأحمد: أنه لا لعان لنفي الحمل، لجواز أن يكون ريحاً فلا يكون للعان حينئذ معنى. (قلت:) وهذا رأي في مقابلة النص، وكأنهم يريدون أنه لا لعان بمجرد ظن الحمل من الأجنبي، لا لوجدانه معها الذي هو صورة النص وفي الحديث دليل على أنه ينتفي الولد باللعان، وإن لم يذكر النفي في اليمين، وإلى هذا ذهب أهل الظاهر. وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه لا يصح اللعان على الحمل إلا بشرط ذكر الزوج لنفي الولد دون المرأة، وأنه يصح نفي الولد وهو حمل، ويؤخر اللعان إلى ما بعد الوضع، ولا دليل عليهما بل الحق قول الظاهرية، فإنه لم يقع في اللعان عنده على نفي الولد، ولم نره في حديث هلال ولا عويمر، ولم يكن اللعان إلا منهما في عصره عليه. وأما لعان الحامل فقد ثبت في هذه الأحاديث، وقد أخرج مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ لاعن بين رجل وأمرأته وأنتفي من ولده، ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل وكانت حاملًا فأنكر حملها، وذكر أنه أنتفى من ولده، ولكنه لا يدل على أشتراط نفي الولد، لأنه فعله الرجل من تلقاء نفسه. وقال أبو حنيفة: لا يصح نفي الحمل واللعان عليه، فإن لاعنها حاملًا ثم أتت بالولد لزمه ولم يمكن من نفيه أصلًا، لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين، وهذه قد بانت بلعانهما في حال حملها. ويجاب بأن هذا رأي في مقابلة النص الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر هذا، وإن كان البخاري قد بين أن قوله فيه وكانت حاملًا من كلام الزهري، لكن حديث الباب صحيح صريح. وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة، وكان مقتضاها إلحاق الولد بالزوج إن جاءت به على صفته لأنه للفراش، لكنه بين على المانع عن الحكم بالقيافة نفياً وإثباتاً بقوله: الولا الإيمان لكان لى ولها شأنه.

٤/١١٣٠ عَنْهُ اللَّهِ عَلَى أَبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ، أَمَرَ رَجُّلاً أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: "إِنَّهَا مُوجِبَةٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

١١٣٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في اللعان (الحديث ٢٢٥٥)، وأخرجه النسائي في
 كتاب: الطلاق، باب: الأمر بوضع اليد على في المتلاعنين عند الخامسة (الحديث ٣٤٧٢).

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، أن رسول اللّه ﷺ أمر رجلًا أن يضع يده عند الخامسة على فيه وقال: إنها الموجبة. رواه أبو داود والنسائي ورجاله ثقات) فيه دلالة على أنه يشرع من الحاكم المبالغة في منع الحلف، خشية أن يكون كاذباً، فإنه ﷺ منع بالقول بالتذكير والوعظ كما سلف، ثم منع ها هنا بالفعل، ولم يرو أنه أمر بوضع يد أحد على فم المرأة، وإن أهمه كلام الرافعي. وقوله: "إنها الموجبة» أي للفرقة ولعذاب الكاذب. وفيه دليل على أن اللعنة الخامسة واجبة. وأما كيفية التحليف، فأخرج الحاكم والبيهةي من حديث ابن عباس في تحليف هلال بن أمية أنه قال له رسول الله ﷺ: "أحلف باللّه الذي لا إلّه إلا هو إني لصادق، يقول ذلك أربع مرات الحديث بطوله قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري.

١١٣١/٥ _ وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فِي قِصَّةِ المَتَلَاعِنَيْنَ، قَالَ: «فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ تَلَاعُنِهِمَا قَالَ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ ٱللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثاً قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ـــ (وعن سهل بن سعد، رضي الله عنه، في قصة المتلاعنين قال:) أي الرجل (لما فرغا من تلاعنهما: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ متفق عليه) تقدم الكلام على تحقيق المقام.

7/11٣٢ ــ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ: «أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ آمْرَأَتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لاَمِسٍ. قَالَ: «غَرَّبْهَا». قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَتْبَعَهَا نَفْسِي، قَالَ: «فَآسْتَمْتعْ بِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالْبَزَّارُ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَأَخْرَجَهُ النِّسَاثِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظِ قَالَ: «طَلِّقْهَا» قَالَ: ﴿فَأَمْسِكُهَا».

١١٣١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: اللعان، ومن طلّق بعد اللعان (الحديث ٥٣٠٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللعان، باب: اللعان (الحديث ٢٢٤٥).

١١٣٧ _ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: النهي عن تزويج من لم يلند من النساء (الحديث ٢٠٤٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (الحديث ١١٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: النكاح، باب: تزويج الزانية (الحديث ٢٢٩).

_ (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن رجلاً جاء إلى رسول الله على فقال: إن أمرأتي لا ترد يد لامس قال: غرب بها) بالغين المعجمة والراء وباء موحدة. قال في النهاية: أي أبعدها يريد الطلاق (قال: أخاف أن تتبعها نفسي، قال: فأستمتع بها. رواه أبو داود والترمذي ورجاله ثقات) وأطلق عليه النووي الصحة، لكنه نقل ابن الجوزي عن أحمد أنه قال: لا يثبت عن النبي في هذا الباب شيء، وليس له أصل، فتمسك بهذا ابن الجوزي وعده في الموضوعات، مع أنه أورده بإسناد صحيح. (وأخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ طلقها قال: لا أصبر عنها، قال: فأمسكها) اختلف العلماء في تفسير قوله: «لا ترد يد لامس على قولين:

(الأول) أن معناه الفجور، وأنها لا تمنع من يريد منها الفاحشة، وهذا قول أبي عبيد والخلال والنسائي وابن الأعرابي والخطابي. وأستدل به الرافعي على أنه لا يجب تطليق من فسقت بالزنى، إذا كان الرجل لا يقدر على مفارقتها.

(والثاني): أنها تبذر بمال زوجها ولا تمنع أحداً طلب منها شيئاً منه، وهذا قول أحمد والأصمعي ونقله عن علماء الإسلام، وأنكر ابن الجوزي على من ذهب إلى الأول، قال في النهاية: وهو أشبه بالحديث، لأن المعنى الأول يشكل على ظاهر قوله تعالى: ﴿وحرّم ذلك على المؤمنين﴾ (١) وإن كان في معنى الآية وجوه كثيرة. (قلت:) الوجه الأول في غاية من البعد بل لا يصح للآية، ولأنه ﷺ لا يأمر الرجل أن يكون ديوثاً فحمله على هذا لا يصح، والثاني بعيد لأن التبذير إن كان بمالها فمنعها ممكن، وإن كان من مال الزوج فكذلك، ولا يوجب أمره بطلاقها على أنه لم يتعارف في اللغة أن يقال فلان لا يرد يد لامس كناية عن الجود، فالأقرب المراد أنها سهلة الأخلاق، ليس فيها نفور وحشمة عن الأجانب لا أنها تأتي الفاحشة، وكثير من النساء والرجال بهذه المثابة مع البعد من الفاحشة، ولو أراد به أنها لا تمنع نفسها عن الوقاع من الأجانب لكان قاذفاً لها.

٧/١١٣٣ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ ــ حِينَ

⁽١) سورة النور، الآية: ٣.

۱۱۳۳ ـ أخرجه أبو داود في كتّاب: الطلاق، باب: التغليط في الانتفاء (الحديث ٢٢٦٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: التغليط من الولد (الحديث ٣٤٨١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: من أنكر ولده (الحديث ٢٧٤٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطلاق، باب: اللعان (الحديث ١٣٣٥).

نَزَلَتْ آيَةُ المُتَلَاعِنَيْنَ: ﴿أَيُّمَا آمْرَأَةٍ أَدْخَلَتْ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَمْ يُدْخِلْهَا ٱللَّهُ جَنَّتُهُ، وَأَيَّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، احْتَجَبُ ٱللَّهُ عَنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ ٱلْأَوْلِينَ وَٱلآخِرِينَ ٩. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُ، وَأَبْنُ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله على يقول حين نزلت آية المتلاعنين: أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم، فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الله جنته، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه) أي: يعلم أنه ولده (احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين. أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان) وقد تفرد به عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولا يعرف عبد الله إلا بهذا الحديث، ففي تصحيحه نظر. وصححه أيضاً الدارقطني مع أعترافه بتفرد عبد الله، وفي الباب عن ابن عمر عند البزار، وفيه إبراهيم بن يزيد الجوزي ضعيف وأخرج أحمد من طريق مجاهد عن ابن عمر نحوه أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن أبيه عن وكيع ومعنى الحديث واضح.

١١٣٣ م/٧ ﴿ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿مَنْ أَقَرَّ بِوَلَدِهِ (١) طَرْفَةَ عَيْنِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِيهِ ﴾. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ حَسَنٌ مَوْقُوفٌ.

۱۱۳۳ م ... (وعن عمر، رضي اللَّه عنه، قال: من أقر بولده طرفة عين فليس له أن ينفيه أخرجه البيهةي وهو حسن موقوف) فيه دليل على أنه لا يصح النفي للولد بعد الإقرار به، وهو مجمع عليه، وأختلف فيما إذا سكت بعد علمه به وله، ينفه فقال المؤيد: إنه يلزمه وإن لم يعلم أن له النفي، لأن ذلك حق يبطل بالسكوت، وذلك كالشفيع إذا أبطل شفعته قبل علمه بآستحقاقها. وذهب أبو طالب إلى أن له النفي متى علم، إذ لا يثبت التخيير من دون علم، فإن سكت عند العلم لزم ولم يمكن من النفي بعد ذلك، ولا يعتبر عنده فور ولا تراخ، بل السكوت كالإقرار. وقال الإمام يحيى والشافعي: بل يكون نفيه على الفور، قال: وحد الفور ما لم يعد تراخياً عرفاً، كما لو أشتغل بإسراج دابته، أو لبس ثيابه، أو نحو

١١٣٣ م ـ أخرجه البيهقي في كتاب: السير، باب: من خرج من بيته مهاجراً فأدركه الموت... (الحديث ١٤٠/٩).

⁽١) في نسخة م: بولد.

ذلك لم يعد تراخياً، ولهم في المسألة تقادير ليس عليها دليل إلا الرأي وفروع على غير أصل أصيل.

٨/١١٣٤ — وَعَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ٱمْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَاماً أَسُودَ، قَالَ: "فَمَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ. أَسُودَ، قَالَ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلِ؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَأَنَّى ذَٰلِكَ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ قَالَ: "هَا أَنِي ذَٰلِكَ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عَرْقٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: "وَهُوَ يُعَرِّضُ بِأَنْ يَنْفِيهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الانْتِفَاءِ مِنْهُ».

— (وحن أبي هربرة، رضي الله عنه، أن رجلاً) قال عبد الغني: إن أسمه ضمضم ابن قتادة (قال: يا رسول الله إن أمرأتي ولدت غلاماً أسود قال: هل لك من إبل؟ قال: فعم، قال: فما ألوانها، قال: حمر: قال: هل فيها من أورق) بالراء والقاف بزنة أحمر، وهو الذي في لونه سواد ليس بحالك (قال: نعم، قال: فأني ذلك؟ قال: لعله نزعه) بالنون فزاي وحين مهملة أي: جذبه إليه (عرق قال: فلعل أبنك هذا نزعه عرق. متفق عليه وفي رواية لمسلم)أي: عن أبي هربرة (وهو) أي: الرجل (يعرض بأن ينفيه وقال في آخره، ولم يرخص له في الانتفاء منه) قال الخطابي: هذا القول من الرجل تعريض بالربية، كأنه يريد نفي الولد، فحكم النبي على بأن الولد للفراش، ولم يجعل خلاف الشبه، واللون دلالة يجب الحكم بها، وضرب له المثل بما يوجد من أختلاف الألوان في الإبل ولقاحها واحد. وفي هذا إثبات القياس، وبيان أن المتشابهين حكمهما من حيث الشبه واحد، ثم قال: وفيه دليل على أن الحد لا يجب في المكاني، وإنما يجب في القذف الصريح. وقال المهلب: التعريض إذا كان على المواجهة والمشاتمة. وقال ابن المنير: يفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الأذية المحضة، والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب. وقال القرطبي: يقصد الأذية المحضة، والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب. وقال القرطبي: يقصد الأذية المحضة، والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب. وقال القرطبي: يقصد الأذية المحضة، والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب. وقال القرطبي المنطرف أنه لا يجوز نفي الولد بأختلاف الألوان المتقاربة كالسمرة والأمة، ولا في البياض

١١٣٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: إذا عرّض ينفي الولد (الحديث ٥٣٠٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللعان، باب: اللعان (الحديث ١٥٠١)، و (الحديث ١٥٠١).

والسواد إذا كان قد أقر بالوطء، ولم تمض مدة الاستبراء. قال في الشرح: كأنه أراد في مذهبه وإلا فالخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل، وهو إن لم ينضم إليه قرينة زنى لم يجز النفي، وإن أتهمها بولد على لون الرجل الذي أتهمها به جاز النفي على الصحيح، وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً، والخلاف إنما هو عند عدمها، والحديث يحتمله لأنه لم يذكر أن معه قرينة الزنى، وإنما هو مجرد مخالفة اللون.

١١ ــ باب: العدة والإحداد، (والاستبراء، وغير خلك)

بكسر العين المهملة أسم لمدة تتربص بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها، إما بالولادة، أو الأقراء، أو الأشهر. «والإحداد» بالحاء المهملة بعدها دالان مهملتان بينهما ألف وهو لغة المنع، وشراعاً ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة.

١/١١٣٥ _ عَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ: وَأَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا نُفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَٱسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ لَهَا، فَنَكَحَتْ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

وَفِي لَفُظٍ: ﴿ أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةٍ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾.

وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَا أَرَى بَأْساً أَنْ تَزَوَّجَ وَهِيَ فِي دَمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ ».

— (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة فواو مفتوحة فراء (بن مخرمة) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء تقدمت ترجمته. (أن سبيعة) بضم السين المهملة فباء موحدة فمثناة تحتية تصغير سبع وتاء التأنيث (الأسلمية نفست) بضم النون وكسر الفاء (بعدوفاة زوجها) هو سعيد بن خولة ، توفي بمكة بعد حجة الوداع (بليال) . وقع في

⁽١) زيادة في الأصل.

١١٣٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: ﴿واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم﴾ (الحديث ٥٣٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (الحديث ١٤٨٤).

تقديرها خلاف كبير لا حاجة إلى ذكره ويأتي بعضه قريباً. (فجاءت النبي ﷺ فاستأذنته أن تنكح فأذن لها فنكحت رواه البخاري وأصله في الصحيحين. وفي لفظ) للبخاري (أنها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة وفي لفظ لمسلم) أي: عن المسور (قال الزهري: ولا أرى بأساً أن تزوج وهي في دمها) أي: دم نفاسها (غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر). الحديث دليل على أن الحامل المتوفى عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل، وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشر، ويجوز بعده أن تنكح، وفي المسألة خلاف. فهذا الذي أفاده الحديث قول جماهير العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله تعالى: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهنَّ ﴿ (١) والآية وإن كان ما قبلها في المطلقات، لكن ذلك لا يخص عمومها. وأيد بقاء عمومها على أصله ما أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في رواية المسند والضياء في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال: قلت: يا رسول اللَّه (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) هي المطلقة ثلاثاً أم المتوفى عنها؟ قال: «هي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها». وأخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجه آخر قال: لما نزلت هذه الآية قلت: يا رسول اللَّه هذه الآية مشتركة أم مبهمة؟ قال رسولِ اللَّه عِين: أية آية؟ قلت: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن (٢) المطلقة والمتوفى عنها زوجها قال: نعم. وثبت عن ابن مسعود، رضي اللَّه عنه، عدة روايات دالة على قوله بهذا. وأخرج عنه ابن مردويه قال: نسخت سورة النساء القصرى كل عدة ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾(٣) أجل كل حامل مطلقة أو متوفى عنها زوجها أن تضع حملها وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال: نسخت سورة النساء القصرى بعد التي في البقرة بسبع سنين. وأخرج الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن قال: كنت أنا وابن عباس وأبو هريرة رضي اللَّه عنهم فجاء رجل فقال: أفتني في أمرأة ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة أحلت؟ قال ابن عباس: تعتد آخر الأجلين، قلت: أنا ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ (٤) قال ابن عباس: ذلك في الطّلاق، قال أبو سلمة: أرأيت لو أن أمرأة جرت حملها سنة فما عدتها؟ قال ابن عباس: آخر الأجلين، قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة،

 ⁽١) و (٢) و (٣) و (٤) سورة الطلاق، الآية: ٤.

فأرسل ابن عباس غلامه كريباً إلى أم سلمة يسألها أمضت في ذلك سنة؟ فقالت: «قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلي، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فخطبت فأنكحها رسول اللَّه ﷺ. وأخرجه عبد بن حميد من حديث أبي سلمة، وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها فقالت: ولدت سبيعة مثل ما مضى، إلا أنها قالت بعد وفاة زوجها بليال. وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدد، وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة، ومع تأخر نزولها كما صرحت به الروايات، ينبغي أن يكون التخصيص أو النسخ متفقاً عليه، وذهبت الهادوية وغيرهم ويروى عن على أنها تعتد بآخر الأجلين، إما وضع الحمل إن تأخر عن الأربعة الأشهر والعشر، أو بالمدة المذكورة إن تأخرت عن وضع الحمل، مستدلين بقوله تعالىٰ: ﴿والذين يتوفُّون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهنّ أربعة أشهر وعشراً ﴾ (١) قالوا: فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من وجه. وقوله: ﴿وأولات الأحمال أجلهن﴾ (٢) كذلك فجمع بين الدليلين بالعمل بهما والخروج من العهدة بيقين، بخلاف ما إذا عمل بأحدهما. وأجيب عنه بأن حديث سبيعة نص في الحكم مبين بأن آية النساء القصرى شاملة لـلمتوفى عنها زوجها، وأيد حديثها ما سمعته من الأحاديث والآثار. وأما الرواية عن على رضى اللَّه عنه، فقال الشعبي: ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول: عدة المتوفى عنها زوجها آخر الأجلين. هذا وكلام الزهري صريح أنه يعقد بها، وإن كانت لم تطهر من دم نفاسها، وإن حرم وطؤها لأجل علة أخرى هي بقاء الدم. وقال النووي في شرح مسلم: قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان الحمل ولداً أو أكثر كامل الخلقة، أو ناقصها، أو علقة، أو مضغة فإنها تنقضي العدة بوضعه إذا كان فيه صورة خلقة آدمي، سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفتها، أو صورة جلية يعرفها كل أحد. وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل التام المتخلق. وأما خروج المضغة والعلقة فهو نادر، والحمل على الغالب أقوى. قال المصنف: ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بينة ولا خفية. وظاهر الحديث والآية الإطلاق فيما يتحقق كونه حملًا. وأما ما لا يتحقق كونه حملًا فلا، لجواز أنه قطعة لحم والعدة لازمة بيقين فلا تنقضى بمشكوك فيه.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ٤.

٢/١١٣٦ — وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أُمِرَتْ بَرِيرَةُ أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثَ حِيضٍ»، رَوَاهُ ٱبْنُ مَاجَهْ، وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ.

— (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت أمرت) مغير الصيغة والآمر هو النبي ﷺ (بريرة أن تعتد بثلاث حيض. رواه ابن ماجه ورواته ثقات لكنه معلول). وقد ورد ما يؤيده، وهو دليل على أن العدة تعتبر بالمرأة عند من يجعل عدة المملوكة دون عدة الحرة، لا بالزوج على القول الأظهر من أن زوج بريرة كان عبداً.

٣/١١٣٧ ـ وَعَنِ الشَّغْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةً بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي المُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا: «لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلاَ نَفَقَةٌ». رَوَّاهُ مُسْلِمٌ.

— (وحن الشعبي) هو: أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمذاني، الكوفي، تابعي جليل القدر، فقيه كبير. قبال ابن عيينة: كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه. مر ابن عمر بالشعبي وهو يحدث بالمعنازي فقال: شهدت القوم وهو أعلم بها مني. وقال الزهري: العلماء أربعة ابن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومكحول بالشام. ولد الشعبي في خلافة عمر كما في الكاشف للذهبي. وقيل: لست خلت من خلافة عثمان، ومات سنة أربع ومائة وله آثنتان وستون سنة. (هن قاطمة بنت قيس عن النبي في المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة ولا سكني وفي المسألة خلاف. مسلم) الحديث دليل على أن المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة ولا سكني وفي المسألة خلاف. في إحدى الروايات ذهب إلى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي وأحمد في إحدى الروايات وأقاسم والإمامية وإسحق وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث، مستدلين بهذا الحديث. وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحنفية والثوري وغيرهم إلى أنها تجب لها النفقة والسكني، مستدلين على الأول بقوله تعالى: ﴿فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن في الحامل وبالإجماع في الرجعية على أنها تجب لها النفقة، وعلى الثاني بقوله تعالى: ﴿وأسكنون إلى وجوب الثاني بقوله تعالى: ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم﴾ (٢) وذهب الهادي وآخرون إلى وجوب الثاني بقوله تعالى: ﴿وأسكنون من حيث سكنتم﴾ (٢) وذهب الهادي وآخرون إلى وجوب الثاني بقوله تعالى: ﴿وللمطلقات متاع﴾ (٣)، ولأنها حست بسببه النفقة دون السكني مستدلين بقوله تعالى: ﴿وللمطلقات متاع﴾ (٣)، ولأنها حست بسببه النفقة دون السكني مستدلين بقوله تعالى: ﴿وللمطلقات متاع﴾ (٣)، ولأنها حست بسببه

١١٣٦ - أخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: خيار الأمة إذا أعتقت (الحديث ٢٠٧٧). ١١٣٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (الحديث ١١١٨).

⁽۱) سورة الطلاق، الآية: ٦ .

 ⁽۲) سورة الطلاق، الآية: ۲.۱
 (۳) سورة البقرة، الآية: ۲٤١.

كالرجعية، ولا يجب لها السكنى لأن قوله: ﴿من حيث سكنتم﴾ (١) يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج، وهو يقتضي الاختلاط، ولا يكون ذلك إلا في حق الرجعية. قالوا: وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن يضعف معها الاحتجاج به، وحاصلها أربعة مطاعن:

(الأول): كون الراوي أمرأة ولم تقترن بشاهدين عدلين يتابعانها على حديثها .

(الثاني): أن الرواية تخالف ظاهر القرآن.

(الثالث): أن خروجها من المنزل لم يكن لأجل أنه لا حق لها في السكنى، بل لإيذائها أهل زوجها بلسانها.

(الرابع): معارضة روايتها برواية عمر. وأجيب بأن كون الراوي أمرأة غير قادح، فكم من سنن ثبتت عن النساء يعلم ذلك من عرف السير وأسانيد الصحابة. وأما قول عمر: «لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول أمرأة لا ندري أحفظت أم نسيت، فهذا تردد منه في حفظها، وإلا فإنه قد قيل عن عائشة وحفصة عدة أخبار، وتردده في حفظها عذر له في عدم العمل بالحديث، ولا يكون شكه حجة على غيره. وأما قوله: ﴿إِنَّهُ مَخَالُفُ لَـلْقُرْآنُ﴾ وهو قوله تعالى: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهنَّ ﴾ (٢) فإن الجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص لبعض أفراد العام. وأما رواية عمر فأرادوا بها قوله ﴿وسنة نبينا ﴾ وقد عرف من علوم الحديث أن قول الصحابي من السنة كذا يكون مرفوعاً. فالجواب أنه قد أنكر أحمد بن حنبل الزيادة من قول عمر، وجعل يقسم ويقول: وأين في كتاب اللَّه إيجاب النفقة والسكني لـ لمطلقة ثلاثاً؟ وقال: وهذا لا يصح عن عمر. قال ذلك الدارقطني. وأما حديث عمر سمعت النبي ﷺ يقول لها السكني والنَّفقة، فإنه من رواية إبراهيم النَّخعي عن عمر، وإبراهيم لم يسمعه من عمر، فإنه لم يولد إلا بعد موت عمر بسنين. وأما القول بأن خروج فاطمة من بيت زوجها كان لإيذائها لأهل بيته بلسانها، فكلام أجنبي عما يفيده الحديث الذي روت، ولو كانت تستحق السكني لما أسقطه ﷺ لبذاءة لسانها ولوعظها وكفها عن إذاية أهل زوجها. ولا يخفى ضعف هذه المطاعن في رد الحديث، فالحق ما أفاده الحديث، وقد أطال ابن القيم في ذلك في الهدي النبوي ناصراً للعمل بحديث فاطمة.

⁽١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

١٩٣٨ /٤ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحِدُّ اَمْرَأَةً عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً، وَلَا تَلْبَسْ ثَوْباً مَصْبُوعاً، عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَلَا تَكْبَولُ، وَلَا تَمَسَّ طِيباً، إِلَّا إِذَا طُهُ رَثْ نُبُدَةً مِنْ قُسْطٍ إِلَّا فَصْبِ عَصْبٍ، وَلَا تَكْتَحِلْ، وَلَا تَمَسَّ طِيباً، إِلَّا إِذَا طُهُ رَثْ نُبُدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ». مُتَّفَتْ عَلَيْهِ، وَلَانَ الْفَظُ مُسْلِم، وَلاَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ مِنَ الزِّيَادَةِ: "وَلا تَمْتَفِظُ».

— (وعن أم عطية ، رضي الله عنها) أسمها نسيبة بضم النون وفتح المهملة ، صحابية لها أحاديث في كتب الحديث (أن رسول الله على قال: لا تحد) بضم حرف المضارعة وكسر الحاء المهملة ، ويجوز ضم الدال على أن لا نافية وجزمها على أنها نهي . (أمرأة على مبت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) بفتح العين المهملة وسكون الصاد المهملة فباء موحدة في النهاية ، أنها برود يمنية يعصب غزلها أي: يجمع ويشد ، ثم يصبغ وينشر ، فيبقى موشي لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه الصبغ . (ولا تكتحل ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة فذال معجمة أي: قطعة (من قسط) بضم القاف وسكون السين المهملة . وفي النهاية أنه صرب من الطيب . وقيل : العود (أو ظفار) يأتي تفسيره (متفق عليه وهذا لفظ مسلم ولأبي داود والنسائي من الزيادة ولا تختضب وللنسائي ولا تمتشط) الحديث فيه مسائل :

(الأولى): تحريم إحداد المرأة فوق ثلاثة أيام على أي ميت من أب أو غيره، وجوازه ثلاثاً عليه، وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشراً، إلا أنه أخرج أبو داود في المراسيل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي شرخص للمرأة أن تحد على أبيها سبعة أيام، وعلى من سواه ثلاثة أيام. فلو صح كان مخصصاً للأب من عموم النهي في حديث أم عطية، إلا أنه مرسل لا يقوى على التخصيص.

١١٣٨ ما أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: القسط للحادة عند الطهر (الحديث ٥٣٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: وجوب الإحداد (الحديث ٩٣٨)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: فيما تجتنبه المعتدة في عدتها (الحديث ٢٣٠٢) و(الحديث ٢٣٠٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: ما تجتنب الحادة من الثياب المصيغة (الحديث ٣٥٣٦).

(الثانية): في قوله: «آمرأة» إخراج للصغيرة بمفهومه فلا يجب عليها الإحداد على الزوج، فلا تنهى عن الإحداد على غيره أكثر من ثلاثة، وإليه ذهب الحنفية والهادي. وذهب الجمهور إلى أنها داخلة في العموم، وأن ذكر المرأة خرج مخرج الغالب، والتكليف على وليها في منعها من الطيب وغيره، ولأن العدة واجبة على الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها.

(الثالثة): في قوله: «على ميت» دليل على أنه لا إحداد على المطلقة، فإن كان رجعياً فإجماع، وإن كان بائناً فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداد عليها، وهو قول الهادي والشافعي ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله: «على ميت» وإن كان مفهوماً، فإنه يؤيده أن الإحداد شرع لقطع ما يدعو إلى الجماع، وكان هذا في حق المتوفى عنها لتعذر رجوعها إلى الزوج. وأما المطلقة بائناً فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعقد إذا لم تكن مثلثة أي مطلقة ثلاثاً. وذهب آخرون منهم على وزيد بن على وأبو حنيفة وأصحابه إلى وجوب الإحداد على المطلقة بائناً قياساً على المتوفى عنها، لأنهما أشتركتا في العدة وأختلفتا في سببها، ولأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الأول أظهر دليلاً

(الرابعة): أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداد، وإنما دل على حله على الزوج الميت. وذهبت إلى وجوبه أكثر العلماء، لما أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة أنها قالت: دخل على رسول الله على حين توفي أبو سلمة، وقد جعلت علي صبراً الحديث سيأتي ورواه النسائي. قال ابن كثير: وفي سنده غرابة، قال: ولكن رواه الشافعي عن مالك، أنه بلغه عن أم سلمة فذكره، وهو مما يتقوى به الحديث، ويدل على أن له أصلاً. ولما أخرجه عنها أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي أن رسول الله في قال: "المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل، قال الحافظ ابن كثير: إسناده جيد لكن رواه البيهقي موقوفاً عليها. وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتمتشطان، وتتطيبان، وتتقلدان، وتتقلدان، وتسبغان ما شاءتا. وأستدلا بما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث أسماء بنت عميس قالت: دخل علي رسول الله اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال: لا تحدي بعد يومك. هذا لفظ أحمد، وله ألفاظ كلها دالة على أمره الله بعدم الإحداد بعد ثلاث، وهذا ناسخ لأحاديث أم سلمة في الإحداد لأنه بعدها، فإن أم سلمة أمرت بالإحداد بعد موت زوجها، وموته متقدم على قتل جعفر. وقد أجاب الجمهور عن حديث أسماء بأجوبة سبعة كلها تكلف لا حاجة إلى سردها.

(المسألة الخامسة): في قوله: «أربعة أشهر وعشراً» قيل: الحكمة في التقدير بهذه المدة، أن الولد تتكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلة، فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤنثاً بأعتبار الليالي، والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشر.

(المسألة السادسة): في قوله: قثوباً مصبوغاً دليل على النهي عن كل مصبوغ بأي لون إلا ما أستثناه في الحديث، وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبوغة إلا ما صبغ بسواد، فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن، واختلف في الحرير فذهبت الشافعية في الأصح اللي المنع لها منه مطلقاً مصبوغاً أو غير مصبوغ، قالوا: لأنه أبيح للنساء للتزين به والحادة ممنوعة من التزين. وقال ابن حزم: إنها تجتنب الثياب المصبوغة فقط، ويحل لها أن تلبس ما شاءت من حزير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ، ويباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت، وهذا جمود منه على الفظ النص الوارد في حديث أم عطية. وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن لبسها ألثياب المعصفرة ولا الممشقة ولا الحلي فقال: إنه لم يصح لأنه من رواية إبراهيم بن طهمان، ورد عليه بأنه من الحفاظ الأثبات الثقات. وقد صحح حديثه جماعة من الأثمة كابن المبارك وأحمد وأبي حاتم، وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص، وغيره من الأثمة أداره على التعليل بالزينة، فبقي كلامهم أن ثوب العصب إذا كان فيه زينة منعت منه، ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب للمنع. وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية. وللعلماء في تفسيره أقوال أخر.

(المسألة السابعة): في قوله: اولا تكتحل الله على منعها من الاكتحال وهو قول الجمهور. وقال ابن حزم: ولا تكتحل ولو ذهبت عيناها، لا ليلا ولا نهاراً. ودليله حدبث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن أمرأة توفي عنها زوجها، فخافوا على عينها فأتوا النبي على فأستأذنوه في الكحل، فما أذن فيه، بل قال لا مرتين أو ثلاثاً. وذهب الجمهور مالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجوز الاكتحال بالإثمد للتداوي، مستدلين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود أنها قالت: في كحل الجلاء لما سألتها أمرأة أن زوجها توفي وكانت تشتكي عينها، فأرسلت إلى أم سلمة فسألتها عن كحل الجلاء فقالت أم سلمة: لا يكتحل منه إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك، فتكتحلين بالليل وتمسحينه

بالنهار. ثم قالت أم سلمة: دخل علي رسول الله على حين توفي أبو سلمة، وذكرت حديث الصبر. قال ابن عبد البر: وهذا عندي وإن كان مخالفاً لحديثها الآخر الناهي عن الكحل مع الخوف على العين، إلا أنه يمكن الجمع بأنه على عرف من الحالة التي نهاها، أن حاجتها إلى الكحل خفيفة غير ضرورية، والإباحة في الليل لدفع الضرر بذلك. (قلت:) ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت، والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب الإحداد.

١١٣٩/٥ – وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبِراً، بَعْدَ أَنْ تُوفِي إَبُو سَلَمَةَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلاَّ بِاللَّيْلِ أَنْ تُوفِي أَبُو سَلَمَةَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلاَّ بِاللَّيْلِ وَٱلْوَعْنِي إِللَّهِ عَلَيْهِ وَلاَ بِاللَّيْلِ وَٱلْوَعْنِي بِالنَّهَارِ، وَلاَ تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ، وَلاَ بِالْحِنَّاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ». قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ؟ قَالَ: «بِالسِّدْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

— (وحن أم سلمة قالت: جعلت على عيني صبراً بعد أن توفي أبو سلمة فقال رسول اللّه ﷺ: إنه يشب الوجه) بفتح حرف المضارعة (فلا تجعليه إلا بالليل وأنزعيه بالنهار، ولا تمتشطي بالطيب، ولا بالحناء فإنه خضاب، قلت: بأي شيء أمتشط قال: بالسدر. رواه أبو داود والنسائي وإسناده حسن) فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب. وقد ورد في لفظ لا تمس طيباً، ولكنه قد أستثنى فيما سلف حال طهرها من حيضها، وأذن لها في القسط والأظفار. قال البخاري: القسط والأظفار نوعان والقافور، يجوز في كل منهما القاف والكاف. قال النووي: القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور.

١١٤٠ - وَعَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ ٱمْرأةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱبْنَتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدِ ٱشْنَكَتْ عَيْنُهَا(١)، أَفَنَكْحَلُهَا(٢)؟ قَالَ: «لَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ـــ (وعنها) أي: أم سلمة (أن أمرأة قالت: يا رسول اللَّه إن أبنتي مات عنها زوجها

١١٣٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: فيما تجتنبه المعتدة في عدتها (الحديث ٢٣٠٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: الرخصة للحادة أن تمتشط بالسدر (الحديث ٢٠٤) و (الحديث ٢٠٥).

١١٤٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: مراجعة الحائض (الحديث ٥٣٣٦)، وأخرجه مسلم
 في كتاب: الطلاق، باب: وجوب الإحداد (الحديث ١١٢٦).

⁽١) في نسخة م: اشتَكَتْ عَيْنَهَا. بفتح النون. (٢) في نسخة م: أَفْتَكُحِلْهَا.

وقد أشتكت عينها أفنكحلها؟) بضم الحاء (قال: لا. متفق عليه) تقدم الكلام في الكحل. وظاهر الحديث أنها لا تكحلها للتداوي، فمن قال إنه تمنع الحادة من الكحل بالإثمد، لأنه الذي تحصل به الزينة. فأما الكحل التوتيا والعنزروت ونحوهما فلا بأس به، لأنه لا زينة فيه بل يصح العين يرد عليه لفظ الحديث، فإنها سألت عن كحل تداوي به العين لا عن كحل الإثمد بخصوصه، إلا أن يدعي أن الكحل إذا أطلق لا يتبادر إلا إليه.

٧/١١٤١ حَوَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: طُلِّقَتْ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجُدَّ نَخُلُكِ، فَزَجَرَهَا رَجُلُ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «بَلَى (١١)، جُدِّي نَخْلَكِ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَّدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن جابر قال: طلقت خالتي فأرادت أن تجذ)بالجيم والذال المعجمة، هو القطع المستأصل كما في القاموس. وفي النهاية بالدال المهملة صرام النخل، وهو قطع شمرها. (فزجرها رجل أن تخرج فأتبت النبي فقال: بل جذي نخلك فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفاً. رواه مسلم) في باب جواز خروج المعتدة البائن كما بوبه النووي، وأخرجه أبو داود والنسائي بزيادة طلقت خالتي ثلاثاً. والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزلها في النهار للحاجة إلى ذلك، ولا يجوز لغير حاجة. وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء وقالوا: يجوز الخروج للحاجة والعذر ليلاً ونهاراً كالخوف، وخشية أنهدام المنزل، ويجوز إخراجها إذا تأذت بالجيران، أو تأذوا بها أذى شديداً لقوله تعالى: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ (٢) وفسر الفاحشة بالبذاءة على الأحماء وغيرهم. وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجها نهاراً مطلقاً دون الليل، وللحديث المذكور وقياساً على عدة الوفاة. ولا يخفى أن الحديث المذكور على فيه جواز الخروج برجاء أن تصدق، أو تفعل معروفاً، وهذا عذر في الخروج. وأما لغير عذر فلا يدل عليه. إلا أن يقال إنما رجاء فعل ذلك، وقد يرجى في كل خروج في الغالب. وفيه دليل على أستحباب الصدقة من النمر عند جداده، وأستحباب العرف طائب.

١١٤١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: جواز خروج المعتدة البائن والمتوفى عنها في النهار لحاجتها (الحديث ١٤٨٣).

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

٥٠ ١١٤٢ / ٨ - وَعَنْ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكِ: أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدِ لَهُ فَقَتَلُوهُ، فَقَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَثُولُكُ لِي مَسْكَناً يَمْلِكُهُ وَلاَ نَفَقَةً، فَقَالَ: «نَعَمْ». فَلَمَّا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ: «أَمْكُثِي فِي يَمْلِكُهُ وَلاَ نَفَقَةً، فَقَالَ: «أَمْكُثِي فِي بَمْلِكُهُ وَلاَ نَفَقَةً، فَقَالَ: «أَمْكُثِي فِي الْحُجْرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ: «أَمْكُثِي فِي بَمْلِكُهُ وَلاَ نَفَقَةً، فَقَالَ: «أَمْكُثِي فِي الْحُجْرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ: «أَمْكُثِي فِي بَيْلُكُ عَلَى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ». قَالَتْ: فَأَعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُو وَعَشْراً، قَالَتْ: فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَٱلأَرْبَعَةُ، وَصَحَحَهُ التَرْمِذِيُّ وَالذُّهَلِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَغَيْرُهُمْ.

۱۱٤٢ ـ أخرجه أحمد: ٣/٣٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في المتوفى عنها تنتقل (الحديث ٢٣٠٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء أين تعتد المتوفى زوجها (الحديث ١٢٠٤)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل (الحديث ٣٥٢٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: أين تعتد المتوفى عنها زوجها (الحديث ٣٠٢١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطلاق، باب: المعديث ٢٩٣١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: عدة المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها (الحديث ٢٠٨١).

السلف والخلف. وفي ذلك عدة روايات وآثار عن الصحابة ومن بعدهم، وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم. وقال ابن عبد البر: وبه يقول جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام ومصر والعراق، وقضى به عمر بمحضر من المهاجرين والأنصار والدليل حديث الفريعة ولم يطعن فيه أحد ولا في رواتُه إلا ما عُرَفَت وقد دفع. ويجب لها السكني في مال زوجها لقوله تعالىٰ: ﴿غير إخراج﴾(١١) والآية وإن كان قد نسخ فيها أستمرار النفقة والكسوة حولاً, فالسكني باق حكمها مدة العدة، وقد قرر الشافعي الاستدلال بالآية بِما فيه تطويل. وذهبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها. روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة أنها كانت تفتى المتوفى عنها بالخروج في عدتها. وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله تعتد أربعة أشهر وعشراً ولم يقل تعتد في بيتها، فتعتد حيث شاءت، ومثله أخرجه عن جابر بن عبد اللَّه ومثله عن جماعة من الصحابة، وإليه ذهب الهادي فقال: لا تجب لها السكمي ويجب أن لا تبيت إلا في منزلها. ودليلهم ما ذكره ابن عباس من أنه تعالى ذكر مدة العدة ولم يذكر السكني. والجواب أنه ثبت بالسنة وهو حديث الفريعة وبالكتاب أيضاً كما تقدم إلا أن حديث الفريعة صرحت فيه أن البيت ليس لزوجها، فيؤخذ منه أنها لا تخرج من البيت الذي مات وهي فيه سواء، كان له أو لا. وقد أطال في الهدي النبوي الكلام على ما يتفرع من إثبات السكني، وهل تجب على الورثة من رأس التركة أولاً؟ وهل تخرج من منزِلها للضرورة أولاً؟ وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس للتطويل بنقله كثير فأثدة، إذ ليس على شيىء من تلك الفروع دليل ناهض. سكنى المتوفى عنها رُوجها

٧٩/١١٤٣ ــ وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسِ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ إِنَّ زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَّ عَلَيَّ، فَأَمَرَهَا، فَتَحَوَّلَتْ. رَوَاهُ مُشْلِمٌ.

- (وعن فاطمة بنت قيس قالت: قلت: يا رسول اللّه إن زوجي طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتحم) مغير الصيغة (علي) أي: يهجم علي أحد بغير شعور (فأمرها فتحولت رواه مسلم) تقدم الكلام على حديث لفاطمة، وحكم ما أفاده ولا وجه لإعادة المصنف له.

عدة أم الولد

١٠/١١٤٤ ــ وَعَنْ عَمْزِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿لَا تُلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةُ

١١٤٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (الحديث ١٤٨٢).

 ⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

١١٤٤ _ أخرجه أحمد: ٢٠٣/٤، وأخرجه أبو داود في كتباب: الطلاق، بباب: عدة أم الولد =

نَبِيِّنَا: عِدَّةُ أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا مَيَّدُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَأَعَلَهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ بِالانْقِطَاع.

 (وعن عمرو بن العاص قال: لا تلبسوا علينا سنة نبينا. عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشر. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالانقطاع) وذلك لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمروبن العاص ولم يسمع منه. قال الدارقطني وقال ابن المنذر: ضعفه أحمد وأبو عبيد. وقال محمد بن موسى أبا عبد اللَّه عنه فقال: لا يصح وقال الميموني: رأيت أبا عبد اللَّه يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال: أي سنة للنبي على في هذا وقال أربعة أشهر وعشراً، إنما هي عدة الحرة عن النكاح، وإنما هذه أمة خرجت عن الرق إلى الحرية وقال المنذري: في إسناد حديث عمرو مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق، وقد ضعفه غير واحد، وله علة ثالثة هي الاضطراب، لأنه روي على ثلاثة وجوه. وقال أحمد: حديث منكر. وقد روى خلاس عن علي مثل رواية قبيصة عن عمرو، ولكن خلاس بـن عمر قد تكلم في حديثه كان ابن معين لا يعبأ بحديثه، وقال أحمد في روايته عن على: يقال إنها كتاب. وقال البيهقي: رواية خلاس عن على ضعيفة عند أهل العلم، والمسألة فيها خلاف ذهب إلى ما أفاده حديث عمرو الأوزاعي والناصر والظاهرية وآخرون. وذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة إلى أن عدتها حيضة، لأنها ليست زوجة ولا مطلقة، فليس إلا أستبراء رحمها وذلك بحيضة، تشبيهاً بالأمة يموت عنها سيدها وذلك مما لا خلاف فيه. وقال مالك: فإن كانت ممن لا تحيض أعتدت بثلاثة أشهر ولها السكني، وقال أبو حنيفة: عدتها ثلاث حيض وهو قول على وابن مسعود، وذلك لأن العدة إنما وجبت عليها وهي حرة وليست بزوجة، فتعتد عدة الوفاة، ولا بأمة فتعتد عدة الأمة، فوجب أن يستبرأ رحمها بعدة الحرائر. قلنا: إذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة إذ بها يتحقق. وقال قوم: عدتها نصف عدة الحرة تشبيهاً لها بالأمة المزوجة عند من يرى ذلك وسيأتي. وقالت الهادوية: عدتها حيضتان تشبيهاً بعدة البائع والمشتري، فإنهم يوجبون على البائع الاستبراء بحيضة وعلى المشترى كذلك، والجامع زوال الملك. قال في نهاية المجتهد: سبب الخلاف لانها مسكوت عنها أي في الكتاب والسنة، وهي مترددة الشبه بين الأمة والحرة. فأما من شبهها بالزوجة الأمة فضعيف، وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى.

(الحديث ٢٣٠٨)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: عدة أم الولد (الحديث ٢٠٨٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: عدة الحامل المتوفى عنها زوجها (الحديث ٢/٩٠٢)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق (الحديث ٣/٠٣).

(قلت): وقد عرفت ما في حديث عمرو من المقال، فالأقرب قول أحمد والشافعي أنها تعتد بحيضة، وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزهري، لأن الأصل البراءة من الحكم وعدم حبسها عن الأزواج، وأستبراء الرحم يحصل بحيضة.

بَعَيْنَهُ مَالِكُ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ ٩. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي قِصَّةٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

١١٤٤ م ـــ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: إنما الأقراء الأطهار. أخرجه مالك في قصة بسند صحيح) والقصة هي ما أفاده سياق الحديث قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت: وقد جادلها في ذلك ناس وقالوا: إن اللَّه يقول ثلاثة قروء، فقالت عائشة: صدقتم وهل تدرون ما الأقراء؟ الأقراء الأطهار، قال الشافعي: أخبرنا مالك عن ابن شهاب ما أدركت أحداً من فقهائنا إلا وهو يقول هذا. يريد الذي قالت عائشة انتهى. وأعلم أن هذه مسألة أختلف فيها سلف الأمة وخلفها، مع الاتفاق أن القرء بفتح القاف وضمها يطلق لغة على الحيض والطهر، وأنه لا خلاف أن المراد في قوله تعالم : ﴿ ثلاثة قروه ﴾ (١) أحدهما لا مجموعهما، إلا أنهم أختلفوا في الأحد المراد منهما فيها، فذهب كثير من الصحابة وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وهو قول مالك وقال: هو الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن المراد بالأقراء في الآية الكريمة الأطهار، مستدلين بحديث عائشة هذا وقال الشافعي: إنه يدل لذلك الكتاب واللسان أي اللغة أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ وَطَلْقُوهُ نَ لَعَدْتُهُ نَ ۗ وَقَدْ قَالَ ﷺ في حديث ابن عمر: «ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك، وإن شاء طلق فتلك العدة التي أمر اللَّه أن تطلق لها النساء ، وفي حديث ابن عمر لما طلق أمرأته حائضاً قال رسول اللَّه على: ﴿إذا طهرت فليطلق أو يمسك، وثلا ﷺ ﴿إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن﴾ أو في قبل عدتهن . قال الشافعي: أنا شككت فأخبر على أن العدة الطهر دون الحيض، وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن وهو أن يطلقها طاهِراً، وحينتذ تستقبل عدِتها، فلو طلقت حائضاً لم تكن مستقبلة عدتها إلا بعد الحيض. وأما اللسان فهو أن القرء أسم معناه الحبس، تقول العرب: هو يقرىء الماء في حوضه وفي سقائه، وتقول: يقرىء الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٢٨:

١١٤٤ م_ أخرجه مالك في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء في الإقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض (الحديث ٥٧٦) و(الحديث ٥٧٧).

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

فيه، وتقول، إذا حبس الشيء أقرأه أي خبأه وقال الأعشى.

أَفي كل يوم أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزيم عزائكا مورثة عبزاً وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من قروء نسائكا

فالقرء في البيت بمعنى الطهر، لأنه ضيع أطهارهن في غزاته وآثرها عليهن أي آثر الغزو على القعود، فضاعت قروء نسائه بلا جماع، فدل على أنها الأطهار. وذهب جماعة من السلف كالخلفاء الأربعة وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين إلى أنها الحيض، وبه قال أثمة الحديث إليه رجع أحمد ونقل عنه أنه قال: كنت أقول أنها الأطهار، وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض، وهو قول الحنفية وغيرهم. وأستدلوا بأنه لم يستعمل القرء في لسان الشارع إلا في الحيض كقوله تعالى: ﴿ وَلا يَحَلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمَنُّ مَا خَلَّقَ اللَّهُ في أرحامهن ﴾ (١) وهذا هو الحيض والحمل، لأن المخلوق في الرحم هو أحدهما، وبهذا فسره السلف والخلف. وقوله ﷺ: «دعي الصلاة أيام أقرائك؛ ولم يقل أحد أن المراد به الطهر، ولقوله ﷺ فيما أخرجه أحمد وأبو داود في سبايا أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة اوسيأتي. أجاب الأولون عن الآية، بأن الآية أفادت تحريم كتمان ما خلق اللَّه في أرحامهن، وهو الحيض، أو الحبل، أو كلاهما، ولا ريب أن الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمانه لا يدل على أن القرء المذكور في الآية هو الحيض، فإنها إذا كانت الأطهار، فإنها تنقضي بالطعن في الحيضة الرابعة أو الثالثة، فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة أنقضاء الطهر الذي تتم به العدة، فتكون دلالة الآية على أن الأقراء الأطهار أظهر، وعن الحديث الأول بأن الأصح أن لفظه كما قال الشافعي: أخبرنا مالك عن نافع بن سليمان بن يسار عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: التنتظر عداد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، ثم لتدع الصلاة، ثم لتغتسل ولتصل؛ وهذه رواية نافع ونافع أحفظ من سليمان بن يسار الراوي لذلك اللفظ. هذا حاصل ما نقل عن الشافعي من رده للحديث الأول. وعن الحديث الثاني بأنه لا شك أن الاستبراء ورد بحيضة ، وهو النص عن رسول اللَّه ﷺ وهو قول جمهور الأمة، والفرق بين الاستبراء والعدة، أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج، فأختصت بزمان حقه وهو الطهر، وبأنها تتكور فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء. وأعلم أنه قد أكثر الاستدلال المتنازعون في المسألة من الطرفين، كل يستدل على ما ذهب إليه، وغاية ما أفادت الأدلة أنه أطلق القرء على الحيض وأطلق

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

على الطهر، وهو في الآية محتمل كما عرفت، فإن كان مشتركاً كما قاله جماعة فلا بد من قرينة لأحد معنييه، وإن كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فالأصل الحقيقة، ولكنهم مختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر أو العكس؟ قال الأكثرون بالأول، وقال الأقلون بالثاني. فالأولون يحملونه في الآية على الحيض لأنه الحقيقة والأقلون على الطهر، ولا ينهض دليل على تعين أحد القولين، لأن غاية الموجود في اللغة الاستعمال في المعنيين، وللمجاز علامات من التبادر وأستوفى المقال. قال السيد رحمه الله: ولم يقهرنا دليله إلى تعيين ما قاله، ومن أدلة القول بأن الأقراء الحيض.

١١/١١٤٥ - وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِذَّتُهَا حَيْضَتَانِ». رَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ، وَأَخْرَجَهُ مَرْفُوعاً، وَضَعَّفَهُ.

١٢/١١٤٦ ـ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وَصَحَّحَهُ الْحَاٰكِمُ وَخَالَفُوهُ، فَٱتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِهِ.

_ قوله: (وعن أبن عمر، رضي الله عنهما، طلاق الأمة) المزوجة (تطليقتان وعدتها حيضتان. رواه الدارقطني)موقوفاً على ابن عمر (وأخرجه مرفوعاً وضعفه) لأنه من رواية عطية العوفي، وقد ضعفه غير واحد من الأثمة (وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بلفظ طلاق الأمة طلقتان وقرؤها حيضتان، وهو ضعيف لأنه من حديث مظاهر بن مسلم قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن معين: لا يعرف (وصححه الحاكم وخالفوه فأتفقوا على ضعفه) لما فرفته فلا يتم به الاستدلال للمسألة الأولى. وأستدل به هنا على أن الأمة تخالف الحرة، فتبين على الزوج بطلقتين وتكون عدتها قرأين. وأختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال: أقواها ما ذهب إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحر سواء، لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر وعبد وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة، وقد سردها في الشرح فلا حاجة بالإطالة بذكرها، مع عدم نهوض دليل قول منها عندنا. وأما عدتها فأختلف أيضاً

١١٤٥ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق (الحديث ٢٨/٤).

¹¹⁸⁷ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في سنة طلاق العبد (الحديث ٢١٨٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الطلاق، باب: ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان (الحديث ١١٨٢)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الطلاق، باب: في طلاق الأمة (الحديث ٢٠٨٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: لا نذر لابن آدم فيما لا يملك (الحديث ٢٠٥٢).

فيها، فذهبت الظاهرية إلى أنها كعدة الحرة قال أبو محمد بن حزم: لأن اللَّه علمنا العدد في الكتاب فقال: ﴿والمطلقات بتربصهنّ بأنفسهنّ ثلاثة قروء﴾(١) ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾(٢) وقال:﴿واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والاثي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ (٣) وقد علم اللَّه تعالى إذا أباح لنا الإماء أن عليهن العدد المذكورات، وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك، وما كان ربك نسياً. وتعقب أستدلاله بالآيات بأنها كلها في الزوجات الحراثر، فإن قوله: ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾(٤) في حق الحرائر، فإن أفتداء الأمة إلى سيدها لا إليها، وكذا قوله: ﴿فلا جناح عليهما أن يتراجعا﴾(٥) فجعل ذلك إلى الزوجين والمراد به العقد، وفي الأمة ذلك يختص بسيدها، وكذا قوله: ﴿فَإِذَا بِلَغَنِ أَجِلَهِنَ فَلَا جَنَاحِ عَلَيْكُمْ فَيَمَا فعلن في أنفسهن بالمعروف﴾(٦) والأمة لا فعل لها في نفسها. قلت: لكنها إذا لم تدخل في هذه الآيات، ولا تثبت فيها سنة صحيحة، ولا إجماع، ولا قياس ناهض هنا، فماذا يكون حكمها في عدتها؟ فالأقرب أنها زوجة شرعاً قطعاً، فإن الشارع قسم لنا من أحل لنا وطؤها إلى زوجة، أو ما ملكت اليمين في قوله: ﴿إِلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾ (٧) وهذه التي هي محل النزاع ليست ملك يمين قطعاً فهي زوجة فتشملها الآيات، وخروجها عن حكم الحرائر فيما ذكر من الافتداء والعقد والفعل بالمعروف في نفسها لا ينافي دخولها في حكم العدة، لأن هذه أحكام أخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرة الصغيرة بالولي، فالراجح كالحرة تطليقاً وعدة.

١٣/١١٤٧ ــ وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿لَا يَعِلُّ لِلْمُرِىءِ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْبَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَحَسَّنَهُ ٱلبَزَّارُ.

_ (وعن رويفع) تصغير رافع (بن ثابت) من بني مالك بن النجار عداده في

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤. (٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

 ⁽٣) سورة الطلاق، الآية: ٤.
 (١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

 ⁽٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.
 (٧) سورة المؤمنون، الآية: ٦٠.

١١٤٧ ــ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: وطء السبايا (الحديث ٢١٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النكاح، باب: ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل (الحديث ١١٣١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الغلول (الحديث ٤٨٥٠).

المصريين، وفي سنة ست وأربعين (عن النبي على: لا يحل لامرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره. أخرجه أبو داود والترمذي، وصححه ابن حبان والبزار) فيه دليل على تحريم وطء الحامل من غير الواطىء، وذلك كالأمة المشتراة إذا كانت حاملاً من غيره والمسبية. وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل متحققاً. أما إذا كان غير متحقق وملكت الأمة بسبي، أو شراء، أو غيره فسيأتي أنه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحيضة؟ وقد أختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل تجب عليها العدة أو تستبرأ بحيضة؟ فذهب الأقل إلى وجوب العدة عليها، وذهب الأكثر إلى عدم وجوبها عليها. والمدليل غير ناهض مع الفريقين، فإن الأكثر أستدلوا بقوله على: "الولد للفراش» ولا دليل فيه إلا على عدم لحوق ولد الزنى بالزاني. والقائل بوجوب العدة أستدل بعموم الأدلة، ولا يخفى أن الزائية غير داخلة فيها، فإنها في الزوجات نعم تدخل في دليل الاستبراء وهو قوله في التلخيص: إنما حتى تحيض حيضة» قال المصنف في التلخيص: إنما أستدلت الحنابلة بحديث رويفع على فساد نكاح الحامل من الزنى، واحتج به الحنفية على امتناع وطنها قال: وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في السبي لا في مطلق النساء، وتعقب أن العبرة بعموم اللفظ.

١٩٤٧ م/٣١ ــ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ فِي آمْرَأَةِ الْمَفْقُودِ ـ: «تَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَذُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍٰ وَعَشْراً». أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.

١٩٤٧ م لمد (وعن عمر، رضي الله عنه، في أمرأة المفقود تتربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً. أخرجه مالك والشافعي) وله طرق أخرى. وفيه قصة أخرجها عبد الرزاق بسنده في الفقيد الذي فقد قال: دخلت الشعب فاستهوتني الجن فمكثت أربع سنين فأتت أمرأتي عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فأمرها أن تربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه، ثم دعا وليه أي ولي الفقيد فطلقها، ثم أمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً، ثم جثت بعد ما تزوجت، فخيرني عمر بينها وبين الصداق الذي أصدقتها. ورواه ابن أبي شيبة عن عمر، ورواه البيهقي. وقصة المفقود أخرجها البيهقي وفيها أنه قال لعمر لما رجع: إني خرجت لصلاة العشاء فسبتني الجن، فلبثت فيهم زماناً طويلاً فغزاهم جن مؤمنون أو قال مسلمون، فقاتلوهم وظهروا عليهم، فسبوا منهم سبايا فسبوني فيما سبوا منهم فقالوا: نواك رجلاً مسلماً لا يحل لنا سباؤك، فخيروني بين المقام وبين القفول، فأخترت القفول إلى أهلي مسلماً لا يحل لنا سباؤك، فخيروني بين المقام وبين القفول، فأخترت القفول إلى أهلي

١١٤٧ م_ أخرجه مالك في كتَّاب: الطلاق، باب: عدة التي تفقد زوجها (الحديث ٥٧٥)، وأخرجه الشافعي: ٢١/١٢.

فأقبلوا معي. فأما الليل فلا يحدثوني وأما النهار إعصار ريح أتبعها فقال له عمر: فما كان طعامك فيهم؟ قال: الفول وما لا يذكر أسم اللَّه عليه. قال: فما كان شرابك؟ قال: الجدف. قال قتادة: والجدف ما لا يخمر من الشراب. وفيه دليل على أن مذهب عمر أن أمرأة المفقود بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم، تبين من زوجها كما يفيده ظاهر رواية الكتاب، وإن كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على أنه يأمر الحاكم ولي الفقيد بطلاق أمرأته. وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وإسحَّق، وهو أحد قولي الشافعي وجماعة من الصحابة بدليل فعل عمر. وذهب أبويوسف ومحمد ورواية عن أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي إلى أنها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته، أو طلاقه، أو ردته ولا بد من تيقن ذلك، قالوا: لأن عقدها ثابت بيقين فلا يرتفع إلا بيقين. وعليه يدل ما رواه الشافعي عن على موقوفاً *امرأة المفقود امرأة أبتليت فلتصبر حتى يأتيها يقين موته اقال البيهقي: هو عنَّ على مطولًا مشهوراً، ومثله أخرجه عنه عبد الرزاق. قالت الهادوية: فإن لم يحصل اليقين بموته ولا طلاقه، تربصت العمر الطبيعي مائة وعشرين سنة. وقيل: مائة وخمسين إلى مائتين. وهذا كما قال بعض المحققين قضية فلسفية طبيعية يتبرأ الإسلام منها، إذ الأعمار قسم من الخالق الجبار، والقول بأنها العادة غير صحيح كما يعرفه كل مميز، بل هو أندر النادر، بل معترك المنايا كما أخبر به الصادق بين الستين والسبعين. وقال الإمام يحيى: لا وجه للتربص، لكن إن ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كالحاضر، إذ لم يفتها إلا الوطء وهو حق له لا لها، وإلا فسخها الحاكم عند مطالبتها من دون المفقود، لقوله تعالى: ﴿ ولا تمسكوهن ضراراً ﴾ (١)، والحديث : «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، والحاكم وضع لرفع المضارة في الإيلاء والظهار، وهذا أبلغ، والفسخ مشروع بالعيب ونحوه. قلت: وهذا أحسن الأقوال، وما سلف عن علي وعمر أقوال موقوفة. وفي الإرشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده إلى أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفقه على آمرأته، قال: يفرق بينهما، قلت: سنة، قال: سنة. قال الشافعي: الذي يشبه أن قول سعيد سنة أن يكون سنة النبي ﷺ، وقد طول الكلام في هذا في حواشي ضوء النهار وأخترنا الفسخ بالغيبة، أو بعدم قدرة الزوج على الإنفاق نعم لو ثبت قوله.

١٤/١١٤٨ _ وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «آمْرَأَةُ الْمَفْقُودِ آمْرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيهَا الْبَيَانُ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٣١.

١١٤٨ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح، باب: النكاح (الحديث ٢/ ٣٢٢).

— (وعن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: امرأة المفقود أمرأته حتى يأتيها البيان. أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف) لكان مقوياً لتلك الآثار، إلا أنه ضعفه أبو حاتم والبيهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم.

١٥/١١٤٩ — وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يَبِيتَنَّ رَجُلٌ عِنْدَ آمْرَأَةٍ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يبيتن) من البيتوتة وهي بقاء الليل (رجل عند أمرأة إلا أن يكون ناكحاً أو ذا محرم. أخرجه مسلم) وفي لفظ لمسلم أيضاً زيادة عند أمرأة ثيب. قيل: إنما خص الثيب لأنها التي يدخل عليها غالباً. وأما البكر فهي متصونة في العادة مجانبة للرجال أشد مجانبة، ولأنه يعلم بالأولى أنه إذا نهى عن الدخول على الثيب التي يتساهل الناس في الدخول عليها فبالأولى البكر. والمراد من قوله ناكحاً أي متزوجاً بها. وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة بالأجنبية، وأنه يباح له الخلوة بالمحرم، وهذا الحكمان مجمع عليهما. وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل من الخلوة بالمحرم، وهذا الحكمان مجمع عليهما. فقوله على التأبيد أحتراز من أخت حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح يحرمها. فقوله على التأبيد أحتراز من أخت الزوجة، وعمتها، وخالتها، ونحوهن. وقوله بسبب مباح احتراز عن أم الموطؤة بشبهة وبنتها، فإنها حرام على التأبيد، لكن لا بسبب مباح. فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا محرم ولا بغيرهما من أحكام الشرع الخمسة، لأنه ليس فعل مكلف. وقوله يحرمها أحتراز عن الملاعنة، فإنها محرمة على التأبيد لا لحرمتها، بل تغليظاً عليها. ومفهوم قوله: «لا يبيتن» أنه يجوز له البقاء عند الأجنبية في النهار خلوة أو غيرها لكن قوله.

١٦/١١٥٠ ــ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيُّ قَالَ: «لاَ يَخْلُونَّ رَجُلٌ بِٱمْرَأَةٍ إِلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: لا يخلون رجل بأمرأة إلا مع ذي محرم أخرجه البخاري) دل على تحريم خلوته بها ليلاً أو نهاراً، وهو دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة، وأفاد جواز خلوة الرجل بالأجنبية مع محرمها، وتسميتها خلوة تسامح فالاستثناء منقطع.

١١٤٩ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (الحديث ١٣٤١). ١١٥٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا يَخْلُونَ رجل بامرأة إلا ذو محرم (الحديث ٥٢٣٣).

١٧/١١٥١ ــ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسِ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضِيضَ حَيْضَةً». أَوْطَاسِ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضِيضَ حَيْضَةً». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

١٨/١١٥٢ - وَلَهُ شَاهِدٌ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا فِي الدَّارَقُطْنِيُّ.

_ (وعن أبي سعيد رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ قال: في سبايا أوطاس) اسم واد في ديار هوازن، وهو موضع حرب حنين. وقيل: وادي أوطاس غير وادي حنين (لا **توطأ** حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة. أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس) بلفظ نهي رسول اللَّه ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع، أو حائل حتى تحيض (في الدارقطني) إلا أنه من رواية شريك القاضي، وفيه كلام قاله ابن كثير في الإرشاد. والحديث دليل على أنه يجب على السابي أستبراء المسبية إذا أراد وطأها، بحيضة إن كانت غير حامل ليتحقق براءة رحمها، وبوضع الحمل إن كانت حاملًا. وقيس على غير المسبية المشتراة والممتلكة بأي وجه من وجوه التملك، بجامع أبتداء التملك وظاهر قوله: ﴿ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة﴾ عموم البكر والثيب، فالثيب لما ذكر والبكر أخذاً بالعموم وقياساً على العدة، فإنها تجب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم، وإلى هذا ذهب الأكثرون. وذهب آخرون إلى أن الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براءة رحمها. وأما من علم براءة رحمها، فلا استبراء عليها، وهذا رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال: إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء. ورواه البخاري في الصحيح عنه، وأخرج في الصحيح مثله عن على رضى اللَّه عنه من حديث بريدة، ويؤيد هذا القول مفهوم ما اخرجه أحمد من حديث رويفع: (من كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلا ينكح ثيباً من السبايا حتى تحيض) وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل أفاده قول المازري من المالكية في تحقيق مذهبه حيث قال: إن القول الجامع في ذلك، أن كل أمة أمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء، وكل من غلب على الظن كونها حاملًا، أو شك في حملها، أو تردد فيه فالاستبراء لازم فيها، وكل من غلب على الظن براءة رحمها لكنه يجوز حصوله، فالمذهب

۱۱۵۱ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في وطء السبايا (الحديث ۲۱۵۷)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: شأنُ نزول آية: ﴿نساقِكم حرث لكم. . . ﴾ (الحديث ٢/ ١٩٥). ۱۱۵۲ ـ أخرجه الدارقطتي في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق (الحديث ٢/ ٣٥٧).

على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه. وأطال بما خلاصته أن مأخذ مالك في الاستبراء إنما هو العلم بالبراءة، فحيث لا تعلم ولا تظن البراءة وجب الاستبراء، وحيث تعلم أو تظل البراءة فلا استبراء. وبهذا قال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. والأحاديث الواردة في الباب تشير إلى أن العلة الحمل أو تجويزه، وقد عرفت أن النص ورد في السبايا، وقيس عليه انتقال الملك بالشراء أو غيره. وذهب داود الظاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبايا، لأنه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص، ولأن الشراء ونحوه عنده كالتزويج. وأعلم أن ظاهر أحاديث السبايا جواز وطنهن وإن لم يدخلن في الإسلام، فإنه على لم يذكر في حل الوطء إلا الاستبراء بحيضة أو بوضع الحمل ولو كان الإسلام شرطاً لبينه وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز والذي قضى به إطلاق الأحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله عني جواز الوطء للمسبية من دون إسلام وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره. وأعلم أن الحديث دل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع، وعليه دل فعل ابن عمر أنه قال: وقعت في سهمي جارية يوم جلولاء، كأن عنقها إبريق فضة قال: فما ملكت نفسى أن جعلت أقبلها والناس ينظرون. أخرجه البخارى.

ثبوت نسب الولد

١٩/١١٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَــُدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ.

١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ٢٠/ ٢٠ ــ وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةٍ وَعَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ النَّسَائِـيِّ، وَعَنْ عُثْمَانَ عِنْبُدَ أَبِي دَاوُدَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي على قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر. متفق عليه من حديثه) أي: أبي هريرة. قال ابن عبد البر: إنه جاء عن بضع وعشرين نفساً من الصحابة. والحديث دليل على ثبوت نسب الولد بالفراش من الأب، وأختلف العلماء في معنى الفراش، فذهب الجمهور إلى أنه أسم للمرأة، وقد يعبر به عن حالة الافتراش. وذهب أبو حنيفة إلى أنه أسم للزوج، ثم أختلفوا بماذا يثبت. فعند

۱۱۵۳ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: الولد للفراش حرة كانت أو أمة (الحديث ٦٧٥٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: الولد للفراش (الحديث ١٤٥٨).

١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: الولد للفراش (الحديث ٢٢٧٣).

الجمهور إنما يثبت للحرة بإمكان الوطء في نكاح صحيح أو فاسد، وهو مذهب الهادوية والشافعي وأحمد. وعند أبي حنيفة أنه يثبت بنفس العقد، وإن علم أنه لم يجتمع بها، بل ولو طلقها عقيبه في المجلس. وذهب ابن تيمية إلى أنه لا بد من معرفة الدخول المحقق، وآختاره تلميذه ابن القيم قال: وهل يعد أهل اللغة وأهل العرف المرأة فراشاً قبل البناء بها؟ وكيف تأتي الشريعة بإلحاق نسب من لم يبن بأمرأته، ولا دخل بها، ولا أجتمع بها لمجرد إمكان ذلك؟ وهذا الإمكان قد يقطع بأنتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشاً إلا بدخول محقق. قال في المنار: ﴿هَذَا هُو المُتَيْقُنِ، ومَن أَين لنا الحكم بالدخول بمجرد الإمكان؟ فإن غايته أنه مشكوك فيه ونحن متعبدون في جميع الأحكام بعلم أو ظن، والممكن أعم من المظنون، والعجب من تطبيق الجمهور بالحكم مع الشك». فظهر لك قوة كلام ابن تيمية، وهو رواية عن أحمد هذا في ثبوت فراش الحرة. وأما ثبوت فراش الأمة فظاهر الحديث شموله له، وأنه يثبت الفراش للأمة بالوطء إذا كانت مملوكة للواطيء، أو في شبهة ملك، إذا أعترف السيد، أو ثبت بوجه. والحديث وارد في الأمة ولفظه في رواية عائشة قالت: آختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد: يا رسول اللَّه هذا ابن أخى عتبة بن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه انظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول اللَّه، ولد على فراش أبي من وليدته، فنظر رسول اللَّه ﷺ إلى شبهة فرأى شبهاً بيناً بعتبة فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر، وأحتحبي منه يا سودة» فأثبت النبي ﷺ الولد لفراش زمعة للوليدة المذكورة، فسبب الحكم ومحله إنما كان في الأمة، وهذا قول الجمهور. وإليه ذهب الشافعي ومالك والنخعي وأحمد وإسحاق. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يثبت الفراش للأمة إلا بدعوى الولد، ولا يكفى الإقرار بالوطء، فإن لم يدعه فلا نسب له، وكان ملكاً لمالك الأمة. وإذا ثبت فراشها بدعوى أول ولد منها، فما ولدته بعد ذلك لحق بالسيد وإن لم يدع المالك ذلك قالوا: وذلك للفرق بين الحرة والأمة، فإن الحرة تراد للاستفراش والوطء بخلاف ملك اليمين، فإن ذلك تابع وأغلب المنافع غيره. وأجيب بأن الكلام في الأمة التي أتخذت للوطء، فإن الغرض من الاستفراش قد حصل بها، فإذا عرف الوطء كانت فراشاً ولا يحتاج إلى أستلحاق، والحديث دال لذلك، فإنه لما قال عبد بن زمعة: ولد على فراش أبي ألحقه النبي ﷺ بزمعة صاحب الفراش، ولم ينظر إلى الشبه البين الذي فيه المخالفة للملحوق به. وتأولت الحنفية والهادوية حديث أبي هريرة بتأويلات كثيرة، وزعموا أنه ﷺ لم يلحق الغلام المتنازع فيه بنسب زمعة، وأستدلوا بأنه عليه أمر سودة بنت زمعة بالاحتجاب منه. وأجيب بأنه أمرها

بالاحتجاب منه على سبيل الاحتياط، والورع، والصيانة لأمهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة، وذلك لما رآه ﷺ في الولد من الشبه البين. بعتبة بن أبي وقاص. وللمالكية هنا مسلك آخر فقالوا: الحديث دل على مشروعية حكم بين حكمين: وهو أن يأخذ الفرع شبها من أكثر من أصل فيعطى أحكاماً، فإن الفراش يقتضي إلحاقه بزمعة والشبه يقتضي إلحاقه بعتبة ، فأعطى الفرع حكماً بين حكمين، فروعي الفراش في إثبات النسب وروعي الشبه البين بعتبة في أمر صودة بالاحتجاب، قالوا: وهذا أولى التقديرات، فإن الفرع إذا دار بين أصلين فألحق بأحدهما فقط فقد أبطل شبهة بالثاني من كل وجه، فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من إلغاء أحدهما في كل وجه، فيكون هذا الحكم وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما يجب للمدعى من أحكام البنوة ثابتاً، وبالنظر إلى ما يتعلق بالغير من النظر إلى المحارم غير ثابت، قالوا: ولا يمتنع ثبوت النسب من وجه دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحل أن يتزوج بنته من الزني وإن كان لها حكم الأجنبية. وقد أعترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس بناهض. وفي الحديث دليل على أن لغير الأب أن يستلجق الولد، فإن عبد بن زمعة آستلحق أخاه بإقراره بأن الفراش لأبيه. وظاهر الرواية أن ذلك يصح وإن لم يصدقه الورثة، فإن سودة لم يذكر منها تصديق ولا إنكار إلا أن يقال: إن سكوتها قائم مقام الإقرار. وفي المسئلة قولان: الأول أنه إذا كان المستلحق غير الأب ولا وأرث غيره، وذلك كأن يستلحق الجد ولا وارث سواه، صح إقراره وثبت نسب المقربة، وكذلك إن كان المستلحق بعض الورثة وصدقه الباقون. والأصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب بإقراره واحداً كان أو جماعة، وهذا مذهب أحمد والشافعي، لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله. الثاني للهادوية أنه لا يصح الاستلحاق من غير الأب، وإنما المقربة يشارك المقرفي الإرث دون النسب، ولكن قوله ﷺ لعبد هو أخوك كما أخرجه البخاري دليل ثبوت النسب في ذلك. ثم أختلف القائلون بلحوق النسب بإقرار غير الأب هل هو إقرار خلافة ونيابة عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا إسلامه؟ أو هو إقرار شهادة فتعتبر فيه أهلية الشهادة؟ فقالت الشافعية وأحمد: إنه إقرار خلافة ونيابة. وقالت المالكية: إنه إقرار شهادة. وأستدل الهادوية والحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله: «الولد للفراش» قالوا: ومثل هذا التركيب يفيد الحصر، ولأنه لو ثبت بالقيافة لكانت قد حصلت بما رآه من شبه المدعى به بعتبة، ولم يحكم به له بل حكم به لغيره. وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة، إلا أنه إنما يثبت بها فيما حصل من وطأين محرمين، كالمشتري والبائع يطآن الجارية في طهر قبل الاستبراء. وأستدلوا بما أخرجه الشيخان من أستبشاره ﷺ بقول مجزز المدلجي وقد رأى قدمي أسامة بن زيد وزيد: إن هذه الأقدام بعضها من بعض. فأستبشر على بقوله وقرره على قيافته. وسيأتي الكلام فيه في آخر باب الدعاوى. ويما ثبت من قوله في في قصة اللعان إن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان، فإنه دليل الإلحاق جاءت به على صفة كذا فهو لفلان، فإنه دليل الإلحاق بالقيافة، ولكن منعته الايمان عن الإلحاق، فدل على أن القيافة مقتضى، لكنه عارض العمل بها المانع وبأنه في قال لأم سليم لما قالت أو تحلم المرأة: فمن أين يكون الشبه؟ ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما سلف لما رأى من الشبه، وبأنه قال للذي ذكر له أن أمرأته أتت بولد على غير لونه: «لعله نزعه عرق» فإنه ملاحظة للشبه، ولكنه لا حكم للقيافة مع ثبوت الفراش في ثبوت النسب. وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف، والحكم الشرعي يثبته الدليل الظاهر، والتكلف لرد الظواهر من الأدلة محاماة عن المذهب، للفراش، فنعم هو لا يكون الولد إلا للفراش مع ثبوته والكلام مع أنتفائه، ولأنه قد يكون لهراش، فنعم هو لا يكون الولد إلا للفراش مع ثبوته والكلام مع أنتفائه، ولأنه قد يكون رجعتم إلى ما ذممتم من التأويل. وأما قوله: «وللعاهر» أي: الزاني الحجر فالمراد له الخيبة والحرمان. وقبل: له الرمي بالحجارة، إلا أنه لا يخفى أنه يقصر الحديث على المحصن والحديث عام.

١٢ ــ بناب: الرضناع

بكسر الراء وفتحها ومثله الرضاعة .

١/١١٥٧ _ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ تُحَرَّمُ اللَّهِ ﷺ: «لاَ تُحَرَّمُ المَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (عن عائشة رضي اللَّه عنها قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: لا تحرم المصة والمصتان. أخرجه مسلم) المصة الواحدة من المص، وهو أخذ اليسير من الشيء كما في الضياء. وفي القاموس مصصته بالكسر أمصه، ومصصته أمصه، كخصصته أخصه شربته شرباً رفيقاً. والحديث دل على أن مص الصبي للثدي مرة أو مرتين لا يصير به رضيعاً. وفي المسألة أقوال:

الأول: أن الثلاث فصاعداً تحرم. وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء

١١٥٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: في المصة والمصتان (الحديث ١٤٥٠).

لمفهوم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ: «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان» فأفاد بمفهومه تحريم ما فوق الاثنتين.

والقول الثاني: لجماعة من السلف والخلف، وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحرم. وهذا يروى عن علي وابن عباس وآخرين من السلف، وهو مذهب الهادوية والحنفية ومالك، قالوا: وحده ما وصل الجوف بنفسه، وقد أدعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم. وأستدلوا بأنه تعالى علق التحريم بأسم الرضاع، فحيث وجد أسمه وجد حكمه، وورد الحديث موافقاً للآية فقال على: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب». ولحديث عقبة الآتي وقوله على: "كيف وقد زعمت أنها أرضعتكما» ولم يستفصل عن عدد الرضعات فهذه أدلتهم، ولكنها أضطربت أقوالهم في ضبط الرضعة وحقيقتها أضطراباً كثيراً، ولم يرجع إلى دليل. ويجاب عما ذكروه من التعليق بأسم الرضاع أنه مجمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به، وبعد البيان لا يقال إنه ترك الاستفصال.

القول الثالث: أنها لا تحرم إلا خمس رضعات، وهو قول ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد. وأستدلوا بما يأتي من حديث عائشة، وهو نص في الخمس وبأن سهلة بنت سهيل أرضعت سالماً خمس رضعات، ويأتي أيضاً وهذا إن عارضه مفهوم حديث المصة والمصتان، فإن الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم فهو مقدم عليه، وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرآناً، فإن له حكم خبر الآحاد في العمل به كما عرف في الأصول، وقد عضده حديث سهلة، فإن فيه أنها أرضعت سالماً خمس رضعات لتحرم عليه وإن كان فعل صحابية، فإنه دال أنه قد كان متقرراً عندهم أنه لا يحرم إلا الخمس الرضعات ويأتي تحقيقه. وأما حقيقة الرضعة، فهي المرة من الرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس، فمتى التقم الصبي الثدي وأمتص منه، ثم ترك ذلك بأختياره من غير عارض كان ذلك رضعة. والقطع لعارض كنفس، أو أستراحة يسيرة، أو نشيء يلهيه، ثم يعود من قريب لا يخرجها عن كونها واحدة، كما أن الآكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة، وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة، وهو موافق قريب كان ذلك أكلة واحدة، وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة، وهو موافق للغة، فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت.

٢/١١٥٨ حَوْمَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

١١٥٨ ُ لَخرِجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: من قال لا رضاع بعد حولين (الحديث ٥١٠٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزضاع، باب: إنما الرضاعة من المجاعة (الحديث ١٤٥٥).

_ (وعنها) أي: عن عائشة (قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: انظرن من إخوانكن فإنما الرضاعة من المجاعة. متفق عليه) في الحديث قصة، وهو أنه ﷺ دخل على عائشة وعندها رجل، فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك فقالت: إنه أخي، فقال: «انظرن من إخوانكن، فإنما الرضاعة من المجاعة؛ قال المصنف: لم أقف على أسمه وأظنه ابناً لأبي القعيس، وقوله: «انظرن» أمر بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الإرضاع؟ فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشترط. وقال أبو عبيد: معناه أنه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع، لاحيث يكون الغذاء بغير الرضاع. وهو تعليل لإمعان التحقق في شأن الرضاع، وإن الرضاع الذي تثبت به الحرمة وتحل به الخلوة، هـو حيث يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعه، لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن، وينبت بذلك لحمه فيصير جزأً من المرضعة، فيشترك في الحرمة مع أولادها. فمعناه: لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة، أو المطعمة من المجاعة، فهو في معنى حديث أبن مسعود الآتي: ﴿لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم»، وحديث أم سلمة «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء». أخرجه الترمذي وصححه. وأستدل به على أن التغذي بلبن المرضعة محرم، سواء كان شرباً أو وجوراً، أو سعوطاً، أو حقنةً حيث كان يسد جوع الصبي، وهو قول الجمهور. وقالت الهادوية والحنفية، لا تحرم الحقنة. وكأنهم يقولون إنها لا تدخل تحت أسم الرضاع. قلت: إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كل ما ذكروا، وإن لوحظ مسمى الرضاع فلا يشمل إلا التقام ومص اللبن منه، كما تقوله الظاهرية فإنهم قالوا: لا يحرم إلا ذلك. ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من المجاعة كما قد عرفت وقد ورد.

٣/١١٥٩ ـ وَعَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنَّ سَالِماً مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ. فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعنها) أي: عائشة (قالت: جاءت سهلة بنت سهيل فقالت: يا رسول الله إن سالماً مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا، وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال: أرضعيه تحرمي عليه. رواه مسلم) وفي سنن أبي داود «فأرضعيه خمس رضعات، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة» معارضاً لذلك وكأنه ذكره المصنف كالمشير إلى أنه قد خصص هذا الحكم بحديث سهلة،

١١٥٩ _ أخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: رضاعة الكبير (الحديث ١٤٥٣).

فإنه دال على أن رضاع الكبير يحزم، مع أنه ليس داخلاً تحت الرضاعة من المجاعة. وبيان القصة أن أبا حذيفة كان قد تبنى سالماً وزوجه، وكان سالم مولى لامرأة من الأنصار فلما أنزل اللَّه: ﴿ ادعوهم لآبائهم ﴾ (١) الآية كان من له أب معروف نسب إلى أبيه، ومن لا أب له معروف كان مولى وأخاً في الدين، فعند ذلك جاءت سهلة تذكر ما نصه الحديث في الكتاب. وقد آختلف السلفُ في هذا الحكم، فذهبت عائشة، رضي اللَّه عنها، إلى ثبوت حكم التحريم، وإن كان الرَّاضع بالغاَّ عاقلاً. قال عروة: إن عائشة أم المؤمنين أخذت بهذا الحديث، فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحبت أن يدخل عليها من الرجال. رواه مالك ويروى عن علي وعروة، وهو قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم، ونسبه في البحر إلى عائشة وداود الظاهري. وحجتهم حديث سهلة هذا، وهو حديث صحيح لا شك في صحته، ويدل له أيضاً قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة﴾ (٢) فإنه مطلق غير مقيد بوقت. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء، إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الصغر، وإنما أختلفوا في تحديد الصغر. فالجمهور قالوا: مهما كان في الحولين، فإن رضاعه يحرم. ولا يحرم ما كان بعدهما مستدلين بقوله تعالى: ﴿حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ (٣) وقال جماعة: الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ولم يقدره بزمان. وقال الأوزاعي: إن فطم وله عام واحد وأستمر فطامه، ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً، وإن تمادي رضاعه ولم يفطم فما يرضع وهو في الحولين حرم، وما كان بعدهما لا يحرم وإن تمادي إرضاعه. وفي المسألة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلا نطيل بها المقال. وأستدل الجمهور بحديث: «إنما الرضاعة من المجاعة» وتقدم فإنه لا يصدق ذلك إلا على من يشبعه اللبن، ويكون غذاءه لا غيره فلا يدخل الكبير، سيما وقد ورد بصيغة الحصر، وأجابوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سهلة، فلا يتعدى حكمه إلى غيرها، كما يدل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة رضي اللَّه عنهما: ﴿لا نرى هذا إلا خاصاً بسالم ولا ندري لعله رخصة لسالم». أو أنه منسوخ. وأجاب القائلون بتحريم رضاع الكبير، بأن الآية وحديث إنما الرضاعة من المجاعة واردان لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة للمرضعة، والتي يجبر عليها الأبوان رضيا أم كرها، كما يرشد إليه آخر الآية وهو قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ (٤) وعائشة هي الراوية لحديث إنما الرضاعة من المجاعة. وهي التي

^{· (}٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

⁽٤) سورة البقرة، الآية: ٣٣٣.

⁽١) سورة الأحزاب، الآية: ٥. أ

 ⁽٢) سورة النساء، إلّاية: ٢٣.

قالت برضاع الكبير وأنه يحرم، فدل أنها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث. وأما قول أم سلمة إنه خاص بسالم فذلك تظنن منها، وقد أجابت عليها عائشة فقالت: أما لك في رسول الله أسوة حسنة، فسكتت أم سلمة ولو كان خاصاً لبينه على كما بين أختصاص أبي بردة بالتضحية بالجذعة من المعز. والقول بالنسخ يدفعه أن قصة سهلة متأخرة عن نزول آية الحولين، فإنها قالت سهلة لرسول الله على: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فإن هذا السؤال منها أستنكاراً لرضاع الكبير، دال على أن التحليل بعد أعتقاد التحريم.

(قلت:) ولا يخفى أن الرضاعة لغة إنما تصدق على من كان في سن الصغر، وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث إنما الرضاعة من الجماعة، والقول بأن الآية لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة لا ينافي أيضاً أنها لبيان زمان الرضاعة، بل جعله الله تعالى زمان من أراد تمام الرضاعة، وليس بعد التمام ما يدخل في حكم ما حكم الشارع بأنه قد تم، والأحسن في الجمع بين حديث سهلة وما عارضه: كلام ابن تيمية فإنه قال: إنه يعتبر الصغر في الرضاعة إلا إذا دعت إليه الحاجة، كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة، وشق أحتجاجها عنه كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة، فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعة. وأما من عداه فلا بد من الصغر انتهى. فإنه جمع بين الأحاديث حسن وإعمال لها من غير مخالفة لظاهرها بأختصاص ولا نسخ ولا إلغاء لما أعتبرته اللغة ودلت له الأحاديث.

٠ ١١٦٠ /٤ _ وَعَنْهَا أَنَّ أَفْلَحَ _ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ _ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ. قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُهُ (١)، فَأَمَرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ عَلَيْ مَنَعْتُهُ (١)، فَأَمَرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ عَلَيْ مَ وَقَالَ: ﴿ إِنَّهُ عَمُّكِ ﴾ . مُتَفَقَّ عَلَيْهِ .

_ (وعنها) أي: عن عائشة (لأن أفلح) بفتح الهمزة ففاء آخره حاء مهملة مولى لرسول الله على وقيل: مولى لأم سلمة. (أخا أبي القعيس) بقاف مضمومة رعين وسين مهملتين بينهما مثناة تحتية (جاء يستأذن عليها بعد الحجاب قالت: فأبيت أن آذن له، فلما جاء رسول الله على أخبرته بالذي صنعته، فأمرني أن آذن له علي وقال: إنه عمك الأول. متفق عليه) اسم أبي القعيس واتل بن أفلح الأشعري. وقيل: اسمه الجعد. فعلى الأول

١١٦٠ ــ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لبن الفحل (الحديث ٥١٠٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: تحريم الرضاعة من ماء الفحل (الحديث ١٤٤٥).

⁽١) في نسخة م: صنعت.

يكون أخوه وافق أسمه أسم أبيه. وقال ابن عبد البر: لا أعلم لأبي القعيس ذكراً إلا في هذا الحديث. والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة، وأقاربه كالمرضعة، وذلك لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً، فوجب أن يكون الرضاع منهما، كالجد لما كان سبب ولد الولد أوجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده، ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم؛ اللقاح واحد. أخرجه عنه ابن أبي شيبة، فإن وطء يدر اللبن فللرجل منه نصيب، وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب. والحديث دليل واضح لما ذهبوا إليه. وفي رواية أبي داود زيادة تصريح حيث قالت: دخل على أفلح فأستترت منه فقال: أتستترين مني وأنا عمك؟ قلت: من أين؟ أرضعتك أمرأة أخى، قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث. وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعاتشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه فقالوا: لا يثبت حكم الرضاع للرجل، لأن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها، قالوا: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾(١). وأجيب بأن الآية ليس فيها ما يعارض الحديث، فإن ذكر الأمهات لا يدل على أن ما عداهن ليس كذلك، ثم إن دل بمفهومه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرف في الأصول. وقد أستدلوا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب، ولا يخفى أنه لا حجة في ذلك. وقد أطال بعض المتأخرين البحث في المسألة وسبقه أبن القيم في الهدي وأستحسنه ابن تيمية، والواضح ما ذهب إليه الجمهور.

١١٦١/٥ – وَعَنْهَا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوُفِّيَ^(٢) رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ وَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِّيَ^(٢) رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعنها) أي: عائشة (قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول اللَّه ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن رواه مسلم). يقرأ بضم حرف المضارعة، تريد أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً، حتى إنه توفي رسول اللَّه ﷺ وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلواً، لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أنه لا يتلى. وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم، وهو أحد أنواع النسخ، فإنه ثلاثة أقسام: نسخ

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٣

١١٦١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: التحريم بخمس رضعات (الحديث ١٤٥٢).

⁽٢) في نسخة م: فَتَوَفَىٰ.

التلاوة والحكم مثل عشر رضعات يحرمن، والثاني نسخ التلاوة دون الحكم كخمس رضعات وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما، والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو كثير نحو قوله تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾(١) الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث، وأن العمل على ما أفاده هو أرجح الأقوال، والقول بأن حديث عائشة هذا ليس بقرآن، لأنه لا يثبت بخبر الآحاد ولا هو حديث، لأنها لم تروه حديثاً مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجري عليه حكم ألفاظ القرآن، فقد روته عن النبي على فله حكم الحديث في العمل به. وقد عمل بمثل ذلك العلماء، فعمل به الشافعي وأحمد في هذا الموضع، وعمل به الهادوية والحنفية في قراءة ابن مسعود في صيام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات، وعمل مالك في فرض الأخ من الأم بقراءة أبي: وله أخ أو أخت من أم، والناس كلهم أحتجوا بهذه القراءة. والعمل بحديث الباب هذا لا عذر عنه، ولذا اخترنا العمل به فيما سلف.

7/1177 — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدُ عَلَى ٱبْنَةِ حَمْزَةَ. فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَعِلُّ لِي، إِنَّهَا ٱبْنَهُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَيَعْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَعْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». مُتَّفَتُ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي الله أريد) بضم الهمزة مبني للمجهول (على ابنة حمزة) أي: قيل له: لو تزوجتها (فقال: إنها لا تحل لي إنها أبنة أخي من الرضاعة، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب. متفق عليه) اختلف في أسم ابنة حمزة على سبعة أقوال، ليس فيها ما يجزم به، وإنما كانت أبنة أخيه هي، لأنه رضع من ثويبة أمة أبي لهب، وقد كانت أرضعت عمه حمزة. وأحكام الرضاع هي حرمة التناكح، وجواز النظر، والخلوة، والمسافرة لا غير ذلك من التوارث، ووجوب الإنفاق والعتق بالملك، وغيره من أحكام النسب. وقوله على: "ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، يراد به تشبيهه به في التحريم. ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى المرضع، فإن أقاربه أقارب الرضيع ما عدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع، فلا يثبت لهم شيء من الأحكام.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

١١٦٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾ (الحديث ٦٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: تحريم ابنة الأخ من الرضاعة (الحديث ١٤٤٧).

٧/١١٦٣ لَ وَعَنْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يُحَرِّمُ (١) مِنَ الرَّضَاعِ إِلاَّ مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُ، وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ.

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق) بالفاء فمثناة فوقية فقاف (الأمعاء) جمع المعا بكسر الميم وفتحها (وكان قبل الفطام. رواه الترمذي وصححه هو والحاكم) والمراد ما سلك فيها من الفتق بمعنى الشق. والمراد ما وصل إليها فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ إليها، ويحتمل أن المراد ما وصلها وغذاها وأكتفت به عن غيره، فيكون دليلاً على عدم تحريم رضاع الكبير. ويدل على أن المراد هذا قوله في الحديث وكان قبل الفطام، فإنه يراد به قبل الحولين، كما ورد في هذا الحديث الآخر إن أبني إبراهيم مات في الثدي وإن له مرضعاً في الجنة، وتقدم الكلام في الأمرين ويدل لهذا الأخير.

٨/١٦٦٤ هِ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿لَا رَضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَٱبْنُ عَدِيٍّ، مَرْفُوعاً وَمَوْقُوفاً، وَرَجَّحَا الْمَوْقُوفَ.

_ قوله: (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لا رضاع إلا في العولين. رواه الدارقطني وابن عدي مرفوعاً وموقوقاً ورجحا الموقوف) لأنه تفرد برفعه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة قاله الدارقطني، وقال: وكان ثقة حافظاً. ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة فوقفه. قلت: وهذا ليس بعلة كما قررناه مراراً. وقال ابن عدي: إن الهيثم كان يغلط. وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف. وروى البيهقي التحديد بالحولين عن عمر وابن مسعود. والحديث دال على أعتبار الحولين، وأنه لا يسمى الرضاع رضاعاً إلا في الحولين، وقد تقدم أنه الذي دلت عليه الآية، والقول بأنها إنما دلت على حكم الواجب من النفقة ونحوها. لا على مدة الرضاع، تقدم دفعة ويدل لهذا الحكم.

١١٦٣ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الرضاع، باب: ما جاء ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين (الحديث ١١٥٢). |

⁽١) في نسخة م: يَحْرُمُ.

١١٦٤ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الرضاع، باب: الرضاع (١٧٣/٤ ـ ١٧٤)، وأخرجه ابن عدي: (الحديث ٢/ ١٢٢).

9/1170 م وَعَنِ أَبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَزَ الْعَظْمَ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

_ قوله (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: لا رضاع إلا ما أنشز) بشين معجمة فزاي أي: شد وقوي (العظم وأنبت اللحم أخرجه أبو داود). فإن ذلك إنما يكون لمن هو في سن الحولين، ينمو باللبن، ويقوى به عظمة، وينبت عليه لحمه.

١٠/١١٦٦ ـ وَعَنْ عُفْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَخْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ، فَجَاءَتْ آمْرَأَةٌ فَقَالَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِبِلَ؟». فَفَارَقَهَا عُفْبَةُ، فَقَالَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِبِلَ؟». فَفَارَقَهَا عُفْبَةُ، فَنَكَحَتْ زَوْجاً غَيْرَهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِئِي.

_ (وعن عقبة بن الحارث) وهو أبو سروعة عقبة بن الحارث بن عامر القرشي النوفلي، أسلم يوم الفتح، يعد في أهل مكة (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب) بكسر الهمزة (فجاءت امرأة) قال المصنف: لم أعرف اسمها (فقالت: قد أرضعتكما فسأل النبي ﷺ فقال: كيف وقد قبل؟ ففارتها عقبة فنكحت زوجاً غيره. أخرجه البخاري) الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل، وبوب على ذلك البخاري. وإليه ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل. وقال أبوعبيد: يجب على الرجل المفارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك. وقال مالك: إنه لا يقبل في الرضاع إلا أمرأتان. وذهب الهادوية والحنفية إلى أن الرضاع كغيره لا بد من شهادة رجلين أو رجل وآمرأتين، ولا تكفي شهادة المرضعة، لأنها تقرر فعلها. وقال الشافعي: تقبل شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة، بشرط أن لا تعرض بطلب أجرة. قالوا: وهذا الحديث محمول على الاستحباب والتحرز عن مظان الاشتباه. وأجيب بأن هذا خلاف الظهر، سيما وقد تكرر سؤاله للنبي ﷺ أربع مرات، وأجابه بقوله: «كيف وقد قيل"؟ وفي بعض ألفاظه دعها، وفي رواية الدارقطني لا خير لك فيها، ولو كان من باب الاحتياط لأمره بالطلاق، مع أنه في جميع الروايات لم يذكر الطلاق، فيكون هذا الحكم مخصوصاً من عموم الشهادة المعتبر فيها العدد. وقد أعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم: يكتفي بشهادة أمرأة واحدة، والعلة عندهم فيه أنه قلما يطلع الرجال على ذلك، فالضرورة داعية إلى اعتباره فكذا هنا.

١١٦٥ _ أخرجه أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في رضاعة الكبير (الحديث ٢٠٥٩) و(الحديث ٢٠٦٠).

١١٦٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: شهادة المرضعة (الحديث ١٠٤٥).

١١/١١٦٧ - وَعَنْ زِيَهَادِ السَّهْمِيِّ قَالَ: انَهَى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ الْحَمْقَى"، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَيْسَتْ لِزِيَادِ صُحْبَةٌ.

- (وعن زياد السهمي قال: نهى رسول اللّه على أن تسترضع الحمقاء) خفيفة العقل (أخرجه أبو داود وهو مرسل وليس لزياد صحبة) ووجه النهي أن للرضاع تأثيراً في الطباع، فيختار من لا حماقة فيها ونحوها.

١٣ ــ باب: النفقات

جمع نفقة والمراد بها الشيء الذي يبذله الإنسان فيما يحتاجه هو أو غيره من الطعام والشراب وغيرهما.

١/١١٦٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ - ٱمْرَأَةُ أَبِي شُفْيَانَ - عَلَى رَسُولِ ٱللَّهِ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلُ أَبِي شُفْيَانَ - عَلَى رَسُولِ ٱللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلِيهِ مِنَ النَّفُقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكُفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفُقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكُفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكُفِيكِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيْ فِي ذَٰلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكُفِيكِ وَمَا يَكُفِيكِ

- (صن عائشة قالت: دخلت هند بنت عتبة) بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد شمس بن عبد مناف، أسلمت عام الفتح في مكة بعد إسلام زوجها، قتل أبوها عتبة وعمها شيبة وأخوها الوليد بن عتبة يوم بدر، فشق عليها ذلك، فلما قتل حمزة فرحت بذلك وعمدت إلى بطنه فشقته، وأخذت كبده فلاكتها، ثم لفظتها، توفيت في المحرم سنة أربع عشرة. وقيل: غير ذلك (امرأة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش، أسلم عام الفتح قبل إسلام زوجته حين أخذته جند النبي عليه

١١٦٧ - أخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ١٤٦).

١١٦٨ - أخرجه البخاري في كتاب: النفقات، باب: إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف (الحديث ٥٣٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: قضية هند (الحديث ١٧١٤).

في يوم الفتح وأجاره العباس، ثم غدا به إلى رسول اللَّه ﷺ فأسلم، وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين (على رسول اللَّه ﷺ فقالت: يا رسول اللَّه إن أبا سفيان رجل شحيح) الشح البخل مع حرص فهو أخص من البخل والبخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء (لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهلُّ على في ذلك من جناح؟ فقال: خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفى بنيك. متفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان على وجه الاشتكاء والفتيا، وهذا أحد المواضع التي أجازوا فيها الغيبة. ودل على وجوب نفقة الزوجة والأولاد على الزوج، وظاهره وإن كان الولد كبيراً لعموم اللفظ وعدم الاستفصال، فإن أتى ما يخصصه من حديث آخر وإلا فالعموم قاض بذلك. وفيه دليل على أن الواجب الكفاية من غير تقدير للنفقة، وإلى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الهادي والشافعي، وعليه دل قوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾(١) وفي قول للشافعي إنها مقدرة بالأمداد، فعلى الموسر كل يوم مدان، والمتوسط مد ونصف، والمعسر مد. وعن الهادي كل يوم مدان، وفي كل شهر درهمان. وعن أبي يعلى الواجب من الخبز رطلان في كل يوم في حق المعسر والموسر، وإنما يختلفان في صفته وجودته، لأن الموسر والمعسر مستويان في قدر المأكول، وإنما يختلفان في الجودة وغيرها. قال النووي: وهذا الحديث حجة على من أعتبر التقدير. قال المصنف: تعقباً له ليس صريحاً في الرد عليهم، ولكن التقدير بما ذكر محتاج إلى دليل، فإن ثبت حملت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدار. وفي قولها: ﴿ إِلَّا مَا أَخَذَتَ مَنَ مَالُهُ ۚ دَلِيلَ عَلَى أَنْ لَلاَّمَ وَلاَيَّةً فِي الْإِنْفَاقَ عَلَى أولادها مع تمرد الأب على أن من تعذر عليه أستيفاء ما يجب له أن يأخذه، لأنه ﷺ أقرها على الأخد في ذلك، ولم يذكر لها أنه حرام وقد سألته هل عليها جناح؟ فأجاب عليها بالإجابة في المستقبل وأقرها على الأخذ في الماضي، وقد ورد في بعض ألفاظه في البخاري الاحرج عليك أن تطعميهم بالمعروف، وقوله: ﴿خذي ما يكفيك وولدك، يحتمل أنه فتياً منه ﷺ، ويحتمل أنه حكم. وفيه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب وكيل عنه، وعليه بوب البخاري باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث، لكنه قال النووي: شرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو متعززاً لا يقدر عليه أو متعذراً، ولم يكن أبو سفيان فيه شيء، بل كان حاضراً في البلد فلا يكون هذا من القضاء على الغائب، إلا أنه قد أخرج الحاكم في تفسير الممتحنة في المستدرك، أنه صلى السيرط في البيعة على

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٣٣٣.

النساء ولا يسرقن قالت هند: لا أبايعك على السرقة، إني أسرق من زوجي فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحلل لها منه فقال: أما الرطب فنعم، وأما اليابس فلا. وهذا المذكور يدل على أنه قضى على حاضر، إلا أنه خلاف ما بوب له البخاري. والحاصل أن القصة مترددة بين كونه فتياً وبين كونه حكماً، وكونه فتياً أقرب لأنه لم يطالبها ببينة ولا أستحلفها. وقد قيل: إنه حكم بعلمه بصدقها فلم يطلب منها بينة ولا يميناً، فهو حجة لمن يقول إنه يحكم الحاكم بعلمه، إلا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليلاً على معين من صور الاحتمال، إنما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولاده، وعلى أن لها الأخذ من ماله إن لم يقم بكفايتها، وهو الحكم الذي أراده المصنف من إيراد الحديث هذا هنا في باب النفقات.

٢/١٦٦٩ — وَعَنْ طَارِقِ المُحَارِبِي رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ قَائِمٌ عَلَى الْمُنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَيَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَٱبْدَأُ بِمُنْ تَعُولُ: «يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَآبُدَأُ بِمَنْ تَعُولُ: أَمَّكَ وَأَجْلَكَ وَأَخَلَكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، والدَّارَقُطْنِيُّ.

— (وعن طارق المعاربي) هو طارق بن عبد اللّه المحاربي بضم الميم وحاء مهملة، روى عنه جامع بن شداد وربعي بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد المثناة التحتية، ابن حراش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء والشين المعجمة (قال: قدمنا المدينة فإذا رسول اللّه على قائم على المنبر يخطب الناس ويقول: يد المعطي العليا وأبدأ بمن تعول أمك وأياك وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك. رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني) الحديث كالتفسير لحديث اليد العليا خير من اليد السفلى، وفسر في النهاية اليد العليا بالمعطية أو المنفقة، واليد السفلى بالمانعة أو السائلة. وقوله: «ابدأ بمن تعول» دليل على وجوب الإنفاق على القريب، وقد فصله بذكر الأم قبل الأب إلى آخر ما ذكره، فدل هذا الترتيب على أن الأم أحق من الأب بالبر. قال القاضي عياض: وهو مذهب الجمهور، ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة فذكر الأم ثلاث مرات

١١٦٩ ـ أخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: اليد العليا واليد السفلى (الحديث ٢٥٣١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: ابن حبان في كتاب الزكاة، باب: صدقة التطوع (الحديث ٣٣٤١)، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الزكاة، باب: الزكاة (الحديث ٢/٤٤).

ثم ذكر الأب معطوفاً بثم، فمن لا يجد إلا كفاية لأحد أبويه خص بها الأم للأحاديث هذه. وقد نبه القرآن على زيادة حق الأم في قوله: ﴿وَوَصِينَا الْإِنسَانَ بُوالِدِيهِ إِحْسَاناً حَمَلَتُهُ أَمْهُ كرهاً ووضعته كرهاً﴾(١) وفي قوله: «وأختك وأخاك ثم أدناك» إلى آخره، دليل على وجوب الإنفاق للقريب المعسر، فإنه تفصيل لقوله: «وابدأ بمن تعول» فجعل الأخ من عياله. وإلى هذا ذهب عمر وابن أبي ليلي وأحمد والهادي، ولكنه أشترط في البحر أن يكون القريب وارثاً مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾ (٢) واللام للجنس. وعند الشافعي أن النفقة تجب لفقير غير مكتسب زمناً أو صغيراً أو مجنوناً لعجزه عن كفاية نفسه، قالوا: فإن لم يكن فيه إحدى هذه الصفات الثلاث فأقوال: أحسنها تجب لأنه يقبح أن يكلف التكسب مع أتساع مال قريبه. والثاني المنع للقدرة على الكسب، فإنه نازل منزلة المال. والثالث أنه يجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس، لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف أصله التكسب مع علو السن، وعند الحنفية يلزم التكسب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الإرث هكذا في كتب الفريقين. وفي البحر نقل عنهم ما يخالف هذا، وهذه أقوال لم يسفر فيها وجه الاستدلال. وفي قوله تعالى: ﴿وَآتُ ذَا القربي حقه﴾(٣) ما يشعر بأن للقريب حقاً على قريبه، والحقوق متفاوتة، فمع حاجته للنفقة تجب ومع عدمها فحقه الإحسان بغيرها من البر والإكرام. والحديث كالمبين لذوي القربي ودرجاتهم، فيجب الإنفاق للمعسر على الترتيب في الحديث، ولم يذكر فيه الولد والزوجة، لأنهما قد علما من دليل آخر، وهو الحديث الأول والتقييد بكونه وارثاً محل توقف. وأعلم أن للعلماء خلافاً في سقوط نفقة الماضي فقيل: تسقط للزوجة والأقارب وقيل: لا تسقط. وقيل: تسقط نفقة القريب دون الزوجة، وعللوا هذا التفصيل بأن نفقة القريب إنما شرعت للمواساة لأجل إحياء النفس، وهذا قد انتفى بالنظر إلى الماضي، وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لا لأجل المواساة، ولذا تجب مع غني الزوجة، ولإجماع الصحابة على عدم سقوطها، فإن تم الإجماع فلا التفات إلى خلاف من خالف بعده، وقد قال ﷺ: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» فمهما كانت زوجة مطيعة فهذا الحق الذي لها ثابت. وأخرج الشافعي بإسناد جيد عن عمر، رضي اللَّه عنه: «أنه كتب إلى أمراء الأُجناد في رجال غابوا عن نسائهم، فأمرهم أن يأمروهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا». وصححه الحافظ أبو حاتم الرازي. ذكره ابن كثير في الإرشاد.

 ⁽١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣. (٣) سورة الإسواء، الآية: ٢٦.

٣/١١٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكُسُوتُهُ، وَلاَ يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ

- (وحن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: للمملوك) والمملوكة على السيد (طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق. رواه مسلم) الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته، وظاهره مطلق الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد ويلبسه، وحديث مسلم بالأمر بإطعامهم مما يطعم وكسوتهم مما يلبس، محمول على الندب، ولولا ما قيل من الإجماع على هذا لاحتمل أن هذا يقيد مطلق حديث الكتاب، ودل على أنه لا يكلفه السيد من الأعمال إلا ما يطيقه، وهذا مجمع عليه أيضاً.

١١٧١ /٤ - وَعَنْ حَكِيم بْنِ مُعَاوِيةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ ٱللَّه، مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا أَكْتَسَيْتَ». الْحَدِيثَ، وَتَقَدَّمَ فِي عِشْرَةِ النِّسَاءِ.

- (وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه) معاوية بن حيدة (قال: قلت: يا رسول اللَّه ﷺ ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا أكتسيت ـ الحديث وتقدم في عشرة النساء) بتمامه ونسبه إلى أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه، وأنه علق البخاري بعضه وصححه ابن حبان والحاكم، وتقدم الكلام عليه.

١١٧٢/٥ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطُولِهِ - قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

 (وحن جابر في حديث الحج بطوله قال في ذكر النساء: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» أخرجه مسلم) وهو دليل على وجوب النفقة والكسوة للزوجة كما دلت له الآية وهو مجمع عليه، وقد تقدم تحقيقه. وقوله: "بالمعروف، إعلام بأنه لا يجب إلا ما تعورف من إنفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى: ﴿لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه اللَّه لا يكلف اللَّه نفساً إلا ما آتاها ﴾(١) ثم الواجب ١١٧٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: إطعام المملوك مما يأكل (الحديث ١٦٦٢).

١١٧١ - تقدم تخريجه (الحديث ١٠٤٧).

١١٧٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: فضل ألنفقة على العيال والمملوك (الحديث ١٢١٨).

⁽١) سورة الطلاق، الآية: ٧.

لها طعام مصنوع، لأنه الذي يصدق عليه أنه نفقة، ولا تجب القيمة إلا برضا من يجب عليه الإنفاق، وقد طول ذلك ابن القيم في الهدي النبوي وأختاره وهو الحق، فإنه قال ما لفظه: وأما فرض الدارهم فلا أصل له في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسول الله هيء ولا عن أحد من الصحابة ألبتة، ولا التابعين، ولا تابعيهم، ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة، ولا غيرهم من أئمة الإسلام والله تعالى أوجب نفقة الأقارب والمزوجات والرقيق بالمعروف، وليس من المعروف فرض الدراهم، بل المعروف الذي نص عليه الشرع أن يكسؤهم مما يلبس ويطعمهم مما يأكل، وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه، ولا يصح الاعتياض عما لم يستقر ولم يملك، فإن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يوما فيوما، ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضا الزوج والقريب، فإن الدراهم نعيما عوضاً عن الواجب الأصلي، وهو إما البر عند الشافعي، أو المقتات عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا إجبار الشرع له على ذلك؟ فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأثمة ومصالح العباد، ولكن إن أتفق المنفق والمنفق عليه جاز بأتفاقهما. على أن في أعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاعاً معروفاً في مذهب الشافعي وغيره.

٦/١١٧٣ - وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ [عَمْردِ] (١) رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْماً أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظ: «أَنْ يَحْسِنَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوتَهُ».

_ (وعن عبد اللّه بن عمر، رضي اللّه عنهما، قال: قال رسول اللّه ﷺ: كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت. رواه النسائي وهو عند مسلم بلفظ أن يحبس عمن يملك قوته) الحديث دليل على وجوب النفقة على الإنسان لمن يقوته، فإنه لا يكون آثماً إلا على تركه لما يجب عليه، وقد بولغ هنا في إثمه بأن جعل ذلك الإثم كافياً في هلاكه عن كل إثم سواه. والذين يقوتهم ويملك قوتهم هم الذين يجب عليه الإنفاق عليهم، وهم أهله وأولاده وعبيده على ما سلف تفصيله، ولفظ مسلم خاص بقوت المماليك ولفظ النسائي عام.

١١٧٣ _ أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: فضل النفقة على العيال والمملوك (الحديث ٩٩٦).

⁽١) في الأصل: عبداللَّه عُمَرَ، وهو تصحيف، والتصويب من تحفة الأشراف، ٦/ ٣٨٧، ونسخة م.

٧/١١٧٤ - وَعَنْ جَابِرٍ - يَرْفَعُهُ، فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا - قَالَ «لَا نَفَقَةَ لَهَاءٌ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنْ قَالَ: الْمَحْفُوظُ وَثْفُهُ.

٥/١١٧٥ – وَثَبَتَ نَفْيُ النَّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ. رَوَّاهُ مُسْلِمٌ.

 (وعن جابر يرفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال: لا نفقة لها. أخرجه البيهقي ورجاله ثقات لكن قال: المحفوظ وقفه وثبت نفي النفقة في حديث فاطمة بنت قبس كما تقدم. رواه مسلم) وتقدم أنه في حق المطلقة باثناً، وأنه لا نفقة لها، وتقدم الكلام فيه. والكلام هنا في نفقة المتوفى عنها زوجها، وهذه المسألة فيها خلاف. ذهب جماعة من العلماء إلى أنها لا تجب النفقة للمتوفى عنها، سواء كانت حاملًا أو حاثلًا. أما الأولى فلهذا النص. وأما الثانية فبطريق الأولى. وإلى هذا ذهبت الشافعية والحنفية والمؤيد لهذا الحديث، ولأن الأصل براءة الذمة ووجوب التربص أربعة أشهر وعشراً لا يوجب النفقة. وذهب آخرون منهم الهادي إلى وجوب النفقة لها مستدلين بقوله ﴿متاعاً إلى الحول﴾(١) قالوا ونسخ المدة من الآية لا يوجب نسخ النفقة، ولأنها محبوسة بسببه فتجب نفقتها. وأجيب بأنها كانت تجب النفقة بالوصية كما دل لها قِوله تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول﴾(٢) فنسخت الوصية بالمتاع إما بقوله تعالى: ﴿ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ (٣) وإما بآية المواريث وإما بقوله ﷺ: «لا وصية لوارث؛ وأما قوله تعالى: ﴿فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَ حَتَّى يَضَعَنْ حَمَلَهِنَ﴾(!) فإنها واردة في المطلقات فلا تتناول المتوفى عنها، وفي سنن أبي داود من حديث ابن عباس أنها نسخت آية ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول﴾(٥٠) بآية الميراث بما فرض اللَّهُ لهن من الربع والثمن، ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشراً. وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس فكأنه يريد أن البائن والمتوفى عنها حكمهما واحد بجامع البينونة والحل للغير.

١١٧٤ _ أخرجه البيهقي في كتاب: العدد، باب: مقام المطلقة في بيتها (الحديث ٧/ ٤٣١).

١١٧٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: فضل النفقة على العيال والمملوك (الحديث ٩٩٦).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

 ⁽٤) سورة الظلاق، الآية: ٦.

⁽٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

٩/١١٧٦ هـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَيَبْدَأُ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعُولُ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَطْعِمْنِي أَوْ طَلِّقْنِي». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

 (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: البد العليا خير من اليد السفلي) تقدم تفسيرهما (ويبدأ) أي: في البر والإحسان (أحدكم بمن يعول تقول المرأة أطعمني أو طلقني. رواه الدارقطني وإسناده حسن) أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن في حفظ عاصم شيئاً. وأخرجه البخاري موقوفاً على أبي هريرة، وفي رواية الإسماعيلي قالوا: يا أبا هريرة لما قال لهم قال رسول اللَّه ﷺ، ثم قالوا: هذا شيء تقوله عن رأيك، أو عن رسول اللَّه عنه الله الله الله المناهجة المنا لا مخبراً أنه لم يكن عن رسول اللَّه على وكيف يصح حمل قوله من كيس أبي هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال: قال رسول اللَّه ﷺ: فينسب أستنباطه إلى قول رسول اللَّه ﷺ؟ وهل هذا إلا كذب منه على رسول اللَّه على وحاشا أبا هريرة من ذلك فهو من رواة حديث «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فالقرائن واضحة أنه لم يرد أبو هريرة إلا التهكم بالسائل، ولذا قلناإنه يتعين أن هذا مراده، والذي يأتي به المصنف من الرواية بعض حديثه على أنه قد فسر قوله من كيس أبي هريرة أي من حفظه، وعبر عنه بالكيس إشارة إلى ما في صحيح البخاري وغيره من أنه بسط ثوبه أو نمرة كانت عليه، فأملاه رسول اللَّه ﷺ حديثاً كثيراً، ثم لفه فلم ينس منه شيئاً كأنه يقول ذلك الثوب صار كيساً، وأشرنا لك إلى أنه لم يأت المصنف بحديث أبي هريرة تاماً، وتمامه في البخاري "ويقول العبد أطعمني واستعملني»، وفي رواية الإسماعيلي «ويقول خادمك أطعمني وإلا بعني ويقول الابن إلى من تدعني». والكل دليل على وجوب الإنفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد، وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة العبد، وإلا وجب بيعه وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيراً. قال ابن المنذر: اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب، فأرجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالاً كانوا أو بالغين، إناثاً أو ذكراناً إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء. وذهب الجمهور إلى أن الواجب الإنفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتتزوج الأثنى ثم لا نفقة على الأب، إلا إذا كانوا زمن، فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب، وأستدل به على أن للزوجة إذا أعسر زوجها بنفقتها طلب الفراق ويدل له قوله.

١١٧٦ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الطلاق، باب: النفقة (الحديث ٣/ ٢٩٧).

۱۰/۱۱۷۷ – وَعَنْ سَغِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ – فِي الرَّجُلِ لاَ يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ ـ قَالَ: «يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا». أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُور، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ قَالَ: سُنَةٌ. وَلهٰذَا مُرْسَلٌ قَوِيُّ. قَالَ: سُنَةٌ. وَلهٰذَا مُرْسَلٌ قَوِيُّ.

— (وعن سعيد بن المسيب، رضي الله عنه "في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله قال: يفرق بينهما". أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه، رضي الله عنه، قال: قلت لسعيد بن المسيب: صنة قال: سنة وهذا مرسل قوي) ومراسيل سعيد معمول بها لما عرف من أنه لا يرسل إلى عن ثقة. قال الشافعي: والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة رسول الله على. وأما قول ابن حزم لعله أراد سنة عمر، فإنه خلاف الظاهر، وكيف يقوله السائل سنة ويريد سؤاله عن سنة عمر؟ هذا مما لا ينبغي حمل الكلام عليه، وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله على، وإنما قال الجماعة: إنه إذا قال الراوي: من السنة كذا، فإنه يحتمل أن يريد سنة الخلفاء. وأما بعد سؤال الراوي فلا يريد السائل إلا سنة فإنه يحتمل أن يريد المحيب إلا عنها لا عن سنة غيره، لأنه إنما سأل عما هو حجة وهو سنته على، وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ قال رسول الله على: "في الرجل لا يجد ما ينفق على أمرأته قال: يفرق بينهما". وأما دعوى المصنف أنه وهم الدارقطني فيه، وتبعه البيهقي على الوهم فهو غير صحيح. وقد حققناه في حواشي ضوء النهار وسيأتي كتاب عمر إلى أمراء الأجناد في أنهم يأخذون على من عندهم من الأجناد أن ينفقوا أو يطلقوا. وقد آختلف العلماء في هذا الحكم، وهو فسخ الزوجية عند إعسار الزوج على أقوال:

(الأول): ثبوت الفسخ وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين، ومن الفقهاء مالك والشافعي وأحمد، وبه قال أهل الظاهر مستدلين بما ذكر وبحديث الا ضرر ولا ضرار» تقدم تخريجه، وبأن النفقة في مقال الاستمتاع بدليل أن الناشز لا نفقة لها عند الجمهور، فإذا لم تجب النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة، وبأنهم قد أوجبوا على السيد بيع مملوكه إذا عجز عن إنفاقه، فإيجاب فراق الزوجة أولى، لأن كسبها ليس مستحقاً للزوج كأستحقاق السيد لكسب عبده، وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على الفسخ بالعنة. والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج عنيناً، وبأنه تعالى قال: ﴿ولا تضاروهنّ﴾(٢) وقال: ﴿فإمساك بمعروف بكون الزوج عنيناً، وبأنه تعالى قال: ﴿ولا تضاروهنّ﴾(٢) وقال: ﴿فإمساك بمعروف

⁽١) زيادة في الأصل.

أو تسريح بإحسان﴾(١) وأي إمساك بمعروف وأي ضرر أشد من تركها بغير نفقة.

(والثاني): ما ذهب إليه الهادوية والحنفية وهو قـول/لشافعي أنه لا فسخ بالإعسار عن النفقة مستدلين بقوله تعالى: ﴿ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه اللَّه لا يكلف اللَّه نفساً إلا ما آتاها﴾(٢) قالوا وإذا لم يكلفه اللَّه النفقة في هذا الحال، فقد ترك ما لا يجب عليه ولا يأثم بتركه، فلا يكون سبباً للتفريق بينه وبين سكنه، وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم «أنه ﷺ لما طلب أزواجه منه النفقة قام أبو بكر وعمر إلى عائشة وحفصة فوجاً أعناقهما وكلاهما يقول أسألن رسول اللَّه ﷺ ما ليس عنده ـ الحديث، قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان بنتيهما بحضرته ﷺ لما سألتا النفقة التي لا يجدها، فلو كان الفسخ لهما وهما طالبتان للحق لم يقر النبي ﷺ الشيخين على ما فعلا، ولبين أن لهما أن تطالبا مع الإعسار حتى تثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ، ولأنه كان في الصحابة المعسر بلا ريب، ولم يخبر النبي ﷺ أحداً منهم بأن للزوجة الفسخ، ولا فسخ أحد، قالوا: ولأنها لو مرضت الزوجة وطال مرضها حتى تعذر على الزوج جماعها لوجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ، وكذلك الزوج. فدل أن الإنفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم. وأما حديث أبي هريرة، فقد بين أنه من كيسه وحديثه الآخر لعله مثله، وحديث سعيد مرسل. وأجيب بأن الآية إنما دلت على سقوط الوجوب عن الزوج وبه نقول. وأما الفسخ فهو حق للمرأة تطالب به، وبأن قصة أزواجه ﷺ وضرب أبي بكر وعمر إلى آخر ما ذكرتم هي كالآية دلت على عدم الوجوب عليه عليه عليه وليس فيه أنهن سألن الطلاق أو الفسخ، ومعلوم أنهن لا يسمحن بفراقه، فإن اللَّه تعالى قد خيرهن فاخترن رسول اللَّه ﷺ والدار الآخرة فلا دليل في القصة. وأما إقراره لأبي بكر وعمر على ضربهما، فلما علم من أن للَّاباء تأديب الأبناء إذا أتوا ما لا ينبغي، ومعلوم أنه ﷺ لا يفرط فيما يجب عليه من الإنفاق، فلعلهن طلبن زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالكلية. وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم أن أمرأةً طلبت الفسخ أو الطلاق لإعسار الزوج بالنفقة، ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة، بل كان نساء الصحابة كرجالهن يصبرن على ضنك العيش وتعسره كما قال مالك: إن نساء الصحابة كن بردن الآخرة وما عند اللَّه تعالى، ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن. وأما نساء اليوم فإنما يتزوجن رجاء الدنيا من الأزواج والنفقة والكسوة. وأما حديث ابن المسيب فقد عرفت أنه من مراسيله وأثمة العلم يختارون العمل بها كما سلف، فهو موافق لحديث أبي هريرة المرفوع الذي عاضده مرسل سعيد، ولو فرض

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ٧.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

سقوط حديث أبي هريرة ففيِّما ذكرناه غنية عنه.

(والمقول الثالث): أنه يحبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يجد ما ينفق وهو قول العنبري، وقالت الهادوية: يحبس للتكسب والقولان مشكلان، لأن الواجب إنما هو الغداء في وقته والعشاء في وقته فهو واجب في وقته، فالحبس إن كان في خلال وجوب الواجب فهو مانع عنه، فيعود على الغرض المراد بالنقض، وإن كان قبله فلا وجوب، فكيف يحبس لغير واجب؟ وإن كان بعده صار كالدين ولا يحبس له مع ظهور الإعسار اتفاقاً. وفي هذه المسألة قال محمد بن داود لمرأة سألته عن إعسار زوجها فقال: ذهب ناس إلى أنه يكلف السعي والاكتساب، وذهب قوم إلى أنها تؤمر المرأة بالصبر والاحتساب فلم تفهم منه المجواب، فأعادت السؤال وهو يجيبها ثم قال: يا هذه قد أجبتك ولست قاضياً فأقضي، ولا سلطاناً فأمضي، ولا زوجاً فأرضي. وظاهر كلامه الوقف في هذه المسألة فيكون قولاً رابعاً.

(القول الخامس): أن الزوجة إذا كانت موسرة وزوجها معسر كلفت الإنفاق على زوجها ولا ترجع عليه إذا أيسر بقوله تعالى: ﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾(١) وهو قول أبي محمد بن حزم. ورد بأن الآية سياقها في نفقة المولود الصغير ولعله لا يرى التخصيص بالسياق.

(القول السادس): لابن القيم وهو أن المرأة إذا تزوجت عالمة بإعساره، وكان موسراً ثم أصابته جائحة، فإنه لا فسخ لها وإلا كان لها الفسخ، وكأنه جعل علمها رضا بعسرته، ولكن حيث كان موسراً عند تزوجه ثم أعسر للحائجة لا يظهر عدم ثبوت الفسخ لها. وإذا عرفت هذه الأقوال عرفت أن أقواها دليلاً وأكثرها قائلاً هو القول الأول. وقد أختلف القائلون بالفسخ في تأجيله بالنفقة فقال مالك: يؤجل شهراً. وقال الشافعي: ثلاثة أيام وقال حماد: سنة. وقيل: شهراً أو شهرين.

(قلت:) ولا دليل على التعيين بل ما يحصل به التضرر الذي يعلم، ومن قال إنه يجب عليه التطليق وقال ترافعه الزوجة إلى الحاكم لينفق أو يطلق، وعلى القول بأنه فسخ ترافعه إلى الحاكم ليثبت الإعسار، ثم تفسخ هي، وقيل: ترافعه إلى الحاكم ليجبره على الطلاق، أو يفسخ عليه، أو يأذن لها في الفسخ، فإن فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له، وإن أيسر في العدة فإن طلق كان طلاقاً رجعياً له فيه الرجعة.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣٠:

١١٧٧ م/١٠ ـ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عنْهُ: «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمْرَاءِ الأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ: أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا أَوْ يُطَلِّقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةِ مَا حَبَسُوا». أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، ثُمَّ (١) الْبَيْهَقِيُّ، بِإِسْنَادِ حَسَنِ.

١١٧٧ م -- (وعن عمر، رضي الله عنه، أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا. أخرجه الشافعي ثم البيهقي بإسناد حسن) تقدم تحقيق وجه هذا الرأي من عمر، وأنه دليل على أن النفقة عنده لا تسقط بالمطل في حق الزوجة، وعلى أنه يجب أحد الأمرين على الازواج: الإنفاق أو الطلاق.

١١/١١٧٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللّهُ تعالى عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: هِنْدِي آخَرُ، قَالَ: «أَنْفَقْهُ عَلَى خَادِمِكَ». أَعْلَمُهُ وَلَكِهُ وَالْحَاكِمُ، وَالْخَاكِمُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْوَدِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أنه جاء رجل إلى رسول الله على فقال: يا رسول الله عندي دينار قال: أنفقه على نفسك، قال: عندي آخر، قال: أنفقه على ولدك قال: عندي آخر، قال: أنفقه على أهلك، قال: عندي آخر، قال: أنفقه على أهلك، قال: عندي آخر، قال: أنفقه على خادمك، قال: عندي آخر، قال: أنت أعلم. أخرجه الشافعي وأبو داود واللفظ له وأخرجه النسائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد) وفي صحيح مسلم من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد) وفي صحيح مسلم من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردد. وقال المصنف: قال ابن حزم: اختلف على يحيى القطان والثوري،

١١٧٧ م_ أخرجه الشافعي: ١٠٧/٥، وأخرجه البيهقي في كتاب: الجزية، باب: من يرفع عنه الجزية (الحديث ١٩٨/٩).

⁽١) في نسخة م: و.

¹¹۷۸ - أخرجه الشافعي: ٥/٧٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: الزكاة، باب: صلة الرحم (الحديث ١٦٩١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: تفسير الصدقة عن ظهر غنى (الحديث ٣٦٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: الإعطاء للأقرباء أعظم للأجر (الحديث ٢٥/١).

فقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم سفيان الولد على الزوجة، فينبغي أن لا يقدم أحدهما على الآخر، بل يكونان سواء، لأنه قد صح أنه على كان إذا تكلم تكلم ثلاثاً، فيحتمل أن يكون في إعادته قدم الولد مرة ومرة قدم الزوجة فصارا سواء.

(قلت:) هذا حمل بعيد فليس تكريره على لما يقوله ثلاثاً بمطرد، بل عدم التكرير غالب، وإنما يكرر إذا لم يفهم عنه. ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجري فيه التكرير لعدم الحاجة إليه لفهم السائل للجواب، ثم رواية جابر التي لا تردد فيها تقوي رواية تقديم الأهل، والحديث قد تقدم، وفيه حث على إنفاق الإنسان ما عنده، وأنه لا يدخر لأنه قال له في الآخر بعد كفايته وكفاية من يجب عليه: «أنت أعلم» ولم يقل ادخر لحاجتك وإن كانت هذه العبارة تحتمل ذلك.

١٢/١١٧٩ _ وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولُ ٱللَّهِ، مَنْ أَبَرُ ؟ قَالَ: «أَمَّكَ». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ: «أُمَّكَ». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ: «أَمَّكَ». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ: «أَبَاكَ، ثُمَّ ٱلْأَقْرَبَ فَٱلْأَقْرَبَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: «أَبَاكَ، ثُمَّ ٱلْأَقْرَبَ فَٱلْأَقْرَبَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ.

- (وعن بهز) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (ابن حكيم عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشيري صحابي تقدم ضبطه (قال: قلت: يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك، قلت: ثم من؟ قال: أمك، قلت: ثم من؟ قال: أمك، قلت: ثم من؟ قال: أبك ثم الأقرب فالأقرب. أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وأنه يقتضى تقديم الأم بالبر وأحقيتها به على الأب.

١٤ ـ باب: الحضائة

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبي حضناً وحضانة جعله في حضنه أو رباه فأحتضنه، والحضن بكسر الحاء هو ما دون الإبط إلى الكشح والصدر، أو العضدان وما بينهما، وجانب الشيء أو ناحيته كما في القاموس، وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره.

١١٧٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: بر الوالدين (الحديث ١٣٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في بر الوالدين (الحديث ١٨٩٧).

الأم أحق بحضانة ولدها ما لم تتزوج

١/١١٨٠ ـ عَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِوَ أَنَّ آمْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنَّ ٱبْنِي كَانَ بَطْنِي لَهُ وِعَاءً. وَثَدْبِي لَهُ سِقَاءً، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءً، وَإِنَّ أَبُـاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، مَا لَمْ تَنْكِحِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

ـــ (عن عبد اللَّه بن عمرو) بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط (أن آمرأةً قالت: يـا رسول اللَّه إن ابني هذا كـان بطني له وعاء) بكسر الواو والمد وقد يضم ويقال الإعاء الظرف كما في القاموس (وثديي له سقاء) هو ككساء جلد السخلة، إذا أجذع يكون للماء واللبن كما فيه أيضاً (وحجري) بحاء مهملة مثلثة فجيم فراء حضن الإنسان (له حواء) بحاء مهملة بزنة كساء أيضاً أسم المكان الذي يحري الشيء أي يضمه ويجمعه (وأن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني فقال لها رسول اللَّه ﷺ، أنت أحق به ما لم تنكحي. رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم). الحديث دليل على أن الأم أحق بحضانة ولدها إذا أراد الأب أنتزاعه منها، وقد ذكرت هذه المرأة صفات أختصت بها تقتضي أستحقاقها وأولويتها بحضانة ولدها، وأقرها ﷺ على ذلك وحكم لها. ففيه على المعنى المقتضي للحكم، وأن العلل والمعاني المعتبرة في إثبات الأحكام مستقرة في الفطر السليمة. والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلاف فيه، وقضى به أبو بكر ثم عمر وقال ابن عباس: «ريحها وفراشها وحرها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه أخرجه عبد الرزاق في قصة. ودل الحديث على أن الأم إذا نكحت مقط حقها من الحضانة وإليه ذهب الجماهير. قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم. وذهب الحسن وابن حزم إلى عدم سقوط الحضانة بالنكاح، وأستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي مزوجة، وكذا أم سلمة تزوجت بالنبي ﷺ وبقى ولدها في كفالتها، وكذا أبنة حمزة قضى بها النبي ﷺ لخالتها وهي مزوجة قال: وحديث ابن عمرو المذكور فيه مقال، فإنه صحيفة يريد، لأنه قد قيل: إن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة. وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن شعيب قبله الأئمة وعملوا به. البخاري وأحمد وابن المديني والحميدي وإسحاق بن راهويه

١١٨٠ _ أخرجه أحمد: ٢/ ١٨٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: من أحق بالولد (الحديث ٢٢٧٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: عدة المختلعة حيضة (الحديث ٢٠٢٧).

وأمثالهم فلا يلتفت إلى القدح فيه. وأما ما أحتج به فإنه لا يتم دليلاً إلا مع طلب من تنتقل إليه الحضانة ومنازعته. وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن للأم المزوجة أن تقوم بولدها، ولم يذكر في القصص المذكورة أنه حصل نزاع في ذلك، فلا دليل فيما ذكره على ما ادعاه.

٢/١١٨١ حَوَىٰ أَبِي هُرَيْرُةَ: أَنَّ آَمْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِٱبْنِي، وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بِشِرِ أَبِي عِنْبَةَ؟ فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا هُلاَمُ، هٰذَا أَبُوكَ وَهٰذِهٰ أَمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ أَيُّهُمَا شِمْتَ». فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ، فَٱنْطَلَقَتْ بِيهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن أمرأة قالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد نفعني وسقاني من بئر أبي عنبة) بكسر العين المهملة واحدة حبات العنب (فجاء زوجها فقال النبي على الله عنه أبوك وهذه أمك فخذ بيد أبهما شئت: فأخذ بيد أمه فأنطلقت به. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي) وصححه ابن القطان. والحديث دليل على أن الصبي بعد أستغنائه بنفسه يخير بين الأم والأب. وأختلف العلماء في ذلك، فذهب جماعة قليلة إلى أنه يخير الصبي عملاً بهذا الحديث، وهو قول إسحاق بن راهويه وحد التخيير من السبع السنين. وذهبت الهادوية والحنفية إلى عدم التخيير وقالوا: الأم أولى به إلى أن يستغني بنفسه، فإذا أستغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر والأم أولى بالأنثى، ووافقهم مالك في عدم التخيير، لكنه قال: إن الأم أحق بالولد ذكراً كان أو أنثى قبل حتى يبلغ. وفي المسألة تفاصيل بلا دليل. وآستدل نفاة التخيير بعموم حديث «أنت أحق به ما لم تنكحي، قالوا: ولو كان الاختيار إلى الصغير ما كانت أحق به.

(وأجيب) بأنه إن كان عاماً في الأزمنة أو مطلقاً فيها فحديث التخيير يخصصه أو يقيده، وهذا جمع بين الدليلين، فإن لم يختر الصبي أحد أبويه فقيل: يكون للأم بلا قرعة، لأن الحضانة حق لها، وإنما ينقل عنها بأختياره، فإذا لم يخير بقي على الأصل.

۱۱۸۱ - أخرجه أحمد: ٢/٢٤٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، بباب: من أحق بالولد (الحديث ٢٢٧٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في تخيير الغلام بين أبويه (الحديث ١٣٥٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد (الحديث ٣٤٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: تخيير الصبي بين أبويه (الحديث ٣٤٩٦)،

وقيل: وهو الأقوى دليلاً إنه يقرع بينهما إذ قد جاء في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ فقال النبي على: استهما فقال الرجل: من يحول بيني وبين ولدي فقال الله: اختر أيهما شئت فأختار أمه فذهبت به أخرجه البيهقي. وظاهره تقديم القرعة على الاختيار، لكن قدم الاختيار عليها لعمل الخلفاء الراشدين به، إلا أنه قال في الهدي النبوي: إن التخيير والقرعة لا يكونان إلا إذا حصلت به مصلحة الولد، فلو كانت الأم أصون من الأب وأغير منه قدمت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا أختيار الصبي في هذه الحالة، فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب، فإذا أختار من يساعده على ذلك فلا التفات إلى أختياره، وكان عند من هو أنفع له، ولا تحتمل الشريعة غير هذا، والنبي في قال: «مروهم بالصلاة أنسبع وأضربوهم على تركها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع، والله يقول: ﴿قوا أنفسكم وأهليكم نارا﴾ (١) فإذا كانت الأم تتركه في المكتب أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرة أقرانه وأبوه يمكنه من ذلك، فإنها أحق به ولا تخيير ولا قرعة، وكذلك العكس انتهى. وهذا كلام حسن.

٣/١١٨٢ — وَعَنْ رَافِعِ بْنِ سِنَانِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ أَسْلَمَ، وأَبَتِ ٱمْرَأَتُهُ أَنْ أَسْلَمَ، وأَبَتِ ٱمْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ، فَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا، فَمَالَ إِلَى تُسْلِمَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ٱهْدِهِ*. فَمَالَ إِلَى أَبِيهِ فَأَخَذَهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنِّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

⁽١) سورة التحريم، الآية: ٦.

١١٨٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: إذا أسلم أحد الأبوين. . . (الحديث ٢٢٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الطلاق، باب: إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد (الحديث ٣٤٩٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطلاق، باب: عدة المختلعة حيضة (الحديث ٢٠٦/٢).

إذ لو لم يكن لها حق لم يقعده النبي ﷺ بينهما. وإلى هذا ذهب أهل الرأى والثوري. وذهب الجمهور إلى أنه لا حِق لها مع كفرها، قالوا: لأن الحاضن يكون حريصاً على تربية الطفل على دينه، ولأن اللَّه تعالى قطع الموالاة بين الكافرين والمسلمين، وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقال: ﴿ ولن يجعل اللَّه للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ (١) والحضانة ولاية لا بد فيها من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريباً وحديث رافع قد عرفت عدم أنتهاضه. وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه، وكيف تثبت الحضانة للأم الكافرة مثلاً وقد أشترط الجمهور وهم الهادوية وأصحاب أحمد والشافعي عدالة الحاضنة؟ وأنه لا حق للفاسَّقة فيها؟ وإن كان شرطاً في غاية من البعد، ولو كان شرطاً في الحاضنة لضاع أطفال العالم، ومعلوم أنه لم يزل منذ بعث اللَّه رسوله على إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم يربونهم لا يتعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع أنهم الأكثرون، ولا يعلم أنه أنتزع طفل من أبويه أو أحدهما لفسقه، فهذا الشرط باطل لعدم العامل به. نعم يشترط كون الحاضن عاقلاً بالغاً فلا حضانة لمجنون، ولا معتوه، ولا طفل، إذ هؤلاء يحتاجون لمن يحضنهم ويكفيهم. وأما أشتراط حرية الحاضن فقالت به الهادوية وأصحاب الأئمة الثلاثة، وقالوا: لأنَّ المملوك لا ولاية له على نفسه، فلا يتولى غيره والحضانة ولاية. وقال مالك في حر له ولد من أمته: إن الأم أحق به ما لم تبع، فتنتقل فيكون الأب أحق به، واستدل بعموم حديث «لا توله والدة عن ولدها» وحديث «من فرق بين والدة وولدها فرق اللَّه بينه وبين أحبته يوم القيامة. أخرج الأول البيهقي من حديث أبي بكر وحسنه السيوطي وأخرج الثاني أحمد والترمذي والحاكم من حديث أبي أيوب، وصححه الحاكم قال: ومنافعها وإن كانت مملوكة للسيد فحق الحضانة مستثنى، وإن أستغرق وقتاً من ذلك كالأوقات التي تستثني للمملوك في حاجة نفسه وعبادة ربه.

١١٨٣ / ٤ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ٱبْنَةِ حَمْزَةَ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ ٱلْأُمِّ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١١٨٤/٥ _ وَأَخْرَجَهُ أَخْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتُهَا وَأَنَّ (٢) الْخَالَةَ وَالِدَّةُ ».

⁽١) سورة النساء، الَّاية: ١٤١.

١١٨٣ ـ أخرجه البخاري في كتأب: المغازي، باب: عمرة القضاء (الحديث ٢٦٩٩).

١١٨٤ ـ أخرجه أحمد: ٢٩٨/٤

⁽٢) في نسخة م: فإن.

١١٨٣ ... (وعن البراء بن عازب، رضى اللَّه عنه، أن النبي ﷺ قضى في أبنة حمزة لخالتها وقال: الخالة بمنزلة الأم. أخرجه البخاري وأحمد من حديث على، رضي الله عنه، قال: والجارية عند خالتها، فإن الخالة والدة). الحديث دليل على ثبوت الحضانة للخالة وأنها كالأم، ومقتضاه أن الخالة أولى من الأب ومن أم الأم، ولكن خص ذلك الإجماع، وظاهره أن حضانة المرأة المزوجة أولى من الرجال، فإن عصبة المذكورة من الرجال موجودون طالبون للحضانة كما دلت له القصة، وأختصام على، رضى اللَّه عنه، وجعفر وزيد بن حارثة، وقد سبقت أنه قضى بها للخالة وقال: الخالة بمنزلة الأم. وقد وردت رواية في القصة أنه ﷺ قضى بها لجعفر، فأستشكل القضاء بها لجعفر، فإنه ليس محرماً وهو وعلي رضي اللَّه عنهما سواء في القرابة لها، وجوابه أنه ﷺ قضى بها لزوجة جعفر وهي خالتها، فإنها كانت تحت جعفر، لكن لما كان المنازع جعفراً وقال في محل الخصومة: بنت عمي وخالتها تحتى أي زوجتي قضي بها لجعفر لما كان هو المطالب ظاهراً وقال: الخالة بمنزلة الأم إبانة بأن القضاء للخالة. فمعنى قوله قضى بها لجعفر قضى بها لزوجة جعفر، وإنما أوقع القضاء عليه لأنه المطالب فلا إشكال في هذا، إلا أنه أستشكل ثانياً بأن الخالة مزوجة ولا حق لها في الحضانة لحديث «أنت أحق به ما لم تنكحي. والجواب عنه أن الحق في المزوجة للزوج، وإنما تسقط حضانتها لأنها تشتغل بالقيام بحقه وخدمته، فإذا رضي الزوج بأنها تحضن من لها حق في حضانته، وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضانة، وهذه القصة دليل الحكم. وهذا مذهب الحسن والإمام يحيى وابن حزم وابن جرير، ولأن النكاح للمرأة إنما يسقط حضانة الأم وحدها حيث كان المنازع بها الأب. وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضانة بالتزويج أو الأم والمنازع لها غير الأب، يؤيده ما عرف من أن المرأة المطلقة يشتد بغضها للزوج المطلق، ومن يتعلق به فقد يبلغ لها الشأن إلى إهمال ولدها منه قصداً لإغاظته، وتبالغ في التحبب عند الزوج الثاني بتوفير حقه، وبهذا يجتمع شمل الأحاديث، والقول بأنه ﷺ قضى بها لجعفر، وأنه دال على أن للعصبة حقاً في الحضانة بعيد، لأنه وعلياً رضى الله عنهما سواء في ذلك، لأن قوله عليه الخالة أم صريح أن ذلك علة القُضاء ومعناه: أن الأم لا تنازع في حضانة ولدها فلا حق لغيرها.

٦/١١٨٥ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسُهُ مَعَهُ فَلْيُتَاوِلُهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ ٩. مُتَّفَقٌ عَلَيْه، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. أَ

_ (وعن أبي هيهرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أتى أحدكم) مفعول مقدم (خادمه) فأعل (بطعامه) فليجلسه معه (فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين. متفق عليه واللفظ للبخاري) الخادم يطلق على الذكر والأنثى أعم من أن يكون مملوكا أو حراً. وظاهر الأمر الإيجاب، وأنه يناوله من الطعام ما ذكر مخيراً، وفيه بيان أن الحديث الذي فيه الأمر بأن يطعمه مما يطعم ليس المراد به مؤاكلته، ولا أن يشبعه من عين ما يأكل، بل يشركه فيه بأدنى شيء من لقمة أو لقمتين. قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم: إن الواجب إطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلدة، وكذلك الإدام والكسوة، وأن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك، وإن كان الأفضل المشاركة. وتمام الحديث قانه ولي حره وعلاجه فدل على أن ذلك يتعلق بالخادم الذي له عناية في تحصيل الطعام، فيندرج في ذلك الحامل للطعام لوجود المغنى فيه وهو تعلق نفسه به.

هل يحرم تعذيب الهرة

٧/١١٨٦ حَوَنِ آبْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «عُذِّبَتِ آمْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ، سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتِ النَّارَ فِيهَا، لاَ هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا، وَلاَ هِيَ لَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ ٱلأَرْضِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وحن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، عن النبي ﷺ قال: عذبت آمرأة) قال المصنف: لم أقف على أسمها، وفي رواية أنها حميرية، وفي رواية من بني إسرائيل (في هرة) هي أنثى السنور والهز الذكر (سجنتها حتى ماتت فلخلت النار فيها لا هي أطعمتها وسقتها) إذ هي حبستها (ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض) بفتح الخاء المعجمة

١١٨٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: الأكل مع الخادم (الحديث ٥٤٦٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة (الحديث ١٦٦٣).

١١٨٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأذان، باب: _ ٩٠ _ (الحديث ٧٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم تعذيب الهرة ونحوها (الحديث ٢٦١٩).

ويجوز ضمها وكسرها وشينين معجمتين بينهما ألف، والمراد هوام الأرض (متفق عليه). والحديث دليل على تحريم قتل الهرة، لأنه لا عذاب إلا على فعل محرم، ويحتمل أن المرأة كافرة فعذبت بكفرها، وزيدت عذاباً بسبب ذلك. وقال النووي: إنها كانت مسلمة، وإنما دخلت النار بهذه المعصية. وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان: كانت كافرة. ورواه البيهقي في البعث والنشور عن عائشة فأستحقت العذاب بكفرها وظلمها. وقال الدميري في شرح المنهاج، إن الأصح أن الهرة يجوز قتلها حال عدوها دون هذه الحال. وجوز القاضي قتلها في حال سكونها إلحاقاً لها بالخمس الفواسق. وفي الحديث دليل على جواز أتخاذ الهرة وربطها إذ لم يهمل إطعامها. قلت: ويدل على أنه لا يجب إطعام الهرة، بل الواجب تخليتها تبطش على نفسها.

9_كتاب: الجنايات

باب الجنايات

هي جمع جناية مصدر من جنى الذنب يجنيه جناية أي جره إليه وجمعت وإن كانت مصدراً لاختلاف أنواعها، فإنها قد تكون في النفس وفي الأطراف وتكون عمداً وخطأ.

١/١١٨٧ - عَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَا يَحِلُّ دَمُ آمْرِيءِ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى
ثَلَاثٍ: النَّبِّ الزَّانِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالنَّارِكِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْحَمَاعَةِ». مُتَّفَقٌ
عَلَيْه.

— (عن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل دم أمرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله) هو تفسير لقوله مسلم (إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني) أي: المحصن بالرجم (والنفس بالنفس والتارك لدينه) أي: المرتد عنه (المفارق للجماعة. منفق عليه) فيه دليل على أنه لا يباح دم المسلم إلا بإتيانه بإحدى الثلاث، والمراد من النفس بالنفس القصاص بشروطه، وسيأتي والتارك لدينه يعم كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت، فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام. وقوله: «المفارق للجماعة» يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة، أو بغي، أو غيرهما كالخوارج إذا قاتلوا وأفسدوا. وقد أورد

¹۱۸۷ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: قول اللّه تعالى: ﴿أَن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأذن﴾ (الحديث ٦٨٧٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: ما يباح به دم المسلم (الحديث ١٦٧٦).

على الحصر أنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة، وأجيب بأنه داخل تحت قوله المفارق للجماعة، أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصداً، والصائل لا يقتل قصداً بل دفعاً. وفيه دليل على أنه لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه، بل لدفع شره. وقد بسطنا القول في ذلك في حواشي ضوء النهار، وقد يقال: إن الكافر الأصلي داخل تحت التارك لدينه، لأنه ترك فطرته التي فطر عليها كما عرف في محله.

٢/١١٨٨ حَوَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: ذَانٍ مُحْصَنٍ فَيُرْجَمُ، وَرَجَلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُنْعَمَّداً فَيُقْتَلُ. وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ ٱلْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَيُقْتَلُ، أَوْ يُصْلَبُ، أَوْ يُنْفَى مِنَ ٱلأَرْضِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن عائشة، رضي اللّه عنها، عن رسول اللّه على قال: لا يحل قتل مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال) بينها بقوله: (زان محصن) يأتي تفسيره (فيرجم ورجل يقتل مسلماً متعمداً) قيد ما أطلق في الحديث الأول (فيقتل، ورجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل، أو يصلب، أو ينفي من الأرض. رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الحديث أفاد ما أفاده الحديث الأول الذي قبله. وقوله: "فيحارب الله ورسوله" بعد قوله: «يخرج من الإسلام» بيان لحكم خاص لخارج عن الإسلام خاص، وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل، أو الصلب، أو النفي فهو أخص من الذي أفاده الحديث الذي قبله. والنفي الحبس عند أبي حنيفة، وعند الشافعي النفي من بلد إلى بلد لا يزال يطلب وهو هارب فزع. وقيل: ينفي من بلده فقط. وظاهر الحديث والآية أيضاً أن الإمام مخير بين هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافراً.

٣/١١٨٩ ـ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ٱلدِّمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١١٨٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: الحكم فيمن ارتد (الحديث ٤٣٥٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: تعظيم الدم (الحديث ٩١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: ذكر ثلاث خصال تحل دم امرىء مسلم (الحديث ٢٦٧/٤).

١١٨٩ م أخرجه البخاري في كتاب: الديات، ياب: قوله تعالى: ﴿أَنَ النَّهُ سَ بِالنَّهُ سَ . . ﴾ (الحديث ٦٨٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: المجازاة بالدماء في الآخرة (الحديث ١٦٧٨).

_ (وعن عبد اللَّه بن مسعود، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء. متفق عليه) فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان، فإنه لا يقدم في القضاء إلا الأهم، ولكنه يعارضه حديث «أول ما يحاسب العبد عليه صلاته». أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة، ويجاب بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق، وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخالق، وبأن ذلك في أولية القضاء والآخر في أولية الحساب، كما يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن مسعود بلفظ «أول ما يحاسب عليه العبد صلاته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء». وقد أخرج البخاري من حديث على، رضى اللَّه عنه، وغيره «أنه رضى اللَّه عنه أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة في قتلي بدر ـ الحديث، فبين فيه أول قضية يقضى فيها، وقد بين الاختصام حديث أبي هريرة «أول ما يقضى بين الناس في الدماء، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه يقول: يا رب سل هذا فيم قتلني _ الحديث، وفي حديث ابن عباس يرفعه «يأتي المقتول معلقاً رأسه بإحدى يديه ملبباً قاتله بيده الأخرى تشحط أوداجه دماً، حتى يقفا بين يدى اللَّه تعالى القدا في القضاء في الدماء. وفي القضاء بالأموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر يرفعه (من مات وعليه دينار أو درهم قضي من حسناته) وفي معناه عدة أحاديث، وأنها إذا فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه طرح عليه من سيئات خصمه وألقى في النار، وقد أستشكل ذلك بأنه كيف يعطى الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو يتناهى؟ يعني على القول بخروج الموحدين من النار. وأجاب البيهقي بأنه يعطى من حسناته ما يوازي عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف اللَّه تعالى بها الحسنات، لأن ذلك من محض الفضل الذي يخص اللَّه تعالى به من يشاء من عباده، وهذا فيمن مات غيرنا ولقضاء دينه. وأما من مات وهو ينوي القضاء، فإن اللَّه يقضى عنه كما قدمناه في أبواب السلم.

٠٤/١١٩٠ _ وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ

۱۹۹ - انحرجه أحمد: ٥/ ١٠ وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: من قتل عبده (الحديث ٢٥١٥) و(الحديث ٢٥١٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الرجل يقتل عبد (الحديث ١٤١٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود من السيد للمولى (الحديث ٣٦٦٣) و(الحديث ٤٧٥٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأدب، باب: بر الوالدين (الحديث ٣٦٦٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: ذكر ثلاث خصال تحل دم امرىء مسلم (الحديث ٢٤٧٤).

عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ صَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وٱلأَرْبَعَةُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَهُوَ مَنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ، عَنْ سَمُرَةَ، وَقَدِ ٱخْتُلِفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، بِزِيَادَةٍ: "وَمَنْ خَصَىٰ عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ». وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ هٰذِهِ الزِّيَادَةِ.

_ (وعن سمرة، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه على: من قتل عبده قتلناه ومن جدع) بالجيم والدال المهملة (عبده جدعناه. رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة وقد أختلف في سماعه منه) على ثلاثة أقوال. قال ابن معين: لم يسمع الحسن منه شيئاً وإنما هو كتاب. وقيل سمع منه حديث العقيقة وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة (وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة ومن خصى عبده خصيناه. وصحح الحاكم هذه الزيادة) والحديث دليل على أن السيد يقاد بعبده في النفس والأطراف، إذ الجدع قطع الأنف، أو الأذن، أو اليد، أو الشفة كما في القاموس، ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيد بطريق الأولى، والمسألة فيها خلاف ذهب النخعى وغيره إلى أنه يقتل الحر بالعبد مطلقاً عملاً بحديث سمرة، وأيده عموم قوله تعالى: ﴿النفس بالنفس﴾(١) وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقتل به إلا إذا كان سيذه عملًا بعموم الآية، وكأنه يخص السيد بحديث الا يقاد مملوك من مالكه ولا ولد من والده، أخرجه البيهقي إلا أنه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخاري أنه منكر الحديث. وأخرج البيهقي أيضاً من حديث ابن عمرو في قصة زنباع لما جبّ عبده وجدع أنفه، أنه ﷺ قال: «من مثل بعبده وحرق بالنار فهو حر وهو مولى اللَّه ورسوله؛ فأعتقه ﷺ ولم يقتص من سيده، إلا أن فيه المثنى بن الصباح ضعيف ورواه عن الحجاح بن أرطأة من طريق آخر ولا يحتج به. وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة. وذهبت الهادوية والشافعي ومالك وأحمد إلى أنه لا يقاد الحر بالعبد مطلقاً، مستدلين بما يفيده قوله تعالى: ﴿الحر بالحر﴾(٢) فإن تعريف المبتدأ يفيد الحصر، وأنه لا يقتل الحر بغير الحر، ولأنه تعالى قال في صدر الآية: ﴿كتب عليكم القصاص﴾(٣)، وهو المساواة ﴿الحر بالحر﴾(٤) تفسير وتفصيل لها وقوله تعالى في آية المائدة ﴿النفس بالنفس﴾ (٥) مطلق، وهذه الآية مقيدة مبينة وهذه صريحة لهذه الأمة، وتلك

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

 ⁽٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

⁽٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

⁽٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

⁽٥) سورة المائدة، الآية: ٥٥.

سيقت في أهل الكتاب وشريعتهم وإن كانت شريعة لنا، لكنه وقع في شريعتنا التفسير بالزيادة والنقصان كثيراً، فيقرب أن هذا التقييد من ذلك وفيه مناسبة، إذ فيه تخفيف ورحمة وشريعة هذه الأمة أخف من شرائع من قبلها، فإنه وضع عنهم فيها الآصار التي كانت على من قبلهم. والقول بأن آية المائدة نسخت آية البقرة لتأخرها مردود بأنه لا تنافي بين الآيتين، إذ لا تعارض بين عام وخاص ومطلق ومقيد حتى يصار إلى النسخ، ولأن آية المائدة متقدمة حكماً، فإنها حكاية لما حكم الله تعالى به في التوراة، وهي متقدمة نزولاً على القرآن. وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قان أبا بكر وعمر كانا وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قان أبا بكر وعمر كانا حر بعيد» وفي إسناده جابر الجعفي ومثله عن ابن عباس وفيه ضعف. وأما حديث سمرة فهو ضعيف أو منسوخ بما سردناه من الأحاديث. هذا وأما قتل العبد بالحر فإجماع، وإذا تقرر أن الحر لا يقتل بالعبد فيلزم من قتله قيمته على خلاف فيها معروف، ولو بلغت ما بلغت وإن جاوزت دية الحر، وقد بيناه في حواشي ضوء النهار. وأما إذا قتل السيد عبده فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قان رجلاً قتل عبده صبراً متعمداً فجلده فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قان رجلاً قتل عبده صبراً متعمداً فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة».

١٩٩١/٥ _ وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». رَوَاهُ أَحْمدُ، والتَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ مَاجَهْ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ الْجَارُودِ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ مُضْطَرِبٌ.

_ (وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله على يقول: لا يقاد الوالد بالولد. رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي: إنه مضطرب) قال الترمذي: وروي عن عمرو بن شعيب مرسلاً، وهذا حديث فيه أضطراب والعمل عليه عند أهل العلم انتهى. وفي إسناده عنده الحجاج بن أرطاة، ووجه الاضطراب أنه أختلف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقيل: عن عمر وهي رواية

١٩٩١ _ أخرجه أحمد: ١/٦/١، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا؟ (الحديث ١٤٠٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: لا يقتل الوالد بولده (الحديث ٢٦٦٢)، وأخرجه البيهقي في كتاب: الديات، باب: أسنان الإبل في الخطأ (الحديث ١٣٢٨).

الكتاب. وقيل: عن سراقة. وقيل: بلا واسطة وفيها المثنى بن الصباح وهو ضعيف. قال الشافعي: طرق هذا الحديث كلها منقطعة.

وقال عبد الحق: هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح فيها شيء، والحديث دليل على أنه لا يقتل الوالد بالولد، قال الشافعي: حفظت من عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد، وبذلك أقول: وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالهادوية والحنفية والشافعية وأحمد وإسحاق مطلقاً للحديث قالوا: لأن الأب سبب لوجود الولد، فلا يكون الولد سبباً لإعدامه. وذهب البتي إلى أنه يقاد الوالد بالولد مطلقاً لعموم قوله تعالى: ﴿النفس بالنفس﴾ (١٠) وأجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده. وذهب مالك إلى أنه يقاع بالولد إذا أضجعه وذبحه، قال: لأن ذلك عمد حقيقة لا يحتمل غيره، فإن الظاهر في مثل أستعمال الجارح في المقتل هو قصد العمد، والعمدية أمر خفي يحتمل عدم إثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال. وأما إذا كان على غير هذه الصفة فيما يحتمل عدم إزهاق الروح، بل قصد التأديب من الأب، وإن كان في حق غيره يحكم فيه بالعمد، وإنما فرق بين الأب وغيره لما للأب من الشفقة على ولده، وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب، فيحمل على عدم قصد القتل وهذا رأي منه: وإن ثبت النص لم يقاومه شيء، وقد قضى به عمر في قصة المدلجي وألزم الأب الذية ولم يعطه منها شيئا وقال: ليس لقاتل شيء فلا يرث من الدية إجماعاً، ولا من غيرها عند الجمهور، والجاد والأم كالأب عندهم في سقوط القود.

٦/١١٩٢ — وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيُّ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ غَيْرَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لاَ. وَٱلَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ، إِلاَّ فَهْماً (٢) يُعْطِيهِ ٱللَّهُ تَعَالَى رَجُلاً فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي لهٰذِهِ الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي لهٰذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفِكَاكُ ٱلْأُسِيرِ، وَأَنْ لاَ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٧/١١٩٣ ـ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تعالى عَنْهُ وَقَالَ فِيهِ: ﴿ الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُـمْ، وَيَسْعَى بِلِاِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ،

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

١١٩٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: لا يقتل المسلم بالكافر (الحديث ٦٩١٥).

⁽٢) ئي نسخة م: فهم.

وَهُمْ يَـدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ وَلاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلاَ ذُو عَهْدٍ في عُهدِهِ». وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

ـــ (وعن أبي جحيفة قال قلت لعلى رضى اللَّه عنه هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن قال لا والذي قلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم) استثناء من لفظ شيء مرفوع على البدلية (يعطيه اللَّه تعالى رجلًا في القرآن وما في هذه الصحيفة) أي: الورقة المكتوبة (قلت وما في هذه الصحيفة؟ قال العقل) أي: الدية سميت عقلاً لأنهم كانوا يعقلون الإبل التي هي دية بفناء دار المقتول (وفكاك) بكسر الفاء وفتحها (الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر. رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن على رضى اللَّه عنه وقال فيه: المؤمنون تتكافأ دماؤهم) أي تتساوى في الدية والقصاص (ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده وصححه الحاكم). قال المصنف: إنما سأل أبو جحيفة علياً رضى اللَّه عنه عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لأهل البيت عليهم السلام لا سيماً على رضي اللَّه عنه اختصاصاً بشيء من الوحي لم يطلع عليه غيره وقد سأل علياً رضي اللَّه عنه عن هذه المسألة غير أبي جحيفة أيضاً ثم الظاهر أن المسؤول عنه هو ما يتعلق بالأحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب اللَّه المعجز وسنة النبي ﷺ فإن اللَّه تعالى سماها وحياً إذ فسر قوله تعالى ﴿وما ينطق عن الهوي﴾(١) بما هو أعم من القرآن ويدل عليه قوله ﴿ وما في هذه الصحيفة ﴾ فلا يلزم منه نفي ما نسب إلى على رضي اللَّه عنه من الجفر وغيره وقد يقال إن هذا داخل تحت قوله ﴿ إِلَّا فَهُم يُعطِّيهُ اللَّهُ تَعَالَى رجلًا في القرآن، فإنه كما نسب إلى كثير ممن فتح اللَّه عليه بأنواع العلوم ونور بصيرته أنه يستنبط ذلك من القرآن. والحديث قد اشتمل على مسائل:

(الأولى): العقل وهو الدية ويأتي تحقيقها.

(والثانية): فكاك الأسير أي حكم تخليص الأسير من يد العدو وقد ورد الترغيب في ذلك.

(والثالثة): عدم قتل المسلم بالكافر قوداً وإلى هذا ذهب الجماهير وأنه لا يقتل ذو

⁽١) سورة النجم، الآية: ٣.

١١٩٣ = أخرجه أحمد: ١١٩/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: المديات، باب: أيقاد المسلم (الحديث ٤٥٣٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود بين الأحرار والمماليك في النفس (الحديث ٤٧٣٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: قسم الفيء، باب: يجير على أمتي أدناهم (الحديث ١٤١/).

عهد في عهده فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب يدخل علينا بأمان فإن قتله محرم على المسلم حتى يرجع إلى مأمنه فلو قتله مسلم فقالت الحنفية يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن واحتجوا بقوله في الحديث «ولا ذر عهد في عهده» فإنه معطوف على قوله مؤمن فلا بد من تقييد في الثاني كما في الطرف الأول فيقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحربي لأن الذمي يقتل بالذمي ويقتل بالمسلم وإذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حربي ومفهوم حربي أنه يقتل بالذمي بدليل مفهوم المخالفة وإن كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون إن الحديث يدل على أنه لا يقتل بالحربي صريحاً وأما قتله بالذمي فبعموم قوله تعالى ﴿النفس بالنفس﴾(١) ولما أخرجه البيهقي من «أنه ﷺ قتل مسلماً بمعاهد وقال أنا أكرم من وفي بذمته، وهو حديث مرسل من حديث عبد الرحمن بن البيلماني وقد روى مرفوعاً قال البيهقي وهو خطأ وقال الدارقطني ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا الحديث ليس بمسند ولا يجعل مثله إما ما تسفك به دماء المسلمين وذكر الشافعي في الأم أن حديث ابن البيلماني كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية الضمري قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً لأن حديث «لا يقتل مسلم بكافر» خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية متقدمة قبل ذلك بزمان. هذا وأما ما ذكرته الحنفية من التقدير فقد أجيب عنه بأنه لا يجب التقدير لأن قوله: «ولا ذو عهد في عهده» كلام تام فلا يحتاج إلى إضمار لأن الإضمار خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا لضرورة فيكون نهياً عن قتل المعاهد وقولهم إن قتل المعاهد معلوم وإلا لم يكن للعهد فائدة فلا حاجة إلى الإخبار به. جوابه محتاج إلى ذلك إذ لا يعرف إلا بطريق الشارع وإلا فإن ظاهر العمومات يقضي بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسلم استلزام تخصيص الأول بالحربي لأن مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ومعنى قوله: «ويسعى بذمتهم أدناهم» أنه إذا أمن المسلم حربياً كان أمانة أماناً من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة أم هانيء ويشترط كون المؤمن مكلفاً فإنه يكون أماناً من الجميع فلا يجوز نكث ذلك وقوله: «وهم يد على من سواهم الي: هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التخاذل بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل كأنه جعل أيديهم يداً واحدة وفعلهم فعلاً واحداً.

سورة المائدة، الآية: ٤٥.

٨/١١٩٤ — وَعَنْ أَنُس بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ جَارِيَةٌ وُجِدَ رَأْسُهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكِ لَهْذَا؟ فُلاَنٌ، فُلاَنٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأُومَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأُخِذَ الْيَهُودِيُّ، فَأَقَرَّ، فَأَمَرَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

- (وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن جارية وجد رأسها قد رض بين حجرين فسألوها من صنع بك هذا قلان فلان، حتى ذكروا يهودياً فأومت برأسها فأخذ البهودي فأقر، فأمر رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بين حجرين. منفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على أنه يجب القصاص بالمثقل كالمحدد، وأنه يقتل الرجل بالمرأة، وأنه يقتل بما قتل به فهذه ثلاث مسائل:

(الأولى): وجوب القصاص بالمثقل، وإليه ذهب الهادوية والشافعي ومالك ومحمد بن الحسن عملًا بهذا الحديث، والمعنى المناسب ظاهر قوي، وهو صيانة الدماء من الإهدار، ولأن القتل بالمثقل كالقتل بالمحدد في إزهاق الروح. وذهب أبو حنيفة والشعبي والنخعي إلى أنه لا قصاص في القتل بالمثقل، وأحتجوا بما أخرجه البيهقي من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً»: «كل شيء خطأ إلا السيف ولك خطأ أرش» وفي لفظ «كل شيء سوى الحديدة خطأ ولكل خطأ أرش». وأجيب بأن الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ولا يحتج بهما، فلا يقاوم حديث أنس هذا. وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض الجرح، أو بأن اليهودي كان عادته قتل الصبيان، فهو من الساعين في الأرض فساداً تكلف. وأما إذا كان القتل بآلة لا يقصد بمثلها القتل غالبة كالعصا والسوط واللطمة ونحو ذلك، فعند الهادوية والليث ومالك يجب فيها القود. وقال الشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: لا قصاص فيه وهو شبه العمد، وفيه مائة من الإبل مغلظة، فيها أربعون خلفة في بطونها أولادها، لما أخرجه أحمد وأهل السنن إلا الترمذي من خديث عبد الله بن عمرو أن رسول اللَّه ﷺ قال: «ألا وأن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل فيها أربعون في بطونها أولادها، قال ابن كثير في الإرشاد: في إسناده أختلاف كثير ليس هذا موضع بسطه. قلت: إذا صح الحديث فقد أتضح الوجه، وإلا فالأصل عدم أعتبار الآلة في إزهاق الروح، بل ما أزهق الروح أوجب القصاص.

١٩٩٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: من أقاد بالحجر (الحديث ٦٨٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغير (الحديث ١٦٧٧).

(المسألة الثانية): قتل الرجل بالمرأة، وفيه خلاف، ذهب إلى قتله بها أكثر أهل العلم، وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك لهذا الحديث، وعن الحسن البصري أنه لا يقتل الرجل بالأنثى، وكأنه يستدل بقوله تعالى: ﴿الأنثى بالأنثى فهو أقوى من ثبت في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول أن الذكر يقتل بالأنثى فهو أقوى من مفهوم الآية. وذهبت الهادوية إلى أن الرجل يقاد بالمرأة ويوفى ورثته نصف ديته، قالوا: لتفاوتهما في الدية، ولأنه تعالى قال: ﴿والجروح قصاص﴾ (٢) ورد بأن التفاوت في الدية لا يوجب التفاوت في النفس، ولذا يقتل عبد قيمته ألف بعبد قيمته عشرون، وقد وقعت المساواة في المصاواة في الجروح أن لا يزيد المقتص على ما وقع فيه من الجرح.

(المسألة الثالثة): أن يكون القود بمثل ما قتل به وإلى هذا ذهب الجمهور، وهو الذي يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقِبَتُم فَعَاقِبُوا بِمثل ما عوقِبَتُم به ﴾ (٢) وقوله: ﴿وَأَعَدُوا عَلَيهُ بِمثل ما اعتدى عليكم ﴾ (٤) وبما أخرجه البيهقي من حديث البراء عنه ﷺ قمن غرض غرضنا له ومن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه أي من أتخذه عرضاً للسهام وهذا يقيد بما إذا كان السبب الذي قتل به يجوز فعله. وأما إذا كان لا يجوز فعله كمن قتل بالسحر، فإنه لا يقتل به، لأنه محرم وفيه خلاف. قال بعض الشافعية: إذا قتل باللواط أو بإيجار الخمر إنه يدس فيه خشبة ويوجر الخل. وقيل: يسقط أعتبار المماثلة. وذهب الهادوية والكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه لا يكون الاقتصاص إلا بالسيف، وأحتجوا بما أخرجه البزار وابن عدي من حديث أبي بكرة عنه ﷺ أنه قال: «لا قود إلا بالسيف» إلا أنه ضعيف قال ابن عدي كلها ضعيفة، وأحتجوا بالنهي عن المثلة وبقوله ﷺ: ﴿إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وأجيب بأنه مخصص بما ذكر. وفي قوله: ﴿فأقر الله على أنه يكفي الإقرار مرة واحدة ، وأجيب بأنه مخصص بما ذكر. وفي قوله: ﴿فأقر الله على أنه يكفي الإقرار مرة واحدة ، إذ لا دليل على أنه كرو الإقرار .

٩/١١٩٥ _ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ غُلَاماً لِأَنَاسِ فُقَرَاءَ قَطَعَ أَذُنَ غُلَامٍ لِأَنَاسِ فُقَرَاءَ قَطَعَ أَذُنَ غُلَامٍ لِأَنَاسِ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ شَيْئاً». رَوَاهُ أَحْمَدُ،

وَالثَّلَاثَةُ، بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ.

⁽٣) سورة النحل، الآية: ١٢٦.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٧٨. (٢) سورة المائدة: الآية: ٤٥.

 ⁽٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

١١٩٥ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في جناية العبد يكون للفقراء (الحديث ٢٥٩٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: سقوط القود بين المماليك فيما دون النفس (الحديث ٤٧٦٥).

— (وعن عمران بن الحصين، أن خلاماً لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس أغنياء فأتوا النبي في فلم يجعل لهم شيئاً. رواه أحمد والثلاثة بإسناد صحيح). الحديث فيه دليل على أنه لا غرامة على الفقير، إلا أنه قال البيهقي: إن كان المراد بالغلام فيه المملوك فإجماع أهل العلم أن جناية العبد في رقبته، فهو يدل والله أعلم أن جنايته كانت خطأ وأن النبي في إنما لم يجعل عليه شيئاً، لأنه التزم أرش جنايته فأعطاه من عنده متبرعاً بذلك. وقد حمل الخطابي على أن الجاني كان حراً وكانت الجناية خطأ وكانت عاقلته فقراء، فلم يجعل عليهم شيئاً إما لفقرهم، وإما لأنهم لا يعقلون الجناية الواقعة على العبد إن كان المجني عليه مملوكاً - كما قال البيهقي - وقد يكون الجاني غلاماً حراً غير بالغ وكانت على عاقلته، في الحال، أو رآه الكونهم فقراء فلم يجعل عليه في الحال، أو رآه على عاقلته، فوجدهم فقراء فلم يجعله عليه لكون جنايته في حكم الخطأ، ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم انتهى. وقوله: "ولم يجعل أرشها على عاقلته» هذا مذهب الشافعي أن عمد الصغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة. وقوله: "أو رآه على عاقلته» يعني مع أحتمال أنه عمد كما ذهب إليه الهادوية وأبو حنيفة أحتمال أنه أخطأ وهذا أتفاق، ومع أحتمال أنه عمد كما ذهب إليه الهادوية وأبو حنيفة أحتمال أنه أخطأ وهذا أتفاق، ومع أحتمال أنه عمد كما ذهب إليه الهادوية وأبو حنيفة ومالك.

رَجُلاً طَعَنَ رَجُلاً بِقَرْنِ فِنِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَفِدْنِي، فَقَالَ: «حتى رَجُلاً طَعَنَ رَجُلاً بِقَرْنِ فِنِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَقِدْنِي، فَقَالَ: «حتى تَبْرَأَ» ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَبْرَأَ» ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجْتُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: وَبَطَلَ عَرَجُكِ ثُمَّ نَهَى عَرَجْتُ، فَقَالَ: وَبَطَلَ عَرَجُكِ ثُمَّ نَهَى عَرَجْتُ، فَقَالَ: وَلَدُّارَقُطْنِيُ فَعَصَيْتَنِي فَأَقْعَدَنِي اللَّهُ، وَبَطَلَ عَرَجَكِ ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالدَّارَقُطْنِيُ ، وَالدَّارِ وَالْمَالِ .

— (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فجاء إلى النبي على فقال: أقدني، فقال: حتى تبرأ، ثم جاء إليه فقال: أقدني فأقاده، ثم جاء إليه فقال: أقدني فأقاده، ثم جاء إليه فقال: يا رسول الله عرجت، فقال: نهيتك فعصيتني فأبعدك الله وبطل عرجك، ثم نهى رسول الله على أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه. رواه أحمد والدارقطني وأعل بالإرسال) بناء على أن شعيباً لم يدرك جده، وقد دفع بأنه ثبت لقاء شعيب لجده وفي معناه أحاديث تزيده قوة، وهو دليل على أنه لا يقتص من الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك

١١٩٦ ـ أخرجه أحمد: ٢/٢١٧، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود والديات وغيرها (٣/ ٢٠٤).

وتؤمن السراية. قال الشافعي: إن الانتظار مندوب بدليل تمكينه على من الاقتصاص قبل الاندمال. وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه واجب، لأن دفع المفاسد واجب وإذنه على الاقتصاص كان قبل علمه على بما يؤول إليه من المفسدة.

١١/١١٩٧ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: آفَتَتَلْتِ آمْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِخْدَاهُمَا آلَا خُرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَآخَتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فَقَنَى مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمَوْأَةِ عَلَى رَسُولُ ٱللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللل

(الأولى): فيه دليل على أن الجنين إذا مات بسبب الجناية وجبت فيه الغرة مطلقاً،

١١٩٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: جنين المرأة وأنه العقل على الوالد عصبة الوالد لا على الولد (الحديث ٢٩١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: دية الجنين (الحديث ١٦٨١).

سواء أنفصل عن أمه وخرج ميتاً، أو مات في بطنها. فأما إذا خرج حياً ثم مات ففيه الدية كاملة، ولكنه لا بد أن يعلم أنه جنين بأن تخرج منه يد أو رجل، وإلا فالأصل براءة الذمة وعدم وجوب الغرة. وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو وليدة، وهي الأمة. قال الشعبي: الغرة خمسمائة درهم، وعند أبي داود والنسائي من حديث بريدة مائة شاة. وقيل: خمس من الإبل، إذ هي الأصل في الديات وهذا في جنين الحرة. وأما جنين الأمة فقيل: يخصص بالقياس على ديتها، فكما أن الواجب قيمتها في ضمانها، فيكون الواجب في جنينها الأرض منسوباً إلى القيمة وقياسه على جنين الحرة، فإن اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيه نصف عشر قيمتها.

(الثانية): قوله: «وقضى بدية المرأة على عاقلتها» يدل على أنه لا يجب القصاص في مثل هذا، وهو من أدلة من يثبت شبه العمد وهو الحق، فإن ذلك القتل كان بحجر صغير أو عود صغير لا يقصد به القتل بحسب الأغلب، فتجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه، والحنفية تجعله من أدلة عدم وجوب القصاص بالمثقل.

(الثالثة): في قوله على عاقلتها دليل على أنها تجب الدية على العاقلة، والعاقلة هم العصبة، وقد فسرت بمن عدا الولد وذوي الأرحام، كما أخرجه البيهقي من حديث أسامة بن عمير، فقال أبوها: إنما يعقلها بنوها فأختصموا إلى رسول الله على فقال: «الدية على العصبة وفي الجنين غرة»، ولهذا بوب البخاري «باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد» قال الشافعي: لا أعلم خلافاً في أن العاقلة العصبة وهم القرابة من قبل الأب، وفسر بالأقرب فالأقرب من عصبة الذكر الحر المكلف، وفي ذلك خلاف يأتي في القسامة. وظاهر الحديث وجوب الدية على العاقلة، وبه قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا: لا يعقل أحد عن أحد مستدلين بما عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم «أن رجلا أتى إلى النبي فقال له النبي فقال له النبي فقال له النبي وعند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث عمرو بن الأحوص أنه في قال: «لا يجني جان إلا على نفسه لا يجني والترمذي من حديث عمرو بن الأحوص أنه في قال: «لا يجني جان إلا على نفسه لا يجني جان على ولده» وجمع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة، بأن المراد به الجزاء بالأخروي أي لا يجني عليه جناية يعاقب بها في الآخرة، وعلى القول بأن الوالد والولد ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي فلا يتم الاستدلال.

(الرابعة): قوله ﷺ: «إنما هو من إخوان الكهان من أجل سجعه الذي سجع عنظهر أن قوله من أجل شجعه مدرج فهمه الراوي، ففيه دليل على كراهة السجع. قال العلماء:

إنما كرهه من هذا الشخص لوجهين: أحدهما أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله، الثاني أنه تكلفه في مخاطبته، وهذان الوجهان من السجع مذمومان. وأما السجع الذي ورد منه على في بعض الأوقات، وهو كثير في الحديث فليس من هذا، لأنه لا يعارض حكم الشرع ولا يتكلفه فلا نهي عنه.

١٢/١١٩٨ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُ ، مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسِ: «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فِي ٱلْجَنِينِ؟ قَالَ: فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ ، فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ يَدَي ٱمْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَى. فَذَكَرَهُ مُخْتَصَراً، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ ، وَالْحَاكِمُ .

_ (وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس، رضي اللّه عنه، أن عمر سأل من شهد قضاء رسول اللّه على الجنين قال: فقام حمل بن النابغة) المذكور في الحديث الذي قبله (فقال: كنت بين أمر أتين فضربت إحداهما الأخرى فذكره مختصراً وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه أبو داود بلفظ فأن عمر سأل الناس عن إملاص المرأة فقال المغيرة: شهدت رسول اللّه على قضى فيها بغرة عبد أو أمة فقال: اثنني بمن يشهد معك قال: فأناه محمد بن مسلمة فشهد له ثم قال أبو داود: قال أبو عبيد: إملاص المرأة إنما سمي إملاصاً، لأن المرأة تزلقه قبل وقت الولادة، وكذلك كل ما زلق من اليد وغيرها فقد ملص انتهى. ولا بد من أن يعلم أن الجنين قد تخلق، وجرى فيه الروح ليتصف بأنه قتلته الجناية. والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة الآدمي من يد وأصبع وغيرهما، فإن لم تظهر فيه الصورة، ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الآدمي، فحكمه كذلك إذا كانت الصورة خفية، وإن شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء أنفاقاً. وفيه دليل على أن في الجنين غرة ذكراً كان أو أنثى لإطلاق الحديث.

¹¹⁹۸ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: دية الجنين (الحديث ٤٥٧٢) و(الحديث ٤٥٧٣)، وأخرجه أيضاً في وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: دية جنين المرأة (الحديث ٤٨٣٣)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة (الحديث ٤٨٣٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الديات، باب: الغرة (الحديث ٢٠٢٠).

١٣/١١٩٩ – وَعَنْ أَسَى: أَنَّ الرُّبَيِّعَ بِنْتَ النَّضِرِ .. عَمَّتَهُ ـ كَسَرَثُ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ، فَأَبُوْا ، فَعَرَضُوا ٱلْأَرْشَ فَأَبُوْا ، فَأَتَوْا رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ ، فَأَبُوْا إِلَّا الْفَصْرِ : يَا رَسُولَ ٱللَّهِ ، الْفِصَاصَ ، فَقَالَ أَنسُ بْنُ النَّصْرِ : يَا رَسُولَ ٱللَّهِ ، الْفِصَاصَ ، فَقَالَ أَنسُ بْنُ النَّصْرِ : يَا رَسُولَ ٱللَّهِ الْفِصَاصَ ، فَتَكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : وَاللَّهُ مَنْ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ ؟ لاَ ، وَٱلَّذِي بَعَنْكَ بِالْحَقِّ ، لاَ تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ : وإلَّ مِنْ النَّهُ اللَّهِ الْقُومُ فَعَفَوْا ، فَقَالَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ : وإلَّ مِنْ مِنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ .

— (وعن أنس، رضي اللّه عنه، أن الربيع) بضم الراء والباء الموحدة المفتوحة فمثناة تحتية مشددة مكسورة أخت أنس (بنت النضر عمته) أي: عمة أنس بن مالك، وهي غير الربيع بنت معوذ، ووقع في سنن البيهقي بنت معوذ قال المصنف: إنه غلط (كسرت ثنية جارية) أي: شابة من الأنصار كما في رواية (فطلبوا) أي: قرابة الربيع (إليها) أي: إلى الجارية (العفو فأبوا فعرضوا الأرض فأبوا فأتوا رسول اللّه على فأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله على بالقصاص فقال أنس بن النضر: يا رسول اللّه أتكسر ثنية الربيع؟ لا، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها فقال رسول الله على: يا أنس كتاب الله القصاص، فرضي القوم فعفوا فقال رسول الله على: إن من عباد اللّه من لو أقسم على اللّه لأبره. متفق عليه واللفظ للبخاري) فيه مسائل:

(الأولى): أن فيه دليل على وجوب الاقتصاص في السن، فإن كانت بكمالها فهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿والسن بالسن﴾ (١) وقد ثبت الإجماع على قلع السن بالسن في العمد. وأما كسر السن فقد دل هذا الحديث على القصاص فيه أيضاً قال العلماء: وذلك إذا عرفت المماثلة وأمكن ذلك من دون سراية إلى غير الواجب. قال أبو داود: قلت لأحمد يويد ابن حنبل - كيف في السن قال: تبرد أي يبرد من سن الجاني بقدر ما كسر من سن المجني عليه. وقال بعضهم: إن المجديث محمول على القلع، وأنه أراد بقوله كسرت قلعت وهو بعيد. وأما العظم غير السن فقد قام الإجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يخاف منه ذهاب النفس إذا لم تتأت فيه المماثلة بأن لا يوقف على قدر الذاهب. وقال الليث والشافعي ذهاب النفس إذا لم تتأت فيه المماثلة بأن لا يوقف على قدر الذاهب. وقال الليث والشافعي كتاب: القسامة، باب: الصلح، باب: الصلح في الدية (الحديث ٢٧٠٣)، وأخرجه أيضاً في كتاب: القسامة، باب: إثبات

القصاص في الأسنان وما في معناها (الحديث ١٦٧٥).

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

والحنفية: لا قصاص في العظم غير السن، لأن دون العظم حائلًا من جلد ولحم وعصب، فيتعذر معه المماثلة، فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص، ولكن لا نصل إلى العظم حتى ننال ما دونه مما لا نعرف قدره.

(الثانية): قوله: «أتكسر ثنية الربيع» ظاهر الاستفهام الإنكار وقد تؤول بأنه لم يرد به الحكم والمعارضة وإنما أراد به أن يؤكد النبي على طلب الشفاعة منهم وأكد طلبه من النبي بل القسم. وقيل: بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم، وظن أنه يخير بينه وبين الدية أو العفو، ويرشد إليه قوله في جوابه «يا أنس كتاب الله القصاص» وقيل: إنه لم يرد الإنكار بل قاله توقعاً ورجاءً من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضاء حتى يعفوا، أو يقبلوا الأرض، وقد وقع الأمر على ما أراد. وفي إلهامهم العفو وفي تقريره على الحلف، دليل على أنه يجوز الحلف فيما يظن وقوعه.

(الثالثة): قوله على أنه مبتدأ أو خبر، ويجوز النصب في الأول على المصدر وفعله محذوف أي كتب كتاب الله، وفي الثاني على أنه مفعول للكتاب، أو للفعل المقدر، ويحتمل وجوها أخر قيل: أراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص. وقيل: أشار إلى قوله تعالى: ﴿ والجروح قصاص﴾ (١) أو إلى ﴿ وَعَاقبوا بِمثل ما عوقبتم به ﴾ (١) تعجب منه على بوقوع مثل هذا من حلف أنس على نفي فعل الغير وإصرار الغير على إيقاع ذلك الفعل، وكان قضية العادة في ذلك أن يحنث في يمينه، فألهم الله تعالى الغير العفو فير قسم أنس، وأن هذا الاتفاق وقع إكراماً من الله تعالى لأنس ليبر في يمينه، وأنه من جملة عباد الله الذين يعطيهم الله تعالى أربهم ويجيب دعاءهم، وفيه جواز الثناء على من وقع له مثل ذلك عند أمن الفتنة عليه.

١٤/١٢٠٠ _ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي عَمِّيًّا أَوْ رِمِّيًّا بَعَجَرٍ ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصاً، فَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَإِ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْداً فَهُوَ قَوَدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ ٱللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ ٱللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَبْنُ مَاجَهُ ، بِإِسْنَادِ قَوِيَّ.

سورة المائدة، الآية: ٥٤.
 سورة النحل، الآية: ١٢٦.

١٢٠٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: فيمن قتل في عميا بين قوم (الحديث ٤٥٣٩)، وأخرجه وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: من قتل بحجر أو سوط (الحديث ٤٧٩٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: من حال بين ولي المقتول وبين القود (الحديث ٢٦٣٥).

- (وعن ابن عباسُ، رضى اللَّه عنهما، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من قتل في عمياً) بكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المثناة من تحت بالقصر فعيلي من العماء. وقوله: (أو رمياً) بزنته مصدر يراد به المبالغة (بحجر أو سوط أو عصا فعليه عقل الخطأ، ومن قتل عمداً فهو قود ومن حال دونه فعليه لعنة اللَّه. أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوي) قال في النهاية في تفسير اللفظين: المعنى أن يوجد بينهم قتيل يعمى أمره ولا يتبين قاتله، فحكمه حكم قتيل الخطأ تجب فيه الدية. الحديث فيه مسألتان: الأولى أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله، فإنها تجب فيه الدية وتكون على العاقلة، وظاهره من غير أيمان قسامة. وقد آختلف في ذلك فقالت الهادوية: إن كان الحاضرون الذين وقع بينهم القتـل منحصرين لزمت القسامة وجرى فيهاحكمها من الأيمان والدية، وإن كانوا غير منحصرين لزمت الدية في بيت المال. وقال الخطابي: اختلف هل تجب الدية في بيت المال أو لا؟ قال إسحاق بالوجوب وتوجيهه من حيث المعنى أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين، فوجبت ديته في بيت مال المسلمين. وذهب الحسن إلى أن ديته تجب على جميع من حضر، وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تتعداهم إلى غيرهم وقال مالك: إنه يهدر لأنه إذا لم يوجد قاتله بعينه أستجال أن يؤخذ به أحد، وللشافعي قول إنه يقال لوليه ادع على من شئت وأحلف، فإن حلف أستحق الدية، وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة، وذلك لأن الدم لا يجب إلا بالطلب، وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذه الأقوال، وقد عرفت أن سند الحديث قوي كما قاله المصنف علمت أن القول به أولى الأقوال. (المسئلة الثانية): في قوله الومن قتل عمداً الله فهو قود دليل على أن الذي يوجبه القتل عمداً هو القود عيناً، وفي المسئلة قولان: (الأول) أنه يجب القود عيناً، وإليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة، ويدل لهم قوله تعالى: ﴿كتب عليكم القصاص﴾ (١) وحديث «كتأب اللَّه القصاص» قالوا: وأما الدية فلا تجب إلا إذا رضي الجاني، ولا يجبر الجاني على تسليمها. (والثاني): للهادوية وأحمد ومالك وغيرهم. وقول للشافعي أنه يجب بالقتل عمداً أحد أمرين القصاص أو الدية لقوله عليه: "من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقيد وإما أين يدي، أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم، وأجيب عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول مخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية،

⁽١) سررة البقرة، الآية: ١٧٨.

قالوا: وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين. قلنا: الاقتصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه. وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح الخزاعي قال: سمعت رسول الله على يقول: قمن أصيب بدم أو خبل والخبل الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتص، أو يأخذ العقل، أو يعفو، فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه، فإن قبل من ذلك شيئاً ثم عدا بعد ذلك فإن له النار».

١٠١١/١٢٠ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ وَقَتَلَهُ الآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُحْبَسُ ٱلَّذِي أَمْسَكَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، مَوْصُولاً وَمُرْسَلاً (١)، وَصَحَّحَهُ آبْنُ القِطَّانِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. إِلاَّ أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ رَجَّحَ المُرْسَلَ.

_ (وحن ابن عمر، رضي اللّه عنهما، عن رسول اللّه ﷺ قال: إذا أمسك الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك. رواه الدارقطني موصولاً ومرسلاً وصححه ابن القطان ورجاله ثقات إلا أن البيهقي رجح المرسل) قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد: وهذا الإسناد على شرط مسلم. قلت: إشارة إلى إسناد الدارقطني، فإنه رواه من حديث أبو داود الحفري عن الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر أن رسول اللّه ﷺ الحديث ثم قال: قال الحافظ البيهقي ما رواه غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن إسماعيل بن أمية مرسلاً، وهذا هو الصحيح. والحديث دليل على أنه ليس على الممسك سوى حبسه ولم يذكر قدر مدته، فهي راجعة إلى نظر الحاكم، وأن القود أو الدية على القاتل، وإلى هذا ذهبت الهادوية والحنفية والشافعية للحديث ولقوله تعالى: ﴿ فَمَنَ أَعَتَدَى عَلَيكُم فَاعتَدُوا عَلَيه بِمثل ما اعتَدَى عَلَيكُم ﴾ (٢) وذهب مالك والنخعي وابن أبي ليلى إلى أنهما يقتلان جميعاً، إذ هما مشتركان في قتله، فإنه لولا الإمساك ما قتل. وأجيب بأن النص منع الإلحاق، فإن حكم ذلك حكم الحافر للبئر والمردي إليها، فإن الضمان على المردي دون الحافر اتفاقاً ولكن الحديث الآتي دليل للأولين.

۱۲۰۱ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود والديات (الحديث ١٤٠/٣)، وأخرجه البيهقي في كتاب: الجنايات، باب: ما جاء في أمر السيد عبده (الحديث ٨/ ٥٠).

⁽١) زيادة من نسخة م، والسياق يقتضي هذه الزيادة بدليل أن البيهةي رجنع المرسل على الموصول.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

١٦/١٢٠٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمُنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ مُسْلِماً بِمُعَاهَدٍ. وَقَالَ: «أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَى بِذِهِّتِهِ». أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ هَٰكَذَا مُرْسَلاً، وَوَصَلَهُ الدَّارَقُطْنِيِّ، بِذِكْرِ آبْنِ عُمَرَ فِيهِ، وَإِسْنَادُ الْمَوْصُولَ وَاهِ.

— (وعن عبد الرحمٰن بن البيلماني) بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح اللام ضعفه جماعة فلا يحتج بما انفرد به إذا وصل، فكيف إذا أرسل، فكيف إذا خالف؟ وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف (أن النبي على قتل مسلماً بمعاهد وقال: أنا أولى من وفي بلمته. أخرجه عبد الرزاق هكذا مرسلاً ووصله الدارقطني بذكر ابن عمر فيه وإسناد الموصول واه). تقدم الكلام في الحديث قريباً.

١٢٠٢ / م - ٠٠٠ - وَجَٰنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً ، فَقَالَ عُمَرَ (وَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ قُتِلَ غُلَامٌ غِيلَةً ، فَقَالَ عُمَرَ: لَوِ ٱشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَّنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ ﴾ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِئِي .

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قتل غلام غيلة) بكسر الغين المعجمة وسكون المثناة التحتية أي سراً (فقال عمر رضي الله عنه لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به. أخرجه البخاري) وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن نافع أن عمر «قتل سبعة من أهل صنعاء برجل». وأخرجه في الموطأ بسند آخر من حديث ابن المسيب «أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً». وللحديث قصة أخرجها الطحاوي، والبيهقي عن ابن وهب قال: حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه «أن أمرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل، فأتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له: إن هذا الغلام يفضحنا فأقتله فأبى فأمتنعت منه فطاوعها فأجتمع على قتل الغلام الرجل، ورجل آخر والمرأة وخادمها، فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة وطرحوه في ركية في ناحية القرية ليس فيها ماه وذكر القصة وفيها فأخذ خليلها فأعترف ثم أعترف الباقون في ناحية القرية ليس فيها ماه وذكر القصة وفيها فاخذ خليلها فأعترف ثم أعترف الباقون في ناحية القرية ليس فيها ماه وذكر القصة وفيها أخد خليلها فأعترف ثم أعترف المياقون والله لو أن أهل صنعاء أشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين» وفي هذا دليل أن رأي عمر، والله لو أن أهل صنعاء أشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين، وفي هذا دليل أن رأي عمر،

۱۲۰۲ ـ أخرجه عبد الرزاق: ١٠١/ ١٠١، وأخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود والديات (الحديث ٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

١٢٠٢ م - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أم يقتص منهم كلهم (الحديث ٦٨٩٦).

رضي اللَّه عنه، أنه تقتل الجماعة بالواحد، وظاهره ولو لم يباشره كل واحد، ولذا قلنا إن فيه دليلاً لقول مالك والنخعي، وقول عمر: لو تمالاً أي توافق دليل على ذلك، وفي قتل الجماعة بالواحد مذاهب: (الأول) هذا وإليه ذهب جماهير فقهاء الأمصار، وهو مروي عن على رضي اللَّه عنه وغيره، وقد أخرج البخاري اعن على رضي اللَّه عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة، فقطعه علي رضي اللَّه عنه ثم أتياه بآخر فقالًا: هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما، ولا فرق بين القصاص في الأطراف والنفس. (والثاني): للناصر والشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحداً من الجماعة، وفي رواية عن مالك يقرع بينهم، فمن خرجت عليه القرعة قتل ويلزم الباقون الحصة من الدية، وحجتهم أن الكفاءة معتبرة ولا تقتل الجماعة بالواحد، كما لا يقتل الحر بالعبد، وأجيب بأنهم لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول، بل لأن كل واحد منهم قاتل: (والثالث): لربيعة وداود أنه لا قصاص على الجماعة، بل الدية رعاية للمماثلة ولا وجه لتخصيص بعضهم. هذه أقوال العلماء في المسألة، والظاهر قول داود، لأنه تعالى أوجب القصاص وهو المماثلة، وقد أنتفت هنا، ثم موجب القصاص هو الجناية التي تزهق الروح بها، فإن زهقت بمجموع فعلهم، فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور وإنما يصح على قول النخعي. وإن كان كل واحد قاتلاً بأنفراده لزم توارد المؤثرات على أثر واحد، والجمهور يمنعونه على أنه لا سبيل إلى معرفة أنه مات بفعلهم جميعاً أو بفعل بعضهم، فإن فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة بأنفرادها لم يلزم أنه مات بكل منها فلا عبرة بالأسبق كما قيل. وأما حكم عمر، رضى اللَّه عنه، ففعل صحابي لا تقوم به الحجة، ودعوى أنه إجماع غير مقبولة، وإذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد فإنها تلزمهم دية واحدة، لأنها عوض عن دم المقتول. وقيل. تلزم كل واحد ونسب قائله إلى خلاف الإجماع هذا ما قررناه هنا، ثم قوي لنا قتل الجماعة بالواحد وحررنا دليله في حواشي ضوء النهار، وفي ذيلنا على الأبحاث المسددة.

١٧/١٢٠٣ ــ وَعَنْ أَبِي شُرَيْحِ الْخُزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَالَتِي هٰذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيَرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ
أَوْ يَقْتُلُوا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

١٢٠٣ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: الإمام يأمر بالعفو في الدم (الحديث ٤٤٩٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: ولي العمد يرضى بالدية (الحديث ٤٨٠٠).

١٨/١٢٠٤ ــ وأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

— (وعن أبي شريح) بضم الشين المعجمة وسكون المثناة التحتية فحاء مهملة (المخزاعي). بضم الخاء المعجمة فزاي بعد الألف عين مهملة واسمه عمرو بن خويلد وقيل غيره (قال: قال رسول الله: فمن قتل له قتيل بعد مقالتي هذه فأهله بين خيرتين) بالخاء المعجمة فراء تثنية خيرة بينهما بقوله (إما أن يأخذوا العقل أو يقتلوا. أخرجه أبو داود والنسائي وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بمعناه) أصل الحديث أنه قال في في أثناء كلامه "ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وإني عاقله فمن قتل له الحديث» وتقدم حديث أبي شريح فيه التخيير بين إحدى ثلاث ولا منافاة. قال في الهدي النبوي: إن الواجب أحد الشيئين إما القصاص أو الدية والخيرة في ذلك إلى الولي بين أربعة أشياء، العفو مجاناً، أو العفو إلى الدية، أو القصاص ولا خلاف في تخييره بين هذه الثلاثة والرابعة المصالحة إلى أكثر من الدية وفيه وجهان أحدهما أشهرهما مذهباً أي للحنابلة جوازه والثاني ليس له العفو على مال إلا الدية أو دونها وهذا أرجح دليلاً فإن اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد وهذا مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن مالك وتقدم القول الثاني أن موجبه القود عيناً وليس له العفو إلى الدية إلا برضا الجاني وتقدم المختار.

١ ــ باب: الدِّيَاتِ

الديات بتخفيف المثناة التحتية جمع دية كعدات جمع عدة. أصل دية ودية بكسر الواو مصدر ودي القتيل يديه إذا أعطى وليه ديته، حذفت فاء الكلمة وعوضت عنها تاء التأنيث كما في عدة، وهي أسم لأعم مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه.

١/١٢٠٥ - عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مَحمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدُّهِ رَضِيَ اللَّهُ عنهُم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنِ ٱعْتَبَطَ

١٣٠٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: من قتل له قتيل فهو بخير النظرين (الحديث ٦٨٨٠)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحريم مكة وصيدها (الحديث ١٣٥٥).

۱۲۰٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ٢١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: العقول (الحديث ٥٠) و(الحديث ٥٠) و(الحديث ٥٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: التاريخ، باب: كتب النبي الله (الحديث ٢٥٥٩)، وأخرجه ابن الجارود (الحديث ٧٨٠)، وأخرجه أحمد: ٢/ ١٨٣.

مُؤْمِناً قَتْلاً عَنْ بَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ قَوَدً، إِلاَ أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَإِنَّ فِي النَّفْسِ الدَّبَةُ مَاثَةً مِنَ الإِلِي، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوحِبَ جَدْعُهُ الدِّيَةُ، وَفِي الْعَبْنَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الْمُسَانِ الدِّيَةُ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي السَّلْبِ الدِّيَةُ، وَفِي السَّلْبِ الدَّيَةُ، وَفِي السَّلْبِ الدَّيَةُ، وَفِي السَّلْبِ الدِّيَةِ، وَفِي السَّلْبِ الدِّيَةِ، وَفِي المَامُومَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي المَامُومَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي السَّلِيةِ مِنْ الإِلِي وَفِي السَّلِيةِ، وَفِي المَامُومَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَفِي السَّلِيقِ مِنْ الإِلِي وَفِي المُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشَرَةً مِنَ الإِلِي وَفِي الْمُوضِحةِ الجَائِفَةِ فَلْكُ الدِّيلِ وَالرِّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الإِلِيلِ، وَفِي السَّنِ خَمْسٌ مِنَ الإِلِيلِ، وَفِي الْمُوضِحةِ أَصَابِعِ الْبَدِ وَالرِّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الإِلِيلِ، وَفِي السَّنِ خَمْسٌ مِنَ الإِلِيلِ، وَفِي الْمُوضِحةِ أَصَابِعِ الْبَدِ وَالرِّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الإِلِيلِ، وَفِي السَّنِ خَمْسٌ مِنَ الإِلِيلِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَوْأَةِ، وَعَلَى أَمْلِ الذَّهِبِ الْفُ دِينَارِ». أَخْرَجَهُ أَسُلُ وَالْمَائِيلِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَوْأَةِ، وَعَلَى أَمْلِ الذَّهِبِ الْفُ دِينَارٍ». أَخْرَجَهُ الْمُونِ فِي المَرَاسِيلِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَوْأَةِ، وَعَلَى أَمْلِ الذَّهِبِ الْفُورِدِ، وَابْنُ حِبَانَ) (١٠)، وَأَخْمَدُ، وَأَخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ.

— (عن أبي بكر بن محمد بن حمرو بن حزم) بالحاء المهملة مفتوحة وسكون الزاي وهو تابعي ولي القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز أسمه كنيته (عن أبيه عن جده) عمرو بن حزم (أن النبي الله كتب إلى أهل البمن فذكر الحديث) أوله من «محمد النبي إلى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحرث بن عبد كلال قيل ذي رعين أما بعد» إلى آخر ما هنا (وفيه أن من أعتبط) بالعين المهملة بعدها مثناة فوقية ثم موحدة آخرها طاء مهملة أي: من قتل قتيلاً بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله (مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول) فيه دليل على أنهم مخيرون كما قررناه (وإن في النفس اللية مائة من الإبل) بدل من الدية (وفي الأنف إذا أوصب) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين المهملة فموحدة (جدعه) أي: قطع جميعه (الدية، وفي اللسان الدية) إذا قطع من أصله البيضتين الدية وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية، وفي الرجل الواحدة نصف الدية) إذا قطعت من مفصل الساق (وفي المأمومة) هي الجناية التي بلغت أم الرأس، وهي الدماغ أو الجائدة الرقيقة عليها (ثلث الدية، وفي المبنية، قال في القاموس: هي الطعنة تبلغ الجوف ومثله في غيره (ثلث الدية، وفي المنقلة) اسم فاعل من نقل مشدد القاف، وهي الحوف ومثله في غيره (ثلث الدية، وفي المنقلة) اسم فاعل من نقل مشدد القاف، وهي

⁽١) في نسخة م: ابن حبان وابن الجارود بتقديم وتأخير.

التي تخرج منها صغار العظام وتنتقل من أماكنها. وقيل: التي تنقل العظم أي تكسره (خمس عشرة من الإبل، وفي كل إصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل، وفي السن خمس من الإبل وفي الموضحة) اسم فاعل من أوضح، وهي التي توضح العظم وتكشفه (حمس من الإبل، وإن الرجل يقتل بالمرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار. أخرجه أبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد واختلفوا في صحته) قال أبو داود في المراسيل: قد:أسند هذا ولا يصح، والذي قال في إسناده سليمان بن داود وهم إنما هو ابن أرقم. وقال أبو زرعة: عرضته على أحمد فقال: سليمان بن داود هذا ليس بشيء. وقال ابن حبان: سليمان بن داود اليماني ضعيف، وسليمان بن داود الخولاني ثقة وكلاهما يرويان عن الزهري، والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني، فمن ضعفه إنما ظن أن الراوي هو اليماني. وقال الشافعي: لم ينقلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله على الله على البر عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تغنى شهرتها عن الإسناد، لأنه أشبه المتواتر لتلقى الناس إياه بالقبول والمعرفة. قال العقيلي: حديث ثابت محفوظ إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عمن فوق الزهري. وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم في الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم، فإن الصحابة والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. قال ابن شهاب: قرأت في كتاب رسول اللَّه ﷺ لعمرو بن خزم حين بعثه إلى نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم. وصححه الحاكم وابن حبابٌ والبيهقي. وقال أحمد: أرجو أن يكون صحيحاً. وقال الحافظ ابن كثير في الإرشاد بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه ما لفظه: قلت: وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديماً وحديثاً يعتمدون عليه، ويفزعون في مهمات هذا الباب إليه، ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان. وإذا عرفت كلام العلماء هذا عرفت أنه معمول به، وأنه أولى من الرأي المنحض، وقد أشتمل على مسائل فقهية: (الأولى) فيمن قتل مؤمناً اعتباطاً أي بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله كما قدمناه. وقال الخطابي: اعتبط بقتله أي قتله ظلماً لا عن قصاص، وقد رُوي الاغتباط بالغين المعجمة كما يفيده تفسيره في سنن أبى داود، فإنه قال: إنه سئل يحيى بن يحيى الغساني عن الاغتباط فقال: القاتل الذي يقتل في الفتنة فيرى أنه في هدى لا يستغفر اللَّه تعالى منه، فهذا يدل أنه من الغبطة الفرح والسرور وحسن الحال، فإذا كان المقتول مؤمناً وفرح بقتله، فإنه داخل في هذا الوعيد. ودل على أنه يجب القود إلا أن يرضى أولياء المقتول، فإنهم مخيرون بينه وبين الدية كما سلف. (الثانية): أنه دل على أن قدر الدية مائة من الإبل، وفيه دليل أيضاً على أن الإبل هي الواجبة، وأن سائر الأصناف ليست بتقدير شرعى، بل هي مصالحة وإلى هذا ذهب القاسم

والشافعي. وأما أسنانها فسيأتي في حديث بعد هذا بيانها، إلا أن قوله في هذا الحديث: «وعلى أهل الذهب ألف دينار» ظاهره أنه أصل أيضاً على أهل الذهب والإبل أصل على أهل الإبل، ويحتمل أن ذلك مع عدم الإبل، وأن قيمة الماثة منها ألف دينار في ذلك العصر، ويدل لهذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول اللَّه ﷺ كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق، ويقومها على أثمان الإبل إذا غلت رفع من قيمتها، وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها. وبلغت على عهد رسول اللَّه ، ا بين أربعمائة إلى ثمانمائة وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم، قال: وقضى على أهل البقر مائتي بقرة، ومن كان دية عقله في الشاء بألفي شاة. وأخرج أبو داود عن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، «أن رجلًا من بني عدي قتل فجعل رسول اللَّه ﷺ ديته أثنى عشر ألفاً، ومثله عندالشافعي وعند الترمذي وصرح بأنها اثنا عشر ألف درهم، وعند أهل العراق أنها من الورق عشرة آلاف درهم، ومثله عن عمر رضي اللَّه عنه وذلك بتقويم الدينار بعشرة دراهم، وأتفقوا على تقويم المثقال بها في الزكاة. وأخرج أبو داود عن عطاء أن رسول اللَّه ﷺ «قضى في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر ماثتي بقرة، وعلى أهل الشاء ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة، وعلى أهل القمح شيئاً لم يحفظه محمد بن إسحاق، وهذا يدل على تسهيل الأمر، وأنه ليس يجب على من لزمته الدية إلا من النوع الذي يجده ويعتاد التعامل به في ناحيته، وللعلماء هنا أقاويل مختلفة، وما دلت عليه الأحاديث أولى بالاتباع، وهذا التقديرات الشرعية كما عرفت. وقد أستبدل الناس عرفاً في الديات وهو تقديرها بسبعمائة قرش. ثم إنهم يجمعون عروضاً يقطم فيها بزيادة كثيرة في أثمانها، فتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية، ولا أعرف لهذا وجهاً شرعياً، فإنه أمر صار مأنوساً ومن له الدية لا يعذر عن قبول ذلك، حتى أنه صار من الأمثال «قطع دية» إذا قطع شيء بثمن لا يبلغه (المسألة الثالثة) قوله: (وفي الأنف إذا أوعب جدعه) أي: آستؤصل، وهو أن يقطع من العظم المنحدر من مجمع الحاجبين، فإن فيه الدية وهذا حكم مجمع عليه. وأعلم أن الأنف مركب من أربعة أشياء: من قصبة ومارن، وأرنبة، وروثة، فالقصبة هي العظم المنحدر من مجمع الحاجبين، والمارن هو الغضروف الذي يجمع المنخرين، والروثة بالراء وبالمثلثة طرف الأنف، وفي القاموس المارن الأنف، أو طرفه، أو ما لان منه. وأختلف إذا جني على أحد هذه فقيل: تلزم حكومة عند الهادي. وذهب الناصر والفقهاء إلى أن في المارن دية، لما رواه الشافعي عن طاوس قال: عندنا في كتاب رسول اللَّه على «في الأنف إذا قطع مارنه مائة من الإبل اقال الشافعي: وهذا أبين من حديث

آل حزم. وفي الروثة نصف الدية، لما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قضى النبي على إذا قطعت ثندوة الأنف بنصف العقل خمسون من الإبل، أو عدلها من الذهب، أو الورق، قال في النهاية: الثندوة هنا روثة الأنف وهي طرفه ومقدمه. (المسألة الرابعة): قوله: «وفي اللسان الدية» أي: إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الإطلاق وهذا مجمع عليه، وكذا إذا قطع منه ما يمنع الكلام. وأما إذا قطع ما يبطل بعض الحروف فحصته معتبرة بعُدد الحروف. وقيل: بحروف اللسان فقط وهي ثمانية عشر حرفاً، لا حروف الحلق وهي ستة، ولا حروف الشفة وهي أربعة، والأول أولى، لأن النطق لا يتأتى إلا باللسان. (المسألة الخامسة) قوله: «وفي الشفتين الدية» واحدتهما شفة بفتح الشين وتكسر كما في القاموس، وحد الشفتين من تحت المنخرين إلى منتهى الشدقين في عرض الوجه، وفي طوله من أعلى الذقن إلى أسفل الخدين، وهو مجمع عليه. وأختلف إذا قطع إحداهما، فذهب الجمهور إلى أن في كل واحدة نصف الدية على السواء. وروي عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثاً وفي السفلي ثلثين، إذ منافعها أكثر لحفظها للطعام والشراب (السادسة) قوله: أوفي الذكر الدية، هذا إذا قطع من أصله وهو مجمع عليه، فإن قطع الحشفة ففيها الدية عند مالك وبعض الشافعية وأختاره المهدي كمذهب الهادوية وظاهر الحديث أنه لا فرق بين العنين وغيره والكبير والصغير وإليه ذهب الشافعي. وعند الأكثر أن في ذكر الخصى والعنين حكومة (السابعة) قوله "وفي البيضتين الدية» وهو حكم مجمع عليه، وفي كل واحدة نصف الدية. وفي البحر عن على، رضي اللَّه عنه، وعن ابن المسيب رضي اللَّه عنه أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية، لأن الولد يكون منها، وفي اليمنى ثلث الدية. (الثامنة): أن في الصلب الدية وهو إجماع، والصلب بالضم والتحريك عظم من لدن الكاهل إلى العجب بفتح العين المهملة وسكون الجيم أصل الذنب كالمصالبة قال تعالى: ﴿يخرج من بين الصلب والترائب﴾(١) فإن ذهب المني مع الكسر فديتان. (التاسعة): أفاد أن في العينين الدية وهو مجمع عليه،وفي إحداهما نصف الدية، وهذا في العين الصحيحة. وأختلف في الأعور إذا ذهبت عينه بالجناية فذهب الهادي والحنفية والشافعية إلى أنه يجب فيها نصف الدية، إذ لم يفصل الدليل وهو هذا الحديث، وقياساً على من له يد واحدة فإنه ليس له إلا نصف الدية وهو مجمع عليه. وذهب جماعة من الصحابة ومالك وأحمد إلى أن الواجب فيها دية كاملة، لأنها في معنى العينين، وأختلفوا

⁽١) سورة الطارق، الَّاية: ٧.

إذا جني على عين واحدة فالجمهور على ثبوت القود لقوله تعالى: ﴿والعين بالعين﴾(١) وعن أحمد أنه لا قود فيها. (العاشرة): قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية، وحد الرجل التي تجب فيها الدية من مفصل الساق، فإن قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد. وأعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون من الإبل، قال: روينا عن عمر وعلي أنهما قضيا بذلك. وروى البيهقي من حديث معاذ أنه قال: وفي السمع مائة من الإِبل، وفي العقل مائة من الإِبل. وقال البيهقي: إسناده ليس بقري. قال ابن كثير: لأنه من رواية رشدين بن سعد المصري وهو ضعيف. قال زيد بن أسلم: مضت السنة أن في العقل إذا ذهب الدية رواه البيهقي. (الحادية عشرة): أنه دل على أن في المأمومة والجائفة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية. قال الشافعي: لا أعلم خلافاً أن رسول اللَّه ﷺ قال في الجائفة ثلث الدية، ذكره ابن كثير في الإرشاد. وقال في نهاية المجتهد: إتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح الرأس، وأنه لا يقاد منها، وأن فيها ثلث الدية، وأنها جائفة متى وقعت في الظهر والبطن. وأختلفوا إذا وقعت في غير ذلك من الأعضاء فنفذت إلى تجويفه، فحكى مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل جراحة نافذة إلى تجويف عضو من الأعضاء أي عضو كان ثلث دية ذلك العضو. وأختاره مالك، وأما سعيد فإنه قاس ذلك على الجائفة على نحو ما روي عن عمر رضي اللَّه عنه، في موضحة الجسد. (الثانية عشرة): في المنقلة خمس عشرة من الإبل وتقدم تفسيرها. (الثالثة عشرة): أفاد أن في كل أصبع عشراً من الإبل، سواء كانت من اليدين أو الرجلين، فإن فيها عشراً وهو رأي الجمهور، وفي حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ: "والأصابع سواء، أخرجه أحمد وأبو داود، وقد كان لعمر في ذلك رأي آخر ثم رجع إلى الحديث لما روي له. (الرابعة عشرة): أنه يجب في كل سن خمس من الإبل وعليه الجمهور، وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث. (الخامسة عشرة): أنه يلزم في الموضحة خمس من الإبل وإليه ذهب الهادوية والفريقان، وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص. (فائدة): روى البيهقي عن زيد بن ثابت أن في الهاشمة عشراً من الإبل وحكاه البيهقي عن عدد من أهل العلم، وروى عبد اللَّه بن أحمد أن عمر بن الخطاب، رضي اللَّه عنه، "قضى في رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بأربع ديات؛ رواه عبد اللَّه بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول اللَّه ﷺ (قضى في العين

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

العوراء السادَّة لمكانها إذا طمست بثلث ديتها، وفي اليد الشلاء إذا قطعت بثلث ديتها، وفي السن السوداء إذا نزعت بثلث ديتها، ذكره ابن كثير في الإرشاد. وأما قوله: «وإن الرجل يقتل بالمرأة» فتقدم الكلام فيه.

٣/١٢٠٦ – وَعَنِ أَبْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «دِيَةُ الْخَطَا ِ أَخْمَاساً عِشْرُونَ بَنِي حِقَّةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي حَقَّةً، وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ». لَبُونٍ». أَخْرَجَهُ الذَّارَقُطْنِيُّ ، وَأَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ ، بِلَفْظِ: «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ». بَذَلَ بَنِي إِنَّ لَبُونٍ، وَإِسْنَادُ الأَوَّلِ أَفْوَى، وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مَوْفُوفًا، وَهُو أَصَحُ مِنَ الْمَرْفُوعِ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، عن النبي على قال: دية الخطأ اخماساً) أي: تؤخذ أو تجب بينه بقوله (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض وعشرون بنات لبون وعشرون بني لبون. أخرجه الدارقطني، وأخرجه الأربعة، فإن فيه خشف بن مالك الطائي. بدل بني لبون وإسناد الأول أقوى) أي: من إسناد الأربعة، فإن فيه خشف بن مالك الطائي. قال الدارقطني: إنه رجل مجهول، وفيه الحجاج بن أرطاة. وأعلم أنه أعترض البيهقي على الدارقطني. وقال: إن جعله لبني اللبون غلط منه، ثم قال البيهقي: والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود، والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحد أخماسها بني المخاض لا كما توهم شيخنا الدارقطني رحمه الله تعالى. والحديث دليل على أن دية الخطأ تؤخذ أحماساً كما ذكر، وإليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء، وإلى أن الخامس بنو لبون، وعن أبي حنيفة أنه بنو مخاض كما في رواية الأربعة، وذهب الهادي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعاً بإسقاط بني اللبون، وأستدل له بحديث لم يثبته الحفاظ، وذهبوا إلى أنها أرباع مطلقاً. وذهب الشافعي ومالك إلى أن اللدية تختلف بأعتبار العمد وشبه العمد والخطأ فقالوا: إنها في العمد وشبه العمد تكون أثلاثاً كما في الخطأ. وأما التغليظ في الدية، فإنه فقالوا: إنها في العمد وشبه العمد تكون أثلاثاً كما في الخطأ. وأما التغليظ في الدية، فإنه

۱۲۰۳ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود (الحديث ٢/ ١٧٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: كتاب: الديات، باب: كتاب: الديات، باب: ما جاء في الدية كم هي من الإبل؟ (الحديث ١٣٨٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: ذكر أسنان دية الخطأ (الحديث ٤٨١٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: المخنثين (الحديث ٢٦٣١)، وأخرجه ابن أبي شبية: ٢٧٣/٦.

⁽١) زيادة من نسخة م.

ثبت عن عمر وعثمان، رضي الله عنهما، فيمن قتل في الحرم بدية وثلث تغليظاً، وثبت عن جماعة القول بذلك ويأتي الكلام فيه. (وأخرجه) أي الحديث ابن مسعود (ابن أبي شيبة من وجه آخر موقوفاً) على ابن مسعود (وهو أصح من المرفوع).

٣/١٢٠٧ _ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا رَفَعَهُ: «الدُّيَةُ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلَقَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلاَدُهَا».

__ (وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه) إلى النبي على (الدية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفه في بطونها أولادها) وقد تقدم تفسير هذه الأسنان في الزكاة.

تغليظ الدية

_ (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن النبي على قال: إن أعتى) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فمثناة فوقية فألف مقصورة، اسم تفضيل من العتو، وهو التجبر. (الناس على الله ثلاثة من قتل في حرم الله. أو قتل غير قاتله. أو قتل للدحل) بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة، الثأر وطلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو غيره (الجاهلية. أخرجه ابن حبان في حديث صحّحه) الحديث دليل على أن هؤلاء الثلاثة أزيد في العتو على غيرهم من العتاة (الأول): من قتل في الحرم فمعصية قتله تزيد على معصية من قتل في غير الحرم، وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة، ولكن الحديث ورد في غزاة الفتح في رجل قتل بالمزدلفة، إلا أن السبب لا يخص به إلا أن يقال الإضافة عهدية والمعهود حرم مكة. وقد ذهب الشافعي إلى التغليظ في الدية على من وقع منه قتل الخطأ في الحرم، أو قتل محرماً من النسب، أو قتل في الأشهر الحرم قال: لأن الصحابة غلظوا في هذه

١٢٠٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: الدية كم هي (الحديث ٤٥٤١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الدية كم هي من الإبل (الحديث ١٣٨٧).

١٢٠٨ _ أخرجه ابن حبان في كتاب: الجنايات، باب: القصاص (الحديث ٥٩٩٦).

⁽١) في نسخة م: وإن بزيادة (واو).

الأحوال. وأخرج السدي عن مرة عن ابن مسعود قال: «ما من رجل يهم بسيئة فتكتب عليه إلا أن رجلاً لو هم بعدن أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام، إلا أذاقه الله تعالى من عذاب اليم» وقد رفعه في رواية. قلت: وهذا مبني على أن الظرف في قوله تعالى: ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم (١) متعلق بغير الإرادة، بل بالإلحاد وإن كانت الإرادة في غيره والآية محتملة. وورد في التغليظ في الدية حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ «عقل شبه العمد مغلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح» رواه أحمد وأبو داود. (والثاني): من قتل غير قاتله أي: من كان له دم عند شخص فيقتل رجلاً آخر غير من عنده له الدم، سواء كان له مشاركة في القتل أو لا. (الثالث) قوله: «أو قتل لذحل الجاهلية» تقدم تفسير الذحل وهو العداوة أيضاً. وقد فسر الحديث حديث أبي شريح الخزاعي أنه على قال: «أعتى الناس من قتل غير قاتله، فسر الحديث حديث أبي شريح الخزاعي أنه بي قال: «أعتى الناس من قتل غير قاتله، أو بصر عينه ما لم تبصر» أخرجه البيهقي.

١٢٠٩ / ٥ - وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَإِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلاَدُهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُ ، وَنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلاَدُهَا». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُ ، وَالنَّسَائِيُ ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ حَبَّانَ .

— (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله على قال: ألا إن دية الخطأ وشبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان) قال ابن القطان: هو صحيح ولا يضره الاختلاف. وتقدم الكلام في الحديث، وإنما ذكره المصنف تفسيراً للحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب، وفيه تغليظ عقل الخطأ ولم يبينه هناك فبينه هنا.

⁽١) سورة الحج، الآية: ٢٥.

١٢٠٩ - أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في الخطأ شبه العمد (الحديث ٤٥٤٧)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: دية شبه العمد (الحديث ٤٨٠٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: دية شبه العمد مغلظة (الحديث ٢٦٢٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الديات، باب: ذكر وصف الدية في قتيل... (الحديث ٢٠١١).

7/171 - وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: "هَٰذِهِ وَهَٰذِهِ سَوَاءً". يَعْنِي: الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ. رَوَاهُ الْبُخَارِئُ ، وَلَأْبِي دَاوُدَ ، وَالتَّرْمِذِيِّ : "[دِيَةُ الْأَصَابِع](١) سَوَاءٌ، وَالْتَرْمِذِيِّ : "دِيَةُ أَصَابِعِ الْبَدَيْنِ سَوَاءٌ، وَلَا بْنِ حِبَّانَ : "دِيَةُ أَصَابِعِ الْبَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ سَوَاءٌ، وَلا بْنِ حِبَّانَ : "دِيَةُ أَصَابِعِ الْبَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشَرَةٌ مِنَ ٱلْإِبِلِ لِكُلِّ إِصْبَعِ".

_ (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنه، عن رسول اللَّه على الذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام. رواه البخاري ولأبي داود والترمذي) أي: من حديث ابن عباس (دية الأصابع سواء). هذا أعم من الأول (والأسنان سواء) زاده بياناً بقوله (الثنية والضرس سواء) فلا يقال الدية على قدر النفع والضرس أنفع في المضغ (ولابن حبان) أي: من حديث ابن عباس (دية أصابع اليدين والرجلين سواء عشرة من الإبل لكل أصبع) وقد قدمنا الكلام في هذا مستوفي.

٧/١٢١١ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ رَفَعَهُ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ ـ وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفاً ـ فأَصَابَ نَفْساً فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرِهِمَا، إِلَّا أَنْ مَنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى مِمَّنْ وَصَلَهُ.

_ (وهن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال: من تطبب) أي: تكلف الطب ولم يكن طبيباً كما يدل له صيغة تفعل (ولم يكن بالطب معروفاً فأصاب نفساً فما دونها فهو ضامن. أخرجه الدارقطني وصححه الحاكم، وهو هند أبي داود والنسائي وغيرهما، إلا أن من أرسله أقوى ممن وصله) الحديث دليل على تضمين المتطبب ما أتلفه من نفس فما دونها، سواء أصاب بالسراية أو بالمباشرة، وسواء كان عمداً أو خطأ، وقد أدعى على هذا

١٢١٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: دية الأصابع (الحديث ٦٨٩٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: كتاب: الديات، باب: دية الأعضاء (الحديث ٤٥٥٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: في دية الأصابع (الحديث ١٣٩٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الديات، باب: ذكر وصف الدية في قتيل الخطأ. . . (الحديث ٢٠١٢).

⁽١) في نسخة م: الأصابع.

¹⁷¹¹ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود (الحديث ١٩٦٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطب، باب: إذا اشتد الحر فاستعينوا بالحجامة (الحديث ٢١٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: فيمن تطبب بغير علم (الحديث ٤٥٨٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة (الحديث ٤٨٣٤).

الإجماع. وفي نهاية المجتهد إذا أعنت أي المتطبب كان عليه الضرب والسجن والدية في ماله. وقيل: على العاقلة. وأعلم أن المتطبب هو من ليس له خبرة بالعلاج، وليس له شيخ معروف، والطبيب الحاذق هو من له شيخ معروف، وثق من نفسه بجودة الصنعة وإحكام المعرفة. قال ابن القيم في الهدى النبوي: إن الطبيب الحاذق هو الذي يراعي في علاجه عشرين أمراً وسردها هنالك، قال: والطبيب الجاهل إذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له به معرفة، فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس، وأقدم بالتهور على ما لا يعلمه، فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان. وهذا إجماع من أهل العلم. قال الخطابي: لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً، والمتعاطى علماً أو عملاً لا يعرفه متعد، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود، لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض وجناية الطبيب على قول عامة أهل العلم على عاقلته ا هـ وأما إعنات الطبيب الحاذق، فإن كان بالسراية لم يضمن أتفاقاً، لأنها سراية فعل مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج، وهكذا سراية كل مأذون فيه لم يتعد الفاعل في سببه، كسراية الحد وسراية القصاص عند الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة رضى اللَّه عنه، فإنه أوجب الضمان بها. وفرق الشافعي بين الفعل المقدر شرعاً كالحد وغير المقدر كالتعزير، فلا يضمن في المقدر ويضمن في غير المقدر، لأنه راجع إلى الاجتهاد فهو في مظنة العدوان، وإن كان الإعنات بالمباشرة فهو مضمون عليه إن كان عمداً، وإن كان خطأ فعلى العاقلة.

٨/١٢١٢ وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ، مِنَ ٱلإِبِلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَٱلأَرْبَعَةُ ، وَزَادَ أَحْمَدُ: «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ، عَشْرٌ، مِنَ ٱلإِبِلِ». وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةَ، وَٱبْنُ الْجَارُودِ .

_ (وعنه) أي: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أنه ﷺ قال: المواضح) جمع موضحة (خمس خمس من الإبل. رواه أحمد والأربعة. وزاد أحمد والأصابع سواء كلهن عشر من الإبل وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كتاب عمرو بن حزم. وموضحة الوجه والرأس سواء بالإجماع، إذ هما كالعضو الواحد.

۱۲۱۲ - أخرجه أحمد: ٧٦/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: ديات الأعضاء (الحديث ٤٥٦٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في الموضحة (الحديث ١٣٩٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: المواصخ (الحديث ٢٦٥٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: الموضحة (الحديث ٢٦٥٥)، وأخرجه أحمد: ٥/٢٧، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٧٨٥).

ثبوت دية أهل الذمة

٩/١٢١٣ هَ وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ أَهْلِ الدُّمَّةِ نِضْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالأَرْبَعَةُ . وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «دِيَةُ الْمُعَاهَدِ نِضْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِينَ». وَلِلنَّسَائِيِّ : «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ النُّلُثَ مِنْ فِيئَهَا». وَصَحَّحَهُ أَبْنُ خُزَيْمَةً.

ـــ (وعنه) أي: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين. رواه أحمد والأربعة ولفظ أبي داود: دية المعاهد نصف دية الحر. وللنسائي عقل المرأة مثل عقل الرجل، حتى يبلغ الثلث من ديتها. وصححه ابن خزيمة) لكنه قال ابن كثير: إنه من رواية إسماعيل بن عياش، وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يحتج به عند جمهور الأئمة وهذا منه. قلت: تعنتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين وقبوله في الشاميين، والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لثقته وضبطه، وكأنه لذلك صحح أبن خزيمة هذه الرواية، وهي عن إسماعيل عن أبن جريج، وأبن جريج ليس بشامي. وأعلم أنه أشتمل الحديث على مسألتين (الأولي): في دية أهل الذمة وهنا للعلماء ثلاثة أقوال: الأول أنها نصف دية المسلم كما أفاده الحديث. قال الخطابي في معالم السنن: ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا. وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير، وهو قول مالك وأبن شبرمة وأحمد بن حنبل، غير أن أحمد قال: إذا كان القتل خطأ، فإن كان عمداً لم يقد به وتضاعف عليه أثنى عشر ألفاً. وقال أصحاب الرأى وسفيان الثوري ديته دية المسلم، وهو قول الشعبي والنخعي، ويروى ذلك عن عمر وأبن مسعود. وقال الشافعي وإسحاق بن راهويه: ديته الثلث من دية المسلم أنتهى. فعرفت أن دليل القول الأول حديث الكتاب. وأستدل للقول الثاني وهو قول الحنفية، وإليه ذهب الهادوية بقوله تعالى: ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلَّمة إلى أهله ﴾ (١) قالوا: فذكر الدية والظاهر فيها الإكمال، ويما أخرجه البيهقي عن أبن جريج عن الزهري عن أبي هريرة قال: «كانت دية اليهودي والنصراني في زمن النبي عليه ١٢١٣ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ١٨٠، وأخرجه أبو داود في كتباب: الديات، باب: في دية الذمي (الحديث ٤٥٦٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في دية الكفار (الحديث ١٤١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: كم دية الكافر (الحديث ٤٨٢٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: دية الكافر (الحديث ٢٦٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: عقل المرأة (الحديث ٤٨١٩). (١) سورة النساء، الآية: ٩٢.

مثل دية المسلمين الحديث، وأجيب بأن الدية مجملة وحديث الزهري عن أبي هريرة مرسل، ومراسيل الزهري قبيحة، وذكروا آثاراً كلها ضعيفة الإسناد. ودليل القول الثالث هو مفهوم قوله في حديث عمرو بن حزم: «وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل» فإنه دل على أن غير المؤمنة بخلافها، وكأنه جعل بيان هذا المفهوم ما أخرجه الشافعي نفسه عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه «قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف وفي دية المجوسي بثمانمائة. ومثله عن عثمان رضي الله عنه، فجعل قضاء عمر رضى اللَّه عنه مبيناً للقدر الذي أجمله مفهوم الصفة، ولا يخفى أن دليل القول الأول أقرى، لا سيما وقد صحح الحديث إمامان من أثمة السنة. (المسألة الثانية): ما أفاده قوله وللنسائي أي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها اوهو دليل على أن أرش جراحات المرأة يكون كأرش جراحات الرجل إلى الثلث، وما زاد عليه كان جراحتها مخالفة لجراحاته، والمخالفة بأن يلزم فيها نصف ما يلزم في الرجل، وذلك لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل لقوله على في حديث معاذ: «دية المرأة على النصف من دية الرجل؛ وهو إجماع فيقاس عليه مفهوم المخالفة من أرش جراحة المرأة على الدية الكاملة. وإلى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء، وهو قول عمر وجماعة من الصحابة. وذهب على رضى اللَّه عنه والهادوية والحنفية والشافعية إلى أن دية المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل. وأخرج البيهقي عن على أيضاً أنه كان يقول: «جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر» ولا يخفي أنه قد صحح أبن خزيمة حديث «إن عقل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث» فالعمل به متعين والظن به أقوى. وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجمهور أهل المدينة، وهو مذهب مالك وأحمد، ونقله أبو محمد المقدسي عن عمر وابنه وقال: لا تعلم لهما مخالفاً من الصحابة إلا عن على رضى الله عنه، ولا نعلم ثبوته عنه. قال ابن كثير: قلت: هو ثابت عنه، وفي المسألة أقوال أخر بلا دليل ناهض.

١٠/١٢١٤ حَمْنُهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغَلَّظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلاَ يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَٰلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ فَتَكُونَ دِمَاءً بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ وَلاَ حَمْلِ سِلاّحِ ٩. أَخْرَجَهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ وَضَعَفَهُ.

١٢١٤ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الحدود، باب: الحدود والديات (٤/ ١٩٠).

١١/١٢١٥ _ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ ٱثْنَيْ عَشَرَ ٱلْفاً». رَوَاهُ ٱلأَرْبَعَةُ ، وَرَجَّعَ النَّسَائِيُّ، وَأَبُو حَاتِم، إِرْسَالَهُ.

_ (وصن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قتل رجل رجلاً على عهد رسول الله على فجعل النبي على ديته آثني عشر ألفاً) بين البيهةي أن المراد درهما (رواه الأربعة ورجع النسائي وأبو حاتم إرساله) وقد أخرج البيهةي عن علي رضي الله عنه وعائشة وأبي هريرة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم مثل هذا. وإنما رجع النسائي وأبو حاتم إرساله، لما قاله البيهةي إن محمد بن ميمون راويه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس إنما قال: لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة، وأكثر ما كان يقول عن عكرمة عن النبي على أتنهى. قلت: وزيادة العدل مقبولة، وكونه قالها مرة واحدة كاف في الرفع، فإنه لو أقتصر عليها الحكم برفع الحديث فأرسله مراراً لا يقدح في رفعه مرة واحدة. وإلى هذا ذهب أكثر العلماء. وذهب الهادوية وأهل العراق أنها عشرة

١٢١٥ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: الدية كم هي (الحديث ٤٥٤٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: الدية كم هي من الدراهم (الحديث ١٣٨٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: ذكر الدية من الورق (الحديث ٤٨١٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: دية الخطأ (الحديث ٢٦٢٩).

آلاف درهم. وأستدل له في البحر بقوله: لقول علي به وهو توقيف انتهى. إلا أنه لم يطرد هذا فيما ينقله عن علي رضي اللَّه عنه، بل تارة يقول مثل هذا، وتارة يقول: إن قول علي أجتهد ولا يلزمنا. ودعوى التوقيف غير صحيحة إذ مثل هذا فيه للاجتهاد مسرح.

النَّسَائِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ خُزَيْمَةَ ، وَأَبْنُ النَّبِيِّ عَلَيْكِ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ خُزَيْمَةَ ، وَأَبْنُ الْجَارُودِ.

— (وعن أبي رمئة) بكسر الراء وسكون الميم وبالمثلثة، أسمه رفاعة بن يثربي، بفتح المثناة التحتية وسكون المثلثة فراء فموحدة فياء النسبة، قدم على النبي على وعداده في أهل الكوفة (قال: أتيت النبي وهي أبني، فقال: من هذا؟ فقلت: أبني وأشهد به، قال: أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه. رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن المجارود) وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن الأحوص، أنه شهد حجة الوداع مع النبي في فقال: "لا يجني جان إلا على نفسه ولا يجني جان على ولده وفي الباب روايات أخر تعضده. والجناية الذنب أو ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص. وفيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره، سواء كان قريباً كالأب والولد وغيرهما أو أجنبياً، فالجاني يطلب وحده بجنايته ولا يطالب بجنايته غيره قال الله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾(١) فإن قلت: قد أمر الشارع بتحمل العاقلة الدية في جناية الخطأ والقسامة. قلت: هذا مخصص من الحكم العام. وقيل: إن ذلك ليس من تحمل الجناية، بل من باب التعاضد والتناصر فيما بين المسلمين.

٢ ـ باب: دَعْوَى الندَّم والقَسَامَة

القسامة بفتح القاف وتخفيف المهملة مصدر أقسم قسماً وقسامة. وهي الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم. وخص القسم على الدم بالقسامة. قال إمام الحرمين: القسامة عند أهل اللغة أسم للقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء أسم للأيمان. وفي القاموس القسامة الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه

١٢١٦ ـ أخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: هل يؤخذ أحد بجريرة غيره (الحديث ٤٨٤٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: لا يؤخذ أحد بجريرة أخيه أو أبيه (الحديث ٤٤٩٥).

⁽١) سورة الإسراء، الآية: ١٥. إ

أو يشهدون. وفي الضياء القسامة الأيمان تقسم على خمسين رجلاً من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القتيل لا يعلم قاتله ولا يدعي أولياؤه قتله على أحد بعينه.

عَبْدَ ٱللّهِ بْنِ سَهْلِ، وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ، فَأْتِي عَبْدَ ٱللّهِ بْنِ سَهْلٍ، وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ، فَأْتِي مُحَيِّصَةً فَأَخْبِرَ أَنَّ عَبْدَ ٱللّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ. فَقَالَ: أَنْتُمْ وَٱللّهِ فَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَٱللّهِ مَا فَتَلْنَاهُ، فَأَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُويِّصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلّمَ فَقَالَ رَسُولُ ٱللّهِ ﷺ: «كَبِّرْ كَبَرْ». يُرِيدُ السِّنَ، فَتَكَلّمَ حُويِّصَةُ، نُمَّ تَكَلّمَ مُحَيِّصَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللّهِ ﷺ: ﴿ وَاللّهِ مَا فَتَلْنَاهُ، فَقَالَ لِحُويُّصَةُ ، وَإِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبُكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبُكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَدُوا مِنَاحِبُكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَدُوا بِحَرْبٍ ». فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ فِي ذٰلِكَ. فَكَتَبُوا: إِنَّا وَٱللّهِ مَا فَتَلْنَاهُ، فَقَالَ لِحُويُّصَةً ، وَعَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ سَهْلٍ: ﴿ أَنَّ لِلْكَ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ مَا فَتُلْنَاهُ ، فَقَالَ لِحُويُّصَةً ، وَعَبْدِ الرَّحْمُونِ بْنِ سَهْلٍ: ﴿ أَنَا وَٱللّهِ مَا فَتُلْنَاهُ ، فَقَالَ لِحُويُّصَةً ، وَعَبْدِ الرَّحْمُونِ بْنِ سَهْلٍ: ﴿ أَنَا عَلْمُوا مُسْلِمِينَ ، فَوَدَاهُ رَسُولُ ٱللّهِ ﷺ لَا وَاللّهِ مَا فَتُلْنَاهُ ، فَقَالَ لِحُويُّصَةً ، وَعَبْدِ الرَّحْمُونُ بَنِ سَهْلٍ: ﴿ قَالُوا: لَيْسُولُ مُسْلِمِينَ ، فَوَدَاهُ رَسُولُ ٱللّهِ عَلَى مَنْهَا نَافَةٌ حَمْرًاءُ . مُتَقَلَّ مِنْ عِنْدِهِ ، فَبَعَتْ إِلَيْهِمْ مِاثَةَ نَاقَةٍ ، قَالَ سَهْلُ: فَلَقَدْ رَكَضَعْنِي مِنْهَا نَافَةٌ حَمْرًاءُ . مُنَقَى مَنْهَا نَافَةٌ حَمْرًاءُ . مُثَلِي مَنْهَا نَافَةٌ حَمْرًاءُ . مُنْهَا نَافَةٌ حَمْرًاءُ . مُثَلِي مَا عَلْهُ مَا فَاللّهُ مُنَاهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مَلْهُ مَا فَاللّهُ مَلْهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مُولًا مُنْهَا فَالْهُ اللّهُ فَلْكُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا فَلَكُوا الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الرّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْفَالِقُولُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

— (عن سهل بن أبي حثمة) بفتح المهملة وسكون المثلثة، وأسم أبي حثمة عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسي أنصاري (عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحيصة) بضم الميم فحاء مهملة فمثناة تحتية مشددة فصاد مهملة (ابن مسعود خرجا إلى خيبر من جهد) بضم الجيم وفتحها المشقة هنا (أصابهم فأتى محيصة) مغير الصيغة (فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح) مغيران أيضاً (في عين فأتى) أي: محيصة (يهود) اسم جنس يجمع على يهدان (فقال: أنتم والله قتلتموه، قالوا: والله ما قتلناه فأقبل هو وأخوه حويصة) بضم المهملة وفتح الواو فمثناة تحتية فصاد مهملة مشددة (وعبد الرحمٰن بن سهل فذهب محيصة ليتكلم) وكان أصغر من حويصة. وفي رواية فبدأ عبد الرحمٰن يتكلم، وكان

١٢١٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: القسامة (الحديث ٦٨٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: القسامة (الحديث ١٦٦٩).

⁽١) في نسخة م: فَتَخْلِفُ.

أصغر القوم (فقال رسول اللَّه ﷺ: كبر كبر) بلفظ الأمر فيهما الثاني تأكيد للأول (يريد السن) مدرج تفسير لقوله لاكبر، أي: يتكلم من كان أكبر سناً (فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة، فقال رسول الله على: إما أن يدوا) أي: اليهود (صاحبكم) أي: عبد اللَّه بن سهل (وإما أن يأذنوا بحرب فكتب) أي: رسول اللَّه علي (إليهم في ذلك) أي: فيما ذكر من أنهم قتلوا عبد اللَّه (فكتبوا) أي: اليهود (إنا واللَّه ما قتلناه فقال) أي النبي على الحويصة ومحيصة وعبد الرحمٰن بن سهل: أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم، قالوا: لا) وفي رواية عند مسلم قالوا: لم نحضر ولم نشهد. وفي بعض ألفاظ البخاري أنه قال لهم: تأتون بالبينة؟ قالوا: ما لنا بينة، فقال: أتحلفون؟ (قال: فتحلف لكم يهود، قالوا: ليسوا مسلمين) وفي لفظ قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود. وفي لفظ كيف نأخذ بأيمان كفار (فواده) القصاص عند كمال شروطها لقوله في الجديث: اتستحقون قتيلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم على رجل منهم فيدفع بذمته وقوله: الدم صاحبكم الله في لفظ مسلم اليقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع بدّمته» وإن كان قوله: «إما أن يدوا صاحبكم الحديث» يشعر بعدم القصاص، إلا أن هذا التصريح في رواية مسلم أقوى في القول بالقصاص. وهذا مذهب أهل المدينة، فإن كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه، وإن كانت على جماعة حلفوا وثبتت عليهم الدية عند الشافعية. وفي قول يجب عليهم القصاص، والأول الصحيح عنه، فإن كان الوارث واحداً حلف خمسين يميناً، فإن الأيمان لازمة للورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً عمداً كان أو خطأ هذا مذهب الشافعي. ومنها أن يبدأ المدعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوي كما في هذه الرواية، ويدل له حديث أبي هريرة «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا في القسامة؛ وفي إسناده لين، إلا أنه قد أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم ٰيتكلم فيه. قالوا: ولأن جنبة المدعي إذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له، وهنا الشبهة قوية فصار المدعى في القسامة مشابها للمدعى عليه المتأيد بالبراءة الأصلية. وذهبت الهادوية والحنفية وأخرون، إلى أنه يحلف المدعى عليه ولا يمين على المدعين، فيحلف خمسون رجلاً من أهل القرية ما قتلناه ولا علمنا قاتله. وإلى هذا جنح البخاري. وذلك لأن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الأنصار ويهود خيبر، فيرد المختلف إلى المتفق عليه من أن اليمين على المدعى عليه، فإن حلفوا فهل تلزمهم الدية أم لا؟ ذهبت الهادوية إلى أنها تلزمهم الدية بعد الأيمان. وذهب آخرون إلى أنهم إذا حلفوا خمسين يميناً برئوا ولا دية عليهم. وعليه تدل قصة أبي طالب الآتية. وأستدل الجماعة المذكورة ومن معهم في إيجاب الدية بأحاديث لا تقوم بها حجة، لعدم صحة رفعها عند

أثمة هذا الشأن. وقوله: (فوداه رسول اللَّه عليه عنده) وفي لفظ (أنه وداه من إبل الصدقة) فقيل: المراد به أنه اقترضها منها، وأنه لما تحملها ﷺ للإصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم، لما غرمه لإصلاح ذات البين فلم يأخذها على لنفسه، فإن الصدقة لا تحل له، ولكن جرى إعطاء الدية منها مجرى إعطائها في الغرم لإصلاح ذات البين. وأما من قال إنه ﷺ أعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح، فإن غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة كذا قيل. قلت: وفيه نظر، فإن اليهود لم تلزمهم الدية، لأنه لم يحلف المدعون كما عرفت، فما وداه ﷺ إلا تبرعاً منه لئلا يهدر دمه. وأما رواية النسائي أنه ﷺ قسمها على اليهود وأعانهم ببعضها فقال ابن القيم: إن هذا ليس بمحفوظ، فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى القتيل، بل لا بد من إقرار أو بينة أو أيمان المدعين، ولم يوجد هنا شيء من ذلك. وقد عرض رسول الله ﷺ على المدعين أن يحلفوا فأبوا فكيف يلزم اليهود بالقسامة أصلاً كما أفاده الحديث، وإنما دل الحديث على حكاية للواقع لا غير وذكر لهم ﷺ قصة الحكم على التقديرين، ومن ثمة كتب إلى يهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور وسيأتي تحقيقه. وقوله: «فكتبوا واللَّه ما قتلنا» فيه دليل على الاكتفاء بالمكاتبة وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة (فائلة): اختار مالك إجراء هذه الدعوى في الأموال، فأجاز شهادة المسلوبين على السالبين وإن كانوا مدعين قال: لأن قاطع الطريق إنما يفعل ذلك مع الغفلة والانفراد عن الناس انتهى. ولا يخفي أنه لا يتم هذا إلا بعد ثبوت أنه ﷺ حكم بالقسامة. وعرفناك هنا عدم نهوض ذلك، وسنزيده بياناً عن قريب، وإذا ثبت فهذا قياس من مالك مصادم لنص «البينة على المدعي واليمين على المنكر» إلا أن يكون مذهبه جواز تخصيص عموم النص بالقياس. وللعلماء كلام في حجية العام بعد تخصيصه.

٢/١٢١٨ — وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ ٱلْأَنْصَارِ: ﴿أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَضَىٰ بِهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلٍ كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَضَىٰ بِهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلٍ ٱذَّعَوْهُ عَلَى الْبَهُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية، وقضى بها رسول الله ﷺ بين ناس من الأنصار في قتيل أدعوه على اليهود. رواه مسلم) قوله: «على ما كانت عليه في الجاهلية» كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة مسلم)

١٢١٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: القسامة (الحديث ١٦٧٠).

الهاشمي في الجاهلية وفيها «أن أبا طالب قال للقاتل اختر منا إحدى ثلاث إن شئت أن تؤدي ماثة من الإبل فإنك قتلت صاحبنا خطأً، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله، وإن أبيت قتلناك به وفيه دليل على ثبوت القتل بالقسامة. وأعلم أنا قد أشرنا إلى أنه يثبت القسامة إلا الجماهير كما قررناه عنهم. وذهب سالم بن عبد اللَّه وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابة وابن علية والناصر إلى عدم شرعيتها، لمخالفتها الأصول المتقررة شرعاً، فإن الأصل أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه. وبأن الأيمان لا تأثير لها في إثبات الدماء، وبأن الشرع ورد بأنه لا يجوز الحلف إلا على ما علم قطعاً أو شوهد حساً وبأنه عليه لم يحكم بها، وإنما كانت حكماً جاهلياً فتلطف بهم رسول اللَّه علي ليريهم كيف لا يجرى الحكم بها على أصول الإسلام. وبيان أنه لم يحكم بها أنهم لما قالوا له: وكيف نحلف ولم نحضر ولم نشاهد؟ لم يبين لهم أن هذا الحلف في القسامة من شأنه ذلك، وأنه حكم اللَّه فيها وشرعه، بل عدل إلى قوله: يحلف لكم يهود، فقالوا: ليسوا بمسلمين، فلم يوجب عليهم ويبين لهم أن ليس لكم إلا اليمين من المدعى عليهم مطلقاً مسلمين كانوا أو غيرهم، بل عدل إلى إعطاء الدية من عنده عليه، ولو كان الحكم ثابتاً بها لبين وجهه لهم، بل تقريره على أنه لا حلف إلا على شيء مشاهد مرثى، دليل على أنه لا حلف في القسامة، ولأنه لم يطلب عليه اليهود للإجابة عن خصومهم في دعواهم. فالقصة منادية بأنها لم تخرج مخرج الحكم الشرعي، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليل بأنها ليست حكماً شرعياً، وإنما تلطف ﷺ في بيان أنها ليست بحكم شرعي بهذا التدريج المنادي بعدم ثبوتها شرعا، وأقرهم ﷺ بأنهم لا يحلفون على ما لا يعلمونه، ولا شاهده، ولا حضروه، ولم يبين لهم بحرف واحد أن أيمان القسامة من شأنها أن تكون على ما لا يعلم. وبذا تعرف بطلان القول، بأن في القصة دليلاً على الحكم على الغائب، إذ لا حكم فيها أصلاً. وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للأصول، بأنها مخصصة من الأصول، لأن القسامة سنة مستقلة بنفسها منفردة مخصصة للأصول كسائر المخصصات للحاجة إلى شرعيتها، حياطة لحفظ الدماء، وردع المعتدين. ووجه بطلانه أنه فرع ثبوت الحكم بها عن الشارع، فلو ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً حسناً. وأما ما في حديث مسلم أنه على «أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتيل أدعوه على اليهود» فهو إخبار عن القصة التي في حديث سهل بن أبي حثمة. وقد عرفت أنه ﷺ لم يقض بها فيه كما قررناه. وقد عرفت من حديث أبي طالب أنها كانت في الجاهلية على أن يؤدي الدية القاتل لا العاقلة، كما قال أبو طالب: إما أن تؤدي مائة من الإبل، فإنه ظاهر أنها من ماله لا من عاقلته، أو يحلف خمسون من قومك أو تقتل. وهنا

في قصة خيبر لم يقع شيء من ذلك، فإن المدعى عليهم لم يحلفوا، ولم يسلموا دية، ولم يطلب منهم الحلف. وليس هذا قدحاً في رواية الراوي من الصحابة، بل في استنباطه، لأنه قد أفاد حديثه أنه استنباط قضاء رسول الله على بالقسامة من قصة أهل خيبر، وليس في تلك القصة قضاء. وعدم صحة الاستنباط جائز على الصحابي وغيره اتفاقاً، وإنما روايته للحديث بلفظه أو بمعناه هي التي يتعين قبولها. وأما قول أبي الزناد «قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون إني لأرى أنهم ألف رجل فما أختلف منهم أثنان فإنه قال في فتح الباري: إنما نقله أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت. كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي في رواية عبد الرحمٰن بن أبي الزناد عن أبيه، وإلا فأبي الزناد لا يثبت أنه رأى عشرة من الصحابة فضلاً عن ألف انتهى.

قلت: لا يخفى أنه تقرير لما رواه أبو الزناد لثبوت ما رواه عن خارجة بن زيد الفقيه الثقة، وإنما دلس أبو الزناد بقوله: «قتلنا» وكأنه يريد قتل معشر المسلمين وإن لم يحضرهم، ثم لا يخفى أن غايته بعد ثبوته عن خارجة فعل جماعة من الصحابة، وليس بإجماع حتى يكون حجة. ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة، وإن آختلف عنه في القتل بها، إنما نزاعنا في ثبوت حكمه على بها، إنما نزاعنا في ثبوت حكمه على بها، إنما نزاعنا في ثبوت حكمه على الم يثبت.

٣ _ بِابُ: قِتَالِ أَهْلِ البِغْسِ

البغي مصدر بغى عليه بفتح الغين المعجمة بغياً بفتح الموحدة وسكون المعجمة علا وظلم وعدل عن الحق وله معان كثيرة، وذكر الشارح رحمه الله معناه الاصطلاحي هنا وساقه على أصطلاح الهادوية، وقد أبنا ما فيه في حواشي ضوء النهار ولم نذكر هنا لعدم انطباق الأحاديث عليه.

١/١٢١٩ _ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاَحَ فَلَيْسَ مِنَّا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢١٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: قول اللّه تعالى: ﴿ومن أحياها...﴾ (الحديث ١٨٧٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: ﴿من حمل علينا السلاح فلسر مناه (الحديث ١٠٠).

— (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله على: من حمل علينا السلاح فليس منا. متفق عليه) أي: من حمله لقتال المسلمين بغير حق، كنى بحمله عن المقاتلة، إذ القتل لازم لحمل السيف في الأغلب، ويحتمل أنه لا كناية فيه. وأن المراد حمله حقيقة لإرادة القتال، ويدل له قوله علينا. وقوله: (فليس منا) تقدم بيانه بأن المراد ليس على طريقتنا وهدينا، فإن طريقته وإخافته وقتاله. وهذا في غير المستحل، فإن أستحل القتال للمسلم بغير حق، فإنه يكفر بأستحلاله المحرم القطعي. والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه، وأما قتال البغاة من المل الإسلام، فإنه خارج من عموم هذا الحديث بدليل خاص.

٢/١٢٢٠ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ فَمِيتَتُهُ مِينَةٌ جَاهِلِيَّةٌ». أُخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

ــ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، عن النبي ﷺ قال: من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات فميتته ميتة) بكسر الميم مصدر نوعى (جاهلية أخرجه مسلم) قوله: «عن الطاعة» أي: طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه، وكأن المراد خليفة أي قطر من الأقطار، إذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية، بل أستقل أهل كل إقليم بقائم بأمورهم، إذ لو حمل الحديث على خليفة أجتمع عليه أهل الإسلام، لقلت فائدته وقوله: (وفارق الجماعة) أي: خرج عن الجماعة الذين أتفقوا على طاعة إمام انتظم به شملهم، وأجتمعت به كلمتهم، وحاطهم عن عدوهم. قوله: "فميتته ميتة جاهلية» أي: منسوبة إلى أهل الجهل. والمراد به من مات على الكفر قبل الإسلام، وهو تشبيه لميتة من فارق ألجماعة بمن مات على الكفر، بجامع أن الكل لم يكن تحت حكم إمام، فإن الخارج عن الطاعة كأهل الجاهلية لا إمام له. وفي الحديث دليل على أنه إذا فارق أحد الجماعة، ولم يخرج عليهم، ولا قاتلهم، إنا لا نقاتله لنرده إلى الجماعة ويذعن للإمام بالطاعة، بل نخليه وشأنه، لأنه لم يأمر ﷺ بقتاله، بل أخبر عن حال موته وأنه كأهل الجاهلية، ولا يخرج بذلك عن الإسلام. ويدل له ما ثبت من قول على رضى الله عنه للخوارج: «كونوا حيث شئتم، وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ولا تظلموا أحداً، فإن فعلتُم نفذت إليكم بالحرب، وهذا ثابت عنه بألفاظ مختلفة. أخرجه أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد اللَّه بن شداد قال عبد اللَّه بن شداد: فواللَّه

١٢٢٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن (الحديث ١٨٤٨).

ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام. فدل على أن مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال من خالفه.

٣/١٢٢١ ح وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَّاراً الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

_ (وعن أم سلمة، رضي اللَّه عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: تقتل عماراً الفئة الباغية. رواه مسلم) تمامه في مسلم: "يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النارة قال ابن عبد البر: تواترت الأخبار بهذا، وهو من أصح الحديث. وقال ابن دحية: لا مطعن في صحته، ولو كان غير صحيح لرده معاوية، وإنما قال معاوية: قتله من جاء به، ولو كان في شك لرده وأنكره، حتى أجاب عمرو بن العاص على معاوية فقال: فرسول اللَّه ﷺ قتل حمزة. وأما ما نقله المصنف في التلخيص، وتبعه الشارح في نقله، من أنه نقل ابن الجوزي عن خلاد في العلل، أنه حكي عن أحمد أنه قال: قد روي هذا الحديث من ثمانية وعشرين طريقاً ليس فيها طريق صحيح. وحكي أيضاً عن أحمد وابن معين وابن أبي خيثمة أنهم قالوا: لم يصح. فقد أجاب السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن هذا يقوله: الاسترواح إلى ذكر هذا الخلاف الساقط من غير بيان لبطلانه من مثل ابن حجر عصبية شنيعة. فأما ابن الجوزي فلم يعرف هذا الشأن. وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثرة خطئه في مصنفاته، فهو أجهل وأحقر من أن ينتهض لمعارضة أئمة الحديث وفرسانه وحفاظه، كأبن عبد البر والبخاري ومسلم والحميدي. وقد رواه كاملاً أبو داود والترمذي والذهبي والحاكم وابن خزيمة والقرطبي والإسماعيلي والبرقاني وأمثالهم. وقد ذكر جملة منهم تواتره وصحته، وجماعة منهم إجماع أهل السنة وأهل الفقه وأهل العلم على ذلك، وذكره القرطبي في آخر تذكرته، والحاكم في علوم الحديث له، وحكاه عن ابن خزيمة المعروف بإمام الأثمة، ولم يحك أحد عنهم خلافاً في ذلك. وأما الذهبي فإنه حقق صحة دعواه بما أورده من الطرق الصحيحة الجمة. والمنع من الصحة بمجرد العصبية من غير حجة صنيع من لا علم له، بل من لا عقل له ولا حياء. انتهى.

(قلت): ولا يخفى أن ابن الجوزي نقل عن أحمد عدم صحته، وليس له هو قدح في صحته حتى يقال إنه أحقر من أن ينتهض لمعارضة أئمة الحديث وفرسانه وحفاظه، فالأولى

١٢٢١ _ أخرجه مسلم في كتاب: الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل... (الحديث ٧٣).

في الجواب عن نقل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد أيضاً: إنه قد روى يعقوب بن شيبة الإمام الثقة الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه: إنه حديث صحيح سمعه عنه يعقوب وقد سئل عنه. ذكره الذهبي في ترجمة عمار في النبلاء. ويؤيده أنه رواه أحمد عن جماعة كثيرة من الصحابة، وكان يرى الضرب على روايات الضعاف والمنكرات. وهذا يدل على بطلان ما حكاه ابن الجوزي، وإلا فغايته أنه قد تعارض عن أحمد القولان فيطرح، وفي تصحيح غيره ما يغني عنه كما لا يخفى. وأما الحكاية عن ابن معين وابن أبي خيثمة، فإنه رواها المصنف بصيغة التمريض ولم ينسبها. إلى راو فيتكلم عليها. والحديث دليل على أن الفئة الباغية معاوية ومن في حزبه، والفئة المحقة على رضي الله عنه ومن في صحبته، وقد نقل الإجماع من أهل السنة بهذا القول جماعة من أتمتهم كالعامري وغيره وأوضحناه في الروضة الندية.

* ١٢٢٢ عَنْ أَمْ عَبْدٍ، كَيْفَ حُكْمُ اللّهِ فِيمَنْ بَغْي مِنْ هٰذِهِ الْأُمَّةِ؟». قَالَ: اللّهِ وَرَسُولُهُ تَدْرِي يَا أَبْنَ أُمْ عَبْدٍ، كَيْفَ حُكْمُ اللّهِ فِيمَنْ بَغْي مِنْ هٰذِهِ الْأُمَّةِ؟». قَالَ: اللّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «لاَ يُعْهَوُ عَلَى جَرِيحِهَا وَلاَ يُقْتَلُ أَسِيرُها، وَلاَ يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلاَ يُقْسَمُ فَيْوُهَا». رَوَاهُ الْبَرَّارُ، وَالْجَاكِمُ. وَصَحَحَهُ فَوَهِم، لإَنَّ فِي إِسْنَادِهِ كَوْثَرَ بْنَ حَكِيمٍ وَهُو مَتْرُوكُ.

١٢٢٢ م/٤ - وَصَحَّ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طُرُقٍ نَحْوُهُ مَوْقُوفاً. أَخْرَجَهُ ٱبْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: هل تدري يا ابن أم عبد) هو ابن مسعود، لأنه المعروف بذلك، وكأنه رواه عنه ابن عمر رضي اللَّه عنهما، أو سمع النبي ﷺ يحدثه (كيف حكم اللَّه فيمن بغى من هذه الأمة قال: اللَّه ورسوله أعلم قال: لا يجهز على جريحها) أي: لا يتمم قتل من كان جريحاً من البغاة (ولا يقتل أسيرها، ولا يطلب هاربها، ولا يقسم فيتها. رواه البزار والمحاكم وصححه فوهم لأن في إسناده كوثر) بفتح الكاف وسكون الواو ومثلثة مفتوحة فراء (ابن حكيم وهو متروك وصح عن علي نحوه من طرق موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة والمحاكم) في الميزان كوثر بن حكيم عن عطاء ومكحول، وهو كوفي نزل حلب قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أحمد بن حنبل:

١٢٢٢ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: قتال أهل البغي، باب: حكم البغاة من هذه الأمة (الحديث ٢/ ١٥٥).

أحاديثه بواطيل انتهي. قال ابن عدي: هذا حديث غير محفوظ. وأما الرواية عن علي عليه السلام، فرواها البيهقي وغيره. وفي الحديث مسائل: (الأولى) جواز قتال البغاة، وهو إجماع لقوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي﴾(١) قلت: والآية دالة على الوجوب. وبه قالت الهادوية، ولكن شرطوا ظن الغلبة. وعند جماعة من العلماء أن قتالهم أفضل من قتال الكفار، قالوا: لما يلحق المسلمين من الضرر منهم. وأعلم أن يتعين أولاً قبل قتالهم دعاؤهم إلى الرجوع عن البغي، وتكرير الدعاء كما فعل علي رضي الله عنه في الخوارج، فإنهم لما فارقوه أرسل إليهم أبن عباس، فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف وكانوا ثمانية آلاف، وبقي أربعة أبوا أن يرجعوا وأصروا على فراقه، فأرسل إليهم اكونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً ولا تقطعوا سبيلًا ولا تظلموا أحداً، فقتلوا عبد اللَّه بن خباب صاحب رسول اللَّه ﷺ، ثم بقروا بطن سريته وهي حبلي، وأخرجوا ما في بطنها فبلغ علياً كرم اللَّه وجهه، فكتب إليهم أقيدونا بقاتل عبد اللَّه بن خباب فقالوا: كلنا قتله فأذن حينئذٍ في قتالهم، وهي روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري. (المسألة الثانية): أنه لا يجهز على جريحها، وهو من أجهز على الجريح، وجهز أي بت قتله وأسرعه وتمم عليه، ودليله قوله: ولا يجهز على جريحها. وأخرج البيهقي أن علياً عليه السلام قال لأصحابه يوم الجمل: ﴿إِذَا ظَهْرِتُم عَلَى القوم فلا تطلبوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح، وأنظروا ما حضرت به الحرب من آلته فأقبضوه، وما سوى ذلك فهو لورثته. قال البيهةي: هذا منقطع والصحيح أنه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلًا. ودل الحديث أيضاً على أنه لا يقتل أسير البغاة قالوا: وهذا خاص بالبغاة، لأن قتالهم إنما هو لدفعهم عن المحاربة. ودل الحديث أيضاً على أنه لا يطلب هاربها، وظاهره ولو كان متحيزاً إلى فئة. وإلى هذا ذهب الشافعي قال: لأن القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الهارب إلى فئة يقتل إذ لا يؤمن عوده. والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام على عليه السلام. (المسألة الثالثة) قوله: "ولا يقسم فيؤها" أي لا يغنم فيقسم دال على أن أموال البغاة لا تغنم، وإن أجلبوا بها إلى دار الحرب. وإلى هذا ذهبت الشافعية والحنفية، وأيد هذا بقوله ، ﴿ لا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيبة من نفسه ، وقد صحح البيهقي أن علياً عليه السلام لم يأخذ سلباً، فأخرجه عن الداراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام كان لا يأخذ سلباً. وأخرج أيضاً عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم شيئاً. وأخرج

⁽١) سورة الحجرات، الآية: ٩.

عن أبي أمامة قال: شهدت يوم صفين، وكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون مولياً، ولا يسلبون قتيلًا. وذهبت الهادوية إلى أنه يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب، ويخمس لقول على عليه السلام: إلكم المعسكر وما حوى. وأجيب بأن الحديث مصرح بأنها لا تغنم، وبأن ما ذكرناه عن على عليه السلام: لكم المعسكر وما حوى. وأجيب بأن الحديث مصرح بأنها لا تغنم، وبأن ما ذكرناه عن علي عليه السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقاً. (المسألة الرابعة): يؤخذ من إطلاق قوله: «ولا يجهز على جريحها» أنه لا يضمن البغاة ما أتلفوه في القتال من الدماء والأموال. وإليه ذهب الإمام يحيى والحنفية، وأستدل أيضاً بقوله تعالى: ﴿حتى تفيء إلى أمر اللَّه﴾(١) ولم يذكر ضماناً. وبما أخرجه البيهقي عن ابن شهاب قال: هاجت الفتنة الأولى فأدركت الفتنة رجالاً ذوي عدد من أصحاب رسول اللَّه ﷺ ممن شهد معه بدراً، وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يهدر أمر الفتنة ولا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ولا حد في سباء أمرأة سبيت، ولا يرى عليها حد ولا بينها وبين زوجها ملاعنة، ولا يرى أن يقذفها أحد إلا جلد الحد، ويرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تعتد فتنقضي عدتها من زوجها الآخر، ويرى أن يرثها زوجها الأول. «قلت»: وهذا وإن لم يكن إجماعاً، فإنه مقو للبراءة الأصلية، إذ الأصل أن أموال المسلمين ودماءهم معصومة. وذهب الشافعي وحكي عن الهادوية إلى أنه يقتص ممن قتل من البغاة. وأستدلوا بعموم الآيات والأحاديث نحو ﴿ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً﴾ (٢) وحديث «من اعتبط مسلماً بقتل عن بينة فهو قود». وأجيب بأنها عمومات خصت بما ذكر من أدلة أهل القول الأول.

١٢٢٣ /٥ - وَعَنْ عَرْفَجَةً بْنِ شُرَيْحِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن عرفجة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وجيم (ابن شريح) بالشين المعجمة مصغر شرح. وقيل: بالمهملة (قال: سمعت رسول الله عليه يقول: من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم فأقتلوه. أخرجه مسلم) ورواه مسلم بلفظ «سمعت رسول الله عليه يقول: ستكون هنات هنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي

⁽١) سورة الحجرات، الآية: ٩: ١٠ (٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٣.

١٢٢٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع (الحديث ١٨٥٢).

جميع، فآضربوه بالسيف كائناً من كان» وفي لفظ «فاقتلوه». وفي لفظ «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فأقتلوه». وأخرج الشيخان واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات ميتة جاهلية». وفي لفظ «من خرج عن السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» دلت هذه الألفاظ على أن من خرج على إمام قد أجتمعت عليه كلمة المسلمين، والمراد أهل فطر كما قلناه، فإنه قد أستحق القتل لإدخاله الضرر على العباد، وظاهره سواء كان جائراً أو عادلاً. وقد جاء في أحاديث تقييد ذلك بما أقاموا الصلاة. وفي لفظ «ما لم تروا كفراً بواحاً» وقد حققنا هذه المباحث في منحة الغفار حاشية ضوء النهار، تحقيقاً تضرب إليه آباط الإبل والحمد لله المنعم المتفضل.

٤ _ بِابُ: قِتال الجاني، وقتل المُرْتَدِّ

١/١٢٢٤ ـ عَنْ عَبْدِ آللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالتَّرْمِذِيُّ ، وَصَحَّحَهُ.

_ (عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: من قتل دون ماله فهو شهيد. رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه) وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وأخرجه أصحاب السنن وابن الحبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد. وفي الحديث دليل على جواز المقاتلة لمن قصد أخذ مال غيره بغير حق قليلاً كان المال أو كثيراً، وهذا قول الجماهير. وقال بعض المالكية، لا يجوز القتال على أخذ القليل من المال. قال القرطبي: سبب الخلاف في ذلك هل القتال لدفع المنكر، فلا يفترق الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال في ذلك؟ وحكى ابن المنذر عن الشافعي، رضي الله عنه، أن من أريد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكنه الدفع إلا بالقتل فله ذلك، وليس عليه قود ولا دية ولا كفارة، لكن ليس له أن يقصد القتل من غير تفصيل. قال ابن المنذر: والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر

١٢٧٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: السنة، باب: في قتال اللصوص (الحديث ٤٧٧٢)، وأخرجه النساتي في كتاب: في كتاب: تحريم الدم، باب: من قتل دون ماله (الحديث ٤١٠١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد (الحديث ١٤١٨) و(الحديث ١٤١٩) و(الحديث ١٤١٩). وقال: حديث حسن صحيح.

إذا أريد ظلماً بغير تفصيل، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على أستثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه. وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها، وأما في حال الخلاف والفرقة فليستسلم ولا يقاتل أحداً.

(قلت:) ويؤيد ما قاله ابن المنذر عن أهل العلم ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: قلا تعطه، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: فهو في النار، وظاهر الحديث إطلاق الأحوال.

(قلت:) هذا في جواز قتال من يأخذ المال فهل يجوز له أي لمن يراد أخذ ماله ظلماً الاستسلام وترك المنع بالقتال، الظاهر جوازه. ويدل له حديث قفكن عبد الله المقتول، فإنه دال على جواز الاستسلام في النفس والمال بالأولى، فيحمل قوله هنا ولا تعطه على أنه نهي لغير التحريم.

٢/١٢٢٥ _ وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلاً، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَٱنْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَنَزَعَ ثَنِيَّتُهُ فَٱخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ عَظِيًّا، فَقَالَ: "يَعَضُّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ (١ كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ؟ لاَ دِيَةَ لَهُ ". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

— (وعن عمران بن حصين قال: قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحدهما صاحبه فأنتزع يده من فمه فنزع ثنيته فأختصما إلى رسول اللَّه في فقال: أيعض أحدكم) بفتح حرف المضارعة والعين المهملة ماضيه عضض بكسر الضاد الأولى، يعضض بفتحها في المضارع، فأدغمت ونقلت حركتها إلى ما قبلها. (أخاه كما يعض الفحل) أي: الذكر من الإبل (لا دية له. منفق عليه واللفظ لمسلم) اختلف في العاض والمعضوض منهما فقال

١٢٢٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: إذا عض رجلًا فوقعت ثناياه (الحديث ٦٨٩٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: القسامة، باب: الصائل على نفس الإنسان أو عضوه (الحديث ١٦٧٣).

⁽١) زيادة من نسخة م.

الحافظ: الصحيح المعروف أن المعضوض أجير يعلى لا يعلى قيل: فيتعين أن يكون يعلى هو العاض. وفي الحديث دليل على أن هذه الجناية التي وقعت لأجل الدفع عن الضرر تهدر ولا دية على الجاني، وإلى هذا ذهب الجمهور وقالوا: لا يلزمه شيء لأنه في حكم الصائل، وأحتجوا أيضاً بالإجماع على أن من شهر على آخر سلاحاً ليقتله فدفع عن نفسه فقتل الشاهر أنه لا شيء عليه، قالوا: ولو جرحه المعضوض في محل آخر من بدنه لم يلزمه شيء، وشرط الإهدار أن يتألم المعضوض، وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب شدقه، أو فك لحييه ليرسلهما، ومهما أمكن التخلص بدون ذلك فعدل عنه إلى الأثقل لم يهدر، وللشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق، ودليل شرط الإهدار بما ذكر مأخوذ من البدن جرى فيه هذا الحكم قياساً.

٣/١٢٢٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْفَاسِمِ صلى ٱللَّهُ عليه وسلم: «لَوْ أَنَّ ٱمْرَأَ ٱطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَحَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي لَفْظِ لِأَحْمَدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ : «فَلاَ دِيَةَ لَـهُ وَلاَ قِصَاصَ».

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال أبو القاسم على: لو أن أمراً أطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقات عينه لم يكن عليك جناح متفق عليه) دل الحديث على تحريم الاطلاع على الغير بغير إذنه، وعلى أن من أطلع قاصداً للنظر إلى محل غيره مما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالكه، فإنه يجوز للمطلع عليه دفعه بما ذكر وإن فقا عينه، فإنه لا ضمان عليه (وفي لفظ لأحمد والنسائي وصححه ابن حبان فلا دية له ولا قصاص). وأما إذا كان مأذوناً بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على الناظر،

۱۲۲٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: من اطلع في بيت قوم ففقأوا عينه فلا دية له (الحديث ٢٩٠٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الآداب، باب: تحريم النظر في بيت غيره (الحديث ٢١٥٨)، وأخرجه أحمد: ٢٦٦٧، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: من اقتص وأخذ حقه دون السلطان (الحديث ٤٨٦٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجنايات، باب: القصاص (الحديث ٢٠٠٤).

وكذا لوكان المنظور إليه في محل لا يحتاج إلى الإذن، ولو نظر منه ما لا يحل له النظر إليه، لأن التقصير من المنظور إليه وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره، والخلاف فيه للمالكية قال يحيى بن يعمر من المالكية: لعل مالكاً لم يبلغه الخبر. وقال ابن دقيق العبد: تصرف الفقهاء في الحكم بأنواع من التصرفات منها: أنه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع، أو في خالص ملك المنظور إليه، أو في سكة منسلة الأسفل أختلفوا فيه، والأشهر أنه لا فرق ولا يجوز مد العين إلى حرم الناس بحال، وفي وجه للشافعية أنه لا تفقاً إلا عين من وقف في ملك المنظور إليه، والحديث مطلق. ومنها أنه هل يجوز رمي الناظر قبل الإنذار والنهي فيه وجهان للشافعية: أحدهما لا، والثاني نعم.

(قلت:) وهو الذي يدل له الحديث ويؤيده الحديث الآخر «أنه ﷺ جعل يختل المطلع عليه ليطعنه» والختل فسره في النهاية بقوله يراوده ويطلبه من حيث لا يشعر، وفي الحديث دليل أنه إنما يباح له قصد العين بشيء خفيف كالمدرى والبندقة والحصاة لقوله: «فحذفته» قال الفقهاء: فأما لو رماه النشاب أو بحجر يقتله فقتله فهذا قتيل يتعلق به القصاص أو الدية. ومما تصرف فيه الفقهاء أن هذا الناظر إذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجز قصد عينه، لأن له في النظر شبهة. وقيل: لا يكفي إذا كان له في الدار محرم، بل إنما يمتنع قصد عينه إذا لم يكن في الدار إلا محارمه. ومنها إذا لم يكن في الدار إلا صاحبها قله الرمي إن كان مكشوف العورة ولا ضمان وإلا فوجهان: أظهرهما لا يجوز رميه. ومنها أن التحريم إذا كن في الدار مستترات أو في بيت ففي وجه لا يجوز قصد عينه، لأنه لا يطلع على شيء. قال بعض الفقهاء: والأظهر الجواز لإطلاق الأخبار، وأنه لا تنضبط أوقات الستر والتكشف والاحتياط حسم الباب. ومنها أن ذلك إنما يكون إذا لم يقصر صاحب الدار، فإن كان بابه مفتوحاً أو ثم كوة واسعة أو ثلمة مفتوحة فينظر، فإن كان مجتازاً لم يجز قصده، وإن كان وقف وتعمد فقيل: لا يجوز قصده لتفريط صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة. وقيل: يجوز لتغديه بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما إذا نظر من سطح بيته، أو نظر المؤذن من المئذنة، لكن الأظهر ههنا عندهم جواز الرمي، لأنه لا تقصير من صاحب الدار ثم قال: وأعلم أن ما كان من هذه التصرفات الفقهية داخلاً تحت إطلاق الحديث، فهو مأخوذ منها وما لا فبعضه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث، وبعضه مأخوذ من القياس، وهو قليل فيما ذكر أنتهى كلامه. وأعلم أنه يؤخذ من هذا الحديث صحة قول الفقهاء إنها تهدم الصوامع المحدثة المعورة، وكذا تعلية الملك إذا كانت معورة، وهو محكي عن القاسم الرسي وهو رأي عمر، فإنه أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال: أول من بني غرفة بمصر خارجة بن حذافة، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فكتب إلى عمرو بن العاص «سلام عليك أما بعد فإنه بلغني أن خارجة بن حذافة بني غرفة، ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه، فإذا أتاك كتابي هذا فأهدمها إن شاء الله تعالى والسلام».

٤/١٢٢٧ هَ وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَضَى (١) رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
«أَنَّ حِفْظَ الْحَوَائِطِ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا، وأَنَّ حِفْظَ المَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وأَنَّ عِفْظَ المَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وأَنَّ عَلْمَ أَهْلِهَا، وأَنَّ عَلْمَ أَهْلِهَا، وأَنَّ عَلْمَ أَهْلِهَا، وأَنَّ عَلْمَ أَهْلِهَا التَّرْمِذِيَ، عَلَى أَهْلِ التَّرْمِذِي، وَصَحَحَهُ ٱبْنُ حِبَّانُ ، وَفِي إِسْنَادِهِ ٱخْتِلَافٌ.

— (وعن البراء بن عازب، رضي الله عنه، قال: قضى رسول الله على أن حفظ المحوائط بالنهار على أهلها. وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل. رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده اختلاف) مداره على الزهري. وقد أختلف عليه فإنه روي من طرق كلها عن الزهري عن حزام عن البراء وحزام لم يسمع من البراء قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم. وأخرجه البيهقي من طرق وفيها الاختلاف إلا أنه قال الشافعي رحمه الله: أخذنا به لثبوته وأتصاله ومعرفة رجاله. قال البيهقي: ورويناه عن الشعبي عن شريح أنه كان يضمن ما أفسدته الغنم بالليل، ولا يضمن ما أفسدته بالنهار ويتأول هذه الآية ﴿وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم﴾ (٢) وكان يقول النفش بالليل وروي مرة عن مسروق، إذ نفشت فيه غنم القوم قال: كان كرما فدخلت فيه ليلاً فما تركت فيه خضراً، فدل الحديث أنه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته في النهار، لأنه يعتاد إرسالها في النهار ويضمن ما جنته بالليل، لأنه يعتاد حفظها بالليل، وإلى هذا ذهبت الهادوية ومالك والشافعي ودليلهم الحديث والآية. وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً وحجته حديث: «العجماء جرحها جبار» أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة، وأحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر وابن عوف وفهه زيادة، ولكنه قال الطحاوي: مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ. وأما إذا

¹⁷⁷٧ - أخرجه أحمد (الحديث ٤٣٦٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب: البيوع، باب: المواشي تفسد زرع قوم (الحديث ٣٥٧٠) و(الحديث ٣٥٧٠)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: الحكم فيما أفسدت المواشي (الحديث ٢٣٣٧)، وأخرجه ابن حبان (الحديث ٢٣٣٧).

⁽٢) سورة الأنبياء، الآية: ٧٨.

⁽١) في نسخة م: قال.

أرسلها من دون حافظ، فإنه يضمن وكذا المالكية يقيدون ذلك بما إذا سرحت الدواب في مسارحها المعتادة للرعي. وأما إذا كانت في أرض مزروعة لا مسرح فيها، فإنهم يضمنون ليلاً أو نهاراً، وفي المسألة أقوال أخر لا تناسب النص هذا، ولا دليل لها يقاومه.

١٢٢٨ / ٥ ﴿ وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ﴿ فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ ـ : «لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ : «وَكَانَ قَدِ ٱسْتُتِيبَ قَبْلَ ذَٰلِكَ».

— (وعن معاذ بن جبل، رضي اللّه عنه، في رجل أسلم ثم تهود لا أجلس حتى يقتل. قضاء اللّه ورسوله) جوز في قضاء رفعه على أنه خبر مبتداً محذوف ونصبه على أنه مصدر حذف فعله وهو يشير إلى حديث «من بدل دينه فاقتلوه» وسيأتي من خرجه (فأمر به فقتل. متفق عليه. وفي رواية لأبي داود، وكان قد أستتيب قبل ذلك) الحديث دليل على أنه يجب قتل المرتد وهو إجماع، وإنما وقع الخلاف هل تجب استتابته قبل قتله أو لا؟ ذهب الجمهور إلى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود هذه، وله في رواية أخرى فدعاه أبو موسى عشرين ليلة أو قريباً منها، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه. وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرون إلى عدم وجوب أستتابة المرتد، وأنه يقتل في الحال مستدلين بقوله على: «من بدل دينه فاقتلوه» يعني والفاء تفيد التعقيب كما لا يخفى، ولأن حكم المرتد حكم الحربي الذي بلغته الدعوة، فإنه يقاتل من دون أن يدعى قالوا: وإنما شرعت الدعوة لمن خرج عن بصيرة فلا. وعن شرعت الدعوة لمن خرج عن الصلام لا عن بصيرة. وأما من خرج عن بصيرة فلا. وعن ابن عباس وعطاء إن كان أصله مسلماً لم يستتب وإلا استنيب نقله عنهما الطحاوي، ثم للقائلين بالاستنابة خلاف آخر، وهو أنه هل يكفي مرة أو لا بد من ثلاث في مجلس؟ أو في يوم؟ أو في ثلاثة أيام؟ ويروى عن علي عليه السلام يستتاب شهراً.

٦/١٢٢٩ — وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَٱقْتُلُوهُ». رَوَاهُ ٱلْبُخَارِيُّ .

١٢٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: استتابة المرتدين والمعاندين وقتلهم، باب: حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم (الحديث ٢٩٢٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها (الحديث ١٧٣٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: حكم فيمن ارتد (الحديث ٤٣٥٤) و(الحديث ٤٣٥٤).

١٢٢٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: استتابة المرتدين، باب: حكم المرتد (الحديث ٦٩٢٢).

١٢٢٩ ــ (وعن ابن عباس رضي اللَّه عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه. رواه البخاري) الحديث دليل على وجوب قتل من بدل دينه كما تقدم، وهو عام للرجل والمرأة، والأول إجماع وفي الثاني خلاف. ذهب الجمهور أنها تقتل المرأة المرتدة، لأن كلمة من هنا تعم الذكر والأنثى، ولأنه أخرج ابن المنذر عن ابن عباس راوي الحديث أنه قال: «تقتل المرأة المرتدة» ولما أخرجه هو والدارقطني «أن أبا بكر، رضي اللَّه عنه، قتل أمرأةً مرتدةً في خلافته والصحابة متوافرون، ولم ينكر عليه أحد؛ وهو حديث حسن. وأخرج أيضاً حديثاً مرفوعاً في قتل المرأة، ولكنه حديث ضعيف. وقد وقع في حديث معاذ حين بعثه النبي عليه إلى اليمن أنه قال له: قايما رجل ارتد عن الإسلام فأدعه، فإن عاد وإلا فاضرب عنقه، وأيما أمرأةً أرتدت عن الإسلام فأدعها، فإن عادت وإلا فاضرب عنقها، وإسناده حسن وهو نص في محل النزاع. وذهب الحنفية إلى أنها لا تقتل المرأة إذا أرتدت قالوا: لأنه قد ورد عنه على النهي عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة وقال: ما كانت هذه لتقاتل. رواه أحمد. وأجاب الجمهور بأن النهي إنما هو عن قتل الكافرة الأصلية كما وقع في سياق قصة النهي، فيكون النهي مخصوصاً بما فهم من العلة، وهو لما كانت لا تقاتل فالنهي عن قتلها إنما هو لتركها المقاتلة، فكان ذلك في دين الكفار الأصليين المتحزبين للقتال، وبقي عموم قوله من بدل دينه سالماً عن المعارض، وأيدته الأدلة التي سلفت. وأعلم أن ظاهر الحديث إطلاق التبديل فيشمل من تنصر بعد أن كان يهودياً، وغير ذلك من الأديان الكفرية، وإلى هذا ذهبت الشافعية، وسواء كان من الأديان التي تقر بالجزية أم لا لإطلاق هذا اللفظ. وخالفت الحنفية في ذلك وقالوا: ليس المراد إلا تبديل الكفر بعد الإسلام قالوا: وإطلاق الحديث متروك أتفاقاً في حق الكافر إذا أسلم مع تناول الإطلاق له، وبأن الكفر ملة واحدة، فالمراد من بدل دين الإسلام بدين آخر، فإنه قد أخرج الطبراني من حديث أبن عباس مرفوعاً: «من خالف دينه دين الإسلام فأضربوا بعنقه» فصرح بدين الإسلام.

٧/١٢٣٠ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّ أَعْمَىٰ كَانَتْ لَهُ أُمُّ وَلَد تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمِعْوَلَ، فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَتَقَعُ فِيهِ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمِعْوَلَ، فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَآتَكَا عَلَيْهَا فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذٰلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَّا ٱشْهَدُوا فَإِنَّ دَمَهَا هَدَرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرُواتُهُ ثِقَاتُ.

١٢٣٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: الحكم فيمن سب النبي ﷺ (الحديث ٢٦١).

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي على وتقع فيه فينهاها فلا تنتهي، فلما كان ذات ليلة أخذ المعول) بكسر الميم وعين مهملة وفتح الواو (فجعله في بطنها واتكأ عليه فقتلها فبلغ ذلك النبي على فقال: ألا أشهدوا فإن دمها هدر. رواه أبو داود ورواته ثقات). الحديث دليل على أنه يقتل من سب النبي على ويهدر دمه، فإن كان مسلماً كان سبه له يلى ردة فيقتل. قال ابن بطال: من غير أستتابة. ونقل ابن المنذر عن الأوزاعي والليث أنه يستتاب وإن كان من أهل العهد، فإنه يقتل إلا أن يسلم. ونقل ابن المنذر عن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق أنه يقتل أيضاً من غير أستتابة. وعن الحنفية أنه يعزر المعاهد ولا يقتل. وأحتج الطحاوي بأنه على لم يقتل اليهود الذين وعن الحام عليك، ولو كان هذا مسلم لكان ردة، ولأن ما هم عليه من الكفر أشد من السب.

(قلت:)يؤيده أن كفرهم به على معناه أنه كذاب، وأي سب أفحش من هذا وقد أقروا عليه، إلا أن يقال إن هذا النص في حديث الأمة يقاس عليه أهل الذمة. وأما القول بأن دماءهم إنما حقنت بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي على فمن سبه منهم أنتقض عهده فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه، فقد يجاب عنه أن عهدهم تضمن إقرارهم على تكذيبهم له على أنه وهو أعظم سب، إلا أن يقال يخص من بين غيره من السب والله أعلم.

بعونه تعالى تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله: كتاب الحدود

من بنا المراب ا

للثين لاِمَام محمّد بن إسماعيل الأُمير اليمني لصنعاني

مق نصوصه وخرج أماديه ورقمه وعلَّه عليه خَليل مَأْمُونِ سِنْتِيكَ

البجرة الرابخ

داراله عرفة بيزوت بنان

١٠ كتاب: المدود

١ ــ بــاب: حَـدٌ الــزُانِــي

الحدود جمع حد والحد أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما سميت هذه العقوبات حدوداً لكونها تمنع عن المعاودة، ويطلق الحد على التقدير. وهذه الحدود مقدرة من الشارع، ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾(١) وعلى فعل فيه شيء مقدر نحو قوله: ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾(١).

١/١٢٣١ مَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلاً مِنَ ٱلأَعْرَابِ أَنَى رَسُولَ ٱللَّهِ عَلَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، أَنْشُدُكَ ٱللَّهَ إِلاَّ قَضَيْتَ لِي مِكَابِ ٱللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ الاَخْرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ ٱللَّه، وَإَنِّي بِكَتَابِ ٱللَّه، وَأَذَنْ لِي، فَقَالَ: ﴿ قُلْ الْاَخْرُ - وَهُو أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ ٱللَّه، وَإِنِّي وَأَذَنْ لِي، فَقَالَ: ﴿ قُلْ الْاَحْمَ، فَالَنَّ مِنْهُ بِمَائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، وَأَذَنْ لِي أَنْ عَلَى ٱبْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى ٱمْرَأَةٍ هٰذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللّهِ ﷺ: ﴿ وَٱلّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، لاَقْضِينَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ ٱللّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدِّ رَسُولُ ٱللّهِ ﷺ: ﴿ وَاللّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، لاَقْضِينَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ ٱللّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدِّ مَالَّهُ مَا أَنْ عَلَى آمْرَأَةٍ هٰذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ ٱللّهِ ﷺ: ﴿ وَاللّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، لاَقْضِينَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ ٱللّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ مَا أَنْ أَلُ أَنْ عَلَى آمْرَأَةٍ هٰذَا الرَّخْمَ، فَقَالَ مَسُولُ ٱللّهِ عَلَى اللّهِ الْمُسْلِمِ. وَعَلَى آمْرَأَةٍ هٰذَا، فَالِ أَنْ عَلَى آمْرَأَةٍ هٰذَا، فَإِن عَلَى أَمْرَأَةٍ هٰذَا، فَإِن عَلَى أَمْرَأَةٍ هٰذَا، فَإِن فَعْرَفَتُ فَارْجُمْهَا». مُتَقَنَّ عَلَيْهُ ، وَهٰذَا ٱللّفْظُ لِمُسْلِم.

١٢٣١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (الحديث ٢٦٩٥) و(الحديث ٢٦٩٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى (الحديث ١٦٩٧) و(الحديث ١٦٩٨).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧. (٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

 (عن أبى هريرة، رضى الله عنه، وزيد بن خالد الجهنى أن رجلاً من الأعراب أتى رسول اللَّه على نقال: يا رسول اللَّه أنشدك) قال في الفتح: ضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك اللَّه رافعاً نشيدتي أي صوتي وهو بفتح أوله فنون ساكنة وضم الشين المعجمة أي أسألك (اللَّه إلا قضيت لي بكتاب اللَّه تعالى) استثناء مفرَّغ إذ المعنى لا أنشدك إلا القضاء بكتاب اللَّه (فقال الآخر وهو أفقه منه:) كأن الراوي يعرف أنه أفقه منه أو من كونه سأل أهل الفقه (نعم فأقض بيننا بكتاب اللَّه واثلن لي فقال: قل. قال: إن ابني كان عسيفاً) بالعين المهملة وإلسين المهملة فمثناة تحتية ففاء كأجير وزناً ومعنَّى. (على هذا فزنى بآمرأته، وإني أخبرت أن على أبني الرجم فأفتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم فأخبروني أن ما على أبني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله ﷺ: والذي نفسى بيده الأقضين بينكما بكتاب الله: الوليدة والغنم رد عليك وعلى أبنك جلد مائة وتغريب عام) كأنه قد علم ﷺ أنه غير محصن، وقد كان اعترف بالزني (واغد يا أنيس) تصغير أنس رجل من الصحابة لا ذكر له إلا في هذا الحديث (إلى أمرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها. متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الحد على الزاني غير المحصن مائة جلدة وعليه دل القرآن، وأنه يجب عليه تغريب عام وهو زيادة على ما دل عليه القرآن، ودليل على أنه يجب الرجم على الزاني المحصن، وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنى مرة واحدة كغيره من سائر الأحكام وإلى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون!. وذهبت الهادوية والحنفية والحنابلة وآخرون إلى أنه يعتبر في الإقرار بالزني أربع مرات، مستدلين بما يأتي من قصة ماعز، ويأتي الجواب عنه في شرح حديثه وأمره عَلَيْ أنيساً برجمها بعد أعترافها دليل لمن قال بجواز حكم الحاكم في الحدود ونحوها بما أقرَّ به الخصم عنده، وهو أحد قولي الشافعي ، وبه قال أبو ثور كما نقله، القاضي عياض. وقال الجمهور: لا يصح ذلك قالوا: وقصة أنيس يطرقها أحتمال الأعذار وأن قوله فارجمها بعد إعلامه على، أو أنه فوض الأمر إليه، والمعنى فإذا أعترفت بحضرة من يثبت ذلك بقوله حكمت. ﴿قلت: ﴾ ولا يخفي أن هذه تكلفات، وأعلم أنه ﷺ لم يبعث إلى المرأة لأجل إثبات الحد عليها، فإنه ﷺ قد أمر بأستتار من أتى بفاحشة وبالستر عليه ونهي عن التجسس، وإنما ذلك لأنها لما قذفت المرأة بالزني. بعث إليها على لتنكر فتطالب بحد القذف، أو تقرّ بالزنا فيسقط عنه فكان منها الإقرار فأوجبت على نفسها الحد. ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس «أن رجلًا أقرَّ أنه زني بآمر أة فجلده النبي ﷺ مائة ثم سأل المرأة فقالت كذب فجلده جلد الفرية ثمانين، وقد سكت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي. ٢/١٢٣٢ هُولُوا عَنِّي، وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «خُدُوا عَنِّي، خُدُوا عَنِّي، خُدُوا عَنِّي، خُدُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكُرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِاثَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالنَّيِّبِ جَلْدُ مِاثَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

_ (وعن عبادة بن الصامت، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: خذوا عنى خذوا عنى قد جعل اللَّه لهن سبيلا، البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم. رواه مسلم) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَو يَجْعُلُ اللَّهُ لَهُنْ سَبِيلا﴾(١) بيَّن به أنه قد جعل اللَّه تعالى لهن السبيل بما ذكره من الحكم. وفي الحديث مسألتان: ١الأولى، حكم البكر إذا زنى والمراد بالبكر عند الفقهاء الحر البالغ الذي لم يجامع في نكاح صحيح. وقوله: (بالبكر) هذا خرج مخرج الغالب لا أنه يراد به مفهومه، فإنه يجب على البكر الجلد، سواء كان مع بكر أو ثيب كما في قصة العسيف. وقوله: (نفي سنة) فيه دليل على وجوب التغريب للزاني البكر عاماً، وأنه من تمام الحد وإليه ذهب الخلفاء الأربعة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم وأدعى فيه الإجماع. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجب التغريب وأستدل الحنفية بأنه لم يذكر في آية النور، فالتغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به، لأنه يكون ناسخاً. وجوابه أن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة، وقد عملت الحنفية بمثله بل بدونه كنقض الوضوء من القهقهة وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا منه. وقال ابن المنذر: أقسم النبي عَلَيْ في قصة العسيف أنه يقضي بكتاب اللَّه ثم قال: «إن عليه جلد مائة وتغريب عام» وهو المبين لكتاب اللَّه وخطب بذلك عمر على رؤوس المنابر، وكأن الطحاوى لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث «إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم قال في الثالثة فليبعها» والبيع يفوت التغريب، قال: وإذا سقط عن الأمة سقط عن الحرة لأنها في معناها، قال: ويتأكد بحديث «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم». قال: وإذا أنتفي عن النساء أنتفي عن الرجال انتهي. وفيه ضعف لأنه مبني على أن العام إذا خص لم يبق دليلًا، وهو ضعيف كما عرف في الأصول. ثم

١٢٣٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: حد الزنى (الحديث ١٦٩٠).

⁽١) سورة النساء، الَّاية: ١٥.

نقول: الأمة خصصت من حكم التغريب وكان الحديث عاماً في حكمه للذكر والأنثى والعبد، فخصت منه الأمة وبقى ما عداها داخل تحت الحكم. وأستدل الهادوية بما ذكره المهدي في البحر من قوله: قلت: التغريب عقوبة لا حدّ لقول على: اجلد ماثة وحبس سنة». ولنفي عمر في الخمر ولم ينكر ثم قال: لا أنفى بعدها أحداً والحدود لا تسقط انتهى. ولا يخفى ضعف ما قاله. أما كلام علي عليه السلام، فإنه مؤيد لما قاله الجماهير، فإنه جعل الحبس عوضاً عن التغريب فهو نوع منه. وأما نفي عمر في الخمر فأجتهاد منه زيادة في العقوبة، ثم ظهر له أن لا ينفي أحداً بأجتهاده والنفي في الزني بالنص، ويروى عن على عليه السلام. وقال مالك والأوزاعي: إن المرأة لا تغرب قالوا: لأنها عورة، وفي نفيها تضييع لها وتعريض للفتنة، ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم، ولا يخفي أنه لا يرد ما ذكر، ولأنه قد شرط من قال بالتغريب أن تكون مع محرمها وأجرته منها إذ وجبت بجنايتها، وقيل: في بيت المالُ كأجرة الجلاد. وأما الرقيق فإنه ذهب مالك وأحمد وغيرهما إلى أنه لا ينفي قالوا: لأن نفيه عقوبة لمالكه لمنعه نفعة مدة غربته وقواعد الشرع قاضية أن لا يعاقب إلا الجاني، ومن ثمة سقط فرض الجهاد والحج عن المملوك. وقال الشوري وداود: ينفي لعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى: ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب (١) وينصف في حق المملوك لعموم الآية. وأما مسافة التغريب فقالوا: أقلها مسافة القصر التحصل الغربة وغرب عمر من المدينة إلى الشام، وغرب عثمان إلى مصر، ومن كان غريباً لا وطن هل غرب إلى غير البلد التي واقع فيها المعصية؟ «المسألة الثانية» في قوله (والثيب بالثيب) المراد بالثيب من قد وطيء في نكاح صحيح، وهو حر بالغ عاقل والمرأة مثله، وهذا الحكم يستوي فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دل له قوله جلد مائة والرجم، فإنه أفاد أنه يجمع للثيب بين الجلد والرجم، وهو قول علي كما أخرجه البخاري «أنه جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال: جلدتها بكتاب اللَّه ورجمتها بسنة رسول اللَّه ﷺ قال الشعبي: قبل لعلي جمعت بين حدين فأجاب بما ذكر. قال الحازمي: وذهب إلى هذا أحمد وإسحاق وداود وابن المنذر، وهو مذهب الهادوية. وذهب غيرهم إلى أنه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا: وحديث عبادة منسوخ بقصة ماعز والغامدية واليهودية فإنه ﷺ رجمهم ولم يرو أنه جلدهم. قال الشافعي: فدلت السنة على أن الجلد ثابت على البكر ساقط عن الثيب قالوا: وحديث عبادة متقدم. وأجيب

⁽١) سُورة النساء، الآية: ٢٥.

بأنه ليس في قصة ماعز ومن ذكر معه على تقدير تأخرها تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم، لاحتمال أن يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الأصل. وقد أحتج الشافعي بنظير هذا حين عورض في إيجاب العمرة بأن النبي في أمر من سأله أن يحج عن أبيه ولم يذكر العمرة، فأجاب بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه، إلا أنه قد يقال: إن جلد من ذكر من الخمسة الذين رجمهم في لو وقع مع كثرة من يحضر عذابهما من طوائف المؤمنين يبعد أنه لا يرويه أحد ممن حضر، فعدم إثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف الفاظها دليل أنه لم يقع الجلد، فيقوى معه الظن بعدم وجوبه. وفعل على ظاهر أنه أجتهاد منه لقوله: جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله في، فإنه ظاهر أنه عمل بأجتهاده بالجمع بين الدليلين فلا يتم القول بأنه توقيف، وإن كان في قوله بسنة رسول الله في ما يشعر بأنه توقيف.

(قلت:) ولا يخفى قوة دلالة حديث عبادة على إثبات جلد الثبب ثم رجمه، ولا يخفى ظهور أنه الله عبد الله وهو خير الفاتحين، وكنت قد جزمت في منحه الغفار بقوة القول بالجمع بين الجلد والرجم، ثم حصل لي التوقف هنا.

٣/١٢٣٣ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، وَمُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْت؟». قَالَ: رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟». قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْت؟». قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَآرْجُمُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

ــ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: أتى رسول الله ﷺ رجل فناداه فقال:

١٢٣٣ _ أخرجه البخاري في كتاب: الطلاق، باب: الطلاق في الإغلاق والكره والسكران (الحديث ٥٢٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا (الحديث ١٦٩١).

يا رسول اللّه إني زنيت فأجرض عنه فتنحى تلقاء وجهه) أي: انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه (فقال: يا رسول اللّه إني زنيت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول اللّه على فقال: أبك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أحصنت؟) بفتح الهمزة فحاء مهملة فصاد مهملة أي تزوجت (قال: نعم، فقال رسول الله على مسائل:

«الأولى»: أنه وقع منه إقرار أربع مرات، فأختلف العلماء هل يشترط تكرار الإقرار بالزني أربعاً أو لا؟ ذهب من قدمنا ذكره وهم الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون إلى عدم أشتراط التكرار، مستدلين بأن الأصل عدم أشتراطه في سائر الأقارير كالقتل والسرقة، وبأنه ﷺ قال لأنيس: «فإن أعترفت فأرجمها» ولم يذكر له تكرار الاعتراف، فلو كان شرطاً معتبراً لذكره على الله عني مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة ، وذهب الجماهير إلى أنه يشترط في الإقرار بالزني أربع مرات مستدلين بحديث ماعز هذا. وأجيب عنهم بأن حديث ماعز هذا أضطربت فيه الروايات في عدد الإقرارات فجاء فيها أربع مرات، ومثله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم، ووقع في طريق أخرى عند مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً، ووقع في حديث عنده أيضاً في طريق أخرى، فأعترف بالزني ثلاث مرات. وقوله ﷺ في بعض الروايات: (قد شهدت على نفسك أربع مرات) حكاية لما وقع منه فالمفهوم غير معتبر، وما كان ذلك إلا زيادة في الاستثبات والتبين، ولذلك سأل ﷺ هل به جنون؟ أو هو شارب خمر؟ وأمر من يشم رائحته وجعل يستفسره عن الزني كما سيأتي بألفاظ عديدة كل ذلك لأجل الشبهة التي عرضت في أمره، ولأنها قالت الجهنية: أتريد أن تردني كما رددت ماعزاً، فعلم أن الترديد ليس بشرط في الإقرار. وبعد فلو سلمنا أنه لا أضطراب وأنه أقر أربع مرات، فهذا فعل منه مِن غير أمره ﷺ ولا طلبه لتكرار إقراره، بل فعله من تلقاء نفسه، وتقريره عليه دليل على جوازه لا على شرطيته. وأستدل الجمهور بالقياس على أنه قد أعتبر في الشهادة على الزني أربِّعة، ورد بأنه أستدلال واضح البطلان، لأنه قد أعتبر في المال عدلان، والإقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقاً.

"المسألة الثانية": دلت ألفاظ الحديث على أنه يجب على الإمام الاستفصال عن الأمور التي يجب معها الحد، فإنه قد روي في هذا الحديث ألفاظ كثيرة دالة عليه ففي حديث بريدة أنه قال: «أشربت خمراً؟ قال: لا، وأنه قام رجل يستنكهه فلم يجد فيه ريحاً». وفي حديث ابن عباس «لعلك قبلت أو غمزت» وفي رواية «هل ضاجعتها؟ قال: نعم، قال: «هل جامعتها»؟قال: نعم، وفي حديث

ابن عباس «أنكتها؟؛ لا يكني. رواه البخاري وفي حديث أبي هريرة «أنكتها؟» قال: نعم، قال: دخل ذلك منك في ذلك منها، قال: نعم، قال: كما يغيب المرود في المكحلة والرشاء في البئر: قال: نعم، قال: تدري ما الزني؟ قال: نعم أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من أمرأته حلالاً، قال: فما تريد بهذا القول؟ قال: تطهرني فأمر به فرجم». فدل جميع ما ذكر على أنه يجب الاستفصال والتبين، وأنه يندب تلقين ما يسقط الحد، وأن الإقرار لا بد فيه من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير المواقعة. وقد روي عن جماعة من الصحابة تلقين المقر، كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء. وعن علي عليه السلام في قصة شراحة فإنه قال لها على: «استكرهت،؟ قالت: لا، قال: فلعل رجلاً أتاك في نومك؟ «الحديث» وعند المالكية أنه لا يلقن من أشتهر بأنتهاك الحرمات. وفي قوله: «أشربت خمراً» دليل على أنه لا يصح إقرار السكران وفيه خلاف. وفيه دليل على أنه يحفر للرجل عند رجمه، لأن في حديث بريدة عند مسلم فحفر له حفيرة. وفي الحديث عند البخاري «أنها لما أذلقته الحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجمناه» زاد في رواية «حتى مات». وأخرج أبو داود أنه قال على عني حين أخبر بهربه: «هلا رددتموه إليَّه». وفي رواية "تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه». وأخذ من هذا الهادوية والشافعي وأحمد أنه يصح رجوع المقر عن الإقرار، فإذا هرب ترك لعله يرجع. وفي قوله ﷺ: «لعله يتوب، إشكال لأنه ما جاء إلا تائباً يطلب تطهيره من الذنب. وقد أخرج أبو داود أنه قال علي في قصة ماعز: «والذي نفسى بيده إنه الآن لفي أنهار الجنة ينغمس فيها ولعله يجاب بأن المراد لعله يرجع عن إقراره ويتوب بينه وبين اللَّه تعالى فيغفر له، أو المراد يتوب عن إكذابه نفسه. وأعلم أن قوله: (فأمر به فرجموه) يدل أنه ﷺ لم يحضر الرجم، وأنه لا يجب أن يكون أول من يرجم الإمام فيمن ثبت عليه الحد بالإقرار، وإلى هذا ذهب الشافعي والهادي. والأولى حمل ذلك على الندب، وعليه يحمل ما أخرج البيهقي عن على عليه السلام أنه قال: «أيما امرأة بغي عليها ولدها أو كان اعتراف فالإمام أول من يرجم، فإن ثبت بالبينة فالشهود أول من يرجم».

٤/١٢٣٤ عَنْ آبَنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ، أَوْ غَمَرْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟». قَالَ: لاَ، يَا رَسُولَ ٱللَّهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

١٢٣٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت (الحديث ١٨٢٤).

- (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لما أتى ماعز بن مالك إلى النبي على قال له: لعلك قبلت أو غمزت) بفتح الغين المعجمة والميم قزاي، في النهاية أنه فسر الغمز في بعض الأحاديث بالإشارة كالرمز بالعين ، والحاجب، ولعل المراد هنا الجس باليد، لأنه ورد في بعض الروايات «أو لمست» عوضاً عنه (أو نظرت قال: لا يا رسول الله. رواه البخاري) والمراد استفهامه هل هو أطلق لفظ الزنى على أي هذه مجازاً؟ وذلك كما جاء «العين تزني وزناها النظر» والحديث دليل على التثبت وتلقين المسقط للحد، وأنه لا بد من التصريح في الزنى باللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير ذلك.

١٢٣٥ / ٥ – وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: "إِنَّ ٱللَّه بَعَثَ مُحَمَّداً بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ علَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، اللَّه بَعَثَ مُحَمَّداً بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ علَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ فَرَاثَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ ٱللَّهِ، فَيَضِلُوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ ٱللَّهِ مَنْ زَنَى، إِذَا أَخْصَنَ مِنَ أَنْزَلَهَا ٱللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقُّ فِي كِتَابِ ٱللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أَخْصَنَ مِنَ الرَّخَبَلُ أَوْ الاغْتِرَافُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الرِّجَالِ وَالنَسَاءِ. إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ أَوْ الاغْتِرَافُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

— (وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه خطب فقال: إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله والله والمنابعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم حق في كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل) بفتح المهملة. والموحدة (أو الاعتراف. متفق عليه) زاد الإسماعيلي بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها: «الشيخ والشيخة فارجمهوهما ألبتة وبين في رواية عند النسائي محلها من السورة، وأنها كانت في سورة الأحزاب، وكذلك أخرج هذه الزيادة في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب. وفي رواية زيادة: «إذا زنيا فارجوهما ألبتة نكالًا من الله والله عزيز حكيم». وفي رواية: «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي» وهذا القسم من نسخ وفي رواية: «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي» وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، وقد عده الأصوليون قسماً من أقسام النسخ. وفي الحديث دليل

١٢٣٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، ياب: رجم الحبلى في الزنا (الحديث ٦٨٣٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، ياب: رجم الثيب في الزنا (الحديث ١٦٩١).

على أنها إذا وجدت المرأة الخالية من الزوّج أو السيد حبلى، ولم تذكر شبهة أنه يثبت الحد بالحبل، وهو مذهب عمر وإليه ذهب مالك وأصحابه. وقالت الهادرية والشافعي وأبو حنيفة: إنه لا يثبت الحد إلا ببينة أو اعتراف، لأن الحدود تسقط بالشبهات. واستدل الأولون بأنه قاله عمر على المنبر ولم ينكر عليه، فينزل منزلة الإجماع. قلت: لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلة.

7/17٣٦ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلاَ يُتَرَّبُ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلاَ يُتَرَّبُ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلاَ يُتَرَّبُ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَاهَا فَلْيَبِعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ». مُتَّفَقٌ وَلاَ يُتَرَّبُ عَلَيْهَا. ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِئَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَبِعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهٰذَا لَفْظُ مُسْلِم.

__ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها) بمثناة تحتية فمثلثة فراء فموحدة التعنيف لفظاً ومعنى (ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو بحبل من شعر. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) فيه مسائل:

«الأولى»: دل قوله: (فتبين زناها) أنه إذا علم السيد بزنى أمته جلدها وإن لم تقم شهادة، وذهب إليه بعض العلماء. وقيل: المراد إذا تبين زناها بما يتبين به في حق الحرة وهو الشهادة أو الإقرار، والشهادة تقام عند الحاكم عند الأكثر. وقال بعض الشافعية: تقام عند السيد. وفي قوله: (فليجلدها) دليل على أن ولاية جلد الأمة إلى سيدها، وإليه ذهب الشافعي، وعند الهادوية أن ذلك إذا لم يكن في الزمان إمام وإلا فالحدود إليه والأول أقوى، والمراد بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى: ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾(١).

«المسألة الثانية»: قوله: (ولا يثرب عليها) ورد في لفظ النسائي ولا يعنفها وهو بمعنى ما هنا، وهو نهى عن الجمع لها بين العقوبة بالتعنيف والجلد، ومن قال المراد أنه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد. قال ابن بطال: يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد

١٢٣٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: لا يثرب على الأمة إذا زنت (الحديث ٦٨٣٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود وأهل الذمة في الزنا (الحديث ١٧٠٣).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

لا يعزر بالتعنيف واللوم، وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام للتحذير والتخويف، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه، ويؤيد هذا نهيه على عن سب الذي أقيم عليه حد الخمر، وقال: «لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيكم» وفي قوله: (ثم إن زنت إلى آخره) دليل على أن الزاني إذا تكرر منه الزنى بعد إقامة الحد عليه تكرر عليه الحد، وأما إذا زنى مراراً من دون تخلل إقامة الحد لم يجب عليه إلا حد واحد. ويؤخذ من ظاهر قوله: (فليبعها) أنه كان عليها الحد. قال المصنف في الفتح: الأرجح أنه يجلدها قبل البيع لم يبيعها، والسكوت عنه للعلم بأن الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه.

«المسألة الثالثة»: ظاهر الأمر وجوب بيع السيد للأمة، وأن إمساك من تكررت منه الفاحشة محرم، وهذا ثول داود وأصحابه. وذهب الجمهور إلى أنه مستحب لا واجب. قال ابن بطال: حمل الفقهاء الأمر بالبيع على الحض على مباعدة من تكرر منه الزني، لثلا يظن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديوناً. وقد ثبت الوعيد على من اتصف بالدياثة. وفيه دليل على أنه لا يجب فراق الزانية، لأن لفظ أمة أحدكم عام لمن يطؤها مالكها ومن لا يطؤها، ولم يجعل الشارع مجرد الزني موجباً للفراق، إذ لو كان موجباً له لوجب فراقها في أول مرة، بل لم يوجبه إلا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع، كما قاله داود وأتباعه، وهذا الإيجاب لا لمجرد الزني، بل لتكريره لئلا يظن بالسيد الرضا بذلك فيتصف بالصفة القبيحة، ويجري هذا الحكم في الزوجة أنه لا يجب طلاقها وفراقها لأجل الزني، بل إن تكرر منها وجب لما عرفت. قالوا: وإنما أمر ببيعها في الثالثة لما ذكرنا قريباً، ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزني. قال: وحمله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يشتغل به، وقد ثبت النهي عن إضاعة المال فكيف يجب بيع ماله قيمة خطيرة بالحقير؟ انتهى. قلت: ولا يخفى أن الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الإيجاب قوله: وقد ثبت النهي عن إضاعة المال، قلنا: وثبت هنا مخصص لذلك النهى وهو هذا الأمر، وقد وقع الإجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالشيء الحقير إذا كان البائع عالماً به، وكذلك إذا كان جاهلًا عند الجمهور. وقوله: ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزني فقال: ليس في الأمر ببيعها قطع لذلك، إذ لا ينقطع إلا بتركها له وليس في بيعها ما يصيرها تاركة له. وقد قيل في وجه الحكم في الأمر ببيعها مع أنه ليس مِن موانع الزني، إنه جواز أن تستغني عند المشترى، وتعلم بأن إخراجها من ملك السيد الأول بسبب الزني فتتركه خشية من تنقلها عند الملاك، أو لأنه قد يعفها بالتسرى لها، أو بتزويجها أ

«المسألة الرابعة»: هل يجب على البائع أن يعرف المشتري بسبب بيعها لئلا يدخل

تحت قوله: "من غشنا فليس منا" فإن الزنى عيب، ولذا أمر بالحط من القيمة. يحتمل أنه لا يجب عليه ذلك، لأن الشارع قد أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها، ثم هذا العيب ليس معلوماً ثبوته في الاستقبال، فقد يتوب الفاجر ويفجر البار، وكونه قد وقع منها وأقيم عليها الحد قد صيره كغير الواقع، ولهذا نهى عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف، وهل يندب له ذكر سبب بيعها؟ فلعله يندب ويدخل تحت عموم المناصحة.

«المسألة الخامسة»: في إطلاق الحديث دليل على إقامة الحد على الأمة مطلقاً، سواء أحصنت أو لا وفي قوله تعالى: ﴿ فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ (١) دليل على شرطية الإحصان، ولكن يحتمل أنه شرط للتنصيف في جلد المحصنة من الإماء، وأن عليها نصف الجلد لا الرجم، إذ لا يتنصف فيكون فائدة التقييد في الآية. وصرح بتفصيل الإطلاق قول على عليه السلام في خطبته: «يا أيها الناس أفيموا على أرقائكم الحد من أحصن منهن ومن لم يحصن واه ابن عبينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك، وهذا مذهب الجمهور. وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يحد من العبيد إلا من أحصن، وهو مذهب ابن عباس، ولكنه يؤيد كلام الجمهور إطلاق الحديث الآتي.

٧/١٢٣٧ _ وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَهُوَ فِي مُسْلِمِ مَوْقُوفٌ.

_ (وعن على، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم. رواه أبو داود وهو في مسلم موقوف) على على، رضي الله عنه، وأخرجه البيهقي مرفوعاً. وقد غفل الحاكم فظن أنه لم يذكره أحد الشيخين وأستدركه عليهما. قلت: يمكن أنه أستدركه لكون مسلم لم يرفعه، وقد ثبت عند الحاكم رفعه. والحديث دل على ما دل عليه الحديث الأول من إقامة الملاك الحد على المماليك، إلا أن هذا يعم ذكورهم وإنائهم فهو أعم من الأول. ودل على إقامة الحد عليهم مطلقاً أحصنوا أو لا، وعلى أن إقامته إلى المالك ذكراً كان أو أنثى. واختلف في الأمة المزوجة، فالجمهور يقول إن حدها إلى سيدها. وقال مالك: حدها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها

١٢٣٧ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في إقامة حد المريض (الحديث ٤٤٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: تأخير الحد عن النساء (الحديث ١٧٠٥).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

عبداً لمالكها فأمرها إلى السيد، وظاهره أنه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها. قال ابن حزم: يقيمه السيُّد إلا أن يكون كافراً، قال: لأنهم لا يقرون إلا بالصَّغار، وفي تسليطه على إقامة الحد على مماليكه منافاة لذلك. ثم ظاهر الحديث أن للسيد إقامة حد السرقة والشرب، وقد خالف في ذلك جماعة بلا دليل ناهض. وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع إأن ابن عمر قطع يد غلام له سرق وجلد عبداً له زنى من غير أن يرفعهما إلى الوالي. وأخرج مالك في الموطأ بسنده «أن عبداً لبني عبد الله بن أبي بكر سرق واعترف فأمرت به عائشة فقطعت يده. وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسندهما إلى الحسين بن محمد بن علي «أن فاطمة بنت رسول اللَّه ﷺ حدَّت جارية لها زنت، ورواه ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار «أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ كانت تجلد وليدتها خمسين إذا زنت. وذهبت الهادوية إلى أنه لا يقيم الحد عليه إلا الإمام، إلا أن لا يوجد إمام أقامه السيد. وذهبت الحنفية إلى أنه لا يقيم الحدود مطلقاً إلا الإمام أو من أذن له. وقد أستدل الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن يسار قال: كان أبو عبد اللَّه رجل من الصحابة يقول: الزكاة والحدود والفيء والجمعة إلى السلطان، قال الطحاوي: ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة. وقد تعقبه ابن حزم فقال: بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة. وقد سمعت ما روي عن الصحابة وكفي به رداً على الطحاوي، ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن عمرو بن مرة وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلي قال: أدركت بقايا الأنصار وهم يضربون الوليدة من ولائدهم في مجالسهم إذا زنت. قال الشافعي: وكان ابن مسعود يأمر به وأبو برؤة يحد وليدته.

١٢٣٨ / ٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ ٱمْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ ٱتَّتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى مَنَ الزِّنَا - فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ ٱللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَفِمْهُ عَلَيَّ، فَدَعَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ وَلِيْهَا. فَقَالَ: «أَحْسِنْ إلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعَتْ فَٱثْنِنِي بِهَا». فَفَعَلَ. فَدَعَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ وَلِيْهَا. فَقَالَ: «أَحْسِنْ إلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعَتْ فَآثِنِي بِهَا». فَقَالَ عُمَرُ؛ فَأَمْرَ بِهَا فَرُجِمَتْ. ثُمَّ صَلَى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ؛ فَأَمْرَ بِهَا فَرُجِمَتْ. ثُمَّ صَلَى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ؛ فَأَمْرَ بِهَا فَرُجِمَتْ. ثُمَّ صَلَى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ؛ فَقَالَ عَمْرُ؛ وَتَعْلَى عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ ٱللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلّهِ تَعَالَى؟». رَوَاهُ مُسْلِمٌ

١٢٣٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزني (الحديث ١٦٩٦).

_ (وعن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة) هي المعروفة بالغامدية (أتت النبي على حبلى من الزنى فقالت: يا نبي اللَّه أصبت حداً فأقمه على، فدعا نبى اللَّه ﷺ وليها فقال: أحسن إليها فإذا وضعت فأثنني بها ففعل فأمر بها فشكت) مبنى للمجهول أي شدت وورد في رواية (عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال عمر: تصلى عليها يا رسول اللَّه وقد زنت؟ فقال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها للَّه. رواه مسلم). ظاهر قوله: (فإذا وضعت فائتني بها ففعل) أنه وقع الرجم عقيب الوضع، إلا أنه قد ثبت في رواية أخرى أنها رجمت بعد أن فطمت ولدها وأتت به وفي يده كسرة خبز، ففي رواية الكتاب طي وأختصار. قال النووي بعد ذكر الروايتين: وهما في صحيح مسلم ظاهرهما الاختلاف، فإن الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد فطامه وأكله الخبز، والأولى أنه رجمها عقيب الولادة، فيجب تأويل الأولى وحملها على وفق الثانية، فيكون قوله في الرواية الأولى «قام رجل من الأنصار فقال إليّ رضاعه إنما قاله بعد الفطام، وأراد برضاعه كفالته وتربيته وسماه رضاعاً مجازاً. انتهى بأختصار. والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام فيه. وأما شد ثيابها عليها فلأجل أن لا تكشف عند أضطرابها من مس الحجارة. وأتفق العلماء أن المرأة ترجم قاعدة والرجل قائماً إلا عند مالك فقال: قاعداً. وقيل: يتخير الإمام بينهما. وفي الحديث دليل على أنه ﷺ صلى على المرأة بنفسه إن صحت الرواية فصلى بالبناء للمعلوم، إلا أنه قال الطبري إنها بضم الصاد وكسر اللام، قال: وكذا هو في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود. وفي رواية لأبي داود فأمرهم أن يصلوا، ولكن أكثر الرواة لمسلم بفتح الصاد وفتح اللام، وظاهر قول عمر تصلي عليها أنه ﷺ باشر الصلاة بنفسه، فهو يؤيد رواية الأكثر لمسلم. والقول بأن المراد من صلى أمرٌ بأن يصلي، وأنه أسند إليه ﷺ لكونه الآمر خلاف الظاهر، فإن الأصل الحقيقة وعلى كل تقدير، فقد صلى ﷺ عليها أو أمر بالصلاة، فالقول بكراهة الصلاة على المرجوم يصادم النص، إلا أن تخص الكراهة بمن رجم بغير الإقرار، لجواز أنه لم يتب فهذا ينزل على الخلاف في الصلاة على الفساق، فالجمهور أنه يصلى عليهم ولا دليل مع المانع عن الصلاة عليهم. وفي الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد، وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور. والخلاف في حد المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه، فإنه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الذِّينَ تَابُوا مِن قَبِلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهُم ﴾ (١).

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٣٤.

٩/١٢٣٩ — وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: "رَجَمَ النَّبِيُ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ، وَٱمْرَأَةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

١٠/١٢٤٠ ـ وَقِصَّةُ رَجْمِ (١) الْيَهُودِيَّيْنِ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ.

 (وعن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، قال: رجم رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم) يريد ماعز بن مالك (ورجلاً من اليهود وأمرأة) يريد الجهنية (رواه مسلم وقصة اليهوديسين في الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ماعز والجهنية فتقدما. وفي الحديث دليل على إقامة ألحد على الكافر إذا زنى وهو قول الجمهور. وذهب المالكية ومعظم الحنفية إلى أشتراط الإسلام، وأنه شرط للإحصان الموجب للرجم. ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه، ورد قوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك، ودليلهما وقوع التصريح بأن اليهوديـين اللذين زنيا كانا قد أحصنا، وقد أجاب من اشتراط الإسلام عن الحديث هذا بأنه ﷺ إنما رجمهما بحكم التوراة، وليس من حكم الإسلام في شيء، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهما بما في كتابهما، فإن في التوراة الرجم على المحصن وعلى غيره. قال ابن العربي: إنما رجمهما لإقامة الحجة عليهما بما لا يراه في شرعه مع قوله: ﴿وَأَنَ احْكُم بِينِهِم بِمَا أَنزُلُ اللَّهُ ﴾ (٢) ومن ثمة أستدعى شهودهما لتقوم عليهما الحجة منهم، ورده الخطابي بأن اللَّه تعالى قال: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل اللَّه﴾ (٣) وإنما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كما دلت عليه الرواية فنبههم على ما كتموه من حكم التوراة، ولا جائز أن يكون حكم الإسلام عنده مخالفاً لذلك، لأنه لا يجوز الحكم بالمنسوخ، فدل على أنه إنما حكم بالناسخ انتهى. (قلت): ولا يخفى أحتمال القصة للأمرين، والقول الأول مبنى على عدم صحة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، والثاني مبنى على جوازه وفيه خلاف معروف، وقد دلت القصة على صحة أنكحة أهل الكتاب، لأن ثبوت الإحصان فرع عن ثبوت صحته، وأن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل. قلت: أما الخطاب بفروع الشرائع ففيه نظر، لتوقفه على أنه حكم ﷺ بشرعه لا بما في التوراة على أحد الاحتمالين.

١٢٣٩ ـ أخرَجه مسلم في كتاب؛ الحدود، باب: رجم اليهود (الحديث ١٧٠١).

١٢٤٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: أحكام أهل الذمة (الحديث ٦٨٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود وأهل الذمة في الزنى (الحديث ١٦٩٩).

⁽١) زيادة من نسخة م.

⁽٢) و (٣) سورة المائدة، الآية: ٤٩. `

(۱) ۱۱/۱۲٤١ ــ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةً رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: كَانَ فِي (۱) أَبْيَاتِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبَثَ بِأَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ، فَذَكَرَ ذٰلِكَ سَعْدٌ لِرَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «خُذُوا فَقَالَ: «خُذُوا فَقَالَ: «خُذُوا فَقَالَ: «خُذُوا فَقَالَ: «خُذُوا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ ثُمَّ أَضْرُبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً». فَفَعَلُوا. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَٱبْنُ مَاجَة ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، لَكِنِ ٱخْتُلِفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ .

... (وعن سعيد بن سعد بن عبادة) هو أنصاري قال الواقدي: صحبته صحيحة كان والياً لعلى بن أبي طالب على اليمن (قال: كان بين أبياتنا) جمع بيت (رويجل) تصغير رجل (ضعيف فخبث) بالخاء المعجمة فموحدة فمثلثة أي فجر (بأمة من إماثهم فذكر ذلك سعيد لرسول اللَّه ﷺ فقال: اضربوه حده، فقالوا: يا رسول اللَّه إنه أضعف من ذلك قال: خذوا عثكالًا) بكسر العين فمثلثة يزنة قرطاس وهو العذق (فيه ماثة شمراخ) بالشين المعجمة أوله وراء آخره خاء معجمة بزنة عثكال وهو غصن دقيق في أصل العثكال (ثم اضربوه به ضربة واحدة ففعلوا. رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وإرساله) قال البيهقي: المحفوظ عن أبي أمامة أي ابن سهل بن حنيف كونه مرسلاً. وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي أمامة عن سعيد بن سعد بن عبادة موصولاً. وقد أسلفنا لك غير مرة أن هذا ليس بعلة قادحة، بل روايته موصولة زيادة من ثقة مقبولة. والمراد هنا بالعثكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان صغار، وهو للنخل كالعنقود للعنب، وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمراخاً. وفي الحديث دليل على أن من كان ضعيفاً لمرض ونحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالمعتاد، أقيم عليه بما يحتمله مجموعاً دفعة واحدة من غير تكرار للضرب مثل العثكول ونحوه، وإلى هذا ذهب الجماهير قالوا: ولا بدأن يباشر المحدود جميع الشماريخ ليقع المقصود من الحد. وقيل: يجزىء وإن لم يباشر جميعه وهو الحق، فإنه لم يخلق اللَّه العثاكيل مصفوفة كل واحد إلى جنب الآخر عرضاً منتشرة إلى تمام مائة قط، ومع عدم الانتشار يمتنع مباشرة كل عود منها، فإن كان المريض برجي زوال مرضه أو خيف عليه شدة حر أو برد أخر الحد عليه إلى زوال ما بخاف،

¹⁷⁸¹ ـ أخرجه أحمد: ٤٠٩/٤، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: الحكم في المرتد (الحديث ٤٠٧٧)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: الكبير والمريض يجب عليه الحد (الحديث ٢٥٧٤).

١٢/١٢٤٢ ـ وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَٱقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَٱقْتُلُوهُ وَآقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَٱلأَرْبَعَةُ، وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ، إلاَّ أَنَّ عَلَى بَهِيمَةٍ فَٱقْتُلُوهُ وَآقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَٱلأَرْبَعَةُ، وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ، إلاَّ أَنَّ فِيهِ ٱخْتِلاَفاً.

- (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، أن النبي الله على الله على عمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به، ومن وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة رواه أحمد والأربعة ورجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً) ظاهره أن الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله ومن وجدتموه إلخ فقط، وذلك أن الحديث قد روي عن ابن عباس مفرقاً، وهو مختلف في ثبوت كل واحد من الأمرين. أما الحكم الأول: فإنه قد أخرج البيهتي من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس: «في البكر يوجد على اللوطية قال يرجم». وأخرج عنه أنه قال: ينظر أعلى بناء في القرية فيرمي به منكساً ثم يتبع الحجارة.

وأما الثاني: فإنه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي ذر عن ابن عباس أنه سئل عن الذي يأتي البهيمة قال: لا حد عليه. فهذا الاختلاف عنه دل على أنه ليس عنده سنة فيهما عن رسول الله على إنما تكلم باجتهاده، كذا قيل في بيان وجه قول المصنف إن فيه اختلافاً. والحديث فيه مسألتان:

«الأولى»: فيمن عمل عمل قوم لوط ولا ريب أنه ارتكب كبيرة، وفي حكمها أقوال:

(الأول): أنه يحد حد الزاني قياساً عليه بجامع إيلاج محرم في فرج محرم، وهذا قول الهادوية وجماعة من السلف والخلف، وإليه رجع الشافعي واعتذروا عن الحديث بأن فيه مقالاً، فلا ينتهض على إباحة دم المسلم، إلا أنه لا يخفى أن هذه الأوصاف التي جمعوها علة لإلحاق اللواط بالزنى لا دليل على عليتها.

¹۲٤٢ - أخرجه أحمد: ٢١٧/١؛ وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: فيمن عمل عمل قوم لوط (الحديث ٤٤٦٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في حد اللواطي (الحديث ١٤٥٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات (الحديث ٢٥٤٥).

(والثاني): يقتل الفاعل والمفعول به محصنين كانا أو غير محصنين للحديث المذكور، وهو للناصر وقديم قولي الشافعي، وكان طريقة الفقهاء أن يقولوا في القتل فعل ولم ينكر فكان إجماعاً سيما مع تكريره من أبي بكر وعلي وغيرهما وتعجب في المنار من قلة الذاهب إلى هذا مع وضوح دليله لفظاً وبلوغه إلى حد يعمل به سنداً.

(الثالث): أنه يحرق بالنار، فأخرج البيهقي أنه أجتمع رأي أصحاب رسول الله ﷺ على تحريق الفاعل والمفعول به فيه قصة وفي إسناده إرسال. وقال الحافظ المنذري: حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك.

(والرابع): أنه يرمى به من أعلى بناء في القرية منكساً ثم يتبع الحجارة. رواه البيهقي عن علي رضي اللَّه عنه وتقدم عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما.

«المسألة الثانية»: فيمن أنى بهيمة، دل الحديث على تحريم ذلك وأن حد من يأتيها قتله، وإليه ذهب الشافعي في أخير قوليه وقال: إن صح الحديث قلت به وروي عن القاسم. وذهب الشافعي في قوله له إنه يجب حد الزنى قياساً على الزاني. وذهب أحمد بن حنبل والمؤيد والناصر وغيرهم إلى أنه يعزر فقط، إذ ليس بزنى، والحديث قد تكلم فيه بما عرفت ودل على وجوب قتل البهيمة مأكولة كانت أو لا، وإلى ذلك ذهب علي رضي الله عنه وقبول للشافعي، وقبل لابن عباس: ما شأن البهيمة؟ قال: ما سمعت من رسول الله على في ذلك شيئاً، ولكن أرى أنه كره أن يؤكل من لحمها، أو ينتفع بها بعد ذلك العمل، ويروى أنه قال في الجواب: إنها ترى فيقال هذه التي فعل بها ما فعل. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه يكره أكلها فظاهره أنه لا يجب قتلها. قال الخطابي: الحديث هذا إن كانت له وهي مأكولة جمعاً بين الأدلة.

١٣/١٢٤٣ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ». رَوَاهُ التُّرْمِذِيُّ، وَغَرَّبَ، وأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ». رَوَاهُ التُّرْمِذِيُّ، وَرَخَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ ٱخْتُلِفَ فِي وَقْفِهِ وَرَفْعِهِ.

١٢٤٣ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في النفي (الحديث ١٤٣٨).

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي على ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. رواه الترمذي ورجاله ثقات، إلا أنه أختلف في رفعه ووقفه). وأخرج البيهقي أن علياً عليه السلام جلد ونفى من البصرة إلى الكوفة، ومن الكوفة إلى البصرة. وتقدم تحقيق ذلك في التغريب، وكأنه ساقه المصنف رداً على من زعم نسخ التغريب.

١٤/١٢٤٤ - وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعالَى عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ المُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ. وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيُوتِكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: لعن رسول الله على المختثين) جمع مخنث بالخاء المعجمة فنون فمثلثة اسم مفعول، أو اسم فاعل روي بهما (من الرجال والممترجلات من النساء، وقال: أخرجوهم من بيوتكم. رواه البخاري) اللعن منه على مرتكب المعصية دال على كبرها، وهو يحتمل الإخبار والإنشاء كما قدمنا، والمخنث من الرجال المراد به من تشبه بالنساء في حركاته وكلامه، وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء، والمراد من تخلق بذلك لا من كان ذلك من خلقته وجبلته، والمراد بالمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال، هكذا ورد تفسيره في حديث آخر أخرجه أبو داود. وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء وبالعكس. وقيل: لا دلالة للعن على التحريم، لأنه على كان يأذن في المختثين بالدخول على النساء، وإنما نفى من سمع منه وصف المرأة بما لا يفطن له إلا من كان إزبة، فهو لأجل تتبع أوصاف الأجنبية.

(قلت:) يحتمل أن من أذن له كان ذلك صفة له خلقة لا تخلقاً: هذا. وقال ابن التين: أما من أنتهى في التشبيه بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى في دبره، وبالرجال من النساء إلى أن تتعاطى السحق، فإن لهذين الصنفين من اللوم والعقوبة أشد ممن لم يصل إلى ذلك. (قلت:) أما من يؤتى من الرجال في دبره فهو الذي سلف حكمه قريباً..

١٢٤٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: نفي أهل المعاصي والمختثين (الحديث ٦٨٣٤).

١٥/١٢٤٥ ــ رَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ٱَذْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعاً ﴾. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ، بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

١٦/ ١٢٤٦ - وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظِ: «ٱذْرَءُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا ٱسْتَطَعْنُمْ». وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضاً.

١٧٤٧/١٧٤ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ بِلَفْظِ: «أَدرَءُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ».

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً. أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث عائشة بلفظ: ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم. وهو ضعيف أيضاً. ورواه البيهقي عن علي، رضي الله عنه، من قوله بلفظ: ادرؤوا الحدود بالشبهات) وذكره المصنف في التلخيص عن علي، رضي الله عنه، مرفوعاً وتمامه: «ولا ينبغي للإماء أن يعطل الحدود» قال: وفيه المختار بن نافع، وهو منكر الحديث قاله البخاري، إلا أنه ساق المصنف في التلخيص عدة روايات موقوفة صحح بعضها وهي تعاضد المرفوع، وتدل على أن له أصلاً في الجملة. وفيه دليل على أنه يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الإكراه، أو أنها أتيت المرأة وهي نائمة، فيقبل قولها ويدفع عنها الحد، ولا تكلف البينة على ما زعمته.

١٣٤٥ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات (الحديث ٢٥٤٥).

١٢٤٦ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في دره الحدود (الحديث ١٤٢٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: لا يحب رجل قوماً إلا كان معهم (الحديث ٢٨٤/٤). ١٢٤٧ _ أخرجه البيهقي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحدود بالشبهات (الحديث ٨/ ٢٣٨).

١٨/١٢٤٨ - وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ «اجْتَنِبُوا هٰذِهِ الْقَادُورَاتِ اللَّهِ نَهَى اللَّهُ تَعَالَى، وَلْبَتُبُ إِلَى ٱللَّهِ اللَّهِ نَهَا لَيْ اللَّهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلْبَتُبُ إِلَى ٱللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْتُ إِلَى ٱللَّهِ تَعَالَى، وَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ فِي تَعَالَى، فَإِنَّهُ مَنْ يُبُدِ لَنَا صَفْحَتُهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ ٱللَّهِ تَعَالَى، رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ فِي الْمُوطَّإِ مِنْ مَرَاسِيلِ زَيْدِ بِنِ أَسْلَمَ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله على: اجتنبوا هذه القاذورات) جمع قاذورة. والمراد بها الفعل القبيح والقول السيىء مما نهى الله تعالى عنه. (التي نهى الله تعالى عنها فمن ألم بها، فليستتر بستر الله وليتب إلى الله، فإنه من يبدي لنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل. رواه الحاكم) وقال على شرطهما. (وهو في الموطأ من مراسيل زيد بن أسلم) قال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه، ومراده بذلك حديث مالك. وأما حديث الحاكم فهو مسند مع أنه قال إمام الحرمين في النهاية: إنه صحيح متفتى على صحته. قال ابن الصلاح: وهذا مما يتعجب منه العارف بالحديث وله أشباه لذلك كثيرة، أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يفتقر إليها كل فقيه وعالم. وفي الحديث دليل على أنه يجب على من ألم بمعصية أن يستتر ولا يفضح نفسه بالإقرار، ويبادر إلى التوبة، فإن أبدى صفحته للإمام ـ والمراد بها هنا حقيقة أمره ـ وجب على الإمام إقامة الحد، وقد أخرج أبو داود مرفوعاً: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب».

ا ـ باب: حد القذف

القذف لغة الرمي بالشيء، وفي الشرع الرمي بوط، يوجب الحد على المقذوف. 1/178 - عَنْ عَائِشَةً قَالَتْ: ﴿لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَآمْرَأَةٍ فَضُرِبُوا الْحَدَّ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَٱلْأَرْبَعَةُ، وأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ.

۱۲٤٨ - أخرجه الحاكم في كتاب: التوبة، باب: من ألم فليستتر بستر اللَّه (الحديث ٢٤٤/).

۱۲٤٩ - أخرجه أحمد: ١٢٩٨، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في حد القذف (الحديث ٤٤٧٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة النور (الحديث ٣١٨١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: حد القذف (الحديث ٢٥٧)، وأخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: إذا ادعى أو تذف فله أن يلتمس البينة (الحديث ٤٨٢٧).

— (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: لما نزل عذري قام رسول الله ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن) من قوله: ﴿إن الذين جاءو بالإفك﴾ (١) إلى آخر ثماني عشرة آية على إحدى الروايات في العدد (فلما نزل أمر برجلين) هما حسان ومسطح (وأمرأة) هي حمنة بنت جحش (فضربوا الحد. أخرجه أحمد والأربعة وأشار إليه البخاري) في الحديث ثبوت حد القذف، وهو ثابت لقوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ﴾ (٢) الآية، وظاهره أنه لم يثبت القذف لعائشة إلا من الثلاثة المذكورين، وقد ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول، ولكن لم يثبت أنه جلده ﷺ حد القذف. وقد ذكر ذلك ابن القيم وعد أعذاراً في تركه ﷺ لحده، ولكنه قد أخرج الحاكم في الإكليل أنه ﷺ حده من جملة القذفة. وأما قول الماوردي: إنه ﷺ لم يجلد أحداً من القذفة لعائشة، وعلله بأن الحد إنما يثبت ببينة أو إقرار، فقد رد قوله بأنه ثبت ما يوجبه بنص القرآن، وحد القاذف يثبت بعدم ثبوت ما قذف به، ولا يحتاج في إثباته إلى بينة. (قلت:) ولا يخفى أن القرآن لم يعين أحداً من القذفة، وكأنه يريد ما ثبت في تفسير الآيات، فإنه ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن سلول، وأن مسطحاً من القذفة وهو المراد بنول قوله تعالى: ﴿ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى ﴾ (١) الآية.

٢/١٢٥٠ ـ وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِيكِ قَالَ: أَوَلُ لِعَانِ كَانَ فِي ٱلْإِسْلَامِ أَنَّ شَرِيكَ بْنَ سَحْمَاءَ قَذَفَهُ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ بِٱمْرَأَتِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْبَيِّنَةَ، وَإِلاَّ فَحَدُّ فِي ظَهْرِكَ». الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٣/١٢٥١ ص وَفِي الْبُخَارِيِّ نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

... (وعن أنس بن مالك، رضي اللَّه عنه، قال: أول لعان كان في الإسلام أن شريك ابن سحماء قذفه هلال بن أمية بأمرأته فقال له النبي ﷺ: البينة وإلا فحد في ظهرك. الحديث أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات. وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس) قوله: قاول لعان، قد آختلفت الروايات في سبب نزول آية اللعان، ففي رواية أنس هذه أنها نزلت في قصة عويمر العجلاني، ولا ريب أن أول لعان

١٢٥١ _ أخرجه البخباري في كتباب: الشهبادات، بباب: إذا ادعى أقبذف فله أن يلتمس البينية (الحديث ٤٧٤٧).

⁽١) سورة النور، الآية: ١١.

 ⁽۲) سورة النور، الآية: ٤٤.
 (۲) سورة النور، الآية: ۲۲.

كانت بنزولها لبيان الحكم، وجمع بينهما بأنها نزلت في شأن هلال وصادف مجيء عويمر العجلاني. وقيل: غير ذلك. والحديث دليل على أن الزوج إذا عجز عن البينة على ما أدعاه من ذلك الأمر وجب عليه الحد، إلا أنه نسخ وجوب الحد عليه بالملاعنة، وهذا من نسخ السنة بالقرآن إن كانت آية جلد القذف، وهي قوله: ﴿والذين يرمون المحصنات﴾(١) الآية سابقة نزولًا على آية اللعان، وإلا فآية اللعان إما ناسخة على تقدير تراخي النزول عند من يشترطه لقذف الزوج، أو مخصصة إن لم يتراخ النزول، أو تكون آية اللعان قرينة على أنه أريد بالعموم في قوله تعالى: ﴿والدِّين يرمون المحصنات﴾(٢) الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجته من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل. والتحقيق أن الأزواج القاذفين لأزواجهم باقون في عموم الآية. وإنما جعل اللَّه تعالى شهادة الزوج أربع شهادات قائمة مقام الأربعة الشهداء، ولذا أسمى الله أيمانه شهادة فقال: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ﴾ (٣) فإذا نكل عن الأيمان وجب جلده جلد القذف، كما أنه إذا رمي أجنبي أجنبية ولم يأت بأربعة شهداء جلد للقذف، فالأزواج باقون في عموم: ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ (٤) داخلون في حكمه، ولذا قال ﷺ: «البينة وإلا فحد في ظهرك» وإنما أنزل اللَّه آية اللَّعان لإفَّادة أنه إذا فقد الزوج البينة وهم الأربعة الشهداء، فقد جعل اللَّه تعالى عوضهم الأربع الأيمان، وزاد الخامسة للتأكيد والتشديد، وجلد الزوج بالنكول قول الجمهور، فكأنه قيل في الآية الأولى: ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولم يحلفوا إن كانوا أزواجاً لمن رموا. وغايته أنها قيدت الآية الثانية بعض أفراد عموم الأولى بقيد زائد عوضاً عن القيد الأول إذا فقد الأول واللَّه أعلم.

١٢٥١ م/٣ - وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: ﴿لَقَدْ أَدْرَكُتُ أَبَا بَكْرِ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَلَمْ أَرَهُمْ يَضْرِبُونَ الْمَمْلُوكَ فِي الْقَذْفِ إِلَّا وَمُنْ بَعْدَهُمْ فَلَمْ أَرَهُمْ يَضْرِبُونَ الْمَمْلُوكَ فِي الْقَذْفِ إِلَّا أَرْبَعِينَ ». رَوَاهُ مَالِكٌ، وَالتَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ.

- (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر القارىء الشامي، كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه، في الطبقة الثانية من التابعين، أحد القراء السبعة. روى عن واثلة بن الأسقع وغيره وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب المخزومي عن

١٢٥١ م ـ أخرجه مالك في كتاب: الحدود، باب: الحد في القذف والنفي والتعريض (الحديث ١٧).

 ⁽١) و (٢) سورة النور، الآية: ٤.

⁽٤) سورة النور، الآية: ٤.

عثمان بن عفان، ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة ومات سنة ثماني عشرة ومائة. (قال: لقد أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم، فلم أرهم يضربون المملوك) ذكراً كان أو أنثى (في القذف إلا أربعين. رواه مالك والثوري في جامعه) دل على أن رَأْيَ من ذكر: تنصيف حد القذف على المملوك، ولا يخفي أن النص ورد في تنصيف حد الزني في الإماء بقوله تعالى: ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾(١) فكأنهم قاسوا عليه حد القذف في الأمة إن كانت قاذفة، وخصصوا بالقياس عموم ﴿والذين يرمون المحصنات ﴾ (٢) ثم قاسوا العبد على الأمة في تنصيف الحد في الزنى والقذف بجامع الملك، وعلى رأي من يقول بعدم دخول المماليك في العمومات لا تخصيص، إلا أنه مذهب مردود في الأصول، وهذا مذهب الجماهير من علماء الأمصار. وذهب ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز إلى أنه لا ينصف حد القذف على العبد لعموم الآية، وكأنهم لا يرون العمل بالقياس كما هو رأي الظاهرية. والتحقيق أن القياس غير تام هنا، لأنهم جعلوا العلة في إلحاق العبد بالأمة الملك، ولا دليل على أنه العلة إلا ما يدعونه من السبر والتقسيم، والحق أنه ليس من مسالك العلة، وأي مانع من كون الأنوثة جزء العلة لنقص حد الأمة، لأن الإماء يمتهن ويغلبن، ولذا قال تعالى: ﴿وَمَن يَكُرُهُهُنْ فَإِنْ اللَّهُ مَنْ بَعِد إكراهُهُنْ غَفُور رحيم ﴾ (٣) أي لهن ولم يأت مثل ذلك في الذكور، إذ لا يغلبون على أنفسهم، وحينئذ نقول إنه لا يلحق العبد بالأمة في تنصيف حد الزني ولا القذف، وكذلك الأمة لا ينصف لها حد القذف، بل يحد لها كحد الحرة ثمانين جلدة، ودعوى الإجماع على تنصيفه في حد الزني غير صحيحه لخلاف داود. وأما في القذف فقد سمعت الخلاف منه ومن غيره.

٤/١٢٥٢ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ. عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْفِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

_ (وحن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: من قذف مملوكه يقام عليه الحديوم القيامة إلا أن يكون كما قال. متفق عليه) فيه دليل على أنه لا يحد المالك في الدنيا إذا قذف مملوكه، وإن كان داخلاً تحت عموم آية القذف بناء على أنه لم يرد

١٢٥٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قلف العبيد (الحديث ٦٨٥٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: التغليظ على من قلف مملوكه بالزنى (الحديث ١٦٦٠).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

 ⁽۲) سورة النور، الآية: ٤.
 (۳) سورة النور، الآية: ٣٣.

بالإحصان الحرية ولا التزوج، وهو لفظ مشترك يطلق على الحر وعلى المحصن وعلى المسلم، لأنه على أخبر أنه يحد لقذفه مملوكه يوم القيامة، ولو وجب حده في الدنيا لم يجب حده يوم القيامة. إذ قد ورد أن هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا إجماع. وأما إذا قذف العبد غير مالكه، فإنه أيضاً أجمع العلماء على أنه لا يحد قاذفه إلا أم الولد، ففيها خلاف فذهب الهادوية والشافعية وأبو حنيفة إلى أنه لا حد أيضاً على قاذفها، لأنها أيضاً مملوكة قبل موت سيدها. وذهب مالك والظاهرية إلى أنه يحد وصح ذلك عن ابن عمر.

٣ ــ بـاب: حـد السرقـة

١/١٢٥٣ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا تُقْطَعُ يَدُ سَارِقِ إِلَّا فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: ﴿ ثُقُطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً ». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: ﴿ ٱقْطَعُوا فِي رَايَةٍ لَا تُفْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَٰلِكَ ».

— (عن عائشة. رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً) نصب على الحال، ويستعمل بالفاء وبثم ولا يأتي بالواو. قيل: معناه ولو زاد وإذا زاد لم يكن إلا صاعداً، فهو حال مؤكدة (متفق عليه ولفظ البخاري تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً وفي رواية لأحمد) أي: عن عائشة وهو:

(اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك) إيجاب حد السرقة ثابت بالقرآن ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾(١) الآية، ولم يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه فأختلف العلماء في مسائل: (الأولى): هل يشترط النصاب أو لا؟ ذهب الجمهور إلى أشتراطه مستدلين بهذه الأحاديث الثابتة، وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى أنه لا يشترط، بل يقطع في القليل والكثير لإطلاق الآية، ولما أخرجه البخاري من حديث

١٢٥٣ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (الحديث ١٧٧٩)، وأخرجه مسلم في كتباب: الحدود، بباب: حد السرقة ونصبابها (الحديث ٤٣٨٤)، وأخرجه أحمد: ٦/٠٨.

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

أبي هريرة أنه قال على: الله السارق يسرق البيضة فتقطع بده ويسرق الحبل فتقطع يده». وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره، والحديث بيان لها وبأن المراد من حديث البيضة غير القطع بسرقتها، بل الأخبار بتحقير شأن السارق وخسارة ما ربحه من السرقة، وهو أنه إذا تعاطى هذه الأشياء الحقيرة وصار ذلك خلقاً له، جرأه على سرقة ما هو أكثر من ذلك مما يبلغ قدره ما يقطع به، فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة، فيتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك، ذكر هذا الخطابي وسبقه ابن قتيبة إليه، ونظيره حديث «من بني للَّه مسجداً ولو كمفحص قطاة» وحديث اتصدقي ولو بظلف محرق، ومن المعلوم أن مفحص القطاة لا يصح تسبيله، ولا التصدق بالظلف المحرق لعدم الانتفاع بهما، فما قصد ﷺ إلا المبالغة في الترهيب. (الثانية): اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد أشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً، والذي قام الدليل عليه منها قولان: (الأول): أن النصاب الذي تقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثة دارهم من الفضة، وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم، مستدلين بحديث عائشة المذكور، فإنه بيان لإطلاق الآية، وقد أخرجه الشيخان كما سمعت، وهو نص في ربع الدينار قالوا: والثلاثة الدراهم قيمتها ربع دينار، ولما يأتي من أنه على قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم. قال الشافعي: إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع. وٱحتج له أيضاً بما أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة قوّمت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بأثني عشر فقطع. وأخرج أيضاً أن علياً عليه السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً. وقال الشافعي: ربع الدينار موافق الثلاثة الدراهم، وذلك أن الصرف على عهد رسول اللَّه ﷺ أثنا عشر درهماً بدينار وكان كذلك بعده، ولهذا قومت الدية أثني عشر ألفاً من الورق وألف دينار من الذهب. (القول الثاني): للهادوية وأكثر فقهاء العراق، أنه لا يوجب القطع إلا سرقة عشرة دراهم، ولا يجب في أقل من ذلك. وأستدلوا لذلك بما أخرجه البيهقي والطحاوي من طريق محمد بن إسحاق من حديث ابن عباس أنه كان ثمن المجن على عهد رسول اللَّه ﷺ عشرة دراهم. وروي أيضاً محمد بن إسحاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، قالوا: وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر «أنه ﷺ قطع في مجن» وإن كان فيهما أن قيمته ثلاثة دراهم، لكن هذه الرواية قد عارضت رواية الصحيحين، والواجب الاحتياط فيما يستباح به العضو المحرم قطعه إلا بحقه، فيجب الأخذ بالمتيقن وهو الأكثر. وقال ابن العربي: ذهب سفيان الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم، وذلك أن اليد محرمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه. والعشرة متفق على القطع بها عند الجميع، فيتمسك به ما لم يقع

الاتفاق على دون ذلك. (قلمت) قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة المجن من ثلاثة دراهم أو عشرة أو غير ذلك مما ورد في قدر قيمته، ورواية ربع دينار في حديث عائشة صريحة في المقدار، فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب، على أن الراجع أن قيمة المجن ثلاثة دراهم، لما يأتي من حديث ابن عمر المتفق عليه وباقي الأحاديث المخالفة له لا تقاومه سنداً. وأما الاحتياط بعد ثبوت الدليل، فهو في أتباع الدليل لا فيما عداه، على أن رواية التقدير لقيمة المجنُّ بالعشرة جاءت من طريق ابن إسحاق ومن طريق عمرو بن شعيب، وفيهما كلام معروف، وإن كنا لا نرى القدح في ابن إسحاق، إنما ذكروه كما قررناه في مواضع أخر. (المسألة الثالثة): اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة، فقال مالك في المشهور: يقوم بالدراهم لا بربع الدينار يعني إذا آختلف صرفهما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً. وقال الشافعي: الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب، لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها. قال الخطابي: ولذلك فإن الصكاك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل، فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرت بها حتى قال الشافعي: إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع كما قدمناه. وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والأوزاعي وداود. وقال أحمد بقول مالك في التقويم بالدراهم، وهذان القولان في قدر النصاب تفرعاً عن الدليل كما عرفت. وفي الباب أقوال كما قدمنا لم ينهض لها دليل، فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقيل.

٢/١٢٥٤ - رَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنَّ ثَمَنُهُ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم متفق عليه) المجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس مفعل من الاجتنان، وهو الاستتار والاختفاء، وكسرت ميمه لأنه آلة في الاستتار قال:

١٢٥٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (الحديث ٦٧٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: حد السرقة ونصابها (الحديث ١٦٨٦).

وكان مجنبي دون من كنت أتّقي شلاثٌ شخوصٌ كاعبان ومِغْفُري

وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويدل له قوله: وفي رواية لأحمد: «ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك» بعد أن ذكر القطع في ربع الدينار، ثم أخبر الراوي هنا أنه على قطع في ثلاثة دراهم، ما ذاك إلا لأنها ربع دينار وإلا لنا في قوله: «ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك» وقوله هنا: «قيمته» هذا هو المعتبر أعني القيمة. وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ «ثمنه ثلاثة دراهم». قال ابن دقيق العيد: المعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن، فكأنه لتساويهما عند الناس في ذلك الوقت، أو في عرف الراوي، أو بأعتبار الغلبة، وإلا فلو اختلفت القيمة والثمن الذي شراه به مالكه لم يعتبر إلا القيمة.

٣/١٢٥٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ ٱللَّهُ ٱلسَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ، فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لعن الله السارق يسرق البيضة فنقطع يده ويسرق الحبل فنقطع يده. متفق عليه أيضاً). تقدم أنه من أدلة الظاهرية، ولكنه مؤول بما ذكر قريباً، والموجب لتأويله ما عرفته من قوله في المتفق عليه: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار». وقوله فيما أخرجه أحمد: «ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك، فتعين تأويله بما ذكرناه. وأما تأويل الأعمش له بأنه أريد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح، لأن الحديث ظاهر في التهجين على السارق لتفويته العظيم بالحقير، قيل: فالوجه في تأويله أن قوله: "فتقطع» خبر لا أمر ولا فعل، وذلك ليس بدليل، لجواز أن يريد ﷺ أنه يقطعه من لا يراعي النصاب، أو بشهادة على النصاب، ولا يصح إلا دونه أو نحو ذلك.

١٢٥٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (الحديث ٢٩٩٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: لعن السارق إذا لم يسم (الحديث ١٦٨٧).

٤/١٢٥٦ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَنَّهَا فَانَ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟». ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا هَلَكَ(١) الَّذِينَ مِنْ تَبُكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وٱللَّفْظُ لِمُسْلِم.

وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ﴿كَانَتِ آمْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمُتَاعَ وَتَجْحَدُهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْع يَدِهَا ٩.

ــ (وعن عائشة رضَى اللَّه عنها، أن رسول اللَّه ﷺ قال:) مخاطباً لإسامة (أتشفع في حد من حدود اللَّه؟ ثم قام فخطب نقال: يا أيها الناس إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضميف أقاموا عليه الحد. متفق عليه واللفظ لمسلم وله) أي: لمسلم (من وجه آخر عن عائشة كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها) الخطاب في قوله: ﴿أَتَشْفَعِ﴾ لإسامة بن زيد كما يدل له ما في البخاري «أن قريشاً أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت قالوا: من يكلم رسول الله عليه، ومن يجترىء عليه إلا أسامة حب رسول اللَّه ﷺ، فكلم رسول اللَّه ﷺ فقال: أتشفع _ الحديث» وهذا أستفهام إنكار، وكأنه قد سبق علم أسامة بأنه لا شفاعة في حد. وفي الحديث مسألتان: (الأولى): النهي عن الشفاعة في الحدود وترجم البخاري بباب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان، وقد دل لما قيده من أن الكراهة بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث، فإنه ﷺ قال لإسامة: ﴿لا تشفع في حد، فإن الحدود إذا انتهت إلى فليست بمتروكة". وألخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب» وصححه الحاكم. وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حالت شفاعته دون حد من حدود اللَّه فقد ضاد اللَّه في أمره». وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر موقوفاً. وفي الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «فقد ضاد اللَّه في ملكه». وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولاً بلفظ «اشفعوا ما لم يصل

١٢٥٦ - أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان (الحديث ٣٤٧٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: قطع السارق الشريف وغيره (الحديث ١٦٨٨).

⁽١) في نسخة م: أهلك.

إلى الوالي، فإذا وصل إلى الوالي فعفا فلا عفا اللَّه عنه». وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال: «لقى الزبير سارقاً فشفع فيه فقيل حتى يبلغ الإمام فقال: إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع». قيل: وهذا الموقوف هو المعتمد، وتأتى قصة الذي سرق رداء صفوان ورفعه إليه ﷺ، ثم أراد أن لا يقطعه فقال ﷺ: ﴿ هلا قبل أن تأتيني به › . ويأتي من أخرجه وهذه الأحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعة بعد البلوغ إلى الإمام، وأنه يجب على الإمام إقامة الحد، وأدعى ابن عبد البر الإجماع على ذلك ومثله في البحر. ونقل الخطابي عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال: لا يشفع في الأول مطلقاً. وفي الثاني تحسن الشفاعة قبل الرفع، وفي حديث عن عائشة «أقيلوا ذوي الهيئات إلا في الحدود» ما يدل على جواز الشفاعة في التعذيرات لا في الحدود. ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك. (المسألة الثانية) في قوله: (كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده). وأخرجه النسائي بلفظ استعارات امرأة على ألسنة ناس يعرفون، وهي لا تعرف، فباعته وأخذت ثمنه. وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمٰن أن امرأةً جاءت فقالت: ﴿إِنَّ فلانة تستعير حلياً فأعارتها إياه فمكثت لا تراه، فجاءت إلى التي أستعارت لها فسألتها فقالت: ما أستعرتك شيئاً، فرجعت إلى الأخرى فأنكرت، فجاءت إلى النبي على فدعاها فسألها فقالت: والذي بعثك بالحق ما أستعرت منها شيئاً فقال: إذهبوا إلى بيتها تجدوه تحت فراشها؛ فأتوه وأخذوه فأمر بها فقطعت. والحديث دليل على أنه يجب القطع على جحد العارية، وهو مذهب أحمد وإسحاق والظاهرية، ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة، فإنه ﷺ رتب القطع على جحد العارية. وقال ابن دقيق العيد: إنه لا يثبت الحكم المرتب على الجحود حتى يتبين ترجيح رواية من روى أنها كانت جاحدة على رواية من روى أنها كانت سارقة. وذهب الجماهير أنه لا يجب القطع في جحد العارية. قالوا: لأن الآية في السارق، والجاحد لا يسمى سارقاً. ورد هذا ابن القيم وقال: إن الجحد داخل في اسم السرقة. قلت: أما دخول الجاحد تحت لفظ السارق لغة فلا تساعده عليه اللغة. وأما الدليل فثبوت قطع الجاحد بهذا الحديث. قال الجمهور: وحديث المخزومية قد ورد بلفظ أنها سرقت من طريق عائشة وجابر وعروة بن الزبير ومسعود بن الأسود أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة قالوا: فقد تقرر أنها سرقت، ورواية جحد العارية لا تدل على أن القطع كان لها، بل إنما ذكر جحدها العارية، لأنه قد صار خلقاً لها معروفاً، فعرفت المرأة به، والقطع كان للسرقة. وهذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفى تكلفه، ثم هو مبني على أن المعبر عنه امرأة واحدة، وليس في الحديث ما يدل على ذلك، لكن في عبارة المصنف ما يشعر بذلك، فإنه جعل الذي ذكره ثانياً رواية، وهو

يقتضي من حيث الإشعار العادي أنهما حديث واحد، أشار إليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة، والمصنف هنا صنع ما صنعه صاحب العمدة في سياق الحديث، ثم قال الجمهور: ويؤيد ما ذهبنا إليه الحديث الآتي، وهو قوله:

١٢٥٧/٥ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِمِنِ، وَلاَ مُنْتَهِبٍ قَطْعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَٱلأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ٱلتَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وحن جابر، رضي الله عنه، عن النبي على خاتن ولا منتهب ولا مختلس قطع. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان) قالوا: وجاحد العارية خاتن ولا يخفى أن هذا عام لكل خاتن، ولكنه مخصص بجاحد العارية، وبكون القطع فيمن جحد العارية لا غيره من الخونة. وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه يخص القطع بمن أستعار على لسان غيره مخادعاً للمستعار منه، ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طولب بها قال: فإن هذا لا يقطع بمجرد الخيانة، بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية. والحديث فيه كلام كثير لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت، وهذا دال على أن الخائن لا قطع عليه، والمراد (بالخائن) الذي يضمر ما لا يظهره في نفسه، والخائن هنا هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع إظهاره له النصيحة والحفظ. والخائن أعم فإنها قد تكون الخيانة في غير المال ومنه خائنة الأعين، وهي مسارقة الناظر بطرفه ما لا يحل له نظره. (والمنتهب) المغير من النهبة، وهي الغارة والسلب، وكأن المراد هنا ما كان على جهة الغلبة والقهر. (والمختلس) السالب من اختلسه إذا سلبه. واعلم أن العلماء أختلفوا في شرطية أن تكون ريور في شرطية أن تكون المختلس) السالب من اختلسه إذا سلبه. واعلم أن العلماء أختلفوا في شرطية أن تكون

۱۲۵۷ - أخرجه أحمد: ٣/ ٣٨٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: القطع في الخلسة والخيانة (الحديث ٤٣٩١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب (الحديث ١٤٤٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: ما لا قطع فيه (الحديث ٨٨) و (الحديث ٨٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: الخائن والمنتهب والمختلس (الحديث ٢٥٩١)، وأخرجه ابن حيان في كتاب: الحدود، باب: حد السرقة (الحديث ٤٤٥١).

السرقة في حرز، فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وهو قول للناصر والخوارج إلى أنه لا يشترط لعدم ورود الدليل باشتراطه من السنة لإطلاق الآية. وذهب غيرهم إلى أشتراطه مستدلين بهذا الحديث، إذ مفهومه لزوم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر، وهو ما كان عن خفية. وأجيب بأن هذا مفهوم ولا تثبت به قاعدة يقيد بها القرآن، ويؤيد عدم أعتباره أنه عظم يد من أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام، وبأنه على قطع يد المخزومية وإنما كانت تجحد ما تستعيره. وقال ابن بطال: الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة، فإن صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على أعتبار الحرز، فالمسألة كما ترى والأصل عدم الشرط، وأنا أستخير الله وأتوقف حتى يفتح الله.

7/1۲0۸ حَوَعَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلاَ كَثَرٍ». رَوَاهُ الْمَذْكُورُونَ، وَصَحَّحَهُ أَيْضاً التُرْمِذِيُ، وَابْنُ حِبَّانَ.

_ (وعن رافع بن خديج، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله على يقول: لا قطع في ثمر ولا كثر) هو بفتح الكاف وفتح المثلثة جمار النخل، وهو شحمه الذي في وسط النخلة كما في النهاية (رواه المذكورون) وهم أحمد والأربعة (وصححه أيضاً الترمذي وابن حبان) كما صححا ما قبله. قال الطحاوي: الحديث تلقته الأمة بالقبول، والثمر المراد به ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجذ ويحرز، وعلى هذا تأويله الشافعي وقال: حوائط المدينة ليست بحرز، وأكثرها تدخل من جوانبها، والثمر اسم جامع للرطب واليابس من الرطب والعنب وغيرهما كما في البدر المنير. وأما الكثر تفسيره في رواية النسائي بالجمار والجمار بالجيم آخره راء بزنة رمان، وهو شحم النخل الذي في وسط النخلة كما في النهاية. والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز القطع في سرقة الثمر والكثر، وظاهره سواء كان على ظهر المنبت له أو قد جذّ. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة. قال في نهاية المجتهد: قال أبو حنيفة: لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والحطب والحشيش. وعمدته في

¹⁷⁰٨ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: ما لا قطع فيه (الحديث ٤٣٨٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: ما جاء لا قطع في ثمر أو كثر (الحديث ١٤٤٩)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: ما لا قطع فيه (الحديث ٤٩٧٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: لا يقطع في ثمر أو كثر (الحديث ٢٥٩٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحدود، باب: حد السرقة (الحديث ٤٤٦٦).

منعه القطع في الطعام الرطب قوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر». وعند الجمهور أنه يقطع في كل محرز، سواء كان على أصله باقياً أو قد جذ، سواء كان أصله مباحاً كالحشيش ونحوه أو لا، قالوا: لعموم الآية والأحاديث الواردة في أشتراط النصاب. وأما حديث (لا قطع في ثمر ولا كثر) فقال الشافعي: إنه أخرج على ما كان عليه عادة أهل المدينة من عدم إحراز حوائطها، فترك القطع لعدم الحرز، فإذا أحرزت الحوائط كانت كغيرها.

٧/١٢٥٩ – وَعَنْ أَبِي أَمَيَّةَ الْمَخْزُومِيَّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتِي رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ بِلِحَّ قَدِ أَعْتَرَفَ أَعْتِرَافاً، وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ». قَالَ: بَلَى، فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثاً، فَأَمَرَ بِهِ، فَقُطعَ، وَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُ مَّ ثُبْ عَلَيْهِ «آسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ وَأَتُوبَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثُبْ عَلَيْهِ «آسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ وَأَتُوبَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثُبْ عَلَيْهِ مَا لَكُهُ وَأَتُوبَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثُبْ عَلَيْهِ مَا اللَّهُ وَأَتُوبَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثُبْ عَلَيْهِ مَا لَكُهُ وَأَتُوبَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثُبْ عَلَيْهِ مَا لَكُهُ وَأَتُوبَ إِلَيْهِ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتً.

— (وعن أبي أمية المخزومي رضي الله عنه) لا يعرف له اسم، عداده في أهل الحجاز، وروى عنه أبو المنذر مولى أبي ذر هذا الحديث. (قال: أتي رسول الله على بلص قد أعترف أعترافاً ولم يوجد معه متاع، فقال له رسول الله على: ما إخالك سرقت. قال: بلى، فأعاد عليه مرتبن أو ثلاثة فأمر به فقطع وجيء به فقال: استغفر الله وتب إليه، فقال: أستغفر الله وأتوب إليه، فقال: اللهم تب عليه ثلاثاً. أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي ورجاله ثقات). وقال الخطابي: في إسناده مقال والحديث إذا رواه مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به. قال عبد الحق: أبو المنذر المذكور في إسناده لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للإمام تلقين السارق الإنكار، وقد روي أنه على: «قال لسارق: أسرقت؟ قل: لا» قال ال الرافعي: لم يصححوا هذا الحديث. وقال الغزالي: قوله: «قل لسارق: أسرقت قولي لا؟ فقالت: لا، فغلى موقوفاً على أبي الدرداء أنه أتى بجارية سرقت فقال: أسرقت قولي لا؟ فقالت: لا، فقال: لا، فقال: لا، فقال: لا، فقال: لا، فقال: وروى عبد الرزاق عن عمر أنه أتى برجل سرق فسأله أسرقت؟ قل: لا، فقال: لا، فقال: لا، فقال: ورعه ورايات عن الصحابة دالة على التلقين. وأختلف في إقرار السارق، فذهبت فتركه. وساق روايات عن الصحابة دالة على التلقين. وأختلف في إقرار السارق، فذهبت الهادوية وأحمد وإسحاق إلى أنه لا بد في ثبوت السرقة بالإقرار من إقراره مرتين، وكأن هذا

١٢٥٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في التلقين في الحد (الحديث ٤٣٨٠)، وأخرجه أحمد: ٩٣٥٠، وأخرجه النسائي في كتاب: الحدود، باب: تلقين السارق (الحديث ٤٨٩٢).

دليلهم ولا دلالة فيه، لأنه خرج مخرج الاستثبات وتلقين المسقط، ولأنه تردد الراوي هل مرتين أو ثلاثاً؟ وكان طريق الاحتياط لهم أن يشترطوا الإقرار ثلاثاً ولم يقولوا به. وذهب الفريقان وغيرهم إلى أنه يكفي الإقرار مرةً واحدةً كسائر الأقارير، ولأنها قد وردت عدة روايات لم يذكر فيها اشتراط عدد الإقرار.

٨/١٢٦٠ لم صَ وَأَخْرَجَهُ ٱلْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فَسَاقَهُ بِمَعْنَاهُ، وَقَالَ: لاَ بَأْسَ وَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ. وأَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ أَيْضاً، وَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

_ (وأخرجه) أي: حديث أبي أمية (الحاكم من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، فساقه بمعناه وقال فيه: اذهبوا به فأقطعوه ثم أحسموه) بالمهملتين (وأخرجه البزار أيضاً) أي: من حديث أبي هريرة (وقال لا بأس بإسناده) الحديث دال على وجوب حسم ما قطع والحسم الكلي بالنار أن يكون محل القطع لينقطع الدم، لأن منافذ الدم تنسد، وإذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدي إلى التلف. وفي الحديث دلالة على أنه يأمر بالقطع والحسم الإمام، وأجرة القاطع والحاسم من بيت المال وقيمة الدواء الذي يحسم به منه، لأن ذلك وأجب على غيره. (فائدة): من السنة أن تعلق يد السارق في عنقه، لما أخرجه البيهقي بسنده من حديث فضالة بن عبيد قانه سئل أرأيت تعليق يد السارق في عنقه من السنة؟ قال: نعم رأيت النبي على قطع سارقاً فمر به ويده معلقة في عنقه. وأخرج عنه أيضاً أنه أتر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها في عنقه، قال الراوي: فكأني أنظر إلى يده تضرب صدره.

9/1771 من عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَغْرَمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَبَيْنَ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ (١٠)، وَقَالَ أَبُو حَاتِم (٢٠): هُوَ مُنْكَرٌ.

١٢٦٠ _ أخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: حكم حريسة الجبل (الحديث ١٨١/٤)، وأخرجه البزّار في كتاب: الجنايات، باب: حد السرقة (الحديث ١٥٦٠).

١٢٦١ _ أخرجه النسائي في كتاب: قطع السارق، باب: السارق في عنقه (الحديث ١٩٩٩).

⁽١) وهذا الحديث منقطع؛ لأن فيه المسور بن إبراهيم وهو لم يسمع من عبدالرحمن بن عوف وروايته عنه مرسلة.

⁽٢) الجرح والتعديل: ٢٩٨/٨ يلفظ: هو مرسل.

 (وعن عبد الرحمن بن عوف، رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: لا يغرم السارق إذا أقيم عليه الحد: رواه النسائي وبين أنه متقطع. وقال أبو حاتم: هو منكر) رواه النسائي من حديث المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف، والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن عوف. قال النسائي: هذا مرسل وليس بثابت. وكذا أخرجه البيهقي وذكر له علة أخرى. وفي الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت في يد السارق لم يغرمها بعد أن وجب عليه القطع، سواء أتلفها قبل القطع أو بعده. وإلى هذا ذهب الهادوية ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة . وفي شرح الكنز على مذهبه تعليل ذلك، بأن اجتماع حقين في حق واحد مخالف للأصول؛ فصار القطع بدلاً من الغرم، ولذلك إذا ثني سرقة ما قطع به لم يقطع. وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه يغرم لقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه». وحديث عبد الرحمن هذا لا تقوم به حجة مع ما قيل فيه ولقوله تعالى: ﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾(١) ولقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿لا يحل مال أمرىء مسلم إلا بطيبة من نفسه،، ولأنه أجتمع في السرقة حقان: حق للَّه تعالى وحق للَّادمي فأقتضى كل حق موجبه، ولأنه قام الإجماع أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه، فيكون إذا لم يوجد في ضُمانه قايساً على سائر الأموال الواجبة. وقوله اجتماع الحقين مخالف للأصول دعوى غير صحيحة، فإن الحقين مختلفان، فإن القطع بحكمة الزجر، والتغريم لتفويت حق الآدمي كما في الغضب، ولا يخفي قوة هذا القول.

رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ ٱلتَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ ٱلتَّمْرِ المُعَلَّقِ، فَقَالَ: «مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ فَيْرَ مُتَّخِدٍ خُبْنَةً فَلَا شَيْءٍ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَٱلْمُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَٱلْمُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَٱلْمُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ المِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَامِقُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ

- (وحن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله تعالى عنهما، عن

١٢٦٢ ـ أخرجه أبو داود في كتأب: الحدود، باب: ما لا قطع فيه (الحديث ٤٣٩٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: الثمر المعلق يسرق (الحديث ٤٩٧٢)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: حكم حريسة الجبل (الحديث ٤/ ٣٨١).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

رسول اللَّه ﷺ أنه سئل عن التمر المعلق فقال: من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة فنون، وهو معطف إزار وطرف الثوب. (فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه الغرامة والعقوبة. ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤويه الجرين) هو موضع التمر الذي يجفف فيه (فبلغ ثمن المجن فعليه القطع. أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) قال المنذري: المراد بالتمر المعلق ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجد ويجرن، والتمر اسم جامع للرطب واليابس من التمر والعنب وغيرهما. وفي الحديث مسائل: (الأولى): أنه إذا أخذ المحتاج بفيه لسد فاقته فإنه مباح له. (والثانية): أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه، فإن خرج بشيء منه فلا يخلو أن يكون قبل أن يجذ ويؤويه الجرين أو بعده، فإن كان قبل الجذ فعليه الغرامة والعقوبة، وإن كان بعد القطع وإيواء الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله ﷺ: (فبلغ ثمن المجن) وهذا مبني على أن الجرين حرز كما هو الغالب، إذ لا قطع إلا من حرز كما يأتي. (الثالثة): أنه أجمل في الحديث الغرامة والعقوبة، ولكنه قد أخرج البيهقي تفسيرها بأنها غرامة مثلية، وبأن العقوبة جلدات نكالًا. وقد أستدل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال، فإن غرامة مثليه من العقوبة بالمال، وقد أجازه الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال: لا تضاعف الغرامة على أحد في شيء، إنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال، وقال: هذا منسوخ، والناسخ له قضاء رسول الله على أهل الماشية بالليل أن ما أتلف فهو ضامن أي مضمون على أهلها، قال: وإنما يضمنونه بالقيمة. وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديث بهز في الزكاة. (الرابعة): أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله على: (بعد أن يؤويه الجرين) وقوله في الحديث الآخر: «لا قطع في ثمر ولا في حريسة الجبل، فإذا آواه الجرين أو المراح فالقطع فيما بلغ ثمن المجن» أخرجه النسائي. قالوا: والإحراز مأخوذ في مفهوم السرقة، فإن السرقة والاستراق هو المجيء مستتراً في خفية لأخذ مال غيره من حرز كما في القاموس وغيره، فالحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة، ولذا لا يقال لمن خان أمانته سارقَ هذا مذهب الجمهور . وذهبت الظاهرية وآخرون إلى عدم اشتراطه عملاً بإطلاق الآية الكريمة، إلا أنه لا يخفى أنه إذا كان الحرز مأخوذاً في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية واللَّه أعلم. واعلم أن حريسة الجبل بالحاء المهملة مفتوحة فراء فمثناة تحتية فسين مهملة، والجبل بالجيم فموحدة. قيل: هي المحروسة، أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع، لأنه ليس بموضع حرز. وقيل: حريسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها. والمراح الذي تأوى إليه الماشية ليلاً كذا في جامع الأصول، وهذا الأخير أقرب بمراد الحديث واللَّه أعلم.

الله عنه: أَنَّ النَّبِيِّ عَيْقُ صَفْوَانَ بَنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عنه: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَمَا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ _: ﴿هَلَا كَانَ ذُلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِينِي بِهِهِ؟ أَخْرَجَهُ أَخْرَجَهُ أَبْنُ الْجَارُودِ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن صفوان بن أمية، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ قال: لما أمر بقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه اهلا كان ذلك قبل أن تأتيني بها أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن الجارود والحاكم) الحديث أخرجوه من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجحها ابن عبد البر، وقال: إن سماع طاوس من صفوان ممكن، لأنه أدرك عثمان. وقال: أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وللحديث قصة. أخرج البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال: «بينما صفوان بن أمية مضطجع بالبطحاء، إذ جاء إنسان فأخذ بردة من تحت رأسه، فَأْتَى به النبي ﷺ فأمرَ بقطعه فقال: إني أعفو وأتجاوز فقال: فهلا قبل أن تأتيني به، وله الفاظ في بعضها «أنه كان في المسجد الحرام»، وفي أخرى «مسجد المدينة تماماً». وفي الحديث دليل على أنها تقطع يد السارق فيما كان مالكه حافظاً له، وإن لم يكن مغلقاً عليه في مكان. قال الشافعي: رداء صفوان كان محرزاً باضطجاعه عليه. وإلى هذا ذهب الشافعي والحنفية والمالكية. وقال في نهاية المجتهد: وإذا توسد النائم شيئاً، فتوسده له حرز على ما جاء في رداء صفوان. قال في الكنز للحنفية: ومن سرق من المسجد متاعاً وربه عنده يقطع وإن كان غير محرز بالحائط، لأنَّ المسجد ما بني لإحراز الأموال، فلم يكن المال محرزاً بالمكان انتهى. وتقدم الخلاف في الحرز وأختلف القائلون بشرطيته فقال الشافعي ومالك والإمام يحيى: إن لكل مال حرزاً يخصه، فحرز الماشية ليس حرز الذهب والفضة. وقال الهادوية والحنفية: ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره، إذ الحرز ما وضع لمنع الداخل ألا يدخل والخارج ألا يخرج، وما كان ليس كذلك فليس بحرز لا لغة ولا شرعاً، وكذلك قالوا: المسجد والكغبة حرزان لآلاتهما وكسوتهما. واختلفوا في القبر هل هو حرز للكفن فيقطع آخذه أو ليس بحرز؟ قذهب إلى أن النباش سارق جماعة من السلف والهادى والشافعي ومالك. وقالوا: يقطع لأنه أخذ المال خفية من حرز له، وقد روي عن على عليه

¹۲٦٣ ـ أخرجه أحمد: ٣/ ٤٠١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: من سرق من حرز (الحديث ٤٣٩٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: الرجل يتجاوز للسارق عن سرقته بعد أن يأتي به الإمام (الحديث ٤٨٩٣)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من سرق من الحرز (الحديث ٢٥٩٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الحدود، باب: النهي عن الشفاعة في الحد (الحديث ٢٠٩٥).

السلام وعائشة. وقال الثوري وأبو حنيفة: لا نقطع النباش، لأن القبر ليس بحرز. وفي المنار: هذه المسألة فيها صعوبة، لأن حرمة الميت كحرمة الحي، لكن حرمة يد السارق كذلك الأصل منعها، ولم يدخل النباش تحت السارق لغة، والقياس الشرعي غير واضح. وإذا توقفنا امتنع القطع انتهى. واختلف في السارق من بيت المال فذهبت الهادوية والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يقطع من سرق من بيت المال، وروي عن عمر وذهب مالك إلى أنه يعن عن سرق من الغنيمة والخمس، وإن لم يكن من أهلها قالوا: لأنه قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس.

«اَقْتُلُوهُ». فَقَالُوا: (إِنَّمَا سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ)(١). قَالَ: جِيءَ بِسَارِقِ إِلَى النَّبِيُّ عَيْقُ فَقَالَ: «اَقْتُلُوهُ». فَقَالُوا: (إِنَّمَا سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ)(١). قَالَ: «اَقْطُعُوهُ». فَقُطعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ النَّالِيَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ النَّالِيَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ النَّالِيَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ النَّالِيَةَ كَذَلِكَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الْخَامِسَة فَقَالَ: «اَقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ،

١٣/١٢٦٥ ــ وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِب نَحْوَهُ، وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ: ﴿أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنْسُوخٌ ﴾.

_ (وعن جابر، رضي اللّه عنه، قال جيء بسارق إلى النبي على فقال: اقتلوه فقالوا: إنما سرق يا رسول اللّه، قال: اقطعوه فقطع، ثم جيء به الثانية فقال: اقتلوا. فذكر مثله ثم جيء به الرابعة كذلك، ثم جيء به الخامسة فقال: اقتلوه. أخرجه أبو داود والنسائي) تمامه عندهما فقال جابر: فانطلقنا به فقتلناه، ثم اجتررناه فألقيناه في بثر، ورمينا عليه الحجارة (واستنكره) أي: النسائي فإنه قال: الحديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بقوي في الحديث قيل: لكن يشهد له الحديث الآتي، وهو قوله:

_ (وأخرج) أي: النسائي (من حديث الحارث بن حاطب نحوه) وأخرج حديث

١٣٦٤ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في السارق يسرق مراراً (الحديث ٤٤١٠)، وأخرجه النساني في كتاب: السارق، باب: قطع اليدين والرجلين من السارق (الحديث ٤٩٩٣).

⁽١) في نسخة م: يا رسول اللَّه إنما سرق. بتقديم وتأخير.

١٢٦٥ ـ أخرجه النسائي في كتاب: السارق، باب: قطع الرجل من الساق بعد اليد (الحديث ١٩٩٢).

الحارث الحاكم. وأخرج في الحلية لأبي نعيم عن عبد اللَّه بن زيد الجهني. قال ابن عبد البر: حديث القتل منكر لا أصل له (وذكر الشافعي أن القتل في الخامسة منسوخ) وزاد ابن عبد البر في كلام الشافعي لا خلاف فيه بين أهل العلم، وفي النجم الوهاج: أن ناسخه حديث «لا يحل دم إمرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث، تقدم. قال ابن عبد البر: وهذا يدل على أن حكاية أبي مصنعب عن عثمان وعمر بن عبد العزيز أنه يقتل لا أصل له، وجاء في رواية النسائي "بعد قطع قوائمه الأربع، ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر، رضي اللَّه عنه، فقال أبو بكر: كان رسول اللَّه ﷺ أعلم بهذا حين قال: اقتلوه ثم دفعه إلى فتية من قريش فقال: اقتلوه فقتلوه، قال النسائي: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً. والحديث دليل على قتل السارق في الخامسة، وأن قوائمه الأربع تقطع في الأربع المرات، والواجب قطع اليمين في السرقة الأولى إجماعاً، وقراءة ابن مسعود مبينة لإجمال الآية، فإنه قرأ فاقطعوا أيمانهما، وفي الثانية الرجل اليسرى عند الأكثر لفعل الصحابة، وعند طاوس اليد اليسري لقربها من اليمني، وفي الثالثة يده اليسري وفي الرابعة رجله، وهذا عند الشافعي ومالك أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فإقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله الوفي إسناده الواقدي. وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابي هريرة مرفوعاً. وأخرج الطبراني والدارقطني نحوه عن عصمة بن مالك وإسناده ضعيف.

وخالفت الهادوية والحنفية فقالوا: يحبس في الثالثة لما رواه البيهةي من حديث علي، رضي الله عنه، أنه قال بعد أن قطع رجله وأتى به في الثالثة «بأي شيء يتمسح وبأي شيء يأكل؟» لما قيل له تقطع يده اليسرى ثم قال: «أقطع رجله؟ على أي شيء يمشي؟ إني لأستحي من الله، ثم ضربه وخلد في السجن». وأجاب الأولون بأن هذا رأي لا يقاوم النصوص، وإن كان المنصوص فيه ضعف، فقد عاضدته الروايات الأخرى. وأما محل القطع فيكون من مفصل الكف، إذ هو أقل ما يسمى يداً، ولفعله على فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعبب «أتى النبي بي بسارق فقطع يده من مفصل الكف» وفي إسناده مجهول. وأخرج ابن أبي شببة من مرسل رجاء بن حيوة أن النبي فقطع من المفصل. وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن رجاء عن عدي رفعه وعن جابر رفعه. وأخرجه سعيد بن منصور عن عمر. وقالت الإمامية: ويروى عن علي عليه السلام أنه يقطع من أصول الأصابع، إذ هو أقل ما يسمى يداً. ورد ذلك بأنه لا يقال لمن قطعت أصابعه مقطوع اليد لا لغة ولا عرفاً، وإنما يقال مقطوع الأصابع. وقد اختلف الرواية عن علي عليه البلا في عليه البلا لا لغة ولا عرفاً، وإنما يقال مقطوع الأصابع. وقد اختلف الرواية عن علي عليه البلا في عليه البلا المياه في عليه البلا لا لغة ولا عرفاً، وإنما يقال مقطوع الأصابع. وقد اختلف الرواية عن علي عليه البلا البي عليه البلا المي عليه البلا المي عليه البلا المي المياه مقطوع الله المياه.

السلام، فروي أنه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى. وقال الزهري والخوارج: إنه يقطع من الأبط إذ هو اليد حقيقة. والأقوى الأول لدليله المأثور. وأما محل قطع الرجل فتقطع من مفصل القدم. وروي عن علي عليه السلام أنه كان يقطع الرجل من الكعب. وروى عنه وهو للإمامية أنه من معقد الشراك. (خاتمة):أخرج أحمد وأبو داود عن عطاء عن عائشة أن النبي على قال لها . وقد دعت على سارق سرقها ملحفة ..: «لا تسبخي عنه بدعائك عليه» ومعناه: لا تخفيفي عنه الإثم الذي يستحقه بالسرقة. وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه. وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: بلغني أن الرجل ليظلم مظلمة، فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينتقصه حتى يستوفي حقه، ويكون للظالم الفضل عليه. وفي الترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ قال: المن دعا على من ظلمه فقد انتصر ، قإن قيل: قد مدح اللَّه المنتصر من البغي ومدح العافي عن الجرم، قال ابن العربي: فالجواب أن الأول محمول على ما إذا كان الباغي وقحاً ذا جرأة وفجور. والثاني على من وقع منه ذلك نادراً فتقال عثرته بالعفو عنه. وقال الواحدي: إن كان الانتصار لأجل الدين فهو محمود، وإن كان لأجل النفس فهو مباح لا يحمد عليه. واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على ثلاثة أقوال، كان ابن المسيب لا يحلل أحداً من عرض ولا مال، وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحللان منهما. ورأى مالك التحليل من العرض دون المال.

ع ـ باب: حد الشارب، وبيان المسكر

١/١٢٦٦ مَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتِيَ بِرَجُلِ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمُٰنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ (١) فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ اللَّ مَتَّفَقٌ عَلَيْه.

_ (عن أنس بن مالك، رضي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ أتي برجل قد شرب الخمر فجلد، بجريدتين نحو أربعين قال:)أي:أنس (وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس

١٢٦٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: ما جاء في ضرب شارب الخمر (الحديث ٢٧٧٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: حد الخمر (الحديث ٢٠٠١).

⁽١) في نسخة م: ثمانين.

فقال عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر. متفق عليه) الخمر مصدر حمر كضرب ونصر خمراً، يسمى به الشراب المعتصر من العنب إذا غلي وقذف بالزبد، وهي مؤنثة وتذكر. ويقال: خمرة وفي الحديث مسائل: (الأولى:) أن الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة إجماعاً، وتطلق على ما هو أعم من ذلك، وهو ما أسكر من العصير، أو من النبيذ، أو من غير ذلك. وإنما اختلف العلماء هل هذا الإطلاق حقيقة أو لا؟ قال صاحب القاموس: العموم أصح، لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ما كان إلا البسر والتمر انتهى، وكأنه يريد أن العموم حقيقة. وسميت خمراً، قيل: لأنها تخمر العقل أي تستره فيكون بمعنى اسم الفاعل أي السائرة للعقل. وقيل: لأنها تغطي حتى تشتديقال: خمره أي غطاء، فيكون بمعنى اسم المفعول، وقيل: لأنها تخاط العقل من خامره إذا خالطه ومنه غطاء، فيكون بمعنى اسم المفعول، وقيل: لأنها تخاط العقل من خامره إذا خالطه ومنه

أي مخالط، وقيل: لأنها تترك حتى تدرك ومنه اختمر العجين أي بلغ إدراكه. وقيل: مأخوذة من الكل لاجتماع المعاني هذه فيها. قال ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمر، الأنها تركت حتى أدركت وسكنت، فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه. (قلت:) فالخمر تطلق على عصير العنب المشتد حقيقة إجماعاً، وفي النجم الوهاج الخمر بالإجماع المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بالزبد. واشترط أبو حنيفة أن يقذف وحينئذ لا يكون مجمعاً عليه. واختلف أصحابنا في وقوع الخمر على الأنبذة، فقال المزني وجماعة بذلك، لأن الاشتراك في الصفة يقتصى الاشتراك في الاسم، وهو قِياس في اللغة وهو جائز عند الأكثر وهو ظاهر الأحاديث، ونسب الرافعي إلى الأكثرين أنه لا يقع عليها إلا مجازاً (قلت:) وبه جزم ابن سيده في المحكم، وجزم به صاحب الهداية من الحنفية حيث قال: الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم. ورد ذلك الخطابي وقال: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب. فيقال لهم: إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمراً عرب فصحاء، فلو لم يكن الاسم صحيحاً لما أطلقوه. وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفييين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب، وما كان من غيره لا يسمى خمراً ولا يتناوله اسم الخمر، وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة ولفهم الصحابة، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره، بل سووا بينهما وحرموا ما كان من غير عصير العنب، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى

يستفصلوا ويتحققوا التحريم، ويأتى حديث عمر «أنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة» الحديث وعمر من أهل اللغة، وإن كان يحتمل أنه أراد بيان ما تعلق به التحريم لا أنه المسمى في اللغة، لأنه بصدد بيان الأحكام الشرعية، ولعل ذلك صار اسماً شرعياً لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية. ويدل له حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: اكل مسكر خمر وكل خمر حرام». قال الخطابي: إن الآية لما نزلت في تحريم الخمر وكان مسماها مجهولاً للمخاطبين، بين أن مسماها هو ما أسكر، فيكون مثل لفظ الصلاة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى (قلت:) هذا يخالف ما سلف عنه قريباً ولا يخفى ضعف هذا الكلام، فإن الخمر كانت من أشهر أشربة العرب، وأسمها أشهر من كل شيء عندهم، وليست كالصلاة والزكاة، وأشعارهم فيها لا تحصى، فكأنه يريد أنه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخمر لكل مسكر معروفاً عندهم، فعرفهم به الشرع، فإنهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر، كالامزار يضيفونها إلى ما يتخذ منه من ذرة وشعير ونحوهما، بل يطلقون عليه لفظ الخمر، فجاء الشرع بتعميم الاسم لكل مسكر. فتحصل مما ذكر جميعاً أن الخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المشتد الذي يقذف بالزبد، وفي غيره مما يسكر حقيقة شرعية، أو قياس في اللغة، أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من ماء العنب أو غيره، إما بنقل اللفظ إلى الحقيقة الشرعية أو بغيره. وقد علمت أنه أطلق عمر وغيره من الصحابة الخمر على كل ما أسكر، وهم أهل اللسان والأصل الحقيقة، فقد أحسن صاحب القاموس بقوله والعموم أصح. وأما الدعاوي التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيده وشارح الكنز، فما أظنها إلا بعد تقرر هذه المذاهب، تكلم كل على ما يعتقده ونزل في قلبه من مذهبه، ثم جعله لأهل اللغة. (المسألة الثانية) قوله: (فجلد بجريدتين نحو أربعين) فيه دليل على ثبوت الحد من شارب الخمر، وادعى فيع الإجماع ونوزع في دعواه، لأنه قد نقل عن طائفة من أهل العلم أنه لا يجب فيه إلا التعزير، لأنه علي الله المنص على حد معين، وإنما ثبت عنه الضرب المطلق. وفيه دليل على أنه يكون الجلد بالجريد وهو سعف النخل. وقد اختلف العلماء هل يتعين الجلد بالجريد على ثلاثة أقوال: أقربها جواز الجلد بالعود غير الجريد، ويجوز الاقتصار على الضرب باليدين والنعال، قال في شرح مسلم: أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب، ثم قال: والأصح جوازه بالسوط. وقال المصنف: توسط بعض المتأخرين، فعين السوط للمتمردين وأطراف الثياب وللنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم، وقد عين قوله في الحديث (نحو أربعين)ما أخرجه البيهقي وأحمد بلفظ: ﴿فأمر قريباً من عشرين رجلًا، فجلده كل واحد جلدتين بالجريد والنعال. قال المصنف: وهذا يجمع ما اختلف فيه على تشعبه، وأن

جملة الضربات كانت أربعين، لا أنه جلده بجريدتين أربعين. (المسألة الثالثة) قوله: (فلما كان عمر استشار _ إلى آخره) سبب استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي «أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر: إن الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة، قال: وعنده المهاجرون والأنصار فسألهم فأجمعوا على أن يضرب ثمانين، وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد «أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب عليه السلام: نرى أن تجلده ثمانين، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فجلد عمر في الخمر ثمانين، وهذا حديث معضل، ولهذا الأثر عن علي طرق وقد أنكره ابن حزم كما سلف، وفي معناه نكارة، لأنه قال: إذا هذى افترى والهاذي لا يعد قوله فرية، لأنه لا عمد له، ولا فرية إلا عن عمد. وقد أخرج عبد الرزاق قال: جاءت الأخبار متواترة عن علي عليه السلام، أن النبي عليه لم يسن في الخمر شيئاً ولا يخفى أن الحديث الآتي يؤيده.

٢/١٢٦٧ — وَلِمُسْلِم عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: ﴿جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجُلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٌ، وَلِهٰذَا النَّبِيُ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجُلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٌ، وَلِهٰذَا أَخَبُ إِلَيْ الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَحَبُ إِلَيْ الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأُ الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأُ الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّأُ مَا حَتَّى شَوِبَهَا».

— (ولمسلم عن علي في قصة الوليد بن عقبة) حققناها في منحة الغفار على ضوء النهار، وفيها أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن عقبة في الخمر فقال لعبد الله بن جعفر: اجلده، فجلده فلما بلغ أربعين قال: أمسك (جلد رسول الله عليه أربعين، وجلد عمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي، وفي الحديث أن رجلاً شهد عليه أنه رآه يتقبأ الخمر، فقال عثمان: إنه لم يتقبأها حتى شربها) يريد أنه أحب إليه مع جرأة الشاربين لا أنه أحب إليه مطلقاً، فلا يرد أنه كيف يجعل فعل عمر أحب إليه من فعل النبي عليه وإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون، ولكنه يقال: إن ظاهر قوله أمسك بعد الأربعين دال على أنه لم يفعل الأحب إليه. وأجيب عنه بأن في صحيح البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الخيار «أن علياً جلد الوليد ثمانين» والقصة واحدة، والذي في البخاري أرجح، وكأنه بعد أن قال: وهذا أحب إلي أمر عبد الله بتمام الثمانين، وهذه أولى من الجواب الآخر، وهو أنه جلده بسوط له رأسان، فضربه أربعين فكانت الجملة أولى من الجواب الآخر، وهو أنه جلده بسوط له رأسان، فضربه أربعين فكانت الجملة

١٢٦٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: حد الحمر (الحديث ١٧٠٧).

ثمانين، فإن هذا ضعيف لعدم مناسبة سياقه له، والروايات عنه وأنه جلد في الخمر أربعين كثيرة، إلا أن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال، فكأنه فهم الصحابة أن ذلك يتقدر بنحو أربعين جلدة. واختلف العلماء في ذلك، فذهبت الهادوية وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأحد قولي الشافعي أنه يجب الحد على السكران ثمانين جلدة، قالوا: لقيام الإجماع عليه في عهد عمر، فإنه لم ينكر عليه أحد. وذهب الشافعي في المشهور عنه وداود أنه أربعون، لأنه الذي روى عنه ولأنه الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر رضي الله عنه. ومن تتبع ما في الروايات واختلافها علم أن الأحوط الأربعون، ولا يزاد عليها. وفي الحديث (أن رجلاً شهد على الوليد أنه رآه يتقيأ الخمر فقال عثمان: إنه لم يتقيأها حتى شربها) في مسلم «أنه شهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، ومنهبا أن من تقيأ الخمر يحد حد شارب الخمر، ومذهبنا أنه لا يحد بمجرد ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً كونها خمراً، أو مكرهاً عليه، وغير ذلك من الأعذار المسقطة للحدود. ودليل مالك هنا قوي، لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث ا همالك هنا قوي، لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث ا همالك هنا قوي، لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث ا همالك هنا قاله مالك قالت الهادوية: ثم لا يخفى أن اقتصار المصنف على الشاهد بالقيء وحده تقصير لإيهامه أنه جلد الوليد بشهادة واحد على التقيؤ.

٣/١٢٦٨ – وَعَنْ مُعَاوِيَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيُّ عَلَيْهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ فَآجُلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ | النَّانِيَةَ | (١) فَآجُلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ النَّانِيَةَ أَنَّ فَأَجُلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَآضُرِبُوا عُنْقَهُ اللَّائِيَةَ أَخْرَجَهُ أَخْمَدُ، وَلهٰذَا لَفْظَهُ، النَّالِيَةَ فَآجُلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَآضُرِبُوا عُنْقَهُ اللَّهُ مَنْ وَأَخْرَجَهُ أَخْمَدُ، وَلهٰذَا لَفْظَهُ، وَالأَرْبَعَةُ، وَذَكَرَ التَّرْمِذِيُّ ، مَا يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ ، وَأَخْرَجَ ذَلِكَ ، أَبُو دَاوُدَ صَرِيحاً، عَنِ الزُّهْرِيُّ .

__ (وعن معاوية عن النبي ﷺ أنه قال في شارب الخمر إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب النالثة فاجلدوه، ثم إذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه. أخرجه

١٢٦٨ _ أخرجه أحمد: ٤/ ٣٨٩، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: إذا تتابع في شرب الخمر (الحديث ٤٤٨٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الحدود، باب: من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه (الحديث ١٤٤٤)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من شرب الخمر مراراً (الحديث ٢٥٧٣).

⁽١) زيادة من نسخة م.

أحمد _ وهذا لفظه _ والأربعة) اختلفت الروايات في قتله هل يقتل إن شرب الرابعة أو إن شرب الخامسة؟ فأخرج أبو داود من رواية أبان القصار، وذكر الجلد ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال: "فإن شربوا فاقتلوهم". وأخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه أنه قال: وأحسبه قال في الخامسة: "فإن شربها فاقتلوه". وإلى قتله فيها ذهب الظاهرية وأستمر عليه ابن حزم، واحتج له وادعى عدم الإجماع على نسخه، والجمهور على أنه منسوخ ولم يذكروا ناسخاً صريحاً إلا ما يأتي من رواية أبي داود عن الزهري أنه على ترك القتل في الرابعة. وقد يقال: القول أقوى من الترك، فلعله على تركه لعذر (وذكر الترمذي ما يدل على أنه منسوخ وأخرج ذلك أبو داود صريحاً عن الزهري) يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن قبيصة بن ذويب قال: قال رسول الله على " «من شرب الخمر فاجلده و إلى أن قال: ثم إذا شرب في الزابعة فاقتلوه، قال: فأتي برجل قد شرب فجلده، ثم أتي به قد شرب فجلده، ثم أتى به قد شرب فجلده، ثم أتى به قد الناس فكانت رخصة وقال الشافعي: هذا _ يريد نسخ القتل _ مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم، ومثله قال الترمذي والله أعلم.

٢٦٦٩ /٤ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتِّقِ الْوَجْهَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه. متفق عليه) الحديث دليل على أنه لا يحل ضرب الوجه في حد ولا غيره، وكذلك لا يضرب المحدود في المراق والمذاكير، لما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام أنه قال للجلاد: «اضرب في أعضائه، وأعط كل عضو حقه، واتق وجهه ومذاكيره». وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من طرق عن علي عليه السلام، وإنما نهى عن المراق والمذاكير، لأنه لا يؤمن عليه مع ضربها. واختلف في ضربه في الرأس، فذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يضرب فيه، إذ هو غير مأمون. وذهبت الهادوية وغيرهم إلى جواز ضربه فيه قالوا: لقول على عليه السلام: «للجلاد اضرب الرأس»، ولقول أبي بكر رضي الله عنه: «اضرب الرأس، فإن الشيطان فيه» أخرجه ابن أبي شيبة وفيه ضعف وانقطاع. وذهب مالك أنه لا يضرب إلا في رأسه. (فائدة): في الحديث أنه ﷺ «أمر أن

١٢٦٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (الحديث ٢٥٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر، باب: النهي عن ضرب الوجه (الحديث ٢٦١٢).

يحثى عليه التراب ويبكت، فلما ولى شرع القوم يسبونه ويدعون عليه، ويقول القائل: اللهم العنه، فقال ﷺ: لا تقولوا هذا، ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه وأوجب الممازري التثريب والتبكيت. وأما صفة سوط الضرب، فأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلا «أن النبي ﷺ أراد أن يجلد رجلاً فأتى بسوط خلق. فقال فوق هذا، فأتى بسوط جديد فقال: دون هذا ، فيكون بين الجديد والخلق، وذكر الرافعي عن علي عليه السلام «سوط الحد بين سوطين وضربه بين ضربين قال ابن الصلاح: السوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف.

١٢٧٠ / ٥ _ وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْخُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ.

_ (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقام الحدود في المساجد. رواه الترمذي والحاكم) وأخرجه ابن ماجه، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف من قبل حفظه. وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من حديث حكيم بن حزام، ولا بأس بإسناده. وله طرق أخر والكل متعاضدة. وقد عمل به الصحابة، فأخرج ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال: «أتى عمر بن الخطاب برجل في حد، فقال: أخرجاه من المسجد ثم اضوباه» وأسنده على شرط الشيخين. وأخرج عن علي عليه السلام «أن رجلاً جاء إليه فساره، فقال: يا قنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه الحد» وفي سنده مقال. وإلى عدم جواز إقامة الحد في المسجد ذهب أحمد وإسحاق والكوفيون لما ذكر من الدليل. وذهب ابن أبي ليلى والشعبي إلى جوازه ولم يذكر له دليلاً، وكأنه حمل النهي على التنزيه. قال ابن بطال: وقول من نزه المسجد أولى ـ يريد قول الأولين.

٦/١٢٧١ – وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَقَدْ أَنْزَلَ ٱللَّهُ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: أنزل اللَّه تعالى تحريم الخمر، وما بالمدينة

١٣٧٠ - أخرجه الشرمذي في كتباب: المدينات، باب: ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقباد أم لا (الحديث ١٤٠١)، وأخرجه الحاكم في كتباب: الحدود، باب: لا تقام الحدود في المساجد (الحديث ٢٦٩/٤).

١٢٧١ _ أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: تحريم الخمر (الحديث ١٩٨٢).

شراب يشرب إلا من تمر. أخرجه مسلم) فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ التمر حمراً عند نزول آية التحريم.

٧/١٢٧٢ - وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعِنَبِ، وَالْخَمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحَمْرِ، وَالْعَمْرِ، وَالْعَمْرَ، وَالْعَمْرِ، وَالْعَمْرَاهُمْرَاهُ وَالْعَمْرِ، وَالْعَمْرَاهُمْرُاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَالْمُعْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرُومُ وَالْعُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرَاهُمْرْمُ وَالْعُمْرَامُ وَالْعُمْرُومُ وَالْعُمْرِامُ وَالْعُمْرِامُ وَالْعُمْرُامُ وَالْعُمْرَامُ وَالْعُمْرَامُ وَالْعُمْرِامُ وَالْعُمْرِامُ وَالْعُمْرِمُ وَالْعُمْرُامُ وَالْعُمْرُمْرَامُ وَالْعُمْرُومُ وَالْعُمْرُومُ وَالْعُمْرِمُ وَالْعُمْرُمُ وَالْعُمْرُمْرَامُ وَالْعُمْرُمُ وَالْعُمْرُومُ وَالْعُمْرُمُ وَالْعُمْرُومُ

— (وعن عمر، رضي اللَّه عنه، قال: قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: من العنب والنمر والعسل والحنطة والشعير. والخمر ما خامر العقل. منفق عليه) وأخرجه الثلاثة أيضاً. ولا يقال إنه معارض بحديث أنس، لأن حديث أنس إخبار عما كان من الشراب في المدينة، وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة، وإنما هو إخبار عما يشربه الناس مطلقاً. وقوله: (والخمر ما خامر العقل) إشارة إلى وجه التسمية، وظاهره أن كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمراً لغة، سواء كان مما ذكر أو من غيره ويدل له أيضاً الحديث الآتى:

٨/١٢٧٣ — وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ خَرَامٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، أن النبي على قال: كل مسكر خمر وكل مسكر حرام. أخرجه مسلم) فإنه دال على أن كل مسكر يسمى خمراً. وفي قوله: (كل مسكر حرام) دليل على تحريم كل مسكر، وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبيذ، وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقاً وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية الإسكار؟ ذهب إلى تحريم القليل والكثير مما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم، وأحمد وإسحاق والشافعي ومالك والهادوية جميعاً، مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعد هذا، وبما أخرجه أبو داود من حديث عائشة اكل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فملء الكف منه حرام، وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه على قال: اأنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أسانيدها، لكنها تعتضد

١٩٧٧ - أخرجه البخاري في كتاب: الأشرية، باب: الخمر من العنب وغير (الحديث ٥٥٨١)، وأخرجه مسلم في كتاب: التفسير، باب: في نزول تحريم الخمر (الحديث ٣٠٣٣).

١٢٧٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر (الحديث ٢٠٠٣).

بما سمعت. قال أبو مظفر السمعاني: الأخبار في ذلك كثيرة لا مساغ لأحد في العدول عنها، وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحل دون المسكر من غير عصير العنب والرطب. وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكنز، حيث قال: إن أبا حنيفة قال: الخمر هو النيء من ماء العنب، إذا غلى واشتد وقذف بالزبد حرم قليلها وكثيرها، وقال: إن الغليان من آية الشدة وكماله بقذف الزبد وبسكونه، إذ به يتميز الصافي من الكدر، وأحكام الشرع قطعية فتناط بالنهاية كالحدود، وإكفار المستحل، وحرمة البيع والنجاسة. وعند صاحبيه إذا اشتد صار خمراً ولا يشترط القذف بالزبد، لأن الاسم يثبت به والمعنى المقتضى للتحريم، وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة. وأما الطلاء بكسر الطاء وهو العصير من العنب إن طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه، والكسر بفتحتين وهو النيء من ماء الرطب، ونقيع الزبيب وهو النيء من ماء الزبيب، فالكل حرام أن غلى واشتد، وحرمتها دون الخمر، والحلال منها أربعة: نبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخ وإن اشتد إذا شرب ما لا يسكر بلا لهو وطرب، والخليطان وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب، ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة طبخ أو لا والمثلث العنبي. انتهى كلامه ببعض تصرف فيه. فهذه الأنواع التي لم ينقل تحريمها استدل لها بأنها لا تدخل تحت مسمى الخمر، فلا تشملها أدلة تحريم الخمر، وتؤول حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويل الحديث: قال بعضهم: المراد به ما يقع السكر عنده، قال: ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل، قال: ويدل له حديث ابن عباس يرفعه: «حرمت الخمر قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب». أخرجه النسائي ورجاله ثقات، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه، وفي رفعه ووقفه، على أنه على تقدير صحته. فقد قال أحمد وغيره: إن الراجع أن الرواية فيه والمسكر بضم الميم وسكون السين، لا السكر بضم السين أو بفتحتين، وعلى تقدير ثبوته فهو حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الأحاديث التي ذكرناها، وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قادح، فلا تنهض على المدعى. ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة عمومه لكل مسكر، كما قاله مجد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم. وقد أخرج البخاري عن ابن عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق وهو بالباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة. وقيل: المسكورة وهو فارسي معرب أصله باذه وهو الطلاء، فقال ابن عباس «سبق محمد الباذق، ما أسكر فهو حرام. الشراب الحلال الطيب. ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث ١٠. وأخرج البيهقي عن ابن عباس أنه أتاه قوم يسألون عن الطلاء فقال ابن عباس: وما طلاؤكم هذا؟ إذا سألتموني فبينوا لي الذي تسألونني عنه. فقالوا: هو العنب يعصر، ثم يطبخ، ثم

يجعل في الدنان، قال: وما الدنان؟ قالوا: دنان مقيرة، قال: مزفتة، قالوا: نعم، قال: يسكر؟ قالوا: إذا أكثر منه، قال: فكل مسكر حرام. وأخرج عنه أيضاً أنه قال في الطلاء: إن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه. وأخرج أيضاً عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال: يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يعني - أهل الشام - يقال له الطلاء. قالت صدق اللَّه وبلُّغ حبي، سمعت حبي رسول اللَّه ﷺ يقول: ﴿إِنْ أَنَاسًا مِنْ أَمْتِي يَشْرِبُونَ الْخُمْرِ يسمونها بغير اسمها، وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله عليه أنه قال: «ليشربن أناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، وتضرب على رؤوسهم المعازف، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم قردة وخنازير. وأخرج عن عمر أنه قال: «إني وجدت من فلان ريح شراب، فزعم أنه يشرب الطلاء وإنى سائل عما يشرب، فإن كان يسكر جلدته، فجلده الحد تاماً». وأخرج عن أبي عبيد أنه قال: جاءت في الأشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي ﷺ وأصحابه وكل له تفسير : (فأولها) الخمر وهي ما غلى من عصير العنب، فهذه مما لا اختلاف في تحريمها من المسلمين، إنما الاختلاف في غيرها. (ومنها): السكر _ يعني بفتجتين _ وهو نقيع التمر الذي لم تمسه النار، وفيه يروى عن ابن مسعود أنه قال: السكر خُمر. (ومنها) البتع: بكسر الباء الموحدة والمثناة أي: الفوقية الساكنة والمهملة وهو نبيذ العسل. (ومنها): الجعة بكسر الجيم وهي نبيذ الشعير. (ومنها): المزر وهو من الذرة جاء تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر، رضي اللَّه عنه، وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال: والخمر من العنب والسكر من التمر. (ومنها): السكركة يعني بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة عن أبي موسى أنها من الذرة. (ومنها): الفضيخ يعني بالفاء والضاد المعجمة والخاء المعجمة ما افتضخ من البسر من غير أن تمسه نار، وسماه ابن عمر الفضوح. قال أبو عبيد: فإن كان مع البسر تمر فهو الذي يسمى الخليطين، قال أبو عبيد: بعض العرب تسمى الخمر بعينها الطلاء (قال) عبيد ابن الأبرص:

هي الخمر تكنى الطبلاء كما الذئب يكنى أبا جعدة

قال: وكذلك الخمر سمي الباذق، إذا عرفت فهذه آثار تؤيد العمل بالعموم ومع التعارض، فالترجيح للمحرم على المبيع ومن أدلة الجمهور الحديث الآتي:

٩/١٢٧٤ _ وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَٱلْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

_(وعن جابر، رضي الله عنه، عن رسول الله على قال: ما أسكر كثيره فقليله حرام أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان) وأخرجه الترمذي وحسنه ورجاله ثقات. وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه بلفظ: "نهى رسول الله على عن قليل ما أسكر كثيره". وفي الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة، رضي الله عنها، وعن خوات وعن سعيد وعن ابن عمر وزيد بن ثابت كلها مخرجة في كتب الحديث، والكل تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه. (فائدة): ويحرم ما أسكر من أي شيء وإن لم يكن مشروباً كالحشيشة قال المصنف: من قال إنها لا تسكر وإنما تخدر فهي مكابرة، فإنها تحدث ما تحدث الخمر من الطرب والنشوة قال: وإذا سلم عدم الإسكار الخطابي: المفتر كل شراب يورث الفتور والخور في الأعضاء. وحكى العراقي وابن تيمية الله الإجماع على تحريم الحشيشة، وأن من استحلها كفر قال ابن تيمية: إن الحشيشة أول المنكرات، وهي شر من الخمر من بعض الوجوه، لأنها تورث نشوة ولذة وطرباً كالخمر (ويصعب الطعام عليها أعضم من الخمر) وقد أخطأ (القائل:)

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام

وأما البنج فهو حرام. قال ابن تيمية: إن الحد في الحشيشة واجب. قال ابن البيطار: إن الحشيشة وتسمى القنب توجد في مصر سكرة جداً، إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين، وقبائح خصالها كثيرة، وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية، وقبائح خصالها موجودة في الأفيون، وفيه زيادة مضار قال ابن دقيق العيد: في الجوزة إنها مسكرة، ونقله عنه متأخرو علماء الفريقين واعتمدوه.

¹⁷⁷⁸ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ٩٧، ١٦٧ و ٣/ ١٦٢، ٣٤٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأشربة، باب: النهي عن المسكر (الحديث ٣٦٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأشربة، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام (الحديث ١٨٦٦)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأشربة، باب: ما أسكر قليله فكثيره حرام (الحديث ٣٣٩٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأشربة، باب: في الأشربة (الحديث ٥٣٨٢).

١٠/١٢٧٥ - وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُنْبَذُ لَهُ الزَّبِيبُ فِي السَّقَاءِ، فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ، وَالْغَدَ، وَبَعْدَ الْغَدِ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءُ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَقَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، قال: كان رسول اللّه على بنبذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد، فإذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه فإن فضل) بفتح الضاد وكسرها (شيء أهراقه. أخرجه مسلم). هذه الرواية إحدى روايات مسلم، وله ألفاظ أخر قريبة من هذه في المعنى. وفيه دليل على جواز الانتباذ ولا كلام في جوازه، وقد احتج من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد بقوله في رواية أخرى: «سقاه المخادم أو أمر بصبه» فإن سقيه المخادم دليل على جواز شربه، وإنما تركه على تنزها عنه. وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حد الإسكار، وإنما بدا فيه بعض تغير في طعمه من حموضة أو نحوها، فسقاه المخادم مبادرة لخشية الفساد، ويحتمل أن تكون أو للتنويع كأنه قال: سقاه المخادم أو أمر به فأهريق أي إن كان بدا في طعمه بعض تغير ولم يشتد سقاه المخادم، وإن اشتد أمر بإهراقه وبهذا جزم النووي في معنى الحديث.

التداوي بالخمر

١١/١٢٧٦ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهُ فِيقًا، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، عن النبي على قال: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم. أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقاً عن ابن مسعود ويأتي ما أخرجه مسلم عن واثل بن حجر. والحديث دليل على أنه يحرم التداوي بالخمر، لأنه إذا لم يكن فيه شفاء فتحريم شربها باق لا يرفعه تجويز أنه يدفع بها الضرر عن النفس. وإلى هذا ذهب الشافعي. وقالت الهادوية: إلا إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمر جاز. وادعى في البحر الإجماع على هذا وفيه خلاف. وقال أبو حنيفة: يجوز التداوي بها، كما يجوز شرب البول والدم وسائر النجاسات للتداوي.

١٢٧٥ ـ أحرجه مسلم في كتباب: الأشربة، بباب: إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصو مسكراً (الحديث ٢٠٠٤).

١٢٧٦ ـ أخرجه البيهقي في كتاب: الضحايا، باب: النهي عن التداوي بالمسكر (الحديث ١/٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطب، باب: التداوي بالحرام (الحديث ١٣٩١).

قلنا: القياس باطل، فإن المقيس عليه محرم بالنص المذكور لعمومه لكل محرم. (فائدة): في النجم الوهاج قال الشيخ: كل ما يقول الأطباء من المنافع في الخمر وشربها كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل. وأما بعد نزول آية المائدة، فإن الله تعالى الخالق لكل شيء سلبها المنافع جملة، فليس فيها شيء من المنافع، وبهذا تسقط مسألة التداوي بالخمر، والذي قاله منقول عن الربيع والضحاك، وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي عليه قال: "إن الله تعالى لما حرم الخمر سلبها المنافع».

١٢/١٢٧٧ ــ وَعَنْ وَاثِلِ الْحَضْرَمِيِّ: أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ سُوَيْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّهَا لَبْسَتْ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهَا دَاءً ٩. النَّبِيَّ ﷺ وَاجْهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا.

_ (وعن وائل) هو: ابن حجر بضم الحاء وسكون الجيم (الحضرمي أن طارق ابن سويد سأل النبي على عن الخمر يصنعها للدواء فقال: إنها ليست بدواء ولكنها داء. أخرجه مسلم وأبو داود وفيرهما) أفاد الحكم الذي دل عليه الحديث الأول، وهو تحريم التداوي بالخمر وزيادة الأخبار أنها داء، وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد عن شربها أدواء كثيرة، وكيف لا يكون ذلك بعد إخبار الشارع أنها داء؟ فقبح الله وصافها من الشعراء الخلعاء، ووصاف شربها، وتشويق الناس إلى شربها، والعكوف عليها كأنهم يضادون الله تعالى ورسوله فيما حرمه، ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطاني يدعون إلى ما حرمه الله تعالى ورسوله.

٥ ــ باب: التعزير ودكم الصائل

التعزير مصدر عزر من العزر (بفتح العين وسكون الزاي المعجمة) وهو الرد والمنع، وهو في الشرع تأديب على ذنب لا حد فيه، وهو مخالف للحدود من ثلاثة أوجه: (الأول): أن يختلف باختلاف الناس، فتعزير ذوي الهيئات أخف، ويستوون في الحدود مع الناس. (والثاني): أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود. (والثالث): التالف به مضمون خلافاً لأبي حنيفة ومالك، وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم الفرق، ويسمى تعزير الدفعة

١٢٧٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: تحريم التداوي بالخمر (الحديث ١٩٨٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الأدوية المكروهة (الحديث ٣٨٧٣).

ورده عن فعل القبائح، ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه حال الفاعل، وقوله: (وحكم الصائل): الصائل اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال.

١/١٢٧٨ — عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ٱلأَنصَارِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيُّ لَلَّهِ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسُواطٍ إِلَّا فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ ٱللَّهِ تَعَالَى». مُثَّفَتٌ عَلَيْهِ.

- (عن أبي بردة الأنصاري، رضي اللَّه عنه، أنه سمع رسول اللَّه على يقول: لا يجلد) روى مبنياً للمعلوم، ومبنياً للمجهول، ومجزوماً على النهي، ومرفوعاً على النفي (فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود اللَّه تعالى. متفق عليه) وفي رواية: «عشر جلدات» وفي رواية: ﴿لا عقوبة فوُق عشر ضربات، والمراد بحدود اللَّه ما عين الشارع فيه عدداً من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع والرجم، وهذان داخلان في عموم حدود اللَّه، خارجان عما فيه السياق، إذ السياق في الضرب. وقد اتفق العلماء على حد الزني، والسرقة، وشرب الخمر، وحد المحارب، وحد القذف بالزني، والقتل في الردة، والقصاص في النفس، واختلفوا في القصاص في الأطراف هل يسمى حداً أم لا؟ كما اختلفوا في عقوبة جحد العارية، واللواط، وإتيان البهيمة، وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها، والسحاق، وأكل الدم والميتة، ولحم الخنزير لغير ضرورة، والسحر والقذف بشرب الخمر، وترك الصلاة تكاسلًا، والأكل في رمضان هل يسمى حداً أو لا؟ فمن قال يسمى حداً أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشرة الأسواط، ومن قال لا يسمى لم يجزه، إلا أنه قد اختلف في العمل بحديث الباب، فذهب إلى الأخذ به الليث وأحمد وإسحاق وجماعة من الشافعية. وذهب مالك والشافعي وزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشرة، ولكن لا يبلغ أدنى الحدود. وذهب القاسم والهادي إلى أنه يكون التعزير في كل حد دون حد جنسه لما يأتي من فعل علي عليه السلام. (قلت): لا دليل لهم إلا فعل بعض الصحابة، كما روي أن علياً عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنى مائة سوط إلا سوطين، وأن عمر، رضي اللَّه عنه، ضرب من نقش على خاتمه مائة سوط، وكذا روي عن ابن مسعود، ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس بدليل ولا يقاوم النص الصحيح، وأن ما نقل عن عمر لا يتم لهم دليلًا، ولعله لم يبلغ الحديث من

١٢٧٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: كم التعزير والأدب (الحديث ٦٨٤٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحدود، باب: قدر أسواط التعزير (الحديث ١٧٥٨).

⁽١) في نسخة م: رسولَ اللَّه.

فعل ذلك من الصحابة، كما أنه قال صاحب التقريب: معتذراً لو بلغ الخبر الشافعي لقال به، لأنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي. ومثله قال الداودي معتذراً لمالك لم يبلغ مالكاً هذا الحديث، فرأى العقوبة بقدر الذنب. ولو بلغه ما عدل عنه، فيجب على من بلغه أن يأخذ به.

٢/١٢٧٩ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيلُوا(١) ذَوِي الْهَيْتَاتِ عَثَرَاتِهِمْ، إِلاَّ الْحُدُودَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ.

ـــ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن النبي ﷺ قال: أقبلوا ذوي الهيآت عثراتهم إلا الحدود. رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي). وللحديث طرق كثيرة لا تخلو عن مقال. والإقالة هي موافقة البائع على نقض البيع، وأقيلوا هنا مأخوذ منها، والمراد هنا موافقة ذي الهيئة على ترك المؤاخذة له أو تخفيفها، وفسر الشافعي ذوي الهيآت بالذين لا يعرفون بالشر فيزل أحدهم الزلة، والعثرات جمع عثرة والمراد هنا الزلة، وحكى الماوردي في ذلك وجهين: أحدهما أنهم أصحاب الصغائر دون الكبائر. والثاني من إذا أذنب تاب، وفي عثراتهم وجهان: أحدهما الصغائر. والثاني أول معصية يزل فيها مطيع. واعلم أن الخطاب في أقيلوا للأثمة، لأنهم الذين إليهم التعزير لعموم ولا يتهم، فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الأصلح، لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف المعاصي، وليس له أن يفوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره، وليس التعزيز لغير الإمام إلا لثلاثة، الأب فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والزجر عن سيء الأخلاق، والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبا في كفالته لها ذلك، وللأمر بالصلاة، والضرب عليها، وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفيهاً. والثاني السيد يعزر رقيقه في حق نفسه وفي حق اللَّه تعالى على الأصلح. والثالث الزوج له تعزير زوجته في أمر النشوز كما صرح به القرآن. وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها؟ الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر، لأنه من باب إنكار المنكر، والزوج من جملة ما يكلف بالإِنكار باليد، أو اللسان، أو الجنان والمرادهنا الأولان.

١٢٧٩ ـ أخرجه أحمد: ١٨٦/٦، وأخرجه أبو داود في كتاب: الحدود، باب: في الحديشفع فيه (الحديث ٤٣٧٥)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه البيهةي في كتاب: السرقة، باب: السارق توهب له السرقة (الحديث ٢٧/٨).

١٢٧٩ ه/٢ – وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا كُنْتُ الْأَقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي، إِلاَّ شَارِبَ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

- (وعن علي، رضي اللَّه عنه، قال: ما كنت لأقيم على أحد حداً فيموت فأجد في نفسي إلا شارب الخمر فإنه لو مات وديته) بتخفيف الدال المهملة وسكون المثناة التحتية أي غرمت دينه (أخرجه البخاري) فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد محدود من رسول اللَّه ﷺ، فهو من باب التعزيرات، فإن مات ضمنه الإمام، وكذا كل معزر يموت بالتعزير يضمنه الإمام، وإلى هذا ذهب الجمهور. وذهبت الهادوية إلى أنه لا شيء فيمن مات بحد أو تعزير، قياساً منهم للتعزير على الحد بجامع أن الشارع قد أذن فيهما، قالوا: وقول علي عليه السلام إنما هو للاحتياط، وتقدم الجواب بأنه إذا أعنت في التعزير دل على أنه غير مأذون فيه من أصله، بخلاف الإعنات في الحد فإنه لا يضمن، لأنه مأذون في أصله فإن أعنت فإنه للخطأ في صفته، وكأنهم يريدون أنه لم يكن مأذوناً في غير ما أذن ب بخصوصه كالضرب مثلًا، وإلا فهو مأذون في مطلق التعزير، وتأويلهم لقول علي عليه السلام ساقط، فإنه صريح في أن ذلك واجب لا من باب الاحتياط، ولأن في تمام حديثه «لأن رسول اللَّه ﷺ لم يسنه» وأما قوله: «جلد رسول اللَّه ﷺ أربعين _ إلى قوله _ وكل سنة» وقد تقدم فلعله يريد أنه جلد جلداً غير مقدر ولا تقررت صفته بالجريد والنعال والأيدي، ولذا قال أنس: نحو أربعين. قال النووي في شرح مسلم ما معناه: وأما من مات في حد من الحدود غير الشرب، فقد أجمع العلماء على أنه إذا جلده الإمام أو جلاده فمات، فإنه لا دية ولا كفارة على الإمام، ولا على جلاده، ولا بيت المال. وأما من مات بالتعزير، فمذهبنا وجوب الضمان للدية والكفارة وذكر تفاصيل في ذلك مذهبية.

٣/١٢٨٠ ص وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ". رَوَاهُ الأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

- في الصائل .. (وعن سعيد بن زيد قال: قال رسول اللَّه عِيد: من قتل دون ماله

١٢٧٩ م- أخرجه البخاري في كتاب: الحدود، باب: الضرب بالجريد والنعال (الحديث ٢٧٧٨). وأخرجه الترمذي ١٢٨١ - أخرجه أبو داود في كتاب: السنّة، باب: في قتال اللصوص (الحديث ٤٧٧٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الديات، باب: ما جاء في من قتل دون ماله فهو شهيد (الحديث ١٤١٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: تحريم الدم، باب: من قتل دون ماله (الحديث ٢٥٨٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الحدود، باب: من قتل دون ماله فهو شهيد (الحديث ٢٥٨٠).

فهو شهيد. رواه الأربعة وصححه الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجبه، فإذا قتل فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم عن أبي هريرة «أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول اللَّه: أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه، قال: فإن قاتلني؟ قال: فاقتله، قال أرأيت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: فهو في النار، قالوا: فإن قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه، والحديث عام لقليل المال وكثيره. وقد أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه ﷺ : «من قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد؛ وفي الصحيحين ذكر المال فقط. ووجه الدلالة أنه لما جعله ﷺ شهيداً، دل على أنه له القتل والقتال. قال في النجم الوهاج: ومحل ذلك إذا لم يجد ملجأ كحصن ونحوه، أو لم يستطع الهرب، وإلا وجب عليه (قلت): لا أدري ما وجه وجوب الهرب عليه. قالوا: ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتظلم، إلا أنه قد تقدم أن علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره، فلا يجوز دفاعه عن أخذ المال، ويجب الدفع عن البضع، لأنه لا سبيل إلى إباحته، قالوا: وكذلك يجب على النفس إن قصدها كافر لا إذا قصدها مسلم، فلا يجب لما تقدم قريباً في شرح الحديث الأول، وصح أن عثمان، رضي اللَّه عنه، منع عبيده أن يدفعوا عنه، وكانوا أربعمائة وقال: من ألقى سلاحه فهو حر. قالوا: وخالف المضطر، فإن في القتل شهادة بخلاف ترك الأكل، وهل ترك الدفاع عن قتل النفس مباح أو مندوب؟ فيه خلاف.

17٨١ /٤ _ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ عَبْدَ ٱللَّهِ اللَّهِ عَبْدَ ٱللَّهِ اللَّهِ عَبْدَ ٱللَّهِ اللَّهِ عَبْدَ ٱللَّهِ اللَّهِ عَبْدَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَبْدَ اللَّهِ اللَّهُ عَبْدَ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِهُ الللللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ اللللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللهُ اللّهُ ال

١٢٨٢ /٥ _ وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ نَحْوَهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَة .

_ في قتال الصائل الذي ذكره في الترجمة (وعن عبد الله بن خباب) بفتح الخاء

١٢٨١ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الفتن، باب: الفتن (الحديث ٣/ ١٣٢)، وأخرجه أحمد: ٥/ ٢٩٢.

⁽١) في نسخة م: يا عبد الله.

۱۲۸۲ م ـ تقدم تخریجه: (الحدیث ۱۲۲۷ ۳).

المعجمة فموحدة مشددة فألف فموحدة، وهو خياب بن الأرت، صحابي تقدمت ترجمته المقتول ولا تكن القاتل؛ أخرجه ابن أبي خيثمة) بالخاء المعجمة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فمثلثة (والدارقطني. وأخرج أحمد نحوه عن خالد بن عرفطة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالظاء المهملة، وخالد صحابي عداده في أهل الكوفة، روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه، ولاه سعد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية، ومات بالكوفة سنة ستين. والحديث قد أخرج من طرق كثيرة، وفيها كلها راو لم يسم، وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم. وسبب الحديث أنه قال ذلك الرجل: إن الخوارج دخلوا قرية، فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ ذعراً يجر رداءه فقال: واللَّه أرعبتموني مرتين، قالوا: أنت عبد الله بن خباب؟ قال: نعم، قالوا: هل سمعت من أبيك شيئاً تحدثنا به؟ قال: سمعته يحدث عن رسول اللَّه ﷺ: «أنه ذكر فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، فإن أدركك ذلك فكن عبد الله المقتول» قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدث عن رسول الله على؟ قال: إنعم فقدموه على ضفة النهر، فضربوا عنقه وبقروا أم ولده عما في بطنها. والحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قانع من غير طريق المجهول، إلا أن فيه على بن زيد بن جدعان وفيه مقال، ولفظه عن خالد بن عرفطة «ستكون فتنة بعدي وأحداث واختلاف، فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل". وأخرج أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص، رضى اللَّه عنه، قال: ﴿فَإِنْ دَخُلُ عَلَى بِيتِي وبسط يده ليقتلني قال: (كن كأبن آدم الواخرج أحمد من حديث ابن عمر بلفظ: (ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد يريد قتله أن يكون مثل ابني آدم: القاتل في النار والمقتول في الجنة؟. وأخرِج أحمد وأبو داود وابن حبان من حديث أبي موسى أن رسول اللَّه ﷺ قال في الفتنة : اكسروا فيها تسيكم وأوتاركم، واضربوا سيوفكم بالحجارة، فإن دخل على أحدكم بيته، فليكن كخير ابني آدم؛ وصححه القشيري في الاقتراح على شرط الشيخين. والحديث دليل على ترك الفتال عند ظهور الفتن والتحذير من الدخول فيها. قال القرطبي: اختلف السلف في ذلك، فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة، فمنهم من قال: إنه يجب عليه أن يلزم بيته. وقالت طائفة: يجب عليه التحول من بلد الفتنة أصلاً، ومنهم من قال: يترك المقاتلة وهو قول الجمهور، وشذ من أوجبه حتى لو أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه، ومنهم من قال: يدافع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معذور إن قتل أو قتل، وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى

وجوب نصر الحق وقتال الباغين، وحملوا هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال، أو قصر نظره عن معرفة الحق. وقال بعضهم بالتفصيل: وهو أنه إذا كان القتال بين طائفتين لا إمام لهم، فالقتال حينئذ ممنوع. وتنزل الأحاديث على هذا، وهو قول الأوزاعي. وقال الطبري: إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه، فمن أعان المحق أصاب، ومن أعان المبطل أخطأ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها. وقيل: إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لطلب الملك. وفيه دليل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس. وقوله: «إن استطعت» يدل عى أنها لا تحرم المدافعة، وأن النهي للتنزيه لا للتحريم.

١٢٨٢ م/٦ – وَعَنْ أَبِي هُـرَيْرَةَ رَضِيَ اللّه عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿ «لَوِ ٱطْلَعَ فِي بَيْنِكَ أَحَدٌ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ فَخَذَمْتِهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ » مُتَفَقَّ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلبُّخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلنّسَائِيُّ «فَلاَ دِيَةَ وَلاَ قَصَاصَ».

٧/٨٢ م/٧ - وَعَنْ حَرَامَ بْنُ مُحَيِّصَةَ عَنْ أَبِيْهِ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ نَاقَةً لِلْبَرَاءِ وَخَلَتْ حَائِطَ رَجُلٍ فَأَفْسَدَتْ فَقَضٰى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى أَقْلِ الْأَمُوالِ حِفْظُهَا بِاللَّيْلِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد وَالنسائي وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حِبان وَفِي إِسْنَادِهِ آخْتِلاَفُ (١).

۱۲۸۷ ـ تقدم تخريجه: (الحديث ١٢٢٦ ٣).

⁽١) زيادة من نسخة م.

ال كتاب: الجماد

باب: الجماد

الجهاد مصدر جاهدت جهاداً أي بلغت المشقة، هذا معناه لغة وفي الشرع بذل الجهد في قتال الكفار أو البغاة.

١/١٢٨٣ ل عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُغُزُ وَلَمْ يُخُدُّ وَلَمْ يَغُزُ وَلَمْ يَغُزُ وَلَمْ يَغُزُ وَلَمْ يَخُدُّ فَغُسَهُ بِهِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه به مات على شعبة من نفاق. رواه مسلم) فيه دليل على وجوب العزم على الجهاد، وألحقوا به فعل كل واجب، قالوا: فإن كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند العزم على فعله عند العزم على فعله عند دخول وقته، وإلى هذا ذهب جماعة من أثمة الأصول وفي المسألة خلاف معروف. ولا يخفى أن المراد من الحديث هنا أن من لم يغز بالفعل ولم يحدث نفسه بالغزو مات على خصلة من خصال النفاق فقوله: ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل، بل معناه هنا لم يخطر بباله أن يغزو، ولا حدث به نفسه ولو ساعة من عمره، ولو حدثها به، وأخطر الخروج للغزو بباله حيناً من الأحيان خرج من الاتصاف بخصلة من خصال النفاق، وهو نظير قوله ﷺ «ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه» أي لم يخطر خصال النفاق، وهو نظير قوله ﷺ «ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه» أي لم يخطر

١٢٨٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: ذم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو (الحديث ١٩١٠).

بباله شيء من الأمور، وحديث النفس غير العزم، وعقد النية، ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها، أنه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً.

٢/١٧٨٤ — وَعَنْ أَنَسَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا المُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن أنس _ رضي الله عنه _ أن النبي ﷺ قال: جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم. رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم).

الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس، وهو: بالخروج والمباشرة للكفار، وبالمال وهو: بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه.

وهذا هو المفاد من عدة آيات في القرآن ﴿وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم ﴾ (١) والجهاد باللسان بإقامة الحجة عليهم ودعائهم إلى الله تعالى، وبالأصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكاية للعدو ﴿ولا ينالون من عدو نيلاً إلاَّ كُتِبَ لهم به عَمَلٌ صالح ﴾ (٢) وقال ﷺ لحسان: "إن هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل».

٣/١٢٨٥ حوَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، عَلَى النَّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، جِهَادٌ لاَ قِتَالَ فِيهِ، هُوَ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ.

مد (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قلت: يا رسول الله على النساء جهاد؟) هو خبر في معنى الاستفهام وفي رواية أعلى النساء (قال: نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة. رواه ابن ماجه وأصله في البخاري) بلفظ: "قالت عائشة: استأذنت النبي على في البخاري؛ بلفظ: "قالت عائشة: استأذنت النبي المحجة في البخاري؛ في المجهاد فقال: نعم الجهاد فقال: نعم المجهاد فقال: نعم المحبه ا

(١) سورة التوبة، الآية: ٤١.

١٢٨٤ ـ أخرجه أحمد: ٣/ ١٢٤ و ١٥٣ و ٢٥١، وأخرجه النسائي في كتاب: الجهاد، باب: وجوب الجهاد (الحديث ٣٠٩٦)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجهاد، باب: ذكر ليلة أفضل من ليلة القدر (الحديث ٨/ ٨١).

١٢٨٥ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: الحج جهاد النساء (الحديث ٢٩٠١)، وأخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: جهاد النساء (الحديث ٢٨٧٥).

 ⁽٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٠.

الجهاد الحج وأخرج النسائي عن أبي هريرة: «جهاد الكبير - أي العاجز والمرأة والضعيف - الحج دل ما ذكر على أنه لا يجب الجهاد على المرأة، وعلى أن الثواب الذي يقوم مقام ثواب جهاد الرجال حج المرأة وعمرتها، ذلك لأن النساء مأمورات بالستر والسكون والجهاد ينافي ذلك، إذ فيه مخالطة الأقران والمبارزة ورفع الأصوات. وأما جواز الجهاد لهن فلا دليل في الحديث على عدم الجواز. وقد أردف البخاري هذا الباب بباب خروج النساء للغزو وقتالهن وغير ذلك. وأخرج مسلم من حديث أنس «أن أم سليم اتخذت خنجراً يوم حنين وقالت للنبي على: اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه فهو يدل على جواز القتال، وإن كان فيه ما يدل على أنها لا تقاتل إلا مدافعة، وليس فيه أنها تقصد العدو إلى صفته وطلب مبارزته، وفي البخاري ما يدل على أن جهادهن إذا حضرن مواقف الجهاد سقي الماء، ومداواة المرضى، ومناولة السهام.

١٢٨٦/٤ ــ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ [عَمْرِهِ] (١) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿جَاءَ رَجُلُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ فِي الْجِهَادِ. فَقَالَ: ﴿أَحَيُّ وَالِدَاكَ؟﴾. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: ﴿فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، قال: جاء رجل إلى النبي على المتعاذن في الجهاد فقال: أحي والداك؟ قال: نعم قال: ففيهما فجاهد. متفق عليه) سمى إتعاب النفس في القيام بمصالح الأبوين وإزعاجها في طلب ما يرضيهما وبذل المال في قضاء حوائجهما جهاداً من باب المشاكلة لما استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى: ﴿ووجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ (٢) ويحتمل أن يكون استعارة بعلاقة الضدية لأن الجهاد فيه إنزال الضرر بالأعداء واستعمل في إنزال النفع بالوالدين. وفي الحديث دليل على أنه يسقط فرض الجهاد مع وجود الأبوين أو أحدهما، لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن الجهاد مع وجود الأبوين أو أحلهما، لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن المهمة أن أباه جاهمة جاء إلى النبي على ققال: يا رسول الله أردت الغزو وجئت المستشيرك، فقال: «هل لك من أمه؟ قال: نعم، قال: «إلزمها» وظاهره سواء كان الجهاد

١٢٨٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: الجهاد بإذن الأبوين (الحديث ٣٠٠٤)، وأخرجه أيضاً في كتاب: الأدب، باب: -٣ _ (الحديث ٥٩٧٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: بر الوالدين وأنهما أحق به (الحديث ٢٥٤٥).

⁽١) في الأصل: عُمَرً، وهو تصحيف والتصويب من نسخة م وصحيح البخاري.

⁽٢) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

فرض عين أو فرض كفاية، وسواء تضرر الأبوان بخروجه أو لا. وذهب الجماهير من العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منعه الأبوان، أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين، لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين الجهاد فلا. (فإن قيل:) بر الوالدين فرض عين أيضاً، والجهاد عند تعيينه فرض عين فهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد (قلت): لأن مصلحته أعم، إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين، فمصلحته عامة مقدمة على غيرها، وهو يقدم على مصلحة حفظ البدن. وفيه دلالة على عظم بر الوالدين، فإنه أفضل من الجهاد، وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضة، وأنه ينبغي له أن يستفصل من مستشيره ليدله على ما هو الأفضل.

١٢٨٧/٥ - وَلَأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ، وَزَادَ: «ٱرْجِعْ فَأَسْتَأْذِنْهُمَا، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ، وَإِلاَّ فَبرَّهُمَا».

— (ولأحمد وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه) في الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد ووالده في الحياة إلا بإذنهما كما دل له قوله: (وزاد) أي أبو سعيد في رواية (ارجع فاستأذنهما فإن أذنا لك) بالخروج للجهاد (وإلا فبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهما.

٦/١٢٨٨ صَوْنُ جَرِيرٍ البَجَلِيِّ البَجَلِيِّ الْمُشْرِكِينَ». رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَجَّحَ الْبُخَارِيُّ إِرْسَالَهُ صَحِيحٌ، وَرَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَجَّحَ الْبُخَارِيُّ إِرْسَالَهُ.

— (وعن جرير البجلي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: أنا بريء من كل مسلم يقيم بين المشركين. رواه الثلاثة وإسناده صحيح ورجح البخاري إرساله) وكذا رجح أيضاً أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى قيس بن أبي حازم. ورواه الطبراني موصولاً. والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة،

١٣٨٧ - أخرجه أحمد: ١٨٨/٢، ١٦٥، ١٩٣، ١٩٧، ٢٢١، وأخرجه أبو داود ني كتاب: الجهاد، باب: في الرجل يغزو وأبواه كارهان (الحديث ٢٥٣٠).

۱۲۸۸ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: النهي عن قتل من اعتصم بالسجود (الحديث ٢٦٤٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين (الحديث ١٦٠٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: القود بغير حديدة (الحديث ٢٩٤٤).

⁽١) زيادة من نسخة م.

وهو مذهب الجمهور لحديث جرير، ولما أخرجه النسائي من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: ﴿لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم أو يفارق المشركين ولعموم قوله تعالى: ﴿إِن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ﴾(١) الآية وذهب الأقل إلى أنها لا تجب الهجرة، وأن الأحاديث منسوخة للحديث الآتي وهو قوله.

٧/١٢٨٩ — وَعَنْ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلٰكِنْ جِهَّادٌ وَنِيَّةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية. متفق عليه) قالوا: فإنه عام ناسخ لوجود الهجرة الدال عليه ما سبق وبأنه عليه المر من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه ولم ينكر عليهم مقامهم ببلدهم، ولأنه على الله الله عنه سرية قال الأميرهم: «إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال فأيتهن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى النحول عن دارهم إلى دار المهاجرين، وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم اللَّه تعالى الذي يجري على المؤمنين، الحديث ميأتي بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة، والأحاديث غير حديث ابن عباس محمولة على من لا يأمن على دينه قالوا: وفي هذا جمع بين الأحاديث. وأجاب من أوجب الهجرة، بأن حديث لا هجرة يراد به نفيها عن مكة كما يدل له قوله بعد الفتح، فإن الهجرة كانت واجبة من مكة قبله. وقال ابن العربي: الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكانت فرضاً على عهد رسول الله على، واستمرت بعده لمن خاف على نفسه، والتي انقطعت بالأصالة هي القصد إلى النبي ﷺ حيث كان. وقوله: (ولكن جهاد ونية) قال الطيبي وغيره: هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله، والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة قد انقطعت، إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية، وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر، والخروج في طلب العلم، والفرار من الفتن، والنية في جميع ذلك معتبرة. وقال النووي: المعنى أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة

١٢٨٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: وجوب النفير (الحديث ٢٨٢٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: المبايعة بعد فتح مكة (الحديث ١٣٥٣).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٩٧.

يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة، وجهادٌ معطوف بالرفع على محل اسم لا.

٠ ٨/ ١٢٩ ﴾ وَعَنْ أَبِي أَمُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ ٱللَّه هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

-- (وعن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول اللَّه على: من قاتل لتكون كلمة اللَّه هي العليا فهو في سبيل اللَّه. متفق عليه) وفي الحديث هنا اختصار ولفظه «عن ابي موسى أنه قال أعرابي للنبي ﷺ: الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليرى مكانه فمن في سبيل اللَّه؟ قال: من قاتل» الحديث. والحديث دليل على أن القتال في سبيل اللَّه يكتب أجره لمن قاتل لتكون كلمة اللَّه هي العليا، ومفهومه أن من خلا عن هذه الخصلة فليس في سبيل اللَّه، وهو من مفهوم الشرط، ويبقى الكلام فيما إذا انضم إليها قصد غيرها وهو المغنم مثلاً هل هو في سبيل اللَّه أو لا؟. قال الطبري: إنه إذا كان أصل المقصد إعلاء كلمة الله تعالى لم يضر ما خصل من غيره ضمناً، وبذلك قال الجمهور. والحديث يحتمل أنه لا يخرج عن كونه في سبيل اللَّه مع قصد التشريك، لأنه قد قاتل لتكون كلمة اللَّه هي العليا ويتأيد بقوله تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾(١) فإن ذلك لا ينافي فضيلة الحج فكذلك في غيره، فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل، فإن كان هو إعلاء كلمة اللَّه لم يضره ما انضاف إليه ضمناً وبقي الكلام فيما إذا استوى القصدان، فظاهر الحديث والآية أنه لا يضر إلا أنه أخرج أبو داود والنسائي من حديث أبي أمامة، رضي اللَّه عنه، بإسناد حيد قال: «جاء رجل فقال: يا رسول اللَّه، أرأيت رجلًا غزاً يلتمس الأجر والذكر، ماله؟ قال: لا شبيء له فأعادها ثلاثاً، كل ذلك يقول لا شيء له ثم قال رسول اللَّه ﷺ: إن اللَّه تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغى به وجهه، (قلت:) فيكون هذا دليلاً على أنه إذا استوى الباعثان الأجر والذكر مثلاً بطل الأجر، ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذكر، لأنه انقلب عمله للرياء، والرياء مبطل لما يشاركه بخلاف طلب المغنم، فإنه لا ينافي الجهاد، بل إذا قصد بأخذ المغنم إغاظة المشركين والانتفاع به على الطاعة كان له أجر، فإنه تعالى يقول: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مَنْ عَدُو نَيْلًا إِلَّا كُتُب

١٢٩٠ ــ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: من قاتل لتكون كلمة اللَّه هي العليا (الحديث ٢٨١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: من قاتل لتكون كلمة اللَّه هي العليا (الحديث ١٩٠٤).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٩٨ ِ أَ

لهم به عمل صالح﴾(١) والمراد النيل المأذون فيه شرعاً. وفي قوله ﷺ: ممن قتل قتيلاً فله سلبه عبل القتال دليل على أنه لا ينافي قصد المغنم القتال، بل ما قاله إلا ليجتهد السامع في قتال المشركين. وفي البخاري من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «انتدب اللَّه لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسولي، أن أرجعه بما نال من أجر، أو غنيمة، أو أدخله الجنة، ولا يخفي أن الأخبار هذه دليل على جواز تشريك النية، إذ الإخبار به يقتضي ذلك غالباً، ثم إنه قد يقصد المشركون لمجرد نهب أموالهم، كما خرج رسول اللَّه ﷺ بمن معه في غزاة بدر لأخذ عير المشركين، ولا ينافي ذلك أن تكون كلمة اللَّه هي العليا، بل ذلك من إعلاء كلمة اللَّه تعالى، وأقرهم اللَّه تعالى على ذلك، بل قال تعالى: ﴿وَتُودُونَ أَنْ غَيْرُ ذَاتُ الشُّوكَةُ تَكُونُ لَكُم ﴾(٢) ولم يذمهم بذلك مع أن في هذا الإخبار إخباراً لهم بمحبتهم للمال دون القتال، فإعلاء كلمة الله يدخل فيه إخافة المشركين وأخذ أموالهم وقطع أشجارهم ونحوه. وأما حديث أبي هريرة عند أبي داود «أن رجلًا قال: يا رسول اللَّه رجل يريد الجهاد في سبيل اللَّه، وهو يبتغي عرضاً من الدنيا فقال: لا أجر له فأعاد عليه ثلاثاً كل ذلك يقول: لا أجر له؛ فكأنه فهم ﷺ أن الحامل هو العرض من الدنيا، فأجابه بما أجاب، وإلا فإنه قد كان تشريك الجهاد بطلب الغنيمة أمراً معروفاً في الصحابة، فإنه أخرج الحاكم والبيهقي بإسناد صحيح أن عبد الله بن جحش يوم أحد قال: اللهم ارزقني رجلًا شديداً أقاتله ويقاتلني، ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وآخذ سلبه. فهذا يدل على أن طلب العرض من الدنيا مع الجهاد كان أمراً معلوماً جوازه للصحابة فيدعون الله بنيله.

٩/١٢٩١ م وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ السَّعْدِيّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقَطعُ الْهِجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حَبَّانَ.

__ (وعن عبد الله بن السعدي، رضي الله عنه:) هو أبو محمد عبد الله بن السعدي، وفي اسم السعدي أقوال، وإنما قيل له السعدي، لأنه كان مسترضعاً في بني سعد سكن عبد الله الأردن، ومات بالشام سنة خمسين على قوله. له صحبة ورواية قاله ابن الأثير. ويقال فيه ابن السعدي نسبة إلى جده، ويقال فيه ابن الساعدي كما في أبي داود

١٢٩١ ـ أخرجه النسائي في كتاب: البيعة، باب: ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة (الحديث ١٨٣٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الهجرة (الحديث ٤٨٦٦).

 ⁽۱) سورة التوبة، الآية: ۱۲۰.
 (۲) سورة الأنفال، الآية: ۷.

(قال: قال رسول الله ﷺ: لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو. رواه النسائي وصححه ابن حبان) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة، وأنه باق إلى يوم القيامة فإن قتال العدو مستمر إلى يوم القيامة، ولكنه لا يدل على وجوبها ولا كلام في ثوابها مع حصول مقتضيها. وأما وجوبها ففيه ما عرفت:

١٠/١٢٩٢ - وَعَنْ نَافِعٌ قَالَ: أَغَارَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَهُـمْ غَـارُونَ، فَقَتَـلَ, مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرارِيَّهُمْ. حَدَّثَنِي بِذَٰلِكَ عَبْدُ ٱللَّهِ بْنُ عُمَرَ. مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِيهِ: وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَبْرِيَةً.

- (وعن نافع) هو بمولى ابن عمر يقال له أبو عبد اللَّه نافع بن سرجس بفتح السين وسكون الراء وكسر الجيم، كان من كبار التابعين من أهل المدينة، سمع ابن عمر وأبا سعيد، وهو من الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم، مات سنة سبع عشرة ومائة وقيل: عشرين (قال: أغار رسول اللَّه ﷺ على بني المصطلق) بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قاف، بطن شهير من خزاعة (وهم غارون) بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار أي غافلون، فأخذهم على غرة (فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم. حدثني بذلك عبد اللَّه بن عمر: متفق عليه وفيه وأصاب يومنذ جويرية) فيه مسألتان :(الأولى:) الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء إلى الإسلام في حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير إنذار، وهذا أصح الأقوال الثلاثة في المسألة وهي عدم وجوب الإنذار مطلقاً، ويرد عليه حديث بريدة الآتي. والثاني وجوبه مطلقاً، ويرد عليه هذا الحديث. والثالث يجب إن لم تبلغهم الدعوة ولا يجب إن بلغتهم، ولكن يستحب. قال ابن المنذر: وهو قول أكثر أهل العلم، وعلى معناه تظاهرت الأحاديث الصحيحة وهذا أحدها، وحديث كعب بن الأشرف وقتل ابن أبي الحقيق وغير ذلك، وادعى في البحر الإجماع على وجوب دعوة من لم تبلغه دعوة الإسلام. (والثانية:) في قوله: (فسبي ذراريهم) دليل على جواز استرقاق العرب، لأن بني المصطلق عرب من خزاعة، وإليه ذهب جمهور العلماء، وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي. وذهب آخرون إلى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم دليل ناهض، ومن طالع كتب السير والمغازي علم يقيناً استرقاقه ﷺ للعرب غير الكتابيين كهوازن وبني المصطلق وقال لأهل مكة: اذهبوا فأنتم

١٢٩٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: من ملك من العرب رقيقاً فوهب (الحديث ٢٥٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: جواز الإغارة على الكفار (الحديث ١٧٣٠).

الطلقاء، وفادى أهل بدر، والظاهر أنه لا فرق بين الفداء والقتل الاسترقاق لثبوتها في غير العرب مطلقاً. وقد ثبتت فيهم ولم يصح تخصيص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل: لا أذهب إلى قول عمر ليس على عربي ملك، وقد سبى النبي على من العرب كما ورد في غير حديث وأبو بكر وعلى رضي الله عنهما سبياً بني ناجية ويدل له الحديث الآتي:

رَسُولُ اللَّه ﷺ إِذَا أَمْرَ أَمِيراً عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَسُولُ اللَّه ﷺ إِذَا أَمْرَ أَمِيراً عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْراً. ثُمَّ قَالَ: «آغُرُوا عَلَى آسْمِ (۱) اللَّه، فِي سَبِيلِ اللَّه، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، آغُرُوا، وَلاَ تَغْلُوا، وَلاَ تَغْدُرُوا، وَلاَ تَغْدُرُوا، وَلاَ تَغْدُرُوا، وَلاَ تَغْدُرُوا، وَلاَ تَمْتُلُوا، وَلاَ تَمْتُلُوا، وَلاَ تَغْدُرُوا، وَلاَ تَغْدُلُوا وَلِيداً، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوكَ مِنَ الْمُشْوِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى الإسْلاَمِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، ثُمَّ آدْعُهُمْ إِلَى الإسلامِ فَإِنْ أَبُوا فَأَخْرِمُهُمْ بَالَيْهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ النَّعْوِلُ مِنْ أَبُوا فَأَخْرِمُهُمْ بَالَيْهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ اللَّهُ مِنْ الْفَيْعِةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلاَّ أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلاَ يَكُونُ لَهُمْ فِي الْفَنْبِعَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلاَّ أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلاَ يَكُونُ لَهُمْ فِي الْفَنْبِعَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلاَ أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلاَ يَكُونُ لَهُمْ فِي الْفَنْبِعَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلاَ أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلاَ يَحْوَلُ أَنْ مُنْ أَبُولُ فَأَوْبُولُ وَالْمُ الْمُعْمُ اللّهِ مَعَالَى وَقَاتِلُهُمْ . وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكُم اللّهِ فَلا تَفْعَلُ ، بَلْ اللّهِ وَذِمَّةُ اللّهِ فَلا تَفْعَلُ ، بَلْ اللّهِ تَعَالَى أَمْ لَاكً وَلَا أَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلُهُمْ عَلَى مُحُمْ اللّهِ فَلا تَفْعَلُ ، بَلْ عَلَى حُكُم اللّهِ فَلَا قَلْمُ اللّهِ فَلَا قَلْمَالَى أَمْ لَا؟ ٤. وَاذِلَ أَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلُهُمْ عَلَى مُمْ لَاكًا وَلَا فَلَا تَفْعَلُ ، بَلْ مَنْ مُنْ فَا فَلَا فَعَلَى اللّهِ فَلَا لَهُ مُنْ اللّهُ وَلَا أَوْلُولُ أَنْ اللّهُ وَعَالَى أَمْ لَا؟ ٤. أَو مَمَكُمْ أَلُهُ وَاللّهُ وَلَا أَوْلُولُ أَنْ اللّهُ وَعَالَى أَمْ لَاكًا . أَو فَرَحُهُمُ اللّهُ وَلَا أَواللّهُ وَلَا أَوادُولُ أَنْ اللّهُ وَلَا أَوْلُولُولُ أَلُولُ الللّهُ عَلَالُهُ الْعُولُولُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا أَوْلُولُ

¹۲۹۳ _ أخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث (الحديث ۱۷۳۱).

 ⁽١) في الأصل: عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: . . . قلت: ولكن هذا الحديث مروي عن بريدة وهكذا هو في صحيح مسلم ولا ذكر لعائشة رضي الله عنها فيه، والتصويب من نسخة م.

⁽٢) في نسخة م: باسم.

⁽٤) في نسخة م: فأرادوك.

⁽٣) في نسخة م: فإن هم.

⁽٥) تخفروا: بالخاء المعجمة والفاء والراء من أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه. وفي نسخة م: تُنْفَد ول

⁽٦) في نسخة م: ذمتكم.

 (وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش) هم الجند أو السائرون إلى الحرب أو غيره _ في نسخة «لا غيرها» _ (أو سرية) هي القطعة من الجيش تخرج منه تغير على العدو وترجع إليه (وأوصاه في خاصته بتقوى اللَّه وبمن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: اغزوا على اسم اللَّه تعالى في سبيل اللَّه، قاتلوا من كفر باللَّه، اغزوا ولا تغلوا) بالغين المعجمة والغلول الخيانة في المغنم مطلقاً (ولا تغدروا) الغدر ضد الوفاء (ولا تمثلوا) من المثلة، يقال مثل بالقتيل إذا قطع أنفه، أو أذنه، أو مذاكيره، أو شيئاً من أطرافه (ولا تقتلوا وليداً) المراد غير البالغ سن التكليف (وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال) أي: إلى إحدى ثلاث خصال (فأيتهن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم) أي: القتال وبينها بقوله: (ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فأقبل منهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، فإن أبوا فأخبرهم بأنهم يكونون كأعراب المسلمين) وبيان حكم أعراب المسلمين تضمنه قوله: (ولا يكون لهم في الغنيمة) الغنيمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون بالخيل والركاب (والغيء) هو ما خصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا) أي: الإسلام (فاسألهم الجزية) وهي الخصلة الثانية من الثلاث (فإن هم أجابوك فاقبل منهم وإن هم أبوا فاستعن عليهم باللَّه وقاتلهم) وهذه هي الخصلة الثالثة (وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجمل لهم ذمة اللَّه وذمة نبيه فلا تفعل ولكن اجعل لهم ذمتك) علل النهي بقوله: (فإنكم إن تخفروا) بالخاء المعجمة والفاء والراء، من أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه (دُممكم أهون من أن تخفروا ذمة اللَّه. وإذا أرادوك أن تنزلهم على حكم اللَّه فلا تفعل بل على حكمك) علل النهي بقوله: (فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم اللَّه تعالى أم لا. أخرجه مسلم) في الحديث مسائل: (الأولى:) دل على أنه إذا بعث الأمير من يغزو أوصاه بتقوى الله وبمن يصحبه من المجاهدين خيراً، ثم يخبره بتحريم الغلول من الغنيمة، وتحريم الغدر، وتحريم المثلة، وتحريم قتل صبيان المشركين، وهذه محرمات بالإجماع. ودل على أنه يدعو الأمير المشركين إلى الإسلام قبل قتالهم، وظاهره وإن كان قد بلغتهم الدعوة، لكنه مع بلوغها يحمل على الاستحباب كما دل له إغارته ﷺ على بني المصطلق وهم غارون، وإلا وجب دعاؤهم. وفيه دليل على دعائهم إلى الهجرة بعد إسلامهم، وهو مشروع ندباً بدليل ما في الحديث من الإذن لهم في البقاء، وفيه دليل على أن الغنيمة والفيء لا يستحقهما إلا المهاجرون، وأن الأعراب لا حق لهم فيهما إلا أن يحضروا الجهاد، وإليه ذهب الشافعي. وذهب غيره إلى خلافه وادّعوا نسخ الحديث ولم يأتوا ببرهان على نسخة (المسألة

الثانية): في الحديث دليل على أن الجزية تؤخذ من كل كافر كتابي أو غير كتابي عربي أو غير عربي لقوله: (عدوك) وهو عام، وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي وغيرهما. وذهب الشافعي إلى أنها لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس عرباً كانوا أو عجماً لقوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية﴾(١) بعد ذكر أهل الكتاب ولقوله ﷺ: •سنوا بهم سنة أهل الكتاب، وما عداهم داخلون في عموم قوله تعالى: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾(٢)وقوله: ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ (٣) واعتذروا عن الحديث بأنه وارد قبل فتح مكة بدليل الأمر بالتحول والهجرة والآيات بعد الهجرة، فحديث بريدة منسوخ أو متأول بأن المراد بعدوك من كان من أهل الكتاب. (قلت:) والذي يظهر عموم أخذ الجزية من كل كافر لعموم حديث بريدة. وأما الآية فأفادت أخذ الجزية من أهل الكتاب ولم تتعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها، والحديث بين أخذها من غيرهم، وحمل عدوك على أهل الكتاب في غاية البعد وإن قال ابن كثير في الإرشاد: إن آية الجزية إنما نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدة الأوثان ولم يبق بعد نزولها إلا أهل الكتاب، قاله تقوية لمذهب إمامه الشافعي، ولا يخفى بطلان دعواه بأنه لم يبق بعد نزول آية الجزية إلا أهل الكتاب، بل بقي عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الأصنام من أهل الهند. وأما عدم أخذها من العرب فلأنها لم تشرع إلا بعد الفتح، وقد دخل العرب في الإسلام ولم يبق منهم محارب، فلم يبق فيهم بعد الفتح من يسبى ولا من تضرب عليه الجزية، بل من خرج بعد ذلك عن الإسلام منهم فليس إلا السيف أو الإسلام، كما ذلك الحكم في أهل الردة وقد سبى ﷺ قبل ذلك من العرب بني المصطلق وهوازن، وهل حديث الاستبراء إلا في سبايا أوطاس؟ واستمر هذا الحكم بعد عصره ﷺ، ففتحت الصحابة، رضي اللَّه عنهم، بلاد فارس والروم، وفي رعاياهم العرب خصوصاً الشام والعراق ولم يبحثوا عن عربي من عجمي، بل عمموا حكم السبي والجزية على جميع من استولوا عليه. وبهذا يعرف أن حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية، وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضها في السنة الثانية عند نزول سورة براءة، ولذا نهى فيه عن المثلة، ولم ينزل النهي عنها إلا بعد أحد، وإلى هذا المعنى جنح ابن القيم في (الهدي) ولا يخفي قوته. (المسألة الثالثة): تضمن الحديث النهي عن إجابة العدو إلى أن يجعل لهم الأمير ذمة اللَّه وذمة رسوله، بل يجعل لهم ذمته، وقد علـله بأن الأمير ومن معه إذا أخفروا ذمتهم أي نقضوا عهدهم، فهو

⁽١) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

 ⁽٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٩.
 (٣) سورة الثوبة، الآية: ٥.

أهون عند الله من أن يخفروا ذمته تعالى وإن كان نقض الذمة محرماً مطلقاً. قيل: وهذا النهي للتنزيه لا للتحريم، ولكن الأصل فيه التحريم ودعوى الإجماع على أنه للتنزيه لا تتم، وكذلك تضمن النهي عن إنزالهم على حكم الله، وعلله بأنه لا يدري أيصيب فيهم حكم الله أم لا؟ فلا ينزلهم على حكمه، وهو دليل على أن الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد وليس كل مجتهد مصيباً للحق، وقد أقمنا أدلة حقية هذا القول في محل آخر.

١٢/١٢٩٤ ــ وَعَنْ كَعْبِ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَّى بِغَيْرِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن كعب بن مالك أن النبي على كان إذا أراد غزوة ورى) بفتح الواو وتشديد الراء أي سترها (بغيرها. متفق عليه) وقد جاء الاستثناء في ذلك بلفظ الا في غزوة تبوك، فإنه أظهر لهم مراده وأخرجه أبو داود وزاد فيه: ويقول «الحرب خدعة» وكانت توريته أنه إذا أراد قصد جهة سأل عن طريق جهة أخرى إيهاماً أنه يريدها، وإنما يفعل ذلك لأنه أتم فيما يريده من إصابة العدو، وإتيانهم على غفلة من غير تأهبهم له. وفيه دليل على جواز مثل هذا وقد قال على: «الحرب خدعة».

١٣/ ١٣٩٥ - وَعَنْ مَعْقِلِ [أَنَّ] النَّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلُ النَّهَارِ أَخَّرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُّولَ الشَّمْسُ، وَتَهُبَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلُ النَّهَارِ أَخْرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهُبَّ الرِّيَاحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلَاثَةُ، وصَحَحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَصْلُهُ فِي الرِّيَاحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالثَّلاَثَةُ، وصَحَحَهُ الْحَاكِمُ، وَأَصْلُهُ فِي النَّهُ وَي

١٢٩٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: من أراد غزوة فورّى بغيرها (الحديث ٢٩٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: التوبة، باب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (الحديث ٢٧٦٩).

¹۲۹٥ ـ أحرجه أحمد: ٥/ ٤٤٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في أي وقت يستحب اللقاء (الحديث ٢٦٥٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال (الحديث ١٦٦٢) و (الحديث ١٦٦٣)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجهاد، باب: نهي التفرق في المنزل إذا نزلوا (الحديث ١١٦/)، وأخرجه البخاري في كتاب: الجزية والموادعة، باب: الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب (الحديث ٣١٦٠).

⁽١) في الأصل: معقل بن النعمان، بوجود كلمة (ابن) وهي تصحيف والتصويب من نسخة م وسنن أبي داود.

... (وعن معقل بن النعمان بن مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون، ولم يذكر ابن الأثير معقل بن مقرن في الصحابة، إنما ذكر النعمان بن مقرن وعزا هذا الحديث إليه، وكذلك البخاري وأبو داود والترمذي أخرجوه عن النعمان بن مقرن، فينظر فما أظن لفظ معقل إلا سبق قلم، والشارح وقع له أنه قال هو معقل بن النعمان بن مقرن المزني، ولا يخفى أن النعمان هو ابن مقرن، فإذا كان له أخ فهو معقل بن مقرن لا ابن النعمان. قال ابن الأثير: إن النعمان هاجر ومعه سبعة إخوة له يريد أنهم هاجروا كلهم معه، فراجعت التقريب للمنصف فلم أجد فيه صحابياً يقال له معقل بن النعمان، ولا ابن مقرن، بل فيه النعمان بن مقرن فتعين أن لفظ معقل في نسخ بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيما رأيناه من نسخه. (قال: شهدت رسول اللَّه ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر. رواه أحمد والثلاثة وصححه الحاكم وأصله في البخاري). فإنه أخرجه عن النعمان بن مقرن بلفظ:«إذا لم يقاتل في أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلاة؛ قالوا: والحكمة في التأخير إلى وقت الصلاة مظنة إجابة الدعاء. وأما هبوب الرياح فقد وقع به النصر في الأحزاب كما قال تعالى: ﴿فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها﴾(١) فكان توخي هبوبها مظنة للنصر، وقد علل بأن الرياح تهب غالباً بعد الزوال، فيحصل بها تبريد حد السلاح للحرب والزيادة للنشاط، ولا يعارض هذا ما ورد من أنه ﷺ كان يغر صباحاً، لأن هذا في الإغارة وذلك عند المصادفة للقتال.

قتل النساء والصبيان

١٤/١٢٩٦ ــ وَعَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ (أَهْلِ الدَّارِ)(٢) مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيَّئُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيَّهِمْ، فَقَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

__ (وعن الصعب بن جثامة) تقدم ضبطها في الحج (قال: سئل رسول اللَّه ﷺ) ووقع في صحيح ابن حبان السائل هو الصعب ولفظه سألت رسول اللَّه ﷺ وساقه بمعناه (عن الدار من المشركين يبيتون) بصيغة المضارع من بيته مبني للمجهول (فيصيبون من

١٢٩٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: أهل الدار يبيتون، فيصاب الولدان والذراري (الحديث ٣٠١٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد (الحديث ١٧٤٥).

⁽١) سورة الأحزاب، الآية: ٩. (٢) في نسخة م: الذراري.

نسائهم وذراريهم فقال: هم منهم. متفق عليه). وفي لفظ البخاري عن أهل الدار، وهو تصريح بالمضاف المحذوف، والتبييت الإغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم، فيصاب النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداء. وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب، وزاد فيه ثم نهى عنهم يوم حنين وهي مدرجة في حديث الصعب، وفي سنـن أبي داود زيادة في آخره. قال سفيان: قال الزهري: ثم نهى رسول اللَّه ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان، ويؤيد أن النهي في حنين ما في البخاري: قال النبي ﷺ لأحدهم: «الحق خالداً فقل له: لا تقتل ذرية ولا عسيفاً» وأول مشاهد خالد معه ﷺ غزوة حنين كذا قيل، ولا يخفى أنه قد شهد معه ﷺ فتح مكة قبل ذلك. وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر قال: لما دخل النبي ﷺ مكة أتى بامرأة مقتولة فقال: «ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء». وقد اختلف العلماء في هذا، فذهب الشافعي وأبو حنيفة والجمهور إلى جواز قتل النساء والصبيان في البيات عملاً برواية الصحيحين. وقوله: (هم منهم) في إباحة القتل تبعاً لا قصداً إذا لم يمكن انفصالهم عمن يستحق القتل. وذهب مالك والأوزاعي إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال، حتى إذا تترس أهل الحرب بالنساء والصبيان، أو تحصنوا بحصن أو سفينة هما فيهما معهم لم يجز قتالهم ولا تحريقهم، وإليه ذهب الهادوية إلا أنهم قالوا في التترس: يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترساً ولا يجوز إذا تترسوا بمسلم إلا مع خشية استئصال المسلمين. ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد إلى قتل النساء والصبيان للنهي عن ذلك. وفي قوله: «هم منهم» دليل بإطلاقه لمن قال هم من أهل النار، وهو ثالث الأقوال في المسألة، والثاني أنهم من أهل الجنة وهو الراجح في الصبيان، والأول. الوقف.

١٥/١٢٩٧ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلِ (تَبِعَهُ فِي يَوْمِ بَدْرِ) (''): «ٱرْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

ـــ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن النبي ﷺ قال لرجل) أي: مشرك (تبعه يوم بدر: ارجع فلن أستعين بمشرك. رواه مسلم). ولفظه عن عائشة قالت: «خرج

۱۲۹۷ _ أخرجه مسلم في كتباب: الجهاد والسير، بباب: كبراهة الاستعائمة في الغزو بكافر (الحديث ١٨١٧).

⁽١) في نسخة م: تبعه يومَ بدر.

رسول الله على قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان تُذكر فيه جرأة ونجدة، ففرح أصحاب رسول الله على حين رأوه فلما أدركه قال لرسول الله على جثت لأتبعك وأصيب معك، قال: أتؤمن بالله قال: لا، قال: فارجع فلن أستعين بمشرك فلما أسلم أذن له». والحديث من أدلة من قال: لا يجوز الاستعانة بالمشركين في القتال، وهو قول طائفة من أهل العلم. وذهب الهادوية وأبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا: لأنه على استعان بصفوان بن أمية يوم حنين واستعان بيهود بني قينقاع ورضخ لهم. أخرجه أبو داود في المراسيل. وأخرجه الترمذي عن الزهري مرسلاً ومراسيل الزهري ضعيفة. قال الذهبي: لأنه كان خطاءً ففي إرساله شبهة تدليس، وصحح البيهةي من حديث أبي حميد الساعدي أنه ردهم قال المصنف: ويجمع بين الروايات بأن الذي رده يوم بدر تفرس فيه الرغبة في الإسلام فرده رجاء أن يسلم فصدق ظنه، أو أن الاستعانة كانت ممنوعة فرخص فيها وهذا أقرب. وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركين تألفهم بالغنائم. وقد اشترط الهادوية أن يكون معه مسلمون يستقل بهم في إمضاء الأحكام، وفي شرح مسلم أن الشافعي قال: أن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين به وإلا فيكره ويجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانته على المنافق إجماعاً لاستعانه ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين به وإلا فيكره ويجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانه على إلى الاستعانة استعين به وإلا فيكره

١٦/١٢٩٨ ــ وَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى آمْرَأَةٌ مَقْتُولَةٌ فِي بَعْضِ مَغَاذِيهِ، فَأَنْكَرَ قَتُلَ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أن النبي 震 رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان. متفق عليه) وقد أخرج الطبراني أنه 聽 لما دخل مكة أتى بأمرأة مقتولة فقال: «ما كانت هذه تقاتل» أخرجه عن ابن عمر فيحتمل أنها هذه. وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أنه ﷺ «رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال: ألم أنه عن قتل النساء من صاحبها؟ فقال رجل: يا رسول الله أردفتها فأرادت أن تصرعني فتقتلني، فقتلتها فأمر بها أن توارى، ومفهوم قوله: «تقاتل» وتقريره لهذا القاتل يدل على أنها إذا قاتلت قتلت، وإليه ذهب الشافعي واستدل أيضاً بما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث رباح بن ربيع التميمي «قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فرأى الناس مجتمعين فرأى امرأة مقتولة فقال: ما كانت هذه لتقاتل».

١٢٩٨ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: قتل الصبيان في الحرب (الحديث ٢٠١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: تحريم قتل النساء والصبيان (الحديث ١٧٤٤).

١٧/١٢٩٩ ــ وَعَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ٱقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَٱسْتَبْقُوا شَرْخَهُمْ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ.

• ١٣١ / ١٨ — وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: • أَنَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، مُطَوَّلًا.

- (وحن سمرة قال: قال رسول اللّه على: اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم) بالشين المعجمة وسكون الراء والخاء المعجمة، هم الصغار الذين لم يدركوا ذكره في النهاية (رواه أبو داود وصححه المترمذي) وقال: حسن غريب. وفي نسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ما قدمناه. والشيخ من استبانت فيه السن، أو من بلغ خمسين سنة، أو إحدى وخمسين كما في القاموس، والمراد هنا الرجال المسان أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد الهرمي، ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقاً فيقتل، ومن كان صغيراً لا يقتل، فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان، ويحتمل أنه أريد بالشرخ من كان في أول الشباب، فإنه يطلق عليه كما قال حسان:

إن شرخ الشباب والشعر الأسـ ود ما لـم يعـاص كـان جنـونـا فإنه يستبقى رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل: الشيخ لا يكاد يسلم والشباب أقرب إلى الإسلام، فيكون الحديث مخصوصاً بمن يجوز تقريره على الكفر بالجزية.

- (وعن علي، كرم اللَّه وجهه، أنهم تبارزوا يوم بدر. رواه البخاري وأخرجه أبو دادو مطولاً) وفي المغازي من البخاري عن علي كرم اللَّه وجهه أنه قال: أنا أول من يجثو للخصومة يوم القيامة قال قيس: وفيهم أنزلت ﴿هذَان خصمان اختصموا في ربهم﴾(١) قال: هم الذين تبارزوا في بدر حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث، رضي اللَّه عنهم، وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة، وتفصيله ما ذكره ابن إسحاق أنه برز عبيدة لعتبة وحمزة لشيبة وعلي للوليد. وعند موسى بن عقبة: فقتل علي وحمزة من بارزاهما

^{1799 -} أخرجه أبو داود في كتأب: الجهاد، باب: قتل النساء (الحديث ٢٦٧٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في التزول على الحكم (الحديث ١٥٨٣)، وقال: حديث حسن صحيح. ١٣٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب: التفسيسر، باب: ﴿هـذان خصمان اختصموا في ربهم ﴾ (الحديث ٤٧٤٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في المبارزة (الحديث ٢٦٦٥).

⁽١) سورة الحج، الآية: ١٩.

واختلف عبيدة ومن بارزه بضربتين، فوقعت الضربة في ركبة عبيدة فمات منها لما رجعوا بالصفراء. ومال علي وحمزة على من بارز عبيدة فأعاناه على قتله. والحديث دليل على جواز المبارزة وإلى ذلك ذهب الجمهور. وذهب الحسن البصري إلى عدم جوازها، وشرط الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق إذن الأمير كما في هذه الرواية.

19/1٣٠١ ــ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: ﴿إِنَّمَا أَنْزِلَتْ لَهٰذِهِ الآيَةُ فِينَا مَعْشَرَ ٱلأَنْصَارِ، يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (١). قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفَّ الرُّومِ حَتَّى ذَخَلَ فِيهِمْ. رَوَاهُ الثَّلاَثَةَ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

_ (وعن أبي أيوب، رضي اللّه عنه، قال: إنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار يعني ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى النهلكة﴾ (٢) قاله رداً على من أنكر على من حمل على صف الروم حتى دخل فيهم. رواه الشلاثة وصححه الشرمذي) وقال: حسن صحيح غريب (وابن حبان والحاكم) أخرجه المذكورون من حديث أسلم بن يزيد أبي عمران قال: «كنا بالقسطنطينية فخرج صف عظيم من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم شم رجع مقبلاً فصاح الناس، سبحان اللّه ألقى بيده إلى التهلكة، فقال أبو أيوب: أيها الناس إنكم تؤولون هذه الآية على هذا التأويل، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، إنا لما أعز اللّه دينه وكثر ناصروه قلنا بيننا سراً إن أموالنا قد ضاعت. فلو أردنا» وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية. قيل: وفيه دليل على جواز دخول الواحد في صف القتال ولو ظن الهلاك. (قلت:) أما ظن الهلاك فلا دليل فيه، إذ لا يعرف ما كان ظن من حمل هنا، وكأن القاتل يقول: إن الغالب في واحد يحمل على صف كبير أنه يظن الهلاك. وقال المصنف في مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من

١٣٠١ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (الحديث ٢٥١٢)، وأخرجه الترسذي في كتاب: التفسير، باب: قمن سورة البقرة البقرة (الحديث ٢٩٧٢)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: فرض الجهاد (الحديث ٤٧١١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: التفسير، باب: شرح معنى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم﴾ (الحديث ٢٧٥٧).

⁽١) و (٢) سورة البقرة، اللاية: ١٩٥.

العدو: إنه صرح الجمهور أنه إذا كان لفرط شجاعته، وظنه أن يرهب العدو بذلك، أو يجرّىء المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن، ومتى كان مجرد تهور فممنوع، ولا سيما إن ترتب على ذلك وهن المسلمين. (قلت:) وخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب _ قال ابن كثير: ولا بأس به _ عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله فانهزم أصحابه، فعلم ما عليه فرجع رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي حتى أهريق دمه». قال ابن كثير: والأحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بلاء في الحروب وشدة وسطوة.

٢٠/١٣٠٢ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ حَرَّقَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَّعَ ۗ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: حرق رسول الله على نخل بني النضير وقطع. منفق عليه) يدل على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع لمصلحة، وفي ذلك نزلت الآية (ما قطعتم من لينة (االآية قال المشركون: إنك تنهى عن الفساد في الأرض فما بال قطع الأشجار وتحريقها؛ قال في معالم التنزيل: اللينة فعلة من اللون ويجمع على ألوان. وقيل: من اللين ومعناه النخلة الكريمة وجمعها لين، وقد ذهب الجماهير إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي وأبو ثور، واحتجا بأن أبا بكر، رضي الله عنه، وصي جيوشه أن لا يفعلوا ذلك. وأجيب بأنه رأى المصلحة في بقائها، لأنه قد علم أنها تصير للمسلمين، فأراد بقاءها لهم وذلك يدور على ملاحظة المصلحة.

٣١/ ١٣٠٣ — وَعَنْ عُبَادَةً بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا تَغُلُّوا فَإِنَّ الْغُـلُولَ نَارٌ وَصَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَٱلآخِرَةِ». رَوَاهُ أَخْمَدُ وَالنَّسَائِئُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

۱۳۰۲ - أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد والسير، باب: حرق الدور والنخيل (الحديث ٣٠٢١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها (الحديث ١٧٤٦).

١٣٠٣ ـ أخرجه أحمد: ١٢٨/٤ و ٣١٧/٣ ـ ٣١٨ ـ ٣٢٦ ـ ٣٢٦، وأخرجه النسائي في كتاب: الهبة، باب: هبة المشاع (الحديث ٣٦٩٠)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الغلول (الحديث ٤٨٥٥).

⁽١) سورة الحشر، الآية: ٥.

_ (وعن عبادة بن الصامت، رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا تغلوا فإن الغلول) بضم الغين المعجمة وضم اللام (نار وعار على أصحابه في الدنيا والآخرة. رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم أن الغلول الخيانة. قال ابن قنيبة: سمي بذلك لأن صاحبه يغله في متاعه أي يخفيه، وهو من الكبائر بالإجماع. كما نقله النووي، والعار الفضيحة ففي الدنيا أنه إذا ظهر افتضح به صاحبه. وأما في الآخرة فلعل العار ما يفيده ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: «قام فينا رسول اللَّه ﷺ وذكر الغلول وعظم أمره فقال: لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء، على رقبته فرس له حمحمة يقول يا رسول اللَّه أغثني فأقول لا أملك لك من اللَّه شيئاً قد أبلغتك _ الحديث، وذكر فيه البعير وغيره. فإنه دل الحديث على أنه يأتي الغال بهذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤوس الأشهاد، فلعل هذا هو العار في الآخرة للغال، ويحتمل أنه شيء أعظم من هذا، ويؤخذ من هذا الحديث أن هذا ذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله على: «لا أملك لك من الله شيئاً» ويحتمل أنه أورده في محل التغليظ والتشديد، ويحتمل أنه يغفر له بعد تشهيره في ذلك الموقف. والحديث الذي سقناه ورد في خطاب العاملين على الصدقات، فدل على أن الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد، وهو مشترك بين الغال وغيره (فإن قلت:) هل يجب على الغال رد ما أخذ؟ (قلت:) قال ابن المنذر: إنهم أجمعوا على أن الغال يعيد ما غل قبل القسمة. وأما بعدها فقال الأوزاعي والليث ومالك: يدفع إلى الإِمام خمسه ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك، وقال: إن ملكه فليس عليه أن يتصدق به وإن كان لم يملكه لم يتصدق به، فليس له التصدق بمال غيره، والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة.

٢٢/١٣٠٤ _ وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَضَى بِالسَّلَبِ لِلْقَاتِلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَضْلُهُ عِنْدَ مُسْلِم.

_ (وعن عوف بن مالك أن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل. رواه أبو داود وأصله

١٣٠٤ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الإمام يمنع السلب إن رأى والفرس والسلاح والسلب (الحديث ٢٧١٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: في السلب يعطي الفاتل (الحديث ١٧٥٣).

عند مسلم) فيه دليل على أن السلب الذي يؤخذ من العدو الكافر يستحقه قاتله، سواء قال الإمام قبل القتال: من قتل قتيلاً فله سلبه. أو لا، وسواء كان القاتل مقبلاً أو منهزماً، وسواء كان ممكن يستحق السهم في المغنم أو لا، إذ قوله: «قضى بالسلب للقاتل» حكم مطلق غير مقيد بشيء من الأشياء، قال الشافعي: وقد حفظ هذا الحكم عن رسول اللَّه عليه في مواطن كثيرة منها يوم بدر، فإنه على حكم بسلب أبي جهل لمعاذ بن الجموح. لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل، وكذا في قتل حاطب بن أبي بلتعة لرجل يوم أحد أعطاه النبي ﷺ سلبه. رواه الحاكم. والأحاديث في هذا الحكم كثيرة وقوله ﷺ في يوم حنين: «من قتل قتيلاً فله سلبه عبد القتال لا ينافي هذا بل هو مقرر للحكم السابق، فإن هذا كان معلوماً عند الصحابة من قبل حنين، ولذا قال عبد اللَّه بن جحش: اللهم ارزقني رجلاً شديداً _ إلى قوله _ أقتله وآخذ سلبه كما قدمناه قريباً. وأما قول أبي حنيفة والهادوية إنه لا يكون السلب للقاتل، إلا إذا قام الإمام قبل القتال مثلاً: من قتل قتيلاً فله سلبه وإلا كان السلب من جملة الغنيمة بين الغانمين، فإنه قول لا توافقه الأدلة. وقال الطحاوي: ذلك موكول إلى رأي الإمام، فإنه صلى الله الله الله الله المعاذ بن الجموح بعد قوله له ولمشاركه في قتله كلاً كما قتله لما رأياه سيفيهما. وأجيب عنه بأنه ﷺ إنما أعطاه معاذاً، لأنه الذي أثر في قتله لما رأي عمق الجناية في سيفه. وأما قوله: كلا كما قتله فإنه قاله تطيباً لنفس صاحبه. وأما تخميس السلب الذي يعطاه القاتل فعموم الأدلة من الأحاديث قاضية بعدم تخميسه. وبه قال أجمد وابن المنذر وابن جرير وآخرون كأنهم يخصصون عموم الآية، فإنه أخرج حديث عوف بن مالك أبو داود وابن حبان بزيادة الولم يخمس السلب» وكذلك أخرجه الطبراني. وإختلفوا هل تلزم القاتل البينة على أنه قتل من يريد أخذ سلبه؟ فقال الليث والشافعي وجماعة من المالكية: إنه لا يقبل قوله إلا بالبينة لورود ذلك في بعض الروايات بلفظ: «من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه» وقال مالك والأوزاعي: يقبل قوله بلا بينة، قالوا لأنه ﷺ قد قبل قول واحد ولم يحلفه بل اكتفى بقوله، وذلك في قصة معاذ بن الجموح وغيرها، فيكون مخصصاً لحديث الدعوي والبينة.

١٣٠٥ /٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فِي - قِصَّةِ قَتْلِ

١٣٠٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: من لم يخمس الأسلاب (الحديث ٣١٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: استحقاق القاتل سلب القتيل (الحديث ١٧٥٢).

أَبِي جَهْلٍ - قَالَ: فَٱبْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ ٱنْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟». قَالاً: لاَ. قَالَ: فَنَظَرَ فِيهِمَا، فَقَالَ: «كِلاَكُمَا قَتَلَهُ». فَقَضَى ﷺ بِسَلَبِهِ لِمُعَاذِ بُنِ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ. مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

_ (وعن عبد الرحلن بن عوف، رضي الله عنه، في قصة قتل أبي جهل) يوم بدر (قال: فابتدراه) تسابقاً إليه (بسيفهما) أي: ابني عفراء (حتى قتلاه ثم انصرفا إلى رسول الله على فأخبراه. فقال أيكما قتله؟ هل مسحتما سيفكما؟ قالا: لا. قال: فنظر فيهما) أي: في سيفهما (فقال: كلاهما قتله فقضى على بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح) بفتح الجيم آخره حاء. مهملة بزنة فعول (متفق عليه). استدل به على أن للإمام أن يعطي السلب لمن شاء، وأنه مفوض إلى رأيه، لأنه في أخبر أن ابني عفراء قتلا أبا جهل ثم جعل سلبه لغيرهما وأجيب عنه أنه إنما حكم به في لمعاذ بن عمرو بن الجموح، لأنه رأى أثر ضربته بسيفه هي المؤثرة في قتله لعمقها فأعطاه السلب وطيب قلب ابني عفراء بقوله كلاكما قتله، وإلا فالجناية القاتلة له ضربة معاذ بن عمرو ونسبة القتل إليهما مجاز أي كلاكما أراد قتله، وقرينة المجاز إعطاء سلب المقتول لغيرهما، وقد يقال هذا محل النزاع.

٢٤/١٣٠٦ ـ وَعَنْ مَكْحُولِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمَنْجَنِينَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَوَصَلَهُ الْعُقَيْلِيُّ إِلْسُنَادِ ضَعِيفٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

_ (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي كان من سبي كابل، وكان مولى لإمرأة من قيس وكان سندياً لا يفصح، وهو عالم الشام ولم يكن أبصر منه بالفتيا في زمانه، سمع من أنس بن مالك وواثلة وغيرهما، ويروى عنه الزهري وغيره وربيعة الرأي وعطاء الخراساني، مات سنة ثمان عشرة ومائة (أن النبي شخ نصب المنجنيق على أهل الطائف. أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات) ووصله العقيلي بإسناد ضعيف عن علي رضي الله عنه. وأخرجه الترمذي عن ثور راويه عن مكحول ولم يذكر مكحولاً فكان من قسم المعضل، وقال السهيلي: ذكر الرمي بالمنجنيق الواقدي كما ذكره مكحول، وذكر أن الذي أشار به سلمان الفارسي. وروى ابن أبي شيبة من حديث

١٣٠٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: المراسيل (الحديث ٢٩٩٠).

عبد الله بن سنان ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه على حاصرهم خمساً وعشرين ليلة، ولم يذكر أشياء من ذلك. وفي الصحيحين من حديث ابن عمر حاصر أهل الطائف شهراً. وفي مسلم من حديث أنس أن المدة كانت أربعين ليلة. وفي الحديث دليل أنه يجوز قتل الكفار إذا تحصنوا بالمنجنيق، ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها.

إقامة الحدود بالحرم

٢٠/١٣٠٧ — وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ، وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: ٱبْنُ خَطَلٍ مُتَعَلَّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَغْبَةِ، فَقَالَ: «ٱقْتُلُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ـــ (وعن أنس، رضَّي اللَّه عنه، أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر) بالغين المعجمة ففاء، في القاموس المغفر كمنبر وبهاء وككتابة زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة، أو حلق يتقنع بها المسلح (فلما نزع المغفر جاءه رجل فقال: ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة (متعلق بأستار الكعبة فقال: اقتلوه. متفق عليه). فيه دليل على أنه ﷺ دخل مكة غير محرم يوم الفتح، لأنه دخل مقاتلًا ولكن يختص به ذلك، فإنه محرم القتال فيها كما قال ﷺ: ﴿وإنما أحلت لي ساعة من نهارِ الحديث وهو متفق عليه. وأما أمره ﷺ بقتل ابن خطل، وهو أحد جماعة تسعة أمر ﷺ بقتلهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة، فأسلم منهم ستة وقتل ثلاثة منهم ابن خطل، وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي ﷺ مصدقاً وبعث معه رجلًا من الأنصار، وكان معه مولى يخدمه مسلماً فنزل وأمر مولاه أن يذبح له تيساً ويصنُّع له طعاماً، فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركاً، وكانت له قينتان تغنيانه بهجاء النبي ﷺ فأمر بقتلهما معه، فقتلت إحداهما واستؤمن للأخرى فأمنها. قال الخطابي: قتله ﷺ بحق ما جناه في الإسلام، فدل على أن الحرم لا يعصم من إقامة واجب ولا يؤخره عن وقته انتهى. وقد اختلف الناس في هذا، فذهب مالك والشافعي إلى أنه يستوفي الحدود والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الأدلة ولهذه القصة. وذهب الجمهور من السلف والخلف وهو قول الهادوية إلى أنه لا يستوفي فيها حد لقوله تعالى: ﴿ومن دخله كان آمناً﴾(١) ولقوله ﷺ الا يسفك بهادم، وأجابوا عما

١٣٠٧ ـ أحرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: قتل الأسير وقتل الصبر (الحديث ٣٠٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: جواز دخول مكة بغير إحرام (الحديث ١٣٥٧).

⁽١) سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

احتج به الأولون بأنه لا عموم للأدلة في الزمان والمكان، بل هي مطلقات مقيدة بما ذكرناه من الحديث وهو متأخر، فإنه في يوم الفتح بعد شرعية الحدود، وأما قتل ابن خطل ومن ذكر معه، فإنه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول اللَّه ﷺ واستمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر، وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زمزم والمقام. وهذا الكلام فيمن ارتكب حداً في غير الحرام ثم التجأ إليه. وأما إذا ارتبك إنسان في الحرم ما يوجب الحد فاختلف القائلون بأنه لا يقام فيه حد، فذهب بعض الهادوية أنه يخرج من الحرم ولا يقام عليه الحد وهو فيه. وخالف ابن عباس فقال: من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في المحرم. رواه أحمد عن طاوس عن ابن عباس وذكر الأثرم عن ابن عباس أيضاً المن حديث حدثاً في الحرم أقيم عليه الحد ما أحدث فيه من شيء، والله تعالى يقول: ﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم ﴿(١) ودل كلام ابن عباس رضي اللَّه عنهما أنه يقام. وفرقوا بينه وبين الملتجئين إليه بأن الجاني فيه هاتك لحرمته، والملتجيء معظم لها، ولأنه لو لم يقم الحد على من جني فيه من أهله لعظم الفساد في الحرم، وأدى إلى أن من أراد الفساد قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما تتقاضاه شهوته. وأما الحد بغير القتل فيما دون النفس من القصاص ففيه خلاف أيضاً. فذهب أحمد في رواية أنه يستوفي، لأن الأدلة إنما وردت فيمن سفك الدم، وإنما يتصرف إلى القتل ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم ما دونه، لأن حرمة النفس أعظم والانتهاك بالقتل أشد، ولأن الحد فيما دون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع منه. وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء عملًا بعموم الأدلة. ولا يخفى أن الحكم للأخص، حيث صع أن سفك الدم لا ينصرف إلا إلى القتل (قلت:) ولا يخفى أن الدليل خاص بالقتل والكلام من أوله في الحدود، فلا بد من حملها على القتل، إذ حد الزني غير الرجم وحد الشرب والقذف يقام عليه.

٢٦/ ١٣٠٨ — وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: «أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرِ ثَلَاثَةً صَبْراً». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاسِيلِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

_ (وعن سعيد بن جبير، رضي اللَّه عنه)، هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة فمثناة فراء، الأسدي مولى بني والبة بطن من بني أسد بن خزيمة

١٣٠٨ ــ أخرجه أبو داود في المراسيل (الحديث ٣٠١).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٩١.

كوفي. أحد علماء التابعين. سمع ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وانسا، وأخذ عنه عمرو بن دينار وأيوب. قتله الحجاج سنة خمس وتسعين في شعبان منها، ومات الحجاج في رمضان من السنة المذكورة (أن رسول الله على قتل يوم بدر ثلاثة صبراً) في القاموس: صبر الإنسان وغيره على القتل أن يحبس ويرمى حتى يموت، وقد قتله صبراً وصبره عليه، ورجل صبورة مصبور للقتل انتهى. (أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات). والثلاثة هم طعيمة بن عدي والنضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط، ومن قال بدل طعيمة المطعم بن عدي فقد صحف كما قاله المصنف. وهذا دليل على جواز قتل الصبر، إلا أنه قد روي عنه على برجال ثقات وفي بعضهم مقال: «لا يقتلن قرشي بعد هذا صبراً» قاله يجد قتل ابن خطل يوم الفتح.

٢٧/ ١٣٠٩ — وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: ﴿ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مُشْرِكٍ (١) ﴿ أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُ ، وَصَحَّحَهُ ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ .

— (وعن عمران بن حصين، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه على الله المسلمين برجل مشرك. أخرجه الترمذي وصححه وأصله عند مسلم). فيه دليل على جواز مفاداة المسلم الأسير بأسير من المشركين. وإلى هذا ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا تجوز المفاداة ويتعين إما قتل الأسير أو استرقاقه. وزاد مالك أو مفاداته بأسير. وقال صاحبا أبي حنيفة: تجوز المفاداة بغيره، أو بمال، أو قتل الأسير أو استرقاقه، وقد وقع منه على قتل الأسير كما في عقبة بن أبي معيط، وفداؤه بالمال كما في أسارى بدر، والمن عليه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقاتل، فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال في حقه: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» والاسترقاق وقع منه على الأهل مكة ثم أعتقهم.

١٣٠٩ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: السير، باب: ما جاء في قتل الأسارى والفداء (الحديث ١٥٦٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: لا وفاء لنذر في معصية الله (الحديث ١٦٤١).

⁽١) في نسخة م: من المشركين ـ أ

٢٨/١٣١٠ _ وَعَنْ صَخْرِ بْنِ الْعَيْلَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَرُوا دِمَاءَهُمْ وأَمْوَالَهُمْ ﴾. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ مُوثَقُونَ.

_ (وعن صخر) بالصاد المهملة فخاء معجمة ساكنة فراء (ابن العيلة) بالعين المهملة مفتوحة وسكون المثناة التحتية ويقال ابن أبي العيلة، عداده في أهل الكوفة وحديثه عندهم، روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن ابنه (أن النبي ﷺ قال: إن القوم إذا أسلموا أحرزوا دماءهم وأموالهم. أخرجه أبو داود ورجاله موثقون). وفي معناه الحديث المتفق عليه: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللَّه فإذا قالوها أحرزوا دماءهم وأموالهم، الحديث. وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك، قالوا: من أسلم طوعاً من دون قتال ملك ماله وأرضه وذلك كأرض اليمن، وإن أسلموا بعد القتال فالإسلام قد عصم دماءهم. وأما أموالهم فالمنقول غنيمة وغير المنقول فيء، ثم اختلف العلماء في هذه الأرض التي صارت فيئاً للمسلمين على أقوال: «الأول»: لمالك ونصره ابن القيم أنها تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين، وأرزاق المقاتلة، وبناء القناطر والمساجد، وغير ذلك من سبل الخير، إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة في قسمتها كان له ذلك. قال ابن القَيِّم: وبه قال جمهور العلماء وكانت عليه سيرة الخلفاء الراشدين، ونازع في ذلك بلال وأصحابه وقالوا لعمر: اقسم الأرض التي فتحوها في الشام. وقالوا له: خذ خمسها واقسمها. فقال عمر: هذا غير المال ولكن أحبسه فيئاً يجري عليكم وعلى المسلمين، ثم وافق سائر الصحابة عمر رضي اللَّه عنه. وكذلك جرى في فتوح مصر وأرض العراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة، فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة، ثم قال: ووافقه على ذلك جمهور الأثمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بلا قسمة، فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام مخير فيها تخيير مصلحة لا تخيير شهوة، فإن كان الأصلح للمسلمين قسمتها قسمها، وإن كان الأصلح أن يقفها على المسلمين وقفها عليهم، وإن كان الأصلح قسمة البعض ووقف البعض فعله. فإن رسول اللَّه على فعل الأقسام الثلاثة، فإنه قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة مكة، وقسم بعض خيبر وترك بعضها لما ينوبه من مصالح المسلمين. وذهب الهادوية إلى أن الإمام مخير فيها بين الأصلح من الأربعة الأشياء: إما القسم بين الغانمين، أو يتركها لأهلها على خراج، أو يتركها على

١٣١٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في إقطاع الأراضيان (الحديث ٣٠٦٧).

معاملة من غلتها، أو يمن بها عليهم. قالوا: وقد فعل مثل ذلك النبي ﷺ.

٢٩/١٣١١ — وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ في أَسَارَى بَدْرِ: «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيِّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هٰؤُلَاء النُّتُنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن جبير) بالجيم والموحدة والراء مصغراً (ابن مطعم) بزنة اسم الفاعل أي ابن عدي. وجبير صحابي عارف بالأنساب. مات سنة ثمان أو تسع وخمسين (أن النبي الله قال في أساري بدر: لو كان المطعم ابن عدي حياً) هو والد جبير (ثم كلمني في هؤلاء النتنى) جمع نتن بالنون والمثناة الفوقية (لتركتهم له. رواه البخاري) المراد بهم أسارى بدر وصفهم بالنتن لما هم عليه من الشرك كما وصف الله تعالى المشركين بالنجس، والمراد لو طلب مني تركهم وإطلاقهم من الأسر بغير فداء لفعلت ذلك مكافأة له على يد كانت له عند رسول الله على وذلك أنه لله لما رجع من الطائف دخل في جوار المطعم بن عدي إلى مكة، فإن المطعم بن عدي أمر أولاده الأربعة، فلبسوا السلاح وقام كل واحد منهم عند الركن من الكعبة، فبلغ ذلك قريشاً فقالوا له: أنت الرجل الذي لا تخفر ذمتك. وقيل: إن البد التي كانت له أنه أعظم من سعي في نقض الصحيفة التي كانت كتبتها قريش في قطيعة البد التي كانت له أنه أعظم من المسلمين حين حصروهم في الشعب، وكان المطعم قد مات بني هاشم، ومن معهم من المسلمين حين حصروهم في الشعب، وكان المطعم قد مات قبل وقعة بدر كما رواه الطبراني. وفيه دليل على أنه يجوز ترك أخذ الفداء من الأسير والسماحة به لشفاعة رجل عظيم، وأنه يكافأ المحسن وإن كان كافراً.

٣٠/١٣١٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عنه قَالَ: «أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أَوْطَاسِ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَحَرَّجُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتُ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١) _ الآية. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٣١١ - أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ما منَّ النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس (الحديث ٣١٣٩).

١٣١٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: إلرضاع؛ باب: جواز وطء المسبية بعد الاستبراء (الحديث ١٤٥٦).

⁽١) سورة: النساء، الآية: ٢٤.٠

١٣١٢ _ (وعن أبي سعيد الخدري، رضي اللَّه عنه، قال: أصبنا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج فتحرجوا فأنزل الله ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾(١) الآية. أخرجه مسلم). قال أبو عبيد البكري: أوطاس واد في ديار هوازن. والحديث دليل على انفساخ نكاح المسبية، فالاستثناء على هذا متصل. وإلى هذا ذهبت الهادوية والشافعي وظاهر الإطَّلاق، سواء سبي معها زوجها أم لا. ودلت أيضاً على جواز الوطء ولو قبل إسلام المسبية، سواء كانت كتابية أو وثنية، إذ الآية عامة ولم يعلم أنه على على سبايا أوطاس الإسلام، ولا أخبر أصحابه أنها لا توطأ مسبية حتى تسلم، مع أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرباض بن سارية أن النبي ﷺ «حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن» فجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ولم يذكر الإسلام، وما أخرجه في السنن مرفوعاً ﴿لا يحل لامرى، يؤمن باللَّهُ واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها» ولم يذكر الإسلام وأخرجه أحمد. ` وأخرج أحمد أيضاً "من كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلا ينكح شيئاًمن السبايا حتى تحيض حيضه، ولم يذكر الإسلام ولا يعرف اشتراط الإسلام في المسبية في حديث واحد. وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره. وذهب الشافعي وغيره من الأثمة إلى أنه لا يجوز وطء المسبية بالملك حتى تسلم إذا لم تكن كتابية، وسبايا أوطاس هن وثنيات، فلا بد عندهم من التأويل بأن حلهن بعد الإسلام، ولا يتم ذلك إلا لمجرد الدعوى فقد عرفت أنه لم يأت دليل بشرطية الإسلام.

٣١/١٣١٣ ــ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَأَنَّا فِيهِمْ، قِبَلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبِلَّا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ ٱثْنَيْ عَشَرَ بَعِيراً، وَنُقُلُوا بَعِيراً بَعِيراً، مُثَفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: بعث رسول الله على سرية) بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الياء (وأنا فيهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أي: جهة (نجد فغنموا إبلاً كثيرة وكانت سهمانهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب

١٣١٣ _ أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين ما سأل هوازن النبي على برضاعة فيهم فتحلل في المسلمين (الحديث ٣١٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: الأنفال (الحديث ١٧٤٩).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(اثنى عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً. متفق عليه). السرية قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه وهي من مائة إلى خمسمائة، والسرية التي تخرج بالليل والسارية التي تخرج بالنهار، والمراد من قوله سهمانهم أي أنصباؤهم أي أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر أعني اثني عشر بعيراً، والنفل زيادة يزادها الغازي على نصيبه من المغنم. وقوله: (نفلوا) مبني للمجهول فيحتمل أنه نفلهم أميرهم وهو أبو قتادة، ويحتمل أنه النبي ﷺ، وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن القسم والتنفيل كان من أمير الجيش وقرر النبي ﷺ ذلك، لأنه قال: ولم يغيره النبي ﷺ . وأما رواية ابن عمر عند مسلم أيضاً بلفظ: «ونفلنا رسول اللَّه ﷺ بعيراً بعيراً» فقد قال النووي: نسب إلى النبي ﷺ لما كان مقرراً لذلك، ولكن الحديث عند أبي داودبلفظ : فأصبنا نعماً كثيراً وأعطانا أميرنا بعيراً بعيراً لكل إنسان ثم قدمنا إلى النبي على فقسم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل اثني عشر بعيراً بعد الخمس، فدل على أن التنفيل من الأمير والقسمة منه ﷺ. وقد جمع بين الروايات بأن التنفيل كان من الأمير قبل الوصول إلى النبي ﷺ، ثم بعد الوصول قسم النبي ﷺ بين الجيش، وتولى الأمير قبض ما هو للسرية جملة، ثم قسم ذلك على أصحابه، فمن نسب ذلك إلى النبي ﷺ فلكونه الذي قسم أولاً، ومن نسب ذلك إلى الأمير فباعتبار أنه الذي أعطى ذلك أصحابه آخراً. وفي الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش، ودعوى أنه يختص ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليه، بل تنفيل الأمير قبل الوصول إليه ﷺ في هذه القصة، دليل على عدم الاختصاص، وقول مالك إنه يكره أن يكون التنفيل بشرط من الأمير بأن يقول من فعل كذا فله كذا، قال: لأنه يكون القتال للدنيا فلا يجوز _ يرده قول ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه» سواء قاله ﷺ قبل القتال أو بعده، لأنه تشريع عام إلى يوم القيامة. وأما لزوم كون القتال للدنيا فالعمدة الباعث عليه، فإنه لا يصير قول الإمام: من فعل كذا قله كذا قتاله للدنيا بعد الإعلام له أن المجاهد في سبيل اللَّه من جاهد لتكون كلمة اللَّه هي العليا. فمن كان قصده إعلاء كلمة الله لم يضره أن يريد مع ذلك المغنم والاسترزاق كما قال ﷺ: «واجعل رزقي تحت ظل رمحي» واختلف العلماء هل يكون التنفيل من أصل الغنيمة؟ أو من الخمس؟ أو من خمس الخمس؟ قال الخطابي: أكثر ما روي من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنيمة.

٣٢/١٣١٤ — وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿قَسَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْماً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

١٣١٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: إسهام الفرس (الحديث ٢٨٦٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين (الحديث ١٧٦٢).

٣٣/ ١٣١٥ — وَلَأْبِي دَاوُدَ: ﴿ أَشْهَمَ لِرَجُلِ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ: سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ،
 وَسَهْماً لَهُ ».

— (وعنه) أي: ابن عمر (قال: قسم رسول الله على يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً متفق عليه واللفظ للبخاري. ولأبي داود) أي: عن ابن عمر (أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له) الحديث دليل على أنه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة سهام من الغنيمة له سهم ولفرسه سهمان. وإليه ذهب الناصر والقاسم ومالك والشافعي لهذا الحديث، ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة أن النبي هي «أعطى للفرس سهمين، ولكل إنسان سهما، فكان للفارس ثلاثة أسهم» ولما أخرجه النسائي من حديث الزبير أن النبي هي «ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهماً له وسهماً لقرابته» يعني من النبي هي وذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الفرس له سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظ: «فأعطى للفارس سهمين وللراجل سهماً» وهو من حديث مجمع بن جارية ولا يقاوم حديث الصحيحين. واختلفوا إذ حضر بفرسين فقال الجمهور: لا يسهم جارية ولا يقاوم حديث الصحيحين. واختلفوا إذ حضر بفرسين فقال الجمهور: لا يسهم الا لفرس واحد، ولا يسهم لها إلا إذا حضر بها القتال.

٣٤/ ١٣١٦ _ وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّه ﷺ يَقُولُ: «لاَ نَضَلَ إِلاَّ بَعْدَ الْخُمُس». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ.

— (وعن معن) بفتح الميم وسكون العين المهملة، هو أبو زيد معن بن يزيد السلمي بضم السين المهملة. له ولأبيه ولجده صحبة شهدوا بدراً كما قيل، ولا يعلم من شهد بدراً هو وأبوه وجده غيرهم. وقيل: لا يصح شهوده بدراً. يعد في الكوفيين (ابن يزيد قال: سمعت رسول الله على يقول: لا نقل) بفتح النون وفتح الفاء هو الغنيمة (إلا بعد الخمس. رواه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي) المراد بالنفل هو ما يزيده الإمام لأحد الغانمين على نصيبه، وقد اتفق العلماء على جوازه، واختلفوا هل يكون من قبل القسمة أو من الخمس؟ وحديث القسمة أو من الخمس وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد

١٣١٥ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في سهمان الخيل (الحديث ٢٧٣٣).

١٣١٦ ـ أخرجه أحمد: ٣/ ٤٧٠ ، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في النقل من الذهب والفضة ومن أول مغنم (الحديث ٢٧٥٣).

الأمرين. بل غاية ما دل عليه أنها تخمس الغنيمة قبل التنفيل منها. وتقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الأخبار دالة على أن التنفيل من أصل الغنيمة، واختلفوا في مقدار التنفيل فقال بعضهم: لا يجوز أن ينفل أكثر من الثلث، أو من الربع كما يدل عليه قوله.

٣٥/١٣١٧ - وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيّ ٱللَّهُ عنه قَالَ: ﴿ شَهِدْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ نَظَّلَ ٱلرُّبُعَ فِي الْبَدْءَة وَالثُّلُثَ فِي الرَّجْعَةِ ﴾. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ ٱلْجَارُودَ، وَالْمُعَادُودَ، وَالْحَاكِمُ.

- (وعن حبيب بن مسلمة) بالحاء المهملة المفتوحة وموحدتين بينهما مثناة تحتية، هو عبد الرحمُن حبيب بن مسلمة القرشي الفهري، وكان يقال له حبيب الروم لكثرة مجاهدته لهم، ولاه عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية وأذربيجان وكان فاضلاً مجاب الدعوة. مات بالشام أو بأرمينية ستة اثنتين وأربعين (قال: شهدت رسول الله ﷺ نفل الربع في البدأة) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة (والثلث في الرجعة. رواه أبو داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث أنه ﷺ لم يجاوز الثلث في التنفيل. وقال آخرون: للإمام أن ينفل السرية جميع ما غنمت لقوله تعالى: ﴿قُلُّ الْأَنْفَالُ لَلَّهُ والرسول﴾(١) ففوضها إليه ﷺ، والحديث لا دليل فيه على أنه لا ينفل أكثر من الثلث. واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المتذر: إنه ﷺ بين البدأة والقفول حين فضل إحدى العطيتين على الأخرى لقوة الظهر عند دخولهم وضعفه عند خروجهم، ولأنهم وهم داخلون أنشط وأشهى للسير والإمعان في بلاد العدو، وأجم وهم عند القفول لضعف دوابهم وأبدائهم، وهم أشهى للرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم لطول عهدهم بهم وحبهم للرجوع، فيرى أنه زادهم في القفول لهذه العلة واللَّه سبحانه وتعالى أعلم. قال الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر: هذا ليس بالبين، لأن فحواه يوهم أن الرجعة هي القفول إلى أوطانهم، وليس هو معنى الحديث، والبدأة إنما هي ابتداء السفر للغزو إذا نهضت سرية من جملة العسكر، فإذا وقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع،

۱۳۱۷ - أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: فيمن قال الخمس قبل النفل (المديث ۲۷۵۰)، وأخرجه ابن الجارود (الحديث ۱۳۷۸)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الغنائم وقسمتها (الحديث ٤٨٣٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: قسم الفيء، باب: تنفيل الثلث بعد الخمس (الحديث ١٣٣٧).

⁽١) سورة الأنقال، الآية: ١. أ

ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه، فإن قفلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثانية كان لهم مما غنموا الثلث، لأن نهوضهم بعد القفول أشد لكون العدو على حذر وحزم انتهى. وما قاله هو الأقرب.

٣٦/١٣١٨ ـ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يُنَقُّلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا (١) لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّة، سِوَى قِسْمَةِ عَامَّةِ ٱلجَيْشِ». مُتَّفَقُّ عَلَيْه.

ـــ (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة عامة الجيش. متفق عليه). فيه أنه ﷺ لم يكن ينفل كل من يبعثه، بل بحسب ما يراه من المصلحة في التنفيل.

٣٧/ ١٣١٩ _ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَاذِينَا الْعَسَلَ وَٱلْعِنَبَ، فَنَاكُلُهُ وَلاَ نَرْفَعُهُ». رَوَاهُ ٱلْبُخَارِيُّ، وَلاَّبِي دَاوُدَ: فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ الْخُمُسُ». وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حَبَّانَ.

_ (وحنه) أي: ابن عمر (قال: كنا نصب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه. رواه البخاري ولأبي داود) أي: عن ابن عمر (فلم يؤخذ منهم الخمس وصححه ابن حبان) لا نرفعه لا نحمله على سبيل الاذخار، أو لا نرفعه إلى من يتولى أمر الغنيمة، ونستأذنه في أكله اكتفاء بما علم من الإذن في ذلك. وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للغانمين أخذ القوت وما يصلح به، وكل طعام اعتيد أكله عموماً، وكذلك علف الدواب قبل القسمة، سواء كان بإذن الإمام أو بغير إذنه، ودليلهم هذا الحديث وما أخرجه الشيخان من حديث ابن مغفل قال: «أصبت جراب شحم يوم خيبر فقلت لا أعطي منه أحداً فالتفت فإذا

١٣١٨ _ أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنواتب المسلمين ما سأل هوزان النبي على الخمس في برضاعة فيهم فتحلل من المسلمين (الحديث ٣١٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: الأنفال (الحديث ١٧٥٠).

١٣١٩ - أخرجه البخاري في كتاب: الخمس، باب: ما يصيب من الطمام في أرض الحرب (الحديث ٣١٥٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في إباحة الطعام في أرض العدو (الحديث ٢٧٠١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الجهاد، باب: في الغناتم (الحديث ٢٧٠١).

⁽١) في نسخة م: سرايا، والسرايا: الجيش والعسكر.

رسول اللَّه ﷺ ببتسم، وهذه الأحاديث مخصصة لأحاديث النهي عن الغلول، ويدل له أيضاً الحديث الآتي وهو قوله: ::

المحافظة على الفيء

٣٨/١٣٢٠ ـ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَصَبْنَا طَعَاماً يَوْمَ خَيْبَرَ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ الْجَارُودِ، وَالْحَاكِمُ.

— (وعن عبد اللّه بن أبي أوفى، رضي اللّه عنه، قال: أصبنا طعاماً يوم خيبر فكان الرجل يجيء فيأخذ منه قدر ما يكفيه ثم ينصرف. أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) فإنه واضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة وقبل التخميس قاله الخطابي. وأما سلاح العدو ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافاً في جواز استعمالها. فأما إذا انقضت الحرب فالواجب ردها في المغنم. وأما الثياب والحرث والأدوات فلا يجوز أن تستعمل شيء منها، إلا أن يقول قائل إنه إذا احتاج إلى شيء منها لحاجة ضرورية كان له أن يستعمله، مثل أن يشتد البرد فيستدفىء بثوب ويتقوى به على المقام في بلاد العدو مرصداً له لقتالهم. وسئل الأوزاعي عن ذلك فقال: لا يلبس الثوب إلا أن يخاف الموت. (قلت:) الحديث الآتى:

٣٩/ ١٣٢١ وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلآخِرِ فَلاَ يَرْكَبْ دَابَّةً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهُ فِيهِ». أَخْرَجَهُ رَدَّهَا فِيهِ، وَلاَ يَلْبَسْ ثَوْبًا مِنْ فَيءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّادِمِيُّ، وَدِجَالُهُ لاَ بَأْسَ بِهِمْ.

_ (وعن رويفع بن ثابت، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من كان يؤمن

١٣٢٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في النهي عن النهي إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو (الحديث ٢٧٠٤)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الجهاد، باب: ما نقض قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم (الحديث ٢٧٠٤). !

١٣٢١ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الرجل ينتفع من الغنيمة بالشيء (الحديث ٢٧٠٨)، وأخرجه الدارمي في كتاب: السير، باب: النهي عن ركوب الدابة من المغنم ولبس الثوب منه (الحديث ٢/ ٢٣٠).

باللَّه واليوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا أعجفها ردها فيه، ولا يلبس ثوباً من فيء المسلمين حتى إذا أخلقه رده فيه. أخرجه أبو داود والدارمي ورجاله لا بأس بهم) يؤخذ منه جواز الركوب وليس الثوب، وإنما يتوجه النهي إلى الإعجاف والإخلاق للثوب، فلو ركب من غير إعجاف وليس من غير إخلاق وإتلاف جاز.

٤٠/ ١٣٢٢ ـ وَعَـنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَـالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ بَقُولُ: ﴿ يُجِيـرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضَهُـمْ ﴾. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَخْمَذُ ، وَنِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ .

_ (وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء والحاء المهملة (قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يجير) بالجيم والراء بينهما مثناة تحتية من الإجارة، وهي الأمان (على المسلمين بعضهم. أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وفي إسناده ضعف) لأن في إسناده الحجاج بن أرطاة، ولكنه يجبر ضعفه الحديث الآتي وهوقوله.

١٣٢٣ / ٤١ ــ وَلِلطَّيَالِسِي (١) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُعِجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَدْنَاهُمْ».

__ (وللطيالسي من حديث عمرو بن العاص: يجير على المسلمين أدناهم) وما في الصحيحين وهو:

٤٢/١٣٢٤ ـ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَلِيَّ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: «فِقَهُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ». زَادَ ٱبْنُ مَاجَه مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».

_ (عن علي، رضي الله عنه، ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم. زاد

١٣٢٢ ــ أخرجه ابن أبـي شيبة في مسنده: ٧/ ٦٨٩، وأخرجه أحمد: ١٩٥/١.

١٣٢٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الفرائض، باب: إثم من تبرأ من مواليه (الحديث ٦٧٥٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: فضل المدينة ودعاء النبي على فيها بالبركة (الحديث ١٣٧٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الديات، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم (الحديث ٢٦٨٣).

⁽١) لم أقف عليه في مسند الطيالسي ولم أقف على مسند عمرو بن العاص، يل وجدت مسند عبدالله بن عمرو بن العاص والحديث الذي أسنده هو: المؤمنون تكافأ دماءهم وهم يد على من سواهم. الحديث ص ٢٩٩.

ابن ماجه) من حديث على أيضاً (من وجه آخر: ويجير عليهم أقصاهم) كالدافع لتوهم أنه لا يجير إلا أدناهم فندخل المرأة في جواز إجارتها على المسلمين كما أفاده الحديث الآتي.

١٣٢٥ / ٤٣ _ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيءٍ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ».

_ (وفي الصحيحين من حديث أم هانيء) بنت أبي طالب، قيل: اسمها هند، وقيل: فاطمة، وهي أخت علي ابن أبي طالب عليه السلام (قد أجرنا من أجرت) وذلك أنها أجارت رجلين من أحمائها، وجاءت إلى النبي على تخبره أن علياً أخاها لم يجز إجازتها فقال على: (قد أجرنا) الحديث. والأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى، حر أم عبد، مأذون أو غير مأذون لقوله: «أدناهم» فإنه شامل لكل وضيع، وتعلم صحة أمان الشريف بالأولى، وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند جماعة من أصحاب مالك، فإنهم قالوا: لا يصح أمان المرأة إلا بإذن الإمام قالوا: فلو لم يجز لم يصح أمانها. وحمله الجمهور على أنه على أمضى ما وقع منها، وأنه انعقد أمانها، لأنه على سماها مجيرة، ولأنها داخلة في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعض أئمة الأصول، أو من باب التغليب بقرينة الحديث الآتي:

٤٤/ ١٣٢٦ فَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيُّ (١) عَلَى النَّبِيُّ اللَّهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّىٰ لاَ أَدَعَ إِلاَّ مُسْلِماً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن عمر، رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله على يقول: الأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً. رواه مسلم). وأخرجه أحمد بزيادة الثن عشت إلى قابل وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، أنه على أوصى عند موته بثلاث «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب». وأخرج البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب أن رسول الله على قال: «الا يجتمع دينان في جزيرة العرب» قال مالك: قال ابن شهاب ففحص عمر عن ذلك حتى أتاه الثلج، واليقين عن رسول الله على أنه

۱۳۲۵ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجزية والموادعة، باب: أمان النساء وجوارهن (الحديث ٣١٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة الضحى (الحديث ٧١٩).

١٣٢٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: المساقاة والمعاملة بجزء من التمر والزرع (الحديث ١٥٥١).

⁽١) في نسخة م: رسول اللَّه.

قال: ﴿لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر ٩. قال مالك: وقد أجلى يهود نجران وفدك أيضاً. والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى والمجوس من جزيرة العرب لعموم قوله: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» وهو عام لكل دين والمجوس بخصوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرفت. وأما حقيقة جزيرة العرب، فقال مجد الدين في القاموس: جزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات، أو ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولاً. ومن جدة إلى أطراف ريف العراق عرضاً انتهى. وأضيفت إلى العرب، لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم. وبما تضمنته الأحاديث من وجوب إخراج من له دين غير الإسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما، إلا أن الشافعي والهادوية خصوا ذلك بالحجاز. قال الشافعي: وإن سأل من يعطي الجزية أن يعطيها، ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن له ذلك، والمراد بالحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها كلها، وفي القاموس: الحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليفها، فإنها حجزت بين نجد وتهامة، أو بين نجد والسراة، أو لأنها احتجزت بالحرار الخمس حرة بني سليم وراقم وليلي وشوران والنار. قال الشافعي: ولا أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل الذمة من اليمن، وقد كانت بها ذمة وليس اليمن بحجاز، فلا يجليهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن. (قلت:) لا يخفى أن الأحاديث الماضية فيها الأمر بإخراج من ذكر من أهل الأديان غير دين الإسلام من جزيرة العرب، والحجاز بعض جزيرة العرب، وورد في حديث أبي عبيدة الأمر بإخراجهم من الحجاز، وهو بعض مسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتهم بحكم لا يعارض الحكم عليها كلها بذلك الحكم، كما قرر في الأصول أن الحكم على بعض أفراد العام لا يخصص العام وهذا نظيره. وليست جزيرة العرب من ألفاظ العموم كما وهم فيه جماعة من العلماء، وغاية ما أفاده حديث أبي عبيدة زيادة التأكيد في إخراجهم من الحجاز، لأنه دخل إخراجهم من الحجاز تحت الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب، ثم أفرد بالأمر زيادة تأكيد لا أنه تخصيص أو نسخ، كيف وقد كان آخر كلامه على: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، كما قال ابن عباس: أوصى عند موته. وأخرج البيهقي من حديث مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول: بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول اللَّه ﷺ أنه قال: ﴿قَاتُلُ اللَّهُ اليهودُ والنصاري اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب٤. وأما قول الشافعي إنه لا يعلم أحداً أجلاهم من اليمن، فليس ترك إجلائهم بدليل، فإن أعذار من ترك ذلك كثيرة، وقد ترك أبو بكر، رضي اللَّه عنه، إجلاء الحجاز مع الاتفاق على وجوب إجلائهم

لشغله بجهاد أهل الردة، ولم يكن ذلك دليلًا على أنهم لا يجلون، بل أجلاهم عمر رضي اللَّه عنه. وأما القولُ بأنه ﷺ أقرهم في اليمن بقوله لمعاذ: ﴿خَذَ مَنَ كُلُّ حَالَمُ دَيْنَاراً أو عدله معافرياً" فهذا كان قبل أمره على بإخراجهم، فإنه كان عند وفاته كما عرفت. فالحق وجوب إجلائهم من اليمن لوضوح دليله، وكذا القول بأن تقريرهم في اليمن قد صار إجماعاً سكوتياً لا ينهض على دفع الأحاديث، فإن السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد، أو من خليفة، أو غيره من فعل محظور، أو ترك واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك، فإنه إن كان الواقع فعلاً أو تركاً لمنكر وسكتوا لم يدل سكوتهم على أنه ليس بمنكر، لما علم من أن مراتب الإنكار ثلاث: باليد، أو اللسان، أو القلب. وانتفاء الإنكار باليد واللسان لا يُدل على انتفائه بالقلب، وحينئذ فلا يدل سكوته على تقريره، لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه إجماعاً سكوتياً، إذ لا يثبت أنه قد أجمع الساكت إذا علم رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك إلا علام الغيوب. وبهذا يعرف بطلان القول بأن الإجماع السكوتي حجة، ولا أعلم أحداً قد حرر هذا في رد الإجماع السكوتي مع وضوحه، والحمد للَّه المنعم المتفضل، فقد أوضحناه في رسالة مستقلة فالعجب ممن قال: ومثله قد يفيد القطع وكذلك قول من قال: إنه يحتمل أن حديث الأمر بالإخراج كان عند سكونهم بغير جزية باطل، لأن الأمر بإخراجهم عند وفاته على، والجزية فرضت في التاسعة من الهجرة عند نزول براءة فكيف يتم هذا؟ ثم إن عمر أجلى أهل نجران، وقد كان صالحهم على على مال واسع كما هو معروف وهو جزية. والتكليف لتقويم ما عليه الناس ورد ما ورد من النصوص بمثل هذه التأويلات، مما يطيل تعجب الناظر المنصف. قال النووى: قال العلماء رحمهم الله تعالى: ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين إلى الحجار ولا يمكثون فيه أكثر من ثلاثة أيام. قال الشافعي ومن وافقه: إلا مكة وحرمها فلا يجوز تمكين كافر من دخولها بحال، فإن دخل في خفية وجب إخراجه فإن مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير وحجته قوله تعالى: ﴿إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام﴾(١) (قلت:) ولا يخفى أن البانيان هم المجوس، والمجوس حكمهم من حكم أهل الكتاب لحديث «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» فيجب إخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب، وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس، فالدليل على إخراجهم دخولهم تحت الا يجتمع دينان في أرض العرب.

⁽١) صورة التوبة، الآية: ٢٨.ُ

٢٥٢١/٥٤ _ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: ﴿ كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ ٱللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَةٍ، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ وَٱلسَّلاَحِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ عَزَّ وَجَلَّهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعنه) أي: عمر، رضي اللَّه عنه، (قال: كانت أموال بني النضير) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة بعدها مثناة تحتية (مما أفاء اللَّه على رسوله مما لم يوجف) الإيجاف من الوجف وهو السير السريع (عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء الإبل (فكانت للنبي ﷺ خاصة فكان ينفق على أهله نفقة سنة وما بقي يجعله في الكراع) بالراء والعين المهملة بزنة غراب اسم لجميع الخيل (والسلاح عدة في سبيل اللَّه عزَّ وجَّلَّ. متفق عليه). بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود، وادعهم النبي ﷺ بعد قدومه إلى المدينة على أن لا يحاربوه، وأن لا يعينوا عليه عدوه، وكانت أموالهم ونخيلهم ومنازلهم بناحية المدينة، فنكثوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى قريش فحالفهم، وكان على رأس ستة أشهر من واقعة بدر كما ذكره الزهري. وذكر ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان بعد قصة أحد وبئر معونة اوخرج إليهم النبي ﷺ يستعينهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية الضمري من بني عامر، فجلس النبي على إلى جنب جدار لهم فتمالئوا على إبقاء صخرة عليه من فوق ذلك الجدار، وقام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب، فأتاه الخبر من السماء، فقام مظهراً أنه يقضي حاجة وقال لأصحابه: لا تبرحوا ورجع مسرعاً إلى المدينة فاستبطأه أصحابه، فأخبروا أنه رجع إلى المدينة، فلحقوا به فأمر بحربهم والمسير إليهم فتحصنوا، فأمر بقطع النخل، والتحريق، وحاصرهم ست ليال، وكان ناس من المنافقين بعثوا إليهم أن اثبتوا وتمنعوا، فإن قوتلتم قاتلنا معكم فتربصوا، فقذف اللَّه الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم، فسألوا أن يجلوا من أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصولحوا على ذلك، إلا الحلقة بفتح الحاء المهملة وفتح اللام فقاف، وهي السلاح فخرجوا إلى أذرعات وأريحاء من الشام، وآخرون إلى الحيرة ولحق آل أبي الحقيق وآل حيى بن أخطب بخيبر،

١٣٢٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: المجن ومن يترس صاحبه (الحديث ٢٩٠٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: الفيء (الحديث ١٧٥٧).

وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال تعالى: ﴿ لأول الحشر ﴾ (١) والحشر الثاني من خيبر في أيام عمر، رضي الله عنه، وقوله: (مما أفاء الله على رسوله) الفيء ما أخذ بغير قتال، قال في نهاية المجتهد: إنه لا خمس فيه عند جمهور العلماء. وإنما لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، لأن بني النضير كانت على ميلين من المدينة، فمشوا إليها مشاة غير رسول الله ﷺ، فإنه ركب جملاً أو حماراً ولم تنل أصحابه ﷺ مشقة في ذلك. وقوله: ﴿ كَانْ يَنْفَى على أهله أي مما استبقاه لنفسه، والمراد أنه يعزل لهم نفقة سنة، ولكنه كان ينفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا يتم عليه السنة، ولهذا توفي ﷺ ودرعه مرهونة على شعير استدانة لأهله. وفيه دلالة على جواز ادخار قوت سنة، وأنه لا ينافي التوكل. وأجمع العلماء على جواز الادخار مما يستغله الإنسان من أرضه. وأما إذا أراد أن يشتريه من السوق ويدخره، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز، بل يشتري ما لا يحصل به تضييق على المسلمين كقوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت السنة، وهذا التفصيل نقله القاضى عياض عن أكثر العلماء.

٤٦/ ١٣٢٨ حَوْمَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ﴿غَزُوْنَا مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، فَأَصَبْنَا فِيهَا غَنَماً، فَقَسَمَ فِينَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ طَائِفَةً، وَجَعَلَ بَقِيتُهَا فِي الْمَغْنَمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرِجَالُهُ لاَ بَأْسَ بِهِمْ.

— (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ خيبر فأصبنا فيها غنماً فقسم فينا رسول الله ﷺ طائفة وجعل بقيتها في المغنم. رواه أبو داود ورجاله لا بأس بهم). الحديث من أدلة التنفيل، وقد سلف الكلام فيه، فلو ضمه المصنف رحمه الله إليها لكان أولى.

٤٧/١٣٢٩ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (٢) ﷺ: "إِنِّي لاَ أَخِيسُ بِالْعَهْدِ وَلاَ أَخِيسُ بِالْعَهْدِ وَلاَ أَخْسِلُ الرُّسُلَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَٱلنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

(١) سورة الحشر، الآية: ٢.

١٣٢٨ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في بيع الطعام إذا انفصل عن الناس في أرض العدو (الحديث ٢٧٠٧).

١٣٢٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الإمام يستجن به في العهود (الحديث ٢٧٥٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: الموادعة والمهادنة (الحديث ٤٨٧٧).

⁽٢) في نسخة م: رسول اللَّه.

١٣٢٩ ــ (وعن أبي رافع، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إني لا أخبس) بالخاء المعجمة فمثناة تحتية فسين مهملة في النهاية لا أنقضه (بالعهد ولا أحبس الرسل رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان). في الحديث دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو لكافر، وعلى أنه لا يحبس الرسول بل يرد جوابه، فكأن وصوله أمان له فلا يجوز أن يحبس بل يرد.

١٣٣٠ / ٤٨ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبُّمَا قَرْبَةٍ آتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَآيَّمَا قَرْيَةٍ عَصَتِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ*. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه على قال: أيما قرية أتيتموها فأقمتم فيها فسهمكم فيها، وأيما قرية عصت اللّه ورسوله فإن خمسها للّه ورسوله، ثم هي لكم رواه مسلم). قال القاضي عياض في شرح مسلم: يحتمل أن يكون المراد بالقرية الأولى هي التي لم يوجف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب، بل أجلى عنها أهلها وصالحوا، فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطاء كما تقرر في الفيء، ويكون المراد بالثانية ما أخذت عنوة فيكون غنيمة يخرج منها الخمس والباقي للغانمين، وهو معنى قوله: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمس في الفيء. قال ابن المنذر:

١ ــ باب: الجزية والمدنة

الأظهر في الجزية أنها مأخوذة من الإجزاء، لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة دمه. (والهدنة) هي متاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة، ومشروعية الجزية سنة تسع على الأظهر وقيل سنة ثمان.

1/1٣٣١ مَنْ عَبْدِ ٱلرَّحْمَٰنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا ـ يَعَنِي: الْجِزْيَةَ ـ مِنْ مَجُوسِ هَجَرًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَهُ طَرِيقٌ فِي الْمُوطَّأُ فِيهَا آنْفِطَاعٌ.

١٣٣٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: حكم الفيء (الحديث ١٧٥٦).

١٣٣١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الجزية والموادعة، باب: مع أهل الذَّمة والحرب (الحديث ٣١٥٧).

— (عن عبد الرحمٰن بن عوف أن النبي الخاها ـ يعني الجزية ـ من مجوس هجر. رواه البخاري وله طريق في الموطأ فيها انقطاع). وهي: ما أخرجه الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه وأن رسول الله الله الخذ الجزية من مجوس البحرين قال البيهقي وابن شهاب: إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب، وابن المسيب حسن المرسل فهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه المصنف. وأخرج الشافعي من حديث عبد الرحمٰن أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: لا أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمٰن سمعت الخطاب ذكر المجوس فقال: لا أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمٰن سمعت قال: جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي في فلما خرج قلت له: ما قضى الله ورسوله فيكم قال: شراً، قلت: مه، قال: الإسلام أو القتل. قال: وقال عبد الرحمٰن بن عوف قبل منهم الجزية. قال ابن عباس: وأخذ الناس بقول عبد الرحمٰن وتركوا ما سمعت.

(قلت): لأن رواية عبد الرحمٰن موصولة وصحيحة، ورواية ابن عباس هي عن مجوسي لا تقبل أتفاقاً. وأخرج الطبراني عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ: «سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب». وأخرج البيهةي عن المغيرة في حديث طويل مع فارس وقال فيه: «فأمرنا نبينا على أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدواً الجزية وكان أهل فارس مجوساً. فدلت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموماً، ومن أهل هجر خصوصاً كما دلت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى. قال الخطابي: وفي أمتناع عمر، رضي الله عنه، من أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبد الرحمٰن أن النبي على أخذها من مجوس هجر، دليل على أن رأي الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك، كما ذهب إليه الأوزاعي وإنما تقبل من أهل الكتاب. وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم. فذهب الشافعي في أغلب قوليه إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقال أكثر أهل العلم: إنهم ليسوا من أهل الكتاب، وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى.

(قلت): قدمنا لك أن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دل له حديث بريدة، ولا يخفي أن في قوله: «سنوا بهم أهل الكتاب» ما يشعر بأنهم ليسوا بأهل كتاب. ويدل لما قدمناه قوله: ٢/١٣٣٢ ـ وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَنَسِ، وَعَنْ أَ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهم: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَى بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكَيْدِرِ دُومَةِ الْجَنْدَلِ (٢)، وَضِيَ ٱللَّهُ عنهم: ﴿ وَمَا لَجَنْدَلِ (٢) عَلَى الْجِزْيَةِ ﴾. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

_ (وعن عاصم بن عمر) هو: أبو عمرو عاصم بن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، العدوي القرشي. ولد قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين، وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه، روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعروة بن الزبير. (عن أنس) أي: ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) أي: ابن جبير بن مطعم القرشي المكي، سمع أبا سلمة بن عبد الرحمٰن وعامر بن عبد الله بن الزبير وغيرهم، (أن النبي على بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر) بضم الهمزة بعد الكاف مثناة تحتية فدال مهملة قراء (دومة) بضم الدال المهملة وسكون الواو، ودومة الجندل اسم محل. (فأخلوه وأنوا به فحقن دمه وصالحه على الجزية. رواه أبو داود) قال الخطابي: أكيدر دومة رجل من العرب يقال إنه من غسان. ففي هذا دليل على أخذ الجزية من العرب، كجوازه من العجم انتهى.

(قلت): فهو من أدلة ما قدمناه كان على بعث خالداً من تبوك، والنبي على بها في آخر غزاة غزاها، وقال لخالد: ﴿إنك تجده يصيد البقر، فمضى خالد حتى إذا كان من حصنه بمبصر العين في ليلة مقمرة أقام، وجاءت بقر الوحش حتى حكت قرونها بباب القصر، فخرج إليها أكيدر في جماعة من خاصته، فتلقتهم جند رسول الله على فأخذوا أكيدر وقتلوا أخاه حسان، فحقن رسول الله دمه وكان نصرانياً، وأستلب خالد من حسان قباء ديباج مخوصاً بالذهب، وبعث به إلى رسول الله على وأجار خالد أكيدر من القتل حتى يأتي به رسول الله على على أن يفتح له دومة الجندل، ففعل، وصالحه على ألفي بعير وثمانمائة رأس والفي درع وأربعمائة رمح، فعزل رسول الله على صفية خالصاً، ثم قسم الغنيمة حالحديث، وفيه أنه قدم خالد بأكيدر على رسول الله على فنعاه إلى الإسلام فأبى فأقره على الحزية.

١٣٣٢ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في أخذ الجزية (الحديث ٣٠٣٧).

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) زيادة في الأصل.

٣/ ١٣٣٣ — وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنهُ، قَالَ: بَعَثْنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي: «أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً، أَوْ عِدْلَهُ مَعَافِرِيًّا». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ. أَنْ حَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

 (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فأمرني أن آخذ من كل حالم ديناراً أو عدله) بالعين المهملة مفتوحة وتكسر المثل. وقيل: بالفتح ما عادله من جنسه وبالكسر ما ليس من جنسه. وقيل: بالعكس كما في النهاية ثم دال مهملة (معافرياً) بفتح الميم فعين مهملة بعدها ألف ففاء وراء بعدها ياء النسبة إلى معافر، وهي بلد باليمن تصنع فيها الثياب فنسبت إليها، فالمراد أو عدله ثوباً معافرياً (أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم). وقال الترمذي: حديث حسن. وذكر أن بعضهم رواه مرسلاً وأنه أصح، وأعله ابن حزم بالانقطاع، وأن مسروقاً لم يلق معاذاً، وفيه نظر. وقال أبو داود: إنه منكر، قال: وبلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكارًا شديداً. قال البيهقي: إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق عن معاذ. فأما رواية الأعمش عن أبي واثل عن مسروق، فإنها محفوظة قد رواها عن الأعمش جماعة. منهم سفيان الثوري وشعبة ومعمر وأبو عوانة ويحيى بن شعبة وحفص بن غياث. وقال بعضهم: عن معاذ. وقال بعضهم: إن النبي على الما بعث معاذاً إلى اليمن أو معناه. والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب، على كل حالم أي بالغ، وفي رواية محتلم. وظاهر إطلاقه سواء كان غنياً أو فقيراً، والمراد أنه يؤخذ الدينار ممن ذكر في السنة، وإلى هذا ذهب الشافعي فقال: أقل ما يؤخذ من أهل الذمة دينار على كل حالم، وبه قال أحمد فقال: الجزية دينار أو عدله من المعافري لا يزاد عليه ولا ينقص، إلا أن الشافعي جعل ذلك حداً في جانب القلة. وأما الزيادة فتجوز لما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ صالح أهل نجران على ألفي حلة النصف في محرم والنصف في رجب يؤدونها إلى المسلمين، وعارية ثلاثين درعاً وثلاثين فرساً، وثلاثين بعيراً وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح، يغزو بها المسلمون ضامنين لها حتى يردوها عليهم إن كان

١٣٣٣ - أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: في أخذ الجزية (الحديث ٣٠٣٨)، وأخرجه النسائي وأخرجه الترمذي في كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البقر (الحديث ٣٢٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: الزكاة، باب: في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٢٤٥٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٢٩٨١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الزكاة، باب: زكاة البقر (الحديث ٢٩٨٨).

باليمن كيد؛ قال الشافعي: وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من أهل نجران، يذكر أن قيمة ما أخذوا من كل واحد أكثر من دينار، وإلى هذا ذهب عمر فإنه أخذ زائداً على الدينار، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا توقيف في الجزية في القلة ولا في الكثرة، وأن ذلك موكول إلى نظر الإمام، ويجعل هذه الأحاديث محمولة على التخيير والنظر في المصلحة. وفي الحديث دليل على أن الجزية لا تؤخذ من الأنثى لقوله: • حالم، قال في نهاية المجتهد: اتفقوا على أنه لا تجب الجزية إلا بثلاثة أوصاف: الذكورة والبلوغ والحرية. وأختلفوا في المجنون المقعد، والشيخ، وأهل الصوامع، والفقير قال: وكل هذه مسائل أجتهادية ليس فيها توقيف شرعي، قال: وسبب أختلافهم هل يقتلون أم لا؟ ا هـ. هذا وأما رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة، أن النبي ﷺ كتب إلى معاذ باليمن اعلى كل حالم أو حالمة دينار أو قيمته، فإسنادها منقطع. وقد وصله أبو شيبة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس بلفظ: «فعلى كل حالم دينار أو عدله من المعافر، ذكر أو أنثى، حر أو عبد دينار، أو عوضه من الثياب؛ لكنه قال البيهقي: أبو شيبة ضعيف، وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه منقطع، وعن عروة وفيه أنقطاع، وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ، وفيه احالمة الكن قال أثمة الحديث: إن معمراً إذا روى عن غير الزهري غلط كثيراً. وبه يعرف أنه لم يثبت في أخذ الجزية من الأنثى حديث يعمل به. وقال الشافعي: سألت محمد بن خالد وعبد اللَّه بن عمرو بن مسلم وعدداً من علماء أهل اليمن، وكلهم حكوا عن عدد مضوا قبلهم يحكون عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة، أن صلح النبي على كان الأهل الذمة باليمن على دينار كل سنة، ولا يثبتون أن النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية، وقال عامتهم: ولم يؤخذ من زروعهم، وقد كان لهم زروع ولا من مواشيهم شيئاً علمناه، قال: وسألت عدداً كثيراً من ذمة أهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن، فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذاً أخذ منهم ديناراً عن كل بالغ منهم، وسموا البالغ حالماً، قالوا: وكان في كتاب النبي ﷺ مع معاذ ﴿إن على كل حالم ديناراً» وأعلم أنه يفهم من حديث معاذ هذا وحديث بريدة المتقدم، أنه يجب قبول الجزية ممن بذلها يوحرم قتله، وهو المفهوم من قوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية﴾(١) الآية أنه ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله تعالى: ﴿قَاتُلُوا الَّذِينَ لَا يَوْمَنُونَ باللَّه ولا باليوم الآخر ﴾ (٢) بإعطاء الجزية. وأما جوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية وهو إعطاء الجزية، فيحرم قتالهم بعد إعطائها.

⁽١) (٢) سورة التوبة، الَّاية: ٢٩.

٤/١٣٣٤ هـ وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرِو الْمُزَنِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ٱلإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

— (وحن حائذ بن عمرو المزني عن النبي على قال: الإسلام يعلو ولا يعلى أخرجه الدارقطني) فيه دليل على علو أهل الإسلام على أهل الأديان في كل أمر لإطلاقه، فالحق لأهل الإيمان إذا عارضهم غيرهم من أهل الملل، كما أشير إليه في إلجائهم إلى مضايق الطرق، ولا يزال دين الحق يعلو ويزداد علواً، والداخلون فيه أكثر في كل عصر من الأعصار.

٥٣٣٥/٥ – وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه (أَنَّ رَسُولَ ٱللَّه) (١) ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدَءُوا الْبَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَٱضْطَرُوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي في قال: لا تبده واليهود والنصارى بالسلام، وإذا لفيتم أحدهم في طريق فأضطروه إلى أضيقه. رواه مسلم). فيه دليل على تحريم أبتداء المسلم لليهودي والنصراني بالسلام، لأن ذلك أصل النهي، وحمله على الكراهة خلاف أصله، وعليه حمله الأقل. وإلى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف، وذهب طائفة منهم ابن عباس إلى جواز الابتداء لهم بالسلام، وهو وجه لبعض الشافعية، إلا أنه قال المازري إنه يقال: السلام عليك بالأفراد، ولا يقال السلام عليكم، وأحتج لهم بعموم قوله تعالى: ﴿وقولوا للناس حسنا﴾ (٢) وأحاديث الأمر بإفشاء السلام. والجواب أن هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب، وهذا إذا كان الذمي منفرداً. وأما إذا كان معه مسلم جاز الابتداء بالسلام ينوي به المسلم، لأنه قد ثبت أنه في سلم على مجلس فيه أخلاط من المشركين والمسلمين. ومفهوم قوله لا تبدءوا أنه، لا ينهى عن مجلس فيه أخلاط من المشركين والمسلمين. ومفهوم قوله لا تبدءوا أنه، لا ينهى عن المجواب عليهم إن سلموا، ويدل له عموم قوله تعالى: ﴿وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾ (٢) وأحاديث فإذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم، وفي رواية منها أو ردوها (١) وأحاديث فإذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم، وفي رواية

١٣٣٤ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: النكاح، باب: المهر (الحديث ٣/ ٢٥٢).

١٣٣٥ _ أخرجه مسلم في كتاب: ألسلام، بأب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام (الحديث ١٧ ١).

⁽١) في نسخة م: عن النبي.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٨٦. (٣) سورة النساء، الآية: ٨٦.

"إن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم السام عليكم فقولوا: وعليك" وفي رواية "قل وعليك" أخرجها مسلم. وأتفق العلماء على أنه يرد على أهل الكتاب، ولكنه يقتصر على قوله: "وعليكم" وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات. قال الخطابي: عامة المحديثين يروون هذا الحرف بالواو، قالوا: وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو. وقال الخطابي: هذا هو الصواب، لأنه إذا حذف صار كلامه بعينه مردوداً عليهم، خاصة وإذا أثبت الواو أقتضى المشاركة معهم فيما قالوه، قال النووي: إثبات الواو وحذفها جائز إن صحت به الروايات، فإن الواو وإن أقتضت المشاركة، فالموت هو علينا وعليهم ولا أمتناع. وفي الحديث دليل على إلجائهم إلى مضايق الطرق إذا اشتركوا هم والمسلمون في الطريق فيكون واسعة للمسلمين فإن خلت الطريق عن المسلمين فلا حرج عليهم، وأما ما يفعله اليهود في هذه الأزمنة، من تعمد جعل المسلم على يسارهم إذا لاقاهم في الطريق، فشيء أبتدعوه لم يرو فيه شيء، وكأنهم يريدون التفاؤل بأنهم من أصحاب اليمين، فينبغي منعهم مما يتعمدونه من ذلك لشدة محافظتهم عليه ومضادة المسلم.

7/1٣٣٦ ـ وَعَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ

ـ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ، وَفِيهِ: الهَٰذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ٱللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍ وَعَلَيْهِ مُحَمَّدُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ». عَمْرٍ وَ عَلَى وَضِعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ، وَيَكُفُّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ .

— (وحن المسور بن مخرمة ومروان أن النبي ﷺ خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ المرام بإفراد ذكر، وكان الظاهر فذكرا بضمير التثنية ليعود إلى المسور ومروان، وكأنه أراد فذكر أي الراوي (بطوله وفيه: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض. أخرجه أبو داود وأصله في البخاري). الحديث دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الإمام وإن كره ذلك أصحابه، فإنه ذكر في المهادنة ما يفيده الحديث الآتي وهو قوله:

١٣٣٦ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في صلح العدو (الحديث ٢٧٦٥) و (الحديث ٢٧٦٦)، وأخرجه البخاري في كتاب: الشروط، باب: الشروط في الجهاد (الحديث ٢٧٣١) و (الحديث ٢٧٣٢).

٧/١٣٣٧ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: "أَنَّ مَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَّدْتُمُوهُ عَلَيْنَا». فَقَالُوا: أَتَكْتُبُ هٰذَا جَاءَنَا (١) مِنْكُمْ لَمْ نُرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَّدْتُمُوهُ عَلَيْنَا». فَقَالُوا: أَتَكْتُبُ هٰذَا يَا رَسُولَ ٱللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ ٱللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ ٱللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا».

— (وأخرج مسلم بعضه من حديث أنس وفيه أن من جاء منكم لم نرده عليكم ومن جاءكم منا رددتموه علينا) أي: من جاء من المسلمين إلى كفار مكة لم يردوه إلى رسول الله ﷺ ومن جاء من أهل مكة إليه ﷺ رده إليهم فكره المسلمون ذلك (فقالوا: أكتب هذا يا رسول الله؟ قال: نعم إنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجاً ومخرجاً) فإنه ﷺ كتب هذا الشرط مع ما فيه من كراهة أصحابه له، والحديث طويل ساقه أثمة السير في قصة الحديبية، وأستوفاه ابن القيم في زاد المعاد وذكر فيه كثيراً من الفوائد، وفيه أنه ﷺ رد إليهم أبا جندل ابن سهيل وقد جاء مسلماً قبل تمام كتاب الصلح، وأنه بعد رده إليهم جعل الله له فرجاً ومخرجاً، ففر من المشركين ثم أقام بمحل على طريقهم يقطعها عليهم، وأنضاف إليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل بمحل على طريقهم، والقصة مبسوطة في كتب السير. وقد ثبت أنه ﷺ لم يرد النساء الخارجات مكة مسالكهم، والقصة مبسوطة في كتب السير. وقد ثبت أنه ﷺ لم يرد النساء الخارجات الفريقين، فإنها لما خرجت أم كلثوم بنت أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها، فمنع رسول الله ﷺ عن ذلك وأنزل الله تعالى الآية وفيها ﴿فلا ترجعوهن إلى الكفار﴾(٢) فمنع رسول الله ﷺ عن ذلك وأنزل الله تعالى الآية وفيها ﴿فلا ترجعوهن إلى الكفار﴾(٢) الآية. والحديث دليل على جواز الصلح على رد من وصل إلينا من العدو كما فعله ﷺ،

٨/ ١٣٣٨ — وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَداً لَمْ بَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةٍ أَرْبَعِينَ عَاماً». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

١٣٣٧ - أخرجه مسلم في كتاب: الجهاد، باب: صلح الحديبية في الحديبية (الحديث ١٧٨٤).

⁽١) ني نسخة م: جاء.

١٣٣٨ - أحرجه البخاري في كتاب: الجزية والموادعة، ياب: إثم من قتل معاهداً بغير جرم (الحديث ٣١٦٦).

⁽٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

ـــ (ومن عبد اللَّه بن عمـــو، رضي اللَّه عنهما، عن النبي ﷺ قال: من قتل معاهداً لم يرح) بفتح المثناة التحتية وفتح الراء أصله يراح أي: لم يجد (رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً. أخرجه البخاري). وفي لفظ للبخاري: •من قتل نفساً معاهداً له ذمة اللَّه وذمة رسوله ـ الحديث، وفي لفظ له تقييد ذلك بغير جرم وفي لفظ له بغير حق. وعند أبي داود والنسائي بغير حلها، والتقييد معلوم من قواعد الشرع. (من مسيرة أربعين عاماً) وقع عند الإسماعيلي سبعين عاماً، ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة، وعند البيهقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ: ﴿سبعين خريفاً». وعند الطبراني من حديث أبي مسيرة ماثة عام، وفيه من حديث أبي بكرة خمسمائة عام، وهو في الموطأ من حديث آخر، وفي مسند الفردوس عن جابر «إن ربح الجنة ليدرك من مسيرة ألف عام،. وقد جمع العلماء بين هذه الروايات المختلفة. قال المصنف ما حاصله: إن ذلك الإدراك في موقف القيامة، وأنه يتفاوت بتفاوت مراتب الأشخاص، فالذي يدركه من مسيرة خمسمائة أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك، وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي، ورأيت نحوه في كلام ابن العربي. وفي الحديث دليل على تحريم قتل المعاهد. وتقدم الخلاف في الاقتصاص من قاتله، وقال المهلب: هذا فيه دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد أو الذمي لا يقتص منه، قال: لأنه أقتصر فيه على ذكر الوعيد الأخروي دون الدنيوي هذا كلامه.

r ــ بـائب: السبق الوالرمي

السبق بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراد هنا، ويقال بتحريك الموحدة، وهو الرهن الذي يوضع لذلك (والرمي) مصدر رمي والمراد به هنا المناضلة بالسهام للسبق.

١/١٣٣٩ ـ عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ سَابَقَ النَّبِيْ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمُّرَتْ، مِنَ الْحَفْيَاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَا ثَنِيَّةَ الوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ مِنَ الثَنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ٱبْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلَا الْبُخَارِيُّ قَالَ سُفْيَانُ : ﴿ مِنَ الْحَفْيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ ، أَوْ سِتَّةٌ ، وَمِنَ النَّيِّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ ﴾ . الثَنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ ﴾ .

١٣٣٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الصلاة، باب: هل يقال مسجد فلان (الحديث ٤٢٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: المسابقة بين الخيل وتضميرها (الحديث ١٨٧٠).

١٣٣٩ ــ (عن ابن عمر، رضى الله عنهما، قال: سابق النبي ﷺ بالخيل التي قد ضمرت) من التضمير وهو كما في النهاية، أن يظاهر عليها بالعلف حتى تسمن، ثم لا تعلف إلا قوتها لتخف، زاد في الصحاح، وذلك في أربعين يوماً، وهذه المدة تسمى المضمار، والموضع الذي يضمر فيه الخيل أيضاً مضمار. وقيل: تشد عليها سروجها، وتجلل بالأجلة حتى تعرق، فيذهب رهلها ويشتد لحمها. (من الحقياء) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مثناة تحتية ممدودة، وقد تقصر مكان خارج المدينة. (وكان أمدها) بالدال المهملة أي غايتها (ثنية الوداع) محل قريب من المدينة سميت بذلك، لأن الخارج من المدينة يمشى معه المودعون إليها. (وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق، وكان ابن عمر فيمن سابق. متفق عليه زاد البخاري) من حديث ابن عمر (قال سفيان: من الحفياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة، ومن الثنية إلى مسجد بني زريق مبل). الحديث دليل على مشروعية السباق، وأنه ليس من العبث، بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة، بحسب الباعث على ذلك. قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام؛ وكذا الترامي بالسهام وأستعمال الأسلحة، لما في ذلك من التدرب على الحرب. وفيه دليل على جواز تضمير الخيل المعدة للجهاد. وقيل: إنه يستحب.

٢/ ١٣٤٠ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ، وَفَضَّلَ الْقُرَّحَ فِي الْغَايَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعنه) أي: ابن عمر، رضي الله عنهما، (أن النبي على سابق بين الخيل وفضل القرح) جمع قارح، والقارح ما كملت سنة كالبازل في الإبل (في الغاية، رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) فيه مثل الذي قبله دليل على مشروعية السباق بين الخيل، وأنه يجعل غاية القرح أبعد من غاية ما دونها لقوتها وجلادتها، وهو المراد من قوله وفضل القرح.

١٣٤٠ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ١٥٧، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في السبق (الحديث ٢٥٧٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: السبق (الحديث ٢٥٨٧).

٣/ ١٣٤١ ص وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَصْلِ، أَوْ حَافِرٍ *. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّلاَئَةُ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: لا سبق) بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة، هو ما يجعل للسابق على السبق من جعل (إلا في خف أو نصل أو حافر. رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) وأخرجه الحاكم من طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد، وأعل الدارقطني بعضها بالوقف. قوله: (إلا في خف) المراد به الإبل والحافر الخيل، والنصل السهم أي: ذي خف، أو ذي حافر، أو ذي نصل على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه. والحديث دليل على جواز السباق على جعل، فإن كان الجعل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف، وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لأنه من القمار. وظاهر الحديث أنه لا يشرع السبق إلا فيما ذكر من الثلاثة، وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي وأجازه عطاء في كل شيء، وللفقهاء خلاف في جوازه على عوض أولاً، ومن أجازه عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات.

٤/ ١٣٤٢ عَـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰهُ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ ـ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ بُسْبَقَ ـ فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ (١) أَمِنَ فَهُوَ قِمَارٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

_ (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (عن النبي ﷺ قال: من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق) مغير الصيغة أي يسبقه غيره (فلا بأس به فإن أمن فهو قمار. رواه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف) ولأثمة الحديث في صحته إلى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم: أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد ابن المسيب، فقد رواه

۱۳٤١ _ أخرجه أحمد: ٢/ ٤٧٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في السبق (الحديث ٢٥٧٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الجهاد، باب: ما جاء في الرهان في السبق (الحديث ١٧٠٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: الخيل، باب: السبق (الحديث ٢٥٨٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: السير، باب: السبق (الحديث ٢٩٨٨).

١٣٤٧ _ أخرجه أحمد: ٢/٥٠٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الجهاد، باب: في الحلل (الحديث ٢٥٧٩).

⁽١) ني نسخة م: وإن.

يحيى بن سعيد عن سعيد من قوله أنتهى. وهو كذلك في الموطأ عن الزهري عن سعيد. وقال ابن أبي خيثمة: سألت ابن معين عنه فقال: هذا باطل وضرب على أبي هريرة، وقد غلط الشافعي من رواه عن سعيد عن أبي هريرة. وفي قوله: (وهو لا يأمن أن يسبق) دلالة على أن المحلل وهو الفرس الثالث في الرهان يشترط عليه أن لا يكون متحقق السبق وإلا كان قماراً. وإلى هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن القمار، ولعل الوجه أن المقصود إنما هو الاختيار للخيل، فإذا كان معلوم السبق فات الغرض الذي يشرع لأجله. وأما المسابقة بغير جعل فمباحة إجماعاً.

٧٦٤٣ /٥ - وَعَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقْرَأَ: ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا آسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ (وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلُ) (١٧﴾ (٢) - الآيةُ. ﴿ أَلاَ إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ ، أَلاَ إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقرأ ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾(٣) ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي رواه مسلم). أفاد الحديث تفسير القوة في الآية بالرمي بالسهام، لأنه المعتاد في عصر النبوة ويشمل الرمي بالبنادق للمشركين والبغاة ويؤخذ من ذلك شرعية التدرب فيه، لأن الإعداد إنما يكون مع الاعتياد، إذ من لم يحسن الرمي لا يسمي معداً للقوة.

¹٣٤٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: فضل الرمي والحث عليه وذم من علمه ثم نسيه (الحديث ١٩١٧).

⁽١) زيادة في الأصل.

⁽٢) و (٣) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.

١٢ _ كتاب: الأطمهة

باب: الأطعمة

١/١٣٤٤ لَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكُلُهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

سه (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي على قال: كل ذي ناب من السباع فأكله حرام. رواه مسلم).)دل الحديث على تحريم ماله ناب من سباع الحيوانات، والناب السن خلف الرباعية كما في القاموس، والسبع هو المفترس من الحيوان كما في القاموس أيضاً وفيه الافتراس الاصطياد، وفي النهاية أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، هو ما يفترس الحيوان ويأكله قهراً وقسراً، كالأسد والذئب والنمر ونحوها. وأختلف العلماء في المحرم منها، فذهب الهادوية والشافعي وأبو حنيفة أحمد وداود إلى ما أفاده الحديث، ولكنهم أختلفوا في جنس السباع المحرمة. فقال أبو حنيفة: كل ما أكل اللحم فهو سبع، حتى الفيل والضبع واليربوع والسنور. وقال الشافعي: يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالأسد والذئب والنمر دون الضبع والثعلب، لأنهما لا يعدوان على الناس. وذهب ابن عباس فيما حكاه عنه ابن عبد البر وعائشة وابن عمر على رواية عنه فيها ضعف، والشعبي وسعيد بن جبير إلى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى: ﴿قل لا أجدفي ما أرحي إلي محرماً﴾ (أن الآية، فالمحرم هو ما ذكر في الآية وما عداه حلال. (وأجبب) بأن الآية أرحي إلي محرماً أبي هريرة بعد الهجرة، فهو ناسخ للآية عند من يرى نسخ القرآن بالسنة. وبأن مكية وحديث أبي هريرة بعد الهجرة، فهو ناسخ للآية عند من يرى نسخ القرآن بالسنة. وبأن الآية خاصة بثمانية الأزواج من الأنعام و (أعلى من حرم بعضها، كما ذكر الله تعالى قبلها من قرله: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام و (٢) إلى آخر الآيات. فقيل في الرد عليهم:

١٣٤٤ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: تحريم أكل كل ذي ناب من السباع (الحديث ١٩٣٣).

⁽١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥. (٢) سورة الأنعام، الآية: ١٣٩.

﴿قُلُ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِي إلِي محرماً﴾ (١) الآية أي أن الذي احللتموه هو المحرم، والذي حرمتموه هو الحلال، وأن ذلك أفتراء على الله، وقرن بها لحم الخنزير لكونه مشاركاً لها في علة التحريم، وهو كونه رجساً. فالآية وردت في الكفار الذين يحلون الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به، ويحرمون كثيراً مما أباحه الشرع، وكان الغرض من الآية بيان حالهم، وأنهم يضادون الحق، فكأنه قيل: ما حرام إلا ما أحللتموه مبالغة في الرد عليهم. (قلت): ويحتمل أن المراد قل لا أجد الآية محرماً إلا ما ذكر في الآية، ثم حرم الله من بعد كل ذي ناب من السباع، ويروى عن مالك أنه إنما يكره أكل كل ذي ناب من السباع لا أنه محرم.

٢/١٣٤٥ - وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ آبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما بِلَفْظِ: «نَهٰى».
 وَزَادَ: «وَكُلِّ ذِي مَخْلَب مِنَ الطَّيْرِ».

— (وأخرجه) أي: أخرج معنى حديث أبي هريرة (من حديث ابن عباس بلفظ: نهى) أي: عن كل ذي ناب من السباع. (وزاد) أي: ابن عباس (وكل ذي مخلب) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام آخره موحدة (من الطير). وأخرج الترمذي من حديث جابر تحريم كل ذي مخلب من الطير. وأخرجه أيضاً من حديث العرباض بن سارية وزاد فيه: يوم خيبر. في القاموس المخلب ظفر كل سبع من الماشي والطائر، أو هو لما يصيد من الطير، والظفر لما لا يصيد. وإلى تحريم كل ذي مخلب من الطير ذهبت الهادوية، ونسبه النووي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود والجمهور. وفي نهاية الممجتهد نسب إلى الجمهور القول بحل كل ذي مخلب من الطير، وقال: وحرمها قوم ونقل النووي أثبت: لأنه المذكور في كتب الفريقين وأحمد، فإن في دليل الطالب على مذهب أحمد ما لفظه: ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثيراً من ذلك، ومثله في المنهاج للشافعية ومثله للحنفية. وقال مالك: يكره كل ذي مخلب من الطير ولا يحرم. وأما النسر فقالوا: ليس بذي مخلب، لكنه محرم لاستخبائه. مخلب من الطير ولا يحرم ما ندب قتله كحية وعقرب وغراب أبقع وحدأة وفأرة وكل سبع ضار، وأستدلوا بقوله على "خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم". وتقدم في كتاب الحج، قالوا: ولأن هذه مستخبثات شرعاً وطبعاً. (قلت): وفي دلالة الأمر بقتلها على الحج، قالوا: ولأن هذه مستخبثات شرعاً وطبعاً. (قلت): وفي دلالة الأمر بقتلها على

⁽١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

١٣٤٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: تحريم أكل كل ذي ناب في السباع (الحديث ١٩٣٤).

تحريم أكلها نظر، ويأتي لهم أن الأمر بعدم القتل دليل على التحريم، وقد قال الشافعية: إن الآدمي إذا طوى بهيمة من بهائم الأنعام فقد أمر الشارع بقتلها قالوا: ولا يحرم أكلها فدل على أنه لا ملازمة بين الأمر بالقتل والتحريم.

٣/١٣٤٦ — وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: "نَهْى رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخَيْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظِ لِلْبُخَادِيُّ: "وَرَخصَ». وَخِي لَفْظِ لِلْبُخَادِيُّ: "وَرَخصَ».

_ (وعن جابر رضي اللَّه عنه قال: نهى رسول اللَّه ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل. متفق عليه وفي لفظ البخاري). لرواية جابر هذه (ورخص) عوض أذن. وقد ثبت في روايات أنه ﷺ وجد القدور تغلي بلحمها فأمر بإرافتها وقال: «لا تأكلوا من لحومها شيئاً» والأحاديث في ذلك كثيرة، وفي رواية إنها رجس أو نجس، وفي لفظ إنها رجس من عمل الشيطان. وفي الحديث مسألتان: (الأولى): أنه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، إذ النهي أصله التحريم، وإلى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا ابن عباس فقال: ليست بحرام. وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس: وأبي ذلك البحر وتلا قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أجد في ما أوحي إلي محرماً ﴾ (١٦) الآية وروي عن عائشة ، وعن مالك بروايات أنها مكروهة أو حرام أو مباحة . وأمَّا ما أخرج أبو داود عن غالب بن أبجر قال: "أصابتنا بسنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر، فأتيت رسول اللَّه ﷺ فقلت: إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابتنا سنة،فقال: «أطعم أهلك من سمين حمرك، فإنما حرمتها من جهة جوال القرية يعني الجلالة» _ فقد قال الخطابي: أما حديث ابن أبجر فقد آختلف في إسناده. قال أبو داود: رواه شعبة عن عبيد بن الحسن عن عبد الرحمْن بن معقل عن عبد الرحمٰن بن بشر عن ناس من مزينة أن سيد مزينة أبجر أو ابن أبي أبجر سأل النبي ﷺ ورواه مسعر فقال: عن ابن عينية عن أبي معقل عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر، وقد ثبت التحريم من حديث جابر يريد هذا، وساقه من طريق أبي داود متصلاً ثم قال: وأما قوله إنما حرمتها من أجل جوال القرية، فإن الجوال هي التي تأكل العذرة، وهي الجلة إلا أن هذا لا يثبت. وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس وساق سنده إلى محمد بن سيرين

١٣٤٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر (الحديث ٤٢١٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: في أكل لحوم الخيل (الحديث ١٩٤١).

⁽١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

عن أنس بن مالك قال: «لما أفتتح رسول اللَّه ﷺ خيبر أصبنا حمراً خارجة من القرية، فنحرنا وطبخنا منها. فنادى منادي رسول اللَّه ﷺ: إن اللَّه ورسوله ينهيانكم عنها، وإنها رجس من عمل الشيطان، فأكفئت القدور، انتهى. وبهذا يبطل القول بأنها إنما حرمت مخافة قلة الظهر، كما أخرجه الطبراني وابن ماجه عن ابن عباس إنما حرم رسول الله عليه الحمر الأهلية مخافة قلة الظهر، وفي رواية البخاري عن ابن عباس في المغازي من رواية الشعبي أنه قال ابن عباس: إلا أدري أنهى عنها رسول اللَّه على من أجل أنها حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم، أو حرمها ألبتة يوم خيبر، فإنه يقال قد علم بالنص أنه حرمها، لأنها رجس وكأن ابن عباس لم يعلم بالحديث، فتردد في نقله النهي، وإذ قد ثبت النهي وأصله التحريم عمل به وإن جهلنا علته. وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أم نصر المحاربية «أن رجلًا سأل النبي عن الحمر الأهلية فقال: اليس ترعى الكلا وتأكل الشجر؟ قال: فأصب من لحومها فهي رواية غير صحيحة لا تعارض بها الأحاديث الصحيحة. (المسألة الثانية): دل الحديث على حل أكل لحوم الخيل، وإلى حلها ذهب زيد بن على والشافعي، وصاحبا أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وجماهير السلف والخلف، لهذا الحديث ولما في معناه من الأحاديث الصحيحة. وأخرج ابن أبي شيبة بسنده على شرط الشيخين عن عطاء أنه قال لابن جريج: لم يزل سلفك يأكلونه. قال ابن جريج: قلت: له أصحاب رسول اللَّه؟ قال: نعم، ويأتي حديث أسماء: نحرنا على عهد رسول اللَّه على فرساً فأكلناه. وذهبت الهادوية ومالك وهو المشهور عند الحنفية إلى تحريم الخيل. وأستدلوا بحديث خالد بن الوليد «نهي رسول اللَّه ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع، وفي رواية بزيادة «يوم خيبر». وأجيب عنه بأنه قال البيهقي: في هذا إسناد مضطرب مخالف لرواية الثقات. وقال البخاري: يروى عن أبي صالح ثور بن يزيد وسليمان بن سليم وفيه نظر. وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق، وأستدلوا بقوله تعالى ﴿لتركبوها وزينة﴾(١) وتقرير الاستدلال بالآية بوجوه: ﴿الأولِهِ: أَنْ العلة المنصوصة تقتضى الحصر، فإباحة أكلها خلاف ظاهر الآية. وأجيب عنه بأن كون العلة منصوصة لا يقتضي الحصر فيها، فلا يفيد الحصر في الركوب والزينة، فإنه ينتفع بها في غيرهما اتفاقاً، وإنما نص عليهما لكونهما أغلب ما يطلب، ولو سلم الحصر لامتنع حمل الأثقال على الخيل والبغال والحمير ولا قائل به. (الثاني): من وجوه دلالة الآية على تحريم الآكل عطف البغال والحمير، فإنه

سورة النحل، الآية: ٨.

دال على أشتراكهما معها في حكم التحريم، فمن أفرد حكمهما عن حكم ما عطف عليه أحتاج إلى دليل. وأجيب عنه بأن هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة. (الثالث): من وجوه دلالة الآية أنها سيقت للامتنان، فلو كانت مما يؤكل لكان الامتنان به أكثر، لأنه يتعلق ببقاء البنية والحكيم لا يمتن بأدنى النعم ويترك أعلاها، سيما وقدامتن بالآكل فيما ذكر قبلها. (وأجيب): بأنه تعالى خص الامتنان بالركوب، لأنه غالب ما ينتفع بالخيل فيه عند العرب، فخوطبوا بما عرفوه وألفوه كما خوطبوا في الأنعام بالأكل وحمل الأثقال، لأنه كان أكثر انتفاعهم بها لذلك، فأقتصر في كل من الصنفين بأغلب ما ينتفع به فيه. • الرابع : من وجوه دلالة الآية: لو أبيح أكلها لفاتت المنفعة التي امتن بها وهي الركوب والزينة (وأجيب) عنه بأنه لو لزم من الإذن في أكلها أن تفني للزم مثله في البقر ونحوها مما أبيح أكله، ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى. وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بجواب إجمالي، وهو أن آية النحل مكية اتفاقاً، والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين، وأيضاً فإن آية النحل ليست نصاً في تحريم الأكل، والحديث صريح في جوازه، وأيضاً لو سلم ما ذكر كان غايته الدلالة على ترك الأكل، وهو أعم من أن يكون للتحريم أو للتنزيه أو خلاف الأولى، وحيث لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التمسك، فالتمسك بالأدلة المصرحة بالجواز أولى. وأما زعم البعض أن حديث جابر دال على التحريم، لكونه ورد بلفظ الرخصة، والرخصة أستباحة المحظور مع قيام المانع، فدل أنه رخص لهم فيها بسبب المخمصة، فلا يدل على الحل المطلق فهو ضعيف، لأنه ورد بلفظ أذن لنا ولفظ أطعمنا، فعبر الراوي بقوله: «رخص لنا» عن «أذن» لا أنه أراد الرخصة الاصطلاحية الحادثة بعد زمن الصحابة، فلا فرق بين العبارتين (أذن) (ورخص) في لسان الصحابة.

١٣٤٧ ﴾ - رَعَنِ آبْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن أبي أونى قال: غزونا مع رسول الله على سبع غزوات نأكل الجراد) وهو أسم جنس، والواحدة جرادة يقع على الذكر والأنثى كحمامة (متفق عليه). وهو دليل على حل الجراد. قال النووي: وهو إجماع وأخرج ابن ماجه عن أنس قال: «كان أزواج النبي على يتهادين الجراد في الأطباق. وقال ابن العربي في شرح الترمذي: إن جراد

١٣٤٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح، باب: أكل الجراد (الحديث ٥٤٩٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: إباحة الجراد (الحديث ١٩٥٢).

الأندلس لا يؤكل، لأنه ضرر محض. فإذا ثبت ما قاله فتحريمها لأجل الضرر كما تحرم السموم ونحوها. وأختلفوا هل أكل رسول الله على الجراد أم لا؟ وحديث الكتاب يحتمل أنه كان يأكل معهم، إلا أن في رواية البخاري زيادة لفظ» نأكل الجراد معه، قيل: وهي محتملة أن المراد غزونا معه، فيكون تأكيداً لقوله مع رسول الله على، ويحتمل أن المراد نأكل معه.

(قلت): وهذا الأخير هو الذي يحسن حمل الحديث عليه، إذ التأسيس أبلغ من التأكيد، ويؤيده ما وقع في الطب عند أبي نعيم بزيادة: ويأكل معنا. وأما ما أخرجه أبو داود من حديث سليمان "أنه سئل رسول الله على عن الجراد فقال: لا آكله ولا أحرمه فقد أعله المنذري بالإرسال، وكذلك ما أخرجه ابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن أبن عمر "أنه على سئل عن الضب فقال: لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد "فقال مثل ذلك" فإنه قال النسائي: ثابت ليس بثقة. ويؤكل عند الجماهير على كل حال، ولو مات بغير سبب لحديث: "أحل لنا ميتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والمدارقطني مرفوعاً من حديث ابن عمر وقال: إن الموقوف أصح. ورجح البيهقي الموقوف وقال: له حكم الرفع. وأختلف فيه هل هو من صيد البحر أم من صيد البر؟ وورد حديثان ضعيفان أنه من صيد البحر. وورد عن بعض الصحابة أنه يلزم المحرم فيه الجزاء، فدل أنه عنده من صيد البر، والأصل فيه أنه بري حتى يقوم دليل على أنه بحري.

٥/١٣٤٨ - وَعَنْ أَنْسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ الْأَرْنَبِ - قَالَ: «فَلَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكِهَا إِلَى رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ اللهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، في قصة الأرنب قال: فذبحها فبعث بوركها إلى رسول الله ﷺ فقبله. متفق عليه). وفي القصة أنه قال أنس: «أنفجنا أرنباً ونحن بمر الظهران فسعى القوم وتعبوا، فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة فبعث بوركها أو قال بفخذها إلى رسول الله ﷺ فقبلها وهو لا يدل أنه أكل منها، في رواية البخاري في كتاب الهبة قال الراوي _ وهو هشأم بن زيد _ قلت لأنس: وأكل منها؟ قال: وأكل منها ثم قال فقبله. والإجماع واقع على حل أكلها، إلا أن الهادوية وعبد الله بن عمر وعكرمة وابن

١٣٤٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الأرنب (الحديث ٥٥٣٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد والذبائح، باب: إباحة الأرنب (الحديث ١٩٥٣).

أبي ليلى قالوا: يكره أكلها لما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث ابن عمر أنها جيء بها إلى النبي على فلم يأكلها ولم ينه عنها، وزعم أي ابن عمر أنها تحيض. وأخرج البيهقي عن عمر وعمار مثل ذلك، وأنه أمر بأكلها ولم يأكل منها. قلت: لكنه لا يخفى أن عدم أكله للا يدل على كراهيتها، وحكى الرافعي عن أبي حنيفة تحريمها، (قائدة): ذكر الدميري في حياة الحيوان أن الذي تحيض من الحيوان المرأة والضبع والخفاش والأرنب ويقال إن الكلية كذلك.

7/1789 — وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهٰى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ قَالَ: «نَهٰى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعِ مِنَ ٱلدَّوَابُ: «النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ، وَالصُّرَدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

٧/١٣٥٠ حَوَنِ ٱبْنِ آبِي عَمَّارِ قَالَ: ﴿ قُلْتُ لِجَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: الضَّبْعُ صَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالأَرْبَعَةُ، وَالأَرْبَعَةُ، وَالأَرْبَعَةُ، وَالأَرْبَعَةُ، وَالأَرْبَعَةُ،

_ (وعن ابن أبي عمار) هو عبد الرحمٰن بن أبي عمار المكي وثقه أبو زرعة

١٣٤٩ ـ أخرجه أحمد: ١/ ٣٣٢، وأخرجه أبو داود في كتاب: الصيد، باب: ما ينهى عن قتله (الحديث ٥٢٦٧)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الخظر والإباحة، باب: قتل الحيوان (الحديث ٥٦٤٦).

المحديث ، ١٣٥٠ - أخرجه أحمد: ٣١٨/٣، ٣١٨ وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الضبع (الحديث ٣٨٠١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل الضبع (الحديث ١٣٩٢)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد، باب: الضبع (الحديث ٣٣٤٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك، باب: جزء الصيد يصيبه المحرم (الحديث ٣٠٨٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الحج، باب: ما يباح للمحرم وما لا يباح (الحديث ٣٩٦٥).

والنسائي ولم يتكلم فيه أحد ويسمى القس لعبادته ووهم ابن عبد البر في إعلاله وقال البيهةي: إن الحديث صحيح قال: قلت: لجابر الضبع صيد هي؟ قال: نعم. قلت: قاله رسول الله على قال: نعم. رواه أحمد والأربعة وصححه البخاري وابن حبان). الحديث فيه دليل على حل أكل الضبع، وإليه ذهب الشافعي، فهو مخصص من حديث تحريم كل ذي ناب من السباع. وأخرج أبو داود من حديث جابر مرفوعاً «الضبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن ويؤكل». وأخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد. قال الشافعي: وما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير. وحرمه الهادوية والحنفية عملاً بالحديث العام كما أشرنا إليه، ولكن أحاديث التحليل تخصصه. وأما أستدلالهم على التحريم بحديث خزيمة بن جزء وفيه قال على أو يأكل الضبع أحد؟ اخرجه الترمذي وفي إسناده عبد الكزيم أبو أمية وهو متفق عليه ضعفه.

٨/ ١٣٥١ كَ وَعَنْ آبُنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقُنْفُذِ، فَقَالَ: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً ﴾ (١) - الآية. فَقَال شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً ﴾ (الآية. فَقَال شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ آبُنُ عُمَرَ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ هٰذَا، فَهُو كَمَا قَالَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ،، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، أنه سئل عن القنفذ) بضم القاف وفتحها وضم الفاء (فقال: ﴿قل لا أجد في ما أوحي إلي محرماً ﴾ الآية. فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي على فقال: ﴿إنها خبيثة من الخبائث، فقال ابن عمر: إن كان رسول الله على قال: هذا فهو كما قال. أخرجه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف) ضعف بجهالة الشيخ المذكور. قال الخطابي: ليس إسناده بذاك وله طرق. قال البيهقي: لم يرد إلا من وجه ضعيف. وقد ذهب إلى تحريمه أبو طالب والإمام يحيى. وقال الرافعي: في القنفذ وجهان: أحدهما أنه يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد، لما روي في الخبر أنه من القبائث. وذهب مالك وابن أبي ليلى إلى أنه حلال، وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نهوض الدليل عليه، مع القول بأن الأصل الإباحة في الحيوانات. وهي مسألة خلافية نهوض الدليل عليه، مع القول بأن الأصل الإباحة في الحيوانات. وهي مسألة خلافية

١٣٥١ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ٣٨١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: في أكل حشرات الأرض (الحديث ٣٧٩٩).

⁽١) سورة: الأنعام، الآية: ١٤٥.

معروفة في الأصول فيها خلاف بين العلماء.

٩/١٣٥٢ هـ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّه عنهما، قَالَ: النَّهٰي رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ، عَنِ الْجَلَّالَةِ وَأَلْبَانِهَا». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ، إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) قياس قاعدته: وعنه (قال: نهى رسول الله على المحلالة وألبانها. أخرجه الأربعة إلا النسائي وحسنه الترمذي). وأخرج الحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمرو بن العاص نحوه، وقال: قحتى تعلق أربعين ليلة». ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ قنهى عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة وعن ركوبها ولأبي داود قأن يركب عليها وأن يشرب ألبانها». والجلالة هي التي تأكل العذرة والنجاسات، سواء كانت من الإبل أو البقر أو الغنم أو الدجاج. والحديث دليل على تحريم الجلالة وألبانها، وتحريم الركوب عليها. وقد جزم ابن حزم أن من وقف في عرفات راكباً على جلالة لا يصح حجه. وظاهر الحديث أنه إذا ثبت أنها أكلت الجلة فقد صارت محرمة. وقال النووي: لا تكون جلالة إلا إذا غلب على علفها النجاسة. وقيل: بل الاعتبار بالرائحة والنتن، وبه جزم النووي والإمام يحيى وقال: لا تطهر بالطبخ ولا بإلقاء التوابل وإن زال الربح، لأن ذلك تغطية لا استحالة. وقال الخطابي: كرهه أحمد وأصحاب الرأي والشافعي وقالوا: لا تؤكل حتى تحبس أياها.

(قلت): فد عين في الحديث حبسها أربعين يوماً، وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام، ولم ير مالك بأكلها بأساً من غير حبس. وذهب الثوري ورواية عن أحمد إلى التحريم كما هو ظاهر الحديث. ومن قال: يكره ولا يحرم قال: لأن النهي الوارد فيه إنما كان لتغير اللحم، وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكى إذا حف، ولا يخفى أن هذا رأي في مقابلة النص، ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال المهدي في البحر: المذهب والفريقان: وندب حبس الجلالة قبل الذبح، الدجاجة ثلاثة أيام، والشاة سبعة، والبقرة

١٣٥٢ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الأطعمة، باب: النهي عن أكل الجلالة وألبانها (الحديث ٣٧٨٦)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها (الحديث ١٨٢٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: النهي عن لحوم الجلالة (الحديث ٣١٨٩).

والناقة أربعة عشر. وقال مالك: لا وجه له.

(قلنا): لتطييب أجوافها أهـ والعمل بالأحاديث هو الواجب، وكأنهم حملوا النهي على التنزيه ولا ينهض عليه دليل. وأما مخالفتهم للتوقيت فلم يعرف وجهه.

١٠/١٣٥٣ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ - فَأَكَلَ مِنْهُ عَلِيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

— (وعن أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي. فأكل منه النبي ﷺ. متفق عليه) تقدم ذكر قصة الحمار هذا الذي أهداه أبو قتادة في كتاب الحج. وفي هذا دلالة على أنه يحل أكل لحمه وهو إجماع. وفيه خلاف شاذ أنه إذا علف وأنس صار كالأهلى.

١١/١٣٥٤ — وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَرَساً، فَأَكَلْنَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أسماء بنت أبي بكر، رضي اللّه عنهما، قالت: نحرنا على عهد رسول اللّه على فرساً فأكلناه. منفق عليه). وفي رواية ونحن بالمدينة، وفي رواية الدارقطني همنا فرساً فأكلنا نحن وأهل بيت النبي على والحديث دليل على حل أكل لحم الخيل وتقدم الكلام فيه، لأن الظاهر أنه على علم ذلك وقرره كيف وقد قالت: إنه أكل منه أهله والكلام فيه، لأن الظاهر أنه علم ذلك وقرره كيف وقد قالت: إنه أكل منه أهله واللبح وقالت هنا: نحرنا، وفي رواية الدارقطني: ذبحنا، فقيل: فيه دليل على أن النحر واللبح واحد. قيل: ويجوز أن يكون أحد اللفظين مجازاً، إذ النحر للإبل خاصة وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى تفرى أوداجها، والذبح هو قطع الأوداج في غير الإبل. قال بابن التين: الأصل في الإبل النحر وفي غيرها الذبح، وجاء في القرآن في البقر (فذبحوها) وفي السنة نحرها. وقد أختلف العلماء في نحر ما يذبح وذبح ما ينحر. فأجازه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية. وقوله في الحديث: (ونحن بالمدينة) يرد على من زعم أن حلها قبل فرض الجهاد، فإنه فرض أول دخولهم المدينة.

١٣٥٢ - أخرجه البخاري في كتُاب: الصيد، باب: لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال (الحديث ٥٤٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: تحريم الصيد للمحرم (الحديث ١٢٩٦).

١٣٥٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: النحر والذبح (الحديث ٥٥١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: في أكل لحوم الخيل (الحديث ١٩٤٢).

١٢/١٣٥٥ ـ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ أَكِلَ الضَّبُ عَلَى مَاثِدَةِ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

_ (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنه، قال: أكل الضب على مائدة رسول اللَّه ﷺ. متفق عليه) فيه دليل على حل أكل الضب وعليه الجماهير، وحكى عياض عن قوم تحريمه، وعن الحنفية كراهته. وقال النووي: أظنه لا يصح عن أحد، فإن صح فهو محجوج بالنص وبإجماع من قبله. وقد أحتج للقائلين بالتحريم بما أخرجه أبو داود «أن النبي ﷺ نهى عن الضب» وفي إسناده إسماعيل بن عياش ورجاله شاميون، وهو قوي في الشاميين فلا يتم قول الخطابي: ليس إسناده بذلك، ولا قول ابن حزم: فيه ضعيف ومجهولون. فإن رجاله ثقات كما قال المصنف، ولا قول البيهقي: فيه إسماعيل بن عياش وليس بحجة، لما عرفت من أنه رواه عن الشاميين، وهو حجة في روايته عنهم. وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمٰن بن حسنة «أنهم طبخوا ضباباً فقال النبي ﷺ: إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض، فأخشى أن تكون هذه. فألقوها، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين. وأجيب عن الأول بأن النهي وإن كان أصله التحريم، لكن صرفه هنا إلى الكراهة ما أخرجه مسلم أنه ﷺ قال: «كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي، وهذه الرواية ترد ما رواه مسلم أنه قال بعض القوم عند ابن عباس: إن النبي ﷺ قال في الضب: ﴿ لا آكله ولا أنهى عنه ولا أحرمه ، ولذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال: «بئسما قلتم ما بعث نبي اللَّه إلا محرماً أو محلالًا» كذا في مسلم. وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أنه وقع منه ﷺ ذلك، أعني خشية أن تكون أمة ممسوخة قبل أن يعلمه اللَّه تعالى أن الممسوخ لا ينسل. وقد أخرج الطحاوي من حديث ابن مسعود قال: ﴿ السُّلُّ رسول اللَّه ﷺ عن القردة والخنازير أهي مما مسخ؟ قال: إن اللَّه لم يهلك قوماً يمسخ قوماً فيجعل لهم نسلاً ولا عاقبة ، وأصل الحديث في مسلم ولم يعرفه ابن العربي. فقال: قولهم إن الممسوخ لا ينسل دعوى، فإنه لا يعرف بالعقل إنما طريقة النقل، وليس فيه أمر يعول عليه. (وأجيب): أيضاً بأنه لو سلم أنه ممسوخ لا يقتضي تحريم أكله، فإن كونه كان آدمياً قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلاً، وإنما ذكره ﷺ الأكل منه لما وقع عليه من سخط اللَّه سبحانه كما كره الشرب من مياه ثمود. (قلت): ولا يخفى أنه لو لم ير تحريمه لما أمر

١٣٥٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الضب (الحديث ٥٥٣٧)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الصيد، باب: إباحة الضب (الحديث ١٩٤٧).

بالقائها أو بتقريرهم عليه، لأنه إضاعة مال ولأذن لهم في أكله، فالجواب الذي قبله هو الأحسن ويستفاد من المجموع جواز أكله وكراهته للنهي.

١٣/١٣٥٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمْنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ طَبِيباً سَأَلَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّفْدَعِ يَبْجَعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَنَهٰى عَنْ قَتْلِهَا». أَخْرَجَهُ أَجُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِئُ.

— (وعن عبد الرحمٰن بن عثمان) هو: ابن عبد الله التيمي القرشي ابن أخي طلحة بن عبد الله الصحابي قبل: إنه أدرك النبي وليست له رؤية أسلم يوم الفتح وقبل: يوم الحديبية وقتل مع ابن الزبير في يوم واحد، روى عنه ابناه وابن المنكدر (أن طبيباً سأل النبي و من المفدع المفدع) بزنة المخنصر (يجعلها في دواء فنهى عن قتلها. أخرجه أحمد وصححه الحاكم). وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي بلفظ: «ذكر طبيب عند النبي و دواء وذكر الصفدع يجعلها فيه، فنهى رسول الله و عن قتل الضفادع قال البيهقي: هو أقوى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع . وأخرج من حديث ابن عمر «لا تقتلوا الضفادع فإن نقيقها تسبيح ولا تقتلوا الخفاش، فإنه لما خرب بيت المقدس قال: يا رب سلطني على البحر حتى أغرقهم قال البيهقي: إسناده صحيح. وعن أنس «لا تقتلوا الضفادع فإنها مرت على نار إبراهيم، فجعلت في أفواهها الماء وكانت ترشه على النار». والحديث دليل على تحريم قتل الصفادع قالوا: ويؤخذ منه تحريم أكلها، ولأنها لو حلت لما نهى عن قتلها، وتقدم نظير هذا الاستدلال وليس بواضح.

الله باب: الطيد والذبائح

الصيد يطلق على المصدر أي التصيد وعلى المصيد. وأعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين من القرآن الأولى قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم اللَّه بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم (١)، والثانية ﴿وما علمتم من الجوارح مكليين (٢) الآية والآلة التي يصاد بها ثلاثة، الحيوان الجارح، والمحدد، والمثقل، ففي الحيوان:

١٣٥٦ ـ أخرجه أحمد: ٢٠٥/٣، ٣٠٦، ٤٤٦، ٤٧٨، وأخرجه الحاكم في كتاب: الطب، باب: نهي قتل الضفدع (الحديث ١٢٥٤)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الأدوية المكروهة (الحديث ٣٦٧١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الصيد، باب: الضفدع (الحديث ٣٦٦١).

⁽١) صورة المائدة، الآية: ٩٤.

⁽٢) سورة المائدة، الآية: ٤ . .

١/ ١٣٥٧ ل _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّه ﷺ: "مَنِ اتَّخَذَ كَلْباً، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، آنْتُقِصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ بَوْمٍ قِيرَاطُّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

_ (عن أبي هريرة رضي اللَّه عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من أتخذ كلباً إلا كلب ماشية، أو صيد، أو زرع أنتقص من أجره كل يوم قيراط. متفق عليه). الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب وأقتنائها وإمساكها، إلا ما استثناه من الثلاثة. وقد وردت بهذه الألفاظ روايات في الصحيحين وغيرهما. وأختلف العلماء هل المنع للتحريم أو للكراهة؟ فقيل: بالأول ويكون نقصان القيراط عقوبة في أتخاذها، بمعنى أن الإثم الحاصل بأتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذله، وفي رواية قيراطان. وحكمة التحريم ما في بقائها في البيت من التسبب إلى ترويع الناس، وأمتناع دخول الملائكة الذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعات، ويبعد عن فعل المعصية، وبعدهم سبب لضد ذلك ولتنجيسها الأواني، وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدريج، فلو كان حراماً لذهب الثواب مرة واحدة. وفيه أن فعل المكروه تنزيهاً لا يقتضي نقص شيء من الثواب. وذهب إلى تحريم أقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى. وأختلف في الجمع بين رواية قيراط ورواية قيراطان. فقيل: إنه باعتبار كثرة الأضرار كما في المدن ينقص قيراطان، وقتله كما في البوادي ينقص قيراط، وأن الأول إذا كان في المدينة النبوية، والثاني في غيرها. أو قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل. فالمقتصر في الرواية بأعتبار كل واحد من الليل والنهار، والمثني بأعتبار مجموعها. وأختلفوا أيضاً هل النقصان من العمل الماضي أو من الأعمال المستقبلة؟ قال ابن التين: المستقبلة، وحكى غيره الخلاف. وفيه دليل على أن من أتخذ المأذون منها فلا نقص عليه، وقيس عليه اتخاذه لحفظ الدور إذا احتيج إلى ذلك، أشار إليه ابن عبد البر. وأتفقوا على أنه لا يدخل الكلب العقور في الإذن، لأنه مأمور بقتله. وفي الحديث دليل على التحذير من الإتيان بما ينقص الأعمال الصالحة. وفيه الإخبار بلطف اللَّه تعالى في إباحته، لما يحتاج إليه في تحصيل المعاش وحفظه.

(تنبيه): ورد في مسلم الأمر بقتل الكلاب فقال القاضي عياض: ذهب كثير من

١٣٥٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحرث والمزارعة، باب: اقتناء الكلب للحرث (الحديث ٢٣٢٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه (الحديث ١٥٧٦).

العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه. وذهب آخرون إلى جواز أقتنائها جميعاً، ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم. قال: وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن أقتنائها جميعاً، وأمر بقتلها جميعاً، ثم نهى عن قتل ما عدا الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها إلا المستثنى اهـ. والمراد بالأسود البهيم ذو النقطتين، فإنه شيطان والبهيم الخالص السواد، والنقطتان معروفتان فوق عينيه.

٢/ ١٣٥٨ حَعَنْ عَدِيِّ بْن حَاتِم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ | لِي | (١) رَسُولُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرَكْتَهُ رَسُولُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرَكْتَهُ حَبًا فَأَذْبَحُهُ، وَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذُرَكْتَهُ حَبًا فَأَذْبَحُهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا فَأَذْبَحُهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلُ، فَإِنَّكَ لا تَدْرِي أَبُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ (٢) فَآذُكُو عَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلا تَأْكُلُ، فَإِنَّكَ لا تَدْرِي أَبُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ (٢) فَآذُكُو أَسُمَ ٱللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْماً فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلاَ أَثْرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقاً فِي الْمَاء فَلَا تَأْكُلُ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ، وَهٰذَا لَفْظُ مُسْلِم.

— (وعن عدي بن حاتم، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: إذا أرسلت كلبك) المعلم (فأذكر اسم اللّه تعالى عليه، فإن أمسك عليك فأدركته حياً فاذبحه، وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله، وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل فإنك لا تدري أيهما قتله، وإن رميت بسهمك فأذكر اسم اللّه تعالى). هذا إشارة إلى آلة الصيد الثانية أعني المحدد، وهو قتله بالرماح والسيوف لقوله تعالى: ﴿تناله أيديكم ورماحكم﴾ (الثانية أعني المحدد، في السهم (فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن ششت، وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكل. متفق عليه وهذا لفظ مسلم) في الحديث مسائل.

(الأولى): أنه لا يحل صيد الكلب إلاإذا أرسله صاحبه، فلو أسترسل بنفسه لم يحل ما يصيده عند الجمهور. والدليل قوله على: (إذا أرسلت) فمفهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك، وعن طائفة أن المعتبر كونه معلماً، فيحل صيده وإن لم يرسله صاحبه بناء، على أنه خرج قوله إذا أرسلت مخرج الغالب فلا مفهوم له. وحقيقة المعلم هو أن يكون بحيث يغرى، فيقصد ويزجر فيقعد. وقيل التعليم قبول الإرسال والإغراء حتى يمتثل الزجر

١٣٥٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الذباتح والصيد، باب: الذبائح والصيد (الحديث ٥٤٧٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: الصيد بالكلاب المعلمة (الحديث ١٩٢٩).

⁽١) زيادة من نسخة م.

⁽٢) ني نسخة م: سهمَكَ. ﴿ ﴿ (٣) سورة المائدة، الَّاية: ٩٤.

في الابتداء لا بعد العدو، ويترك أكل ما أمسك، فالمعتبر أمتثاله للزجر قبل الإرسال. وأما بعد إرساله على الصيد فذلك متعذر، والتكليب إلهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال تعالى: ﴿تعلمونهن مما علمكم الله﴾ (١) قال جار الله: مما عرفكم أن تعلموه من أتباع الصيد بإرسال صاحبه، وأنزجاره بزجره، وأنصرافه بدعائه، وإمساك الصيد عليه وأن لا يأكل منه.

(المسألة الثانية): في قوله: (فاذكر اسم اللَّه عليه) هذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ واذكروا اسم اللَّه عليه ﴾ (٢) فإن ضمير عليه يعود إلى ما أمسكن على معنى، وسموا عليه إذا أدركتم ذكاته، أو إلى ما علمتم من الجوارح أي سموا عليه عند إرساله كما أفاده الكشاف، وكذلك قوله: (إن رميت فاذكر اسم اللَّه). دليل على أشتراط التسمية عند الرمي، وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية. وأختلف العلماء، فذهبت الهادوية والحنفية إلى أن التسمية واجبة على الذاكر عند الإرسال، ويجب عليه أيضاً عند الذبح والنحر، فلا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمداً مستدلين بقوله تعالى: ﴿ولا تأكلوامما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ (٣) وبالحديث هذا. قالوا: وقد عفي عن الناسي بحديث: «رفع عن أمتى الخطأ والنسيان، ولما يأتي من حديث ابن عباس بلفظ: «فإن نسى أن يسمى حين يذبح فليسم ثم لياكل؛ وسيأتي في آخر الباب إن شاء اللَّه تعالى. وذهب آخرون إلى أنها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكِيتُمَ﴾ (٤) قالوا: فأباح التذكية من غير أشتراط التسمية. ولقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ (٥) وهم لا يسمون. ولحديث عائشة الآتي: ﴿أَنْهُمْ قَالُوا يَا رَسُولُ اللَّهُ إِنْ قُومًا يَاتُونَنَا بِلَحْم لا ندري أذكر اسم اللَّه عليه أم لا أنسأكمل منه؟ قبال رسول اللَّه عليه الله عليه أنتم وكلوا» وأجابوا عن أدلة الإيجاب بأن قوله: ﴿ولا تَأْكِلُوا﴾(١) المراد به ما ذبح للأصنام كما قال تعالى: ﴿وما ذُبِح على النصب﴾ (٧)_ ﴿وما أهل لغير اللَّه به﴾ (٨) لأنه تعالى قال: ﴿ وَإِنه لفسن ﴾ (٩). وقد أجمع المسلمون على أن من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق، فوجب حملها على ما ذكر جمعاً بينه وبين الآيات السابقة وحديث عائشة. وذهبت الظاهرية إلى أنه لا يجوز أكل ما لم يسم عليه، ولو كان تاركها ناسياً لظاهر الآية

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٤.

⁽٢) سورة المائدة، الآية: ٤.

⁽٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

⁽٤) سُورة المائدة، الآية: ٣.

⁽٥) سورة المائدة، الآية: ٥.

⁽٦) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

⁽٧) سورة المائدة، الآية: ٣.

 ⁽A) سورة المائدة، الآية: ٣.

⁽٩) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

الكريمة، وحديث عدي، رضي الله عنه، فإنه لم يفصل. قالوا: وأما حديث عائشة وفيه «أنهم قالوا: يا رسول الله إن قوماً حديث عهدهم بالجاهلية يأتون بلحمان ـ الحديث، فقد قال ابن حجر: إنه أعله البعض بالإرسال. قال الدارقطني: الصواب أنه مرسل على أنه لا حجة فيه، لأنه أدار الشارع الحكم على المظنة، وهي كون الذابح مسلماً، وإنما شكك على السائل حداثة إسلام القوم فألغاه هي، بل فيه دليل على أنه لا بد من التسمية، وإلا لبين له عدم لزومها، وهذا وقت الحاجة إلى البيان، وأما حديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» فهم متفقون على تقدير رفع الإثم أو نحوه ولا دليل له. وأما أهل الكتاب فهم يذكرون أسم الله على ذبائحهم، فيتحصل قوة كلام الظاهرية، فيترك ما تيقن أنه لم يسم عليه. وأما شك فيه والذابح مسلم فكما قال هي: «أذكروا اسم الله وكلوا».

(المسألة الثالثة): في قوله عليه: (فإن أدركته حياً فاذبحه) فيه دليل على أنه يجب عليه تذكيته إذا وجده حياً، ولا يحل إلا بها وذلك أتفاق. ، فإن أدركه وفيه بقية حياة، فإن كان قد قطع حلقومه، أو مريثه، أو جرح أمعاءه، أو أخرج حشوه فيحل بلا ذكاة. قال النووي: بالإجماع، وقال المهدى للهادوية: إنه إذا بقى فيه رمق وجب تذكيته، والرمق إمكان التذكية لو حضرت آلة. ودل قوله: (وإن ادركته وقد قتل ولم يأكل فكله) إنه إذا أكل حرم أكله، وقد عرفت أن من شرط المعلم أن لا يأكل، فأكله دليل على أنه غير كامل التعليم. وقد ورد في الحديث الآخر تعليل ذلك بقوله ﷺ: ﴿فَإِنِّي أَخَافَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُمْسِكُ عَلَى نَفْسُهِ ۗ وهو مستفاد من قوله: ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ (١) فإنه فسر الإمساك على صاحبه بأن لا يأكل منه، وقد أخرج أحمد من حديث ابن عباس رضى اللَّه عنهما: «إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل. فإنما أمسك على نفسه، وإذا أرسلته ولم يأكل فكل فإنما أمسك على صاحبه ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء ، وروي عن على ، رضى اللَّه عنه ، وجماعة من الصحابة حله، وهو مذهب مالك؛ لقوله ﷺ في حديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود بإسناد حسن أنه قال: (يا رسول الله إن لي كلاباً مكلبة فأفتني في صيدها قال: كل مما أمسكن عليك، قال: وإن أكل؟ قال: وإن أكل) وفي حديث سلمان: "كله وإن لم تدرك منه إلا نصفه الله على خديث عدي على أن ذلك في كلب قد أعتاد الأكل، فخرج عن التعليم. وقيل: إنه محمول على كراهة التنزيه، وحديث أبي ثعلبة لبيان أصل الحل، وقد كان عدى موسراً فأختار ﷺ له الأولى، وكان أبو تُعلبة معسراً فأفتاه بأصل الحل. وقال الأولون: الحديثان قد تعارضا، وهذه الأجوبة لا يخفى ضعفها فيرجع إلى الترجيح. وحديث عدى أرجح، لأنه مخرج في الصحيحين ومتأيد بالآية، وقد صرح ﷺ بأنه يخاف سورة المائدة، الآية: ٤٠. أنه إنما أمسك على نفسه، فيترك ترجيحاً لجنبة الحظر كما قال في الحديث: "وإن وجدت مع كلبك كلباً آخر _ إلى قوله _ فلا تأكل، فإنه نهى عنه لاحتمال أن المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل فيتركه ترجيحاً لجنبة الحظر، وقوله: (فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكله إن شئت) اختلفت الأحاديث في هذا. فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث أنه قال في: "كل ما لم نتن، وروى مسلم أيضاً من حديثه أنه قال في: "إذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يبت، ولاختلافها أختلف العلماء. فقال مالك: إذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب، فإنه يأكله ما لم يبت فإذا بات كره، وفيه أقوال أخر، والتعليل بما لم ينتن وما لم يبت هو النص، ويحمل ذكر الأوقات على التقييد به، وترك الأكل للاحتياط وترجيح جنبة الحظر، وقوله: (وإن وجدته غريقاً فلا تأكل) ظاهره وإن وجد به أثر السهم، لأنه يجوز أنه ما مات إلا بالغرق.

(المسألة الرابعة): الحديث نص في صيد الكلب، وأختلف فيما يعلم من غيره كالفهد والنمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما، فذهب مالك وأصحابه إلى أنه يحل صيد كل ما قبل التعليم حتى النسور وقال جماعة منهم مجاهد؛ لا يحل إلا صيد الكلب. وأما ما صاده غير الكلب فيشترط إدارك ذكاته. وقوله تعالى: ﴿من الجوارح مكلبين﴾(١) دليل للثاني بناء على أنه من الكلب بسكون اللام فلا يشمل يغره من الجوارح، ولكنه يحتمل أنه مشتق من الكلب بفتح اللام، وهو مصدر بمعنى التكليب، وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها، والمراد بالجوارح هنا الكواسب على أهلها وهو عام. قال في الكشاف: الجوارح الكواسب من سباع البهائم، والطير، والكلب، والفهد، والنمر، والعقاب، والبازي، والصقر، والشاهين، والمراد بالمكلب معلم الجوارح ومضريها بالصيد لصاحبها ورائضها لذلك، بما علم من الحيل وطرق التأديب والتثقيف، وأشتقاقه من الكلب، لأن التأديب أكثر ما يكون في الكلاب، فأشتق له منه لكثرته في جنسه، أو لأن السبع يسمى كلباً ومنه قوله على: (اللهم سلط عليه كلباً من كلابك) فأكله الأسد، أو من الكلب الذي هو بمعنى الضراوة، يقال: هو كلب بكذا إذا كان ضارياً به ا هـ. فدل كلامه على شمول الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين، ولا شك أن الآية نزلت والعرب تصيد بالكلاب والطيور وغيرهما. وقد أخرج الترمذي من حديث عدي ابن حاتم سألت رسول اللَّه ﷺ عن صيد البازي فقال: ما أمسك عليك فكل. وقد ضعف بمجالد، ولكن قد أوضحنا في حواشي ضوء النهار أنه يعمل بما رواه.

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٤.

٣/١٣٥٩ ـ وَعَنْ عَدِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: ﴿إِذَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَقُتِلَ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: ﴿إِذَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَقُتِلَ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- (وعن عدى قال: سألت رسول الله على عن صيد المعراض) بكسر الميم وسكون المهلمة آخره معجمة يأتي تفسيره (فقال: إذا أصبت بحده فكل وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيذ) بفتح الواو وبالقاف فمثناة تحتية وذال معجمة بزنة عظيم يأتي بيانه (فلا تأكل. رواه البخاري). اختلف في تفسير المعراض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين: إنه عصا في طرفها حديدة يرمى بها الصائد فما أصاب بحده فهو ذكى يؤكل، وما أصاب بعرضه فهو وقيَّذ أي موقوذ، والموقوذ ما قتل بعصاء أو حجر، أو ما لا حد فيه، والموقوذة المضروبة بخشبة حتى تموت، من وقذته ضربته، وفي الحديث إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد، وهي المحدد فإنه علي أخبره أنه إذا أصاب بحد المعراض أكل فإنه محدد، وإذا أصاب بعرضه فلا يأكل. وفيه دليل أنه لا يحل صيد المثقل. وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري. وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقاً، وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب بعضها لبعض، ومعارضة الأثر لها، وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيد محرم بالكتاب والإجماع، ومن أصوله أن العقر ذكاة الصيد، فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيذ منعه على الإطلاق، ومن رآه عقراً مختصاً بالصيد، وأن الوقد غير معتبر فيه، لم يمنعه على الإطلاق، ومن فرق بين ما خزق من ذلك وما لم يخزق نظر إلى حديث عدى هذا وهو الصواب. هذا قوله: (فإنه وقيذ) أي كالوقيذ، وذلك لأن الوقيذ المضروب بالعصا من دون حد، وهذا قد شاركه في العلة وهي القتل بغير حد.

٤/١٣٦٠ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَهَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ عَنْكَ فَأَدَرُ كُتَهُ، فَكُلْهُ، مَا لَمْ يُنْتُونْ ﴿ إِذَا مُسْلِمٌ .

ــ (وعن أبي ثعلبة عن النبي ﷺ قال: إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدركته فكل

١٣٥٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الذبائح والصيد (الحديث ٥٤٧٥). ١٣٥٩ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: إذا غاب عنه الصيد ثم وجده (الحديث ١٩٣١).

ما لم ينتن. أخرجه مسلم). تقدم الكلام فيما غاب عن مصرعه من الصيد سواء كان بسهم أو جارح. وفي الحديث دلالة على تحريم أكل ما أنتن من اللحم، قيل: ويحمل على ما يضر الأكل أو صار مستخبئاً أو يحمل على التنزيه، ويقاس عليه سائر الأطعمة المنتنة.

١٣٦١/٥ _ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْماً قَالُوا لِلنَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ قَوْماً يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَدْرِي: أَذَكَرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «سَمُّوا ٱللَّهَ عَلَيْهِ ٱنْتُمْ وَكُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن قوماً قالوا للنبي ﷺ: إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم اللَّه عليه) أي: عند ذكاته (أم لا؟ قال: سموا اللَّه عليه أنتم وكلوه. رواه البخاري). تقدم أن في رواية «إن قوماً حديث عهدهم بالجاهلية» وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ: «قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر» وفي رواية مالك زيادة «وذلك في أول الإسلام» والحديث قد أعل بالإرسال وليس بعلة عندنا على ما عرفت، سيما وقد وصله البخاري. وتقدم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب التسمية ولا يتم ذلك، وإنما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين، وكذا ما ذبحه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية. قال ابن عبد البر: لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير، إلا أن يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عنهم بقوله: «فسموا» إلخ من الأسلوب الحكيم، وهو جواب السائل بغير ما يترقب، كأنه يقول: الذي يهمكم أنتم أن تذكروا اسم اللَّه عليه وتأكلوا منه، وهذا يقرر ما قدمنا من وجوب التسمية، إلا أن تحمل أمور المسلمين على السلامة. وأما ما أشتهر من حديث «المؤمن يذبح على اسم اللَّه سمى أم لم يسم، وإن قال الغزالي في الأحياء إنه صحيح، فقد قال النووي: إنه مجمع على ضعفه. وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال: إنه منكر لا يحتج به. وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الصلت السدوسي عن النبي ﷺ قال: ﴿ الْمُبِيحَةُ المسلم حلال ذكر أسم الله أو لم يذكر، فهو مرسل وإن كان الصلت ثقة، فالإرسال علة عند من لم يقبل المراسيل، وقولنا فيما تقدم إنه ليس الإرسال علة نريد إذا أعلوا به حديثاً موصولاً ثم جاء من جهة أخرى مرسلاً.

١٣٦١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: ذبيحة الأعراب (الحديث ٥٥٠٧).

7/1٣٦٢ حَوَمَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بَنِ مُغَفَّلٍ | الْمُزَنِيِّ | ('' رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ عَنْهِ أَلْهُ عَنْهُ وَقَالَ: ﴿إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْداً، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًا، وَلَكِنَّهُ عَدُوًا، وَلَكَنَّهُ عَدُوًا، وَلَكَنَّهُ عَدُواً، وَلَا يَشْعُلُوا مِنْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

— (وحن عبد الله بن مغفل أن رسول الله وهي في عن الحذف) بفتح الخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة ففاء (وقال إنها) أنث الضمير مع أن مرجعه الخذف، وهو مذكر نظراً إلى المحذوف به وهي الحصاة (لا تصيد صيداً ولا تنكأ) بفتح حرف المضارعة وهمزة في آخره (عدواً ولكنها تكسر السن وتفقاً العين. متفق عليه واللفظ لمسلم). الخذف رمي الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوهما يجعلها بين اصبعيه السبابتين أو السبابة والإبهام وفي تحريم ما يقتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد المثقل، لأن الحصاة تقتل بثقلها لا بحد، والحديث نهى عن الخذف لأنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة، ويلحق به كل ما فيه مفسدة. وأختلف فيما يقتل بالبندقة. فقال النووي: إنه إذا المذكورة، ويلحق به كل ما فيه مفسدة. وأختلف فيما يقتل بالبندقة. فقال النووي: إنه إذا ذاكركه الصائد وذكاه كرمي الطوير الكبار بالبنادق. وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمي الطوير الكبار بالبنادق. وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عنه البيهقي أنه كان يقول: «المقتولة بالبندقة تلك الموقوذة» فهذا في المقتولة بالبندقة، وذلك أنه قتل بالمثقل. وكلام النووي في الذي لا يقتلها، وإنما يحبسها على الرامي حتى يذكيها، وكلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قتل بالبندقة، وذلك لأنه قتل بالمثقل.

(قلت): وأما البنادق الآن، فإنها ترمي بالرصاص فيخرج، وقد صيرته نار البارود كالميل فيقتل بحده لا بصدمه، فالظهر حل ما قتلته.

٧/١٣٦٣ حَوَيْنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، أن النبي ﷺ قال: لا تتخذواً شيئاً فيه الروح غرضاً) بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فضاد معجمة هو في الأصل الهدف يرمى

١٣٦٢ ــ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: الخذف والبندقة (الحديث ٥٤٧٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو (الحديث ١٩٥٤).

١٣٦٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصيد والذبائح، باب: النهي عن صبر البهائم (الحديث ١٩٥٧).

⁽١) زيادة من نسخة م.

إليه، ثم جعل اسماً لكل غاية يتحرى إدراكها (رواه مسلم). الحديث نهي عن جعل الحيوان هدفاً. يريم إليه ، والنهي للتحريم لأنه أصله، ويؤيده قوة حديث العن الله من فعل هذا، لما مريحة وطائر قد نصب وهم يرمونه. ووجه حكمة النهي أن فيه إيلاماً للحيوان، وتضييعاً لماليته، وتفويتاً لذكاته إن كان مما يذكى، ولمنفعته إن كان غير مذكى.

٨/ ١٣٦٤ / ٨ _ وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: ﴿أَنَّ ٱمْرَأَةً ذَبَحَثْ شَاةً بِحَجَرٍ، فَشَيْلَ النَّبِيُ ﷺ عَنْ ذَٰلِكَ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن كعب بن مالك أن أمرأة ذبحت شاة بحجر فسئل النبي ﷺ عن ذلك فأمر بأكلها. رواه البخاري) الحديث دليل على صحة تذكية المرأة، وهو قول الجماهير، وفيه خلاف شاذ أنه يكره ولا وجه له. ودليل على صحة التذكية بالحجر الحاد إذا فرى الأوداج، لأنه جاء في رواية أنها كسرت الحجر وذبحت به، والحجر إذا كسر يكون فيه الحد. ودليل على أنه يصح أكل ما ذبح بغير إذن المالك، وخالف فيه إسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وغيرهم. وأحتجوا بأمره ﷺ بإكفاء ما في قدور ما ذبح من المغنم قبل القسمة بذي الحليفة كما أخرجه الشيخان. (وأجيب) بأنه إنما أمر بإراقة المرق. وأما اللحم فباق جمع ورد إلى المغنم. (فإن قيل): لم ينقل جمعه ورده إليه. (قلنا): ولم ينقل أنهم أتلفوه وأحرقوه، فيجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية. (قلت): لا يخفى تكلف الجواب والمرق مال لو كان حلالًا لما أمر بإراقته، فإنه من إضاعة المال. وأما الاستدال على المدعي بشاة الأساري، فإنها ذبحت بغير إذن مالكها، فأمر ﷺ بالتصدق بها على الأساري كما هو معروف، فإنه استدلال غير صحيح، وذلك لأنه ﷺ لم يستحل أكلها ولا أباح لأحد من المسلمين أكلها، بل أمر أن تطعم الكفار المستحلين للميتة. وقد أخرج أبو داود من حديث رجل من الأنصار قال: "خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ في سفر فأصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فأصابوا غنماً فأنتهبوها، فإن قدورنا لتغلي إذ جاء رسول اللَّه ﷺ على فرسه فاكفأ قدورنا، ثم جعل يرمل اللحم بالتراب وقال: إن النهبة ليست بأحل من الميتة؛ فهذا مثل الحديث الذي أخرجه الشيخان، وفيه التصريح بأنه حرام، وفيه إتلاف اللحم، لأنه ميتة فعرفت قوة كلام أهل الظاهر. وأما حديث الكتاب، وأنه ﷺ أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالكه، فإنه لا يرد على أهل الظاهر، لأنهم يقولون: يحل ما ذبح بغير إذن مالكه مخافة أن يموت أو نحوه. وفيه دليل على أنه يجوز تميكن الكفار مما هو محرم على المسلمين،

١٣٦٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: ما أنهر الدم من القصب (الحديث ٥٥٠٢).

ويدل له أنه على المشرك إلى مكة المحلة من الحرير فبعث بها عمر لأخيه المشرك إلى مكة الحما في البخاري وغيره، قال المصنف في الفتح: ويدل الحديث على تصديق الأجير الأمين فيما أؤتمن عليه حتى يتبين عليه دليل الخيانة، لأن في الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها: وهو كعب بن مالك، فخشيت على الشاة أن تموت فذبحتها. ويؤخذ منه جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك.

شروط الذبح

٩/١٣٦٥ — وَعَنْ رَافِع بِنْ خَدِيجٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ السَّنَّ وَالظُّفُرُ، أَمَّا السَّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ السَّنَّ وَالظُّفُرَ، أَمَّا السَّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

 (وعن رافع بن خُديج، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال): سبب الحديث أنه فال رافع بن خديج: يا رسول اللَّه إنا لاقوا العدو غداً وليس معنا مدى فقال على: (ما أنهر الدم) بفتح الهمزة فنون ساكنة فهاء مفتوحة فراء أي: ما أساله وصبه بكثرة من النهر (وذكر اسم اللَّه عليه فكل، ليس السن والظفر، أما السن فعظم. وأما الظفر فمدى) بضم الميم وبفتحها وفتح الدال المهملة فألف مقصورة جمع مدية مثلثة الميم، وهي الشفرة أي السكين (الحبشة. متفق عليه). فيه دلالة صريحة بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري الدم. وأعلم أنه تكون الذكاة بالنحر للإبل، وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى يفري أوداجها، واللبة بفتح اللام وتشديد الموحدة موضع القلادة من الصدر. والذبح لما عداها وهو قطع الأوداج أي الودجين، وهما عرقان محيطان بالحلقوم فقولهم: الأوداج تغليب على الحلقوم والمريء، فسميت الأربعة أوداجاً. وأختلف العلماء فقيل: لا بد من قطع الأربعة، وعن أبي حنيفة يكفي قطع ثلاثة من أي جانب. وقال الشافعي؛ يكفي قطع الأوداج والمريء. وعن الثوري يجزىء قطع الودجين، وعن مالك يشترط قطع الحلقوم والودجين لقوله ﷺ: «ما أنهر الدم» وإنهاره إجراؤه وذلك يكون بقطع الأوداج، لأنها مجرى الدم. وأما المريء فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره. والحديث دليل على أنه يجزىء الذبح بكل محدد، فيدخل السيف، والسكين والحجر، والخشبة، والزجاج، والقصب، والخزف، والنحاس وسائر الأشياء المحددة. والنهي عن

١٣٦٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الذبائح والصيد، باب: التسمية على الذبيحة (الحديث ١٩٦٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: جواز الذبح بكل ما أنهر الدم (الحديث ١٩٦٨).

السن والظفر مطلقاً من آدمي أو غيره منفصل، أو متصل ولو كان محدداً. وقد بين على وجه النهي في الحديث بقوله: «أما السن فعظم» فالعلة كونها عظماً، وكأنه قد سبق منه على النهي عن الذبح بالعظم. وقد علل النووي وجه النهي عن الذبح العظم أنه ينجس به، وهو من طعام المجن، فيكون كالاستجمار بالعظم. وعلل في الحديث النهي عن الذبح بالظفر بكونه مدى الحبشة أي وهم كفار، وقد نهيتم عن التشبه بهم، وأورد عليه بأن الحبشة تذبح بالسكين أيضاً، فيلزم المنع من ذلك للتشبه. (وأجيب) بأن الذبح بالسكين هو الأصل، وهو غير مختص بالحبشة، وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما منع لما فيه من التعذيب للحيوان، ولا يحصل به إلا الخنق الذي ليس على صفة الذبح. وفي المعرفة للبيهقي رواية عن الشافعي أنه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب، وهو من بلاد الحبشة، وهو لا يفري فيكون في معنى الخنق. وإلى تحريم اللبح بما ذكر ذهب الجمهور. وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالسن والظفر المنفصلين، وأحتجوا بما أخرجه أبو داود من حديث عدي بن حاتم «أفر الدم بما شئت» والجواب أنه عام خصصه حديث رافع بن خديج.

قتل الصير

١٠/١٣٦٦ / ١٠ ح وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ رَضِيَ ٱللَّه عنهما قَالَ: نَهْى رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابُ صَبْراً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

__ (وعن جابر، رضي اللَّه عنهما، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صبراً. رواه مسلم). هو دليل على تحريم قتل أي حيوان صبراً، وهو إمساكه حياً ثم يرمى حتى يموت، وكذلك من قتل من الآدميين في غير معركة ولا حرب ولا خطأ، فإنه مقتول صبراً والصبر الحبس.

١١/١٣٦٧ ــ وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِنَّ ٱللَّهَ كَتَبَ ٱلإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَة، وإِذَا ذَبَخْتُمْ فَأَحْسِنُوا الدِّبْحَة، وَلْيُحِدً أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْبُرِحْ ذَبِيحَتَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن شداد بن أوس) شداد بالشين المعجمة ودالين مهملتين هو: أبو يعلى

١٣٦٦ _ أخرجه مسلم في كتاب: الصيد والذبائح، باب: النهي عن صبر البهائم (الحديث ١٩٥٩). ١٣٦٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الصيد، باب: الأمر بإحسان الذبح والقتل (الحديث ١٩٥٥).

شداد بن أوس بن ثابت النجاري الأنصاري، وهو ابن أخي حسان بن ثابت لم يصح شهوده بدراً، نزل بيت المقدس وعداده في أهل الشام، مات به سنة ثمان وخمسين وقيل غير ذلك، قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء: كان شداد ممن أوتي العلم والحلم. (قال: قال رسول الله على: إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة) بكسر القاف مصدر نوعي (وإذا ذبحتم فأحسنوا اللبحة) بزنة القتلة (وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته. رواه مسلم). قوله: "كتب الإحسان أي أوجبه كما قال تعالى: ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾ (١) وهو فعل الحسن ضد القبيح فيتناول الحسن شرعاً والحسن عرفاً، وذكر منه ما هو أبعد شيء عن أعتبار الإحسان، وهو الإحسان في القتل لأي حيوان من آدمي وغيره في حد وغيره. ودل على نفي المثلة مكافأة، إلا أنه يحتمل أنه مخصص بقوله: ﴿فمن اعتدى عليكم﴾ (١) وقد تقدم الكلام في ذلك وأبان بعض كيفية إحسانها بقوله: (وليحد) بضم حرف المضارعة من أحد السكين أحسن وأبان بعض كيفية إحسانها بقوله: (وليحد) بضم حرف المضارعة من أحد السكين وتعجيل إمرارها وحدد. وقوله: «وليرح» بضم حرف المضارعة أيضاً من الإراحة، ويكون بإحداد السكين وتعجيل إمرارها وحسن الصنيعة.

١٢/١٣٦٨ — وَعَـنْ أَبِسِي سَعِيـدِ الْخُـدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَـالَ: قَالَ إِنْ رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَصَحَّحَهُ قَالَ إِرَسُولُ اللَّهِ إِنَّ ﷺ: «ذَكَاةُ الْجَنِينَ ذَكَاةُ أُمِّهِ». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على البحنين ذكاة أمه. رواه أحمد وصححه ابن حبان). الحديث له طرق عند الترمذي وأبي داود والدارقطني إلا أنه قال عبد الحق: إنه لا يحتج بأسانيده كلها. وقال الجويني: إنه صحيح لا ينطرق أحتمال إلى متنه ولا ضعف إلى سنده وتابعه الغزالي، والصواب أنه بمجموع طرقه يعمل به، وقد صححه ابن حبان وابن دقيق العيد. وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله الترمذي. وفيه عن جماعة من الصحابة مما يؤيد العمل به.

⁽٣) زيادة من نسخة م.

والحديث دليل على أن الجنين إذا خرج من بطن أمه ميتاً بعد ذكاتها فهو حلال مذكى بذكاة أمه. وإلى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال ابن المنذر: لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكد إلا بأستئناف الذكاة فيه إلا ما يروى عن أبي حنيفة، وذلك لصراحة الحديث فيه ففي لفظ: (ذكاة الجنين بذكاة أمه). أخرجه البيهقي، فالباء سببية أي: أن ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه، أو ظرفية ليوافق ما عند البيهقي أيضاً: «ذكاة الجنين في ذكاة أمه». وأشترط مالك أن يكون قد أشعر لما رواه أحمد بن عصام عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه» لكنه قال الخطيب: تفرد به أحمد بن عصام وهو ضعيف، وهو في الموطأ موقوف على ابن عمر وهو أصح، وعورض بما رواه ابن المبارك عن ابن أبي ليلى قال: قال رسول الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر» وفيه ضعف لسوء حفظ ابن أبي ليلى، ولكنه أخرج البيهقي من خديث ابن عمر عن النبي شي أنه قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر». روي من أوجه عن ابن عمر مرفوعاً. قال البيهقي: ورفعه عنه ضعيف والصحيح أنه موقوف.

(قلت): والموقوفان عنه قد صحا وتعارضا، فيطرحان ويرجع إلى إطلاق حديث الباب وما في معناه. وذهب الهادوية والحنفية إلى أن الجنين إذا خرج ميتاً من المذكاة، فإنه ميتة لعموم ﴿حرمت عليكم الميتة﴾(١) وكذا لو خرج حياً ثم مات، وإليه ذهب ابن حزم وأجابوا عن الحديث، بأن معناه ذكاة الجنين إذا خرج حياً فهو ذكاة أمه قال في البحر.

(قلت): ولا يخفى أنه إلغاء للحديث عن الإفادة، فإنه معلوم أن ذكاة الحي من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره، كيف ورواية البيهقي بلفظ: ذكاة الجنين في ذكاة أمه، فهى مفسرة لرواية ذكاة أمه وفي أخرى بذكاة أمه.

١٣/ ١٣٦٩ ـ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ آسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّى حِينَ يَذْبَحُ فَلَّيُسَمَّ ثُمَّ لْيَأْكُلْ». أَخْرَجَهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنُ سِنَانٍ وَهُوَ صَدُوقٌ ضَدُوقٌ ضَعَفٌ الْجِفْظِ.

_ (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، أن النبي عَلَيْهُ قال: المسلم يكفيه اسمه)

١٣٦٩ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الصيد والذبائح، باب: التسمية على الذبيحة (الحديث ٢٩٦/٤). (١) سورة المائدة، الآية: ٣. (٢) زيادة في الأصل.

الضمير للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس قال فيه: "فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله (فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل. أخرجه الدارقطني وفيه راو في حفظه ضعف) بينه بقوله (وفي إسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ. وأخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس موقوفاً عليه وله شاهد عند أبي داود في مراسيله بلفظ: ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أم لم يذكر ورجاله موثقون). وفي الباب مرسل صحيح، ولكنها لا تقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقاً. إلا أنها نفت في عضد وجوب التسمية مطلقاً، وتجعل ترك أكل ما لم يسم عليه من باب التورع.

١٣٧٠ / ١٤ - وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ إِلَى ٱبْنِ عَبَّاسِ مَوْقُوفاً عَلَيْهِ. ١٣٧١ / ١٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي مَرَاسِيلِهِ بِلَفْظِ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلاَلٌ، (ذَكَرَ آسْمَ ٱللَّهِ) (١) عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرُ، (١). وَرِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ.

٢ ـــ ساب: الأخساصي

الأضاحي جمع أضحية بضم الهمزة، ويجوز كسرها، ويجوز حذف الهمزة وفتح الضاد، كأنها أشتقت من أسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه، وبها سمي اليوم يوم الأضحى. الضاد، كأنها أشتقت من أنسس بسن مَالِسكِ: «أَنَّ النَّبِسيَّ ﷺ كَانَ يُضَحَّسي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ (٣) أَقْرَنَيْنِ، وَيُسَمِّي، وَيُكَبِّرُ، وَيَضَعُ رِجْلَةً عَلَى صِفَاحِهِمَا».

١٣٧٠ - أخرجه عبد الرزاق: (الحديث ٨٥٣٨).

١٣٧١ ـ أخرجه أبو داود في كتاب المراسيل، (الحديث ٣٤١).

۱۳۷۲ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: من نحر هديه بيده (الحديث ۱۷۱۲)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: استحباب الضحية وذبحها مباشرة بـلا تـوكيـل والتسمية والتكبير (الحديث ١٩٦٦).

⁽١) في نسخة م: ذُكِرَ اسمُ اللَّهِ.

⁽٢) في نسخة م: يُذْكُرُ.

⁽٣) زيادة من نسخة م.

وَفِي لَفْظِ: «ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي لَفْظِ: «سَمِينَيْنِ»، وَلَأَبِي عُوانَةَ في صَحِيحِهِ: ثَمِينَيْنِ - بِالْمُثَلَّثَةَ بَدَلَ ٱلسَّينِ - . وَفِي لَفْظٍ: «لِمُسلِم». وَيَقُولُ: «بِسْمِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ أَكْبَرُ».

_ (عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن النبي على كان يضحي بكبشين أملحين أقرنين، ويسمي ويكبر، ويضع رجله على صفاحهما) بالمهملتين الأولَى مكسورة. في النهاية صفحة كل شيء وجهه وجانبه (وفي لفظ ذبحهما بيده. وفي لفظ سمينين ولأبي عوانة في صحيحه). أي: عن أنس رضي اللَّه عنه (ثمينين بالمثلثة بدل السين) هذا مدرج من كلام أحد الرواة، أو أبي عوانة، أو المصنف. (وفي لفظ لمسلم) من رواية أنس (ويقول بسم اللَّه واللَّه أكبر) الكبش هو الثني إذا خرجت رباعيته، والأملح الأبيض الخالص. وقيل: الذي يخالط بياضه شيء من سواد. وقيل: الذي يخالط بياضه حمرة. وقيل: هو الذي فيه بياض وسواد، والبياض أكثرها، والأقرن هو الذي له قرنان. وأستحب العلماء التضحية بالأقرن لهذا الحديث، وأجازوها بالأجم الذي لا قرن له أصلًا. وأختلفوا في مكسور القرن، فأجازه الجمهور. وعند الهادوية لا يجزىء إذا كان القرن الذاهب مما تحله الحياة. وأتفقوا على أستحباب الأملح، قال النووي: إن أفضلها عند الصحابة البيضاء، ثم الصفراء، ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها، ثم البلقاء وهي التي بعضها أسود وبعضها أبيض، ثم السوداء. وأما حديث عائشة «يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد» فمعناه أن قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود (قلت): إذا كانت الأفضلية في اللون مستندة إلى ما ضحى به ﷺ، فالظاهر أنه لم يتطلب لوناً معيناً حتى يحكم بأنه الأفضل، بل ضحى بما أتفق له وتيسر حصوله، فلا يدل عل أفضلية لون من الألوان. وقوله: (ويسمي ويكبر) فسره لفظ مسلم بأنه «بسم اللَّه واللَّه أكبر». أما التسمية فتقدم الكلام فيها. وأما التكبير فكأنه خاص بالتضحية والهدي لقوله تعالى: ﴿ولتكبروا اللَّهُ على ما هداكم﴾(١) وأما وضع رجله ﷺ على صفحة العنق وهي جانبه، فليكون أثبت له وأمكن لئلا تضطرب الضحية. ودل هو وما بعده أنه يتولى الذبح بنفسه ندباً.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

٣/١٣٧٣ ـ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ، يَطَأُ فِي سَوَادِ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأْتِيَ بِهِ لِيُضَحِّيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ مَلَمِّي الْمُدْيَةَ». ثُمَّ قَالَ: «آشُحَذِيها بِحَجَرٍ». فَفَعَلَتْ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَهُ، فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِسْمِ ٱللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلُ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمُّةً مُحَمَّدٍ». ثُمَّ ضَحَّى بِهِ.

 (وله من حديث) أي: لمسلم من حديث (عائشة، رضي الله عنها، أمر بكبش أقرن يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد، فأتي به ليضحي به فقال لها: يا عائشة هلمي المدية ثم قال: أشحديها) أي: المدية تقدم ضبطها، وهو بمعنى وليحد أحدكم شفرته (بحجر ففعلت ثم أخذها) أي: المدية (وأخذه فأضجعه) أي: الكبش (ثم ذبحه ثم قال: بسم اللَّه اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به) فيه دليل على أنه يستحب اضجاع الغنم، ولا تذبح قائمة ولا باركة، لأنه أرفق بها، وعليه أجمع المسلمون. ويكون الاضجاع على جانبها الأيسر، لأنه أيسر للذابح في أخذ السكين باليمني، وإمساك رأسها باليسار. وفيه أنه يستحب الدعاء بقبول الأضحية وغيرها من الأعمال. وقد قال الخليل، والذبيح عند عمارة البيت: «ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم". وقد أخرج ابن ماجه أنه على قال عند التضحية وتوجيهها القبلة: ﴿وجهت وجهى ١٥٠٠ - الآية. ودل قوله: (وآل محمد) وفي لفظ عن محمد وآل محمد) أنه تجزىء التضحية من الرجل عن أهل بيته، ويشركهم في ثوابها، وأنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات، وإن لم يكن منَّ الغير أمر ولا وصية، فيصح أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت أو غيرها، وقد تقدم ذلك. ودل له ما أخرجه الدارقطني من حديث جابر: «أن رجلاً قال يا رسول اللَّه: إنه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد مونهما؟ فقال ﷺ: «إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك ٥.

١٣٧٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: استحباب الضحية وذبحها مباشرة (الحديث ١٩٦٧).

⁽١) سورة الأنعام، الآية: ٧٩.

٣/ ١٣٧٤ حَوَّنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحِّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّانَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱبْنُ ماجَهْ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَ (١٠) رَجَّحَ ٱلأَثِمَّةُ غَيْرُهُ وَقْفَهُ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانًا. رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح الأئمة غيره) أي: غير الحاكم (وقفه). وقد أستدل به على وجوب التضحية على من كان له سعة، لأنه لما نهى عن قربان المصلى، دل على أنه ترك واجباً كأنه يقول: لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا الواجب، ولقوله تعالى: ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ (٢). ولحديث مخنف ابن سليم مرفوعاً: «على أهل كل بيت في كل عام أضحية» دل لفظه على الوجوب. والوجوب قول أبي حنيفة، فإنه أوجبها على المعدم والموسر. وقيل: لا تجب. والحديث الأول موقوف فلا حجة فيه، والثاني ضعف بأبي رملة. قال الخطابي: إنه مجهول والآية محتملة، فقد فسر قوله ﴿وَأَنْحَرَ﴾ (٣) بوضع الكف على النحر في الصلاة. أخرجه أبن أبي حاتم وأبن شاهين في سننه وأبن مردويه والبيهقي عن ابن عباس، وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك. ولو سلم فهي دالة على أن النحر بعد الصلاة، فهي تعيين لوقته لا لوجوبه، كأنه يقول: إذا نحرت فبعد صلاة العيد، فإنه قد أخرج ابن جرير عن أنس «كان النبي ﷺ ينحر قبل أن يصلي فأمر أن يصلي ثم ينحر، ولضعف أدلة الوجوب، ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة، بل قال ابن حزم: لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة. وقد أخرج مسلم وغيره من حديث أم سلمة قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا بشره شيئاً اقال الشافعي: إن قوله هَفَارَادَ أَحَدُكُمَّ يَدُلُ عَلَى عَدَمَ الوجوبِ. ولما أَخرِجَهُ البيهقي من حَدَيثُ عَبْدُ اللَّهُ بن عمر ﴿ أَن رَجِلًا أَتِي النَّبِي ﷺ فقال رسول اللَّه ﷺ أمرت بيوم الأضحى عيداً جعله اللَّه لهذه الأمة. فقال الرجل: فإن لم أجد إلا منيحة أنثى أو شاة أهلي ومنيحتهم أذبحها؟ قال لا

١٣٧٤ _ أخرجه أحمد: ٣١٢/٢، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأضاحي، باب: الأضاحي واجبة هي أم لا؟ (الحديث ٣١٢٣)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الأضاحي، باب: التوبيخ لمن كان له مال فلم يضح (الحديث ٢٣٢/٤).

⁽١) في نسخة م: لكن.

⁽٢) و (٣) سورة الكوثر، الآية: ٢.

فرض ولكم تطوع وعد منها الضحية». وأخرجه أيضاً من أنه على الله السم الله والله أكبر اللهم عني وعمن لم يضح من أمتي وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب. فأخرج البيهقي عن أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما. وأخرج عن أبن عباس أنه كان إذا حضر الأضحى أعطى مولى له درهمين فقال: اشتر بهما لحماً، وأخبر الناس أنه ضحى أبن عباس وروي أن بلالاً ضحى بديك. ومثله روي عن أبي هريرة. والروايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة دالة على أنها سنة.

8/۱۳۷٥ عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ ٱلْأَضْحٰى مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَضْى صَلاَتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَى غَنَم قَدْ ذُبِحَتْ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاَةِ فَلْيَذْبَحْ صَلَى ٱسْمِ ٱللَّهِ». مُتَّفَقَّ قَبْلَ الصَّلاَةِ فَلْيَذْبَحْ عَلَى ٱسْمِ ٱللَّهِ». مُتَّفَقَّ عَلَىه.

_ (وعن جندب بن سفيان) هو: أبو عبد الله جندب بن سفيان البجلي العلقمي الأحمسي، كان بالكوفة، ثم أنتقل إلى البصرة، ثم خرج منها، ومات في فتنة أبن الزبير بعد أربع سنين. (قال: شهدت الأضحى مع رسول الله فله فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال: "من ذبع قبل الصلاة فليذبع شاة مكانها، ومن لم يكن ذبع فليذبع على اسم الله". متفق عليه). فيه دليل على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد، فلا تجزىء قبله. والمراد صلاة المصلي نفسه، ويحتمل أن يراد صلاة الإمام، وأن اللام للعهد في قوله الصلاة يراد به المذكورة قبلها، وهي صلاته فله. وإليه ذهب مالك فقال: لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه. ودليل أعتبار ذبح الإمام ما رواه الطحاوي من حديث جابر أن النبي فله المحلى يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي فقد نحر فأمرهم أن يعيدوا". وأجيب بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى قد نحر فأمرهم أن يعيدوا". وأجيب بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت، ولذا لم يأت في الأحاديث إلا تقييدها بصلاته فله. وقال أحمد: مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه. ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه. وقال الشافعي وداود: وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحي، قال القرطبي: ظواهر الحديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة.

١٣٧٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأضاحي، باب: من ذبح قبل الصلاة أعاد (الحديث ٥٥٦٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: في وقتها (الحديث ١٩٦٠).

لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية حمل الصلاة على وقتها. وقال ابن دقيق العيد: هذا اللفظ أظهر في أعتبار قبل الصلاة، وهو قوله في رواية (من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى) قال: لكن إن أجريناه على ظاهره، أقتضى أنها لا تجزىء الأضحية في حق من لم يصل العيد، فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث، وإلا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة، ويبقى ما عداها في محل البحث. وقد أخرج الطحاوي من حديث جابر "أن رجلًا ذبح قبل أن يصلي رسول اللَّه ﷺ فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة؛ صححه أبن حبان. وقد عرفت الأقوى دليلًا من هذه الأقوال، وهذا الكلام في أبتداء وقت الضحية. وأما أنتهاؤه فأقوال فعند الهادوية العاشر ويومان بعده. وبه قال مالك وأحمد. وعند الشافعي إن أيام الأضحى أربعة يوم النحر وثلاثة بعده. وعند داود وجماعة من التابعين يوم النحر فقط، إلا في منى فيجوز في الثلاثة أيام. وعند جماعة أنه إلى آخر يوم من شهر الحجة، قال في نهاية المجتهد: سبب اختلافهم شيئان: أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومات ما هي في قوله تعالى: ﴿ليشهدوا منافع لهم ﴾ (١) الآية فقيل: يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور. وقيل: العشر الأول من ذي الحجة. والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية بحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه قال ﷺ: «كل فجاج مكة منحر وكل أيام التشريق ذبح». فمن قال في الأيام المعلومات إنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية رجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور وقال: لا نحر إلا في هذه الأيام. ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال: لا معارضة بينهما، إذ الحديث أقتضى حكماً زائداً على ما في الآية، مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك. قال: يجوز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق، ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق،. وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر إلا ما يروى عن سعيد بن جبير أنه قال: يوم النحر من أيام التشريق. وإنما أختلفوا في الأيام المعلومات على القولين. وأما من قال يوم النحر فقط، فبناه على أن المعلومات العشر الأول، قالوا: وإذا كان الإجماع قد أنعقد على أنه لا يجوز الذبح هنا إلا في اليوم العاشر، وهو محل الذبح المنصوص عليه، فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى. (فائدة): في النهاية أيضاً ذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا يجوز التضحية في ليالي أيام النحر. وذهب غيره إلى جواز ذلك. وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم والليلة نحو قوله: ﴿تمتعـوا في داركم ثلاثة أيام﴾ (٢) ويطلق على

⁽٢) سورة هود، الآية: ٦٥.

⁽١) سورة الحج، الآية: ٢٨.

النهار دون الليل نحو (سبع ليال وثمانية أيام) فعطف الأيام على الليالي والعطف يقتضي المغايرة، ولكن بقي النظر في أيهما أظهر. والمحتج بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل، عمل بمفهوم اللقب ولم يقل به إلا الدقاق، إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار. والأصل في الذبح الحظر، فيبقى الليل على الحظر والدليل على تجويزه في الليل اهد. (قلت): لا حظر في الذبح، بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت، وإنما كان الحظر عقلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك.

عيوب الأضحية

١٣٧٦ / ٥ — وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَرْبَعٌ لاَ تَجُوزُ فِي ٱلضَّحَايَا: ٱلْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوَرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ضَلَعُهَا (١)، وَٱلْكَبِيرَةُ (١) ٱلَّتِي لاَ تُنْقِيهِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن البراء بن حازب، رضي الله عنه، قال: قام فينا رسول الله على ققال: أربع لا تجوز في الضحايا العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها. والعرجاء البين ضلعها، والكبيرة التي لا تنقي) بضم المثناة الفوقية وإسكان النون وكسر القاف أي التي لا نقى لها بكسر النون وإسكان القاف وهو المنخ (رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان) وصححه الحائم وقال: على شرطهما. وصوب كلامه المصنف وقال: لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بأسانيد صحيحة. وحسنه أحمد بن حنبل فقال: ما أحسنه من حديث. وقال الترمذي: صحيح حسن. والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مانعة من صحة التضحية، وسكت عن

١٣٧٦ - أخرجه أحمد: ٤/ ٢٨٤، ٢٨٩، وأخرجه أبو داود في كتاب: الضحايا، باب؛ ما يكره من الضحايا (الحديث ٢٨٠١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: ما لا يجوز من الأضاحي (الحديث ١٤٩٧)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الضحايا، باب: ما نهي عنه من الأضاحي العوراء (الحديث ٢٨٩١) و (الحديث ٢٨٩٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره أن يضحى (الحديث ٣١٤٤)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأضحية، باب: ذكر الزجرعن أن يضحى المرء بأربعة أنواع (الحديث ٢٩١٩).

⁽١) في نسخة م: عرجها.

⁽٢) في نسخة م: والكسيرُ.

غيرها من العيوب، فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب غير هذه الأربعة، وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غيرها مما كان أشد منها أو مساوياً لها كالعمياء ومقطوعة الساق. وقوله: (البين عورها). قال في البحر: إنه يعفى عما كان الذاهب الثلث فما دون، وكذا في العرج. قال الشافعي: العرجاء إذا تأخرت عن الغنم لأجله فهو بين. وقوله: (ضلعها) أي: أعوجاجها.

شروط الأضحية

٦/١٣٧٧ ــ وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهُ ﷺ: ﴿لَا تَذْبَعُوا إِلَّا مُسِنَّةً، (إِلَّا إِنْ تَعَسَّرَ) (١) عَلَيْكُمْ فَتَذْبَعُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن. رواه مسلم). المسنة الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها كما قدمنا. والحديث دليل على أنه لا يجزىء الجذع من الضأن في حال من الأحوال، إلا عند تعسر المسنة. وقد نقل القاضي عياض الإجماع على ذلك، ولكنه غير صحيح لما يأتي. وحكي عن ابن عمر والزهري أنه لا يجزىء ولو مع التعسر. وذهب كثيرون إلى إجزاء الجذع من الضأن مطلقاً، وحملوا الحديث على الاستحباب بقرينة حديث أم بلال أنه قال رسول الله على: "ضحوا بالجذع من الضأن أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقي. وأشار الترمذي إلى حديث "نعمت الأضحية الجذع من الضأن». وروى أبن وهب عن عقبة بن عامر بلفظ: "ضحينا مع رسول الله على بالجذع من الضأن». قلت: ويحتمل أن ذلك كله عند تعسر المسنة.

٧/ ١٣٧٨ — وَعَنْ عِلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: أَمْرَنَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالأَذُنَ، وَلاَ نُضَحِّي بِعَوْرَاءَ، وَلاَ مُقَابِلَةٍ وَلاَ مُدَابَرَةٍ، وَلاَ خَرْقَاءَ، وَلاَ ثَرْمَاءَ». أَخْرَجَهُ أَخْمَدُ، وَالأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَآبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

١٣٧٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الأضاحي، باب: سن الأضحية (الحديث ١٩٦٣).

١٣٧٨ _ أخرَجه أحمدُ: "١ / ٨٠، ١٠٨، ١٤٩، وأخرجه أبو داود في كتاب: الضحايا، باب: ما يكره من الضحايا (الحديث ٢٨٠٤)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: حالف الخماحي، باب: = (الحديث ١٤٩٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: الأضاحي، باب: = (١) في نسخة م: إلا أن يَعْسُرَ

١٣٧٨ - (وعن على، رضى الله عنه، قال: أمرنا رسول الله على أن نستشرف العين والأذن) أي؛ نشرف عليهما ونتأملهما، لئلا يقع نقص وعيب. (ولا تضحي بعوراء ولا مقابلة) بفتح الموحدة ما قطع من طرق أذنها شيء ثم بقى معلقاً. (ولا مدابرة) والمدابرة بالدال المهملة وفتح الموحدة ما قطع من مؤخر أذنها شيء وترك معلقاً. (ولا خرفاء) بالخاء المعجمة مفتوحة والراء ساكة المشقوقة الأذنين. (ولا ثرماء) بالمثلثة فراء وميم وألف مقصورة؛ هي من الثرم، وهو سقوط الثنية من الأسنان. وقيل: الثنية والرباعية. وقيل: هو أن تنقطع السن من أصلها مطلقاً، وإنما نهى عنها لنقصان أكلها قاله في النهاية. ووقع في نسخة الشرح شرقاء بالشين المعجمة والراء والقاف وعليها شرح الشارح، ولكن الذي في شنخ بلوغ المرام الصحيحة الثرمي كما ذكرناه (أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم). فيه دليل على أنها تجزىء الأضحية إلا ما ذكر وهو مذهب الهادوية، وقال الإمام يحيى: تجزىء وتكره وقواه المهدي، وظاهر الحديث مع الأول. وورد النهي عن التضحية بالمصفرة بضم الميم وإسكان الصاد المهملة، ففاء مفتوحة فراء أخرجه أبو داود والحاكم. وهي المهزولة كما في النهاية، وفي رواية المصفورة. قيل: هي المستأصلة الأذن. وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر السلمي أنه قبال: «إنما نهى رسول الله على عن المصفرة والمستأصلة والنجقاء والمشيعة والكسراء». فالمصفرة التي سنأصل أذنها حتى يبدو صماخها، والمستأصلة التي أستؤصل قرنها من أصله، والنجقاء التي تنجق عينها، والمشيعة التي لا تتبع الغنم عجفاً أو صعفاً والكسراءة الكسيرة. هذا لفظ أبي داود. وأما مقطوع الإلية والذُّنب، فإنه يجزىء لما أخرجه أحمد وأبن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال: «أشتريت كبشاً لأضحى به فعدا الذئب فأخذ منه الإلية فسألت النبي ﷺ فقال: ضح به، وفيه جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرظة مجهول، إلا أن له شاهداً عند البيهقي. وأستدل به ابن تيمية في المنتقى على أن العيب الحادث بعد تعيين الأضحية لا يضر. وذهبت الهادوية إلى عدم إجزاء مسلوب الإلية. وفي نهاية المجتهد، أنه ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسان حديثان

الخرقاء وهي التي تخرق أذنها (الحديث ٤٣٨٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأضاحي، باب: ما يكره أن يضحى به (الحديث ٣١٤٢)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأضحية، باب: ذكر الزجر عن أن يضحي المرء بأربعة أنواع. . . (الحديث ٥٩٢٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المناسك، باب: ما كره من الأضاحي والبدن (الحديث ١٨/١٤).

متعارضان، فذكر النسائي عن أبي بردة «أنه قال: يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والأذن فقال النبي على: وما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك. ثم ذكر حديث علي رضي الله عنه _: «أمرنا رسول الله أن نسشترف العين الحديث. فمن رجح حديث أبي بردة قال: لا تتقي إلا العيوب الأربعة وما هو أشد منها. ومن جمع بين الحديثين حمل حديث أبي بردة على العيب اليسير، الذي هو غير بين، وحديث على على الكثير البين. (فائدة): أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الأنعام، وإنما أختلفوا في الأفضل. والضاهر أن الغنم في الضحية أفضل لفعله وأمره، وإن كان يحتمل أن ذلك لأنها المتيسرة لهم، ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام، وانظبي عن ذلك لأنها المتيسرة لهم، ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام، واحد. وما روي عن أسماء أنها قالت: ضحينا مع رسول الله على بالخيل. وما روي عن أبي هريرة أنه ضحى بديك.

١٣٧٩ / ٨ _ وَعَنْ عَلِيٍّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَقَسَّمَ لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلاَلَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَلاَ أَعْطِي فِي جِزَارَتِهَا شَيْئاً مِنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن على بن أبي طالب، رضي اللّه تعالى عنه، قال: أمرني رسول اللّه على أن أقوم على بدنه، وأن أقسم لحومها وجلودها وجلالها على المساكين، ولا أعطى في جزارتها شيئاً منها. متفق عليه). هذا في بدنه على التي ساقها في حجة الوداع، وكانت مع التي أتى بها على، رضي اللّه عنه، من اليمن مائة بدنة نحرها على يوم النحر بمنى، نحر بيده على وستين ونحر بقيتها على رضي الله عنه. وقد تقدم في كتاب الحج والبدن تطلق لغة على الإبل والبقر والغنم، إلا أنها هنا للإبل. وهكذا أستعمالها في الأحاديث، وفي كتب الفقه في الإبل خاصة. ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم، وأنه لا يعطي الجزار منها شيئاً أجرة، لأن ذلك في حكم البيع لاستحقاقه الأجرة. وحكم الأضحية حكم

١٣٧٩ _ أخرجه البخاري في كتاب: الحج، باب: لا يعطى الجزار من الهدي شيئاً (الحديث ١٧١٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها (الحديث ١٣١٧).

الهدى في أنه لا يباع لحمها ولا جلدها ولا يعطي الجزار منها شيئاً، قال في نهاية المجتهد: العلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحمها، وأختلفوا في جلدها وشعرها مما ينتفع به. فقال الجمهور: لا يجوز. وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم يعني بالعروض. وقال عطاء: يجوز بكل شيء دراهم وغيرها. وإنما فرق أبو حيفة بين الدراهم وغيرها، لأنه رأى أن المعارضة في العروض هي من باب الانتفاع، لإجماعهم على أنه يجوز الانتفاع به.

٩/١٣٨٠ — وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ عَامَ ٱلْحُدَيْبِيةِ اللَّهِ اللَّهِ ﷺ عَامْ ٱلْحُدَيْبِيةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (وعن جابر بن عبد الله قال: نحرنا مع رسول الله على عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة. رواه مسلم). دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة، وأنهما يجزيان عن سبعة. وهذا في الهدي ويقاس عليه الأضحية، بل قد ورد فيها نص، فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال: «كنا مع رسول اللَّه ﷺ في السفر فحضر الأضحى، فأشتركنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة». وقد صح أشتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف. وإلى هذا ذهب زيد بن على وحفيده أحمد بن عيسى والفريقان. قال النووي: سواء كانوا مجتمعين، أو متفرقين مفترضين، أو متطوعين، أو بعضهم متقرباً، وبعضهم طالب لحم. وبه قال أحمد. وذهب مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراك في الهدي إلا في هدي التطوع، هدي الإحصار عندي من هدي التطوع. وأشترطت الهادوية في الاشتراك اتفاق الغرض قالوا: ولا يصح مع الاختلاف، لأن الهدي شيء واحد، فلا يتبعض بأن يكون بعضه واجباً وبعضه غير واجب وقالوا: إنها تجزىء البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس، وقاسوا الهدي على الأضحية. (وأجيب): بأنه لا يقاس مع النص: وأدعى ابن رشد الإجماع على أنه لا يجوز أن يشترط في النسك أكثر من صبعة، قال: وإن كان روي من حديث رافع بن خديج «أن النبي عليه عدل البعير بعشر شياة الخرجه في الصحيحين، ومن طريق ابن عباس وغيره «البدنة عن عشرة». قال الطحاوي: وإجماعهم دليل على أن الآثارفي ذلك غير صحيحة ا هـ ولا يخفى أنه إجماع مع خلاف من ذكرنا، وكأنه لم يطلع عليه. وأختلفوا في الشاة فقال الهادوية:

١٣٨٠ - أخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: الاشتراك في الهدي (الحديث ١٣١٨).

تجزىء عن ثلاثة في الأضحية. قالوا: وذلك لما تقدم من تضحية النبي على بالكبش عن محمد وآل محمد، قالوا: وظاهر الحديث أنها تجزىء عن أكثر، لكن الإجماع قصر الإِجزاء على الثلاثة. (قلت): وهذا الإِجماع الذي أدعوه يباين ما قاله في نهاية المجتهد، فإنه قال: إنه وقع الإجماع على أن الشاة لا تجزىء إلا عن واحد. والحق أنها تجزىء الشاة عن الرجل، وعن أهل بيته، لفعله ﷺ، ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب الأنصاري قال: «كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته، ثم تباهي الناس بعد». (فائدة): من السنة لمن أراد أن يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره إذا رحل شهر ذي الحجة، لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول اللَّه ﷺ: ٥إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئاً». وأخرج البيهقي من حديث عمرو بن العاص أنه ﷺ قال لرجل سأله عن الضحية، وأنه قد لا يجدها، فقال: «قلم أظافرك، وقص شاربك، وأحلق عانتك، فذلك تمام أضحيتك عند اللَّه عزَّ وجل». وهذا فيه شرعية هذه الأفعال في يوم التضحية، وإن لم يترك من أول شهر الحجة. وذهب أحمد وإسحاق أنه يحرم للنهي ليس للتحريم، وقال: مَنْ لم يحرمه: قد قامت القرينة على أن النهي ليس للتحريم، وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة قالت: «أنا فتلت قلائد هدي رسول الله ﷺ بيدي ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده، ثم بعث بها مع أبي فلم يَحْرَمُ على رسول اللَّه على مما أحله اللَّه حتى نحر الهدى، قال الشافعي: فيه دلالة على أنه لا يحرم على المرء شيء ببعثه بهديه، والبعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية. (قلت): هذا قياس منه، والنص قد خص من يريد التضحية بِمَا ذَكَرِ: (فَائِدَةَ أَخْرَى): يستحب للمضحي أن يتصدق، وأن يأكل. وأستحب كثير من العلماء أن يقسمها أثلاثاً، ثلثاً للادخار، وثلثاً للصدقة، وثلثاً للأكل لقوله ﷺ: كلوا أو تصدقوا وادخرواً أخرجه الترمذي بلفظ: اكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ليتسع ذو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وتصدقوا أو ادخروا؛ ولعل الظاهرية توجب التجزئة. وقال عبد الوهاب: أوجب قوم الأكل وليس بواجب في المذهب.

٣ ــ بـاب: العقيقة

العقيقة هي الذبيحة التي تذبح للمولود. وأصل العق الشق والقطع. وقيل للذبيحة عقيقة، لأنه يشق حلقها. ويقال عقيقة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه. وجعله الزمخشري أصلاً والشاة المذبوحة مشتقة منه.

١/١٣٨١ - عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ عَنَّ عَنِ ٱلْحَسَنِ وَٱلْحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً ﴿ رَوَّاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ خُزَيْمَةً، وَٱبْنُ ٱلْجَارُودِ، وَعَبْدُ ٱلْحَقِّ، لَكِنْ رَجَّعَ إَبُو حَاتِم إِرْسَالَهُ.

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي على عن عن الحسن والحسين كبشاً رواه أبو داود وصححه أبن خزيمة وأبن المجارود وعبد الحق، لكن رجع أبو حاتم إرساله). وقد خرج البيهةي والحاكم وأبن حبان من حديث عائشة بزيادة «يوم السابع وسماهما وأمر أن يماط عن رأسيهما الأذى». وأخرج البيهةي من حديث عائشة، رضي الله عنها، أن النبي على عن الحسن والحسين، رضي الله عنهما، يوم السابع من ولادتهما». وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جابر، رضي الله عنه، أن النبي الله «عق عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام». قال الحسن البصري: إماطة الأذى حلق الرأس. وصححه ابن السكن بأتم من هذا وفيه «وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة، ويجعلونها على رأس المولود، فأمرهم النبي على أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً». ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة، وسنده صحيح، ويؤيد هذه الأحاديث الحديث الآتي وهو قوله: _

٢/١٣٨٢ ح وَأَخْرَجَ أَبْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أَنْسِ نَحْوَهُ.

— (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه). والأحاديث دلت على مشروعية العقيقة. واختلفت فيها مذاهب العلماء. فعند الجمهور أنها سنة. وذهب داود ومن تبعه إلى أنها واجبة. وأستدل الجمهور بأن فعله على السنية، وبحديث "من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل" أخرجه مالك. وأستدلت الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنها أنه على أمرهم بها، والأمر دليل الإيجاب. وأجاب الأولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله: «فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل". وقوله في حديث عائشة (يوم سابعه) دليل أنه وقتها، وسيأتي فيه حديث سمرة، وأنه لا يشرع قبله ولا بعده. وقال النوي: إنه يعق قبل السابع. وكذا عن الكبير فقد أخرج البيهقي من حديث أنس "أن النبي عن عن نفسه بعد البعثة". ولكنه قال: منكر. وقال النووي: حديث باطل. وقيل: تجزىء في السابع والثاني والثالث، لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن تجزىء في السابع والثاني والثالث، لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي على أنه قال: «العقيقة تذبح لسبع ولأربع عشرة ولإحدى وعشرين" ودل الحديث على

١٣٨١ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأضاحي، باب: في العقيقة (الحديث ٢٨٤١)، وأخرجه ابن الجارود: (الحديث ٩١١).

١٣٨٢ ـ أخرجه ابن حبان في كتاب: الأضاحي، باب: ما جاء في العقيقة (الحديث ٥٣٠٩).

أنه يجزىء عن الغلام شاة، لكن الحديث الآتي وهو قوله:

٣/١٣٨٣ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ: ﴿أَنْ يُعَنَّ عَنِ ٱلْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً﴾. رَوَاهُ التَّرْمِلَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

_ (وعن عائشة، رضي اللّه عنها أن رسول اللّه هذة أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان) وفي رواية مكافئتان. قال النووي: بكسر الفاء وبعدها همزة ويأتي تفسيره (وعن الجارية شاة. رواه الترمذي وصححه). وقال: حسن صحيح إلا أني لم أجد لفظة «أن يعق» في نسخ الترمذي. قال أحمد وأبو داود: معنى مكافئتان متساويتان أو متقاربتان. وقال الخطابي: المراد التكافؤ في السن، فلا تكون إحداهما مسنة والأخرى غير مسنة، بل يكونان مما يجزىء في الأضحية. وقبل: معناه أن يذبح إحداهما مقابلة للأخرى. دل الحديث على أنه يعق عن الغلام بضعف ما يعتى عن الجارية. وإليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وداود لهذا الحديث. وذهبت الهادوية ومالك إلى أنه يجزىء عن الذكر والأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضي. (وأجيب): بأن ذلك فعل وهذا قول، والقول أقوى، وبأنه يجوز أنه يشخ ذبح عن الذكر كبشاً لبيان أنه يجزىء وذبح الاثنين مستحب، على أنه أخرج أبو الشيخ حديث أبن عباس من طريق عكرمة بلفظ كبشين كبشين. ومن حديث عمرو بن شعيب مثله، وحينئذ فلا تعارض. وفي إطلاق لفظ الشاة، دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط فيها ما يشترط في الأضحية، ومن آشترطها فبالقياس.

. ١٣٨٤ /٤ _ وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ، عَنْ أُمَّ كُرْزِ الْكَعْبِيَّةِ نَحْوَهُ.

_ (وأخرج أحمد والأربعة عن أم كوز) بضم أوله وسكون الراء بعدها زاي (الكعبية) المكية صحابية لها أحاديث قاله المصنف في التقريب (نحوه) أي: نحو حديث عائشة، ولفظه في الترمذي عن سباع بن ثابت بن سباع أخبره: أن أم كوز أخبرته: أنها

١٣٨٣ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: ما جاء في العقيقة (الحديث ١٥١٣)، وقال: حديث حسن صحيح.

١٣٨٤ _ أخرجه أحمد: ١٥٨/، ٢٥١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأضاحي، باب: في العقيقة (الحديث ٢٨٣٠) و (الحديث ٢٨٣٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: الأذان في أذن المولود (الحديث ١٥١٦)، وأخرجه النسائي في كتاب: العقيقة، باب: العقيقة عن الجارية (الحديث ٢٢٦٤)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: العقيقة (الحديث ٢٢٦٣).

سألت رسول اللَّه ﷺ عن العقيقة قال: «عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم اذكراناً كن أم إناثاً» وقال أبو عيسى _ يعني الترمذي _: حسن صحيح، وهو يفيد ما يفيد الحديث الثالث.

٥/١٣٨٥ / ٥ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلامٍ مُوْنَهَنَّ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبِعُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقُ، وَيُسَمَّى». رَوَاهُ أَخْمَدُ وَالأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ.

ــ (وعن سمرة أن النبي ﷺ قال: كل غلام مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي). وهذا هو حديث العقيقة الذي أتفقوا على أنه سمعه الحسن من سمرة، وأختلفوا في سماعه لغيره منه من الأحاديث. قال الخطابي: اختلف في قوله مرتهن بعقيقته، فذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه لا يشفع لأبويه. (قلت): ونقله الحليمي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف، وهما إمامان عالمان متقدمان على أحمد. وقيل: إن المعنى العقيقة لازمة لا بد منها، فشبه لزومها للمولد بلزوم الرهن للمرهون في يد المرتهن، وهو يقوي قول الظاهرية بالوجوب. وقيل: المراد أنه مرهون بأذى شعره، ولذلك جاء «فأميطوا عنه الأذى» ويقوي قول أحمد ما أخرجه البيهقي عن عطاء الخراساني وأخرجه ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال: إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوت الخمس، وهذا دليل ـ لو ثبت ـ لمن قال بالوجوب. وتقدم أنها مؤقتة باليوم السابع، كما دل له ما مضى ودلَّ له هذا أيضاً. وقال مالك: تفوت بعده وقال: من مات قبل السابع سقطت عنه العقيقة. وللعلماء خلاف في العق بعده. وفي قولها «أمرهم» أي المسلمين بأن يعق كل مولود له عن ولده، فعند الشافعي يتعين على كل من تلزمه النفقة للمولود، وعند الحنابلة يتعين على الأب إلا أن يموت أن يمتنع، وأخذ من لفظ تذبح بالبناء للمجهول أنه يجزىء أن يعق عنه الأجنبي، وقد تأيد بأنه ﷺ عق عن الحسنين كما سلف، إلا أنه يقال قد ثبت أنه ﷺ أبوهما كما ورد به الحديث بلفظ : اكل بني أم ينتمون إلى عصبة، إلاَّ ولد فاطمة رضي اللَّه عنها فأنا

١٣٨٥ ـ أخرجه أحمد: ١٧/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأضاحي، باب: في العقيقة (الحديث ٢٨٣٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأضاحي، باب: من العقيقة (الحديث ٢٨٣٨)، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في كتاب: العقيقة، باب: متى يعق (الحديث ٢١٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الذبائح، باب: العقيقة (الحديث ٢١٦٥).

وليهم وأنا عصبتهم، وفي لفظ: (وأنا أبوهم، أخرجه الخطيب من حديث فاطمة الزهراء، رضي اللَّه تعالى عنها، ومن حديث عمر، رضى اللَّه عنها، لما ولدت حسناً قالت: يا رسول اللَّه ألا عن عن ولدي بدم؟ قال: ﴿لا ولكن ٱحلقي رأسه وتصدقي بوزن شعره فضة فهو من الأدلة على أنه قد أجزأ عنه ما ذبحه النبي ﷺ عنه، وأنها ذكرت هذا فمنعها ثم عق عنها وأرشدها إلى تولي الحلق والتصدق، وهذا أقرب، لأنها لا تستأذنه إلا قبل ذبحه، وقبل: مجيء وقت الذبح وهو السابع. وفي قوله في حديث سمرة: «ويحلق» دليل على شرعية حلق رأس المولود يوم سابعه، وظاهره عام لحلق رأس الغلام والجارية. وحكى المازري كراهة حلق رأس الجارية. وعن بعض الحنابلة تحلق لإطلاق الحديث. وأما تثقيب أذن الصبية لأجل تعليق الحلي فيها الذي يفعله الناس في هذه الأعصار وقبلها فقال الغزالي في الأحياء: إنه لا يرى فيه رخصة، فإن ذلك جرح مؤلم ومثله موجب للقصاص، فلا يجوز إلا لحاجة مهمة كالفصد، والحجامة، والختان، والتزين بالحلى غير مهم، فهذا وإن كان معتاداً فهو حرام، والمنع منه واجب، والاستثجار عليه غير صحيح، والأجرة الماخوذة عليه حرام ا هـ. وفي كتب الحنابلة أن تثقيب آذان الصبايا للحلي جائز ويكره للصبيان. وفي فتاري قاضي خان من الحنفية: لا بأس بثقب أذن الطفل، لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ولم ينكره عليهم النبي ﷺ قوله: ﴿ويسمى الله الصحيح في الرواية. وأما روايته بلفظ ويدمي من الدم أي يفعل في رأسه من دم العقيقة كما كانت تفعله الجاهلية. فقد وهم راويها بل المراد تسمية المولود. وينبغي أختيار الاسم الحسن له لما ثبت من أنه ﷺ كان يغير الاسم القيح، وصح عنه «إن أخنع الأسماء عند اللَّه رجل تسمى شاهان شاه ملك الأملاك لا ملك إلا اللَّه تعالى، فترحم التسمية بذلك، وألحق به تحريم التسمية بقاضي القضاة، وأشنع منه حاكم الحكام نص عليه الأوزاعي، ومن الألقاب القبيحة ما قاله الزمخشري: إنه توسع الناس في زماننا حتى لقبوا السفلة بألقاب العلية، وهب أن العذر مبسوط فما أقول في تلقيب من ليس من الدين في قبيل ولا دبير بفلان الدين، هي لعمري واللَّه الغصة التي لا تساغ. وأحب الأسماء إلى اللَّه عبد اللَّه وعبد الرحمٰن ونحوهما، وأصدقها حارث وهمام، ولا تكره التسمية بأسماء الأنبياء ويس وطه خلافاً لمالك، وفي مسند الحرث بن أبي أسامة أن النبي ﷺ قال: «من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم أحدهم بمحمد فقد جهل فينبغي التسمي بأسمه على . فقد أخرج في كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس أنه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقم من اسمه محمد فليدخل الجنة تكرمه لنبيه محمد على. وقال مالك: سمعت أهل المدينة يقولون: ما من أهل بيت فيهم اسم محمد إلا رزقوا رزق خير. وقال ابن رشد: يحتمل أن يكونوا عرفوا ذلك

بالتجربة أو عندهم فيه أثر. (فاثدة): روى أبو داود والترمذي أن النبي على أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدا. ورواه الحاكم والمراد الأذن اليمنى، وفي بعض المسانيد «أن النبي في قرأ في أذن مولود سورة الإخلاص». وأخرج ابن السني عن الحسن بن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله في: «من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان» وهي التابعة من الجن.

ويستحب تحنيكه بتمر لما في الصحيحين من حديث أبي موسى قال: ولد لي غلام فأتيت النبي على فسماه إبراهيم، وحنكه بتمرة، ودعا له بالبركة. والتحنيك أن يضع التمر ونحوه في حنك المولود حتى ينزل إلى جوفه منه شيء، وينبغي أن يكون المحنك من أهل الخير ممن ترجى بركته؛

١٣ ـ كتاب: الإيمان والنذور

باب: الأيمان والنذور

الأيمان بفتح الهمزة جمع يمين، وأصل اليمين في اللغة اليد وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل بيمين صاحبه (والنذور) جمع نذر، وأصله الإنذار بمعنى التخويف وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر.

١/١٣٨٦ - عَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما، عَنْ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبِ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَلاَ إِنَّ أَللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِٱللَّهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

-- (عن ابن عمر، رضي الله عنهما، عن رسول الله هي أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب) الركب ركبان الإبل، اسم جمع أو جمع، وهم العشرة فصاعداً، وقد يكون للخيل. (وعمر يحلف بأبيه فناداهم رسول الله هي ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله) ليس المراد أنه لا يحلف إلا بهذا اللفظ، بدليل أنه هكان يحلف بغيره نحو «مقلب القلوب» كما يأتي (أو ليصمت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه).

١٣٨٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بآبائكم (الحديث ٦٦٤٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير اللَّه تعالى (الحديث ١٦٤٦).

٢/١٣٨٧ — وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه مَرْفُوعاً: «لَا تَتَحْلِفُوا إِللَّهُ اللَّهُ عَنه مَرْفُوعاً: «لَا تَتَحْلِفُوا إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِللَّهُ إِلاَّ وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

- (وفي رواية لأبي داود والنسائي عن أبي هريرة مرفوعاً: لا تحلفوا بآبائكم وأمهاتكم ولا بالأنداد) الند بكسر أوله المثل، والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالاً لعبادتهم إياها وحلفهم بها نحو قوله: واللآت والعزى (ولا تحلفوا بالله الا وأنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف بغير الله تعالى، وهو للتحريم كما هو أصله وبه قالت الحنابلة والظاهرية. وقال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالإجماع. وفي رواية عنه أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها، لا يجوز لأحد الحلف بها. وقوله: لا يجوز بيان أنه أراد بالكراهة التحريم كما صرح به أولاً. وقال الماوردي: لا يجوز لأحد أن يحلف أحداً بغير الله تعالى لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر، وإذا حلف الحاكم أحداً بذلك وجب عزله. وعند جمهور الشافعية والمشهور عن المالكية أنه للكراهة، ومثله للهادوية ما لم يسو في التعظيم.

(قلت): لا يخفى أن الأحاديث واضحة في التحريم لما سمعت، ولما أخرج أبو دادو والحاكم واللفظ له من حديث ابن عمر أنه قال على: "من حلف بغير الله كفر". وفي رواية للحاكم "كل يمين يحلف بها دون الله تعالى شرك"، ورواه أحمد بلفظ: "من حلف بغير الله فقد أشرك وأخرج مسلم: "من حلف منكم فقال في حلفه: واللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله». وأخرج النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه حلف باللات والعزى قال: فذكرت ذلك للنبي في فقال: "قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وآنفث عن يسارك ثلاثاً وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولا تعد" فهذه الأحاديث الأخيرة تقوي القول بأنه محرم لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل، ولذا أمر بتجديد الإسلام والإتيان بكلمة التوحيد. وأستدل القائل بالكراهة بحديث: "أفلح وأبيه _ إن صدق" أخرجه مسلم. (وأجيب) عنه:

أولاً: بأنه قال ابن عبد البر: إن هذه اللفظة غير محفوظة، وقد جاءت عن راويها:

١٣٨٧ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالآباء (الحديث ٣٢٤٨)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان، باب: الحلف بالأمهات (الحديث ٣٧٧٨).

⁽١) زيادة من نسخة م.

«أفلح واللَّه إن صدق» بل زعم بعضهم أن راويها صحف (واللَّه) إلى (وأبيه).

وثانياً: أنها لم تخرج مخرج القسم، بل هي من الكلام الذي يجري على الألسنة مثل تربت يداه ونحوه. وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكراهة، فإنه تأول قوله: «فقد أشرك» بما قاله الترمذي: قد حمل بعض العلماء مثل هذا على التغليظ، كما حمل بعضهم قوله: «الرياء شرك» على ذلك. وأجيب بأن هذا إنما يرفع القول بكفر من حلف بغير اللَّه ولا يرفع التحريم، كما أن الرياء محرم أتفاقاً، ولا يكفر من فعله كما قال ذلك البعض. وأستدل القائل بالكراهة بأن اللَّه تعالى قد أقسم في كتابه بالمخلوقات من الشمس والقمر وغيرهما. (وأجيب) بأنه ليس للعبد الاقتداء بالرب تعالى، فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، على أنها كلها مؤولة بأن المراد ورب الشمس ونحوه. ووجه التحريم أن الحلف يقتضى تعظيم المحلوف به، ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرد عظمة من حلف به، وحقيقة العظمة مختصة باللَّه تعالى فلا يلحق به غيره. ويحرم الحلف بالبراءة من الإسلام، أو من الدين، أو بأنه يهودي، أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبي ﷺ قال: «من حلف فقال إنى بريء من الإسلام. فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً» والأظهر عدم وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات، إذ الكفارة مشروعة فيما أذن اللَّه تعالى أن يحلف به لا فيما نهي عنه، ولأنه لم يذكر الشارع كفارة، بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير.

٣/ ١٣٨٨ ح وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ».

١٣٨٩ /٤ ــ وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

- (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه على: "يمينك على ما يصدقك به صاحبك" وفي رواية «اليمين على نية المستحلف» أخرجهما مسلم) الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية المحلف، ولا ينفع فيها نية الحالف إذا نوى بها غير ما أظهره، وظاهره الإطلاق، سواء كان المحلف له الحاكم أو المدعي للحق، والمراد حيث كان المحلف له التحليف كما يشير إليه قوله: «على ما يصدقك به صاحبك» فإنه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف، وهو حيث كان صادقاً فيما أدعاه على الحالف. وأما

١٣٨٨ - أخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: يمين الحالف على نية المستحلف (الحديث ١٦٥٣). ١٣٨٩ - ١٣٨٩ أخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: يمين الحالف على نية المستحلف (الحديث ١٦٥٣).

لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف. وأعتبرت الشافعية أن يكون المحلف الحاكم، وإلا كانت النية نية الحالف. قال النووي: وأما إذا حلف بغير أستحلاف وري فتفعه ولا يحنث، سواء حلف أبتداء من غير تحليف، أو حلفه غير القاضي، أو غير نائبه، ولا أعتبار في ذلك بنية المحلف بكسر اللام غير القاضي. والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الأحوال، إلا إذا أستحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه، فتكون اليمين على نية المستحلف وهو مراد الحديث. أما إذا حلف بغير أستحلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه، أو نائبه في دعوى توجهت عليه، فتكون اليمين على نية الحالف، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعتاق، إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق والعتاق فتنفعه التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف، لأن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعتاق وإنما يستحلف ويكون الاعتبار بنية الحالف، لأن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعتاق وإنما يستحلف الحديث أنه إذا أستحلفه من له الحق، فالنية نية المستحلف مطلقاً.

١٣٩٠ /٥ - وَعَـنْ عَبْدِ الـرَّحْمْنِ بْنِ سَمُـرَةَ رَضِـيَ ٱللَّـهُ عنه، قَـالَ: قَـالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى بَمِينٍ فَرَأَبْتَ غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ بَمِينِكَ وَاثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ٩. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي لَفْظِ لِلْبُخَارِيِّ: «فَأَثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ آثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». وَإِسْنَادُهُمَا (١) صَحِيحٌ.

- (وعن عبدالرجمان بن سمرة) بن حبيب عبد شمس العبشمي أبي سعيد صحابي من مسلمة الفتح، آفتتح سجستان، ثم سكن البصرة ومات بها سنة خمسين أو بعدها (قال: قال رسول الله ﷺ : وإذا حلفت على يمين) أي على محلوف منه سماه يميناً مجازاً (ورأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وائت الذي هو خير. متفق عليه. وفي لفظ البخاري فأثت

[•] ١٣٩٠ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والندور، باب: ﴿لا يؤاخذكم اللّه باللغو في أيمانكم﴾ (الحديث ٢٦٢٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير (الحديث ١٦٥٢)، وأخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: من سأل الإمارة وكل إليها (الحديث ٧١٤٧)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والندور، باب: الرجل يكفر قبل أن يحتث (الحديث ٣٢٧٧).

⁽١) في نسخة م: إسنادَهَا. ولهي الأصح.

الذي هو خير وكفر عن يمينك. وفي رواية لأبي داود) عن عبد الرحمٰن أيضاً (فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير. وإسنادهما) بالتثنية أي لفظ البخاري. ورواية أبى داود، والأولى إفراد الضمير ليعود إلى رواية أبى داود فقط، لما علم من عرفهم أن ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج إلى أن يقال إسناده (صحيح). الحديث دليل على أن من حلف على شيء، وكان تركه خيراً من التمادي على اليمين، وجب عليه التفكير وإتيان ما هو خير كما يفيده الأمر، ولكنه صرح الجماهير بأنه إنما يستحب له ذلك لا أنه يجب، وظاهره وجوب تقديم الكفارة، ولكنه أدعى الإجماع على عدم وجوب تقديمها، وعلى جواز تأخيرها إلى ما بعد الحنث، وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل اليمين. ودلت رواية (ثم اثت الذي هو خير) على أنه يقدم الكفارة قبل الحنث لاقتضاء (ثم) الترتيب ورواية الواو تحمل على رواية (ثم) حملاً للمطلق على المقيد، فإن تم الإجماع على جواز تأخيرها، وإلا فالحديث دال على وجب تقدميها. وممن ذهب إلى جواز تقديمها على الحنث مالك والشافعي وغيرهما، وأربعة عشر من الصحابة، وجماعة من التابعين وهو قول جماهير العلماء. لكن قالوا: يستحب تأخيرها عن الحنث، وظاهره أن هذا جار في جميع أنواع الكفارة. وذهب الشافعي إلى عدم إجزاء تقديم التكفير بالصوم وقال: لا يجوز قبل الحنث، لأنها عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان. وأما التكفير بغير الصوم فجائز تقديمه، كما يجوز تعجيل الزكاة. ذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال قالت الهادوية: لأن سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين، فلا يصح التقديم قبل تمام سبب ألوجوب. وعند الحنفية السبب الحنث، ولا يخفى أن الحديث دال على خلاف ما عللوا به وذهبوا إليه، فالقول الأول أقرب إلى العمل به.

7/1٣٩١ حَوَيْنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُمَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ ٱللَّهُ، فَلاَ حِنْثَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ حِبَّانَ.

¹۳۹۱ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ١٠ وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان، باب: الاستثناء في اليمين (الحديث ٢٢٦١) و (الحديث ٢٣٦٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في الاستثناء في اليمين (الحديث ١٥٣١)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان، باب: من حلف فاستثنى (الحديث ٢١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: الاستثناء في اليمين (الحديث ٢١٠١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأيمان، باب: ذكر إباحة الاستثناء باليمين... (الحديث ٢١٠٦).

ـــ (وعن ابن عمر، رضى الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: من حلف على يمين فقال: إن شاء اللَّه فلا حنث عليه. رواه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان). قال الترمذي: لا نعلم أحداً رفعه أيوب السختياني، قال ابن علية: كان أيوب يرفعه تارة وتارة لا يرفعه. قال البيهقي: لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع أنه شك فيه (قلت:) كأنه يريد أنه رفعه تارة ووقفه أخرى، ولا يخفي أن أيوب ثقة حافظ لا يضر تفرده برفعه، وكونه وقفه تارة لا يقدح فيه، لأن رفعه زيادة عدل مقبولة. وقد رفعه عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرقد وأيوب بن موسى وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعاً، فقوى رفعه على أنه وإن كان موقوفاً فله حكم الرفع، إذ لا مسرح للاجتهاد فيه. وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير. وقال ابن العربي: أجمع المسلمون بأن قوله إن شاء اللَّه يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو جاز منفصلاً كما قال بعض السلف لم يحنث أحد في يمين ولم يحتج إلى الكفارة. وأختلفوا في زمن الاتصال، فقال الجمهور: هو أن يقول إن شاء اللَّه متصلاً باليمين منَّ غير سكوت بينهما، ولا يضره التنفس. (قلت:) وهذا هو الذي تذل له الفاء في قوله: «فقال». وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال عطاء: قدر حلبة ناقة. وقال سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر. وقال ابن عباس: له الاستثناء أبداً متى يذكر (قلت:) وهذه تقادير خالية عن الدليل، وقد تأول بعضهم هذه الأقاويل بأن مرادهم أنه يستحب له أن يقول إن شاء اللَّه تبركاً، أو يجب على ما ذهب إليه بعضهم لقوله تعالى: ﴿واذكر ربك إذا نسيت﴾(١) فيكون الاستثناء رافعاً للإثم الحاصل بتركه، أو لتحصيل ثواب الندب على القول بأستحبابه. ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحنث. وأختلفوا هل الاستثناء مانع للحنث في الحلف باللَّه وغيره من الطلاق والعتاق وغيره من الظهار والنذر والإقرار. فقال مالك: لا ينفع إلا في الحلف باللَّه دون غيره، وآستقواه ابن العربي وأستدل بأنه تعالى قال: ﴿ ذَلَكَ كَفَارَةُ أَيْمَانُكُمْ إذا حلفتم (٢٠) فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية، وهي الحلف بالله. وذهب أحمد إلى أنه لا يدخل العتق لما أخرُّجه البيهقي من حديث معاذ مرفوعاً: ﴿إِذَا قَالَ لامرأته أنت طالق إن شاء اللَّه لم تطلق، وإذا قال لعبده: أنت حر إن شاء اللَّه فإنه حر؟ إلا أنه قال البيهقي تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول، وأختلف في إسناده. وذهبت الهادوية إلى أن الاستثناء بقوله: إن شاء اللَّه معتبر فيه أن يكون المحلوف عليه فيما شاءه اللَّه أو لا يشاؤه، فإن كان مما يشاؤه اللَّه بأن كان واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً في المجلس، أو حال التكلم، لأن

⁽٢) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

⁽١) سورة الكهف، الآية: ٢٤.

مشيئة الله حاصلة في الحال، فلا تبطل اليمين بل تنعقد به، وإن كان لا يشاؤه بأن يكون محظوراً أو مكروها فلا تنعقد اليمين، فجعلوا حكم الاستثناء بالمشيئة حكم التقييد بالشرط؛ فيقع المعلق عند وقوع المعلق به وينتفي بأنتفائه، وكذا قوله إلا أن يشاء الله حكمه إن شاء الله. ولا يخفى أن الحديث لا تطابقه هذه الأقوال. وفي قوله: فقال إن شاء الله دليل على أنه لا يكفي في الاستثناء النية، وهو قول كافة العلماء. وحكي عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ، وإلى هذا أشار البخاري وبوب عليه باب النية في الأيمان (يعني بفتح الهمزة) ومذهب الهادوية صحة الاستثناء بالنية، وإن لم يلفظ بالعموم إلا من عدد منصوص، فلا بد من الاستثناء باللفظ.

٧/١٣٩٢ ص وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لاً، وَمُقَلِّبُ الْقُلُوبِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: كانت يمين رسول الله ﷺ: لا ومقلب القلوب رواه البخاري). المراد أن هذا اللفظ الذي كان يواظب عليه في القسم. وقد ذكر البخاري الألفاظ التي كان ﷺ يقسم بها «لا ومقلب القلوب»، وفي رواية «لا ومصرف القلوب والذي نفسي بيده .. والذي نفس محمد بيده .. والله .. ورب الكعبة» ولابن أبي شيبة اكان إذا أجتهد في اليمين قال: والذي نفس أبي القاسم بيده». ولابن ماجه «كانت يمين رسول الله ﷺ اتي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسي بيده» والمراد بتقليب القلوب والبصائر تقليب أعراضها وأحوالها لا تقليب ذات القلب. قال الراغب: تقليب القلوب والبصائر وقال ابن العربي: القلب جزء من البدن، خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام، وغير ذلك من الصفات الباطنة، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية، ووكل وفير ذلك من الصفات الباطنة، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية، ووكل والقضاء مسيطر على الكل. والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة، واللمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى، والمحفوظ من حفظه الله اهد.(قلت:) وقوله: والكلام بناء منه على إثبات الكلام النفسي، وأن محله القلب وقوله ﷺ: (لا) رد ونفي للسابق من الكلام. والحديث دليل على جواز الأقسام بصفة من صفات الله وإن لم تكن من صفات الذات.

١٣٩٢ .. أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي على النبي الله ١٣٩٢ .. (الحديث ٢٦٢٨).

⁽١) سورة النحل، الآية: ٤٦.

وإلى هذا ذهبت الهادوية حيث قالوا: الحلف بالله أو بصفة لذاته لفعله لا يكون على ضدها، ويريدون بصفة الذات كالعلم والقدرة، ولكنهم قالوا: لا بد من إضافتها إلى الله تعالى كعلم الله، ويريدون بصفة الفعل كالعهد والأمانة إذا أضيفت إلى الله، إلا أنه قد ورد حديث بالنهي عن الحلف بالأمانة أخرجه أبو داود من حديث بريدة بلفظ: "منحلف بالأمانة فليس منا»، وذلك لأن الأمانة ليست من صفاته تعالى بل من فروضه على العباد، وقولهم لا يكون على ضدها أحتراز عن الغضب والرضا والمشيئة، فلا تنعقد بها اليمين. وذهب ابن حزم _ وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية _ إلى أن جميع الأسماء الورادة في القرآن أو السنة الصحيحة، وكذا الصفات صريح في اليمين ويجب به الكفارة، وفصلت الشافعية في المشهور عنهم والحنابلة فقالوا: إن كان اللفظ يختص بالله تعالى كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح ينعقد به اليمين، سواء قصد الله تعالى أو أطلق، وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره، لكن يقيد كالرب والخالق فتنعقد به اليمين، إلا أن يقصد به غير الله تعالى، وإن كان يطلق عليه وعلى غيره على السواء نحو الحي والموجود، فإن نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس بيمين، وإن نوى به الله تعالى أن قلصحيح.

٧/١٣٩٣ — وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٍّ إِلَى النَّبِي اللَّهِ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، مَا الْكَبَائِرُ؟ _ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ قَالَ: «التي يَقْتَطِعُ (١) بِهَا مَالَ آمْرِي الْغَمُوسُ قَالَ: «التي يَقْتَطِعُ (١) بِهَا مَالَ آمْرِي مُسْلِمٌ مُوسُلِمٌ هُو فِيهَا كَاذِبٌ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن عبد الله بن عمرو) أي: ابن العاص (قال: جاء أعرابي إلى النبي على فقال: يا رسول الله ما الكبائر؟ فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس) وهي بفتح الغين المعجمة وضم الميم آخره مهملة (وفيه قلت:) ظاهره أن السال ابن عمرو راوي الحديث والمحيب هو النبي على ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله لعبد الله، وعبد الله المحيب والأول أظهر (وما اليمين الغموس؟ قال: التي يقتطع بها مال آمريء مسلم هو فيها كاذب. أخرجه البخاري). اعلم أن اليمين إما أن تكون بعقد قلب وقصد أو لا، بل تجري

١٣٩٣ ـ أحرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: اليمين الغموس (الحديث ٦٦٧٥). (١) في نسخة م: يُقْتَطَعُ.

على اللسان بغير عقد قلب، وإنما ثقع بحسب ما تعوده المتكلم، سواء كانت بإثبات أو نفي نحو واللَّه، وبلي واللَّه، ولا واللَّه، فهذه هي اللغو الذي قال اللَّه تعالى فيه: ﴿لا يؤاخذُكُم اللَّه باللغو في أيمانكم﴾(١) كما يأتي دليله، وإن كانت عن عقد قلب، فينظر إلى حال المحلوف عليه فينقسم بحسبه إلى أقسام خمسة: إما أن يكون معلوم الصدق، أو معلوم الكذب، أو مظنون الصدق، أو مظنون الكذب، أو مشكوكاً فيه. (فالأول): يمين برة صادقة، وهي التي وقعت في كلام اللَّه تعالى نحو: ﴿فوربِ السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾(٢) ووقعت في كلام رسول اللَّه ﷺ. قال ابن القيم: إنه ﷺ حلف في أكثر من ثمانين موضعاً، وهذه هي المرادة في حديث «إن اللَّه تعالى يحب أن يحلف به» وذلك لما يتضمن من تعظيم اللَّه تعالى. (والثاني): وهو معلوم الكذب اليمين الغموس ويقال لها الزور والفاجرة، وسميت في الأحاديث: يمين صبر ويميناً مصبورة. قال في النهاية: سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في النار، فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل، وقد فسرها في الحديث بالتي يقتطع بها مال المرء المسلم، فظاهره أنها لا تكون غموساً إلا إذا أقتطع بها مال امرىء مسلم، لاأن كل محلوف عليه كذباً يكون غموساً، ولكنها تسمى فاجرة. (الثالث): ما ظن صدقه وهو قسمان الأول: ما أنكشف فيه الإصابة، فهذا ألحقه البعض بما علم صدقه، إذ بالانكشاف صار مثله. (والثاني): ما ظن صدقة وانكشف خلافه وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لأنه وضع الحلف لقطع الاحتمال فكأن الاحتمال الحالف يقول: أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب، فإنه حلف على ظنه. (الرابع): ما كان كذبه والحلف عليه محرم. (الخامس): ما شك في صدقه وكذبه وهو أيضاً محرم. فتلخص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه. وقوله ما الكبائر؟ فيه دليل على أنه قد كان معلوماً عند السائل أن في المعاصي كبائر وغيرها. وقد آختلف العلماء في ذلك، فذهب إمام الحرمين وجماعة من أثمة العلم إلى أن المعاصي كلها كبائر. وذهب الجماهير إلى أنها تنقسم إلى كبائر وصغائر، وأستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِن تَجَنَّبُوا كَبَائُر مَا تَنْهُونَ عنه ﴾ (٣) وبقوله: ﴿والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم ﴾ (٤) (قلت:) ولا يخفى أنه لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صغائر وهو محل النزاع. وقيل: لا خلاف في المعنى، إنما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدح في العدالة، ومنها ما لا يقدح فيها. (قلت:) وفيه أيضاً تأمل وقوله: (فذكر الحديث) ذكر فيه الإشراك باللَّه، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس. وقد تعرض الشارح

⁽٣) سورة النساء، الَّاية: ٣١.

⁽٤) سورة النجم، الآية: ٣٢.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٥.

⁽٢) سورة الذاريات، الآية: ٣٣.

رحمه اللَّه إلى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة، وأطال نقل أقاويلهم في ذلك، وهي أقاويل مدخولة. والتحقيق:أن الكبر والصغر أمر نسبي فلا يتم الجزم بأن هذا صغير وهذا كبير إلا بالرجوع إلى ما تُص الشارع على كبره، فهو كبير وما عداه باق على الإبهام والاحتمال. وقد عد العلائي في قواعده الكبائر المنصوص عليها بعد تتبعها من النصوص فأبلغها خمساً وعشرين، وهي الشرك باللَّه، والقتل، والزني (وأفحشه يحليلة الجار) والفرار من الزخف، وأكل الربا، وأكل مأل اليتيم، وقذف المحصنات، والسحر، والاستطالة في عرض المسلم بغير حق، وشهادة الزور، واليمين الغموس، والنميمة، والسرقة، وشرب الخمر، واستحلال بيت اللَّه الحرام ونكث الصفقة، وترك السنة، والتعرب بعد الهجرة، واليأس من روح اللَّه، والأمن من مكر اللَّه، ومنع ابن السبيل من فضل الماء، وعدم التنزه من البول، وعقوق الوالدين والتسبب إلى شتمهما، والإضرار في الوصية. وتعقب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة، وإنما في الحصيحين الا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، وفي رواية النسائي «فإن فعل ذلك فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، فإن تاب ثاب اللَّه عليه، وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على العلول، وهو إحفاء بعض الغنيمة بأنه كبيرة. وجاء في الجمع بين الصلاتين لغير عذر، ومنع الفحل، ولكنه حديث ضعيف. وجاء في الأحاديث ذكر أكبر الكبائر كحديث أبي هريرة (إن من أكبر الكبائر استطالة المرء في عرض رجل مسلم» أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن ونحوه من الأحاديث، ولا مانع من أن يكون في الذنوب الكبير والأكبر وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس. وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر أتفاق العلماء على ذلك. وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة رضي اللَّه عنه مرفوعاً أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: "ليس فيها كفارة يميِّن صبر يقتطع بها مالاً بغير حقٌّ وفيه راو مجهول. وقد روى آدم بن أبي إياس وإسماعيل القاضي عن ابن مسعود موقوفاً: «كنا نعد الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً ليقتطعه " قالوا: ولا مخالف له من الصحابة، ولكن تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود. وإلى عدم الكفارة دهبت الهادوية. وذهب الشافعي وآخرون إلى وجوب الكفارة فيها، وهو الذي أختاره ابن حزم في شرح المحلى لعموم ﴿وَلَكِن يَوْاخَذُكُم بِمَا عَقَدْتُم الأَيْمَانُ فَكَفَارِتُهُ ۗ الآية (١) واليمين الغموس معقودة قالوا: والحديث لا تقوم به حجة حتى تخصص الآية، والقول بأنه لا يكفرها إلا التوبة فالكفارة تنفعه في رفع إثم اليمين، ويبقى في ذمته ما أقتطعه بها من مال أخيه، فإن تحلل منه وتاب محا الله تعالى عنه الإثم.

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

٩/١٣٩٤ م وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «﴿لاَ يُوَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (١). قَالَتْ: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لاَ وَٱللَّهِ، وَبَلَى وَٱللَّهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، مَرْنُوعاً.

_(وعن عائشة، رضي الله عنها، في قوله تعالى: ﴿لا بِوَاخِدُكُم اللّه باللغو في أَيمانكم ﴾ (٢) قالت: هو قول الرجل ولا والله وبلى والله. أخرجه البخاري)، موقوفاً على عائشة (ورواه أبو داود مرفوعاً) فيه دليل على أن اللغو من الأيمان ما لا يكون عن قصد الحلف، وإنما جرى على اللسان من غير إرادة الحلف. وإلى تفسير اللغو بهذا ذهب الشافعي، ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين. وذهب الهادوية والحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظن صدقه فينكشف خلافه، وذهب طاوس إلى أنها الحلف وهو غضبان، وفي ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسير عائشة أقرب، لأنها شاهدت التنزيل وهي عارفة بلغة العرب. وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وأبي قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين، وهي من صلة الكلام، ولأن اللغو في اللغة ما كان باطلاً وما لا يعتد به من القول. ففي القاموس: اللغو واللغي كالفتى السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره.

١٠/١٣٩٥ لَـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ آسُماً مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ ﴾. مُثَّقَقٌ عَلَيْهِ، وَسَاقَ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ الأَسْمَاءَ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ سَرْدَهَا إِذْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

__ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: إن للَّه تسعة وتسعين اسماً مناحصاها) وفي لفظ من حفظها(دخل الجنة. متفق عليه وساق الترمذي

١٣٩٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان، باب: قوله تعالى: ﴿لا يؤاخذكم اللَّه باللَّغو في أيمانكم﴾ (الحديث ٦٦٦٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: لغو اليمين (الحديث ٣٢٥٤).

۱۳۹۵ _ أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: للَّه عز وجل مائة اسم غير واحد (الحديث ١٤١٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: في أسماء اللَّه تعالى وفضل من أحصاها (الحديث ٢١٧٧)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: ١٨٥ ـ (الحديث ٢٥٠٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأذكار (الحديث ٢٥٠٧).

⁽١) و (٢) سورة: البقرة، الآية: ٢٢٥.

وابن حبان الأسماء والتحقيق أن سردها إدراج من بعض الرواة). اتفى الحفاظ من أثمة الحديث أن سردها إدراج من بعض الرواة. وظاهر الحديث أن أسماء الله الحسني منحصرة في هذا العدد بناء على القول بمفهوم العدد، ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من قوله: من أحصاها دخل الجنة وهو خبر المبتدأ. فالمراد أن هذه التسعة والتسعين تختص بفضيله من بين سائر أسمائه تعالى، وهو أن إحصاءها سبب لدخول الجنة وإلى هذا ذهب الجمهور. وقال النووي: ليس في الحديث حصر أسماء اللَّه تعالى، وليس معناه أنه ليس له اسم غير التسعة والتسعين، ويدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعاً: قأسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك، فإنه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه بل أستأثر بها. ودل على أنه قد يعلم بعض عباده بعض أسمائه، ولكنه يحتمل أنه من التسعة والتسعين. وقد جزم بالحصر فيما ذكر أبو محمد بـن حزم فقال: قد صح أن أسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً لقوله على مائة إلا واحداً، فنفي الزيادة وأبطلها، ثم قال: وجاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين أسماً مضطربة لا يصح منها شيء أصلًا، وإنما تؤخذ من نص القرآن وما صح عن النبي ﷺ، ثم سرد أربعة وثمانين آسماً استخرجها من القرآن والسنة، وقال الشارح تبعاً لكلام المصنف في التلخيص: إنه ذكر ابن حزم أحداً وثمانين اسماً، والذي رأيناه في كلام ابن حزم وثمانون، وقد نقلنا كلامه وتعيين الأسماء الحسني على ما ذكره في هامش التلخيص. وأستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسماً، وسردها في التلخيص وغيره. وذكر السيد محمد إبراهيم الوزير في إيثار الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين أسماً، وإن قال صاحب الإيثار مائة وسبعة وخمسين، فإنا عددناها فوجدناها كما قلنا أولاً وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرد الأسماء الحسني المعروفة مدرج عند المحققين، وأنه ليس من كلامه ﷺ. وذهب كثيرون إلى أن عدها مرفوع، وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة، وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسني، ثم سردها على رواية الترمذي وذكر آختلافاً في بعض ألفاظها وتبديلاً في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال: وأعلم أن الأسماء الحسني على أربعة أقسام: (القسم الأول): الاسم العلم وهو الله، (والثاني): ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم القدير والسميع والبصير، (والثالث): ما يدل على إضافة أمر إليه كالخالق والرازق، (والرابع): ما يدل على سلب شيء عنه كالعلى والقدوس. وأختلف العلماء أيضاً هل هي توقيفية يعني أنه لا يجوز لأحد

أن يشتق من الأفعال الثابتة للَّه تعالى أسماً، بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة؟ فقال الفخر الرازي: المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية. وقالت المعتزلة والكرامية: إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق اللَّه تعالى جاز إطلاقه على اللَّه تعالى. وقال القاضي أبو بكر والغزالي الأسماء توقيفية دون الصفات، قال الغزالي: كما أنه ليس لنا أن نسمي النبي على بأسم لم يسمه به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه ، كذلك في حق اللَّه تعالى. وأتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهم نقصاً، فلا يقال ماهد ولا زارع ولا فالق وإن جاء في القرآن ﴿فنعم الماهدون﴾(١) _ ﴿أم نحن الزارعون﴾ (٢) _ ﴿فالق الحب والنوى﴾ (٣) ولا يقال ماكر ولا بناء وإن ورد ﴿ومكروا ومكر اللُّه﴾(٢) _ ﴿والسماء بنيناها﴾(٥) وقال القشيري: الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع، فكل أسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه، وما لم يرد لم يجز ولو صح معناه. وقد أوضحنا هذا البحث في كتابنا إيقاظ الفكرة. وقوله: "من أحصاها" أختلف العلماء في الإحصاء فقال البخاري وغيره من المحققين معناه حفظها وهو الظاهر، فإن إحدى الروايتين مفسرة للأخرى، وقال الخطابي: يحتمل وجوهاً أحدها أن يعدها حتى يستوفيها بمعنى أن لا يقتصرعلي بعضها فيدعو اللَّه بها كلها ويثني عليه بجميعها، فيستوجب الموعود عليها من الثواب. وثانيها المراد بالإحصاء الإطاقة، والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بمواجبها، فإذا قال الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء. ثالثها المراد به الإحاطة بمعانيها. وقيل: أحصاها عمل بها فإذا قال: الحكيم، سلم لجميع أوامره، لأن جميعها على مقتضى الحكمة، وإذا قال: القدوس، استحضر كونه مقدساً منزهاً عن جميع النقائض، وأختاره أبو الوفاء بـن عقيل. وقال ابن بطال: طريق العمل بها أن ما كان يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم، فيمرن العبد نفسه على أن يصح به الاتصاف بها، وما كان يختص به نفسه كالجبار والعظيم فعلى العبد الإِقرار بها والخضوع بها وعدم التحلي بصفة منها، وما كان فيه معنى الوعد يقف فيه عند الطمع والرهبة وما كان فيه معنى الوعيد يقف منه عند الخشية والرهبة. ويؤيد هذا أن حفظها لفظاً من دون عمل وأتصاف كحفظ القرآن من دون عمل لا ينفع كما جاء «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم؛ ولكن هذا الذي ذكرته لا يمنع من ثواب من قرأها سرداً وإن كان

⁽١) سورة الذاريات، الآية: ٤٨.

⁽٢) سورة الواقعة، الآية: ٦٤. (٤) سورة آل عمران، الآية: ٥٤.

⁽٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٥.

 ⁽³⁾ سورة ال عمران، الايه. ٥٠.
 (6) سورة الذاريات، الآية: ٤٧.

متلبساً بمعصية، وإن كان ذلك مقام الكمال الذي لا يقوم به إلا أفراد من الرجال، وفيه أقوال أخر لا تخلو من تكلف تركناها. (فإن قلت:) كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول جمع من المحققين ولم يأت بعددها حديث صحيح. (قلت:) لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة، وإن كان الموجود فيهما أكثر من تسعة وتسعين، فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها، فيكون حثاً على تطلبها من الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها.

١١/١٣٩٦ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
«مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ ٱللَّهُ خَيْراً فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أسامة بن زيد، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: من صنع إليه معروف فقال لفاعله. جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء. أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان). المعروف الإحسان والمراد من أحسن إليه إنسان بأي إحسان فكافأة بهذا القول فقد بلغ في الثناء عليه مبلغاً عظيماً، ولا يدل على أنه قد كافأه على إحسانه، بل دل على أنه ينعي الثناء على المحسن. وقد ورد في حديث آخر «إن الدعاء إذا عجز العبد عن المكافأة مكافأة» ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الإيمان والنذور، وإنما محله باب الأدب الجامع.

١٢/١٣٩٧ - وَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهٰى عَنِ النَّدْرِ. وَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا بُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر وقال: إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل. متفق عليه). هذا أول الكلام في النذور. والنذر

١٣٩٦ - أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في المتشبع بما لم يعطه (الحديث ٢٠٣٥)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الزكاة، باب: المسألة والأخذ وما يتعلق به من... (الحديث ٣٤١٣).

١٣٩٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: القلمز، باب: إلقاء العبد النذر إلى القدر (الحديث ٦٦٠٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: النهى عن النذر وأنه لا يرد شيئاً (الحديث ١٦٣٩).

لغة: التزام خير أو شر، وفي الشرع التزام المكلف شيئاً لم يكن عليه منجزاً أو معلقاً. وآختلف العلماء في هذا النهي، فقيل: هو على ظاهره. وقيل: بل متأول. قال ابن الأثير في النهاية: تكرر النهي عن النذر في الحديث، وهو تأكيد لأمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال لحكمه وإسقاط للزوم الوفاء به، إذكان بالنهي يصير معصية فلا يلزم، وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك الأمر لا يجر لهم في العاجل نفعاً، ولا يصرف عنهم ضراً ولا يرد قضاء، فقال: لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره اللَّه تعالى لكم أو تصرفون به عنكم ما قدر عليكم، فإذا نذرتم لوم تعتقدوا هذا فأخرجوا عنه بالوفاء، فإن الذي نذرتموه لازم لكم اهـ. وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحاب وهذا عندي بعيد عن ظاهر الحديث، قال: ويحتمل عندي أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستثقلًا لها لما صارت عليه ضربة لازب، فلا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار، أو لأن الناذر يصير القربة كالعوض عن الذي نذر لأجله فلا تكون خالصة، ويدل عليه قوله: (إنه لا يأتي بخبر). وقال القاضي عياض: إن المعنى أنه يغالب القدر والنهي لخشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك. وقوله: (لا يأتي بخير) معناه أن عقباه لا تحمد. وقد يتعذر الوفاء به، وأنه لا يكون سبباً لخير لم يقدر فيكون مباحاً. وذهب أكثر الشافعية ـ ونقل عن المالكية ـ إلى أن النذر مكروه لثبوت النهي عنه. وأحتجوا بأنه ليس طاعة محضة، لأنه لم يقصد به خالص القربة، وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم. وجزم الحنابلة بالكراهة، وعندهم رواية أنها كراهة تحريم. ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة. وقال ابن المبارك: يكره النذر في الطاعة والمعصية، فإن نذربالطاعة ووفى به كان له أجر. وذهب النووي في شرح المهذب إلى أن النذر مستحب. وقال المصنف: وأنا أتعجب ممن أطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت النهي الصريح، فأقل درجاته أن يكون مكروهاً. قال ابن العربي: النذر شبيه بالدعاء، فإنه لا يرد القدر لكنه من القدر، وقد ندب إلى الدعاء ونهى عن النذر، لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والخضوع والتضرع، والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول، وترك العمل إلى حين الضرورة أهـ.

(قلت:) القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويزيده تأكيداً، تعليله بأنه لا يأتي بخير، فإنه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال محرمة، فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله: (وإنما يستخرج به من البخيل). وأما النذر بالصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا تدخل في النهي، ويدل له

ما أخرجه الطبراني بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: ﴿ يوفون بالنذر﴾ (١) قال: كانوا ينذرون طاعات من الصلاة والصيام وسائر ما أفترض الله عليهم، وهو وإن كان أثراً فهو يقديه ما ذكر في سبب نزول الآية. هذا وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموات فلا كلام في تحريمها، لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم، وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه، فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه، لأنه تقرير على الشرك، ويجب النهي عنه وإبانة أنه من أعظم المحرمات، وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً معروفاً، وصارت تعقد اللواءات الباض النذور على الأموات، ويجعل للقادمين إلى محل الميت الضيافات، وينحر في بابه النحائر من الأنعام، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام فإنا لله وإنا إليه راجعون. وقد أشبعنا الكلام في هذا في رسالة تطهير الاعتقاد، عن درن الإلحاد. والحديث ظاهر في النهي عن النذر مطلقاً ما ينذر به أبتداء كمن ينذر أن يخرج من ماله كذا _ وما يتقرب به معلمةا كأن يقول إن قدم زيد تصدقت بكذا.

١٣/ ١٣٩٨ — وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ: "إِذَا لَمْ يُسَمِّهِ (٢)». وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عقبة بن عامر، رضي اللّه عنه، قال: رسول اللّه ﷺ: كفارة النذر كفارة النذر كفارة مسلم. وزاد الترمذي فيه إذا لم يسمه وصححه). الحديث دليل على أن من نذر بأي نذر من مال أو غيره، فكفارته يمين ولا يجب الوفاء به، وإلى هذا ذهب جماعة من فقهاء أهل الحديث كما قال النووي. وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضي اللّه عنها «في رجل جعل ماله في المساكين صدقة قالت: كفارة يمين». وأخرج أيضاً عن أم صفية أنها سمعت عائشة، رضي اللّه عنها، وإنسان يسألها عن الذي يقول: كل ما له في سبيل اللّه أو كل ما له في رتاج الكعبة ما يكفر ذلك؟ قالت عائشة: «يُكفّره ما يكفر اليمين». وكذا

١٣٩٨ ــ أخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: في كفارة النذر (الحديث ١٦٤٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: النذور والأيمان. باب: ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسمه (الحديث ١٥٢٨)، وقال: حديث حسن صحيح.

⁽١) سورة الإنسان، الآية: ٧.

أخرجه عن عمر وابن عمر وأم سلمة. قال البيهقي: هذا في غير العتق. فقد روي عن ابن عمر من وجه آخر أن العتاق يقع، وكذلك عن ابن عباس، ودليلهم حديث عقبة هذا. وذهب آخرون إلى تفصيل في المنذور به، فإن كان المنذور به فعلًا، فالفعل إن كان غير مقدور فهو غير منعقد، وإن كان مقدوراً، فإن كان جنسه واجباً لزم الوفاء به عند الهادوية ومالك وأبي حنيفة وجماعة آخرين. وقول للشافعي أنه لا ينعقد النذر المطلق، بل يكون يميناً فيكفرها، ذكر هذا الخلاف في البحر. وذهب داود وأهل الظاهر وذكر النووي في شرح مسلم، أنه أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة، فإن كان معصية أو مباحاً كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء. وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين. وقال في نهاية المجتهد: إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الجزم، وإن كان على جهة الشرط. فقال مالك: يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في ذلك، إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله إذا كان مطلقاً، وإن كان معيناً المنذور به لزمه وإن كان جميع ماله، وكذا إذا كان المعين أكثر من الثلث. وذهب الشافعي إلى أنها تجب كفارة يمين، لأنه ألحقها بالأيمان. ثم ذكر أقاويل في المسألة لا ينهض عليها دليل، وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست من باب النذر ولا تنطبق على المدعى، وحديث عقبة أحسن ما يعتمد الناظر عليه، وقد حمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين ذكره النووي في شرح مسلم، وهو الذي دل عليه إطلاق حديث عقبة.

١٤/ ١٣٩٩ ـ وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ آنِنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً: "مَنْ نَذَرَ نَذْراً لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْراً فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذُراً فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، إِلاَّ أَنَّ يَمِينٍ». وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، إِلاَّ أَنَّ الْحُفَّاظَ رَجَّحُوا وَتَّفَهُ.

_ (ولأبي داود من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما، مرفوعاً: من نذر نذراً لم يسم فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يسم فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين، وإسناده صحيح لكن رجح الحفاظ وقفه). أما النذر الذي لم يسم كأن يقول لله علي نذر. فقال كثير من العلماء: في ذلك كفارة يمين لا غير، وعليه دل علم يسم كأن يقول لله على نذر. فقال كثير من العلماء: في ذلك كفارة يمين لا غير، وعليه دل الم يسم كأن يقول لله على نذر. فقال كثير من العلماء: من نذر نذر لا يطيقه (الحديث ٣٣٢٢).

حديث عقبة وحديث ابن عباس. وأما النذر بالمعصية فكفارته كفارة يمين كما صرح به المحديث، سواء فعل المعصية أم لا، وكذلك من نذر نذراً لا يطبقه عقلاً ولا شرعاً، كطلوع السماء، وحجتين في عام لا ينعقد وتلزمه كفارة يمين. وعند الشافعي ومالك وداود وجماهير العلماء لا تلزمه الكفارة، لما دل عليه الحديث الآتي وهو قوله:

١٥/١٤٠٠ - وَلِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ ٱللَّهَ فَلاَ يَعْصِي».

- وأخرج البخاري من حديث عائشة ومن نذر أن يعصي اللَّه فلا يعصه) ولم يذكر كفارة وحديث عمر «لا يمين عليك ولا نذر في معصية اللَّه» أخرجه ابن ماجه. وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي اللَّه عنهما. وأجيب عنه بأن الأصح أنه موقوف. وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين «وكفارته كفارة يمين» فقد أخرجها النساثي والحاكم والبيهيقي، ولكن فيه محمد بن الزبير الحنظلي وليس بالقوي، وله طريق أخرى فيها علة ورواه الأربعة من حديث عائشة، وفيه راو متروك. ورواه الدارقطني وفيه أيضاً متروك. ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله: (فلا يعصه).

١٦/١٤٠١ - وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ: ﴿ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيةٍ ».

— (ولمسلم من حديث عمران لا وفاء لنذر في معصية) فإنه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله:

١٧/١٤٠٢ ــ وَعَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيةً، فَأَمْرَتْنِي أَنْ أَسْتَفْتِي لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَآسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَمْشِ وَلُتَوْكَبْ». مُتَّقَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

١٨/١٤٠٣ ــ وَلَأَحْمَدَ وَالأَرْبَعَةِ: فَقَالَ: ﴿إِنْ ٱللَّهَ تَعَالَى لاَ يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أَخْتِكَ

[•] ١٤٠٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: النذر فيما لا يملك وفي معصية (الحديث ١٤٠٠).

١٤٠١ - أخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: لا وفاء لنذر في معصية اللَّه، ولا فيما لا يملك العبد (الحديث ١٦٤١).

١٤٠٢ - أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد، باب: من نذر المشي إلى الكعبة (الحديث ١٨٦٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: من نذر أن يمشي إلى الكعبة (الحديث ١٦٤٤).

شَيْعًا، مُرْهَا فَلْتَخْتَمِرْ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْتَصْمْ ثَلَائَةَ أَيَّامٍ».

_ (وعن عقبة من عامر قال: نذرت أختي أن تمشي إلى ببت اللَّه حافية فأمرتني أن أستفتى لها رسول اللَّه ﷺ، فأستفتيته فقال رسول اللَّه ﷺ: لنمش ولتركب. منفق عليه واللفظ لمسلم. ولأحمد والأربعة فقال: إن اللَّه تعالى لا يصنع بشقاء أختك شيئاً مرها فلتختمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام). دل الحديث على أن من نذر أن يمشي إلى بيت اللَّه لا يلزمه الوفاء، وله أن يركب لغير عجز وإليه ذهب الشافعي. وذهبت الهادوية إلى أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشي، فإذا عجز جاز له الركوب ولزمه دم، مستدلين برواية أبي داود لحديث عقبة بأنه قال فيه: «أن أختي نذرت أن تحج ماشية، وإنها لا تطيق فقال رسول اللَّه ﷺ: إن اللَّه تعالى لغني عن مشي أختك، فلتركب ولتهد بدنة". قالوا: فتقيد رواية الصحيحين بأن المراد ولتمش إن استطاعت، وتركب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه، أو يشق عليها وقوله: (فلتختمر) ذكر ذلك، لأنه مقع في الرواية أنها نذرت أن تحج للُّه ماشية غير مختمرة، قال: فذكرت ذلك لرسول اللَّه عِلْ فقال: مرها ـ الحديث» ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختمار، فإنه نذر بمعصية فوجب كفارة يمين، وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية، إلا أنه ذكر البيهقي أن في إسناده أختلافاً. وقد ثبت في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله: "فلتركب ولتهد بدنة" قيل: وهو على شرط الشيخين، إلا أنه قال البخاري: لا يصح في حديث عقبة بن عامر الأمر بالإهداء، فإن صح فكأنه أمر ندب وفي وجهه خفاء.

١٩/١٤٠٤ ــ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «ٱقْضِهِ عَنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

^{18.}٣ _ أخرجه أحمد: ٤/ ١٤٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: من جاء في النذر في الندر في كتاب: الأيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (الحديث ١٥٤٤)، وأخرجه النسائي في كتاب: الأيمان والنذور، باب: من نذر أن يمشي إلى بيت الله تعالى (الحديث ٢٨٢٤). وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الكفارات، باب: من نذر أن يحج ماشياً (الحديث ٢١٣٤).

١٤٠٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأيمان والنذور، باب: من مات وعليه نذر (الحديث ٦٦٩٨)،
 وأخرجه مسلم في كتاب: النذر، باب: الأمر بقضاء النذر (الحديث ١٦٣٨).

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: أستفتى سعد بن عبادة النبي على نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه فقال: اقضه عنها. متفق عليه). لم يبين في هذه الرواية ما هو النذر، وجاء في رواية «أفيجرى» أن أعتق عنها؟ فقال: «أعتق عن أمك» فظاهر هذه الرواية أنها نذرت بعتق. وأما ما أخرج النسائي عن سعد بن عبادة قال: «قلت: يا رسول الله إن أمي ماتت أفاتصدق عنها؟ قال: نعم، قلت: فأي الصدقة أفضل؟ قال: سقي الماء» فإنه في أمر آخر غير الفتيا، إذ هذا في سؤاله على عن الصدقة تبرعاً عنها. والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما فعل له من بعده من عتق وصدقة أو نحوهما. وقد قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز. وهل يجب ذلك على الوارث؟ ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب على الوارث؟ ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب على الوارث أن يقضي النذر عن الميت إذا كان مالياً ولم يخلف تركة وكذا غير المالي. وقالت الظاهرية: يلزمه ذلك لحديث سعد. وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب، والظاهرية إذ الأمر للوجوب.

٥٠٠/١٤٠٥ _ وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَسَأَلُهُ. فَقَالَ: «هَلْ كَانَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ فَسَأَلُهُ. فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْبَادِهِمْ؟». فَقَالَ: لاَ. فَقَالَ: لاَ. قَالَ: «فَهَالَ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْبَادِهِمْ؟». فَقَالَ: لاَ. فَقَالَ: لاَ. فَقَالَ: اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

٢١/١٤٠٦ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كَرْدَمَ عِنْدَ أَحْمَدَ.

_ (وحن ثابت بن الضحاك) هو: ثابت بن الضحاك الأشهلي. قال البخاري: هو ممن بايع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره (قال: نذر رجل على عهد رسول الله هلي أن ينحر إبلاً ببوانة) بضم الموحدة وبفتحها وبعدها واو ثم ألف بعد الألف نون موضع بالشام. وقيل: أسفل مكة دون يلملم (فأتى رسول الله في فسأله فقال: هل كان فيها وثن يعبد؟قال: لا، قال: فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟ فقال: لا، فقال: أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى، ولا في قطيعة رحم، ولا فيما لا يملك ابن آدم. رواه أبو داود

١٤٠٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والتذور، باب: ما يؤمر من الوقاء بالنذر (الحديث ٣٣١٣). ١٤٠٦ ـ أخرجه أحمد: ٣/ ٤١٩.

والطبراني واللفظ له وهو صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم) بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهملة (عند أحمد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو أنه «قال: يا رسول الله إني نذرت إن ولد لي ولد ذكر أن أذبح على رأس بوانة - في عقبة من الصاعدة - عنه - الحديث، وهو دليل على أن من نذر أن يتصدق أو يأتي بقربة في محل معين، أنه يتعين عليه الوفاء بنذره ما لم يكن في ذلك المحل شيء من أعمال الجاهلية، وإلى هذا ذهب جماعة من أثمة الهادوية. وقال الخطابي: إنه مذهب الشافعي وأجازه غيره لغير أهل ذلك المكان اه. ولكنه يعارضه حديث (لا تشد الرحال) فيكون قرينة على أن الأمر هنا للندب، كذا قيل ويدل له أيضاً قوله:

٢٢/١٤٠٧ — وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ: أَنَّ رَجُلاً قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أُصَلِّي فِي بَيْتِ الْمَقْدِس، فَقَالَ: «صَلِّ هَا هُنَا». فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فَشَأَلُكَ إِذَا (١٠)». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن جابر أن رجلاً قال يوم الفتح) أي: فتح مكة (يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال: صل ها هنا فسأله فقال: صل المعدد فسأله فقال: صل المعدد فسأله فقال: فسأله فقال: وصححه المحاكم). وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح، وهو دليل على أنه لا يتعين المكان في النذر _ وإن عين _ إلا ندباً.

٢٣/١٤٠٨ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالَى عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَالِيُّ قَالَ: «لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلاَّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ ٱلْأَثْصَى، وَمَسْجِدِي لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلاَّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ ٱلْأَثْصَى، وَمَسْجِدِي لَا تُشَعِدُ فَي اللَّهُ فَا لِلْبُخَارِيِّ.

١٤٠٧ _ أخرجه أحمد: ٣/٣٦٣، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأيمان والنذور، باب: من نذر أن يصلي في بيت المقدس (الحديث ٣٣٠٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: النذور، باب: النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره (الحديث ٤/٤٠٤).

⁽١) في نسخة م: إذن.

١٤٠٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (الحديث ١١٨٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الحج، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد (الحديث ١٣٩٧).

— (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي على قال: لا تشد الرحال إلا الله ثلاثة مساجد، مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدي هذا. متفق عليه واللفظ للبخاري) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف، ولعله أورده هنا للإشارة إلى أن النذر لا يتعين فيه المكان إلا أحد الثلاثة المساجد. وقد ذهب مالك والشافعي إلى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أي المساجد الثلاثة، وخالفهم أبو حنيفة فقال: لا يلزم الوفاء، وله أن يصلي في أي محل شاء، وإنما يجب عنده المشي إلى المسجد الحرام إذا كان لحج أو عمرة وأما غير الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء إلى عدم لزوم الوفاء لو نذر بالصلاة فيها إلا ندباً، وأما شد الرحال لذهاب إلى قبور الصالحين، والمواضع الفاضلة بالصلاة فيها إلا ندباً، وأما شد الرحال لذهاب إلى قبور الصالحين، والمواضع الفاضلة فقال الشيخ أبو محمد الجويني: إنه حرام وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره. قال النووي: والصحيح عند أصحابنا وهوالذي اختاره إمام الحرمين والمحققون ـ أنه لا يحرم ولا يكره. قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة، إنما هي في شد الرحال إلى الثلاثة خاصة، وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف.

٢٤/١٤٠٩ – وَعَنْ عُمَوَٰ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلُهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: «أَوْفِ (١٠) مِنْلُوكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَزَادَ الْمُخَارِئُ فِي رِوَايَةٍ: «فَأَعْتَكَفَ (٢) لَيْلَةً».

— (وحن عمر، رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف لبلة في المسجد الحرام، قال: فأوف بنذرك. متفق عليه. وزاد البخاري في رواية فأعتكف لبلة) دل الحديث على أنه يجب على الكافر الوفاء بما نذر به إذا أسلم. وإليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية لهذا الحديث، وذهب الجماهير إلى أنه لا ينعقد النذر من الكافر. قال الطحاوي: لا يصح منه التقرب بالعبادة، قال: ولكنه يحتمل أن النبي على فهم من عمر، أنه سمح بفعل ما كان نذر فأمره به، لأن فعله طاعة وليس هو ما كان نذر به في الجاهلية. وذهب بعض المالكية إلى أنه على إلى أم به أستحباباً، وإن كان المتزمه في حال لا ينعقد فيها. ولا يخفى أن القول الأول أوفق بالحديث والتأويل تعسف.

١٤٠٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف ليلاً (الحديث ٢٠٣٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم (الحديث ١٦٥٦).

⁽١) في نسخة م: فأوف. (٢) في نسخة م: فَأَعْتَكُفُ.

وقد آستدل به على أن الاعتكاف لا يشترط فيه الصوم، إذ الليل ليس ظرفاً له، وتعقب بأن في رواية عند مسلم يوماً وليلة. وقد ورد ذكر الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي «اعتكف وصم»وهو ضعيف.

القضاء القضاء

باب: القضاء

القضاء بالمد الولاية المعروفة، وهو في اللغة مشترك بين إحكام الشيء والفراغ منه، ومنه ﴿ وقضاه ن سبع سموات ﴾ (١) . وبمعنى إمضاء الأمر، ومنه : ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل ﴾ (٢) وبمعنى الحتم والإلزام، ومنه ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ (٣) وفي الشرع إلزام ذي الولاية بعد الترافع. وقيل: هوالإكراه بحكم الشرع في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة، والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه.

_ (عن بريدة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: القضاء ثلاثة: أثنان في النار وواحد في الجنة) وكأنه قيل من هم؟ فقال: (رجل عرف الحق فقضى به فهو في الحكم فهو في النار،

⁽١) سورة فصلت، الآية: ١٢.

⁽٢) سُورَة الإسراء، الآية: ٤. (٣) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.

الارمذي في كتاب: الأقضية، باب: في القاضي يخطى، (الحديث ٣٥٧٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء عن رسول الله على في القاضي (الحديث ١٣٢٢)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: الحاكم يجتهد فيصيب الحتى (الحديث ٢٣١٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الأحكام، باب: ذكر ستة لعنهم الله (الحديث ٢٣١٥).

ورجل لم يعرف الحق نقضى للناس على جهل فهو في النار. رواه الأربعة وصححه الحاكم). وقال في علوم الحديث: تفرد به الخراسانيون ورواته مراوزة. قال المصنف: له طرق غير هذه جمعتها في جزء مفرد. والحديث دليل على أنه لا ينجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به . والعمدة العمل، فإن من عرف الحق ولم يعمل به، فهو ومن حكم بجهل سواء في النار؛ وظاهره أن من حكم بجهل، وإن وافق حكمه الحق، فإنه في النار لأنه أطلقه. وقال: فقضى للناس على جهل، فإنه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه _ أنه قضى على جهل. وفيه التحذير من الحكم بجهل، أو بخلاف الحق مع معرفته به. والذي في الحديث أن الناجي من قضى بالحق عالماً به، والاثنان الآخران في النار. وفيه أنه يتضمن النهي عن تولية الجاهل القضاء. قال في مختصر شرح السنة: إنه لا يجوز لغيرالمجتهد أن يتقلد القضاء، ولا يجوزللإمام توليته. والمجتهد من جمع خمسة علوم: علم كتاب اللَّه، وعلم سنة رسول اللَّه ﷺ، وأقاويل علماء السلف من إجماعهم وأختلافهم، وعلم اللغة، وعلم القياس، وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة، إذا لم يجده صريحاً في نص كتاب أو سنة أو إجماع، فيجب أن يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه، والكراهة والتحريم، والإباحة والندب. ويعرف من السنة هذه الأشياء، ويعرف منها الصحيح والضعيف، والمسند والمرسل، ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس، حتى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب أهتدى إلى وجه محمله، فإن السنة بيان للكتاب فلا تخالفه، وإنما تجب معزفة ما ورد منها من أحكام الشرع، دون ما عداها من القصص والأخبار والمواعظ. وكذا يُجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الأحكام، دون الإحاطة بجميع لغات العرب، ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين في الأحكام، ومعظم فتاوي فقهاء الأمة، حتى لا يقع حكمه مخالفاً لأقوالهم، فيأمن فيه خرق الإجماع. فإذا عرف كل نوع من هذه الأنواع فهو مجتهد، وإذا لم يعرفها فسبيله التقليد ا هـ.

٢/١٤١١ حَوَّنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ

١٤١١ ـ أخرجه أحمد: ٢/ ٢٣٠ ـ ٣٦٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في طلب القضاء (الحديث ٣٥٧١)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في في القاضي يصيب ويخطىء (الحديث ٢٣٢١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: ذكر القضاء (الحديث ٢٣٠٨).

وُلِّيَ (١) الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَالأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ خُزَيْمَةَ،

٣/١٤١٢ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ آللَّهُ تعالى عَنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةَ يَوْمَ الْقِبَامَةِ، فَنِعْمَتِ المُرْضِعَةُ، وَبِنْسَتِ الْفَاطِمَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

__(وعنه) أي: أبي هريرة رضي الله عنه (قال: قال رسول الله على: إنكم ستحرصون على الإمارة) عام لكل إمارة من الإمامة العظمى إلى أدنى إمارة ولو على واحد (وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضعة) أي: في الدنيا (وبئست الفاطمة) أي: بعد الخروج منها (رواه البخاري). قال الطيبي: تأنيث الإمارة غير حقيقي، فترك تأنيث نعم وألحقه ببئس نظراً إلى كون الإمارة حينئذ داهية دهياء. وقال غيره: أنث في لفظ وتركه في لفظ للافتتان وإلا فالفاعل واحد. وأخرج الطبراني والبزار بسند صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ: «أولها ملامة، وثانيها ندامة، وثالثها عذاب يوم القيامة، إلا من عدل». وأخرج الطبراني من حديث زيد بن ثابت يرفعه: «نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها،

١٤١٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: ما يكره من الحرص على الإمارة (الحديث ٧١٤٨). (١) في نسخة م: وَلِي،

وبئس الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا يقيد ما أطلق فيما قبله. وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: «إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها». قال النووي: هذا أصل عظيم في أجتناب الولاية، لا سيما لمن كان فيه ضعف، وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل، فإنه يندم على ما فرط فيه إذا جوزي بالجزاء يوم القيامة. وأما من كان أهلا لها وعدل فيها، فأجره عظيم كما تضافرت به الأخبار، ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ولذلك أمتنع الأكابر منها، فأمتنع الشافعي لما أستدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب، وأمتنع منه أبو حنيفة لما أستدعاه المنصور فحبسه وضربه، والذين أمتنعوا من الأكابر جماعة كثيرون وقد عد في النجم الوهاج جماعة.

(تنبيه): في قوله: «ستحرصون» دلالة على محبة النفوس للإمارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذاتها ونفوذ الكلمة، ولذا ورد النهي عن طلبها كما أخرج الشيخان أنه على قال لعبد الرحمن: «لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها، وأخرج أبو داود والترمذي عنه على من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إليه، ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدده». وفي صحيح مسلم أنه على قال: «والله إنا لا نولي هذا الأمر أحداً سأله ولا أحداً حرص عليه» حرص بفتح الراء قال الله تعالى: ﴿وما أكثر الناس لو حرصت بمؤمنين﴾(١) ويتعين على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم فيوليه، لما أخرجه الحاكم والبيهقي أن النبي على قال: «من استعمل رجلاً على عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين» وإنما نهى عن طلب الإمارة، لأن الولاية تفيد قوة بعد ضعف، وقدرة بعد عجز، تتخذها النفس المجبولة على الشر وسيلة إلى الانتقام من العدو، والنظر للصديق، وتتبع الأغراض الفاسدة، ولا يوثق بحسن عاقبتها، ولا سلامة مجاورتها فالأولى أن لا تطلب ما أمكن. وإن كان قد أخرج أبو داود بإسناد حسن عنه على همن طلب قضاء المسلمين حتى يناله، فغلب عدله جوره فله الجنة، ومن غلب جوره عدله فله النار».

⁽١) سورة يوسف، الآية: ١٠٣أ

٤/١٤١٣ هـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَضَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأ فَلَهُ أَجْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

_ (وعن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله علي يقول: إذا حكم الحاكم) أي: إذا أراد الحكم لقوله: (فاجتهد) فإن الاجتهاد قبل الحكم (ثم أصاب فله أجران فإذا حكم واجتهد ثم أخطأ) أي: لم يوافق ما هو عند اللَّه تعالى من الحكم (فله أجر. متفق عليه). الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند اللَّه في كل قضية واحد معين، قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووفقه اللَّه، فيكون له أجرانَ أجر الاجتهاد وأجر الإصابة. والذي له أجر واحد هو من أجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد. وأستدلوا بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم مجتهداً. قال الشارح وغيره: وهو المتمكن من أخذ الأحكام من الأدلة الشرعية. قال: ولكنه يعز وجوده، بل كاد يعدم بالكلية، ومع تعذره فمن شرطه أن يكون مقلداً مجتهداً في مذهب إمامه. ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصاً من مذهب إمامه اهـ. (قلت) ولا يخفى ما في هذا الكلام من البطلان، وإن تطابق عليه الأعيان. وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا المسماة بإرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه. وما أرى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الأنظار، إلا من كفران نعمة اللَّه عليهم، فإنهم - أعني المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها _ مجتهدون يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط، مما لم يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول اللَّه ﷺ على مكة، ولا أبو موسى الأشعري قاضي رسول اللَّه ﷺ في اليمن، ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله عليها، ولا شريح قاضي عمر وعلى رضى اللَّه عنهم على الكوفة. ويدل لذلك قول الشارح فمن شرط أي المقلد أن يكون مجتهداً في مذهب إمامه، وأن يتحقق أصوله وأدلته أي ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته، وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصاً من مذهب إمامه، فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكم بكيدودة عدمه بالكلية وسماه متعذراً فهلا جعل هذا المقلد إمامه كتاب اللَّه ومنة رسول اللَّه ﷺ عوضاً عن إمامه، وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص إمامه. والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان، فهلا أستبدل بألفاظ إمامه

^{1 \$ 1 -} أخرجه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (الحديث ٧٣٥٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (الحديث ١٧١٦).

ومعانيها ألفاظ الشارع ومعانيها، ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن تنزيلها على مذهب إمامه فيما لم يجده منصوصاً. تالله لقد أستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب وتفهم مرامهم، والتفتيش عن كلامهم. ومن المعلوم يقيناً أن كلام اللَّه تعالى وكلام رسول اللَّه على أقرب إلى الإفهام، وأدنى إلى إصابة المرام، فإنه أبلغ الكلام بالإجماع، وأعذبه في الأفواه والأسماع، وأقربه إلى الفهم والانتفاع، ولا يُنكر هذا إلا جلمود الطباع، ومن لاحظ له في النفع والانتفاع. والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الآلهي، والخطاب النبوي هي كأفهامنا، وأحلامهم كأحلامنا، إذ لو كانت الأفهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معه فهم العبارات الإلَّهية والأجاديث النسوية، لما كنا مكلفين ولا مأموريس ولا منهيين لا اجتهاداً ولا تقليداً. أما الأول «فلاستحالته»، وأما الثاني فلأنا لا نقلد حتى نعلم أنه يجوز لنا التقليد، ولا نعلم ذلك إلا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جوازه، لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد. فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل نفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل، على أنه قد شهد المصطفى ﷺ بأنه يأتي من بعده من هو أفقه ممن في عصره، وأوعى لكلامه حيث قال: «فرب مبلغ أفقه من سامع، وفي لفظ: «أوعى له من سامع، والكلام قد وفيناه حقه في الرسالة المذكورة، ومن أحسن ما يُعرفه القضاة كتاب عمر رضي اللَّه عنه الذي كتبه إلى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ أبو إسحاق: هو أجل كتاب، فإنه بين آداب القضاة، وصفة الحكم، وكيفية الاجتهاد، وأستنباط القياس ولفظه: «أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة . فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر، فافهم إذا أدلى إليك الرجل الحجة فاقض إذا فهمت، وأمض إذا قضيت. فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، آس بين الناس في وجهك ومجلسك وتضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يياس ضعيف من عدلك. البينة على المدعي واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالًا. ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهي إليه فإن جاء ببينته أعطيته حقه، وإلا استحللت عليه القضية فإن ذلك أبلغ في العذر وأجل للعمى ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل. الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ ثم اعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك، واعمد إلى أقربها إلى اللَّه تعالى وأشبهها بالحق. المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيناً في ولاء أو نسب أو قرابة فإن اللَّه تعالى تولى منكم السرائر. وادرأ بالبينات والأيمان، وإياك والغضب والقلق والضجر، والتأذي بالناس عند

الخصومة، والتذكر عند الخصومات، فإن القضاء عند مواطن الحق، ويوجب اللّه تعالى به الأجر، ويحسن به الذكر. فمن خلصت نيته في الحق، ولو على نفسه، كفاه اللّه تعالى ما بينه وبين الناس، ومن تخلق بما ليس في قلبه شانه اللّه تعالى، فإن اللّه تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصاً، فما ظنك بثواب من اللّه في عاجل رزقه، وخزائن رحمته والسلام اهر ولأمير المؤمنين على عليه السلام في عهد عهده إلى الأشتر، لما ولي مصرفيه عدة مصالح وآداب ومواعظ وحكم، وهو معروف في النهج لم أنقله لشهرته. وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه أنه ينقض القاضي حكمه إذا أخطأ. ويدل له ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله على: "بينما أمرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما فقال: قال رسول الله على: المنازي وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك فتحاكمتا إلى داود عليه السلام فقضى به للكبرى فخرجتا إلى سليمان فأخبرتاه فقال: اثتوني بالسكين أشقه بينكما نصفين فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله هو آبنها فقضى به للصغرى، وللعلماء عبينكما نصفين فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله هو آبنها فقضى به للصغرى، وللعلماء ولان في المسألة. قول إنه ينقضه إذا أخطأ، والآخر لا ينقضه لحديث: "وإن أخطأ فله أجر، (قلت:) ولا يخفى أنه لا دليل فيه، لأن المراد أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الأمر من الحق، وهذا الخطأ لا يعلم إلا يوم القيامة، أو بوحي من الله تعالى. والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم أستكمال شرائط الحكم أو نحوه.

١٤١٤ (٥ - وَعَنْ أَبِي بَكَرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
 «لَا يَتَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ ٱثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي بكرة، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان. متفق عليه). النهي ظاهر في التحريم، وحمله الجمهور على الكراهة. وترجم النووي في شرح مسلم له بباب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، وترجم البخاري بباب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان؟ وصرح النووي بالكراهة في ذلك. وإنما حملوه على الكراهة نظراً إلى العلة المستنبطة المناسبة لذلك، وهي أنه لما رتب النهي على الغضب، والغضب بنفسه لا مناسبة فيه لمنع الحكم وإنما ذلك لما هو مظنة لحصوله،

١٤١٤ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان (الحديث ٧١٥٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان (الحديث ١٧١٧).

وهو تشويش الفكر، ومشغلة القلب عن آستيفاء ما يجب من النظر، وحصول هذا قد يفضي إلى الخطأ عن الصواب، ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل إنسان، فإن أفضى الغضب إلى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه، وإن لم يفض إلى هذا الحد فأقل أحواله الكراهة، وظاهر الحديث أنه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه. وخصه البغوي وإمام الحرمين بما إذا كان الغضب لغير الله، وعلل بأن الغضب لله يؤمن معه من التعدي بخلاف الغضب للنفس. وأستبعده جماعة لمخالفته لظاهر الحديث، والمعنى الذي لأجله نهى عن الحكم معه. ثم لا يخفى أن الظاهر في النهي التحريم، وأن جعل العلة المستنبطة صارفة إلى الكراهة بعيد. وأما حكمه ولما عضبه في قصة الزبير، فلما علم من المستنبطة صارفة إلى الكراهة بعيد. وأما حكمه المستنبطة صارفة إلى الكراهة بعيد. وأما حكمه المنظاهر أيضاً عدم نفوذ الحكم مع الغضب، إذ النهي يقتضي الفساد، والتفرقة بين النهي للذات والنهي للوصف، كما يقوله الجمهور غير واضح كما قرر في غير هذا المحل. وقد ألحق بالغضب الجوع والعطش الجمهور غير واضح كما قرر في غير هذا المحل. وقد ألحق بالغضب الجوع والعطش المفرطان، لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند تفرد به القاسم العمري، وهو ضعيف، عن المفرطان، لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند تفرد به القاسم العمري، وهو ضعيف، عن المفرطان، لما أخرجه الدارقطني والبيهقي المناص، أو الهم، أو المرض أو نحوها.

7/1810 - وَعَنْ عَلِيُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلاَ تَقْضِي لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلاَمَ الآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفُ تَقْضِي». وَجُلَانِ فَلاَ تَقْضِي لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلاَمَ الآخَرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفُ تَقْضِي». قَالَ عَلِيِّ: فَمَا ذِلْتُ قَاضِياً بَعْدُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ، وَحَسَّنَهُ، وَقَوَّاهُ ٱبْنُ الْمَدِينِي، وصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

- (وعن علي، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "إذا تقاضى إليك رجلان، فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدري كيف تقضي» قال علي رضي اللَّه عنه: فما زلت قاضياً بعد. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه قواه أبن المديني وصححه أن حبان). الحديث أخرجوه من طرق أحسنها رواية البزار عن عمرو بن مرة عن عبد اللَّه بن سلمة عن علي رضي اللَّه عنه، وفي إسناده عمرو بن أبي المقدام. وأختلف فيه على عمرو بن مرة، فرواه شعبة عنه عن أبي البختري قال:

١٤١٥ ـ أخرجه أحمد: ١٤٣/١ ـ ١٥٠، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية باب: كيف القضاء (الحديث ٣٥٨١)، وأخرجه (الحديث ١٣٣١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأحكام، باب: ـ ٥ ـ (الحديث ١٣٣١)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين وغيرهما (الحديث ١٣٣١).

حدثني من سمع علياً رضي اللَّه عنه أخرجه أبو يعلى وإسناده صحيح. لولا هذا المبهم، وله طرق أخر تشهد له ويشهد له الحديث الآتي.

٧/١٤١٦ ص وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ.

_ وهو قوله: (وله شاهد عند الحاكم من حديث أبن عباس). والحديث دليل على أنه يجب على الحاكم أن يسمع دعوى المدعي أولاً، ثم يسمع جواب المجيب. ولا يجوز له أن يبني الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب المجيب، فإن حكم قبل سماع الإجابة عمداً بطل قضاؤه، وكان قدحاً في عدالته، وإن كان خطأ لم يكن قاحداً، وأعاد الحكم على وجه الصحة. وهذا حيث أجاب الخصم، فإن سكت عن الإجابة أو قال: لا أقر ولا أنكر، ففي البحر عن الإمام يحيى ومالك يحكم عليه لتصريحه بالتمرد، وإن شاء حبسه حتى يقر أو ينكر. وقيل: بل يلزمه الحق بسكوته، إذ الإجابة تجب فوراً، فإذا سكت كان كنكوله. وأجيب بأن النكول الامتناع من اليمين وهذا ليس منه. وقيل: يحبس حتى يقر أو ينكر. وأجيب بأن التمرد كاف في جواز الحكم، إذ الحكم شرع لفصل الشجار، ودفع الضرار، وهذا حاصل ما في البحر. قيل: والأولى أن يقال: ذلك حكمه حكم الغائب، فمن أجاز الحكم على الغائب أجاز الحكم على الممتنع عن الإجابة لاشتراكهما في عدم الإجابة، وفي الحكم على الغائب تولان: (فالأول): أنه لا يحكم على الغائب، لأنه لو كان الحكم عليه جائزاً لم يكن الحضور عليه واجباً، ولهذا الحديث فإنه دل على أنه لو كان الحكم عليه جائزاً لم يكن الحضور عليه واجباً، ولهذا الحديث فإنه دل على أنه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعى عليه، والغائب لا يسمع له جواب، وهذا الذي ذهب إليه زيد بن على وأبو حنيفة. (والثاني): يحكم عليه لما تقدم من حديث هند وتقدم الكلام فيه مستوفى. وهذا مذهب الهادوية ومالك والشافعي، وحملوا حديث على هذا على الحاضر، وقالوا: الغائب لا يفوت عليه حق، فإنه إذا حضر كانت حجته قائمة وتسمع، ويعمل بمقتضاها ولو أدى إلى نقض الحكم، لأنه في حكم المشروط.

٨/١٤١٧ _ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّكُمْ

¹⁸¹٦ - أخرجه الحاكم في كتاب: معرفة الصحابة، باب: كان أقضى أهل المدينة على . . . (الحديث ٣/ ١٣٥).

١٤١٧ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: موعظة الإمام للخصوم (الحديث ٧١٦٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: الحكم بالظاهر واللحن بالحجة (الحديث ١٧١٣).

تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

- (وعن أم سلمة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إنكم تختصمون إلى فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً) زاد في رواية افلا يأخذه؛ رواية ابن كثير في الإرشاد (فإنما أقطع له قطعة من النار. متفق عليه). اللحن هو الميل عن جهة الاستقامة، والمراد أن بعض الخصماء يكون أعرف بالحجة، وأفطن لها من غيره. وقوله: (على نحو ما أسمع) أي: من الدعوى والإجابة والبينة أو اليمين، وقد تكون باطلة في نفس الأمر، فيقتطع من مال أخيه قطعة من نار، باعتبار ما يؤول إليه من باب ﴿إنما يأكلون في بطونهم ناراً ﴾(١) والحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل به للمحكوم له ما حكم له به على غيره إذا كان ما أدعاه باطلًا في نفس الأمر، وتخليص المحكوم عليه مما حكم به لو أمتنع وينفذ حكمه ظاهراً، ولكنه لا يحل به الحرام إذا كان المدعى مبطلاً وشهادته كاذبة. وإلى هذا ذهب الجمهور. وخالف أبو حنيفة فقال: إنه ينفذ ظاهراً وباطناً، وإنه لو حكم الحاكم بشهادة زور أن هذه المرأة زوجة فلان حلت به. وأستدل بآثار لا يقوم بها دليل وبقياس لا يقوى على مقاومة النص. وفي الحديث دليل أنه على الخطأ. وقد نقل الاتفاق عن الأصوليين أنه لا يقر فيما حكم بأجتهاده بناء على جواز الخطأ في الأحكام، وجمع بين اتفاقهم وما أفاده الحديث بأن مرادهم أنه لا يقر فيما حكم فيه بإجتهاده بناء على جواز الخطأ عليه فيه، وذلك كقصة أساري بدر والإذن للمتخلفين. وأما الحكم الصادر عن الطريق التي فرضت، كالحكم بالبينة، أو يمين المحكوم عليه، فإنه إذا كان مخالفاً للباطن لا يسمى الحكم به خطأ، بل هو صحيح، لأنه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهدين، وإن كانا شاهدي زور فالتقصير منهما. وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك، ولا عتب عليه بسببه. بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وقفه مثل أن يحكم بأن الشفعة مثلاً للجار، وكان الحكم في ذلك في علم اللَّه أنها لا تثبت إلا للخليط، فإنه إذا كان مخالفاً للحق الذي في علم الله، فيثبت فيه الخطأ للمجتهد على من يقول الحق مع واحد، وهذا هو الذي تقدم أنه إذا أخطأ كان له أجر. وأستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه، لأنه على الله على أعيان القضايا مفصلاً. كذا قاله أبن كثير في الإرشاد.

⁽١) سورة النساء، الآية: ١٠.

(قلت:) وفيه تأمل، لأنه ﷺ أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع، ولم ينف أنه يحكم بما علم، والتعليل بقوله: (فإنما أقطع له قطعة من النار) دال على أن ذلك في حكمه بما يسمع، فإذا حكم بما علمه فلا تجري فيه العلة.

٩/١٤١٨ ــ وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ تُقَدِّسُ أَمَّةٌ لاَ يُؤْخَذُ مِنْ شَدِيدِهِمْ لِضَعِيفِهِمْ؟». رَوَاهُ آبْنُ حِبَّانَ.

_ (وعن جابر، رضي اللَّه عنه، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: كيف تقدس أمة) أي: تطهر (لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم. رواه ابن حبان). وأخرج حديث جابر أيضاً أبن خزيمة وأبن ماجه، وقد شهد له الحديث.

١٠/١٤٢٠، ١٤١٩ ل - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَة، عِنْدَ الْبَرَّارِ، وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الْبَرَّارِ، وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ٱبْنِ مَاجَهْ.

__ وهو قوله: (وله شاهد من حديث بريدة عند البزار) وفي الباب عن قابوس بن المخارق عن أبيه رواه الطبراني وأبن قانع، وفيه عن خولة غير منسوبة. فقيل: إنها أمرأة حمزة رواه الطبراني وأبو نعيم وشواهد حديث هذا الباب كثيرة منها ما ذكر ومنها الحديث.

وهو قوله: (وآخر) أي: وله شاهد (من حديث أبي سعيد عند ابن ماجه). والمراد أنها لا تطهر أمة من الذنوب لا ينتصف لضعيفها من قويها فيما يلزم من الحق له، فإنه يجب نصر الضعيف حتى يأخذ حقه من القوي، كما يؤيده حديث «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً».

١١/١٤٢١ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهُ ﷺ يَقُولُ: «يُدْعَىٰ بِالْقَاضِي الْعَادِلِ يَوْمَ الْفِيَامَةِ، فَيَلْقى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ

١٤١٨ ـ أخرجه ابن حبان في كتاب: الإمارة، باب: أخذ حق الضعيف من الشديد (الحديث ١٥٥٤).

^{1819،} ١٤٢٠ - أخرجه البزار في كتباب: الإمبارة، بباب: أخبذ الحق للضعيف من القبوي (الحديث ١٥٩٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الحديث ٤٠١٠).

¹⁸۲۱ _ أخرجه ابن حبان في كتاب: الإمارة. باب: ما جاء في الأمراء (الحديث ١٥٦٣)، وأخرجه البيهقي في كتاب: أداب القاضي، باب: كراهية الإمارة وكراهية تولي أعمالها لمن . . . (الحديث ٩٦/١٠).

بَيْنَ ٱثْنَيْنِ فِي عُمُرِهِ». رَوَاهُ آبْنُ حِبَّانَ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَلَفْظُهُ: «فِي تَمْرَةٍ».

— (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: سمعت رسول الله على يقول: "يدعى بالقاضي العادل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أن لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولفظه في تمرة). في الحديث دليل على شدة حساب القضاة في يوم القيامة، وذلك لما يتعاطونه من الخطر، فينبغي له أن يتحرى الحق، ويبلغ فيه جهده، ويحذر من خلطاء السوء من الوكلاء والأعوان. فقد أخرج البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً «ما أستخلف الله من خليفة إلا له بطانتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه. وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى الخير وتحضه عليه. وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى وأخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ما من وال إلا له بطانتان الحديث ويحذر الغرماء والوكلاء، ويروي لهم حديث "من خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في ويحذر الغرماء والوكلاء، ويروي لهم حديث "من خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في مخط الله حتى ينزع وفي لفظ: «من أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله كما قدمناه وإذا كان هذا في القاضي المدل فكيف بقضاء الجور والجهالة؟ في ترجمة عبد الله بن وهب في الغربال، أنه كتب إليه الخليفة بقضاء مصر فأختفى في بيته، فاطلع عليه بعضهم يوماً فقال: يا أبن وهب ألا تخرج فتحكم بين الناس بكتاب الله وسنة عليه بعضهم يوماً فقال: يا أبن وهب ألا تخرج فتحكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فقال: أما علمت أن العلماء يحشرون مع الأنبياء، والقضاة مع السلاطين.

١٢/١٤٢٢ ــ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمُ آمْرَأَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن أبي بكرة، رضي الله عنه، عن النبي على قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري) فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئاً من الأحكام العامة بين المسلمين، وإن كان الشارع قد أثبت لها أنها راعية في بيت زوجها. وذهب الحنفية إلى جواز توليتها الأحكام إلا الحدود. وذهب أبن جرير إلى جواز توليتها مطلقاً. والحديث إخبار عن عدم فلاح من ولي أمرهم أمرأة، وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم، مأمورون بأكتساب ما يكون سبباً للفلاح.

١٤٢٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: كتاب النبي ﷺ إلى كسرى (الحديث ٤٤٢٤).

١٣/١٤٢٣ ـــ وَعَنْ أَبِي مَرْيَمَ الأَزْدِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلَأَهُ ٱللَّهُ شَيْنًا مِنْ أُمُورِ^(١) الْمُسْلِمِينَ فَٱحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ، وَفَقِيرِهِمْ ٱحْتَجَبَ ٱللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ.

_ (وعن أبي مريم الأزدي) هو صحابي: أسمه عمرو بن مرة الجهني روي عنه ابن عمه أبو الشماخ، وأبو المعطل وغيرهما (عن النبي ﷺ قال: "من ولاه اللَّه شيئاً من أمور المسلمين، فأحتجب عن حاجتهم وفقيرهم، احتجب اللَّه دون حاجته أخرجه أبو داود والترمذي). ولفظه عند الترمذي: «ما من إمام يغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق اللَّه أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته». وأخرجه الحاكم عن أبي مخيمرة عن أبي مريم وله قصة مع معاوية . وذلك أنه قال لمعاوية : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : "من ولاه الله _ الحديث، فجعل معاوية رجلاً على حوائج المسلمين. ورواه أحمد من حديث معاذبلفظ: «من وني من أمور المسلمين شيئاً فأحتجب عن أولى الضعف والحاجة أحتجب اللَّه تعالى عنه يوم القيامة». ورواه الطبراني في الكبير من حديث أبن عباس بلفظ «أيما أمير احتجب عن الناس فأهمهم أحتجب اللَّه تعالى عنه يوم القيامة». وقال أبن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث: منكر. وأخرج الطبراني برجال ثقات إلا شيخه، فإنه قال: المنذري لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي جحيفة أنه قال لمعاوية: سمعت من رسول اللَّه ﷺ حديثًا أحببت أن أضعه عندك مخافة أن لا تلقاني، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «يا أيها الناس من ولي منكم عملًا فحجب بابه عن ذي حاجة للمسلمين حجبه اللَّه أن يلج باب الجنة، ومن كانت همته الدنيا حرم اللَّه عليه جواري. فإني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعمارتها». والحديث دليل على أنه يجب على من ولي أي أمر من أمور عباد اللَّه أن لا يحتجب عنهم، وأن يسهل الحجاب ليصل إليه ذو الحاجة من فقير وغيره وقوله: (احتجب الله عنه) كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورحمته.

١٤٣٣ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: فيما يلزم الإمام من أمر الرعية والحجبة عنه (الحديث ٢٩٤٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في إمام الرعبة (الحديث ١٣٣٣).

⁽١) في تسخة م: أمير.

١٤/١٤٢٤ ــ وَعَنْ أَبِنِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِيَ فِي الْمُحُكْمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ (١)، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: لعن رسول اللَّه ﷺ الراشي والمرتشي) في النهاية الراشي من يعطي الذي يعينه الباطل، والمرتشي الآخذ (في الحكم. رواه أحمد وحسنه الترمذي وصححه أبن حبان) وزاد أحمد والرائش هو الذي يمشي بينهما، وهو السفير بين الدافع والآخذ، وإن لم يأخذ على سفارته أجراً، فإن أخذ فهو أبلغ.

١٥/١٤٢٥ ــ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِو، عِنْدَ^(١) ٱلأَرْبَعَةِإِلَّا النَّسَائِيُّ.

- وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند الأربعة إلا النسائي). إلا أنه لم يذكر فيه لفظ في الحكم. وكذا في رواية أبي داود لم يذكرها إنما زادها في رواية الترمذي. والرشوة حرام بالإجماع سواء كانت للقاضي، أو للعامل على الصدقة، أو لغيرهما. وقد قال تعالى:
﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس

¹⁸⁷⁴ _ أخرجه أحمد: ٢/ ١٦٤ _ ١٩٠ _ ١٩٠ _ ٢١٢ _ ٣٨٧ _ ٣٨٨ _ و ٢٧٩٠، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم (الحديث ١٣٣٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الشهادات، باب: ذكر إعلام الشاهد المشهود له... (الحديث ٥٠٧٦).

١٤٢٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: في كراهية الرشوة (الحديث ٣٥٨٠)، وأخرجه الترمذي في
 كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين وغيرهما (الحديث ١٣٣٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: التغليظ في الحيف والرشوة (الحديث ٢٣١٣).

⁽١) في الأصل ونسخة م: رواه الأربعة وحسنه الترمذي، قلت: قوله: رواه الأربعة إقحام ووهم من الناسخ؛ لأن رواية أبي هريرة لحديث: لعن رسول الله الراشي. . . لم يروه الأربعة بل رواه الترمذي وانفرد به . انظر تحفة الأشراف: ٢٩/١٥ رقم الحديث: ١٤٩٨٤.

⁽٢) في الأصل: وعند.

بالإثم وأنتم تعلمون (() وحاصل ما يأخذه القضاة من الأموال على أربعة أقسام: رشوة، وهدية، وأجرة، ورزق. (فالأول): الرشوة إن كانت ليحكم له الحاكم بغير حق، فهي حرام على الآخذ والمعطي، وإن كانت ليحكم له بالحق على غريمه، فهي حرام على الحاكم دون المعطي، لأنها لاستيفاء حقه فهي كجعل الآبق وأجرة الوكالة على الخصومة. وقيل تحرم لأنها توقع الحاكم في الإثم.

وأما الهدية وهي (الثاني): فإن كنت ممن يهاديه قبل الولاية فلا تحرم أستدامتها، وإن كان لا يهدي إليه إلا بعد الولاية، فإن كنت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرهت، وإن كانت ممن بينه وبين غريمه خصومة عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي، ويأتي فيه ما سلف في الرشوة على باطل أو حق.

وأما الأجرة وهي (الثالث): فإن للحاكم جراية من بيت المال ورزق حرمت بالاتفاق، لأنه إنما أجرى له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة، وإن كان لا جراية له من بيت المال، جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حاكم، فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه، لأنه إنما يعطى الأجرة لكونه عمل عملاً لا لأجل كونه حاكماً فأخذه لما زاد على أجرة مثله إنما أخذها لا في مقابلة شيء، بل في مقابلة كونه حاكماً، ولا يستحق لأجل كونه حاكماً شيئاً من أموال أتفاقاً، فأجرة العمل أجرة مثله، فأخذ الزيادة على أجرة مثله حرام. ولذا قيل: إن تولية القضاء لمن كان غنياً أولى من تولية من كان فقيراً، وذلك لأنه لفقره يصير متعرضاً لتناول ما لا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال. قال المصنف: لم ندرك في زماننا هذا من يطلب القضاء، إلا وهو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأوده، مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال أنتهى.

١٦/١٤٢٦ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ٱلزُّبَيْرِ قَالَ فَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقُعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱلْحَاكِمُ.

١٤٣٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي (الحديث ٣٥٨٨)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الأحكام، باب: لعن رسول الله الراشي والمرتشي (الحديث ١٠٣/٤).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.

- (وعن عبد الله بن الزبير، رضى الله عنهما، قال: قضى رسول الله عليه أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم، رواه أبو داود وصححه الحاكم). وأخرجه أحمد والبيهةي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام. قال أبو حاتم: إنه كثير الغلط. والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم، ويسوي بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم، فإنه يرفع المسلم كما في قصة على عليه السلام مع غريمه الذمي عند شريح، وهي ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال: "وجه علي بن أبي طالب، رضي اللَّه عنه، درعاً له عند يهودي التقطها فعرفها فقال: درعي سقطت عن جمل لي أورق فقال اليهودي: درعي وفي يدي، ثم قال اليهودي: بيني وبينك قاضي المسلمين فأتوا شريحاً فلما رآي علياً قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس علي فيه ثم قال علي: لو كان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس لكني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «لا تساووهم في المجلس» وساق الحديث. قال شريح: ما تشاء يا أمير المؤمنين قال: درعي سقط عن جمل لي أورق فالتقطها هذا اليهودي. قال شريح: ما تقول يا يهودي قال: درعي وفي يدي. قال شريح: صدقت واللَّه يا أمير المؤمنين إنها لدرعك، ولكن لا بد لك من شاهدين فدعا قنبراً والحسن بن علي فشهدا أنها لدرعه. فقال شريح: أما شهادة مولاك فقد أجزناها. وأما شهادة ابنك فلا نجيزها فقال علي عليه السلام: ثكلتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله على: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة الله اللهم نعم. قال: أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة؟ ثم قال لليهودي: خذ الدرع فقال اليهودي: أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين فقضى لي ورضى. صدقت واللَّه يا أمير المؤمنين إنها لدرعك سقطت عن جمل لك التقطتها أشهـد أن لا إلـه إلا اللَّه وأن محمداً رسول اللَّه فوهبها له علي عليه السلام. وأجازه بتسعمائة، وقتل معه يوم صفين ا هـ». وقول شريح: واللَّه إنها لدرعك كأنه عرفها، ويعلم أنها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما أنه لا يرى شهادة الولد لأبيه. فانظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه، وما آل إليه من الخير للمدعى عليه.

ات بنائد: الشمنادات

الشهادة مصدر شهد ـ جمع لإرادة الأنواع. قال الجوهري: الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤديها، لأنه مشاهد لما غاب عن غيره. وقيل: مأخوذة من الإعلام من قوله تعالى: ﴿شهد اللَّه أنه لا إله إلا هو﴾(١) أي علم.

⁽١) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

١/١٤٢٧ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ بُسْأَلُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- (عن زيد بن خالد الجهني أن النبي على قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها» رواه مسلم). دل على أن خير الشهداء من يأتي بشهادته لمن هي له قبل أن يسأله، إلا أنه يعارضه الحديث الثاني، وهو حديث عمران وفيه: «ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون» في سياق الذم لهم. ولما تعارضا أختلف العلماء في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه:

(الأول): أن المراد بحديث زيد إذا كان عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق، فيأتي إليه يخبره بها، أو يموت صاحبها فيخلف ورثة فيأتي إليهم فيخبرهم بأن عنده لهم شهادة. وهذا أحسن الأجوبة وهو جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك.

(الثاني): أن المراد بها شهادة الحسبة، وهي مالا تتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضاً، ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تعالى، أو ما فيه شائبة منه كالصلاة والوقف والوصية العامة ونحوها. وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الآدميين المحضة.

(الثالث): أن المراد بقوله: (أن يأتي بالشهادة قبل أن يسألها) المبالغة في الإجابة، في كون لقوة أستعداده كالذي أتى بها قبل أن يسألها، كما يقال في حق الجواد: أنه ليعطي قبل الطلب. وهذه الأجوبة مبنية على أن الشهادة لا تؤدي قبل أن يطلبها صاحب الحق، ومنهم من أجاز ذلك عملاً برواية زيد وتأول حديث عمران بأحد تأويلات:

(الأول): أنه محمول على شهادة الزور أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم، حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم.

الثاني): أن المراد إتيانه بالشهادة بلفظ الحلف نحو أشهد باللَّه ما كان إلا كذا، وهذا جواب الطحاوي.

(الثالث): أن المراد به الشهادة على ما لا يعلم مما سيكون من الأمور المستقبلة، فيشهد على قوم بأنهم من أهل النار، وعلى قوم بأنهم من أهل الجنة من غير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء. حكاه الخطابي. والأول أحسنها.

١٤٢٧ _ أخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: بيان خير الشهود (الحديث ١٧١٩).

٢/١٤٢٨ — وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَكُونَ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلاَ اللَّهَمْ، ثُمَّ يَكُونَ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلاَ يُونُونَ، ثُمَّ يَكُونَ قَوْمٌ السِّمَنُ». مُثَقَقٌ عَلَيْه.

- (وعن عمران بن حصين، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسُّول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم: ﴿إِنْ حَيْرِكُم قُرْنِي ثُمْ الَّذِينَ يلونهم. ثم الذين يلونهم ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن متفق عليه). القرن أهل زمان واحد متقارب، أشتركوا في أمر من الأمور المقصودة. ويقال: إن ذلك مخصوص بما إذا أجتمعوا في زمان، أو رئيس يجمعهم على ملة، أو مذهب، أو عمل. ويطلق القرن على مدة من الزمان. وأختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين. قال المصنف: إنه لم يو من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين، وما عدا ذلك فقد قال به قائل. قلبت: أما التسعون فنعم، وأما المائة والعشرون فصرح به في القاموس، فإنه قال: أو مائة أو مائة وعشرون. والأول أصح لقوله على لغلام: «عش قرناً» فعاش مائة سنة أنتهى. قال صاحب المطالع: القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد. وقرنه ﷺ المراد به هم المسلمون في عصره. وقوله: (ثم الذين يلونهم) هم التابعون، والذين يلون التابعين أتباع التابعين. وهذا يدل على أن الصحابة أفضل من التابعين، والتابعين أفضل من تابعيهم، وأن التفضيل بالنظر إلى كل فرد فرد. وإليه ذهب الجماهير. وذهب أبن عبد البر إلى أن التفضيل بالنسبة إلى مجموع الصحابة لا إلى الأفراد، فمجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم، إلا أهل بدر وأهل الحديبية، فإنهم أفضل من غيرهم. يريد أن أفرادهم أفضل من أفراد من يأتي بعدهم. وأستدل على ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث أنس وصححه أبن حبان من حديث عمار من قوله عليه: «أمتي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره، وبما أخرجه أحمد والطبراني والدرامي من حديث أبي جمعة قال: قال أبو عبيدة: يا رسول اللَّه أحد خير منا؟ أسلمنا معك، وهاجرنا معك

١٤٢٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جنور إذا أشهد (الحديث ٢٦٥١)، وأخرجه مسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (الحديث ٢٥٣٥).

قال: ﴿قُومُ يَكُونُونَ مِنْ بِعَدْكُمْ يَؤْمُنُونَ بِي وَلَمْ يَرُونِيۗ ۗ وصححه الحاكم. وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعلبة يرفعه «تأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين» قيل: منهم أو منا يا رسول اللَّه؟ قال: قبل منكم. وأخرج أبو الحسن القطان في مشيخته عن أنس يرفعه، يأتي على الناس زمان الصابر فيه على دينه له أجر خمسين منكم. وجمع الجمهور بين الأحاديث، بأن للصحبة فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الأعمال، فلمن صحبه ﷺ فضيلتها وإن قصر عمله وأجره بأعتبار الاجتهاد في العبادة، وتكون خيريتهم على من سيأتي بأعتبار كثرة الأجر لا بالنظر إلى ثواب الأعمال، وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة. وأما مشاهير الصحابة، فإنهم حازوا السبق من كل نوع من أنواع الخير، وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث. وأيضاً فإن المفاضلة بين الأعمال بالنظر إلى الأعمال المتساوية في النوع، وفضيلة الصحبة مختصة بالصحابة، لم يكن لمن عداهم شيء من ذلك النوع. وفي قوله: (ثم يكون قوم إلى آخره) دليل على أنه لم يكن في القرنين الأولين من بعد الصحابة من يتصف بهذه الصفات المذمومة، ولكن الظاهر أن المراد بحسب الأغلب. وأستدل به على تعديل القرون الثلاثة، ولكنه أيضاً بأعتبار الأغلب. وقوله: (لا يؤتمنون) أي: لا يراهم الناس أمناء ولا يثقون بهم لظهور خيانتهم. وقد ثبت أن الأمانة أول ما يرفع من الناس. ومعنى قوله: (يظهر فيهم السمن) أنهم يتوسعون في المآكل والمشارب، وهي أسباب السمن. وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد أنهم يسمنون أي: يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف. وفي حديث أخرجه الترمذي بلفظ: «ثم يجيء قوم يتسمنون ويحبون السمن، فجمع بين السمن أي التكثر بما ليس عندهم وتعاطي أسباب السمن.

٣/١٤٢٩ ـ وَعَنِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ [عَمْرو] (١) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلاَ خَائِنَةٍ، وَلاَ ذِي غَمَرِ عَلَى أَخِيهِ، وَلاَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لأَهْلِ الْبَيْتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

١٤٢٩ _ أخرجه أحمد: ٢/ ٢٠٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: من ترد شهادته (الحديث ٣٦٠٠).

 ⁽١) في الأصل: عُمَرَ، وهو تصحيف والتصويب من سنن أبي داود ونسخة م.

🗕 (وعن عبد اللَّه بن عمرو، رضي اللَّه عنهما، قال: قال رسول اللَّه 🎕 لا تجوز شهادة خائن ولاخائنة ولاذي غمر). بفتح الغين المعجمة وفتح الميم وكسرها بعدها راء فسره أبو داود بالحنة بالحاء المهملة، وهي الحقد والشحناء (على أخيه ولا تجوز شهادة القانع) بالقاف وبعد الألف نون ثم عين مهملة يأتي بيانه (لأهل البيت. رواه أحمد وأبو داود). وأخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: "رد رسول اللَّه ﷺ شهادة الخائن والخائنة". وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وإسناده قوي وأخرجه الترمذي والذارقطني والبيهقي من حديث عائشة، رضي اللَّه عنها، بلفظ لا تَجُوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر لأخيه _ الحديث. وفيه ضعف قال الترمذي: لا يضح عندنا إسناده. وقال أبو زرعة في العلل: منكر، وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي. وقال البيهقي: لا يصح من هذا شيء عن النبي ﷺ. وقوله: (الخائن). قال أبو عبيدة: لا نراه خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما أفترض اللَّه على عباده وأثتمنهم عليه، فإنه قد سمي ذلك أمانة قال اللَّه تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تخونوا اللَّه والرسول وتخونوا أماناتكم﴾(١) فمن ضيع شيئاً مما أمر اللَّه تعالى به أو ما نهى عنه فليس ينبغي أن يُكون عدلاً، فإنه إذا كان خائناً فليس له تقوى ترده عن أرتكاب محظورات الدين التي منها الكذب، فلا يحصل الظن بخبره، لأنه مظنة تهمة أو مسلوب الأهلية. وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه من الحقد والشحناء، والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه، والكافر مثلُه لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين، فإن ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحبته إنزال الضرر بمن يحقد عليه. وأما المسلم إذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فإنها تقبل شهادته عليه، وإن كان بينهما عداوة في الدين، فإن عداوة الدين لا تقتضي أن يشهد عليه زوراً، فإن الدين لا يسوغ ذلك. وإنما حرج الحديث على الأغلب. والقانع هو الخادم لأهل البيت والمنقطع إليهم للخدمة وقضاء الحواثج، وموالاتهم عند الحجة. وفي تمام الحديث وأجازها أي شهادة القانع لغيرهم أي: لغير من هو تابع لهم، وإنما منع من شهادته لمن هو قانع لهم، لأنه مظنة تهمة فيجب دفع الضر عنهم وجلب الخير إليهم فمنع من الشهادة. ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة في الشاهد، وعليه دل قوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ (٢). وقد رسموا العدالة بأنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة. وقد نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ٢.

⁽١) سورة الأنفال، الآية: ٢٧.

تعم به البلوى حكام الأمة، وحققنا الحق في العدالة في رسالة: ثمرات النظر، في علم الأثر. وفي منحة الغفار، حاشية ضوء النهار ولله الحمد. وأخترنا أن العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه أعتياد كذب وأقمنا عليه الأدلة هنالك والشارح هنا مشى مع الجماهير. وذكر بعض ما يتعلق بتفسير مرادهم.

٤/١٤٣٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنجُوزُ شَهَادَةُ لِللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنجُوزُ شَهَادَةُ لِللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنجُوزُ شَهَادَةُ لِللَّهِ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَبْنُ مَاجَهْ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله على يقول: لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية. رواه أبو داود وابن ماجه). البدوي من سكن البادية، نسب على غير قياس النسبة، والقياس بادوي. والقرية بفتح القاف، وقد تكسر المصر الجامع. وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوي على صاحب القرية، لا على بدوي مثله فتصح. وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحابه وقال أحمد: أخشى أن لا تقبل شهادة البدوي على صاحب القرية لهذا الحديث، ولأنه متهم حيث أشهد بدوياً ولم يشهد قروياً. وإليه ذهب مالك إلا أنه قال: لا تقبل شهادة البدوي لما فيه من الجفاء في الدين، والجهالة بأحكام الشرائع، ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها. وذهب الأكثر إل بأحكام الشرائع، ودهب الأكثر الله قبول شهادتهم، وحملوا الحديث على من لا تعرف عدالته من أهل البادية، إذ الأغلب أن عدالتهم غير معروفة. وقد استدل في البحر لقبول شهادتهم بقبوله على لشهادة الأعرابي على هلال رمضان.

٥/١٤٣١ ص وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ أَنَاساً كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحِي فِي عَهْدِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَخْيَ قَدِ ٱنْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمُ الآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه خطب فقال: إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله على وإن الوحي قد أنقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم. رواه البخاري). وتمامة «فمن أظهر لنا من أعمالكم. رواه البخاري).

١٤٣٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: شهادة البدوي على أهل الأمصار (الحديث ٣٦٠٢)،
 وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الأحكام، باب: من لا تجوز شهادته (الحديث ٢٣٦٧).
 ١٤٣١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: الشهداء العدول (الحديث ٢٦٤١).

لنا من سريرته شيء الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نامنه ولم نصدقه، وإن قال إن سريرته حسنة استدل به على قبول شهادة من لم يظهر منه ريبة نظراً إلى ظاهر الحال، وأنه يكفي في التعديل ما يظهر من حال المعدل من الاستقامة، من غير كشف عن حقيقة سريرته، لأن ذلك متعذر إلا بالوحي وقد أنقطع. وكأن المصنف أورده، وإن كان كلام صحابي لا حجة فيه، لأنه خطب به عمر وأقره من سمعه، فكان قول جماهير الصحابة، ولأن هذا الذي قاله هو الجاري على قواعد الشريعة، وظاهر كلامه أنه لا يقبل المجهول. ويدل له ما رواه ابن كثير في الإرشاد «أنه شهد عند عمر رجل فقال له عمر: الست أعرفك ولا يضرك أن لا أعرفك ائت بمن يعرفك فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. قال بأي شيء تعرف؟ قال: بالعدالة والفضل. فقال: هو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال لا. قال: فعاملك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع؟ قال: لا. قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. لست تعرفه ثم قال لرجل: اثت بمن يعرفك». قال ابن كثير: رواه البغوي بإسناد حسن.

٦/١٤٣٢ — وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿ أَنَّهُ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي (١) أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ ٩. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

١٤٣٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: ما قيل في شهادة الزور (الحديث ٢٦٥٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها (الحديث ٨٧).

⁽١) في نسخة م: من.

بالباطل فهي أكبر من الزنى ومن السرقة، وإنما آهتم المختارهم عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التنبيه وكرر الإخبار لكون قول الزور وشهادة الزور أسهل على اللسان والتهاون بها أكثر، ولأن الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرهما، فأحتيج إلى الاهتمام بشأنه بخلاف الإشراك، فإنه ينبو عنه قلب المسلم، ولأنه لا تتعدى مفسدته إلى غير المشرك، بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قيل فيه، والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة.

٧/١٤٣٣ — وَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «تَرَى الشَّمْسَ»؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَٱشْهَدْ، أَوْ دَعْ». أَخْرَجَهُ ابن عَدِيِّ بإشْنَادِ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ.

_ (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، أن النبي ﷺ قال لرجل ترى الشمس؟ قال: نعم قال: على مثلها فأشهد أو دع. أخرجه ابن عدي بإسناد ضعيف. وصححه الحاكم فأخطأ). لأن في إسناده محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه النسائي. وقال البيهقي: لم يرو من وجه يعتمد عليه. وفيه دليل على أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه علماً يقيناً، كما تعلم الشمس بالمشاهدة، ولا تجوز الشهادة بالظن، فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته، وإن كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية المصوت، أو التعريف بالمصوت بعدلين، أو عدل عند من يكتفي به إلا في مواضع، فإنها تجوز الشهادة بالظن. وقد بوب البخاري للشهادة على الظن بقوله: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، والموت القديم. وذكر أربعة أحاديث في ثبوت الرضاع، وثبوته إنما هو بالاستفاضة، ولم يذكر حديثاً على رؤية الرضاع، وأشار بذلك إلى ثبوت النسب، فإن من لازم الرضاع ثبوت النسب. وأما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستفاضة، فإنه مستفاد من صريح الأحاديث، فإن الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية، وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له. وحد الاستفاضة عند الهادوية شهرة في المحلة تثمر ظناً أو علماً، وإنما أكتفي بالشهرة في المذكورة، إذ لا طريق له إلى التحقيق بالنسب لتعذر التحقق فيه في الأغلب. وأراد البخاري بالموت القديم ما تطاول الزمان عليه، وحده البعض بخمسين سنة. وقيل: أربعين، وذلك لأنه يشق فيه التحقيق. وإلى العمل بالشهرة في النسب ذهب الهادوية والشافعية وأحمد ومثله الموت. كذلك ذهبت إليه الهادوية في ثبوت الولاء وقال

١٤٣٣ ـ أخرجه ابن عدي: ٢٠٧/١، وأخرجه الحاكم في كتاب: الأحكام، باب: لا تشهد إلا على ما يضىء لك كضياء الشمس (الحديث ٩٨/٤).

المصنف في الفتح: اختلف العلماء في ضابط ما تفيد فيه الشهادة بالاستفاضة، فيصح عند الشافعية في النسب قطعاً، والولادة، وفي الموت، والعتق، والولاء، والولاية، والوقف، والعزل، والنكاح وتوابعه، والتعديل، والتجريح، والوصية، والرشد، والسفه، وذلك على الراجح في جمع ذلك، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً، وهي مستوفاة في قواعد العلائي إلى آخر كلامه.

٨/١٤٣٤ مَ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَضَىٰ بِيَمِينِ وَشَاهِدٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَٱلنَّسَائِيُّ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيَّدٌ.

— (وعن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، أن النبي على قضى بيمين وشاهد. أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، وقال: إسناده جيد). قال ابن عبد البر: لا مطعن لأحد في إسناده كذا قال، لكنه قال الترمذي في العلل: سألت محمداً يعني البخاري عنه فقال: لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس يريد عمرو بن دينار راويه عن ابن عباس. وقال الحاكم: قد سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث، وسمع من جماعة من أصحابه، فلا ينكر أن يكون سمع منه حديثاً. وسمعه من أصحابه عنه وله شواهد.

٩/١٤٣٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِثْلُهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَاللَّهُ مِثْلُهُ. وَصَحَحَهُ آبُنُ حِبَّانَ.

- (وعن أبي هريرة، وضي الله عنه، مثله. أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان). وأخرجه أيضاً الشافعي وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: هو صحيح، وقد أخرج الحديث عن آثنين وعشرين من الصحابة، وقد سرد الشارح أسماءهم. والحديث دليل على أنه يثبت القضاء بشاهد ويمين، وإليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم، وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة والهادوية ومالك. قال الشافعي: وعمدتهم هذه الأحاديث، واليمين وإن كان حاصلها تأكيد الدعوى لكن يعظم شأنها، فإنها إشهاد لله

١٤٣٤ - أخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، ياب: القضاء باليمين والشاهد (الحديث ١٧١٢)، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، ياب: القضاء باليمين والشاهد (الحديث ٣٦٠٨)، وأخرجه النسائي في الكبرى.

١٤٣٥ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: القضاء باليمين والشاهد (الحديث ٣٦١٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام باب: ما جاء في اليمن مع الشاهد (الحديث ١٣٤٣)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: القضاء، باب: ذكر ما يحكم لمن ليس له إلا شاهد. . . (الحديث ٥٠٧٣).

سبحانه أن الحقيقة كما يقول، ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مفترياً على اللَّه أنه يعلم صدقة، فلما كانت بهذه المنزلة العظيمة، هابها المؤمن بإيمانه. وعظمة شأن الله عنده أن يحلف به كاذباً، وهابها الفاجر لما يراه من تعجيل عقوبة اللَّه لمن حلف يميناً فاجرة، فلما كان لليمين هذا الشأن صلحت للهجوم على الحكم كشهادة الشاهد، وقد أعتبرت الأيمان فقط في اللعان، وفي القسامة في مقام الشهود. وذهب زيد بن على وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستدلين بقوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ (١) وقوله: ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ (٢) قالوا: وهذا يقتضي الحصر، ويفيد مفهوم المخالفة أنه لا يكون بغير ذلك، وزيادة الشاهد واليمين تكون نسخاً لمفهوم المخالفة. وأجيب عنه بأنه على تقدير أعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخه بالحديث الصحيح أعنى حديث ابن عباس. وأستدلوا بقوله ﷺ: «شاهداك أو يمينه». وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح يعمل بهما في منطوقهما، فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر . هذا وفي سنن أبي داود أنه قال سلمة في حديثه: قال عمرو (في الحقوق): يريد أن عمرو بن دينار الراوي عن ابن عباس خص الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق. قال الخطابي: وهذا خاص بالأموال دون غيرها، فإن الراوي وقفه عليها والخاص لا يتعدى به محله ولا يقاس عليه غيره، واقتضاء العموم منه غير جائز، لأنه حكاية فعل والفعل لا عموم له ا هـ. والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص، للإجماع أنهما لا يثبتان بذلك.

٣ ــ باب: الدعاوي والبينات

الدعاوى جمع دعوى، وهي اسم مصدر من أدعى شيئاً إذا زعم أنه له حقاً أو باطلاً (والبينات) جمع بينة وهي الحجة الواضحة، سميت الحجة بينة لوضوح الحق وظهوره بها.

١/١٤٣٦ صَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لاَدَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». مُتَّفَتٌ عَلَيْهِ.

⁽١) سورة الطلاق، الآية: ٢. (٢) سورة اليقرة، الآية: ٢٨٢.

١٤٣٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة آل عمران (الحديث ٤٥٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: اليمين على المدعى عليه (الحديث ١٧١١).

٢/١٤٣٧ - وَلِلْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْبَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

— (عن ابن عباس، رضي الله عنهما، أن النبي على المدعى عليه. متفق عليه وللبيهةي) لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه. متفق عليه وللبيهةي) أي: من حديث ابن عباس (بإسناد صحيح: البينة على المدعي واليمين على من أنكر) وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي. والحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه لمجرد دعواه، بل يحتاج إلى البينة أو تصديق المدعي عليه، فإن طلب يمين المدعي عليه فله ذلك. وإلى هذا ذهب سلف الأمة وخلفها. قال العلماء: والحكمة في كون البينة على المدعي أن جانب المدعي ضعيف، لأنه يدعي خلاف الظاهر، فكلف الحجة القوية وهي البينة، فيقوي بها ضعف المدعي، وجانب المدعى عليه قوي، لأن الأصل فراغ ذمته فأكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة.

٣/١٤٣٨ حَوَّنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْمَكِينَ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْمَمِينِ: أَيُّهُمْ يَحْلِفُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي على عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف رواه البخاري). يفسره ما رواه أبو داود والنسائي من طريق أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلين أختصما في متاع ليس لواحد منهما بيئة فقال النبي على: «استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها» قال الخطابي: ومعنى الاستهام هنا الاقتراع، يريد أنهما يقترعان فأيهما خرجت له القرعة حلف وأخذ ما أدعى، وروى مثله عن علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو أنه أتى بنعل وجد في السوق يباع فقال رجل: هذا نعلي لم أبع ولم أهب وقرع على خمسة يشهدون، وجاء آخر يدعيه يزعم أنه نعله وجاء بشاهدين قال الراوي: فقال علي رضي الله عنه: إن فيه قضاء وصلحاً وسوف أبين لكم ذلك، أما صلحه فإن يباع النعل فيقسم على سبعة أسهم لهذا

١٤٣٧ ـ وأخرجه البيهقي ٥/ ٣٣٢.

١٤٣٨ - أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: إذا تسارع قوم في اليمين (الحديث ٢٦٧٤).

خمسة، ولهذا اثنان، وإن لم يصطلحا، فالقضاء أن يحلف الخصمين أنه ما باعه، ولا وهبه، وأنه نعله، فإن تشاححتما أيكما يحلف، فإنه يقرع بينكما على الحلف فأيكما قرع حلف. انتهى كلام الخطابي.

8/1879 ـ وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْحَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ الْمُرِيءِ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّة». فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئاً يَسِيراً يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَضِيباً مِنْ أَرَاكٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي أمامة الحارثي، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه على قال: من أقتطع حق أمرىء مسلم بيمينه فقد أوجب اللّه له النار، وحرم عليه الجنة. فقال له رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول اللّه، قال: وإن كان قضيباً من أراك. رواه مسلم). الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف ليأخذ حقاً لغيره أو يسقط عن نفسه حقاً، فإنه يدخل تحت الاقتطاع لحق المسلم، والتعبير بحق المرء المسلم يدخل فيه ما ليس بمال شرعاً كجلد الميتة ونحوه. وذكر المسلم خرج مخرج الغالب، وإلا فالذمي مثله في هذا الحكم. قيل: ويحتمل أن هذه العقوبة تختص بمن أقتطع بيمينه حق المسلم لاحق الذمي، وإن كان محرماً فله عقوبة أخرى، وإيجاب النار وتحريم الجنة مقيد بما إذا لم يتب، ويتخلص من الحق الذي أخذه باطلاً، ثم المراد باليمين اليمين الفاجرة وإن كانت مطلقة في الحديث، فقد قيدها الحديث الآتي.

٠١٤٤٠ – وَعَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ رَضِيَ آللَهُ تعالى عنه: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ ٱمْرِىءِ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ ٱللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ خَضْبَانُ». مُثَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وهو قوله: (وعن الأشعث) بشين معجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة فمثلثة، وهو: أبو محمد (ابن قيس) بن معد يكرب الكندي، قدم على النبي ﷺ في وفد كندة وكان

١٤٣٩ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (الحديث ١٣٧).

١٤٤٠ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: الحكم في البئر ونحوها (الحديث ٧١٨٣)، وأخرجه
 مسلم في كتاب: الأيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة (الحديث ١٣٨).

رئيسهم، وذلك في سنة عشر وكان رئيساً في الجاهلية، مطاعاً في قومه، وجيهاً في الإسلام، وأرتد عن الإسلام بعد موت النبي على ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص، وشهد القادسية وغيرها، ثم سكن الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن على رضي الله عنه (أن رسول الله على قال: "من حلف على يمين يقتطع بها مال أمرىء مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان متفق عليه). والمراد بكونه فاجراً فيها أن يكون متعمداً عالماً أنه غير محق، وإذا كان تعالى عليه غضبان حرمه جنته وأوجب عليه عذابه.

7/1881 حَوَّنْ أَبِي مُوسَىٰ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عنهُ: ﴿أَنَّ رَجُلَيْنِ ٱخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَىٰ بِهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ وَقَلْ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُمَا نِصْفَيْنِ . رَوَاهُ أَخْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَهٰذَا لَفُظُهُ ، وَقَالَ : إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ .

— (وعن أبي موسى، رضي الله عنه، أن رجلين أختصما في دابة ليس لواحد منهم بينة، فقضى بها رسول الله على بينهما نصفين. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا لفظه وقال: إسناده جيد). قال الخطابي: يشبه أن يكون هذا البعير أو الدابة كانت في أيديهما معاً، فجعله النبي على بينهما لاستوائهما في الملك باليد، ولولا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد أحدهما. وقد روى أبو داود عقيبه حديثاً فقال: «ادعيا بعيراً في عهد رسول الله على، فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسمه النبي يلهما بينهما نصفين». قال الخطابي: وهو مروي بالإسناد الأول، إلا أن في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما بينة، وفي هذا أن كل واحد منهما قد جاء بشاهدين، فأحتمل أن تكون القضية واحدة، إلا أن الشهادات لما تعارضت تهاترت فصارا كمن لا بينة له، وحكم بالشيء بينهما نصفين لاستوائهما في اليد، ويحتمل أن يكون البعير في يد غيرهما، فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه، نزع الشيء من يد الدعى عليه ودفعه إليهما. وقد أختلف العلماء في الشيء بكون في يد الرجل يتداعاه أثنان يقيم كل واحد منهما بينة فقال

١٤٤١ ـ أخرجه أحمد: ٣٩٤/٤، وأخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة (الحديث ٣٦١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: القضاة، باب: القضاء فيمن لم تكن له بينة (الحديث ٥٤٣٩).

⁽١) زيادة من نسخة م. ١٠ (٢) زيادة في الأصل.

أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: يقرع بينهما، فمن خرجت له القرعة صار له، وكان الشافعي يقول به قديماً ثم قال في الجديد: فيه قولان: أحدهما يقضي به بينهما نصفين، وبه قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري، والقول الثاني يقرع بينهما، فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به. وقال مالك: لا أقضي به لواحد منهما إن كان في يد غيرهما، وحكي عنه أنه قال: هو لأعدلهما شهوداً وأشهرهما في الصلاح. وقال الأوزاعي: يؤخذ بأكثر البينتين عدداً. وحكي عن الشعبي أنه قال: هو بينهما على حصص الشهود ا هكلام الخطابي، وفي المنار أن القرعة ليس هذا محلها، وإنما وظيفتها حيث تعذر التقريب إلى الحقيقة من كل وجه، وكون المدعي هنا مشتركاً أحد المحتملات فلا وجه لإبطاله بالقرعة، وأختار قسمة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة.

٧/١٤٤٢ — وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا بِيَمِينٍ آثِمَةٍ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ حِبَّانِ.

— (وعن جابر، رضي الله عنه، أن النبي على قال: «من حلف على منبري هذا بيمين آثمة تبوأ مقعده من النار». رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان). وأخرج النسائي برجال ثقات من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من حلف عند منبري هذا بيمين كاذبة يستحل بها مال المرىء المسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» والحديث دليل على عظمة إثم من حلف على منبره كله كاذباً. وأختلف العلماء في تغليظ الحلف بالمكان والزمان هل يجوز للحاكم أو لا؟ والحديث لا دليل فيه على أحد القولين، إنما فيه عظمة إثم من حلف على منبره وأنه كاذباً. وذهب الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان، وأنه لا يجب على الحالف الإجابة إلى ذلك. وذهب الجمهور إلى أنه يجب التغليظ في الزمان والمكان قالوا: وكأنهم يقولون في المنبر، وفي مكة بين الركن والمقام، وفي غيرهما في المسجد الجامع، وكأنهم يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات الفاضلة كبعد العصر وليلة الجمعة ويومها

¹⁸⁸⁷ ـ أخرجه أحمد: ٣١٩ ـ ٣٢٩ ـ ٣١٨، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأيمان، باب: ذكر إيجاب دخول النار للحالف. . . (الحديث ٤٣٦٨).

ونحو ذلك. احتج الأولون بإطلاق أحاديث «اليمين على المدعى عليه» وبقوله «شاهداك أو يمينه»، وأحتج الجمهور بحديث جابر، وحديث أبي أمامة، وبفعل عمر وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف. وأستدلوا للتغليظ بالزمان بقوله تعالى: ﴿تحبسونهما من بعد الصلاة﴾(١) قال المفسرون: هي صلاة العصر، وقال آخرون: يستحب التغليظ في الزمان والمكان ولا يجب! وقيل: هو موضع أجتهاد للحاكم إذا رآه حسناً ألزم به.

"فَلاَثَةٌ لاَ يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلاَ يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ:

«ثَلاَثَةٌ لاَ يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلاَ يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ:

رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْنَعُهُ مِنِ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلاً بِسِلْعَةٍ بَعْدَ
الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِٱللَّهِ: لاَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً لاَ يُبَايِعُهُ إِلاَ لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَقِ».

بَايَعَ إِمَاماً لاَ يُبَايِعُهُ إِلاَ لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَقِ».

مُثَفَقٌ عَلَيْه.

⁽١) سورة المائدة، الَّاية: ١٠٦.

١٤٤٣ ـ أخرجه البخاري في لُكتاب: الأحكام، باب: من بايع رجلًا لا يبايعه إلا للدنيا (الحديث ٧٢١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأيمان، باب: بيان غلظ تحريم إسبال الإزار (الحديث ١٠٨).

⁽٢) سورة المائدة، الآية: ٨.

ولعدم الوفاء بالخروج عن الطاعة وتفريق الجماعة. والأصل في بيعة الإمام أن يقصد بها إقامة الشريعة، ويعمل بالحق، ويقيم ما أمر الله بإقامته، ويهدم ما أمر الله بهدمه. ووقع في البخاري «ورجل حلف علي يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال رجل مسلم» فيكون من توعد بهذا النوع من الوعيد أربعة. وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال: «وشيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكبر». وأخرج أيضاً من حديث أبي ذر مرفوعاً: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا منة، والمنفق سلعته بالحلف الفاجر، والمسبل إزاره» فحصل من مجموع الأحاديث تسع خصال، إن جعلنا المنفق سلعته بالحلف الكاذب، والذي حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا شيئاً واحداً، وإن جعلناهما شيئين كما هو الظاهر، فإن المنفق سلعته بالكذب أعم من الذي يحلف لقد أعطى فتكون عشراً.

9/1888 — وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُ: ﴿أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: نُتِجَتْ لَمْذِهِ النَّاقَةُ لَمْذِهِ عِنْدِي، وَأَقَامَا بَيِّنَةً، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ».

— (وهن جابر، رضى الله عنه، أن رجلين أختصما في ناقة فقال كل واحد منهما: نتجت هذه الناقة عندي وأقاما) أي: كل واحد (بينة فقضى بها رسول الله على لمن هي في يده) سيأتي من أخرجه، وأخرج الذي بعده. وقد أخرج هذا البيهتي ولم يضعف إسناده. وأخرج نحوه عن الشافعي إلا أن فيه «تداعيا دابة» ولم يضعف إسناده أيضاً. والحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها. وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالك وغيرهما، قال الشافعي: يقال لهما قد أستويتما في الدعوى والبينة، وللذي هو في يده سبب بكينونيته في يده هو أقوى من سببك، فهو له بفضل قوة سببه، وذكر هذا الحديث. وذهب الهادوية وجماعة من الآل وابن حنبل إلى أنها ترجح بينة الخارج، وهو من لم يكن في يده قالوا: إذ شرعت له _ وللمنكر اليمين _ ولقوله على: «البينة على المدعي» فإنه يقتضي أنه لا تفيد بينة المنكر. ويروى عن علي، رضي الله عنه، أنه قال: «من كان في يده شيء فبينته لا تعمل له شيئاً» ذكره في البحر. وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص، وحديث «البينة على المدعي» عام والخاص مخصص مقدم، وأثر علي رضي الله عنه لم يصح، وعلى صحته المدعي» عام والخاص مخصص مقدم، وأثر علي رضي الله عنه لم يصح، وعلى صحته فمعارض بما سبق. وعن القاسم أنه يقسم بينهما، لأن اليد مقوية لبينة الداخل فسارت بينة الخارج. ويروى عنه كقول الشافعي، وللحنفية تفصيل لم يقم عليه دليل.

١٤٤٤ _ أخرجه الدارقطني في كتاب: الأقضية والأحكام، باب: الأحكام (الحديث ٤/ ٢٠٩).

١٠/١٤٤٥ _ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عنهما: ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِب الْحَقُ ۗ . رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ.

١٤٤٥ ــ (وعن ابن عمر، رضى الله عنهما، أن النبي على طالب الحق رواهما) أي: هذا والذي قبله (الدارقطني وفي إسنادهما ضعف)، لأن مدارهما على محمد بن مسروق عن إسحاق بن الفرات، ومحمد لا يعرف، وإسحاق مختلف فيه كلما قاله المصنف. وقال الذهبي في الكاشف: إن إسحاق بن الفرات قاضي مصر ثقة معروف. وقال البيهقي: الاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة، فإنه قال ﷺ لأولياء الدم: «أتحلفون فأبوا قال: فتحلفُ يهود» وهو حديث صحيح، وساق الروايات في القسامة وفيها رد اليمين، قال: فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعى إذا لم يحلف المدعى عليه. (قلت:) وهذا منه قياس، إلا أنه قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس، وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس. وقد أستدل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعي، والمراد به أنها تجب اليمين على المدعى، ولكن إذا لم يحلف المدعى عليه. وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعى عليه، فإنه لا يجب بالنكول شيء إلا إذا حلف المدعى. وذهب الهادوية وجماعة إلى أنه يثبت الحق بالنكول من دون تحليف للمدعي. وقال المؤيد: لا يحكم به، ولكن يحبس حتى يحلف أو يقر. أستدل الهادوية بأن النكول كالإقرار، ورد بأنه مجرد تمرد عن حق معلوم وجوبه عليه هو اليمين، فيحبس له حتى يوفيه أو يسقطه بالإقرار، وأستدلوا أيضاً بأنه حكم به عمر وعثمان وابن عباس وأبو موسى وأجيب بعدم حجة أفعالهم، نعم لو صح حديث ابن عمر كانت

١١/١٤٤٦ هَ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: « دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُ ﷺ ذَاتَ يَوْم مَسُرُوراً تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ ». فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَي إِلَى مُجَزِّزٍ الْمُدْلِجِيِّ؟ نَظَرَ مَسُرُوراً تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ ». أَنْفَأ إِلَى مُجَزِّزٍ الْمُدْلِجِيِّ؟ نَظَرَ آنِفًا إِلَى مُجَزِّزٍ الْمُدْلِجِيِّ؟ نَظَرَ آنِفًا إِلَى مُجَزِّزٍ الْمُدْلِجِيِّ؟ نَظَرَ الْفُدُ إِلَى مُحَرِّدُةً ، وَأُسَامَة بْنِ زَيْدٍ ، فَقَالَ: هٰذِهِ ٱلْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ». مُتَقَنَّ عَلَيْه.

¹⁸⁸⁰ ـ أخرجه الدارقطني في كتاب: الأقضية والأحكام، باب: الأحكام (الحديث ٢١٣). 1880 ـ أخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ (الحديث ٣٥٥٥)، وأخرجه أيضاً في كتاب: قضائل الصحابة، باب: مناقب زيد بن حارثة (الحديث ٣٧٣١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الرضاع، باب: العمل بإلحاق القائف الولد (الحديث ١٤٥٩).

_ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: دخل على رسول اللَّه ﷺ ذات يوم . مسروراً تبرق) بفتح المثناة الفوقية وضم الراء (أسارير وجهه) هي الخطوط التي في الجبهة، واحدها سرو سرر وجمعها أسرار وأسرة، وجمع الجمع أسارير أي تضيء وتستنير من الفرح والسرور. (فقال: ألم تري إلى مجزز)بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى أسم فاعل، لأنه كان في الجاهلية إذ أسر أسيراً جز ناصيته وأطلقه (المدلجي) بضم الميم وبالدال المهملة وجيم بزنة مخرج نسبة إلى بني مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة (نظر آنفاً) أي: الآن (إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعضها من بعض. متفق عليه). وفي رواية للبخاري أنه ﷺ قال: «ألم تري أن مجززاً المدلجي دخل، فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما ومدت أقدامهما فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض». وأعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة، لكونه كان أسود شديد السواد، وكان زيد أبيض كذا قاله أبو داود، وأم أسامة هي أم أيمن كانت حبشية سوداء. ووقع في الصحيح أنها كانت حبشية، وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ. ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل، فصارت لعبد المطلب، فوهبها لعبد الله والد النبي على وتزوجت قبل زيد عبيداً الحبشى، فولدت له أيمن فكنيت به وأشتهرت بكنيتها، وأسمها بركة. والحديث دليل على أعتبار القيافة في ثبوت النسب. وهي: مصدر قاف قيافة، والقائف الذي يتتبع الآثار ويعرفها شبه الرجل بأبيه وأخيه. وإلى أعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء، مستدلين بهذا الحديث. ووجه دلالته ما علم من أن التقرير منه ﷺ حجة، لأنه أحد أقسام السنة. وحقيقة التقرير أن يرى النبي ﷺ فعلاً من فاعل، أو يسمع قولاً من قائل، أو يعلم به، وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم. تقدم إنكاره لها كمضي كافر إلى كنيسة، أو عدم القدرة كالذي كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وأذاهم للمسلمين، ولم ينكره كان ذلك تقريراً دالاً على جوازه، فإن أستبشر به فأوضح كما في هذه القصة، فإنه أستبشر بكلام مجزز في إثبات نسب أسامة إلى زيد، فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأنساب، وبما رواه مالك عن سليمان بن يسار «أن عمر بن الخطاب كان يليط أولاد الجاهلية بمن أدعاهم في الإسلام، فأتى رجلان إلى عمر، رضي اللَّه عنه، كلاهما يدعي ولد ٱمرأة، فدعا قائفاً فنظر إليه القائف فقال: لقد أشتركا فيه فضربه عمر بالدرة ثم دعا المرأة فقال: أخبريني خبرك، فقالت: كان هذا _ لأحد الرجلين _ يأتيها في إبل لأهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد أستمر بها حمل، ثم ينصرف عنها فأهريقت عليه دماً، ثم خلف عليها هذا _ يعني الآخر _ فلا أدري من أيهما هو، فكبر القائف، فقال عمر للغلام: فإلى أيهما شئت فأنتسب.

فقضى عمر بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير إنكار من واحد منهم، فكان كالإجماع تقوي به أدلة القيافة. قالوا: وهو مروي عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا مخالف لهما من الصحابة، ويدل عليه حديث اللعان. وقوله ﷺ: ﴿إِنْ جَاءَتُ بِهُ عَلَى صَفَّةَ كَذَا وَكَذَا فَهُو لفلان، أو على صفة كذا وكُذا فهو لفلان، فجاءت به على الوصف المكروه فقال: «لولا الأيمان لكان لى ولها شأنه فقوله فهو لفلان إثبات للنسب بالقيافة، وإنما منعت الأيمان عن إلحاقه بمن جاء على صفته. وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يعمل بالقيافة في إثبات النسب، والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين، أو المشتريين، أو الزوجين. وللهادوية في الزوجينُ تفاصيل معروفة في الفروع، وتأولوا حديث مجزز هذا وقالوا: ليس من باب التقرير، لأن نسب أسامة كان معلوماً إلى زيد، وإنما كان يقدح الكفار في نسبه لاختلاف اللون بين الولد وأبيه. والقيافة كانت من أحكام الجاهلية، وقد جاء الإسلام بإبطالها ومحو آثارها، فسكوته على عن الإنكار على مجزز ليس تقريراً لفعله، وأستبشاره إنما هو لإلزام الخصم الطاعن في نسب أسامة بما يقوله ويعتمده، فلا حجة في ذلك. (قلت:) ولا يخفى أن هذا الجواب مبنى على أنه قد سبق منه على إنكار للقيافة وإلحاق النسب بها، كتقدم إنكاره مضى إلى كنيسة، وهذا لا دليل عليه بل الدليل قائم على خلافه، وهو قوله ﷺ في قصة اللعان بما سمعت، ثم فعل الصحابة من بعده. وقولهم بثبوت النسب به من الأدلة على عدم إنكاره ﷺ. وأما قوله: «الولد للفراش» فذلك فيما إذا علم الفراش، فإنه معلوم أن الحكم به مقدم قطعاً، وإنما القيافة عند عدمه ثم الأصبح عند القائلين بالإلحاق أنه يكفى قائف واحد. وقيل: لا بد من أثنين وجديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد.

10 _ كتاب: المتق

باب: العتق

العتق الحرية، يقال عتق عتقاً بكسر العين وبفتحها فهو عتيق وعاتق. وفي (النجم الوهاج) العتق إسقاط الملك من الآدمي تقرباً لله، وهو مندوب وواجب في الكفارات، وقد حث الشارع عليه كما قال تعالى: ﴿فك رقبة﴾(١) فسرت بعتقها من الرق والأحاديث في فضله كثيرة منها.

١/١٤٤٧ هُوَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا الْمُوعِيُّةِ: «أَيُّمَا المُرِيءِ مُسْلِمٌ أَغْتَقَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَضْوٍ مِنْهُ عُضُواً مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

__ (عن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: "أيما امرىء مسلم اعتى آمراً مسلماً استنقذ اللّه بكل عضو) بكسر العين وضمها (منه عضواً من النار متفق عليه). وتمامه في البخاري "حتى فرجه بفرجه". وفيه "أنه إذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه اللّه من النار". وفي قوله "أستنقذه ما يشعر بأنه بعد أستحقاقه لها وأشتراط إسلامه لأجل هذا الأجر، وإلا فإن عتق الكافر يصح. وقولهم: "لا قربة لكافر" ليس المراد أنه لا ينفذ منه ما من شأنه أن يتقرب به كالعتق والهبة والصدقة وغير ذلك، إنما المراد أنه لا يثاب عليها، وإلا فهي نافذة منه لكن لا نجاة له بسببه من النار. وفي تقييد الرقبة المعتقة بالإسلام، أيضاً دليل على أن هذه الفضيلة لا تنال إلا بعتق المسلمة، وإن كان في عتق الكافرة فضل لكن لا يبلغ ما وعد به هنا من الأجر، ووقع في رواية مسلم "إرب" عوض

⁽١) سورة البلد، الآية: ١٣.

١٤٤٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: ما جاء في العتق وفضله (الحديث ٢٥١٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: فضل العتق (الحديث ١٥٠٩).

عضو، وهو بكسر الهمزة وإسكان الراء فموحدة العضو. وفيه أن عتق كامل الأعضاء أفضل من عتق ناقصها، فلا يكون خصياً ولا فاقد غيره من الأعضاء، والأغلى ثمناً أفضل كما يأتي. وعتق الذكر أفضل من عتق الأنثى كما يدل قوله:

٢/١٤٤٨ حَوَلِلتَّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ: "وَأَيُّمَا ٱمْرِيءٍ مُسْلِمَةً مِنَ النَّارِ».

_ (وللترمذي وصححه عن أبي أمامة: وأيما أمرىء مسلم أعتق آمرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار) فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر، فالرجل إذا أعتق آمرأة كانت فكاكه من النار، والمرأة إذا أعتقت الأمة كانت فكاكها من النار كما دل له مفهوم هذا ومنطوق قوله:

٣/١٤٤٩ ص وَلَابِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: «وَأَيُّمَا ٱمْرَأَةَ مُسْلِمَة أَعْتَقَتِ آمْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاكَهَا مِنَ النَّادِ».

— (ولأبي داود من حديث كعب بن مرة «وأيما أمرأة مسلمة أعتقت آمرأة مسلمة كانت فكاكها من النار). وبهذا والذي قبله أستدل من قال عتق الذكر أفضل. ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة، والجهاد، والقضاء، وغير ذلك مما يختص الرجال إما شرعاً وإما عادة، ولأن في الإماء من تضيع بالعتق، ولا يرغب فيها بخلاف العبد. وقال آخرون: عتق الأنثى أفضل، لأنه يكون ولدها حراً، سواء تزوجها حر أو عبد. وقوله في رواية؛ «حتى فرجه بفرجه» أستشكله ابن العربي قال: لأن المعصية التي تتعلق بالفرج هي الزني، والزني كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة، إلا أن يقال: إن العتق يرجح عند الموازنة، بحيث تكون حسنات العتق راجحة توازي سيئة الزني، مع أنه لا أختصاص لهذا بالزني، فإن اليد يكون بها القتل، والرجل يكون بها الفرار من الزحف وغير ذلك. (فائدة): في (النجم الوهاج) أنه أعتق النبي على ثلاثاً وستين نسمة عدد سني عمره، وعد أسماءهم قال: وأعتقت عائشة سبعاً وستين وعاشت كذلك، وأعتق البو بكر كثيراً، وأعتق العباس سبعين عبداً رواه الحاكم، وأعتق عثمان وهو محاصر أبو بكر كثيراً، وأعتق العباس سبعين عبداً رواه الحاكم، وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين، وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة، وأعتق عبد الله بن عمر ألفاً وأعتمر،

١٤٤٨ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في فضل من أعتق (الحديث ١٥٤٧)، وقال: حديث حسن صحيح.

١٤٤٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: أي الرقاب أفضل (الحديث ٣٩٦٧).

ألف عمرة؟ وحج ستين حجة؟ وحبس ألف فرس في سبيل اللَّه، وأعتق ذو الكلاع الحميري في يوم واحد ثمانية آلاف عبد؟ وأعتق عبد الرحمُن بن عوف ثلاثين ألف نسمة انتهى.

٤/١٤٥٠ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرَّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ ٱلْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِٱللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». قُلْتُ: فَأَيُّ ٱلرُّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَغْلَاهَا ثَمَناً وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». مُثَفَقٌ عَلَيْهِ،

_ (وعن أبي ذر، رضي اللَّه عنه، قال: سألت النبي الله أي العمل أفضل؟ قال: البمان باللَّه وجهاد في سبيله، قلت: فأي الرقاب أفضل؟ قال: أغلاها) روي بالعين المهملة والغين المعجمة (ثمناً وأنفسها عند أهلها عمقق عليه). دل على أن الجهاد أفضل أعمال البر بعد الإيمان. وقد تقدم في كتاب الصلاة، أن الصلاة في أول وقتها أفضل الأعمال على الإطلاق. وتقدم الجمع بين الأحاديث هنالك. ودل على أن الأغلى ثمناً أفضل من الأدنى قيمة. قال النووي: محله واللَّه أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة. أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً، فأراد أن يشتري بها رقاباً يعتقها، فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين قال: فثنتان أفضل بخلاف الأضحية، فإن الواحدة السمينة أفضل، لأن المطلوب في العتق فك الرقبة وفي الأضحية طيب اللحم انتهى. والأولى أن هذا لا يؤخذ قاعدة كلية، بل يختلف بأختلاف الأشخاص، فإنه إذا كان شخص بمحل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين به، فعتقه أفضل من عتق جماعة ليس فيهم هذه السمات، فيكون الضابط أعتبار الأكثر نفعاً. وقوله: «وأنفسها عند أهلها» أي ما كان أغتباطهم بها أشد، وهو الموافق؛ المؤله تعالى: ﴿ لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون ﴾ (١).

٥١٤٥١/٥ - وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قُومٌ قِيمَةً عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[•] ١٤٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: أي الرقاب أفضل (الحديث ٢٥١٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال (الحديث ٨٤).

⁽١) سورة آل عمران، الآية: ٩٢.

١٤٥١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الشركة، باب: تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل (الحديث ٢٤٩١).

- (وحن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول اللَّه عليه: من اعتق شركاً له في عبد، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل) بفتح العين أي لا زيادة فيه ولا نقص (فأعطى شركاءه حصصهم عتى عليه العبد وإلا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فقد عتى) بفتح العين المهملة (منه ما عنق) بفتح العين ويجوز ضمها. (متفق عليه). دل الحديث على أن من له حصة في عبد، إذا أعتق حصته فيه وكان موسراً، لزمه تسليم حصة شريكه بعد تقويم حصة الشريك تقويم مثله، وعتى عليه العبد جميعه. وقد أجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق، ودل على أنه لا يعتق نصيب شريكه إلا مع يسار المعتق لا مع إعساره، لقوله في الحديث: (ولا) أي: وإلا يكن له مال (فقد عتق منه ما عتق) وهي حصته، وظاهره تبعيض العتق إلا أنه قد وقع في هذا أيوب عن نافع قال: قال نافع: «وإلا فقد عتق منه ما عتق» ففصله من الحديث وجعله من قول نافع. قال أيوب: مرة لا أدري هو من الحديث أو هو شيء قاله نافع. وقال غيره: قد رواه مالك وعبيد اللَّه العمري، فوصلاه بكلام النبي عَلَيْهُ وجعلاه منه. قال القاضي عياض: وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى وقد جوداه، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرنا. وقد رجح الأثمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي ﷺ. قال الشافعي: أحسب عالماً في الحديث يتشكك في أن مالكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب، لأنه كان ألزم له حتى لو تساويا، وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كان الحجة مع من لم يشك. هذا وللعلماء في المسئلة أقوال: أقواها ما وافقه هذا الحديث، وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال أهل الظاهر، وهو قول للشافعي. وقالت الهادوية وآخرون: إنه يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال، فإنه يستسعى العبد في حصة الشريك مستدلين بقوله:

٦/١٤٥٢ — وَلَهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وَإِلَّا قُوَّمَ عَلَيْهِ وَٱسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». وَقِيلَ: إِنَّ السَّعَايَةَ مُدْرَجَةٌ فِي الْخَبَرِ.

- (ولهما) أي: الشيخين (عن أبي هزيرة رضي اللَّه عنه وإلا قوم العبد عليه

١٤٥٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الشركة، باب: الشركة في الرقيق (الحديث ٢٥٠٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتن، باب: ذكر سعاية العبد (الحديث ١٥٠٣).

واستسعي غير مشقوق عليه). وقيل: إن السعاية مدرجة في الخبر، فإنه ظاهر أنه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد وأستسعى في قيمة حصة الشريك وأجيب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه ﷺ، بل مدرجة من بعض الرواة في الخبر كما أشار إليه المصنف. قال أبن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ، وأنه من قول قتادة. قال النسائي: بلغني أن هماماً رواه، فجعل هذا الكلام، أعني الاستسعاء، من قول قتادة. وكذا قال الإسماعيلي: إنما هو من قول قتادة، مدرج على إدراج السعاية بأتفاق الشيخين على رفعه، فإنهما في أعلى درجات التصحيح. وقد روى السعاية في الحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وهو أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له، ولكثرة أخذه عنه من همام وغيره، فإنه كان أكثر ملازمة لقتادة من همام وشعبة، وما روياه لا ينافي رواية سعيد، لأنهما أقتصرا في رواية الحديث على بعضه. وأما إعلال رواية سعيد بن أبي عروبة بأنه آختلط فمردود، لأن روايته في الصحيحين قبل الاختلاط، فإنه فيهما من رواية يزيد بن زريع، وهو من أثبت الناس في سعيد، وروايته عن سعيد كانت قبل أختلاطه ثم رواه البخاري من رواية جرير بن حازم لمتابعته له لينتفي عنه التفرد، ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما، ثم قال: أختصره شعبة كأنه جواب سؤال مقدر تقديره إن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء؟ فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً، لأنه أورده مختصراً وغيره ساقه بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

(قلت:) وبهذا تعرف المجازفة في قول أبن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي على وبعد تقرر هذا لك فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأثمة الحفاظ في هذه الزيادة، ولا كلام في أنها قد رويت مرفوعة، والأصل عدم إدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض. وقد تقاومت الأدلة هنا، ولكنه عضد القول برفع زيادة السعاية إليه هلى أن الأصل عدم الإدراج، ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية: وإلا فقد عتى منه ما عتى الأصل عدم الإدراج، ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية: وإلا فقد عتى منه ما عتى أي بإعتاق وقد جمع بينهما بوجهين: (الأول): أن معنى قوله: قولا فقد عتى منه ما عتى أي بإعتاق مالك الحصة حصته، وحصة الشريك تعتى بالسعاية، فيعتى العبد بعد تسليم ما عليه ويكون المكاتب، وهذا هو الذي جزم به البخاري. ويظهر أن ذلك يكون بأختيار العبد لقوله: فغير مشقوق عليه فلو كان ذلك على جهة اللزوم، بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك، لحصل له غاية المشقة، وهو لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور، لأنها غير واجبة فهذا مثلها. وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال: لا تبقى بين الحديثين معارضة أصلاً وهو كما قال، إلا أنه يلزم منه أنه يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يختر العبد السعاية ويحمل حديث أبي المليح عن أبيه أن رجلاً أعتى شقصاً له في غلام، العبد السعاية ويحمل حديث أبي المليح عن أبيه أن رجلاً أعتى شقصاً له في غلام،

فذكر ذلك للنبي على فقال: «ليس لله شريك» وفي رواية: «فأجاز عتقه» وأخرجه النسائي بإسناد قوي. ومثله ما أخرج أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة أن رجلاً اعتق شقصاً في مملوك فقال النبي على: «هو كله فليس لله شريك» على الموسر فتندفع المعارضة. وأما ما أخرجه أبو داود من طريق ملقام عن أبيه «أن رجلاً أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمنه النبي على»، وإسناده حسن فهو في حق المعسر. ويدل له ما أخرجه النسائي عن أبن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء» فقال: وله وفاء.

(والثاني): من وجهي الجمع أن المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقاً بقدر ماله من الرق. ومعنى غير مشقوق عليه، أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه، ولا فوق حصته من الرق. قيل: إلا أنه يبعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة «أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول اللَّه عليه وأمره أن يسعى في الثلثين، قلت: قد يقول من آختار هذا الوجه من الجمع، أن المراد من أمره على، أن يسعى في الثلثين يسعى على مواليه بقدر ثلثي رقبته من الخدمة، لأنه الذي بقي رقاً لهم. وإيضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله ﷺ: «لا شريك لله» فيما إذا كان مالك الشقص غنياً، فهو في حكم المالكين، فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه، ويحمل حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادراً عليها، كما يرشد إليه قوله ﷺ: (غير مشقوق عليه) وحديث «وإلا فقد عتق منه ما عتق» على ما إذا كان المعتق فقيراً، والعبد لا قدرة له على السعاية. وأعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد. وأما إذا كان يملكه كله فأعتق بعضه، فجمهور العلماء يقولون: يعتق كله. وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر: يعتق منه ذلك القدر الذي عتق ويسعى في الباقي، وهو قول طاوس وحماد. وحجة الأولين حديث أبي المليح وغيره، وبالقياس على عتق الشقص، فإنه إذا سرى إلى ملك الشريك فبالأولى إذا لم يكن له شريك. وحجة الآخرين أن السبب في حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر. فأما إذا كان العبد له جميعه لم يكن هناك ضرر فلا قياس، ولا يخفي أنه رأي في مقابلة النص.

٧/١٤٥٣ — رَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلاَّ أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكاً فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

١٤٥٣ ـ أخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: فضل عتق الولد (الحديث ١٥١٠).

140٣ _ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجزي) بفتح حرف المضارعة أي: لا يكافى، (ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه. رواه مسلم). فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء، وأنه لا بد من الإعتاق بعده. وإلى هذا ذهب الظاهرية. وذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء، وتأولوا قوله: "فيعتقه» بأنه لما كان شراؤه تسبب عنه العتق، نسب إليه العتق مجازاً، ولا يخفى أن الأصل الحقيقة، إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمرة الآتي، وفيه تعليق الحرية بنفس الملك كما يأتي. وإنما كان عتقه جزاء لأبيه، لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخليصه بذلك من الرق فتكمل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالإجماع. والحديث نص في عتق الوالد، ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً.

٨/١٤٥٤ لم حَوْنُ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرُّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، وَرَجَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْحُفَّاظِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ.

— (وعن سمرة بن جندب رضي اللّه عنه أن النبي على قال: من ملك ذا رحم محرم فهو حر. رواه أحمد والأربعة ورجع جمع من الحفاظ أنه موقوف). وأخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية حماد، وموقوفاً من رواية شعبة وقال: شعبة أحفظ من حماد، فالوقف حينئذ أرجع. وأخرجه أيضاً من طريق شعبة عن قتادة أن عمر بن الخطاب «قال: من ملك للحديث» فوقفه على عمر، وقال أبو داود: لم يحدث بهذا الحديث إلا حماد وقد شك فيه. قال أبن المديني: هو حديث منكر. وقال البخاري: لا يصع. ورواه أبن ماجه والنسائي والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن أبن عمر رضي الله عنهم. قال النسائي: حديث منكر. وقال الترمذي: لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ. وقال الطبراني: وهم في هذا الإسناد، والمحفوظ بهذا الإسناد «نهى عن بيع الولاء وعن هبته ورد الحاكم هذا وقال: إنه روي من طريق ضمرة الحديثان بالإسناد الواحد. وصححه ابن حزم وعبد الحق وأبن القطان وقالوا: ضمرة بن ربيعة لا يضر تفرده، لأنه ثقة لم يكن

^{1 1} و اخرجه أحمد: ١٠/٥، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: فيمن ملك ذا رحم محرم (الحديث ٣٩٤٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الأحكام، باب: ما جاء فيمن ملك ذا محرم (الحديث ١٣٦٥)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: من ملك ذا رحم حرم فهو حرّ (الحديث ٢٥٢٤).

في الشام رجل يشبهه. قلب: فقد رفعه ثقة، فإرسال غيره لا يضر كما قررناه. وفي الحديث دليل على أنه من ملك من بينه وبينه رحامة محرمة للنكاح، فإنه يعتق عليه وذلك كالآباء وإن علوا، والأولاد وإن سفلوا، والإخوة وأولادهم، والأخوال والأعمام لا أولادهم. وإلى هذا ذهبت الحادوية والحنفية مستدلين بالحديث. وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق إلا الآباء والأبناء للنص في الحديث الأول عن الآباء، وقياساً للأبناء عليهم وبناء منه على عدم صحة هذا الحديث عنده، وزاد مالك الإخوة والأخوات قياساً على الآباء، وذهب داود إلى أنه لا يعتق أحد لا يعتق أحد بهذا السبب لظاهر حديث أبي هريرة الماضي، فيشتريه فيعتقه، فلا يعتق أحد إلا بالإعتق عنده. وهذا الحديث كما عرفت وقد صححه أئمة، فالعمل به متعين، وظاهره أن مجرد الملك سبب للعتق، فيكون قرينة لحمل «فيعتقه» على المعنى المجازي، كما قاله الجمهور فلا يكون فيه حجة لداود.

9/1800 - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ﴿ أَنَّ رَجُلاً أَعْتَقَ سِنَّةَ مَمَالِيكَ (١) لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ فَجَزَّأَهُمْ أَثْلَاثًا ، ثُمَّ أَقْرَعٌ بَيْنَهُمْ ، فَأَعْتَقَ ٱثْنَيْنِ وَأَرَقَ أَرْبَعَةً ، وَقَالَ لَهُ قَوْلاً شَدِيداً » . وَوَاهُ مُسْلِمٌ .

— (وعن عمران بن حصين، رضي الله عنه، أن رجلاً أعتق سنة مماليك له عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم، فأعتق أثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً). وهو ما رواه النسائي وأبو داود أنه ﷺ قال: «لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين» (رواه مسلم).

دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية ينفذ من الثلث، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد. وإنما أختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدد من غير تقويم؟ فقال مالك: يعتبر التقويم، فإذا كانوا ستة أعبد أعتق الثلث بالقيمة، سواء كان الحاصل من ذلك أثنين منهم أو أقل أو أكثر، وذهب البعض إلى أن المعتبر العدد من غير تقويم، فيعتق أثنان في مسألة الستة الأعبد.

وخالفت الهادوية والحنفية، وذهبوا إلى أنه يعتق من كل عبد ثلثه، ويسعى كل واحد

١٤٥٥ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، ياب: من أعتق شركاً في عبد (الحديث ١٦٦٨).

⁽١) في نسخة م: مملوكين.

في ثلثي قيمته للورثة، قالوا: وهذا الحديث آحادي خالف الأصول، وذلك لأن السيد قد أوجب لكل واحد منهم العتق، فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع. وإذا لم يكن له مال وجب أن ينفذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السيد فيه.

وردّ: بأن الحديث الآحادي من الأصول فكيف يقال: إنه خالف الأصول؟ ولو سلم فمن الأصول أنه لا يدخل ضرراً على الغير، وقد أدخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتقين، وإذا جمع العتق في شخصين كما في مسألة الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث. ونظير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة، فإنه يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة أتفاقاً، ثم إذا أريد القسمة تعينت الأنصباء بالقرعة اتفاقاً.

١٠/١٤٥٦ ــ وَعَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ﴿كُنْتُ مَمْلُوكاً لِأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: ﴿كُنْتُ مَمْلُوكاً لِأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَغْتِقُكَ وَأَشْتَرَطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِئُ، وَالْحَاكِمُ.

___ (وعن سفينة رضي الله عنه) بالسين المهملة ففاء فمثناة تحتية فنون (قال: كنت مملوكاً لأم سلمة فقالت: أعتقك وأشترط عليك أن تخدم رسول الله هي ما عشت رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم). الحديث دليل على صحة أشتراط الخدمة على العبد المعتق، وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط. ووجه دلالته، أنه علم أنه في قرر ذلك، إذ الخدمة له. وروي عن عمر أنه أعتق رقيق الإمارة وشرط عليهم أن يخدموا الخليفة بعده ثلاث سنين. قال في نهاية المجتهد: لم يختلفوا في أن العبد إذا أعتقه سيده على أن يخدمه سنين، أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته. وبهذا قالت الهادوية والحنفية.

١١/١٤٥٧ ــ وَعَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ـ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

١٤٥٦ ـ أخرجه أحمد: ٥/ ٢٢١، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: في العتق على الشرط (الحديث ٣٩٣٢)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الحاكم في كتاب: العتق، باب: فضيلة صلة القرابة (الحديث ٢١٣/٢).

١٤٥٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: الشراء والبيع مع النساء (الحديث ٢١٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (الحديث ١٥٠٤).

__ (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، أن رسول اللَّه ﷺ قال: إنما الولاء لمن أعنق متفق عليه). في حديث تقدم في البيع في قصة بريرة، وتقدم شرحه بما فيه كفاية. وأفادت كلمة إنما الحصر، وهو إثبات الولاء لمن ذكر ونفيه عمن عداه، فأستدل به على أنه لا ولاء بالإسلام خلافاً للهادوية والخنفية.

١٢/١٤٥٨ ــ وَعَنِ آَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِغَيْرِ هٰذَا اللَّفْظِ.

_ (وعن أبن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله على: الولاء لحمة) في القاموس بضم اللام، وفتحها في النسب والثوب (كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب. رواه الشافعي وصححه أبن حبان والحاكم، وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ). يريد أنه فيهما بلفظ: «نهى النبي على عن بيع الولاء وعن هبته اخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن أبن عمر. وأخرجه مسلم من هذه الطريق. وقال الترمذي بعد تخريجه: حسن صحيح. ومعنى تشبيهه بلحمة النسب، أنه يجري الولاء مجرى النسب في الميراث كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد كما يفيده كلام النهاية. والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء ولا هبته، فإن ذلك أمر معنوي كالنسب لا يتأتى آنتقاله كالأبوة والأخوة، لا يتأتى انتقالهما. وقد كانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره، فنهى الشرع عن ذلك، وعليه جماهير العلماء. وروي عن بعض السلف جواز بيعه، وعن أخرين منهم جواز هبته، وكأنهم لم يطلعوا على الحديث، أو حملوا النهي على التنزيه، وهو خلاف أصله.

۱٤٥٨ - أخرجه الشافعي: ٢/ ٧٧، وأخرجه ابن حبان في كتاب: البيوع، باب: البيع المنهي عنه (الحديث ٤٩٥٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الفرائض، باب: الولاء لحمة كلحمة النسب (الحديث ٢٤١/٤)، وأخرجه البخاري في كتاب: المكاتب، باب: ما يجوز من شروط المكاتب (الحديث ٢١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: العتق، باب: إنما الولاء لمن أعتق (الحديث ٢١٥).

١ ــ باب: المدبر، والمكاتب، وأم الولد

المدبر أسم مفعول، وهو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكه، سمي بذلك لأن مالكه دبر دنياه وآخرته. أمادنياه فاستمرار أنتفاعه بخدمة عبده. وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق. والمكاتب اسم مفعول أيضاً هو من وقعت عليه الكتابة، وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالاً أو نحوه من مالك أو نحوه، وهو على خلاف القياس عند من يقول: إن العبد لا يملك وأم الولد تقدم ذكرها في كتاب البيع.

١/١٤٥٩ هـ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَاماً لَهُ عَنْ دُبُرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذٰلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟». فَآشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ ٱللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظِ لِلْبُخَارِيُّ: فَأَحْتَاجَ. وَفِي لَفْظِ لِلْبُخَارِيُّ: فَأَحْتَاجَ. وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيُّ: وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَبَاعَهُ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَعْطَاهُ، وَقَالَ: «ٱقْضِ وَايَةٍ النَّسَائِيُّ: وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنُ فَبَاعَهُ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَعْطَاهُ، وَقَالَ: «ٱقْضِ

— (عن جابر، رضي الله عنه، أن رجلاً) اسمه مذكار كما في رواية مسلم. وتقدم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود والنسائي، أن أسمه أبو مذكار، وأسم غلامه أبو يعقوب (من الأنصار أعتق غلاماً له) آسمه يعقوب كما في مسلم أيضاً (عن دبر) بضم الدال المهملة وبضم الموحدة وسكونها (ولم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي على فقال: امن يشتريه مني؟ فأشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم. متفق عليه. وفي لفظ البخاري فأحتاج. وفي رواية النسائي) أي:عن جابر (وكان عليه دين فباعه بثمانمائة درهم فأعطاه وقال: القض دينك»). الحديث دليل على مشروعية التدبير، وهو متفق على مشروعيته. وأختلف العلماء هل ينفذ من رأس المال أو من الثلث؟ فذهب الجمهور إلى أنه ينفذ من الثلث. وذهب جماعة من السلف والظاهرية إلى أنه ينفذ من رأس المال. أستدل الجمهور بقياسه على الوصية بجامع أنه ينفذ بعد الموت، وبحديث أبن عمر مرفوعاً اللمدبر من الثلث، ورد الحديث بأنه جزم أثمة الحديث بضعفه وإنكاره، وأن رفعه باطل، وإنما هو الثلث،

^{1809 -} أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المزايدة (الحديث ٢١٤١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان باب: حواز بيع المدبر (الحديث ٩٩٧)، وأخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: بيعه المدبر (الحديث ٤٤١٣)، وأخرجه النسائي في كتاب: البيوع، باب: بيع المدبر (الحديث ٢٠٤).

موقوف على أبن عمر. وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف. وروي البيهقي عن أبي قلابة مرسلاً «أن رجلاً أعتق عبداً له عن دبر فجعله على من الثلث». وأخرج عن على عليه السلام كذلك موقوفاً. وأستدل الآخرون بالقياس على الهبة ونحوها مما يخرجه الإنسان من ماله في حال حياته. ودليل الأولين أولى لتأييد القياس بالمرسل والموقوف، ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة. وفي الحديث دليل على جواز بيع المدبر لحاجته لنفقته أو قضاء دينه. وذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقاً مستدلين بقوله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾(١) ورد بأنه عام خصصه حديث الكتاب. وذهب آخرون منهم الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقاً، مستدلين بحديث جابر وبشبهه بالوصية، فإنه إذا أحتاج الموصي باع منا أوصى به، وكذلك مع استغنائه. قالوا: والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة والضرورة، وإنما الواقع جزئي من جزئيات صور جواز بيعه، وقياسه على الوصية يؤيد أعتبار الجواز المطلق والظاهر القول الأول.

٢/١٤٦٠ حَوْمَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ النَّبِيِّ قَالَ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ طَلَيْهِ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ دِرْهَمُّ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَٱلنَّلَاٰتَةِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي على قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم» أخرجه أبو داود بإسناد حسن، وأصله عند أحمد والثلاثة وصححه الحاكم). وروي من طرق كلها لا تخلو عن مقال. قال الشافعي في حديث عمرو بن شعيب: لا أعلم أحداً روى هذا إلا عمرو بن شعيب، ولم أر من رضيت من أهل العلم يثبته. وعلى هذا فتيا المفتين. والحديث دليل على أن المكاتب إذا لم يف بما كوتب عليه فهو عبد، له أحكام المماليك. وإلى هذا ذهب الجمهور الهادوية والحنفية والشافعي

¹⁸⁷٠ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت (الحديث ٣٩٦)، وأخرجه أحمد: ٢/ ١٧٨، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في المكاتب، إذا كان عنده ما يؤدي (الحديث ١٢٦٠)، وأخرجه النسائي في كتاب: التسامح، باب: دية المكاتب (الحديث ٢ ٤٨١)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق، باب: المكاتب (الحديث ٢٥١٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المكاتب، باب: قصة مكاتبة سلمان الفارسي . . . (الحديث ٢ ٢١٨).

⁽١) سورة المائدة، الآية: ١.

ومالك وفي المسألة خلاف. فروي عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط، ويروى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى. ودليله ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي على قال:
هيودي المكاتب بحصة ما أدى دية وما بقي دية عبد. قال البيهقي: قال أبو عيسى فيما
بلغني عنه: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن
عكرمة عن علي. وأختلف على عكرمة فيه، ورواية عكرمة عن علي مرسلة، وروايته عن
النبي على مرسلة. وروي عن علي من طرق مرفوعاً وموقوفاً.

(قلت): فقد ثبت له أصل، إلا أنه قد عارضه حديث الكتاب وقول الجمهور دليله الحديث، وإن كان ما خلت طرقه عن قادح، إلا أنه أيدته آثار سلفية عن الصحابة، ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزول ملكه، إلا بما قد رضي به من تسليم ما عند عبده، فالأقرب كلام الجمهور.

٣/١٤٦١ سَ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِخْدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَٱلأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ.

— (وحن أم سلمة، رضي اللّه عنها، قالت: قال رسول اللّه ﷺ: ﴿إذَا كَانَ لِإحداكن مَكَاتَب وكَانَ عنده ما يؤدي فلتحتجب منه واله أحمد والأربعة وصححه الترمذي). وهو دليل على مسألتين (الأولى): أن المكاتب إذا صار معه جميع مال المكاتبة، فقد صار له للأحرار، فتحتجب منه سيدته إذا كان مملوكاً لامرأة، وإن لم يكن قد سلم ذلك، وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب. وقد جمع بينهما الشافعي فقال: هذا خاص بأزواج النبي رهو أحتجابهن عن المكاتب، وإن لم يكن قد سلم مال الكتابة إذا كان واحداً له، وإلا منع من ذلك كما منع سودة من نظر أبن زمعة إليها، مع أنه قد قال: «الولد للفراش ولك أن تجمع بين الحديثين بأن المراد أنه قن إذا لم يجد ما بقي عليه ولو كان درهماً. وحديث أم سلمة، أن رسول اللّه ﷺ قال لها: ﴿إذَا كَاتِبَ إحداكن

١٤٦١ ـ أخرجه أحمد: ٦/ ٢٨٩، وأخرجه أبو داود في كتاب: العتق، باب: في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت (الحديث ٣٩٢٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي (الحديث ١٢٦١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: المكاتب (الحديث ٢٥٢٠).

عبدها فليرها ما بقي عليه شيء من كتابته، فإذا قضاها فلا تكلمه إلا من وراء حجاب فإنه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب (المسألة الثاني): دل بمفهومه على أنه يجوز لمملوك المرأة النظر إليها ما لم يكاتبها ويجد مال الكتابة، وهو الذي دل له منطوق قوله تعالى: ﴿أو ما ملكت أيمانهن﴾(١) في سورة النور، وفي سورة الأحزاب. ويدل له أيضاً قوله ﷺ لفاطمة لما تقنعت بثوب وكانت إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليها وإذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها فقال النبي ﷺ: «ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلامك» أخرجه أبو داود وأبن مردويه والبيهقي من حديث أنس. وأخرج عبد الرزاق عن مجاهد قال: كان العبيد يدخلون على أزواج النبي ﷺ يريد مماليكهن. وفي تيسير البيان الأوزاعي أن رؤية المملوك يدخلون على أزواج النبي ﷺ ورده، وهو خلاف ما نقلناه عنه أولاً: فيحتمل أن ذلك قول له، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي. وذهبت الهادوية وأبو حنيفة إلى أن المملوك كالأجنبي. قالوا: يدل له صحة تزويجها إياه بعد العتق، وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به وعن الآية بأن المراد بما ملكت أيمانهن المملوكات من الإماء للحرائر في قوله تعالى: ﴿أو نسائهن﴾ (٢) إذ الإماء لسن من نسائهن، ولا يخفى ضعف هذا للحرائر في قوله تعالى: ﴿أو نسائهن﴾ (٢) إذ الإماء لسن من نسائهن، ولا يخفى ضعف هذا وتكلفه والحق بالاتباع أولى.

1277/٤ ــ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "يُؤُدِّي الْمُكَاتَبُ بِقَدْرِ ما عَتَقَ مِنْهُ دِيَّةَ الْحُرِّ، وَبِقَدْرِ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَةَ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

— (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي على قال: اليؤدي المضم حرف المضارعة مبنى للمجهول من وداه يديه (المكاتب بقدر ما عتى منه دية الحر وبقدر ما رق منه دية العبد رواه أحمد وأبو داود والنسائي). سقط هذا الحديث بشرحه من الشرح، وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحرفي قدر ما سلمه من كتابته، فتبعض ديته إن قتل، وكذلك الحد وغيره من الأحكام التي تنصف، وهذا قول الهادوية. وذهب على عليه السلام وشريح

١٤٦٢ ـ أخرجه أحمد: ٣٦٣/١، وأخرجه أبو داود في كتاب: الديات، باب: في دية المكاتب (الحديث ٤٥) (الحديث ٤٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: القسامة، باب: في دية المكاتب (الحديث ٤٥) و(الحديث ٤٦).

 ⁽١) و (٢) سورة النور، الآية: ٣١.

إلى أنه يعتق كله إذا سلم قسطاً من مال الكتابة. وعن علي عليه السلام رواية مثل كلام الهادوية. وأستدل من قال لا تتبعض أحكامه بأنه عبد ما بقي عليه درهم لحديث أبن عمر «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم» إلا أنه موقوف. وقد رفعه ابن قانع وأعله بالانقطاع. وأخرجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي. لكن قال الشافعي: لم أر من رضيت من أهل العلم يثبته كما تقدم. وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وأبن عباس مرفوعين بلفظ: «المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه المحد بقدر ما عتق» ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب. ولعله هو إنما أختلف لفظه، وتقدم الخلاف في المسألة وبيان الراجح منها.

7187° - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ - أَخِي جُوَيْرَة أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ﴿مَا تَرَكَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَماً، وَلاَ دِينَاراً، وَلاَ عَبْداً، وَلاَ أُمَّة، وَلاَ شَيْئاً، إِلاَّ بَغْلَتَهُ الْبَيْضَاءَ وَسِلاَحَهُ وَأَرْضاً جَعَلَهَا صَدَقَةً ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٤٦٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته (الحديث ٢٦١٤).

7/1878 حَوَنِ آبْنِ عَبَّاسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَبُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ». أَخْرَجَهُ ٱبْنُ مَاجَهْ، وَالْحَاكِمُ، بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ، وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَقْفَهُ عَلَى عُمَرَ رَضِى ٱللَّهُ عَنْهُ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال: رسول الله ﷺ: أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف). إذ في سنده الحسين بن عبد الله الهاشمي ضعيف جداً (ورجح جماعة وقفه على عمر رضي الله عنه). الحديث دال على حرية أم الولد بعد وفاة سيدها، وعليه دل الحديث الأول حيث قال: هولا أمة الفإنه الله توفي وخلف مارية القبطية أم إبراهيم، وتوفيت في أيام عمر فدل أنها عتقت بوفاته ، ولأجل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الأول، وتقدم الكلام في أم الولد مستوفى في كتاب البيع.

٧/١٤٦٥ — وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعَانَ مُجَاهِداً فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ، أَوْ خَارِماً فِي حُسْرَتِه، أَوْ مُكَاتَباً فِي رَفْبَتِهِ أَظَلَّهُ ٱللَّهُ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلَّهُ". رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

- (وعن سهل بن حنيف، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه عنه أمان مجاهداً في سبيل اللَّه أوغارماً في عسرته) الغارم الذي يلتزم ما ضمنه وتكفل به ويؤديه قاله في النهاية (أو مكاتباً في رقبته أظله اللَّه يوم لا ظل إلا ظله) رواه أحمد وصححه المحاكم. فيه دليل على عظم أجر هذه الإعانة لمن ذكر، وذكر هنا لأجل المكاتب. وقد قال تعالى في المكاتب: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال اللَّه الذي آتاكم﴾ (١) وقد أخرج النسائي من حديث على، رضي اللَّه عنه، مرفوعاً أنه على قال: ﴿في الآية ربع الكتابة عال النسائي: والصواب وقفه. وقال الحاكم في رواية: الرفع صحيح الإسناد. وقد فسر قوله تعالى: ﴿وفي الرقاب﴾ (٢) بإعانة المكاتبين. وأخرج أبن جرير وغيره عن على عليه السلام أنه قال: أمر اللَّه السيد أن يدع الربع للمكاتب من ثمنه، وهذا تعليم من اللَّه وليس بفريضة ولكن فيه أجر.

١٤٦٤ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: العتق. باب: أمهات الأولاد (الحديث ٢٥١٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البيوع، باب: النهي عن بيع الحبحتي يشتد . . . (الحديث ١٩/٤)

١٤٦٥ ـ أخرجه أحمد: ٣/ ٤٨٧)، وأخرجه الحاكم في كتاب: المكاتب، باب: ثلاثة حق على اللَّه أن يعينهم (الحديث ٢/ ٢١٧).

⁽١) سورة النور، الآية: ٣٣.

⁽٢) سورة التوبة، الآية: ٦٠.

17 _ كتاب: الجامع

ا ـ باب: الأدب

أي: الجامع لأبواب ستة. الأدب، البر والصلة، الزهد والورع، الترهيب من مساوىء الأخلاق والترغيب في مكارم الأخلاق، الذكر، والدعاء، الأول:

١/١٤٦٦ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "حَقَّ الْمُسْلِمِ عَلَى اللّه عَلَيْهُ اللّهِ عَلَى اللّه عَلَيْهُ اللّه عَلَى اللّ

— (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: حق المسلم على المسلم ست إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا أستنصحك فأنصحه، وإذا عطس فحمد الله فشمته) بالسين المهملة والشين المعجمة (وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبعه رواه مسلم). وفي رواية له خمس أسقط مما عده هنا «وإذا استصحك فانصحه» والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم، والعراد بالحق ما لا ينبغي تركه، ويكون فعله إما واجباً أو مندوباً ندباً مؤكداً شبيهاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه، ويكون أستعماله في المعنيين من باب أستعمال المشترك في معنييه، فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره أبن الأعرابي. (فالأولى): من الست: السلام عليه عند ملاقاته لقوله: (إذا لقيته فسلم عليه) والأمر دليل على وجوب الابتداء بالسلام. إلا أنه نقل أبن عبد البر وغيره إن الابتداء

١٤٦٦ _ أخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: من حق المسلم على المسلم (الحديث ٢١٦٢).

بالسلام سنة، وأن رده فرض. وفي صحيح مسلم مرفوعاً الأمر بإفشاء السلام، وأنه سبب للتحارب. وفي الصحيحين «أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف قال عمار: ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان، إنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار: ويا لها من كلمات ما أجمعها للخير. والسلام أسم من أسماء اللَّه تعالى فقوله السلام عليكم أي أنتم في حفظ اللَّه كما يقال: اللَّه معك واللَّه يصحبك. وقيل السلام بمعنى السلامة أي سلامة اللَّه ملازمة لك. وأقل السلام أن يقول السلام عليكم، وإن كان المسلم عليه واحداً يتناوله وملائكته، وأكمل منه أن يزيد ورحمة اللَّه وبركاته. ويجزيه السلام عليك وسلام عليك بالإفراد والتنكير، فإن كان المسلم عليه واحداً وجب الرد عليه عيناً، وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم. ويأتي قريباً حديث "يجزىء عن الجماعة إذا مرو أن يسلم أحدهم، ويجزىء عن الجماعة أن يرد أحدهم» وهذا هو سنة الكفاية، ويشتركون الرد على الفور، وعلى الغائب في ورقة أو رسول. ويأتي حديث «أنه يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير» ويؤخذ من مفهوم قوله: «حق لمسلم على المسلم» أنه ليس للذمي حق في رد السلام وما ذكر معه. ويأتي حديث «لا تبدؤوا اليهود والنصاري بالسلام» ويأتي فيه الكلام. وقوله: «إذا لقيته» يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقه، لكنه قد ثبت حديث «إذا قعد أحدكم فليسلم، وإذا قام فليسلم، وليست الأولى بأحق من الآخرة» فلا يعتبر مفهوم إذا لقيته ثم المراد بلقيته وإن لم يطل بينهما الافتراق لحديث أبي داود «إذا لقي أحدكم صاحبه فليسلم عليه، فإن حال بينهما شجرة أو جدار ثم لقيه فليسلم عليه، وقال أنس: كان أصحاب رسول اللَّه ﷺ يتماشون، فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا يميناً وشمالاً، فإذا التقوا من روائها يسلم بعضهم على بعض. (والثانية): (وإذا دعاك فأجبه)ظاهره عموم حقية الإجابة في كل دعوة يدعوه لها، وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة ونحوها. والأولى أن يقال: إنها في دعوة الوليمة واجبة فيما عداها مندوبة لثبوت الوعيد على من لم يجب في الأولى دون الثانية. (والثالثة): قوله: (وإذا استنصحك) أي طلب منك النصيحة «فأنصحه» دليل على وجوب نصيحة من يستنصح وعدم الغش له. وظاهره أنه لا يجب نصحه إلا عند طلبها، والنصح بغير طلب مندوب، لأنه من الدلالة على الخير والمعروف. (الرابعة): قوله: (وإذا عطس فحمد اللَّه فشمته) بالسين المهملة والشين المعجمة. قال ثعلب: يقال شمت العاطس وسمته إذا دُعُوت له بالهدى وحسن السمت المستقيم، قال: والأصل فيه السين المهملة فقلبت شيناً معجمة. فيه دليل على وجوب التشميت للعاطس الحامد. وأما الحمد على العطاس فما في الحديث دليل على وجوبه. وقال النووي: إنه متفق على

أستحبابه. وقد جاء كيفية الحمد، وكيفية التشميت، وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة عنه ﷺ وإذا عطس أحدكم فليقل الحمد للَّه، وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك اللَّه، وليقل هو يهديكم اللَّه ويصلح بالكم، وأخرجه أيضاً أبو داود وغيره بإسناد صحيح. وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿إِذَا عَطْسُ أحدكم فليقل الحمد للَّه على كل حال، وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك اللَّه، ويقول هو يهديكُم اللَّه ويصلح بالكم» أي: شأنكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور. وذهب الكوفيون إلى أنه يقول: يغفر اللَّه لنا ولكم. وأستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن أبن مسعود وأخرجه البخاري في الأدب المفرد. وقيل: يتخير أي اللفظين. وقيل: يجمع بينهما. وإلى وجوب التشميث لمن ذكر ذهبت الظاهرية وأبن العربي، وأنه يجب على كل سامع. ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة ﴿إذا عطس أحدكم وحمد اللَّه كان حقاً على كل مسلم يسمعه أن يقول يرحمك اللَّه، وكأنه مذهب أبي داود صاحب السنن، فإنه أخرج عنه أبن عبد البر بسند جيد أنه كان في سفينة، فسمع عاطساً على الشط فأكترى قارباً بدرهم حتى جاء إلى العاطس، فشمته ثم رجع فسئل عن ذلك فقال: لعله يكون مجاب الدعوة فلما رقدوا سمعوا قائلاً يقول لأهل السفينة: إن أبا داود أشترى الجنة من اللَّه بدرهم انتهى. ويحتمل أنه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه واجباً. قال النووي: ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمد أن يذكره الحمد ليحمد فيشمته، وهو من باب النصح والأمر بالمعروف. ومن آداب العاطس على ما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً : إذا عطس أحدكم فليضع كفيه على وجهه وليخفض بها صوته " وأن يزيد بعد الحمد للَّه كلمة رب العالمين، فإنه أخرج الطبراني من حديث أبن عباس اإذا عطس أحدكم فقال: الحمد للَّه قالت الملاثكة: رب العالمين فإذا قال أحدكم رب العالمين قالت الملائكة: رحمك اللَّه، وفيه ضعف. ويشرع أن يشمته ثلاثاً إذا كرر العطاس ولا يزيد عليها، لما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: اإذا عطس أحدكم فليشمته جليسه فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ولا يشمت بعد ثلاث؛ قال أبن أبي جمرة: في الحديث دليل على عظم نعمة الله على العاطس، يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير. وفيه إشارة إلى عظمة فضل الله على عبده، فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطاس، ثم شرع له الحمد الذي يثاب عليه، ثم الدعاء بالخير لمن شمته بعد الدعاء منه له بالخير، ولما كان العاطس قد حصل له بالعطاس نعمة ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء عسرة، شرع له حمد اللَّه على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على هيئتها والتثامها بعد هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة الأرض لها. ومفهوم الحديث أنه لا يشمت غير المسلم كما

عرفت. وقد أخرج أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال: كان اليهود يتعاطسون عند رسول الله هي يرجون أن يقول لهم يرحمكم الله فيقول: «يهديكم الله ويصلح بالكم» ففيه دليل على أنه يقال لهم ذلك ولكن إذا حمدوا (الخامسة): قوله: (وإذا مرض فعده) ففيه دليل على وجوب عيادة المسلم للمسلم، وجزم البخاري بوجوبها، قيل: يحتمل أنها فرض كفاية. وذهب الجمهور إلى أنها مندوبة. ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب. قال المصنف: يعني على الأعيان، وإذا كان حقاً للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه، وسواء فيه القريب وغيره، وهو عام لكل مرض، وقد أستثنى منه الرمد، ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم "قال: عادني رسول الله هي من وجع بعيني" وصححه الحاكم وأخرجه البخاري في الأدب المفرد. وظاهر العبارة ولو في أول المرض، إلا أنه قد أخرج أبن ماجه من حديث أنس المفرد. وظاهر العبارة ولو في أول المرض، إلا أنه قد أخرج أبن ماجه من حديث أنس يعاد الذمي، إلا أنه قد ثبت أنه في عاد خادمه الذمي وأسلم ببركة عيادته، وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الإسلام. (السادسة): قوله: (وإذا مات فاتبعه) دليل على وجوب تشيبع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف.

٧/١٤٦٧ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ٱنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لاَ تَـزْدَرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لاَ تَـزْدَرُوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: انظروا إلى من هو أسفل منكم ولا تنظروا إلى من هو فوقكم) وقوله: (فهو أجدر) بالجيم والدال المهملة فراء أحق (أن لا تزدروا) تحتقورا (نعمة الله عليكم) علة للأمر والنهي معاً (متفق عليه). الحديث إرشاد للعبد إلى ما يشكر به النعمة. والمراد بمن هو أسفل من الناظر في الدنيا، فينظر إلى المبتلي بالأسقام، وينتقل منه إلى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل إنعام، وينظر إلى من في خلقه نقص من عمى أو صمم أو بكم، وينتقل إلى ما هو فيه من السلامة

١٤٦٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: لينظر إلى من أسفل منه. . . (الحديث ٢٢١٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزهد، باب: الزهد (الحديث ١٩٦٣).

عن تلك العاهات التي تجلب الهم والغم. وينظر إلى من آبتلى بالدنيا وجمعها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق، ويعلم أنه قد فضل بالإقلال، وأنعم عليه بقلة تبعة الأموال في الحال والمآل، وينظر إلى من أبتلى بالفقر المدقع أو بالدين المفظع، ويعلم ما صار إليه من السلامة من الأمرين وتقر بما أعطاه ربه العين، وما من مبتلي في الدنيا بخير أو شر إلا ويجد من هو أعظم منه بلية فيتسلى به ويشكر ما هو فيه مما يرى غيره أبتلى به، وينظر من هو فوقه في الدين، فيعلم أنه من المفرطين فالبنظر الأول يشكر ما لله عليه من النعم، وبالنظر الثاني يستحيي من مولاه ويقرع باب المتاب بأنامل الندم، فهو بالأول مسرور لنعمة الله، وفي الثاني منكسر النفس حياء من مولاه. وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق فلينظر إلى من هو أسفل منه».

٣/١٤٦٨ ـ وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَٱلإِثْمِ، فَقَالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ ٱلْخُلُقِ، وَٱلإِثْمِ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن النواس) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة (ابن سمعان) بفتح السين المهملة وكسرها وبالعين المهملة. ورد سمعان الكلابي على رسول الله على وزوجه ابنته، وهي التي تعوذت من النبي على النواس الشام، وهو معدود منهم، وفي صحيح مسلم نسبته إلى الأنصار. قال المازري والقاضي عياض: والمشهور أنه كلابي ولعله حليف الأنصار (قال: سألت رسول الله على عن البر والإثم، فقال: البر حسن المخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس أخرجه مسلم). قال النووي: قال العلماء: البر يكون بمعنى الصلة، وبمعنى الصدقة، وبمعنى اللطف والمبرة وحسن الصحبة والعشرة، وبمعنى الطاعة وهذه الأمور هي مجامع حسن المخلق. وقال القاضي عياض: حسن المخلق مخالقة الناس بالجميل، والبشر، والتودد لهم، والإشفاق عليهم، وأحتمالهم، والحمل عنهم، والصبر عليهم في المكاره، وترك الكبر والاستطالة عليهم، ومجانية الغلطة، والغضب، والمؤاخذة. وحكي فيه خلافاً هل هو غريزة أو مكتسب؟قال: والصحيح أن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالتخلق والاقتداء بغيره. وقال الشريف

١٤٦٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البر، باب: تفسير البر والإثم (الحديث ٢٥٥٣).

في التعريفات: قيل: حسن الخلق هيئة راسخة تصدر عنها الأفعال المحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة إلى إعمال فكر وروية انتهى. قيل: ويجمع حسن الخلق قوله على: «طلاقة الوجه وكف الأذى وبـذل المعروف حسن الخلق». وقوله: (والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس) أي تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه لا لوم فيه أو تتركه خشية اللوم عليه من الله سبحانه وتعالى؟ ومن الناس لو فعلته فلم ينشرح به الصدر ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف ذنباً. ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في إباحته وفي معناه حديث «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» أخرجه البخاري من حديث الحسن بن على . وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس إدراكاً لما لا يحل فعله وزاجراً عن فعله .

8/1879 — وَعَنِ آبُن مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَـلاَ يَتَنَاجِىٰ ٱثْنَـانِ دُونَ الآخَرِ، حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذُلِكَ يُخْزِنُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

— (وحن أبن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على اإذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى آثنان) المناجاة المشاورة والمسارة (دون الآخر حتى تختلطوا بالناس) وعلله بقوله: (من أجل ذلك يحزنه) من أحزن يحزن مثل أخرج يخرج، أو من حزن يحزن بضم الزاي (متفق عليه واللفظ لمسلم). فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهما ثالث: لا إذا كانوا أكثر من ثلاثة لانتفاء العلة التي نص عليها، وهي أنه يحزنه أنفراده، وإيهام أنه ممن لا يؤهل للسر، أو يوهمه أن الخوض من أجله. ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا نهي عن أنفراد اثنين بالمناجاة لفقد العلة. وظاهره عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر. وإليه ذهب أبن عمر ومالك وجماهير العلماء، وأدعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه. وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهي اليهود عن التناجي، كما أخرجه عبد بن عليه. وأبن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى ﴾ (١) حميد وأبن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى ﴾ (١) قال: اليهود، وأخرج أبن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال: الكان بين اليهود وبين قال: اليهود وبين النبوى يتناجون بينهم النبي عليه موادعة فكانوا إذا مر بهم رجل من أصحاب رسول الله عليه جلسوا يتناجون بينهم النبي

١٤٦٩ - أخرجه مسلم في كتاب: الإسلام، باب: تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضاه (الحديث ٢١٨٤).

⁽١) سورة المجادلة، الآية: ٨.

حتى يظن المؤمن أنهم يتناجون بقتله أو بما يكره المؤمن، فإذا رأى المؤمن ذلك خشيهم فترك طريقه عليهم، فنهاهم النبي على النجوى فلم ينتهوا فأنزل الله: ﴿الم ترى إلى الذين نهوا عن النجوى﴾ (١).

٠١٤٧٠ / ٥ _ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عنهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَٰكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: الا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه، ولكن تفسحوا وتوسعوا، متفق عليه). وفي لفظ لمسلم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه، ولكن تفسحوا وتوسعوا، الذي أتى به المصنف في معنى النهي. وظاهره التحريم، فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة أو غيرها من الطاعات فهو أحق به، ويحرم على غيره أن يقيمه منه، إلا أنه قد أفاد حديث المن قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به، أخرجه مسلم أنه إذا كان قد سبق فيه حق لأحد بقعوده فيه من مصل أو غيره، ثم فارقه لأي حاجة، ثم عاد وقد قعد فيه أحد أن له أن يقيمه منه. وإلى هذا ذهب الهادوية والشافعية وقالوا: لا فرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أولاً، فإنه أحق به. قالوا: وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها. والحديث يشمل من قعد في موضوع مخصوص لتجارة، أو حرفة، أو غيرهما قالوا: وكذلك من أعتاد في المسجد محلاً يدرس فيه فهو أحق به. قال المهدي: إلى العشي. وقال الغزالي: إلى الأبد ما لم يضرب. وأما إذا قام القاعد من محله لغيره فظاهر الحديث جوازه. وروي عن أبن عمر أنه كان إذا قام له الرجل من مجلسه لا يقعد فيه، وحمل على أنه تركه تورعاً لجواز أنه قام له حياء من غير طيبة نفس.

¹⁸۷٠ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستثذان، باب: لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه (الحديث ٢٦١٩)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: - ٣٢ - (الحديث ٢٦٧٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: تحريم إقامة الإنسان من موضعه المباح الذي سبق إليه (الحديث ٢١٧٧).

⁽١) سورة المجادلة، الآية: ٨.

٦/١٤٧١ ــ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَكُلَ أَحَدُكُمْ طَعَاماً فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا ۚ أَوْ يُلْعِقَهَا ۗ . مُتَّفَقٌ عَلَيْه .

_ (وعن ابن عباس، رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله على: إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعقها) بنفسه (أو يلعقها) غيره الأول: بفتح حرف المضارعة من لعق، والثاني: بضمه من ألعق (متفق عليه). والحديث دليل على عدم تعيين غسل اليد من الطعام، وأنه يجزىء مسحها. وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد أو إلعاقها الغير، وعلله في الحديث «بأنه لا يدري في أي طعامه البركة» كما أخرجه مسلم أنه على المر العق الأصابع والصحفة وقال: «إنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة». وكذلك أمر ﷺ بالتقاط اللقمة ومسحها وأكلها، كما في رواية لمسلم أيضاً بلفظ : (إذا وقعت لقمة أحدكم فليمط ما كان بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان، وهذه الأمور من اللعق والإلعاق ولعق الصحفة وأكل ما يسقط. ظاهر الأوامر وجوبها. وإلى هذا ذهب أبو محمد أبن حزم وقال: إنها فرض. والبركة هي النماء والزيادة وتبوت الخير، والمراد هنا ما يحصل به التغذية، وتسلم عاقبته من أذى، ويقوى على طاعة اللَّه وغير ذلك. وهذه البركة قد تكون في لعق يده، أو لعق الصحفة، أو أكل ما يسقط من لقمة، وإن كان علل أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان. والمراد من قوله يده، هو أصابع يده الثلاث كما ورد أنه ﷺ كان يأكل بثلاث أصابع، ولا يزيد الرابعة والخامسة إلا إذا أحتاجهما، بأن يكون الطعام غير مشتد ونحوه. وقد أخرج سعيد بن منصور «أنه على كان إذا أكل أكل بخمس» وهو مرسل. وفيه دلالة على أنه لا بأس بإلعاق الغير أصابعه من زوجة وخادم وولد وغيرهم، فإن تنجست اللقمة الساقطة فيزيل ما فيها من نجاسة إن أمكن، وإلا أطعمها حيواناً ولا يدعها للشيطان، كما ذكره النووي بناء على جواز إطعام المتنجس، وعليه إجماع الأمة فعلاً خلفاً عن سلف وتقدم الكلام في

رَبِي اللهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لِيُسَلِّمِ الطَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالوَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي».

١٤٧١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأطعمة، باب: لعق الأصابع معها (الحديث ٥٤٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: استحباب لعق الأصابع والقصعة (الحديث ٢٠٣١).

⁽١) يلعقها: يلحسها.

١٤٧٢ - أخرجه البخاري في كتاب: الاستفذان، باب: تسليم القليل على الكثير (الحديث ٦٣٣١)،

_ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لبسلم الصغير على الكبير والمار على القاعد والقليل على الكثير، متفق عليه. وفي رواية لمسلم). من رواية أبي هريرة (والراكب على الماشي) بل هو في البخاري. وقال المصنف: إنه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم، فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه. وظاهر الأمر الوجوب. وقال المازري: إنه للندب قال فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والآخر فاعلاً للسنة. (قلت:) والأصل في الأمر الوجوب، وكأنه صرفه عنه الاتفاق على عدم وجوب البداءة بالسلام. والحديث فيه شرعية أبتداء السلام من الصغير على الكبير. قال ابن بطال عن المهلب: وإنما شرع للصغير أن يبتدىء الكبير لأجل حق الكبير، ولأنه أمر بتوقيره والتواضع له. ولو تعارض الصغر المعنوي والحسي، كأن يكون الأصغر أعلم مثلاً قال المصنف: لم أر فيه نقلاً والذي يظهر أعتبار السن، لأن الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز. وفيه شرعية أبتداء المار بالسلام للقاعد. قال المازري: لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر، ولا سيما إذا كان راكباً، فإذا أبتدأه بالسلام أمن منه وأنس إليه، أو لأن في التصرف في الحاجات آمتهاناً فصار للقاعد مزية فأمر المار بالابتداء، أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم، فسقطت البداءة عنه للمشقة عليه. وفيه شرعية أبتداء القليل بالسلام على الكثير، وذلك لفضيلة الجماعة، أو لأن الجماعة لو أبتدؤوا لخيف على الواحد الزهو فأحتيط له، فلو مر جمع كثير على جمع قليل، أو مر الكبير على الصغير: قال المصنف: لم أر فيه نصاً. وأعتبر النووي المرور فقال: الوارد يبدأ، سواء كان صغيراً أو كبيراً. وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض ، لأنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذي خرج لأجله به عن العرف. وفيه شرعية أبتداء الراكب على الماشي، وذلك لأن للراكب مزية على الماشي، فعوض الماشي بأن يبدأ الراكب بالسلام أحتياطاً على الراكب من الزهو لو حاز الفضيلتين. وأما إذا تلاقى راكبان أو ماشيان، فقد تكلم فيها المازري فقال: يبدأ الأدنى منهما على الأعلى قدراً في الدين إجلالًا لفضله، لأن فضيلة الدين مرغب فيها في الشرع، وعلى هذا لو التقى راكبان، ومركوب أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجمل والفرس، فيبدأ

وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: يسلم الراكب على الماشي (الحديث ٢٢٣٢)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: يسلم الماشي (الحديث ٢٢٣٢)، وأخرجه أيضاً فيه، باب: يسلم الصغير على الكبير (الحديث ٢٢٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: تسليم الراكب على الماشي (الحديث ٢١٦٠).

راكب الفرس أو يكتفي بالنظر إلى أعلاهما قدراً في الدين، فيبدأ الذي هو أدنى الذي هو فوقه. والثاني أظهر كما لا يظهر إلى من يكون أعلاهما قدراً من جهة الدنيا، إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه، وإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة، فكل منهما مأمور بالابتداء، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما ثبت في حديث المتهاجرين. وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح من حديث جابر «الماشيان إذا أجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل». وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغر المزني قال: قال لي أبو بكر: لا يسبقك أحد بالسلام. وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام، وقال حسن والطبراني في حديث: «قلنا: يا رسول الله إنا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام؟ قال: أطوعكم لله تعالى».

٨/١٤٧٣ — وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «بُهْزِيءُ عَنِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبَيْهَقِيُّ.

— (وعن علي، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: يجزىء عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزىء عن الجماعة أن يرد أحدهم. رواه أحمد والبيهقي). فيه أنه يجزىء تسليم الواحد عن الجماعة أبتداء ورداً. قال النووي: يستثنى من عموم أبتداء السلام من كان يأكل، أو يشرب، أو يجامع، أو كان في الخلاء، أو في الحمام، أو نائماً، أو ناعساً، أو مصلياً، أو مؤذناً ما دام متلبساً بشيء مما ذكر، إلا أن السلام على من كان في الحمام إنما كره إذا لم يكن عليه إزار وإلا فلا كراهة. وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر بالإنصات، فلو سلم لم يجب الرد عليه عند من قال الإنصات واجب، ويجب عند من قال إنه سنة، وعلى الوجهين لا ينبغي أن يرد أكثر من واحد. وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدي: الأولى ترك السلام عليه، فإن سلم كفاه الرد بالإشارة وإن رد لفظاً أستأنف الاستعادة وقرأ. قال النووي: فيه نظر. والظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد. ويندب السلام على من دخل بيتاً ليس فيه أحد لقوله تعالى: ﴿فإذا دخلتم بيوتاً السلام على أنفسكم﴾ (١) الآية. وأخرج البخاري في الأدب المفرد وابن شيبة بإسناد حسن فسلموا على أنفسكم (١) الآية. وأخرج البخاري في الأدب المفرد وابن شيبة بإسناد حسن

١٤٧٣ ـ أخرجه أحمد: ١/٦٣/، وأخرجه البيهقي في كتاب: السير، باب: السيرة في المشركين عبدة الأوثان (الحديث ١/٤٩). أ

⁽١) سورة النور، الآية: ٦١.

عن ابن عمر، رضي الله عنه، الستحب إذا لم يكن في البيت أحد أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه. فإن ظن المار أنه إذا سلم على القاعد لا يرد عليه، فإنه يترك ظنه ويسلم فلعل ظنه يخطى، فإنه إن لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك. وأما من قال لا يسلم على من ظن أنه لا يرد عليه، لأنه يكون سبباً لتأثيم الآخر فهو كلام صحيح، لأن المأمورات الشرعية لا تترك بمثل هذا، ذكر معناه النووي. وقال ابن دقيق العيد: لا ينبغي أن يسلم عليه، لأن توريط المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه، وأمتثال حديث الأمر بالأفشاء يحصل مع غير هذا. فإن قيل: هل يحسن أن يقول ارد السلام فإنه واجب، قيل: نعم فإنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب، فإن لم يجب حسن أن يحلله من حق الرد.

٩/١٤٧٤ ــ وَ [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ] (١) رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَلَا (٢) النَّصَارَى بِالسَّلاَمِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَأَضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتموهم في طريق فأضطروهم إلى أضيقه. أخرجه مسلم). ذهب الأكثر إلى أنه لا يجوز أبتداء اليهود والنصارى بالسلام. وهو الذي دل عليه الحديث، إذ أصل النهي التحريم. وحكي عن بعض الشافعية أنه يجوز الابتداء لهم بالسلام. ولكن بقتصر على قول السلام عليكم، وروي ذلك عن ابن عباس وغيره. حكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك لكن للضرورة والحاجة. وبه قال علقمة والأوزاعي. ومن قال لا يجوز يقول: إن سلم على ذمي ظنه مسلماً، ثم بان له أنه يهودي فينبغي أن يقول له: رد على سلامي. وروي عن ابن عمر أنه فعل ذلك، والغرض منه أن يوحشه ويظهر له أنه ليس على مسلماً الفة. وعن مالك أنه لا بستحب أن يسترده. وأختاره ابن العربي. فإن أبتدا الذمي مسلماً السلام ففي الصحيحين عن أنس مرفوعاً: "إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا:

¹⁸⁷⁸ _ أخرجه مسلم في كتاب: السلام، باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم (الحديث ٢١٦٧).

⁽١) في الأصل: وعنه، وهو خطأ لأنه عائد لأقرب حديث إليه وهو ما رواه الإمام على (الحديث ١٤٧٣)، والتصويب من نسخة م وصحيح مسلم.

⁽٢) زياد في الأصل.

وعليكم»، وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أن رسول الله على قال: «إذا سلم عليكم اليهود، فإنما يقول أحدهم ألسلام عليك فقل: وعليك» وإلى هذه الرواية بإثبات الواو ذهب طائفة من العلماء، وأختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضي التشريك، وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص أولى بالاتباع. وقال الخطابي: عامة المحدثين يروون هذا الحرف وعليكم بالواو، وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو، وقال الخطابي: وهذا هو الصواب.

(قلت:) وحيث ثبتت الرواية بالواو وغيرها فالوجهان جائزان. وفي قوله: «فقولوا وعليك وقولوا وعليكم» ما يدل على إيجاب الجواب عليهم في السلام. وإليه ذهب عامة العلماء، ويروى عن آخرين أنه لا يرد عليهم. والحديث يدفع ما قالوه: وفي قوله: (فاضطروهم إلى أضيقه) دليل على وجوب ردهم عن وسط الطرقات إلى أضيقها وتقدم فيه الكلام.

٥٠/١٤٧٥ ــ وَعَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَىٰ اللَّهِ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ: يَوْحَمُكَ ٱللَّهُ، فَلْيَقُلْ لَهُ: يَوْحَمُكَ ٱللَّهُ، فَلْيَقُلْ لَهُ: يَهْدِيكُمُ ٱللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، (عن النبي ﷺ قال: "إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد للّه، وليقل له أخوه: يرحمك اللّه، وإذا قال: يرحمك اللّه فليقل: يهديكم اللّه ويصلح بالكم، أخرجه البخاري). تقدم فيه الكلام ولو أتى به المصنف بعد أول حديث في الباب لكان الصواب.

١١/١٤٧٦ ـ وَعَنْهُ، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿لاَ يَشْرَبَنَّ أَكُرُبَنَّ أَكُرُبَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يشربن أحدكم قائماً. أخرجه مسلم). وتمامه «فمن نسي فليستقىء» من القيء. وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة «أنه ﷺ رأى رجلاً يشرب قائماً فقال: مه قال: لمه؟ فقال: أيسرك أن يشرب معك الهر؟ قال لا، قال: قد شرب معك من هو شر منه الشيطان»

١٤٧٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: إذا عطس كيف يشمت (الحديث ٦٢٢٤). ١٤٧٦ _ أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: كراهية الشرب قائماً (الحديث ٢٠٢٦).

⁽١) في نسخة م: أحد منكم.

وفيه راو لا يعرف ووثقه يحيى بن معين. والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً، لأنه الأصل في النهي وإليه ذهب ابن حزم. وذهب الجمهور إلى أنه خلاف الأولى، وآخرون إلى أنه مكروه، كأنهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس «سقيت رسول الله على من زمزم فشرب وهو قائم». وفي صحيح البخاري «أن علياً عليه السلام شرب قائماً، وقال: رأيت رسول الله على فعل كما رأيتموني فعلت» فيكون فعله على بياناً لكون النهي ليس للتحريم. وأما قوله: «فليستقىء» فإنه نقل أتفاق العلماء على أنه ليس على من شرب قائماً أن يستقىء، وكأنهم حملوا الأمر أيضاً على الندب.

١٢/١٤٧٧ ــ وَعَنْهُ، رَضِيَ ٱللَّهُ تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا ٱنْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبُدَأُ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبُدَأُ بِالشَّمَالِ، وَلْتَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وحنه) أي: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال رسول الله ﷺ: إذا أنتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع) أي: نعله (فليبدأ بالشمال، ولتكن اليمين أولهما تنعل وآخرهما تنزع أخرجه مسلم)إلى قوله بالشمال وأخرج باقيه مالك والترمذي وأبو داود ظاهر الأمر الوجوب، ولكنه أدعى القاضي عياض الإجماع على أنه للاستحباب. قال ابن العربي: البداءة باليمين مشروعة في جميع الأعمال الصالحة لفضل اليمين حساً في القوة، وشرعاً في الندب إلى تقديمها. قال الحليمي: إنما تبدأ بالشمال عند الخلع، لأن اللبس كرامة، لأنه وقاية للبدن، فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدىء بها في اللبس، وأخرت في النزع لتكون الكرامة لها أدوم وحصتها منها أكثر. وقال ابن عبد البر: من بدأ في الانتعال باليسرى أساء لمخالفة السنة، ولكن لا يحرم عليه لبس نعليه. وقال غيره: ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويبدأ باليمين. ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له الخلع إذا أن تنزع النعل من اليسرى ويبدأ باليمين. ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له الخلع إذا لا يدل على أستحباب الانتعال، لأنه قال: (إذا أنتعل أحدكم) ولكنه يدل عليه ما أخرجه مسلم «أستكثروا من النعال، فإن الرجل لا يزال راكباً ما أنتعل أي يشبه الراكب في خفة المشقة، وقلة النصب، وسلامة الرجل من أذى الطريق، فإن الأمر إذا لم يحمل على الإيجاب فهو للاستحباب.

١٤٧٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: ينزع نعله اليسرى (الحديث ٥٨٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس والزينة، باب: استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً (الحديث ٢٠٩٧).

١٣/١٤٧٨ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ بَمْشِ أَحَدُكُمْ ﴿ فَي نَعْلِ وَاحِدَةٍ، وَلْيُنْعِلْهُمَا جَمِيعاً أَوْ لِيَخْلَعْهُمَا جَمِيعاً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

 (وعنه) أي: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يمش أحدكم في نعل واحدة ولينعلها) بضم حرف المضارعة، من أنعل كما ضبطه النووي، وضمير التثنية للرجلين إن لم يجر لهما ذكر، فإنه قد ذكر ما يدل عليهما من النعل (جميعاً أو ليخلعهما) أي النعلين. وفي رواية للبخاري: «أو ليحفهما جميعاً» وهو للقدمين (جميعاً. منفق عليه). ظاهر النهي التحريم عن المشي في نعل واحد وحمله الجمهور على الكراهة فإنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي عن عائشة قالت: قربما انقطع شسع نعل رسول الله على فعشى في النعل الواحدة حتى يصلحها، إلا أنه رجح البخاري وقفه. وقد ذكر رزين عنها قالت: ﴿ رأيت رسول اللَّه ﷺ ينتعل قائماً ويمشى في نعل واحد، وأختلفوا في علة النهي، فقال قوم: علته أن علته أن النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه، فإذا أنفردت إحدى الرجلين أحتاج الماشي أن يتوقى لإحدى رجليه ما لا يتوقى للأخرى، فيخرج لذلك عن سجية مشيته، ولا يأمن مع ذلك العثار. وقيل: إنها مشية الشيطان. وقال البيهقي: الكراهة لما في ذلك من الشهرة في الملابس، وقد ورد في رواية لمسلم ﴿إذَا ٱنقطع شسع أحدكم فلا يمش في نعل واحدة حتى يصلحها» وتقدم ما يعارضه من حديث عائشة فيحمل على الندب. وقد ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالخفين. وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة الا يمش أحدكم في نعل واحدة ولا خف واحدًا، وهو عند أسلم من حديث جابر وعند أحمد من حديث أبي سعيد، وعند الطبراني من حديث ابن عباس. وقال الخطابي: وكذا إخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى، والارتداء على أحد المنكبين دون الآخر. (قلت:) ولا يخفي أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى يلحق بالأصل، فالأولى الاقتصار على محل النص.

١٤/١٤٧٩ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيلاً عِهِ مُثَقَّقٌ عَلَيْهِ.

١٤٧٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: لا يمشي في نعل واحدة (الحديث ٥٨٥٥)، وأحرجه مسلم في كتاب: اللباس والزينة. باب: استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً (الحديث ٦٨).

١٤٧٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: من جر ثوبه من الخيلاء (الحديث ٥٧٩١)، وأخرجه أيضاً في الكتاب نفسه، باب: ـ ١ ـ (الحديث ٥٧٨٣)، وأخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء (الحديث ٥٠٠٥).

ـــ (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا ينظر اللَّه إلى من جر ثوبه خيلاء) بضم الخاء المعجمة والمد البطر والكبر (متفق عليه). فسر نفي نظر اللَّه بنفي رحمته إليه أي لا يرحم اللَّه من جر ثوبه خيلاء، سواء كان من النساء أو الرجال. وقد فهمت ذلك أم سلمة فقالت عند سماعها الحديث منه على: فكيف تصنع النساء بذيولهن؟ فقال ﷺ: (يزدن فيه شبراً) قالت: إذاً تنكشف أقدامهن، قال: فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه؛ أخرجه النسائي والترمذي، والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتلدة، والمراد جر الثوب على الأرض وهو الذي يدل له حديث البخاري «ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار، وتقييد الحديث بالخيلاء دال بمفهومه أنه لا يكون من جره غير خيلاء داخلًا في الوعيد، وقد صرح به ما أخرج البخاري وأبو داود والنسائي أنه قال أبو بكر رضي اللَّه عنه لما سمع هذا الحديث: ﴿إِنْ إِزَارِي يسترخي إِلَّا أَنْ أَتَعَاهِدُهُ فَقَالَ لَهُ رسولَ اللَّهُ ﷺ: إنك لست ممن يفعله خيلاء» وهو دليل على أعتبار المفاهيم من هذا النوع. وقال ابن عبد البر: إن جره لغير الخيلاء مذموم. وقال النووي: إنه مكروه وهذا نص الشافعي. وقد صرحت السنة أن أحسن الحالات أن يكون إلى نصف الساق، كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال: «كنت أمشي وعلى برد أجره فقال لي رجل: ارفع ثوبك فإنه أبقى وأنقى، فنظرت فإذا هو النبي ﷺ فقلت: إنما هي بردة ملحاء فقال: ما لك فيّ أسوة؟ قال: فنظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقيه، وأما ما هو دون ذلك، فإنه لا حرج على فاعله إلى الكعبين، وما دون الكعبين فهو حرام إن كان للخيلاء، وإن كان لغيرها فقال النووي وغيره: إنه مكروه، وقد يتجه أن يقال إن كان الثوب على قدر لابسه لكنه يسدله، فإن كان لا عن قصد كالذي وقع لأبي بكر فهو غير داخل في الوعيد، وإن كان الثوب زائداً على قدر لابسه فهو ممنوع من جهة الإسراف محرم لأجله، ولأجل التشبه بالنساء، ولأجل أنه لا يأمن أن تتعلق به النجاسة. وقال ابن العربي: لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه فيقول: لا أجره خيلاء، لأن النهي قد تناوله لفظاً، ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ أن يخالفه، إذ صار حكمه أن يقول لا أمتثله، لأن تلك العلة ليست في، فإنها دعوى غير مسلمة، بل إطالة ذيلة دالة على تكبره ا هـ.وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب، وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس. وقد أخرج ابن منيع عن ابن عمر في أثناء حديث رفه ﴿إياك وجر الإزار، فإن جر الإزار من المخيلة". وقد أخرج الطبراني من حديث أبي أمامة وفيه قصة لعمرو بن زرارة الأتصاري «إن اللَّه لا يحب المسبل» والقصة أن أبا أمامة قال: «بينما نحن مع رسول اللَّه ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصاري في حلة إزار ورداء قد أسبل، فجعل رسول اللَّه ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع للَّه ويقول: عبدك وابن عبدك وأمتك،

حتى سمعها عمرو فقال: يا رسول اللّه إني حمش الساقين، فقال: يا عمرو إن اللّه قد أحسن كل شيء خلقه، إن اللّه لا يحب المسبل، وأخرجه الطبري عن عمرو بن زرارة وفيه «وضرب رسول اللّه على أربع أصابع تحت ركبة عمرو وقال: يا عمرو وهذا موضع الإزار، ثم ضرب بأربع أصابع تحت ركبة عمرو وهذا موضع الإزار، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ثم قال: يا عمرو وهذا موضع الإزار، الحديث ورجاله ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ثم قال: يا عمرو وهذا موضع الإزار، الحديث ورجاله ثقات. وحكم غير الثوب والإزار حكمهما، وكذلك لما سأله شعبة محارب بن دثار قال شعبة: أذكر الإزار؟ قال: ما خص إزاراً ولا قميصاً. ومقصوده أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره، وأخرج أهل السنن إلا الترمذي عن ابن عمر عن أبيه عن النبي في قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة، من جرّ منها شيئاً خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة القيامة وإن كان في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال. قال ابن بطال: وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائداً على ما جرت به العادة. وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية أن النبي في الرخى طرف عمامته بين كتفيه، وكذلك تطويل أكمام القميص عياض عن زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز إسبال محره. وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة، وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة. (قلت:) وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة.

١٥/١٤٨٠ ــ وَعَنْهُ، رَضِيَ ٱللَّهُ عنه أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا أَكُلَ أَحَـدُكُمُ فَلْيَاكُلُ بِيتِمِينِهِ، وَإِذَا شَوِبَ فَلْيَشْرَبُ بِيتِمِينِهِ، فإنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

- (وعنه) أي: ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله على قال: اإذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله، أخرجه مسلم). الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال، فإنه علله بأنه فعل الشيطان وخلقه، والمسلم مأمور بتجنب طريق أهل الفسوق، فضلاً عن الشيطان. وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بها لا أنه بالشمال محرم، وقد زاد نافع: الأخذ والإعطاء.

١٤٨٠ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما (الحديث ٢٠٢٠).

١٦/١٤٨١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّه رَضِيَ ٱللَّهُ عنهم قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «كُلْ، وَٱشْرَبْ، وَٱلْبَسْ، وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلاَ مَخِيلَةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَحْمَدُ، وَعَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ.

__ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: "كل وأشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة") بالخاء المعجمة ومثناة تحتية وزن عظيمة التكبر (أخرجه أبو داود وأحمد وعلقه البخاري). دل على تحريم الإسراف في المأكل والمشرب والتصدق. وحقيقة الإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول، وهو في الإنفاق أشهر. والحديث مأخوذ من قوله تعالى ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾(١) وفيه تحريم الخيلاء والكبر.

قال عبد اللطيف البغدادي: هذا الحديث جامع لفضائل تدبير الإنسان نفسه، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة، فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ويؤدي إلى الإتلاف، فيضر بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال، والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب، وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم، وبالدنيا حيث تكسب المقت من الناس. وقد على البخاري عن ابن عباس الحل ما شئت وأشرب ما شئت ما أخطأتك أثنتان سرف ومخيلة».

٢ ــ بايد: البر والصلة

البر بكسر الموحدة هو التوسع في فعل الخير، والبر بفتحها المتوسع في الخيرات وهو من صفات الله تعالى، والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر وصله كوعده عدة. في النهاية تكرر في الحديث ذكر صلة الأرحام، وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار، والتعطف عليهم والرفق بهم، والرعاية لأحوالهم، وكذلك إن تعدوا وأساءوا وضد ذلك قطيعة الرحم، اهه.

١٤٨١ _ أخرجه أبو داود، قلت: بل أخرجه ابن ماجه في كتاب: اللباس، باب: البس ما ششت، ما أخطأك سرف أو مخيلة، وأخرجه أحمد: ١٨١/٢، وأخرجه البخاري في كتاب: اللباس، باب: قوله تعالى ﴿قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده﴾ (الحديث ٢٥٢/١٠).

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ٣١.

١/١٤٨٢ — عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ في رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَـهُ فِي أَثْرِهِ، فَلْبَصِلْ رَحِمَهُ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

 (عن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من أحب أن يبسط) مغير صيغته أي: يبسط اللَّه (له في رزقه) أي: يوسع له فيه (وأن ينسأ) مثله في ضبطه. بالسين المهملة مخففة أي: يؤخر له (في أثره) بفتح الهمزة والمثلثة فراء أي: أجله (فليصل رحمه. أخرجه البخاري). وأخرج الترمذي عن أبي هريرة «أن صلة الرحم محبة في الأهل مثراة في المال منسأة في الأجلُّ. وأخرج أحمد عن عائشة، رضي اللَّه عنها، مرفوعاً: «صلة الرحم وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار». وأخرج أبو يعلى من حديث أنس مرفوعاً: ﴿إِنَّ الصَّدَقَةُ وصَّلَةُ الرَّحْمُ يَزِيدُ اللَّهُ بِهِمَا فِي الْعَمْرُ وَيَدْفَعُ بِهِمَا مَيْتَةً السوء، وفي سنده ضعف قال ابن التين: ظاهر الحديث أي حديث البخاري معارض لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمُ لَا يَسْتُأْخُرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقَدُّمُونَ﴾(١) قال: والجمع بينهما من وجهين: أحدهما أن الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة، وعمارة وقته بما ينفعه في الآخرة؛ وصيانته عن تضييعه في غير ذلك، ومثل هذا ما جــاء أن النبي على تقاصر أعمار أمنه بالنسبة إلى أعمار من مضى من الأمم، فأعطاه اللَّه ليلة القدر. وحاصله أن صلة الرحم تكون سبباً للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية، فيبقى بعده الذكر الجميل فكأنه لم يمت. ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينتفع به من بعده بتأليف نحوه والصدقة الجارية عليه، والخلف الصالح. وثانيهما أن الزيادة على حقيقتها، وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر، والذي في الآية بالنسبة إلى علم اللَّه كأنه يقال للملك مثلاً: إن عمر فلان مائة إن وصل رحمه وإن قطعها فستون، وقد سبق في علمه أنه يصل أو يقطع، فالذي في علم اللَّه لا يتقدم ولا يتأخر، والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص، وإليه الإرشاد بقوله تعالى: ﴿يمحوا اللَّه ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾(٢) والمحو والإثبات بالنسبة إلى ما في علم الملك وما في أم الكتاب. وأما الذي في علم اللَّه فلا محو فيه ألبتة. ويقال له القضاء المبرم ويقال للأول القضاء المعلق.

١٤٨٢ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: من بسط له الرزق بصلة الرحم (الحديث ٥٩٨٥).

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ٣٤. (٢) سورة الرحد، الآية: ٣٩.

والوجه الأول أليق، فإن الأثر ما يتبع الشيء، فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور ورجحه الطبي، وأشار إليه في الفائق. ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال: ذكر عند رسول الله على عن وصل رحمه أنسيء له في أجله فقال: «إنه ليس زيادة في عمره قال تعالى ﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (١) ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من بعده وأخرجه في الكبير مرفوعاً من طريق أخرى. وجزم ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفي الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله. قال غيره: في أعم من ذلك وفي علمه ورزقه. ولابن القيم في كتاب الداء والدواء كلام يقضي بأن مدة حياة العبد وعمره هي مهما كان قلبه مقبلاً على الله ذاكراً له مطبعاً غير عاص فهذه هي عمره، ومتى أعرض القلب عن الله تعالى وأشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياة عمره، فعلى هذا معنى أنه ينسأ له في أجله أي يعمر الله قلبه بذكره وأوقاته بطاعته، ويأتي تحقيق صلة الرحم.

٢/١٤٨٣ — وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ». يَعْنِي: قَاطَعَ رَحِمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— في شرح قوله: (وعن جبير بن مطعم قال: قال رسول اللّه على: لا يدخل المجنة قاطع – يعني قاطع رحم – متفق عليه). وأخرج أبو داود من حديث أبي بكرة يرفعه: «ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما أدخر للّه له في الآخرة من قطيعة الرحم». وأخرج المبخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة يرفعه: «إن الأعمال أمتي تعرض عشية الخميس ليلة الجمعة فلا يقبل عمل قاطع رحم». وأخرج فيه من حديث أبن أبي أوفى «إن الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم». وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود «إن أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم». وأعلم أنه أختلف العلماء في حد الرحم التي تجب صلتها فقيل: هي الرحم التي يحرم النكاح بينهما، بحيث لو كان أحدهما ذكراً حرم على الآخر. فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام ولا أولاد الأخوال. وأحتج هذا القائل بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها في النكاح لما يؤدي إليه من التقاطع. وقيل: هو من كان متصلاً بميراث. ويدل عليه قوله على: «ثم أدناك أدناك». وقيل: من كان

١٤٨٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: إثم القاطع (الحديث ٥٩٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والاداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطعها (الحديث ٢٥٥٦).

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ٣٤.

بينه وبين الآخر قرابة سواء كان يرثه أو لا. ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض: درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام، ويختلف ذلك بأختلاف القدرة والحاجة فمنها واجب، ومنها مستحب فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعاً، ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له: لم يسم واصلاً. وقال القرطبي: الرحم التي توصل عامة وخاصة فالعامة رحم الدين، وتجب صلتها بالتوادد، والتناصح، والعدل، والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة. والرحم الخاصة تزيد بالنفقة على القريب، وتفقد حاله، والتغافل عن زلته. وقال ابن أبي جمرة: المعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة، وهذا في حق المؤمنين. وأما الكفار والفساق فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة. وأختلف العلماء أيضاً بأي شيء تحصل القطيعة للرحم فقال الزين العراقي: تكون بالإساءة إلى الرحم. وقال غيره: تكون بترك الإحسان، لأن الأحاديث آمرة بالصلة ناهية عن القطيعة فلا واسطة بينهما، والصلة نوع من الإحسان كما فسرها بذلك غير واحد، والقطيعة ضدها وهي ترك الإحسان. وأما أخرجه الترمذي من قوله على: اليس الواصل بالمكافىء، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها» فإنه ظاهر في أن الصلة إنما هي ما كان للقاطع صلة رحمه، وهذا على رواية قطعت بالبناء للفاعل وهني رواية، فقال ابن العربي في شرحه: المراد الكاملة في الصلة. وقال الطيبي: معناه ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من يكافيء صاحبه بمثل فعله، ولكنه من يتفضل على صاحبه. وقال المصنف: لا يلوم من نفي الوصل ثبوت القطع، فهم ثلاث درجات: واصل، ومكافيء، وقاطع، فالواصل هو الذي يتفضل ولا يتفضل عليه، والمكافيء هو الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذه، والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا يتفضل: قال الشارح: وبالأولى من يتفضل عليه ولا يتفضل أنه قاطع. قال المصنف: وكما تقع المكافأة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين، فمن بدأ فهو القاطع فإن جوزي سمى من جازاه مكافئاً.

٣/١٤٨٤ — وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأَدَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعاً وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمُالِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٤٨٤ - أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر (الحديث ٥٩٧٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الأقضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (الحديث ٥٩٣).

_ (وعن المغيرة بن شعبة، رضى اللَّه عنه، أن رسول اللَّه على قال: ١١٥ اللَّه حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنماً وهات، وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال؛ متفق عليه). الأمهات جمع أمهة لغة في الأم، ولا تطلق إلا على من يعقل بخلاف أم فإنها تعم، وإنما خصت الأم هنا إظهاراً لعظم حقها وإلا فالأب محرم عقوقه، وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن البلقيني، وهو أن يحصل من الوالد للأبوين أو أحدهما إبداء ليس بالهين عرفاً، فيخرج من هذا ما إذا حصل من الأبوين أمر أو نهى، فخالفهما بما لا يعد في العرف مخالفته عقوقاً، فلا يكون ذلك عقوقاً، وكذلك لو كان مثلاً على الأبوين دين للولد أو حق شرعي فرافعه إلى الحاكم، فلا يكون ذلك عقوقاً. كما وقع شكايته عقوقاً. (قلت:) في هذا تأمل فإن قوله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك» دليل على نهيه عن منع أبيه عن ماله وعن شكايته، ثم قال صاحب الضابط: فعلى هذا، العقوق أن يؤذي الولد أحد أبويه بما لو فعله مع غير أبويه كان محرماً من جملة الصغائر، فيكون في حق الأبوين كبيرة، أو مخالفة الأمر أو النهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضو من أعضائه في غير الجهاد الواحب عليه، أو مخالفتهما في سفر يشق عليهما وليس بفرض على الولد، أو في غيبة طويلة فيما ليس لطلب علم نافع أو كسب، أو ترك تعظيم الوالدين، فإنه لو قدم أحدهما ولم يقم إليه أو قطب في وجهه، فإن هذا رإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الأبوين. قوله: "ووأد البنات" بسكون الهمزة، وهو دفن البنت حية وهو محرم، وخص البنات لأنه الواقع من العرب، فإنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية كراهة لهن. يقال: أول من فعله قيس بن عاصم التيمي، وكان من العرب من يقتل أولاده مطلقاً خشية الفاقة والنفقة. وقوله امنعاً وهات، المنع مصدر من منع يمنع والمراد منه ما أمر الله أن لا يمنع، وهات فعل أمر مجزوم والمراد النهي عن طلب ما لا يستحق طلبه. وقوله: «وكره لكم قيل وقال؛ يروى بغير تنوين حكاية للفظ الفعل. وروي منوناً وهي رواية في البخاري، «قيلاً وقالاً»، على النقل من الفعلية إلى الإسمية والأول أكثر. والمراد به نقل الكلام الذي يسمعه إلى غيره فيقول: قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان: كذا وكذا، وإنما نهى عنه لأنه من الاشتغال بما لا يعني المتكلم، ولكونه قد يتضمن الغيبة والنميمة والكذب، ولا سيما مع الإكثار من ذلك قلما بخلو عنه. وقال المحب الطبري: فيه ثلاثة أوجه: أحدهما أنهما مصدران للقول تقول قلت قولاً وقيلاً. وفي الحديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام. ثانيها إرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها لتخبر عنها فتقول: قال فلان كذا وقيل له كذا. والنهي عنه إما للزجر عن الاستكثار منه وإما لما يكرهه المحكى عنه. ثالثها

أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله: قال فلان كذا وقال فلان كذا ومحل كراهة ذلك في أن يكثر منه بحيث لا يأمن من الزلل، وهو في حق من ينقل بغير تثبت في نقله لما يسمعه ولا يحتاط له، ويؤيد هذا الحديث الصحيح اكفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع الخرجه مسلم. قلت: ويحتمل إرادة كل من الثلاثة. وقوله: «وكثرة السؤال» هو السؤال للمال، أو عن المشكلات من المسائل، أو مجموع الأمرين وهو أولى، وتقدم في الزكاة تحريم مسألة المأل، وقد نهى عن الأغلوطات. أخرجه أبو داود. وهي المسائل التي يغلط بها العلماء ليزلوا، فينتج بذلك شر وفتنة. وإنما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين، ولا يكاد أن يكون إلا فيما لا ينفع. وقد ثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادةً أو يندر وقوعها جداً، لما في ذلك من التنطع، والقول بالظن الذي لا يخلو صاحبه عن الخطأ. وقيل: كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان، وكثرة سؤال إنسان معين عن تفاصيل حاله، وكان مما يكره المسؤول. وقوله: «وإضاعة المال» المتبادر من الإضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي. وقيل: هو الإسراف في الإنفاق. وقيدُه بعضهم بالإنفاق في الحرام، ورجع المصنف أنه ما أنفق في غير وجوهه المأذون فيها شرعاً، سواء كانت دينية أو دنيوية، لأن اللَّه تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد، وفي التبذير تفويت تلك المصالح، إما في حق صاحب المال أو في حق غيره. قال: والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة وجوه: الأول الإنفاق في الوجوه المذمومة شرعاً ولا شك في تحريمه. الثاني الإنفاق في الوجوه المحمودة شرعاً ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يفوت حقاً آخر أهم من ذلك المنفق فيه. والثالث الإنفاق في المباحات وهو منقسم إلى قسمين: أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله، فهذا ليس بإضاعة ولا إسراف. والثاني أن يكون فيما لا يليق به عرفاً، فإن كان لدفع مفسدةً إما حضرةً أو متوقعةً فذلك ليس بإسراف، وإن لم يكن كذلك فالجمهور على أنه إسراف، قال ابن دقيق العيد: ظاهر القرآن أنه إسراف، وصرح بذلك القاضي حسين فقال في قسم الصدقات: هو حرام وتبعه الغزالي وجزم به الرافعي في الكلام على الغارم. وقال الباجي من المالكية: إنه يحرم أستيعاب جميع المال بالصدقة قال: ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا، ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث كضيف أو عيد أو وليمة. والاتفاق على كراهة الإنفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة، ولا سيما إن أنضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة، وكذلك أحتمال الغبن الفاحش في المبايعات بلا سبب. وقال السبكي في الحلبيات: وأما إنفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع أختلاف، وظاهر قوله تعالى: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ (١) أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف. ومن بذل مالاً كثيراً في عرض يسير، فإنه يعده العقلاء مضيعاً آنتهى. وقد تقدم الكلام في الزكاة على التصدق بجميع المال بما فيه كفاية.

٥٨٤/٤ ـ وَعَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رِضَىٰ ٱللَّهِ فِي سُخْطِ الْوَالِدَبْنِ». أَخْرَجَهُ اللَّهِ فِي سُخْطِ الْوَالِدَبْنِ». أَخْرَجَهُ النَّرْمِذِيُّ، وَصَحْحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِم.

ـــ (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: رضا اللَّه في رضا الوالدين، وسخط اللَّه في سخط الوالدين. أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على وجوب إرضاء الولد لوالديه وتحريم إسخاطهما، فإن الأول فيه مرضاة اللَّه، والثاني فيه سخطه، فيقدم رضاهما على فعل ما يجب عليه من فروض الكفاية، كما في حديث ابن عمر «أنه جاء رجل يستأذنه على في الجهاد فقال: أحى والدك؟ قال: نعم قال: ففيهما فجاهد. وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد قأن رجلاً هاجر إلى رسول اللَّه ﷺ من اليمن فقال: يا رسول اللَّه إني قد هاجرت قال: هل لك أهل باليمن؟ فقال: أبواي قال: أذنا لك؟ قال: لا، قال: فأرجع فأستأذنهما، فإن أذنا لك فجاهد وإلا فبرهما، وفي إسناده مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات. وإليه ذهب جماعة من العلماء كالأمير حسين ذكره في الشفاء والشافعي فقالوا: يتعين ترك الجهاد إذا لم يرض الأبوان إلا فرض العين كالصلاة فإنها تقدم، وإن لم يرض بها الأبوان بالإجماع. وذهب الأكثر إلى أنه يجوز فعل فرض الكفاية والمندوب وإن لم يرض الأبوان، ما لم يتضرر بسبب فقد الولد، وحملوا الأحاديث على المبالغة في حق الوالدين، وأنه يتبع رضاهما ما لم يكن في ذلك سخط الله، كما قال تعالى: ﴿ وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴾ (٢) قلت: الآية إنما هي فيما إذا حملاه على الشرك، ومثله غيره من الكبائر. وفيه دلالة على أنه لا يطيعهما في ترك فرض الكفاية والعين، لكن الإجماع خصص فرض العين. وأما إذا تعارض حق الأب وحق الأم، فحق

¹⁸۸۵ _ أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في بر الوالدين (الحديث ١٨٩٩)، وأخرجه الحاكم وأخرجه البر والإحسان، باب: حق الوالدين (الحديث ٤٢٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: البر والصلة، باب: رضى الرب من رضى الوالد... (الحديث ٤/١٥٢).

 ⁽١) سورة الفرقان، الآية: ٦٧.
 (٢) سورة لقمان، الآية: ١٥.

الأم مقدم لحديث البخاري «قال رجل: يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي؟ قال: أمك ثلاث مرات، ثم قال: أبوك فإنه دل على تقديم رضا الأم على رضا الأب. قال ابن بطال: مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب، قال وكأن ذلك لصعوبة الحمل، ثم الوضع، ثم الرضاع. قلت: وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه الرضاع. قلت: وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه الجمهور إلى أن الأم تفضل على الأب في البر، ونقل الحارث المحاسبي الإجماع على هذا. وأختلفوا في الأخ والجد من أحق ببره منهما؟ فقال القاضي: الأكثر الجد وجزم به الشافعية، ويقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب، ثم القرابة من ذوي الرحم، ويقدم منهما المحارم على من ليس بمحرم، ثم العصبات، ثم المصاهرة، ثم الولاء، ثم الجار. وأشار ابن بطال إلى أن الترتيب حيث لا يمكن البر دفعة واحدة. وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عائشة «سألت النبي النه أي الناس أغظم حقاً على المرأة؟ قال: زوجها، قلت: فعلى الرجل: قال أمه» ولعل مثل هذا مخصوص بما إذا حصل التضرر للوالدين، فإنه يقدم حقهما على حق الزوج جمعاً بين الأحاديث.

١٤٨٦/٥ ــ رَعَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَبْدً حَبْدً حَبْدً مَ عَبْدً مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن أنس، رضي الله عنه، عن النبي على قال: والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره ما يحب لنفسه. متفق عليه). الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله لأخيه أو لجاره. ووقع في البخاري لأخيه بغير شك. الحديث دليل عل عظم حق الجار والأخ، وفيه نفي الإيمان عمن لا يحب لهما ما يحب لنفسه. وتأوله العلماء بأن المراد منه نفي كمال الإيمان، إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف بذلك لا يخرج عن الإيمان، وأطلق المحبوب ولم يعين. وقد عينه ما في رواية النسائي في هذا الحديث بلفظ:

١٤٨٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه (الحديث ١٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: الملليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير (الحديث ٤٥).

⁽١) سورة الأحقاف، الآية: ١٥. (٢) سورة لقمان، الآية: ١٤.

«حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه» قال العلماء: والمراد: من الطاعات والأمور المباحة، قال ابن الصلاح: وهذا قد يعد من الصعب الممتنع، وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام ما يحب لنفسه من الخير. والقيام بذلك يحصل بأن يحب له مثل حصول ذلك من جهة لا يزاحمه فيها، بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئاً من النعمة عليه، وذلك سهل على القلب السليم، وإنما يعسر على القلب الدغل. عافانا اللَّه وإخواننا أجمعين. أهـ. هذا وعلى رواية الأخ. ورواية الجار عامة للمسلم، والكافر، والفاسق، والصديق، والعدو، والقريب، والأجنبي، والأقرب جواراً، والأبعد، فمن أجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب، ومن كان فيه أكثرها فهو لاحق به، وهلم جرا إلى الخصلة الواحدة، فيعطي كل ذي حق بحسب حاله وقد أخرج الطبراني من حديث جابر «الجيران ثلاثة: جار له حق وهو المشرك له حق الجوار، وجار له حقان: وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام، وجار له ثلاثة حقوق: جار مسلم له رحم له حق الإسلام، والرحم، والجوار «وأخرج البخاري في الأدب المفرد أن عبد الله بن عمر ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليهودي. فإن كان الجار أخاً أحب له ما يحب لنفسه، وإن كان كافراً أحب له الدخول في الإيمان، مع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان. قال الشيخ محمد بن أبي جمرة: حفظ حق الجار من كمال الإيمان والإضرار به من الكبائر لقوله: "من كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، قال: ويفترق الحال في ذلك بالنسبة إلى الجار الصالح وغيره. والذي يشمل الجميع إرادة الخير، وموعظته بالحسني، والدعاء له بالهداية، وترك الإضرار له إلا في الموضع الذي يحل له الإضرار بالقول والفعل. والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم، وغير الصالح كفه عن الأذي، وأمره بالحسني على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والكافر يعرض الإسلام عليه والترغيب فيه برفق، والفاسق يعظه بما يناسبه بالرفق ويستر عليه زلله وينهاه بالرفق، فإن نفع وإلا هجره قاصداً تأديبه بذلك مع إعلامه بالسبب ليكف. ويقدم عند التعارض من كان أقرب إليه باباً كما في حديث عائشة «قلت: يا رسول اللَّه إن لي جارين فإلى أيهما أهدي؟ قال: إلى أقربهما باباً» أخرجه البخاري، والحكمة فيه أن الأقرب باباً يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها، فيتشوف له بخلاف الأبعد. وتقدم أن حد الجار أربعون داراً من كل جهة، وجاء عن علي عليه السلام "من سمع النداء فهو جار". وقيل: من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار،

7/1٤٨٧ — وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: أَيُّ اللَّهِ عَلْمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مِذَا وَهُوَ خَلَقَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ ثُرَانِي بِحَلِيلَةٍ (١) جَارِكَ». وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ ثُرَانِي بِحَلِيلَةٍ (١) جَارِكَ». مُثَّفَقٌ عَلَيْه.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: سألت رسول الله على أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله اندًا) هو الشبه ويقال له: ند ونديد (وهو خلقك قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك، قلت: ثم أي؟ قال أن تزاني بحليلة) بفتح الحاء المهملة الزوجة (جارك متفق عليه). قال تعالى: ﴿ وَفَلا تَجعلوا للّه أنداداً ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿ وَلا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾ (٣) والآية الأخرى ﴿ خشية إملاق ﴾ (٤) وقوله: أن تزاني بحليلة جارك أي بزوجته التي تحل له، وعبر بتزاني، لأن معناه تزني بها برضاها، وفيه فاحشة الزنى، وإفساد المرأة على زوجها وآستمالة قلبها إلى غيره، وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجار أعظم، لأن الجار يتوقع من جاره اللب عنه، وعن حريمه، ويأمن بوائقه، ويركن إليه، وقد أمر الله تعالى برعاية حقه والإحسان إليه، فإذا قابل هذا بالزنى والحديث دليل أن أعظم المعاصي الشرك، ثم القتل بغير حق، وعليه نص الشافعي، ثم والحديث دليل أن أعظم المعاصي الشرك، ثم القتل بغير حق، وعليه نص الشافعي، ثم تختلف الكبائر بأختلاف مقاسدها الناشئة عنها.

٧/١٤٨٨ حَوَمَنْ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَمْدِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ عَلَىٰ: ﴿ وَمَلْ يَسُبُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ». فِيلَ: وَهَلْ يَسُبُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ». فِيلَ: وَهَلْ يَسُبُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ». فِيلَ: وَهَلْ يَسُبُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يَسُبُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُ الرَّجُلُ (٥) أَبَاهُ، وَيَسُبُ أَمَّهُ فَيَسُبُ أُمَّهُ فَيَسُبُ أَمَّهُ فَيَسُبُ أُمَّهُ فَيَسُبُ أُمَّهُ فَيَسُبُ أُمَّهُ فَيَسُبُ أُمَّهُ فَيَسُبُ أُمَّهُ فَيَسُبُ أَمَّهُ فَيَسُبُ أَمِّهُ إِلَيْ الرَّجُولُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامُ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَعُلُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ إِلَّهُ وَلَهُ وَلِهُ لَهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلَهُ إِلَّهُ وَلَهُ وَلَالَهُ وَلَالَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَالَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَالًا لَهُ وَلَالًا لَهُ وَلَا لَعْمُ وَلَهُ وَلَا لَا لِمُ إِلَيْكُولُ وَالْعَلَامُ وَلَالًا لَهُ وَلِهُ لَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَالًا لَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلِهُ لَهُ وَلِهُ لَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلِهُ وَلَا لَهُ وَلَهُ وَلَالًا لَاللَّهُ وَلِهُ لَهُ وَلِهُ لَالِهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَهُ وَلَالًا لِللْعُلِمُ وَلَهُ وَلِهُ لِلْمُ وَاللِهُ وَلِهُ وَلَهُ وَلَالَالِهُ وَلَا لَهُ وَلِهُ لِللْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ وَلِهُ فَلَالًا لَهُ لِللْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لَلْمُ لِلْمُ لَا لَاللّهُ لِلْمُ لَاللّهُ لَلْمُ لَلّهُ فَلَا لَهُ لَلْمُ لِللّهُ لِللّهُ لِللّهُ لِللللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللللللّهُ لِلللّهُ لِلْمُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِللللّهُ لِللللللّهِ لَلْمُ لِللللّهُ لِللللللّهُ لِللللللّهُ

١٤٨٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الديات، باب: قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقَتَلُ مُؤْمَناً مَتَعَمَداً فَجَزَاؤَه جَهَم ﴾ (الحديث ١٢٨٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده (الحديث ٨٦).

١٤٨٨ ـ قوله متفق عليه هو خطأ من الناسخ والصحيح أنه مروي عن الترمذي ومسلم وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها (الحديث ١٤٥).

⁽١) في نسخة م: حليلة، والجليلة: الزوجة.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢. (٤) سورة الإسراء، الآية: ٣١.

⁽٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥١.

— (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله على قال: "من الكبائر شتم الرجل والديه قيل: وهل يسب الرجل والديه؟ قال: نعم يسب أبا الرجل فيسب الرجل أباه، ويسب أمه فيسب أمه متفق عليه). قوله: شتم الرجل والديه أي يتسبب إلى شتمهما، فهو من المجاز المرسل من أستعماله المسبب في السبب، وقد بينه على بجوابه عمن سأله بقوله (نعم) وفيه تحريم التسبب إلى أذية الوالدين وشتمهما ويأثم الغير بسبه لهما. قال ابن بطال: هذا الحديث أصل في سد الذرائع. ويؤخذ منه أنه إن آل أمره إلى محرم حرم عليه الفعل وإن لم يقصد المحرم، وعليه دل قوله تعالى: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم﴾ (١) وأستنبط منه الماوردي تحريم بيع الثوب الحرير إلى من يتحقق منه لبسه، والغلام الأمرد إلى من يتحقق منه فعل الفاحشة، والعصير لمن يتخذه يحراً. وفي الحديث دليل على أنه يعمل بالغالب، لأن الذي يسب أبا الرجل قد لا يجازيه بالسب، لكن الغالب هو المجازة.

٨/١٤٨٩ — وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿لَا يَعِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لِبَالٍ: يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ لَمْذَا، وَيُعْرِضُ لَمْذَا، وَيُعْرِضُ لَمْذَا، وَخَيْرُكُمُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي أبوب، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: الا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام، متفق عليه). نفي الحل دال على التحريم، فيحرم هجران المسلم فوق ثلاثة أيام. ودل مفهومه على جوازه ثلاثة أيام. وحكمة جواز ذلك هذه المدة، أن الإنسان مجبول على الغضب، وسوء الخلق ونحو ذلك، فعفي له هجر أخيه ثلاثة أيام ليذهب ذلك العارض تخفيفاً على الإنسان ودفعاً للإضرار به، ففي اليوم الأول يسكن غضبه، وفي الثاني يراجع نفسه، وفي الثالث يعتذر وما زاد على ذلك كان قطعاً لحقوق الأخوة، وقد فسر معنى الهجر بقوله: (للتقيان _ إلى آخره) وهو الغالب من حال المتهاجرين عند اللقاء. وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام، وإليه ذهب الجمهور ومالك والشافعي، وأستدل له بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقوف: وفيه الورجوعه أن يأتي

١٤٨٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: الهجرة (الحديث ٢٠٧٧)، وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الهجر فوق ثلاث، بلا عذر شرعي (الحديث ٢٥٦).

⁽١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٨.

فيسلم عليه الله الحمد وابن القاسم: إن كان يؤذيه ترك الكلام، فلا يكفيه رد السلام، بل لا بد من الرجوع إلى الحال الذي كان بينهما. وقيل: ينظر إلى حال المهجور، فإن كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء مما تطيب به نفسه ويزيل علة الهجر كان من تمام الوصل وترك الهجر، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك كفى السلام. وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالمته تجلب نقصاً على المخاطب له في دينه، أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دنياه، فرب هجر جميل خير من مخالط مؤذية، وتقدم الكلام في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعاً، وقد وقع من السلف التهاجر بين جماعة من أعيان الصحابة والتابعين وتابعيهم. وقد عد الشارح جماعة من أولئك يستنكر صدوره من أمثالهم أقاموا عليه، ولهم أعذار إن شاء الله، والحمل على السلامة متعين، والعباد مظنة المخالفة. وأما قول الذهبي: إنه لا يقبل جرح الأقران بعضهم على بعض، سيما السلف قال: وحدهم رأس ثلاثمائة من الهجرة، فقد بينا أختلال ما قال في ثمرات النظر في علم الأثر، وقد نقل في الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها، إذ طي ما لا يحسن ذكره لا يحسن ذكره الا يحسن ذكره الهجرة من الهرب المناسفة على المناس المناسفة على المناس المناسفة على المناس المناسفة على المناس ال

٩/١٤٩٠ _ وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: "كل معروف صدقة" أخرجه البخاري). المعروف ضد المنكر. قال ابن أبي جمرة: يطلق آسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر، سواء جرت به العادة أم لا، فإن قارنته النية أجر صاحبه جزماً وإلا ففيه أحتمال. والصدقة هي ما يعطيه المتصدق لله تعالى فيشمل الواجبة والمندوبة، والإخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه البليغ، وهو إخبار بأن له حكم الصدقة في الثواب، وأنه لا يحتقر الفاعل شيئاً من المعروف ولا يبخل به وفي الحديث "إن كل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة والأمر بالمعروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة" وقال: "في بضع أحدكم صدقة، والإمساك عن الشر صدقة" وغير ذلك من الأعمال الصالحة، ولفظ كل معروف عام. وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعاً من حديث أبي ذر: "تبسمك في وجه أخيك صدقة لك، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك، وإرشادك الرجل

١٤٩٠ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب. بـاب: كل معروف صدقة (الحديث ٢٠٢١).

في أرض الضلالة صدقة لك، وإماطتك الحجر والشوك والعظم عن الطريق صدقة لك، وإفراغك من دلوك إلى دلو أخيك صدقة الوخرجه ابن حبان في صحيحه. وفي الأحاديث إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر فيما هو أصلها، وهو ما أخرجه الإنسان من ماله متطوعاً، فلا تختص بأهل اليسار، بل كل أحد قادر على أن يفعلها في أكثر الأحوال من غير مشقة، فإن كل شيء يفعله الإنسان أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة.

١٠/١٤٩١ — وَعَنْ أَبِي ذَرِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهٍ طَلْقٍ.

(وعن أبي ذر، رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجهه طلق)، بإسكان اللام ويقال طليق، والمراد سهل منبسط.

١١/١٤٩٢ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ ﴿. أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ .

_ (وعنه) أي: أبي ذر (قال: قال رسول اللّه ﷺ: إذا طبخت مرقة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك. أخرجهما مسلم). فيهما الحث على فعل المعروف ولو بطلاقة الوجه، والبشر، والابتسام في وجه من يلاقيه من إخوانه. وفيه الوصية بحق الجار وتعاهده ولو بمرقة تهديها إليه.

١٢/١٤٩٣ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ بَوْمِ الْفِيَامَةِ، نَفَسَ ٱللَّهُ عَنْهُ كَرْبَةً مِنْ كُرَبِ بَوْمِ الْفِيَامَةِ، وَمَنْ مَسْلِمُ مَسْلِمُ سَتَرَهُ ٱللَّهُ فِي وَمَنْ يَسَّرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ ٱللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ ٱللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ ٱللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ شَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ ٱللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وحن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: من نفس) لفظ

١٤٩١ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء (الحديث ٢٦٢٦).

١٤٩٧ - أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: الوصية بالجار والإحسان إليه (الحديث ٢٦٢٥).

١٤٩٣ - أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: فضل الاجتماع على تالاوة القرآن (الحديث ٢٦٩٩).

مسلم من فرج (عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر اللَّه عليه في الدنيا والآخرة) هذا ليس في مسلم كما قال الشارح، وقد أخرجه غيره (ومن ستر مسلماً ستره اللَّه في الدنيا والآخرة واللَّه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه الخرجه مسلم). الحديث فيه مسائل: (الأولى): فضيلة من فرج عن المسلم كربة من كرب الدنيا، وتفريجها إما بإعطائه من ماله إن كان كربته من ظلم ظالم له فرجها بالسعى في رفعها عنه أو تخفيفها، وإن كانت كربة مرض أصابه أعانه على الدواء إن كان لديه أو على طبيب ينفعه. وبالجملة تفريج الكرب باب واسع، فإنه يشمل إزالة كل ما ينزل بالعيد أو تخفيفه (الثانية): التيسير على المعسر هو أيضاً من تفريج الكرب، وإنما خصه لأنه أبلغ، وهو إنظاره لغريمه في الدين، أو إبراؤه له منه، أو غير ذلك، فإن اللَّه ييسر له عليه أموره ويسهلها له لتسهيله لأخيه فيما عنده له. والتيسير لأمور الآخرة، بأن يهون عليه المشاق فيها، ويرجح وزن الحسنات، ويلقى في قلوب من لهم عنده حق يجب ٱستيفاؤه منه في الآخرة المسامحة وغير ذلك، ويؤخذ منه أن من عسر على معسر عسر عليه، ويؤخذ منه أنه لا بأس على من عسر على موسى، لأن مطله ظلم يحل عرضه وعقوبته. (والثالثة): من ستر مسلماً أطلع منه على ما لا ينبغي إظهاره من الزلات والعثرات، فإنه مأجور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة، فيستره في الدنيا بأن لا يأتي زلة يكره أطلاع غيره عليها، وإن أتاها لم يطلع اللَّه عليها أحداً، وستره في الآخرة بالمغفرة لذنوبه وعدم إظهار قبائحه وغير ذلك، وقد حث صلى اللَّه عليه وآله وسلم على الستر للمسلم فقال في حق ماعز: «هلا سترت عليه بردائك يا هزال»: وقال العلماء: وهذا الستر حمندوب لا واجب، فلو رفعه إلى السلطان كان جائزاً له ولا يأثم به. قلت: ودليله أنه ﷺ لم يلم هزالًا ولا أبان له أنه آثم، بل حرضه على أنه كان ينبغي له ستره، فإن علم أنه تاب وأقلم حرم عليه ذكر ما وقع منه ووجب عليه ستره، وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتمادي في الطغيان. وأما من عرف بذلك فإنه لا يستحب الستر عليه، بل يرفع أمره إلى من له الولاية إذا لم يخف من ذلك مفسدة، وذلك لأن الستر عليه يغريه على الفساد، ويجرئه على أذية العباد، ويجرىء غيره من أهل الشر والعناد، وهذا بعد أنقضاء فعل المعصية. فأما إذا رآه وهو فيها، فالواجب المبادرة لإنكارها والمنع منها مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيره، لأنه من باب إنكار المنكر لا يحل تركه مع الإمكان، وأما إذا رآه يسرق مال زيد فهل يجب عليه إخبار زيد بذلك أو ستر السارق؟ الظاهر أنه يجب عليه إخبار زيد وإلا كان معيناً للسارق بالكتم منه على الإثم، واللَّه تعالى يقول: ﴿ولا تعاونوا على

الإثم والعدوان (١٠) وأما جرح الشهود والرواة والأمناء على الأوقاف والصدقات وغير ذلك، فإنه من باب نصيحة المسلمين الواجبة على كل من أطلع عليها، وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة، وهو مجمع عليه. (الرابعة): الإخبار بأن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، فإنه دال على أنه تعالى يتولى إعانة من أعان أخاه، وهو يدل على أنه يتولى عونه في حاجة العبد التي يسعى فيها وفي حوائج نفسه، فينال من عون الله ما لم يكن يناله بغير إعانته، وإن كان تعالى هو المعين لعبده في كل أموره، لكن إذا كان في عون أخيه زادت إعانة الله، فيؤخذ منه أن ينبغي للعبد أن يشتغل بقضاء حوائج أخيه، في عون أخيه زادت إعانة الله، فيؤخذ منه أن ينبغي للعبد أن يشتغل بقضاء حوائج أخيه، في عون أخيه زادت على أبه تعالى يجازي العبد من جنس فعله، فمن ستر ستر عليه، ومن يسر الحديث دلت على أنه تعالى يجازي العبد من جنس فعله، فمن ستر ستر عليه، ومن يسر عليه ومن أعان أعين. ثم إنه تعالى بفضله وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على المعسر والساتر للمسلم، وجعل تفريج الكربة يجازي به في يوم القيامة، كأنه لعظائم يوم القيامة أخر عز وجل جزاء تفريج الكربة، ويحتمل أن يفرج عنه في الدنيا أيضاً لكنه طوى في الحديث وذكر ما هو أهم.

١٣/١٤٩٤ ــ وَعَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: الْمَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرٍ فَاعِلِهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن ابن مسعود، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "من دل على خير فله مثل أجر فاعله الخرجه مسلم). دل الحديث على أن الدلالة على الخير يؤجر بها الدال عليه كأجر فاعل الخير، وهو مثل حديث "من سن سنة حسنة في الإسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها والدلالة تكون بالإشارة على الغير بفعل الخير، وعلى إرشاد ملتمس الخير على أنه يطلبه من فلان، والوعظ، والتذكير، وتأليف العلوم النافعة. ولفظ خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة، فلله در الكلام النبوي ما أشمل معانيه، وأوضح مبانيه، ودلالته على خير الدنيا والآخرة.

١٤٩٤ _ أخرجه مسلم في كتباب: المذكر والمعناء، بباب: قضل الاجتمناع على تبلاوة القرآن (الحديث ٢٦٩٩).

⁽١) سورة المائدة، الآية: ٢.

١٤/١٤٩٥ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ ٱلنَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنِ ٱسْتَعَاذَكُمْ بِٱللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِٱللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ أَنَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجدُوا فَآدْعُوا لَهُ». أَخْرَجُهُ الْبِيْهَةِيُّ.

ــ (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من ٱستعاذكم باللَّه فأعيذوه ومن سألكم باللَّه فأعطوه ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فأدعوا له، أخرجه البيهقي). وقد أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وفيه زيادة «ومن أستجار باللَّه فأجيروه ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فأدعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه». وفي رواية «فإن عجزتم عن مكافأته فأدعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم، فإن اللَّه يحب الشاكرين، وأخرج الترمذي وقال: حسن غريب امن أعطى عطية فوجد فليجز بها، فإن لم يجد فليشن، فإن من أثنى فقد شكر، ومن كتم فقد كفر، ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبي زور، والحديث دليل على أنه من أستعاذ باللَّه عن أي أمر طلب منه غير واجب عليهُ، فإنه يعاذ ويترك ما طلب منه أن يفعل، وأنه يجب إعطاء من سأله باللَّه، وإن كان قد ورَّد أنه لا يسأل باللَّه إلا الجنة، فمن سأل من المخلوقين باللَّه شيئاً وجب إعطاؤه إلا أن يكون منهياً عن إعطائه. وقد أخرج الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح إلا شيخه _ وهو ثقة على كلام فيه _ من حديث أبي موسى الأشعري، أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «ملغون من سأل بوجه اللَّه، وملعون من سئل بوجه اللَّه ثم منع سائله ما لم يسأل هجراً المنام الهاء وسكون الجيم أي: أمراً قبيحاً لا يليق، ويحتمل ما لم يسأل سؤالًا قبيحاً أي: بكلام يقبح، ولكن العلماء حملوا هذا الحديث على الكراهة، ويحتمل أنه يراد المضطر، ويكون ذكره هنا أن منعه مع سؤاله باللَّه أقبح وأفظع، ويحمل لعن السائل على ما إذا ألح في المسألة حتى أضجر المسؤول ودل الحديث على وجوب المكافأة للمحسن إلا إذا لم يجد فإنه يكافئه بالدعاء وأجزأه إن علم أنه قد طابت نفسه أو لم تطب به، وهو ظاهر الحديث.

٣ ــ باب: الزهد والورع

الزهد هو قلة الرغبة في الشيء، وإن شئت قلت: قلة الرغبة عنه، وفي اصطلاح أهل الحقيقة بغض الدنيا والإعراض عنها. وقيل: ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة. وقيل:

١٤٩٥ - أخرجه البيهقي في كتاب: الصيام، باب: المسئلة في المساجد (الحديث ١٩٩/٤).

أن يخلو قلبك مما خلت منه يدك. وقيل: بذلك ما تملك ولا تؤثر ما تدرك. وقيل: ترك الأسف على معدوم. ونفي الفرح بمعلوم قاله المناوي في تعريفاته. وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر مرفوعاً: «الزهادة في الدنيا ليست بتحريم الحلال ولا إضاعة المال، ولكن الزهادة في الدنيا أن تكون بما في يدي الله أوثق منك بما في يديك، وأن تكون في ثواب المصيبة إذا أنت أصبت بها أرغب منك فيها لو أنها بقيت لك، انتهى. فهذا التفسير النبوي يقدم على كل تفسير. والورع تجنب الشبهات خوف الوقوع في محرم. وقيل: ترك ما يريبك، ونفي ما يعيبك. وقيل: الأخذ بالأوثق وحمل النفس على الأشق، وقيل: النظر في المطعم واللباس، وترك ما به بأس. وقيل: تجنب الشبهات، ومراقبة الخطرات.

1/1897 _ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ _ وَأَهْوَى النُّعْمَانِ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ _: "إِنَّ الْحَلَالَ بَبُنَّ، وَ(') الْحَرَامَ بَيْنَ، وَيَعَنِهُمَا مُشْتَبِهَاتُ، لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ أَتَّقَى الشَّبُهَاتِ فَقَد ٱسْتَبْرَأً للِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى لِي لِي اللهِ مَعَادِمُهُ، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكَ حِمَى، أَلاَ وَإِنَّ حِمْى ٱللَّهِ مَحَادِمُهُ، أَلاَ وَإِنَّ فِي الْجَسَدُ كُلُهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُهُ، أَلا وَهِيَ الْقَلْبُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

— (عن النعمان بن بشير، رضي اللَّه عنهما، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: وأهوى النعمان بإصبعيه إلى أذنيه (إن الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات) ويروي مشبهات بضم الميم وتشديد الموحدة ومشبهات بضمها أيضاً وتخفيف الموحدة (لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ) بالهمزة من البراءة أي حصل له البراءة من الذم الشرعي وصان عرضه من ذم الناس (لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام) أي: يوشك أن يقع فيه، وإنما حذفه لدلالة ما بعده عليه، إذ لو كان الوقوع في

١٤٩٦ ــ أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه (الحديث ٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات (الحديث ١٥٩٩).

⁽١) في نسخة م: وإنَّ.

الشبهات وقوعاً في الحرام لكانت من قسم الحرام البين، وقد جعلها قسماً برأسه، وكما يدل له التشبيه بقوله (كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى اللَّه محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب متفق عليه). أجمع الأثمة على عظم شأن هذا الحديث، وأنه من الأحاديث التي تدور عليها قواعد الإسلام. قال جماعة: هو ثلث الإسلام، فإن دورانه عليه، وعلى حديث «الأعمال بالنيات»، وعلى حديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه. وقال أبو داود: إنه يدور على أربعة. هذه ورابعها حديث «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». وقيل: حديث «ازهد في الدنيا يحبث الله، وأزهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس. قوله: (الحلال بين) أي: قد بينه اللَّه ورسولهِ إما بإعلام بأنه حلال نحو ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ (١) الآية وقوله تعالى: ﴿ فكلوا مما غنمتم حلالًا طيباً﴾ (٢) أو سلكت عنه تعالى ولم يحرمه، فالأصل حله أو بما أخبر عنه رسوله ﷺ بأنه حلال، أو آمنتن اللَّه ورسوله به، فإنه لازم حله. وقوله: (والحرام بين) أي بينه الله لنا في كتابه على لسان رسوله ﷺ نحو ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ (٣) أو بالنهي عنه نحو ﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ (٤) والإخبار عن الحلال بأنه بين إعلام بحل الانتفاع به في وجوه النفع، كما أن الإخبار بأن الحرام بين إعلام باجتنابه وقوله: (وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس) المراد بها التي لم يعرف حلها ولا حرمتها، فصارت مترددة بين الحل والحرمة عند الكثير من الناس وهو الجهال، فلا يعرفها إلا العلماء بنص، فما لم يوجد فيه شيء من ذلك أجتهد فيه العلماء وألحقوه بأيهما بقياس، أو استصحاب، أو نحو ذلك، فإن خفي دليله فالورع تركه، ويدخل تحت (فمن أتقى الشبهات فقد استبرأ) أي: أخذ بالبراءة (لدينه وعرضه) فإذا لم يظهر فيه للعالم دليل تحرمه ولا حله، فإنه يدخل في حكم الأشياء قبل ورود الشرع، فمن لا يثبت للعقل حكماً يقول: لا حكم فيها بشيء، لأن الأحكام شرعية، والفرض أنه لا يعرف فيها حكم شرعي ولا حكم للعقل. والقائلون بأن العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال: التحريم، والإباحة، والوقف. وإنما أختلف في المشتبهات هل هي مما أشتبه تحريمه أو ما أشتبه بالحرام الذي قد صح تحريمه؟ رجح المحققون الأخير، ومثلوا ذلك بما ورد في حديث عقبة بن الحارث الصحابي الذي أخبرته أمة سوداء بأنها أرضعته وأرضعت زوجته، فسأل النبي ﷺ عن ذلك، فقال ﷺ: «كيف وقد

⁽٣) سور المائدة، الآية: ٣.

⁽٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.

⁽١) سورة المائدة، الاية: ٩٦. :

⁽٢) سورة الأنفال، الآية: ٦٩.

قيل» فقد صح تحريم الأخت من الرضاعة شرعاً قطعاً، وقد التبست عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم، ومثله النمرة التي وجدها ﷺ في الطريق فقال: «لولا أني أخاف أنها من الزكاة أو من الصدقة لأكلتها القد صح تحريم الصدقة عليه، ثم التبست هذه التمرة بالحرام المعلوم. وأما ما التبس هل حرمه اللَّه علينا أم لا؟ فقد وردت أحاديث دالة على أنه حلال منها حديث سعد بن أبي وقاص «إن من أعظم الناس إثماً في المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته، فإنه يفيد أنه كان قبل سؤاله حلالاً، ولما أشتبه عليه فحرم من أجل مسألته، ومنها حديث: «ما سكت اللَّه عنه فهو مما عفي عنه» له طرق كثيرة ويدل له قوله تعالى: ﴿ ويحل لهم الطيبات ﴾ (١) فكل ما كان طيباً ولا يثبت تحريمه فهو حلال، وإن أشتبه علينا تحريمه، والمراد بالطيب هو ما أحله اللَّه على لسان رسول اللَّه ﷺ أو سكت عنه. والخبيث ما حرمه وإن عدته النفوس طيباً كالخمر، فإنه أحد الأطيبين في لسان العرب في الجاهلية. وقال ابن عبد البر: إن الحلال الكسب الطيب وهو الحلال المحض، وأن المتشابه عندنا في حبر الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع، ذكره صاحب تنضيد التمهيد في الترغيب في الصدقة نقله عنه السيد محمد بن إبراهيم. وقد حققنا أنه من قسم الحلال البين في رسالتنا المسماة: القول المبين وقال الخطابي: ما شككت فيه فالأولى أجتنابه، وهو على ثلاثة أحوال: واجب ومستجب، ومكروه، فالواجب أجتناب ما يستلزم المحرم، والمندوب أجتناب معاملة من غلب على ماله الحرام، والمكروه أجتناب الرخصة المشروعة. ا هـ. قال في الشرح: وقد ينازع في المندوب، فإنه إذا كان الأغلب الحرام فأولى أن يكون واجب الاجتناب، وهو الذي بني عليه الهادوية في معاملة الظالم فيما لم يظن تحريمه، لأن الذي غلب عليه الحرام يظن فيه التحريم. ا هـ. وقد أوضحنا هذا في حواشي ضوء النهار. وتسم الغزالي الورع أقساماً ورع الصديقين، وهو ترك ما لم يكن فيه بينة واضحة على حله، وورع المتقين وهو ما لا شبهة فيه، ولكن يخاف أن يجر إلى الحرام، وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه أحتمال بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع، وإلا فهو ورع الموسوسين. قلت: ورع الموسوسين قد بوب له البخاري فقال: باب من لم ير الوسواس في الشبهات. كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون أنفلت من إنسان، وكمن ترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري أماله حرام أم حلال؟ ولا علامة تدل على ذلك التحريم، وكمن ترك تناول شيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه، ويكون دليل

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

إباحته قوياً، وتأويله ممتنع أو مستبعد، والكلام في الحديث متسع، وفي هذا كفاية. وقوله: (إن لكل ملك حمى) إخبار عما كانت عليه ملوك العرب وغيرهم، فإنه كان لكل واحد حمى يحميه من الناس ويمنعهم عن دخوله، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن أراد نجاة نفسه من العقوبة لم يقربه خوفاً من الوقوع فيه، وذكر هذا كضرب المثل للمخاطبين، ثم أعلمهم أن حماه تعالى: الذي حرمه على العباد. وقوله: (ومن وقع في الشبهات الخ) أي: من وقع فيها فقد حام حول حمى الحرام، فيقرب ويسرع أن يقع فيه. وفيه إرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام، وإن كانت غير محرمة، فإنه يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه، فمن أحتاط لنفسه لا يقرب الشبهات لئلا يدخل في المعاصي، ثم أخبر ﷺ منبهاً مؤكداً، بأن في الجسد مضغة، وهي القطعة من اللحم، سميت بذلك لأنها تمضغ في الفم لصغرها، وأنها مع صغرها عليها مدار صلاح الجسد وفساده، فإن صلحت صلح، وإن فسدت فسد، وفي كلام الغزالي أنه لا يراد بالقلب المضغة، إذ هي موجودة للبهائم مدركة بحاسة البصر، بل المراد بالقلب لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق، وتلك اللطيفة هي حقيقية الإنسان، وهي المدركة العارفة من الإنسان، وهو المخاطب والمعاقب والمطالب، ولهذه اللطيفة علاقة مع القلُّب الجسماني، وذكر أن جميع الحواس والأعضاء أجناد مسخرة للقلب، وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والأعوان وهو المتصرف فيها والمراد لها، وقد خلقت مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافاً ولا عليه تمرداً، فإذا أمر العين بالانفتاح انفتحت، وإذا أمر الرجل بالحركة تحركت، وإذا أمر اللسان بالكلام وجزم به تكلم، وكذا سائر الأعضاء، وتسخير الأعضاء والحواس للقلب يشبه من وجه تسخير الملائكة للَّه تعالى، فإنهم جبلوا على طاعته لا يستطيعون له خلافاً، وإنما يفترقان في شيء وهو أن الملائكة عالمة بطاعتها للرب والأجفان تطيع بالانفتاح والانطباق على سبيل التسخير، وإنما أفتقر القلب إلى الجنود من حيث أفتقاره إلى المركب والزاد لسفره إلى اللَّه تعالى، وقطع المنازل إلى لقائه، فلأجله خلقت القلوب قال اللَّه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتِ الْجَرْرِ والإنس إلا ليعبدون﴾(١) وإنما مركبه البدن وزاده العلم، وإنما الأسباب التي توصله إلى الزاد وتمكنه من التزود منه هو العمل الصالح، ثم أطال في هذا المعنى بما يحتمل مجلدة لطيفة، وإنما أشرنا إلى كلامه ليعلم مقدار الكلام النبوي، وأنه بحر قطراته لا تنزف. وأما كونه محل العقل أو محله الدماغ، فليست من مسائل علم الأثار حتى يشتغل بذكرها وذكر الخلاف فيها.

⁽١) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

٢/١٤٩٧ _ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ «تعِسَ عَبْدُ ٱلدَّينَارِ وَٱلدَّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ، إِنْ أَعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن أبي هربرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: تعس) في القاموس كسمع ومنع وإذا خاطبت قلت: تعس كمنع، وإذا حكيت قلت: تعس كفرح وهو الهلاك، والعثار، والسقوط، والشر، والبعد، والانحطاط (عبد الدينار واللدهم والقطيفة) الثوب الذي له خمل (إن أعطى رضي وإن لم يعط لم يرض. أخرجه البخاري) أراد بعبد الدينار والدرهم: مَنْ استعبدته الدنيا بطلبها. وصار كالعبد لها تتصرف فيه تصرف المالك، لينالها وينغمس في شهواتها ومطالبها. وذكر الدينار والدرهم مجرد مثال، إلا فكل من أستعبدته الدنيا في أي أمر وشغلته عما أمر الله تعالى، وجعل رضاه وسخطه متعلقاً بنيل ما يريد أو عدم نيله فهو عبده، فمن الناس من يستعبده حب الإمارت، ومنهم من يستعبده حب الصور، ومنهم من يستعبده حب الأطيان. وأعلم أن المذموم من الدنيا كل ما يبعد العبد عن الله تعالى، ويشغله عن واجب طاعته وعبادته لا ما يعنيه على الأعمال الصالحة، من حظامها (وإن لم يعط لم يرض) أي عنه تعالى ولا عن نفسه، فصار ساخطاً فهذا الذي نعس، لأنه أدار رضاه على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه. والحديث نظير قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه﴾(١) الآية.

٣/١٤٩٨ – وَعَنِ أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ أَخَذَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبَيْ، فَقَالَ: ﴿ كُنْ فِي ٱلدُّنْيَا كَأَنَّكَ خَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ﴾. وَكَانَ ٱبْنُ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: ﴿ إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَيْكَ لِمَوْتِكَ ، أَخْرَجَهُ الْبخَارِئُ .

ــ (وعن ابن عمر، رضي اللَّه عنهما، قال: أخذ رسول اللَّه ﷺ بمنكبي) يروى

١٤٩٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: ما يتقي من فتنة المال، وقوله تعالى: ﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾ (الحديث ٦٤٣٥).

⁽١) سورة الحج، الَّاية: ١١.

١٤٩٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: قوله ﷺ: اكن في الدنيا كأنك غريب، أو عابر سبيل٠.

بالإفراد والتثنية، وهو بكسر الكاف مجمع الكتف والعضد (فقال: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وكان ابن عمر رضي اللَّه عنهما يقول: إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لسقمك، ومن حياتك لموتك، أخرجه البخاري). الغريب من لا مسكن له يأويه، ولا سكن يأنس به، ولا بلد يستوطن فيه، كما قيل في المسيح سعد المسيح يسيح، لا ولد يموت ولا بناء يخرب. وعطف أبو عابر سبيل من باب عطف الترقى، و «أو) ليست للشك بل للتخيير أو الإباحة. والأمر للإرشاد والمعنى: قدر نفسك ونزلها منزلة من هو غريب أو عابر سبيل، لأن الغريب قد يستوطن ويحتمل أن «أو» للإضراب والمعنى: بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل، لأن الغريب قد يستوطن بلداً بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة إلى مقصده، والمقصد هنا إلى الله ﴿وَأَنَ إِلَى رَبُّكَ المُنتهى﴾ (١٠ قال ابن بطال: لما كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس، بل هو مستوحش منهم لا يكاد يمر بمن يعرفه فيأنس به، فهو ذليل في نفسه خائف، وكذلك عابر السبيل لا ينفذ في سفره إلا بقوته، وتخفيفه من الأثقال غير متشبث بما يمنعه عن قطع سفره، معه زاده وراحلته يبلغانه إلى ما يعنيه من مقصده. وفي هذا إشارة إلى إيثار الزهد في الدنيا، وأخذ البلغة منها والكفاف، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى غاية سفره، فكذلك المؤمن من لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر مما يبلغه المحل. وقوله: (وكان. ابن حمر النح) قال بعض العلماء: كلام ابن عمر متفرع من الحديث المرفوع، وهو متضمن لنهاية تقصير الأجل من العاقل إذا أمسى ينبغي له أن لا ينتظر الصباح، وإذا أصبح ينبغي له أن لا ينتظر المساء، بل يظن أن أجله يدرك قبل ذلك. وفي كلامه الإخبار بأنه لا بد للإنسان من الصحة والمرض، فيغتم أيام صحته وينفق ساعاته فيما يعود عليه نفعه، فإنه لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعة، ولأنه إذا مرض كتب له ما كان يعمل صحيحاً، فقد أخذ من صحته لمرضه حظه من الطاعات وقوله: (من حياتك لموتك) أي أخذ من أيام الصحة والنشاط لموتك، بتقديم ما ينفعك بعد الموت، وهو نظير حديث «بادروا بالأعمال سبعاً ما تنتظرون إلا فقراً منسياً، أو غنى مطغياً، أو مرضاً مفسداً، أو هرماً مفنداً، أو موتاً مجهزاً، أو الدجال، فإنه منتظر، أو الساعة، والساعة أدهى وأمر، أحرجه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة.

⁽١) صورة النجم، الآية: ٤٢.

4/ ۱٤۹٩ عَنْ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

__(وعن ابن عمر، رضي اللّه عنهما، قال: قال رسول اللّه ﷺ: "من تشبه بقوم فهو منهم" أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان). الحديث فيه ضعف وله شواهد عند جماعة من أثمة الحديث عن جماعة من الصحابة تخرجه عن الضعف، ومن شواهده ما أخرجه أبو يعلى مرفوعاً من حديث ابن مسعود "من رضي عمل قوم كان منهم". والحديث دال على أن من تشبه بالفساق كان منهم، أو بالكفار، أو بالمبتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة، قالوا: فإذا تشبه بالكافر في زي، واعتقد أن يكون بذلك مئله، فإن لم يعتقد ففيه خلاف بين الفقهاء منهم من قال: يكفر وهو ظاهر الحديث، ومنهم من قال: لا يكفر ولكن يؤدب.

٠٠٥٠/٥ ــ رَعَنِ ٱبْنِ عَبَّاسِ قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْماً، فَقَالَ: «يَا غُلاَمُ، آخْفَظِ ٱللَّهَ يَجِدُهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ ٱللَّهِ، وَإِذَا اللَّهِ وَإِذَا اللَّهِ وَإِذَا اللَّهِ اللَّهِ، وَإِذَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ، وَإِذَا اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ الللّهُ الللْهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللْهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّ

— (وعن ابن عباس ، رضي الله عنهما، قال: كنت خلف النبي الله يوماً فقال:
هيا خلام احفظ الله يحفظك) جواب الأمر (احفظ الله تجده) مثله (تجاهك) في القاموس وجاهك وتجاهك مثلين تلقاء وجهك (وإذا سألت) حاجة من حواثج الدارين (فاسأل الله) فإن بيده أمورهما (وإذا أستعنت فأستعن بالله» رواه الترمذي وقال: حسن صحيح). وتمامه «راعلم أن الأمة لو أجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن أجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، جفت الأقلام وطريت الصحف، وأخرجه أحمد عن ابن عباس بإسناد حسن بلفظ: وكنت رديف النبي فقال: يا غلام أو يا غليم ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟ فقلت بلى، قال: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، وإذا سألت فأسأل الله، وإذا أستعنت فأستعن بالله قد جف القلم بما هو كائن، فلو أن الخلق جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله تعالى لم يقدروا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء

١٤٩٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: اللباس، باب: في لبس الشهرة (الحديث ٢٠٣١).

١٥٠٠ _ أخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب: ٥٩ _ (الحديث ٢٥١٦) وقال: حديث حسن

لم يكتبه اللَّه عليك لم يقدروا عليه، وأعلم أن في الصبر ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكربة، وأن مع العسر يسرا» وله ألفاظ أخر، وهو حديث جليل أفرده بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد، فإنه أشتمل على وصايا جليلة، والمراد من قوله: (احفظ الله) أي حدوده وعهوده وأوامره ونواهيه. وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتثال، وعند نواهيه بالاجتناب. وعند حدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهى عنه، فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها. وقال تعالى: ﴿والحافظون لحدود اللَّه ﴾(١) وقال: ﴿لهٰذا ما توعدون لكل أواب حفيظ ﴾(٢) فسر العلماء الحفيظ بالحافظ لأوامر اللَّه. وفسر بالحافظ لذنوبه حتى يرجع منها، فأمره ﷺ بحفظ اللَّه يدخل فيه كل ما ذكر وتفاصيلها واسعة. وقوله: (تجده أمامك) وفي اللفظ الآخر (يحفظك) والمعنى متقارب أي: تجده أمامك بالحفظ لك من شرور الدارين جزاء وفاقاً من باب ﴿وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم﴾ (٣) يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب. وعن كل أمر: موهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَبُوهِمَا صَالَحاً﴾(٤). وقوله: (فاسأل اللَّه) أمر بإفراد اللَّه عز وجل بالسؤال وإنزال الحاجات به وحده. وأخرج الترمذي مرفوعاً: «سلوا اللَّه من فضله، فإن اللَّه يحب أن يسأل» وفيه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من لا يسأل اللَّه يغضب عليه» وفيه: «إنَّ اللَّه يحب الملحين في الدعاء، وفي حديث آخر: «يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شسع نعله إذا أنقطع» وقد بايع النبي ﷺ جماعة منَ الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئاً منهم الصديق وأبو ذر وثوبان، وكان أحدهم يسقط موطه أويسقط خطام ناقته فلا يسأل أحداً أن يناوله. وإفراد اللَّه بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع، فإن السؤال بذل لماء الوجه وذل لا يصلح إلا للَّه تعالى، لأنه القادر على كل شيء الغني مطلقاً، والعباد بخلاف هذا. وفي صحيح مسلم عن أبي ذر، رضي اللَّه عنه ﷺ، حديث قدسي فيه: "يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا غمس في البحر، وزاد في الترمذي وغيره: «وذلك بأنى جواد واجد ماجد، أفعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام، إذا أردت شيئاً فإنما أقول له كن فيكون. وقوله: (إذا استعنت فاستعن باللَّه) مأخوذ من قوله: ﴿وإِياكُ نستعين﴾ (٥) أي: نفردك بالاستعانة. أمره ﷺ أن يستعين باللَّه وحده في كل أموره أي إفراده بالاستعانة على ما يريده

⁽١) سورة التوبة، الآية: ١١٢. ﴿ ٣) سورة البقرة، الآية: ٤٠. ﴿ ٥) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

 ⁽٢) سورة ق، الآية: ٣٢. . . (٤) سورة الكهف، الآية: ٨٨.

في إفراده تعالى بالاستعانة فائدتان: فالأولى أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في الطاعات، والثانية أنه لا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا اللَّه عز وجل، فمن أعانه اللَّه فهو المعان، ومن خذله فهو المخذول. وفي الحديث الصحيح : «احرص على ما ينفعك وأستعن باللَّه ولا تعجز» وعلم على العباد أن يقولون في خطبة الحاجة «الحمد للَّه نستعينه»، وعلم معاذاً أن يقول دبر الصلاة: «اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، فالعبد أحوج إلى مولاه في طلب إعانته على فعل المأمورات، وترك المحظورات، والصبر على المقدورات. قال سيدنا يعقوب على الصبر على المقدور: ﴿واللَّه المستعان على ما تصفون ﴾ (١) وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام بالأسباب، فإنها من جملة سؤال اللَّه والاستعانة به، فإن من طلب رزقه بسبب من أسباب العيش المأذون فيها رزق من جهته فهو منه تعالى، وإن حرم فهو لمصلحته لا يعلمها ولو كشف الغطاء لعلم أن الحرمان خير من العطاء. والكسب الممدوح المأجور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية له ولمن يعوله، أو الزائد على ذلك إذا كان يعده لقرض محتاج، أو صلة رحم، أو إعانة طالب علم، أو نحوه من وجوه الخير لا لغير ذلك، فإنه يكون من الاشتغال بالدنيا وفتح باب محبتها الذي هو رأس كل خطيئة. وقد ورد في الحديث اكسب الحلال فريضة الخرجه الطبراني والبيهقي والقضاعي عن ابن مسعود مرفوعاً وفيه عباد بن كثير ضعيف. وله شاهد من حديث أنس عند الديلمي «طلب الحلال واجب» ومن حديث ابن عباس مرفوعاً: «طلب الحلال جهاد» رواه القضاعي ومثله في الحلية عن ابن عمر قال العلماء: الكسب الحلال مندوب أو واجب إلا للعالم المشتغل بالتدريس، والحاكم المستغرقة أوقاته في إقامة الشريعة، ومن كان من أهل الولايات العامة كالإمام، فترك الكسب بهم أولى لما فيه من الاشتغال عن القيام بما هم فيه، ويرزقون من الأموال المعدة للمصالح.

7/10·1 - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ، قَالَ: ﴿جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، دُلِّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي ٱللَّهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ». وَقَالَ: ﴿أَزْهَدُ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ». رَوَاهُ أَبْنُ مَاجَهْ، وَسَنَدَهُ حَسَنٌ.

- (وعن سهل بن سعد قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول اللَّه دلني

⁽١) سورة يوسف، الآية: ١٨.

١٥٠١ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: الزهد في الدنيا (الحديث ٢٠٤١).

على عمل إذا عملته أحبني الله وأحبني الناس، فقال: إزهد في الدنيا يحبك الله، وأزهد فيما عند الناس يحبك الناس، رواه ابن ماجه وغيره وسنده حسن). فيه خالد ابن عم، والقرشي مجمع على تركه ونسب إلى الوضع فلا يصح قول الحاكم إنه صحيح. وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس برجال ثقات، إلا أنه لم يثبت سماع مجاهد من أنس، وقد روي مرسلا، وقد حسن النووي الحديث كأنه لشواهده. والحديث دليل شرف الزهد وفضله، وأنه يكون سبباً لمحبة الله لعبده ولمحبة الناس له، لأن من زهد فيما هو عند العباد أحبوه، لأنه جبلت الطبائع على أستتثقال من أنزل بالمخلوقين حاجاته، وطمع فيما في أيديهم. وفيه أنه لا بأس بطلب محبة العباد والسعي بالمخلوقين حاجاته، وطمع فيما في أيديهم، وفيه أنه لا بأس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسب ذلك، بل هو مندوب إليه أو واجب كما قال ﷺ: "والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا» وأرشد ﷺ إلى إفشاء السلام، فإنه من جوالب المحبة وإلى التهادي ونحو ذلك.

٧/١٥٠٢ هـ وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ٱللَّهَ يُعُولُ: «إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيِّ الْغَنِيِّ الْخَفِيِّ. أَخْرَجهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله على يقول: الله يحب العبد التقي الغني المخفي الخرجه مسلم). فسر العلماء محبة الله لعبده بأنها إرادته لخير له وهدايته ورحمته، ونقيض ذلك بغض الله له. والتقي هو الآتي بما يجب عليه المجتنب لما يحرم عليه، والغني هو غني النفس، فإنه الغني المحبوب قال على: «ليس الغنى بكثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس، وأشار عياض إلى أن المراد به غنى المال وهو محتمل، والخفي بالخاء المعجمة والفاء أي الخامل المنقطع إلى عبادة الله والاشتغال بأمور نفسه، وضبطه بعض رواة مسلم بالحاء المهملة ذكره القاضي عياض، والمراد به الوصول للرحم اللطيف بهم وبغيرهم من الضعفاء، وفيه دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط.

٨/١٥٠٣ هـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ". رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

١٥٠٢ _ أخرجه مسلم في كتاب: الزهد والرقاق، باب: الزهد والرقاق (الحديث ٢٩٦٥).

١٥٠٣ ــ أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: _ ١١ ـ (الحديث ٢٣١٧).

_ (وعن أبي هربرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: قمن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) أي: همه من عناه يعنوه ويعنيه أهمه (رواه الترمذي وقال حسن). هذا الحديث من جوامع الكلم النبوية، يعم الأقوال كما روي أن في صحف إبراهيم عليه السلام من عد كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه، ويعمم الأفعال فيندرج فيه ترك التوسع في الدنيا، وطلب المناصب، والرياسة، وحب المحمدة، والثناء وغير ذلك مما لا يحتاج إليه المرء في إصلاح دينه وكفايته من دنياه. وأما أشتغال العلماء بالمسائل الفرضية فقيل: إنه ليس من الاشتغال بما لا يعني، بل هو مما يؤجرون فيه، لأنهم لما عرفوا من الأحاديث النبوية أنه في آخر الزمان يقل العلم ويفشو الجهل، أجتهدوا في ذلك لما يأتي من الزمان، ومن يأتي من العباد المحتاجين إلى معرفة الأحكام مع عجزهم عن البحث، فإنهم أتعبوا القرائح وخرجوا التخاريج وقدروا التقادير. والأعمال بالنيات (قلت:) لا يخفى أن تخريج التخاريج وتقدير التقادير ليس من العلم المحمود، لأن غايتها أقوال خرجت من أقوال المجتهدين، وليست أقوالاً لهم، ولا أقوالاً لمن يخرجها، ولا أحتياج إليها، والعمل بها مشكل، إذ ليست لقائل، إذ القائل بها ليس بمجتهد ضرورة فلا يقلد، لأنه إنما يقلد مجتهد عدل، والفرض أن المخرجين ليسوا مجتهدين، وأما تقدير التقادير فإنه قسم من التخاريج، إذ غالب ما يقدر أنه يجاب عنه بأقوال المخرجين، وفي كلام على عليه السلام العلم نقطة كثرها الجهال، بل هذه الموضوعات في التخاريج كانت مضرة للناظر في الكتاب والسنة، إذ شغلت الناظرين عن النظر فيهما ونيل بركتهما، فقطعوا الأعمال في تقرير تلك التخاريج، وقد أشبع الكلام على ذلك، وعلى ذم الاشتغال به طوائف من علماء التحقيق، وإن كان الاشتغال بها قد عم كل فريق.

٩/١٥٠٤ _ وَعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيْكَرِبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَا مَلَأَ ٱبْنُ آَبْنُ اَبْنُ آَبَنُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَلَأَ ٱبْنُ آَدُمَ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ (١)». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ.

__ (وعن المقدام بن معد يكرب قال: قال رسول اللّه على: ما ملا ابن آدم وعاء شراً من بطنه. أخرجه الترمذي). وأخرجه ابن حبان في صحيحه وتمامه: "فحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه، فإن كان فاعلاً لا محالة" وفي لفظ ابن ماجه: "فإن غلبت ابن آدم نفسه فثلثاً لطعامه، وثلثاً لشرابه، وثلثاً لنفسه" والحديث دليل على ذم التوسع في المأكل والشبع

١٥٠٤_ أخرجه الترمذي في كتاب: الزهد باب: ما جاء في كراهية كثرة الأكل (الحديث ٢٣٨٠).

⁽١) في نسخة م: بطني.

والامتلاء، والأخبار عنه بأنه شر لما فيه من المفاسد الدينية والبدنية، فإن فضول الطعام مجلبة للسقام ومثبطة عن القيام بالأحكام، وهذا الإرشاد إلى جعل الأكل ثلث ما يدخل المعدة من أفضل ما أرشد إليه سيد الأنام عَلِيَّة، فإنه يخف على المعدة، ويستمد من البدن الغذاء، وتنتفع به القوى، ولا يتولد عنه شيء من الأدواء. وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذم الشبع، فقد أخرَج البزار بإسنادين أحدهما رجاله ثقات مرفوعاً بلفظ: ﴿أَكثرهم شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة، قاله ﷺ لأبي جحيفة لما تجشأ فقال: «ما ملأت بطني منذ ثلاثين سنة». وأخرج الطبراني بإسناد حسن «أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة؛ زاد البيهقي الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر. وأخرج الطبراني بسند جيد أنه ﷺ رأى رجلًا عظيم البطن فقال بإصبعه: «لو كان في غير هذا لكان خيراً لك». وأخرج البيهقي واللفظ له وأخرجه الشيخان مختصراً «ليؤتين يوم القيامة بالعظيم الطويل الأكول الشروب، فلا يزن عند الله جناح بعوضة اقرؤا إن شئتم: ﴿فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ﴾(١١). وأخرج ابن أبي الدنيا (أنه صلى أصابه جوع يوماً فعمد إلى حجر فوضعه على بطنه ثم قال: ألا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة، ألا رب مكرم لنفسه وهو لها مهين، ألا رب مهين لنفسه وهو لها مكرم، وصح حديث «من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت؛. وأخرج البيهقي بإسناد فيه ابن لهيعة عن عائشة قالت: ﴿ رَآنِي النبي ﷺ وقد أكلت في اليوم مرتين فقال يا عائشة: أما تحبين أن لا يكون لك شغل إلا جوفك الأكل في اليوم مرتين من الإسراف واللَّه لا يحب المسرفين، وصح «كلوا وأشربوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة». وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط «سيكون رجال من أمتي يأكلون ألوان الطعام، ويشربون ألوان الشراب، ويلبسون ألوان الثياب، ويتشدقون في الكلام فأولئك شرار أمتي». وقال لقمان لابنه: يا بني إذا أمتلأت المعدة نامت الفكرة، وخرست الحكمة، وقعدت الأعضاء عن العبادة، وفي الخلو عن الطعام فوائد وفي الامتلاء مفاسد، ففي الجوع صفاء القلب، وإيقاد القريحة، ونفاذ البصيرة، فإن الشبع يورث البلادة، ويعمى القلب، ويكثر البخار في المعدة، والدماغ كشبه السكر، حتى يحتوي على معادن الفكر، فيثقل القلب بسببه عن الجريان في الأفكار، ومن فوائده كسر شهوة المعاصى كلها، والاستيلاء على النفس الأمارة بالسوء، فإن منشأ المعاصى كلها الشهوات والقوى، ومادة القوى الشهوات، والشهوات لا محالة الأطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة، وقوة، وإنما السعادة كلها في أن يملك الرجل نفسه، والشقاوة كلها في أن تملكه نفسه. قال

سورة الكهف، الآية: ١٠٥.

ذو النون: ما شبعت قط إلا عصيت أو هممت بمعصية. وقالت عائشة رضي الله عنها: أول بدعة حدثت بعد رسول الله على الشبع، إن القوم لما شبعت بطونهم جمحت بهم نفوسهم إلى الدنيا. ويقال: الجوع خزانة من خزائن الله، وأول ما يندفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام، فإن الجائع لا تتحرك عليه شهوة فضول الكلام فيتخلص من آفات اللسان، ولا تتحرك عليه شهوة الفرج فيتخلص من الوقوع في الحرام، ومن فوائده قلة النوم، فإن من أكل كثيراً شرب كثيراً فنام طويلاً، وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات كل منفعة دينية ودنيوية، وعد الغزالي في الأحياء عشر فوائد لتقليل الطعام، وعد عشر مفاسد للتوسع منه، فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك، فإنها تميل به إلى الشره ويصعب تداركها وليرضها من أول الأمر على السداد، فإن ذلك أهون له من أن يجرثها على الفساد، وهذا أمر لا يحتمل الإطالة، إذ هو من الأمور التجريبية التي قد جربها كل إنسان والتجربة من أقسام البرهان.

٥٠٥ / ١٠ _ وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَبْرُ الْخَطَّاثِينَ النَّوَّابُونَ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَٱبْنُ مَاجَهْ، وَسَنَدُهُ قَوِيِّ

__ (وعن أنس، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: كل بني آدم خطّاء) أي: كثيرو الخطأ إذ هو صيغة مبالغة (وخير الخطائين التوابون. أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوي). والحديث دال على أنه لا يخلو من الخطيئة إنسان، لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لمولاه في فعل ما إليه دعاه وترك ما عنه نهاه، ولكنه تعالى بلطفه فتح باب التوبة لعباده، وأخبر أن خير الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطأ. وفي الأحاديث أدلة على أن العبد إذا عصى الله وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك، ولن يهلك على الله إلا هالك، وقد خص من هذا العموم يحيى بن زكريا عليه السلام، فإنه قد ورد أنه ما هم بخطيئة. وروي أنه لقيه إبليس ومعه معاليق من كل شيء فسأله عنها، فقال: هي الشهوات التي أصيب بها بني آدم، فقال: هل لي فيها شيء؟ قال: ربما شبعت فشغلناك عن الصلاة والذكر، قال: هل غير ذلك؟ قال: لا، قال: لله علي أن لا أملاً بطني من طعام أبداً فقال إبليس: للّه علي أن لا أنصح مسلماً أبداً.

ه ١٥٠ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب: ـ ٤٩ ـ (الحديث ٢٤٩٩)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: ذكر التوية (الحديث ٤٢٥١).

٦٠/١٥٠٦ - وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَ أَنَّهُ مَوْقُونٌ مِنْ قَوْلِ لُقْمَانَ الْجُكِيم.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: الصمت حكمة وقليل فاعله. أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف، وصحح أنه موقوف من قول لقمان الحكيم). وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فرآه يسرد درعاً لم يكن رآها قبل ذلك، فجعل يتعجب مما رأى، فأراد أن يسأله عن ذلك، فمنعته حكمته عن ذلك فترك ولم يسأله، فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال: نعم الدرع للحرب فقال لقمان الصمت حكمة مالحديث. وقيل: تردد إليه سنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله. وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه والمراد به عن فضول الكلام.

(وقد) وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقلاء والشعراء. وفي الحديث: «من صمت نجا» وقال عقبة بن عامر: قلت لرسول اللَّه ﷺ ما النجاة؟ قال: «أمسك عليك لسانك» الحديث. وقال ﷺ: «من تكفل لي بما بين لحييه، ورجليه أتكفل له بالجنة». وقال معاذ رضي اللَّه عنه له ﷺ: أنؤاخذ بما نقول؟ قال: «ثكلتك أمك وهل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم». وقال ﷺ: «من كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلي فليقل خيراً أو ليصمت» والأحاديث فيه واسعة جداً والآثار عن السلف كذلك. وأعلم أن فضول الكلام لا تنحصر، بل المهم محصور في كتاب اللَّه تعالى حيث قال: ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس﴾(١) وآفاته لا تنحصر فعد منها الخوض في الباطل، وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة النساء، ومجالس الخمر، ومواقف الفساق، وتنعم الأغنياء، وتجبر الملوك، ومراسمهم المذمومة، وأحوالهم المكروهة، فإن كل ذلك مما لا يحل الخوض فيه فهذا حرام. ومنها الغيبة والنميمة، وكفي بهما هلاكاً في الدين، ومنها المراء والمجادلة والمزاح. ومنها الخصومة، والنميمة، وكفي بهما هلاكاً في الدين، ومنها المراء والمجادلة والمزاح. ومنها الخصومة، الغزالي في الأحياء عشرين آفة وذكر في كل آفة كلاماً بسيطاً حسناً، وذكر علاج هذه الأفات.

⁽١) سورة النساء، الآية: ١١٤.

٤ ـ باب: الترهيب من مساوى، الأضلاق

١/١٥٠٧ _ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ، فَإِنِّ الْحَسَدَ، فَإِنَّ الْعَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢/١٥٠٨ ـــ وَلاِبْنِ مَاجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ نَحْوَهُ.

— (عن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: اياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، أخرجه أبو داود. ولابن ماجه من حديث أس نحوه). إياكم ضمير منصوب على التحذير، والمحذر منه الحسد. وفي الحسد أحاديث وآثار كثيرة. ويقال كان أول ذنب عصى الله به الحسد، فإنه أمر إبليس بالسجود لآدم فحسده فأمتنع عنه فعصى الله فطرده، وتولد من طرده كل بلاء وفتنة عليه وعلى العباد. والحسد لا يكون إلا على نعمة، فإذا أنعم الله على أخيك نعمة فلك فيها حالتان، إحداهما أن تكره تلك النعمة وتحب زوالها، وهذه الحالة تسمى حسداً، الثانية أن لا تحب زوالها ولا تكره وجودها ودوامها له، ولكنك تريد لنفسك مثلها فهذا يسمى غبطة، فالأول حرام على كل حال إلا نعمة على كافر أو فاجر، وهو يستعين بها على تهييج الفتنة، وإفساد ذات البين، وإيذاء العباد فهذه لا يضرك كراهتك لها ولا محبتك زوالها، فإنك لم تحب زوالها من حيث هي نعمة، بل من حيث هي آلة للفساد. ووجه تحريم الحسد ما علم من الأحاديث، أنه تسخط لقدر الله تعالى وحكمته في تفضيل بعض عباده على بعض ولذا قيل:

ألا قل لمن كان لي حاسداً أتدري على من أسأت الأدب أسأت على الله في فعله لأنك لم ترض لي ما وهب

ثم الحاسد إن وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا إثم عليه، بل لعلم مأجور في مدافعة نفسه. فإن سعى في زوال نعمة المحسود فهو باغ، وإن لم يسع ولم يظهره لمانع العجز، فإن كان بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وإلا فلا أي لا وزر عليه، لأنه لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية، فيكفيه في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها. وفي الإحياء فإن كان بحيث لو ألقى الأمر إليه ورد إلى آختياره لسعى في إزالة النعمة فهو حسود حسداً مذموماً وإن كان تزعه التقوى عن إزالة ذلك فيعفى عنه

١٥٠٧ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في الحسد (الحديث ٤٩٠٣).

١٥٠٨ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الزهد، باب: الحسد (الحديث ٤٢٠٨).

ما يجده في نفسه من أرتياجه إلى زوال النعمة عن محسوده مهما كان كارهاً لذلك من نفسه بعقله ودينه. وهذا التفصيل يشير إليه ما أخرجه عبد الرزاق مرفوعاً: اثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما المخرج منها يا رسول اللَّه قال: «إذا تطيرت فلا ترجع وإذا ظننت فلا تحقق وإذا حسدت فلا تبغ، وأخرج أبو نعيم «كل أبن آدم حسود ولا يضر حاسداً حسده ما لم يتكلم باللسان أو يعمل باليد، وفي معناه أحاديث لا تخلو عن مقال. وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي أن الحسد مراتب، وهي إما محبة زوال نعمة الغير وإن لم تنتقل إلى الحاسد، وهذا غاية الحسد، أو مع آنتقالها إليه أو آنتقال مثلها إليه، وإلا أحب زوالها لئلا يتميز عليه أولاً مع محبة زوالها، وهذا الأخير هو المعفو عنه من الحسد إن كان في الدنيا والمطلوب إن كان في الدين انتهى. وهذا القسم الأخير يسمى غيرة، فإن كان في الدين فهو المطلوب، وعليه حمل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر أنه قال: قال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم: «لا حسد إلا في أثنتين رجل آتاه اللَّه القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه اللَّه مالاً فهو ينفق منه آناء الليل وآناء النهار» والمراد أنه يغار ممن أتصف بهاتين الصفتين، فيقتدى به محبة للسلوك في هذا المسلك، ولعل تسميته حسداً مجاز. والحديث دليل على تحريم الحسد وأنه من الكبائر. ونسبة الأكل إليه مجاز من باب الاستعارة. وقوله: (كما تأكل النار الحطب). تحقيق لذهاب الحسنات بالحسيد، كما يذهب الحطب بالنار ويتلاشى جرمه. وأعلم أن دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد، أنه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا، وأنه يعود وبال حسده عليه في الدارين، إذ لا تزول نعمة بحسد قط وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان، لأن الكفار يحبون زواله عن المؤمنين، بل المحسود يتمتع بحسنات الحاسد، لأنه مظلوم من جهة، سيما إذا أطلق لسانه بالانتقاص والغيبة وهتك الستر وغيرها من أنواع الإيذاء، فيلقى اللَّه مفلساً من الحسنات، محروماً من نعمة الآخرة، كما حرم من نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا، فإذا تأمل العاقل هذا عرف أنه جر لنفسه بالحسد كل غم ونكد في الدنيا والآخرة.

٣/١٥٠٩ ـ وَعَنْهُ، رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصَّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ ٱلَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

١٥٠٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: الحذر من الغضب (الحديث ٢١١٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: فضل من يملك نفسه عند الغضب (الحديث ٢٦٠٩).

_ (وعن أبي هريرة، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة) بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالعين المهملة، على زنة همزة صيغة مبالغة أي كثير الصرع (إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب، متفق عليه). المراد بالشديد هنا شدة القوة المعنوية، وهي مجاهدة النفس وإمساكها عند الشر ومنازعتها للجوارح للانتقام ممن أغضبها، فإن النفس في حكم الأعداء الكثيرين، وغلبتها عما تشتهيه في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيما يريدونه منه، وفيه إشارة إلى أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو، لأنه على جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة. وحقيقة الغضب حركة النفس إلى خارج الجسد لإرادة الانتقام. والحديث فيه إرشاد إلى أن من أغضبه أمر، وأرادت النفس المبادرة إلى الانتقام ممن أغضبه، أن يجاهدها ويمنعها عما طلبت، والغضب غريزة في الإنسان، فمهما قصد أو توزع في غرض ما أشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم، لأن البشرة تحكي لون ما وراءها، وهذا إذا غضب على من دونه وأستشعر القدرة عليه، وإن كان ممن فوقه تولد منه أنقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب، فيصفر اللون خوفاً، وإن كان على النظير تردد الدم بين أنقباض وأنبساط، فيحمر ويصفر، والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كتغير اللون والرعدة في الأطراف، وخروج الأفعال على غير ترتيب، وٱستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حالة غضبه لسكن غضبه حياء من قبح صورته، وٱستحالة خلقته هذا في الظاهر. وأما في الباطن فقبحه أشد من الظاهر، لأنه يولد حقداً في القلب وإضمار السوء على أختلاف أنواعه، بل قبح باطنه متقدم على تغير ظاهره، فإن تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن، فيظهر على اللسان الفحش والشتم، ويظهر في الأفعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المفاسد. وقد ورد في الأحاديث دواء هذا الداء، فأخرج ابن عساكر موقوفاً: «الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار والماء يطفىء النار، فإذا غضب أحدكم فليغتسل،، وفي رواية: ﴿فليتوضأ وأخرج ابن أبي الدنيا إذا غضب أحدكم فقال: أعوذ باللَّه سكن غضبه. وأخرج أحمد (إذا غضب أحدكم فليسكت). وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان اإذا غضب أحدكم فليجلس فإذا ذهب عنه الغضب وإلا فليضطجع. وأخرج أبو الشيخ «الغضب من الشيطان فإذا وجده أحدكم قائماً فليجلس، وإن وجده جالساً فليضطجع، والنهي متوجه إلى الغضب على غير الحق. وقد بوب البخاري (باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله). وقد قال تعالى: ﴿جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم﴾(١) وذكر خمسة أحاديث في كل منها غضبه راجعة إلى أن الله الله عليهم المعتلفة والمعتلفة والمع

⁽١) سورة التوبة، الآية: ٧٣.

كل ذلك كان لأمر الله، وإظهار الغضب فيه منه الله الكون أوكد، وقد ذكر تعالى في موسى لما عبد العجل وقال: ﴿ولما سكت عن موسى الغضب﴾(١).

٤/١٥١٠ هِ وَعَنِ ٱبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله على: «الظلم ظلمات يوم القيامة» منفق عليه). الحديث من أدلة تحريم الظلم، وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس، أو مال، أو عرض في حق مؤمن، أو كافر، أوفاسق. والإخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال: قيل هو على ظاهره، فيكون ظلمات على صاحبه لا يهتدي يوم القيامة سبيلاً حيث يسعى نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمانهم. وقيل إنه أريد بالظلمات الشدائد، وبه فسر قوله تعالى: ﴿قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر﴾ (٢) أي بالظلمات وقيل إنه كناية عن النكال والعقوبات.

١٥١١/٥ – وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ٱتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَٱتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

[•] ١٥١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: المظالم، باب: الظلم ظلمات يوم القيامة (الحديث ٢٤٤٧)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظلم (الحديث ٢٥٧٩).

١٥١١ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والأدب، باب: تحريم الظلم (الحديث ٢٥٧٨).

سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.

⁽٢) سورة الأنعام، الآية: ٦٣..

المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله: احملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم الوهذا هلاك دنيوي، والحامل لهم هو شحهم على حفظ المال، وجمعه، وأزدياده، وصيانته عن ذهابه في النفقات، فضموا إليه مال الغير صيانة له، ولا يدرك مال الغير إلا بالحرب، والغصبية المفضية إلى القتل، وأستحلال المحارم. ويحتمل أن يراد به الهلاك الأخروي، فإنه يتفرع عما اقترفوه من ارتكاب هذه المظالم، والظاهر حمله على الأمرين. وأعلم أن الأحاديث في ذم الشح والبخل كثيرة، والآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يبخلون ويأمرون الناس بالبخل﴾ (١) ﴿ ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه ﴾ (٢) ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم اللَّه من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم (٣) ﴿ ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون (٤) وفي الحديث الثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وإعجاب كل ذي رأي برأيه، أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه زيادة. وفي الدعاء النبوي «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن _ إلى قوله _ والبخل» أخرجه الشيخان وقال على: «شر ما في الرجل شح هالع، وجبن خالع» أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً والآثار فيه كثيرة. (فإن قلت): وما حقيقة البخل المذموم؟ وما من أحد إلا وهو يرى نفسه أنه غير بخيل ويرى غيره بخيلًا، وربما صدر فعل من إنسان فاختلف فيه الناس فيقول جماعة: إنه بخيل، ويقول: آخرون ليس بخيلًا فماذا حد البخل الذي يوجب الهلاك؟ وما حد البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوابها؟ (قلت:) السخاء هو أن يؤدي ما أوجب اللَّه عليه، والواجب واجبان: واجب الشرع، وهو ما فرضه اللَّه تعالى من الزكاة والنفقات لمن يجب عليه إنفاقه وغير ذلك، وواجب المروءة والعادة. والسخى هو الذي يمنع واجب الشرع ولا واجب المروءة، فإن منع واحداً منهما فهو بخيل، لكن الذي يمنع واجب الشرع أبخل. فمن أعطى زكاة ماله مثلاً ونفقة عياله بطيبة نفسه، ولا يتيمم الخبيث من ماله في حق اللَّه فهو سخي. والسخاء في المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات، فإن ذلك مستقبح. ويختلف أستقباحه بأختلاف الأحوال والأشخاص، وتفصيله يطول فمن أراد أستيفاء ذلك راجع الإحياء للغزالي رحمه اللَّه. وأعلم أن البخل داء له دواء، وما أنزل اللَّه من داء إلا وله دواء، وداء البخل سببه أمران: الأول حب الشهوات التي لا يتوصل إليها إلا بالمال وطول الأمل، والثاني حب ذات المال والشغف به وببقائه لديه، فإن الدنانير مثلاً رسول تنال به الحاجات والشهوات. فهو محبوب لذلك ثم صار محبوباً

⁽٣) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

⁽٤) سورة الحشر، الآية: ٩.

⁽١) سورة الحديد، الآية: ٢٤.

⁽٢) سورة محمد، الآية: ٣٨.

لنفسه، لأن الموصل إلى اللذات لذيذ، فقد ينسى الحاجات والشهوات، وتصير الدنانير عنده هي المحبوبة، وهذا غاية الضلال، فإنه لا فرق بين الحجر وبين الذهب إلا من حيث أنه يقضي به الحاجات. فهذا سبب حب المال، ويتفرع منه الشح وعلاجه بضده. فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر، وعلاج طول الأمل الإكثار من ذكر الموت، وذكر موت الأقران، والنظر في ذكر طول تعبهم في جمع المال، ثم ضياعه بعدهم، وعدم نفعه لهم. وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الأولاد، وعلاجه أن يعلم أن الله هو الذي خلقهم فهو يرزقهم، وينظر في نفسه، فإنه ربما لم يخلف له أبوه فلساً، ثم ينظر ما أعد الله عز وجل لمن ترك الشح وبذل من ماله في مرضاة الله، وينظر في الآيات القرآنية الحاثة على الجود المانعة عنى رغم أنفه، فالسخاء خير كله ما لم يخرج إلى حد الإسراف المنهي عنه. وقد أدب الله عباده أحسن الآداب فقال: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين وقد أدب الله عباده أحسن الآداب فقال: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين المعروف بالتي هي أحسن، ويكون بما عند الله أوثق منه بما هو لديه، وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة والتكفف وعدم الطمع.

٦/١٥١٢ ـ وَعَنْ مَحْمُودٍ بْنِ لَبِيدٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخُونَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمُ الشَّرْكُ الأَصْغَرُ: الرَّيَاءُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

— (عن محمود بن لبيد رضي الله عنه) هو محمود بن لبيد الأنصاري الأشهلي، ولد على عهد رسول الله على وحدث عنه أحاديث. قال البخاري: له صحبة. وقال أبو حاتم: لا تعرف له صحبة. وذكره مسلم في التابعين. قال ابن عبد البر: الصواب قول البخاري وهو أحد العلماء، مات سنة ست وتسعين (قال: قال رسول الله على: إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر) كأنه قيل ما هو؟ فقال على: (الرباء. أخرجه أحمد بإسناد حسن). الرباء مصدر راءي فاعل، ومصدره يأتي على بناء مفاعلة وفعال وهو مهموز العين، لأنه من الرؤية ويجوز تخفيفها بقلبها ياء. وحقيقته لغة أن يرى غيره خلاف ما هو عليه، شرعاً أن يفعل الطاعة ويترك المعصية مع ملاحظة غير الله، أو يخبر بها، أو يحب أن يطلع عليها لمقصد دنيوي من مال أو نحوه. وقد ذمه الله في كتابه وجعله من صفات

١٥١٢ _ أخرجه أحمد: ٥/ ٤٢٨ _ ٤٢٩.

⁽١) سورة الفرقان، الآية: ٦٧. ا

المنافقين في قوله: ﴿يراءون الناس ولا يذكرون اللَّه إلا قليلاً﴾(١) وقال: ﴿فمن كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعباده ربه أحداً (٢) وقال: ﴿ فُويِل للمصلينَ ﴾ (٣) _ إلى قوله _ ﴿ الذين هم يراءون﴾ (٣)وورد فيه من الأحاديث الكثيرة الطيبة الدالة على عضمة عقاب المرائي، فإنه في الحقيقة عابد لغير الله. وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: «من عمل عملًا أشرك فيه غيري فهو له كله وأنا عنه بريء وأنا أغنى الأغنياء عن الشرك؟. وأعلم أن الرياء يكون بالبدن، وذلك بإظهار النحول والاصفرار، ليوهم بذلك شدة الاجتهاد، والحزن على أمر الدين، وخوف الآخرة، وليدل بالنحول على قلة الأكل، وبتشعث الشعر، ودرن الثوب يوهم أن همه بالدين ألهاه عن ذلك. وأنواع هذا واسعة، وهو معنى أنه من أهل الدين، ويكون في القول بالوعظ في المواقف، ويذكر حكايات الصالحين ليدل على عنايته بأخبار السلف وتبحره في العلم، ويتأسف على مقارفة الناس للمعاصى والتأوه من ذلك، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحضرة الناس. والرياء بالقول لا تنحصر أبوابه، وقد تكون المراءاة بالأصحاب، والأتباع، والتلاميذ، فيقال: فلان متبوع قدوة. والرياء باب واسع، إذا عرفت ذلك فبعض أبواب الرياء أعظم من بعض لاختلافه بأختلاف أركانه، وهي ثلاثة: المراءي به والمراءي لأجله ونفس قصد الرباء. فقصد الرباء لا يخلو من أن يكون مجرداً عن قصد الثواب، أو مصحوباً بإرادته. والمصحوب بإرادة الثواب لا يخلو عن أن تكون إرادة الثواب، أرجح، أو أضعف أو مساوية. فكانت أربع صور الأولى أن لا يكون قصد الثواب، بل فعل الصلاة مثلاً ليراه غيره، وإذا أنفرد لا يفعلها، وأخرج الصدقة لئلا يقال: إنه بخيل، وهذا أغلظ أنواع الرياء وأخبثها، وهو عبادة للعباد، الثانية قصد الثواب لكن قصداً ضعيفاً، بحيث إنه لا يحمله على الفعل إلا مراءاة العباد، ولكنه قصد الثواب فهذا كالذي قبله، الثالثة تساوي القصدان، بحيث لم يبعثه على الفعل إلا مجموعهما، ولو خلى عن كل واحد منهما لم يفعله، فهذا تساوي صلاح قصده وفساده، فلعله يخرج رأساً برأس لا له ولا عليه، الرابعة أن يكون أطلاع الناس مرجحاً، أو مقوياً لنشاطه، ولو لم يكن لما ترك العبادة. قال الغزالي: والذي نظنه، والعلم عند الله، أنه لا يحبط أصل الثواب، ولكنه ينقص ويعاقب. على مقدار قصد الرباء، ويثاب على مقدار قصد الثواب. وحديث «أنا أغنى الأغنياء عن الشرك؛ محمول على ما إذا تساوى القصدان، أو أن قصد الرياء أرجح. وأما المراءي به وهو الطاعات، فيقسم إلى الرياء بأصول

⁽١) سورة النساء، الآية: ١٤٢.

⁽۲) سورة الكهف، الآية: ۱۱۰.

العبادات، وإلى الرياء بأوصافها، وهو ثلاث درجات الرياء بالإيمان، وهو إظهار كلمة الشهادة وباطنه مكذب، فهو مخلد في النار في الدرك الأسفل منها، وفي هؤلاء أنزل اللَّه تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول اللَّه واللَّه يعلم إنك لرسوله﴾(١) الآية وقريب منهم الباطنية الذين يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويبطنون خلافه، ومنهم الرافضة أهل التقية الذين يظهرون لكل فريق أنهم منهم تقية. والرياء بالعبادات كما قدمناه، وهذا إذا كان الرياء في أصل المقصد. وأما إذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه، إلا إذا ظهر العمل للغير وتحدث به. وقد أخرج الديلمي مرفوعاً: «إن الرجل ليعمل عملاً سراً فيكتبه اللَّه عنده سراً فلا يُزال به الشيطان حتى يتكلم به فيمحي من السر ويكتب علانية، فإن عاد تكلم الثانية محي من السر والعلانية وكتب رياء». وأما إذا قارن باعث الرياء باعث العبادة، ثم ندم في أثناء العبادة، فأوجب البعض من العلماء الاستثناف لعدم أنعقادها. وقال بعضهم: يلغو جميع ما فعله إلا التحريم. وقال بعض: يصح لأن النظر إلى الخواتم كما لو ابتدأ بالإخلاص وصحبه الرياء من بعده. قال الغزالي: والقولان الآخران خارجان عن قياس الفقه. وقد أخرج الواحدي في أسباب النزول جواب جندب بن زهير لما قال للنبي ﷺ: إني أعمل العمل لله وإذا طلع عليه سرني فقال ﷺ: لا شريك لله في عبادته. وفي رواية «إن اللَّه لا يقبل ما شورك فيه» رواه ابن عباس. وروي عن مجاهد أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أتصدق وأصل الرحم ولا أصنع ذلك إلا للَّه فيذكر ذلك مني فيسرني وأعجب به، فلم يقل النبي ﷺ له شيئاً حتى نزلت الآية يعني قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ كان يرجوا لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً (٢) ففي الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وقال: حديث غريب قال: «قلت يا رسول اللَّه بينا أنا في بيتي في صلاتي إذ دخل على رجل فأعجبني الحال التي رآني عليها فقال رسول اللَّه عليه لك أجران، وفي الكشاف من حديث جندب أنه ﷺ قال له: «لك أجران أجر السر وأجر العلانية، وقد يرجح هذا الظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مِن يَوْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيُومِ الْآخِرِ وَيَتَّخَذُ مَا يَنفق قربات عند اللَّه وصلوات الرسول﴾ (٣) فدل على أن محبة الثناء من رسول اللَّه ﷺ لا تنافي الإخلاص، ولا تعد من الرياء. ويتأول الحديث الأول بأن المراد بقوله: «إذا طلع عليه سرني» لمحبته للثناء عليه، فيكون الرياء في محبته للثناء على العمل وإن لم يخرج العمل عن كونه خالصاً،

⁽١) سورة المنافقون، الآية: ١. .

⁽٢) سورة الكهف، الَّاية: ١١٠.

وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة الثناء من المطلع عليه، وإنما هو مجرد محبة لما يصدر عنه وعلم به غيره، ويحتمل أن يراد بقوله فيعجبه أي يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله على: «أنتم شهداء لله في الأرض». وقال الغزالي: أما مجرد السرور بأطلاع الناس إذا لم يبلغ أمره بحيث يؤثر في العمل، فبعيد أن يفسد العبادة.

٧/١٥١٣ لَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آبَــةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَهَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَثْنُمِنَ خَانَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: ﴿وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». مَثَعْقٌ عَلَيْهِ. ٨/١٥١٤ ـ وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ [عَمْرِو] (١): ﴿وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

— (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله على: آية المنافق) أي: علامة نفاقه (ثلاث إذا حدث كذب وإذا وحد أخلف وإذا أؤتمن خان. متفق عليه). وقد ثبت عند الشيخين من حديث عبد الله بن عمرو: رابعة وهي (وإذا خاصم فجر) والمنافق من يظهر الإيمان ويبطن الكفر. وفي الحديث دليل على أن من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق، فإن كانت فيه هذه كلها فهو منافق، وإن كان موقناً مصدق الشائع الإسلام. وقد استشكل الحديث بأن هذه الخصال قد توجد في المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين، ولما كان كذلك أختلف العلماء في معناه قال النووي: قال المحققون: والأكثرون ـ وهو الصحيح المختار ـ إن هذه الخصال هي خصال المنافقين، فإذا أتصف بها أحد من المصدقين أشبه المنافق، فيطلق عليه أسم النفاق مجازاً، فإن النفاق هو إظهار وعده وأتمنه وخاصمه وعاهده من الناس، لا أنه منافق في الإسلام وهو يبطن الكفر. وقيل وعده وأتمنه وخدوا في الدين بالنصر فغدروا وأخلفوا وفجروا في خصوماتهم. وهذا ورسلهم فخانوا، ووعدوا في الدين بالنصر فغدروا وأخلفوا وفجروا في خصوماتهم. وهذا

١٥١٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: علامة النفاق (الحديث ٣٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق (الحديث ٥٩).

١٥١٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: علامة المنافق (الحديث ٣٤)، وأخرجه مسلم في
 كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق (الحديث ٥٨).

⁽١) في الأصل عمر وهي خطأ، والتصويب من الصحيحين أنه: عمرو.

قول سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح، ورجع إليه الحسن بعد أن كان على خلافه. وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وروياه عن النبي على قال القاضي عياض: وإليه مال كثير من الفقهاء. وقال الخطابي عن بعضهم: إنه ورد الحديث في رجل معين، وكان النبي الفقهاء لا يواجههم بصريح القول فيقول فلان منافق، وإنما يشير إشارة. وحكى الخطابي أن معناه التحذير للمسلم أن يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليه منها أن تفضي به إلى حقيقة النفاق. وأيد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال فيه تعالى: ﴿ فَأَعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون ﴾ (١) فإنه آل به خلف الوعد والكذب إلى النفاق الحقيقي الكامل.

٩/١٥١٥ _ وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

⁽١) سورة التوبة، الآية: ٧٧ ـ

١٥١٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: ما ينهي عن السباب واللعن (الحديث ٢٠٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان قول النبي ﷺ: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفراً (الحديث ٢٤).

وأخرجه في الكبير أيضاً من حديث معاوية بن حيدة قال: خطبهم رسول الله ﷺ فقال: الحتى متى ترعوون عن ذكر الفاجر اهتكوه حتى يحذره الناس، وأخرج البيهقي من حديث أنس بإسناد ضعيف "من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له". وأخرج مسلم اكل أمتى معافى إلا المجاهرون» وهم الذين جاهروا بمعاصيهم، فهتكوا ما ستر اللَّه عليهم، فيبيحون بها بلا ضرورة ولا حاجة. والأكثر يقولون بأنه يجوز أن يقال للفاسق يا فاسق ويا مفسد، وكذا في غيبته بشرط قصد النصيحة له، أو لغيره لبيان حاله، أو للزجر عن صنيعه لا لقصد الوقيعة فيه. فلا بد من قصد صحيح إلا أن يكون جواباً لمن يبدأه بالسب، فإنه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى: ﴿ولمن أنتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل﴾(١) ولقوله عليه: «المتسابان ما قالا فعلى البادي ما لم يعتد المظلوم» أخرجه مسلم. ولكنه لا يجوز أن يعتدي ولا يسبه بأمر كذب. قال العلماء: وإذا أنتصر المسوب آستوفي ظلامته، وبرىء الأول من حقه، وبقى عليه إثم الابتداء، والإثم المستحق للَّه تعالى. وقيل برىء من الإثم، ويكون على الباديء اللوم والذم لا الإثم. ويجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله ﷺ لأبي ذر: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، وقول عمر في قصة حاطب: دعني أضرب عنق هذا المنافق، وقول أسيد لسعد: إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين، ولم ينكر عليه هذه الأقوال وهي بمحضره. وقوله على: (وقتاله كفر) دال على أنه يكفر من يقاتل المسلم بغير حق، وهو ظاهر فيمن أستحل قتل المسلم أو قاتله حال إسلامه. وأما إذا كانت المقاتلة لغير ذلك، فإطلاق الكفر عليه مجازاً، ويراد به كفر النعمة والإحسان وأخوة الإسلام لا كفر الجحود وسماه كفراً، لأنه قد يؤول به ما يحصل من المعاصى من الرين على القلب حتى يعمى عن الحق فقد يصير كفراً، أو إنه فعل كفعل الكافر الذي يقاتل السملم.

١٠/١٥١٦ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (رعن أبي هريرة رضي اللَّه عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ﴿إِياكُم والظن، فإن الظن أكذب الحديث منفق عليه). المراد بالتحذير من الظن بالمسلم شراً نحو قوله:

⁽١) سورة الشورى، الآية: ٤١.

١٥١٦ ـ أخرجه البخاري في كتاب: النكاح، باب: لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع (الحديث ٥١٤٣)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها (الحديث ٢٥٦٣).

﴿اجتنبوا كثيراً من الظن﴾(١). والظن هو ما يخطر بالنفس من التجويز المحتمل للصحة والبطلان، فيحكم به ويعتمل عليه، كذا فسر في مختصر النهاية وقال الخطابي: المراد التهمة ومحل التحذير والنهي إنما هو عن التهمة التي لا سبب لما يوجبها، كمن أتهم بالفاحشة ولم يظهر عليه ما يقتضي ذلك. وقال النووي: والمراد التحذير من تحقيق التهمة والإصرار عليها، وتقررها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر، فإن هذا لا يكلف به كما في الحديث «تجاوز اللَّه عما تحدثت به الأمة أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل» ونقله عياض عن سفيان. والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شتم، ولا فحش، ولا فجور، ويقيد إطلاقه حديث «أحترسوا من الناس بسوء الظن» أخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي والعسكري من حديث أنس مرفوعاً، قال البيهقي: تفرد به بقية. وأخرج الديلمي عن على رضي اللَّه عنه موقوفاً: يحرم سوء الظنِّ. وأخرجه القضاعي مرفوعاً من حديث عبد الرحمن بن عائد مرسلاً وكل طرقه ضعيفة وبعضها يقوى بعضاً ويدل على أن لها أصلاً وقد قال علي: «أخوك البكري ولا تأمنه» أخرجه الطبراني في الأوسط عن عمر وأبو داود عن عمرو بن الفغواء. وقد قسم الزمخشري الظن إلى واجب ومندوب وحرام ومباح، فالواجب حسن الظن بالله، والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين، وهو المراد بقوله على: (إباكم والظن) الحديث، والمندوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين، والجائز مثل قول أبي بكر لعائشة: ﴿إِنَّمَا هُمَا أَخُواكُ أَوْ أَخْتَاكُ ۗ لَمَا وَقَعْ فَي قَلْبُهُ أَنْ الذي في بطن امرأته أثنان. ومن ذلك سوء الظن بمن أشتهر بين الناس بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبائث، فلا يحرم سوء الظن به، لأنه قد دل على نفسه، ومن ستر على نفسه لم يظن به إلا خير، ومن دخل في مداخل السوء أتهم، ومن هتك نفسه ظننا به السوء. والذي يميز الظنون التي يجب أجتنابها عما سواها، أن كل ما لا تعرف له أمارة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واجب الاجتناب، وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهد منه الستر والصلاح، ومن عرفت منه الأمانة في الظاهر فظن الفساد والخيانة به محرم، بخلاف من أشتهر بين الناس بتعاطى الريب فنقابله بعكس ذلك. ذكر معناه في الكشاف. وقوله: (فإن الظن أكذب الحديث) سماه حديثاً، لأنه حديث نفس وإنما كان الظن أكذب الحديث، لأن الكذب مخالفة الواقع من غير أستناد إلى أمارة، وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى إظهاره. وأما الظن فيزعم صاحبه، أنه أستند إلى شيء فيخفى على السامع كونه كاذباً بحسب الغالب، فكان أكذب الحديث.

⁽١) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

١١/١٥١٧ ــ وَعَنْ مَعْقِل بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ ٱللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلاَّ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

ــ (وعن معقل بن يسار، رضي اللَّه عنه، قال: سمعت رسول اللَّه عليه يقول: «ما من عبد يسترعيه اللَّه رعية يموت يوم يموت وهو خاش لرعيته إلا حرم اللَّه عليه الجنة» متفق عليه). أخرجه البخاري من رواية الحسن. وفيه قصة وهي أن عبيد اللَّه بن زياد عاد معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه، وكان عبيد الله عاملًا على البصرة في إمارة معاوية وولده يزيد. أخرج الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال: قدم إلينا عبيد اللَّه بن زياد أميراً أمره علينا معاوية غلاماً سفيهاً يسفك الدماء سفكاً شديداً، وفيها معقل المزنى فدخل عليه ذات يوم فقال له: انته عما أراك تصنع فقال له: وما أنت وذاك ثم خرج إلى المسجد فقلنا له: ما كنت تصنع بكلام هذا السفيه على رؤوس الناس فقال: إنه كان عندي علم، فأحببت أن لا أموت حتى أقول به على رؤوس الناس، ثم مرض فدخل عليه عبيد اللَّه يعوده فقال له معقل بن يسار: إني أحدثك حديثاً سمعته من رسول اللَّه ﷺ قال: «ما من عبد يسترعيه اللَّه رعية فلم يحطها بنصيحة لم يرح رائحة الجنة؛ ولفظ رواية المصنف أحد روايتي مسلم. وأخرج مسلم «ما من أمير يلي أمر المسلمين لا يجتهد معهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة» ورواه الطبراني وزاد: كنصحه لنفسه. وأخرج الطبراني بإسناد حسن "ما من إمام ولا وال بات ليلة سوداء غاشاً لرعيته إلا حرم اللَّه عليه الجنة، وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاماً. وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي بكر رضى اللَّه عنه أن النبي على قال: «من ولى من أمر المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة اللَّه لا يقبل اللَّه منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم. وأخرج أحمد والحاكم أيضاً وصححه من حديث ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ﴿من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أرضى للَّه منه فقد خان اللَّه ورسوله والمؤمنين، وفي إسناده واه، إلا أن أبن نمير وثقه وحسن له الترمذي أحاديث، والراعى هو القائم بمصالح من يرعاه. وقوله: (يوم يموت) مراده أنه يدركه الموت وهو غاش لرعيته غير تائب من ذلك. والغش بالكسر ضد النصح. ويتحقق غشه بظلمه لهم بأخذ أموالهم، وسفك دمائهم، وأنتهاك أعراضهم، وأحتجابه عن خلتهم وحاجتهم، وحبسه عنهم ما جعله اللَّه لهم من مال اللَّه

١٥١٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأحكام، باب: من استرعى رعية فلم ينصح (الحديث ٧١٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: استحقاق الوالي والغاش لرعيتة النار (الحديث ١٤٢).

سبحانه المعين للمصارف، وترك تعريفهم بما يجب عليهم من أمر دينهم ودنياهم، وإهمال الحدود، وردع أهل الفساد، وإضاعة الجهاد، وغير ذلك مما فيه مصالح العباد. ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب أمر الله فيهم، وتوليته من غيره أرضى لله منه مع وجوده. والأحاديث دالة على تحريم الغش، وأنه من الكبائر لورود الوعيد عليه بعينه، فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في القرآن كما قال تعالى: ﴿فقد حرم الله عليه الجنة﴾(١) وهو على رأي من يقول بخلود أهل الكبائر في النار واضح، وقد حمله من لا يرى خلود أهل الكبائر في النار على الزجر والتغليظ، قال ابن بطال: هذا وعيد شديد على أئمة الجور، فمن ضبع من أسترعاه الله، أو خانهم، أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة؟ ومعنى ﴿حرم الله عليه الجنة﴾(١)

١٢/١٥١٨ ــ وَعَنْ عَاٰتِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ٱللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أَمْرِ أَمْرِ أَمْرِ شَيْنًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَآشْقُقْ عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه» أخرجه مسلم). شق عليهم أدخل عليهم المشقة أي المضرة. والدعاء عليه منه ﷺ بالمشقة جزاء من جنس الفعل، وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة وتمامه «ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به». ورواه أبو عوانة في صحيحه بلفظ «ومن ولي منهم شيئاً فشق عليهم فعليه بهلة الله فقالوا: يا رسول الله وما بهلة الله؟ قال: لعنة الله والحديث دليل على أنه يجب على الوالي تيسير الأمور على من وليهم، والرفق بهم، ومعاملتهم بالعفو، والصفح، وإيثار الرخصة على العزيمة في حقهم لئلا يدخل عليهم المشقة، ويفعل بهم ما يحب أن يفعل به الله.

١٣/١٥١٩ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا قَالَ أَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿إِذَا

١٥١٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر (الحديث ١٨٢٨). ١٥١٩ ـ أخرجه البخاري في كتاب: العتق، باب: إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (الحديث ٢٥٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: النهي عن ضرب الوجه (الحديث ٢٦١٢).

⁽١)و (٢) سورة المائدة، الَّاية: ٧٢.

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قاتل أحدكم، أي: غيره كما يدل له فاعل (فليتجنب الوجه متفق عليه). وفي رواية اإذا ضرب أحدكم، وفي رواية «فلا يلطمن الوجه» الحديث. وهو دليل على تحريم ضرب الوجه، وأنه يتقي فلا يضرب ولا يلطم، ولو في حد من الحدود الشرعية، ولو في الجهاد، وذلك لأن الوجه لطيف يجمع المحاسن وأعضاؤه لطيفة، وأكثر الإدراك بها فقد يبطلها ضرب الوجه، وقد ينقصها، وقد يشين الوجه، والشين فيه فاحش، لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره، ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً من شين، وهذا النهي عام لكل ضرب ولطم من تأديب أو غيره.

١٤/١٥٢٠ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عنهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، أَوْصِني. قَالَ: «لاَ تَغْضَبْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.
 ﴿لاَ تَغْضَبْ». فَرَدَّدَ مِرَاراً، وَ(١) قَالَ: ﴿لاَ تَغْضَبْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعنه) أي: أبى هريرة (أن رجلًا قال: يا رسول الله أوصنى، قال: الا تغضب فردد مراراً قال: لا تغضب، أخرجه البخاري). جاء في رواية أحمد تفسيره بأنه جارية بالجيم ابن قدامة، وجاء في حديث أنه سفيان بن عبد اللَّه الثقفي قال: قلت: يا رسول اللَّه قل لي قولاً أنتفع به وأقلل، قال: ﴿لا تَغضب ولك الجنةِ ، وورد عن آخرين من الصحابة مثل ذلك. والحديث نهى عن الغضب، وهو كما قال الخطابي: نهى عن أجتناب أسباب الغضب وعدم التعرض لما يجلبه. وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهي عنه، لأنه أمر جبلي. وقال غيره: وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتسب فيدفعه بالرياضة. وقيل: هو نهى عما ينشأ عنه الغضب، وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريده، فيحمله الكبر على الغضب، والذي يتواضع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب. وقيل: معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب. قيل: إنما أقتصر ﷺ على هذه اللفظة، لأن السائل كان غضوباً، وكان ﷺ يفتي كل أحد بما هو أولى به. قال ابن التين: جمع النبي ﷺ في قوله: ﴿ لا تغضب عير الدنيا والآخرة، لأن الغضب يؤول إلى التقاطع ومنع الرفق، ويؤول إلى أن يؤذي الذي غضب عليه بما لا يجوز، فيكون نقصاً في دينه انتهي. ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى، لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان، فمن جاهدهما حتى يغلبهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان أملك لقهر نفسه عن غير ذلك بالأولى. وتقدم كلام يتعلق بالغضب وعلاجه.

١٥٢٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: الحذر من الغضب (الحديث ٦١١٦).

⁽١) زياد من الأصل.

١٥٢١/٥١ ـ وَعَنْ خَوْلَةَ الأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رِجَالًا بَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ حَقِّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. الْبُخَارِيُّ.

_ (وعن خولة الأنصارية، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة. أخرجه البخاري). الحديث دليل على أنه يحرم على من لم يستحق شيئاً من مال الله، بأن لا يكون من المصارف التي عينها الله تعالى أن يأخذه ويتملكه، وأن ذلك من المعاصي الموجبة للنار. وفي قوله: (يتخوضون) دلالة على أنه يقبح توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون، فإن كانوا من ولاة الأموال أبيح لهم قدر ما يحتاجونه لأنفسهم من غير زيادة، وقد تقدم الكلام في ذلك.

١٦/١٥٢٢ _ وَعَنْ أَبِي ذَرُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ _ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ _ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّماً، فَلاَ تَظَالَمُوا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

_ (وحن أبي ذر، رضي الله عنه، عن النبي الله على يؤيما يرويه عن ربه) من الأحاديث القدسية قال الرب تبارك وتعالى: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي) وأخبرنا بأنه لا يفعله في كتابه بقوله (وما ربك بظلام للعبيد) ((وجعلنه بينكم محرماً فلا تظالموا. أخرجه مسلم). التحريم لغة المنع عن الشيء، وشرعاً ما يستحق فاعله العقاب. وهذا غير صحيح إرادته في حقه تعالى، بل المراد به أنه تعالى منزه متقدس عن الظلم، وأطلق عليه لفظ التحريم لمشابهته الممنوع بجامع عدم الشيء، والظلم مستحيل في حقه تعالى، لأن الظلم في عرف اللغة التصرف في غير الملك أو مجاوزة الحد، وكلاهما محال في حقه تعالى، لأنه المالك للعالم كله المتصرف بسلطانه في دقه وجله. وقوله: (فلا تظالموا) تأكيد لقوله وجعلته بينكم محرماً. والظلم قبيح عقلاً أقره الشارع وزاده قبحاً وتوعد عليه بالعذاب (وقد خاب من حمل ظلماً) (٢) وغيرها.

١٥٢١ ـ أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس، باب: قوله تعالى: ﴿فَأَنْ للَّه خمسه وللرسول﴾ (الحديث ٣١١٨).

١٥٢٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظلم (الحديث ٢٥٧٧).

⁽١) سورة فصلت، الآية: ٤٦. (٢) سورة طه، الآية: ١١١.

١٧/١٥٢٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟». قَالُوا: ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكُرَهُ». فِيلَ: أَفْرَأَبْتَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ ٱغْنَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي هربرة، رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «أندرون ما الغيبة؟٥). بكسر الغين المعجمة (قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: ذكرك أخاك بما يكره، قال: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد أغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته) بفتح الموحدة وفتح الهاء من البهتان (أخرجه مسلم). الحديث كأنه سيق لتفسير الغيبة المذكورة في قوله تعالى: ﴿ولا يغتب بعضكم بعضاً﴾ (١) ودل الحديث على حقيقة الغيبة. قال في النهاية: هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه. وقال النووي: في الأذكار تبعاً للغزالي ذكر المرء بما يكره، سواء كان في بدن الشخص، أو دينه، أو دنياه، أو نفسه، أو خلقه، أو ماله، أو والده، أو ولده، أو زوجه، أو خادمه، أو حركته، أو طلاقته، أو عبوسته، أو غير ذلك مما يتعلق به ذكر سوء، سواء ذكر باللفظ أو بالرمز أو بالإشارة. قال النووي: ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يدعي العلم، أو بعض من ينسب إلى الصلاح، أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به، ومنه قولهم عند ذكره: اللَّه يعافينا اللَّه يتوب علينا نسأل اللَّه السلامة، ونحو ذلك فكل ذلك من الغيبة. وقوله: (ذكرك أخاك بما يكره) شامل لذكره في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة، ويكون الحديث بياناً لمعناها الشرعي. وأما معناها لغة فأشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في الغيبة. ورجح جماعة أن معناها الشرعي موافق لمعناها اللغوي، ورووا في ذلك حديثاً مسنداً إلى النبي ﷺ أنه قال: «ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة ، فيكون هذاً إن ثبت مخصصاً لحديث أبي هريرة، وتفاسير العلماء دالة على هذا ففسرها بعضهم بقوله: ذكر العيب بظهر الغيب، وآخر بقوله هي أن تذكر الإنسان من خلفه بسوء وإن كان فيه. نعم ذكر الغيب في الوجه حرام لما فيه من الأذى، وإن لم يكن غيبة. وفي قوله: (أخاك) أي أخ الدين دليل على أن غير المؤمن من تجوز غيبته. وتقدم الكلام في ذلك. قال ابن المنذر: في الحديث دليل على أن من ليس بأخ كاليهودي والنصراني وسائر أهل الملل، ومن

١٥٢٣ _ أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الغيبة (الحديث ٢٥٨٩).

⁽١) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبة له. وفي التعبير عنه بالأخ جذب للمغتاب عن غيبته لمن يغتاب، لأنه إذا كان أخاه فالأولى الحنو عليه، وطي مساويه، والتأول لمعايبه لا نشرها بذكرها. وفي قوله على: (بما يكره) ما يشعر به بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب به كأهل الخلاعة المجون، فإنه لا يكون غيبة، وتحريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه. وإنما أختلف العلماء هل هو من الصغائر أو الكبائر؟ فنقل القرطبي الإجماع على أنها من الكبائر. إستدل لكبرها بالحديث الثابت: «إن دماءكم وأعراضكم وأموالكم عليكم حرام» وذهب الغزالي وصاحب العمدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر. قال الأوزاعي(١): لم أر من صرح أنها من الصغائر غيرهما. وذهب المهدي إلى أنها محتملة بناء على أن ما لم يقطع بكبره، فهو محتمل كما تقوله المعتزلة. قال الزركشي: والعجب ممن يعد أكل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك، واللَّه أنزلهما منزلة أكل لحم الآدمي أي ميتاً، والأحاديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً دالة على شدة تحريمها. (وأعلم) أنه قد أستثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة: (الأول): التظلم، فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني وأخذ مالي، أو أنه ظالم، ولكن إذا كان ذكره لذلك شكاية على من له قدرة على إزالتها أو تخفيفها، ودليله قول هند عند شكايتها له ﷺ من أبي سفيان إنه رجل شحيح. (الثاني): الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على إزالته فيقول: فلان فعل كذا في حق من لم يكن مجاهراً بالمعصية. (الثالث): الاستفتاء بأن يقول للمفتى: فلان ظلمنى بكذا فما طريقي إلى الخلاص عنه، ودليله أنه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه إلا بذكر ما وقع منه. (الرابع): التحذير للمسلمين من الاغترار كجرح الرواة والشهود، ومن يتصدر للتدريس والإفتاء مع عدم الأهلية ودليله قوله ﷺ: «بئس أخو العشيرة» وقوله ﷺ: «أما معاوية فصعلوك» وذلك أنها جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه ﷺ وتستشيره، وتذكر أنه خطبها معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبو جهم فقال: أما معاوية فصعلوك لا مال له. وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقة ثم قال: إنكحى أسامة _ الحديث. (الخامس): ذكر من جاهر بالفسق أو بالبدعة كالمكاسين وذوي الولايات الباطلة، فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره، وتقدم دليله في حديث «اذكروا الفاجر». (السادس): التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالأعور، والأعرج، والأعمش، ولا يراد نقصه وغيبته، وجمعها ابن أبي شريف في قوله:

الـذم ليس بغيبة في ستة متظلـم ومعـرف ومحــذر ولمظهر فسقاً ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر

⁽١) هو غير الإمام المعروف صاحب المقام في بيروت الذي توفي سنة ١٥٧ هـ وقيل: هو الأذرعي.

١٨/١٥٢٤ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلاَ تَبَعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَاناً، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ: لاَ يَظْلِمُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ، وَلاَ يَخْذُلُهُ، التَّقُوى هَا هُنَا _ وَيَشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ، فَلَاثَ مَوَّاتٍ _ بِحَسْبِ آمْرِىء مِنَ الشَّرِّ أَنْ بَحْقِرَ أَنْ بَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمُ. كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُسَلِمٌ

_ (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا تحاسدوا ولا تناجشوا) بالجيم والشين المعجمة (ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع) بالغين المعجمة من البغي وبالمهملة من البيع (بعضكم على بعض وكونوا عباد اللَّه) منصوب على النداء (إخواناً المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره) بفتح حرف المضارغة وسكون الحاء المعجمة وبالفاء أي: لا يغدر بعهده ولا ينقض أمانه قال: والصواب الأول: (التقوى ها هنا ويشبر إلى صدره ثلاث مرات. بحسب أمرىء من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه، أخرجه المسلم). الحديث أشتمل على أمور نهى عنها الشارع (الأول): التحاسد، وهو تفاعل يكون بين أثنين، نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين، ويعلم منه النهي عن الحسد من جانب واحد بطريق الأولى، لأنه إذا نهى عنه مع من يكافئه ويجازيه بحسده مع أنه من باب ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾(١) فهو مع عدم ذلك أولى بالنهي، وتقدم تحقيق الحسد. (الثاني): النهي عن المناجشة وتقدم تحقيقها في البيع، ووجه النهي عنها أنها من أسباب العداوة والبغضاء، وقد روي بغير هذا اللفظ في الموطأ بلفظ: ﴿ولا تنافسوا ۗ من المنافسة ، وهي الرغبة في الشيء ومحبة الانفراد به ويقال: نافست في الشيء منافسة ونفاساً إذا رغبت فيه، والنهي عنها نهي عن الرغبة في الدنيا وأسبابها وحظوظها. (والثالث): النهي عن التباغض وهو تفاعل، وفيه ما في «تحاسدوا» من النهي عن التقابل في المباغضة والانفراد بها بالأولى، وهو نهي عن

١٥٢٤ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله (الحديث ٢٥٦٤).

⁽١) سورة الشورى، الَّاية: ٤٠.

تعاطي أسبابه، لأن البغض لا يكون إلا عن سبب، والذم متوجه إلى البغاضة لغير اللَّه. فأما ما كانت للَّه فهي واجبة، فإن البغض في اللَّه والحب في اللَّه من الإيمان، بل ورد في الحديث حصر الإيمان عليهما، (الرابع): النهي عن التدابر: قال الخطابي: أي لا تهاجروا فيهجر أحدكم أخاه، مأخوذ من تولية الرجل للآخر دبره إذا أعرض عنه حين يراه. وقال ابن عبد البر: قيل للإعراض تدابر لأن من أبغض أعرض، ومن أعرض ولى دبره والمحب بالعكس. وقيل: معناه لا يَسْتأثر أحدكم على الآخر، وسمى المستأثر مستدبراً، لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر. وقال المازدي: معنى التدابر المعاداة تقول: دابرته أي عاديته، وفي الموطأ عن الزهري التدابر الإعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه، وكأنه أخذه من بقية الحديث وهي «يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام» فإنه يفهم منه أن صدور السلام منهما، أو من أحدهما يرفع الإعراض. (الخامس): النهي عن البغي إن كان بالغين المعجمة، وإن كان بالمهملة فعن بيع بعض على بيع بعض، وقد تقدم في كتاب البيع! قال ابن عبد البر: تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعته بعد؛ صحبته بغير ذنب شرعي، والحسد له على ما أنعم اللَّه تعالى عليه، ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ النسيب ولا يبحث عن معايبه، ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب والحي والميت. وبعد هذه المناهي الخمسة حثهم بقوله: «وكونوا عباد اللَّه إخواناً " فأشار بقوله عباد اللَّه إلى أن من حق العبودية للَّه الامتثال لما أمر. قال القرطبي: المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة، والرحمة، والمحبة، والمواساة، والمعاونة، والنصيحة، وفي رواية لمسلم زيادة «كما أمر اللَّه» أي: بهذه الأمور، فإن أمر رسول اللَّه ﷺ أمر منه تعالى وزاد المسلم حثاً على أخوة المسلم بقوله: «المسلم أخو المسلم» وذكر من حقوق الأخوة أنه لا يظلمه، وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه، والظلم محرم في حق الكافر أيضاً، وإنما خص المسلم لشرفه. (ولا يخذله) والخذلان ترك الإعانة والنصر، ومعناه: إذا أستعان به في دفع أي ضر أو جلب أي نفع أعانه. (ولا يحقره) ولا يحتقره ولا يتكبر عليه ويستخف به، ويروى «لا يحتقره» وهو بمعناه. وقوله: (التقوى ها هنا) إخبار بأن عمدة التقوى ما يحل في القلب من خشية اللَّه، ومراقبته، وإخلاص الأعمال له. وعليه دل حديث مسلم «إن اللَّه لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم الى أن المجازاة والمحاسبة إنما تكون على ما في القلب دون الصورة الظاهرة والأعمال البارزة، فإن عمدتها النيات ومحلها القلب، وتقدم أن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد، وإذا فسدت فسد الجسد. وقوله: (بحسب امرىء من الشر أن يحقر أخاه) أي يكفيه أن يكون من أهل الشر بهذه الخصلة وحدها. وفي

قوله: (كل المسلم على المسلم حرام) إخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض، وهو معلوم من الشرع علماً قطعياً.

١٩/١٥٢٥ _ وَعَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَقُــولُ: «اللَّهُ مَ جَنِّبْنِي مُنْكَـرَاتِ الأَخْـلَاقِ، وَالأَعْمَـالِ وَالأَهْـوَاءِ، وَالأَدْوَاءِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وَاللَّفْظُ لَهُ.

_ (وعن قطبة) بضم القاف وسكون الطاء المهملة وقتح الموحدة (ابن مالك) يقال له: التغلبي بالمثناة الفوقية والغين المعجمة، ويقال الثعلبي بالمثلثة والعين المهملة (قال: كان رسول الله على يقول: «اللهم جنبني منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء والأدواء» أخرجه الترمذي وصححه المحاكم واللفظ له). التجنيب المباعدة أي باعدني، والأخلاق جمع خلق. قال القرطبي: الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره، وهي محمودة ومذمومة، فالمحمودة على الإجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتنتصف منها ولا تنتصف لها، وعلى التفصيل العفو والحلم، والجود، والصبر، وتحمل الأذى والرحمة، والشفقة، وقضاء الحوائج، والتودد، ولين الجانب ونحو ذلك، والمذمومة ضد ذلك، وهي منكرات الأخلاق التي سأل التي ربه أن يجنبه إياها في هذا الحديث. وفي قوله: «اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي» أخرجه أحمد وصححه ابن حبان. وفي دعائه اللهم في الافتتاح «وأهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها سواك، وأصرف عني سيثها في الافتتاح «وأهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها سواك، وأصرف عني سيثها بعموف عني سيثها غيرك». ومنكرات الأعمال ما ينكر شرعاً أو عادة، ومنكرات الأهواء جمع هوى، والهوى هو ما تشنهيه النفس من غير نظر إلى مقصد يحمد عليه شرعاً. ومنكرات الأدواء جمع داء، وهي الأسقام المنفردة التي كان النبي يشخ يتعوذ منها كالجذام، والبرص، والمهلكة. كذات الجنب وكان شخ يستعيذ من سيىء الأسقام.

٢٠/١٥٢٦ _ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ ثُمَارِ أَخَاكَ، وَلاَ تُعَدُّهُ مَوْعِداً فَتُخْلِفَهُ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ بِسَنَدِ ضَعِيفٍ.

١٥٢٥ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: في الرقية إذا اشتكى (الحديث ٣٥٩١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: التعوذ من الكفر والدين (الحديث ١/٥٣٢). ١٥٢٦ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: البر، باب: ما جاء في المراء (الحديث ١٩٩٥).

_ (وعن أبن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا تمار) من المماراة وهي المجادلة (أخاك ولا تمازحه) من المزح (ولا تعده موعداً فتخلفه أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف). لكن في معناه أحاديث، سيما في المراء، فإنه روى الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا: 'اخرج علينا رسول اللَّه ﷺ ونحن نتماري في شيء من أمر الدين، فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله، ثم أنتهرنا وقال: أبهذا يا أمة محمد أمرتم؟ إنما أهلك من كان قبلكم بمثل هذا، ذروا المراء لقلة خيره، ذروا المراء فإن المؤمن لا يماري، ذروا المراء فإن المماري قد تمت خسارته ذروا المسراء، كفي إثماً أن لا تزال ممارياً، ذروا المراء فإن المماري لا أشفع له يوم القيامة ، ذروا المراء فأنا زعيم بثلاثة أبيات في الجنة في رياضها أسفلها وأوسطها وأعلاها لمن ترك المراء وهو صادق، ذروا المراء فإنه أول ما نهاني عنه ربي بعد عبادة الأوثان». وأخرج الشيخان مرفوعاً: «إن أبغض الرجال إلى اللَّه الألد الخصم "أي: الشديد المراء أي: الذي يحج صاحبه. وحقيقة المراء طعنك في كلام غيره لإظهار خلل فيه لغير غرض، سوى تحقير قائله وإظهار مزيتك عليه. والجدال هو: ما يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها. والخصومة لجاج في الكلام ليستوفي به مالاً أو غيره. ويكون تارةً وتارةً أعتراضاً، والمراء لا يكون إلا أعتراضاً، والكل قبيح إذا لم يكن لإظهار الحق وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أركانه. وأما مناظرة أهل العلم للفائدة، وإن لم تخل عن الجدال، فليست داخلة في النهي وقد قال تعالى: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ﴾(١). وقد أجمع عليه المسلمون سلفاً وخلفاً. وأفاد الحديث النهي عن ممازحة الأخ والمزاح الدعابة، والمنهى عنه ما يجلب الوحشة أو كان بباطل. وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التخاطب وجبر الخاطر فهو جائز. فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة ﴿أنهم قالوا: يا رسول اللَّه إنك لتداعبنا، قال: إني لا أقول إلا حقاً وأفاد الحديث النهي عن إخلاف الوعد وتقدم أنه من صفات المنافقين، وظاهره التحريم وقد قيده حديث «أن تعده وأنت مضمر لخلافه». وأما إذا وعدته وأنت عازم على الوقاء فعرض مانع فلا يدخل تحت النهي.

٢١/١٥٢٧ ــ وَعَــنْ أَبِـنِي سَعِيــدِ الْخُــدْرِيِّ رَضِــيَ ٱللَّـهُ عنـهُ، قَــالَ: قَــالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «خَصْلَتَانِ لا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

١٥٢٧ ــ أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في البخيل (الحديث ١٩٦٢).

⁽١) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

 (وعن أبي سعيد الخدري، رضى اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «خصلتان لا يجتمعان في مؤمن البخل وسوء الخلق، أخرجه الترمذي وفي إسناده ضعف). قد علم قبح البخل عرفاً وشرعاً، وقد ذمه اللَّه في كتابه: بقوله ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسُ بالبخل (١)، وبقوله في الكانزين: ﴿ فبشرهم يعذاب أليم ﴾ (٢) بل ذم من لم يأمر الناس ويحثهم على خلافه فقال تعالى: ﴿ولا يحض على طعام المسكين﴾ (٣) جعله من صفات الذين يكذبون على خلافه فقال تعالى: ﴿ولا يحض على طعام المسكين﴾(٣) جعله من صفات الذين يكذبون بيوم الدين، وقال في الحكاية عن الكفار إنهم قالوا وهم في طبقات النار: ﴿ولم نك نطعم المسكين﴾ (٤) الآية. وإنما أختلف العلماء في المذموم منه وقدمنا كلامهم في ذلك، وحده بعضهم بأنه في الشرع منع الزكاة. والحق أنه منع كل واجب، فمن منع ذلك كان بخيلاً يناله العقاب. قال الغزالي: وهذا الحد غير كاف، فإن من يرد اللحم والخبز إلى القصاب والخباز لنقص وزن حبة يعد بخيلًا أتفاقًا، وكذًا من يضايق عياله في لقمة أو تمرة أكلوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضى لهم، وكذا من بين يديه رغيف فحضر من يظن أنه يشاركه فأخفاه يعدبخيلاً. اهـ. قلت هذا في البخيل عرفاً لا من يستحق العقاب فلا يرد نقضاً. وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه، وسوء الخلق ضده، وقد وردت فيه أحاديث دالة على أنه ينافي الإيمان، فأخرج الحاكم فسوء الخلق يفسد العمل كما يفسد الخل العسل. وأخرج أبن منده «سوء الخلق شؤم، وطاعة النساء ندامة، وحسن الملكة بماء، وأخرج الخطيب (إن لكل شيء توبة إلا صاحب سواء الخلق، فإنه لا يتوب من ذنب إلا وقع فيما هو شر منه»، وأخرج الصابوني «ما من ذنب إلا وله عند اللَّه توبة إلا سوء الخلق، فإنه لا يتوب صاحبه من ذنب إلا وقع فيما هو شر منه. وأخرج الترمذي وابن ماجه «لا يدخل الجنة سيىء الخلق» والأحاديث في الباب واسعة، ولعله يحمل المؤمن في الحديث على كامل الإيمان، أو أنه خرج مخرج التحذير والتنفير، أو أراد إذا ترك إخراج الزكاة مستحلًا لترك واجب قطعي.

٢٢/١٥٢٨ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
 «الْمُسْتَبَّانِ مَا قَالاً، فَعَلَى الْبَادِيءِ، مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

⁽١) سورة النساء، الآية: ٣٧. (٣) سورة الحاقة، الآية: ٣٤.

 ⁽٢) سورة التوبة، الآية: ٣٤.
 (٤) سورة المدثر، الآية: ٤٤.

١٥٢٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة الآداب، باب: النهي عن السباب (الحديث ٢٥٨٧).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: «المستبان ما قالا فعلى المبادىء ما لم يعتد المظلوم» أخرجه مسلم). دل الحديث على جواز مجازاة من أبتدا الإنسان بالأذية بمثلها، وأن إثم ذلك عائد على البادي، لأنه المتسبب لكل ما قاله المجيب. إلا أن يعتدي المجيب في أذيته بالكلام، فيختص به إثم عدوانه، لأنه إنما أذن له في مثل ما عوقب به ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾ (١) ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ (٢) وعدم المكافأة والصبر والاحتمال أفضل، فقد ثبت «أن رجلاً سب أبا بكر، رضي الله عنه، بحضرته ، فسكت أبو بكر والنبي على قاعد، ثم أجابه أبو بكر فقام النبي على فقيل له في ذلك فقال: إنه لما سكت أبو بكر كان ملك يجيب عنه، فلما أنتصف لنفسه حضر الشيطان أو نحو هذا اللفظ» قال تعالى: ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾ (٢).

٢٣/١٥٢٩ ــ وَعَنْ أَبِي صِرْمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ ضَارًا مُسْلِماً شَقَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِ". أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ.

- (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء اشتهر بكنيته، وأختلف في أسمه أختلافاً كثيراً وهو من بني مازن بن النجار شهد بدراً وما بعدها من المشاهد (قال: قال رسول الله ﷺ: "من ضار مسلماً ضاره الله ومن شاق مسلماً شق الله عليه أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه). أي: من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق ضاره الله أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة. والمشاقة المنازعة أي: من نازع مسلماً ظلماً وتعدياً أنزل الله عليه المشقة جزاء وفاقاً. والحديث تحذير عن أذى المسلم بأي شيء.

٢٤/١٥٣٠ حَوَّنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ٱللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

١٥٢٩ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأقضية، باب: أبواب من القضاء (الحديث ٣٦٣٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الخيانة والغش (الحديث ١٩٤٠).

١٥٣٠ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في اللعنة (الحديث ١٩٧٧).

⁽۱) سورة الشورى، الآية: ٤٠

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

⁽٣) سورة الشورى، الآية: ٤٣.

__ (وعن أبي الدرداء رضي اللّه عنه قال: قال رسول اللّه ﷺ: "إن اللّه يبغض الفاحش البذيء أخرجه الترمذي وصححه). البغض ضد المحبة، وبغض اللّه عبده إنزال العقوبة به وعدم إكرامه إياه، والبذي فعيل من البذاء، وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كما دل له الحديث الآتي:

٢٥/١٥٣١ ــ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ آبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ــ رَفَعَهُ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَانِ، وَلَا الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِيءِ». وَحَسَّنَهُ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقْفَهُ.

__ (وله) أي: للترمذي (من حديث ابن مسعود رفعه «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء» وحسته وصححه الحاكم ورجح الدازقطني وقفه). الطعن السب يقال طعن في عرضه أي سبه. واللعان اسم فاعل للمبالغة بزنة فعال أي كثير اللعن، ومفهوم الزيادة غير مراد، فإن اللعن محرم قليله وكثيره. والحديث إخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الإيمان السب واللعن، إلا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنه الله ورسوله.

٢٦/١٥٣٢ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ تَسُبُّوا الأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا». أَخْرَجَهُ ٱلْبُخَارِئُ.

_ (وعن عائشة، رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا أخرجه البخاري). سب الأموات عام للكافر وغيره وقد تقدم، وعلله ﷺ بإفضائهم إلى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم إلى مولاهم، وقد مر الحديث بلفظه في آخر الجنائز والكلام عليه.

٣٣ / ٢٧/ _ وَعَنْ حُذَيفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿لَا يَلْخُلُ الْجَنَّةِ قَتَاتٌ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ.

_ (وعن حذيفة، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا يدخل الجنة قتات)

١٥٣١ - أخرجه الحاكم في كتاب: الإيمان، باب: ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان... (الحديث ١٦٢١).

١٥٣٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: سكرات الموت (الحديث ٢٥١٦).

١٥٣٣ _ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: ما يكره من النميمة (الحديث ٢٠٥٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان غلظ تحريم النميمة (الحديث ١٠٥).

بقاف ومثناة فوقية وبعد الألف مثناة أيضاً وهو النمام، وقد روي بلفظه (متفق عليه). وقيل: إن بين القتات والنمام فرقاً، فالنمام الذي يحضر القصة ليبلغها، والقتات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه، وحقيقة النميمة نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض للإفساد بينهم. وقال الغزالي: إن حدها كشف ما يكره كشفه، سواء كرهه المنقول إليه أو المنقول عنه أو ثالث، وسواء كان الكشف بالرمز أو بالكتابة أو بالإيماء. قال: فحقيقة النميمة إفشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه فلو رآه يخفى مالاً لنفسه فذكره فهو نميمة كذا قاله (قلت): ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النميمة، بل يكون من إفشاء السر وهو محرم أيضاً ، وورد في النميمة عدة أحاديث أخرج الطبراني مرفوعاً: «ليس منا ذو حسد ولا نميمة ولا كهانة ولا أنه منه "شم تلا قبوله تعالى: ﴿ والدِّينَ يَـودُونَ المؤمنين والمؤمنات بغير ما أكتسبوا فقد أحتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾(١). وأخرج أحمد «خيار عباد اللَّه الذين إذا رؤوا ذكر اللَّه، وشر عباد اللَّه المشاؤون بالنميمة الباغون للبرآء العيب يحشرهم اللَّه مع الكلاب، وغير هذا من الأحاديث. وقد تجب النميمة كما إذا سمع شخصاً يتحدث بإرادة إيذاء إنسان ظلماً وعدواناً فيحذره منه، فإن أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه منه وإلا ذكر له ذلك والحديث دليل على عظم ذنب النمام. قال الحافظ المندري: أجمعت الأمة على أن النميمة محرمة، وأنها من أعظم الذنوب عند الله. وفي كلام للغزالي ما يدل على أنها لا تكون كبيرة إلا مع قصد الإفساد.

٢٨/١٥٣٤ ـ وَعَنْ أَنْسَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ ٱللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ ». أُخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الأَوْسَطِ.

٢٩/١٥٣٥ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ٱبْنِ عُمَرَ عِنْدَ ٱبْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

- (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "من كف غضبه كف اللَّه عنه عذابه". أخرجه الطبراني في الأوسط وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن أبي الدنيا). تقدم الكلام في الغضب مراراً. وهذا الحديث في فضل من كف غضبه ومنع نفسه من إصدار ما يقتضيه الغضب، ولا يكون ذلك إلا بالحلم والصبر وجهاد النفس وهو أمر شاق، ولذا جعل اللَّه جزاءه كف عذابه عنه، وقد قال تعالى في صفات المؤمنين: ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ (٢).

⁽١) سورة الأحراب، الآية: ٥٨.

١٩٣٤ ـ انظر مجمع الزوائد: ١٩٨/١٠.

٣٠/١٥٣٦ ــ وَعَنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «لاَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبُّ، وَلاَ بَخِيلٌ، وَلاَ سَتِّىءُ الْمَلَكَةِ». أَخْرَجَهُ التُّزْمِذِيُّ، وَفَرَّقَهُ حَدِيثَيْنِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

- (وعن أبي بكر، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: لا يدخل الجنة) من أول الأمر (خب) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة الخداع (ولا بخيل) تقدم الكلام على البخيل (ولا سبىء الملكة) وهو من يترك ما يجب عليه من حق المماليك، أو تجاوز الحد في عقوبتهم، ومثله تركه لتأديبهم بالآداب الشرعية من تعليم فرائض اللَّه وغيرها، وكذلك البهائم سوء الملكة يكون بإهمالها عن الإطعام، وتحميلها ما لا تطيقه من الأحمال، والمشقة عليها بالسير والضرب العنيف وغير ذلك (أخرجه الترمذي وفرقه حديثين وفي إسناده ضعف). ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها.

٣١/١٥٣٧ ــ وَعَنِ آبْنِ عَبَّاسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صُبَّ فِي أَذْنَبُهِ الْآنُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». يَعْنِي: الرَّصَاصُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله على: "من تسمع حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه الآنك) بفتح الهمزة والمد وضم النون (يوم القيامة) يعني الرصاص). هو مدرج في الحديث تفسيراً لما قبله (أخرجه البخاري). هكذا في نسخ بلوغ المرام تسمع بالمثناة الفوقية وتشديد الميم، ولفظ البخاري من أستمع والحديث دليل على تحريم أستماع حديث من يكره سماع حديثه، ويعرف بالقرائن أو بالتصريح. وروى البخاري في الأدب المفرد من رواية سعيد المقبري قال: مررت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث، فقمت إليهما فلطم صدري وقال: إذا وجدت أثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما. قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حال تناجيهما. قال المصنف: ولا ينبغي للداخل عليهما القعود عندهما ولو تباعد في حال تناجيهما، لأن أفتتاحهما الكلام سراً، وليس عندهما أحد دل على أنهما لا يريدان الاطلاع عليه، وقد يكون لبعض الناس قوة، فهم إذا سمع بعض الكلام أستدل به على باقيه

١٥٣٦ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في البخيل (الحديث ١٩٦٣). ١٥٣٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: التعبير، باب: من كذب في حُلمه (الحديث ٢٠٤٢).

فلا بد له من معرفة الرضاء فإنه قد يكون في الإذن حياء وفي الباطن الكراهة، ويلحق بأستماع الحديث أستنشاق الرائحة، ومس الثوب، وأستخبار صغار أهل الدار ما يقول الأهل والجيران من كلام، أو ما يعملون من الأعمال، وأما لو أخبره عدل عن منكر جاز له أن يهجم ويستمع الحديث لإزالة المنكر.

٣٢/١٥٣٨ _ وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ إِلنَّاسِ». أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الطوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس أخرجه البزار بإسناد حسن). طوبى مصدر من الطيب أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها، والمراد أنها لمن شغله النظر في عيوبه وطلب إزالتها أو الستر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب غيره، والتعرف لما يصدر منهم من العيوب، وذلك بأن يقدم النظر في عيب نقسه إذا أراد أن يعيب غيره، فإنه يجد من نفسه ما يردعه عن ذكر غيره.

٣٣/ ١٥٣٩ ــ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَٱخْتَالَ فِي مِشْبَرِهِ لَقِيَ ٱللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

- (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله على: امن تعاظم في نفسه وأختال في مشيته لقي الله وهو عليه غضبان الخرجه الحاكم ورجاله ثقات). تفاعل يأتي بمعنى فعل مثل توانيت بمعنى ونيت، وفيه مبالغة وهو المراد هنا أي من عظم نفسه إما بأعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم أستحقاقه الإهانة، ويحتمل هنا أن تعاظم بمعنى تعظم مشددة أي أعتقد في نفسه أنه عظيم كتكبر أعتقد أنه كبير، أو يكون تفاعل بمعنى أستفعل أي طلب أن يكون عظيماً، وهذا يلاقي معنى تكبر، والكبر كما قال المهدي في كتاب تكملة الأحكام: هو أعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم أستحقاقه الإهانة. وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذي من ما يستحقه غيره ممن لا يعلم أستحقاقه الإهانة. وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذي من حديث ابن مسعود أنه قال: قال رسول الله على: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر» قال رجل: يا رسول الله إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً، قال على:

«إن اللَّه جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس» قيل: هو أن يتكبر عن الحق فلا يراه حقاً. وقيل: هو أن يتكبر عن الحق فلا يقبله. وقال النووي: معناه الارتفاع عن الناس وأحتقارهم، ودفع الحق وإنكاره ترفعاً وتجبراً. وجاء في رواية الحاكم «ولكن الكبر من بطر الحق وأزدري الناس فبطر الحق دفعه ورده، وغمط الناس بفتح المعجمة وسكون الميم وبالطاء المهملة هو أحتقارهم وازدراؤهم» هكذا جاء مفسراً عند الحاكم قاله المنذري ولفظة (من) رويت بالكسر لميمها على أنها حرف جر، وبفتحها على أنها موصولة، والتفسير النبوي دل على أنه ليس من قبيل الاعتقاد، وإنما هو بمعنى عدم الامتثال تعززاً وترفعاً وأحتقاراً للناس. وقال ابن حجر في الزواجر: الكبر إما باطن وهو خلق في النفس وأسم الكبر بهذا أحق، وإما ظاهر وهو أعمال تصدر من الجوارح، وهي ثمرات ذلك الخلق، وعند ظهورها يقال: تكبر وعند عدمها يقال كبر، فالأصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح والركون إلى رؤية النفس فوق المتكبر عليه، فهو يستدعي متكبراً عليه ومتكبراً به، وبه فارق العجب، فإنه لا يستدعي غير المعجب به حتى لو فرض أنفراده دائماً، لما أمكن أن يقع منه العجب دون الكبر، فالعجب مجرد أستعظام الشيء، فإن صحبه من يرى أنه فوقه كان تكبراً ا هـ. والاختيال في المشية هو من التكبر، وعطفه عليه من عطف أحد نوعي الكبر على الآخر، كأنه يقول: من جمع بين نوعين من أنواع هذا الكبر يستحق الوعيد، ولا يلزم منه أن أحدهما لا يكون بهذه المثابة، لأنه قد ثبتت أحاديث في ذم الكبر مطلقاً، والحديث وغيره دال على تحريم الكبر وإيجابه لغضب اللَّه تعالى.

٣٤/١٥٤٠ ـ وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ». أَخْرَجَهُ التُّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ.

___ (وعن سهل بن سعد، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على العجلة من الشيطان، أخرجه الترمذي وقال: حسن). العجلة هي السرعة في الشيء، وهي مذمومة فيما كان المطلوب فيه الأناة محمودة فيما يطلب تعجيله من المسارعة إلى الخيرات ونحوها، وقد يقال لا منافاة بين الأناة والمسارعة، فإن سارع بتؤدة وتأن فيتم له الأمران، والضابط أن خيار الأمور أوسطها.

١٥٤٠ _ أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في التأني والعجلة (الحديث ٢٠١٢).

٣٥/١٥٤١ ــ وَعَنْ عَاثِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الشَّوْمُ سُوءُ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

— (وعن عائشة، رضي اللَّه عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «الشؤم سوء الخلق» أحرجه أحمد وفي إسناده ضعف). الشؤم ضد اليمن وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه الشؤم وأن كل ما يلحق من الشرور فسببه سوء الخلق. وفيه إشعار بأن سوء الخلق وحسنه أختيار مكتسب للعبد. وتقدم تحقيقه.

٣٦/١٥٤٢ ــ وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّمَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن أبي الدرداء، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: قان اللاعنين لا يكونون شهداء ولا شفعاء يوم القيامة اخرجه مسلم). تقدم الكلام في اللعن قريباً، والحديث إخبار بأن كثيري اللعن ليس لهم عند الله قبول شفاعة يوم القيامة أي: لا يشفعون حين يشفع المؤمنون في إخوانهم. ومعنى ولا شهداء قيل: لا يكونون يوم القيامة شهداء على تبليغ الأمم رسلهم إليهم الرسالات، وقيل: لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم لفسقهم، لأن إكثار اللعن من أدلة التساهل في الدين. وقيل: لا يرزقون الشهادة وهي القتل في سبيل الله فيوم القيامة متعلق بشفعاء وحده على هذين الأخيرين، ويحتمل عليهما أن يتعلق بهما، ويراد أن شهادته لما لم تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة ثواب من شهد بالحق، وكذلك لا يكون له في الآخرة ثواب الشهداء.

٣٧/١٥٤٣ ــ وَعَنْ مُعاذِ بْنِ جَبَلِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ عَبَرَ أَخَاهُ بِذَنْبِ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلُهُ". أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَسَنَدَهُ مُنْقَطعٌ.

- (وعن معاذ بن جبل، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: المن عير أخاه بذنب) من عابه به لم (يمت حتى يعمله) أخرجه الترمذي وحسنه وسنده منقطع). كأنه حسنه الترمذي لشواهده فلا يضره أنقطاعه، وكأن من عير أخاه أي عابه من العار، وهو كل شيء لزم به عبب كما في القاموس يجازي بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به، وذاك إذا

١٩٤١ _ أخرجه أحمد: ٣/٥٠٢ و ٦/ ٨٥.

١٥٤٧ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: النهي عن لعن الدواب وغيرها (الحديث ٨٦). ١٥٤٣ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: صفة القيامة، باب: ـ ٥٣ ـ (الحديث ٢٥٠٥).

صحبه إعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه. وفيه أن ذكر الذنب لمجرد التعيير قبيح يوجب العقوبة، وأنه لا يذكر عيب الغير إلا للأمور الستة التي سلفت مع حسن القصد فيها.

٣٨/١٥٤٤ ــ وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "وَيْلٌ لَلَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيِّ.

_ (وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده) معاوية بن حيدة (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: "ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم، ويل له ثم ويل له؛ أخرجه الثلاثة وإسناده قوى). وحسنه الترمذي وأخرجه البيهقي. والوبل الهلاك، ورفعه على أنه مبتدأ خبره الجار والمجرور، وجاز الابتداء بالنكرة لأنه من باب سلام عليكم، وفي معناه الأحاديث الواردة في تحريم الكذب على الإطلاق مثل حديث (إياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، والفجور يهدي إلى النار». سيأتي وأخرج ابن حبان في صحيحه «إياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار» ومثله عند الطبراني. وأخرج أحمد من حديث ابن لهيعة «ما عمل أهل النار؟». قال: الكذب، فإن العبد إذا كذب فجر، وإذا فجر كفر، وإذا كفر دخل النار. وأخرج البخاري أنه قال ﷺ في الحديث الطويل ومن جملته قوله: «رأيت الليلة رجلين أتباني قالا لى الذي رأيته يشق شدقه فكذاب يكذب الكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق؛ في حديث رؤياه ﷺ. والأحاديث في الباب كثيرة. والحديث دليل على تحريم الكذب لإضحاك القوم، وهذا تحريم خاص، ويحرم على السامعين سماعه إذا علموه كذباً، لأنه إقرار على المنكر بل يجب عليهم النكير أو القيام من الموقف. وقد عد الكذب من الكبائر قال الروياني من الشافعية: إنه كبيرة. ومن كذب قصداً ردت شهادته وإن لم يضر بالغير، لأن الكذب حرام بكل حال. وقال المهدي: إنه ليس بكبيرة ولا يتم له نفي كبره على العموم، فإن الكذب على النبي ﷺ، أو لإضرار بمسلم، أو معاهد كبيرة، وقسم الغزالي الكذب في الإحياء إلى واجب ومباح ومحرم وقال: إن كل مقصد محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام، وإن أمكن التوصل إليه بالكذب وحده، فمباح إن أنتج تحصيل ذلك المقصود، وواجب إن وجب تحصيل ذلك،

١٥٤٤ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في التشديد في الكتب (الحديث ٤٩٩٠)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الزهد، باب: فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس (الحديث ٢٣١٥).

وهو إذا كان فيه عصمة من يجب إنقاذه، وكذا إذا خشي على الوديعة من ظالم وجب الإنكار والحلف، وكذا إذا كان لا يتم مقصود حرب، أو إصلاح ذات البين، أو آستمالة قلب المجني عليه إلا بالكذب. فهو مباح. وكذا إذا وقعت منه فاحشة كالزنى وشرب الخمر وسأله السلطان فله أن يكذب ويقول ما فعلت ثم قال وينبغي أن تقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق، فإن كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب، وإن كانت بالمعسدة المترتبة على الصدق، فإن كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب، وإن تعلق بغيره بالعكس أوشك فيها حرم الكذب، وإن تعلق بنفسه آستحب أن لا يكذب، وإن تعلق بغيره لم تحسن المسامحة بحق الغير، والحزم تركه حيث أبيح. وأعلم أنه يجوز الكذب، أتفاقاً في ثلاث صور كما أخرجه مسلم في الصحيح قال ابن شهاب: لم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل آمرأته وحديث المرأة زوجها. قال القاضي عياض: لا خلاف في جواز الكذب في هذه الثلاث الصور. وأخرج ابن النجار عن النواس بن سمعان مرفوعاً: «الكذب يكتب على ابن آدم إلا في ثلاث: الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما، والرجل يحدث أمرأته ليرضيها بذلك، والكذب في الحرب، والكذب في الحرب، وإلكذب في المربه، وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وأباح الكذب، وإن النميمة، وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وأباح الكذب، وإن

99/1049 ــ وَعَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ مَنِ ٱغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ». رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أَسَامَةَ بِإِسْنَادِ ضَعِيفٍ.

— (وعن أنس، رضي الله عنه، عن النبي على قال: كفارة من أغنبته أن تستغفر له المحارث بن بإسناد ضعيف). وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الإيمان وغيرهما بألفاظ مختلفة من حديث أنس، وفي أسانيدهما ضعف. وروي من طريق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهقي قال: وهو أصح ولفظه قال: «كان في لساني ذرب على أهلي فسألت رسول الله على فقال: أين أنت من الاستغفار يا حذيفة؟ إني لأستغفر الله في كل يوم مائة مرة وهذا الحديث لا دليل فيه نصا أنه لأجل الاغتياب، بل لعلم لدفع ذرب اللسان. وفي الحديث دليل على أن الاستغفار من المغتاب لمن أغتابه يكفي ولا يحتاج إلى الاعتذار منه. وفصلت الهادوية والشافعية فقالوا: إذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه. وأما إذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضاً، لأنه يجلب الوحشة، وإيغار الصدر، إلا أنه أخرج البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "من كانت عنده مظلمة لأخيه

في عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون له دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه». وأخرج نحوه البيهقي من حديث أبي موسى، وهو دال على أنه يجب الاستحلال وإن لم يكن قد علم، إلا أنه يحمل على من قد بلغه، ويكون حديث أنس فيمن لم يعلم ويقيد به إطلاق حديث البخاري.

٤٠/١٥٤٦ ــ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرَّجَالِ إِلَى ٱللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

ـــ (وعن عائشة، رضى اللَّه عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «أبغض الرجال إلى اللَّه الألد الخصم) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة ا (أخرجه مسلم). الألد مأخوذ من لديدي الوادي وهما جانباه والخصم شديد الخصومة الذي يحج مخاصمه، ووجه الاشتقاق أنه كلما أحتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر، وقد وردت أحاديث في ذم الخصومة كحديث المن جادل في خصومة بغير علم لم يزل في سخط الله حتى ينزع القدم تخريجه. وأخرج الترمذي وقال: غريب من حديث ابن عباس مرفوعاً: «كفي بك إثماً لا تزال مخاصماً، وظاهر إطلاق الأحاديث أن الخصومة مذمومة ولو كانت في حق. وقال النووي في الأذكار : فإن قلت : لا بد للإنسان من الخصومة لاستيفاء حقه . فالجواب ما أجاب به الغزالي أن الذم إنما هو لمن خاصم بباطل وبغير علم كوكيل القاضي، فإنه يتوكل قبل أن يعرف الحق في أي جانب. ويدخل في الذم من يطلب حقاً، لكن لا يقتصر على قدر الحاجة، بل يظهر اللدد والكذب لإيذاء خصمه، وكذلك من يحمله على الخصومة محض العناد لقهر خصمه وكسره، ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذي وليس إليها ضرورة في التوصل إلى غرضه فهذا هو المذموم، بخلاف المظلوم الذي ينصر حجته بطريق الشرع من غير لدد وإسراف وزيادة لجاج على الحاجة من غير قصد عناد ولا إيذاء، ففعله هذا ليس مذموماً ولا حراماً، لكن الأولى تركه ما وجد إليه سبيلًا. وفي بعض كتب الشافعية أنها ترد شهادة من يكثر الخصومة، لأنها تنقص المروءة لا لكونها معصية.

١٥٤٦ _ أخرجه مسلم في كتاب: العلم، باب: في الألد الخصم (الحديث ٢٦٦٨).

0 - باب: الترغيب في مكارم الأضلاق

١/١٥٤٧ حَنِ آئِنِ مَسْعُودِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الطِّدْقِ، فَإِنَّ الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرِّ يَهْدِي إِلَى الْبَحَثَةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُق، وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ ٱللَّهِ صِدِّبقاً، وَإِبَّاكُمْ وَالْكَذِب، فَإِنَّ الْفَجُورَ بَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكُذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِب، حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ ٱللَّهِ كَذَّاباً». مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

— (عن ابن مسعود، رضى الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي) بفتح حرف المضارعة (إلى البر وإن البر يهدى إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند اللَّه صديقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدى إلى الفجور، وإن الفجور يهدى إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند اللَّه كذاباً ، متفق عليه). الصدق ما طابق الواقع ، والكذب ما خالف الواقع هذه حقيقتهما عند الجمهور من الهادوية وغيرهم، والهداية الدلالة الموصلة إلى المطلوب، والبر بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخيرات، وهو أسم جامع للخيرات كلها، ويطلق على العمل الصالح الخاص. وقال ابن بطال على قوله: (وإن البر) إلى آخره مصداقه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارِ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ (١) وقال على قوله: (وما يزال الرجل يصدق) إلى آخره المراد يتكرر منه الصدق حتى يستحق أسم المبالغة وهو الصديق. وأصل الفجور الشق فهو شق الديانة، ويطلق على الميل إلى الفساد على الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر. وقوله: (وما يزال الرجل يكذب) هو كما مر في قوله، وما يزال الرجل يصدق في أنه إذا تكرر منه الكذب أستحق اسم المبالغة وهو الكذاب. وفي الحديث إشارة إلى أن من تحرى الصدق في أقواله صار له سجية، ومن تعمد الكذب وتحراه صار له سجية، وأنه بالتدرب والاكتساب تستمر صفات الخير والشر. والحديث دليل على عظمة شأن الصدق، وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة، ودليل على عظمة قبح الكذب، وأنه ينتهي بصاحبه إلى النار، وذلك من غير ما لصاحبهما في الدنيا، فإن الصدوق مقبول الحديث عند الناس،

١٥٤٧ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الوصايا، باب: قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾ (الحديث ٢٠٢٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: قبح الكذب، وحسن الصدق وفضله (الحديث ٢٩٠٨).

⁽١) سورة الانفطار، الآية: ١٣.

مقبول الشهادة عند الحكام، محبوب مرغوب في أحاديثه، والكذوب بخلاف هذا كله.

٢/١٥٤٨ ح وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ ٱللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكُذَبُ الْحَدِيثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، أن رسول اللّه ﷺ قال: إياكم والظن) بالنصب محذر منه (فإن الظن أكذب الحديث، متفق عليه). تقدم بيان معناه، وأنه تحذير من أن يحقق ما ظنه. وأما نفس الظن فقد يهجم على القلب فيجب دفعه والإعراض عن العمل عليه.

٣/١٥٤٩ ـ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
«إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرُقَاتِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ، مَا لَنَا بُدُّ مِنْ مَجَالِسِنَا،
نَتَحَدَّتُ فِيهَا، قَالَ: «فَأَمَّا إِذَا أَبَيْتُمْ فَأَعْطُوا الطَّرِيقِ حَقَّهُ». قَالُوا: وَمَا حَقَهُ؟ قَالَ:
«غَضُّ الْبَصِرِ، وَكَفُّ ٱلأَذَى، وَرَدُّ السَّلامِ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ».
مُثَّفَقٌ عَلَيْه.

— (وعن أبي سعيد، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه على: إياكم والجلوس على الطرقات) بضمتين جمع طريق (قالوا: يا رسول اللّه ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها، قال: فأما إذا أبيتم) أي: أمتنعتم عن ترك الجلوس على الطرقات (فأعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حقه قال: غض البصر) عن المحرمات (وكف الأذى) عن المارين بقول أو فعل (ورد السلام) إجابته على من ألقاه عليكم من المارين، إذ السلام يسن أبتداء للمار لا للقاعد (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، منفق عليه). قال القاضي عياض: فيه دليل على أنهم فهموا أن الأمر ليس للوجوب، وأنه للترغيب فيما هو الأولى إذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوا. قال المصنف: ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ تخفيفاً

١٥٤٨ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأدب، باب: ما ينهي عن السباب واللعن (الحديث ٢٠٤٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، (الحديث ٢٥٨٨).

¹⁰¹⁹ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الاستئذان، باب: قول اللَّه تعالى: ﴿يا أَيها الذين آمنوا لا تدخلوا...﴾، وأخرجه مسلم في كتاب: اللباس، باب: النهي عن الجلوس في الطرقات، وإعطاء الطريق حقه (الحديث ٢١٢١).

لما شكوا من الحاجة إلى ذلك. وقد زيد في أحاديث حق الطريق على هذه الخمسة المذكورة، زاد أبو داود: وأرشاد ابن السبيل وتشميث العاطس إذا حمد الله، وزاد سعيد بن منصور: وإغاثة الملهوف، وزاد البزار: والإعانة على الحمل، وزاد الطبراني وأعينوا المظلوم واذكروا الله كثيراً: قال السيوطي في التوشيح: فأجتمع من ذلك ثلاثة عشر أدباً، وقد نظمها شيخ الإسلام ابن حجر فقال في أربعة أبيات:

جمعت آداب من رام الجلوس على الـ طريق من قول خير الخلق إنساناً أفش السلام وأحسن في الكلام وشمـ ــ ت عاطساً وسلاماً رد إحساناً في الحمل عاون ومظلوماً أعن وأغث لهفان اهد سبيلاً واهد حيراناً بالعرف مر وانه عن نكر وكف أذى وغض طرفاً وأكثر ذكر مولانا

ألا أن الأحاديث التي قدماناها وذكرها السيوطي في التوشيح فيها أحد عشر أدباً وفي الأبيات ثلاثة عشر، لأنه زاد: حسن الكلام، وهو ثابت في حديث لأبي هريرة، وزاد فيها: وإفشاء السلام ولم أجده في حديث إنما فيها رد السلام وقد ذكره فيها، والحكمة في النهي عن الجلوس في الطرقات أنه لجلوسه يتعرض للفتنة، فإنه قد ينظر إلى الشهوات ممن يخاف الفتنة على نفسه من النظر إليهن مع مرورهن، وفيه التعرض للزوم حقوق الله والمسلمين، ولو كان قاعداً في منزله لما عرف ذلك، ولا لزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها، ولما طلبوا الإذن في البقاء في مجالسهم، وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما يلزمهم من الحقوق، وكل ما ذكر من الحقوق قد وردت به الأحاديث مفرقة تقدم بعضها ويأتي بعضها.

الفقه في الدين

٠٥٥٠ /٤ _ وَعَنْ مُعَاوِيَةً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ ٱللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ» أَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

__ (وعن معاوية قال: قال رسول اللّه ﷺ: "من يرد اللّه به خيراً يفقهه في الدين» متفق عليه). الحديث دليل على عظمة شأن التفقه في الدين، وأنه لا يعطاه إلا من أراد اللّه به خيراً عظيماً، كما يرشد إليه التنكير ويدل له المقام. والفقه في الدين تعلم قواعد

[•] ١٥٥ _ أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: من يرد الله به خيراً يققهه في الدين (الحديث ٧١)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالقهم» (الحديث ١٧٥).

الإسلام، ومعرفة الحلال والحرام، ومفهوم الشرط أن من لم يتفقه في الدين لم يرد الله به خيراً. وقد ورد هذا المفهوم منطوقاً في رواية أبي يعلى «ومن لم يفقه لم يبال الله به». وفي الحديث دليل ظاهر على شرف الفقه في الدين والمتفقهين فيه على سائر العلوم والعلماء، والمراد به معرفة الكتاب والسنة.

١٥٥١/٥ ـــ وَعَنْ أَبِي ٱلدَّرْدَاءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

_ (وعن أبي الدرداء، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق» أخرجه أبو داود والترمذي وصححه») وتقدم الكلام في حقيقته بما لا يحتاج فيه إلى الإعادة لقرب عهده.

٢/١٥٥٢ ـ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

_ (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله على: الحياء من الإيمان منفق عليه). الحياء في اللغة تغير وأنكسار يلحق الإنسان من خوف ما يعاب به . وفي الشرع خلق يبعث على أجتناب القبيح ، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق . والحياء وإن كان قد يكون غريزة ، فهو في أستعماله على وفق الشرع يحتاج إلى أكتساب وعلم ونية ، فلذلك كان من الإيمان . وقد يكون كسبيا ، ومعنى كونه من الإيمان أن المستحي ينقطع بحيائه عن المعاصي ، فيصير كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي . وقال ابن قتيبة : معناه أن الحياء يمنع صاحبه من أرتكاب المعاصي كما يمنتع الإيمان ، فسمي إيماناً كما يسمى الشيء بآسم ما قام مقامه ، والحياء مركب من جبن وعفة . وفي الحديث "الحياء خير كله ولا يأتي إلا بخير » نإن قلت : قد يمنع الحياء صاحبه عن إنكار المنكر ، وهو إخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم "إنه لا يأتي إلا بخير» . (قلت :) قد أجيب عنه بأن المراد من الحياء في

١٥٥١ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في حسن الخلق (الحديث ٤٧٩٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في حسن الخلق (الحديث ٢٠٠٢) وقال: حديث حسن صحح.

١٥٥٢ _ أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: الحياء من الإيمان (الحديث ٢٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها. . (الحديث ٣٥).

الأحاديث الحياء الشرعي، والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياء شرعياً، بل هو عجز ومهانة، وإنما يطلق عليه الحياء لمشابهته الحياء الشرعي، وبجواب آخر وهو أن من كان الحياء من خلقه، قالخير عليه أغلب، أو أنه إذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات، فلا ينافيه حصول التقصير في بعض الأحوال. قال القرطبي في المفهم شرح مسلم: وكان النبي على قد جمع له النوعان من الحياء المكتسب والغريزي، وكان في الغريزي أشد حياء من العذراء في خدرها، وكان في المكتسب في الذروة العليا على الغريزي أشد حياء من العذراء في خدرها، وكان في المكتسب في الذروة العليا على الغريزي أشد حياء من العذراء في خدرها، وكان في المكتسب في الذروة العليا على الغريزي أشد حياء من العذراء في خدرها، وكان في المكتسب في الذروة العليا التحديد المناسبة في المكتسب في الذروة العليا المناسبة في المناسبة

٧/١٥٥٣ ص وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قال رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَذُرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ ٱلْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَٱصْنَعْ مَا شِئْتَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. الْبُخَارِيُّ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فأصنع ما شئت أخرجه البخاري) لفظ الأولى ليس في البخاري، بل في سنن أبي داود ووقع في حديث حذيفة «إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى _ إلى آخره أخرجه أحمد والبزار. والمراد من النبوة الأولى ما اتفق عليه الأنبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم، لأنه أمر أطبقت عليه العقول. وفي قوله: (فأصنع ما شئت): قولهن: (الأول): أنه بمعنى الخبر أي صنعت ما شئت، وعبر عنه بلفظ للإشارة إلى أن الذي يكف الإنسان عن مدافعة الشر هو الحياء، فإذا تركه توفرت دواعيه على مواقعة الشر، حتى كأنه مأمور به، أو الأمر فيه للتهديد أي اصنع ما شئت، فإن الله مجازيك على ذلك. (الثاني): أن المراد أنظر إلى ما تريد فعله، فإن كان مما لا يستحي منه فدعه ولا تبال بالخلق.

٨/١٥٥٤ هُوَيْ وَاَحَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقُوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُ إِلَى ٱللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ، ٱخْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِٱللَّهِ، وَلاَ تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلاَ تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلٰكِنْ قُلْ: قَدَّرَ ٱللَّهُ وَمَا شَاءَ ٱللَّهُ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

١٥٥٣ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الأنبياء، باب: _ ٥٤ ـ (الحديث ٣٤٨٣) و(الحديث ٣٤٨٤). ١٥٥٤ ـ أخرجه مسلم في كتاب: القدر، باب: في الأمر بالقوة وترك العجز، والاستعانة باللَّه، وتفويض المقادير للَّه (الحديث ٢٦٦٤).

— (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل) من القوي والضعيف (خير) لوجود الإيمان فيهما (احرص) من حرص يحرص كضرب يضرب، ويقال حرص كسمع (على ما ينفعك) في دنياك ودينك (واستعن بالله) عليه (ولا تعجز) بفتح الجيم وكسرها (وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء الله فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان، أخرجه مسلم). المراد من القوي قوى عزيمة النفس في الأعمال الأخروية، فإن صاحبها أكثر إقداماً في الجهاد وإنكار المنكر، والصبر على الأذى في ذلك، وأحتمال المشاق في ذات الله، والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما، والضعيف وأحتمال المشاق في ذات الله، والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما، والضعيف طاعة الله وطلب ما عنده، وعلى طلب الاستعانة به في كل أموره، إذ حرص العبد بغير طانة الله لا ينفعه.

إذا لم يكن عون من اللَّه للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهاده

ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات، وقد أستعاذ منه به بقوله: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، ومن العجز والكسل» وسيأتي ونهاه بقوله: «إذا أصابه شيء» من حصول ضرر أو فوات نفع عن أن يقول (لو) قال بعض العلماء: هذا إنما هو لمن قال معتقداً ذلك حتماً، وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعاً. فأما من رد ذلك إلى مشيئة الله، وأنه لا يصيبه إلا ما شاء الله، فليس من هذا. وأستدل له بقول أبي بكر في الغار: «ولو أن أحدهم رفع رأسه لرآنا وسكوته به قال القاضي عياض: وهذا لا حجة فيه، لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل، وليس فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه. قال: وكذا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز من اللو كحديث لولا حدثان قومك بالكفر» الحديث «ولو كنت راجماً بغير بينة» «ولولا أن أشق على أمتي» وشبيه ذلك فكله مستقبل ولا أعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه، لأنه إنما أخبر عن أعتقاده فيما كان يفعل لولا المانع وعما هو في قدرته. فأما ما ذهب فليس في قدرته. قال القاضي: قالذي عندي في معنى الحديث أن النهي على ظاهره، وعمومه، لكن نهي تنزيه. ويدل عليه قوله به ولا قي الماضي قوله به المنه أمري ما أستدبرت ما سقت الهدي» وغير ذلك، فالظاهر أن النهي إنما هو عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه، فيكون نهي تنزيه لا تحريم. وأما ما قاله تأسفاً على ما فاته إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه، فيكون نهي تنزيه لا تحريم. وأما ما قاله تأسفاً على ما فاته إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه، فيكون نهي تنزيه لا تحريم. وأما ما قاله تأسفاً على ما فاته

من طاعة اللَّه وما هو متعذر عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس به، وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الألحاديث.

٩/١٥٥٥ م وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ٱللَّهَ تَعَالَى أَوْحَىٰ إِلَيَّ: أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لاَ يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلاَ يَفْخَرَ أَحَدُ عَلَى أَحَدٍ، وَلاَ يَفْخَرَ أَحَدُ عَلَى أَحَدٍ، وَلاَ يَفْخَرَ أَحَدُ عَلَى أَحَدٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن عياض بن حمار، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا حتى لا يبغي أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد» أخرجه مسلم). التواضع عدم الكبر وتقدم تفسير الكبر. وعدم التواضع يؤدي إلى البغي، لأنه يرى لنفسه مزية على الغير، فيبغي عليه بقوله أو فعله، ويفخر عليه ويزدريه، والبغي والفخر مذمومان، ووردت أحاديث في سرعة عقوبة البغي منها عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: "ما من ذنب أجدر أو أحق من أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم، أخرجه الترمذي والحاكم وصححاه وأخرجه ابن ماجه. وأخرج البيهقي: "ليس شيء مما عصي الله به هو أسرع عقوبة من البغي».

١٠/١٥٥٦ مَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ رَدًّ ٱللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ". أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ.

ـــ (وحن أبي الدرداء، رضي اللَّه عنه، عن النبي ﷺ قال: "من رد عن عرض أخيه بالغيب رد اللَّه عن وجهه النار يوم القيامة» أخرجه الترمذي وحسنه).

١١/١٥٥٧ _ وَلَأِحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوهُ.

_ (ولأحمد من جُديث أسماء بنت يزيد نحوه) في الحديثين دليل على فضيلة الرد

١٥٥٥ _ أخرجه مسلم في كتاب: صفة الجنة وصفة تعيمها وأهلها، باب: الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الدنيا وأهل النار (الحديث ٢١٩٨).

١٥٥٦ _ أخرجه الترمذي في كتاب: البر، باب: ما جاء في النَّب عن عرض المسلم (الحديث ١٩٣١). ١٥٥٧ _ أخرجه أحمد: ١٤٤٩/٦.

على من أغتاب أخاه عنده وهو واجب، لأنه من باب الإنكار للمنكر، ولذا ورد الوعيد على تركه كما أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا قما من مسلم يخذل أمرءاً مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمته وينتقص من عرضه إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته». وأخرج أبو الشيخ قمن رد من عرض أخيه رد الله عنه الناريوم القيامة» وتلا رسول الله على: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾ (١) . وأخرج أبو داود وأبو الشيخ أيضاً: قمن حمى عرض أخيه في الدنيا بعث الله له ملكا يوم القيامة يحميه من النار». وأخرج الأصبهاني: قمن اغتيب عنده أخوه فاستطاع نصرته فنصره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة»، بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة أحد المغتابين، فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور الرد عن عرض أخيه، ولو بإخراج من أغتاب إلى حديث آخر، أو القيام عن موقف الغيبة، أو الإنكار بالقلب، أو الكراهة للقول، وقد عد بعض العلماء السكوت كبيرة لورود هذا الوعيد ولدخوله في وعيد من لم يغير المنكر، ولأنه أحد المغتابين حكماً وإن لم يكن مغتاباً لغة وشرعاً.

١٢/١٥٥٨ هَوَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ ٱللَّهُ عَبْداً بِعَفْوٍ إِلاَّ عِزَّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلاَّ رَفَعَهُ (ٱللَّهُ تَعَالَى) (٢)*. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزا وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله تعالى، أخرجه مسلم) فسر العلماء عدم النقص بمعنيين: (الأول): أنه يبارك له فيه ويدفع عنه الآفات، فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية. (والثاني): أنه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقص عينها، فكأن الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة. قلت: والمعنى (الثالث): أنه تعالى يخلفها بعوض يظهر به عدم نقص المال، بل ربما زادته ودليله قوله تعالى: ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه﴾." وهو مجرب محسوس، وفي قوله: (ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً). حث على العفو عن المسيء

١٥٥٨ ـ أخرجه مسلم في كتاب: البر، باب: استحباب العفو والتواضع (الحديث ٢٥٨٨).

⁽١) سورة الروم، الآية: ٤٧.

⁽٢) زيادة في الأصل. (٣) سورة سبأ، الآية: ٣٩.

وعدم مجازاته على إساءته وإن كانت جائزة قال تعالى: ﴿ فمن عفا وأصلح فأجره على الله ﴾ (١). وفيه أن يجعل الله تعالى للعافي عزاً وعظمة في القلوب، لأنه بالانتصاف يظن أنه يعظم ويصان جانبه ويهاب، ويظن أن الإغضاء والعفو لا يحصل به ذلك، فأخبر رسول الله على انه يزداد بالعفو عزاً. وفي قوله: (وما تواضع أحد لله) أي: لأجل ما أعده الله للمتواضعين (إلا رفعه الله) دليل على أن التواضع سبب للرفعة في الدارين لإطلاقه، وفي الحديث حث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع، وهذه من أمهات مكارم الأخلاق.

١٣/١٥٥٩ هـ وَعَنْ عَبْدِ آللهِ بْنِ سَلامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللّهِ ﷺ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلاَمَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَٱلنَّاسُ نِيَامٌ، أَفْشُوا السَّلاَمَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَٱلنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلامًّ. أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

— (وعن عبد الله بن سلام، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على: "با أيها الناس أفشوا السلام وصلوا الأرحام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلو الجنة بسلام، أخرجه الترمذي وصححه). الإفشاء لغة الإظهار والمراد نشر السلام على من يعرفه وعلى من لا يعرفه، وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل النبي الله أي الإسلام خير؟ قال: "تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف، ولا بد في السلام أن يكون بلفظ مسمع لمن يرد عليه. وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر: "إذا سلمت فأسمع فإنها تحية من عند الله، قال النووي: أقله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه، فإن لم يسمعه لم يكن آتياً بالسنة، فإن شك آستظهر. وإن دخل مكاناً فيه إيقاظ ونيام، فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال: "كان النبي في يجيء من الليل فيسلم تسليماً لا يوقظ نائماً ويسمع اليقظان، فإن لقي جماعة يسلم عليهم جميعاً، ويكره أن يخص أحدهم بالسلام، لأنه يولد الوحشة ومشروعية السلام يسلم عليهم جميعاً، ويكره أن يخص أحدهم بالسلام، لأنه يولد الوحشة ومشروعية السلام الحلب التحاب والألفة، فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: قالا أدلكم على ما تحابون به؟ أفشوا السلام بينكم، ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند ما تحابون به؟ أفشوا السلام بينكم، ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند ما تحابون به؟ أفشوا السلام بينكم، ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند ما تحابون به؟ أفشوا السلام بينكم، ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند

١٥٥٩ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء في فضل إطعام الطعام (الحديث ١٨٥٥) وقال: حديث حسن صحيح.

⁽١) سورة الشوري، الآية: ١٠.

الدخول، لما أخرجه التسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ﴿إذَا قعد أحدكم فليسلم، وإذا قام فليسلم فليست الأولى أحق من الآخرة» وتكره أو تحرم الإشارة باليد أو الرأس، لما أخرجه النسائي بسند جيد عن جابر مرفوعاً: ﴿لا تسلموا تسليم اليهود، فإن تسليمهم بالرؤوس والأكفِّ إلا أنه يستثنى من ذلك حال الصلاة، فقد وردت أحاديث بأنه ﷺ كان يرد على من يسلم عليه وهو يصلي بالإشارة. وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب شروط الصلاة في الجزء الأول. وجوزت الإشارة بالسلام على من بعد سماع لفظ السلام. قال ابن دقيق العيد: وقد يستدل بالأمر بإفشاء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام، ويرد عليه أنه لو كان الابتداء فرض عين على كل أحد كان فيه حرج ومشقة والشريعة على التخفيف والتيسير، فيحمل على الاستحباب اهـ. قال النووي: في التسليم على من لم يعرف إخلاص العمل لله تعالى وأستعمال التواضع، وإفشاء السلام الذي هو شعار هذه الأمة. وقال ابن بطال: في مشروعية السلام على غير معروف أستفتاح المخاطبة للتأنيس، ليكون المؤمنون كلهم إخوة فلا يستوحش أحد من أحد. وتقدم الكلام على صلة الأرحام مستوفى وعلى إطعام الطعام، فيشمل من يجب عليه إنفاقه ويلزمه إطعامه ولو عرفاً أو عادةً، وكالصدقة على السائل للطعام وغيره، فالأمر محمول على فعل ما هو أولى من تركه ليشمل الواجب والمندوب. والأمر بصلاة الليل في قوله: (وصلوا بالليل) قد ورد تفسيره بصلاة العشاء، والمراد بالناس اليهود والنصارى، ويحتمل أنه أريد ذلك وما يشمل نافلة الليل وقوله: (تدخلوا الجنة بسلام) إخبار بأن هذه الأفعال من أسباب دخول الجنة، وكأنه بسببها يحصل لفاعلها التوفيق وتجنب ما يوبقها من الأعمال، وحصول الخاتمة الصالحة.

١٤/١٥٦٠ هـ وَعَنْ تَمِيمِ ٱلدَّارِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الدَّينُ النَّينِ النَّينِ النَّينُ النَّينِ عَلَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِاَسُولِهِ، وَلِاَسُولِهِ، وَلِاَسُولِهِ، وَلِاَسُولِهِ، وَلِاَسُولِهِ، وَلِاَسُولِهِ، وَلِاَسُولِهِ،

ـــ (وعن تميم الداري رضي الله عنه) هو أبو رقية تميم بن أوس بن خارجة نسب إلى جده دار، ويقال الديري نسبة إلى دير كان فيه قبل الإسلام، وكان نصرانياً وليس في الصحيحين والموطأ داري ولا ديري إلا تميم، أسلم سنة تسع، كان يختم القرآن في ركعة، وكان ربما ردد الآية الواحدة الليل كله إلى الصباح، سكن المدينة ثم أنتقل منها إلى الشام،

١٥٦٠ _ أخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة (الحديث ٥٥).

وروى عنه النبي ﷺ في خطبته قصة الجساسة والدجال، وهي منقبة له وهي داخلة في رواية الأكابر عن الأصاغر وليس له في صحيح مسلم إلا هذا الحديث، وليس له في البخاري شيء (قال: قال رسول اللَّه على: «الدين النصيحة ثلاثاً) أي: قالها ثلاثاً (قلنا: لمن هي يا رسول اللَّه؟) أي: من يستحقها ؟ (قال: للَّه ولكتابه ولرسوله ولأنمة المسلمين وعامتهم» أخرجه مسلم). هذا الحديث جليل. قال العلماء: إنه أحد الأحاديث الأربعة التي يدور عليها الإسلام. وقال النووي: ليس الأمركما قالوه بل عليه مدار الإسلام، قال الخطابي: النصبحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح له، ومعنى الإخبار عن الدين بها أن عماد الدين وقوامه النصيحة قالوا: والنصح للَّه الإيمان به، ونفي الشرك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها، وتنزيهه تعالى عن جميع أنواع النقائص، والقيام بطاعته وأجتناب معاصيه، والحب فيه والبغض فيه، وموالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه، وغير ذلك مما يجب له تعالى. قال الخطابي: وجميع هذه الأشياء راجعة إلى العبد من نصيحة نفسه، واللَّه تعالى غني عن نصح الناصح، والنصيحة لكتابه الإيمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حلله وتحريم ما حرمه، والاهتداء بما فيه، والتدبر لمعانيه، والقيام بحقوق تلاوته، والاتعاظ بمواعظه والاعتبار بزواجره والمعرفة له. والنصيحة لرسول اللَّه ﷺ تصديقه بما جاء به، وأتباعه فيما أمر به ونهى عنه، وتعظيم حقه وتوقيره حياً وميتاً، ومحبة من أمر بمحبته من آله وصحبه، ومعرفة سنته والعمل بها ونشرها والدعاء إليها والذب عنها. والنصيحة لأمة المسلمين إعانتهم على الحق وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتذكيرهم لحوائج العباد، ونصحهم في الرفق والعدل. قال الخطابي: ومن النصحية لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم. وتعداد أسباب الخير في كل من هذه الأقسام لا تنحصر قيل: وإذا أريد بأثمة المسلمين العلماء: فنصحهم بقبول أقوالهم وتعظيم حقهم والافتداء بهم، ويحتمل أنه يحمل الحديث عليهما فهو حقيقة فيهما. والنصيحة لعامة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وأخراهم، وكف الأذي عنهم، وتعليمهم ما جهلوه، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك، والكلام على كل قسم يحتمل الإطالة وفي هذا كفاية. وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير. قال ابن بطال: في الحديث دليل على أن النصحية تسمى ديناً وإسلاماً، وأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول، قال: والنصيحة فرض كفاية يجزىء فيها من قام بها وتسقط عن الباقين، والنصيحة لازمة على قدر الطاقة البشرية، إذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسه المكروه، فإن خشى أذى فهو في سعة والله أعلم.

١٥٦١/١٥٦ ــ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى ٱللَّهِ، وَحُسْنُ ٱلْخُلُقِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «أكثر ما يدخل الجنة تقوى اللّه وحسن الخلق» أخرجه الترمذي وصححه الحاكم) الحديث دليل على عظمة تقوى اللّه وحسن الخلق، وتقواه تعالى هي الإتيان بالطاعات وأجتناب المقبحات، فمن أتى بها وأنتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة. وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه.

١٦/١٥٦٢ ــ وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لاَ تَسَعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلٰكِنْ لِبَسَعْهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ ٱلْخُلْقِ». أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

_ (وحنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ﴿إِنكُم لا تَسعُون الناس بأموالكم، ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن المخلق أخرجه أبو يعلى وصححه المحاكم) أي: لا يتم لكم شمول الناس بإعطاء المال لكثرة الناس وقلة المال، فهو غير داخل في مقدور البشر، ولكن عليكم أن تسعوهم ببسط الوجه، والطلاقة، ولين الجانب، وخفض الجناح، ونحو ذلك مما يجلب التحاب بينكم، فإنه مراد للَّه وذلك فيما عدا الكافر من أمر بالإغلاظ عليه.

١٧/١٥٦٣ ـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ مِزْآةُ أَخِيهِ الْمُؤْمِنُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «المؤمن مرآة أخيه المؤمن الحرجه أبو داود بإسناد حسن). أي: المؤمن لأخيه المؤمن كالمرآة التي ينظر فيها وجهه، فالمؤمن من يطلع أخاه على ما فيه من عيب، وينبهه على إصلاحه، ويرشده إلى ما يزينه عند مولاه تعالى، وإلى ما يزينه عند عباده، وهذا داخل في النصيحة.

١٥٦١ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: البر، باب: ما جاء في حسن الخلق (الحديث ٢٠٠٤).

١٥٦٢ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: العلم، باب: خذوا العفو من أخلاق الناس (الحديث ١/٤٢٤).

١٥٦٣ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: في النصيحة (الحديث ٤٩١٨).

١٨/١٥٦٤ — وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ آللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ آلَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَلاَ يَضْبِرُ آلَذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَلاَ يَضْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لاَ يُخَالِطُ النَّاسَ وَلاَ يَضْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لاَ يُخَالِطُ النَّاسَ وَلاَ يَضْبِرُ عَلَى أَذَاهِمْ . أَخْرَجَهُ آبْنُ مَاجَهُ بِإِسْنَادِ حَسَنٍ، وَهُوَ عِنْدَ التَّرْمِذِيِّ، إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الصَّحَابِيِّ. الصَّحَابِيِّ.

_ (وعن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم» أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن، وهو عند الترمذي إلا أنه لم يسم الصحابي) فيه أفضلية من يخالط الناس مخالطة يأمرهم فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم، فإنه أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على المخالطة، والأحوال تختلف بأختلاف الأشخاص والأزمان ولكل حال مقال، ومن رجح العزلة فله على فضلها أدلة. وقد أستوفاها الغزالي في الإحياء وغيره.

١٩/١٥٦٥ ــ وَعَنِ ٱبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَّنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم كما حسنت خلقي) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (فحسن خلقي) بضمها وضم اللام (رواه أحمد وصححه ابن حبان). قد كان ﷺ من أشرف العباد خلقاً وخلقاً، وسؤاله ذلك أعترافاً بالمنة وطلباً لاستمرار النعمة وتعليماً للأمة.

7 ــ باب: الذكر والدعاء

الذكر مصدر ذكر وهو ما يجري على اللسان والقلب، والمراد به ذكر اللّه (والدعاء) مصدر دعا وهو الطلب، ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلاناً استعنته. ويقال: دعوت فلاناً سألتُه، ويطلق على العبادة وغيرها. (واعلم) أن الدعاء ذكر اللّه

١٥٦٤ _ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الفتن، باب: الصبر على البلاء (الحديث ٤٠٣٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب: القيامة، باب: _ ٥٥ _ (الحديث ٢٥٠٧).

١٥٦٥ _ أخرجه أحمد: ٢/٣/١ و ٢٨/٦ _ ١٥٥، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأدعية (الحديث ٩٥٩).

وزيادة، فكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه، وقد أمر اللَّه تعالى عباده بدعائه فقال: ﴿ ادعوني استجب لكم ﴾ (١) وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعاءهم فقال: ﴿ وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان (٢) وسماه مخ العبادة، ففي الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعاً: ﴿الدعاء مخ العبادة ﴾ وأخبر ﷺ أن اللَّه تعالى يغضب على من لم يدعه، فإنه أخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة مرفوعاً: 1من لم يسأل اللَّه يغضب عليه،، وأخبر ﷺ أنه تعالى أنه يحب أن يسأل، فأخرج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «سلوا اللَّه من فضله فإنه يحب أن يسأل، والأحاديث في الحث عليه كثيرة، وهو يتضمن حقيقة العبودية، والاعتراف بغني الرب وافتقار العبد، وقدرته تعالى وعجز العبد، وإحاطته تعالى بكل شيء علماً، فالدعاء يزيد العبد قِرباً من ربه واعترافاً بحقه، ولذا حث ﷺ على الدعاء وعلم اللَّه عباده دعاءه بقوله: ﴿ رَبُّنَا لَا تَوْاخَذُنَا إِنْ نَسْيَنَا أو أخطأنا ﴾ (٣) الآية ونحوها، وأخبرنا بدعوات رسله وتضرعهم حيث قال أيوب: ﴿أَنِي مَسْنِي الضَّر وأنت أرحم الراحمين﴾(٤)، وقال زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ لَا تَذَّرْنِي فرداً﴾ (°)، وقال: ﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾ (٢) وقال أبو البشر: ﴿ربنا ظلمنا أنفسنا﴾ (٧) الآية ، وقال يوسف: ﴿ رَبِّ قَدْ آتيتني مِن الملك وعلمتني مِن تأويل الأحاديث﴾ _ إلى قوله _ ﴿ توفني مسلماً وألحقني بالصالحين ﴾ (٨٠ ، وقال يونس : ﴿ لا إِنَّه إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين﴾(٩) ودعا نبينا ﷺ في مواقف لا تنحصر عند لقاء الأعداء وغيرها.ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة، فالعجب من الاشتغال بذكر المخلاف بين من قال التفويض والتسليم أفضل من الدعاء، فإن قائل هذا ما ذاق حلاوة المناجاة لربه ولا تضرعه واعترافه بحاجته وذنبه. واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد «إنه لا يضيع الدعاء بل لا بد للداعي من إحدى ثلاث إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخوها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها» وصححه الحاكم وللدعاء شرائط، ولقبوله -موانع قد أودعناها أوائل الجزء الثاني من التنوير شرح الجامع الصغير، وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء.

⁽١) سورة غافر، الآية: ٦٠.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

⁽٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

⁽٤) سورة الانبياء، الآية: ٨٣.

⁽٥) سورة الأنبياء، الآية: ٨٩.

⁽٦) نسورة مريم، الآية: ٥.

⁽٧) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

⁽٨) سورة يوسف، الآية: ١٠١.

⁽٩) سورة الأنبياء، الآية: ٨٧.

على أحكامه، وفي أسرار مخلوقات الله، والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة بالطاعات، ومن ثمة سمى الله الصلاة ذكراً في قوله: ﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾(١) وذكر بعض العارفين أن الذكر على سبعة أنحاء، فذكر العينين بالبكاء، وذكر الأذنين بالإصغاء، وذكر اللسان بالثناء، وذكر اليدين بالعطاء، وذكر البدن بالوفاء، وذكر القلب بالخوف والرجاء، وذكر الروح بالتسليم والرضاء. وورد في الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الأعمال جميعها، وهو ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «ألا أخبركم بخير أعمالكم، وأزكاها عند مليككم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا درجاتكم، وخير لكم من أن المواد بالذكر الأفضل من الجهاد ذكر اللسان والقلب والتفكر في أنه أفضل من الذكر، لأن المراد بالذكر الأفضل من الجهاد ذكر اللسان والقلب والتفكر في المعنى واستحضار عظمة الله فهذا أفضل من الجهاد، والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط. وقال ابن العربي: إنه ما من عمل صائح إلا والذكر مشترط في تصحيحه، فمن لم يذكر الله عند صدقته أو صيامه، فليس عمله كاملاً، فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الحيثية، ويشبر إليه حديث لانية المؤمن خير من عمله».

٤/١٥٦٩ هـ وَعَنْهُ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَداً لَمْ يَدُكُووا ٱللَّهَ فِيهِ، وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً بَوْمَ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسِنٌ.

— (وعنه) أي: أبي هريرة (قال: قال رسول اللَّه ﷺ: ما قعد قوم مقعد لم يذكروا اللَّه فيه ولم يصلوا على النبي ﷺ إلا كان حسرة عليهم يوم القيامة الخرجه الترمذي وقال حسن) زاد "فإن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم". وأخرجه أحمد بلفظ: "ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا اللَّه تعالى فيه إلا كان عليهم ترة، وما من رجل يمشي طريقاً فلم يذكر اللَّه تعالى إلا كان عليه ترة وما من رجل أوى إلى فراشه فلم يذكر اللَّه عز وجل إلا كان عليه ترة " وفي رواية "إلا كان عليه حسرة يوم القيامة وإن دخل الجنة " والترة بمثناة فوقية مكسورة فراء بمعنى الحسرة. وقال ابن الأثير: هي النقص، والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة

١٥٦٩ ــ أخرجه الترمذي في كتاب: الدعاء، باب: في القوم يجلسون ولا يذكرون اللَّه (الحديث ٣٣٨٠).

⁽١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

على النبي على المجلس، سيما مع تفسير الترة بالنار أو العذاب فقد فسرت بهما، فإن التعديب لا يكون إلا لترك واجب أو فعل محظور، وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه على معاً. وقد عدت مواضع الصلاة عليه على فبلغت ستة وأربعين موضعاً. قال أبو العالية : معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته، ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء له بحصول الثناء والتعظيم وفيها أقوال أخر هذا أجودها. وقال غيره: الصلاة منه تعالى على رسوله تشريف وزيادة تكرمة، وعلى من دون النبي رحمه. فمعنى قولنا: اللهم صل على محمد عظم محمداً والمراد بالتعظيم إعلاه ذكره، وإظهار دينه، وإبقاء شريعته في الدنيا وفي الآخرة بإحراز مثوبته، وتشفيعه في أمته، والشفاعة العظمي للخلائق أجمعين في المقام المحمود، ومشاركة الآل والأزواج بالعطف يراد به في حقهم التعظيم اللاثق بهم، وبهذا يظهر وجه اختصاص الصلاة بالأنبياء استقلالًا دون غيرهم، ويتأيد هذا بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس يرفعه: ٤إذا صليتم على فصلوا على أنبياء اللَّه فإن اللَّه تعالى بعثهم كما بعثني، فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث. وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس: «ما أعلم الصلاة تنبغي لأحد على أحد إلا على النبي إلله الصلاة الماء على النبي الله الماء ا القول به عن مالك وقال: ما تعبدنا به. وقال القاضي عياض: عامة أهل العلم على الجواز قال: وأنا أميا, إلى قول مالك، وهو قول المحقَّـقين من المتكلمين. والفقهاء قالوا: يذكر غير الأنبياء بالترضى والغفران، والصلاة على غير الأنبياء يعنى استقلالًا لم تكن من الأمر بالمعروف، وإنما حدثت في دولة بني هاشم يعني العبيدين. وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثاً وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس، لأن الله سماهم رسلاً ﴿ وأما المؤمنون فقالت طائفة لا تجوز استقلالًا وتجوز تبعاً فيما ورد به النص كالَّال والأزواج والذرية ولم يذكر في النص غيرهم، فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الصحابة ولا غيرهم. وقد بينا أنه يدعى للصحابة ونحوهم بما ذكره الله من أنه رضي عنهم وبالمغفرة كما أمر بها رسوله ﴿واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾(١) وأما الصلاة عليهم فلم ترد. والمسئلة فيها خلاف معروف فقال بجوازه البخاري، ووردت أحاديث بأنه ﷺ صلى على آل سعد بن عبادة. أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد وورد أنه ﷺ صلى على آل أبي أوفى، فمن قال بجوازها استقلالًا على سائر المؤمنين فهذا دليله. ومن أدلته أن اللَّه تعالى قال: ﴿ هُو الذِّي يصلى عليكم وملائكته﴾ (٢) ومن منع قال: هذا ورد من اللَّه ومن رسوله ﷺ ولم يرد الإذن لنا. وقال ابن القيم: يصلي على غير الأنبياء والملائكة وازواج النبي ﷺ وذريته وأهل طاعته على سبيل

⁽١) سورة محمد، الآية: ١٩. (٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤٣.

الإجمال. ويكره في غير الأنبياء لشخص مفرد، بحيث يصير شعاراً. لا سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما تفعله الرافضة، فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحايين من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس. اختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحي فقيل: يشرع مطلقاً. وقيل: تبعاً ولا يفرد بواحد لكونه صار شعاراً للرافضة، ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني. قلت: هذا التعليل بكونه صار شعاراً لا ينهض على المنع، والسلام قد شرعه الله على لسان رسول الله على «السلام عليكم دار قوم المؤمنين وكان ثابتاً في الجاهلية كما قال الشاعر:

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته مـا شـاء أن يتـرحمـا وماكان قيس موته موت واحد ولكنــه بنيــان قــوم تهــدمــا

١٥٧٠/٥ _ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
«مَنْ قَالَ: لَا إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ وَحْدَهُ لاَشَرِيكَ لَهُ، (لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ)(١) قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ كَمَنْ أَعْنَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُس مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ». مُتَّفَقُ
عَلَيْهِ.

_ (وعن أبي أبوب، رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ: "من قال لا إله اللّه وحده لا شريك له عشر مرات كان كمن أعنق أربعة أنفس من ولد إسماعيل" متفق عليه). زاد مسلم "له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير" وفي لفظ: "من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك". وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب وفيه "من قال إذا صلى الصبح: لا إله إلا اللّه الذكره بلفظ: عشر مرات كن كعدل أربع رقاب، وكتب له بهن عشر حسنات، ومحي عنه بهن عشر سيئات، ورفع له بهن عشر درجات، وكن له حرزاً من الشيطان حتى يمسي، وإذا قالها بعد المغرب فمثل ذلك" وسنده حسن. وأخرجه جعفر في

١٥٧٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: التأمين (الحديث ٢٤٠٣) و(الحديث ٢٤٠٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء (الحديث ٢٦٩٣).

⁽١) زيادة في الأصل.

الذكر عن أبي اليوب رفعه: «قال: من قال حين يصبح فذكر مثله» لكن زاد يحبي ويميت وقال: تعدل عشر رقاب، وكان له مسلحة من أول نهاره إلى آخره، ولم يعمل يومئذ عملاً يقهرهن، وإن قال مثل ذلك حين يمسي فمثل ذلك» وذكر العشر الرقاب في بعضها والأربع في بعضها، كأنه باعتبار الذاكرين في استحضارهم معاني الألفاظ بالقلوب، وإمحاض التوجه والإخلاص لعلام الغيوب، فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك ويحسبه كما قال القرطبي.

7/10۷۱ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَالَ: شَالُ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَالَ: شَبْحَانَ ٱللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ خُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ". مُتَّفَقٌ عَلَيْه.

ــ (وعن أبي هريرة، رضي اللَّه عنه، قال: قال ﷺ: •من قال سبحان اللَّه وبحمده ماثة مرة حطت عنه خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر» منفق عليه). معنى سبحان اللَّه تنزيهه عما يليق به من نقص، فيلزم منه نفي الشريك، والصاحب، والولـد وجميع ما لا يليق، والتسبيح يطلق على جميع ألفاظ الذكر، ويطلق على صلاة النافلة، ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك لكثرة التسبيح فيها.. وفيه أنه تكفر بهذا الذكر الخطايا وظاهره ولو كبائر، والعلماء يقيدون ذلك بالصغائر ويقولون: لا تمحي الكبائر إلا بالتوبة. وقد أورد على هذا سؤال، وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل فإنه قال في التهليل: «إن من قال مائة مرة في يوم محيت عنه مائة سيئة؛ كما قدمناه وهنا قال: حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر، والأحاديث دالة على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر مرفوعاً: ﴿أَفْضُلُ الذَّكُو لَا إِلَّهَ إِلَّا اللَّهُ وأَفْضُلُ ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا اللَّه، وهي كلمة التوحيد والإخلاص، وهي اسم اللَّه الأعظم» ومعنى التسبيح داخل فيها، فإنه التنزيه عما لا يليق باللَّه، وهو داخل في لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، له الملك إلخ وفضائلها عديدة، وأجيب عنه بأنه انضاف إلى ثواب التهليل مع التكفير ثلاثة أمور، رفع الدرجات، وكتب الحسنات، وعتق الرقاب والعتق يتضمن تكفير جميع السيئات، فإن من أعتق رقبة أعتق اللَّه بكل عضو منها عضواً منه من النار كما سلف. وظاهر الأحاديث أن هذه الفضائل لكل ذاك. وذكر القاضي عن بعض

١٥٧١ _ أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: فضل التسبيح (الحديث ٦٤٠٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء (الحديث ٢٦٩١).

العلماء أن الفضل الوارد في مثل هذه الأعمال الصالحة والأذكار، إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام، وليس من أصر على شهواته، وانتهك دين الله وحرماته بلاحق من الأفاضل المطهرين في ذلك، ويشهد له قوله تعالى: ﴿أَمْ حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾(١) الآية.

٧/١٥٧٧ — وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ ٱللَّهِ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: ﴿ لَقَدْ قُلْتُ مَعْلَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْدُ الْبَوْمِ لَوَزِنَتُهُنَّ: سُبْحَانَ ٱللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَاءَ نَفْسِهِ، وَزِنَةً عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

— (وعن جويرية بنت الحارث، رضي الله عنها، قالت: قال لي رسول الله ﷺ:
لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت) بكسر التاء خطاب لها (منذ اليوم لوزنتهن سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته. أخرجه مسلم). عدد خلقه منصوب صفة مصدر محذوف تقديره أسبحه تسبيحاً ومثله أخواته. وخلقه شامل لما في السموات والأرض وفي الدنيا والآخرة، ورضاء نفسه أي عدد من رضي الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، ورضاء عنهم لا ينقضي ولا ينقطع، وزنة عرشه أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه إلا الله، ومداد كلماته بكسر الميم هو ما تمد به الدواة كالحبر والكلمات هي معلومات الله مقدوراته، وهي لا تنحصر، وهي لا تتناها، ومدادها هو كل مدة يكتب بها معلوم أو مقدور، وذلك لا ينحصر، فمتعلقة غير منحصر كما قال تعالى: ﴿قُلُ لُو كَانَ البحر مداداً لكلمات ربي﴾ (٢) الآية الحديث دليل على فضل هذه الكلمات، وأن قائلها يدرك فضيلة تكرار القول بالعدد المذكور.

٨/١٥٧٣ ــ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِٱللَّهِ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٥٧٢ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: التسبيح أول النهار وعند النوم (الحديث ٢٧٢٦).
١٥٧٣ ـ أخرجه النسائي في كتاب: السهو، باب: نوع آخر من عدد التسبيح أخبرنا محمد ﷺ (الحديث ١٣٤٩)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأذكار (الحديث ٨٤٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: فضيلة التسبيح (الحديث ١٩٢١).

⁽١) سورة الجاثية، الآية: ٢١. (٢) سورة الكهف، الآية: ١٠٩.

٩/١٥٧٤ _ وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: وَأَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى ٱللَّهِ أَرْبَعٌ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيْهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ ٱللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَّهَ إِلَّا إِلَّا ٱللَّهُ، وَٱللَّهُ أَكْبَرُهُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

_ (وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: دأحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأيهن بدأت: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، أخرجه مسلم). يعني إنما كانت أحبه إليه تعالى لاشتمالها على تنزيهه، وإثبات الحمد له، والوحدانية، والأكبرية. وقوله: (لا يضرك بأيهن بدأت) دل على أنه لا ترتيب بينها، ولكن تقديم التنزيه أولى، لأنه تقدم التخلية بالخاء المعجمة على التحلية بالحاء المهملة، والتنزيه تخلية عن كل قبيع وإثبات الحمد والوحدانية والأكبرية تحلية بكل صفات الكمال، لكنه

١٥٧٤ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الآدب، باب: كراهة التسمية بالأسماء القبيحة، وبنافع ونحوه (الحديث ٢١٣٧).

⁽١) سورة الكهف، الآية: ٤٦.

لما كان تعالى منزهة ذاته عن كل قبيح لم تضر البداءة بالتحلية وتقديمها على التخلية. والأحاديث في فضل هذه الكلمات مجموعة ومتفرقة، بحر لا تنزفه الدلاء ولا ينقصه الإملاء، وكفى بما في الحديث من أنها الباقيات الصالحات، وأنها أحب الكلام إلى الله تعالى:

١٠/١٥٧٥ – وَعَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيُّ قَالَ: قَالَ لِيَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: "يَا عَبْدَ ٱللَّهِ بْنَ قَيْس، أَلَا أَذُلُكَ عَلَى كَنْزِ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْه، زَادً النَّسَائِيُّ: «لَا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ».

— (وعن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه، قال: قال لي رسول الله على الله عنه الله عنه الله بن قيس ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله المنه منفق عليه زاد النسائي). من حديث أبي موسى (لا ملجأ من الله إلا إليه) أي: إن ثوابها مدخر في الجنة وهو ثواب نفيس، كما أن الكنز أنفس أموال العباد، فالمراد مكنون ثوابها عند الله لكم، وذلك لأنها كلمة استسلام، وتفويض إلى الله، واعتراف بالإذعان له، وأنه لا صانع غيره، ولا راد لأمره، وأن العبد لا يملك شيئاً من الأمر. والحول والحركة والحيلة أي لا حركة ولا استطاعة ولا حيلة إلا بمشيئة الله. وروي تفسيرها مرفوعاً: «أي لا حول عن المعاصي إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بالله ثم قال على: كذلك أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى الله ولا ملجأ مأخوذ من لجأ إليه، وهو بفتح الهمزة يقال: الجأت إليه والتجأت إذا استندت إليه واعتضدت به أي: لا مستند من الله ولا مهرب عن قضائه إلا إليه.

١١/١٥٧٦ - وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرِ رَضِيَ ٱللَّهُ عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّعْبَادَةُ». رَوَاهُ الأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ.

(وعن النعمان بن بشير، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: اإن الدعاء هو

١٥٧٥ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: الدعاء إذا علا عقبة (الحديث ٦٣٨٤)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: استحباب خفض الصوت بالذكر (الحديث ٢٠٠٤).

١٥٧٦ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدهاء (الحديث ١٤٧٩)، وأخرجه الترمذي في كتاب: التفسير، باب: ومن سورة المؤمن (الحديث ٣٢٤٧)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: فضل الدعاء (الحديث ٣٨٢٩).

العبادة وواه الأربعة وصححه الترمذي). ويدل له قوله تعالى: ﴿ ادعوني استجب لكم ﴾ (١) ثم قال: ﴿ إِن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾ (٢) وتقدم الكلام عليه.

١٢/١٥٧٧ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنْسِ مَرْفُوعاً بِلَفْظِ: ﴿ ٱلدُّعَاءُ مُخَّ الْعِبَادَةِ ٩.

_ (وله) أي: للترمذي (من حديث أنس مرفوعاً بلفظ: «الدعاء مخ العبادة). أي: خالصها لأن مخ الشيء خالصه، وإنما كان مخها لأمرين: (الأول): أنه امتثال لأمر الله حيث قال: (ادعوني) (الثاني): أن الداعي إذا علم أن نجاح الأمور من الله انقطع عما سواه وأفرده بطلب الحاجات وإنزال الفاقات، وهذا هو مراد الله من العبادة.

١٣/١٥٧٨ ــ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: "لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى ٱللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ». وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

_ (وله) أي: للترمذي (عن أبي هريرة، رضي الله عنه، رفعه: «ليس شيء على الله أكرم من الدعاء» وصححه ابن حبان والحاكم).

١٤/١٥٧٩ _ وَعَنْ أَنَس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «ٱلدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالإِقَامَةِ لَا يُرَدُّهُ. أَخْرَجَهُ النِّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ ٱبْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ.

__ (وعن أنس، رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «الدعاء بين الآذان والإقامة لا يرد» أخرجه النسائي وغيره وصححه ابن حبان وغيره). تقدم الحديث بلفظه آخر باب الأذان وتقدم الكلام عليه، ويتأكد الدعاء بعد الصلاة المكتوبة لحديث الترمذي عن أبي أمامة قلت: يا رسول اللَّه أي الدعاء أسمع؟ قال: «جوف الليل وأدبار الصلوات المكتوبات». وأما هذه الهيئة التي يفعلها الناس في الدعاء بعد السلام من الصلاة، بأن يبقى الإمام مستقبل القبلة والمؤتمون خلفه يدعون فقال ابن القيم: لم يكن ذلك من هدي

⁽١) و (٢) سورة غافر، الآية: ٦٠.

١٥٧٧ ــ أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: منه (الحديث ٣٤٣١).

١٥٧٨ ـ أخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأدعية (الحديث ٨٧٠)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: ليس شيء أكرم على اللّه من الدعاء (الحديث ١/ ٤٩٠).

١٥٧٩ ـ أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الصلاة، باب: الأذان (الحديث ١٦٩٦).

النبي ﷺ. روى عنه في حديث صحيح ولا حسن، وقد وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة، وورد لتسبيح والتحميد والتكبير كما سلف في الأذكار.

١٥/١٥٨ ــ وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيٍّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَع يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْراً». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ إِلاَّ النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن سلمان، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن ربكم حي) بزنة نسي وحشي (كريم يستحي من عبده إذا رقع يديه إليه أن يردهما صفراً أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم) وصفه تعالى بالحباء يحمل على ما يليق به، كسائر صفاته نؤمن بها ولا نكيفها، ولا يقال إنه مجاز وتطلب له العلاقات هذا مذهب أئمة الحديث والصحابة وغيرهم (وصفراً) بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أي خالية. وفي الحديث دلالة على استحباب رفع اليدين في الدعاء والأحاديث فيه كثيرة. وأما حديث أنس: «لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء افاردها الحافظ يكن النبي برفع يديه في الاستقساء، وأحاديث رفعه ﷺ يديه في الدعاء أفردها الحافظ المنذري في جزء، وأخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس: «المسألة أن ترفع يديك حدو منكبك، والاستسقاء أن تثبير بإصبع واحدة، والابتهال أن تمد يديك جميعاً وهو موقوف. وأما مسح اليدين بعد الدين المناه أن تأمه الحديث الآتي:

١٦/١٥٨١ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي ٱللَّهَ عَالَهُ مَنْهُ عَالَ: «كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي ٱللَّهَاءِ لَمْ يَرُدُّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ الْخُرَجَةُ التُرْمِذِيُّ . وَلَهُ شَوَاهِدُ ، مِنْهَا: اللَّهُ عَنهما عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، وَغَيْرُهُ ، وَمَجْمُوعُهَا يَقْضِي بِأَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ .

١٥٨٠ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء (الحديث ١٤٨٨)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعات، باب: كتاب: الدعات، باب: _ ١٠٥٠ _ (الحديث ٣٥٦٦)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: أفضل الذكر رفع البدين في الدعاء (الحديث ٣٨٦٥)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: أفضل الذكر لا إلّه إلا اللّه (الحديث ١٨/٨٤).

١٥٨١ ـ أخرجه الترمذي في كتباب: الدصوات، باب: ما جاء في رفع الأبدي عند الدصاء (الحديث ٢٣٨٦).

١٥٨٢ ـ أخرجه أبو داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء (الحديث ٣٨٦٦).

ــ (وعن عمر، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله على إذا مد يديه في الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه. أخرجه الترمذي. وله شواهد منها عند أبي داود من حديث ابن عباس وغيره ومجموعها يقضي بأنه حديث حسن). وفيه دليل على مشروعية مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء. قيل: وكأن المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردهما صفراً فكأن الرحمة أصابتهما، فناسب إفاضة ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها بالتكريم.

١٨/ ١٥٨٣ ــ وَعَنِ آبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْفَرَهُمْ عَلَيَّ صَلاَةً». أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ آبْنُ حِبَّانَ.

— (وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿إِن أُولَى الناس بِي يوم القيامة أكثرهم على الصلاة أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان). المراد أحقهم بالشفاعة أو القرب من منزلته في الجنة وفيه فضيلة الصلاة عليه ﷺ، وقد تقدمت قريباً ولو أضاف هذا الحديث إلى ما سلف لكان أوفق.

١٩/١٥٨٤ ــ وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ:
اسَبُدُ الإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْمَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لاَ إِلٰهَ إِلاَّ أَنْتَ خَلَقْتَنِي، وأَنَا عَبْدُكَ،
وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرَّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ يِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ يِنِعْمَتِكَ عَلَيً، وَأَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيْء وَأَبُوءُ لَكَ بِذَيْرِي، فَإِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَه، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

ـــ (وعن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ اسيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه

۱۰۸۳ _ أخرجه الترمذي في كتاب: الصلاة، باب: ما جاه في فضل الصلاة على النبي على النبي الله المحديث ٤٨٤). وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الأذكار، باب: ما يقول إذا أصبح وإذا أصبى وإذا أصبى وإذا أصبى وإذا أسبى وإذا أسبح وإذا أسبى وإذا أسبح والذا أسبح والذا أسبح والذا أسبح والم والمراح وال

١٥٨٤ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: أفضل الاستغفار (الحديث ٢٣٠٦).

لا يغفر الذنوب إلا أنت؛ أخرجه البخاري) وتمام الحديث امن قالها من النهار موقناً بها فمات من يومه قبل أن يمسى فهو من أهل الجنة، ومن قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة» قال الطيبي: لما كان هذا الدعاء جامعاً لمعانى التوبة استعير له اسم السيد وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد إليه في الحوائج ويرجع إليه في الأمور. وجاء في رواية الترمذي؛ «ألا أدلك على سيد الاستغفار» وفي حديث جابر عند النسائي: «تعلموا سيد الاستُغفار» وقوله: (لا إله إلا أنت خلقتني) ووقع في رواية: «اللهم لك الحمد لا إله إلا أنت خلقتني، وزاد فيه «آمنت لك مخلصاً لك ديني» وقوله: (وأنا عبدك) جملة موكدة لقوله أنت ربى ويحتمل أن عبدك بمعنى عابدك فلا يكون تأكيداً ويؤيده عطف قوله وأنا على عهدك ومعناه كما قال الخطابي أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت ومتمسك به ومستنجز وعدك في المثوبة والأجر. وفي قوله: (ما استطعت) اعترف بالعجز والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى. قال ابن بطال: يريد بالعهد الذي أخذه اللَّه على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم ﴿أَلَسَت بربكم﴾(١) فأقروا له بالربوبية وأذعنوا له بالوحدانية، وبالوعد ما قال على لسان نبيه أن من مات لا يشرك بي شيئاً أن يدخله الجنة، ومعنى (أبوء) أقر وأعترف وهو مهموز وأصَله البواء ومعناه اللزوم ومنه بوأه اللَّه منزلًا أي: أسكنه فكأنه آلزمه به (وأبوء بذنبي) أعترف به وأقره. وقوله: (فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت) اعترف بذنبه أولاً ثم طلب غفرانه ثانياً. وهذا من أحسن الخطاب وألطف الاستعطاف كقول أبي البشر:﴿ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترجمنا لنكونن من الخاسرين﴾(٢) وقد اشتمل الحديث على الإقرار بالربوبية للَّه تعالى وبالعبودية للعبد في التوحيد له، وبالإقرار بأنه الخالق، والإقرار بالعهد الذي أخذه على الأمم، والإقرار بالعجز عن الوفاء من العبد، بالعهد والاستعاذة به تعالى من شر السيئات نحو «نعوذ باللَّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا» والإقرار بنعمته على عباده. وأفردها للجنس والإقرار بالذنب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه تعالى. وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات إلا بعد الوسائل وأما ما استشكل به من أنه كيف يستغفر وقد غفر له ﷺ ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضاً معصوم فإنه من الفضول لأنه ﷺ أخبر بأنه يستغفر اللَّه ويتوب إليه في اليوم سبعين مرة وعلمنا الاستغفار فعلينا التأسى والامتثال لا إيراد السؤال والإشكال. وقد علم هذا من خاطبهم بذلك فلم يوردوا إشكالاً ولا سؤالاً ويكفينا كونه ذكر الله على كل حال، وهو مثل

⁽٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.

طلبنا للرزق وقد تكفل به وتعليمه لنا ذلك ﴿وارزقنا وأنت خبر الرازقين﴾(١) وكله تعبد وذكر للَّه تعالى.

٢٠/١٥٨٥ حَوَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ آللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَعُ لَمُ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَعُ لَمُولَا مِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمْسِي، وَحِينَ يُصْبِحُ: ﴿ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي وَمَالِي، آللَّهُمَّ آسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَانِي، وَآخُونُلِي مِنْ بَيْنِ يَدَيِّي، وَمَنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَنِكَ أَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَنِكَ أَنْ أَغْتَالَ مِنْ تَحْتِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَنِكَ أَنْ أَغْتَالَ مِنْ تَحْتِي، وَأَعُودُ بِعَظَمَنِكَ أَنْ مَاجَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لم يكن رسول الله ﷺ يدع هؤلاء الكلمات حين يمسي وحين يصبح «اللهم إني أسألك العافية في دبني ودنباي وأهلي ومالي، اللهم استر عوراتي وآمن روعاتي واحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي اخرجه النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم). العافية في الدين السلامة من المعاصي والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعات وفي الدنيا السلامة من شرورها ومصائبها، وفي الأهل السلامة من سوء العشرة والأمراض والأسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام وفي المال السلامة من الآفات التي تحدث فيه وستر العورات عام لعورة البدن والدين والأهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات تحدث فيه وستر العورات عام لعورة البدن والدين والأهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات كذلك والروعات جمع روعة وهي الفزع. وسأل الله الحفظ له من جميع الجهات لأن العبد بين أعدائه من شياطين الإنس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من الله فما له من قوة. وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحته لأن الاغتيال أخذ الشيء خفية وهو من يخسف به الأرض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالغرق كما صنع بفرعون فالكل اغتيال من التحت.

١٥٨٥ _ أخرجه النسائي في كتاب: الاستعاذة، باب: الاستعاذة من غلبة الدين (الحديث ٢٦٥)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى (الحديث ٣٨٧١)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: حق الله على العباد وحق العباد على الله (الحديث ١٥٧/١).

⁽١) سورة المائدة، الآية: ١١٤.

٢١/١٥٨٦ ـ وَعَنِ آبْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيرِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقَمَتِكَ، وَجَمِيعِ سُخُطِكَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِم.

— (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله على يقول: «اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجاءة تقمتك وجميع سخطك أخرجه مسلم) الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمد وهي البغتة وزوال النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنب يصيبه العبد فالاستعادة من الذنب في الحقيقة كأنه قال. نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعليم للعباد، وتحول العافية انتقالها ولا يكون إلا بحصول ضدها وهو المرض.

٢٢/١٥٨٧ ــ وَعَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عُمَرَ رضي اللَّه عَنهما قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ٱللَّهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ ٱلدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُّقِ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ». رواه النَّسَائِي، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

— (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله يه: بقول: «اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماتة الأعداء» رواه النسائي وصححه الحاكم). غلبة الدين ما يغلب المدين قضاؤه. ولا ينافي الاستعاذة كونه على استدان ومات ودرعه مرهونة في شيء من شعير فإن الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضائه. ولا ينافيه أن الله مع المدين حتى يقضي دينه ما لم يكن فيما يكره الله وروي هذا عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً، لأنه يحمل على ما لا غلبة فيه، فمن استدان ديناً يعلم أنه لا يقدر على قضائه فقد فعل محرماً وفيه ورد حديث «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداها الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله اخرجه البخاري وقد تقدم. ولذا استعاذ على من المغرم وهو الدين، ولما سألته عائشة عن وجه إكثاره من الاستعاذة منه قال: «إن الرجل إذا غلم عدم حدث فكذب، ووعد فأخلف» فالمستدين يتعرض لهذا الأمر العظيم. وأما غلبة العدو أي بالباطل، لأن العدو في الحقيقة إنما يعادي في أمر باطل، إما لأمر ديني أو لأمر دنيوي،

١٥٨٦ ـ أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء (الحديث ٢٧٣٩).

١٥٨٧ ـ أخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: التعوذ من غلبة الدين وغلبة العدو (الحديث ١٥٣١/١).

كغصب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانتصاف منه وغير ذلك. وأما شماتة الأعداء فهي فرح العدو بضر نزل بعدوه. قال ابن بطال: شماتة الأعداء ما ينكأ القلب وتبلغ به النفس أشد مبلغ. وقد قال هارون لأخيه عليهما السلام: ﴿فلا تشمت بي الأعداء﴾(١) لا تفرحهم بما تصيبني به.

٢٣/١٥٨٨ – وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي اللّهُ عَنْهُ قالَ: سَمِعَ النّبِيُ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: «اللّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ انَّكَ أَنْتَ اللّهُ لاَ إِله إِلاَّ أَنْتَ، الأَحَدُ الصَّمَدُ، الّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدُ»، فَقَالَ (رَسُولُ اللّهِ)(٢) ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَ اللّهَ بِالشّمِهِ اللّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أَخْطَى وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةِ، وَصَحْحَهُ آبَنُ جِبّان.

— (وعن بريدة، رضي الله عنه، قال: سمع رسول الله هي رجلاً يقول: اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لإ إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، فقال رسول الله هي: «لقد سأل الله باسمه الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب، أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان) الأحد صفة كمال، لأن الأحد الحقيقي ما يكون منزه الذات عن أنحاء التركيب والتعدد، وما يستلزم أحدهما كالجسمية والتحيز والمشاركة في الحقيقة ومتصفاً بخواصها، كوجوب الوجود، والقدرة الذاتية، والحكمة الناشئة عن الألوهية. والصمد السيد الذي يصمد إليه في الحوائج ويقصد، والمتصف به على الإطلاق هو الذي يستغني عن غيره مطلقاً، وكل ما عداه محتاج إليه وليس ذلك عنه إلا الله تعالى. ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يفتقر إلى ما يعينه أو يخلف عنه، الامتناع الحاجة والفناء عليه، وهو رد على من قال: الملائكة بنات الله، ومن قال: عزيز ابن الله والمسيح ابن الله. وقوله: لم يولد أي: لم يسبقه عدم فإن قلت: المعروف

١٥٨٨ ـ أخرجه أبر داود في كتاب: الصلاة، باب: الدعاء (الحديث ١٤٩٣)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: جامع الدعوات عن النبي (الحديث ٣٤٧٥)، وأخرجه النسائي في كتاب: الدعاء، كتاب: السهو، باب: الدعاء بعد الذكر (الحديث ١٣٠٠)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: اسم الله الأعظم (الحديث ٣٨٥٧)، وأخرجه أبن حبان في كتاب: الرقاق، باب: الأدعية (الحديث ٨٩٥)،

⁽١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٠. (٢) زيادة في الأصل.

تقدم كون المولود مولوداً على كونه والداً، فكان هذا يقتضي أن يقال الذي لم يولد ولم يلم يلم قلت: القصد الأصلي هنا نفي كونه تعالى ليس له ولد كما ادعاه أهل الباطل، ولم يدع أحد أنه تعالى مولود، فالمقام مقام تقديم نفي ذلك، فإن قلت: فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه؟ قلت: تتميماً لتفرد الله تعالى عن مشابهات المخلوقين وتحقيقاً لكونه ليس كمثله شيء. والكفؤ المماثل أي لم يكن أحد يماثله في شيء من صفات كماله وعلو ذاته. وفي الحديث دليل على أنه ينبغي تحري هذه الكلمات عند الدعاء، لإخباره على أنه ينبغي تحري هذه الكلمات عند الدعاء، والدعاء أعم منه فهو من عطف العام على الخاص.

٢٤/١٥٨٩ هـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهُ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النَّهُورُ». وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ إِذَٰكَ، إِلَّا أَنَّه قَالَ: "وَإِلَيْكَ المَصِيرَ». أَخْرَجَهُ الأَنْهُورُ». وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ إِذْلِكَ، إِلَّا أَنَّه قَالَ: "وَإِلَيْكَ المَصِيرَ». أَخْرَجَهُ الأَرْبَعَةُ.

- (وعن أبي هربرة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله علله المسلم بلك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور، وإذا أمسى قال مثل ذلك، إلا أنه قال: وإليك المصير، أخرجه الأربعة). الظرف متعلق بمقدر أي بقوتك وقدرتك وإيجادك أصبحنا أي دخلنا في الصباح، إذ أنت الذي أوجدتنا وأوجدت الصباح، ومثله أمسينا. والنشور من نشر الميت إذا أحياه وفيه مناسبة، لأن النوم أخو الموت، فالإيقاظ منه كالإحياء بعد الإماتة، كما ناسب في المساء ذكر المصير، لأنه ينام فيه والنوم كالموت. وفيه الإقرار بأن كل إنعام من الله تعالى.

٠ ١٥٩ / ٢٥ ـــ وَعَنْ أَنْسِ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ رَبُّنَا آتِنَا فِي اللَّذُنْبَا حُسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابُ النَّارِ ﴾ . مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ .

١٥٨٩ _ أخرجه أبو داود في كتاب: الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح (الحديث ٢٨٠٥)، وأخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: ما جاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى (الحديث ٣٣٩١)، وأخرجه النسائي في الكبرى، وأخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى (الحديث ٣٨٦٨).

١٥٩٠ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: قول النبي ﷺ: الربنا آتنا في الدنيا حسنة اللحديث ١٥٩٠)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: فضل الدعاء باللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، وقنا هذاب النار (الحديث ٢٦٩٠) و(الحديث ٢٦٩١).

__ (وحن أنس، وضي اللّه عنه، قال: كان أكثر دعاء وسول اللّه ﷺ ﴿ وبنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار﴾ (١) متفق عليه). قال القاضي عياض: إنما كان يدعو بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة قال: والحسنة عندهم ههنا النعمة، فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب نسأل اللّه أن يمن علينا بذلك. وقد كثر كلام السلف في تفسير الحسنة. فقال ابن كثير: الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحبة، وزوجة حسناء، وولد بار، ورزق واسع، وعلم نافع، وعمل صالح، ومركب هني، وثياب جميلة إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم، فإنها مندرجة في حسنات الدنيا. فأما الحسنة في الآخرة فأعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن، وأما الوقاية من النار فهي تقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم، وترك الشبهات، أو العفو محضاً، ومراده بقوله وتوابعه ما يلحق به في الذكر لا ما يتعقبه حقيقة.

٢٦/١٥٩١ ـ وَعَـنْ أَبِي مُـوسَـى الأَشْعَـرِيِّ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ قَـالَ: كـانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو: «ٱللَّهُمَّ آغْفِرْ لِي خَطِيثَتِي، وجَهْلِي، وَإِسْرَافِي في أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، ٱللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطَئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، ٱللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطَئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، ٱللَّهُمَّ ٱغْفِرْ لِي مَا قَدَمْتُ وَمَا أَخَرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ المُقَدِّمُ، وَأَنْتَ المُؤَخِّر، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ». مُتَفَقٌ عَلَيْهِ. .

__ (وعن أبي موسى الأشعري، رضي اللّه عنه، قال: كان رسول اللّه، على يدعو «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير، متفق عليه). الخطيئة الذنب، والجهل ضد العلم، والإسراف مجاوزة الحد في كل شيء. وقوله في: (أمري) يحتمل تعلقه بكل ما تقدم، أو بقوله إسرافي فقط. والجد بكسر الجيم ضد الهزل. وقوله: (وخطئي وعمدي) من عطف الخاص على العام، إذ الخطيئة تكون عن هزل وعن جد، وتكرير ذلك لتعدد الأنواع التي تقع من الإنسان من

¹⁰⁹¹ ـ أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت؛ (الحديث ٦٣٩٨)، وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على الكفر لا ينقعه عمل (الحديث ٢٧٢٠).

⁽١) سورة: البقرة، الآية: ٢٠١.

المخالفات والاعتراف بها، وإظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب إلا ما رحم علام الغيوب. وقوله: (وكل ذلك عندي) خبره محذوف أي: موجود. ومعنى (أنت المقدم) أي: تقدم من تشاء من خلقك فيتصف بصفات الكمال، ويتحقق بحقائق العبودية بتوفيقك، وأنت المؤخر لمن تشاء من عبادك بخذلانك وتبعيدك له عن درجات الخير. قال المصنف: وقع في حديث ابن عباس أنه على كان يقوله في صلاة الليل وتقدم بيانه، ووقع في حديث على عليه السلام أنه كان يقوله بعد الصلاة. واختلفت الروايات هل كان يقوله بعد السلام أو قبله؟ ففي مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أنه كان يقوله بين التشهد والسلام، وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ: «كان إذا فرغ من الصلاة» وهو ظاهر في أنه بعد السلام، ويحتمل أنه كان يقوله قبله وبعده.

٢٧/ ١٥٩٢ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهُ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّنِي فِيهَا مَعَاشِي، «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّنِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَأَجْعَلِ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَأَجْعَلِ وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي النِّي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَأَجْعَلِ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَأَجْعَلِ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرِّهُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِم.

_ (وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله على يقول: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنباي التي فيها معاشي. وأصلح لي آخرتي التي إليها معادي، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير، واجعل الموت راحة لي من كل شر» أخرجه مسلم). تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت، بل إنما دل على سؤال أن يجعل الموت في قضائه عليه، ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم كل شر أي من كل شر قبله وبعده.

٣٨/١٥٩٣ ــ وعَنْ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ ٱنْفَعْنِي بِمَا عَلَمْتَنِي، وَعَلَّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَٱرْزُقْنِي عِلْماً يَنْفَعُنِي». رَوَاه النَّسَائِيُّ وَالحَاكِمُ.

١٥٩٢ _ أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: التعوذ من شر ما عمل، ومن شر ما لم يعمل (الحديث ٢٧٢٠).

١٥٩٣ ـ أخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: دعاء حصول النفع بالعلم (الحديث ١/٥١٥).

٢٩/١٥٩٤ ــ وَلِلتَّرْمِذِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرة رَضِي اللَّه عَنْهُ نَحْوهُ، وَقَالَ فِي آخِرِه: "وَزَذْنِي عِلْماً، الْحَمْدُ لِلَّه عَلَى كُلُّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ». وَإِشْنَادَهُ حَسَنٌ.

ـــ (وعَنْ أنس، رضي اللَّه عنه، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يقول: «اللهم انهعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وارزقني علماً ينفعني» رواه النسائي والمحاكم).

(وللترمذي من حديث أبي هريرة نحوه وقال في آخره: «وزدني علماً، الحمد لله على كل حال، وأعوذ بالله من حال أهل النار، وإسناده حسن). فيه أنه لا يطلب من العلم إلا النافع، والنافع ما يتعلق بأمر الدين والدنيا فيما يعود فيها على نفع الدين، وإلا فما عدا هذا العلم، فإنه ممن قال الله فيه: ﴿ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم﴾(١) أي في أمر الدين، فإنه نفى النفع عن علم السحر لعدم نفعه في الآخرة، بل لأنه ضار فيها وقد ينفعهم في الدنيا لكنه لم يعده نفعاً.

٣٠/١٥٩٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِي ﷺ عَلَّمَها لهٰذَا الدُّعَاءَ: «اللّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الشَّرِّ كُلَّهُ الخَيْرِ كُلَّهُ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلَّهُ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلُكَ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلَمْ مَنْ شَرِّ مَا عَاذَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِينُكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الجَنَّة، عَبْدُكَ وَنَبِينُكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الجَنَّة، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلْيَهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعْوَدُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعْوَدُ بِكَ مِنْ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعْوَدُ بِكَ مِنْ النَّارِ، وَمَا قَرْبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعْوَدُ بِكَ عَيْرًا». أَخْرَجَه أَبُنُ مَاجَهُ وَصَحَّحَه أَبْنُ وَالحَاكِمُ.

١٥٩٤ ـ أخرجه الترمذي في كتاب: الدعوات، باب: في العفو والعافية (الحديث ٣٥٩٩).

١٥٩٥ ـ أخرجه ابن ماجه في كتاب: الدعاء، باب: الجوامع من الدعاء (الحديث ٣٨٤٦)، وأخرجه ابن حبان في كتاب: الرقائق، باب: الأدعية (الحديث ٨٦٩)، وأخرجه الحاكم في كتاب: الدعاء، باب: أمر الرب تبارك وتعالى نبيه ﷺ (الحديث ١/ ٥٢١).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

_ (وعن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي على علمها هذا الدعاء «اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علم، اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبدك ونبيك، وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي خيراً اخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث تضمن الدعاء بخير الدنيا والآخرة، والاستعاذة من شرهما، وسؤال الجنة وأعمالها، وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيراً، وكأن المراد سؤال اعتقاد العبد أن كل ما أصابه خير، وإلا فإن كل قضاء قضى الله به خير وإن رآه العبد شراً في الصورة. وفيه أنه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الأدعية، لأن كل خير ينالونه فهو له، وكل شر يصيبهم فهو مضرة عليه.

٣١/١٥٩٦ ـ وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْلُمْنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللَّسَانِ. ثَقِيلَتَانِ فِي المَيْزَان: شُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيم».

_ (وأخرج الشيخان عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله على كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم). هذا آخر حديث ختم به البخاري صحيحه وتبعه جماعة من الأثمة في ختم تصائيفهم في الحديث. والمراد من الكلمتان الكلام نحو كلمة الشهادة وهو خبر مقدم. وقوله: (سبحان الله إلخ) مبتدأ مؤخر وصح الابتداء به وإن كان جملة، لأنه في معنى هذا اللفظ، وإنما قدم الخبر تشويقاً للسامع إلى المبتدأ، سيما بعد ما ذكر من الأوصاف. والحبيبة بمعنى المحبوبة أي محبوبتان له تعالى، والخفيفية فعيلة بمعنى فاعلة والثقيلة فعيلة بمعنى فاعلة على اللسان بما خف على الحامل من بعض الأمتعة فلا يتعبه كالشيء الثقيل. وفيه إشارة إلى أن سائر التكاليف شاقة على النفس ثقيلة وهذه سهلة عليها، مع أنها تثقل في الميزان كثقل الشاق من الأعمال. وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السبئة فقال:

¹⁰⁹٦ _ أخرجه البخاري في كتاب: الدعوات، باب: فضل التسبيح (الحديث ٢٤٠٦)، وأخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء (الحديث ٢٦٩٤).

لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت، فلا يحملنك ثقلها على تركها، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت، فلا تحملنك خفتها على ارتكابها. والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن. واختلف العلماء في الموزون فقيل: الصحف، لأن الأعمال أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة، ولحديث: السجلات والبطاقة. وذهب أهل الحديث والمحففون إلى أن الموزون نفس الأعمال، وأنها تجسد في الآخرة، ويدل له حديث جابر مرفوعاً: "توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات فمن ثقلت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة، ومن ثقلت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار قيل له: فمن استوت حسناته سيئاته قال: أولئك أصحاب الأعراف، أخرجه خيثمة في فوائده. وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مرفوعاً. والأحاديث ظاهرة في أن أعمال بني آدم توزن، وأنه عام لجميعهم. وقال بعضهم: إنه يخص المؤمن الذي لا سيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان، فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الألف. ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر، فإنه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان. ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال: الكافر مطلقاً لا ثواب له ولا توضع حسنته في الميزان لقوله تعالى: ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً ﴾ (١) ولحديث أبي هريرة في الصحيح «الكافر لا يزن عند اللَّه جناح بعوضة» (وأجيب): بأن هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن. والصحيح أن الكافر توزن أعماله إلا أنه على وجهين: أحدهما أن كفره يوضع في كفة ولا يجد حسنة يضعها في الأخرى لبطلان الحسنات مع الكفر فتطيش التي لا شيء فيها (قال) القرطبي: وهذا ظاهر قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ خَفْتُ مُوازَيْنَهُ فَأُولُنُكُ الَّذِينَ خَسَرُوا أنفسهم (٢) فإنه وصف الميزان بالخفة. والثاني أنه قد يقع منه العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات، فمن كانت له جمعت ووضعت في الميزان، غير أن الكفر إذا قابلها رجح بها. ويحتمل أن هذه الأعمال توازن ما يقع منه من الأعمال السيئة كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق، فإن ساوتها عذب بالكفر، وإن زادت عذب بما كان زائداً على الكفر منه، وإن زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي وبقي عقاب الكفر، كما جاء في حديث أبي طالب أنه في ضحضاح من نار.

اللهم ثقل موازين حسناتنا إذا وزنت، وخفف موازين سيئاتنا إذا في كفة الميزان وضعت، واجعل سجلات ذنوبنا عند بطاقة توحيدنا طائشة من كفة الميزان، ووفقنا بجعل

⁽١) سورة الكهف، الآية: ١٠٥. (٢) سورة الأعراف، الآية: ٩.

كلمة التوحيد عند الصمات آخر ما ينطق به اللسان. قد انتهى بحمد ولي الإنعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام (سبل السلام) نسأل الله أن يجعله من موجبات دخول دار السلام، وأن يتجاوز عما ارتكبناه من الخطايا والآثام، وأن يجعل في كفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الأقلام، وأن ينفع به الأنام إنه ذو الجلال والإكرام، والمولى لعباده من إفضاله كل مرام، والحمد لله حمداً لا يفنى ما بقيت الليالي والأيام، ولا يزول إن زال دوران الشهور والأعوام، والصلاة والسلام على رسوله الكاشف بأنوار الوحي كل ظلام وعلى آله العلماء الأعلام، وأصحابه الكرام، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وافق الفراغ منه في صباح الأربعاء ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ١٦٤٤ ختمها الله تعالى بخير، وما بعدها من الأعوام اهـ.

تم الكتاب بمونه تمالي

فَرَغَ مِنْهُ مُلَخِّصُه أَحْمَدُ بْنُ عَلِي بْنِ مُحَمِّدِ بْنِ حَجَر في حَادِي عَشَر شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّل سَنَةَ ثَمَانِ وعِشْرِينَ وَثَمَانُمَاتَةٍ، حَامداً اللَّه تَعَالَى وَمُصَلِّياً عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ومُكَرِّماً وَمُبْتَهلاً مُعَظَّماً (١).

⁽١) زيادة من نسخة م. قال محققه الفقير إلى ربه القدير خليل بن مأمون شيحا المعترف بالذنب والتقصير . كان الفراغ من تحقيقه في حادي عشر شهر ربيع الثاني سنة أربعة عشر وأربعمئة بعد الألف من الهجرة النبوية الشريفة شاكراً المولى عز وجل ومُسلِماً ومُصلياً على محمد النبي الأمين على .